

من حاشية العالم العلامة الشيخ سليمان

المجلد على شرح المنهج

لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري

رحمهما الله تعالى

آمين

المجلد الثالث

وَلَدَ

لواء الزوارق للبري

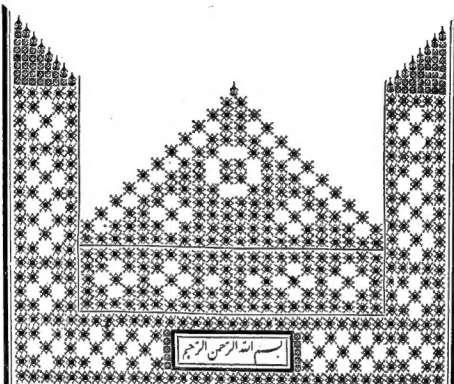
مطبعة - بيروت

الجزء الثالث

من حاشية العالم العلامة الشيخ
سليمان الجبل على شرح النجاشي
الاسلام زكريا الانصاري
رحمهما الله تعالى
آمين

وبالهامش الشرح المذكور

والرحمة والبركات



الحديث رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

(كتاب البيع)

(كتاب البيع)

أي بيان أحكامه وهو يستعمل من كونه باعاً زبناً من عرو وهو المشهور وقد يستعمل باللام كيقع في الروضة في باب
 العتق في آخر الشرط الثاني من الشروط الأربعة حيث قال ولو باع عبداً لابنه ولا جنين صفقة واحدة عتق
 نصيب الابن وقوم عليه نصيب شر يكره وإنما أقر المصنف لفظه لأن أقراده هو الأصل اذ هو مصدر ورد
 الصلاة من فاسم بان المعنى المصدري ليس مرادها هنا وإنما المراد اللفظ الذي يتعديه البيع قال أيضاً
 الشبر لم يمس ويمكن الجواب بأنه لما كان مصدر اتي الأصل كان الأصل فيه الأفراد وأخوه عن العبادان أهم بما
 به لانها أفضل الأفعال ولأن الأفعال والاهتمام بها أكثر من حيث الثواب ولقوله أقراده عن البيع غير النظر أولاً فيه
 من حيث صحته وفساده فمن حيث لزومه وجوازه ثم في حكمه قبل القبض وبعده ثم في اللفظ تعلق فيه ثم في
 التقاطع ومعاملة العبيد فهو مختصر في خمسة أطراف وقد ترتبها المصنف على ذلك ١٥ وما سوى ذلك في شرح
 ما نصه والنظر أولاً في صحته والذي يجهل أنها تفتقر آخر اللفظ المتأخر وان انتقال الملك بشارتها ١٥ وكتب عليه
 ع ش قوله وان انتقال الملك بشارتها أي غايها فلا يردها لو باع بشرط الخيار للبائع وحده فإن الملك لا ينتقل إلا بعد
 انقضاء الخيار على الظاهر ١٥ وفي الرشد يمدى ما نصه قوله وان انتقال الملك بشارتها هذا لا يوافق قول جمع
 الجوامع وبعده العبد ترتب أثره الصريح في أن الأمر الذي هو انتقال الملك مترتب على العصة فيقع بعضها لانه
 بشارتها بالأثر يقال هذا الترتيب من حيث الترتيب لا من حيث الزمان فلا ينافي مقارنته لها في الزمان بناء على ما عليه
 الأكثران الملة تقارن معلولها في الزمان ١٥ وبعبارة ج * (تنبيه) * اختلف أصحابنا في السبب القولي كسبغ
 العود والحلول واللفظ الأمر انتهى هل يوجد السبب كالمالك هنا عند آخر حرف من حروف أسماها أو عقبه
 على الاتصال أي بنين بان نحو محله من أوله قال ابن عبد السلام والمتأخر عند الأشعرية وحذف أصحابنا الأول

وقال الراعي الاكثرون على الثاني وأجر الخلاف في السبب العقلي وقد حكى الراعي وجهين في التعرير
بالرضاع هل هو مع الرضعة الخامسة أو باعتبارها حاصل ما ذكره الزكشي في وضعه وذكر في آخره انهما اطلق
الحكم بعدد أو ترتب على متعدد هل يتعلق بالبيع أو بالآخر قال الزكشي وكذا الوقع عقب جله مرتب من
أجزاء أو ترتب على لفظ ثم ذكر احتمالان الخلاف هنا العقلي لان الجزء الأخير مشروط بالوجود على ما قبله فلما
قبله دخل على كل تقدير ثم رده بأنه معنوي ويان المعزق فذهب ان المؤثر هو المجموع أي غالب الأجزاء فوقعنا لفظه
والوجه كما يشهد إليه بعض كلامه على ما في هذه على حكم ترتب على سبب مرتب من أسباب متعاقبة فلا يخفى
الخلاف بيننا وبين الحنفية في السكر بالقدح العاشر فحينئذ نسند للكل وهم لا يمتنع قطعاً فلا يعيب الخلف ما قبله
وحينئذ لا ينافي هذا ما تقرراً ولا في سبب واحد لتركيبه والفرق حينئذ يجعل ان هذا الاتحاد محتمل فيه
أو منه ثلاثة والاول لتركيبه ليعجز فيه الأوجهان وكان الامتحان المؤثر المحجوز عن هذا هو شأن الأسباب المتعاقبة
فتدله فان كلامه في الموضوعين ومثلها ما طهر في التناقض لو اتوا به بما ذكره المعلوم من ان ترتبه على الأخير
فقط في مثل كبريتها انما هو لدرجته كماله من أمن أنه فيه انتهت (قوله يتعلق البيع) أي بشرط أو غيره
ظاهر التلخيص العظمى إلى لفظ البيع في الترجمة فتدله في قوله لا فهو المراد بالترجمة اهـ وروى (قوله)
أيضا يتعلق البيع (الح) استفيد من منبته ان في الاطلاق ثلاثة يتعلق على التملك وعلى العقد وعلى ما قبله
شيء بشئ والاطلاق الاول لغوي وشرعي والثاني شرعي فقط والثالث لغوي فقط وبقى المسألة في بيع شرعي
ولغوي وهو الشراء التملك في المختار ان البيع يعلق على التملك المذكور ونصوه باع الشيء الشراء
فهو من الاتحاد وفي الحديث لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع على بيع أخيه أي لا يشتري على شراء
أخيه اهـ وبقى الاطلاقان شرعيان فقط وهما الاتحاد الثاني من العقد والملك الثاني من بيع مضمونه قد
يطبق أيضا على الاتحاد أو الملك الثاني كل منهما مع العقد يكفي قوله فخصت البيع اذا العقد الواقع لا يمكن
تخصيصه أو المراد فخص ما ترتب عليه اهـ فخلص ان لفظ البيع له اطلاقاً خمسة (قوله على قسم الشراء) قسم
الشيء ما كان مبيعاً ومنه جامع تحت أصل كل واحد فالمراد بالاصل هنا تصرفه داخل في حصول الملك اهـ
عش (قوله على وجه مخصوص) رد عليه ان هذا التسليم مفهومه اذا التملك بالثمن لا يكون الا ببيعاً والجواب
انه لبيان الواقع لا للاحتراز أو انه استعمل الثمن في مطلق العرض فيكون احترازاً عن غير من مطلق الاجارة
اهـ عش على حد (قوله والشراء تملك بذلك) أي بالثمن بوصفه أو ان الباء بمعنى مع أي تملك ذلك المذكور
وعلى كل سقط ما قبل كل الاول ان يزعم بذلك لفظة كذلك أي على وجه مخصوص كما قبله تأمل اهـ
شورى (قوله أو بأشياء الشراء تملك بذلك) الشراء محذوف كقوله المختار وعلق الشراء أيضاً على مقابل التملك
وهو التملك المذكور كقوله تعالى وشرو بهن بكل ما يختار والحاصل ان لفظ الشراء يعلق اطلاقاً على
واصلها على كل من التملك والتملك اهـ شيخنا عمر أيت في مدر ما نصه على ان لفظ كل يطلق على
الاشتراء وفي المسيح شربت المتاع أشربه اذا أخذته بئن أو أعطيته بئن فهو من الاتحاد وانما ساق
ان يكون الشراء من الاتحاد لان التباين بين تباين الثمن والتمن فكل من العوضين مبيع من جانب وشترى
من جانب انتهى وبعبارة المختار الشراء محذوف بقصر وقد شري الشيء بشر أو شرا ما ذا به او اذا اشتراه أيضاً
فهو من الاتحاد قاله تعالى ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله أي يبيعهما قال تعالى وشروه
بئن يحس أي باعوه ويجمع الشراء على أشربه وهو شاذ لان فعلاً لا يجمع على أنه لفظ وشري يخلص من باب عدى
من الشراء وهو خارج عن غير ما ذكره فهو شري فعل والشراء بفتح الشين وكسر هاء واحد الشراء وهو
العروق النافضة ومنه يثبت القلب والمشتري شتم انتهى (قوله المركب منهما) أي مما قبله على التملك
والملك وهذا ان الاطلاقان شرعيان اهـ وروى الاول منهما لغوي أيضاً كما تقدم (قوله وهو لفظ الخ)

يتعلق البيع على قسم
الشراء وهو يملك بئن
على وجه مخصوص والشراء
تلك بذلك وعلى العقد المركب
منها وهو المراد بالترجمة
وهو لغة

جمع الى افضليته على باقيها و ذكر الماوردي ان تفضيل الثبارة أشبه بذهب الشافعي واختار النووي القول
 بأفضليتها لزارعة لعموم فقهاء و يفتي ان يكون من يكسب بالتجارة من له بمن يشره و ممن يكسب بالاصناعة
 له منافع تمت يدوه ولا يباشر و ممن يكسب بالزارعة من له من يزرعه و هو لا يباشر فليزره اه حلي و أفضل
 من أصلهم الغام (قوله أي لا غش فيه) الغش يدل على ربحه الى ذات المبيع كل بيعه في الجارية و يصح
 وجهه و الحيانة أهم لانها تدل على ذاته أو في مقته أو في أمر خارج كان نصفه صفات كاذبا و كان يذكره مختا
 كاذبا فهو من عطف العام على الخاص و قبل تفسيره اه و جذا و عبارة ع ش على مر قوله أي لا غش
 فيه تفسير المبيع المبرور و ليس من الحديث و قوله و لا خيانة عطف معارف لان الغش ما رجع الى ذات المبيع مما
 يفتني خروجها عن طلبة المشتري و الخيانة ترجع الى العقد كان يخرى تر ياد في الثمن كاذبا و كونه ان العيب على
 المشتري زاد المتأوى أو معناه أي معنى مبرور مقبول في الشرع بأن لا يكون فاسدا أو مقبولا عند الله تعالى
 بأن يكون مشابها عليه كان يبيع محتاج اليه انتهت (قوله أركانه) أي الأمور التي لا بد منها لتحقيق العقد في
 الخارج و سميتها العاقد كأمرا اصطلاحيا لا فليس جزء من ماهية البيع التي قد حذفت الخارج التي هي العقد
 و إنما أجزاء الصيغة و اللفظ الدال على العقود عليه فهذا الاعتبار كان المعهود عليه كل شيء بأي جزء من
 الماهية الخارجة عن الشيء العقد فكانوا يبايعونه بذكر في العقد تأمل (قوله يكتفي بالجموع) راجع لقوله
 أركانه أي انما يكتفي أركانه و لا يفتقر إلى ما مناهج و ماها شرطا و تابعها لصحة في الجموع اه شيخنا
 (قوله وهي في الحقيقة ستة) و اتحادها الثلاثة انحصار و كذا يفعل في كل موضع اشترك فيه الموجب و قبل
 متعلق الشرط المتبرع فيه كما هنا يختلف في التعلق الشرط يكتفي بالقرض فانه يشترط في القرض
 إعادة التبرع فلا يصح من المجموع عليه يكتفي في القرض اهلة كما اعادة فصح اقتراض النفس ففضل الزكوان
 ولا يصح لها كآثار أو أركانه قرض و يشترط الخ اه ع ش (قوله ولو كناية) أي ولو من سكران متعدد
 بسكره اذا أثر بالثبارة خلافا لآراء النجاشي اه و ماوى الغاية الرد و عبارة أمه له شرح المحلى و ينشد بالكناية
 وهي ما يعتدل البيع وغيره كان يشوبه كعقله لكذا أخذ بمبدأ أنو بالبيع في الاصح و الثاني لا يعتد بها
 لان المتأهل بالبيع لا يدري أن هو يبيع أم يشره أو يبيع بان ذكر العوض ظاهر في ارادة البيع فان توفرت
 القرائن هي ارادته قال الامام و جب التعلل بعبته انتهت (قوله و سمها الرافعي الخ) مقابل قوله يكتفي بالجموع
 (قوله و كلامه على العمل اليه) يحتاج بأن مراده بالشرط ما لا بد منه في العمل الركن اه شرح مر و رده عليه
 انه ان أراد به لا بد من وجوده كانت تعمل صورة البيع في الوجود فبعد ازمان و المكان و نحوهما من الأمور
 العامة أركان أو ان أراد به لا بد من تصوراته تصور البيع فيخرج العاقد و المعهود عليه اذا البيع فعمل و مورد
 الفعل و فاعله لا يدخلان في حقيقة و له ذالم بعد المصلحة و الخارج و كنين في الصلاة و الحج و يجب باختيار الشئ
 الاول و انما بعد ازمان و المكان و نحوهما من الأمور العامة أركان لعدم اختصاصها بالبيع أو باختيار الثاني
 و اراد بالركن ما ترك حقيقة الشئ منه و من غيره لا يزم ان يكون مورد الفعل و فاعله داخلين في حقيقة
 البيع بل المراد به كآثار ابن الصلاح ما لا بد من شئ في وجود صورته شرطا و ازمان و المكان و نحوهما المار و أما المصلحة و الحج
 ما يخرج الشرط فانه لا بد منه في وجود صورته شرطا و ازمان و المكان و نحوهما المار و أما المصلحة و الحج
 اه كما قدمه ما سندر و فحين تلازمه الصلاة و الحج فأفتى عن ذكرهما في الباهية قال شيخنا ع ش لكن قد
 يقال ليس الكلام في مطلق في ذكرهما بل في ذكرهما كركنين و لم يصحوا به فبما ذكر و يجب ان يظهر سياق
 ملاك كركنين و كذا كركنين و لم يصحوا به أيضا اه و ماوى (قوله و سكت عن الاستخرا) أي يفهم شرطها
 بالآلة لانه اذا كان الأصل شرط و ليس بركن كان غير شرط كذا في الاول و يمكن ان يكون مراده بالشرط ملاك
 منه في العمل الركن تأمل (قوله فانه صرح بشرطية الصيغة) عبارة شرطه الصيغة و القبول ان قال شرط

أي لا غش فيه و لا خيانة
 و رواه الحاصم و صححه
 (أركانه) كافي بالجموع
 ثلاثة وهي في الحقيقة ستة
 (عاقد) تابع و مشتر (معقود
 عليه) ضمن و ثمن (وصيغة
 ولو كناية) و سمها الرافعي
 شرطا و كلامه على العمل
 اليه فانه صرح بشرطية
 الصيغة التي هي الأصل

العائد إلى الدال قال أن والمبيع شروط المحقرة وسكت عن الآخر من أي نص تبينها شرط أن أو كرتن
 تأمل (توه التي التي الأصل) وجه الامة توفى وصف البائع بكونه باعاً للمشتري بكونه متبرعاً على وجودها
 اه حل وبصورتح مر وكثيراً ما بيع المصنف بالشرط مردابه ما يدينه فيشمل الركن كانهما قد مر
 المصنف على العاقد المعقود عليه ذلبي المعقود تقديم ذات العاقد لا بعد اصفافه بكونه عقداً وهو انما يكون
 كذلك بمداينته بالسفعة انتهت وهذا أولى ما عليه الشارع بان تقديمه الكونه اعم لاختلاف فيها (قوله
 والسفعة يجب ان الخ) بغير ثلاثين يوم ان الصغير راسخ لكافة تأمل (قوله يجب) أي أولوهم ولان واجب
 بمعنى أو قرضه فله تعالى فإذا وجبت فهو جاهل الاستبراء كانه لم يسه نظرو بقوله فإن قال قائل لشد
 اللفظ لعناه غير أنه ليس راضياً بالبيع في الاستبراء فقد قلنا المعقود لو لم يبد ذلك أن الاستبراء اعتمد الاعتداد
 بالقرار أو توقف شيئاً عرض فحققتا له الزم أو أتى في خورش مختصر المنار للغة أن الهزل هو أن
 يراد بالبيع المانع من ولاسل اللفظ استعارة اه برأوى والمصاحب هو ان كلامه هزلان باب ضرب
 من هو بغير الصدور هزل وهو يعني اه وفيما مضى فترتبه اه الزم باب يابست وفي الغنم باب منع فخرت
 من الاسم الزهنيض الزم في البيع وسكت عن الخصيف وهو في حاشية السفعة واستزاد به كذلك اه (فرع) *
 لا بعد اشتراط الصفقة في نقل الدال في الاتصاف ولا بعد جواز أحد العوض على نقل اليد كما في الزم عن
 الوظائف اه مر والبحث الأول متفرق في الشرع في القاطعة فلما راجع اه شوي (قوله وهو ما يدل على
 التملك الخ) كلامه كالصريح في انه تفسير له يجب الشامل لكافة ولذا ادعى في الاستدلال قوله وبكلمته لك بكذا
 ويستدل بالمراد بوجه دلالة ظاهرة أي أولو بواسطة يرتد ذكر العوض والاطا لكافة في حد نفسه لا يدل على
 التملك السابق أي التملك بين على وجه مخصوص دلالة ظاهرة لان ذلك شأن الصريح فلي تأمل اه (مر) قوله
 دلالة ظاهرة أي أولو بواسطة ذكر العوض في الكفاية لان الامران دلالة الصريح أقوى اعم لخلاف ما لا يدل
 دلالة ظاهرة تملكك وجعله لمن غير ذكر عوض فلا يمكن بل لا يضمن ذكر العوض كما سأشأله الشارع بقوله
 كما بكذا احتشالاً قوله (بعتك) بشرط في الصفقة وهو ما لحظنا وقوله على جهة التلخيص وقد صرح
 بما في شرح الروض بقوله وأشار بكاف خطاب بصيغ الاعجاب الى اعتبار الخطاب فيها واستانده الى جهة الخطاب
 فلا يكتفي قول البائع بعت ولو بعد قول المشتري بعت هذا بكذا أو لا قوله بعتك بل أوصفك ولا يمتدحك بل
 قول بعتك أو لم يملكك وانما كفي في النسخ بان يكتفي بعتك بل ينعن لان أو كبل صريح بهذا انتهى
 وأشار الشارع بقوله كما بكذا الى ثالث وهو ان البتدي بشرط ان يذكر القن والمتم سواء كان البتدي اياً
 أو متبرعاً بالبيع أو بالتأمر اه شيئاً قد أشأله مر فبما سأل بقوله وان يذكر البتدي الممن فلا يكتفي
 نيته اه ويضمن بقوله وان يذكر البتدي الممن أنه لا شرط ذكر القن وبشره قول الشارع في مثال تقدم
 القول كبعض بكذا في رابع ذكر مر فبما سأل بقوله ولا يضمن قد قلنا المعقود على نظيره من المطلق
 فليحس له انه أوصف له المعقود كلفاً على ما مر من غير غيره فلهذا لا يقتضيه نقل الدال في الصفقة من شأنه انه
 تعالى ويجري ذلك في سائر العقود اه فلهذا الشرط لا يبعد الا يقتضيه نقل الدال في الصفقة من شأنه انه
 بجهة شرط المبيعة ثلاثة عشر (قوله أيضاً بعتك) قال حج وظاهره بغيرتم من العاي فتح التناقض التكم
 وضمها في التناهي لا يفرق بينهما ومنزل ذلك ابدال الكفاية ألفاً ونحوه اه سم على المنهج وظاهره ولو لم
 الفقرة على الكفاية من العاي وهو قوله لا يكتفي بلمن غير العاي يظهر أن محله حيث قدر على التعلق
 بالكفاية اه عش على مر (قوله أيضاً بعتك) علم من كلف التمسيل عدم انحصار الصيغ أي صيغ
 الاعجاب فيما ذكره من امارت في بيع الثوب بالقدرة وتزول بعد الانقضاء وملكك وملكك منها بشرت
 ودعشت وفعلت ورضيت اه شرح مر وقوله وفعلت ورضيت أي بالصوره تأخرها فعل البائع كما لو كان

وسكت عن الآخرين
والعسيفة (ايحباب) وهو
ما يدل على التعليق السابق
دلالة ظاهرة (كعبتك)

من تقيده إلا في القول اه رشيدي (قوله وليكنك) أي ووهبتك كذا يكذا أو كونهما صريحين في التهمة
اغماصه وعدم ذكر الثمن اه شرح حر (قوله أنا وملكك) يمثله في الصيغة الصراحا على كونهما صريحين
ولو قال ملكك هذا درهم يمثله قول ينقد بيا أي نقطة الحكم الصرف ونحوه أم ينقد قرنا كلف خذ بعله
يحل نظر ولتولد الإعجاب بالعمر قال الطبري لا يجوز وقال ابن كج لا يبعد الجواز والمعتدل الأول اه برأوى
(قوله واشترمني) لم ينال المصنف عدس الفاظ الإعجاب اشترمني مع أنه في الحقيقة استيقال كإعجاب الفاظ
القبول يعني مع أنه في الحقيقة استيقال نظر إلى صدق حد الإعجاب والقبول عليهما لأن اشترمني دل على التملك
وبعني دل على التملك وخرج واشترمني أشترمني أي واشترتني وخرج بعني أوتيتني أو أوتيتني اه برأوى
* (فرع) * لو أتى بالمضارع في الإعجاب كإعجاب أو في القول كإقبل مع لكنه كناية اه سم وقوله صم
لكنه كناية في الغاي العاين من عدم صحة البيع بصيغة الاستقبال محمول على نفي الصراحة كإشعر به تعليلهم
باحتماله الوعد والانشاء ويدل على كونه كناية قول البلقيني لو قال لا أمر أنه ملطي نفسك على كذا فقالت أطلق
عليه كان كناية انتهى فليكن هذا كذلك اه من خط بعض القضاة (قوله ولومع إن شئت) أي بشرط
أو بعبارة عن تعاقبوا وحدهما بل المعطوي أن يذ كرهما المتبدى وان يتخاطب بهما فمردوان يفتح التاء إذا
كان نحو إرادان فخرها عن صيغة سواء كانت إيجابا أو قبولا اه حل (قوله أيضا ولومع إن شئت) أي أو
أردت أو رديت وأجبت اه برأوى (قوله وإن تقدم على الإعجاب) للمتعد عدم الصحة حيث والفرق بينه
وبين تأخرها أن في تقديم المشتبه يتعلق أصل البيع وفي تأخيرها يتعلق بماله ما غفر اه زبادي وجارة
البرأوى وإن وانه تقدم على الإعجاب لكن قال السبكي إن الصحة فيما إذا أخرها قال يملك إن شئت فقل قال
إن شئت يملك بعقل فاعلم أن ما خذ الصفة أن المعلق تمام البيع لا أصله ويشهد بذلك لما قيل في الو كانه
لوعال وكلت في طلاق فلا نية إن شاءت فانه يصح بخلاف ما قالوا إن شاءت فلا نية وكلت في طلاق فانه لا يصح
أنه يتوقف على شرط مسئلة المعلق حر في شرحه في شروط الصفة لا يتوقف على نقل عبارته عند قول المعلن
وعدم تعليق وتأقبت تأمل (قوله وكلمته كذا) أعاد الكاف إشارة إلى الفرق بين الصريح والكناية كما قاله
المصنف في نظيره من باب فتح المشر كاه شويروسن الكناية يملك وفي علي كذا كانه الشيطان في الخلق
أو خذ أو نسله ولويدون مني أو بارك الله في فيه ولولم يكن في جواب بعني ومن ذكر ذلك فهو مثال لا قيد
أو لم يمتثل وإن لم يذكر ولا نية على يوسف لم قال ابن الجبار تأمنوني بها تطمكم هذا فتقولوا والله لا تطلب
عنه إلا الله وأبعد الزكري حيث بحث صراحتة أو هذا كذا يكذا أو غدت يملك كذا أو سلطتك عليه أو
باعك الله بخلاف ما قلنا الله أو اعتقل الله أو أرباك الله حيث كان صريحا أن ما بعد البيع من قوله يملك
الله المباح مستقل إن يخص به من غير مشارك له فيه فتكون إضافة إلى الله صريحة وأما قوله ونحوه فلا
يستقل به الشخص فتكون إضافة حيث كناية وليس منها يعتك ولو لم يرد ذكر الثمن كإقتضاء ما ملكتهم
وان نزع فيه لانه صريح في الإباحة بما لا غير فذكر الثمن منقضي به وبقرائنه بين صراحتهم
هتلان الهم قد تكون متروا وقد تكون ليجاف فلما نقض كذا الثمن بخلاف الإباحة وهل الكناية الصيغة
وحدها أوسع ذكر العوض وهو ما صرح به المصنف في الرضة كإصلها وقد التفت إلى أن ما خذ
صراحة نظرا إلى الخلق في العلق ذكر العوض أو كثره الاستعمال والأول أصح فيكون صورة الكناية الصيغة
وحدها وهذا هو الوجه فيصع المقدم مع ذكر العوض اه شرح حر وفي الشورى يمانه فائدة
ما يستقل به إلا نسيان كالملاقاة والعتق إذا ضافه إلى الله كلف صريحا وما لا يستقل به كالبيع والإجارة يكون
كناية وقد تلم ذلك بعضهم في قوله

ما فيه الاستقلال بالانشاء * إن جملة مستند في الآلاء

وملكك واشترمني كذا
يكذا ولومع إن شئت وإن
تقدم على الإعجاب
(وكلمته كذا يكذا) بلأويا
البيع

فهو وصريح شبهه عليه بالشرط أي متلذذه عن دوايه

اه قوله وقبول) قال في الأنوار ولو اختلفا في القبول فقال البائع أو جئت ولم تقبل وقال المشتري قبلت صدق بينهما
 اه على حج اه عش على مر (قوله وهو ما يدل الخ) أي ولو بواسطه ذكر العوض في الكفاية غاية الأمر ان
 دلاله المريح أقوى اه حل (قوله كذلك) أي دلاله ظاهره يختلف غير الظاهر كان قال تملك فقط
 لانه يحتمل الشراء والهبة وغيرها اه شخنا (قوله كلستريت) أي وكففت وأخسفت وابتعت وصارفت
 وتررت بعد الانصاف في جواب قولك وتوضعت في جواب هو ضلوك وقد فلتت في جواب اشتري ذاكذا كما
 حزمه الرافعي في النكاح وفي جواب بعتك كقوله الاستوى عن زبادان العبادي ومع صراحة ما تقرر به صدق في
 قوله لم أضدعهم بما أيا بل صدقت غيره نعم الأول جه اشتراط ان لا ضد عدم قبوله سواء قصد قبوله أم أطلق
 هذا ان أقي به لفظ الماضي كما شعر به التصور فلو قال أقل أو ابتاع أو اشترى فالوجه انه كناية ومثله في
 ذلك الاعتياد اه شرح مره (فروع) اه اعتد مر أنه يعقد رخصت من أحد الجانبين اذا تقدم الجانب
 الآخر هل ولو كناية سئل فقال على البعير كناية فليصر اه سم (قوله كجني) ظاهره تيسره ليعني يدل
 على تصور المسئلة بالاستدعاء بالبيع والاداء جسي يانه في الاستدعاء بالكفاية اه شرح مر وهذا
 استعجاب فان مقام القول وصح جهل من افراد الصدق فخر بعقوب ولا بد من صبغة الامر بخلاف صبغة
 الاستعجاب المصغرة أو المقدر نحو ان يمينه أو يمينه اه حل (قوله فاعتبر ما يدل الكفاية اه شرح مر وهذا
 معناه معالجته بعبارة عنه كلف أو فاعلم بمقامه كشارة الاخر اه برأوى ولا يفيد البيع بالانفاط المرافقة
 لفظ الهبة كما تقرر بل أو قبلك كما حزمه في التلقين تبعه الاي على العاقر فلا يكون مصر محلا لكفاية بخلاف البعض
 المتأخرين ولو قال أسلمت اليك في هذا القول فقبل من بعد بيعا واسلما كسألت في كلامه اه شرح مر
 (قوله لا يبيع بمعاملة) أي لان الفعل دلالة عليه غير ظاهرة قال في شرح المهذب اذا كان بأخذ الخواص من
 البائع ثم علبه بعد مدقوعه فهو باطل بخلاف اه ثم المتبوض بعند المعاطاة كالقبوض بعقد فاسد
 ونقل في المجموع عن ابن أبي عصرون وأقره انه لا مطا قبل ذلك في الاستعانة لطيب النفس واختلاف العلماء قال
 وخلافه يعترف في غير البيع من الاجل فالمره واليه يستوفى هو القول بان نقاد البيع مخرج من كون
 الفعل علبه في محتمل ان أعطيت فانت طالق وأجاب الرافعي بان المرأ تملك البضع حين وقع الطلاق
 فخطرتا إلى اعتبار دخول العوض في ملكه وشمل هذا المعنى لا يقتضي في المعاطاة اه غير وقوله لطيب
 النفس الخ لعل التعديل بالمجموع فلا يكون البيع الفاسد كذلك تأمل ثم رأيت شيخنا حج في شرح الارشاد
 قالو يجري ذلك في كل عقد فاسد اه قال في الروض وشرحه وقال في الغزالي في الاحياء يترك بيعي للبائع ان
 يترك الثمن الذي قبضه ان سارى قيمة ماذعه لانه مستحق لغيره من حق والمالك راض اه وفيه أمور ومنها ان
 قوله ان سارى لعل المقصود منه الإشارة الى انه لا يملك ما لا يمنه على التمتع حتى لو زاد على قيمته فملكه فادعاه فاقطع
 لا لاشارة أيضا الى انه لا يملك الناقص عنها بل الوجه انه يملكه ويبيعه الباقي ليشتمل ونهائه انه قد يبيع
 لانه مستحق لغيره لانه لا بد من شروط الطفره بمحتمل هنائه لا يشترط عليه لو جود الرضى كما قال والمالك الراض
 فيكون هذا الظاهر منصوصا مع بشر وطلو جود الرضى فليصر اه سم (قوله أيضا لا يبيع بمعاملة) فترجع
 على قول المتن ومصفى من العقار على المتقدم اه شخنا ولو اختلفا اعتادها كما ذكر وشافى عومل
 كلباه متبادر فيجب على الشافي الرد دون المالك فاذا رد الشافي أن فيه الطفره بغير جنس شبه أو ربح
 المالك لها كم اه شخنا ح وفي عش على مر (فروع) اه وقع السؤال في الدرر عما لو وقع
 بيع بمعاملة بين مالك وشافى هل يحرم على المالك ذلك لانعته الشافي على مصيبة في اعتقاده أم لا فيه
 نظر والجواب عنه ان لا قر بالمرسة كالألعاب الشافي مع الحق الشطر فح حيث قيل يحرم على الشافي

(وقبول) وهو ما يدل
 على التملك السابق كذلك
 (كاستريت) وتلك
 وقبلت ان تقدم على
 الجانب (كجني) كذا لان
 البيع منوط بالرضا لغير
 حبان في صحته انما البيع
 عن تراض والرضا خفي
 فاعتبر ما يدل على المعنى
 فلا يبيع بمعاملة

لاعتائه الحنفى على محاسبة في اعتقاده مع ذلك فهذا المنابر جمع فيه المذهب المالكي هل يقول بحرم مذك
 عليه أم لا ثم رأيت سم على ج في الفرس الألف قال نعمه (فرع) * بأع شافعي لعموم ما يصح به
 عند الشافعي دونه من غير تقليد منه للشافعي يفتي أن يحرم ويصح لأن الشافعي مبن على المصنف وهو
 تعالى العقد القاسد ويجوز للشافعي أن يأخذ الفرس بمأخذ اعتقاده اهـ (قوله ويرد كل) أى في الدنيا ظاهره
 وأن لم يبالى به ولا مطالبته في الأثرة ومقتضى كونه مضراً أى ضمن المصنوع أن يحتمل مقتضى القبح
 لا بالبدل لأن المال لا يبدل المثل في المثل وأقصى القبح في المقتوم اهـ حل والقبحى عرض على مر
 تلاعن سم أنه ضمن ضمان المصنوع ومثله كل بيع فاسد اهـ شتمنا وسأيت حكم البيع بما قاله
 ونعاه وهو تفاضله في خاتمة باب شى النبي الخ (قوله أيضا ويرد كل الخ) عبارة شرح مر وعلى الأصح لا مطالبة
 بها في الأثر من حيث المال الرضى بخلافهما من حيث تعالى العقد القاسد إذا لم يرد عليه كذا فلهذا يظهر
 أماني الشافعي على كل رد ما أخذ من كان يفتى بأيه إن كان تالفو يعزى خلافه في سائر العقود المالية
 انتهت (قوله وقيل ينقد بها الخ) عبارة شرح مر واختار المصنف بجمع انقضاءه ما في كل ما بعد الناس يبع
 وآخرون في كل بيع كرهيف أما الاستمرار من بيع فاعلم أنفاقاً أى من الشافعية أى حيث لم يقدّر الفرس
 مرة على أن التزلى سابع به أى الاستمرار أو انقضاءه على جواز له المطالبة انتهت وقوله حيث لم يبع الفرس أى
 أو يكن مقدار معلوماً للمعتد من باعتبار الماذن في بيع مثله فيما يظهر فلا يقدّر من غير صفة عقد كان من المطالبة
 المختلف فيها اهـ عرض عليه (قوله في كل ما تفسد به) أى في كل عقد تفسد به الخ اهـ عرض على مروها
 التفسير أن ما يناسب عبارة مر أى التي هي في كل ما يفسد الناس يبع وأما في عبارة الشراح فلا تظهر لأنه مثل
 لما يفسدو العلم فالقول أن يفسر ما في كلامه ببيع اهـ (قوله واختار النووي) أى من حيث الدليل اهـ عرض
 وأما من حيث المذهب فنقداه بعدم الاعتقاد اهـ شتمنا لكن هذا بنا فيه مثل مر عن النووي في القولة
 المسألة إذ صرح بمحتمل الاختيار من حيث المذهب والاعتقاد لأن حيث الدليل خطأ (قوله من محتمل الكفاية
 الخ) كتب شيباني فاحش الحل ضد قول المراجع وينقد بالكفاية ما نصه والظاهر أنه لو تولى قبل فراغ لفظ
 الكفاية كنى أى فلا شرط اقترانها بكل اللفظ ويحتمل الاشتراط في أوله اهـ قال في العباب ويظهر أن جعلها
 كالإطلاق اهـ وفي شرح الإرض هذا اللفظ الكفاية الصفة وحدها ومع ذكر العرض الخ لا يفتي أن المفعول
 داخل في الصفة قال الصيغة لفظ الإيجاب وألفظ القبول وهو شامل لما فيه المفعول كالمفعول كالمفعول كالمفعول
 تسلمه والصيغة فإذا قلنا يكتفى اقتران اللفظ ببعضها كالإطلاق هل يكتفى اقتران اللفظ بالمفعول كالمفعول كالمفعول كالمفعول
 العبد في خذما العبد لأن من جهة الصيغة أولاً يكتفى والمراد ما عدا ذلك لأن المصنوع بالنية تخصيص اللفظ المحتمل
 ليسم وغيره بالبيع والمحتمل ما عدا اللفظ المفعول فيه نظراً وقد يفتى الثاني وقال وجه الأول بل الرافى اكتفى
 باقتران نسبة الإطلاق بآية من أنشأ مع أنه غير اللفظ المحتمل لاطلاق غيره وقد يفرق بين أنشأ والمفعول
 هنا بانه فضله وذلك عند توقفه عليه بالطلاق فصفة هذا أنه لا يكتفى اقترانها بالكفاية من ابتداء وقد يقال
 المفعول هنا عند تبعية توقف البيع عليه لأنه لا بد من كونه مفعولاً وقد يقال المفعول في نحو ما قلنا لا يكتفى
 الاقتران به على قياس ما قال الرافى وينقل مر خلافاً بين المتأخرين في أن نفاً لكفاية هنا كفاية الإطلاق أو
 بشرط ههنا مقارنتها لكل اللفظ وإن اكتفينا هناك بالفتاوى لبعض ففرق بين هذا ما عدا وصفة قصد
 نفسا الموضع فوضو مقارنتها كل اللفظ بخلاف ذلك فإنه قصد حل لغف أمره وشى على الثاني
 والفرق ثم توقف مال أنها كالمطلق (فرع) * الوجه ما قاله اعتمده مر أنه ينقد بالكفاية من
 السكران المتعدي بأن قرأ السكر به نوى في أخذ قراره كالمعنى جعله كالصالح في تعذيبه فلا يفتي
 استثنى من الاعتقاد هنا بالكفاية السكران اهـ سم (قوله الشروط عليه الاتهامه) أى صريحاً بغير

ويرد كل ما أخذ به أو
 به إن تلف وقيل ينقد
 بها كل ما تفسد فيه
 كنه زولم بخلاف غيره
 كالسواب والعقار واختاره
 النووي والتصريح بشى
 من ز يادى ويستثنى
 من محتمل الكفاية ببيع
 الوكيل الشروط عليه
 الاتهامه فلا يصحها

طافه لنفسه أو يبيع مال أحد محبوز به لا تحراه شرح حر (قوله من طافه) مثال فلا يقال كان الابن محبوز
 والقبول الولد الصغير من الانسان والدواب اه مصباح اه ع وشعبه الشورى قوله من طافه
 وكان طاف المحبوز وكذا السبعة اذا بلغ مذهبوا الا قوله الحاكم فلا يتولى الطرفين اه شرح الروض وفي هذه
 لولاهم الحاكم وسباعي ولده فلا يتولى الطرفين كالحاكم هكذا رأيت وكتب أيضا عبارة ع في بيع ماله
 لو يده قال الشيخ قد يشمل ضمنها طرافه بعد بلوغه من شيد اذا كان غيرهما واذن لهما في التصرف وهو محتمل
 وكتب عليه وهذا في الابن والجد ونحوهما ان الام اذا كانت وصية كذلك كدل عليه شرح الروض في باب
 الجرا تته (قوله وفي البيع الضمني الخ) عبارة حل في كتاب الكفارة والبيع الضمني ليس بعا حقيقته
 لانه من الاعتراف بعوض وقد ذكر المصنف انه ليس معاوضة مختصة بل فيها شبهة تعليل وعلى هذا لا يضر
 تعليله ولا وقتته وانه لو كان العوض فاسدا تكمروحت القيمة فإذ ذكر في شرح الروض في اعني عبدك
 كذلك الخ صرح حر اه بالحرف (قوله كان قال اعني عبدك عني بكذا) ويقال لو قال يبيعه واعتقه
 فقال اعتقه عنك بل يصح أولا في نظر الاطهر والثاني لعدم مطابقة القول للايجاب وهل يعنى في هذه
 الحالة عن المالك أو بلغ قوله عنك أم لا في نظر الاقرب الثاني اه ع على حر وهى باقى البيع
 الضمنى في غير العتق كتصديق دارك عني على ألف صلح ان كلاً قربة أو يقر بان تشوف الشارع
 الى العتق أكثر فلا يقاس بغيره بل محتمل وميل كالمهم الى الثاني اه حر فكأن في قول الشارح
 كان قال لا لادخال غير اعني من كل ما يبعد العتق دون غيره اه ع (قوله فانه في الابن انما اشارة
 الى انه يضرب طول الفصل ومثله الكلام الاجنبى اه سم اه شورى (قوله فانه قال بنيه الخ) قال
 الحسن لو كان العبد ابن السائل فقال اوله المالك اعتقه عني بكذا ففعل لم يعنى عن السائل لان اعتقه عنه
 يستلزم دخوله في ملكه ثم يجعل المسئول نائبا عنه في الافتاق ومتى دخل في ملكه عتق عليه فقرا كذا
 فالتوكيد بعد في الافتاق لا يصح كذا في بعض الاصل والاشارة بان شرح الروض في باب الثاني من كتاب العتق
 اه شورى لكن نقلت بتصرف في اللفظ لوجود كفاية في أصل العبارة ويجعل هذا رجوع الى اشتراط ان
 لا يكون القن المسئول اعتقه عني يعنى على الطالب والاولا يصح فيما يبيع الضمنى اه شورى (قوله أيضا
 فكتاه قال بنيه) فان صرح بهذا لم يصح البيع ولا يمتق العبد بكتي عرش لاختلال الصفة اه
 شيئا (قوله ولو بكتابة أو اشارة أخرى) يصدق هذا التعميم بنسخ صور لان الاعجاب باللفظ أو الكتابة أو
 اشارة ومنه القول وثلاثة في مثلها يتبع سلبها ان الاعجاب والقبول باللفظ أو الكتابة أو اشارة وان كان ثلثة
 بستانة الثلاثة الاول تأمل (قوله كلساني) الكلف يعنى على أي هذا الاشتراط جار ومبنى على ما سأل عن
 حكم الاشارة وهو كونها متداها اه شيئا وعبارة هناك وبتد بالشارة أخرى وان قدر على الكتابة في
 طلاق وغيره كبيع ونكاح وانرا ودعوى وعتق للضرورة لا في صلاة فلا يطل ما ولا في شهادة فلا تصح ما
 ولا في حنث فلا يحصل بها في الحلف على عدم الكلام فان فهمها كل أحد فصرف عتق الابن اختص بفهمها
 فطون فكتابة تحتاج الى نية انتهت (قوله ان لا يتكلمها كلام أجنى) المراد ان التكل ما ليس بعد عام
 لا يجب ان يسمع الباطن أو عكسه بطل العتق اه شيئا والعبر في القتل في الغائب بما يشع منه مصطب على أولئك
 يوقع البيع اه شرح حر وقوله عتق على الخ وأما الحاضر الكاتب لا يضر تكلمه قبل علم الغائب
 اه عرش عليه (قوله كلام أجنى عن العتق) بان لم يكن من مقتضيات العقد كاشتراط القبض والانتفاع
 والرد بالعيب ولا من مصالحه كشرط الزمان والشهادتين من متجلبه كالمطلبة اه حل وعبارة شرح حر

وفي البيع الضمني لكن
 قدرا كمال اعني عبدك
 عني بكذا ففعل فانه يعنى
 عن الطالب بل بزمه العوض
 كلساني في الكفارة فكذلك
 قال بنيه واعتقه عني وقد
 أجه (وشرط فهمها) الى
 الاعجاب بالقول ولو بكتابة
 أو اشارة أخرى كلساني
 حكمهما في كتاب الطلاق
 (ان لا يتكلمها) كلام
 أجنى عن العتق

بان لم يكن من مقتضاه ولا من مصالحه ولا من مستحباته كما فسر ذلك صاحب الأنوار فلو قال المشتري بعد تقدم
 الاعتياض بالله والجليلة والصلوات والسلام على رسول الله قلت صم وهذا انما يأتي على طرقة اخرى اما على
 ما صححه المصنف في باب النكاح فهو غير مستحب لكنه مضر كفى النكاح وقد يفرق بان النكاح يحتاج الى
 أكثر فلا يلزم من عدم استحبابه ثم غرض من خلافه من ابطال به عدم استحبابه هنا اه شرح مدر وقوله
 والصلوات والسلام على رسول الله الظاهر انه لو ادخل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لم يضر ثم يأتي ان يادى بالقتال
 من الاثوار ويقتصر الاستاذ وقوله صم ويترك في الصحة ما لو قال والله قلت فيصيح فيما يظهر ومن الاجنب
 اجابة النبي صلى الله عليه وسلم فيما يظهر وما لو رأى اعمى يسمع في يتر فارداه اه عرش عليه من القرآن اه
 عرش على الشارح وليس من الاجنب ذكر حدود المبيع وما يرب فيه في العدة وان طال وان كانا عارفين
 بهذا قبل العقد اه شوري قوله بمن يرب بدان يتم العقد هذا التفسير ضعيف وعبار شرح مدر شمل كلامه
 ما لو كان العقد من طلب جوابه بتمام العقد وغيره وكذلك كالحاكم الذي في البيوع وان اقتضى كلامه
 في باب انطاع ان المشهور خلافه انتهت وقوله وغيره أي من المتعاقدين كجهو معلوم فلا ضرر التخلل من المتوسط
 لان ليس بمقتضى وقوله وهو كذلك وجه ان التخلل انما ضار لهما ولا يضر الا لأرض ولا يضر من كل منهما
 فان غير المطلوب جوابه لو جمع قبل العقد الآخر او مضر فكذا الوجه من ماضر بالوجوع والامراض
 فقامه يظهر لوجهها فاعلمه شيخنا اه سم على ج اه عرش عليه (قوله) ايضاً بمن يربدان يتم
 العقد) فان أتى به الموجب أي المتكلم لم يضر انما من التخلل لكن نقل عنه ان محل اشتراط عدم تخلل
 الكلام الاجنب من الموجب اذا لزم ان يكون القبول معتبراً فيه الغلبة في اختلاف ما اذا لزم
 الغائب فلا ضرر كلامه قبل قبول الغائب قال بعضهم وكذلك كتب لخصر لا يضر كلامه لعدم اعتبار اللفظ اه
 حل (قوله ولو سيرا) أي على وجهه شمل البسر الحرف الواحد وهو محتمل ان فهم ما على الصلوات ان يمكن
 الفرقونه يؤخذ انه لا يضرها تخلل البسر معها او جهلان عذروا وهو متجه نعم لا يضر تخلل في كسر جوابه
 أي لانهم المقتضى فليست بأجنبية اه شرح مدر وقوله ان هذا المراد بالعذر هناك ان يكون في معنى عليه ذلك
 وان لم يكن قريب عهد بالسلام ولا نشأ يسعدان العلماء وقوله نعم لا يضر تخلل في عبارة ج لا يجوز اه
 قال بعضهم نحوها ما كان مثلاً او اقبلت كما يقع كثير الظاهر لكن قال قبل وجسد البر يضر انما وقوله يكسر حوا
 به أي وان لم يفسد بها التحقيق لان الالتفات اذا الحاشيت حلت على ماتها وهذا الظاهر في قوله أي به الثاني بعد
 تمام الصنفين الاول ونبي ما لو قال يعتك بشرة عقد والظاهر انه لا يضر كذا نحن من قول الشارح لانهم المقتضى
 وبعض الهوامش انه لا يضر لانها بمعنى فقط حتى كله قال يعتك كذا دون غيره وفيه نظر لان هذا المعنى ليس
 مستقداً من اللفظ الا ان قال استدلوا المعنى من الالفاظ لا بشرط كونها موضوعة بل يمكن انتظام المعنى منها كما
 في عرفان العوام اه عرش عليه (قوله) ثابتة تطبق أي اذا كان الزوج هو المبتدئ وقوله ثابتة تطبق اه
 أي اذا كانت الزوجه هي البادئة تأمل اه شفاً تقرره من جانب الزوج حال أي حالة كونه من جانب الزوج
 أي صادراً منه ولا يمتدأ به وكذا قال فيما يسهده ونص صابرة في باب الخلع متناوشت حواذا بدأ الزوج بمصفة
 معاوضة كالمثلث بالفساد معاوضة لاخذ مع شاقفة اياه ما يجره عن ملكه بشوب تطبق لتوقوع الطلاق
 فيه على القبول فله زوج قبل قبولها نظر الجملة المعاوضة الى ان قال أو بدأ أي الى الزوجه يطلب طلاق
 كالمثلث كذلك وان طلقني فلتك على كذا فاجابها الزوج فمعاوضت من جانبها لملكها البعض بعوض مشوب بمعاولة
 لان مقابل ما بذلت وهو الطلاق يستقبله الزوج كالمعامل في الجملة فله زوج قبله أي قبل جوابه لان ذلك
 حكم المعاوضات والجملة لا تتهت (قوله وهذا) أي قوله كلام اجنب من يادى وجه جعل هذه الصورة
 أي الكلام البسر من يادى مع عدم ذكر هاتين المتين ان الحلق الكلام يشملها اه عرش (قوله) يختلف

من يربدان يتم العقد ولو
 يسيرا لان فيه امرأته
 عسر القول يختلف
 البسر في الخلع ويخرج
 بان فيه من جانب الزوج
 شاقفة تطبق ومن جانب
 الزوجه شاقفة جملة وكل
 منهما محتمل للمعاهدة بخلاف
 البسر وهذا بالنسبة للبسر
 من يادى (و) ان (لا)
 يقتضيهما (سكون طوبى)
 وهو ما نشر باعراضه عن
 القبول يختلف

السير) أي أقالم بقصد به النطق اه شجنا وعبار شرح غير والاوجه ان السكون ليس حارا اذا قصد به
النطق انما هو امر في اللفظ وهو لا يتصل بخلافه في انتهى بقوله ان قصد به القطع عبارة في ولو قصد به القطع
تختلف التراء لانها عبادتية مختصة وهي أشرف من غيرها انتهت وهي تقيد المحقق قصد القطع فترافق
قوله هنا ويحتمل خلافه ويرق اه عرش عليه (قوله أيضا بخلاف السير) أي الا ان قصد به الاراض
على الاوجه من احتمالين كالتصنع على لواذ الاراض بعد قول المشتري فانها غير عدم قوله لتعلق الحق
ظاهرا بغيره وان الشاعرة تصديق مدعى الصحة ويحتمل خلافه لان هذا لا يعلم الا من سمع وجودا السكون ظاهرا
فليتأمل اه شورى (قوله وان لا يتغير الاول الخ) بأن يقول الباطن مثلا رجحت أو زدت في القن أو بنقص
اه برماوى وهل ولو أتى بصيغة ضارب من الاول ظاهر اطلاق قسم ثم اه حل وعبار شرح در وان
لا يتغير شيئا مما تلفظ به الى تمام الشق الآخر انتهت وعبار شرح الرض بشرط ان يصر الياذى على ما قبله
من الاعجاب او القبول فلا واجب يجوز حل أو بشرط ان يشرط ان يشرط الياذى أو ان يشرط قبل الآخر يصح البيع
انصف الاعجاب وحده انتهت (قوله أيضا وان لا يتغير الاول قبل الثاني) هذا شرع في شروط أو يعجز زيادة
على المتن وانظر لم يوضحها من بقية شروط المتن كل هو الاتسابق في حاسد ذكره در في شرحه بقوله وان
يذكر المبتدئ في المتن الاتسابق في بيته كما اه وبقى سادس ذكره در أيضا بقوله ولا بد من صد اللفظ لعمارة
كأن يتغير من الطلاق فلا يثبت لسانه اليه أو صدقه لالمناء كتلفظ أعني به من غير معرفته قوله لم ينفذ على
ماسأى اه وبقى سابع وثامن ذكرهما في شرح الرض بقوله وأما بكاف الخطأ في صيغ الاعجاب الى
اعتبار الخطأ واستناده الى الخطأ فلا يكفي بعينه اه فهذه الثمانية تضم الخمسة التي في المتن فجاء
شروط الصيغة ثلاثة عشر كما تقدم قول در ولا بد من صد اللفظ لعمارة صدق ذلك كما لو ضمن قوله سابقا
ومع صراحة تقدم صدق قوله لم يصبها لاجواب إلى بل صدقت غير اه عرش عليه قوله وان تلفظ بحيث
(الخ) عبارة شرح در وان يتكلم كل بحيث يسمع من غيره عادية لم يكن يسمع وان لم يسمع الاخر والام
يصح وان جلته الراجح انتهت (قوله بحيث يسمع من غيره) أي لان اللفظ اذا لم يكن كذلك يكون كالألفاظ كما
ذكر وفي الاذان فان كل بحيث لا يسمع من غيره لم يصح وان يسمع صاحبه واسطرح جلته اليه أو كان
حسدا السمع لانه كالألفاظ كما علمت وقد ترقى فيه اه حل قال شجنا الحنفى والظاهر انه لا وقت لان هذا
اللفظ غير متدبر فلا عبرة بصاحبه اه (قوله وان لم يسمع صاحبه) وعليه فلا حاجة بلفظ البيع وجهره
بحيث يسمع من غيره ولم يسمع صاحبه وقيل انما قالوا بغيره ومع عبارة سم على ج في انشاء كلام
حتى لو قيل عينا فبان انه بعد صدور بيع له سم كن باع مال اليه الطلاق حياته فبان من انتهت وقوله سم
ظاهر انه لا فرق بين طول الزمن وقصره وهو ظاهر اه عرش على در (قوله أيضا وان لم يسمع صاحبه)
ظاهر وهو لا وهو كذلك حيث علم ذلك فالدار على العلم به اه حل وقوله حيث علم بذلك الظاهر ليس
بشيء اذا قال سم بعد ذلك في العالم مثلا فاقوه انه قبل سم وانظر هل وان تظلمها كلاما أجنبي أو سكون
طويل كافي الكتاب لثانيه سر موسيات في ربا عن شيخ حيث قال بخلافه على طرقة شجنا لان الكلام
الاجنبى يصرق هذه الصورة لانه حصر عدم ضرورة في الكفاية لثانيه اه وأما السكون الطويل فلا يضر كما
صرحه عرش وقد سبق للمعنى ما يصرح بأن اشتراط عدم تعلق الكلام الاجنبى من الوجوب ان يكون
القبول معتبرا فيه الفرض بخلاف ما إذا أوجب لثانيه حيث لا يوجب لثانيه لفظا كما لا يخفى على كل من عارفا
عرش قوله عجب علمه اما الحاضر فلا يضر تركه مقبل علم الثابت وكذلك لو قال بعين فلان وكان حاضرا
لا يضر تركه قبل علمه اه سم على الجميع من در وتضييق قوله من فلان انه لو كان بائعا يبيع فلم يصح
فتكلم قبل الحاضر وله غير مراد وان التعبير بالثانيه على الفاعل من ان الحاضر يسمع ما هو عليه

السير وأن لا يتغير الاول قبل
الثاني وأن يتلفظ بحيث
يسمع من غيره وان لم
يسمع صاحبه وبقاء الأهلية
الى وجود الشق الآخر

انتهت اه من خطا شيخنا حرف (قوله وان يكون القبول الخ) في هذا التعبير تصوير وعبارة شرح مراد وان
 يتم الخطاب ولا وكله أو موله أو وارثه انتهت وكتب عليه ع ش قوله وان يتم الخطاب الخ هذا أهم من قول
 من قال وان يكون القبول ممن صدر معه الخطاب لشمول هذا الموصوفين الاستيجاب اه (قوله نعم لو قيل وكله
 الخ) استدلوا على الشق الأول معنى قوله نعم لو قيل غيره في حياته وقوله في حياته متعلق بقوله وذلك لأن بحث ابن
 الرقعة تمامها هو فيما إذا قيل الوكيل في حياته للموكل أو أما إذا قيل بعدم موكل الموكل فلا يصح لاعتزاله بوجوب الموكل
 يدل على هذا عبارة شرح البهجة التي أشار لها قوله كما بينته في شرح البهجة ونصها فلو مات الخطاب قبل قوله
 قبل وارثه لم ينفع وصريح وارثه وكله إذا قيل في حياته في المطلب يظهر ان يقال ان قلنا الملك يقع للموكل
 استدعاء مع ولا فلا وقضية ترجع الصنف فوفق بفرق بأن الوكيل كانه ولاية الاستيجاب عند القبول وبأن الملك
 لا يشترط بل لو كان بخلاف الوارث فيها ما قبله بعدم موكله فلا يصح لاعتزاله بالوفاة وخوجه ايضا موكله
 فيصير قوله على الصحيح كذا قاله الناصري في نكتته على الحارثي وقد بشره عنه بعدم موته وما قاله لم أره غيره
 والظاهر ان من نفعه موقوف قال ابن أبي الدم لم أره نقلا ويجهان يكون فيها اختلاف من الخلاف فيما لا أوصى
 لعبد فقوله عنه سيده اه وقضية عدم الصفة في مسئلتنا وبه حرم ابن المقرئ فيما وفي مسئلة الوكيل فتد
 لا فرق بين الوارث وغيره وهو الآخر والآخر في مسئلة الوصية بالمبدأ انتهت (قوله بناء على الأصح الخ) فعلى هذا
 يكون الموكل كنهه هو الذي قبل فيكون الجواب عن صدره الخطاب بالوفاة ما على مقابلة الضعيفين وفروع
 المبدأ بناء على كل شريطة للموكل فلا يكون الموكل كانه الذي قبل فيكون الجواب عن صدره الخطاب
 بالقوة اه شيخنا (قوله وتعبيري بما ذكر) أي بقوله وشرط فيما لا يتقبل بالقبول والشامل ذلك اللفظ
 والكناية والاشارة وهذا يقتضي انه يشترط عدم تخطي الكلام ومثله الاشارة بالسكوت بين القفلين
 والكاتبين للعارض والقائب والاشارة في اللفظ مع الكتابة ولولغائب الاشارة مع الكتابة وهو واضح على
 طريقة الاشارة بخلافه على طريقة شيخنا من انه يضر الكلام من كل من الموجب والمقابل والمقابل خاصة
 وحاصله ان شيخنا وافق الشارح في مسئلة الكتابة للقائب فلا يضر الكلام الاجنبي من الموجب بخلافه في غير
 ذلك فيضير الكلام ومثله الاشارة من الموجب أيضا اه حل (قوله أيضا وتعبيري بما ذكر) أي بقوله وشرط
 فيجهان لا يتقبلهما كلام اجنبي ولا سكوت طويل وقوله أولى من قوله الخ أي من حيث ان طول الفصل
 لا يشمل الكلام التيسير وان التعبير باليمين لا يشمل الكلام الاجنبي المقارن للاستيعاب أو القبول وان التعبير
 باليمين لا يشمل الاصورتين من الصور التي هي البينة لا يشمل الكلام الاجنبي وأخوه هو قولنا وهم لا يدفع ما يقال
 الأولي بان ما ذكره في الأصل بوجه انه لا يضر تخطي الطول بين الكاتبين أو نحو هو قولنا وهم لا يدفع ما يقال
 كان لا يجب بغير شقته ان يقول أعمو وجهه الاندفاع ان الأصل فيما يعبر به بالام ان يكون لا يدل ما مسكت
 منه المتابع من غير ان يكون في عبارته ما يدل على خلافه انتهت (قوله وان يتوافقه معنى) بان يتوافقا في نفس
 والنوع والصفة والعدد والمال والوفاة والاحل وان اختلف لفظهما لم يضر بوجوبهما اه شرح مراد (قوله معنى) الخ
 لانفاختى قولنا وهينك فقال المشتري اشتريت أو عكس مع مع اختلاف صفتها فقط اه ع ش على مراد
 (قوله فلا واجب بألف مكسر الخ) فترجع على مفهوم الشرط وكذا قوله أو عكس وقوله أو قيل ونصفه وقوله لم
 يصح وجهه في الصور الثلاث كجلى شرح مراد انه قبل في الخطاب به وأما قوله ولو قيل نصفه فمما ثا الخ
 فترجع على منطوق الشرط اه شيخنا (قوله تقبل بهجة) ومثله ما لو أوجب بألف قبل بأنفس من نقد آخر
 مخالفاً للأول في المكثرون التبعة لا يصح اه برواوى (قوله أو عكس بالانصب) أي أو كان عكسهم بالرفع
 فاعلى فعل بخلاف تقديره أو حصل عكسوا الجملة على التقدير من منطوقه على أوجب اه شيخنا (قوله المفهوم
 بالأولى) وجهه الأولي به انه في الأول أي يفرض بالرفع أو اختيار السكون الصحيحة في غير ما كثر من المكسرة

وان يكون القبول ممن صدر
 معه الخطاب فلو قيل غيره في
 حياته أو بعدمه قبل قوله
 لم ينفع قد تم لو قيل وكله
 في حياته قال ابن الرقعة
 يظهر منه بناء على الأصح
 من وثوق المالك استدله
 للموكل قلنا بالآخر ب
 خلافه كما بينته في شرح
 البهجة وغيره وتعبيري بما
 ذكر أولي من قوله وان
 لا يعاول الفصل بين لفظهما
 (وان يتوافق) أي الاستيجاب
 والقبول (معنى فلا واجب
 بألف مكسرة) تقبل بهجة
 أو عكسه المفهوم بالأولى
 وأقبل نصفه عكس ما

ومع ذلك لا يصح ما إذا لم يأت تمام غرضه وهو صورة العكس لم يصح بالاولى اخشينا (قوله لم يصح) ظاهره وان تساوى
 قمته وواو لا يتابعه ما يأتي في قوله ولو باع غرضه الخ لان محل ذلك اذا قلنا اطلقا اه حل (قوله ونصفه خمسة مائة)
 أشهر النصيب بالواو انه يضر لو كان بالفاء أو فهو كذلك المصنف بالواو قد اصد اه شوري (قوله صح عند
 المتولي) أي بشرط ان يعطى بالواو وان لا يصدق فيه تعدد الصفقة بان يطلق أو يصدق فيه تخصيص ما أجله البائع اه
 روى عصار في شرحه ثم في ثلث نصفه خمسة مائة ونصفه خمسة مائة ان أراد تخصيص ما أجله البائع على ما ذكره
 بعض المتأخرين صح والافلا تعدد العقد حينئذ فصر ما بالاولى على طبعه وفي بطلان هذا بالف وهذا مما عرفت
 أحدهما بعينه تردد والوجه عدم الصفة لا تنافي صفة الإيجاب للقول ولا نظر إلى أن كلا عقد مستقل فهو كما
 لو جمع بين بيع ونكاح مثلا انتهت (قوله أيضا صح عند المتولي) بخلاف عكسه وهو قوله بطلان نصفه خمسة مائة
 ونصفه الآخر خمسة مائة فقال قلت ما بالف فانه لا يصح والفرق بينهما أنه بعد النصيب بعد الاجال لا الاجال بعد
 النصيب اه روى (قوله أيضا صح عند المتولي) أي بشرط أن لا يصدق فيه تعدد لفرق فيما يظهر بين أن يشترط
 اشترت نصفه خمسة مائة ونصفه خمسة مائة أو قول اشترت نصفه خمسة مائة واشترت نصفه خمسة مائة إذا
 لا فرق بين الجلة والجلتين تأمل ومثل ذلك لا قبل وبعينين وخمسين وثلاثة أو باع ما باليمن بالالف بخلاف
 ما لو قبل بعينه خمسة مائة ونصفه خمسة مائة لا يلزم تقديره بالبعين دون النصف والبعض أكثر فلا يكون
 القيمة مقسومة اه سم (قوله ونظر فيه الرافعي) لأنه عدد الصفقة أي والمتولى كشيء الفعل لا يرى ان الصفقة
 تتعدد بتخصيص الثمن وقد يقال فعل تعدد بتخصيص الثمن اذا لم يكن في جواب كلام سابق محل أي فإزاء ان يقال
 في هذا بعدم الضرر وتولت ان الصفقة تتعدد بتخصيص الثمن وهو مالم اليه التوري يكون محل الصفقة
 بقصد تعدد الصفقة اه حل (قوله والامر كما قال) أي من التظليل وان كان الحكم مسلما اه شيخنا
 (قوله لكن الظاهر الصفقة) أي الصفقة بغير ترجيحها أي وان قلنا بان الصفقة تتعدد بتخصيص الثمن لا يجوز أن
 يكون محل ذلك حيث لم يكن جوابا للكلام ابق محمل وحلت الصفقة على ما ذكره تعدد العقد بان أطلق
 أو قصد تخصيص ما أجله البائع أو لبطان على ما إذا أراد تعدد العقد وكلام شيخنا في الشرح يبين ان الاطلاق
 كقصده لا تعدد حيث قال ان أراد تخصيص ما أجله البائع صح والافلا تعدد العقد حينئذ فصر ما بالاولى
 على طبعه اه حل (قوله واستقر ما تقدمه الخ) أي لانه لا يتقادم من صورة المتن وعبارة الرافعي في فتاوى
 الفقهاء انه لو قال بعتك بألف قد درهم فقال اشترت بألف وخمسمائة صح البيع وهو غريب انتهت وعليها أي
 الصفقة لا يبره الا بالالف وحينئذ فلا خلاف الاستعرا بوب يفرق بين هذه الصور ويصور المتن بان ان ياد في تلك
 زيادة صفقة غير مغيرة فبطل العقد في خلاف الزيادة في هذا فافهم بغير تصفية فلم يفسد ببعها العقد غاية
 الامر انما البت ولم يترجم اه حل (قوله من فتاوى الفقهاء) هو أبو بكر عبد الله بن أحمد المروزي شيخ
 المروزة كان في ابتداء أمره يعمل الاقلام واشتغل بالفقهاء أخذ من جماعة المتوفى في جلاله الاخر خمسة
 سبعمائة وثوار وبعثا عشرة وتسعون سنة اه رماوى (قوله كاسر) أي وكفوفه ان كل ملكى تصد بكنه
 أو بملك ان شئت وما يأتي في بابي بالواو كلام من مسألة الجارية اه حل (قوله كاسر) أي في قوله واشترت مني
 كذا بكذا ولو لمع ان شئت وان تصد على الإيجاب اه وعبار شرح مر هنا لاسبق البيع الابال المشتري
 اللفظ المتقدم كبعثك ان عشت يقول اشترت بمثل لا يشتريه بغيره الشراء أي فيكون كلمة بخلاف ان شئت
 بعتك فلا يصح كما ماله السبكر وأفتى به والوجه انه تعالى لان ما أخذ الصفقة ان الملق تمام الصفقة لا أصله
 خالصة من جهة البائع وهو انشاء البيع لا يقبل التعلق ونعمه وهو القول وهو فوف على مشيئة المشتري وبه
 تكمل حقيقة البيع والفرق بين هذا وبين قوله ان كان ملكى فقد يملكه ان الشرط في هذه أي قوله ان كان
 ملكى أثبت الله في أصل البيع فيكون اشترطه كحصول الحاصل ان لا يقع عقد البيع الا في ملكه ويزيد ذلك

(لم يصح) ولو قيل نسخه
 خمسة مائة ونصفه خمسة مائة
 صح عند المتولي اذ
 لا خلاف في ذلك كمرقضى
 الاطلاق وتاخره الرافعي
 بأنه عدد الصفقة قال
 في المجموع والامر كما قال
 الرافعي لكن الظاهر الصفقة
 بقصد تعدد الصفقة
 فيقول بل بالف وخمسمائة
 وهو ما جزم به الرافعي في
 بابي الوصالة والخامس
 وفي المجموع انه الظاهر
 واستقر ما تقدمه عن فتاوى
 الفقهاء من الصفقة وعدم
 تعليق لا يقتضيه العقد
 بخلاف ما يقتضيه كاسر

في الفرق بين التقديم والتأخير المشبهة ما قاله المأوردى من انه لو قال وكنت في طلاق زينا شاعت جاز
أي عديده وان شاعت فقد وكنت في طلاق وهذا بخلاف يتكلمان شيئا فبما يظهر أو بعكس ان شاعت بعد
اشترى من ثوبان قبل بعهده أو قال شغلان ذلك تطبق بحض أي فلا يصح وكشئت مرادها كما جئت الزوجه
امتناعهم التلعن النجوى مطلقا أي سواء كان تابيلا أو مجيبا لوجود حقيقة التعليق فيه ولا يعلق أيضا ألا
بالك كما كان كل من ملكي فقد بعته كمر ونحو ذلك من ان كنت أمرتك بشرايتها بشر من فقد بعته كما
سألت في الو كالة وان كان وكلي اشترائي فقد بعته وقد أخبر به وصدق الخبر لان ان جئت كذا فاعلم ما رأيت في
النكاح وكأني صور بعض البيع الضعيف كاعتق عبدا عنى كذا الذاباع رأس الشهر ويصح بملكه كذا على
ان في نفسه لانه يعني الاصفه انتهم معز يادمن عرش عليه قوله وعدم تأقيت أي ولو بالفسخ ولا بد في كل
من الاعجاب والقبول ان يصدق اللفظ لمعناه فلو سبق لسانه أو تلفظ به أعجب أي يعرف معناه لم يصح كقبول بذا في كل
الطلاق ولا يشترط في القبول ان يقصده الجواب بل الشرط ان لا يقصده غير الجواب فلو ادعى قصد ذلك أي
غير الجواب بصدق بينه والاكتهاف بالاطلاق واضح حيث لا صروف اه عيل قوله وشرط في العاقد الخ
لم يقل أو بعث ووط كمال في العقود عايمه خمسة أمور وعددها بقوله الاول والثاني الخ كانه لان هذه الاربعة
ليست على سنو واحد من حيث ان الاولين منها علمان في البائع والمشتري والاخيرين خاصان بالمشتري ولذلك
أظهر التعليق قوله واسلام من يشتري له صحف وقوله وعدم حوايه من يشتري له عده عيوب ولم يقل واسلامه
وعدم حوايه لانه لا بد على العاقد من حيث هو مع ان الشرطين خاصان بالمشتري في شرط خاص يجري في كل
من البائع والمشتري وهو اصدار العوض صريحه مر هنا ويشير اللمتاني بقوله فيما يأتي وقد تقرر في
تليق وجواز التلويح بها لشرط في العاقد كونه بالغاعا فلا وسكر الامتعدي بالسكر رشدا أو سفها مملعا
تخارا أو مكر حيا حتى يبرأ أو بشرط في المتكالك كونه مسلما كان المبيع مسلما أو مرثدا أو ثرا أو وحيدا
أو قهرا فانه آثارا السلف مصومان كان المبيع نصيلا أو سلا حلالا كان المبيع مسيدا كذا يحيط الشهاب
الرملي بنسخة الاقوال انتهت وهل يشترط في المتوسط بينهم ما يشترط فيما أو لا بل يكفي فيه التمييز لانه غير عاقد
غايه الاصر انه ربما بين كلامهما اطلاقا يشترط فيه سوى التمييز وإذا أتى بكلمة كقول البائع حصلت هذه بكذا
هل يشترط ان ينوي البيع أو لا يشترط وتكفي في العاقد من غير نظر فيما والذي ارتضاه مر على البدعية
عدم الاشتراط في المشتري لانه غير عاقد وانما هو مجرد الوفاء بين الكلامين فليحصر ثم مرة أخرى بزم بعدم
اشترط وهو ظاهر اه سم قوله يا ثما أو مشتريا اقتصر عليها الكون الكلام في البيع فلا يقال ان
عدم الحجر معتبر في سائر العقود وجبارة على شرط العاقد البائع أو غيره انتهت لا يقال ان الاولى للشارح
حذف الاولين من اوله جعل في العاقد بين الاركان شاملا للبائع والمشتري لا تقول بانه يدب على ما مر من انه
وان كان واحدا في اللفظ هو في الحقيقة قاتنان أو أراد العاقد ختمانه في دخل في تفصيل الملك باليمن على الوجه
المتقدم وهو صادق بكل من البائع والمشتري اه عرش قوله الملاقا تصرف اه عرش فالمراد بطلاق التصرف ان
الشارع له فيه فلا رد الوكيل والعبد المأذون له اه شيئا أي لا ياله ان جلت مطلقا التصرف بل هما
مطلقا بله المذكور (قوله فلا يصح عدهم) أي ولو مرادها ولو أدنه الولى ولو أضاف الصبي أو تلف عنه
ما شاعه أو اقترع من رشيد أو قضا له لم يضمن ظاهر أو كذا بانوا من نقل عن نص الام خلا فوا عايمه بعض
المأذون من المقتضى مضاعف لما له أو من صبي مثله ولم يأذنه الولى بان ضمن كل منهما ما قبض من الاستخاف ان كان
بأذن ما قبضه من عليه ما قبضه لوجود التسليم بينهما وعلى باع الصبي رد الثمن ولو له فلو رده للصبي ولو بأذن الولى
وهو ذلك الصبي لم يبرأ منه نعم ان رده البائع بأذن الولى والصبي في ذلك مصنفه متعلقة بيده كما قول ومشروب

(و) عدم تأقيت وهم امن
ز يادني فلو قال ان لم تأقي
فقد بعته كذا بكذا أو بعته
بكذا اشترى الم بيع (و) شرط
(في العاقد) يا ثما أو مشتريا
(اطلاقا تصرف) فلا يصح
عدهم ويضمنون ومن
يجر عليه يسفح وتغير
باطلاق التصرف

تحوه ما رقت كانه الزكوى امالي كان ملك الولي فانه يبرأ لان الولي هو المتصرف له ولو قال الملك دعني مسلم
 وديني الصبي أو القهاري الحر فعمل برئ لا مثال أمره بخلاف مالي يكن ديناً ذمياً لله تعالى تبين ان القبض
 صحيح ومن الدين خبر الوفاة ودرهم الحليكة اذا دفع من هبته عليه الصبي ولو اُعطى صبي ديناً من يشده
 أو ساعاً على يقهه ضمن الا نكاحاً لم يرد له بان كان ملك الصبي أو لمالكه كان له فيه ولو اُصل صبي هدية
 الى غيره وقال هي من زعمتلاً أو خبر بالذوق في النحول عمل بخبره مع ما يذهب العلم أو الظن من قرينة ان قال
 تبين كذبه وجب عليه سرده ان كان باقياً وزد به ان كان بالغاً وكالصي في ذلك أي اصال الهدية والاخبار
 بالنحول الفاسق ويصح بيع السكران المتعدي بسكره مع عدم تكليفه على الراجح اه شرح مدر مع
 زائد من عرض عليه وفي الصباح تغتف الفراهيم فندم من باب قتل والفاعل ناقد والج مع فاعله كافر وكذا
 وان تغتف كذا اذا اعتبر بها التبرجيد هاوز بها وتغتن الرجل الفراهيم يعني اُعطيت تغتدي الى مغفولين
 وتغتنهم على الزيادة استأنتقد هأى فضها اه (قوله أولى من تعبير بالرشد) وجهه الاول بان ما في الاصل
 فهو من بلغ رشداً ثم يزدول بغير علمه القاصي لم يصح تصرفه وليس مراداه عرض وبشارة في الجلباب عن
 ذلك المراد بالرشد عدم الخرج ليشمل من بلغ مضلحاً له ودينه ثم يزدول بغير علمه من لم يبعد تقدم تصرف عليه
 بعد بلوغه وحمل له فان الاقرب صحة تصرفه كما تقي به الواحدة اه تعالى عن جهل وقصور بتلان الغالب
 عدم الخرج كالمهر ومن جرح عليه بفسل اذا عتق في الذمة انتهت قوته ومن لم يبعد تقدم تصرف عليه الخ وجه
 الشمول له فبان المراد بالخروج من علم الخرج عليه ولم يعلم انكساره وهذا لم يعلم بعد بلوغه جرح عليه لا بالبلوغ
 ذهب جرح الصبي لم يعلم جرحه اه عرض عليه وأورد على مفهوم اطلاق التصرف المكاتب والعبد المأذون
 له في التجارة والوكيل فان كلا غير مطلق التصرف لانه ان يبيع ولا ان يتصدق ويصح بيعه اه حل
 وأجاب الشوبري بان المراد باطلاق التصرف بصفته ولكن يلزم عليه العود وأصل وجب بيان المراد باطلاق
 التصرف عدم الخرج على العبد الذي يريده اه وهذا أجاب عن عبارة الاصل وبذلك مثال لو اريد
 ذلك لاحاطة لادقوله وانما يصح بيع العبد من نفسه لانه يصح التصرف في هذه الحالة تأمل (قوله وانما يصح
 بيع العبد من نفسه) أي مع انه غير مطلق التصرف فهو وارد على مفهوم اطلاق التصرف أيضاً اه حل وقوله
 لانه مقصوده أي المقصود منه العتق أي فهو مستثنى من اطلاق التصرف اه حل وفي عرض مائه
 قوله لان مقصوده العتق قد فهم ما ذكرناه بسم حقيق ولكن ليس المقصود منه الملك وانما المقصود منه العتق
 الذي يترتب عليه وليس مراداً بل هو بيع لفظاً حصل به العتق وقوله بعتك نفسك بكذا اجتزأه ما قاله اه اعتقت
 بكذا وظاهر اطلاق الشرح كره ولو كان العبد سلباً لكن كونه مفعولاً يقتضي اشتراط الرشد وهو الظاهر
 رأيت حج مصر به في فعله لا ليقين اه (قوله أيضاً لان مقصوده العتق الخ) هذا التعليل لا يتأني في جواب
 وكل شخص العبد في ان يشتري نفسه من سيده ولو كلمه عن بعضهم ذكر الصفة فيها ووجهه بان من تصرفه انما
 هو على السبيل وقد اذ البتة قدسها فاشبهوا باع الزاهن العتق المرهونة من المرتهن فانه جاز لعدم تقيوت حتى
 المرتهن اه عرض على هر وبشارة بالمراد أي قوله لان مقصوده العتق هذا اذا اشترى نفسه لنفسه أو ما
 قوله آخرة اشترى نفسه عن سيده بكذا ما تشرى كذلك كان مع الحقيقة ولا يصح كون العبد بغيره راعله
 لان بيع السبد بتميزه انه له كمال باع الزاهن المرتهن بل اذن انتبت (قوله وعدم اكره بغير حق) أي
 في ما له فكان الاول للشرح ان يبدل الترخيص والاطلاق في المتن ويخرج بعض الشرح صراحة التقييد بقوله
 في ما له ليس على ما ينبغي لان الاكره بغير حق فردان ان يكون فعال المكره والتمتع وان يكون في فعال المكره
 بالسكر الاول باطل والثاني صحيح كذا كره الشرح تأمل اه حل (قوله فلا يصح قطعكم) أي ان لم توجد
 قرينة على الاختيار وان وجدت قرينة مع أحدنا بما ياتي في اطلاق اه زياه عرض وبشارة على شرح هر

أولى من تعبير بالرشد وانما
 مصر بيع العبد من نفسه
 لان مقصوده العتق وعدم
 اكره بغير حق فلا يصح
 قطعكم

قوله لا يصح عقد مكره قال في شرح العباب رحمه الله اذ لم يقصد ايقاع البيع والاصح كإعتدائه الزكشي أحد من
 قولهم لو أكرهه على إيقاع العلق فقد أيقاعه العقد اهـ سمى على ج و قال ج وليس منه أى الأكره لا على
 زعمه ولا يجب هذا لأن وجوبه لا ينعني مثلاً كذا اهـ وكتب عليه سم كل وجهه ان له مندوبه عن البيع
 له لانها اذا طلبت التزوج فاستمع زوجها الحالك لكن لو جعلت ان له مندوبه وحقها اعتقدت ان لا طريق الا
 البيع هل يصح أولاً اهـ أقول الاقرب عدم الصحة لا على شرط اهـ لا يثبت فيكون امتناعهم تزويجها كما
 لو عدها بائناً فلا يملك لها قبل أولى فلا خلاف ان امتناعه لا يثبت في معنى الأكره لان الأكره والتعديده يعقوب
 عاجله ظمناً لا قلة ليست له عقوبة خاصة بنحو الضرب بل شبهة لثلث الغضب وهذا في معناه انتهت (مسألة) اهـ
 هل يأتي مقاماً في العلق من ان أكرهه لو نوى البيع أو طهر اختياره منه بأن أكرهه على بيع أحد بعد من قضاها
 أو على قول يمتثل هذا بالف فغالب الملك هذا بالف انما عقد كإيقاع العلق هنالك في تقدير ذلك فيه تأمل ولا يبعد
 الاتيان اهـ سم وهو ما اعتمدت شيئاً من اهـ من خطب بعض الفضلاء (قوله في ما له) تقدير الشارع به
 واحترازه عن مال غيره ألا في آخره في المتن يدل عليه بل عمومته يشمل البطالان في المحرم ألا في بضاً يمكن
 ان يجاب بان التقيد به لا مأخوذ من قوله ألا في غيرها ولا يثبت الأكرهات تنقضي الولاية وبان المحرم ألا في
 مستثنى من الشرط اهـ شيئاً (قوله لعدم وضاه) أي أو الماشترط لقوله تعالى اعش (قوله ولا يصح محقق) ومن
 الأكرهات محقق ان يكون صفة طبعاً يحتاج الناس اليه فيكرهه الحالك على بيع الزائد عن كفايته شيئاً
 وهذا الخاص بالطعام نظراً لاجتماعه برماوى (قوله فأكراهه الحالك على بيع الزائد) لا يصح له باعه أو اشتراه
 بأكرهه غير الحالك ولو كان المكره مستحق الدين وهو ظاهر لانه لا ولاية له نعم ان تصرف الحالك في بيعه الصفة
 بأكرهه لا يفتق أو غيرهما من قدره كنه له شوكه مثل شاة البالد ومن في معنائه المراد اصال الحق لمستحقه
 أو تعاطيه البيع بنفسه وهذا لصاحب الحق ان يباذله أو يتصرف فيه بالبيع ان يمكن من مجلس حقه
 أو يحصل حقه وان يتكلمه كان من جنس حقه لانه ظاهر ومنه ما يقع في مصر زمان ان بعض المتمرزين في البلد
 يأتون غلال الفلاحين لا يشتاعهم من اداء المال فيبيع البيع اهـ عش على حد (قوله أيضاً فأكراهه
 الحالك) أي من له ولاية أي ولو بالتقلب نعم لو قرحه عليه حق خلف بالطلاق لا يبطئه فأكراهه الحالك على ادا
 له بحث ومثله ما لو خلف لا يكلم زبناً فأكراهه الحالك على مكالمته ونقل عن العلامة غير انه يثبت فأكراهه اهـ
 برماوى (قوله ولو باع ما لغيره ما أكرهه الحالك) عبارة شرح حد مختلفه يعقوب كان أكرهه بقرينة عليه أو أكرهه
 ولو باطل على بيع مال نفسه فانه يصح اذ هو أبلغ في الاذن منهما انتهت وقوله على بيع مال نفسه مفهوم انه
 لا يصح أكرهه الولي في مال مولى له فصرح اذ انما المراد بماله عليه ولاية فيقبل الولي في مال مولى
 والحاكم في مال المعتنم أحد من العلة ويملكه في الولي حيث جاز له التوكيل اهـ عش عليه (قوله أيضاً ولو باع
 مال غيره) البيع ليس قد ابل منه الشراء بان يكره على شراء شيء بمال المكره بكسر الزاء اهـ عش وبعبارة
 البرماوى قولها أكرهه أى الغير وكذا المشتري لغيره ما أكرهه على الشراء فيع لانه أبلغ في الاذن لا يثبت به
 من حلف ان لا يشتري هذا ولا يبيعه لانه مكره له لجهة مختلفة فالعقد صحيح للاذن ولا حث لا أكره ولا لا تقول
 الصادرون المكره بغير حق الا في الصلاة فانها تبطل في الاصح لندروا من التمر فلو اذلة لا يصدق منه لا أكره
 ولا أثر له الا في مسائل منها الحدث والتحول عن القبله وترك القيام في الفريضة والافعال الكثيرة
 في الصلاة والارضاع القضي الغريم والتعريم عند الانتساخ والتقل واتافه مال الفير أو أكله أو تسليم
 الودعة أو أكرهه مجموعاً مسلماً على ذي شاة أو يصح رجلاً على ذي صيد أو على رمية أو أكرهه على وطء زوجته
 أو أخته أو على الوقوف برفة أو على الرى أو الطواف أو النسب أو نحو ذلك ولو أكرهه على وطء زوجته فخل
 يتلعن كإحبابه فيه نظر وقباسة كما قال القاضي حسين في الجنون بطلان زوجته ابنتها انما يحرم عليه ان يكون هنأ

فعله بغير حق لعدم
 رضاه قال تعالى الا ان
 تكون بخاره من راض
 منك وباصح صحت كان
 قرحه عليه بيع ماله لانه
 ديناً وشراءه مالاً له
 فبنا كرهه الحالك عليه
 ولو باع ما لغيره ما أكرهه
 عليه مع كونه في العلق
 لانه أبلغ في الاذن

كذلك ولو أكرهه شر بكمه على وطما لجارية المستركة وأجلها فهل يجب عليها المهر لشر بكمه المكروهة الواجب
 أولادها الحامل له على ذلك نفسه نظر ولو أكرهه على غسل ميت مع كراهة على غسل نجاسة ودبغ جلد ميتة
 طهرا وكذا تخجيله تلجر بلا صير وما يلزم الشخص حال الطواغيت بصريح الأكره وما لا فلا تثبت (قوله
 واسلام من يشترى له مصحف) أي وصل من يشترى له مبدعا كقول روى وحشى كما علم من شرح حر وخرج
 بالمصنف جلد المنفصل عنه لأنه وان حرمه المصنف يصح بيعه للكافر كما في ج ١٠ (فرع) * اشترى
 مسلم وكافر مصحفا فالمصنف يبيعه للمسلم في نفسه اه مر اه سم على ج اه عرش على مر وهذه
 الصورة يبررها قول الشارح الاتم وشراء البعض من ذلك كشراء الكل (قوله ولو لو كالة) فلا يشترى الكافر
 ما ذكره المسلم معروا لم يصح بالسفار ولا تغاها المخذور وبما فرض من ائمة المسلم كافر في قبوله كالحج مسلة
 باختصاص الشك والتعبد طرما لا يباع وبان الكافر لا ينصو تركه فمسلة بخلاف مسلم كالمسلم كالمسلم
 اه شرح حر وقوله وان لم يصح بالسفار أي نوى بذلك المولى اه عبارة اه سم على التبعج
 ومغرو وما لاطلان حيث لم يصح بالسفار ولا نوى المولى وكله في شره مسلم أو مصنف بعينه وهو ظاهر
 اه عرش عليه صيانة البراءة وقوله ولو كالة أمارة الكافر وكالته عن المسلم فيصنع من شرح المولى
 أولاد لكن لا يقبضه بنفسه بل يقبضه المولى ان كان حاضر في البلدان كان غائبا فهل له ان يملك سلبا في قبضه
 عن المسلم أو يقيم الفاضل من قبضه في غير والاخر الثاني (قوله مصنف) أي ما فيه قرآن ولو في ضمن علم
 كالتجوا أو ضمن نجمة وما وجد قطعه في غير القرآن لا يحرر به لكافر إلا ان قصد به القرآن بنية بخلاف ما لا
 يوجد قطعه الا في القرآن لا يحتاج الى قصد اه حل (قوله أيضا مصنف) المراد به ما فيه قرآن وان قل ولو جونا
 أن قصد الله من القرآن ولو كان في ضمن نحو ضمير أو علم فيما يظهر ثم شاع بمثل الكافر المراهم والمناظر التي
 عليها من القرآن لصاحبه الذي ذلك ويطرح فيما يظهر ما عتبه الباقى أستاذ شراء أهل الأئمة والورود
 كتب في بعضها أو جدرها من القرآن فيكون مقترا للمصنف عليه كالأدلة قصد به القرآن بنية كمن هو انتم
 الميز ينفذ كراهة تعالى مع انتهاج غرق النجاسة وتشمل القرآن الحديث ولو ضعيفا فيما يظهر اه واول من
 الآثار لا تنوكتب العلم التيها آثار السلف بخلاف ما اذا نكتبت من الآثار وان تعلقت بالشرع كتب نحو
 وافعلت عن اسم الله ومنع الكافر من وضع يده على المصنف لتعليقه كآلة ابن عبد السلام وابن حنبل
 لما في تحكيمة من الأئمة لاء عليه من الأئمة بخلاف تحكيمة من القراءة انتهى شرح حر مر زيادة وقوله
 للمصنف عليه غالبا وينبغي ان مثل ذلك النوب المكتوب عليه من القرآن لعدم قصد القرآن بنية ما يكتب عليه
 الا ان يقال الغالب فيما يكتب على الشباب من قصده التبرك بلائس فأشبهه التمام على ان في ملاسته ليدن
 الكافر امتنانه ولا كذلك ما يكتب على السقوف وقوله بخلاف تحكيمة من القرآن أي اذ اراد جرحا لمدعيان
 فهم ذلك منه اما اذا اخرج اسلامه فله منع منها والمطلب للتعلم الحام لا كالأستاذ فيمن الفتنة اه عرش عليه
 (قوله أيضا مصنف) أي ما فيه قرآن وان قل كل ح أو رسالة أو تيمنا لان دخول الاحكام المظنعة تحت أيديهم
 اهانة لها أو اجاز العلامة ابن عبد الحق التمسك بدين اسلامه وكذا الرسالة اقتداء بصله صلى الله عليه وسلم
 والتوراة غير المبدلة كذلك وان كانت اليهود تعظمها والنجيل وان كانت النصارى تعظمها اذ مما يبولونها
 على ما صدهم ولا هامة أيضا اه برأوى (قوله أو كتب على فيها آثار السلف) كالحيات المأثورة وعن
 الصالحين اه زى وفي سم على ج ولا يبعد ان أسماء الأبناء سميائنا كالأبنا اه وتشمل عن
 العلامة شيخنا سليمان البلبلي تخصيص ذلك بمن لا يستعد تعظيم ذلك النبي كالنصارى بالنسبة لسد ناموس اه
 أثروا فيه ونهتوا بيقين ان مثل ذلك أسماء صلحاء المؤمنين حيث وجد ما بين المراد بها كأي بكر أو أخا
 اه عرش على حر (قوله فيها آثار السلف) هي الحيات والاعتبار عنهم فان نكتت الكتب فيها رآى

(واسلام من يشترى له)
 ولو كالة (مصنف أو غيره)
 ككتب حديث أو كتب
 علم فيها آثار السلف

مع البيع ولو كتب الحرام والحلال التي هي الله اه حلي والذي اعتمد الشورى انه لا يصح بيع كتب
 الفقه لا لا يتقدم عن آثار السلف اذ هو آثار التي هي الله عليه وسلم بخلاف آله الفقه الجرد عن الآثار ومن
 القرآن في بيعها اه شيخنا وصار البرماوى وظاهر كلامهم ان العلم الشرعى اذا دخل من الآثار
 المذكورة والقرآن يجوز بيعه للكافر وهذا هو المعقول والفرق ان آثار السلف يستتر بهم التبت (قوله أو
 مسلم أو مرشد) أى ولو بشرط العتق اه شرح حر (قوله أو مرشد) أى شيخنا (قوله لما في ذلك الكافر للمصنف
 وان كان لا يطالب منه الا الاسلام اه حل أى لا تنقله جزء العلة اه شيخنا (قوله لما في ذلك الكافر للمصنف
 ونعموه من الاهلية) يؤخذ منه بالاولى انه يحرم على المسلم اذا استغنى عن دينه ان يكتبه في السؤال أو الجواب
 لفظ الحلة فتنبه فانه يقع كثير الخطأ فيه اه عرش على حر لكن عريسته على شيخنا تحذف فتوقف
 فيسوق بالاجواز لانهم بطلوه من الله تعالى اه (قوله والمسلم من الاذلال) عبر بالاذلال في جانب المسلم
 وبالاھنية في جانب المصنف لانه يعتبر في حقيقة الاذلال أن يكون له من شعور مجزبه بن الحسن والتعجب في
 الجهة اه عرش (قوله وليقاء علقمة الاسلام) أى يتبعه في مطالبته وبالاضافة على اللام اه شيخنا
 (قوله أيضا لبقاء علقمة الاسلام في المرد) أى في تمكن الكافر منه اذا لزم من مطالبته الاسلام وهو يقتضيه الكافر
 ثم رأيت في سلسلة البرماوى ما فيه ان المراد بعلقمة الاسلام مطالبة بماضي في حال الرد من العساة
 والصوم ونحو ذلك اه والاولى أن يقال في اوضح هذه المسئلة انه اذا كان طالب بالاسلام فربما يسأل اذا
 طوبى به فينبى سلبا تحميد الكافر تأمل (قوله كايه وابنه) أى وكن أقر أو شديدا يجرى بينهما ان تصح
 شهادته اذا تعلق من الاقرار ومن قال بالمال كاهه أعتق مبدل على وان لم يذكر هو مائة الهبة كالبيع بخلاف
 البيع بشرط العتق فلا يصح لانه لا يتعلق عليه مجرد العتد اه شرح حر (قوله بمسئلة المرد) أى
 نفى من زبادة على المتاجر لاهل النوى في جميع كتبه اه عرش (قوله وعدم حراية الخ) نوح قطاع
 الطريق قال السبكي يصح بيع عدة الحرب لهم ولكن اذا غلب على الثمن انهم يتخذونه لذلك حرم مع العدة
 اه سم (قوله عدة حرب) يضم الدمن وكسرها تحذف من ضبطه بالمعنى اه شورى وفي المختار العدة
 بالضم الاستعداد يقال كونا على عدة أو لعدة بضام أو عدة ملح أو لعدة بالهمزة والمال والسلاح اه (قوله
 ودع) درع الحديدة وثقو قال أبو عبيدة يذكر وقت ودع المرأة قبها وهو مذكر اه مختار اه
 عرش (قوله ونخل) أى وان لم يملك لركوبه ولا كذا ما يلبس لها كسرج وجام اه شورى وفي البرماوى
 ما نصه قوله ونخل أى ولو صغارا وكذا فيسلة وسن ان كانوا يأتون في الجرح ونحو نحو سكين مغبر وممشط
 وصد متعاجر وكثيرا الان علم ما تقتنيه انتهى (قوله لا يصح شراءه لحر) أى وان كان مؤنثا لتأمل
 الحراية فيه فلا تقرر لكونه في قبضتنا اه حل (قوله لا يستعمله على قتالنا) غلغله من لا يملكه اياه وهو
 الاستعانة على قتالنا فالحق بالذات في اقتضاء المنفعة أى يبيع به لفساد اه من مع زيادة (قوله أى
 دارا) أى انه في قبضتنا وليست الحراية متاملة فيما لم يعلم انه يسهل لحر والحر واللام مع الاستعداد خلافا
 حيث قال عمر الشراء مع العدة ونحوه بدان لما لو ذهب في دار الحرب مع بقائه عدة القيمة وبذلك الحرة لانه
 ليس في قبضتنا وقد يقال هو في قبضتنا لادام ملتزم بالعدة لثمن ثم لم يتبدد الجلال بدان لحر اه حل (قوله
 بخلاف الذى) مفهوم قوله حراية أو مفهوم قوله لحر اه (قوله اذا تبين حله عند حرب) لغوا على الظن
 ان يجعله عدة حرب أو توهم ذلك فهو كغالب من مسئلة بيع الغيب لعاصر الجرح اه حر اه سم أى
 في بيعه حرمة ونحو من هذا جواب جاد فتوقع السؤال عنها ربه ان طافق من الحربين أمره ولما غفقت
 المسلمين وطروا رجم الى محلة قريبين بلذا الاسلام وطلبن وان أهل تلك الجهة ان يشدوا تلك الأربى بحال

(أو مسلم أو مرشد لا يفتق عليه)
 لما في ذلك الكافر للمصنف
 ويحرم من الاهلية والمسلم
 من الاذلال وقد قال الله
 تعالى ولا تجعل الله السالكين
 على المؤمنين سبيلا
 وبقاء طقة الاسلام في
 المرتد يختلف من يعتق
 عليه كايه أو ابن فيص
 لا تتعدا ذلة بعدم استمرار
 ملكه بقول أو يحرم مع
 حكم المرتد من زبادة
 وصرح في المجموع عسلة
 المرتد (وعدم حراية من
 يشتري له عدة حرب)
 كسيف وروح ونشاب
 ورس ودع ونخل فلا
 يصح شرائه لحرى لانه
 يستعمله على قتالنا بخلاف
 الذى أى في دارنا فانه في
 قبضتنا بخلاف غير عدة
 الحرب ولما يأتى منه
 كالحديد اذا تبين حله
 عدة حرب بمعنى رجم

فوافقهم على قدره ولم من الغرامهم ثم لاسر عوا في اسطار الغرامهم اختفوا وامتنعوا من قبولها واولوا
 لانها عليهم لا يبرونهم عما استعين به على النهال الى بلاد الاقذوب منهم حيث شئتوا فوق السؤال عن ذلك
 هل يجوز او يجرم لمائة من اعانتهم على قتالنا وحمل الجواب ان قياس ما هنا من جواز بيع الحرب بلدهم
 جواز الاقتداء بما على الدولة من القمع ونحوه لانه ليس من آلة الحرب ولا يصلح لهابل يؤخذ عسائنا في الجهاد من
 استحباب اقتداء الاسارى بمال استحباب هذا ووجه انهم يستعينون به على قتالنا فسد قنوهمة واستغلاص
 الاسرى مصلحة متحققة فلا تترك المفسدة بالثبوتة فاحفظه فانه مهم وتقل عن اهل مصر خطاه فاحذره اه
 عس على مر (قوله اعلم من تعبيرة بالسلاح) اجاب عنه مر قوله وهو هنا كل نافع في الحرب ولو دبروا
 وترسانة لانه في صلاته لا خوف لاختلاف مظهرهما اه أي فالراجح فيها ما دفع لاما ينفع اه عس عليه
 (قوله وشراء البعض من ذلك) أي المصنف وما بعد مولد البعض الثاني اه عس على مر (قوله كالشراء)
 بالندوة والقصر والجمع اشترية اه رماوى (قوله ويصعب بكرهنا كتر اعالج) عبارة شرح مر المازنيان
 واستبداد واستعارة السلم ونحو المصنف فاقترن بغير كراهة فان استأجر عينه كرهه ثم يؤمر بفتح الموهن عند
 عدل لو استتيب مسليا فقبض المصنف لخدمته ببيعار المسلم كايومر باالة ملكه عن يلو ويؤمر بفتح الموهن عند
 غير كافر كما في به الواقر حجه الله تعالى أو بكافة الرقيق وان لم ير له الملك لا تخلف الاستقلال وبالة ملكه
 عن أي لم يده أو ملكه فها انصوات وأختبار انصواته أو فتم أو رجوع أصل وأهلب أو مقرض فان امتنع
 من دفعه ملكه عن بيعه الحام على عليه ولا يكتفى بالتدبير والرهن والامانة والتزويج والحيلة فان لم يجد انصا بصرى
 الحاكم وأهل بينهما الى أن وجد ولو طرأ اسلام القن بعد تدبير سده لم يجرى بيعه الى الاصغر خضران
 فتغيرت فرضه ولو كان على عتقه بصفقتل اسلامه فهو كالفن على الاقرب وقد وصل بعضهم من دخول السلم
 في ملك الكافر ابتداء الى نحو حين صوره في راجعة قول بعضهم أسباب دخول المسلم في ملك الكافر ثلاثة
 ما يثبت الملك الهوى والمسخ واستعقاب العتق وهو ما يبايعهم انتهت (قوله بكرهنا) أي كراهة تزيها بمرادى
 (قوله) كراهة الذمى (أي لآلهما) بآراء عيب بخلاف اجراء التهمة فلا كراهة فبالان العمل فبالان على الاجبر ويكن
 تحصيله بغيره فلا أراد ان يفعل ذلك بتسليمه من العمل ولا يتجن عليه فبالعدم التصين وأما كراهة المصنف
 فبكره مولو في التهمة ان استأجر مصنفه موصوفا من يوسل كل من المسلم والمصنف لهما كره ثم يوضع عند عدل
 اه رماوى (قوله على عمل بعهده بنقشه) أي وان لم يلق به عمله كالأعمال المبتذنة هو شريف في قوله ومظاهره
 ولو خدعة مسخرة أو عالم من المسلمين وهو كذلك ويصله إلخ اه حل وفي سلطان قوله على عمل بعهده
 بنفسه كان يقول الذي المسلم أكثر تلك لتبني كذا والكراهة متعلقة بكل من المسلم والذى وان كان تعبيرة
 الشارح قاصرا ونسج بنفسه مالوا كراهة على في ذمته فلا كراهة اه (قوله بازالة الملك عن مناهجه) عبارة
 شرح مر بان يؤمر المسلم اه وكتبه على عس قوله بان يؤمر مسلم مفهوما انه لا يكتفى بان يؤمره لكافر
 ثم يؤمر ذلك الكافر ببيعاره انشاؤه كذا وهو متجه اه سم على حج ولعله حيث فهم من حله ان الغرض
 من ذلك التلاصق بالسلم وابقا في سلطنة الكفار والافلا من بيعار الى كافر وهو يؤمر الى كافر آخر
 ان طعن ان ذلك وسيلة الى بيعاره المسلم هذا في ما استعاره أو استودعه فهل يمكن من استعماله في
 العار به وحفظه في الودعة أو تضمن ان يستيب مسليا فحفظه ودفعه الى المسلم فحفظه فيما هو متعنه على
 الكافر مثلا بكون المسلم بالالكافر أو فخره بنقشه نظر ولا يعد الثاني اه (قوله وبلا كراهة) أي لاف
 حق الكافر الرهن ولا في حق المسلم الرهن اه شجنا (قوله وبكره المسلم ببيع المصنف) المراد بالمصنف
 هنا الناس القرآن بخلافه في قوله شافا واسلام من بشرى به مصنف على مسلمين مر فخر به
 هنا المشتغل على تفسير ومظاهره وان كان التفسير أقل من القرآن أو أكثره كقول العلم والحديث ولو قدسية

اعلم من تعبيرة بالسلاح وشراء
 البعض من ذلك كراهة
 السل وكراهة التلاصق
 كالشراء وصعب بكرهنا
 أكثر الذي سلمنا على عمل
 به به بنقشه لكراهة يؤمر
 بازالة الملك عن مناهجه وبلا
 كراهة أو ثبته وبكره المسلم
 ببيع المصنف

هل يجوز اقتناؤه الى أن يحصل التحديد ولا مال من لثاني لأن ظاهر الخلاف أنهم لا يجوز اقتناؤه إلا أن كانت
الحاجة تافهة من الحاجة النافعة أخصها حتى في بعض الفصول دون بعض فلا يكافى رفعه عنه لعدم
احتياجه اهـ (فرع) لو تصدق أو وهب أو أوصى بالنفس كالذهب والكلب ونحوهما مع ما على من يقتل
اليدل بالثبوت اهـ سم اهـ عش (فرع) عدم دخول ملائكة الجنة في كلب هل وإن جاز اقتناؤه
أو وجب كقولهم أنه يقتل ولا اقتناؤه لم يرد اهـ عش على من يقتل كلبه هل وإن جاز اقتناؤه
معدو ولا منع له في الحيف عدم المنع هل سم على المتنجس اهـ عش على من (قوله أيضاً فلا
يصح بيعه نجس) انظر هل أعاد حرف النفي في المتن في بعض المتفيلين وتركها في بعض فبعد ذكرها في الشارح
هل يخصص ذلك ببعض الشروط دون بعضه اهـ شوري (قوله نهى عن غن الكلب) أي والنهي
عن غننه يدل على نفي بيعه اهـ عش (قوله في المذكورات) أي في الحديثين اهـ عش (قوله نجاسة
صنها) أي لإعدام النفع بالوجود فيها اهـ حل ووجه ذلك أن هذه الأشياء لها منافع فكل من قطعها النار
ويمنعها العين والميتة تطعم الجوارح ويطلق في بيعها السفن ويسرج به والكلب يصيد فكل من قطعها من أن ينسب
نفسه العين اهـ وماوى (قوله أعم من تصديره للبيوع) أي لشدة لئيم هذا نجس القطار المتبادر من لفظ
البيوع والألفاظ النظر للغة تستعمل في البيع يطلق على كل من الثمن والمثلن فلا يكسر بذلك النوى فيقتصر
التميز وغيره فليست اهـ شوري (قوله ولا بيع متنجس) أي يباع مستقلاً لا بالبيع كالجوز مشتمل على البيوع
أرض نجس بابل أو أخرج من نجس جميع اهـ حل ومثله من قال القلوبى على ان الطلب قال نجسنا من
والبيع واقع على الطاهر وانما دخل فيه تبعاً على البدل فرجعه (تنبيه) من هذا أن يبيع الخرف
المخروط بالرماد النجس أو السرجين جميع كالأزواج والجرول والواجير والقتل وغيرها وتقدم في الطهارة أنه يعنى عما
يوضع فيها من المائعات فلا ينسب اهـ بجروقه (قوله أيضاً ولا بيع متنجس) لا يمكن طهره كالخيل والابن
والصبيح والابن المحرمين بالزنا فهو معنى نجس العين لا دار ينسبه وأرض نجست نجس وقت عليه ونسب
ولن وجبنا زالت خلافاً له من قوم الخبيث نجس بالبيع دعه الحاشية لذلك ويفترق فيما لا يفتقر فيه اهـ
شرح من وفي عش عليه ما تصدق (فرع) منى من على أنه يبيع ببيع المار بالنية بالنية النجسة وإن
كانت أرضها غير مملوكة كالحشركى أو يكون العقد وارداً على الطاهر منها فالنجس باطلا اهـ سم على المتنجس
وهذا في دارا شملت على طاهر كالسقف ونجس كالبنان وعليه فلو كانت الأرض حشركى وجب البناء نجس
لم يظهر للصحة وجه بل العقد باطل فليست اهـ بجروقه (قوله ولودها) غاية الرد على من قال بإمكان طهر النجس
كأنهمه الخفى من عبارة الأصل أو غاية الرد على من قال بجمعة ببيعها فقهه من عبارة الأصل وأخلص أن فيه
قولين ضعيفين القول بإمكان طهره والقول بجمعيه وفي الردى على من قال بجمعة ببيعها فقهه من عبارة الأصل وأخلص أن فيه
أن معنى قولنا المصنف كذا البهن أي لا يبيع معه وليس معناه كذا البهن لا يمكن طهره الذى جعله على الجلال
الحلى لا يدل على أن الشارح هنا جعل كلام المصنف على عدم صحة البيع حكماً بقوله لا يبيع على أن الشارح لا يبيع على أن الجلال
الحلى اتفق على أن ما روى كان خلاف ظاهره حتى لا يتألف من قبحه الجور وسأل من قاله القامدان
الجور بنوا خلاف صحة بيع البهن المتنجس على الضعف من إمكان طهره أي فإن قلنا لا يصح من عدم إمكانه
لم يصح بيعه فلو واحد أو قلنا ما في الروضة قالوا كيف يصح بيعه لا يمكن طهره اهـ قال الأذرى وكلام الكتاب
أي المناهج فيهم موافقة الأمام والفرزى اهـ أي لأن فرض كلامه فيما لا يمكن طهره فبالإلزام أخرجه عن
ظاهره وفرض الخلاف فيه أنه هل يمكن طهره البهن النجس أو لا فلا تعرض فيمليه البيع حيث ومن ثم
زاد عليه في الشارح بعد ما أثاره هنا كالمشاهير فإجابته على ظاهره ولكن وقع في كلامهما تناقض

نهى عن غن الكلب وقال
أن الله حرم بيع الجن والميتة
والخنزير ورواهما الشيخان
والحنفي في المذكيورات
نجاسة صنها فألحق بها باقي
نجس العنق وتعتبر
بالمعقود عليها من من نصيره
بالمبيع وقول في فصل من
زاد (ولا يبيع متنجس)
لا يمكن طهره ولودها
نجس

وذلك لان قولهما لا يمتد بطهره مصرح في ان الخلاف بيني على تعدد المظاهر التي هو طهر رتبة الامام والغزالي
 التي هي مظاهر المتن فيناقضه قولهما بعدوا عما ذهبا بين حين ان الخلاف في محض بناء على امكان تطهيره من
 شره وقت الحاجة سم في كلام الشهاب في المواقف في مافي الشارح هناك لكن بمجرد الفهم اه يعرفوه
 (قوله لانه في معنى نجس العين) ظاهر العبارة ان العلة في نجس العين موجوده فيموجب كذلك ان تقسم لها
 نجاسة عينيه هذه لم توجد في النجس وحده فنفيت ان يمتد في نجس العين عاتان احدهما يلحق باعتبارها
 بالنجس العين غير مافي الحدتين وهي نجاسة عينه والاخرى ملحق باعتبارها بالنجس وهي عدم امكان طهره
 بالنسل وهذه موجوده في النجس والنجس تأمل (قوله ولا أثر لامكان طهر الماء القليل بالمكثرة) عبارة شرح
 حر واما امكان طهر قطره بالمكثرة فكثير زوال التغير كمكان طهر الخمر بالخل وجعل النجاسة بالذباغ اظهر ذلك
 من باب الاسالة لان باب التطهير انتهت (قوله ونقح به) أي بما وقع عليه الشرع في حد ذاته فلا يصح بيعه مالا
 ينقح به بمجرد ان تأتى النقع به بضمه الى غيره كسبا في في نحو حبي حنطه لعدم النقع اما لقوله كسبي رومما
 لقصة كالحشرات وبه يعلم مافي تعليل شخصاني الحنطة ببيع النسلان المعروف بالانقاع به بنحو نجس ماء
 اذا ما شترى بنحو وصفه ونسفن لا يمكن النسخ به لقوله لا يخلو فيلزم ان يكون معه فاسدا والحق في التعليل
 انه منقطع في الوجه الذي يشترى به وهو شر به اذ هو من المباحات لعدم قيام دليل على حرمة قضا طهرا انتفاع به
 في جميعه بل لعل مافي شابه الشيخ يبنى على حرمة طهري فيقول والكتير في كل عماد كونه فليراجع
 اه ويشد على حر وصار شيعة أي عس على حر فانه موقوف السؤال في المرس عن النسلان المعروف
 في زمانه بل يصح به ام لا والجواب عنه العلة لانه طاهر منقطع به فكثير الما منقحه كانتا بل به انتهت (قوله
 بمعدنهما) معدن الماء العرو ومن القرب التل مثلا لكن بشرط ان يحوز الماء في قربة مثلا او يكوم التراب
 كقيد بذلك الى دبر و في شروحه تصور المسئلة انه باع قربة بمثلها بل شط الجهره شيخان في قوله
 ولا يصدق فيه امكان تحصيل مثلها) غرض من هذا الردي الصفح عبارة امه شرح حر ويجوز بيع
 الماء على الشط والجر عند الجبل والتراب بالبحر ام من حازها في الاصح لظهور النقع بها وان جعل تحصيل مثلها
 ولا يصدق فيها ماله الشافعي امكان تحصيل مثلها من غير تعب ولا مؤنة فان اخضع بوصفها اكثر بد الماء
 صم قطعا يصح بيعه نصف دار شائع بمثلها الاخر ومن فواته من رجوع الوالد الوائم المتلس انتهت (قوله
 أم لا) أي قبل ان تأتى منه النقع مالا فلا يرد عدم محض بيع دار دون غيرها اذا كان يمكن اتخاذها اه
 شوي وفي شرح في ماصه فرغ من المنافع شر طحق المبر بأرض وأعلى سلع وجاز تجاير في الصلح بملكه
 بعوض على التأيد بلقا البيع مع انه محض منفعة اذ لا يملكه من الحاجة اليه على التأيد وانما جاز ذلك لفظ
 الاجارة بضادون كرمه قول يصح بيع بيت أو أرض بالجر بان احض من جميع الجوانب ملك البائع أو كان
 له بحر ونفاذ أو ملك المشتري وغيره لعدم الانتفاع به مالا وان أمكن اتخاذه له بعدو يعرف بينهما ما مرفي
 الجش الصغير بان هذا مالم لا انتفاع به مالا فكيف في الامكان بخلاف ذلك ولما قد كرا ولا يباع
 دارا واستثنى لنفسه بيتا منه فانها المبر اليه ان لم يزل البيت بملكه وأشار عان فله صم أمكن اتخاذها
 دارا والا فلا ينفذ في هذا مستد أم ملكه وتأكل فيها بقره و يقتري الاستد ام لا يقتري في الاستد اذ ابيع عقار
 ونخص المرو اليه بحباب اشترط تعيينه فلو اشترط بملكه من كل الجوانب بشرط المشتري حق المرو اليه
 من جانب لم يعتد بطل الاختلاف الفرض باختلاف الجوانب بان لم يخصصه بان شرطه من كل جانب أو قال
 بنحو قولنا أو أطلق البيع ولم يشرط المبر صومرا ليعين كل جانب ثم في الاخير يحل اذ لم يصبق الشارح
 أو ذلك المشتري والامر منه وظاهر قولهم فان المبر اليه اهلو كانه لغيره البائع وقضية كلام بعضهم
 غير المشتري وله اتخاذان التصدمور البائع للكم هو حاصل بكل منهما وظاهر ان محله ان استوى باسمة

لانه في معنى نجس العين
 ولا أثر لامكان طهر الماء
 القليل بالمكثرة لانه كثير
 يمكن طهره بالقتل (و) فانها
 (نقح به) شرعا ولو ما وزا
 بمعدنهما) ولا يصدق فيه
 امكان تحصيل مثلها بل
 قص ولا مؤنة ونشأه كان
 النقع مالا أم لا

وتجوها والاعين بالاضرفيه ووثخذمن هذا قولهم لاختلاف الفرض باختلاف الجوانب ان من له حق المرور في غنجل معين من ذلك غيره لو اراد غيره منه الى محل آخر منه لم يجوز الارضا المستحق وان استوى للمران من سائر الوجوه لان اخذ بدل مستحقه معاوضة وشروطها الرهائن الجانبيين ثم رأت بعضهم ان ذلك فين يجرى في أرض آخر فطراد الاخر ان ينقله الى محل آخر منها سائلا ولا لمن كل وجه منها لو انقل الفرض الى اثناء الشئ تاج الدين فيمن له طريق في ملك غيره فادرك الملك نقلها لموضع لا يشتر بالجواز تقترب قال الامر كما قاله المنظر ثم استدلل بالنقل ولو اتسع الممر وانما على حاجة المرور فعمل الملك تضييقه بالبناء فبطلان لا ضرر لعل المراد الا لانه قد يترجم فيه مع من له المرور وغيره من المالكة او سائر كل محل في الذي يظهر الجواز ان علمه لا يحصل لما تقرر بذلك التضييق وان فرض الازدحام فيه والافلاها بالحرف ومثله شرح در (قوله كبحش صغير) أي اذا لم يرتب عليه تفريق ممران ما أتت أمه واستغنى عنها اه رمادى (قوله حشرات) جمع حشرة بفتحين اه مختار اه عش (قوله كبحه) وبما سبب لسهها شرب ماء الكادي وقوله وعقر بواحد العشار والاثني عقرة وبما سبب لسهها شرب ماء الرحلة اه رمادى (تبيه) قال في الرض في باب اتلاف البهائم بانصاف الفواسق انفس لاصمم ولا تملك ولا أثر ليد فيها باختصاص قال في شرحه عدم استمرانها بالامر بقتلها والحق في ما لا الامم الموزونات بطلبها كالاسد والذئب اه قال في الايبان بظاهره مقتضاها وهو تجميعه اه واطلاقه في حاله منها لخواصها وبه يحتج اه شوبري (قوله ونارة) بالهذيان لا يضر في الحيوان مفرد او جماعه فتران واما فارة السلك فياله زور كه مفرد او جماعه اه حشاشي في عش على مر الفارقه باله زور كه نالقه للسلك بخلاف الحيوان المعروف فله باله زور قطع انتهى خامس اه وفي الصباح الفاروق موزلاته من وقع على الذك والاثني والجمع فلو مثل غرغرة وقران ونثر المكن بقاء مهور من باب تعيب اذا كثر فيه الغاروق وكان مغار على وزن مغل كذلك وفارة السلك مهور فوجوز تخفيفها نص عليها بنارس وقال الفارابي في باب المهور وهي الفاروق فارة السلك وقال الجوهري غيبه مهور من فاروق اه (قوله ونخشاء) في المختار الخشاء بفتح الفاء مدود والاثني نخشاء والنخس لغتيه والاثني نخششة اه وفي الصباح الخشاء فبطلان معروفه ونضرم الفاء اكثر من فتحها وهي محدودة فيها من وقع على الذك والاثني وبعض العرب يقول في الذك كرخش بالفتح بوزن جندب ولا تخش منه الفاس وبناشد يقولون نخش في الخشاء كلهم جعلوا الهاء عوضا عن الالف والجمع خنائس اه (قوله اذا نفع فيها قابل بالمال) أي لا نفع يعتبر وبقد شرع بحيث يقابل بحال لانه المراد ما ادرا على ان يكون فيه منفعة مقصودة عند جهته بحيث يقابل بالمال وان لم تكن من الوجه الذي اذا الانتفاع به منه فلا يخالف ما سبب في الاصول والتمارين بسع الجزة انما هو في القرة الظاهرة قبل بدو الصلاح بشرط القطع اه حل (قوله في الخواص) هي التي تدرك في المنافع في كتب الطب اه حشنا (قوله كبحه) وكبحه بوع ونخل ودود اه شرح در (قوله وسباع) بكسر السين المهملة جمع سبع وهو الحيوان المفترس اه رمادى (قوله وسباع) لاتنفع بغيره اه لا نفع له من شرح سح ولا يسع كل طير وسبع لا ينفع لخواصه او ثقل او حواسه كالفواسق انفس واسد وذئب ونحوه لا يرجى نقلها ليدل كبحه من اختلاف تصور فهد ليدل وبلن يرجى تملكه وتبيل لقتال وترد لمرامة وهره اه عليه لم ينفو نار وعندي ليدل الانس بصرته وطاوس الانس باليه وان يذني غنجل ذلك اهل باله الوحش فلا يصح به الا ان كان فيه منفعة كهرالز بادود على تسليحه لحبه او يطعمه فلا انتهت (قوله كاند وذئب) أي كالفواسق انفس اه سح وكتب عليه سم قوله وكالفواسق انفس مانع على بعض الفواسق كالحد أو الفرب الاصطاد فعمل يصح به لانه صاوم متغلبه وعليه فعل يزول عنه حكم الفواسق حتى لا يندب قتلها او يستمر عليه حكمها فيه نظر وظاهر كلامهم ان الفواسق لا تملك بوجه ولا تقتل اه اه عش

كبحش صغير (فلا يصح بيع حشرات) لا تنفع وهي صغار ذواب الارض كبحه وعقرب وقارة ونخشاء لا تنفع فيها قابل بالمال ولا ذكرها منافع في الخواص بخلاف ما يقع منها كضرب النخعة آكله وهي لا تنفع لخواص الخدم (د) لا يسع (سباع) لا تنفع كالسد وذئب

على حر (قوله وغير) أي كبير لا يمكن تعليمه الصمد فلا ينال نصرتهم يحمل الاضطهاد به والمهر بطبعه لا يقبل الصمد فلذلك فصل فيه بين ما يقبل التعليم وما لا يقبل بخلاف الفهم فانه يقبل الصمد بطبعه ممن ثم أطلقوا فيه اه حل وفي المباح المهر بوزن كمنسج أعجب وأجر آمن الاسد ويجوز التحقيف بكسر النون واسكان المسح والاني غرة بالهاء الجمع غور وغورة وور بما قالوا أنما اه (قوله وما في اقتناء الملوك الخ) أي واقتناؤهم لها لرام اه شوري ورمادي وقوله من الهبة أي هبة الخلق لهم بسبب اقتنائهم لها والسياسة فاصلاح امور الجماعة بغير امورهم باستئذانهم لهم بسبب اقتنائهم ذلك فهو عطف لازم على ما زوم وعطف بسبب على سببه وقال عرش عطف تغدير اه شختا وفي المختار خال ساس الناس أصح امورهم اه (قوله وفيه الصمد) هو سبج معروف والاني فهذه والجمع فهو ذلكس وفلاس وفي حاشية البكري والفهد يقع اللغاة كسرها اه عرش على حر (قوله وقيل للقتال) أي وقيل للفراسة وقيل للفراسة والقار وكثروا وأما المهر فالهبة إذا قرض على تسليمها له يصير معها وعنديه وهو المعنى عند العامة بالبابل الذي يصونه وطاس الذي يصونه وإن زد في غة لاجل ذلك واستشكل القطع بحل بيده بكتابهم الخلاف في إيجاده وقد يفرق بضعب من غته وسد حاكم جماعة تر ينفق في البيوت لأنه يتشابه به لاهر هو بنفسه موزاة لاجل عمل عليها اه رمادي (قوله وكثروا حبر) عبارة شرح حر ولا يبع حجب الحظا وكثروا كثرهم وزوب وكثروا عشرين حبة نول وغير ذلك من كل ما يقال في العرف بحال في حالة الاختيار لا انتفاع النفع بذلك لغته ولهذا في بعض المؤلفات وإن حرم قصبه وجوبه وكل مستحله وعنده لا يضره غيره ولو كثره كما عطف بصفة في فخ وما نقل عن الشافعي رضي الله عنه من جواز أخذ المال والخلال من خشب الغبر يحول على ما إذا علم زادوا يحرم بيع السم أن قتل كثيره وتلقه فان نفع قليله وقتل كثيره كالقود في جازا انتهت وقوله فان نفع الخ الحقتية الحرة في الجوز قليله وأضر كثيره وانما هراثم اعبر من ادلانه لاسي العرمع اقتناء الضرر قد يبال بغدا لا يبيع بالمرعة لعدم الانتفاع به كالحشرات وحبب الحظا فان يبيعها باطل لعدم النفع وإن انتفى الضرر وبما هنا أولى جودا الضرر وهو هل العير في النفع بالمعاطلة له حتى لو كان القدر الذي يتناوله لا يضره اعتياده عليه ويضر غيره لم يحرم أو العيرة يقال بالناس فيحرم ذلك بعد لو أن يضره فله نظر والارتباط الثاني اه عرش عليه (قوله لأن ذلك لا يعدم) أي فهو لا ينفع به وكان الأولى التعليل بعدم النفع اه شوري أي لأن الحديث عنه كونه أبيع مستعمله إلا أن قال لما كان نحو حجب البر من نفعهم النعم أمطيا بطخ لم يعمل بعدم النفع اه اطفعى (قوله وآله الهز) لم يقدر بهد المعاطلة لافعة لا يبيع كبا من المعطولات وآله لقر هذا من المعطولات قوله لكنه يشكل اعادته في قوله ولا يبيع مع قرب هذا كسابقه فليتأمل اه شوري ويحذف ما به اعادته في قوله ولا يبيع بان لانه مقيد بقيد نفاذ بعد التبرهم رجوع القيد من المهر من ايقادون كان يبعده قوله كبا أي شينا (قوله محرمه) خرج غيرها كالنهي والمطول في البركة اه شينا (قوله أيضا محرمه) أي لا نحو شعاع ومثلها في عدم العضة الصور والصلبان ولوين ذهب أو فضة أو سائر وقال العلامة حر يصير صور الخاوي لأن المقصد منها إلى واج واستثنى بعضهم ألب النبات وأما في التصور فغرامو يصير مع الأطباء والشباب والفرش المصورة بصورة الحيوان وحرم بيع كتب العلم المحرم ونحو اه رمادي (قوله كظنور ورمادي) عبارة شرح حر كظنور وشبابه وهي المصنوعة الثانية وصمم بصورة حيوان وصيل فيما يظهر أن أربه ما هو شعولهم المخصوص بتعليمهم ولوين نحو قود كتب علم محرم إذا نفعهم شرعناهم يصير مع فرد صل لبيدق شطر فمن غير كذا كذا فيما يظهر وبيع جارية غنمه محرم وكسب نطاح وإن زد في غنمه ما لا لأن المقصد ابتالة الحيوان انتهت وقوله أن أربه ما هو شعولهم أي أمار لورد هذا ذلك كالمصو التي تتخذ من الحلاوي لتر ويحيا فلا يحرم بيعها ولا تعليمها

ونحو وما في اقتناء الملوك لها من الهبة والسياسة ليس من النافع المعتبرة بخلاف ما ينفع منها كمنسج لا كل وفيه للصمد وقيل للقتال (د) لا يبيع (نحو حجب بر) كمنسج شبر لأن ذلك لا يبدل ما لا وإن عد به على غيره ونحو من زاد في (وآله) لهو محرمه كمنسج ورمادي

أرضه جميع ويكون تضام لا يصح بيع هؤلاء إذا كانوا متاعا بل مطلقا لو جرد منفعة من المنافع التي يصح الشراء لها واجب بين الزمن ليس فيه منفعة تحصيل بين المشتري وبينها بخلاف المصنوب ويحوى ١ هرماوى وبجارية شرح مر ولا يصح بيع الضال ولا يبق ولو لم يكن عرف بملكه والمصنوب ولو لمنفعة العتق بان اشتراط منعه الجز عن تسليمها أو تسليها حال أو جرد متاعا لا ينفذ بين الانتفاع فلا ينافيه محض الشراء من المنفعة العتق أو ليس ثم منفعة حبل بين المشتري وبينها حتى لو فرض أن لا منفعة فمباد كرسوى العتق لا يصح أيضا كأفاده والرد جماعته تعالى وقول الكافي يصح بيع العبد الثالث لأنه يمكن الانتفاع بصفته تقر بالآلة تعالى بخلاف الجار الثالث مردوداتهم ويؤخذ من المختار أن الآلة بالهاء خاصة بالهبة ونحوها من الحيوان غير الأدهى وفي المصباح ما يفيد أن الإنسان يقال فيه ضال وغير ضال وهو ضالته والاصل في الضال الضالقة منه قبل التصرف الضائع ضالته بالهاء فذكر والاعتق والجسم الضال المثل دابة ودواب يقال للغير الحيوان ضائع ولقطة ثم قال وقول الفراء لا يجوز بيع الآبق والضال إن كان المراد الإنسان فالقطة جميع وإن كان المراد غيره فينبغي أن يقال والآلة بالهاء وإن الضال هو الإنسان والآلة الحيوان الضائع اه عليه في كلام المصنف يجوز ما باب استعمال اللفظ في حقيقته ويجازيه وأما ما يستعمله في مفهومه على وجه هو المسمى عند الحنفية بعموم الجواز اه عرش على مر (قوله كاتين) في المختار آبق العبد آبق وآبق بكسر الباء وضمة هاء رياء وفي هرماوى آبق وآبق على وزن ضرب ضرب وعلم يعلم اه وقوله بعير يندى المختار يندى البعير يندى بكسر الهمزة والتخفيف ونداء بالبعير وندوا بالتميم نفر ذهب على وجه اشتداد اه (قوله أيضا كاتين الخ) بيان للضرورة هذا ظاهر في الفرق بين الآبق والضال وتوضيحه ما في المختار حيث قال في باب الإدم والآلة ما ضل أي ضاع من الهبة فذكر والآبق في باب القذف آبق العبد آبق بكسر الباء وضمة هاء أي بفسادها بخاصة من الآبق بالرقق والآلة بغيره من الحيوان ولا ينافيه ما جاز به الشرح حيث جعل الآبق من أفراده الضال لأنه لا نعو الضال بمضاع شامل للآبق وغيره اه عرش (قوله أيضا كاتين) أي وكطريق الهواة وان اعتداد العود إلى ملكه من الفرق ولأنه لا يوثق به لعدم عقده ومما انفارق العبد للسل في حاشية هذا إذا لم يكن متحلا أو كونه له خارج التحلية فإن كانت فيها صفة كالحصاة بعض المتأخرين لا يوثق به ودار في حقيقة الطيور بأنه غير مقصود للعلو أو حواه به لا كالأدغال كما يرداه فلو توقفت منه بغيره على حسنة عما أضربه أو تمرد بغيره بخلاف سائر الطيور ولا يصح أيضا بيع سمكة ببركة واسعة يتوقف أخذ منها على كبر كافتة فإن سهل من أن يمنع الماسر وقته اه شرح مر (قوله) لقادر على ذلك أي شيئا قد قال المتولي لو احتمل قدرته وعندهما يبيع اه حل ومثل القادر العاقل إذا كان يستحق عليه أو كذا المبيع ضمنيا اه شروى ولو جعل القادر نحو نفسه عند البيع فغيره لم يمتنع المبيع وقته على نفسه ما يفتى عن المطلب والأفلاحة خلافا لبعض المتأخرين والفرق بين هذين مسئلة الصرة إذا باعها وتمتعا دمه وهو جاهل بها أن على المطلب أن يخذل في هذا الاحتياج في تسلم المبيع الموعود به لاختلافه بالرد والمجهول في تلك الحالة العمل بالذمة منعها فتمتنع القدر فيكثر فروضه من متعة تسلل الجهل به ما ولو اختلفا في الجزاء خلف المشتري ولو قال كسنا طين الشدرة فبان محمد حلف أنه لم يكن مادوا على الاتراخ وإن لم يعدم اقتداد البيع وبصح كجدة الآبق والمقصود بان تحكمن التصرف كما يصح تزويجهما وقتها فإن لم يتكلمنه فلا اه شرح مر (قوله الموعونة) الذي شرحه في الروض التعبير بالكفة فقلنا من المطلب وقته في المطلب إلا إذا كان قد دفعه كفة فينبغي أن يكون كبيع السمكة في البركة أي يشتق تحصيله منها قال وهذا أعنى لا يدفعه اه ولا يخفى أن الموعونة بمنها في الصالح الموعونة به من بلاءه ونفعه لمن المان وهو التعب والشدة اه فلا يشك تغير المؤلف بالوثة هل يوثق به المطلب وهذا يعلم على حوائش شيئا روى من مثل المرتبة التي ذكرها في المطلب الكفة أجزان مسئلة السمكة في البركة الواسعة اذهن بعد ما طعن أن لا يفتى في طلبها ظاهر في تعارضهما ولعله

كاتين ومصنوب وبغيره
(لم لا يقدري رده) لغيره
عن تسلمه خلافا لبيع
للقادر على ذلك ثم إن الاحتياج
فيسهل مونة في المطلب
ينبغي المنع وقبيري بذلك
أصح من اقتصار الأصل على
الضال والآبق والمصنوب
(ولا يصح جزمه)

وذراع معين من أرض لا تغناه الذور ووجهه في الثانية حول التبر في الأرض بين الصدين بالهالة من غير ضرر قال الرازي وقلت أن قول قد تنضم مرافق الأرض بالسلامة تنقص إلى غفلتك الحكم الأرض على التسهيل في الثوب واجب بالنقص فيها كمن ثار به بخلافه في الثوب به يجب عما استرض به من صفه يبع أحذرو حتى خفف مع قص القيمة بالتفرق وتعبير بجزءهم من تعبيرة بنصف قال الجوع عوطر بمن أراد شراء ذراع من ثوب حيث قلنا بنصفه أن وطئ صاحب على شرائه ثم قطعاه قبيل الشراء ثم اشتريه فيه بخلاف ما يبيع الجزء الشائع من ذلك فيصع ويصير مشتركا (أو لا يبيع (مرهون على ما يأتي) في بابه من شرط كون البيع بعد القبض وبغير إذن المرتهن للغير من تسلمه ثم عاقبى على ما يأتي أول من قوله بغير إذن مرتهن (ولا يبيع (جان تعلق برقبته مال يفتد ذاته بقوله قبيل الشراء فداه لتعلق حق المني عليه به كافي المرهون وأولى لأن الجانية تقسم على الرهن بخلاف ما إذا تعلق بها

أه ع وفي البراوى الكر بس في القفاس لثمن الأبيض الثمن وليس هو ماد الفقهاء أه قوله وذراع معين) كان قال بعتك هذا الذراع من هذه الأرض أه شجنا فأمر أبا عبد الله في شخص فيه صبيح سواء علمت ذراع الأرض أو لا بخلاف المذهب فيصع معين كانت معلومة للفرعان ونزل على الأشاعة فإن كانت بجمولة الذراعان فلا يصح بيعه كالمعلم بما يأتي في أخبار الاختلاف تأمل (قوله يمكن تداركه) أي بشره قطعة أرض بعتها أو لا بخلاف أه رشدي كإزالة العلامة أه حل (قوله أحذرو حتى) تنبئ ووجه واحد فردق الخلف لا من امر أو حلة لاحتها أه شجنا وفي المختار والزوج ضد الفرد وكل واحد منهما يسمى زواجا أو شاقا قال الاثنين هما زواج وهما زوج وقول عندي زواجهم يعني ذكر أو أنثى وعند زواج قال الله تعالى من كل زوجين اثنين وقال ثمانية أزواج وفسرها جماعة أفرادا أه (قوله حيث قلنا بنصفه) أي بان كان قوله ينقص فبنته أه (قوله أن أو ما طئ صاحب الخ) أي ثم إن كان المشتري غير مريد للشراء بالثمن علم عليه ما طئ أو لا طئ في النقص بما طئ أه وإن كان مريدا ثم عرض له عدم الشراء بعد تحريم الموطأ قول عدم الشراء ولا شيء عليه في النقص الحاصل بالقطع فيها ويعد في ذلك لأنه لا يبيع إلا منه أه عرش على حر (قوله فيصع بلا خلاف) وأغتره قطع من فيه تقصا واحتمال عدم الشراء لأنه لم يلجأ إليه بعد وانما لم يلجأ إليه في غير ما في ظاهر أه شرح حر (قوله أيضا فيصع بلا خلاف) واعترض بأن الهبة في امتناع البيع موجودة في ذلك وأوجب بان هذا تصرف في نفسه كمن غير الزام شرعي بخلاف ذلك ويلزم والاحتفال رجوع عن موافق على الشراء عنه لما كان الأصل عدمه أه حل ولا ضمان عليه لو رجع أه عرش على حر (قوله أيضا من الجزء الشائع) بغير قوله معين وقوله من ذلك أي مما ينقص فصل الجزء من فبنته أه شجنا (قوله ولا يبيع (مرهون) أي رهنه جليا أو شرعا أو لا يبيع أيضا يبيع من تعلق به ما يقبض بغير البيع لله تعالى كالتسليم العاهر والأذى كقول استحق الأجير حصة من قبض أجرة فهو ضرورة وأتمام العمل فيه أه شرح حر قال المهرمون من ذلك الأشجار المساق علم قبل انقضاء المدة أه قلت ذكر السبكي في أتمامها قال لا يبيع وإنه تأمل ذلك أه غيره أه سم (قوله بعد القبض) أما قبله فيصع بغير إذن المرتهن وبه وله ولغيره وقوله وبغير إذن المرتهن أي إذا كان البيع بغير المرتهن وأما له فيصع أه شجنا (قوله أول من قوله الخ) ووجه الأول أنه عبارة الأصل تقتضي أنه لو باع قبل القبض بغير إذن المرتهن لا يبيع وليس كذلك كسابق أه شجنا (قوله ولا يبيع (الخ) أي ما يمكن لأجل الجناية والأصح وما يمكن بأذن المني عليه أو كان هو المبيع فيه ونظر في الظاهر في الأخير من هل يسقط حقا أو يبقى متعلقا بالرقبة ومضى تعلقه بها خصوصا فيما إذا كان البيع له تأمل أه (قوله بقبضته مال) أي ليكون الجناية تسقط أو شبهه بعد أو بعد أو على مال أو أنف ولا يبيع بغير إذن المني عليه أو أنف ما شرعه أه عرش حر (قوله بقبضته) أي ذاته ولو أمر استحق المال من ثلثه مثلا هل ينقل من العبد لثمنه ببيع بعه أي الثالث يحصل ماله في الخادم الهبة أه غيره أه سم وعبارة شرح حر في بحث خاتمة الرقيق إلا في الجناية فانها فان حصلت البراءة عن بعض الواجب انقلبت منه بشعاه وبغير إذن المرتهن بأن الرهن جبر على نفسه فما انتهت (قوله لأن الجناية تسقط على الرهن) لأن الحق قبله متعلق بالرقبة فقط وفي الرهن بالرقبة والله معاه أه شجنا حلف وعبارة به بما يأتي ولو جبر مرهون على أخذني فقدمه فإن اقتصر أو يبيع فالت الرهن انتهت (قوله بخلاف ما إذا تعلق بها أو بجزم الخ) فلو تعلق قصاصا بعد البيع في يد المشتري فيه تفصيل ذكره في الرض كالمسألة بعد ذلك حلفه أنه إن كان جاهلا بنفسه البيع ورجع جميع الثمن وتجهيزه على البائع وإن كان عالما عند العقد وبعد ولم يفسح لم يرجع بشيء أه وقوله أنه كان جاهلا أي واستمر جهالة إلى القتل بخلاف ما إذا لم يستمر لثمنه في نفس عند السلم فلا كلام إلا أن يرجع وهو معنى قوله أو بعد المراجعة سم على حله عرش على حر (قوله أيضا بخلاف ما إذا تعلق بها أو بجزم الخ) قال في شرح الرض أما إذا لم يمتنع المال بالرقبة فيصع العتق والاستيلاء مطلقا كالبصير حتى ولو أوجب جناية

أو جبر ثم فرق

لأنه حتى سلاسله العنق
وتخلافه ماذا تعلق المال
بمنه كان اشترى شيئا فيها
بغير ان يسدده وأظفه
أو تعلق بكسبه كان
تزوج ولو تعلق فتنوزعه
وكسبه ما تعلق به لان البيع انما
يرد على الزينة وتعلق برب
الدين وماو يتغلف ما بعد
اختيار النساء فيصير ولا
يتسكن بصفة لا جوع عن
الاختيار لان مانع الحصة
زالت ابتاع الحق لثمة الحصة
وانما يترده ما دام الخاف
في ملكه واذا عاى البيع
بعد اختياره القضاء فيه
المال الذى يقده به فيهر
على ادائه فان ادانك

أخامدالم العبد باقيا بعهه والا كان حرب أو بئ أو نصت فبعضه من وقت الاختيار ولم تف بالارش ولم يلزم
السيد قدر النص أو لم يشره يعني عليه بئأخير البيع امتنع الرجوع وكذا لو باعه ماذن المستحق بشرط
الفداء اه (قوله والافسخ انبيع) أي فسخه الحاكم أو صاحب الدين وقوله وبيع في الجنابة والبايع له
هو الحاكم اه عش على مر (قوله ولاية له عاقده عليه) أي عاقدا أو وكلة أو اذن الشارع كولاية الأب
والجد والوصي والقاضي والظاهر بغير جنس حقه والمقتضى لم يخاف فساد اه روى في الإفراو قال
لدينه انشأ على عبد المالك فمكمل مع الموكل وان لم يعين العبد بئ المدمن من دينه وردوان جرى عليه جمع
منقذون بالله مبني على شفعيف وهو جواز اتحاد القابض والمقبض وانما اختلف في صرف المستأجر في
الحارة لانه وقع ناله الا مشهورا ولان ان قول انما يفتقعه فسخه ان أرادوا حسابا ما أقتض من الدين المصرح به
قوله ويرى من دينه اما فوق عشرين العبد لا ذن ويكون ما اقتضه فسخه عليه نظير ما يقع فيقتض الفسخ بشرطه
فلا وجب لده اه ج أقول وقد يتوقف فيه بانه انما اذن له لبشرى بئ عليه من الدين لا بما لم يند
نفسه لو كمل اذا خالف في الشراء بما اذن له فيه الموكل لم يصر شراؤه موكلا والقابض وقوله لو كمل
وبناء الدين بعهه اه عش على مر (تنبيه) في شرح ما نصه تنبيه برده على المتن وشارحه
قول المارودي يجوز شراء ولها لعاقده منعه وتلكه لاسبابه لانه بايع لامته اه وبجواب بان اذنته لبعده
منعنه فتلحق بتبعه لامته ان كان المتبوع عاكف قطع أمان التابع وبمع نظر ظاهر اذا باعها جميعا على كمين
استولى عليه وتسليمه لمشتري لم يملكه بشراء صحيح بل الاستيلاء عليه فبأنه انما يجرى في بيعه بتكليفه منه لا غير
وجسدا لغيره ان اشتري من حر يولده بدارا حر لم يملكه بالشراء الا مشورا بدينه قوله فذلك البائع عند
فسخه الاستيلاء عليه بعهه بعق عليه بل بالأسباب فليزيمه تحميمه أو تخفيفه فذا زمان اختاره الامام بخلاف شراء
شراؤه مني لا يعتق عليه بذلك منه ومستواله اذا قصد الاستيلاء عليه فبأنه يضع فبذلك كما المشتري ولا يزره
تخميمهما (قوله فلا يصر عقد فضولي) وكذا حقه وقضيه اه شوري (قوله ايضا فلا يصر عقد فضولي)
أي سواء البيع والشراء وغيرهما من سائر عقوده أوفى عن غيره أوفى بضمه فبذلك كذا تألف في
ذمة والفضولي هو من ليس بوكيل ولا ذلي ولا مالا في التقديم وحكى عن الجسد بان عقده موقوف على رضی
المالك ان أجاز فقبذ والا فلا والمعتبر اجاز من عاكف التصرف عند العقد فلو باع عمال الطفل فبلغ وأجاز لم ينفذ
وحمل الخلاف على محضر المالك فلو باع مالك غنمه بمحضه وهو ساكت لم يصر قطعا كلفي الجوع اه من
شرح مر وبه تعلم ان قول الشارع وان أجاز المالك لا يدل على التقديم وانه لم يصر قطعا كلفي الجوع اه من
تأخرام متعلق بئال غيره وليس متعلقا ببيع فهو مال غيره بئال ظاهر انه يحرم عليه تعاطيه نظر الظاهر اه ج روى أي يكون صغيرة
اه مر في باب الشهادات اه (قوله الله) أي ان له عليه ولاية وان لم يكن ملكه كان بان بعد البيع انه
وكيل فيه أو وصي اه شينا (قوله كان باع مال مورثه) عبارة أصله مع شرح مر ولو باع مال مورثه أو
غيره أو اعتقد فقه أو زوج أمته طالحا ليه أو عدم اذن الغير فبان ميتا أو ذله مع البيع وغيره
اعتبارا في العقود بما في نفس الامر لعدم احتياجها لنسبة طائفتي التلاعب وبفضله لا يضر لصحة بيع نحو
الهازل والوقف هنا قف تبين لا وقف محقق انتهت (قوله أولى مما عبر به) عبارة أسئلة الرابع المائل له العقد
فبيع الفضولي باطل انتهت قوله وتبصر في محاذ كره وقوله ولاية لا تشمل الولاية بالملك وغيره وتبصر
الاصل لا يشمل الولاية بغير الملك ولذا قال مر في شرحه ما نصه الرابع من شروط المبيع الملك التام في
العقد عليه أي لانه العقد الواقع من عاقد أو موكله أو موله قد دخل في ذلك الحاكم في بيع مال الممتنع والمقتضى
لم يخاف تلفه والظاهر بغير جنس حقه والمراد انه لا بد ان يكون موكلا للاحد الثلاثة فبيع الفضولي وشراء

والافسخ البيع وبيع في
الجنابة (و) رابعها (ولاية)
له عاقده عليه (فلا يصر عقد
فضولي) وان أجاز المالك
لعدم ولايته على العقود
عليه (ويصر ببيع مال غيره)
ظاهر (ان بان) بعد البيع
انه (ك) كان باع مال مورثه
طالحا لانه فبان ميتا ليه
انما حكمه وتبصر في محاذ كره
أولى مما عبر به (و) خامسها

وساخره وفي عين الصغيره أرفق خفة صغيرة كقوله اشترى ثوبه كذا بألف في ذمته وهو من ليس بوكيل ولا ولي
لهما لما باطل بخبر لا يسع الا فيما قلل رواه داود والترمذي وقال الله حسن لا يثقل عدوله عن التصديق بالباطل الى
من له العقد وان أضاف ما ذكر من شموله للعقد وكله موصو لم يبدخل فيه الفضول ومراعاة آخره فان
العقد يقع للعالم موقوفاً على إجازته عندهم يقول بهتمه لأنه يقول المراد الواقع له العقد ولهذا أشار الشارح
إدراكه بقوله الواقع ليس بعده ان الموقوف على الإجازة هي القول بصحة تصرف الفضل للصحة لانه لا يجرى
الموقوف الملك كأنه المصنف عن الأكثرين وحكاية كل من العلاء والزركشي في قواعدهم وإن نقل
الرافعي عن الإمام ان الصفة لا تجوز والمتوقف على الإجازة هو الملك وأما إذا أجاز المخرج الله تعالى ان الشئ صرحا
في باب العقد بان الموقوف الصفة القديمة يمكن عن الجديداً أيضاً فموقوف على رضى المالك يعني انه
ان أجاز الملك أوله العقد نفذ والا فلا واستدل به بظاهر خبر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأنه يجوز على ان عرو
كان وكلامه مطلق لرسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل انه باع الأثبات ماله فوعده الناس بالجوهر فتمتع التسليم
بدون إذن المالك انتهت (قوله وعلم به) المراد به ما يشمل الفطن وإن لم يطابق الواقع بدليل مسندة الزجاجة
التي فلانها جهر قبل بكتفي مؤشيه وإن لم يعلم فمظن له من أي الاجناس هو اه حل فلو عاينه وشكك
أنه غير مؤم أزم مسلأه يصح ولعل الوجه الصحة كالأشترى زجاجة فظن باجورة اه ج شوري
ولو كان له حق من دار يجعل قدره فباع كلها صفي حصته كإقطاع الفضل وصريحه البقولي والروائي وقد
يدله قوله ولو باع عبداً ظاهراً استحقاقه به صفي الباقي ولو بفساد ما بين حكم البائع قدر نصيبه وجهه وهل
لواضع حصته في ثبات أكثر من حصته صفي حصته التي يجعل قدرها كإبواب الدار كلها أو يفرقها بينها وبين
سائر البيع أنه باع جميع حصته بخلافه ولو باع الدار كلها كل يجعل ولعل الثاني أوجه وفي البحر يصح بيع
غلبته من الوقت إذا أفرزت أو عينت بالجزء أو كان قدر أي الجميع أي لا يمنع من صحة البيع عدم قبضه
أبها لك سداً أي أنه في باب الهبة ما نصه ولو تبرع موقوف عليه بخص من الأجرة لا تحل له أن يقبل قبضه إنما
تبرع له ولو كان قبض أو وكيله منها سداً قبل التبرع وعرف حصته منه ورواه هو أو وكيله وأذن له في
قبضه وقبضه صح والأفلا اه وما ذكره في الهبة لم يخص من اقتداء المحقق أي بركة فله عنه العلامة لما يرى في تفسيره
في باب الهبة من الكتاب السادس وهو لا ينافي ما نقله الشارح هنا عن البحر لأن ما هنا في القبله فهو القبر وما ياتي
في الأجرة ذهني من عند المفسر وأما ما ذكره في جانب الولاية لأنه يشترط علم كل من العاقدين بالفطن والمنع بخلاف الولاية
فإنه لا يتكون إلا صاحب السلطة فقط أي فالشرط ولاية البائع على المبيع وولاية المشتري على الفطن اه
شأن (قوله عينا) أي في المعين الذي لم يتخلط بغيره وقوله أي مع العين في المعين المتخلط وقوله وصفه أي
مع القدر فيما في القيمة اه شوري والمراد به العين ولو سكت في الصورتين ليدخل في غير المتخلط ما ساق من
قوله ورويه بعض مبيع الخ ويدخل في المتخلط قوله ويصح بيع ما عمن مسير الخ فله على ما يأتي أي
يأتي هنا في المعين بصورته حيث قال ويصح بيع ما عمن مسير فله على ما يأتي أي يكتفي بمعاينة عوض ورويه
بعض مبيع الخ حتى يبالى السلم فيما في القيمة اه شحنا (قوله تهى عن بيع الغرر) وهو ما احتمل أمرين
أظلهما أن يوقفهما أي شأنه ذلك فلا رد عدم صحة بيع نحو المصوب وإن لم يكن الاغلب عدم العود وقيل
ما تلطت عنايته وقد يتفر الجمل للضرورة والمساخنة كإثبات اختلاط حمام البر حين يكتفي ببيع الغنم رما
السقاء قال جميع ولو بشرط بداية وكل ما لم يفسد عليه ولو أنكر ذلك الكوز من يد المشتري لا يتصرف كان ضماننا
لقد كفنا فيه معناه لأنه موقوف بالشرع ما لم يفسد دون الكوز لكنهم ما عداه في هذه فاه

(هل) العاقدين به مينا وقدرا
وصفة على ما يأتي بيانه حذرا
من الغرر لما روي مسلم انه
صلى الله عليه وسلم نهى عن
بيع الغرر

أخذ من غير عوض فمذاته لا يردون مافذاته غير مقابل شيئ فهو في معنى الإباحة اه شرح مر
 قال الرشدي طبعه ويجري هذا التفصيل في فنانين القهوه وسما يعرف هذا كله فيما اذا انكسر الفجان مثلا
 من يد الشارب اما اذا انكسر من يد غيره بلن دفعه الى آخره فمقطع من يده فام ما يفتد نان طاقوا القرار على
 من مقطاع من يده وجهه في صورة العرض ماسا في ان المستعير من المستاجر اجارة فاسد فاضامن بكهروا ما اذا
 انكسر من يد الساق فاعلم ان الساق على قسمين قسم يستاجر صاحب القهوه ليس في عنده جرح معلومة فهو
 اجبر الا يضمن ما تلف يد من الذي استأجره الا بتقصير كالمعلم ماسا في في الاجارة وقسم بشرى القهوه لنفسه
 بحسب الاتفاق بينه وبين صاحب القهوه من ان كل كذا وكذا من الفجانين بكذا وكذا من الدراهم فهذا يعرى
 فيه ماذ كره الشارع في القسم الاول في كلامه اذا القهوه مقبوضة بالشراء الفاسد والفقانين مقبوضة
 بالاجارة فاسد وبق قسم ثالث حدث الا ان وهو ان صاحب القهوه يختص الضائع على الفجانين فيسلم للساق
 مقدرا ماعا لم امان الفجانين ويضمنه ويحمله في تسليمه فاذا اراد احدان بشرى منه قهوة ياتى بشنجان من ثلث
 الفجانين التي تسلمها ياخذ قهوة القهوه والظاهر ان الفجانين مقبوضة عنه حثذا عار اذ لم يقع بدل لها في
 العرف حتى يكون في نظير استعماها وانما البسود في نظير القهوه لا غير وجبت اذا كانت فيه ضمانة
 العار ية وبعض ما يقابل بالشراء الفاسد هذا اذا تلفت فيدها ما اذا تلفت في يد الشارب فاني فيه ماسا في في
 العار ية فية فاذا تلفت المعارف يد من أخذ من المستعير هكذا ظهر لي فليأتنا اه بالحرف (قوله) ويصير بيع
 صاع من صبرة الى قوله ان خرجت مائة اشترى هذه الصور الثلاث الى ان قوله وعلمه فيه نوعا وبل اي ولو حكما
 فقهية الثلاث في المعنى متفرعة على منطوق الشرط وقوله لا يبيع لاحد من بين التي قوله بان يخذ اهرم اودنا بانه
 الصور المستقرة على مفهوم الشرط وأما قوله ولو باع بقدر قوله الشرط فمن لنا تختلف فية بما
 فهان الصور ثمان متفرعات على المنطوق كاللثلاث الاول وقوله ولا يبيع غائب متفرع على المفهوم كالمجلسة التي
 قبلها وقوله وتكون معانة عوض وقوله وروية قبل عقد الخ وقوله وروية بعض مبيع الخ هذه الثلاث متفرعة
 على المنطوق ايضا فالحاصل انه فرع على المنطوق ثمان صور وعلى المفهوم ستة لكنه جعل بعض كل في خلال
 الاخر وكان الانسب ان يذكر صور المنطوق على حدة ثم صور المفهوم كذلك تأمل (قوله) ايضا ويصير بيع صاع
 من صبرة يخرج مائة يبيع ذرا عن نحو ارض بجهولة الدر عن وشاق من قطع وبيع صاع منها بدت في بيع صاعها
 ولو بالكيل لتفاوت نحو اجزاء الارض غالبا ولا نها بعد التفرع صارت اعيانها بغير دلالة لاحداها على الاخرى
 فصار كبيع أحد الثوبين وصلى الصفة هنا حيث لم يرد با صاعا لم يمتلئها أو لم يقل من باطنها والاعا منها
 وأحد ما يجعل كليلها الجهل بالببيع والكتابة وحيث عمل لها في المبيع اما اذا لم يعلم ذلك فلا يصح البيع
 للسلبي وجود ما وقع عليه صرح به الماوى روى والقاضي وقبره ما ينظر فيه لان العبرة هنا بما في نفس الامر
 خطا فلا اثر لسلبي ذلك اذ لا صدقنا اه شرح مر (قوله من صبرة) هي الكوم من الطعام اه
 شرح مر وقضية ان الكوم من الدراهم ونحوها لا يسمى صبرة وعبرة المصاح والمبرق من الطعام جعلها صبر
 مثل غرة وقرف ووعن ابن ديد استمرت الشئ صبرة أي بلا كيل ولا وزن اه وهو ظاهر في عدم
 اختصاص الصبرة بكونها من الطعام ويا في ان بلما وافقه وقد يقال ما نقل عن ابن ديد معنى آخر للصبرة
 وهو عبارة عن عدم العلم بقدر المبيع فلا يشد اختصاصها بالطعام ولا عدمه اه عرش علمه في الماوى
 وحقيقة الصبرة لغة الكوم المجتمع من الطعام ثم أطلقها الفقهاء على كل مماثل الاجزاء ونخرج بالصبرة الارض
 والدراور الثوب فنه تفصيل فان علمنا ذلك صرح وان جهلنا أو أحدهما لم يصح لان اجزاء الصبرة
 لا تتفاوت بخلاف اجزاء ما ذكر اه (قوله) لعلها بقدر المبيع أي فهنا من قبل قوله سابقا وقدرا لكن تقدم
 ان القدر لا بد ان يضمن العلم العين والصفة وشاقنا نضم العلم العين حكما كما ذكره وتوله مع تساوي الاجزاء

(و) يبيع (يبيع صاع من صبرة وان جهلت صاعها) لعلها بقدر المبيع مع تساوي الاجزاء

أى نكاحه رأى جميعه تأمل (قوله فلاخر) أى ما كنتى رؤى به الجمله المشتملة على رؤى بعض المبيع من رؤى يتخصر منه فهو رؤى حكمه لان كل جبه من الصبر مشتركة ولو باع الصبرة الاصابه وان جهلت بيعتها كفى بخمس الكفاية لان النقيب وينفى الفرق بين معلومة المبيعان فيصير بيعهما بائنا فلا يصح ١٥ حل (قوله على الاشاعة) وقيل ورواها عنهم فلو تفتى بى المبيع ما بقى صاع فلو خلطوا عليها بعد ذلك صبرة أخرى شتمت الجبيع الاصابه من على هذا الوجه ١٦ برماوى (قوله والباقي تسليم الخ) هذا ما أتى على مسئلة الجمل أى فيصير المشتري على ذلك بخلافه في مسئلة العلم بأنه لا يجوز على الاخذ من أسفله لان كل جزء منها له فيه حق وانما يقرع بينهما ويجوز الممتنع على قسمته اه عرش (قوله لان رؤى به ظاهرها) أى الغتمل لان يكون مبيعا كروية كلها أى كانه رؤى فهو رؤى حكمه ومن علم بكف رؤى به ذلك الظاهر اذا لم يتحمل كونه مبيعا وذلك اذا قال يعتك صاعا من باطن هذه الصبرة ١٧ حل (قوله كلساى) أى فى قوله وتكفى رؤى به بعض مبيع من بدل على بائنه كظاهره صبرة تكفى رؤى به الصبرة هنا غير مبيعة ومبيعة قلة توجد هنا رؤى به بعض المبيع المبال على بائنه لان قال ما ذكره هنا فى قوله ان قوله الا فى ظاهر صبرة فهو رأى المبيعة كلها أو بعضها على الاشاعة أو الايهام حيث تعترض البعض هنا بوجهه من افراد ذلك ١٨ حل (قوله ويبيع صبرة كذا الخ) بخلاف ما قولنا ان يعتك هذه الصبرة كل صاع ب درهم مثلا أو كل صاع من هذه الصبرة ب درهم مثلا فانه لا يصح له ان يبيع الجمل ب بعضها المحتمل للقليل والكثير فلا يعلم قدر المبيع تحق قولا وتخيما ١٩ من الررض وشربه (قوله ينصب كل) أى فلا بد من الجمين هذين أى الصبر وكل صاع ب درهم فى صبرة البائع فى قول يعتك هذه الصبرة كل صاع ب درهم سواء نصب أو روع أو حر والشارح قيد بذلك ليقيد ان البائع لابد ان يجمع بينهما وانما نصب ليس بمعنفاى عبارة البائع ولا فى عبارة المثلث من حيث محبة الارباب ٢٠ حل بالغي وبعبارة البراوى قوله ينصب كل أى على القطع لامتناع البدلية لفظا وبحال لان البدل يصح الاستغناء عنه اما بدله الاشمال فواضح بل شرطه عدم احتلال الكلام لوحده البدل منه واما بدله الكل فليكون حذف البدل منه ضدان ما كان وغيره كالاشخس وهذا لا يصح الاستغناء عن الاول ولا عن الثانى لان الشرط ذكر كل من الصبرة وكل صاع ب درهم وح فالتقدير على القطع ويبيع صبرة المذكور ومع ذكره كل صاع ب درهم عقب ذكرها وقوله على المصدر بخلافه انتهت وانظر ما للمانع من الصحة فيما قال يعتك هذه الصبرة ب درهم فان هذا من بيع الجزاف وهو صحيح قطعا فيسأل قول المحشى لان الشرط ذكر كل الخ (قوله ولا يضر فى جملة الصيعان الجمل بجملة الثمن) قيد بالبائع لان الجمل بجملة المبيع لا يحتاج الى الاعتذار عنه لانه مبيع غير مختلط لا يضر فيه الجمل بانقذر ٢١ (قوله لانه معلوم بالتفصيل) أى به يتقدم الضرر كذا باع ثمن معين جزافا فلو جئت الصبرة دون صاع والثمن دون ذراع صحيح بضمن الدرهم ٢٢ حل (قوله ويبيع صبرة بجملة الصيعان) هو قريب من عبارة أصله قال الاسنوى يخرج بذلك ما لو وقع صبرة شرط وله تصور ان أحدهما ان يقتصر على مقابلة الجمل بالجمل كان يقول يعتكها بمائة على انهما مائة صاع فتخرج ثلاثة أو ناقصة فان المبيع صاع فى أحد القولين ويخبر البائع فى الآخر بانوا المشتري فى الثمن فانها الرضى وجماعه تعالى فى باب البيوع انتهى عما أقول ومثل هذا ما صوره يقع كثيرا فى أسواق مصر فى بيع أسنكاف البر فلينبهه الثانى عكس هذا كان يقول يعتكها كل صاع ب درهم على انهما مائة صاع قال فىسمى قرصين الاول لكن جزم الماوردى بأصحة عند الثمنان وخرج على ان يعتك القواين اه ثم رأى شفى القوت ناقصة لوقال يعتكها على المائة عشرة أصم بشرة قدر درهم فخرجت تسعة منقصة فى الاصح والفقير يرى انما كان جاز فليجوز بيع جميع الثمن أو بالتسعة وجهان جزم فى الكفاية الاول وقال ان خرج زائدا فليأخذ من أسفله ما أحدهم بمائة المبيع فى الجميع والمسمى بالبيع والاختيار البائع اه وهو مخالف لما نقله الاسنوى عن الرافعى فليست تأمل ثم راجعت الروضة فقرأت فيما وافق كلام الاسنوى وان المشتري اذا أجاز عند

فلاخر رؤى به المبيع مع العلم بصحتها على الاشاعة فاذا علم انها عشرة أصم فالمبيع عشرها ولو تلف بعضها تلف بقدره من المبيع ومع الجمل لم يعل صاع منها والباقي تسليمه من أسفله وان لم يكن مرئيا لان رؤى به ظاهرها كروية كلها كما أتى ولو لم يبق منها غيره من (د) يبيع (صبرة) كذا الخ أى وان جهلت بيعتها (كل صاع ب درهم) الصيعان الجمل بجملة الثمن لانه معلوم بالتفصيل وكذا لو قال يعتك هذه الأرض أو الفدان أو هذا الثوب كل ذراع ب درهم (د) يبيع صبرة بجملة الصيعان بمائة درهم

النقص يكون بجميع الثمن وكذا إذا اجزأ البائع عند الزيادة لا يطلب له بل لا يذكر أيضا أن سقوط الجزاء
 البائع وجه اختياره صاحب التهذيب هو يكون كمن شرط كون المبيع معينا فخرج سلبا **اه** عبارة **اه** سم
 (قوله كل صاع بدرهم) لم يقتضي بهذا المصباح كسبه لانه لا يشترط ذكره في صحة البيع للاستثناء عن
 التفصيل بالأجال قبله بخلاف الصورة السابقة لا يصح البيع فيها بدون التفصيل لعدم الأجل هناك فتقدر
 الشارح تأمل (قوله ان خرجت مائة) عبارة مخرج مائة لو افترقا لجله التفصيل ولا غرض ولا
 أي وان لم يخرج مائة بان خرجت أقل أو أكثر فلا يصح البيع على الصحيح لعدم الجمع بين جله الثمن ونقصه
 والثاني يصح تغليبا للإشارة ولا رد على الاول ما لو باع صبرة برصيرة شعير مكالة فان البيع صحيح وان زادت
 اخذها ثم ان توافقا فذلك والافضل لان الثمن هنا عمت كميته فاذا اختلفت عن باعها صرحت باختلافه ثم ولا نكاهة
 وضعه فصح ما قبله وبيننا انه لم يشع الا كميلا في مقابلته كبل وهذا لا ينافي المعصية ز يادة احداهما بخلاف ما هنا
 فان الزيادة تنقص باقى قوته بمائة وكل صاع بدرهم فابطل ويغير البائع في الزيادة المشتري في النقص
 اضاف يستل هذا على ان قدره كذا من اداء نقص والمشتري فقط ان زاد البائع قوله ان نقص فعلي وان زاد ذلك
 وان لم يفسد البائع هنا في الزيادة لم يفسد في المبيع كذا عليه كذا ممو يؤيد ما مر في ان نصفه انما يعني الا
 نصفه فكذا الذي هنا يستل هذا الذي قدره كذا وما زاد عليه وما جرت به العادة من طرح شيء عند بيع الوزن
 من الثمن أو المبيع لا يعمل به ثم ان شرط ذلك في العقد بطل وعليه يعمل كلام الجمهور في الافلا ولا يصح
 بيع ثلاثة أذرع مثلا من أرض يعرفها بأخذت رايها لانه لا يمكن أخذ الرابا الا كميته انتهت وقوله وما
 جرت به العادة الخ وسماعيته العادة لان من طرح قدره عند بيع الوزن ويختلف باختلاف الأنواع كطعام
 لكل مائة وطل خمسة من السمن أو الجبن وهل يكون حكمه حكم الامانة عندده أو حكم النقص في نظر
 والاخر الثاني وطريق الصحة في ذلك ان يقول البائع بمثل المائة والجسنة مثلا بكذا **اه** عس عليه
 (قوله والافلا يصح) وقارعه ما لو باع صبرة برصيرة شعير مكالة أو صر خذهب بفضة موازنة صبغ وعلى
 هذا النوعين كميته احديا لصيرته في كميته يصح ان يخرج لجموه والافلا حكم واحد فلا فرق بينهما كميته الثمن
 هنا بخلاف ما مر ثم ان زادت اخذها ثم ان سمع صاحب الزيادة ارضى صاحب الناقصة بقدر هدام
 البسند والافضل ولو قال به سكه اجماعة على انهما متعاضضين العتد ويغير المشتري في النقص والبائع في
 الزيادة فان قال فان نقصت فعلي وان زادت فلك تغير المشتري في النقص ولا شيء في مقابلته فلا ينافي من
 الزيادة ولو قال بمثل هذا السمن بنظره أو المسك فوارته كل رطل أو كل قيراط بدرهم صم ان كل وزن كل
 واحد من الطرף والمطروف بهما وكان للطرف قيمة والافلا ولو قال بمسكه كل رطل بدرهم على ان وزن
 صم الطرף ثم يسقط وزنه صم أو على ان يسقط للطرف ارمطال معلوم فمن غير وزن لم يصح ولو قال بمسكه
 بهشرة على ان وزن بطرفه ثم يسقط من الثمن بقدر نسبة وزن الطرف صم ان علم مقدار وزن الطرف
 والمطروف والافلا **اه** برامى (قوله لا يصح لاحد من الخ) في شرح هر قيس اثنين عبيد اثنان بثلثي
 واحد من غير بيان مال كل منهما بطل **اه** وفي سم على التهمة متافيه ويسقط التهمة بما اذا لم يعلم
 ما يقابل به صم من الثمن ومشي عليه الباشي في شره يهونه الزكش عن التهمة أو اثره قال من الرقة وان حتر به
 عما اذا علم التوزع قبل العقد انه يصح وعليه بدل كلامهم واستدل به عن ذكره في الو كماله ولا يجوز
 ان يكون احترضا اذا قبل الثمن بمثل بمثل المدين بما قسمت من هذا أو اربون ذافاته يصح لكن قد يقال
 ليس الثمن هنا واحدا بل هو ثمان **اه** شرح الجواب اقول وقباس ما ذكر من ان اكتشافه بالعلم بالتوافق قبل
 العقد انه لو توافق معه على شيئا انقراضهم ونقصه ثمانية ثمان مثلا ثم قال بمسكه بالاف درهم وذات برصم وجعل
 على ما توافق عليه وكذا انقلنا من كل ما شرط العلم به وذكر في العقد اذا توافقا قبله وهذا يجري في امور

كل صاع بدرهم ان
 خرج مائة والافلا يصح
 لتعذر الجمع بين جله الثمن
 وتفصيله (لا يصح لاحد
 ثوبين) مثلا سبعا (ولا)
 يصح (باجتماعه) وان تساو
 قيمتهما (أو جله ذاليت برا
 أو يرتدى الحصة ذهب)
 ومثل ما لبت وزنه الخاصة

كثير يقال فيها بالعلان عند عدم ذكرها في العقد فتنبه فانه دقيق جدا ويؤيد ذلك قول الشرح الا في
 ثم ان كان ثم بعد اقرينة بان انقضا اه عش عليه (قوله بجهولان) فان علمنا ذلك قبل العقد صم
 البسيع ان وصف البر بصفات السلم اه شينا (قوله الجهل بين البسيع) أي جمع ان البسيع في الاولى بين
 والآخر في الثانية كذلك ولابد من تسليم بينهما وقوله بقدره في الباقي أي لان الثمن في الجس في القصة لانه
 ذكره وبني كان في القصة فلا بد من صلح قدره وموصفه اه شينا (قوله بقدره في الباقي) أي في قوله أو بع
 ذال البيت أو بالمرتبة التي بعده والمراد بالجهل بقدر الثمن في قوله أو بالثمن واهم او بتأثير الجهل بقدر
 الثمن واهم بقدر الثمن تأثيره من كل منهما نصف الف أو ثلثه مثلا والاغلبة الثمن معلومة لانه ألف اه
 شينا وانما حصل على التنصيف في نحو والرجح يستلوه هذا ليدوعر ولانه المتبادر منه ثم لا هنا لهذا الوجها قبل
 العقد مقدار البيت والحصة كل منهما اه شرح حر (قوله فان عين البرايح) قد شرع قوله مل هذا البيت
 من البرايح لو كان البيت والبر عايناهما لم يصح وليس مرادا لان المدار على التعيين حاضر اكلنا عايناهما
 البادق لو كان بعكس مل الكوز الفلا فيمن البر الفلا فيكونا عاينين بمسافة يسد صم العقد كالجهم من قوله
 وخرج بنو البرايح فانه حصل بغير التعيين كاف الكوز عليه انه يحصل تلف الكوز أو البر من قبل الوصول
 الى صلحهما الا ان يحجب بأن العرفي دون العرفي في القصة اه عش على حر (قوله فان عين البرايح) عتوا الشرح
 مل هذا البيت الخ المناسب لكل المتن ان يقول بمتكبل اه ذال البيت الخ لان المتن حصل الى عتوا الشرح
 حده مثنيا الا ان يقال لا في ثمن الثمن في الحكم ومثل البرايح اذا صم اه شينا وعبارة أمه مع
 شرح حر ولوا على أول مل هذا البيت سطوة أو رتبة أو تهذه الحصة ذهبا ثم قال في المحرر ونحو خرج بنو
 خطفة وذهب منكر الشك ابري ان حصل ذلك حيث كان في القصة لعين كبعث مل أهو مل هذا الكوز من هذه
 الخطفة والذهب فصح ان يحصل قدره لاحاطة التعيين رؤيت مم امكان الاختيل تلفه فلا غر اه (قوله صم
 لا مكان الخ) أي سواء علم له البيت أم لا اه شينا (قوله لا مكان الاختيل) أي ولان البسيع معين والعين
 لا يشترط فيه معرفة القدر تحت مقابل يكتفي فيها التعيين اه برماوى وقوله قبل ثمن البيت اه عش (قوله
 في غير هذا السكاب) عبارة في شرح البسيع تم ان عين العوض كان قال بمتكبل أهو مل هذا البيت من هذه
 الخطفة صم كما أشعر به تنكير الرائي الخطفة في مثال بالعلان وصرح به في السلم ومثله الكوز لو قال بمتكبل
 ذا الكوز من هذه الصورة فالاصح الصحة لا مكان الاختيل تلفه فاقول عنمن بالعلان في بمتكبل مل هذا
 البيت من هذه الصورة خطأ منشؤه عدم التأمل اه وعبارته في شرح الروض فان عين الخطفة كان قال بمتكبل
 مل هذا البيت من هذه الخطفة صم كصرح به في السلم تبعا لاصل ثم وجوه ع هذا ضرورة بالكوز فقولوا
 لوقال بمتكبل هذا الكوز من هذا الخطفة صم على الاصح لا مكان الاختيل تلفه فلا غر وراستك البازري
 وغيره الجهل بقدر العوض انتهت وجوب ما تقدم من ان الجهل بالقدر في المعين لا يضر دليل بضع تسع الخراف
 اه (قوله ولو باع بمتكبل) أي بنوع من النقد وقوله وثم نقداى صنف من هذا النوع كان قال بمتكبل بنار
 وغرضنا انه يطلق على الجوبى والجززى والبندي والغندقي فيحصل على الغالب في المملوطين هب وقوله أو
 نقداى معطوف على نقداى قوله وثم نقداى أو باع بمتكبل أي نوع من النقود ثم نقداى أي صنفان من هذا
 النوع الذى باع به وقوله ولا غاب بمتكبل ما قبله وقوله وثم نقداى اه شينا وضرورة المسئلة ان أطلق
 النقود وعبارته حر ولوا على قدرهاهم أو تأثيره وبعثنا تسع وان كان كنه معدوم أصلا ولو لم يجر
 أو بسد وما في البدن حالا أو بوجيلا أو أجلي لا يمكن في نقله الى البدن شرطه بضم أو أجلي عكن فيما نقل
 عاده صم ومنه ما تقدم لجمال العقد وان كان ينقل اليه كلف البسيع فلا يصح وان أطلق انتهت (فرع هـ)
 وان باع شخص شيئا بنار صحيح فأعطاه بيمين يوزنه أي الدينار أو عكسه أي باع بدينار بيمين فأعطاه

بجهولان (أو بألف دراهم
 وتأثير الجهل بين البسيع
 في الاولى وبين الثمن في
 الثانية وهي من باقى
 بقدره في الباقي فان عين
 البرايح قال بمتكبل مل هذا
 البيت من هذا الصم لا مكان
 الاختيل تلفه فلا غر وقد
 بسط الكلام عليه في غير
 هذا السكاب (ولوا ع بقدر)
 مثلا

دينار يصح اجازتهم اذ به قوله لان الفرض لا يختلف بذلك اما لو اعطاني الاولى صحبها كثر من دينار كان يكون وزنه ديناراً ونمقالاً بل به قوله اضرب الشربة بالتراضي فيجوز فلأراد أحددها كسروا وامتنع الاستبرل بحيلهم لضرا القسمة اه عرش عليه وقوله مثلاً راجع لما عاى أو جراً واصل وهكذا وقوله أو فندان مثلاً راجع لفندان أى أو ثلاثة أو أكثر تأمل لكن عبارة ج بدقول المتأ أو فندان أى أو عرضان آخران ولم يغب أحدهما وتفاوتهما أو وروايات شرط التمين لاحدهما في العقد لفظاً ثبتت قوله وتفاوتت غالب (أى في تحمل المقدسواء أكان كل منهما من أهله ويعلم تقوده أم لا كما اقتضاه علاقتهم والدينار إذا أطلق يحمل على الدينار الشرعى وهو المثلل الأعلى الدينار الذى يتعامل به الآن من البندق وغيره لأن ذلك عرف الشرع وهو مقدم على عرف غيره والشرعى يحمل فلا بد من بيانه في العقد باللفظ والابطل لأنه يصدق على ما يقابل عشرة أنصاف وعلى ما يقابل خمسة وعشرين نصفاً والصف إذا أطلق صادق على الفلوس والفضة فلا بد من البيان اذا اختلفت قيمتهما والابطل العقد وان استوت لم يجب البيان ويدفع ماشاء اه روى (تنبيه) في غلط من الروض ماضيه (فخرج) الدرهم أى والدينار في المعاملات والخلع المحتر تنزل على غالب نقد البلد وتنزل في الخلع المأق والاقتراع على الاسلامية لا على الناقصة أو الزائدة وان غلب التعامل بالان قال المعلق أردتها وأعطيت ولا يجب سؤاله فان أعطت المرأة لامن غالب تنسب البلد طقت وله ان يردده ويطلب الغالب وان غلبت المفسوخة وأعطته لم تطلق اه وقوله والاقتراع على الاسلامية كالم في شرحه أى لاهل الغالب لا على الناقص اه شوى (قوله أيضاً شرط غلب) أى في مكان البيع كالم في النقص سواء كان كل منهما من أهلها أى بلب البيع ويعلم تقودها ولا على ما اقتضاه علاقتهم اه وفيه وقتاً ما غلبه التليل الاى ولانه اذا حصل كل منهما تقوداً بالبلد كان الثمن يجهولهما فوجه عدم العمل بهذا الاطلاق اه شوى وكلام المصطفى وائى مالى النقص وهما لا يتعين ولو بيع جهلما به وقوله لان الظاهر ان رتبتهما أى شأنه ان راد اه (قوله تمين) أى ولو كان خاص الوزن أو القسمة أو مفسوخا وان جهل ذلك اه حل (قوله لان الظاهر ان رتبتهما) (قوله وتفاوتت قيمته) أى قيمة أنواعه وتفاوتت تلك الأنواع والجزء كذا أنواع البصم وانما يدل للمفسف بذلك في المكسر نظر الماهو الغالب اه حل (قوله شرط تمين لفظاً) أى لانه بخلاف نظائره من الخلع لانه يقتضي قبضه لا يقتضيه ان لا يرد عليه لاكتفاء قيمة الزوجه في النكاح كى أى لان العقود عليه ثم ضرب من المنفعة وهذان الفوض فافترضا فافترضا وان كل النكاح حينئذ على الاحتياط والتبدا كثر من غيره اه شرح حر وقوله أى لانه أى فلا تكتفى النية وهو شامل للمال والاختلاف أحد التقدين قبل العقد ثم روى عنه فلا يكتفى به لكن فى السلم بدقول المصنف بشرط ذكره أى الصفات في العقد ماضيه ثم لو توافق قبل العقد وقالوا بى حالة التسديد كانا متفقاً عليه صح على ما له الاستوى وهو نظائره به بنات وقال الآخر زوجه بل يتفق ولو لم يعبه لكن ظاهر كلامهم بخلافه اه وتبانه ان يقال هنا ذلك فليأتى بالان يقال ان الصفات كانت تابعة كتنى فيها بالنية على ما ذكرتم بخلاف الثمن هنا فان نفس العدة ودفعه فليكتف بنبته اه عرش عليه (قوله لم يشترط تمين) فالوعين أحدهما فالظاهر تعينه اه حل وقوله وسلم المشتري الخ أى حيث لم يعين البائتم أحدهما والاوجب ما يصح ولا يقوم غيرهما وان اقتدار واجا وقيمة اه عرش على حر ولو أبطل السلطان ما باع به أو اقترضه بل يصح به غيره بحال تنقص سعره أم زاداً وعن وجوده فان فقد ولم يمتل وجبوا لاقتيمته وقت المطالبة وهذه المسئلة قد عتبت بالبلوى في زماننا في الديار المصرية فى الفلوس ويجوز التعامل بالمفسوخة أو أخذ الماس وان جهل قدرتها سواء كانت قيمة متقاربة أو لا استهلك فيها أم لا ولو في اليمينتان المقصود وراجها فتكون كبعض المباحين للجهة الاجرة أو مقاديرها وانما يصح بيع تراب

(وتم تغالب تعيين) لان الظاهر ان رتبتهما لم يوجب المكسر وتفاوتت قيمته اشترط تعيين نفسه الشفان من الزاد اقراء (أو فندان) مثلاً واصل صحبها ومكسراً (ولان غلب اشترط تعيين) لفظاً لاحدهما يعلم يقيد زده بدولى (ان) اعتدلت قيمتهما فان استوت لم يشترط تعيين وسلم المشتري ماشاء منهما

المحدث نظر الى ان المقصود منه التقدير وهو مجهول ومثل ذلك في انتهاء المصنفين لن خطب بضماء وتحورك
 خاها غيره لغز تركيب بحث الولي العراقي ان الماء لو قُصد خطبه بالين نحو جوصفو كان بقدر الحاجة صحيحا
 حيث لا تخطط غير المسك به لتركيب ومنى جازت له المعاملة بها وصنعت بمعاملة أو اتلاف فالواجب عليها ان لا يخطئ
 لادبها الا ان قد اختلف في تعيينها وحيث جرت القسمة أخذت قيمة الدرهم ذهبوا وكسره اه شرح حر
 وقوله فالواجب عليها أي صورة القصة العددية تعين بعددها من القصة ولا يكون ما يباينها قيمته من القروش
 الا بالتعويض ان وجدت شروطه ومثله يقال في عكسه ومعلوم ان الكلام في غير القصة المقصودة ما هي فلا
 يجوز البيع بها في القصة لتفاوتها في الوزن في القص واختلاف قيمتها واما البيع بالعين فلا يقع منه وقوله
 أخذت قيمة الذهب ذهباً أي قدره من الوقوف على الرأى فانه لو أخذت الدرهم المفسوسة ففقدت ماله كان
 من فاعله مدعو وتودرهم الا يتوجه في ماله اه عـ عليه (قوله ولا يبيع غائب) أي على الاظهر ومقابلته
 يبيع وعبارته أنه لم يبيع حر والظاهر ان لا يبيع الغائب والثاني انه قال لا يبيع الغائب يبيع البيع
 ان ذكر كونهه أي أو نوعه وان لم يبيع يبيع الغائب يبيع الغائب يبيع الغائب يبيع الغائب يبيع الغائب
 بالذات في باطل وينفذ قبل الرؤية المصدقون الاجارة ويعد الحياض اشد اجلس الرؤية وكالبيع الصلح
 والرجوع والبيع بالاجارة وتوقعوا خلاف نحو الوقت انتهت وقول حديث فيه ضعف لفظه كل في المجلس من
 لشترى ما لم يره فهو بطلان اذ اراه وقوله بخلاف نحو الوقت أي فانه يبيع ويعل من نحو الوقت المتفق ثم رأيت
 سم على جـ جزء ما ينشئ به هذا في كلام غيره النسوية بين الوقت وقوله في عدم الصحة اه عـ عليه
 (قوله باليمن والعاقدان) أي غنا أو امتثال وقوله وان وصف صفات السلم أي ولو كان انما ضايف افيجلس البيع
 باليمن في وصفه أو جمع بغير التواتر كما في أو رآه لسلا في شروان ستره لعلونه كور أو أبيض فيها
 يظهر ولا ينفك ذلك مع شرحه ابن الصلاح ان أنه يكتفي بالرؤية العرفية من هذه الملة ليس العرف المظرد
 ذلك على ان كلامه بعد ما قد اختلف بين الصبي ظاهر بحيث يراه كل من نظر الى المبيع وحيث ظاهرا بالرؤية
 العرفية ما يظهر للناظر من غير مزيد تأمل ورؤية نحو الورق للافق منه يستعرفه بيانه ليست كذلك
 أو من وراء تصور جراح وكذا ما صابغ الا الارض والسلك لانه صلاحها ما جازة أو وضوحها ولو
 كدر لانتها أو سمع شولها التناقض ورودها على مجرد المنفعة وذلك لانه من بيع الغرور لا الرؤية تخلفه
 بقوله العبارة كما يأتي اه شرح حر (قوله اضافان لم بالعاقدان) أي الرؤية المعترضة اه عـ عليه
 على حر (قوله وان وصف صفات السلم) أي جعل الوصف المذكور قائما لمعظم رتبته كالمصريح به بعد اه
 حل والثاني لا رد على الخلاف وعبارته أنه لم يبيع حر والاصح ان وصفه أي العين التي يراد بيعه بصفة
 السلم لا يكتفي عن الرؤية وان بالغ فيها وصلحت التواتر لانتها تميزا أو انحصرت العبارة وفي الخبر ليس الخبر
 كالعين والثاني لا يكتفي ولا خيار للمشتري لان غروره في المعرفة والوصف فيدها عظم من قولنا أي العين عدم
 منافاة هذا لما يأتي أول السلم في قول بصفته كذا وكذا لانه في موصوف في الغنة انتهت (قوله ولان الخبر ليس
 كالعين) هذا ليس حديثا لهذا لفظ بل لفظ الحديث ليس للمعان كالمعبر واية أخرى ليس الخبر كالعين
 اه شيخنا حـ وفي شرح حر وفي الخبر ليس الخبر كالعين اه وفي جـ ماضيه من ثم روى ليس الخبر
 كالعين بكسر العين وروى كثير ومنهم أحدوا ان جبان خبر برحم الله موسى ليس للمعان كالمعبر اه عـ عليه
 تبارك وتعالى انه ومه فتنا بعده فلم يبق الا الواح فلما رآهم وعابهم اني الواح فكسرتهم فلما تكسر اه
 (قوله عن السلم فشره) أي ورثا أو عدا أو كلاً أو ذرعا لا يشترط علم المشوم ولا ذوق الحق اه حل
 وفي الرض وشرحه ما نصه (نزع) يبيع المشاهد من غير تقدير كصبرة الطعام والبيع به أي بالمشاهد من
 غير تقدير كصبرة الدرهم صحيح وان لم يعرف قورها كتبها بالمشاهد فان علم أحد المتعاقدين ان تحتها كذا طبع

(ولا يبيع غائب) بأن لم يره
 العاقدان أو أحدهما وان
 وصف بصفة السلم للفرق
 ولان الخبر ليس كالعين
 (وتكتفي معاينة بعض)
 عن السلم بقدره كقوله
 باليمن المصوب بها قال
 قال بطلان هذه الصيغة
 مجهولة مع البيع لكن
 بكرة لانه قد يقع في الندم ولا
 يكرهه مجهول الغرض كما
 في التتميم في بيان العبارة
 لا تعرف تخمينها فلما
 تراكم بعضها على بعض

البدل أو وجهه متخفضا واختلاف أجزاء الطرف التي فيه العرض من نحو غسل ومن رقة وغلفنا باطل
 المسئلة هي التقييد في القدر فكثير الغرر نعم رأى ذلك قبل وضع العرض فيه صرح البيع لمعول التقييد وإن
 جهل كل منهما ذلك بان ظن أن المثل مستوفى فظهر خلافه من لفظه النص بين الفسخ والاستاءة الحاقا لما
 ظهر بالعيب فالبيع صحيح اه وبعبارة شرح حر ولو كانت الصبرة على موضع في ارتفاع وانخفاض فإن
 علم المشتري بذلك فهو كبيع القاتل لان الاختلاف يمنع الرأى به عن إفادة التقييد ولأنه يضعف في حالة العلم بأن
 ظن الاستواء صريح الأصل ويثبت له الخيار قال الغزالي وغيره ولو كان تحتها خفية صرح البيع وما فيها البائع
 لكن رد في المطالب بان الغزالي وغيره مزموا بالتسوية بينهما لكن الخيار في هذه البائع وفي تلك للمشتري وهذا
 هو المعتمد انتهى (قوله بخلاف المذكور) أي لانه لا تراكم فيه اه شرح حر (قوله وتكتفي رؤ به قبل
 صد الخ) فإن يوجد المشتري متغيرا عما عليه تغير أو باختلاف في قدره قاله في قول المشتري بنحوه ويغير لان
 البائع يدعى عليه رواه بهذه الصفة الموجودة لا كنوعه وبه في الأصل عدم ذلك وانما هو حذوف في يد البائع اه
 اختلاف في عيب يمكن حدوثه لانهم اختلفوا في وجوهه في المشتري والأصل عدم وجوده في يد البائع اه
 شرح حر (قوله كرض وانما الخ) في هذا التمثيل نوع تحكيم إذا طبقوا الاستواء أمران اضنا بان النسبة
 لمدة قالوا في صرح التمثيل بالمقابل تغير بالنسبة لما تستعملوا وبالنسبة الخمس سستين مثلا وفي
 يستوي فيه الامران بالنسبة لشرسنتين مثلا وكذلك الطعام يقبل تغير بالنسبة لخمسين ويبدل بالنسبة لخمس
 دوجان ويستوي بالنسبة ليوم ثلثين اه ضمنا (قوله كحيوان) الكاف للتفصيل لا للتعميل لانه مما يقبل
 فيه التغير كجسماني في قوله الحيوان يتغير في الصفة والسمعة وتحول طباعه فقل ما يفتل عن عيب خفي
 أولا وهو صريح كونه التمثيل اه وماوى ثم رأيت في شرح حر ما هو جعل الحيوان مثلا لما يستوي
 فيه الامران هو ما هو ما هو ظاهر فاذكره في الانوار من انه قسم له وحكمه هو واحد جعل نظروا ان
 كذا يمكن توجيهه بأنه لما مثل فيه هو مما يستوي فيه الامران ولا يلحق بالمستوي لان الأصل عدم المانع
 وجعل قسمه لعدم تحقق الاستواء فيه ومقتضى ما طعنهم التغير وعدمه بالغالب لا هو غير ما قل عدم النظر
 لهذا حتى لو غلب التغير فلم يتغير او غلب عدمه تغير أو استوي فيه الامران تغير أو لم يتغير لم يؤثر فيما لو في كل من
 الاقسام من البطلان في الأول والصحة في الأخير من وجوهها اعتبار القبط وعدمه حاله العبد ودون الطارئ
 هذه اه (قوله والأصل قضاء المراء به في الثانية) أي بان اختلاف بان حصل فيه التغير لانهم نظر وفي ذلك
 الغالب اه حل (قوله كاطعمة فسادها) أي آه من ومثلا ون فرض انها لم يتغير على خلاف
 الغالب اه حل (قوله كإفالة الماوردى وغيره) قال في شرح المهدد وهو غير يعلم بغير ضله الجمهور
 لانهم شرطوا العلم بالمبيع والناسي لا وما صفة حاله العبد غير عام في من يضر ضله اه كذا ومن تعرض له
 صرح بما في التزم المالك المتأخرون كالنفس والسبكي والاذنى قالوا ذكره الماوردى في تشديد على ألق
 اه وماوى (قوله أولى مما صير به) عبارته وتكتفي الرؤ به قبل العبد فيما لا يتغير غالبا في وقت العبد ودون
 ما يتغير غالبا قال حر في شرحه ولما قلنا في كلامه فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء كذا على بعضهم معلا
 بأن قضية مفهوم أوله البطلان وآخره الصحة والصحة كالأول بشرطه لان الأصل قضاء المراء به على
 لاننا منع معاد بل هو داخل في منطوق أول كلامه ومفهوم آخره طلاق التبدل هنا للمتي كإفالة الأصل لا في أي
 ما لا يقبل تغيره سواء غلب عدم تغيره أم استوي يادون ما يقبل تغيره فهو داخل في منطوق الأول ومفهوم الثاني
 فلا تنافي اه (قوله رؤ به بعض مبيع الخ) * (نوع) * سئل الشهاب حر عن بيع السكر في قدره
 هل يصح وتكتفي رؤ به فاضله من رؤس القدر فأجاب بأنه إن كان بقاؤه في القدر من مصالحه صرح والافلا
 ولنصل وجه ذلك ان رؤ به فاضله لا يدل على بقاءه لكن اكتفى به اذا كان بقاؤه في القدر من مصالحه فضرورة

بخلاف المذكور (د)
 تكتفي (رؤ به قبل عقد فيها
 لا يقبل تغيره في وقت) أي
 العقد وذلك بان غلب عدم
 تغيره كرض وانما وحيد
 أو يحتمل التغير وعدمه سواء
 كحيوان ففسد في الغالب في
 الأولى والأصل قضاء المراء
 به في الثانية بخلاف
 ما يقبل تغيره كاطعمة
 يفسد فسادها ففسد
 في الغالب ويستمر كونه
 ذا كرا للأوصاف ففسد
 العقد كإفالة الماوردى
 وغيره ويصير في معاذ كرا
 أولى مما صير به (د) تكتفي
 (رؤ به بعض مبيع) ان
 دل على بقاءه

اه سم على ج اه عش قوله كظاهر صريحه (بشرط طق صحة بعضها أن لا يكون جعلها ارتفاع وانخفاض
 والافان علم أحدهما ذلك لم يصح) سم يضارف مختلف الاجزاء وتفاوتها في الموقل الوضع فيه لعدم احاطة العبادان
 به او ان جهلا ذلك بان ظن تساوي المجل أو القارف هم وغير من لغة النص فانه البغوى وغيره اه شرح
 ج شرح الروض قوله (كشعر ونحوه) أى من لوز وأذفة وسلك وغيرة وكيس في نحو قوسرة وقطن في عدل
 وبر في ثوب وان رداء من نحو كوة وكذلك تسكنى رؤية أعلى المائعات في ظروفيها لان الغالب استواء مظهر
 ذلك وباطنه فان تغاير الغالبات الجوار وقوله بخلاف صبرة بطبع الخ أى فلا تسكنى فيها ما مر بل لابد من رؤية
 جميع كل واحد وان غلب عدم تغايرها فان رأى أحد جباري بطبعه دون الآخر كان كسيع الغائب كالنوب
 العريق يرى أحد وجهيه وكذا تراب الأرض ومن تملو باهه مقدر ذراع من أرض طولاً وعرضا لم يصح لانه تراب
 الأرض يختلف اه شرح مز وقوله وكذلك تسكنى رؤية أعلى المائعات الخ عبارة ج ولا يصح
 مسكنى في نازته معها ودونهم إلا أن فرغها ورأها فارغة غير أى اعلاه بعد علمه انه يصير جوع من وراء
 في ظرفه فمعناه موزان في علمه تارة كل وكل للظرف قيمة وقده بهضم بما إذا قصد الطرف أخذان في تحليلهم
 البطلان بشرط بل مال في مقابل لا يفر مالو برديان ماذ كرو مشعر به فده ظنا لفرق هذه المائعات انتهت بقوله
 ان علمه تارة كل مفهومه البطلان مع الجهل وبشكل ذلك بالصحة فيمربع صبرة ويجوز ان الصبان كل صاع
 بدرهم اكتفاء بتفصيل الثمن وأشار الجواب عن مثله سم على التمسج حيث قال واقول لعل وجهه ما في المقصود
 هو السمن والمسلط والمجل ووزنه ما في المجل بالبيع كالمجل للشوب بله تأمل اه عش عليه قوله
 ونحوها من النحر والغلب كالمجل الشخبز ونزاعه اه سم على التمسج ولعل وجهه المنازعة أن الغلب كاللوز
 ونحوه قد شدة التفاوت بين حياته بخلاف الباطن ولعل وجهه ما في الشخبز منع عدم التغاير بين حياته
 في الغالب بل المشاهدة كالتفاوت سم اعند اختلاف الاشجار اه عش على مز (قوله ومثل الانوخج)
 لفظ مثل بالرقة معطالع على قوله كظاهر الخ الواقع خبر المتداخضوف والتقدير ذلك كظاهر وذلك مثل الخ
 وأما لفظ الانوخج في المتن في قوله فانه مهطوف على مدخل الكاف كما اشار الى ذلك الشارح بقوله ومثل
 وليس معطوف على قوله بعض مبيع لانه على هذا لا يفيد ان الانوخج بعض المبيع والغرض أنه بهت كما اشار
 بذلك الشارح بقوله ولا بد من ادخال الانوخج في البيع ومورثه أن يقول بمثل الباطن الذي يصدى مع هذا
 الانوخج وهذا هو التمثيل للصحيح وأما التمثيل بان يقول بمثل هذا الباطن مع انوخجه فمفسد لان هذا المشار اليه
 المدحس فاذا سكن الباطن لم يشاهد المدحس من قبيل قوله وتكنى رؤية بعض مبيع الخ اه شخبزنا (قوله
 أضاويل الانوخج) قصد كرم مثل بيان معنى الكاف في قوله كظاهر صبرة الخ وانما لم يقدّر الكاف فيقول
 وكأنوخج لان الكاف سوف لا يستعمل فذكره أن يكون الجار والمجرور مطلقين من شرحه بخلاف مثل فانه
 مستعمل وليس مقصوده أن مثل مقدر في الكلام كقوله بنوهم فليأمل اه سم اه شوري قوله بهضم
 الهمزة في المجل الخ أى مع سكن النون وهذا هو السامع على السنة التقيا لكن قال في القاموس انه من وانما
 هو بفتح النون وضم الهمزة المشدودة في الال المجهدة من غيرهم فهو مثال الشيء معرب قال النواحي وهذه دعوة
 لا تقوم عليها دعوى فإزالة العلماء قد يمازج شيئا يستعملون هذا اللفظ من غير تكثير حتى أن انما يخشى ربه
 من آفة اللغو حتى كتابه في النحو الانوخج وكذلك الحسن بن رشيق القيرواني وهو امام أهل القري في القسقى
 به كتابه في صناعة الادب ولم يتعقب النوى أحد من الشراخ في تعبيره بالانوخج بل نقل ابن المقرب في اشارات
 المتناهي عن كتاب المغرب بالفتح المجهدة لتأخره عن السيد الطوسي شارح الملة اما ان الانوخج بالفتح والانوخج
 بالضم معرب أو نحو فانه ابن خلدون وله عليه شرح مما العرب بالفتح الملهمة في شرح المغرب بالفتح الملهمة
 وهو كبير قابل الوجود اه براموي (قوله في البيع) أى في صيغته بان يقول بمثل كذا لو فانه ما لا يضر

كظاهر صبرة نحو (و)
 كثير ونحوه مما لا يختلف
 اجزائه غالبا بخلاف
 صبرة بطبع وزمان وسفر محل
 ونحوها وتكون من زيادة
 (د) مثل (انوخج) بهضم
 الهمزة والميم وفتح الميم
 (المائل) أى متساوي
 الاجزاء كالجرب ولا يمين
 ادخال الانوخج في البيع
 وان لم يخلطه بالفتح

تلقه ولو قبل القبض اهـ وماوى (قوله كما أضعته في شرح الروض) عبارته هذا متناوئها الفرع الثالث
 أراد شخص ان يذبح المتماثل أى التساوى الاجزا كالطوب وباعه ما علم مثله لم يصح له ان يبيع ما لا يرام
 شروط السلم ولا يقوم ذلك مقام وصف السلم لتعذر الرجوع اليه عند الاشتغال ولا تؤذج بضم الهمزة فمفتح
 الذال المجتمعة دار نسبه السماسرة عينة ولو باعه مخطه هذا البيت مع الاؤذج او بعض مخطه واحدة لا تدونه
 صح وان لم يخط بها قبل البيع وما زعم الاسدي من انهما انما يصح بعد خطها بما كما أفق به البغوي ممنوع
 بل البغوي انما أفق بانه لا يصح وان لم يخط بها كطوباع شياراى بضم واو بضم بعض قال وليس كهمزة أى بعضها
 لشعر المرائى هنا وكلامه مخالف لكلام الاصحابين كل وجهه أما اذا باعها دونه فلا يصح له ان يبيع المبيع ولا شيئا
 منه انتهت (قوله بكسر الصاد وضعها) في المختار وجعل التريب في صوابه بضم الصاد وكسر ها وصوابه أيضا وهو
 وعاءه الذى يصب فيه اهـ (قوله كقشر زمان الخ) أى وكقشر قصب السكر الالى وطلع الختل اهـ شرح
 مدر فقه تصريح بان قشر القصب صوان لبقائه اهـ (قوله وخشكان) هو اسم لشطع يعين بضاف البهاق من
 السكر والموز والجوز والفسق وفطيرة وقفة ويجعل المجموع في هذه الفطيرة وسوى بالثار والطارى قال ثقة
 هي القشرة فكثير و زنها عرو به ما قبلها لاصح وان له اهـ شيخنا (قوله بخلاف حوز القطن) أى فلا
 يكتفى برؤيته من القطن قبل تقصه وقد قال عدم صحة ذلك لكونه لم يبد صلاحه اهـ حل (قوله وحل
 الكتاب) أى فلا يكتفى برؤيته من الكتاب اهـ حل (قوله وبها) أى من كل ما ليس صوانا لبقائه
 كالمصفر المروى والتمار وتسلكها والحب والفرش لما قبلها وكان قياس ذلك أن تكون الحبة المشوية كذلك مع
 انهم اكتفوا برؤيتها من رؤيتها بما قبلها بنحو القطن وقروا بان نحو القطن في الحب والفرش مقصور على ذلك
 في الحبة المشوية فما قبلها اهـ حل (قوله أولى من قوله خلقة) أى لانه زرع عليه ان خشكان فانه ممنوع
 وليس يخفى ويرد عليه حوز القطن لانه يقال له أضاصون أى مطلق صوانا لاصون لبقائه اهـ حل مع
 زيات وجوزة قال بى قوله أولى من قوله خلقة أى لانه رد على طرد القطن في حوز الزعفران فذلك هو المسلك
 في نازنه وعلى عكسه ان خشكان ونحوه والتفاد في كوز الحبة المشوية والقطن لعلان يبيع الاول مع أن
 صوابها في دون التفاد مع أن صوابها غير خلق ومثل الحبة المشوية والفرش والحب كما يحسنه البهيمى وخالف
 في ذلك ابن قاضي شبهة ترجع عدم الاكتفاء برؤية الظاهر بل لا بد من رؤيته في الباطن انتهت (قوله
 لانه قد قصص معه) نظري في هذه العلة شيئا في باب الاصول والثمار بان قشر الباقلة الاسفل قد دل على ما معه ومع
 ذلك لا يصح بيعه في الاعلى وعلى محته بان قشره الاعلى انما يستمر به بعضه غالبا برؤية بعضه الدالة على بقاءه فصار
 كأنه في قشر واحد والاعلى صوان له فهو من افراد المسته ولا يخفى أن المولود على هذا ان يكون قشره صوانا لما
 فيه وقشر القصب الاعلى ليس كذلك على أن هذه العلة التي ذكرها الشارح موجودة في الباقلة فان قشرها
 الاسفل قد دل على ما لا يصح بيعه في قشره الاعلى فالأولى ان يعلن بان قشر القصب الاعلى لا يستمر جمعه
 وزر به بعضه بل على بقاءه فهو من القسم الاول اهـ حل وهذا بخلاف البرية فخطره فانه يصح بيعها
 في قشرها اهـ شيخنا وفي المصباح والبقلة وزر فاعلا مستد في قشره ويخفف في جذور الواحد بقلة فلا يلزم حين
 اهـ (قوله ونساع في قضاة الكوز) أى خلا للبادى حيث قال لا بد من قشر رأس الكوز فيقشره منه بقدر
 الامكان اهـ حل وفي القاموس القضاة كمن هو القذى بشرى بميل ارتفاعه في رأسه من الزبد
 وهو ما تخفف من الزبد فيكون من تسمية الكل باسم الجزء قررنا شيئا حقا ومثله في عرش وفي المختار
 القضاة الذى يشربو القضاة الغنائم التي ترفع فوق الماء كالقوارير اهـ (قوله وتعتبر رؤيته بتلخيص) كان
 الظاهر جعل قوله ورؤيته ببعض مبيع الخ من ان اراد هذا القاعدة فتقول الشارح لغير ما اخرجنا عن هذا خبرنا
 من التكرار والاطار رؤيته هذا تلخيصه اهـ شيخنا (نوع) لا يكتفى برؤيته للببيع من زرد اخضر ولا ما صاف

كما أضعته في شرح الروض
 (أو) لم يدل على بقاءه بل
 (كان صوانا) بكسر الصاد
 (الباقى لبقائه)
 (تقشره من ويض)
 وخشكان (وتقشره منطى)
 لجوز (ولوز) فتكثير رؤيته
 لان صلاحها على ما قبلها
 قسه وان لم يدل هو عليه
 بخلاف حوز القطن وحل
 الكتاب ونحوهما قد دل
 لبقائه أولى من قوله خلقة
 وخرج بالسفل وهو الذى
 تسمى حلة الاكل العليا
 لانهما يستعملان في
 ما قبله من ان لم يقدر الاسفل
 كقشره رؤيته الطيان الجيب
 ما كولو يجوز بيع قصب
 السكر في قشره الاعلى كما
 نقله الماوردى وجرى به ابن
 الرضفان قشره الاسفل
 كما نقله في بعض مفسر
 كأنه في قشر واحد ونساع
 في قضاة الكوز فلا يشترط
 رؤيته بشئ منه كما يحسنه
 في الروض وغيره لان بقاءه
 فيه من مصلحته (وتعتبر
 رؤيته) لغير ما (تليق به)
 فيعتبر في الماوردى رؤيته البيرت
 واستخفافه والسطوح
 والجدران والسجمر والبالقعة
 وفي السنن رؤيته الانجار
 والجدران ومسايل الماء
 وفي الجدران

ولاشك بالاصل الصلاة عند السرى بذلك ارتفاع العلقان العلق على الرؤى لانها ما تلتان بالمعرفة التامة تنم
يصح بيع السمك والارض المستورين بالماء الصافي لانه من مصالحها هكذا قال الرازي وقضيه الاستناعام
الكرو يشك عليه صحة بيع الارض مع مثل ذلك وتعليه هناك بأنه من مصالح الارض مع ان الرؤى به شرط
في البايين اه اقول نفرد في شرح الارض بأن الاجراء واسع لانها تقبل التأقيت ولان العسفة فيها على المغنة
اه شوري (قوله) انشأته تبرؤ به (تليق) عبارة له مع شرح هر ونعتبر رؤى به كل شئ غير ما مر على ما يليق
به هرنا وضبط في السكاف بأن يرى ما يختلف معظم المال باختلافه فلا يد في السقيفة رؤى به جميع ما على ما يليق
منها كماله كلامهم انتهت وقوله فلا يد في السقيفة الخ أي ولو كبيرة جدا كاللاحي ولو اوسع في رؤى بها الصر
دراهم ان يقبل السقيفة من جانب الى آخر لتأثير رؤى بها لم تجب في واحد منها ليعينه بل ان أراد المشتري
التوصل الى الرؤى به وفعل ذلك كان تبرئ عنه أو أراد البائع ذلك لراعاة المشتري أو رؤى به نفسه ليصح البيع
يرجع بمصاهرة على المشتري ثم لو استحال قله ورؤى به أسقطها فبقي الاكتفاء بظاهرها بمال مستقر الماء
وجميع الباطن فلو تبين فقرها بنيت الخبار اه عش عليه (قوله) انشأته تبرؤ به (تليق) فلا يصح بيع
العين في الصرع وان حطب من شجرة رؤى قبل البيع لثمنه ولا تخلط بالحداد ولعدم تبين وجود قدر العين
البيع ولعدم رؤى به ولا يصح العرف قبض قطعته قال بهتلك هذه قطعها ولا يصح الاكل ع والروس قبل الابانة
بأنه شمله وهو مؤمل للجره وان قبض قطعته قال بهتلك هذه قطعها ولا يصح الاكل ع والروس قبل الابانة
ولا المذهب جأ بطله قبل السبع أو السبع لاجل حالته وكذا سواه في حق جوفه كقوله الاخرى وسبع وزنا
فان يصح جزا فاصح خلاف السبل والاراد فصح مطلقا لقوله ما في جوفه ولو باع جوفه باع ما في جوفه
على ان يصح البائع أي أو غيره بانه يصح البيع جزا اه شرح هر وقوله ولا تخلط بالحداد فثبتته
ان الصرور انه اشترى جميع ما في الصرع وقضية قوله ولعدم تبين وجود قدر العين المبيع اه اشترى منه مقدرا
معتاوكاه أشار الى انه لا فرق في البطلان بين ان يشتري السكل أو البعض وعبارة الارض بيع العين في الصرع
باطل فلا خلاف لثمن العين الذي في صرع هذه البقرة كذا لم يجز على المذهب لعدم تبين وجود ذلك القدر وقيل
فيه قولان يصح الغائب ولو حطب شجرة العين فأرادتها بغير طامع في الصرع فوجهان كالاخرين وكر القزالي
وجهين فيما لو قبض قدران الصرع وأحكم شدة باع ما فيه قلت الاصح في الصرورين البطلان لانه تخلط بغيره
فما ينسب في الصرع انتهت اه رشدي وقوله فصح مطلقا أي هو ناويز فاطا طهره وان كان كبير او كثر ما في
جوفه ولا ينافيه قوله لقوله ما في جوفه الخ لان المراد ان من شأنه القلة اه عش عليه (قوله) رؤى به ما عدا
العورة) اني الشهاب هر بعد عدم اشتراط رؤى به قد مضى وقال وله ان الغلبة كذلك الا ان يختلف الغرض
اه شوري (قوله) رؤى به كلها) أي حتى شعرها فخص برقع السرج والا كافوا لجل اه شرح الارض اه
شوري (قوله) لا رؤى به لستهم) عبر بغير جميع المذكر تقبلا لعل اه عش (قوله) وبساط) بكسر الباء
بالموحدة اه رماوي وفي المصباح والبساط معروف وهو فعال يعني مقبول والجمع بسط والبسط البسة
والبسطة الارض اه (قوله) ومعهم سلم أي) مصدر مضاف للقول والمفعول كما أشاره الشرح اه شجنا
(قوله) وان عي قبل تميزه) عليه للرد بعبارة له مع شرح هر وقيل ان عي قبل تميزه بين الاشياء أو خلق أي
ولا يصح له انتهت وأشار بقوله قبل تميزه بين الاشياء الى ان المراد بالتميز هنا غير التميز الشرعي اه رشدي
عليه قوله بغير في خدمته) أي في خدمته ان كان مسلما في خدمة المسلم ان كان الاعبي مسلما ليس له ان المسلم اعبي
أو بصير افلا يصح عدا المسلم معه بغير معين سواء كان هو المسلم والمسلم اليه اه عش على هر (قوله) يعني في
الجل) هل يكفي ان يعينه بنفسه أو لا بد ان يوكل من يثق به فيقول الاول يستحسن باشتراط التويل في القبض
والا قباض وسكت عن التعيين اه سلم (قوله) ويوكل من يثق به من قبض عنه رأس مال السلم) أي اذا كان مسلما

رؤى به ما عدا العورة وفي
الغاية رؤى به كالألوة به
لستهم ولا استأنهم وفي
الثوب تشوي ليري الجميع
ورؤى به وجهي ما يختلف
منه كدباغ منقش
وبساط يتخلف باختلاف
كسر باس فيكسفي رؤى به
أحد هادي في الكتب والورق
البياض والمصنف رؤى به
جميع الأوراق (وهو سلم
أي) وان عي قبل تميزه
أي ان يسلم أو يسلم اليه
يشترطه شوي في بعضه
فمنه) يعني في المجلس ويوكل
من يثق به أو يثق به
رأس مال السلم والمسلم فيه
لان السلم يعتمد الوصف
لا لرؤى به ما عداه

بكر الام وقوله أو يقض له رأس مال السلم أي إذا كان مسلما له وقوله والمسلم فيه أي وكل من يقض عنه السلم فيه إذا كان مسلما اليه ومن يقض له السلم فيه إذا كان هو مسلما في هذه أي قوله والمسلم فيه ألف ونشر مشوش بالنظر لبقائه ولا يتحقق فتأمل (قوله بما عتد الزو) يستثنى منه البيع الضعيف وشرا من يبتغي عليه أي يحكم بعتقه عليه من أصل أو فرع أو من أثر يحررته أو شهد به أو دونه شهادة فيصير منه ذلك لتسوف الشارح للعتق كئلي الزكشي اه عش (قوله كبسج) وكذا الآية اه براموي فلا تصح المتأمله مع الاعني فقد نص في الام على انه لا يدق الا قاله من العلم بالمقابل فيه بعد نفسه على انهم لم يفتقدوا في ذلك الواو والرجح الله تعالى اه شرح مدر (قوله وان قلنا بصحة بيع الغائب) أي لان الغائب يمكن رؤيته بخلاف الاعني فلا يمكن ان يرى هذا هو القارق اه شيخنا (قوله وسيله) أي الاعني أي طر يقالي البصر وغيره مما عتد الزو به ان وكل فيه الخ اه شيخنا (قوله وله ان يشتري نفسه) أي ولو لغيره بطريق الواو كالتن الغريم ذاتا يعاب عما توقف فيه سم على حج من ان هذا عقد عتاق فلا يحتاج الى ذكر اه عش على مدر (قوله كالبصير) أي فلا بد ان يكون ذا كرا الاوصاف التي ذكرها اه حل والله أعلم

• (باب البا)

(قوله بالبصر) أي مع كسر الراء اذ لم يفتقها قبل التدويل بالباء مع فتح الراء وكسر الراء المقعما فيه الأربع لغات خلافا لما ذكره في اه ضحاح وقد ذكر الغائب الأربع البراموي زاد خلسه في تضم الراء والتخفيف الباء وفي الروي مائه وصار فتح الباري والباء مقصور وحكى مدوه وشاذ هو من روبرو فيكتب بالالف ولكن وقع في خط المصنف الواو وأصل الزا بالزيادة اما في نفس الشيء كقوله تعالى اهتزت وربت واما في مقابلته كدروهم بدرهمين قبله هو حقيقته فهو ما قبله حقيقة في الاول بخلاف الثاني زاد ابن سريج انه في الثاني حقيقة شريعتا يطلق الواو على كل بيع محرم اه معروفه اه (قوله والله بدل من واو) مرجع ما ذكرناه لاختلاف في كون الفتمن متبلي عن واو وانما الخلاف في صحة عبارة المصباح بالالف والواو في بادق وهو مقصور على التامير ويشترى بران الواو على الاصل وقد يقال بيان على التخفيف اه قوله على الاصل وقوله على التخفيف بلان على ما نقله كلام الشارح من عدم الخلاف في كون أصل الانساوا اه عش على مدر (قوله ويكتب

بما عتد الزو به كبسج
واباقره من فلا يصح منه
وان قلنا بصحة بيع الغائب
وسيله أن يترك فيه وله
أن يشتري نفسه بواو

لأنه لا يعاها ولو كان واو
قبل البصير شيئا مما
لا يتغير قبل عتده صح
عتده عليه كالبصير

• (باب البا)

بالبصر والله بدل من واو ويكتب بها وبالياء وهو لغتان لزيادة وسرعا عتده على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخيره في البديلين أو أحدهما

بها وبالياء هو لغتان لزيادة وسرعا عتده على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخيره في البديلين أو أحدهما وحدها اه شيخنا عبارة حرف وتقدم في عبارة الشوري انه كتب بها اه (قوله لغتان) أي واو في الواو في الزن كبا بالبدشال أو في الجل وأرجح علم بالزيادة ومنه قوله تعالى اهتزت وربت أي تمت وادت وقيل الرباسيون بابا أو هم ان ينكح المرأة اه براموي (قوله وشرا عتدا الخ) هذا الحدب مع اذ يخبر عن عتد الواو اذ لا عوضين أو أحدهما ولو تفاض في المجلس لقصر الجمل والعتبر ع بالقباض مع ان فيه الواو يمكن أن يجاب عنه بان المراد بالاعتبار في البديلين أو أحدهما أو مع تأخير استحقاق القبض أو تأخير نفس القبض اه سم (قوله غير معلوم التماثل) هذا إشارة لتحديد الجنس وقوله أو مع تأخير الخ إشارة لاختلاف وهو معلوف على قوله على عوض ولا يحسن صطفا على قوله غير معلوم التماثل لانتفاء العبارة ان المعنى أو معلوم التماثل مع تأخير الخ فتكون التثنية خالصة لجنس الجنس اه شيخنا (قوله أيضا غير معلوم التماثل الخ) هذا الثاني صادق باربع صور بأن تعدل التفاضل أو جهل التماثل والتفاضل أو عجز التماثل في معيار الشرع عيان كبل الموزون أو وزن المكمل أو عجز التماثل في معيار الشرع لاق حاله العقد كجاء في رابطة جزافا ثم جسا أو كما سياتي اه شيخنا (قوله أيضا غير معلوم التماثل) أي في التماثل للمعنى أي التماثل للشيء شرعا ولا عند اتحاد الجنس وليس حملها على العهد بل على من حمل قولنا على عوض مخصوص على الا انواع الموصوفة التي هي محل

البر قوله أومع تأخير عنك عطفه على قوله على عوض مخصوص وتعدل آل في البدل على المهور شرعاً على وهو
 الأنواع المخصوصة التي هي على البر لا يدل على ذلك قوله على عوض مخصوص وإن كان أعظم من مثل هذا القسم
 ما كان الجنس فيه مقدوماً كل مختلفاً وما كان من ذلك معلوم التماثل وما كان مجزئاً له سم على التمسح
 اه عـش على حر (قوله والاصل في غيره) أي وإنه من الكثرة كالسر فتعديله على سواء الحائفة والبيد بانه
 تعالى كائناً أولياً ما لله تعالى على ولو أمراً لأنه تعالى لم يأذن بالبر بالافقهما وحرمته تعديله وما ذكر فيمن أنه
 يؤدي إلى التضييق ويحرم حكمه لا على ولم يعمل في شره يعسقا لقوله تعالى وأكلهم البر بارفتموه أعني أي
 الكتب السابقة وحديثهم في شرائع الشريعة اه برماوى ومثله شرح حر وكتب عليه عـش قوله
 حكم هذا يشدان مجرد الحكمة لا لشرحه عن كونه تعديلاً لبراجع فان فيه نظر اظاهر اه سم أقول نظراً
 ظاهر أي لتصرع بعضهم بأن التعدي هو الذي لم يدرك له معنى وقد عاب عن كلام الشارح بأنهم قد ظفروا
 التعدي إلى ما لم يظهروه له من وجه لا حكم اه وقوله وإنه من الكثرة اظاهر ان هذا في بعض أقسامه وهو
 ز بالزيادة وأما البر من أجل التأخير أو من أجل من غير ذلك أحد العوضين لا يظهر أنه صفة لأن غاية ما فيه
 أنه عند فاسد وقد صرحوا بأن العقود الفاسدة من قبيل اله غائر (قوله أكل البر) بفتح الهمزة الممدودة
 يركس الكافي أي مثناه ما يوجب كنه ونقص الأكل لأنه المقصود الأعظم من المال اه برماوى (قوله)
 وكاتبه) أي الذي يكتب الوثيقة بين الترابين اه برماوى (قوله وشاهده) بالفتح والروى كسر
 مسلم في باب البر وشاهده به بالفتحة وهما اللذان يشدان على العقد اه لعل ذلك أي بانه برماوى بالفتح
 بعضهم والمهور يسبغ سبع أو ثمانين درهمين معنى كونهم ماعونين بينهم مطردون عن موطن الزوارع
 اجترعوه من ارتكاب هذه الأفعال النجاسة التي هي من كبار الأضرار برماوى ومع ذلك فأم الكتاب
 والشاهد خفيتم إلى كل ولو كل لأن الحاصل من كل منهما الإقرار فقط على المصبة اه عـش
 وحمل انهما إذا رزقاه وأقر أهله أو لم يرزقا ولم ينعما فقد تم على النهي (قوله ثلاثة أنواع) وكلها يجمع
 على إطلاقها اه عـش على حر (قوله وبالفضل) يرسمه بالقرض بأن شرط فيه ما فيه يقع المقترض غير
 الرهن اه شرح حر وانما جعل بالقرض من الفضل مع أنه ليس من هذا الباب لأنه لا شرط فيها
 المقترض كل بمنزلة أنه يباع ما قرضه بماز يدعه اه عـش عليه (قوله مع زيادة أحد العوضين) أي
 ولو احتمالا لأنه مما ساق في مسئلة مدعوه وقد رهم في بعض صورها اه شيخنا (قوله وبالبدل) انما يجب
 اليها المسمى القبض بما حلت اه برماوى (قوله وبالنساء) بفتح النون والمدى الأجل وأما النساء بالنقص
 فهو اسم للمرض المتخوض الذي يقال له عرف الأنثى وما جرب له ان يؤخذ الوزغ الصغير ويوضع في غابة
 بوض ويسد فيها وتربط على الوجع ذبياً اه برماوى وصارت المصباح التي مهموز على قبل التأخير
 والنسبة على فضيلة منه وهما لسانين نساء الله تعالى أجلهن باب نفع وأساءة بالالف إذا أضره اه ومتعنى
 قوله من باب نفع ان مصدر بفتح النون وسكون السين اه عـش على حر (قوله والنقص هذا الباب الم)
 فيه اشعار بأن توبى بالمصنعة أولى من جعل غيره فصلاً للحرر اه برماوى وقوله بيع الروى أي
 بيان بعده أي بلفظ ما يصح منه محل وما يفسد مع الحرمة فإذا وجدت الشروط التي يباحها كان العقد
 حلالاً حصصاً وان اعتزل منها واحد كان فاسداً سارماً تأمل (قوله لا بدعى مراً) أي من الشروط المتقدمة
 في بيع غير الروى اه شيخنا وقد تقدم أنها تختلف في العقود عليه ثلاثة عشر في الصغيرة وأما العقد
 فبأنه ما كان شرطاً وهو ماعداً إلا كراءه إطلاق التصرف وأما شرطان الآخران المتعلقان بالثبوت
 وهما استلامه وعدم خرابته فلا يبان هنا كلاً يفتي (قوله لا يخرم البر) أي أي انما يخرم جدي يفتي الرافى نقد
 الخ وانما هو قبل لشمع ان العقود الفاسدة كلها حرام اختصاصه بغيره بالاثم عن بقية العقود أو المراد بال

والاصل في غيره بمقتل
 الاجتماع آيات كاية وأحل
 الله البيع وأخبار كسبر
 مسلم عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم آكل
 الرابو ككاه وشاهده
 وهو ثلاثة أنواع بالفضل
 وهو البيع مع زيادة أحد
 العوضين على الآخر وبا
 اليد وهو البيع مع تأخير
 قبضه أو قبض أحدهما
 ور بالنساء وهو البيع لأجل
 والنقص هذا الباب يبيع
 الروى وباعتبر فيه زيادة
 على مراً (انما يخرم) الرابا
 (في نقد) أي ذهب وفضة
 ولغير ضروريين كلى وتبر
 بخلاف العروض كغفوس
 وإن راجح

الافقوى وهو ملق بالزيادة وعليه فيكون في الكلام استخدام لانه ذكر في الترجمة بمعنى وهو ال بالشرعي
 وأقله الضمير عليه بمعنى آخر وهو ال بالافقوى وبمذاقنا مبالغة عبارته تقتضي ان ال في قسمين قسم حرام
 وهو ما كان في التفرود والمعلومات والآخر ما كان في غيرهما ليس مرادوا كتب ايضا قد يغيب عنه اذا
 لم يوجد المحصور فيه يقتضي ان يكون الحرة وتقرضه يقتضي ان لا يكون له بالافقوى في نفسه سلبا
 وجملة التي أورد المراد انما وجد ال بالحرم يجعل الوصف بالحرمة ضرورة لا لا حترار وليس المحصور
 الحرة بل ال بالافقوى لا يكون الا حراما اه عش وقرر بعضهم ال ايراد بوجه آخر فقال ان كان المراد ال بال
 الشرعي اقتضت العبارة انه يوجب غير التوضيح المذكورين ولا يكون حراما مع انه لا يوجب في غيرهما أصلا
 وان كان المراد ال افقوى وهو ال يذات اقتضت العبارة ان بالفضل وبالأجل من غير زائد لا يكون حراما
 وليس كذلك الجواب اختيار الشق الاول لكن بطريق التنازل في العبارة كما تقدم تأمل (قوله وذلك) أي
 اختصاص ال بالالتصديق وهذا الثاني كون حرة ال بلن الامور التعددية وكان شيئا كتحجج فهم ان هذا
 ينافي ذلك نقلا وما ذكر فهو حكمة لانه فيكون قول الشارح لعل الخ المراد من الحكمة تأمل اه حل
 (قوله لعله التسمية) الاضافة تسمية والعلية معناها الحكمة فلا ينافي كون حرة ال بلن الامور التعددية اه
 شحنا (قوله بجوهرية الايمان) أي خالصها وأصلها وفي المصباح الجوهر معروف وهو كل شيء ملحق
 عليه مجلته اه (قوله غالبا احترز به عن الفلوس اذا راحت فانه لا رادها اه حل (قوله وما قصد لعلم)
 أي قصد الله تعالى وبذلك بان يتعلق الله تعالى علمنا ضروريا بعض أصفائه كما قدمنا هذا للاكسين
 وهذا البهائم اه وفي الرشدي على حر واعلم ان الظاهر ان المراد بقوله قصد لا كمين مثلان يكون
 الا كمين قصد للتناول منه وهذا غير تناول بالفضل والامتناع كون الطين الارضى مقصود الا كمين
 ويجوز ان يكون المراد بكونه قصد لا كمين مثلا انه يظهر من الحكمة تالفة ان الله سبحانه وتعالى يتعلق هذا
 الاطعم الا كمين فليست تأمل اه (قوله بضم الطاء) أي وأما فتحها فهو ما يدرك بالوقوف وليس مراداه وماوى
 وفي المصباح طعمته أطعمه من باب تعب طعمه بضم الطاء ويقع على كل ما ساء خلق الماء اه (قوله أي أكل)
 الاولى قرأته مصدر اى أكل ساكن الكاف لانه الذي في كلام المستنصف يجوز ان يكون بضم الكاف
 ويكون بفتح الكاف الماضي اه وماوى (قوله وذلك بان يكون أظهر مقاصده الخ) عبارة تشرح مر بأن يكون
 أظهر مقاصده تناول الا كمين وحده أو مع غيره وان لم يأكله الا نادرا كالبوط وأشار به فيه البهائم الى ان قال
 وأشار قصد الى انه لا يلقى معلوم بهائم ان قصد لعلمها وغلب تناولها كعالم طيب قد يتناول الا كمين فان
 قصد لغو عن خبر روى الا ان غلب تناول البهائم له فيما يظهر انتهت كتب طيبه الرشدي ما نصه قوله بأن يكون
 أظهر مقاصده تناول الا كمين ففهم منه بالاول ما اذا لم يقصد للتناول الا كمين يوسى في كلامه ان مثل يكون
 ما لا قصد لغو عن شرط الا في وخرج بذلك ما اذا قصد لعلم البهائم أي بان كان أظهر مقاصده طعمه فليقل
 ما فسر به هنا طعم الا كمين وجبته قد يشق في صورتين ما اذا لم يقصد الا طعمها وما اذا كان أظهر مقاصده تناول
 من صورتين غير روى بشرطه الا في كلامه فقد خسر صور بالنظر الى القصد بأن مثلها بالنظر الى
 التناول يلائق بان لا يتناول الا كمين أو يغلب تناولها له أو يستوى الامر ان ولا يتناول الا البهائم أو
 يغلب تناولها فليخص خمس وعشرون صورة مقاصد من ضرب خمسة القصد في خمسة التناول وكما علمنا من
 كلامه ما بالملفوظ أو يعلم المواقفة أو الخافعة كما أشرنا اليه وكما يشيت فيها بالافقوى صور ووضح ذلك
 انه أطلق فيما يكون أظهر مقاصده تناول الا كمين اه روى وقد قدمنا له ففهم منه بالاول ما اذا لم يقصد
 التناول الا كمين ففهمنا صور ثلث بالنظر الى القصد خمسة عشر صور بالنظر الى التناول وكما قبله بالود كمر
 فيما يستوى فيه النوع من حيث القصد انه روى بشرط عدم غلبة تناول البهائم له فحقن فيه من خمسة التناول

وذلك لعله التسمية الغالبة
 وبمعناها أيضا بجوهرية
 الايمان غالبا وهي متعينة
 من العروض (و) في
 (ما قصد لعلم) بضم الطاء
 مصدر طعم بكسر العين
 أي أكل وذلك بان يكون
 أظهر مقاصده الطعم

فما إذا لم يتناوله غيره إلا دى وما إذا غلب تناوله له وما إذا استوى الأمران فتبلغ صور الاربعة عشرة يخرج بالشرط المذكور فيه ما إذا غلب تناوله البهائم وما إذا لم يتناوله إلا البهائم بطريق الأولى فيألفن لا بد بأنفسها وذ كرفيه معلوم البهائم أنه غير روى بشرط غلبة تناوله له وقد علمت أن قوله أن قصد له لم يهمل على صورتين ما إذا لم يقصد إلا لها وما إذا كان أظهر مقاصده تناوله القلب يرما مره في معلوم الأذى فتدخل في كل من الصورتين ما إذا غلب تناوله البهائم له وما إذا لم يتناوله إلا البهائم بالأولى فهي أربع صور حاصله من ضربين اثنين في اثنين تضاف إلى الصورتين المتقدمتين فتصير صور عدم الاربعة عشر يخرج من صور قصد معلوم البهائم ما إذا لم يتناوله إلا الأذى وما إذا غلب تناوله له وما إذا استوى الأمران فيحصل ست صور حاصله من ضرب ثلاثة في اثنين فيها الاربعة عشر المتقدمة تصير صور الاربعة عشرة وهي تمام الجنس والعشرين ويجمعها هذا الجدول

ما يختص به الأذى قصد أو تناولا	روى
ما يختص به الأذى قصد أو غلب فيه تناولا	روى
ما يختص به الأذى قصد أو استوى فيه مع غيره تناولا	روى
ما يختص به الأذى قصد أو غلب فيه غيره تناولا	روى
ما يختص به الأذى قصد أو اختص به غيره تناولا	روى
ما كان أظهر مقاصده الأذى أو اختص به غيره تناولا	روى
ما كان أظهر مقاصده الأذى أو استوى فيه مع غيره تناولا	روى
ما كان أظهر مقاصده الأذى وغلب فيه غيره تناولا	روى
ما كان أظهر مقاصده الأذى واختص به غيره تناولا	روى
ما استوى فيه النوعان قصد أو اختص به الأذى تناولا	روى
ما استوى فيه النوعان قصد أو غلب فيه الأذى تناولا	روى
ما استوى فيه النوعان قصد أو غلب فيه غيره الأذى تناولا	غير روى
ما استوى فيه النوعان قصد أو اختص به غيره الأذى تناولا	غير روى
ما اختص به غير الأذى قصد أو تناولا	غير روى
ما اختص به غير الأذى قصد أو غلب فيه تناولا	غير روى
ما اختص به غير الأذى قصد أو استوى فيه النوعان تناولا	غير روى
ما اختص به غير الأذى قصد أو غلب فيه الأذى تناولا	غير روى
ما اختص به غير الأذى قصد أو اختص به الأذى تناولا	غير روى
ما كان أظهر مقاصده غير الأذى واختص به غيره الأذى تناولا	غير روى
ما كان أظهر مقاصده غير الأذى وغلب فيه غيره الأذى تناولا	غير روى
ما كان أظهر مقاصده غير الأذى واستوى فيه النوعان تناولا	غير روى
ما كان أظهر مقاصده غير الأذى وغلب فيه الأذى تناولا	غير روى
ما كان أظهر مقاصده غير الأذى واختص به الأذى تناولا	غير روى

هكذا يظهر لمن كلام الشارح فليجرب اه بالحرف (قوله وان لم يؤكل الا نادرا) أي عالا كل لا بشرط فيه

ذكر من التفصيل فيما ظهر لكن عبارة الشارح آخر باب يسع الاصول والتمثيل قوله ورخص في يسع
 العراياهم اولها باخر زغاير روى قبل ظهور الحبيب او برامضات غير نقاض في المجلس جازاذا
 وبؤن حتم في ذلك انه اذا كان روى بواكان اعتد اكله كالحلية امتنع بعمومه من الركنين وبطلان
 والاياد برهنا بدليل مماثل به من الطين وملمعة فانه ليس من الهارات ولا الاياز مع كونه روى بالكنين
 الاودية اه عش طبع (قوله كالتقونيا) يقع السين المهمة والقاف وضع الميم وكسر النون مقصودا
 وهي السنا المحكي او تسمى بسمه اه رماوى وفي الصالح السعوني بائع السين والقاف والملمعة وقيل
 روائية وقيل نمر بانية (قوله ايضا كالتقونيا) بخلافه من السبك والكان لان ما بعدن للاستباح دون
 الاكل اه سم على المنهج وقيل بالدرس من الشرف للتاوى النفس من النطرون هل دوروى أم لا جاب
 بانه روى لانه يقصده الاصلاح فليراجع اه اقول وقد يشوق فيه فالا تعلم اى اصلاح برامضه معلوم من
 حزنات المعلومات من الاقتبان والتفكيك والتداوى والتأدم والقي يستعمل فيه انما هو على سبيل النفس
 في البضاعة التي يضاف اليها اه عش على مدر (قوله والزفران) وكذا الصلح باضم الميم ويخفيف
 الكاف والانهصر اكثر من المدوس في الميم مع اللقطا وقال انما يستكاثر التاء والميم اصلية وهي رومية
 معر بة على ابيض روى والبيان والصين والاهليج بفتح الهمزة الثانية يجوز كسرهما وهو الشعر الهندى
 والخصيل والطين الارمنى والجنوم كذا لا عدة بين حال بغير استوكدهن البهيم والبيان والورد واشروع
 وانما خبره وجهه فليس بروى وجب الحنفيل روى وكذا الكزبة بالزاي والسين والخطبة ووزر العجل ونحوه
 والنبازى كذا اه رماوى وفي الصالح النباز ووزر نخل تسع معروف في لغة ألف التانيث فيقال النبازى
 (قوله وخرج بقصد الخ) عبارة مشرح مدر وأشار بقصد الى انه لا رافى يميزوا كملوكنه غير مقصود كظم
 رخو او طرف قضبان غيب وحاول لا تكل غالبا بل غششت وظلقت ومعلوم ان هان قصد لطلبها وقيل
 تناولها كملغ وطب قد تناولوا الا قدى فان قصد النون من روى الا ان غلب تناول البهائم فيما ظهر يعلم
 من هذا كقولنا السابق بان يكون الظاهر مقاصده الخ ان القول روى بل قال بعض السراخ ان النص على
 الشعر يفهم لانه في معناه وما ذكره بعضهم من المشقة في كون القول مما غلب تناول البهائم محمول على بلاد
 قلب فيها لا يخالف كلام الاصحاب انتهت (قوله كالبوادى) اى اذا غششت وظلقت والافهى روى به وكاثر
 الما كول سفار كدهن الكان ودهن السبك لانهم لم يعدن للاستباح ودهن السفن لا الاكل ودهن القرطم
 وكسبه والكان وزر كذا وكذا الورد وما يوماء الخرو ع والورد والمسلات لم لا قصد العلم واملا الزهر
 والبيان والهندى بنى مرا حجة هل انبارة فان كانت للتداوى فحسب روى به والا فلا واستوجه بعضنا عش
 اه رماوى (قوله والعظم الرخو) اى بان اكل معوه ينثلب الرأى المهمة اه رماوى (قوله والعظم الرخو)
 في قوله قد علم ناهى في ارادة اى المراد منه ظاهر اطعموا الا كمين اى ما قصده الا كمين وان شاركهم
 فيه البهائم كثيرا بل وان غلب تناولها كالفول والشعر كجسد كرمه فخرج ما انحصر به الجنب ولا يخفى ان دليل
 الاختصاص ليس الاشاهدة تناول من ذكره دون غيره اه حل (قوله وان شاركهم فيه البهائم) اى قصد
 كلهم متقضى ليس السبا والاشتراك صدق ثلاث سوى بان كل هذا كمين به أغلب وألبهائم أغلب أو هما
 على التساوى والمادى قصد الغاية قصد الا كمين فقط فهدم ربع في قصد في خاصة تناول بشر بين
 الخسة في تناول ان امان ان حصص تناولها الا كمين أو يغلب تناولهم ومثلها في البهائم أو تناولها على السواء
 فقتضى كراهة ان هذا بشر من كلها روى في التناول وأخرج ما انحصر به البهائم فقط اى وضعا
 اذ الكلام فيه وفصل فيمن حبت تناول حيث مسلم عبارة المادى وجماعا على ما انحصر به البهائم قصد
 فعل التمسك في تناولها خالصا من هذا ما قطع به العبارة تأمل اه شيخنا وقرر شيخنا حرف صور المقام

والزفران وخرج بقصد
 مالا يقصد تناوله مما يركل
 كالجود والعظم الرخو فلا
 رافى به والعظم ظاهر في
 ارادة مطعموا الا كمين
 وانشاركهم فيه البهائم
 عتبرنا فخرج

أعذ من الرشيدي فقال والحاصل ان العالم لما ان يكون أظهر مقاصد الاكدي أو انخص به الاكدي قصد
ومثله في البهائم أو استوى الاخر ان تصداه في خسة وفي تناول خسة فاختص تناول به الاكدي غلب تناول
الاكدي ومثله في البهائم استوى باقي تناول وخسة في تناولها فاختص تناول به الاكدي غلب تناول
في الاكدي اما قصد البهائم فقط أو كان أظهر مقاصد البهائم لكن في الثلاثة اختص تناول البهائم أو غلب
تناول البهائم وبهية الصور وهي تسعة عشر غير الزبائل (قوله انضوان شاركهم فيه البهائم) كتابان قصد
به الاكدي وفي البهائم سواء كان قصد الاكدي أو غلب أو قصد على حده سواء هذه العناية فيها ثلاث
صور في القصد ومقتضاها كلها يرويات بطبع النظر عن تناول وهي باعتبار مجموع تسعة عشر لكن بالنظر
لكلام المراد الذي حققه الرشدي يكون كلام الشارح ضعيفا في أربع صور من هذه التسعة عشر يبينها انه
اذا قصد به النوعان سواء أو كان قصد البهائم به أو غلب في هاتين اذا اختص تناول البهائم أو غلب تناولها
يكون غير روي على معتمد من فالحمد من فصل تناول في ثلاث صور من صور القصد وهي ما اذا اختص
به البهائم قصد أو غلب أو قصد أو استوى مع الاكدي من قصد وان كل الشارح خص التفضيل في تناول
واحد من هذه الثلاثة وهي ما اختص به البهائم قصد أو غلب (قوله ما اختص به الجن الخ) أي قصد اذا الكلام
نفسه وقوله فلاز باقي من ذلك أي ان اختص به البهائم تناول ولا غلبت اما اذا التفتت به الاكدي تناول
أو غلب أو أو اشترى كواع البهائم في تناول سواء روي أو قصد هذا التفضيل والتقديم تسليم الشارح كلام
المارودي وجهه على ما اختص به البهائم قصد أو غلب هذا ما دلت عليه الخ الاشارة لتفصيل التقديم وقوله ان
ما اشترى في الخ أي قصد أو تقديم ان الاشتراك يصدق بصور ثلاثة فهو البهائم مجموع تسعة عشر وقوله وان كان
أكل البهائم أو غلب أي بل ولو اختص به البهائم تناول على كلامه ما اذا غلب في تناول في صور الاشتراك
قصد وقوله بالنسبة لهذه الاشارة تصور الاشارة لكن الاشتراك المشار اليه انما هو في القصد كما تقدم وكلام
المارودي في تناول يدل على الجمل المذكور لخص في العبارتين الاشارة والمشار اليه ان الجمل أو يد
من المشار اليه مطلق الاشتراك لا يشترط كونه في القصد فيكون في تناول فهو كالجواز بينه وقوله وان
كان أكل البهائم أو غلب أي أو اختص به أكله هذا الكلام تعظيم العبارتين والماتر رتبة المسئلة على المعتمد فقد
علمه مما نقل عن الرشدي اه شيخنا قوله يقول المارودي الخ اعتمد شيخنا كلام المارودي في قوله المطامير
تخصه أقسام ما يختص بالاكديين وما يلقب فيهم وما يستوي فيه الاكديون وغيرهم وما يختص بغيرهم
وما يلقب بغيرهم فالثلاثة الاول فيها بالواقيان لا راجعها اه شيخنا اه شوري وسه وهل
هذه الاقسام بالنسبة لقصد أو بالنسبة لتناول استوعبها خ ف الثاني لانه الظاهر لنا والقصد لا اطلاع
لنا عليه لكن كلام الشارح وكثير من الحواشي ظاهر في ان الماد على القصد حيز (قوله بالنسبة لهذه) أي
لما غلب على البهائم وقصد على السواء يتلافى لقصد الاكديون وغيرهم وهذا واقع في ما تشرح من
الاخ فيكون قوله يجوز لعل معقد من ضعفه على ما ذكرنا في تناوله ولكن المقصود به البهائم وحدها
تقل بمقصد سم على الشارح ثلاثين حيز ولكن شرهما من شأن قصد النوعين غير روي الا ان غلب
تناول البهائم فيهما ظاهر وهو موافق لقول الشارح يجوز على ما قصد الخ اه عرش (قوله فيما اشتركا
فيه الخ) ظاهر العبارتين قبل الجمل ان الاشتراك في القصد فينا في ما سبق من انه اذا قصد به الاكديون ولو مع
البهائم روي مطلقا من غير تفصيل في تناول لخص في قوله على ما اذا قصد به البهائم روي فقط وحيد
فصل في تناول قوله لا غلب أي فاذا غلب تناول الاكديين له وبالاول ما هو اختصاصه فهو روي وما تظلم
هاتين الصورتين في البهائم فهو غير روي وما هو الاشتراك على السواء يعني في تناول والجمل انه قصد
البهائم فقط فلم يؤخذ من كلامه اه شيخنا (قوله يجوز على ما قصد الخ) انظر كيف ثاب هذا الجمل على قوله

ما اختص به الجن كالغلب
أو البهائم كالخش والتين
والنوى فلاز باقي من
ذلك هذا ما دلت عليه
نصوص الشافعي وأصحابه
وبه مرجع وقضيتان
ما اشترى فيه الاكديون
والبهائم روي وان كان
أكل البهائم أو غلب يقول
المارودي بالنسبة لهذه
الحكم فيما اشتركا فيه
لا غلب يجوز على ما قصد
للم البهائم كلف وطب
فقدنا كله الاكديون لحاجة
كمثل قوله والتعكك

بالنسبة له لئلا يمتنع عليه الامم واثباتها كما قال حنبل اللهم الا ان يكون معنى قوله انما اشترط فيه
الامميون واليهام أي تناولا خلافا للجمعي وحسبنا في ظاهر الجمل حور اه شيخنا (قوله يشمل التأديم) أي فالمراد
به ما وكل لا للتأديب لآكل الفاكهة فقط اه شوي (قوله يحلوه) بالخلاص والضرر عبارة لتصلح الحلال التي
أوكل عند وقت ضرر وجع الممدود حلواي مثل ضرر أو حصار بالشديد وجع المصور حلواي بفتح الواو وال
الانهرى المسلول اه لما يؤكل من الطعام اذا كان معالجيا لعلوه اه ع ش على مر (قوله وانما
يدكر والمخ) فموضع من ذلك الرد على الاسنوي في دعواه الخالفين ما هنا الاعيان اه برماوي (قوله فاذا
يسمر بوي بحسنه الخ) الفاعلي حيوان شرط مقدور تقدير ماذا مر فتان الرابرام في التقدیر للمطعم فاذا بيع
الخ أي فالخلص من الحرم قبل ومن الرابا الكليقانه اذا يسمر بوي بحسنه لا بد من ثلاثة شروط أو يعتبر بحسنه
لا بد من شرطين وقد دخل على هذا مر فقال ثم العوضان ان اتفاحا حشا الشرط ثلاثة شروط أو حله وهي
العلم والتقدير اشترط شرطان والا كبيع طعام ينقد أو فون أو حيوان يحوي أو يحوم بشرط شي من الثلاثة
انتهى ثم قال مر ولا فرق هنا وفيما يأتي بين كون العوضين معينين أو في القيمة أو أحدهما معين والآخر
الذمة كجبتك هنا بما صفة كذا ثم بين وبين شرط قبل التفرق بوجز خلاص الدينار والمهرم اذا كان في البلد
غالب من شرط اه وشيخنا يبيع الفرض فلا بشرط فيما يتعاض في المجلس ولا التفاضل حتى لو اقرض برارود
أو بدمنه بضر كاس أو بسطة في محله وبيان شرح مر هناك وفي الفرض شائبة تبرع ومن تمتعت بتاجيله
ولم يجب التعاض فيه وان كان ورايا انتهت عبارة المتن هناك فاورد أو يدل بشرط حسن انتهت (قوله بحسنه)
بأن جمعهم انهم خص من أول دخولهم إلى الرابا واشترى كافيها اشترا كاملين أو كاهم بوي ومعتل وشيخ
بالخاص لاهم كليل وجماعه الادقة قائم ادخلت في الرابا قبل طرد هذه الامم لاهم بالدين فكانت
أحسانا كاسولاهو بالانحر الباطن الهندي الا صغر قائم ما حسان كالفر والجوز الهنديين مع الفروا والجوز
المعروف من اذ أطلق الاسم عليهم ليس لغرض مشترك بينهما أي ليس موضوعا لصفة واحدة بل لخصتين
مختلفتين وهذا الضابط مع انه أول ما قيل من قطع باليوم والالبان لصدة عليهم اسم كرها أخلصا كاسولاهم
شرح مر وقوله اشترا كاملين بانه ان وضع اسم حقيقة فواحدة تحتها أفراد كثيرة كالشعب مثلا اما لفظي
فهو ما وضع فيما لفظا لكل من المعاني بخصوصه فيحدد الوضع فيه بتدعيه معانيه كالاعلام التي تصيبه وكالفر
فانه وضع لكل من الطاهر والحيض وقوله منتفع بالهجوم والالبان يمكن ان يقال ان حقيقة كل من الابان
والهجوم متفقة لغيرها فلا يكون الاشتراك بينهما معني ياخر أيتا بن عبد الحقي أشار إلى ذلك حيث قال بولك
ادعاء وشيخها بالقبول الاخير اه أي وهو قوله واشترى كافيها الخ لكن برطبة الشان والمعر فانه مع جمع الاتحاد
الجنس طابعا تحتلف بما لخراروة البرودة الا ان يقال ان ذلك الاختلاف أعوارض تعرض لهما مع الاتحاد
حقيقةهما اه ع ش عليه (قوله ثلاثة أمور) لكن الاول والثالث شرطان للصفاة سد ما وان شرط لها
دواما اه شرح مر (قوله حاول) أي بان لا بشرط في العقد أجل اه برماوي أي في اقرن باحد
العوضين تأجيل وان قلزمه كدر جلول قبل تفرقهما بجمع اه شرح مر (قوله وتفاضل قبل
تفرق) يعني التفاضل الحقيقي فلا يكتفي بتحويلة وان حصل معها التفاضل في المجلس اه شرح مر وقوله فلا
يكتفي بتحويلة التفاضل الا انما التفاضل لكن يسهل التعديل بالحوالة والبراءة لغيرهما الاجازة وهي قبل التفاضل
مطلقة لا لغيره اما الضمان فلا يسهل العقد بمجرد بل ان حصل التفاضل من العاقدين في المجلس فذلك لا يخل
بالتفرق اه ع ش عليه (فرع) في شرح مر ماله ولو اشترى نصفها ثمان دينار فبقيت عشرة
دراهم فبعضه دراهم وهو بقاء ثمانية بعض النصف ويكون نصفه الثاني أماني في بدع خلافه أو كانه
عليه عشر دراهم فاعطاه عشرة فبقيت أربعة ألوزن فيضن الا خذ الرابا لانه قبضه نصفه فان أقرضه الباطن

يشمل التأديم والتعلي يحلوه
وانما لم يذكر الواء فيها
يتناول الطعام في الاعيان
لانه لا يتناول في الصرف
البينة هي عليه (فاذا بيع
ر بوي بحسنه) كبر بوي
وذهب بذهب (شرط في
حصة البيع ثلاثة أمور)
(حاولت تعاض قبل تفرق)

في صورة الشراء تلك النسخة بعد ان قبضها منه فاشتري بها النصف الاخر من الدينار جاز كثيره وان اشترى كل
الدينارين في يومه بشره وسلمتها خمسة ثم اشترى بها ثم ردها اليه من القن بطل العقد في النسخة السابقة كغيره
ان القري في يومه لان التصرف مع الماقد في زمن اختيار الاجازة وهي بطله كما في ما شرعنا في القابل للتقاضي
أي فيما قبل النصف الثاني ولا يقال تصرف المايع فيما قبضه من القن في زمن اختيار باطل لان محله مع
الاجني المايع الماقد فصح اهـ وقوله ثم اشترى بها نحو جملة ما شرعنا من غيرها ثم ردها اليه فلا يطل لانه
صدق عليها انه قبض جميع الدراهم قبل التفرق وقوله بطل العقد وقوله هذه ما تباها بان المبيع فيما نصف
الدينار فحقه وقد قبضه مقابل فخره له صاحب وقوله بعد تمام القبض فلم تؤثر الاجازة في الاول والثاني عقد
مستغل ولا كذلك الثانية فان الاجازة قبل قبض ما يقابل النصف الثاني وقوله في النسخة السابقة أي فيها
بطلها بان الدينار هو النصف وبطل النصف الثاني وهو ما قبل قبضه من قبله بل لانه كان مقبوضا بعد قبض
ثم قدوس في امانة على المسئلة الاولى وقوله باطل أي فلا يصح شراء النصف الثاني في الاولى وبطل التصرف
في النسخة التي قبضها في الثانية لعدم التصرف اهـ عـ عليه قوله قبل تفرق أي ولو لم ينفذ أو جهل بتراف
كما عهدهم شيئا خلاصا للصير من انه لا فرق بين المختار والمكره لصيق بالابوا عهدهم جـ وهذا شرط
لزام للصحة ومن ثم ثبت فيه خيار المجلس أي من الابداء وعليهما انهما تقاطع الوبان تفرقا عن قران ارض مع
العلم والتدبير كقول القدر فان فارقا أحدهما انهما فقط اهـ حل ومثله مر وكتبه عليه عـ قوله ان تفرقا
عن ارض أي مع العلم والتدبير ولا جرح التفرق فانما انتقام التلطف بالفسخ حيث قرب عليه انفساخ العقد
فيكون فسخا جبا كالمهم الا ان يقال تفرقها على تلك الحالة فمحمول على انهما تقاطع نية بقاء العقد فانما ذلك
يقتضي خلافه فخر فاما وأحد ما يبعد الفسخ فلا أثر وصدق في ذلك اهـ (قوله ولو بعد اجازة العقد) أي تنصيص
الروضة ههنا ان الخيار أي اجازة العقد يشبه التفرق فينبطل العقد قبل على اطلاقه بل محله اذ لم يعمل بعد
الاجازة قبض قبل التفرق والاصح وحيد فيكون مساويا لما صحه في المجموع انهما تقاطعا في عقد الصرف
قبل التقاضي انه يلزم العقد وعليهما التقاضي أي فان تقاضيا مع الاطلاق أي فانهما من ابطالان بالاجازة
محله اذ لم يتقاضيا بعد قبض التفرق وهذا ما حاول به المؤلف الجميع بين الكلامين في شرح الهمية هذا
والمعتمد عند شيخنا ان الخيار كالتفرق مطلقا وان وقع بعده تقاض ووافق الشارع حين حجر اهـ حل
وبما وشرح مر والخيار قبل القبض وهو الزام العقد كالتفرق في ابطالان هنا وان حصل القبض بعده
المجلس كما صحه هنا وما ذكره في باب الخيار من انه محال تقاضيا قبل التفرق لم يطل من حيث انه مفرغ على
راي ابن سريج وهو لا يرى ان الخيار بمنزلة التفرق وما يجز به بعضهم بين الكلامين ليس بصحيح وانما هو
نقص في كلامه وما هنا انتهت (قوله) ومماثلة بقينا أي مسألة البيع كما يؤخذ من الشارع بعده (قوله جازا)
بثبنت الجيم واقتصر الشارع هنا على كسر هـ لانه اصغر والا فذهبنا بالتثنية في الشقة اهـ شرح مر
ومما يطأ الخرافة هو ما يندرج بكل ولا وزن وان كان معلوما كية أو وزنه اهـ شيئا (قوله) كحقيقة الفاضلة
أي في هذا الباب قال ابن القري في روضه والحيلة في بيع الذهب بالذهب فمقتضى ان يبيع من صاحبه بدراهم
أو عرض ويشتري به الذهب بعد التقاضي فيجوز وان لم يتقار أو يتخار لتضمن البيع الثاني باجزة الاول
مختلفة مع الاجني لما في من اسقاط خيار الماقد أو يترض كل ما يبيع به أو يتراهما واجب الفاضل
لما يبيع وهذا بان وزن كبره فصدد قال الشارع في شرحه التحقيق ان كلامه العقد والقصد مكره اهـ
ولو ثبت ان من لا يبيع به الا بشرة مثلا فباعها بشرة ثم وهبها المشتري نصفين بعد قبضها في المجلس
مع العقد كانت الهبة اجازة للعقد الاول على قبض هذا وأما لو ارض من نصفين في المجلس قبل الخيار فهل تفر
اهـ برماوى (قوله) نعم لو باع صرة (الخ) ههنا مستثنى من عدم صحة بيع الجراف لان في المسئلة الثانية

ولو بعد اجازة العقد (و) ثلثة
يقينا خرج به ماو باع
ولو يابضه صراغا فلا يصح
وان خرجا سواء البطل
بالمائة لانه البيع والجهل
بالمائة كحقيقة الفاضلة
نعم لو باع صرة ومثلا
بأشوى بكايه أو صرة
دراهم بأشوى موازنة

عصم الكيل والوزن وما يدل على ذلك وإما الأولى فهي أن كان فيها عدم ذلك لأن فيها يدل على ذلك قوله بكافة أو ما وزن فهو هذا لا يخفى مما ذكر من كونه خافاً اهـ حل ويحتمل أن تكون الأولى سدواً كما على قوة ومجالة فيقتلان المراد المماثلة حالة العقد والثانية على عدم صحة البيع من زواله أولى تأمل (قوله معن تساوي) أي نحو تساوى اهـ شيئاً (قوله وأعلمنا ثلثهما) أي ولو باجداً كل منهما صاحبه حيث صدقه اهـ مع وجه الله وأبين خلافاً بين البطلان اهـ عش (قوله ولا يحتاج في قبضهما) أي الذي هو شرط لصحة العقد فتي حصل القبض في الجلس ولو بغير كيل أو وزن فنفس العقد لا يفسر بغيره لعدم ذلك وهذا ظاهر في التماثل الناقص فهلموه من قبل لأن الأولى فيها مخالفة للثانيات متوقفة على الكيل أو الوزن التوقف عليه المساواة المتوقفة عليها الصحة وإصلاحها متى حصل القبض فيها قبل التفرق ولو بدون كيل أو وزن لا يفسر التفرق بهذا فتوابعها الصحة متوقفة على الكيل أو الوزن فإذا حصل الكيل أو الوزن ونحو تساوى استمرت الصحة والابتن عدم انعقاد البيع قطعي من هذا أن مدار القبض الذي هو شرط للصحة في الوفاء على القبض الناقص فلهذا وهو لا يتوقف على كيل ولا وزن بخلاف القبض المتوقف عليه صحة تصرف البائع في الثمن والمتصرف في البيع لا بد من الكيل أو الوزن وهو محل كلام المتن لا في الفرع حيث لا يشترط في القبض المتوقف عليه صحة تصرف البائع أو الوزن وهو محل كلامه أيضاً تصرف (قوله وإما التقاض ما بين القبض) قيل لعل إظهاره التقاض لا يلازم القبض في الاكتفاء من أحد الجانبين اهـ ويريد من بيع القبض بزمان يؤول منه القبض جازياً ولا يتركه كونه الغالب اهـ لتعال اهـ شوري (قوله كذا الاستقلال بالقبض) أي كان كذا الجانب حق الحبس لأن الكلام في القبض الناقص فلهذا لا يفسر بالتصرف اهـ حل (قوله ويكتفي قبض ماؤن العاد) اهـ كانه قال والمراد بالتقاض ما يكون من العاد وماؤنه أو وارثه اهـ شيئاً قال سم على ج وماصل هذا الكلام كما ترى اهـ بشرط قبض المأذونين قبل مفارقة الأئمة ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة مؤن كذا فيتمتع ولعل الفرق بينهما أن المورث بالموثوق ج من أصله طالب القبض وعصمه والتحق بالجدات بخلاف الأئمة اهـ عش على ج مر (قوله ماؤن العاد) وليس هذا وكذا وهو ظاهر بخلاف ما لو كان العاد قبضاً فلهذا قبض سيده أو وكيله فقبض موكله أي الجلس ولم يأذنه في القبض لا يكتفي اهـ حل (قوله وكذا قبض وارثه) أي الخاص على ما استظهره الأذرع في القضية اهـ شوري ثم إن اتحد الوارث بالآخر ظاهر أن تعدداً عنه بغير مفارقة آخرهم لا يفسر بمفارقة لتمام الملقم مقام المورث فتقاربه بعضهم فتقاربه قبض أعضاء المورث لجلسه ولا بد من حصول الإقباض من الكل ولو بأنهم لو اقبض بعضهم فلا قبض البعض دون البعض فبني البطلان في صحة من لم يقبض كلوا قبض المورث بعض عوضاً وتفرق قبل قبض الباقي اهـ عش على ج مر (قوله بالجلس) متعلق بموته أي موته العاد في مجلس البيع وبذلك فإن كان الوارث في مجلس البيع فأراد ظاهر أن كان في غير موطنه لا يجزئ في قبض ولا مفارقة مجلسه الذي يلقه فيه بالجلس قبضه وكذا ما عارف الوارث بالجلس ولو لم يجز في قبض الوارث في قبض الوارث في قبض الوارث طرق في التحصيل في القبض ما ينقل إليه البيع وهو على ما عرفت اهـ شيئاً وأما شرط ج في ركاد قبض الوارث صدقته وزنه في المجلس أي وإن لم يكن الوارث مع قبض السيد في الوارث فسد في الحكم قاله الشيخ أبو علي في آخر كلامه يكون مجلس بوقعه بغير عزلة مجلس العقد فأن حضر المبيع فيه أو وكل من قبضه قبل مفارقتها بخلاف ما لو كان انعقادها ماؤنه قبض سيده أو وكيله لا قبض موكله لا يكتفي انتهت ولو قبض سيده أي غير أن منعه على ما أفهمه كلامه ع السابق ولو كان حاضر المجلس العاد قوله قبض موكله أي بغير إذنه وقوله لا يكتفي في قوله قبض عن نفسه لأن العاد من ج حل القبض من نفسه موكله.

مع ان تساوي الألفاء وحملها
تساويها في ما بينهما من
ولا يحتاج في قبضه ما إلى
كسبل ولا وزن والمرااد
بالتعاضد ما بين القبض
لو كان العوض معينا كفي
الاستقلال بالقبض ويكنى
قبض ما دون العوض وحدها
بالجلس وكذا قبض داره
بعمومه والجلس ولو تباين
القبض مع قبضه وتعتبر
المانحة

(بكيل في بكيل غالب عادنا لحجاز) (هـ) في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ووزن في وزنه) أي موزون غالبها الطهرواثة صلى الله عليه وسلم الملع

الركيل والعبد في المجلس استمرت الصحة وإن شتر فأقبل التناضيل على العقد اه عش عليه (قوله بكيل) أي بأي آلة كانت وإن لم يبدل الكيل بها كقصعة مثلاً وفرو وزن أي يول بالعقاب ويران الطناب وهو الذي لا سانه (فاكتبه) والتباين أهله أي بالبا المشو بقائه ثم صير باعاً عاملاً اه رماوى (قوله أضاف بكيل في كميل الخ) أي متى كان الشيء بكال في عهد النبي كان معياره الآن عندنا الكيل ولو بغير الآلة التي كان بها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبغير الآلة المروقة في الكيل الآن فيصعب أن يكيله بقصعة أو قهقهة أو غيرهما وكذا يقال في الوزن ولذلك قال مر في شرحه بعد قول المتن كلامه صوان كان بلا سناد كقصعة وقال بعد قوله وزنا يول بقبلين تأمل (قوله عادنا لحجاز) الحجاز هو مكة والمدينة والميامة وهي مدينة على أربع ضواحل من مكة ومرحلتين من الطائف وقرأها أي الثلاثة كالطائف وبعده وخيبر واليخ اه من المنهاج وشرحه للشرح في باب الجزية اه عش على مر وجبار من المنهج هناك وهو مكة والمدينة والميامة وقرأها وطرفها انتهت (قوله ووزن في وزنه) وأما صلح الخ الكيل الصانع في الكيل فوزنه وإن أمكن حصتها وليس المراد الكيل أو الموزون بالفعل بل الصلاصة قد تدخل التمر والوزن من الذهب التي لا يمكن أن توزن اه رماوى (قوله فلو أحدث الناس خلافه) أي بأن وزنا المكمل في غالب العادة وأكوا الموزون فيه اه شخبنا (قوله وأستعمل الكيل والوزن فيصواء) لا يستعمل على ما رآه لو استوى قدان في الغلبة تغير بينهما لاختلافهما أخذ البايين كما يظهر بل في تأمل فزعم الزركشي استواءهما معجب اه السلب اه شوري (قوله وزن ان كان الخ) قدم على هذا التفسير في شرح الروض باعتبار عرفنا لحجاز ان كان وقته من المتروى اه سم وق عش مائه قوله فبما دله السبع قال المتروى لما يكن للصلح فيه عرفنا الآن والاعتبار قال مر في شرحه لكن تعليل الأصحاب يخالفه اه (قوله ان كان كبر من تمر) ان المراد تمر معتدل كما هو ظاهر اه رماوى (قوله وهذا من زادني) أي الشق الثاني وهو قوله وفي غير ذلك وزن ان كان كبر من تمر اه شخبنا (قوله كالوزن) تنظير في كونه كالتمر حرمه لا في الحكم لان المعتمدان للوزن كيل اه شخبنا (قوله بلد السبع) فان اختلفت الذي يظهر اعتبار الاغلب فيه فان فقد الاغلب بالحق لاكثر به شيئا فان واحد جز فيه الكيل والوزن ويظهر فيه تباين بطرق بل من يختلف في العادة التفسير ولولا تبايناً كذلك بتفهم اختلاف نقد البدين فهل يعتبر بقوله الايجاب أو فيقول أو يجب التعيين القياس التعيين اه رماوى (قوله وهذا أعم الخ) الاشارة إلى قوله والاقامة قبلد السبع وجه العموم أن قوله والا الخ يأتي في الصور الخمسة المذكورة في الشارح وأما قول الأصل وما جعل في الحق هو واحد شخبنا (قوله فلم ان الكيل الخ) أي لان القالب على هذا الباب التعدي به فارقماس تأتي في السلم من جوازها السلي في المكمل وزنا وفي الموزون كلان عد الكيل في مضابطا دون سال بعد في مضابطا كفتل المسك والعنبر اه حل (قوله مثلاً بشل) هذا راجع لمكمل وهو البر بالبر وقوله سواء بدوا هذا راجع للموزون وهو الذهب بالذهب اه شوري (قوله من لازمه الخ) قال بعضهم أي بحسب العادة وقال الابنوي لان وضع الاجل ينافي استحقاق القبض اه رماوى (قوله كبر شخبنا) مثلاً كمن لان الامامها ككازني اقه تضافي صيرى ثم عاين واحد اه رماوى (قوله وادهاها) أي اداهها في السور المختلفة الجنس ونخرج به ذاهن نحو الورود والبنفسج كلها حاشي واحد لان أصلها الشيرج وقول بعض الشرايع هو بيع دهن البنفسج بدهن الورود فتختلف الاجل على دهنين اختلف أصلهما وان لم يحد ذلك في غير الشيرج اه شرح مر وقوله لان أصلها الشيرج قال في المسالك صير بشره وهو دهن الصمغ وما يقابل للدهن الأبيض والصير يؤول ان يتغير بوج شخبنا له لمعنا وهو يعنى الشيرج مثلاً زنب وسيلق وعسل وهذا الباب يوافق خلق ما بين خلق وجعفر ولا يجوز كسر الشيرج لانه صير من باب خبر وهو قليل ومع قته ما شئت بصورة ليس هذا ما اه عش عليه (قوله ولحمها) والبطير والصفادير بالواقعا

على ذلك وأثره فلو أحدث الناس خلافه فلا يصحار به (وقد غير ذلك) بان جعل له أليم يكن في عهدنا أو كان ولم يكن بالحجاز أو استعمل الكيل والوزن فيه سواء ولم يستعمله لانه يعتبر (وزن ان كان) المبيع (أكبر) حرمه (من تمر) كبر وزنيش الذي بعده الكيل بالحجاز فيهما أكبر جرماته وهذا من زادني (والا) بأن كان مثله كالوزن أودونه (فإنه يطلد السبع) حله السبع وهذا أعم من قوله وما جعل برأى فيه عادة بلد السبع فعمل ان المكمل لا يباع بعينه بعض وزنا وان الموزون لا يباع بعينه بعض كسلا ولا يضرع الاستواء في الكيل التفاوت وكونه لا مع الاستواء في الوزن التفاوت كسلا والاصل في الشروط السابقة خبر مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلاً بشل سواء سواء عايناً خافاً اختلفت هذه الاقسام فبما كسفتهم اذا كان يدا بيد أي مقايضة قال الرازي لان لازمه الحلول أي عايناً (د) خا مبيع وروى (ب) بركي (غير جشمه) واعتدا (ح) كبر بغير

وذهب بغير شرط خالو وقابض قبل التفرق لهما تأمل (كادقة أصول مختلفة ما ليس وخلوها وادهم ولو هوهاوا ليلها) اجناس

أحناس وكذا يوضها الجراد حنص وكذا يتر الوحش والقلبا حنص والعمولة للبرودة حنص وقيل
أحناس وبقية حيويات الحر أحناس والرأس والنخ واللسان والكبد والطحال والقلب والرئتان الكرش
وشحم الظهر والطحن والسننم والإيتوالا كراع أحناس ولوين حيوان واحد والذئبة والغنم والمصرم
حنص واحد وطعم الألبان الحنص الغنم والبغ والبسر والعلب والتمر حنص واحد أيضا وكل منافع هذه وصير
أحناس وطعم الألبان المذكور حنص والسمن والخيض بنسان والسكر والفانيد أصله وهو العسل المرسل
حنسان وكل جيعم دهنه وكسب حنسان بل أحناس والبطيخ الأخضر والأصفر والشاء والخباز أحناس
وكذا البقول وسننفا الخلال اه برأوى (قوله أيضا طوبى) أصل ان المصافير على اختلاف أنواعها

حنص وهى أنواع الحام حنص وأحسان وسهان وجران القري الاضداد خالفة الأدرى ويوض الطيور
أحناس والبتر الوحش حنص واللباء حنص وبقر اللاء وقنمه ونعوه أحناس انتهى (قوله) اه
لوقول حيوان بن حنسين فقه ترددوا الأقرباء أن يعصل مع كل منهما حنصا واحدا حتى تتبين المماثلة فيه
احتياطا لباب الربا اه سم وفي شرح مرقماته ما لم يتولد بن شر وقنم مثلا فكل جعل حنصا رأسه
أو يجعل مع لحم أو به كالحنص الواحد احتياطا لعدم بيع لحمه بلعهما متفاضلا كالزركشي لم يتوضوا
له ويظهر الثاني لضييق باب الربا اه (قوله ويوضها) وأما غنم البعش ويوضه حنص واحد اه برأوى
(قوله ونسل التمران) ويحجز بيع دهن البنفسج بدهن الورد متفاضلا لكن في شرح الروض للمؤلف
لكن دهن الورد والبنان والبنفسج ونحوها حنص واحد أهله بالورد وغيره إذا صلب واحد وهو الشرج اه
ومرور شيننا اختلاف الدهن باختلاف أهله بان وضع البان في شرج البنفسج في زيت مثلا كان ثمره بعد
ذلك اه وهل إذا وضع البنفسج على الجسم ووضع الورد على الجوز مثلا حتى يروح بذلك ثم احتضر حسنه
الدهن هل يكون ذلك حنصين لا اختلاف أصلها أيضا الظاهر ثم وفي الروض وشرحه أن الشرج الذي وضع
فيه نحو البنفسج لا يباع به بعضه وبعض وإن كان حنصا واحدا لاختلاف حب الجسم الذي عليه نحو البنفسج
ثم مصر يباع به بعضه وبعض وعلى الأول بان اشتراط نحو البنفسج به مع معرفة المماثل اه حل (قوله)
فهنس حنص واحد) أي فلا يباع بعضها ببعض لعدم تأني المماثلة فيها كحسبان في قوله ولا تكتفي بما يجتد
من حبال تأمل (قوله وتعتبر المماثلة الخ) أل فيها العهد أي المماثلة المذكورة في اتحاد الجنس وتقدم لهم فعتبر
حالة العقد فصح (قوله في غير العرايا) لأن العرايا وإن كان يعتبر فيها المماثلة أيضا الأهم تقديره حتى لو لم يظهر فيها
تفاوت العورين بعدا لحفاف تبين سلطان العقد اه حل ينصرف (قوله في الثمر والحب والهم) فحينئذ الثلاثة
تخرج المماثلة كالن والهم ونحوها فكان لها لوطوبتها اه حل (قوله أيضا في الثمر) هو بالناله الثلاثة
كما يفهمه قوله بحفاف الذوقى بالنال يمكن له قوله بحفاف معنى بالنفسية لغيره عرض حل مر وأما التثنية
فهذا الثلاثة من قول المتن بحفاف لأنه إنما يكون في هذه الثلاثة ولا يكون في غيرهما إلى قولك ومن قول المتن
الأن لا يكتفي فيما يتخذ من حبال الخ ومن قوله وتعتبر لبن الخ قوله بحفاف لها أي الثلاثة المذكورة
والباعية أو بمعنى آخر فليس في معنى وقت بدليل قول الشارح بعد العمل أن بالناله وقت الحفاف
أي تعتبر في ذلك الوقت أو بمعنى عند كابدل عليه قول الشارح (قوله أيضا) قال أن المماثلة تعتبر عند الحفاف
وقوله من المذكورات حال من الفسور أي حلة كونه غير هائل غير العرايا بان جملة المذكورات أي الأمور
الثلاثة وقوله وإن لم يكن لها أي الثلاثة حفاف أي سواء كان لها حفاف أو لا وهذا التعميم إنما يأتي في الترتبات
الحب ولا في الهم إذ كل منهما يتأني شحفه وهذا القاية قد رد على التضعيف ويصارفة أصبه مع شرح مرقم
لا حفاف له كاشتاء والغب النخل لا يفسر بسلامة أصلا وفي قوله يوضح تكتفي بما تلتزمه غير ما يخرج الزا إلا أنه ينظم
سنانهم وطوبى بتعديك كالنفس يباع وزا لأن ما يمكن كسبه وورد يوضح الخرافات التي تروى في أنها فاسم

ويوضحها فيصورز نها
الطفيل ويشترط فيها
الحلول والتشايض لتمام
أحناس كالمسولها فيصورز
بيع دقيق السرديق
الشعير ونسل الثمر
الغنم متفاضلين وشرح
بختلقة الحنص متعدي
كما في أنواع البرأوى حنص
واحد وما يروى على أنه
بيع طعام بغيره كقند أو
قرب أو غير طعام بغير طعام
وإنما تتدبر لم يشترط شيء
من الثلاثة (وتعتبر المماثلة)
في الثمر والحب والهم (قوله)
غير العرايا) لا تكتفي بها
في باب الأصنوك والثمار
(بحفاف) لها

الرطوبة يمنع العلم بالماتة بخلاف الاله عرش عليه وقوله للجهل الا ان حال الرطوبة وقوله وقت
 الجفاف طرف للماتة اه شخبنا قوله ايضا يجفاف لها أي بان كان نادرا كالتقاء ظنهما اذا جف مع يبع
 بهما بعض وهذا هو المعتد اه شخبنا وفي شرح مر مائه ونظائر كلام المصنف انه لا عبرة بما يجف
 من نحو التماسه وجهان النظر فيه لقالب لكن الذي أورده الشيخ أبو حامد والحامل وغيرهما طوار وقال
 السبكي انه الاقرب اه والمراد بالجفاف المعتد وصول الشيء الى شأه بقا فيها ادخله إعادة اه عرش (قوله
 اذ به يحصل الكمال) عبارة شرح مر واعلم ان للماتة لا تحقق الا في كمالين ومناظير الكمال ان يكون الشيء
 بحيث يصح للاذخار كسمن أو يتبدل لا كثيرا لا تنفعا فيه كبن من ثم لا تسمى للماتة في نحو حب وتمر الا وقت
 الجفاف ليصير كملاد وتنشيطه شرب للماتة لا لال كمال انتهت وقوله أو يتبدل لا كثيرا لا تنفعا فيه أي هم امكان
 العلم بالماتة فلا يرسل من انما لا جفافه كالتقاء باقي الخضر وان لا يباع بعضه ببعض وقوله في
 نحو حب وينبغي ان من نحو المصل اذا قس على الجافة التي يحزن فيها إعادة اه عرش عليه (قوله كفتاه)
 بكسر أوله أي وضعه وبالثقل والبد اه مر اه عرش وفي المصباح التقاء فعال وهو نه أصل وكسر التقاء
 أكثر من فتحها وهو اسم بالنسبة للناس الحيار والجهول والغفوس الواحدة ثناء وأرض مقننة ذات ثناء وبعض
 الناس يطلق الثناء على نوع شبه الحيار وهو مطابق لقول الغفاه في اربا في الثناء مع الحيار وجهان ولو
 حلف لا يخلص هذا السأكة خنت بالثناء والحيار اه (قوله وقت الجفاف) أي في حاله جفاف وكتب ايضا
 على تقدير ان يكون له جفاف فلا تكون العسلة قاصرة اه حل (قوله والاصل في ذلك) أي في اعتبار
 الماتة وقت الجفاف وفي قوله فلا يباع في غيرها الخ اه شخبنا (قوله ان ينعش الرطب) استنهام تقرير
 لنبههم على انه لا يحكم لاستنهام حتى لان ذلك لا ينفق على أحد اه شو برى (قوله اذا ينعش) قال في المصباح
 يس الشيء يس من يلب تعب فهو بضم الواو في المضارع وفي لبع بكسره كالماضي اذا تعب بعد طرته
 فهو يابس وسكان يس شخبنا اذا كان فيه ماء فذهب وقال الأزهري طر ييس لأندوة فيملا بال واليس
 يقتضى سبق الرطوبة اه (قوله فنهى عن ذلك) وموردة النهى هنا كإفاته في شرح آل روض فاذن بكسر
 الهمزة وفتح الهمزة اه عرش على مر (قوله في ما شارب الخ) الأولى فيه اياه اذهبا من دلالة
 الإيحاء لامن دلالة الإشارة اه وشيخي على مر وفي البرماوى مفسر وجه الإشارة ان نقصان الرطب
 بالجفاف أوضح من أن يسأل عنه فكان الغرض من السؤال الإشارة الى هذا ومن ثم قيل ان امتناع بيع
 الرطب بالجفاف لتحق نقصان امتناع بيع الرطب بالرطب لجهل الماتة والشارح اقتصر في الكل على
 جهل الماتة وهو صحيح أيضا اه (قوله والحق بالرطب فيما ذكر) أي في الحكم المذكور في الحديث
 واتصروا على الحق اللهم لخفاء الالتفات فيه بخلاف باقي الثمار فالحال ان الرطب ظاهر لما ذكره الرطب في
 الجنسية أي بحسبة القرية هذا وأما كون المراد بالحق به ما في المتن فكذلك بعض الحوائث فليس نظرا من وجوه
 ثلاثة الأول ان الالتفات والقياس لا يكون على المتن وانما هو على المتن من كلام الشارع الثاني ان
 الشارح أدخل الهم في عبارة المتن الثالث انه لو كان المتن قاصرا على ما يحسب الرطب في العرف لزم عليه
 خروج سائر الثمار كالتقاء والطبخ الا ان هذا لا ينافي العرف وطبعا اه شخبنا وفي عرش على مر مائه
 اه أحسنه لمعاولم يصح من الرطب فيكون دخلا فيه لا يقال له غير رطب وانما يقال له طرى ولكن القصة
 أطلق عليه الرطب في المختار الرطب بالفتح بخلاف اليابس ورطب الشيء من يلبس جعل فهو رطب ورطب اه
 (قوله ويباع قديم بقديم) أي اذا قديم في النار أخذ من قوله بعد ولا تكتفي فيما أوردته من غير طبع اه
 شخبنا (قوله لا ختام) أي معلقتا كثيرا وقل لأن طيبته يؤثر في الوزن ككتير من العظام ما يؤكل من مع
 اللحم كما طراد الخاق وقوله يظهر في الوزن جند في الخ نقضا لافي العلم لا يمكن تحلو من العظام فلم يعثر منه شي

اذ به يحصل الكمال (فلا
 يباع في غيرها) من
 المذكوران (ورطب رطب)
 يقع الزاهن (ولا يباع)
 وان لم يكن لها جفاف
 كفتاه وذهب لا يستريب
 للجهل الا ان بالماتة وقت
 الجفاف والاصل في ذلك انه
 صلى الله عليه وسلم مثل من
 يبيع الرطب بالتمسك فقال
 أينفع الرطب اذا ينعش
 فقالوا لم ينعش من ذلك رواه
 الترمذي وغيره وصححه وفيه
 لشارح الثاني ان للماتة تعبير
 عند الجفاف والحق بالرطب
 فيما ذكر طرى الجسم فلا
 يباع بغيره ولا جديدين
 منه ويباع قديمه بقديمه
 بلا علم ولا علم

بـخلاف الملح فإنه لما كان من مصالحه اغتفر القليل منه اه عـش على مر (قوله يظهر في الوزن) ظاهره
 وأما ما يمكن من الملح موجودة كان نشر به اللحم والظاهر ان المراد ظهوره وقته وهل لادانه وقفاً نفسه
 أو بالنسبة لاهو من اللحم فيختلف بقلته وكثرته مره اه حل (قوله ولا يتصرف في التمر) الملح مـصنع عـش
 على مر يقتضي أنه بالنسبة المتفاوتة لأنه قال بخلاف النوى التي لم يمسها ماء الكحل فلا يتصرف في تناهي حـقـاقه
 ويشير لهذا أيضاً قول الشارح بخلاف اللحم لأنه موزون فهذا كله يقتضي ان التمر بالنسبة التي يقتضي الكمال
 وأما اللحم بالنسبة المتفاوتة فالسـمـوزون اه وعبارة الخفي قوله ولا يتصرف في التمر والحاصل أي في باع
 حـدـيث كل منـه بعد حـقـاقه وان لم يتبدل حاله بعينه لانه لما بقي الرطوبة لا يؤثر في الكيل انتهت
 وعبارة سم قوله تناهي حقاها مبنية أن منابها حقاها ما ان لا يظهر رزوال الرطوبة الباقية أثر في الكمال
 انتهت (قوله يظهر أثره) أي أثره في اللحم وهو على تقدير مضامين أي أثره في طوبىته كما هو مضمّن شرح الروض
 اه شجنا (قوله ويستقي بماء كرازيتون) عبارة شرح مر وباع كرازيتون بعينه بعض حال اسوداده
 ونقصه لأنه كاسل ولا يستقي له جاف وتلك الرطوبة التي فيها غاي التي لا تلامس فيه ولو كان في مائة
 بلغت اه قال وفي زنة نظر اه أقول وجهه أنه اذا وضع عليه ملح خرج منه ما صرف بشاهد اه
 عـش عليه وقال بعينه ثم نوعان نوع لامة فهو نوع في مائة (قوله يجوز بيع بعينه بعض) أي حال
 اسوداده ونقصه ومياله الكيل وانضم إلى كرازيتون البيض فيوزع بعضه بعض في قشره ووزنه اه
 برماوى (قوله تبيّن نوع نوى التمر) بشر هذا الشرط آخر زاد على اشتراط الجفاف وعبارة شرح
 مر ويشترط مع ذلك أي الجفاف عدم تزوي التمر الحـل اهو هل من التمر الجوهرة المزرعة النوى فلا يجوز
 بيع بعضها ببعض أي أنها على هذه الهيئة تدخر عادة ولا يسرع اليها الفساد فنظره لا في الأول لان
 تزويها بعد بيعها الفساد مع أنها لا تخرج عن أن تكون رطبة تزويها أو تفرغها كانت من التمر فعدم
 الصفة فيها مستفاد مما ذكر وان كانت من الطب فالفساد فيها مستفاد من قولهم لا يباع طبر وطبر ولا يباع
 والرطوبة فيها متفاوتة ومثلها الأولى التي بنواها لان النوى فيها غير كامن اه عـش على مر (قوله
 يبطل كالهـما) أي فلا يباع بعض كل بعض حـتـثـه وهذا محصله ان كان بشرع لهما الفساد بالزعم والـا
 فلا يبطل كالهـما فيقصم سم بعض كل بعض وهذا المصنف اه من شرح مر وسواشيه (قوله بخلاف
 مطلق الشمس) في المختار يكسر المجهول ويضمهما أيضاً الذي يؤكل اه وقوله ونحوه كالخوخ والكثير لأن
 الغالب في تخفيفها تزوي النوى اه حل (قوله يبلول) أي كل منهما كالقشر مره أي أو أحدهما
 كأي عـش عليه تأمل (قوله وان جف) أي تغلظوا انكشاه عند الجفاف ومثله الغرطيات الغرطيات كالبالول
 القلى والخشور اه برماوى (قوله فيما يفتن من جب) أي في نوى يفتن من الجب اه حل ويحترز بـقـلـقـن من
 التي يتخللها روى التي يتخللها روى الطرم اه شغلوا بالو لا يباع روى جاسق جاسق جاسق جاسق
 بالعين والسمسم والشميرج وبالكسب بالمل كان أول اه برماوى (قوله كدقيق) ومنه جريش الغول
 والعدس والكافور والشميرج اه برماوى (قوله ونحو) أي ان اتحد جنسه فان اختلف تكبيره
 حتى يشعر جاز ومثل التمر العين وأنشأه التمر من القصر يجوز فيه المد أيضاً اه برماوى (قوله فلا يباع
 بعينه بعض ولا حبه) وأما بالتدقيق يجوز بيعه ولو كان مخلوطاً بالفتنة نفي عـش على مر مانهـه
 (قائمة) وهو وقع السؤال في درس من بيع الدقيق المشتمل على الفتنة بالدرهم هل يصح أم لا لاشتماله على
 الفتنة وعكس الجواب به بان الظاهر المصلحة لأن الفتنة قد قصد أيضاً الدواب ونحوها ويمكن تجزئها من
 الدقيق بخلاف البزاة المخلوط بالماله فان ما في العين الماله لا يحد به الاتفاص وحده أئنة كدقيقه اه (قوله
 ولا حبه) (يرى) ولا يحد به يقتضي قبول المتزاول على حله لمن جهة افراد الملق على التسليم بقصر الاستثناء

يظهر في الوزن ولا يتصرف
 التمر والحاصل تناهي حقاها
 بخلاف اللحم لأنه موزون
 يظهر أثره ويستقي بماء كرازيتون
 لأنه لا يباع فيه ولو كان في مائة
 بلغت اه
 يجوز بيع بعضه بعض
 كما يزعم الغزالي وغيره
 (تبيّن) نوع نوى التمر
 والزم يبطل كالهـما
 بخلاف مطلق الشمس ونحوه
 ويتعين بيعه بر ميسالول
 وان جف (ولا يستقي) أي
 المائلة (فيما يفتن من جب)
 كدقيق ونحوه فلا يباع بعينه
 بعض ولا حبه

التي في قوله الاقدهن على بيع بعض كل بعضه لا تحرون بيع كل بجه كما أشار اليه الشارح وقوله تتكني
 المائلة فلهما اه حل أي لا يباع الشيء بما يتقضمه اه شقنا قوله الجعل بالمائلة فتفاوت الخ هذا
 التعليل فاعرف في بيع بعضه بعض دون ما اذا بيع بجه اه حل وفيه شقنا قوله وكسب في المصالح
 الكسب وزان قتل البهمن وهو عرب وأصاه بالشن المجهه اه وقوله صرف راجع الكسب كاصنع الشارح
 لكن الحكم من خارج انه لا بد اضافي البهمن من كونه خالصا فان اشتمل على الكسب لم يصح اه شقنا قوله
 كدنه بهمن) وهو الشريح (فائدة) وفي شرح حر مانصه والادهان الطيبة كلها مستقر حتمن البهمن
 ثم ان في البهمن انها مستقر دهنه جاز بيع بعضها ببعض متفاضلا بشرطه بناء على انها اجناس كأصولها
 وان استقرج الدهن ثم طرحت أو رافقه لم يجر بيع بعضها ببعض متفاضلا لانها جنس واحد كذا كره
 المارودي وغيره لان أصلها الشريح ويمكن حمل كلام الشارح على الجملة الاولى كما مررت للاشارة الي جملة أيضا
 وقولنا لم يجر بيع بعضها ببعض متفاضلا أي ولا يمتثل ولا ينافيه تعليلهم بأنهم جنس واحد اذ لا يلزم من اشتداد
 الجنس جواز بيع بعضه ببعض متفاضلا لقساماته هنا هو عدم تحقق المائلة اه بالحرف وقوله ثم ان في
 البهمن فيها أي بان خلط البهمن ورق اللورد ذكر حتى روج ثم صير دهن اللورد فجاز بيع بعضها
 ببعض متفاضلا وكذا ما لا لانه لم يوجدا متعنا له علم بالمائلة وبجرد الترويح لا لأنه ليس بمساوؤه وهو
 عدم تحقق الخ أي لا اختلاطه بما يغفل عما طيبه به وهذا يظهر الفرق بين القولين المتبادر هنا بالصحة في الجملة
 الاولى وهي ترين البهمن في الاول اء ع ش علبه قوله صير (أوتلا) منصوب على الحال أي أنه كونهما
 أي كل منهما ماصا أو صيرا أو تالا اه شقنا قوله لان ما ذكر حالات كمال هذا على الأصح ومقابله ليس الصير
 حالة كمال لا تنفع كونه على هيئة كمال النعومة اه شرح حر (قوله أيضا ان ما ذكر) أي من البهمن والكسب
 وصير النيب وانظر والافتقار لانا كمال اه حل (قوله علم) أي من ههنا من قوله وتعتبر المائلة بمخالف
 وقوله ما كسره أي كالبهمن يكون جداد ههنا وكسبا والذين ههنا فقط كعنب ووطب لا يستر بسولا بغيره
 الصير وانظر اه شقنا (قوله فيوز بيع كل من دهن البهمن الخ) حاصل مسئلة البهمن وما يتقضمه ان
 البهمن والشريح والكسب الخالص يباع كل منها بمثله وكذا الشريح بالكسب الخالص من البهمن ويتبع
 بيع البهمن بالشريح وبالطيفو بالكسب وان لم يكن فدهنه فلا يضر بيع الطيفية بغيرها ولا بكسب وان
 لم يكن فدهنه ولا بالشريح لاشتمالها عليها موصو وعشر أربعه صنفون بطلية كما هو ضمن الشارح اه
 هم على ج وعبرة شرح حر وليس الطيفية المعروفة تقبل استقرج دهنها حالة كمال فلا يباع بعضها
 ببعض ولا يباع بجهنم بشرح اذ هو في معنى بيع كسب ودهن بهن وهو من قاعدة مدبر عن كسب الكسب الخالص
 والشريح جنسان وحاصل ما في الكسب بالكسب انه ان كان مما يابا كان له الجواب فكذا كسب الكسب ان كان
 متفاضلا ومتساويا وان كان مما يابا كاله الناس ككسب البهمن والوردان كان في غلط يقع التماثل لم يجر
 ولا فيقو زانته فتقول الشارح بدهنه أي بآل ش اه (قوله وبيع كل من صير أو دخل الخ) وأما بيع
 صير المتبطله وصير الطيفه متفاضلا فافترقا لانها جنسان كبعت الشريح بالكسب لان الشريح ج وان
 كلما شقنا من الكسب الا ان الكسب ليس مشتتلا عليه موجبه بتغير الفرقين ههنا وبين حطهم
 السكر والعلل المشتتلة عليه حناوا واحدا ولا يقال في هذا في بيع الشريح المتقضمه لان عمل ذلك اذا كان المأخوذ
 من مشتتلا على المأخوذ كالشريح ج البهمن اه حل وقوله بعضه أي بآل ش اه شقنا قوله كما
 يجوز بيع الخ أي كما لم يجر اه حل (قوله لان فلهما فيتم) أشار هذا الى مسئلة التماسول وبعبارة
 البرماوى وحاصل مسو مسئلة الخلال انها ستة عشر موزن موزن بار بعق مثله لانها ماسن عنب أوزن بيب أو
 وطب أو فرد كل منها اربع نفسه أو موع واحد منها ينفق منها ماسن كوزن في عشرة خمسة صحبة وبعبارة طاله

الجعل بالمائلة فتفاوت
 الفرق في النعومة والخبز
 في تأثير النار ويصوز
 بيع ذلك بالفضلة لانها
 ليس بربوية (الاقدهن
 وكسب صرف) أي خالص
 من دهنه كدنه بهمن
 وكسبه فتكني بالمائلة
 فيها (وتكني) أي المائلة
 في العنب والربط صيرا
 أو خلا لان ما ذكر حالات
 كمال فلهما قد يكون الشريح
 حالتا كمالا كثر فيوز بيع
 كل من دهن البهمن وكسبه
 ببعضه يبيع كل من صير
 أو دخل العنب أو الربط
 ببعضه كما يجوز بيع كل من
 البهمن والربط والتمر
 ببعضه متفاضلا مثل الزبيب
 أو التمر لان فلهما فيتم
 لعدم العلم بالمائلة

خشوة بحق شين واشتد فهو حار وخرخر حار من باب تعب وخرخر بخر من باب شرب بلقتان فيه يمدى
 بالهمز والتضعيف يقال أخشرته وخرخرته اه (قوله المنصوص منهما) أي الذي نص عليه الشافعي ولا يخر
 خرجا للصحاب من كلامه منصف على الوزن لا ينافي قوله أطلقهما العراقيون أي عن التفصيل بين الجامد والمائع
 اه شينا (قوله اما الشوب بجاء أو نحوه الخ) يدخل فيما لو خط بالسهم غيره مما لا يخط للبيوع مع السهم
 كالذئبق فلا يصح بيع الخلو لا بجنه ولا بدراهم لأن الخط يتبع من العلم بالمقصود اه عرش على مدر (قوله
 بجاء أو نحوه الخ) محله اذا كان الماء كثيرا يظهر في الكيل اما اليسير الذي لا يظهر فيه فلا يضر اه شرح مدر
 وجهه في تحويل الماء اذا لم يكن من مصالحه كالذي يصد به حوضه اه عرش عليه (قوله بجنه ولا يتفصل) أي
 ولا يبر ولا يترك كالدرهم اه رشيدى وعبارة حل قوله لا يجوز بيعه بجنه قال بعضهم ولا يتفقد كره
 لانه يتبع العلم بالبيع وذكر عن ابى الولى العراقي انه استثنى ما لو وضع الماء لاجل بيعه فانه معتبر وقرينه بين
 التفصيل المشور حيث يصح بان وراج ذلك بسوغمو ينبغي ان يكون مثل التفصيل المشور في الزيد في جديهما بين
 والخم وراجع ج قد شرح قول الاصل أو يتدان ولا غائب كسب أيضا كلام ج يفيد عدم جع ذلك والغفوم
 من كلام بعضهم المصنفون نقل عن السبي اه حل وقد ارجاهه فوجدنا نص عبارته هكذا ويجوز التعامل
 بالمشوشة لعلوم قدر غشها أو لا تنعقد في البدوان جهل قدرها سواء كانت فقه أو فخر دام الاستمالة فيها
 أم لا وفي المنة قال في المجموع إعلان المصنوع ووجهه فيكون كعض المعاجين أي المجهولة الأجزاء أو متاديرها
 وانهم يصح بيع زمام المعدن نظر الى ان المصنوع منه المشوه مجهول لانه لا وراج حتى يختلف الجاهل
 بالمصنوع وكذا يقال في عدم صحة بيع اللبن المخلوط بالماء فهو المثل المخلط بغيره لغير تركيبه بحث أو جزمه
 ان الماء لو قد خلطه بالبن لصح بيعه ولو كان قدر الحاجة صح لا حيث حمله غير المسألة لتركيبه في عدم
 صحة السلم والترض في الجواهر والخطأ المختلف بالبرع صحة بيعه بغيره فكذا جازت المعاملة بها حل المطابق
 عليه اذا كتبت في الغالب وهي مثلية تخفى بطلانها حيث تمت بمعاملة أو اتلاف لا يفتي بحال المعتمد ان لا يفتد
 المثل وحيث ظلت غير فها يوم المطالبة الا ان لم يسد بها او جعلها كالنصف فبيعت بقيتها بالاتلاف فيجب
 قيمته يوم التلاف وحيث وجبت القيمة أخذت قيمة الدواهم وحيا وعكاه اه (قوله كمين) باسكان الباء مع
 تخفيف النون ويصح بيعهم تشديدا للوزن تركه اه شرح مدر (قوله ومصل) هو المعبر به من الحيز اه
 وعبارة زى الصل والمصاله ما سال من ما لا يقا اذا طبع ثم عسر اه مجردوه في جمع لما تقدم والا فاق
 كمين عن البن اذا وضع في الناور وجو وضع فيه من الخ الخ شينا وفي المصباح الا فاق قال الأزهري فيقتد
 من البن النضج بطن ثم يترك حتى يحصل وهو بطن الهمز توكم التاف وقد تمكن فيقتد مع فتح الهزة
 وكسرها تارة الصغف عن الغراء اه (قوله يتخاله الا تفتة) في المصباح الا تفتة بكسر الهمزة تفتح التاف وتقبل
 الحاء أكثرين فيقلها قال ابن السكيت وحرفي أمرايان فصاح من بين كلاب فأسألتها من الا تفتة فقل
 أهدمها أقول الا تفتة بعنى بالهمز وقال الاسر لا أقول الا تفتة بعنى بالهمز المكسورة ثم افتد قال في الصلا
 جماعة عن بن كلاب فافتت جماعة على قول هذا وجعته على قول هذا فاسم التفتان والافتة كرش الجبل
 والجدى جاد امرض وفي شئ يستقر من صله ما عر بصرف في صوت فبثلة بالبن فيقل كالبين فاذا رأى النبت
 لم يبق الا تفتة بل يصير كرشوا خال فيجئة اه (قوله يتخاله الذوق) كان مراده بالذوق ففت لطيف يحصل
 من البن تنبج له في الحصر واد اجعله سينا فكا من اراد بالذوق ما قد عولف اه شينا وقال شيخنا العزرى
 الراد فيقول البن الان لا ينفعنا اليه فحق فيصير فاذا وضع على الحصر الذي يصير عليه لسانه لم يفتد فقلوا
 بالذوق اه (قوله ولا يباع الزبد بالسهم) أي لأن السهم ما خوضه في ليايح الزبد بالتدليل للبيوع كما تقدم
 من ج كالبن الشوب بالماء وتقدم ما في حله من بيع الثمر بجنه أو بصيره والى يبيع بجنه أو بصيره من الغنم

المنصوص منهما الوزن وبه
 جزم ان القري في الزاوش
 لكنه صح في غشبه التوسط
 وبمع بعض النضج الصرف
 بعض اما الشوب بجاء أو
 نحوه فلا يجوز بيعه بجنه
 ولا يتفصل ليعمل بالمائة
 (فلا تنكفي) المائلة (في
 بطن) أحمره كمين) وأقط
 ومصل وزيد لا يتخالو
 من يتخاله شئ ما كمين
 يتخاله الا تفتة والا فاق
 يتخاله الخ والمصل يتخاله
 العقيق والزبد يتخالو من
 قليل يفيض فلا تنفق فيها
 المائلة فلا يباع بعض كل
 منها يفيض ولا يباع الزبد
 بالسهم

بجمله أو عصير فينتج في كلامه ج ما فيه الجواز لاها أجناس مختلفة تحتها فلو أخذ من كلام الشيخ
 أن عمل امتناع بعين التي بما يتخذ من عملها يكونا كلمين وخرط الفوارق بينهما هو الكلام الذي قاله الشيخ
 جواز ينفع عصير العنب بخلاف ما حسن لافراط الفوارق في الاسم والصعوبة السبكي وردوا
 شيخنا كلام السبكي في الرض لا يباع كل يوم بأقله من غيره فلا يباع بعصره وأخذه والعنب بخلاف
 أو عصير ولا الرب كذلك ولا الرب كذلك وأما بيع الزبيب بعقل العنب أو عصير أو العنب بعصير الزبيب
 أو بخلاف فهل ينتفع بالخل العنب أو الخل بعصير واحد فيكون العنب والزبيب بفساؤهما أو المأخوذ من
 أسدهما مأخوذاً لا يخرج من روثي كلام الحاملي وأما بيع بعض هذه الأشياء بخلاف ذلك فينتج بالاعت
 اه لا يلزم من منفعتي عصير العنب بخلافه وعصير الرطب بخلافه صحة بيع العنب أو الرطب بعصيره وأخذه
 وكذلك بيع الزبيب بعصيره وأخذه وبيع التمر كذلك وان كانت أجناساً مختلفة لأن ذلك من بيع الشيء بما
 اتخذ منه وهو مستقل بطلبه لا لاشتمال كل على عصيره وما شابهه على خلافه فقد تروى في بعض النسخ
 تقول هو مستقل بطلبه بواسطة اه حل (قوله ولا يلزم من مخالفتهم) أي لاشتماله عليه لا يباع الشرج
 والكسب والجسم وان كانت أجناساً مختلفة والعنب أو الرطب بعصيره وأخذه وان كانت أجناساً مختلفة لا لاشتمال
 الجسم على الشرج والكسب واشتمال العنب أو الرطب على العصير والخل من ثم يفسد الشرج
 بالكسب والعصير بكل من العنب أو الرطب بخلافه مختلفان لأن الكسب ليس مشتقاً من الشرج والخل من كل
 ما خذوا من العصير لأن العصير ليس مشتقاً منه تأمل وقول ج حل امتناع بعين التي بما يتخذ من عملها يكونا
 كلمين أي جنتين كلمين يقتضي جوازي بيع التمر والزبيب بعصر كل منهما بخلافه من بيع العنب أو الرطب
 بعصره وذلك لأن كلان العنب والرطب ليس جنساً كالتمر اه حل (قوله ولا يلزم من مخالفتهم) عبارة
 أصله مع شرحه ولانكتي مماثلة ما تروى في نفسه التمر والطبخ كالتمر أو القلي كالتمر أو الشاي كالشاي أو
 القند كالقند والكرو والقند أو البان تأثير النار عليه نه يؤدي إلى الجلب للماء فلا يجوز بيع بعضه
 ببعض وانما هو السلي في هذه الآية للماء فلو كان في الضابط لكان له أصع انتهت (قوله ودين) بكسر الهمزة
 وسكون الباء وبكسر عين التمر وعسل النحل اه فأوصاه عش وفي الصباح الدين بالكسر عبارة
 الرطب ومثله المختار (قوله ولو بنار) أي والحال انه بنار أو لوالها إذا كان الكلام مخافو في التأني بالإنارة حينما
 (قوله كسل ورج) أي وفيه بوضوح اه شرحه (قوله عن الشيء) في المختار الشيء يقتضي الشيء يستخرج
 به قال الفراء هذا كلام العرب ولو لم يردون بسكونه والشيء أنخص منه اه وتبين ان الشيعة طبع العلم أيضاً
 والله ما يعرف دينه وبين واحد ماله اه عش (قوله لا لاشتمال) في كلامه (قوله في بيع التمر بعصيره) قوله
 بان النوى غير مفصود بخلاف الشيء في العمل لا يجتمع ما لمضف للعلم اه شرحه (قوله وإذا جاع
 فخذ الخ) هذه هي المسئلة المشهورة بين الطلبة دعوى توردهم وهي معناه لارم خصوصاً في التصور لأن مرادها
 لا تخصص بالعدو وإصطلاحه ان يشتغل كل من طرفي القتال الواحد على جنس متحد فيه مساواة كل وجود حقيقي
 فيها أو فمضيقاً طرف حقيقي في الاستحرام أو أحدهما أو كل منهما معاً أي أخرى به أو أولاً لاختلافه جنساً أو
 نوعاً أو صفته أو لث فخر سلة جامعة لا طرافها في أن أرادها لارم بيع الهاء اه رملوى (قوله علة) أي واحد
 وصيغته مختز في قوله وقد ورد هذا في قوله (قوله) أي واحد أو سبباً في عطف قوله ولو لم يمتثل الخ (قوله
 من الجانبين) فلو لم يمتثل من جهة أي فليس كما كنا في الجانبين وبينه واختلاف الشيء أي واحد أو لارم
 ما يشمل التمر وقد عدهم من جنس أو يكونا بكسر الهمزة أو كانهما التمر وإن يكون بعضه أو يربطه شيء مشترك
 الشارح وهو قوله قد دعوى توردهم أن يكونا من جنس أو من جنس أو من متعلقة باختلاف الشيء أو من جنس فقد
 أي وقد عدهم من جنس في كل من الجانبين أو في أحدهما أو في لارم أو ليس تأييدها لارم في صفة قوله أما إذا كان في الروي

ولانها يماثلن من كهن
ومضض (ولا) تكتي (انها)
آوت قسه لارضي (لج)
كتشي وشي وعقد حكم
ودبس وسكر لاياب عيه
بيض للجهل للسلامة
بشاكل تاثير الناروة
ومستخرج بعض الطبخ
الماء اللقيع فيلحم صر
له الام وبعيري ذلك اهم
مما عر به واضر تاثير
تجبر ولو بدل (كسبل
وهي) ميزاها ان الشع
والسن قبايع بعض كل
منها بعض حيثلان
لارنميز لطيفه ما قبل
المصير لاجير ذلك الجبل
للمالمة (واين عتيد
بجسار و ارباب الجاني)
وليس ثابا الانا لست
المقود

تأمل الخ القبول الذي له اختصار ثلاثة وأما قوله روبرا وكذا قوله من الجانبين فليسان الواقع اذ الكلام في بيع
 الزبربان فيها بعض وأما قوله واختلف المبيع فلا يدخل كالمشتر الموقوف وعبرت بالمبيع والمدا بالتابع
 بالاية قد قبل اه شيئا وصارنا ليرامو قوله واذا جمع عقد أي واحد جنس روبرا بالخ يخرج به ما لو جمع
 ذلك فخطان فان قول كل جنس بعينه أو بالآخر كما في كلامه من قوله جنسا ما لو جمع عقد جنس
 كما ع بر وما ع شبر يصح في كافي أيضا لو خرج قوله روبرا ما لو جمع جنسا فبر روبرا كثر يوسف ثوبين
 وخرج قوله من الجانبين ما لو جمع عقد جنسا روبرا من أحد الجانبين فقط كثر يوسف روبرا ثوبين فلو فصل
 الشارح كما ذكره اصحاب المتن لمكان أحسن بطر شفا لشرح انتهت قوله واختلفا لمبيع أي تعدد هذا صادف
 بأن يكون كبر روبرا كافي المتن بأن يكون بعض روبرا بعينه غيره كمال الشارح بقوله وكذا عود ثوبين
 وقوله بان اشتعل الخ لم يرد قوله أو لقوله واختلف الخ اه شيئا قوله كدعج روبرا الخ قال الجوهري هي ثمر
 من أجود ثمر المدينة قال الأزهري هو الصفاي نوع من روبرا يقال لشجرة له البنية تكسر الادم وسكون الباء الثنية
 وسبب تسميته بذلك ما شبه السد السجودي في ثمر المدينة أن المؤيد الجودي ذكر في كتاب فضل أهل
 البيت عن جابر رضي الله عنه أنه قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض جهلمان المدينة أي بسايتها
 ويدعى رضى الله عنه بيده فمرنا بنخل فصاح ذلك النخل وقال هذا محمد سيد الانبياء وهذا علي سيد الاولياء
 وأولائة الطاهرين ثم مرنا بنخل آخر فصاح هذا محمد رسول الله وهذا علي سيف الله فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم لعلي رضي الله عنه سمع الصفاي فسمي بذلك فهذا سبب تسميته وحيث ذكر السجوي حقه فهو النبي
 صلى الله عليه وسلم قال خشنا وقد أوصل بعضهم أنواع ثمر المدينة أي نفس ثلاثين نوعا روبرا قوله
 أيضا كدعج روبرا الخ هذه أمثلة لثلاثة في اختلاف الجنس وترجع لتسع صور بالطرز الذي قررناها وقوله
 وكبد وردى أي نوعا أو صفة فهذا المثال فيمتثل لآلانو ع واصف قوله أو باعدها أي يحددها فقط أوردى
 فقط ويرجع هذا المثال لتصور ثلاثة في النوع ومثاله في الصفقة وكل ثلاثة منها ترجع لتسعة بالطرز
 المذكور في هذا المقام فكلام المتن مشتمل على صور القاعدة السبعة والعشر من قول الشارح بمنزلة في بد
 في اختلاف النوع فقط وقوله وقمة الردي الخ قد في اختلاف الصفقة فقط ورا دة قوله دون قيمة الجيد
 بان يقال أو أي منها حيث قد فهم المصارف وقوله كانت قيمة الردي مثل قيمة الجيد أنه لا يطل البيع وقبه
 ثلاثة من حيث أن الردي قيمة المساوي قيمة الجيد اما أن يباع مع الجيد بمثلها أو يحدد أو يرد في هذه
 صور ثلاثة من السبعة والعشر من بيع فيها البيع دون ما عداها من الصور اه شيئا وهذا مبني على أن
 قول الشارح قيمة الردي الخ قد في اختلاف الصفقة فقط كما جرى عليه بعض الحواشي والذي اعتمد
 عه على ما أنه قد في كل من اختلاف النوع واختلاف الصفقة كالمساوي حيث يكون مختار وفي
 اختلاف النوع عا لكانت قيمة الردي مثل قيمة الجيد صا دة ثلاث صور مثل ان ثلاثة التي في اختلاف الصفقة
 فيكون البيع مخصصا ستة وبالطراف حتى وعشرين تأمل ولخص الكلام على قاعدة مدعج ودرهم
 ثم اشتمل على سبع وعشرين صورة بيان ذلك أن في اختلاف الجنس تسع صور لانه لا مبيع مدعج ودرهم بمثلها
 أو يحدد أو يرد عهين وفي كل اما أن يكون المداه على من قيمة الدرهم أو أنقص أو تساوى به فهذه تسع صور
 ومثاله في اختلاف النوع عا لكان سبع مدعج ودرهم ودرهم بمثلها أو يحدد أو يرد عهين وفي
 هذه تسع أخرى ومثاله في اختلاف الصفقة كل بيع مدعج ودرهم أو يحدد أو يرد عهين وفي
 هذه تسع أخرى فالحق سبع وعشر صورة وتحقيق المناظرة في غائي عشرة صور فتمثل الما التي تسع
 صور بالصدق في جميعها بل اذا كان المبيع محطلا بكسر ثوبين أو بصاح فقط أو بكسر فقط وقيمة المكسر كقيمة
 المصنع فان العقد صحيح اه شيئا وقد علمت أن الاختلاف في صور الصفقة على ثلاثة مبنى على غير ما اعتده عه

(واختلف المبيع) جنسا
 أو نوعا أو صفة منهما أو من
 أحدهما بأن اشتمل
 أحدهما على جنسين أو
 نوعين أو صفتين اشتمل
 الآخر عليهما أو على أحدهما
 فقط كدعج ودرهم
 بمثلها أو يحدد أو يرد عهين
 وكدعج ودرهم بمثلها أو
 يحدد (وكبد وردى)

على هر (قوله من غير) انما لم يزل مثل ذلك في الجنس مع أنه قد عتبر فيه أيضا دليل قوله الاستي
ولاحدا للجنسين بحيات من الاسترخا غلبة الامر ان مفهوم هذا الشبه النسبة الى الجنس تضليلا
يعلم من كلامه الاستي واصل أن قوله بمتبينين الذي ذكره الشارح في النوعين خرج به غير المتبينين
فيعمل ما بينهما مع سواه ظهر الردي في المثال ولا قصد ان يراجعه كل واحد ولا على التعمد وإنما
تجسيدا للجنس به في مفهومه تضليل بان يقال ان كثرة الخلط بحيث يفسد ارجاءه يؤكل وحدها مع والاصح
اذا علمت ذلك فلا يخفى أن التقسيد انما يظهر في جعل ما ذكر من قوله وتكيد الجنس لا النوع كبر أيضا به
أسود ويطه فلا يظهر قوله وقمة الردي الخ لان صور النوع التسع بالخط وان كان ما ذكر من الاوصاف قد
بالقد لا يظهر التقسيد قوله متبينين لان التفصيل بين المتميز وغيره انما هو في غير الصفة فتدبر اه
(قوله وقمة الردي الخ) قال غير هذا الشرط لم أره الا صاحب الا في مسأله الصالح والمكسر وخاصة وكان الشيخ
الحق هذا انظر الى أن الجودة والرياء يجر صفة اه وأقول لا يخفى هذا الخلق من شئ والفرق يمكن اه سم
على المنهج أقول له انه أن الصالح والمكسر قلنا كانت من صفات التقديس التي به التعامل كانت المساواة
محضة فضع في حله الاساوي بخلاف الجيد والردي فان المساواة بينهما فاعتمد التقديس فبطل في صورته الجيد
والردي سبطا في صورة الصالح والمكسر حيث كانت بينهما دون قيمة الصالح أي أو أغلب فتأمله هذا
والمتقدم السوية بين الجيد والردي والصحيح والمكسر حيث تساوى في القيمة مع والافلا اه ع ش على
هر وعلى هذا الذي اعتمدته تكون صور المجسمة الثلاثة في اختلاف الصفة وثلاثة في اختلاف النوع
فما تقدم من ان صور الصفة ثلاثة لفظا مبني على غير هذا الذي اعتمدته اشرحوه ان تقيد بالبيان بالقياس
أولاً بادناص باعتبار الصفة وبعبارة روى قوله وقمة الردي الخ فان قلتما الفرق بين الجنس والنوع حيث
يتناولهما في اختلاف القيمة بين الصفة حيث تقارنهما باله قلنا ان الجنس والنوع عظمت الاختلاف كثيرا
وان وقع عدم اختلاف فهو نادرا كتنفيهما بالمتنوع الصفة ليست كذلك اه (قوله أيضا قيمة الردي الخ)
لم يذكر غير هذا القيد وحاصله أنه اذا كانت قيمة الردي بمثل قيمة الجيد لو كان في اختلاف الصفة في التقود
دون غيرهما فاه يصح بان يسع جيلودوي بمثلهما أو بجيدين أو بردين فهذه ثلاثة موهوب التي يصح فيها
البيع من صور البلب كلها اه شيخنا وقد علمت ما فيه (قوله فباطل) أي فالعقد جميعا باطل ولا يأتى هنا
القول بتفرق الصفة مثلا اذا بيع مدودهم بدين وفرنسا أن المد الذي مع الدرهم يساوي درهمين فيكون
ثلثا البيع فيقال ثلثا الثمن وهو مد وثلاث في ثلث المد فيقال ثلث الدرهم فلو قلنا بتفرق الصفة لقلنا يصح في
درهم وثلثي مد وبطل في مد وثلاث في ثلث المد فيقال ثلث الدرهم ولا يصح هنا تفرق
الصفة والقائل بتفرقها غلط ان شرط الصفة علم التساوي حال العقد فيما يستقر عليه وذلك معقود دونهما
من القاعدة لان التساوي لا يثبت الا بالاجتماع كالعقد على خمس نسقهما اه شرح هر ثم قال ويحصل
ما تقرر في المسعين لبعض به مافي القيمة فلا يأتى فيه جميع مافي غيره فلا يشكل بحاسا في الصلح انما كان له
على غيره اه انما درهم وخمسون ينوا فاصل منها بأل في درهم جاز وخرج بالصلح مالم عوض دأته عن بدته
التسديد من جنسه أو وفاه من غير لفظا تعريض لكن بمناه كان قال خذها عن دينك مع الجهل بالمال فله
فلا درهم وقار صحة الصلح عن العن يتجسماته بأن لفظه يقتضي قناعة المحقق بالقليل عن الكثير فبعض
الاراء عن الباقي وبأن المأخوذ فيه صفة لا من اختلافه فافهموا واعلم انه قد ينفصل عن دقة فلا بأس بالتعطين
لهما في علم مما تقرر بطلان يسع نحو دينار في ذهب وفضة بطله أو بأحد هلالين خالصا ولو قل الخط لا له
يؤثر في الوزن مطلقا فان فرض عدم تأخير فيه ولم يظهر في تفاوت في القيمة فهو يؤخذ منه بالاولى حالان
ما تشبه بالولى من دفع دينار غير في مثالا ومع من الصفة تمام ما لا به دينار احدي من فضة أو فلو سوا أخذ

تمتصين (بثلهما أو
بأحدهما) وقمة الردي
دون قيمة الجيد كاهو
الغالب (في باطل)

لغير مسلمين عن فضالة بن عبيد (٦٤) قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة فهاجر وزهد تباع تسعة ثمانين ظم النبي صلى الله عليه

دينار جديد به جراحيل القاهد تولدها قال بعضهم لو قال لصبر في صرف على نصف هذا درهم فضة والنصف الآخر فلوسا بآلاته حصل نصف ما قبله الفضوة متافقة قاله الفلاس بخلاف ما لو قال أصرف في هذا درهم نصف فضة ونصف فلوس لا يجوز لآلتها إذا قسم عليها ذلك احتمال التفاضل ولكن من صورة مدعوية وتكرار الجسلة المختصة من مزارا بإسائر أنواعه وإن خصها بعضهم بالخص من زوال الفضل ويجوز بيع الجوز بالجوز وزناو الجوز بالوز كيلا وإن اختلفت القشور كجسائر في السلم وبيع لب كل بطنه وأغما المتروك مع مازع فوا من التمر لبطان كجمله وسرعة فساد بخلاف لب ما مروى يجوز بيع البيض مع قشره ببيع كذلك وزناو أن اتحاد الجنس فإن اختلف جاز متفاضلا بالخرق (قوله لم يمسلم الخ) عبارة شرح مر نخبر فضالة بن عبيد قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم علم خير صلاة فهاجر زمع مع ذهب اتباعه أو جمل تسعة ثمانين أوسعة فقال صلى الله عليه وسلم لا خير بيني وبينها فضلة فردى البيع حتى ميز بينهما رواه أبو داود وأنته (قوله عن فضالة بن عبيد) هو أبو عبد فضالة بن عبيد الأنصاري الصافي شهد أحد أو ما بعد هاروريه من رسول الله صلى الله عليه وسلم حسن حديثا وروى عنه جماعة وغيره المتوفى بعمسة سنة ثلاث وخمسين وقل سنة تسع وستين ١٥ برموى (قوله صلاة الخ) وهذه الرواية عن فضالة ابن عبيد كما قال الشارح والرواية الثانية عن فضالة بن فضال وكلاهما عن مسلم ١٥ برموى (قوله تباع بنسبة ثمانين) هذه العبارة ظاهرة في أنها كانت مصرية للبيع ولم يتعلق بمسورة عقد أو عبارة شرح مر اتباعه أو جمل وهو ظاهر في أنها وقعت عليها مسورة ضمن الرجل ولأنها من ظاهر كلامه مر لا ينفرد ذلك يكون عن غرضه صلى الله عليه وسلم بأن من العقد الذى صدر فأسوان الطريق في جهة بيعها أفراد كل من الذهب يعقدوا خنزير بعد ١٥ عرش (قوله فأمر على الله طليموس بالذهب) أى بزمه (قوله وفروا) أى ببل قوله فأمر بالذهب الخ (قوله حتى تمسك) أى بالمقد بأن يباع هذا بعمدة وهذا بغير دليل الرواية الأولى وهى قوله الذهب الخ أى بان تمسك حسابان لم يرق بين الذهب والخنزير ١٥ شينا حنف (قوله ولان قضية) أى لأنهم موافقوا لعمدة الخ (قوله اعتبار بالقيمة) قال الغيلولى لم يتفقوا إلى القيمة في باب الرابا وإنما نظر وإلى معيار الشرح حتى يصح ما روى الردى بجنسها الجميع للمائة الآفة فاعلمت مخوفة ودرهم ظلمهم نظروا إلى القيمة عند اختلاف الصفة لبنائى التوزيع ١٥ عبد البر على التقرير (قوله يؤدى إلى المناضلة) أى فى غاية ضرر صور قوله أو الجمل بالمائة أى فى تسع صور وذلك لان اختلاف الجنس فيستصور فيها المناضلة المحقة وثلاث فيها الجمل بالمائة وكذلك قال فى صور النوع وصور الصفة فى فرضت المد الذى مع الدرهم أى من الدرهم قيمة أو أنقص كذلك فالمناضلة محقة وفى هذا تصور وفى فرضته قيمة فالمائة محقة لأن هذا اثنين وفيه ثلاث صور وكذا يقال فى صور النوع وفى صور الصفة وستين من صور الجمل بالمائة الثلاثة التى فى الصفة ظلمت بمحضة وإن كانت للمائة التى بمحضة لا يجلس من الجمل المنقسم ١٥ شينا (قوله فى بيع مدودهم الخ) أى فبان أداء التوزيع مع هالك المناضلة أو الجمل بالمائة فى بيع مدودهم الخ وكذا يقال فيما إذا بيع درهمين أو جود درهم وهذا كافى اختلاف الجنس وبالمناضلة فى اختلاف النوع واختلاف الصفة فهذا المثال الذى ذكره الشارح يحاس طليموسه من شية صور القاعدة تأمل (قوله بتفصيل المقتد) الأولى بتفصيل الموضع كالتفصيل ١٥ شينا وقوله بأن جعل فى بيع مدودهم الخ أى صريحا فلا تكتفى بزيادة الجمل المذكورة عبارة شرح مر وما عتده بعضهم من كون زيادة التفصيل كذا كمر أو ما رجع على نظره لما أتوا كل تندان مختلف لم تكلف زيادة أحدهما ولا ينافيه ما من جهة البيع كالبكاية لا لاغتفار فى المسعة ما لم يتفرق العقود طمأنهت (قوله وأخر كسر) نقل سم من شية عمدة أن المراد بالكسر القرائة التى تفرض من الدنانير والنضة ١٥ وقته عرش وناعدا ذلك لأن كل نصف شىئى أو درهمين

بصاعين وصاعين أو بصاعين أو بصاعين وبيع دينار جميع وآخر كسر بصاعين

قال

يقال به صحيح اه شخنا حرف (قوله برني) يقع الباء الواحدة وسكون الراء الملهمة نسبة لشخص يقال له رأس الزينة اه وماوى قال السهيلي قال أوحشية البرقي معناه الفارسية جل مبارك لأن ومعناه جل وفي معناه جدد مبارك فعرته العرب وأدنته في كلامها اه من خط الشيخ عبد البرقي الواهب (قوله معقل) يقع الميم وسكون السين الملهمة وكسر القاف نسبة لعقل بن يسار الصعفي اه وماوى (قوله لهذا) وذت حسنا أى على عبارة الأصل ونصها وإذا جعلت الصفتين أو باليمن الجانبين انتهى وظاهر صريح الشارح أن الاجتزاع بما ذكر لا يحصل بعبارة الأصل وحدها وهو كذلك إذ يصدق على ما ذكر أن العقد يجمع برني اليمن الجانبين وهو التقيد بجانب والمعالم في جانب آخر وظاهر أيضا مقتضى أن الاجتزاع بما ذكر حصل بلفظة الجنس التي إذا حافظها والظاهر أنه غير صحيح إذ لو صح الاجتزاع بما ذكر بها وحدها لكان مقام مسائل القاعدة متراجعا وبذلك كبيع مدحجودهم بثلثها فما هذا خارج قوله حسنا وذلك لأن العقد يجمع حسنا في كل جانب فهذه الصورة كصورة ذنبارودهم بصاع برني وصاع شعير في أن كلامهما يجمع العقد فحسن لأحسنا واحدا فثبتا لحق أن الاجتزاع بما ذكر حصل بجمع المزبدولمزده عليه فالتدافع لم يخرج كره حلة قوله حسنا برني اليمن الجانبين أى في الجانبين ووجه الاجتزاع أن العقد فيما ذكر لم يجمع حسنا كاشتراك الجانبين بل الجنس الذي في أحدهما غير الجنس الذي في الآخر اه شخنا (قوله لئلا يرد ذلك) أى دخوله في قوله لئلا يرد بيع الخ أى خروجه في قوله أى ولو كان الروى ضمن من جانب واحد أى سواء كان الضمني غير متبني للأفضال والبروز كالشال الذي ذكره أو كالمشبهه كبيع لبن بشقهين من جنسه وقوله بخلاف ذلك لو كان ضمنا من الجانبين أي لم يكن متبني للأفضال ليجزى بيع نحو شالين بأخرى ككذلك من جنسها فانه غير صحيح مع الروى يمتنع من الجانبين تأمل (قوله لوجود الدهن في جانب الخ) عبارة شرح مد ولخصنا كسهم بدنه فخر ومثل السكك فيه يقتضى اعتبار ذلك الكسب بخلافه بمثل فله مستقر فيها فلا مقتضى تقدير وزه انتهت (قوله كبيع كسهم كسهم) هذا يخرج بقوله واختلاف الجنس لأنه لم يقتض الاختلاف بخلاف ما إذا كان من جانب تأمل (فرع) لو باع فقه مشوشة بثلثها أو خالصة إن كان الفس قدر أظهر في الوزن متمم والاجاز كذا يحط شخنا بمش الخى اه سم (قوله كما وضعت في شرح الروض) عبارته هناك متناوئرا (فرع) لو باع دارا وظاهرهم لم يعدن بعد الشراء جزلان المعدن مع الجهل به تابع بالاضافة إلى المقصود الدار فلما بين الذهب والدار خالصتان قلت لآخر الجهل بالمعدن في بابنا لا أثر له في غير التابع لما التابع فقد ينسحب بجهله والمعدن من قوايع الأرض كالخبي يبيع أمه في البيع وغيره واستشكل جواز البيع بمسألة من عدم جواز بيع ذات الدين بذات الدين وقرقبا بن الفقهان الشرع جعل الدين في الضرع كقوله في أنه بخلاف المعدن ويقرب أيضا بأن ذات الدين المقصود منها الدين والأرض ليس المقصود منها المعدن أو اشترى دارا بدار ولم يمتريها بداران الماء وإن اعتبره العاقدين به تابع بالاضافة إلى المقصود الدار لعدم توجه العقد إليه غالباً بخلاف المعدن والمعلوم ولا ينافي كونه تأملا بالاضافة كونه مقصودا في نفسه حتى يشترط التعرض له في البيع ليدخل فيه فسألت في باب بيع الأصول والتجارة لا يصح بيع دار فيها ثمر لم ينص على بيعه لاختلاط الماء الموجود بالبايع بمحذات المشتري والحاصل أنه من حيث أنه تابع بالاضافة أغتر من جهة الرابض حيث أنه مقصود في نفسه اعتبر التعرض له في البيع ليدخل فيه فوه بما سقط ما قبل أن التابع إذا صرح به ببيع ماله ببيع كالحل ولو لم يصرح بمقصوده فمقوض ببيع الخاتم ومقوض ببيع الدار ومراقة التمسك بها من سلم وقوه انتهت (فرع) قال سم على ج خرد الشارح في شرح العباين الجمع جواز بيع شبر الخبز والشعر وإن اشتمل كل منهما على ماء ولم يمتلأ لاستهلاكهما ليس ذلك من القاعدة اه أقول قد يشكل عليه مسئلة التخليل حيث

برني وصاع معقل أو وصاعين
برني أو معقل جاز فلهذا
ذت حسنا لئلا يرد ذلك
وعبرت بالبيع بثلث شعيره
بالجنس الظاهر تقديره
يخص الروى لئلا يرد بيع
تعود درهم وتوب بثلثها
فانه متنع مع خروجه عن
الضابط لأن خص الروى
ليختلف بثلث خص
المبيع وقوله برني
الجانبين أى ولو كان الروى
ضمنا من جانب واحد
كبيع كسهم بدنه فيعطى
لوجود الدهن في جانب
حقته وفي آخر ضمنا
تخلو مال كونه ضمنان
الجانبين كبيع كسهم
بسمهم فصح أما إذا كان
الروى تابعا بالاضافة إلى
المقصود كبيع دار فيها ثمر
ماله بثلثها فصح كما
أوضحته في شرح الروض
وفيه واعلم لا يضر اختلاف
أحد التوحيين

قالوا فلهي كلن فهما آنا متعبر مع أحدهما بالآخرة ملقبا من جنسه أو غيره اللهم الآن يقال ان الماء في
الخبر لا يوجد له آئنة المقصودة إنما هو جسم آخر الذي يتخلف داخل فان السامع موجود فيه بعينه
وأما بقدرت مسفة بما أنصف اليه فلم يجهل اجزائه اه ع ش على مر (قوله بعبات بسيرة) ليس
بشيد فلا يضر وان كثر وتظهر في المكال اه شغوا وعبا وشرح مر ظاهر كلامهم المعصية هوان
كثرت حيان الآخرة وان خالف في ذلك بعض المتأخرين اذ الفرق بين الجنس والنوع ان الحيوان اذا كثرت في
الجنس لم يتحقق المعاني بخلاف النوع انتهت (قوله بحيث لوميز عن عالم يظهر في المكال) حاصل
المستدانة اذ ايسع قم أنش مخلوط ما يميز تلا مع كذا مع وليس من الشاهد وان قصدنا خراجه ونظهر
في المكال واذا ايسع قم مخلوط يشبهه مثلا بانه لم يمع ان كثرنا لخطا بحيث يقصدنا خراجه وأما على
انفراد لانه حشدة من القاعدة والأصغر وان ظهر في المكال فاختلاط أحد النوعين بالآخر فلا يضر مطلقا
واختلاط أحد الجنسين بالآخر لا يضر لأن كثر بحيث يقصدنا خراجه للاستعمال وحده لا بحيث أنه يظهر في
المكال كذا في المولود عليه وحده وان قل خلاف ذلك اه شغنا ح (قوله لم يظهر في المكال) أي لم يظهر
تغيرها أي زعموا خراجه في المكال أي لم ينقص المكال بسببه اه (قوله ولا أحد الجنسين بعبات من
الآخر) أي بعبات بسيرة من الآخر كشرح هذا الخلف مر في شرحه قوله بحيث لا يقصدنا خراجه بيان
لضابط كونها بسيرة ولم يفرق هنا في الضابط على عدم ظهورها في المكال كما ذكر في اختلاط النوع إشارة
الى أنه لا يعتبر تأخيرها في المكال هنا وعبا وشرح مر ومثل ذلك أي في المعصية يسر وبشيرة وفيها أوفى
أحد هما بعبات من الآخر بسيرة بحيث لا يقصد تغيره للاستعمال وسد هوان أن في الكليين انتهت (قوله
بحيث لا يقصدنا خراجه) عبارة شرح مر بحيث لا يقصد تغيرها للاستعمال وحده هوان أن في
الكليين انتهت قال سم على البهجة ليس المراد من هذا ان ينظر الى ما يحويه من صاع متبرق فيعتبر
ظهوره وهدفه فان ذلك يختلف باختلاف ما يحويه المكال فتارة يحوي على كثير من الخطية وتارة على القليل
بل المراد النظر لشدة الخطية الذي خطاه الميسر لوميز بجعله على ظهر في المكال نقص لو قيل انما يصح
على انفراد ما لم قال النسبي ولو كان النقص لا يتبين في المقدار اليسر ويتبين في الكثرة قال الامام فالتعلا
النقصان فان كان ما اشغل عليه العقد بحيث لوميز القرب منه لم ينقص وان كان لوجع لا صاعا وأصعا
فالبسع ما مل اه وكتب أيضا لان ذلك أي التظليل من التبرق ونحوه لا يظهر في المكال ولو كان يظهر فيه لم يكن
لاقيمه وكذا على الصانع من المائدة فينبغي الصحة اه ع ش على مر (قوله كيبس نعولم بعبات من) تظهر
في الحكم وليس من القاعدة (قوله أيضا كيبس نعولم) أي ولو لم يملك أو جردا بعبات من أي خراج
المسك والمراد بالتبوت ويصح بيعه لمن شاة بشاة حلب بها ولو بقي فيها لن لا يقصد عليه فان قصد كثره أو
باع ذات لن ما كوله بذات لن كذلك من جنسها لم يصح اذ اذن في الضرع يأخذ قططن من اللبن بدليل
انه يجب التفرق في مقابلته به والعصاة بخلاف الأديمية ذات اللبن في اللبن عن الشاشي الجوزها وقرق بابان
لبن الشاشي في الضرع في حكم اللبن بقرق بشاة في ضرعها لن من اختلاف الجنس ايسع ذات لن بغير ذات لن
بأخذ الاجرة عليه ولو باع لبن بقرق بشاة في ضرعها لن من اختلاف الجنس ايسع ذات لن بغير ذات لن
فصح بيعه بضع دجاجة كيبس لبن بشاة فان كان في الدجاجة بضع والبضع الميسر بضع دجاجة
لم يصح في الأصح وبيع دجاجة بضع دجاجة كيبس لبن بشاة كذلك ما مل كيبس ذات لن
بمثلا اه شرح مر (قوله ولما الترمذي مسندا) وبعبارة شرح مر لان الله عليه وسلم لم يحن من
بيع اللحم بالبري ورواه مجوز بسند الترمذي به ويقصدنا بالتهنى الضرع عن بيع الشاشي اللحم بان
أكله كل العلم على انه مرسل ابن السيو هو بمنزلة المسند على ما فهم من راجع وان أبانك قال وقد حوت

بعبات بسيرة من الآخر
بعبت لوميز عنها لم يظهر
في المكال ولا أحد
الجنسين بعبات من الآخر
بعبت لا يقصدنا خراجه
(كيبس نعولم بعبات من)
ولو غير جنسه أو غير ما كوله
كان يبيع لهم بقرق بشر
أوابل أو حمار فانه باطل
لأنه من ذلك رواه
الترمذي مسندا

جزوا في عهدهما وحصل بعتاق بطليموس الجلاص على هذا لم يخالفه أحد من الصعابة اه (قوله وأوداد
مرسله) قال الماوردي المرسل عند الامام الشافعي رضي الله عنه مقبول اذا اعتقد باحد او سبعة القناس
أو قول صحابي أو فقه أو قول الأكثرين أو أكثر من غير دافع أو عمل به أهل العصر أو لم يوجد دليل سواء هذا
هو القول بالجديد ومنه البهاغويه الاعتقاد بمرسل آخر أو بمجرد اه وماوى (قوله لا دلائل الالهية) يخف
الهمزة تكاد كره وفي كتاب الايمان وكذا السنام يخف أو لا يخطب طه هو هناك أيضا وعبارته هنا لا والبقوة السنام
يخف أو لها ما ليس لها ولا شعبة انتهت وكذلك منعه حر في شرحه هناك تأمل وفي المختار الالهية بالفتح اليه
الشدة ولا تشمل اليه بالكسر ولا يثبت اليه بالياء بغير تاء اه وفي المصباح الجلال بكسر الطاء من الانعاء
معروف ويقال هو كل ذي كرش الا فرس فلا طلاله والجمع طلالا والطلمة مثل لسان والسنة اه وفيه
أيضا والكلمة من الاحكام معروفة والكلمة الواو لغة لاهل اليمن وهما ضم الاول فالاول لا تكسر قال الازهرى
الكلمتان اللسان ولكل حيوان لسان جرا وان لا تكتب بضم الصلح وهما من زرع الولد اه وفيه
أيضا الزمة بالهمزة كعجري النضر وجهازا تورتون جرا للفتن والهاء عوض من اللام المحذوفونهم
من يقول المحذوف فاؤها والاصل وزنه مثل عدة اذا صالها عدد أو عوضا موضع المحذوف كان الاصل أولى
بالأثبت ويخالفها هـ ورايت ما اذا أصبحت وثته فهو مروى اه

(باب فيما يمتنع عنه من البيوع وغيرها)

أي مما له تلقى بالبيع كالنفس والسوم على السوم وكذا في الركن فانه حرام ان يحصل بيع اه حل
والا فلا يفسد بغيره شمل للملاوة الخ وغيرهما لم يتعرض هنا لثبوتها اه عـش ولكن عبارة الترخ في تقرير
هذه الترجمة لا تصدق بقوله فيما يأتي موضع بشرط خيار الخ لا تصدق أيضا بصل تغرق المصقة لا تصدق
ان المثل حله من قدر جلت هذه البلب حيث يعبر به بصل عبارة حر وج في تقرير الترجمة وبما تصدق
به حيث قال باب في البيوع الملتزم بها وما يشعها اه والفرق بينها وبين عبارة الشيخ ظاهره في التأمل هذا وقد
ترجم لغرض المصنف صاحب الروض باب فلو فعل المثل مثله لكان أحسن تأمل (قوله والتمس عتادة
يقضي الخ) عبارة قسح حر ثم التمس من حيث هو لا يقيد كونه في هذا الباب فبما أحد ههنا ما يقضي
الفساد والحكمة لان تعاطي المقدس القاسد أي مع العلم بفساده أو مع التصرف فيه لكونه بمنزلة تعاطي طاهر
بخلاف المسلمان بحيث يعد حله بذلك حرام أيضا أو ما فساد به النفس أو الاحتداد لمراد به ما حصل بسبب
مفسدة نشأت من أحد أو كان العقد كالتمس من بيع مال الغير بغير إذنه وبيع الخمر والكلب والخنزير
والملاسة للثانية من منشأ المفسدة فالأصل في التمس منه في الاول انما هو أمور راجعة إلى العاقبة في الثانية
إلى العتوة عليه وفي الثالث إلى الصفة وقد قيل في الفزاي واعتدله الزركشي بما إذا قصد تعاطي الخ
الشري دون إجراء العقد من غير تحقيق معناه بل تأمل ثم ان كل من جعل كماله في الزوجة بنحو يفتش في الخ
لم يصح والاحرم ألا يجعل غير الخ في الشري وقد يجوز لأخطار أو تعاويه كان استعوطا من بيعه في بعضه إلا أكثر
من قيمته فله الاحتال بأخذه منه ببيع ما سجد في يارنه الا لا تملك أو القيمة وانها ما كان التمس منه بسبب
عارض لهذا الحقيقة خارج عنه فلا وجب الفساد كالبيع وقت النداء وقد أشار إلى أشيا من الاول فقال التمس
التي الخ انتهت وكتب عليه الشدي قوله والمراد به ما حصل بسبب مفسدة نشأت من أحد أو كان المقدس صادق
بأن تكون المفسدة بسبب انتفاء ذات الركن أو انتفاء شرط من شروطه وهذا مراد دليل أمثلة الآتية
فهو مساو لقول الشهاب ع ثم ان التمس ان كان لذات العقد أو لا يمان قد بعض أو كله أو شروطة اقتضى
بطلانه وسواء الخ فبطلانه لا حاجة إلى زيادة أو شرط بعد قول الشرح من أحد أو كان العقد خلافاً في
جانية الشيخ اه وفي عـش عليه أيضا قوله أو مع التصرف فيه أنه مع التصرف بآثاره تعاطي العقد كإتمام

وأوداد مرسله والتمس من
بيع الشاة المهر وما لا يحاكم
والبيع ويصح اسناد موزن
نحو لا دلائل الالهية والتمس
والقلب والكلمة والزنة
والكبد والشحم والسمام
والجدد لما كـول قبل يقفه
ان كان مما يؤكل غالباً

(باب)

فما يمتنع عنه من البيوع
وغیرها كالنفس والتمس
عنها قصد تعاطي بطلانها
وهو المراد هنا وقد لا يقتضيه
وسببها

بترك التمل ناس الإثم التعمير دون تعاطي العقود بل هذا هو مراد ج بقوله إجماع على المتقول المعتمد يعني
 أن المراد أن تعاطي العقد الفاسد مع الجهل بفساد إجماع حيث قصر في التمل فليست الحرمة مخصوصة بالتفسير
 اه وكتبه أيضا قوله بحيث يفسد به بذلك الخ يؤخذ من ذلك ما يقع كثيرا في قري مصر زمان بيع العرواب
 ويؤمل الثمن إلى أن يؤخذ من أولاد الباعة المسمى ببيع المقاومة لا ثم على فاعله لأن هذا مما عني في خبره اه
 وكتب أيضا قوله أو القيمة نصفا لتعير بالقيمة لا يلزمه أقصى القيم وقد بوجه بأن جواز ذلك لا يخرج من
 نظائره من العقود الفاسدة يحتمل أن المراد بالقيمة أقصى القيم ولكن الأول هو الظاهر ولا ترق في ذلك بين
 أن يتلف حالا أو بعد مدة لأن الشارع في ذلك اه ثم قال مرق قبل فصل التعر بقر ما قصه البيع ينقسم
 إلى الأحكام الخمسة فتعيب كاذبا من لئال المولى والمغش أو لا يضطر المشتري والمال المحمو وعليه والا
 فالواجب مطلق التملك وقد ندب كبسب بمحابة أي مع العلم بما فيها يظهر والامتبس و يجعل عليه خيرا المحبون
 لا ما جوز ولا يجوز وفي زمن نحو غلام قد يكره كبسب العنبو كل بيع يختلف في حله كليل المخرج من الزبا
 وكبسب دور مكنو بيع المصنف لا شراؤه وكلم وكالبيع والشراء من أكرهه إجماع ومخالفه الغز الخ في
 الأجداد إضافة إلى المجموع وكذا ما مواعيلته ويطبق بذلك الشراء مشلانا من وقت غلب فيه اختلاط الحرم
 بغيره ولا حرم ولا سلطان إلا أن يتبين في شيء من وجههما أو الحرم برأ أكثر مسائله والمجاز تابع ولا ينافي
 الجواز عد من فروض الكفاية أن لا يفرض الكفاية بأثر التملك بالنسبة للأفراد اه وقوله كبسب العنبو هو
 أن يشتري من شخص شيئا بغير كثير مؤجل ثم يسترده البائع بغير قليل حال خبر أي في العقبى في حوائج
 الجامع عند قوله أو إلى عليه وسلم ثمانية العينة إلى آخر ما منه العنب بكسر العين المهملة واسكان التفتيشة
 والتمن وحسن أن يبيعه عينا بغير مؤجل كثيرا بسله ثم يشتري بها بنفسه بغير الكثير في ذمته اه وبيعه عينا
 بثمن بغير تداء بسله اه ثم يشتري بها منه بغير كثير مؤجل بدوا بعض الثمن الأول أولا اه عرش عليه قوله
 نسي النبي الخ كذا في غالب النسخ وفي بعض النسخ رسول الله صفة النبي تسلم اه وما روى في قول
 على الجلي ما صفة هذه النبيات صفات وقال ج أن التفرق بين الكاثر اه مما كتبه على قوله فصل من
 انتهى مالا يعل بالنبي وفرد شيئا ح في الحرم من الكل كالأثر لكن برده ما تقدم أن العقود الفاسدة
 كلها من الصفات (قوله من عيب الجمل) فمفسكون وبالباء الموحدة وقوله وهو ضربه بكسر الصاد اه
 شرح مرق قال في المصباح ضرب الجمل الناقض إياها كسر زاعلم اه وهو ظاهر في أن الضرب مصدر
 ضرب بوطيه فهو مصدر مجازي والألف بوزنه فعال بالكسر وهو مصدر لفاعل ففاسده أن يكون مصدرا
 لتأثير الضرب اه عرش طبع في المصباح أيضا عيب الجمل الناقض عيبان باب ضرب طرفه وعبث
 الرجل عيبا أعطته الكراه على الضرب ونهى من عيب الجمل وهو على حذف ضاف والاصل من كراه
 عيب الجمل لأن غرته المقصود تضرع ماله فانه قد يلحق وقد يلحق فهو غرض وقيل المراد الضرب نفسه وهو
 ضعيف فانه تناسل الحرام من طالع أو لا يعل بالاصل لا يكون النبي فانه دعا للناقض بل لا يخرج اه
 (قوله وبخال ماؤه) أي وبخال آخر ضربه والفرق بين هذا والاول أن الآخر ثم مقدس ومعوماته ظاهرة
 وهذه محكمة تصالح الشارح على ذكر التقدير في الأولين مع أنه سار في الثلاثة مع أن الأولين فيها تقديران في
 الثالث واحد اه شرح مرق (قوله وعليه ما جدر في التحريم مضاف) عبارة شرح مرق وكل من هذين
 لا يتعلق به شيء بالتقدير من بدل صبي من لضر ضربه وفي ماؤه أي لصله ذلك وأخذ والا لا نسب لا يتعلق به
 نهي لأنه ليس من أفعال المكفئين انتهت (قوله من لضر ضربه) أي على التفسير الأول وقوله أو غن ماؤه أي
 على التفسير الثاني وهذا التعميم هو الحامل للشارح على عدم تقدير فقط بيع كفضل فيما منه اه حل (قوله)
 أي بذل ذلك وأخذوا أخذ المبذول كبيرة لأنه من كل أموال الناس بالباطل اه وما روى (قوله) فحرم

(نهي النبي صلى الله عليه
 وسلم عن عيب الجمل) رواه
 البخاري (وهو ضربه) طريقه
 أي الاتي (وبخال ماؤه)
 وعليه ما جدر في التحريم مضاف
 لبيع النبي أي من بدل
 صبي الجمل من لضر ضربه
 أو غن ماؤه أي بذل ذلك
 وأخذوا فحرم

أجرته) أي دفعه ما أو أخذها وتغلق جواز الاستيثار لتلغج الفضل بان الاجرة تدور على التلغج ولا عين عليه إذ لو شرطت عليه فسد العقد اه شوبري (قوله أيضا فحرم أجرته) أي إيجاره كما لو أخذ من قول الشارع للضرب بالجراب وبداية عرش على حر قوله فحرم أجرته أي إيجاره وهل يستحق أجرته للمثل كافي بالاطراف الفاسدة اه سم على حج أولاً لأن طروقه لا تثني لا لمثل به مقابل بأجرته وتقر ولا يبعد الأول وعليه ما لم اذجره مثله لو استعمل فيما يقابل بأجرته كالحرف مدفوع به عليه بالانتفاع المذكور ويحتمل الثاني لأن هذا الفعل نفسه مما لا يقابل بأجرته والأول أقرب ويكتب عليه قوله وكذا تحرم أجرته أي حث استأجره للضرب فذا استأجره لانتفع به ماشاء جاز أن يستعمله في الأثراء تبعاً للاستحقاق النعمة بخلاف ما لو استأجره للجرث أو نحوه فلا يجوز استعماله في الأثراء لأنه انما إذا له في استعماله فيما سماه من حرث أو غيره اه (قوله والمعنى نفسه) أي في الشيء من حيث ما يقتضيه من الفساد فكانه قالوا لكم في الفساد الخ وبعبارة شرح حر أرض من هذه ونصها فحرم من مائه ويطلب به علانه غير مضمون المزول يصح جوع الضمير للحرمة لأن هذا الحكم لا تنبها كالأثرية اه وقوله ان مائة الفعل الخ ارجع لقوله وعن مائة وقوله وضربه راجع لقوله أجرته وقوله وضربه معطوف على مائة في سبيل القفا والشر المشوش اه من الحلي (قوله ليس بمضمون) أي ليس له قيمة وليس المراد بالمضمون ما قبل المثل وقوله ولا مقدور على تسليمه المناسب لتعبير ساقية القسرة على الإسلام ان يقول ولا مقدور على تسليمه اه شخنا حرف (قوله وضربه لتعلق باختياره الخ) علم بما قرآن صوراً فاستدل ان يستأجره للضرب فان استأجره على أن يزي في حله على أن يثأر مع قال القاضي لأن فعله مباح ودفعه مضبوط عادة وتبين الفعل المعنى في العبد لا اختلاف الفرض به فان تلف بطلت الإجارة اه سم على حج أي شرح العجب ملح وقال سم على حج بهما ذكر وقد بسئلك هذا مع تفسيره للضرب بالطرف ويقال له يظهر مغايرة للأثرء المذكور ولا اشكال لأن الطروقه فعل الفعل لا الأثرء فإنه فعل صاحب الفعل فأي تأمل لكن قد رد عليه ان الأثرء ان كان من فصل صاحب الفعل الان تزول الفصل بأختياره ومواجهه عاجز من تسليمه وقد عجب بان الاجازة فاقعة على فعل المكلف التي هو الأثرء والمراد منه محاولة صعود الفعل على الأثرية على ما جرت به العادة ففعل الفصل وان كان هو المقصود لكنه ليس مقصوداً عليه فيستحق الاجرة اذا حصل بالطرف بالفعل فلا يلزم يحصل لم يستحق أجرته فراجعه اه عرش على حر (قوله لما لك الاثني الخ) عبارة حج ويجوز الاهداء لصاحب الفصل بل لو قيل يشده لم يبعد انتت (قوله واخره للضرب بمجربة) أي مستحبة كافي حر ويحل ذلك حيث لم يبين والاوجب وكان الامتناع منها كبير حيث لا ضرر له في ذلك لا فرق في حرمة الامتناع حيث نفع الفعل من امتناعه من اعارته لعامة الناس أو بعضهم وتجب الاعارة بمجاناة فرق بينه وبين المحصف حيث لا يجب اعارته بمجاناة وان نفع لمرأة للغائب بل يمكن في البلغرة بان المحصف يبدل بان يلبسه فيختلف هذا اه عرش على حر (قوله بمجربة) أي مندوبة خلافاً للإمام أحمد رضي الله عنه وبمع وضعه للضرب اذا ألقى شئنا الاضمة الواقف بخلاف ما لو وضع عبداً ففهمان متلفاه عليه والفرق بينهما ان العبد متلفاه متلفقر وقته وقدرتها لما لك الواقف والمجمل لا تعلق برقبته متلفاه فالضمان في متلفاه على من هو تحميد ولو جنى شخص على الفصل الموقوف أخذت منه الفدية واستقرى به غيره وقد سكت اه برماوى (قوله وهو نتاج التناج) قبل الخلاف قبل الجلبة على نتاج التناج في مجاز الأول لأن الجلب خاص على البطن والنتاج خاص بالنتاج في رد ذلك بان الزيادة وغيره من الجوارح صرحوا بان هذا المطلق لقوى الان يكون من ادائه مجاز شري اه (قوله أيضاً وهو نتاج التناج) أي أعتيان يقول بيتك وأما تلامذه ذابيع جمل الجلبة حقيقة وأما قوله أو يبيع شيئاً فخصه بمقتضى البيع المتكثرة بالإضافة لأن في العادة اه من الحلي يتصرف (قوله أي نتاج التناج) هذا تفسير أي عبيد واني

اجرته) للضرب (وعن مائة) عملاً بالأصل في الشيء من الضرب والمعنى فيه ان ماذا الفصل ليس بمضمون ولا معطوف ولا مقدور على تسليمه وضربه لتعلق باختياره غير مقدور عليه لما لك الاثني أن يعطى مالك الفعل شيئاً هدية وأخره للضرب بمجربة (وعن) يبيع (جمل الجلبة) بغير المهمة والموحدة رواه الشيخان (وهو نتاج التناج) بل يبيعه أي نتاج التلغج (أو) يبيع شيئاً (بمن البه) أي إلى نتاج التناج أي إلى أن تملكه هذه العبارة وليد لها فلو لم يها التناج التناج

عبيدة وبه قال الامام أحمد رضى الله عنه وعليه القرون وصوره ذلك ان قول بعثك ولما تلدهم قوله او
 يبع شأ الخ هذا تخيير بين عرواوى الحديث وبه قال الامام مالك والشافعي رضى الله عنهما اه برماوى
 (قوله وهو بكسر النون) عبارة شرح مر وهو فتح أوله وكسره وهو الموجود في خط المصنف وعليه
 عرف القتها ما انتهت (قوله مصدر بمعنى المفعول) مأخوذة من نعت الناقة بالبناء المفعول لا غير اه شرح
 مر وكتب عليه ع ش قول من نعت الناقة الخ قال بعضهم في هذا المقام ان نعت وان كان في صورة المبنى
 المفعول لكنه في الحقيقة مبنى للفاعل فنعت الناقة كقولك ولدت الناقة بالناقة فاعل ونعت مبنى للفاعل
 لكنه غير الصورة المبنى للمفعول ويرد عليهم في باب النائب عن الفاعل ان العرب افعال التزمه وجميعها مبنية
 للمفعول ولو بذ كر والها فاعلا وعبارة شيخ مشايخنا السنو في حواشي الاثر به وذهب قوم الى ان المبنى
 المفعول اصل برأسه اذنا افعال لم تنقط لفاعل نحو من وح م اه وبجاء المرادى ايضا وهذه الافعال التزم
 فيها حذف الفاعل وجاءت على صيغة المفعول نحو سرور كوتنخ وفي المختار نعت الناقة مبنيا للمبنى فاعله تنتم
 تتاما ونحوها اهلها من باب ضرب اه وفي المصباح والاصل في هذا الفعل ان يندى للمفعول يقال نعتها
 ولدا له بمعنى اولها ولدا ر بنى الفعل للمفعول فحذف الفاعل وبموم المفعول الاول مقامه ويقال نعت
 الناقة ولدا أى وبسته ونعت الغنم أر بين حنطة ويحذف المفعول الثانى اقتصار الفهم للمبنى يقال نعت
 الشاة كاي قال أصلى ر يدو يجوز تأماقا المفعول الثانى مقام الفاعل وحذف المفعول الاول لفهم المبنى يقال نعت
 الولد ونعت الصغلة أى ولدت كاي قال أصلى ردهم وقد قال نعت الناقة ولدا بالبناء لفاعله على معنى ولدت
 أوله اه (قوله كان جبل في جبل الحيلة كذلك) أى مصدر بمعنى المفعول فهو مجاز علاقته النطق وقوله
 ولا يقال جبل الخ اشار به الى أن لفظ الجبل هنا مجاز آخر علاقته بالطلاق فالحيل خاص بمحمل الأكميات
 أطلق هنا على مطلق حمل سواء كان في الأكميات وغيرها فتنقص ان في لفظ الجبل هنا مجاز من أحد هاهو وهو
 الذى علاقته بالخلق معنى على الاخر وهو الذى علاقته التعلق اه وفي المصباح وحملت جبلان باب تيب
 اذا حملت الولد على حبل وشاة حبل والجس جبلات على لفظها وحبالى وجبل الحيلة بفتح الجيم ولد الولد الذى
 في بطن الناقة أو غيرها وكنت الجاهلية تبيع أولادها في بطون الموالم فبى الشرع من بيع جبل الحيلة
 وعن بيع الضامين والملاقي وقال أبو عبيد جيسل الحيلة ولها الجنين الذى في بطن الناقة ولها قبل الحيلة بالهاء
 لانها أنى اذا ولدت فولدها حبل بغيره هاهو قال بعضهم الجبل مختص بالأكميات وأما غير الأكميات من البهائم
 والشعر فبالله على بالهم اه (قوله جمع ملقوحة) أى ملقوح جمعها فاضه حذف واصال من قولهم نعت
 بضم اللام يقال نعت الناقة فهى لانج أى حلت فهى حمل اه وبرماوى وفي المصباح القم الفعل الناقة لقاما
 أحبالها فلتعت بالواو بالبناء للمفعول فهى ملقوحة على أصل الفعل قبل الز يافتعل أى أنه الله فغن والاصل
 ان يقال فالملقوحة ببه لكن جعل اسم الحنفيت الصلوة دخلت الهاء وقيل ملقوحة كجبل فليفتوا كيلة
 والجمع مملوح وهى مافى بطون النوق من الإحصنة يقال أصابته نعت لقما من باب تصديق المطلقا وهى
 لانج والملاقي الثلاث الموالم الواحدة ملقوصة بضم مفعول من التمه والاسم الفاعل والفتح والكسر اه
 (قوله لغة مثنى الناقة تنصه) وكتب عليه ان المعنى القبرى أى حصن من الشرى من ان الشهور والعكس الا ان
 يقال هذا المشهور وأغلب والاقتضا يكونان متساويين ايضا وقد يكون القبرى أى حصن كجلا اه شيننا
 (قوله من الاسنة) شمل الذكروا لى وانظر مع قوله جمع ملقوحة والظاهر ان فيه تحوزا اه شوى
 ويمكن ان تكون الناقى ملقوحة للمباقة لا تحوز اه شيننا (قوله والضامين) قال الشيخ عجرة قال الاثرى
 حيث بذلك لان الناقة تعلى وأدعها ظهرها فكأنها ضمتها اه وفسرها الاستوى بما تحمله من ضراب
 العمل في عام وأعين مثلا ونحوه في القوت كلبا جاش الخلى خطا شيننا اه سم على التهجى اه ع ش على

وهو بكسر النون مصدر
 بمعنى المفعول كما ان جبل
 في جبل الحيلة كذلك
 والحيلة جمع حبل كقلمق
 ونسفة لا يقال بسبل لغير
 الاذى الامجاز وعدم صحة
 البيع فذلك لى التفسير
 الاول لانه يبع مالىس بمال
 ولا معلوم ولا مقدر على
 تسليمه وعلى الثانى لانه لى
 أجل مجهول (و) عن يبع
 (اللاحق) جمع ملقوحة وهى
 لفصحين الناقى لم يشرعا
 أعمن ذلك كما يؤخذ من
 قوله (وهى مافى البطون)
 من الاجنسة (و) عن يبع
 (المضامين) جمع مفعول
 كجبانين جسم مجنون أو
 مفعول كمناع ومقلع
 (وهى مافى الاصلا) المفعول

لما علم عمار (د) عن يسمي
(اللامسة) (رواه الشافعي)
(بان ليس) بضم الميم
وكسرها (أو بالهرو) لكونه
مطلوياً أو في فلسفة هو أعم
من قوله مطوياً (ثم شرهه
على أن اختياره إذا رآه)
اكتفاه بلمه عن رؤيته
(أو يقول إذا لمسته قد
بتمكه) اكتفاه بلمه عن
الصفة أو يسميها على أنه
من لسمه من البسع وانقطع
خبر الجلس وغيره (د) عن
يسع (المتبذرة) للجمعة قوله
الشيعين (بان يسميها البند
بها) اكتفاه عن الصفة
فيقول أذهبها البند البك
قوي بضمه وقمياً على نحو
أو قول يسميها البند البك
لأن أذهبته البند البك
وانقطع الخبر وعظم الصفة
فيه وبما قبله لعدم الرؤية
أو عدم الصفة أو لشرط
الغلبة (د) عن يسمي (الحصة)
رواه مسلم (بان يسميها البند)
من هذه الأقوال ما شاع
هذا المحقق (عليه) قول
(بعض ذلك) مثلاً (الخيار)
وهو (بان يسميها البند البك)
(الزبيدي) علم الصفة فيه
للمعنى بل هو (ز) عن يسمي
أول عدم الصفة (ز) عن يسمي
(الغريبون) ورواه أبو داود
وغيره وهو طبع العين والراء
وبضم العين وسكان الراء
وقال الغريبون بضم العين

مر وعباراً لخلي قوله وهي مافي الاصطلاح الخ في الاسنوي كالقول تفسيره بما تحمله الاتي من ضرب الفعل
في عام وأعلن مثلاً وكتب أيضاً فاء الفعل التي قبله يسمي يسمي يسمي يسمي يسمي يسمي يسمي يسمي يسمي يسمي
جمع بينهما وروى التميمي عن خصوص الصفتين وبعض الناس خص الأول بان يشتري ما به الاتي مثلاً وهما
بشتر به مطلقاً وليست ماستند ذلك انتهت (قوله من الماء) أن قلت حيث يستغنى عن هذا بما تقدم في العصب
في أوجه ذكره قلت وجهه وروى التميمي عن خصوص الصفتين فلا تقتصر على أحدهما فربما يتوهم مخالفة
المترودة لحد كور ومع ان لكل منهما معنى آخره فثاقب الاسنوي فلي تأمل اه سم على المتنج وقال في
حاشيته على سج يبدل ما ذكره حيث قد ناسى لاني عن هذا الاحتمال ان يضر العصب بشتره أي كضره
وهذا الاتي على سبيل لان معنى آخره ما فيه البطلان أيضاً تأمل التميمي ولم يظهر من كلامه المعنى الثاني
للمضامين المتأخر لما في عصب الفعل هذا وقال الاسنوي الأول بان يشتري ما به مطلقاً والثاني بان يشتري ما به مطلقاً
الاتي من ضربه في عام وأعلن وعليه فله معنيين مختلفان اه عرش على (د) (قوله بضم الميم وكسرها)
وما اشتهر على الصفتين الفتح فلا بد له كانه في الماضي مقترنة بفتحة حلق اه شرح (د) وقوله
لما في الماضي مقترنة بفتحة حلق الاسنوي في باب الاحداث الكسرة في الماضي وعليه فيكون المضارع الفتح أيضاً
فقل الشارح اقتصر على الشهر اه عرش طبعه في كل من الصباح والمساء من باب ضرب ونصر (قوله)
أو قول إذا لمسته فالعبرة بصره فانه بضم التاء وتحتها وكذا في كل مواضع أي التاء اه عرش على (د)
(قوله أيضاً أو يقول إذا لمسته الخ) على الامام بطلانه بالتعلق والعدول عن الصفة التي بينه وبين الاسنوي
بانه اذا جعل الميم شرطاً لبطلانه فالتعلق وإن حصل ذلك ساقطاً للصفة اه شوري (قوله بان يعمل
التي فيها) قال ابن القتي وخلاف المعطاة يعرض عنها وعرضه السبكي بان الفعل هنا مل من قرينة البيع وكذا
ارادة البيع الا من قوله السابق ان يذهب البند في خلاف الفعل في المعطاة انه كل موضع عر القيد كذا
جاء في المحلى فطافنا اه سم (قوله ان يذهب البند) بكسر الباء اه عرش وبه ضرب اه غنار
(قوله وعدم الصفة) أي يبيع المتبذرة بصورتها وهو بضم اللامسة بصوره الثلاث وقوله لعدم
الرؤية أي في الصورة الأولى من صور اللامسة وقوله أو عدم الصفة أي الصفة الصحيحة وهذا في الصورة الأولى
من المتبذرة والثانية من اللامسة وقوله أو لشرط الفقد أي في الثانية يفتقر المتبذرة إلى اللامسة تأمل
(قوله أو عدم الصفة) يرد عليه ان قوله قد بتمكه صفة فكل الوجه ان يقال ان البطلان في هذا يتعلق
لا لعدم الصفة وأجل الشرح غير أنه يعلم من هذا الكلام ان قوله قد بتمكه اختيار لانشاء أي أو أنه جعل
الصفة مقترنة لانشاء وهو عدم التعليق اه عرش على (د) (قوله وكسرها) أي أو لمأدوني اه
شرح (د) (قوله أو يعمل الزبيدي) أي اكتفاه عن الصفة فيقول إذا لمسته هذا المحقق (عليه) قول
بمعنى من كان إذا رآه أخذ لا يسمي بغير صفة قوله لذلك أو كما يكون فاصديه الاختيار لا انشاء أي
عدم الاشياء فان قصد به الانشاء صحت حيث يكون اعراض عن قوله اذا لمسته هذا المحقق (عليه) قول
البيع اه حل (قوله والغريبون) اتهم عرباً به التقدير والتلفيق لم يستعمل فيها غير من كان كما
أفاد قوله بان يشتري سلعة الخ اه شرح (د) (قوله وقال الغريبون) أو قال أيضاً ليدل على انهم في
الثلاث اه شوري (قوله سلمه) بالغيم وأما بالكسرة فهي البند التي تسمى الجوز وتطلق في ألباطي
التمناه اه شوري وقال في المصباح السلمة متواج في البند شبه الغدة من الحصة إلى البطيخة بضم الباء
ثم قالو الصفة المصنعة والجمع فيلزم مثل بندر وسدر والصفة المشتق الخ لم يلزم مثل بندر وسدر
وأصل صواباً حيث هو معلوم اه وهي تسمى البند بالكسرة مشتملة على الجمع بالصفة المشتقة من القوس
الصفة بالكسر المتأخر في المصباح وما يحويه بضم الجيم كعنب البند في الحديث يخرج من الجلود والجمع وقد يفتح لانه

واسكان الزاء (بان يشتري سلعة وهو عليه متبذرة) مثلاً (ليكون من الثمن ان يرد بها أو لا يرد)

وتحرك كمنه أو يخرج في العتق أو غدا عنها أو زيادة في البدن ثم قال وبالفتح اسم الفرج أو النجبة كائنة
 ما كانت وتحرك أو الذي نشأ بالجلد وتقل الصفوى عن الحافظة ج ثم بالفتح السين الشئ المبيع وهو المراد
 وبالكسر الفرج الذي بين القدم والجلد اه برماوى (قوله بالنصب) انما قال ذلك ليكون من تمام الصيغة
 أى لا بد ان يأتى المشتري بمجموع هذا القسط سواء نصب المشتري على انه غير يكون المحذوف أو رفع على انه
 خبر مبتدأ محذوف أى والأفوهية اه حل مع ما يفتقره ليكون من تمام الصيغة الخ غير ظاهر اه بالنصب
 هنا لا يدل على اشتراط ذكر المشتري لهذه الكافة حتى تكون من جملة الصيغة لأن النصب هنا على الحسنة
 ليكون على التقيد بما ذكره لا يتحقق بخلافه في بيع الصورة الذى تقدم فانه على الحالة كما هو وهى تقيد بما ذكر
 لا يتحقق تأمل (قوله لاشتماله) أى البيع بمعنى العقد بخلاف ما لو اتفقا عليه على ذلك ثم تباع ما من غير ذكره
 في العقد فانه محتمل فانه الاستوى اه شوى وقوله على شرط الرأى للسلعة وقوله والهبة أى العيون
 وقوله ان لم يرض السلعة فارجع الرد والهبة عبارة تشرح مر ولما قيل من شرطين مقيد بشرط الهبة بشرط
 رد البيع بتقدير ان لم يرضى انتهت (قوله وعن تفریق) ههنا قال وعن البيع ونحوه والحاصل التفریق بين
 أمة وتفرعها لان الكلام انما هو في البيع انتهى منها لا يان المنهيات منها ولو غير بيع اه حل (قوله
 أو رد ببيع) والتجتميع التفریق بمرور القسط دون وما لا القطة دون الاصل الواجب لان الحق في القطة
 والترض بات في القطة صورة المسئلة التي وجه الاما تالم حيث يدور وتكون له الواجب لاعتقال بالرد
 وأما لو جمعهما معا فلا يجوز الرجوع في أحدهما لعدم تأتى العلة فيه اه برماوى (قوله أو سخر) أى
 ان حصل به تضرر أو تحوّل من خلطة اه شوى (قوله أيضا أو سخر) أى حيث كانت رقيقة لان السراة يمكنها
 السخر عما هى وان كانت مزججة وظاهره وان لم يحصل به انحاش ولا يبعد تقديره بذلك اه حل (قوله
 لا يضره صيغته) أى ان كانت الممتزج حسن والوصية فلا تقتضى التفریق ونحوها فاعلم الموت يكون بعد زمان
 التضرر هو يؤخذ منه الملوأى الوصى قبل التمييز بين بطلانها ولا بعده اه شرح مر ولوقيل الموصى له
 الوصى فوضيته البطلان وان اراد الموصى له تأخير القبول لا يغير الوالدة في بعض الملوأى خلافه اه بالقرب
 الغضبية اه عش عليه (قوله وعن) أى مخبر أو معلق ليشمل التدبير والكتابة ولو فاسدة اه برماوى
 (قوله بين أمة) أى ولو لم يلقه قوله وان وضيت أى أو كانت كافر أو مجنون أى لا شعور تضرر معه بالتفریق
 أو أوبة فيما يظهر اه شرح مر (قوله وفرعها) أى ولو من زنا أو من مستبلة حدث قبل استيلاءها وان
 ركبت القرون السيد وتبقى مستقرة في نفسه اه برماوى (قوله ولو مجنون) دخل فيه البالغ حتى يبق وهو
 كذلك قال النشوى وهذا اذا كانت مسدداً لجنون تخسداً ما تاطو بلاءاً أما البسرة فالتظاهر انه كالغريق اه
 شوى (قوله حتى يبر) بان يصير بحيث يأكل وجمده وشربه وجمده يستحي وحده ولو قبل سبع سنين
 بخلاف الامر بالصلاة لانه لا بد من العلم ان فيه نوع تكليف وعقوبة فاحتج له واكتفى بعضهم بما فهم
 الخطأ ورد الجواب قبل البيع واعتمد العلامة الخطيب اعتبار البيع هنا كاصالة وافهم بغيره بالتمييز
 ان ذلك مفر وضى الا دمين فيجوز التفریق بين الهبة وقوله ما بعد استنباطه عن الجن لكن مع الكراهة
 الا نرض جميع كالبيع أى لو ادعى وأباحتها فقط فظاهر انه كثير الذبح واما قيل استغناؤه فحرم بغير ذبح الوالد
 ويصل العقد أما بيع الوالد الذبح فيمتنع خلافاً لبعض المتأخرين لا نه فلا يني به وادنا شرط عليه الذبح لم يسمع
 اه برماوى وصار تشرح مر وافهم فرضه الكلام فيما يشترط فيه عدم الحرمة بين البهائم وهو كذلك
 بالذبح لهما ولا أحدهما والمذبح الوالد أو الام مع استغناؤه عن بكره محبة لا حرم ولا يصح التصرف في حاله
 الحرمة بنحو البيع ولا يصح القول بان يبع ما يغلب على الفلن انه يذبحه كذبحه لانه متى باع الوالد قبل استغناؤه
 وحده والام كذلك تعين البطلان فتدلى مع الذبح لا أو أصلاً فيوجد المحذور وشرط الذبح عليه غير صحيح

بالنصب وعدم محتمل
 لاشتماله على شرط الرد
 والهبة فان لم يرض السلعة
 (د) عن (تفریق) ولو باعها
 أو رد ببيع أو سخر لا يضر
 وصيغته كوقوف (بين
 أمة) وان وضيت (وفرعها)
 ولو مجنون لا حتى يبر

فهو أولى بالطلاق مما سرق في عدم صحته مع عدم الولد أو أمه أو بالعكس قبل التبرير بشرط عتقه فلأنه لم يأنث
 (قوله لغير من فرق الخ) ونحوه من فرق بين والحد وولدها قاله هو ومن الكاثر ورود الوعيد
 الشديدية اه عرش وأما الطه فهو حرام من الصغار على المعتد خلاط الخ حيث قال انه من الكاثر اه
 شخنا عبديه (قوله فرق الله بينه وبين أحبته الخ) فان قلت التفرق بينه وبين أحبته ان كان في الجففة فهو
 تعذيب والجففة تعذيب فهو ان كان في الموقف فكل مشغول بنفسه فلا يضرك التفرق وأوجب اختيار الثاني
 وأن الناس يستواسون في جميع أحوال الموقف بل في أحوال اجتماعهم بعضهم بعض فبالاخر في تلك
 الأحوال تعذيب أو أنه يجوز على الزوج يمكن اختيار الأول ونفسه الله تعالى أحبه فلا تعذيب اه من
 عرش على مر (قوله كلام) أي فصر بين فرعه وبينه كبحر بينه وبين الأم وقوله وحل بينه وبين الأب
 أي بان يسه مع الأم فقط فحصل التفرق بينه وبين الأب وقوله والحد فكذا كالأب أي فان لم توجد الأم
 مع ماسم التفرق بينه وبينها كالأم وان وجدت الأم مع ماسم حل بينه وبينها وحرم بينه وبين الأم تأمل (قوله
 والجدة الأم) ليس قيداً بل الجدة الأب كذلك تأمل اه شو برى (قوله فمساواة) أي فإذا جاءهم أدوية
 أو عكس بل ولواجتماع الأب والجدة فهل يحرم التفرق بينه وبين أحدهما أو يستبرأ بقطعة تردد في ذلك
 العلامة سم واستقر بشفنا عرش اعتبار الأب اه براموى (قوله أو مالك أحدهما فغير مالك الاستبر) اه
 فان قلت اذا كان مالك أحدهما غير مالك الآخر فالتفرق لحصل البتة فكيف هذا مع قوله لم يحرم التفرق
 لأنه يقتضي لهما مجتمع فاعتكف على الاجتماع كان يكون لأحد من في منزل واحد وأحدهما مالك للأم والثاني
 مالك للأم ولا يحرم على أحدهما أن يبيع بملكه منها اه شخنا ومثله في عرش على مر (قوله لكنه
 يكره) أي ولو بدل البلوغ فمافيه من التشويش اه شرح مر (قوله والجدة الأم الخ) الظاهر تقديم
 جد الأب عليه لأنه أشرف منه بدليل الجاهلية وأما الجدة الأم فبني تقديمها إذا اجتمعت مع الجدة الأب اه
 حل (قوله فان فرق بضو بيع الخ) ويجوز بيع جزء منها لو ائتمروا على بيعه أو لغيره التفرق في بعض
 الأزمنة بخلاف ما لو اختلف كل واحد اه شرح مر ومن نحو البيع وجوع المقرض في القرض
 وجوع مالك القصة فغيره ليس من نحوه وجوع الاصل في الهبة فالقول بوجع القرض والمراد بوجع
 الأذن من التفرق يرجوع المقرض ومالك القصة دون الاصل الواهب لان الحق في القرض والقطعة ثابتة
 الله فوإذا تعذر الرجوع لم يرجع الواهب بشئ اه (قوله أيضاً فان فرق بضو بيع بطل) جابر شرح مر
 والأوجه بيعه لمن يمتنع عليه دون بيعه بشرط عتقه كإقتضاه ما لا فقه لعدم تحققه بوجع ماسم من عدم
 صحته مع السلم لكافر بشرط عتقه انتهت فتقول المائن يبيع أي لغيره من يمتنع عليه اه (قوله وقصة) أي
 قصة رداً وتعديل بخلاف قصة الاقرار لا تتأق هنا اه شخنا وفي الرشد على مر قوله أو قصة
 ونعم لو لم لا تكون هنا الا ببيعاً وبه يعلم ما في جاشية الشيخ اه (قوله وعن يمينين) بكسر الهمزة على معنى الهبة
 ويجوز الفتح كأي فتح البرى وقوله في بعة يبيع الباء فقط اه عرش على مر (قوله أيضاً وعن يمينين الخ)
 فيه اسم لهما بيعاً واحدة وانما اسمها يمينين باعتبار التردد في الثمن اه شخنا (قوله أو بالعين في سنة)
 والفاء ونحوه اه اه براموى وهذا بخلاف ما لو بالالف فكذا بالعين المستقلة يصح ويكون الثمن ثلاثة
 آلاف ألف حالة أو ألفان مؤجلان إلى سنة اه شرح مر وقوله أو بالعين إلى سنة لو راد على ذلك فغلبهما
 شخنا الخ في شرح العبدان الذي يرضه بالطلاق وان ترد فيه الزكشي لان قوله غلبا الخ بطل لا يعلبه بطل
 القول المرتب عليه اه فلين تأمل اه سم على حج اه عرش عليه (قوله أو أشده) أي أو أشد فلان اه
 شرح مر (قوله وعن بيع وشرط) قال الفزاري رحمه الله تعالى السبب في الطلاق ان اتفهم الشرط الى
 البيع بين علاقة بصد البيع بشرط سببها بينهما من شرط أو شيء الشرط لا ما يستثنى لغيره وإذا بطل بطل

على مقابل الاصح القائل بان فيه جمعا بين بيع واجارة وقيل بطل الشرط وفي البيع قول آخر بنصف العقد ولو اشترى حطباً مثلاً على دابة بشرط اصاله منزله لم ينع وان عرف المنزل لانه بيع بشرط وان اطلق مع العقد ولم يكلف اصاله منزله ولو اعتدّل بسله في وضعه والحاصل من كلاهما ان كل شرط منافع لتفني العقد انما يبطله اذا وقع في محله أو بعده وقبل ازمه بخلاف ما لو تقدم عليه ولو في محله كسائر ما لو بحث مع لم يغير على نفسه بوجه وما قبض بشراء فاسد مضمون بدلا وهو ازمه ولو اذخرة وضمن المصوب اذ هو محتاط بردة كل خلفه ونسي وطنا المشتري لم يعد ولو مع علمه بالفساد الا ان يعلمه ان من مئة او دماً وتعد ذلك مما لا خلاف به اصلا بخلاف ما لو كان الثمن نحو خبز تكثر لان الشراعه يقيد المالك عند أي خيفة ولو كانت بكرة بكرة بغير بكرة كان النكاح الفاسد واوش بكرة لا تلاه بخلافه في النكاح الفاسد فانه لا اوش فيه اذ فاسد بكل كصحيحة في الضمان وعدمه واوش البكر مضمون في صحيح البيع دون صحيح النكاح وهذا اذا كان زكشي وابن العماد والاصح في النكاح الفاسد وجوب مهر ثيب واوش بكرة وعلى الاول فلا ينافي بان في الفصانة لو اشترى بكرة مقصود به ووطئها جالاه لم يزمع اوش البكر مضمون في وجود العقد المختلف في حصوله لانه هنا كافي النكاح الفاسد بخلافه ثم لو حذف العقد ان الفاسد العقد ولو في مجلس الخيار لم يثبت صحيحا اذ لا عبرة بالفاسد بخلاف ما لو اختلف شرط صحيحا او فاسدا في مجلس الخيار فانه يلحق العقد لان مجلس العقد كالعقد اه شرح حر (قوة ايضا استعمال البيع على شرط عمل) أي من البائع أو أحسن بخلافه من المشتري باعتدله وقوله فيما لا عليك أي المشتري أي في بيعه عليك للمشتري بعد أي الا نأى أو جريان الصيغة اه (قوة فيما لا عليك المشتري بعد) أي الا ن لان المشتري لا يحصل له اللان الا بعد تمام العقد اه برماوى (قوة ومع شرط خيار الخ) هذا هو زمينتان من بطلان بيع بشرط وهي منزلة منزلة الرخص في العبادات أي فلا يقاس عليها ما يثقل ويجازى الشيخ عمدة هذه الامور في العبادات كالرخص في العبادات ببيع فيها توقيع الشارع ولا يتعدى لكل ما فيه مصلحة اه يخط الشيخ خضر وعبار شرح حر ويستثنى من النهي عن بيع بشرط موقوف على البيع بشرط اختيار الخ انتهت وجهه ما ذكر في المتن من المستثنى احد عشرة موقوفة قد على الخلى مانعه والحاصل ان الشرط في العقد خسة احوال لانه ما يصح كشرط قطع الثمرة او من مقتضياته كالقبض والرد والميب او من مصلحته كالسكابة والحياطة او مما لا فرض فيه كالكل المهر بيسة او مخالف لقطعها كعدم القبض فهذا الاخير مفسد للعقد دون ما قبله وهو معنوله في الاول وتأ كيد في الثاني ونبت في الثالث وفي الرابع حال الاضوى ونبت أن ينع اذا كان الشرط لعدم القبض والمشتري يكلو بشرط الزوج في النكاح انه لا يطاؤا ولو اشترى طعاما بشرط على نفسه ان يلعمه فليس بانه ينع لان شرطه البائع يطل كآله الماوردى وقد يجب بطلان ذلك الشرط بؤدى الى استحمرار ضمنان البائع هنا عدم فوته تلك الثمن وفي ذلك شعر رطله وان التذرة على التسليم في المبيع شرط وهو القبض فشرط عدمه مفسد وليس الوطء في النكاح كذلك ومنه اكل المبيع لحصول القبض به لانه واجبة تأ بان فيه طرره اه قل على الجلال وفي القسطلاني على الجوازى مانعه ومذهب الشافعي لا يجوز بيع بشرط كبيع بشرط بيع أو ترضى النهي عنه في حديث أبي داود وغيره الا في سنة عشر مسموعة اولها بشرط الزين ثانياً لتكسبل الحسن ثلثين في القيمة للعامة الهما في معاملة من لا يرضى الا بها ولا ينع الزين غير المبيع فان شرط رهنه بالثمن أو غيره بطل البيع لاستعماله على شرطه من ملكه كبيع ثلثة الاشياء بالقوة تعالى وأسهبوا اذا تبايعتم بها الخيار فاعلمنا الاجل المين حادسها العتق العبيد في الاصح لان عائشة رضي الله عنها اشترت بريرة بشرط العتق والولاة لم ينكر صلى الله عليه وسلم الشرط والولاة لهم شبهة ما بال اقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله الخ ولان استعجاب البيع العتق محمد في شراء القربى ما قبل

فما عليك المشتري بعد ذلك
فاسد (ومع شرط خيار أو
براعتين عيب أو قطع عسر)

شرطه والثاني البطان كالشرط يبعداً وهبته وقيل يصح البيع ويطل الشرط سابقها بشرط الولاء لغیر
 المشترى مع العتق في أضعف القولين فيصح البيع ويطل الشرط لظاهر حديث بروت والاصح بطلانها لما
 تقرر في الشرع من ان الولاء من اعتق وأما قوله فاشترطوا له الولاء فأجيب عنه بان الشرط لم يشرع
 العقود بله خاص بخصه عاشقون بان لهم معنى عليهم ثامنها البراعة من العيوب في المبيع ثامنها ثقلهم من مكان
 الباطل لانه تصريح بخصه العقود عاشرها وحادي عشرها قطع الثمار وتيقينها بعد الصلاح ثاني عشرها ان يعمل
 فيه الباطل عاشرها ما كان باعاً ثانياً بشرط ان يتخلط في أضعف الاقوال وهو في المعنى بيع وجارة وزرع المسي
 عليها باعتبار القدمه وقيل بطل الشرط ويصح البيع بما يقابل البيع من المسي والاصح بطلانها لاشتمال
 البيع على شرط عمل فبطل عليه بعد ثالث عشرها ان يشترط كون العبد فيه وصفه مقصودوا ربع عشرها ان
 لا يسلم المبيع حتى يستوفي الثمن خمس عشرها الرديا لبيع سادس عشرها خيار الرؤية فيه اذا باع المبره
 على القول بخصه العاقد الى ذلك اه (قوله وسأني الكلام عليها في محالها) وانما ذكرها هنا ليس لانها من
 المستثنات اه رماوى (قوله وبشرط أجل) أى في غير الزمان بوى اه شرح مر وأما تقديره بذلك في
 الاجل دون الزمن والكفيل انه لا فرق في العوض الذي بشرط فيه الزمان أو الكفيل بين كونه روى او غيره
 وهو كذلك اه عرش عليه (قوله أيضاً بشرط أجل) أى ومع شرط أجل ولو أضاف شرط الاجل بعد العقد
 لم يسقط بخلاف شرط الزمان أو الكفيل فانه يسقط لان الاجل مئة تابعة وصفه غير مستقل لا يغتبط بالاسقاط
 بخلاف كل من الزمان والكفيل اه حل أى لان كلامهما مستقل فيقول بشرطه بالاسقاط اه رماوى
 ويشي ان ثامنها الاشهاد اه قل على الخط (قوله معلومين) عبارة تشرح مر في الاجل بشرط صحة الخد
 مع الاجل ان يحدده بمعلوم لهما كالمعسر او رجب لالى الخصاص ونحوه كإثبات في السلم تفصيله المطرد هنا كما
 لا يتفق ان ثبت قوله بمعلوم لهما أى فلا يكتفى على أحدهما ولا على غيرهما كما يفهم من اطلاقهم لكن سأتى في السلم
 انه يكتفى على العاقدين أو على عدلين غيرهما وقاسه ان قال بجمله هنا لانه أضيق من البيع فيكون علم غيرهما هو قوله
 لالى الخصاص ونحوه أى ما لم يرد وقت المعتدو يعلم اه عرش عليه (قوله لعوض) ارجع للثلاثة الاول
 فيه بالنظر لاجل لام التعدية أى أجل عوض والنظر الى الزمان والكفيل لام التعليل أى لاجل تفصيل
 العوض فيه استعمال المشترك وهو الامام في معنييهما وهما التعدية والتعليل اه شيخنا جف (قوله فان
 شرط وهن) أى البيع المبرور بصدقته ومثله الثمن فاذا شرط رهن الثمن للمعين والمبيع في الغنم بطل
 وكلاهما ولا شامل لثالث فذلك كما ذكره هنجير تصوير لان الكلام اتمها في بيع الاعيان اه حل وقوله
 بالثمن أى وكذا بغيره كما تقدم في عبارة القسطلاني (قوله لاشتماله على شرط وهن الخ) عبارة تشرح مر
 انه لا يحل له الا بعد البيع فهو بمنزلة استئناسه في المبيع فلو رهنه بعد قبضه بالشرط مقدس مع ان ثبت قوله
 أو الوصف بصفات السلم) أى لائق الغنم فليس هذا من رهن الغنم فلا ينافى قولهم رهن الغنم باطل
 كيه فلا يكتفى وصفه أى اذا اراد ان يهره وصفه مبرور بته وهو معين ونهاى الغنم كالبيع في الغنم اه
 حل (قوله أيضاً أو الوصف بصفات السلم) سأتى فيه انه لا ينافى ذلك من مع رهن العاقدين وعدلين غيرهما
 بوصف وقيل ان ياتى مثله هنا وقد يفرى على بعد ان السلم فيسقط عليه فضيق فيه ما لم يشرى في الزمان اه
 عرش على مر وبجاءت المنهج في السلم تناو شرط ذكرها أى الاوصاف في العقد بلغة بغير ثامنها أى بغيرها
 العاقدان بعد لان غيرهما يرجع اليهما عند تنازع العاقدين فلا جملها أو أحدهما أو غيرهما مع ان بعد
 انتهت فتش في قول الحنفى هنا فضيق فيه ما لم يشرى في الزمان انه يكتفى في الزمان معرفة العاقدين أو أحدهما أو
 غيرهما بالمقتضى الذى ذكرها أى بمسؤولها ومنها تأمل (قوله وفي الكفيل بالاشهاد) أى لان من
 ظاهراً الشخص يسلم له وما عليه من المعونة أو السهولة غالباً لان الظاهر عنوان الباطن قال الانبوسى

وسبأني الكلام عليها في
 محالها (أو بشرط) أحل
 ورهن وكفيل معلومين
 لعوض من مبيع أو ثمن
 (في مئة) لخاصة البها في
 معاملتين لا يرضى الا بها
 وقال تعالى اذا ثابتم لدين
 الى أجل مسمى أى معين
 فأكبره ولا بد من كون
 الزمان غير المبيع فان شرط
 وهنه بالثمن بطل البيع
 لاشتماله على شرط وهن ما لم
 عليه بعد السلم في الزمان
 بالاشهاد أو الوصف بصفات
 السلم في الكفيل بالاشهادة

سئل النورى عن موافقته على الاكتفاء بمشاهدة الكفيل وعدم موافقته على الاكتفاء بمشاهدة أحد هذين
الفرأى أن يوجب عليه من المصنف معلا يعدم معرفة الصعوبة والسهولة أى مع وجود هذا بعينه هنا وأوجبنا
قمتنا على أنهم من ظاهر الشخص حاله وها هو عليه من الصعوبة أو السهولة غالباً ولا كذلك الفرأى أن يقول عن
شخصنا أنه أوجب بان الصادق معذور عليه بما جازى فيه بمختلف الكفيل اه حل (قوله أو بالاسم والنسب)
كان المراد لاجتماعه فان ذلك المسمى بالنسب والكل من قبيل الغائب اه سمى به حج (قوله ولا يكتفى
الوصف كوسيلة) أى لان الاحرار لا يمكن التزامهم في القيمة لتفاه القدره عليهم بخلاف المهرهون فانه ثبت
في القيمة وهذا جرى على الغالب والاقتديكون الضامن وقتلهم جميعاً التزامه في القيمة وجهه ضمانة باذن سيده
وأضافكم من موسرة مكون مما ملأنا الناس مختلفون في الأيمان انفقوا اسوا واداءه فاذنهم بحث
الرافعى ان الوصف بهذا أولى من مشاهدة من لا يعرفه اه شرح هو ثم قال لا يصح بيع سبعة من
الذين على ان يشاءنا كفى تعليق القاضي حين الوسيط وغيره ماله شرط على كل ضمان غيره وهو خارج
من مصلحة العذر ولو قال اشترى بكذا على ان يشترى بكذا شهر صرح واذا ضمن بكذا تجل في حكمه وكذا
في حق المشتري على أحد وجهين ثم مشفى بمادة الشافعى من رجوع القدره هنا في شهر ليس ما قبله وهو
اشترى بكذا اه قوله على ان يشاءنا زاد في شرح الروض بخلاف عكسه وتلقفه وبه يستدل في النظر
ما صرح بالعكس ثم ذكر خلافاً في نصه برهنا واستقرضه ان يبيع اثنين واحداً شيئاً ضمن في خدمته ثم شرط كل
من المتبايعين على صاحبه ان يضمن المشتري أى بكسر الراء وتلقفه بانه هذا التصريح وان كان محققاً في نفسه
لكنه ليس بين البائع والمشتري بين البائعين وهما بالنظر لضمن اثنين من العذر فلا يلزم حل العكس
على ذلك لكونه ليس بين العاقدين وأوجب بأنه أكتفى بذلك وان لم يكن بين العاقدين فيجعل العكس على مجرد
التفاهل فقط وحل عدم البعثة اذا وقع ذلك في حطب العذر أو قبل زوجه اما اذا تضمن بعد لزوم العذر فيصنع
اه عرش عليه (قوله ويبحث الرافعى الخ) وأوجب بان الاحرار لا يمكن التزامهم في القيمة لعدم القدره عليهم
بخلاف المهرهون فانه مال ثبت في القيمة حال الامة ما بين عبد الحق ونقص الضامن الرقيق وأقول وجه النقض
ليس بظاهر لان الرقيق لا يتصور كونه موسراً ثمناً أو يقال انه جرى على الغالب فلا بد من حاله (قوله وسكت
عليه النورى) أى رضيوا أو مقرر خلافه بكت عنه فانه بمعنى لم يرعه اه برأوى (قوله لانه رفق) الضمير
راجع لكل من الاجل والرهان والكفيل وبعبارة هو في شرحه لان قلنا انما شرعت لتفصيل ما في القيمة
انتهت (قوله وامامه ضمان الخ) جواباً عما حذوفه والمذكور لتعليقه والتقدير وامامه ضمان المتعذر
رد اذ قال الحكم مشروط بالتبض كما يأتي أى اذا قبض ما ذكره من خروج مستحقاته بغيره يساوى كان
المستحق الثمن والمبسم نفوي الحقيقة ضمانه من اه شخصاً صواباً شرع هو كسج ولا رد على ذلك بحصة
ضمان العين المبتعثة الثمن العين بعد القبض فهو كذا سائر الاعيان المضمونة للعالمين من كلامه لا تفتى
بل الضمان انتهت أى فكيف ذلك مستثنى من عدم صحة ضمان العين تأمل (قوله أيضاً وامامه ضمان
العروض العين) أى المسمى بضمن البرك وقوله فشرط قبضه أى فأنه على القيمة اه عرش على هو
وبعبارة الشارح في باب الضمان وضع ضمانه تركه ويسمى ضمانه بعد قبض ما يضمن كان ضمنه لم يشتر
الضمان وذلك لعدم جواز بيعه القول بطلانه من انه ضمان ما لا يجب اوجب عنه بل ان خرج القابل
كذلك كرتين وجوبه واذا ضمنه ولا يصح قبل قبض المضمون لانه انما يضمن ما دخل في ضمان البائع والمشتري
انتهت (قوله و يشترط في الاجل ان لا يبعد الخ) أى لا يفتل البسم للعالم حال العذر يسقط بضمه وهو يورد
الى الاجل به المستزك للجل بالاجل لان الاجل مثاله قضا من الثمن وقول بعض الاصحاب يجوز ايجار الأرض

أو بالاسم والنسب ولا يكتفى
الوصف كوسرة ويبحث
الرافعى ان الاكتفاء به
من الاكتفاء بمشاهدة من
لا يعرفه وسكت عليه
النورى وتعبير بالعرض
عنه من تعبیر بالثمن ونحوه
بقي في خدمة العين كما لو قال
بشئ من هذا الذراع على ان
تسلها في وقت كذا أو
ترهن بها كذا ولا يفتك
بها فان القدره بهذا
الشرط لا يلازم رفق شرع
لتفصيل الحق والعين حاصل
فشرط كل من الثلاثة معه
واقع في غيره ما شرعه وأما
صحة ضمان العرض العين
فشرط قبضه كسجاً أى
حله ويشترط في الاجل ان
لا يبعد عنه الدنيا فلا
يصح التأجيل بغير القيمة
وفي تعبیر بالعالمين تعليق
الماتل على غيره

ألف سنة شاذ غير معمول به وإذا صح كأن أجل عملا بعد وفاة الله تعالى الوان بعد وفاة المتعاقدين إليه كاتبي سنة
انتقل عوت البائع لورثته وحل عوت المشتري ولا يباح السقوط بموته إذا ذكر غير متيقن حال العقد قبل بمظن
السبه واللامع بأجل طويل كن يعلم عاقبة لا يعيش بقية يومه وقد صرحوا بخلافه اه شرح مدر (قوله
فهو أول من عكس المالح) لكن الأصل لاحظ كون المذكر غير عاقل وقد صرحوا بأن جميع قياسا معامرا
بالانسان والناصف وصف للمذكر الذي لا يفسد ولو بالتقلب اه حل (قوله وبشرط انشاء) من المعلوم ان
المراء للشرط في صلح العقد بغير انشاد كان الشرط من البائع على المشتري يكون انشاء المشتري على انقراضهما
بالتعديان يأتي بعد العقد بالشروط فيقتر هو البائع لهم بانهم جاتيا كذا وكذا فيشهدون على انقراضهما ذاتا غايه
ما يمكن وأما الانشاء على أصل مدور العقد وحضوره فلا يتصور في هذا الصورة أرى فيما اذا شرط الشهادتين
مطلب العقد ولعل فيما كتبه قد على الحلى اشارت الى ما قلناه حيث قال قوله وبشرط انشاء الشهادتين على حريان
العقد اه تأمل (قوله واشهدوا اذا تبايعتم) وتزولها في السلم كما قاله ابن عباس لا يمنع الاستدلال بما في غيره
لان الهمزة بـ يوم التفتان قلت أرى ومنه انك الفاعل كالتكرار فهو في غير الشرط للعموم فكذا الفعل
اه اعاب اه شوري أولنا الضمير في قوله وانهم دواو اجمع للاشخاص والعموم في الأشخاص يستلزم
العموم في الاحوال اه بايلي اه اطفحى ومصرف الامر في الآية عن الوجوب الاجماع وهو ارشاد
لأولياءه الابن قصده الامتثال كذا في غير اجمع اه قل على اللبال (قوله وان لم يكن الشهود) أى
أولئك العوض في الفقه اه عـ ش على مدر (قوله لان الحق يشترط المالح) بل في قوله لو عينهم لم يتعنى واجتماع
في الشرع قريب لا أولئك العوض في الغرض يتعنى منهم وجاهة وتضاهة ديار بما عيـد جواز ابدالهم بغيرهم وهو
كذلك كما في عـ ش على مدر والقى في شرح الروض جواز ابدالهم بثانهم أو فزقه فقط اه (قوله وكهـ) أو
أى ولو لم يسهـد أو تديره ومثله للمعلق عهده بصفته كان لا يصح رهنه اه حل (قوله أو امتناع من رهنه)
أى امتناع المشتري من رهنه ما شرط عليه رهنه وان أتى برهن غير المين ولو أتى فيقتضيه كماله اطلاقهم اذ
الامتناع لقبول ابدال لتفاوت الاغراض بذولها اه شرح مدر (قوله أو نحوها) كأن وقته أو وجهه
وأجنسه اه وماوى (قوله وكفوفه عدم اقباضه) أى بعد رهنه وهذا يشترط اشتراط الرهن بدخل فيه شرط
اقباضه ويرق بينه وبين الاقرار حـ لم يجب اولا الاقرار بالرهن اقرارا باقباضه ما ينبغي الاقرار على البقن اه
حل (قوله واشهاد) أى أوفوت شهدا بان لم شهد من شرط عليه الاشهاد كأن مات قبله وقوله أو كفله بان لم
يشكل ذلك الامين بان مات أو امتنع وأن أتى بكفيل أحسن منه لما تقدم في المرون أو أصر الكفيل أو ثبت
اصراره على ما جعته الاسنوى ورد شيئا في شرحه للجمعة وأقر في شرحه للمعاج اه حل (قوله خير من شرط
له ذلك) أى على الفور لا اختيار نقص ولا يحصر من شرط عليه ذلك على القيام بالشرط لزال الضرر بالفسخ
وبتقريبه انما اذا لم يقضه الرهن له لانه أو غيره كتمه أو تعلق أرض جانية وتقبضه وتظهر المشروط رهنه
جانبا وان عني عنه حياته وتابى في أوجه الوجهين خلا لما في الاقوال ان نقص قيمته غير متغير بمحدث بعد جانيته
من تقويعه وهو كما يأتي في الامان عرض سابق اه شرح مدر (قوله كشرط وصف يقصد) ويكتفى ان
بوجدن الوصف المشروط ما يتعلق عليه الاسم الا ان شرط الجنس في شيء فانه لا بد ان يكون متغيرا ولا يتغير
ولو يجب ان يكون متغيرا متى معين كل يوم يصل وان علم قدرته عليه كالتفتاد اطلاقهم ولا يأتى هنا نعت السبى الآتى
في الجمع في الآية بين العمل والزمان ولو تقدر الغنيمة في محل ثبوتها لحدثت ثبوتها على الارض بتعديله
الا في قولنا المبيع قبل اختياره صدق المشتري به في فقد الشرط لان الأصل عدمه كما يأتي به التماثل بخلاف
المالوى عني بعد اختياره الأصل السلامة ولا يتابع ما أتى به الرادرجه الله تعالى أنه لم يوافق في كون المليون
حلا صدق البائع بينه لان الأصل عدم تسلط المشتري عليه بالرد بليل ما ساق في دعوى المشتري قدم العيب

فهو أول من عكسه الذي
عبر فيه بقوله معينات
(و) بشرط (اتخاذ) لقوله
تعالى واشهدوا اذا تبايعتم
(وان لم يكن الشهود) اذ
لا يتفاوت الغرض فهم لان
الحق مثبت بأى عدل كان
ببطلان الرهن والتكليف
(ويؤثر من) عوت المشروط
وهو أو امتناع أو كونه أو
امتناع من رهنه أو نحوها
وكفوفه عدم اقباضه وتعبيه
قبل قبضه ظهر رعب قديم
به ولو بعد قبضه (أو اشهاد)
وهو من زيادة (أو كفالة)
خسر من شرط له ذلك
لفوت المشروط ثم لو عين
في الاشهاد شهدوا وما قول
امتنعوا فلات يبار لان غيرهم
يقوم مقامه مـ وتعبيرى
بالقول أعسم بمصاحبه به
(كشرط وصف

مع احتمال ذلك لان ما صرف موت الرقيق قبل اختياره وما هنا في شيء يمكن الوترق عليه من أهل الخبر وقد عوى
 ان ذكر الموت قصور عن نوعه على ان الكتابة أمر مشاهد لا يخفى ولا كذلك الجسل فلا قياس اه شرح
 وقوله ما ينطلق عليه الاسم فضته انه لو شرط كون اذ ان لبن وتبين انها كذلك لكن ما تنطبق على حد ما النسبة
 لانها من جنسها كتنفي بذلك وقد يشترط في بيان مثل هذا بعد عياد وقد يشترط قول في شرح العباب لكن
 لا يبين وجود قدر منه أي البن بقصد الشرط مر فاقبها يظهر اه بغيره (فائدة) لو شرط كون المبيع
 عالما هل يكفي ما ينطلق عليه الاسم أم بشرط كونه عالما مر فاقبها فنظر والقرب الثاني لا تنفاه وقد العالم على من
 اشتغل بالعلوم يحصل منه قدر اسمي به عالما مر فاقبها بشرط تعيين ما ينطلق عليه اسم العالم اذا قدمت العلوم
 التي يشتغل بها أم لا فاقبها نظر أيضا والظاهر الثاني ويكتفي بما ينطلق عليه اسم العالم في عرف أهل بلده عالم
 ويقوم بشرط كونه عالما وينبغي ان يكتفي فيه بالراءة العرفية بان يكون بحسن الكتابة والراغب في المحقق
 وقال في شرح الارشاد ولو شرط كونه كاتبا فهل يجب كون تالفا الكتابة ربة أو يكتفي بكونه بحسن
 الكتابة أي قل كان أو يحل ذلك على المتعارف الا في محل العقد للخطر في حال ولا يبعد الاكتفاء بالاطلاق
 ويكتفي ان يحسن الكتابة بأي قل كانه لم تكن الاعراض في محل العقد مختلفة فلا خلاف الا كلام فيجب التعيين
 اه عش عليه (قوله يحدد) أي مر فالون لم يحدد العاقد ان لا يكتفي في التوبة فلهذا لا تصدق فخرج
 يصح نحو الزنا والسرقة فلا خيار بينهما (نزع) لو شرطها اثباتا بغير أو شرطه مسلم اثباتا كافرا
 أو شرطه مغلغلان بمسوحا فلا خيار في المبيع بخلاف عكسها فلا يكره والمسوح ورغبة الغر فيمن في الكافر
 اه قل على الحلي (قوله أو القابض حامل) قال سم على في شرط كونها حاملين اثباتا كانت فندا العقد
 غير ملزم لكن حمل قبل القبض فلهي بسقطه الخيار فكلوا على الحد الذي أشعرته التصريه بجميع
 حصول القصد وقد نظر ولا يبعد السقوط اه وقد يقال بل الأقرب عدم سقوط الخيار لان تأخير الجسل
 قد ينقص الرتبة في الحامل متأخرا الوضع فيكون خرض المشتري بخلاف المصرفة فانه حسب ذلك على الوجه
 الذي أشعرته به التصريه بحصوله بغرض المشتري اه عش على مر ولو عين في الجمل كونه ذكر أو
 أنثى بطل العقد اه رماوى (قوله من أدى غيره) أي فاقبها هنا محاولة على معناها القوي وسيله عما
 يأتي انه يشترط وجود الجسل عند أي العقد بفضله بدون سنة أشهر منه، طلقا والون أربع سنين بشرط ان
 لو تأملا وطأ يمكن ان يكون منه معا ياتي في الوسيلة انه يرجع في حل الجهة لاهل الخبرة فيكون هنا كذلك فجا
 يظهر ويكتفي برجلين أو رجل واحد أو اثنين أو أربع نسوة اه شرح مر وقوله لاهل الخبرة أي فلو فقدوا
 فينبغي تمسك المشتري لما حل به قبل من الاصل عدم وجود الوصف في المبيع وينبغي ان المراد بقدهم
 فقدم في محل العقد فلا يكتف بالشر لهم لو وجدوا في غيره وينبغي ان محل العقد ما دون مسافة الطريق
 لان من جهة البقرة الحاضر بدليل وجوب مسوره والاسم على من قوله أو أربع سنين هذا ظاهر في
 الا من امل الجهة فقد يقال لا يثبت جاهل بالشاء الخلف لانه مما يطلع عليه الرجال غالبا (فائدة) قال
 في فرع الاختلاف جمع متأخرين فمن اشترى حيا لم بشرط ان يثبت والذي يشترطه انه ان يثبت قبل زره
 بعدم اثباته خبران بخبر فبره ولا نظر لان كان علم عدم اثباته بغير قليل منه لا يمكن العلم بدونه وليس كالشترى
 بطلان فخر زارة في واحدة منه فوجداه معيبة حيث رد الجمل لانه لم يتلف من عين المبيع شيء وكذا يقتضيه
 المشتري لو حالفه لا يثبت لاشترائه بصدق بيمينه في فقد الشرط فلما اتى ذلك كله بان زره كاهل يثبت
 شياع صلاحية الارض وتقدر اخر اجرة منها وأما غيره فتقوم أو حدث به عيب فله الأرض وهو ما يثبت منه
 حيا بانها وجبا غشيرات كالأشترى بشرط انهم اليون فاستفيده ولم يعلم انهم اليون حيث يخطف على انها
 تخبر اليون وله الأرض والمبيع تلف من ضمن المشتري وأما اطلاق بعضهم انه اذا لم يثبت بالزمان البائع جميع

يصدق كون العبد كاتبا
 أو الدابة من أدى غيره
 (حالا أو فوات لبن)

ما حصره المشتري عليه كاحدة الباذر ونحو الخرافة وبعضهم أحده الباذر فقط فبعد هذا الوجه بل الصواب
 أنه لا يلزم شيء من ذلك وليس مجرد شرط الانبثاق تفر راجحاً لذلك كالتعميم بما يأتي في باب خيار النكاح ثم
 رأيت شيئاً أفتي في قسم بذره على أنه بذر ثلثه فزعه المشتري فأورق ولم يفر به لا يتغير وإن أورد في بيرون
 الفناء فله الأوش اه وقوله لا يمكن العلم بذره أي فلو فرغ قليلاً منه ليخبره فثبت امتنع عليه الدقير اه
 عش عليه (قوله في صحة البيع الخ) متعلق بكاف التشبيه والتنظير أي بعبادته عليه فكأنه قال الشاهبة
 المذكورة في الأمور الثلاثة (قوله وبثون خيار بالفوت) عبارة ج و مر وله ان خيار فورا وان اختلف
 الشرط الذي شرطه في ما هو أدون لفوت شرطه اما اذا اختلف الى ما هو أعلى كان شرط ثبوتها غير حكيم
 فلا خياراً يشاور لأن لفوت غرضه لتوضف باً له اذا العيب في الأعلى وضد به العرف لا يفهم ومن ثم قالوا لو
 شرط كونه خصباً بان فلا خيار لأنه يدخل على الحرم ومراعاة المصوح اذ هو الذي يباح له النظر اليه فأي دفع
 نظيره البذر ان شبهة فيه انتهت (قوله ان هذا الشرط يتعلق بحصة العقد) وفي العلم بصفات المبيع التي تختلف
 بها الاقراض ولأنه التزم بوجود عند العقد ولا يتوقف التزامه على انشاء أمر مستقبل فلا يدخل في النهي
 من بيع بشرط وان سمي شرطاً يتغير زال ان الشرط لا يكون الاستقبال اه شرح مر (قوله فلا خيار
 بقوة) لأنه من البائع اعلام بذلك العيب ومن المشتري رضاه اه حل وهذا من الشارح نص في أن
 البيع صحيح مع هذا الشرط خالتص في المتن بكون الوصف صادراً عما هو بالنسبة الى ثبوت الخيار لا بالنسبة
 لصحة البيع فهنا من قيل قوله الاتي أو ما لغرض فيه الخ (قوله وبشرط مقتضاه) أي ما يقتضيه البيع وهو
 ما رتبته الشارع عليه اه جف (قوله كقبض وردبيع) وكما لو شرط البائع مع موافقة المشتري قبض
 المبيع حين في القصة حتى يستوفي الحال لا المؤجل بخلاف قول الثمن بعد التسليم فإنه يعم لأن حصة حيث من
 مقتضيات العقد يختلف ما لو كان مؤجلاً ولا يتوقف ثبوت بعد التسليم لأن البدء بمقتضى في التسليم بالبائع
 اه شرح مر (قوله وردبيع) محتمل اذا أمكن الوفاء به والا كان كالمشتري وهذا هو الأول ثم ينفذ ما دونه
 لا سواه ثم أراد شراء الموهون بعد بيعه في الدين بشرط الرد بالعيب فإنه لا يصح لتدبر الوفاء بمجرد ملكها اه
 شوري (قوله أو ما لغرض فيه) أي هنا فلا عبرة بغرض العاقد من أو أحدهما فيما ينظر اه شرح مر
 (قوله كل لا يأكل الا كذا) وما ذهب اليه مجمع من أن محله ان لا تأكل الا كذا بالثناء التوفيق لأن هذا هو الذي
 لا غرض فيه البتة بخلافه بالتحية لا اختلاف لغرض حيث قد يفسده العقد مردوداً الصبح عدم الفرق بين
 التثبت والفرق فلا تنفاه غرض البائع بعد خروجه عن ملكه في تعيين غداً مهم أنه يحصل الواجب عليه من
 اطلعه ولهذا الوشرط على المشتري ما يلزم السيد أصلاً كجمعه بين اذمين أو أصلاً له لفوت أو لا وكذا لغرض
 أولوته ففسد البيع كببيع سيف بشرط أن يقطع به الطرف بخلاف بيع ببحر بشرط لسه من بين
 زائدة على ذلك أنه لم يتحقق المصنف فيه لو أرفق الخ لانه ان كان قد دفع مالاً وكفى هنا فيجوز بشرط أن يلبسه
 الحرر ولكن قالوا بانه انما بشرط أن لا يبيع فيه حرماً أو سيفاً بشرط أن لا يقطع به الطريق أو بعيداً
 بشرط أن لا يبيع به بما لا يجوز وضع البيع وقاس به ما قدمناه اه شرح مر (قوله أو بشرط اعتاقه)
 ولا فرق في صحة العقد ما ذكر ولزم العتق للمشتري من كون المبتدئ بالشرط هو البائع ووافق عليه
 المشتري أو عكسه على المعتد هذا حاصل ما ذكره ضم على التهمة اه عش على مر وفي قول على
 المحلى ما هو لا يجرى كون العتق عن المشتري كما يأتي ومن كون الشرط من المبتدئ سواء المشتري أو البائع
 وموافقة الآخر عليه ولو بالسكوت وان وقع من الثاني وهو المشتري فهو عدل يلزم أو وهو البائع يعال العقد
 ان كان قبل تعلم الصفة والا كفى وضم العقد اه (قوله بقبضه بشئ الخ) أي فلو يجمع قوله مطلقاً
 وعن مشتري بمعنى الاطلاق أن لا يبيعه ان أحسن باع أو مشتر أو غيرهما بل المقابل بقوله أو من مشتري

في صحة البيع والشرط
 وبثون خيار بالشروط
 ووجه الصحة ان هذا الشرط
 يتعلق بحصة العقد وشرط
 يقصد وصف لا يقصد كونه
 وسرقة فلا خيار بقوة (د)
 مع (بشرط مقتضاه قبض
 وردبيع أو) بشرط (مالاً)
 غرض فيه كشرط (أن)
 لا يأكل الا كذا كهرسة
 والشرط في الأولى صحيح لأنه
 تأكيد وتبيين على ما اعتبره
 الشارع وفي الثانية متعلق
 لأنه لا يورث تنازعاً لبا
 (د) بشرط اعتاقه

وعادة أصله ولو باع بعد بشرط اعتاقه فالشهر صحته البيع والشرط انتهت ولذلك قال هر في شرحها ولو باع
 جسد بشرط اعتاقه من المشتري أو أطلق الخ (قوله أي الرقيق المبيع) عبارة المصباح القن الرقيق يطلق
 بلفظ واحد على الخ والواحد ورع جامع على اثنين وأقننه قال الكسائي القن من علقه هو وأوله وأما من يعلق
 عليه يد يستعبد فهو جسد ملكه ممن كانت أمه أمه أو هو عريقا فهو عريق اه غش على هر (قوله أيضا
 أي الرقيق المبيع) ومثل شرط اعتاق شرط اعتاق بعضه العين كربع وثلاث ولو باع بعض الرقيق بشرط
 اعتاق ذلك البعض صح البيع كاعتقائه كالم الهبة وغيرها اه من شرح هر وقوله المعلن تخرج البعض
 المبيع فلا يصح البيع بشرط اعتقه لا فالخ حيث قال لا فرق في البعض بين المعلن وغيره حتى ولو باع بشرط
 اعتاق جزء ما صح البيع وحصل به المقصود من عتق الكل لأنه إذا اعتق جزءا أو ان غل سري إلى بائعه لكون
 الجميع في ملكه اه ويمكن رد ما قاله بأن المبيع لا يتناهي بالماء البتة والدعوى من البائع لا تنفعا كون المولى
 به معا يوما فامتنع البيع بشرط اعتاقه إلا ما قيل على أنه لا تنافي السراية عند الاعتاق لاحتمال أن يبيع
 أكثر وهو مصر فاذا اعتق الباقي لا سري لكن هذا جار في البعض معناه سكن أو متهما وقد يقال بعدم
 صحته ببيع شيء منه فيها لو شرط عليه اعتاق شيء منه معناه كان أو متهما لأنه حيث قبل بصفته الشرط زال بشرط
 اعتاق البعض من شرط اعتاق الكل وهو إذا شرط اعتاق الكل لا يجوز يبيع شيء منه قبل العتق وقوله صح
 البيع أي يبيع ذلك البعض أي حيث كان باقيا سوا أو كان للمشتري ولم يتعلق به حق منع صحته العتق كرهن
 أو كفارة وهو وسر الأداة لعدم حصول المقصود من العتق لسكنا اه ج اه غش عليه فوفيه فصح
 (البيع) ومثل البيع الهبة أو فرض بشرط العتق اه برأوى (قوله والبائع مطالب به) أي بغير زوم العتق
 لأن المشتري قبله متمكن من الفسخ اه غش على هر (قوله أيضا للبائع بقصر الخ) عبارة أسلم مع
 شرح هر والامتناع للبائع وظهار الحاق وارثه به مطالبه المشتري بالاعتاق لأنه وإن كان خلفه تعالى لكن
 له غرض في خصصه لا لنباته على شرطه بخرق الأحاد أو ما قول الأذرى لا لئلا يخلل الأحاد المطالبة به بحسبة
 لا سيما عند موت البائع أو جنونه يرد ميسرا في المائتة في القصاص مما لو تخلفتم اعتقائه كالمهم من امتناع
 المطالبة وإن انفرد مثله لما حكم ولا يلزمه عتقه فور الاعتقاد الطلب أو ظن فوائده فإن امتنع أجبره الحاكم
 عليه وإن لم يدفعه إليه البائع بل وإن أسقطه هو أو القن حصوا أن أمره عتقه عليه كيطلق على المولى واللامع
 ذلك للمشتري قبل وقبلة شرطه أو استقامه وكسبه وقبته إن قتل ولا يلزمه صرفه الشرائع ولا يلزمه
 عتق والدامل لا لقطع التبعية لا نحو بيع وقبلة جارة ولو جنى قبل اعتاقه لم يرد أو قام الوالد
 أو غيره من كفارة لم يجز رضا وإن أذن له البائع فبسه لا صحته العتق بحسبة الشرط فلا يصرف إلى غيرها
 كالإتيان المنذور عن الكفارة ولو مات المشتري قبل اعتاقه فالقاس إن وارثه يقوم مقامه وهو ظاهر في غير من
 استولها أمه أو أوجه أن عتقها بغيره ولا ينافي ذلك قولهم إن الاستيلاء لا يجزى لأنه ليس باعتاق إذ اعتقها
 أنه لا يسقط عنه طلب العتق لأنها لا تعتق لو تولى لأن الشارع منشوف للعتق ما أمكن والحق في ذلك أنه تعالى
 لا لبائع فعتقها بغيره أو لو من أن يامر الوارث باعتاقها مقابل الأصغر ليس مطالبته إذ لا يرد في حق
 الله تعالى انتهت وقوله ولا يلزمه عتقه فور الخ والقصاص الزوم فبشرط البائع جلى المشتري اعتاقه
 فور اعتق البائع بشرط وقوله وكسبه بقدر يسكن أو أوصى باعتاقه فحق فتنه عتقه عن الموت حتى حصل
 منه أكتساب قائم له لا الوارث اه سم على ج وقد فرق بأن الوسيلة بالعتق بعد الموت الزمن البيع
 بشرط العتق إذا لم يكن بعد الموت فبشرطها بالاختيار والبيع بشرط العتق يمكنه بغيره بالاختيار والتقال وبشرطه
 بالاختيار والبيع ونحوهما لا يتأمل وقوله ولا يلزمه صرفها أي لأن مصلحة الحر به وقد فانت بخلافه حصلت
 الاختية المنذورة فلم الاعتراء فلذا وجب شرائعها بغيرها إذا فلت اه سم على ج وقوله لم يجز عنها

أي الرقيق المبيع (مخرجا)
 بقدر زده بقولي (مطلقا)
 أو من مشتري فصح البيع
 والشرط لا يشوب الشارع
 والعتق (ولبائع) فصحها
 يظهر (مطالبة) للمشتري
 (هـ)

وهل يمتنع من جهة الشرط أم باقوماً أي به يستمر على الرقوبطالبة الثانية فنظرنا في الأول لأنه إذا
 بطل خصوص كونه عن الكفار فبطل العتق وقد يشر به قوله هنا في ما لو باع ابتداء بشرط الاعتاق
 عن كفاية المشتري هل يصح البيع أم لا فيه فنظرنا في الثاني لأنه ليس في معنى ما ورد في الخبر **• (فرع) •**
 لو اشترى بشرط اعتاق يمتنع من قبل أم لا فيه فنظرنا في الأول ويقتل على مع حج عدم الصحة
 ولعل وجهه ان العتق المعلن قد يسقط قبل اعتاقه فلا يمكن اعتاقه بعد سقوطه ومع هذا فالأقرب بالصحة يكون
 بشرط ذلك شرط الاعتاق الجسهل ما من باب التمهيد بالجزء من الكل وأما من باب السراية والاصل عدم سقوط
 العتق بتقدير سقوطه فيجوز أن يقال يجب اعتاق الجله لأنه التزم باعتاق البدن وقوله فالوجه ان عتقها
 أي عن الشرط وثقلها أولاً وهذا الحاصلون بعد الإلزام فيعتقون بونه اه عرش عليه (قوله كثيره) مرجوح
 والراجح ليس بغير مطالبته إلا أن يعمل كلامه على ما إذا كان فاضياً أو نحو ذلك الإحد اه برامى
 (قوله وان قلنا الحق الخ) الأولى اسقاط الواو ليناسب التعميم الذي ذكره بقوله وبالبيع كغيره لا إذا قلنا
 الحق فيه الباطن لأنه تعالى كان المطلب هو البائع فقط اه سلطان وأوجب بمجمل الواو ابدال اه شيخنا
 وفي قيل على الملقى ما عتقوه وان قلنا الحق الخ قيل الأولى في تعميم الأول ثم فيه اجماع بين الخلاف إذا كان
 ما وراءها على بالحكم مما قبلها وهو هنا كذلك لان ما وراءها خلاف فيه ولازم مطالبته البائع مع كون
 الحق فيه بعدد وتخصيص الثاني يكون الحق فيه لا يضر في تعميم الأول ثم فيه اجماع بين الخلاف إذا كان
 الحق لغير الله وليس كذلك اه ومباراة الملقى مع الأصل واختلفت في تقرير الخلاف في هذه المسئلة ونصها والاصل
 ان البائع مطالبته المشتري بالاعتاق وان قلنا الحق فيه لله تعالى وهو الأصل كاللزم بالنزله لزوم باشرطه
 والثاني ليس له مطالبته لأنه لا ولاية له في حق الله تعالى فان قلنا الحق فيه لله تعالى يسقط باشرطه فان امتنع
 من الاتحاق أجبر عليه بناء على ان الحق فيه لله تعالى فان قلنا الحق للبائع فله اختيار في فسخ البيع وإذا اشتهق
 المشتري فالولاء وان قلنا الحق فيه للبائع انتهت (قوله كاللزم بالذر) أي كعتق العبد الملتزم بالذرف
 كون الحق في العتق لله تعالى لا للعبد اه شيخنا أو في ان لكل أحد المالبية اه عرش (قوله لغير المشتري)
 الظاهر انه معلق بالولاء والمعنى وخرج به بشرط الولاء لغير المشتري سواء كان هذا الولاء مصاحباً للشرط
 العتق أو غير مصاحب له وجنحنا في فقدان البيع المذكور باطل لا فرق بين ان يكون العتق المشروط معه
 الولاء لغير المشتري عن المشتري أو عن غيره لكن قد يتوقف في نحو ما إذا كان العتق عن المشتري لان
 المصنف لم يتعرض للولاء بل لكون العتق عن المشتري وهو في هذه الحالة عن المشتري الآن يقال لما كان الولاء
 لمن يقع عنه العتق صار شرطه لغير مفسد فهو خارج بقوله أو عن مشتراً مسل اه حل (قوله خبر برز)
 هي أم عباد الله وبره فخرج الموحدة وكسر الزاء الأولى برز بفتح واو ولا عائشة رضي الله عنها قيل كانت
 لعن بن أبي لهب روى لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث واحد اه برامى وفي البخاري مع شرحه
 لقسطلاني فأنه حدثه عن عائشة عن ابن عباس عن أنس عن مالك عن أنس عن هشام بن عروة عن الزبير عن أبيه عن
 عائشة رضي الله عنها أنها قالت ما كنت سمعته برز بفتح الموحدة وكسر الزاء الأولى مولاة قوم من الأنصار كان عدداً
 نعيم فقالت كاتب أهلى تعنى واليه على نسح أو فأنه يفتح الموحدة وكسر الزاء الأولى مولاة قوم من الأنصار كان عدداً
 إحدى الباه بن تقيف والثانية على طريق فاضلى كل علم وقية بفتح الواو من غيرهم وشديد الباه والابوى
 خرو الوقت والأصل وان عسا كراً أو قبيهم بمضمون موهى على الإهم أو يكون درهماً أي إذا أدتها فمضى
 حرقوت فخذ منه أن معنى الكفاية عتق وقية بوضع وحل وقتين فأكثر فأعني بصيغة الإهم والعتق
 الإغاة وفي رواية الكشميتى في باب استغالة المكاتب من المكاتبه فاعني بصيغة أنظر الماضي من الإغاة
 والغير اللاواق وهي متجه الملقى أي أعجزت عن خصمها قالت عائشة فقلت لها ان أحب أهلك بكسر الكاف

وان قلنا الحق فيه ليس
 له بل لله تعالى وهو الأصح
 كاللزم بالنزله لزم
 باشرطه وخرج بما
 ذكره بشرط الولاء ولو
 منع العتق لغير المشتري أو
 بشرط تبعية أو كجنته أو
 اعتاقه مطلقاً ومضراً عن
 غير مشترى بائع أو أجنبي
 فلا يصح أما في الأول
 فلخصا فتنه ما تقررى
 الشرع من ان الولاء لمن
 أعتق وأما في الأخيرة فلا
 ليس في معنى ما ورد به خبر
 برز للشهور وأما في البنية

فان وضعت لقل من حصة أشهر من الاعتاق فبئان الجبل كان موجودا وقد عتق أو لبسته أو شرفها كروهي
 مزوجة لم يقد العتق اه شوي (قوله: جامل بحر) أي أو بريق لغير ما لك الام اه شرح مر وقوله
 أو بريق أي أو مغلظ اه حج أي لانه لا يقابل بحال فهو كالشرع واعتمد الشهاب من الصفة اه كذا
 بهامش صحيح أقول وهو ظاهر وواقفه اقتصار الشارح في الإعلان على ما لو كان الجبل حراً أو رقياً لغير ما لك
 الام وقد وجسه ما اقتضاه كلام المشرح فعملوا الذين الصفة بما يأتي في طريق الصفة من أهمل كان الحرام
 غير مضمود كالم في البيع في الحلال صح ما يحسم الثمن ويلغو ذكروه لتزله منزلة العدم بحيث لم يكن
 مقهورا اه عش عليه (قوله فكأنه استثنى الخ) عبارة تشرح مر الحاشية استثناء الشرع بالحس انتهت
 (قوله يصح استثناءه) هاشم عدونه (لأنه) تقول ان المنفعة أشد اتصالا بالجل لانه متبها فلا انفصال ولا كذلك
 والاول ما أجابه الشرف المناوي من أنه استثناءه مجهول من معلوم فيصير الكل مجهولا بخلاف المنفعة فانه
 استثناءه معلوم من معلوم اه زي (قوله يصح البيع) أي ولو لم يال الجبل اه جلي (حاشية) اه قال اسم العلم ان
 النوى في التنازع قد أعمل هنا فصلا في حكم المقبوض بالشراء الفاسد انتهى وقوله هذا في آخر هذا الباب
 وقيل الفصل الذي يليه وقد ذكره في الروض في هذا الجبل ونص عبارة مع الشرح راجع إلى المقبوض
 بالشراء الفاسد لقد شربا وشرقا فادى بضمه المشتري ضمان الفاسد لانه مع كل مخالفة وقد تضمنه عند لقائه
 بالجل في المثل وبأصى التهم في المقوم من وقت القبض إلى وقت التلف وعليه أرض قصه لتعيب أو شرفه
 للضعف وان لم يستوفها وضمان زوا لانه كنتاج وتعلقه فقولاه رده ملكه وموئنه رده وليس له حسب الاسترداد
 الثمن الا ان خشي فوات الثمن أو كان ممن تصرف بالفسد فولا بتقديمه على الغرامة كما ذكره الفاسد واستشكل
 ذلك متوجبه الشفيع في الضمان مدم مطالبة ضمان العهدة لو بان فساد البيع بالاستثناء منه بإمكان حس
 المبيع الاسترداد الثمن وأجيب عنه بان البائع ثم التزم بحكم الضمان فله حكم التوفيق فكان المشتري
 الجس لانه لو بان التوجيه انما هو من القائل يجوز الجس وسكت عليه الشيطان لانهما تكاملا عليه في عمله
 وان أنفق عليه لم يرجع على البائع بل أنفق على جهل الفاسد لانه شرع في العقد على ان يضمن ذلك وان وطأه
 أي الجارية بالمشتري لشرائه فساد الجسد وان علم الفساد في وقت الاختلاف قبله في حصول المالك لانه لم
 الفساد والتمين مينة آدم وأوصوهما بما لا عاكبه أصلا فبعد لان الشراء بذلك لا يقصد المالك عند اختلافه
 ونحوه كقوله لان الشراء به بعد المالك عند أي ضغفه أو أدا تغيره يعلم ان العبرة يعلم المشتري وحسده وهو ظاهر
 وألحق المتبنة هنا بالسوق والخلم والكافة بالجل لان النظر ثم إلى ورود العقد على مقصود والميتة مقصودة
 لا طعام الجوارح والنظر هنا لولا يقول الحق ان الشراء به بعد المالك وضد الميتة كالم في عديم أادة المالك
 بالشراء به لانه ذكره في اللمعان وحيل لا يجب المهر إلا ذاعرة بل اذن الذي يتضمنه التملك الفاسد فان كانت
 أي التملك بغير الفهر بكر لفتحها على النكاح الفاسد بمجامع التوصل إلى الوطء بعد فساد وارش البكة
 لاختلافه باختلاف النكاح الفاسد لان فاسد كل عقد كصحة في الضمان وعدم وارش البكة فمضمون في صحيح
 البسم دون صحيح النكاح اذ لو زال المشتري بكرا طوطا وغيره في البيع الصحيح ثم اطلع على عيب لم يكن له الرد
 فينار ارض البكارة ولو أزالها بالفسد في النكاح الصحيح ثم طلقها لاثبت عليه ما تروى من إيجابه بغير بكر لا يختلف
 ما في الضمين انه لو اشترى بكر اغصوبة ووطئها ما زال مع ارض البكارة ثم يسي في وجود العقد المختلف في
 حصول المالك به هنا كافي النكاح الفاسد بخلافه ثم بان أحدهما ضمن ما تعدد منه أي من احدهما حق لومات
 بالحق ولو بعد عودها إلى المالك لانه فيتم الوطء حيث لا حد في تسيب لانه لا يغيره إلا لامة لم ولو ان ملكها
 بفلا تلم ان تكن ملكه ساله العاوف وعليه في نفسه انفق على ماله كعم كان البائع عالما بالفساد في وعار
 فلا يغيره المشتري القيمة لانه لو غرمه لم يرجع بما عا عليه لكونه عار اذ كرم ان الرقة وغيره موقوفه قيمته يوم

حامل بحر) قبل اصح لانه
 لا يدخل في البيع فكأنه
 استثنى واستشكل بمسألة
 بيع الجار المزرعة فانه
 صحيح مع ان المنفعة لا تدخل
 فكأنه استثناءه واجب عن
 الجبل بان الجبل أشد اتصالا
 من المنفعة بدليل حواش
 أفرادها بالبعد بخلافه
 فصح استثناءه شرعا عنه
 (و يدخل جلي دابة) مملوك
 للمالك (في بيعها) نظام من
 ذكر معها ثوبا ونفقاتها من
 لها فان لم يكن مملوكا للمالك
 لم يصح البيع

الولد لانه اول مكان تقوى وعلمنا ان به فتمت له شوخه حينئذ ان خرج من بيتنا في حجابته ولا يرجع من الدافتره
على البائع بخلاف ما لو اشترى اياه بصفه محضه واستولى له فخرت مسخرته فانه يرجع - وحيثما قيل على البائع
لانه فروقه بصفه محضه لاحاجه اليه بل ربما يكون مضرا وان مات بجناحه فالرعي على اخذه الخافى للشرع
وعليه افعالنا في قولنا من قيمته مولود اى يوم الولادة ومن فروقه لانه ما عاين من شامخ الحالى والمشتري
وسايقا في انضمامه بهذا اقل (فرع) - يبيع ما شتره فلهذا كبيع الغائب المحض فلا يصح وبانه
يدمل الكه واما كماله للمشتري الاول باعتق في هذا الثاني كماله باعتق في بدوله بمطالبة الثاني
ايضا ذلك لما يقتضى من قبض لانه لم يدخل في ضمانه والقرار فيها يطالب كل منهما على الثاني ان يثق في بدوله
الحصول والتلف فيموت كل نقص حدث في بدوله اليه الاول ويرجع به على الثاني وكذا حكم آخر مماثل - فصل
لو حذوا أى المتعاقدين ان القصد ليعقدوا في مجلس الخمار ينقل صحته الا لغيره والفاصل ذو اذ او تصاقى الثاني
او الثمن ولو فى السلم او احد ثلا احلا او خبار ابتداء او زيادة او شرط فلهذا او صحفى بعدا لخيار اى خيار
المجلس او خيار الشرط التحق كل منها بالبعدى او بالقرينه وكذا بعض ما ذكره في مجلس العقد كضمان العقد
ولهذا صانع لتعين ورأس مال السلم وعرض الصرف وقس بخار المجلس خيار الشرط بجمع عدم الاستفرا
وقد يحتاج في شتر العاقلة هذه الامور لا يستبعد كل من اكل من ان تقبل اليه الخمار وتكذب به
مرحبا من العاقلة في الورث يستبعد بالذات وبه في بعض غيرهما ما لم يذكر لزوم فلا يلحق بالعقد من ذلك
والوجوب ان يذاع بعده على الشيعه كقبح بطلان عقد التهنيت بطلان والله اعلم

(فصل في ما يثنى عن البوع الخ) - اى انواعه من هذه العاقلة كين ما يقوله من البوع وزكير الضمير
في عنه باعتبار لفظ ما وثانيه في طلائها باعتبار ما هو فيها هذه الترسيم لخصه وذلك ليدرك في هذا الفصل
بما يصحها من افعاله الامثال الاخيره وهو قوله بسم تحور بلفظ مسكرا واما غير هذا المثال من بقية امثاله
الفصل فالثاني منه فيها ليس بعا واثمها وهو يتلوه في البوع في الحقيقه قوله وما يدكرهها شامل لجمع ما عدا
المثال الاخير من الامثله وبما ذكره قبل على الخى فصل في التهنيت التي لاتصده العقود وما هو اسمايتها
او ما تنافى في العقود والمضى منها لا تصد بعدا كراته شتر قوله وما يدكرهها) اى البوع كالتشيع والسوم
على السوم وقدره مبيع وقدر السوم اه حلى (قوله التهنيت الا لا يطل بالتهني) ما هو موصوفه متبدا
مؤخر ومن التهنيت بار وجوزجه مفعول الى التهنيت موصوفه بجنى التهنيت ومن البوع التهنيت هى منها
لا لا يطل اى نوع منها لا يطل بالتهني متوقفه على اقترينه متعلق بالبعد وهو قوله بالتهني منه اى تهنيت
منه على اقترينه بالتهني نوع تهنيت على اقترينه التامل (قوله افضل من التهنيت الا لا يطل الخ) ان كانت
ما واقعه على نوع فيكون المعنى من التهنيت نوع لا يطل به اى البوع منه فيكون الضمير واحدا بعض افراد
ويكون التمثيل بقوله كبيع الختم تقدير المضاف محصيا لانه ع شامل المبيع وغيره وان كانت واقعه على
بيع يكون التمثيل مشكلا لان بيع الحاضر متا باليد ليس بمعناه ومنه يبيعه والسبب ليس من
البوع وايضا السوم على السوم الشراء على التهنيت ليس بمعناه فيقول الاول اه شيناف (قوله لا يطل)
بطلان الضمير ومنه السوم اى يبيع لانه لا يتقبل عليه ويصح ان يكون بضم الباء فيكون الطاء اى يحكم
بطلان الضمير والضمير الكسر فلا يذاع بغيره عاير الضمير اه رماوى (قوله لانه) ان يذاع بغيره كذا ولا يذاع
بغيره كذا لم يطل الا من لا يذاع بغيره كذا كالتشيع والاذاع اه قبل على الخى (قوله كبيع ضمير حاضر) خالين
فامى شبهة في نكته قد قال التهنيت منه في بيع الحاضر باليد والتميز والسوم ليس بعا كصفه من
البوع التهنيت ضا ويجابا لانه لم تعلق هذه الامور بالبيع اطلاق ذلك عليها اه شوى وان عرض لهما
ان كانت ببيع ببيع مما هما يعين نعمه بالسبب باسم السبب اه اقول وقد عزم اراد السوم والضخ قول

* (فصل) * فیما بینہ عنہ
 من البیوع نہیں لایقضی
 بطلانہا و باید کر معہا *
 من النہی) عنہ (ملا بطل
 بالنہی) عنہ لغی اقربہ
 لافانہ اولزمہ (کیسح
 حاضر لباد)

الشرح وما يدكرهها اه اطلعني وقوله لادمتعلق بمحذوف أي متاعا لباد وعادة المجهدة ويبع حاضر
متاعا ياد انتهت (قوله أيضا كبيع حاضر) أي كبيع الالان الحرم انما هو الارشاد لافس البيع فعل
هذا في كلامه محذوف متضاف أو أطلق البيع على حبه بجاز امر سلا أو ان هذا الارشاد يطلق عليه في
اصطلاحهم في باب التهنيت ولكن يبقى الترتيب سكلان حيثما أخرى وهو ان قوله لا يطل الخ يعني ان
المراد البيع حقيقة لأنه الذي يتصف بالبلدان ويمكن ان يعاب بان ما مفسر بنوع وهذه النوع الذي هي
منه تحته افراد هي بيع واذا لم يستبيعا فالاول كبيع الخمر والامر مثلا والثاني كالنبيس مثلا ويبع حاضر
لباد وقد رتبته متضاف لا يطل أي لا يطل ببيع أي البيع المتعلق به وعلى هذا رتب الاشكال المشهور
وهو انه لا يصح عطف فحش لأنه ليس بعبارة تعين فراهته باللفظ اه شيخنا اشبهوا (قوله بان قدم البادي الخ)
ويظهر ان بعض أهل البلد كان عنده متاع مخزون فأنوجه لبيعه ما لا تعرض له من يعال بان يفرضه
لبيعه له تدريجا على حرم أي على الآلية اه و قد يفيد ذلك مفهوم قول المصنف قال بعضهم قد يكون
الخ لكن كتب العلامة الشوري يهاشم في العند عند شيخنا عدم الحرمة لان النفوس لها تشوق لما يقدم
بغلاف الجلس اه عش على مر (قوله بما تم حاجة اليه) أي شأنه ذلك اه شرح مر وأشار لذلك
الشرح قوله وان لم يظهر بيعا (قوله أيضا بما تم حاجة اليه) أي تكلم وقد فشل التذلل في القول اه ان
التدريج لا يتم الحاجة اليه اه حل و يتبين ان بطلان الاختصاص فيها يظهر لوجوده له المذكرة
فيها وان مثل البيع الجارية فلما راد من ان يوجب محلا لا فارق شيده فخص الى تأخيره لا الجارية وقت كذا
كزمن التذلل مثلا حرم ذلك لما فيه من ابداء المستأجر اه عش على مر وفي قول على الخ قوله لبيعه
حالا ومثله ليشترى به اه (قوله أيضا حاجة أهل البلد) عبارة شرح مر أي حاجة أهل البلد مثلا انتهت به
بقوله مثلا على ان البلد ليست بقصد وان جسد أهل البلد ليس بقصد أيضا سواء اجتمعوا ولا تفصلهم أو توهم
حالا أم لا اه عش عليه (قوله أيضا حاجة أهل البلد) قد فهم منه انه لو استباحته اليه طائفة من البلد
لاعتداهم الانتفاع به دون غيرهم كان الحكم فيهم منه في استحباب عامة أهل البلد وهو ظاهر لما فيه من
التضييق عليهم ولا فرق في ذلك بين كون الطائفة من المسلمين أو غيرهم ومفهومه أيضا انه اذا لم يتجمل اليه أهل
البلد وانما يتجمل فيه غيرهم كالودع المعروف عدم الحرمة اه عش على مر (قوله لبيعه حالا) يظهر انه
نصو يراد فهم لبيعه بسر ثلاثة أيام مثلا فانه لا تركه لبيعه كسر أربعة أيام مثلا حرم عليه ذلك المعنى
التي فيه ويحتمل التضييق الاحتشاد لان النفوس انما تشوق للشيء في أول أمره اه و الاخر بالاول
انظر واليه اه عش على مر (قوله فيقول الحاضر الخ) ولون هذا لثاقلون معا ومرة تبا انما كلهم كاهو
ظاهر اه رماوى (قوله لبيعه تدريجا) أو لبيعه لك فلان بل ولولا ذلك لتيه أنت بعد يوم لوجود الخد اه حل
(قوله أي شافيا) فهو كالصاعدي درج ولواستشاره البدوي فيما فيه حظه في وجوب ارتداد الى الاصل
والبيع بالتدريج وجهان أحدهما تم بذا النصيحة والثاني لا توسع على الناس قال الاذرى والاول اشبه
وكلام الاصل بمثل اليوم في الثاني انه يسكت لأنه يخبر بخلاف ضيمته اه رماوى وفي قول على الخ ولو
استشروا صاحب المتاع في التأخير وجب عليه الاشارة بالنصيحة ولو بما فيه التضييق بتدريجها الى المعتمد (قوله
ياخى) لم يشرع في ولا شيء الاسلام ولا الشارح لكونه في ذاته متبرا أم لا وانما هو الاول وذلك لأنه اذا سأل
الحاضر ان يرضى لبيعه بسر يومه على التدريج لم يحمله ذلك على موافقة فلا يكون سببا للتضييق بخلاف
ما اذا سأل ان يرضى لبيعه باعلى فالرد بمثل حمله على الموافقة فيؤدي الى التضييق اه عش على مر (قوله
فبيع، لذلك) ليس قيدا في الحرمة فالقول حرام وان لم يرضه عليه بل وان شافيه بعدم امتثال البيع حالا اه

بان (قدم) البادي (عما)
ثم حاجة أي حاجة
أهل البلد (اليه) كالطعام
وان لم يظهر بيعه يبيع
بالبلد فقتله أو لم يسم
وجوده ورضى السعر
أو كبر البلد لبيعه حالا
فيقول الحاضر ان كراهية
تدريجاً أي شافياً
(باغلى) من بيعه حالا فبيعه
لذلك نظير الصحيحين

رواوى (قوله لا يسع حاضر لباد) يصح عريضة قراءته بالرفع والجر ثم قال بعضهم ان الرواية بالجر تدور وافقه الاسم
 اه عش على مر (قوله دعوا الناس) تثمة فانكم اذا قلتم ذلك باع ذنوب المتاع اهل السوق ببيعهم بها
 تحببتم تسلمون من الاثم ويرزق الله الخ اذا من شبهة في رواية عن مسلم في غلظتهم قال العلامة سج وهو غلط
 اذا لا وجود له ذاك بل باقية مسلم بل ولا في شيء من كتب الحديث المشهورة كقضى به سرياً بأدى الناس اه
 رواوى (قوله ايضا دعوا الناس الخ) أى فانكم اذا قلتم ذلك باع ذنوب المتاع اهل السوق ببيعهم بها فثبت
 تسلمون من الاثم ويرزق الله بعضهم من بعض وقوله ويرزق الله الخ حال أى دعوا الناس في حال يرزق الله بعضهم
 من بعض وعليه فترى مرفوع لا ضمير لان شرط جزمه في جواب الطلب فصد الخ جزء هذا القصد مقسود
 لقصته هنالكان الزعم من الله لا ينسب عن ترك الناس فليتأمل اه شوى وقوله حال أى دعوا الناس في
 حال الخ لا يصح مع بيان أصل الرواية على ما ذكره الرواوى وكذلك هو فان صريح الرواية انه معطوف على
 تسلمون بالواو وان حذفها الشارح اختصاراً للحدث كحذف الكلام الذى قبله الذى هو من جملة الحديث
 فتأمل وفي عش على مر ماله صفة قوله يرزق الله هو بالرفع على الاستئناف وبتع الكسر فساد المعنى لان
 التقدير عليه ان يدعو يرزق الخ ومفهومه ان من يدعو الارزق وكل غير صحيح لان الزعم ان الله لا يبيع غير متوقف
 على أمر وهذا كالحديث تعلم الرواية والا ناذ اعلمت فتبين ويكون معناه على الجزم ان يدعوهم يرزقهم الله
 من ثلث الجاهل وان متفقهم هو بان يرزقهم الله من ثلث الجاهل وان يرزقهم من غيرها اه (قوله ما يؤدى) أى
 تفريق يؤدى يبيع الحاضر للبادى البسة أى ذلك التفريق لقوله من التفريق بيان لما كان عليه امرنا فاعل
 الاقرب الوصف تأمل (قوله يختلف مالو لبادى) محض تزويعه فيقول الحاضر وثوبه او عت وقصد الخ
 محض تزويعه لايهه حال وقوله لا يسع كذلك أى حال محض تزويعه تدبر بها اه حل (قوله أتركه عندك) بفتح
 الهمزة تاسع تفهم اه رواوى ولا يتبين هذا بل يصح ان تكون الهمزة للتمسك الذى يدخل على المضارع
 (قوله كان لم يبع اليه الا نادرا) انظر ما معنى الندرة هل هو باعتبار افراد الناس أو باعتبار الاوقات كان تم
 الحاجة اليه في وقت دون وقت أو غير ذلك لعل الاقرب الثانى انتهى عش على مر (قوله فساءه الحاضر
 الخ) أى ولواراد صاحب المتاع التأخير الى شهر مثلاً فقوله الحاضر أخوه الى شهر من لم يحرم اد رواوى
 (قوله فلا يحرم) راجع الصور الاربعة وقوله لانه لم يضر بالناس راجع لصوره الثلاثة والاربعة وقوله ولا يبدل
 أى لا يطرى الى منع الخ راجع للاثبات الثلاثة وقوله لم يضر أى المنع من الاضرار به أى المالك تأمل (قوله
 العالم به) ومثله الماحل المقصر ولو فتح ما يتخفى غالباً ولما كان يبرز في ارتكافه لا يتخفى غالباً بل ادى حيله
 والحاصل ان الجر مفقود بالعلم أو التصدير وان التزريق مقدم لغيره اه رواوى (قوله لما لم يضر) أى من
 أن انتهى في ذلك المعنى اقرب من لانه لا ولازمه ومقتضى كون البيع منه باعاً انه حرام وان كان صحيحاً في
 كلام السنوى ولا يحرم البيع حصوله والتوسعة بخلاف القول المذكور اه حل أخيراً الذى يحرم
 سبه اه شفتنا حنف (قوله والاشهر على البدلى) أى هذه الاوراشد دون البدوى لانه جرافته لا يكون
 منصرفاً في ملكه حتى ان الاثم حاصل وان لم يوافقه على ذلك اه حل وبجاءه الرواوى قوله دون البدوى أى
 لان غرض الراجح دفع الاثم عنه والاعالة على المصيبة غير محتملة لانتفاء ما باعته الكلام الصلدا يحرم
 عليه ذلك وان لم يصبه بخلاف حصوله لسبب شاعى الشارح ثم مع حنفى اذ لا تنأى الامن اجتماعه معاملة قال
 السنوى ولا يحرم البيع حصوله والتوسعة بخلاف القول وتوزع في ذلك بأنه المقصود فغيره كالمسألة انتهت
 (قوله والبادى ساكن الابدية) عبارة لصفة في باب القسط والبادية بخلاف الحاضرة وهى العاصرة فان قلت
 فترية او كبريت فلدا او عظمت فترية أو كانت ذات ذرع وخشب فترية انتهت اه شوى (قوله وخشب)

لا يسع حاضر لباد
 دعوا الناس يرزق الله
 بعضهم من بعض والمعنى
 في انتهى من ذلك ما يؤدى
 اليه من التضييق على
 الناس بخلاف ما لو بدأه
 الناس بذلك بأن قاله
 أتركه عندك لتبينه غير
 أوانتفى عوم الحاجة اليه
 كان لم يبع الا نادراً أو
 عت وقصد البادى يسه
 تدبر بها فسأله الحاضر ان
 يرضه اليه او يصد به مالا
 فقال له أتركه عندى لايهه
 كذلك فلا يحرم لانه يضر
 بالناس ولا يسبب الى منع
 المالك منه لما يبيع من
 الاضرار به والنهى في ذلك
 وفيها باقى بقية الفصل
 لقصر ثم في تأم برؤسائه
 العالم به ويصح البيع لما
 قال في الروضة قال الفقهاء
 والام على البدلى دون
 البدوى ولا خيار المحشورى
 انتهى والبادى ساكن
 الابدية والحاضر ساكن
 الحاضرة وهى المدن والقرى
 والريف وهو ارض فيها
 زرع وخشب

بكر الخاء المحبة وهو كثرة الثمار وتحوها قال في المصباح الحبيب وزن جلى الثغاب البركة وهو خلاف الجذب وهو اسم من أنصب المكان بالالف فهو منصوب في لغة نصب نصب من باب نصب ينصب فهو نصب و أنصب الله الموضع إذا نصب فيه العشب والكلأ اه رماوى قوله وذلك خلاف البادية أى المذكور وهو القرى والمدن والريف اه عس على مر قوله جرى على الغالب فلو قال حاضر حاضر أو بادباد أو باد حاضر أو بالعكس حرم على القائل لا لقوله اه رماوى قوله ولا يكون المتاع عندا الحاضر معنى هذه العبارة ولا يكون الحاضر مطلب كون المتاع يكون عنده وقوله وان قديمها الأصل أى حيث قال بان بقدم غريب الى ان قال يقول البلدى انه كثر على الخ تأمل قوله وتأتى ولكن الخ وقبح السؤال فى المرس عما يقع كثيرا ان بعض العرب ان يقدم الى مصر وير يشرعنى من الغلة فيمنع حكمهم مضر من الحصول والشراء خوفا من التضيق على الناس ولا تخاف الاسعار فقل يجوز ان لم ويبع عليهم وهل يجوز لهم أيضا الشراء من المارين عليهم قبل قدومهم الى مصر لا يتم لا يعرفونهم مصر فتنقذ العلة منهم أم لانه نظر والجواب بان الظاهر الجواز فيه الاتقاء العلة لهم إذا الغالب على من يقدم انه يعرف سعر البلد وان العرب اذا أرادوا الشراء يشترون باكثر من سعره في البلد لا احتياجا منهم اليه ان منع الحالك من البيع عليهم حرم مخالفة الحكم وليس ذلك من التالى الذى الكلام فيه اه عس على مر قوله بان اشترى شخص منهم الخ أى لو يهوىونه تاسلهم منه فيعصى بالشراء ويبيع البيع فلان يجيبوه للبيع له بعض وهو ظاهر وقوله متاعا أى وان عدت الحاجة اليه وقوله قبل قدومهم يعنى الى المحل الذى خرج منه المتاعى أو الى غير ذلك فاعلم البيع عليهم كان كالتسليم منهم فى أصل الوجهين خلا لا لا يدعى ومن تبعه اه من شرح مر وعس عليه ثم قال عس قوله كان كالتسليم منهم أى لو شرط ان يبيعهم باى زمن يسمر البلدى لقياسه على من يشترط في قومة التالى للشراء ان لا يشتري بسعر البلد أو أوز يدق تأمل اه سم على المنهج ومعلوم ان الموضع الذى جرت عادة ملا فى طبعه بالتزول فيها كالعقبة مثلا تعدد البلد القدام فيخرج مجازاتهم تاتى الحاج لبيع عليهم أو الشراء منهم قبل وصولهم لاهتد بالزول فيه اه قوله قبل قدومهم هذا صادق بما إذا لم يندوا دخول البلد بل احترازوا به فيخرجهم الشراء منهم فى حال مرورهم وهو احدا احتسب ان اعتمده مر وكذا يحرم على من قصد بلدا يضافه على فى طريقه البلدا كما قصد من البلد الذى خرج منها البيع فبان يشترى منهم اه سم على المنهج فيعصى بالشراء اه عس على مر قوله أيضا قبل قدومهم البلد يظهر ضبط ذلك بما يجوز الضم منه كجزءه بالعلامة حج فى القصة اه رماوى قوله ومعرفة بهم بالسعر أى وقبل معرفتهم بالسعر ومثله فى الحرمة شراء بعض الجالين من بعض قبل دخولهم البلد اه حج وعبارته ويشمل ذلك تغيير غيره بالشراء من الجالب بل يشمله شراء بعض الجالين من بعض ولو قبل بعدم الحرمة هذه الصورة لم يكن بعيدا عما إذا كان المشتري أو البائع محتاجا الى ذلك ثم المراد بالسعر الثابت على المحل المقصود للمسايرين وانما يختلف السعر فى أسواق البلد المقصودة اه عس على مر قوله المشرد ذلك بأنه اشترى الخ قلادان يشتري بدون سعر البلد وهل يشترط لاثمان بعد ان يكون من سعر البلد أو يكتفى فى الاثمان بدين سعر البلد نفس الامر حيث علم ان تاتى الركنين سواء اه حل والمشرع انما نصب الثمن فى أى لفظ قبل قوله بدون السعر أى بان المشتري منهم بدون ثمن السوفى حال شرائه على الاوجه وان صدق فى اخبارهم بالسعر بان اشعيرهم بمناه والواقع فراد بعد اخباره وقبل شرائه ولو اختلفت القيمة فى الاسواق و باعوا على طبق احدها قبل العدة بماعله اكر الناس ألا فرق يحصل نظر ولو قيل الاعتبار بماعله اكر الناس لانهم لا يعدون مقيونين الا اذا باعوا بدينه بعد اه شوى قوله وشيروا ان عرفوا الثمن ظاهر عبارته ان ثبوته ان غير متوقف على وصولهم البلد وما اقتضا من بيع الرمتين وقصه عليه وهو ظاهر الجرح على الغالب ولو ادعى

ذلك خلاف البادية والتسبة اليها بدوى والى الحاضرة حضرى والتعبير بالحاضر والبادى سوى على الغالب والمراد أى شخص كان ولا يشترط ذلك يكون القدام غير يلو لا يكون المتاع عندا الحاضر وان قيد به ما الأصل (وتلقى دكان) بان (اشترى) شخص (منهم) بغير طلبهم (وهو من يلقى) (متاعا قبل قدومهم) البلد مثلا (ومع قسهم بالسعر) المشر ذلك بأنه اشترى بدون السعر المتقى ذلك الثمن وان لم قصد التالى كان خروج لقوم صدر اهرم واشترى منهم وما عصبه اهرم محاسبه واه (وشيروا) فوراً ان عرفوا الثمن (تعبير الصبيح)

القديم جهله بالخيار أو كونه على الفور وهو ممن يتخفى عليه صدق وعذر قال القاضى أبو العلي بن يونس
من التوقف على العين واشتغل بغيره فكله بالنسيئة قبل خياره نأخر الفسخ اه شرح مـ (قوله ان
مر فوا النسيئة) هو ضعف الراى اه براموى وفى المختار غنى فى البيع خدعه وباه ضرب وقد غن فهو
مغبون اه وفى القاموس غن الشئ ونسيته كرح غنبا نسيته وانقله أو غلط فيه غن وغين وغينون وغينى
البيع ينيه ضنا ويحرك أو بالنسيئة فى البيع وبالقر ينفى الراى خدعه (قوله لا تقبلوا الركن) يخفى
القاف أى لا تقبلوههم وكذا قال فى نظاره الآية اه شوبرى (قوله حتى يخط بها إلى الاسواق) فى
المصباح يخط غن السلعة من يبيع بيه يوطأ أيضا قصص عن غلام ما كان يلبس ويهبط من الثمن أيضا
نقص ويهبط من موضع إلى موضع الموضع التعليل به يقتضى حرمه التراموان كان يبيع بالبلد لكن سيافى كان الراجح
اه (قوله والمضى فى ذلك الحى) التعليل به يقتضى حرمه التراموان كان يبيع بالبلد لكن سيافى كان الراجح
خلافه اه عـ شـ على مـ (قوله أيضا والمعنى فى ذلك) أى انتهى المذهب فى بيع التفسير هو احتمال غيبهم
أى النائي عن شرا يبدون السعر ومع قوله السابق للمعنى يقتضى حصول الاتزان لشراى منفس
يسر البلدا أو كلاً لانه ان لم يحصل لهم غن إلا ان احتمال الغن والاشعار بأنه اشتراى بدون السعر حاصل فكان
ينفى اسقاط لفظ احتمال اه حل أى لأن المدارى بالخيار على الغن بالفعل والمدارى بثبوت الحرمة على
احتمال الغن وفيه شئ لكن قول الشارح بعد ولا خيار لا تنفاه المعنى يدل على ان اسم الاشارة راجع للتفسير
تأمل وفى البراموى قوله احتمال غيبهم لفظ احتمال متعصم اه وعبارة الحلى والمعنى فى ذلك غيبهم انتهت
أوفى قل عليه قوله غيبهم أى بالفعل فى ثبوت الخيار والحرمة على المعتمد فى المنهج احتمال غيبهم يراد
به هذا لفظ احتمال متعصم اه (قوله لكن بعد قدومهم) أى يؤجل دخولهم السوق وان غيبهم ووجهه
تقصيرهم حيث قدموا اختار مرجع منهم أى المنذر من الحرمة فى هذه الحالة يمكن حله على ما قبل فكذلك من
معرفة السعر لا ينفاه اه شرح مـ (قوله ووجهه) تصبرهم الخ حيث أنه لو اشترى منهم قبل التمكن
من معرفة السعر سرح مـ وثبت الخيار وبذلك صرح والمشارح فى حواشى شرح الروض كذا استدرى قبل
قدومهم البلد لكن نقل سم فى حواشى المنهج عن مـ انه قرئ فى هذه المراتب حرمة قدومهم الخيار وقد
وافقنا على طبع كلام ابن المنذر الا فى حيث لم يذكر الخيار اه والاقرب ثبوت الخيار لعدم تصبرهم اه
عـ شـ عليه (قوله بعد معرفتهم السعر) أى ولو باختياره ان صدقوه اه شرح مـ (قوله فلا يقرىم) قد
يقال كذا المناسب ان يقول فلا يخفى هو لا خيار لا تنفاه الغن لانه الذى قدموا المراد تنفاه ذلك بالفعل وليس هو
المعنى السابق الذى عليه اه حل (قوله حتى رخص السعر) فى المصباح رخص الشئ رخصناه فهو رخص من
باب قرى هو رخص الغلاء وتعدى بالهمزة يقال رخص الله السعر وتعدى بالفتحة يفتخف فيه مرفق رخص
مثل قتل اسم منه اه (قوله وكلام الشائى) هو أبوكى محمد بن أحمد الشائى والفتحة يرفع مرفق مرفق
وعشر نوار بصمته وتوقف على أنه مضمون الطوبى المتروك يوم السبت نكس عشر شوال مستحب
وخسمائة اه براموى (قوله يقتضى عدم استمراره) هذا هو المعتمد كما فى شرح مـ حيث قال وأوجهها
عدمه كما فى زوال حب المبيع وان قبل بالقر فينبى اه (قوله جردا كـ) وهو لغة خاص براكب
الابل لكن المارد هنا الأعم اه عـ شـ (قوله وسوم على سوم) ببعض الهوامش فتلاحظ بعض أهل العصر
انه بالقر لفساد الجرد لاقتضاه ان السوم على السوم من افراد البيع ولا ينعى التثنية للبيع بالسوم على السوم
ونفسه أنه اذا نظر إلى هذا لا يصح قوله كسج حاضر لبادا المراد به مجرد قوله تركه وليس فيه سج بل البيع
بعده جائز طالخ جواز الجرد بل هو الظاهر غايته ان يجعل السوم بيهال كونه وسيلة اه عـ شـ وفى قل
على الحلى قوله والسوم على السوم ما رافع صاف على كسج الذى هو يدل من ملء ليل ما بعده وبالجر صاف على

لا تقبلوا الركن ليسع وفى
رواية لأخاى لا تقبلوا الساع
حتى يخط بها إلى الاسواق
فمن تألفها فصاحب الساعة
بالخيار وأما كونه على الفور
فتشاسا على خيار العيب
والهوى فى ذلك احتمال
غيبهم سواء أخبر المشتري
كاذباً أم لم يتبين ان اشتراى
منهم بطلهم أو يغير ملهم
لكن بعد قدومهم أو قبسه
ويعلمهم فتم بالسعر أو
قبلوا واشتره به أو بأكثر
فلا يخفى من لانتفاء التعرير
ولا خيار لا تنفاه المعنى
السابق ولولم يعرفوا الغن
حتى رخص السعر وعاد إلى
ما عاوه قبل يستمر الخيار
وبهانه مشروها اعتبار
الاستدانة أو الانتهاء وكلام
الشائى يقتضى عدم
استمراره أو لاجل استمراره
وهو ظاهر الظاهر ومال اليه
الاسنوى فى شرح المنهاج
والر كـ جـ مـ ر كـ ب
والتعبير به جرى على الغالب
والمراد القديم ولولا عدا
أولاً (وسوم على سوم)
أى سوم فقير لغير العيين
لايسوم الجرد على سوم
أخيه

بيع ولا يمن التأديل في أحدهما على مأمور وأما عبارة المنهج فيصيح فيها رفعه عطفاً على ما هو عطف على حاضر ولا يصح رفعه عطفه على بيع ولا على كسبه فتأمل (قوله أيضاً سوم على سوم) المراد بالسوم ما يشتمل الاسامة من صاحب السلعة والمراد بها طلب سبهما كالمراتب البائع بالاسترداد والمشتري بالرد لا حقيقة بل لأن حقيقة السوم ان يأخذ السلعة فليست تأمل فيها أي يجب فيشترج أم لا فيرددها والاسامة كون البائع يعطيه اه سئنا ومن حرم السوم على السوم اذا كان السوم الاول بائناً والا كسوم يتعوض عن غير بائناً فلا يحرم السوم على سومه بل على العلامة الكبرى فيستحب الشراء بعد مال بعض مشتريه ان يظهر ان يحسرى ذلك في البيع على البيع والشراء على الشراء ويؤيد جواز الخلطة على الخلطة اذا كانت الاولى حرة اه وماوى فائدة لو أخذ متاعاً بغير مشترج الاجزاء لم يأخذ بعضه من ذلك البعض فقط والباقي امانة لم يخطم فحاش ساهم لم يأخذ منه عشرة أفرع فلو كان منه من الاجزاء لم يخطم من اراد ان يأخذ واحداً منهما فقلنا ولو بغير قصير فانه بعض الكل لان كل واحد مأخوذ بالسوم اه ز يادى اه أجهو روى على الخبر بصرف لكن سيأتي في باب المبيع قبل قبضه من ضمنه ما يقع لعش على هر ما تعلق بكون المأخوذ بالسوم فوبين متقاربان القيمة وقد أراد شراءً بينهما لم يخطم وتعلق به من أكثرهما قيمة أو أقلهما قيمة فلو اراد ان كان يبيع الاقل قيمة والاصل براء فالقيمة من التي يادتيه نظر ولعل الثاني أقرب اه سم على حج وهو يقيدانه لا فرق في عدم الضمان للكل بين كون ما يسوم متصل الاجزاء بكتاب بدشراء بعضه وكونه غير متصل كالثوبين الذين يراد أخذ واحد منهما الا يقال كل من الثوبين مأخوذ بالسوم لانه كيمتثل ان يشتري هذا يمتثل ان يشتري الآخر الا شرا لا نقول هذا بغيره موجود في الثوب الواحد لانه كيمتثل ان يأخذ النصف من الطرف الاعلى يجوز ان يأخذ من الاسفل اه (قوله وهو خبر بمعنى النهي) أي فلا يقال السوم على السوم شمع من الناس كثيراً فليزم الخلف في كلام النبي صلى الله عليه وسلم اه عش على هر (قوله فيه هما مثلها) فالذي والمعاهد والمساكن مثل السلم وخرج الحريم والمراد فلا يحرم ومثلها الزايف الصن بعد ثبوت ذلك عليه وتارك الصلاة بعد أمر الامام ويحتمل ان يقال بالمرمق لان لهما احتراماً في الجلة اه عش على هر (قوله وانما يحرم ذلك الخ) ولا بد في التراضي به صريحاً من المواعدة على ايقاع العقوبة وقت كذا فلو انشأ عليه ثم افرق فامن غير مواعدة لم يحرم السوم حيث قد كاتمه الامام عن الاحتجاب اه شوبرى (قوله بعد تدرع) وقع السر والى الدوس مما يتبع كثيراً بالسوم صر من ان مراد البيع يدفع متاعه للدلال فيطوف به ثم يرجع اليه ويقول استمرع من متاعك على كذا فاذن ذلك في البيع بذلك القدر هل يحرم على غيره شرائه بذلك السعر أو بأز يدأم لا نفسه نظر والجواب عنه بان الظاهر الثاني لانه لم ينه عن قصد الضرر حيث لم يكن المشتري بل لا يبعد عدم الضرر ومنه عينه لان مثل ذلك ليس قصير بما لا يؤثر على البيع لعدم المخاطبة من البائع والواسطة المشتري اه عش على هر (قوله صريحاً) قال الجلال الخ في السكون وغير الصريح لا يحرم ومن غير الصريح حتى اشاور عليك كفى الكفاية والمطلب اه وماوى (قوله بان يقول ان أحببنا الخ) ومثل ذلك ما لو أشار به بما يوصله على ذلك وهو ظاهر لوجود الدلالة وكذا يقال في جميع ما يأتي عليه فالاشارة هنا لو لم ينطق كاللفظ ولا يشكل ذلك بضمير يحتمل بان اشارة الناطق لغو الا فبالاستئذان في ذلك في الاشارة بالعقد والجلس بمعنى انه لا يصح جميعاً ولا شراء ولا بيع مما علق ولا يفتق وماهنا ليس من ذلك فانه الخلى ولو باع واشترى مع اه وظاهره ان الصنع الحر موقوف على وجود القيد وهو الابناء اه عش على هر (قوله أو يقول لما لك استرد الخ) أو يعرض على مراد الشراء وغيره من غير مثل السلعة ما تقص أو أجود منها بمثل الثمن والا وجه ان محل هذا في عرض من تقص عن المبيع عاذ قلنا من تاله في الفرض المقصود لا حله وانه لو كانت قرينة ظاهرة على عدم ردّها لاحتجاف ما لو اتق ذلك أو كان عطفاً به ورغبة في الزيادة

وهو خبر بمعنى النهي
ولم يفسد الا اذا ذكر
الرجل والايدي ليس للتقيد
بل الاولى لانه الغالب والثاني
لأنه عطف عليه بسرعة
امثاله فغيره مما يشتمل وانما
يحرم ذلك (بعد تدرع)
بالتراضي به صريحاً بين
يقول لمن أحببنا ليشتر به
بكذا رده حتى أبسط خيراً
منه بهذا الثمن أو بأقل منه
أو مثله بائناً أو يقول لما لك
استرد لا بشر به منك بأكثر
ونحوه بالقرينة عطفاً به على
من يريده

تغير الزيادة فيه لا قصد اضرار أحد لكن بكرة فهو عرضه بالإجابة اه شرح مر وقوله لا قصد اضرار أحد فضمنه انه لو زاد على ثبته أخذها للضرر بل للضرر غير محرم فليأمل المالك زيادة ثبته لاخذ بل لضرر المضار الغير في مومن الجيش الآتي اه عش عليه (قوله فلا يحرم ذلك) أي والحال انه بريد الشراء كما هو ظاهر والاحتمال زيادة لانهما من الجيش الآتي بل يحرم على من لم يرد الشراء أخذها للمناع الذي يطلقه بمجرد التفرج عليه لانه صاحبه إنما يأخذ على تسليمه بل يرد الشراء ويدخل في ضمانه بمجرد ذلك حتى لو تأنق في دفعه كان طر حاق الضمان لانه غاصب يوضع بدفعه فليقبله فله دفع كثيرا اه عش على مر (قوله كان بأمر المشتري الخ) أي ولو مضى ولو لفظا الأمر ليس شرطاً كما قال بعضهم بل التي عليه الاكثر ان مثله أن يعرض عليه سلعة مثلاً بأمر شخص أو وجودها مما يمل عن الأولى بل قال الماوردي يحرم عليه طلب السلعة من المشتري بزاد مع حضور البائع لانه يؤذي إلى التمدد والغش ومثل البيع على البيع ان يبيع المشتري في زمن الخيارات سلعته التي اشتراها خشيته ان يرد الأولى اه برماوى (قوله ليعمى مثل البيع) وقوله ليشتريه بأكثر من ثمنه والأوجه كما فاده الشيخ أنه لا يشترط للجرم عدم تحقق ما وعده من البيع والشراء لوجوده لا ينافي بكل تقدير خلافاً لابن القتيبي في اشتراط ذلك اه شرح مر وفي قول على الخ قوله ليعمى مثل البيع خافسكت عن هذا وان قصر على قوله انه مال شخصاً مر فلا حرم لانه قد يكون لغواً وعيبوا علامه به ما رزق من عليه الرذ كذا ذكره المناوى في النكاح وقيد بعضهم بما اذا كان من البائع تدليس والا فلا يجوز اعلامه بالزال الضرر بالضرر اه (قوله كان بأمر المشتري بالغش) وبصرف ذلك في خيار العيب مع ان الزهري يوجب في هذا أو طه حذر كان يكون في اللب اه شخصاً حرفاً (قوله حتى يتنازع الخ) استشكل وجوع الضمير في يتنازع إلى البعض بأن البعض بائع لانه شرط لا يحسن ان يثقل حتى يشتري البائع وأوجب بائع بمصدره من صف المفعول وهو المشتري أى على بيعه لبعض الضمير راجع له حيث أن وقال ابن مرجع الضمير معلوم من المقام اه سل وصاروا البرماوى قوله حتى يتنازع أو يذرع العمل المراد حتى ينظر ما يؤلف اليه الأمر بان يتنازع أى يلزم البيع فتركه أو يترأى يفسخ البيع فيبيع غيره فهو غاية للمقنع البيع الأول أو أن لفظاً يتنازع مقهم وما ذكره المصنف في تفسيره البيع على البيع والشراء على الشرع ليس يعاشره حقيقين بل هو سبب لهما فيجرم لهما ما انتهت (قوله والمعنى في ذلك الإتيان) أي وان كان المشتري أو البائع مغبوناً والنصبة الواجبة تحصل بالترفع من غير بيع ولا رفق في حرمه ما ذكر من ان يكون للمبيع ثمنه أو نقص عنها على الاصح ثم ترفع المغبون بغيره لا محذور فيه لانه من النصبة الواجبة اه شرح مر وقوله لا محذور فيه بل قضية التعليل وجوه وان نشأ الغبن من مجرد تبصير المغبون لعدم بحثه ووافق في هذه القضية قوله السابق والنصبة الواجبة تحصل بالترفع من المالكين قال حج ثم ترفع المغبون بغيره لا محذور فيه لانه من النصبة الواجبة واجبو يظهر من جملة فيمن نشأ عن غش لا محذور في بئال بضرار مع اختلافه ما أنشأنا لاعم تبصير لان المقصود ضرر عليه والضرر لا يزال بالضرر اه والا فربما اقتضاه كلام الشارح من اعتبار هذا القيد اه عش عليه (قوله ما وقع ذلك في غيره) أي فلا معنى له وان تمكن من الإزالة بتصرفاً ومجانية فيما ظهر خلافاً للجمهورى اه شرح مر ومثل ذلك الاجازة بعد فقد ما لا حرم لعدم ثبوت الخيار فهو لا يجوز مقصوداً ما العار به فبني عدم حرمه طلبها من المدين سواها بعد عقدها أو قبله لانه ليس ثم يملك على حمله على الرجوع فيها بعد العقول لانه الاستناع فيه لا يجرى الدسوال وقد لا يبيحه البه نعم لو حث العاقبة ان المستعير الثاني يردع العار به يشاهده أو كان يتبعون من المالك مودة فلا تعمله على الرجوع احتمال الحزمة اه عش عليه (قوله ما إذا كان البائع ما كان كالمالك) أي ولو ساء أو كلاً ونحوه فلا عبرة بآفته ان كان في مضرر على المالك ونحوه أيضاً بان لا يجرى ونحوه ولا فلا عبرة بآفته اه سل ومثله عش على مر وعباراً شرح مر

فلا يحرم ذلك (وبيع على

بيع) أي يبيع غيره في زمن

خيار بغير آفته كان بأمر

المشتري بالغش ليعمى

مثل المبيع بأقل من ثمنه

أو خيراً منه بمثل ثمنه أو

أقل (دشراً على شراء) أي

شراء غيره في زمن خيار أي

خيار مجلس أو شرط أو يجب

فهو أعم من قوله قبل زومه

(بغير إذن) من ذلك الغير

كان بأمر البائع بالغش

ليشتره بأكثر من ثمنه نظير

الصحيح ان يبيع بضمكم على

بيع بعض راد النساق

حتى يتنازع أو يذرع معناه

الشراء على الشراء والمعنى في

ذلك الإبداء فتقوى من خيال

إلى آخره قد في المسئتين

وخرج زمن الخيار وهو من

ز يافت في الثانية ما وقع

ذلك في غيره ويزاد بغير

اذن مالو اذن البائع في

البيع على بيعه أو المشتري

في الشراء على شرائه فلا

تحريم (وتحش) فلهي عنه

رواه الشيخان

وموضع الجواز مع الاذن اذا دلت الحال على الرضا بالاطلاق دل على عدمه وانما اذبح خبره وحشاً فلا قاله
 الاذبح انتبه (قوله وبحش) يقع النون وسكون الجيم وهو لغة فالأثر في النام المثلث لما فيه من آثار في الغيبة
 والاسم الخشن ففتحين فقال بحش الطائر آثار من مكانه وفعله نحش من باب ضرب وليس من التحش فتح باب
 السلطان كان علراً وأخبر بشئ المثل أو أقل منه اه برماوى (قوله بأن يزيد في الخ) يريد مع السلعة اريد
 فيها الكذب كالشئ اه شرح مر وقوله ليرغب فيها الكذب قضية أنه لو كان صادقا في الوصف لم يكن
 مشبه وهو ظاهر لان المدح مجرد لا يحتمل المالك على الامتناع من البيع عماد فيه فبالاختلاف ان يادخلان
 المالك اذا علم بالمتنع في العادة من البيع عماد فيه أولا اه ع ش عليه (قوله بل ليرغب فيه) مثال لا يجد
 لانه لو اذنتع البائع ولم يصدق خديعة غيره كان الحكم كذلك ولا فرق بين بلوغ السلعة جهتها أولا وكونها للتميم
 أو لغيره فيما ظهر خلافا في الكفية في الشئ الاول وان ارتضاء الشارح لما في ذلك من ايداء المشتري ولعموم
 انتهى والمتعدها اختصاص الانه العالم بالحرمة في هذا كيشة لما نهى ولا أثر العمل في حق من هو بين أظهر
 المسلمين بخصوص تحريم التحش ويحتمل وقد أشار السبكي الى أن من لم يعلم العمل فلا أثر عليه عند الله تعالى وما
 بالنسبة الحكم الظاهري للضمان الشتر غير ملائمة الى اعتراف متعاطي العلم بخلاف الحق وظاهره ما
 لا أثر له عند الله تعالى وان قصر في العمل والظاهر أنه غير مراد اه شرح مر (قوله ايضا بل ليرغب فيه)
 وقال غيره بغيره بالضم غروا واطعاه اه مختار والتغير رجل النفس على التغير ويؤيد كروا فعله وانقيصا انه
 مأخوذ من غروا من غر بالذى صر وابهنا اه برماوى (قوله والمعنى في تحريمه الانباء) تنبيه قال في
 الباعين باب الشهادات الصغيرة كذا الى ان قال وكالتحش والاحتكار والبيع والسواحل الحيلة على بيع
 أو سواهم وأخطب تعبى به بيع الحاضر لبادى وتلقى الى الجان والتضرع وبسبب معصية بل كونه حراما الى آخر
 ما ذكر اه ونقل بعض أصحابنا انهم في فاز واجرف الجبيع بأنها كالتحليل جمع اه شوى (قوله ولا
 خيار للمشتري تغريبه) أى بعدم مراجعة أهل الخبرة وتأمله وقبوله الخيار للتدليس كالنصر به وحمل
 اختلافه عند مواعيد البائع للتحش والاختيار بين ما يجرى الوجهان في قول البائع اعطيت في هذه
 السلعة كذا فبان خلافه كذا أو أخبره عارف ببلن هذا عتيق أو فيروز جعوا حشته فاشتره فبان خلافه وهاهنا
 التصريح بأنهم يفرقون في ذات المبيع وهذا خارج عنه انتهى اه شرح مر وقوله فبان خلافه وصورة المسئلة
 أن يقول بمتلك هذا متصرفا له ما لو قال بمتلك هذا العتيق أو الغير وزج فبان خلافه لم يصح العقولانه حيث
 سمى خصاصا فبان خلافه فسد بخلاف ما لو سمى نوعا وتبين من غيره فان البيع صحيح وينتج الخيار وسئل شخشا مر
 عما لو بيع رد على ان حواشيه رقيات غير مه بطل البيع أولا فيه تغار فأجاب بصدقة البيع وقال لان
 التي بان هاهنا غير الحسن بعض المبيع اه ع ش عليه (قوله وسبب صدور الخ) ومع كونه حراما فهو صحيح
 ومثل البيع كل امرئ فيضئ الى معصية كبيع أمر دين من زنا بالعمور وأمة من يفتقها لفتاة حرم وضرب
 لمن لا يقدرة له الهوى وبس برالبس رجل لا يتحضر وروسلح من نعويا غوطع طريق ومثل ذلك طعام
 مسلم مكف كافرا كخاف في غار رمضان وكذا ابيهم طعاما علم أو نال انه يا كلفتهار كما فنى بهما الوجهه الله تعالى
 لان كلان ذلك تسبب في المعصية وأعله عليها بما على تكليف الكفار فروع الشرع وهو الواجب الفرق
 فيما ذكر وادخله في دخول المصداقه يتخذ وجوب الصام عليه ولكنه خطأ في تعيين محله ولا يصدق محسنة
 لتجديد ولها قاله ان يدخله ويكتف فيه لا يملك الله عليه مسلم قدم عليه وقد تشفى فآزله في المسجد فبطل
 اسلامهم ولاشك ان فهم الجنب لا يقال هو في هذه الصورة عاجل عن التسليم شرعا لم يصح البيع لانتم في ذلك
 العجز عنه ليس بوضف لازم في المبيع بل في الباطن خارج عما يتعلق بالبيع وشروطه به فارق الطلاق في
 التفرق بين البيع والسلاح لغيره فلا يلو صف في ذات المبيع موجوده لسله البيع ولا ينسلك عليه صحة بيع سلاح

(بأن يزيد في غن) السلعة
 المرادة للبيع لا للزينة
 في شرائه بل (ليفر) غيره
 في شترها ولو كان التغير
 بالزيادة ليساوى الثمن القيمة
 والمعنى في تغريبه الايداء
 (ولا خيار) للمشتري
 لتغريبه (وبيع نحو
 وطب) كتب

لما قطع الطريق مع وجود ذلك فيه لأن الفرق بينهما واضح وهو أن وصف الحرامية المقضى لتقريبه بعلمنا
 موجود حال البيع بخلاف وصف فطاعه الطريق فإنه أمر متبذل لا يعبر عنه شيء منسوخ بمقتضى رادفع
 ما لا يسبى وغيره هنا وأقرب إلى الصلاح وأقرب وفيه جلت أسما على فساد بله اتباع علمها التي اذا تعين
 البيع طريقة إلى خصالها كما أتت به القاضي فحين يكلف من ماله ما لا يعبر عنه ببيع عليه فخطئه من القتل
 ويؤخذ مما تقر أن عمله عند تعينه طريقا كما يشير إليه كلامه والباقي له الحاكم ومما يحكى عنه أيضا احتكار
 القوت لغير الاحتكار لا على ما بين بشتريه وقت الغلاء أي عرفا ليس به وبه بعد ذلك كما ذكر من عنه التضييق
 حيث قد فأن احتل شرط من ذلك فلا ثم وهل يكره ما سلك ما فصل عن كفايته مؤثمة مستنوعة من أوجهها
 عدمها في الأولى بعه ما زاد عليها ويجوز من عند راد على السنة على بيعه في زمن الضرورة فأن المنع بانه
 عليه الحاكم وعلم بمقتضى اختصاص غيرهم بالاحتكار بالأقوات ولو غرأ أو زيدا لا يمنع جميع الأغذية
 ويعبر على الإمام أو نائبه ولو فاضل البيع في وقت أو غير موعود ذلك بعرضه لا يقتضي ويصح البيع إذ
 الحرج في شخص في ملك نفسه غيره مع وجود ظاهر كلام أصل الرواية أن الترخيص مفعول على حصة الترخيص وحي
 عابه إن القوي لما أمر أي من الاتيان وإن خالف فيه من الرقة وغيره حيث قالوا بغير بيعه على حوزته
 والأوجه الأول ما شرح مر وقوله اختصاص بغير الاحتكار بالأقوات وكذا ما يحتاج إليه فيها كالعدم
 والقول كما عاب الله سم وخرج بالأقوات لا تمتنع فلا يحرم احتكارها ما لم تدع الباطن ضرورة جاذبة
 وقع السؤال عنها وهو أن ذمها لا يستعمل الترخيص بعد بلوغه بلا حجة تدعو إليه ثم أسهل في بيعه على الأثرين
 حيث لا ضرر عليه في إزالة الملاكين فعل به من المسلمين قبل بلوغه حيث لم يكفأ زالت له عدم تعديه في الأصل
 وتوفي عنده حق وهو غيره ولا يجس ما قلنا فلا تمتنع الترخيص إلى غير ذلك من الأحكام والجواب أن
 الظاهر العرفي عدم اعتقاد حرمته في الأصل فلا تعدى منه إلى القتل وإن كان مخالفا لبروع الشرع
 عا ش عليه (قوله المتخذ مسكرا) أي ولو كان الحرمية ذلك عليه وإن كان لا تعرض له بشرطه وهل يحرم
 بيع الزبيب لمن يخذله مسكرا كالمو فضة الله والألانية يعتقد حل النبي بشرطه في نفسه نظر وبطلان نظر
 لأعتقاد البائع أنه سم على عا ش عليه (قوله وانما حرم أو كرا الخ) استدلال البهي بذلك
 بحديث لعن الله الخمر وشاربها وساقها وباتعها ومعاها وعصرها ومضرها وأصاها والمجولة والدواء كل
 شئها ووجدها للاستدلال أنه يدل على تحريم التسبب إلى الحرام وبالجملة فليس فصلا يبيع بخور طيب كعنب
 والفصل بمقتضى ما في نهي خاص اه وماوى (قوله لأنه يسبى لمصبة) ومنه بيع سلاح الخو طاع طريقا ويدين
 لمن يشار به وكش لمن يشار به وبمما لا ين عرف بالضرورة بل بغيره لمن يكرهها على الزوا أمكن يخذلها
 لقناع حرم وداه لن يحمله فوق طاعتها واشتد عليه التقيد أنه لهو وبور وليس رجس بلا ضرر ووقوع طعام
 مسلم ملك كافر أم كافرا في حرمه ضار ببيع طعام علم أو ظن أنه ما كلفه أو لو يلدومونه التزول عن
 وظيفة أنفهم أهل ان علم أن الحاكم يقره فيها ولا يصح تفريلو وحدها التزول عن نظر ان يستبدل
 الوقف أو يملكه بغير وصية أو عنده من براه من المنهى عنه الاحتكار وهو أن يشتري قولا لا غير في زمن الغلاء
 بصدان يبيع به بعد ذلك كما ذكر من تمتع بخر الشراء ما لا بأس منه لبيعها في زمن الغلاء ومن الغلاء ومن
 الرخص ومكان الغلاء كان اشتراؤه من مصر لينتهى إلى مكته لبيعه بأعلى ومن أحد طرفي البلدان إلى طرف الآخر
 لذلك وبالصدق ما لو اشتراه لنفسه أو مطلقا ثم طرأ له ما سلكه ذلك فلا حرمته فلا حرمته العلامة ج في بعض ذلك
 اه وماوى (قوله أعم وأولى من قوله الخ) وجه الأول أنه ليس فيه إطلاق الحرج على صير الطيب بخلاف عبارة
 الأصل لأنه أطلق عليه وهو أنما يطلق لفعل على صير الطيب نتم في غير اللغة يطلق على كل صير اه فخذنا وأما
 صير الطيب والزبيب فقال في اللغة يذو المعم في قوله نحو طبل لانه يشعل الزبيب والتمر تأمل والله أعلم

(المتخذ مسكرا) بأن يعلم
 منه ذلك أو يظنه فإن شك
 فيه أو توهمه منه فالبيع فيه
 مكروه وانما حرم أو كره
 لأنه سبب لمصبة متخذ أو
 مذنوب أو لمصبة متشكك
 فيها أو توهمه وتبصر
 بما ذكر أهم وأولى من
 قوله ببيع الرطب والطيب
 لعاصر الخمر .

* (فصل في تفرق الصفقة) أي العقد وهو بذلك لأن أحدهم كان يضرب يده في يده صاحبه عند العقد
 أنه الشفعة أه عس على حر وفي المختار الصفقة الضرب الذي يسمع له صوت وكذا التصديق ومنه
 التصديق باليد وهو التصديق بيمينه أو يمينه أي يضرب يده في يده صاحبه بضرب يده بيمينه
 صفتان صفة واحدة صفة واحدة صفة واحدة صفة واحدة صفة واحدة صفة واحدة صفة واحدة صفة واحدة
 تضطرب ولو بيمينه ووجهه صفة واحدة صفة واحدة صفة واحدة صفة واحدة صفة واحدة صفة واحدة صفة واحدة صفة واحدة
 الصفقة) أي في بيان ما يقتضي تفرقها وبيان ما يقتضي تعددها ومعنى التفرق اختلافها بحصة النسبة التي
 وفسادها بالنسبة لا بغيرها وأدومها والتفرق في اختلاف الأحكام معناه أن يعطى كل عقد من المختلفين حكما
 يخصه ولا يوحى في الآخر أه شخنا (قوله وتفرقها ثلاثة أقسام) وكذا تعددها لانه ما يقتضي التفرق أو
 يتعددها بالبيع أو بتعدد المشتري أه رملوى (قوله لانه ما في الابتداء) وضابطه أن يجمع بين عينين يجمع
 البيع في أحدهما لكون الأخرى وقوله في النوام وضابطه أن يجمع بين عينين تفرد كل منهما بالعقد وتواف
 أحدهما قبل القبض وقوله أو في اختلاف الأحكام وضابطه أن يجمع بين عقدتين لا يمتنع أن يجمع بينهما في
 ادخالها في تفرق الصفقة نظر الاله ما يجمع فيها أو باطل فيها ما لا يجب أن يجمع بينهما في الصفقة إلا من
 أن يكون أحدهما بغير الآخر باطلا واختلاف العقد من جهة اشتراك كل منهما على ما لا يشك في عليه الآخر
 من الأحكام وهذا أولى مما أجابه الاستثنائي لانه لا ينافي على ما ضبطه المصنف لعدم نفيه لقولي تفرق
 الصفقة أه رملوى (قوله لو باع في صفقة الخ) المراد بالبيع هنا الإيجاب فقط ويكون من طرفي الصفقة
 الشكل لأن الصفقة العقد المركب من الإيجاب والقبول ولا يصح أن يراد بالبيع العقد بتمامه لأنه يلزم حينئذ
 طرية الشيء في نفسه أه شخنا والبيع ليس يفيد بل الرهن والهبة والقرابة كذا في ظاهره ما يجمع
 ولا يصح مع فيما يصح وبطل في غيره ويشبهه يقال فيما عطف عليه أه عتافي وصاروا البراوي انما يخص
 البيع كونه موضوع البحث والاعمال بغيره وغيرهما كذا في ظاهره ما يجمع
 تفرق الصفقة في غير البيع كما يرد نحو هذا في ما إذا كان كل واحد قابلا للعقد لكن امتنع لأجل الجمع كذا في
 الاختين فلا يجزى فيما اتفقا انتهت (قوله حلاوسما) لثبات في الحلال والحرام ومن ثم فترى وحرم على قرية
 والمراد باطل ما يجعل ويصح عليه العقد والحرم ما يحرم العقد عليه ولا يصح أه شخنا (قوله بغيره من الغير
 والشرية) مفهوم القيد مختلف في المشترك يجمع في الجميع وفي عسب الغير يطل في الجميع كذا في عسب أه
 شخنا (قوله مع البيع في الخ الخ) سواء قال هذين أم هذين الخطين أم القن أم الخ والآخر أم القن أم الخ
 أه شرح حر وفي مما يقتضيه التعصم هو أن لا يمتنع هذين الخ من أو الخ من أو أشار إلى الخس وعبره
 بالخروج إلى الخ وهو من يطل وكذا في عسب الخ والآخر والعقد انظر هل يجمع في هذه الأمور أو لا يظهر قول شخنا
 يرى في علمته أو صفة بغيره صفة الصفة بغيره صفة الصفة بغيره صفة الصفة بغيره صفة الصفة بغيره صفة الصفة بغيره
 خالفة لغو لكن برده ما يمتنع بالخروج في الشرط الخمس من سم على ج من له لوسمي المبيع بغيره باسم
 حنسه لم يصح أه الا ان قال لما كل ما هنا الخس الواحد والخمسة بصفة الحرية والخمس والحرية
 والرقبة اتحاد الأصل وهو الإنسان والعصم ثلاثة اختلاف النوعين فلهذا ذلك أو يقال انما يسمى الخ
 والبعد بالار والبيع على معناه أصلا جعل لغوا باختلاف القطن مثلا إذا سماه بغيره كغيره أو آخر جعله
 ما يصلح أن يكون موردا للبيع ولم يوجد ذلك المسمى في الخارج فبطل العقد لعدم وجود ما يتعلق به مع أمكته
 أه عس عليه وأما قول بطل الخ والآخر أو الخ والآخر أو عسب غيري وعبدي أو عسب غيري بغيره
 وحسنه لم يصح عند الزركشي وعطاه بيان العطف على المجتمع من غير أن يكون له إزاء المعلن طرأ على وأنت
 لا رجوع في ما تعلق له على من تعلقوا بواقعه على ذلك والذين شخنا والآخر عسبنا في هذا التماس بأن قياس

* (فصل في تفرق الصفقة)
 وتعددها وتفرقها ثلاثة
 أقسام لانه ما في الابتداء
 أو في النوام أو في اختلاف
 الأحكام وتعددتها بغيرها
 الترتيب ثبات لو (بايع) في
 صفقة واحدة (حلاوسما)
 ككل وغير أو عسب أو
 بغيره وغير أو مشترك
 بغيره من الغير والشرية
 (مع) البيع (في الخ) من
 الخ وعبده وحسنه من
 المشترك وبطل في غيره
 إعطاء لكل منهما حكمه

ما هنا ان يقول طلقت نساء المعلن وزوجتي وفي هذه تطلق الزوجة لان العامل في الاول عمل في الثاني وجبت
 ببيع بيع الخبل وقياس نساء المعلن طلاق وان ثبت ما زوجي ان يقال هنا هذا الخمر مبيع مثلوه هذا الخبل وفي
 هذا لا يصح البيع في الخبل لانه من عطف الجسل ولم تتم الجسلة لثبوتها لغير ثبوتية تحمله هو طلاق في الاول
 ومبيع في الثاني وفي شرح الارشاد طلع مرجعها لقالة تزكيتي ان يبتلوا طروا العبد باطل لان قوله يبتلوا
 الخرو في باطل لا شرعاً فصار قوله والعبد باطلا لانه لا يثبت له عمل حيث ذور دبان العامل بتعدد معناه بتعدد
 معمولاته ويختلف حكمه باعتبارها فلا يلزم من بطلان بالنسبة الميعوف عليه بطلان بالنسبة اليه معوف
 واما عدم الوقوع في مسألة الطلاق فلانه من عطف الجسل وجمله فلا يزوج وجوهي وان ثبت ما زوجي لم يتم بعدم
 ذكر لفظ الطلاق فيها ولا يؤثر اهـ حل وفي قول على الخلى قوله تكل وخرسوا قال في مسيسته
 بعثك الخبل والخمر أو عكسه أو الخمرين أو الخمرين أو غير ذلك خلافاً لغيره في ذلك وكذا ما به عدم ان ذكر
 جاشين وقدم الحرام فلا يخلف انه يطل فبما تنص هذه الخمر مبيع مثلوه هذا الخبل مبيع فانه شيخنا
 (قوله وقيل يطل فبما) انما لفظ ذلك لقوة الخلاف والاطمئنان على طريقته اهـ وماوى (قوله قال الربيع
 واليه) عبارة شرح مر قال الربيع واليه يرجع الشافعي آخره اورد احتمال كونه آخره على الذكر
 لافي الفتوى وانما يكون المتأخر مذهب الشافعي اذا ثبت به اما اذا ذكر في مقام الاستنباط والتراجع ولم
 يصرح بالرجوع عن الاول فلا القول ان الاصل في بيع عبد موصو به غيره وطرد في بقية الصور انتهت وفي
 قول على الخلى قوله واليه يرجع الشافعي آخره اورد احتمال ان المنذور هو مذهب الشافعي وحيثما نظر لما اذا كانت
 الاحكام امامه في هذه وقد يجب بان الربيع قال ذلك بحسب ما بلغه من اهل الاحكام اطلعوا على خلافاً بما
 عبارة في بيع أحد قولي الشافعي فخصت على الناقل بأخر قوله فغير بما قاله وقول بعضهم ان الشافعي يرجع
 في الذكر لافي الفتوى لا يستقر أم لا (قوله أيضاً قال الربيع الخ) هو أو يحد الربيع من سلمه ان المراد
 راوى الام وغيره هاهن الامام الشافعي وللمسئلة أربع وسبعين وما تالم في بيع يوم الاثنين فبشرقتين
 شوال السنه تسعين وما تلمن قال في المهمة تسمى اطلاق الربيع والمراد به المرادى لا الجيزى المتوفى بالجيرة في
 ذى الحجة تسعين وخمسين وما تلمن اهـ وماوى (قوله فانه لا يصح بيع العبدن) أى ان لم يطل الثمن كما هو
 موضوع المسئلة من كون الصفة واحدة اما لوفصله فانه يصح بيعهما كما قال يبتل عبيد بنار وعبد يد
 بثوبه يكون من قبيل قوله الآخر بتعدد بتصيل عن الخ اهـ شرح مر بتصرف (قوله الجعل للجعل بما يخص
 كلامهما) أى الجعل الشديد لانه في عينه بخلاف صور عدم الاذن حيث صح في الحل وان كان فيها جمل
 نفقة بحيث كان في عين واحد وهنكاه آظهر من هذه وهي انه في حالة الاذن يؤدي الى نزاع لان غاية لانه بين
 المالكن بخلافه في عدم الاذن فهنا نزاع بين البائع والمشتري وغايته التحالف اهـ شيخنا (قوله بخصته
 من المسمى) أى ان كان الحرام مقصوداً اما لو كان مقصوداً كبيع في بيع الخبل بجميع المسمى اهـ شيخنا (قوله
 باعتبار قيمتهما) ويشق أن لا يكتفى في التقوم الارجلين لارجل واحد وان لا يبيع نسوة لان التقوم
 كالولاية وهي لا يكتفى فيها بالنساء عـ شرح مر (قوله سواء على الحال) أى علم ان أحدهما حرام اهـ شيخنا
 (قوله لان الثمن في مقابلتهما) عبارة شرح مر لاقامهما الثمن في مقابلتهما مجعاً في أحدهما الا بقتله
 انتهت (قوله بقدر الجزئ) أى لا يمكن عوده اليه لاصير العدم امكان عوده اليه اهـ زى قال في شرح
 الارشاد ولا ينافي هذا في زكاح المشرک من تقوى عنه من يرى له قيمة يظهر الفرق فلهما ثمة العقد كما
 يراد به قيمة فهو لا باعتقادهما بخلافه فان قلت فتمت ان العاقدين هتالو كاذبين قوم عندهم يرى له
 قيمة قلت يجب أن يلزم ذلك يمكن أن يجاب بان البيع محتاط له لكونه يفسد فساد العوض أكثر محتاط
 لصدق ان لا يفسد فساد (قوله) مثل العلامة حج رحمة الله تعالى وفي بيع كتاب ببيع كتاب آخر

وقيل يطل فبما قال الربيع
 واليه رجع الشافعي آخره
 فلو أنه شرى في البيع
 صم بيع الجميع بخلافه
 أذن مالك العبد لا يصح
 بيع العبدن للجعل بما
 يخص كلامهما عند
 العقد (بحسب من المسمى
 باعتبار قيمتهما) سواء
 أهلك الحال أم جهل وأجاز
 البيع لان الثمن في
 مقابلتهما يحد الخرج
 والحزب رقيقاً فاذا كانت
 قيمتهما للثمن أو المسمى
 ما تقيمون وقيمة المولى
 ما تقيمون المسمى تحسون

لا وكل في عقد واحد هل يصح تأجيل بقوله بطل في الجبيع ولا يدخله تفريق الصفقة لانه غير مأذون فيه
 ذكر في البيان لكن قضية كلامهم حتمية لكتابته وان تفرق الصفقة يدخل وهو ظاهر اهـ بخروجه
 أثول القياس ما في البيان من البطلان كإلزامه بيعه بعد غيره باذنه فيسقط الوكيل لكتابته كبيع عبد نفسه
 وكتابته للوكيل كبيع عبد غيره ماذنه مع عبده وقد علمت بطلان بيع العبد من فكذا يبيع التكاثر في السؤال
 المذكور اهـ عـش على حر (قوله أيضا وقد انخر خلا) أي المشتري كأنه انخر برعته انخر بغيره كبر
 وصغر الاضطرار لبقرة اهـ شرح حر وانظر هل المراد بالخل الذي يقدر به الخمر أعلاه أو أدناه أو الغالبين
 حسب الاثر في الأخير فليحذر اهـ شو برى وقد قرر انخر بخل جرح في مالو كان المتعاقدان كافر من فلا تعتبر
 القيمة عندهما كأن تقدم عن عـش على حر (قوله أيضا وقد انخر خلا) أي لانها تؤول اليه عادة كذا
 قرر وهو ان قد روي في الصادق عصر اول بشر ومسا في نكاح المشرک وظاهر كلام الرافعي اعتبار كل يحصل بما
 فيه فليظن حكمه المأخوذ قد يقال في الحكمة ما في الموضع القديم من الخمر فاسد اعتبره وقت صحته وكونه خسلا
 أو عصير أو اعتبار الخمر في البيع لان زومه مستقبل عند العقد فربما يفسد بعد فقسطة المطالبة باعتبار بما يؤول
 اليه المال الخمر بخلاف عقد النكاح فاعتبر وقت سابق له فيه قيمة هو كونه عصيرا أو أمّا نكاح المشرک فالعقد
 وقع صحبا بالخمر عندهم ولم ينتفع بالمطالبة بعد الاسلام رجوع الى قيمته وكونه لان اعتبار غيره وقته يودي الى
 اعتبار الشيء في غير وقت صحته ور بما يقع بخلاف لان قيمته عندهم برأها أقل غالباً من قيمة الخمر أو العصور
 فتأمل ذلك فانه من عبرات الافهام المسقرة من دعائن نفائس الاهام اهـ برأوى وهو مأخوذ من شرح حر
 (قوله أيضا وقد انخر خلا) أي حيث اختلفت قيمتهما يفرض الخمر خلافاً لثبوت اختلافه في عـش على الاجزاء
 لانهما متجانسان ومبارق شرح حر وظاهر كلامهم اعتبار المال في هذا الفصل متماحي يعرف بنسبة ما يخصصه
 من الثمن وهو غير بعيد لكن الارح كالمزج به ان المقيوز ربع الثمن في المثل أي المتفق القيمة وفي النسيب
 المشتركة في الاجزاء وفي المتقومات على الرؤس باعتبار القيمة ثابت أي ومثل المقومات المتباينات المختلفة
 القيمة باختلاف فصائلها اهـ عـش على الشارح * (فرخ) * باع زوج خف مثلاً فلف أحداهما قبل
 قبضه فهل يقوم الباقي على انفراد أم مضموناً بالتلف فيه ونظر الاثر الاول لان التلف لم يقع باختيار البائع
 والمشتري يمكن بعد التلف من الفسخ بالخيار فيقرض ان الباقي كان العقد متعلق به منفرداً فيقوم كذلك ونقل
 في الفرس عن العابد لا يوافق ذلك من تقويمه منفرداً اهـ عـش على حر (قوله ونخرج ببيع مالواستعارة الخ)
 انما ذكر هذه الموضع انه لم يتكامل على شيء من غير صور البيع لان هذه وان لم تكن بيعاً لكنها وسيلة للبيع
 فيه بطلانها على أنه اذا وقع بيع مرتب على شيء منها كان باطلاً أولاً بضاف ذكرها من ان غير هذه
 المذكور وان لحق البيع في أنه اذا وقع بيع مقرب على التصرف الذي أتى به وما لا يقبل صح فيما يقبل وبطل في
 غير وقوله ويستثنى من الصحة الخمر بينه وبين ما قبله حيث عسر فيه يتفرج لشمول قول المصنف باع لده فلف
 يصح جعلها لمرحلة لفظ البع اهـ عـش (قوله أيضا ونخرج ببيع مالواستعارة الخ) عبارة شرح حر وانما
 بطل في الجبيع في مالواستعارة الخمر من مدة تزيد على اربعين أو الناصر الوقت أكثر مما شرطه الواقف
 الغير ضرورة واستعارة شياً لغيره من فزاد عليه من غير ما ياذن بالولاية على العقد فليتمكن التبعيض
 وفيما اذا فاضل في الروى كدور بمسدين منه أو زاد في خيار الشرط على ثلاثة أيام كما يأتي فيه وفي العراق
 على العقد الجائر لوقته في العقد التامى عنه وهو لا يمكن التبعيض فيه وفيما كان بين اثنين أرض مضافة
 فبأن أحدهما قطعة متعققة بجمعهما أو باعها من غير ان شركه فلا يصح في شيء منها كذا في الرضى
 عن البعوى برأى لأنه يلزم على معن في ضميمتها للشر والعظم للشر بل يجوز المشتري في حصته الى ان يصل
 الى البيع اهـ ونظيره على ما اذا تعين الضرر وطى نقاؤاً لده لوجه خلافه لم يمكن من دفع ذلك بالشره

ونخرج ببيع مالواستعارة شياً
 لغيره من فزاد عليه

والاستعجال لله مرأاة الله في تعيين الاضرار ويؤيده امر في مجتباته من قصه ولا ينافي ما مر من عدم
 جوعه مسكن بل امر مطلقا الشدة حاجته الى المعبر بخلاف ما هنا انتهت قوته لغير ضرر وقضاء كان التام
 علما بها خلاصا فلا يزرعه اه مر ونقله عنه سم على ج أي وانما تحقق الضرر وبحث كانت
 الحاجة نازحة كان التهم دولو جود من يستأجره بياقي بهامته الامدة طيلة ز يذ في شرط الواقف تفرض
 اصلاح الخجل بتقدير حصول خلل فيه بما يحصل من الاجرة فلا يجوز لاستثناء الضرر وتجاهل العقد والامور
 المستقبلة لا يعول عليها من الضرر وما لو صرفت الفسلفة للمستحقين ثم انهم الموقوف واجتمع في اعادته الى
 ايجاره ودلوس في الوقف ما يعبر به غير الفلانة ذلك بان شرط الواقف لم يعلو معلوم انه لا يمنع
 انقله من المستحقين ثم خذوا للامارة اه عش عليه قوله وما لو أضر الزا من المهرن أي ولو جعله لغيره
 بقا الى المستعبر وينبغي ان يصلح المعلن في الرهن اذا أضره لغير المرتن فان أضره مع أو لغيره بانه مع أيضا
 اه عش على مر قوله فيبطل في الجس أي ثم ان وضع المستأجر يده على العين المؤقتة له أو ممتلكة له
 استلزام زادت على المسمى أولا اه عش على مر قوله أو زادت في خيار الشرط الخ فيه نظر اذا قسم ما
 حلا ومرو هذا ليس منه فكان الاظهر منه هذه الصور لتصور المهرز اه ضينا قوله في القدر الجائر وهو
 في الجائر ثلاثة أيام وفي الرايا ما دون خمسة أوسق اه عش على مر قوله اذا كان الحرام معلوما أي يمكن
 علمه ولو بعد العقد ليس مال باع بالمشتركة بغير اذن المثل وكان وقت العقد يجعل ما يخصه منه فله الصورة
 من القابلة وخرج ما لو قال بئس جدي وحر أو بعد من عبيد الناس فان هذا لا يمكن عليه ولا بعد العقد فيبطل
 في الجميع اه ضينا لما اقبل فلا بد ان يكون معلوما عند العقد اه شوي قوله وخير فوراشترى أي لكونه
 خيار نهض وقوله لتبعض الصفة على أي مع كونه معذورا بجهله فهو كمن ظهر اه شرح مر قوله
 أو شوي فوراشترى أي بان كان الحرام مقصودا لما كان غير مقصود كدم فلا خيار ونقل عن شختنا انه
 الخيار اه حل وقوله فلا خيار مع عدم سواه كلن المشتري على ان يغير المقصود أو ما هله كاتله الشيخ سلطان
 وبعبارة عش على مر وفي حاشية الاز يادى ما نه نعم ان كلن الحرام غير مقصود فالتظاهر انه لا خيار لانه غير
 مقابل يشترى من الثمن كذا كره الشارح في التشرح الكبير له على الجملة اه ونقله سم رحمه الله حدث
 قال وفي عدم ثبوت الخيار نظر بطوق الضرر له شترى اه انتهت قوله جهل الحال و بعد المشتري في
 دعه وان لانه لا يعلم الامنولان الاصل عدم الاقدام على ما علم فيه الفساد اه عش على مر قوله وان
 لم تجبه الا الحصة بهذا الفايه محصية وليست الواله الا خلافا لمعهم لانه قد تجبه الحصة فقط بان كان
 الحرام مقصودا وقد لا تجبه الحصة فقط بل يجبه جميع الثمن بان كلن الحرام غير مقصود اه ضينا قوله
 أو نحو عبده الخ وشا بط هذا القسم ان ينافي قبل القبض بعض من المبيع يقبل الاخر بالصدق اي اراد
 العقد عليه وحده من ذلك ما لو باع عبده مثلا فاتفق أحدهما وكان عبير الخمر بعضه كانا له الذي أي كان
 دارا فاتفقهما قبل قبض فبعضه من العبد فيه وتشرع في الباقي بقسطه من المسمى اذا وزع على قيمته
 وقمة التالف وخرج بقولنا يقبل الاخر اذا لم يقصد سقوط يد المبيع وعي عبيره واضطرر بفسق الدار ونحوها
 مما لا يفرد بالصدق ثم لا يلحق بالواجب الانقضاء بل الخيار ليرضى بالمبيع بكل الثمن أو بغيره ويسترد الثمن اه
 شرح مر قوله فاتفق أحدهما قبل قبضه لو قبض المشتري أحد العبدين ثم تلف بغير بل ليرمى سقط
 التالف بسد من الثمن ولو قضى ما اتفقا أحدهما ثم عجب الثاني فله رشفه وان قال البائع دفع قبة
 التالف اه سم قوله بل بغيره شتر عبارة له مع شرح مر ومقتضى المشتري فور ان يفسخ العقد
 والاجازة لتبعض الصفة عليه فاذا أجاز باعنا حصة قطعا كقطعه من الثمن وفي الازادة كاشا عن أبي
 احسن ما رد الثمن فيه أحدهما بجميع الثمن وضع بالثمن بين ما اقترن وبين ما حدث بعد صحة العقد

وما لو أضر الزا من المهرن
 مدة تزيد على جعل الدين
 فيبطل في الجميع ويستثنى
 من العصة ما لو فاضل في
 الروي أو زادت في خيار الشرط
 أو في الرايا على القدر الجائر
 فيبطل في الجميع وظاهر ان
 جعل العصة اذا كان الحرام
 معسوبا لا ينافي في التبسيط
 (وخير فوراشترى)
 الحال بين المبيع والاجازة
 لتبعض الصفة عليه فان
 حصل الحال فلا خيار له كالم
 اشترى معسوبا يعلم عبه اما
 البائع فلا خيار له وان لم
 تجبه الا الحصة لتعديده
 حيث باع ما لا يملكه موطع
 في غنه (أو) باع (أو) نحو عبده
 فلف أحدهما قبل قبضه
 انفسع المبيع ليسه كاهو
 معلوم (أو) ينفسخ في الآخر
 وان لم يقبض (بل) بغير
 شتر (من) المبيع والاجازة
 (فان) الجائر فبطله من
 المسمى باعتباره ثمة غلانا
 الثمن فذوق عطله ما في
 الاستدعاء ونحو من زادت

قوله بيع الثمن فيعلم ما ابتدأه وقضى كلامه أنه لا اعتبار بالساعة وهو كذلك كافي المجموع ووجهه أن الثمن غير منظور إلى المصلحة فاشترى بغيره وأماله لا يتغير في الاستدعاء بخلاف الثمن فإنه المقصود بالاعتد فاشترى بغيره وما بدأ بالثمن وقوله غير منظور إليه المصلحة تأمل معنى الإضافة في الثمن سيما إذا كان الثمن والمثلين نقدين أو عرضين فإن الثمن ما دخلت عليه المصلحة منها والثلين مقابل ما مضى كونه غير منظور إليه الثمن أو لا يعلق بهذا الدينار وهذا الدينار أو هذا الثوب بهذا الثوب اللهم إلا أن يقال مراده بالمال ما هو الثوب من كون الثمن نقدا والثلين عرضا إذا المقصود بالاعتد العروض بالثلين لأن ارتفاعه بزيادة ما كاس الثياب وأكل الطعام والاشد لا يقصد لذاته بل لغرضه الخواص به اهـ عـش على مر (قوله ولو جمع عقد الح) هذا شروع في تقرير الصفقة في اختلاف الأحكام اهـ حل ومعنى تقرير الصفقة في اختلاف الأحكام أن لكل من العقدين حكم يخصه لأنه يصح أحدهما بطل الآخر وهذا ظاهر فيختل في الحكم وانظر ما معنى تقريرهما في معنى الحكم تأمل (قوله أنشأ ولو جمع عقدا لزمين أو بائنين) إلى قوله ونحوه من زيادة لزمين أو بائنين الخ قرر مر في دروسه وشرحه تبعا لآله تعالى بعض المتأخرين ما حمله أن خروج الإلزام والبائنين مجرد الزوم والجواز بل لتأني أحكامهما فلا بد من بيع السبع الخارج مع الجعالة أو البصر في القيمة لتأني الأحكام حينئذ إذا صرف يستحق عوضه بالعقد والمبيع في القيمة بشرط قبض غنة في المجلس على خلاف فيه واجله لا يستحق عوضه بالعقد ولا بشرط قبضه في المجلس بخلاف بيع العين في غير الصرف فيجوز جمعه مع الجعالة ومثل البيع والصرف في القيمة الجارية في القيمة لا يشترط قبض الأجرة في المجلس فأوردت عليه مراما البيع للعين والسلطان جميعهما ما تروى تتأني أحكامهما إذا لم يشترط قبض راحة في المجلس بخلاف البيع لما لو التفتاح منه بالظاهر ومنه ما ذكرته يمكن أن يقال السبع من البيع فكان العقد يجمع عقدين بل عقدا واحدا ولا يفتي بأنه غير صحيح فإنه نقل من والده أنه كان يقول بعض الصنفين ذهل في هذا المقام اهـ سم (قوله وأن تختلف حكمهما) فعميم في كل من الصنفين فيصالح كل منهما إلى ما يوافق قوله كإبارة أي سواء كانت واردة على العين أو القيمة بالنسبة لقوله ويسع وأما بالنسبة لقوله أو سلم فلم يراد به الوارد على العين كافي شرح الرمي لأجل أن تغالف التسليم فإنه يقتضي القبض في المجلس بخلافها مثل الممتنعين من الإلزامين بالسلم والأجور الواردة على القيمة المقدرة بعمل العمل فهي لا تقتضي التأني كالمسلم وتقتضي قبض الأجرة في المجلس كالمسلم وقوله أو شركة وقراض مثال الممتنعين من الجائزين كما قال وقد مثلت إلى آخره وانظر ما مثال المختلفين من الجائزين تأمل (قوله كإبارة ويسع) كأن قال بعتك عدي وأجر تلداوي شهر أبكذا وقوله أو أجرة ويسع كبعتك كذا في ذمتي سلوا أجرة تلداوي شهر أبكذا انتهى برماوى (قوله أيضا كإبارة ويسع) أي وكيسع ونكاح وانحدا المسحق كزوجهك ابنتي وبعتك عديا بالسهو في ولايتنا وبعتك نو في زوجهك أمي فإن النكاح يصح لاتفاقه آثاره فسادا لصدق بل ولا بأكثر الشروط الفاسدة في البيع والصدق القبولان السابقان أظهرهما حتى جاوز ع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل أمالو كان المسحق مختلفا كزوجهك ابنتي وبعتك عدي بكذا فاصح كل من البيع والصدق وبيع النكاح بهر المثل ولو جمع بين بيع وسلم مع الخلع وفي البيع والمسمى والفولان وشروط التوزيع في كلام المصنف أن تكون حصة النكاح بهر المثل فأكثره لو كانت أقل وجميعه بهر المثل كافي المجموع مما تأذن الرشد في قدر المسمى فيعتبر التوزيع مطلقا اهـ شرح مر (قوله أو أجرة ويسع) مثال لما إذا اختلف حكمهما كبسعيه عليه الشارح والمراد بالاجورين كأن قال أجرة تلداوي شهر أو بعتك ساع في ذمتي فمفنة كذا سلما بكذا اهـ حل ومر (قوله أو شركة وقراض) مثال لما إذا اختلف حكمهما كأن خطا الفين به بالف لغيره وشاره على أحدهما وقارضه على الآخر وقبه أن هذا يتوقف على أن صار في متبر في القراض يعتبر في الشركة وليس كذلك حر ووسكت عن مثال مقتضى الحكم من الإلزامين

(ولو جمع عقد عقدين
لإلزامين أو بائنين) وأن
اختلف حكمهما (كإبارة
وبيع أو أجرة) وسلم
أو شركة وقراض معا

ويختلف الحكم من الجائر بن وقد يقال مراده على فرض ان يوجد اتفاق واختلاف الاحكام في شئ من ذينك
اللازمين والجائزين اه حل (قوله ووزع المعنى على قيمتهما) هذه العبارة غاية الاشكال بالنسبة للقراض
والشركة لانه ليس فيما سمى واتما فهمار مع فكان الاولى ان يقول ووزع المعنى في غير الشركة والقراض
باعتبار القيمة اما قيمهما فوزع الربح عليهما باعتبار المقدار اه شربلاي وبدل عليه قول الشارح اى قيمة
المؤخر قد علم على ان مراد المسئ بقوله ووزع المعنى الخ تخصمه بغير الشركة والقراض (قوله اى قيمة
المؤخر) المراد بها الاجرة والحل لا قيمة على الاوجه يصح لانها في الحقيقة قيمة المنفعة اه حل (قوله ولا
يؤثر الخ) مراد بهذا بيان علة القول بالضعف ووردها اه شخبنا وبعبارة شرح هر وعبارة لاظهر
بطلان لانه قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف اسباب الفسخ والانقضاء ما يقتضى فسخ أحدهما فصنّاج
الى التوزيع ويلزم الجهل عند العقد بما يخص كلا منهما من العوض وذلك بخدور واجب الاول بقوله ولا يؤثر
لما يعرض الخ انتهت وقوله ما قد يعرض ما واقعة على فسخ وانقضاء واللام في قوله لاختلاف حكمهما بمعنى عند
البناء في قوله باختلاف سببية متعلقة يعرض وقوله اسباب الفسخ والانقضاء من وضع الظاهر موضع الخبر
اذ كان قول اى اسبابه اى اسباب ما يعرض اه شخبنا وفي الثالث يدعى على هر قوله ما يعرض ما واقعة
على الفسخ والانقضاء لمعنا من المقام واللام في قوله لاختلاف تعليلية لقوله يعرض انتهى (قوله ايضا
ولا يؤثر ما قد يعرض لاختلاف حكمهما) اى اللزمن والجائزين وقد أسقط هذا في شرح الروض اى ولا
يؤثر ما قد يعرض للعائزين واللام من اختلاف الاحكام الناتج ذلك من اسباب الفسخ والانقضاء اى على
فرض ان يوجد ذلك اى واختلاف الشروط فكيف يسهل عليه فقد وجدنا اختلاف الاحكام في البيع للمع والاجارة
للمع وقد لا وجد ذلك فيهما كما ليس في النعم والاجارة على عا اه حل (قوله لاختلاف حكمهما) ما يشير
الى اى بيان اختلاف الحكم بقوله وبيان اختلاف الخ فعمل اقتضاء التائب واقتضاء مبدء الاحكام
فحينئذ لا يحسن ما صنعه المحقق حيث زاد على الاحكام الشروط ومثل لها بالتأنيث وعلمه (قوله والانقضاء)
اى في السلم اذا انقطع السلم فيه عند الحمل على روى اه سلطان والراجح عدم الانقضاء وسأبقى في السلم ما منه
ولو أسلم فيما لم ينقطع في حله خير لا قبل انقضاءه فيه اه وأما الانقضاء في الاجارة فقد ذكره في بابها بشو له
فصل فسخ فيما لم ينقطع من مستوفى فحينئذ من في مستقبل ويجس غير مكتملة مدحجس من قدر نعمة اه (قوله
المستوفى للمع عند العقد) لا يقال ان الجهل موجود عند العقد فطعنوا ان لم يعرض ما ذكر لا نقول هو وان
كان موجودا عند العقد لكن لا ينظر اليه الا عند شراء أحدهما وسقط الاخر اذ ابقيا فان المصود
المجوع فلا حاجة للتوزيع المرتب عليه بالجهل اه شخبنا حف (قوله الا ترى ان يجوز بيع ثوبين باخ)
اى فيهما انفسد واحد فعمل بالتوزيع حاله وجوده ولم يسل فأولى ان لا يضر مثله في العقد ونافذ عدم
الصحة فيه مدحجس غيره كما لم تقدم من التنازع اه قل على الخ (قوله لانه ليس بقيد) ان قلت
اذا كان كذلك كان الملتزم ان يعرض بفسد فيقول فيما تقدم وان اتفق حكمهما فكل واحد منهما قد فسد
بنفس القيد بقوله وان اختلف الخ قلت انما قيل ذلك لان القيد محل الخلاف فتاسبان بقي به ليرد على المخالف
وبه يجاب عن تشديد الاسل لان مقتضى الحكم بجمع جههما جزا اه شخبنا (قوله ما كان أحدهما
لازما) المذاعل من انما لا لا حكام وعندهما فني لا تشاف أحكهما معا موسى تناقض لم يصحوا مع
باختلافهما بالارزوم والجواز فزاد ذلك اه هر أقول انظر هذا مع تناقض البيع والسلم باشرط قبض رأس
المال في السلم في المجلس دون البيع في تناقض في الاحكام وقد صحوا وكذا الاجارة والبيع تأسل وقد صحوا
الشركة والقراض معا فاختت أحكامهما ولكن وجهه انه لا يشترط في كل منهما القبض في المجلس والله يشترط
كون التصرف بالمعقود ان التصرف أمين وغير ذلك ففسر الامام الاختلاف باختلاف اسباب الفسخ

وزرع المعنى على قيمتهما
اى قيمة المؤخر من حيث
الاجرة وقيمة البيع أو السلم
فيه ولا يؤثر ما قد يعرض
لاختلاف حكمهما
باختلاف اسباب الفسخ
والانقضاء للموجبين الى
التوزيع المستلزم للجهل
عند العقد بما يخص كلا
منهما من العوض لانه
لا يجوز في ذلك الا ترى انه
يجوز بيع ثوبين وشخص
من دار في صفقة وان اختلفا
في الصفقة واشتج الى
التوزيع المستلزم لما ذكر
وحذف قوله يختلف في
الحكم لانه ليس بقيد لان
غيرهما كذلك في الحكم
وقد مثلته من زيادة
بالشركة والقراض ونحو
زيادة لازمين أو جائزين
مالي كان أحدهما لازما
والاخر جائزا

والانقضاء شرط لانقضاء اه سم (قوله كسب وجعالة) موزونة أن تقول اشترى بثمان
أربعمائة ثلاثين مثقالاً من الذهب كذا أو جاعل على ردي غدي بالف اه حل (قوله أيضاً كسب وجعالة)
أى وكذا هو وجعالة والمراد ببيع وجعالة يقتضيان القبض في المجلس كالمزوي والسلم وإجارة القدمة أما بيع المعين
وإجارة المعين فيصنع جميعهما مع الجعالة فيقتضيان الصحة على إمكان الجمع ومدار الفساد على عدمه وليس
المدار على الاتفاق في الجواز والزموم والانقضاء فيهما اه شيئاً (قوله لأنه لا يمكن الجمع بينهما) بيانه أن
العوض في الجعالة لا يستحق إلا الفراغ من العمل فلا يلزم تسليمه إلا حيث شؤوا أمامهما من السلم وكل ما يقتضى
القبض في المجلس فينبو بينهما في الثاني أذهو مقتضى القبض في المجلس وهي مقتضى عدمه بخلاف السلم
والإجارة فإنه وإن اقتضى القبض في المجلس فهي لا تقتضى عمله كما لا تقتضيه إذا كانت على عين فليس بينهما
غاية التناقض ثم رأيت في شرح مر ما نصه خلافه لو كان أحدهما جاعلاً أو كسب أي القى يشترط
قبض العوض في قبضه لأنه ما يأتي في الجعالة فلا يصح قطعا لتعدد الجمع بينهما إذ الجمع بين جعالة لا يلزم وبيع
يلزم في صفة واحدة غير ممكن لما فيمن تناقض الأحكام لأن العرض في الجعالة لا يلزم تسليمه إلا الفراغ
العمل ومن جهة الصرف يجب تسليمه في المجلس ليرسل إلى قبض ما يخص الصرف منها وتأتي في الزام يقتضى
تناقض المزومات كما علم انتهت (قوله أن الإجارة تقتضى التناقص) أى وإنما تنقص بالتلف بعد القبض بخلاف
السلم والسلم اه شرح مر (قوله وبتعدد) أى العقد أى سواء كان عقداً ببيع أو غيره يكتسبه على
هذا العموم بقوله وتبصرى بالعاقداً من وقوله بتفصيل غن ولا يضر كثرة التفصيل لأن طالع الفصل بين
الإيجاب والقبول لأن هذا الفصل عما يتعلق بالعقد وهو ذكر المقتضى عليه ومن فوائد التعدد جواز أفراد كل
حصة بآلة كإثبات اه شرح مر وقد ذكر الشارح هذه الفائدة هنا بقوله ورد أحدها بالبيع
(قوله بتفصيل غن) أى مع الثمن كما يترجم غن بغيره من الثمن فقط أو الثمن فقط كالمزوي قال بهنك هذا
البيد بتعدد المزوي وبه يتك هذا البيد وهذا الجار به بتعدد المزوي وهذا لا بد أن يكون التفصيل من
المشتري بأنه كان أو يشتري كما في شرح مر وإن أجل الاسترخاف كان التفصيل من المبيع فقط فلا تعدد
وعبارة عرض (تنبيه) اعلم أن الصفة لا تعدد بتعدد الثمن فقط كما إذا قال بهنك هذا البيد وهذا الثمن بدينار
ولا بتعدد الثمن فقط كما إذا قال بهنك هذا البيد بدينار وبثوب وإنما بتعدد بتعددتهما اه مر انتهت
والحاصل إن التعدد إنما يكون إذا فصل البادى من البائع أو المشتري دون القابل فإذا فصل الموجب أو أجل
القابل كل العقد متعدد جلالاً جلالاً على التفصيل ولو أجل الموجب وفصل القابل لا تعدد العقد جلالاً
للتفصيل على الأجمال هذا هو المفهوم من كلام الأصحاب هنا ويرى عليه شيئاً كبح حيث قال لا بد من القول بالصف
وتعدد الصفة بتفصيل الثمن ما تضمن ابتدأ بالعقد لترتيب كلام الاسترخاف اه لكن في الإيجاب
والحاصل إن التفصيل إن كان منهما تعددت قطعا أو من الموجب أو القابل فكذلك على الأصح كما ينادى قول
الرافعي والنزوي في الروض في الجملة في النكاح بين حرة وأمة وفصل الزوج فقال الزوج قبلت نكاحهما
أو جمع الزوج وفصل الزوج هل هو كالمزوي فلا جرم أو كالمزوي جاعلها من أصحابها الأول اه حاجي (قوله)
كسب مثلاً ذلك المثل) وليس من التعدد بعتك إذا بدا بشر من المراهم أو الثناير أو منهما ولا بعتك بأبشرة
من المراهم وعشر من الثناير ولو قال بعتك ذلك الأول بكذا والثاني بكذا أو قدم الثاني على الأول فهل
السبقة في ذلك حصة وهي من التعدد أولاً كل محتمل والمجتهل فساد الصفة اه برامى كذا يحطه والظاهر
خلافة ذلك ليس فيه التفصيل الثمن والمثمن وتضمن أن العقد به يصح بتعدد (قوله فيقبل فيهما) أمالو
قول في أحدهما فقط بعينه كونه أيضاً كالتلف في شرح الروض كغيره من القاضي فقال ولو قال بعتك
عدي بألف وباري بغيره سبعة مثلاً فيقبل أحدهما بعينه قال القاضي فالظاهر الصفة اه لكن الوجه الموافق

كسب وجعالة فإنه لا يصح لانه
لا يمكن الجمع بينهما وبين
انقضاء الأحكام فيما
اختلقت أحكامه مما ذكرنا
الإجارة تقتضى التناقص
والبيع والسلم يقتضيان عمله
والسلم يقتضى قبض رأس
المال في المجلس بخلاف غيره
(و يشهد) أى العقد
(بتفصيل غن) كسب مثلاً
بكذا وإذا قبلت فيهما
رد أحدهما بالبيع (و بتعدد
عاقداً)

لما يأتي في تعدد المعاهد من الشقين من البطلان هو عدم الصق وهو عدم مطابقة القول بالإيجاب وقد يكون
 البائع عرض في قبوله لاجل ما هو قد لا يرضى بقبول أحدهما وقد اعتمد مر عدم الصقة لعدم المطابقة وقوله وتعدد
 عائد أي موجب أو قابل كعناك ذاك إذا قبل منه ما إلى أن قال وكيع سكاذا قبلان فلو قيل في الراء
 أنيب أحدهما فقط أو في الثانية أحدهما فقط لم يصح كذا في الرز والرو وهو وجه عدم مطابقة الإيجاب لقبول
 وقد يكون الغرض قبوله لما جمعا دون أحدهما أو علم أنه تقدم في الكلام على شرط قوانين الإيجاب والقول أنه
 لو قال بهتلا ألف فقال قلت نصفه بمسماة ثم نصفه بمسماة أن حاصل كلام النووي أن المعتمد للصقة تقدم
 أن مر جملة على ما إذا قصد فصل ما أحله البائع والإيجاب وحينئذ فالعطلان فيهما لعنا علم في ما إذا وقع التخصيل
 في كلام البادى فإن وقع في كلام المتأخر كان في هذا التخصيل فلي تأمل ويجبر اه سم قوله أيضا فيقبل
 فيهما فلو قيل في أحدهما لم يصح على الأوجه اه بخط الشيخ خضرو كذا يقال في قوله لا يقبل منهما وماه
 في البرماوى وحده (قوله موجب أو قابل) فعلم أنه لو باع اثنين من اثنين كان يستلزم أربعة عقود اه
 شرح مر (قوله كعناك ذاك) سواء فالأمر ما أوردنا ودخل في الترتيب ما لو قال أحدهما بهتلا
 فقه سكاذا قال لا يشك ذلك اه برماوى (قوله وكيع) سكنوا باعوا الحاكم أو الولي أو الولي أو
 القيم على المحمورين شيئا مضمنا واحدا فظاهر أنه كالمكيل فيعتبر الباع لا المبيع عليه اه شرح مر قال سم على
 صح ينبغي أن يكون الولي أو وكيل أو يدل عليه التعليق فلو باع في بولوين أو بولوين فلو تعدد الصقة في الثاني
 وتقدم في الأول فلي تأمل فللمشتري في الأول رد حصصة أحد الولين اه وقد توفى فيه إذا كان خلاف
 الأصل هو بدنه أنه يترتب عقدين فهو كالمكيل باع أحد الولين المستقلين مثلا فعنا والآخر أخرى فإن لمعشري رد
 أحدهما دون الأخرى إن كان خلاف مصلحته ما في عليه فلي تأمل اه عرش عليه (قوله وشقة) فيعنا لهما من
 الشقة لا لتعدد بتعدد المشتري وليس مراد تأمل شو برى (قوله فلو وكل اثنين واحدا الخ) هذا التخصيل
 باع ثبار تعدد الدين ومثاله باعتبار اتحاد المالك وكل واحد اثنين في رهن جند صند بديعاه عليم الدين ثم ترضى
 ذلك المالك بعض الدين لم ينفك بعض البعد نظر الاتحاد الذين لا نظر لتعدد عائد الرهن ولم يخل الشارح لا لشقة
 ومثاله باعتبار تعدد المالك والمال وكل اثنين واحدا في بيع نصيب من الدار المشتركة بينهما وبين ثالث فلي تأمل
 أخذ نصيب أحدهما المالكين دون الآخر نظرا لتعدد المالك ولا علة لاتحاد الوكيل البائع ومثاله باعتبار اتحاد
 الملك المالكين وكل واحد اثنين في بيع نصيب من الدار المشتركة فلي تأمل أخذ بعض الحصصون بعض نظرا
 لاتحاد المالكين لا نظر لتعدد المعاهد بل بتركيب جميع الحصص المجمعة أو بأخذ جميعها تأمل (قوله وتعتبر بالمعاهد
 أهم) أي لشموله المؤثر والمستأثر تأمل

(باب الخيار)

هذا شروعه في الطرف الثاني من أطراف الكلام على البيع إذ تقدم أن الكلام عليه مختصر في خمسة أوستة
 أطراف الأول في محضه ونفسه الثاني في جواز وزميه وهو الراد هنا وستأتي البقية اه بتختار الخيار هو اسم
 من الاختيار الذي هو طلب خير الأمرين من الأضام والظن والاصل في البيع الزم والان الشرع أثبت فيه
 الخيار وقابل بالتعاقد من خمسة شروعه ما لا يقع الضرر وهو خيار النقص الآخر هو خيار الرضى وهو المتعلق بمجرد
 التمسى أو سببان المجلس والشرط وقد أخذ في بيانها مقدمة ما لها القوة وثبوته بالشرع من غير شرط وإن
 اختلف فقهاء أجمع على الثاني فقال يثبت خيار الخ اه شرح مر وقوله هو اسم أى مصدر أى اسم مدلوله
 لفظ المصدر وقوله خير الأمرين أى فيما يتعلق به غير مملوك كان تركه خيارا له أو خال أو غابا وقوله بالاصل
 في البيع الزم وهو أى ما يثبت ذلك يعني أن وصفاه يقتضيه ما لا يمتنع من قبل المالك وحل التصرف مع الأمر من نفس
 صاحبه وقوله وإن اختلف فقهاء هو هنا قد توجه تعدد الاختيار به كالمجهول به تقديم صفة البيع على بقية

موجب أو قابل كعناك
 ذاك إذا قبل منه ما له رد
 نصيب أحدهما بالبيع
 وكيع سكاذا قبلان
 ولا حدهما رد نصيبه بالبيع
 (ولو) كان الباع (وكيل)
 بشد زنه بقوله (لا في رهن
 وشقة) فالعبرة في اتحاد
 الصقة وتعدد صفاتها
 بالوكيل لتعلق أحكام العقد
 به كزومة المبيع وبسبون
 خيار المجلس ولو خرج
 ما شتره من وكيل اثنين أو
 من وكيل واحد فمينا فترد
 نصيب أحدهما في الصورة
 الثاني دون الأولى ولو خرج
 ما شتره وكيل اثنين أو وكلا
 واحد مينا فالموكل الواحد
 رد نصيب أحدهما وليس
 لاحد المالكين رد نصيبه أما
 في الرهن والشقة فالعبرة
 بالموكل بالوكيل اعتبارا
 باتحاد الدين والمال وهدمه
 فلو وكل اثنين والحدائق
 رهن جند صند بديعاه
 عليم الدين ثم ترضى
 أحدهما بدنه أثبت نصيبه
 وتعتبر بالمعاهد أهم من
 اعتبارها بالمال والمشتري
 (باب الخيار)
 هو شامل لخيار المجلس
 وخيار الشرط

أركانها اه عيش عليه (قوله وخيار العيب) ويلحق به خلف الشرط والفلس والخالف واختلاط الثمار
 - اتفاق الزمان وتولي بعضهم بطرق الفسخ إلى البيع بعد صحته باحد أسباب صحة اختيار المجلس وخيار الشرط
 على خلف الخالف والافالة وتلف المبيع قبل قبضه غير موقوف بالاراداة لا شجنا وفي قول خيار التزوي للمجلس
 ١ شرط لا اعتبارهما نظرا لانه ان أراد بالتزوي التحكيم من ثبوت اختيار وعده فهو خاص بختيار الشرط أو
 التحكيم من الفسخ والاجازة فهو علم في الاقسام الثلاثة اه وماوى (قوله يثبت خيار المجلس) أى لكل من
 المتعاقدين في الابتداء ولا يمكن ثبوته في الابتداء لاحدهما دون الآخر الا في صورته ما لو كان المبيع رفعا
 يعنى على المشتري لكونه قد شهد أو أقر بغيره يتقبل الشراء في هذه يثبت الخيار للمانع وحده ابتداء كجسائى
 عن حل والاف صورة أخرى يثبت فيها للمشتري وحده ابتداء وهي صورته لا اخذ بالشفعة على المعتمد الا
 من ان خيار المجلس يثبت فيه المفسخ وحده مخرجا لا أساسيا في الشارع وضابط خيار المجلس انه يثبت في كل
 معاوضة متعاقدة على عين أو على التأييد لفظ البيع لازم من الجانبين ليس فيها تلك تفرق ولا
 جارية بتجريد الرخص والمراعاة المقتضى التي تقصد فساد العوض كالبيع فانه لو باع دما أو ملك غيره فسدا
 ينعقد بخلاف النكاح والخلع فإنه لو نكحها بدم أو ملك غيره لم يطل عقد النكاح ويوجب مهر المثل وبقي الفيرود
 ظاهرة اه شعبنا (قوله أيضا يثبت خيار المجلس) أى خلافا للإمام مالك رضي الله تعالى عنه ولحكم ينفه
 حاكم يفسخ حكمه لأنه وان كان رخصة فقد تميزت العرعة اه وماوى وقد قالوا لو شرط في خيار المجلس
 بطل البيع وعلو ماله بانه مقتضاه وقد يستشكل بأن أصل البيع المأمور والخيار عارض فكيف ينافي مقتضاه
 ويجازيان هذا العارض صاره مقتضاه بالفعل وبأن كونه عارضا لا ينافي مقتضاه لان الشارع أجاز هذا
 العارض على ما كان حقه في الأصل فليست اه سم وفي المختار المجلس بكسر الهمزة موضع المجلس وفسخها
 المصدر اه (قوله في كل بيع) كبيع الابوان ولا مال طفله لنفسه وعكسه فان أزم من طرفي ذلك
 بكل البسيط وبيع جدي قد شهد اه شرح مر وقوله وعكسه أى واقتضت المصلحة ذلك التصرف لان
 تصرف الولي مشروط بالمصلحة ولو باع حيث شذم تفسير الحال في زمن الخيار فصار مصلحة الفرع في خلاف ذلك
 التصرف وكانت مصلحة الأصل فيه فينبغي ان يمتنع على الأصل الزام المقتضى على الفرع وان يجب عليه الفسخ
 بخيار الفرع لأنه ياتيه ان يراعى مصلحة الولي انعكس الامر فكانت مصلحة الفرع امضاء التصرف والاصل في
 خلافه فينبغي ان يجوز ولا اصل الفسخ بخيار نفسه لانه فائدة تغييره لنفسه ولو امتنع الفسخ حيث شذم انقطاع
 خياره بالفرع ولا الزام في جهته بغيره معارضة مصلحة الفرع وهو بعد لا تغيره ولو باع الأصل مال أحد
 فرعيه لا تخرج حيث اقتضت المصلحة ذلك التصرف لهما ثم تغير الحال في زمن الخيار فانعكست مصلحة المقتد
 تعارضت المصلحتان فإن الاجازة تفوت مصلحة أحدهما أو الفسخ يثبوت مصلحة الآخر فهل يتغير بين الاجازة
 والفسخ لعدم إمكان الجمع بين المصلحتين أو يتعين الفسخ لأن فيه رجوعا لما كان قبل التصرف فيه نظرا
 فليست اه سم على حج أقول ينبغي ان يراعى من المصلحة في الفسخ لان رعاية الآخر في الاجازة لا يطل
 فائدة الخيار بالنسبة للثاني فكما مر ان الولي لا يجب عليه مراعاة مصلحة الفرع في الاجازة بل المفسخ من نفسه
 وان أضر بالفرع فكذلك هنا وقوله وبيع جدي أو ان أسرع الى الفساد أو أدى ذلك لتلفه اه عيش
 عليه (قوله كشرائه يرضه) أى وكشراءه من أقر بغيره لم يكن فيه عيب يثبت الخيار للمانع لان مقتضاه ببيع
 حقيق دون المشتري لأنه من جهته اقتداء ففي هذه الصورة يثبت خيار المجلس ابتداء اه حل وعبرة
 الشورى وفارق شراء القريب شراء من أقر أو شهد بغيره لأنه لا يثبت له الخيار بانه اقتداء من جهته اقتداء
 العتيق بالنسبة لا قراه على الشراء فلا يقع عقد بيع يتضمن ملكا للمشتري باطنا ولا ظاهرا بالنسبة لا قراه
 بخلاف شراء القريب فإنه عقد صحيح باطنا وظاهرا أو ثبت عليه الملك ثم العتيق ومن لازم ترتب ثبوت الخيار

وخيار العيب وسائى
 الثلاثة (يثبت خيار المجلس
 في كل بيع وان استعقب
 عتقا) كشرائه يرضه

اه اعبا بانتهت (قوله بناء على الاصح الخ) متعلق بمحذوف أي وانما ثبت الخيار في هذه الصورة أي صورة البيع المستعقب للعق لكل من العاقدين الخ بناء على الاصح الخ قوله هو وقوف وهو الاصح وكذا ثبت الخيار لهما ان يشينا على أنه البائع وحده لعدم ملكة المشتري وأما لو يشينا على أنه المشتري وحده فليخيار البائع فقط ولا يحكم بالعق من اعادته وانما لم يحكم بثبوته للمشتري أيضا لان مقتضى ملكة انه لا يتكهن من ازالته وان يحكم بعقده لكن لما امتنع الثاني من اعادته الخ الثاني من الاول وحديث لا معنى لثبوت الخيار له اه شيخنا وعبارة اصله مع شرح حر ولو اشترى من يعتق عليه كمله وفرعه فان قلنا فيما اذا كان الخيار لهما المالك في زمن الخيار للبائع وهو مرجوح أو وقوف وهو الاصح قلنا الخيار لوجود المقتضى وهو مجلس العقد وان قلنا المالك للمشتري على الضعيف فخير البائع اذ لا مانع أيضا هنا بالنسبة اليه دون المشتري اذ نصب ملكه له عدم تمكنه من ازالته وان يرتب عليه العقق فلا فلاح في الثاني خلق البائع في الاول والآخر ومنه يتحقق عليه وان كان البائع حتى الحبس انتهت وعبارة اصله مع شرحها المعلى هنا لو اشترى من يعتق عليه من أصوله أو فروعه بني الخيار فيعلى خلاف المالك فان قلنا المالك في زمن الخيار للبائع أو وقوف فلها الخيار كما هو الاصل وان قلنا للمشتري فخير البائع دونه لئلا يتصكّن من ازالته المالك وهذه أقوال ستأتي بتوجيهها في خيار الشرط أظهرها الثاني فيكون الظاهر في شرأ من يعتق عليه ثبوت الخيار لهما ولا يحكم بعقده على كل قول حتى يلزم العقد فبين ان عقد من حين الشره انتهت وعبارتها أيضا في خيار الشرط والظاهر ان ان كان الخيار المشروط البائع فإلى المبيع في زمن الخيار وان كان للمشتري فالملك وان كان لهما وقوف فان ترا البيع بان أنه أي المالك للمشتري من حين العقد الا للبائع وكأنه لم يخرج عن ملكه والثاني المالك للمشتري مطلقا لتمام البيع بالأصح والقبول والثالث للبائع مطلقا لتصرفه فيه والخلاف في خيار المجلس كما تقدم انتهت (قوله من ان المالك) أي في غير هذه الصورة أي صورة استعقاب العقق فالخلاف في غير هاتين اه شيخنا وقوله في زمن خيار المتبايعين أي خيار الشرط فالخلاف هنا مبني على المالك المبني على الخيار في الشرط لهما وقوله فلا يحكم بعقده ما لم يخبر ان كل اثنين حلا وتسله المشتري اه قل على الجلال الخ والمعنى ان كون خيار المجلس لهما مع الاستدغام مبني على الخلاف في خيار الشرط اذا كان مشروطا له ما ونبه أقوال ثلاثة قبل موقف وعليه فثبت خيار المجلس لهما وقيل للبائع وحده وعليه فكذلك وقيل للمشتري وحده وعليه فلا يثبت خيار المجلس هنا لهما بل للبائع وحده فثبتانه البائع وحده في هذه لا يتأخر موضع المستلزامان الخلاف في زمن خيار المتبايعين لما عرفت اه معروض في خيار الشرط والحق هنا المبني على ذلك انما هو خيار المجلس تأمل (قوله حتى يلزم العقد) أي من جهة البائع وان لم يلزم من جهة المشتري فمعبر بالآخر ومن جهة البائع يتبين من عقمن حين العقد وان كان للبائع حتى الحبس فلا يكون الحبس مانعا من تقوّد العقق ومعالم ان حيث حقق امتنع على البائع حسمه عليه فيكون هذا مستثنى مما يثبت في حق الحبس البائع وقد بوجه بان بعه لعق عليه قرينة على الرضا بآخر قبض الثمن كالبيع المؤجل ثم ما تقر من العقق قبل زوفا الثمن قال الاذري هو مقتضى اطلاقهم ونقل السبكي عن الجوزي انه لا يفتق الا بعد زوفا الثمن لكن نقل سم على المنهج عن الشارح اعتماد العقق اه من شرح حر وعش عليه (قوله كروي) وهو الصرف ويبيع العام بالعام وما استشكل به ثبوت الخيار في الصرف سمع ان التصدي به ثبوت العاق في اختيار الفضل له والمماثلة شرط في الإبري فالأمر ان مستويان فاذا قلنا باتباع العلة فكيف ثبت الخيار ردبا على معامران التصدي بثبوت الخيار هنا بغير التسمية على ان هذا غلط على معامران فيها أي المماثلة لا ما لمع مناهل لا تخفى ان أحدهما أفضل اه شرح حر أي لانه مدارها على التساوي في الوزن والكيل وهذا الثاني ان أحدا من المتساويين كذلك أجود من الآخر وخبرنا به (قوله)

بناء على الاصح من ان
المالك في زمن خيار المتبايعين
موقوف فلا يحكم بعقده
حتى يلزم العقد وذلك
(كروي وسلم) وقوله
وتشريك

وصلح معاوضة) خرج صلح الخطيئة فان كان في دين فهو ابراء وان كان في عين فهو شبهة بلا ثواب وسما تامل
 في كلامه وقوله على غير منفعة خرج ما لو كان علمها فانه ابراء فترسأني في كلامه وقوله او دم عدم مطوف
 على المنفعة فموتني أيضا فغيره سلطة عليه ما لم يبرء من العبد الذي في الخطأ وشبه العبد فموتني
 البار فان الصلح على الدية في الخطأ وشبهه العبد صحيح ويثبت فيه خيار الجاس وهو كذلك بناء على معتد
 الشارح الا في كتاب الدماء من ان ابل الدية معاوضة بالن والصفة صورة الصلح عليها ان زيد ادعى على
 عمرو دارا مثلا والحال ان عمرا استحق على زيد به قتل الخطأ أو شبهه العبد لكونه أي زيدا مثل مورث
 عمرو قال زيد بلعمرو ما ملكت من الدار التي ادعىها على ك علي الدية التي تسحقها علي أي تركت الدار
 وأخذت الدية أي سقطت عنى وخرج الصلح عن دم العبد فانه صحيح لكن لا يثبت فيه خيار الجاس لانه في
 المعنى طوع عن التودد فهو معاوضة غير محض صورة ان زيد ادعى على عمرو دارا مثلا والحال انه أي زيدا مثل
 مورث عمرو عدا فقال زيد بلعمرو ما ملكت من الدار التي ادعىها على ك علي التودد الذي تسحقه على أي تركت
 الدار او أخذت التودد أي سقطت عنى فلتخص ان معنى العبارة ان الصلح على دم العبد صحيح ولا يخافه
 وهذا ما عني من العبارة تسديدا فقط غير صلي وان الخطأ وشبهه العبد يصح الصلح فيها وانها خيار وهذا
 ثابت في العبارة فاذ هو مطوق النقي يبرئ تامل ولا تقتر بما وقع في بعض المحررات (قوله وجبة ثواب) أي ولو قيل
 القبض لانهما بيع حقيقي ففيه الخيار وقوله خلافا لظاهر ما في الأصل أي من انهما ليس ببيع ولا خيار فهما ذك
 لانه ذكره في خلال أقسام غير البيع حيث قال ولا خيار في الأبراء والشك في الأبراء ولا ثواب وكذا في ذات الثواب
 والشفعة والأجرة فهذا الصنيع ظاهر وانها ليست ببيع ولا خيار فيها ويحتمل على بعد ان تكون عند بيعها
 ولا خيار فيها فيكون ذلك كره في خلال أقسام غير البيع من حيث مشاركتها في عدم الخيار وعلى هذا ينظر
 ما وجه قول الشارح خلافا لظاهر ما في الأصل مع انك قد علمت ان في كل من الظاهر وغيره في الخيار منها
 والنقض انبائه فيها فكان على اسقاط لفظا لظاهره وقول خلافا لما في الأصل تأمل (قوله البعان) تنبيه ببيع
 والمراد بهما البائع والمشتري فهومن الملاحاة البيع على الشراء في المختار يقال للبائع والمشتري ببعان تشديد
 الباء وقوله بالخيار أي ملتصق به وقوله ما صدر به نظرية وقوله يتفرقا أي سواء كان التفرق بينهما
 أو من أحدهما وقوله أو يقول الخ أي فإذا قال أحدهما ذكر بطل خياره وبقي خيار الآخر كسأني في قوله
 ولو قال أحدهما لا نسوا خيرا وخير تلك الخ تأمل (قوله ولو كان معطو بالخبر) عبارة شرح مر لا يعطف
 والانتقال بل بالخبر وهو لا يصح لان العقد استثنائه القول من عدم التفرق أو جعله غايته لا لغايره بله الصداقة
 لوجود القول مع التفرق انتهت بعبارة حل وقوله ولو كان معطو بالخبر ما الخ أي على انه من جهة المعنى غير
 صحيح أيضا لعدم التقدير البعان بالخيار مدة عدم أحد الأمرين وذلك يقتضي ثبوت الخيار لهما عند عدم
 أحدهما ولو مع وجود الآخر وهو فاسد وهذا بناء على ما هو أصل الفقهاء ان العطف باو بعد الذي
 يكون ضملا أحدهما الا في ما تراه الرضى من انه يجب الاستعمال بكونه بفعل ممتنع فكل منهما انتهت في ذلك على
 المحل قوله ولو كان معطو بالخبر فانه تسليم جهة العطف وليس كذلك ولهذا أعز ما الشارح لقائه لبرء من فاسد
 لاقتضائه خلاف المطلوب لان التصور في الخيار لو وجد أحدهما والعطف يقتضي ثبوتيه وقول بعضهم ان
 العطف باو بعد الذي يتوجه الى ضمهما معاهو استعمال عرفي ولا يصح هنا أيضا أو أصل اللغة واستعمالها الأول
 فتأمل اه (قوله لا يبيع عبده) المقصود هو الخيار من عرفي ولا يصح هنا أيضا أو أصل اللغة واستعمالها الأول
 منه لانه متعقدا وكذا البيع الضمني بخلاف ما لو اشترى من آخر بخر يشافه يثبت الخيار للبائع وحده دون
 المشتري لانه من جهة اقتداء اه سم ولو قال لم يبد منه بعثا فاشترى فباعه عتق لان عتق البائع في فدية
 الخيار فاذا غلغ فاعلى باع بشرط الخيار فله لا يعتق لعدم جهة البيع اه (قوله لان مقصودهما العتق)

وصلح معاوضة على غير
 منفعة أو دم عند
 ثواب خلافا لظاهر ما في
 الأصل قال صلى الله عليه
 وسلم البعان بالخيار ما لم
 يتفرقا أو يقول أحدهما
 لا نسوا خيرا رواه الشيخان
 ويقول قال في المجموع
 منصوب بأو بفتح الألف
 أو إلى ان ولو كان معطوفا
 لجزءه فقال أو يقل (لا في)
 (بيع عبده) لا (بيع)
 ضمني لان مقصودهما
 العتق (أو) لا في (قوله غير)
 (ود) لا في (حواله)

أى ولان البيع الضمني لابد من تقدير دخوله في ملك المسترعى قبل الصق وذلك من لطيف لا يتأتى فيه تقدير آخر فالخيار فيه غير ممكن **قوله** الركنى اه شرحه **قوله** (ولان جعلنا) أى القسمة بصورتها والحوالة وهذا ضعيف في صحة الانقراض والمقتضى انهما غير بيع ومقتضى في صحة التعديل وفي الحوالة اه **قوله** لهدم تبادلهما فيه) أى في البيع فلا يتناولهما الخيار اه وماوى وفي العبارة طلب وجها لعدم تبادلهما أى البيع قبيحا اه **قوله** وصلح محيطية) وهو الصلح من الشيء إلى بعض مدتنا كمن أوعىنا اه عرش فوق الاول اراء وفي الثاني جهة بلا ثواب **قوله** وشفعة) خالف الرافعي فيجعل في بلها ثبوته للشفيع واذا قلناه فهل معناه انه يتخير في المجلس بعد الانحذين رد الملك وامساكه وأنه يتخير قبل الانحذين الانخوذكه وجها ان جعلهما كالمشترى المجموع الاول اه شرحه **قوله** ومساواة) أى لانها كالاجارة فهي واردة على منفعة لا على عين اهمل **قوله** وصدق أى لان المعاقبة فيه غير متضمن كونه غير مقصود بالذات اه شرحه **قوله** ولان يتخير منه **قوله** سابقا ونكاح لان النكاح والصدق عقدان مختلفان وان حصل في عقد واحد فعلى فرض ثبوت الخيار فبما يكون الخيار بين ابقاء الزوجه وهما بائع النكاح وبين اتمام المسمى وردده بضع التسمية والرجوع لمهر المثل وقد قيل في هذا العقد ادون النكاح كالمؤمن من المباح تأمل **قوله** وشركة وقرض) يخرج بقولنا لازمة من الجانب لان الشركة والقرض كل منهما جاز من الجانبين والرهن والوكالة من جانب واحد ولا معنى لثبوت الخيار فيها جاز ولو من جانب واحد اه حل وجيزة شرحه **قوله** ولان يتخير منه جاز ولو من طرف كرهى من لم يشرط في بيع واقرضه قبل التفرق أمكن فمضيه بل بضع البيع فينسخ هو تبع الثبوت وقوله ثم لم يشرط في بيع الخيار شرح الرض بعد قول المتن ولا يشترى العقود الجانبين من الجانبين كالشركة أو من أحدهما كالوكالة والرهن فهما لا يثبت بيعا ولا ان الجاز في جهة ملتبس بالخيار لا بد لا معنى لثبوته والآخر شرط من نفسه على العين الثمن وقد دفعه بالخيار ولكن لو كان الرهن بشرط على بيع الخ فلا يستردك في كلامه بالنسبة لما اقتضته العلة من ان اللازم في حقه لا يثبت له خيار فلا يتسكن من الفسخ اه زبيدي **قوله** (واجارة) أى بشرأ أو اوعا على المقتضى اه من شرحه **قوله** أى سواء كانت طرقتين أو ذمة مقدرة مدة أو يعمل في يوم هذا بضع التعديل لا نوع فلا يقال ان الاجارة نوعان فحقا وهذا الوارد على الذمة والواردة على العين اه عرش عليه **قوله** (ولو في الذمة) غاية للرد على ما أشار له **قوله** وخالف التقاليد في قوله لانها أى المذكورات من قوله كإجراء الخ لا تسمى بيعا أى عر قاي هذا التعليل للصورتين كما هو بالنسبة للاجارة تجري في سائر أنواعها ثم عليها لتعليل خاص به بل ببعض أنواعها وهي المقدرة بزمان فالتعليل الاول عالم في المذكورات الاثنى عشر وفي سائر اقسام الاجارة والتعليل الثاني خاص ببعض اقسام الاجارة اه عرش على مر بصرف قوله لثباته بجزء من الموقوف عليه يمكن التخاص منه باحد من زمانا ما بان بتقدير غير وقت العمل بل في قولنا استأجر تلك النقطه في غذا أو بان يتعدى في أول وقت العمل وبشرع الاجرة في العمل وهما في المجلس وثبوت الخيار لا يتأثر في شرع على العمل فجعلوا العقد طالبا للمكثري بالشروع في العمل فلا يعمل في ذلك والانتسخ العقد تأمل **قوله** (لا يتلف بجزء من الموقوف عليه) أى ولان المكثري على موقوف وهو المنفعة عند غرور والخيار غرر فلا يمتنعان اه شرحه **قوله** (فأما لو ائتمن بالخيار في الوارد على القصة كالمسلم) يرق بينا هو بين السلم بان السلم يسمى بغير اختلاف الاجارة وان الموقوف عليه في السلم تصور وجوده في الخيار غير فاشتمه بمعنى شئ من الزمن فكان أقوى وأقدم للزمن من في اجارة الموقوف يرق بينها أيان بين البيع الوارد على المنفعة سكتي للمر به لما تعبد بلفظ البيع أصلى حكمه ومن ثم لم يتعد لفظ الاجارة لخيار فيه فبما ظهر وماله التقاليد وطائفة من أن الخلاف في الاجارة في اجارة العين وأما الاجارة القصة فتثبت الخيار فيها فطعنوا في ذلك الشارح وأقره بغيره بضعه اه شرحه **قوله** (فأما لثباته أقوال) **قوله** (وقوله في التنوي) الخ قد يقال كان

وان جعلنا لعدم تبادلهما
 فيقولون لا يبيع الى آخره
 من زيادة وخرج مجازا
 تفسير البيع كبراء وصلح
 محيطية ونكاح وهيئة بلا
 ثواب وشفعة ومساواة
 وصداق وشركة وقرض
 ورهن وكفاية واجارة
 ولو في الذمة فلا خيار فيها
 لانها لا تسمى بيعا ولا خيارا
 ورد في البيع ولان المنفعة في
 الاجارة ثبوت بمعنى الزمن
 فأزمنة العقد لا يتلف
 بجزء من الموقوف عليه لافي
 مقابلة العوض وخالف التقاليد
 وطائفة فقالوا بئس بالخيار
 في الوارد على القصة كالمسلم
 ووقسم في التنوي في تخصيصه
 تصحيح ثبوته

الاولى ان يقول ومالت النوى على طبق ما قاله اولادهم انما يبرون غالباً بهم ولهم وقع في العبارة التي نسب
 فيها الى سيق فلم اليهم الان يقال ان النوى انفردها لان النعمان من أصحاب الوجوه اه برماوى
 (قوله في المقدرة) قال في مهمات المهمات وجدته في علمه النبوت في غير ما يطرق الأولى اه شوى رى أى
 لانها تقوت فيها المنفعة بمضى الزمن ومع ذلك ثبت فيها الخبار غيبوته في التي لا تقوت فيها المنفعة وأول هذا كله
 على الضعيف تأمل (قوله وسطاً خيار من اختيار لزومه) قال في شرح العبايا فهم حصره القاطع فيما ذكر ان
 ركوب المشتري لها بتاليه لا يقطع وهو أحد وجهين لاحتمال ان يكون اختيارها هو الثاني يقطع لتصرفه
 والذي يقتضيه حجة الاول ولا نسلم ان مثل هذا التصرف يقطع به وقاس بالذكور ما في معناه اه سى ج اه
 ع ش على مر وانظر ما الفرق بين خيار المجلس وخيار الشرط حيث ان التصرف في المبيع في الاول ليس
 كخلافه والاجازة وفي الثاني فسخ أو اجازة على التخصيص الا في قوله في خيار الشرط والتصرف فيها كوطء
 واعتاق وبيع وإجارة وتزويج من بائع فسخ ومن مشتري اجازة تأمل ثم آيت لشورى عبارة موقوفة بالمراد في
 هذا البحث كنهها على قول المتن في خيار الشرط لا عرض على بيع واذن قبضه قد نفعنا ههنا كقراحه ان
 ثبتت (قوله من اختيار لزومه) أى صريحاً كفى الامثلة التي ذكرها الشارح وعثمان بن قتيبة العوسيين
 بعد قبضتها في المجلس اذ ذلك متضمن للرضا لزوم الاول فلا لزوم هذه الصورة على مفهوم كلام المنصف اه من
 شرح مر وقوله بان قتيبة العوسيين قضيت له لا يقطع ببايع أحد العوسيين كان أخذ البائع المبيع من
 المشتري بغير الثمن الذي قبضته وقدم ان تصرف أحد العاقدين مع الآخر اجازة وذلك يقتض عدم
 انقطاع الخبار بما ذكره في قوله العوسيين بمزبور اه ع ش عليه (قوله كان يقولوا اختيار لزومه)
 وظاهر كلامهم ان هذه الصيغة صريحة أى مع ذكر العقدان انقصا على اختيارها فمحمول حيث قد صدق
 من ادعاه ان أراد تخاريف الصيغة بمنه لا محتماله سواء أخرق أو لم لا فان قال أحدهما لا لا خاردن شاه العقد
 وقابل العقد أو العكس صدق الآخر بيمينه لان ذلك لا يعرف الا منه اه ايعاب (فرع) اجمع
 خيار المجلس والشرط والعيب ففتح العاقد أو طلق انفسج المبيع قال الزركشي ومحمول انقصا
 لمقتضى ان ترتب اه والاوجه الاول اه شوى (قوله ولو مشترياً) انما لا يخلو كره غاية مع دخوله في
 قوله وبقى خيار الآخر فوطئة لقوله نعم لو كان الخ اه برماوى (قوله الحكم بعقود المبيع) أى مع عدم
 المعارض لسلطة وط خيار البائع بخلاف ما احتج به فيما سبق بقوله بناء الخ مع ان قولنا ان الحكم لم يمتد
 وحده لا يحكم بعقود المبيع لوجود المعارض وهو راعا حق البائع اه شخنا (قوله ولو قال أحدهما
 لا لا اختر) أى ما رضى من القميص أو الاجازة وقوله وأخيرت أى بينهما تأمل (قوله تقدم المبيع)
 فلا يحصلان واحداً بل هما كقوله مضت أو حزن أو بالعكس ولو قال أو حزن في نفسه وضعت في نفسه
 انفسج في الكل اه برماوى وفي قل على الخلق قوله تقدم المبيع وان تأخر أى أو كان في البعض فنفسخ
 الكل فمر اعليه وكذا في خيار الشرط والعيب وسبب ان فصل انه يسرى فسخه على صاحب دون اجازته
 اه (قوله وكل بفرقة بدن) عبر بكل في هذه الصورة كاشارة الى انه لا يختص انتطاع الخبار بالمعارضة في هذه الصورة
 أى قوله وكل بفرقة بدن بخلافه فيما قبلها ومن ثم لا كان لتلخيصه ما قد يقطع ودينق قهها على هذا نظراً
 لضرورة تقيدها بالخيار وسبب ان يدفع ما قال كان المطابق للحدث السابق ان يقدم المصنف قوله وكل بفرقة
 بدن على قوله وسطاً خيار الخ اه ع ش وفي قل على الخلق قوله بينهما أى ولو تقررا كولى باع الله
 لطفه أو عكسه فقطع خيارهما بخلافه بحيلة اه (قوله بفرقة بدن) أى ولو ناسا أو ساهلا اه حل
 ولا يحصل الفرق بانه مستتر ولو باع خدار بينهما لبقاء المجلس وان كان بفعله ما أو أمرهما ما يحكمه
 والقدور ياتى لان الفرق بالبدن لم يوجد بينهما وان وجد تفرق في المكان خلافاً للزنى في بيعه

في المقدرة بعدة (وسطاً
 خيار من اختيار لزومه)
 أى البيع منهما كان
 شولا اختيارنا لزومه أو
 أمضناه أو الزمناه أو اجزله
 فوسطاً خيارهما أو من
 أحدهما كان يشول
 اختيارنا لزومه فبسط خياره
 وبقى خيار الآخر ولو
 مشترياً نعم لو كان المبيع
 ممن يعتق عليه سقط خياره
 حيثئذ أيضاً ليحكم بعقود
 المبيع ولو قال أحدهما
 لا لا اختر آخرت
 سقط خياره لضمها للرضا
 بالازم وبقى خيار الآخر
 ولو اختار أحدهما لم يمتد
 البيع ولا لا بفرقة قدم
 الفسخ وان تأخر في الاجازة
 لان ثبات خيارها انما قصد
 به التمكن من الفسخ دون
 الاجازة لاما لها (و) سقط
 ضمير (كل) بينهما بفرقة
 بدن) منهما ومن أحدهما
 عين مجلس العقد ففسخ
 السابق (مرقا)

والقاضى على ذكر الامام نحوه وادعى الاذرى انه المتجه ولوثنا ديان بعد مبعث نبى الخير لهما وامتنع
 بموافق احدهما مكانه فان فارقه ووصل الى موضع لو كان لا ترمه مجلس القدر تفرقا ببال بخارهما
 ولو بقصد كل منهما جهة صاحبه خلا لاولان الرفعة وتقدم اوائل السبع فباء خيار الكاتب الى اقتضاه خيار
 المكتوب اليه بمخارفته بحسب قوله اه شرح مر وقوله بمخارفته لمسلم قوله ظاهره وان فارق الكاتب
 مجلسه بعد علمه بلوغ الخبر المكتوب اليه وعليه فلا يستبرر للكاتب مجلس أصلا ولكن قال سم على
 التمسج تفسلان الشارح فاقعما اع خيار الكاتب اذا فارق مجلسا علم فيه بلوغ الخبر المكتوب اليه اه
 ووافق الظاهر ما يحزم به الى احدى في حلسه من قوله كفى الكتابة لقائلا لا تطلع خيار الكاتب لا بمخارفة
 المكتوب اليه فكذا انه نال القدر خلا لاول والاروايان اه عش عليه وفي سم ماضيه (فرع) هو باعه
 بالمكانة ففصل ما يجزم به مر انه قبل بلوغ الخبر المكتوب اليه لا عبرة بمخارفة الكاتب عنه لانه الى الا ان
 لم يحصل القدر ولا خيار الا بعد القدر فلا يعتبر التفرق الا بعدة فاذا بانها لم تفرق حتى حصل بلوغ الخبر
 حتى الكاتب المجلس الذى هو فيه حين بلوغ ذلك الخبر حتى اذا فارقه قبل خيارهما وقولهم امتد
 الخبار الى المكتوب اليه الى علم بمخارفته فكلها وظاهر لانه لا يدعى مالو كان كذلك ابتداء اه
 (قوله) أيضا فرفعين) أى لا يفرق روح ولا يفرق عقل أما لفرقة فهم ما فسدت بان
 كلامه اه شوى رأى فى قوله ولولمات أو جن الخ (قوله) فباعه الناس الخ) أشار بهذا الى قوله عزنا
 واجمع للانيسة وأشار بقوله فى اختيار أو فارق مكرها الخ الى ان قوله طوعا واجمع للمسلمين لكن كان
 منتهى علل الشارح فى توزيع التبديل المتعددة ان يقول فيما سبق عند قوله من اختيار ومه طوعا
 اه شيئا (قوله فى دار صغير) ملها السفينة المغير بأن تجبر ولومع غيره عادة فى براوى وبحر والسفينة
 الكبيرة كالدار الكبيرة اه قد على الخلى (قوله) بأن يخرج أحدهما منها) ظاهره ولو كان فى ميان الباب
 وهو ما فى الانوار عن الامام والفرز الى سم على التمسج وظهر ان مثل ذلك ما لو كانت إحدى وسطه داخل
 الدار معتمدا على الفأخر جهات قوله أو بعد علمه أى أو شيئا مرفعا فاعدا كخلة مثلا ومثل ذلك ما لو كان
 فيها بئر فزلهما فبما ظهر اه من عش على مر (قوله من صفها) هو كناية عن تفرق الدار والصفة كناية
 عن مسطبة عالية فوافق الصالح حين الدار وسطها واجمع أهين مثل نلس وأفلس اه وفيه أيضا وصفة
 الدار واحدة الصفت والصفة من البيت جمعها صفت مثل غرفة وغرفة (قوله) فبان لولى أحدهما طهره) وكذا
 لومشى القهقرى أو الى جهه صلحه اه عش على مر (قوله) وبغنى قليلا) منطبعة فى الانوار حيث قال
 المثنى القليل بأن يكون بمابين الصفتين فى الصلاة وهو ثلاثة أذرع اه حل وأصل العارضى شرح مر
 وكتب علم الرشيدى قوله والمثنى القليل ما يكون بين الصفتين الخ انظر الى محله مناعلى العادة فظاهر مرفق
 مسئلة حقوق الهارب اه والى ماله أى الى نيه وان هر بأحدهما الى ان نال وعند حلقه لادان
 بلغة يقبل انتهائه الى مسافة يحصل بينهما الماخارة عادة لا اسقاطا نصارى وموجب عليه ما ناله فى الكتابة عن
 القاضى من ضلعه فوق مابين الصفتين اه بالحرف وفى قد على الخلى قوله وبغنى قليلا أى زيادة على ثلاثة
 أذرع على الراج اه (قوله) من اختيار أو فارق مكرها الخ) حكى عن الذى يتخلف هذه الحالة وحكمه ان
 خياره باقى اذا تأمل (قوله) أو فارق مكرها) أى يتبرق بخلاف مالو كان يمتنع كان عند جعل مقصود ثم أخرج
 المال منه فى قطع خياره اه حل (قوله) ماله تطلع خياره) فلو زال الأكره كان ومنع زوال الأكره كالحس
 العقد فان انتقل منها الى غير بحيث بعد مقارناته الانتقال بخياره ومجده لعل ظاهر حيث زال الأكره على محله
 المكتوبه عادة المألوز اه هو فى محله لا يمكن المكتوبه عادة كخلفه منقطع بخياره بمخارفته لانه فى حكم المكره
 على الانتقال لعدم صلاحية جعل العالوس وعليه نالو كان أحد الشفطين البحر أقرب من الآخر فهل يلزم قصد

فباعه الناس فرقة يلزم به
 العقد ولا فلا يان كاتفى
 دار صغيرة فافسرة بان
 يخرج أحدهما منها
 أو بعد علمه أو وكسيرة
 فبان ينتقل أحدهما من
 صفها الى صفها أو بيمين
 يمينها أو فى صفها أو سوف
 فبان لولى أحدهما طهره
 وبغنى قليلا (طوعا) من
 ز يادى فن اختيار أو فارق
 مكرها منقطع بخياره

حيث لا مانع أولا ويجوز في الترخا في إيماء ما فيه نظر وقياس ما كان المقصد طر يقان طو بل وقصر فسلكت
 العلو بل لا يفرض حيث كل الظهور في عدم النص انتفاع خياره هنا ظاهر أجمع وليست أمه اه عش على
 مر (قوله أنما لم ينقطع خياره) أي عدم الاستحراق في مجلسه فان فارقته اختار الانتفاع بخيار المكره المفقود على
 انتفاع بخيار الجالس بعدم تبعيته للمفارق كما يأتي عن الحلبي (قوله وإن لم يسدقه) أي أو كان المبيع روبا اه
 شرح مر (قوله فان لم يضر به مع الاستحراق لم يطل خياره) أي وحده موقوف خيار المكره فلو لم يتبعه مفارق
 المجلس فهل ينقطع خيار المكره لأن غاية ما يكون كان معه في المجلس الظاهر ثم اه حل (قوله إلا أن منع
 من انخرو ح معه) انظر لوزال الأكرام بعد كل يكلف انخرو ح عند زوال الأكرام ليسبع صاحبه أولا ولا يتفرق
 اللوام ما لا يتفرق إلا ابتداء فيه فقل والاقرب الأول اه عش على مر (قوله ولو هرب أحدهما) أي اختارا
 اما لو هربا خوفا من سبع أو نلوا فأسد به فبسه فلا الظاهر انه كلما كرهه فبقية خياره وان لم يكن في ذلكا كراه
 على خصوص الفرقه اه سم على التهيج وينبغي ان تشمل ذلك الجارية التي على الله عليه وسلم فلا ينقطع بها
 اختيارا إذا فارق مجلسها اه عش على مر وكان الأولى للشارح تقديم هذه أي قوله ولو هرب أحدهما
 الخ على أنه من اختار أو فارق فكره الخ لأن هذه من أفراد منطوق المتن وهو الفرقه طوعا أو أمرا فلو لم يكن اختار الخ
 فهو بيان لفهم القدر المذكور تأمل (قوله لا يمكن الغش في القول) منه مخرج إذا لم يكن كان فاعلم لا يطل
 خياره وظاهره وإن لم يكن هناك من يشهد على الغش وسبق في رد الجارية لا يسفح إذا كان يتصور من
 يشهد به لأنه لا معنى للغش حيث لا سامع ووجبايته ذوقه بنبوة يتصور المبيع اه حل (قوله مع كون
 الوارث بالخ من تمام العلة فلا تدل الصورة قلة ما فيه وإن عكس فيها من الغش) بالقول إلا أن المفارق فلو فارقها
 اه حل أي تفصل المكره كالعدم فكان له لم يفارق بالكلية (قوله وإذا ثبت خيار المجلس الخ) ظاهر هذا
 التصريح أن قول المتن ينبغي ان يفرع على قوله يثبت خيار المجلس الخ والظاهر انه مفرع عليه قوله وكل فرقة
 بدن الخ (قوله ولو مات العاقد الخ) هذا مفهوم قوله بفرقة بدن اه فليو جرح المكتاب كونه في الجموع
 اه شرح مر (قوله أو أئتم عليه) ينبغي ان يحمل ذلك إذا أيس من فاقته أو طالت مدته والانتظار حال مخالفا ينظر
 وفي قول على الحل قوله أو بوسن وكذا الوأتم عليه أو أيس من فاقته أو طالت مدته والانتظار حال مخالفا ينظر
 مطلقا كالحجر مكتوب أو بوسن لا تفهم اشارته وليس كاتبها أولى في الغش عليه أو الاخرس المذكور هو
 الحاكم في نصب من يتصرف عنهم كالطفل الذي لا يملكه ثم لو عقد الجنون فاق أو أصبى فبلغ رشيد الم ينقل
 له الخيار بل يبقى للولي على العتد اه (قوله انتقل الخيار لوارثه) أي ولو عا ما أي أن كان أهلا كان غير
 أهل نصب بعده أهله حسن السبع وبق الولي اه وما لو وى عبارة حل ولو ألق الجنون أو الغش عليه
 في أثناء المجلس علة الخيار أو ما عقد الجنون أو الغش عليه ثم ألق في خيار المجلس لا يتقبل لمن الولي بل يلق
 للولي لو عقد طاعه فبلغ رشيد في خيار المجلس لم ينتقل إليه بل يبقى للولي أصلا انتهت (قوله وفي معنى من ذكر)
 أي الوارث والولي قوله هو كل العاقد كل من الوكيل العاقد في مجلس الضد فينتقل له لو كان هو المالك وكذلك
 فقامت العبد المأذون به في العقد كل من الوكيل العاقد في مجلس الضد فينتقل لسيده اه شيئا وغرض الشارع من هذا تنقيص قول المتن
 ولو مات أو جرح الخ وفي قول على الحل مائة قوله في الوارث والولي هذا إذا كان الميت أو الجنون متصرفا من
 نفسه أو انتقل إلى من هو نائبه عنه كالوثة لاولي الجنون والوارث الميت اه (قوله فان كان الميت الجاني الخ)
 عبارة شرح مر فإذا كان الوارث متصرفا في المجلس بنبته مع العاقد الآخر الخيار امتد إلى تفرقه فيسأ أو
 تخار هوان كان غائب أو وصلة الخ فيقال في مغايرة مجلسه انقلبه له فليخلفه قوله فينتقله مثل ما يشته ولو يورثه
 جماعة محض وفي مجلس الضد لم ينقطع خياره مفرق بعضهم بل يتبدل في مغايرة قبة جهل انهم كلهم كونه ثم

وإن لم يسدقه في الثانية فإن
 لم يفرج معه الاستحراق
 بطل خياره إلا أن منع من
 انخرو ح به ولو هرب
 أحد هربا لم يبعه الاستحراق
 بطل خياره كالهارب لو لم
 يتمكن من أن يشهده لتمكنه
 من الغش بالقول سم كون
 الهارب فارق مختارا وإذا
 ثبت خيار المجلس (فيبقى
 ولو طالت مكثها أو تخالفا
 منازل) وإن زاد المدته في
 ثلاثة أيام لغير السابق (ولو
 مات) العاقد (أو جرح) أو
 أئتم عليه في المجلس (انتقل)
 الخيار (لوارثه أو وليه) من
 حاكم أو غيره كتكليف الشرط
 والعيب وفي معنى من ذكر
 هو كل العاقد وسدوه بفعل
 الولي ما كان المصلحة من الغش
 والجزاء فان كل في المجلس
 فظاهر أو غائبين متصرفا فيهما
 الخ لم يمتد الخيار لهما

وهو لا يتقطع خياره إلا بخياره فتجميع يدته أو تأخير عنه ثبت لهم الخيار وإن لم يتجتمعا في مجلس واحد وكفى
 بعض نسخ الرض وهو المول عليه ثبت الخيار للعاقدا الباقي مادام في مجلس العقد سواء كان الوارث نكاحاً
 واحداً أم متعدداً وينفع العقد بشخص بعضهم في نصيبه أو في الجميع وإن أباز البقون تجل ونسخ الورث في
 البعض وأباز في البعض ولا ينفع الفسخ إلا بشرار بالي ولا بد عليه بيان موطنهم والمطلوع على عب
 في البيع فليس بعضهم حيث لا ينفع في أي الجسع لأن الشرع لم يوجب خياره ولا يملكه ولا يملكه إلا بالوارث أو
 فسخ بعضهم ينفع فيه العقد هنا وهناك لا ينفع فيه شيء إلا حصته ولا حصة غيره ولو أباز الوارث أو فسخ
 قبل علمه بغيره لم ينفذ كل منهما على الممتد بناء على ما في مال مورثه فإلحاقه وإن قال الإمام الوجه نفوذ
 ففسخه دون إجازته ولو خرس أحد العاقدين ولم تقم له إجازة فلا حكم نصب الحاكم تأنيصه كقول من وإن
 كانت الإجازة ممكنة منه بالتفرق وليس هذا صحيحاً وطه ونكاح الحاكم نصب الحاكم تأنيصه كقول من وإن
 فهمت إشارته أو كانت له كلمة فقول خياره ولو اشترى الولي لطفه شيئاً فبلغ قبل التفرق وشيد المقتل الخيار
 إلى المصدم أهله بمال البيع وفي رواية فلو لم يوجهاً أو جهما تم استعمالها كمن ويخرج في خيار الشرط
 أن ثبت قوله امتداد مجلس بلوغ الخبر فلما روى الوارث المجلس له لم يمتد بغيره فله في خياره ما بعد
 بحله أو لا احتمال أن أثرهما السابق لأن هذا من باب تعليق الوضع وهو لا يؤثر في الجمل اه ابعاب
 اه شريطة في قول على الحلي وأما الحلي فالمعروف في حقه بما سبقت في عارفة لا يتقطع خياره ولا يضر بغيره المثلث
 من المجلس لا يقتل الخيار عنه وكذلك من أخيه اه وقوله في عارفة لا يتقطع خياره أي وكذا خيار الوارث أو الولي
 عن ما تقدم أن خيارهما بسبب غيرهما أو أن أحدهما (قوله بأن ما أعاد) أي إلى مجلس الحكم وقوله
 زاد على أحدهما نية أي قبل بيعهما اه شرح حر (قوله فصدق الثاني) وقوله تصديقه في الأولى سواء
 للخيار اه من عس على حر وليس لمسدى الفرق الفسخ ولو اتفعا على الفسخ والتفرق واختلاف في
 السابق منهما فكيف إلى الرجعة اه قبل على الحلي
 (فصل في خيار الشرط) اه أي الروي الثاني عن الشرط فهو منصف إليه اه قبل على الحلي أي
 وما يتبعه اه شرح حر أي من قوله والمثل قبل أن يفر بخياره إلى آخر الفصل كأشارته في عس عليه
 (قوله لهما شرط خيار) الجواب الحر وهو مقدم وقوله شرط خياره مستأنش وقول الشارح لهما متعلق بخيار
 لا بشرط وهو تعميم فيمن بشرط له الخيار وقوله سواء شرط له الجميع فإن بشرط له الخيار إن جعل الشرط
 يعني الخيار وقوله وسواء شرط لذلك تعميم في قوله أو من أجني وقوله ولو على إن يوعا أحدهما تعميم في قوله
 أم من اثنين ففي الشارح أربع تعميمات تأمل وكلامه في هذا المقام يحتمل وجهين أحدهما وهو الظاهر
 من صلبه أن يكون المراد من قوله خيارهما أو لا أحدهما أي فقط ولا يجوز شرطه لأجني وأما بقا الأثر
 فيجوز شرطه للأجني كأشارته إليه سواء شرط له خياره على هذا أنه قد يكون الأثر نص في خياره وانظر
 ما أوردته الخيار حيث لا بد على هذا قوله وليس لشارطه لأجني خياراً فذلك تأويله بحذف النضاف أي أثر
 خيار وحيداً تكون صور المقام خمسة وأربعين لأن قول المتن نصف ثلاث صور إذا لشارط أمها أو أحدهما
 بالما أو شترت ياتوقه خيارهما أو لا أحدهما ماضياً ثلاثاً أي في تلك نسخ هذه في الشرط والشرط له رما
 الأثر فيه خمس صور لأنه إما أنهما أو من أحدهما بالما أو شترت أو من أجني واحد أو أكثر خمس مقاييس
 بنفسه وأربعين وعلى هذا قيل إن هذه طرقة في بيعه إليها أحد الوجهين الآخر وهو الممتد إن يكون قوله
 خيارهما أو لا أحدهما أي أو لأجني بغيره بقوله سواء شرط له الخيار وجه ذلك أنه نص على أن الأثر قد يكون
 لأجني وبغيره من أن يكون الخيار له الممتد متلازمان في شرط أحدهما لا حد تبعه الآخر فيقد
 أنه لا ينفرد أحدهما بالخيار دون الآخر وترى بهذا ظاهر قوله وليس لشارطه لأجني خياراً حيث لا يكون صور

استعداد مجلس بلوغ الخ
 (وعلقه في فرقة أو فسخ
 قبله) أي قبل الفرق
 بأن ما أعاد أي أحدهما
 فرقة وأكبرها الآخر
 لفسخ أو اتفعا على ما
 أحدهما فقط قبلها
 أو أكثر الآخر فصدق الثاني
 لو اتفعا للأصل وذكر
 التحليف زياد
 (فصل) في خيار الشرط
 (لهما) أي العاقدان

الحكم خمسة عشر ثلاثة في الشرط لانه اما هما أو أحدهما باثنا عشر أو خمسة في الشرط لانه لا هما
أو أحدهما باثنا عشر أو أحدهما واحد أو اثنين وخمسة في ثلاثة وخمسة عشر اه شيخنا الذي في شرح
مر واتي الوجه الثاني ونص لهما شرط خيار لهما أو لأحدهما أو لأجنبي كالتن البسيع اه وفي قل على
الحلى ما واتي الى الوجه الاول ونص قوله وشرط الخيار لأجنبي جزا والمراد من شرط الخيار للأجنبي ايقاع أثر
من الفسخ والاجازة بدليل صحة شرطه في غير مسمى العصيد ولكن في شراء عبد مسلم وأمانتس الخيار فهو للشرط
منهما أو من أحدهما ولا نص في قدره المذكور ثلاثة منع نفسه منها يجعلها الغير يرد ذلك نص في أمور
منها قول الروضة شرط الخيار للأجنبي معطل للعقد على الاظهر ومنها قول البهوي لو كان بائع الصبحرما
أو كان بائع العبد المسلم كاذرا لم يجز شرط الخيار لنفسه ومنه ما عدم ارث الخيار عن الأجنبي لو مات أو نقله لوليه
ان من مثله ومنه ما لا المبيع في زمن الخيار اذا قلنا بأنه للأجنبي وهذا الذي يقفه المصنف اليه ولا يجوز
العقد دون وقوعه لم يش شرطه للأجنبي خيارا أو ايقاع أثر كالمعروف ثم ذاعل انه لاحاجة لقوله انه تحليل
أو ترك المني عليه سيئة العبد والصبي المذكورين الا من حيث ايقاع الأثر المذكور اه (قوله أيضا لهما
شرط خيار الخ) عبارة ج لهما أي العاقدان بأن يتلفا كل منهما ما بالشرط وأحدهما على التبيين لا الإجمال
بأن يتلفا هو به اذا كلف هو المبدئي بالإيجاب أو التبول ووافقه الآخر من غير تلفا به وحيث فلا اعتراض
على قوله ولا أحدهما بل ولا يستغنى عنه مثلا لما لم نرعه اما إذا شرط للمتاخو قوله أو بإيجابه فيقال العقد لعدم
المطابقة انتهت ومنه شرح مر وفي قل على الحلى ما نصه قوله لهما أو لأحدهما الخ هو بيان لمن يقع منه
الشرط فلا يصح وقوعه من أجنبي لهما أو لأحدهما ومعنى وقوعه منهما ان يتلفا به كائن يقول المبدئي
منهما ميتا كذلك أكد بشرط الخيار في ثلاثة أيام فيقول اشترى بثلث بشرط الخيار ك ثلاثة أيام ومعنى
وقوعه من أحدهما ان يتلفا به المبدئي منهما ولا يضمن موافقة الآخر عليه ولو بالسكوت كائن يقول بثلث
كذا أكد بشرط الخيار في مثله فيقول اشترى بثلث فلا اعتراض ولا استكمال والامام المشروط له الخيار فيخبر
ان يكون هما أو أحدهما معا معا أو أجنبيا كذلك فلا يضمن تعيين الشرط له الخيار لغير جماله أو بشرط
الخيار لاحد فاما فلا يكتفي بفسخ العقد ولو سكت عنه الاول بشرط الثاني أو بشرط الاول ونفاه الثاني ولو
قال بشرط الخيار لهما ولو قل لنا لا في مثله فهو لهما قال شيخ الاسلام وقتل لثلاثين نقطا اه (قوله وهذا أولى)
أي لا قضاء ما قاله الاصل ان لأحدهما ان يستقل بشرط الخيار وان لم يوافقه الآخر وليس كذلك كجسده بشرطه
بقوله وبكل حال لا يضمن اجتماعهما عليه كما عرف مجامع وهذا بناء على ان لهما أو لأحدهما خبر عن شرط في
خيار الأصل والمواعيل خبره في أنواع البيع ولهما متعلق بشرط والتقدير بشرط الخيار للكان لهما
ولأحدهما ثابت في أنواع البيع لسوا في تعبير الشيخ كذا قبل وفيه نظر فاعلم اه حلي ونص عبارة الاصل
لهما أو لأحدهما بشرط الخيار في أنواع البيع اه ولعل وجه النظر ان هذا يبين له الخيار لا ان بشرطه اه
نبرأت في شرح مر ما نصه ويمكن الجواب أيضا ما اعترض به قوله لهما ولأحدهما ان من استقل
أحدهما به بان شرط الخيار متدنا خبره قوله في أنواع البيع وقوله لهما أو لأحدهما متعلق بالخيار اه (قوله)
شرط خيار لهما أو لأحدهما أي أو لأجنبي كالتن البسيع ولو كان الأجنبي كافر ايقاع بيعه وحكمه ما بيع
مبطل انتفاء الأذلال والاستيلاء في مجرد الاجازة والفسخ اه شرح مر (قوله سواء اشرط ايقاع أثره
الخ) هو ما قد بين بشرط ايقاع الأثر منهما مع كون الخيار لأحدهما ما قلنا أو بأن يجعله اتمام الأثر لاثنين
لكل واحد من واحد وبشرط ايقاع الأثر لاثنين وهما معا عن الاثنين وعلى ذلك لو كان أحدهما
عن البايع والا تخوض للمثري فلكل الاجازة والفسخ واذا اختلفا فسخا واجازة تقدم الفسخ وان كانا معا عن
أحدهما العاقدين فهل يجب على كل موافقة الآخر في الاجازة والفسخ أم لا في نظرنا الاقرب الثاني ان كلاما لك

وهذا أول من قوله لهما
ولأحدهما (شرط خيار)
لهما أو لأحدهما سواء
أشراطا

لا يقع الاثر لا وكيل فيه فلا تعيب الواقعة ومع ذلك لم يظهر وجه لكونه شرط لهما او باقاع الاثر من غيرهما
فانه لا معنى لثبوت الخيار الا باقاع الاثر الا ان يقال ان الخيار شرط لاحدهما هو اشتقاق الشرط له
الفتح والجازة والارهاق التلقظ بغضبت أو أجزت ويرد على هذا قوله بعد وليس لشارطه الاجنبي خيار فانه
يعتقني انه اذا شرط اشباع الاثر فغيره لا يكون له خيار الا ان يقال أراد بالخيار هنا باقاع الاثر اه عـ
اشباع قوله أي الخيار أو اثر الفسخ والجازة وتظهر كلامه ان الخيار ثابت لهما وان الارهاق ثابت للاجنبي
ولامعنى لثبوت الخيار الا بكون اثره وله لما كان الاثر لا يمكن ان يوجد جديداً للخيار وكان المقصود من الخيار
بالحقيق فهو الارهاق بعينه المقصود الا لزم له ثبوت الخيار وبذلك على هذا قوله وليس لشارطه بعض
الاثر خيار هذا ما ظهر فتأمل اه شوري (قوله أم من اجنبي) والوجه كما قاله الزركشي اشتراط تكليف
الاجنبي لارشده وان لا يلزمه فصل الاخط بناء على ان شرط الخيار تحليل له وهو الاثر بان قوله على ان اشاره
صحيح ويكون شرط الخيار لنفسه كما أنه الاذرى اه شرح مر وقوله لارشده هو ظاهر ان كان العاقد
يتصرف عن نفسه اما ان تصرف عن غيره كان كان وليا في محتمل شرطه لغير الرشيد نظر لعدم علمه بما فيه المحلقة
لا يقال اذا تصرف عن غيره لم يحز شرطه لاجنبي لا تقول حصل امتناع شرطه لاجنبي ما لم يأذن المالك وطبعه
فالو كان المالك موكلًا وأذن الوكيل في شرطه لاجنبي ولم ينعنه اشتراط فحين بشرطه الوكيل كونه رشيد وان
كان الاجنبي المشروط له الخيار لا يجب عليه اخطا لكن الوكيل لما يحزله التصرف الا بالسلطة بشرط
لنعمه قصره الاذن رشيد ثم يلحق عليه الشارح جرى عليه جـ لكن خالفه في شرح العياض حيث قال بعد
كلامه قد روي له اشتراط ارشده لان كلامه التملك والتوكيل في العقود الما ينصرف عنه وهذا يتدفع
ما عر من الزركشي من اشتراط بلوغه فقط فيسأل في المعلق بعينه اطلاق اه سم على جـ واما اشتراط
البلوغ فلان الجازة والفسخ انصرف وكلاهما لا يصح الا لمن البالغ لان الصبي لا يصح قصره واما عدم اشتراط
الرشيد فلا نه امر تابع لغيره فليست تأمل اه سم على المنهج وقوله انه لا يلزمه أي الاجنبي قد اخطأ في الفروض
لا يفصل الوكيل الامانة خطا للموكل بخلاف الاجنبي اه وقوله تملكه قضيته انه لو عزل نفسه لم يتعزل وبه
صرح البغوي والفراي وقرم به في العياض اه سم على جـ وقضيه اطلاقه انه لا بشرط في الاجنبي القبول
ولا يرد بوجه غير الجاع لكن في جـ ما هو موصل أي على كون شرطه للاجنبي تملكه يعني عدم الرد فيه فظاهر
ومفهومه انه يزجره وهو ظاهر كسائر أنواع التملك فانه لا بد فيها من القبول خفية وحكما وقوله ويكون
شارط الخيار لنفسه معلوم انه بشرط لصحة شرط الخيار بيان المدة فلا بد من بيانها والاميل العقد في جـ مما يصح
به حيث قال بعد قوله ان اشارته ثلاثا اه وله له أخطأ ذلك العلم به مما يأتي من اشتراط كون المدعى معلوما
اه عـ عليه (قوله وليس لشارطه) أي باقاع الاثر والخيار فالصحيح يحمل الوجهين وقوله خيار أي خيار
فليس له ان يفسخ أو يجبر لان شرطه للاجنبي تحليله ومن ثم لا يلزمه فعل الاخطا وقوله الا ان يجوز للاجنبي الخ
أي فانه يشترط لشارطه ان يملك الاجنبي مرا أي مادام حيلا لا ينتقل لورثته ولا يحتاج الى قبول اذا شرط علم
الرد اه حاجي (قوله الا ان يجوز للاجنبي) أي أو يمن أو يضمن عليه كبقية قوله فيما سبق قيل الفصل تكبار
من الشرط والعيب من انه اذا مات أو عين من شرط له الخيار من العاقد من انتقل لوارثه أو وله ثم قال في معنى من
ذكره موكل العاقد وبسببه ولا تملك من له الخيار هنا بمنزلة الموكل نحو للاجنبي بمنزلة الوكيل وينبغي اعادته لهما
اذا اتاها اه عـ وهاه شرح مر ووليات العاقد انتقل لوارثه الا ان يكون وليا فاما كـ كـ لا يخفى أو
وكلاهما كما انتهت وقوله ووليات العاقد أي أو يمن أو يضمن عليه كبقية قوله قيل الفصل تكبار الشرط لآل
من انه اذا مات من شرطه الخيار من العاقد من انتقل لوارثه أو وله الى ان قال في معنى من ذكر كـ الخ ولا تملك من
له الخيار هنا بمنزلة الموكل نحو يمين اعادته لهما اذا اتاها وقوله انتقل لوارثه لو كان الوارث غائبا جازت جعل لايصل

ابقاع اثره منهما أم من
أحدهما أم من اجنبي
كالعبد المبيع وسواء
أشراط ذلك من واحد
أمن اثنين مثلا ولو على
ان وقعه أحدهما للاحد
الشارطين والاخر لا تنس
وليس لشارطه للاجنبي
خيار الا ان يجوز للاجنبي
فمن الخيار

الخيرة الى الابد انما يتقضى المعدل فنقول بلزوم التعديل بغير اغ المدة ولا يتعد الخيار الى بلوغ الخيرة للضرورة فيمقتل
 والاخر بيان فقال ان بلوغ الخيرة قبل فراغ المدة ثبت لما بقي منها والازم العقول انه لم يعد زيادة المدة على ثلاثة ايام
 وقوله فلما كم ظاهره انه لا يتقبل لولي آخر بعد الولى الملت كإلزام الابد العاقب مع وجود الجدة اه سم على ج
 أو لولي يثنى خلافة لتمام الجدة الا ان مقام الابد فلا حاجة الى ثبته لعمامه وقوله فلو كان بقي ما عجزه الى كل بعد
 العقد بشرط الخيار هل ثبت الخيار للموكل أم لا فيه نظر وتقول عن بعضهم انه ينفذ عزله ولا يثبت للموكل
 ويعرفه ويسموه بين الاجنبي بان الوكيل يغير بعض نفذه عزله ولا يثبت للموكل بعشر طه بخلاف الاجنبي
 اه عش جليه (قوله وليس لو كبل أحدهما) أى فى العقد وهذا تفصيل لقوله أو لأحدهما اه حشنا الضمير
 فنقوله وكبل أحدهما للعاقدين بمعنى من وقع له العقد لا بمعنى المباشر للعقد اعلمت من أن المباشر هو
 الوكيل وقوله بغير إذن موكله فان شرطه من الازن يعطى العقد كذا كره المحلى وينبى أن يكون الولى كالموكل
 فلا يشترط لغير نفسه موثله اه سم على ج أى ألهما لم يغير وصونه فى موثله أن يكون شفعا على
 ما صرح من أنه لا يشترط فى الاجنبي الشروط وبعينه فى القسوخ والعق والابراء والنكاح والجارة وغير ذلك اه شرح
 علم من تقديم البيع عدم بشر وعينه فى القسوخ والعق والابراء والنكاح والجارة وغير ذلك اه شرح
 مدر وخبر حقه فبما فيه خيار مجلس البيع الذى ايس فيه خيار مجلس وهو بيع العبد من نفسه والبيع
 الضمى وقصة غير الراد والحوالة على القول بأن ما بيع فيه مال لا يفسد بشرط كآنها ليس فيها خيار
 مجلس وشهائى عدم خيار الشرط والمجلس ماليس بعمامه كره سابقا بقره وخبر ج كما كره فى البيع
 كالابراء وفى شرح المحلى بعد كرمه ما تقدم وقضية عدم الجواز أى حواجز خيار الشرط فبما كرهه لشرط
 فيه بطل العقد اه ثم قال فيه أيضا تنقذ على وزان ما تقدم فى خيار المجلس بتمام خيار الشرط باختيار من شرط
 فيه ماله أو من أحدهما لزوم العقد بانقضاء المدة للمشر وطه ولو بان أحدهما أو من قبل انقضائه انقل الخيار
 الى الواو أو لولى ولن شرط الخيار الفسخ قبل انقضاء المدة ولو تنازع على انقضائه أو فى الفسخ قبل صدق الناق
 بعينه اه وفى قبل طه وقوله ولو تنازع على ولو فسخ أحدهما لولى البعض أو بعد الجارة الآخر انفسخ فى
 الشكل كمر فى خيار المجلس اه (قوله الا فيما يعنى فيه البيع) أى كماله أو فرعه أو من أقره بغيره ولا يفتى
 أن هذا الاستثناء من أنه لو اقتصرت على قوله لهما بشرط خيار لهما أو لأحدهما فى كل ما فيه من رجس لم يصح
 لأن من جهة ما صدق ما هو المشتري به فان لكل منهما فيه خيار المجلس فقتضاه أنه يصح أن يشترط له المشتري
 وليس كذلك اه حل وقال بعضهم لا وجه لاستثناء هذا لأن خيار المجلس لم يقدم له ثبت له المشتري وحده
 حتى يستثنى هذه بل ما تقدم فى الشارح أنه متى أجاز البائع البيع سقط خيار المشتري فى قوله نعم لو كان الخ تامل
 ورده على ما قبله (قوله فلا يجوز بشرط) أى وحده وقوله له نافذة عبارة شرح مدر أى لاستثنائه المالك له
 المستلزم لعقبة المانع من الخيار وما أدى ثبوته لعدم غير صحيح من أصله بخلاف ما لو شرط لهما وقفه والبايع
 فقط المالك اه (قوله أو لولى) أى الفرق بين خيار الشرط وخيار المجلس حيثما عتبت من الأول وهذا ان
 والذان بعدهما فى الشرح مع أن المالك فى الامتناع هنا متضمن فى خيار المجلس أن خيار المجلس ثبت قهرا وليس
 له محدود بخلاف خيار الشرط اه حل (قوله لا يشترط القبض فهما) أى لهما موثله فى الأول ولرأس
 المال فقط فى الثاني اه حل (قوله لمصلحة المالك) أى أن كان الخيار للبائع أو لهما وقوله أول وهه أى كان
 المشتري وحده عش (قوله واستثنى النوى الخ) قضية الاستثناء ثبت خيار المجلس فيما يتنازع اليه
 الفساد ولتعدد اذ ما فى المجلس وان لم تلف البيع وقدره قربان خيار المجلس ثبت قهرا اه سم على
 التبرج اه عش على مدر وقوله ما يتخلف فساد مدة الخيار أى المالكى لا يشترط ولو أقل من الثلاث بخلافه
 ما يتخلف فساد كنهه ببيع بشرط الخيار ساعة فانه يصح اه شيخنا وعبارة تشرح مدر ويختص

وليس لو كبل أحدهما
 شرطه لا آخر ولا اجنبي
 بغير إذن موكله وله شرطه
 لموكله ونفسه (فى كل ما)
 أى بيع (فيه خيار مجلس
 الا فيما يعنى فيه البيع
 فلا يجوز بشرط (المشتري)
 للمنافاة وهذا من زيادة
 (أو) فى (دوى وسلم) فلا
 يجوز بشرط فيها لأحد
 لا يشترط القبض فيها فى
 المجلس وما شرط فيه مذقته
 لا يعجز الاجل فأول أن
 لا يعجز الخيار لأنه أعظم
 غرامه لمصلحة المالك ولزومه
 واستثنى النوى مع ذلك
 ما يتخلف فساد مدة الخيار

شرط الخيار فيما ينسار ع اليه الصادق المدة المشروطة انتهت وهذا جههم جواز شرطه لا يحصل فيها
 الفساد اه ع ش عليه (قوله فلا يجوز شرطه لاحد) أي لان قضية الخيار لا تتوقف عن التصرف فيه بغير
 الخييار البتة اه شرح مدر (قوله واستثنى الجوري) هو بالراء المهمة وضمت الجيم ومشتطع في بعض
 المصطلحات من أنه بالزاي له شخص آخر وعبارته العلامة الشوري وأثبت طبقات الشافعية للاستثنائي أو
 الحسن على الجوري بضم الجيم وبالراء المهمة قال ابن الصلاح كل من أكل الشافعية كجلب المرشد في شهر
 مجلدات فانضج انما قاله حج ومافي الإلهاب وهم وان الصواب ما اشهر اه بحرفه اه ع ش (قوله فقال
 لا يجوز اشتراط خيار الثلاثة فيها البائع) أي وسدده أو منع المشتري بعبارته شرح مدر والوجه أن شرطه فيها
 لهما كذلك وان مثل الثلاثة ما فاء بهما لما أنه الاضطرار به لا يثبت لما لم يق على المشتري بغيره فباحق استمع
 عليه شرط ذلك للبائع أو موافقته عليه لا ناقول هو محمول على ما لو لم يصر بثمان غير تحققها أو ان المارد أنتم
 ذلك يخصص بالبائع أو ان يظهر التصرف به شيين فساد الخيار وما يرتب عليه من فسخ وإجازة انتهت قوله هو
 محمول على ما لو لم يصر أي فساد الخيار لا شرطه أو مرهوجا كان وكان فلا لأنه كالتين كما قاله الشراح
 فيما يأتي فيقولون المبيع زائد وقوله أو ان يظهر التصرف به الخ قد فيه هذا الجواب به البيع وفيه فتنقل
 والمبادر فساد العقد بهذا الشرط اه سم على حج اه ع ش عليه (قوله أنه يمنع الحلب) أي لانه يحافظ
 على ترك الحلب ليعطي إليه على ما أشعر به التصرف فلا يجوز فرضه أي من يزعمها أنه دفع بمقابل كتب
 يمنع البائع من جعلها والمثانة والين فرض من الخيار له الملك كما يأتي وإن لم يمس الحلوب على المصير إن ذلك
 اه حل و يجب أيضا بأنه يمنع عليه علم الان الموجد وحال البيع للمشتري وانما الذي للبائع الموجود
 بعده فانه البيع اصطلاحا كما قاله مدر اه (قوله حكمه في المطلب) قال في القصر قال الشيخ شرف الدين
 ابن القري وهذا مشكل جدا فان المثلث في الخيار مع الريع كما نضاع له اه قال الشيخ قد عباد به عتبع
 من الحلب لروى مصادقه فلا ينال أنه ملكه اه انتهى شوري (قوله مدمه لومة) فيه أنه يقضى عن هذا
 قوله ثلاثة فاقبل فلهذا قصر عليه لينسب الاعتراض لأن في الرواية الاجال ثم التفتيل ولو شرط الخيار لغيرها
 فاقبل بشرطه لعله أيضا بالمدى ولان الحق متعلق بمادونه كل محتمل والثاني أقرب اه حج اه شوري (قوله
 متعلة بالشرط) فلهذا في المجلس لم يصر شرط شي آخر كما هو ظاهر لان خيار الشرط لا يكون الثلاثة فاقبل
 ولو شرط مادونه ومضى في المجلس فثبت جواز شرط بقبته فاقبل في المجلس أيضا اه سم على حج اه ع ش على
 مدر ولو اجتمع خيار المجلس لهما خيار الشرط لاحدهما فاقبل بطلب الاول فيكون الملك موقوفاً والثاني فيكون
 لذلك الاحسد الظاهر كما قاله الشيخ الاول لان خيار المجلس كما لا دأ سر وأولى شوبان خيار الشرط لانه أضمر
 غالباً وقول الزكشي الظاهر الثاني لثبوت خيار الشرط بالاجماع بعيد كما يقتضى اه شرح مدر (قوله متوالية)
 قد يقضى عنه قوله متعلة إذ يلزم من اتصال المدة بالشرط وطولها والاتصال ببعضها وامل الغرض من ذكره
 دفع قهره أن المراد بالاتصال ما يشمل اتصال بعضها وامل هذا هو الحكمه في عدم بيان محتمل فزفتأمل اه
 شوري وجيزة في الحلي قوله متعلة بالشرط أي كسب أي في كلامه التنبيه عليه في قوله من حين الشرط أي ابتداء
 ودواماً ومن احتاج إلى قولهم المتعلة انتهت (قوله ثلاثة من الأيام) أي فلا تعتبر الليالي حتى لو كانت المدة ثلاثة
 أيام ولتضمن التصريح الزيادة اه شيخنا وندخل ليالي الثلاثة للشرط وطول الضرورة فم لو شرط ثلاثة من طلوع
 الفجر لن تدخل الليلة الثالثة لليوم الثالث كما قاله الأسنوي بخلاف ظاهر من مع لف اه شرح مدر (قوله
 فاقبل) أي لو ساعدته على حمل يوم لخطأه على الفلكية كان فما كل محتمل والاقرب أنهما ان قصد الفلكية
 وصرها على علمها الا انه ليخلو أو أي يوم محتمل على يوم الاعتدال وقوم غارة لاره ولو عطف في قسمه فلا خلاف
 مثله وندخل الليلة بعد الشرورة قاله الشرنبلاني أخرجهما بل العقد أو في نصف الليل انشور بغيره وبشم يوم

فلا يجوز شرطه لاحد وهو
 ظاهر واستثنى الجوري
 المصير فقال لا يجوز اشتراط
 خيار الثلاثة فيها البائع لانه
 منع الحلب لروى مضمراً بالجهة
 حكمه عند المطلب وانما
 يجوز شرطه (مدمه لومة)
 متعلة بالشرط متوالية
 (ثلاثة من الأيام) (فاقبل)

ثالثه كمال الجوع وما عرض به من أنه لا بد فيه من التنصيص على دخول بقية الليل والاحصاء المدة منقصة عن الشرط برؤوفه وتبعافه داخل من غير تنصيص عليه وكلما خلت الليلة فبها من غير أن ينص عليها لأن التلخيص يقتضي إلى جواز بدله يوم فكذلك بقية الليل هنا كذلك يجامع أن التنصيص فيها على الليل يمكن فلازم من قولهم بعدم وجوبه ثم قولهم بعدمه هنا كون طرق اليوم التي يجملان باليلة ثم لا نهنا لا يترادف شرح مدر قوله بخلاف ما لو أطلق أي بان قال بشرط الخيار لا يقال لاجل ذلك على المدة المعهودة تسرعاً التي هي الثلاثة لا تقول اشتراط الخيار على خلاف الأصل فاختص بالحدود لما في غيره من الأقسام اهـ حل فلوزا الخيار على الثلاث بطل العقد اهـ زى وسلطان وهذا شروع في محترز القود الثلاثة التي في المتن ولم يذكره هنا محترزاً القدين الذين ذكرهما في الشرح اما قوله منه لا بشرط فسيب كرمحترزه بعد قول المتن من حين الشرط فحترزه هو محترزه وأما قوله من قبله فبذلك كرمحترزه استغناء عنه بالتعليل الذي سيذكره بقوله واللاذلي إلى جواز بعده لزومه وهذا القدر موجود لم يتوال بان شرط يوم منها غداً أو نحو بعد اليوم الذي بعده وهكذا اهـ شجنا (قوله أو قدر بمدة تجوزية) كالتفرق أو الحصاد أو العطاء أي توفية الناس بما عاين من الدين كادراك الفلحة مثلاً والشتاء ما لم يرد الوقت المعلنه لئلا يفسد الغرور اهـ شرح مدر وعش عليه وقوله ما لم يرد الوقت المعلنه ما لو أراد أقصم أي والمودعة أن الدلالة بدلي ثلاثة أيام كالجواز وضع اهـ رشدي (قوله أو ثلاثة على الثلاث) أي أن الأصل امتناع الخيار إلا بما ورد به الشرع ولم يأذن فيما زاد عليها بقوله المدة كونهما سواء على أصل أهله بل ورد عنه على الله عليه وسلم أنه أبطل بيعا شرط فيه خيار أو بقاء أو كراهه عبد الرزاق وأما على بشرط الزيادة فهو مخرج على تفرق الصفقة لأن إسقاط الزيادة تستلزم إسقاط بعض الثمن فيؤدي لجله اهـ شرح مدر (قوله وذلك خبر الصحيح الخ) استدلال على أصل المدعى من قوله لهما شرط خيار ثلاثة أيام كإيهامه منه في شرح الرض (قوله ذكر رجل) هو جابن بلغ الملهمة وبلغا الموهدة بالمال الموحدة من منفذ بالمهمة أو مستقذ بالمهمة وأبشان وهو السجان وكل منهما صواب اهـ شرح مدر وفي شرح الرض بعد ان ساق رواية ابن عمر ورواه عن علي الترتيب المذكور هنا تصحى وسي الرجل في هذه الرواية جابن بن منفذ بفتح الملهمة وبالوحدة في التي قبلها مستقذاً والجمعة وجرم البخاري في تاريخه وصححه النووي في معجماته والاول جزم البيهقي والنووي في شرح مسلم وهما صحيان أنصار بان اهـ ومثله في شرح المحلى وقوله وبالوحدة أي مع الدال الملهمة وقوله وفي التي قبلها مستقذاً أي وصفي الرجل في التي قبلها مستقذاً والده أي والسجان وهذا منه يقتضي ان الواقعة تعددت تأريخا وتاريخا واليه (قوله أنه يتخذ في البيوع) أي يبيع فيها بوليس عليه فيها لوسيه كفي القسطلاني على البخاري أنه كان قد خرج في بعض مغاز يبيع النبي صلى الله عليه وسلم بمحجر من بعض الحصون فاصابت في رأسه أسامة موم فتغير بها السلة وعقله لكنه لم يخرج عن التمييز انتهى (قوله من يابست) أي يابست أي اشتريت سنن الرجل كان يشتري بوقه فقل لاخلاقه أي لاشرط كما للخيار ثلاثة أيام ولم يول بهذه العبارة أي لاخلاقه بأن يقول المشتري اشتريت منك ولاخلاقه في كاتمة قال والخيار في ثلاثة أيام وقوله ورواه البيهقي في تيمذه الرواية لاجل التفسير التي فيها وهو قوله ثم أنت بالخيار الخ فإنه تفسير لقوله لاخلاقه بقوله أنتبعتها أي اشتريتها وقوله ثلاث لئلا تكن الدار هنا على الأيام وان لم تتم الثلاث لا تخلف صريح الخلف أي بالرواية الأخرى لا تنصر فيها بالأيام اهـ شجنا وعبارة البرماوى أنها صريحة في هذه الرواية باليالي وان تكن الدار هنا على الأيام لأن العرب كانوا يحسمون التواريخ باليالي انتهت (قوله عهد) بالتون وعنده بأبدل ما بعده هاهنا تبادل اشتمال وانما فيها اليه على معنى فيود منهاها العلقه والتبعة أي جعل له علقه أي تعلقا بالبيع من جهة القبيح أو الاغارة في ثلاثة أيام وأما على الابدال فلهي ان الثلاث تمشطه على هذا التعليل وانتظر هل يصح ان يراد باليهمة هذا المذموم يكون المذموم ظاهراً غير أي في التماس من الهمة الرجعة تقول لا عهد أي

بفضل ما لو أطلق أو قدر بمدة تجوزية أو ثلاثة على الثلاثة وذلك خبر الصحيح عن ابن عمر قال ذكر رجل (رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يتخذ في البيوع فقال له من يابست فقل لاخلاقه وبالبيوع بساند حسن فلفظ اذا يابست فقل لاخلاقه ثم أنت بالخيار في كل سلعة تشتمل ثلاث ليال وفي رواية لدار فقل عن عمر لعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد ثلاثة أيام وتخلابة بكسر الهمزة وبالوحدة

لا رجعة اه شخنا (قوله الثمن والخدمة) أي لغتوا أمامنا شرعا وما ذكروه في الروضة الخوف
 المصاح خلية يتخلل من باقي قسطن وضرب دعهو الاسم الخلية بالكسر والفاعل خالوب كرسول أي كثير
 الخداع وخلبت النبات خلبان ياب قسطن قطعه ومنه الخلب بكسر الميم وهو الطائر والبيع كانظر للانسان
 لان الطائر يخطب بقلبه الجار أي يخاصمه ويمزقه والخلب بالكسر أيضا مثل لسانه اه (قوله عبارة عن
 اشتراط الخيار ثلاثة أيام) أي فان ذكر شرط علمنا ثبوت الخيار ثلاثا وألا اه شرح مر وقوله
 والأقل قضيتة صحة البيع وسقوط الخيار لكن الذي في العباب بطلان البيع ولم يطالع عليه الشهاب ابن قاسم
 فاستوحى من شخنا قال شخنا وجهه اشتداه على أمر مجهول اه عش عليه (قوله أيضا عبارة عن اشتراط
 الخيار الخ) أي أخذنا ما هو كالضيم من صلى الله عليه وسلم لها بذلك وفي الأشباه الصريح هو انقلط الموضوع
 لمعنى لا يفهم منه غيره عند الإطلاق وشتر عنه له ما تكرور وفيه في الكتاب أو السنة أو على السنة جلة
 الشرع لا ما شاع على السنة المعروفة يعني ان مراتب الورد تختلف وكذلك الاشهار وربما خالفت الصفات
 بعضها فيض فزالت الصراحة وحصل الخلاف فالاولا خلاف في الشرع عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام
 وهذا فيه نظر فليس له من الشروع بالصريح بل لا إشباع فيه ولا اشتراط لتبسيط مدله لعلنا الخلية في اللغة
 الخديعة وغاية مطلق الاصحاب حديث الذي كان يتدفع في اليوم ويحتمل كونه مخصوصا به فهذا الوقت
 فيه اه انتهى حلي وقوله ويحتمل كونه مخصوصا به الاصل عدم الخصوصية هذا جاز بين عارفين بمناهجهم
 وجعل على شرط الخيار ثلاثة أيام ولا بد أن يقول من قال لا خلافة في أوله وأولنا ولعلنا لان شرط الخيار لا يصح
 الا ان بين الشرط له كماله صيح في شرح المشكاة عليه فلو قال بشرط الخيار ثلاثة أيام من غير ذكر الشرط
 لم يصح كذلك قال لا خلافة من غير ذكر لي مثلا اه شخنا حف وقوله لم يصح ودعيه ما تقدم من القلوبي
 حيث قال ولو قال بشرط الخيار يوما لم يقل ولا لا تماثلها ولها ما في شيخ الاسلام قبل القائل فقط اه (قوله
 ويصدق ذلك) أي الاشتراط من المشتري والاشتراط من البائع ويحتمل أن يكون المراد بالصدق الآداة أي ويصدق
 ذلك وكان ينبغي ان يجعله مقدسيا كما فعل في النكح اه حل (قوله من حين الشرط) انما لم تصب من
 التفرق للثلاثة تصريحا بالخيار مجهول لانه لا يعلم متى يفرقان وقيل تصب المدمن المتفرق لان الظاهر ان الشرط
 يقصد بالشرط زيادة على ما يقصد المجلس وعوض بما من أدائه الى الجهة او يجري هنا تقدير ما من
 الزوم هذا باعتبار من اختار الزوم وان جهل المبيع والثمن كما تصدق جمع كاف كذا حنبيا أو وكلا أو أورا
 وانقضت المدة ومن تصدق بآفي الفسخ أو الانقضاء لا يجب تسليم مبيع ولا ثمن في زمن الخيار أي لهما أو البائع
 وحده كما هو واضح ولا ينهي الخيار بالتسليم فله امتداد ما لم يلزم أي بانقضاء المدة مثلا وليس لاحدهما بعد
 الفسخ حسن ما يذهب بعد طلب صاحبه بأن يقول لأرد حق تردبل اذبا أحديهما لطلب التزم الا ان الردف
 البسه ثم ردا كان فيه كافي لجموعه هنا وهو المشتد وله جميع الفسخ على ما تقدمه جميع لكن الذي في
 الروضة عده السبكي وغيره انه الحبس فيمنع تصرفا لانه يجب ما دام حبسوا وهو ضعيف اه شرح
 من مع زيادة لعش عليه (قوله ولو شرط في العقد الخ) هذا صريح قوله متصلة وقوله والا الذي لا حوازه
 الخ من أجل التعليل يعلم بطلان عدم التولية ومن ثم لم يذ كر محتمل وسكتوا من اشتراط تعيين من بشرط له
 الخيار وله كلامه عدم اشتراط ذلك وعليه فلو قال البائتم أو المشتري بشرط الخيار كان لهما الا ان كان وكلا
 فانه يكون له الا ان كان مو كذا أنه ان بشرطه البائتم أو المشتري فشرح الاصل ما يثبت اشتراط
 تعيين من بشرط له الخيار فصرح اه حل وبما روي لا بد من تعيين المشتري له بان يتلفظ هو بما اذا كان
 هو المشتري بالايجاب أو التبريل وواقع لا يخرج من غير تلفظ انتهت وقال عش عليه قضيتة البطلان فيما لو
 قال بعتك بشرط الخيار من غير ذكر لي أوله وأولنا ويوجه بطلان أن يكون المشتري له أحدهما وهو مهم اه

الغيب والخدمة تألفي
 الروضة كالمصالح الشتر
 في الشرع ان قوله لا خلافة
 عبارة عن اشتراط الخيار
 ثلاثة أيام والواقعة في الظاهر
 الاشتراط من المشتري
 وقيل به الاشتراط من
 البائع ويصدق ذلك
 بالاشتراط من البائع
 حال لا بد من اجتماعهما
 عليه كاعتراف محاصر
 وتصحب المدة المشتري
 (من حين الشرط) لتبطل
 سواء أشرط في العقد أم في
 مجلسه فهذا أهم من قوله من
 العقد ولو شرط في العقد
 الخيار من القابل العقد

وتقدم ما فيه من الظهور في (تسبه) وشرط ما تم تفرغ الشريط قبل فراغ اليوم شرطاً ما آخره
 جاز وهكذا التمام الثلاث ولو استقطا أحد هما مقدم خياره سقط وما بعد ما قبلها (فرع) (فرع) يجوز
 زمن اختيار المالك الأجل لما قبل الممتنع وبإحدى أحد العرضين ونقصه الآخر يرى يسع بحسبته فيعطى فيه ولو سحا
 فيه جمع المثلين على التمتع مطلقاً أو يمتنع على الشدق الذي يرى المالك ولو كان غير مطلقاً (تسبه) (تسبه) قال
 العياشي ولو كان أحد العاقدين في زمن خياره انتقل ما بقي منه لو ارتهان كان غائباً بحسبه من وقت بلوغ غيره
 ولا يتعصب منه ما قبله وإن زاد على ثلاثة أيام اه وعلى هذا بقية ما لو كان الوارث جماعة لم يحسب ما بقي الأمن
 بلوغ آخرهم وانتهى فسخ من قبله ز لم يفسخ لان المقصود حبس من ذلك الزمن من المدة لائق تطوار فيه منهم قبل
 وفي هذا قد زادت المدة على ثلاثة أيام فيكون مستثنى فتأمل ورأحه اه قل على المحل وتقدم عن عرض
 على مر من سم على حج الجزم بعدم محض زيادة المدة على الثلاثة تأمل (قوله) والا لادى الى جواز بعد
 لزومه) فيه ان خيار العيب في جواز بعد لزوم الا ان يقال هنا ان من قصير ضرورة بخلاف خيار العيب
 فان يفسر ورتوله هذا أحسن من كلام المحشي جواباً وصوراً اه سبقتنا (قوله) ولا يجوز (وبان) أي
 منه اليوم الأول فيكون اليوم الأول مشتركاً بينهما ما بعد مختص بمسارطه اليومان وعليه فشرطه الثالث بخلاف
 منه اليوم الأول بشرط يومان بعد على العقد وكذا لشرط البائع يوم المشتري يوم بعد والبائع اليوم الثالث بخلاف
 ما لشرط اليوم الأول لمساواة للاحدهما معينا الثاني والثالث بأنه يصح والخامس ان الله يمن استقل العقد على شرط
 يؤدى لجواز العقد بعد لزوم على الاقل ومنه لشرط اليوم الأول البائع مثلاً والثاني والثالث لاجني عنه
 فيصح على الرابع من وجهين لان الاجني لكونه ثابتاً من شرطه اليوم الأول يؤد ذلك الى جواز العقد بعد
 لزوم بل الجواز مستمر بالنسبة للبائع (فرع) (فرع) قال في الرض فان خص أحد العبدان ليعينه باختيار أو
 بزيادة قبله يصح فاذا عينه صح واذا شرط فيه الم يكن له رد أحدهما ولو تألف الآخر اه والمفهوم من محصة
 تخصيص أحد العبدان بعينه باختياره فصح البيع فيسحق الآخر وهذا مفهوماً أيضاً من قوله واذا شرط
 فيه الم يكن له رد أحدهما فهذا بما يجزى وفيه تفرق الصفقة على البائع لانه لما رضى بتخصيص بعض البيع
 بشرط البائع كان ذلك رسلته بالتفريق اه سم على حج اه عرض على مر (قوله) والثالث في البيع مع
 قوايع المانع في تجزى بمسحاب المانع منه الصفقة في حدة الخيار على من له الملك ان جعله للاحدهما فنهى طه
 أو موقوفاً نهى عليها قاله الجليل قال ابن الرقعة في بعض صفاتها على قول الوقت كالنكاح قلت انتم ان كانا
 الموقوف المتنازع في مسبعة الوقت لا يتناولان أو بلوغه فينفقان عليه من دفع يرجع على الآخر ان كان
 انفاقه بامر الحاكم وانه أعلم بالصواب اه أقول كلام ابن الرقعة لا يناقض هذا اقتضاه اه عمرة (فرع) (فرع)
 لو تلف البيع ما فسخ ما يوفى زمن الخيار قبل القبض انفسح البيع وبمده ان قلنا الملك البائع انفسح أيضاً
 وبستر المشتري الفهم وفسر الفسخ كالاستام وان قلنا الملك المشتري أو موقوف قبل قبضه وعليه الصفقة
 والا صح منه الخيار فان لم يزم الفهم والا فالصفقة المصدرة بالمشتري وان أطلقه اجني وقلنا الملك المشتري أو
 موقوفاً لم ينضم وعطه الترم والخيار صحانه فان لم يزم البيع فهو المشتري والظاهر وان أطلقه المشتري استمر
 اه سم (قوله) والمالك فيلن انفراد بخيار المانع أي على الاظهر وبما له مع شرحه العمل والظاهر ان
 ان كل خيار للمشرط البائع فملك المشتري في زمن الخيار وان كان للمشتري طالع لكان كان له ان يفرق
 فان لم يزم البيع بان فله المشتري من الصفقة والظاهر ان خيار البائع والثالث الملك المشتري مطلقاً التمام البيع له الاجاب
 والقبول والثالث البائع مطلقاً الخوة تفرق فانه فهو الاختلاف في خيار المجلس كما تقدم وبحث حكم ذلك
 للبيع للاحدهما حكم ذلك التفرق لا يجوز وعين قوف فيه قوف في التفرق وينبى على الاختلاف كسب البيع
 البسدا والامة في زمن الخيار فان لم يزم البيع فهو المشتري ان قلنا للملك أو موقوف وان قلنا البائع فله وقيل

والا لادى الى جوازه بعد لزومه
 ولو شرط للاحد العاقدين
 يوم ولا آخر يومان أو
 ثلاثة بجزء (والمالك) في البيع

المشتري وان فسخ البيع فهو البائع ان قلنا الله اوسط وقوف وان قلنا المشتري فبطل وقوفه وقيل البائع انتهت
 (قوله مع قوايه) ادخل التواضع هنا يقتضي دخولها في قوله والا فموقوف وفيه نظر لان حل الوطء في زمن
 خياره ليس موقفا بل هو حرام كما علم مما يأتي وعنى البائع في زمن خياره ليس موقفا بل فاقف كلباني
 وكذا فيه وبغيره مما يأتي فقوله الا في تغييرى الخ فيه نظر تأمل اه سم اى لا ذكر من اقتضاه وقف
 حل الوطء والعقود ان لم يفسد اه عش (قوله مع قوايه من قوائده) عبارة تشرح مر ويبنى على
 ذلك الاكساب والقوائد كل من غير ومهر ونحوه عتق واسند ادخل وطء وجوبه وتوكل من حكمه ما ملكه
 لعين عن او ضمن كنه وعلمه ونفذه وحل له ما ذكر ولو فسخ العقد بعد بناء على الاصل ان الفسخ يرفع
 العقد من حينه لا من أسسه ومن لم يعتزل بيفذه شئ لم يذكر فيما يغير فيه صاحبه وان آل مالك اليوم عليه
 مهر وطء لم يفسد ما لم ياذن له البائع والخيار للبائع دونه ويحرم على المشتري الوطء ولا حد له قبلها كان
 الوليخا نسيباً انتهت * (فرع) * من اتفق على البيع في زمن خياره غير ان كان باذن أو اشهاد لم يفسد به
 بالمزوج مما اتفق والا فلا يقتل في الحرس ان من نوى الرجوع عند فسخ الحاكم والمالك من يشهد برجع
 بما اتفق قال شيخنا وهو قريب اه فليوي وصار تشرح مر وفيه نظر الوقت بما لا ينافي في رجع من
 بان عدم ملكه على الاسترجاع أثبت باذن صاحبه وقده فمضم بالواتفق باذن الحاكم وقد يتوقف فيه
 بوجود ترشده ما عليه هو كاف في مثل ذلك وكذا الواتفق لولا الرجوع واشهد عليه عند امتناع صاحبه
 وقد احكم أخذ ما يأتي في المسألة فوه بالجلال انتهت (قوله من قوائده) اى حتملة ومغضلة كالعين
 والمهر والحل الحادث في زمن الخيار بخلاف الموجد على البيع كلام لقائده في بيعه ان الثمن
 والظاهر ان التعديل يجري في غير الحل ايها كايؤخذ من شرح مر ولو باع بواجب في مائة فبطلت
 فاطلع على حبيب في البجاجة في زمره والبيضة مائة وجهاً والى يشترى خمسة مائة ولا يزمدها
 ويترك يهاول بين الحل باله يعلى حكم المصلي ومثاله تسقط من الثمن بخلافه اه ع فشرح الباب
 وخياره في شرح المتهاج قبل فصل التصريف ونحو البيضة كالحل انتهى وهو ما جزم به في العبادى آخر
 خيار العيب واستوجبه في شرحه هناك فليتأمل اه شوى (قوله ان فرد خيار) وقد يتوقف فيما
 اذا كان الخيار للبائع وتم البيع وقلنا المشتري ملك البيع من اول العقد ان القوائد البائع لكون
 المالك في زمن الخيار ويؤخذ من كلام الشارح ان المشتري لا ملك له حينئذ تأمل (قوله من بائع) اى يقع
 له البيع ويشترى بفسخه الشراء بالعبارة وان كانت عليه المارادها خاص وهذه العبارة التي في المتن وقعت في
 الروض واعترضا الشارح بقوله ولا يخفى ما في قوله المالك ان الفرد خيار من الاجل لان من يفرده قد
 يكون احد الماعدين وقد يكون غيره ما اذا كان احدهما قد سبق لنفسه وقد يعقد لغيره واي المراد
 الكل كالخيار اه حل (قوله ايضا من بائع ومشتري) عبارة أسهله شرح مر والظاهر في خيار
 الجلس والشرط انه ان كان الخيار للبائع ولا يجني عنه ذلك البيع بتوايه الا تبطل وله الثمن بتوايه
 للمشتري وان كان الخيار للمشتري ولا يجني عنه فله ملك البيع والمالك والتميز وان كان خيار لهما
 ولا يجني عنه فلهما ملك البيع والتميز موقوف انتهت (قوله ايضا من بائع ومشتري) فاذا كان
 للمشتري يوجب فسخه لا البيع وقوائده الحادثة بعد العقد فلان البيع فذلك وان فسخ رجع البيع للبائع
 عار باعن القوائد وقصد عليه الثمن وبغيره المشتري القوائد لا تنحل على ملكه وان كان البائع وحده ملك
 البيع والقوائد كذلك فان فسخ ذلك وان تم البيع انتقل البيع للمشتري بعينه القوائد ونفس
 الثمن على نفسه وانظر هل يحل للمشتري حيث من الرزم فيتم ان العقد يملكه ومن حين العقد يكون
 ملك البائع فلهذا ما را اه شيخنا وفيه قولي على الحل والى وانما في حقه الوتف ببيعة البيع وهي امانة في يده

مع قوايه من قوائده كنقود
 عتق وحل وطء (فيها) اى
 فسخه الخيار (لن انفراد
 بخيار) من بائع ومشتري
 (والا) بان كان الخيار لهما
 (فموقوف فان تم البيع بان
 انه) اى المالك فيما ذكر
 (المشتري من حين العقد ولا
 فليأتم)

الآخر ويقال نسل ذلك في القرن ورواؤه اه قوله وكأنه لم يخرج عن ملكه أى التوى السابق على
 العقد فلا يصح بكان لانه بعد العقد ليس قويا بقوته قبله اه شيئا قوله وكونه أى خيار المجلس
 لاحدهما الخ فهو في هذه الصورة لاحدهما واما ما تقدم أنه قد ثبت لاحدهما ابتداء وذلك فمن اشترى من
 آخر بغير ثمنه فإنه يثبت البائع فقط اه حل قوله لثمنه ملك المبيع وقوابله أى بخلاف عبارة الأصل أى
 ثمنه أو ثمنه أو ثمنه أو ثمنه وان الملك فيها ليس لمن انظر في الخيار اه عرض قوله ويحصل القمع بنحو قضت
 الخ عبارة أصله مع شرح مر ويحصل القمع والجزاء للعقد في زمن الخيار بل غلط بدل عليها مصرحا
 أو كناية مصرح القمع كتمسك المبيع ورفعته واسترجعت المبيع وردت الثمن ومصرح بالجزاء نحو آخره
 وأثرته وأضرته انتهت ولم يدر كرمنا لا لكنا في القمع ولا في الجزاء ولعل من كتابات القمع ان يقول هذا
 المبيع ليس بحسن مثلا ومن كناية الجزاء الثناء عليه بنحو هو حسن اه عرض عليه قى قل على الحل
 قوله ويحصل القمع أى بالقول وسأق انه يحصل بالفعل وجسم ما ذكره من صرف القمع والجزاء قال
 شيخنا لعل من كتاباته ما نحو لا يبيع أو لا يشتري إلا بكذا أو لا رجع في بيع أو شراء في راجعه اه قوله
 كرفته أى وفقت حكمه لنفس العقد لان الواقع لا يرتفع اه شوى قوله والتصرف فيها كوطا الخ
 هذا شروع في بيان الفعل الذى يحصل به القمع والجزاء بعد ان بين حصولهما بالقول والحاصل ان تصرف
 البائع ثلاث جهات وهى حصول القمع ونفوذ ماله وقطاعه فى تصرف المشتري وقد استوفى ما اشار
 بيانا اه فاشار بقوله وصح ذلك أنه أيضا الى الجهة الثانية بقوله لكن لا يجوز وطوله الى الثالثة وهذا في قوة
 قوله وكل تصرفاته خلال الواط فنية تفصيل وأشار الى الجهة الثالثة من تصرف المشتري بقوله والاعتاق
 نافذ منه قوله والبيعة صحة الخ وأشار الى الثالثة منه بقوله وطوله خلال المنفعة قال كناية مطلقا
 الوطء ضمه تفصيل لكن ذكر بيان هذا الجهة في خصال بيان الجهة الثانية اه قوله واعتاق أى اعتاق
 المبيع الرقيق واعتاق بعضه ولو علقا يصرى لبيانه وهى ما ذكرها واعتاق الحامل دون حملها وهى ظاهر
 وكذا الواعق حملها دونها وهو كذلك ان علم وجود الحمل حاله العتق بان ولده لدون سنة أشهر منه ولا يعتاق
 ولا قمحه (تنبيه) الاحبال باستئصال النوى كالتعق من البائع أو المشتري في القمع والجزاء اه قل على
 الخ قوله ويبيع أى يبت أو بشرط الخيار لكن بشرط كونه لمشتري فان كان البائع أولهما لم يكن فصحا
 ولا الجزاء كما صرح به في العباب اه شرح مر وقوله ولا الجزاء يجرى هذا فيما لو كان الخيار للمشتري
 ثم باع بشرط الخيار له أولهما كما في الفروض على ما قلته الى يادى منه حيث قال ولو باع أحدا العقد من المبيع
 في زمن الخيار الثابت له أولهما بشرط الخيار انقصه أولهما فترى من الجهة قبل القبض يعنى الخالية عن
 القبض كما صرح به الأصل فلا يكون فسخا ولا جزاء بناء على أنه لا زال لملك البائع بمجرد البيع وهو الأصح
 نازلا بقوله المتصرف من البائع فمضمون المشتري اجزاء التصرف الخ الذى بشرطه فذلك اه عرض
 عليه بالمرحوف روى قل على الخ قوله ويبيع أى يبيع البائع المبيع لمشتريه أو لغيره أو لغيره أو
 للمشتري وأذن كما مر فتح الأول ان ينقطع خيار المجلس ولم يكن خيار شرط أو كان خيار شرط للمشتري
 الثاني وحده والام ينفسخ المبيع الأول وحيدان فسخ أحدهما بقى الآخر ولم أحدهما أو انفسخ الآخر
 وان زامعا كان كانت المدة المتروكة في الثاني بقدر ما بقى من مدة الأول فالأوجه فسخه أو فسخه فترى جميع
 ذلك محوره اه قوله وتزويج أى لامة أو العبد اه روى قوله وصح ذلك منه أيضا ومعلوم ان الصحة تنسخ
 عن الفسخ فيقدر الفسخ قبل العقد اه روى قوله أيضا وصح ذلك منه أيضا ومعلوم ان الصحة تنسخ
 أم لا فيأيد إذا كان الخيار له ما لعل الفرق بين تصرف البائع حيث لم يتوقف تصرفه على اذن المشتري كما تقتضيه
 الخلاف وبين تصرف المشتري حيث توقف تصرفه على اذن البائع كما يقتضيه قوله والبيعة

وكأنه لم يخرج عن ملكه
 ولا فرق فيه بين خيار
 الشرط وخيار المجلس
 وكونه لاحدهما بان يعتار
 الآخر لزوم العقد وحيث
 حكم بملك المبيع لاحدهما
 حكم بملك الثمن لآخر
 وحيث توقف ثمنه على الثمن
 وتغير بملك المبيع له
 المبيع وقوابله أى من
 نصيره بملك المبيع (ويحصل
 القمع للعقد في الخيار
 بنحو قضت) البيع
 كرفته واسترجعت المبيع
 (والجزاء) فيها (نحو
 آخر) البيع كما مضى
 وأثرته (والتصرف) فيها
 (كوطا واعتاق ويبيع
 وجزاء وتزويج) وقف للمبيع
 (من يبيع) والخيار له أولهما
 (فسخ) المبيع لاشعاره
 بعلم البقاء على وجه
 ذلك منه أيضا

صحة الخ ان تسلط البائع على البيع أقوى بدليل سبق ملكه بخلاف تسلط المشتري فانه ضعيف لغيره بان ملكه اه شرح حر وعش عليه تصرف قوله لكن لا يجوز وطو الخ أي فلا تزلز من حصول الفسخ وحل الوطء فالوطء لا يحصل ويحصل به الفسخ اه حل قوله ان كان الخيار له فان كان له البيع يعجز ولو أذنه المشتري وهو ظاهر اه عش قوله وأذنه البائع أي أو كان لهما وأذنه البائع لأن القسم يكمل ان الخيار له أولهما اه حل ومثله الشورى ولا يصح قوله لما إذا كان الخيار للبائع لأنه يناهض قوله وغيره فان كان البائع تأمل قوله وغيره فاذا كان البائع أي وحده وان أذن بدليل ما يأتي في مسئلة الوطء ان مجرد الاذن من البائع ليس اجازة حيث كان الخيار له وحده اه حل وأقبح هذه تهميما للاقسام الا فالقسم وهو كون الخيار لهما أوله غير صادق عليهما اه شينا قوله وموقوف ان كان لهما الخ فان قيل ان فرض ان التصرف المذكور الذي من جلته الاعتاق يحصل به اجازة للعقد من المشتري فليس معنى وقف الاعتاق حينئذ أحجب بانه اذا حصلت الاجازة من طرف المشتري بقي خيار البائع فيوقف العقد لاجل حق البائع فان اجازة وانقضت الخيارتين فعوا العقد وان فسخ تبين عدم نفوذه تأمل قوله وهو طو حلال الخ مرادهم جعل الوطء المشتري عدم حسب ان الاستبراء في زمن الخيار حل من حيث المثل وانقطاع سعة البائع وان خرم من حيث عدم الاستبراء فهو كخاوم من حيث نحو احوام أرخص اه شرح حر قوله والاخرام أي بان كان الخيار للبائع أولهما اه زى اه عش قوله ينبغي على ان مجرد الاذن أي الاذن المجرد عن اقتراعه بالتصرف وقوله والمقتول خذله أي وهو ان الاذن لا يكون اجازة الا اذا اقترن بالتصرف وفي هذا الكلام خفاء فانه يظهر لتبنيده مجرد كبري فانه فان اذن البائع هل يصح له الوطء المشتري وان كان التشديد بالرد للاقرار من الاذن المصاحب لتصرفه أي البائع فعبد بضالته يبعد صاحبه فاذن للمشتري لتصرفه هو بالفعل تأمل قوله والبيعة صحة الخ معطوف على قوله والاعتاق فافهمه قوله وأذنه البائع شامل لما إذا كان الخيار للبائع أولهما وهو ذلك اه برماوى قوله والا فلا أي بان كان الخيار لهما ولم ياذن البائع أو البائع ولم ياذن وهذا على حد ما قيل في نظيره المذكور في جنب الاعتاق بولك قصره على ما إذا كان الخيار لهما يوافق التفرع على المتقول لان اذن البائع اذا كان الخيار له فقط ليس اجازة عليه بل على بعض النوروى كما علم اه حر اه شوى بوى سم قوله والا فلا يخبرهم انها لا توقف اذا كان الخيار لهما ولم ياذن البائع ويغارق العقد لأنه يقبل التعلق اه وقى قيل على ان المتضمن لجميع المسائل من المشتري اجازة ومحصنة ان كان الخيار له أولهما أو للبائع وأذنه على قياس ما تشدد وقد علم انه لا عبرة بالاذن في هذه التصرفات قبل وجوده خلافا لمقتضى كلام الاستنوى وغيره اه قوله اذا كان الموطوء أئني أي مباحته لولا البيع بان لم تكن جرمه ولا في معنى الحرم كالنوسة وكل الوطء في القبول فان كان في الموطوء يكن فصنا ولا اجازة اه عش على حر وعبارا سألني ولا بد ايضا ان يعلم الواطئ أو يظن وهو مختار ان الموطوء متى المتبعة ولم يصد الوطء ان الزنا وان تكون مباشرة لولا البيع والابان كانت شرمة عليه نحو تجسس يكن فصنا انتهت (تنبيه) في البابا طلس من الوطء من كل منهما من سبب جميع الاحوال ولا حد عليها الشبهة وبازم كلامهما المهور ونحوه والابان وطى في عدم خيار الحور وحدهم ياذنه على ما مر سواهم البيع أو لان كان الخيار لهما فيمالي البائع ان تم البيع ولم ياذنه المشتري وعلى المشتري ان فسخ البيع ولم ياذنه البائع كما مر ونبت الاستدلال حديث لا مهر والا فلا فرج اجمع ذلك وحرره اه قيل على الخلق قوله لا فرض على بيع) فترجع صفا على التصرف وبالمر صفا على وطء يلقى عش (فرع ع) في الجواهر لو ركبت في الخيار الهابة المتبعة فهل يطل خياره لتصرفه أولا لاحتمال ان يكون اختيارا للزوجان اه ويجه أخذ من علمه انما ان قصد التصرف بطل او الاختيار وهو لا ينفذ لان اطلاق فان كان كونه يبعد تصرفه باخر ما على والا فلا

ولكن لا يجوز وطوءه الا ان كان الخيار له (ومن مشتري) والخيار له أولهما (اجازة) للشراء لاشعارة بالبقاء عليه والاعتاق نافذ منه ان كان الخيار له أو أذن له البائع وغيره فاذا كان البائع وموقوف ان كان لهما الخ ياذنه البائع وطوءه حلال ان كان الخيار له والا فقام قول الاستنوى انه حلال ان أذنه البائع مبني على ان مجرد الاذن في التصرف اجازة وهو بحث للنوروى والمتقول خلافه والبيعة صحة ان كان الخيار له أو أذنه البائع والا فلا يظهر ان الوطء انما يكون فصنا واجازة اذا كان الموطوء أئني لا ذكرا ولا أنثى فان كانت أئني متوفى بالخياره تعلق الحكم بذلك الوطء وتعبرى بالتصرف مع تمثلي به بما ذكرهم مما عساه به (لا عرض) للبيع (على بيع وأذن فيه) فبعدمه الخيار فليسا فصلا واجازة للبيع لعدم اشعارهما من البائع بعدم البقاء عليه ومن المشتري بالبقاء عليه

اهـ ج في شرح العباب اهـ شوي (قوله لاحتمالهما التردد في السبغ والإجازة) أي ولأنه قد يصدقان
 بعرفهما يدفع فيه ليعلم أوج أم خسر اهـ شرح مدر وأقنه أعلم
 (فصل) في خيار العيب بمعنى خيار القيمة وهو المتعلق بخواص مقصود ملتون نشأ اللتان قيم من التزام
 شرط أو تفرير فعلى أو فضاء عرف في الكلام على الأول في قوله وبوتنهن أو أشهاد أو كفته تحسب كشرط
 وصف بقصد الخوض شرع لأن يتكلم على الثاني بقوله لمشتري جاهل الختم على الثالث بقوله وبظهور عيب الخ
 وقوله وما يذ كرمعه أي من قوله ولو باع بشرط براءة من العيوب الخ الفصل عبارة الخطي قوله وما يذ كرمعه
 أي من الكلام على الأرض والرد وغيره مملوك كلامه يقتضي أن التفرير من العيب اهـ لكن العطف في قوله
 وبظهور عيب باقي يقتضي أنه ليس منه عبارة عـ ش قوله وما يذ كرمعه أي من التفرير فالعطف وقده
 المصنف لقوله الكلام عليه وأنه أراد العيب هنا خيار القيمة المتصلة بكون التفرير العيب من العيب انتهت وقوله
 وقده ما المصنف أي على خيار العيب بخلاف ما مضى أصله حيث آخر التفرير العطف من العيب أو أحكامه فذكره
 فصلا مستغلا قبل باب المبيع قبل قبضه فقال فصل التصريه حرام الخ (قوله لمشتري جاهل الخ) وكذا الباطن بظهور
 عيب قد يفي في الخن وأما الأول لأن الغالب في الخن الانقباض فقل ظهور العيب فيه وأما الثاني مع مقصود
 المشتري وأما الخن فليس مقصودا للبائع اهـ عـ ش (قوله أيضا لمشتري جاهل) يخرج به العلم فلا خيار له ومن
 الجهل ما لو ظن العيب فله الركن بغيره حله على ظن مساهل الطرف الآخر أو مرجوح فإن كان راجحا فلا خيار
 كائين كان يريده ما خيار الباطن العيب فانه لا يفسد سوى الثاني اهـ شرح مدر أي مع أنه لا خيار معه وقوله
 لكن بغيره الخ أي ظاهرا بالظن هنا مثل الأطراف الثلاثة يظهر في الباطن العيب من الباطن عيب الأصيلين
 اهـ رشدي عليه السلام قال مدر في معصية خيار العيب ما هو من المشتري أن الباطن ما كان في كبر أو أو صيا
 أوليا أو متعلقا بالرد اهـ وقوله فيان وكذا ما يخص على ذلك لانه قد قال بغيره الخ إذا ما تصرف عن غيره
 وجود نزاع من المالك بعد كان يدعي أن تصرفه على خلاف المصلحة أو أن المالك ينكر التوكيد بعد مدة
 اهـ عـ ش عليه السلام قوله تفرير فعلى متعلق في المعنى بكل من قوله جاهل وقوله خيار كما أشاره الشارع في الحل
 حيث قدر متعلقا بالجهل فقال بما يأتي في قوله تفرير فعلى وقوله وبظهور عيب باقي وجعل قوله تفرير
 فعلى وما عطف عليه متعلقا بخيار من حيث اللفظ اهـ شحنا وقضية هذا أن كل تفرير فعلى يثبت به الخيار
 وليس كذلك لما صرح به مدر من أن تفرير الضرع لا يثبت الخيار اللهم إلا أن يقال إن ذلك يثبت الخيار غالبا
 أو يقال هو عبارة عن فعل من البائع بغير المشتري ولا يظهر لغيره الناس ولم ينسب المشتري في عدم معرفته في
 تصدير انتهى عـ ش وقوله لما صرح به مدر أي ولقول المتن لا لفظ قوله بمدامع تعليل الشارع الآتي
 اهـ (قوله أيضا تفرير فعلى) وكذلك الخيار تفرير فعلى كسب أي في مفهوم قوله ولو باع بشرط براءة من
 العيوب الخ من أنه لو باع بشرط براءة المبيع من العيوب فله لا يبرأ من شيء نهال لمشتري الخيار في جميعه وهذا
 تفرير فعلى من البائع ومثله أيضا ما مضى في قوله كشرط وصف بقصد ككون العيب كائنا الخ (قوله وهو حرام)
 قال سم على المنهج وينبغي أن يكون كبيرة لقوله صلى الله عليه وسلم من عشنا فليس منا اهـ قال ج في الزواجر
 الكبيرة الثالثة والستون بعد المائة الفس في البيع وغيره كالنصره وهي منع جلب ذات الفلن أي أيا
 لكثرة ثم قال (تبيين) عدة كبيرة فهو ظاهر ما في بعض الأحاديث من نفي الإسلام عن من كونه يرل
 في مقتاته تعالى وكون الملاذكة تلعبه ثم رأيت بعضهم مصرح به كبيرة لكن الذي في الروضة كما مر أنه صغيرة
 وفيه نظر لما ذكر من الوعيد الشديد في مواطئ الفس الحرام من يعلم ذو السفن نحو الباطن أو مشتريها نشأ
 أو ما طاع عليه من يأخذها ما أخذها ذلك الفرض فيجب عليه أن يعلمه ليس يدخل في أخذه على بصيرة فهو يؤخذ
 من حيث هو والله وخير مجلس به أجمعنا إلى تجنب أفعالنا حتى علم بالسفلة عينا أن يتغيره من يأخذها

لاحتمالهما التردد في
 السبغ والإجازة وتبصر
 بالأذن لشمله الأذن
 للمشتري لينع من نفسه
 أهم من تبصير التوكيل
 (فصل) في خيار العيب
 وما يذ كرمعه (لمشتري)
 بشيذه بقوله (جاهل) بما
 يأتي (خيار تفرير فعلى) وهو
 سوام

ذلك الفعل أم لا فإنه نظر والاقتران يقال إن كان مقصود الترويج لبيع حرم عليه لانتجار المشتري لاستقاء
 التمر من البائع والأفلا والفرق بين تعميم الجارية ونحوها حيث قيل فيه عدم ثبوت الخيار والواقع
 الداء بنفسه إن البائع الدابة ينسب في تعهد الباعة للتصريح في الجارية في كل يوم بخلاف الجارية فإنه لم يعد تعهد
 وجهها ولا ما هي عليه من الأحوال العارضة لها اه ع ش على مر (قوله أيضا تعميم وجعل) أي يوزن
 ووضع نحو قطن في سدقها بخلاف توريم مخرج الخمر فإنه لا خيار به اه شرح مر والفرق بين توريم
 الوجه حيث يثبت به الخيار وتوريم الضرع حيث لا خيار به إن التدليس في توريم الضرع سهل الاطلاع عليه
 يجعله لداية فإنه كثرة الدين وقلته ولا كذلك توريم الوجه والفرق بين وضع نحو القطن في سدقها حيث
 يثبت به الخيار وتوريم الضرع حيث لا يثبت به إن التوريم لما كان في ظاهر البدن بحيث يعلم عليه المجلس
 عادة نسب المشتري فيه إلى تعميم بخلاف وضع نحو القطن فإنه لا استتاره بعسر الاطلاع عليه وقال في المصباح في
 حرف الشين المجهة مع المال المهمة الشد بجانب القم بالغض والكسر فإنه الأزهر ويجمع الغنوص شدوق مثل
 فلس وفلوس وجمع الكسور أشد فمثل حل وأحال ورجل أشدق واسع الشدين اه ع ش على مر
 (قوله وتوسو يشعر وتعبده) مثل الملاءمة الذكر والانثى وهو كذلك كما أنه الأذخر يلقى بذلك الحقيق فيما
 يظهر والأوجه تقرر في ذلك لما مر من التدليس ولا بدق ثبوت الخيار من أن يكون ذلك بحيث لا يظهر الغالب
 الناس أنه مصنوع عني بنسب المشتري إلى تعميم اه شرح مر (قوله وتعبده) قال في شرح الرض
 وخبر يربعهده ما لو سبطه فإن بعد الإخبار لا الرجوع إذا أحسن اه سم على ج وقال أيضا قد قرر مر
 فيما لو تعبد نفسه عدم ثبوت الخيار اه أي ويشمل غير البائع فيما يظهر فلا خيار به أيضا ثم يأتي في ج
 أقول لو لم يفرق بين يمينين ما ألغى البائع بنفسه إن البائع ينسب في عدم العلم التصريح في الجارية في الجارية
 حيث لا يصدق من جلب الباعة وتعهداتها في يوم من المالك أو ثابته ولا كذلك الشرع وأثبت سم على ج
 صرح بهذا الفرق بقله من شرح الرض اه ع ش على مر (قوله وهو) أي المجدد المفهوم من تعميم اه
 ما فيه التواء أي انتقال وانقباض أي تن أي عدم استمرار اه شيخنا (قوله لا مطلق السودان) عبارة شرح
 مر لا مطلق السودان انتهت أي أن جعل الشعر على هيئة أي المطلق لا يثبت الخيار لعدم دلالة على فائدة
 المبيع المقصود بآية الجن اه ع ش عليه فعمل منه أن قول الشارح لا مطلق السودان معناه لا جوده
 كمثل السودان أي على هيئة بحيث يصير قرونا مفرقة والمراد بمثل السودان مفرقة يقال مطلق القوم إذا
 تفرقوا وهو بالرفع عطف على ما (قوله وجنس ماء فناء) انقلوا نحو جنس بنفسه سهل ثبت الخيار فيه أم لا فإنه
 نظر والاقتران الأول قياسا على التصريح بوجهه بأن الغالب تعهد ذلك من المالك لا انتفاع به لما بنفسه أو
 بنائبه اه ع ش على مر (قوله أروحا) هي الطاحون اه ع ش على مر وفيه تدوير في المختار
 الرحمة وفنوهي مؤنثة وتثنيته رحسان ومن قال رحاه ورحا أن وأرا حة مثل غطاء وغطا أن وأه غطاة
 وثلاث أروح والكثير أرواح اه (قوله أرسل عند البيع) أي بيع البستان والفتاة والفتاة غطاء في الأول
 والرحا الثاني اه شيخنا (قوله عند البيع) أي أو الأجار حتى توهم المشتري أو المأخوكة فيز يد في
 عروضا ومثلهما جميع المعاضات اه شرح مر ومنها المداق وعرض الخلع والدم في الصلح عنه وإذا فسح
 العوض فبارجع المهر المنفي في المداق وعرض الخلع والدية في الصلح عن العلم اه ع ش عليه (قوله فلا
 خيار فيه) أي ومع ذلك يحرم على البائع فعله لأنه تقرر بعينه التعميم مثل ذلك توريم مخرج نحو الشاة ليوم
 كثرة الدين وتكبير بطن الدابة بالغلف ليوم السن أو كونها ملأ اه حل وفي الشورى ما قبل هذه
 أول بالضم صرعا بخبره لأن التدليس ثم رافع وهو اختيار وهذا رافع اه وفي قول على ومن
 الكتابة كل منعه ألبسه ثياب أهلها ليوم اه يعرفوا كراهة حرام التدليس وإن لم يثبت به الخيار تيسلا أو تركه

وتوسو يشعر وتعبده) المال
 على قوة البدن وهو ما فيه
 التواء وانقباض لا مطلق
 السودان (وجنس ماء فناء
 أي) ملة (رأوسا) أي
 ماله كلها (عند البيع)
 وتعمير بالتدوير الغسل
 مع ثبوت له بما ذكره مما
 صبره (البلغ فيه) أي
 الزنيق (بمداد) تخيلا
 لكفاته فأخلف فلان خيار
 فيه أذا ليس فيه كبير ضرر

المبيع يلمز (فرع) • تنديب قاله التاديع وتصح ولو قبل القبض ومن الوراث بعد تلف المبيع وعليه ولو بعد القبض ولابد لها من صيغة تنقيح فخصنا العقد من حيث لا من أمه وسأقي الكلام عليها في آخر هذا الباب (قوله لتعبر المشتري بعدم امتحانه) • وما يؤخذ من التعليق انهم قالوا كأنما جعل لا تنقيح فيه مما يحسن به ثبوت الخيار وليس مراد الان ذلك تأدرا فلا تنظر اليه اه ع ش على حر (قوله بعدم امتحانه) أي مع سهولة ذلك والا فهذا يأتي في تعبير الوجه وما بعده وقوله والسؤال عنه فقال هذا يأتي في التصريح وما بعده الا ان يقال هو جزء اه حل (قوله ويظهر عيب) معطوف على قوله بشره في رتبتي وانما أعاد العمل لاشارة الى اختلاف النوع اوله والآخر الفصل اوله في قولهم انهم معطوف على المنقى اه شيخنا (قوله أيضا ويظهر عيب) أي في المبيع بدليل قوله لمشترو ويقل منه في الثمن فلما اتى الخيار بظهور عيبه في قيمته وانما أثاروا الاول لان الغالب في الثمن الانضباط فيقبل ظهور العيب فيه كالعيب في الثمن في قيمته وقد اشتراه به كان اشتريه في ثمنه كما أوتى متصا بصفة أخرى ثم زالت تلك الصفة بنسيان أو غيره في بدال ما تبين للمشتري الخيار وان لم يكن فوائده صوابا بل وجوده أي أو أحد في صفة تغير ما قص من قيمته بطرف الاول لان الفضلة لا تغير المتضمنة قال ابن الرمي وهذا الاشكال في ثبوت الخيار اذا لم تكن النقطة في مسائله المبيع فان كانت النقطة فيه بان كان المشتري مغلفا أو لو لا أو عمل فراض أو وكلا ورضيه موكله فلا خيار اه شرح حر وقوله فان كانت النقطة فيه ان الخلل انه اذا لم يكن في شرائه نقطة واشترى الوتي بين المال لم يصح أوفى المتفقون في الشراء والولي وان كانت النقطة فيه المولى عليه كان مبيعا سواء كان العيب جازما بعد العقد ومقارنه وقم للمولى عليه ولا خيار اه لكن في شرح الروض فيقول باب المبيع قبل قبضه ما منه (فرع) • ذكر في الكفاية لو اشترى الوتي لمعقلا شيئا فوجده مبيعا فان اشتراه من ماله فباطل أوفى التمه مع الولي ولو اشترى من ماله فقبض قبل القبض فان كان الخلف في الاضام في والارد فان لم يرد بطل ان اشترى من ماله والا تنقلب الى الوتي كذا في التمه وأطلق الامام والنزاهي انه تنسج الزدان كانت قيمته أكثر من الثمن ولا يطالب بالارش لان الرد يمكن وانما امتنع المصلحة ولم يفسل بين العيب المقترون والحادث اه وعلى ما في التمه أقصر السبكي اه وعلى كلام الامام والنزاهي فهل يصح شراؤه مع العلم بالعيب اذا كانت قيمته أكثر اه سم على ع قلت القياس عدم المصلحة لانه يتنوع عليه شراء المبيع مع العلم به ولكن ما تقدم من المؤلف صريح في الصحة وعدم الخيار ان كانت النقطة فيه المولى عليه وينبغي حمله على ما لو اشترى العجز وتوكل البطلان على ما لو اشترى لقضية اه ع ش عليه (قوله أيضا ويظهر عيب) أي في المبيع المعين وغيره لكن بشرط في المعين الغور بخلاف غيره كأيأق به بعد قول المحقق الا في الرد على الغور ومثل هذا يجري في الثمن لكن ان كان الثمن مبيعا وردده انفس العقد وان كان في التمه لا ينفس العقد وله به ولا يشترط رد الغور به بخلاف الاول هذا كله فيما في التمه اذا كان القبض بعد عقار فالحال امالي وقع القبض في المجلس ثم اطلع على عيب فيه وردده لم ينفس فيه أيضا ولا يكونه وتم على ما في التمه نفسه تنظر ومقتضى قولهم الواقع في المجلس كالأمر في العقد الاول اه ع ش على حر (قوله أيضا ويظهر عيب) أي ولو كان وجوده عند البائع فقط ولم يوجد عند المشتري أصلا وذلك في الاوصاف الجلية لان الظاهر اعتبادهما لاختلاف غير الجلية لادان توحد عند المشتري بطل وجوده عند البائع على ما يأتي اه حل وسأقي به ان يجعل الامثلة التي بعد انحصارها كلها جلية لا البور الى الفرض فانه سيحصل تغير جلي فلا بد ان يحصل عند المشتري ثم يأتي في ع ش على حر ما منه قوله وانه أي وان لم يوجد عند المشتري بل عند البائع فقط أو وجدتهما امالي وجدتهما المشتري ولم يشتر وجوده عند البائع فهو عيب محض عند المشتري فلا رد به وما توجه به من انه يرد بما ذكر قال لان وجوده عند المشتري اشارة على وجوده فيقبل في بدال ما تبين للمشتري العيب من انه تعالى لا يكفيه

لتعبر المشتري بعدم امتحانه
والسؤال عنه (و يظهر
عيب) بقصد ردنه بقولي
(بطل)

الستر من بعده أول مرة فصرج كلامهم بخلافه لأن الأحكام إنما تناه بالامر والظاهر فلا التفتة وشابه
ففيوزان المرواة الأولى ويحدث في المشتري وإن لم تظهر والثانية من آثارها (تنبه) ثبت زوال الفرق
بإقرار البائع أو يشتريه أو يفتقره بل إن لم يظهر في معرض التحويل حتى يشترط له أو يعرض له لا يكتفي بقرار
العبد بل بالزلات فيمنه رابضه فلا يثبت منه (فرع) لو زل وأصر العبد قبل رقة الظاهر العيب اه
سم على التمسج أقول وهل مثلها غيرهما كالجنابة وشرب المسكر والغضب في نظر ولا يبعد أن ذلك لأن
صدورهما من قبل على ألقه لهما طهاران كانته وجود في الحرة اه عس على مر (فرع) لو اشترى
فلوسا فإبطل السلطان التعامل بهما قبل القبض فليس يسبب حدث قبل القبض خلافاً لأبي حنيفة فإنه تعالى
اه غير تو بنى في هذا الزمان أن لا يكون ترك الصلاة عيباً لأنه صار الغالب عليهم ترك الصلاة ووافق عليه
مر اه سم (قوله بان لم يزل قبل الفسخ) أي لو قدر من خبر على إزالته اه شرح مر وقوله ولو قدر
من خبر على إزالته أي عشفة أخذ من قوله الآتي لأنه لا مشقة فيه الخ لو كان يقدر على إزالته من غير مشقة
كإزالة عرج السيف مثلاً بشره فلا خيار له وهذا ظاهر إن كان يعرف ذلك بنفسه ولو كان لا يحسنه فهل
يكنس أو لا غير اه لا لعمنة فقل والاقرب الثالث اه عس عليه (قوله بفتح الباء وضم التثنية) وعلى
هذا الضبط يكون مستد بالزما وأما قوله أقصص من ضم الباء وكسر القاف المشددة وعلى هذا لا يكون
الاستبعاد بالغة الأولى هي الضبعة والثانية ضبعة ويقى لغتضعة أيضاً هي ضم الباء وسكون النون وكسر
القاف اه من المصباح وذكر قل على الخلف الثالث (قوله نقصا بفتح الخ) الأولى أن يؤخره
عن قوله أو تمته بالبيع يكون قيداً فيما أي في نقص العين ونقص القيمة يكتسب في المناهج بغير وجه على
رجوع القيمة نقص يسير لا يتبين بطله كقبي مر وعلى رجوعه العين ما ذكره الشارح قوله وبالثاني قطع
أصبح الخ ويخرج به أيضاً كقبي مر الختان بعد الاندمال لأنه فضيل لو قل على الخلف وهل المعترف بذلك
الفرع العرف العام أو غالب الناس أو الأراغب في السلف أو المشتري واحسه (قوله إذا الغالب في الخياران
السلامة) كانه قليل لثبوت الخيار بهذا الغضاض أي فلا يظهر للمبيع على خلاف الغالب ثبت الخيار لأن
النفس إنما ترضى بمعاها الغالب تأمل مر وفي قل على الخلف والغلبة مال شخصه ثمرة الأقليم كله لا يبدل
منه قال شيخنا الرمي بجميع الأقاليم وفيه نظر ظاهر والقيمة معتبرة في مارة نحو القشام والخيار في نحو حوزة
الزمان ونحو ذلك بأول ما كورته ونفسه ما إليها كورته كل يطن لا في العين الأولى وحده وهكذا كل مبيع اه
(قوله وبالثاني الخ) فبدو عاصحة إذ قطع الأصبع الزائد فمثلاً لا تنق في نقص العين والقيمة فيكون
مجموعهما قيداً وقوله وثمة مثال لنقص العين الذي لا يوت به غرض صحيح ولم يخل لنقص القيمة الذي لا يوت
به غرض صحيح فحينئذ القيود أربعة تأمل وقوله وثمة سيرة بكسر الشاء وهو المجمع عن المشايخ المضبوط
في السخ الأصحاب في المختار والغلبة بكسر الكسرة يقال أصحى فلحقا لجنحة وهي نصها اه وفي المصباح
والثقة الطمعة وزاد معنى والثقة مثل حل الأمر الجيب اه (قوله من نخذ) بخلافه من انشأه لأن ذلك لا يمنع
الاجزاع في الضمنية فيكون عيباً كسائر اه شوبري (قوله وبالثالث) وهو ما غلب في نفسها عليه
ملا يخلب أي بالنسبة للعرف العام لا في محل البيع وحده قال شيخنا كنج ومحل الكلام فيما لم يشؤوا فيعمل
كونه عيباً والأفلا اعتبار فيه يعرف بخلافه قطعاً لا يفتي اه حل (قوله بأشياء الثالث الخ) عبارة تشرح
مر بعد قول المحقق إذ غلب في نفس المبيع عليه منها قيد لها المختار في الأول عن قلع الأسنان في الكبير
وفي الثاني من ثوبه في الكبير ورواها الصغير فلها ما يخلب وحده في نفس العين وهيكون معها نقص القيمة أيضاً
وعبارة الخلفي قوله تخلص من في الكثير مثال لما يخلب وحده في نفس العين وهيكون معها نقص القيمة أيضاً
وقوله ويؤثر في أو أمثال الغالب وجود في نقص القيمة وفيه ان هذا في نقص العين أيضاً وقوله وإن

بان لم يزل قبل الفسخ
(نقص) بفتح الباء وضم
القاف أقصص من ضم الباء
وكسر القاف المشددة (العين
نقصا بفتح الباء وضم التثنية)
(أو) بنقص (ضمها وضل
في حذوها) أي العين
(طه) إذا الغالب في الخياران
السلامة يخرج بالخيار الأول
ما لو زال العيب قبل الفسخ
وبالثاني قطع أصبح زائداً
ورقة سيرة من نخذاً وأشياء
لا يورث شيئا ولا يوت غرضاً
فلنخيارهم ما وبالثالث

تقتب العقبة به أي وإن انضم اليه نقص القيمة وهذا يشد أن هذا مثال ثان لنقص العين فكان المناسب أن يقولوا انضم إلى ذلك نقص العين ليكون المثال نقص القيمة وهذا أي ضابط العيب في المبيع وهو ضابط العيب في القربة أيضا وأما عيب الانحطية والهدى والعقبة فهو ما نقص العلم وأما عيب الاجارة فهو ما ترقى المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت في الاجرة وأما عيب النكاح فهو ما ينقص الوطء من أمور مخصوصة وأما عيب الصدوق إذا طلق قبل الدخول فهو ما يفتقر به غرض صحيح وإن غلب في جنس المبيع وجوده وأما عيب الكفارة فهو ما أثر بالعمل اضرا بنا فالعيب بحسنة انتهت ومثله عرش على مر وفي قتل على الخيل * (فائدة) العيوب في عرف الفقهاء ثمانية أقسام في عشرة أبواب القسم الاول عيب المبيع وهو المراد هنا وسداني ضابطه بعض أفراد القسم الثاني عيب القربة وهي كالعيب المذكور هنا القسم الثالث عيب الانحطية والهدى والعقبة وهو ما نقص العلم القسم الرابع عيب الاجارة وهو ما ترقى المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت في الاجرة القسم الخامس عيب النكاح وهو ما يخل بخصوصه الاصل كالنقصين الوطء وكسر الشهوة القسم السادس عيب الصدوق وهو قبل الطلاق كعيب المبيع هنا وبعد وقبل الدخول ما يفتقر به غرض صحيح سواء غلب في جنسه علمه أولا القسم السابع عيب الكفارة وهو ما ينقص بالعمل اضرا بنا القسم الثامن عيب المهرين وهو ما نقص القيمة فقط اهـ ولي قسم تسع وهو عيب اليد وقد ذكره المشرح في كتاب الديارات فقال هناك مئتا وشرا ولا يقبل في ابل الله عيب بما ثبت الردي البيع وإن كانت ابل الجاني معينة لارضايه من المستحق الخ اهـ (قوله ملائيل في معاذ ذكر) بأن غلب الوجود قطع من قرن بعد الستين أو استوى وجوده وعلمه كتمام من من ذكر بعد الاربعين هكذا بحثه فيهما في شرح الباب اهـ شوري (قوله وثبوته في أو ثباتها) بأن غلب وجودها أو استوى هو وعلمها وان ظهر ضبط الاول يستسبع والثاني بما اختلف ما يشار بها فتكون الثبوتية فيه عينا انتهى ج اهـ شوري (قوله تنصاه) وهو سبل النصبتين سواء قطع الوعاء والذكر معهما أو لا انتهى زيادى وهو بيان المراد من النصاه هنا والافان قطع ذكره وأنشاءه قاله بمسوح لانحصي اهـ عرش على مر وفي المختار انحصية واحدة لانحصي وكذا انحصية بالكسر وقال أبو عبيد سمعته بالنص ولم أسمعها بالكسر وصحت قوله يقولوا نصي الواحد وقال أبو عمر والخصمان البضئان والخصمان الجلدتان اللتان فيهما البضئان وقال الاموي انحصية البضية فإذا ثبت قلت خصصين ولم تلحق التاء وخصبت الفعل انحصية مخصصا بالكسر والمداد اسللت خصيبته اهـ (قوله أيضا تنصاه) مثل انحصاه فيما تقرر المحبوب قطع الشفرين كشمه له كلامهم وغلطته في بعض انواعه لا توجب غلطة في جنس الرقيق اهـ شرح مر لكن فخصه فاسأني في البراذن انه ليس عيبا في خصوص ذلك النوع وقد فرق بين نحو البراذن والاماء بين انحصاه في البراذن لمصلحة تتعلق بها كذلها وتبديل الثمران لاستعمالها في نحو الحرب لا كذلك في قطع الشفرين من الامه فعمل ذلك فيها عيبا مطلقا وإن اعتد أو قال البراذن جنس مستقل والبرج جنس والبقال جنس وغلطه انحصاه في كل منها غلطة في جنسه بخلاف الرقيق فإنه جنس واحد كما يأتي في السلي فغلطه قطع الشفرين في بعضها لاستلزام غلطة في مطلقه اهـ عرش عليه وانحصاه حرام الا في ما كحل صغيرا طيب لجه في زمن معتدل وهو عيب في الاذى مطلقا اهـ رموى أو ما في غير الاذى فلا يكون عيبا الا اذا غلب في جنس المبيع عدمه كما في شرح مر فقول الشارح رقيقا كذا الحيوان أو جمعة ينزل على هذا التفصيل فهو عيب في الرقيق مطلقا وفي غيره بشرط أن يخلط في جنس المبيع عدمه والا فلا يكون عيبا وبما شرح مر أمالو كذا انحصاه في ما كحل يغلب وجوده فيه أو نحو يقال أو راذن فلا يكون عيبا لغلطته فيها كآله الاذرع والركشي وصرح به الرواني وهو ظاهر بدليل الضابط الا في فتكون كالثوبية في الاماء انتهت وقوله أو نحو يقال هذا قد يسع عجز انحصاه البقال

ملائيل في معاذ ذكر قطع
سن في الكبير وثبوته في
أو ثباتها في الامه فلا خيار به
وان نقصت لقيمته وذلك
(تنصاه) بالمد مليون
لنقصه الموقوف للعرض
من الهسل فانه يصلح لما
لا يصلح له نصي وان اذنت
فتبته باعتبار آخر رقيقا
كان الحيوان أو جمعة فتقول
تنصاه أهم من قوله تنصاه
رقيق

وليس مراداً فأنه يشترط لجواز الخصاء كونه في مسغراً ما كوله لعدم لا يحصل منه هلاك له عادة ككون الزمان غير معتدل وقضية تقيده الجواز بكونه في مسغراً كوله أن ما كبر من غول البهايم يحرم خصاءه وإن تعدد الانتقام به أو عسر مادام غلوا وينبغي خلاصه من هلاكه بأن غلبت السلامة فيه كما يجوز قطع الفدة من البعده مثلاً لأنه لا عين حيث لم يكن في القطع خطر وقوله أو يراد من بحث الأفرع أنه ليس بعيب في الشان المقصود لجهلنا بذلك فيها أيضاً وهو مستغنى من قوله في ما كوله يتلوه وجوده في مثل ذلك ما لم ينطق بأفدها فله الخيار اه عش عليه وقوله وجاح في المختار جمع الفرس اقترافاً وسوغه بابه قطع وجاحاً أيضاً بالكسر فهو فرس جوح بالفتح وجمع أسرع ومنه قوله تعالى بهم يجمعون اه وقوله وعرض فيه أيضاً قد عرض بعض بالفتح معضوفاً لفظه ورد وقوله وريح قديماً يضارحه القرس والحمار والبغل ضربه برجله وبابه قطع اه فتكون الرمح والفرس معناه ما واحد لانه قال في المختار وفسه ضربه برجله وبابه ضرب انتهى وفي قول على الجلال قوله وجاح قال بعض مشايخنا وهو يميل جمع الالطباع فهو كلابان في الرقيق ومقتضاه ثبوت الخيار به وإن رتبته منفرجه اه (قوله أيضاً وجاح وعرض) أي وكون الحاية زوجاً ونفوراً من شيء ثراء أو تشرب لبنها وإن لم يكن ما كولا أو لبن غيرها أو يتخاف را كهل مقطوع عنها الحشو في مشيتها أو كرهها وقد دعا أي ساقطة الأسنان لا لكبراً وظلماً لا كل أو مشلولاً لأن قدر ما يمنع التصحيت ولو كانت غيراً كره اه شرح مر وقوله أو ظله إلا كل بخلاف كره أه أو كره أه كل القن وليس واحد منهما عيباً وتختلف فله شر بها فيما ظهر لانه لا يورث شيئاً اه سمع على أي بخلاف قوله كل القن كما يأتي للشارح من أنه لا خيار واحد منهما اه عش عليه وقوله وزناً أي ولو لو أو مساقطاً أو اثنين معاً وتكون القن كمن نفس وأقنى البعوى فحين اشترى أمته فهو بآلهما زناً أي بانه لا يغير لانه لم يشترى زناً قبل العقد أو غيره واحد منهما يؤخذان الشراء مع ظن العيب لا يسطع الرد ثم يجهله على ظن مساطرة فقال آخر أو رجوح ظن كائن اختياراً فلا لانه كاليتقين يؤخذ به اخبار البائع بعينه حيث لا يرد به وإن وجد المشتري كذلك فلا يبعد سوى الظن ولو اشترى شيئاً فقال المشتري إن سأل عنه أو في مقام مدحه أنه لا عيبه ثم جده عيباً فله ردعه ولا يمنعه قوله المذكور ولانه بناء على ظاهر الحال اه شرح مر وقوله لانه لم يشترى زناً قبل العقد ومن ذلك أيضاً أن ما اعتيد في مريد بيع الدواب من ترك حلها لأهلها ما كثر تأمل في ظن المشتري ذلك لا يسطع الخيار لانه من الظن المرجوح أو المساوي لعدم ما إذا حل في كل جهة اه عش عليه وقوله وزناً في المختار الزنا بعد قصر القصر لاهل الجازية نفاق القرآن قال تعالى ولا تهرؤوا الزنا ولا لاهل نكاحه قال الفرزدق في أبي الحضر من بن برقر زناه وقد زفرتي وزناه تزنية قاله يازاني اه وقوله وابق في المختار أي العبد يابق أو يابق بحكس الباء وفيه أي أهرب اه وفي الصباح أي العبد أبقا من يابق تعب وقتل في لغة ولا أكثر من بل خبر بالظاهر من سببه من غير خوف ولا كد هل هكذا في العين اه (قوله وسرة) أي ولو للاختصاصات اه سمع على ج اه عش على مر وعمل كون السرة هيما إذا لم تكن من دار الحرب أمّا إذا كانت من دار الحرب فليست بصحيلان المسروق منها تخيمه فهو سرقة صورية اه حل (قوله وابق) أي الإذابة بالنساء من بلاد الهندية لأن هذا ما تمع بالخواب ويحل الرده إذا عاد والأفلاذ ولا أورش اه شرح مر وقوله لأن هذا ما تمع مطالب وبقية ما لو أن إلى الحاكم لاضر لا يحتمل عادة الحق به نحو سببه لو قامت به قرينة اه ج أي فلا ينبغي له الخيار وهو له معذورة في ذلك ينبغي تصديق العبد في ذلك إن دلت عليه قريته يقول ج إلى الحاكم كأي أو إلى من تعلمه أن الأحكام الشرعية حيث لم يرضه السيد عنه قوله ويحل الرده إذا عادها في صور جملة أي أن يبدل المشتري وكان قد أبق في دياليمه وأما مع حصوله في دياليمه من آثار ما حصل في دياليمه ولا فرق بين أن يكون مافي إلى المشتري أكثر أو ينقص به المبيع أو لا هذا هو المتمدن خلاف فيه اه سمع على ج اه

(وجاح) منه بالكسر أي
استناه على ركبته (وعرض)
ورج للخص الشبهة بذلك
(ورجوسر قنواباق) من رقيق
أي بطل منها وإن لم يشكر

عش عليه (قوله وإن لم يتكررا) عبار قترح مر وسواء في هذه الثلاثة وما لحقهما من اللواط وما بعده
تكررت أم لا وجدت في يد المشتري أيضاً لا ولو تاب فأعليها وحسن حاله لأنه قد بآلتها وإن تهتمت إلى التفتية
الحاصلة في الأول ولها في الأبيودا حسان الزانياتو يتموها هو المتعبدون ردم بعض المتأخرين والعرفيين
السرق واللاباق وشرب الخمر ظاهر اه شرح مر وهوان تهتمت بالآرتول بخلاف شرب الخمر ولكن حصل
بشرط لصحة قوله من شرب الخمر ونحوه مضى مدة الاستبراء وهو سنة أو ثلاثة نظراً لأقرب الكافي اه ع
عليه (قوله تاب أو لم يتب) ومثله في ذلك الجنابة بعد أو القتل والردة فهذا السنة ردمها وإن لم يتكرراً وتاب منها
كما قال الشارح وأما ما عداها فتتبع فيه التوبة اه شورى (قوله ويختر) في المختار الجبر، فمقتضى ذلك العلم
وبله طرب فهو أبخز اه وقوله رصنان شرباه في القاموس بالقلم بضم الصاد اه ع على مر وكذلك
ضبطه في المختار وقال فيه الصانع ذكر الأباط وقد أسن الرجل أي صار له صنان اه وفيه أيضاً الذكر بفتحين كل
رجل ذكيت من طيب أو شدة جمال مسك أذكر من الذكر وبه طرب وروى عن زرارة بكسر الفاء والذكر أيضاً الصنان
ورجل ذكر بكسر الفاء أي له صنان وتجبوا اه (قوله بأن يكون مستحكماً) بكسر الكاف لأنه من
استحكم وهو لازم قال في المختار وأحكم واستحكم أي صار مستحكماً يتجرب به يعلم أن الشتر على الاستئمن
قوله لم فساد استحكم بضم التاء محضاً اه ع على مر (قوله بول يفرش) بفتح الهمزة وحذف البول في يد
المشتري أيضاً والأفلا لتبين أن العيب زال وليس هو من الأوصاف الجلية التي يرجع إليها الطبع بخلاف
ما قبله وحصل كلامه ما لو لم يعلم به الأبعد كرهه الردي على الأصح وإن حصل بسبب كثرة زيادة نقص في القيمة
خلافاً للمعنى ومن تبعه اه شرح مر وقوله الأبعد كرهه أي العبد أي بان استمر بيول إلى الكبر ولم يعلم به
اه ع على مر (قوله يفرش) خروج يفرش غيره كقول ديسيل بوله وهو ماش فأنه يشبهه الخياط بالطريق
الاولى لأنه يدل على ضعف الثلاثة ومثل ذلك خروج دود القرح المزروف اه ع على مر (قوله بأن
اعتاده) أي عرفاً فلا يكفي مرة فيما يظهر لأنه كبير ما يعرض مرة بل مرتين ومرات ثم يزول اه ع اه ع
على مر (قوله في ضمراً وأنه) بأن بلغ سبع سنين فله الردي ولم يعلم به الأبعد كبره وإن حصل بسبب الكبر نقص
القيمة خلافاً للطبع حيث قال لاردو يرجع بالأرض لأن كبره كعيب حدث اه حل (قوله وأجرح للمستئين)
أي الصنان والبول والاولى إرجاعه للسلالة أي هذين والخبر وذلك لأنه جعل معنى خاتمة الصنان للعادة أن
يكون مستحكماً وتيد مر في شرحه الجبر بالاستحكام الذي هو خاتمة العادة ونقص عبارته ونقصه المستحكم
بأن علم كونه من العدة لتعذر زواله بخلافه من الفهم لسهولة زواله بالتطيق ولحقه تركه ومنع على أسنانه
تقدر زواله وصنائه المستحكم الخائف للعادة دون ما يكون لعروض عرف أو كره ضيقة أو اجتماع وسخ ومرضه
وإن لم يكن بخلافه لم يكن خفياً كمداع بير فلا رده خلافاً لبعضهم انتهت (قوله قبل القبض) أي قبل
تأمله فيقبل المقارن له ضمناً لخيار اه ع على مر (قوة أيضاً ما أحدث العيب قبل القبض) أي
لإجل المشتري فإن كان قبله فلا خيار له اه شرح مر * (قوة) وقوة السؤال في الفرس على المشتري
عبداً وخشنة ثم أطاعه على عيب تقدم له الرأى لا والظاهر أن يقال إن قوله من تخلفان نقص من غير الرد
والأفلا وقوة السؤال فيه أيضاً والمشتري يتيقن عدمه من قوله من تخلفان نقص من غير الرد
أم لا فيه فظرو الظاهر أن يقال إن كان قبله لم يأت على غالب عادة الناس ثبت له الخيار والأفلا لأن الأول نقص
القيمة والثاني يدل على أنه ناتى من ضعف في البدن * (قوة) ليس من العيوب فيما يظهر ما لو وجد أنف
الريق متعباً أو أذنه لانه لينة اه ع على مر (قوله أو بعده واستند لسبب مقدم) فلو حدث
بعد موافق استند لسبب مقدم فلا خيار للمشتري لأنه بالقبض صار من ضمها فكذلك آخره وصحته وجعل ذلك
بعد لزوم العقد أماله فإن كان له الخيار للمشتري وحده وأهلها فكذلك وإن كان لبايع وحده ثبت الخيار

على صفة ولم يشك في ذلك ذكر
كان أو أتى صغيراً أو كبيراً
خلافاً للهروي في الصغير
(ويختر) منه وهو الثالث
من تغير العقد لظاهر ذكر
كان أو أتى أو أتى تغير الفهم
لأن الاستئمان فلا زواله
بالتنظيف (وصنان) منبهان
خالف العادة بأن يكون
مستحكماً لما ذكرنا كان
أو أتى أما الصنان لعرض
صرف أو كره ضيقة أو
اجتماع الوسخ فلا (بول)
منه (يفرش) إن خالف
العادة بأن اعتاده في ضمير
أو أنه لما مر ذكرنا كان
أو أتى فتسوى من يادى
(إن خالف العادة) وأجرح
للمستئين سواء (أحدث)
العيب (يقبل القبض)
المبيع بأن تارن العقد
تحت بعد قبل القبض لأن
المبيع حيث سئد من ضمان
البايع (أو) حدث (بعد)
القبض

المشتري أنه شرع مد بتصرف عبارة أصله مع شرح حج ولوحث العيب بعده أي القبض فلا خيار له بشري لأنه بالقبض صاير من خيانة فكذلك روم ومثله وشمل كلامه محدوده بعدم حرمه من الخيار وأما إلان الرخصة إلا رجحناؤه على انفساخه بثلثه فحينئذ لا يصح أنه ان كل المالك البائع انفسخ والا فلا وإذا قلنا انفسخ بتغير محدوده كلحرمه الماوردي عن ابن أبي هريرة قال من ضمن السل ضمن الجزاء ولا ينفع فلا أثر له وانتهت (قوله واستند لسبب معتقد) الظاهر أنه لا يشتري في السبب أن يكون موجبا للتميز كمثل المصف ولنظر ما صورده ذلك لعل صورته إذا اشترى حجة حلالا جعل حلهما فنقصت بالولادة فلهذا لا يلزم الجدل إنما هو عيب في الأمانة لا في القيمة كسأني اه حل (قوله بعناية سابقة) أي سواء كان القطع قودا أو مسرة اه شرح مد وناظر لم تكن الجناية تمتة فليبادرنا القطع كالسرقة ولم تأملوا الحكم فيها بالقطع دونها تأمل اه شوري (قوله أنه) أي القطع لتقدم سببه وهو الجناية عمدا كاللص أو كمن جرد قبل القبض بخبر به وهذا يلزم أن العيب الذي يرد به هو القطع لا سببه الذي هو كونه جاني جناية عمدا اه حل (قوله فان كان عليه بالسبب) أي في حقته بما هو عليه الانسب بقوله جعلها أي الجناية (قوله وبضمنه البائع بقوله رده سابقا) علمه حقيقة بيع الرشد كالبيع المشرف على الهلاك وكذا الختم قتله بالحرابة ولا يفتقر على منفعته كما تقلد في الثانية من الضال اه شرح مد وقوله بمقتضى الرد في الاحتمال اسلامه من أن أسلم دام البيع والا فان كان جاهلا بالردة انفسخ البيع كالمروان كان عليه استقر عليه الثمن اه عس عليه (قوله بجميع الثمن) أي فبسط عليه موده المشتري وقوله في مسنة المرض فلا يضمنه البائع أي لا يجب عليه رده للمشتري اه شرح مد (قوله رده مثلا) بنهذه ذاعلى الضابط الا وهو أن يقتل بموجب سابق كقتل أو حيا أو أوزك صلاة بشرطه اه شرح مد وكون القتل في ترك الصلاة ناعما على التعصم على عدم الفقه وهو موجود عند المشتري لا يضر لأن الموجب هو الترك والتعصم انما هو شرط الاستئذان اه شرح حج (قوله فان كان المشتري عالما بالاشياء) بشكل عليه قوله السابق لأن قتله لتقدم سببه كاللصم إلا أن يقال لما علم يرد به وقبضه التي الوصف الحاصل قبل القبض وجعلت الردة في قتلها كالم حاصله بعد القبض فكانه قتل للأصراع الرد وهو واقع يد المشتري اه عس (قوله فلا يضمنه البائع) المراد من باقي خيانة ذي وجوب ود الثمن للمشتري لأن رد البيع لعلمه بغير رده دعونه وبالسبب أشار الشارع بقوة فلا يثبت لازم الرد فلا اعتراض حينئذ اه شرح مد (قوله لأن المرض يرد بالعلم) ظاهره وان حصر المدة هنا جدا وكذا يرجع بالأش ولو لم يمت لداكر من أن المرض يرد ادشأ فاشأ اه حل ومقتضى العلة أن نحو الجرح الساري والعرض المدة ايدوا لجل الكارض وفي الحل نظر بعلم محاسب أي وإذا لم يفرق شيئا مد بين المرض والحمل بان زيادة المرض مرض وليس ياداة لجل حلاو رده عليه فعوا الجرح إذا قلنا يزيد الجرح جرح اللان يشال ان زاد في الجرح لو انفرق كان جرمنا راجحه اه قل على الحل (قوله وهو ما بين) أي نسبتهما بين جميعا ليس جميعا ومريضان الثمن لأنه يستقر عليه نفس ما بين الثقتين لأنه قد يكون قدر الثمن أو أكثر مثلا إذا كانت قيمة البيع جميعا مائة ومريضان ثلاثين وكان الثمن ستين فالخلاف بين الثقتين ستون فلو كان المشتري يأخذ مائة بين الثقتين وهو الستون لجمع اذ ذلك بين العوض وهو الثمن والعوض هو البيع فينبغي ان يأخذ من الثمن بنسبة الخلف بين الثقتين وهو ثلثه أي ثمانية أخذت ثلث الثمن وهو أربعون اه شيئا (قوله مرضا) أي بالمرض الذي كان عند البائع دون ما زاد في يد المشتري اه عس والمشتري أقل الثمن من يوم العقد إلى يوم القبض كما يأتي اه رواي أن لا ينما بعد القبض من ضمان المشتري فلا يرد على البائع اه قل على الحل (قوله فهمي على البائع في ذلك) أي حيث أرتد بغيره المرأ وتاذي الناس وانحتوا واحتج المواراة والا لا وجوب معتق اذ عوب زاعرا الكلاب على حقيقته وألاراد بغيره يفتقه من مكان المكان أي تنظيف

(واستند لسبب معتقد)
على القبض (كقطعه) أي
المبيع العبد أو الأمة
(بعناية سابقة) على القبض
جعلها المشتري لأنه لتقدم
سببه كاللصم فان كان
عليه فلا خيار ولا راد
(وبضمنه) أي المبيع
(البائع) بجميع الثمن
(بقوله رده مثلا) سابقة
على قبضه جعلها المشتري
لأن قتله لتقدم سببه
كاللصم فينفسخ البيع
فيستقبل القتل فان كان
المشتري عالما بالاشياء
(لا بغيره مرضا) على
قبضه جعله المشتري فلا
يضمنه البائع لأن المرض
يرد ادشأ فاشأ إلى الموت
فلم يحصل السابق والمشتري
ارش المرض وهو ما بين
قيمة المبيع مائة ومريضان
من الثمن فان كان المشتري
عليه فلا شيء ويترفع
على مسئلة الرد والمرض
مؤنة التمييز فهمي على البائع
في تلكه على المشتري في هذه

كثيراً أو وقع فيه بلا نفسه سألته كآله الزكشي لأنه يعاقب وإن كان طاهر المأثماته النفس غالباً كأنه وقع فيه ذنباً ثم رعت منه فيبقى إن اختار أو كون أرض البناء في طاهر لم أو أختار مخلوقه وقد نكر روع أو غرس وإن اشترى بأحد همتا أي الزرع والغرس فقط كآله القاضي أو الطيبين البندعي وغيرهما مما لا أشترى بالغرس دون الزرع وقد سبه عكسه والخوض في الباطح الزمان عيب وإن خرج من حلو كان قضاءه الملاحق خسلاً لا ذكرى ولا ماع في استثناء العيوب بل التعويل فيها على الشايط القبيح ذكره لها والله أعلم اهـ من شرح مر مع زيادات لمش عليه (قوله ولو باع بشرط واءه) أي البائع ينبغي تشبيهه بالشروط المتصرف من نفسه لأن غيره لأنه إنما يتصرف بالصلحة وليس في ذلك مصلحة فلا يصح العقد أخذاً لم تقدم إن الوكيل لا يجوز له أن يشتري المبيع وإن يشترط انبساط البائع أو لهه أو شرط المشتري البراءة من العيوب في المبيع أو البائع البراءة من العيوب في الثمن وكلاهما يتصرف عن غيره لم يصح لاستثناء الخطأ إن يريد العقد اهـ عش على مر (قوله بشرط واءه) أي البائع بأن قال يعقل بشرط أن يرى من العيوب التي بالمبيع مثله ما قال إن به جميع العيوب أو لا يرد على عيب أو هو عظم في خفة أو أعلم أن به جميع العيوب فإنه يصح العقد مطلقاً لأنه شرط بؤ كذا العقد وإن طرأ ظاهر الحال من السلامة من العيوب اهـ خسر على التقرير وبعبارة شرح مر ولو باع بشرط واءه من العيوب في المبيع وإن لا يرد على تصح العقد مطلقاً كانت وبشكل على ذلك ما مر من أنه إذا شرط خلاف مقتضى العقد لم يصح العقد اللهم إلا أن يقال إن هذا لما كانه في كذا المضمود وافتاؤه مع كونه الأصل للسلامة من العيوب استثنى به وقال الشيخ عيسى ومثله ما قالوا بأن جميع العيوب فهذا كشرط البراءة أيضاً لأن المالكين بما ينهت منها لا يكتفي ذكره بمسألة ما كان لا تفتي بسميته اهـ عش عليه (قوله بشرط واءه من العيوب) وقوله برئ من عيب يستغاد منه إن برئ بشعدي يعني وعن لكن في المختار الاقتصاد على تعدد بسميته وعليه قوله برئ من عيب يعني معنى التباهي مثلاً اهـ عش على مر (قوله في المبيع) أشار به إلى أن الضمير في قول المصنف بشرط واءه يرجع للبائع اهـ رشدي وبعبارة حل قوله ولو باع بشرط واءه أي البائع وأما شرطه براءه المبيع فإن قال بشرط أنه سليم أو لا عيب فيه فلا يبرأ منه وكتب أيضاً ما قال بشرط أن يكون المبيع سالماً من العيوب أو برأه من العيوب أو لا عيب فيه فظاهر أنه لا يبرأ من العيب المذكور أنتهت (قوله أيضاً في المبيع) مثله ما لو اشترى بشرط واءه من العيوب في الثمن وله ترك التنبه عليه لما مر من أن الثمن مضبوط غالباً فلا يحتاج إلى شرط البراءة فيه اهـ عش على مر (قوله برئ من عيب باطن) المراد بالباطن ما يعسر الاطلاع عليه وبظاهر خلافه بأن لا يكون داخل البدن على أقرب الاحتمالات ومن الظاهر تنظم لما كوله ولو حية كجور فظهر لهولة الاطلاع عليه ولوم الحياة كابتغاد ما يأتي في الجلالة اهـ شرح مر وقوله بل لا يكون داخل البدن أي ظاهراً بداخل البدن ما يعسر الاطلاع عليه كجور بين الفخذين بالخصوص ما في الجوف اهـ عش عليه والحاصل أن الصور التي في هذا المقام ستة عشر وقد تاملان العيب لما طاهر أو باطن في حيون أو غيره خذ أو يعقوب على إيمان أن يكون ذلك العيب حاداً بمقدار البسوق وقيل القبض أو وجوده عند العقد مدغابة وعلى كل إيمان يعلمه البائع أو لا نهضة عشر في أي صور تراوده وهي ما استكملت القيود الأربعه وتلا برأ في الشق وأشار إلى الشارع في المفهوم إيجاباً بقوله بخلاف غير العيب المذكور ثم تفصيلاً بقوله فلا يبرأ من عيب في غير الحيوان فهذه ثنتين صور وقوله ولا فيه لكن الخ فبه أربع صور وقوله ولا عيب بغير ظاهر فيه صورتان وقوله ولا عيب باطن فيه صور واحدة فهذه خمسة عشر صورة وذلك لأن قوله مطلقاً جامع للمفهومين لكن بشرط في الأول بالظاهر أو الخفي عليه البائع أو لا موجود عند العقد أو لا في الثاني بأن يقال سواء كان خفياً وظاهراً أو سراً عليه البائع أو سراً له والغرض أنه في الحيوان وإن وجد عند العقد وقوله عليه

(ولو باع) حيواناً أو غيره
(بشرط واءه من العيوب)
في المبيع (برئ من عيب)
باطن بحيوان

المثل منه اه حل (تنبيه) من عيوب الرقيق وهي الكفاية تنصرونه غلباً وشاملاً وأكل الطين أو
 تماشلاً أو كذا بآءاً وذا فاءاً ومقاماً أو ثباتاً كالصلاة قال الزركشي وينبغي اعتبار ترك ما يقتل به اه وهو
 ظاهر في إطلاق كون الترك عيباً نظراً لاسمها مع قرب عهده بلوغ أو إسلام إذ غالب علمهم الترك خصوصاً
 الامايل وهو الغالب في قد عان الإسلام وقضية الضابط ان يكون الاصغر مع الرذائل ينزل الصلوات والمعمد
 أو شار بالغمز أو نحو مما سكر وإن لم يسكر به أي أولم يسكر منه ذلك قال الزركشي كالزعرى وينبغي
 ان يكون محله في المسلم دون من يعتاد ذلك من الكفار فإنه غالب فهم وهو ظاهر ماخوذ من الضابط المذكور
 ومثل المشروب البغ والخم يشربون لم يسكر به أو أصم ولو في إحدى أذنيه لم اذبالصم هنما يشمل نقل السمع
 لانه ينقص الفهية أو أفرع أو أبله لا يهضم أو أوتث أو ألتث أو يمزج ولو ان تقطع جتره وإن من هذا البيع وتل
 القبض أو أشل أو أجهر أو أعشى أو أنخمس أو أنكم أو ينفذ الخوف أو أنملة أو نظراً أو شرعاً أو عانة أو أبيض الشعر
 له دون أربعين سنة أو في وقتته لا في غيره من أو يبيعاً بجناية عمدوان تلصصها كما جزمه في الأنوار وهو المعتمد
 خلا لبعض المتأخرين أو مكرراً لجناية الخطأ بخلافه إذا قل أو لتقليص مرة وما فرقتها كثيراً كقتل كقتل
 الماردى أو به أو أصبح رائحة لبست على سبت الأصابع أو سن شائفة أي رافقة لبست على سبت الأصابع
 بحيث ينقص الرغبة فيه أو مغلوقة لا ككبر أو به فروح أو ناكل بالثام الثلثة كثيرة جمع قولك يفتي بخلاف الناصح
 وهو حب لموا الجسد كالجفة فادوم أو به حر بول قديلاً وعش أو سعال وإن قل حيث صار من ضامن منا أو يشم
 كافي الأنوار وهو محمول على غير معفو عنه إما معفو عنه بأن نحشى من الزلتمه مع تيمم ولم يحصل به شين إلا وجهه
 انه لا يكون سيواً لا ينافيها إذ كره في التلبس ان المول فيها على العرف العالم والوشم ليس بمختلف فيه فكان
 التلبس به سبب وان صار معفو عنه لان هذا الإطلاق يمكن تخصيصه بما كره لوضوح المعنى فيه أو وضوحاً أو خفي
 مثلاً أو أو انحصاراً إذا كان ذكر أو هو يول يخرج الرجال فقط أو غشياً أي تشبه بالنساء أو مردوان أو نابل
 العلم كقوله الماردى وتيممه الأذرى خلافاً لبعض المتأخرين وكونها زينة أو قرناء أو مستحانة أو تغريخ فيها
 أو طولاً أو طهرها إلى حد لا يوجب النساء الانذار أو لا تخفى من بلغت عشر من سنة أو طولاً في الهبات إذا لم
 تنقص الخلق والاف يكون عيباً أو معتدولو كانت محرمة عليه بنسب أو رضاع أو مصادرة خلافاً للعلوي أو كافر
 يبدل الإسلام أو كافر كفر أيجرم وطهوا أصل كلاً الكمين أو الغلب القدمين بجناحه أو تغير الأسنان بسواد
 أو خضرة أو زرقة أو حمرة كما يحسنه الشيخ وكما إحدى النكاحات أو خلعان بكسر الخاء كثيرة جمع خال أي شملت على
 الجسد أو ثار الشجاي والفرج والسك الشائنة ولا رد يكون الرقيق رطب الكلام أو غليظ الصوت أو عبق على
 من وقع له العفة أو سبي الأدب بغير الشتم أو ولد زناً أو غشياً أو زامراً أو غراً فالضرب بالعود أو جماً أو كولا
 أو قلس الال أو أصل أو أعجم ولا يكون تيمماً إلا في غيراً وانها لا يوجبها ولا يكون العبد عيباً أو يكون عيباً
 له شئ ولا ما يتو لا يكون العبد فاسقاً فاسقاً لا يكون سببه عيباً كما تقدمه السبكي وليس عدم الختان عيباً إلا
 في عبد كبير يخاف عليه منه بخلاف الأمة ولو كبيرة أي فليس عهده عيباً فيها مطلقاً وضابط الكبر ما عفا من
 اختار فيه قال الأذرى كذا أو طغوى وينبغي ان يكون محله فيما إذا كان ممن يقتضيان أن كان من قوم لا رونه
 كالكبر النصارى والترك وغيرهم فلا ان يكون قد تقدم سلامه أو نشأ التري بيلاذ الإسلام اه والأوجه
 الاطلاق ومن عيوب الدار ككونها مختصة بغيرول الجسد ويجاوره الخوصصان كطاحونة أو ذو نمل أو
 يرتز أو ثاوي أو تاذي به سكانها فقط أو ظهر شرهم داخل من نحو حبل أو على سطحها مريب أو مدون فوجب
 أو ظهر فيه آفة أي رقة أو قهواً أو لها خطر أو لغيره من المتقدمين وليس في الحال من شهد به إلا ان يعلم انهم يزورون ذكر
 بعضهم ان الشروع بين الناس وقتيها عيب وهو ظاهر لانه ينقص القيمة كون المبيع متجسماً ينقص
 بفساده أو غيبه مونة كقوله الأذرى وكون الماء يكره استعمله أو اختلف في طهره أنه كسعمل كونه رفسار

البائع أولا أي العرض أنه موجود عند العقد وانما قد نفي هذا والذي فيه غاذ كر ثلاث يحصل التكرار مع
بعض الصور لانه لا يخلو تحت قوله ولا فيه لكن حديث الخ تامل (قوله موجود ذال العقد) ولو اختلفا في وجوده عند
العقد وعنده فوجهان روج جهنهما تصديق المشتري وشكنا قوله تصديق البائع اه شورى وبما يشرح
مر وقد تصديق البائع في وجوده عند العقد وجهان جهنهما تصديق بهينه انتهت وقوله تصديق البائع في
وجوده الخ أي فيما اذا اطلع فيه على عيب باطن وادعى المشتري به حدث بعد العقد قبل القبض ليدعي وادعى
البائع وجوده عند العقد لتسليمه البراءة فيجتمتع الرد اه عرش عليه (قوله ولا عن عيب ظاهر في الحيوان)
ومنه الكفر على الحمد وعليه فلا يشتري رقيقا بشرط راءه من العيوب فوجده المشتري كافرا فانه يشبه الرد
ومنه الجنون أنصاوان كان متطعفا فيمنحه الرد اه عرش على مر ثم قال في موضع آخر والناو السرفقم
الباطن تامل (قوله والاصل في ذلك) أي فيما ذكر من عاومة فاهوم من الصور الستة عشر وقوله ما رواه البيهقي
الخ أي مع ضخمة كلام الشافعي أي ومع الضميمة التي زادها الشارح بقوله أي فيحتاج الخ اه شيئا (قوله أيضا
والاصل في ذلك الخ) أي فان الواقعة في حيوان وان ذلك العيب كان موجودا عند العقد وان ابن عمر لم يطلع على
العيب ولو كان ظاهرا لاطلع عليه ولو اطلع عليه لم يقضه اه حل (قوله بالبراءة) الباطن مع أي باع مع شرط
البراءة أي براءته هو أي البائع تامل (قوله نقاله المشتري الخ) وفي الأصل وفي غيره ان المشتري يدين بآبساتوان
ابن عمر بن يقول تركت بيعه فوضي الله عنه انما اه شرح مر وقوله به داه لم يحمي أي ويخفي
ليوافق الاستدلال به فليراجع اه ورشدي وقوله قضى على ابن عمر ان عايف أي ويرأ من العيب فلا رد عليه
(قوله دل قضاء عثمان) أي المشهور بين الصحابة فصار من الاجماع السكوت وانظر الى الاجماع لا يحتاج الى
قوله وقد وافق الخ بل كان الذي نرى كره ذلك حتى يكون دليلا اه حل أي ذكر قوله المشهور بين
الصحابة الخ (قوله وقد وافق اجتهد الخ) جواب عما قال ان الامام الشافعي رضى الله عنه مجتهد كالصاحب والجهت
لا دلة مجتهدا فاقاب بانه من باب التوافق في الاجتهاد لا من باب التقليد وقال الماوردي ان القضية انشئت بين
الصحابة فصار اجماعا سكوتيا اه شيئا (قوله نفذي في الصفو السقم) قال ابن العماد معناه ينقل من الصفوة الى
السقم كثيرا وقال حج الله بالعداء وعصا في حال عصته وشبهه فلا أمار تطاهره على سقمه حتى يعرفها
اه شورى وفي المختار الغداء بالكسر ما يقتضيه من الطعام والشرب قال غلبت الصبي بالعين من باب عد أي
رشيعة لا يقال غذيته بالياء متغفلا يقال غذيته شديدا اه (قوله والبسم) قال في المصباح سقم سقمان من باب
نسب طالع من سقم وسقم سقمان من باب قرب فهو سقيم وجع سقم مثل كبر وكروم وشدي بالهمزة والتضعيف
ولم يشتر شي في الصحاح فاقضى ان السقم اسم للمرض لا يشيد البلول وفي القاموس السقم المرض ويقضاه
ذلك أيضا اه عرش على مر وفي المختار السقام المرض وكذا السقم والسقم مثل الحزن والحزن وقسّم
من باب قرب فهو سقيم والسقام كثيرا السقم اه (قوله ويتحول طباعه) بالخ تفسير لبقائه اه حل وفي قل
على الخ قوله ويتحول طباعه هو يغير التاء المتأخرة والواو المشددة ويحرف وعطف تفسير على ما قبله اه أضمر
التأنيق والواو مضارع فرع وطباعه نائب فاعله أي تغير أحواله فهو عطف عالم اه (قوله ليس في لزوم
البسم) أي في الحيوان وقوله فيما لا يعلم من الخ أي الموجود عند العقد فيه صورة المنطوق في المتن وقوله
فوتنا بالمعطاة فيه ثمين صور لان قوله في حيوان وغيره من جهة تفسير الاطلاق ومن جهة ان يقال سواء كان
الظاهر أو الباطن أو سواء كان موجودا عند العقد أو حدث بعده وقوله ولا يعلم من الظاهر فيها أي دون
الباطن يعلم من الظاهر فيها أي في الحيوان أو غيره أي سواء كان موجودا عند العقد أو حدث بعده فبهذه أربع
صور وقوله أو من الخ فيه صور ثان وقوله بخلاف الحيوان أي بخلاف الخ في الذي لا يعلمه في الحيوان أي وكان
موجودا عند العقد فيه صورة واحدة وهي صورة المنطوق في من صور المفهوم الحسة عشر واحدة ثم يذكرها

موجود) فيه (حال العقد
بجهل) بخلاف غير العيب
لذا ذكر فلا يرأ عن عيب
في غير الحيوان ولا يسه
لكن حدث بعد البيع وقبل
القبض مطلقا لا تصرف
الشرط ما كان موجودا
عند العقد فلا عن عيب
ظاهر في الحيوان عليه البائع
أولا ولا عن عيب باطن في
الحيوان عليه والاصل في ذلك
ما رواه البيهقي ويحتمل ان
ابن عمر باع صدها بثمانمائة
درهم بالبراءة فقال له المشتري
به داه لم يحمي فاشتمه الى
عثمان فمضى على ابن عمر
ان يحلف لعداؤه العبد وما
به داه يعلمه فأي ان يحلف
وارتجع العبد فباعه بالف
وسماعة دل قضاء عثمان
على البراءة في صور الحيوان
المذكورة وقد وافق اجتهد
فيما اجتهد الشافعي رضى
الله عنه وقال الحيوان ينفذ
في الصفو السقم ويتحول
طباعه فقلنا ينقل عن عيب
خفي أو ظاهر أي فيحتاج
البائع فيه إلى شرط البراءة
ليقتضى لزوم البيع

هذا هو مجزئ هذه هي ما اذا كان خصاص في الحيوان ولا يعلم لكن حدث بعد العقد وقبل القبض فاستترى
 الشراخ قد أخذ الصور الستة عشر الواحدة من كلام الشافي منطوقاً ومفهوماً واسطة الضميمة التي زادها
 تأمل (قوله فيما لا يعلم) متعلق بمحتاج أو بشرط البراءة قوله لتبسه أي تلبسه متعلق بمجذوف والتقدير فلا
 يرى في هذا الصورة وهي ما اذا كان يعلمه لتبسه الخ أي عدم اعلامه للمشتري بالعيب المذكور وقوله وما لا يعلم
 معطوف على يعلم من قوله دون ما يعلمه وقوله وأمن الخ معطوف على قوله من الظاهر يعني أنه لا يبرأ من الذي
 يعلمه مطلقاً للظاهر أو أوطاني حيوان أو غير ذلك لا يبرأ من الذي لا يعلم من الظاهر فهموا ذلك لا يبرأ من
 الباطن في غير الحيوان فلهذا الثلاث وان شرط انه يرى عنها اه شخبنا (قوله صحيح مطلقاً) أي صح
 الشرط أولاً اه حل أي الصور الستة عشر اه شخبنا (قوله كما علم من باب الخاتمة) أي من قوله هناك
 وراءة من عيب والمرد على صريحها والافهم معلوم من كلامه هنا ختمت لان الحكم بالبراءة تارة وبعدها أخرى
 فرع محصة العقد اه حل (قوله لانه شرط يؤد العقد) بتأمل هذا مع كونه رد بالعيب وبلغوا الشرط
 في غالب الصور فإن التأكد لا يظهر لنا كذا في الصورة التي يبرأ فيها البائع وقد يجب ان يؤد كده بحسب
 الظاهر أو في بعض صورده وهو العيب الباطني اه عـش على مر تأمل الاراد من سم والجواب له
 (قوله ولومع الموجود) هل يعلم أيضاً أو يخص البطلان بما يحدث ويصح في هذا أو في غيره مما قد تم
 رأيت الشيخ قال لا يبعد تخصيص عدم الصحة بما يحدث وفي حاشية الشيخ في المحل البكري على المحل البطلان
 فهم ما قالوا من عدم الفساد في غير مقتضى فساد الكل في الاظ اه شوري وقوله هل يبرأ من عيبه المعتبر
 يعلم راجع الشرط لا العقد وكذا يقال في عيبه وقوله وبصح في هذا المعتبر في صحه ينادي على الشرط أيضاً
 وكذا يقال فيما بعده اه (قوله لا يصح الشرط) أي والبيع صحيح على العقد كما في شرح مر خلافاً لما في الرض
 من عدم محصة العقد تبعاً لأدعي اه شوري (قوله لانه اسقاط للشيء) أي العيب أي لمقتضا وهو اراد
 اه شخبنا (قوله ولو شرط البراءة من عيبه) مجزئاً طالع العيب فيما قبله اه رموي وقوله فيما قبله
 لوهم ان المراد به قوله ولو شرط البراءة بما يحدث الخ وهو لا يصح لان ما ذكر في المحرر ليس المراد به ما حدث
 بل المراد به عيب كل موجود عند العقد فثبتنا الحق انه مجزئ وقوله ولو باع بشرط براءته من العيوب الخ
 وبعبارة شرح مر ونسج شرط البراءة لعلنا شرطها من عيب مبهم أو بعض الخ انتهت وقوله العاصة
 أي المذكرة في قوله ولو باع بشرط براءته من العيوب الخ اه عـش عليه (قوله فان كان محالاً بدين
 الخ) من ذلك أيضاً ما باعه فوراً بشرط انه يرد في المحرر أو يصح في الطاعون أو شرط ان الفرس جوح
 وتبين كذلك فيما قبله البائع لعله المذكرة أي لمراده فلا خيار له اه عـش على مر (قوله لان ذكرها
 اعلامهم) ويلزم من علم عيب مبيع ولو غير باع ببراءة بضد التصحيح العرفي كونه عيباً باعتبار المشتري
 على الوجه في شرح البيان تبعاً لركن في نفاذ باع شافي ما تزل به قول ما يور كل لعلنا يرى طهارته من براءته ببراءة
 له ان كان مثلي ذلك لا بشرط الرضا فيه عند القائلين بظاهره ولا يضمن بيان العيب صنفه لا يكتفي هو عيب ولا انه
 جمع العيوب ونحوها اه شوري (قوله فان ارادها أيام) أي بالشهادة فلا يكتفي اصطلاحه على العقد ومثل
 ذلك قول البائع للمشتري في بطيخ في عرفته ثلاثه مجدها كذلك فله رد حاجته كل في زمن لا يخلب وجود
 الفرس فيه وقبل لاردلان في ذكره اعلامه اه رموي (قوله والافلاير منه) ولا يخلب قول المشتري
 في عيب ظاهري لا يفتي عند الرد به غالباً لم أره اه ج (قوله لتفاوت الافتراض الخ) يؤخذ من هذا مردا ألفي
 به بعضهم في باع اقتضا المشتري الثمن وقاله استنفذه فان فيضها فقال البائع رتبته رتبته رتبته فيض
 بانه لارده به وجوهه ان لا يضل يعرف قدره في درهم مجزئ لعله في ثمن الرض اه ج ومثله حل
 ونسج مر (قوله ولو تلف بعد قبضه) أي الشري يان كان عين حصة البيع اه عـش فان قبضه لاعتن

فيما لا يعلم الخ في دون

ما يعلم مطلقاً في حيوان أو

غيره لتبسه فيه وما لا يعلم

من الظاهر فيما لا يندره تحالته

عليه أو من اتفق في غير

الحيوان كالجزر والوزاد

الغالب عدم تغيره بخلاف

الحيوان والبيع مع الشرط

الذكر صحيح مطلقاً

كما علم من باب المناهي

لانه شرط يؤد العقد

ووافق ظاهر الحال وهو

السلمة من العيوب

(ولو شرط البراءة بما يحدث)

منها قبل القبض ولو لمع

الموجود منها (وبصح الشرط

لانه اسقاط للشيء قبل ثبوته

فلا يبرأ من ذلك ولو شرط

البراءة من عيبه ههنا

كان محالاً بدين كزنا أو

سرة أو باق يرى منه لان

ذكرها اعلامهم ولو ان كان

محالاً بدين كزنا أو

البيضة أو لا يبرأ منه

لتفاوت الافتراض باختلاف

قدره وحله (ولو تلف بعد

قبضه) أي المشتري

(مبيع) قبضه بغيره

(غيره) يبيع بحسبه

جهة البيع كان قبضه هاتان البيعتين فانه في هذه الحالة من ضمان البائع (حادثه) وقع السؤال عنها وهي ان خصما المشتري جباو يلزم فثبت بعضه وبعضه لم يثبت فادى المشتري على البائع ان عدم اثبات البعض لعب فيه منع من اثباته فانكر البائع والجواب ان يثبت الحب على الوجه المذكور بعد اتلافه فان أثبت المشتري عيبا لم يبيع استحق ارشاه والا فقول قول البائع في عدم العيب فان حلفه على نفي العلم به فذاك والرد الى المدين على المشتري فيختلف ان به عيبا منع من الاتيان وقضى له بالارش وعلى كل لا يستحق المشتري على البائع شيئا مما صرفه على حرق الارض واسودها وغير ذلك مما يصرف بسبب الزرع لانه لم يلحق المشتري اليه ما فعله بل ذلك ناتج من مجرد تصرف المشتري في ملكه اه عرش على مر (قوله حسبا كان التلف) كان ممانا العبد ولو بجنايه أو أكل العلم ولم يخل أو تعلق به حتى لازم كاتال في تلف الثمن الاتي وقد يقال العلة الأساس من رده وهو الا كغير آيس وهذا أولى مما يأتي فيها اذا خرج عن ملكه ثم علم به عيبا حيث لا أرش له لا مكان حوده اليه ولا تعذر الرد فيمالو كان المبيع مديا وقد اطلع المشتري فيه على عيب وقد أجرم باله لان البائع مقصر في الجلبه ويتذر الرد فيمالو واشترى حمله أو مريضاً أو من به جرح سارحاً اطلع على عيب لان الجلبه واداء كرمه زدا شيئا فاشياً ومما يتعذر فيه الرد جعل الشاة أخصيه اه حل (قوله كان أعتقه) أي وكل جعل الشاة أخصيه اه شرح مر أي ولا يجب عليه صرف الارش في شيء يكون أخصيه قال في شرح العليان ولو واشترى شاة وجعلها أخصيه ثم علم بها جرحاً جمع بارشها على البائع ويكون له وقال الاكثرون بصرفه في الأخصيه وهو مشكل جداً وأي فرق بينهما بين العتق والتفدي قال في تبصماته الاقلون اه سم على حج أي عيبه انه لم يشتري اه عرش على مر والامثلة التي في الشارح كلها للتلف الشري اه شوري (قوله أو استولى الامه) أي أو زوج الرقيق ذكر كرا كرا أو أو لم يرض البائع بأخذ لان التزويج براد او دام فأليس حاصل اه سم رجع الله تعالى اه عرش وعبارته شرح مر ولعمري عيب الرقيق وقد تزوجه للبائع ولم يرضه من زوجها المشتري الارش فان زال النكاح في الرد أخذ الارش وجهاً أرجهه ان له الرد لا الارش ولو اطلع على عيب وهو مسدود وقد أحرم البائع جزاه الرد فيما يظهر لأن البائع منسوب الى تصديره في الجلبه حيث لم يعلم المشتري بالعيب وان قال الاعنوي ان فيه نظر انتهت وجه النظر ان في الرد تفوي في المالكه على البائع لانه بعد دخوله في ملكه عزله عن الامه من قبل عن حوائش شرح الرض لو بالشارح ما توافقوا على كمال الشارح عليه بان حال جزاه الرد ويعذر في التأخير الى فراغ الاحرام فلا يكون تأخيرهم قال رد اه عرش عليه (قوله ثم علم عيباً) أي عيباً ينقص القيمة بخلاف ما ينقص العين كالحصاة اه شرح مر وهذا يفهم من قول المنصف وهو من غنه الخ حيث دل على ان القيمة قد حصل فيها نقص (قوله وهو الخصومة) أي لقته قولهم أرشت بينهم تأنيلاً وشداً أو قسماً بينهما الشرفه ابن قتيبة وغيره اه شوري وفي عرش على مر ما نصه وفي المختار الارش وزن العرش دية المراحات وعليها فليس الخلاف على الخصومة هو الا منسل ثم نقل منه الى دية المراحات ثم توسع فيه لتسعمل في التفات بين قيم الاشياء اه عرش على مر (قوله فلا يشتري من يعتق عليه) فخرج على قول المنصف وتلف بعد قبضه الج و لم تعرض الشارح كسج ومر لما أورثه عرشه أو شهد به او ثبت شهادته ثم استمر او اطلع فيه على عيب هل يستحق الارش أم لا في نظر والاخر بالاول لانه جعل ما انقذه في مقابلة التسليم وقد تبين خلا تفوي عدم أخذ الارش اضراوه اه عرش وقوله ولم تعرض الشارح الخ فيه نظر اخذاه كره داخل في قول الشارح فلا يشتري من يعتق عليه كالاختي تأمل وهذا بخلاف مالو واشترى العبد نفسه ثم اطلع على عيبه قال الوجه عدم روجه بالارش لانه ليس عيباً بل عقد صرف لولا ان عرش عتق توارثا والوجه ان الخيار لا يشترط ما تقدم وقد صرح به انه لا يشترط فيه خيار المجلس بل ولا خيار الشرط ولا البائع على الرجوع

حسباً كان التلف أو شرياً
كان أعتقه أو أوقفه أو استوفاه
الامه (ثم علم عيبه فيه
ارش) لتعذر الرد في مال
المبيع وهي المأخوذ وشارحاً
لتلفه بالارش وهو الخصومة
فلا يشتري من يعتق عليه أو
بغيره بشرط العتق

وأعنته علم الغيب استحق
الأرض كما ربحه السبي
من وجهين لارجم فيها
في الروضة كلها أما الروي
المذكور كل ذهب يسع
بروزة ذهبيا فبان معيا بعد
تلفه فلا رشح فيه ولا تنقص
التمن فيمير الباقي منه متعابلا
بأكثر منه وذلك ربا
(وهو) أي الأرض (جزء)
من غنمه أي المبيع (نسبة)
إليه أي نسبة الجزء إلى
التمن (كسبة ما تنقص
العيب من القيمة لو كان)
المبيع (سلبها لها) فلا كانت
قيمة بلا عيب مائة وبه
تسعين فبسبب التنقص إلى
القيمة عشر فلا رشح
التمن وإنما كان الرجوع
يخرج من التمن لأن المبيع
مضمون على البائع بالتتمن
فيكون جزؤه مضمون عليه
يخرج من التمن فان كان
فيمنه رجوع أو الاضطرار
من المشتري يطلبه (ولو)
رده المشتري بسبب (وغيره)
تلف التمن حسا أو غيرا
كان أعنته وتعلق به حق
لازم كبرهن

لما تقدم اه شوري (قوله أيضا فلا اشتري من يعتق عليه الخ) أي لو شرط اعتاقه لساير أهله لا يصح شراء
من يعتق عليه بشرط العتق لعدم إمكان الوفاء بالشرط اه عرش على حر (قوله وأعنته) مفهومة
أنه قبل عتقه لا يستحق الأرض وفيه اه لا يتمكن من إسقاط الشرط لأنه باعتاقه شرع عليه فالتفليس
أه يسهل الأرض بمجرد الإطلاع على العيب اليأس من إرد اه عرش وعيالته على شرح حر ما نصه
قوله بشرط صفة وأعنته فثبت أهله أو اشتراؤه بشرط اعتاقه وأطلع فيه على عيب قبل اعتاقه فله رد مولا أرض وفيه
تأخر لأنه التزم باعتاقه بالشرط وبأمر الحاكم به إذا امتنع وعياله يحج بعد قول المصنف أو أعنته أو بشرط
عليه عتقه اه ولو لم يرد كروا عتقه فثبت أن شرط العتق كاف في استحقاق الأرض وإن لم يعتقه انتهت (قوله)
فبان معيابه وتلفه فلا رشح فيه) سواء كان الأرض من الجنس وهو واضح أم من غيره لأنه حينئذ من عاتق
عجزه وودهم والتفصيل في ذلك لا يحق اه حل ومع هذا فالجواب ثابت لمشتري كان أشاء ذلك أو وضع
استردا لثمنه وعرضه بدل التالف اه شرح حر (قوله فلا رشح فيه) بل يفرض أن شاء واستردا لثمن
وغيره بدل التالف وهذا أحد وجهين والثاني الأرض لأن الماتلة أعنته اعتبارا ببدء ولو تعيب عنده في المسئلة
وجهان والثاني في أصل الررضة عن أكثر من أنه يفسخ البيع ويرد المبيع مع عرش الحادث والثاني يأخذ
الأرض لمسلم اه وقوله بل يفسخ القايح المشتري كما تضمنه كلام الروض وغيره واعتمد حر خلافا
لما اقتضاه كلام جماعة من القايح المشتري أو البائع أو الحاكم اه سم (قوله وهو جزء من غنمه) أي من
غنم غنمه بل كان أمانة وما فلا اشتري مدام مرض ثم أعنته ثم أطلع فيه على عيب استحق جزأ في الذي اشتراه
به شاة ثمان كان باقيا من تلف العرض استحق في يده ما يبايل قدر ما عتقه من قيمة العبد اه عرش على حر
(قوله أيضا وهو جزء من غنمه) أي المبيع أي استحقته المشتري من غنمه ولو كان معينا على القيمة أو خرج من
ذلك البائع ثم عادوا فهم كلامه أن هذا في أرض وجب لعمري على البائع أن أعنته بكل واحد البائع بعد الفسخ
بالمبيع مما حدث عند المشتري قبله فان الأرض ينسب إلى القيمة لا إلى التمن من غير الرافعي في الكلام على شراء
مأما كوله في حوفها شرح حر وقوله ينسب إلى القيمة أي بأن يكون الأرض قدوة للتفاوت بين قيمته وسلبها معيا
بالحادث ولو زاد على التمن اه عرش عليه (قوله كسبة ما تنقص العيب) أي ما تنقصه العيب من القيمة أي كسبة
الجزء الذي نقصه العيب من القيمة وقوله لو كان سلبا متعلقا بالقيمة أي من القيمة باعتبار حال السلامة وقوله البائع
متعلق بنسبة المجزوء بالكاف أي كسبة للجزء الذي نقصه العيب من القيمة البائع أي إلى تلك القيمة اه شيخنا
(قوله البائع) متعلق بنسبة الثانية ذكره لأنه بمنع خلافا لمن حذفه إذا التفتتحتاج إلى تنسب ومنسوب إليه وهي
هنا مذكورة ثم يرين فكان الأول ذكره في الامران فكذلك الثاني لا بد فيمن الامران اه اسباب اه
شوري (قوله وإنما كان الرجوع يخرج من التمن) أي لا يتفاوت بين القيمتين اه شرح حر (قوله)
لأن المبيع مضمون على البائع هذا الوجه لا يصح لو زاد ان الصاع أو الواحدة القيمة كلف التنصيص بالسوم
والجملتان كان به سلبا لشيء من التمن والتتمن اه غير اه سم (قوله فيكون جزؤه)
مضمون عليه الخ) هذا ظاهر أن كان العيب ينقص عن فان كل نقص فحمة فالعقل غير ظاهر في تأمل (قوله)
والاستحقاق من المشتري يطلبه) أي يطلب المشتري الأرض أي بمطالبة البائع بالأرض اه شيخنا قال في شرح
الروض نعمت بمن لا تكون المطالبة على الفور ولا خلافة الشيعة ولو ذكر الإمام في طلب الكتابة أنه لا يتن
لما هو بخلاف الرد كذلك الركن اه سم على حج أقول قوله لا يتن لما هو ظاهر كلامه اعتماد
هذا الأصل الأول مجرد احتمال والثاني المتقول وغيره الشارح على شرح البهجة واستحقاقه بطلعه ولو على
الترشح انتهى وصار يترشح حر بعد قول المتأخر جاز على الفور ولا يجب في وقت طلب الأرض أن يفتحها
الروضة لأن أخذها لا يوجب دفع العقد اه عرش على حر بصرف (قوله ولو رد مولا عتقه الخ) (الح)

عبارده ورجع بالثمن لايقيمة ما اعتاضه بخلاف ما لو اعتاض عنه من جنسه كان اعتاض عن المكسر بمجا
 فانه يرجع بالصباح التي عوضها الاثم من جنس ما وقع عليه القصد من جنس في الروض وشرحه انتهت (قوله
 وشفعه) كان قاله بثل هذا العبد بالثمن من المار الذي يملكه بين عروم أخذ عروم الشخص بالشفعة من
 البائع فهو جد مسترى العبد بعبارة على البائع فوجد الثمن وهو الشخص قد أخذ الشفع فأنه قيمته
 اهـ شفعنا (قوله) يعتبر أقل قيمته (الخ) راجع لمسألة الأرض ومسألة تلف الثمن لكن قوله المتوهمين
 ليس بقيد في الأولى اهـ شفعنا وهذا هو الطريق الراجح في المسألة وقيل الاعتبار يوم العدلان الثمن قد
 قابل المبيع يومئذ وقيل الاعتبار يوم القبض لانه وقت دخول المبيع في حياطة اهـ شرح مر (قوله) لان
 قيمته انما كانت وقت البيع (الخ) فيه إشارة الى ان المقصود من اعتبار الأقل مراعاة نفع المشتري واضرار
 البائع فان في اعتباره يحصل ذلك ثلاثا اذا كانت قيمته ميعا وقت العقد ثانياً ووقت القبض ثانياً وقيمته
 سلمها وقت العقد ما توى وقت القبض مائة وعشرة كان نسبنا الأقل الى الأقل فكان النقص اليه يرجع
 المشتري بخمس الثمن وان نسبت الاكثر الى الاكثر كان النقص جزاً من أحد عشر جزاً وهو أقل من
 النقص في الأول وما ذكره من ان المقصود دفع المشتري واضرار البائع صرح الامام لكنه لا يطرده لانتخاب
 فيها اذا كانت قيمته ميعا في الوقتين ثانياً وسأبقي وقت العقد مائة ووقت القبض ما توى عشرين كان الانفع
 نسبة الثمانين الى المائة والعشرين لان المائة لان النقص في الأول ربع وفي الثاني خمس وانما يطرده لاسب
 أبداً أقل القيمتين ميعا الى أكثرهما سلمها وقد يجب بيان المقصود عدم اضرار المشتري بسبب مراعاة زيادة
 فملكه أو نقص من ضمن البائع لا طلقاً اهـ سم وأعلم ان اذا اعتبرنا قيم المبيع أو الثمن فاما ان قصد
 قيمته سلمها وقيمته ميعا أو قصد سلمها وتختلف قيمته وقت العقد أقل أو أكثر أو قصد ميعا سلمها
 وفي وقت العقد أقل أو أكثر أو تختلف سلمها وميعا وفي وقت العقد سلمها ميعا أقل أو أكثر أو سلمها أقل
 وميعا أكثر وبالعكس فهذه خمسة أصنام أمثلها على الترتيب في المبيع اشترى ثياباً ألف وقيمته وقت العقد
 والقبض سلمها ألفاً وميعا تسعون فالنقص عشر قيمته سلمها فله ضرر الثمن وهو مائة أو قيمته سلمها ألفاً وقيمته
 ميعا وقت العقد ثمانون والقبض تسعون أو عكسه فالتفاوت بين قيمته سلمها وأقل قيمته ميعا تسعون وهي
 خمس قيمته سلمها فله خمس الثمن أو قيمته ميعا ثمانون وسلمها وقت العقد تسعون ووقت القبض مائة أو عكسه
 فالتفاوت بين قيمته ميعا وأقل قيمته سلمها عشر وهي تسع أقل قيمته سلمها فله تسع الثمن لا يخالص الامام
 بان اعتبار الأقل في الاقسام كلها انما هو لاضرار البائع للمحرر من التحليل وحيتشة القياس ان نعتبر ما بين
 الثمانين والمائة فهو انفس لانه الاضرار بالبيع لا ما بين الثمانين والتسعين لا يقول ليس القياس ذلك لان المعتر
 نسبة ما نقص من المبيع من القيمة الباهة والذي نقصه العيب من القيمة الباهة ما بين الثمانين والتسعين وأما
 ما بين التسعين والمائة فالتفاوت ربعين اليومين فنعين باعتبار ما نقصه العيب من التسعين الباهة
 التسع ككثر وقتاً له أو وقتاً موقوف العقد سلمها مائة وميعا ثمانون ووقت القبض سلمها مائة وعشرون وميعا
 تسعون أو بالعكس أو وقتاً موقوف العقد سلمها ميعا تسعون ووقت القبض سلمها مائة وعشرون وميعا
 ثمانون أو بالعكس فالتفاوت بين أقل قيمته سلمها وأقل قيمته ميعا تسعون وهي خمس أقل قيمته سلمها
 فله خمس الثمن ونخص البارز بمجا اعتبار الأقل فيما اذا اتحدت سلمها لميعا وفي النقص أكثر بما
 اذا كان ذلك أكثر من الزيادة في العيب لانه لا ينقص العيب ولا اعتبر أكثر القيمتين بان زوال العيب
 يسقط الرد ودان الزائد من العيب يسقط أو موطناً للجزأ للعيب كله فكمما يتوهم المبيع يوم القبض ناقص
 العيب فكذلك يوم العقد فليعتبر الاكثر أصلاً على ان تحسب ما اذا اتحدت قيمته سلمها ميعا فجميع وان سلمها ذكر
 أي في قوله وفي وقت القبض أكثر اهـ شرح مر (قوله) حدثت في ملك المشتري أي فلا يقال له شئ من

وشفعه (أخذه) من مثل
 أو ثمة (و) يعتبر أقل قيمته
 في المبيع والتم المتوهمين
 (من) وقت (بيع إلى) وقت
 (قبض) لان قيمته
 كانت وقت البيع أقل
 فإزداد في المبيع حدثت
 في ملك المشتري وفي
 الثمن حدثت في ملك البائع
 أو كانت وقت القبض أو بين
 الوقتين أقل فالنقص في المبيع
 من ضمان البائع وفي الثمن
 من ضمان المشتري فلا
 يدخل في التفرير وذكر
 ذلك في الثمن من زيادة (ولو
 ملكه) أي المبيع (غيره)
 بعوض أو بدونه (فلم) هو
 (عيا فلا ربح)

التمن وقوله في ملك البائع أي خلاصها لهما أي من المبيع وقوله من ضمان البائع أي فيكون ما عليه من المبيع البائع وقوله فلا يدخل أي للسد كور من الزيادة والنقص فهو راجع للمستلتم كإلى الشورى اه شيخنا وعبارة قوله فلا يدخل في التقويم تبرع على ما عليه من الأحوال الثلاثة لا على الأخيرة فقط كما فهم انتهت (قوله اه) ضاحدنت في ملك المشتري أي يبين أن المشتري ملكه لو كان كان الخيار البائع وحده وقوله في ملك البائع أي يبين ذلك اه حلي وفي عرض على مر قوله فلا يدخل في ملك المبيع حدثت الخ هذا لا يأتي أن كان الخيار البائع وحده لأن ملك المبيع له حيث لا يزول الأمن حين الإجازة أو انقطاع الخيار وقوله حصلت في ملك البائع هذا لا يأتي أن كان الخيار البائع وحده لأن ملك المبيع حيث أنه في ملك المشتري اه ابن تميم على ابن حجر أي يبين أن يعتبر أقل القيم من قس لزوم العكس جهة البائع إلى وقت القبض اه (قوله لأنه قد بعده) مباحترج مر لأنه لم يأس من الرد لأنه قد بعده انتهت فإن قد عوده تلف حسا أو شرعاً راجع المشتري الثاني على المشتري الأول الذي هو بانه وهو على بانه موله الرجوع عليه والمشتري الأول يرجع ولو قبل فزعمه للمشتري الثاني على بانه وإن رأى المشتري المذكور من ذلك الثمن اه حلي وعبارة شرح مر وليس للمشتري الثاني رد على البائع الأول لأنه لم يملك منه فان استرد البائع الثاني وقد حدث به عيب عند من اشترى منه فبالبائع الأول بين استرجاعه وتسليم الأرض له أي البائع الثاني وهو المشتري الأول ولم يبقه البائع الثاني وطالب بالرد شرعاً على بانه لكن بعد التسليم للأرض كأي أصل الرضا وعاله بانه وبما لا يملكه فيبقى مسترداً للقائمة انتهت (قوله) فإن عده رد أي على القاعدة المنظومة في قوله

وعائد كرائل لم يعد • في كل مع هبة الولد
في البيع والترض وفي الصداق • يمسك ذلك الحكم باتفاق

اه شيخنا (قوله) أيضاً فإن عده رد الخ أي ولو طالت المدّة لم يحصل للبائع ضعف وجب نقص القيمة اه عرض على مر (قوله) وكله كبرهته) ثم بحث الأذرع أن المرهون بدّين حال يقدر على أدائه فكبير المرهون حتى لو أخضع إمكان الاداء لارد اه اي عاب اه شوري (قوله) ونحوهما) كتاباته وكذا كتابه صحيحة واجازة ولم يرض البائع بأخذ مسو حوان عن رضى به البائع في مسئلة الاجارة مسلو جهار عليه وقضية كلامهم عدم مطالبة المشتري بالرجوع في تلك المدّة وهو موافق لنظر من الفسخ بالفسخ ومن رجوع الأصل فيما وهبه من فرعه ومن رجوع الزوج في نصف الصداق وقد طلق قبل الدخول ويغادر ذلك ما يأتي في الخفاف من أن البائع على المشتري بعد الفسخ أجرة التمس بل الفسخ فيما ذكر لا يحصل إلا بخيار من رد العين إليه بخلافه في مسئلة الخفاف وقر في الكفاية بل البائع هنا الزوج منسوخة عن العين فلما جعها انحصر حقها فمساوية المنفعة وليس البائع في الخفاف منسوخة عن العين فكان له بدل المنافع في مدة الاجارة اه شرح مر وقوله ولم يرض البائع الخ قال في العباب وشرحه فان رضى به البائع مؤجراً أي مسلو المنفعة مدة الاجارة ولكنه نفي أن الاجارة وقضى ثم علم خلافة أي أنه لا أجرة له فله رد الفسخ كأي الأقوال كما ذكر رضى بالفسخ بالعيب القديم ثم علم أنه كان حدث عند المشتري عيب بخلاف الفسخ بالالة فانه يرجع بارشاً للجدث ولارد الالة اه وعليه فنفرد بين الالة وماهنا بانه فسخ لا عين سبب فلو عكن رده بخلاف ما هو عن سبب فانه اذا بان عيبه على به ثم قال اما إذا رضى به مسلو فلو طعن ما ذكره رده عليه ولا يطالب المشتري بأجرة تلك المدّة كإقتضاءه هنا في نظاره اه سم على حج وقوله بل الفسخ فيما ذكر الخ فسخه عقداً الفرق بينهما لوقتها لا وقد أحرر المشتري مدة البائع لا يرجع على المشتري بالاج لان الالة انما تمتع باختيارهما فليس الرد فيها بل لكن الذي صرح به الشارح فيما يأتي بعد قول المصنف ولو حدث منه عيب

لأن قد بعده
له رد عيباً أو غيره كآله
وهية وشره (فله رد) لزوال
البائع وكما يملكه رهنه
ونصفه ونحوهما

سقط الردية رانته يرجع مع اهل المشتري والله اعلم بالصواب اه عـش على مر (قوله والردية فورى)
 عبارة شرح مر والرد على الفور اجماع على المجتهد من كلامه بان الردية المشتري المبيع المعلن حال طلاله على عبه
 ولان الاصل فى البيع الزم فبطل بالتأخير من غير عذر كجسأى ثلاثة خيار ثبت بالشرح فرفع الضر عن المال
 فكان فورى يا كالشفعة اثبتت * (فرع) * لو اطلع على العيب قبل القبض انحصر الفور ايضا كذا يخط سخيئا
 بهامش المحلى * (فرع) * لا بد لنا طعن فى اللفظ كقضى البيع ونحوه هكذا ايجابه سخيئا مر وسخيئا
 عبد الجيد اه سم على المنهج وله احترز باللفظ عن الاشارة من الناطق امالا كناية منه فهى كلية ومر
 ان الفسخ كايكون بالمرجع يكون بالكفاية اه عـش عليه مع بعض ابدات تعلم من كلام الشارح ومن
 بعض الحواشي واعلم انه متى فسخ البيع يعيب أو غيره كاتمة مونة رد المبيع بعد اهل قبضه على المشتري
 بل كل بدنامة تعيب على بهامونة الرد اختلاف بالامانة اه شرح مر وقوله يعيب على بهامونة الرد الخ
 ولو بعد المأخوذ منها عن محل الاختذال يعيب على رب الباد مونة بالذات اه سم على حج اقول
 قضاة بقوله الى محل قبضه لانه لا يجب وعليه وانتهى المشتري الى محل القبض فلا يعيب البائع فيه واحتاج فى الذهاب
 اليه المونة فهل يصرف ما يحتاج اليه ثم يرجع به على البائع أو يسلم المبيع الى الحاكم ثم ان وحدهم اكره
 الحال فيه نظر ولا بد ان يرفع الامر لهما اكره ان وحده فبما أنه فى الصرف والاصرف فيه الرجوع وأشهد
 على ذلك اه عـش عليه واذا فسخ المشتري البيع كان المبيع في يده معتبرا عليه لانه اخذته على حكم الضمان
 اه شـورى (قوله ولو بصره) الرد على الفاتل بان الخيار فى المصرة عند ثلاثة أيام واستبدل بالخيار الا فى
 كذا كرهه البائع وبعبارة حل قوله ولو بصره أى كفى به من التفرات الغلطة وانما يخص المصرة
 بالكره لمسأى فى الخيار اثبتت قوله بلا عذر) وينبغي ان من العذر ما لا يقتضيه بان الرد على التراجع وطلب
 على نفسه مدة وقولهم يكن أهلا للاثانة فبطل خيار بالتأخير وينبغي ان من العذر ما لا يرى حانزا فبطل
 فبطل عليه من غير مرجع وانتظار خلاف ما لو عرج لا ينتظر فلا عذر وهذا كله حيث عرض بعد الاخذ
 فى الرد فلو كان ينتظر حنارة وعلم بالعيب عند الشراء على التخيير اغتفره ذلك كانتظار الصلوات مع الجماعة
 اه عـش على مر (قوله فحل على الفاتل) أى فالرد على علمه بالمصرة ولو بعد اكره من ثلاثة أيام على
 المعتد حتى علم بالمصرة ثم ردها فوراً سواء كان علمه بذلك فى الثلاثة أو بعدها تأمل (قوله لا تظهر الا بثلاثة أيام)
 أى من العقد لان الفاتل بان الخيار عند ثلاثة أيام تعيب المدة عنده من العقد علم بالمصرة او لا فلا ظالم
 زعم لهما بمصرة الا بعد مضي الثلاث سقط خياره ولا يتال رد على الفور كإبقده كلام المحلى اه حل وبعبارة
 المحلى وقيل عند ثلاثة أيام أو بشدة الثلاثة من العقد وقيل من التفرق ولو عرفت ان المصرة قبل علم الثلاثة
 باقرار البائع امتد له بالزمان على ما هو بعد التمام فلا خيار لاستمتاع بمجاوزة الثلاث اثبتت (قوله لا حلة)
 نقص البائع فبطل بالتأخير هذا الاحتمال وعلم كونه بمصرة اكره ما كان هو المول عليه اه حل (قوله
 وبصر الفور الخ) لعل غرضه من الاشارة الى ان قوله عند ثلثه متعلق بالفور لا بالرد كاذن بنوهم وبمحل خلاف
 ذلك اه شـورى (قوله علم) المراد دعاء غلبة الناس اه عـش على مر وقى قبل على المحلى قوله
 عادة أى عند مضي مدة كماله ما قبله بالاعتبار على شخص بماله كذاته الفاتل هو المعتد اه (قوله فلا يضر
 خصوصاً) أى ولو تفرق لو كانه عادته فبطلت ولو كثر تفرق كانه عادته ان يضل اكره ما كان به فبطل غنة
 فبطل قدر الاصبه معرضا ويأتى فى صلاة الجنائز فبطلت ايضا ما تقدم فى الاعتكاف اه من خطا
 شيخنا الاشورى وبعبارة شرح مر فلو علم وهو يسلى ولو فلا أو وهو بأى كل ولو تملكها فبطلت فلو علم
 فى خصوصه أو خلاه أو قبل ذلك وقد فعل وقت فله تأخير أى الرد حتى يرجع من ذلك على وجهه الكامل لعذر
 كفا الشفعون ثم أى هناءة أو هو عكسه ولو سلم على البائع لم يؤثر خلافه فله ان يؤثر ليس

(والرد) بالعيب ولو بصره
 (قورى) فبطل بالتأخير
 بلا عذر وأما خبر مسلم
 من اشترى مصرة فهو
 بالخيار ثلاثة أيام فحصل
 على الغالب من ان المصرة
 لا تظهر الا بثلاثة أيام لا حلة
 شخص البين قبل تحملها
 على اختلاف الطوائف
 الأولى وأخيراً ذلك ويعتبر
 الفور عادة فلا يضر نحو
 صلاتاً كل

ما يجعله عادة أو تأخير لمصطورا أو حيل شديد فيما يظهر والأوجه الكفاءة فيه عابسة مع طلب الجماعة بان يدل أعلى الثوب أو علم بلا حتى يصح لعلم التصريح أن تمكن من السير بغير كلفة لم يعذر لافرق بينه وبين التهاون كانه في الملبس يقل تحريف الكفاية من التفتت وقوله فلو فعله وهو يصلي الخ فنه اعتبار عذته في الصلاة تطولا وغيره وفي قدر التفتل وان خالف عادة غيره لان المدار على ما شرع بالامر اض فلو لا تغيير عذته بل زاد عليها تطولا لا رقد البعد العمل بالعب يسرع بذلك لم يزد على عادة غيره اه سم على حج ويثبت في غير الاختلاف عذته ان ينظر الى مقصده قبل الاطلاع على العيب فلا يضر فعله وان لم يكن له قصد امسلا لا يضر اتصال ما فعله صدق عليه انه من عادته وانه لا يكتفي هنا العادة مرة واحدة بل لابد من التكرار بحيث صار عذته مرعا وقوله على وجهه الكامل ومنه انتظار الامام المرتب فله التأخير للصلاة معه وان كان مضويا اذا كان استغفاله بالرد بقوت الصلاة معه بل أو تكبيره الاحرام والتسبيحات خلف الصلوات وقراءة الفاتحة والاحتصاص والمؤذنين يوم الجمعة ما يسعوا قوله ما يجعل به عادة طاهره وان لم يكن معتادا او يثبت تخصيصه بما اذا لم يتخل برعوته لان اشتغاله به حيث ذهب يتوجه عليه القدم بسببه فان اخل به كلب غير فقيه ثياب فقيه لم يضر في الاشتغال بلبسها وقوله حتى يصبح أي ويدخل الوقت الذي يوجب به العادة بانتظار الناس فيه الى مساهم اه عش عليه (قوله دخل وقتهم) هذا يبعد ان شروعه في صلاة النفل المطلق مسقطا عنه وانقروا وقت الاكل ما ذل هو تشديد المعام أو حضوره اه حل والظاهر وان تسبب لطلقة الا ان كان شرع فتم ما فاه والاقتصر على ركعتين اه شوي ومتبر عذته في الصلاة تطولا وغيره اه سم (قوله وتكمل لذلك) أي للصلاة والكل وقتها للحاجة وقوله واليسل عطف على ذلك أي تكمل الليل الى الفجر والاحسن الى ضوء النهار كسرجه الهروي في الاشراف اه حلي (قوله وظاهر ان الكلام في بيع الاعيان الخ) عبارة شرح مدر وعلم محقق زمانا كلام المصنف في بيع معين فلو قبض شيئا على التمة بغير بيع أو صلح فوجد معيما بلزمه فوراً لان الاعيان لا يمكن اكلها بالارضابيه ولا نه غير معقود عليه انتهت وقوله في بيع معين سواء كان معينا في العقد او عا في التمة بغيره في المجلس اه سم اخذا بعموم قوله المعين في المجلس كالمعين في العقد لكن في ابن عبدالحق التشديد بكونه معينا في العقد اما المعين بعده فلا رخصة مانه لا اعتبار بالتعيين في المجلس اه عش عليه وفي قل على الجلال قوله والرد على الفور أي اذا كان في بيع معين في العقد او عا في التمة في مجلسه والافضل التراضي والمراد انه على الفور ومن حيث الصيوان كان في زمن خيار مجلس أو شرط أو قبيل القبض وانما كان على الفور لان وضع البيع في الزوم في التملك يبقى على أصله كافي نية القاصر في الصلاة اه لكن المتبادر من قول مدر في بيع معين ومن قول الشارح في بيع الاعيان ان الكلام في المعين في العقد فقط تأمل ولا يجب وفور طلب الارش أيضا كما يحتمل ابن الرضة لان الأصل لا يؤدي الى فسخ العقد ولا في حق جاهل بانه الرد وهو ممن يخفى عليه لغيره وترب اسلامه وان شئ به يدان العلماء بخلاف من عفا العتد لمن اهل التمة مؤتمنه في ذلك من جعل حاله كانه لا يسبى ولا بد من مجتنب في جميع الصور وقال الاذري والظاهر ان من بلغ سنه وتافا فخر شيدا فاشترى شيئا ثم اطلع على عيبه نادى الجهل باختياره يصدق كالتحاشي بالبادية ولا في مشتر يشاء فسر عاوا الشيع حاضرنا فظهره على نيتهم أو لا لا يجب الوارثي مالازكو روجبت الزكاة في نفسه عتده علم عيبه فليس له رده حتى يغير جهلهم غيرهم فتم ان تمكن من اخراجه لولم يخل بصلح جفوة في بيع معين أو عيبه الا في مضروب فخره غير جفوة لعدده فدره اذا عاود ان مصر بلسا طاهره انه لا ارش له ولان ثاله البائع أو يل عتد العيب وامكن في حدة لا تقابل باءه كما بان في نقل الجارة المدفونة ولا في مالوا اشتغل بالرد في العيب أو اخذ في اثباته ولم يكتبه فله

دخل وقتهم اه كفتاه
ساحدة وتكمل لذلك
أوليل وقيد ابن الرضة
كون الليل عتدا كلفة السير
فيه وأفهمه كلام المتولي
ولباس ليس ثوبه واغلق
ياه ولا يكلف المدفون المشي
والركض في الركوب ليرد
وتعبري بما ذكر أوليها
وهيه وظاهر ان الكلام
في بيع الاعيان بخلاف
مالي التمة

الرد ببيع آخر ولا يقدر أن يرضى عليه العيب ولو مرض البائع به مسلوب المنفعة فله التأخير إلى انقضاء مدة الاجارة
 اه شرح حر وقوله بخلافه من مخالطة من أهل القدة أى مخالطة تضي العادة بغير فسخ ذلك فلا بد من
 وقوفه على حاله في حاله يعذر وان كان مخالطاً لما نوى عليه حج ويمكن الجمع بين كلامي الشارح بان
 الموضوع التي قيل يعذره فيها سمجة على العبادات وأما جمع البها وما قيل فيه بعدم العذر كذا الموضوع محمول
 على خلافها كالمعاملات فان العيب عدم مخالطتها على ثم ظاهر كلام الشارح ان الكلام في ذي الشئ وهو
 باق على السكوت ثم اطلع على عيب قبل الرد عليه وهو مخالط لانا فلا يعذر وبصورة حج ظاهر في ان الكلام
 فيمن قرب منه بالاسلام وكان مخالطاً ناقلاً لاسلامه ويمكن حمل كلام الشارح عليه أيضاً وفي ذلك لو كان
 مخالطاً لانا وهو باق على كفره يكون مسكوتاً عنه فيحصل الحاقه من قرب منه بالاسلام وكان مخالطاً لانا
 في حاله كفسره لم يلزم جميع أحكامنا لكن الأول أقرب فله تأمل وقوله في مدة لا تقابل باجرة مفهومه ان المدة
 لو كانت تقابل باجرة وطالب البائع تأخير مالها وأجابه المشتري سقط حقه وقد يتوقف فيه بان التأخير إنما
 وقم بطلب البائع فلم ينسب المشتري منه إلى الرضا بالعيب ومفهومه أيضاً أنه لو أمكن إذا التفت في مدة تقابل باجرة
 ولم يرض البائع بتأخيره العيب سقط خيار المشتري ولو لم تزد المدة على ثلاثة أيام كيوم فسخه وقوله وان صرح
 باستقاطه أى الرد في الايق والمقصود معاً كما فهم من كلام حج لانه لم يذكر المصوب ومصرح بمذكري
 الايق وقضيته ان اذا أسقط الرد في غير هذين سقط وان عذر بالتأخير ولو لم يكن ذلك خرج من عهده
 فيها وقوله في الرد ببيع آخر حال ما لو علم بالعيبين معاً فطلب الرد بأحدهما فيجز عن إثباته فله الرد بالآخر
 وان لم يعلم بالبائع قبل وقوله بعدم الرد في هذه الحالة لم يكن بعد الان عدم اعلام البائع به يقتصر من المشتري
 الا ان يقال ان طلب الرد بالعيب الأول دليل على عدم رضاه بالمبيع وقوله ولا يقدر أن يرضى عليه البائع أى
 وأما لو رضى به فمأخذه مسلوب المنفعة ولا أجرته في المدة الباقية وهذا بخلاف ما لو تخالفوا ففسخ البيع وكذا
 أجره المشتري فالبائع أجره مثل المدة الباقية ولو كان هو الفاسخ لانه لو لم يفسخ لنفسه غيره فكأنه مكره بخلاف
 ما هنا فانه رضى به اختياراً لكن يرد على هذا الفرق الا انه لا سبب لانه اذا قاله البائع ووجد المبيع مؤجراً فانه
 يرجع إلى حاقه فمثل المدة الباقية المهم الا ان يقال ان المكيل لما كاث الا انه مطلوب به منه لانه ان سئل فانه كان
 بمحضه فاستحق الاجرة أيضاً فالا لانه لما يستقبلها أحد العاقلين بل لا بد فيها من استحباب قبول أشبهت العقود
 وقوله الى انقضاء مدة الاجارة أى وان طالت كسعين سنين لم يحصل البيع فيها عيب بل بالمتأخر وظهر
 اطلاقه لانه لا فرق بين كون الاجارة كسعين سنة أو غير هو ظاهر لقوله بالضرورة بأخذ مسلوب المنفعة لكن قد قيل
 شرح العيب بقوله أى تغير البائع كما به الزكى هذا ويمكن تصويره لما كان يمكن المشتري فسخ عند
 الاجارة فيشترط بذلك الرد العيبين معاً فله تأخير البائع بل يرضى بالصرح الى فراغ المدة ومع ذلك فمفهومه اه عرش
 عليه وقوله لان المقبوض عنه لا يملك الا بالرضا أى بعبه فلو لم يعلم بالعيب والرضية فيه ثبت ان العيب له
 يرد على اقراني لان الرضا به باصف صلا اه وماوى وصفه تعدد التعليل ان القوائد الحاصلة قبله
 العلم بالعيب ذلك البائع فيجبردها وان رضى المشتري به ميبداً ان تصرفه فيه بيع أو نحو قبل العلم بعبه
 بالعلم والظاهر خلاف هذا القضية في الشئ وان المراد لا يملكه ملكاً مستقراً الا بالرضا اه عرش
 على حر وقوله ولا يعذر بمشوقه قد يقال الاولى استقاط الواو اه حل أى لانه لعله المهم الا ان
 يقال انه من عطف الله على الماويل اه شيخنا (قوله ويعذر في تأخير بيعه) أى يحصل ان العيب يشترط الرد
 ان قرب بالاسلام أى لم يكن من مخالطة من أهل القدة لا بد من عهده وقوله ويجعل محو به أى وان علم ان
 اختيار اه حل ولا بد من عهده في هذا الموضع أيضاً اه عرش على حر ومقتضى قول الشارح ان
 تخفى عليه من غير قصد كذا في قوله يعذر في هذا الموضع ولو كان مخالطاً لانا لكان هذا ما يخفى على

لان المقبوض عنه لا يملك الا
 بالرضا ولا يعذر بمشوقه
 ويعذر في تأخير بيعه ان
 قرب منه بالاسلام

كثير من الناس اه شئنا (قوله أوتينا بعدا عن العلماء) المراد بالبعد هنا أخفا من كلام الشفيعين ان بشأ
 بمجمل يجعل أهله الأحكام والنائب ان يكون بعدا عن بلاد العلماء وهذا يجعل من يعرف الأحكام الظاهرة
 التي لا تكتف العامة بعلم ما عداها ولو فرض ان أهل محل يجعلون ذلك وهم قريبون من يعرف ذلك كان
 حكمهم كذلك فيما ينظر في التعير بالبدليس للاشتراط بل لانه الغالب في مثل ذلك في قضاة اه هـ
 ع ش (قوله فبرده ولو تركه الخ) لحصل كيفية الرد بالعيب ان المعلق على العيب حين الاطلاع امان
 يصادف شهودا أم لا فان صادف شهودا وجب عليه القسح ثم الاشهدان أخره بلسل حقه وان لم يصادف فاما
 أن يكون قدرا أو معدورا فان كان قادرا وجب عليه الذهاب بنفسه ان لم يرد تركه ولا الاقرب وسواذهب
 بنفسه أو وكل لا يجب عليه تعري الا شهدا في الحالين بل ان صادف شهودا عند التوكيل فسح ثم أشهد وجوبا
 أو في حال ذهابه فكذلك والا فلا يجب عليه الا شهدا وان كان معدورا وجب عليه تعري الا شهدا لفسح
 عنده ما لم يرد تركه فان وكل فقام لا يجب عليه حث تعري الا شهدا بل ان صادف شهودا أشهدوا فلا يجب
 متى فسح عند الاشهدا في جميع الصور سقط عنه وجوب الرد فوراً متى وكل في جميع الصور فان وكل بعد
 الفسخ والاشهاد فليس على التوكيل الا الرد من غير فور وان وكل قبله فليس على موكله اه قرر شيخنا مع
 بعض زبائن تعاليم كلام الشارح ومن يرض الحاشي وفي ذلك الى المانع حاصل ما في كلام المصنف
 والشارح اه اذا ذهب المشتري الى من يرد عليه من البائع أو وكيله أو الى الحاكم وجب عليه الاشهدا في طريقه
 اذا لم يمشي شهودا ولا مستورا لاجتماعه وليس عليه تعري طلب الشهود فان عجز عن ان يعيد في طريقه
 ذلك لم يلزمه التلقف به وغاية وجوب الاشهدا وصوره الى الرد عليه أو الحاكم وفي أشهد سقط عنه الانتهاء
 ذلك الوقت قال الرجوع قال شيخنا ولو ظهر من أشهد غير عدل لم يسأل حقه من الرد قياساً بما قال انه يجب
 الاشهدا على الموكل الذي يمت كونه الى الرد اذا تم كنهه محضور الشهود عنه وانه اذا أشهد سقط الاشهدا
 والانتهاء عنه وعن تركه كونه الرجوع واما حال عذره بعينه من الفسخ الى الرد عليه أو الحاكم لم يرض أو
 خوف من نحو عدو أو غيبه من رد عليه وعدم الحاكم فذكرها في الجمع وقال هي من زيادته والذي يجهل فيها
 انه يلزمه الاشهدا ان حضر الشهود ولا يلزمه احضارهم وانه يلزمه التوكيل ان قدر عليه بان حضره التوكيل
 وانه التوكيل لا يسقط منهما طلب الاشهدا في حضرهم الشهود أو لقيم التوكيل في طريقه وجب على القادر
 منها الاشهدا متى أشهد أحدهما سقط الاشهدا عن الآخر سقط الانتهاء عنهما وعلى هذا ينزل كلام شيخ
 الاسلام واما ما ذكره شيخنا كثير من تعري الاشهدا تارة وعدمه أخرى فليس في محله ولا ينبغي المسير اليه ولا
 التعويل عليه فانهم وآمل واقعوا في التفرق وعليه المولى (تنبيه) هو قولهم لم يلزمه التلقف بقوله لو تناقظ
 به صرح لكن لو أنكره البائع مشلا احتياجي انباه الى سبقه كذا قاله شيخنا وفي نظر لان البائع من جعله
 الشهود فيفسح فهو من الاشهدا السابق فتأمل (قوله ولو تركه) أي أو موكله أو وكيله أو واره فانه يستحق
 الراد في الخمسة في الردود عليه التي ذكرها بقوله على البائع الخمسة متوعدة من صورة بقوله النظر عن اعتبار
 الحاكم والازاد من ذلك اه قل وعبارة الشورى قوله أو وكيله والحاصل أن الراد اما المشتري أو وكيله
 أو موكله أو واره أو وليه أو الرد عليه اما البائع أو وكيله أو موكله أو واره أو الحاكم وحينئذ
 فيحصل من ذلك ثلاثون مسألة حاصلة من ضرب خمسة في ستة وكلام المصنف انما يشمل ضمنها فاقترأتم انت
 (قوله ولو تركه) وعلى بطلان سلك أحد الطريقين حيث لا عذر والنظر فيه بمجال لعل الاضواء اقرب لان سلك
 الاطول مع علم العذر بعد تنازل عليه كلامهم في القصر اه هـ وعليه ينبغي سقوط اخبار بمجرد العدول
 لا بالانتهاء وشيئاً أضافه ليس من العذر ما سلكه الموكيل لمطالبة غيره فيه فيسقط خياره اه ع ش
 على من (قوله أو وكيله) أي البائع بان وكل في بيع ماله أو بابه بنفسه موكل في قبول الرد اه شوري (قوله)

أوتينا بعدا عن العلماء
 ويجعل فبرده ان خفي عليه
 (فبرده) أي المشتري (ولو
 تركه) على البائع أو موكله
 أو وكيله

أولى) أي قبل المراكمة عليه جنون أو ضعف بعد البيع اه شوري (قوله وهو كدفي حاضر) أي أنه إذا كان من يرد عليه بالبدل غير المشتري بالرد عليه والرد على الحاكم ومقتضى التغيير أنه لو تولى أحدهما عدل عن البايع لا يضر لكن مقتضى كون الحاكم كداه لو تولى البايع مشارا وعدل عنه إلى الحاكم لا يضر بخلافه عكسه اه حل ومثله ع شوفي قد حل على المثل ولو ترك المشتري الدعي البايع أو وكيله أو نحو ما ابتداء أو بعد ملاحته على المعتقد سند ضيقا من لم يضر إذا حصل ما اعتقده أنه لا يطل حقه بعد دونه عن نحو البايع إلى الحاكم أو عكسه ولو بعد الملاحاة ففيها إلا أن مجلس الحاكم وعدل عنه إلى الحاكم آخر كل الأورار ثم ينبي عدم سقوط حقه بمجرد ان لم على رقبته غرامة لها وقع فتأمله ولو عدل عن وكيل البايع إليه أو عكسه قبل الملاحاة لم يضر والاضر. ويقته أن يعلق بذلك عدوله عن أحد ورثته أو أحد أولديه أو أحد وكيله إلى الآخر فراجع اه (قوله) أيضا هو كدفي حاضر ليس المراد بالرفع البيع حضور الخصم بالبلد الدعي لأن غير محمول عليه من المجلس حاضر في البلد بل الفسخ بحضرته وإن لم يكن عنده شهود لانه يفتى بعله ثم يطلب غير محتمل كمن غائبا أو وكيل له حاضر فطر يق الفسخ العيب ان يدعى الشراء منه بين معلوم الخ فالجواب انه إذا كان كل من الخصم والحاكم بالبلد وجب الذهاب إلى أحدهما فإن آخر سقطا حقه وان فسخ إلا أن أشهد على الفسخ فلا يسط ولا يزنه الغائب بعد ذلك وإنه إذا ذهب إلى الحاكم فإن كان البايع حاضر أيد بالفسخ بحضر الحاكم ثم استجضر البايع ليرد عليه فإن آخر الفسخ بحضرته سقطت كايهم من كلامهم وإن كان غائبا فطر يق الفسخ ما تقدم هكذا يظهر فليأمل اه سم (قوله أيضا هو كدفي حاضر) محل الاستدراك ان استوت مساقته إلى التلافة ولم يلق أحدهم قبل والآن ذهب الجميع بالاجتماع بالترتيب من غير مشقة أو تولى أحدهما أو آخر الذهاب الآخر سقطا حقه اه شوري (قوله أيضا هو كدفي حاضر وجب في غائب) انظر ما مراد بالحاضر وما مراد بالبلد وما المراد بالغائب فإنه يتقدم في هذا المقام خمسة عشر موردان البايع والمشتري والقاضي إيمان أن يكونوا جميعا بالبلد أو اثنين منهم بالبلد والا آخر ما ذكره في هذا الحال مستور مع الضرورة السابقة لأن المكان بالبلد اما البايع والمشتري أو البايع والقاضي أو القاضي والمشتري فهذه ثلاث صور وعلى كل منها فالغائب منهم إيمان أن يكون بينهم وبين البلد دون مسافة عدوى أو أكثر وإدأن يكون كل منهم ببلد وفيه تحمل صور لانه إيمان أن يكون بين البايع والمشتري دون مسافة عدوى أو أكثر وكذلك بين المشتري والقاضي فهذه أربع صور وعلى كل إيمان أن يكون بين المشتري والبايع الدون أو أكثر فهذه الصور كلها تختص في نفس الامر فانظر أوصافنا في أحكامها تفصيلا فان لم نجد في هذا المقام تصوراتي بالرد فقل الله بغيرهم (قوله لانه بما أحوجه إلى الرفع الخ) في مالو كان غائبا ولو كره بالبلد ولحاكم بما لا يشود فقل يزنه السفر إليه أو إلى الحاكم إذا أمكنه ذلك بلا مشقة لا تخجل وقد فهم المقام الزوم اه سم اه شوري (قوله وواجب في غائب) معنى كونه واجبا لانه إذا تراضى عن الرفع لهما سقط حقه من الدلالة بأنه لم يترك اه شيئا عثمداوى (قوله بأنه يدعى الرفع الامر الخ) أنهم أنه إذا كان حاضر لا يدعى بل بغيرهم غير دعوى والحاصل انه إذا كان كل من الخصم والحاكم بالبلد وجب الذهاب إلى أحدهما فإن آخر سقطا حقه وان فسخ إلا أن أشهد على الفسخ فلا يسط ولا يزنه الذهاب بعد ذلك وإنه إذا ذهب لهما حكم فإن كان البايع حاضر أيد بالفسخ بحضر الحاكم ثم استجضر البايع ليرد عليه فإن آخر الفسخ بحضرته سقط حقه كايهم من كلامهم وإن كان غائبا فطر يق الفسخ ما ذكره الشارح وأعلم أن الرفع إلى الحاكم بفسخ عنده تنفي فيه القسبة عن البلد وإن قلت بفسخ شرع الروض عن الزكشي قال وأما لقضاء به وفصل الامر فلا بد فيه من شروط القضاء على الغائب فلا يفتى بغيره قرب المسافة ولا يبيع ماله إلا للتعذر أو قوار وقد أطلق في الفتح أن الحاضر بالبلد إذا خضعه به بالغائب عنها اه سبط اه سم ومثله شرح محر (قوله قبضه) أي أن كل قبضه وقوله فسخ البيع أي أن كل قبضه إلا أنشأ الفسخ

أولى او وارثه تصبى
بما ذكره اسم محاسبه
(أو يرفع الاسم الحاكم)
لفصله (وهو أكد)
في الرد (في حاضر) بالبلد
من يرد عليه لانه وبما
أحوجه إلى الرفع (وواجب)
في غائب عنها بان يدعى الرفع
الامر شره ذلك الشيء من
فلان الغائب بشئ معلوم
قبضه ثم ظهر العيب وأنه لفسخ
البيع وقيم البيت بذلك

حينئذ وفي قول على المجلي قوله وأنه نفع هذا إنشاء للنفع لا انحصار عنه وتقدم على الدعوى هذا لا يضر
فإن كان قد وقع نفع قيل ذلك عند شهود مثلاً أو قبل طلب حضور شخصه فهو لخبارة اهـ (قوله ويحلفه من
الامر جرى كذلك) لأنه قضاء على غائب فيعتبر شرطه بأن يكون غائباً بما يقتضيه جمع من المبكر لا بد وهذا هو
المعتمد اهـ حل (قوله ويحكم عليه بالرد على الغائب) أي إن كان في مسافة العدوى ولا يفتي أن الدعوى
لا توقف على كون البائع غائباً في مسافة العدوى بخلاف الحكم بكفى شرح الروض اهـ حل (قوله باع
فيه) ظاهر هذه العبارة أنه لا يبيع الا إذا لم يجد ضرره وله غير م ابدل الظاهر أنه بفعل القاضي مائه المصلحة
من بيع المبيع أو غيره اهـ عـ ض (قوله ولا ينافي ذلك) أي أخذ المبيع من المشتري قبل أن يسترجع الثمن
اذا هو أصغر مما عليه ليس للمشتري جسمه حتى يسترجع الثمن اهـ حـ حـ وبعبارة شرح مر ويمنع على
المشتري حبس المبيع الى قبضه الثمن بخلافه فيما يأتي لأن القاضي ليس يخصم فيؤمن بمخلافه البائع انتهت
(قوله أيضاً ولا ينافي ذلك) أي ما ذكر من كون القاضي يأخذ المبيع ويضعه عند عدل المغة له ليس للمشتري
حبسه وقوله لأن القاضي الخ يحصل الجواب الذي دفع المتأخر أن كلام الشيخين مغرور فبما إذا كان الرد
على البائع وما هنا فما إذا كان على الحاكم * (فرع) * في المجموع من الرز والفواقر من طوبى لمن
الباقي من بعد الفسخ ورد ما يبدل منه المرفوع وليس له الحبس حتى يرضى متاعه وانما جاز لكل عند الاختلاف
في البراءة فحبس ما يبدل حتى يدفع اليه الا تخولان النسخ هنا فرع حكم العددي في التسليم بحكم البدهوى
توجب الرد هناك التسليم بالعقد وهو واجب التسليم من الجانبين اهـ قال بعضهم هو بقتلهم جميع
الفسوخ لا حبس فيها الا لاالة اهـ شوري (قوله لأن القاضي ليس يخصم) أي لا يمتنع ما رآى مصلحة
كل منهما ولا يتصرف فيه اهـ سم (قوله فيؤمن) بالرغم لأنه لا يرضع على النقي وبحل التصب في جواب النقي
ان كل من مرفوع على النقي اهـ شيخنا (قوله وعليه اشهاد الحاكم) قال في شرح العباب بأن يقول وردت البيع
أو خصمته مثلاً ومن ثم قال الاذرى وغيره لا بد للناطق من لفظ يدل على الرد اهـ عـ ض على مر (قوله
وعليه اشهاد) أي ان صادف الشهود في الاولين اذا لا يجب عليه فيما نقر به واماً بالنسبة لثلاثة فلما ردان عليه
تحرى الاشهاد اذ يجب عليه فيها التفتيش على الشهود اهـ شيخنا واذا انقضت حصة الشهود سقطت منه
الفردية لهود المبيع الى ملك البائع والفسخ فلا يحتاج الى أن يستمر حتى يرضيه الى البائع أو الحاكم للفصل
الامر خاصة وحينئذ لا يدل رد متأخره ولا باستخداه منه مبر به معتد باوحيته فبعض اصحاب الاشهاد في حالت
وجود العذر وقضاه عنه وجوده بسقط الاتهام ويجب تحرى الاشهاد ان تمكن منه عند فقده بتغيره وبين
الاثام وحينئذ يسقط الاتهام أي تقر به فلا ينافي وجوبه لو صادفها هذا بحسب ما طهر في القلم اهـ شرح
مر (قوله لعديل أو عدل) أي بالامم مخالفة على تنوين المتن (قوله أو عدل) أي ليصلحه اهـ قل على المجلي
(قوله أو رسل تركه) ان قلت وجوب الاشهاد اذا أمكن حال تركه لا يذكري في الرض ولا شرحه ولا في
غيرهما فله وجه قلت نعم لأن تركه لا يذكري في الرض بل لا يسلو به مع أنه ان قدر على الاشهاد
حينئذ وجب فكذلك انما قد يرد اهـ سم (قوله أيضاً وأرسل تركه) أي اذا كان الوكيل لا يبلغ الشهادة
كالمفسد والكافر والافتكي وفي الشهادة اهـ شيخنا عثمانوى (قوله وقد يجز عن التوكيل) جملة سلبية
أي بالحوال الله فذكره لأن عند القدرة قد تقدم في قوله وعليه اشهاد الخ نعم انتم قد على الرد بنسب أو تركه
وصادف خلاف طريقه أو عند تركه أشهد على الفسخ أو على التوكيل فيه ومن يجز عن ذلك وجب عليه ان
يحرى عدلاً لا يشهد على الفسخ كما قد شيخنا عـ واذا شهد على الفسخة عنه الاتهام لحوال البائع
أو الحاكم الاتساق وفصل الخصومة وفرق بين ما هنا وبين ما يأتي في الشبهة حيث لا يجب على الشفع اذا

ويحلفه ان الامر جرى
كذلك ويحكم بالرد على
الغائب ويسق الثمن ديناً
عليه ويأخذ المبيع
ويضعه عند عدل ويقضى
الدين من مال الغائب فان لم
يجده سوى المبيع باعه فله
ينافي ذلك ما ذكره الشيخان
في باب المبيع قبل قبضه
عن صاحب التفتيش أفراد ان
المشتري يدفعه بالغيب
حبس المبيع الى استرجاع
ثمنه من البائع لأن القاضي
ليس يخصم فيؤمن بخلاف
البائع (وعليه) أي المشتري
(اشهاد) لعديل أو عدل
(يبيع في طريقه) الى
المردود عليه أو الحاكم
(أو) حال (قوله أو عدله)
كمرض وقبضة عن بلد
المردود عليه وخوف من
عدو وقد يجز عن التوكيل
في الثلاث

ذهب لطلب الشفقتان يشهد في طريقه من صادق من العلول واذا وكل في طلبه لا يجب عليه ان يشهد على التوكيل في ذلك لمن ذكر بان الغرض هناك الراد واستمراره على المالك مشعر بالرضا واحتياج الى الشهاد على الفسخ او على التوكيل فيه والشفيع انما يقصد بالشهادة اظهار الطلب وذهبه يفتى عن ذلك اه حل (قوله) ايضا وقد عزم عن التوكيل أي لم يرد ما لا يجب تحري الاشهاد في العذر الا اذا لم يرد التوكيل فان اراده سقطا منه وجوب التحري في هذا بتسليم وجوب التحري في العذر وقوله في الثلاثة أي أمثلة العذر ولا يلتصقا بوجهه ظاهر العبارة ومن وجوب تحري التوكيل فانه لا يجب بل ان اراد فعله والا فلا اه شيعنا وقوله ومن المحض الى الرد وعليه (المعنا ذكره الشارح) انه انما يشهد اذا عزم عن المالك أو وكيله واصل لان ذلك في حالة تعين الاشهاد ولو بتحصين من يشهد بخلاف ما اذا عزم على المالك أو وكيله فيختبر بين من يشهد وبين التوجه لو احدى منهما ولا يسقط به حتما الا اذا وجد من يشهد موثوقا ولا يلزمه التحصيل كذا يخطأ شيعنا بسخته اه شوري (قوله وعن المضي الخ) أي ويجز عن المضي والرفع أي لم يردهما فان اراده المالك يجب عليه تحري الاشهاد فهذا بتسليم وجوب تحري به في صورة الغيبة اه (قوله احتسأنا) لمثل لقوله وعليه اشهاد اه (قوله) فانه عزم عن الاشهاد) أي في الاقسام الثلاثة التي في المتن ولا يخفى ان التعبير بالعزم يظهر ان الاشهاد فيها بمعنى تحريه بالان يقال هو ما استعمل فيه اللفظ في حقيقة ومجازة وترك الاشهاد لعدم وجود الشهود في طريقه اه حل فيكون العزم على حقيقة بالنسبة للعذر وبمعنى ترك الاشهاد بالنسبة لغيره اه (قوله ترك استعمال) هو طلب العمل فلا يخدمه وهو كما تكرر ضرر لو طلب منه ضرر وان لم يعمل على التعمد اه شوري وعبارة أسهل مع شرح مر فلو استخدم العبد أي طلب منه ان يخدمه وان لم يقتل ومثل استخدمه خدمته كان أعلى العبد السيد كوزان غير طلب فانه عزمه بخلاف ما لو لم يرد له لان مجرد ادعاء السيد له لا يعد استعمالا لان وضعه في يد السيد كوضعه في الارض (قوله لا ركوب ماعصر سوقة وقوده) واخطر حيث جوزناه استعمال المبيع في هذه المسائل هل شرطه عدم الفسخ والاجرم بل يرويه عن ملكه وان كان له هذا وأصبح مطلقا للعذر وان خرج عن ملكه اه سم على ج أقول وقد قال العزيم في ذلك مع الاجرة اه عس على مر (قوله ويشعن تصوير) أي عدم الزوم اه شيعنا (قوله ومثله النزول عن العاية) المتعدي في كل من العاية والثوب اه اذا حصل له مشقة بالنزول عن العاية وتزع الثوب لم يسقط خياره والاستط من غير تفرقة بين ذي الهبات وغيرهم اه مر اه سم على التمسج اه عس على مر (قوله فلو استخدم رقيقا) أي قبيل الفسخ وبعد الاطلاع على العيب فلو استخدم بعد الفسخ فلا ينعى الدوان كان يصرم عليه من حيث التصرف في ملك الغير اه شيعنا (قوله) ايضا فلو استخدم رقيقا الخ) أي لو كان عليه الحكم كان يصرم عليه جاهلا ولو احتسأنا العلماء عذر اه قل على الجلال (قوله قوله استق) هل مثل القول الاشارة الى الخدمة أولا لان الاشارة من الناطق لغيره اه شوري (قوله ايضا قوله استق) مهمز التوصل ان كان من سقى وجهه من الغلغلة ان كان من سقى على القاعد من ان الهمة اذا كانت في الماضي فتسقى في الاسر هذه وتقطع والافهم توصل اه شيعنا (قوله أو أغلق الباب) بفتح الهمزة من أغلق قال في المختار أغلق الباب فهو مغلق والاسم الغلق وغلقته لغز وشفة متركه اه عس (قوله أو تركه على دابته الخ) أي في المدينة التي يشتر التأخير فيها ومنها سد التوجه الى الرد والافتاء لا خير وحده كاف اه شيعنا ولو لم يرد ما لا كافاهو شامل للمالك ولو بالشرع معناه ان يظهر كذا يعمل ما كان في يده بعار به وتحوها كذا يخطأ شيعنا ولو مل في الروض المستوط بقوله كترك البعاد شرح الهابة وان كان البائع قال في شرحه أو تابعه معها فليعلمها كلاهما قال الاذعر عتيبي ان يذعر غير النقيبة في الجمل هذا قطعا اه سم (قوله سرأ أو كاتا) أي ولو ملكا البائع أو اشتراه معها حيث لم يضره هاتر ذلك والابان عرفت وتحتى من ازالة ذلك عنها ليس بالضرر

وعن المضي الى الردود عليه والرفع الى الحاكم أيضا في الغيبة احتسأنا ولان السر لم يتوذن بالاعراض وقول أو وكيله أو مضمون من ذابني (فان عزم) عن الاشهاد بالفسخ (لم يلزمه تلفظ به) أي بالفسخ اذ يعدل ومن غير سماع قبضه الى ان يأتي به عند الرد وعليه أو الخاكم (د) عليه (ترك استعمال لا ترك ركوب ماعصر سوقة وقوده) فلو علم العيب وهو راكب فاستداه فكابدته اختلاف ما لو جلب الثوب في الطريق وهو لا يسره لا يلزمه زعمه لانه غير معهود قال الاسنوي وشيعن تصويره في ذي الهبات ومثله النزول عن العاية انتهى (فلو استخدم رقيقا) كونه استق أو لا وتوثنى الثوب أو أغلق الباب (أو تركه) صلي دابته سرأ أو كاتا

ومثل ذلك الترتيل ما ذكره كرامته جله أو كونه لا يلق به جله اه حل (قوله بكبير الهمزة) أشهر من غيرها
 في المصالح الا كاف لهما ومعروف والجزم أكثر بفتح ن مثل خارو جروا كفته بالمحسنت عليه الا كاف
 والو كاف بالبدل لفتح باره في جميع تصاريح الكلمة (قوله وهو ما تحت البرذعة) بفتح الموحدة وسكان الراء
 ونغم الذال بالهجة أو الملهمة اه عزى على الشافية اه عرش على مدر (قوله وقيل نفسها الخ) والمراد هنا
 واحد مما ذكر في بيانه ظهر ولعله السبب في حكاية الشارح لها اه شوري (قوله ولو حدث عنده عيب) أي لم
 يتقدم عليه ولو كان فعل البائع وقوله سقط الراد القهري أي بالعيب القديم فلا ينافي أنه لو كان اختياره وحده
 أوسع البائع كذله الرمن حيث التروى أي الشمس فلورده على مبع جهل البائع بالحادث ثم عليه كان له
 فسخ هذا الفسخ اه حل (قوله سقط الراد القهري) أي حيث لا خيار للمشتري أو لهما المالك كان الخيار
 لهما أو للمشتري فالفسخ للمشتري من حيث الخيار وإن حدث العيب في يده فمدمع الارش وضابطا للحادث
 هنا هو ضابط القديم فبما عاينوا من غير غالب الثبوت في الأمانة فليس عيب حادث هنا بخلافه في
 آثاره وكذا عدم تحوُّر أراء أو سعة فلا يرد فيه ثم هذا قول شري قارئ لم يسمي استنقذ الراد اه شرح مدر (قوله
 أيضا سقط الراد القهري) وكذا سقط الراد القهري فيما لو حدث العيب قبل القبض وكان فعل المشتري أخذ
 من قوله فيما يأتي به سقوطه وزوال الكرامة عيب أو كان قبل القبض من المشتري واختاره بالعيب واستقر
 عليه من الثمن بقدر ما نقص من قيمته من قوله في الباب إلا في أو يفسد بشرط أخذ ما يملك ولا أرش له لحصول
 العيب بعده وكتب عليه حل هناك فله حصول العيب بعده أي فلا خيار له فلو ظهر به عيب قديم امتنع
 عليه ورده كما مر وصار أيضا لما ألتفه فاستقر عليه من الثمن بحسب موطن قيمته مساو لمعيبه فلو كان جرحا
 وسرى الفسخ استقر عليه الثمن كله اه (قوله لا ضراره بالبائع) هذا لا يأتي فيما لو كان العيب بفعل البائع
 فالأولى التعليل بأنه أخذ به عيب فلا يرد عيبين اه حل (قوله ثم ان رضى به البائع) أي هو ممن يعتد برضاه
 لا نحو وكيل أو ولي وقوله أو قبحه عطف على رده عليه اه قل على الخ أي فالحكمة فيما إذا رضى البائع
 بأخذه لاه شتري (قوله أيضا ثم ان رضى به البائع الخ) المراتب ثلاثة الأولى رضى البائع بالفسخ بلا أرش
 والثانية اتفقهما على الفسخ أو الاجازة مع الارش والثالثة عدم الاتفاق أصلا (قوله بان طلب أحدهما الفسخ)
 أي سواء كان الطالب البائع أو المشتري وكذا في قوله والاخر الاجازة اه شيخنا وقوله مع ارش الحادث
 ليس المراد به في هذه المسئلة ما سبق وهو جزء من غنة الخ ما سبق بل التفاوت الذي بين قيمته معيبا بالقديم ومعيبا
 بهما فإذا قورنا معيبا بالقديم مساو قيمته معيبا بهما أو ثنتين فلا أرش عشرة ولا فسخه لأن ثنتين ولا
 تأخذه مع ثلثه مع أرش القديم هو على القاعدة السابقة ثنتين انه جزء من غنة نسبه اليها الخ بان يقوم ساهما
 ومعيبا بالقديم يؤخذ بهذه النسبة من الثمن اه شيخنا (قوله وأحب طالبا) ظاهره بان كان الآخر
 متصرفا عن غيره وهو لا يتوكلت المحصلة في الرد فليراجع اه سم على حج وينبغي ان يقال ان كانت
 المحصلة في الرد طلب الولي الاسمائي لم يترجم لمران الولي انما يتصرف بالمصلحة فان طلبه غير الولي فيصالحان
 البائع لا يلزم مراعاة مصلحة الطفل وولي الا تغيبه ممكن من الراد اه عرش على مدر (قوله أحب
 طالبا) نعم لو سبقه المشتري ببيع لا يمكن فسخه وطلب البائع رد وغرم قيمة الفسخ أحب لان ما يغرم في
 مقابلة الفسخ كما أنه لم يغرم شيئا بخلاف غير هذه ولو كان فسخه لا تصحبه ثم لا يعيبه فان شاء البائع ثم كهو غرم
 أرش القديم أو أخذ وغرم جزء الفسخ اه قل على الخ (قوله أيضا أحب طالبا) أي أو يدفع البائع
 أرش القديم بكل شئ شرح مدر ويكفل عليه قوله والاخر الاجازة مع أرش القديم اه (قوله ثنتين فيه الفسخ)
 أي ان أراد المشتري والاخر ثمنين غير أرش وقوله مع أرش الحادث أي وان لم يملكه التفاضل انما يأخذ
 البائع حينئذ هو المبيع والارش وهذا أكثر من الثمن الذي يأخذ المشتري لانه يفاضل في فسخ والتفاضل

بكسر الهمزة أشهر من غيرها
 وهو ما تحت البرذعة
 وقيل سقطه ولو قيل ما فوقها
 (فلارد ولا أرش) لاشعار
 ذلك بالرضا بالعيب بخلافه
 ترك فسخ طام ولو حدثت
 عنده عيب) وأطلع على
 عيب قديم (سقط الراد
 القهري) لا ضراره بالبائع
 (ثم ان رضى به) أي بالعيب
 (البائع ودفع عليه) المشتري
 بلا أرش للحادث (أو قبحه)
 بلا أرش للقديم (والأى
 وان لم يرضه البائع) فان
 (اتضا) بقدره شتري (في
 غير الرضى) السابق (على
 فسخ أو اجازة مع ارش)
 الحادث أو القديم بان يغرم
 المشتري البائع ارش الحادث
 ويفسخ أو يفسد البائع
 للمشتري ارش القديم ولا
 يفسخ فقال يظهر (والأى
 بان طلب أحدهما الفسخ
 مع ارش الحادث والاخر
 الاجازة مع ارش القديم
 (أحب طالبا) سواء كان
 الطالب للمشتري أم البائع
 لما فيه من تقرير التفاضل
 الرضى فثنتين فيما لفسخ
 مع أرش الحادث

البعض بالنعام في المذلة
بالبعض من زبادي خرج
لأن لا لبس غير النعام فلا
رولتين بطلان البيع
ورود على غير متقوم
أو الثاني للمذلة فكذا ذلك
فإن كسر الثانية فلا زلله مطلقا فبما يظهر لو توقفه على العيب المقتضى الرد لا زال مكان الثاني عيبا إذا
شرح مر ثم أبقى عرش عليهما هـ (فرع) هـ واشرى بطيعة فوجد بها أنبت لظفر كان
ذلك خلعته من غيره كان عيبا للرد وإن كان قد نبت في بعده فبطلان إنباله فبما يمكن عيبا فلا رد
(قوله ملود بعض) أي عيبه كان كورس البطح والجوز لكن غير الهندوز فبما يجب النعام فبعض فساد أي
عدم صلاحه للفرج هـ (قوله بكسر الواو) من دود الطعام ففعله لا زلله قال الداعلم ياد دودا يؤن
خلف بخلاف نواو داد ودود يدا كمنهجي هـ اختار هـ عرش على مر (قوله لتبين بطلان البيع)
وأما بيب النعامة فليزمن بطلانها فبقائه قشره وهو متقوم هـ شجنا (قوله لور ودعه غير متقوم)
فبرج المشتري بجميع الثمن ويلزم البائع تغليب الحمل منمما يمكن المشتري نقه والفايزه نقه هـ حل
(قوله المددوكه) أي الجوز والبطح المدد كما هو قوله فكذا ذلك أي فلا رد وكان ينبغي أن يقول فكذا ذلك
أي لتبين بطلان العدالج ويمكن أن تكون فكذا كما شره لا زل من (قوله فأنما يمكن معرفة القديم بالخ) أي
بالنظر للواقع أي لا لتلنه كما يصح به كلامهم هـ جج ولواختلقت في زمان لا يمكن معرفة القديم بدونه
رجح في لاهل النجعة فلو قلنا وواختلوا صدق المشتري لضعف العيب القديم والشلف سقط الرد هـ
عرش على مر (قوله وليرد مع الصرامة) أي سواء كان قد اشتراها على أجزأ أم أنها هـ شورى (قوله
الماكولة) كآني وبنت عرس هـ حل (قوله صاع تجر) وتعدد الصاع بتعدد البائع وتعدد المشتري
وتنصل الثمن فأنه إن المقتن هـ اج على التحريم وفي عرش على مر هـ (فرع) هـ بتعدد الصاع
بتعدد البائع أو المشتريون أن تعد العقد كنواك جع واحد أو اشتراها صاعا أو أعطوها جميعهم أو أحباها
وأعطهم أي أو من غيرهم وإن قلت حصة كل منهم جدا هـ مر أي أو جج إن سنها بغير حطب كما هو ظاهر
انتهى أما اشتريه ضرورة من صرة من شتر في رد كل من المشتريين ضرورة أم لكل بائع فيكون المردود
ما تمسعا وظاهر وجوبه أن كل بائع يخلص كل واحد من الثمن كمن يشتري حطب كمن جيعه فبئلا
(قوله بدل البنا الحلو) ليس قبل بدل الدار على انفعال لئنها ولو بنفسه أو ردها وبها ولا وردها
نفسا هـ شجنا (قوله وان في البين) لكن لا بد أن يكون فبئلا فلا يضمن إلا ما هو كذلك هـ شرح مر
والحق في هذا أن البنا الواحد عند البيع يحتفظ بالخاصة ويتغير بغيره فبئله الشروع فلا قطع النقصومة
كأنه ورش الموضوعة هـ سم (قوله وان اشتراها صاع) فلو تلف الصاع الثمن بعد البائع وكان من جنس
ما لمز المشتري فلا تقاض لا تخصاص بالتعدد فلا يؤتمل إلا في رد غيره هـ سم (قوله أو ردها بيب آخر)
أي أو بلا صيب أصلا لكن ردها في زمن الجوار هـ شجنا (قوله هذا إن تم تقاض في رد غيره الصاع) أي أو
على عدم رد شي كان جاز ولو لم يمسح الشارح لظنوا رد كل ذلك وفي بعض النسخ تأخير لفظ رد على لفظ غير
وهي واضحة هـ حل (قوله وأتقوا على الرد) أي أو على ردها من غير ثمن هـ شرح مر وكس طيه
عرش قوله من غير ثمن ولكن متابعه لأن من رد البائع بعد جعلها بالثمن مع عدم مطالبة البائع ببدل
البن لا ذلك إنما هو لعدم العلم وجوب شي في عيبه كانه الطالب ولو بعده طوية وقاس بأقل من
وجوب مطالعة الطالب لأن متقومه وجوب مطالع البائع واستحقاق بدل البين (قوله من غير البند) هل المراد
بالبدلية والأطباع هل العيب أو الجنب يخرج أو شورى (قوله فأن قد) أي فأن قد تغيرت قصده
منه قبل رد ودون مساقاة القصر أي أعاد ما كان في اليد قبل الرد هـ حل (قوله وقيل للبينة) متغير عين
(قوله بضم قوت الرد) انتظاره للمرداة الضمخ أو رد البين بعده ولا كان للمرداة الضمخ متغيره كذا
نظاره هـ شورى (قوله وأأن) مشتقة وقوتها التي من الجرا إلى جرحها في التلة أي ثم من على
وزن غلص في الكثرة أن يضمن الهزمة والتاء واسكانها أيضا هـ راوى (قوله لا تضاعض منه غلبا) أي

لاستعانة من القول بخلق القرآن اه برماوى من الجنائز تقول الشارح واليو على حذف مضاف او هو
من قبيل التسميع حيث سعى الكتاب باسم صاحبه كقول الناس قرأنا خطيب (قوله على حوازيلك) اسم
الاشارة ترجع الى كلام المتن اى جواز رد بعض ما يبع مقتضى الما ينقص التبعيض اه عش (قوله له موصول
على راضى الما قد ين) فهذا الجواب نظر لان الكلام مفروض فيما لو رد قول على البائع والموافق ايضا على
الرد فلا خلاف فيه ج وهو وان كان فيه نظر اولى من التضييع اه حل (قوله ولو نختلفا في عدم عيب)
اى وادعى البائع الحدوث هو ظاهر او القدم فيما لو كان المبيع حيا باشرط البراءة فدى قدم العيب ليرا
من الرد اه (قوله يمكن حدوثه) اى وقدمه وعبارته شرح حر واحتمل صدق كل (قوله حالف بائع) وكذا
محلف لو ادعى المشتري حدوثه قبل القبض ليرد به وادعى البائع قدمه حتى لا يرد به فالقول قول البائع وصورة
ذلك فيما اذا باع بشرط البراءة من العيوب فان الشرط انما ينصرف لما كان موجودا عند العقد لا لما حدث
فالبائع يدعى قدمه حتى لا يرد به لشمول الشرط اه زى (قوله الموافقة لاصل من استمرار العقد الخ) يؤخذ
من العلة ان لو وقع هذا الاختلاف بعد سريان فسخ باقائه او تحالف واشر ذلك فيصدق المشتري لان العقد قد زال
بالفسخ والواقع قبل الاختلاف وهو كذلك كجسيرة الشارح قوله بل للمشتري ان يحلف الا ان الجوابارة
شرح حر ويؤخذ من التعايل المذكور تصديق البائع اى يضاف قدم العيب فيما لو باع بشرط براءة من
العيوب وادى المشتري حدوثه قبل القبض ليرد به وهو كذلك ولو اختلفا بعد العقد في التعايل فقال البائع في عيب
يعتدل حدوثه وقدمه على الالة كان عند المشتري وقال المشتري كان عندك قال الحلال البليقى آفتت فيها
بان القول قول المشتري عينة لان الاصل براءة الفاعل من غرم ارش العيب ونكل المشتري عن العيب من ثم رد على
البائع لانها انما قد اذا كانت تثبت للمردود عليه حق لا حق له هنا وحديثه فلو كان بانى ما سمين في قوله ثم
ان يرضى به البائع الى آخره يصدق المشتري اى يضاف عدم تضرره في الرد في جهله بالعيب كما قاله الحارثى ان
امكن نفعه ما لم يطلعه عند الردية فان كان لا يخفى قطع ائنه او يصدق البائع وفي انه من ان عارء ليس يعيب
وكان مما يخفى عليه ما لم يطلعه وفي انه انما يرضى به لانه نطن العيب الغلاني فبان خلافا ويمكن اشتباهه مثله فليس
وكان العيب الذى بان اشد ضررا مما لم يطلعه فثبت الرد في الجميع وقد اخذنا من رد فاعده حتى انه ثبت كان
العيب ثبت الرد فالحق البائع وحسب كان يطلعه فالحق المشتري انتهت (قوله فان قال في جوابه ليس له
الرد على العيب) اى لعدم وجوده عندى او لوجوده عندى ورمناه به هذه الدعوى شاملة لصورتيه وكذلك
التي بعدها اه شخنا (قوله فان قال في جوابه الخ) ذكر الشارح اربعة اجوبة الاول ان علان والاخير ان
خاصان وحاصل ما يؤخذ من شرح حر انه يجوز ابدال احد العامين بالاخر واحدا الخاصين بالاخر ويجوز
ابدال العام الخاص لا عكسه يعنى انه اذا ذكر في جواب الدعوى احد الخاصين صرح ان ذكر في بيته الخاص الاخر اما اذا
الاخر واحدا الخاصين واذا ذكر في جواب الدعوى احد الخاصين صرح ان ذكر في بيته الخاص الاخر اما اذا
ذكر في جواب الدعوى احد الخاصين فلا يصح ان يذكريه بيته احد العامين اه (قوله ولا يكفى الاولين
التعرض الخ) ويجزم على القاضي ان بكافة ذلك لانه لا يجرى ترتيب عليه عدم الرفع استحقاقه للرد اه عش
(قوله ايضا ولا يكفى الاولين التعرض الخ) اى لانه تضييق عليه اذ تضرع به بارة خاصة يصور وقد كانت شاملة
لصورتيه وقوله لجواز الخ اى ونغرض البائع التعرض له في المصوره وكلف ما ذكرتم فحصل في خبره فلو
تعرض ذلك تضرع منه تضرع الا انه تنقل من علم الى خاص (قوله ولو نطق البائع بذلك) اى بقوله للمشتري علت
العيب ورضيت به اه (قوله ولا يكفى في الجواب والحلف الخ) هذا تقدير القول لمن حلف بائع اى لا على نفي العلم
وقوله وله الحلف الخ مما يحلفه لكن اعاده فوطنة قوله اعتماد الخ وقوله ايضا وله الحلف على البت اى له ترك
الحلف واخذ المبيع فيرضى بوجهه اه (قوله ايضا ولا يكفى في الجواب والحلف الخ) الظاهر ان محلى هذا المزمع

على جواز ذلك فمفعول على
قراضا للعائد به وتعتبرى
بما ذكر اولى من تعبيره
بعد ين (ولو اختلفا قدم
عيب) يمكن حدوثه (حلف
بائع) فيصدق موافقته
للاصل من استمرار العقد
والمحلف لاحتمال صدق
المشتري نعم لو ادعى قدم
صبي فأن البائع يقدم
أحدهما وادى حدوث
الاخر فصدق المشتري
بينه لان الرد ثبت باقرار
البائع بأحداهما فلا يطل
بالثبوت (محلف الجواب)
على القاعدة الاستثنائية
طلب الدعوى والبيانات فان
قال في جوابه ليس له الرد
على العيب الذى ذكره
أو لا يبنى قوله أو باقضىته
وهذا العيب أو باقضىته
الاصلي من العيب حلف
على ذلك لطابق الحلف
الجواب ولا يكفى الاولين
التعرض لعدم العيب وقت
القبض لجواز أن يكون
المشتري على العيب ورضى به
ولو نطق البائع بذلك كلف
البيته عليه ولا يصحكي في
الجواب والحلف ما عاينه به
هذا العيب عندى

يكن المبيع حيوانا بشرط الرأى والاقتضا على نفي العلم لبراءة لانه لو كان عالما ببراءة اه شذنا قوله
 وله الخلف على البت) أى يجوز له الاندفاع على الخلف على التمسع انه لا قبل منه الخلف على نفي العلم كما قاله
 شيخنا فليحذر لا يغال كلامه ولا يقتضى انه يجب الخلف على البت حيث قال ولا تكتفى بالحق وثابته جازى وبكده
 الخلف على نفي العلم حيث قال وله الخلف لان الكلام فى مقامين فى الصفة التى تقبل منه وهذا مراده بما ذكره أولا
 وفى جواز الاندفاع وهو مراده بما ذكره ثانيا اه تفرير شيخنا برأى (قوله) فاضالة الخلف على البت) أشار به الى
 جواب سؤال وهو ان يقال كيف ساق الخلف على البت مع انه لم يعلم بالحال أى هل العيب قديم أو حادث
 فأجاب بشرويه وله الخلف على البت اعتمادا على ظاهر السلامة لانه ظن انه سلم حال البيع فساغ له الخلف على
 البت ولا يقال به من منبه مان له ان يتحقق على نفي العلم لان الشارح قال قبل ذلك ولا يكتفى فى الجواب والخلف
 ما علمته هذا العيب اه عثمابى (قوله) وأصدق فيه ما ذكر الخ) عبارة شرح مره وصدقى البائع على عدم
 القدم انما هو من رد المشتري لا لتغيره أمره لو عاد اليه لم يفسخ وطالبه زامان حدوثه بيده ثبت بيمينه لان
 يمينه انما حصلت لادفع عنه فالتصلي لا يثبت حتى لا يظهر ما رأى فى التحالف فى الجراح فله المشتري الا ان يتحقق
 انه ليس بمحدث انتهت (قوله) لان يمينه وان حصلت الخ) ومثله لو كدل وادعى تسليم الثمن الى المولى فأنكر ان
 الوكيل يصدق بيمينه لانه آمن فلو حلف ثم اسحق المبيع وغرم الثمن لم يرجعه به على موكله لان يمينه كانت
 لادفع لا للاثبات ويأتى بخيال أو وضع مؤقتين ورفع الحاضر بينهما لم يقبل الاندفاع ما لو افترق ذلك اه
 شوى (قوله) بل للمشتري ان يتحقق الخ) فلو كان المبيع فالتفاهة من عيبا بالعيب القديم وانظر لوزنكل
 المشتري اه شوى بعبارة عرض قوله بل للمشتري ان يتحقق الخ أى فلو امتنع من الخلف حلفا للبائع
 ثانيا واسحق الارش ولا يكتفى منه باليمين السابقة لانه لا يدفع من هذه وطالب الارش فالتقصود من كل منهما غير
 المقصود من الاخرى انتهت (قوله) بل للمشتري ان يتحقق الخ) أى فيما اذا طلب البائع تحليفه بعد دعواه انه
 يصدق الارش فلو نكل عن اليمين حلف البائع واسحق اه حل (قوله) بل للمشتري ان يتحقق الخ)
 بأن يتحقق البائع الدعوى ثانيا لطالب بلوش الحادث بعد الفسخ أو الاقالة بالتراضى اه شيخنا دعوا الوهاب
 الطنبدانى (قوله) وتعلم صنعة الخ) هو من ان زيادة المتصلة ولو لم يعلم والقارة والصبح كالتصلة من حيث انه لا يثنى
 له فى تطهيرها على البائع فى الردو كالتفصل من حيث انه لا يعبر به على الردفه الامسك وطالب الارش كذا
 فاه شيخنا فلتأمله اه قل على الحلال (قوله) وكبر شجرة) اعترض بجواب فى الصدق فيما اذا أسددها
 شجرة وكبرت ثم قطعها قبل الدخول بان كبر الشجرة يمنع الردف لانه زيادة ونقص ويجب بان جانب الزوجة
 للمطعم من الكسر ياتفرق رأى أى كثر من البائع عند دليل ان زيادة المتصلة شبع الاصل هنا فى سائر الابواب
 الا لصدق اه شوى برى (قوله) اذا تمكن افرادها) أى بالتدوير وأشار به الى ضابط المتصلة والمتصلة
 فالأولى هى التى لا يمكن افرادها بالمعدود الثانية هى التى يمكن افرادها اه شيخنا وأما ردوه لا يمكن
 افرادها أى فصلها عن بعضها (قوله) كمثل فارسيها) هو نظير لامثال بدليل عود الكاف وعدم عطفه على
 ما مشبه به وأيضاً الفرض انه تارة فى نكل بزيادة قال الشارح فى شرح الهبة بعد تقرر ما ذكره ويمكن
 حمله مثلا بالخلف مضاف أى وكذا فى الحال عسى نحو مكره اه شوى ويكون قد حذف العاطف
 وهو جازى (قوله) فان فصلت لم يكن عالما الخ) العمدة انما هى تقتض بالوادة فلا رد له مطلقا أى علم بالحل
 أو جهله لانه وان كان النفس حبل بسبب جوى عند البائع وهو الحل فالتفرق بينهما وبين القتل بالردة السابقة
 أو القطع بالجنابة السابقة النفس هنا حصل بالعلم بالمشتري وهو الحل فكان مشعورا عليه ما نقص
 بالوادة قبل القطع والقتل فلم يحصل بسبب ملك المشتري وأيضاً ما حل من زيادة فى ذلك المشتري قبل الوضع فاشبه
 ما اذا مات عند المشتري بمرض سابق اه شرح مره فتقوله وكامل بمعامر أى من قول المتن ويضعفنا البائع

وله الخلف على البت اعتمادا
 على ظاهر السلامة لما يعلم
 أو يظن خلافه وتصدق به
 فيما ذكره بالنسبة لمنع الرد
 لا لتغير مرارش فلو حلف ثم
 جرى فسخ فصالح فطالب
 بارش الحادث لم يجب اليه
 لان يمينه وان حصلت لادفع
 عنه لا تصح لثقل دية
 المشتري بل للمشتري ان
 يحلف الا ان تارة ليس بمحدث
 كفى الوسيط تبعا لقضى
 والامام فان لم يكن حدوث
 العيب عند المشتري كشتم
 الشبهة المتصلة والبيع
 آمن مسدق المشتري بلا
 عين ولو لم يكن تقصمه بجرح
 طرى والبيع والقبض من
 سنة صدق البائع بل يمين
 (وزاد) فى البيع واليمن
 متصلة كمين) وتعلم صنعة
 وكبر شجرة (شبه) فى الرد
 اذا لم يكن افرادها (كمثل
 فارسيها) فاه شيخ أمه فى
 الرد وان فصلت ان كان له
 الرد لم يكن متقصا بأمه بالوادة
 أو كان جاهلا بالحال وذلك
 بناء على ان الحل يعلم وقابل
 يقسم من الثمن فان نصت
 به لو كان عالما بالرددها
 بل له الارش كامل بمعامر

بشأنه ردصا إلى الخ قوله وخرج للمقارن الحادث الخ عبارة شرح مر وخرج بنا عما سألنا ما لم يباعها سألنا ثم
جاءت وقيل القبض فان الولد لا يشتري بخلاف نظيره في الغلس فان الولد البائت والفرق ان سبب الفسخ هناك
نشأ من المشتري وهو تركه توفية الثمن وهما من البائع وهو ظهور العيب الذي كان موجودا عنده قال الماوردي
وغيره والله المشتري حبس الام حتى تضعه وحل الام بعد القبض عيب سادس يمنع الرد فيه او كذا حل غير هان
تقصير به ونحو البيض الحادث بعد العقد كالحل والطلع كالحل والتأخير كالموقع قلوا طلعت بيده ثم رد هان عيب
كان الطلع لا يشتري على أحد الوجهين والحق به البائت الحادث قال الوالد رحمه الله تعالى ان الرجوع ان الصوف
والبن كالحل وقال الاذرى انه الاصح وقد قال الهادي ان كانت الزيادة متممة ككسب عبد ولبجارية
ومرة فسخ وجبر ولين وصف وشعر حيوان ونحوه فهو للمشتري ورد المبيع دونها قال الاذرى وقضية
الحطاه انه لا فرق في الثمن فالبن والصوف بين ان تكون فصلا أولا اه شرح مر (قوله الحادث في ملك
المشتري) أي كان محل حصة بخلاف حل الامه فانه عيب فيها كماله مر أي يمنع الرد بهذا التقيد
لا ينافيه قوله فيما بعد ثم ولد الام الخ لان ذلك مغرض فيما بعد الاتصال بخلاف ما هنا فانه مغرض فيقول
الاتصال (قوله بل هو له يأخذ اذا انفصل) وقيل الاستثناء وليس هذان التفرق لان الفرض ان الفسخ يقع
قبل الوضع ففي وقت أخذ الولد لم يحصل تفرق لان ملكهما مختلف وقيل الاتصال لا يفرق بين اذهوا عما يكون
بين الام وفروعها لا يبينها وحلها اه حل وفي قل على الحلي ما تصدوا ذلك ما عيب خوفه حبسها حتى تضع
ومررتها على البائع لانها ملكه واذ لم يتحصنها وولدت وجب على البائع ردها ايسر ولو لم يولد الام قبل الفسخ
لاختلاف المالك فان لم يتم الرد قبل الولادة استمتع به الارش حلا والفتيل بالولد فيسود على الامام في حقيقة
القاتل بانه يمنع الرد على الامام مالك القاتل بانه يردع الام اه (قوله ومرة) أي حدثت بعد العقد سواء
أعرف أو لا وان كانت موجودة حال العقد وهي مؤرقى البائت والاف كالحل فهي له أيضا كالسواء الصوف
انفصل أولا واذ اختلط الحادث من نحو الصوف بما كان عند العقد فهو كاختلاط الثمن وقضايا اه
قل على الحل (قوله لا تمنع رد) ليس فيه حسن مقابلة وأيضا لا يتوهم منعها الرد حتى ينعط اه (قوله ثم
ولد الام الخ) وكذا ولد البهي ماذا يستغن فانه يمنع الرد خلافا لما في الرض من جواز ذلك فيجب الارش وان لم
يحصل بأس لان تعدد الرد لم يمتنع ولو لمع الرضا مبره كالبرس منه اه حل (قوله منع الرد) هلا كان حذراني
تأخير الرد ليجود العين مؤرقوا وان طالبت مدتها وهل يفرق بان مددة الارش معلومة بخلاف مددة التفرق اذ
زمن التميز غير معلوم اذ قد يبلغ الشخص بالتميز قلنا مل اه شوبري (قوله كاستخدام) أي قبل الاطلاع
على العيب اه حل (قوله ووطء ثيب) أي ولو في البر اه شرح العباب حلج ومثل الثيب ووطء البكر
في دهرها فلا يمنع الرد اه حج أيضا اه عش على مر (قوله يغير زانها) فان كان زانها بان فلنت
السيد أيضا فان كان قبل القبض فكذلك وان كان بعد القبض منع الرد لانه عيب سادس حدث على يده لو جد
عند البائع اه حل والظاهر ان هذا زانور وفي سم قوله يغير زانها هذا يسد انه اذا كان زانها
قبل القبض يمنع الرد لا يفتي أن يكون مرادنا في ووطء البائع أو الاجنبي لان غاية الاسماءه عيب حدث قبل
القبض ومثل ذلك عيب قديم ثبت الرديه بخلاف ما اذا كان زانها قبل القبض فانه ليس يعيب قديم فمنع
الرد بسبب آخر قديم فهو امواءه المشتري قبل القبض أو بعد ما طلق في الرض وغيره ان لا يمنع الرد وهو
واضح الان بما اذا كان الحمار وقت القبض الفاتح وحده وكان بعد القبض ويطاوع بان هذا زانها وان سقط
الحذر لشمه الخلاف فيمنع المالك وهو عيب قد حدث بفعله فينبغي أن يمنع الرد كافتضاها قبل القبض فلا يمتل
اه سبطا طب (قوله وان رد) أي المشتري قبل القبض هذا الغاية لرد صوابه اه مع شرح مر وهي للمشتري

وشرح للمقارن الحادث
فه لك المشتري فلا يتيسر
في الرد بل هو له يأخذ اذا
انفصل (و) زيادة (منع)
كسود (و) ثرة (لا تمنع
ردا) بالعيب سادس
العيب ثم ولد الام لا يفرق
بين منع الرد وما لا يفرق
بينهما كما في باب المناهي
(كاستخدام) المبيع من
مشترا وغيره أو لمن من
بائع أو غيره (وطء ثيب)
يغير زانها قبل القبض أو
بعده فانها لا تمنع الرد
(وهي) أي الزيادة المنع
(لمن حدث في ملكه) من
مشترا أو باع وان رد قبل
القبض

ان بعد القبض وكذا ان رد قبضه في الاصح بناء على ان الفسخ يرفع العقد من جنسه والاصح ومقابلته مبنى على انه يرفع من أصله انتهت (قوله لا ثم امر ملكه) يؤخذ من ان محل عدم وجوب المهر على المشتري اذا كان الخبير له أو اختار وان كان البائع قبل المهر على المشتري وكذا ان كان له مهر فصح البائع وكذا باقي البائع في الثمن اه حل (قوله ولان الفسخ يرفع العقد من جنسه المالح) أي العلة الخاصة به وهي حل الانتفاع والا لعقد المركب من الاستعانة القبول لا بدور رفعه اه عش (قوله وزوال بكارة عيب) فخص به ما يأتي في الباب الا تسمى ان العيب قبل القبض بفعل البائع أو امره ثبت ان خبرانه هنالك كان بماذا كثر ثبوت الخبر في قوله هنا فهدر ينبغي أن يجعل على انه لا يفسد به شيء لانه يمنع الرد فتأمل اه شوري (قوله من مشتر أو غيره) أي سواء كان القبر باعاً أو أحسباً أو زوجاً أو أماً فمساوية كما أشار به بقوله ولو فوبقه فهدر خمس صوري وزوالها وعلى كل سواء كان الزوال قبل القبض أو بعده لم يستند بسبب مقدم أو استدله علم المشتري او جهله والظاهر ان الحصة كاله لا تصور جثته وانما تصور دمه وانما تصور ماله واحد وهي ماله الزوال بزواج سابق بل والعقرون كلها انما هي عقلية وانما تأتي في الخبراتها اثنتا عشرة صورة كونه قبيل القبض وكونه بعد صدور الاستدلال بسبب أسسها وهاتان في الحصة السابقة بعشر فكونه بعد صدور الاستدلال بسبب سابق ولا يكون هذا اذا كان الزوال من زوج سواء علم المشتري أو لا هاتان صورتان تضعان للعشرة تأمل (قوله وزوال بكارة عيب) أي فمتمم الرد في صورتين ذكر الأولى بقوله فان حدث بعد قبضها المالح أي من المشتري أو البائع أو أحسب أو أباقة وذكر الثانية بقوله أو قبله فان كان المشتري المالح ولا يمنع في صورته ذكرها بقوله أو كان من غيره وأجاز هو البيع فخصه بشارته ان علم اجازته أي فمتمم هذا العيب القبيح هو زوال البكار فبقوله فلا رد بالبائع أي القبيح هو غير هذا أي غير زوال البكار بعين ان رضاه بهذا البعبور اجازة العقل لا يمنع الرد بسبب آخر غير هذا البعبور يحدث قوله ثم ان كان زوال المالح فتصلي لقوله أو كان من غيره وقوله ويكون للمشتري أي العذر الذي وجب سواها فكان ارشاداً وبهرا (قوله لكنه ان رد البعبور أي كما ذكر سابقاً بقوله فلا رد البعبور وقوله سقطا منه قدر الارش أي من المهر في صورته وأما في صورة الارش فهو كاله البائع تأمل (قوله فهو أهم من قوله واقتضاض البكر) بالغاي والعاف اه شرح مهر وفي المباح فضضت الخاطم فضا من باب قتل كسرتة وفضضت البكاره ازلتها اه وفيه أيضاً فضضت الحسبة فضا من باب قتل فبقتها ومنه الفضة بالكسر وهي البكاره وبقيت البكاره ازلتها فضاها وأزلت فضتها ويكون الاقتضاض قبل البلوغ ويصدوا ما يتكرهها واختصرتها وأبشرتها بما عسى الاقتضاض فالثلاثة فخصت قبل البلوغ (قوله ولم يستند بسبب مقدم) بان لم يستند أسسلاً واستند بسبب متأخر أو مقدم علم المشتري ومفهوم هذا اني ما لو استند بسبب مقدم جهله للمشتري وبكيفية انه ثبت رد لقوله فيما تقدم حدث قبل القبض أو بعده واستند بسبب مقدم (قوله فلا رد له بالعيب) أي العيب الا خبر الذي هو غير زوال البكار فلا بد ان أيضاً فن هنا يعلم تقدير قول المتن فيما سبق سواء حدث قبل القبض أي بما اذا كان العيب الخاص بغير تعيب المشتري وبعبارة أخرى قوله فلا رد له بالعيب أي القبيح فان حدث العيب قبل القبض بفعل المشتري فكيف يمكن منع الرد القهري كما علم من الباب الا تسمى كما كتبه الحلبي عند قول المتن أو عيبه مشتر أو غير مشترك (قوله بقدر ما نقص) أي بقسبة ما نقص لأنه يستقر عليه نفس ما نقص اذ قد يكون قدر ما نقص قدر الثمن أو أكثر فليصر اه حل وهذا القدر لا يسمى ارشابل هو جزء من الثمن استقر البائع فمقابلته الجزء الذي استوفاه المشتري من المبيع فلا بد البكار من المشتري في هذه الحالة من قبيل قوله الا تسمى واثلاث مشتر قض (قوله بقدر ما نقص) أي بقسبة ما نقص لانقص قدر ما نقص اذ قد يكون ما نقص قدر الثمن أو أكثر هكذا ينبغي ان يكون المراد اه سم على حج اه عش حل مر وقوله بقدر ما نقص من الثمن وهذا

لا ثم امر ملكه ولان
الفسخ يرفع العقد من جنسه
لان أصله تعديري بذلك
أهم من قوله للمشتري
(وزوال بكارة) لادامة
المبعة من مشتر أو غير وولي
بويته فهو أهم من قوله
واقتضاض البكر (عيب)
جهان حدث بعد قبضها
ولم يستند بسبب مقدم
جهله المشتري منع الرد وقبله
فان كان من المشتري فلا رد
له بالعيب واستقر عليه من
الثمن بقدر ما نقص من
قمتها فان قبضاً الزم الثمن
بكاه وان تلف قبل قبضها
لزم قدر النقص من الثمن أو
كل من غيره

أفقدوه والذو قبل قبوله واستقر عليه الخ (قوله وأجاز هو البيع الخ) الظاهر أن المعنى أنه إذا علم باقتضاؤه
غيره فأنه إذا كان جازم علم العيب القديم فيه وبقي الكلام فيها إذا علم بما معاقله فيقتضي
الاجتزاء بعيب الاقتضاؤه والبيع بالآخر فيقتلر اه سم على ج اه عش علم قوله أنه الرد بالعيب
نفسه أنه الرد بالعيب القديم الذي اطلع عليه بعد إيجازته ببيع زوال البكارة وليس له الرد ببيع زوال البكارة
لأنه اطلع عليه وأجاز البيع اه حل (قوله فهدر) معنى كونه هدرًا أنه إذا أجاز المشتري البيع أخذها وقنع
بها من غير شيء وان فسح أخذته كله اه عش أى ولا يمنع الرد (قوله فطلى الارش) أى ويكون تابعها
فهو لمن طله الملك وقوله ويكون للمشتري أى المذكور من الارش والمهر وقوله سقط منه أى من المهر قدر الارش
وهو ما نقص من قيمته حتى لو كان المهر قدر الارش استحققه البائع ولا يلزم للمشتري شيء لو كان الارش أكثر من
المهر لأنه لم يدخل في ضمائه إلى الآن إذ الفرض أنه قبل القبض اه سلطان (قوله لا يتلف ما في الغصب)
بان غصبه بزيادة عمره ووطئها أى يغير زمانها وقوله والديان أى فيما لو تعدى شخص على حر أو أزال بكارتها
بالوطء فقوله لا يملك المالك الخ إلى قوله يتخلله ثم أى فإن الملك هناك قوى أمافى الغصب فالمراد ملك سيد الامه لها
وأما في الديان فالمراد ملك الحر لنفسه وقوله لم يخرقوا ثم أى مجموع البان أى قبل سووabin الحر وقوله الامه فى
وجوب مهر ثيب وارث بكارة اه وسبأى فى المتن فى الغصب ما ولو طئ مقصود حذر ان منه او وجب
مهر ان لم تكن زانية ووطئته منه كوطئه اه وبأنه فى الديان ما صلح أو أزال أى الزوج بكارتها لشي عليه
أو غير مفردة كزخكو مأو به وعذرت فمهر مثل نيا وحكومة اه وتقدم عن شرح حر فى باب المناهى فى
نكحه على حكم البيع يعاقله ما قصه ولو كانت البيعة بيعا فسد إلى أزال بكارتها للمشتري بكر أهقر بكر
يلزم كالنكاح الفاسد وارث بكارة ان قال والاصح فى النكاح الفاسد وجوب مهر ثيب وارث بكارة وعلى
الاول فلا ينافى ما فى فى الغصب أنه لو اشترى بكر أمقصوبة ووطئها جاهلانه يلزم مع ارش البكر فمهر ثيب
لوجود العقد المختلف فى حصول الملك ههنا كفى النكاح الفاسد يتخلله ثم اه فأتى تراه هو وسبأى الغصب
بوطء المشتري من الغاصب وقد قلتم بعضهم هذه الاوابعوله

فى الغصب والديان مهر ثيب * كذا فى ارش البكارة المطلب
فى وطء مستتر بعقد فساد * مهر لكسر مع ارش أبدا
فى وطء زوج فى نكاح فاسد * مهر لكسر دون ارش زائد
كذلك وطء أجنبي لاسه * قبل قبض المشتري قدسنته

اه شيفنا (قوله لانه الملك هنا ضعيف) كالم وجهه ضعفه انه معرض للزوال والتلف قبل القبض كاهو
الفرض اه سم على ج اه عش على حر (قوله بين الحر والامه) ان تلفت الحر لملك فبها أصلاحه
يقال أنه قوى يمكن ان يقال المراد به ملكها للبيعة نفسها قوى اه شيفنا عهده أى (قوله لوجود العقد المختلف
فى حصول المال به) انظر ما وجه استغناء الفرق من هذا بل كان المناسب المكس إذا ملك هنا منتقل عليه فكان
أولى باعتبار شئتين بخلاف المختلف فيه وقد روي بعضهم الجواب بقوله أى فملك المالك هناك وهو البائع قوى على
إيجاب شئتين بخلاف ملك المشتري هنا فإنه ضعيف وهذا الجواب لا يصح لان ملك المالك هناك الذى هو البائع
أضعف مما هنا إذا اختلف فى حصول الملك للمشتري يستلزم اختلف فى حصول الملك للبائع فيكون مختلفا فيه
وبما هنا متفق عليه مع ان الفرض ان الواطئ هو المشتري فى صورة البيعة بيعا فسادا ومتفق على اختلاف فى
حصول الملك له التتبع فيما يصيب عليه لا التخليط كاهو الواقع وان الواطئ فى صورة البيعة قبل القبض
يخص أجنبي غير المشتري والباقي ليس ذوا جابل هو زان أو واطئ يشبهه فليس له ملك لا متفق عليه ولا
مختلف فيه والمناسبة التخليط لا التتبع كاهو الواقع إذا علمت هذا فالمناسب فى الجواب ما يستنبط من كلام

وأجاز هو البيع فله الرد
بالعيب ثم ان كان زوالها
من المائع أو باقة أو
زواج سابق فمهر أو من
أجنبي فطلىه الارش ان
زالت بلا وطء أو بوطء زنا
منها أو الزامه بمهر بكر مثله
بلا افسراد أرض ويكون
للمشتري لكنه اندرد
بالعيب سقطا منه قدر
الارض الباقي وماذ كرم
وجوب مهر بكر هنا لا يخالف
ما فى الغصب والديان من
وجوب مهر ثيب وارث بكارة
لان ملك المالك هنا ضعيف
فلا يجهل شئتين يتخلله ثم
ولهذا لم يفرقوا بين الحر
والامه ولا ما فى آخر البيوع
المهية منها فى البيعة دعا
فاسدا من وجوب مهر بكر
وارث بكارة لوجود العقد
المختلف فى حصول المال به ثم

ان يادى فيما كتبه هناك الفرق بين الغصب والبيع الفاسد وهو ان يقال في قوله لو جرد العقد الخ أى تعددت
 الشبهة بسبب الاختلاف في حصول الملائم أى وتعد الجهة فتضى شيئين يتخلف ما هنا الجهة واحدة فالحاصل
 ان ما هنا اذا انظر اليه مع الغصب والديان يفرق بالقوة بالضعف واذا انظر اليه مع البيع الفاسد بطرق تعدد
 الجهة وعدمه وتعد الجهة يعلم من كلام الازى ونص عبارة قوله بخلافه فيما ذكره هو بان الجهة
 المتخلفة هنا لا تختلف بسبب جريان اختلاف في الملك لم يلزم عليه ايجاب مقابل البكارة من ان الموجب لها
 البكروطه الشبهة لانه استمتع بها بكر وارش البكارة ازالة الجلفة بتخلف جهة الغصب فانها واحدة ولو
 اوجب مهر بكر لتضاعف غرم البكارة من رين من جهة واحدة وهو مجتمع فادفع ما قال الغالب الذى لم
 يختلف في عدم ملكه اولى بالتخلف فان اختلف على ملكه قوله كفى النكاح الفاسد اعترض بان قضيه وجوب
 مهر بكر وارش بكارة فيه وليس كذلك بل الواجب فيه مهر بكر فقط واوجب بعض مشايخنا انه ليس بتطويع البيع
 الفاسد في الواجب فيه بل في اعطائه حكم الصحيح في قدر الضمان فكان النكاح الفاسد اعطى حكم صحيحه في
 وجوبه مهر بكر ولو جوبه في النكاح الصحيح الخالى من معنى صحيح فكذلك البيع الفاسد اعطى حكم صحيحه في
 وجوب وارش بكارة ولو جوبه في البيع الصحيح على المشتري بحث الدار به المشتراة بعد اقتضائها له قال فتنة
 هذا عدم وجوب مهر بكر معه لا تقول وجوبه لامن حيث البيع الفاسد بل من حيث وطء الشبهة لتبطل
 اه حلية ان يعدا الحق قوله كفى النكاح الفاسد قضيه ان الواجب في النكاح الفاسد مهر بكر وارش بكارة
 وهو خلاف ما تقدم به بعد قول المصنف ولو اشترى زورا بشرط ان يصعد الخ على المصنوع كانت بكر فمهر بكر
 كالنكاح الفاسد وارش بكارة لا تلافيها بخلافه في النكاح الفاسد انفس كل كصحيه في الضمان
 وعدم وارش البكارة صحيه دون صحيح البيع دون صحيح النكاح وهذا ما ذكره الركنين وابن العمد والاصح
 في النكاح الفاسد وجوب مهر مثل ثيب وارش بكارة اهر عليه فاشبهه في أصل الضمان لا في قدر المرجوع به
 ومع ذلك الراجح اهما من الاقاصار في النكاح الفاسد على مهر البكر اه عرش على مهر قوله كفى النكاح
 الفاسد المعتد فيه وجوب مهر بكر فقط وسيسر به المصنف او انقص التفرغ اه حل والحاصل
 انه متى استمتع بكر وازال الجلفة وجب مهر بكر وارش بكارة ان قوى ملكه كفى البيع الفاسد وجب مهر
 بكر فقط كفى هذا الباب لانه اضعف ملكه لم يشترط كفى النكاح الفاسد على ما ذكره ناله ما ذكره
 ازالة الجلفة او مهر ثيب وارش بكارة كفى الغصب والجنابات وعدم وجوب مهر بكر فيه المكون للجهة واحدة
 ولا شبهة ولا ملاك فتأمل لكن تقدم عن مهر في باب البيع المتبني عنها ان النكاح الفاسد يجب فيه مهر ثيب
 وارش بكارة كالغصب والديان وارش عرش هناك والمعتدان النكاح الفاسد يجب فيه مهر بكر فقط كصرح
 به مرفى فصل لاتزوج امرأتها بما نكحها من الحلى فظاهر اه شجناح ف قوله كفى النكاح الفاسد
 متعلق بقوله من وجوب مهر بكر وارش بكارة أى فالنكاح الفاسد يجب فيه على الزوج اذا وطئ مهر بكر
 وارش بكارة وهذا هو معنى عبارة وان كان تعني ان المعتدان النكاح الفاسد يجب فيه مهر بكر فقط كما
 أى كالصبي قبل القبض وقوله بخلافه فيما ذكره متعلق بالتعليق أى قوله لو جرد العقد وما ذكره المبيعة
 قبل القبض أى فليس فيها عقد مختلف في حصول الملائم أى بالتسليم والوطء اذ هو اجنبي فكلت ليس له
 ملك لا ضعيف ولا قوى لا متفق عليه ولا يختلف فيه وقد عرفت ما في هذا التعليل والفرق قوله بخلافه فيما ذكر
 أى فليس فيه عقد مختلف فيما نكحها ومعين الاجنبي لكن لا ضيف الملك وجب عليه من واحد لا من
 ملائمة هذا المقدور الفرق فافهم اه سلطان وصيرة حل قوله بخلافه فيما ذكره أى كفى لا ملائمة
 بالكلية وموجب المهر وطء الشبهة لانه استمتع بها بكر وموجب وارش البكارة ازالة الجلفة ولا يخفى ان هذا لا ينعين
 موجودهنا أى في الختام موجود في الغصب من انه اولى بذلك الان قال المصنف البكر وارش البكارة

كفى النكاح الفاسد بخلافه
 فيما ذكر

جهة الغيب وهي جهة واحدة فلو أوجبت عليه مهر بكر لتضاعف قهر البكار من اثنين من جهة واحدة وهو
 ممنوع اهـ حل ب (تنبيه) في الرض وشروطه عليه فعمل الآلة وهي ما تقتضي دفع العقد للمالك وبه خصص
 جازية وتضمن لئلا يدام أي لاحقة لخبران حبان في محضهم أقال مسلماً وفي رواية للبحرقي نادماً قال الله عز وجل
 وهي فسخ لا يسع والأصمت من غير البائع وبغير الثمن الأول وفرع على كونها فسخاً مسائل فقال يجوز
 تصرف المتعاقب أي تصرفه ما عني مجلس الآلة في الصرف قبل التبايض ولا يتجدد فيه الشفعة أو تصحيب المبيع
 والمسلم فيه ولو قبل القبض أو بعد التلف له ما وشمل كلامه إلا يقي قصص الآلة فيه لانه لا يز يد على
 التالف بخلاف ردّه بسبب لأن الرد يد على المردود ولا مردود وبه رجوع في الموهوب إلا بق من يد
 المتبني على الأصح ورد المشتري مثله أي التالف في المثل وفيه في المتقوم كغلام مؤمن ينفذ تصرف البائع
 في المبيع بعدها أي الآلة قبل القبض إذا لم يكن المشتري قبض الثمن فلا ينفذ التصرف نقله الأصلي عن
 المتولي في الباب الآتي وهو المناسب لما سأل من أن للمشتري حبس المبيع لاسترداد الثمن على ما يأتي فيه
 ولا تنفذ الآلة بتلفه عند المشتري ولو بائناً أو تلفاً أجنبي بل يضمنه لانه مقبوض بحكم العوض كلاً أخذ
 قرضاً وسواً ومقبوضتهما كان متقوماً باقياً بقي وقت العقد والقبض لما في نظره في اعتبار الارش وقبضه
 انه ان كانت القيمة بين الوترين أقل فهي المستبرقة فيأخذ كره كالمسلم من اعتبار الأقل نظراً لوجه اعتبار يوم
 التلف وان استعمله المشتري بعد الآلة وقبل القبض زبته الاجرة وليس البائع فيها رد بسبب حدث يد
 المشتري فيها وعليه البائع ارش العيب بخلاف الأصل والمشتري الحبس المبيع بعد الآلة لاسترداد الثمن
 سواء اقلنا المانع أم يسع مرس به الأصل ونقده السبكي من القاضي قال لأننا قلنا بيع فالبائع الحبس أو
 فخصم كالأدب العيب وله الحبس وهذا يخالف ما نقله النووي في مجموعه في الخيار عن الزاوي وآخرين انه
 ليس لأحد من العاقدن بعد التماس في مدة الخيار الحبس بل إذا طالب أحدهما الآخر لم يتخلل له البيع
 ثم يدفع ما كان يده بخلاف اختلافهما في البداية في البيع فان لكل حبس ما يده حتى يدفع إليه الآخر لأن
 الفسخ هنا دفع حكم الصدوق في التسليم بحكم الفوهي وجوب الرد وهذا التسليم بالعقد وهو وجوب
 التسليم من الجانبين اهـ فعلم منه انه لا حبس لجميع الفسخ فعليه الاحتجاج الى تنفيذ فود تصرف البائع
 فيما مر بكلام المتولي السابق وعليه مروي في المجموع فله لماذا كره فود التصرف سابق فيه كلام المتولي سابق
 الاوجه الضعيفة ونقله أي الآلة قول العاقدن تعاقبنا أو تعاقضنا أو قول أحدهما الآخر أفتلن ونحوه
 فيقبل الآخر ولا يشترط لصحتها كرا الثمن وقبضه ما نسبى بما إذا كان معلوماً بالدينس الآتي لكن
 كلام الامام الآتي ينافيه وهو الحمد وكلامهم فيما يأتي يقتضيه وليس النص مني على انها يسع لا فسخ وان
 نص قبله على انها فسخ ولانص الله أي ذلك الثمن فان زاد فيه أو نقص منه أو شرط فيها أحد الأمرين صحاح
 عن مسكراً وعكسه بطالت وبقي العقد بحاله وتصمم من الوارث لانه خليفة العاقد وما أتى به ابن الصلاح من
 ان الرد لا يتولوا سائر ما يرجع من مودهم بحقه الاسلام الواجبة ولم يكن أوصى ما يتقابلوا مع الاحكام فخص
 الآلة لفرع القبول لهم لا ينافي ذلك لأن الحق فيه عند الآلة لورثهم لالههم بخلافه فيما تروى قال السبكي
 تملان القاضي ولو أقال في مرض موته حبس من الثالث لانه في مرض الموت لو رد المبيع بسبب وفيه
 اضما عنه حبسيت من الثالث كابتداء المبيع بالخيار أو تصحيب في بعض المبيع أو السلم فيه لا يصح في كله قال في
 الأصل في الاول قال الامام هذا الذي لم يزل من جهة والآلة يجوز على قولنا انها يسع العيب بحصة البعض وقتبته
 يجوز على قولنا انها فسخ المجهل بالحصة قال الزركشي ويرد على نص الشافعي على انه لا بد فيها من العلم
 بالقبل بعد دفعه على انها فسخ قلت وتقدم ما فيه لكن ان آله في البعض ليجعل الباقي أو جعل بعض السلم
 فيه ليشبه الباقي فهي فاسدة بكونها بائناً من الثمن ولو تبايلاً وتماضياً وبها وتماضياً فخر اختلافاً قدر

التي قال قول البائع بعينه لانه غلام وكذا القول قوله بعينه اذا احتياجا الى معرفته أي التي لا تقدر الارش الذي رجع به المشتري على البائع عن العيب القديم وان اختلفنا في وجود الالة قال قولك تنكرها بعينه لان الاصل عدمها ولو ازيدنا المتصل في ثوبها للمشتري والمتصل في ثوبها للاحتمال الحادث قبلها فبقاها من غير ما مر في الردا للعيب انه للمشتري وان باعهم من جلا وقتا بلا بعد الاحوال الاحتمال والقبض للتي استرد المشتري الثمن بلاهله فلا يلزمه ان يصبر قدر الاجل وان لم يقبض أي البائع الثمن فخطعن المشتري سواء كان كالا لم مؤجلا وبناجيهما والعلقة بينهما ١١

• (باب في حكم المبيع ونحوه قبل القبض وبعدة الخ) •

ذكره أحكاما ثلاثة الانقاسخ بالتلف وثبوت الخيار بالتعيب على التفصيل الآتي وعدم جهة التصرف فيه كبدله كره وقوله ولا يصح تصرف الخ وقوله ونحوه أي كالمداق والاحكام الهشة وأما الثمن فداخل في المبيع وقوله قبل القبض ذكره في المتن منوطا وقوله وبعدة ذكره متهما من التقيد بالطرف اذ يعلم من قوله قبل قبضه انه بعده ليس من ضمان البائع لكن بحمله ان لم يكن خيار أصلا أو كان للمشتري اوله فان كان البائع وحده لم يوفى من حمله أيضا كقول قبض القبض في التفصيل الآتي لكن قوله ونحوه يذكر كقولنا الاحكام الثلاثة التي ذكرنا للمبيع بل ذكره الثالث فقط وهو عدم جهة التصرف فيه كآتيه عموم قوله ولا يصح تصرف الخ وقوله والتصريف فيماله الخ هو ما سيذكره بقوله ولا تصرف فيه له بغيره وقوله وما يعلق بهما الذي يتعلق بالمبيع ونحوه قبل القبض الكلام على القبض الآتي في قوله وقبض غير مقبول المالح الباب والذي يتعلق بالتصرف فيه له تحت يد الغير مسئلة الاستبدال ببيع الدين الآتيان في قوله وصح استبدال الخ

• (باب) •

في حكم المبيع ونحوه
قبل القبض وبعدة والتصرف
فيما له تحت يد غيره
ما يتعلق بهما (المبيع قبل
قبض من ضمان بائع)

ومعنى قطعها بحسب جهة التصرف انهم ما نظروا لها من حيث ان قبضها في العين وفيما تصرف في الدين وكل من العين والدين ليس تحت يد المتصرف ١١ شيئا (قوله ونحوه) كالمداق والاشتمال المعين والاشتمال المعينة مما هو مفقود ضمان عند كماله من قوله ولا يصح تصرف الخ تأمل ١١ شوري (قوله والتصريف فيماله الخ) و ياقبه في الصداق مانعه ولا يضمن منافع فائتسده ولو بائنه انه أو امتناعه من تسليم بعد طلبه كغاية في المبيع ١١ شوري (قوله المبيع قبل قبضه) أي الناقل لضمانه وجار شرح من المبيع قبل قبضه أي الواقع من جهة المبيع فالقبض الواقع لا من جهة كالمعم فهو بعد قبضه على كونه من ضمان البائع وذلك كأن قبضه المشتري من البائع على سبيل الوديعة بأن أودعه البائع له فأنضمته وديعته وكان البائع حق الحبس فقلقه بيد المشتري في هذه الحالة كلفه يد البائع كالمع حواه لانه لا أوله والقبض ولهذا كان الاصح شاء حبس البائع بعد مودع ما وقع لزكشي في هذه الأحوال جهة مما يختلف ما تقرر وهو ان ثبت بعض تصرف في القفا وقوله وكان للبائع حق الحبس معلومه انه لو لم يكن له حق الحبس وأودع المشتري المبيع حصل به القبض المضمين للمشتري ١١ عـ عليه وقول من بان أودعه البائع اياها لا ينافيه قولهم اياها من ضمانته بغيره لان ذلك مشروط في ضمان البائع ولو كان في ضمان العقد ١١ حل واحتمل بالمبيع من زواله المتصل بالمشتري في قبض البائع كتمه وتولين ويض وصفه وكذا في مال البائع وان تعدى بحبس المبيع بان طلبه المشتري في قبضه من غير ما يمكن له حق الحبس ولو استعمل البائع المبيع قبل قبضه بلزمه أن يرد كذا الوجه بعد ما لها أوجه تقدير ذلك ان جعله للمشتري ١١ شرح من (قوله أيضا المبيع قبل قبضه) أي أو بعد طر من خيار البائع وبعدة من ضمان البائع وان عرضته على المشتري قبل قبضه لبقاء سلطانه عليه وان قاله المشتري هو وديعته عندك ١١ حاجي ومن القبض ما لو وضعه بين يديه على به ولا مانع له من قبضه وان قال المشتري لا أريد بيعك الامام انه لا يلزم من قوله منه بحيث تناله يضمن غير حاجه لا لتقال أو تلام سواء كان موضعه من ضمانه أو ساره أو املعه أو باقى مثل ذلك في موضع الدين الذين عندنا تسخولا لما في الاور وهذا كله بالنسبة لمصالح القبض

عن جهة العقد فلو خرج مستحقا ولم يقضه المشتري لم يكن المستحق مطالبة له لعدم قبضه جقيقة وكذلك ياباه
 قبل قبضه فنفذ المشتري الثاني فليس المستحق مطالبة المشتري الأول فالإمام وإنما يكون الوضوع بين يدي
 المشتري قبضاً في المصير دون غيره وكذلك أخذ الدار ونحوها إنما يكون قبضاً في المصير دون غيره اهـ شرح مذ
 (قوله بمعنى انفساخ البيع الخ) أي لا يعني الضمان الذي هو فرض البذل من مثل أو فية لا ذلك في ضمان اليد
 وما هنا في ضمان العقد اهـ (قوله وان أراضه) أي من الضمان بالبيع المذكور كان حاله وإذا تلف قبل
 القبض لا ينفسخ العقد وإن تعبد لا خیاراً وعبارة التنازع وإن أراض المشتري عن الضمان لم يبرأ في الظاهر ولم
 ينفسخ الحكم وأما قوله ولم يتغير الحكم لأنه لا يصح تصرفه قبل قبضه ليس تكراراً مع ما قبله ولا تأكيداً له
 انتهت اهـ سم (قوله أراضاً وإن أراضه) ظاهره وإن اعتقد البائع صحة البيع وهو ظاهر لأن هذه الضمان
 كونه في يد موهي باقية اهـ عـش على مر (قوله فان تلف) أي حساً أو شرعاً ومن الثاني أن يدعى العبد
 الحر به قبل القبض ويحكم بحره فلو كان بعد القبض لم يرجع على البائع بالثمن لتغير طبعه بعدم السؤال اهـ
 حل (قوله أو تلف ماله) أي ولو ياذن المشتري فالأذني وينظر فيما لو أكره البائع على اتلافه هل يكون
 كالمنازعة على المرح أو يتغير المشتري بين الفسخ والاجازة مطالبة المكره أو فية نقلاً اهـ حواشي شرح الروض
 أقول للظاهر الأول لأنهم جعلوا التلف لئلا الغير بالأكراهة يثاق الضمان فنسبوا الفعل إلى البحث فنهرو
 وذلك بثمنه نسبة الاتلاف إليه فيلغى العقد ويحكم به وهو الظاهر عدم انفساخ الوضوع من الضمان على
 المكره بكسر الراء أو البذل قائم بمسببه فيغير المشتري بغيره عكسه وهو ما لو كره المشتري على اتلافه هل
 يكون قبضاً ولا ينفذ نظراً للأقرب الثاني دليل أن قبض العبيد والخجون لا يستبعد لكن كل منهما ليس أهلاً
 وفعل كل منهما كالأفعل اهـ عـش على مر (قوله أيضاً أو تلف ماله) أي من يقع ما العقد ولو كان يمكن ضماناً لغير
 ماله محاسن أو كان غير مبيعاً أو بدو التلف أو ياذن لاجني في اتلافه أو يعقب ولو يبيعه لانه يسرى أو كان
 في يد المشتري ولو خياره وحده أو أخذ المشتري تعديه لئلا أهقل على الجلال (قوله أيضاً أو تلف ماله) ومنه ما لو
 باع بعضه من ثم اعتق نصيبه منه وهو موسر لسان العتق إلى بعض المبيع وشل اتلافه اتلاف جميعه فله
 إذا كتمه وكان عاتقاً كان معها أو فرط في حفظها أو قصر في حفظه بأن أكتفه دابة الغير بما لو دابة المشتري
 ولم يكن معها اهـ حل (قوله لئلا يذوقه) أي مع عدم قيام البذل مقامه دليل ما يأتي في اتلاف الاجني (قوله
 فيدق الثمن من المشتري) أي الذي لم يقضه فان كان قد قبض وجب رد لفوات التسليم المستحق بالعقد فقبل
 تكلل تصرفاً في عقد الصرف قبل القبض اهـ شرح مر (قوله وينقل المالك إلى المبيع الخ) يرتب عليه الرد إذا
 تكلل المشتري حيث لم ينقص الخيار بالبائع وموثة تجهيزه على البائع اهـ من الحل (قوله وقوع دعة) أي
 جوهرة في بيع لا يمكن انحرافه منه ولو بصره فان عدل في هذه الحالة بين عدم انفساخه وكذلك يقال في الطير
 والصيد وأما قوله وانقلب المصير خـ أي ما بعد خلا والابتدأ خيار المشتري وقوله واختلط متغيرها خـ
 أي البائع كقائه عـش وذكر حكم ما لو كان للاجني وانظر ما لو كان للمشتري اهـ شخاضاً وهذا وبما صلا
 في وقوعه للزمين كونه من البائع أو نفسه فينفسخ البيع أو من المشتري فيكون فاضلاً من اجني فثبت
 الخيار وكذا في المسائل الأربعة بعد مسئلة الدرة والظاهر أن هذا التخصيص متعين ومثل يشال في قوله وأما
 غرق الأرض الخ فتارة يكون الفرق في وقوعه من المشتري أو البائع أو اجني أو من غيرهما فحل (قوله وانقلب
 طير الخ) عبارة تشرح مر واختلاف ما لا يرجع حوده من طير متوجش اهـ فيعلم من تشييده بعدم
 رجاء الرد إن قوله متوجش فتل كل من الطير والصيد ولم يقل متوجش لأن العطف بأو وقوله ولم يتغير
 عبارة مر في شرحه ولم يكن يتغير اهـ وكتب عليه عـش قوله ولم يكن يتغير بخلاف ما إذا لم يكن وهل
 يكتفي أمكانه بالاختيار اهـ سم ثل في أقول الظاهر نعم لكن ينبغي أن يشترط للمشتري اختيار اهـ (قوله

بمعنى انفساخ البيع تلفه
 أو اتلاف بائع وثبوت الخيار
 بقيمة أو نصيب بائع أو
 اجني وبالاتلاف اجني كما
 يأتي (وان أراضه) منه
 (مشتري) لأنه أراضه
 (عقب فان تلف) بائع (أو)
 أنفسخ بائع الفسخ البيع
 لتصرف قبضه فسقط الثمن
 من المشتري وينقل المالك
 في المبيع البائع قبل التلف
 وكالتلف وقوع دعة في بيع
 وانقلب طير أو صيد متوجش

واقتراب الصبر خرا) أي اذ لم يعد خلافاً على خلاصه يكن كالتلف ويشهد له الجوهري وجوه العليم
والصديق ثبت المشتري الخيار اه حل أي في اقتساب الصبر خلاصاً يكتفي عيش على مر خلاصاً
لما هو به كلام المحشي أي وإن كانت قيمة المثل أكثر من قيمة الصبر لا يختلف الاخر أيضاً يكتفي عيش أيضاً
(قوله) واختلاط متقوم بائتر) خور اختلاط المثل بائتر فإن اختلاطه بجنسه كسبر جربت فكالتلف
أي وان اختلط بجنسه ثبت الخيار للمشتري ويكون المختلط شركة اه عيش على مر وقوله فكالتلف
أي أيضاً أي إن كان المثل للبائع المالك لا يكتفي بغيره بل يكتفي بالقبض لا يكتفي بدهو وصبر مشتري كايمنوبين
الأجنبي اه محشي من عند قول المتن ولا يصح بيع ما يعلب باختلاط حادثة هو جوده الإبرط قطعة (قوله)
أي باختلاط متقوم بائتر) أي للبائع اه حج ومفهومان اختلاط المتقوم بجنسه لا يكتفي بالقبض لكن يشهد
الخيار له مشتري ثم إن أجاز واقتنع مع الأجنبي على شيء فذلك والاصد ذو اليد اه عيش (قوله) أو جدد
البائع اه) أي بما يفي به عن من المشتري ينكر وجوده أو بجده البيع من أصله فإن لم يمتنع فذلك وإن أجاز
أخذ الثمن وإن وفي بالمبيع والأخذ ما زاد عليه من مال البائع ونقص كلاً من الثمن والزيادة إلى حسن البيع
لا تمن باب الظاهر بصفه اه وعبرة عيش (قوله) أو جدد البائع له الخ أي إن أنكر أصل البيع فخطف على
ذلك ثم جدد الخلف حيث كان المشتري على ما كان البيع وقوله بغير من الفسخ والأجرة فإن دفع أخذ الثمن من
البائع إن كان قد دفعه والسطحاً فهو إن أجاز أخذ الثمن ويصرف فيه بالنظر بمعنى أنه يشتري مثل البيع فإن لم
يفسخ أقبضه البائع منه لخص السعر وأطرق عيب في الثمن أخذ المشتري ما نقص مما دفعه للبائع بطريقاً ما له
إن لا يعلف البائع ويشفع العقدو يأخذ الثمن لعدم وصوله إلى صفته انتهت (قوله) أيضاً أو جدد البائع له أي
ولا يئذ له مشتري أي أنه يملك في أمانها كلفه يشق تحميلها في العاد فبما يظهر مال الذري وفي نسخة بمجرد
الجنين غير حلف وقفة إذا غلب على نفسه أنه لا يعلف اه ويجب أن يفي في الزرع إلى الحاكم وطلب التظليل
كفتمسوسه في الفسخية البائع ينقض قصده لم يصير ما يعلف اه شوري (قوله) ثبت الخيار وهو
على التراضي في الثلاث على المجهد اه شئنا (قوله) لا يمكن دفعها) أي لا يمكن الإئتمنة أما إذا لم يمكن الرجوع أصلاً
فهو تلف في المبيع أيضاً (قوله) والفرق لا شيء أي ظاهر وهو أن المعقود عليه في الأجرة لنفسه وهي تقوت بمعنى
الزمن والمعقود عليه في البيع العين وهي باقية وإن الأجرة تقتضي الانتفاع في الحال وهو متغير بخلاف البيع
اه حل (قوله) أيضاً والفرق لا شيء أي معتمده وهو عدم العلم ببناء العين في وقوع الرجوع وما بعده بخلاف الأرض
اه مر وهو ظاهر لأن مراد الشارع بين الفرقين وقوع الرجوع حيث عدت لا وأوقع العضر حيث عدت عينا
أما إن كان مراده بين الفرقين وقوع العضر على الأرض المبيعة حيث عدت عينا أو وقوعها على المرحر حيث
عدت لا فإنها تظهر هذا الفرق ثم أي يشرحه أشار إلى أن هذا الفرقين وقوع الرجوع في العضر ووقع العضر
على الأرض المبيعة أما الفرقين وقوع العضر على الأرض المبيعة ووقعها على الأرض المرحر فهذان الأجرة
تقتضي الانتفاع في الحال وهو متغير بحسب حالة المأوى وقدره ولا لاقتصر على تلف المنافع اه عيش (قوله)
وأن ارف مشتري قبض) هذا إذا كان الخيار له أو لهما ولا خيار أصلاً ولا انسخ كيدل عليه كلام الروض
وشرحه في باب الخيار وبيناه في حواشي شرح البهجة اه نعم على حج وقول سم والانفج أي
فسترد المشتري الثمن ويصرف البائع بمثل قيمة أو بمثل اه عيش على مر (قوله) أيضاً وأن لا تلف
مشتري) أي من يقره السر أو ما إن يأسر العقدان وكيفية وإن يأسر العقد فهو لا يكتفي وبمثل ثلاثة أن لا تلف
بجمله فإذا كان المبيع طليفاً وكان معه ما لم يضر في حفظه كان كلفه ثمناً اه حل (قوله) أيضاً وأن لا تلف مشتري
قبض) أي إن كان خلاصاً لقبض فلا يكتفي بما هو عليه ولا يكتفي بالقبض إن أتلفه ليس قبض وعليه البذل وعلى
التابع دال من المعين وقد يحصل النقص إذا أتلف البائع الثمن أو تلف يده ولو أخذ المشتري المبيع بغير

واقتراب الصبر خرا
واختلاط متقوم بائتر
يغير ما يقبض المبيع أو بائتر
أو جدد البائع له ثبت الخيار
وأما عرف الأرض أو وقوع
مضرة عليها لا يمكن دفعها
فخرج الشئان ههنا تعيب
وفي الأجرة أنه تلف والفرق
لا شيء وأن لا تلف مشتري
حق قبض) اه (وإن جمل)
أه المبيع

اذن البائع حيث كان له حق الحبس فله استرداده منه فلو ائتمه البائع اتلافاً فمقتضى ما يدعى المشتري في هذا الحالة
 جعل مسترداه بالاتلاف كان المشتري قابض بالاتلاف فليجزم به ان المشتري ليس هل ينفع البيع ويغير
 المشتري وسهوان أو جمهما وأولهما كما قاله السبكي وغيره وأذن المشتري للمشتري أو للبائع في اتلافه لغو لعدم
 استقرار المالك بخلاف الغاصب حيث يرأى ذلك واتلاف صيد البائع ولو باذنه كالأجنبي وكذا عند المشتري بغير
 اذنه والغرف بغير ما تشوف الشارع لبقاء العود فان أجاز جعل ما يؤولو اتلفته دابة المشتري نهاراً انفع البيع
 أو لا فلا في الخيل فان فسخ طوبى عما تلفت أو هجمة البائع فكالأقفاء وانما يفرق بين الليل والنهار كهيئة
 المشتري لان اتلافه ان لم يكن بغير طم البائع فاقعة أو بغير طم منه ففقران اتلافه كالاتلاف بخلاف اتلاف
 هجمة المشتري فنزل بالنهار منزلة اتلاف البائع لتغير طم بخلافه لئلا يقال اتلافه البائع بغير المشتري فيكون
 قبضاً ولا فذلك لا فتنفسخه البيع فلا وجه لتفسيره لا تقول هو بغيره ولو لم يكن اتلافه صالحاً للقبض
 شرفان أجاز قبض أو فسخ طم البائع بالبدل كما قرر وكذا قال ابن الرافعي بغيره ان حصل ذلك اذ لم يكن
 مالكها معها والأفان اتلافها منسوب اليه لئلا يكون اتلاف الأجنبي في الاتلاف لغوا اهـ حلبي (قوله كل المالك طعامه) قد يقتضي التبيين
 كانه من غيره فلا اتلاف منسوب اليه اهـ شرح حر (قوله كل المالك طعامه) قد يقتضي التبيين
 ان البائع كان لا يكون اتلاف المشتري قبضاً وهو كذلك بل لو ائتمه بعد قبضه حينئذ ينسخ أو يعبى بغيره
 فاه بعض المتأخرين واقره جـ اهـ حلبي (قوله كل المالك طعامه) هذا القياس يقتضي ان اتلاف
 غير الأهل كالجنون والسيح قبض لانه لو اكل طعامه المصوب بغيره فليس كذلك والفرقان
 ملكه على ذلك مستقر وهما غير مستقرين ثم كان اذن المشتري للأجنبي في الاتلاف لغوا اهـ حلبي (قوله
 فان الغاصب يرأى ذلك) ولا فرق في ذلك بين ان يقدمه الغاصب أو أجنبي أو ما يملكه بغيره اهـ حر (قوله
 والمشتري الأمام) أو ما يملكه أو لا فائلاً لا يجوز له الانقياد على الأمام ولا نظر لكونه مهدراً واستشكل بانه
 غير مضمون أو يجب بان ضمان العقود لا ينال عدم ضمان التيمم اهـ سبط (قوله وفي معنى اتلافه الخ) أي
 فيكون قبضاً وكان المناسب قول وفي معنى اتلافه أحبال الأبوي عجز المكاتب وموت المورث بعد الشراء اهـ
 (قوله فأجلها أود) عبارته في الأصناف وحرم وطء أمة فرعه أو ثبت ما يمر ان لم تصره أم ولد أو تأخر انزال
 عن تمييز الحدود ولا حرم نسب أو تصره أم ولد له ان كان حراً لم تكن أم ولد لغيره أو عليه قيمته لا قيمة ولد ثابت
 (قوله وما لو اشترى السيد من مكاتب الخ) ظاهر هذا إبقاء العود وحصول القبض بذلك وهو كذلك اهـ شوري
 ونائدة كون هذا منزلة القبض صحة تصرف السيد والوارث في الميراث لم يدخل تحت بدء وعدمه فعلق الذين
 الذي على المكاتب أو المورث بما بل ان كان له مال غيرها كالتمن فضى منه والاضاع على صاحبه اهـ شيخنا
 وعبارة العنان فان قلت ما فائدة كون التمييز وموت المورث كالاتلاف مع ان التمن والمؤمن ينقل للسيد أو
 الوارث قلت فائدة ذلك انه لو كان على المكاتب دين وعلى المورث دين فانه يرضى من التمن لانه استقر بذلك
 (قوله أو ما من المورث) أي عن الوارث الحاضر فلو كان عن ابنين أحدهما المشتري لم تصرف في النصف الذي
 يخص أحدهما لا بعد قبضه كما ذكر في الرض اهـ حلبي وقوله لا بعد قبضه أي من أمه لانه يقوم مقام المورث
 في قبض النصف كما في الشوري (قوله وغيره بالاتلاف أجنبي) أي فوراً (قوله لا ينسخ البيع بالاتلاف أجنبي
 الخ) هذا لا يشكل بالنسخ إلا ما في الوضوب البين المورث فليفسخ حتى انقضت المدلان العقود عليه هنا
 المال وهو واجب على الحائز بخلاف الأجرة فان العقود عليه المتفق عليها غير واجبة على متلفه اهـ سبط (قوله
 وهذا الخبر على التراضي) ضعف وقوله لكن نظره القاضى معتمد اهـ عـش (قوله كالاتلاف) أي الغير فان
 كان بأمر البائع فكان اتلافه قبض من البيع وان كان بأمر المشتري كان قابضاً وان كان بأمر الأجنبي بغير المشتري
 بين الغصب والأجرة وان كان بأمر التلاثة أي البائع والمشتري وغيرهما القياس الانقضاء في ذلك والتبعض

كل المالك طعامه المصوب
 منقضاء للغاصب ولو جاهلاً بانه
 طعمه فان الغاصب يرأى
 ذلك أما اتلافه بحق
 كصالح أو مذكور في المشتري
 الأمام فليس قبض وفي معنى
 اتلافه ما لو اشترى أمة
 فأجلها أود وما لو اشترى
 السيد من مكاتب والوارث
 من موره شيأ عجز المكاتب
 أو ما من المورث (وغيره)
 مشتري بالاتلاف أجنبي بين
 الأجرة والبيع للسوان
 عرضة العين (فان أجاز)
 البيع (غره) (البدل) أو
 قبضه بغير البائع (أ) يابلاً
 ينسخ البيع بالاتلاف أجنبي
 لقيام البدل مقام البيع
 وهذا الحساب على التراضي
 كما اقتضاه كلام الفقهاء لكن
 نظره القاضى والاتلاف
 أعني وغيره بغير ما
 غيرهما كالاتلاف

في ثلثه والتقدير في ثلثه فاله المستوى قال شيخنا ولا يقال يلزم على ذلك تفرق الصفقة البائع وهو ممنوع لانا
نقول فعله انتقص ذلك وهو أمر من ذكر الاتلاف فصار بمنزلة رضائه بغيرها اهـ ومقتضاه ان لو كان باذن
المشتري والاجنبى لا يكون قابضا للصفى ولا يقدر بالنصف الا تحلما يلزم عليه من تفرق الصفقة اهـ حل
(قوله) وحل الخيارات في غير الارز (وى) أى المعلن واما ان كل في الصفقة في البائع وبله ولا ينفع البيع (قوله) في
غير الارز (وى) أى المعلن لتعدد التقاض في المجلس والبدل لا يقر بمقدمه اهـ حل وعبارة عـش أما
الرزى فينفع المعلن لانه بشرط فسخ البيع في المجلس وهو يؤمن من قول الشارع ولا ينفع البيع
لانه واجع الثلاثة (قوله) اهلا لا التزام) يخرج به الحري فقط وقد اشترطوا في الحل في باب القودان يكون
ملتزما لاحكامهم أو نحو جوابه الحري بغير المكلف فلينظر الفرق ويمكن ان يقال فرق بين التزام الاحكام والتزام
الدين الذي نحن فيه فان كلام الصبي والمجنون اهل للاستعمال فلهذا لا يلزم اهل الالتزام الاحكام أى
التسكين (قوله) فرضيه مشتر) أى بان ابطال البيع اهـ شرح مر وفهم من هذا التفسير ان الحل لغير
هاتين الصورتين وهو ذلك شيخنا وهذا الحل لغير الارز وعبارة أصله مع شرح مر فلو بيعه البائع بالخيار
ثبوت الخيار لم يترى على الفور في ثلثه اما كالاتي واتلاف الاجنبى وكل منهما يثبت الخيار في ثلثه ففسخ
وان شاء ابطال بجميع الثمن انتهت (قوله) وحصول العيب بغيره) أى فلا خيار له فلو ظهر عيب فسد امتنع
عليه رده كما مر وصار قابضا لثالثه فاستقر عليه من الثمن حصته وهو ما بين قيمته وسلم ما عينا ولو كان العيب
حواصلى للثمن استقر عليه الثمن كله اهـ حل وقوله حصته أى حصتها لثالثه وقوله وهو ما بين قيمته الخ
فيه ما عدا وحق التعديلان بقوله وهو جزء من غنة نسبت اليه كنسبة التفاوت الذى بين قيمته وسلم ما عينا
(قوله) اهل الالتزام) هذا القيد لتفرق الارز لا لغيره لانه ثابت مطلقا فكان الاولى تأخير هذا عن قوله فان
أجاز وبيع الخ اهـ حل ومثله قوله بغير حق اهـ (قوله) غير المشتري) أى فو راعى إلى وجه الوجهين كما
أقضى به الواجب اهـ مر (قوله) والمراد بالارز في الرقيق الخ) هذا بالنسبة للعيب الاجنبى كما هو ساقى كلامه
أما لوجهيه المشتري فله يستقر عليه جزء من الثمن بنسبة قدر ما تنقص من قيمته البالي كل سلما ولو كانت
قيمته ثلاثين ومطلوعا عشر من استقر عليه ثلث الثمن أو سلما ستمين ومطلوعا عشر من استقر عليه ثلثه لفرق
في ذلك بين كونه رقيقا وغيره اهـ عـش على مر (قوله) والمراد بالارز الخ) مقتضى صنيعه من هذا
ضابط الارز في الرقيق في خصوص هذه المسألة وان ما تقدم في مسائل البيع الارز في الرقيق كثير وفي انه
ما تنقص من قيمته مطلقا اهـ (قوله) ما يأتى في الديان) عبارة هناك وفي نفس رقيق قيمته وفي غيره ما تنقص
ان لم يتقدم من حوالا انقصت من قيمته ففي رده نصف قيمته وفي ذكره أو ثلثه قيمته (قوله) بغير بيع) أى
للمبيع وخروج به زائد ما لحاقه بعد العقد فيصع معها اعدم ضميتها على البائع وعنت التصرف بعد القبض
أيضا اذا كان الخيار للبائع أو لهما اهـ اج اهـ سبط وقوله أولهما أى لو باذن البائع والانيص كما تقدم
في آخر خيار الشرط في قوله والتصرف كوطء واعتاق الخ وعبارة حل قوله ولا يصح تصرفه الخ هذا من جهة
حكم البيع وتصوره قبل القبض وبعد اختلاف في انه ما لحاقه بعد العقد فيصع معها انقصت منها ما يتقدم
وعنته التصرف أيضا بعد القبض اذا كان الخيار للبائع أو لهما فله شيخنا انتهت (قوله) كبيع وكالاته واجازة
أى وكالاته بغيره وفي ان راضه وحله عرض خلع أو نكاح أو صلح أو سلف والنولسة والاشراك اهـ شرح مر
(قوله) فبما قبض) أى ولو تقديرا اهـ شرح مر وفي عـش عليه قوله ولو تقديرا أى ولو كان القبض
الذى تقديرا كان اشترى طعاما مقدرا بالكيل فبضه جزءا لا يصح التصرف فيه حتى يكره ويدخل في ضمانه
اهـ (قوله) فبما قبض) أى قبضه بالقبض أى قبضه بالقبض سواء قبض أصلا أو قبض فضا ناقلا لا لغيره
فقط كسبائى في قوله وشره في قبض ما بيع مقدار الخ اهـ شيخنا فرق بين القبض هنا القبض في قوله

وحل الخيار في غير الارز
وإذا كان الاجنبى أهلا
لا التزام ولم يكن اتلافه يعنى
والا ينفع البيع (ولو
تعب للمبيع باق قبل
قبضه) أو بعبه باق فرضيه
مشتري فبما راضه بغير
أخذه بالثمن ولا الرز
لقد سدره على الفسخ في
الاولين وحصول العيب
بغيره في الثالثة (أو) قيمه
(اجنبى) اهل الالتزام بغير
حق (خبر) المشتري بين
الاجازة والفسخ (فان اجاز)
البيع (وقبض) وان قبض
غرمه الارز) وان قبض
غرمه البائع انه وخرج
يزاد في قبض ما لو اجاز
ولم يقبض فلا غرم بل واز
لغته فينفع البيع والمراد
بالارز في الرقيق ما يأتى في
الديان وفي غيره ما تنقص
من قيمته في الرقيق نصف
قيمته لا ما تنقص منها (ولا
يصح تصرفه ولو سلف باق
بغير بيع ورهن) كهيئة
وكالاته واجازة (فبما قبض

المتع قبل قبضه من ضمانه ما يقع إذا المدار في ذلك على مطلق الاستيلاء من المشتري ولو بدون تقدير فيما يبيع
 مقدرا (قوله وضمن بعدد) خرج به ما ضمن ضمانه يدوم وانما في عموم قوله وله تصرف في ماله بدفع غيره أو نحو
 شامل للمضون ضمانه بدفع الغير المعين بالكتابة وهو الأمانة وحاصل الفرق بين المضون ضمانه بدفع المضون
 ضمانه عند كل شيء عر على من ان المضون ضمانه يدوم ما ضمن عند التلف بالبدل الشرعي من مثل أو
 قيمة كالغصب والمستام والمعاروان المضون ضمانه عند دفعه ما ضمن بماله من غير كالبيع والتمن
 المعين والمصدق والاحوة المعينة اهـ والمقابل في الصدق هو المثل في الاحوة المعينة أجرة المثل وفي البيع
 خضر على الغير والحاصل ان المال تحت يد الغير على ثلاثة أقسام إما ان يكون مضونا ضمانا عند دفعه
 ما ضمن بالمقابل كالبيع أو يكون مضونا ضمانا يدوم ما ضمن بالبدل الشرعي كالغصب والمستام
 ولما أخذ بالسوم أو يكون أمانة كالشركة والقرض والودعة الأولى تنتج به قبل القبض الاما استثنى
 كالاتفاق الوصية والثاني يجوز بيعه مطلقا والثالث يجوز بيعه مطلقا الاما استثنى كالحيات اذا استأجره ولم
 يحط أخطأ ولم يدفع له الأجرة اهـ (قوله ضمانات) أما اذا كانت في الذمة فصع في الثمن والصدق دون
 المبيع لانه ضمن على ما يأتي في مسئلة الاستبدال في المفهوم تفصيل اهـ ضمانا (قوله لا يمكن بعين المقابل)
 بان كان بغير جنس الثمن أو بزيادة أو نقص أو تفاوت صفة وقوله أو كان في الذمة مطلقا على تاف أو لم يتلف
 لكن كان في الذمة وقوله والأى بان كان بعين المقابل أو بمثلان تلف أو بمثله اذا كان في الذمة فهو في هذه
 الصورتا اهـ حل (قوله أو كان في الذمة) صورته ان يشتري المشتري عبدا مثلا يد بتار مائة في ذمته ثم
 يبيع من الباقي قبل قبضه بدينار معين أو في ذمة الباقي أو يكون المشتري أقبض البائع دينارا عساي فذمتهم
 يبيع العبد بدينار في ذمة الباقي أو معين غير الذي دفعه له ولمع وجود الذي دفعه له على كالأصورتين يقال
 انه باع بمثل المقابل والمقابل في الذمة اهـ وفتنوا وتطر هذا التصور مع قول الشارع ولا فهو اهـ بلظا البيع
 فان الذي في هذا التصور يبيع مستقل بضمن أو بغير الثمن الأول لا أهله أي فصع في مقدور الالة لا تكون
 الا بدين الثمن الاول كما تقدم بقرينة من الرض وشرحه في حجة الباب السابق فالحق ان في قول الشارع أو بغيره
 تسجيما بالنسبة لهما اذا كان في الذمة فان صورته لا أهله بلظا البيع فيه ان شول المشتري الباقي بعينه هذا البعد
 الذي اشتر يشتمل بالثمن الذي في ذمة فينسقط عنه ما في ذمته بعبارة الرض وشرحه في حجة السابقة فيقول
 لم يقض الباقي الثمن سقط عن المشتري سواء كان حالا أم مؤجرا أو بمراتبه مع غير المقابل مع كونه له حق الحبس والسابقة
 (قوله وحل منع رهنه من المالح) تصدق هذه العبارة بصفة رهنه على غير المقابل مع كونه له حق الحبس والسابقة
 عدم صحة الرهن مطلقا سواء كان بعين المقابل أو غيره وسواء كان له حق الحبس أولا اهـ حل وضابط كونه له
 حق الحبس ان يكون الثمن حالا لم يقضه كالأمرين بالمقابل وكان له حق الحبس (الح) فصفة هذه العبارة ان يجوز
 فيها كسبا في القروع (قوله اذا رهن بالمقابل وكان له حق الحبس) فصفة هذه العبارة ان يجوز
 رهنه بغير الثمن ولو كان له حق الحبس وفيه نظر لانه كالرهن بالثمن فكيف يجوز رهنه على غيره اهـ ووافق
 النظر فصفة تعيم العباب بقوله ورهن أي يضمن الامس الباقي حبس لاجس اهـ عبارة اهـ سم (قوله)
 ويصح تصرف فيه المالح) في قوله الاستثناء (قوله كايلا) مثال لحوالاته ان شوبري في عر قوله
 كايلا في تدبيره في نحو الوصية تكونه تطبيقا للفتى على الموت فاشبهه الوصية بكونه ماله بالوت بشرط القبول
 اهـ (قوله ووقف) أي سواء بشرط القبول فيه أم لا خلافا لما تقول اهـ أقول عبارة أصل الرض وان وقف
 المبيع قبل القبض فما في التفتان قلنا ان وقف منتزعا القبول فهو كالبيع والافتكا لا عتاق به بطع في الحاموي
 وقال يصح ما مضى حتى لو لم يقع الباقي بذهنه معارضة ما عليه بالقيمة اهـ واعتمد المراد فقال وان كان
 على غير شرط قابلية وعبارة العباب بخلاف صفةه وبالأدوم وقفه مطلقا ويحرم ما مضى وان كان الباقي

وضمن بعدد) كبيع وعن
 وصدق مبيعات النجس من
 يبيع المبيع قبل قبضه في
 المصحين وغيره والضعف
 المالك وكل منع ببيع المبيع
 أو الثمن من الباقي أو
 المشتري اذا لم يكن بعين
 المقابل أو بمثله ان تاف أو
 كان في الذمة والا فهو اهـ
 بلظا البيع فيصح وحل
 منع رهنه منه اذا رهن بالمقابل
 وكان له حق الحبس والاجاز
 على الاصح المنصوص
 (و يصح) تصرف فيه (يشو)
 امتناع (وصصة) كايلا
 وتذير وتزدج ووقف

الحبس اه سم قوله وقسمه أى قسمه اقرا وأعدل لادلائها يسع ولا يدخلها الاجبار بخلاف التعديل
يدخلها الاجبار فكأنهم ليستبيحوا حل قوله لفقراء ليس بشيء اه شوى قوله اشتراء جزاء
قده يثنى على علم القبض اما لاشتراء مكدلا بد لصحة الاحتسب كدله وقبضه اه شرح الرض قوله
ويكون به المشتري بائنا أى بالاعتاق وكذلك بالاداء الوقف اه حل قوله وفيه معناه البينة أى من
حيث ان فى كل تصرفا من غير عرض فى الجسلة أو تصرفا لا الى مال فى الجسلة فلا رد على الاول الترويج ولا
على الثانى الوصبة وقوله لكن الخ مقتضى كونه غير بائنا بالذكورات انه اذا تلف أو أتلفه البايع انفسخ
البيع والتصرف المذكور فليحرم اه قوله لكن لا يكون بائنا الخ أى يكون بائنا فبما عدا ذلك
وهو الايداء الوقف فلو مات الموصى والمدبر قبل القبض وتلف الموصى به ينسحق بطلان الوصبة لبطلان
البيع بخلاف التدبير فانه يعنى بموت المدبر ويحدث كونه بمثابة اعتاق السيد وهو قبض ومثل الوصبة فى
البطلان الترويج اذا تلف قبل القبض وهذا الصريح به لا بد من قبض المشتري فان مات فامور نسمة فى قبض
ذلك اه حل قوله ان لم يشتره أى الفقراء واسما عدا فلا بد فيه من قبض المشتري اه حل قوله
ان لم يقبضه ولا يقبضه كان المشتري بائنا اه شرح مر ولعل الفرق بين اباحه الطعام للفقراء وبين
الصدقة والهدية والهبنة حيث لم يصح شيئا من كلام الصدقة ومعاملة ما طريق لانه بائنا بمعنى ان تصفها
بمعنى لانه لا يوطر فى ذوقه وان تمامه على القبض واباحه الطعام ليس فيما يقضى المانع لانه وانما
يقبضه بلزومه هو اكاهم لانه لا يكتفى فانه لا يملكه بل لا يرداد اه عى عليه قوله
ولا يجوز اشتاقه على أى ان لا يسع ولا عن كفارة لغير لانه اه شرح مر قوله على مال أى من غير
العدول الا هو صدق معناه فليفسح قوله ولا عن كفارة لغير أى ولو بالهبة الضعيفة لا يكتفى بذلك حتى
ولم يذكر عوضا فاجابه اه عى على مر امان كفارة نفسه فليفسح قوله ولم يذكر ذلك اه لغير
الذى يصح قبل القبض والذى يصح اه تقريره شخشا عى ماوى قوله فى ماله بدفعه بالاضافة واللفظ
الموصول فلا يتعين قرانه بغير الام لا فائدة تترجمه على الاضافة انه عى قوله مالا يضمن يعقد أى سواء كان
مضمونا يضمن بدأ وكل امانة وسواء كانت الامانة حلية او شرعية كملوطير الخ تو بالى داره ويلحق به
ما افزاه السلطان لجسدى عى كى لا يتخفى فله بعد و يشيعه وان لم يقبضه رفقا بالجسدى نص عليه ومن ثم
ملكها بالاقرار اه شرح مر قوله كودية ومثله غلة وقف وغنية فلا يحدا المستحقين أو الغائبين
بيع حصته قبل اقرارها فانه شخشا بخلاف حصته من المال فلا يصح بيعها قبل اقرارها ورويتها وكفى
بعض مشايخنا بالاقرار فقط ولو مع غيره اه قل على الجلال قوله بعد انكاه أى اوقبه باذن المرتهن
قوله بعد انكاه أى اقره اما قبله فلا يصح فى غير الوصبة الا بانه أو مالا الوصبة فتعصم ماله اذا لم يضمن
المرهون انما هو قيمته بل المال أو ربح المرتهن فى مضمون الداهن كاله من سند غيره أو ما وقع فيه فله رغبة
كالنزع والايصال ليس كذلك كذا فى حواشى شرح الرض فى الوصبة اه شوى قوله وما خذوسوم
وما افهمه كلامه من ان المأخوذ بالسوم مضمون جيعه مفروض فى مال الوصام كله والا كمن اخذ مالا من ملكه
أو بانه ليس شىء نصه فتعصم بضمه سوى النصف لان نصفه الاخر امانة في يده اه شرح مر وكتب
عليه عى قوله بضمه سوى النصف الخ لو كان المأخوذ بالسوم فو بين متقار فى القيمة فتؤخذ ادا اشتراء
أعجبهما اليه فقط وله اقل بضمه أى كرهه قيمة أو اقلها لمجاوزاته كمن لعبه اقل قيمته لاصل رابطة المتضمن
الزيادة فله نظر ولعل الثانى اقرب اه سم على عى وهو قيدانه لا فرق فى عدم الضمان لتسليم بين كرون
ما بسومة متعبد الاجزاء كدوب بدشراء بعضه وكونه غير متصل كالثوبين اللذين بدأخذوا حذمتما
لا يقال كل من الثوبين مأخوذ بالسوم لانه كملت من ان يشترى هذا يحتمل ان يشترى الاخر لا يقال هذا

وقسمه واباحه طعام للفقراء
اشتراء جزاء لفقراء
الشارع الى العتق ولعدم
وقوفه على القدرة دليل صحة
اعتناق الا بى ويكون به
المشتري بائنا وفي معناه
البينة لكن لا يكون بائنا
بالوصية ولا بالاداء ولا بالترويج
ولا بالقسمه ولا باباحه الطعام
للفقراء ان لم يقبضه ولا يجوز
اشتاقه على مال ولا من
كفارة الغير ولم يذكر
ذلك اعم من تعبيرة بما
ذكره قوله تصرف فى ماله
بدفعه مالا يضمن يعقد
كودية وقراض ومرهون
بعد انكاه كدوب وروث
كل المورث التصرف فيه
وقبضه بدو له بعد رده
وما خذوسوم وهو
ما اخذه

بعينه موجود في الثوب الواحد لانه كالمحتمل ان يأخذ النصف من العارف الاخرى يجوز ان يأخذ من الاسفل
 اه (قوله من يد الشراء) خرج به مأو أخذ من يد الاجارة والترض والارتم ان يتأمله ايجبه فخره
 أو يستأجر أو يفتريه أو يغير ذلك وينبغي ان يقال فانه كان ذلك وسيلة لتأنيدي اذ اضطر عليه كالترض
 والتزويج والتملعه عليه والصلح عليه صلح معاوضة فنهنا ذلك قبل العقد وان أخذ من الايمن كالاستجار
 والارتم ان يضمنه اذ انفسه لا تضمن وهو في دعائه الوسيلة لحكم المقصد اه عش على مر (قوله ايجبه)
 بغير اياه من عجب اه يراد في لكن عجب الثلاث لازم والذى في الشارح يستعد الاول ان يكون بضمه من
 الزايع وفي الصباح والمختار منه وعجت من الشيء عجمان باب تعبال ان قال واعجبني حسنه (قوله وبخلاف
 المملوك بضم) أى أى فصح كان سواء كان لبيع أو اجارة أو صدق أو غيره اه عش (قوله ولو اكترى
 صباغ الخ) قال في شرح الروض كذا جزمه الاصل ونقوله في النجوع عن المتولي وبغيره ثم قال المتولي ولو استأجره
 ليرى غنمه أو لحفظ متاعه المعلن شهر اكانه التصرف في ذلك قبل انقضاء الشهر لا يحق الاجبر له يتعلق بعينه
 اذ اقامت احرار يستعمله في مثل ذلك العمل اه وهذا الاختلاف مبنى على انه هل يجوز ابدال المتوفى به
 أو لا وسأتي بيانه في باب الاجارة وقد فرق بين كلامي الصبح والغارة عن فتناب حسيه كسائر الايمان
 بخلاف الرى والحفظ اه وهذا الفرق لا يأتي في جواز المجلس قبل العمل اه سم (قوله ولو اكترى صباغ الخ)
 هذا المستثناء مما تقدم فكان المنسوب التعبير بضم وهو مستثنى من الامانة وهو وارده على عبارته كالمسلمة ويستقيد
 بقوله وسألكون مما الكلام فيسه وهو قصر فيه لانه يدعيه والاقليل قد اكد ان عليه المصنف في شرح
 الروض فيمنع عليه التصرف وان لم يسله وفي عبارة شيخنا هنا خلافة فليزجج اه حل (قوله وسأله) انما
 ذكره ليكون من صور تصرفه فيه الله تحت بغيره والاخير والامتنان لا يجوز له التصرف فيه لاستحقاق
 الاجرا لعمل فيما يظهر لكن مقتضى كلام مر في شرحه خلافة حيث قال ولا نفيه مطلقا جواز ابدال
 المستوفى به لانه كان حل ذلك بشر ينما على ما اذا ارسلته الاجبر اه عش (قوله وضع استبدال الخ)
 بشرط ان يكون الاستبدال بايجاب وقبول والا فلا يعمد بما أخذ به فاله السبك وهو ظاهر بحث الاذرى الصفة
 بناء على ختمه الماطة اه سم وحاصل الصورة في هذا المقام أربعة بيع الدين بغير دين له هو عليه ولغيره
 من هو عليه وهاتان محبتان الاولى باقائه والثانية على المستدوي بيع الدين بالدين له هو عليه ولغيره من هو
 عليه وهاتان باطلتان وقد ذكر الاولين بقوله وضع استبدال الخ هذا اشارته الى الاولى وبقوله كيبه الغير من هو
 عليه هذا الإشارة الى الثانية وأما الاخير ثل فتفهم من قوله بغير دين ومن قوله كيبه اذ الصغير فيه
 واجمع الى الدين مقيدا بكونه بغير دين وقد صرح الشارح بهذا المفهوم بقوله وخرج بغير دين فمما ذكر رأى
 في مستثنى بيع الدين بغيره فانه الى الاولى منها بقوله كان استبدال من دينه الى الثانية بقوله أو كان لها
 دين الخ والاولى مفهوم الاولى والثانية مفهوم الثانية اه (قوله ولو فسخ) كان ادعى عليه اذ افساه عنها
 بالفسخ جزم ثم استبدل عن الفوق بكون ادعى عليه ألف درهم فسلطه عليها بشروط التصرف والثاني أنيب
 بقوله فيما أتى في باب الصلح أو جرى من دين غير منتهى على غير مقتضى حكمه في باب البيع قبل قبضه (قوله غير
 مشتمل) وكذا كل ما يجب تسليمه الى المجلس كراس مال السبل والروى وأجرة الاجارة التي في الذمة اه شيخنا
 (قوله بغير دين) أى ثابت قبل تكسبتي في الشارح وهذا التصرف بالدين والدين المشاؤقت هذا الاستبدال
 اه (قوله كسب في الذمة) قال مضمم لكن بعد لزوم العقد لا يجوز فزرن انجبار قال في الاعمال وانما يقعه
 اذ كان انجبار لهما أو لغيرهما ما اذا كان المشتري فان التابع ملكا للثمن فما للمانع من جواز استبدال
 بینه اه شوري (قوله كسب في الذمة) وأجرة وصدق ودين موصوفه بوزن كذا اجبر مستحقه او واجب ممتنة
 أو كسبو مقدرها الحاكم وبل خلع ولو حله اه حل (قوله وليس يشكك) اشارته الى اشتراط القبض

من يزيد الشراء لتأمله
 أيجبه أم لا ومعار ومملوك
 بضمج لتمام الملك في
 المذكور وان يخله في المملوك
 بضمج بعد دفعه لمشتريه
 والافلا بضم يبع لانه
 سببه الى استرداد الثمن
 ولو اكترى صباغ أو قصارا
 لعمل في ثوب بوسله فانس
 له تصرف قبل العمل
 وكذا بعده ان لم يكن سلم
 الاجرة وتعميرى بعد كسر
 اعسم مما صبر به (وضع
 استبدال ولو في صلح عن دين
 غير منتهى) بغيره بقرى
 (بغير دين) كسب في الذمة
 (ودين فرض والثلاف)
 تحسب من هر كسب أبيع
 الا بل بالذاتير وأخذ
 مسكنها الدراهم وأبيع
 بالذاتير وأخذ مسكنها
 الذاتير فثبت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فسلته
 حين ذلك فقال لا ليس اذا
 تفرقتموا ليس يشكك
 رواه ابو داود وغيره وصححه
 الحاكم على شرط مسلم

في المجلس في المتقين في قوله لا يا كسائي (قوله والذين النذر) فلو قال بعتك هذا الفريار بهذا العبد قاله بنوه
 الثمن وان لم تدخل عليه الباء اه شجنا قوله فهو ما اتصل به الباء قبل مدحى هذا انه لو باع عبده بدارهم
 سلما كانت غنما فصيح الاستبدال هنا لان الثمن مع اتمام البيع فيها يلزم من ذلك صحة الاستبدال عن المجلس به قال
 في شرح الروض وقد علب بالترام عدم الصحة في الفروهم ويحصل قولهم يصح الاستبدال عن الثمن على الغالب
 اه وقوله بدارهم سلما امدان يقول اسلمت اليك هذا العبد بعشر فدارهم في خمنك او في عشرة فدارهم فان
 النذر هو الثمن حيث لم يكن ناقدين وان لم تدخل عليه الباء اه عمرة اه سم (قوله أما الذين الثمن الخ)
 هذا مضمون النذر فيما تقدم والقدر معتبر في المسئلة الثانية لا قيمة تضاهي قوله كسبه لغير من عليه لذلك
 قال الشارح حتى تفسير الضمير أي الذين غير الثمن فكان عليه تأخير هذا المضمون عما يأتي أو شبه عليه بضافها
 بعد اه فتوجه فلا يصح استبداله أي ولا يبعه لغير من هو عليه (قوله أما الذين الثمن) أي المبيع في العقد
 الواقع بلفظ بيع أو سلم لان البيع في القيمة بلفظ البيع عند المصنف لان الاحكام عند تبع العنصر لا لفظ
 والمتمدد عند شجنا ان الاحكام تتبع اللفظ فعليه يكون المبيع في النسخة بلفظ البيع بعملا لاجل فيجوز
 الاستبدال عنه ونظاير كلام شجنا هنا واقعة الشارح على ذلك ومخالفة في باب السلم وكتب ايضا
 الذي عقد عليه بلفظ السلم ومثله ما عقد عليه بغير لفظ السلم وفي كلام الشهاب عير قوله قال بعتك في حق
 صفها كذا ان قد يعاويل سلما ورواها في الاعتياض على كونه يعاودهم بمضمونه كونه سلما والحاصل
 ان ما في النسخة ان كان مضمونا منع الاستبدال عنه والاجاز في الباب ولو سلمنا ان المبيع فيه مع وكان فخفا
 اه حل (قوله كالسليم) أي ولو كان نقدا كان أسلم عبد في عقد على المتقدين شرح الروض وغيره وقولهم
 يصح الاستبدال عن الثمن جرى على الغالب أي لم يكن مسلمة (قوله أيضا كالسليم) أي المبيع في
 القيمة ان عقد عليه بلفظ السلم اه سلطان (قوله بما لا تضمن اقاله) بان كان بغير جنس ذلك الثمن أو
 بز بادة انقص أو تفاوت صفة ولا يصح لانه اقاله بلفظ البيع وفيه ان هذا هو المسلم فيه فيجب حثه على السلم
 بقوله اه حل وقوله وفيه ان هذا هو المسلم فيه سبق قل لان صورة الاقالة في السلم ان يقبل المسلم السلم اليمن
 عقد السلم ويبيع المسلم يستحق على المسلم الميراث المال الماعل ان الاقالة فصح بنقض الثمن الاول والثمن
 هنا هو رأس المال فيقول المسلم للمسلم الباء قللت سوءا قال رأس المال ولم يقل لما تقر في النسخة السابقة
 لا يشترط فيها ذكر العرض (قوله بما لا تضمن اقاله) كان أسلم اليه قرضا على اربح فتح في خمنه ثم أراد ان
 يستبدل الارض بأرضي قول كانه لا يصح اما الاستبدال بالمقابل وهو القرض فانه يصح اه بشي وغير القرض
 دننا على السلم اليه فصح حيث قد استبدل عنه قوله فانه معرض بانقطاع الخ والحيلة في ذلك ان يتفاضل
 السلم بغير رأس المال دننا في خمنه ثم يستبدل بعشر طه الا في اه زى (قوله لا تضاعف) أي على القول
 الضعيف والافسائي انه لا يضم بالاتفاق على بغير المسلم اه حل فقوله أو الفسخ هو المعتمد به ان اذا
 انقطع السلم ففيه وقت الحلول فسل بفسخ السلم وتبين السلم الخيار بين الفسخ والاجاز وهو المعتمد
 (قوله ونحوه) أي من دين القرض ودين الاتلاف ودين الاجرة وكل مضمون ضمان عقده اه حل (قوله)
 كسبه الخ) الضمير راجع للذين القيد بكونه غير مضمون بكونه بغير من بشرط كونه بغير من في هذه المسئلة
 منتهان من الثمن فكان على الشارح تقديم قوله بغير من على قول المتن لغير من عليه بكونه من تمام تفسير
 الضمير فكان يقول كسبه أي الذين غير الثمن بغير من لغير من عليه (قوله أي الذين غير الثمن) أي الضمير
 راجع للذين المتبدل عنه بقدره والمكافئ لتقدير اه شجنا قوله بغير من أي سابق على الاستبدال والا
 فلو باعه بدين بقره وقت العقد فصح اه سلطان (قوله بجائته) أي من الاعيان أو من الدين المشاؤف
 العقد (قوله نحو على الر ونية) وقد اتى بذلك النووي قال في القوت واعتمده اه م (نسخ) اه قوله كان

والثمن الضمن لم يكن أو
 كما تقدم فهو ما اتصل به
 الباء أو الثمن مقابله أما الذين
 الثمن كالسليم فيه فلا يصح
 استبداله بما لا تضمن اقاله
 لعدم استقراره فانه معرض
 بانقطاعه لا لانفساخ أو
 الفسخ ولا بنقض
 بخلاف الثمن المذكور
 ونحوه وتعتبر في الثمن
 وبين الاستلاف أعين
 تعتبر بالمسلم فيه وبقيمة
 المتلف (كبيرة) أي الذين
 غير الثمن (لغير من) هو
 (عليه) بغير دين (كان باع)
 لمعزوه (ما قلته على زيد
 بجائته) فانه صحيح كل جملة
 الرخصة هنا وفي أصلها آخر
 الخ كسبه من هو عليه وهو
 الاستبدال السابق لا يخ
 الاصل البطلان لغيره عن
 تسليمه الاول بمعنى من
 النص واختاره السبكي قال
 ابن الرفعة

له دينار ذهاب على غيره فأنخذ منه دينار دون دينار في القدر كان كل ابراهيميا وسلطانة فأخذ سليمانوا أخذ
مقدار الباقي فغصه وأفلوسا وذهبا له كان له حلق فغصه فأخذ منه غصنا فغص غصنا فأفلوسا ان أخذ ذلك
بلغنا الصلح جاز وكأنه استوفى في بعض دينه اذ جابوع الباقي فغصه وغيره هاون كان بلغنا بيع أو ترويض
أنتي بذلك الجواز والدة أو قوله هو ان لا يفتنا في اعتقاده اه سم قوله وبشرطه) أي في بيع الدين
ولغيره هو عليه اه قوله قوله لا بد من اى موصرا من الاملاوية المستعرة بشرط اى وعليه بيته
تقريبه مستعرا أي ما موطنه سقطة يخرج الجعل والاجرة قبل اشتغال الفلحة اه شيخنا قوله كجاء تراضا في
الذمة) أي في بيع الدين من هو عليه أي استبدلا للذمة كان قبل استبدل عن الدرهم التي في ذلكت دينار في
ذلكموا ويقبض في المجلس ويحرق هذا في بيعه لغيره من هو عليه انسان باع لغيره مائة على زيد بقا في ذمة
عمره اه والاولى ان يقال ان قوله كجاء تراضا في الذمة تنطير لمخضع فيه من حيث اشتراط القبض في المجلس
قوله تعين بذلك) أي البدل في الاول والعوض في الثاني اه شيخنا قوله تعين فيه فقط) للعوض في مسئلة بيع
الدين بغير الدين لغيره من هو عليه اه شرط القبض في المجلس للعوض مطلقا كجاء عوضه مطلقا الشئين واما
في مسئلة الاستبدال فالمستبدل به التضييل بين المتحدن وبشرط قبض البدل وغيره ما ينبغي تعينه في المجلس
قوله كجاء باع أو يبادر الم) قال الاستوى على هذا يكون قولهم ما في الذمة تعين الا بالقبض يجوز على
ابايعا لزوم امانته فيتعين رضاهما اه حل وقوله في الذمة راجع لكل من التبرع والدرهم لانه ان نسب
القبض هو هذا أي قوله كجاء باع أو باع تنطير لمخضع فيه من حيث عدم اشتراط القبض في المجلس فهو راجع
قوله أي لا يضمن فيه وهذا التنظير لا يشترط في التعين في المجلس فهو تنطير لما قبله من حيث عدم اشتراط
القبض فقط اه شيخنا قوله وتزوج بغير الدين الم) هذا المفهوم القيد الثاني المصرح به أولا بقوله يفردن واثنا
قوله كبية اذا خبر راجع لكل من التبريد على هذا فيه أي قوله غير من وكونه يفردن من هو عليه واما مفهوم
لاول نصرح به في الاول بقوله والدين الشئ وسكت عنه في الثاني اه شيخنا قوله فيما ذكر) أي في بيع
الدين من هو عليه ولغيره من هو عليه قوله كان استبدل في دينه) كان كان يذلي على جبرود يذلي لغيره وعليه
بال باع زيد لغيره والدين بال مال (قوله أيضا كان استبدل في دينه الم) كان كان يذلي على جبرود يذلي لغيره وعليه
واهم ولكن عليه دينار لا استبدل احدهما من دينه من الاخر وقوله على ثالث كان كان يذلي دينار على
وكلمه لغيره على بكر درهم فاصلاح ان يبيع احدهما دينار ومراهم الا) مخرج كون ما في الذمة من غير قبض
ه شيخنا (قوله من بيع الكايف الكايف) هو بالهوس كجاء شرح الحديث اه فتح الباري على
اجازي وهو من الكايف الحظا لاشلان الدين يحفظ فكيف أطلق عليه اسم الفاعل والقياس اسم
الفعول وجواب انه متاول ومن جملة ما قبل في تأويله انه استعمال الاول في موضع الثاني مجازا كقوله تعالى
ادافق أي سدق وقولنا صلح اليوم من أمر القادى لا معصوم اه شوبرى (قوله وفسر ببيع الدين بالدين
في التفسير ذكره الفقهاء) أخذ من الرواية الاخرى والذرى الصالحين وغيره ان الكايف بالكايف هو
شيئا انسية أي المثل اه سم (قوله في غير الصلح) كانه اشار الى ان المباح شرط ذلك في الصلح في باب
صلح تامل وكن التعبير بالترصيع فهم من اقتصار المباح على نفي اشتراط القبض في المجلس تامل اه سم
قوله ولا يجوز استبدال المثل على المثل) كانه يكون زيد على غيره وعشرة مائة فيستبدل بذهبا عشرة مائة
شهر بحث بصيرا لا يستحق القبطيا الا بعد اعتقده الشهر فذهبا ابراهيميا والباطل واما أول الحل من غير اعتد
حيث استحقاق التأخير كما نص زيد على غيره فلهذا ذكره أو أكرهه بخبر من قيل قوله تعالى وان كان
عصره فنظر نالي ماسبة تأمل (قوله وقض غير متقول في قوله وسقوله) الم) أي وكن في هاتين حاضرا

بدل قوله وشرط في غائب الخ أي وكان يدعي المشتري بدليل قول الشارح فيما بعد أن كان البيع حاضر الخ
وعاين ما يقال في هذا الماثل أن الصور ثمانية لأن البيع إما مشغول أو غير مشغول وكل منهما إما حاضر أو غائب وكل ما
بدل المشتري أو غيره وكل ما توضع من كلام المتن معهما منطوقا كاستعانة الشرع فأشار بقوله وقبض غير
مشغول فخطب مشغول ينتقل إلى اثنين منها وهما المنقول وغيره الحاضر لأن الذان يدعيهما بدليل قوله
وشرط في غائب الخ وقول الشارح بعد أن كان البيع حاضر أي المشتري الخ والحكم في هذه الحالة أنه بشرط
التسليم بالقبض والقبض كذلك والتفريق فيما أن كان مشغولا بامتنع غير المشتري وأذن البالغ أن كان له
حق الحبس والتقدير أن كان البيع مقدرا وأشار بقوله وشرط في غائب الخ اثنين منها وهما المنقول وغيره
الغائب لأن الذان بدل المشتري كما أشار إليه في الشرع والحكم في هذه الحالة أنه بشرط مضي زمن يمكن فيه المضي
المعقول في المنقول والقبض في غيره والتفريق فيما أن كان مشغولا بامتنع غير المشتري والتقدير
أن كان البيع مقدرا وأذن البالغ أن كان له حق الحبس والتقدير أن كان مشغولا بامتنع غير المشتري والتقدير
الغائب لأن الذان يدعيهما المشتري والحكم حينئذ أنه بشرط مضي زمن يمكن فيه النقل أو القبض والتفريق
أن كان مشغولا بامتنع غير المشتري والتقدير أن كان مقدرا وأذن البالغ أن كان له حق الحبس أه
شينا وصار قد على الحلي حاصل أطراف هذه المسئلة أن البيع إما مشغول أو غير مشغول وإما حاضر
محس العقد أو غائب محس وكل ما يبدل المشتري أو غيره وكل ما مشغول أو غير مشغول والمنقول إماما لمنفعة
المشتري أو البالغ أو أجنبي أو مشتركة أو ما بين اثنين منهم أو بين ثلاثة والمراد بامتنع المشتري ما له
يدخلها وحده ولو بدعة وإن كانت للبايع أو لأجنبي وكذا البقية وحاصل الحكم في قبضة أنه بشرط في المنقول
نقله ولو حكا وفي الغائب مطلقا مضي زمن يمكن الوصول فيه إليه عدا من أن كل منهما غير مشغول بامتنع
استشرط تمكن المشتري منه تسليم مفتاحه مثلا والأذن في قبضه وأشرط أن البالغ في قبضه أن له حق
الحبس وإن كان مشغولا بامتنع المشتري وحده استشرط مضي زمن التفريق لا قبله أو بامتنع غير مشغول
التفريق بالفعل وهذا هو الوجه الذي لا يتغير غير وما في التمسح وغيره من الاضطراب الذي منتهى تفسير الأقباض
تأريفا للقبض وتوابعها التحكيم وغير ذلك فغير القليلة كذلك يجب رجوعه إلى ما وافق ما ذكرناه والله التوفيق
والهداية إلى سواء الطرق انتهى وفي سم ما صدق قوله وقبض غير مشغول الخ اعلم أن البيع عتار ومشغول وكل
منهما إما حاضر محس العقد أو غائب محس وكل منهما إما بدل المشتري أو بدعيه من بائع أو غيره فإذا كان عقارا
غائبا بدعيه المشتري من بائع أو غيره فلا بد في قبضه من تسليم مفتاحه إن كان له مفتاح فم إن غاب البائع تسلمه
وأصحه مقتضاها فينبغي أن يستفيذ بذلك عن تسليم المفتاح ومن تفرع من امتناع غير المشتري ومن مضي زمن
يمكن فيه الوصول إليه والاستيلاء عليه حتى لو سلم المفتاح ولو كمال الحاضر عند البيع وفرض البيع من الامتناع
المذكور كونه يحصل القبض بذلك قبل مضي الزمن المذكور وإن كان مشغولا غائبا بدعيه المشتري من بائع أو غيره
فلا بد في قبضه من نقله بالفعل مع مضي زمن يمكن فيه الوصول إليه ونقله حتى لو نقله وكيل المشتري الحاضر عنده
لم يحصل القبض بذلك قبل مضي الزمن المذكور وإن كان عقارا غائبا بدعيه المشتري فلا بد من تفرقه من امتناعه
غيره ومن مضي زمن يمكن فيه الوصول والاستيلاء عليه وإن كان مشغولا غائبا بدعيه المشتري فلا بد من مضي زمن
يمكن فيه الوصول إليه ونقله وإن كان عقارا حاضرًا بدعيه المشتري فلا بد من تسليم مفتاحه إن كان له مفتاح
وتفرقه من امتناع غير المشتري وإن كان مشغولا حاضرًا بدعيه المشتري فلا بد من نقله بالفعل وإن كان عقارا
حاضرًا بدعيه المشتري فلا بد من تفرقه من امتناعه غير المشتري ومن مضي زمن يمكن الاستيلاء فيه عليه وإن كان مشغولا
حاضرًا بدعيه المشتري فلا بد من مضي زمن يمكن فيه نقله وفي جميع الصور لا بد من أذن البايع أن كان له حق
الحبس والا فلا حاجة لأنه هكذا كان ظهر أنه حاصل مرادهم فحسبنا العلامة الشريفة محمد المصطفى عن صاحب

المسئلة فأجابني بعد علم بان ذلك هو الذي ظهر له بعد المراجعة والتأمل وقد أضاف قبل افاضة ذلك انه لو كان مقبولا
 تخفيفا ليد المشتري حقيقة كقول هو واقع لما يده كان مقبولا بنفس المقدور والله تعالى أعلم ثم بعد ذلك قال
 ينبغي ان لا بد من معنى زمن بعد الصديق يمكن فيه تناوله وروعه اه اقول وهذا هو قياس اعتبار معنى زمن يمكن
 فيه الوصول والنقل فيما كان غائبا وهو بهذا المشتري فتأمل اه سم وهذا التفصيل كله انما هو في القبض
 المصحح لا تصرف وأما القبض الناقل للضمان عن البائع فدارء على ابتلاء المشتري على المبيع سواء قبله
 أو لا وسواء حصل البائع منه وبينه أو لا وسواء أذن له في القبض أو لا وسواء كان له حق الحبس أو لا فليست استولى
 المشتري على المبيع اتفق الضمان عن البائع بمعنى انه لو تلف حبسنا لا يفسخ العقد أو تعيب لا يثبت التحايل
 له المشتري ولو رجع الى البائع لارجع الضمان اليه وقوله وسواء كان له حق الحبس أم لا هذا مبني على كلام
 الشرح في الفرع الاول حيث قال فان استقل بقبضه الى قوله ويستتر عنه عليه وهي طر بقره حوجه كما
 سيأتي وكذا يجب ان البائع لو كان له حق الحبس وأخذ المشتري بغير اذنه لا يفتي عنه الضمان بمعنى انه لو تلف
 في هذه الحالة انفسخ البيع وعبرة شرح مد ثم شرع في بيان القبض والرجوع في حقيقة التي العرف فيه
 له وما ينطه شرعا وألفه كالاحياء والحروف المرقمة وذلك لما مضى من قولهم يقول اه وكتب عليه عرش
 قوله ثم شرع في بيان القبض أي المبيع كما يدل عليه السباق لكن ماذا كره في لا يتحقق به بل يجري في سائر
 صور القبض المرقمة والمؤخر وغيرهما اه ضمنا (قوله وقبض غير مقبول) المراد بغير المقبول لما لا يمكن
 نقله بحاله الذي هو عليه حاله البيع فلا ينافي ان الثمر غير مقبولة اه عرش (قوله أيضا وقبض غير مقبول) الخ
 دخل في كلامه ما لو اشترى امتعة دارمقة واحدة فان الاصح انه لا بد من نقل الامتعة وكذا لو اشترى الاب
 مال ولحقن نفسه وعكسه فانه لا بد من النقل في المنقول كما يستدل على الكيل اذ ابا عكابه اه ناسري اه
 شوري (قوله وشجرة) أي وان باعها بشرط القطع اه عرش (قوله قبل اذن الجذاذ) وكذا اوده على العقد
 كما صرحوا به في مسئلة العرايا حيث اکتفوا بها بالتحليل والبيع واقع بعد اذن الجذاذ اه حل (قوله
 الجذاذ) بفتح الجيم وكسرها وبالذال المهسلة والجمجمة حكاهما صاحب المحكم وهو قطع غمار النخل وقطاعها
 وتحليل الحلال الخ من الصحاح انه يجهلن اه شوري (قوله تعبيره بذلك اهم) أي لانه يدخل فيه بيع
 الثمر وكلام الاصل لم يشمله لكن في كلام بعضهم ما يبعد ان القمار يشمل الله وعند الفقهاء فهو حقيقة
 مرفوعة ولا أعيبة اه حل وحقيقة القمار لغة الارض والبيع والشجرة وقيل والكرم اه مدل وفي
 الصباح والبيعة القمار والجمع ضياع مثل كبش أو كلاب أو به أيضا والقمار وزن سلام كلمة ثابتة أصل
 كالدار والنخل قال بعضهم ور بما أطلق على المتاع والجمع عقارات اه (قوله اهم من قوله وقبض القمار)
 وجه العموم ثم قوله تغير النقل من الشجرة والثمر الى البيعة على الشجر فان القمار على ما في المختار الارض
 والضياع والنخل لكنه قال في باب العين الضيقة القمار ثم قال قلت قال الا زهرى الضيقة عند الحضرة افضل
 والكرم والارض والعرب لا تعرف الضيقة الا الحرفة والصناعة وعليه فوجه العموم ثم قوله لثمرة اه
 عرش (قوله بظلمة لمشتري) أي بلغنا بدل على التحلية وما يقوم مقامه وحصل اشتراط ذلك كونه ظاهرة
 اذا كان له حق الحبس اما اذا لم يكن له حق الحبس فسيأتي انه مستقل المشتري بقبضه اه طندائق اه شوري
 (قوله وبسط المفتاح) عطف خاص لان هذا من افراد التحكيم ولو كان في الدار اما كن له ما تخرج فلا بد من
 تسليم ذلك المفتاح وان كانت تلك الاماكن صغيرة كالخزائن انما يجب اه من الحلي وقد علمت ان اشتراط
 القبلية للمعنى المذكور وحيث كان البائع حق الحبس والا فله المشتري الاستقلال فكيف سيأتي وحلت أيضا ان
 هذا في القبض القيد لمصلحة التصرف أما الناقل للضمان فلا يتوقف على شيء من ذلك (قوله وبسط المفتاح)
 أي ان وجدته لو قاله البائع تسلمه واضمن له مفتاحا فنيقني اي يستغني بذلك عن تسليم المفتاح اه سم

وشهر وثلاثة ميعدة عليها
 قبيل أو ان الجذاذ
 فتعبري بذلك اهم من قوله
 وقبض القمار (تخليلته
 لمشتري) بان يمكنه البائع
 وبسط المفتاح

على منجى أى ومع ذلك ينسخ العقد الفتح بالنسبة لما يأتى به من العن ويثبت المشتري الخيار بقلعه
 في يد البائع وان كانت قبضة الفتح تافهة اه عـ على مر (قوله وتقرض من متاع غيره) أى ان كان
 ثقل على العاقب الا فلا على رأس الفتح شئ كقول بلا بشرط في قبضه بشرط قبضه اه ضمانه من بيع المتاع
 الزرع فلا بشرط على بيع الارض المبيعة منه حيث صرح ببيع الارض مع وجوده لان الغالب ان زمان
 تقريظه يطول بخلاف تفريق المتاع والمراد بمتاع المشتري ما له عليه يدان يكون ملكه أو مستأجراً أو مستعيراً
 أو عامه له أو وصى به متفقته وكذا امره لو لم يود وعاقده وان تكن بعضا منه وان كان ذلك مملوكا بالبيع
 والمراد بمتاع غير المشتري ان يكون له أى الغير له يدوان كان مملوكا للمشتري اه سـ (قوله أى غير المشتري)
 من مستأجر ومستعير وموصى له بالمتعة وتغلب واستثنى السبك الحقيق من الامتعة كالحسيرو وبعض
 الماعون فلا تصدق في الثقل اه شرح مر وكتب عليه عـ (قوله وبعض الماعون ولا فرق في
 ذلك بين الغني والفقير) قبيلها في أم صغير الجرم الكبير القيمة كبحرة ينع من محبة القبض في الحبل
 الذي بعد حفظه كقوله مثلا كملته المستثنى منه (قوله لعدم ما يضبطه الخ) صرح بما ذكر ان العرف مؤخر
 من الفتاوى التى جمع الجوامع خلافه وهو تقديم العرف على الفتنة وقد يقال ان ذلك في الافتاء للضرورة
 لمعان وهذا في المراد من اللفظ الذى يوضع ليعنى وانما فهم معانهم الاستعمال بشرائنا الاحوال اه عـ
 وعبارة الشورى قوله لعدم ما يضبطه الخ كمال الجبال الاسنوى شرحه يحتاج الى شأوى واعلم ان القواعد
 المشهورة على السنة الفتاوى ما ليس له حد فى الشرع ولا فى الفقه رجع فيه الى العرف أى كالتعويض والحز
 فالو الذى يفسر المذهب وليس هذا ما قلنا يقول الأصوليون من ان لفظ الشارح يجعل على المعنى الذى
 شمر القى ثم القوى لان مراد الأصوليين اذا تعارض معناه العرف ومعناى السنة فالمرجع جمع اه
 العرف ولو هذا قالوا كالتسليم حد فى الفتوى يقولون ليس له معنى فالمراد من معناه فى الفتوى بصلوا على حده كينته
 فيستدل بالعرف عليه اه وفي الابواب في كتاب الحش ما يعلنه ما به اه فليست له فى شرح الروض
 أحكام الوصية العظيمة وكما لا يعانى الله به ذاتا على غير اجماع اه (قوله فاسوى الحبل مقبوض) ظاهره وان
 كانت الامتعة في جانب من الحبل وهو واضح ان اعلق عليها باب ذلك الحبل والا فبني حصول القبض فيما عدا
 الموضوع للحاوى للامتعة عرفا اه عـ على مر (قوله أولى من تعبيره بامتعة البائع) وجه الاولوية ان
 اضافة الامتعة للبائع فهم انه لا يشترط التفريق من امتعة غيره من غلبه غيره اه عـ (قوله ومنقول
 ينقله) أى لو فى حق متولى العارفين كلاب اه برماوى ومران اتلاف المشتري قبضه وان لم يحرقه نقل القسم
 ان جعلت بيعا يحتاج فيه الى تحويل المقوم اذ لا ضمان فيها حتى يسقط بالقبض اه شرح مر (قوله
 ومنقول ينقله) وأذا نقله المشتري من غير ان البائع أملا حصول القبض بالنقل لضمانه لا القصد لتصرف
 وكذلك لو نقله باذنه لكن لا من جهة القبض فان نقله باذنه فى النقل القبض حصل القبض المفسد لا تصرف سواء
 كان المكان الذى نقل اليه مخصصه البائع ولا كذلك ان كان البائع صار المشتري غاصبه اذ انما باذن فى النقل
 كعدم محبة القبض المفسد لا تصرف فيه عند تفصيل المتن بوجه لما لا يخص الخ انما هو فى كون المشتري غير
 غاصبه وكونه مستعيرا أو أبا القبض المفسد لا تصرف فلا بد فيه من الاذن فى النقل للقبض فى المستقبل وان
 أومر كلامه خلافاً لقول الشارح فى النقل للقبض كان عليه ان يقول الباعده على النصيب كما أشار به بعد
 بقوله الذى اذن فى النقل الباعث أى لم يأت بأصل (قوله من سبطه) أى فى العرف مطلقا أو صغرى البر والافعى
 غير متولة اه شيئا وفى عـ على مر واه عـ قوله كسيفته أى فان كانت كبيرة وهي على البراكتى
 بالتحقيق مع التفريق فيما يظهر اه وقال مر اذا كانت لا تحرق بالبراهى كالغارسوا اه كانت فى البراوى
 البر والافعى كقول سوا كانت فى البراوى والبراهى أى ان يكون المراد بكونها تحرق بمره أى ولو عاونه غيره

(وتقرض من متاع غيره) أى
 غير المشتري نقل العرف فى
 ذلك لعدم ما يضبطه شرعا
 لغتان جمع الامتعة التى فى
 القار للبيعة يحمل منها ويحلى
 بين المشتري وبينها فاسوى
 الحبل مقبوض فان نقل
 الامتعة منه الى محل آخر
 صار قابضا لعملة وتعبيرى
 بمتاع غيره أى من تعبيره
 بامتعة البائع (و) قبض
 (منقول) من سبطه أو
 جيران أو غيرها

على العادة ولا يشترط ان تكون بحيث تجبر بغيره وحده بل ليل ان الحمل الثقيل الذي لا يشترط وحده على نفسه
 وتحتاج الى ما يوفيه غيره فيمن المتقول الذي يتوقف قضيه على نقله ولا يشترط ايضا انها تجبر بغيره مع الحق
 الكثير والاكمل سفينة يمكن جرها بجمع الخلق الكثير لها اه سم على منسج وهو واضح اه بالحرف
 (قوله نقله) أي نقل المشتري له ولو بانه وان اشترى غيره بعده أو اشترى مع غيره صفقة ما يكن قابلا لغيره
 مقصود كونه البئر الموجود حال شراء البئر وكشف الحيوان أمره بالانتقال مع انتقاله ولا يكتفي بركوبه واقفا
 ولا استخدام الرقيق كذلك ولا الجلاوس على الفراش ثم يبرأ البائع بذلك من ضمانه اه حل أي المبيعات
 من ان المداري برأه بالبائع من الضمان على استيلاء المشتري بوجه ما اه وقوله أي نقل المشتري له ومثله
 نقل البائع في الصورة التي أشار لها الشارع وحوله ووضع البائع الحق في قسم مائه (فرع) اه اشترى دارا
 فيها ثمرات ودخل الماء والجود في البيع بشرطه فقل بشرطه القبض نقل الماء كله واشترى دارا ومثله نقلها
 معها لا بد من نقله على الصحيح أو لنقص التبعة وكونه غير مقصود والثاني وجهه وقا المار اه (قوله مع تفريغ
 السفينة الخ) أي يدخل في بيعها الاتيان ان كانت منفصلة تجلس كراهي في بيع الأصول والثمار عند قوله
 وشئت فيها البقاء اه (قوله السفينة بالامتنع) ومثل السفينة ذلك كلبا بعد شرطه في العادة فلا بد من
 تفريغها بخلاف غيره فظاهر الحيوان لا بعد شرطه فلا يشترط القاطن ما عن ظهره من الامتنع لأن السفينة
 اه حل (قوله لا يخص بالبائع) يقتضي انه لو نقله الى المشتري من البائع وغيره يحصل القبض ولو بغير
 اذن تاله الاسنوي وفيه نظر والمعتد انه لا يحصل القبض بالنقل اليه كاهر فخصية النظر اه زى أي فلابد
 فيه من الاذن ايضا مع النقل اه شورى فالأولى أن يقول ليس البائع في حق (قوله كذا ع) أي
 ومصدق ومات قوله أو يختص به أي ولو بغيره بغيره وبسببه وقف اه شرح حر (قوله فيكون
 معبراه) ولا يشك على ما تقرر من كونه معبر بالبيعة بالاذن وان كان الاستحقاق بالمعبر مع ان الاستحقاق لا يعبر
 لما يأتي انه آتية من يستوفي له المنفعة لان الانتفاع راجع اليه وما هنالك هذا اذا نقل القبض الانتفاع
 يعود للبائع برأه عن الضمان فيكون اذنه فيه ولم يكن محض اعارة حتى ينتفع ويحبذ في قسمته في هذه معبراه
 باعتبار الصورة لا الحقيقة اه شرح حر وكتب عليه عش قوله باعتبار الصورة قضية ما لم يثقل البيعة
 تحت يد المشتري لم يضمن وهو ظاهر لما ذكر من انه في الحقيقة نائب في استيفاء المنفعة من المستعير
 (قوله فان لم يأذن الا في النقل الخ) خصه في الطلب بما إذا كان له حق الحبس والافتيق في الاذن في النقل اه
 وعبار شرح الروض والا أي وان لم يأذن أو أذن في مجرد التحويل وكان له حق الحبس فلا يكون قبضا بغيره
 التصرف انتهت ولا يفتي وضوح هذا القضا على قوله وكان له حق الحبس لانه اذا لم يكن له حق الحبس لم يمتنع
 لاذنه في القبض بل يجوز القبض بغير اذنه ولما منع حبس اذنه في استعماله لانه اذا أذن في هذا
 المانع لم يكن في قبضه ان حر نقل عن والده وما يتخلف ذلك وأنه لا يصح القبض اذا أذن في مجرد التحويل
 سواء كان له حق الحبس أو لا فظهر اسحق وليرد ويمكن ان وجهه بان اذن في النقل لغير القبض يمكن النقل
 لقبض ما دون اذنه وذلك يتضمن المنع من شغل المكان لغرض القبض فهو بمنزلة ما اذنه بالاذن اه سم
 (قوله فان لم يأذن الا في النقل) أي لم يتعرض لكون النقل الى المكان المذكور بل اذن في النقل في حد ذاته
 تال غش على حر تال سم على حج وينبغي ان يكون الامر كذلك اذا لم يحصل اذن مطلقا اه
 (قوله وان حصل لضمان اليد) وكذا الضمان العقد فينبغي على الاول انه لو تالف حبس في هذا المشتري ثم خرج
 مستحقا فان المالك يطالب المشتري وهو يرجع على البائع بما يغيره من يملكه وبين ان لا عقد فيرجع ضمانه
 على البائع ان كان قبضه ولا يسقط عنه وبين على الثاني انه لو تالف هذا المشتري بل أو عند البائع في مال أوجه
 المشتري له فلو تقرر ان كان له حق الحبس ولو كان هذا التالف جعل البائع فان العقد لا ينفسخ ولا يسقط الثمن

(نقله) مع تفريغ السفينة
 الضمونة بالامتنع نظرا
 للعرف فيه وروي الشيطان
 من ابن عمر كان يشتري الطعام
 جزا فأتاه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أن يذيعه حتى
 تنتهه وقيس بالطعام غيره
 هذا ان نقله (لما) أي لم يبر
 (لا يخص بالبائع) كذا ع
 أو دار لمشتري (أو)
 يختص به لكن نقله
 (بأنه) في النقل القبض
 (فيكون) مع حصول
 القبض (معبراه) أي
 المعبر الذي اذن في النقل
 اليه القبض فان لم يأذن الا
 في النقل لم يحصل القبض
 القيد التصرف وان حصل
 لضمان اليد

عن المشتري لان هذا القبض كافى في نقل الضمان عن البائع هذا هو التفسير في المسئلة ولا ينظر لغيره مما كتب هنا اه شيئا (قوله ولا يكون مع الميز) أى بل يكون المشتري غلبته اه عرش (قوله نقلا الى متاع مملوك الخ) وصورة المسئلة وضع ذلك المملوك أو المالك في ذلك الحيز باذن البائع اه زكى (قوله بنكارة بالذ) أى وإن لم يضعه من يده كالتراحم وكتب له فليس هذا قبض لان نقله فيه هو مستثنى من النقل بخلاف غير الخفيف لا يدين بضعه لانه لا يكون متقولا الآن وضعه فلو شئ به مقدمه فلا يدين بانه اقلا به وحل شئ من وضعه في غير محله أو ولو قبله الذى أخذ منه اه حل شرايت في عرش على حر مائه (خرع) محل المتقول ومضى به الى مكان آخر هل يحمل القبض بمجرد ذلك أم لا يدين بوضع مال حر الى الثاني لانه لا يدين بانه اقلا به الا بوضعه فليحذر اه سم على منسج (قوله ووضع البائع الميسج) ظاهره الخفيف وغيره وقوله بين يدي المشتري أى بحيث يتناول به يدوان يكون أقرب الى المشتري منه الى البائع كفى الوسيط وسواء كان وضعه عن يمينه أو يساره بل أو خلفه كآثره وضمانه وقوله لم يضعه أى الم يضعه به عليه ويستولى عليه والإفضنه اه من الحلبي وقوله لم يضعه أى ضمانا بدوه وظاهرا أما ضمان المقر فيضمنه هذا الوضع حيث لم يخرج مستحقا بمعنى اه لو تألف لم ينفع المقر ولا يخرج مستحقا بضمه (أى لانه لم يضعه به عليه ضمانا لا يدين من حقيقة وضعها المشرح حر (قوله وقبض الجزر الشائع) يخرج به المدين فلا يصح قبضه إلا بقطعه سواء كان تنقص أجزائه بقطعه أم لا ولعل وجهه ان المدين لما كان المقصود من القبض على الانتفاع به وحده اشترط لصحة قبضه قطعه ليحصل للمصروف به بخلاف الشائع فإنه لا يتأتى الانتفاع به وحده وانما يكون بجملة ما هو جزء منه فجعل قبضه قبض الجبجس لكن فى سم على المنسج فتدق قول المصنف أول البيع ولا يصح بيع جزء معين بقبض بصله قبضه أو أجزائه الباقى لمصلحة اه فى بيان ما المانع من حصول قبض الجزر المدين بقبض الجزر لا يتوقف قبض الجزر على قطعه اه عرش على حر (قوله والزائد أمانة) أى حيث كل الباقي البائع فأن كان لغيره لا يدين اه فى القبض والامكان أمانة ان كان متقولا فأن كان عقار لم يمتنع الى اه لانه لا يدين الباعى المتقول سم على العقار حكمه وفى كلام سم تفلان شيئا حر ان اذن شريك البائع فى المتقول شرط لصحة القبض لا يكونه أمانة ففما ذكره فى الزهر ان المتوقف على اذن الشريك الحالى لصحة القبض اه حلى وبعبارة شرح حر ولرباع حصته من مشترك لم يجزه الا ذق قبضه الا يدين شريكه والا لحاكم فأن قبضه البائع صار طريقا فى الضمان والقرار فيما يظهر على المشتري على الحال أو بطلان حصول التلف عند من شخص بضمهم ضمان البديلة الجمل لان يد المشتري على ما لم يضعه من ثمر الجزر الجمل فثبت وفى عرش عليه مائة مقوله لم يجزه الاذن أى ومع ذلك القبض صحيح كغيره ظاهر حر اه سم على حج (قوله أيضا الزائد أمانة) أى اذا قبضها لنقل بالباطم عنها فقط أمانة قبضها لتفنع بها اذن من الشريك وحصل قطعه فى مقابلة الانتفاع بها فاجازة فائدة فأن تلفت بلا تفصيل لم يضمن وان اذنه فى الانتفاع بها لا فى مقابلة شئ تعاربه وان وضعه به علمه بالاجازة ففما ذكره ابن أبى شريف اه عرش على حر (قوله وشرط فى غائب) متقولا وغيره وكان يد المشتري بدليل كلام الشارح جيد اه شيئا وذاختلف نسخ شرح المنسج فى مسئلة أخرى فى نسخة هكذا وشرط فى غائب عن محل المقدم اذن البائع فى القبض ان كان له حق الحبس مضى ومن يمكن قبضه بان يمكن فيه المضى اليه والنقل فى المتقول والخلة والتعريض غيره الى ان قال نعم ان كان المتقول يد البائع اشترط نقله أيضا اه وفى نسخة أخرى بدل قوله نعم الخ لانه ان كان المبيع يد غير المشتري اشترط نقله أو خلفته أيضا اه عبارة فقوله فى النسخة الاولى نعم ان كان المتقول يد البائع اشترط نقله أى أن الذى بالقول يادة على مضى الزمن بدل على تصور مقابله بما اذا كان يد غير البائع فقبضه ان يكنى فيما كان النقل فى المتقول والخلة فى غير فيكون قوله السابق والنقل فى المتقول الخ معا وفعلى المعنى أى مضى ومن يمكن فيه النقل لكن تبقى محل

ولا يكون مع الميز والعبر وكشفه
بأذنه نقله الى متاع مملوكه أو
معارى حيزه يخص البائع به
قاله القاضي ويمكن دخوله
فى قولى لما يتنقص بانه به
لصدقه بالتنازع فان كان
المتقول حقيقا قبضه
بتناوله باليد ووضع البائع
المبيع بين يدي المشتري
قبض نعم ان وضعه بغير أمره
نظر في مستحقا بضمه
وقبض الجزر الشائع بقبض
الجبجس والزائد أمانة بيد
التناقبض (وشرط فى غائب)

الغير على المشتري فمما اذلو كان يعدل حتى لم يكف إمكان النقل بالتخليل لايمن حقيقتهما كالمزور في الورقة
 الاخرى ثم ان التفسير بالمتنول على هذا التصغير محجبه بل كلن يذني ان يز يد غير المتنول ايضا يقول فيه اشترط
 التخليل فيمالي بالفعول وقوله في النسخة الثانية نعم ان كان المبيع يد غير المشتري بدل على نصو ير ما قبله بما اذا
 كان المبيع يد المشتري وقوله وانتقل في المتنول والتخليل معطوفان على قوله المعنى اليه أي يمكن فيه النقل
 والتخليل فلا يشترط حقيقة تهما في هذه الحالة وقوله والتفريع فيه تسم لان ظاهره ان المراد انه يشترط في
 هذه الحالة تقدير التفريع وليس واضح لانه ان كان مشغولا بامته المشتري لم يشترط تفريع لاحقة فمولا
 تقديرا وان كلن فارغا فلامعنى لتقدير التفريع مع عدم قصد رومان كلن مشغولا بامته غير المشتري فلا بد من
 التفريع بالفعول فلي تأمل وعبرة الروض وشرحه احسن واين وأصوب وهي مائه ولو خلى بينه وبين مبيع
 غائب غير متقول او متقول في يده أمانة أو مشهور ولو مضى زمن يمكن فيه القبض بان يمكن فيه الوصول الي المبيع
 والتخليل في غير المتنول والنقل في المتنول كفي اه فلم يتعرض للتفريع لانه علم من عمل ان حوايه لا يمتنع
 بالفصل ان كانت الامته لغير المشتري والاشترط تقديره وقوله بعدما تقدم فان كان المبيع حاضرا معطولا
 أو غير مولا امتة فيه لغير المشتري وهو يده فهو مقبوض بنفس العقد الذي في شرح الروض تصغير هذا
 الشرح باعتباره متى زمن يمكن فيه النقل أو التخليل وهو الذي على القول اه سم (قوله من عمل العقد)
 أي مجلسه وان كان بالبلد اه عش على مد (قوله مع اذن البائع في القبض) انظر الى الحكمة في تنبيهه
 الشارح على هذه المسئلة في بعض الصور دون بعض مع ان جيع صور الباب على حدسوا على هذا التفتيد
 اه شيئا (قوله مضى زمن الج) وابتداء زمن العقد ان لم يكن البائع حق الحبس والاخر حين الاذن اه
 بش (قوله والتفريع في غيره) في تسم لان ظاهره ان المراد انه يشترط في هذه الحالة تقدير التفريع
 وليس واضح لانه اذا كان مشغولا بامته المشتري لم يشترط تفريع لاحقة فمولا لتقديره وان كان فارغا فلامعنى
 لتقدير التفريع مع عدم تصوره وان كلن مشغولا بامته غير المشتري فلا بد من التفريع بالفعل اه سم
 وأجاب شيئا عن ذلك بان هذا الاشكال لا يترجمه على كلام المؤلف الا عند جعل التفريع معطوفا على المعنى
 الواقع فاعلا ليكن في كلام الشارح فان جعل معطوفا على معنى الواقع ثابت فاعل لشرط فلا اشكال في
 كلامه ويندفع الاشكال أيضا عند جعله منصوبا على كونه مفعولا مه اه تفريع الشرح عبده وكان الاول
 للشارح بتقديم قوله في غيره على قوله والتفريع بالفعل آفة ان التفريع شرط في كل من المتنول وغيره اه
 (قوله لان الحضور) أي حضور المبيع الى المجلس العقد ليض فيه وقوله فلما سقطت اى الحضور والمعنى هو
 المسئلة تأمل (قوله في اعتبار الزمن) ويرتبع على ذلك أنه اذا تلف قبله مضى الزمن يكون من ضمان البائع
 أو بعده يكون من ضمان المشتري اه وماوى (قوله اشترط نقله أو تخليله أيضا) المعنى أنه لا يكفي في ضمان زمن
 إمكان النقل فقط بل لا بد مع ذلك من النقل بالفعل كلن يحد النقل في الزمن الذي حصل بعد إمكان الوصول
 اليه وليس المراد انه لا بد من زمن بعد زمن إمكان الوصول ووجده في النقل بالفعل فيكون الحاصل بعد إمكان
 الوصول زمانان أحدهما ممكن فيه النقل والاخر وجده لان اعتبار مثل ذلك لا معنى له اه عش وكان
 عليه أن يقول اشترط نقله أو تخليله متى تفرقه (قوله أو تخليله) أي بالفعل وقوله أيضا أي كاي شرط ذلك في
 الحاضر الذي يد غيره أي وتفرق نفسه من أمته غير المشتري بالفعل وكتب أيضا قوله أيضا أي كاي يشترط
 مضى زمن يمكن فيه الوصول اليه في الوصل لوسلم الفتح لو كيه الحاضر عند المنبع قبله الو كسل المذكور وتفرغ
 المبيع من الامتعة المذكورة وقبل مضى الزمن المذكور لم يحصل القبض اه حل (قوله أيضا) أي كاي يتفرع مضى
 زمن يمكن فيه الوصول اليه اه شيئا (قوله فان كلن المبيع حاضرا) هذا تمهيد لما تقدم في البستن من قوله
 وتبعض غير متقول وقبض متنول الخ أي فعل ما تقدم اذا كان حاضرا لم يعمل بالتبليس بيد المشتري كاي تباعه

من يحمل العقد مع اذن
 البائع في القبض ان كان
 حق الحبس (معنى زمن
 يمكن فيه قبضه) بان يمكن
 فيه المعنى اليه والنقل في
 المتنول والتخليل والتفريع
 في غيره لان الحضور الذي
 كلفه فيه لا المشقة لا يتأتى
 الا بهذا الزمن فلما سقطت
 المعنى ليس موجودا في الزمن
 بقي اعتبار الزمن نعم ان كان
 المبيع يد غير المشتري اشترط
 نقله وتخليله أيضا وتبصر
 بما ذكر أولي من قوله يمكن
 فيه المعنى اليه فان كان
 المبيع حاضرا متنولا وغيره

اه حل وقال عس انه مضمون قوله في غائب وهو غير ظاهر (قوله ولا امتنعة فيه غير المشتري) فان كانت
 فيه فلا بد من تغير (قوله فمضى زمن يمكن فيه النقل) ظاهره وان كان ذلك المتقول خفيا كقولنا اقبله
 فلا بد من معنى زمن بعد العقد يمكن فيه تناول ذلك الثوب ولا يكون مقبولا بنفس السيد اه حل (قوله الا
 ان كان له حق الحبس) هذا شرط في جميع الصور لا في خصوص هذه اه حل (قوله كونه مرثيا) قال ج
 وتعين جله على الحاضر دون الغائب لانه يتسارع فيه ما لا يتسارع في الحاضر كمر والمعتد بخلافه لانه لا بد
 من اعتبار الزو به مطلقا (قوله ايضا كونه مرثيا لقائض) سواء اراء عند العقد أم لم يره أم لا لان اشتراء
 وكيله على المتمد اه امداد قال الشيخ ظاهره ثم لا تنكح الزو به عند العقد أو قبله وان كان لا يتغير غالبا
 بخلاف البيع ويمكن الفرق اه ولما ان البيع هو فيه اعتماد الوصف في الجملة بخلاف القبض تأمل اه
 شوبرى (قوله والا فكالببيع) معتد كانه الزو كنى وظاهره عدم الفرق بين الحاضر والغائب وحده بينهم
 على الحاضر دون الغائب لانه يتسارع فيه ما لا يتسارع في الحاضر اه مر اه عس (قوله والا فكالببيع) أى
 فكيف بالزو به السابقة فبالا يتغير غالبا وقضته ان قبض الاعى للبيع غير صحيح وان علم له المبيع أو لا بد
 أن يعلم غير الاعى له من البيع والا فلا يكون قابلا لمر هذا الحرج اه حلى (قوله فروغ) أى أربعة
 (قوله له استقلال قبض الخ) يحتمل ان لا يشترط صحة قبضه على تسليم البائع ولا ذقه في القبض ولكن لو كان
 البيع في دار البائع أو غير ذلك يمكن للمشتري الفخول لاختد من غير اذن في الفخول لما يرتب عليه من الفتنة
 وهتكه لثالث الغير بالقبول فان امتنع صاحب الدار من تمكينه عازله الفخول لاختد من له صاحب الدار
 بامتناعه من التمكن يصير كالقائض اه عس (قوله أو سلم الحال) ويقوم مقام تسليمه بعهده ان
 استبدل منه أو سلمه منه من دين أو عين فيقبل ظهور ولو باطلته المسقولة بشرطه وان لم يقبضه فمستل في الحوالة
 لانتهاء حق البائع في الحبس حينئذ اه شرح مر (قوله ولا ينفذ تصرفه فيه الخ) أشار مر ذالى ان استقلاله
 في الحيازة المذكورة لا يحصل به القبض المصحح للتصرف ويحصل به القبض الناقل للضمان والمعتد بخلافه
 لا يحصل لأهلا ولا أهلا دون دخل في ضمانه معين بحيث أنه اذا خرج مستقفا بطالبه تأمل (قوله لطالبه
 الخ) أشاره الى انه مضمون ضمانه بدو عقد باعتباره أشار الاول بقوله لطالبه الخ لثاني بقوله ويستترقه
 عليه أى لا ينفذ في القبض لثالثه ولا يشترط الجوار بتعيينه وهذه طريقة متعمد عليها ج وفي شرح مر بعد ان
 نقل كلام ج مائه واخراج ضمانه اليد اه وكتب عليه الزيدى مائه قوله والراجح انه ضمان اليد
 أى فله الرد على البائع اذا تعيب ويغضض العقد اذا تلف اه وفي عس مثله وتقدم عن شرح مر اول
 الباب مائه مملوا أخذ المشتري المبيع بغير اذن البائع حيث كان له حق الحبس فله اسفرداد مائه فلو اطلقه
 البائع اتلافه مضمنا في يد المشتري في هذه الحالة جعل مسفردا بالاتلاف كان المشتري قابلا له بالاتلاف
 كاجرم به ان المقر لكن هل يغضض البيع أو يتغير المشتري وجبان أو جهما أو لهما كما قاله السيوطي وغيره
 اه (قوله مع ماس) أى من التناول المتقول والتقليد والتغير بغير من امتنعة غير المشتري فيما يبيع من الارض
 مقدرا بالخراج اه عس (قوله نحو ذرع) ولا بد من وقوع ذلك من البائع أو نائبه فلو اذن للمشتري ان
 يغال من الصبر فتمنع به عز لاتخاذ القايض وانقبض يكلد كراهنا وما وقع في كلامهما قبل ذلك مما خالفه
 يمكن تأويله اه شرح مر (قوله من كل دوو زن الخ) أى وان قبله المشتري ذلك قبل شرائه فلا تنكح بذلك
 الا ان يبقى في الفراغ أو المكال فلا يحتاج الى تصرفه واعلنه اه حلى (قوله فلا يبيع حتى يكله الخ) ومعلوم
 ان البيع فرغ من القبض لكن ليس في انشراحه ببيع مقدرا بالكيل والمعلم أخذوا التقيد بذلك من البعض
 أو من دليل آخر اه حلى (قوله والا تصب الحاكم أمينا يتولاه) صلت شرح مر ولو تنازل عن بيعه بكيل
 نصب الحاكم كلاً أمينا يتولاه أو تأس بالكيل غير مأمورة بكيال المبيع أو وزنه أو من ذره أو وعد مودونة
 أو بتمكينا بمشرة على انها مشرة أصح ثم انما اتفقا على كلامه في ذلك والا تصب الحاكم أمينا يتولاه فلو قبض ما ذكر جزم ان بيع القبض

احضار اذا كان غائباً الى محل العقد أى تلك المصلحة على البائع وأجرة نحو كمال الثمن وموتاً واحضار الثمن
 الغائب الى محل العقد على المشتري وأجرة النقل لاحتياج البائع فيه فساد البيع المتحول عليه أى المشتري
 أيضاً وتباسه أن يكون في الثمن على البائع وموت نقد الثمن على البائع وتباسه أن يكون في البيع على
 المشتري اذا قصدنا ظاهره اذ عيب به ان كان ليرد به وسواء كان الثمن مبيعاً أم لا كما لا يخفى وان قصد العرائن
 في كمال الاجارة بما اذا كان الثمن معناه ولو خطأ لنقاد وطهر بما تقدمه فحق وتعدد الرجوع على المشتري فلا
 ضمان عليه وان كان بأجرة كما أطلقه صاحب الكافي وهو المعهود أفتى به الوالد رحمه الله وان قصد الزرعى
 بما اذا كان متبرعاً لكن لأجرة له كالأجرة استأجره لثمن فقلنا بأنه لا أجرة له أى اذا كان القلط فاحشاً حار جاً
 عن العرف بحيث لا يفهم معناه الكلام غالباً أو تهدي كأي كفاً في الأجرة لا يقال بقياس عدم ارض الورق ثم
 ضمانه هنا لا نقول هو ثمرة صريح احد اثار قبل فيه وهما مجتمعان في العقد غير مضمرة صريح انتفاء الفعل وهذا القول
 بأنه غير مضمرة ضمن لذلك وما عايناه من الاجرة ليس بشئ انتهت بكتب طبعه عـ ض قوله فلا ضمان عليه
 أى النقاد * (فرع) «لو أخطأ الثمن في الوزن ضمن كالأخطأ في النقص الذي على الثمن ولو أخطأ نقاش
 الثمن كان قال هو مائة فبان أقل أو أكثر ضمن أى النقاش لأنه ليس بمجهتد بخلاف النقاد اهـ عبد الرزاق
 منجى وأقول في نقاش الثمن نقاش الثمن لان غايته انه أحدث فيه لا ترتيب عليه فغير المشتري ولا يتعدد اخباره
 كالأخطأ لخص منه مجرد تغير بأضاه ولا يقتضى الضمان وكذا لو أخطأ الكيل أو العدد لان كلام الثلاثة
 غير مجتهد فيسبون في خطائهم الى تصدير ضمنون وينفي ان مثل ذلك في الضمان بل أرى في أخطأ النقاد
 من نوع الى نوع آخر وكان المدين بينهما علامة ظاهرة كالر بالوكيل مثلاً والجهد والمشوش ومالو كان
 لا يعرف النقد بالبر وأخبر بخلاف الواقع اهـ كلام عـ ض (فرع) الدلالة على البائع فلو شرطها على
 المشتري فقد العقد ومن ذلك قوله بعتك بشرة ثلاثاً لانه يقول اشترى ثلثان معنى قوله سالت ان الدلالة عليه
 فيكون العقد فاسداً اهـ برماوى وسم (قوله لكن يدخل في ضمانه) فيطالب به ان خرج مستحقاً
 وبشتر الضمان عليه ان تلف في ديباً فتوان تلفه البائع كان القراء عليه وكان القياس انفساخ العقد وتلف
 أو تلفه البائع لأنه من ضمان البائع وان كان في يد المشتري على قياس ما سبق وهو أحد وجهين وأفتى به والده
 شيخنا ونقل عن شيخنا أنه ان اتلف باقية كمن المشتري ضامناً ضمان عقد ويدفع لا يضمن وان تلفه البائع
 انفسخ فيكون ضمانه ضمان يد فقط وهو ما نقل عن خط والده على شرح الروض وقبضه نظر لأنه يلزم عليه
 انفسخ حكمه انه ضمان يد بالنسبة لانلاف البائع وضمان عقد بالنسبة لثمنه مع وجود ما عايناه فهاهنا كتب أيضاً
 ضمان يد بضمان عقد فلو تلف لم ينفسخ العقد بل يستقر الثمن على المعهود عند ضمانه فترشيدنا الى ان والده
 كتب على شرح الروض ان قبض ما يبيع مقدراً اجزا لا يخرج البائع عن ضمانه ولا يفيد المشتري صحة التصرف
 ولعل المراد به انه يخرج عن استقرار الضمان لو تلف عند المشتري في مال الوترج مستحقاً للغير فليطالب اهـ حل
 (قوله لكن يدخل المتبوض في ضمانه) أى ضمان عقد وضمان يد فيطالب به ان خرج مستحقاً وبشتره عليه
 ان تلف ولم يخرج مستحقاً على قياس ما سبق اهـ حل وفي شرح هر في هذه المسئلة ما وافق هذا التقرير
 من انه يدخل في ضمانه ضمان يد ضمن عقد مع انه خالف في التي قبلها في الفرع السابق واعتداده
 يدخل في يد ضمانه فقط كما علمت ثم أفتى عـ ض عليه ما نصه ولعل الفرق بين هذه وما تقدم فيها
 لو قلناه غير ان من انه مضمون ضمان يدان حق الحس البائع مانع من زوال يده عن المبيع حكاه في مسألتنا
 لما لم يكن له حق وكان الغرض من التقدير مجرد دفع القدر لم يبق البائع به تعلق التبدل التي يده عنه حساً
 وحكوا وكان الحاصل من المشتري قضاء حقه وعدم نفوذ تصرفه فيه لا نفاذ الجلبوا وان يكون عدم النفوذ
 لغير عدم علم بمقدار حقه لكن هذا الفرق قد يختلف فيما لو أذن له البائع في مجرد النقل فقلناه في موضع من دار

لكن يدخل المتبوض في
 ضمانه (ولو كان له) أى لغير
 (طعام) مثلاً (مقدور
 على زيد) ككثرة آصع
 (ولغيره) وعليه مثله

فليكتل لنفسه) من زيد

(ثم) يكتل (المعمر)

ليكون القبض والقباض

صحيحين (ويكنى استدامة

في) نحو (المكالم) هذا

من زيدني (فلو قال)

بكرلمرو (اقبض منه)

أي من زيد (مالي عليه)

فعل فسد القبض) قيد

زده بقوله (له) لاتحاد

القباض والمقبض وماقبضه

مقبوض عليه ولايزمه رده

لانه بل يملكه المقبوض

له القبض وماقبضه لئلا

فصح شرابه ذمة زيد

لذنه في القبض منه (ولكل)

من الذاقين بمن معنى أو

في الذمة وهو مال (حبس)

عوضه عن قبضه مقابلته

ان خالف قوله) جريء أو

شعر وهذا أهم قوله

ولما يباع حبس مبيع حتى

يقبض يفسد ما يباعه

على تسليم عوضه قبل قبضه

مقابلته حيث من الضرر

الظاهر (والا) بأن لم يفسد

قوله (فان تنازعنا في ابتداء

التسليم فقال كل منهما

لأنه عوض حتى يسلم

عوضه (اجرا) بأن لم يحكم

كل منهما بأحضار عوضه

اليه أو إلى عدل فان فعل

سلم الثمن للبائع والمبيع

له شري يبدأ بأحدهما

هذا (عن ابن التيمي) كالبيع

(والا) بأن كان في الذمة

(فبائع) يصير على الابتداء بالتسليم

فان لم يمتنع على

الذمة (فان لم يمتنع على

الذمة (فان لم يمتنع على

الذمة (فان لم يمتنع على

الذمة (فان لم يمتنع على

الذمة (فان لم يمتنع على

الذمة (فان لم يمتنع على

الربا الآن، قال لما كان المتقول البهائم ولم يأذن في النقل اليه كان وضع المشتري له فيه لو افكان
بالبائع ثم تزل عنه فاشبهوا الذن له في تنه قربته عن موضعه (قوله فلهما) أي لهما البهائم ان خرج
مستحقا يستقره عليه ان تلف في موضع ضمان يدوم بعدا بشارين كالتقدم في الفرع السابق وهل
اتلاف البائع كالتلف لا يتقبح أو لا يتقبح ويغرق فيه فصار مال هر الى الثاني وهو قياس ما تقدم عن
السبيك في هذا الاستقل قبضه وألفه البائع في يده اه سم من قوله وهل الخ سلطان فالحاصل ان الشرح
ذكر هذا المسئلة في هذا الفرع في ثلاث مواضع هذا والذي في الفرع السابق والذي عقب قوله فيكون
معبراه اه شيئا وان في التسليم على ربه يدخل في ضمان المشتري ضمان يدوم ضمان عقد لكنه ضعيف في
الثانية كما علمت المتقدم اليه بضمه ضمان بدقها ومسلم في الاولى والثالثة (قوله في ضمانه) أي ضمان عقد
وضمان يد فطالبه ان يخرج مستحقا يستقره عليه ان تلف ولم يخرج مستحقا في قبضه السابق اه
حل لكن لم يسبق ضعيفا وما هنا منه فلهما الفرق بينهما كما تقدم (قوله فليكتل لنفسه) أي يطلب ان
يكتل له لانه يكتل لنفسه لانه حينئذ يلزم عليه اتحاد القبض والقباض فلا يصح ان يبشر الكيل وان أذنه
المالك اه شيئا وهو في شرح هر (قوله فليكتل لنفسه ثم لعمرو) أي لتعدد القبض هاهنا من شرط
صحة الكيل فلهذا تعدد لان الكيلين قد يقع بينهما تعلق ولو كالمشقة وقبض ثم كاله لعمري زاد أو نقص
بعدم يقع بين الكيلين لم يؤثر فتكون الزيادة والنقص عليه أو بما لا يقرب الكيلان فالكيل الاول غلط
فيذكر كل واحد من جبيع النقص اه شرح هر (قوله وتكنى استدامة في المكالم) ويرتب على ذلك
انه لو اشترى من الكيل بالكيل بالكيل واستمرى بعملا لا يابحج الى كبل ثان اه عرش على
هر (قوله لو قال اقبض منه) بكسر الباء في المتار قبض الشيء أخذوا القبض أيضا ضد البسط ولها ضرب
اه (قوله وأما قبضه لعمري) أي ان قبضه لنفسه عن الدين مستلزم اقبضه عن الذن والاذن في المستلزم
اذن في لازمه فصح في الازم وان قصد في المزموم اه شوري (قوله وهو مال) سألني بخرز ما سألني بخرز ما سألني
في كلام المصنف أي والمبيع معين وكان القدر لا زما اه حل (قوله ولكل حبس عوضه الخ) نعم ان ثمنها
وناف كل صاحبه أحدها الخ حكم كاهو واضع بالدفع أو لفسد ثم سلم كلامه اه شرح هر (قوله
فان تنازعنا في ابتداء الخ) مقابلته محذوف لعمري تقديره وان لم يتنازعا فلا مر ظاهر اه شيئا (قوله اجرا)
أي بعد لزوم العقد اه سلطان وقر شيئا روى انها عبران أيضا اذا كان الثمن كالبيع في الذمة
وذلك في السلم أي اذا كان رأس مال السلم في الذمة ولا يخفى اشكاله لانه لا بد من قبض الثمن قبل الفرق من
المجلس وقيل الفرق لا يتأني الاجاز لانه لا يكون الا بعد الاذن وم في الروضة * (فرع) لا يجب على البائع
تسليم المبيع ولا على المشتري تسليم الثمن في زمن الجلب فلو تبرع أحدهما بالتسليم لا يلزم خبارة ولا يجبر
الآخر في تسليم ما صدقه استرداد المدفوع اليه اه حل (قوله ان عين الثمن) وكذا ان كان في الذمة
يجبر فيها ما تقدم اه شيئا (قوله بان كان في الذمة) أي والمبيع معين وأما مكسبه وهو ان يكون الثمن
معينا والمبيع في العوض لا في بيع الثمن الواقع بغير لفظ السلم اذ لا يشترط فيه قبض في المجلس في هذه الصورة
عبر المشتري ان يحضر المبيع الى آخر التوصل الا في شيئا (قوله والا بان كان في الذمة) أي سواء كان
سلا أو موز جاز قوله فبائع مبيع أي والمبيع معين اه من شرح هر (قوله فبائع مبيع على الابتداء) أي
ان باع نفسه أو باع ثيابه عن غيره كقولنا وفيه بطل ووض وعلم فراض لم يجبر على التسليم بل لا يجوز
له حتى يقبض الثمن كاهل من كلامه الخ كاله ولا يتأني هنا الاجازهما أو اجاز المشتري ولو تابع ثابان
من القول بتأني اجازهما اه شرح هر (قوله فاذ سلم الخ) موضوع هذه المسئلة ان المبيع معين والثمن في
الذمة وكذا في مسائل لان المشتري حيث دام موصرا ومعر فان كان معصرا فالبائع التخصيص بشرط بحر

(فبائع) يصير على الابتداء بالتسليم فان لم يمتنع على

القاضي وإن كان موسراً فإن حضرته يجلس البيع اجبر على التسليم وإن لم يحضر فلما كان يكون فومساقاة
 اتصروا دونها فإن كان دونها جرح عليه القاضي وهذا الجرح يسمى الجرح الغريب وإن كان فوقها كان صريحاً بالبيع
 جرح عليه أيضاً ويسمى الجرح الغريب أيضاً وإن لم يصرف فمخ ولا يتوقف على جرح الحاصل أنه هنا جرحان غير بيان
 وجرح غير بيع فمخ فومساقاة من غير جرح واجبار اهـ شيئاً (قوله اجبره شتر) فإن أضره في الامتناع
 لا يثبت للبائع حق المجلس لأجبار المشتري على التسليم وفيما إذا ضرع فزع التمن بصير بالاجبار على التسليم
 مجموعاً عليه فيه فلا يصح تصرفه بما يفتحق البائع واللام يكن للاجبار فائدة اهـ سلطان (قوله إن حضر الثمن)
 أي عنه إن تعين والاقتضاه وقوله مجلس العقد إنما اعتبر مجلس العقد دون مجلس الخصومة لأنه الأصل فلا ينظر
 لغيره لأنه قد لا تنفع له خصومة اهـ شرحه (قوله إن حضر الثمن) أي نوعه الذي يقضى منه إن كان في الذمة
 فإن ما في الذمة قبل قبضه لا يسمى ثمنًا إلا بجوار (قوله فإن أعسر) بأن لم يكن له مال يمكنه الوفاء منه غير المبيع
 وقوله فلما تم فمخ هذا المبيع بالاجبار الحاكم والامتنع عليه الاستدعاء فادوا الفسخ إن كانت السلعة واقفة
 بالثمن لأنه ساطع على المبيع بالاختيار وروى في ثمنه كاتل في ثمنه السبكي عن القاضي أبي الطيب وغيره وإن
 اقتضى كلام الرافعي الأسطى وتبعه عليه الشيخ في شرح منبهه ولا ينافيه قول الشارع بالاجبار وأدونه لأنه
 بالنسبة لمالك إذا حضر الثمن لا بالنسبة لمالك إذا (قوله أيضاً إن أعسر) أي بأن لم يكن عنده
 مال في يده من قوله أو أيسر بأن كان عنده مال في يده غير المبيع اهـ بش (قوله فلما تم فمخ بالثمن) أي
 إن سلم بالاجبار وأما قوله السابق أو أدونه فضعف والمعتد أنه إذا سلم متبرعاً بجزءه لم ينع من وقت السلعة
 بالثمن اهـ حل وعبارة سم قوله فلما تم فمخ اقتضى هذا كشرح الحلي والروضة الله فيفسخ سواء
 سلم بالاجبار أم متبرعاً وفي العمري الصحيح لا يفسخ إذا سلم متبرعاً اهـ واعتد هذا التصحيح مد تعلقاً
 وجده متعلقاً به من اعتماده إذا وفي المبيع بالثمن كقوله بذلك السبكي أخذ من كلام القاضي أبي الطيب
 اهـ (قوله بشرط جرح الحاكم) وهذا الجرح ليس من الغريب بل هو الجرح المعروف إذا فرض أنه معسر
 بخلاف الجرح في الثمن فعمل من الغريب إذا فرض أنه موسر اهـ شيئاً (قوله جرحه في
 أماله) وهذا الجرح ينافي جرح القاضي في أمور منها أن البائع لا يسلط به على الرجوع إليه من ماله ومنها أنه
 لا يشترط سؤال الغريم ومنها أنه لا يتوقف على ذلك الحاكم بل ينفلت بجرح التسليم خلافاً لاسنوي ومنها أنه
 ينتقل على عونه فلفظ الموسر ومنها أنه لا يتعدى لمحدث من أماله ومنها أنه لا يباع ممكنه وخادمه ولا يجل به
 دين أو جمل ومن ثم سمى بالجرح الغريب اهـ حل ويجوز له لكن قوله ولا يجل به دين وجعل الأولى استقامته
 لأن الجرح المعروف كذلك وعبارة الثمن في جمل التفتيش ولا يجل به دين ويجوز انتهت (قوله بأن كان ماله بمساقاة
 قصر) أي من بدل البيع فيما يظهر فلو انتقل البائع منها إلى بلد آخر فلا وجه كإقتضاه ظاهر تعليلهم
 بالنظر بالتأخير اعتبار بدل البائع لا بدل المبيع لا يجل التسليم إنما يلزم محل الصدوق غيره فليعتبر بدل العقد
 مطلقاً لا يتوقف على المسألة في القرض لأنه المطلب بغير محل التسليم إذا لم يكن له مؤنة أو تسليماً فإن كان
 لنته له مؤنة ولم يرضها لماله به فمخ في بلد العقد فطلب وإذا أخذها في الفصوله لجواز الاستبدال عنه
 بخلاف السلم اهـ شرحه وكتب عليه الشريفي قوله فلو انتقل البائع منها إلى بلد آخر أي يذنه وبين المال
 دون مساقاة القصر كقولهم ظاهر والأمان كان أي من محل العقد إلى المال فظاهر أنه لا أثر له في اللوردان المال
 بمساقاة القصر من محل العقد (قوله فلما تم فمخ وأخذ البيع) ولا يتوقف على جرح كامل من منعه محبت أطلق
 فيه وقد تقدم مقرره بشرط جرح الحاكم اهـ حل (قوله في هذا) أي فيما إذا كان ماله فومساقاة القصر
 والذي قبله هو ما إذا كان ماله دون مساقاة القصر اهـ بش (قوله ولا فلا جرح) أي لأنه لا فائدة له حيث أنه في
 جرح القاضي يتمكن من الرجوع في عين ماله وفيه إن جرح القاضي شرط طرطير يادد بنسبه على ماله وهذا ينافي البسار

(الاجبره شتر) على
 تسليحه (إن حضر الثمن)
 مجلس العقد (والأمان)
 أعسر به فلا يباع فمخ
 والقاضي وأخذ المبيع بشرط
 جرح الحاكم كسباً في
 يابه (أو أيسر فإن لم يكن
 ماله بمساقاة جرحه على
 أماله) كلها (حتى سلم)
 الثمن للثمن تصرف فيها بما
 يطل حق البائع (والا)
 بأن كسباً في بمساقاة قصر
 (فلما تم فمخ) وأخذ المبيع
 لتصدر تحصيل الثمن
 كالإفلاس به فلا يفت
 الصبر إلى احضار المال
 لتضرر بذلك (فإن عسر)
 المحاضره (فالجرح) يضرب
 على المشتري في أماله لما
 من ويحل الجرح هذا وما
 قبله إذا لم يكن مجموعاً عليه
 بقسط والأجلا جرح

الذي هو فرض مستلزم الآن يقال المراد كالتصديق بانه ليس بالثمن وهذا يتبع ما عجز بالفسل اه حل
وفي عرش على مرقه مائه ويمكن ان يحال بان البسار انما يتناقى الفسل في الابتداء لاداعده فلا ينافيه
بل وان لم يرد به اعدا عجز بموت مورثه او اكتساب ما يرد به الله على دينه فيصدق عليه الا انه موسر مع
العجز بالفسل لان العجز بالفسل لا ينفك الا بطل فاض ولا يزعم من مجرد بساره بذلك تلك القاضيه اه (قوله)
اما الثمن المؤجل فيجوز قوله فيمسبى آو في التمتع هو حال (قوله فلا تحبس له ايضا) فلا خلاف هذا الشارح
وجعل لو غائبة

باب التولية والاشراك والمراجعة والمطالبة

هذا شروع في الطرف الرابع من الاطراف الخمسة المتعلقة بالبيع وهو الكلام على الفاظ تجعل في عرف
الشرع على معان غير معانيها اللغو بان عبارة حل هذا شروع في الالفاظ المطابقة التي لها مدلول شرعي
عليه اه وبعبارة قال على الحل وقد علم هذا البابين الالفاظ المطابقة على ما بعده من الان هذا المدلول
شرعي سابق ينزل عليه ومعاني هذا الالفاظ مختلفة لثمة شرعا كما قاله اه وفي الشورى التولية صراحة
تقول جميع البيع الى المولى على الثمن التي اوقعه بالتقوم بلفظ وليك والاشراك تلي بعضه ببعض من الثمن

بلفظ جميع البيع الى المولى على الثمن او ما قام عليه معر يصح موزع على الاجزاء والمطالبة بيع ذلك الثمن
بلفظ اشراكك والمراجعة بيع على الاجزاء اه صرة اه (قوله تقليد العمل) أي الزامه اه فتناقى في المباح وتقدر
العمل قوله كانه جعل قلاذ في صفة (قوله ثم استعملت فيما يأتي) الاولى ان يؤخذ عن الاربعه فيكون
واحداهما الان يقال حذف من الثاني دلالة الاول (قوله لو قال مشتر) أي يصدق عليه الثمن وزم البعد
من جهة ثالثة فقط ضا اعز من طرفه ايام اه فتناقى في شرح مرقه وطه وبعبارة الشورى
قوله لو قال مشترك أي تصرف في البيع بان كان بعدا وزم او كان الجبله وحده اولها واذا كان البائع ويسد
التبني في الجميع انتهت (قوله لو قال مشترك) أي اوستأجرا والمراد في هذا والمراد في عوض المبلغ اه
حل بان تولى المرات على صداقه بلفظ القيلام أو الرجل في عوض المبلغ ان علم المثل فبما يصح على الوجه
وهذا هو المتمد اه زى وفي صح وتصح التولية وتولية ما في الاجرة كما هو ظاهر بشرطها ثم ان وقت قبل
مضى مدتها اجرة فظاهر والابان قال وليك من اول المدة بظك فيملص لانه معدوم وصحت في الباقي بقسطه

اه سل (قوله من علم بشئ ما اشتراه) بيان لكل من المشتري والغير وما قوله أو جاهل به فهو من بيان الغير
فقط وبعبارة حل قوله من علم بشئ ما اشتراه ان لكل من المشتري والغير فلا بد ان يكون كل من المشتري
والغير عالما بالثمن قدرا وصفة ومنها كونه عوضا وموجدا الى كذا ويكون الاجل من حين التولية وان حل
قبله الا من العقد فلا تصح التولية من غير علم ولا للغير عالم انتهت بعبارة زى ولهذا لو كان الثمن من جنس جلات في
حسبم جلاته وذلك الاجل من حين التولية وان حل قبلها الا من العقد على الوجه اه وأصل هذا كلف
شرح مرقه (قوله وعلمه) أي التولية أي باعلام البائع وهو المشتري الاول أو باعلام غيره اه من شرح
مرق وأما الاولى وهو البائع في التولية فلا بد من علم قبل الايجاب اه من عرش عليه (قوله كما يعلم بما جاء
يأتي) أي من قوله ولما علمته الخ وبعبارة عرش انظر الى أي محل يأتي وقد يقال اراد به قوله ورشيت في العرض
مع ذكره لان الرامنه ان يقول وليك العقد بما اشتريته وهو عرض فتمت كذا قوله ورشيت في العرض
ذكر بعد الايجاب وقبل القبول انتهت بعبارة حل قوله كما يعلم ذلك بما يأتي أي في قوله ولما علمته فلا بد
علمي في التولية والاشراك وما بعدهم الا انه خاص بالراجحة كما هو الظاهر المتبادر من كلام المصنف ولا يخفى ان
الايجاب انما هو في بيع بما اشتريته أي أو بما قام على ناصبة انتهت (قوله وليك هذا العقد) أي أي البيع فلا بد
من ذكر العقد والبيع فلا يقال وليك هذا العقد بل كما قاله اه حلى فثبت قول الشارح ما عدا ذكره

اما الثمن المؤجل فليس بالبيع
حبس البيع به لرضاه
بأنه غير موقوف على التسليم
فلا يحبس له أيضا

باب التولية

أصلها تقليد العمل ثم
استعملت فيما يأتي
والاشراك مصدر اشركه
أي صره شركا (والمراجعة)
من الرجوع وهو الزيادة
والمطالبة من المطاوعة
الشخص وذكروا في الترجمة
من زيادتي (لو قال مشترك)
لغيره من علم بشئ ما اشتراه
وأجابه به وعلمه قبل قوله
بأنه يعلم ذلك بما يأتي (وليكن)
هذا (العقد فبفسل) كقوله

أى وما عاذا ذكر المبيع أيضا فلا يشترط بل لو قال وليك العقد كنى (قوله قبلته أو توليته) قياس ما سرق البيوع
 الاكتفاء بقلت وتوليت من غير ضمير. اه عش (قوله فبيع بالثمن الاول الخ) قضية كونهما بيان للقول
 مقابل العقد بالثمن بالثمن مطلقا هو كذلك وان قال الامام يتقبح انه لا يملكه حتى يطلبه بائعه وليس البائع مطالبة
 المتولى وان توقف نفسه الامام لم اطلع المتولى على صيب قديم للمبيع لم يرده الا على المتولى فبما يظهر وان قال ان
 الرقعة لم ارفهه فخلادان ظاهر نص الشافعي يقتضى انه يقتصر اه شرح حر و تلك المتولى المبيع من حين عقد
 التولية دون زوائد المنفصلة الحادثة في يد المتولى فهي لا الهمتوى اه من الروض (قوله في المثل) هو العقد
 فخط وكل ما عداه هو مقنوم هنا ويشير الى ذلك مقابل الشارح له بالعرض حيث قال وبقسمته في العرض ولم
 يزل في المقنوم وبهذا يسقط ما كتبه عش ونصه قوله وبقسمته في العرض قد يشكل بان العرض ما قبل
 التقويمه والبرهوعه وخصايف قوله أى عتله في المثل فلو قال أو فني المقنوم وبه مطلقا انتقل اليه كان أولى اه
 (قوله مع ذكره) أى العرض وهذا شرط لدفع الأثم للصحة فادعوا المسئلة ان المشتري علم بان اشتراعه عرض
 وبذلك العرض لكن يجعل قيمته في قوله وليك العقد بالثمن وهو بالثمن من قيمة كذا فلو كان المشتري جاهلا
 بما اشتراه به كان ذكر الثمن مطلقا مثليا أو تقويميا ثم طاف بمقتضى العقد وان كان علمه بان كل وجه لم يشترط
 ذكره لا لغيره ولا لدفع الأثم سواء كان مثليا أو تقويميا اه شيخنا وبعبارة شرح حر ولو قال المشتري العرض
 فاعلم على يكذا وقد وليك العقد بما قام على وذكر الثمن فمع العرض جائز لحمه به ان المقر يرى فوالمع مع
 العرض شرط لانتهاء الأثم اذ يشهد في البيوع بالعرض ما لا يشهد في البيوع بالتدك كباقي للصحة العقد لما رأى ان
 الكذب في المراجحة في غير هذا يقتضى طلاق العقد انتهت (قوله وبه) أى بعين الثمن الاول مطلقا أى مثليا أو
 تقويميا اه حل وهذا يشهد ان لو كان الثمن مثليا أو تقويميا انتقل اليه لم تضع التولية كباقي بعينه تأمل سم على تنج
 اه عش على حر وقوله بان انتقل اليه كان انتقل اليه بهية بان كان البائع وهب الثمن للمتولى فيأخذ
 المبيع بعينه ما اشتراه المتولى اه حل (قوله بان انتقل اليه) هو ظاهر ان انتقل اليه بقاءه فان انتقل اليه
 بهية استحل ان يجرد دفع ذلك البعض مع بدل المثل ينتقل اليه اه عش (قوله في عقد التولية) أى حيث علم
 ان عقد التولية يبيع فلهذا يراه بالثمن الاول المسماة ان سلسلتها التز بل على الثمن الاول أى سواء ذكر
 كان قال على اشترت أو لم يذكر وما ذكر العقد أو البيوع فلا بد منه فلا يكتفى ان يقول وليك هذا بل يكون كتابة
 كما تقدم وحيث كان لا يجب ان يقول بما اشترت أو بما قام على بل يكفي ان يقول وليك العقد كنى يجب
 عليه ان يذكر العرض وقيمته وقد قبل يجب ذلك اذا وجب ان يتعرض لذلك الثمن بان كان المشتري لا يعلم
 لان الشرط ان يعلم المشتري ذلك لئولو باعلام البائع به اه حل (قوله من شروط البيوع) كقدرة تسليمه وتخليص
 الربوي لان عقد البيوع صاغر عليه وقوله ويثبت له ابيع احكامه ومنها بناء الزوائد المنفصلة للمولى وغير ذلك
 لانه ملك جديده اه شرح حر (قوله حتى علم المتعاقدين) انما اخذ غايه لانه لما ذكر ان الثمن لا يشترط
 ذكره وبما يتوهم انه لا يشترط علمه به اه عاني (قوله ولو سخط عنه الخ) الاولى تأخير هذه المسئلة عن
 الاثر والى الراجح فليعلم انهم اقبلوا في الحاطة اه من زنى وبعبارة وكلفط الاربعه اوارث المتولى
 الثمن او بعضه فان في هذا التفصيل والحاطة باقى الاثر الى بل وفي المراجحة الحاطة فلو أخرجه عنها فان
 أولى نعم لا يلزمه سخطا بعد المراجعة (قوله ولو سخط عنه الخ) الاوجه انه لا يبره بصحاصه بالثمن ويحتمل لانهم
 أجبنا عن العقد بكل تدوير اذ المصنف لما سخط فقبل المورث المولى الثمن أو بعضه اه شرح
 حر، وصورة الوصية بالثمن مال أو مسمى المال لا يذبح منه بده اذ اسم بدمونه وقيل يذ بالوصية فباع
 الوارث البديل بكم يذ من قيمته ثم يولى بكم عقد البيوع لعمره ويخلف بالوصية بالثمن وأسقطه عن المشتري
 من الوارث وهو المولى فلا يتعاضد عن غير التولية لان زيدا أجنبني من العقد فلا يبر بائعا ولا مستخر باوصية

قبلته أو توليته (قوله) (بيع)
 بالثمن الاول) أى قبلته في
 المثل وبقسمته في العرض
 مع ذكره وبمطلقا بأن
 انتقل اليه (وان لم يذكر)
 أى الثمن في عقد التولية
 فيشترط فيه ما هذا ذكر من
 شروط البيوع حتى علم
 المتعاقدين ويثبت له ابيع
 احكامه حتى الشفعة في
 شص مشغوع عقا عنه
 الشفع في العقد الاول (ولو)
 سخط عنه) أى عن المولى
 (كله) أى كل الثمن

الحال ما لو باع زديك عبدًا مشلًا من في خدمته ثم ابتاعه بأجل خالداً بدينه الذي عليه على ذلك الثمن الذي على بكر قباع بكر العبد بعد التولية لعمره ونقاء خالداً المحتال أو سقط الدين المحال به عن بكر أي أو أمته خلا بسقط عن عرو ولا نخلد المحتال بائع من العقد تأمل (قوله بعد لزوم تولية) أي من جانب المولى يظهر كلامهم أن الحلق لكل أو البعض بأثر في المولى وفيه نظر لأنه يعتبر فيه التماثل اه حل وعجالة الشورى قوله انقطع عن المولى أي في غير عقد المولى المشتري فيه التماثل اه اعلم انتهت (قوله ولو بعد التولية) الاظهر ولو قبل التولية (قوله انقطع عن المولى) شمل الحلق ما لو كان الحلق بعد قبض المولى جميع الثمن من المولى فيرجع المولى بعد الحلق على المولى بقدر ما حط من الثمن كذا كان أو بعضاً لأنه بالحلق تبين أن اللازم للمولى ما استقر عليه العقد بعد التولية وأما القبض البائع الثمن من المولى دفع اليه بهضامه أو كاهية فلا يسقط بسبب ذلك من المولى شيء لأن الهبة لا تدخل بعد البيع الأول فيها حتى تسري عنه إلى عقد التولية اه عش على حر (قوله انقطع عن المولى) وفي صورة البعض يتم البيع أي عقد التولية على جميع المبيع في ذلك التولية جميع المبيع ببعض البعض الذي تسري عليه العقد (قوله لانها جئت بسبب بلاغ) ومن ثلوثاً لا يفسد العقد بعد لزوم لم يرجع المشتري على البائع بشيء اه حل (قوله هو وكيفية) أي في الحلق إذا كمل في البيع ليس له ذلك بغیرا منه وكه اه عش على حر (قوله ولو انقصر على البائع) أي كالموشر ولو عسر بالشرط بدل الحلق لشمل ما لو ورث المولى الثمن أو بعضه فإنه يسقط عن المولى حتى لو ورث الكل قبل التولية أو بعدها وقبل الزوم لم يصح وفان هذا يشمل حلق الموصى له والمخاليه فله ما لا عيرته لانها ما أخضعنا عن العقد بكل تقدر ورث الحلق الهبة لم يسأل أن عده بالدين لمن هو عليه إزاء فلا يحتاج إلى قبول ومثل الهبة الصدقة ومثل مثلها الوصية ولو كان الحلق في التولية يكون في الاشتراك والمراجعة أيضاً فلا أثره عن الثلاثة لكن الأولى لم لا ينفك حلقه بعد المراجعة اه حل (قوله في شرطها) وهو شرط البيع حتى علم المتعاقدين اه فحينئذ قوله وحكمها ومنها الحلق فإذا حلق المبيع ولم الاشتراك أو بعضه انقطع مطلقاً عن المشتري الثاني لا يفسد العقد

قوله في بعض المبيع اه حل وعجالة قل على الجلال قوله في أحكامها السابقة منها الحلق ولو البعض وأنه لو كان حلق البعض قبل الاشتراك لم يصح الا بقدر ما يخصه من الباقي وأنه لو حلق الثمن كله قبل لزوم العقد الاشتراك لم يصح أو بعد انقطع عن الثاني وأنه لو كان عرضاً لم يصح الاشتراك إلا أن انتقل أو ذكره مع قيمته كما مر وإنه متى انتقل تبين منه وأنه إذا لم يذكر لفظ العقد كان كناية على المعنى كما مر وعلى ذلك جعل كلام المتبع ويصير جوع كلامه للتولية أيضاً وغير ذلك من الأحكام انتهت (قوله كذا هو أشركت فيه) أي في العقد وفي هذا المبيع أو في بيع هذا ولا بد من ذلك أي ذكر العقد أو البيع كلياً في كلامه ولو قال أشركت في هذا لم يكتب بل يكون كناية أن كان ظاهر كلامه تأمله أنه لا يشترط ذكره في الاشتراك ويشترط في التولية حيث صرح بالعقد في التولية فيسكت عنه متعلق الإمام انما يصح ذلك أي تعين العقد في الاشتراك وقبض عليه التولية اه حل (قوله نصف مثل الثمن) أي في المثل أي أو نصف قيمته في العرض مع ذكر العرض أو نصفه مطلقاً إن انتقل اليه وإن لم يذكر الثمن اه حل (قوله فيتعين النصف) ولعل وجهه أن عدوله عن يعتكز به نصف الثمن أي أشركت في شئته على ذلك والمعنى جئت أشركت في جعل نصفه في نصف الثمن الخ ومع ذلك فمضى ويقع الواو اشتراطهما ثم لا تنحصر أشركت في نصفه فيصير هل يكونه النصف أو البع نظر والأقرب أنه لا بد لأن عدوله عن قوله نصف الثمن إلى قوله فيتعين ثمة على أنه يسقط شيئاً وكأنه قال يعتكز به نصفه فيصير اه عش على حر (قوله لم يصح العمل بالبيع) ظاهره أن قال بعد نصف الثمن أو نحوه وفيه أن جعل البطلان في عينه من الثمن فإن ذكره كان كناية أشركت في ثمة منه نصف الثمن أو بعبارة أخرى في منعني إرادته ما يتأهل من المبيع فيصح ويكون في الأولى شكاً بالنصف

(بعد لزوم تولية) وبسببه ولو بعد التولية (المطلوع التولية) لأن خاصة التولية التزويل على الثمن الأول وخرج برادى كله بعد لزوم تولية ما لو حلق كله قبل لزومها سواء أحس قبلها أم بعد ما هو قبل لزومها فلا يصح التولية لأنها جئت بسبب بلاغين سواء في ذلك الحلق من البائع أو وراثته أو وكسبه ومن انقصر على البائع حوى على الغالب (واشراك) في المشتري (بعض مبيع كتولية) في شرطها وحكمها كتولية أشركت فيه بالنصف ليلزمه نفس مثل الثمن فإن قال أشركت في النصف كان له الزم إلا أن يقول بنصف الثمن فيتعين النصف كما صرح به في التزويل في نفسه فلم يبين البعض بقوله أشركت في ثمة منه لم يصح العمل بالبيع

وفي الثاني عشر بكالرمع ١٥ عش قوله فلو اطلق الاشراك أي من ذكر البعض فهذا بشر قوله بعض
وأما بشر قوله مبن فقد ذكره الشارح ١٥ قوله فلو اطلق مضمنا مائة قال الركني لو تعدد الاشراك
فبطل سقش الاشراك نصف الماهم أو بطل واحد منهم كالواشراك بأشراك أو كالثانيه فبطله فبطله أو كالثانيه
يضره ولا الاشراك الثاني ١٥ شرح در وكتب عليه عش قوله والاشراك الثاني وبني أن مثل ذلك
هكس كان اشراك شيئا ثم قال لاثنين اشراك كفاية فيكون المبيع أثلاثا وهذا إذا ساق المبيع فان
اختلفت حكمهم كان كان واحد النصف ولا ثلاث ولا خالص السدس ثم قال رابع اشراك معنى
فالظاهر أن يكونه النصف والثلاث النصف وكل واحد باع نصف ما يملك لانه لا يملكه هاتوا ولا يظهر كونه
كل واحد الثلاثة لا اختلاف انصبتهم ١٥ بعض تقييد قوله بأن يقول اشراك في بيع هذا إشارة للمبيع
وقوله أولى هذا العقد أي وفي هذا المبيع ومن هذا التقرر يعلم انه لا يستترط ذكر الثمن في التولية
ونشبه الاشراك بالتولية فبشرحه كاشمل اشتراط النص في بيع العقد ١٥ حل قوله وصير بيع
مراصة أي ونحوها مما عاها في غير قوليه واشراك لان تاسمها التز على الثمن الاول ١٥ حل
أي مبيع المبيع المشغل عليه وقوله وبيع درهم بالجور والنصب على العطف وعلى القول معه والرفع بعد
وليد كرمي المراصة والمطالبة لغو وشرا يجوز أن يقال هاهنا من رابع ومطالبة العطف يكون معنى المراصة
امضاء كل من اثنين صاحبه وبها والمطالبة قص كل من اثنين شيئا مما يملكه صاحبه وأما عاها في المراصة
بيع على الثمن مع موزع على أجزاءه والمطالبة بيع على الثمن مع موزع على أجزاءه ١٥ عش
على در قوله وصير بيع مراصة أي من غير كراهة للعموم وقوله تعالى واصل انه البيع نعم بيع المساومة أولى
منه لا جاع على جواز عدم كراهته ١٥ شرح در وكتب عليه عش قوله نعم بيع المساومة
ان يقول اشراك بما شئت ١٥ وكتب أيضا قوله لا جاع الخ ينسب بأنه قيل بحرمه المراصة ويصرح
به قول سم على مبيع المساومة أولى من المراصة فهو من خلاف من حرمه أو أبطأها من السلف
١٥ شرح الارشاد لشعنا وهو في شرح الروض قوله أي يشبهه أي في المثالي أي وبشره في العرض مع
ذكره وبه مطلقا ان انتقل اليه على قياس ما تقدم في التولية والاشراك ١٥ حل قوله وبيع درهم لكل
عشرة فلو ضم إلى الثمن شيئا وباعه مراصة كسائر بنه بما توبعتك بمائتين وبيع درهم لكل عشرة أو وبيع
ده يارده مبيع وكأله قال يشبه بمائتين وعشرين ولو قال اشراك بنه بشره وبشره بحد عشر ولم يقل مراصة
اليمين فقد انقلب الغالب وان كان الأصل من غير ولو قال اشراك بنه بشره وبشره بحد عشر ولم يقل مراصة
ولا يابدها بل يكن مقدم مراصة كآله القاضي وحزمه في الروض في كذب فلا خيار ولا حط كما في ١٥
شرح در قوله لكل عشرة أي أولى كل عشرة ولو قال وبيع درهم من كل عشرة مبيع على الوجه ثم
ان أراد تليلا لكان لا بد من الاتفاق من كالألف لثلاثين درهم وبيع درهم على روى ١٥ عش
قوله وبيع عشرة الخ عبارة در وده بشر الملهة وهي بالفارسية عشرو تو يا واحد مبيع معنى ما قبلها أو قوله
بالذكر كونه من العصابة واختلافهم في حكمه انتهت وسطه ان داس لم بشره بزمان يارده مبيع واحد وواحد
هذه العبارة ليس مراد الاية وهم ان وبيع عشرة أحد عشر بل المراد هناك وبيع عشرة واحد فقط وحينئذ
كل الظاهر لم يصنف ان يقول بدل هذه العبارة وبيع ديه ياردين دما علفت وبها عنه وان افقنا ياردين
الغلة الفارسية لا يدل على الواحد الا اذا ضم إلى هذه اللفظة ذكره الشارح منضمها إلى اختلاف بل في تلك اللفظة فانه
يدل على الواحد سواء انضم إلى العقد أم لا ١٥ صير وفي حاشية عش على در ما قبله لا يقال قضية
هذا التصريح ان وبيع عشرة أحد عشر فيكون مجموع الأصل والربح واحد وعشرين لا تقولوا لا ياردين فخر
اللفاظ الجمعية على معنى الفارسية بل ما يستعمله العرب في لفظ الجمع يكون جارا على جمع فمعه وهو

(قوله اطلق) الاشراك

(مع) المصدق (منافعة)

بينهما كالأقرشي لزيد

وعروضه كلام كثير انه

لا يترط ذكر العقد لكن

قال الامام وغيره يستترط ذكر

بأن يقول اشراك في بيع

هذا وفي هذا العقد لا يكتفي

اشراك في هذا وقوله

صاحب الأوزار وقوله عليه

اشراك في هذا كناية

(ومع مبيع مراصة كبت)

كقول من اشراك شيئا بجائنة

لغيره بمثل (عما اشترت)

أي مثله (وبيع درهم لكل)

أولى كل (عشرة أو وبيع

ده يارده) هو الفارسية بمعنى

ما قبله فكأنه قال بمائة

وعشرة فبشره والمطالبة وده

اسم لعشرة و يارده اسم

لاحد عشر

هنا ستة زيج درهم لكل عشرة وكان المعنى عليه وزيج درهما صيرها أحد عشر اه وصيغة حمل قوله وبارز
اسم لأحد عشر أهله هذا العدد المركب فليس يازا واحدا مطلقا بل لواحد وهو بالعشر أو بالواحد فقط
فقاله في تلك اللفظة ليتبين جسد كان مقتضى ظاهر اللفظ أن يكون لكل عشرة أحد عشر وبها انتهت
قوله وصيرت بمحاطة أي ولو في قوله وإشراك اه حل أقوله وتسمى مواضعه أي بخمسة أيضا اه
مد قوله كعبت بمشترت أي أو برأس المال أو بإقام على أو نحو هولو ليك بالعروض أو ليك بارش أو
وصية أو نحو هذا كرا القيمة وباعها مباحولا بيع بلفظ التليم ولا الشراء ولا رأس المال لأن ذلك كذب
وله أن يقول في عبده هو أو أو عرض نعلم أو نكاح أو صلح به عن دم فلم على بكذا لو يذكر آخر المثل في الإجارة
ومهر في الطلق والنكاح والدية في الصلح بان يقول فلم على بمائة هي آخر مثل دار مثلا أو مهر مثل امرأة أو صلح
عن دية وبينك ما ولا يقول مشترت ولا رأس المال كذا لأنه كذب اه شرح مد قوله كعبت بما
اشترت لزاد هو مائة ثم تبين أنه اشترا بابل أو يا كتره بما ياتي من كلامه وهذا بخلاف ما تقدم فيها
لو قال بعتك بما يباع فلان فرسه وهو ألف أو رتقهذه لاصطفاها وهو مائة بعتك بالثمن في الأولى والمائة
في الثانية فإن لم يطابق الواقع على ما فني به السهو في الإجابة المدنية من الاستسنة الجينة اه شوي
قوله وحط ده يازده الظاهر تبين النصب هنا بعد الحرجا اه شخناو الأولى بان يقول وحط يازدين يازده
لان يازا اسم واحد وصير المعنى درهم من كل أحد عشر قوله وبحط من كل أحد عشر واحد فلو كان
ما شترت بما تائة الثمن في الحاطة ستعون وعشرة آخر من أحد عشر حرز من درهم أو بمائة وعشرة قاتل من
مائة اه شرح مد قوله وبحط من كل أحد عشر واحد بيان للمراد من العبارة وان كان ظاهرها غير
مراد اه قوله ويدخل في بعت بمشترت صورة المشتة ان المولى قام عليه البيع شمن وموئنا ستر بلح
والمشترى يعلم بها فمضيق فإذا قال المولى بعت بمشترت لم يدخل المولى في صيرته فلا تلزم الترتيب وإذا قال
بعتك بما قام على دخلت في صيرته فلا تلزم صورة المشتة وأما لو لم تكن هنالك مؤن فلا فرق بين
البيعين وانما لو كان المشتري جاهلا بالمؤن فلا بد من ذكر البائع له في العقد ليصح ولا يقال يدخل في بعت بما
قام على المؤن لأنه قد كورص بمحاطة معنى لنحوها فتأمل ولا تصغ لما قيل هنا اه شخناو قوله ويدخل في
بعت الخ أي أو وليتنا العدا أو أمر كلك في هذا العقد فلا يخص هذا البيع المباحة والمحاطة بقدر درهم من
صنيمه اه حل قوله بمشترت أي أو ثبت أو حصل أو يملح على أو بما وزنه اه شرح مد
قوله الذي استقر عليه العقد أي المراد بالثمن هنا بلزيم المشتري دفعه للبائع الأول وقت لزوم عقده فان كان
الحط قبل نقد المراجعة بعت بلفظ الشراء دون القيام أو بعد لم يتعدا لخط المشتري الثاني اه قل على
لجلال ما تقدم من رى ان الحط بعد فقد المراجعة لا يلحق المشتري الثاني قوله فمن خيار المجلس
مفهومه ان هذا الخاص بخيار المجلس والشرط دون خيار العيب وهو ظاهر اه عش قوله فمن خيار
المجلس متعلق بالحط والزائدة أو بالوسط في المراجعة بعد الزوم للعقد الأول وقبل لزوم عقد المراجعة أي بعد
حريته أو قبل لزومها بل يلحق المشتري فلا يحط عنه كالحط عنه بعدل ومها وان وقع الحط قبل حران المراجعة
فالحط الكل ليعين بيده بلفظ فلم على ويجوز لفظ الشراء وان حط البعض بلفظ الشراء لا يجوز بلفظ
القيام إلا بعد إسقاط المحطوط اه حل قوله ويدخل في بعت الخ أي أو وليتنا العدا أو أمر كلك في هذا
العقد وقوله ثم الذي استقر عليه العقد ضمنا لزوم ويدخل في ما قام على المكس ذلك خلاص المصنوب
اه حل وصيغة الخ الحط البعض بعد الزوم مع الشراء لا يلحق ومع نحو القيام بلحق أو كلك فلا يشترط
بيده المصنوع القيام بلحق مع الشراء وهو في عبدة البيع من حقيقة ما قام في الصورة حط
البعض جسد كرا من الثمن بعد الحط وأقره سم اه عش على مد قوله ويدخل في بعت

(و) مبيع (محاطة)
وتسمى مواضعه (كعبت)
أي كقول من ذكر
لفظه بعتك بمشترت
وحط ده يازده فيقبل
(و) يحط من كل أحد عشر
واحد) كمال الخ في
المراجعة واحد من أحد
عشر (ويدخل في بعت بما
اشترت غنة) الذي استقر
عليه العقد (فقط) وذلك
صديق بما فيه حط بمحاطة
به العقد أو زادة عليه في
زمن خيار المجلس أو الشرط
(و) يدخل في بعت

(غنى) أي البيع فغنى

يعتبر ما اشتريته وأما ما

(به) في بيعت بما لم يمتد

فالجمله أحد ههنا بيع

البيع (وليس قد ياتي)

وجوبا (في الخبر) بشرط

ما استقر عليه العقد وأما ما

به البيع عليه وبهذه كعنه

وتكسبه وخلص وغش

وبشرط أجل وبشرط عرض

قيمة كذا ولا يوجب حادث

وقد بان ان قصر الأصل على

الحادث وبغيره بشرط أمن

مولى به بأنه المستأجر من

من لم يطل ومصر أن كان

البائع كذلك لأن المشتري

بعده أماته فيما يتخبر به من

ذلك لا يحمله نظره فغيره

صادق ذلك وإن الغرض

تقتضي بذلك أن لا يحصل

بقائه فطعن الثمن والعرض

يصدق في البيع به فوق

ما يشهد في البيع بالتد

والعب الحادث تنقص

القيمة عما كان حسن

شرائه واختلاف العرض

بالقديم والبعيد ظاهر

فلو ترك الأجبار بشئ من

ذلك فليس صحيح لكن

المشتري لا يغير لتدليس

البائع عليه بل لا يجب

عليه وسأني الإشارة إلى

ذلك وأخلاق الأجبار أولى

من تقديمه بما له (فلما أخبر)

بأنه اشتراكم (بما تم) وباعه

مراعاة أي ما استأجره

درهم لكل عشرة كجم

والمراجعة والمطالبة هل حل والمزاد بالعلم والقدر والصفوة لا يكفي الماينة وإن كفتي البيع والإجارة
فلو كان الثمن دراهم معينة موزونة أو خبطة غير موزونة لم يصح له في البيع (قوله غنى) أي قدز أو مقفول بأخبار البائع
قال عرش عليه وينبغي أن يحل عدم الضميمة من ثمن المدين والمذول (قوله غنى) أي قدز أو مقفول بأخبار البائع
ولو كان الأجبار كذا في التولية والاشراك والمراجعة والمطالبة ولا يكفي بمشاهدة مع عدم العلم بخدعته في
مشرح الرضا التقيد بالمراجعة وتقدم من هذه العبارة لا تختص ببيع المراجعة بل تنافي في التولية والاشراك
أي ما هو هذا الذي أحال عليه في التولية قوله كأي علم ذلك بما أرى الخ (قوله) وليصدق في الخبر
ومرورة المسئلة أن المشتري هو المتولي في التولية جاهل بالخبر به فلا خيار حيث وجب لصحة العقد فوجب عليه
الصدق في خبره فلا كذب بل يحل العقد كسأني في الشارح هذا وأما لو كان المشتري عالما بالخدع كورائه لم يجب
على البائع الأجبار ولا يجب عليه الصدق من حيث العقد بل من حيث خبره بطلان الكذب (قوله) فحينئذ
بقدر ما استقر عليه العقد) فإن قال ملكه عنه ثم اشتراكم أو أكثر أخذ الثاني من بين الكثيرين من موافاة
كروم وتخصير كل وجه في الرضا وسأني في خبر المراجعة بالخبر أو البائع من يفسد معني شربها بكثر
من قيمتها من المشتري لا يخبر ويجلي بان المشتري ثم خصصت قدم على شره ذلك واغتر بالزاد منها لا تخبر
منه فإنه هنا يعتمد على نظر البائع وأما أنه كاسر فالفرض هو البائع يعلم (قوله) بقدر ما استقر
عليه العقد) أي عند الزوم فلا يشتري شيئا ثم خرج من ماله واشترى ما يبايع من الأول أو أكثر منه أخبر
وجوبا بالأخبار ولو بان الكثيرين من الثمن يبيع مره واحدة فله الخيار إن باعه مرة واحدة فله الخيار إن باعه مرة واحدة
لرخصة (قوله) وبشرط عرض) أي لو يمتلأ كآله المتولي وتعليه صريح فيما لو وجزم السببي
تبعا لما ورد من أن المزايا العرض المتوقف للثمن يجوز البيع به مراعاة أن ثمنه يغير قيمته (قوله) هل حل
قيمه كذا) أي وقت العقد لا يبايع إلا بما فيها بعد ذلك (قوله) بتمه أماته) أي لم يكن عالما
لم يصح له أن يخبر وهو قد ثبت كذا كما يجب الأجبار به (قوله) الجليل (قوله) فلوراك الأجبار بشئ
من ذلك) أي المذكور وهو الأمور الخمسة في كلامه المولى من هذه العبارة فلا أخبر كذا بديل المقلد فلما أراد
أنه أخبر كذا بولي التدرو والصفوة أن البيع صحيح ولو في الكذب في التدرو كذا كذا من قوله فلا أخبر بماته
فبان ما قل الخ فالجواب أن صور المسئلة أن المشتري جاهل بالخدع كورائه حتى بالقدر والصفوة وحينئذ فحل
الأخبار وأما في صحة العقد وأما وجوب الصدق فيه فلدفع الثمن وان الصدق صحيح فيه إذا كذب بشئ من
الخدع كورائه حتى في التدرو والصفوة والخيار ثبت للمشتري مطلقا أي في الكذب في التدرو أو غيره من
الخدع كورائه هذا مقتضى سباني كلامه لكن يرد عليه أنه يناقض قوله فيما بعد فلا أخبر بما أتاه التدروين
فقد انحصر كلامه فيما قبله أنه لا خيار للمشتري اللهم إلا أن يجب بسأله التنازل في العبارة بان تنقي على
عمرها في قوله فلوراك الأجبار بشئ من ذلك بالنسبة لقوله لا يبيع صحيح ويخص قوله بشئ من ذلك بغير التدرو
بالنسبة لقوله لكن للمشتري الخيار ويكون قوله المذكور انعمه ولو كان المشار إليه قوله وسأني الإشارة
ضعف لانه إشارة إلى قول الشارح فيما سباني والمشتري حيث ذل الخيار الخ (قوله) فلوراك الأجبار بشئ من
ذلك) أي أي من جهة ما يصدق به اسم الإشارة للأخبار بقدر الثمن وصفت ترك الأجبار به بطلان (قوله) الخ
يبطل (قوله) حل وقد عرفت أن هذا لا يرد إلا على ظاهر العبارة من أن المزايا ترك الأجبار رأسا وتقدم
المزايا منه لا أخبر كذا (قوله) لكن للمشتري الخيار) أي فورا لا غير عيب (قوله) عرش على مر (قوله)
الخدع (قوله) أي أي من جهة البيع أو الباطل أي ثبوت الخيار للمشتري على الوجه الضعيف (قوله) كذا (قوله)
شينا فله إشارة إلى التنبؤ به فله صدقة مع وثوق الخيار إشارة إلى الشارح قوله وللمشتري حيث
أخبار (قوله) أي من تقديمه بما له (عبارة) وليصدق في الخبر (قوله) الجليل والاشراك والاشراك العرض

(فإن) أنه اشتراكم (قوله) بجمعة أو ثلث أو رطل (أو رطل) أي الكيل (أو خيار) بثلثين لهما أو البائع

وبين العيب الحادث عنده (قوله سقط الزائد) روي عنه أي بين اعتقاد القدر بما إذا هم فلا يحتاج لإنشاء
عقد كآخوه بملة الأصل اه صل (قوله فلندليس) فيمضو إذا قد يكون معذور في الإخبار الأول اه
رشد على مر (قوله فانه إذا رضى بالأخر) من هذا التعليل يؤخذ أن هذا لا يختص بالقدر بل مثله
الصفة من الإجل وغيره فإذا ذكر أحلا أصلاً أو ذكر أصلاً أكثر مما يمين أو ذكر صفة دون ما يمين لا خيار له
تأمل اه حل (قوله أو فآخر باز يد) أو عطف على آخر والفاء عطف على بان كأي شيء من صيغ الشارح
(قوله وزم غلطاً) نال في شرح الروض اقتصر في إفساد النص على الغلط وقياس ما روي في الزيادة ذكر التبع
ولعلمهم تركوا لأن جميع التقاريع لا تتأني فيه اه سم (قوله صبح البيع) لأحاجة اليه بل وهم أنه في حله
التكذيب لا يصح وليس كذلك وله إعماله في نظر الرد على المقابل القائل في ذلك بالطلان اه حل وبعبارة
أصله من شرح مرز ولوزعم ان الثمن مائة وعشرة مثلاً وان غلط فمما قاله أولاً انه مائة ومصدقته المشتري على
ذلك ليس البيع الواقع بينهما رايه في الاصح لتعذر قبول العقد بزيادة بخلاف النص بل دليل الارش قلت
الاصح معهما بما علم كإلغاط بالزاد فبما علمه الأول مردود بعدم ثبوت الزاد لكن ثبت الخيار للبايع
انتهت (قوله كإلغاط بالزاد) وهي المردودة المتقدمة في قوله فلا أخير بما تفيد بان قال الخ (قوله بفتح الميم)
أما بكرهما والواقع نفسهما يعاب وكتباً إضافة للمعركه اه شوري (قوله خبري) هي
بفتح الجيم ذكر الراء الملهمة وسكون التفتيح في الدال المهملة اسم لدقة المكتوب فيه عن أمته وتوضوها
قل على الجلال لكن قد راجعت المصباح والمختار والقاموس فلم أجدها بالجريدة بهذا المعنى وقوله
فقطعت ياب طرب كأي المختار (قوله مرزوم وكيلي) أي صنفه وأعليه اه حل (قوله سمعت أبيه) هي
وعلى السماع يكون كإلصاقه فبأن فيه خلافاً للشخصين والراجح صحة البيع ولا تثبت له الزاد وقوله الخيار
لا لاقتضى على ما سياتي اه شوري (قوله وماذا دين) أي لو لم يمين ثمنه ثلثاً فأهلها عليه الخطيب اه
عش على مر (قوله انه لا يعرف ذلك) أي ان الثمن مائة وعشرة اه شرح مرز وقوله لا يعرفه قد يعر الخ
أي فان أي فكريكون كالتصديق السابق للمتن أي ثبت الخيار للبايع ولا تثبت الزاد وقوله امضى العقد الخ أي
ولا خيار واحد محمولاً لتثبيت الزاد وقوله والمشتري حينئذ أي حين ادخل البائع يمين الرذ وهذا الاصح
ترتبه على البناء المذكور لأن البناء المذكور يقتضي نقض هذا أي يقتضي ان الخيار للبايع دون المشتري
وقوله بما حلف عليه أي بالزاد التي حلف عليها البائع أي فثبت الزاد على هذا القول وقوله وأصلها
أي الخ أي وقوله كذا أطلقوه أي أطلقوا هذا الحكم وهو ان خيار المشتري وقوله ومقتضى قولنا الخ أي
فإنطلق القول المذكور بل نبي العين المردودة على القول بأنها كالآثار فيرد فيهما ذكر الخ (قوله ردت على
البائع نال الخ) أي ردت فيهما بناء على أي أو ما لم يثبتها لهما كما ينبغي ثم رد لا في الدين ان ذلك لا يقتضي البينة
عند عدم التبين فكذلك ما هو ميثاقنا في كلامه طي اه شيخنا وبعبارة أخرى قوله بناء على انما يقدم بهذا
ليكون الرد في المشتريين أو ما لم يثبتها على مقابله ثم رد لا في الدين الثاني دون الأولى وهي ماذا لم يمين وجهها مثلاً لان
البينة لا تسمع خفت لا رد اليمين لعدم ثباتها بالبينة (قوله والمشتري حينئذ) أي حين حلف البائع عمن
الرذ على هذا القول ثبتت الزاد للبايع كما أشاره الشارح بقوله بين امضاء العقد بما حلف عليه هذا والعقد
ان اختياراً انما ثبت للبايع لا للمشتري ولاتثبت الزاد والحاصل ان الزاد لا تثبت للبايع في جميع الصور
وان الخيار لا يثبت للمشتري في جميعها على المتقدمين بخلاف في بعضها وانما التفتيش في ثبوت الخيار للبايع
وعنده (قوله كذا أطلقوه) أي أطلق المتقهاء القول بان المشتري لا خيار له يمينه على ان العين المردودة
كالآثار والتصديق أو كالبينة ولو بنوه على واحد من هذا الثلاثة لم قالوا ان الخيار للمشتري بل قالوا الخيار
لله لا يقدح في صحة التصديق ان الخيار للبايع لا للمشتري وكذلك الذين لا يعللهم وجهاً محتملاً فان الخيار للبايع

فلندليسوا وأما المشتري
وهو ما اقتصر عليه الأصل
فلهذا إذا رضى بالأخر
قبلا في أولى (أو) أخير
بجاءة (فأخير) تأنيلاً لأزيد
وزعم غلطاً في اختياره
أولاً بالنقص (فان صدق)
المشتري (صبح) البيع
كإلغاط بالزاد ولا تثبت له
الزاد فلهذا الخيار لا للمشتري
(والا) بأن كتبه المشتري
(فان لم يمين) أي البائع
(لنقله) وجهاً (عصلاً) بفتح
الميم (ليرقى قوله ولا يثبت)
ان أمها عليه لتكذيب
قوله الأول لهما (والا) بأن
بين نقله وجهاً محتملاً
كقوله واجعت جريدتي
فقطعت من شئ متاع الى
غيره أو جاعلي كجب مرزور
من وكلي ان الثمن كذا
(سمعت) أبيه يمينه بل الثمن
أزيد قبل لاسمع لتكذيب
قوله الأول لهما في الطلب
وهذا هو المشهور في المذهب
والمقصود عليه (وه)
تثبتت مشتر فيها أي
فيما إذا لم يمين وماذا دين
(انه لا يعرف) فلا يقدح
بقدر عدم عرض العين عليه
فان حلف أمضى العقد على
ما حلفه عليه وان نكل عن
اليمين ردت على البائع بناء
على ان اليمين المردودة
كالآثار وهو الإظهار فليس
ان تنه الأثر بد والمشتري

الخيار حينئذ يمين امضاء العقد بما حلف عليه وبن يمينه نال في الرذعة وأصلها كذا أطلقوه

لا يشتري وما هنا كذلك أي ما خيار البائع لا يشتري على المقتد فلما خلق القهواء ذلك أنتم على أن
 العين للمردودة كالقرار أو كالبيعة قالوا لمشتري الخبار ولو يرد على واحد منكم لشتم لغواضه الخبار اه تقر
 شتمنا شتمنا (قوله كذا أطلقوه) أي القهواء يفسر شخصنا الصغير بالأصحاب بالنسبة لصنيع الشارح
 وقال لان المار بالأصحاب أصحاب الامام وهذا لا يناسبه قوله فان الامام والمتولي والغزالي الخ فان هؤلاء ليسوا
 من الأصحاب وانما هم من أكابر القهواء اه (قوله ومقتضى قولنا الخ) هذا اشارته الى بناء القول بالرد على
 القول بانها كالقرار ولم يشر أشخاين الى البناء على انها كالبيعة لما علمت ان ذلك انما ياتي في المسئلة الثانية
 وهي ما ذابن واماني الاولى فلو بناه على انها كالبيعة لم ترد اذا البيعة تسع في هذه الصورة فلا رد العين (قوله
 فخلاصا للمشتري) تفسير لما في قوله ما ذكرنا (قوله قال في الاقوار) هو لاريد على اه عش (قوله قال وما
 ذكره) أي قال صاحب الاقوار ومراوده الاعتراض على الشخص في دعواه اطلاق القهواء (قوله اردوا)
 أي ذكر والله أي حلف البائع بعد كونه المشتري كالتمديد اه

﴿باب بيع الاصول والثمار﴾

أي بيان ما يدخل في لفظ الموقوف وما لا يدخل وفي جعل المذكور ان اصولا نحو زأو حقيقة معرفة
 فتأمل وترجم في الحور بصل نظرنا الى انفس الالفاظ المطابقة كالتي ذكره لانها اسمان مال مدلول شرعي بجهل
 عليه وهو الاول وفيه أربعة ألقاب كلهم وما يستتبع غير مسماه وهو ما هنا وفيه سبعة ألقاب بحسب النوع
 الارض والدار والبستان والقرية والاداية والشجر وتواتر وما في المصنف انب اه قل على الجلال
 والمراد بالاصول هنا ألقاب مطلقة تستتبع غير مسماه الفسة وان كان من مسماه شرعا والمذكور منها
 ستة الارض والبستان والقرية والدار والاداية والشجر وانما قصر الشارح التفسير على الارض والشجر
 لاشتهارها في الاستبعا اه شيئا وقوله المراد بالاصول هنا في مضمون حيث الاضافة في قول الشارح
 بيع الاصول فان المتبادر منها ان المراد بالاصول ما يقع عليه البيع لانفس الالفاظ والاحسن بكلي قل على
 الجلال ان يفسر الاصول بما ورد تستتبع شرعا ليس من حقيقة الغفقتش الدابة فان حقيقة الغلات تناول
 النعل مع انه يدخل فيها شرعا أي في بيعها على هذا يكون قول الشارح وهي الشجر والارض شامل للاقسام
 خمسة من الستة المذكورة ويكون الخراج من كلامه هنا والاداية فقط ذلك لان الارض في كلامه مارة
 بغير البائع منها بل لفظ الارض وتارة بلفظ الدار وتارة بلفظ القرية وتارة بلفظ البستان فهذه كلها من اقسام الارض
 (قوله وهي الشجر والارض) اعترض حصر الاصول فجاء ذكر بلها أكثر من ذلك كالدابة فلما أصل بالنسبة
 لما فيها وكذلك الدابة فلما أصل بالنسبة لتعلقها وكذلك البستان كما سبق في ذلك كله الا ان كان انصر على
 الارض والشجر لان كونهما أميين لغيرهما أشهر في العرف بخلاف غيرهما اه شيئا عشاري (قوله
 جمع غرض) أي جمع معنى والافهام جمع لها بكلي المختار وجهها الحقيقي غرض في المصباح الشرعيتين
 والشعرية فالاول مدكر وجميع على غرض مثل جبل وجبال ثم يجمع التام على غرض كل مكتب شرعيتين
 على انما يرسل على وعناق والثاني مؤنث ويجمع على غرض مثل ضفة وضبابات والشجر هو الخلل جمع
 تخريج الشجرة سواء أكل أم لا يقال غرازاك وغراومع وغراومع وهو القسل كما يقال غراخل وغرا
 العنب (قوله وما ياتي) أي من قوله وجز يسر زرع والاوجه السابقة الخ الباطن (قوله يدخل في بيع ارض
 أو سلع الخ) الالفاظ الاربعة مترادفة اصطلاحيا لشي واحد المراد بها القطعة من الارض مطابقة لأماني
 اللغة فينفارق في المختار الارض وثمة وهي اسم جنس وكل حق الواحد منها ان يقال ارضة لبيكم لم
 يقولوا لجمع ارضات يقع الزاد وارضون فخصها بالاضاه وفي المصباح جملة الاما للوضع التسع املها بالجمع
 اساط وساط مثل ساحة وصان وسواه اه وفيه أيضا البيعة من الارض القطعة منها بضم الباء الباقى الاكثر

ومقتضى قولنا ان الجيب
 المرودة كالقرار ان يعود
 فمما ذكرنا في حقه التمددين
 أي فلا خيار للمشتري قال
 في الاقوار وهو الحق قال وما
 ذكره من اطلاقهم غير
 مسلم فان المتولي والامام
 والغزالي ورواؤه كاصديق
 ﴿باب﴾ بيع (الاصول)
 وهي الشجر والارض (و)
 بيع (الثمار) جمع غرض
 ثمة مع ما ياتي (يدخل في)
 بيع ارض أو ساحة أو حقة

ويجمع على بقع كقرفة وغرفه ويضمها فجميع على بقاع مثل كلبه وكلاب اه وفيه أيضا عرصة الباراسحبا
وهي البقعة الواسعة التي ليس فيها نافع لجميع عراض مثل كلبه وكلاب وعرضات مثل سحبة وسجلان
وقال اورنصور الثعالبي في كتاب فقه القصة كل بقعة ليس فيها نافع فهي عرصة اه (قوله يدخل في بيع
أرض الخ) قال في الروض الالفاظ المتأولة ستة الأول الأرض ومثلها البقعة والساحة والعرصة وان باعها أو
رهنا فيها من أعيان أو أبنيت دخلت في الصفوق وقوله بعثك الأرض بما فيها أو عليها أو بها أو
بحقوقها وان استثنى كبعثك أو رهنتك الأرض دون ما فيها خرجت أي لم يدخل في العقد وان أطلق كبعثك
أو رهنتك الأرض دخلت في البيع لا الزهن اه باختصار وهو تفر برهن مصرح بدخول الأبنية والأشجار
في رهن الأرض إذا قال بحقوقها ونحوه فليقبل له اه سم (قوله يدخل في بيع أرض) أي ونحوه من
كل ما ينقل الملك كلبساتي ولو وكل في بيع عرصة مثلا لا يدخل في التوكيل ما يدخل فيها لو بيعت فإذا باعها
الوكيل لم يدخل فيها ما يدخل لو باعها المالك خلافا لمج حيث قال فلو كان وكيله مطلقا باع العرصة دخل
فيها ما يدخل في بيعها ولو باعها المالك اه حل وبعبارة عرش على مر قوله يدخل في بيع أرض أي
ولو كان البايع وكسلا أم ذوقه في بيع الأرض من غير نص على ما فيها ويبنى إن مثله وفي المحرر عليه الأولى
لأنه نائب عن المولى عليه فقبله كقبله اه سم على منتهج انتهت ومشله قبله على الجلال (قوله أو عرصة)
قال في القاموس والعرصة كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء اه سم على مج ومنه يعلم إن القاموس
لم يستعملوا العرصة والساحة في معناها بل أشاروا إلى أن الالفاظ الأربعة عرفا بجسني وهو القطع من الأرض
لا بقدر كونها بين الدور اه عرش على مر (قوله مطلقا) أي عن النبي والاثبات فان قد بنى في أرضه دخل
لأبي البيع وفي الأرض من أبنيت دخلت فيها بالنص لا بالتبع اه ضمنا ومشله مردولوا لم ينفوا إد
بحقوقها تدخل ذلك كقطع حتى في نحو الزهن أو دون حقوقها أو ما فيها لم يدخل قطعا (قوله ما فيها من بناء)
أي ولو بتركيب لا يدخل الماء الموجود وقت البيع الإبرط المحلول بل لا يصح بيعها أي البقرة مستقيمة
ولا تابعة كأمز أخوال بالاجتهاد الشرط والاختصاص المحذوب بالوجود أي لطول النزاع بينهما أو محاذي
أبضال بيع الأرض السواقي التي يشرع فيها واتهمها وصين ماء فيها اه شرح مر وكتب عليه عرش
قوله السواقي الخ أي حيث كانت المذكورات في الأرض أمالو كانت خارج حصة عنها فلا تدخل الأبنية شرط كما
هو ظاهر ويجوز حمل كلام الشارح على يجعل قوله فيها لامن الثلاثة (فرع) اه أي بعضهم في أرض
مسترة كولا حدهم فيها تغل ناضبه أوحدة فيه أي التخل أكبر منها فيها باع حصته من الأرض بأنه يدخل
جميع الشجر في الأولى وحصته في الثانية لأنه باع أرضه فيها شجر وريدان الظاهر في الرائد خلافاً أي وما
حال به لا ينتج ما قاله لأن الشجر ليس في أرضه وحده بل في أرضه وأرض غيره فدخل ما في أرضه فقط وهو
ما يخص حصته من الأرض دون ما زاد عليه مما يخصه شركه اه ج وما زاد يبنى أن يبنى بالأجرة لأنه
ومع يبنى وريدان الظاهر خلافه اه ولذا قلنا بهذا الظاهر وكان الشجر في أحضانها الأرض وبها من
المشتري الشريك لا يخرج للمشتري الجانب الخالي عن الشجر فظاهر الكلام أن ذلك لا يخضع من ملك
مادخل في البيع من الشجر وهل يستحق إقامته بالأجرة كان بقائه كذلك اه سم عليه أقول الظاهر أنه
كذلك فيبقى بالأجرة انتهى (فرع آخر) اه هل مر بالدرس من يشتري أنه فيبزو عجز زمرا أو أبا
بأنه يدخل الأبنية فيكون الجزء الظاهر ولا يبنى شرط قطعا والحاصل أن الأبناء بالنسبة لما فيه كالأرض
بأنه يستألفها اه سم على منتهج ومن قوله والحاصل الخ تم أن الكلام فيما أطلق في بيع الأبناء أمالو قال
بعثك الأبنية كإنه باع أرض الظاهر من جهة المبيع فلا يحتاج إلى شرط قطعا بل لا يصح اه عرش على
مر فيها (قوله من بناء) أي ولو لم يشره في يدهم لا يدخل أرض ذلك وبنوا ولا يدخل الماء فيها إلا بالنص عليه فإن لم

أرض مطلقا لا في ردها

بعض عليه يصعد السبع وان عقد عليها وحدها وكالاه العين الظاهر كالخمر والكبريت والنورة أما
 الباطن كالذهب والفضة فيدخل بالشرط عند عدم العلم به وقوله وشجر ولو شجر موزاً ونيلة أو ما يؤخذ
 أغصانه مراراً كالخمر يهملين على المتشدد كما يأتي اهـ قل على الجلال (قوله ما قبل من بناء) لو باع البناء
 والغراس ولم يتعرض للأرض المتخلطة بين الأبنية والغراس لم يدخل خلافاً لأمم كذا في الأعيان اهـ لو باع البناء
 (قوله وأصول بقل) الإضافة بالنسبة لا يميز بمعنى الأدم أو من الأصول بمعنى الجذور والنسبة لما تفرقت عنه
 مرة بعد أخرى ببيانها للأصول هي البقل بنسبه كابات البطيخ والخيار فهو يدخل في البيع وأولى منه حدوده
 اهـ وفي المصباح البقل كل نبات اختصرت به الأرض قال ابن فارس وأبقت الأرض أنتت البقل فهي مقبلة
 على القياس وجاء أيضاً فله وقبلة وأقل الموضع من البقل فهو باقل على غير تاس وأقل القوم وجدوا بقل
 اهـ قوله يميز مرة بعد أخرى في المصباح جزأت الصوف جزاً من باب قتل طعنه وكذلك النخل وهذا زمن الجز
 والجزأ زوال بعضهم الجزأ قطع في الصوف وغيره واستقر الصوف على جزأه أي حصده فهو مستقر بالكسر
 اسم فاعل وقال أبو جازيد أجز البراء الشير بالالف صان جزأه وجز الثمر جزاً من باب ضرب يس ويسدى
 بالضعيف فية الجزأه يميز جزاً أو باسم الفاعل سمي يميز الدليلي القائب اهـ (قوله أو تؤخذ غره) أي
 أو أغصانه اهـ قل على الجلال (قوله خلافاً لما هو به كلام الأصل) عبارته وأصل البقل التي تبقى سنتين
 قال غر في شمره أو أكثر أو أقل وإن لم يبق فيها إلا دون سنتين يميز مرة بعد أخرى فتعبر به جرى على
 الغالب أو الساقطاً ما قلناه (قوله كقت) أي وكقصب طرسى وسلق وهو معروف ونوع لا يميز سوى مرة واحدة
 أي فلا يدخل اهـ شرح مر والسلق بكسر السين اهـ رشدي عليه وقال عرش عليه قوله والسلق
 أي بكسر السين اهـ شرح الروض ومنه في الخطيب (قوله وهو علف البهايم) أي وهو العلف المعروف بالبرسيم
 اهـ قل على الجلال وهذا تخيير مرادوا لأن في المصباح القلت الضفصفاً لا يست وقال الأزهري القلت حسب
 برى لا يسته إلا الذي فإذا كلن غط خط وفقد أهل البادية ما يشاقونه من غر ولين ونحوه وقوله وطعمونه
 واختاروه على ما فهم من الخشونة اهـ (قوله ويسمى بالقرط) بكسر القاف وسكون الراء بعدده أو مهيمة
 اهـ براموي (قوله والفتب) كل هذا المذكورات ما عدا الانتاع اسم لقت فتكون معطوفة على قوله بالقرط
 وقوله وفتناع معطوف على قوله كقت اهـ شبيخنا (قوله يسمي) أي ساكنة اهـ شرح مر وقوله وتبل
 بمهمة أي مفتوحة اهـ عرش على مر (قوله وفتنع) أي ساكنة اهـ في القاموس الانتاع والنفع كعشر
 وهدد ودرهم بقل اهـ عرش على مر (قوله وفتنع) ورنه فجل اهـ عرش (قوله ورنه) عرش
 يقع النون وكسر الجيم وزن ضرب وبكسر النون والجيم وزن فذخر أو غمد اهـ من المصباح (قوله وفتناع)
 في المصباح الفتنة فعل وهو رنه أصل وكسر القاف أكثر من ضمها وهو اسم لما يسجد له الناس بالخيل والجرور
 والنفوس الواحدة فتنة وأرض مشاة وذات فتنة وبعض الناس يطلق الفتنة على نوع يشبه الخيار
 وهو معاني تقول الفتنة في قالوا في الفتنة مع الخيار وجهاً ولو سلف لا يأكل الفتنة كفتنة الفتنة
 والخيار (قوله و بطيخ) بكسر الباء فتعريفه في لفظه لاهل الحجاز تقديم الطاء على الباء قال ابن السكيت في
 باب ما هو مكسور الاقل وتقول هو البطيخ والبطيخ والعلبة تقع الاقل وهو غطاء لفتد فطيل بالفتح اهـ مباح
 (قوله و بطيخ) أي وإن لم يفرغ اعتباراً عما بين شأنه ذلك وفي كلام سفيان ما يقتضي أن الباذنجان ليس من الخيار
 بل من البقول أي التي تؤخذ غرتها مرة بعد أخرى مثل البطيخ وبه صرح الحميري وذكره الفسيفساء في منتقى
 من الخيار ما قطع من وجهه الأرض مرة بعد أخرى كالخمر والفاصوليا المهيمنة فإنه يكون كما يميز من البقل
 فالوقت صرحوا بذلك في أغصان الخلاف التي يميز من وجهه الأرض وهذا واضح فلا تغفل عنه تأمل اهـ حل
 (قوله وذلك لأن هذا المذكورات) كوزان الثبات والفرام لا يقال ما مني اللوامع مع أمثها قاطبة وإن أخذت مرة بعد

ما فيها من بناء وشجر
 وأصول بقل يميز مرة بعد
 أخرى (أو تؤخذ غره) مرة
 بعد أخرى ولو بقيت
 أصوله دون سنتين خلافاً
 وهو به كلام الأصل قال
 (كقت) بمثناة وهو علف
 البهايم ويسمى بالقرط
 والبطيخ والفتنة بكسر
 الفاء من وبالهمزة
 والفتنة بمهمة
 وفتناع (و) الشاق (نحو)
 بفتنع) ورنه وقناه
 و بطيخ وذلك لأن هذه
 المذكورات الثبات والفاصوليا
 في الأرض فتعبر بها في البيع
 بخلاف رهنها لا يدخل فيه
 شيء من ذلك والقرط ان
 البيع قوي بفصل الملك

أخرى لا تقول لكل المعتقد في ملكه أحد ما طهر مع بقاء أصوله أشبه ما قصد منه الدوام ولا كذلك ما توعد
 دفعة فانه وان طالت مدة ادراكه ما أخذ دفعة فأشبه ما متعة الدار التي تؤخذ دفعة واحدة اه عرش على
 مر (قوله في شئ) أي يطلب ان يتبعه فهو هذا بحسب الأصل ولومعناه المراد هو واجب التبعين يقتضيها
 تأمل (قوله ان جميع ما ينقل الملك) الخ انظر جعل الجعالة ولا يدعاه كالبيع لان فيه نقل وان لم يكن في الحال
 فليست له وقد يؤيده دخوله في الوصية مع انها لا تنقل فيه في الحال فليست له اه سم على منهج اه عرش على
 مر (قوله من نحو حبة) كوصية وعوض خلع وامداد وصنع وأجرة اه شرح مر وكتب عليه عرش قوله
 وأجرة أي بان جعل الأرض أجرة فتختلف ما لو أجرة فلا يدخل فيها ما أتى (قوله من نحو اقرار) كجاره فالمراد بما
 لا ينقل الملك ما ليس فيه نقل ملك الأرض لان الاقرار انما يوجب بالسابق وعدم دخول غير الأرض فيه لا احتمال
 حدوثه اه قل على الجلال (قوله فيخرج الباس) ولا يشك خروج بئساول الدار ما أتت فيها من وتوعدوه كما
 سألنا لان ذلك انما أثبت فيها لانها غير متناهية في مقدارها فتختلف البعرة الباسية ومنها في ذلك المقولة لانها
 لا تزداد الدوام فليست متعة الدار انما عرش عليه عرش العنب وتوعدوه أو جعلت دعامة لجدار أو غيره وصارت
 كالوتد فتدخل في البيع اه شرح مر وكتب عليه عرش قوله نعم ان عرش عليها هل يفي بذلك ما لو اعتيد
 بعدم قطعهم الباسية لا ارتفاعها بربط الدواب ونحو هاتين اخبه نظر والحق يحتمل تنزيلا لا اقتصاد ذلك
 منزلة العرش وقوله أو جعلت دعامة أي بالغسل لا باليقين في ان مثل ذلك ثم شبهه (قوله وهو قبيل الخ) أي
 بالاولى لانه لا يشك ان دخول الفضة في اسم الشجرة أقرب من دخول الشجرة في اسم الأرض اه شرح مر أي
 لانه خرج منها (قوله وعلى دخول أصول الخ) متعلق بقوله للبائع أي بمطابقة المحذوف وهذا التعبير يسر الى ان
 المحذوف في اختلاف مع انه لم يشر فيه فيما سبق فلهذا العبارة سرته من شئنا على الذي نهى على الخلاف
 اه شئنا ونص صبارته مع المثل اذا قال يمتل هذه الأرض أو الساحة أو البقعة أو العرصه فيها بناءه ونحو
 فإلهيه انه يدخل البناء والشجر في البيع دون الرهن وهذا هو المخصوص عليه فيها والبارق الثاني فيها
 قولان بالنقل والفرج وجه الدخول انها الثبات والدوام في الأرض فتشبع وجه الشئ ان اسم الأرض ونحوه
 لا يتناولها والبارق الثالث القطع بعدم الدخول فيها وأصول البطل كالمشترى في دخوله في بيع الأرض
 ورهنا والبارق السابعة وعلى الدخول في البيع الثمرة الظاهرة وكذا الجزء الظاهرة عند البيع للبائع فليست
 عليه قطعها اه (قوله فكل من الثمرة والجزء الظاهرين) المراد بظهور الثمرة البطل سقوط النور فليست
 منها نحو البطيخ والتفاح والجزء الظاهر في ذلك يكون المشتري وما بلغ ذلك يكون للبائع وفيما لا يعتد بهما روزه
 وظهوره معقول البتة مع ظاهر يظهر يكون للمشتري وما ظهر يكون للبائع اه حل وقوله والجزء بالفتح
 والكسر كانه في القموص اه سري (قوله فليست شرط عليه قطعها) الصغير وجميع الجزئيات اقر بعد كثر
 بدليل قوله سواء أبلغ ما طهر أو ان الجزاء لم يقدم مر في شرح البهجة فقال فليست شرط عليه قطع الجزء اه
 وما التزمه فبما تحصل وهو انه ان غلبت لاحقة واختلاط الحاد بل هو جرد فلا بد من شرط القطع والافلا
 بشرط وهذا التخصيص صرح ابن القري في روضه اه سبط مع مر ياد ذلك في شرح مر مانه
 فيجب عليه شرط قطعها وان لم يلقها وان الجزاء والقطع للارز في اقباضه المبيع بغيره يختلف الثمرة التي لا يجب
 اختلاطها فلا يشترط فيها ذلك اه بحروفه (قوله فليست شرط عليه قطعها) أي بكتبا القطع والاختلاف
 من هذا المحذوف قال فمضوا وكذا التعليق والتعجب لهذا المحذوف وفيه ان كون التعليق وجودا لا يشترط
 أحسن للقاعدة الا تنفي في المتن من وجوب الشرط فيما اختلط اه (قوله فليست شرط عليه قطعها الخ)
 أي بخلاف الزرع الا في ما فيه جميعه للبائع فلا يتعين فيه شرط قطع اه سم (قوله فليست شرط) أي بالبناء
 لا بفعل سواء كان الشرط من المشتري أو من البائع على نفسه ولو اقره المشتري وقال عرش فليست شرط أي

فيستتبع بخلاف الرهن
 ويؤخذ منه ان جميع
 ما ينقل الملك من نحو حبة
 ووقف كالبيع وانما يلقه
 من نحو اقرار وعارية كل من
 ومن التعليق السابق فتعبد
 الصغير والربط فيخرج
 الباي وبه صرح ابن
 الرضا وشبهه بغيره فلهذا
 قيل ما أتى من ان الشجرة
 لا تتناول غصنها باسما وعلى
 دخول أصول البطل في البيع
 فكل من الثمرة والجزء
 الظاهرين عند البيع
 للبائع فليست شرط عليه قطعها
 لانها تزيد وينقص المبيع
 بغيره

المبتدئ منبها أي فان كان المبتدئ المشتري بالعمير عليه البائع وان كان البائع بالعمير في عليه نفسه أي
 البائع (قوله سواء) أي بلغ ما ظهره أو ان الجزاء لا ما جنى إذا كان غير مستغنى عن المعلوم ان مقتضى شرط
 القطع بتكليفه فكيف قطع ما شرط عليه قطعه وان لم يبلغ أو ان الجزاء قد بدو بدائه سيافيتكم على الشرع
 قوله وإذا بقيت ثمرة البائع فان شرط قطعه الزرع والافطرز كما لا يخفى من القطع اذ هو شامل لثمره والتجر والبقل
 لا خصوص بشره والشجر اهـ حل وقوله قال في التفتي المثلوي اهـ عش (قوله الا انقص) هو بالمهمة
 المتروكة كما قاله الاذري وان ضيعها الاستزى بالجمعة اهـ شرح مر (قوله الا انقص أي الفارسي) هو مستثنى
 من لزوم القطع المذكور بقوله فليشترط عليه قطعه الشامل لقصص وقوله فلا يكلف قطعه حكم آخر غير متعاد
 الاستثناء فكان عليه ان يقطع بالواو في كل على الجلال قوله الا انقص هو مستثنى من لزوم القطع المفهوم
 من شرطه قال بعض مشايخنا ولا أجر له مدته بقائه والمزاد بالانقص الفارسي وهو البوص المعروف في المهمة
 للثمن وقول الاستوى هو بالجمعة سواء مر ولعل انقص الما كقول وهو الجواب له والحق به بعضهم شجر
 اختلاف أيضا اهـ (قوله فلا يكلف قطعه) أي ولا أجر له مدته بقائه اهـ عش على مر (قوله فلا يكلف
 قطعه) أي وأما الشرط فلا يكلف لانه لا يلزم من اشتراط القطع تكليفه من حيث هو قال ما تائدة الشرط الا
 ان يقع ما تائدة جهة البيع ولا بعد في وجوب تأخير القطع لا لا يسري بل قد يصح تخلفه بالكلية وذلك في بيع
 الثمر من مال الشجرة اهـ شرح مر (قوله فلا يكلف قطعه) أشار به الى ان كلام التتمة انما هو في
 تكليف القطع لا في عدم شرط القطع فلا استثناء انما هو من تكليف القطع لا من شرط القطع زرع ويطه
 فكان الاولى ان يقول فليشترط عليه قطعه ما علقوا بكلف قطعه الا انقص الفارسي فلا يكلف قطعه اهـ عش
 (قوله فلا يكلف قطعه) ثم الحاد لم يشر الى غير بضوفاه فبانه وإذا تنازع عليه فخرج العقد وسلم من كون
 الاستثناء من تكليف القطع لا في جهة البيع من شرط قطعه وان البيع صحيح وان لم يكن قدرا ينتفع به
 اهـ قل على الجلال (قوله فلا يكلف قطعه) وقد يقال أي "ما تفتي" بما تسمع ان الزيادة المشتري وقد يجب ان
 زيادة الظاهر بالقطعة بحيث ينتفع به البائع لانه لو لم يكن ملكه اهـ عش على مر (قوله قدرا ينتفع به) هي
 المراد على العادة بأن يبلغ أو ان الجزاء عادة أو ينتفع به ولومن بعض الوجوه الظاهر الثاني في التتمة ويقارن أي
 انقص الذرع في شيء وهذا كان الظاهر من انقص مما يمكن الانتفاع به اذا قطع في الحال لا يكلف القطع
 حتى يبلغ المصالح للانتفاع كالثمره على الشجرة اهـ أي فان انقص على الشجر اذني البائع بشرط الضم بكلف
 قطعه اذا كان منتفعا به كالحصير اهـ شوري (قوله ذكره مع الجواب عن الما) عبارة شرح الروض قال
 السكي وفي الاستثناء انظر الوجه السوي طمان يعتبر الانتفاع في الكل أو لا يعتبر في الكل وهو الاقرب
 ويجب عن كلام السكي بان تكليف البائع قطع ما استثنى يؤدي الى انه لا ينتفع به من الوجه الذي اراد الانتفاع
 به بخلاف غيره اهـ أي فان الجزاء الظاهر من نحو الانتفاع والكرس والكرس والكرس ينتفع به من
 الوجه الذي اراد الانتفاع به وان لم يبلغ أو ان الجزاء يختلف انقص الفارسي وهذا واضح بالنسبة لغير الظاهر
 وأما النسبة للثمر فتكونها منتفع بها من الوجه الذي اراد الانتفاع به قبل أو ان القطع به نظر وسبب انفي
 كلامه ما بعده انه بكلف قطعه من الوجه المعتاد كالحصير اهـ حل وفي المصالح الكرسي بقية ثمرة وقوه
 مكتوب في نسخ من الصحاح وزان جعفر ومكتوب في البارع والتهديب بفتح الراء وسكون الفاء ظلال الاخرى
 وأبعد دخلا (قوله دفعه واحدة) يضم والفتح وقهها اهـ شرح مر (قوله وقهها) بلغ الجهم وكسرهما
 وقهها أي وقوه وبغل يضم الفاء وزن قفل اهـ فاموس (قوله وقهها) أي على الغزو اهـ ج اهـ
 عش على مر (قوله فبازرع لا يدخل فيها الخ) يصح بان الزرع يشمل البقل حيث قال ثم ان يدخل
 فيها الخ وبالواو يزرع ويحذف ولا يحذف يكون المراد البقل الذي لا يجر زرا ولا لا تخلفه مرة بعد

سواء ما بلغ ما ظهره أو ان الجزاء
 أم لا قال في التتمة الا انقص
 أي الفارسي فلا يكلف قطعه
 الا ان يكون ما ظهر قدورا
 ينتفع به وسكت عليه الشيطان
 والسبب في نظر ذكره مع
 الجواب عن شرح الروض
 وقوله أو عرسه من زيادة
 وعلم مما تقرر ان ما يجر
 دفعه واحدة كبر وجزو
 ولجل لا يدخل فيها ذكر لانه
 ليس الشبان والموافق
 كالنقرون في الفارسي
 مستتر في بيع أرض فيها
 زرع لا يدخل فيها (ان
 جهله ونضر) به لتأخير
 انتفاعه بالارض

خان علمه اولم بتضربه کان

تَرْكُ الْبَائِعِ لَهُ وَعَلَيْهِ الْقَبُولُ

أَوْ قَالَ أَفَرَعَ الْأَرْضُ وَقَصَرَ

زمن التفرغ من محبت لا يقابل

يا حرة فلا تخساره لا تنفعا

ضرره وقتي وتضرر مع

النصر يم بلا يدخل من

زادتی (وہم قبضہا

مشغولة بالزراعة فتدخل في

ضمنان المشتري بالخطأ

لوحود المسلم في عين المبيع

وفارق قطـيره في الامـعة

المشعونة بها الدار المبيعة

حديث تمنع من قبضها بان

تفریح الدارمتانہ فی الحال

مخلاف الارض (ولا أسرة)

(مدة بقائه) أى الزرع

لأنه رضى بتأف المنفعة تلك

المدة فأشبهه ما لو ابتاع داراً له

مشغولة بامتعة لا حرة

مدة التفريغ و يبقى ذاك

إلى أوان الحصاد أو القلم

قيم ابن شرط العلم فأخروا حيث

الأحرار من تركه الوفاً فالواجب

فایہ و عیاد کریم ماصرح

به الاصل انه نعم نعم

الأرض مشغولة بما ذكر

كلوباع دارامشرونة بامشعة

(وبذر) بذال معجزة

(کتابتہ) فیدل محل فی بیع

الأرض بذرايدخل فيها

دون بذرمالابدخل فيها ونحو

المشتري ان جهله وتضرر

ومع قبضها شغولة به ولا

أَجْرُهُ مَدِينَتُهُ (وَلَوْ بَاعَ

أرضامع بندراو ذرع

أخرى لانه الذي لا يدخل في قسم الأرض اه حل (قوله فان علمه) ان قوله فلا خيار ظاهر سواء كان الزرع
المالك اوله ومو جبه ان اشترها مسلوبه من المغنوة ولو قيل بان له الخيار اذا باع عزرع ع لغير المالك يمكن بعده
اختلاف الاعراض بمتسلاف الانخفاض والاعوال اه ع ش على حر (قوله كن تر كه البائع)
وهو اعراض لا تخلك انما عا مساس في الخارة اه ز يدي وعليه قصص حو ع فيه موقع قوله وعليه القبول
اله باص فصح مختبذ وليس المراد انه عليه القبول لفظا لانه اعراض لا تخلك اه شخنا ح ف وفي
قل على الجلال قوله وعليه القول يعني سقوط خيار لان كره اعراض لا تخلك الا نوع بعينه فصح ذلك
وامكن والاعراض عا الخيار اه (قوله وضع فصح بشغوره) اي القبض المبدئي التصرف وبزمنه انتقال
القبض فكان عليه فصح التفرغ ان قول فصح تصرف المشتري ما امر به معتقل بالقبض لا يلزم منه
صحة التصرف (قوله غارق في التفرغ في الامتناع) قل الامام وهل يتغير ايضا اذ اهل ان في الدار امنه يحتاج
نظامها لمدفها آخر قيل نعم وقيل لا لان الامتناع لا يخلو من الامتناع غالبا اه والذي يتجه الاول ولا يمت غلبه وجود
امتنعه بكون نظامها يحتاج الى بعض من له اجرة اه شوري (قوله متأت في الحال) اي شأنه ذلك فلا رد
مالو كان الزرع فليس له الامتناع كثيرة اه قل على الجلال (قوله ولا امره مدقائه) ولا جاره ايضا مد
تفرغ الزرع منه ولو بعد القبض بخلاف ما ساق في الاجتهاد لما لم يقتضه ما اه شرح حر (قوله
مدقائه) كذا عند التفرغ ايضا خلافا للشرح في شرح الرض اه سم وقوله ومد التفرغ اي اوانع
قبل القبض اخذ من قولنا الشرح لانه روي نقلت الامتناع الخ و في قول المصنف الا فيكون كذا جرحه مد
التفرغ بل قبض لكن اخلاعه يقتضي عدم التفرغ في ما قبل القبض وما بعده قال سم خلاصه للنشر
والجواب بقوله يقتضي بل ينافي ق وهو ان التفرغ في هذه الحال ما يقتضي رأم لا اذا كان جاهلا في حال ضرره
بالجار ولا في الجار لاجابة له اي بعض الاحوال كساقه اه ع ش (قوله والارض بثلث الغنعة) فصح
لانما في ثلثها اذ اهل الزرع قال الشيخ واقول بل هو المطلق اي ياتي في قوله والارض انه اذا باع السبع وبيع
الجهل بالزرع فقد روي بركه اه شوري يوضح (قوله ما لو ابا عا راسعوية الخ) نعم لو كانت الامتناع
لغير البائع ما باع امره او عذ ذلك او يفسخ ان المشتري يسخن على الاجنبي او كذلك لو كانت البائع ثم
باجها بعد البيع بل لا يرجع لقب المشتري على المشتري من البائع فله في حوائث شرح الرض اه شوري
(قوله الخ اوان الحصاد والطلع) وعند قلعه يلزم البائع ثوبه الى الارض ويطع ما مضى بها كعروة الفرة اه شرح
حر (قوله ايضا ان اوان الحصاد) اي الى اول زمن امكان الحصاد اعتد في قلعه والظر بعد دخول اول سنة
انز بدعته بقاته بعد فان اخوع من ذلك لانه لا يرجع تركب انما عا بعد اخذ رطب ا يلزم المشتري ابتداء
الى اوان الحصاد والطلع اه تاسري اه شوري قوله فآخر وجبت الاجرة المراد الا من وقت القبض
اه ع ش على حر (قوله وما ذكر) اي من قوله وغيره مشر الخ اه وقوله مشغولة بما ذكر اي بالزرع الذي
لا يدخل في الذي هو عبارة اهل كينه حر شرحه والاولى ما كان مشغولة بما يدخل وبعبارة اه
مع شرح حر ويصح مدع الزرع ولو عذبت الزرع الذي لا يدخل في الذي لا يدخل في الشارح دون الزرع بشرط
سقوط بل بهلوا مدع بغيره بغيره او كان هو غير مدع من عا و تهابان امسكت من خلافه كما
الاذر على المنع كل باعداوا مشغولة بالتمتع بالزرع الذي يدخل في افع الصعة من مالانه كاله مشتري
فتسدد الشارح لاجل الخلاف وقوله والمشتري الخيار ان حله اي الزرع الذي لا يدخل انت (قوله
مع بذا فزع) قال السبكي لو تضررو به بالزبد قبل ذلك ولم يحضر من يتفرغه وامكن اخذه فبني صفة
بمعينه بشرط اذ روع الارض و جعل كلام المصالح على غيره مدع الصورة لتدورها حال او الما زرع فان كان
مقدرا و صلا بسبيل بل به بعد بشرط افع وان سئل بان كانت غرة ظاهرة كاشية برزوا لا كالمطعة

المشتري وإن قال وبهية واحتج بشروط الهبة ملكه المشتري انتهت فقتضاه ان الاعراض يحتاج الى الصفة من
البائع ويكون حينئذ باحة فهو في أدنى مرتبة من التملك ليدل ان المباح لا يشترط قبوله وان البائع للمرضه
الرجوع فيه بان يل تصرف المشتري فان تصرف فيها انتزع الرجوع اه شينوا في حاشية الشيخ سلطان مانه
قوله لا تركه البائع وهو اعراض فله الانتفاع به كالأباحة لا يملك ان لم تتوفر فيه شروط الهبة فله الرجوع فيها
و يعود شيئا بالمشتري قال في شرح الارشاد المصغر يظهر في تركه الزرع انه يملك لانه تابع له لا غير يستدعيه
زا لا غير باقية بخلاف نحو الحجارة فهما و يتأمل في الفرق الذي ذكره قوله وكان لا يزول بالقلم) أي أو يزول به
لكن يحتاج لمدة مثلها أو مرتين كانت وماذا أكثر أو يومين فأكثر على ما قاله البندنجي والروائي أو أكثر من
ثلاثة أيام على ما في الجواهر في الإجارة عن الماوردي الذي يجه في ذلك انه يختلف باختلاف البلاد والمحال اه
ج شوري قوله والتولي في الثانية) أي نظر الى انه اذا علم ما هو محل ضرر تركها كان ملما على ان البائع
يركها له خلاف ما اذا علم ما هو محل ضرر تركه لا خيار له لانه لا يعلم حينئذ وضعف كلام المتولي بان طمعه في ان
البائع تركها له لا يثبت الخيار كذا في شرح الرض وهو يحتاج الى تعريفي عـش ماصفة قوله والتولي
في الثانية ضعيف والمتداه لا خيار له في الثانية لانه ضا بمسا يتوهم ان الضرر سواء كان بالتزلز أو بالقلم ولا يعذر
بجهله ضرر التزلز لان الاصل في التمتع لا تخرج من تدخل في البيع ان يأخذها البائع وقدره ان يملكها مضر
فاقد له رضا الضرر والحاصل قوله وعلى بائع حينئذ) أي حين لم يغير المشتري أو اختار البائع القلم اه زى
أي بان ضرر القلم ورضي به المشتري اه عـش وعجازه حل قوله حينئذ أي حين لم يغير أو يبدل أو يغير
البيع انتهت قوله تفرغ لارض من الحجارة) أي بخلاف الزرع لان له أمدا يتغير بخط شينوا وعجازه
شرح الرض ولا تدخل الحجارة في القوة والمشتري المطالبة بملكه ثم ان كان عالما لا خيار له لكن يجب البائع
على تفرغ ملكه اه قال في شرح والبائع التفرغ أي بائع غير رضا المشتري ولو سمع له لم يلزمه القبول
اه ثم قال فيملا كان جاهلا وله الخيار ان كان القلم يضرها فلا تزلز له الحجارة وتركه لا يضر سقط خيار اه
ومقتضى شروط الخيار (وم القبول) بخلاف ما سبق حاله اعلم من عدم الزرع فما الفرق الا ان يفرق بالله هنالكا
خير من سكتهم من الخلاص من ذلك بأن يادر الفسخ قبل تركه اه ولا كذلك هنالكا لانه لا خيار له وهو وانظر
لموجب القبول في مسئلة الزرع واليدرون الحارة وتامل الوجوب فهما خاص بالجاهل فيساقى مسئلة الحجارة
ولم يذكره فهما في شرح الرض الا في حال الجهل وحاصل كلام شرح الرض زوم القبول اذا تزلز له الاجبار
وكان جاهلا به أو لم يضر اه سم قوله قال في المطلب الخ) اي باطل اعجاب التسوية على البائع والغائب
يشكل عليه عدم وجوب إعادة الجداد على هاديه لانه يقول طم الارض لا يكاد يتفاوت وهايت الايسة متفاوت
طامطم يشبه التلي والجدار يشبه المتقوم اه شوري قوله بان بعد التراب الخ) فان تلف فعله الا ثبات بطله
اه شرح مر اه سم على منهج والكل لا في التراب المطاير اما البصيص كالرماد النجس والسريرين فلا يلزم به
منه لانه ليس مالا اه عـش على مر قوله مكانه) قد يقتضى انه اذا عـلا الحفرة بجوزج له في جانب
منها كيف كان ولو لم الارتفاع أو الانخفاض لكن الظاهر انه يسو فيها الى الحد الذي ينشئ له به ترميما
لارض من الصفة التي كانت عليها بحسب الامكان اه شوري قوله أي وان لم تسق) أي فان حصل فيها
نقص بالتفرغ بعد القبض لزمه ارضه كما يأتي في قوله وكازوم الا حوله لوم الارش اه عـش قوله الواقع
بعد قبض) وهذا بخلاف نقل الزرع بعد القبض لا أحوته على البائع لان زرع الارض لما كان كالضروري
اقتضى ان لا غرم بسبب تفرغ الارض منه بخلاف الحجارة اه سلطان قوله بعد قبض) بظاهرة تفرغ
حصول القبض مع كونها مشغولة بالحجارة وذلك بشكل على الفرق الذي قدم في الامتعة المشحونة بالدار
وقد يجب بان الامتعة ثم مشغولة بالظواهر فكذلك امتعة من الانتفاع مع تأني تفرغها بالاختلاف ما هنا لا يمنع

وكان لا يزول بالقلم فله الخيار
يكتسبه به الشئ في الاولى
والتولي في الثانية (وعلى بائع)
حينئذ (تفرغ) لارض
من الحجارة بان يملكها بملكها
منها (وتسوية) للضرر الحاصلة
بالقلم قال في المطلب بان بعد
القبض المزال بالقلم من فوق
الحجارة مكانه أي وان لم تسق
وذكر التسوية فيها اذا علم
المشتري أو لم يضر القلم من
زوايا (وكذا) عليه (أحوه)
مثل (مدة التفرغ) الواقع
(بعد قبض) لاقبضه (حيث
خير مستقر) لان التفرغ
المعروف للمصلحة

من الانتفاع لان الجارية بباطن الارض فتأمل اه شوي (قوله مذه) بالنصب ظرف لقوله الموت أو
 ظرف للتبرع وقوله حنايخيران وليست بعده مبتدأ أو حنايخير والجار حنايخير كقوله البعض بفساده
 اه شيننا شماوي (قوله بقرينة) أي بان ياعلمن وأما قبل الدفن اه عرش (قوله فعل المشتري)
 أي لا يجازيصل البائع أي في هذا التفسير وهو انه يلزم مشتري الاجارة يشتري الارض اجرة قبل مدة
 التبرع الواقع بعد القبض بخلاف الواقع قبل اه شيننا (قوله فعل المشتري) في الصباح وحلها قبل
 حلول الامن بان يقدّر ذلك به اه (قوله لانه احسن عن البيع) أي بيع الارض والاحسن حنايخير على البيع
 معجونة بخلاف حنايخير البائع فلها كلاً ففلا تفتن عليه اه شرح حر (قوله لم أفت فيه) أي في
 جواب هذا التردد وقوله والاصح الثاني الظاهر ان هذا من كلام الشارح لان كلام البلقيسي يكمله
 عبارة شرح حر اه شيننا وجم هذا اندفع ما قال ان في العبارة تنافي بحيث قال لم أفت فيه على مثل ثم قال
 والاصح الثاني وحاصل الدفن ان الاول من كلام البلقيسي والثاني من كلام الشارح (قوله لم أفت فيه)
 أي في جواب هذا الاستفهام وقوله والاصح الثاني هذا يقتضي الوقف فيه على نقل فيما نسب اليه فقيل المراد
 أفت فيه على نقل في كلام الامام الثاني والاصح من كلام الاصحاب ويؤخذ من كلام الرمي ان المراد
 بالاصح الوجه فانه مذهب هذا لا يقتضي الوقف على النقل اه شيننا حرف رضى الله تعالى عنده ويجاب
 أيضاً به قوله لم أفت من كلام البلقيسي وقوله والاصح الثاني من كلام الشارح (قوله فلا أثره) انظر
 وجه عدم وجوب الاجرة مع عدم الجارية وماذا خير اه شوي وشر وجهه شيننا حرف فقال لان
 اقتدائه على البيع مع عمله بالحال يقتضي رضاً بشقها مدة التبرع وأما في صورته ما اذا حصل الحال وكان
 لا يضر النفع فانه ليس هناك مدة تقابل بأجر كائنه حر فيسار وأما في صورته ما اذا حصل الحال وكان
 البائع فلا أجره عليه لنفسه اه (قوله ولو بعد القبض) لاجابة لان من المعلوم ان الاجرة لا تكون الا بعد
 القبض الا ان يقال الاول الحال ويكون ما للواقع اه شيننا (قوله وكذا زوم الاجرة) زوم الارض قضية
 هذا التسمية ان حصل من التسوية قبل القبض لا يجب على البائع أو بعده وجب لكن قضية قول سم على
 ج فيما نقله عن شرح الارض من قوله وظاهره انه لا ارشاد أيضاً عدم الفرق اه عرش (قوله الأولى من
 تغييره بالنقل) وجه الاول به ان التعبير بالنقل لا يشمل مدخول الارض وانما الجارية من باطن الى الظاهر
 اه عرش (قوله ويدخل في بيع بستان) وكذا في وجهه خلا للشارح في بعض كتبه ولا ين أبي شرف نعم
 البناء الذي في البستان لا يدخل في وجهه لانه ليس من مسماها ويقتضي دخول السابقة أيضاً اه شوي وعبارة
 عرش على حر قوله ويدخل في بيع بستان الخ قد يخرج الزم وهو ممنوع فان الحق وقفاً لم يزل انه يدخل في
 وجه البستان والقرى متافه من بنات وشرعاً خلا لهما وهما كلام شرح البلقيسي سم على منج وقضية تعليلهم
 دخول البناء والشجر في رهن البستان والقرى والمارا لهما من مسماها عدم دخول النصل الذي يوقف
 عليه غير المتصل كما في عدم دخول البناء والشجر في رهن الارض على ما تقدم في كلامه وليس مراد (قوله
 أيضاً ويدخل في بيع بستان) في ان الكلام في الالفاظ التي تستلزم الارض في شيننا لتفسير فيها المأخول من
 الثلاثة لغة فليس هناك اشتغال وأما التبرع به في اسم البستان سم على ان يبيع الارض في شيننا لتفسير فيها المأخول من
 حيث الشجر لانه ليس من مسماها لغة اه وعبارة شرح قوله وبناء فيها هذا ليس من مسماها البستان
 خلافاً لما قبلهم من قوله في تعليل عدم دخول المزارع على البستان من ان من مسماها الا ان يقال المزارع
 ليست من مسماها لغة ولا من مسماها زمان لم يصح من مسماها لغة الا ان من مسماها زمان لم يصح
 (قوله أيضاً ويدخل في بيع بستان) واليه يسميه كمر وقد الرهن هنا في المعنى لا في اللفظ التي فيه لا يدخل
 عند شيننا رضى وشيننا حر يدخلها ولغة البستان فارسي معبر ومثله البائع عرش في وجهه بينهما ألف

مدية حنايخير من البائع وهي
 معجونة عليه بعد القبض
 لاجله قال البلقيسي فليجاء
 البائع الاجارة بطريقه قول
 فعل المشتري على البائع أو
 يلزمه الاجرة مطلقاً
 اجني عن البيع لم أفت فيه
 على نقل والاصح الثاني لم
 يغير فلا أثر له وكان ثالثاً
 مدة التبرع ولو بعد القبض
 وكذا زوم الارض
 لو بقي في الارض بعد
 التسوية يجب بها ثاله
 الشيطان ولا يبعد السبكي
 وتعبيري بالتبرع ببيع اولي
 من تغييره بالنقل (ويدخل
 في بيع بستان)

في لغة فارس أيضا وكذا الحاشيا في لغة العرب وكذا في الجنية والحق بقوله الكريم كما قاله الخطيب اه قل على الجلال (قوله في بيع بستان) هو فارسى معرب ووجه بستانين وبعبرته بالبحر وبالباغ ويدخل في بيع البستان أيضا كلمة أصل ثابت من الزرع والحدود حصن يابس وشجرة وعروق يابسين وحيطان يدخلونهما في مساجيل لاسمى يستألفونهما وكذا الجدار المتهدم لا مكان البناء عليه ويدخل أيضا عشرة احد موضع قسبان العنب عليها كحصره الرافى في الشارح الصغير وكذا البناء الذى يدخل فيه على المذهب ثباته اه شرح مدر وكتب عليه عش قوله وكل ماله أصل ثابت الخ انظر ما اراد بالزرع الذى اذا كان أصله ثابتا يدخل وقد تقدم في بيع الارض ان ما يعز من بعد أخرى تدخل أصوله في البيع وما يؤخذ دفعة واحدة لا تدخل فنياسه ان يقال هنا كذلك قوله فلم يظهر لهذا التفسير وجه اللهم الا أن يقال مراده دخول الاصول من الزرع الذى يعز من بعد أخرى فيوافق مامر (قوله في بيع بستان وقرية) وكذلك قوله ودار يحصل دخول الارض فيها ذكر اذا لم تكن بمسكن ثقتان كانت تدخل ولا يسقط في مدة البتة شيء من الثمن قاله شيخنا مدر اه قل على الخى وبعبارة م م (تنبه) قال الاذرى هذا اذا كانت الارض مما يجوز بيعه الما اذا كانت مما لا يجوز بيعها كسواد المراد وما في حكمه فلا تلت ان الارض لا تدخل في قوله يعتك هذه الما وحيثما دخل يقال بحمل الاطلاق على البناء فقط او يحرى فيه خلاف تفرق الصفة نظر الى ظلم اللفظ او يعرف في ذلك بين العلم بالمال والجاهل لم أره مستقلا بالوى علمه هذه المسئلة حيث يتابع الدور في الارض الواقعة والاستنباط من غير تنبص على ان الارض غير داخل في البيع وكذلك يقع في الكرم والبساتين وغيرها والمهور الوصية الوقت كالبيع فيما يدخل هذا اللفظ التشرى وقال شيخنا في شرح الارشاد الاقرب حصل الاطلاق على الابن بجميع الثمن وماله مدر اه سم (قوله وقرية) أي بالحق الشامل للعدنة والبلد بأى لفظ منها اه ويدخل في بيع القرية السباحة التي يجعلها السور وكذا السور أيضا لما وراءه من الابنية وان التصريح خلافا للاسنوى وما لا يدخل فيها لما يجوز قصر المسئلة فيه لفساد مفسرهم انهم يدخل حرمها وما فيمن شجر وبناء وان جاز فيه القصر اه قل على الجلال (قوله لا زرع عسولها) مثل ما صرح به المحقق من عدم دخول المزارع ونحوها ما لو قال يحرقها لعدم اقتضاء العرف دخولها ولهذا لا يعتن من حلف لا يدخل بدخولها مدر اه عش (قوله ويدخل في بيع دار الخ) مثلها الخان والحوش والوصلة والازرية وفيه الخلق الربيع بذلك فراجع اه قل على الجلال ولو باع عسولا على سقفه فهل يدخل السقف لانه موضع القرار كارض الدار ام لا يدخل ولكنه يستحق الانتفاع به على العادة لان نسيته الى السفل أظهر منها لفساد الاوجه الثاني كما أراه لوالد الوجه اه أى وفصل بعضهم بين سقف على الطريق قيد دخل لا كدخول الانتفاع به فتوريت التبعة فيه وسقف على بعض دار البائع أو غيره فلا يدخل اذا لم تنص التبعة هنا اه شرح مدر وكتب عليه الرشيدى قوله وفصل بعضهم بين سقف على طريق قيد دخول الخ الظاهر ان والد الشارح لا يخالف في هذا كما يدل عليه قوله لان نسبت الى السفل أظهر من الظاهر اذهب اليه منسوبا للسفل أصلا فيكون كلامه مفروضا في غير ملامه يبنى أن يقال فيما ان كان قصد البائع من بناء السقف المذكور بالاصح جعله سقفا للدارين ثم يبنى عليه بطريق العرض فلا يدخل وان كان قصده من بناءه ليس الا لالبناء عليه فيدخل فتأمل (قوله حتى حياها) غاية البناء فلا حاجة الى تقديره بالمتك على ان التعديده بهم من قوله لا يجوز جام خشب اه عش (قوله ومثبت فيها البقاء) قضية اختصاصه باليدخل في الدار عدد دخول في بيع البستان فليحذر اه شورى (قوله كأواب سنوية) زومتها الخياصه وتوحي باقية لجعلها المأوى وتكمن من محلها فهي كالتقوى فلا تدخل اه عش على مدر (قوله منصوبه لأملومة) بخلاف دروازيه الدكان والآلة السفينة فلها تدخل وان كانت منفصلة لان العادة بآلة بانفصال ذلك بخلاف باب

وقرية أرض وشجر وبناءه
فهيما لثابت بالشارح
سولهما لانهما ليستهما
(و) يدخل في بيع (دار
هذه) الثلاثة أي الارض
والشجر والبناء الست فيها
حتى جعلها (ومثبت فيها
البقاء وتابع له) أي
المثبت (كأواب سنوية)
لأملومة

(وسطها) يقع الحاء
 وأغلقها المبتدأ (يا بيان)
 بكسر الهمزة وتشديد الجيم
 ما قبل فيها (ورف وسلم)
 يقع اللام (مبتدأ) أي
 (ومجمر رضى) الاعلى
 الأجالت والرف والسلم
 (ومجمر رضى) الاعلى
 والاسفل المبتدأ (ومفتاح
 غلق مبيت) وبزماه تم
 الماء الحاصل فيها لا يدخل
 بل يابصع البيع الا بشرط
 دخوله والاختطاط المشترى
 بجماع البائع والخبث البيع
 وقد دخل خبر القرية
 والدار مع تقييد الأجالت
 بالآتيان من زياد (لاستقر
 كولو وبكرة) يقع الكاف
 واسكانها مفر دكر فبقها
 (وسرير) وخام خشب
 فلا يدخل في بيع الدار لان
 اسمها لا يتناولها (د) يدخل
 في بيع (حاية تعلقها)
 لاتصافها الآن يكون من
 نحوضة كزنا البعير (لا في
 بيع (رقين) بعدد أوامة
 (تيابه) وان كانت سارة
 العور فلا تدخل كما
 لا يدخل سرج الدابة في
 بيعها (د) يدخل في بيع
 (مخبر) يشدونه شوي
 (وطبة) وبيع الارض
 بالترصيح أو بجا

الدار اه حل (قوله يقع الحاء) في المختار الحلقه بالنسكن الدرع وكذا حلقه الباب وحلقه القوم والجمع
 الحلق يغتص على غير قياس قال الاصمعي الجمع حلق كيدرو بدر وتمعن وضع وحى ونس عن أي مجمر
 السلام حلقه في الواحد بفتحين والجمع حلق وحلقان قال تميم كاهم بعينه على صفه قال أبو عمرو والشياني
 ليس في الكلام حلقه. قال الغرر يك لا في قولهم هو لا في قولهم حلقه الذين يحلقون الشعر جمع حلق اه ومثله في
 الاصباح (قوله مشتبات) ظاهره هو بالرباع والرف والسلم وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان السلم لا بد ان يكون مسمرا
 أو مبينا اه حل وفي شرح مر ما يعلم ان السلم والرف لا بد في جعلهما مبيتين من تسميهما اه يحتاج
 (قوله الاعلى) ومثله على الوقف عليه فغضبت فخر غطاءه ثم أوتنورا وصدوق طاحون والآت سقنة اه
 قل على الجلال (قوله ومفتاح فلق مبيت) بخلاف الاقل المتقوله ما لا تدخل هي ولا مفتاحها وكذا أوت
 القوس اه حل وعال مر في شرحه دخول الحرف الاعلى ومفتاح الفلق المبيت بقوله لانها ما بان ثبوت
 اه وكتب عليه الرشيد بقوله لانها ما بان ثبوت أي مع كونها لا تستعملان في غير الاتية بقر جديد
 ومع الجف سقنة فلقه قد رخصوا القوم والكبر عما تقدم ومما يعلم الجواب عما وقع السؤال عنه في درس الشيخ كما
 في حديثه من انه اذا باع عقد الزهبل يدخل اليه اليد التي يدهم أو لا وهو ان لا تدخل لانها ليست بمحل فيه
 تستعمل في غيره من غير علاج وقوف هي كالبركة وهذا المأخذ أولى لمصلحة الشيخ في الحاشية كمالا عني
 اه (قوله تم الماء الحاصل فيها الخ) فهو مفهوم قوله بتر ماء فلاما في الاستدراك وقوله خلاف ما لم يكن
 أولى اه عش (قوله الا بشرط دخوله) ولو بيعت سقنة وكالماء فيما ذكر المعادن الظاهرة كالخ والنورة
 والكبريت بخلاف الباطنة كالذهب والفضة فتدخل بلا شرط (حائدة) لا تدخل الزلزلة وتحت في بطن
 حكمة على المعتمد هي في الماء بالان كل فيها أو ذلك كقوله لم يدهم ما تكون لقطعة لان بد المشترى مبنية
 على يده هذا كمن صادها من بصر الجواهر أو الهوى لقطعة مطلقا قال الماوردي اه شوري (قوله
 وانسخ البيع) مراده انه ان بشرط بطل البيع لا يفسخ اه شوري (قوله وخام خشب)
 أي خشب مبيت اه قل على الجلال (قوله ويدخل في بيع دابة تعلقها) أي المحر كالماء السبيتي وغيره
 وحل شرطه كون الدابة من الدواب التي تتنقل عادة كالخيل والبغال والحمير بخلاف غيرها كالغزال والاربع
 فنه نظروا فظاهر عبارة أنهم انه لا فرق اه سم على حج اه عش على مر (قوله لاتصافها) أي مع كون
 استعماله لمنفعة تدعى الدابة فلا ريد عدم دخول القوط والخاتم والخرام مع اتصالها بالعد اه عش على
 مر (قوله الان يكون من نحوضة) أي أذهب بالآتي اما النمل الذي كله أو بعضه من فضة أو ذهب فلا
 يدخل الحرف وطرمه استعماله ومنه في خزان ما يحرم استعماله لا يدخل كفضة كبيرة زينة وما حل يدخل
 كفضة كبيرة لم حاجة اه امداد (خرج) لو كان الرقيق من من ذهب فهل يدخل في البيع ويسم
 ولو كان الثمن ذبلا لا يبعد العنة والمخول كالماء شيئا لانه متعصف بالبيعة ومما زاد عدم العنة
 بيع دار نصفها أو ما لم يذهب اذا كان الثمن ذهبها اه شوري (قوله كزنا البعير) وهي الحلقه التي
 تجعل في دابة أي تعلقها لا تدخل في بيعه الان كانت من أحد الثقلين اه عش وفي الصلح بالبردة قوله الام
 هي حلقه تفصل في أنف البعير تكون من صغره ونحوه والجمع برون على غير قياس وأخرى البعير بالالف
 جعلت روة (قوله لا رقيق تياه) وعلى هذا فيلزم البائى ابتاعه سارة ورثة ان باقى له الشئ تيرى بتر فيه
 تقارو يد على عدم الزم جواز وجوه مع سارة العور كما ترقى باب العارية اه سم على حج أهول
 لو تعد على المشترى ماستر هو ورثة عقب القبض ولو لا استيفاء لا يدخل يوم باع سارة العور لانه باع
 على المشترى اه عش على مر وكذا لا يدخل القوط الذي في دونه ولا الخاتم الذي في يد ولانه لم يعلقها
 اه شرح مر (قوله لا يدخل سرج الدابة الخ) وكذا لا يدخل العالم ولا القود ولا البردة ولا الخزام

اه قل على الجلال (قوله انما لها الرتبة) هذا القيد جار في كل من الاغصان والورق والعروق فغير
 اليائس من كل من الاغصان في البيع على المعتقد وفي قبل على الجلال بقوله الا لا يابس ما تدعى الاغصان
 والعروق والورق على المعتقد مما لا يفسد في شرح التمسح من تخصيصه بالاغصان بناء على ما قلناه من ضكون
 استثناء التاج لما لا يفسد فقط وسبق في العروق اليابسة في شرط القلع وسبق في ما فيه العروق من رطوبة
 الطلع ان كان القرمود كالعروق على المعتقد (قوله او ورق ثوب) هذا من جملة الغاية وهي بالنسبة
 اليها وعلى الوجه الضعيف ومباراة أصله مع شرح الحلي وفي ورق الثوب المبيع شجرته في ان يبيع قد خرج
 وجه انه لا يدخل لانه كغير سائر الانجار اذ يربى به دود القز وهو ورق الثوب الابيض قاله ابن الرغفة في
 الكفاية والمطالب وفي ورق الثوب وجسمه ما يربى لانه يدخل لانه يغسل به الرأس انتهى. والثوب بناء على
 الفسج وفي لغة انه بالثنية في آخره اه شرح مر (قوله مطلقا كان البيع الخ) هذا التعميم انما هو في بيعها
 وحدها بقوله فيما يأتي او مع أصله جاز لا بشرط قطعه ولا بشرط القلع وكذا يقال في قوله ان لا بشرط قطع وفي
 قوله في اليابسة فالشرط قلها الخ انتهى فالحاصل ان هذه المواضع الثلاثة في كلام الشارح قيد على بيع
 وهذه المواضع مع الارض لا يضر بشرط القطع ولا قطع كليا في هذا (قوله لان ذلك يعنيها) أي صرا
 اذ الكلام في الفاظ تنبيه غير مهمها اه ضمنا ويمنان هذا يقتضي ان اسم الشجرة في الفعل لا ينال
 الاغصان والورق والعروق وهذا بعيدا اوله سد اه (قوله وكذا امرؤها) أي ولو استمدت ولو رقت
 العادة كشملة كلامهم لان ذلك من مهمها اه شرح مر وكتب عليه عرش قوله وجاوزت العادة أي
 ولم يخرج بذلك الامتداد عن أرض البائع فان خرجت كان لمحب الارض تكليف قطع ما وصل الى أرضه اه
 ولو خرج عن الشجرة شجرة أخرى استحق ابتداء ذلك كلاما سواء علم استقلانها كالمو زام لاهل أرضه
 الاختصاص لان كل من ازيل المتبوع فهل زال التابع كحوشانه أولا لا وهو دعوى مستقلة لا وجه
 بعضهم الثاني وان رجعت آخر الاول ويحصل ما تقرر في حله استحقاق البائع الاشياء الا كان غيب أرضا
 وغرسها ثم باعها وعلم ان قول بطل البيع أو بيعه يقتضي المشتري ان جعل وجهان وجهها وانما هي قضية
 ما تقرر دخول اولاد الشجرة الموصوفة في اعادة بيعه البيع وهو كذلك فيما قلناه ان علم انما لها سواء انشئت
 حدها من عروقها التي بالارض لانها مستند كاعتبارها بغير الارض مع تمام التمسك بملكها لانه انما
 منها مال الاخرى وشجر السمات في حقه على الارض وحدها ولو لم يزد هذا بعد اه ورد بان البائع
 مقصود به شرط القطع اه شرح مر (قوله والا فلا تدخل على الارض) أي وتقطع الشجرة فمن وجه
 الارض اه شرح مر وكتب عليه عرش قوله وتقطع من وجه الارض أي على ما جرت به العادة فتمسكها
 فلأولاد المشتري فخرج من الارض التي لم تصل اليه الخ ياد ما قطع لم يمكن اه (قوله أي موضع غرسها) اه
 ما سألها من الارض وما اقتصد البعدها وتمسك على البائع ان يتصرف بما يشاء من الشجرة فبها لا يربى في ذلك
 انه يقتضي كل ما سأل المشتري استحقاق لم يكن له ورد بان له من ذلك لان البائع مقصود به بشرط
 القطع اه حلي ثم رأيت في الرتبة على مر في دفع هذا التزاما به أي لا يستثنى عن أصل
 استحقاقه والمبتاع انما هو بعد استحقاقه ابتداء كما نفع به ج ولا بد من دفع الاستبكال (قوله ويتصرفه
 ما بقيت) أي يتصرف في الانتفاع المتعلق بالشجرة على العادة فليس له ان يقطعها لغيره البائع اه عرض
 على مر ومباراة قل على الحلي قوله لكن يستحق المشتري مطلقا يعني انه لا يملكه او يبيع متاعه فيه
 أو يملكه بل يعني انه لا يبيع الباقي ان فعل فيما يضر بالشجرة مطلقا بل لا يملكه شيئا وان يبيع ممتلكاته على
 (قوله ما بقيت) كان كملت أو انقضت كغيره لانه لا يملكه مطلقا بل لا يملكه شيئا وان يبيع ممتلكاته على
 الإوحي من تردد كذا ركني اه ايمان وحل استحقاقه الاشياء من باب العارية اللازمة بالاجارة على ان

(أغصانها الرتبة وورقها)
 ولو يابس أو ورق ثوب
 مطلقا كان البيع أو بشرط
 قطع أو قطع أو بقاء لان ذلك
 يعدمها بخلاف أغصانها
 اليابسة لا تدخل في بيعها
 لان العادة فيها القطع كالتمسك
 (وكذا) دخل (غرسها) ولو
 يابس شجرته يثقل (ان)
 لا بشرط قطع والا فلا تدخل
 على الارض (لا يضر بها)
 بكسر اللام أي موضع غرسها
 فلا يدخل في بيعها لان أهمها
 لا يتناول

تأثر في ثمره نخل أو بؤنة
في ثمره لا نور لها كثر
أولها نور وثناو كمش
(هـ) هي كلها البائع كل
ظهور كلها المفهوم بالأول
وبسائر أفراد المشاركة (والا)
بان لم يكن ظهور بالوجه
المذكور (هـ) هي كلها
(المشتري) للمار وغيره الصعيين
من باع خلافاً بغير فترتها
للبائع الآن بشرط المنافع
وقس بما فيه ومفهومه
انها اذ لم تتركوا الثمرة
المشتري الآن بشرطها
البائع وكونها في الأول البائع
صادق بان بشرطه أو سكت
من ذلك وكونها في الثاني
المشتري صادق بمثل ذلك
والحق تأخيرها بغيرها
بغيره غير أن البائع
تبع ذلك من العصر
والتأخير يعني التفتق
لشئ طلع الاثنته وطلعت
الذكر فليس لغيرها
أجود علم بؤر والراهدنا
تشتق الطلع مطلقاً ليشل
ماتاً بنفسه وطلع الذي كثر
والعادة الاكتفاء بتأخير
البعض والباقي يشتق
بغيره ويثبت رج الذكور
اليه وقد لا يثبت ويشتق
الكل وحكمه كالزواج اعتباراً
بظهور المقصود (وانما)
تكون أي الثمرة كلها
فيما ذكر (البائع) ان قصد
حل وستان وحسن وعقد
والا بان تعدد الحل في العام
غالباً كمن ورد

اه حل اه عش (قوله تأخر) أي ولو لم يضره ان قل ولو في غير وقتها كقصة اخلاصهم خلافاً لما ورد
وان تبعه ان الرقعة اه شرح مر (قوله أو بؤنة) أي التأخير لعدم انصاف ثمة غير الخلف لما يأتي في
نصف التأخير وليس المراد أنه يتصف بالتأخير لكنه لم يوجد اه عش (قوله لا نور لها) النور بفتح النون
المرحلي أي يكون كان اه شرح مر وفي عش تسلياً المختار أن التأخير بفتح النون وفي المصباح زهر
البناء فوره والواحد زهر مثل خر وفرة وقد تفتح اليها قالوا لا يسمى زهراً حتى ينفج اه (قوله كمش)
بكسر ميمه وحتى ينفجها اه شرح مر وفي النهاية لابن الأثير أنه ثلث الميم (قوله فهي كلها البائع) قال
في العجايب بصدق البائع في أمنا البيع وقع بعد التأخير أي حتى تكون الميم اه سم على منج ومثله
مواختلفاً هل كانت الثمرة موجودة قبل العقد أو حدثت بعد مصادق البائع على الاصح عند الشارح كما
ذكر في باب اختلاف التباين بعد ثمة أو صفة بخلاف ج اه عش على مر (قوله فهي كلها المشتري)
مر) أي من قوله في تعليل دخول الاغصان والورق لان ذلك بعد ثمة لانها كالورق اه حل (قوله وغيره الصعيين
الخ) معطوف على مجموع العلل الثلاثة فهو راجع للدعوى الثلاثة (قوله فذروني) بالخفيف والتشديد لانه
يقال في الغل أم النخل من بالحر بواو بالتشديد يعني كل مختار اه عش على مر (قوله فتمرتها
البائع) خلافاً لرجوع الضمير لوله أظهر ثلاثتهم عد الضمير على المشتري المعلوم من المقام (قوله
ومفهومه) أنهم اذ لم تتركوا الخ لا يعني أن مثل التأخير شرط النور والبروز لكن في شرح الروض أنه اذ لم ينفج
تلك الثمرة التي لم يسقط فوره الا يصح شرطها البائع وقسمه قاصر مر اه حل (قوله وكونهم في الأول) أي
منطوق الحديث وقوله وكونهم في الثاني أي مفهومه اه عش (قوله صادق بان بشرطه) في الخ فيسه صحت
دقيق يدركه من فهمه أنيق اه سم وجه البحث أنه كيف يتأني ان بشرط البائع وقوله عليه السلام الا ان
بشرطها المتبايع أي المشتري اذ بهر التقدير يتكون البائع ولو بالشرط له الا ان بشرطها المشتري
وهذا ثابت اذ بشرط البائع لا يتأني شرطها المشتري فلا يصح قول الشارح أنه صادق بالصورتين اه
ويمكن أن يعالج بان الاستثنا من احدي الصورتين وهي الثانية اه صحت ثم رأيت في عش على مر
ما نصه أقول وجه البحث أنه قد يقال لاسلم ان مفهوم الحديث ما ذكر بل مفهومه أنه اذا باع فخلال ثمة
لا تكون ثمة على هذا التفسير وذلك صادق بان تكون المشتري وان شرط البائع وعلو الشرط (قوله
بغيره غير المور والمؤبر) وانما يعكس لان ما يظهر أي إلى الظاهر او يسل فاعل ومثله ذلك الذي فلا فرق بين أن يتأخر
وليشمل طلع الذكور فلا فرق بين أن يشتق بنفسه أو بعل فاعل ومثله ذلك الذي فلا فرق بين أن يتأخر
بنفسه أو بعل فاعل حيث طلع أو ان التناثر بان العقد والافه كقولهم يتأخر بالثمة من ذلك تأخر طلع النخل
الان ثبت أن تأخر طلع النخل قبل أو أنه لا يفسد بخلاف أخذ النور قبل أو أنه يفسد اه حل
(قوله وألعدت لاكتفاء الخ) قليل فان المراد الذي ادعاه وقوله وقد لا يثبت قليل ثالث فالحاصل ان المعنى
القوي فيه خصوصيات الفصل وكون المؤر طلع الاثنت وكل منهما ليس بقدر ذلك قالوا المراد ان خاله
بالل ثلاث اه شينا (قوله فيما ذكر) أي في ما يبايد الا وهو ظهور والبعض بعدهم الشرط اه شينا
(قوله انما قصد حل) بان كانت لتعمل الامرة واحدة أو ما لم يعمل مرتين فظهر البائع وما يظهر المشتري
من غير السابق اه حل (قوله وعقد) قال المشتري في كونه قد يصور اتحاد الصق مع تعدد المال وذلك
بالوكالة على تعميمهم أن المعتبر الوكيل اه شوي ري (قوله كين) وصورة المصلحة أن الشجرة وقت البيع كان
فيها ثمر ظاهر وثمر غير ظاهر لكن كانت الشجرة مقيمة لانه في موجود وكان الظاهر من بطن وما يظهر من
بطن آخر فغير الظاهر المشتري والظاهر للبائع ولا تبع وهذا بخلاف ما عمل مر واحدة بان باع بخله
بلغ ظاهر وبلغ غير ظاهر لكنه موجود لكل البائع اه شينا (قوله وورد) قال في المصباح ان ورد بالفتح

واختلاف شي من الشبهة بان

اشترى في عبدة اثنين من
تخل مثلا أو تخلوا عناني
إستان وأحد أو في عبدين
تخل مثلا والظاهر من ذلك
في أحدهما وغيره في
الاشترى (فلكل) من
الظاهر وغيره (حكمه)
فالظاهر للبائع وغيره المشتري
لا تقطع التبعة واختلاف
زمن الظهور باختلاف ذلك
وانتفاصه من الأقر اختلافا
اختلاف النوع من مبيع
تخله ويبي غرضه ثم خرج
طلعه آخر فانه بالبائع كما
صرح الشرح فلا لانه
من غرضه للعالم قلت والحاقا
للتأدير بالأعم الغلب وأهل
التمسوا بآب العقب والذين
في حكمه السابق يقتضيان
التبذير وقتا فيه وفيهما
أسوتى التوقف في العقب
ولهذا لم يذكر الماروي
وغيره مع التين وهو الواقع
الواقع من أنه لا يعمل في
العام مرتين وأهل العقب
نوعان نوع عمل مرتين
يعمل مرتين وقد حكم
ظهور البعض في غير النقل
مع ذكر اتحاد الحمل
والجنس من زلدي وإذا
بشت غرضه - أي للبائع
بشرط أو غيره (بشرطه)
شرط فعلها زينة والام
بأن شرط الاجزاء أو أطلق
فعله ثم كماله) أي إلى
الطلع إلى زمنه لانه قد اذا

مشهور معروف ان قال وفي عبدة العين نور كل شيء ورده اه ع ش على مد (فرع) ووصلت شجرة
تحررتين بنصف نحو شمس أو كعبه فبنيت ان لكل حكمه متى لو رزق التين ولم يتناور الشمس فالاول انما
البائع اه سم على حج لان هذين جنسان وان كانا شجرة واحدة اه ع ش على مد (قوله) واختلف
شي من القسم) صريح هذا باختلاف في الذي قبله بالتعدد للفتن اه شينا قوله باختلاف ذلك (الاشارة
واقعة على أنواع الاختلاف الأربعة) سم حيث تعلقها بالعلة الأولى وعلى اختلاف الحمل والجنس من حيث
وتوحيها على التائبة فالعلة الأولى شاملة للاربعة والثانية للثنتين منها وأما الثالثة فهي شاملة للاربعة أيضا
(قوله) ثم يباع غشلة الخ) صريح قوله غالبا فكان عليه ان يقول ونخرج أو يترك التبذير بقا بال الشورى
وهذا التين بل يجوز ان يكون استودا كعلي قول المتن فلكل حكمه بل هذا أولى تأمل انتهى قوله ثم خرج
طلع آخر) أي ظهروا لا لغرض المصموج (قوله فانه للبائع) قال شينا طيب بشرط ان يعد مع الاول
بشرا واحدة فان قال أهل التبعة ان ما لم يمتنع من جهة الاول فهو المشتري ووافقه هو على ذلك وهو
الوجه واعتد شينا طيب هذا التفصيل في الورد واليا حينين والتين ونحوها اه سم (قوله لانه من غرضه
العالم) هذا منع التعدد داخل وقوله قلت الحب تسليم للتعدد داخله على الدور اه شينا قوله لانه من غرضه العالم
أي الظاهر ذلك فقد اتحاد الحمل لان الفصل لا يعمل مرتين في العام ومقتضى ذلك لو تحقق كونه جملا آخر
لا يكون البائع بالتبعة بل المشتري وقد قدم ذلك الشارح قوله قلت والحاقا للتأدير بالأعم الغلب بالنسبة
لجنس أي الغالب في النقل انه لا يعمل في العام الأمر واحد فلو جدمه ولو تواعا على خلاف ذلك لاصبر به
وحيث لا يكون ذلك مستثنى من قولهم وأعد حمل وصار ج حج ولو فرض تحقق حل ثل الحق التأدير بالأعم
الغلب اه فهو وافي في ذلك الشارح اه حلي (قوله في حكمه السابق) أي في الحكم السابق للثنتين
وهو ان المظهر للبائع وما يظهر للمشتري اه حل وقوله في العقب بل اشمال من قوله فيه وقوله وفيهما
أسوة جملة مضمرة اذ انه يتوقف في العقب كوقفاه اه شينا (قوله تعلقا من التبذير) أي للغرض
اه ع ش (قوله ووقفاه) أي بعد ان يتوقف بينهما تعلقا من التبذير بالتسوية مقتضاه عن التبذير والتوقف
من عندهما فلا تنافي (قوله ولعل المانع) أي فاني التبذير محمول على ما يعمل مرتين في العام وحيث غش
يكون هذا النوع من العقب كالتيين وهذا شينا بان جملة في العام مرتين تأدير كالتخل فليكن مثله في التبعة
لان هذا التعدد نادر لاصبر به اه حل وهذا الرد بعد بعد تسليم انه نوعان (قوله فان شرط فعلها) أي
وجوب ذلك فيما اذا غلب اختلاط حادثهما بوجودها أو جواز ذلك في غير اه حل وقيل ان الكلام هنا
في بيع الشئير توماس أي من اشتراط القطع فيما قبله في الاختلاط انما هو في بيع العمر اه شينا (قوله
لزمه) أي فاقطع بالشرط وقال شينا وانما يظهر هذا كإكمال الأخرى في مقتضى به كحصر لمفعلا لا يقع فيه اه انتبه
فانه اه وهذا وافي ما تقدم من التوقف في العقب القارسي بل تقدم من التعلق فاس العقب على هذا وقد بيناه
ثم لكن جواب شرح الرض في الفرق بين العقب القارسي والجزع لظاهر من غير ان غيره من تأدير الاختلاف في
من الوجه الذي يراد بالاتفاق به منه وان بلغ أو ان الجزع لظاهر من غير ان غيره من تأدير الاختلاف في
تكافؤ فعله بكونه يتوقف من غير الوجه المطالب به فليصر اه حل (قوله التعلق) أي زينة أي
المتأدير عنه فطعمه قبل ان يقطع كذا لوما أعيد فطعمه بعد قطع كذا كإفصاحه الشارح الإعلان قول
الشارح ولو كانت من نوع الخ مما يوردهم ان هذه العبارة لا تشمل ذلك اه حل وعبارة شرح هو نم
لو كانت الثمر من نوع استاد فطعمه قبل نضجه كالوزن الاخر في بلاد لا ينتهي فيها كالمبيع البائع فطعمها على
المادة ولزده الصورة لان هذا وقت جد الما عاذا اه (قوله للمادة) فان اختلفت المادة كان اعتداد قوم تركه
إلى النضج وتقوم قطعه قبله في الاستد كالحزب ابن الطعان ان يجعل على حرف البائع قال الفاروق وعندى انه

يأتي اه حل (قوله مطلقاً) أي غير شرط أي حدث لم يتغير باختلاف حادثة وجوده أو لافلا من شرط
 القطع كما سيذكر اه حل (قوله بشرط قطعه) أي ما لم يبيع أمه أو لافلا يصح شرط القطع اه شذوئي
 الشو برى قوله وبشرط قطعه أي اذا بيع وحده كما هو المتبادر اما اذا بيع مع أمه فلا يجوز بشرط قطعه على
 قاسم ما يأتي وان أهم تفصيل ثم عدو بان ذلك هنا اه (قوله وبشرط قطعه) بان باعه بشرط قطعه فاطلف
 بعد قطعه فأن قطعه البائع بخلاف ما لو باعه بشرط قطعه فاطلف المشتري اهم على حج وقوله
 فان ما أخطفه المشتري أي واما اذا باعه أصول نحو بطيخ أو ثمر أو ثمر قبل بدو صلاحه وحدثت هناك زيادة
 بين البيع والأخذ فهي للمشتري سواء شرط القطع أو التمتع به تعلم المتفقين أصول الزرع ونحو البطيخ
 اه عس على حر (قوله وهو) أي مفهوم الحديث صادق وكذلك شرطه صادق بعدم الصحة قبل بدو
 الصلاح في الأحوال الثلاثة لكن خصه بالاجماع بغير شرط القطع كما يأتي اه عنان (قوله ولمعنى الفارق
 بينهما) أي بين ما بدو صلاحه وبين ما لم بدو صلاحه وقوله وبه أي بهذا المعنى الفارق بشرط قطعه صلى الله عليه
 وسلم رأيت المتأخرين ان ذلك من تنبيه الحديث المتقدم قوله ان منع الله الثمر تالغ أي ساعا عليها المعاهدة فان
 منع الثمر فلا يكون غالباً الا عند عدم بدو الملاح اه حل (قوله أمن المعاهدة) في المصباح المعاهدة لا تدعو
 في تقدير فعله بضم العين يقال عزمه ان يزوج نعب اذا أصابته الباهة فهو معه وفي لغة من باب الواو يقال
 أعوه القوم واعاه القوم اذا أصابت المعاهدة بينهم (قوله وبه يشعر الخ) يجوز وجوع الصيرفة إلى المعنى
 الفارق أو إلى الفوات وعبارة لا تدعو في ظاهره في الثاني اه شو برى (قوله فان بيع وحده) خرج بالبيع
 غير كماله والزمه فلا يجب بشرط القطع اه من شرح حر ووجه جواز ذلك فيه ما لم بدو بشرط القطع
 انه متقدر بلف الثمرة بخاصة لا يفوت على المتب شئ في مثاله الثمرة وكذا الزم من لا يفوت عليه ما لم يجرد
 الترتيب ويشبه بطله بخلاف البيع فإنه يتقدر بلف الثمرة بخاصة فيضيق الثمن لا في طاعة البيع فخرج فيه
 بشرط القطع لما من ذلك اه عس عليه (قوله لا بشرط قطعه) ولا يقوم اعتياد قطعه مقام شرطه للبائع
 أجباره عليه فان لم يطالب به لم يسقط حله أو فتن ذلك فطاعة الماسخنة ولو راضيا بانها مع شرط قطعه ماز
 والشجر فاما ما في يد المشتري لثمنه نسيام الثمر فتدونها بخلاف ما لو باع نحو من وقبضه المشتري في طرف
 البائع فإنه مضمون عليه لثمنه من التسليم في غيره اه شرح حر (قوله لا بشرط قطعه) أي لا سواء
 تلفت بذلك أو أطلق أو لم بشرط قطعه بعد عدم ثلثان البيع ضد اه من شرح حر وعس عليه في
 قول على الجلال قوله لا بشرط قطعه أي لا يفتي عنه العادو بلزم المشتري القطع فوراً ولا جرت نأخروا
 بغير رضا البائع قال شيخنا حر الان طاله البائع لم يودع مخرجه عنه والشجر في يد المشتري امانة لعدم
 امكان تسليم الثمر بدونه وبذلك فارق كون طرف المبيع عارية ولو استثنى البائع الشجر بآئنة قبل بدو الصلاح
 لنفسه لم يجب بشرط القطع بل يجوز بشرط الاشياء لانه استدان مملك اه (فرع) * قال صاحب العباب اذا
 باع الثمر قبل بدو الملاح بشرط القطع فظهر من جهة النظر ان قبضه بالقبض فتكون قبضة القطع على المشتري
 لانه الثمر تنزيع بيع أشجاره قال شيخنا قال من وقدم في باب المبيع قبل قبضه ان قبض الثمر للمبيعة على الشجرة
 بالتخليق والتأخر ان المراد هناك يمددوا الصلاح لاستحقاق المشتري ابتداءه بالعدا وان قبضها بعد اوان الجذاذ
 بالتخليل لوجوب القطع عليه وقبضه من ذلك لوجوب القطع انتهى والمتمم قال حر انه يكفي بالتخلية
 في القبض ولو بعد اوان الجذاذ اه وقبضه من ذلك تأمل اه بم (قوله متعناه) قال والله شيخنا لا يزال
 انه غير محتاج اليه لانه لم يوجبه بشرط المصلحة في كل مبيع لا بشرط واحد شرط زاشوهوا الانتفاع في الحال
 أي بما لا يتغير به في الحال الا بغيره بم بشرط القطع ولا بغيره وان أمكن الانتفاع به في المستقبل بغيره على
 الشجر وعبارة شيخنا والحاصل ان الشرط هنا وان يكون متعناه منفعه مقصوداً لتعرض صحيح أو وان لم يكن

(مطلقاً) أي من غير شرط
 (وبشرط قطعه أو بآئنة)
 غير الشجرين واللفظ للمسلم
 لا يتعدوا الثمر حتى يبدو
 صلاحه أي فيجوز بعد بدو
 وهو صادق بشكل من
 الأحوال الثلاثة والمعنى
 الفارق بينهما أمن المعاهدة
 وبدءاً بالقبض وتسرع اليه
 لثمنه فيقبض بثلثه الثمن
 وبه يشعر قوله صلى الله عليه
 وسلم رأيت ان منع الله الثمرة
 فيه يستحل أحدكم مال
 أخيه (والا) أي وان لم يبد
 صلاحه (فان يبيع وحده)
 أي دون أمه (لم يجز) لعدم
 المذكور (لا بشرط قطعه)
 فيجوز اجماعاً بشرطه
 السابقة في البيع من كونه
 مرشماً لثمنه إلى غير ذلك
 (وان كان أمه لمشتري)
 فيجب بشرط القطع

لعموم الخبر والمعنى (الكن لا يترجمه) به في هذه الألفاظ لتكليفه قطع غره من أصله على أن يفتح في الرضعة باب المسافة حتى يسهل به بلا شرط لانها يمتنعان في ملك شخص واحد فاشبه مالوا اشتراها معا ولو باع غرقه في شجرة مقطوعه علم بغير شرط القطع لانها لا يفتي عليها بغير كسر شرط القطع (أو) بيع الثمر (مع أصله) بغير تفصيل (جاء لا بشرط قطعه) لانه تابع للأصل وهو غير معرض للعادة اما ما به بشرط قطعه فلا يجوز لان نفسه من الجوز عليها حكمه فارق جواز بيعه لما كان أصله بشرط قطعه في وجود التبعة هنا لثبوت العقد لهما وانقضى انهما فصل كسكن الأصل بدنيا والثمره تنضم له ببيع بيع الثمرة الا بشرط القطع لانها التبعة وتسمى بالأصل أهم من تعبيره بالشجر لشمول بيع البائع وثمره وإن خالف الأمام والنزاع حيث فلا يجوز شرط القطع لمطابقا للبائع وتعود لتعرض أصله للعادة (ولو باع بيع زرع) ولو بئلا (بالأوجه السابقة) في الثمرة وباشترائها القطع كما يعلم مما يأتي (إن بناسلا حولا في بيعه) (مع أرضه)

بالوجه الذي راد الانتفاع به منه وأما افتراقهما في كون المصلحة ترتب ثم لا ينفصل عن ثملا استعماله فترجمه هنا بألفاظه وجود شرط القطع الذي من شأنه الوفاء به اهـ حل (قوله لعموم الخبر) دليل لعدم الجواز بالنسبة للعادة ولا يعارضه قوله قبل الخبر لانه دليل على عدم الجواز أي في غير العادة وأما دليل الجواز في أي التبر فاشارة بقوله اجاعا فيخص الخبر وانظر ما دليل الجواز في العادة وما قيل انه الاجاعا يعارضه الخلاف الذي أشار اليه المصنف بقوله على أنه الخ اهـ وقوله والمعنى أي ولعموم المعنى وهو الثاني فيما بعده وعده فيما قبله (قوله فاشبه مالوا اشتراها معا) قال مر بعد هذا لكن المصلحة العامة للمعنى والمعنى الثاني في المبيع الثمر قوله ثلث لم يفتي في مقابلة الثمن شيء كامل (قوله ولو باع غرقا الخ) هذا يختص بقيد المحرط فيمساو ومصرجه مر فقول وقيل بدو الصلاح إن يبيع وهو على شجرة ثابتة ثم قال اما يبيع غرقا الخ اهـ (قوله لا يبيع بشرط القطع) انهم جواز شرطه وهو ظاهر سم على جـ ويجب الوفاء به لتقرير ذلك البائع اهـ عـ (قوله أو مع أصله الخ) ظاهر كالأمان هذا الحكم يخص بماله بصدلا حولا ليس بختاه كخوضه اهـ (قوله أو مع أصله) لاعتنى البائع الترفيعا المؤثرة في بيع شرط النعام لانه استندما للكلالة الباقية في أو ان الجذاذ ولو صرح بشرط الأبقاء جاز كأي الرضعة وهذا أحد نصي الشافعي رحمه الله تعالى في كالأمان الباقية ولم يطلع بعضهم على هذا النص فزع من المنصوص خلافه اهـ شيئا اهـ شوبرى (قوله وفارق) أي يبيع مع أصله وانقضاء انهما أي حيث لا يجوز بيعه لما كان أصله بشرط قطعه حيث يجوز بوجود التبعة هنا أي في بيع مع أصله وانقضاء انهما أي في بيعه لما كان الأصل والغرض من هذا الفرق إبطال قياس القول بالتبعية القائل بالتبعية بين الصورتين ونص صبرتا أصله صرح مر وقيل إن كان الخبر لا يشتري جاز يبيع الثمرة بلا شرط قطع لاجتماعهما في ملك شخص واحد فاشبه مالوا اشتراها معا اهـ وهذا هو الظاهر في مراد لكن الفرق في هذا الوجه في ظاهر منه لا عكس المطلوب وذلك لان مقتضى التبعة العصة ولو بشرط القطع لان الشيء يفتقر فيه إباحة لا يقتضيه متبوعا ومقتضى عدم التبعة عدم العصة ولو بالشرط لانه معرض للعاهات فربما يتلف فلا يفتي في مقابلة الثمن بخلاف صورة التبعة فله لو تلف بقي الأصل في مقابلة الثمن وهذا كله ان جعل الفرق واحدا للصورة المفهوم هو قوله اما ما به بشرط قطعه الخ كما هو ظاهر السابق يمكن على بعد جوعه لصورة انطوق وهي قوله جاز لا بشرط قطعه فتأمل ويمكن أن يقال في بيان غرض الشارح من هذا الفرق انه فيما لو يبيع مع أصله يكون غير مقصود فكأنه غير مبيع بالكلية وانما المقصود الأصل وإذا لم يكن الثمر مقصودا مع البيع في صورتي الأصل لا بشرط الأبقاء أو ما لو يبيع لما كان أصله فهو مقصود بالثمن لفقد عليه الحديث والمعنى عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه فاحتج إلى شرط القطع الذي أخذ من الاجاع تأمل في المقام إراد أن جاز وعش هنا ونص عبارته قوله بوجود التبعة رد عليه أنه منصوص عليه في الصيغة كما فهم من قوله لشمول العقد بالتبعة انما تكون فيما لم يذكر في الصيغة ويبدل تبعا كجواز التمر وقوله خبر لم يترجمه بل يجب بأنه يمكن ان التبعة بالنظر المقصود من المقصود وهو الثمرة فان الثمرة وان ذكرت لاستقصاءه بالان وانما المقصود الثمرة لحصول الثمرة في جميع الاعوام وتناوبها لئلا يباع دار انما يترجمه من ذلك على ما لا يمين ذكره لعمدة العقد ومع ذلك لا بعد من قاعدة مدعومة قالوا ان الماله ليس مقصودا بغيره بالنظر لسداد المبيعة (قوله ونظيره) كاشتاء والخيار من كل ما هو غرقا لاهـ حل (قوله حيث لا يجوز بيع شرط القطع مطلقا) أي بدلا لاصحه أم لا يبيع مع أصله أو منفردا ويرد هذا بانه بعد الأختار يأمن العادة اهـ حل (قوله جاز يبيع زرع) أي حيث لم يسترق سنبله وأما الاسترق فسنبله كالثمر فساد في الشرا حاته لا يبيع معه في حال استناره (قوله ولو باع بيع زرع ولو بئلا) أي لا يجرسارا كل من الزرع والبثاق والاعوام بما تخلطه بالمو جود فساد من شرط القطع وإن بدا صلاحه اهـ عـ حل (قوله ولو بئلا) أي غلاد أذاع هذا ما ليس بشجر كما فصله الذي

من باب قتل وكما طلعت اه (قوله وغيره) وهو الزرع وقوله بلوغه أى وصوله وقوله صفته أى حاله وقوله يطلب فيها أى يسبها أى يغنيها وقوله وعلايته فى الثمر لما كثر الخ جعل الماوردى بدو الصلاح على ثمانية أنواع ذكرها بقوله أحدناها بالون كالبلع والعتاب فانها بالطعم كسلوة والعتاب وجوهة الزمان فانها بالضعف واللين كاللبن والبلع وابيها بالقوة والاستدراك كالضعف والشعر خلسها بالطول والامتلاء كالعتاب والبقول سادسها بالكبر كالقنطرة سامها بالشفاف كشمه كالقطن والجوز ثامنها بفتحها كالورد اه وبقي منها بالاجل اه كالاجل من فظهوره ويجسكن دخوله فى الاخضر والضاغط لذلك كما ان يقال هو بلوغ الشيء الى حاله أو بعدو بعد نضجه والابل العجل باحدا المقصود من ومثل ما باع واستثنى بزره فانه يصح مر اه شوى (قوله) لما كثر المتلون أى غير البقول فلا يشترط ثلثه أى طرولون عليه وهو المفرة اه (قوله كبلع وعتاب) مثالان للمفرة وقوله ومشمش مثال للمفرة وقوله والبيض مثال لاسود وهو المعروف بالتراسة فالف والشر لمطبا وقيل البلع مثال للمشمش والامات منه والاول اشد اه دل على الجلال (قوله كالعتاب الايض) مفهومه ان غير الايض لا توجد فى هذه الامامة وبه تعيان النور والعين ليس فى كل ما يتلون ولا بد ذلك على المستفاد من جعل ذلك علامة والعلامة لا يجب ان تكون اه عرش (قوله كالعتاب الايض) ان قلت اذا كان ابيض فيكون داخل فى المتلون الا ان يقال المتلون هو الذى يحدث له لون بعد آخر وهذا العنب ابيض خلقة ويستمر على البياض فكان نوعان العنب على هذا الحالة بديل وصفه بقوله الايض فليس المراد عطاق العنب اه شينا (قوله ونحوه) صلف تفسيره الاول ثم يهله ان يقال فى نفسه ثمرة اذا كان وليس مصدره على قوله نعم يقال هو الذى نوحى عليه بفضة اذهب ونعت ذلك نوحى اس اوحى بضمه والقوة وهو التلبس بخيار ومعان ذلك ليس مرادنا اه عرش (قوله ونحو القنطرة الخ) مقتضى عطفه على الثمر واخراده بلامه على حدته انه لا يقا له ثمره صرح ج كاللى وهو خلاف ما تقدم من ان يقال ثمره فى قوله وتسمى بالاصل اهم من تسمى بالشعر لشموه بيع البطيخ ونحوه ومن القنطرة ثمر اه عرش اه الا ان يقال هو من عطاف الخاص على العلم وكذا يقال فى قوله وفى الورد ان كان يشبهه على الزرع لانه من الثمر ايضا (قوله اهم واولى) وجه العموم ظاهر لشموه الزرع واما وجه الاول فانه عبارة المتاج فيها الاختيار بالخاص وهو قوله ظهور مبادئ النضج من العام وهو قوله بدو صلاح الثمر وهو لا يجوز بخلاف عبارة المصنف ايضا فوهم عدم اشتراط العين والنمو به فيها لا يتلون مع انها لا بد منها فاه ايضا فوهم ان الصفرة ليست بدو صلاح بل بالنسبة لما يتصف بها كل شئ وأيضاهم انه لا بد من اجتماع النضج والجلود مع ان الزمان الخاص بدو صلاحه الحوجة واما الجلال المحلى عن المتاج فانه فى الجلال ان لم يتعلق بدو ظهوره فانه يورى على هذا المبدأ والخير بالخصوص اه تخر رشنا (قوله ظهور مبادئ النضج) بان يقولون وين اه شرح مر وفى الصباح نضج الهم والفاحة تنضج من باب تعب ادرك فهو ناضج ونضج ايضا اه (قوله) وان نقل الى قوله كعبة عنيف فيستان وسنله فيزرع لان اشتراط بدو صلاح بايع فيمن العصر ملا حتى لانه يؤدى الى اتباع الحجة بعد الحجة اه حل ثم ايتى شرح مر ما قبله ان الله تعالى ايمان حليطنا طيب الثمر على التذرع المظلة اترس التفكه فلا شرط طيب جيلة لادى الى ان لا يباع حتى لان البان قد يتلف او تباع الحجة بعد الحجة وفى كل حرج شديد اه وقوله كظهوره أى قياسا على ما تقدم فى ظهوره والتأثير حيث لا يكتفى بالبيض بالشرط السابق وقد اشارنا الى قوله ان اعتد الخ اه حلى (قوله كظهوره) التشبيه فى تطبيق التميز على الشرط وقوله الشارح فيصم الخ تخر تخر على التشبيه بالنسبة لاول الثمر من لايان له كاقبل ذلك اه وارض عن عليه (قوله وعند) أى حلى فى ثمر وانما لا يجله لان كلامه فيها هو اهم من التبر والزرع كما هو ظاهر

وقيره (بلوغه صفته يطلب فيها) وعلايته فى الثمر لما كثر المتلون اشداه فى حجرة اوسود اوسفرة كبلع وعتاب ومشمش وبيض كسكر الهمزة وتشديد الجيم وفى غير المتلون منه كالعتاب الايض لبنه ونحوه وهو بسقاؤه وجران الماء فيه وفى بحر الشتاء من يبنى غاليا لا كلى فى الزرع اشداه بان يتهلما هو المصود منه وفى الورد انفتاحه تسمى بى بقاء كثر المتلون فى الروضة كصلها اهم واولى من قوله بدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيها لا يتلون وفى غيره بان يأخذ فى الحفرة والوساد (وقوله) صلاح (مضى) وان قيل (كظهوره) فيصم يسع كمن غير شرط القطع ان اشدستان وجنس وقد والا فكل حكمه فيشترط القطع فيها بدو صلاحه دون ما يصلاحه

اه شوري وكتب بضام نقل هنا وحل كما سر لان الغرض انه باع الثمرة للموعدة وهناك باع الاصل وبيعت
 الثمرة للبائع بظهور بعضها بنصفها لم يظهر لما ظهر ان المتحد حل ولا يفتي ولو اثير التبرع بزيادة اصالها
 وبطلان يصد صلاحا ويباع الكل وجب شرط القطع فيه لم يرد صلاحا دون ملبدا اه (قوله وقهرى بما
 ذكر لا فائدة الشرط المذكور اولى) وجهه الاول انه ما في الاصل وهو ان اكتفاء يصدق صلاحا لبعض وان
 اختلف الجنس والنوع مثلا وحكمه اشار اليه بوجه لا فائدة الخ (قوله وعلى بائع ما يدا صلاحه) أى حيث باعه
 له وما كان الاصل من شجر وأرض فان باعه له لم يلزمه سقي بظهره لانقطاع الطقة بينهما اه شرح مر
 وكذلك لا يلزمه السقي اذا باع مع الاصل الاول اه سم على حج اه عش على مر ثم قال أى عش
 بقى ما لو باع الثمرة فقط مع باع الشجرة لعمرو هل يلزم البائع السقي أم لا فيه نظر والاخر المزبور وجهه
 التزم له السقي فيبيع الشجر لغيره لا يسقط عنه ما التزمه (قوله وأبقى) أى استحق ابتداءه بان يسم بعدد
 الصلح مطلقا أو بشرط ابقائه أخذ من قوله الاستحقاق فلو بيع بشرط القطع الخ اه عش على مر
 (قوله سقي ما بقى) أى ان كان مما يمسقى أو مما يحتاج الى السقي كان كل شرب بعروقه فخر به من الماء
 كالصلح فلا يلزمه اه حل (قوله قبل التخليق وباعها) انظر لو باعه للمشتري هل يسقط السقي عن البائع
 ويلزم المشتري الاول السقي أو لا وهل المشتري الثاني محل الاول فلا يلزم البائع السقي له استظهر شيئا رى
 الثاني وفرق بينهما من تقدم فلو اشتري أرضا ووجد بها شجرة ثم باعها لآخر المتقدم في كلام الشارح
 بان السقي له غاية بخلاف ومثل الاجار بالارض اه وانظر حكمه فبطل على كيبه أو يفرق وانظر أيضا
 تلف الثمر ترك السقي هل ينقسم العقد الثاني فقط أو الاول كل محتمل ولعل الثاني في الجميع أقرب اه
 شوري (قوله قدروا بنو الخ) خشيته الله لا يكتفى به عند التلف والتعيب بل لا بد من سقي زيمه على
 المالك فحمله وهو ظاهر وقوله ويسلم من التلف طعنا مر اه عش على مر (قوله كالكيكل في
 المكبل) أى ان كان البائع كانه التزم البقاء الذى استحقه للمشتري بالعقد وهو لا يثم الا بالسقي اه رى
 (قوله فلا شرط على المشتري بل البيع) أى سواء شرط على المشتري سقي من الماء للعدله أو يجب ماء ليس
 بعد السقي الشجر المبيعة ثمرة اه عش على مر (قوله وبما تقر) أى من قوله بصلاحه وقوله وأبقى
 فقوله فلا بيع بشرط القطع أى سواء كان الشرط واجبا فيما لم يدا صلاحا أو جازيا فيه فهو مفهوم القيد
 فى المن والشارح (قوله فلا بيع) أى بصلاحه بشرط القطع أو القطع ومثل ذلك اذا لم يدا صلاحا وباعه
 بشرط القطع اه حل (قوله لم يلزم البائع السقي بعد التخلية) أى الا اذا كان أخذ لا يتأتى الا فى زمن طويل
 يحتاج فيه الى السقي والاجب عليه السقي وخروج بعد التخلية فقبلها فيلزمه السقي لانه من ضمانه اه حل
 وبعبارة عش قوله لم يلزم البائع السقي بعد التخلية مفهومه وجوب السقي قبل التخلية وان لم يكن قطعها
 محتاجا مر ولم يذكر حج هذا القيد فثبت ما به لا فرق بين ما بعد التخلية وما قبله وهو ظاهر لان المشتري
 لا يستحق ابقائه فلا معنى لتكليف البائع السقي الذى ينسب به ثم رأيت سم على حج ذكر نحوه وقد
 يقال وجوبه قبل التخلية كأفهمه كلام الشارح ووجهه ان التصرف من البائع حين يحل بين المشتري
 وبينه فذا تلف ترك السقي كل من ضمانه وقد يصرح به قول المصنف أول باب البيع قبل قبضه من ضمان
 البائع وان البائع لا يبرأ باسقاط العمل انتهت (قوله وبصرف فيه) أى فبما ذكر من الثمر وغيره لا يبرأ
 كونه بصلاحه كذا قال بعضهم وفيه ان قوله لا فو بما ذكره على ما صرح به الاصل من افراده لا يعلم من الاول فليأتى اه حل (قوله
 وان لم يشترط قطعه) أى سواء أمر به أم لا فهو غاية لضمان لا تصرف ولا قبضه بالتخلية اه حل وانظر
 لم يحل غاية لهما ان لم يمتنع ان كان ذلك فيهما وسر اه شيئا ح (قوله لحصول قبضهما) أى بالتخلية

وتعميري بما ذكر لا فائدة
 الشرط المذكور اولى ما عبر
 به (وعلى بائع ما يدا صلاحه)
 من غير وغيره وأبقى (سقي
 ما بقى) قبل التخلية وباعها
 قدروا بنو به ويسلم من
 التلف والفساد لان السقي
 من قبضة التسليم الواجب
 كالكيكل في المكبل فلا بشرط
 على المشتري على البيع
 لانه خلاف قبضته وبما
 شرع ان ذلك صالح عند
 استحقاق المشتري الإبقاء ولو
 بيع بشرط القطع لم يسلم
 البائع السقي بعد التخلية
 (وبصرف فيه) مشتر به
 ويدخل في ضمانه بعد
 تخلية وان لم يشترط قطعه
 لحصول قبضه ما وأنما يحسب
 مسلم الله على الله عليه وسلم

وان دخل أو ان الجذاذ دخل المان قال لا يحصل قبض الثمر الذي باع أو ان الجذاذ اذا ابتعته من وانظر هذا
 الاطلاع من ان الذي بشرط قطعه لا يحصل قبضه الا بالتخلية اه سم قوله امر بوضع الجوارح أي من المشتري
 جسم واحدة وهي المعاهة والاسفة كالرجع والشمس أي موضع عن متلف الجوارح اه شيخنا (قوله وبما
 ذكر) أي من قوله ويدخل في ضمانه الخ مع قوله وان لم بشرط قطعه (قوله فلو تلف الخ) تنبيه لقوله ويدخل
 في ضمانه بعد تطلعه اذ مقتضاها ان العقد لا يفسخ بالتلف ولا خيار بالتعب فكافة حال دخول في ضمان
 المشتري بالتخلية بالنسبة لغير تلف أو تعب بسبب ترك السقي والا فهو من ضمان البائع اه شيخنا (قوله
 فلو تلف ترك السقي الخ) هذا علم من قوله أولا وعلى بائع ما بدلا صلاحه الخ ومن ثم فرع هذا عليه بالفاء وقوله
 ويتصرف فيه أي هذا كرم الثمر وغيره لا يشد كونه يسع بعد بدو الصلاح فلا يقال ان ما لم يبدل صلاحه خارج
 عن عبارة قوله انه لا يدخل في ضمانه بالتخلية على ان الحكم في ضمان ما بدلا صلاحه وغيره مما هو من بطن المبيع
 قبل قبضه محض صرح فيه بان المبيع قبل القبض من ضمان المشتري اه عرش (قوله ترك السقي) أي واجب
 وقوله قبل التخلية أي بشرط قطع أم لا وقوله أو بعد ما أي بغير شرط قطع وأما الجاهة فتعني كون السقي
 من ثمة ان القبض ان يفسخ البيع لأنه الاكتم من ضمان البائع اه حل (قوله أو بعدها انفسخ) قيل ان الحق
 ذلك بالوت بعد القبض من مرض سابق فينبغي عدم الانفساخ وان الحق بالقتل بسبب سابق كالردة فينبغي
 انتصاص ذلك بصلالة الجمل قال السبكي فان ثبت الرافعي الانتفاع من غير الحق بشئ من هذا احتج الى
 دليل اه أقول يجوز ان يقال علم المشتري بالحال في مسألة الجناية بلا يعثر الرعيان عليه دون البائع وعلمه
 في مسألة السقي بوجوبه على البائع لا بلاعه يترأضمان عليه بانه تلف بشئ ترك السقي لان علم بوجوب
 السقي ولا بشئ عنه تالف وعلم بتعلق الجناية والتلف بشئ عنها فافترقا اه سم قوله أو تعبته بمرعشت ولو تعذر
 السقي بان غلوت العين أو انقطع ماء الثمر قال في شرح لروض تبعه لا الذي فلا خيار له لانه لا يكفل تحصيله أقول
 وقضيه عدم الانتفاع بالتلف أيضا اه سم وانظر انه لا بشرط في التعيب هنا عرض ما ينقصه من قبل وقت
 البيع بل المراد به ما يشمل عدم ثبوت فوهه لما لم يجب عليه السقي قد ما يدعيه من التلف اه عرش
 على حد (قوله أيضا أو تعبته بمرعشت) أي فورا وخبره بالتعيب بغيره وانظر لو تعب به ما لم يشهد له بالخيار
 أولا واذا قلنا الثاني حل له ارش العيب ترك السقي يحجر اه شوري (قوله بين الفسخ والإجازة) أي من غير
 ارش فلو لم يفسخ وآله التعيب على التلف وعلم به المشتري ولم يفسخ بغيره البائع شيئا بنه على الراجح من
 وجهين اه حل (قوله فالتلف والتعيب ترك الخ) أي بخلافهما بالجاجة فانهم ضمن ضمان المشتري فكون
 متلف الجاهة ضمن ضمان المشتري لا ينافي كون متلف ترك السقي من ضمان البائع اه شيخنا (قوله ولا يصح
 بيع ما) أي أرزوع كماله شيخنا كتيج والمراد زرع عجرة بعد أخرى بحيث يكون فيه له الماتم وبه
 المشتري اه حل (قوله ولا يصح بيع ما قبل اختلاط حاله بوجوده) أي شيئا أخذ من قوله أو عجبنا بالتلف
 سواء دنا الخ اه عرش على حد (قوله ما قبل اختلاط حاله بوجوده) احذر ذلك على غير تكبر أو صغر
 أو رداءة وجرودة أو غير ذلك فلا يفسخ ولا انفصال اه شوري (قوله قبل تلاصقه) أشار به الى ان ما ذكره
 في من المان ليس شرورا وان الاختلاط ينشأ عنه فلا يقتضي في المان على الثاني وهو وان استنزم الاختلاط
 فالتلاصق لا يستلزمه لجواز ان تظهر غرة ثانية قبل قطع الأولى ولا تشبههم في هذا أو غير ذلك لكن
 ابن حل التلاصق على مشتركته لا لا في الوحد والصفة كالتساوي بين وقوله وان بدلا صلاحه يجوز ان الواو
 للعمال لان حكم ما لم يبدل صلاحه تقدم ان محبة به لا بد له من شرط القطع مطلقا ويجوز ان تكون التعيب وهو
 لا يضر لان غايته انهم عطف العلم بعد الخاص وهو ما تركن بقد بناء على هذا قوله بشرط القطع عند
 الاختلاط بما يبدو الصلاح لان ما له لا يبدى من شرط الفاعل لا كما تقدم اه عرش (قوله كين وقتاء
 قطعه)

أمر بوضع الجوارح فعملوا
 على التدبیر كما كرم بما
 صرح به الاصل انه لو اشترى
 ثمرا أو زرعاً قبل بدو صلاحه
 بشرط قطعه ولم يعلم حتى
 هلك كان أولى بكونه من
 ضمانه مما لم بشرط قطعه
 بعد بدو صلاحه لتعريفه
 بترك القطع المشروط أما
 قبل التخلية فلا يتصرف فيه
 المشتري وهو من ضمان
 البائع كظاوه (فلو تلف
 ترك السقي) من البائع قبل
 التخلية أو بعدها (انفسخ)
 البيع وهذا من زبادي
 (أو تعبته بمرعشت)
 بين الفسخ والإجازة وان
 كانت الجاهة من ضمانه
 لان الشرع ازم البائع التهمة
 بالسقي فالتلف والتعيب
 تركه كالتلف والتعيب قبل
 القبض (ولا يصح بيع ما)
 هو أهم من قوله غير (تلف)
 تلاصقه و (اختلاط حاله)
 بوجوده وان بدلا صلاحه
 (كين وقتاء) وتعليم لعدم
 الضرر على تسلمه الا بشرط
 قطعه

وعلم) هذه أمثلة للمزج ومثاله لزج عسج البرسيم ونحوه فلا يصح الاشتراط القطع لأنه مما يوجب فيه
التلاحق بزادة طوله واشتباة المبيع بغيره وطريق من أواد شراره البرسيم بشرط القطع غير متأسر
الأرض مبدئية في أيامها صوفى هذه تكون البرية للمشتري ما لم يشترط البيع أو بشرط القطع أو بشرط
أدوية فإن زادت البائع حتى السائل بل بلغ البرسيم الحلة لا يوجب فيها زيادة واختلاف صريحه مطلقا بشرط
القطع وبشرط الإتمام حتى يتوقفه بالرعي ونحوه اه عسج على حر وهذا كلما تغيرت الزيادة فإن لم
تتغير نفس المشتري معلقا في قول على الجلال (تسبه) ملاذ في الشجر أو الزرع المبيع ان لم يتغير
قطعا العود فلا مشترى معلقا وكذا ان تغير إلى آخر ما تقدم من التفصيل (قوله عند خوف الاختلاف) فان
لم يتغير بأن أمكن التمييز بين الملاحق والسابق مع البيع في ماله إصلاحه بغير شرط القطع روض وهذا
يفضي ان الطرف من مفهوم ما صرحه الحواشي من ان المتعلق بمحذوف تقدره وبكاف القطع عند خوف
الاختلاف يفيد ان المحذوف له ولا يفيدها الحكم اه وفي قول على الجلال ماله قوله عند خوف متعلق
بشع ليس من المصلحة فلا يوجب كذا في السالحي لأن لا يوجب فيه القطع من وقت العقد فلا بالشروط
(قوله لزوال المحذور السابق) وهو عدم القدرة على التسليم (قوله كبر) له لاراد في قوله فعل جاز يسع غرض
صلاحه اه حل (قوله غير مشتري) وهو خيار صيب فيكون فور يالو يتوقف على حكم لمصدق حد العيب
السابق عليه فإنه باختلاف صارت نقص القيمة لعدم الرغبة في حثه اه شرح حر فان أجاز للمشتري ولم
يسمع بالبراءة فيه ما يأتي ولا يخفى ان صاحب الحديث البائع اه حل (قوله جهة) ان قلت بشرط في
المزج بان يكون مع الموهوب نال كذا قلت سبقت الهمية هنا وان كان الموهوب بغيره مباحا للمزج اه
شفاة ثم أتيت عسج على مر ماله انظر كيف تصم الهمية الجمل بالمقدار أو العين اه سم على
منه في قول يجوز ان يقال اغتفرنا الجمل الموهوب بالمجانة كقيل بطلبه في اختلاف حجام الرحمن اه
وقوله وأعرض وعلمكم غير مصنفه فليس له الرجوع فيه وهو مخالف لظاهره لأنه لا دليل على تقييد حق البائع
بكاله السنبال بالأعراض ولا تأمل من هذا الكون في ضمن عقد بخلاف النسل لأنه لا يملكه البائع بأعراض
المشتري عنه فيما اذا نزل الدابة ثم اطلع على عيبها وورد هذا ان النسل هو عدم المشتري متوقع بإمكان انفسه
من الدابة اه حل (قوله أو أعراض) وملكه هنا كذا في الأعراض عن السنبال بخلافه عن النسل لان
هذه هي المشتري متوقع ولا دليل هنا على تقييد حق البائع اه شرح حر ولا دليل هنا على إقراره
الرد ما صرحه ان هذا شكلا بما تقدم في أواد شرى أرضا فوجد بها زعرا وأجارة فانه يشبهه الخيارات
الجمل ما لم يتركه له البائع ولا يملكه إلا بالتسليم كاقدمه وشم اه شوري (قوله فان بادر البائع وسمع سقط
خياره) أي لزوال المحذور ولا تأمل من هذا الكون في ضمن عقد وفي مقابلة عدم محضه اه شرح حر (قوله
وسمع) بفتح الميم اه شرح حر وفي المباح سمع سمع فثقتين سمحا وسمحا وسمحا بفتح الميم اه (قوله
على ان اختيار البائع) أي فلا خيار للمشتري إلا بغير اختيار البائع والظاهر ان البائع لو سكت ما سمع فيروى لا يتعلق
بغير المشتري اه حل (قوة اضاع ان الخيار للبائع) أي بين المباح وعدمه لا بين المبيع والإجازة اه
شيفا (قوله ظهر في الأول) وهو كون الخيار أولا للمشتري وقوله وبمحتمل الثاني وهو كون الخيار أولا للبائع
اه شفاة وجه ظهوره في الأول أنه شامل لتقدير المشتري مع عدم علم البائع بالعيبة اه ان يسمع لان قوله ان لم
يسمع له المنع منه ان لم توجد منه المشتري وهو صادق بعدم العلم اه وقوله في الخمتان بضم الميم على أنه
تصريح به (قوله بل ان توافقا قبل رد المزمع يمرى مثل ذلك فيموقع الاختلاف قبل التخليع ولم يسمع البائع
وأجاز المشتري في شرح الروض لكن ينبغي ان تكون السند هنا البائع اه مر اه شوري (قوله وهل
الذي يذهب القطة للبائع) أي لا بعض المختلطة وعلى هذا فهو لمصدق قوله أو المشتري أي لان بعض المختلطة

عند خوف الاختلاف لم يصح
البيع لزوال المحذور ويصح
فيما لا يوجب اختلافه معه
مطلقا وبشرط قطعه أو
إبقائه كالمزج فان وقع اختلاف
فيه هو من زائد (أو فيما
لا يوجب اختلافه) (فليس
التخليع) سواء أأثر وعليه
انقصر الأصل أم تأسر
الأمر ان أم جعل الحال
غير مشتري دفعا لغيره
(ان لم يسمع له) به (بائع)
جهة وأعرض والأفلاخيل
له زوال المحذور وكلام
الأصل كل روضة وأصلها
يشتمل تخيير المشتري
أولا حتى يبرره بالمبادرة
بالسمع فان بادر البائع
وسمع سقط خياره قال في
المطلب وهو مخالف لأصل
الشافعي والاصحاب على
ان الخيار للبائع أولا وجه
السبب وكذا في ظاهره في
الأول وبمحتمل الثاني بمعنى
ان المشتري غير ان شال
البائع ليعلم اه لم يسمع
وخرج زائد قبل القطة
ما لوقع الاختلاف بعد فلا
غير المشتري بل ان توافقا
على قدر ذلك أو السابق
صاحب اليد يمين في قدر
حق الآخر وعلى اليد بعد
القطة للبائع أو للمشتري
أولهما فيه أوجه وخصبة
كلام الرافعي

وعلى هذا فهو المصدق وقوله اولهما لان جميع الخطاط له ما على هذا فبقسم مائتان عاقله بينهم ما هو هذا الخلاف
خاص به من المستله والا فغيره من كل سبع بعد قبضه البدقة لا يشتري متلفا اه شيننا (قوله ترجع الثاني)
معتقد واما قبل الفخلة فصاحب البدق الباقى قال شيننا ولو اشترى شجرة وعلمها غير الباقى غير الباقى فباعت بغيره ما دونه
بالوجود ففي وجوب القطع ووقوع الاختلاط والانصاع أى والتبشير ما مر من خلا فبعضهم ولو باع جزء من
الفتى مثلا بشرط القطع فلم يقطعها حتى طالت وتعددت التميز حتى جرى القول بان يبيع بان يضاف اليه ولو باع عصفرة
فاصب عليها ما عليها أى الباقى قبل القبض وكذا فى الماشعات ولما تناط الثوب بما مثله او الشاة المبيسة بما مثله
فاصبغ الاصبغ لان هذا يورث الاستيلاء وهو مانع من صحة العقد ولو فرض ابتداءه وفى نحو الخطاة غاية ما يلزم
الاشاعة موهى غير مائة اه ولنظر ما ذكره فى الجزاء الظاهر تبعا للروى فى شرحه ما تقدم فيما اشترى
الزرع الشامل بالقل بشرط القطع فلم يقطع حتى زاد من الزيادة الباقى حتى السائل وقد يقال ذلك فى الزرع
الذى لا يميز ارا وهذا غير يميز ارا لان الجزاء كالمرة فتأمل ذلك ثم ان قوله لو باع عصفرة فاصب عليها ما عليها
أى الباقى كالتبذير واما ما كتبه لاحق فخير فيما قبل البعض فلا يبعد ويصير بشرط كايته وبين الاثنى ولو
حصل فاشترى كل يوفى الامرانى الصلح أو باقى فيما تقدم اه ساقى (قوله ولعدم العلم بالهاتمة فيما) عبارة
شرح مر ووجهه قد هما ما قبس من الراسم انتفاء الوثبة فى الاولى ولو على هذا ولو باع زرع علفى بوى قيسل
ظهوره لم يوجب أو راسما يابشعير وقفا على المجلس جاز لا دار باو يؤخذ من ذلك ان هذا كان بوى كان
اعتدأ كله كالمائة امتنع ببعثه بوى بجزء الزكشى انتهت (قوله حيث) أى الجملة بمعنى العقد ذلك أى
بهذا القاطع اه شيننا (قوله والمزانية من الزن وهو الدخ) عبارة شرح مر وصحبت بذلك لئلا يشاء على
التعظيم الموجب للتدافع والتخاصم انتهت وفى المصباح بفتاى الناظرين بالهاتمة بى بشرط بدفعه بوجها
فهى بوى بى بالغ غير لى بمعنى فاعل مثل شرب بى بى شارب بوى بى بالغ أيضا لا يندفع الا بطلان
الانعام خوف الموت وزفت الشوى بنادقته فآل بوى بى شارب بوى بى شارب بوى بى شارب بوى بى شارب بوى بى شارب
المبيع وهى كلمة ولقد است من كلام أهل البادية ومنه ان بانية لا تهم بدفعون أهل النار البازر بان العرب
قرنها للمزانية بيع الغر فى روس الفل بى كرا (قوله والا فقدم على ما مر) أى باب الالف كما فاعدا لتعليل
الاول وفى باب المبيع فى الجملة كما فاعدا الثاني ولا يصح ان يقال ان الذى مره وقرول الشارح قيسل أول هذا
الدرس فظاهر مما مر فى الثمن الخ لان هذا لا يقتضى وقوع المتن فى التكرار حتى يحتاج الى الاعتذار به اه
شيننا (قوله ونخص فى بيع العرايا الخ) هذا مستثنى من قوله ولا رطب على نخل الخ فكأنه قال لا فى العرايا
وفيهان الرخصة لا تكون فى خطاب الوضع والصحة والسادس ان الان يقال الترخيص من حيث الحكم
الشري وهو غير مبيع الرى بان بعضه يبدون الشروط اه شيننا (قوله والعرايا) أى بالثمن القوتى كما
أشاره بقوله وهى جمع ربة فصح ما قدمه اشارة الى ان كانت بالثمن القوتى لكان التقدير ونخص فى بيع
المبيع اه شيننا وفيه ان اذا كان المراد بالثمن القوتى بكون فى المتن فهو واذا يكون التقدير ونخص فى
بيع ما يرد لها ما كماله الا كل والفرض الترخيص فى بيع الرطب والمغيب على الشخص مطلقا (قوله وهى
ما يرد لها ما كماله) أى شجرة يرد لها كمالها بلخص بان يخرص الخارص شجرة ويصنفها الخارف منها فيوزن
له بيهما او كلها فبقوله عن حكم جميع البستان وحكمه عدم التصرف فيه والا كل من قبض الخارص لتعلق حتى
الغرق به اه شيننا وهذا انما يأتى بالنظر لخصى العرب شتر علم ان السابق فى بيان معناها القوتى فكان الاول
الشارح لا يذكر قوله لانها صحت الخوف فى المصباح والعربية الفخلة بى بى صاحبها غير مولى كما شرا فاعرها
أبى بانيه اقبلة بمعنى مغفولة ودخلت الهاء عليها لانه ذهب به لذهب الاجسام مثل النطيفة والا كليله فاذاه
جميع الفخلة حذفت الهاء وقيل نخلة ترى كما يقال امرأته قبل والمبيع العرايا اه (قوله وهى ما يرد لها ما كماله)

ترجع الثاني (ولا يصح
بيع ربة سنبلة بى بى
صاف) من التبين (وهو
المخافة ولا) بيع (رطب
على نخلة بغيره هو المزانية)
القبض عنها فى المصحين
ولعدم العلم بالهاتمة فيما
ولان المقصود من المبيع
فى المخافة مستوى بما ليس
من مصالح موهى مأخوذة
من الحقل جمع حقل وهى
الساحبة التى تزدع حيث
بذلك لتعاقبها بوزع على حقل
والمزانية من الزن وهو
المفع لكثرة الفين بها فريد
المضمون دعمه القان خلافه
فتدافعان وقائدة ذكر
هذين الحكمين تعميمهما
بما ذكره والا فقدم على ما
مر (فدخص فى) بيع
(العرايا) جمع عرب وهى
ما يرد لها ما كماله كل

لعل المراد لقوله في المتن وهي بيع رطب الخ لعل المراد شرعا اه سم على منتهى اى ذلك لان قوله يجمع
 آخريه يقتضي ان العرب به في الخلفه التي ترد فلا فصل وتفسيرها يجمع الرطب بناه فاشترى الخ يجمع التناق
 بما ذكره اه عرش على مر (قوله لاتنهايرت عن حكم جميع البستان) لان حكم البستان ان قال كانه
 متعلقه به من ملاحظه التصرف فيه لتعلق حق الفراء به والعز به عرف عن حكم جميع البستان لاتناحب
 الزكاه فيها في الله فهو يجوز التصرف فيها (قوله لاتنهايرت عن حكم جميع البستان الخ) اى ففى عار به عن
 حكمه وحيث ذهب ففى فصيله يعنى فاعلة ولا يهايرها وماذا اذله فلا يهاير او وجعه على الاول عار فيهم متذكورة
 لان صاحبها يروها اى بانهم لن قولهم عارهم وماذا اذله فلا يهاير او وجعه على الاول عار فيهم متذكورة
 بعد الفاء وبعد الهمة ثم فعت الهمة وتولبت الياء الفاعلة فبقت الهمة وتبين الفاعل فاعلها وعلى الثاني
 اصلها عاروة فاعلها واذا دعينا فعت فصل يجمعه ماسلف اه سم وفي قل على الخ قوله المراد اياهم عاروه
 فصيله يعنى فاعلة اى عار به عن حكم بقية البستان باعرا ماعلى الكمال فاعلها يهايرها اذ لا كل فاعلها يهايرها في هذا او يعنى
 مفعولهم من عارها اذا قالان ما كانها اياهم اياها فاعلها وعلى هذا فاعلها هو او يروا من كساحد قلت
 اولاهما همة من الاحتجاج والثانية اى لتعلقها ثم فعت الهمة ففعلت الياء الفاعلة ففعلت الهمة فاعلها وعلى
 العين ففصيله العند يجمع على القولين اه (قوله لاتنهايرت) في الصباح عرى الرجل من يديه يعرى من
 باب تعيب (قوله وهي بيع رطب الخ) التفسير راجع للمرابا على الشرعى والعربا بالقدمة على القوي نفسه
 استخدام اه شينا (قوله خرما) ويكنى خرصا واحدا ويكنى كونه احد الماقدن كيجئنا السبك واعتمده
 الاذرى وغيره وسما في الرخصة اه شوى (قوله ولا فناءهم) فلا يختص بيع العربا بالخرما لان العرب يعوم
 سبب الرخصة لتسكايتهم له صلى الله عليه وسلم لنهم لا يحدون شيئا يشترطون به الرطب الا انهم لان العرب يعوم
 الفاظ دون خصوص السبب ولان ذلك حكمه لا مشروعه ثم قديم الحكم كمال وللاضطباع اه شرح مر
 (قوله كبر) اى مكانة بان يد كرى الا فقه كاية استرا من الجزاف وليس الفرض انه لا يبيعه الا بعد الكيل
 اذ هذا ليس شرطا بل متى قال كاية او ما يدل على ذلك كاصحاص مع البيع وسبب الشرط وهو التناقص
 في كلامه اه شينا (قوله وقبض به العنب) فان قلت ههنا ضرورة فقال الشافعى ولا يتعدى بالرخصه موضعها
 قلت عليه حيث لا يدرك المعنى فيها كما اشار الى ذلك الحق الخلى اه شوى (قوله تقتضي ذلك بالفراء) والمراد
 بهم كمال الجرس فى الترتيب من التقديس بايديهم وان ملكوا اموالا كثيرة فغيرها اه حل (قوله بعدد
 صلاحه) هذا رجا يفتيدان ما لم يبد صلاحه يقال بهير اه حل (قوله ومنه الحصرم) قال في المباح الحصرم
 اول العنب مادام صالحا قال ابو بصير كل شئ خشفه ومنخل للجنل حصرم وتقدم فى القلموس انه
 يطلق على التمر قبل النضج اه عرش على مر (قوله يتخلفوا باعه خرما) اى تقتضي بان قال بعثنا على
 هذا الشرع يباع على هذا الضرب فلا اذاه باعه جزانا اه (قوله تقتيد الاصل كثيره بالارض) فى قل على
 الجلال ماضيه اعتمد شينا مر ان الارض قد خلتا الشيع الاسلام في المتنج وغيره فله نظر ظاهر لانه ان يذ
 كونه على الارض جالة التسمية فهو لا يتخلف شيع الاسلام باعتباره كيه غلابه لا اعتماد ولا تعقيب واكونه
 عليها جالة العقد فلا معنى لانه يخلع ويكافى الخلى ووجود الرخصة لا يوجب اعتبار وجود الفاس فيها على
 ان المراد بالارض ما ليس على الشجر لا حقيقة الارض فلو بيعه كلام شيع الاسلام واما كون الرطب العنب على
 الشجر لا يعمد لانه معنى المراد بالارض من الرطب الحصرم فاعلموا انهم (قوله تقتيد الاصل كثيره بالارض الخ)
 المتعمد التقيد لان الرخص لا تقتصر على روده وانما تقتصر على الاضناء انصر منهم بذلك اه مر اقول
 فتقوم الرخصة بقبض العنب على الرطب والبعض في الاصل جواز الفاس على الرخص واحد شينا طلب انه
 مثال لا يقيود المراد بكونه على الارض كونه معلقا وان كان على رؤس الشجر اه سم (قوله فيما دون خمسة
 الرخصة) (انما دون خمسة

أوسق) يتقدر الجفاف عنه

وروى الشيخان أن النبي صلى

الله عليه وسلم أنصح في بيع

العراب بغير صحتها فيملاون

خمس أوسق أو في خمسة

أوسق مثلك داود بن الحصين

أحدرائه فأنشد الشافعي

بالأقل في الطور قوله وظاهر

أن أصل النخسة فيها ذالم

يتعلقها حسن الزكافة

كان الموجود دون خمسة

أوسق أو خوص على المالك

أما ما زاد على ما دونها فلا

يجوز فيه ذلك (فان زاد)

على ما دونها) في صفقات كل

مها دون خمسة أوسق (جاز)

سواء تعددت الصفقة بتعدد

العقد أم بتعدد المشتري أم

البائع (وشروط) في جميع

العراب (تقاضي) في الجلس

لأنه يبيع معلوم بطلوع

(تسليم) غرأ ورزيب) كلاً

(وتخليه في شهر) أو حلاله

أنه لا يدين المائلة فإن تلف

الربط أو العنب فذلك وإن

جفف وتلف وتفاوت بينه

وبين القسرا والربط فإن

كان قدر ما يقع بين الكيلين

لم يضر وإن كان أكثر فالتد

باطل وخرج الربط والعنب

عن الزاوية كالجزء من السور

والشمس لأنهما منفردان

بالأوراق فلا يتأثران بالخص

فيلحقون أو يرب من

زياد ولقد أصرت بشجر

بدل تسير بفضل

(باب الاختلاف في كيفية

العقد)

أوسق) يدل اشتغال قوله في العراب (قوله في ما دون نخسة أوسق) ظاهر كماله اكتفاء في النقص عن النخسة
بما ينطلق عليه الاسم حتى ظالم الموردي أنه يكفي بقدر بيع مع مدو الأوجه كالأصل بعض المتأخرين علم اكتفاء
بذلك لا يدين زيادة على ثلثون ما يقع بين الكيلين إذ ربع الدلو لا يقع التفاوت به بين الكيلين غالباً لا سيما
في النخسة أوسق اه شرح مر وهذا غير التفاوت الذي ذكره الشارح بعد قوله فإن كان قدر ما يقع بين
الكيلين الخ (قوله يتقدر الجفاف) متعلق بدون أي فالمدار على كونه دون بالتفرط حال حفافه وإن كان وقت
البيع أكثر من نخسة وقوله بثلاثة سالن النون أي حال كونه ميسراً اه شئنا (قوله روى الشيخان الخ)
استدلال على هذا الشرط (قوله بغير صحتها فيملاون الخ) بكسر الخاء وتفتحها والفتح أفصح كماله النوى في شرح
مسألة أي بقدر غرضها اه روى (قوله والتأهران على النخسة) أي يحمل الجواز ويصحب الربط والعنب
بالتأهل أو لا يرب وقوله فيها أي في العراب وقوله بأن كان الموجود أي عند المالك وقوله أو خوص على المالك أي
أو كان الموجود عند المالك نخسة أوسق فأكثر وخوص على المالك ظاهر هذا الصنيع يقتضي أن الموجود
كان دون نخسة أوسق أنه يصح بيعه بغير خوص وإنه لو كان نخسة فأكثر لا يدين خوص كاه وليس كذلك بل
المدار على خوص القدر الذي يباع بالترأ أو لا يرب فيما ذكره معلوم دون نخسة أوسق سواء كان عند المالك
ذميراً أو لا وسواء خوص ذلك الغير أو لا بالجمله هذه العبارة يستغنى عنها بالشرط السابق وهو قوله خوص لو لم
يذكر في شرح الرض هذه العبارة استغنى عنها بالشرط المذكور وأما له باليد كذا الشرط المذكور كذا مر
هذه العبارة لتؤدي موداه فقال ويحمل الجواز في العراب ما لم يتعلق بالغرر كذا كان خوصت عليه وخوص أو
لنقصها من النصاب أو لكفرها كلها (قوله أما ما زاد على ما دونها فلا يجوز) أي ويطلق في الجميع فلا يخرج على
تقريب الصفقة لأمر في باب اه شرح مر (قوله أم بتعدد المشتري الخ) علم أنه لو باع اثنين لأثنين صفقة
جاز في ما دون عشر من لأن الصفقة تنافي حكم أو بعبارة أخرى (قوله بشرط في جميع العراب)
أي في دوام الصفقة لا في أصلها وحاصل شروط جواز العراب الخمسة أن يكون المبيع شيئاً أو طباوان يكون ماعلى
الأرض ككيل أو لا تنحصر ما لو كان يكون ماعلى الأرض يابساً أو لا تنحصر طباوان يكون الربط على رؤس
الأشجار وإن يكون دون نخسة أوسق وإن يتجاوز ذلك التفرق وإن يكون بدالاً من أن لا يتعلق به زيادة وإن
لا يكون مع أحدهما من غير نخسة (قوله بتسليم غرأ ورزيب كلاً) أي أنه منقول وقديماً بقدر ما تستلزم
فيما لا يجلس في باب وقوله وتخليه في شهر أي لأن غرض النخسة طول النخسة بأخذ الربط شيئاً فشيئاً إلى
الحد الذي يملأ من قبضة كذا فأن ذلك اه شرح مر (قوله وتخليه في شهر) أي وإن لم يكن في مجلس العقد
لكن لا يدين بتمامه ما يبيع حتى يوصل المالك قبضة ما يحصل حيث لا ينفق ما صرفه إلى أنه لا بد
فيسمى القبض الحقيقي لأن ذلك في قبض المتقول وهذا في قبض غير المتقول اه سلطان وهو مأخوذ من
ج وعبارته مع الأصل وبشرط التقاضي في المجلس لأنه يبيع معلوم به ولا يحصل بتسليم التفرق أو لا يرب إلى
البائع أو تسلمه كلاله منقول وقد يبيع مقدراً أو بشرط فذلك كالمع في مذهب القبض وبالتفصيل في النقل
الذي عليه الربط أو الكرم الذي عليه العنب وإن لم يكن النقل في مجلس العقد لكن لا يدين بتمامه ما يبيع حتى
يوصل المالك قبضة ما يحصل حيث لا ينفق ما صرفه إلى أنه لا يدين من القبض
الحقيقي قلت ممنوع على هذا في غير المتقول وهو قبضة الحقيقي وما وقع في أصل الروضة مما هو بشرطاً من حصرهما
عند النقل غير مراد انتهى (قوله وإن جفف وتلف) ولا يجب الاحتياط بل لو سكت عنه كان العقد صحيحاً اه
(قوله لم يضر) أي لأن الظاهر في العود جرحها على الصفقة من ثم يجب جدد الجفاف الامتحان ليعرفها النص
أو مثله اه ج اه ج

(باب الاختلاف في كيفية العقد)

أي فيما يتعلق به من الجلالة التي يقع العقد عليها من كونه بمن قدره كذا لوصفه كذا اه عش أي وما يذكر
 معهم من قوله ولورديهما معهما الخ اه عش على هو (قوله هذا أهم من تغيير المخل) وانما خصهما
 بالذكر لان الكلام في البيع والاختلاف فيه أغلب من غيره والافتك عقد معاوضة وان لم تكن بمقتضى وقوع
 الاختلاف في كيفية ذلك اه شرح حر (قوله اختلف مالكا امر عقد) المراد بأمر العقد ما يترب
 عليه من الشئ والخيار والفسخ اه شيخنا (قوله من مالكين الخ) اشتمل كلام المصنف على ستة عشر
 صورة الاولى منها قوله من مالكين وقوله أو نائبهما فيه أربع صور لانهما أن يكونا وكيلين أو وليين أو
 البائع وكلا والمشتري وليا أو بالعكس وقوله أو وارثيه ماضو رة واحدة وقوله أو أحدهما أو نائب الآخر
 فيه أربع صور أيضا لان النائب اما ولي أو وكيل وكل منهما اما مشتري من مالكا أو بائع له وقوله أو وارثيه
 صور ثلث وارث البائع مع المشتري المالكا أو وارث المشتري مع البائع المالكا وقوله أو نائب أحدهما فيه
 أربع صور أيضا يعلم تفصيلها من مسئلة النائبين ومما تميزت عنه صورة هذا اذا عشرين النائب فصارا
 على ما تقدم من بيان جعلته شاملا للأدوية في التجارة زادت على ما ذكر لان الادوية في التجارة استخدام لا وكيل
 اه شوبري وان اعتبر في المختلف المذكور بقوله كقدر عوض الخ وهو خمسة أشياء من ثلثي الستة عشر
 بنيت الصور ثمانية صورة (قوله أو نائبهما) أي من وليهما أو وكيلهما في العقد بخلاف ما يعتقد المالكان
 ثم كذا في تصحوق فليس لهما الحلف لانه لا يثبت لانهما حق بين غيره أو ولي أحدهما وكيل الآخر
 أو نائبهما وقوله أو نائب أحدهما أي من وليه أو وكيله وذكر شيخنا زى ان يحصل ذلك خمسة عشر
 صورة من زيادة المذكورين تغيير المور وخمسة وعشرين وأما زيادة الموركل فليست في فصله لان الموركل لا يخلف
 فلا يحسن قول المصنف بخلاف اه حل (قوله في صفة عقد معاوضة) أي ولو غير محضة وغير لازمة كصداق
 وخلع وعلق من دم أو مرض وسجاة وفائدة في غير لازم وم العقد بالانكول من أحدهما بعد الفسخ
 في الصداق والخلع يرجع إلى مهر المثل وفي الصلح عن المهر إلى الدينوسية في بعض ذلك في كلام الشارح اه
 قال بعد دفع عوض الكفاية بعد قبض السيده يرجع بثمنه ويرجع البسبب إذا قال في الإرشاد
 وشتره مع بعد الفسخ يرجع العاقد في مائه الماوضات إلى عين حقه الا الصداق والخلع والصلح عن المهر
 والعق عوض كالسجاة فلا يرجع فيها عين المهر والبضع ورقة العبد لتصلها بل انما يرجع لبدلها
 وهو الدين في الاول ومهر المثل في الثاني والثالث والتمعة في الرابع (قوله في صفة عقد معاوضة) أي وان
 لم تكن محضة فلو سعة لا اختلاف الواقع في العوض أو بلا واسطة لا اختلاف في الاجل يخرج بمقتضاها
 اختلاف في أصل العقد بل ادعى أحدهما سبعا أو الاخرية فطفت كل على نفي دعوى الآخر كسباني في
 كلامه يخرج بمعاوضة ما لا يختلف في غيرها كوفسوبة بالاثواب فلا تختلف وتخرج بقوله وقد صرح بالاختلاف
 في المصنف والساد فطفت مدعيها كسباني في كلامه اه حل (قوله في صفة عقد معاوضة الخ) حاصل ما ذكره
 ثلاث قيود أشار إلى الاول بقوله في صفة مخرج به الماختلفة في أصل العقد فلا تختلف وسبب ذكره بقوله ولو ادعى
 أحدهما سبعا الخ وأشار إلى الثاني بقوله عقد معاوضة أي سواء كانت محضة لازمة كالبيع وغير لازمة كالجملة
 أو غير محضة كعقد الصداق والخلع والتمعة في ذلك كله يخرج به غير المعاوضة كالوصية وما يذكر مفهوم هذا
 التقيد وأشار إلى الثالث بقوله وقد صرح أي وجد من جهة بائع أو بائع على نفي سبب الفساد كما
 سبب ذكره وأشار إليه مفهوم هذا بقوله فيما يلي أو بعته والآخر فساد اه شيخنا (قوله أو بعته) ومنها شرط
 تخويلها وكفاية أو كونه كاتبها اه سلطان (قوله أو أجل) بان أثبتته المشتري ونفذ البائع اه شرح
 حر وقوله لاجل رجوع الضمير فيما بعده (قوله بان لم يقرضتا بل عتقن) أي عتقن بان ألقتهما وأطلقتهما
 أحدهما أو زنت الأخرى أو أراضتا بغير واحد فإن أراضتا بغير عتقن عتقن بحكم خدمة التاجر اه

هذا أهم من تغييره باختلاف
 المتبايعين وكذا تغيير
 بالعقد والعوض فيما يلي
 أعسم من تغييره بالبيع
 الثمن والمبيع (اختلف
 مالكا امر عقد) من
 مالكين أو نائبهما أو
 وارثيهما أو أحدهما أو نائب
 الآخر أو وارثه أو نائب
 أحدهما أو نائب الآخر
 (في صفة عقد معاوضة
 وقد صرح كقدر عوض)
 من نحو مبيع أو غير مبيع
 المشتري مثلا في المبيع
 أكثر أو البائع مثلا في
 الثمن أكثر (أو جنسه)
 كذهب أو فضة أو تصريح
 به من زباني (أو صفته)
 كصالح وكسرة (أو أجل
 أو قدره) كسهر أو شهر
 (ولا يثبت) لأحدهما (أو)
 لكل منهما يثبت (أو عارضته)
 بان لم يقرضتا بغير واحد
 من زباني

حلي وكذا اذا كان لاحدهما امتدود الا ستر فتصكم لصاحب البيت وهذه الصورة اقسام خمسة حيز قوله ولا ينفك الخ
 اه وقوله حكم بمقتضى القمار يخرج أي ما خرجوا به وبخرجه كان كان داخل لكن لا يخرج منه الا بعد اقامة المخرج
 بيته اه مسلطان (قوله تتخالف) أي بان كان زمن اختيار باقيا اه حل وكل من التخابر والفتح على
 التراب على المعتمد دليل قولهم ان المبيع لو كان أمية جاز له شترى وطو حاقبل الفصح والتخالف كذا انضج شيئا
 حر ومنه نقلت اه شوبرى (قوله تتخالف) أي عند الحكم والحل به الحكم يلحق بتخالفه ما ينضمه فلا
 يؤثر فضا ولا زولوسه فيما ذكر جميع الاعمال التي يقرب عليها فصل الخصومة فلا يعتد بها الا عند الحكم
 أو الحكم اه عرش على حر (قوله متبادر الاختلاف في ذلك بعد القبض) ومنها ما وقع الاختلاف في
 اعتد على كل قبل التناهي أو الولادة أو بعدهما فلا تتخالف وان رجع الاختلاف الى قدر المبيع لان ما وقع
 الاختلاف فيه من الحل والفترة تابع لايهم افراده بعدة القول قول البائع يعني لان الاصل بقائه مكمون ثم
 لو زعم المشتري ان الباع قبل الاطلاع أو الحل صدق وهو ظاهر اذا اصر عدمه عند البيع كذا قيل للاصح
 تعديق البائع اه شرح حر (قوله مع الاتاه) كان يباعه في باعشرة ثم اتاه وقيل ثم أتى المشتري بالتزويج
 فقال البائع بما يملك الاثرين فيفصل المشتري فاه فو واحد لانه مدعى النقص أو أدى البائع المشتري الثمن
 وهو العشرة فقال المشتري ما يشتريه يا بئس من فيصدق البائع في هذه المشتري في الاولى اه تهر بعد
 ربه ولا يحصل الاتاه الا ان صدرت بايجاب وقبول بشرط المراه اه شرح حر وقوله بشرط المراه
 في البيع من كون القبول متصلا بالايجاب بان لا يتخلفا ما كلام أجنبي ولا سكون طو بل على ما مر اه عرش
 على حر (قوله أو التناهي) أي قبل القبض مطلقا أو بعد الحل البائع واتلفه أو تلف باقية لا ينصاع بذلك
 فلا يمكن الفسخ بالتخالف اه شوبرى أي لان المبيع بعد القبض من ضمان البائع اذا كان اختيارا وحده
 واتلفه أو تلف باقية اه وبعبارة زى قوله أو التلف أي التي ينفسخ به العقدان قبضه المشتري وكان
 اختيارا والبائع وحده ثم تلفت يديا اه أو بالتلف البائع ثم تخلف البائع والمشتري في قدر الثمن مثلا اه
 وتقر بالشوبرى يقتضي ان قوله أو التلف معطوف على القبض والتقدير ما اختلف في ذلك بعد التلف
 فتصدق العبارة يكون التلف قبل القبض وبعد كفاه وتقرر ان يادى يقتضي انه معطوف على الاتاه بعدد
 القبض مساطا عليه التقدري ولو حصل ذلك بعد القبض مع التلف تأمل وفي قل على الجلال ما يقتضي ان
 قوله بعد القبض ليس قد لا في الاتاه ولا في التلف وتضمن ان اختلفا في شيء مما ذكر بعد الاتاه أو بعد فسخ
 قبل القبض كما قاله العلامة من بعد الحل لا بعد القبض خلافا للবাদي وعلى الاول يعمل ما في المنهاج بدليل قرنه
 بالاتاه فلا تتخالف بل يخلف كل لانه مدعى عليه في التني والاثبات معافسة ما ليس به هاتان نكل أحدهما
 قضى الآخر وان نكل آخر كا اه وفي عرش قوله بعد القبض تصور لا قصد اه ظاهره في كل من
 الاتاه والتلف (قوله أو في نحو المبيع والثمن معا) كان يقول بملك هذا العبد بكذا المائة درهم فيقول
 المشتري بل هذا جملتي بكذا العشرة الف دينار اه رشيدى على حر وخرج بقوله معادلا واختلاف هين
 أحدهما فقتلته ما يتخالف على القول المتقدم خلافا لجرى عليه بعضهم من عدم التخالف بل يخلف كل على
 نفي ما دعى عليه الا فسخ اه شرح حر (قوله فلا تتخالف) أي لانه لا معنى للتخالف في مسألة الاتاه اذا كان
 الاختلاف في الاحد وفي غير ذلك وان كان بمعنى الاتاه لا يملك ذلك اه حلي (قوله بل يتلف مدعى
 النقص في الاولى) لا يشمل مدعى الجنس فيها ثم ما قد يختلفان في الجنس ولا ينقص أو يدعى الغرامة أكثر كان
 ادعى البائع ان البيع بكذا من الدراهم فقتل المشتري بل بكذا من الف دينار أو أشلوا مقدرا من الف دينار مساو
 لقيمة ما ادعى البائع من الدراهم وهذا المصدق في غير النقص هو الغرامة كانه هو المصدق في النقص فهو المصدق
 مطلقا كانه شيئا ملتبس اه سم (قوله على نفي دعوى صاحب في الثانية) وليس هذان التخالف لانه لا يشك

(تتخالف) وقول (غالب) من
 زيادة في خروج به مسائل منها
 ما اختلف في ذلك بعد القبض
 مع الاتاه أو التلف أو في عين
 نحو المبيع والثمن معا فلا
 تتخالف بل يتلف مدعى
 النقص في الاولى بشقيه لانه
 غلام

على البت في الطرف انتهت قول الشارح انما يختلف على في العلم أي في جانب التقي فلا يختلف فيه على البت
(قوله يبدأ بنى) أي يكون للثبات بعد فائدته إذا لم يمتد له بشي من يبقى لقوله ولقد يعتبه التبعات
فانتم تستعملون التقي بخلاف قولوا ما يعتك عاقبة بقي قوله وما يعتك بشي من لمجد تأتى كيدو التأسيس
خبر منقر وشيخنا الباطلي اهـ عبد الله وانما يكف بالاثبات نظر الاضائة من التقي لان الاعيان لا يكون
فيها لازم والمفهوم من ثم انه يصدم الاستفاد بما عرفت الاكيد او ما استمرت الاكيد لان التقي فيه صريح
والاثبات مفهوماً كحق في الاصول اهـ وماوى (قوله و يبدأ بنى الخ) عبارة الاصول لان الاصل من الذى
عليه وانما يختلف المدعى على الاثبات عند ذكر منه الاوث أو نكول الخصم أو تأامة الشاهد وقال الاصولي
يقدم الاثبات كالعلم والخلاف في الاستقبال على ما رجحه الرافعي وقال الامام طرق الاجماع متفقة على
الاشتراط وعبارة المناج وهم ذك اهـ عبارة اهـ سم (قوله و ياتى) والزوج في الصادق كالتابع فبدأ به
لزوجانيه بقوله الفتح له كقوى جانب البائع يعود المبيع له ولان التحالف يظهر في المصدق اطلاقاً في البيع
وهو بائع فكان كالمعه اهـ شرح مر (قوله ذلك لان المبيع يعود اليه) أي عن المبيع المعقود عليه ولا يفتقر
هنا في التقي هو التقي كانه ولو قبضه البائع لان المصداق ليس من الثمن المعقود عليه لانه في التمة
والمقبوض عنه اهـ وخصاوى في شرح مر لان جانبه أقوى يعود المبيع الذى هو المعقود وبالاتيان اليه المبيع
الناشئ عن التحالف اهـ (قوله ولان ملكه على الثمن) أي الذى في التمة قد تم بدليل أنه لا أن يجعل عليه
وقوله وفي العكس وهو كون الثمن مع المبيع في التمة يبدأ بالمشتري لان ملكه على المبيع قد تم عنى أنه
لا ينقص باقتطاعه والخالق له عليه غيره اهـ حل (قوله فهل ذك) أي البداية بالبائع وهذا تفرغ
على قوله ولان ملكه على الثمن قد تم بالمعد لان هذا لا يأتى الا اذا كان الثمن في التمة فان المصداق لا
بالقبض اهـ (قوله في العكس يبدأ بالمشتري) أي لانه صار قو باعته اهـ شرح مر فخص من هذا أن السلم
يبدأ بالمسلم الذى هو المشتري لان المبيع الذى هو المسلم فيه في التمة والسلم الذى هو رأس المال اما مع فى
الصدق أو في المجلس والتعين فيه كالنتين في المصدق اهـ عرش على مر (قوله لحصول المقصود بكل منهما)
تعليق لنى الوجوب وانما ذكرنى الوجوب مع أنه لازم للندب قصد الفرد من ذكره وموسيلة لذلك التعليق
لتمه الزدول ذكر التعليق دون نى الوجوب بل يصح لان الندب غلب الطلب والتعليل لا يقتضيه وقوله الفرد على
من ذكره فيه أن التقررى شرح مر والمجلى أن الخلاف انما هو في الذنب لا في الوجوب فقتضاه أنه لا فاعل
به تأمل على حل مانه قوله لا وجوب العمل الاثبات بذلك لتلاي توهم فراءه بدأ بالثنية اهـ والتعليل لكل
من المستثنين أي قوله ويسدأ بنى وقوله و ياتى بالتصميم في قوله بكل منهما راجع للتقي والاثبات في الاول
ولبائع والمشتري في الثانية (قوله ثم ان أعرض الخ) عبارة أنه مع شرح المولى واذا تعالفاً لم يصح ان العقد
لا ينفس بنفس التحالف بل ان رضاعاً على ما قاله أحدهما إلى أن قال ويقابل المصح ينفس بنفس التحالف اهـ ثبت
وعلم من عدم انفسا بنفس التحالف وازدء المشتري الامانة لمصلحة حال النزاع وقبل التحالف وبعداً أيضاً
على أوجه الوجهين لبقاء ملكه بل قضية تعليل حوازه أيضاً بعد الفسخ اذا لم يزل به ملك المشتري وهو كذلك
اهـ شرح مر وقوله اذا لم يزل به ملك المشتري أي يتعلق حق لازم به كان كان مرهوناً ولم يصير البائع الى فكاه
كجسائى اهـ وشيخنا عليه وقال عرش ولو تروا بان لا آتينا العقد على ما كان عليه أو تروا غداً العقد
بعد فسخه ملك المشتري من غير مضيعة يصحوا لشريته ولو وقع ذلك في مجلس آخر بعد مجلس الفسخ هكذا
جاء من روى آيات الشارح في القراض في أول فصل لكل مضمحل نص في ذلك فراجع اهـ (قوله)
أوراشي قال القاضي حسين وليس لاحصاء الجزع بعد موته اهـ سم (قوله والارض عليها)
في الاول) أي الخاضعة للضحية وليس من يذبح عبادة مر مقتضى الوقف حيث قال بان أعرض ان الخصومة

(ويسدأ في العين بنى)

لانه الاصل فيها (وبائع)

مبشلاً لان جانبه أقوى

لان المبيع يعود اليه

بعد الفسخ المترتب على

التحالف ولان ملكه على

الثمن قد تم بالمعد وذلك

المشتري على المبيع لا يتم

الا بالقبض فصل في اذا

كان المبيع معيناً والثمن

في التمة ففي العكس يبدأ

بالمشتري ويجوز اذا كان معيناً

أولاً التمة يستويان فخير

الحاكم بان يصح في البداية

ليهما (نبدأ) لا وجوب لحصول

المقصود بكل منهما وهذا

من زائد (ثم) في بعض القها

(ان أعرض) من الخصومة

(أو راضياً) بما قاله أحدهما

فما ظهر بقائه العقد به في

الثانية والارض ضمه

في الاول وحق من زائد

(والاين نسخ أحدهما)

الاستوى كما ادعى الأخير

الاخر وهذا من زائد

(والا)

أعرض عنها ولا يسمع اه (قوله فان سمع أحدهما) بال القاضى وليس له الرجوع عن رساءه لوروى بالعيب
 اه سمع اه عرض على مر (قوله فان سمع أحدهما) لا يسمع عا دله) أى ادعاه الآخر وعبارة
 شرح مر ولوروى أحدهما يدعى ما طلبه صاحبه أحوالاً يسمع عليه اه وقوله أحبه الآخر الظاهر ان
 معناه انه ممنوع من الفسخ لو طلبه ومن الخصم ولو شرع فيها والا فلا معنى لأجل ما تمثله على قول الزيادة
 المتنازع فيها التي دفعها المشتري تأمل فتكون صورة هذه المسئلة أى قوله فان سمع أحدهما الخ ان أحدهما
 سمع لا يسمع عا دله والآخر باق على النزاع فتختلف صورة التراضى التي قبلها (قوله ولا فسخه الم) ولو
 يادراً أحدهما ففسخ عقيب الخالف ففسخاً لا لا سنوى له حل وفي قيل على الحل قوله ولكل الفسخ
 أى وان لم يرض الآخر ولا الحاكم وللفسخ بغير ظاهر أو بالظن ان فسخه الحاكم أوهما أو الصديق منهما أو لا
 فظاهر اقطا ولا يخر انشاء فسخ آخر يعمله (قوله لانه فسخ لاستدراك الظلمة) هذا انما يحسن تعليل
 للفسخ وأما فسخ أحدهما وأما فسخ الحاكم فبما يقع النزاع كالمسحح مر في شرحه (قوله فأنشأه الفسخ
 بالعيب) أى من جهة حوازل من جهة كونه على الفور بان الفسخ هناك على التراضى اه سلطان (قوله
 لكثيرهم اقتصروا في الكتابة) أى السرى من غير افراد ما هنا أى فها تضعف من حيث صدقها بالكتابة
 المذكور فيها يابى ان الفسخ لها هو الحاكم فقط هذا مر ادها العبارة والعقدان الكتابة كثيرهما من سائر عقود
 المعاوضة فيفسخها الزريق والسيد أو الحاكم وقوله وصالوا فيه أى في فسخ الحاكم بين قبض ماداعا السيد
 الخ إلى أى فيفسخ عقد العيود لا بعد الكتابة وقوله وعدم قبضه أى فيفسخ عقد الكتابة أى وهذا التفصيل
 خلاف فاعلم انما يقتضى ما هنا ان الفسخ لعقد المعاوضة والتفصيل الذى يوغرض الشارح أنهم صرحوا
 في الكتابة بما عايناهم من وجوب الاول لهم اقتصروا في بابها على ان الفسخ لها هو الحاكم فقط والثانى
 لهم فصالوا هناك التفصيل المذكور يوم تفتى ما هناك الفسخ لعقد من غير تفصيل بعد ذلك فالحال فتمن
 الوجهان ثلثي مسلمة ومن الوجه الاول مسلمة اه حل (قوله وصالوا فيه) أى في فسخ الحاكم فقط قالوا ان لم
 يقبض السيد ادعاء ففسخ الحاكم بعد الخالف وعاد لقانون قبضه وصورة ان يدفع المكاتب السيد الفسخ ثم
 يدعى ان أحدهما عوض الكتابة والآخر ودية فدعى السيد ان كلهما عوض فيسقط العيود فيفسخ عقد
 العيود ويرجع العديداً إلى السيد بقمته اه شيئاً وعبرة الشيخ سئل قوله بين قبض ماداعا
 فان كان الخالف قبل القبض فسخ العيود ورجع المكاتب فبقاؤه ان كان بعد القبض ففسخ العيود بالنسبة
 للعيود ويكون المكاتب سوا ورجع على السيد بما قبضه وهو عليه بالقيمة تأمل لكن الرابع ان الفاسخ في
 الكتابة انما هما أو أحدهما أو الحاكم كنهنا تتشبه بعبارة الشارح في باب الكتابة متناوئاً سراً ولو اختلفا على
 السيد والمكاتب في قدر العيود أى المال أو مقبضه كمنسها أو بعدد ما وقدر أجلها أو دية أو لئلا يمتنع
 بالقيمة السابقة في البيع ثم ان قبض السيد ادعاء لم يمتنع على من قبضها الحاكم وقيل ما مر في البيع
 انه يفسخ الحاكم أو الخالفان أو أحدهما وهو مال لا سنوى وفيه ولكن فرقاً زكريا بان الفسخ
 هنا غير منصوص عليه بل مجتهد فيه وأنشأه العتق لغيره ثم وان قبضه أى ادعاء مال المكاتب يفسخه أى
 القيدوس ودفعه عندك عتق لا ينافيها على وقوع العتق بالتقدير يزوج جمع هو بما أدى ورجع السيد
 بقمته وقد يتأخران في تلف المؤدى بانه كان هو أو قبضه من جالس قيمة السيد ومنعها انتهت (قوله ثم بعد
 الفسخ يدمع الم) أى بان كان باقياً يتعلق به حق لازم لغيره وقوله زيادة بتدبيره أى لتدبيره لا لغيره
 المتصل قبل الفسخ ولو قبل القبض لان الفسخ يرفع العقد من حينه لانه أصله وحل ذلك هو هذا الفسخ ظاهراً
 فقط واستشكل السبكي بان قبضه الحاكم جازع عنه بان الظاهر انما لم يتبين اختصار ذلك على البايع والاشتم
 المقبوض كذلك وقوله الرضى الرضى الرضى يرد اذا القاطعة انهم كان شامعين في قوله ودعا عليه

ففسخه أو أحدهما أو
 الحاكم أى لكل منهما
 ففسخه لانه فسخ لاستدراك
 الظلمة فأنشأه الفسخ بالعيب
 لانهم اقتصروا في الكتابة
 على فسخ الحاكم وصالوا فيه
 بين قبض ماداعا السيد من
 العيود وعدم قبضه سيأتي
 بيان ذلك في باب الكتابة
 (ثم) بهذا الفسخ (يزدعيه)
 مثلاً (زيادة) له (مدعيه)
 وأرض حبيب فيه

اه شرح هر وی قال علی الجلال قوله بزيادة بمسألة أي أو بمسألة ان حدث بعد الفسخ
 قوله ان تعین ظاهر الجمله قوله بعد الفسخ وهو كذلك لانه مقصور عليه ضمان اه حل (قوله هو
 ما تضمن من قيمته) أي يوم التعيب كيوم التمسك به حل ولو كان له ارض مقدس من حوالها لم يرفع في قطع يده
 ما تضمن من قيمته لانها وعليه من الزلزال من كان ضمانا لمن يرفع يده اه اه شرح ج (قوله وهو ما تضمن من قيمته)
 لتلف الاكسافه كل من ضمان المشتري ضمان بياض الروضة اه حل (قوله وهو ما تضمن من قيمته)
 أي فالأرض هنا فيه فبما عرف باب الحار اه رستدي على هر (قوله فان تلف بها) أي بان مات وقوله
 بكن وقوله الخ أمثلة لتلف الشري اه ع ش (قوله أو كاتبه) أي كاتبه صحبته اه ع ش (قوله ردمه الخ)
 كالوتف بضمه ردا البني وبذل التالف قال في العباب بالزنا وراده بذلك يعني ما تقدم في ردا العيب وما سلك
 الباقي في الروضة وأشار بذلك اه شرح هر وكتب عليه ع ش قوله قال في العباب الخ لم يذكر ج
 ولعله ان ما ذكره من العيب قد عني لانه حيث اتفق العقد تعين ردم ما جرم من البيع وان لم يرض صاحبه
 وأما قوله ورماده الخ فتمه نظرا لان ما تقدم في ردا العيب الذي ليس فيه فسخ قبل العقد فعد ردا لغيره في الصفقة
 ثم وما هنا حصل فيه الفسخ بعد التالف فلا يرق الى ابقاء العقد فقل المراد ان البايع اذا لم يرض بالرد البائع
 وبذل التالف أخذ قيمة الجرم لان المنع من الفسخ فليتم له في تقسيم مادة النظر بذلك أيضا (قوله حين
 تلف) وفارق اعتبارها بما ذكر اعتبارها لفرقة الأرض بأقل فبقي العقد والتقسيم كما مر من النظر اليها ثم
 لا يتم له في عرف منها الأرض وهما الغروم القيمة فكان اعتبارها لتلف البايع خطيبه ونقص بأنه حصل
 النظر في قيمة الفسخ التالف عند المبيع حكم الأرض من اعتبارها أقل ما كانت من يوم العقد إلى يوم القبض
 مع ان النظر فيها انقروم اه حل (قوله فالبائع قيمته) وهي القيمة بخلاف ما لو وجدناه بأنه يرفع قيمته
 يوم الهروب للبيعة اه حل وفي شرح ابن حجر ولو رده أو كاتبه كاتبه صحبته البائع بين أخذ قيمته
 القيمة بخلاف ما عرف بالاباؤه لا يجمع بين البيع بخلاف الرهن والكتابة ما فيها البيع وانتقل فكاكه
 وأعماله فخر الزوج في نظيره من الصدق لان جبر كسر لها الطلاق انتهى اجاباره على أخذ البذل حالا اه
 (قوله فله أخذ) أي يجب عليه أخذه اه هر وصار به وان كان قد أجره جرمه فبسه وسوا ولا يرفع
 من بذل كسرى حتى تنقضي المدونة المسمى للمشتري وعليه البائع آخره المثل لهذه الباقي من وقت الفسخ الى
 انقضاء التمثيل وبعبارة ج فله أخذ لكن لا يرفعها لزمه ظاهرة كساره الشارح في انه يصبر بين أخذ
 حالا وأخذ آخره مثل ما بقي من المدة وبين الصبر الى فراغ المدونة أخذ القيمة للبيعة لكن في شرح الروض
 ومنه ما يصعب الاول وهو وجوب الأخذ وأخذ آخره المثل دون القيمة اه ع ش وقوله وأخذ القيمة
 للبيعة كان الاول ان يقول القيمة لتقدير قيمته يوم التلف وهذا قيل ان من يعطوف على قوله لان الفسخ الخوجه
 المسوخ عند أول ذلك أي باعتبار قيمته يوم التلف وهذا قيل ان من يعطوف على قوله لان الفسخ الخوجه
 الاول به ان المعلن والمستلم غير معاكين ولو اوضح اليه الأصل وقصر حوا اعتبار قيمته ما يوم التلف واستقامت اقسى
 هذه كمالا لو اوضح البذل الفسخ باعتبار قيمته يوم التلف وأولى فيها لكن التمسك بالاستقامت اقسى
 قيمة كالنصب اه ضمنا قوله حلف كل منهما على نفي دعوى الآخر (ش) بصل من هذا الفرق بين التحالف
 والحلف وهو ان التحالف لا يرفع نفي وإثبات كما تقدم بخلاف الحلف اه شوري (قوله ثم ردمه) اه
 بزوائد استشكل ودالوا انه مع اتصالها على حدودها فله ان يدعو الله واليه واقراره البائع له بالبيع فهو
 سكن وانقضى على الآخر له نفي بخلاف في الحلف فبأنه يثبت بين كل ان لا يصدق له بأصل بقاء الزوائد على
 ملك ما كان العين ولا يشكك بأنه لا أسرة لها في حلفها فاستعمله مدعى اليه لانه يفتقر للمنافع لا يفتقر
 الاصلان اه شوري (قوله ثم ردمه) الخ انظر لو كان المردود أصح على البائع وطو ولا يظهر أنه

يقال ان كان كذا في دعواه البسيع وفي نفس الامر انه وهب لم يجعل له التصرف مطلقاً أي بطله ولا غير موافق كان
 خادماً فاقول كالتأثير بغير جنس جهة فلا يجوز له الوعاء له ليس بمالك وتأثير ذلك في المصلحة ولو قال بعتكم بكذا
 فقال بل زوجتكم اسلمت كل على نقي دعوى الاسترخاء وتعدو الجارية له لكانها وهب له هو فتعدو البسيع لا فلا تنس
 فيه ما يحل الى الفسخ أو يطرئ القصور ويهان قال في الاعيان قال شيخنا أقر بمسألة الأولى ويثنى برأيه ما في فرد
 الذين فيها لو قال بعتكم فقال بل وهبتي وحلفا اه باختصار في المتن اه شوري (قوله زوائد المتصلة
 والمتصلة) في قول على الحلال ما نصه قوله زوائد أي ولو متصلة أو من غير من المبيع نحو كسب العبد فان
 تلفت لم يرد لها كالمبيع ولا نسرد له لو استعمله لاختلافه على عدمها ونسبها له لا يرجع عما اتفق عليه فالوا
 وانما وجب ردّها أي الزوائد نعم اتفاقهما على ما على مدعى الهبة يدعوا له لانه لم يمتد دعواهما ورجع الى
 أصل استصحاب الملك (فرع) قال شيخنا هو سيج لو اشترى ثياباً واستعمله سنين ثم طال به البائع بالثمن فانكر
 الشراء فله عليه خمسة عشر المبيع ولا يفرع له البائع ما استعمله لانه غير ان له بالملك وانما يدعي الثمن وقد تعدد بحلقة
 وبالبائع خمسة عشر المبيع الذي اعترف به وفارقه على الثمن بأنه هنا تنقل ملكه من غير ان يجرى جرداً فرعه
 له فافهم وصوره (قوله كالمثل من أول الباب) أي من قوله في صفة عقده معاوضة اه شيخنا في هذه
 لم يحتج في صفة العقد وانما اختلف في أمه وعبارته على لان ما في هذا لم يتفاضل في عقد التمسك وبما في طالع
 قوله كالمثل من أول الباب أي من قوله وقد صرح أي الفضلان حصته كالمثلان يتفاضلها أو ثبت بين البائع
 وأولاهما لم يتفاضل في عقد بل في عقد من اه (قوله أودى أحدهما حصته) بمخرجه وقوله (قوله أودى
 أحدهما حصته) أي البسيع يتبع في ذلك الأصل ولكن الأولى ان يقول أي العقد ليناسب قوله السابق وقوله
 هنا ولو وقع الصلح اه شوري (قوله لان الظاهر معالج من ذلك ما قاله المشتري ما رأيت البسيع
 وكذا البائع على ما قاله الفريسي في الوضعية وانكر ذلك الاسوي ونقل تصديق المشتري عن الشيخ
 أي على والفاضل الحسين والمترو والروائي وابن الشيخ يروى ان الذين في تعليق على التنبه نقل انه رآني
 تطبيق الشيخ أبي محمد اه عبارة والمفتد تصديق مدعى الصفة وهو مدعى الزويزة (فرع) اختلف في ذكر
 البديل صدق الاخذ كذا في مدعى عليه في الوضعية قال مر وهو المفتد له لم يحلها لكن الفاعل مدعى الوضعية
 فقيل له فلودفع أكثر من الذين فهل يصدق في ذلك البديل بالنسبة لزيد فتقول ظاهر كلامهم انه لا فرق بين وجه
 بقوله والتأويل لاحتتمال الظن ان الجسع عليه أو ثانی شر البائع أو نحو ذلك اه سم (قوله حلف مدعيها
 غالباً) ومن الغالب ما لو ادعى أحد همار أو البسيع والاسترخاء أو سواء كان المدعي البائع أو المشتري
 ومن الغالب ما لو ادعى شيئاً فظهر كونه لانه أو موكله فوقع الاختلاف كان قال الامين باع أبي ماني في الضمير
 متعدياً بوقال الموكل باع وكلي ما في متعدياً وقال المشتري لم يتعد الوكيل ولا الوكيل صدق المشتري به لان كلا
 من الابن والوكيل أمين ولا يثبت الا بصحة من الغالب أيضاً لو زعم أحد هماره عقد به نحو مسأله أو يكن
 أو جنون أو حجر وعرفه له ذلك فيصدق في الثاني ذلك على المتعدي ومن الغالب أيضاً ان من وهب شيئاً في مرضه
 وأدعاه بوجه فبطلت عقده حال الهبة لم يشأ الا ان علمه فيقبل الهبة وأدعاه استمرارها الباقين الغالب
 أيضاً لو باع الثمرة قبل بطل الصلاح أو أزال عن الأرض في ذلك ثم اختلفا في شرط الطلع أم لا قال قول
 مدعى الصفة من الغالب أيضاً لو أن المشتري بغيره أو بمجتمعي فبطلت وقال فيمنه كذلك فانكر البائع
 القبض كذلك صدق البائع به منه ولو بطل في طرف المشتري فظهر فيه فأراده على كل أنها كانت من عدل آخر
 صدق البائع فدعوا الصفة ولان الأصل في كل حادث شذره باتر من اه شرح مر وقوله ولان الأصل
 في كل حادث وهو الجسع فبطل المبيع وكونه باطلاً لا يفسد في طرف المشتري أثر بين كونه كانت
 في طرف البائع قبل قبض المشتري وظهر تصديق البائع وان فامتنع بطل صدق المشتري ككون الفأرة

(زوائد) المتصلة والمتصلة
 اذ لا ملك له نفسه فظاهر
 وانما لم يتفاضل لانها
 لم يتفاضل في عقد كالمثل ذلك
 من أول الباب وانما ذكر
 هنا ليرتب عليه رد الزوائد
 فانه قد يتقضى (أو) ادعى
 أحدهما حصته أي البسيع
 (والاسترخاء) كان ادعى
 اشتهاه على شرط فاسد
 فيصدق لان الظاهر منه
 وخرج بزياد (غالباً)
 مسائل

وتعزى عن علي بن ابي طالب في قوله لا يصح تصرفه بغير اذنه سيده) ثم لو قيل الرقيق هبة أو وصية من غير اذنه صح ولو لم
 تهى السيد عن القول لانه اكتساب لا يصح عرضا كالاحتساب ودخل ذلك في ملك السيد فهاهنا الا ان يكون
 الموهوب والموصى به أصلا أو فرعا للسيد حيث تنقعه عليه حال القول بضرورة مائة أو صغر فلا يصح القول ونظيره
 قول الولي له ذلك اه شرح مر (قوله بغير اذنه سيده) أى الاعتبار فيه شرعا ولو كان السيد يبيع من اصله
 مع تصرفه باذن والى السيد بشرط ان يكون الرقيق هبة أو وصية اه شرح مر وكسبه عليه عرض قوله ثقة
 ما موناى ان دفع له مالا من أموال السيد اه حج وقضيت انه لو اذنه والى المحجور فى التصرف فى الهبة لا بشرط
 أمائته وقد يتوقف فيه ما نه اذ لا يمكن امتناع ما اشتري فى الهبة أو أهله فينتقل بده بذمته وكسبه وفى ذلك شريح
 بالولى عليه (قوله بغير اذنه سيده) أى كل من له عليه سادة ولو كان لاثنين رقيق فاذنه أحدهما لا يصح حتى
 يأذنه الا ان تركوا اذنه فى النكاح لا يصح حتى يأذنه الا ان تركه من كان بينهما مائة كفى باذن صاحب
 التوبة اه شرح مر وبعبارة رجل قوله بغير اذنه سيده أى وان تعدد السيد فلا بد من اذن كل
 واحد شذ بكون ما ذنبا لكل منهم ووكيله باذن الا حرمان مال كل المتحررين بشرط كونه بصيرا وكيلان
 كل بالقول المذكور ونظر لان كالمسال فى ذلك الا ان يقال هى وكالة حكمية مالم تكن مائة أو كفى باذن
 صاحب التوبة انتهت (قوله فبر ذلك) أى يجب رده على مالكه وان لم يطلب رده فثمة اذنه من العيني
 يدوتعلق بذمة العبد على الفاعلة اه قل على الجلال (قوله ولو اذى التمن من مال سيده استرد اذنه) لكن
 ان رد مالا أخذ السيد فظاهر وأما لو رد العبد قبل بيعه أو لا لعل لا بد من اذنه الذى يظهر انه ان كان المال تحت
 يد العبد باذن السيد برى رده عليه وان كان تحت يد العبد بغير اذنه سيده لم ير ارمه العبد اه وماضى (قوله)
 فان تلفت يده ضمنه فذمته أى ان كان يائمه ورشد اذنه كان ضمنه تعلق العثمان وبقية العبد لذمته اه
 من شرح مر وعش عليه قتلان سم على حج (قوله ضمنه فذمته) وهذا بخلاف ما لو اودعه
 ورشدت تلفت يده فلا ضمن وان فرما كذا كراهة الشيخ فى باب الوديع لو عمل الفريقتين من مائة حاجت تعلق
 العثمان بذمته انما لزمه هنا بعد تعلقه بخلافه ثم اذلا التزامه بالبدل وان الزم الحفظ اه عش على
 مر (قوله لانه ثبت ومنه سقطت الخ) اذا فاعلة ان مال يبيع رضاء مسقطه كسب بفسب تعلق رقبته فقط
 سواء اذن به السيد أم لا أو رضاهم اذن السيد تعلق بذمته وكسبه وما يذنه ولا يذنه الا كسبا مالم يبيع به
 كباي نظير على الفانس أو بغير اذن السيد تعلق بذمته فقط اه شرح مر (قوله ولكن الرقيق الخ) راجع
 لكل من المستثنين وقوله بعد صحت وعليه فلو غرم العبد بعد العتق وقد تلفت العين فى يد السيد فهل يرجع
 بما فرمه مطلقان قرار الضمان على من تلفت العين تحت يده أولا فبمنظور قياس ما يأتى من ان المأذون له اذا
 غرم بعد عتقه ماله بسبب التجارة لا يرجع على سيده هنا كذلك وهو المأذون بغير ضمان المأذون
 له اما كان تصرفه باذن السيد وشأنه ان يترك ذلك منزلة المنفعة التى استحقها قبل اعتاقه كان أو مودع ثم
 اعتقه فان الاسر ليس له اذنه ولا يرجع بما عليه العبد بخلاف ما هنا فان تصرفه ليس ناشئا عن اذنه
 السيد ولا علقته به فترى ما يفرمه بعد العتق منزلة غرم الاجنبي وهو يرجع على من تلفت العين فى يده اه
 عش على مر (قوله أول بعته) صراحة شرح مر بعد العتق ليجعل لبعته اه وكسب عليه غش
 قوله بعد العتق ليجعل أى خلاص الحرج وشيخ الاسلام والقرم ما هاجج لان امتناع مطالبته لغيره من الاداء عدم
 الكفاية فبذلك ما يقدر به على التواضع لبعته فلا وجه للمنع على ان التأخير قد يوصل الى تقوية الحق على
 صاحبه أو سألوا تلف ما يذنه قبل العتق انتهى لكن المعنى ما شرح مر اه شيخنا ح (قوله وان
 اذنه فى فحارة) بان قال المتحرر لم يزل بخلاف المتحرر فانه ناسد فيما يفر من احتمال ان ذلك

(قوله) أى الميسر أو نحوه
 سواء كان يذنه أم يذنه
 (المالك) لانه لم يصرح
 ملكه ولو اذى الثمن من
 مال السيد استرد ايضا فان
 تلفت يده أى يد الرقيق
 (ضمنه فذمته) لانه ثبت
 برضاء مسقطه ولم ياذن
 السيد به (أو) تلفت
 يده سيده ضمن المالك
 أجماعا (أو) وضع يدهما
 عليه بغير حق (و) لكن
 (الرقيق) انما يطالب به بعد
 صحت (أو) لبعته لانه لا مال
 له قبل ذلك (وان اذنه)
 سيده (فى فحارة)

أو ضمان بأن سبده كان به أن يجر نفسه من غير أن يسد موانئ جوار المال التجارية من رقيق ومبان وغيرهما
 اه حل (قوله ولاذن لرقبته) اضافته اليه لجواز التصرف فيه اه شرح مر (قوله ولاذن لرقبته
 أو غيره في تجارة) أي بغير إذن السيد لا تنفاه الاذن في ذلك لأن أن كان فيه جواز وينزل الثاني بغير السيد
 وإن يترجم من هذا الاول هذا كما في التصرف العام فإن أذن المأذون للسيد التجارة في تصرف خاص كشراء
 أو إيجار بجزء من ماله أو بجزء من الاموال أو بجزء من الفرائض أو بجزء من الفرائض أو بجزء من الفرائض أو بجزء من الفرائض
 لا يفي عن ذلك وفي معصيته تنفيذ عليه اه شرح مر (قوله ولا ينفق على نفسه من مال التجارة)
 والقياس انه يراجع الحاكم في غير نفسه لباذنه في الاتفاق على نفسه فان تعذر جاز له الاستقلال بالاتفاق
 للضرورة وليس الاقراض على المعتقد زى (قوله ولا ينفق على نفسه) بخلاف أموال التجارة كالسيد
 فينفق عليها من مال التجارة اه شيخنا (قوله ولا يعمل سيده) أي ولو بطريق الوكالة عن الغير بأن
 وكل الغير السيد لا يمارس بشئ من مال نفسه اه عبد البر (قوله أيضا ولا يعمل سيده) أي
 ولا مأذون له سيده يبيع أو غيره إلا أن تصرفه اه مر اه ع (قوله بخلاف المكاتب) أي ولو لأداة
 لأنه مستعمل كالنائب والتدبير وهو مقتضى الخلاف الشارح كرو عبارة الاملاسة الشريفة قوله بخلاف المكاتب
 الخ أي كتابة مضمومة ما تأخذ الكتابة فلا يعمل سيده كغيره من المكاتب في رضى عنه بلها بال وهذا يخالف
 ما نقله في الروضة عن الامام والفرائض ان يعمل كالمكاتب كناية مضمومة وقد راجعت كلام التهذيب فرائه
 تخالفه على ضعفه فلا قوى قول الامام والفرائض أي من ان له ان يعمل المكاتب كناية مضمومة قد صح في
 الجائز ما نقله في الروضة عن التهذيب فهو المعتقد اه ع (قوله بخلاف المكاتب) أي استقلالاً لا
 المكاتب تبعاً كونه المكاتب المحدث بعد كتابتها فلا يجوز له معاملة السيد ولو كان وقتاً كسأله وهو المرح لا
 لا يجوز فيها إيجار من باب في كسب المكاتب يعني استعلا ذلك بخلافه بطلان تصرفه مع مال البليغي ولم
 أومن تعرض له وهو قس حسن وأقره عليه الشيخ وكتب عليه ويجوز معاملة البعض مع السيد في الاعيان
 معاملة في النعمة اذا كان بينهما ما يأنه البليغي قال ولم أومن تعرض لذلك وهو من دقيق الفقه اه وأقره
 عليه ما وجدنا فيما كتبه ما شرح في كتاب المكاتب اه شوبرى (قوله بخلاف المكاتب)
 راجع لجميع ما تقدم فهو مفهوم الرقيق فيما مر اه شيخنا وأما سبده العالي وهو غير صحيح لأنه يقتضي ان
 المكاتب يصح تزوجه وتبره بغير إذن سيده مع انه ليس كذلك كغيره منصوص عليه في المتن في باب الكتابة
 فالأولى ما تقدمه عبارة الشريفة من انه راجع للأخص فقط وهو قوله ولا يعمل سيده أي بخلاف المكاتب
 فانه يصح ان يعمل سيده لأنه مع كالأجنبي فهو مفهوم التعليل أي قوله لا تصرف له سيده اه شيخنا فانه
 الذي يصح ان ينفق نفسه وهو المكاتب يصح ان يعمل سيده (قوله وسبأ في الاقراض الخ) مراد بهذا الاستثناء
 من القسم الاول لان الاقراض المذكور يصح بالاذن وبغيره مراد أيضاً الاعتراض عن ترك ذكره هنا وقد كره
 في كتاب الاقراض اه شيخنا وصار في كتاب الاقراض وقيل اقرار رقيق بموجب عقوبة ودين جنائز وتعلق
 رقبته فقط ان لم يصدق سيده وقيل عليه من تجارة اذنه فيها (قوله ومن عرفه في الخ) لا يخفى ان المعرفة
 هي التصديق الجازم وقد يطلق على غير الجازم الذي هو الطرف الرابع كان العلم بالتصديق الجازم وقد مراد
 به الطرف الرابع فقول المراد بالمرقة ما حقيقته أو ما يشمل الظن ونحوه من لم يعرفه ولا سببه فانه يجوز
 معاملة مكاتبه ومعاملته من لم يعرفه ولا سببه ولم يتقدم عليه بغير السفوف ولو اشترى ما ذوقه في التجارة
 مع أموال التجارة التي يبيده لم يشترط ان يذوقه المستتر في التصرف في ذلك المال حيث علم الاذن له قاله
 ابن القسطنطين ودعوا شيئاً لم يبيع المأذون له بغير علمه قدامه اذن المشتري وفي الانقاد ان هذا مستثنى
 من كون يبيع المأذون بغير علمه أي يحصل كونه بغير علمه اذا باعه من أموال التجارة اه حل والمجتهدان

(ولاذن) رقبته وأقربه
 (في تجارة) لانها لا تتناول
 شيئاً ولا ينفق على نفسه
 من مال التجارة وتبصر
 بالتبرع والتصرف أهم من
 تبرعه بالتصدق والاجارة
 (ولا يعمل سيده) يبيع
 وشراء واجارة وغيره لان
 تصرفه لسبده بخلاف
 المكاتب وسبأ في
 الاقراضه اقراره بدون
 معاملة وبغيره (ومن عرف
 وقه لم يبيده) أي لم يجر
 يبيده (حتى يعلم الاذن
 بجميع سيده

لا فرق بين بيعه وحده أموال التجارة اه شينا حرف (قوله ومن عرف وقطع الخ) أي عتق وقولا
 يكتفي فيه قرينة كونه عليه زعي العبيد ومن ثم كان الاصح جواز معاملته لم يعرفه ولا جوبه كن لا يعرف
 وشعلا ولا يفهم اه شرح حر (قوله أو بينة) المراد بالينة هنا شجار عدلين أو رجل وامرأتين أو عدلين
 ليكن عندنا حكم اه شينا (قوله أو شيوخ) ولا يشترط وصوله لحد الاستفاضة إلا في الشهادتين فنيا
 يظهر لما تقرر من أن المداخعي الظن اه شرح حر وبعبارة حل قوله أو شيوخ أي وإن لم يصل إلى حد
 الاستفاضة وإذا ظن فله عدم تسليم المال حتى ثبت الأذن عند الحاكم أو يقر السيد بالاذن له عند الحاكم
 أو عندهم يشتهر بشهادته انتهت (قوله حفظ المال) في قتل عدم جواز المعاملة بهذا نظر إذا لم يظن الإنسان
 حفظ ماله اه ورشدي (قوله وبني جوازه) أي التعامل المفهوم من المعاملة (قوله بغير مدلول واحد)
 هل ولو ناسفا اعتقد صدقه كغيره إلى التعليل ويرشد أيضا إلى أن الظن المستند إلى قرينة الحال كاف اه
 حل (قوله وإن كان لا يكتفي عند الحاكم) والمفني ينبغي الاكتفاء بغير مدلول واحد في جواز معاملته وإن كان
 خبر العدل الواحد لا يكتفي في الثبوت عند الحاكم ولو تنازع العامل والسيد اه عبد الر كان اشتري شيئا
 بشئ وطالبه بالباعه لسد فقه من الدراهم التي فيه فأنكر السيد أنه مأذون له في التجارة وانضم حو
 والمعامل عند الحاكم فطلب الحاكم العمل سنة إن هذا الصمد مأذون له فلا يكتفي بحد واحد في الثبوت عنده
 اه شخنة المزري وبعبارة حل قوله كالا يكتفي الخ يعني أن العامل يأتي إلى الحاكم ويقول سمعت السيد
 أذن أشاع بين الناس أنه أذن له أو يأتي العبد بحد الحاكم كشده الله سمع السيد أن يثبت التصرف
 فليس للحاكم الحكم بثبوت التصرف له بذلك قوله كالا يكتفي الخ فتظهر لقوله وإن كان لا يكتفي وفي بعض النسخ
 اسقاط لفظة لا عنه وما بعدها فيكون تنظيرا لقوله وبني جوازه الخ وهذا هو الذي في كلام السبكي كما
 يصرح به كلام العمري ويظهر (قوله كالا يكتفي جماعة) أي جماعة للمعامل بلا واسطة أي لا يعمل قوله
 سمعت أي الأذن من سيد حتى يحكم الخاص بك ذلك وإن كان يكتفي بجماعة جواز معاملته وقوله ولا
 الشيوخ أي لا يثبت الأذن عند الحاكم بالشيوخ حتى يحكم بذلك وإن كان يكتفي الشيوخ بجواز المعاملة
 اه زى مع زيادة شخنة الشماوي وقوله أي لا يعمل قوله سمعت وصورة هذه المسئلة أنه إذا أنكر السيد
 الأذن بسد المعاملة وانضم هو والمعلم وأدعى العامل أنه سمع الأذن من السيد أو من الأشاعة لا ينفعه
 ما ذكره عند الحاكم فلا يثبت الأذن عند الحاكم بما ذكر حتى يحكم به اه تقرر عزري (قوله كالا يكتفي)
 أي عند الحاكم بجماعة أي المعلم من السيد ولا يعني أن لفظا في هذا وما قبله وجوب في قسم المصنف لكن
 مضروب عليها الظن ويدل على اسقاطها ما أتته العمري من السبكي وحينئذ يتوقف قياس السماع من حد
 على السماع من السيد ثابتا لا واضح إلا أن كانت عبارة السبكي كما أتته العمري وإن لم يتطابقا للمنفى حر أقول
 وبعبارة في شرح الأصل بعد المتن ما تراه ظاهر هذا الكلام أنه لا يجوز بغير مدلول واحد ينبغي أن يجوز لأنه
 يحصل الظن وإن كان لا يكتفي عند الحاكم بجماعة من السيد والشيوخ وقول الرقيق كذلك وكذا البادات
 أو قال إن العملات اشتري بغير قيمها اعتبره الشرع في نقل الأذن اه حل (قوله كالا يكتفي) أي عند
 الحاكم أي في صفته الحكم فالأذن لا يكتفي فيها وإن كفت في جواز المعاملة اه شينا (قوله وخرج بما ذكر
 قول الرقيق) أي وإن نزل صدق لانه ثبت لنفسه ولا به وتعارض الوكيل بالوكيل به بدفع الجدية بتدليل جواز
 معاملته بماله على ظاهر البد تأمل اه شوري (قوله لا يتم) أي وإن نزل صدق يحصل الجرح على يعق
 ويبغ وظاهره وإن كان مع أموال التمار وقدم من الخدم بما يتطالعوه بوقوف وكعبة وإجازة بخلاف
 الاستلزام اه حل (قوله ولو تلف في مآذونه الخ) محل الخلاف في البيع الصحيح إذا تلف لا يتناول التلف
 فالأذن في الفاسد كغير المأذون فيعتل في الرقبة لا يكتب صريح بذلك البغوي اه شرح حر (قوله في يد

أوبينة أو شيوخ) بين
 الناس حفظ ماله قال
 السبكي وبني جوازه
 بغير مدلول واحد حصول
 الظن به وإن كان لا يكتفي
 عند الحاكم كالا يكتفي
 بجماعة من السيد ولا
 الشيوخ وخرج بما ذكر
 قول الرقيق المأذون له فلا
 يكتفي في جواز معاملته لأنه
 يتم (ولو تلف في مآذونه)
 (فمن سلمه باعها فاشفع)
 أي غرحت بمسئقة

ماؤن في الخ) بل أوفى بغيره اه شرح الروض ه (فرع) ه أذن لعبد في استيلاءه عين فاستاءه فافتلت في
 يده تعلق بضمته بضمه السيد والعبد وقال الامام الاخير انه لا يتعلق بضمته السيد اه وجزم في العيب الاول
 واتخذ مر ثالثة لا يصح على الاستاء بركيل ثم قال لولا عبد الذي بوجله وقال أرسلني سيدي لتعطيني ثوبا
 من ثيابك حتى راء ليشتر به تصدقه فله فهو كالأودع ودية عند جفاقتها أو تلتفت في يده قاله القاضي
 في تناوبه اه والقاهران الودية للأدرة لا ضمنها السيد ولا تعلق بالبدن وما له اه حرره من محلها وانظر له
 صورة هذا المسئلة انه تبين عدم أذن السيد لذاتين اذنه في التي قبلها حرره والذي حرره في الودية اذا تلفها
 العبد منها تعلق بريقته وان أذن له السيد في الاستداع اه وفي اتلافها كسبح به شيئا في شرح الارشاد
 ووافي عليه مر خلافا لما في الحاوي والهمة في هذا الباب اه سم قوله رجع عليه مشترطه (أى ولو بعد
 متعولا رجع على سيده ما عرفه بعد العتق بخلاف عمل المتار به والكيل فان لم يرد الدين مطالبة به واذا عرفها
 رجعا لم يفرع بعد العتق مسحقا بالتصرف السابق على صحة وتقدم السبب كتحقق السبب بالغرم وبعد
 العتق كالغرم قبل اه سلطان (قوله لانه المباشر للعقد) أى دون السيد وفيه ان كون العقده يشغى تعلق
 ذلك بضمته كالكل الذي لم يباشر العقد اه حل (قوله فتول الاصل الخ) أشار به الى ان صحت شرعا بغيره
 على اشارة الخلف فهو من دالة الاقتضاء المقر في الاصول ومثله لا اعتراض عليه كإعرافهما هناك فلتأمل
 فاه الشيخ في ثل قبل أولى مما به اه شوري (قوله وان كان يد الرقيق بقاء) تعمر في الصورتين قوله
 (قوله وان اعتقه بابه) ولا تفر لوصول الغرم عليه بذلك اه حلي (قوله بل بماله بخرائه) أى بضمته أيضا
 بدليل قوله ثم ان في الخ (قوله قبل بخر) ويحصل بيعه أو اعتقه بخره في الرض فالحق شرحه وفي معنى
 ذلك ما في بل الملك كحسبوا وفي كانه موهان بخر في الاور بتم بخره واوخمه ان بخره كذلك اه
 وقضيت له لو أذن له ان يخر مطلقا أو حرره بوما واحد يكون بخره مطلقا وقد يشكل عليه ما ذائع عن الكيل
 من التصرف وما حدث من عزل له بعد فلتأمل اه شوري (قوله قبل بخر) أى بوعده بخره من الدين
 لان حين الاذن كان كالحج خلاف الضمان والرقان المضمون ثام من حين الاذن بخلاف من النكاح
 والبر اه حل (قوله ثم ان في هذا الاداء) أى الاداء بما ذكره من مال التجاره أو كسبه قبل ان يخر
 عليه اه حل (قوله يكون فخره الرقيق الخ) مقتضى هذا انه لا يكلف الكسب بل في هذا الباقي والمصرح به
 في كاله هم وجوب الاكتساب ونظره الزكوى بان قاس المطلق ان لا يكلف ذلك اه حل قوله ولا
 ينال ما ذكره الى قوله مطالبة هذه المطالبه التي المذكورة في المتن وهو قوله مطالبة السيد به الخ قوله
 والمراد به مطالب الخ المراد بالمطالبة المذكورة في الاراد وهو قوله ولا ينال الخ والمراد بالمطالبة التي المذكورة
 مطالبة السيد الخ وهذا أحسن لان في شرحه الممن فخره ليرد بما في الرقيق راجع لقائمة التي ذكرها
 الشارح سابقا قوله وان كان يد الرقيق وناء وقوله فائد مطالبة السيد بالخ راجع لمطوى تحت
 التامه المذكورة فلا ذكر قوله والمراد الخ بعد قول المتن كالمطالب بخر ما اشتراه الرقيق لكان أحسن (قوله
 ولا ينال ما ذكر الخ) قال السبكي سيده هذا التناقض ان المذكور ولا طرفة الامام وتاها وطرفة
 العرنيين وانما اسان ونص الامام يشهد به جمع الرافعي بينهم فافهم ما زم اه حل (قوله من ان ذلك)
 أى عن التجاره وقوله مطالبة أى سواء كان في يد الرقيق أو لم اه حل (قوله بدليل مطالبة التريب
 الخ) أى علم تبين مطالبة بخره اه شرح مر (قوله والمراد به مطالب الخ) هذا راجع لقول المتن
 وله مطالبة السيد كالمطالب بخر ما اشتراه الرقيق (قوله ليرد بما في الرقيق) أى ما سته ان يكون في يده
 وهو مال التجاره أو ما لا روجها اه حل (قوله لامن غيره) أى لان الدين لا يتعلق به كاستد من أى لا يصح عليه
 ان يوفى من غير ما في الرقيق من مال التجاره أو ما كسبه قبل بخره اه حل (قوله ولو لم يخره الرقيق) أى

(رجع عليه مشترطه)
 أى غنا لانه المباشر للعقد
 فتعلق به الهمة فتول
 الاصل يبدلها أى يبدل
 عنها (وله مطالبة السيد
 به كالمطالب بخر ما اشتراه
 الرقيق) وان كان يد الرقيق
 وناء لانه العتق له فكأنه
 العتق (ولا يتعلق دين
 بخره بريقته) لانه ثبت
 بخره بغيره (ولا يمتنع
 وان اعتقه بابه لانه المباشر
 للعقد بل يتعلق بخره
 بخره) أسلا ورجعا
 (ويكسبه) بطلان ووجوه
 بغيره قوله قبل بخر
 فيؤدى منه الاقتضاء العرف
 والاذن ذلك ثم ان في بعد
 الاداء من الدين يكون
 فخره الرقيق الذى ان يتق
 فيطالب به ولا ينال ما ذكر
 من ان ذلك لا يتعلق بضمته
 السيد مطالبة به اذ لا يلزم
 من المطالب بخره ثبوته في
 الفقه دليل مطالبة التريب
 ينتفع به والمصرح بخره
 المضطر والمراد به طالب
 ليرد بما في الرقيق لامن
 غير ما كسبه الرقيق
 بعد بخره

ولو كان ذلك الغير الخ وان كان يدارق أي ما أعينه السند منه لأنه لا يستحق أن يكون فيهم اه
 حل (قوله) وفائدة مطالبة السيد الخ أي فهي ظاهرة أن كل يدعيها كما أشار إليه قوله والمراعاة الخ زمان
 لم يكن باختياره أنه يؤدي الخ انتهى (قوله لأنه) أي السيد به أي الذين وقوله في الجلة أي في هذه الصورة
 وإنما كان له تعالى بالمر في هذه الصورة لأنه أذن في التصرف فكان أفعه صياغة في يد الرقيق شيئا يتعلق
 والمنسوب فلا حيلة للسيد به وبعبارة أخرى قوله في الجلة احترامها إذا لم يكن في يد الرقيق شيئا يتعلق
 بغيره وليس السيد علقه حيث اه (قوله ولا تلك الرقيق) أي يشار أقواعه المالكات والبعض
 في كل بعضه الخ وكتب أيضا لو يدبر أو أم ولا يتخلف المالكات عنه تلك كالبعض ومصلحة التملك تشبهها
 التي تجدون مسئلة عدم التملك اه حل (قوله وإضافة المالك الخ) أي والإضافة التي ظهرها المالك الخ وفي
 بعض النسخ وإضافة المال وهي أولى اه عشاوى وقوله لا المالك والإضافة قوله أنه المالك اه قل
 على الجلال وبعبارة أسهل مع شرح مر ولا تلك المبدأ التي كلبا أقواعه ماعدا المالكات ولو تملك
 سيده أو غيره في الظاهر لأنه ليس أهلا لتلك أذهو مملوك فأشبهه بهجة لقوله تعالى صدام لا يقدح على
 شيء كماله بالخ بالار وإضافة التملك في خبر الصحيحين من باع عبدا وله مال فله البائع لأن شرطه المبتاع
 لا اختصاص لا المالك أو الأناجيه السيد أو الثاني وهو القديم على الظاهر ماعدا وعليه فهو ملك ضعيف ملك
 السيد تترافعه منه ولا يجب فيه إكراه وليس العبد التصرف فيه بغير إذن السيد واحترز بالسيد عن الأجنبية
 فلا تملك بتلك خبر ما له الرافعي في الكلام على الموقوف عليه وفي الظاهر في تكفير العبد بالمصروف وأجرى
 فيه ما ورد في اختلاف ثم لم يقبل الرقيق به أو وصية من غيره إذن مصر ولوع نهى السيد عن القول لأنه
 التمسك بالاستعقب عوضا لا كالمطالب ودخل ذلك في ذلك السيد غير الآن يكون الموهوب أو الموصى به أصلا
 أو فرع السيد يجب فحقه عليه حال قبول الخوض زمانه أو مصر فلا يصح قبول وتظهر قبول الولي ولو لم يملك اه

(كتاب السلم)

من المعلوم أن السلم من أفراد البيع كالبعض من تعريفه قوله هو بيع موصوف الخ وانما أفرد كتابا لاتفراده
 أي اختصاصه بالشرط السجل إلا أنية الفرض من هذا الكتاب ذكرها اه شرح مر بالخ (قوله
 وقاله السلف) لكن هذه المقترنة كونه وبين الفرض فلذلك عدل عنها إلى الترجمة على تلك لكن
 الانسجام يأتي حيث جعل الفرض فصلا مندرج تحت الكتاب من ترجمه بالمشر كماله انما انما ترجم
 به ذلك على ابن عريش كرهت من سبلا اه شيئا وفي حل قوله وقاله السلف من الأول التسليم
 رأس المال في المجلس بالثاني لتسليمه على السلم فيه وكما من عرفنا السلم ولعل عدم اقتدار التسليم على
 السلم لأنه قوي لغيره كونه بين هذا والفرض بل هو يتبادر منه الفرض وأنهم لم ينظروا في مخالفة ما بين عرفان
 الثاني لم يوافق في ذلك اه (قوله وقاله السلف) أي لغة وهذه السبب تشبه بان السلم هو الكبير
 المتعارف وان هذه اللغة قليلة اه عس على مر (قوله والأصل في السلم الخ) أي أن في رفقان أو باب
 الضاع قد تصاحوا لم ينفقوه على معاملة فاستعملوا على التسليم وأرباب الدين يتعوضون بالخص بغير
 لذلك وان كان يفتقر كالاجارة على المناق المندوبة اه شرح مر (قوله نسرها ان عباس) أي نسرها
 الذين الذي فيها السلف أي من السلم أي السلم فيه اه شيئا فخطب في السلم بهم فكانه قالوا فاذنتم
 بدني أي تعالوا فذنا في ذلكم وهو السلم فيه إلى أجل مسمى (قوله من أسلف في حق) أي من أراد أن يسلف
 في مكيل فليكن معسلا أو في موز فليكن معلوما أو إلى أجل فليكن معلوما لأنه حصري في المكيل والموزون
 والمؤجل لأنه عند الخلاف يكون حلالا فلا يتناقض ما يأتي أن السلم يكون في ميسر كالعين أو في ميسر كالعين
 أو في غيرها كالعين وان يسبح بان صحة السلم الجلال أو من صحة المؤجل لأنه لا يفرقه اه حل (قوله

وفائدة مطالبة السيد
 بذلك إذا لم يكن في يد الرقيق
 وله احتمال أنه يؤديه
 لأنه به علق في الجلة وان لم
 يلزم فمشتة أداه وفتنة
 الرقيق والآن (ولا تلك)
 الرقيق (ولو تملك) من سيده
 أو غيره لأنه ليس أهلا لتلك
 وإضافة التملك اليه في خبر
 الصحيحين من باع عبدا وله
 مال فله البائع الآن
 بشرطه المبتاع لا اختصاص
 لا المالك وتعبى بما ذكر
 أهم من قوله ولا تلك العبد
 بطلب سيده

(كتاب السلم)

وقاله السلف والأصل
 فيه قبل الإجماع أي ما بها
 الذين آمنوا إذا خاتم
 بدني نسرها ان عباس
 بالسلم وخبر الصحيحين من
 أسلف في حق فليست في
 كمال معلوم

من أسلف) أي من أراد السلف في شيء الخ وشبهه في حج وصبرة حر من أسلف في تسليم كبل الخ
 فلهما وارثان وقضيتاه لا يجوز فيه القدر بالخرج والصدوق وغير مراد وانما بع ذلك خربا على الغائب
 وحقبة الكلام من أسلف في كبل أو وزن فلنكن معلوما كونه ووزنه اه عش (قوله وزن معلوم)
 الواو بعني أو لا يجوز الجمع بين الكيل والوزن اه عش على حر (قوله هو) أي التسليم شرعا وأما لغة
 فلم يذكرها المصنف ولا غير من الشافعية لكن ذكر العلامة ملاسكين من الحنفية في شرح الكزبان معناها
 لغة الاستعمال وقال شيخنا أنه لغة التقديم أو التأخير اه برماوى وفي المصباح السليم في البيع كالسلف لفظا
 ومعنى واسلت اليه بعني أسلته اه (قوله بيع شيء موصوف الخ) يؤخذ من جعله يعلنه قد يكون صريحا وهو
 ظاهر وقد يكون كناية كالكتابة أو إشارة لاخرى التي فيها العطن دون غيره اه عش على حر ويؤخذ
 من كون السلم يعلنه لا يصح اسلام الكافر في الرقيق المسلم وهو الاصح كأي المجموع ان وجه الماوردي صفة
 وتبعه السبكي وثنى الرقيق المسلم المرتد كافر في البيع اه شرح حر وكتب عليه عش قوله لا يصح
 اسلام الكافر في الرقيق ومن ذلك كل ما عتق تلك الكافرة كالصنف وكتاب العلم والسلم والحرف في الساج
 ومفهومه ان السلم اذا أسلم الكافر في جسد مسلم صرح قال حج الذي يقوله عدم الصحة لفظا أي سواء كان حاصلا
 عند الكافر أم لا أقول لتدرة دخول العبد المسلم في ملك الكافر فأشبهه السلم فيه لا توجد ولا رد ما كان في
 ملكه مسلم لا يملك في النعمة ولا يصح فيه ولا يجب فيه ما فيها ويجوز تلفه قبل التسليم فيحصل به المقصود (قوله
 موصوف في ذمة) قال الحلبي بالجزأى في موصوف موصوف يحذف أى شيء موصوف كما أشار إليه الشارح
 وانما فعل ذلك لان البيع لا يصح وصفه في النعمة فلا فرق بين ان كان المعنى بيع موصوف في ذمة أو البيع لا يصح
 وصفه بكونه في النعمة إلا بالفتور كان حال موصوف مبيعا وما تعلق به أو نحو ذلك ولا حاجة اليه اه عش على
 حر * (قائده) في شرح المواهب الزاخرة ما نصه النعمة تطلق على العبد والامان والأخصان والحرقة والحق
 بحيث لا يملك ان تركها أو حسب الفهم ثم يحل الالتزام في قول الفقهاء ثبت في ذمة كذا قال القرافي في قواعدهم
 يعرف أكثر الفقهاء معناها وحقبة شافعي طعنوا أنها أهلية للمال لا أوصية التصرف وليس كذلك لان كلا يوجد
 بدون الآخر وهو عبارة عن معنى مقدور في المكاف قابل للالتزام والزوم مسبب عن أشياء شافعية في الشرع
 وهي البوايع والرشد وعدم الجروحي من خطاب الوضع (قوله بلفظ سلم) ولا بد من ذكر لفظ السلم في المبدئي قبل
 قبول الآخر ولا عبرة به في المجلس قال البلقيني وليس لنا عقد ينوقف على لفظ بعته الا السلم والتكاثف والكافة
 اه قل على الجلال (قوله لانه بلفظ البيع الخ) تعلل بخذوف أى لا بلفظ بيع لانه الخ اه (قوله لانه بلفظ
 البيع بيع الخ) هذا هو المعتمد وينبغي عليه انه يقع الخوالة به وعليه ولا يشترط قبض الثمن في المجلس وان كان
 يشترط تعيينه فيه أو بصح الاستبدال عنه أو يدخله خيال الشرط واماعلى الضعيف فلا يجزى فيه ما أحسن هذه
 الازمة اه شيخنا وفي قل على الجلال المعتمد انه ان وقع بلفظ البيع كان بيعا اعتبارا باللفظ والاحكام
 فيه تابعة للفظ فلا يشترط قبض ثمن في المجلس وبصح الاحتياط منه وتكني الخوالة به وعليه أو يقبض بعينه
 لو كان رقيقا وبالوضع بين يديه وغير ذلك من الاحكام ثم لا بد من تعيينه أو تعيين مقابله في المجلس ليخرج عن بيع
 الحر وتقدم انه لا يصح الاحتياط عن المبيع في النعمة وغير مسلم فيه وما في المنهج هناك من الاصل ان لا يرجع
 مما احتاطا فزاد كراهة غير معتمد اه (قوله لكن الاحكام تابعة للمعنى) سيأتي أنهم انما يرجعون للمعنى اذا اذقوا
 بين السبب الذي اقتضى قوة المعنى هنا وله كونهم اشترطوا فيه شرط وطوروا عليه أحكاما تنسب رعاية
 المعنى بتعمق الاستبدال عن رأس مال المسلم على ما يأتي في كلامه والافليس في النعمة ما يدل على قوة المعنى اه
 عش (قوله تابعة للمعنى) وقد جرى في المتن على انها تابعة للفظ حيث قال فلا بأس في بيعه اه شيخنا (قوله
 حتى يمنع الاستبدال فيه) أي غشوا ومثالا لكن يشغل عليه قوله يكفر لان الذي حره هو صحة الاستبدال عن دين

ووزن معلوم الى أجل
 معلوم (هو بيع شيء
 موصوف في ذمة بلفظ سلم)
 لانه بلفظ البيع بيع
 لا سلم على ما فهمه
 الشافعي لكن نقل الاسنوي
 فيه الخطأ وقال القفري
 على ترجيح انه سلم وعراه
 لنفسه وفيه اشتباه السبكي
 وغيره والتحقيق انه بيع
 نظرا لافظ سلم نظرا للمعنى
 فلا منافاة بين النص وغيره
 لكن الاحكام تابعة للمعنى
 المواضع للنص

غير مضمّن كذا من فرض الخوف فقال لا اشكال ويجعل قوله كإمرأى بالنسبة للمؤمن الذي وقع في كلامه بالنسبة
 إلى النبي الذي وقع في كلامه غير ذلك الموضوع كالرؤى والعياب فأنه ما من جملته الاستبدال على رأس مال السلم
 أه عيش وحتى شريطة فافعل به فلهما فروغ (قوله حتى يمنع الاستبدال فيه) أي في البيع أه
 شو برى الأول أن يكون الضمير إجماعا للتعبد بالنسبة لرأس مال السلم لأن الاستبدال عن البيع ولو سلمنا
 فيه منع قطع المسألة فليس بيع أو تسليم وإنما الخلاف في رأس مال السلم فإن قلنا إنه بيع صح الاستبدال عنه
 وتأخير فقهه عن المجلس بشرط الخيار وإن قلنا أنه لم يصرح بهذا لثلاثة ويكون قوله كإمرأى بمعنى فلهما برى أه
 عيش أو برى وقوله بالتسليم لرأس مال السلم بشكل عليه قوله كإمرأى في كلامه غير ذلك الموضوع كما أنه أه
 والذي مره هو صحة الاستبدال عن دين غير مضمّن إلا أن يقال كإمرأى في كلامه غير ذلك الموضوع كما أنه أه
 (قوله كإمرأى) الذي مره عدم صحة الاستبدال عن المضمّن في اللغة بل فقط ببيع أو تسليم وكتبنا بضاقه كإمرأى
 قوله أما الدين المضمّن فليس فيه فلا يصح استبداله ولم يتعرض في إمرأى لرأس مال السلم ثم عباره ثم هو يصرح
 استبدال عن دين غير مضمّن يقتضي صحة الاستبدال عن رأس مال السلم إذا كان في اللغة لأنه دين غير مضمّن وقد
 قدمنا ثم نحن العيب وشيخ الرؤى عدم صحة الاستبدال عنه أه حل (قوله وفاء الجمهور) انظر هل هذا راجع
 إلى غاية وقوله فخللا راجع لاصل الدعوة من تبعيتها للمعنى فيكون هناك خللا ونؤيد هذا ترك العاطف
 أو هو وما بعده واجعلنا لاصل الدعوة على تقدير العاطف أي وفاء وخللا (قوله ودل ذلك الخ) عبارة المنهج
 والفتحة باب الإجارة وبشرط في إجارة الفئدة أن عقدت بلفظ إجارة أو تسليم الإجرة في المجلس كإمرأى
 السلم ليس في المانع فيمنع فيها تأجيل الإجرة والاستبدال عنها والحوالة بها وعليها الإبراء عنها وانما شرطوا
 ذلك في العقد بلفظ الإجارة بشرطه في العقد على ما في اللغة بلفظ البيع مع أنه سلم في المعنى أي ما ضعف
 الإجارة وهو داهي مدهوم وتقدر استعانة فقه ولا كذلك ببيع مائة الفئدة ففهمنا غير واضعها ما تترط قبض
 الإجرة أه شوري ويمنع فيها الاستبدال أي عن الآخر وكذا عن المنفعة قبض تسليم الدابة أه شوري
 (قوله إذا لم يذكر به لفظ السلم الخ) انظر هل يكفي ذكر هذا في المجلس ولو راجع عن العقد لأن الواقع فيه
 كالواقع في العقد ولا يظهر الثاني بفرق بينه وبين نحو شرط الخيار والزيادة في البيع والقص في الثمن لأن هذا
 جزء من الصيغة بخلاف ما ذكرنا بل أه شوري (قوله فلا أسلم في معنى) يمتنع قوله في ذمة أه عيش وترك
 يمتنع قوله بلفظ السلم وقد استوفى الشرح أه شيخنا (قوله كان قال أسلمت إليك هذا الثوب) أي أو دينار
 في ذمتي في هذا البعد أه شرح مر فدار الإعلان على تعيين المسلم فيمسوا كان رأس المال معينا أم لا
 (قوله ولا يبعها) أي وإن نواه به على الأقرب من احتمالين كاله شوري (قوله وهذا جرى على
 القاعدة) الإشارة واحدة لقوله ولا يبعها وصار شرح مر ولا يفتقر بيعا في الظاهر على القاعدة لا أكثرية من
 ترجيحهم مقتضى اللفظ انتهت (قوله مع شروط البيع) أي بسم الأعيان لأنه لا يتقدم كلامه وقوله في باب ما
 وعلم بما ذكره الخ وحديثه يفسر استثناء الرؤبة وإن كانت تلتحق في السلم فيه الذي هو محل الاستثناء
 لكونه في الفئدة أه شيخنا وصارته دل على الجلال فله شرط البيع أي الذي في الفئدة بغير لفظ السلم
 فلا حاجة لاستثناء الرؤبة كما هي في المنهج إلا أن أراد بالبيع الدين وهو غير صحيح انتهت (قوله غير الرؤبة) أي
 السلم فيبيع السلم ويباع ويشتراط رؤبة البيع وهذا وأما رأس المال فيشترط رؤبة يقتضي عموم قوله
 مع شروط البيع إذا كان في الفئدة سواء كان السلم مضمنا أو مضمنا أه (قوله مسومة أمور) لكن الإعلان فيها
 متعلقان برأس المال والخمسة الأخيرة بعدها متعلقة بالسلم فيه تأمل وهي حاول رأس المال وتسليمه في المجلس
 وبين على التسليم والتقدير على تسليمه والعلم بقدره والعلم بما هو ذكراه في العقد أه دل على الجلال
 (قوله حاول رأس مال) وهو الثمن أه شرح مر وبقي في رأس المال أنه لا يترط فيه عدم جزاءه والوجود

حتى يمنع الاستبدال فيه
 كإمرأى فاء الجمهور خللا
 لما في الرؤبة كإمرأى ودل
 لذلك ما ذكره في إجارة
 الفئدة من أنها لا تترتب
 فيها الاستبدال نظر المعنى
 ثم يحصل الخلاف إذا لم
 يذكر به سلم السلم
 والواقع سلم كما جزم به
 الشرحان في تفرق المنفعة
 فلا أسلم في معنى كان قال
 أسلمت إليك هذا الثوب في
 هذا البعد قبل (لم يفتقر)
 سلم لا تنفاه الدين ولا يفيها
 لاختلال اللفظ لأن لفظ
 السلم يقتضي الفئدة وهذا
 جرى على القاعدة من ترجيح
 اعتبار اللفظ وتقدر عموم
 اعتبار المعنى إذا قوي
 كترجيحهم في الآية ثواب
 معلوم اتفاقا هابعا بشرط
 له مع شروط البيع مضمّن
 الرؤبة مسومة أمور أدها
 وهو من زيادة (حاول)
 رأس مال كإمرأى

ويرى فيه وبين المسلم قيمة لا غير هذا لأنه إن أقضه في المجلس مع والا فلا يتخلله ثم اه شورى (قوله
 وثانها تسليم المجلس) أي أو تسلم مع رضا المسلم ولعله احتراز عن أخذه بالأكرام والا فلا يلحقه لهذا التسليم
 وهذا بشرط إتمام القيمة ولا يكتفي بعين تسليمه أو تسليمه للمسلم فيه في المجلس كما هو حواه اه حل (قوله
 وتسليمه بالمجلس) تنبيه فيه أنه لو لم يصر بالمسلم كما عير به في البيع مخالفا لتعير أصله بالتسليم كأنه
 لا شأنا له لأنه يعتبر هنا التسليم وهو ما جرى عليه بعضهم فلا يكتفي بالاستبداد بالقبض قال حج لكن يردده
 بأن الزيادة صرحوا فيها بأنه لا يشترط الإقباض فيها والفرق بين البابين بعد وحدا فلا يفتد به لا تتفقهم
 على أنه لا يفتد بها إلا بالاحتياط لغيره اه شورى (قوله وتسليمه بالمجلس) المراد به ما يعم التسليم كافي الزيادة
 يصح مع التمسك عنه فلا يكتفي بالوضع بين يديه وقال هر لا بد هنا من التسليم بالفعل وقال بعضهم يكتفي بالقبض
 هنا ولو مع التمسك منه من إعلان العقد وهو ظاهر وخرج به هذا لما قاله بالدينه اجعل ما في ذمتك رأس
 مال على كذا في ذمتك أو ذمتك فترك فلا يصح لأنه إما قابض مقبض من نفسه أو وكيل في إزالته ما كان نفسه وكل
 بالمسلم ومن لازم التسليم غالبا كونه حلالا فلا يصح فيه الإيجل وإن قل وحل وقبض في المجلس اه قل على
 الجلال (قوله وتسليمه بالمجلس) فلا يفتد بقبض رأس المال أو الزيادة بطل العقد أو قبل تسليمه به بل فيما
 لم يقبض وفيما يبقا بل من المسلم فيه وضع في الباقي بقسطه كلواشترى شيئين ثمانا أحدهما قبل القبض فيؤخذ
 منه ثبوت الخبر أو به صرح في الأوزار وإن خرم السبكر بخلافه اه شرح هر وكتب عليه عرش قوله
 فيؤخذ منه ثبوت الخبر أو ظاهره أنه لكل من المسلم والمسلم إليه وهو خراج يجب فيكون فور ياترأى في سم
 على حج مائة أي المسلم إليه بخلاف المسلم لتقصيره بعد إقباض الجميع اه فليصر وليراجع أقول قول
 سم قريب وعلمه فالوضع المسلم إليه ثم تنازع على قدر ما قبضه فيبقى قصده في المسلم إلا أن الأصل عدم قبضه
 لما عده المسلم وليس هذا اختلافا في قدر رأس المال أو المسلم فيه لا تنافعا على أن رأس المال كذا وإنما
 الخلاف فيما قبضه منه والمقتضى أن الاستبداد بقبض رأس المال لأن باب الرأى شقيق من هذا الباب
 وصرحوا فيه بقوله أو الاستبداد بالقبض فهذا من باب أولى اه هر زى وقوله بقبض رأس المال أي إذا
 كان معينا ما إذا كان في الذمة فلا مال بين في المجلس اه عرش على هر (قوله تسليمه بالمجلس) انهم
 كلامه أنه لو قال أسلمت البسك المائة التي في ذمتك متلافي كذا أنه لا يصح وهو كذلك بخلاف ما لو أسلم المودع
 الودعة أو ديع أي جعلها رأس مال للمودع فلا يجوز من غيره إقباضها لأنها كانت ملكه قبل السلم
 بخلاف ما ذكر اه شرح هر وكتب عليه عرش قوله انهم كلامه الخ ولعل وجهه أن ما في الذمة لا يتعين
 الإقباض جميعه ولا يفتد ذلك فيه مدام في الذمة وقوله بخلاف ما لو أسلم المودع الودعة ومثل الودعة قصر حاشا
 هو ملك المسلم كالغار والمستام والمؤجر وفي ذلك كفايته التعليل والمغضوب حيث جعله رأس مال لمن يقدر
 على انتزاعه وقبضه في المجلس بخلاف ما إذا لم يقدر على انتزاعه فلا تنافي من هو يدور على خلاف ما كان
 مستغنيا فيه وأنته من من هو أقوى منه ودفعه لما ملكه قبله المال في المجلس فانه لا يصح لأن ما وقع بالأمر
 لا يتقلب بهما وقوله لا لم كانت الخ هو هذا يفرق بين جهة السلم هنا وقوله في المال أسلمت إليه المائة التي في
 ذمتك لأن المائة لم لا ملكه المسلم إلا بالقبض لأن ما في الذمة لا يملك إلا بالقبض فيجعل المسلم فيه رأس مال
 سلم آخر فانه لا يجوز ولا يجوز بوجه اه (قوله قبل التفرق) أي وقبل التفرق وهذا بين الأمر من المجلس
 حتى لو عاملا أو تباينتا لكان حتى جعل القبض قبل التفرق ثم يضر اه عرش على هر والقبض هنا غير
 بما عرفت في باب المسح قبل قبضه فلا بد في الغالب من معنى وزن الوصول بين النقل والتفرق قبل نقلهما اه
 قل على الجلال وعبارة السلي في قوله قبل التفرق مثل التفرق والخيار وعليه ينبغي أن ياتى هنا على رأي المصنف

(و) ثانيها (تسليمه بالمجلس)
 قبل التفرق أو التنازع

ما تقدم في باب الرابن القبض بعد التخيير كاف تأمل (قوله لكان ذلك في معنى بيع الكالئ بالكالئ) أي
 الذين بالدين وإنما كان في معناه ولم يكن منه لان هذا بيع دين منشأ وذلك بيع دين ثابت قبل دين كذلك
 ولا يخفى أنه مختص من بيع الكالئ بالكالئ بمعنى رأس المال أو تعيين المبيع في المجلس وذلك غير كاف هنا
 وقوله فلا يضم اليغور فبمعنى تعيينه في المجلس بنى الغرر لانه ينعين اه حل أي فكلا التعليلين
 لا ينتج المدعى (قوله ولو منعت) كما يجوز جعلها غنواً جرداً ما كاسلت اليك منعت هذا أو منعت نفسي
 سنة وأخذت في شهر أو تعلبني سورة كذا في كذا كجرح به الرواية ولم يطلع عليه الاستوى فحتم اه شرح
 جرد (قوله ولو منعت) حامل ما يخص من شرح جرد هنا من عرش عليه ان المنفعة يصح كونها رأس مال
 ان كانت معينة سواء كانت منفعة عقار أو غير عقار وان كانت في القيمة لا يصح جعلها رأس مال الا ان كانت منفعة
 غير عقار بالمسكن في الاجارة ان منعت في القيمة لا يثبت في القيمة ويصح كونها مسكناً ان كانت منفعة غير عقار لان
 كانت منفعة المأذكر (قوله وتسليمها بانساب العين) أي الحاضرة اما الغائبة فتارة تكون ببيع المسكن المورثة
 تكون بغيره فان كانت بسدها وعرفت قبضها من زمن في المجلس يمكن فيه الوصول اليها وتعلقها وانقلها
 وان كانت بسدها غير معتد به الزمان المذكور في المجلس والتعليق أو النقل بالفعل لما تقدم من ان التفتيل
 في قول المتن والشارح وقبض غير متناول الخ يعر في جميع صور القبض أي قبض المبيع ورأس المال والاسلم
 فيه المورج والاجر وغيره كما تقدم هناك في عرش على جرد وأشار اليه هناك (قوله وتسليمها بانساب
 العين) فلا تفتل العين قبل فراغ المدعي في اقتضاح السلم فيما يقابل الباقي لتبين عدم حصول القبض فيه كما
 توفقت المازة المورج وقبض السدة ليجرد اه سم على منهج اه عرش على جرد (قوله لا تفتل بالبيعة
 العين) فلا تفتل تلك العين قبل فراغ المدعي اقتضاح السلم فيما يقابل البعض لتبين عدم حصول القبض فيه
 ولو كان رأس المال جدياً فافتل السلم المبيع اه عاقفه ولكن فافضل ومع ذلك لا يبين فيه حقيقة قول الفرق
 ليعلم السلم فان لم يحصل لم يصب السلم وتبين بطلان العقد لان العقد في السلم القبض الحقيقي وفيه ان قبضه بعد
 متفق وخروجه من ملكه لا يفي في فتيق ان يصب المستدون العقد الآن قال سوغ في ذلك التشوف الشارع
 لائق اه نيل (قوله فلا تطلو رأس المال الخ) أي عن تعيينه في العقد اه شرح جرد (قوله لا تطلو
 هنا في مقابل التصديق لافيه ما قبله تفصيل سابق أو لاحق اه شوري (قوله كاسلت اليك دينا في ذمتي)
 ليس بشديد بل يكفي أسلت اليك دينا او يعمل على ما في القيمة اه عرش على جرد (قوله فانه يصح) أي
 كل من السلم والابداع والردع الدين وقوله في الثانية أي الردع الدين وقوله لان تصرف الخ لتعليل لصحة
 بالنسبة للثانية أي الردع اه شينا (قوله لان تصرف أحد العاقدين مع الآخر لا يستدري دوم الملك)
 بل هو جارية شفعة فلا يشترط على زوم الملك خلافاً لفتح الاخي فانه يستدري زومه أي لا بد ان يترجمه ولو
 قيل اضعة ذلك قبيل زومه لزم اسقاط ما ثبت لاحد للتباين من اختيار اه حل وبما قرش جرد
 لان تصرف أحد المتعاقدين في مقتضى الآخر انما يقتضي اذا كان غير اه لا يخلو من مقتضى اسقاط
 ما يثبت من اختيار اتمامه قبضه ويكون ذلك المارة منهما اه وانظر ههنا ما تقدم في باب التخيير من ان
 تصرف أحد العاقدين مع اخيه في زمن خياره أو خياره منه يصح ويصحبكون فسخان البائع واخر من
 المشتري كما تقدم في قوله والتصرف كونه واعتقد ببيع ويجابز قوز وجب من باع فمخ من مشتريه تأمل
 الا ان فعل ما اقتضاه مفهوم الشارع من عدم صحة التصرف الذي هو الفرق عن الدين مع اخيه على ما اذا لم
 يخر الآخر لم تقدم اه اذا كان اختياراً لما توفقت صحة التصرف من أحد ههنا على ما لا لا آخر (قوله
 لا يستدري دوم الملك) كمن اخفى لا يشترط على زوم الملك بل يصح قبض زومه قبل ان يخر (قوله
 لان اخيل له) لم يخل وأعطى لأجل الملكية لا لانه لا يخل في الحرة عليه بل يخل في نفسه من القبض وعدمه كما

لكان ذلك في معنى بيع
 الكالئ بالكالئ ان كان
 رأس المال في القيمة ولان
 السلم يقصد جرد جرد
 لما يقتضيه المهور أو آخر
 (ولو) كان رأس المال
 (منفعة) فيشترط تسليمها
 بالمجلس (وتسليمها بتسليم
 العين) وان كان المعبر في
 السلم القبض الحقيقي كما
 سيأتي لان ذلك هو الممكن
 في قبضها لانها تابعة للعين (ولو
 أطلق) رأس المال في العقد
 كاسلت اليك دينا في ذمتي
 في كذا (ثم عين) (سلف فيه)
 أي في المجلس (مع) لوجود
 الشرط (كألا رده) فيه
 السالم (بعد قبضه السلم)
 أو وداه له من دين فله
 يصح خذلاً ولو يوفى في
 الثانية فلا تصرف أحد
 العاقدين مع الآخر
 لا يستدري دوم الملك (لان
 أخيل به) من السلم فلا يصح
 السلم (وان قبض فيه) أي
 قبضه المختار وهو السلم اليه
 في المجلس لا في الحرة فيقول
 الحق ان ذمة المختار عليه فهو
 يوقه عن جهة نفسه لانه
 جهة السلم لم ان قبضه من
 أخيل عليه وان السلم اليه

أشار إليه الشارح (قوله لان أحيل به) أي وجدت صور حوالة أخذها الحوالة باطلة وعبارته تشرح مر ولو
أحاله المسلم اليه صلى الله عليه وآله وسلم ثالثه عليه دين أو عكسه فالحوالة باطلة بكل تقدير كالمسلم ما أتى في بابها ولو أخذته
الختال وهو المسلم اليه في الصورة الأولى في المجلس فلا يجوز ولا يصح أن يحال عليه بوجه من وجهه نفسه
لأن جهة المسلم ومن تم توجيه الخيل من الخيال عليه أو من الخيال بعد تميزه له وسلف في المجلس معهما وكتب
عليه عرش قوله بكل تقدير فالتعريف في شرح الروض انوقف بغيره على جهة الاعتراض عن الخال به وعله
وهي متبقة في رأس مال السلم اه سم (قوله بعد قبضه بانه) أي بان حديد فلا يكتفى ما قبضت الحوالة اه
سم على منتهج اه عرش على مر (قوله ولو أحيل على رأس المال الخ) سأتق في باب الحوالة انتهى الاتصاف
بدن المسلم الشامل لرأس المال والمسلم فيه ولا عليه لعدم جهة الاعتراض عنه فبغيره صريح بعدم جهة
الاعتراض عن رأس مال السلم به صرح في شرح الروض خلافاً للتفتي كلامه في هذا الكتاب اه حل
(قوله فان أذن المسلم الخ) هذا تفصيل في مفهوم قوله السابق ويترتب قبل التسليم تأمل (قوله وعلم بما
ذكرته أولاً) وهو قول شرط له مع شروط البيع (قوله من إن رد به رأس المال) أي المثل على الأصح
والمعتمد اتفاقاً اه شرح مر (قوله وهو باق) أي موجود في ملكه وإن زال وعاد اه حل على الجلال
وعبارته الشورى بولي باق أي لم يتعلق به حق ثالث أو الثاني في جميع ما مر في المتن بعد الإسفنج في تصور بيع
أو أقاله أو تخلفه أو انظر لوجه من ملكه ثم علو نظره أنه كلفرض فبرده انتهت (قوله وهو باق) أي وإن
تعب اه شرح مر وكتب عليه عرش قوله وان تعيب أي أو لا أرضه في مقابلة العيب كالعين فإن المشتري
بأنه من البائع بلا روض إذا فسخ بعد البيع بعد تعيبه حيث كان العيب نقص مئة لا نقص عين فإن كان
كذلك رد مع الأرض بكسره الشارح في باب الخیار (قوله رد بعينه) أي ولو جرح على المسلم اليه اه عرش على
مر (قوله رد بعينه) أي سواء من في العقد أو في المجلس وانما يتأهل الثاني بالرد على من قال لا يجب فيه رد بعينه
اه (قوله وان في في المجلس) الغاية للرد بعينه أو له وقبل المسلم اليه رد به ان من في المجلس دور العقد (قوله
ويبان محل التسليم) صور المقام ثمانية لأن السلم فيه مال أو مؤجل وعلى كل فلو وضع اما صالح أو غير صالح وعلى
كل كان لنقله مؤنة أولاً ذكر في المنطوق ثلاث صور يجب فيها البيان لأن قوله مؤجل يحمل لا يصلح له صادق بما
إذا كان لنقله مؤنة أولاً فيضاف لقوله أو لنقله مؤنة ذكر في المفهوم خمسة لا يجب فيها البيان ذكر أعقب قوله
أما إذا سلم في حال الخ أي سواء كان لنقله مؤنة أولاً أو سواء كان الحبل صالحاً ولا رد ذكر الخمسة بقوله أو في مؤجل
لكن يحمل الخ لكن في كلامه ضعف في بعض الصور لأن مقتضاه الحال لا يجب فيه البيان ولو كان الحبل غير
صالح والخمفي في هذه وجوب البيان سواء كان لنقله مؤنة أولاً ولذلك قال عرش على مر ما تصور الحاصل أنه
ان لم يصلح للوضع وجب البيان مطلقاً وان لم يصلح لنقله مؤنة فيجب البيان مطلقاً وان لم يصلح لنقله مؤنة وجب
البيان في المؤجل دون الحال فهذا يعلم احتياج كلام الحبل أي وكلام ما ينهض للتقدير اه مر اه سم على
وحي اشتراط التبيين فذكره مع العقد اه شرح مر (قوله أو لجه مؤنة) أي من الحبل الذي يطلب تحصيله
منه في أصل المقدور وقع في نسخة المؤلف اسقاط الهمز عنها وانتهى إلى قوله فيسألني في الشارح ولا مؤنة لجه
والأولى بثبتها ولو اسقاطها ثم لم يسألني اه براموى (قوله غير اذن المكتبة) متعلق بالأغراض
وقوله من المكتبة بيان لنقله في ذلك أي المذكور من يكون الحبل غير صالح أو لجه مؤنة وفي سبب متعلقة
بغايات اه سقنا (قوله أما إذا سلم في حال الخ) اتضح من غير عدم اشتراط تعيين الحبل في السلم الحال
مطلقاً أي ولو قبله غير صالح به مر في شرح الروض وضعف كلام ابن الرقعة وأجله مؤنة وهو واضح في الثاني
دون الأول أي في كل غير صالح لاجد من التبيين بخلاف ما إذا كان صالحاً فإنه لا يبين وإن كان لجه مؤنة لم يلزم

بعد قبضه بانه وسلم اليه
المجلس من ولو أحيل على
رأس المال من المسلم اليه
وتفرق في السلم لم يصح
السلم وإن جعلنا الحوالة
قبضاً لأن الغرض هنا القبض
الحقيقي وإليه لا يكتفى فيه
البراءة فان أذن المسلم اليه
المسلم في التسليم إلى الخيال
ففسد على المجلس مع ولكن
وكذا ضعف في القبض وصح
بما ذكرته أولاً ما من جهة
الاصل من إن رد به رأس
المال يكتفى من معرفة قدره
(وقد فسخ) السلم بقبض
له (وهو) أي رأس المال
(بما قد رد) بعينه (وفى من في
المجلس) لأن في العقد له عين
مال المسلم فإن كان الفارق
بذلك من مثل أو قيمة (و)
ثالثها (بيان محل) بفتح الحاء
أي مكان (التسليم) المسلم
فيه (ان أسلم في مؤجل يحمل
لا يصلح له) أي التسليم (أو
لجه) أي السلم فيه (مؤنة)
لتفاوت الأغراض فيميراد
من المكتبة في ذلك أما إذا
أسلم في حال أو في مؤجل لكن
يحمل على التسليم ولا مؤنة
لجه فلا يشترط فيه ذلك
ويبين محل العقد التسليم

وان صناعته تعين والمراد بعمل
العدالة الحلال لذلك الحلال
بعضه ولو ضلنا فخرج عن
صلاحية التسليم تعين اقرب
عمل صالح صلى الاقدس في
الروضة وقولي في مؤجل من
زيادتي (ومع) السلم (حالا)
ومؤجلا بان يصير بينهما
اما المؤجل فيالنص والاجماع
واما الحال فيالاولى بسببه
عن التمسر ولا ينقض
بالكتابة لان حالها انما
وجب لعدم قدرة الزئبق
والحال بان ذلك والتأصيل
يكون باجل يعرفه الله
يعرفه العاقلان او عدلان
غيره او بعدد تزول ومن
كفار (كأني بعد او جدي
ويجعل على الاول) الذي يليه
من العبدان او جادين
للتحق الاسم به وخرج بذلك
المجهول كالحصاد اوفى
شهر كذا في الاصح وقولي
يعرفه او عدلان او من
قوله وبشرط العلم بالاجل
(ومطلق) أي النسبية
يطبق على الحول والتأجيل
(حال) كائني في البسيع
المطلق (وان عينا شوروا في
تخير بيني وبينك كالقرن
والاوم (مع) لا تملكه
محبوبة (ومطلقا لاجل)

اعلم في الحال وتصيلهم في المؤجل ان الحال يجب تسليمه بمجمله بخلاف المؤجل يجب تسليمه بفراده الاجل
فما ظهر فيه تعين الحلال اه حل (قوله وان صناعته تعين) ظاهره ولو غير صالح وترد شينا رى انه اذا
عينا غير صالح على العقد اه حل ومباداة الشورى أي ولو كان غير صالح لكانت البهتان الملتصقة شرا بآب
انه تعين اقرب صالح على الاقرب من وجهين اه يحترق وتعمد اختصار (قوله لا ذلك الحلال بعينه) حتى لو
قاله تسليمي في ذلك واخفى غير كبيرة كفي احضاره في اولها وان بعد عن منزلة اوفى أي يحصل شئت منه مع
ما لم يفسح اه شرح مدر (قوله فخرج عن صلاحية التسليم) أي سواء كان ذلك بخرايا أو خوف وأخبرهما
وهو ظاهر خلافا لما في العبايين المتفرقة بين الخرايا والخوف حيث قال ان كل طرف ابنتين اقرب موضع وان
كان خوف فلا يصح على المسلم الا قبول فيه ولا على المسلم اليه النقل فيقتضيه المسلم اه عيش على مدر (قوله
تعين اقرب صالح) أي ولو لم يدر منه ولا آخرته فيما يظهر لا تقتضيه العقيدة فهو من ثمة التسليم الواجب
ولا يثبت التسليم بخيار ولا يجب المسلم اليه لو طلب الفسخ ودرأس المال ولو خلاصه ضمن وفلن ذرنا سلا
قلبتى ومن تبعه اه شرح مدر وكسب عليه عيش قوله ولا آخرته أي باخذه المسلم في الابد أو المسلم
اليه في النقص والمراد آخره اذ ياد في الابد وأسر النقص في النقص اه سم على ع (قوله وضع
حالا) أي ان كان المسلم فيه موجودا حينئذ والاعين كونه مؤجلا اه شرح مدر وقوله والاعين كونه
مؤجلا يعني انه تعين التصريح بالتأجيل والام بتعدي اه رشدي (قوله بان يصح) (هما) انما عديا
للاشتراك مع قوله ومطلقه حال اه شينا (قوله والاجماع) أي اجماع الامة اه عيش على مدر
(قوله يعرفه او عدلان) واسكنني هنا معرفة العاقلين الاجل أو معرفة عدلين ولو يكتم بك في صفات
المسلم فيه بكساية فلان الجاهل هذا اجبال الاجل وم في العقود عليه فلان يحصل هنا ما يحصل عند اه
شرح مدر (قوله او عدلان) أي فيكفي أحدا من بن تصلا فيما أتى في الصفات حيث قال وقد كراهي
العبد بغير علمها وعلان اه شينا (قوله او عدلان) أي في فعل التسليم اوفى فعل بلانها الخبر ومنه
اليه ودعا للشهادة على ما بحث اه شوري وهو مسافة القدوى اه قل (قوله أو جادين) بضم الجيم
وتحق الميم والمبال وكسر النون وي عرفهما كالذين قبلهما لان نحو العدا اثنى قصد تنكيره فيزول منه تعريف
العلمة بخلاف جادى فيشعر علمته وحيد فلا يعرف باللام للالتصاق بغيره فان وهذا مفرق كتب
المرسلة لكن يبقى النظر في وجه خروج الجادين من القاعدة من التنكير عند اداة لتثنية أو الجمع فاهور
انتهى شوري (قوله لتحق الاسم به) ومن ثم لو كان العقد بعد الاول وقبل الثاني على الثاني لتعنه اه
شرح مدر وكسب عليه عيش قوله بعد الاول لعل المراد بالعبدة في اليمين والجادين ان العسوق في
الثاني يسم الاول او جادى الاول وقال ابو يسوع او جادى فيجعل على الاول الثاني والان لا يصح حله على اول
ويصح الثاني اذا ورد العقد بعد انسخ الاول فليأمل (قوله ولو غير مبرية) وأول المبرية المبرم ويجعل ان
أوله وغيره وهاله على أول غيره من موالى آخوه وسلمه وفراغته على آخو من موهكذا العينة قال فيهم
بعض العبد والجل بالنذر وهو صحيح وهو زول الشمس أول برج الميزان وهو نصف شهر قونا القيل والشهور
اي ان الله أوله وكذا بالصليب وهو سابع عشر شهر قوت بالهرج بكسر الميم وهو قول الشمس أول برج
الحل وهو نصف شهر رمضان القيل ولا يجوز وضع النصارى بكسر الفاء ولا بضمها اليهود وما عدا ان لهما
مدر كائني عليه الشاخي رضى الله عنه لا اختلاف وكما قال بعضهم لعل ذلك كان في زمنه ولا فاما الآن في
زمن معين عند هجره ديان وتوحيدها في تقدمه قد يتأخر تأخر فممنه المام بحسب التيق فارجحه اه قل على
الحلال وفي النسخة ضميم النصارى عيش ظاهره مؤزوني عيش هو الذي بدأ كل من في العالم بيننا نصيبه قال ابن
السكيت في باب ما موكسو الاول من اخخته العامة وهو ضميم النصارى اذ انظر واولا كلوا لهم والجمع مخرج

مثل جل وجول واهص التصاري مثل أظفار ولبوز أو مبع من الفصم وهو عدلهم مثل عبد المسلمين وصومهم
 ثمانية أو أربعون يوماً وليس السر اذ تيسر أن يرى بل شهر من شهرهم وحسبه صاحبان السنين عندهم
 خامس عشر ثمانية وليس السر اذ تيسر أن يرى بل شهر من شهرهم وحسبه صاحبان السنين عندهم
 شمسة والشهور قريه (قوله لا تعرف الشرع) قال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 حلت على الهلاله فان قسدا العديه او الشمسية وغير ذلك تعدوا العديه ثلثه وتسعون يوماً والآن الشهر
 العددي ثلاثون والشمسية ثلاثا وثلاثون وتسعون يوماً ويعوم أولها الحلال ويحصل أولها التبرؤ والهلاله
 أولها الحرم وقد استقر التاريخ الاسلامي من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وكانت قد ربيع الأول ثم قدم عنه
 شهرين واستقر أول السنة المحرم من زمن العصابة رضي الله عنهم وكان عثمان يخرج العطاء فيه اه
 ه (فرع) هو قال في رمضان أو أسوة مع ثلاثا لمشي عليه الرض ونقله الشخان عن الأصحاب ويحصل على
 أوله من رمضان في الأول أو خرج من رمضان في الثاني اه سم (قوله وذلك بان يقع العدة أولها) أي قوله
 هلاله أي كلها بخلاف ما إذا وقع في اثنا عشر فليست كلها هلاله بل البعض والبعض اه (قوله لم يقع
 العدة الفالح) استدل على قوله في الأول ثلاثين بمجاهد هاوليش استدل على قوله ولا يقع المنكر لان معنى
 الالف عدم الحساب ونصف اليوم في هذه الصور مخصوص بالاجل وان نقص الاستحوا شينا وانظر
 كيف يجب نصف اليوم مع ان الشهر الذي وقع التأجيل به لم يدخل فيزمنه حبانة ان يكون الاجل أكثر
 مما شرطه (قوله ولا يتم اليوم بمجاهد) أي من الشهر الرابع فما لو وقع التأجيل بثلاثة وقوله ويتم من
 الاستحوا أي من الشهر الاخر من شهر الاجل أي من اليوم الاخير منه فلا يشترط ان يسلم بل يكفي أن يمتنع
 من اليوم الاستحوا من ثمانية به اليوم الذي وقع فيه العدة اه حل (قوله وان نقص اخوها) يتأمل وجهه الغاية
 فيه واهل الوجه حذف الواو لكونها غير ظاهرة ثم ظهر أن الوجه ما يؤخذ من الذي لا يكمل بمجاهد هافطه وأما من
 الاخر فيفصل فيه وان كان بينهم من عدم التكميل مع النقص عدم التكميل مع الكمال بالاولي يتأمل
 شوري والحاصل أن اليوم الذي وقع فيه العدة لا يكمل من الشهر الذي يلي الشهر المحل بل هو الكمال بالاولي يتأمل
 كالتأجيل أو نقصت بكمال من اليوم الاخير من الشهر الاخير من الشهر المحل به ان كان يكفي أنه يحل الدين
 في اثنا عشر وان نقص لم يكمل اه (قوله لا يتم بضربة كمال) قال السبكي وجهه الله تعالى وليس كذلك كون
 القدر الباقي من يوم العدة سبيل لان ما بعده قدر الاجل ولو كان العدة من الغروب كقوله كيف لا يكفي
 به مع زيادة بعض يوم أو يوم وهذا المعنى يتبين انه لا فرق بين بعض يوم أو يوم كامل و يوم وليلته وانما يظهر
 التفاوت اذا زاد على ذلك ولو تأخر العدة عن الغروب اه سم (قوله ان كل) فان نقص لم يتم بل لا يعمل
 الاجل الا لا يخرج منه وفيه في هذه الصور وقزم المحذور السابق وهو تأخر ابتداء الاجل عن العدة فلو وقع
 العدة عند الزوال في آخر يوم من رمضان وشرط الاجل ثلاثة أشهر واثنان من الاجل كان كافيا لابتناء السلاخ
 جميعه فالاجل ثلاثة أشهر وألهاشوا ولو تأخر ابتداءه بنصف يوم (قوله وقدرة على تسليم) ويأتى فيه نصيره
 بالتسليم ما مر في البيع اه شرح مد وكتب عليه ع ش قوله ما مر في البيع أي من أن قدره بالتسليم على
 التسليم كافيه حتى اشترى فهو باع على ان تراعه وقد فرق بين ما هنا بين ما في البيع بالمد على شي
 بغيره كقوله بشئ والتسليم على ان تراعه بخلاف ما هنا من التسليم على ما في الفقه فلا بد من قدره التسليم المد على
 تسليمه اه (قوله كالمع في الشبهة) أي في أكثر السلاخ ما في يده فله ان يربط الشبهة فيصير فيه السلم
 اه اصحاب اه شوري (قوله بخلاف البيع العيني) كقوله اشارت الى أنه اذا كان المبيع في الذمة كان كالسلم
 فيكون المبيع في الذمة عند وجوب التسليم لا يمتنع وجوبه عند التسليم اه وحدهم بخلاف البيع العيني بشرط
 فيه القدر عند العقد والتي في الذمة بشرط فيه التسليم عند التسليم في المجل وكل مما اعتبر فيه

لما عرف الشرع وذلك
 بان يقع العدة أولها (فان
 انكسر شهر) منها بان يقع
 العدة في اثنا عشر (حسب
 الباقي) بعده (بأهله) وهم
 الأول ثلاثين بمجاهد هاول
 يلي المنكر لثلاثين يتأخر
 ابتداء الاجل عن العدة
 لو وقع العدة في اليوم الاخير
 من الشهر اذ يكفي بالشهر
 بعده الهلاله وان نقص فيها
 ولا يتم اليوم بمجاهد هاول
 شخص آخرها لانها مضت
 ضربة كمال و يتم من
 الاخير ان كل (درا) بانها
 (قدرة على تسليم) المسم به
 (صندوقه) وذلك
 في التسليم الحلال بالقدرة
 المأمول بحلول الاجل فلا واس
 في منقطع عند الحلال
 كل طيب في الفشاء لم يصح
 وهذا الشرط في الحقيقة
 شروط البيع وانما صرح
 به هنا من الاعتناء به بقوله
 مع شروط البيع ليرتب عليه
 بما أتى في بيان المصود بيان
 محل القدر وهو صلة وجوب
 التسليم وهي ثمة تشتت
 بالقدرة لكونه بالمدارة
 مما تضمنه كونه موقفا
 بغيره بخلاف البيع العيني
 فلا يلزم اعتبار ان القدرة

القدرة تارة بعد أخرى عند وجوب التسليم فلا فرق بينهم فهذا التوجه ممكن اه سم (قوله بالعقد
معلقاً) هذا هوهم أنه يصح حالاً وموتاً ولا يسر مراداً فاعلم المراد بالخلق أنه ليس له الابدان الحلية أو أن المراد
وان كان شمساً حالاً وموتاً لكن هذا لا يبعد من السباق فلأوسطاً لفظاً معلقاً المكان أولى اه عش (قوله
مطلقاً) أي سواء كان النكاح حالاً وموتاً ولا يمسح معين ولا يأتى تأجيله اه شوري (قوله بلاشقة
عظيمة) أي بالنسبة لقلب الناس في تحصيله أو موضوع وجوب التسليم اه عش (قوله من الباكورة)
في المصباح وبالكورة العاكسة أو لما يدرك منها أو بتكرار العاكسة أو كناية كونه تعالى أوسع الباكورة
من كل ما كونهما عجل الانحراج والجمع البواكير والباكورة أو تفضله بالكورة أو بالكورة والجمع كبر مثل
رسول يرسل (قوله فانه لا يصح) أي فلا يثبت أنه كثير في نفس الامر فهل يثبت صحة العقد كونه على نفس
الامر أو لا نظر في العقد الشرط ظاهر أنه ينظر وفضيقتولهم العبر في شروط البيع على نفس الامر الاول
عش (قوله يحمل آخ) أي أولى ببيد اولاً وبناءاً بما يأتي من ان المسلم فعلوا قطع فله ان وجد في يد
مسافة القصر وجب تحصيله والا فلا واعتبروا فيه قرب المسافة قولهم يعتبروا فيه ما هنا ولا لانه لا كفاية على المسلم
اليه هنا في النقل لان غيره يتقوله من عمله المذهب وهو شره منه بخلاف ما يأتي فانه هو الذي ينقله ويحمله
فاعتبر فيه قرب المسافة اه شرح مر (قوله ان اعتدلت له منه ليس) ويطعم من الاعتدال الكثرة وان لم تزن
اه سم على وج من ثم قال في المصباح العادى وهو قوسه حيث يثاق لان صاحبها عاودها أي رجع اليها
مرة بعد أخرى وعودته كذا فاعتاد وعودته أي صيرته له عادة واستعدت الرجل سألته ان يعود واستعدته
الشيء سألته ان يعده ثانياً اه عش على مر (قوله ان اعتدلت له منه) ينبغي أن لا يكتفى باعتداله بل ان
يعتدله كثيراً أو غالباً لانهم اعتبروا يعود وهو المسلم فيه عند الحمل اه شوري (قوله لا يصح السلم فيه) أي
ما لم يعتدله الهدى اليه فيها ولا يتكون كلفه للبيع وفيه لو كان المسلم اليه هو الهدى اليه لم يصح أيضاً
فيه نظر الا قرب به من العدة لانه لا يشترط ان يعلم أو سلم في علم المدي الذي يعز وجوده لمن هو عده فعدته أو فانه
بعدم العدة لا يمتنع على المسلم لا كافر في عديله فانه لا يصح وان كان عنده عبد كافر واسلم لغيره لم يملكه
له اللهم الآن يقال لما اعتدلت له الهدى اليه كثيراً وهو المسلم اليه صيرته له الموجود وتوجب التسليم
اه عش على مر (قوله لو لم يكن) بكسر الهمزة فان ضم كان مفرداً وحيداً تشدد الياء وقد خفف اه شرح
مر وفي المختار الوأؤة المرد والجمع الوأؤة واللائي اه وفيه أيضاً كبر أي عظم كبر بالضم كبراً ووزن عنب
فيو كبر وكبر بالضم فإذا أفرد قيل كبر بالتشديد اه وفي اعراب السمين عند قوله تعالى وسكر واسكرا
كباراً وقرأ ابن عبيد بن علي وان يحبس بكسر الكاف وتشتب الباء قال أبو بكر هو جمع كبير اه (قوله أيضاً
ولو لم يكن بالوقوت) أي وغيره من الجواهر النفسية لا لا يفيها من التعرض للمعجم والوزن والشكل
والصفة واجتماع هذه الامور راد اه شرح مر (قوله وأما التدرة الخ) أراد على هذا انه اذا شرط في
الجار اليه ما يشترطه في العبدانة كاتب فانه ذلك صحيح مما عجز وجوده باعتبار ما شرط فيه من الصفات
وأوجب ان الكتابة والمنطوق مستان يمكن فصلهما بخلاف فانه من أخرى يعتبرها صفات أخرى اه
شوري (قوله مثل أمة وأختها) وكذا يسمونها ولها فان قلت هذا لا يتدر في اجتماعها قلت ينسب بالنظر
للاوصاف التي يجسد كره في السلم كأشار اليه الشارح قوله مع الصفات الخ فتكون اليمينات ووصاف
مخصوصة ولها ما يتلوا الاوصاف مما ينسب وكذا قول في الوأؤة والياقوت والامسوق وأختها أو ولها اه
شيبان (قوله لا يشترط الوأؤ الخ) ان كان ابتداء الوأؤة للتدرة فغيره في تعليل الاول والثاني لغيره هو
وهلا على التدرة فيها أيضاً لم يرد في التدرة لان التدرة في الاولى ذاتية وفي الثانية عرضية باعتبار
ما عرض منه تأجيله اه شوري (قوله في الاخيرتين) جعله في شرح مر تعليلاً لثانيتين هما على الاولى منهما

بوجه لانه لابد فيها أى الجواهر كالزئفر والياقوت من التعرض للعدم والوزن والشكل والصفا واجتماع هذه
 الأمور زائد (قوله فيجوز السلم فيها) أى إذا هم وجودها لثمة فثابتها ففى كالتعويض والقول بوضع الصبر وزن
 سدس معتقداً لو يبق ضبطه بما لا يقبل الثقب اهـ حل (قوله بما يطلب الدوى) أى غالباً بضبطه الجوى
 بسدس معتقداً لوجهه باعتبار ما كان من كثرة وجوده كإحدى زينة ما لا كان فهدا لا يطلب إلا أن لا يضره فلا
 يصح السلم فيه لزم اهـ شرح هر (قوله أو أسلم فيما يبيع فاقطع) ويصدق المسلم المبيع دعوى انقطاع
 الجنس كالأدعى الزوج الانصاف بالصدق لان الأصل عدم الإعاب اهـ شوى (قوله فاقطع في محله) أى
 ولم يوجد دون مساقاة لقصر من عمل التسليم فإن وجد المسلم فيه فبادر من الاختيار وإن وجد فبان فها تغير
 المسلم اهـ شرح هر وعش عليه (قوله فاقطع) أى بما تحته أقصد من البلد أى بلد التسليم وما يجب
 تحصيله من كان بينه وبينه دون مساقاة التصرف لم يتلف بنية ولم يعتمد به من بعده بشئ مثله لانه لا يجب على
 المسلم اليه حينئذ تحصيله فلا يتخير حينئذ بخلاف ما لو كان يعمل فوقه مساقاة لقصر من بلد التسليم أو دونها وكان
 ربه لا يبيع إلا بأكثر من ثمن مثله فلا يجب عليه تحصيله حينئذ حينئذ بخلاف ما إذا كان يبيع به بشئ لكنه
 أغلغى بما يبيع سدس فوجب عليه تحصيله وهذا مردد لروضة بقرائها ويجب تحصيله وإن علا السعرا وهو بشئ
 مثله لان الشارع جعل الموجود بأكثر من قيمته كاللحوم كالأرز والحب وما لا يظهر وهذا وعبارة الروضة ولو
 كالأرز يبيعونه بثمن حال وجب تحصيله وقضته وجوب تحصيله حينئذ فيها لأولى لان السلم اليه التزم التحصيل
 بالعدم بخلافه فالزيادة في مثاله ما حصل له من نفعه ما يضمن من رأس المال بخلاف القاسم وأما الاسنوي
 بان المراد بالفاو ارتفاع الاسعار لا الزيادة على ثمن المثل كما تقدم اهـ حل (قوله بكسر الحاء) أى أنه يقال في
 الفسل حل الدين بحل بالكسر واسم الزمان المكان منه على مفعول بالكسر ما أسلم المكان من حل يحمي زل
 بالمكان بالغش والكسر لانه مضار يصعب النظم اهـ عس على هر (قوله أى وقت حاله) وكذا بعده
 وإن كان تأخيرها له وفي معنى إقطاعها لو كان المسلم اليوم وقد اوصى في الوفاة وجود السلم فيه اهـ
 شرح هر (قوله بين فضته) أى في جميعه دون بعضها انقطع فقط اهـ شرح هر (قوله وعلم من فضته الخ) غرضه
 هذا رد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح هر ولو أسلم فيما يبيع فاقطع في محله لم ينفع لان المسلم لم يتعلق
 بالثمة فاشبهه أفلاس المشتري بالثمن والثمن ينفع كالتلف للبائع قبل القبض ورد بما تقدم انتهت (قوله
 لا قبل انقطاعه) عطف على مقدراً أى خروقه انقطاعه على محله لا قبله (قوله ونسأله ما يقدر الخ) عبارة شرح
 هر والشرط الخامس التقدير فيه بما يبق عنه الغرض حيث يشترط كون السلم في معلوم القدر اهـ (قوله ولم
 يقدر الخ) قبل هذه معلوم من شروط البيع إذا لم يبيع في الثمة لا بد من علمه قدر اوصفه وفيه ان الكلام غنى
 البائع للعين وما هنا في البيع في الثمة وقد أشار إلى ذلك الشارع في أول كتاب البيع قوله فيقول وقد اوصى على
 ما يابى بيباه أى يضاف للعين وهو المذكور في كتاب البيع وقد اوصى في يابيه أى السلم اهـ حل (قوله كذا)
 تميز لقدر قوله أو نحوه مطوف عليه ونحو لا تصرف بالثمة فلا يلزم وقوع التميز معرفة اهـ شيئاً (قوله
 ومعلوم أنه لو أسلم الخ) أى مقرر في الغرض لما علم أنه لو أسلم في معدود لا بد من العدداً أو أسلم في معدود لا بد من
 القدر فليجب بين الصفتين لا بد من متصفهما فهو معلوم ان الجسم بين القدر والعدداً وجب معرفة الحدود
 اهـ حل (قوله وصح تجوز) أى كالأرز ينفق في قسرها الأقل أى الذى يكسر عند الكل
 لا الأهل الخى رآل منه عاكفة قبل يسه لا قبل اتفاده كتحريمهم ولم أهم لانه كره هذه المسئلة فائدة لانه إذا كان
 الغرض من ذكرها بالجز ونحوه المناط فيه الكيل ومع السلم فيه فبما في زانها في الجز ونحوه ممنوع لان
 الكيل انما هو ضابط فيما هو أجل ضمن القرض ضمن هذه المسئلة ف قوله ومع كيل وزن الخ فليجوز
 اهـ حل ويجب انبان مراده بقوله ومع تجوز وزانها هو أهم من كون الكيل بعد ضابطه وأولاً قوله

فيجوز السلم فيها كذا
 ووزنا وهى ما تطلب
 لتدوى والكرا ما تطلب
 السرة من قال للموردى
 ويجوز السلم في البساور
 بخلاف الشئ لاختلاف
 اتحاده (أو) أسلم (فما يبيع
 فاقطع) كله أو بعضه (في
 محله) بكسر الحاء أى وقت
 حاله (خير) على التراضي
 بين فضته والصبر حتى يوجد
 فيطالبه فإن أجاز ثم يده
 ان يفسح مكن من الفسخ
 ولو استعطفه من الفسخ لم
 يمتنع على الأصح في الروضة
 وعلم من فضته أنه لا يفسخ
 السلم بذلك بخلاف تلف
 البساع لان السلم فيه يتعلق
 بالثمة لا قبل انقطاعه فيه
 أى في المحل وإن علمه قبله
 أى فلا خيار له إذا لم يفسخ
 وقت وجوب التسليم
 (د) خامساً (على يقدر) له
 (كيلاً) فيما يكال (أو)
 نحوه (من وزن فيما وزن
 وعد فيما معد وزر) عفا
 يذرع القير السابق مع قاس
 ما ليس فيه على ما هو معلوم
 أنه لو أسلم في معدود معدود
 كسباً اعتبر مع الفرع المعد
 (ومع تجوز)

ومع كمال وزن انما ذكره مع علم من هنا طوطمة لقوله لا يماق تأمل هذا في شرح مر ما يقيدان الجوز
 من كمال حيث آخر كلام الاصل وهو قوله وكذا كسلا في الاصل وذو كرم مثابه حيث قال والثاني لا يماق فيهما
 المكيال اه ثم رأيت حاشية ع ش على مر ما منه قوله يجوز ما حرمه الخ وفي الراجح ما بعد الكيل
 فيهما بطولاً كان قدر التمر ناقلاً فانتظر الفرق بينهما وقد يقال لا كان الغالب على الرابطة احتياطاً له فقد
 ما لم يهده كبله في زمنه صلى الله عليه وسلم بالتركيبه كان مكيلاً في زمنه عليه السلام على ما مر بخلاف السلم
 اه بغير وجه وحيد فانتظر الجواب عما ذكره الشارح اه تقرير شيئاً حرف (قوله يجوز) والحق
 بهضيمه التبن المعروف الآن قال وهو ظاهر اه شوري (قوله ملحجه بكبره) أي أو كبريا
 فهم بالاولى وبما تشكل هذامع قوله وما صغر جومه الخ وما سله ان قوله وصح الخ يقيدان الاصل في الجوز
 الكيل وان الوزن طارئ عليه وقوله ثانياً ووزن بكيل يقيدان الاصل في الجوز والوزن والكيل طارئ
 عليه فكأنه قال للميلار الاصل في الجوز والكيل والميلار الاصل في الجوز والوزن وهو تناقض والجواب انه انما
 قصد بذلك مجرد بيان ضابط الكيل والوزن من غير التفات الى ان احدهما أصل والاخر طارئ عليه أي
 فيكون يعمل الاول ان الوزن مضطرب كثر ويحصل الثاني ان الكيل يضبط الموزن اذا عد فيه ضابطا
 فيكون ذكر الجوز أو لا بيان انه وزن وثاني البيان انه وزن وبكاله في اليقين فيه تناف اه ع ش ملخصاً
 معز يادته (قوله خلافاً لا علم) أي حيث قال لا يصح السلم في أصلاً أي لا كيل ولا وزناً فقوله الا في وان كان
 في نوع الخ اراد على الامام انما هو عبارة منهم المعنى ويصح السلم في الجوز والوزن في نوع ع ش اختلته
 بطلان الفتوى وورقها بخلاف ما يكثر اختلافه في ذلك خلاص السلم فيملا اختلافه لا عارض في ذلك وهذا
 استدركه الامام على الخلاف الاصح قال المصنف في شرح الوسيط بعد ذكره المشهور في الذهب هو انما
 أطلقه الاصح ونص عليه الثاني وكذا يصح السلم فيما ذكر كلاً في الاصح والثاني لا تصح في المكيال
 انتهت (قوله يجوز وزن) في حقيقته انه لا يصح السلم في الجوز كيلاً في شرح مر خلاصه عليه والرد انه يضع
 فيوزناً يصح كيلاً لكنه خلاف الظاهر اه ع ش (قوله خلاصه ما بعد الكيل في ضابطاً) من هذا يعلم
 صحة السلم في النور المقتضى كيلاً ووزناً لا عارض انما هو زينة فالوزن يصح السلم فيه كيلاً اذا عد
 الكيل ضابطاً فيه بان لا يعظم خطره اذ لم يضر خواص هذا الضابط الا ما عظم خطره كقتل المسكين والعنبر
 على ان صاحب العباد يصرح بصحة السلم فيها كيلاً ووزناً فتنبه فانه قد اشترى في فواحش في هذا لا زمنه عدم
 صحة السلم فيها كيلاً كتسكاً بما في بعض العبارات من التفسير بوزن وقد علمت انما اتفقت العصبية بالكيل
 بالقياس لما عرفت ان ثلثاً العبارات معروفة في النور والميلو به أجازا قبل طبعها فتمتتها كأوضح ذلك
 أنهم اصابوا في مؤلف وصنعت في ذلك اه رشيدى على مر (قوله كقتل مسكين) في المباح الفتا
 بالضم ماقتن من الشيء في المختار فيه كسر به وادوالفتن التكرس والاختلاف الانكسار وقتل الشيء
 ما تكرر منه والقوت والفتن من التغير اه (قوله وكسطن) معطوف على قوله كقتل الخ (قوله وبانجنان)
 في المصباح البانجنان من انضواء وان كسر الف والواو ويض الجيم بانجنا ماضى معرب (قوله) في اشتراط
 قطع أفعال البانجنان احتمالاً لان ما ورد في روع الزركشي منهما المنع قاله العرف في بيعه لكن يشهد
 لا اشتراط قول الامام اذا أسلم في صلب السكر لا قبل اعلا لثقل لاحتلا وتنبه وتطبع بجماع عروقه من أسفه
 وطلحها عليه من الفتوى أي المعروف اه وعلى الاول فربما في التناوب فيما ذكر في التفسير اعلانه عدم
 الانشاع فهو عهنا لا اه ع ش وقال بسلم فيه تصرع اشتراط قطع اه أقول بل قد يتنبه عدم
 اشتراط القطع فان قوله لا قبل اعلاه ظاهر في ان العقد قد صرح به في اشتراط القطع ولكن اذا انضمر المسلم
 اليه بالورق لا يصح السلم القبول له ع ش على مر (قوله ونحوها) كقوله وسفر جل وانما عرفت في القوت

ملحجه بكبره ناقل أي سله
 (وزن) وان كان في نوع
 يكثر اختلافه بطلان ع ش
 ورقتين سلاً لا الامام وان
 تبعه الرافعي وكذا النووي
 في شرح الوسيط (و) اصح
 (موزون) أي سله (بكيل)
 بشيء زنه بشئ (بعد) أي
 الكيل (فيه ضابطاً) لان
 المقصود معرفة المقدار
 كدقيق وما صغر جومه يجوز
 ولو وزن كان في نوع بكم
 اختلافه بما مر بخلافه
 بعد التكميل فيه ضابطاً
 كقتل مسكين وعنه لان
 لا قدر البسر منه مألوسه
 كثير وقيل الكيل لا بعد ضابطاً
 فيه وكسطن وبانجنان
 وزمان ونحوها

المطروحات السلي في القولين في الحواشي لما ورد فيهما ثلاثة أقسام قسم بضد منه شيان أي أولى وورقة
 كل قسم والقياس السلي في ما قبل وقسم يتصل به ما ليس بمضد كالجزء والوقت فلا يجوز إلا بمشروط قطع وورقة
 وقسم كما مضود كالمشرد لا يجوز رؤا أه حل وبجارية مر ويصح في القول ككبريات وقوم بصل
 وقيل سلب وتنوع وهنديارون فاذا ذكر جنسها ونوعها ولو أنها وكبرها أو صغرها أه فخرنا في مخالفتنا لما قاله
 حل إلا أن يعمل ما قاله على السلي في رؤسهم وورقة وصار مر على السلي في أحدهما كما ذكرنا في شخنا ثم رأيت
 في سم على حج ما يشهد لشخنا حيث قال ولما قيل إن يقول في القسم الأول ينفي الجواز بعد قطع وورقة أو
 رؤسها والاختلاف فليأمل أه من خط شخنا ح (قوله مما كبر حرمه الخ) بالكسري في الأحرار
 والقسم في المعاني أه شخنا في ع ش أنه بالضم في الأحرار والمعاني والكسري في الطعن في السن وفي
 المصباح كبر الصغير وغيره تكبر من باب تعكب كبروا ونه عن كبره كمال مسجد فهو كبير وكبر الشيء كبر من باب
 قرب معناه فهو كبر أيضا (قوله لكل واحدة) عبارة شرح مر وقول السلي في عدم البطلان مثلا
 كأنه بالوزن في الجسع دون كل واحد منها وإنما ما ممنوع كأنه بالوزن والدرج الله تعالى لأنه يشترط ذكر جميع كل
 واحدة فيردى إلى غير ما قاله أه فتعلم منه أن تعيد الشارح بقوله لكل واحدة جرى على طريقة السلي
 الضمنية (قوله لما يأتي) أي من قوله فيردى إلى غير ما وجد (قوله في المخطوطة نحوها) كسفر حاشي بيضاء قال
 شخنا نعم لو أراد الوزن التقريبي فالوجه الصحة حيث ذكر في أي من الواقع قبله الالتفات عر قاله وجودا ذلك حيث ذكر
 يلزم أن تكون البطلية الواحدة مثلية لجواز السلي فيه وهو خلاف كلامهم إلا أن يقال عدم صحة السلي في الأصل
 وصحته فيبدأ كمر عارضة فلا يخبر هذا ذلك من كونها منقومة كان عدم صحة السلي في العدد من البطلان إذا جع
 فيه بين الوزن أي غير التقريبي والعدالة فلا يخبر به من كونه مثليا وكذا يقال فيما إذا جع في قول واحد
 بين ذراعهم ووزنه وسيتولد أن يكون كل من العدد من نحو الزمان مثليا أه حل وفي ع ش على مر
 ماضيه فلو اختلف انسان عددا من البطلان فهل يضمن قيمته لأنه غير مثلي لأنه لا يصح السلي فيه أو يضمن وزنه أيضا
 لأنه مع الظاهر في الوزن يصح السلي فيه وامتناعه فيه امتناعا جع كمر عدم صح وزنه فيه فمطلوب المعيار
 من المباحث متع مر أن العدد من البطلان مثلي ويصح السلي فيه فيضمن به إذا اختلف وانما يعرض له امتناع
 السلي فيه إذا جع فيه بين العدد والوزن التقريبي وإن البطلية الواحدة متعومة فتعني بالتميز في الأصل
 منع السلي فيها وإن عرض جوازها فيها إذا بالوزن التقريبي أه سم (قوله ومكبل وزن) لا يقال هذا
 مكررم قوله قبل ومع نحو جواز لأنه قال أعاد ذكر السابق لغرض الإمام في بعض رواياته بقطع
 التفرع عن كونه مكبل دليل أنه لم يصرح بالكيل فيها وهوذا ذكره لبيان أن المكبل وزن أه شخنا قوله
 (المس) أي من أن الضومرة في القلندار أه شخنا (قوله في ما تمصاير) وكذا هو السلي في ما تمصاير بعل أن
 وزنها كما ذكر في نويسوا على أن وزنه كذا يصح لعله المذكور في اختلاف الحب فانما أئمه يفت كائن من
 الشيخ أبي حامد وأقره أه شرح مر والصاع اسم للوزن أصالة لأنه أربعة أمداد والعدل وتكتم
 صلاهما المكبل عر أو هو المراد هنا أه وروى (قوله والصر في وزنه على التقريب الخ) أي عن الأهل والاولاد
 فالوصح بالتقدير مع انتهى شخنا (قوله ولما علم) النجاة للرد على من قال لا يضر التعيين المذكور في الخلاف
 فيما على البيع وذلك رطب الشارح بقوله لأنه قد يتلف قبل قبض الخ وبقوله خلافا لما قاله في مثله الخ
 وهذا الضم في كراه الخ في شرح المتأخر (قوله من غير الخ) كأن قال ألت المذنبين في البيع متعرجه
 هذا القبان أي الذي يوزنه القبان من التمر مثلا لم يروا في ما عرجه من غير أن يصفى من القبان فيقال
 أسلكت البيع من وضع آلة الوزن على هذا العمل أه عثمانى (قوله ومكبل) هي من وزن به يجوز
 التمدد كأن قال ألت المكبل قدر هذا الخبر بل يوضع في قنينة إن يقابل بالسلي فيه في الكفة الأخرى

مما كبر حرمه فيعين فيه
 الوزن فلا يكتفي فيه الكيل
 لأنه يخالف في المكبل ولا لعد
 لكثرة التفاوت فيه والجمع
 فيه بين العد والوزن لكل
 واحدة مفصلا بما في بل
 لا يجوز السلي في البطلية
 ونحوه لأنه يحتاج إلى ذكر
 جرمه لم وزنها فيورث عر
 الوجود وقول يصدق فيه
 شاملا أولى مما ذكره (رو)
 صح (مكبل) أي سله
 (وزن) لاسر (الجم)
 أي الكيل والوزن معا
 فلا أصل في ما تمصاير على
 أن وزنها كذا لم يصح لأن
 ذلك يورث وجوده (وجب
 في بلن) بكسر الباء وهو
 الطوب غير المشرف
 (مدوس) معه (وزن)
 فيقول مثلا ألفا بلفوز
 كل واحدة كذا لأنه يضرب
 عن اعتبار فلا يبر وجوده
 والامر في وزن على التقريب
 لكن يشترط أن يذكر قوله
 وعرضه ونقطة وأنه من
 طين معروف وذكر سن
 الوزن من يادف (وفد)
 السلي والو (تعيين) نحو
 مكبل من ميزان وذرع
 وضعية

فبذلك حصلت المخاطبة بين الميراث والصحة اه شجاعتها ماوى قال في المصباح قال الازهرى قال الترمذي
 بالسبي ولا يقال بالصاد وعكس ابن السكيت وتبعه ابن قيسه فقال صيغة الميراث بالصاد ولا يقال بالسبي وفي
 نسختهن التهذيب صيغة وصيغة السبي ع ر ب وأقص لان الصاد والجمع لا يجتمعان في كلمة ع ر ب اه
 ع ر ب على مر (قوله غير معتاد) المراد بغير المعتاد ان يعرف قدم ما يصح كقولنا نحن في التعليل والمراد
 بالمعتاد ان يعرف قدم ما يصح ولا بد من علم العاقدين وعدلين معهما كما يأتي في أوصاف المسلم فيه اه رى
 (قوله لا تدينك الخ) هذا لا يشمل الحال اه (فرع) لو شرط في البيع في الذمة كالا غير معتاد وشرط
 عدم اياله لم ينعكس كالمسلم وقاما لم يكن له رد في بيعه من باب البيع اه سم (قوله فان كانه معتادا)
 بان يعرف قدره أى عرف العاقدان وعدلان غيرهما وهذا كله لم يختلف نحو المكال ولم يكن ثم غالب والا
 فلا بد من بيان نوعه فان كان ثم غالب حل الاطلاق عليه كان اعتد كحل مخصوص ببلد السلم فيعمل الاطلاق
 عليه اه حل وفي ع ر ب على مر مضمون ذلك ما هو بمصر لمن يتفاوت كحل الرملة وكحل غيرها من شية
 مكاييل مصر وعليه ينبغي ان العاقدان كان كل من الرملة حل الاطلاق عليه أو من غيرها حل عليم اقليمنا
 غيره (قوله وقد ايضا تبين الخ) ذكر هذه المسئلة هنا انما هو لتبيين صحة المكال بتجميع ان صفة
 البطان فيها احتمال التأخر قبل القبض وعلية الصفة فيها الامن من التلف المذكور والا فكان المنسحب ذكر
 هذه المسئلة في شرط القدرة لا شرط معرفة القدر اه حل أى عند قوله فلا واسم فيما يراه الخ (قوله من غير
 قرية الخ) اما السلم في كاهه فغير صحيح بل أكثر اه شرح مر (قوله قليل) المراد القليل ان يكون قد ولا
 يعقد في العادة تملكه بحيث لا يصل منه قدر السلم فيه اه ع ر ب تحتذا القليل والكثير سمان بالنظر للسلم
 فيه فلا واسم اليه في طول وطبعين قرية فيها عشر تخلاف مع لان القرية كثيرة في هذه الصورة أو أسوأ اليه
 في ما أكثر من قرية في فيها عشر تخلاف كل القرية قليلا في هذه الصورة (قوله لامن قرية كقيم) وحينئذ فلا
 يجوز اياه الا بالاجود على الجهد والمراد الكبير ما يؤمن فيه الا لشطاع والتقليس بخلافه وقد نقل ابن جبر
 نص الشافعي ما يقتضي ذلك وكلام الشارح برشد اليه اه رى وفي الشورى ما منه قوله لامن قرية كثيرة
 وحل شين أو يكفي منه فيه احتمال الانمام وظاهر كلامهم الاول اياه لم يعتمد مر لا فائدة في تعيينه
 الا ذلك وفائدة التبعين اياه انه لا يجب قبول رملته أو دونه بخلافه أجود منه فانه لا ايجاب فيه يثبت ان يخلو ان
 كان في الامتناع من المثل غرضاً من والا يجب على قبول المثل لان الامتناع منه معتد اعتاد اه (قوله أول من
 تعبير بهما) أى تناز وهما الاغنى وهو العظم والصغر اه شخنا وصارة أصله ولواسم في قدوس ثم قرية صغيرة
 لم يصع أو عظيمة مع (قوله ومعرفة أوصاف) فلا واسم اليه في ثوب كهذا أو صاع مركباً لم يصع أو في ثوب وصفه
 ثم أسلم في ثوب آخر تلك الصفة بجزان كافا ذكر في تلك الصفات ولو شرط كونه ساراً أو زائناً مثلاً مع
 اختلاف كونه منسياً أو عاداً مثلاً والفرق ان ههنا مع خطرها تستدعي طبعا بلا وساعة في تغييره وجوبها
 مع الصفات الغريبة بخلاف الاول اه شرح مر (قوله أى معرفتها العاقدان) ولو اجابا كما مر في الاعلى
 فلا واصل في السماع وعدلين ولا بد من معرفتهما الصفات بالتعيين لان الغرض من ههنا الرجوع اليهما عند
 التنازع أو لئلا يصل تلك التفتاة الى غير ههنا فمصلحة كذا فانه في القوت وهو حسن متعين اه ع ر ب
 العاقدان وعدلين) أى بان يعضد العتد اه شورى والمراد ان يجد أدباً في القالب في حجة القسم وتاخر
 منها عدلان يعرفان الاوصاف أى يحولوا اليه البيع الجماع عند التنازع فان هذه الصفات ليست المشروطة بتأني
 (قوله العاقدان وعدلين) أى حتى يشهدوا ولو جلاوا من أين بان وجدوا فخذ من مشاة العصر وقال أيضاً
 هو من ساقا العدوي كما مر في شرحه في حجة السلم اه قبل على الجلال (قوله العاقدان وعدلين)
 أشهد لمن قوله بعد بغير ما هو عدلان فلهذا من الاول اه لا الثاني اه شيناً قال الاثر في حجة كلامهم

(قبر معتاد) ككثرة قد
 يتلف قبل قبض ما في القصة
 فيؤدي الى التنازع
 بخلاف ما لو قال مثله
 هذا الكوز من هذا لصبرة
 فانه يصح لعدم التردد فان
 كان معتاداً لم يفسد السلم
 ويلتزم تعيينه كسائر الشروط
 التي لا فرض فيها ويحرم
 مثل العرن مقفه فلا يشرط
 أن لا يدل على السلم ونحو
 من يذوق (د) فسد
 أيضاً تبين (قدوس) غير
 قريب قليل لانه يتشبع
 فلا يحصل منه شيء لامن غير
 قرية كثيرة لانه لا يتشبع
 غالباً وتيسر بالتقليس
 والكثير في الثمر أولى من
 تعبيره بما في القرية اذ
 الثمر قد يكون في الصفة
 دون الكبير (د) سادسها
 (معرفة أوصاف) للسلم
 فيه أى معرفتها العاقدان
 وعدلين (ظهرياً)
 اختلاف عرض وليس
 الاصل عدمها فان تفتت
 لم يصح السلم لان البيع
 لا يعتد بهل المتعدي عليه
 وهو عين

فلان لا يعتمد عليه وهدى أولى (٢٣٨) وخرج بالقيء الأول ما ينسأخ به ما ذكره كالحمل والعين في الرقيق والثاني فهو من ز يادف

كون الرقيق قويا على العمل أو كالتبطل لا خلاف وصف يظهر به لتبطله فرض معناه لا يجب التعرض له لأن الأصل عدمه (د) سابها (ذكرها في العقدة بلغة يعرفها) أي يعرفها العاقدان (وعدلان) غيرهما الرجوع اليهما عند تنازع العاقدان بالرجوع إليها أو أحدهما أو غيرهما بل يصح العقدة باختلاف ما مر في الأصل من الاكتفاء بمجرد قهقهرة أو معرفة دليلين غيرهما لأن المجلس ثم راجع إلى الأصل وهذا المعقود عليه غاياتي بحمل ثمالا يعتمد على هذا وليس المراد عدمه بل يعتمد على دليلين معنيين أدلوا كل واحد على الآخر لاستحالة أن يعرف أحدهما أو يفيا في وقت المجلس فيستدركه قهقهرة أو دليل آخر أو يجد أبا في الغالب ممن يعرفه عدلان أو أكثر وتعيير بغير دليلين أولى من قهقهرة بغير العاقدان (لا) ذكر (جود ورواية) فيما يسل فيه فلا يشترط ذكر شيء منهما (وعقده) أي السليم فيه بأن لم يشد شيء منهما (جيد) الفرق وينزل على أقل درجته وكذا لو شرط شيء منهما حيث يجوز لو شرط رديه قوع أو أورد أبا لا ينافي بينهما وطلب المراد من المحضر عند اختلاف ما يشرط رديه صلب العلم انضباطه أو إيجاد أن تصد غيرهما

ان الاراد اعيبالاضح وكن وجهه انه لما سمع فيه الرضى منع فيه الاراد اه حل (قوله اذا تقرر ذلك) اى
 ما ذكر من الشرطين الاخيرين فهذا امر عاينهما كايديل عليه كلامه في شرح البهجة اه شخنا بصراحة
 الشرى قوله اذا تقرر ذلك اى معرفة الاوصاف وذكرها في العبد الخ فيصم الخ وليس المراد باسم الاشارة
 جميع الشروط المتقدمة كاللا يفتنى اذ حلول رأس المال وتسلميه وبيان الحمل والعقد وتوحيها لا يفتنى علية
 ما ذكر تأمل وفي الرشدى ما نصه تفرع على اشتراط معرفة الاوصاف اذ لا ينشيط مقصوده لا تعرف اوصافه
 وفي عرش قوله اذا تقرر ذلك اى صحة السلم فيباعر فتصفاه على الوجه السابق وذكر في العقد كذلك
 ويجتمل رجوعه لجميع ما مر من الشروط ولا يراد من جعله ما تقرر وحلول رأس المال وقبضه في المجلس ولا
 يفرع عليه ما صحت فيه ما ذكر لا تقول هو على هذا تفرع على المجموع ولا يلزم منه ان كل واحد من الاجزاء
 سبب لما يفرع عليه اه (قوله فيصم في منضبطا) قال شخنا والوجه ان المراد بالانضباط ههنا معرفة المتعاقدين
 وزن كل من الاجزاء فانه ان المتعاقدين لا يعرفون مقدار وزن كل من الشيم والعسل وكل من العين والنفقة
 والمخ والمذى يفتنى ان المراد بالانضباط انه لو زاد أو نقص انفسه وهذا واضح على ما في الجين والافرادون
 الخ والشهد اه حل (قوله في منضبطا وان اختلط) فيشترط علم العاقدين بكل من اجزائه على المتعهد
 وعليه يظهر الاكتفاء بالنقل اه ج اه شوى ثم رأيت في عرش على حر ما صم يظهر الاكتفاء
 بالنقل في المختلط خاتمة مفهومه ان ما كان اختلاطه بالصفة لا يكتفى فيه بالنقل قال الرافى المختلط ان رتبة
 اقسام الاول المختلط المقصود الاركان ولا ينشيط اى كالمهر سقوا والغاية الثاني هذا الاية ينشيط كالشباب
 الثالث ان يكون المقصود واحدا والباقي من صفته كالجين الذى في المخلع الزايع الخاطي كالشهد اه شوى
 (قوله مقصودا وغيره) فلننشط فمدان قسم اختلط بضمه بعض وذلك البعض فيمضرى خطه اوصافه
 مقصود وقسم اختلط بضمه بعض وذلك البعض غير مقصود وسواء كان خطيا اوصافا قال في شرح البهجة
 والمخاض ان المختلط الذى يصح السلم فيما كان مختلطاً بان يكون اختلاطه خلقيا كالشهد اوصافا
 وقسم بعض اركانه وسواء استعملك التباقي كالجين والافا اولا تكمل الزيب والقرأ وقصدت اركانه كلها
 وانضبطت كالشرب والعائى ولا حجة اليه لانه المقسم اه حل (قوله مقصودا ركلما) ورفع اركلما على
 البداية عن الغافل ولانضام الاضافة اه قل على الجلال (قوله على الاشر) ليس في المصباح المختار الا
 الوجهان المذكوران ولفظ الثاني والشهد بلغ الشين وضما الصل في شهما والجمع ثم ادب بالسكر قلت
 قال في شهما لان العسل يذ كروثوث ولكن لا غلب عليه التائيت اه وفي قل على الجلال قوله بفتح
 الشين وضما اى مع سكنون الهاء وبكره ما مع (قوله مركب من صل وشمة منطقة) ف قل على الجلال
 (فرع) تقدم من شخنا انه لا يصح بيع الفتق على بيع العسل بشمعه ولا يبيع الزبدول بالزهرام قوله
 هنا كغيره لا يصح السلم في الزبدان خلاص غير محض وفي القسطة ولا ضرما قبلين بعض نظرون اودق
 او زوق العسل يشمه مخالفا للاحس ان السلم انسبق من البيع فلو حقه عدم الصفقة ذلك وليس الشح
 في العسل كالقوى في التمر لان الشمع مقصود لذاته وليس قواؤه قيم من مصلحه كالمواظ على لانه ان يحرقه
 فهو كالجمود المجردة المختلطة بالنرى فلا يصح والا لتمع ما تم من معرفة قدر العسل فيغفون من الجبل احد
 المقصود من ائمة ما تم من روى به العسل فيه ايضا لانه طرف له والشهد في كلام المحسنين اذ به من حيث
 الصحة العسل الخالص من شمة فقط لانه يكسر حبه ماسيا فيخذ كروصفه هذا العقد نصير الشارح
 له بيان لعمدة القوى فذاته اول ضرورة كونه من المختلط الذى في كلام المحسنين على انه غير مختلط فتأمل
 وا فهم ما حق احق من المراد به يصح السلم في الخيض ان خلاص المايه كذا بعض في السبن بشار اركانه الا
 الجاهل لاختلاف موضعه اه (قوله وجين) في المصباح الجين فيه ثلاث لغات رواها ابو صيدون يونس بن

اذا تقرر ذلك (بصح)
 السلم (في منضبطا وان اختلط)
 بعضه بعض مقصودا وغيره
 (كتاوى وخز) من الشباب
 الاول مركب من قطن وحرير
 والثاني من ابريس ووبر
 اوصاف وهما مقصود
 اركلما (وشهد) بفتح
 الشين وضما على الاشر
 مركب من تسلسل وشمة
 خلقة فهو شية بالتمر وفيه

النوى

حبيب سما عا عن العرب أحوادها يكون البله والثانية فيه الإتياع والثالثة وهي أكلها التمثيل ومنهم من
يجعل التمثيل من ضروراته الشعر اه وفيه أعضاؤها الاضاح بفتح الهمزة فوسر الكفاف وقد تسكن التفتيح فمع
فتح الهمزة وكسر هاء تفتح الساتل فخص الفراء اه مصباح (قوله وجين واقفا) والساك الملع كالجين ويصح
السل في الزيد والسن كالجين ويشرط ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مري أو علف معين بنوعه
ويذكر في السن النجدية أو عتيق ولا يصح في ملص اللبن لأن حوصته صلبة لا في تخفيف لأماء فيه فيصح
فيه ولا ضرر وصفه بالحوصة فلا يفسد فيه والبن الملقح يعمل على الملو ولوحف ويذكر طراوة الزيد
ومدها ويصح السل في اللبن كبلا ووزنا ووزن وغونه ولا يكال به الا في التز في الميزان ويذكر قروح الجبن
وبله وورطو بنو بنه الذي لا تغير فيه اما ما فيه تغير فلا يصح فيه لانه معيب عليه يعمل منع الساق في السل في
الجبن القديم والسن يوزن ويكال وما مده الذي يضاف في السكال يوزن كالزيد والبا المحف وغيره المطبوخ
على ان الاصح معتمده في المطبوخ كالجنف كلال على ذلك ميل الروضة وصحة في جميع التنبيه على كماله خاتمة
لطيفة ما تغير البهت كالكالين وما نص عليه في الامن صحة السل في الزيد كلال ووزن يتحول على ما يضاف في
السكال اه شرح هذ في قول على الجلال (تنبيه) علم مما ذكرناه يصح السل في الدهان غير التروحة
بالاوراق قال شيخنا وكذا في التروحة بهان عصرت بعد التروحة وفيه نظروا به يصح السل في او برول الشعر
والصوف واليش مالم يمين حيوانا وفي الحرير والقز يعد تزج ودوم في المنق والتزل والسكان بعد قض
سائه أو روضه وفي الحديد والفضة ونحوها في أنواع المسالك والورد في أنواع الصل كالسك والزعفران في
أنواع البقر كالسلق والبصل وفي نحو المزر بعد إزالة روضه في النساء والعمم والحرير والبن والغنم
والحطب ولوش شاعا في صب السكر بعد تزج قشره الأعلى وقطع طرفه وفي الجبس والجير والزجاج ونحوه من
بنة المعادن والمواد التي لا يصح في العتيق لاختلاف أحوالها يصح في الصابون ومبيدات جميع
ذلك الوزن ويذكر في كل واحد منها ما يلحق به من حصفه ونوعه وصفه بنوعه وبقدره وفي ذلك مما عاين فيه
والله يصح في الأرز والبس يعد تزج قشرها وفي الدقيق ومبيدات الكبل ويذكر فيه ما في الحبوب يصح
في الورق الأبيض البعد ويذكر فيه من نوعه وطوله وعرضه وغاطفه وقته وصفتها وزنه مسبوخا وخرقا
وقبرها ويصح في العجوة الكيس والمجونة بدون قواها دون المخرقة تصعب ولا يصح في الكسك المروفا وواقه
أعلم اه (فرع) اه أنفي شيخنا بأنه لا يصح السل في الفول المدشوش ولا عتيق ان مثله القمح المدشوش والى
شرح الروض يجوز السل في التفلة اذا اقتضت بالكبل ولم يكن لها رتبته اه سم (قوله الملح والنفحة)
كل منها غير مقصود لكن من مصالحه ومثل الجبن السك الملع لا يمتنع من مصلحه به فارق عدم صحة السل في
البن المشوب بالماء لأن الماء ليس من مصلحه ولا وجوده في مصلحه وصناعة ولا يصح السل في مختلطة
بشعره ولا في دهان عليه بنوعه بنوعه يختلف السهم الحليب بنوعه ان اذا عصرا حل (قوله والنفحة)
بكسر الهمزة وسكون النون ونوعه الغامو جهه انما هي كافي المختار اه شيخنا وبن من مصلحه حال أي حال كون
كل من الملح والنفحة من مصالح كل من الجبن والنفحة فهذه العبارة تقتضي ان الانفا فيه انفعته ومثلها صابر شرخ
مذ وهو خلاف المعروف وفي المصباح الانفا قال الأزهرى يخذل من اللبن المنض يطعم ثم يترك حتى يصل وفي
المصباح والنفحة بكسر الهمزة وتفتح الغاء وتسد الحاء أقل من تخفيفها قال ابن السكيت وحضرتي اغرابان
ضجبان من بني كلاب فسألتهما عن الانفة فقال أحدهما لا أقول الانفة يعني الهمز وقال الآخر لا أقول الا
منفعة يعني الجلب المكسورة ثم افتتق على أن يسألنا عن معنى كلاب فانفتحت جماعة على قول هذا وجا على قول
هذا فاعلموا انفتحت والنفحة كرش الجلب والجلب مادام رضع وهي شدة سخر من بطنه أصغر بصرف صوفة
مثلة بالبن فلفظ كالبن فادعى التثنية لم يقم التثنية بل نص كرشا ورثا لاجل مجيئة (قوله الذي هو قوامه) انهم

(وجين واقفا) كل منها به
مع السن المقصود الملح
والانفحة من مصالحه (وسئل
عمران زيب) هو يصل من
انفحة طيب الماء الذي هو
قوامه فنهض وما بعد
مما هو

على مجرور والكاف لا يجوز في (الافيه لا ينطبق مقصوده كهر سقو مجنون وغاية هي مركبتين مملو عنسب وعود كقنور كذا في الروضة
 كملها في تحير التوويذ كرهن مسح الاولين فقط (تخفف مركب) لا شمله على نظارة (٢٤١) ويطانة وحشود العبارة في يد كره

اقدارها وأوضاعها وخرج
 زياد في مركب المفرد فيصع
 السلفه من كل جنس دينا
 وانقضى من غير جنس لا
 المنع وهذا ما حوره السبكي
 وغيره كهم اعلقوا الصحة
 في غير الجلو شهدا قلته
 صحة السلف في الثبات المنطق
 الجديدة دون اللبوسة
 (وترى غلط) فان كان
 مفردا لم يزل السلف فيه وهو متله
 مشناه أو دل مهله أو طله
 كذلك كمرورات ومضمومات
 ففهمت لغات وقال دراق
 وطراف (وروس حيوان)
 لانها تجمع أجناسه صوره
 ولا تنقسم في الوصف ومطامها
 العظم وغيره في مقصود (ولا)
 في مائة ثمر من غير مضمنا
 هو وفي ما سهر به فلا يصح
 السلف في خبر ومطوخ
 ومشوى باختلاف الغرض
 باختلاف تأثير النافيه
 وتعد السلف مخرقة
 ما ينطبق تأثيره كالعسل
 المصنوع والسكر والفانيد
 واللبس والادغم السلف
 فيها كمالا في ترجمه التووي
 في الروضة ومصر تصحيفه
 تصحيح التنبيه في شكل
 ما دخلته في الطبيعة ومثل
 بالذكورات غير العسل
 لكن كلام الرافعي على ال

الغاف وكسر هاء الكسر أقصع اه شوبري (قوله على مجرور والكاف) فهي من أمثلة المنطق لكن من
 القسم الثاني من هو ما اختلط به بعض وثبات البعض غير مقصود وقوله لا يجوز في حتى يلزم ان تكون من
 غير المنطق ومن هذا على الاتقان على صحة السلف في الشهد واختلاف انما هو هل مضمنا أولا اه حل (قوله)
 وفي غير رالتوويذ كره (الدهن) ولا يخالفه لانها قد تعمل هكذا وهكذا السك الدهن مراد في الاول أيضا والتجمل
 لدهن بالز يتوقع في كلام بعضهم نفعان الشعر والشهور عند أهل الحجاز واليمن انه دهن البان لا غير اه
 اعاب اه شوبري (قوله ونخف مركب) أي ونعل لا شمله على نظار وطانة وليست مضمطة وكل منهما
 مقصودان كائن من جنس واحد ومظهر كلام المصنف كاصه ان قوله ونخف عطف على هرسة فيقيد ان المنع
 لعدم انقباض اجزائه لان المانع من ذلك ما أشار اليه بقوله والبيان الخ وقد أشار إلى أن الأولى عدم عطف
 انخف على الهيرسة الجلال على بقوله عبارة الرافعي وكذا الخلف اه حل (قوله وأوضاعه) أي أشكالها
 وبصارة شرح مر لان العبارة غير عرافة يذكر انما طام وأقدارها (قوله وترى غلط) قال القاضي أبو
 الطيب وغيره الرافعي يخص طه طرحه في علوم الحياتة ولين الاتان ونص عليه في الام قال الاذري فيجعل
 كلام المصنف وغيره على ترين طاهر اه رشيد على مر وفي عش قوله وترى غلط أي من
 اجزاء طاهرة فان ترى الاكبر وهو الذي يجعل في علم الحياتة لا يصح به ولا السلف به لا تعاضط به معناه وهو
 طهارة عنه فقول المصباح وقيل ما عرّف الرافعي والناموزة قد توفرت فيقال بكسر اللام من رين الحيات
 بيان حكمه النسبية وهو لا يستلزم صحة الفهم اه (قوله وقال دراق وطراف الخ) انما عرّف في التبصير لان
 الاخيرين ثلثان بسبب ادوال الطاء فبها مكسور ثلثان ومضمومان فيه مخرقات اه رماوي (قوله)
 لانها تجمع أجناسا عبارة شرح مر لا شمله الهاملي اباض مختلفة من المناظر والمناظر وغيره ما يتعدى
 مضمنا انتهت (قوله والسكر) أي واصاوت والجس والنزوة والزجاج والنعيم وماء اللورد والشمع وقد شال في
 انقباض ناز العسل نظرا لانه ليمشده فالتيمر ما سلف لم اخذ أو تكررت تأمل اه حل (قوله والفانيد)
 وهو العسل المأخوذ من اطراف القصب اسماء بالكالين أي الزعاجع وهو غير حاو وقيل المأخوذ من
 القصب مطلقا وفي الرشيد على مر ان الفانيد نوع من العسل واللبس ماء العنب يد طخه اه (قوله)
 واللبا) قال في شرح الروض واللبا بالهمز والقصر أول ما جعلت قاله في المصباح قال أبو زيد كرميا يكون
 ثلاث حليات أو ثله حلية وغيره المعطوب نحو زوال السلف في قطعا اه سم على ج اه عش على مر ثم
 قال في موضع آخر قوله واللبا في شرح الروض واللبا بالهمز والقصر أول ما جعلت وغيره المعطوب منه يجوز
 السلف في قطعا اه وأما المعطوب فيجوز السلف فيه على ما صحه في جميع التنبيه وان اعتدى في الروض خلافه
 وأما اللبا فيذكر فيه ما يذ كرفي الابن وانه قبل الولادة أو بعد هوانة أول بطن أو ثمانية أو ثلثة أو ثمانية
 أو أسبوعه كذا نقله السبكي من الاصحاب اه ه (فرخ) يصح السلف في النيد في النيلة انما لمصنوع نحو العين
 وفي الجوز غير المجونة بنواها اه قل على القهر (قوله في كذا دخلته في الطبيعة) المراد باللبا
 المنضطة وان أثرت اه شينا (قوله على المنع) أي في المذكورات غير العسل بدليل قياسه على الرابا
 اه شينا (قوله أي قدر) أي من جز اه قل على الجلال (قوله وقال فيه طست) في المصباح
 قال في قديمه أصلها طس نابل من إحدى المضعفين تاملت اجتماع اللتين لانه شال في الجمع طس مثل
 سهم وسما هو في التصغير طس بسبب وجع أو بضاع طس باعتبار الأصل وعلى طس باعتبار اللفظ قال

(٣١ - جمل منهج لث) المنع كمالا في الروايه بمنزله صاحب الاول وانجمه الاستوى ويؤيد الاول السلف في الجوز
 كما صحه الشنخا وعليه يفرق بين البابين يتبين في الروايه (لا يفي) يختلف اجزائه (كبيرة) أي قدر (دكوزوس) شغلها وكسر
 ويقال فيه طست (دقتم)

ابن الانباري قال الفراء كلام العرب طست وقد يقال طس بغير تاء وهي مؤنثة ومذكره يقال طس الطست
وهي الطست وقال الزجاج التائيت أكثر كلام العرب وجعلها طسابت على لغتها وقال السمعاني هي أعجمية
معرية وهذا قال الأزهري هي دخيلة في كلام العرب لأن الطاء والتاء لا يجتمعان في كلمة واحدة اه (قوله
ومنازم) تجمع على منائر بالهمزة على غير قياس تشبهاً للأصلي بالزائد وأصله مناو ركناً في الصوامع وغيره وتقليد
مصائب أصله مصاوب فزعم بعضهم أن الصواب مناو ولا منائر غير صحيح اعاب اه شوري وهو المسرحه التي
يقادفها مأخوذة من النور اه (قوله وشرح بمعوله الخ) انظر هذا مع قوله ويصير الخجل قبه تكرر وما
ثابته معه اه والجواب أنه أشار به إلى أن ما يأتي هو مفهوم هذا التقيد الخائبة عليه هذا لأن المتن لما فصل
بين ما يأتي وبين القيد بالجلد أو هم أن ما يأتي كلام مستقل ليس مفهوم التقيد فيه الشارح هنا على أن
ما يأتي هو مفهوم هذا التقيد فاعلم هذا الأهم (قوله في فعل من مدبر غفوراً) بحث الأذري أن يكون
مرادهم من هذا الصيغة التي يتقدمها الفراء ولا تنفع لغيره اه وقوله الفراء بالعين المحجمة والمراد هو الفراء
المعروف وقد تصعب على بعضهم فهمه فاعلم على بعض آراءه بالعين المحجمة وهو غلط عن تذكيرهم به إذ لو
كان كما فهم لا مث وجوب تأمل اه شوري (قوله في قالب) بفتح اللام إذ كسرهما البسر الآخر وقيل
يجوز هنا الكسر أيضاً اه ج اه شوري وفي قول على الخلال وهو لا يعمل به إلا في نصب العبادن
الذابة فيها من غير شرط قولاد اه وفي المصباح القالب بفتح اللام قالب الخلف وغيره ومنهم من يكسرها
والقالب بالكسر البسر الآخر اه (قوله أولى محاسنه) أي لأن علاقته بأعيد مثل المر بعلة السقوة
وتأخيرها في دمه السليم ليهوان كانت معوله ولعل وجهه من المحمول منها لا يختلف أجزائه دقق غلطاً
حل وانظر ما الفرق بينه وبين الطخير وقد يقال الفرق أن الطخير لا كان مأهلاً في الاستعمال في النار فكان
اختلاف أجزائه ثباتاً في قولنا لفظاً مضر الأثر بما أسرع السيل من الخلل من الجزء الرقيق في الاستعمال كما كان القالب
استعماله في غير النار كان اختلاف أجزائه بخلاف غير مضر اه (قوله ويصير السليم في دراهم) عبارة
شرح مر وماهله زنه بالاستعاضة كالنقد يكتفي فيه العدد العدل الاستعاضة بل لا بد من وزنه حيث لا تحقق
الاجزاء وتقول المر جاني لا يسلي في النقدن الأدرنا يحول على ما حول وزنه بل لعل كلامه مغر وض في ارادة من
السليم كيلا (قوله وهو يصير السليم في دراهم ودانير بغيرهما لا يمثلهما الخ) وجهه أنه إذا كان السليم حالاً
وقاضى المجلس تمارض أحكام السليم والصرف لأن السليم يقتضي استحقاق قبض أحد العوضين في المجلس
دون الاستمر والصرف يقتضي استحقاق قبضه ما فيه كذا قوله أي فيلزم أن يكون العوضان يستحق قبضهما في
المجلس ولا يستحق قبضهما فيكون الشيء الواحد يستحق قبضه ولا يستحق قبضه فيه بحث لأن ذلك يقضي ولا
محذور وفيه قول الآن يقال الجهنان المستندان لقد واحد فيكم الجبهة الواحدة قلتما ثم قال في شرح
الروض ثم جمل ذلك إذ لم ينو بالسليم عقد الصرف والاصح لأن ما كان سري يحاف به ولا يجد نقاد في موضوعه
يكون كتابته في غيره اه سم (قوله وشرط في رقيق الخ) شروع في تفصيل ما أجله أو لفظه وذكرها أي
الصفات التي يختلف بها الغرض وليس الأصل عدمها في العقد الخ فهو تفصيل الصفات التي تذكر في العقد
ويلمز أن النوع من الصفات اه شفيقوا عرش على مر مائه الغرض من هذا تفصيل الصفات فقط
لا بيان الصفة لأنها علقت بمسار وعبارة أصله ه (فزع) يصح السليم في الحيوان في شرط في الرقيق الخ ركن
عليه غرض قوله في الحيوان أي كلاً أو بعضاً حال ج أي غير الحمل اه ولعله لمرئاة لوجود الصفة التي
يذكرها كالمس في دليل المنع في يابو وبثها وأنه بالتخصيص على الحمل ميسر مقصود فاختصموا وأعمالها وحلها
وهو باطل (قوله كترك الخ) قدما بغيره فقول الروي شفاء الرقيق جنسا وفيه أن النور عاقله الإنسان
وهذا مستأنف له الآن يقال أراد باليوع وأخوه به معناه القوي وهو كل ما فيه عزم وخصوص بالشيء لغيره

ومنازم (بفتح الميم) (وطخير)
بكسر الطاء المستوفى فيها
النور وقال الحسري
فخصها من طعن الناس
(معهولة كل منها لغز)
منبهاها وشرح بمعوله
المصوبه في قالب جمع
السليم فيها كمنه الكلام
الآتي (وجاء للاختلاف
الأجزاء في الرقعة والفاظ
ثم يصح السليم في قطع منه
مدون غفوراً (ووضع) السليم
فهي ص منها) أي
الذكريات أي من أصلها
الذباب (في قالب) بفتح
اللام أنفع من كسرهما
(و) (بفتح في أسطال) مرعبة
أو مدورة أو طلاق لها من
تشيدها بالمر بفتح تنجيره
بما صبت منها في قالب أولى بما
صنعوه يصح السليم في دراهم
ودانير بغيرهما لا يمثلهما
ولأن أحدهما لا يتحرران
كان أو مؤحلاً (وشرط في)
السليم (رقيق) ذكر نوعه
كترك (أو غشبي فان
اختلف صفات النوع فوجب
ذكره

اه شخبنا (قوله كملطاف) يخفف الماء والمذوق وما بعد مستعان من التركي اه شخبنا قوله ان اختلاف
 كايض قضية ان لون التري مختلف فيكون ابيض ناره واسود اخرى وليس مراد ابل كله ابيض وعليه
 فالمراد التفاوت في مقدار البياض اه عش لكن حينئذ لا حاجة الى ذكر اللون لانه لم يختلف وانما المختلف
 وصفه فذكر الوصف يعني منه هذا وان اراد بالاختلاف اختلاف اللون من اصله فذكر النوع يعني عنه لانه
 اذ ذكر النوع لا يكون لونه الواحد وانما يختلف بالشدق والضعف فذكر النوع مستدرك على كل حال تأمل
 منقضا اه (قوله كالزنج) في المصباح الزنج طائفة من السودان تسكن تحت خط الاستواء وليس وراءهم
 عمارة قال بعضهم ويقتد بلادهم من القرب الى قرب الحبشة وبعض بلادهم على نيل مصر الواحد زنجي مثل روم
 ورومي وهو بكسر الزاي والفتح لغة اه وفي المختار الزنجي جبل من السودان وهم الزوج قال ابو عمرو زنج
 وزنج وزنجي وزنجي بفتح الزاي وكسر هاء الكل اه (قوله أويحتمل) عبارة تشرح مر وسنه كان عشرين
 أويحتمل أي أول عام احتلامه بالفعل أو وقت وهو تسع سنين فاندفع ما لا ذرى هنا اه وكتب عليه عش قوله
 أو وقت قضية المغارة أنه لو احضر بعد اثني عشر سنة مثلا لم يبق له احتلام بل يجب قبوله وفيه نظر لانه اذا أحضر
 الحتم بعد خمسة عشر سنة قبله أو غير المحتم وهو ان تسع قبله فلم يجعل الوقت القبول وقتا يعين بل أقل وقت يقبل
 فيه تسع وعليه فيبقى أن يكون الحدار على كونه لا يقبل ما دون التسع وقبل ما وصل اليها فاقول ان لم يحتتم الى
 تمام خمسة عشر سنة أي التي هي وقت البلوغ بالنسب ومع ذلك فالقبول بين أول عام الاحتلام ووقته وهو التسع
 فيه نظر فانه اذا كتبت بولغا التسع لم يبق له اعتبار الاحتلام بالفعل معني فانه اذا احتتم في العاش مثلا كان ذلك
 بعد الوقت الذي يجب قبوله ومنه دليل في اعتبار الاحتلام الوقت وسهال فهم من اعتبر الوقت ومنهم من اعتبر
 الاحتلام اه وفي الرشدي ما تصه قوله أي أول عام احتلامه بالفعل أو وقتها هو بحث الاذري فلا يتأني
 قول الشارح فاندفع ما لا ذرى هنا فم قول الشارح وهو تسع سنين زاد معني ما في كلام الاذري في بيان الزاد
 وظاهر ان المراد انه لا بد من النص على ذلك فلا يصح إطلاق بحثه فقد قال الاذري عيب ما مر وفي النفس منه شيء
 من الايكسنة باطلاق ذلك فان ابن مشر ونحوها قد بحثت وقد لا يحتتم الا بعد الخامسة عشر والفرض القبة
 يتفاوتان بذلك فتفاوتنا اه لكن بحث العلامة ع ان المراد احتلامه بالفعل ان تقدم على الخامسة عشر والا
 فهي وان لم يرمينا حال فلا يقبل ما زاد على ما انقضى منها لم يحتتم وقوله فلا يقبل المختصر ع في حجة إطلاق بحثه
 في العقد وان التفصيل انما هو فيما يجب قبوله وهذا لا يتأني في كلام الشارح كالاذري والالكان يجب قبول
 ابن تسمع مطلقا يجب أن يكون المراد في كلام الشارح انه لا بد من النص في العقد على أحد المذكورين في
 كلامه فحظره ويمكن أن يكون المراد من كلام الشارح كالاذري انه يصح إطلاق بحثه وأنه لا يجب الا قبول
 ابن تسمع كما أومر وفي أول احتلامه بالفعل أي فلا يقبل ابن عشر مثلا اذ لم يحتتم بالفعل لكن لا يتعين ما قبله
 ويجوز ان الشارح كالاذري ان اذيقوله لهما أي أول احتلامه بالفعل أو وقت مجرأ الترددين الامرين اه
 (قوله وقد كرهه) أي فانه كان يؤول سنة أشبار مثلا اه حل وفي المختار والقائمة والتقليد (قوله
 من قصر أو ربه) نعم لو جامع صغيرا على خلاف العادة لا يجب قبوله لان التصريح خلاف العادة عيب اه
 حل (قوله ورهبة) يسكن البهائم وقها أخذته من ضبطه والقلم اه شوري (قوله حتى لو شرط الخ)
 اقتصر على هذا لان ذلك لا يتأني في غير محاذ كرهه اه حل أي من الوصف والقلم ويمكن أن يأتي فيها
 أضبابان قولونه خسة أسبار لا يزيد ولا ينقص أو يقول بياض مشرب يحمر فمثل هذا التفتيش لا يزد
 عليه ولا ينقص عنه من يكونا نسين تأمل اه شخبنا عشاوي (قوله في الاحتلام) ظاهره دلو كثر وهو
 ظاهره وجوب ذلك لا يعلم الا منه كذا كره الشيخ جدان اه عش لكن هذا لا يتم الا اذا كان المراد بالاحتلم
 المحتلم بالفعل وأما اذا كان المراد به من يلبس الاحتلام وان لم يحتتم فلا يقبل قول الرقيق في الاحتلام بهذا المعنى

كملطاف أو روي (و) ذكر
 (لونه) ان اختلاف كايض
 أو أسود (مع وصفه) كان
 يصف بياضه بسمرة أو شقرة
 وسواد بهغه أو كدره فان
 لم يختلف لون الرقيق كان زنجي
 لم يصب ذكره (د) ذكر
 (سنة) كان سكت أو سبع أو
 بحثت (د) ذكر (قدمه) أو
 أو غيره (هـ) من قصر أو ربه
 (تقريرا) في الوصف والنسب
 والقدر حتى لو شرط كونه
 ابن سبع سنين مثلا بل لا
 يزد ولا نقصان لم يميز اندوره
 ويعتمد فصول الرقيق في
 الاحتلام وكذا في النسب

فقول الشارح ويعتمد قول الرقيق الخ يعني ان المراد بالمتعلم احتمال الفعل (قوله ان كان بالغام) أي مسلماً وقوله والا فتقول سيده أي المسلم اه (قوله والا فتقول سيده) ظاهره ان السيد لا يقبل قوله الا اذا كان السيد غير بالغ وله غير اه اوحسنه فكيف يقر بكلامه عما صله انه يعتمد قول الرقيق ان كان بالغام بل يوجد ذلك بان كان غير بالغ أو بالغ ولم يتغير فقول السيد ولكنه يقتضي انه اذا تعارض قول السيد وقول السيد فقول السيد لانه انما قيل قول السيد عند عدم اخبار العبد وهو محتمل تأمل ان ظهر فيه بنية فتقوى صدق السيد كان ولد عنده وادعى انه ارح ولدته ولم يذكر العبد بنية سيده الهابل قال سني كذا ولم يرد ذكره أو ينفى شرح العبد بلج ما يصرح بالاول اه عش على مر (قوله وان كان في الاسلام) أي ان ولد الرقيق في الاسلام اه من عش على مر (قوله والا فتقول الفلاسين) من الفلاس وهو الضرب بالسيد على الكفل أي فان لم يتغير واثبت وقف امره الى الامعلاج على شيء اه عش على مر وفي المصباح تحسنت البداية تحسنا من باب تفسيل طعنتا بعد ونحوه فها حجت والفاعل تحسنت ومنه فسيل الدلال القواب تحسنا اه (قوله الفلاسين) أي اثنين منهم فيه ان يظهر بل لو قيل واحد لم يقدو بشرط فهم التكليف والعدالة فظاهر ما مر أي في الرقيق والسيد يظهر لا اكتشافه بعد الرواية اه شورى (قوله وتوبه أو بكرة) انظر لهذا واجمع لذكر التوبة فيه والاثني أو لاثني فقط اه شجنا وصيرة عش على مر فيها وينبغي تقديره بالاثني وصيرة من الرقيق والرض وشرحه بحسب الامعة كذا التوبة والكافة أي احدهما اه عش (قوله لاذكر شكل الخ) لكن لو كوشا وجب اعتباره باتفاق القرينين وينزل على أقل الرجال بالنسبة غالب الناس اه عش على مر وفي المصباح كملت الزجل كملان باب يقل جط الكفل في صينه والفاعل كحلل وكمل وكملت العين كملان باب تعبد وهو سواد عباد جفونهم او رجل أكل وامرأة كملام مثل أجروهم او قوله في الاسمة ارجع لكل من الكفل والسمن وانما اقتصر على الاسمة لكونها محتمل فهم الشرائط دون العبد فلا اعتراض عليه كالخ في التقييد بالامة اه عش وأشد كراهته محتمل الخلاف بوجاهة اه صرح شرح مر ولا يشترط ذكر الكفل والسمن في الاسمة ونحوهما كالمعجم وهو سواد العين مع سمنها في الاصح أنساع الناس باهمالها والثنى تسترط لانها مقصودة لا تؤدي الى عزة الوجود وتختلف القيمة بسببها وينزل في الملاحاة على أقل درجاتها ومع ناه وهذا وقوله الحمد الاول انتهت (قوله سلاحة) ترددا فقال فهم اهل الرجوع فيها الى ما يسيل البطمع كل أحد أوهى من المعاني المنضبطة التي لا تختلف في الخادم وحاصله انها هي وصف حقيق أو اضافي يختلف باختلاف الإغراض والعصم التي في نظيره الخلاف في القيمة هل هي راجعة لذات الشيء أو بحسب الغرض عنه اه اعجاب اه شورى وصيرة حل والملاحاة هي الحسن يقال ملغ الشيء بالضم ما هو سواد ملاحاة أي حسن فهو ملغ وملاحاة انتهت والملاحاة هي تلصّب الأعضاء وقيل صفة يلزمها تلصّب الأعضاء اه عش على مر (قوله وهو سواد العين) أي المحدث في المصباح دعت العين دعتهم باب تعبد وهو سعة سواد قيل شد سوادها في شدة تباينها فالجمل ادعج والمراد دعجها أجمع ودعج مثل أحر وجرا موحى اه وفيه أيضا وحدة العين سوادها أجمع حذف وحدانته مثل قصب وقصب وقصب وورما قيل حدانته قبة ووراب اه وفيه أيضا الملقه وزان فرقة شمة العين التي تجمع سوادها وباضها ومقلته نظرت اليه اه (قوله من نوع) أي أوما يقوم مقامه فتقوله الخمينان لما يقوم مقام النوع لا النوع ومثال النوع مختلفا أرواح أو قال يمكن أن يكون تشبيل الشارح للنوع باعتبار أنه معلوم عند العاقلين وجعلين أن تعين فلان مختلفا أرواحا مثل اه شجنا (قوله ونفس الرافعي الخ) اعقله مع وكتب أيضا ونفس الرافعي عن اتفاق الاصحاب أنه لا يشترط التقيد بذلك لكن في الارشاد اشترطه في الرقيق وفي الاصل وانجسب خال الأخرى ويجب طرده في البقال والجسر والبرق أي سائر الحيوان وما شبه الرافعي يحتمل على

ان كان بالغام والا فتقول سيده ان ولد في الاسلام والا فتقول الفلاسين أي الدلائل ينظرونهم وقولنا وغيره أولى من قوله هو صرا (د) ذكر (ذ كونه أو أوتوته) وثبوتية أو بكرة (لا) ذكر (كفل) بفتح الكاف والهاء وهو ان بعد اوجوه العين سواد من غيرا كمال (وسمن) في الامة (وكهوها) ملاحاة ودعج وهو سعة سواد العين مع سمنها وتكلمت وحده وهو استعارته لتساع الناس باهمالها (د) شرط (ف) منسبة من ابل وبقروغتم وتبل ونبال وجبر فهو أهم من قوله في الاصل وانجسب والبنال والجهل ذكر (تلك) أي الامور المذكورة في الرقيق من فرع كقولهم نعم بلد كذا أو نسيم بني فلان ولون ود كورة أو أوتوته وسن كان مختصا أو ابن لبسون (الوصف) لون (وقد) فلا يشترط ذكره هو التصريح بجسم الاختلاف من زبادي وقيل الزايفي اخلاف الاصحاب طبع في الثانية لكن جزم ابن المقري فيها لا يشترط وسبقه اليه لا يوردى قال وليس للانحلال له وجه

كون ذلك في بلد لا يختلف بذلك لعدم غرض جميع اه حل (قوله ويسن في غير الابل الخ) قضته ان
 الشبهة توجب في البقر والغنم وغيرهما من قبلة الانواع الا بالبلع ان الاسم التي ذكرها المتأخرون في
 السجل دون غيرها عليه فاعل المراد انه غير الابل لا يقيد كونها من الخيل ولا غيرها وتوحيدها بشبهة محدودة
 صنفهم بعينها واخراده مختلفة باختلاف الانواع فيوجد في البقر مثلا صنف محدود يرغب فيها وكذلك في
 غيرها من الثمن ونحوها فليتام اه عرش لكن عبارته في شرح البهيوتوسن في الخيل ذكر الشبهة اه
 (قوله كعجل) هذا وما بعده امثلة لاشبه الخيل هو الذي فعله لونه من خالفه فلم يبدن أي في أي محل كان
 والاخر هو الذي فعله من خالفه فلم يبدن في جهته والاعلم ذكره الشارح اه تقر روي عن جابر بن عبد الله
 هو الذي قوامه بيض وهو التام الذي انتهى وفي المسباح وفرس يحمل وهو الذي اصبقت قوائمها وازوار البياض
 الاسماع الى نصف الوتد في اوتن وذلك في موضع التعديل فيه اه وفيه ايضا والوطني من الحيوان
 ما فوق الرسخ الى الساقو بعضهم قول مقدم الساق والجمع او تفضل رغيه وارغفه وفيه الشبهة العارضة
 واصاويها والجمع شتان مثل عدات وهي في ألوانها غم سواد في باض او بالعكس وبقره لا تشبه فيها
 أي ليس فيها ألوان تختلف سائر ألوانها اه (قوله ولا يجوز السلف في أبق الخ) عبارة شرح هر ومقتضى
 اطلاقه جواز السلف في الأبق وقد تشبه في ذلك في الحار في لا يجوز لان الأبق يختلف
 لا ينضم ما قال الأذري وهذا يختص بالبراذن لانه نادرا في العتاق والاشبه الصحة بذكره وكثير وجودها فيه
 ويكني ما يصدق عليه اسم أبق كسائر الأصناف اه ويمكن حل الجواز على وجود ذلك بكثرة في ذلك الحبل
 وعدم الجواز على خلافه كذا في كوفي المختار الباق سواد في رياض وكذا الباق في باض وقال فرس أبق وعليه فيبقى
 ان أبق في الأبق ما فيه جر و يماض لم يحل ان الراديا لا يبق في كلامهم ما اشتمل على لوين فلا يختص بعينه
 بياض وسواد اه عرش على هر (قوله وشرط في طير) أي غير الضال الصل فلا يجوز السلف فيه وان
 جواز تأليفه كتحفه الأذري لانه لا يمكن حصره بدول كبل ولا وزن اه شرح هر وكتب عليه عرش
 قوله الضل بالخاء الملهة وما الضل بالفاء فالنفاه رجة السلم في لا مكان ضيله بالعلول ونحوه فيقول أسبلت
 البك في غفلة صفتها كذا في بعضها اه بالصفاتي ذكره لاهن المصنفان بذكر مدة بقاءهم من سنتمتلا (قوله أي
 ذكر هذه الامور) فيه أنهم ما آمن الا أن قال لهم ما را جعان لكل من الاربعة فتكون غائبة فصم الجمع اه
 شيخنا (قوله ان لم يرد لا كل) وفيه ان الارز لا يبيض لا يجوز كله بمصر اه حل قال الشيخ منصور الطوسي
 وحجته ولده اذا لم يبق بان لانه يحصل منه ضرر شديد (قوله انه نهري) أي من البحر الخ لاله عرش على هر
 وقوله أو يجرى أي من البحر الخ اه عرش على هر (قوله طري أو مالخ) لسانه قالين بل الطري بقباله
 الغنم والمالخ بقباله غير المالخ دليل ما أتى فيه اه كقوله (قوله وفي طعم غير صيد الخ) لم يشك على الصيد نفسه
 لاسنعه والاولا مفهومها ويمكن دخوله في المشابهة اه حل (قوله قديا وطري) أي لا بد ان يذكر هذه الامور
 أيضا فيمكن ان لا يثبت تأخيرها عن النوع لكن كون في حيزه الاشتراط اه عرش (قوله قد بد) فيه إشارة الى أنه
 لا بد في حجة السلم في اللحم من كونه قديا وغيره وان كان قول المتن في طعم غير صيد وطري غير الخ لم قد يجرم
 خلافه ولو أخرجوه من صيد في اشتراط كان أظهر اه عرش (قوله ان بد كروخ) كذا صنف المصنف
 هنا وفيما أتى في المصنفات الى آخر الفصل وذكر في المتن قبله لفظ ذكر حيث قال بشرط في قد يرد ذكر
 نوعه ثم قد رد ذلك في المصنفات الى آخر الفصل ووجه مغايرة الاسلوب مع تشديد مقتضى الاتيان به
 معصوم صريح كونه قديا فليتام اه شوري تأملنا في حيزه اشتراطها في حيزه اشتراطها في حيزه اشتراطها
 التنا لانه لا قدور المصدر هنا في طعم حار المروغ وأما في السابق فالتماطعات في حيزه اشتراطها في حيزه اشتراطها
 لكن يعكر على هذا التوجه معاصنه في قوله في طير نوع حيث كان مرغعا كاذبي بعد ومع ذلك قد يرد فيه

ويسن في غير الابل ذكر
 الشبهة كعجل وأقرطليم
 وهو ما سأل عنه في أحد
 شق وجهه ولا يجوز السلف
 بابق لعدم انضمامه (و شرط
 في طير) وبسلك ولها
 نوع وحده كبرا وسفرا
 أي ذكر هذه الامور وكذا
 ذكره أو أنه ان اسكن
 التفسير واختلاف جميعا
 الغرض وان صرف السن
 ذكر اذ ما يذكروا في الطير
 لونه ان لم يرد لا كل وفي
 المسئلة انه نهري أو يجرى
 طري أو مالخ (في طعم غنمين
 صيد وطير) قد بد أو طري
 يملح وغيره ان بد كروخ (نوع)
 كعم بقر عراب أو جواميس

أو طعم شأن أو غير (وذكر كنهه في رخص معاقب جذع أو شدة) أي أن في كل طعم راع ثني والرضع والطفن في الصغير أو الكبير فنه الجذع والثني ولا يكفي في المعاقب العلف مرة أو مراراً بل لابد أن ينتهي إلى مبلغ يؤثّر في اللحم فانه الامام وأخره الشفان وقول جذع من زادت (من نخذ) بأهم المأل (٢٤٦) (أو غير) ككتف أو جنب من بين أو غير كل الرضعة كما صلها عن العرائن وتعبير بغيرها أهم من قوله أو كتف أو

جنب شوي من ياد في ضمير مبدوء طبعها فخذ كرفي لحم الصيد والسمك مذكور في غيره أن أمكن وله صيد سهم أو أحسنه أو جرحه وإليه كلب أو لهود في لحم الطير والسمك مام وتعبير بالنوع أولى مما عبر به (وقيل علم) العلم (معتقد) لانه فخره للنوعين من الطيران شرط في صيد ما لا يجب فيه ويجب أيضاً قبول بلد يؤكل فيه اللحم بكماله الجسد والسمك ولا يجب قبول الرأس والرجل من الطير والذنب من السمك إلا أن يكون عليه لحم فيجب قبوله نص عليه في الامور نص في البوي على أنه لا يجب قبول رأس السمك (و) شرط (في ثوب) أن يد بكر (جنب) كقطن أو كحل (ودونه) وهو من زاد في بولده الذي ينسج فيه من اختلاف الغرض وفيه يغني ذكر النوع عنه وعن الجنس (و) طوله وجرعه وكذا غلظه ومغافته ونعومه أو شدة من دقة وروقه وخشونة والغالب الدقة صلتان للفرق والصفقة

والرقة صلتان للسمع والأول منهما الانضمام بعض الخطوط إلى بعض والثانية عدم ذلك (وطولها) أي الثوب عن تبخيلها الصبر وحده (علم) دونه تصور لأن الصبر مستقر أشد (وصح) السلم (في قصور) لأن القصر وسبقه قصور (وفي) (مصبوغ) قبل انصبه كالبود ولا مجموع (علم) بل علمان المصبوغ بعد الصبر فخره فلا تفرق منه الصفقة بخلاف ما قبله ومنه في قصير وسراول جديدين ولويسون لأن صبغها طوله أو عرضها وسعة أو شدة بخلاف اللبوس منسوسا لكن أو غير دونه لا ينضب (و) شرط (في ثوب) أن يد بكر (أو جب) كبر

المصدر الصبر على وجه لا يخرج عن كونه من نوعا بخاري وكان عكسه أن يقدّر في القيمة على هذا الوجه فيجب الشوري ياد لا يحالة اه (قوله أو طعم شأن) جمع شأن فانه الثوب في ثوب الرتبة اه شوري قوله جذع أو شدة انظر لؤذ كركونه جذع معضاهل يميز ما أجدعت قبل العام أو ما أتوا خاذا عما من تمام العلم وقد يقال لا يخرج في الأول وكذا في الثاني ان اختلف الغرض كذا في الحاشية أقول قياس ما تقدم في بحث انه يؤخذ البالغ بالنسب أو الاحتلام ان يكون هنا كذلك فتؤخذها بالحاشية أو أجدعت مسدداً استلها وان لم تبلغ سنة فقد فالوا ان الاجتماع قبل تمام السنة كاليابوغ بالاحتلام اه شوري (قوله راع) أي أن لم الرعية أو طبيب المعالفة أو دسم فلا تقبل احدا مما من الاخرى في كلام شيخنا الصبر في علم قبول الراعية من المعالفة خلا ما طلب وسكت عن قبول المعالفة من الراعية اه حل (قوله ان أمكن) لعله استرا من انصده وضد وعن العلف وضده (قوله وفي طعم الطير والسمك مام) أي ذكر النوع والجنس دون ماذ كرهنا في غيره اه أي علم مامر انه لا بد من ذكر النوع والجنس وكان الاول ان يقول واما السمك والطير فقد صرح حكمه ما مرأت بعضهم قال ان أراد مجر في غير الصيد والطير فليخرجها ما ان أدا في الصيد فليخرجها اه ولا تدخل الصدا والعلف ونحوها كذا كونه والاثنية في لحم الصيد اه حل وأولى من هذا ان أراد ما صر في قوله وشرط في طير وسمك ولحمها الخ ذكره لئلا ينظر عنه وهذا التقرير سطر ما قبل من التردد اه شوري (قوله من الطير) أي واما من غيره فلا يمين بجمه يلجس فيعمل بالبيان اه شيخنا (قوله الآن يكون عليه) أي على الذنب من السمك واما رأس ورجل الطير فلا يجب فيها القول بطلها سواء كان عليه علم أو لا كما يؤخذ من شرح مر وعبارته فيجب قبول الجذع يؤكل في العام مع اللحم الرأس ورجل من طير أو ذنب أو رأس لا علم عليه من لحمه اه بحروته في عرش عليه قوله لا علم الخ راجع لكل من الذنب والرأس (قوله وشرط في ثوب الخ) ويجوز السلم في الكان أي بعد دقة أي تضاعف فيه ذكر كبر بدوونه وطوله أو قصره ونعومه أو خشونته وقدما وغلظه وعفته أو حد اثنتان اختلف الغرض بذلك اه شرح مر (قوله بولده) أي قطره ولا يشترط خصوص شخص البلدا اذا خالف قطرها باختلاف الغرض حيثئذ يذ كر النوع ولا وسبقه من اختلاف الغرض به ونقل عن شيخنا انه ان اختلف الغرض به فلا بد من ذكره اه حل (قوله وقد يغني ذكر النوع الخ) بان كذا في النوع لا ينسج الامن جنس كذا في بلد كذا (قوله عن القصر) بفتح القاف وسكون الصاد اه شوري (قوله كالبرد) وهي الثياب التي فيها خلوط لكن الذي في المختار ومثله المصباح فصور الورد كساء أو دمر مع فيصغر ثبته الاعراب والجمع يرفع الراء اه (قوله لان الصبغ يدخل) قيل يؤخذ منه انه لو غسل بغيره زال السداد المخرج يجوز السلم في كانه يقول أسألت المكي في ثوب مصبوغ بعد الصبغ مقبول بحيث لا يبق به انسداد اه حل وهو كذلك (قوله وسعة أو شدة) هذا كالتمثيل لما قبله لانه اذا بين الغرض بمقابلته ففدين السعوط مقابلها فبين الغرض يعني عنه اه شيخنا (قوله وشرط في الخ) ولا يصح السرفي انظر المكتوب في القواصر وهو المعروف بالجمرة لتغير استقصاء صفاته الشترية فحتمه ولا يلا في على مسطرة واحدة طلبا كتنسج الماوردى من الاصحاب أو في به والجرحه اه تعالى وذك كر في الربط العنب غير الاخير بن والربط كالتبر ومعلوم انه لا يخاف فيه ولا الحنطه وسواها الجرب كانتهم فبما ذكره في مدة الجلبه ساف

والرقة صلتان للسمع والأول منهما الانضمام بعض الخطوط إلى بعض والثانية عدم ذلك (وطولها) أي الثوب عن تبخيلها الصبر وحده (علم) دونه تصور لأن الصبر مستقر أشد (وصح) السلم (في قصور) لأن القصر وسبقه قصور (وفي) (مصبوغ) قبل انصبه كالبود ولا مجموع (علم) بل علمان المصبوغ بعد الصبر فخره فلا تفرق منه الصفقة بخلاف ما قبله ومنه في قصير وسراول جديدين ولويسون لأن صبغها طوله أو عرضها وسعة أو شدة بخلاف اللبوس منسوسا لكن أو غير دونه لا ينضب (و) شرط (في ثوب) أن يد بكر (أو جب) كبر

بقتضيلها ومن عدم صحة السلم في الارزق فشرته العليا كما في قوله الوالبرحه تعالى خلا لما في فتاوى المصنف
كالمجر اذا لم يفرق لونه وصغر حياته وكبره الاختلاف فشره مخفوزاته وانما صرح به لانه يعتمد على المشاهدة
والسلم يعتمد على الضمان ومن ثم صرح ببيع المخرجات دون السلم فهو بيع بحد بحد منهم بحدته في الفلح وحري عليه ان
الضمان وهو ظاهر ان الضمان بالسلك لم يذكره فتاوى ابيه بانكاحه ومنذ صرح في الادلة في ذكره فاما مفرق
الحب المتقداره و يذكر ايضا كيشة طعنه هو برسا الدواب او الماء وغسبه ميتشوة الطين او غسبه ميتشوة
و يصح في التبن فيذكر ان من تبن حنطة وشعير وكبسه او وزنه والمذهب جواز في السويق والشاوي يجوز في
قصب السكر وزنا في قشره الاسفل وبشرط قطع اعلاه الذي لاحلا وفيه كماله الشافعي رضي الله عنه وقال
الزفي وقطع جماع العروق من اسفل وهذا هو الاصح وبارحما عليه من القشور ولا يصح السلم في القشور ولا في
ان من مكانه فانه لا يثبت في البعثة والافهمول و يصح في القول ككرات ونوم وبصل وخبث وساق ونسناع
وهند بلوز تايد كبر حنطه ونومها وولفها وكرها وصغر هاو بلدها ولا يصح في القف والجزر والابيض والورد
لان وقرته لا يضره فهو و يصح في الاشعار والاصواف والاورار كجمرت الاشارة اليه في ذكره اصله وذكره
او اوفته لان صرف الاناث اتم واغتنر بذلك من ذكر المين والحشوة ببلده ووقته هو خربق اوزرعي
وطوله او قصره ووزنه ولا يقبل الامتنع من بيعه ونحوه كشوك ويجوز شرط غسله ولا يصح في القز وفيه حوده حيا
او ميت لانه يمنع من قزوز الن اما بخروجه منه فيعوز و يصح في انواع الطر كزعفران لانها لا تصليح فيذكر
وفيها من لون ونحوه ووزنها ونوعها اه شرح مدر قوله وشعير اى شعير الفلح لا شعير الارزق لا يجوز السلم
فيه اى وان جاز به اه حل قوله وبلده كدكي هذا يفيد ان الماراد بالبلد الفطر لا شخص البلده كحل
لم يختلفه قال السبكي عادة الناس ان لا يذكر والون ولا صغر الحيات ونحو عادة فاسدة بخلافه نص الشافعي
والاصحاب اه حل قال الشوري فليتبناه اه قوله كبر او صغرا لان صغره الحب اقوى واشد اه
شرح مدر قوله بضم العين اى اوكسرها كما في القاموس اه شوري قوله وبين ان الجلف على الفضل
او بعد الحذاق اى لان الاول ابقى والثاني اسلب لانه يخالفه لاني حمل يختلف فيه الفرض بذلك اه حلي
قوله اى هل يحمل) وسعي الحافظ الامين لانه يعتقد كل شئ وضع فيه من القير اه قوله وبين مرعاه
الضهير الجسلي بتقدير مضاف اى مري اصله وهو الفضل وكذا ما بعده قوله وقوته اى تحته بدل ما بعده فهو
بالتشديد اه ع

شعير ان يذكر (قوله) كبرق
او معق (قوله) كاجر او
ايض (قوله) كسدق او
مكر (قوله) كبر او صغرا
(قوله) بضم العين
(قوله) ولا يصح تقدير
مدته عقده قال الماوردي
وبين ان الجلف على الفضل
او بعد الحذاق وشرط
الربط والعبن ما ذكره
الفتوح والحذافه (قوله) عسل
اى عسل نحل وهو المراد
منه الاطراف ان يذكر
(قوله) كجبي اى ابلدى
ويبين ببلده كجاري او
مصري (قوله) كجبي او
خربق (قوله) ككيس او
امعرا وشاويون الفرض بذلك
قال الماوردي وبين مرعاه
وقوته اوزنه لانه عقده او
حدثاته كاسرجه بالاصل
لانه لا يختلف الفرض فيه
بذلك بخلاف ما قبله

● (فصل في بيان اداءه) ● قوله وقت اداها الخ معطوف على قوله المسلم فيه تكون غير
مساعدة عليه ايضا للاضافة على معنى في اى بيان اداءه غير وقت اداها اى بان اداها في غير وقت اداها في غير
مكان اداها شيئا وقد قل على الحلال فصل في الاستبدال عن المسلم فيه زملة ومكانه قوله ويجب
قبول الاجراء الخ نعم لو امره بقبوله ككون المان به اصلها او فرعه او زوجة ومن اخرجه بغيره او بغيره
فردا لم تكمل البيعة لم يزمه بقبوله جاهلا فلا يفسد قبضته او يصح بيعت عليه وجهان اصحهما الثانيهما
وفي نحو عه وجهان اصحهما الثاني من الحكم من يحكم بقبوله اه شرح مدر وكتب عليه
عش قوله نعم لو امره بقوله الخ هذا الاستدلال على وجوب قبول الاجود وقضيه انه لو اخضره بالصفة
الشروط من غير زيادة ولا نقص وجوب قبوله وان كان له عرض في الامتناع وبسليمه في قبضته وبين
الاجود بان الحضر بالصفة يصدق عليه انه المسلم فيه حقيقة ولا كذلك الاجود قد يرد في القمار صحوه
من انه لو كان في شراء عبدة فاشترى الى كبل من يعتق على المولى مع وفتح للمولى على المذهب به قطع
الجمهور لان القضاة شامل قوله بخلافه والى السلم الخ غرضه هذا الفساد القياس الذي تحسبه الضعيف بلدا
فارق في عياره شرح مدر والثاني لا يتصل بانه من الفة على السلم اليه بنسبة خمسة اذ وقع عليها

● (فصل في بيان اداءه) ● قوله وقت اداها الخ معطوف على قوله المسلم فيه تكون غير
مساعدة عليه ايضا للاضافة على معنى في اى بيان اداءه غير وقت اداها اى بان اداها في غير وقت اداها في غير
مكان اداها شيئا وقد قل على الحلال فصل في الاستبدال عن المسلم فيه زملة ومكانه قوله ويجب
قبول الاجراء الخ نعم لو امره بقبوله ككون المان به اصلها او فرعه او زوجة ومن اخرجه بغيره او بغيره
فردا لم تكمل البيعة لم يزمه بقبوله جاهلا فلا يفسد قبضته او يصح بيعت عليه وجهان اصحهما الثانيهما
وفي نحو عه وجهان اصحهما الثاني من الحكم من يحكم بقبوله اه شرح مدر وكتب عليه
عش قوله نعم لو امره بقوله الخ هذا الاستدلال على وجوب قبول الاجود وقضيه انه لو اخضره بالصفة
الشروط من غير زيادة ولا نقص وجوب قبوله وان كان له عرض في الامتناع وبسليمه في قبضته وبين
الاجود بان الحضر بالصفة يصدق عليه انه المسلم فيه حقيقة ولا كذلك الاجود قد يرد في القمار صحوه
من انه لو كان في شراء عبدة فاشترى الى كبل من يعتق على المولى مع وفتح للمولى على المذهب به قطع
الجمهور لان القضاة شامل قوله بخلافه والى السلم الخ غرضه هذا الفساد القياس الذي تحسبه الضعيف بلدا
فارق في عياره شرح مدر والثاني لا يتصل بانه من الفة على السلم اليه بنسبة خمسة اذ وقع عليها

سنة فلا يلزمه قبولها و فرق الاول بعلم السكبان فصل الجودة فهي تابعة لاختلاف زيادة الحشيشة انتهت (قوله لان ليس حقه) فبما ان الاجود ليس حقه ايضا لذلك زاد في العلة قوله مع ضروره به و يؤخذ منه انه اذا انصرف بالاجود كان كان رقيقا يصدق عليه أو أمقه و هو حقه فيفسخ النكاح أو كان من بعض الحواشي لان بما دفعه الى عالم يرى عنه عليه يصير على قوله وهو كذلك اه شيئا (قوله وخرج بما ذكر الخ) أي أورد أو أورد صفة ماله ظاهر في ان المخالفة بين المؤدى والمؤدى عنه انما هي في الصفة فيعيد اتحاد الجنس والنوع فخرج به ما ذكره الشارح اه حل (قوله ونوعه عنه) هذا هو الاصح والثاني يجوز هو الاصح عند المالوري والبندنجي والرويني قال السبكي به اقول لانه لو تزل اختلاف النوع منزلة الاعتراض لزم ان يتزل اختلاف الوصف فزعمه ولا تأكل به بل اجعوا على الجواز وحديث اعطاء الراي من البكر دال على ان مطلق المغارة لا يضر فيكون كل ذلك من باب الاستيفاء لامن باب الاعتراض ولهذا اذا أخذ أدنى يقال صالح بعض حقه ولا يفرق ذلك ببعض في الحلاق المساحة عليه بين الوصف والنوع وطال في بيان ذلك فليراجع من شرحه اه والمراد بانواعها يشمل الصف اه طباري اه سم (قوله وخرج معقلى عن عمر بنى) أي وخرج من شرحه اه وخرج عن رطب ومسقى بخر عن مسقى بعين ومسقى بماء اسماء عن مسقى بماء الوادى على ما نقله الراي واعتمد هو وغيره وفيه نظر لان ماء الوادى ان كان من عين فقدم من مطر ثم ماء السماء ايضا لان يعلم اختلاف ما يثبت منه اختلافا طاهرا وزعم بعضهم ان اختلاف المسكنين بمنزلة اختلاف النوعين اه شرح حر وكتب عليه ع ش قوله الان يعلم أي فلا يتو حجه النظر وان فرض اختلاف فله الجواز ان تأثير المطر النازل على الزرع يختلف تأثيرا اجتماع في الوادى منه ثم سقى به الزرع لتكيف المحتم في الوادى بصفة ارضه فيحصل له حالة تختلفا فماتزل من السماء على الزرع لا على الطين (قوله فاصح) أي ولا يجوز لان عدم الجواز لا يلزم لعدم العلة اه ع ش على حر (قوله عن السلمية) أي حقيقة وحكاية فالمراد ان المسكن ليسهل ما اعتد عليه لفظ البيع ولم يجعل ذلك اعتنا بواجب أو خدم موصوفا بغير الصفة التي اعتبرت في القيد اه لان الصفات لعدم كثرة التفاوت بينهما حدث واحدة فلم يستوف الاعاقد عليه اه ع ش وفيه سقطة في الاعتراض ان يلخصا السلم بان يتقايلا فيه ثم يعارض عن رأس المال ومن ذلك ما لو أسلم لا تختره بالي درهم فاسلم الآخر اليه فوالى درهم واستوى باسفة وحلولا فلا يقع تقاض على المنقول اعقد لانه كالاعتراض عن السلم فيه وهو متنع اه شرح حر وكتب عليه الرشيدى قوله بان يتقايلا الخ أي فلا أثر لغيره في التقاض ا فلا يصح من غير سبب كما تقدم التنبيه على أخذ من كلام الشارح خلافا لخر فيما سوان كان هناك ذكر هذا التفسير الذي ذكره الشارح (قوله كيمر) أي في باب البيع قبل قبضه لكن تقدم ان يحمل ذلك اذ لم يقضه شخص والاجاز الاعتراض عنه بغير حشيه ونوعه لانه الاثنان من ضمنان لادن سلم لان الثابت في ذمة الضامن تقابل السلم في لابعنه وكتب ايضا قوله كيمر أي في باب البيع قبل قبضه وتقدم في أول باب السلم ان البيع في الغنة ولو لفظ السلم عند المصنف بناء على ان الاحكام تابعة للمعنى لا لفظ وتقدم عن شيئا انما يابسة لفظا فليصح الاعتراض عن السلم في الغنة لفظا البيع دون السلم لاعتراض الاعتراض أي اعتراض غير حشيه ونوعه اه حل وقوله عن السلم في الغنة صوابه عن الثمن لان الثمن لا يصح الاعتراض عنه سبعا كلى أو مسلفا به وصار الشارح فيما تقدم وضع استبدال عن دين غير مقرر اه شيئا حر (قوله من مدخر الخ) في الصالح المدخر مدخرة مثل قصب ونحوه وهو التراب المتد قال الازهرى المردصاع الطين وبعضهم يقول الطين العلة التي لا يتجاملط لعل والهرت تسمى لغيره يتمدرة لان يثبتها غالبا من المدخر ولا ينسب مدخرة أي قربة ومدخرة الخوض مدخران بان قتل أو سلمته للكل وهو الطين اه (قوله وقد أسلم كلابان) أي وجب القبول الان يكون لا يجرى التراب خفية فلا يلزمه قوله كحكاية في الرضا بقا قرسي حر الرض اه

لانه ليس حقه مع ضروره به وخرج بما ذكره اده غير نفسه ونوعه عنه كبر عن شعير وغير معقلى عن عمر بنى فلا يصح لامتناع الاعتراض عن السلم فيه كيمر ويجب تسليم البر وقوه تعيين مدخر و رطب ونحوهما بان كان فيه قبض من ذلك وقد أسلم كلابان

أشياء من جنس مفهوم قوله ولو لم يحل وهي أضام مفهوم التديق قوله ولو أضر المسلم فيه الحال في مكان التسليم
 الخ تأمل (قوله ولو أضر المسلم فيه الحال) هل وإن كان مؤخرًا في الأصل ثم حل لا مانع يحظر وانظره واضم
 قوله الثاني ولو نظر به بعد الحل لا يقال هذا في السلم الحال وما يأتي في المؤجل لانه قول وقوله لا يقال التغيير
 الخ بنافيه بل يرى اه شو برى (قوله الحال) أي اسامه أو بعد حلول الأصل اه عرش على مر وألحق
 الاستوى بالحال المؤجل بنذر أو وصية نظر المأوقر في العقد لا لماطر بعده اه شو برى (قوله أضره على
 القول أو الأبراء) لثان تقول هلا أضر في الشق الأول أعني إذا كان الغرض غير البراءة على القبول أو البراءة
 على الشق الثاني أعني إذا كان الغرض البراءة لان الغرض في الشق الأول كفل الزهن يحصل بالبراءة
 الا ان يفرض به السلم يكن في الشق الأول البراءة مقصودة بالثالث اقتصر على الأصل من مطالبته بالقبول بخلافه
 في الشق الثاني اه سم (قوله بالتغيير في المؤجل) أي ولم يكن للمسلم غرض صحيح في الامتناع لان هذه بعينها
 هي مفهوم المتن الذي صرح به بقوله فيمالي فأن لم يكن له غرض صحيح في عدم قبوله أضره على قوله بجزم
 بالايجاب على القبول هو ما على المعتمد وانما ذكرها هنا لغرض الفرق الذي أشار اليه بقوله وعليه الخ اه
 شيئاً (قوله في المؤجل) أي الذي عمل من يحصل التسليم ولم يكن للمسلم غرض صحيح في الامتناع ولكن غرض
 المؤدى هو البراءة وقوله والحال الخ أي وكان غرض المؤدى هو البراءة ولا يبعد كون المسلم لا غرض له لان
 اختلاف الممكن غرض صحيح اه شيئاً (قوله في الثاني) أي الحال وقوله وعليه فرق أي بين المؤجل مطلقاً
 أي المضر في مكان التسليم أو غيره والحال المضر في غير مكان التسليم وبين الحال المضر في مكان التسليم فسلم
 من هذا التفران المسلم اذا لم يكن له غرض في المؤجل المجل ولكن المسلم اليه غرض من تجهيله راءة فتمت بغير
 المسلم على القبول فقط لعله أو على الأبراء أي هو التغيير اه حل (قوله بطلب الأبراء) أي أو القبول
 وقوله نظراً لنقض في ذلك أنه لا فائدة في الإيجاب على القبول وبطلان التغيير بين القبول والأبراء اه
 وأوجب بأن طلب الأبراء فيه تصديق حيث قيل له امان تقبل أو تعري اه وقوله بخلاف ذلك أي المؤجل والحال
 المضر في غير مكان التسليم فإن المؤجل الذي عمل قد اختلف فيه الزمان والحال المضر في غير مكانه قد اختلف فيه
 المكان اه حل (قوله ولو نظر به الخ) شروع في الترجمة الثالثة وهي بين أدائه في غير مكانه اه شيئاً وفي المختار
 وانظر التوضيح وقد نظر بعده من باب طرب (قوله ولو نظر به بعد الحل في غير محل التسليم ولحقه مؤنة لم يلزمه
 أداء) فيه أم وأحداه فسر الشارح كما ترى قوله ونقصه مؤنة بقوله ونقصه من محل التسليم إلى محل التلف
 وقد لا وعدم الزوم حيث يتضرر المسلم اليه حيث يذبح الخ فانظر ما عني فضرر يذبح فإنه لا يلزم من الأداء
 تكليفه مؤنة النقل لانه قد يكون لنقصه مؤنة ويمكن تحصيله من محل التلف من غير غرامة مؤنة النقل بان يوجد
 في محل التلف يسرع محل التسليم أو يلزمه بل قد يكون محل التلف هو محل وهو التسليم فيه ولا يوجد في محل التسليم
 الا بالنقل من محل التلف إلى محل الاداء في الكلام على ما إذا كان يسرع محل التلف على لا تأخر ولا يسرع محل
 التلف مانع مستقل من لزوم الاداء وان لم يكن فله مؤنة حتى لو كان السلم فيه قد أسير المؤمنة لنقصه ولكن سفره
 محل التلف على لم يلزم الاداء على النقل المتعد كسيف كره الهم الا ان يقال المنظر اليه انما هو محل التسليم
 فلا يلزمه الاداء في محل التلف حيث كان لنقصه مؤنة فكأننا كلفناه المؤنة وان لم يلزمه ان يغرمها بالتلف وقوله
 نظر فلنأمل أو مثال المراد مؤنة فوجب بذلة السعرة ومساكنه في الأمر الثاني وثانها قال مـ قال بعضهم
 المراد مؤنة يسير يتبع السعرة والاطار فتنه فوجد في النقل من مكان إلى آخر من البلد الواحد اه وأقول قد تكرر
 مـ ان كلام من كون النقل له مؤنة ومن لا يتضرر محل التلف عليه مستله في عدم لزوم الاداء بغيره بل شيئاً
 في شرح الارشاد حيث قال مع التماسه لا أعلم أي ولا يجب أداء مسلم فيه تقبل بان كل من له مؤنة بلداً آخر
 غير مكان الاداء اذا حال عليه السلم لا يتبعه لعدم التزمه مؤنة نقله وبالله ماو كاتبة قيمته حيث طرب لك مـ

الحال في مكان التسليم
 لغرض غير البراءة أضر
 المسلم على قبوله أو لغرضها
 أضره على القبول أو الأبراء
 وقد يقال بالتغيير في المؤجل
 والحال المضر في غير
 مكان التسليم أو بضاعه
 جرى صاحب الأثر في
 الثاني والذي يتبعه كلام
 الروضة وأصلها الإيجاب فيها
 على القبول فقط وعليه
 يفرق بان السلم في مستلها
 سبق التسليم فيها لو جود
 زمامه ومكانه فامتناعه منه
 بعض عند فسخ عليه بطلب
 الأبراء بخلاف ذلك (ولو
 تلفر) المسلم (به) أي بالسلم
 اليه (بعد الحل) بكسر الحاء

وحيث ذهب هذا المتقول عن هذا البعض فيجب تقديم اعتبار مجرد كون النقل له مؤنة وجبان المداراها على
 زيادة القيمة موضع الظفر فليست أم ثم أورد ذلك على "مهر" فقال المراد بارتفاع السعر بسببها ان يكون مؤنة
 النقل اذا انضمت الى سعره يجعل الظفر اذا لم يجز ع على سعره يجعل التسليم وان كان السعر في الموضع واحد
 وفيه ان هذا ليس فيه الا مجرد اعتبار مؤنة النقل في الحقيقة فتأمل وان كان كتب شيخنا ليرى بالهامش عند
 قوله ولم يجعلها المسلم اليه كاتري ما فيه هذه العبارة يصدق مفهوما الا في كل واحد اليه في حق صعيد مثلا
 وجعل محل التسليم الصعد ثم وجد بصرفه فطالب به فيها ويجعل المؤنة أي بان يدفع له مقدار اسوة جله من الصعد
 اليها ولا يتجه اجباره على قبول ذلك كالاختصاص فليست أم ثم في عكسها يتجه الاجبار اه وفيه في عكسها أي بان جعل
 محل التسليم مصرفه جده بالصعد فطالب به ويجعل المسلم مؤنة النقل بان يرضى المسلم فيه بدون زيادة مؤنة نقله
 وان يخرم من عنده لاجرة نقله فليست أم وفيما قاله رحمه الله تعالى أمر ان أحدهما انه أمادان معنى فيجعل المؤنة هنا
 التي ذكرها الشارح ان يدفع المسلم للمسلم اليه اجرة النقل من محل التسليم الى محل الظفر لكن ما كتبه في
 هامش الصحيفة لا يتصنف شيخنا لطلبه من قوله وتعملها المسلم بان يرضى المسلم فيه من غير مؤنة تأخذها
 من المسلم اليه يقتضي ان المراد بتعمل المؤنة الرضا بالمسلم فيه من غير شيء آخر فيظفر نقله وهذا واضح نعلمه
 ان الامر مؤنة نقله من محل الظفر الى محل التسليم وقد يقال كل من الامر من معتبر بحيث كان لنقله من محل
 التسليم الى محل الظفر مؤنة وفيه يخرمها المسلم المسلم اليه وان لنقله من محل الظفر الى محل التسليم مؤنة فيلزم
 المسار تأخذ الامع اجرة نقله الى محل التسليم يلزم المسلم اليه الاداء لكن في هذا الكلام أمر ان أحدهما انه
 ياتزم من كون نقله الى محل التسليم له مؤنة عكسها وهو ان نقله الى مكان الظفر مؤنة فامضى جعل ذلك شيئا
 وتأنى ما كان قضية هذا الكلام انه اذا كان لنقله من محل الظفر الى محل التسليم مؤنة ورضى المسلم تأخذه
 بدونها يلزم الاداء وهذا مفهوم من قول العياض ولو وجد المستحق فيجعل التسليم ان حل ولا مؤنة نقله او
 رضى به دونها اه لكن كتب شيخنا في هامش البهجة ما فيه مؤنة بحث الجورى استثناء ما لو كان المسلم فيه من
 شأنه ان يجلب الى مكان اللقاء قال فلا يجب ادائه وان قنع به المسلم لان في ذلك تكليف المسلم اليه مؤنة نقله من بلد
 المحل الى بلد اللقاء به على ذلك أول الباب وقال هنا بحث ايضا وساق شيخنا ما تقدم من شرح الارشاد لشيخنا
 نقله عن الجورى ثم قال ثم رأيت ما كتبه في المتن من المناهج وشرحه لاجل حيث قال ولو وجد المسلم المسلم اليه
 بعد المحل في غير محل التسليم يلزمه الاداء اذا كان لنقله من موضع التسليم مؤنة اه اه كلام شيخنا على هذا
 فما كتبه في الهامش من ان قول الشارح لنقله من محل التسليم الى محل الظفر من ان عكس ذلك أحسن فيه نظر
 فليخرجه من هذا خلافا في قوله الا في لم يجعلها المسلم اليه فان المراد به ان يدفع المسلم اليه المسلم مؤنة النقل من
 محل الظفر الى محل التسليم وثالثها ان قوله ولا يتجه الاجبار ان كان سبب ذلك زيادة السعر يجعل الظفر حذو
 لان الفسخ انما يحصل فيه بالنقل من محل التسليم كاجرة العادة بذلك ففيه ان زيادة السعر لم تستعمل لعدم
 لزوم الاداء والكلام ليس فيما قبل في مجرد مؤنة النقل التي هي على أخرى مستقلة كاتري الا ان يكون شيئاً يرى
 ان المدار على زيادة السعر لكن قوله في الحاشية الاخرى أي بشرط أن لا تكون قيمته في ذلك الوقت بالمعد
 المتقضى ان يخرم كل من الامر من وفيه ايضا ان كون القيمة ينقل من الصعد الى مصرفه لا يجب زيادة سعره
 بصرفه على سعره بالصعد بل قد يكون سعره بصرفه على سعره بالصعد أو أقل فيبقى ان يفصل وفيه ايضا ان فرض
 في يرضى بصرفه بواسطة نقله اليها من الصعد لكن قد تكون مؤنة النقل التي دفعها المسلم للمسلم اليه بدافعة
 لصرفه زيادة السعر بصرفه لو كان يباع في الصعد بعشر دراهم وفي مصرفه خمسة عشر وكتب شيخنا حجة
 ما إذا دفع اليه خمسة مكنه ان يرضى بها عشر ويحصل في خمسة عشر المسلم فيه من مصرفه لم يضره ولو يخرم
 في زيادة على قيمته بالصعد فيبقى ان يفصل وانها قال شيخنا في شرح الارشاد بعد تقدير المستعملين جلته

ما تقدم منه ومنه يؤخذ مما اقتراه لو كانت البائدة التي لقيت فيها باء داخل المسلم فيه منها إلى محل التسليم كما
إذا أسبل اليه في حنطة أو فيها بالقاهرة فتم وحده في بلد من مدينته مصر كانت أداؤه ثم إذا طالبه لأنه حنطت وفي عليه
مؤنه في ذلك إلى القاهرة فهو محتمل واستظهره الشارح اهـ وأقول ان كان وجه ذلك عدم زيادة السعر في
بلد القناع فيما ذكر فهذا انما يتبعه على من يقول على زيادة السعر فقط ولا يقول على مجرد كون النقل له من دولة
يتبعه على من يجعل كلامه ماعلة مستقلة لعدم لزوم الاداء فليجرحه تحرير عن مر في درسه انه حيث زاد سعره
لكن كان لنقله إلى محل النقل، ونظروا في ما إذا كان مجموع مؤنة النقل وسعره يجعل باء النقل لا يزيد على سعره
جارية بانه ينقل إلى محل النقل بخلاف ما إذا كان مجموع مؤنة النقل وسعره يجعل باء النقل لا يزيد على سعره
التسليم وما إذا كان هو جدد يجعل النقل لا يسره من محل التسليم إليه فيكون محل التسليم مصر ومحل النقل
الصعيد فيجب الاداء ولا نقل لأنه لنقله من مصر إلى مدينته ونقله من جدي من الصعيد بنفسه من غير احتياج إلى نقله
من مصر فلا ينفرد بالموثقة حيث لا عدم نصير المسلم إليه باليقال هذا وجب ان المعتبر زيادة السعر دون مؤنة
النقل مع ان المرضي ان كلامه مستعمل لا نقول هذا مجموع لان حاصل هذا ان كلام من زيادة السعر في نفسه مع قطع
الظن عن الموثقة بل وان لم يكن لنقله مؤنة تقوم مؤنة النقل اذا أوجبته زيادة السعر ماعلة مستقلة وليس في هذا
اعتبار بزيادة السعر فقط في نفسه قيمه ان المدار حيث لا يزيد على زيادة السعر سواء كان بنفسه أو بواسطة مؤنة
النقل ونحن ندعى ان هذا مدارهم ونعزوه اهـ، فانه حيث لم يلزم الاداء لمؤنة نقله فيها المسلم إليه في التجار
المسلم إليه قبولها والاداء هو بل يجب ذلك أو لا لانه يؤتى فيه وبالله العدم الوجوب للجنة فليجرحه وهو في
شرح الروض في لزوم نقله من القرض طه قال ولا يلزم المحترض الدفع في غير مكان الا قراض الا إذا لم يكن
لجده مؤنة أو تحصيلها للمحترض ثم اعلم ان انما نعلمه مر ويرزبه في كل من التسليم والقرض فيسألون في مؤنة
في غير محل التسليم انه ان لم يختلف القيمة وان لم يكن لجده مؤنة الدفع وان اختلف وان لم يكن لجده مؤنة
أو كان لجده مؤنة بل يجب الدفع فكل من اختلف ان قيمة مؤنة النقل له ماعلة مستقلة حتى اذا اقرض منه بمكة
أو بد قع ووجهه يصير لا يجب الدفع بل يجب القيمة بمكان القرض لان لجده إلى مصر مؤنة ولو اقرض ديناراً
بمصر واثبه بالروم لا يجب الدفع لان قيمته بالروم أكثر اهـ سم (قوله في غير محل التسليم) أي مكانه المعين
بالشرط أو العقد قد يشكل مع عدم التأمل قوله أو العقد بان الكلام في المسلم الموجه بل دليل قوله بعد المحل
وفيما لجده مؤنة بل دليل قوله ولنتله مؤنة والسلم المؤجل اذا كان للنقل مؤنة فلا بد من بيان محل التسليم وان كان
موضع العقد صالحاً على المعتمد كحضرته أو أول الباب فاسمى قوله أو العقد والجواب ان في المسئلة خلافاً لمعنى
الشارح فيمسابق على انه اذا كان المكان صالحاً للتسليم لا يشترط التعيين ويتعين موضع العقد وان كان
السلم موحلاً فلهذا هنا والعقد معنى على ذلك ولا إشكال على ان التسليم لم يبق له بد المحل يستلزم كون الكلام
في المؤجل فقط بل يمكن ان يشمل مع ذلك الحال أيضاً فيصدق عليه قولنا بعد المأول اذ معنى بعد مدة الحلول
ان يكون النقل في وقت اتصف فيه بالحلول وهذا أعم من ان يتصف بحلول حادث أو أصلي فلي تأمل وقد
يصل أيضاً بان المؤنة المذكورة هناك مؤنة نقل المكان التسليم والكلام هنا في مؤنة نقل بل محل النقل فيجوز
أن يفرض هذا في ما إذا كان وحلاً والمكان صالحاً ولا مؤنة فله يتعين مكان العقد وهذا لا ينافي ذكر المؤنة
هنا لان المراد مؤنة النقل المكان النقل تأمل اهـ سم (قوله ولنتله مؤنة نقله) اعلم ان حاصل ما قرره شيخنا
طلب فذلك ما اعتمد ومعه عليه انه اذا احتج على غير محل التسليم فأحضر المسلم إليه التسليم فيه فاستمتع
من قوله فان لم يكن لنقله من بلد الاحتجاج إلى بلد التسليم مؤنة أو كان لنقله مؤنة وتعمله المسلم إليه بان
دفعها لغيره لم يصرفه في نقل المسلم فيه وجب عليه اعنى على المسلم الشئ وان كان لنقله مؤنة ولم يعمله المسلم
إليه بل لمسلم التسليم يقول لم يضر المسلم إليه المسلم فيه لعموم انما طالب المسلم إليه بان كانت قيمة المسلم

(في غير محل التسليم) بقضها
أي مكانه المعين بالشرط
أو العقد وطالبه بالسلم فيه
(ولنتله) من محل التسليم
إلى محل النقل (مؤنة)

فيه في بلد الاجتماع أعلى من قومه في بلاد التسليم لم يلزم المسلم إليه دفع المقيم ولا دفع قيمته بل لا يجوز دفع قيمته لأنه اعتياض سواه في ذلك يحمل المسلم مؤنة النقل إن كان للتسليم مؤنة وألا وإن كانت قيمة المسلم فيه في البلدان سواء أو كانت في بلاد التسليم أكثر فإن لم يكن لنفسه مؤنة أو كان له مؤنة لم يتغير تحملها المسلم بانرضى بالمسلم فيه من غير مؤنة بأخذها من المسلم إليه وجب على المسلم إليه الدفع إليه وإن كان لنفسه مؤنة ولم يتحملها المسلم بان لم يرض بالمسلم فيه من غير شيء بأخذها من المسلم إليه الدفع إليه وهكذا يقال في القرض إلا أنه حيث لا يجوز القرض على الدافع للعرض أخذ القيمة ولو الاعتراض عن القرض اهـ ولم يثبت فيه إذا ادفع المسلم إليه إلى المسلم ما نقله مؤنة ودفع له المؤنة أضاف إلى أنه يلزم الاعتراض بعد أن أوردته عليه وقول الشارح ونقله من محل التسليم إلى محل التفريق ليس العكس أحسن كجوابي عليه شيخنا المذكور اهـ سم قوله ونقله مؤنة أي أو كان سعره في محل القرض أعلى من محل التسليم اهـ عرش على مدر قوله ولم يتحملها المسلم عن المسلم إليه بان يتكفل من نقله من محل التسليم بان سألوا من يحمل ذلك وليس المراد أنه يدفع ذلك للمسلم لأنه اعتياض اهـ حل وقوله اعتياض أي عن صفة المسلم في معنى النقل اهـ من خطبنا الأشواق بهامش مدر قوله ولم يتحملها المسلم عن المسلم إليه هذه العبارة تصدق به وهو ما جازي إلى أنه دفعه في قيمه بعدد ما نقله وجعل محل التسليم الصديد ثم جرد بمصر وطالب به فيها وتحمل المؤنة أي يدفعه مقدار اجرة حمله من الصديد إليها ولا يتجمل اجاره على قبول ذلك كإعتني لتمام نعم في عكسها فيجب الإجمار اهـ سم قوله لنفرض المسلم إليه بذلك أي بالتزام مؤنة النقل لأن الأصل في الإداء أن يكون كذلك اهـ حل قوله ولا يطالب به بقيته قال الزركشي لكن لا يدفع عليه الزامه بالسفر إلى محل التسليم أو التوكيل ولا يجلس اهـ سم قوله ولو العالوة الأولى اسماطه لأن التهمة كانت لا في صفة فلازمها بالمقام لا في الاستبدال حقيقة يختلف ما إذا كانت العالوة تأمن التهمة أو التهمة اهـ عرش على مدر قوله أو يتحملها المسلم الخ الذي هم عليه شيخنا طاب ان الراد يحمل المسلم لهدفها إليها إذا كان يحمل القرض أعلى قيمة من محل التسليم أو مساويا كان يكون محل التسليم مصر ومحل القرض مكة وعدم طلبها من المسلم إليه إذا كان محل القرض أرض خص كان يكون محل التسليم مكة ومحل القرض مصر وإذا لم يطلب منه في مصر المؤنة وجب عليه الدفع في مصر فلتأمل اهـ سم قوله ولم يتحملها المسلم إليه) سم السبكي بأنه لا يجوز وتحمل المسلم إليه لأنه اعتياض اهـ وهذه الآية يؤخذ منها أنه لو كان محل التسليم مصر مثلا وقد أسلم في قيمه بعدى ثم وجد ما يباعه بعد فطلب المسلم من المسلم إليه التسليم هناك بلا مؤنة للنقل لأن يلزم المسلم إليه الدفع أي بشرط أن لا تكون قيمته في ذلك الوقت بالصره أعلى وهو ظاهر وينبغي أن يحمل عليه قول الشيخ فيما سافر يريد ولم يتحملها المسلم عن المسلم إليه اهـ عمرة وعلى هذا الجدل فيكون المراد بها عدم طلبها من المسلم إليه وفي عكس هذه الصورة يكون الراد يتحملها دفعها إلى المسلم إليه كما كتب شيخنا في سابق وارضا وصار شيخنا فيما كتب به على الخ مائة قال السبكي ولو بذله المؤنة فيجب أن يضاف إليه كاعتياض اهـ وقدر المبلغ ما قد خالفه فلنذكر اهـ وقضية هذه الآية الاستمتاع لا يجرى عدم الإيجاب ولا اعتد هذه القضية مدر ورد ما في شرح المنهج والروايات واعتمد بلب خلاف ما صرح به السبكي اهـ سم قوله فان لم يكن له غرض صحيح هذه هي نهاية مسئلة الأفاضل المشار إليها في فيما سبق والحال المحضر الخ لعل ذكر هذا هنا لقرض الفرق وهذا كونه مفهوم الماتن فلا تكرار وقد بين أن هذا في الحال بعد الاحتمال كما أشار إليه بقوله بعد الجدل والمقدمة أي مسئلة الأفاضل إلى الحال ابتداء بدليل أن الحاشي على الحق فيها الحال في الدوام اهـ قوله إن كان المودى غرض صحيح أي هو البراءة لأن هذا القرض بعد الجدل لا ينفك عنه سبب بشكل على هذا ما تقدم في الحال المحضر فكان التسليم وحسنه تكون أن يعرض إذا أخذ ذلك المودى غرض صحيح وهو براءة فتمتبرر بهذا الذي نقله بقوله لتحصيل براءة الذمة الذي كان مراده بالقرض أعم

ولم يتحملها المسلم عن المسلم إليه (لم يلزمه أداء) لنفرض المسلم إليه بذلك (ولا يطالبه بقيته) ولو لم يتحملها لامتناع الاعتراض عنه كما سطره الفصح واستداده رأس المال كما لو انقطع المسلم فيه ما إذا لم يكن لنقله مؤنة أو يتحملها المسلم فيلزم للمسلم إليه الأداء (وإن امتنع المسلم من قوله ثم) أي في غير محل التسليم وقد أحضر فيما كان امتناعه (لقرض) فصح كان كان لنقله مائة من محل التسليم مؤنة ولم يتحملها المسلم إليه وكان الموضع مخوفا (لم يجبر) على قبوله لنفرضه بذلك بان لم يكن له غرض صحيح أجبر على قبوله إن كان المودى غرض صحيح لتحصيل براءة الذمة ولو اتفق كون رأس مال قيمة المسلم فيه فاعترضه وجب قبوله وتعتبر بغير غرض أهم مما يجبر به

من ذلك المال بذلك ومن ثم ضلوا فيه سبيلين أن يكون له فرض صحيح أو لا يخلافه هنا اه حل
 ﴿فصل في القرض﴾ بلغ الغلف أشهر من كسر هاء لشيء به السلم في الضابطة التي جعله لميلها فترحم له
 بفعل بل هو نوع عنه اذ كل منهما سلف اه شرح حر وانما يعبر بالقرض دون الاقراض لان المذكور
 في الفصل لا يختص بالاقراض بل غالب أحكامه لا تنبئ في الشيء المقرض فلو عبر بالاقراض لكانت الترجمة
 تامر بهذا أولى مما في حاشية الشيخ اه رسيدي على حر ونص عبارة عرش عليه في القرض وله
 آثره على ما في المتن لا يشتهر التعبير به ولغيد انه استعمله (قوله بمعنى الشيء المقرض) ومنه قوله تعالى من
 ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه ولا يزداد الا مضاعفا والا تكن القياس اقراضا اه شوبه (قوله بمعنى
 الاقراض) أي بجزا والتي يفيد كلام المتأثر انه اذ استعمل صدرا كل بمعنى القطع وهو بمعنى الاقراض
 فان الاقراض غلب على الشيء على ان يرد له لكنه سمي به بالقرض لكون المقرض اقتطع من ماله مادفصة
 له مقرض اه عرش على حر وفي المصباح قرضت الشيء قرضا من باب ضرب قطعتمو القرض ما قطعتموه
 من المال لتقضاه والجمع قروض مثل غلس وفلاس وهو اسم من اقترضت المال اقراضا ليعترض طلب القرض
 واقترض أخذه اه فتول الشارح يطلق اسماء على اسم عين وقوله ومصدر اقرضت واما الاقراض فاسم
 مصدر وهو المراد هنا المناسب تقدم اه ضمنا (قوله الاقراض حسنة) محل كونه سنة لم يكن المقرض
 مضطرا ولا كان واجبا وبالجملة أو فنان من أخذته انه ينفقه في نفسه ولا احرع عليه ما أو في مكره اه
 شرح حر وكتب عليه عرش قوله أو في مكره لم يذكر المباح ويمكن تصويره اذ ادفع الى فنان يسأل
 من المانع مع عدم احتياج الفنى اليه فيكون مباحا لا مستحبا لانه لم يشغل على تنفيس كربة وقد يكون في ذلك
 غرض لا فاع كنفه ماله باعرا في ذمة المقرض وهذا يخالف قولهم ما كان الاصل فيه الاستعجال ليعتبر به
 الاستعجال في الاقراض والاستدانة فيقرض على غير مضطرا لم يرجع الوفاء منه جهة تظاهره في الحال وعند الخلول
 في المؤجل لم يعلم المقرض بماله وعلى من ألقى غناه وأظهر فاقته عند القرض كما يأتي نظيره في صدقة العاقل ع
 ومن ثم لو عارض المقرض انه انما يرضه لغرضه صلاحه وهو باطنا يخالف ذلك حرم الاقراض ايضا كما هو ظاهر اه
 من شرح ج (قوله لان فيه اعانة على كشف كربة) فهو أفضل من درهم الصدقة الذي قد لا يكون فيه ذلك
 ولو اردناه على الله عليه وسلم رأى له المراجعي بابا لم يفتكروا بان درهم الصدقة بعشر قودره المقرض
 بشانية عشر روز يادنا الثواب دليل الفضل ولذلك عالج به بل المسألة التي مصلى الله عليه وسلم عن زيادة ثوابه
 بالله لا يفي الا في يحتاج واعتمد ضمنا حر ان درهم الصدقة أفضل لعدم العوض فيه وحكمة كونه بمثابة عشر
 ان فيه درهمين بلا مبدل فاعشرون رجح المقرض في الاصل وهو ان ثمان تفتي المضاعفة هي ثمانية عشر
 اه قل على الجلال وفي الشروبي في الكلام في معارضة الصدقة حال الوقف فان كل وقت حاجة
 وشدة في الاولى أولى والا فبصدقة اهل الثاني أولى لكثر جدواه اه ابن عبد السلام وأطلق في المطلب ترجيح
 الاول حيث قال مراتب القرب تتفاوت والقرب في الهبة أتم منها في القرض وفي الوقف أتم منها في الهبة لان نفعه
 دائم يكرر والصدقة أتم من الكل لانه قطع خصله من المتصدق به حالا اه ولا يخفى في الاعيان ما هو متوسط
 في النقص في كل ما يتيم مع فوائد فليجمع اه (قوله وأركانه أو كل البيع) ومنه يعلم انه لا بد ان يكون
 القرض معلوم التدرأى ولو لم لا دليل صحة اقراضه كف طعام لم يرد له اه حل (قوله كثر ضل هذا المخرج)
 أي أو لم يكن له على ان يرد له أو خذوه وردد له أو أصرت له في جوارب لثوب وردد له وقوله خذوه كلمة وقد سبقه
 وأرضى ولا فهو كلمة هبة أو اقتصر على ملكته فبها ولو اخذت في ذكر البذل صدق الاخذ به من واما ما صدق
 معلم مضطرا انه عارض حلالا للناس على هذه المكرمة التي هم الاحياء النفوس اذ لو احوستها لذهبها فاختارت
 النفس أو في ان المأخوذ قرض أو غيره فبسيما في تصفيه آخر القرض ولو أقر بالقرض وقال لم أقبض منه شيء

﴿فصل في القرض﴾

يطلقان معهما بمعنى الشيء
 القرض ومصدرا بمعنى
 الاقراض ويسمى سلفا
 (الاقراض) وهو غلبك
 الشيء على أن يرد منه
 (سنة) لان فيه اعانة على
 كشف كربة وأركانه
 أركان البيع كما يعلم مما
 يأتي ويحصل (بإيجاب)
 مريضا كقوله فترحم
 هذا أو أسلكتك أو
 ملكتك به (أو) كلمة
 تركلة

بينه كما له الماوردي لعدم المناقاة القرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض اه شرح مدر (قوله
 بئله) راجع القليل فقط وأما الأذن قبله فصرحتم بالاعتراض على ذكر التسلل وحينئذ يكون قول المتن بئله
 واحتمال كناية فقط لا لاهل ولا صريح الذي قلنا اه شيخنا (قوله تكلمت عليه) اهتمد مدر ان أخذ بئله صريح
 القرض لقرينة ذلك لأن الكون بئله معترف بالقرض دون البيع لأنه لا يتقدم ما الله العوض بخلاف
 القرض ولا يكون كناية في البيع لقاعدة ما كل من يبيع بئله به (شرح) اه إذا قال خذ هذا الدرهم بديهم
 فهو كناية إن نوى به البيع نسيب أو القرض فقرض اه سم (قوله وقبول) فالقول بقبول لفظاً ولم يحصل
 اعتناء معترف بالقرض لم يصح وبجرم على الأخذ التصرف فيما لم يملكه لكن إذا تصرف فيه من يملكه
 بالمثل أو أمانة ولا يلزم من إعطاء الفلاس حكم العوض مثله من كل وجه اه عش على مدر (قوله كالبيع)
 لما ذكر المصنف شروط القرض والمقترض وسكت عن شروط الصيغة فأشار إليها الشارع بقوله كالبيع أي
 في الشروط المنسقة المتقدمة حتى وافقة القول لا يجب فلا قال أقرضتك ألفاً قبيل تخميساً أو أكرهك
 بضع وما اعترض به من وضوح الفرق بين القرض متى عرف قبضه قبيل قول بئله المسمى ولا يلزم عليه
 ودفعه إطلاق كونه متبرعاً كيف ووضع القرض أنه تخليق الشيء بدمته فسلوى البيع أذهب تخليق الشيء منه
 فكما لا شرط ثم الموافقة فكذلكها كون القرض فيه ثابتة برع كإياها فلا ينافي ذلك لأن المعاوضة قد هي
 القصودة اه شرح مدر من قوله حتى موافقة الخ (قوله نعم القرض الحكمي الخ) ومن القرض الحكمي
 أمر ضربه بإعطاء ماله عرض فيه كاعطاء شاعر أو ظالم أو طعام فقير ومن ذلك النقوط المعتاد في الإفراج
 حيث اعتيد الرجوع به من قبل الدافع والمدفوع له وللدفوع في تلك البلدة ومنه أضافه الأسير لأنه اه
 حل ومنه كسوة الحاج بمحروقات المائدة بئله برد اه قل المماحرة المعتادة من دفع النقوط لمن أوالها شارح
 ونحوهما لا يرجع عليه إلا إذا كان ياذن صاحب الفرح بشرط الرجوع عليه وليس من الآن سكنه على
 الأخذ ولا وضع الصيغة المعروفة لا تنال الأرض وأخذ النقوط وهو ما كت اه عش وبعبارة شرح
 مدر ومنه أمر غيره بإعطائه ماله عرض فيه كاعطاء شاعر أو ظالم أو طعام فقير وكسبه هذا وأنفقه على نفسه
 بقية القرض يصدق بها لو جرد أدى كإياها في آخر الصلح وفيما ذكر أن كان الرجوع عليه مقفراً أو معصراً جمع
 بئله ولو لم يرد كالتعرض وكشتر هذا بثبوت له في يرجع فيضمون يأتي أداء الدين تفصيل فبما يحتاج لتسوية
 الرجوع وما لا يحتاج وحاصله الاحتياج ليس إلا في الأذمة كالدين والمثل لم يزلته يقول الأمير لغرضه فاذن
 ولو قال أقبض دني وهو لك قرضاً أو يبيعاه قبضه لا لأن له قرضه وهو الخ لانه لم أسرته مثل تقاضيه أو أقبض
 ويدين مثلاً وتكون القرض صامع وكانت قرضاً اه وكتب عليه عش قوله كاعطاء شاعر أي حيث شرط
 الرجوع على ما يأتي قوله وحاصله الاحتياج الخ لأن هذا ليس لازماً ولا منزهة الأذمة بحتم له أنه لا يحتاج
 لشرط الرجوع فبما يدينه للشاعر والظالم لأن القرض من ذلك دفع فهو الشاعر له حيث لم يطلعه وقدم شر
 الظالم عليه بالإعطاء وكلاهما منزهة الأذمة وكذا في عرد أدى لأن العسار وإن تمكن لازماً لكما تنزل
 من كل مخرج من العرف بعدم إعمال النفس للمكسبي غير بد وهذا الاستعمال هو الذي يظهر وكتب أيضاً قوله
 كاعطاء شاعر الخ ثم ان عين له شيئاً فقال والصدق الدافع في القدر الذي وكتب أيضاً قوله كاعطاء شاعر أي
 أي ولو جبهة أنه محرم لأن القرض عنه كقوله بئله بئله لا اعانته على العصية اه ثم قال مدر في شرحه بعد هذا لما
 جرحه المعتاد في زمنه من دفع النقوط في الإفراج هل يكون حصة أو قرضاً أطلق الثاني جمع وجري على الأول
 به ضمهم قال ولا أثر للعرف في لا شرط له ماله بل خذ مثلاً وينوى القرض يصدق في ذلك فهو وارثه على
 هذا عمل إطلاق من قال بالثاني اه وجمع بعضهم بينهم فيجعل الأول على ما إذا لم يتدارجوا به ويختلف
 باختلاف الأشخاص والقدار والبلد والى الثاني على ما اعتيد وحدث علم اختلافه تعين ما ذكر اه وكتب عليه

بئله وقبول كالبيع
 نعم القرض الحكمي

الشيء يدق قوله وجوز على الأول بعضهم قال ولا أثر لعرف المخ هذا البعض هو الشهاب **ج** وبما رتب في مقتضاه
والذي يشبه في النقوط المعتاد أنه هبة ولا أثر لعرف قبله من شرط ما هل خدم مثلا بنو أبي الفخض ويصدق
في مقتضى ذلك هو ووارثه وعلى هذا يجعل المطلق جع أنه فرض أي حكما ثم أيت بعضهم لما نقل قول هؤلاء وقول
الباقي أنه هبة قال ويجعل الأول أي القول بأنه فرض على ما إذا اعتيد الرجوع به والثاني على ما إذا لم يعتد
قال لا لاختلافه بأحوال الناس والبلاد **اه** وحيث علم اختلافه تعين ما ذكرته **اه** ما في التفتوه به يعلم ما في
كلام الشارح وأعلم أن الشهاب **ج** قد جعل الخلاف بما إذا كان صاحب الفرح يأخذ النقوط لنفسه أي
بخلاف ما إذا كان يأخذ لغيره الخائين أو كان الدافع يدفعه له بنفسه فإنه لا رجوع قطعا وسيأتي في الشارح في
آخر كتاب الهبة ما حاصله إن ما حوته العادق في بعض البلدان من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع
الناس فيها أدهم ثم يقسم على المز من ونحوه أنه إن قصد الماز من وحده أو مع نظائره المعاريين له عمل بقصده وإن
أعطى كان ملكا لصاحب الفرح يعطيه لمن شاء **اه** وبجارية عرش عليه قوله من دفع النقوط أي لأصاحب
الفرح في يده أو بما أدونه لما لم يجرن العادق من دفع النقوط بالشارع والمز من ونحوهما فارجع به إلى إذا
كان ياذن صاحب الفرح وشرط الرجوع عليه وليس من الأذن **س** كونه على الاختلاف وأخذ الصبي
للمرور أو لا يبدؤه وأخذ النقوط وهو سكت لانه يتقدم بترتيل ما ذكرتم في الأذن ليس فيه تعرض
لرجوع وتقران الفرض الحكمي بشرط إزراه لانه فرض أدنه في الصرف مع شرط الرجوع فتنه فانه
دقيق ومن ذلك أن ما حوته العادق من بيعه بعض الجبرين لبعض شهوة وكله مثلا وقوله تعين ما ذكرنا
من الجمع قال **ج** وأقبح بعضهم في أخ انفق على أخيه الرشيد وسيله سنين وهو ساكت ثم أراد الرجوع
عليه بأن يرجع أخذ من القول بالرجوع في مسألة النقوط وفيه نظر بل الواجب له عدم العادق بالرجوع في ذلك
وعدم الأذن من المتفق عليه والمسائل التي مرصوها فيها بالرجوع إما أن تكونه أو لا تكونه **ج** تعني بآذان الحكم أوسع الأَشهاد
للقسورة كتحارب الجبال ونحوها وما لظنه أن الاتفاق لازم له كما إذا اتفق على مطلقته الحامل فيبان أن لا يحصل
أدنى حل للملازمة ثم استلحقه فترجع بما يقتضيه عليه لظنه الوجوب فلا تبرع ولو جعل حيوانا ركة ثم رجع
ببذبحه رجع عليه إلا أخذ بما أنفقته على الواجب لا نقاطه بل الوجوب لظنه ماله ملكه وكذا يقال في لفظه ملكها
ثم جاءه الكهانة لا أثر لظن وجوب في بيعه اشتراعا فسد أن لا يرجع بما أنفق عليه **اه** مفسر أو تفسر على
ج فيما ذكرنا من أن كلامه المستحق والمتعلق ملك ما أخذ من ثم يرد مبدون زيادة المنفعة **اه** والذي
يجوز من هذا كله أنه لا رجوع في النقوط المعتاد في الإخراج أي لا يرجع به مال كذا إذا وضعه في يد صاحب
الفرح أو في يد مآذونه إلا بثلاثة شروط أن يأتي بلفظ تكذبه وإن بنوى الرجوع ويصدق هو ووارثه في بيان
باعتاد الرجوع نفسه وإذا وضعه في الماز من ونحوه أو في الطاسة المعروفة لا يرجع إلا بشرطين نية الرجوع
وشرط الرجوع **اه** شيئا حفي قوله كالاتفاق على القبط وانظر في الواجب مثل ما أنفقته ولو ممتزما
أو بدله أو جوع كلامهم الأول قبل وصرحوا في باب الإطعمة والألقية الثاني فلا يرجع **اه** شورتى في مز
ما نسوه فهاض كران كان الرجوع به مقدرا أو بعد ما يرجع فتنه ولو صوره كالنقض (قوله وأطعم
الجائع وكسوة العار) هذا متقدما إذا وصل إلى حاله لا يقدرون مهال الخاطب والقبول بخلاف ما إذا لم
يصل إلى تلك الحالة فلا تثنى عليهم لأن المالك مقرر حيث يعدم المعادق معه ما موقدا أعضا بما إذا كان غائبا
بان غابا إلى ما جئنا منها مثلا سواء كان المالك شيئا أو فقيرا أو كذا فقير بن والمالك فقيرا بخلاف ما إذا كانا
فقير بن والمالك فقيرا فلا تثنى عليهم لأن أطعم الجائع وكسوة العار حيث يعدم فروض الكفايات على أهل
الشرع وهذا التفرع يستحق ما يقيم من تناقض كلامهم هنا في السير والأطعمة ذكره الشوري في
الأطعمه فقرر شيئا في الكسوة **اه** شيئا حفي ويشترط في التسلياة أضافته إلى الرجوع عن ظاهر كلامهم

كالنفاق على القبط المحتاج
وأطعم الجائع وكسوة
العارى لا يشترط إلى الإيجاب
وقول وأما قوله كالنفاق
أنه لا يحصر لم يبلغ الإيجاب

وان كانوا أهلا للتخاطب أى بالنفن عتلاء مختار من فلا يتبدل ذلك بان مالوا الى الله لا يتكبرون فهبان الخطاب
وسايق في الشراح أو نحو باب العتبان ما قسموا فاقواله وضع طلمعه فيهم مضطرها بلاذن أو هو معنى
عليه ميسر جوع عليه لان عليه استغناء محتمه اه حل (قوله فيما ذكره وصيغته اقترضت الخ)
عبارة وصيغته اقترضت وأسلمت لك وأخذت منه أو لمكسكه على ان ترد به اه وحسن ذلك على الشراح
ان يز بدأ مثله على ما في عبارة الأصل حتى تظلم المناقشة للذ كرو وكان عليه ان يناقش أيضا بل عبارة أولى
من حيث ان إعادة الكاف تشدد ما بعدها بخلاف ما قبلها في كونه كلمة وما قبلها صرح بمحامل طريقتة (قوله
وشروطه عرض اختيار) وقرض الا يعنى واقتراضه كسبه اه شرح مر أى فلا يصح في الدين ويصح في القربة
و يوكل من يفيض له أو يفيض عنه اه عرض (قوله وشروطه مقرر اختيار) انما في ذلك ولم يزل وشروط
العاقلة لا اختلاف الشروط المعترضة في المقرض والمقرض في البيع لما كلف المعترض في البائع معتبر في المشتري
تاليه بشرط في العاقد ولما كان المعترض في المقرض أهلية المقرض أهلية المعاملة ذكرها مخصص
كلامه في أفرادها وانما لا يذ كركم المقرض في الممن لان حكمه علم شرط العاقد في البيع وذكر المقرض
لانه يعتبر فيه أهلية التبرع وهي ليست شرطا في البيع اه عرض (قوله فيما قرئت) أى فلا رده عليه صحة
وصية السفيرة وشروطه مقرر بمقتضى بدنة الخفية اه شرح مر (قوله لان في الاقراض تبرعا) عبارة تشرح مر
ولان المقرض فيه مشابهة تبرع ومن ثم امتنع تأجيله ويجب التقاض فيه وان كان يو بالوكانت عارضة مخصصة
لجزاوى غير الخالق مقرض مال مولى من غير ضرورة ولا يلزم باطل انتبه (قوله لان في الاقراض تبرعا) أى
بمقتضى النسي المقرض تأجيله لا ينعى اه شيئا (قوله أمينا مورا) أى وطمع الشبهة في ملكه لمسلم نهما مال
المولى عليه مولا لا شاهد عليه يأخذ ههنا رأى ذلك اه مر (قوله لكثرة اشتغاله) أى بأحكام الناس
فربما غفل عن المال فضع فيقرضه من غير ضرورة ويخفف عنه المقرض اه شيئا (قوله حيث) أى حين
اذ كان المقرض أمينا مورا اه حل (قوله وأهلية عمله) فصنع اقراض المولى له لانه أهل للعمل له في
ماله وان لم يكن أهلا لتبرع فيه (قوله أيضا وأهلية عمله) بأن يكون القاطع لا غير محصور عليه فدخل العبد
المأذون له اه شيئا عبارة عرض قوله وأهلية عمله أى وان لم يكن أهل تبرع كالكاتب ومقرر بلاذن
من سيده ولا يصح اقراضه لعدم أهلية التبرع اه (قوله وانما يقرض ما ليس فيه) أى فلا يصح اقراض
الدابة الخلد لعدم صحة تسليمها (تبيينه) ههنا لا يقرضه بقتضى انه لا يجوز وقرض الشاة وتناجها وتغوى
كالجارية وأنها وقدر صرح به في النجاة اه كلام الاخرى في غنيته وعليه فقد يشكل بان الواجب رد المثل
للصوري والاخر وتغوى ههنا ليست منه فلو قيل بصفة القرض واكتفى في الرد بجارية مثله كالمقرضتين في
الصورتين غير اعتبارا خوفاً يعجز عن الجواب بان المثل الصوري شامل لاهله الخسيرة والحق كيقومونها
الاخر وتغوى ههنا اعتبارا ههنا ورد المثل يؤدى الى ترة الوجود اه عرض (قوله وانما يقرض ما ليس فيه)
ويصح قرض كسمن دراهم ليتبين قدرها بعد رد المثل وهو لا أثر له بل جملة المسألة العقد فنية الضابط جواز
اقتراض التصدق المشور لانه مثل تجوز المصلحة في القربة وهو ما أتى به الوالد رحمه الله تعالى واعتد به جميع
متأخرون ولوجبه لا قدرته خلافاً لمسكن في تشديد ذلك والى بان في منعه من التنازل الى منتهى اقتناعه
القاضي يمنع قرض المنفعة لا امتناع السلم فيها وفيها كمالها في الجارية تجوز ههنا جميع الاستوى وغيره أخذنا
من كلامه لا يحمل المنع على منفعة متصل معين والخل على منفعة في القربة واعتد به الوالد اه شرح مر وكتب
عليه الرشدي قوله يعمل المنع على منفعة فعل معين معنى منفعة منصوص الضابط عليه صح ولعله لم يكن في
المنفعة التي كتب عليها الشهاب سم حتى كتب عليها ما فيه قوله وجع الاصولى أفقهم هذا الجمع شيئا مر
وأقول في هذا الجمع بغير لان قرض الدين جائز لغير قرض منفعة الدين حيث أمكن دمجته المورى بخلاف

فيما ذكره قوله وصيغته
اقترضت الخ (وشروطه مقرر)
بمصر الد (اختيار) فلا
يصح اقراض مكره كسائر
صقوده وهذا من يذ بانى
(وأهلية تبرع) عبارة تشرح
لان في الاقراض تبرعا فلا
يصح اقراض المولى مال
محصوره بلا ضرورة ولاه
ليس أهلا لتبرع فيه فتم
القاضي اقراض مال محصوره
بلا ضرورة وان كان المقرض
أمينا مورا خلافاً لمسكن
لكثرة اشتغاله وله اقراض
مال النفس انما يحتاج اذا
رضى القراهمة بأخبار القسمة
ليصنع المثل وشروط المقرض
اختيار وأهلية معاملة
(وأنما يقرض ما ليس فيه)

الرجوع ولو في البدل فاشبه الاعارة بخلاف الهبة اه شرح مدر (قوله محل المقرض) أي ولو كان مقرضاً لانه مما يتحقق عنده الى يلو فيه زماناً يمكنه التمتع به اه ع ش على مدر (قوله لانه عقد جائر الخ) بخلاف السلم لانه عقد لازم من الجانبين فالسلم ليس متمكناً أخذه الا رضاً المسلم اليه وكذلك هبة الفرض أو تفضل لان العقد لازم من جهة الفرض في وقته ومنه يمكن من اعادتها فها وكتب اضاف قوله بخلاف السلم كان يجعل رأس المال جارية به يجعل له وطناً جارية به وهي متصفة بصفتي الجارية المسلم فيها حيث يجوز له دفعها عن المسلم فيه كاتقدم لانه وان كان قد وجد في ذلك الا انه عقد لازم من الجانبين وكذا هبتها من فرضه لانه لازم من جهة الوهوب اه حل (قوله ويرجى طوله المقرض) الوطه ليس بقدر بما يؤخذ منتمها من اقرض نحو رتقاء وقرائه سبباً لغو محسوس والمتقدم لمتناحه لان المانع خوف التمتع وهو موجود وتغييرهم بخوف الوطه جرى على الغالب اه حل (قوله أو قمح) لو أملت استمرت البصة وانظر على الاستمرار هل يجوز الوطه جئتذلل والمانع أو لا الاحتمال الرديف في المذكور قال الشيخ فيه ينظر ثم رأيت ختافاً في حواشي شرح الروض جزم بفتح الوطه لان المانع طراً لا بختياره وبه ظرفت نحو أنت الزوجة وقضية جواز اقراض الامنة لزوجان بمرض المال فباعه على فرضه ليس باختياره تأمل اه شوري (قوله من نحو أنت الزوجة) الفرق بين هذا وبين الجحوسة وان كان المانع يمكن الزوال في الكل انزواله ليس في وسعه في الجحوسة بخلاف في نحو أختان زوجة اه شيناً وقضية عقد التعليل الفارق بين الجحوسة ونحو أخت الزوجان المعلقة لا تا يعمل فرضه المعلقة باو بحث بعضهم عدم جعلها قريباً والماليتها بالتعليل اه شرح مدر (قوله في شرح الروض) عبارة وقضية كلامهم امتناع اقراض الخنثى لامتناع السلم فيه هو ظاهر وما قيل من جواز اقراضه لان المانع هو كونه جارية به لم ينعقد في قال الزكسي خطأ قال الأذري في شرح مسلم ويجوز اقراض الامنة الخنثى قال السبكي وفيه نظر لانه قد يصير واحداً فيطوهر بردها وقال الأذري الاشبه المانع وقضية كلامهم اه تمتع على الملتصقات تلك الجارية به الملتصقات ان كانت تجعل له وبه صرح الجرجاني ثم قال الأذري وقد يفرق بان ظهور المالك ثم يبعد اه واعتمد مدر الامتناع وعدم الفرق والحاصل في الخنثى انه يجوز ان يكون مقرضاً بكسر الراء ومعه عدم تحقق المانع فان بان ذلك كرهتم له الامنة تبين بطلانه قال بعضهم وهذا ذاتين بغير اخباره بخلاف ما لو تبين باخباره لثماحق حق الغير اه مدر ولا يجوز كونه مقرضاً بفتح الراء لانه بعز وجوده اه مدر اه سم (قوله ولا يشبه) أي كقبض المبيع من النقل في المتناول والفتيل في غيره ثم ان الشيء المقرض ان كان مبيعاً تبين وقع العقد على قبضه في المجلس وبعد ولو زمن طويل وان كان في النعمة اشترط قبضه في المجلس أو بعد على الفور اه وانما اشترط قبضه على الفور لانه بمثابة عوض مافي الله نحو نحو اهان في ذلك فاكفوا بقبضه ولو بعد التفريق لكن على الفور اه شوري وحاشي ومنه يؤخذ ما وقع من ان الشخص يستأجر في الشئ له بدله في العيب فان كان العقد وقع على عين البرص قبضه مطلقاً وعلى مافي القيمة اشترط قبضه في المجلس أو بعده على الفور اه فلولا ان أثر مثل انما وقبض وتفاوتاً أعطاه القاضي بزان قرب الفصل من اولا ان لا يرد ان في السبكي أمالوا ان أقرضت هذه التسمية وتفاوتاً من سلمها اليه بضر وان طال الفصل اه شرح مدر من قوله فلان الخ (قوله قبضه) فلا يجوز له التصرف فيه قبل القبض وبعد العقد اه حل على الحال (قوله وان لم يتصرف فيه) غاية ما دل على الضعيف القائل بانه لا يملكه بالنسبة الى الزيل السلك بهي انه اذا تصرف فيه تبين حصول المثل من حين القبض اه من شرح مدر (قوله كالموهوب) أي فلا بد ان يكون القبض باذن المقرض وان الزا قبل القبض المقرض كالموهوب قضية التخليع بل أولى بصرح بغيره اه شوري (قوله ولقرض رجوع الخ) أي بصفة كرجعت فيه أو

لانه عقد جائر ثبت فيه
الرد والاسترداد ورجا
ينظرها المقرض ثم
بردها قبضه اعارة الاماء
الوطه بخلاف من لا يعمل
وطوها لحرمة أو قمح أو
نحوه فيعوز اقراضها نعم
المجه كما قال الاسنوي وغيره
المنع في نحو أنت الزوجة
وهو لا قد كرت حكم كون
الخنثى مقرضاً أو مقرضاً بفتح
الراء في شرح الروض واستثنى
مع الامنة الزوجة لا تلتصقها
بالجحوسة (ولان الشيء
المقرض قبضه) وان لم
يتصرف فيه كالموهوب
(ولقرض رجوع) فيمان
(لم يعمل به من لازم)

تسخته اه زى ولله مترض رده عليه فقرا اه شرح مر (قوله ولترضو جوع الخ) قضية كلامهم انه ليس للمطالعة بالبدل الاعتدال الوقت وهو ظاهر لان الدعوى بالبدل غير لازمة لتمكن الدعي عليه من دفع العين المقرضة وليس اه سم (قوله وان جدهم جورا) وبأخذهم سلوب المنفعة لا يتأهل لم لا يكون له أجرة المدة الباقية من حين الرجوع ولله مترض السعي كافي نظائره لا يتأهل ههنا مندوحة هي أخذ المثل الصوري أو الحقيقي اه سل وبعبارة شرح مر واذا رجع فمهمو جرح تغير بين الصبر لا قضاء المدة من غير أجرة له وبين أخذ بدله اه وكتب عليه عش قوله تغير بين الصبر الخ ظاهره انه لو أراد أن يأخذهم سلون المنفعة لا يمكن منه وهو غير مراد فله أن يرجع فيه الا أن يأخذهم سلوب المنفعة وعليه في تغير بين الصبر الى فراغ المدفوع بين أخذهم سلوب المنفعة مثلا وبين أخذ البدل اه وأقضى بعضهم في جذع فحصل اقتضاه وبني عليه وجوب بقره انه كالهالك فيتمسك بدله اه شرح مر (قوله كافي أكثر نظائره) أي المشار اليها في النظم المشهور وهو

وعائد كزائل لم يعد في نلس مع هبة لوقه
في البسع والقرض وفي الصدق ه ينكس ذلك الحكم بانقضاء

اه شطنا (قوله أو أخذتمه سليما) وصدق المقرض في أنه يقضوه بهذا النص وأبدان الأصل رادة ذمته ولا تقل إلى كون الأصل السلامة الحادث بقدر ما يتبرهن اه حل (قوله ويجا تقرر) أي من قوله بان جدهم جورا الخ حيث جعل عبارته شاملة لهذا كما هو صواب وجبته قوله أو انقضاء رجوع فيه مع الارش الخ قوله ان تبصرى بما ذكره كراهي قوله لا يتأهل له حق لازم وليس قوله مادام باقيا له غير جالو وجدهم زال ثم علو مالو وجدهم عياور بما يتغير جالو وجدهم جورا فتأمل اه (قوله وردملا) أي حيث لا استبدال للوقت بدأ بأصل السلطان المعامل به فحصل ما عتبه السلي في زمانه في الديار المصرية فمن اقتراض القلوس الجدد ثم ابتاعها واخراج غير هوان لم تكن نقدا بحيث كان ذلك ثمنه أي غير نافعة ودمته والا رده قيمته باعتبار أكثر بوقت اليوقت بالمطالبة فيه ثمنه اه حل مع زيادة لشرح مر (قوله ولتقوم مثلا صوره) أي ولو كان القرض فاسدا خلا فالجميع فالو في العاصم في جوب القيمة اه شورى (قوله مثلا صوره) قضيته كآله عدم اعتبار المعنى الذي في العين المقرضة كحرفة المسدود والحداب وفيه نظر والتجبه الوجوب فالمراد الصور مفعلة القيمة اه واعتمد مر اعتبار المعنى صفة ومكانا زاد التحلى الزمان ويشكل بان القرض لا يكون مؤجلا حتى يتصور احضاره قبل تحمله فيحصل ان مراده الزمان أنه لا يجب قوله في زمان النيب وفي شرح البهجة للشارح ولا قوله في زمن النيب اه سم (قوله صوره) قال شيخنا في شرحه من لازم اعتبار المثل الصوري اعتبار ما قيمه المعاني التي زاد القيميها كجودة الفرق ورفاهة الدار كآلة ابن الغنيب فيرد ما يصعب تلك الصفات كلها حتى لا يفتن عليه شيء يصدق المقرض فيها بهينه لأنه عليم اه مر وفي شرح الروض مثله اه شورى (قوله ربا عيا) بفتح الراء تحقيق البلاء وذن زين مغايل وروى وردبلا لا زوروى وأمر بذكر وهو الغنى من الإبل والرباى ما دخل في السفة السابعة بالبازل بالو لحدود الزمان اه ثمن سنن اه شرح الروض والكرام من الغنى من الإبل والرباى ما دخل في السفة السابعة بالبازل بالو لحدود الزمان اه ثمن سنن اه

قال الكراماني بخياركم فيتم ان يكون مفردا بمنى الغير وان يكون جمعا فان قلت أحسن كيف يكون خيرا لانه مفرد قلت اعمل التفصيل المتضاف المقصود به الزيادة جارية في الأفراد والمطابقة له هو اه شورى (قوله وأذا وصفت الخ) انما قد بداهة لتعريف قوله كسمل فما إذا ما النوع والجنس ههنا ليس كسمل فلهذا يصح هنا أداء غير ذلك وهو نوعه لصفة الاعتراض ههنا ولا يصح في السمل كما تقدم قوله كسمل فلهذا في مقدم قوله ولظفره بعد المسأل في غير محال التبدل الخ وفي قوله وان امتنع من قبوله ثم انقضت لم يصح قبول المباح فلا يجب قبول

وان جدهم جورا أو معلقا
هبة بصفة أو شرح من ملكه
ثم لا كافي أكثر نظائره ولا
له تغير بقره فسد القوت
فالمطالبة أولى فان بطل به
حق لازم صكان وجده
مرهونا أو مكتبا أو مطلقا
برقبتا ريش جنايه فلا يرجع
فيه بلان وجدهم وأذا زادة
منه فله رجوع فيه دونها أو
فانما يرجع فيه مع الارش
أو أخذتمه سليما عيا
تقرر علم ان تبصرى بما ذكر
أولى من قوله مادام باقيا
بما (ورد) المقرض لئلا
(مثلا) لانه أقرب الى الحق
(ولتقوم مثلا صوره) غير
سلي أنه صلى الله عليه وسلم
اقتضى بكار ودر ربا عيا
وقال ان خياركم أحسنكم
فشاء (وأداة) أي التي
المقرض صفة ومكانا

الردى الخ تبرع على قوله وأداه وصفت قوله ولا قبول للثل الخ تبرع على قوله ومكانا لكن عدلت أن قوله
ومكانا فعدا صورته والثل في التبرع سالكا القبول والتبرع المشوئ لأن قوله ولا قبول للثل الخ نظير قوله في
السلم وإن امتنع من قوله ثم لغرض لم يجز وهذا ما تحرى للثل وقوله ولا يلزم المقرض الخ تنصير قوله ولو غفره
الخ وهذا ما تقدم به هذا العذر الشارح في عدم سألوا لقرتبين قول المثل لكن به مطالبته الخ الاستدراك على
مقتضى التنصير بالردى في الشئ الأول الذي هو قوله ولو غفر به بعد ما غل الخ تلك أخره الشارح ليصل به
الاستدراك التام ولقول المثل ومكانا بقل وأجلا مع تقدمه في السلم لأن الأصل لا يدخل القرض لأنه إن كان
لغرض أو فسد أو لاغذا ذكره اهـ شيئا (قوله كسلف فيه) أنظر هل يشترط غل تسلم ما تقدم في السلم فيمن
تعيينه إن كان محل العقد صرفا أو لوجه مؤنة أو لا يفرق بينهما مال شيئا الذي يأتي إلى الأول فخير اهـ
شورى (قوله فان كان لشقه مؤنة) أي من محل الأراض إلى محل القرض أو كانت قيمته محل القرض أكثر من قيمته
بمحل الأراض فأخذ الأمر من أي مؤنة النقل وارتفاع السعر فاعين من الجبار على الأداء كما تقدم في السلم فيه
لأن من ينظر إلى المؤنة ينظر إلى القيمة بطريق الأولى لأن المدعى على حصول الضرر وهو موجود في الحالين وكلاهما
الشافي مشير إلى كل من العتين فإذا أقرضه طعا لم يصح ثم تبيحه بمكة لم يزد منه قبله لأنه مكثا غلى كذا نص
عليه الشافي. فهذا المله وبأن يتقوله المسكر وأما قاله إن كل واحد منهما ماله مستقلة ولا تلزم بين مؤنة
النقل وارتفاع الأسعار فقد وجد ارتفاع السعر وكونه أقصى تأمل اهـ حل أي من غير مؤنة النقل (قوله كان
كان لنقله) أي يتوكل بمحله المقرض أي فان جعله أحسن المقرض على القبول وشمل جعله ماله يدفعه مع
القرض وعليه فغارق السلم فيه بائنا مع الاعتراض في السلم لا هنا عس (قوله لكن لمطالبته الخ) ولا مطالبه
في هذا المله بالثل اهـ شرح مر وكسب عليه الرشد وقوله ولا مطالبه في هذا المله بالثل شمل هذا ما إذا كان
بمحل القرض أقل قيمة مما إذا أقرضه طعا لما عكس لقيمة بصر لكن الذي شرحه الأذرى أنه ليس له في هذه الصورة
مطالبته بالتعجيل لا يفيده لاشأه اهـ (قوله وفسد بشرط الخ) ومعلوم أن محل الفساد إذا وقع بشرط فوجب
العقد المأثور فاقطع ذلك ما يقع بشرط في العقد فلا نداد اهـ عس على مر (قوله فغرض المقرض) أي
وحده أو مع المقرض لكن لم يكن يقع المقرض أقوى بدليل ملبس أي في قوله وأوله ماله المقرض مصر اهـ من
شرح مر ومن بعض الهوامش عليه (قوله مله) أي موير بلقرض أو يبدله اهـ حل وفيه أن هذا يقتضى
أنه يكون في كل الضرف ماله لا أخذ المقرض مع أنه ساقط له بغيره اهـ وعبار شرح مر والمقرض مله أي
بالقرض أو يبدله فيما يظهر اهـ وكتب عليه الرشد وقوله والمقرض مله أي في الوقت الذي فيه
والأقوال أدناه مله به عند العقد لم تصور وأبصاره حيث ذكر اهـ (قوله فضلته) هو محض أو قال ما ذكر
محضه النبي وأقرضه اهـ (قوله حوتمعة) أي هو بشرط ما لمعه من غير شرط فلا اهـ (قوله فلورد
أز يد بشرط حسن) ولو في الروي ثم أن قرض محمودة وألجته وقف فليس له رد إذا ذكر كذا الركني شرح
المسألة بقوله فقد أراض من هو مشهور بدال ياد لاجلها في كراهته وجها في الرضعة المتولى وقياس
كراهته كساح من يزم على أنه طاق إذا طوى بغير شرط كراهته كذا ذكر في شرح المسألة بقره مر قال
سج وعلامه كلامهم إن المقرض مله الزاد من غير لفظ تخليص من المقرض ووجهه أنه وقع في الغرض
ذلك والله يشبه الهدية وهي لا تخفى إلى القفط به بنفق قول الربي لا بد من إعجاب وقبول بل جعلا أي به
إن يعجل من أن المقرض إذا دفع أكثر ما عليه لم يرجع الزاد ثم تبعه أنه لو ادعى الجبل بالقدر وأنه أنما دفع
ذلك طناه أنه الذي عليه لم يطف ورجع فياه سم (قوله أيضا فلورد أز يد بشرط حسن) ومن ثم يبدل ذلك ولم
يكروه المقرض إلا بعد قبول هدية ولو في الروي الجبر المأز اهـ شرح مر (قوله حسن) كقول هدية

شرط جاز للقرض ضابطا للفساد مع حل ما بعده أمثلة أهـ وفي من التمسار على الأمثلة (فلورد أز يد) قبول (بشرط حسن) الخاف
تبعه بميل الساني إن عدا ركم لصحتكم فخاصوا بكوه المقرض أخذ للث (أوسطا) إن زاد (تخص) فكذا أوسطا ترك بغيره جميع

المروني به وقوله وثيق بن أي ولم يتبعه بخلاف المروني فلا يصح كونه منقعه اه شخنا (قوله يستوفى منها الخ) ليس من التعريف بل بيان لغايته ومقتضى انه منب لاجتماعها لا يصح الاستغناء عنه كالموقوف ومن قوله منها الاشارة الى التبعيض وقوله عند تعذر وفائه ليس يستدل بحري على الغالب اه شخنا (قوله قال القاضي) أي القاضي الحسن بن مامو القاضى من انصار هذا الاسم اليه في عبارة الفقهاء وليس المراد البضاوى كما وجهه سابق تفسير الآية وفي قيل على الجلال بشرعنا يطلق على العين المرونية ومنه آية فخره مقبوضة فانه البضاوى وقول القاضي انه مصدر بمعنى ارهنا واوقضوا بعد احتياج الى تأويل يطلق على العقد ويرف بأنه جعل عين الخ اه وقوله معناه الخ فخره بهذا التصريح كونه جزا لانه لا يكون الاجل له ويرد عليه هذا المطالب بلا يتوقف على كونه بمعنى الامر بل يمكن جعله جملة تامة واقعية كجمل بعض المفسرين اه شخنا وقوله لانه مصدر فيه نظر لان رخصته ليس مصدر بل هو جمع رهن بمعنى مروهون بدليل وصفه بمقبوضة وحديث ظبي هو كالمظهر به من الآية وقد يجاب بوجه كونه رهن الذي هو المصدر ولا ينافى مقبوضتان وزن معقول يأتي مصدرا أيضا اه اصيل اه شوى وقال بعضهم قوله لانه مصدر الخ ان قلت اذا كان كذلك لا يصح وصفه بمقبوضة لان الحذف لا يصح وصفه بكونه مقبوضا لانه من صفات الاعيان الا ان ية قال وصفه باعتبار متعلقه لان الرهن متعلق بالعين وان يكون هذا من باب الاستخدام بمعنى انا حطال الرهن بمعنى المصدر وأعدنا العهر المستغرق مقبوضة عليه بمعنى آخر وهو الاعيان هذا كما يراه من ان الرهن بمعنى المصدر وأما اذا حطالنا بمعنى الاعيان فلا اشكال اه عبيدويه (قوله رهن دعه) واقتضيه بسد أو بكر وقيل على وقيل غيرها والاصح انه انكسر قبل موته وكونه لم يخلف من اليهودي الابدعونه عليه السلام لا يدل على وفائه على الرهن لاحتمال عدم المبادرة لا تحذف بعد ذلك اه برماوى وقال عرش الاصح انه ما نزل مقبوضه اه وكذا فسر حر (قوله قوله على ثلاثين) أي على ثلثين ونقل مثله عن فتح الباري اه عرش ثم قيل انه انكسر قبل موته لخبر بسد بن نض المومن معافقته حتى يقضى عنه وهو صلى الله عليه وسلم من ذلك ولا يصح خلافه لقول ابن عباس رضى الله عنه في رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعه مروهون عند موهدي والخبر الاول محمول على غير الانبياء تزييناهم وقيل على من لم يتخلف وفاء اه وأمره دون مباسير أصحابه ليس من نوعه أو تكليف مباسير أصحابه بآرائه أو عدم أخذ الرهن منه أو يعلم الناس جواز معاملة أهل الكتاب قال السبكي مع انه صلى الله عليه وسلم خلع من الخمر لان دينه ليس له صلة نفسه لانه غني به وإنما أخذ الشريعة لاهله وهو متصرف عليهم بالولاية العامة فلا يتعلق الدين به بل بهم ولم يثبت انه كان عليه دين وان ثبت فهو لصالح المسلمين واذا استدلوا لصالحهم كل عليهم لانه من قبل هذا في ما استدلناه بالعهات العامة دون ما استدلناه لاهله فانه وكل منهم والوكل يتعلق به العهدة لجواب انه صلى الله عليه وسلم أولى بالمؤمنين من أنفسهم فهو متصرف عليهم بهذه الولاية التي ليست لغيرهم الا في الأئمة اه ولا يخفى ما فيه اه شرح السجستاني عند قوله قال السبكي لكن قوله أخذ الشريعة لاهله هذا مبني على ان انفتحت لتعجب عليه صلى الله عليه وسلم أو ما تعجب ولتكن اقتصر الشريعة بمجاز اهل الوصية والمعتد ان يفتهم واجبة عليه صلى الله عليه وسلم خلافا للسبكي اه زى وجازة تعجب بمقبوضة في غيرهم من قبلة طمع الارواح في عالم البرزخ وفي الآخرة معوقين دخول الجنة اه وفي عرش على من ماته الرزخ المدة التي بين الموت والبعث قال في المختار البرزخ الخاضع بين الشيشين ودوا بطلان الدنيا والآخرة من وقت الموت الى البعث فمن مات في وقت دخول البرزخ (قوله بالحقوق) أي عيسى الخوف أو مجموع الحقوق التي لم يأتها بعد جملته بالسلطنة كالبيع وما لها ما لا يحد له الشريعة فقط وهو الامانة ويحرم الكتابة ويمنع كتمان غيره في الشهادة والكتابة دون الرهن وهو الجواز في الرزخ الخ من اجل ما في كتابنا في الكفاية فظة تعجب في قوله اه عرش على من (قوله ليس

يستوفى منها عند تعذر وفائه والاصل فيه قبل الاجماع فوجه تعالي فخره مقبوضة قال القاضي معناه فارهنا واوقضوا لانه مصدر جعل جزاء لاشترط بالفايد لم يجرى الامر بك قوله تعالي فخره روية وخبره الصعيصين انه صلى الله عليه وسلم رهن دعه عند موهدي يقال له أبو السهم على ثلاثين صاعا من شعير لاهله والوالتان بالحقوق ثلاثة شهداء ووهن وضمان كامل

قبيل الباب) أي في قوله لأنها توثق لا منافع ولكن ما سبق لا يفيد الحصر الذي ذكره هنا فاعل المرافعة هو
 كونه توثيقاً وأن الحصر استعمله بما سبق من رعاية المقام والباب والكتاب بطلاق كل منهما على الاستحالة مثال
 المصير به الكتاب دون الباب اهـ عـش على مر (قوله ومروهن ومروهن به) انما لم يقل بهما
 ومعه ودعته كقوله في البيع وغيره لأن الشروط المتعترفة في أحدهما غير المتعترفة في الآخر فكان التفسير
 أول لمطابقة لما يبعد من قوله وشروط في المروهن كونه عيباً اهـ عـش على مر (قوله وشروط في المانع) والتمويل في المعاطاة والاستيجاب مع الإيجاب والاستقبال مع القبول هنا كالبيع وقدم يانه ومورد المعاطاة
 هنا كذا ذكره المتولي ان يقول له أفرضني عشرة ولا تعطيك فوبخه هذا رافق بقرنه العشرة بوعليه التوب اهـ
 خـطيب اهـ سلطان (قوله ما مر في البيع) يؤخذ من هذا الشرط تناطع من وقع معه العقد وما
 يحته بعضهم من محضه هنته من كل وقت وقيل بان أحكام البيع تتعلق بالكيل دون أحكام الرهن بعد بدو مظهر
 كالمهم وقد اتى بخلافه في قوله تعالى اهـ شرح مر (قوله ما مر في البيع) أي في الجملة فلا
 يشترط هنا التوافق معي قولاً قال هنتك البعد بالفقال قبله تخسامة ضع الرهن على المعتبر اهـ شـخـنا
 وفي عـش على مر مائه قوله ما مر في البيع بعد انه لو قال هنتك هذين قبل أحدهما لم يصح العقد فغير
 ما مر في القرض وقد يفرق بين هذا اربع محض فلا يضر فيه عدمه وانما القول بالإيجاب كالمهـ وقد يؤيد
 الفرق ما تقدم للشرح في مال أو أرضه أو ما قبله تخسامة حتى لا يرضى بهذا على الرهن عليه كذا افعال
 العوض وما هنا العوض فيه فكان بالهـ أشبهه أيضاً بالرهن بقرنه العشرة بوعليه التوب اهـ شـخـنا
 هذا بألف قبل تخسامة انما العصة (قوله ما مر في البيع) لو قال بعثت هذا على الرهن عليه كذا افعال
 اشترى به هنته مع وليس هنا قبول لو كان ما صدر من البائع من عتوقه البقوى والغرض لا بد من القول
 بعد ذلك اهـ واعتد شـخـنا طب الاول وفي تصحيح ابن علقون انه المرجع واعتمد مر أيضا اهـ سم
 (قوله بان شرط في المانع) فيه تفرع على قوله شرط فيما في البيع أي من الشروط الخمسة من جهة بشرط
 مقتضاه أو ما لا غرض فيه وبطلانه بغيره فجمع ما مر في البيع يجري هنا ولو قال ويجري فيما في البيع كان
 أظهر لأن جهة الشرط وعدمه لا يرد كرفعي مقام الشروط وأخذ كرفعي مقام آخووان كان يؤول لكونه شرطاً
 (قوله مقتضاه) مقتضى والمصلحة متباينان وذلك لأن مقتضى عبارة ما يلزم العقد لهذا أثبت في العقد وان لم
 يشترط ولما المصلحة فلا يلزم فيما ذكر كالشهادة فله من مصالح بل مستحب فهو مما تقرر وان المراد بالمصلحة
 ما ليس يلزم مستحباً كان أو مباحاً اهـ عـش على مر (قوله كان يال البعد المروهن كذا) قد يقال
 كون هذا الشرط مالا غرض فيه فعل نظر لجواز أن كل غير ما شرط بضر البعد لا يفي بمقتضاه الوثيقة
 بخلاف البيع فإنه لا يجوز من ملكه البائع لئلا يكون له غرض فيما يال كالهـ وان أشربه اهـ عـش على مر
 (قوله لهذا الشرط الأخير) أي فهو شرطاً لعدم غير مقتضى الشرط الاول تأكيده والثاني معتبر اهـ برماوى
 (قوله أي المروهن والرهن) تفسير للمضاف الموهو قوله هما فهو بالرهن يصح جعله تفسيراً لقوله أحدوديل
 على إرادته الشارح لا لأول عدم الاتيان بأهـ عـش (قوله كان لا يباع عندنا) مثله ان يشترط بيعاً كثيراً
 من من المثل أو بعدة من الحلول اهـ جـ وقد يقال ان مقتضى هذه الآية فلا حاجة بانها عليه
 فلنأمل اهـ شـوـرى (قوله وأشرط ان تحسب زوائده مروهنه) أو كذا زوائده فبما ذكر من منافعه لئلا لو كان
 هذا الرهن مشروطاً بقرض لم يسل القرض قال في الرهن ولو أقرضه بشرط رهن وتكون منافعها للقرض
 بطل القرض والرهن وان تكون مروهنه بطل الرهن لا القرض أي لأنه لا يجر ذلك بغير المقرض اهـ وقد
 يال شرط رهن المانع من بيع القرض المقرض وقد عيب بأنه لو شرط هذا القرض شرطاً أصل الرهن اهـ جـ
 اهـ شـوـرى (قوله مروهنه) أي أصل كونه مروهنه بقاى متصفاً بالرهن عند توثيقه أي يرضى لها الاتصاف

قبيل الباب بالشهادة
 نفوذ الجحد والاخرين
 نفوذ الانكاس (أركان)
 أربعة (عقود) ومروهن
 ومروهن به وصيغة شرط
 فيها أي في الصيغة (ما مر)
 فيها (في البيع) وقدم
 يانه في بابها وهذا من زوائد
 (فان شرط فيه) أي في الرهن
 (مقتضاه) مقتضى
 أي بالرهن عند تزامم
 القرض (أو) شرط فيه
 (مصلحة) كالمهـ أو مالا
 غرض فيه (كان يال كل
 البعد المروهن كذا) (مع)
 البعد ولما الشرط الأخير
 (لا) ان شرط (ما مر)
 أحسبهما أي المروهن
 والرهن (كان لا يباع)
 عند الحل والتبديل جهات من
 زوائد (وكشرط مقتضى)
 أي المروهن للمروهن (أو)
 شرط (أن تعدت زوائده)
 كغير النجزة وتناج الشاة
 (مروهنه) فلا يصح للرهن في
 الثلاثة لئلا لسل الشرط
 بالقرض منقضى الاول

مقارن الحدوثها (قوله ولتغير قضية العقد في الثانية) قد يقال هذا له موجود في الثالثة أضلو كان الاتفاق إن
 يقول ولتغير قضية العقد في الأخيرة ومن وجهها أن في الثانية قد تكون الثالثة معللة بعينين والثانية بواحدة
 اه ع (قوله ولتغير قضية العقد) قال شيخنا في الثاني الشرط من تغير قضية العقد التي هي التوثيق وفيه نظر
 فأن التوثيق يقع قبض المهر من فاست التهمة والوازع لما يتوهمها إلا غير مرهونة بالتهمة مستوفى
 الثالث وثقوت بعض الزين فالوجه أن يراد قضية العقد عدم تبعه التهمة والوازع لا صلها تأمل اه قل
 على الجلال (قوله ولتغير قضية العقد في الثانية) فمد أن كون التهمة لأمر أن يستخصية عقد الرهن بل هي
 مطلقا من أول رهن لا ثم افرع ملكه الآن قال إن قضية عقد الرهن التوثيق فقط وشرط المنفعة للرهن
 تغيير لقضية العقد اه (قوله فإن قدرت المنفعة) عبارة شيخنا مر في شرحه نعم لو قيد المنفعة بسنة
 مثلا وكان الرهن مشروطا ببيع فهو بيع بسن يسع وأجرة فبعض اه قال شيخنا وسكت عن اشتباه على
 عقد الرهن لأن الرهن المشروط في البيع يحتاج إلى عقد جديد بعد ذلك لاختلاف المذموم به دليل قوله إن
 المشروط عليه قد لا يفي بالشرط وحديثنا في أن استحق المنفعة العقد كقولهم قضية البيع المذكور وليس من
 أجرة موهون ولا فلا يرجع لتوقف الأجرة على وجود الرهن ولم يوجد فهي باطل لعدم اتصال المنفعة بالعقد في
 شرح الروض أن الشرط من جهة المزج حيث قال ما نهى مال بعتك أو زجرتك أو أجرة تملكه على أن تهني
 كذا فقال لا لا شراشريت أو تزوجت وأستأجرت يورهن مع وإن قبل الاستئجار بعد قبضت وأرثمت
 لتبين هذا الشرط الاستيعاب انتهى وعلى هذا في نظر مأسور الشرط المحتاج إلى عقد رهن بعد المشار إليه
 بقوله السابق تأملوه وسيا في هذا مذهبنا اه قل على الجلال (قوله والرهن مشروط ببيع) يخرج
 ما لو لم يكن كذلك كرهت هذا بالرعي كذا على أن يكون للسكران سعة بنار في المانع من محتمه يكون
 جعاب من رهن وأجرة فليرجع اه سم على ج أقول وقد يقال وجه عدم الصحة شيئا لالعقد على شرط
 ماله من مقتضيات الرهن ولأن ماله من مقتضى الفساد فهو رهن بشرط عقد كلو باع داره شخص بشرط
 أن يرضه كذا وهو بطل اه ع (قوله فهو يسع وأجرة) بان يقول بعتك عدي بعتك فباعتك
 بشرط أن تهني بها دارك وإن تكون متعنه إلى سنة فيعوض البعدي يسع وبضه أجرة في مقابلته متعنه إلى دار
 تأمل هذا التصور فإن كثيرا من الناس قد يجزع عنه وقد طفر به في بعض شروح التنبيه أن تكا في فوسد
 التوقف كثيرا والسؤال هل منه كثيرا فيوزع البعد على الماتة والمنفعة اه زى فلو فرض على الماتة ما وجب انقضاء
 الأجرة فانفسح البيع فيما يقابل أجرة مثل البارستمن العبد اه حل وقوله بعتك عدي بعتك يعلم من بقية
 صبارته أن في هذا التعبير تسع ما أو العدي بعتك بضم عائة وقوله وإن تكون متعنه إلى سنة أي بقية العبد
 وقوله فبعض العبد الخ قال كانت متعنه إلى الرعي هذا المثال تحسين فالعبد موزع على التحسين والماتة إلى الجزئية
 فتكاه يسع في مقابلته الماتة وتلك أجرة في مقابلته المنفعة وقوله انفسح البيع الخ صوابه أن يقول انفسح العقد
 أو يقول انفسحت الأجرة وذلك لأن البيع لم ينفسخ ولا ثبت المشتري الخيار في البيع عند انقضاء الأجرة
 ولو تاه بعض العبد وذلك لأن المصطفى اتخذ انما يسع وأجرة وتواخيا وانما ثبتت حيث تصدقت الصقة اه
 ع (قوله وأهلية التبرع) لم يظهر لهذا الاشتراط في الرهن وحله أن لم يشترع بشرط بل توفى
 على دينه وكذا يظهر في الرهن وجهه أيضا لأن منفعة الرهن لأهله ولا يمكن من الانتفاع به ولو لا استدراك
 كليسي في كل من تبرع بعين وعبر تشرع مر وفي الرهن نوع غير لاه حبس ماله بغير عوض انتهت ولم
 يظهر من أن التبرع بأي شيء يحصل ويكون الحبس بغير عوض لا يظهر فيه تبرع عن الحبس لا يقابل بمال إلا
 لو كانت المنافع تفرق على المال وليس كذلك كالحل (قوله وأنها متطرفة) بأن في الشرية أن القسط
 له وقع ما قبل تفرقه من ماله اه شوي وجوابه أن المراد بظهرها ظهورها في نقد يكون ماله وقع

ولتغير قضية العقد في الثانية
 وجهها أن في الثانية قد تكون
 الثالثة فان قدرت المنفعة في
 الثانية والرهن مشروط في
 بيع فهو يسع وأجرة وهو
 جائز (د) شرط (في العاقد)
 من رهن ومنه (ما) مر
 (في المقرض) من الاختيار
 وهو من زائد وأهلية التبرع
 (فلا) رهن مكره ولا يترتب
 كسائر عقود ولا (رهن)
 (ولي) أبا كان أو وحدا أو
 وصيا أو كالأمانة (مال)
 محجوزة) من صبي ومجنون
 وسفيه فهو أهم من تعينه
 بالصبي والمجنون ولا يترتب
 له الاضرورة أو بطلان
 ظاهره) فيعزله الرهن
 والأرهمان فبعضا دون
 غيرهما مثل الضرورة
 أن يرض

لكن ما عرض يضار (قوله على ما عترض لحاجة المونة) أي حاجة متفاعة لسلام قوله الاضرورة والجزء من هذا المدفع ما يقال لحاجة اعم من الضرورة فقامت لتشمل التشبه وتباب الزينة متفاعة فكيف فسر الضرورة وقد قال فان اردى على بعد الحاجة فقامت لتشمل ثياب التعمد وتجوها مما يعتاد فلهذا في الامام من التوسع في النفقة حلت الضرورة على مطلق الحاجة اه عش (قوله أو غفلت عن كسده) في المختار نفق البيع بنفق الضم نفقا وان في المصباح نفقت السلعة والمرأة نفقا بالفتح كقولهم لا يوفونكم كسدهم وفيه أيضا كسده الشيء يكسدهم بابل قول كساد لم ينفق لعله الرغبان فيه فهو كاسد وكسده يتعدى بالهمزة يقال أكسده الله وكسدت السوق فهي كسدة بغير داء وفي المصباح وبالهاء في التهذيب وقال أصل الكساد الغشاد اه (قوله ان يره من ماساوى مائة الخ) لان المروءات ان نسلم قضاها والا كان في البيع ما يجبره فان امتنع البائع المروءات ما يره على الماسة ترك الشراء اذ قد يتلف المروءات فلا يوجد جابر اه شرح حر (قوله وهو ساوى مائتين) هل المراد مائتين أو مائة وستين في كلام بعضهم التقيد بالأول وهو الوجه اه شوري (قوله كسبي على باب الخ) ارجع لوصوف اربتهن التي أي اربتهن لاجل القطة واربتها لاجل الضرورة وبجارتها هناك متناوئتا وشراوى تصرف الولي بمصلحة ولونسية ومن مصالح النسبة ان يكون نزادة وخوف عليه من تخويفه وان يكون المعامل مليا نفقا وشهد حتما في بيعه نسبة وتربتهن كذلك لانهم زهنا وانما انتهت (قوله الامن أمين آمن) ويشترط أيضا الانهاد وكونه غنيا فلهذا أربعة في الرهن وفي الارتهان بشرط ثلاثة كون الرهن وانما باليمن وكون الاجل قصيرا عارفا وان لا يتخاف تلف المروءات لانه عارفع الساكن يرى سقوط الدين بتلف المروءات هكذا يؤخذ من عش سلطان وفي شرح حر ما يقتضي ان شروط الارتهان شروط لصحة البيع من أسسه لانفس الرهن فان قال بعد من ذكر الشروط طامسه فان فقد شرط من ذلك بطل البيع (قوله آمن) أي ليس بقاتل فان كان يكون الزين بخير زين بتم اه شوري (قوله وبما تقرر) أي من قوله وشروط في العاقد ما لم يقرض أي يجعل أصل اللائحة فراق (قوله التي فرغ عليه قوله الخ) أي وجبت فلا يصح فترغ مع منعه من الولي واربتها الذي ذكره على ما قبله ويجاب عنه كونه مطلق التصرف اذ حقيقته مطلقه هومن لا يجبر عليه فيه وهو عليه محرق التبرع فكان غير مطلقه حقيقة اه اعيان وماذا كونه الشارح في هامش المسمى فصول بين مطلق التصرف وأصل التبرع قال لان مطلق التصرف هومن لا يجبر عليه في تصرف ما يملكه أمثل ثلث وفي الايجاب في باب الضمان ان الرض مطلق التصرف والسنة وليس من أهمل التبرع ولا مطلق التصرف فراجع اه شوري (قوله وكالولي فيما ذكر المكاتب) الامع السيفي يوزر زهنا زهنا ثم ما معه موع غيره على ما يؤد به القيم الاخير لا فاضا الى العتق اه حل وفي شرح حر ما وافقه من اقتضاء جواز رهن المكاتب والارتهان مع السيفي مطلقا سواء كان على ما يؤد به القيم الاخير أو على غيره موع غيره وان كان على ما يؤد به التهم الاخير وبجارتها حيث تمتع المكاتب في نسبة رهنه وارتهان مع السيفي وما رهنه من غير السيد على ما يؤد به القيم الاخير لا فاضا الى العتق (قوله أوجع) بان باع في ذمة مملوك لا ولا فله البيع والشراء في الغنمة مالا وسلا والارتهان مطلقا اه سم على جع اه عش (قوله أودع) اما اذا لم ير فيه رهن وتربتهن من غير شرط كان يشترى دابة في ذمته ثم يشترى لعدة أخرى كذلك فله رهن تلك الدابة على غن السلعة من غير شرط أي بوضوئها المستقلة انه مأذون في التجارة اه شيخنا (قوله كونه عينا) من ذلك ان رهنه من استعماله من الزرع فان رهنه وهو غسل فكره التمر فيقتل بدو الصلاح اه متى اودع في ذمة قبل بدو الصلاح أي بوجبه الحقة أي وان لا يشترط علمه كإتيان التصريح به في كلام الشارح فثبت قول الشارح وان لم يملك بغيره فله حقه الخ اه لهذا وصل من الحظيف ما يشي من هذه العاقد وهي تتكون لكره من عينا بغيره الأرض المزودة فان بيع بها أي حبس دون بيع

على ما عترض لحاجة المونة
ليوفي عما ينتظر من غلة أو
محلول دين أو تلف متاع
كسودان تربتهن على ما عترضه
أو يبيعهم محلول الضرورة
ثمها أو يتجردها لهما القطة
أن يره من مائة
على غن ما اشتراه فان تقبضت
وهو ساوى مائتين وان
يرهنه على غن ما يبيع
نسبة بقطة كسبي على
باب الخ واذا رهن فلا يره
الامن أمين آمن وبما تقرر على
أن تصير بياضه من أهلية
التبرع أو لمن تعبيرة مطلق
التصرف التي فرغ عليه
قوله فلا يره من الولي لانهم
صرحوا بانهم مطلق التصرف
في مال مجموع وغيره لانه لا شرع
بهو كالولي فيما ذكر المكاتب
والسيد لا يؤذن به ان أصلى
ملا أودع (د) شرط في
المروءات كونه عينا

الزرع أو من خلاله ولا يصح رهنها اه أقول ولعل الفرق على هذا ان البيع راد لاوام غلبت علم المشترى بالزرع حين الشراء أو بعده أو بالجزء البيع قد فرض في الأرض مسلوبا لمنفعة تلك اللدة فكان كشراء المبيع والقصد من الرهن التوثيق واستبقاء الدين من الموهون عند الحبل والزرع قد بناه الى وقت البيع أو نصف الأرض فلا يتسرع بيع الأرض في ذلك الوقت اما الثلث فالزرع أو ضمان قيمته بانقل الرغبة فيها فلا يحصل مقصود الرهن من استبقاء الدين اه عش على مر (قوله يصح بيعها) أي ولو لموصوثة بمقتضى السلم اه شرح مر وكتب عليه عش وظاهره انه لا يشترط في صحة عدم طول الفضل بينه وبين القبض على اختلاف ما مر في المقرض في القيمة وقد فرق بان المقرض من الرهن التوثيق وما دام باقيا في ضمان الرهن هو محتاج الى التوثيق والمقرض من المقرض دفع الحاجة والغالب عدم بقاها مع طول الفضل بين التوثيق والقبض بل اذا حال الفضل فالغالب على المقرض اعراضه عما اقتضيه والسبب في تحصيل غيره قلته امتناع المقرض من بقائه على الرهن والمطلوب لم ينظر والذلك في المدين انه يشترطه عن غيره وتعلق حق المقرض به دون غيره من بقية مال المقرض وتضمنه ما قبضه في تعلق نفسه به وعدم التناهي الى غيره مادامت العين رهنها اه (قوله فلا يصح رهن دين) أي ابتداء لا دواما لقوله فيها يا أيولو ألف مرهون قبله رهن وهذا يضاف الى الرهن الجعلي وأما الشرعي كان مات وعليه دين فيتعلق به كتمولو كانت دونها اه ضمنا (قوله لانه غير مقدور على تسلمه) عبارة شرح مر ولا نه قبل قبضه غير موقوف بهو بعد مخرج عن كونه ديناه وعبارة حل لانه غير مقدور على تسلمه أي لانه لا يلزم الرهن الا قبضه واذا قبض خرج عن كونه ديناه (قوله ولا رهن منقعة) أي ولو في القيمة أي ابتداء أيضا فلا رد مالم كانت تركه اه دل على الجلال (قوله لان المنفعة تنطفئ) فيمنظر بالنسبة لعل المقرض في القيمة مثلا بل والنسبة للمنفعة لكان الرهن كن رهنه منقعة يمكن داره ستمن غير تعيين السنة اه سم على ج أقول فيه نظر لان المنفعة المتعلقة بالدين بشرط اتصالها بالمستفد هو يؤدي الى فواتها كلا أو بعضها قبل وقت البيع اه عش على مر (قوله لان المنفعة تانف) فيما ذلك لا ياتي الا في المقدرة ومن وأما المقدرة فيعمل لاختلاف كان الزم منه حله الى مكانه لان حال يحل بالانتفاء على ما تنلف طردا للمبايع على وتيرة واحدة اه سم ملصقا (قوله ولو شاعا) فلورهن حصته من يث في دار مشتركة فحقت افرار وقوع البيت في نصيب الشريك لزمه قيمته رهنها مكانه لانه بعد اذ اتفقا اه دل على الجلال (قوله ولا يجوز زنه الخ) أي يحرم ويصح مخرجه العار فيجوز بغير اذن الشريك وبقية انه اذا تلف عدم الضمان ووجه بان الدية عليه استجابة وانه لا تعدى في قبضه لخوازه اه عش (قوله بغير اذن الشريك) فان قبله بغير اذنه قبضه وصارت حصته للشريك مضموه على الرهن وعلى من يث تحت يده وقال البيهقي النقل يحصل به القبض سواء كان بغير اذن الشريك أو باذنه لكن لا يحصل الابادة فالوقوف على اذن الشريك في المتول حل القبض لاصحته كذا في حواشي شرح الرضوي وتقدم في البيع في عش على مر عن سم على ج ان البيع والرهن على حد سواء من حيث ان التوثيق على الاذن حل النقل لاصحة القبض (قوله يجوز ان يث في القبض) مقتضاه انه يكون تابعا عنه بنفس الرضوا ليس كذلك ليل لا يدين العقار من احدهما عدم الرهن الآخر كما يعلم من باب الوكل اه عش على مر (قوله مثلا يكون في يدها) ويؤخر من كان بما يؤخر ويحرم لها باقية من الرهن والشريك بحكم بينهما بين الشريك في عدم صحة رهن نصيبه من نصيبه من دار مشتركة من غير اذن شريكه كيجوز بيعه فلو اقتسمها ما فخرج الموهون الشريك لزمه قيمته رهنها لانه حصل له يده اه شرح مر وفي عش عليه ما نصه قوله ويؤخره أي العدل يدين من الحاكم كمال في الاعياب وان أبا الجراح لانه تلزمه رعاية المصلحة وانظر لكثرهما كمالين فكيف يصح جعل ذلك لهما امتناعا مما سارا كالتأخير في خصوصه فكيفما اثار عن ايجارهما

يصح بيعها فلا يصح رهن دين
ولو يمن جعله لانه غير مقدور
على تسلمه ولا رهن منقعة
كان رهن سكتي لانه لا يملك
المنفعة تنلف فلا يحصل بها
استبقاء ولا رهن عين لا يصح
بيها كوقف ومكاتب أوام
ولو (ولو) كان (مشاعا)
فيصح رهنه من الشريك
وبغيره وبشخص يسلم له
كفي البيع فيكون بالقطعة
في غير المتول وبانه سلف
المتول ولا يجوز قبله بغير
اذن الشريك فان أبي
الاذن فانرضى المرغبن
بكونه في يد الشريك جائز
وابا عنه في القبض وان
تنازع اصاب الحاكم عدلا
يكون في يدها

فرجه أولى وإن صححناه فقولنا **أه** حل (قوله لم يعلم الحلال قبلها) أي وكان الدين وحلاً كما يشهد من ذكر الحلال لم يشترط به فعله وجود البعثة فقدم الصفة في المطلق ثلاث حيد وتعلم من المتن الشارح **أه** (قوله أو أحتمل الأمران فقط) أي البعثة والمعية وقوله أوسع منه أي أحتمل البعثة والمعية والسبق وقوله أو معهما أي أو قبلها ومعها فالصور مستقلة بالطلوع وقوله لغوات الغرض من الرهن في بعضها أي الثلاثة الأولى أي بعثته المحتمل قبل الحلال **أه** حل وقوله في الباقي وهو الثلاثة الأخيرة **أه** شيخنا (قوله وإن كان الدين حلاً) غاية الرد على القول الآخر في الروضة فهو مقرر في الحال (قوله فإن علم في مسئلة المعلق الخ) شروع في بيان المفهوم وهو صورتان هذه والتي بعدها وأما قوله وكذا في الصور المذكورة الخ فهو صور ثلاثة على مفهوم المتن أشار به إلى قيد ملاحظ في المنطوق تنسده لم يرد في الحلال قبلها ولم يشترط به فعله وجودها والمخلص أن صور المعلق تسع مسئلة في المنطوق بالطلوع وتنسب في المفهوم محتملتين واحدة صحيحة أيضاً وهي يختصم القيد المندرج (قوله فإن علم في مسئلة المعلق بصفة) إلى قوله مخرجها في الروض وسر حفي هذا قال لم يسع حتى وجدت أي المصعقة بناء على أن العرف في العنق المعلق بحال التعليق لا يصلح لوجود الصفة وهذا ما صححه البغوي وكذا القاضي في موضع من العنق ويسأل لاعتق أن كان الرهن معصراً بناء على عكس ذلك والتصريح بالترجيح من زيادته **أه** وفي شرح الجسدية وإن لم يسع حتى وجدت الصفة فهو كأشكال المهر من بناء على أن العرف في العنق المطلق بحال وجود البعثة لا بحال التعليق **أه** وظاهر ترجيح خلافه ما عدا ما عدا في الروض قال **أه** والمتمم في الروض من العنق مطلقاً بناء على أن البعثة بحال التعليق وما شئ عليه في شرح البهيمة ضعيف **أه** سم (قوله إن شرط البيع) أي يوسع قبلها والاعتق وتبين بطلان الرهن وقوله قبل وجود الصفة أي زمن يسع البيع **أه** أشبى (قوله بل أول) وجه الأول به في قسمي العلم أنهما إذا علم الحلال معهما أو بعدها يبادر بالبيع المشروط لتفتته لغوات عند الحلال بخلاف مسائل الاحتمال ومجملات ونزاعاً استكالا على احتمال القليلة في بعض الصور وأما وجه الأول به في الاحتمال الأخير على ما بين من الاحتمالات فظاهر أما في الاحتمال الأول فلأن الاحتمال الأول فيه احتمال البعثة والمعية وهما أكثر غرور من احتمال القليلة والمعية وأما الثاني فلأن فيه احتمال البعثة بخلاف الأخير وكذلك الثالث فيه احتمال البعثة وتوقف الحل في الأول به في بعض الصور فراجحه **أه** أشبى وبعبارة قوله فيما يصدق أي في تعبير يصدق قوله بالاحتمالات الخ أربع والأخير منها هو احتمال القليلة والمعية وقوله ومثله أي ومثله ما لا ابن أبي بصرون البقية أي ما زاد على مسائل الاحتمال غير الأخير وهما مسئلتا العلم ومسئلة الاحتمال الأخير ووجه الأول به في قسمي العلم وأما الأولية الاحتمال الأخير على الأولين الاحتمالات والثاني فإضافة أضادون الثالث **أه** (قوله في صورتي العلم بالمقارنة) هذه هي الثانية وقوله واحتمال الخ هذه هي السادسة لأن المراد بالتأخر هنا تأخر الصفة فيكون الدين على هذا الاحتمال المقتضى للاحتمال الخ كلام الأصل فيه ثلاث صور من صور الاحتمالات وثيق ثلاثة واحده هي الأولى من صورتي العلم مفهومه بالاولي أو الأصلية فيه بحال الامكان على ما سبق تنسب فتناسل حها **أه** (قوله واستشكل الفرق الخ) راجع للمتن حيث علم من الرهن في المدة مطلقاً وتصل في المطلق بصفة **أه** من خط شيخنا الاشوبى (قوله بناء على أن التدبير تعليق عتق بصفة) أمالي بناء على مقالته وهو الله وسعة للعبد بعتته فلا تنافي الاشكال لأن العلم لا يشترط كفاً شئ والذي ينبغي على هذا اختلاف ما علم من شرح **أه** في تعليق التدبير وعيونه هنالك المتن والتدبير تعليق عتق بصفة لأن سبب تسمية تعليق وفي قول وسعة للعبد المعلق نظر إلى أن إضاقة من الثالث فالوجه صفة بقوله ومثله أشارت إلى أن سبب تسمية تعليق مع نية كماله فضته تقتضي بحث فيه مع الرجوع إلى قلنا بالرجوع إلى وسعها ما في الرجوع عنها إلا بأن علم نية تعليق عتق بصفة كماله لا مع نية يصح القول كسائر التلقيات انتهت (قوله فليصح رهنهما) أي مطلقاً وتنتج رهنهما أي مطلقاً أي كيف

لم يعلم الحلال (الدين قبلها)
 بأن حله بعدها وأمعها
 أو أحتمل الأمران فقط أو
 مع سببه أو أحتمل حله
 قبله وبعدها ومعها (بالخ)
 في بعضها والغرض من الرهن
 وإن كان الدين حلاً في مسئلة
 المذرو لهما التأسر من الغرض
 بوجت السد فهاهنا فمن علم
 في مسئلة المعلق بصفة
 الحلال قبلها وكان الدين
 الأصغر رهنه وكذا في الصور
 المذكورة أن شرط بيعه
 قبل وجود الصفة كما لا يه
 أي بصرون في المرشد فيما
 يصدق بالاحتمالات غير
 الأخير ومثله البقية بل أولى
 وبما تقرر علم أن تعبيري
 بما ذكر أولي من تعبيري
 بصفة يمكن سببها لحلول
 الدين لاقتضاء تعبيرة المعية
 في صورتي العلم بالمقارنة
 واحتمال المقارنة والثاني
 هذا وقد قال في الروضة
 التوى في الدليل محتمل
 المبراه واستشكل الفرق
 بنوعين المطلق عتق بصفة
 بناء على أن التدبير تعليق
 عتق بصفة على الأصح
 فليصح رهنهما

بطل رهن المدبر مطلقاً وصح رهن الملقق بصفته فإذا كان الدين جلاً أو علم الحلول قبل الصفة اه حل وقوله
 اه أي كلام المشكل أو كلام السبي اه (قوله كفاه البقي) قدم الملقق مع تأخره عن السبي لجزءه
 بما قاله ورد السبي كأشهر بقوله كمال السبي اه ع ش (قوله ويمكن الفرق الخ) هلافرق على أشار
 اليه فيجاء بمقدّم وهو ان المدبر لا يسلم من الفرز بموت السبد فلينأمل اه شوي (قوله بان العتق في المدبر
 أكد) أي بان المدبر مطلق بصفته خاصة حتى الموت وهو أقرب من جيل الود فكان الغرض فيه أقرب اه
 أشوي (قوله ولم يختر) أي من الحكم على المدبر الملقق بالطلاق مع صحته مع ما في الجملة فلا يصح معه
 بوجه أو في الحاصل ان هذا مستفاد من معانٍ والاخباره على هذا الوجه ليس بشكر أو لا يكون تكراراً إلا
 لو قيل والمكاتب الخ لا يصح وهذه قلنا مل هذا مع ما قيل هناك من التكرار اه وبجدة الشورى قوله وعلم بما قرر
 الخ ناقض له هذا مكر مع ما تقدم في شرح قوله وبشرط في المروء كونه ميناخ فقامل ولا يظهر التكرار
 لكن أخبرني بعض المشايخ انه مضروب عليه في بعض النسخ انتهت (قوله ومع رهن ما يسرع الخ) يتنقل في
 هذا المقام من كلام مستعارة ضرورة لأنه امان يمكن تحفيظه أو لا يمكن مصلحته مع ما كان إذا أكد تحفيظه
 امان به من بحال أو مؤجل على حله قبل الفساد أو معه أو بعده واحتمل انسان من الثلاثة أو الثلاثة هذه
 ثمان صور واعتبر عليها فيما يمكن تحفيظه تحت الستة عشر الكلام فيها في مقامين الاول في صفة الرهن والثاني
 فيما يغفل فيه بعد الرهن اما الاول فالرهن صحيح في جميعها لكن بشرط في البعض كما أشار اليه بقوله ومع رهن
 ما يسرع فساد ان امكن تحفيظه وفي هذا ثمان صور تعلم من البيان السابق وأشار اليه خمسة بقوله أو رهن بحال
 أو مؤجل على قبل فساد ولو احتمل الحال واحد أو المؤجل امان به على الحل قبله أو بمجمل قبله وبعده أو قبله ومع
 أو الثلاثة تحت الخسوف قوله أو شرط الخ اشارة الى ثلاثة بان علم الحلول بعده أو معه واحتمل الاسرار هذا كما في
 التمام الاول واما الثاني فيخفف في ثلاثة من الثمانية الاولى كما أشار اليه بقوله ان رهن من جيل الخ هذا صفة ثلاثة
 فانه ان في قوله لا يحل قبل فساد مصادف بان يحل بعده أو معه واحتمل الاسرار وباع في ثلاثة عشر دائرة
 تحت الغير ويكون ثمنه هنالك ثلاثة منها التي هي صور الشرط السابقة ويحتاج الى اشارة رهن في ثمن في العشرة
 الباقية اه (قوله يحل قبل فساد) أي من يسع السبع عرف اه شيناحف وقوله ولو احتمل الغني شيئاً أو
 احتيالاً أي احتمل القليلة بان احتمال الحلول قبله أو معه أو قبله وبعده أو قبله ومعه بعد مخرج ما اذا تمت
 القليلة المحققة المنفعة بان علم الحلول بعد الفساد أو علم به واحتمل انه يحل بعد الفساد ومع ما في ثلث صور
 قول الشارح بان لم يعلم الخ تفسير لقول المتن يحل قبل فساد ولو احتمل باللازم اذ يلزم من ثبوت القليلة بقسا
 أو احتمل انتفاء علم البعدي وانتفاء علم المصنوع انتفاء احتمال الاسرار فقامت هذا على ان قول الشارح
 بان لم يعلم انه يحل قبل الفساد صوابه ان يقول بانه بان لم يعلم انه يحل قبل الفساد أو بعده أي بان التثنية هاتان
 صورتان وكل عليهما ان يقولوا بواو بان لم يعلم البعدي والعينه معانٍ الخارج بالقليلة المحققة أو الجملة
 صور ثلاثة كما جلت واما صور القليلة التي فيها بقوله بان لم يعلم انه يحل قبل الفساد فهي المطو بفتح الغاية
 قوله ولو احتمل ان يهي مراد في العبارة فلا يصح فيها تأمل وقوله واشتد كصور الاحتمال لا اعتد بحسبة
 لان صور ثلاثة وهي الخاتمة تحت الغاية كما جلت وقوله يحل بمقتضى ما جلت وقوله تأخرها عنه أي من غيره معاً أو
 معها فصار به مجتمعة لصورتين من الستة السابقة في صورة الصفة فإذا كان بدون معصية فهي الصورة الخامسة
 هنالك اه كان معها التي الواجب هناك وفي غلبته كان ينبغي بانه ياتي بعبارة تصديق بصور التثنية وهي
 السادسة من الصور المتبعة وهي احتمال سبق الحلول على الصفة ومقتضى ثلها كان قول يمكن سبقها لحلول
 الدين وتأخرها عنه أو يمكن تأخرها عنه فبقارنتها وذلك لان الاشتكال هنا في صور الاحتمال الثلاثة وهي
 مستكينة بصور ثلاثة متطابقة لها من صور الصفة فلا يثنى فقط اه (قوله ويمكن الفرق بقوله الخ) فرق في شرح

المرتين لا يبال باحتياجهما بخلاف البيع فإن حق المشتري يبطل قيمته ويمنع من جعل قبل جذاذ ولو لم بشرط
البيع ولا يصح له بيع لأن العادة لا تجاء إلى الجذاذ فليس به ما لو هو من شأنه أن لا يبيعه عند الغل إلا بعد أيام
ويجوز الرهن على مصالحهما من خصوصية جذاذ وتخفيف ولكل المنع من القلم قبل الجذاذ لأنه لا يبيع ويخص
اختصاصه بالحادث كالذي يسرع فساد دورهم في المشتبه كبيعها شرحه (قوله ولا يصطر وقاعه منه)
مثل هذا ما لو مرض الخبوان مرضا شتوا فبيع الرهن على بيعه ويكون غنره هذا كره في القوم قال لقوال
الرهن أن يأخذ القية ليكون رهنه أو لا يسرع فالتفاهر لبيانه اه سم (قوله كبرابل) قال البر ماوى هذا مثال
للمرهون التي طرأ عليه ما عر فيه القسدا لا سلب فلا يقال كان الأولى كابتلاو (قوله لأن الدوام أقوى من
الابتداء) ألا ترى أن بيع الأبق بالطل ولو أبق بعد البيع وقبل القبض لم ينفسخ شرحه اه عس (قوله على
بيعته) أي بعد القبض ونسخه من هذا القيد قوله فلا يباع قهر الرهن لأن الرهن غير لازم جسد وهل يبيع
المرتهن بدين الرهن في بيعه ويكون أذنه هذا مستلزما للتدبير قبض المرتهن به عن الرهن فيكون غنره هذا أو
لا يباع ولا تأخر لأنه جسد لعدم لزوم الرهن المتخفى لتسليم المرتهن على بيعه كل محتمل وبأن قيل الركن
الثاني يقتضي ترجيح الأول لأنهم جاهلوا الرهن بهذا فقام فلا بد منه على متخذه القية من كذا أذنه في بيعه
هنا بل قيل هذا أولى لوجه بعد الرهن المستدعى لزومه إلى تقدير القبض ولا كذلك ثم على الثاني فهو
يصح بيعه عن الرهن ويكون كذا ضابطه فلا حق في غنره إلا لأنه لم يأذنه في بيعه مطلقا عن جهة الرهن
الذي يلزم كل محتمل أيضا فليأت اه شوري (قوله وجعل غنره ههنا كانه) هل يكون رهنه بغيره اه سم
ويطأ زانه لا ينفذ تصرفه في البدل لو جوب جهه كانه ثم رأيت في الألباب جزم بأن الرهن يكون رهنان غير اشتاء
ههنا شوري (قوله وصح رهن معا) بشرط هذا إلى أنه لا يشترط أن يكون المرهون ملكا للرهن بل يصح ولو معا
اه وظاهره ولو كان المرهون الدين وينبغي خلته فلا يصح الرهن في هذه الحالة لعدم انطباق ضابط الرهن عليه
لأنه في هذه الصورة كانه رهنه من ماله ولا معنى له (قوله فرع) ولا يختلف المالك والرهن في الأذنه في وضع
عليه ما يورثه وعدمه فالظاهر صدق المالك لأن الأصل عدم الأذنه في القبض وعليه فإذا انفك المرهون ضمن
بأقضى القيم اه عس على حد (قوله وصح رهن معا بدين) أي ولو كانت العار به ضمنية كقولنا بغيره اه رهن
عبدك على ديني ففعل كانه كجوه فضله ورهنه وشمل كلامهم البراهم والذاتية فتصح عاوتهم بذلك وهو المتصور والحق
بذلك أن لا أعاد هذا ذلك وصح بالتز بين مع ما لا يضرب على صرته سماوان لم تضع عاوتهم جاني ذلك استقلال ولو
قاله المالك ضمنه فالنقل من طلبة في رقة صدى من غير قبول المتعثر به كفى وكان كالأغرة للرهن اه شرح
مه (قوله لا يذمه المهر) حتى لو ملك المهر لم يعل الدين ولو تلف المرهون لم يلزمه الإداة اه شرح مه (قوله
فبشرط ذكر جنسه الخ) وعلى المهر بالدين من جن ذكره هذا الأمر وكفى بالإيجاب اه شوري (قوله وقدره)
ذكر القسم في جواهره أنه لو قاله أوهن صدى بمشئت مع أنه رهنها كثر من حيث ويزعم ما يأتي في
العار به من جهة التفتيح به ما مشتهر به بدفع ما تقرر فيه أنه لا يضمن معرفة الدين اه مه عس (قوله وممنه)
ومن ذلك كونه عن دين الرهن أو غيره فقبلا كانه لا يضمن تعيينه اه حاي (قوله نعم لو عين قدر الخ)
وعلى قياسه لو عينه له أحلا فخره باقلا من جاز وقار ع فبشرطنا وقال ينبغي أن لا يجوز لاختلاف الرهن
لأن المهر قد يدخل في تخليفه في الزمان الذي عينه دون غيره ولو عينه يذخر من وكيله أو عكسه لم
يجز وكذا لو عينه في محجور فخره من المحجور بعد كونه زوال المحجور لو عينه قدره فزاد يبطل في الجميع لأن الرائد
مقتضى ما تقدم اه حل (قوله وبعد قبضه الخ) البعدي يصدق في المستلزم بعد ما يفسر جها ما قبل القبض
فله من الرجوع ورضيتم الرهن أن تلف (قوله ولا ضمان لو تلف) أي ولو تلف الرهن فسد لأنه يستغنى الأذن
لرهن في وضع المرهون تحت يد المرتهن اه حلي لأنه وان بطل الخصوص وهو التوثيق لا يبطل العموم وهو

(كبرابل) وإن لم يفسر تخفيفه
لأن الدوام أقوى من الابتداء
بل جبر الرهن عند تعذر
تخفيفه على بيعه وجعل غنره
رهنه كانه (وضعه رهن معا
بدين) من المالك لأن
المقصود الترتيب فهو حاصله
به (وتعلق به) لأنه المتعارف
بالرهن فيشرط ذكره
جنسه أي الدين وقدره
وصفته كسبله وتأجيل
وصفته تكسبر (ومرهن)
لاختلاف الأقرض ذلك
وإذ عين شيأ من ذلك لم يخر
مما تقتضيه لو عين قدره فخره
بدونه جاز (وبعد قبضه) أي
المرتهن المعاد (الرجوع
فيه) للمالك والاكتمال لهذا
الرهن معنى أم قبله لفسد
الرجوع فيه لعدم لزومه
(ولا ضمان)

اذن المالك في بيعه تمتع بغير المهرين اه برماوى (قوله على الراهن) وقوله ولا على المهرين أى ما لم يقصر كل
منهما عن قصر معين اه ع ش (قوله في يد المهرين) خروج ما لو تلف في يد الراهن قبل القبض أو بعد الف
قبض اه شينا وصاروا لشيء روى قوله في يد المهرين أى بخلاف ما لو تلف في يد الراهن ولو بعد قبض المهرين
فانه يضمنه كسأبنا قوله في يد المهرين ولو كان الراهن فاسدا على ما قلناه في بيعهم وخوى ج على تعين المهرين
حينئذ يضمنه كسأبنا قوله في يد المهرين أى الشرعية فلورده الى الراهن نياحة عنه فلا ضمان أيضا فان البلد
فأجر اجم اه (قوله ويبيع بر اجعة مالكة) أى أمره بجمعة بر اجعة الخ فهو بكسر الباء وسكون الياء وهذا أظهر
من قرأه بفتح الباء وضم العين اه ع ش وقوله بجمعة مالكة أى وان لم يأذن المهرين قبضوا كان الراهن
هو المشتري وذلك قال م ر مانصه وقد ألف العلامة الميرى حنا فقال للمهرين يصح بيعهم ما يغير اذن
المهرين ومصدره استعار شيئا لغيره بشرطه ففعل ثم اثباتا للمستعيرين المعير بغير اذن المهرين لعدم تعقيب
الزينة فهو باجرامه احتمال الحقيقة ترددين بين مقابلهم من عدم التصريح بالصحة جمع ونقل ذلك عن تصريح
الجرحى وهو الاوجه لأن شراءه لا يضر المهرين بل يؤكده لانه كان يحتاج لجمعة لغيره وجمعا فذلك
ويشراءه الراهن أو وقع ذلك اه شرح م ر وقد قلنا ذلك بضمهم بقوله

عن الناصر حونة قد صحوا * به الهامين بغير اذن المهرين

ذلك معارضا للمعير مسمن استعازا لوراهن فلهن

(قوله ويبيع بر اجعة مالكة) أى بجمعة مالكة له بقية فان لم يأذن في بيعه يبيع فوارطه
وصاروا أصلا مع شرح م ر فاحصل المهرين أو كلن سالا وأمهله المهرين فان طالبه وب الدين وامتنع من أداء
المهرين وبيع المالك البيع لانه ينفذ ملكه ويساع ان لم يقض بضم أى الدين من جملة الراهن أو
المالك أو غيرها كتبرع أى بجمعة مالكة وان لم يأذنه المالك لولا أسرار الراهن كما طالب بالسكنى المتعوان
أسر الأصل وان قضاه المالك انشك المهرين ورجع عما دفعه على الراهن ان قضى بأذنه والا فلا رجوع له كما
لو أذن غيره في غير ذلك لا يقال الراهن بالأذن كالضمان به فرجع وان قضى بغيره بالأذن أيضا لا نقول
محله ذلك اذا قضى من غير المهرين كما أسأمان غيره كما هنا فلا يحصل قصر الرجوع فهو حاصل على محل
الضمان وهو هنا رغبة المهرين ثم ذمة الضامن فان تكرار الراهن الأذن شهده المهرين للمعير قبل لعدم
التهمة ويصدق الراهن في عدم الأذن لأن الأصل عدمه ولو هو شخص شيئا من ماله عن غيره بأذنه صح
و رجع عليه ان يبيع ما يبيع به أو بغيره اذ مع ولم يرجع عليه بشئ كظهوره في الضمان فيه انتهت
(قوله بجمعة الذى يبيع به) أى بغيره بدل عنه والا فحين يأخذه المهرين أى بان كان هو مثليا اه شوزى
(قوله بقدر يتعان) أى يساع الخ والابن كان كثيرا لا يساع به فلا يصح البيع اه صبدوه (قوله لولا
المهرين به) الباع يحنى على أو يبيع بقوله لبيع الراهن انما يقدره لأن الشروط انما ترجع للفقود وانما قلوا
قدروه فان لم ينامر واه لعل له المصلحة كتبرع على الركن الذى قبله اه (قوله كونه دينيا) أى لو
زكانان تعلقت بضمه بان تلف المال وانقص المستحقون اه شرح م ر وقوله بان تلف المال أى بغير
التكمن من اخراج الرأى لكونه دينيا لتعلقه بالذمة ثم ان انحصار المستحقين فواضع والافضل المراد ان يجوز
الزمن من كل ثلاثة تكمن كل منصفه نظر أو من الامام أو عتقها اه سم على ج أقول والظاهر
انه يجوز الزمن من كل ثلاثة ومن الامام أيضا لأن كل من الصنفين اذا قضى برى المادف وكان الحق انقص منهم
لكن في حاشية شينا زى انه لا يضمن حصر المستحقين لكون المهرين به معلوما بدون ما اذا تعلقت بالدين
وعلى هاتين الحالتين يعمل الكلامان المتناقضان اه فأنهم قوله لا يضمن حصر المستحق عدم العصة
في غير ذلك اه (قوله) وقدم السؤالين التجوز والكفاية هه يصح الزمن عليها اه ع ش عليه

على الراهن (لو تلف) الممار
في يد المهرين لأن المالح لم
يسقط من ذمته ولا على
المهرين لانه أمين (ويبيع)
المعار (بجمعة مالكة
في) دين (حال ابتداء
أو بعد تأجيله (تبرع)
أى المالك على الراهن
(بجمعة) الذى يبيع به سواء
أبيع بضمه أم لا كثر أم
بأقل بشد يتعان الناس
بجمعة (ذ) شراء (في المهرين
به) يصح الزمن (كونه
دينا)

(قوله ولو منفعة) أي منفعة متعلقة بالثمة كان أكثر من ثمنه جهل المكة فصنع المستأجر رهنه على هذه المنفعة وقوله ولو لا ينفقها كان استأجره هذه الدار سنة فلا يصح أن يرتهن على منفعتها وهي سكنى السنة اهـ (قوله فلا يصح الرهن بعين) أي على عين بن بعير وعناو يأخذ عليها رهنه وقوله ولا ينفقها أي ولا ينفقها بالبادق الموضوعة بمعنى على كان يؤجر مدابة و يأخذ للمكسرى منه رهنه على منفعتها لأنه لا يصح لأحد منفعة العين المبيعة ليست ديناً اهـ جس (قوله لانها) أي العين ومثلها منفعتها والمناصب أن يقول لانها المذمومة لعدم المنفعة في العين ومنفعةها اهـ (قوله لانها) أي العين ومثلها منفعتها وقوله لا تستوفي أي لانها باقية ولا يقال قد تلفت ويستوفي قيمتها لانقول قيمتها حيث أخذ أي حين العقد لم تثبت فهو رهن على ما لم يثبت اهـ (قوله لانها لا تستوفي من غن المرهون) لا يقال قيمتها قد تكون من جنس غن المرهون كدنيا ومغصوب فيمكن استيفاءها من غنهم وان الدين قد لا يمكن استيفاءه من غنه كالخيلان الثالث في القصة يقرض أوسم لا يقول المسمى الذي يستعجمها ما هو العين المبحودة المحصورة ولا يصح أن يأخذها من الثمن ولو من جنسها فلا يرتضى بمحاذ كرقية أم ل اهـ سم (قوله وفارق صفة ضلعها الخ) غير صفة الرده على التعيق القائل بصفة الرهن كالصين وعبارة شرح مدر الثاني يصح كصحتها ولو في الاول بان الضمان للعين يتقرر على تحصيلها فيحصل المطلوب بالضمان وصول العين من غن المرهون لا يتصور وهذا يعلم بطلان ما اعتد به من أخذ رهن من مستعير كتاب موقوف وبصر ح الماوردى وما أتى به القفال من لزوم شرط الواقف ذلك والاعمال به مردوداً بأنه رهن بالعين لا بساها وهي غير مضمونة ولو تلفت من غير تقصير وبان الرهن بعض المستحقين والراهن لا يكون مستحقاً وقال السبكي ان رهن الرهن الشرعي فباطل أو اللغوي وأراد أن يكون المرهون بذكر صفة وان جهل مرادها حمل بطلان الشرط جملة على الشرع فلا يجوز ان خواص رهن تعذره ولا يغيره لما انفك الشرط أو المصاداة الاستثناء فكأنه قال لا يخرج مطلقاً شرط هذا الصحيح لان خروج صفة من خواصه واحتمل صفة جملة على اللغوي وهو الاخر في تصحيح الكلام ما أمكن اهـ واعتراض الزركشي ترجحه بأن الأحكام الشرعية لا تتبع اللغة وكيف يحكم بالصحة مع امتناع جسد بشرى فلا تافدة لها أو يجب صفة بله انما عمل بشرط مع ذلك لأنه لم يرض بالانتفاع به الا باطلاه الاستثناء وثيقة على اعادة وتذكره حتى لا ينساه وان كان ثقة لأنه مع ذلك قد يتباطأ في رده كقولنا شاهد وبعث الناظر على طلبه لانه يتسوق عليه من اعطاه واذا قلنا هذا بالشرط بلوغه فاعلموا يمكن بيعه على ما بحث اذ لا يبعث على ذلكنا لا حينئذ واعلم ان يحمل اعتبار عدم اخراجه وان الضمان شرط الرهن مالم يشرع الانتفاع به في ذلكنا الحيل والاجاز اخراج منملوق به يتقدم في فعل آخر ورد له عمله عند فضاء محله كأقنى بذلك بعضهم وهو ظاهر اهـ من شرح مدر وكتب عليه عـش قوله من مستعيره به يجوز ان يأخذ ليتقدم به لاجبى استأجره فان الناظر مثلاً لا يملك المتقدمة حتى يعير اهـ وكتب أيضاً قوله وقال السبكي قال سم على حج والمعتمد بطلان الشرط المذكور مطلقاً ولا معول على ما قاله السبكي ثم ينبغي امتناع اخراج الكلاب من محله حيث تأنى الانتفاع به فيبطلان الشرط المذكور وان كان باطلاً فيضمن منع الواقع اخراجه فيعمل به بالنسبة لذلك اهـ وكتب أيضاً قوله في فعل آخر ولو بعد اعل ما اقتضاه مطلقه لكن الظاهر انه عقيد بطلان شرط عدم اخراجه منه رعاه لقرض الواقع ما أمكن بانه يكتفى في رعاه غرضه من اخراجه لما قريب من ذلك الحيل وقد يشهد له ما لديهم مسجد وتعليل الانتفاع به ولم يرجع عود حيث قالوا يصرف عنه لا يقر بمسجد اليه ولا يديم ذلك من رعاه المصلحة فغير اعى ما حوت به العادة في اخراج الكلب من اخراج تصور كرامة لتقدمه ولو يقيد بانه يأخذ به لا فلا يجوز اعطائه الكلب بتمامه حتى لو كان عبور كاذب في حوازل الحكمة لانه اسم من اخراج طبعه الذي هو سبب لضاعه وعليه فلو حوت العادة بالانتفاع بمجملته كالخفيف جاز لتراجعه على الناظر فعمد في طلب رده ونقله الى من ينتفع به وعدم قصره على واحد وثمنه ومثل المصنف كتب الفقهاء يحتاج من يطالع كتابه الى مراجعة

ولو منفعة فلا يصح الرهن بعين ولا ينفقها ولو مضمونة كمنصوبة ومعارضة لانها لا تستوفي من غن المرهون وذلك بخلاف الفرض الرهن عند البيع وفارق صفة ضلعها لقرضها كما في التوثيق

مواضعه مفرقة لانه لا يتأتى مقصود بل قد كرس مثلاً (قوله بان ضمانها لا يعبر الخ) وصورتان ان يغيب شخص
 دابة أو خفي قول رجل له غصوب منه ضمانها على لادها لك لانها ما دلت بانها لا يلزم الضامن سوى الرد إذا
 قلنا ان ضامن الغصوب لا يصح الرهن على بدلها من الغاصب فيستوى الضمان حينئذ من الرهن اه صوبه (قوله
 لو لم يتلف) مفهوماً الضمان لو تلفت وليس مراد الا ان الضامن لا يلزم ضماناً بل عليه انما عقيد بذلك لان
 صورة الضمان لا تتألف الرهن بهذا التلف بخلافه قبله لان الضامن لا يلزم مضر رما دامت العتق باقية والرهن
 يلزم مضر بدوام حبس العتق المرونة بعد المهرن اه عش (قوله فيعبر الى ضرر دوام الخ) في الرهن
 أي لا الى غايته لانه كما لا يمكن تحصيل العتق ولا منقته من غير المهرن اه حل (قوله بان لا زما) قال
 الاسنوي وغيره ولا يتفق من الثابت الا لزوم لان الثبوت معناه الوجود في الحال والزم وعده صفة للدين في
 نفسه لا يتوقف صدقه على وجود الدين كما لا يلزم من الغرض لازم ودين الكفاية غير لازم فلو اقتصر على الدين
 اللازم لورد عليه ما يفسده ونحوه مما لا يثبت اه شرح لروى سبط طب (قوله فلا يصح بمسئلة) في
 كنهه فزوجه في الغد وما لو اقرضت ما لم يشبهه المقرض في الظاهر لانه كذلك أي غير ثابت لانه وان كان مجرد
 العقد يكون الشيء المقرض ديناً لانه غير ثابت ولا يتحقق ان الدين ينفرد بقرع المالك والقرع الغيب وليس ان
 المصدق الدين عليه قبل القبض بجاز الاول حيثما كن في ذلك وجود صورة المقرض اه حل (قوله
 لا زما ولو بالآلة) هذا الشرط تنطبق على أعنان المسعيات وما في النعمان من أقرض أو صلح أو واهب أو وصي
 أو أجرة أو مهر أو عوض خلع أو غرام متلف أو أراض صباه لان الله تعالى نص على جواز الرهن في حق المبيع
 والمعنى فيه كونه نكاحاً ثابتاً يقرب عليه ما في معناه اه مر اه شوي (قوله لا زما ولو بالآلة) أي لا إلى
 الزوم بنفسه فلا رد على الجملة أي إلى الزوم لكن بواسطة العمل لان نفسه تأمل (شرح) * قال في
 الرض وشرحه هو بيع أي الرهن بالاحقر قبل الانتفاع بإجارة العين والصدق قبل النحول وان كانا غير
 مستقرين قبل قبض المبيع وخرج بإجارة العين المحرر من يادته الإجارة في إجارة النعمة لعدم لزومها ويصح
 بالتمتع في إجارة النعمة لافي إجارة العين لانها في الأولى دين بخلافها في الثانية اه (قوله لعدم لزومها لا يتحقق لانه
 يحتاج لتأمل ويمكن ان يجعل هذا التعليل على ان المراد بعدم لزومها أي من شأنه عدم استمرار لزومها
 القديمة لانه لا بد من قبضها في المجلس ويقتضيها في الزوم وقد عاله مر بغير ذلك فقال انما يصح الرهن
 بالاجرة في إجارة النعمة كالحاصلة لانه يشترط قبضها في المجلس حتى لو أخر بائنه بطلت الإجارة ولا معنى للرهن
 على الحاصل قال على هذا كل ما يشترط قبضه في المجلس أو أخر بائنه بطلت الإجارة ولا معنى للرهن
 الرهن به اه تم (قوله أو قبله) أي وان خيار للمشتري وحده ملك البائع التي حتى يرتفع عليه ولا يباع
 المهرن الا بعد انقضاء الخيار اه شرح مر وكتب عليه عش (قوله لا يباع للمهرن الا بعد انقضاء
 الخيار) أي بان كل الثمن حالاً أو مؤجلاً أو واقفاً على بيعه وتقبيل الثمن لكن بشرط ان لا يجعل الاذن
 مشروطاً بإرادة التجسس بل يتوافقان على البيع حالاً ثم بعد البيع يعمل كما يؤخذ ذلك من قول المصنف
 الا حتى آخر الفصل ولواذن في بيعه لتجسس المؤجل من غنه ببيع البيع اه (قوله والمالك يبيع الضم
 متى شاء) ولا يقال بأن مثله في البيع قبل الزوم لان البيع وضعه على الزوم فهو أقوى اه (قوله ولا
 يجعل محله) صورة الجملة ان يقول من رده يصدى فله دينار فيقول شخص التي رهن وأنا اردو مثله ان
 رده فله ثلاث دنانير وهذا رهن به أو من رده فله دينار وهذا رهن به اه شل (قوله وان لم يباع للمهرن الخ) أي
 يلزمه أن يمثل العمل ان ظهر أنه على الخلق كان جاهله على تبادره مثلاً ان يظهر أنه على الخلق كان جاهلاً من
 رده يصدى فله كذا المشرع في رده شخص من غير ان المالك وضع قبض ان رده فله شيء اه شخصاً
 غشماوى (قوله وبيع من رهن الخ) قال في شرح التلخيص ولا بد من ثبوت أي المهرن لانه لا صورة من رهن

بان ضمانها لا يعبر لم يتلف
 الى ضرر بخلاف الرهن بها
 فيصير الى ضرر دوام الخ في
 للمهرن (معناها) للعائد
 قدوا وصفة هو من زائد
 فلا يصح الرهن بدى مجهول
 كنهه (ثابتاً) أي موجوداً
 فلا يصح بمسئلة يقرض
 أو غيره لانه وثقة حق فلا
 يشبه على الحق كالتمهيد
 (لا زما ولو بالآلة) كالتمن
 بعد الزوم أو قبله فلا يصح
 بغيره كناية لان الرهن
 للثمن والمالك له الضم
 متى شاء فليسقط به الضم
 فلا معنى لتوثيقها ولا يجعل
 محله قبل الفراغ من العمل
 وان شرع فيه لان لهما
 فعضها فيسقط به الجمل وان
 لزوم الجمل بنفسه وجده
 أجرة مثل العمل (ومع ضرب
 رهن بغير بيع) كقصر
 (ان توسط طرف رهن
 وتأنس) الطرف (الآخر)
 كقوله بعتك هذا بكذا أو
 أو شئت كذا أو شئت به
 صلبه

الرهن البيع أو الفرض بشرط تأخير أحد طرفي الرهن اهـ وبه تعلم ان المسئلة سبقتنا من شرط الثبوت فلا حاجة الى التعليل والتكافؤ اهـ شوبرى واستبعد من منيع المصنف ان الشرط وقوع أحد طرفي الرهن بين شقو البيع والاخر فيصع اذا قال بعدهما يعني هذا بكذا ورهنته هذا قال بيت ورهنت ولو قال بعتك أو زوجتك أو أحرمتك كذا على ان رهنتي كذا فقال اشتريته أو تزوجت أو أسترحت ورهنت معك أو رجعتك المقرى وان لم يقل الأول بعد آخرت أو قبلت لشقن هذا الشرط الاستيعاب من صور المزاج ان يقول يعني بعتك بكذا ورهنته هذا الشوب فيقول بعت ورهنت اهـ من شرح مر (قوله فيقول الاستيعاب) ولو اقتصر على قبول البيع لم يصح لعدم المطابقة كذا تقرر اهـ شوبرى (قوله انه فلا يفي بالشرط) أي بخلاف المزاج لا يتكمن من عدم الوفاء اهـ لا يصح ان يقول قبلت البيع ولا يقول ورهنت اذ لو فعل كذلك لطلعت عقد البيع لعدم توافق الاحتياج القبول اهـ (قوله واغتفر تقدم أحد طرفي المزاج) جواب عما يقال ان شرطه في صحة الرهن ثبوت الدين وفي هذه الصورة حكمت بمصلحة الرهن مع ان الدين غير ثابت لانه لا يثبت الا بتمام صحة البيع فأجاب بقوله واغتفر المزاج وقوله قال القاضي المزاج جواباً عن هذا الاشكال وسامحه ان الدين ثابت بتقدير وان الرهن انفسه بعد الثبوت بتقدير اهـ أيضاً اهـ شمسارى (قوله واغتفر تقدم أحد طرفي المزاج) قد يقال بل العرفان يجمعان صورة الفرض بناء على انه انما يكمل بالقبض اذ مقتضى توقف الملك على القبض توقف الدين عليه اذ كيف يثبت بدون الملك فبما ان الان بصورة ذلك بما اذا وقع القبض بين الشقين بان صحبه قوله أكثر شئت هذا الدرهم تسليمه له وقد عني ملكه لم يزل التسليم قبل تمام العقد الان يقال يكتسبه بعد تمام العقد فبما انه لم يتقدم الا أحد الشقين اهـ سم على ج هذا وما ذكر من التوقف في الفرض بأكثر منه في الفرض اذا شرط في البيع الحياض البائع أو الوكيل بشرط بناء على ان الملك في ذم خيار المجلس وقوف وهو المزاج اهـ عرض على مر (قوله قال القاضي في صورة البيع المزاج) لا حاجة البيع قوله واغتفر المزاج مر بعد قوله كلام القاضي والوجه عدم الاحتياج لذلك أي لتقدير دخوله في ملكه هنا لاغتفار التقدم فيه لصاحبه بخلاف ذلك لا بد منه فيه وقد يقال في الجواب عن السارح ليس مراده ان هذا يحتاج للمع قوله واغتفر المزاج بل المراد كناية قول آخر لتوجيه الصفة مقابل لقوله واغتفر المزاج ان الجمهور على انهم اغتفروا واصل هذا واكتفوا به ومنهم من قال تمام الصيغة مقدر قبل طرفي الرهن فكان نسخة الرهن لم تقع الا بعد تمام صيغة البيع اهـ عرض (قوله وانما قد الرهن عقب) أي البيع وهذا التقدير لا ينفع في الفرض لانه لا يكمل الا بالقبض فيحتاج القاضي في صورة الرهن الى التوجيه السابق اهـ شيخنا (قوله ومصرز ياد تهرن المزاج) هذا مناسب قوله انما بالانظر لقوله لا كسبه لانه لا يصح لكان رهنتا على ما لم يثبت اهـ (قوله لا كسبه) ظاهره ولو قبل القبض وهو ظاهره ووجهه بعد هذا الرهن الاول وبانه لم يقال بجهه رهنتا بل بان يفسخ العقد الاول ويثبت منه جهما اهـ عرض على مر (قوله أقر ياد تهرن على دن برهن واحد) في هذا تصريح بان محل البطلان اذا رهنته ثانياً مرادة ما تهرن رهنتا الاول والاولى مردها المعنى بان فسخ الاول أو لم يصرح بالفسخ المذكور وهو كان فسخ الاول بكسائي اهـ حل وفي حاشيته عرض أول الجرس الا انما يصرح به لا بد من التصريح بالفسخ اهـ (قوله أقر ياد تهرن) ومن هذا ما لو رهن الوارث الركة التي عليها الدين ولو فسخ مستغرقا لم يلزم غير المستبد من ثمة فانه لا يصح الرهن كالعبد الجاني بونه لا للرهن الشرعي حصة لا يجل اهـ شرح مر (قوله بان هذا اشغل مشغول) أي فهو نقص من التوقف وقوله وفي المشغل نازح أي فهو زائد على التوقف اهـ من شرح مر وبقي ان اراد في العهدة بان يقال بان هذا اشغل مشغول أي لا يضره ولا يفتقد لانه لم يطل ما ذكر في الاستدلال (قوله ففدا الرهنين بان الرهن) فلو قد ابلان من بيع القبض لفسدها ويكون مشغولاً به فن في دن غير يغير اذنه أم يطل به الرجوع على المدفوع عنه عما دفعه فنظره والقراب

فيقول الامتار اثبت أو
اقرت ورهنت لان شرط
الرهن في ذلك ما تهرن فزجه
أولى لان التوثيق فيه أكد
لانه فلا يفي بالشرط واغتفر
تقدم أحد طرفه على
ثبوت الدين لحاجة التوثيق
قال القاضي في صورة البيع
ويشدد وجوب الثمن
وانتقد الرهن عقب كقول
اعتق بعتك متى على كذا
ناقصه عنه فانه بقدر الملك
ثم يعتق عليه اقتضاء العتق
تقدم الامتار وتبيري ياذكر
أعم مما ذكره (و) مع
زائدة (رهن) على رهن
(بدن) واحداً له زائدة
توقفه في كل رهنه معاً
(لا كسبه) أي ياد تهرن
على دن برهن واحد وان وفي
جهما فلا يصح كالا يصح رهنة
عند ضمير الرهنين وبارق
ما قبله بان هذا اشغل مشغول
وذلك شغل نازح أي فهو زائد
العكس لما روي الرهنين
ففدا الرهنين ياذنه الرهنين

ليكون رهنا بالدين والفدا موقعا (٢٧٨) وانفق الرهن عليه بشرطه ليكون رهنا بالدين والتفقة (ولا يلزم) الرهن (الابشعة) بما عرف في باب المبيع

التي لا تخاف انما أدى على من العصة وأنه يصير رهنا بالدين ولا سيما إذا شرط ذلك عند الدفع لمعنى عليه اه
عش على مر (قوله ليكون رهنا بالدين والقضاء) وقوله بالدين والبنقة قلنا هو موقوف على الجمل بسد الغداء
والبنقة حال الاذن وقد يلزمه بغير الجمل بمخالفة على مصلته فخطأ الرهن اه ج اه شوري (قوله
بشرطه) أي الاختاف أي بشرط الرجوع فيه وهو اخذ المالك أو الحاكم عند دفعه اذن المالك وانظر هل
يشترط بيان قدرا للبنقة لان شرط الموهوب به كونه معلوما أو بغيره هذا الوقوع تابعيا لمحتل ولعل الاول أقرب
فليحذر اه شوري مع زيادة (قوله ولا يلزم الرهن الابشعة) وهل يكفي قبض المشترك بين الراهن وبين
غيره بغير اذن ذلك الغير أو لا بد من اذن ذلك الغير ليلزم الرهن المنقول عن السبيكة ان اذن الغير لم ينع
لا لزوم الرهن وفي الاعمال خلافه اه حل (قوله اذا لم يعرض مائمه) أي قبل وجود القبض بعد الاذن أو
القبض وقوله أو أقبض أي شرع في الاقباض وقوله فغن الخ أي الرهن أي قبل القبض من الرهن (قوله
والزوم) انما هو في حق الراهن اما للرهن لنفسه فلا يلزم الرهن في حقه محال وقد يفسر نسخ الرهن لغيره بعد
قبضه كأن يكون الرهن مشروطا في بيعه وقبضه قبل ان يبيع ويقتضيه من المجلس ثم يبيع البيع فينسخ الرهن تبعاً
ناله الرافعي في باب اختياره شرح مر والقوم مبتدأ خبر قوله انما هو على ان يفسر به معطوف على اسم ان
أي ومعلوم ان الزوم الخ ويجوز وعطاف على اسم الاشارة أي ومعلوم ان يحمل الزوم الخ وقوله والقبض الخ
مبتدأ خبره وقوله انما يكون الخ اشارته الى ان قول المتن ممن يبيع مقدم متعلق بكل من الثلاث (قوله للعاقب) أي
من زاهن أو مرهن (قوله لا تابة قبض) مصدر مضاف لمفعوله أي لا ان ينسب الرهن القبض سواء كان الراهن
أو تابة في الاقباض قيل انه كان الاولى للشيخ التعميم نحو باعلى قوله تابة خبره بان يقول لا تابة قبض وعكسه
ورد بان ملاحظة الشيخ على الاولى عبارة مر في شرح الأصل وما قبله ان كان الاول ان يقول ولا يعكسه لان
الراهن لو قال للرهن من وكلت قبضه لنفسك لم يضر وقد توقف فيه الاذرى فانهم اطلقوا اذنه في قبضه
مع وهو تابة في المعنى ودان انه اقتضى متلاو كحل اه يحط الشيخ بخضر الشوري اما تابة القبض المتبعض
في الاقباض فصيح ويكون اذنا في القبض لا توكيلا اه (قوله امتنع التابة في القبض) أي تابة الرهن كالا
من الراهن والغير وقوله ولا تابة رقيقه أي لان ينسب الرهن في القبض (قوله لاستقلاله باليد والتصرف)
بؤخه فانه يشترط كون الكتابة صحيحة وبه صرح ج اه عش على مر (قوله ووقعت التابة) الاولى
القبض وقوله في نوبته أي أو نوبه السيد لم يشترط عليه القبض فيها وقبض في نوبته اه حل وعبارة
شرح مر وشله الميعض ان كان بينه وبين سندها باق وقبض القبض في نوبته وان وقع التوكيل في نوبه
السيد لم يشترط فيه القبض في نوبته اه (قوله كودع ومغصو بالخ) كودع وقبض يبيع فاسد وما كودع
يوم اه من شرح مر (قوله لا يضمن من امكان قبضه) فان كان الراهن حاضرا اعتبر قبضه مضمون
يمكن قبضه لان كان متوقفا وان كان حاضرا اعتبر مقدار التخليف لو كان غائبا فان كان متوقفا اعتبر قبضه مضمون
من يمكن فيه المعنى الموقوفه والا اعتبره مضمون من يمكن المعنى فيسأل الموقوف عليه اه شرح مر وفي خلاوي
القاضي حسين لو كان عليه دين قد قضا في قبض السيد لرب الدين فليسلمه الرسول قال فاسطى عنده فخطه
بذلك فهو من ضمان المدين لانه لم يجر قبض وفي الغزي ان من سنده دابة ودبقة فغيره فامر بان يسلمها له ففعلها
حضره عزيز بد قال له زيد دخلت لم يدرك وهي في تسليحي ففلاها ثم تلت كانه في تسليم الاول اذ لم يزل يدعها
فجول زديحي في تسليمه ثم سحى (قوله لان البدك كانت من غير جهة الرهن الخ) حله مر فليقل اعتبار
الاذن لو طرأ اعتبار من الرهن وقوله لا لو لم يكن في يده لكان الرهن موقوفاً على سده الزمان وعلى القبض
لكن سبط القبض المأمور بالسد مقام اشد ما يفتق اعتبار الزمن (قوله ويرث من ضمانه) المختون
ضمانه في جوار المخصوص وبالمستعجل والمستالم والمجبر وقبض الشراء الفاسد وما عدا هذه الاربعة فضمان ضمان

قبل قبضه من ضمان البائع
(يلزم) من الراهن (أو
اقباض) منه من يذيق
ومعلوم ان حمل ذلك اذالم
يعرض مائمه فلو اذن أو
أقبض فغن أو أعجب عليه لم
يجز قبضه الزوم انما هو في
حق الراهن والقبض والاذن
أو الاقباض انما يكون ممن
يبيع مقدم (قوله لا يلزم
فيه كالمضار) تابة (قبض)
من الراهن أو تابة للتلاو
الى استقلاله لغيره والقبض
خلو اذن الراهن لغيره في
الاقباض امتنع تابة في
القبض خلاف ما لو اذنه
في الرهن فقط فغيره
القبض أو من تعبده
بالراهن (قوله لا تابة رقيقه)
أي القبض ولو كان رقيقه
مأذونه لان يده كسفة
(الأكسفة) فضع ان تابة
لاستقلاله باليد والتصرف
كالا حنى وشله مضمون
وبين سنده مائمه مضمون
الاية في نوبته ولا يلزم
ما يفسره منه كودع
ومغصو بزموع (أي
من امكان قبضه) أي
المزهر (أو تابة) أي الراهن
(فيه) أي قبضه ان ابد
كانت من غير جهة الرهن ولم
يتم عرض القبض عنه
والمراد بقبض ذلك مضمون الاذن (وبغيره من ضمانه ما عدا الرهن) لان الايجاب ايمان بقبض الضمان والراهن توفيق لا ينافيه

والمراد بقبض ذلك مضمون الاذن (وبغيره من ضمانه ما عدا الرهن) لان الايجاب ايمان بقبض الضمان والراهن توفيق لا ينافيه

فانه لو تعدى في المرون صار
ضامنا مع ضاء الزهن بحاله
ولو تعدى في الودعة اوقع
كراهه لو تعدى عن الزهن
فراشه و زوجه و اجارته
و تركه و ابرأه عن ضمانه
و اعتبر في هذه و اتى قبلها
بما ذكرنا من ضمائه
(و يحصل رجوع) عن
الزهن (تدل قبله بصرف
زحل ملكا كهيته بوضعه)
زواله عن الزهن (و برهن
كذلك) أي مقبوض لتعلق
حق الغير و تشييدهما
بالبض هو ما به الضمان
و قضيتان ذلك بدون قبض
لا يكون رجوعا وهو ما في
الخروج البيع لكن نقل
السبكي وغيره عن النص
والاصحاب انه رجوع

هذه في المقابل الشرعي اه شيئا خف و يجوز للمستعير الانتفاع بالمستعار الذي رهنه قبله لا الا على ما كان
رجع المبر عليه فقامت عليه ذلك و لما لم يجز له ان يبيع ما رهنه على ان يبيع ما رهنه لغيره من الضمان فاستمره
منه بحكم الزهن فلم يبق له ان يبيع ما رهنه على ان يبيع ما رهنه لغيره من الضمان فاستمره
له ان يبيع ما رهنه على ان يبيع ما رهنه لغيره من الضمان فاستمره
و المرون اليه لو وقع يده عليه فاستمره منه المرون بحكم الزهن اذ لا تعرض للزهن في واعدته المرون ولو
أمر أيا من ضمانه ما ثبت في القيمة بعد تلفه لانه ابرأه عما لم يثبت اه من شرح مر من صدق قوله و يجوز
للمستعير الخ اه (قوله فراضه) و قوله و تركه و ظاهره ان ان تصرف في مال الفرض أو فجلو كل منه يرى لانه
سلمه باذن المالك و لا تشييده اه شرح مر (قوله و تركه) أي فاذابا عبرى من الضمان اه حل (قوله
كهية مقبوضة) أي وكبيع و اعتق و اصدق و مال الملك اه شرح مر و كتب عليه عه قوله و كبيع
خروج به العرض عليه فلا يكون رجوعا و ظاهره ان البيع رجوع وان كان بشرط الخيار للبايع منه اه غير
مزيل للملك مادام الخيار باقيا و مقتضى قوله زوال المال بخلافه لكن الاول ظاهر بناء على ما أتى في الهبة
و الزهن قبل القبض لان ترتيب الملك على البيع شرط الخيار فمررت به على الهبة قبل القبض لان البيع
بشرط الخيار لا إلى الزم و يشييده اه و لا كذلك الهبة و عليه القول بالصف بصرف من بل الملك معناه ترتب عليه
زوال الملك أو تصرف هوسيل و مال الملك اه (قوله زواله عن الزهن) أي عن ملك الزهن (قوله و برهن
كذلك) اعاد البتة لاثباتهم انه مما لم يملك اه عه (قوله و تشييدهما بالقبض) هذا التقيد وقع
في الأصل أيضا وفي شرح مر ما تضمنه كلامه يقتضي ان الهبة الزهن بدون قبض لا يكون رجوعا لكن نقل
السبكي وغيره عن النص انه رجوع وهو المعتقد في الأصل الا في الزهن الصواب فكل ما لا يصف بمثل اه (قوله
الخروج البيع) أي استنباطه من نص الشافعي في باب الهبة أو آثارا في السبكي في ضابطه الخروج قوله اه
لم يعرف المصنف قول في المسئلة لكن في تقريرها قوله الخروج فيها على الاصح اه و حاصله كما وجهه شارحه
و هو انه ان يكون هناك مسئلة من شأنها ان قبض المجهدي في كل مكان غير ما نص عليه في الاخرى فيخرج
الاصحاب في كل منها ما قولوا آخرا استنباطه من التصوص في الاخرى و هناك نص الشافعي في الرجوع عن
الزهن لانه ابرأه عن ان يحصل الرجوع مما ولو لا قبض و نص في تقرير هذا المسئلة وهو هبة الأصل لفرعه
على انه لا يحصل الرجوع عنها بهية أخرى ابرأه عن الامع القبض فخرج البيع في مسئلتنا الشافعي قول
آخرو هو انه لا يحصل الرجوع مما الامع القبض استنباطه من التصوص في مسئلة الهبة و مقتضى الضابط ان
البيع خرج الشافعي في مسئلة الهبة قولنا انه يحصل الرجوع مما ولو لا قبض استنباطا مما هنا اه و عبارة
شرح مر في باب الهبة يقتضي الرجوع على الرجوع في الأصل في هبة الخروج رجعت فجلو هبة و استرجعت
أوردته الى السبكي و اقتضى الهبة لا يبيع و مقتضى هبة و مقتضى قبض و اعتاق و ملها الذي لم يعمل منفي
الاصح لكأن مال الفرض لم يقر العمل على ازاله به و به فارق اقتضاه البيع فيها فزمن الخيار انما هو بال
مسأله انه مقابل الاصح ما لم يثبت قبض فلا تفرق رجوعا قلنا (قوله لم يثبت قبض) بل مجرد الاستيعاب وهو
فيها متصف لان هبة متعلقة بالوث اه ابيات اه شوري و قوله لان هبة متعلقة بالوث أي من حيث ان هبة
متعلقة بالقبول و الشئ لا يصح الا بعد الموت (قوله و كطية) أي ولو لمسة اه شرح مر و الفرق بين هذا
و ما تقدمه فبالاقتضاء من كاتبيهم انما لا يثبت كونه مكاتباً كطية محصة ان الما و على ما شرع الرجوع و عه على
الاستقلال و هو لا يثبت نقل الا إذا كتبه كطية محصة اه عه (قوله و احيال) أي و ابدال الخ و في
المر و اعلق الاحيال و أراد به انجل استغلا المعبر من شغلته فعمل بالواستقلال منتهى الترم و اوط

عليه وبه اندفع ما قبل كان الاثر التعبير بالحبل اه عش على مر (قوله واحبال) أي سنده ومن أصله
 وخرج بامه فربما لانه لا يشبهه في مال أمه يستقيم الاضفاف فوطون بانقلاب عكسه اه من شرح مر
 وعش عليه (قوله وهو مناف الرهن) أي معة منه مستند بدم القبض (قوله لا يوطع الخ) معنى كونه
 المذكوران لا يحصل به الرجوع ان الرهن لا ينفك عن حبل هو باقي كقوله من المنهاج اه شخنا (قوله لا يوطع)
 أي بلا احبال لانه استقام قوله وتزوج أي لانه لا يتعلق به جو رد الرهن بل رهن المزوي ابتداءً من سواه كان
 المزوج عبداً وأمة ولا اجارة وان سل الدين المرهون به قبل انقضائها اه شرح مر (قوله من يرهن
 أو مهنين) أي أو وكليهما أو وكيل أحدهما اه شرح مر (قوله وجنونه وانجائه) أي أو جرح عليه
 بفأس أو سده اه شرح مر وبعبارة ج في أول باب الحجر ومثله بعض النظم الاعجاب فيما يظهر في امتناع
 التصرف في مال القرب زواله أيضاً أخذاً بما يأتي في النكاح انه لا يزال الولاية ثم الغاضى حفظه كمال الغائبين
 رأيت المتروك والقتال الحقا بما يجوز به من سحب الاثوار والنزاع في مال لا يولي عليه قال غيره وهو الحق اه
 وهو كمال لما عشت من نصر بعضهم في النكاح نعم ان حمل الاول على من أبس من افاته بقرول الاطباء بعد
 انتهت وكسب على قوله وخرجه صاحب الاثوار ص اه شوى (قوله لانه مبره الى الزوم) كافي فخرى
 الغاضى يتعلق حتى القبر به وضابط ذلك ان كل تصرف يتم ابتداء الرهن ماله يسلط الرهن وكل تصرف
 لا يقع ابتداء لا يفضى قبل القبض الا الرهن واليه من غير قبض اه شرح مر اه عش (قوله لان
 صير الى الزوم) قد عني هذا التعليل لان حمل سير روة العقد الفز ومن يكون في العقود التي يترتب بعضها
 بعد زوال المانع كالبيع بشرط فسخه اذ انقضى الخيال من نفسه والرهن انما يترتب بالا قبض الا ان يقال
 هو لا يظفر لغيره ان الرهن اذا رهن الغالب عليه ان قبض العين المرهونة اه عش على مر (قوله
 فيقوم في الوثو وثو الرهن الخ) ويستدل لا تقدم المرتن به على الغراء لانهم يتلقون الرهن بقرول
 كذا قال البصري ورد بان المرتن تعلق حقه بالمرهون قبل الموت بل ان العقد اه حل (قوله فيقوم في الموت
 وروثة الرهن الخ) أي ولو كان الوارث علماً اه سم على ج أقول اطلاق كلامهم بشمله وهو ظاهر حيث رأى
 المحلة في القبض وقول سم ولو علماً أي كالميراث المال اه عش على مر (قوله من ينظر في الأمر الجنون
 الخ) عبارة الروض وشرحه بل يسلط الجنون والفسه بالحلة فيضمانه فله فان من سلالا الرهن وخشى
 الولى فممن يبيع شرط فيه الرهن ان لم يسلط وفي امثاله سقط سلم الرهن فان لم يقض فسخه أو كان المحظ فيه أو كان
 رهن تبرع علم سله الآن تكون ضرراً أو يعطون جن المرتن قبض الولى الرهن فان لم يسلط الرهن وكان
 مشروطاً في بيع فعل الاصح من لخص واجارة اه باختصار وفي هاش الخالي مائة وخمسة على لا يولي عليه من
 ينظر في أمره الا بعد مضي ثلاثة أيام من انجائه وأما قوله فيستلزم زواله اه ولعل مثله في ذلك الاخرس الذي
 لا شغل له منه ما شخنا حف (قوله وتقدر لصير) (لكن مادام خبر اولو بعد القبض حكم الرهن باطل
 نظراً بحسن المالية فاذا تعلق عدل الرهن في قبض القبض ومن ثم لو تقرر تمخل قبضه خلا ولا يصح القبض في
 حال التجري به فان قيل استأنف القبض بعد التعلق افساد القبض الاول والمرتب بالخيال في بيع شرط فيه الرهن
 بالثابت الصير غير اقبل القبض وان تعلق القبض الخ من الصير بخلافه بطلان بعد القبض لانه يقرر في يده
 وتقدر لبيع قبل قبضه كصير الرهن بعده بطلان حكم العقد وعوده اذا عاد خلا لا في عدم ثبوت التعليل
 أو بطلان الرهن وقيد في المال أو غيره بطلان بعد رهنه لان ماليته محدث بالمحال لا يقرر لكون الخلق قد
 يجب دسها بانه نادر ولو ارض عنه المال لم يملكه دايفه وشرح عن الرهن وعلم بما تقرر وعنه من الصير
 مطلقاً ان كان قابلاً للتصرف اه شرح مر وكسب عليه عش قوله ولو ارض عنه المال أي قبل البيع

وهو مناف الرهن (لا يوطع
 وتزوج) لعدم منافهما
 له (ويون عائد) من رهن
 أو مهنين (وجنونه)
 وانجائه لان مبره الى
 الزوم فلا يرتفع بذلك
 كالبيع في زمن التعليل
 فيقوم في الموت وروثة الرهن
 والمرتب من ماله في القبض
 والقبض وفي غيره من ينظر
 في أمر الجنون والمخى عليه
 (وتقدر) لصير

وقضية انه لو لم يرض عنه لايملكه الا "خذ بالديغ" ووجه بان اختصاص المالكه باق فليس هو مقصود
 اختصاصه او اراد التصرف فيه فله متع عليه بما سقى ذى اليد لكن قضية قوله فقيه المالكه او غيرهم يعلمونها
 خلافه لان ثبوتها لا يلزم من عدم عود الرهن ملك الدينغ بل فله ينزله منزلة فصل الرهن في بطلان الرهن به
 وحصول الملكة للرهن لانه ارثا خصصه (قوله كقصر بعد قبضه) الكفا القياس دليل العطف وكونه
 مفهوما بالاولى بها حاله انما ينافي ان مقبض عليه (قوله واما في رقيق) ظاهره وان ايسر من عود مو يبق في هذه
 الحالة ان له مطالبة الرهن بالرهن حيث حل لانه في هذه الحالة بعد كالتالف اه عرش على مر (قوله
 الحاقه بالتقصر) بجماع ان كلاً منهما انتهى الى حالة تمنع ابتداء الرهن فانه انما اه شوري وهذا الجامع
 يقتضي ان كلاً من التقصر والابق ينزل الرهن كما علم من الضابط الذي ذكره عرش مع ان الفرض انما
 لا ينالنه فالاول ان الجامع رياء العود في كل (قوله وليس الرهن الخ) اى لا يجوز له ذلك ولا ينفذ المالكه في
 بطلانه قبل القبض فيجوز التصرف سواء حصل به الرجوع أم لا اه شيخنا وقوله لئلا يراحم الرهن في
 المصباح حيث رجمان باب فقه دقته اه (قوله ولاوطه) اى ليكر أو يوب ويحل امتناعه اذا كان معسرا
 فان كان موسرا اجازة الوطه اه حل وشرح بالوطه بقية التعمات فلا تقصر عليه كالمزبه الشيخ أبو حامد
 وجماعته هم الرافي في الاستمرار قال الروياني وغيرهم بمثلها انما يتوقف جميع الشئ بمثلها يعمل
 الثاني على احواف الوطه والاول على الوأمنه وهو ظاهر اه شرح مر (قوله كتر وبيع) سواء العبد
 والانتوخ بالزوج الرجعة فانها تقع لتقدم حق الزوج اه حل (قوله أو يبيع قبل انضمامه) كذا
 أطلقه الجمهور وقضية كلام التمسك بطلان فيما جاوز الحسل فقط فترى المفقدة واختار جمع متأخرون
 كالسبي والاذى وقد يفرق بين الاجرة والملك وتحت مجازة العمل كانت مخالفا لاذن به فبعضه شرعا لم يثبت
 من امله ان يبيع ما رغب في الاستمرار شيئا اه بغيره بشرطه فنهى بأ كرو في اجرة طاهر الوقت باز في شرطه
 الواقع وكصرف الوكيل في ازيد مما اذن له فيه الوقت اه شرح مر (قوله فان كان الدين يصل بمدة
 الاجارة) أو لو احمته الا ان احتمل قبلها بصدقه فلو فرض حلول الدين بموت الرهن مع شاء الاجارة تقصر
 لاقتضاها وقوله جازت الاجارة أي ان كان المتأخر عدلا أو رضى المرنين يده اه حل (قوله جازت الاجارة)
 فلو فرض حلول الدين قبل فراغها كان مانا الرهن فلا يصح انها تسبق بحالها وينتظر انقضاء اذن الشئ
 بغفر دوامها وباربع الفرماعيدته في الحال وبعد انقضائها يقتضي بقاء دين من الرهن اه شوري واصل
 في مر (قوله ويجوز التصرف المذكور مع المرنين) أي وان لم يتم له اعيان الرهن اذن منه به بخلاف
 تصرف الواوئ مع صاحب دينه بل ان الدين سبق اعيان اذن منه فله في الحقيقة فصل التركة أو الخراب
 وفرق راسمه اه شوري (قوله ويجوز التصرف المذكور) من جهة ذلك الرهن وحيث يصح غيره اذنه
 ويكون فضلا لاول ما معه فلا يصح الا بعد نسخ الاول لكن في شرح البهجة والرهن من المرنين جاز
 ويكون فضلا للرهن وما تقدم من امتناع الرهن منه أي من المرنين بين آخر صوته ان يرض به الرهن
 مع خاومه رهنه الاول أي ان يصر بذلك ويحل الصفة وكونه رهنه اذا اطلق وأصرح بانفسه الاول لكن نقل
 من شيخنا الرلمي انه لا بد من التصريح بالفسخ اه حل وصيرة سم قوله ويجوز التصرف المذكور
 مع المرنين لكن لا يجوز الرهن فيما لا بد منفسخ الاول بخلاف البيع فله يجوز مطلقا اه (قوله من هذه
 التصرفات) أي الرتبة لها بالانقضاء بشر ينقذه اه حل (قوله الاعتاق موسر) أي وقت الاعتاق
 أو الا بد وقوله وشرح بالموسر المعبر أي وقت الاعتاق أو الا بد ولا يعتبر بصدقه اه من الحلي
 والاقدام عليه بائرا كآخره مر في شرحه وانتار على مثله اقبال الموسر على الوطه لان غاية الاجبال
 واحاله فانه كانته يظهر لان نعم وحيث يصغر قولهم لا يجوز الوطه خوف الاجبال الخ في المعسر اه

كقصره بعد قبضه التقويم
 بالاولى وان حكم الرهن
 وان ارتفع بالتقصر عاد
 بالتقار الخ خلا (واباق)
 رقيق الحاقه بالتقصر
 (وليس الرهن معسرا)
 لئلا يراحم الرهن (ولا)
 (وطه) تلطف الاجبال بين
 تجبل وحسما للباقي
 غير هار (لا) تصرف في
 ملكا كوقف لانه ينزل
 الرهن (أو يصفه كتر وبيع)
 وكما هو الرهن حال أو يصل
 قبل انضمامه لانه لا يملك
 بنفس القيمة وقيل
 الرغبته فان كان الدين يصل
 بعد مدة الاجارة أو بعد
 فراغها جازت الاجارة
 ويجوز التصرف المذكور
 مع المرنين ومع غيره باذنه
 كسبي (ولا ينفذ) بجمعة
 شئ من هذه التصرفات
 لتضر المرنين به (الاعتاق)
 موسر (بالاد) فيفسدان
 تشبها بالمعسر انما اعتاق
 أحد الشرى يكن نصيبه الى
 نصيب الآخر

سم وقد يفرق من الحرية بآخرة في العشق أقوى نظر الشارع الهولاء كذلك الاحمال فانه منتهى وقد
 لا يحصل ويؤيد ان العشق النازل هو المظن اليه انه لو باع العبد بشرط اعتاقه مخير اصح او غير مخير كاتبه
 غدا الجمع اه عش (قوله لقوله العشق حالا) اه قوله نقول ونشبهه ولو ارد على هذه العلامة الاحمال المبررة فقتضاها
 انه ينبغي ان يصادق نفسه بقوله مع ما حقق الويقه الخ اه (قوله) نعم لا ينبغي ان يصادق نفسه كفوقه وغيره (قوله) ان وقع
 بسؤال الغيور وكان يعرض كان يعاولا كان هبة وهو محتوم عن سماعه ان كان الغيور المرثي من اجل ان ما ذكر جاز
 معه وينفذ عن كفارة اه حل (قوله الموسر بيمينه المرون) هكذا في شرح حر ثم قال بحث البقي
 اعتبار سار بما قل الامر من من جهة المرون ومن قدر المرون وهو كمال الزكشي التخصيص وكتب عليه عش
 قوله وهو كمال الزكشي التصديق ظاهر وان كان المرون وحده من ظاهر واعتبر حج في المولى القيمة
 مائة اوق في كلامه من رى ان البقيتنا ناقض كالمدة في موضع قال ابن رهن مؤجل اعتبرته قيمته او بحال
 اعتبره اقل الامر من في آخره اقل الامر من مطلقا اه والاطلاق هو المخذ (قوله الموسر بيمينه المرون)
 فاضلا عن كفاية نومه وليت فيها ظهوره بمحتمل خلاف فيلزم وكتب عليه من ظاهر ضبط سار اه ايضا هاتما
 سرارة العشق اه اصحاب وضبطه اليسار ثم عا في الفطرة اه شوري وفي قل على الجلال والبراهيه من
 بطلان قدر ما في موز ياذة على ما يترك للمقل اه (قوله) نفذ في انيسر بيمينه (قوله) هذا يجري في العشق والايلاد
 فينفذ الايلاد في البعض فيعشق بموت السيد البعض الاخر باع في الدين اه شختا قوله وتكون رهن
 مكانه بغير علة الخ) اه عنهما بالشارع وفيما ياتي في قوله نعم ثم هو او كانت رهنه كما كان الماشي لعله لا ياتي
 تصديق في وجوب القيمة عليه بموت الامتوا هاتما الاحمال بغير مدة لا يستلزم كون رهنه الجا واخره من ما يفتنى
 عدم بيع الامه بعد جالها وبيان ما يفتنى فساد العشق فتناسب التصديق به بالمستقبل المحتمل لعدم الوقوع اه
 عش وله ان يؤيدها من المرون وان لم يحصل ان لم يكن للمرثي غرض في الامتناع وله ان يجعلها رهنه اه حل
 (قوله) وقبل الغرم يفتنى ان يحكم الخ) ولا يفرق كون القيمة قبل الغرم من قبلها تقدم من امتناع رهن المرون لان
 الدين انما يفتنى رهنه ابتداء وقائده ذلك تقديم المرثي بذلك على الغرماء وعلى مؤنة القهبر لو مات الرهن وليس
 له سوى قدر القيمة اه حل (قوله) وقبل الغرم يفتنى ان يحكم بانها موهنة الخ) وهو ظاهر في المنتين عليه وهو
 الجاني فلان من فوائده انه لا يصح امراء الرهن منه نظر الحق المرثي ولما الحكم في قيمة العشق في خدمة الزا
 بالرهن فلم تظهره فائدة اذا الحق لم يتعلق بين من اعيان ماله حتى تكون مرهونو يستوفى منها عند تعذر الوفاء
 ويشتم المرثي من عند ترأس الغرماء وقد قال ان من فوائده انه اذا مات الرهن يخدم المرثي على غيره من
 الغرماء بالقيمة ايضا فليراجع اه عش على حر (قولا) كالارش في خدمة الجاني) أي قبل الوحي على
 العبد المرون كجسائي في الفصل الا في قوله ولو انفسه مرون قبله ولو قبل فخصمه اذ لا يظهر فرق بين
 قبله العشق وقيمة الجاني عليه ولا بد من صدق عنه من جهة الغرم لوقوعه ثم ادعى ان ذلك ابداع بدعي بينه اه
 حل (قوله) فلا ينبغي ان يصادق نفسه اعتاق ولا ييلاد) فاولا وجه مستدركه فهل قول يثبت ايلاد الامه ما ذكر ولا يفتنى
 لراى المرثي من الرهن ثمانية ايلاد هو الثابت والآخر يقيموا طالما اقبله بعضهم الاول لما تقدمه من يكون
 الايلاد بمثابة خروجها من ملك الواسي لو فرض السراعة ثم تزلزلا انتقاله من ملكه ويحتمل ان يحكم باسبيلاد
 الاب لان ثم اذا حضر رفع الماتع يبين شمله ويعود ايلاد الاين فيلزم لكاتبه اه شوري قوله فلا ينبغي
 منه اعتاق ولا ييلاد) ظاهر وان جوز انه الوطه لغرقه الزا وهو ظاهر في سم على حج فخذ الايلاد
 والظاهر عدم النفوذ لان في النفوذ ظني يتحقق المرثي فلتأمل اه عش (قوله) فلا ينبغي ان يصادق نفسه اعتاق ولا
 ايلاد هل ولو انفسه ينفذ في ظاهر كلامهم الا في نعم وهو واضح لانه اولي مما لو ملكها بغير بيعها في الدين اه
 حل (قوله) والواحد نسب) أي وان لم ينفذ استيلاد امه لانها تفتنى في ملكه اه حج قوله من وطه

لقوله العشق حالا او بالامع
 بشا ع في الويقه بقرم القيمة
 كجائي نعم لا ينبغي اعتاقه من
 كفارة غيره والمراد بالموسر
 الموسر بيمينه المرون فان
 ايسر بعضها نفذ فيما ايسر
 قيمته (ويغرم قيمته وقت
 اعتاقه واجاله) وتكون
 رهنه مكانه بغير علة
 لقيامها مقامه وقيل الغرم
 يفتنى ان يحكم بانها موهنة
 كالارش في خدمة الجاني
 ونرج بالموسر المصير
 فلا ينفذ منه اعتاق ولا ييلاد
 وذكر الغرم في الايلاد من
 زباني (والواحد) الحاصل
 من وطه الزا حسن
 نسب ولا يغرم قيمته ولا حد
 ولا مهر عليه

الزهر أي ولو بمعرا (قوله لكن يفرم أرش البكاره) استدلوا على قوله ولا مهر عليه ونه عليه مع أنه داخل في الشبهة لأنه يفرم قيمة بكر للثلاثتهم سقوطه أو يقال هو أرشح للمعسر سقطا وعليه ثابته ظاهر قلة يتوهم من عدم نفوذ الإبداء عدم فرم أرش البكاره نقبته على أنه يفرمها اه شجنا (قوله أرش البكاره) أي ما نقص من قيمته بأكرا اه عزى (قوله وأذا لم ينفذ) أي يكون كل من العتق والمهر بمعر الألو وث لا اعتاق والثاني وقت الوطه الهذينة الاحبال وظاهر كلامه الاستحسان لو أيسر بعد ذلك لا ينفذ الإبداء لأن انفك الزهر يفرم بريح اه حل (قوله ولا يبداء فعل لا يمكن رده) بدليل نفوذ من السبق والمجنون دون اعتاقهما اه حل (قوله فان انفك يسع المخرج) ويبيع على المعسر نهاب بعد الزهر وإن نقصت بالتشخص رعاية الحق بالإبداء بخلاف غيرها من الاميان المرونة بل يباع كله دفعا للضرورة من المالك لكن لا يباع حتى من المستوفى من الإبداء ومنع ولها اذى جليل يجرى بعد ان تنسبه إليها ويوجد من يستغنى بها عنها الثلاث يسترهم المستوفى من الإبداء ولا هو وليس ما جرى إجازة من الرهن من ان يضارب مع التفرقة مدة الصبر فإن استقر قهر الدين أو عدم مشى البعض يثبت كلها بعد ما ذكرنا لعمالة الله في الأولى والضرورة في الثانية وإذا بيع بعضها أو كلها عند وجود مرشحة فلا بد من التفرق بينهما وبين الولد لأنه لو لم يفرم الزهر ان يباعها المرث من بخلاف البيع لان البيع انما يجوز للضرورة ولا ضرورة إلى الهبة وتولية الرهن قبل بيعها فان الرهن من الدين أو تبرع اجنبي ياداه هتفت وإن لم يتفق ذلك فليس نقول هي موروثة أو الامر فيها موقوف أو نقول لامرنا ظاهر انما بيعت ثبوت الميراث فتشمل آراء اقرهم الاختير ناولا كسبت بعد موت المستوفى وقبل بيعها فان الرهن من التبرع اجنبي فكسبها بالهاون يثبت تبين ان الكسب بالوارث خاصة اه شرح مر (قوله الا ان ملك الامة) أي خانه ينفذ بالإبداء من الاستحسان لا يبين هتفها بالعاقب لانه حكمنا بمصحة بيعها ونفي على ذلك كسما يورق ألا بداهة الجسلة من كساح أورزا اه عرش على مر فلو ملك بعضها وهو مرسى يرسى الإبداء ولا حال شجنا يثبت ان يرسى اه حل (قوله وهو معسر حال الإبداء) قيد به لانه لو كلفه وسراحتة لكانت تعق لمجرد الإبداء وبفرم القيمة ولا يتوقف على الإبداء صراحة سم قوله وهو معسر حال الإبداء كان التشديد بذلك لان الموسر يلوته قيمتها بمجرد الاحبال من غير توقف على موت بالولادة انتهت (قوله غرم قيمتها) أي اذا كانه متعبا بولده الدين أو أقل والا فلا يفرم الا قدر الدين اه شجنا حرف (قوله لانه تسبب في اهلا كما يبالا الاحبال يفرس استحقاق) وموت أمة الفير بالولادة من وطشيه يوجب قيمتها للموت كونه من وطه زولو باكره لانما لا تنفذ في الوطش عاذا الشرع قطع النسب بينه وبين الوطش لا ينفذ ذلك ما سبب في في النصبان الغائب فواجب الامة المصوبة ثم ردها الى ما كانها كانت بالولادة ضمن قيمتها لان صورته انه حل مع الزنا استبداء تام هابا بحيث دخلت في ضمانة ولو وطش حوت شجة فثابت بالولادة يجب عليه وبها لان الوطه سبب ضعف وانما أوجبنا الضمان لامة لان الوطه سبب الاستبداء عليها والابن الذي آثره وأدمنه البد والاستبداء والحرية لا تفصل فيقت البد والاستبداء ولا يثنى عليه في موت زوجته أمة تحت أو حره بالولادة لو ضمنه مستحق انه شرح مر وكسب عليه عرش قوله ولا يثنى عليه في موت زوجته انى قوله بالولادة خرج من قبلها كل الموت بنفس الوطه فعليه قيمتها كان أمقود يتهادى يستطاع ان كانت تفرق ان يسبق منه الوطه مرارا ولم تات له نه وإذا اختلف الموطش والوارث في ذلك فالمصدق الواثق لان الاول راءة تخدمه وموت به الموت به هو الغالب اه (قوله بصفة فهو سبب) أي سواء كان التعلق قبل الزهر بان عاق مصلة به لم يحاول الدين قبلها واتقاه لوليس وجوبه من الصفة قبل شكال الزهر أم كان بعده اه عرش (قوله فيخلف العتق من الموسر) ولا ينفذ من المعسر ولو سببت ثانيا بعد انفك لا انفك التعلق الأول من غير تأخير اه مم (قوله ويرتبط بمعره) أي من غرم قيمته وقتها بانه وصيرها اه حل (قوله لا يسطر بذلك حق الميراث) أي لا يحصل له ثواب

لكن يفرم أرش البكاره
ويكون رهنا (وإذا لم ينفذ)
أي الاعتاق والإبداء
(تعلق) الرهن من غير بيع
(نفذ الإبداء) لا الاعتاق
لان الاعتاق قول يقتضى
العتق في الحال فإذا قلنا
والإبداء فعل لا يمكن رده
وانما منع حكمه في الحال
لحق التبرع أو الزنا لم يثبت
حكمه فان انفك يسع لم
ينفذ بالإبداء لان ملك الامة
(فلو ماتت بالولادة) وهو
معسر حال الإبداء ثم أيسر
(غرم قيمتها) وقت الاحبال
وكانت (رهنا) مكان لامة
تسبب في اهلا كما يبالا الاحبال
يفرس استحقاق (ولو عاق) متى
المرونة (بصفة) فوجدت
قبل العتق (فكاعتاق)
يقذف العتق من الموسر
ويرتبط بمعره لان
التعلق مع وجود الصفة
كالتبرع (والا) بان وجدت
بعد ذلك أوجه وهو من
زاد في (نفذ) العتق من
موسر وغيره اذا سطر
بذلك حق الميراث (وطه)
أي للرهن (انتفاع)
بلرهن

(الابتعاض كركوب وسكني)

نفسه بالخير الظاهر مركب
ينقتضيه اذا كان مرهونا
(البناء وغرس) لانهما
ينقضان قيمة الارض نعم
فكان الدين مؤجلا وقال
أما قطع صدا لاجل فله ذلك
وحكم البناء والغرس مع
ما قبلهما وان صلى بمسار
أعبد لبي عليه ما يأتي (فان
فعل) ذلك (بل) قطع قبل لاجل
لاجل (بل) مطلق (بعد ان
لم تقب الارض) أي قبضتها
(بالدين وزادته) أي قطع
ذلك ولم يأت بالدين في بيعه
مع الارض ولم يحصر عليه
لتعلق حق المهرين بأرض
فأرضه فان وقت الارض
بالدين لم يزد ما قطع وأذن
الراهن فيه اذا كره جرحه
لم يقطع بل يباع مع الارض
ووزع الثمن عليها
وحسب النقص على
البناء والغراس (ثمان
أمكن بلا استدراك) المرهون
(فانتفاع برده) الراهن منه
يكن يبيع ويشتري
وأراد منه الجمل (فيسرد)
لان اليد للمهرين كإسائتي
وقولي يضمن زيادتي
(والأى) أي وإن لم يكن
الانتفاع به بلا استدراك
(فيسرد) كمن يكون دارا
فيها أو دابة تركها أو
شيئا يضمنه ورثة الدابة
ولا يبيد الى المهرين لئلا
يغتر الاستدراك الامة آمن
فقتلهم كمنه عمر مالها

حق المهرين لاستيفائه قبل الصق أوسع اه عش (قوله لا ينقضه) الأصح تخفيف الغاف قال تعالى ثم لم
ينقصو شيئا ويحرم تشديدها اه شرح مر (قوله كركوب وسكني) أي في اللد لا ينتفع القربة بالاذن أو
لضرورة كسكني اه زى اه عش (قوله كركوب وسكني) أي واستخدموا وللازمة ملك قال في الكتابة
اذا امتنع الوطء طيس له استخداما سدا منعه ويساعد قول الروي في غنمين لم يلقوها وحديث فستنت من
الحلاق المصنف هذا الواجب خلاه الان يعمل على ما اذا غلب على الفلن وقزع الوطء ويبيع ما كثره لعل على
أنه مرهون قبل الدين قبل ظهور جملها أو تدق قبل حلوله بخلاف ما اذا كان يعمل قبل ولادتها وبعد ظهور
جملها ليس له الزاء عليها لا ينتفع بيها دون جملها لانه غير مرهون اه شرح مر (قوله اذا كان مرهونا)
الظروحه التشديد به اه شورى وأوجب بأن التشديد لانه المتوهم (قوله لا بناء الخ) بحث الاذرى استثناء بناء
تخفيف على وجه الارض بالدين كطلة الناطور لانه يزال عن غريب كالزراع ولا تنقض القيمة به وله زراعة ما يهدون
قبل حلول الدين أو معه بجنبته الشئ ان لم ينقض الزرع الارض قيمة فلا ضرر على المهرين فاذا حل الدين قبل
ادراكه لعارض تركه الى الادراك اه شرح مر (قوله لا بناء وغرس) بالزراع استثناء من ضبطه بالقسمة اه
شورى (قوله لانهم ما ينقضان قيمة الارض) قضيتا امتناع ذلك وان وقت قيمة الارض مع النقص بقدر الدين
ولو اعتبر نقص يؤدي الى نفق يستحق المهرين لم يكن بعيدا اه عش على مر (قوله فله ذلك) أي ما لم يكن
القطع بنقص الارض اه مر وظاهره وان قل النقص بحيث لا يلوغ حق المهرين ولا اعتبر نقص يؤدي
الى نفق يستحق على المهرين لم يعد اه عش (قوله وان علم بمسار) أي في قوله وليس لراهن ميقض رهن
ولا وطء ولا ضرر بل ملكا أو ينقصه اه حل وحكم البناء والغراس علم من معلق قوله السابق
أو ينقصه كزوج وحكم الكركوب والسكني علم من مفهوم القول المذكور (قوله لا ينقضه) أي على حكم
البناء والغراس وان وحده لا عليه مع ما قبله يظهر ظاهر العبارة فاذا قبله لادخل في قبضته ما يأتي قبضه الاستدراك
فان فصل ذلك واجمع البناء والغراس يمكن ان يقال ان قوله انتفاع لا ينقضه الا طوقته لقوله الا في ثم ان
أمكن بلا استدراك الخ فكونه مبنيا على ما هنا قطي هذا يكون الضمير في قوله لا ينقضه أي الحكم المذكور
بشمع أي حكم البناء والغراس وحكم غيره هو يكون قوله ما يأتي في موعلي الحكمين (قوله ان تلف
الارض بالدين) في المختار وفي الشئ في بالكسر وفيما على فعل أي ثم وكبر (قوله وأجر عليه) أي يفسد كافي
شرح الروض وقوله بل يباع أي كافي رهن الام دون ولها اه عمدة اه سم (قوله بل يباع مع الارض
ووزع الخ) راجع للاختيرتين وأما الاولين فتباع الارض فيهما وحدها وقوله بحسب النقص الخ راجع
لثالثة فقط وأما رابعة فصحب عليها اه شخنا قرره العزيزي وأصله في الشورى وهكذا فشرح
مر وعبارته بل يباع مع الارض في الاختيرتين ووزع الثمن عليها بحسب النقص في التل على الزرع
أو البناء والغراس اه وكتب عليه الرشد في قوله في الثالثة أي في كافي الاربعة كافي بتمام الشئ (قوله
وحسب النقص على البناء والغراس) وصورة ان تقوم الارض خالية عن البناء والغراس ثم تقوم بينهما ثانيا
مع قطع النظر عن قيمتهما فلو كان قيمة الارض خالية عشر من تمام البناء والغراس مع قطع النظر عن
قيمة ما تحسب عشر ثم بيعا معا بثلثين مثلا فقل نصف الارض الثلثان وبالنصف الغراس الثلثان
حسب على البناء والغراس دون الارض فلو حسب عليها لكان نصف الارض والنصف وبها النصف اه
شخنا قوله ثم ان أمكن بلا استدراك انتفاع مر يده الخ يظهر انه لو كان حرفة لا يمكنه بيد المهرين الا اذا هاجر
له زرع لاستيفاء أعلاها اه فتم الجواب بظاهره انه لو أمكنه أعلاها كانه المهرين لا يجب لادخاله عليه اه
شورى (قوله فيسرد) واذا تلفت يضمن غير تقصير فلا ضمان بكسر حاء الروي بالفي الصر فتوايد رده على
المهرين فانصوب اه لا يقبل كالرهن لا يقبل دونه الردي منه مع ان الرهن ائتمنه بانتيان فكيف يمكن

وإما عند المدعي المستلزم من مسائل الفضل كما ذكرنا على الترجمة (قوله إذا كان الرهن) أي باقيا من أوقضه بإذن
 الراهن اهـ حل (قوله فإلّا يدعى الرهن) أي البدل الحسية أي كونه في حيزه من حيزه وفي يده من يده وسائل ما أخرجه
 بقوله فإلّا مسائل خمسة الرقيق المسلم والمصنف والسلاح والأمة والرهون من حيث هو حاله الاستدراك على
 التفصيل المذكور في الخمسة فإلّا البدل الحسية على فيها التبرار للرهن على التوصل المذكور ولو حلت البدل
 الشرعي أي كونه في ملكه وفي يده بحيث يتمتع على الرهن التصرف فيه بما يريه الملك أو ينشئ به فإلّا
 الرهن لم يتحقق التقيد فإلّا البدل الشرعي على الرهن للرهنين دائما حتى في الصور الخمسة المذكور فوقوله
 لأنها الركن الأعظم في التوثيق هذا التعبير يقتضي إن هناك بدلين في كل واحد منهما صلاحة للتوثيق وبد
 الرهنين أعظم فيمن الأخرى ولعل المراد الأخرى بدائل موضع عند الرهن كما يأتي في قوله ولهما شرط وضعه
 عند ثالث أو اثنين وهذه البدل صلاحة للتوثيق وهي ركن فيه كبديل للرهنين لكن بد الرهنين هي الركن الأعظم في
 التوثيق وليس المراد بالبدل الأخرى بد الرهن لأننا في التوثيق فليست ركنا (قوله فإلّا بد الرهنين) يخرج به
 وإرته فليس على الراهن الرضا بسند وإن ساء ما في العدة اهـ شوري (قوله في موضع عند من) فذلك
 مقتضى ضيقه إن كان من المصنف والمسلم والسلاح يسلم لمن ليس له فذلك ثم يترتب من جعله فذلك
 ذلك وفي كلام ج أن من ليس له فذلك نوكل في قبضه له فذلك ذلك وتقدم أن في المصنف يتعين التوكيل
 دون المسلم والسلاح والظاهر أن المراد بالمصنف ما يعزم على الخدمه دون غيره مما يعزم عليه فذلك ويجوز
 للمعدن خمسة ككتب العلم الشرعي المشتهل على من في القرآن وكذلك البديل ثم يترتب من وهل المراد من
 يسلم له ملكه أو من يعزم أن يملكه بغير جرم أقر بغيره الرقيق أو وقفه أو ذف المصنف اهـ حل وتقدم
 في كتاب البيع من شرح هو أن المراد بالمصنف الذي لا يبيع إن يملكه الكافر فإنه يبيع وإن كان قلوبا
 أن تصدق من القرآن ولو كان في حين يتصور وعلم وقوله وهل المراد من صلح المصنف عليه التردد
 المراد به من صلح له ملكه جزما ولو أقر بغيره الرقيق أو شهد به لانه لا يبيع عليه بوضع يده عليه من غير ذلك تأمل
 (قوله فإن كانت صغيرة لا تشتهى) هذا الشق من التردد ليس خارجا بالقد المذكور وإنما ذكره لضرورة
 التقسيم وأما الخارج هو الشق الثاني كإلّا يفي وهو قوله ولا فذلك جرم إلّا (قوله فإن كانت صغيرة لا تشتهى)
 لو كان الدين لا يصلح حتى تشتهى فيجوز أن يقال يمنع وضعها عند ما بدأ به محتمل أن قال وضع الدين
 تشتهى فتؤخذ منه اهـ طعنى اهـ شوري وهذا الثاني هو المعتمد اهـ فمضناؤ في عرش على هو فلو
 صارت الصغيرة تشتهى نقلت وحلت عند عدل ورضاها فإن تازعوا وضعها الحاكم عند من رام وضعه
 ما لو مات حليلته أو عزمه أو سافر قال ج وشرط خصال ذلك ففسد وقضيه أنه فسد العبد وهو
 ظاهر له شرط خلاف مقتضاه (قوله من امرأته) بيان للفقهاء وردي عليه أن من يمانية ولا يستأمنها الله
 بشرط في المرأة وبإبداها العدا لانه ما بعد من اليانية مفسر لما قبلها والمعنى عليه أن التشط في المرأة أو
 بعد هاء أو كان كل منهما عدلا أو ساقوا يمكن جعل من حلا مبدء اللثة يعني الله بشرط في اللثة كونه امرأة
 أو مسوحا أو أجنبيا عند من ذكر فلا يكتفى أجنبي عدل ليس عند من ذكر من الحليلة وبإبداها هذا ذكر
 يقتضي أن حليلة الأجنبي ويجزمه لا بشرط فيها العدا لانه ووجه من الحليلة تغاير على حليلها والمرم بسجني
 منها كتنه في حيا ولو ناسقن اهـ عرش (قوله أو امرأته ثنتين) هلا كتنه في واحدة لا تنفع الرهونة
 يتصور الخلفه بهما أو امرأته قبل الرهونة فامرأته أو لعلق به بالهين ثم أيت هو خالو كتنه واحدة
 اهـ سم وخالف ج قال عرش والأقرب ما قاله ج لأن مدة الرهن قد تطلو ذلك بزوي إلى المشتغال
 المرأة الثانية في بعض الأزمنة فتعطل خاوة الرهنين بكلامه اهـ معروفه (قوله أو فقتة من سر) نقل المراد باللفظة
 هنا العيف من الزنا اهـ حل (قوله وإلّا يفتى كلامه) أي فيما قبل الإيفاء به أو حيث لا يظهر الاستدراك

لكن لا يوضع عند امة

أجنبية وتقدم ان البد

زوال الانتفاع (ولهما)

أي الزمان والمرتب (شرط

أي المهرمون عند

ثالث اوائتين) مثلان

صكلا منهما قد لا يتق

بالأحر وكما يتولى الواحد

الحفظ بتولي القبض أيضا

كأنقصه كلام ابن الرصة

(ولا ينفرد في صورة الاثنين

(أحدهما محظفه)

كتغييره في الوكالة والوصية

فيصلا في حرز لهما فان

انظر أحدهما محظفه

ضمن نفسه أو سلم أحدهما

الى الآخر ضمنهما النصف

(الإيدان) من العاقدين

فيعز الاضرار وتغييره

كل روضة أو أسلمة ثالث

أوليين تغييره يعدل فان

الفاصل كالعديل في ذلك

لكن محله فمن ينصرف

لنفسه النصف التام أما

غيره كولو وكيل وقسم

وما ذونه وعكس قراض

ومكاتب حيث يجوز لهم

ذلك فلا بد من عدالة من

يوضع المهرمون عند ذكره

الأذرى (ويقل من هو)

أي المهرمون (يسد) من

مرتبين أو ثالثان لم يتغير

حله الى آخر (باعتقهما)

عليه (وان تغييره) يجوز

أوسع أو زيادة فمضاو

عجز عن خطفه أو حدوث

عداوة بينه وبين أحدهما

أو في

الذكر لا يضمن صور ما بعد الا كالا يخفى فهو معلوم من التثنية (قوله لكن لا يوضع عند امة أجنبية) أي ولا
رجل أجنبي كما تراه الأذرى عن النيان وأما موضع عند غيره اه وشي على حر والظاهر ان قوله ولا
رجل أجنبي يقيد بالذي لم تكن عنده حلية ولا خمر مولاهما ثمان ثقتان (قوله وتضمن ان البدن زال الخ) أي
وإزالة البدن تاتى الاستيلاء على حكا اه عز برى وهذا في المعنى معطوف على قوله ما لو هن قريبا الخ فهومن
جمله ما خرج بالغالب أو ما غرضه من الاعتذار عن تركه في المتن مع ذكر الأصل له وبيانه اذا لم الزمان الزمان فالد
فيه للمرتب ولا زال الا لا تنقاع كليس (قوله وله شرط وضعه الخ) هذا إذا دعى الترجع لان الشرط في
العقد لا يبعد الزوم اه (قوله وله شرط وضعه) أي دائما وفي وقت دون وقت كأن بشرط كونه عند ثالث
يوما وعند المرتب يوما وعند الزمان يوما اه وماوى (قوله عند ثالث) أي أو عند الزمان لكن بعد ان يشبه
المرتب اه شرح حر (قوله وكما يتولى الواحد الحفظ الخ) الظاهر ان المعنى وكما يجوز ان يتولى الواحد
الحفظ بجوز ان يتولى القبض أيضا والا فليس بلام ان يتولى القبض بل يجوز ان يتولى المهرمون ويتولى
الثالث الحفظ وهذه الصورة هي الظاهر من قول المتن وله ما شرط وضعه عند ثالث الخ اه (قوله ولا ينفرد
أحدهما الخ) هذا عند الإطلاق وأما إذا نص على اجتماعهما على حفظه أو على انفرا أحدهما فينبع
شرطه اه من شرح حر (قوله فيصلا في حرز لهما) مقتضاه انه لا يضمن كليهما حتى الوصية ان الأكثر من
فيما إذا احتلفا في الحفظ ولم يكونا مستقلين فيقسم وهو الأصح اه شرح الروض أقول يمكن الفرق بين
نصف الوصية أحدهما من تصرف الثالث فان التصرف هنا ضرر على الحفظ اه شوري (قوله ضمن
نفسه) يبقى ان يكون المراد ضمان الاستمرار بل يكون الاستمرار في ضمان ذلك النصف اذا تمكن
من حفظه ومنع الآخر من أخذه فذلك لانه وديم يجب عليه الحفظ مع الممكن وما في ذلك لشنا طلب
ثم مرسته على حر فتوقف اه سم (قوله ضمنهما النصف) أي ضمن كل منهما جميع النصفان
أحدهما متعديا التسليم والأحر بالتسليم وقرار الضمان على من تلفت بعد هذا كذا انحر مع طلب بعد
المباحة ثم وافق عليه حر اه سم ويحصل الكلام ان المضمون نصفه فقط وأنه مطالب به كل منهما وان
قراضه على من تلفت بعد ما النصف الآخر فهو ياق على كونه أمانة عندهم حصل عنده التلف فلا
يضمنونه لانه أمانة عندهم ولا لا يتولاه لمسه ولا وما ذونه في حفظه ولا خلاف فيه اه شينا (قوله فمن
ينصرف لنفسه) أي في الزمان ومنه من ينصرف لنفسه الخ قوله كولي الخ هذه الأمثلة ما عدا المكاتب محترز
قوله ينصرف لنفسه فان الولي وما بعد لا ينصرفون لأنهم وقوله وما تبسحتر قوله ينصرف التام
وقوله حيث يجوز لهم أي المذكور من ذلك أي الزمان والازمان أي اذا كان لضرورة أو أجمعة ظاهرة قالوا
لا يجوز زهم بالموله ولا الارتبان عليه الا ضرر ورة أو قبضة ظاهرة وكذا يقال فيما بعد اه شينا
عشماوى (قوله وان تغيره الخ) لو اختلف في تغيره هذا الثاني بل لا ينعى قال الأذرى ويشق ان يجلب
على نقي العلم اه حل (قوله بوجه) من تعلم انه لو لم يكن المرتب وورثته عدول كان الزمان تاهل من أيديهم
اه أقول صرح بذلك وعبارة العلب كل روض وغيره ولو كانت النصف المهرمون تغييره أو لم تكن قراضا
طلب النقل اه سم (قوله أوقفه) ظاهر كلامهم ان العدل لا ينزل عن الحفظ بالتسليم قال ابن الرصة
وهو صحيح الآن بكون الحاكم هو الذي وضعه عنده لانه نائبه فيعزل بالتسليم اه سم (قوله وتضمناه) اه
فان تضمناه عندهم تغييره يبقى أن لا يلتفت اليهما بل يبقى في يده ولو فاسد قبل فيه نصير من بان الثالث
لا ينزل عن الحفظ بالتسليم وهو واضح ان كان نائبه لم يكن أحدهما من غيره اه حل (قوله
وضمها كما خصه بعد عدل) أي وان لم يكن مشروطا على بيع خلافا لشرح الروض وحيث يتنزل
بالتسليم لانه نائب الحاكم اه حل (قوله أهم وأولى) نية الشارح على العموم شره من مرتب أو ثالث فن

(وتضمناه) أي وضعه كما عند عدل كما فصله الرضا وتغييره على كراهم وأولى

هو يده بمثل المورتين وقوله وان لم يشره وهذا العومان في قوله ولومات العدل الخ لانه فاصر
على ما اذا تميز وعلى كون الموهون يسده وبينه من الاوليه ان قوله ولومات العدل الخ يقتضي انه لا ينقل
عند الاتفاق الا اذا اعتبر العدل مع ان عند اتفاقهما ينقل مطلقا فغير اولي بشرى وبعبارة اخرى قوله وتعتبر
بذلك اعم اى لشموله للمرتين اى لما اذا كان الموهون تحت يد المرتين فان وارثه يقوم بنفسه اذا مات و ينقل
الوارث والراهن ومضاعفه عند آخر باقيا قهوا وسه الاوليه ان عبارة الاصل تقتضي انه لا يجوز ان يبعلا
حيث يتفقان الا ان مات او تضره بالفسق وليس كذلك اذ مثله المخرج من الحفظ او حدوث عداوته وبين
أحدهما اه تقرر شجنا عداوى (قوله ويده الرهن باذن مرتين) ولا يترجم من يده فلول المدين فقال
الراهن رده لا يبيع لم يبيع بل يباع يده ثم بعد وفاته يسلمه للمشتري رض الرهن اى ان كان له اى الراهن حتى
الحبس كاهو واضح والراهن رض المشتري ما لم يكن له حق الحبس والا يبيع الى رضاه كاهو ظاهر ولا يسلم
المشتري الثمن لاحدهما الا باذن الاخر فان تنازعا لم يملك اه شرح مر وقوله ما لم يكن له اى الراهن وهذا
في قوله رض المشتري وقوله والاى بان كان له حق الحبس الى بيعه الى رضاه اى رض المشتري اه (قوله
باذن مرتين) فان عجز عن استدانته واستدان الحاكم صعيه اه حل (قوله الحاشية) انما يقدم التوفقة
للفصل الا فى الاقرار الراهن يسه الاذن مطلقا كما فى قوله وبان مرتين من مئذنه (قوله اى عندها) انشأ به
الى ان الامم يعنى الوقت لا لتاميل لصدقها يسبق الحاشية ومقتضاها تأخرها اه عش (قوله بان حل
المدين ولم يوفى) اى من غير موفيه بل انه لا يجب على الراهن ان يوفى من غير الموهون وان لم عليه تأخير كثير
وفرحه بانه ليس من الاتفاق ان يستمر الراهن بجموعا عليه العين الموهونة مع طلبة موفى المدين من مال آخر
سلا لاجر اه حل وطريق المرتين في طلب التوفقة من غير الموهون ان يفسخ الرهن لجوازه من جهة
وبطال الراهن بالتوفية اه عمرة اه عش على مر والمهرن طلب بيع الموهون وطالب موفى يده
ولا تبعد طلب البيع وفهم من طلب أحد الأمرين ان الراهن ان يختار البيع والتوفقة من غير الموهون وان
قدر على التوفقة من غيره ولا تقار هذا التأخير وان كان حتى المرتين واجبا فالاولى عليه بهين الرضا
منه باستيفائه من موطر يسه البيع اه شرح مر (قوله بان حل المدين) اى أو أشرف الراهن على الفساد كاهو
ظاهر اه شوى (قوله بحبس وغيره) متعلق بأزمه اه (قوله فان أصر أحدهما الخ) هذا ظاهر عند اصرار
الراهن فان أصر المرتين فلا مانع من اذن الحاكم الراهن في البيع وصرح به غير ما اوجده شوى والاصرار
ليس قسدا بل يكتفى بمجرد الامتناع اه حل (قوله باعه الحاكم عليه) اى باع ما يرى بعين الموهون اى
حيث لا فرض فى الامتناع كليل عليه كلام القسبة وهذا باعه الراهن اذا أصر المرتين على الامتناع وأقبح
السبب بان لها كى بيع ما يرى يسه من الموهون وغيره عند قبضه المدين الى مسافة العدوى واستامته فقول
الشراح من غنم ليس بقابل مشله من غيره اذا باعه اى التبرؤ من اصرار الراهن على الامتناع ولو كان غلبا
وليس له ما وفى منه غير الموهون او كان يسه اصل قبضه الحاكم بعد ثبوت المدين وطالب الراهن لو كان يعمل
ولا يترجم من غنم والمعد لا كفاه بالسيد كفى القسب اه حل وقوله باليد اى بد المرتين فيكون اقراره
بانه ملك القراهن اه عش على مر (قوله باعه الحاكم) عبارة العباب فان يسه اى الراهن باعه القاضى
بعد ثبوت المدين والرهن وذلك الراهن كالمتمتع بلزمن من البيع لذنه وكما رأيت المرتين أو وارثه ذلك
في غيبة الراهن ثم لو حضر وأنكر البص عند صدق القاضى ولا بدعى ذلك اى عدم البص على المرتين اذا لم يبيع
عليه ولو لم يبيع ينة أو تاضا بالقسبة كالجود وقد ظفر بغير جنس حقه فيمنه ويسم الراهن الماعون المرتين
والقاضى كبيع المرتين حيث اه وقوله وكما لو أثبت قوله في غيبة الراهن أطلق القسبة كالرض وجعارة
غير يده واذا غلب الراهن مسافة القصر أثبت المرتين الحال عند القاضى ليعلمه اى يسه اى يسه الا باذنه وكذا

من قوله ولومات العدل أو
عش حله حيث يتفقان
وان تشاؤوا وضعه الحاكم
صنعدل (ويده الراهن)
ولونائبه (باذن مرتين) ولو
بنايه (الحاشية) اى عندها
بان حل المدين ولم يوفى
اشيح الناذن المرتين لان
له فيه حقا (و يعدم) اى
المرتين (يشه) على سائر
الترامه لان سعة متعلق به
والله يوسعهم متعلق بالقسمة
قطا (فان ابنى) المرتين
(الاذن قاله الحاكم
الاذن في بيعه (أو أبرى)
دعا لضر الراهن (أو) ابنى
(الراهن يسه أزمه الحاكم
به) اى يسه (أو يوفى)
بحبس وغيره (فان أصر)
أجدها على (الاباء) باعه
الحاكم عليه وقضى المدين
من غنم (ولمرتين)

بيع) في الدين (بأن راهن

وحضرته) بخلافه غيبته

لأنه بيعه لقرض نفسه فيهم

في الاستعمال وتراخى الفرق

الغنية دون المحضون ثم ان

كل الدين مؤجل أو قال بعه

بكذا يصح البيع لا تنفاه

التمتة (ولثالث بيعه) عند

الحمل (ان شرطه وان لم

يراجع الراهن) في البيع

لان الأصل حوالم الاذن أما

المرتهن فقال الصرايون

يشترط مراجعته فلعنوا

أهمل أو أروا أو قال الامام

لا خلاف انه لا راجع لان

فرقه قوية الحق والمعتد

الاول لا يذنه في البيع قبل

البيع لا يصح خلاف

الراهن وينسزل الثالث

بجز الراهن لا المرتهن لأنه

صحة في البيع وافق

المرتهن شرط في محضه

ويكون من الثالث

(بشأن مثله سالون تشد

بلده) كلوكيل فان أدخل

شيئ منها لم يصح البيع

لكن لا يضر النص عن غير

المثل بما يتبين به الناس

لانهم يشاهدون فيسوق

معنى الثالث الراهن والمرتهن

كما عتد الاستوى ولو رأى

الحاكم بيعه يحبس الدين

من غير نقد البلديز (فان

زاد في التمن (راغب

قبيل لزوم) أي البيع

وانشترت الزيادة (عليه)

بالزائد وان لم يطمع البيع

الاول يكون الثاني فضله

لومان لا يبيع القاضى الا بعد ثبوت الحق وغيبه الواو اسافة القصر اه فخر وقد يقال ان هذا قضاء
متعلق بغائب فتشكي مسافة المدوى ثم ذكر ذلك للفاضل مر فقال ينبغي أن يكون اعتبار مسافة القصر مبني
على وجهه ضعيف انه يتفرق قضاء القاضى مسافة القصر اه سم (قوله بانه الحاكم عليه) أي غير اعليه وقد
أنفى السبكي بان الحكم بيع ما يرى بيع من الموهون وغيره غيبه المذون أو امتناعه لانه ولاية على الغائب
فيعمل ما له مصلحة فان كان الغائب فقد حاصر من جنس الدين وطلبه المرتهن ووافقه من أخذ الموهون فان لم
يمكن له فقد حاصر وكان بيع الموهون أو رجوع طلبه المرتهن بانه دون غيره اه شرح مر (قوله يبيع ما دون
راهن وحضرته) محله اذا قال الراهن بعه لى أو أطلق فان قال المرتهن بعه لى لم يصح للتمتة اه ج (قوله نعم
ان كان الدين مؤجلا) قال الزكشي أي أو كان عين الموهون لا في الدين والاستفهام من غير مستدرا وشعر
بغلب أو غير لان الظاهر انه يحصر على أوفى أو كان عين الموهون لا في الدين والاستفهام من غير مستدرا وشعر
مر (قوله صم البيع) كتب عليه مر معتمد كتب انما قوله صم قال شيخنا العبد البطلان وان قدر الراهن
كذا قبل عندي في الشارح الصحة كافي الشرح كج اه شوري (قوله ان شرطه) أي في عقد الراهن اه
شرح مر (قوله لا اذنه في البيع قبل القبض) هذا الظرف أي قوله قبل القبض ظرف لانه لان اذنه
السكان قبل القبض أي الذى تضمنه الشرط الواقع في ملك العقد لا يصح والرد القبض قبض الثالث
ومعنى هذا التعليل انه لو أذن بعد قبض الثالث في البيع وقبل وقت البيع انه يكتفى بهذا الاذن لانه واقع
في القبض وليس كذلك بل لا بد من استئذان عند البيع لانه كونه في انه بما أمهل أو أرا أه حلى
بنوع تصرف ثم لا يفتضله في شرح مر (قوله لا المرتهن) لكن يقال بانه اذنه اه شوري (قوله من
قد قبله) أي البيع كالمكيل ومنه يؤخذ عدم محض شرط الخيار لغير موكله ولا يسل المبيع قبل قبض الثمن
والا ضمن اه حل (قوله فان أدخل شيئا منها) أي من هذه الامور الثلاثة لم يصح البيع وظاهره ان كان نقد
غير البلد انفع اه حل (قوله لكن لا يضر النص (الخ) أي ما لم يكن ضمن يدع عن المثل والا فلا يصح الامنه
اه حل (قوله لانهم يشاهدون قبض الخ) فيه تعليل الذي بنفسه لان التفتان التسامح واجب بالانسلاخ
معناه التسامح وانما عناه يتلى بالعين فيه كثير او تفسيره بما تقدم تفسيره باللازم اه سم بلغة وعبارة عرض
على مر بما يتبين به الناس أي يتلون بالعين فيه كثير او تفسيره بما تقدم تفسيره باللازم اه سم بلغة وعبارة عرض
مر (قوله ومعنى الثالث الراهن) أي فلا يجوز له البيع بدون من المثل الا اذا كان الثمن الذي يبيع به في الدين
فبيع وان كان ما يبيع به دون مثله بكثير لانه محله لا يضر على المرتهن فيموت قوله ولو رأى الحاكم الخ مثله الراهن
في ذلك حيث دهن على دين ليس من نقد البلديز أي يبيع به بل قد دفعه المرتهن وفي مر ما يصرح بذلك اه
عرض (قوله من غير نقد البلديز) معتمد ولا كل الراهن ذلك سم أقول القياس انه لا بد بالمرتب
الاول ثم لو أراد بيعه بغير قبض الدين وتحصيل الدين منه فيبقى امتناعه الا بالذن للمرتهن لانه بما أذى ذلك
الى تأثير التوفيقية فيض المرتهن اه عرض (قوله فان زاد راتب قبيل لزومه) أي ان ارتكب الخطور اه
حل أي ان زاد في يده هذا الخالة من قبيل الشراء على الشراء وهو حرام كما تقدم (قوله فان زاد راتب) قال الخ
في المباح مر قوله في االى الاعصاب أي وسلم ماله من الشبهة ان سلم المبيع منها بما ظهر بل لو كان المبيع اقل فبها
من ماله احتل ان لا يفتت الخ اذنه أيضا واحتل الفرق بين هذموه والهاوا اذ ادعاه لا يتبين به اه ج اه
شوري (قوله واستقرت الزيادة) لعل المراد استقرار الزيادة بعد وجوع الطالب بها صها اه شوري
والظاهر ان هذا التفسير لا يصح لان الشارح جعل استقرار الزيادة شرط في قول المثل فليصح والا فليصح
ومعناه انه لو لم يستقر بان بيع الراغب ضمان البيع لا يفسخ بل يشين استقرار الشارح قد مر خلاف
هذا حيث قال بلور جرح الراغب الخ انظر ليعصم تفسير الاستقرار بما تقدم في كتاب البيع في قوله وسوم

على سوم بهدتر عن وهو ان المراد بانتهاء الرغبات بحيث لا يطاق به في الأسواق بالزيادة اه ثم أتت في
عش على مر قوله واستقرت الزيادة أي بان حزم الرقاب فيهما وهذان غير ما ذكره الشوري (قوله
واستقرت الزيادة) وكانت محالين اثنين مثلها وكان في زمن خبار المجلس أو الشرط للامام أو لهما اه حل
(قوله والاقتصر) لولم يعلم بالزيادة حتى انقضت الخيار قال السبكي لم أره فقلنا الاقرب تبين الانقضاء وانقضاء
طلب قال لان المعبر في العهدة ينفذ الامر اه سم (قوله اشترط بيع جديد) أي من غير اقتضائي اذن
جديدان كان الخيار لهما وللابائع لعدم انتقال الملك اه شرح الروض اه شوري (قوله لانه قد يفسخ)
أي يستعمل بالفسخ فيبيع المخرج بخلاف ما اذا استعمل بالبيع سم ابتداء الامر (قوله فانز بهد بعد الزوم) أي
أو كان الخيار للمشتري فقط حل والظاهر ان هذا الاحتجاج اليه لان المراد بالزوم في المتن الزوم من طرف
البائع الذي هو الثالث سواء لم ين من طرف المشتري أولاً وكان المشتري فهم ان المراد بالزوم الزوم من الطرفين
فاحتاج الى زيادة هذه الصورة (قوله فلا تزال زيادة) لكن ليس البائع ان يستقبل المشتري لبيعه من الرقاب
بالزيادة اه شرح مر (قوله والممن عنده الخ) مثله من أرسله الدين بدينه ليس له للدائن فقال الدائن ان تركه
عندك وهو ممن ضما في قبضي فثابت عند الرسول فهو ممن ضمان المرسل اه مر * (فرع) * يصدق
أمنهما أي الراهن والمزمن في تلف المهرين أو زده على الراهن اه ص اه سم (قوله فان ادعى الثالث
تلفه) أي ولو لم يستطع بيان سببه في مأساة في الودعة اه حل (قوله ورجع الراهن على الثالث)
ويستدل به لهذا الثالث ان يرجع ان كان صادقا في نفس الامر على المزمن فاذا غفر بشي من ماله أخذ
كانا غفر بحقه لانه تسبب في غرمه أو على الراهن لانه الذي غرمه أو يفرق بين ان يصدق في الدفع الى المزمن
فيرجع عليه أو لا يصدق فيرجع على المزمن ولعل هذا الوجه فلي تأمل اه شوري (قوله وان كان اخذه
في التسليم) أي لتصرفه بعدم الاشهاد مع عدم دغرة على الراهن ثم ان طاله ولم يشهد فدل جوع عليه اه
شخصاً ف (قوله فان تلفت فيه) أي من غير تصرفه منه أخذاً جمالياً أي حل (قوله ورجع الضمان عليه)
أي لانه وكيل الراهن أو على الراهن لانه أمام الثالث مقامه والا فلو لم يقع مع عقد ولا بد على الثمن اه حل
ولان قرار الضمان عليه (قوله أو على الراهن) وجه ذلك انه بالتزكيل الجأ المشتري شرعا الى تسليم المهرين
للعادل هذا غاية ما قبل فيه أو لا فاطالبه مشكلة لانه لا بد ولا عقد ولا ضمن بالتقرير اه رموى اه سم
(قوله فان كان الا ذنبه في البيع الحاكم الخ) هذا تشديد لقول المتن عليه أو على الراهن أي يحل هذا ان كان
الثالث وكسلا من الراهن فان كان ما ذنب الحاكم فيرجع المشتري في مال الراهن ولا يطالب الثالث (قوله
وهو لا ضمن) أي الحاكم فكذلك انما يشهد (قوله ولو تلف المهرين في يد من يدر يطره) أي قبل تسليمه للمهرين والابان
تسلم للمزمن ثم أعاد له الثالث صار طرقات الضمان فيرجع المشتري عليه أيضا اه شوري وشرح مر
(قوله فتقتضى تصور الامام) أي تصويره بالتلف السابق بقوله من غير تصرفه (قوله قصر الضمان عليه)
لعل المراد ان قرار الضمان عليه مع كون الراهن طرفاً في الضمان أيضا اه عش على مر وقوله وان
اقتضى اطلاق غيره بخلافه أي أطلقوا ان المشتري ورد الطلب بين الراهن والثالث اذا تلفت بقوله يدوان الزمان
على الراهن ولم يضاوا بين كون الثالث متعدياً بالتلف أولاً اه شخصاً ومقتضى هذا ان القول بالضعف
يقول بان قرار الضمان على الراهن مع كون التلف يتفرط الثالث تأمل (قوله قصر الضمان عليه) أي
لان سبب تقصير الموكل انه أمام الوكيل مقامه جعل يده كده فاذا فرط الى كليل فاستقبل بالعدوان فليست
بالضمان اه شرح مر وبعبارة حل قوله قصر الضمان عليه أي لان سبب تقصير الراهن كماله كونه
أمام الثالث مقامه وجعل يده كده فاذا فرط فاستقبل بالعدوان فليست بالضمان انتهت (قوله فيما
ذكر) أي من قوله والضمن ضامن الراهن الى هنا وقوله المزمن أي فيما لا بداع المهرين بلذن

(وال) أي وان لم يمه بهد
تمكنه من بيعه (الضمان)
وهذان من زيادة في دور جمع
الراغب من الزيادة بعد
التسليم من بيعه ما شرط بيع
بهدي وقول فليعه أو من
قوله فليفسخ وليس له قد
يفسخ فيرجع الرقاب فان
زيد بعد الزوم فلا تزال زيادة
(والضمن عنده من ضمان
الراهن) حتى قبضه المزمن
لانه ملكه والثالث أمينه
فما تلف في يده يكون من
ضمان المالك فان ادعى
الثالث تلفه صدق بهينه أو
تسلية الى المزمن فانكر
صدق بهينه فاذا حلف أخذ
حقوقه من الراهن ورجع
الراهن على الثالث وان كان
أذنبه في التسليم (فان
تلف الثمن في يده ثم استحق
المهرين رجع المشتري
عليه أو على الراهن والقرار
عليه) فيرجع الثالث الغرام
عليه فان كان الا ذنبه
في البيع الحاكم للضرورة
الراهن أو موته وجمع
المشتري في مال الراهن ولا
يكون الثالث طرفاً في
الضمان لانه نائب الحاكم
وهو لا ضمن ولو تلف الثمن
في يده ينقصر ما تقتضى
تصور الامام قصر الضمان
عليه قال السبكي وهو الاقرب
وانما اقتضى اطلاق غيره
خلافه وفي معنى الثالث فيما
ذكر المزمن

الراهن فيقال ان الثمن عند من ضمان الراهن الى آخر التفرع مع المتقدمة (قوله وليس له ينصرفون)
 أى التي بها نقود اه حل أى دون التهم التي تميمت فان عاب أو أعسر راجع للرهن الحاكم له الاضطرار
 ليكون رهنه ناقصة أيضاً فان تعدد واستدان وأشهد بالانفاق ليرجع وجع والا فلا اه ج اه زى (قوله)
 أى الراهن المالك) استقر به عن المستعير فتمت على المبيع اه عش (قوله فيصير عليها الحق) قوله
 أى لامن حيث المالك لان المالك ترك متى رزوعه عار بداره ولا حق الله لاختصاصه بمضى الرزوع وانما يلزم
 للمؤجر عار فالراهن ضرر المستأجر يدفع بثبوت الخسارة اه زى (قوله ولا يمنع الراهن الخ) لم يقصد
 بالمالك كسبا به وله له حذف منه لانه لا ساقه كما يشهد به قوله حفظا للملكه وبقى الظاهر في المستعير
 الراهن هل له ذلك بنفسه لانه من المصالح ومنه الوديع أو لا بد ذلك من مراجعة الحاكم أو المالك واهل هذا
 هو الوجه فايراجع اه شورى (قوله عند الحاجة اليها) فلو لم تكن حاجة من من الفسددون الحاجة قال
 المارودي وأبو الرائي لم يروى قطع الرق مسقطا لغيره من اه شرح مر (قوله ولا يصير عليها)
 قال شيخنا لكن سياتى في النفقات انه يجب على السيد جارة الطيب وتغنى الادوية وان لم يجب عليه ذلك لنفسه
 اكفاه بادية الطبع في حق نفسه بل الرقيق أو لا بد ذلك من القريب فيجعل له من مدم الوجوه على انه
 لا يجب ذلك من خالص ماله بل في عين المهرين يبيع جزءه لاجل ان لم يتفرع ببيع جزءه ولا واجب في
 خالص ماله حفظا لثمن اه شرح مر اه شورى فنخلص من هذا ان نفي الاجبار عليها انما هو من
 حيث حق الرهن فلا ينافى انه يصير عليها حق الله تعالى (قوله وهو أمانة بيد الرهن) واستثنى البقري من هذه
 القاعدة بتمامها على ثمان مسائل لم يتناول المصوب رهنها أو يتناول المهرين فخصها أو يتناول المهرين على
 أو يتناول المستعار رهنها أو رهن مقتضى رسوم أو رهن ما يدعى جارة أو رهن ما يدعى رهن
 قبضه أو رهن ما على شئ غيره قبل قبضه من خاله اه شرح مر (قوله أى من ضمه) أى لامن ضمان
 الرهن فالله على المدعي بفهموا الحديث اه (قوله فلا يسقط بثلثه شئ من دين) أى سواء تلف
 بغير طم أو بدونه وان كان عند التفرع يابض من قبضه مع ضمانه له اذ يشبه بقاء بجماع التوثق
 الظاهر ان المعنى بجماع فوائد التوثق يعنى مع شاه الدين بجماله (قوله أو امتنع من رده بعد المراضة للدين)
 صراحة مر أو امتنع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة أمانة بسقوطه وقبل المطالبة فهو يابض على أمانته اه (قوله)
 واصل فاعذر هذا الخ) الراد بالاصل الكبير والغالب اه عش وقوله في ضمان أى في مطلق الضمان
 وان كان البيع في البيع الصحيح ضمن بالثمن وفي البيع الفاسد ضمن بالقيمة في المقوم وبالنسبة في المثل
 اه سم والمراد من هذه القاعدة التسوية في أصل الضمان لا في الضامن فلا يراد ان الولي أو المستأجر وليس له
 فاسد تكون الا حرة على يده في الصحة على ماله ولا في الفساد فلا يردكون جميع البيع مضمون بالثمن وفاسده
 بالبدل والغرض من التقوم المصوري فاسده بالقيمة ونحو الغرض والجار وتولسا فاعذر المدعي وفاسده بالمعجزة
 المثل اه ج (قوله لانه ان انقضى صحيح الخ) المقام للتفرع بجماع الخ (قوله فاسده كذلك) أى لا يقتضى
 الضمان بل هو مساو له في عدم الضمان لانه أولى لان تملكه بقره ان راضع الخ لا يشهد بالانفاق أو ما تعامل الأول
 فهو ان الشارع والمالك أدنى الصحيح وأما الفساد فلأنه في المالك فكان أولى بالضمان اه شيخنا
 وعبارة عش على مر قوله فاسده كذلك قال سم على منهج لم يقل أولى لان الفاسد ليس أولى بعدم الضمان
 بل بالضمان اه ووجه ذلك ان عدم الضمان تقتضي فليس الفاسد أولى به بل حقه ان يكون أولى بالضمان
 لاشتماله على وضع البدل على مال الغير بلا حق فكان أشبه بالنصب انتهت (قوله لان راضع المالك) قيل
 لقوله فاسده كذلك هو جواب ما يقال الصحيح غير المضمون أذن فيه كل من الشارع والمالك وأما الفساد
 فلم يأن فيه الشارع فكان ينسب الضمان للمالك الشارع عهده فأقبل منه بل وضع البدل كان باذن المالك

(عليه) أى الراهن المالك

(أو ينصرفون) كقوله توثق

وكسوة وطع فداة وأحرة

سقى وتجار وحذا فخر

وتجنيها وردا أتى ومكان

حفظا فيصير عليها الحق للرهن

(ولا يمنع الراهن من)

مصلحته أى المهرين

(كفصله بجم) ومعالجة

يادو به عند الحاجة اليها

حفظا للملك ولا يصير عليها

(وهو أمانة بيد الرهن) ظهر

الرهن من راضنه أى من

ضمانه روه ابن حبان

والحاكم وقال على شرط

الشحن فلا يسقط بثلثه شئ

من دينه كسوت الكفيل

يلجس التوثق ولا يضمنه

الرهن الا اذا تعدى فيه أو

امتنع من رده بعد المراضة

(الدين وأصل فاسد كل عقد)

مدر (من ريد كصحة) في

ضمان وعنده لانه ان

انقض صحبه الضمان

ففسده أولى أو عده

ففسده كذلك لان راضع

السيد أتمها باذن المالك ولم

يقتر بها بغيره فاعذر

بفاسد بيع أو عار فمضمون

وبفاسد رهن أو بغيره

مضمون

لم يرتب عليه الضمان فالمراد فرض اليد وضعها في الفساد وقوله ولم يلزم بالقرن بعد ضمانا أي البعد القاسدي
 لكون محبته غير مضمّن تأمل (قوله) وخرج زياد بن ريشد (الح) ضحية يقتضي ان هذه الآية تدل على الشق
 الثاني فقط وهو قوله وعلمه وليس له اختار في الاول وهذا وان كان خلافا للظاهر من عبارة المتن لكنه متين
 لان الشق الاول لا ينشأ بالرد له اذا كان الصبح الصادر من ريشد مضمونا فاسد الصادر من ريشد مضمون
 أيضا كان القاسد من غير ريشد أولى بالضمان تأمل وقوله ولا يقتضي محبته أي عقد فاسد لا يقتضي محبته
 الضمان وقوله فانه مضمون أي مضمون متعلق وهو المتبرع فيه تأمل (قوله) ما لم يرد من غيره) كان وهب أو
 رهن وقوله فانه مضمون أي على اوضاع الدال رشد كالرهن والمنهب (قوله) تبع الاصحاب) أي في قولهم الاصل
 ان فاسد كل عقد الح) اه شرح مدر (قوله) على أنه قد يخرج عن ذلك مسائل) الاظهر أنهم لم يندخل حتى
 تخفى لان المراد بقوله كحبيبة في ضمان وعدمه أي ضمان العين التي لم يتعد فيها وما ذكره غيره عن أوصين
 تعدى فيها اه شيئا وصار الشورى ايجب عن خروج هذه المتبرع عنها عن الاصل بان المراد بالضمان
 ضمان العوض المتبرع كالأشياء البه الشارح كالحي بقوله فالتبرع بفاسد يبيع الخ لمراد ان هذه القاعدة
 مفروضة في الايمان التي لا تعدى فيها فلا بد علمه ذكره اه وقررنا حقا فقال اجاب مدر وغيره
 من خروج هذه المسائل بان المراد بالضمان وعدمه في المال الذي وقع عليه التقيد ما في القراض والمساواة قال
 القراض والقرعة والشركة في المساهمة وغير مضمون وكذا مال الشركة لا ضمان فيه وضمان الموهون والمكسرى
 المضمون لعرض الغصب لا من حيث الفساد والصحة (قوله في الاول) أي بما خرج من الاول وهو قوله فاسد
 كل عقد كحبيبة في ضمان أي اذا كان محبته يقتضي الضمان فاسد أولى أي وقد يقتضي محبته الضمان
 وفاسد لا يقتضيه كالمسائل التي ذكرها وقوله ومن الثاني هو قول المصنف أو صمد اه عش على مدر
 زياد (قوله في الاول ما لو قال الح) ومنها أيضا ما لو عرض العين المكسرة على المكسرى فانتع من قبضها لكان
 انتفعت المدة حيث تستر الاجرة ولو كانت الاية تفسد لم تستر ولو ساء له وادفروا أولي غرسه
 ويتعهد مدة التأخير بينهما وقد مر فلا تنوع فيها القربة فهو فاسد ولا يستحق العامل أجرة اه شرح مدر
 (قوله ومن الثاني) أي وهو قوله وعنده التي حذفت المصنف كقوله فاسد كقوله تعالى سراويل
 قبكم الخ وألورد اه شوري (قوله فانه لا يضمن كل من الشريك الخ) لان المساحقة في العمل متناهية
 بين الشركاء فاذا حصل عقد الشركة لم يقع بينهما تقصير ولا يبعد ان مقصر من يتخلفها عند الفساد فانه مالها
 ضرر انما يقتضي ذلك التشديد عليها فوجب الاجرة في القاسدة لتلغاوا وجرأها اه ابياب اه
 شوري (قوله) ويضمنه مع فاسدها) أي يضمن كل أحد متشغل على الآخر ان تلفا عليه فلو اختلفوا واذى
 أحدهما العمل صدق المنكر لان الاصل عدم العمل ولو اختلفا في قدر الاجرة صدق القاسم حيث ادعى قدرا
 لا تا اه عش على مدر (قوله وان كان القراض على المتعدى) أي اذا كان الاخذ يستعمل تعديبه
 والا فقرار الضمان على من يخطئ على المتعدى اه شوري (قوله) بشرط كونه مبيعاه) القلم
 لقتر بع فكان للناسب المأخوذ على القاعدة الثانية وهي قوله وعنده قوله وهو قوله فانه وعلى القاعدة
 الاولى المأموم الذي ذكره الشارح وقوله وعنده مضمون وان كان قال مدر في المجهول علمه مضمون من فروع
 هذه القاعدة ذكره بشرط كونه مبيعاه الخ ثم قال ومن ذلك أي من فروع هذه القاعدة قال رهنه
 أرض أو أذنه في غرضه بعد شهر فحق قبل الشهر امانة تحكم الرهن ويصدها به يضمنه تحكم المار به لان
 القبض وقع على الجنتين جميعا فلم يرد كونه مستلما بعد الشهر اه (قوله) بشرط كونه مبيعاه الخ) أي بان قال
 رهنه هذا بشرط أي أو على المان لم أوف عند حلوله فهو مبيع منك اه عش (قوله) لا يقتضي حكم
 الرهن الفساد الخ) والقبض الرهن وقع عن الجنتين جميعا أي قبض الرهن والبيع (قوله) فان قال رهنه الخ)

ما لو صدر من غيره مالا
 يقتضي محبته الضمان فانه
 مضمون ونهت يراى
 أصل تبع الاصحاب على أنه
 قد يخرج من ذلك مسائل
 فمن الاول ما لو قال فارتكك
 علي ان الربح كل ما فهو
 قراض فاسد ولا يستحق
 العامل أجره وما لو قال
 ساقطك على ان القربة كلها
 لي فهو فاسد ولا يستحق
 العامل أجره وما لو صدر عقد
 الضمان غير الايام فهو فاسد
 ولا يجر فيه على الذي
 وبين الثاني الشركة فانه
 لا يضمن كل من الشريك
 عمل الاخر مع محبته
 ويضمنه مع فاسدها وما لو
 صدر الرهن أو الاجارة من
 متعد كغاصب تلفت العين
 فيد المهرين أو المستأجر
 فلهما كضمينهما وان كان
 القراض على المتعدى مع أنه
 لا ضمان في جميع الرهن
 والاجارة وبشرط كونه أي
 الموهون (بمبعاه عند حل)
 بكسر الحاء أي وقت الحلول
 (مفسد) الرهن لتأخره
 ولا يسمي تعلقه (وهو) أي
 الرهن من هذا الشرط (قوله)
 أي قبل الحمل (أمانة) لانه
 مقتضى حكم الرهن الضمان
 وبعده مضمون لانه مقتضى
 حكم الرهن الفساد بان قال
 رهنه وان قال لم أوف عند
 الحلول فهو مبيع منك فاسد

عوضه بمذاهب سحر وقوله بشرط الخ وعبارة شرح مر وحجج بقوله بشرط ما لو قال ههنا الخ (قوله
قال السبكي لا الرهن الخ) الا وجه فساد الرهن ان مثاله هو قد سمعنا اذا قلنا ههنا وبشرط ان يكون مبيعا عند
انتهاؤه اه شوي وقوله الا وجه الخ هذا هو الذي شرح مر بالحرف (قوله لا اله لم بشرط فيشياً)
لأنه يقول كيف يقال بشرط فيشياً ومعنى العبارة كالتري ههنا بشرط ان يكون مبيعا عند انتهاؤه
الوجه لا باق صورة السبكي تراخي هذا القول عن صيغة الرهن لا تقول ذلك بل هي الصيغة لا يحتاج الى التنبه
عليه ويكون قول السبكي فيما باهر لا يخلو اه عميرة اه شوي (قوله فقه التفصيل الاتقي
الودعة) عبارته هناك متناوئة حار حلف في تلفها مطلقاً أي من غير ذكر سبب أو بسبب حتى كسرة أو ظاهر
كمر يق عرف دون عومه فان عرف عومه لم يتم فلا يحلف وان سهل السبب الظاهر طوبى له حتى يوجد ثم
يحلف انما تلفت به انتهت (قوله والمراد) أي بقولنا لا يصدق بينه سم وقوله لغرض نفسة عبارة السبكي الرهن
والاستأجر لا يقبل قولهما في الراد لان ارتفاعهما بالعين تشبهما بخلاف الوكيل والاجير والمأخوذ فان ارتفاعهما
بالمقابل وبهم ثابتة اه عش (قوله ولا يلتزم في كالتصايب الخ) يخرج من هذا مع كلام المتن فاعده هي
ان كل واحد يصره اء كان ضامناً أو أميناً يصدق في دعوى التلف بينه وأما دعوى الرديفصل فبإيمان الضامن
فلا يصدق بينه بل باليمين غير استثناء الأمين فيصدق بينه الا لكثيري والرهن في كلان التبني على الرد
تأمل وهذه القاعدة متوخض من كلامه لا تأتي في الرد معي بها اه (قوله يصدق بينه في ذلك) أي في دعوى
التلف أي لاجل الانتقال من العين الى التسمية والآخر يضمنه بقصص القبح اه شيئاً (قوله لا في دعوى الرد)
أي على القاعدة المشهورة وهي كل من ادعى الراد على من انتهت صدق بينهما الرهن والمستأجر وليس من
المستأجر الدال على الصياغ والخطاب والخطان لانهم أحرار لا مستأجرون لاني أليهم فصدقون في دعوى الرد
بالبينة (فائدة) قال السبكي كل من جعلنا القول قوله في الراد كأنه شئ في الراد لغيره على المالك اه عش على
مر من قوله وليس من المستأجر الخ ومن جعل القول قوله في الراد وهو الضامن والمستأجر والرهن فؤنة
رد على الراد (قوله لا فقه لغرض نفسه) هذه الآية تأتي في دعواه التلف والفرق الواضح بينهما ان التلف
غالباً يتعلق باختباره فلا يتمكن من اقامة البينة عليه فيعتبر بخلاف الراد فإنه يتعلق باختباره فلا تغزو فيه البينة
اه شيئاً خف (قوله لا يزمهر) أي مهر ثبت ان كانت شيوا مهر كران كانت بكر او ارش بكر أو ان لم يأذنه
في الوطء والا يجب الارش اه شوي وبعبارة عش على مر قوله لا يزمهر قال شيئاً رى ويجب
بكر مهر بكر وشه ارش البكر تنع عدم الاذن لامع وجود لان سبب وجوبه الاتلاف وانما سقط أثره الاذن
وهذا هو الحق (قوله كان أكرها) ولا تدخل تحتها بذلك فلا تميزه فؤنة عليه فو تلفت يصدق ذلك
بغير الوطء أما لو تلفت به فبغيره ولو اختلف الواطئ والامعة في الاكرام وعدمه صدق الامة أو الواطئ فيه فنظر
ويجوز الاول لان الاصل وجوب المهر فيوطء أمة الغير والا قرب الثاني لان الاصل عدم الاكرام وعدم
لزوم المهر فمئة الواطئ اه عش على مر (قوله أو جعلت القهرم) انظر هل يشبهها القهرم بما
يأتى في الرهن في قوله كان جهل قهرمه وأذنه فيه الراجح يقال ههنا أذنه له السيد فكيف يمكن للرهن
من وطئها أو قهرمها بالاسلام أو نشأت بهيضة من الطلاء تأمل اه شيئاً وفي الشوي ياتى قوله
أو جعلت القهرم فظاهر الحلق هو وجوب مهر الجملة وتبديل جعل الواطئ بما يأتي انما يتخلف في ذلك
ويجوز انما مثله في التفصيل الا في حد قوله لا يكره ويمكن الفرق بأن من شأن التساهل مثل ذلك مطلقاً
والذي يقره الاول اه اه اه اه (قوله غير نسيب) انما ذكر به قوله رقيق لانه قد يكون رقيقاً وهو نسيب
كل فرق حـ بـ أمة أو واطئ أو مقيم رقيقاً فظننا رقيقاً لانه عـ عـ (قوله ضرر الوطء) أي بان راد في
الراجح ولا يشترط ان يكون في حد قوله ولا في حد قوله ولا في حد قوله ولا في حد قوله ولا في حد قوله

قال السبكي لا الرهن لهما
ظهوره لم بشرط فيه
شياً وكلام الراد في تشبيهه
(وحلف) أي المشرع
فصدق (لقد عوى تلف) لم
يذكر فيه كاللكرى فان
ذكر فيه فقه التفصيل
الا في الودعة والمراد
اليمين والالتصدي
كالتصديق يصدق بينه في
ذلك (لا في دعوى رد) الى
الراجح لانه قبضه لغرض
نفسه كالسعي (ولو وطئ)
الرهن المهر فؤنة بشبهة
أو بونها (لزمه ران
صدون) كان أكرها
أو جعلت القهرم كالمجبة
لاقتل (ثم ان كان) وبه
(بالشبهة) منه (حد) لانه
زان (ولا يقبل دعواً جعلاً)
بغيره الوطء (والرقيق
غير نسيب) والراجح كان

(قوله كان جعل تحريمه) وظاهر كلامهم ان المراد جعل تحريمه وطء الموهنة يعني قال غلظت ان الزنا
يبيع الوطء الا فكدهوى جعل تحريم الزنا اه شرح مر وتنب عليه عش قوله فكدهوى جعل تحريم
الزنا أى فيه ان قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعد اعدان العلماء قبل والا فلا (قوله وأذن له فيه الزمان) أى
سواء قرب عهده بالاسلام أولا وسواء نشأ بعد اعدان العلماء أو بينهم وكان له يجعل ذلك بان لم يكن مشتغلا
بالعلم كان مستغلا به فلا مذركدهوى جعل التحريم مع الاذن ولا يفر بما نقل عن عطامن ابا الجوارى
لوطء لانه مكذوب عليه اه من شرح مر وعش عليه وبهذا تعليل ما في عبارة رجل من اهلها ما خلا ذلك
(قوله وأذن له فيه الزمان الخ) هذا الاذن هو الشبهة من الشبهة ما كان الموهون أسهلا ليه أو ما وادى
جعل تحريم وطء ما عليه يتأص عليه الشافعى في الامر والا صحابي الحدود يختلف ما لو كانت الموهنة امرأة وزوجته
وادى نكاحا وطئا فإنه يحل له لا شبهة في مال زوجته اه من عش على مر تصرف (قوله عن
العلماء) أى عن العلماء بهذا الحكم اه عش ويظهر ضبط البعد بمسافة انصر اه شورى (قوله
والوفاة خريب) واذا ملك المهر من هذه الامتة نصر أم ولده لانهما علقته في غير ملكه ثم لو كان أنالها
صارت أم ولده بالاباد كجده معول في النكاح فان ادعى بعد ولده ان كان اشتراها أو ائتمها من الزمان فخصها
منه في الثانية أو زوجها باها خلف الزمان بعد انكاره فالولادة كماله لان الاصل عدم ادعاء المهر من فان
ملكها المهر من في غير صورته الترويج صارت أم ولده والولد حلالا قراره اه شرح مر (قوله وعليه فقولك
للمالكها) أى ان كان الواطئ ولدا للمالك ولا تفر لكونه يتصدق وقد كان يعق عليه لكونه وابنه اه
عش على مر وسواء كان المالك راها أو عبدا (قوله قيمة الولد) أى وقت الولادة اه عش (قوله
ولو أنتم موهون) أى أنتمه أجنبي أو الزمان أو المهر من نفسه وهن ولزنا على قيمته كان قطع ذكره
وأشبهه فان فعل به ذلك وهو باق كان موهون لعمه ويكون البديل هو الولد في ذمة الزمان أو المهر من اذا كان
هو المتصرف فادفعته في ذمة المهر من منع الترميم المطالبة بما في ذمته فيقصد به على الترميم فبالمات
الزمان ولا يختلف الا ذلك القدر بل وعلى مؤن تجهيزه والحالة هذه اه حل وفادفعته في ذمة الزمان
اذا كان هو المتلف ان المهر من يقدمه بذمة الموهون من مال الزمان اذا أقتل أو مات من زواج الدونى
تركة اه (قوله ولو أنتم موهون) أى اتلافه فتمتخرج مما لو تلف بنفسه أو اتلف دفعا لصله فلا بد بل
يقون الزمان حينئذ اه (قوله ولو أنتم موهون) أى بعد قبضه وسواء كان المتلف الزمان أو المهر من
أو أخصيا اه عش ولا ينافى قوله ولوقبل قبضه لان المراد قبض البذل (قوله ويجعل بعد قبضه الخ) وانما
يقصد من كان الاصل يده فآله المأوردى بناء على انه موهون في الذمة فآله في شرح الروض وظاهره انه يبيع
قبض غير المالك مع ما في القيمة ملك له وما في الذمة لا ملك الا يشيخ صحيح وقد رد في بعض المتأخرين
واختار مر حجة قبض غير المالك من كان الاصل في يده يتأص قبض المالك أيضا وأقول كان وجهه انه
لما كان الاصل في يده موقوف لموضع تحت يده صارت باع المالك شرعا في القبض فاعتد قبضه اه سم
وقوله كما يصح قبض المالك هنا يتألف ما في شرح مر وبجوابه بعد قوله المتن وانحصر فيه المالك فنهالكن
لا يشيخون انما يشيخ من كان الاصل تحت يده فآله المأوردى اه الا ان يقال انه لا يتعين أن يشيخ بل يتخير
الخافى بين اقتضاه للمهر من والزمان ويؤيد هذا الحل ان الغاصب ورد العين المنصوبة على من كانت تحت يده
بحق رضى قوله لا يشيخ معناه لا يتعين قبضه اه مع زيادة اه عش عليه (قوله من المهر من أو الثالث) أى
أو الزمان وقاتل وجعل يضمن كان الاصل يده ليشمل الزمان غير الوفاة حتى ان يكون تحت يده لكان
أولى اه من عش (قوله وانحصر فيه المالك) المراد ما كان التصرف ليحل الوصى والقيم واما اذا أريد
مالك الرتبة فيكون للمهر من فيه تفصيل وهو ان غير المالك ان كلن وليا أو وصيا أو قديما فهو أيضا خضم أو مهرنا

وطءه يشتمنه كان جعل
تحريمه وأذن له فيه الزمان
أو قرب اسلامه أو نشأ بعد
اعدان العلماء (فلا) أى فلا
يحدو يقبل دعواها لجل
بينه والودع سبب لا حق
به للشبهة (وعليه قيمة الولد
للمالكها) لتفوتها الرق
عليه وقول ولو وطئ الى
آخره أهم مما ذكره (ولي
أنتم موهون فيه) ولو
قبل قبضه (وهن) مكانه بغير
صفو يجعل بعد قبضه في يده
من كان الاصل في يضمن
المهر من أو الثالث وتبصر
بما ذكر أولي من قوله ولو
أنتم الموهون وتبصر به
صاروهنا ما عرفت انه
يكون رهننا قبل قبضه وان
كان دينا تجرعه في الروضة
لان الدين انما يتغير رهنه
ابتداء (والخصم فيه) أى
في البذل (المالك) راها
كان

أومعير المهرمون لأنه المالك المرتبة المنفعة بخلاف المرتبة وإن تعلق حقه بمالك النعمة (٢٩٥) . ولذا خص المالك حضور خضوعه

أومعير أقاليس خصه اه شتخاف أي والفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به فادع الاعتراض بأن
 المالك يخرج الوصي والتميم مع أنه مستأجره اه (قوله والخصم فيه المالك) أي إذا لم يخصه المالك فلم
 يخص المرتبة ومثل الاتفاق ولو تعيبل المهرمون لخصه فيه المالك لا المرتبة ويحل كون المرتبة لخاصه في
 المنصوب إذ تمكن المالك من الخاصة ولو باع المالك العين المرتبة المنصوبة فالمهرمون الخاصة حقا اه
 شرح م ووجه عدم تمكن من الخاصة هنا أنه يدعى حقا الغنم وهو المرتبة فلم يقبل منه على أن يبيع بكتب
 دعواه اه شرح ج (قوله أومعير المهرمون) نعم إن تعدت خاصة الزاين لغيرته أو كان المثلث الزاين
 جاز للمهرمون الخاصة ليتون في البديل وكذا يقال في المستأجر إذا تعدت خاصة المهرمون لغيرته اه شتخاف (قوله
 بخلاف المرتبة وإن تعلق حقا) أي فليس له الخاصة من حيث البديل وأما من حيث كونه وثيقة عنده
 فله الخاصة فقوله حضور خصوصية معناه أنه خصه من حيث كونه وثيقة عنده وليس المراد أنه
 يخص مجلس المنصوبة من غير خاصة لأن غير مثله في ذلك اه شتخاف زري ثم رأيت في عرض على م
 فلا عن والد م إن المرتبة الخاصة ملق التوثيق بالبديل اه ولم يقبله بخاصة المالك وظاهر أن المرتبة
 بخاصه لما ذكره من اختصاص المالك لا م (قوله وتفسيره في الموضعين) هما قوله وعليه قوله ولولا المالك
 وقوله والخصم فيه المالك ووجه الأول أنه كلام الأصل وهم أن القيمة في الأولى المستعبر بأنه انحصر في الثانية
 وأبى مراد فهم ما بل القيمة في الأولى للمعبر وهو انحصر في الثانية اه عرض (قوله فلو وجب قصاص الخ) فالحق
 الرض ولو أعرض عن القصاص والعرض يجبره في أحدهما اه سم (قوله فالت الزاين) هذا إن كانت الجنابة في
 النفس ناه كانت في طرف أو نحوها الزاين فاقبله اه شرح م (قوله لعدم المكافأة مثلا) أي وكعدم انضباط
 الجنابة كالمناجعة كسر العظام أو كونه شرطا يخلط اه عرض (قوله وسرى رهن إلى ياد منضبطة) ضابطا للمصلحة
 هي التي لا يمكن أفرادها بالاعتدال للمصلحة التي يمكن أفرادها بالاعتدال من المصلحة اه شتخاف (قوله لا انتهاء
 ذلك) أي عدم إمكان الانفصال اه حل (قوله بناء على ذلك) أي على أن الجلي يعلم أي يعلم معاملة المعلوم
 ووجه البناء على عدم التبعية أن الحل عندهم عبارة أن ياد منضبطة فربما يخلط يبيع كالأداة فقال الشارح
 لا يبيع بناء على ذلك أي ولو يبيع على مثاله أثبت بالتبعية أنه كالأداة منضبطة اه (قوله ويعتذر ببعضها حالما
 الخ) في شرح شتخاف كج أن الاعتدال بخصوصه بما إذا كان الجلي لغير الزاين بأن كل موسى به فلا يتأني
 الاستدراك الثاني اه حل أي لأن الاستدراك مفروض فيما إذا كان الجلي الزاين (قوله لأن استثناء
 الجلي) أي في عقد البيع كان يقول بعتك هذه لأجلها استعذرت لا يجوز أفرادها بالاعتدال فلا يستثنى كإضاء
 الحيوان اه من الشرح في كلب البيع (قوله لكن نص في الأم الخ) استدراك على ما مر من منع
 بيعها مطلقا اه رتبدي على م (قوله ولو جنى مهرمون على أجنبي) أي غير السيد وسيد المهرمون
 عند شخص آخر بشر يتأني اه عرض على م (قوله ولو جنى مهرمون على أجنبي الخ) هذا ما باره
 السيد الجنابة فإن أمره السيد الجنابة وهو يبرأ بوزاؤه الأفي الأثم أو غير مبرأ أو عصى يرى وجوب طاعة
 أمره فالحق هو السيد لا يتعلل بريبة العقد قصاص ولا مال ولا يقبل قول السيد أنا أمرته بالجنابة في حق النجى
 عليه لأنه يتضمن قطع حقه عن الرتبة قبل بيع العبد فهو على سيد قهته لتكون رهنه كالأداة أو باره
 بالجنابة وأمر غير السيد العبد بالجنابة كالسيد فيما ذكره كروفي الجنابة بوصيه الموردي هنا اه
 شرح م (قوله على أجنبي) يمكن أن ياد به ما يشمل المرتبة ويكون المراد بقوله قدمه على المرتبة أي قدم
 بدين الجنابة على دين الزاين ويحل المرتبة فيمقتضى من حيث الجنابة أجنبي ومن حيث الزاين غير أجنبي
 فلا تخاف في العبارة اه سورى مع م ياد (قوله لأن مقتضى في الرتبة) أي بدليل أنه لو كانت سقطت

الرافع لكن نص في الأم على أن الزاين لو أسألتان تباع ويسلم الثمن كله للمهرمون كأنه ذلك (ولو جنى مهرمون على أجنبي قدمه)
 على المرتبة لأن مقتضى في الرتبة بخلاف مقتضى المرتبة لتعظيمها بالقيمة

ولأن حق الجاني عليه مقدم على حق المالك فأولى أن يتقدم على حق المتوفى اه شرح مر (قوله فان
 اقتص أو يبيع له) علم من اقتضاه على التصاص والبيع انه لو سقط حق الجاني عليه بغير أو فداء لم يفسد الرهن
 اه شرح مر (قوله فان اقتص منه أو يبيع) احسن ازان من غيره فلو كانت الجناية قطع بقطعت يد بعل
 الرهن بالنسبة لا بدون ياقوله لو كان الارض قدر بعض قيمته فقط يبيع منه بقدر موثقي بانيه هاتان تعذر
 بيع بعضه وانقص بالتمريض بيع الكل وبقى الفاضل عن الارض رهنا اه مر اه سم (قوله نعم ان
 وجبت قيمته الخ) صور هذه انه خصيص عند المرتهن وحق عدا عند الغاصب أي منتزعا فماله حتى قبل
 الغصب فان الغاصب لا يضمنه حينئذ كخص به في باب الغصب أو كل منقص ما عنده ثم رهنه عنده وحق جنابة
 عذو حجب عليه فصا ما خلا فماله أو حجب الجناية فماله ان الغاصب الذي هو المرتهن يلزمه فداء وهو
 باق على رهنه اه شوري (قوله نعم ان وجبت قيمته الخ) استدراك على مسئلة القصاص وأما مسئلة
 وجوب المال فيسقط فيها الرهن بحاله عند المرتهن ويقتضيه الغاصب للخصني عليه بأقل الامرين من قيمته
 وارث الجناية كالمسند كره للثمن بقوله ولو جنى مقصوب فتملحق برقبته مال فداء الغاصب بالاقل من قيمته مال
 اه شيخنا وهذا التفرع يجب منه لان الرهن يسقط بحاله في صورت القصاص والمال الكائن في صورة
 المقصوب فلهما على حيد سواء في علم فوات الرهن فلامعنى للفرقة التي ذكرها تأمل (قوله كان كان تحت يد
 غاصب أي أو مستعرا أو مشترى شراءه فسد اه مر (قوله فلو عاد المبيع الى مالنا الرهن) أي عاد بعد البيع في
 الجناية بسبب آخر غير ما يتعلق بعد البيع الكائن لاجل الجناية كان عاذه بشراء أو وارث أو وصية وغيرها
 فان عاذه بغيره أو رد عيب أو آفة تبين فله حق الجاني عليه اه عش على مر وقوله تبين فاعنى
 الجاني عليه أي متعلقة بالحقية والآن الثمن قدر جمع الى المشتري غير جمع حق الجاني عليه متعلقا
 برقبته كما كان قبل البيع والظاهر انه يعود رهنا لاضاوان كان الجاني عليه مقصوبا وهذا كجبا بالنسبة لقوله
 وان عاذه بغيره الخ وأما بالنسبة لما قبله فلا يعود رهنا ولا يتعلق به حق الجاني عليه لان الثمن لا يضمن منه لانه
 عاد بطريق آخرى لا تتعلق بالبيع الواقع للجناية تأمل (قوله لم يكن رهنا) أي فالزائد العاذه كما ذكره بعد
 وهذا بخلاف فاعمر فيما اذا بيعت المستوفدة لاصار السيد وقت الاحبال ثم عادت ملكه فلهما بحكم الاستبدال
 من نفس العود ولعل الفرق بينهما ان المستوفدة فاعمرها ما وسبب الجهر به وهو الابدال المتعبر منه فيها
 فلما عادت الى سيدها زالت الضرورة فتعطل هو بمقتضى السبب بخلاف العبد الجاني فانه لا يرقم به ما وجب
 تلفه وانما فاعمر ما وجب تقدم الجاني عليه بصفه وقد جعل بمقتضاها فستجب اه عش على مر (قوله كما
 لو تلف) محل هذا استذان من قوله لقول محله اذ لم يكن مضور بالرافع ومضمون على غلبه بالقيمة فتؤخذ وتعمل
 رهنا اه شرح مر (قوله يا قه سمارة) أي أو بجناية لا وجب مال ولا لخصا كان مائة في دفع ميسال
 اه برواى أو تكن الغائل حسرا اه شرح مر (قوله لا ان وجب ميسال) معطوف على قوله فان اقتص
 أو يبيع له على النسخة التي فيها الجناية على اجني وعلى قوله ناقص من قوله أو جنى على سيد فاقص على
 النسخة التي فيها الجناية على غير اجني وقوله فلا يوفى الرهن أي بمجرد وجود السبب وانما يوفى بالبيع هذا
 على نسخة والجناية على اجني وأما على النسخة التي فيها الجناية على غير اجني أي على السيد فلا يوفى الرهن
 أصلا أي لا يتداول ولا مالان السيد لا يثبت له على حيد مال أي لا يقرق وتلا في ذمته الا انما اذا جنى على حيد
 السيد لروى فانه يباع ويؤتيق به من حين التقبل كما قاله المصنف اه وهذا قول المتن لان وجب ميسال
 الظاهر في ان المال لا يجب وانما يوجب عليه انما يثبت بالنسخة التي فيها الجناية على قبيح اجني ولا يناسب
 النسخة الاخرى والا لقال لان وجب ميسال كذا في (قوله) ولو جنى على من رهنه السيد خطأ ثم مات الجاني
 عليه فموت جدها انما يثبت المال لانه لا يملكه السيد لان السيد لا يملكه السيد كذا بناء اه وقضارة

(فان اقتص) منه المستحق
 (أو يبيع له) أي عليه
 فان أو جبت الجناية مالا
 أو حتى عنه على مال (فان
 الرهن) فيما اقتص منه أو
 يبيع لفان محله نعم ان
 وجبت قيمته كان كان تحت
 يد غاصب لم يفسد الرهن بل
 تكون قيمته رهنا مكانه
 فلو عاد المبيع الى مال الرهن
 لم يكن رهنا (كالتلف)
 الموهون باقة سمارة
 (أو جنى على سيد فاقص)
 منه المستحق فيوفى الرهن
 ذلك (لان وجب)

الرض وشرحه وان حتى خطأ على طرف من برئه السيد كأيها وطرف مكاتبه ثبت المال ولورثه السيد في الأولى قبل الاستغناء وأنتقل اليه الثانية كذلك من المكاتب بموته وأجره فبقيته على العبد فيها أي الجناية وإن قتله أي مؤثر سبدها ومكاتبه خطأ أو جدها في السيد على المال وجب المال بناء على أنه ثبت ظهور ثمرتلقا منه الورث ويقاس بالورث المكاتب والجناية على عديم برئه السيد اهـ وحديث فقوت الزهن يكون خذ من تعليل الشرح فتأمل اهـ سم (قوله والجناية على أخني) في بعض النسخ وهي المرحوع اليها على غير أخني بزاد فقير وهو اصطلاح ليس بضروري لأنه معنى قوله فلا يفوت الزهن أي بغير وجود السبب وانما يفوت بالبيع الآن يقال في التشديد بالأخني نظراً من حيث أن غيره كذلك فتأمل وأيضاً في مخالفة الكلام الأصل لأنه فرضه في الجناية على السيد وانما إن سبب النقصان بخالف سبب المال فقوت الزهن بغيره وليس مراد أخني من هذا التوجه هذه الا نظار على المرحوع اليها بالزهن واحدها اهـ شوري وفي ذلك على الجلال لقوله في المنهج والجناية على غير أخني متعين خلافاً لما في بعض النسخ من اصطلاحاً غير يمكن تنقيده وجود السبب بالمال غير مناسب إذ هو سبب النقصان كذلك إذا يفوت الآن انقص بالفعل وقد يقال انما تخد بالمال لأنه بالنظر لم يصب وجود السبب وقد وجد الفوت في النقصان دون المال فتأمل اهـ (قوله وان تمل مرهون الخ) ليس هذا بياناً لكون الفاعل مجتهداً إذا صح حذفه كجموعه معلوم بل بغيره فيضمير المستكن في الفعل وكان عليه ان يأتي بأي التفسيرية فيقول وان تمل أي مرهون (قوله وان وجب مال الخ) من هذا الظاهر ان كون المال ثبتاً للسيد هنا على عديمه مستقر لاجل حق المرهون ولو عني على غير مال صح بالاشكال اهـ غير متواترة الشوري قوله وان وجب مال الوجوب هنا لربا على حق الغير وانما استأنز وجوب شيء للسيد على عديمه انتهت في شرح الرض مانصه وانما وجب المال فيما ذكر وان كان لا يثبت السيد على عديمه مال لا تعلق حق الغير وهو مرهون القتل اهـ (قوله ان لم تزد قيمته الخ) بأن ساوت وأقتضت وصريح كلامه انه اذا لم تزد قيمته على الواجب يباع جميعه وان زاد الثمن على الواجب رانه لا يصير هنا الا مقدار الواجب من الثمن لا لبيع اهـ شوري أي والزايدة على الواجب يثرون في مرهون القاتل (قوله والا فقدر الواجب منه) هذا محتمل ان لم تزد أي غنه على الواجب أي والا بان زاد غنه على الواجب هذا مرادهم وأما محتمل قوله ان لم تزد قيمته المتقدمة فربما بقوله عدل زادت قيمة القاتل الخ ولولم يذكر الشارح محتمل زوده لكان دخلاً في هذه العبارة وكان يقدم المخرص قوله فقدر الواجب شيئاً أي فقدر الواجب يباع وهذا بالنظر محتمل أيضاً وقد روي الواجب من الثمن يكون وهذا محتمل أيضاً الشارح تأمل (قوله والا فقدر الواجب منه) أي من الثمن وهذا المبدأ أخيره محذوف تقديره يكون رهنه أي وما زاد يكون رهنه عند مرهون القاتل (قوله لأنه يصير نص رهنه معطوف على قوله فبيع اهـ أي أنه يقول رهنه عند مرهون القاتل وقد اورد على الضعيف وعبارة ما لم يشرح مدر على بغير نص رهنه لا يباع اذ لا تأخذ في البيع حيث كان الواجب أكثر من قيمته أو شلها ولو كان حق المرهون في مالته لا يفي بيمينه بقدره فربما الخ ثم قال وجعل الخلاف عند طلب الزهن النقصان ومرهون القاتل البيع أما لو طلب الزهن البيع ومرهون القاتل فالحال الراي اطلاق المرهون في عديمه وانما تعلق الزهن الخ (قوله لان حق المرهون في مالته) تعليل لقوله فبيع وقوله لا يفي بيمينه لقوله لأنه يصير الخ وقوله ولأنه قد رغب الزنه لتعليل لكل منهما أو لجمعهما (قوله وسكمتهم ماض) أي من الزهن ان لم يزد على الواجب والا فلا من قدر الواجب منه اهـ سم (قوله أو نقصه) أي نقص البعض بالبيع حتى نقص من قيمته في الجمله مثلاً إذا كانت قيمة الكل مئتين فقيمة النصف في الجمله عشرة ولو بيع النصف وسكمتهم بغيره في الجمله لا يبيع مثلاً (قوله وصار الزائد) أي من الكل رهنه عند مرهون القاتل أي من غير انشاءه قد يقع وصار قدر الواجب من غير الكل رهنه عند مرهون القاتل من غير انشاءه عقد (قوله ولواحق الزهن الخ) راجع لجمع

والجناية على غير أخني
(سبب) وجوب (مال) كان
حق على مال أو كان القتل
خطأ فلا يفوت الزهن
وتعبري بذلك أعم من تعبري
بشيء على مال (وان قتل
مرهون مرهوناً سبيبه
عنداً خرافة) نقص منه السيد
(فان الزهن) الفوت خطبها
(وان وجب مال) كان تمل
خطأاً أو عني على مال لتعلق
(به) أي بالمال (حق) مرهون
القتل) والمال متعلق بريقه
القاتل (فبيع) يشترطه
يقول (ان لم تزد قيمته على
الواجب) بالقتل (وغنه)
ان لم يزد على الواجب (رهن)
والا فقدر الواجب منه
لأنه يصير نصه رهنه لان حق
المرهون في مالته لا يفي بيمينه
قد رغب في زيادة تعلق
مرهون القاتل بما كان زائد
قيمة القاتل على الواجب
يسع قدره وسكمتهم غنه
بأنه نقص من قيمته بعضه
ببيع الكل وصار الزائد
رهنه عند مرهون القاتل ولو
اتفق الزهن والمرهون على
القتل

ماسبى حتى لما اذا زادت قيمته على الواجب لان المراد بالنقل الذى اتفق عليه نقل كله فلهذا اذ لم تزيد قيمته على الواجب ونقل بعضه الذى هو بقدر الواجب فيه اذا زادت قيمته على الواجب اه من سم وشورى (قوله) ولو اتفق الراى (الح) هذا تخصيص لقوله فباع أى مالم يتفق على نقله ومعنى النقل انه يشترط العقد الاول ويعتمد عليه عندئذ اه شيئا وعبرة عرش قوله به النقل لعل النقل هنا على ظاهره يختلف فى قول المتصفلا حتى وتنتقل فى الثانية لفرض فان المراد به انه يباع اه سم على حج انتهت (قوله نقل) أى فسخ عقد رهى القاتل وجعل رهنا على دين القاتل والاخذ به من كان عين مرهون فتمن غير نص عقد الرهن غير صحيح اه حل (قوله فنقل الشخان الح) معتمد وقوله البيع أى بيع القاتل وقوله ثم قال المتضعف ويجب ان معضى التوجيه المذكور بان مرتهن القاتل لم ينشأ له حتى يفرض عدم الزيادة حتى راعى اختلاف مرتهن القاتل نظير ما يأتى من ان الوارث لو طلب أخذ التركة بالقيمة والقرم بمعارها الزيادة على الوارث اه حل (قوله عند شخص) هذا راجع للثانية بقية عادة الباع له اذ قال فى الشارح فى الاول عند شخص فأكثر ومنه اذا علم ان ما وقع فيه بعض الحواشي ليس بظاهر اه (قوله نصت) أى الوثيقة بشع النون والعدا المسملة اه شرح مر (قوله بان يباع القاتل) تصور رايى القاتل اه شورى وقوله بصيرته رهنا أى من غير اشتاء عقد اه زى وأقرم الرشد على مر (قوله بان يباع الح) هذان بيان على النقل وليس هذان نقل المرهون المختلف فيه لان ذلك معناه بقاء العقد ودبل العين كل بقول الراى المعبر عن نقل حقل الى هذه العين اشارة الى عين أخرى ورضى المرتهن فأنه لا يتنقل بالافسخ وعقد جديد حتى لو أفسخ الاول وجعل الثانى هو الرهن جاز وما هنا مثله لان المقصود من الرهن القاتل وجعل عن القاتل مكانه كما أعاده السببى وانظر لم ينو هنا النقل بل يباع القاتل ولم يبين بان يبعه رهنا مكان القاتل كما تقدم مراد هذان لحد الطرقتين حر اه حل (قوله فلو كان أحد الدينين الح) فترجع على قوله لفرض لكن يحمل التفريع على قوله فان كانا الفائدة الح وما قبله فوطئة وقوله وان اتفق الدينان الح فترجع على قوله فان لم يكن في نقلها غرض اه (قوله فلو كان أحد الدينين حالا الح) أى وان تفاخدا أولا وتأجسلا لكن اختلاف قدر ابدل قوله وان اتفق الدينان الح وفى شرح مر ومن اتفقا فى القدر ما لو اختلفا حسنا وتساويا فى المبالغة بحيث تقوم أحدهما بالآخر لم يزد عليه ولم ينقص عنه اه (قوله أو وجلا فقد توثق) والفائدة حديثه أن الافلاس عند الحول وأما قوله ويطلب الح ليس بياناً للفائدة بل هو المطالبة بوقيل النقل اه (قوله وان اتفق الدينان الح) بقى ما اتفق الدينان حالا أو تأجسلا واختلاف قدر الدينين وذكر فى الروض وشرحه بقوله بعد ان فرض اتفقا فى الحول والاجل وقدر مائتين وان اختلف قدر الدينين وتساويا فيه ما بعد ان فرض اتفقا فى الحول والاجل وقدر مائتين وقوله وكذا القاتل أكرهية وكذا المرهون فيه ما لا يحرم من الدينين والقاتل لعدم الفائدة لأنه لو قبل صار الدين مرهونا بالاقبل وان كانت قيمة القاتل أقل وهو مرهون بأكثر من القاتل فذكر قيمة القاتل الى الدين الا سخر أو باقل قال فى الاصل لا نقل لعدم الفائدة والحق انه ينقل ان كانت ثم فائدة كما اذا كانت قيمة القاتل مائة وهو مرهون بعشرة وقيمة القاتل مائتين وهو مرهون بعشرين فينبقى منه قدر قيمة القاتل وهو مائة تصير مرهونة بشروتين مائة وهو مرهون بمائة العشر وان لم تكن فائدة كما اذا كان القاتل في هذه المدة وهو مرهون بمائة اثنين فلا نقل لأنه اذا نقل بيع منه بمائة مائة مرهونة بعشرة وبما تفرع عن العبرة بمائة اثنين لعدم النظر فيما له الاصل فى الأخيرة فذا لم ينص دين القاتل عن قيمته وبما تفرع عن العبرة فى النقل وعدمه بفرض المرتهن اذ لو اختلفا على الأرض بقيمة القاتل انتهى وقوله والحق الى قوله وتبقى مائة مرهونة بالعشر من كلام الروض نفسه لا كلام أمه وأقول قوله السابق وأركان المرهون بالاقل هو القاتل فلا نقل لعدم الفائدة مشكل فانه قد يكون فائدة فائدة اذا كانت قيمة كل مائة وقيمة القاتل مائتين والقاتل

فعل أو الرهن ومرتهن
القتل فنقل الشخان
الامام انه ليس لمرتهن
القاتل طلب البيع ثم قال
ومعنى التوجيه بنوع
زيادة ان كان له ذلك (فان
كان) أى القاتل والقتيل
(مرهونين بدن) واحد
صند شخص فأكثر (أورد بين
صند شخص فأنقص سيد)
من القاتل (بانت) الوثيقة
(والا) بان لم ينقص منه بل
وجعل مال متعلق برتبته
(نصت) أى الوثيقة (فى الاول)
وتنقل فى الثانية لفرض
أى فائدة المرتهن بان يباع
القاتل وصيرته رهنا مكان
القتيل فان لم يكن في نقلها
غرض لم تنتقل فلو كان
أحد الدينين حالا والا سخر
موجباً لو كان أحدهما
أطول أو جلا من الآخر
فظهر من التوثيق بمن القاتل
لدين القاتل فان كان حالا
فالفائدة استغنى عن من
القاتل فى الحول أو وجسلا
فقد توثق ويطلب الحال
وان اتفق الدينان فدرا
وجسلا أو تأجسلا وقيمة
القتيل أكره من قيمة القاتل
أو مساوية له لم تنتقل الوثيقة

ما نؤمن القليل من هو باسرة والقاتل يعشر في القتل فائدة وهي التوثيق على كل من الدينين لا يتناقض
عنه لكن هل ينقل الزنا ثمن قيمة القتال على ذنبه أو قد وزن القتل فقط مناهة فأنشروا ثبت شعبنا الهلبي
في هاشم إلى خالي أبا قحولة وهذا المسائل التي قيل فيها بعدم القتل لورض فيها أن قتال زنا يعدي الدين
المروهن عليه ما يناهض قضية إطلاقهم الأضرار عن ذلك وعدم اعتباره غرضنا هو زنا القاتل الزنا على مقدار
الدين بما وجدنا هو ينبغي أن يجعل كلامهم على ماذا كانت القيمة التي يدعي الدين كما هو البتة فأنما
ثم عرضت جميع ما بحثته على شعبنا الهلبي الذي وافق عليه وقال ينقل حيث كان غرضه أن ينقل بدفعه للقاتل
على الدين مروهنه اه سم (قوله لعدم الفائدة) فيه نقل لانه قد يكون في قتال القاتل قدور الدينين فيقتل
منها قدور من القاتل ليكون التوثيق على كل منهما وهذه فائدة أي فائدة من ثم قال الشيخ عليه بنفي أن يجعل
كلامهم على ماذا كانت القيمة التي يدعي الدين كقولهم الغايب أو رضاه ط أ هو يرى أي فيقتل قول
الشارح حقيقة القاتل أكثر مما إذا كانت قيمة القتال سواء تعلق القاتل أو لا تعلقه (قوله وان كانت قيمة
القاتل الخ) هذان حيث ألقاه معطوف على قوله وقيمة القاتل أكثر من قتال القاتل الخ من حيث المعنى
معطوف على قوله فلو كان أحد الدينين سالا الخ الذي هو ترابع على منافع المثل لان هذا المعطوف فيه
فائدة أي إضافة من التفرع على المتعلق تأمل (قوله يقل منه) أي من غبنه يباع ويجعل من غنه تدرقية
القتل اه عش (قوله يقل منه تدرقية القاتل) ظاهره وان كان الباقي قيمة القاتل دون قدور الدين
المروهن عليه اه سم (قوله مع الاطلاق عن التثنية بالخ) اعلم ان الاولى لها ما تسمى في حق انوار الرشيدة
وذلك عند التعاص والملة ونفسها وذلك عند وجوب المال وعلى كل منهما معنى مطلق عن التثنية يكون
الدين عند شخص واحد وان لا يذكر حالة الفراق فيها فصلا عن الاطلاق والتثنية وانما ذكر حالة
النقص ونفسها ما يكون الدين عند شخص وبعبارة فإن كانا مروهنين عند شخص بدن واحد تعدت الوثيقة
أو بدسيتين وفي نقل الرشيدة عرض نقاش اه فتقول الشارح في النقص حاله ان أي وأما الاطلاق عن
التثنية في الاولى فانه انما انوار الرشيدتين من زيادة ان الاصل في ذكر حالة الفراق كما تسمى في حق انوارها
أو نقية (قوله عن التثنية في الاولى بالخ) انظر هل يكره على دعوى الاطلاق في الاولى أو في قولهم ان
النقص اذا تأخر كهلنا جميع لجميع المعلومات ومن هذا الاطلاق ان شوري وبعبارة لا يكره لان
هذه عدم رتبة التخصيص والفرق بينهما عاذا لما في المعطوف فهي قرينة على كون التخصيص هو ولا يرجع
المعطوف عليه (قوله وينقل بعض مرهم) انه التمر كذا اذا قلنا انهم مروهنين بالدين وهو الاصح فلا داعي
الدين الضعيف لم يكن له ذلك لان الرهن للحصة الميت والنسب فهو ما يخرج جازم الرهن فلا ينقل شعبه
الز ومنهم من يجهسه ولو ان الرهن في بعض المروهن انقلصوا ما زالوا به جميع الدين ومنه ما لو ان
بعض المروهنين تناكح فيما تأخر ذكره الباقي اه من شرح مردك عليه عش قوله نعم التركة
الخ هذا استدلال على مطلق الرهن لكن الكلام هاليس فيه ما في الرهن اجسلي (فرع) قال في الرض
ولا يلزم المروهن احتضار الرهن قبل القضاء ولا بعده بل عليه التحكيم كالودع على الرهن مؤنة احتضاره ليس
اه سم (قوله ولو دون الرهن) أي بدون مؤنة الرهن على الغرض فانما الاختيار الزم من جهة (قوله بأداء)
أحق من الرهن أو من غيره من صفته أو أواراه أي من الرهن فقط اه سم (قوله أو حواله) أي من الرهن
المرهون أو من المرهون ثم يصح على الرهن رضى (قوله أو غيرها) كراه أو اعراض أو كى من الرهن لان
الاعتراض عاذا الرهن كالحالة اه وبارى اه سم (قوله لا بد من رضاه) فتقول ان الرهن عن ورثته فأي
أحدهم فيه صلح بل يكفى الورث ولو ان الرهن صدر بتدبيره من واحد فتعجب من المروهن الى البراءة
من جميع الدين بخلاف ما لو دى نصيبه من التركة فانه ينصلح لان تعلق الدين بالتركة اما اكتمل الرهن فهو

لعدم التأخير ان كانت قبيلة القتال أكثر نفل منه فلو قبيلة القليل وذ كرفوات الوثيقة في صورتين مع الاطلاق عن التقييد في الأولى في النقص بنقص من يربا (وينقل) المهن (ينقص منهم) ولوبدون المهن الحرة وهو جائز من يهتبه (ويرباه من الذين) ياداء ارباءه احواله أو غيرها (لا) يرباهن (بعضه فلا ينقل شيء) من المهن

كلو تعدد الراهن أو كتمل الارش بالماضي فهو كلو حتى العبد المشترك فاذي أحد الشريكين نصبه فيسقط
 التعلق عنه اه شرح مر (قوله تعلق حبس المبيع) أي بان جعله بموعدة بكل ضمن التمن فلو أدى بعض
 التمن لا ينقل شي من المبيع عن الحبس (قوله ولانه وثيقة الم) ومن قول شرط الراهن انه كلما قضى شيئاً
 من الدين انقل من المهرين بقدره فدال رهن اه حل (قوله كالشهادة) أي كان الشهادة وثيقة لجميع
 أجزاء الدين فلا بد من كون كل من الشاهدين يشهد بجميع الشيء المدعى فلا تكتفي شهادة كل منهما بمائة
 اه من زنى (قوله أو مستحق الدين) عبارة الروض وتعدد مستحق الدين ككان رهن عبداً من اثنين
 بدينهما على مائة واحدة وان اتحدت جهة دينهما كبيع وأتلف ثمرى من رهن أحدهما وهذا يشكل
 بان ما أخذ أحدهما من الدين لا يخص به بل هو مشترك بينهما فكيف تنقل حصته من الرهن بأخذه
 ويحايان ما هنا على اذالم تعد جهته دينهما اذا كانت البراءة لبراءة لا بالأخذ اه وهو مرجح في انه اذا
 كانت جهة الدين بيعاً وأتلفا كان ما أخذ كل منهما مشتركاً في كلهما اه لا يكون ذلك الا في الارش وير
 الوقت دون غيرهما كالبيع حتى لو بلغا عايد الهماقبض أحدهما نصف التمن انحصر به اه فلو اخرج
 المسئلة اه سم على منج اه عش على مر عر وسأني لهذه المسئلة من يدب عن القلوبي (قوله
 وأما لمعارهن) يجوز ان يتراباً لزيادة أي معارهن ويعددها أي معارهن وانظر أهما في أول ولعل
 الأول أولى لان فيه إبقاها رهن في كلام المصنف على حاله أي معار لهن وعلى الثاني يؤخذ بالمرهون اه كتابه اه
 شريروني احتمال ثالث وهو المبيع من أقوام المشايخ وهو ان فعل ماض مبنى للم باسم فاعله وجعلته فعت
 لمعار (قوله ثمرى من أحدهما) أي بادهاء أو إرباء بشرط ان يقصد ذلك البعض المذكور فان قصد الشروع فلا
 وان أطلق صرفه على ما يشاء اه شرح مر (قوله ثمرى من أحدهما) أي ولو بالدفعة له سواء اتعد الدين خلافاً
 لطلب أو اختلف لان ما أخذ أحدهم يخص به وكذا سائر الشرائك في الدين المشترك الا في مسائل ثلاثة الارش
 والكتابا ويرع الوقت فأخذ أحد الورثة من دين موزم لا يخص به نعم ان حاله انحصر الحال بما أخذ
 وهن من حيل الاختصاص وما أخذ أحد السدين مثلاً من دين الكتابا لا يخص به وما أخذ أحد الموقوف
 عليهم من ريع الموقوف لا يخص به وان كان في النظر في حصته وأجره بانفسه فاه شفاهم اه فمده ومهم عليه
 وفيه نظر فتأمله وخرج بالموقوف عليهم أرباب الوظائف المشتركة فأخذ أحدهم من الناطر أو غيره يخص
 به وان حرم على الناطر تقديم طالب حصته من غير علمه مضاعف منهم اه فاه شفاهم اه ورنى اه قبل على الجلال
 (قوله وقصد ذلك نصف العبد) بخلاف ما اذا قصد الشروع أو أطلق فخرجه عنهما أو لم يعرف حاله ولو بان الراهن
 قبل ان يصرف في هذه الصورة ونصود تعدد العقد قائم وانه مقامه ثم نقد الوارث جعل بينهما اه شرح مر
 (فصل في الاختلاف في الرهن) المراد بالرهن الصدوق وقوله وما يتعلق به معطوف على الرهن والضمير عائد
 عليه بالتي المذكور والمراد بما يتعلق به نقد المرهون وعينه وقبضه ومحتاياته والرجوع عن الاذن فيه وقدر
 المرهون به الى آخر الباب فكانه قال فصل في الاختلاف في عقد الرهن وفي الاختلاف فيما يتعلق به ومستثناة
 من عليه بيان أحدهما وثيقترجع الى ما يتعلق به في الجمله تأمل (قوله كان فالرهنى كذا) أي أو قبضته
 لان شرط الدعوى ان تكون لزماً اه برأوى وفي الشورى ما يقتضى ان هذا التقيد ضعيف ونصها قوله
 حلف الراهن في شرح الباب قال الزكشي والكلام في الاختلاف بعد القبض لان قوله لا أثره في تخليصه ولا
 دعوى يجوز ان يسمع فيه الدعوى لاحتمال ان يشك الراهن فيلف الرهن وان لم يلف الرهن إقباضه كما
 ذكر في الحواشي والقرض ونحوهما اه واعتمد مر في شرحه هذا الاحتمال اه سم (قوله كن فالرهنى
 كذا فانكر) تعميمها هنا ومتمها في هذا الصورتاً على ما يجب الظاهر لو يجب جميع الرهن (قوله
 بجنى المرهون) أي في كلام المصنف اعتداهم اه عس (قوله فقال بل التوب) ويصحب هذا الراهن في

تعلق حبس المبيع وعق
 المكاتب ولانه وثيقة لجميع
 أجزاء الدين كالشهادة (الا
 ان تعدد عقد أو مستحق)
 الدين (أو بد من أقوال المعار
 رهن) فينقل بعضه القضا
 كل رهن بعض عبدين
 وبادءاً بآخر ثمرى من دين
 أحدهما أو رهن عبداً من
 اثنين بدينهما عليه ثمرى
 من أحدهما أو رهن
 اثنين من واحد بدينه
 عليها ثمرى أحدهما
 عليه أو رهن عبداً استعاره
 من اثنين ليرهنه ثمرى
 نصف الدين وقصد فكذلك
 نصف العبد أو أطلق فخرجه
 ضمنه كتر تعدد المستحق
 وماله المعار من زائد
 (فصل في الاختلاف في
 الرهن وما يتعلق به) لو
 (استألفا) أي الراهن والمرتهن
 (في رهن يبرع) أي أسلمه
 كان فالرهنى كذا
 فأنكر (أو قدره) أي
 الرهن بجنى المرهون كان
 فالرهنى الأرض بنجرها
 فقال بل رهنها (أو شبهة)
 كهذا البينة قال بل التوب

هذه فلا تعلق للمرتين بالتوهم لا نكاره ولا بالبعد ولا نكار المالك وعليه فلأولاد الزهراء التصرف في الثوب
 يبيع أو يهبه فهل يتوقف على إذن المرتين لأنه موهون بزعيم المال أو لا لأنه انكار المرتين لم يبق له حق
 وقياسه ما سئل كرهتم سم اعتباراً منه وقد عرفوهو القصد به في بيان أن إذا انقطع حق الميراث عليه براءه
 أو نحوه ثبتنا الحق للمرتين كما قاله سم في بيان ما هنا انكار المرتين أسقط اعتبار قول الزهراء بالوكالة
 كما أن أثر بشيئ من ينكره حيث قبل بطل الأقرار وتصرف الميراث بمشاهور لا بعد العلم به وإن كتب نفسه إلا
 بأقرار جديد يأتى بمثل ما ذكره فيما لا اختلاف في حقه كالأول أو أنه قال رهنه بالذاتية فقال بالذاتية
 على مد (قوله أو قد مر موهون به) أو عينه كذا هم وذاتية أو صفته كان يدعى المرتين أنه ردن على المائة
 الحقة فيستحق الآن قيمته وادعى الزهراء أنه على المؤجلة اه شخنا ح (قوله حلف الزهراء) الأولى أن
 يقول حلف المالك ليسهل المعبر للزهر اه عش على مد (قوله غير الأولى) فيده قوله فيقال فلان لأنه
 لا اختلاف في الاختلاف في الأولى بل بعد الزهراء أي المشتري يمينه بعد ذلك من رضى المرتين أي البائع
 يبقا البائع من غير رهن فذلك الأوضح البائع الثبوت انجباراً اه شخنا وهو الزيادة والشورى
 والحلي وعش (قوله فيقال فلان فيه) أي في الزهراء للشرط في بيع أي اشتراطه فيه ودمه وفي قد رضى الزهراء
 وفي عينه وفي قد رضى الزهراء كان يقول البائع في الأولى والله ما بعته بغير اشتراط وانما بعته بشرط الزهراء
 ويقول المشتري والله ما اشتريت بشرط الزهراء وانما اشتريت من غير شرط اه شخنا وقوله أي في الزهراء الخ
 مخالفاً لما تقدم في باب الخلاف من أن الخلاف خاص بعقد المعاوضة والزهر ليس كذلك (قوله فيقال فلان فيه)
 أي وفي ضمان عقد الزهراء أو أحدهما أو الحكم وبعد دفعه ثبت البائع الحلي في دفع البيع اه شخنا
 وقوله عقد الزهراء هذا ظاهر في غير الأول من هذه الأربعة أو في الأولى وهي ما إذا اختلف في أصل الاشتراط
 فأظهرناهم ما بعد الخلاف في ضمان عقد البيع من أمه لا عقد الزهراء لعدم اتفاقهما على عدم حصوله
 (قوله أو قبضه) كان وجهه اعتباره لو نكره لا تكون الدعوى لازمة فلا تسمع تأمل اه سم اه عش
 وبعبارة محل ينظر حكمه ما تنبيهه هذه دون التي قبلها اه نظره فوجدناه وجهاً وهو أن حكمه عدم
 التمسيد في الأولى احتمال أن ينكح الزهراء بفعل المرتين ولا يلزم الزهراء بالقبض اه شوري (قوله ما
 مر) أي من الأصل عدم ما يدعي المرتين اه شوري (قوله فلان تسمع دعوى) أي أو أمر أنان مثلاً
 اه عش (قوله ولو اختلفا في قبضه) انما فصل هذه عن الصور الأربعة السابقة من الحكم في الجوع واحد
 وهو حلف الزهراء لعل الكلام عليها قوله ولو أقر الخ (قوله وهو يدعي الزهراء) أي وقال المرتين أخذته لا انتفاع
 مثلاً لقوله وقال الخ ارجع لثانيتها اه شخنا (قوله حلف) أي الزهراء ولا يلزم الضمان بعينه وان
 صلته بغير الزهراء فلا تصح لشغل ذمة المرتين بما تضمنته دعوى الضمين أقصى القيم إن تلفت وجرى تأكل
 ان مضت مدته لثانيتها اه عش وبهذا السبكي صورة العارية إن تحمل قبول قول الزهراء فيها بالنسبة
 لكن القبض ليس من جهة الزهراء لا لثبوت العارية بغير ضمير العين معصومة وهو متجه اه شوري
 (قوله لان الأصل عدم زوم الزهراء) أي في ضمان وقوله وعدم إقفه أي الثانية (قوله وعدم إقفه في القبض)
 أي وعليه لو اختلف في هذه الحالة في يد المرتين فهل تلزم قيمته وأجره أم لا يذم نظر والاقر بالثاني لأن بين
 الزهراء انما تصدق دفع دعوى المرتين لزوم الزهراء ولا يلزم من ذلك ثبوت الضمان لغيره ونظيره في ضمان
 من أنه لو نظر في المبيع صيب فادعى المشتري فده ليرده وادى البائع حذونه ليكون من ضمان المشتري
 فأنما القول ليس بقول البائع ومع ذلك لو دفع ضماناً للبائع ورد المبيع على البائع لا يلزم المشتري إرضاء الضمان
 الحادث بمعنى تصديق البائع فدعوى الحادث ولو بان بين البائع انما تصدق دفع الرد فالتصديق
 الارشاد على عدم لزوم المرتين ما ذكره فالزهراء ان يستأنف دعوى جديدة على المرتين وغير آليته عليه

(أو قد مر موهون به) كما لا يخفى
 فقال بل بألف وهذا من
 ز يادى (حلف الزهراء) وإن
 كان الزهراء يرد المرتين
 لأن الأصل عدم ما يدعيه
 المرتين وخرج برهن التبرع
 الزهراء للشرط في بيع بان
 اختلاف في اشتراطه فيه أو
 اتفاقاً عليه واختلاف في
 ضمان غير الأولى في ضمان
 فيه كذا مرور البيع إذا
 اختلفا فيها (ولو ادعى انهما
 رهنه صبهما باعتارة أو قبضه
 ومدته أحدهما نصيبه
 رهن يضمن) مؤاخذه
 بانزاره (وحلف المكذب)
 لما سر (وتقبل شهادة المصدق
 عليه) فلو راعى التهمة فإن
 شهد معصية أو حلف
 المسدي ثبت رهن الجوع
 وقوله أو قبضه من يادى
 (ولو اختلفا في قبضه) أي
 الزهراء (وهو يرد الزهراء
 أو) يسد (مرتين) وقال
 الزهراء فبضمه أو قبضه
 عن جهة أخرى) كالأمر
 وإجباراً وإدعاء (حلف) لأن
 الأصل عدم لزوم الزهراء
 وعدم إقفه في القبض من
 الزهراء

بأنه غصبه فإن لم تكن حلف المهرين أنه ما غصبه وأنه قبضه من جهة الزهن وقد يقال إن بحر حلف الزهن أنه ما قبضه من جهة الزهن وجب ضمان القبضة على المهرين لأنه يبين الزهن انتفى استحقاق وضع يد المهرين عليه عن ذلك موجب الغصب وإن قد يفرق بين هذا وبين الاختلاف في عدم الغيب المذكور بأن حلف البائع أنه عدم والمشتري عليه اختلاف ما هنا فإنه لم يثبت ما حق الزهن نظرا جاع اه عش على حر (قوله بخلاف ما لو كان يسد المهرين) إلى قوله فيخلف المهرين بحسب قوله وقال الزهن الخ وقوله فيخلف المهرين أي على قبضه من جهة الزهن في الأولى وعلى نفي العلم بالرجوع في الثانية اه شيئا والفرق بين هذه والتي قبلها هي ما لو قال الزهن أخضعت من جهة أخرى أن التنازع ثم في فصل الزهن واهنا في فعل المهرين وكل أدري بما مدرسته فسد حلف الزهن ثم لأنه أدري بصفة اقتباضه والمهرين هنالاه أدري بصفة قبضه اه عش على حر (قوله بخلاف ما لو كان يد المهرين) التقيد باليد في المستلزمين مستدرك بل مضربا فإنه الشيخ عسير رحمه الله فلو حده أنه حيث كان الزهن مقرا بالاذن في القبض عن جهة الزهن وبزعم أن المهرين قبضه من جهة أخرى أو أنه هو جمع عن الأذن في القبض كجوهر فرض الكلام أن يكون المصدق المهرين وإن لم يكن يسد وانما يحتاج التقيد بيده إذا أنكر الزهن أصل القبض ولو كان المهرين موافقا إلى الرجوع ولكن زعم تأخرو عن القبض فالصدق الزهن وكتب على قوله وإن لم يكن بيده قد قال حيث واقعه على قبضه فالصدق مطلقا ليس مراد الشارح اليد الحسية فلا اعتراض تأمل اه شوبرى وقوله في المسائلين ههما قول الشارح لكنه قال لنك قبضه عنه أو رجعت عن الأذن (قوله ولو في مجلس الحكم) هذه الغاية القدر على الخلاف وعبارة شرح حر ومقتضى كلام المصنف عدم الفرق بين كون الاقرار في مجلس الحكم بعد الدوى أم لا وكذا في كل موطن مقتضى كلام العراقيين وجزءه ابن القري وإن قال الغاية أنه ليس له الصلابة إذا كان الاقرار في مجلس الحكم اه (قوله لم يكن إقراره عن حقيقة) أي لم يكن إقراره مطلقا الواقع وقوله غلطت حصول القبض بالقول أي بصيغة العدة أي غلطت أن يحصل القبض وقوله أو أشهدت الخ المعنى أو أقررت بالقبض قبل حصوله لأجل أن أشهد على رسم القبالة أي على ما رسم وكتب فيها من الاقرار بالقبض فلا شاهد ليس رسمها بل على ما تضمنته واشتملت عليه وصكت في ما ورع المعنى أن على تعليقه أي أشهدت على الاقرار بالقبض قبل حصوله لأجل رسم القبالة أي لأجل أن يرسم فيها وقوله لا تأتم الخ تعليل لقوله أو أشهدت الخ أي لكونه تأو ولا وعدا وقوله قبيل تحقق ما فيها أي قبيل حصوله في الخارج فعاده كنية الوثائق أنهم يكتبون أقر فلان بكذا أو باع فلان فلان كذا أو أقرضه كذا أو شهدون على هذا أي يكتبون شهد فلان وفلان بكذا قبل أن يحصل أي قبل أن يسع أو يقرض مثلا وكل ذلك تساهل واعتماد على الاقرار به قبل أن يحصل فيقر لهم من يد البيع باع فلان كذا قبل أن يسع فيكتبون ويقولون باع فلان كذا الخ ما تقدم (قوله فله تخليف) ليس هذا جواب الشرط بل هو محذوف تقديره لم يشرب رجوعا إذا لم يقبل فله تخليفه وقاعدة الخلف مع ثبوت القبض بآثاره رجا أن يقر المهرين عند عرض الجمين عليه بعدم القبض أو ينكح منها فحلف الزهن ويثبت عدم القبض اه (قوله وإن لم يذكر تأو ولا وأجاب الأول) هذه الغاية القدر على الضعيف وعبارة تأمل مع شرح حر وقيل لا يخلفه إلا أن يذكر لآثاره تأو ولا وأجاب الأول ما تقدم في الطالبان الوثائق يشهد عليها قبل تحقق ما فيها حاجة إلى تلخيص ذلك (قوله على رسم القبالة) يقع الخلف وبإزاء الوحدة الوقت التي يكتب فيها الحق القريب اه اه عش وفي المصباح قبائل الرأس القطع المتصل بعضها ببعض وجامعت قبائل العرب الواحد قبيلة وهم بنو أبي واحد وتقبلت العمل من صاحبه إذا التزمه بعقد أو القبالة بالغض اسم المكتوب من ذلك لا يكتبه الإنسان من عمل ودون غيره ذلك قال الزمخشري كل من تقبل بشئ وكتبه بذلك كتابا فالكتاب الذي يكتب هو القبالة بالغض والعمل فله بالكسر لانه صناعة اه (قوله وقوله)

بخلاف ما لو كان يد المهرين وواقعه الزهن على أذنه في قبضه عنه لكنه قال أنك لم قبضه عنه أو رجعت عن الأذن فيخلف المهرين (ولو أنكر) الزهن ولو في مجلس الحكم بعد الدوى عليه (قبضه) أي قبض المهرين (ثم قال لم يكن المرهون) من قال لم يكن لآثاره من حقيقة فله تخليفه أي المهرين أنه قبض المرهون (وإن لم يذكر) أي الزهن لا قراره (أو لا) كقوله غلطت حصول القبض بالقول أو أشهدت على رسم القبالة لا تأتم الخ الوثائق في الغالب يشهد عليها قبل تحقق ما فيها

اختلاف جنابة عبد مروهون الخ وهذا شامل لقبيل القبض ويعد فعل الحكم واحداً وينبغي تشديد الأولى بما
 اذا وقع الاختلاف بعد القبض كالجنابة فلا فرق بينهم إلا أن المدعى في الأولى جنابته الآن وفي الثانية جنابته
 قبل أن يقبض أم ألو وقع الاختلاف قبل القبض فينبغي أن يقال إن كل مدعى الجنابة المالك فلا أثر لانتكار
 المرتين إلا لحقه له لعدم لزوم الرهن فيشمل حق المجنى عليه بالعقد أن يدعى بالانقضاء المالك وإن كان الأمر
 بالعكس فلا أثر لمدعى المرتين الجنابة وهل للمالك اقتضائه عن الرهن وله قبضه عنه فلازم قبضه لا يعد جواز
 ذلك فليمر اه سم وقوله في جنابة عبد مروهون أي سواء كان مدعى الجنابة المالك أم المرتين اه حل في
 الأولى وصورة ما ياعلم من كلام الشارح لا يخفى وقوله قبل قبض أي وبعد عقد أو قبضه في الثانية صورتان أيضاً
 كأنه رجوع و مد وصار مـ ولو قال الرهن بعد القبض جنى قبل القبض سواء قال جنى بعد الرهن أم
 قبله وأنكر المرتين فلا يظهر صدق المرتين بينهما انتهت وقوله حلف منكر قد علمت أن الصورة أربعة ثنات في
 الأولى وثنات في الثانية والمرتين ينكر الجنابة في ثلاثة وينكره الراهن في واحد من مسألت الأولى فقول
 الآن ينكره الراهن في الأولى ليس احترازاً عن أنكاره ما في الثانية بل بيان مطلقاً أنكاره فلا يكون أنكاره
 لها إلا في الأولى اه تقرير وقوله فعلى البت أي لأن فعل المملوك كفعل المالك اه حل وكذا يختلف
 المرتين المنكر على البت فيجب بعد القبض وهي الصورة الأخرى من صورة الأولى لا تنصاري حيث لا مال اه
 شوي وقوله وهي الصورة الأخرى الخ منقضي هذا التوجيه أنه حلف على البت أيضاً في الثانية بمنزلة الأولى
 صار حيث لا مال اه من حيث وضع يد على هذا المبدأ في قول الشارح على نفي العلم صورة جعل
 عليه وقوله وبقاء الرهن في الأولى أي بقاء التوثيق لأن الرهن لا يرتفع بمجرد الجنابة أو يقال المراد بقاء من غير
 ضعف ولا فساد فتنال لم يفت الرهن إلا بالبيع الجنابة أو القصاص فيها فهو باق لكن ضعف المتضمن للزوال
 بالبيع أو القصاص وقوله وصيانة المثل المرتين وهو التوثيق في الثانية هذا ما يناسب إحدى صورتين الثانية
 وهي ما إذا قال الراهن جنى قبل القبض وقيل الضد أي فيكون رهنه ما لا يختلف الصورة الأخرى وهي ما إذا
 قال جنى بين العقد والقبض فهذا المدعى لا يفتقر على المرتين حقه لأن الجنابة بمجرد ما لا يتأخر الرهن ولا تفتقره
 لاحتمال سقوط دين الجنابة بغيره أو غيره وقوله وإذا بيع للدين في الأولى أي سواء كان المثل الراهن أم المرتين فلا
 شيء للمجنى عليه لأن القرآن كان هو المرتين فقد حلف المالك أنه لم يبيع وإن كان المقر هو الراهن فقد
 حلف المرتين أنه لم يبيع فلم يزل العبد مروهوناً محمواً عليه لحقه وحيث قد حلف المرتين بين المجنى عليه
 وبين ما حقه فمعه هو العبد فلا يرجع على الراهن لأن حقه متعلق بقبض العبد فقط وفي صورة ما إذا كان المرتين
 هو المقر وقد حلف الراهن أنه لم يبيع ثم يبيع العبد فلا يلزم تسليمه عنه المرتين لأنه معترف بأن الحق في عنه البعض
 عليه فوله ولا يلزم الخصاص بهذه الصورة وقوله أيضاً إذا بيع للدين في الأولى والمذايع في الثانية
 بصورتها لا شيء المقر له وهو المجنى عليه حلف المرتين على عدم الجنابة ولا يلزم تسليم الثمن في صورتين للمرتين
 لما ذكره وقوله في المرتين المقر المالك المرتين المنكر يعني في الأولى فلا يلزم تسليم الثمن له لأنكاره الجنابة وعلى كل
 من الصور لا يصح عليه دفعه للمجنى عليه فتنصص أنه متى يبيع دين الرهن فلا شيء المقر له في الصور الأربعة ولا يلزم
 تسليم الثمن للمرتين في ثلاثة منها ولا يلزم في واحدة اه تقرير وفي سم على قوله وإذا بيع للدين
 أنظر كيف يباع للدين إذا أقر المرتين وكان وجه ذلك مراعاة فرض الراهن في التوصل إلى البراءة عنه من الدين
 فإذا عليه أحب إليه اه وصار المطالب في قوله وإذا بيع للدين الخ فلو لم يبيع قبل فليس في الجنابة إذا كان
 الراهن هو المقر وأخذته بقراره انتهت وقوله ولا يلزم تسليم الثمن إلى المرتين المقر أي وأخذته بقراره ولكن
 هل يتوقف محضه على استئذانه لأنه محكوم ببقاء الرهنسة أولاً فتنصص أن قراره له يمينه حق فيه قال سم
 والمقلب إلى الأول أميل ولعله ظاهر إطلاقهم ومال الشيخنا اه شوي فلو كان المقر بالجنابة هو الراهن

(ولو اختلف في جنابة مروهون)
 (مرهون) أو قال الراهن
 جنى قبل قبض (حلف منكر)
 على نفي العلم بالجنابة إلا أن ينكرها
 الراهن في الأولى فعلى البت
 لأن الأصل عدمه بقاء
 الرهن في الأولى وصيانة المثل
 للمرتين في الثانية وإذا بيع
 للدين في الأولى فلا شيء
 المقر له

ولا يلزم تسليم الثمن الى المرتهن (٣٠٤) المقر (واذا حلف) أى المنكر (فى التائب) نعم الرهن (المعنى عليه) (الاقل من قيمته) أى

المسروءون (والارض) كالحق
 حصة أم الولد لا تمنع
 البيع (ولو نكل) المنكر
 فيها (الحلف الحسنى عليه)
 لأن الحق لا يقر له لم يبدع
 لنفسه شيئا (ثم) اذا حلف
 المحنى عليه (بيع) العبد
 (الجناية) لثبوته باليمين
 المردودة (انما تستقرت)
 أى الجناية قيمته والبيع
 منه قدرها ولا يكون الباقي
 وهناك كانت الجناية قبل
 القبض لأن العين المردودة
 كالبيضة وكلاهما رباؤه كان
 جانيا فى الابتداء فلا يصح
 رهن شي منه وتولى ولو نكل
 الى آخره من يادى فى الاول
 وانما استقرت من زباني
 الثانية (ولو اذن) أى
 المرتهن (فى بيع مسروءون
 فبيع ثم) بعد بيعه (قال
 رجعت قوله وقال الرهن
 بعد حلف المرتهن) لأن
 الاصل عدم رجوعه فى
 الوقت الذى يبيع فيه الاصل
 فبيع الرهن فى الوقت
 الذى يبيع فيه فباعت رباؤه
 وبقى أن الاصل استمر
 الرهن وذكر حكم
 التعلق فى هذا الذى يبعدها
 مسنن زباني (كمن عليه
 دينان بأحداهما وثيقة
 كرهن فأدى أحدهما)
 وثوى دينها أى الوثيقة
 فالتة تحلف فهو مصدق على
 الحقيق القابل أنه أدى

عن الدين الآخر وما احتلفا فيه ذلك أمى انظر لان المؤدى أعرف بقصد وكيفية أدائه (وانا حلفان)

لم يلزمه فمضى حناية المهرن اه حل وكتب الشورى أضاقه ولا يلزم تسليم الثمن الى المرتهن المقر قيمته
 جواز التسليم وهو كذلك وعليه فهل يصير المرتهن على قوله أو يظهر الاول لغرض الرهن وتبرأه ذمته لم
 يعمد فى الرهن ولا يلزم المرتهن تسليمه عليه لاعتقاده به يستغفنه وهكذا ظهر فليصر كتابته شرأيت
 البلقيذ كروى حواشى الرضة بعد أن نقل عن الرضة خلافاه وظل فوجسه كلام الروضة من الشرح
 فليراجع اه وقوله يلزم المرتهن تسليمه المعنى عليه المتأخره وظل فوجسه كلام الروضة من الشرح
 النظر اه اطنحى وقوله أضاقه لا يلزم الحراى من حيث كونه رهنا وان لم يضمن حيث وظه الدفن اه وماوى
 وقوله واذا حلف فى التائب قالى أخوه ظاهره انه بصورتها انتهى مقرير ما فى الاول فلاحق لعقوله اذا كان
 المقر فيها والرهان لأن قراره لا يغنى بالنسبة لعقوله وان انفك الرهن اه ابن قاسم المعنى ولعل الفرق انه
 فى الاول عترف بوجود الرهن بخلافه فى الثانية فلفظ عليه فيها عدم اعترافه بالرهن اه مقرير وقوله غرم
 الرهن قال فى الرضى أى الجبالة اه وقضيته اذا انفك الرهن الى الرجوع فمما غرمه وبيع الرهن الجناية
 قاله الشيخ ووجهه انه لا يجب عليه الغرم عينا لا لمصلحة حق الغير وحيث زال جمع الى الاصل وهو يتغير بين
 الغرم وتسلمه الى البيع انتهى شوى وقوله ولو نكل يقال نكل عن اليمين بفتح الكاف ينكل بضمها أى
 جبن والنكال الجبان الضعيف وقال أبو عبيدة ينكل بالكسر لفظة فيه وانكره الاصحى انتهى دميرى اه شوى
 وقوله أضاقه ولو نكل المنكر فيما أى فى الصورتين الاولى والثانية كل واحد بصورتها وقوله حلف المحنى عليه
 أى فى الصور الأربع وقوله لا المقر وهو الرهن فى ثلاثة والمرتهن فى واحدة وقوله تبرع للجناية أى
 الار بعت قوله ولا يكون الباقي رهنا أى فى صورة واحدة من صورتي الثانية توهى ما لو أدى الجناية قبل القبض
 وقبل الضمان فله أن يأتى به كأنه يأتى فى ابتداء أى عند العقد بخلافه فى الاولى بضمها وفى الثانية اذا كانت
 الجناية بعد العقد قبل القبض فانه يكون الباقي رهنا اه مقرير وقوله أيضا لا يكون الباقي رهنا أى ولا خيار
 للمشتري ففسخ البيع المشروط فى الرهن لتوفيقه بعت قوله اه شرح مدر انتهى (قوله ولا يلزم
 تسليم الثمن) لكن لو سلمه الرهن أحبر المرتهن على قوله وبعد قبضه بغيره على تسليمه الى المحنى عليه وقوله المقر
 أى واما المنكر فيلزم التسليم اليه ولا يجب عليه دفعه الى المحنى عليه (قوله حلف المرتهن) أى ان لم يتفعل
 وقت أحد ههوا الانكسار حقة فقوله فى الوقت الذى يبيع فيه أى فى الواقع اه وماوى (قوله عدم رجوعه) أى
 المرتهن فى الوقت الذى يبيع فيه ولو قبل البيع وقوله عدم بيع الرهن فى الوقت الذى يبيع فيه وهو قبل الرجوع
 تأمل (قوله وبقى أن الاصل استمر الرهن) أى والبيع يقتضى اذا انفك أخذ المشتري ولا يلزم الرهن غرم
 قيمته للجبالة اه وبماز حل فلا نفك الرهن سلم للمشتري اذا اقتضى من بيع الرهن التصرف فيه لاعتقاده به
 للمشتري وانظروا أنه لا يلزم قيمته للجبالة لأن رهنا سابقا على ذلتها انتهى (قوله لا المؤدى أعرف بقصد)
 ومن ثم لا يؤدى له ذاته شيئا وقد انه من دينه وقع عنوان طنه الدائن به أو بدعيه كذا قاله وقضيته لا فرق
 بين أن يكون الدائن بحيث يحبر على التبريل بان كان المدفوع من جنس حقه ولا غرض له فى الامتناع وان
 لا يكون كذلك بان لا يكون المدفوع من جنس حقه أو كان له غرض فى الامتناع وبمحت السبكي ان الموابقى
 الثانية توهى قوله وان لا يكون كذلك لأنه لا يفسد فى ملكه الامراض اه ج بنوع تصرف مسنده عى على مدر
 وبماز شرح مدر فى هذه المسألة غير محررة (قوله لا المؤدى أعرف بقصد) قال فى شرح الرضى وكان العبرة
 فى الاداء بقصد هكذا لا تخبر بالما يتلوه فيه الا فمما لو كان على الكاتب من معاملة فأراد الاداء عن دين السكابة
 والبد الاداء من دين المعاملة فيجب السيد كالم راحل من مسئلة الكاتب أنه ان تنازع مع السيد بعد الاداء فقال
 الكاتب قصدت أداءه من السكابة والسيد قال انما أخذته من دين المعاملة فالعبرة بقصد الكاتب على الفائدة
 المذكورة ان العبرة بقصد المؤدى فان تنازع معه عند الاداء فالحال السيد فى غير المكاتب الجانبا للمدافع حتى

يعبر المدفوع اليه على موافقته وانما القبض عن الجهة التي أرادها المدافع والفرقان السيد يقتضي أن يقول
 دين المدعي لا يجوز النكاح وجوهه أن فرقان السيد لا يشتهل على عدمه في نحو ذلك بخلاف دين الكفاية فإنه
 لو سعى طريق خلقته الرقية فانتقضت المصلحة عاجلة وإتمامه إذا وقع التنازع بعد الأداء لتعبد به عدم
 التعبد عند الأداء كذا فرق مر ونسب نظراً لأن زمانه يشهد به من دين الكفاية ثم عجز وسلمان مطرودين
 المعادلة كان ما قضيه من دين الكفاية جازماً لما فيه من دين المصلحة فليقر **هـ** (فرع) **و** يطلب فقير من شخص
 ديناً مثلاً فدفعه إليه ثم ادعى الفقير أنه صدقة والمدافع أنه قرض مثلاً فيقول قول الفقير وكذا لو دفع إلى فقير
 ديناً مثلاً وقال المدافع اشتري به عبداً مثلاً فان ذلك القرض على أنه أراد التقيد بذلك لزم صرفه فيها فلو مات
 قبل الصرف لمكروهته، مطلقاً معطفاً لئلا يستغنى عن العملة فهل هو كالموت فيملكه هو مطلقاً **مر** ثم
 على تردد وتأمل **اه** سم (قوله بان يوشبأ) أي حاله الذي **اه** شرح **مر** (قوله كما أوصفت في شرح
 الروض) عبارته هنالك قال في الأصل وان دفع منه اقسط عليها أي بالسوية لا بالقسط أخذ المهر جميعها صاحب
 البيان وغيره فيما إذا دفع ولم يقصد شيئاً وقتل الأربع بل يقع منهما فلو مات قبل التعيين فام وارثه مقدّم كما
 أتفق به السببي فيما إذا كان بأحدهما كغيب قال بن تين تذر ذلك جعل بينهما نصين وإذا عيّن على ينكح الرهن
 من وقت القضا أو التعيين شيئاً يكون كلّي الطلاق للمهر انتهت **ك** **ج** وتردد بعضهم فيما يرضى المدين
 إرادة أحد الدينين إذا تراضوا ولو سكت بل ابتداء أو دوماً والذي يقبضه ذلك فتعبد براد من فوض إليه ذلك
اه شورى

فصل في تعلق الدين بالتركة **هـ** أي وما ينبع ذلك من قوله ولأولادها مسا كمالاً لئلا ينزل الخ ومن قوله
 ولو تصرف ولاد الخ ع ش على منهج ومر وهذا نزوع في الرهن الشرعي فنسب ذكره هنا وقوله
 بالتركة أي ولو كانت ديناً أو مضمناً أو كان الرهن الجعلي لا يصحهما (قوله وعليه دين) أي غير لفظ ملكهما
 لأنه لا غاية له فله وقد صرح النووي بأنه لا مطلقاً بل في الاستحالة لأن الشارع جعلها من أجله كسب خلاف ذلك
 من انقطاع خبره لا انتقاله لبيت المال بعده فأي العمر الغالب بشرطه في دفع المأخذ ففاض أمين ثقة قولي
 الرؤية تصرف كل منهم في مصارفه وشمل الدين ما به رهن أو كقيل وشمل دين الله تعالى وبه الخ وليس الوارث
 ينصرف في شيء من هذا حتى يتم الحج ولا يكتفى الاستحباب ودفع الإحوة كذا قاله السبائي ولو كان الدين لو لم يسقط
 عنه بقدره **اه** قل على الجلال (قوله مستغرق أو غيره) أي وإن قل الدين جداً (قوله تعلق بتركة) أي
 وإن كان بذات الدين رهن فإن الرهن تعلق بتركة بالتركة كذا في تعلق المهرين **اه** **مر** **اه** سم أي فيتعلق
 والرهن تعلقاً خاصاً بالتركة كالتعلقاً عاماً فائدة الثاني أن الرهن إذا لم يقبضه راحم بمات له فله العاقبة في النكح
 ما قل من سم نقل بصرفه نص عبارته قوله تعلق بتركة كرهون أي وإن كانت موهنة فبعض عليها
 تعلقاً جني إذا زال تعلق الرهن بقي التعلق الاستحصال بالموت كما قاله طبرسم الله تعالى به أتى جني
مر فيتعبد صاحب المقتضى خاص وعلم حتى لو انكح المهرين من كلاهما ويضمان جهته الرهن الجعلي استمر
 التعلق الشرعي فليس لإوراث التصرف فيها بغير إذن أو باب المهرين الآخر فلو نكح أصحاب الدين رهنه بالتركة
 لم ينكح وطارق الرهن الجعلي حيث ينكح تلك الرهنين بأن هذا المسألة للثب **اه** **مر** (قوله أيضاً تعلق بتركة)
 أي مراعاة المسألة للثب ثم إذا وفت بالتركة كالمهرين فلا تكون نفسه مرته بتركة المأوردى مثلاً بوجهه سلبى
 أه عليه وسلم ودرهمه **وهـ** **اه** سم (قوله كرهون) أي تعلق الدين بالمهرين رهنه جازماً فلو نكح
 الرهنين ومما صاحب الدين بتركة للرهنين وإن كانت تحت يد الوارث **اه** فيضاف الشرعي الجعلي في هذا الحكم
 وهو أن الرهن فمقتض بدال الرهن وبخلافه أضاف أنه لا ينكح بضع المهرين الذي هو صاحب الدين كالمهرين من
 شرح **مر** في قوله وينكح بضع مهن وبخلافه أيضاً فيقال كانت التركة أقل من الدين حيث لا يجب على

بان لم يوشبأ (جعله عاماً)
 شاه) منهما كل زكاة
 المالكين الحاضر والغائب
 فان حصل منهما قسط
 عليها بالسوية لا بالقسط
 كما أوصفت في شرح الروض
 وتعبى بما ذكر أعمر من
 قوله أفان لا يحد هاهن
هـ (فصل) في تعلق الدين
 بالتركة (من ماله عليه
 دين) مستغرق أو غيره فله
 تعلق أولاً (تعلق
 بتركة كرهون)

الوارث اذا توب بملكه كسب ما بقي قول المتن والوارث اسما كالمختلاف الرهن الجلي يجب دفعه جميع
 الدين وان لم يوف الرهن به ويختلفه اضافي أن الوارث الذي هو بمنزلة الراهن لا يصح تصرفه في التركة لتغير وفاء
 الدين ولو باذن صاحب الدين بخلاف الرهن الجلي يضمن فيه تصرف الراهن في المهرن لان الغرض الوفاء بدين
 المهرن (قوله وان انتقلت الى الوارث) الواو الال (قوله كباقي) أي في قول المتن ولا يمنع الدين من ارثا
 (قوله لان ذلك) أي كون التعلق كتمالي المهرن أو طالحا وانما كلن أحوط أو قريبا لذ كرا لانه على هذا اعتمد
 تصرف الوارث فيها من غير ما خلاصه ما قولنا بالضعيف وهو ان تعلقها كتمالي دين الجنابة بالجنابة فانه باق في
 الخلاف في بيع الجنابة فمالي القول يجوز به تصرف الوارث التصرف في التركة قبل وفاء الدين وحيد لا يصح
 على وفائه فثبت ذمة الملتزم هو نفسه قوله اه من شرح الرملي بنوع تصرف (قوله ويستوي في حكم
 التصرف) كان الانسان يقول في حكم التعلق أو يؤخذ من قوله فلا ينفذ تصرف الوارث كالمختلج (قوله
 فلا ينفذ تصرف الوارث في شيء منها) أي سواء أذنه صاحب الدين في التصرف أم لا وهذا اذا تصرف لنفسه
 اما اذا تصرف لغرض الملت كضمان الدين فيصير باذن القرماء ولا يصح بدون اذنه وبحمل الضمان اذا كان الجميع
 فلا يكتفي اذن بعضهم الا ان كان البعض لا يخرجوا باذن عنه لما حكم ولا بد ان يكون ذلك التصرف بين
 المثل ويكون المهرن قبل ذمته الدائن هنار عابه لبرائة ذمة الملت اه ع وعش على مر بنوع تصرف
 ثم قال ع ولذلك الرعاية في بعضهم يمنع القسمة فيها اذا كانت التركة شائعة مع حصصه بشرط الملت وان
 رضي الدائن فالملكي القسمة من التبعيض وقلة الرغبة كالمهرن وحوايه وقسده غير بما اذا كانت القسمة معها
 وبما اذا لم يحصل بها الرغبة في اشتراء ما يثير أي تحثه تجوز القسمة لكن رضي الدائن كالمهرن وأقضى
 بعضهم بأنه لا يصح بيع شيء من التركة لقضاء الدين وان اذن القرماء يرجح بان فيه من راعى الملت بقضاء دين
 نفسه الى انتفاء سبب الاجارة اه وأقول هذا ظاهر ان كانت الاثر مقسمة على الشهور ومثلها أو جملتها الى
 آخر الداء ما الى آخره وأجوز عالة وتضيها رد فتهارب الدين فيه نظر لان الاجارة تملك بالعقد فتربا فيها الدائن
 ذمة الملت لا يشال بحمل تلف الدين المؤخر فيقبل تمام المدة فتقضى الاجارة فيما بقي من المدة لا ما قبل الاصل
 عدمه والامور المستقبلة لا ينظر اليها في اداها الحقوق وقد مر انه يجوز جعل رأس مال السلم منفعة متعار وان
 كان السلم حالا فتقضى بعض محلهما ولا ينظر لاحتمال التلف وظاهر انه لا فرق في ذلك بين ان يتصرف عن
 نفسه وعن غيره كالولي في مال الهبي اه ع وعش على مر (قوله ان كان وسرا) أي عندنا لا بدوا ولا اعتاقا
 لانه وقت الاتلاف ولا يضر عروض الاعصار وان لم عليه ضرر رب الدين اه شوي (قوله كالمرهون)
 راجع لكل من الثلاثة قوله أي قوله ويستوي الخ وقوله فلا ينفذ الخ وقوله غيرها قوله الخ قوله سواء أعلم
 الوارث الخ راجع الى الكل من الثلاثة وقوله نعم الخ هذا الاستدلال لاصل لان الرهن الجلي ينقل اليه بعض
 المهرن بداء الدين اذا تعدد الرادن فالشرعي والجلي على حدم سواء في هذا الحكم وقوله بخلاف ما لو رهن
 النور الخ أي رهننا بملكنا وقوله فلا ينفذ شيء منها أي من الجلي لان الرهن واحد وهو المهرن (قوله لان
 ما عاق) أي التصرف الذي تعلق بالحقوق أي الدين وتعلقه على وجه التقريب لها الوصف (قوله فلا ينفذ
 شيء منها الا بآداء الجميع) أي كالمهرن ولان الرهن صدوا اشداء من واحد وقضية حبس كل المهرن الى
 البرائة من كل الدين وسند يؤخذ بانها لو كانت المهرن من اثنين فرق الراهن لاحدا نصف الدين لينقل نصيبه
 وهو ما ذكره السبكي وأخالف في الرد على ابن الرافعي حيث انه ينقل اه شرح الروض اه سم (قوله ولا يمنع
 ارثا) أي في ملكها الوارث قال ع وقضية كونه لملكه الاجارة على وضعه عليها وان لم تنف بالدين ليرث
 ما يشتهى لانه خليفة مورثه ولان الرهن يصير على الوفا من رهن لا على غيره فان امتنع نائب عنه لما حكم اه
 ع وعش على مر ويصل هذا في دين الاجنبي ابا دين الوارث فالصواب انه ينقل عنه ما يملكه اذا لم ينقل كان

وان انتقلت الى الوارث مع
 وجود الدين كباقي لان
 ذلك أحوط للعت وأقرب
 لبراء ذمته ويستوي في
 حكم التصرف الدين
 المستغرق وغيره فلا ينفذ
 تصرف الوارث في شيء منها
 غيرا اعتاقا ولا دمان كان
 موسرا كالمرهون سواء أعلم
 الوارث الدين أم لا لان ما تعلق
 بالحقوق لا يختلف بذلك
 لو أدى بعض الورثة من
 الدين بسلط ما ورثت تلك
 نصيبه كالمصنف هذا الرهن
 بخلاف ما لو رهن المورث
 صنفه مات فلا ينسلك شيء
 منها الا بآداء الجميع والفرق
 ان الرهن الوضي أقوى من
 الشرعي (ولا يمنع)
 الدين بها (ارثا)

لاجني وهو نسبته انه للدين ان كان مساويا للتركة أو أقل وبما يلزم الورثة إذا واثان كل أكثر واستقره
 ظاهري من الميراث ويقدر أنه أخذ منه ثم أعيد اليه من الدين وهذا سبب سقوطه وراعيه من الميراث يرجع
 على بقية الورثة ببقية ما يجب أدائه على قدر حصصهم وقد قضى الامر الى التناقص اذا كان الدين للوارثين اه
 شرح حر وكتب عليه الرشدي قوله وبما يلزم الورثة إذا واثى ونسبته انه بما يلزم الورثة إذا واثى وهو مقدار
 التركة على ما عرف في التركيب فخصها كانت الورثة انا وزوج وقد انفصلت عنها ونزولها يكون بسقط
 عن الاربعين وهو خمسة لانم التي تلزم أدائها لو كان الدين لاجني قال بعض المتأخرين وليس معنى السقوط
 السقوط من أصله حتى لا يجب الاقضاء منه تأمن الصدق قبل سقوط يؤدي الى جهة تصرف الوارث في مقدار
 ارته لاحتضاله الجرح عليه في دار حصته مع انه لا دين لغيره اه فقول السبكي الذي ذكره الشارح ورجع
 الورثة بما يجب أدائه عليه فيما اذا تساوى كسختين وغنائين فلهما التصرف في عشرة الاف سبعين الان اذا ما
 اليها الورثة لا تمنع الاستقلال بالتصرف قبل الاداء من بقية الورثة فيما عدا حصصها (قوله ان الذين في الارث)
 أي في تعلق الدين بالورث وقوله أكثر أي ما عدا أكثر وقوله من تعلق الدين بالورث أي بالتركة وقوله تعلق
 الخ بمعقول متعلق والمعنى على التشبيه والحاصل انه يقبض تعلق الدين بالتركة وهو الزرع الشرعي على تعلق الدين
 بما في الارز الحاصل في الحناية في عدم منع المالك للوارث أي فإذا كان بعض التركة مكرهة أو جازية فاني
 هاتين الامورتين متعلق بذلك البعض الذي يرد هذا التعلق لا يمنع ملك الوارث له ان كذلك تعلق الدين به من غير
 جناية ولا زرع من جملة لا يمنع له الوارث لها تأمل هذا ولو جعل القبس عليه تعلق الدين بالورث وبالعبد الجاني
 من غير اثر لكان أوضح وحيداً كان يحذف لفظة الورث ويقول أكثر من تعلق الدين بالورث والعبد
 الجاني تأمل وبجارية حر لان لفظة المالكين يرد على حق المهرم بالورث والجاني عليه الحناية اه (قوله)
 وتقدم الدين الخ) وارده على المثلين ولا يخبر اننا واصل الارزاد من مقتضى الآية ان الدين يمنع حيث قد
 فيها بقوله من بعد وصية يوصي بها أو دين فظاهر ان الورثة لا يمكن ان التركة لا يخرج الدين والوصية وهذا
 بنا في المدعى هنا وحاصل الجواب الذي أشار اليه ان التقديم في الآية من حيث التسمية والخراج لا من حيث
 الاستحقاق أي انه عند القسمة والتصرف في التركة يجب تقديم اخراج الدين على اخذ الوارث حصته وهذا
 لا يناهيه استحقاق التركة من حين الموت فوجه لاجنائه من أصل التركة على التركة لا يمنع ذلك مقدمة عليه واصل
 السكالم وتقدم الدين على التركة في قوله تعالى الخ لا يمنع ذلك أي ملك الوارث له الاخراج من أصل التركة أي
 لكونه التقديم من حيث الاخراج والتسعة لا من حيث الاستحقاق تأمل (قوله فلا يتعلق بزواتها) فظاهر ولو
 حصله كالسهم فتقوم به زلة ثم حينة فإزاء من قيمته لم يزله الاختصاص به الورثة اه عرش على حر (فرع)
 التركة قد شهدوا عينا يولد منها شاع بين الورثة فليس بعضهم بالاستقلال بشئ دون قسمة معتبرة حتى يرفض
 بعضهم شيئاً من الدين لم يخص به وان قصد الدين الاداء عن حصته فقط وان حيل الاستقلال ان يجعل بعض
 الورثة دائنه على قدر حصته من دين التركة فإذا وقع دين التركة المحتال عن الحولة ان خصص حصته وارث
 يشترك فيها الوارث الا آخره (فرع) ينتقل الدين للوارث بصفته كالزهر لكن لا يلزم الارز من الرضا ومنع
 الزهر تحت يد الوارث لان زواجه المورث لا يلزم منه منصفه المورث اه سم (فرع) لومات
 عن زرع علم بسند هل يكون الميراث من التركة أو الورثة الا تربية كاله الاذرى الثاني ثم قال فلورث السائل
 ثمات وصار تحتها فهذا موضع تأمل اه والوجه ما قلناه فيهم ان الزرع لا يملك له بسد الوارث فلا
 يتعلق بالدين او فصل الحكم في ذلك فيما يظهر ان يقوم الزرع على الصفة التي كان عليها قبل الموت فيستحق
 الدين بقدر ذلك من ثمن أم التركة فغيره الميراث فلهما بعض المتأخرين ان مات وتدفرت ثمة لا يمكنها
 فهي تركة وكذا ان كان لها ثمن لكن أثبت قبل موته قال لم يورثك حيواناً فلا يورثها بناء على

اذ ليس في الارث المقدمات
 أكثر من تعلق الدين
 بالورث تعلق زرع أو زرع
 وذلك لا يمنع المالك في الميراث
 والعبد الجاني وتقدم الدين
 على الارث لاجنائه من
 أصل التركة في قوله تعالى
 من بعد وصية يوصي بها أو
 دين لا يمنع ذلك (فلا يتعلق)
 أي الدين (زواجه) أي
 التركة ككسب وتسلج
 لانها حدثت في ملك الوارث

الله بأحد غلامين الذين يؤولا له شرح مدر وكتب عليه عرش قوله الثاني فوفا أخذ الوارث السنبال
ومازده على ما كان موجودا من السابق وقت الموت قال سم على منج بعد نقله ما ذكر من مدر وهل
يجري مثل ذلك في الميراثان للقباس الجري بأن واحد قد سبنا نقله عن بعضهم هو ان الوارث أيضا يؤول ع
الحاصلة بعد الموت فم عند الموت وبعد فإزاد بعد الموت على قيمته عنده يكون الوارث وسئل هل يجري ذلك
في الحال المقارن بعد الزهن فيكون تركه موهونا فيستحق زيادة الوارث على ما قبل فقولنا لا يمكن تقديره
وقد يقال يمكن تقويم الامم بعد فقد تظهر الزيادة فليجبر اه (قوله والوارث اسما كماله الخ) فلا وصى الوارث
بدفع عين الى صاحب الدين عوضا من دينه أو على ان يتابع ووفى دينه من غنما على بوصيته وليس الوارث
اسما كماله والقضاء من غيرها لان تلك العين قد تكون أطيب كما لا فله باب الوصية ويحول ذلك أيضا اذ لا يتعلق
الحق بعين التركة بل يتعلق بمالكها يمكن له ذلك فليس الوارث اسما لك مال القراض والزام العامل ان يدفعه
منه من غيره كقاي الكفاية عن الجبر اه شرح مدر وكتب عليه عرش قوله والقضاء من غيرها أي فلو
خالق ودفع له فقد تصرف وان أمه لها كمالها لرضا المستحق بماله الوارث ووصوله اليه من الدين ويجعل
فصادا النقص لمدين من غيره فرض الوارث والظاهر الاول وكذا لو اشتد التركة على جنس الدين فليس
له اسما كماله وقضاء الدين من غيرها لان لميلب الدين ان يستقل بالاخت اه زى بالمضى أقول يتأمل ويعد
ذلك فان مجرد استغلال صاحب الدين بأخذ من التركة لا يقتضي منع الوارث من أخذ التركة ويقتضي دفع جنس
الدين من غيرها فان دين الدين لم يتعلق حقه بالتركة تعلق شركه وانما يتعلق به اتفاق رهن والارهن لا يصب عليه
فوقية الدين من غيره الرهن ثم يأتي ع (قوله لتوقع وياذخره) فان طلبت من يادها بأخذها الوارث
بقسمتها كشرح بن الهزلي اه شرح مدر أميل بالزاد فبذل صدم الجاية الغرماء اذ الميراث وجد الوارث
بالفعل والاختيار اه (قوله لان الظاهر انها لا تدعى القيمة) أي فلو ان فلان غرضنا في اخذها تركة
مورثهم عن شهرتها لبيع اه شرح مدر (قوله فتصرف) أي فضاها كما قطعنا على المعتمد اه
سم وكتب جمل وقد على الجلال ولو كان تصرفه في بعض التركة أو كانت قيمة المردود بالعين في جملها
من الدين ينبغي ان لا تصح تأمل اه شوري (قوله أيضا فصح التصرف) وظاهر على التسليم في غير اعتاد
الموسر والياد ما فيها فلا تصح كالموهون بل أولى اه شرح مدر وقوله أي لغيره فان التعلق على
التصرف اه شرح الروض اه سم (قوله فعلم انه لم يدين فساد) هو حيث قال وان يقبل طر والدين
له شقري لان التسليم يرفع اليقين حينه لا من أصله (قوله لانه كان جائزا له ظاهرا) أي وباطنا اه عرش
(قوله أمالو كان ثم دين حتى) مفهوم قوله فطرا دين لان الدين هنا كان موجودا اه (قوله كمنه للاشارة
اليه) أي قوله سواء علم الوارث الدين أم لا

(كتاب التلخيص)

(قوله النداء على الخلف) أي المفسر لا يقيد الشرط الاكتفاء في وجوب الجبر اه عرش على مدر (قوله وشهره
بصفة الاطلاق) عطف تفسيره والا للاص ميرورته الى حال ليس به فبالنفس كافي شرح مدر وفي المحتاج
أما الرجل كانه صار الى حال ليس له فليس كماله اقرار اذا صار الى حال يظهر عليه بل بعضهم يقول سلوا غلوس
بصدان فكان ذا دراهم فهو غلوس والجزم مقلد ليس وحقيقته الانتقال من حالة البسر الى حالة العسر وقله
القاضي فليس ادعى عليه وشهره عين الناس به صار مقلدا وانفس الذي يتحمل به سمعه أغلوس فليس اه
فخر وشهره بصفة الاطلاق شهره سمعه كمن دفعه على الناس وقيل أصابته وشهره اه مدر عرش على
مدر في الفرس الا لا قيل قول المتن ثم ان كذا التفسير فيهم الجوزي المصاح وشهره الرجل سمعه من باب نعم
سواء من شهره يدا وكذا وشهره ما تشبهه بالقواما شهره عمالا فليس حتى شهره فغير مقبول وشهره عين الناس

(والوارث اسما كماله قبل
من قيمتها والدين) حتى لو
كان الدين أكثر من التركة
وقال الوارث آخذها
بقسمتها أو اذاد الغرماء يعها
لتوقع وياذخره أوجب
الوارث لان الظاهر انها
لا تدعى القيمة وهذه
الصورة واردة على قول
الاصول للوارث اسما كماله
وقضاء الدين من ماله ولو
تصرف وادى من ماله (ولو
بخصم وصيغ يجب تلف
غنى (لم يستطع) أي الدين
بإداء أو اذاد أو غنوز (فصح)
التصرف فمدا لم يشين
فساده لانه كان جائزا له ظاهرا
وتعبر به عما ذكر أوليها
عبره أمالو كان ثم دين حتى
ثم ظهر بعد تصرفه فهو غلوس
كمنه للاشارة اليه
(كتاب التلخيص)

هولعة النداء على الخلف
وشهره بصفة الاطلاق
لما حوثن الفلوس

هي أوزره وشهرت الحديث شهرها وشهره فأثبتته فاشهره وأشهره الناس (قوله التي هي أخس الاموال) أي
 بالنسبة لافئتها فان الخاص بالنسبة للذهب والفضة خيس وباعتبار عدم الرغبة فيها للعلماء والادلاء اه
 ع ش على مر (قوله مفسلا) ينبغي ضبطه بنسخ القاء وتشديدا للام لأنه الموافق لقولهم هو مصدره لاذن به
 الأول فلاس اه ع ش (قوله جعري معاذ) روى ان الجعري على معاذ كان عليه مائة الف وفي النهاية انه كان
 يسؤال القراءه قال الزكشي والاول اصوب اه ولا مانع من موافقة قوله لسؤالهم ومن كون الواقعة متعددة
 اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله أومن كون الواقعة أي السؤال والايضا انه جعري عليه مرتين فانه
 لو ذكرنا لكان (قوله ليس لكم الا ذلك) بقية الحديث كلفى شرح مر ثم بحثه الى العين وقاله لعل اقدمه
 ويؤدى عند ذلك فخر بل العين حتى توفي التي صلى الله عليه وسلم اه وكتب عليه ع ش قوله ليس لكم
 الا ذلك أي الآن سم والقربة عليه من الحديث قوله ويؤدى عند ذلك ان كان المراد السقوط مطلقا
 لم يكن عليه دين يرجى شفاؤه بقوله لعل الله الخ انتهى (قوله من عليه دين آدى إلخ) أي ولو كان ذلك الدين
 منفعه اه سم على منجى عن مر وصورت ذلك ان يلزم ذمته حصل جماعة الى مكثلا اه ع ش على
 مر (قوله زائد على ماله) أي بولو بالقرض وقول يعتبران يكون ماله الذي ينسب اليه بالدين زائدا على ما يلقى به
 بما يلقى به وأما ذلك لم يكن له مال فلا يجبر عليه ولو كان كسبه وان تعبدى لها الجعري اه شيئا (قوله جعري عليه)
 قال في الباب وانما يجبر عليه القاعنى قال في الاصل أو انه فلا يجبر غيره لانه يحتاج الى نظرو واجتهاد
 ثم قال انه هل يتألف هنا التصديق بان يتفق المجلس والقراءه على من يحكم بينهم وبينه ثم دعا عليه فيحكم بجعري
 أو لا ان هذا خطر قد ادخل الحكم فيه كل محتمل وكلامهم الاتقى في القصاص صرح في القول حدث قالوا
 يجوز فيه اجاد حدوده الله تعالى ونعازره والاستثناء معيار العموم والظاهر انما جاز في النسخ الحكم
 الحكم بزوج شرطه فاولى هذا ان ذلك ينبغي على الاحتياط أن تفرق بين الجواز في الجواز في هذا الاو
 فتنه ذلك فانما هو لأحد فمبدأ اه شوري (قوله جعري وجوبا) أي في كل من طلبه وطلب غرمائه
 على المعفون قال بعضهم بالجواز انك اه شرح مر (قوله جعري في ماله) فان لم يكن له مال بالكلية
 فبعت الزاقي جواز الجعري معناه من التصرف فيما عداه يحدث باصطيد ونحوه وزد ابن الرفعة بانه انما
 يجبر على ما ذكرته ماله موجود وما جاز تبعا ليجوز تصد اقل الاخرى وهو الحق والخبر هو الحاكم له احتياجه
 أي غير فتنان والاجتهاد والحكم كلفى شرح الباب ولو كان المحجور عليه عبدا أمذوله في التجار ولو لا يجبر عليه
 السيد ويكتفى فيه من التصرف ولا يجب ان يقول بخرن القس اه حل حال الطلابة اذا أفلس العبد
 المأذون في التجارة فأنى يجبر عليه الحاكم لا السيد اه قال في باب الضمان (فرع) قال ابن الرفعة
 ولو كان المال ماله هو فانما هو له قبله والقسمين انما اذا فائدة في قال في شرح الرض وورد به فوالتمثل
 حاصر اه يعنى من قراءه المنع من التصرف باذن المرحوم والمنع من التصرف فيما عداه يحدث باصطيد ونحوه
 اه سم (قوله غير فوري) مستغن وصار مر فلا يجبر بدنه تعالى ولو فوري اه حل وقوله كنز مطلق
 ليس يتبدل على المتعدد وكذا قوله لم يصح سبها وانما يتبدل ما جازى كلامه من التقيد بغير الفوري اه
 شيئا (قوله غير فوري) يفيد انه يجبر بالفوري وما عتد مر آخر اه لا جبر بدنه الله ولو فوري بانها
 لا تستوي وتأتان الجبر به اذا كان فوري بانيه على انه لا يملكه ولا يملكه كذا اه (فرع) فلا يجبر
 من لاجاله ولا رافى فيه فمؤيد من ابن الرفعة كما بين ذلك في شرح الرض والزهو المتشد اه مر اه
 (قوله كنز مطلق) وكالمن في ماله اقل المستثنى فلا يجبر به لانه انما هو وانما يتبدل الجبر المطلق بغير
 وكثرة له مستثنى شرطه فليانع أو لهما فلا يجبر به لانه انما هو ولكن رأيت بعض الهوامش اه يجبر بالثبوت في
 زمن خيار المستثنى لانه قال في الرض ومؤيد مؤقته اه ع ش على مر (قوله لا يجب الجعري في شيء من ذلك)

التي هي أخس الاموال وشرا

جصل الحاكم المدون

مفسلا نعمن التصرف في

ماله والاصل في سمارواه

الانار على وصح الحاكم

استادان التي مسئلة الله

عليه وسلم جعري له ما ذوباع

ماله في دين كان عليه وقصه

بين غرمائه فاصلهم خمسة

اسباع حقونهم فقال ليس

التي صلى الله عليه وسلم

ليس لكم الا ذلك (من عليه

دين آدى إلخ) قال زائد على

ماله جعري عليه في ماله ان

استقل (أو على ولنه) في مال

مولاه لم يستقل (وجوبا)

فلا يجبر بدنه تعالى فخير

فوري كنز مطلق وكفارتهم

بعض سبها ولدين فخير

لازم كصوم كتابة لم تكن

الدين من استأذون الجعري

لانه لا يطلب به ولا بدنه

مسار له أو انقص منه

فلا يجب الجعري في شيء من ذلك

نم فوطيه الزماني في السارق

أو انقص به اذا امتناع من

الاداء وجب لكسته ليس

يجعري فاس

أى ولا يجوز اه شوى أى لعبد الحاجة بل يلزمه الحاحكم بقضاء الدين فيه إذا زاد ماله أو كان سدا
 له فنه فان امتنع بامره عليه اه شرح حر وكتب عليه ع ش قوله أو أكرهه عليه أى بالضرب
 والمجلس ان يسمع ويكرهه له لكن يفى كل من حق بمرأى الم الاول ثلاثين إلى قسلة اه ج
 وكتب عليه سم قوله بالضرب فى شرح الروض وان زاد مجموعه على الحد قال وعبارته فان لم يتر
 بالحس الذى طلبه الترميز رأى الحاحكم ضربه أو غيره فقل ذلك وان زاد مجموعه على الحد اه وانما جاز
 الزيادة على الحد هاته باستنائه بعد ما لا يدفع الصائل لا ينقصد وقوله ويكرهه أى ولا ضمان عليه إذا
 مان بسبب ذلك اه (قوله بل بحر قريب) وهو الذى لا يتوقف على فلت فاض بل ينقل بحر دفع الدين فصار
 الجرا المهدى فى هذا وقارقه أضاف أنه يتوقف على ثبوت نفقة المورس وفى انه لا يتعدى الحد من أمواله
 انه لا يباع فيه مكنونه اه من الحاشى فى آخر باب المبيع قبل قبضه (قوله والمراد بماله) الذى يتر
 ز يادة الدين عليه وامامه الذى يحرم عليه فيه فلا يتعدى ما له بل يتعدى الجهر عليه لجميع أمواله أنه كانت
 فترقب من ماله الذى يترز يادة الدين عليه وماله الذى يحرم عليه فيه اه شيئا (قوله الذى يتبرأ الاداء منه)
 تمت لكل من العنى والدين وقوله بخلاف المنافع عتزل التيسيد بالعنى والدين وقوله والمقصود الخ عتزل
 قوله الذى يتبرأ الاداء منه بالنسبة لكل منهم اقصره بالنسبة للعنى المقصوب والتائب بعض الضحوة عتزل
 بالنسبة للدين داخل فى قوله ونحوها ذلك كالدين المحمود والذى على معسر أو مسروليس بينهما اقرار
 (قوله الذى يتبرأ الاداء منه) أى حاله لا تكون الدين حاضر ضمير مرفوع فى مقرر أو به بينهما وهو
 حاضر مرس اه حل (قوله بخلاف المنافع) أى فلا يترز يادة الدين عليها وان تعدى الجهر لماله لم يكن
 من تحصيل آخرها والاداء تون وكتب ايضا أى حيث لا يمكن من ذلك حاله إذا تيسر الفصل فى الحال اعتبار
 اه حل وينبى ان مثل المنافع الوفاق والمصلحة التى اعتد انزل عنها بعرض فبغير العوض الذى يرغب
 بماله فما عاده ونصم ماله الموجودان زاد منه على مجموع ذلك جهر عليه والا فلا اه ع ش على حر (قوله
 والمقصوب) أى الذى لا يتبرأ الاداء منه حاله ومثل المقصوب المرفوع فلا يترز يادة الدين عليه اه حل
 (قوله والتائب) انظر المراد بالتائب ونظيره انه لا يتبرأ الاداء منه فى الجال وقوله كالمرهون وكذا د
 وحل أو حال على معسر أو على معسر ولا يئنه عليه كجهره فى شرح الروض فلا يترز يادة الدين عليه وان قلها
 الجهر فائدة فى المرهون خلافا لى فى المقنع التصرف فيه ولو باذن المرهون وانظر حكم الدين المرهون عليه
 هل يحسب من الدين المحمور بها أو لا فنظر الى انه لا يطلب من غير المرهون اعتماد شيئا رى الثانى اه
 شوى (قوله بطله) أى يثبتون الدين عليه باقراره أو حكم القاضى أو إمامة الغراء البينة بعد تقدم
 دعواه فلو كان فى اقراره من غير تقدم دعوى اه شوى وافرده الصغير لان المصطفى بأو هو راجع لكل
 من الدين وله فكأنه قال يطلب من ذكر وقوله ولو كرهه لم يقبل فى هذا ولو بنائبه كالتى بعد حاشى يشمل
 النائب الذى كاشملى الوكيل لانه لو قال ذلك لا تقتضى العبارة ان الجهر على الدين يكون بطب وليمعه انه إذا كان
 له ولو يكون الجهر على الولى نفسه لانه لا يتصرف فلا يحتاج الجهر عليه (قوله فان كان الغريم على
 شخص) انظر ما وقع هذه العبارة مما قبلها هل هى تشييده أو استثناء منه فانه لا يظهر فى الاثنوا حدس حاتم
 ظهر بمحمد الله تعالى تشييده لهن قوله أو طلب غرامته من قبله ان استقل الترميز فان لم يستقل الجهر القاضى ولا
 يتوقف على طلبه على الترميز كمثل عليه عبارة جج الا فى نقلها عن الشوى (قوله جهر عليه الحاحكم) أى
 قاضى بالاجمور لاجله لا يضى للدماء خلافا لادعى بل لا يتوزر كالجهر بما أبان فى الجهر من غير موال لانه ان
 كل واحد منهم يظهره والا فهو يلزمه التنازل فى حاله بالمصلحة توفى مختصة فى الجهر بشرطه بامنه اه شوى (قوله
 جهر عليه بالاحكام) أى جواز اعلى بالشرح الارشاد لمجرب ووجوب اعلى بالشرح المنهاج وهو المتمدن عبارة جج

بل بحر قريب والمراد بماله
 ماله العسنى أو الدين الذى
 يتبرأ الاداء منه بخلاف
 المنافع المقصوب والتائب
 ونحوهما وقوله أى لازم
 مع قولى أو له وليه وجوبا
 من ز يادى وانما يحرم على
 من ذكر (بطله) ولو كرهه
 لان فيه مضرا ظاهرا (أو)
 طلب غرامته) ولو نواهم
 كاوليائهم لان الجهر لهم
 (أو) طلب (بمعهم ودونه
 كذا) أى لازم الى آخره
 فان كان لغريمه ولو شخص
 ولم يطلب جهر عليه الحاحكم
 (وسمى له) (اشهاد على جهره)
 أى الخلس

وقد يصحبه الى الحاكم الجرم من غير طلب وذلك فيما اذا كان الدين الموجب له من احد وجهي شفعة كالقراءة
 بالسلبين فمن مات وورثه له مال على مغلي اه شوري (قوله مع النداء عليه) فيقول المنادي الحاكم اه جرم على
 فلان ابن فلان اه حل والنداء مستقرا متعلقا مع النداء متعلقا بشهاد أي سبه الا شاهد والنداء وصارة
 حج واشهاد الحاكم بدينه على غيره وسن ان يأمر بالنداء عليه ان الحاكم جرم عليه انتهت (قوله ولا يحل مؤجل
 بجرح) واذا ثبت أموال المقتل لم يدخر منها شيء له وحل من قبل القضية التحق بالحال اه شرح مدر
 (قوله بحال) يجوز ان يقرأ بالتخفيف أي بحال من الاحوال يجوز ان يقرأ بالتشديد وهو ان كان غير محتاج
 اليه فيه عليه للتأديف عنه اه حل فالباء على الاول بمعنى في متعلقة بصل وعلى الثاني سبب متعلقة بصير (قوله
 لان القضية خربت باللوث) خوب كعلم اه شوري والقصة وصف فام بالانسان صالح للالزام والالتزام وهو
 يؤول باللوث فلا يمكن التمسك به وذلك الحق به ضرب الرق كآمر اه دل على الحلال (قوله لان القصة
 خربت) أي بالنسبة للمستقبلات التي لم يتقدم له سبب اياها بالنسبة لمضي ولما تقدم به سبب فلا يكاد اخرتها
 عدوا تاها بعض ما وقع فيه ويحصل المتقدم منه كالنقد من مال اللوث الرد المتصل باللوث أي يشين باللوث انه
 حل من حين الرد قال الرافعي وكذا استقر في الحرب ويؤخذ من الحلول باللوث ان من استأجر جرحا بآخر مؤجلة
 ومات قبل حلولها وقيل استيفاء المنفعة حلت باللوث كآق به الشرف المناوي وأما انتفاء الحلال الحلي بعدم
 حلوها فانظر الى انه هل يستوفى المقابل بخلاف شبه صور الحلول باللوث فرد وان سبب الحلول باللوث خراب
 القصة وهو موجود هنا اه سلطان (قوله به يتعلق حق الغرماء به) أي المالكين ببعض ما يقع من خيار أي له
 أوله ما كان حق الرماء لا يتعلق به فله الغرم والأكراه على خلاف المحلقة وما لم يكن ما يتصله من ثوابه فله
 التصرف في ذلك كيف شاء اه حل وكذا المنفعة التي يقطعها الحاكم له وأوله هو في سم قوله وشرا في
 ذنبه على الاذرى يستحق من منع الغرماء الذين لو دفعه الحاكم في كل يوم شفعه ولعله ناشئ به فانه يصح
 جرموا وأشار اليه بعضهم ذكر ذلك في شرح الروض واعلمه طب ويستثنى أيضا تصرف في نحو ثوبه
 كآجر به بعضهم (قوله أو بدونه) أي الإشارة بقوله فان كان لغرمي على اه شيئا (قوله عينا كان أو ديننا
 أو منفعة) لا يقال هذا التعميم منافي قوله أو لاختلاف المنافع لانها تقدم ان المنافع لا تنضم الى المال
 العيني والديني الذي ييسر الوفاء منه ثم يتفاوت في النسبة بين الثالث وبين الدين وانما ينظر لعين والدين فقط ثم
 اذا زاد منه على ما ذكر جرحه عليه وبعد الجرح به أي أقره الى اعنائه ودينه ومنافعه حتى حرام ولده وما وقف عليه
 مرة بعد أخرى حتى وفي ما عليه من الدين فلا منافاة بين تعدى الجرح الى المنفعة وعدم اعتبارها في الابتداء على ان
 الكلام في منفعة لا يتيسر منها ما ينضم الى المال الا وما تناق في الاعم فلا تناق في مما تقرر من تعدى الجرح الى المنفعة
 التي لا يتصل منها شيء في الابتداء هو تعدى الجرح الى ما يحدث من كسب وغيره اه ع ش (قوله فلا يصح
 تصرفه فيما يجرم) ويحرم عليه عوط الامه ولو قبل لا تجسب واذا جلت تصرفه له قال شيئا وظاهره انه
 لو انك الجرح بغير بيعها أو مسكها بعد التعداد لم يجرم ولو لم يفسد به بعض ما يتنازع افرجه اه قل
 على الحلال وقوله لم تصرف امره ظاهر سواء كان موصرا أو موصرا وصار مقرر مدر ولو باع أو وهب أو استرى
 بالعين أو أعتق أو وقف أو أقر أو كاتب حتى قبل وقف تصرفه المذكور وان أتمه فان فصل ذلك من الدين
 لا يرتفع القضية أو اموال الغرماء أو بعضهم نفذ أي بان انه كان نافذا والا أي وان لم يفضل لغيره أي بان انه كان لغيره
 ولا ظهر بطلانه في المسائل المتعلق بحكمهم كالمهر ونحوه لا يجوز عليه بيعكم الحاكم فلا يصح تصرفه في مراعاة
 مقصودنا غير كالمسألة ثم قال الاستيلاء بالتمتع عدم تفرد كآفاده قالوا ليرجعه الله تعالى خلا للفرز الى في
 الخلاصة ومن تيممه لان جرح النفس أقوى من جرح الرض بدليل انه يتصرف في مرض اللوث في الشفعة انتهت
 وتول قول وهو بعيد يؤيد بالعبارة مستخدم في الايراد من المتصرف حيث تنازع مستب لشفه في الدين وقد اختلفت

مع النداء عليه لجرح الناس
 معاملته والتصرف بالناس من
 زائد (ولا يحل) دين (مؤجل
 بجرح) بحال بخلاف اللوث
 لان القصة خربت باللوث دون
 الجرح (وبه) أي وبالجرح عليه
 يطلب أو بدونه (يتعلق حق
 الغرماء به) كالأمر عينا
 كان أو ديننا أو منفعة (فلا)
 تراجم فيه الدين الحلاله
 (ولا) يصح تصرفه بما
 يضره من كوقفه وبيعته (ولا)
 يصح (بعضه) ولو تصرف به
 بدنه بغير إذن القاضي

للكة ثبت الاستيلاء كاتدم تقاسمه هاتم اذا دعت الملك النفس ثبت استيلاها لان عدمها كما كان لما تم وقد زال (قوله انه اجر ثبت الخ) هذه الهة بما تشقعي البطان حيث اذنا القاضي وقد مرص شخباصة البيع ولو لا جنسي باذن القاضي وقد يرقبان القاضي يتخاطفون والغير فيه ابعدهم من ظهوره عند عدم الاذن تأمل وقوله ومن الجائر ان تعلبس ثيابا في المسكن بتمه قوله ولانه من الجائر الخ (قوله ان يكون له غير آخر) أي لو يتر من ندائه عليه وقت الجائر بلو ذلك لجسج آراب الدين بلوا غيبة بعضهم وقت النداء أو مرضه فلم يعلم الحال اه عش على مر (قوله المقد بجامس) وهو ان يكون غير غوري وشتمه لم تصدى الجبر للقرى لانه يصح الجبر به والمضد انه لا فرق اه حل (قوله وبصرفه فيه) كان الاولى ان يقول الخ وذلك لان المذكور قيدان قوله يصرفه فيه وقوله بما يصرفهم فخر بالاول التصرف في المنة والنكاح والطلاق والخلع واستقاط الفصاص ونحوه بالثاني الرد بالعيب والافاقه (قوله وكسكاه) أي وموئنه كسكاه كما سياتي اه فشنا وقوله وتعلمه أي زوجته بالواشتم امرأة اجنية بعرض من ماله فانه لا يصح للمهر بعينه اه عش على مر (قوله ان صدر من زوج) أي لانه يأخذ العوض في العارية لتسرع لان البيع لا يصح لصنر الامن الزوج فكان الاحسن ان يقول ان كان المثل للامس والزوج فخير به مالمو كانت هي المظلة فان خالعت به من بيع وان خالعت في ذمهها صعبا وعبارة عش قوله ان صدر من زوج فان صدره غير فقيه بتفصيل وهو انه ان كان بعين لم يصح الاختلاع عما عدا المترام وأبدن صح وزم فتمت ولا تراجم به الغرماء لحدوثه بعد الجبر انتهت (قوله واستقاط الفصاص) أي ولو بما عدا ما لم يمتنع العوض بما عدا عدم الثوب بت على الغرماء وقاس ما يأتي من وجوه بالكسب على من عصى بالدين انه اذا عني هنا عن الفصاص وجب ان يكون في مال لانه كالكسب الواجب عليه لكن لو عني بما عدا الحمل الصنيع الاثم كاتقضاء اطلاقهم اه عش على مر (قوله ان كان بقطعة الخ) واذا استوى الامر ان يفتني جواز الرد لان السلفة تقي به مع غيرها اه وشالف مر فقال اذا كانت النقط في الامسك أو استوى الامر ان فلا رد اه مر وفي شرح الرضا لا رد أيضا اذا لم تكن قطعة املا في الرد ولا في الإبقاء وكلام الاصل فيها استدفع اه سم (قوله في حقهم) انما يقيد به لاجل التفصيل المذكور في المتن اما في حقه أي المقر بنفسه فيقبل معطله غير تفصيل بمعنى ان ما أثر به يستغرق ذمته اه (قوله ولو بعد الجبر) أي ولو استند الجواب الى ما بعد الجبر وهذه القاية بالنسبة للعينة أي سواء أسندها قبل الجبر أو بعد ولا يظهر وجوبها لعمين أو لا يمكن رجوعها عنه من حيث وجوبها لمن حيث ذاتها ولا يصح رجوع التعميم لا لافران الفرض ان الاقرار في الشكل بهدا الجبر أو بالاضافة في مقابلة تشديد المتن بقوله أسند وجوبه لما قبل الجبر (قوله كما يصح في حقه) الكاف لتقاسم وقوله وكافراض المربض الخايم بجامع الجبر على كل وان كان في المربض بالنسبة لادعوى الثلث اه (قوله تراجم به الغرماء) يتجمل انه مبني لفاعل والقرمان في فعل به والمفاعل ضمير يعود الى المربض والراحم في الحقيقة عنوان كان المقر به بالدين لكن يصح استناد المزاخنة للمربض باعتبار اقراره ومجتمعه انه مبني للجهول والغرماء بالتأني لفاعل والتقدير تراجم المقر به الغرماء على كل حال فالمراد غرماء العصة أي الذين ثبت بينهم في حال العصة (قوله فان أسند وجوبه بعد الجبر) هذا احترازا لتقديره بالظرف وهو قوله لما قبل الجبر وقوله أول يستند وجوبه الخ بمجتمعه قوله أسند وجوبه فهو لفظ وشتموش (قوله فلا تراجمهم للمقر به في الثلاث) أي بل يطلب بعد ذلك الجبر اه شرح مر (قوله ولتنزله الخ) قال الشيخ عجرة تدعى التنزيل على الاقل الاقرار بالعمل فانه يحصل في المكن في نزل على أقل المراتب اه وقرق سم بان التنزيل هناك على الاقل يلحق الاقرار بالكتابة فحصله فانه العصة في حقه اه شويوي (قوله على أقل المراتب) تخرج به أهلاها وهو من الجنابة وانما كان أعلى لانه يقبل الاقرار به سواء يجب قبل الجبر أم بعد وفي حقهم (قوله بمادة العترة من حجة القبر) كان علمت أو جن أو جنين (قوله

لان الجبر يثبت على العموم ومن الجائر ان يكون له غير أجر ويخرج بحق الغرماء حتى الله تعالى العقيد بما صحر كز كلونذرو كفارة لا يتعلق بجمال النفس كما جزم به في الروضة كالمها في الاعيان وبصرفه فيه تصرفه في غيره كصرفه فيها وشراء في ذمته فثبت المبيع والتم فيها وكسكاه وطلته ونطفه ان صدر من زوج واقصاه واستقاطه الفصاص ورده بيب اقله ان كان بقطعة الا ضرر في الغرماء ذلك (و يصح اقراره) في حقه (بين أو جنابه) ولو بعد الجبر (أو بدن أسند وجوبه لما قبل الجبر) كما يصح في حقه وكافرا والمر بصددين تراجم به الغرماء فان أسند وجوبه لما بعد الجبر وقيد بمعاملة أول يقدمه ولا غيرها أول يستند وجوبه لما قبل الجبر ولا للمبعد قبل اقراره في حقهم فلا تراجم للمقر به في الثلاث لتقصيره بمعاملة في الاولى ولتنزله على أقل المراتب وهو من المعاملة في الثانية ولان الأصل في كل سادت تقديره بآخر سؤمن في الثانية فتقيد بها في الروضة بما اذا صدرت من حجة للمقر فان أمكن

فيبقى ان يراجع) أي فان أسند لما قبله الجروضح أو لما بعده فان قبيل يدين بمعاملة ثم قبل أو غيره قبل
 اه حل (قوله لا قبل اقراره) أي قبل تفسيره فالتبليط بانص (قوله ويجمعه في الثانية) أي
 فيراجع لاجل التفسير فان فسر يدين بمعاملة ثم قبل أو غيره قبل وقوله لا يدين أي يدين بمعاملة (قوله
 قبل) أي في حقه فقط بمعنى أنه يحبس ولازم حتى يعطى القراء قدر ذلك الدين الذي أثر به هذا ان خلق في
 قدره ولكن لا يعطى ثبوت اعساره لئلا يلازم تبليطه والذي يظهر ان يحصل كلامه على ما اذا قال في اقراره
 واقر على وفائه شرعا غنثي بحبس ولازم حتى يرقى جميع الدين كله ويصل ثبوت اعساره لانه لا يقدّر على
 وفاء ذلك الدين شرعا بأكمله حتى يكون قادرا على وفاء جميعه اذ ليس له شرعا ان يزيد الواحد على قدر قطعه اذا كان
 معسرا واستمرزنا بقولنا في حقه فقط عن حق القراء فانه لا قبل اقراره بالنسبة لهم فلا يراجعهم المقر اه
 شيخنا ح ف وقوله ان قدره الخ أي لانه لا يوفيه الا بما زاد ان القرض انه حدث بعد الجرح اه رى
 وقوله يستلزم الخ لانه لا يجوز له توفيقه الا بعد توفيق جميع الدين للتقدمة اه قبل وفي عـ
 على مر مانصه قوله قبل ويصل ثبوت اعساره قد يوقف ثم لا يذكركه فان قدرته على وفائه شرعا انما
 تكون بعد توفيق جميع الدين المتقدمة اذ الدين الحادث بعد الجرح لا يراجع مستحقة القراء فالحجـ
 انه لا فرق بين المساوي للمقر به وغيره ثم رأيت في ج مانصه فان قلت قوله قبل ينطبقه افتناء ابن
 الصلاح بأنه لو أثر بدنه وجب بعد الجرح واعترف بقدرته على وفائه قبل ويصل ثبوت اعساره قلت يمين
 حصل قوله قبل على انه بالنسبة لخلق القراء و يرتب على ذلك قوله عليه ويصل ثبوت اعساره
 لان قدرته على وفائه شرعا تستلزم قدرته على وفاء بقية الدين اه وكتب عليه سم قوله لان قدرته
 على الخ في نفسه نظر لان عبارة القراء فيها تقتيد القدرة الشرعية ويجوز ان ير بالقدرة الحسية فالوجه
 ان يعلان ثبوت اعساره انما هو بالنسبة لذلك القدر الذي اعترف بالقدرة عليه فليتلأ اه اقول له
 يشدح التوفيق المذكور ويعلم ان التعبير بالشريعتهن كلام ابن الصلاح لان كلام المقر وعليه
 فالقول القراء انما قد شرعا اتعانه يعطى اعساره بالنسبة لجميع الدين لتصرحه بما ينطبق حل القدرة في كلامه
 على الحسية اه (قوله ويصل ثبوت اعساره) قال الشيخ سم لا يفتي ان يفهم من يعلان ثبوت الاعسار يعلان
 الجرح وانفكاكه فانه لا وجه لذلك فان اقراره بللاء أو ثبوتها بعد الجرح لا يفتي بحسبها ولو اقرها بعد
 ولو فرض وجودها قبل فبأنه اخفى ماله عند الجرح وذلك لا يمنع من الجرح كبحر حوله كما لا يشغى
 انفكاكه أيضا كماله ومعالمه بما يأتى بل الذي يفتي أن يكون من فوائد يعلان ثبوت الاعسار مع شاه
 الجرح ثم لو طالب بهذا المقدار لان يتزوجوه على نسبة دونهم لم يفد دعوى الاعسار ولهم حجه ولازمته
 فليتلأ اه شوى (قوله لان قدرته على وفائه شرعا) مقتضى هذا التبليط ان المقر قال في اقراره
 واقر على وفائه شرعا غنثي بحبس يعطى ثبوت اعساره في جميع الدين التي عليه فيحبس حتى يؤدي جميعها
 ومع ذلك لا ينسل الجرح ولو ادها الا الشك القلبي وأما اذا قال واقر على وفائه حسا فلانما يعطى ثبوت
 اعساره في القدر المقر به فقط فيحبس حتى يؤديه للقراء ولا يحبس على غير من بقية الدين ومنه ما لو طاق
 في القدر نظريتها بحسبة ولا بشرعية اه (قوله تستلزم قدرته على وفاء بقية الدين) قال مر
 ويشترط كونهم اقديرا وأقل اذ قدرته عليه لا تستلزم قدرته على ما هو أكثر منه قال فالخصل انه ثبت قدرته على
 قدر ذلك الدين وعلى أقل منه لاهي أكثر منه اه فان قلت ما إذا يعلان ثبوت اعساره بالنسبة لقدرة ذلك
 الدين وأقل منه منع انه يجوز عليه كماله القرض فلا يصح تخصيص بعض القراء بالوفاء قلت قد نظر فانه
 في حال طلب جلة القرض ما منسقدار ما أتى باللاء عليه وزاعى دونهم فادعى الاعسار به فيؤجر حجه
 ولازمته لثبوت يساره بالنسبة اليه وفي القول الحاكم الجرح عنى الجرح من القراء فطالبه به بعضهم بذلك

فيبقى ان يراجع لانه قبل
 اقراره انتهى ويجمعه في
 الثانية (تتليه) اه
 ابن الصلاح بأنه لو أثر بدنه
 وجب بعد الجرح واعترف
 بقدرته على وفائه قبل ويصل
 ثبوت اعساره أي لان
 قدرته على وفائه شرعا تستلزم
 قدرته على وفاء بقية الدين
 (ويشغى الجرح)

القدر فيكون حجة عليه ولازمة ونحوها أو أرى بعض الغرما فيبقى الاقدم اعترف بالامانة بقدره لئلا يمتلأ
 وأما محل الكلام على انه يبطل الخبر بانراؤه المذكور فحده نظر لان اقراره بالامانة لا يقتضي انتفاء شرط الخبر
 عند ابتداءه حتى يكون باطلا لغيره ولا لغيره بالامانة بعد الخبر ولو سلم فغايته انه أخفى ماله عند الخبر وذلك لا يمنع صحة
 الخبر كصحة جوابه فانظاره اه سم (قوله لمحدث بعده) ولو اذجه ماله على دينه لانه يغتفر في الدوام لا يغتفر
 في الابتداء اه ع ش على (قوله وثم العبد) راجع لكل من الهبة والوصية فحده في الهبة القبض وفي
 الوصية بغير الوصي (قوله ولبائع جهل) أي يفتن في ذمة المقتبس اه شرح (مر) أما البائع بعين من ماله
 فبینه ما مل من أصله ولو اختلف في العلم وعدمه هل يصدق على الأول أو مدى الثاني فيه فقلوا والأقرب تصديق
 مدى الجهل لان الأصل عدم العلم ولان الظاهر من حال المعامل العقل انه لا يعلمه مع العلم لانه قد يفتن إلى
 تقويت ماله اه ع ش على (قوله وله ان تراحم) ضميم للمتمدنه أي أجاز لاراحم الفرماء
 لحدوث دينه ومضاه اه شجنا (قوله بخلاف الهبة المتصيرة) وفيه في عدم الراجحة لحدوثها إذا جاز خلافا
 لما قد تقدمت صيرته قال في العباب فان علم أو أجاز لم تراحم الفرماء لحدوثه ومضاه اه قال شجنا وما في العباب
 هو المنقول اه شوري اه (قوله أيضا بخلاف العالم) أي فليس له الضيق والمزاج اه شرح (مر) أي
 بل يفتن عليه الصراة في الخبر وفي الفرماء دونهم

● (فصل فيما يقع في مال المجهور عليه الخ) (قوله وغيرهما) كترك ما يليق به من التبادر والنفقة عليه أي وما
 ينبع ذلك كبروت اعصاره الخ اه ع ش المشار اليه بقول المتن وإذا أنكر فرمائه اعصاره أي آخر الفصل
 (قوله يبادر قاض الخ) المراد بالقاضي فاضى بلد القلس اذ لا ولاية على ما لو يغير بلده ليعال القلس وما ثبت
 له من ماله من بيع ماله كذا كره عليه على التفسير يأتي نظيره في مجتمع عن ادمه مقوج وحب عليه بيان أسر وظل عليه
 صاحب من ماله من اذانه فيأمره بالحكم به فان امتنع وله مال ظاهره ومن جنس الدين وفي منة أو من غيره ماله
 عليه ماله ان كان يحمل ولايته ولكن يفارق المجتمع القلس في انه لا يفتن من على القاضي يبيع ماله القلس بل له
 يبيع كما تقرر وأكرامه للمجتمع تعزير محبس أو غيره على بيع ما يفي بالدين من ماله لا على بيع جميعه معاقلة
 وبيع المالك أو وكيله باذن الحاكم أولى لبيع الاشهاد عليه ولا يحتاج إلى بيعة ماله ملكه يتصلقه بالبيع
 الحاكم أو نائبه لا بد ان ثبت انه ملكه على ما قبل اه شرح (مر) (قوله يبادر قاض الخ) خروج المحكم
 فليس له البيع وان قلناه الخبر على ما قاله جج في شرح العباب وان كان عموم قول (مر) فليس بحق القاضي
 دون غيره فلا فلان الخبر يستدعي قسمه المال على جميع الغرما في الجائز ان ثم غير فرمائه الموجودين ونظر
 المحكم فامر من معرفتهم اه ع ش (قوله بقدر الحاجة) متعلق ببيع قال ع ش على (مر) هذا صريح
 في انه لا يبيع الا بعد الدين ويشكل عما تقدم من انه لا يتخير عليه الا اذا رزق منه على ماله الا ان يجب بانه قد
 يبره بعض الغرما بعد الخبر أو يتحدث ماله بعد مارت أو نحوه (قوله ولا يخرط في المبادرة) أي لا يجوز له ذلك
 اه ع ش على (مر) (قوله فحين يفتن) أي ناقص وفي المباح خمسة تخمس بان يفتن نفسه وأولاه ويتهدى
 إلى معقول وفي التنزيل ولا تخسوا الناس أنفساهم ويختل الكل بخسائهم ونحوه يفتن ناقص (قوله وان
 احتلها بالنسبة) لقد ع في المقابل المقابل بانه تبقى له اذا كانت لثقتيه كما لو خد من شرح (مر) (قوله لتسبه أو
 لغريمه) كرامة وهي كل داء في الانسان غريمه عن الكسب كالغريم وشكر الدين اه ع ش على (مر) (قوله
 لانه يسهل تحصيلها بالجرم) أي من بيت المال وقوله فان تعذر أي يتصلها بالكل بان لم يكن في بيت المال شيء أو
 امتنع مثوله من البذل اه شجنا ع ش (قوله فان تعذر) أي تمزق بيت المال كما في نظار مصر به ج
 في شرح العباب وقوله قتل المسلمين أي سلبهم واعرض بأن سلبهم المسلمين انما يلزمهم الشيء الضروري
 أو ما يضر بهته وما ذكر ليس ضروريا بالنسبة ولا قريصته وأوجب بان المناصب ورجالها يترب عليها صلحا

لمحدث بعده يكسب
 كاصطفا (مر) وهذا أهم من
 قوله حدث بعده
 باصطفا (وصية وشراء)
 فقلنا المتصور والظاهر المنتضى
 شبهة للمحدث أنما ان
 وهبة بعضه وأوصى به
 وتم العدة فله يفتن عليه ولا
 تنافي للفرماء به (وليبائع)
 ان (جهل) الحال السخيف
 والتعلق بماله كسبا
 و (ان تراحم) الفرماء بشبهة
 وان وجد من بخلاف
 العالم لتصرفه

● (فصل فيما يقع في مال المجهور عليه بالخ) (قوله وغيرهما) كترك ما يليق به من التبادر والنفقة عليه أي وما
 ينبع ذلك كبروت اعصاره الخ اه ع ش المشار اليه بقول المتن وإذا أنكر فرمائه اعصاره أي آخر الفصل
 (قوله يبادر قاض الخ) المراد بالقاضي فاضى بلد القلس اذ لا ولاية على ما لو يغير بلده ليعال القلس وما ثبت
 له من ماله من بيع ماله كذا كره عليه على التفسير يأتي نظيره في مجتمع عن ادمه مقوج وحب عليه بيان أسر وظل عليه
 صاحب من ماله من اذانه فيأمره بالحكم به فان امتنع وله مال ظاهره ومن جنس الدين وفي منة أو من غيره ماله
 عليه ماله ان كان يحمل ولايته ولكن يفارق المجتمع القلس في انه لا يفتن من على القاضي يبيع ماله القلس بل له
 يبيع كما تقرر وأكرامه للمجتمع تعزير محبس أو غيره على بيع ما يفي بالدين من ماله لا على بيع جميعه معاقلة
 وبيع المالك أو وكيله باذن الحاكم أولى لبيع الاشهاد عليه ولا يحتاج إلى بيعة ماله ملكه يتصلقه بالبيع
 الحاكم أو نائبه لا بد ان ثبت انه ملكه على ما قبل اه شرح (مر) (قوله يبادر قاض الخ) خروج المحكم
 فليس له البيع وان قلناه الخبر على ما قاله جج في شرح العباب وان كان عموم قول (مر) فليس بحق القاضي
 دون غيره فلا فلان الخبر يستدعي قسمه المال على جميع الغرما في الجائز ان ثم غير فرمائه الموجودين ونظر
 المحكم فامر من معرفتهم اه ع ش (قوله بقدر الحاجة) متعلق ببيع قال ع ش على (مر) هذا صريح
 في انه لا يبيع الا بعد الدين ويشكل عما تقدم من انه لا يتخير عليه الا اذا رزق منه على ماله الا ان يجب بانه قد
 يبره بعض الغرما بعد الخبر أو يتحدث ماله بعد مارت أو نحوه (قوله ولا يخرط في المبادرة) أي لا يجوز له ذلك
 اه ع ش على (مر) (قوله فحين يفتن) أي ناقص وفي المباح خمسة تخمس بان يفتن نفسه وأولاه ويتهدى
 إلى معقول وفي التنزيل ولا تخسوا الناس أنفساهم ويختل الكل بخسائهم ونحوه يفتن ناقص (قوله وان
 احتلها بالنسبة) لقد ع في المقابل المقابل بانه تبقى له اذا كانت لثقتيه كما لو خد من شرح (مر) (قوله لتسبه أو
 لغريمه) كرامة وهي كل داء في الانسان غريمه عن الكسب كالغريم وشكر الدين اه ع ش على (مر) (قوله
 لانه يسهل تحصيلها بالجرم) أي من بيت المال وقوله فان تعذر أي يتصلها بالكل بان لم يكن في بيت المال شيء أو
 امتنع مثوله من البذل اه شجنا ع ش (قوله فان تعذر) أي تمزق بيت المال كما في نظار مصر به ج
 في شرح العباب وقوله قتل المسلمين أي سلبهم واعرض بأن سلبهم المسلمين انما يلزمهم الشيء الضروري
 أو ما يضر بهته وما ذكر ليس ضروريا بالنسبة ولا قريصته وأوجب بان المناصب ورجالها يترب عليها صلحا

(بعضه) بنفسه أو نائبه
(مع غرضه) بأنفسهم أو
نوابهم لأنه أليق القلوب
ولأنه يسكن على ماله من
العيب فلا يردوه فغير بدونه
فالثاني (ففسوه) لأن
طالبه فيه أكثر (وقسم
غنه) بين غرضائه (نذا) في
الجسم وهو من زائد
فان كان لنقل المال إلى
السوق فترأى القاضى
استدعاء أهله إلى جلاز قائل
الموردى بان الزيادة ولا بد
في البيع من ثبوت كونه
ملكه وحكى فيه السيكي
وجهمين وروح الاكتفاء
باليديوي بالانزاد الشرح
لوطبوا من الحاكم قسمة
شيء بأيسر من ليحجم حتى
يثبت ملكهم (بين مثله
حالا من تقدم بحله) أى
البيع لانه أسرع إلى
فضا الحق (وجوبا) في
ذلك وهو من يادى نعم ان
رأى القاضى البيع بحل
دون الغراء أو روضا مع
القاضى بين مؤجل أو يبيع
تقد الحلى جز (وليدفع)
البيع (المبايع فساد) فلا
يبيع (ما تعلق به حق)
كرهون وهذان من يادى
(لخوانا) لما تعلق بالثقة
وكونه عرضة للهلك (فتقولا
فتقولا) بفتح العين أشهر من
ضمه لان المنقول يتخلى عليه
السرقه ونحوها بخلاف
العقار

عامة فزادت منه ما يشترى من الضرورى اه حل (قوله بعضه) الباء بمعنى مع متعلقة ببيع وقوله مع غرضائه
متعلق بضمه وقوله لانه أى حضوره وحضورهم أليق القلوب ولانه أى القلق بين ماله الخ وهم أى
الغراء ما قد يردون الخ (قوله ولانه بين مقدمه) أى أو يذكروا صفة معالوة فتفكر فيه الزمنية اه
حل (قوله وقسم غنه بين غرضائه) اه على نسبة ذواتهم واستثنى من القسمة ما تعلق بحلى كتاب القاضى عليه
دين معاله ودين جناة فانه يسد من المعالاة ثم الدين الحناية ثم الضرم لان الدين المعالاة يتناول بما يدينه من
الحناية مستثيرة ويجوز الكفاية عرضة للسقوط اه حل (قوله نذا في الجسم) قال هر نعم ان تعلق بالسوق
معرض معتبر على نقله وجب (قوله فان كان لنقل المال إلى السوق فترأى) أى له واقع أو ظن الزيادة في غير
السوق وقوله جاز بل وجب كالمظهر اه حل (قوله ولا بد في البيع من ثبوت الخ) أى لا يبيع الحاكم
حكمه لانه لا يبيع الحاكم حكمه حكم كلب أى في الفرائض ونقل عن شيخنا ان تصرفه ليس بحل ولا يبيع الحاكم
نباية اقتضاها الأولية اه حل (قوله ويؤيد الاول الخ) ويرقى بينهما بان الجاز يشترط امره فلو كان على يد
الخاص مستحقا الغير والمالكه وانذره لغيره لم يكن ظاهر الحالى أن ما فيه ماله بخلاف ما طلب
الشركاء فسميته فانه يحتمل احتمال الاقرب بأن يكون مستحقا الغير اه حل بالحق (قوله بين مثله) اه
فلا يبيع مع جلاز حل قبل القسمة فان لم يجد من يشتري به فله وجب الصبر بخلافه وفي لزوم قالوا
يبيع وتقدم في عقد المرتبة أنه لو زاد اذ اقبى الثمن قبل لزوم البيع واستقرت بالزيادة كانت محالين بغير
به عليه بالزائد ويكون هذا فصلا للبيع الاول وان لم يبعه وقد عكس من يبعها فخصه والقاضى يحس مثل هذا
هانما رأيت شيئا بفساده في ذلك حيث قال ولو باع بفساده لم يظهر رغبته بالذات فباس ما ذكره كروا في الرهن
والوكالة فانه اذا لم يبيع لنفسه فبأن ذلك هنا اه حل (قوله نعم ان رأى القاضى البيع) أى لو كان
يسعى بنفسه بجل دون الغراء أى لو كان المثل غير متداول وقوله أو روضا مع القاضى الخ أى والحال أن يتداول
البيع في هاتين القسمة والمثل والقاضى قد أفن لهم في البيع اذا مطلقا من غير تشديد بشئ وقوله
أو يبيع تقد الحلى معطوف على بين مؤجل اه حل وعش وغيرهما (قوله أو يبيع تقد الحلى جلاز) انظر
هل مثل المؤجل وغيره قد بالدون عن المثل فيصور اذا روضا فاحتمل ثم رأيت هر سئل عن ذلك فقال
الى المنع ويرقى بينه وبين المؤجل وغيره قد بالبداهة بفتح فيهما الاصفة والثبات هنا حتى يتناول فيه الاحتمال
ظهوره غير ثم ما احتاطا فيهما اذا كبر ضرره على الترميم لظهور فيه ما يتخلف في ذلك فليتناهل اه سم
وعبارة روى قوله نعم الخ وكذا لروضاء بدون عن المثل وينسب إلى جلاز بان القاضى قد باع على ما قبله واستقر به شفا واما
الموعود قال قد يرقى بين البيع بدون عن المثل وينسب إلى جلاز بان القاضى قد باع على ما قبله واستقر به شفا واما
يتصرفه بالحق سم على ما يوافق (قوله ما يوافق فساد) أى أو نبيه واستبلا فغواظ عليه اه شرح
هر (قوله فلا يبيع) انظر لانه قد يبيع غيره قد يبيع لضمه لتقصيره ولان لا يبيع بوجده فعل اه ع وشورى
والا قرب أى يقال ان قد يبيع غيره لمصلحة فلف هو لا يبيع ولا يبيع من الاضيق اه اظفى (قوله ما تعلق به حق) أى
نذا كالجسم من كلام الادبى كرهون وجان فيسأل الحق المستحق ويبحثان الرقعة بتدبير بيع الحلقى
على المهرين أى لان الحناية اذا طرأت على الرهن قدمت ولان المهرين اذا تعلق بيطل حق المرتبة يختلف
الحلق وأعلى عنه والاشتباه بين بيع المهرين وانما قدم القاضى المبادرة الى راءة ذمة المردون أى وهو الملقى
في ذلك سنان أو لان تعلق الرهن اذ لا له حلى اه حل (قوله لخوانا) أى وسواء لم يكن يدرى ان الرهن
لا يباع امانة فتقولا لاداه من غيره فخر من الكل صيانة للغير من الابطال اه حل ولكن في عبارة غير ما
وفى اسم ما فيه قوله فيقوا لا المير فترعى السجل كما يصير به كلام الايام صيانة للغير من الابطال
مير احصاها بفتح وهر اه (قوله فتقولا) أى لا بد من تدبيره للميرس على نحو الخاص وقوله فتقولا يقدم

فساده غير المحروران مندوب
لا واجب (ثم ان كان التقدير
الذي يسبق به (غير دينهم)
جنباً أو نوعاً (اشترى) لهم
(ان لم يرضوا) بالثمن لانه
واجبهم (والا) بأن
رضوا به (مصرف المسم الا في
نحوه) مما يمنع الاعتراض
فيه كبيع في الزمة فلا يجوز
مصرفه ونحو من زلف
(ولا يسل) القاضي (ميسا)
قل قبض عنه احتياطاً لانه
يصرف عن غيره فان خالف
ضمن كذا في الرزمة وأما ما
ويشئ كما قال الشيخ ان
يجوز ادائه له لانه لو اعتدا
غيره فان له بالاجهاد
أو تقبل جميع فلا ضمان
(وما قبض سهمه) بين الغرماء
نسبة دينهم على التدرج
لترتيبهم فتمت الملقى واصل
السهم المستحق بل ان طلب
الغرماء القسمة فوجب (فان
صير) قسمة لقلته وكثرة
الدون (آخر) قسمة
لجميع ما سهل قسمة
فان أروا التأخير بل
طلبوا قسمة في النهاية
يصحهم وقوله السبيح عن
الغرماء في وقال الشيخان
الظاهر خلافه وقوله غيرها
من الموردي وغيره قال
السبكي في الظاهر في النهاية
لان الحق لهم فلا يجوز
تأخيرهم عند الطلب الآن
تظهر مصلحة في التأخير

منه البناء على الأرض ٥١ حل (قوله وقال السبكي الخ) فتيه من الذي يتعلق به حق ولا يخاف فساد
يقدّم على ما يخاف فساد ما لم يتعلق به حق وليس يصحّ تمّ أحسن من ذلك كما قال الأذرى ان نوك الامر
الى نظر القاضي وما يرام بمصلحة ويجعل اطلاق الاصحاب على الغالب ٥١ سم كذا في شرح شيخنا ٥١
شورى (قوله ثم غيره) بالرفع والتقدير ثم باع غيره أو تمّ غيره وباعه وأما ما فيه أو غيره فلا في خلاصه بل يلزم
عليه ما لم يرضوا اذا التقدير في النصب ثم يقدّم غيره وليس غير المتقول في غير ما يقدّم غيره ٥١ عـ
(قوله و يقدّم منهما ما يخاف فساد) أي على ما لا يخاف فساد منهما أو جسد بقسطان ما يتعلق به حق ولا يخاف
فساده يقدّم على ما لم يتعلق به حق وخيف فساد وليس معناه أو جسد ذلك ان قول المصنف و يقدّم ما يخاف
فساده أي وجوبه أو قوله فأتعلق به حق ندب أو قوله فخرنا أي وجوبه أو قوله فخرنا أي ندب ٥١ حل (قوله في
في غير ما يخاف فساد غير المحروران الخ) أي وأما ما فيه ما فوجبه والاحسن تطويع الأمر في ذلك الاحتياط
الحاكم وعليه بذلك الواسع فصاره الاصل ويجعل كلامه على الغالب حتى اذا اقتضت المصلحة خلافه فعل به
الاجاز كرواه فأداه شيخنا بما لا يخفى ٥١ حل (قوله كبيع في الزمة) أي ويجوز كذا وكذا بكتبه أو بغيره
كبيع في الزمة أي وكلفه في اجارة الزمة ونحوه الكتابة على يتفق فيها ٥١ شـ (قوله ولا يسل القاضي
الخ) ويؤمل القاضي في هذا الحكم مادونه وهو الغلس في يسع ماله (قوله فان خالف ضمن) أي المبيع بضمه
وليؤمل الا ان لم يقبله وعلى هذا يجزى المشتري على التسليم أولاً ما لم يكن تابعاً عن غيره والا فلا يجزى على التسليم بل
يجزى على القسمة ٥١ حل وتأمّل قوله في القسمة وعجازه مر في شرحه فان تنازع أحسب المشتري على
التسليم أولاً ما لم يكن تابعاً عن غيره فيجوز ان يظهر ٥١ وكتب عليه عـ (قوله فيجوز ان أي البائع والمشتري
وهو ظاهر ان كان البائع الغلس بالذات القاضي أمال ان كان البائع غير القاضي فالمراد بالاجاز وجوب احضاره
عليه ثم بامر المشتري بالاحضار فاذا احضره سلمه المبيع واخذ منه الثمن انتهت (قوله وما قبض سهمه) أي ندب
٥١ شرح مر وصنّح مر فشرح المتابع يقتضي أن يقرأ قبض البناء لفعل لكن المصنف عن المشايخ
والموجود في النسخ الموقوف لم ينعطه البناء المفعول ويستثنى من القسمة مكاتب عليه من معاملة لودن من خاتبة
ونحوه كجاء ثم يظهر عليه فيقدم الاول ثم الثاني ثم الثالث ٥١ شرح مر (قوله بين الغرماء) أي ولو كان عليه
ز كذا في فوري فيظهر تقدمه على الغرماء كما صرح به فيمن مان ولم يفسد ماله بالحقن فتمت به كذا ما شـ شرح
الروض ٥١ شـ (قوله وهذا مبني على ما تقدم للشارح من التفضل في دين الله تعالى وهو ان الغرماء يتعلّق
بمال الغلس كدين الا قدّم ان العتد خلافه ودين الله مطلقاً لا يتعلق بماله تأمل (قوله بل ان
طلب الغرماء) آل الغلس فيصدق بطلب واحد منهم ٥١ عـ (قوله فان عسر أحر) واذا تأخر قسمة
ما قبضه الحاكم فلا في أن لا يصلحة عنه لانه لم يبل عرضه أو استأنه وما رتقه الغرماء غير ما طل ولا يكفرها
لان لا احسبه البواغم عليه المصلحة الملقى وفي تكليفه ان سده له بوجه فارق اعتبار ما في التصرف في مال نفسه
الطفل فان فقد أو دعه فترضونه فان اختلفوا أو عينو اضرته فن رأما القاضي من العدول وثقله فنده
من ضمان الغلس ٥١ شرح مر (قوله ولعل هذا مراد الشيخين) أي فكلام الشيخين يحمل على ما اذا
ظهرت مصلحة في التأخير وكلام النهاية على خلافه قال شيخنا في آخره ٥١ حل (قوله ولا يكفر الخ) أي
خلاف الورثة اذا رخصا الامر لما حكم بغيرهم بينة ان لا يؤثر غيرهم كشرح مر وفيه بيان الورثة
أضبط من الغرماء فسهل عليهم تأخيره البينة بخلاف الغرماء (قوله هو أعم من قوله بينة) لان عبارة المصنف
شاملة لتأخيرهم عن ولا خياراً كما كما يجوز فقام اثباتاً ليسا بينة بخلاف خياره الاصل ٥١ تنزيه
شيخنا في شرح مر ولا يكفر بينة أو اختياراً كما ٥١ قال عـ عليه قوله أو اختياراً كما أي
أو سلم كما وقاس ما بان للشارح في الشهادة بالاعتناء له لا يكتفي بتأجيله ولا رخص ولا رخص ولا رخص ولا رخص

ومن ثم صرح الخطيب في شرحه بان التعبير بالاثبات انما يستغاده زيادة على الشاهد من اخبار القاضى (قوله)
 لان الجز يشتر) أى لان وجوده غير آخر لانع الاستعاق من أصله ولا يتجتم من اجتهاد ازانرا متخالف
 الوارث فانه قد عدا استعاق غيره الارشون يتجتم من اجتهاد اه حل (قوله فظهر غيري) الغاية بمعنى الوارثا
 تشترط العنوية اه عرش (قوله فظهر غيري) أى يجب ادخاله في القسمة بان سبق ديه الجز وى من ظهر
 انكشف أمره اه شرح مر و عش عليه (قوله وأحدث من الخ) معطوف على ظهر الواقع في حين
 القاضى نكل من الحدوث والظهور واقع بعد القسمة ومن المعلوم ان الحدوث والحصول والتعدد بعد ان لم يكن
 اذا علمت هذا اتعلم ان ما مثله بالشر غير مطابق لكلام المتن وذلك لان الدين في المال هو بدل الثمن التالف
 عند الفسلى وجوب البذل من حين تلف الثمن وتلفه نارة يكون قبل الجز ونارة بعد كذا كره حل وكل منهما
 سابق على القسمة فحدث الدين قبلها لا بعدها فثبت هذا لثالث ظهوره الدين بعد القسمة فقبل هذا يكون قول
 المتن فظهر غيري معنيا عن قوله وأحدث من الجز عبارة أصله ولو خرج حتى باعه الفسلى قبل الجز مستحقا والثمن
 المقبوض تالف فحدث من ظهر ثم قال مر في شرحها أى من غير هذا الوجه فقط القول بانه لا معنى لكاف
 بل هو دين ظهر حقيقة اه فأنشأنا بقدر جعل هذا الدين من قبيل ما ظهر لامن قبيل ما حدث تأمل فالاول
 التمثيل لما حدث بمذا كره مر في شرحه بقوله والدين المتقدمين به كالتقديم فلأجره ولو قبض آخرها
 وأظهر انهم قسمت بعد القسمة رجح المسأ على من قسمه بالحق اه (قوله سبق عليه الجز) أى
 أو كان عليه جنابة ولو حدثت بعد القسمة اه حل (قوله كان استحق مبيع الخ) أى أخرج مبيعاً فظهر
 وخرج بمبيع الفسلى والواستحق مبيع القاضى وقد كرهه بقوله ولو استحق مبيع فاض قدم شتر اه (قوله)
 مع وجود المبيع (وهو ان لا غير مر ودين) قوله وفارق) أى عدم التقض الآخر من قوله فلان تقض القسمة
 وعرضه في الرد على النصف وعبارة أصله مع شرح مر وقيل تقض القسمة كالواقعة التي رثة فظهر
 وارثاً آخر ان القسمة تقض على الاصح (قوله وفارق تقضه الخ) وعمل تقضاً في المتقومات دون التاليفات
 فيؤخذ منها الزائد على ما مضى الاستخذ اه عزى (قوله فلأعسر بعضهم) الحق بذلك أو ذرعوا لوقسم
 الورثة التركة فظهر من وقد أعسر بعضهم فبجعل مالمع المورسين كانه كلفاً يأخذ البائن كل دينه ثم إذا أسير
 المعسر يرجع عليه بقدر حصته اه وواضح انها لوقسمت بين غير ما الميت فظهر غيري فكيفها أيضاً اه
 بحر (قوله جعل كاللدم) أى من حيث ما أخذ من حيث دينه فلو كان هو من أخذ القسمة جعل كان الدين
 القديم عشر ون والمال عشر وقوله وشاركه الغير الخ أى فباخذ من أخذ العشرة ثلاثة أخماس وهو ستة ثلثين
 نسبته في المال مجموع مع من أخذ العشرة ثلاثة أخماس وقوله رجوعاً عليه أى رجوع الغير القديم والحادث
 وقوله بالحقه فيرجع عليه بنصف ما أخذ هو اثنان ونصف بأخذ من الغير الخ الحيات ثلاثة أخماس وهو
 واحد ونصف فتكمل سبعه ونصف وهى نصف المال أو يأخذ الغير القديم بحسبها وهو واحد وتكمل له
 خمسة وهى ثلث المال وعبارة شرح مر فان كان أحدهما تلف ما أخذ هو معسر أخذ الثالث من الآخر
 ستة وكان ما أخذ كل المال ثلث الأسير التالف أخذ من الآخر ثلثاً ونصف ما أخذ وقسمه بينهما على حسب
 دينهما اه قال الرشيدى عليه قوله أخذ من الآخر ثلثاً ونصف ما أخذ أى لان دينه في وجه الدين
 القديم فله سدس الخمسة عشر والذى أخذ ثلثها فهو نصفه نصفه اه (قوله كما وأخذت في شرح الزرعى)

لان الجز يشتر ولو كان ثم
 غير من الظهور وطلب سبعة فلو
 قسم فظهر غيري مر وأحدث
 دين سبق عليه الجز) كأن
 استحق مبيع مطلق قبل
 بحر ووجهه المقبوض تالف
 (شارك) الغير من الصورتين
 القرماء (بالحقه) فلا تقض
 القسمة لحصول المقصود
 بذلك مع وجود المبيع
 ظاهر وأما تقض ما قبل
 ظهر بعد قسمة التركة وارت
 بأن حق الوارث في حين
 المال خلافاً حق الغير
 فانه في قيمته فلو قسم مال
 القسلى وهو خمسة عشر على
 غير من أحدهما عشر ون
 ولا خر عشرة وأخذ الاول
 عشر والثاني خمسة ثم ظهر
 غير من ثلثون ورجع على
 كل منهما بنصف ما أخذ
 هذا إذا أسير القرماء كلهم
 فلو أصغر بعضهم جعل
 كاللدم وشارك الغير
 الباقيين فإن أسير رجوا
 عليه بالحقه كما أخذت في
 شرح الزرعى

عبارة هناك متنازع ما لوقسم مال الفسلى وهو خمسة عشر على غير من لاحدهما عشر ون ولا خر عشرة
 فأخذ الاول عشرة ولا خر خمسة ثم ظهر غير من ثلثون ورجع على كل منهما بنصف ما أخذ فان أصغر
 أحدهما جعل ما أخذ كاللدم وشارك من ظهر الباقين فان أسير رجوعاً عليه بالحقه فلو تلف أحد الغيرين
 في المال السابق ما أخذ هو كان معسر كل ما أخذ الآخر كونه كل المال فلو كان التالف أخذاً نسبته لاسترد

الحاكم من أخذ العشرة ثلاثة أثمانها لظهور ثم إذا أسير المثلث أخذ منه الآخر نصف ما أخذه وقسمه
بينهما بنسبة دينهما وليس على ذلك ولو ظهر الثالث وظاهر المثلث مال قديم أو أحدث بعد الجرح صرف منه إلى
بقسط ما أخذ الأولان والفاضل يقسم على الثلاثة ثم إن كان دينه بعد نافلا مشاركة في المال القديم انتهت
(قوله وتعبيرى بما ذكر) أى بقوله أو أحدث من سبق سبه الجرح وقوله على ماثلته في الشراح وهو قوله
كان استحق مبيع مطلق الح ١ (قوله ولو استحق مبيع فاض المخرج قال حج ولا ينافى هذا أى استحقاق
المبيع ما لم ين أن القاضي لا يبيع الآن يثبت عند ما ملك المجلس لأن حجة الثبوت قد تكون شاهدا
وبينا وحجة الاستحقاق قد تكون شاهدين وقد تكون الأولى مطلقة له والثانية مضيفة إلى سبب والحاصل
أن الثانية قد تنهوى بمرج مما يأتى سم وهذا مبنى على ضعف من أنه لا يبيع ماله إلا بعد ثبوت به بالبينه
ولم يحد كما تقدم أنه يكفى بالبدى بالمجلس (قوله مبيع فاض) أى أو أنه بمختلف ما باعه المجلس قبل الجرح
فانه إذا استحق بعد تلف الثمن يكون عنه دين ظاهر فبأن في مبيع ماله شرح در أى قول المصنف أو
حدث من سبق سبه الجرح كان استحق مبيع مطلق الح ٢ وقضية هذا أن ما باعه المجلس بعد الجرح كذلك لكن في
سم على التمسج بقلع شرح الرض وان كان البائع المجلس قبل الجرح فكذلك قد ظهر فشارك المشتري
من غير نقص التسمية بخلافه بعد الجرح فانه لا أثر له من حيث لم يتقدم سبه اه ومع لوم اه لا يبيع
الأبائن القاضي ولم يلقه يبعه وذلك يدل على أن المراد بما أدون القاضي الذى يطبق به من عبه القاضي المبيع
من اعوانه مثلاً من ثم غير الشارح عن ما أدون القاضي بأنه اه عش (ولم يوجع بموه) معطوف
على قوله بإدخال فاض الخ وكذا قوله ويترك له موه دست فوبلاق اه والمسلم عن المشايخ والجمهور
في النسخ الصحيحة أن عون مسمى للفاعل ويترك له موهى للمفعول وانظر ما وجدته من سبب ما إن استكمل
وظيفة القاضي (قوله الذى نكحهن قبل الجرح) ويحرم عليه فيها أخذه للنفقة فإن صرفه فيما يبيع الغرماء
كان اشتريه شيأ مع أو فيما يضرهم كان وجهه امتنع كذا يحط شغلها به شرح الرض ومقتضى الجرح
عليه فيه أنه لا يصح فيه تصرفه مطلقاً إلا بخواكه وذكره أيضاً في شرح الرض في محضه عن تصرف
المجلس في ماله ومعه ماله وكتب عليه أبنوا من طلقها قبل الجرح ثم أوجهها بعد بخلاف من نكحها بعد الجرح
وظاهر اطلاقهم ولو كان النكاح واجباً عليه لوفاء حق قسم من ظلمها وألفه عن خوفه فزنا ظناً اه شورى
(قوله كلمهات أولاده) أى الألف استولد من قبل الجرح وأما استلاده بعد الجرح فغير نافذ اه من عش على
مر وعبارة سم قوله كلمهات أولاده مشتمل لمن اشتراها بعد الجرح فحتمت وكنتا بنفوذ بالدم وهو الواو الذى
انقضاه كلامهم كالمسح على الرض بخلاف الزوجة المتقدمة قال لقدره الزوجة على الفسخ بخلاف أم الولد
واعند ذلك مر الانفوذ بالاد انتهت (قوله أيضاً كلمهات أولاده) أى وكذا غيرها من سائر المباليل وان
سبل يعمهم فيبقى عليهم حتى يباعوا (قوله وأقارب) ولا ينفذ على أقاربه إلا بعد طلمهم كإبنته في شرح الرض
وغيره إلا من كان من الأقارب طفلاً أو مجنوناً أو زماً أو نحوه ممن يضره عن الإرسال القاضي فسقط عليه بالطلب
كما لو اختلفا وفى الطفل على أقاربه اه سم ومثله في شرح مر وقوله لا يبعد طلمهم أى فلو اختلف من غير
طلب فهل يعين أولاده فنظروا لا يبعد عدم ضمان وإنه لا يرجع عليهم أيضاً لأنهم في نفس الأمر إنما أخذوا
حقهم اه عش على مر (قوله وإن حدثوا) أى المباليل والأقارب لأن النفقة على المباليل من مصالح
الغرماء لأنهم يبيعونهم و يسمون عنهم فلم قبل هذا يتأق في أم الولد بناء على نفوذها لاد فيه فلو اشتري أمق
فتمت بعد الجرح وأولادها قلنا قد تباع عن كثير من الصور وانما وجبت النفقة لها لأنها قد جرت وأما الأقارب فولو
ولاد من زوجته التى نكحها بعد الجرح فلم يوجبهم بغير اختيار لهم فيه فلو فرق السبه إذا استحق ولاد البحث ينق
عليه من بيت المبالل لأن إقراره بالمال وما يقتضيه غير مقبول بخلاف المجلس اه سبل وعبارة سم قوله

وتعبيرى بما ذكرهم من
انقضاه على ماثلته في
النسخ (ولو استحق مبيع
فاض) وغنى الموضع ثالث
(قدم مشتمل) ببدلته اذ لو
حاصل الغرماء لادى إلى
وغبة الناس من سبل
المجلس لما غير التالف فيرد
(وعون) أى القاضي من مال
المجلس (مونه) من نفسه
وزوجاته الألف نكحهن قبل
الجرح وما ليه كلمهات أولاده
وأقاربه وإن حدثوا بعده

ودراسة فوق التسميص
 ويزاد في الشئنة جبتاً
 نحوها والمراد منه غير
 مما يستحق الالتماس له
 غرض وبسط لكن يساغ
 بالبسط والحصر القليل
 الضمة ولو كان يابس قبل
 الانفلاس فوق ما يليق به رد
 الى اللانق أو دونه فتعبر
 رذعله ويرك العالم كنية
 فاه العبادي وابن الاساذ
 وقال نفعاً ما يترك الجندی
 الموزق حيله وسلاحه
 المحتاج اليه اختلاف
 التعلق عبالجناد وكل ما يترك
 العلقس ان لم يوحده
 اشترى له ويلزم بعد القسم
 اجارة أموله وموقوف
 هو أهم من قوله والارض
 الموقوفة طه (لشدة دين)
 لان منفعة المال كالعز
 بدليل انها تفيد بالقبض
 فليصرف بل منفعة
 الدين ويؤخر ان مر بعد
 أخرى في البراءة قال الشيخان
 وقضيت لامة الجري الى البراءة
 وهو كالشئد الا كسبه
 ولا (اجارة نفسه) فلا يلزم انه
 لبيعة الدين قال تعالى وان
 كن ذوعرة فظفرت الى
 عيمرة حكم بالتألولوم
 يامره بالكسب ثم يبيظه
 الكسب من عصى بسبه
 كلفه ابن الصلاح من يجد
 ابن الفضل الفراوي (واذا
 انكر

فيعان بكسر العين بل يفتها مثل الخيزران وعن الاصمعي لم أسمع كسر اللام والجمع طيبس والعليسان من
 لباس النجم اه (قوله ودراصة الخ) هي الملوقة وتحوها مما يابس فوق التسميص من وجوه وتظان وهو يضم
 المهملة كلف شرح الرض اه عش على مر (قوله فوق التسميص) معمول نحو حذف أى يلبس فوق
 التسميص (قوله في الشئنة) أى وان وقعت القسمة في الصنف ولا ينافي تغييره من لائها التامل بدليل قول
 بعضهم ورا لا يرد بدليل انه يترك له العليسان المتعمل به ما لا يترك الجبة كاه (خ) المعتبر خلاف ذلك
 اه مر أى فلا يعلى ذلك الا اذا وقعت القسمة في الشئنة ودخل الشئنة وقت الخ اه عش (قوله والمرأة
 منقعة) المرأة نائب فاعل بفعل محذوف صرح به مر في شرحه وعبارته وتزاد المرأة متعنة وغيرهما يلقى ما
 قال في مختار الصحاح المتع والمقنة بكسراً ولهما ما تقن به المرأة رأسها والقناع أو سقم من المقنة ومنه قوله تعالى
 مشفى رؤسهم اه بحروقه اه عش (قوله لكن يساغ بالبدو والحصر الخ) وبظهور ان الة الكل والشرب
 النافذة الضمة كذلك اه ج اه عش على مر (قوله القليل التمة) أى القليل كمنه كما يروى عن
 صارة شرح مر (قوله ويترك للعالم الخ) أى بخلاف آلا الحرف فلا تترك ومثله لرأس مال الناس اه
 شوري (قوله وكل ما يترك للعالم الخ) ظاهره انه يشترى له حتى الكسب ونحوه كما ذكره في نظر ظاهر ومن
 تبحث بعضهم عدم شراؤه لانه لا يسمع عند استغنائه عن خوف ونحوه بل لو استغنى عنه به بسع ما عندو ويقين ان
 يعمل عليه ما خيل السبكي انها لا تليق له وقوله القاضي لا تليق له في الحج فنهأ اولى يعمل في ذلك أيضاً والا فلو
 ضيف كما يعمل بمجاسرو ويبيع المصنف مطلقاً كما قاله العبادي لانه يسهل مراجعة حفظه ومنه يؤخذ انه لو كان
 يحمل لاحتفاظ نفسه ترك اه اه شرح مر (قوله ويلزم بعد القسم الخ) ولا ينفك الخ من العلقس بانفسه
 القسمة ولا ينافي الغرماء على رقهه وانما يفك القاضي لانه لا يثبت الا بالثبته فلا يمنع الا رقه كسر القسمة
 لانه يحتاج الى نظر الاجتهاد اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله وانما يفك القاضي فظاهر وان
 حصل وفاء الدين والأولاء منها مثلاً ولعل وجه احتمال ظهوره فيم آخر كما قاله عدم اخذ رضاء الغرماء
 فليراجع (قوله أيضاً) يلزم بعد القسم اجارة أموله (أى يلزم العلقس فهو الخاطب بالوجوب وعبارة قال رض
 وعليه أى العلقس ان يؤخر لهم مستولاه وموقوفه اه رشيدى على مر لكن يبقى بتبديد الوجوب
 عليه بما اذا كان الحاكم فذلك الخ برصه فان يشك في الوجوب على الحاكم كالاتخى اه (قوله لان منفعة
 المال مال) أى بخلاف منفعة الخ فليست بمال اه شرح مر (قوله وهو كالشئد) فديقه هو وان سلم
 استبعادك من المصير اليه لكن لا مطلقاً بل فيما هو مؤسر عليه فلا يتصرف فيه بما ينفع اجارته أو يطل
 منفعته اه شوري (قوله نعم يلزمه الكسب) أى ولو كان مؤسراً به ولو باعجار نفسه اه حل وعبرة
 شرح مر نعم ان يصير يرب وان صرفه في مباح كتصاوب متعديتاً فوجبه الامر بالكسب ولو باعجار
 نفسه كقوله الاسنوي واعتمدنا التوبة من ذلك واجبة وهي متوقفة في حق الاكسين على الرد انتهت
 وكتب عليه عش قوله وان صرفه أى ما عصبه في مباح فلا يشك على ما في قسم الصدقات من انه لو استدان
 ليصرفه في محبة لكن صرفه في مباح لا يكف الكسب والغرقان المستدين تصرف فيما ملكه بخلاف
 الغاصب يحتل فيما يملكه على ظاهره حتى لا اقتصر في مصرفه في محبة تصرف في مباح كاف الكسب غرق
 ينفذ بين ما في الزكيات بسبب الكسب بخلافه من المصبة كما أشار اليه في التوقف ذلك الا بالردن الاقتض
 منه وان يصير صرف الزكاة لامة اعانته على قوته ساطعة من الدين الذى لم يعص بصره فليست في هذا الحكم
 وهو قول الشيلح ثم يلزمه الكسب الخ وذلك لانه اذا اكتب شيئاً من الدين الذى لم يعص بصره فليست في هذا الحكم
 بعضهم يدعون ما اذا كان كذلك لا يمكن ان وفى الدين الذى عصى به الا اذا وفى الجميع فخرج الامر الى انه يلزم
 بالكسب لوفاء الجسم وهو خلاف ما تقدم تقريره (قوله الفرارى) بالنظم نسبة الى فرارته بل يشرب شرارهم

اه لب السوطي اه ع ش وهو اوى جميع الامام مسلم وصاحب امام الحرمين اه شوري واسمه
 منصور يكنى ابا بكر و بالقسماً وكان يقال له ذوالكفا اه قسطنطيني الخناري وبهاش فخط
 الشيخ في العزالي اوى اوى يقع الغاء اشهر من ضمه نسبة الى قراوة بديع خولسان ذكره النوى
 اه واما النوى فهو اصقاف بن محمد اه قسطنطيني وبهاش فخط الغاء وسكون الراء منسوب الى قراوة وحده
 اه قوله فريده او ان لم يكن مقسفاً لهذا قال اى السدين اهم من القس وغيره اه شجنا قوله والا
 لزمه بينة ولا يكنى شاهد وامر انان ولا شاهد وحين اه شرح حر (قوله وتعبيري بما ذكر) اى قوله
 والا لزمه بينة لانه شامل لما ذكره الذين بمجمله وغيرها كناية بخلاف تغيير الاصل فانه قاصر على الاول
 (قوله وشرط بينا صاره الخ) خرج بينة تلف ماله فلا يشرط فيها خيرة بالحقن عبارة العباب كغيره والادنى
 مدون اصاره تلف ماله ولو لم يبينه وان لم يتخير باطنه أو أعلن ان لزمه الدين لا في معاملة كتمان ومهر
 وبدل متلف لم يمهله مال صدق بينه اذا ظهر غير آخر لم يتلفه او في معاملة مال كسب وقرض او عرف
 له مال ثبت الانشاد من عدلين تخير من باطن حاله اه وفي التخصيص من لزمه من لا في مقابلة مال لكن عرف
 مال فان ادعى تلفه وانه عسر فله البينة اذا كان شهد بالثقل لم يعتبر فيها خيرة باطنه او بالاصار اعترفت
 اه سم (قوله تخير باطنه) في المختار خبر الامر لمعوه وبه نصرو الاسم الحبر بالضم وهو العلم بالشئ واختبرته
 اعتمده والخبر بما كسبه اه (قوله بطول جواره) بكسر الجيم اضعف من غيرها كناية في الشرح
 كتاب القضاء وتقدم في كتاب الزكاة اه شوري واعلم ان وجوه الاختبار ثلاثة الجوار والعلامة والمرافقة
 في السفر ونحوه فانه اخذ الثلاثة لما عرفت لانه لا يثبت من رضى الله عنه حيث قال تركي الشاهد من ينادى
 تعرفنا قال الدين والصالح فقال له انما تجارهم تعرف صبا جهما وساءهما قال لا قال فهل علمت ما في
 الصغار والبيضة اى الذهب والفضة قال لا فقال له ارفاقتما في السفر الذي يسفر عن اخلاق الرجال قال
 لا قال اذهب فانك لا تفرقهما فافعل ما تشاء في الجامع بصلبان اه قل على الجلال (قوله فتشدد النقي
 ولا تخف) عبارة شرح حر ولبق الشاهد وهو عسر ولا يخفى النقي كقوله لا يملك شيئا لانه لا يمكن الاطلاع
 عليه بل يحكم بين في واثبات بان يشهد انه عسر لا يملك الاقوت ومسه وثياب بدنه واعتزله بالثني اخذها
 من كلام الاموي بانه قد فعل غير ذلك كمال غائب لمسافة القصر وهو عسر بدليل فصح الزوجه فطعه واعطاه
 من الزكوة وكذا في له ورجل اوى مصر واحد وهو عسر ايضا لما ذكره لا يملك من الحج وبلن قوت يومه
 قد يستغنى عنه بالكسب وثياب بدنه قد تزد على ما يلحق به فيصير ميسرا اذ قال قاله في انه يشهد
 انه عسر عجز العجز الشرعي عن وفاء شئ من هذا الدين او عسر لانه لا يجب وفاء شئ من هذا الدين منه او
 ما في معنى ذلك فان اريد بديون الاصار من غير نظر الى خصوص دين خال الشاهد انه عسر الاصار الذي
 تنتفع به المطالبة بشئ من الدين اه وبما بيان ما ذكره من الصبيغ انما يتأق اخلاص من عالم هذا الباب
 واقرن مذهب الحاكم فيما اورد شاهد من غير ان باطنه كذلك لا ينظر لذلك ولا يتعد او تعسر ثبوت الاصار
 وفيه من الضرر لا يخفى فكان الاثني بالضعف ما ذكره الشافعي مع انه المتقول ولا ينظر للمشاقة التي
 ذكرها لان المراد الاصار في هذا الباب ولا نه لوقوعه على الكسب او كانه مع ثبوت غير لا ثمة لم يتفق على
 دائمه غالباً فكان سكوتهم من ذلك قريته على عدم وجوده مع ان التفاوت لذلك لا ينظر في غالبها قضاء
 الدين واطلب علمه انتهت (قوله لانه كذب) اى ومع ذلك لم يحضرت التي كذب وثبت الاصار لانها كذب الكذب
 والكذبة الواحد لا يرد الشهادتها كذا اعتمده حر (فرع) اذ انبت اصاره بالنسبة لتعريف
 بالنسبة لانه قد يرد مدونه اه سم (قوله ولا يلزم) اى لا يطالب بقصر مما يثبت كسبه في الجواهر
 اه شوري (قوله لم لا يحبس الوالد الولد) اى من له جهة ولا تدنوا كان ذكر او اثنى من جهة ما لا بد والام

عسر ماؤه اى السدين
 (اصاره فان لم يعرف له
 مال حلف) فصدق لان
 الاصل عدمه (والا) بان
 عرف لمال كان لزمه بشراه
 او فرض (لزمه بينة) باصاره
 ويحلف معها بالانصاف
 وتنفى عن بينة لا يحصى بينة
 تلف المال وتعبيري بما
 ذكر اوله من تغيير بلزوم
 الدين في معاملة حال اذ
 العامة ليست شرط وشرط
 بينة اصاره كونها (تخبر
 باطنه) بطول جواره وكثرة
 مخالطة فان الاموال تخفى
 فان عرف القاض ان الشاهد
 بهذه الصفة فذلك والا فله
 اعتمده قوله انه بها وتشهد
 انه عسر لا يملك الا ما يلقى
 للمعونه) فتشدد النقي ولا تخف
 كقوله لا يملك شيئا لانه كذب
 (واقايت) اى اصاره عند
 القاضى (اميل) حتى يوسر
 فلا يحبس ولا يلزم له
 السبقة بخلاف ما ثبت
 اصاره نعم لا يحبس الوالد
 الولد ولا الكاتب المتجوع

اه شورى (قوله نعم لا يحبس الوالد الخ) مثل من ذكر المرض والحسد وان السبل فلا يحبسون كما
 اعتدده الوالد رحمه الله تعالى وأقبحه بل وكل بهم ليرددوا ولا العاقل والمجنون ولا أولاده والوصى والقيم
 والوكيل في دين لم يجب بحملتهم ولا العبد الجاني اه شرح حر (قوله ولا من وقت على صنبه امار الخ)
 لكن القاضى ان يستوثق عليه مدة العمل وان خافه به فعل ما يراه * (فرع) * للقاضى منع المحبوس من
 الجماعة والجماعة ومن الاستمتاع بملكه ومخاطبة أحد قائله ومن شم الزاحين تركها أى لا مرض وان حبست
 الزوجة على ما استندت له ولو باذن زوجها سقطت نفقة نفقة نسبه ما فان طرأ المرض على المحبوس أخرجه
 لم يحبس مرضه اه حل أى سمعها (قوله والعاجز عنها) أى يحبسها القاضى ثم يوكله وجوبه من يمض عنه
 اثنين فأكثر اه حل وبما تروى أنه يحبس قبل ان يوكله وهو كذلك كإبشيره قول الشارح سابقا فلا
 يحبس ولا يلزم وقوله لاحتمال التلا بغيره على الحبس اه شيخنا وأجرة الموكله في بيت المال فان لم يكن ففي ذمته
 الى ان يوسر فبان ظهر فان مرض أحد به لك سقط الوجوب عن القاضى فبان ظهر أيضا وأجره الموكله
 والسجل على المحبوس ونفقت في ماله أى ان كان له مال ظاهر والأقرب بيت المال فم على ماله من ماله من المسلمين يكلوه
 ظاهر فان لم يجر بالحبس ورأى الحاكم ضرره أو غيره ففعل ذلك وان ادجمه على الحد ولا يزد به فأناس
 يبرأ من الأول وفى قيده اذا كلف صورا على الحبس وجهان أحدهما جواز ان اقتضت مصلحة ولا تأثم المحبوس
 ترك الجماعة والجماعة والقاضى منع المحبوس من ماله ان اقتضت مصلحة من الزوجة ومخاطبة أحد قائله
 لامن دشوا الحاجة قوله منعه من شم الزاحين تركها لا مرض ويجوز ولا من عمل منعه فيكون مطلقا ولو حبست
 المرأة في دين ولو باذن زوجها فبان ظهر على الحبس وجهان أحدهما جواز ان اقتضت مصلحة ولا تأثم المحبوس
 المجنون من الحبس مطلقا والمرض ان تقدم رضاه وان حبسه فلا يكفلهم من طرأ المرض على
 المحبوس فلا ينافى ما مر من عدم حبس المريض لانه بالنسبة لا نسبه اه شرح حر وكتب عليه ع
 قوله وأجره الموكله عبارة الشرح في باب القضاء بعد قول المصنف وبجنايا حق ما نسبه وأجره الموكله على
 المسجون لان أجره المكان الذى شغلته وأجره الموكله على صاحب الحق وهي مخالفة لما هنا أقول ويمكن ان
 يفرق بينهما بأن الحق ثم ثابت لصاحبه بنفسه بغير دفعه فانه لا أجره فالحبس هنا قصيره بعدم إعادة القابلة
 التى تشهد بأصله وبصور بما لا يحبس لاثبات الاعصار فقط وأما هنا فبالمؤثبات عليه الحق بالفعل
 وامتنع من أدائه وحبس اه وقوله حتى يبرأ من الأول أى فان نال فوفى ضمن ما قائله منه اه وقوله
 ولو حبست الخ اطلاقه شامل لما كان الزوج والمحبس له لوقية كلام في باب القسم ولينظر فليراجع قال
 سم على منتهى بعد مثل ما ذكره الشارح وأما اذا حبست هى الزوج فان كان بحق فلها النفقة وأما فلا اه
 (قوله من يمض عنه) أى عدلين فأكثر فلا يغفل في الحبس فسلم الله يحبس على ان يوكله في بيت المال فان
 لم يكن ففي ذمته الى ان يوسر لكن قالوا في أجرة الجلالة اذ لم يكن للجاني مال ولا في بيت المال اقترض القاضى
 على بيت المال وقبضه هنا كذلك اه حل * (خاتمة) * مما عتبه السبوى لو حلف انه وفى فلا تسفه في
 وقت كذا ثم ادعى الا عاصره فيه التخصيص السابق في النفس فمدق بيته ان لم يعرف مال ويعذر بغيره
 صاحب الدين قال فيمناد بغيره هو قبل الوقت فزوج فيه قال بعض مشايخنا وينظر ما اراد بالاداء ما سارها
 حل هو كالتسليم فلا يثبت بما تركه أو المراد بغيره من جنس الدين واذا ثبت ان السار لا يكون بالعرض بل
 بالنفقة أو القرض مثلا هل يصدق بعد ذلك فيراجع حرو وقبضه انه يصدق كل ما يشترط به بالحق عليه
 ولو حبست الزوجة فلا نفقة لها ولو من الزوج فطلب وكذا عكسه الا ان يحبس بحق فلها النفقة اه قل على

الحلال

* (فصل في رجوع العادل للعقل) * أى الذى يحبس عليه بالعقل والتأخير بالعقل الموت فليأى بمسرا

ولو تطلعت لكانت غيرة وان صحح
في الروضة خلته وأوهمه
كلام الأصل (ولم يتعلق به
حق لازم والعوض حال)
إصابة أو عرضا ولو بعد الجرح
(وتستدرج حمله بالأفليس
تدبر الصبيح إذا أفلس
الرجل ووجد الباطن ملته
بعدناه هو أحق من حسن
الفرماة وقباص على خيار
المسلم بالتصاوغ المسلم فيه
وعلى المكتري بالتمام المأذون
بجميع تعذر استيفاء الحق
ولو قبض بعض العوض فسد
فيما يقابل بهه إلا أن ترك
سأ في خروج بالمعاوضة الهبة
وتحوها وأباحت غيبتها
كالتكاح وانخلع والصلح
من دم لتمام البست فبدن
المصوص عليه لا تنقاه
العوض في الهبة وتحوها
وانتدروا استيفائه في البقية
لم لا تزح حيا عاصروا زوجها
بالمهر أو النقة ففسخ النكاح
تجسدي في ماله لكن
لا يقتض ذلك بالجرح خروج
بالقيمة ماله وقت المعاوضة
بعد جرحه لتقصيره
ولان الانقلاص كالمبيع
ففرق فيه بين العرف عليه
وما لو رآه النقص من العلم
لتجبره مولا يخرج المالك
من ملكه حيا أو شرعا
كتفدية بيع وقت ماله
تعلق به حسن لازم لثالث
كرهن مقبوض وجناية
وكتابة لأنه كالمخرج من
ملكه بخلاف شير موارثه
وتعذر هذا لأنها لا تمنع البيع
فإنه

(قوله ولو تطلعت لكانت غيرة) أي وعاد إليه بغير معاوضة أخذها مما بالحق في كلامه الأسنى اه حل وهو قوله
فان خرج عن ملكه وعاد بمعاوضة لم يقبض الثاني العوض إضافة قول يقدم الأول الخ فأنقول لم يحل ما هنا على
ما إذا عاد إليه بغير معاوضة لكن بين هذه العبارة والعبارة الثانية تنافي فان هذه تقتضي أنه لو ملكه غيره ثم عاد
إليه يقدم الأول ألبتة والآن تصرح فيها بالخلاف بقوله فهل يقدم الأول أو الثاني الخ اه شئنا عسماوى
(قوله وان صحح في المار ومختلفا) ممتد وقوله وأوهمه كلام الأصل أي حيث عبر بقوله مادام ما قبل هذا
هو المقصد فالزائل العائد كالذي لم يعد اه حل (قوله والعوض حال) أي من حال اه حل فيخرج به
العين وسيد كرها وأشار مرة وله أو استترى المجلس شيئين الخ (قوله إذا أفلس الرجل) أي جرح عليه
بأفلس فهو مطابق لمدعى (قوله وقباص على خيار المسلم) أي في مطلق الخيار وان كان في المسلم على القرائن
وقوله بالتمام المأذون أي تعيها أو تمام بعوضها وأما التبريد كما افتتخ به الجارة (قوله ولو قبض بعض
العوض الخ) مراد به ما ذكرناه من أن قبض عوضه أي كالأبض وقبضه كالمسكن أي في قول المتن فان
كان قبض بعض الثمن أخذنا بما قبله اه شئنا (قوله الهبة وتحوها) كالهبة والصدقة والباحصة
اه عش على مر (قوله كالتكاح) صورة ان تزوجها بمهر قيمته وبدخلها بمهر قيمته فليس لها
الرجوع في بعضها ومروءة الخلع ان يتأهها على عوض في ذمتها ثم تجبر عليها بأفلس وليس له فسخ عقد
الخلع والرجوع في المأذون صورة الصلح عن المهر ان يفتق عليه قصاصا أو يباعه عنه على من ثم تجبر
على الجاني فليس له مسحق فسخ الصلح والرجوع (قوله أيضا كالتكاح) أي ولو قبض
الفتور ولا يتكامل عليه قوله لتعذر استيفاءه فوهم لان المراد عدم تسلطه عليه بعدد والأصلح الم
ما هو التالف فيه وكذا الخلع فامل شو برى أي ليس فيه شيء فالتفخي يكون المراد بالتدوير تلف العوض (قوله
نم لفر وجالح) عبارة لا لباب ولا رد على هذا ما يأتي من فتح المرأة النكاح عاصرا الزوج بالمرأ والنقطة
لأنه لم يفتق غيره هذا ومن لم يتقيد بالجرح اه قوله تعذر وجه قوله ثم الخ قال سم فالحق الصورة التي بنتي
فيها الفسخ بانفاس الزوج بدون الأصاير المذكور حتى يصح قوله السابق كالتكاح اه وقد يجاب بأن المراد
أن لا يفتق من حيث الفاس وان فسخ من حيث الأصاير كما أفهمه قوله لكن لا يقتض الجرح شوري (قوله
لكن لا يقتض ذلك بالجرح) وهل لها في صورة الجرح الفسخ بمجرد اه شئنا (قوله أيضا كالتكاح) أي ولو قبض
أصاير الأصاير أمهاله ففسخه نظر والأقرب الثاني اذ من الجرح حدوث ماله أو راءة بعض الفرماة أو
ارتضاع بعض الأصاير وأما الفسخ بالنقطة فليس لها الفسخ إلا بعد فسخة أمره وفي ثلاثة أيام بعد ذلك
كما يأتي في النفقات اه عش على مر (قوله ويسع) أي بت أو اختيار المشتري وكتب أو تباع لأختيار
البائع أو له جابان كان بتا أو لمشتري وحده اه حل وليس البائع فسخ هذه التصرفات بخلاف الشفع
لسبق حقه على الآخر حق الشفعة كان بائنا حين تصرف المشتري لأنه ثبت بنفس البيع وحق الرجوع
لم يكن ثابتا حين تصرف لأنه انما ثبت بالانقلاص والجرح اه شرح مر (قوله ولو تعلق به حق لازم الخ)
فلهذا في ذلك التعلق جاز الرجوع وكذا لو عجز المالك اه شرح مر (قوله وجناية) أي وجوبه لا
متعلقا بقبضه في شرح مر لأنها التي تمنع البيع بخلاف ما وجب القبض لأنها لا تمنع البيع كما تقدم
فإذا به لازم ما يمنع البيع كما قاله حل وكما أسأله الشارح بالتعجيل وميزة حل قوله وجناية أي وجوب
الانقلاص بقبضه بخلاف القبض لأنه لا يمنع ولو قال البائع لمرته أو الجاني عليه أو أدفع إليك خنك
أو خذ عيني بمالي قال الأدرعي فقبض المذهب عدم اجتناب المرته والجاني عليه انتهت (قوله وكتابة)
أي محضمة والاستيلاء كالمكتبة كخلى الروضة اه شرح مر أي أحيا قبل الجرح أم المأخذ بعد فلا
ينفذ كالتقدم (قوله وتحوها) كمنطق التوقيف والكتابة الغامضة اه عش (قوله فأخذ

في الاجارة مساو للمنفعة ولا أحواله وان طالت المدة لانه بلا مضاربة كفي الصدق وبذلك تفرق
 الرجوع عنها في التحالف اه قل على الجلال (قوله) ايضا فخذ في الاجارة مساو للمنفعة ولا يرجع
 بأجرة الشئ لما بقى من المدة ولو كان البيع مسددا والباقي حراما امتنع الرجوع لاستفاء أهليته لتملكه
 وأما لو كان البيع كافرا فاسلم يرد المشتري والبايع كافر كان الرجوع لان العبد المسلم يدخل في ملك
 الكافر بخلاف العبد لا يدخل في ملك المحرم ويحرم ولو كان البيع قصاصا فلو علم البيع الشيع بالبيع حتى
 أغس مشتري القصص ويحرم عليه أخذه الشيع لا البائع لسبق حقه ومنه لفرما بضم بينهم نسبة
 دونهم اه حل (قوله) ايضا فخذ في الاجارة مساو للمنفعة أو يضارب) نعم لو أقرض المشتري لغيره وأقبضه
 أيام ثم يخرجه أو يباعه ويحرم على من اخذ الخيار ان يثبت له أو يملكه أو يهبه ولو قبضه أو يباعه لا يخرج
 أنسلا ويحرم عليها فالبائع الرجوع اليه كالمشتري والمتمتع في هذه الصور لا يرجع الا اذا كان الخيار البائع أو
 له ما فاته لا غير الرجوع لعدم زوال الملك وحيث زال الملك امتنع الرجوع واذا حل كلام الماوردي على ما اذا
 كان الخيار البائع أو يملكه أو يهبه أو لا فلا يضره وكان صحيحا اه زى (قوله) فان خرج من ملكه (الحل) هذا
 تخصيص لقوله وان تغفل ملك غيره وكان الانسب ذكر هذه في المطوق عند قوله ولو تغفل ملك غيره على التتزل
 وذكرها في المفهوم كان الانسب ذكرها في قوله ولو خرج عن ملكه لتباين فروعه الاس فروع تعلق الحق
 اه (قوله) فان خرج عن ملكه وماذا علمت) أي فكلام الرضا لنقدم فيما اذا علم بغير معاوضة والا كان
 كالذي لم يزل وجهه فلا يكون هذا في الما سبق عن الرضا اه حل وهذا الترتيب انما يتأتى على طريقة
 المتن وأما على طريقة الرضا فينبغي الجزم بالتأخير غير تردد وصار شرح هر فلوزال ملك المشتري من
 البيع ثم عاد له ولو بعوض ويحرم باق أو يحرم على من حرم باعه كفي الرضا وهو الحل في نقل من الهيئة لقوله
 وان صح في الشرح الصغير الرجوع وأشهر كلام الكبير رحمه الله وادى الاستوى انه الاصح وعليه فلو عاد الملك
 بعوض لم يوف الثمن لى باعه الثاني فهل الاول أو لى لسيقة أو الثاني اقرب حقه أو شتر كان يضارب كل نصف
 الثمن ان تساوى الثمنان فيه أو وجهه في الشرح والروضة قبل ترجيح رجح منها ان الرضا التاوي به قطع
 الماوردي وابن كعب وغيرهما انتهت (قوله) فيه أو وجهه) يشيد ان الاوجه غير ما ذكره من انها ما ذكره فلو قال فيه
 هذه الاوجه لكان أظهر تأمل (قوله) لم يرجع الشيطان منها شيئا) فبما ان الشيطان صرا بان الزائل العائد
 كالذي لم يزل وهو يخالف ما تقدم عن الرضا الآن يقال هذا على خلاف المعص في الرضا اه حل (قوله)
 وخرج بالوكان العوض مؤجلا) اذ لم يأت به في الحال وهذا مكر ومع قوله وخرج بالبيعة الآن يقال أعاده
 لعلو العوض لا يقتضي السبق أن يقول وما لو كان العوض مؤجلا (قوله) كأن كان به رهن) أي ولو
 سبست عار أو قوله يقي به فان لم يقبضه الرجوع فيها قابل ما يقبضه وقوله أو ضمان على معتق لما لو كان معتق أو
 حاد ولا يتغير بغيره ثم تذكر ان الرضا لا فلاس اه شرح هر ومن عدم التعذر ان يشاءوا حل للمعطل مال
 بأصله ولو تمكن الوفاء مع المال القديم قال الفرز الى لا رجوع ونفسه بان الرضا تظاهر النص اه غير موثقل
 الاصطلاح ارتفاع الاسعار والاراء من بعض الذين اه عر ش عليه (قوله) أو اشتري) أي المظن شيأى
 وما واشترى أي المظن شيأى وقوله فيطالب أي المعاملة وهذه الصور ثلاثة فيتمتع وقوله والعوض حال
 أي من حال فكان عليه تعهدا وضما وقوله ما لو كان العوض مؤجلا وقوله شيأى تعين كان المشتري عبدا بامة
 ولم يسلها اه زى وهذا يخرج قوله حال لان الاعيان لا توصف بتأجيل ولا تأجيل والشاير حله على ما
 بقوله وتقدر حصرة كانه لأنه أنسب بالصورت التي خرجت بهذا القيد فبما لا يخرج اليه لصحة انما يجب كما
 يصح فيه واختلفوا في كون أنسب بالصورة المذكورة اه عر ش (قوله) فيطالب) أي البائع المظن في
 الانشيرة وهي قوله أو اشتري شيأى وقوله في الاو على مسأله الا شطاع وقوله في غير ما على مسأله الهرب

في الاجارة مساو للمنفعة
 أو يضارب فان خرج من
 ملكه وعاد بمعاوضة ولم
 يقبض الثاني العوض ايضا
 فهل يقدم الاول أو الثاني أو
 يرجع على منهما ان النصف
 فيه أو حله يرجع الشيطان
 منها شيأى ويرجع ابن الرضا
 منها الثاني ويحرم الماوردي
 وغيره ان المال في حقه بان
 في سلطنة الترم في حق
 الاول زال ثم عاد وخرج بالو
 كان العوض مؤجلا حال
 الرجوع وما لو لم يتعذر
 حصوله لا فلاس كان كان
 به رهن في به أو ضمان على
 معتق ولو بلا ذن أو اشتري
 شيأى تعين ولم يسلها وهو
 ظاهر فيطالب في الانشيرة

بالمع

والامتناع وقوة والتصریح بمحضه وقوله لم يتعلق به حق لازم في نسخة بعد قوله والتصریح بمحضه مع ذكر
 ولم يتعلق به حق لازم اه عش (قوله وكأقطع جنس العوض) اعدا الكاف لان هذا اشتراط قوله بافلاس
 وما قبله بغيره لا التعذر فهم قيدان وهذا خروج عن أصل المسألة لان هذا في غير الجنس أو أم له (قوله
 وبالسرط) أي والتصریح بالشروط المذكورة بقوله ان وجهه الخ فالاردبها مصرح فيه بادنات الشرط
 لاجمع القيود المذكورة وتفاوت قوله في مسألة الجهل وهي المعاملة بعد الجرم الجمل به الدخلة في منطوق
 قوله لم تقع بعد جرحه (قوله في مسألة الجهل) ووجه الدخلة ذكر في المتاج ان لو علمه بعد جرحه كان له
 النسخ ولم يذكره شرطا وذكره ان لو علمه قبل الجرح ثم جرح عليه كان له النسخ بالشروط والمصنف لما
 عبر بقوله لم تقع بعد جرحه على ذلك مالم يكن ثم جرح أصلا أو كان وجهه والشروط التي ذكرها راجعة
 لها فافى بالنسبة لجهل الجرح من زيادته اه عش (قوله وان قدمه الغرماء بالعوض) وهذا اختلاف مالم
 قدم الغرماء المرتمين في نفسه فانه يسقط حكمه من المرحون والفرق ان حق البائع أكدلانه في العين وحق
 المرتين في بدلها اه شرح حر (قوله في النسخ في التقديم الخ) مخرج هو ان كان معلوما من جهة غلبة
 لجواز النسخ فتنا على المشهور في نحو زيدوان كترماله بخيل من ان الواو في قوله وان عدا ترافضة وحذف
 جواب الشرط لانه لا ينبر المتدا عليه والتقدير زيد بخيل وان كترماله فهو بخيل فهو هذان ان كان معلوما
 احتج اليه وانه بما يقتضيه التركيب عربية اه عش (قوله وقد يظهر غريم) فلو اجابهم وظهر غريم
 آخر ورجع عليه بالصفة لم يرجع فيها بل قبل ذلك من العين لتفسيره ورواه الترمذي وكسب اضافوا اجاب
 المتبرع ثم ظهر غريم آخر لم يرجع فيه لان ما أخذ من بدل ذلك الجنس خيفة بل خفتا على قول مروج
 والغرماء ما يتعلق بمأخذ من قبله كمنفعة اه حل (قوله كسفت) أي أو باطلته أو وردت العين أو
 نضحت البيع فيه أو رجعت في المبيع أو استرجعته اه حل (قوله لا يوطع الخ) وإذا قلنا بعد المبيع النسخ
 به هل يصح عمله أولا الظاهر الاول لبقاء الموطوعة على ملك الغلس لاجد عليه أيضا الخلاف في ان يحصل
 به النسخ أولا اه عش على حر (قوله كسفت ويسع ووقف) أي وتلق هذه التصرفات لغيره فاشيا
 لما لا غير اه شرح حر (قوله ولو تبيع) أي بان حصل فيه نص لا يرد بالقد أو كان يشرده فهو
 داخل في عموم قوله الا قوله أخذ به وضارب بمحضه الباقي وذلك أشار الشارح بقوله سواء تألف الباقي
 أم لا ونص بغيره في التمرير متناوئرا وقدم الحاكم البائع عيما لم يرض ثمنه المشتري ووجهه أي
 المبيع بحاله أو ناقصا من صفة بان لا يرد بالقد كقطع ياد أو انداز ياد متصلة كسمن وصنعة أو منفصلة
 كزور أو لحد ثابدا البيع أو كانت أي الزيادة أو كقصارة للثوب المبيع لكن الزيادة المنفصلة والآخر للغلس
 فتكون الغرماء أم المصلحة فيه هو البائع فان كان المبيع زائدا من وجه نقصان وجه كسبه بدو طول
 نخلة وتعلق منقصه من رص فان كان في المقت كلف أحد المبيعين وله رد البائع ياد أي بقضاءه للغلس
 وضارب الغرماء بالنقص بعد النقص أو كافي الصفة كمن جرح من فهو أي المبيع البائع ولا شيء له في النقص
 ولا شيء عليه في الزيادة كالمزاد أو كان النقص في الصفة والباقي ياد في المقت كمن جرح وهو لا يرد
 في الصفة كلف أحد المبيعين وبين الآخر الزيادة للغلس كالمزاد في المقت كمن جرح وهو لا يرد
 انتبه (قوله أو بجناية أجنبي) أي ضمن جنايته أما الأجنبي الذي لا ضمن جنايته كالخمر في جنايته كالخمر
 اه شرح حر (قوله وضارب من غنمه) أي يضارب بالنقص من ثمنه فن تبيع ضربه اه تقرر وسواء
 أخذ الغلس الارش من الجاني أولا اه عش على حر (قوله وان أجزأ الغلس الجاني اه سم وقضيت وان
 كان هو البائع اه عش (قوله الذي استحقه الغلس) الضمير يرجع إلى النص الثمن والحاصل ان البائع

وكأقطع جنس العوض
 أو ضرب موسر أو امتناعه
 من دفعه لجواز الاستبدال
 منه في الأولى وامكان
 الاستيفاء بالسلطان في
 غيرها فان فرض جرح نادر
 لا عبرة والتصریح بمحضه
 وقوله لم يتعلق به حق لازم
 وبالشرط في مسألة الجهل
 من زيداني (وان قدمه
 الغرماء بالعوض) فله النسخ
 لما في التقديم من المتوقف
 ظاهر غير آخره راجع فيها
 ما أخذ به وحصل النسخ
 (بضمضت الصفة)
 كسفت أو رجعت والتصریح
 به من زيداني لا يوطع
 ونصرف) كسفت ويسع
 ووقف كافي الهيئة للفرع
 فتبصر يصر في أم من
 اقتصر على الاتفاق والبيع
 (ولو تبيع) مبيع مثلا
 (بجناية بائع) يقيد بانه
 بقوله (بعد قبض أو)
 بجناية أجنبي أخذ وضارب
 من ثمنه نسبة نص القيمة)
 البها الذي استحقه الغلس
 فلو كانت قيمته سالمة
 ومعبا سعيه وجع بشر
 الثمن (والا) بان تبيع باق
 مجاوبه أو بجناية بائع
 قبل قبض أو بجناية مبيع
 أو ستر تركه بعد ما كان
 أو أمزأ أخذه (نقصا) أو
 ضارب بتمنه

لا بد من عقد تغير ما يأتي في تلك المعبر الفراس والبناء في الأرض المعارة وأنه لا بد من مقارنة هذا العقد بالرجوع
 فلا يكفي الاتفاق عليه وحدوا من التغير بينهما فذهب عنتم ولوق لحظة كاتضاء اطلاقهم اهـ شرح
 (قوله ولو وجد حل الخ) المسئلة أربعة أحوال لانه اما ان يكون موجودا عند البيع والرجوع او عند البيع
 لا الرجوع او عكسه وفي الثلاثة يرجع فيه البائع والراثة لم يكن موجودا عند البيع ولا عند الرجوع عكس
 الاولى ومما هنا ما جلت عند القاسي وولفت عنده قبل الرجوع فانه يكون له فليس وصور ما اذا كان موجودا
 عندهما وان كان خارجا من المتن فانه قبل الاولى فانه يرجع بالولى من كونه موجودا عند أحدهما فقط اهـ
 شخنا حـ ف وقد ظهر من ذلك ان المتن لو قال ولو وجد حل أو ظهر عند بيع أو رجوع لكان أظهر وأخصر
 تأمل (قوله لم يظهر عند بيع أو رجوع) قيد بعدم الظهور لانه محل التوهم اما اذا كان ظاهره اقالما واضع
 وأراد بظهور الجمل انفساه لكنه لا يسمى جلاحيث حقيقة و بظهور الثمرة تأبير وتشفقة في الخلل وزوال
 نحو التورق غيره اهـ شخنا حـ ف (قوله لم يظهر) أى كل منهما وانما أفراد الصمير لان العطف باو وتفسير
 الشارح عدم الظهور في كل منهما وقوله عند بيع أو رجوع ظرف للثني أى قوله لم يظهر كليل عليه عبارة
 الشارح حيث قال بان كان الجمل الخ وأوفى كلامه ما يقتضيه الرجوع فيقتضيه صدق عطف المتن بصور ثلاثة
 الصور ثلثان اثنان ذكرهما الشارح بقوله بان كان الجمل الخ والثالث انما كان كل منهما غير ظاهر من كل من
 البيع والرجوع بان كان الجمل متصلا عندهما والتمسثرا كذلك وهذا الصورة تأتي فانهما كون أوامنة
 تلو وانما عكست الشارح حيث ان في التفسير لان حكمه لم يعلم بالولى من الصورتين التبعين ذكرهما هذا والمفهوم
 المتصور وتوحد لا يأخذ البائع فيها الثمرة ولا الجمل وهي ما اذا كان كل منهما غير موجود عند كل من البيع
 والرجوع وعدمه ان كان كلاهما حدث بين البيع والرجوع وانفصل كذلك فيكون في هذه الصورة وهذا
 تقدمت في قول الشارح كثره وتوحد تأييد البيع هذا وقوله بناء في الجمل في الاولى الى ان يعلم أى فكله باع
 حينئذ فيه يرجع فيها وقوله وتبعاني البقية البقية وثلاثة كايها ظاهر لكن قوله و يرق الخ واجمع لصورة
 ولصدقته الثلاثة وهي الجمل في الثانية أى اذا كان موجودا عند الرجوع دون البيع أى كايها غير شرحه
 وأما الثمرة بصورتها فكلها هنا موافق لحكمها في كل من الابواب الثلاث فلا يختلف كايها في راجعة تلك
 الابواب وقوله بان سبب الفسخ هو قصير المشتري بعدم دفع الثمن حتى يقر عليه وقوله نشأ من اخذه منه أى
 فلم تراعه جهة فتأمل (قوله بان كان الجمل متصلا الخ) قد فهم بعضهم من هذا التقر بان قوله عند بيع متعلق
 بقوله لم يظهر وفيه ان أوفى حديثا للثني معنى الواو وليس مرادنا فالاحسن ان يقال هو متعلق بوجد وقوله لم
 يظهر أى أصلا ومعنى ظهور الجمل انفصاه ويكون في المفهوم تفصيل أى فان ظهر الجمل أو الثمرة عند البيع
 قبل الاولى او عند الرجوع فقط بان حدث الجمل عند المشتري وانفصل عندهم وكذا الثمرة فله أى المشتري فلا
 يكون له الانفصال وحده عند موافق عند اهـ (قوله أو عكسه) بالنصب اهـ شرح حر أى أو ارفع أى
 أو حل عكسه اهـ عـش عليه والعكس هو ما إذا باعها ما تالم ثم جلت عند المشتري ولم ينصل الجمل الا عند
 البائع بعد الرجوع فانه يكون البائع وهذا الحالة مخالفة لسائر النظائر من سائر الابواب من ان الجمل ملحق
 بالزيادة المنصبة وتوحد الخ لم يطلعه حيث أخذه البائع تبعلاصه ووجب ذلك ان التفسير انما يبايع من جهة
 المشتري بعدم دفع الثمن فانما كان الجمل البائع اهـ (قوله وتبعاني البقية) البقية صور ثلثا الثمرة بصورة الجمل في
 العكس وقوله لان ذلك أى المذكور من الثمرة والجمل وهذا تطيل التبني فتقوله يفرق الخ ارجع لاحدى
 صور في الجمل وحى صورة العكس بالنسبة اليه تأمل (قوله وبين نظير في الرهن) أى فيها اذا حدث بالرهن حل
 فانه لا يكون رهنه وقوله وفي الرد يبيع أى بما لو باع دابة أو أمانة فخلت عند المشتري ثم ظهر بها عيب فمضى
 البيع فلا يرجع البائع في الجمل بمعنى انه يبقى له المشتري على ملكه يأخذ اذا انفصل وكذا يقال في الهبة ان

(ولو وجد) المبيع (حل)
 أو غير لم يظهر عند بيع أو
 رجوع) بان كان الجمل
 متصلا والتمسثرا عند
 البيع دون الرجوع أو
 عكسه (أخذه) بناء في الجمل
 في الاولى على انه يعلم وتبعاني
 البقية (لا صدق لان ذلك)
 يبيع في البيع فكذلك في
 الرجوع يعرف بينه وبين
 نقله في الرهن بان الرهن
 ضعف خلاف البيع لنقله
 المالك وفي الرد يبيع ويرجع
 الوالد في هبته بان سبب
 الفسخ هنا نشأ

وبالاصل دابة لغيره خلعت عنده ثم رجع الاصل فها كان الجبل لرفع باخذة اذا انفصل اه (قوله بمن
 أخذ منه) وهو الفلج فلما رجعته اه حل وقضته ان المشتري لو اطلع على عيب في المبيع فرده على
 البائع ان يكون الجبل للمشتري لان الفسخ تشا من تعهيد البائع بعدم اعلام المشتري بعيبه وليس مراد الان
 الجبل من الزوائد المتصلة في جميع الابواب الى الفلج اه ع (قوله ولو غرس الخ) اشارة الى ان ازيد
 ثلاثة اقسام لانهم الماشية: كالقرو والقراس أو غير متغيرة كالحل والمعلقة والسمن أو صفة كالطين والقصارة
 اه قبل على الحال ونحوها ويجوز تقديره بفعل فيه وما ذكره تفصيله اه شيننا وفي ع (عش على
 در مائه) وهذا مفروض في المالم بقض شيأ من الثمن ورجع في الجميع فلو قبض بعض الثمن ورجع في
 نصف الأرض جاز عليه فهل يعين الرجوع في نصف البناء والشجر وبه كما مستر كائن البائع والفلج
 ويتنع الفلج لما فيه من ازالة مال غيره من ملكه أم كثر الجبال فيه فطر ويجعل الرجوع في ذلك لها كم لفعل
 ما فيه الحصة والاقرب انه يقصر فباعت نصف النفس من الأرض بين القطع وغرامة النص الى آخر ما ياتي
 وحيث جاءت الخبرة فليس فيه الزايد بغير ملكه من ملكه هذا اذا كان على الأرض فإذا كان في أحد جانبي
 الأرض وقسمت الأرض بين البائع والفلج فإن آلاهما على من الأرض ما فيه البناء والقراس يبيع كلان
 البائع لاحقه لان فيه وان كل البائع ما فيه ذلك كان فيه التفصيل الحاصل فيما لو رجع في الأرض كلها من
 انه ان اتفق الغرامة والفلج على القطع فذلك الخ ما يتوكل البيعة المؤجلة كان استأجر أو سائر غرامها
 أو بغيرها فحط عليه ثم ان قصع بعد مضي مدتها أو حرقها أو بغيرها أو انقضاء مدة السقوط الأخرى الفسخ اه
 (قوله ولو غرس أو بغير الخ) سواء فعل ما ذكر قيل انظر وهو ظاهر أو بهد بان تخرس مال الفلج وعذر
 البائع في عدم الفسخ أو وثيق بهد بغيره ففسخ المشتري أو بغيره البائع بالخبر ففسخ البائع اه
 ع (عش على در) (قوله قلوا) ظاهره ولو بشر ان الفلج وان لم يكن بصفة اه شوري أي وان قسمت
 قيمة البناء والقراس ولا تقار لا تختلف في آخر لان الاصل عدمه اه ع (عش على در) (قوله ليتكلم مع
 الأرض) أي مع الرجوع في الأرض هذا هو المراد اه شيننا (قوله وجب تسويع الفلج) أي باعادة ارتباطها
 بقسطه ثم ان جعلت فليس بان لم تجعل التسوية بالقراب والمادة ونصت قيمته الى الفلج الارش اه ع (عش على
 در) (قوله يضارب البائع به) أي بالأرض ومثله ما يسوي به الحفر وقوله وهو الاوجه منه دوام العمل ببيع البائع
 بالرش يبيع ويعد مطلقا كغيره لان النص هنا حدث بعد الرجوع وبعبارة ع (عش قوله وجب ارش منه) من ماله
 هذا يجوز على حدوث النص بعد الرجوع فلا شك بل ما تقدم ان فعل المشتري كالا فة السوا به اه
 زريق على ع (قوله) بين قبل الرجوع وبه يقتضي الاقرب ما قاله زى وهو ظاهر اطلاق در اه ع (عش
 (قوله لانه يتخلص ماله) أي البائع فهو من ثمة تسليحه (قوله تملكه بيمينه) أي بعد كمال اعتمده ب اه
 سم: على من يبيع أي والعقد المذكور لزمان القاضي أو من المالك الذين منه كما تقدم في بيع مال الفلج وظهره
 مع ما تقدم في باب البيع من انه لا بد له من العلم بالثمن ان يثبت عن القيمة قبل العقد حتى يعرف قدر حاجته
 يد كرها في البعد ويحتمل للاكتفاء بان يقول بملك هذا بيمينه ويعرض على أرباب البائع ليعرف
 قدره ليعرف قدره في ذلك البعد في فعل الامر من مال الفلج اه ع (عش على در) (قوله تملكه بيمينه) اقله
 (الم) ولو اتفق من ذلك ثم عاد اليه يمكن واستكمال بين الرقعة بان الرجوع ففوري ودان تفسيره كما ذكر
 يقتضي بالتفاوت ع (قوله) لمصلحة الرجوع على من يبيع أو ما يتفق به من اختياره في عده نفسه بقدر الامكان اه
 شرح: در (قوله) أوله ولو غرس الخ) ويثبت كماله الاذرى ان لا يعلم الا بعد رجوعه في الأرض فلكونه
 كلام السهرلخي وغيره لا يقتضي اتمامهم ثم لا يرجع فيفسد رين الا ان تكون الحصة لهم فلا يشترط تسليم
 الرجوع اه شرح: در (قوله) وغيره أو بغير (قوله) والفلجوت بين قيمته فاما أي معنى القطع وقيمه

الصبيح لان فيها صفة أخرى زائدة على الصفة قد تنسب إلى مادة الهلوق قد تنسب إلى الصفة أو ما في مسأله العلقين
والفعل ليس هناك إلا الصفة فلا يحتاج إلى التقيد بالنسبة المباشرة إلى هذا القول الشارح إلا في ما زاد
على ارتفاع سعر سلعة اه (قوله فالملبس شر بل بالزادة) أي ولا فرق في الخلطة بين كونها مختصة وحدها أو
خلطت بمادة أخرى منها أو دونها ومن هذا الم جواب مسألة وقع السؤال عنها وهي أن اناسا اشتري سكر
معين لم يؤم القدوم أخذ بعضهم وخلطه بسكر آخر ثم طبع الخليط جميعه فصار بعضه سكر وبعضه صلبا ثم توف
والشمن بالقيمة وهو انما يفي من السكر المبسج بعينه باخذ البائع وخلطه بغيره يصير مشتركا بين البائع
وربما اشتري ثم ان لم تزد قيمته بالطبع فاشي إلى واحد من ماعلى الآخر وازدادت فوارش المشتري شر بل كثيرا
يخص البائع بالزادة كقصة الثوب وزاد في الرقيق لان ما حصلت بفعل محترم اه عس على هر (قوله
شر بل بالزادة) أي مشاركا بنصيب قدر الزيادة والمراش بل في ثمن المبسج أو قيمته بسبب الزادة اه شطنا
(قوله سواء أسع المبسج) أي البائع له الحاكيم وإنه أه والفقس باذته مع البائع اه عس على هر وقوله
أم أخذ البائع عبارة أه مع شرح هر ولحلطنا وأقصر الثوب إلى أن قال فلان زادت القيمة فلا يظهر له
يباع و يصير الملبس شر كفاي الزادة الحاكيم بالهين لانها زادة حصلت بفعل محترم معتموم فوجب ان لا يبيع
عليه بخلاف الغاصب والبائع اسالك المبسج لخصوا واعطاء الملبس حدة بالزادة كالحصه او لو أمكن فعلمها كما
يبدل قيمة لبناء يصير هو شر ماؤه على قولنا لا يتابعه قولهم انه شر بل لان أمواله تباع اما البائع أو غيره ومنه
يؤخذ ان الملبس وقمره لو أرادوا ان يذلو البائع قيمة الثوب يبيع على التبول وهو ظاهر انتهت (قوله سواء
أسع المبسج الخ) وورد المسألة ان البائع رجع في المبسج أي فسخ البيع بالشرط المتضمن من جعله القدر
فصار رسكه وان زادة ملك الملبس فاما ان يباع بعد ذلك أي يبيعه البائع ومن ينصرف للمغلي أي يجتمع على
بيعه و يسهما الثمن واما ان يبقه البائع من غير بيع و يدفع للمغلي فاما الزادة فتكون الشرية في القيمة
اه شطنا وفي قسم ماله يبقى ان يكون بيعه بعد رجوع البائع في حقه اذ قولهم رجع وأراد المصار في فلا
تعلق له بخصوص ذلك بل تباع الخلطه ويشتم على الجميع الترماء كلفوا ظاهر اه (قوله وفارق نظيره) فرضم هذا
الرد على الضعف فقال بان البائع يوزن بالزادة كما يوزن في السمن ونحوه وعبارة شرح هر والثاني
لا شره للمغلي في ذلك لانها أكرس من الدابة بالعلف وكبر الشجرة بالنقي والتعهد و فرق الاول بنسبة العلف
والتمارة بخلاف السمن وكبر الشجرة من العلف والنقي فوجدان كثيرا ولا يعمل السمن ولا الكرف فكان
الأخرى غير منسوبة إلى الله بل يخص صنع الله تعالى ولهذا استنع استنار على تكبير الشجرة وتسمين الدابة
بخلاف العلف والتمارة انتهت (قوله هر يخص صنع الله تعالى) فيه ان غيره كذلك كالطين والحصير وأجيب
بان العبد له صنع فيه ظاهر الكونه ينسب إليه بخلاف السمن فله وان كان قد جعل بفعله وهو العلف لكنه
سبب بعس ولا ينسب إليه ظاهر اه (قوله ولو كانت قيمة في الثالثة أو بصددها) أي قبل الصبيح وقوله
والصبيح درهمين أي لو كانت قيمة الصبيح على حدة قبل جعله في الثوب درهمين وقوله وصارت قيمة الثوب
الخ أي بسبب الصفة أي جعل الصبيح فيها اما وصارت إلى ما ذكر بارضاع السمن فان كانت بارضاع سعر الثوب
بحيث ان الثوب صلبا أو سعة أو رخصة أو تمانيسه وان لم يكن مبيوعا فالزادة للبائع وحده وان كانت
الزادة بارضاع سعر الصبيح فالزادة كلها للملبس لكن هذا لا يظهر إلا في صورة الثانية أما في صورة السعة
والرخصة فلا يقال ان الزادة تم بما صارت بارضاع سعر الصبيح لان قيمة قبل الصبيح لم تزد بل صارت أو نقصت
فانقصت إلا في كلام الشارح بقوله وهذا كلامنا لما يظهر بالنظر لارتفاع سعر الثوب والنظر لارتفاع
سعر الصبيح لكن في صورة واحد من الثلاثة كما علمت (قوله ثلث الثمن) أي ان يبيع وقوله أو القيمة أي ان
أخذها البائع وهو ارجح وقوله ستدراهم وقوله أو خمس ذلك أي فيما اذا كانت قيمة خمسة دراهم وقوله أو

(فالملبس شر بل بالزادة)
سواء أسع المبسج وعليه
انقص الأصل في الأولين أم
أخذ البائع فالملبس كانت
قيمة في الأولين خمسة
وبلغت بذلك ستة فالملبس
سدس الثمن في صورة البيع
وسدس القيمة في صورة
الاخذ وفارق نظيره في حين
الدابة بلفظ بأن العلف أو
النصارى منسوب إليه بخلاف
السمن فإنه يخص صنع الله
تعالى اذ العلف يحد كثيرا
ولا يحصل السمن ولو كانت
قيمة في الثالث فبار بصددها
والصبيح درهمين وصارت
قيمة الثوب مبيعو خمسة
دراهم أو خمسة أو ثمانية
فالملبس ثلث الثمن أو
القيمة أو خمس ذلك أو نصفه
والنقص في الثانية على

الصبيح

نصفه أى فيما إذا كانت قيمته ثمانية دراهم أخذ من تصبیه بمطلة اه شوى (قوله كما علم) أى من قوله
 شربك بالزى ياد من قوله أو خمس ذلك (قوله وهل تقول الخ) مراد به هذا شرح قول المتشرعين بالزى ياد أى
 شركة حواري الأولى المتمددة وأشير على الثاني وينبغي عليه أنه إذا ارتفع مع إحدى السلتين تكون
 الزى ياد أى غير هذه الزى ياداً لخاصة الآن لأن سبب الصنعة أن ارتفع سعر سلعة على المتمددة ولها على مقابلته
 وعليه أى المقابل تكون الشركة ثلاثاً في هذا المثال فقل إلى قيمة الثوب والصبغ سواء أساوت الزى ياد
 بسبب الصنعة فبهم أتم نصت أم زادت وحينئذ عليه الشارح أترأه شيخنا وقوله وبينه عليه الشارح
 أترأه أى بقوله وهذا كله الخ لكن فيه أن كلام الشارح لا فى الزى ياد أى فيما إذا كانت الزى ياد من
 أصلها بسبب ارتفاع الثوب وليس هناك زيادة بسبب الصنعة أصلاً وكلامه هنا فى ثمر ما يتبين على الخلاف
 انما هو فى زيادة أخرى بسبب ارتفاع السوق غير الزى ياد التى بسبب الصنعة فهاذا باتان وأما ما سألنى فى
 الشارح فهو بزيادة واحدة تارة ويمكن أن يقال كلام الشارح لا فى ثمرها وأعم قوله هناك فهاذا باتان
 القيمة بسبب الصنعة أى فيما إذا كانت بزيادة القيمة بسبب الصنعة سواء كانت معياراً بارتفاع السعر
 أم لا وقوله فان زادت بارتفاع السوق الخ معناه فان كانت الزى ياد بارتفاع السوق أعم من أن يكون معياراً بزيادة
 بالصنعة أم لا فترأه الزى ياد التى حصلت بارتفاع السوق أن ارتفع سعر سلعة وحينئذ فمع أن كلام الشارح
 لا فى ثمرها على ما يتبين على الخلاف وإن كان أى كلامه لا فى ثمرها وأعم من أن يكون معياراً بارتفاع السعر التى
 معياراً بزيادة بسبب الصنعة من الزى ياد بارتفاع السعر فقط وقيل على الجلال قوله وجهان للتمتع بها
 الأول هو شركة كجاء ورتب بغير ثمرها التمر زادت القيمة بارتفاع سعر أحد طرفيها ففى أصلها وأمرها
 ففى أصلها بالنسبة وكذا لا جهل سبب الارتفاع فبما دافى بمثل ذلك في جميع ما يأتى وأما ما سألنا بسبب
 ثمر أى بسبب الصنعة فهو لأنه فليس كل شركة المنهج وبشدة الشايع صوابه الأول وفى بعض أصنافه وبشدة
 أى الأول وما ذكره عن الشايع فى التصبيع فى وليس فى محله كغيره فى غيره فمائل اه وهذا الاعتراض
 منه مبنى على ظاهر العبارة وجوابه أن ظاهرها غير مراد إذا التفت إلى كلام الشارح هو الأول فى كلام السبكي
 وجوابه السبكي وهل قول شريكى أو تقول كل الثوب بالباع وكل المبيع للمفسر وشهدنا الخ انتهى
 فلا تخالف ولا تضعف (قوله فى نظير المسئلة من الغضب) جارية الموقوف هناك متناوثة وهاون صبغ الغاصب
 الثوب صبغه وأمكن فعله كله والآن نصت قيمته بارتفاع النفس خطوه فعله أو زادت قيمته بالصبغ
 اشتركا فى الثوب بالنسبة فإن كانت قيمته قبل المبيع عشرة وبعدمه عشر فلصاحب الثوبان ولصاحب
 الثلث وليس المراد اشتركا كما على جهة الشروع بل أحدهما بزيادة والآخر بصفته كذا كره جميع من
 الأصحاب قال الأصناف ومن فوائده أنه لو زادت قيمة أحدهما حاله به صاحبه قال فى الوصفة كلها الخ الخ
 والجهول المسئلة وفى الشامل والتمتعان نص لا يخفى سعر الثياب فالتفت إلى الثوب وأشعر المبيع أو
 بسبب الصنعة ففى الصبغ وانما زاد سعر أحداهما بارتفاعه فترأه زيادة للصاحب وبسبب الصنعة ففى ثمرها
 فيمكن تترى إلى الاعتراض اه وسكن أن الرضا هذا التصديق من القاضي حسن وأما العيب فغيره
 البديهي وسلم وشرح بصفته فبمع غيره فان كل صبغ ثالث فالحكم كذا فى أو صبغ مالنا الذى مر فى الباقى
 فيه الاشتراك ويزاد قيمته ونفسها ما لم تزد قيمته ولم تخفى ثلاثاً فى الغاصب ولعله انتهت (قوله وإن نصت)
 أى فى ثمرها والتصديق لأن فى الزى ياد بصفته بالنفس فالزاد ليدل أن الزى ياد هو من ثمره فبما عرفت فى الآتى
 هو ذلك النص اه شيخنا (قوله انما راسه) أى أترأه أى لا يرفع عن حق الصورتين (قوله بأن زادت قيمته)
 المراد قيمة الثوب بمصروفه على قيمته بمصروفه هذا ظاهر المراد هنا وفيما يأتى اه شيخنا (قوله أخذ البائع
 مبيع) أى أخذ البائع فى المبيع فى صورته الخ لا فى ثمره أو فى نفس البائع الذى مثل الشارح له بالصبغ

كالمعلم لأنه هالك فى الثوب
 والثوب قائم بحاله وهل
 تقول كل الثوب بالباع وكل
 المبيع للمفسر أو تقول
 بشرط كل منهما بحسب
 قيمتهما لتعذر التمييز
 وجهان يرجح منهما أن
 الملقى الأول قال السبكي
 وبشدة الشايع نص الشايع
 فى نظير المسئلة من الغضب
 كان لزيد قيمته ثلاثاً فى
 لبيات وان نصت ولا
 للمنطس (أو) بسببه
 (الصبغ اشترافه) أى
 (أشهر غيره) وبصفته ثم
 فترأه (فان لزيد قيمته
 على قيمة الثوب) غير
 مغبوح أو صار من قيمته
 ثلاثة أو أربعة (فالمبيع
 مغبوح) مضارب بصفته فبما
 وضاع الثوب وأجده
 فبصرف قيمته لغيره وان
 نصت قيمته كالم (والله)
 بأن زادت قيمته على قيمته
 (أخذ البائع مبيع)

بالبايع باخذ بعض مبيعهم فانه ياخذ الواحد الزائد فقط ولا يرجع بقية ثمن الصبغ على المثلص بل في هذه
 الصورة ان شاء فتنع بالواحد الزائد وان شاء شارب بثلث الصبغ يتسلمه كاي ثمن شرح مر ١٥ (قوله) ياخذ
 البايع جميعه من الثوب (الخ) معنى كون البايع الثوب ياخذوه بايع الصبغ ياخذها باخذ ان الثوب يتسلمه
 ويشتر كان فيه ١٥ (قوله من الثوب والصبغ) هي مائة تخلو رجوع على الصبغ اما حقيقة اذا كان ثمنه
 او حكم في الرجوع بقية ١٥ شحنا حرف (قوله) ان يقتضى عنها وفي هذه الحالة فيما اذا كان الصبغ
 من آخر بغيره خذ من ثمنه ان اذى المشاركة بالهرم الزائد والرجوع بجميع الثمن كما اخذ ذلك المحلى من
 مسألة قطعها عن الرضا فخذ من ذلك شيئا البرلى ان الحكم كذلك فيما اذا كان الصبغ من مالنا الثوب
 بغيره من ان يرجع في الثوب مع بطلان البايع وبين ان يرجع في الثوب وحده وشارب بجميع
 ثمن الصبغ ويكون المثلص شرى كبا الصبغ ١٥ والمال التي اخذ منها الى ما تقدم هي ثوبه ولو اشترى
 صبغا وصبغ به ثوبه لم يرجع عليه فللبائع الرجوع ان زاد ثمن الثوب بمصروعا على ما كانت قبل الصبغ فيكون
 شرى كافيته قال في الرضا وذا شارك في ثمنه حصته عن ثمن الصبغ فوجان اصبهما ان شاء فتنع به ولا يجره
 غيرهما من شارب بالجميع ١٥ وقوله ليكون شرى كافيته أى بشرط ان لا يزيد النسيئة على ثمنه ما عدا ولا
 فالزائد ما غلب ١٥ ١٥ سم (قوله) لكن المثلص شرى بالزائد على ثمنه ما (قوله) (تنبيه) لم أر
 نصا يعاقب اعتبار قيمة الثوب أو الصبغ ولا وقت اعتبار الزائد فتنعها أو النقص عنها في كل ما ذكر
 والذى يظهر اعتبار وقت الرجوع في الكل لانه وقت الاحتياج الى التقويم ليعرف ما للبائع والمثلص فتعتبر
 قيمة الثوب حينئذ خد من ثمنه الصبغ وقيمة الثوب مع الصبغ ما حينئذ فتعتبر الزائد حينئذ هل هي لهما
 أو لا خدما ولا يأتى فيهما من ثمن بعض المبيع ان الصبغ في التالف باقى قيمته يوم العقد والقبض وفي
 الباقي كثرهما بان ذلك لانه فتنع بعض المبيع وهو مضمون على البايع وما غلبت كذا قالان الصبغ
 ان كان من المشتري فواضع أو من اجنبى فكذلك أو من بايع الثوب فهو في حكم من مسئلة بولس ان
 سكا غير الثوب ومنه ما في ماوى شيا لم يكن بائنه الا هو وان قل ان ارادوا ان شارب بقية ثمنه ١٥
 عرش على مر (قوله) وذكر اخذ البايع المبيع في الثانية هي ما بعد الاولى شاملة لمرور ما اذا اشترى
 الصبغ من صاحبه الثوب أو اجنبى فلها صفة ثوبه فيما لو اشترى الخ (قوله) وتقدمت الاشارة اليه حيث قال
 المتن وزادت قيمته فقال الشارح بالصعنة (قوله) لمن ارتفع سعره (قوله) فلوزاد في ارتفاع سعرها وزعت
 عليها بالنسيئة وكذا قال في صورتى العن والفسارة فاذا ساءل الثوب قبل ثمن الصبغ خمسة وارفع سعره
 فصار ساءل عشرة وبقو الصبغ سبعة فله مثلص سبع فلن ساءل مصير غلبه فتكون ارتفاعه سبعة كان له سبعان
 (تنبيه) يجوز (فصل) الصباغ ونحوهما من خياط وطعان استوجروا على ثوب بقصر أو وسعة وأخطه
 وجب ثمنه بحسب الثوب المصور ونحوه بوضعه عند فصل حتى يفسد أجره كيجوز البايع بحسب المبيع
 لاسيما الثمن بما على ان الفاضل فتنعوا حين يوقدها الثقال في فتاوى بالاجابة الصعنة والبارزى والبلخي
 فاذا زادت القيمة بالقيمة والا فلا بحسب بل ياتخذ المالك كاي ليعمل المثلص فان كان يحجروا عليه بالمثلص شارب
 الاخير يجوز ولا يفسد الا بالمرور زادة النسيئة في ثمنه انما ط تمتع بجزء ثمنه مطلقا لقطع الماذون فيه كاجته
 من حق الاجروان ملكه المشتري لم يمتنع كل ثمنه فتنعوا على الرجوع عن البايع بخلاف ملكه المستاجر
 ومن ثمن الثوب المصور ونحوه قبل تسليمه لم يمتنع بجزء ثمنه فتنعوا على الرجوع عن البايع بخلاف ملكه المستاجر
 البض وتضمنه عدم الفرق بين ثمنه فتنعوا فتنعوا فتنعوا فتنعوا فتنعوا فتنعوا فتنعوا فتنعوا فتنعوا
 المشتري المبيع قبل قبضه يرد التنازل في خلاف الاجنبى اذا كان ممن يفتن بالثوب والاربعان ان الثمن الذي

من الثوب أو الصبغ مواء
 اشترى ثمنه ما بعد الصبغ
 ثمنه ما قبله أم تقتضى عنها
 أم زادت عليها كان صارت
 ثمنه ما قبله أو خمسة أو
 ثمانية (لكن المثلص
 شرى) لهما فيما اذا اشترى
 الصبغ من آخر ولبائع
 الثوب فيما اذا اشتراه منه
 (بأن ياذل على ثمنه ما)
 في الاخير فتنعوا عن الثوب
 أو قيمته مصروعا كمر
 اخذ البايع المبيع في
 الثانية فيما لو اشترى الصبغ
 من آخر ذكر كون المثلص
 شرى كافيته واشترى الصبغ
 من بايع الثوب من مز ياف
 وهذا كله فيما اذا زادت
 القيمة بسبب الصعنة كيجوز
 التنازل من المبادر وتضمنه
 الاشارة اليه فان زادت
 بارضاع السوق فالزائدة
 لمن ارتفع سعره

بضمها الاجنبي ان زادت بسبب فعل الاجر لم تسقط أجرته والاستطاعت اه شرح مر

(باب الجبر)

بالتنوين وان كان ظاهره منعه خلافه (قوله هو لغة المنع) أي علمنا وقوله المالية قال سم على منهج لا منع من هذا القيد عدم صحة أقوال الصبي والجنون مطلقا لأن ذلك لسلب عبارة سم وهو معنى زائد على الجبر اه وبجارية سم وشرعا منع من تصرف خاص بسبب شخص اه عرش على مر ولعل في عبارة سم مطلقا وحدها هكذا لا يمنع من هذا القيد عدم صحة أقوال الصبي في المعاملات والجنون مطلقا (قوله هو لغة المنع) في المصباح جبر عليه جبر من باب قتل منعه التصرف فهو مجبور عليه والمفتاه بعد ذنون العلة تخفيفه الكثرة الاستعمال ويقولون مجبور وهو شائع وجبر الانسان بالثغر وقد يكسر حضمه وهو ما دون ابطه الى الكسح وهو في جمره أي في كفه وجسمائه والجمع مجبور والجبر بالكسر العقل والجبر حطيم مكة وهو المدار باليمن جبهة الاميراب والجره اقرباية والجبر الحرام وتثلب اطرام لتدفع المضموم سمي الرجل والجبر بالكسر ايضا الفرس الاثني في جمعها مجبور وأجبار وقيل الاجماد جمع الاثنان في الخيل ولا واحد لها من لفظها وهذا ضعف لثبوت الفرد والجبره ليست والجمع مجبور جرات مثل غرة وغيره فالت في وجوها والجبر معروف به سمي الرجل اه وقال في القندوس الجبر مثل المنع ثم قالو بالكسر العقل وما حواه العلم الجبر الكسوة والاثني من انفسيل وبالهاء لان وما بين يديك من ثوبك ومن الرجل والمرأة فترجما اه قال عرش على العواهب بعدة فلهذا كروهو صريح في ان ما بين يديك من الثوب بالكسر لا تغيراه مجبور (قوله هو شرعا لا يمنع من التصرف المالية) مثله مر وبجارية سم منع من تصرف شخص بسبب شخص اه وهي أولى لان الاطلاق في التصرفات الواقعة في تصرفات المخرج ظاهرة في الاستمرار وهو لا يقتضي في أحد اذا الصبي والسفيه يصح منهما ايضا التصرف المالي كالتمثيل والوصية من الثمن وكاد حال الهدية من الاول فيحتاج لاستئناء ذلك من التعريف والابق به ذلك اه عرش على مر ويمكن ان تعمل التي التصرفات الجنس اه (قوله آية وابتأوا البتاي) شبه على الجبر بالابتلاء وكفى من البلاء غير بلوغ النكاح اه شرح مر وجه التنبه اتمل اربا اختيارهم دل على اتم سم ممنوعون من التصرف ولا يلزم من ذلك ان معنى الابتلاء الجبر اه عرش عليه (قوله وآية تان كان الذي عليه الحق) فيه ان الآية مفردة وفي الاما الحق للكتاب كما قال فاكتبوه ثم قالو لعل الذي عليه الحق أي على الكاتب اه عليه ما يكتب الا ان يقاس عليها بقية التصرفات اه شيخنا فائدة ذكر الآية الثانية بعد الاولى انها اذا ذنت ما لم تقضه الاولى وانما يقتصر على الثانية فيجوز له الما في الاولى بناء على ما قسر به لان في الاولى في التصرف بين النيم وبان ماله لاسلمه الا بعد رده اه عرش (قوله وبالكبير المختل) أي مختل النظر بسبب الكبير فيغير ما بعد ماله مختل بالجنون اه شيخنا ح (قوله ان عمل) أي على دليل قوله تعالى قليل مما لله ابدل الا من الياء اه شرح مر المصباح وأملت الكتاب على الكاتب املا لان الله عليه وأملته عليه املا في الاولى لفظا والخزوني أسد الكافية لفظه وتم وتبين وجاء الكتاب العزيز بما اولج الله الذي عليه الحق فليس على عليه بكرة وأصلا اه (قوله بالقلوب على قوله) أي بانزال الشعور وما لم يسواء كان كبيرا أو صغيرا وهذا يغير تفسير الضعيف بالصبي والكبير المختل فان الراد بالاختلال فيه نقصان عقله لانواله اه عرش (قوله لمصلحة الغير) أي غير المحصور عليه أي قصدا كما هو واضح فلا ينافي ان فيه مصلحة معا المحصور ايضا كسلامة مخته من حقوق الغير اذ لم يجبر عليه في الاولين لضعفه في تغيير اربا متبقي حرمته بدنه في الاخرى والثالث يبقى عليه بعض خير فانه لو رتبته في العبد والمكاتب يبقى عليه من سببه اه اصحاب اه شوري (قوله كالجر على القلب) أشار بالكفا الى عدم انحصار هذا النوع فيما ذكره فقد اتم افيضهم التي نحو سبعين صورة بل قال الاذرى هذا باب واسع جدا لا ينحصر افراد مسائله اه شرح مر وبجارية سم ومنه ايضا الجبر على السيد في العبد الذي كاتبه أو اجد الحافي

(باب الجبر)

هو لغة المنع وشرعا لا يمنع من التصرفات المالية والاصل فيه آية وابتأوا البتاي وآية فلي كان الذي عليه الحق منكم ياوفسرا الشافي السفيه بالبلذ والضعيف بالصبي وبالكبير المختل والذي لا يستطيع ان يعمل بالقضاب على عقله والجبر فوع شرع لمصلحة الغير كالجر على المكاتب لغيره والراهن للمرهون في المهرن

والوثة في التركة إلا أن هذه الثلاثة لم يمتدخل في صيرتها الشيخ وأصله والجبر التريب والجر على البائع بعد دفع
المشتري بالبائع حتى يدفع الثمن وعلى السائل الجبر في دفعه إذا كان على الخري دين والجر على المشتري في
المبيع قبل القبض وعلى العبد المأذون له الحق التراب وعلى السيد في نفقة المرأة وحلها تصرف فيها حتى
يعطيها بدلها ولو دار المذهب بالآراء والمجلد وعلى المشتري في العبد المشتري بشرط الاعتاق وعلى السيد في أم
الولد وعلى المستأجر في العين التي استأجره تصاعلي العبد لها فيها كصيف أو قصارة اه ع وقوله والجر على
البائع بعد دفع المشتري الخ عبارة الاستوى إذا دفع المشتري بسبب كونه حبس المبيع إلى قبض الثمن ويحصر
على البائع في بيعه والحالة هذه وقضيت له لا يجر على البائع إلا من حبس المشتري اه (قوله والمرضى الورثة)
أي ونحوه من كل من وصل إلى الحالة يعتبر فيها التبرع من الثلث كالنقد بم القتل اه حلي وسأقي في الوصايا
لهو لو في بعض الترام لم يزاحه غير واثق لم يفعله بدنية كإفائه الشيطان فنقول جمع أن من عليه دين مستغرق
يجبر عليه في جميع تركته مرادهم به بالنسبة للتبرع اه حج أي بخلاف وفاة الدين بانه واجب عليه تقدم
سببه اه مر اه سم (قوله في قضي ماله) أي إن لم يكن عليه دين مستغرق كان عليه دين مستغرق
فيصر عليه في جميع ماله اه شرح مر (قوله والمكانب لسيد وقته تعالى) أي إذا تصرف تصرفاً مباحاً
كالفرش أو تبرع به أنه يقتضى بلاءه أن السيد لو أذن له بفعله كراهية له حتى الله تعالى وليس كذلك
اه حل (قوله والمكانب لسيد) أي مراعاة لحق سيد وهو أداء الخوم وحقوق الله تعالى وهو غل الزينة
اه شوبرى (قوله تقدم بعضها) وهو النفس والزهر ومعاذ السيد بآتي بعضها وهو حجر المرض بآتي في
الفرقاض وحجر المكانب بآتي في النكابة وحجر المزدب بآتي في الرد ومرادهم هذه العبارة الاعتذار عن عدم ذكر
هذه الأمور في المتن نعم أن أصلها ذكرها هنا (قوله يحنون وصياهم) وخبر كل من هذه الثلاثة أنهم مما
بعد اه شرح مر أي لأن يحنون لا يقتضي شيئاً من تصرفاته أصلاً والصبي بعد بعض تصرفاته إلا أن في
دخول الدار وأصل الهدية والمبذر بعد قبضه النكاح بان من وليه ولا يرجع عليه إلا بانه وبهجه تدبره
لأزواجه اه ع ش عليه وفي الأصل ما سقمه نعمان باب نسب سبعة ما بالسر مشاهدته فهو وسبعة ولا تسمى سبعة وجعلها
سبعة والسبعة تنقص في العقل وأصله الخلفة (قوله فالحنون بسلب العبارة) والحنون إذا كان له أدنى غير كالصبي
المهر فيها بآتي في الشيطان من التبعة وأمره أو عثرته السبكي والأدري بانه أن زال عنه فحنون ولا فهو
مكاف وأصر في جميع ذكر فكسفه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله فيما بآتي منه صحة الصلاة
وعدم معاقبته على تركها وغير ذلك كما يفهم من تشبيهه بالصبي لكن مقتضى قول شرح الرض أي في الجبر عليه في
التصرفات المأذونة فيما عدا ذلك كإباحة المال كإباحة العاقل فبعد وجوب الصلاة عليه وعقله على تركها وإن عقل إذا
قتل بشرطه بعد إدارته أو شرباً نظر إلى غير ذلك من الأحكام وفي سم على حج ما وافق ما فشرح الرض
(قوله بسلب العبارة) أي صواباً كأنه كالأسلام أو عليه كآلة قوله والأسلام أي فلا تترك كآلة قوله والولاية
أي الثابتة بالشرع كولاية النكاح أو بالتفويض كالأبواء والقضاء اه شرح مر (قوله بسلب العبارة)
مهر به دون منع لأن الثابت لا يفيد السلب ليس لأن الأجرام مانع من الولاية في النكاح ولا بسلبها ولو تزوج
الحاكم دون الأبعد اه شوبرى (قوله والأبواء) أي بان وصى الغير في أمور وقوله والإتمام أي بان يكون
وصاؤه على أولاد أو جماعة عليهم من طرف الحاكم اه شخنا قوله فيتمرها التاك أي حصول الملك من
غير اعتبار لفظاً بل عليه اه ع ش (قوله ويثبت التسبب) أي كإن وطئ امرأة ثمة تنسب بولدها
نسب إليه ولا يقال فإن لا نسب إلى أبيه لأن له ولداً طلاقاً أو زناً على فعله أنما هو باعتبار العورة لا الحقيقة
كما يعلم من بابه اه شوبرى (قوله ويستمر عليه ذلك) لم يشر لذلك لاشتراكه في تعدد بنفسه بعد في لائحة
بالأدم إشارة إلى حوازه أو اشتراكه بين الحارين بقوله لما ذكر له ذلك فتنظراً لم اه شوبرى (قوله إلى إفاقة)

والمرض الورثة في تلسي
ماله والعبد لسيد والمكانب
لسيده وقته تعالى والمراد
المسكين ولها أبواب تقدم
بعضها وبعضها بآتي ونوع
شرع لصلة المحجور عليه
وهو الحجر (يحنون وصبا
وسبعة فالحنون بسلب
العبارة) كصاوة للعائلة
والدين كالبصع والاسلام
(والولاية) كولاية النكاح
والأبواء والإتمام بخلاف
الافعال فيتمرها التاك
باعتبار بنحوه والاتلاف
فيتمرها الاستبداد ويثبت
النسب بانه ويقر ما قلناه
ويستمر عليه ذلك (إلى
إفاقة) منه فينقل

(والصبا) الفاض يذكر
أوتى ولوجمزا (كذلك)
أي سلب البلاء والولاية
(الاملائي) من صادة
من حمز زائد في دخول
واصل هدية من حمز
مأمون وقول كسلف إلى
آخرون زائد ويستمر
عليه لما ذكر (البلوغ)
ففسل بلاض لأنه جهر
ثبت بلاض فصار توقف
قوله على فسلف فاض كسر
الجنون وعبر الامل ككثير
يلوغه شيئا طال الجنون
وليس اختلافا محققا بل
من عبر الثاني أدا لخلق
الكل من عبر بالاول أراد
جهر الصبا وهذا أولان
الصبا سلب مستقل بالجر وكذا
التبذير وأحكامه متغايرة
ومن بلغ مبذرا لحكم تصرفه
حكم تصرف السفيه لا حكم
تصرف العبي انتهى ومن
ثم عبرت بالاول والبلوغ
يصل اما (بكال خمس عشرة)
سنة فمرة تحسب بديعة لمجر
ابن جهر رضى الله عنها
هرمت على النبي صلى الله
عليه وسلم يوم أسدوا بأن
أربع عشرة سنة لم يجز
أو لم يرفق بلفظ وعرضت عليه
يوم الخندق وآلان خمس
عشر سنة فأجاز في رآنى
بأشتر واما ابن جبان واصله
في الصعيدين وأبدا واهل
انصاف جميع القول وأما

أي صافية عن جبل يؤدى لحد في الخلق كما صرح به مر في النكاح اه عش (قوله بلاض فاض) لأنه جهر
ثبت بلاض فاض فلا توقف على ذلك فاض ثم ولاية القضاء لا ولاية جديده اه حل (قوله أي سلب
البلاء) أي في المصلحة كالسبع وفي الدين كالاسلام ومعه اسلام سيدنا على وهو سبب لكون الاحكام كانت
منوطة بالتمييز انما سلب التكليف بل قال الامام احمد رضى الله عنه انه كان بالافاضل الاسلام (مأثمة)
قال العز بن جماعة العبد المكلف على ثلاثة أقسام قسم كلف من أول الفطر وقطاعاوم الملائكة وأدم وحواء
وقسم لم يكلف من أول الفطر وقطاعاوم أولاد آدم وقسم فيه نزاع والظاهر انهم مكلفون من أول الفطر وقوم
الجان اه شوبرى (قوله من صبادتين حمز) لكنه يثلب على الفرصة أقل من قوابل البالغ على النافله وأصل
وجهه عدم خطابه بها وبين القياس ان لا قوابل أصلا لعدم خطابه بالعبادة لكنه أشبى بغيره في العبادة فلا
يزكر كما يند بلوغه انشاء الله تعالى اه عش على مر (قوله واصل هدية) هذه مستثنان من الولاية ويكتب
أشهادا مستثنى من العبارة كالذي قبله ويحتمل أن يكون من الولاية اه حل (قوله مأمون) أي لم يجرب
عليه كذب اه روى وينبغي رجوعه إلى الذنوب في الدخول أيضا اه سم اه عش (قوله وقول كسلف إلى الخ)
لما دونه الخ افظة الاملائي فقط كما علم من اربعة الامل (قوله فينك بلاض فاض) لم يقل فيه بلاخلاف
كالذي قبله لأن فيه وجوبين الصعيدين منهم لما ذكره المصنف اه شوبرى وصبارة حل لم يقل فيه بلاخلاف
كسلب وقيل قد لا ود الولاية والعبارة لا لا فاقفدت بهتهم خلافة بخلاف زوال جهر الصبي انتهت (قوله كسر
الجنون) لم يقل هذه العبارة في الجنون حتى ينظر به اه حل (قوله كسر الجنون) ليس وهو صغير وأبلغ
سبها ثم من في التنبه لا يصل الخلق بلا فاقفة عن جهر السفيه يعرف الثاني وهو الصبي يعرف الأول اه
شوبرى (قوله أراد اطلاق الكلى) أي الاشكال الكلى أي ذوال الجبرزوال الكلياد قوله من عبر بالاول أي
بالاولغ من غير تعبد به بالشد أو جهر الصبي أي أراد زوال جهر الصبي ولو خطبه جهر آخر سبب السفيه وغيره
(قوله وأحكامه متغايرة) أي لأن السفيه يصح منه التدبير يقول المهر والوصية المطلغ في الفسخ عليه ولو
تراد على الية والفقور من فاضله وغير ذلك مما هو مذكور في بابه بخلاف الصبي فلا يصح منه شي مما ذكر
اه شوبرى (قوله ومن بلغ مبذرا الخ) كان التمام للتدبير مع هذا فوجب لقوله وأحكامه متغايرة اه (قوله)
حكم تصرف السفيه) أي من جهر عليه بالسفيه منه حصة النكاح باذن وليه وعدم حصة تزويج وليه اياه بدون اذن
منه بخلاف الصبي اه عش على مر وفي حل قد يقال هو مضمون كان المتاسب بان يقول تصرفه تصرف السفيه
الان يراد بالسفيه المحمود عليه لأنه المراد عند الاطلاق اه حل (قوله حكم تصرف السفيه) أي يصح منه
بالاذن في بعض الصور كالنكاح اه عش (قوله لا حكم تصرف الصبي) أي لا يصح منه بان اذنه اه
عش (قوله ومن ثم) أي من أجل قوله وهذا أول الخ (قوله بكال خمس عشرة سنة) وقيل بالاول وقيل بنصفها
اه سم (قوله وآلان أربع عشر سنة) مر ادبقوله وآلان أربع عشر سنة أي غطت فيها وقوله وآلان
ابن خمس عشرة أي استكملتها لان غزوة أحد كانت في شوال السنة ثلاث وانفذت في جمادى من نفس اه
شرح مر (قوله فليجزي) أي لم يأذن في الخروج للقتال وقوله باذان في أي أذن في الخروج للقتال فاه
الشارح في شرح أحاديث الاحكام المسمى بالاعلام وقيل معنى لم يجز أي لم يعذر في الدين فاه في الاعصاب
اه شوبرى وقوله ولم يرفق بلفظ عطف على معاول وكذا قوله ورأى بلفظ الخ (قوله أول انشاء متباينة)
ما وجب الفسل ولوا حس بالتي في حصة الفذ كرفضه فخرج حكمه بلوغه وان وجب الفسل لاختلاف
مدرك البابين لأن المدار في الفسل على الخبر زوج في الظاهر وفي البلوغ على الانزال فاه مر ولا يرد هذا
على قوله السابق ان متباينة ما وجب الفسل لأن المراد ما يكون شأنه ما يجب الفسل ويخرج عليه اه سم
(قوله ما يراى انما) أي من أنزال النبي اه شوبرى وفي الخصال لم يحتمل من باب نقل حليا بضمتين واسكان

الثاني تخفيف واحتمار رأى فيمنامه وبادأزل وخلع الصبي واحتمر أدركه وبلغ بالغ الجال فهو على محتمل
 اه ومقتضاه كعبارة الشو يرى ان الحمل لا يطلق لغة الاعلى الرؤيه المحصورة بالزوال ولم يقيد في المختار بهذا التقيد
 وكذا سبق تفسير قوله تعالى قالوا انما نكحناهم بغير ما نكحوا وانما نكحناهم بغير ما نكحوا وانما نكحناهم بغير ما نكحوا
 (قوله خروج النجى) أى من طريقه المتعدد وغيره مع انسداد الاصل على ما بين في الفصل اه شو يرى (قوله
 خروج النجى) كلامه يقتضى تحقق خروج النجى فلا تؤثر زوجة الصبي ولغيره لا يحكم ببلوغه وهو المتخصص
 وقوله الراى في باب العان عن الاحتساب لان الرأى يبق بالامكان والبلوغ لا يكون الا بشقه موعلى هذا لا يثبت
 ايلاده اذا لم يأت أمته وأنت ولد وهو كذلك خلافا لما يفتى في ثبوت ايلاده والحكم ببلوغه اه شرح مر
 (قوله كمال تسع سنين) وقيل في الصبي أمه العاشرة وقيل ثمانية او قيل في الصبية نصف التسعة وقيل
 أولها اه (فرع) * قال في العباب ولو لم يترجم في الامكان منه ولم يدر انزاع ثبت التسلسل بالبلوغ
 اه واعلمه مر د (فرع) * قالوا أمت الحلقه ولقد يفرق المطلق حكمنا ببلوغه قبل الطلاق فلا يتم
 طلقة على تمام السنه الثالثة ولقد بعد معنى التاسعة بسة أشهر فانه لا يمكن ان تقول يحكم ببلوغه قبل الطلاق
 لتساويكم بالبلوغ قبل استكمال التسع وهو لا يمكن فهل تقول هذا لا يقتضيه أو كيف الحال لو ظهر انه بلغه
 لان النسب يحتاج الى ايهاد الوأتمت زوجة صبي بولعكم به انه ولفه وان لم يحكم ببلوغه ولكن لا يحكم ببلوغها
 الا بعد التسعة ووافق عليه مر ثم ظهر في خلافه لانهم قد ادوا بسنة الصبي بما اذا كان بلوغه بالاحتلام وهذا
 لا يمكن البلوغ بالاحتلام قبل تمام التسعة والوجه عدم الحق اه سم قوله والظاهر انها تترتب على
 المعقد انها تتحد بديته وبقربته وبين الحيض بان الحيض مضط له أقل وأكثر من الزمن الذي لا يحسب
 والظاهر وجوده كالسنة له شذوذا اعتمادا على ما في الشارح انها تترتب بيه وبحسبها أيضا فشرح
 الروض اه شو يرى (قوله والظاهر انها تترتب بيه) أى فلا يضر فيه ما هل بعد خروج النجى وانقطاعه
 أو يوم أو يومين أو الزمن الذي لا يحسب أقل الحيض والظاهر انه شذوذا الانحصار بناء على أنه تترتب بيه
 وهو مرجح لان من المباحث ذكر الشئ في بابه وفي شرح شذوذا انها تتحد بديه في حق الصبي والصبية
 ويصدق على البلوغ بالاحتلام أو الحيض بلاعين ولولا خصوصية لانه لا يعرف الا بيه طلب منهم
 المشاهدة كان كان من الغزاة وطلب اثباته في الدوان فانه يختلف التهمة اه حل (قوله لانه مسبق
 بالزوال) لا يخفى ان الحبل لا يتوقف على خروج النجى بل الاذم حصول النجى داخل
 الفرج لينتفعده من الرأى فيزيد قولنا بالبلوغ في الرأى في تصبة الدكر فأمسك فخرج بكم
 فمثال اه سم (قوله فيحكم بعد الوضع الخ) وما قبل ذلك محمول أن يكون قد شاهدوا اذا لم تكن مخالفة
 والاحكام ببلوغه قبل الطلاق بلطف ذلك اذا أتممت بعد الطلاق أكثر من ستة أشهر اه حل (قوله بسة
 أشهر وشئ) صبار شرح مر بسة أشهر ومخالفة انتهت وفائدة هذا الامر بخلافه العبادات في تلك الايام اه سم
 (قوله وان وجد أحدهما الخ) هذه العبارة تصدق بصحوا لان وجود النجى وحده ما من الدكر أو من الفرج
 أو منهما وكذا يقال في وجود الحيض فقط وراى على هذا السنة ثلاثة أشهر وهي ما اذا وجد أحدهما من الدكر
 أو الفرج أو النجى من الفرج أو الحيض من الدكر والحكم ما ذكره من قوله فلا يعتد بالجمهور الخ (قوله فان
 ظهر خلافه الخ) بل المراد انه لو أمضى بدكر مشدداً حكم ببلوغه فلو مضى بعد ذلك بغيره غير الحكم بالبلوغ
 المتقدم وحصل البلوغ من الاثنى عشر سنة فلهذا قيل في شرحه ان الرأى في شئ ثلاث لانه لا يثبت
 الحيض وخروج النجى من الدكر كدلالة عليه يجب الفصل بغيره من النجى من غير طريقه المتعدد ذلك يقتضيه مع
 انسداد الاصل وهو متفق هنا وفيه إشارة الى ان خروج النجى من غير طريقه المتعدد انتفاء المتعدد لا يكون
 بلوغاً تاماً بل (فانهم) فتركهم اذا أنشئوا في واحد فرجيه لا يحكم ببلوغه لوانه يخرج من الاستواء ما يغفل عنه

خروج النجى في نوم أو شقطة
 بجماع أو غيره (واما حكمه)
 أى وقت امكان الامتناء
 (كالتسعة سنين) فخرية
 بالاستبراء والظاهر انها
 تترتب بسة كافي الحيض
 (أو حيض) في حق النجى
 بالاجماع (وحل انى اماره)
 على علامته على بلوغه بالامتناء
 فليس ببلوغه مسبق
 بالزوال فيحكم بعد الوضع
 بالبلوغ فيه بسة أشهر
 وشئ وذكر كونه اماره من
 زباني ولو أمضى النجى من
 ذكره وطأ من فرجه
 حكم ببلوغه وان وجد
 أحدهما فلا يعتد بالجمهور
 وجهه الامام بلوغاً فان ظهر
 خلافه غير قال الشبان وهو
 الحق وقال المولى ان تكرار
 نعم والافعال النورية

وتشرفه للولايات) أي لجمعها شرعية أو حلية اه حل (قوله وهذا جرى على الأصل والغالب) أي التعديل
 الأول في المسلم بقوله لسهولة مراعاة الخ وفي الكافر بقوله فإنه يفتى به الخ وقوله والاعتناء بالاعتناء أي
 الكافر إن عتقوا الغالب بالنسبة للثاني وقوله والطفل أي المسلم عتقوا الغالب بالنسبة للأول وقوله حكمهم
 كذلك أي يكون أمانة على البلوغ في المرات وأما الخ الكافر من ولا يكون صلامته في الطفل المسلم فكذلك اعتقها
 أمران كونه أمانة بالنسبة لغير الطفل وغير أمانة بالنسبة اه شئنا وعبارته الشورى قوله والأول الثاني
 والثاني لعزل المرامد من الكفر أي فإنها لا يقتلن ولا جرح به عليهما فالطفل لا يقتل ولا يضرب
 الجزية جرى على الغالب ولا يفتى إن راد الثاني والثاني من المسلمين لمشاركتهم في كره دفع الجزية وشرف
 الولايات أما الأول فظاهر وأما الثاني فإنه ثبت له المالا لولا أنه نص وصاية بشرط ظروفت فليس التعديل بدفع
 الجزية وتشرف الولايات جرى على الغالب كتبه لمسلم إلا إذا انتهت (قوله ووقت إمكان نبات العائلة الخ) هذا
 يناسب القول بأنه دليل البلوغ بالنسبة أو دليل البلوغ كأحداهما بل جزم بضم ذكر الخلاف المتقدم
 فيه نظر لأن هذا كما ثبت لا يفتى على كل قول من الثلاثة وقد يقال هو يفتى على القول بأنه أمانة على البلوغ
 بالنسبة ولا يفتى استعمل إن ثبت قبل أو كمال خمس عشرة سنة اه حل (قوله وقت إمكان الاحتلام) أي قبل
 نيت قبل إمكان خروج المني لم يحكم ببلوغه اه عرش على مر (قوله ويجوز النظر الخ) وكذا العكس
 لم يكن كونه حشنا اه شوري يفتى بحله على حاله ثم يكف فيها بالنظر في حصول المقصود والاطلاع به فيما
 مما أحاط به السبب وينبغي أنه إذا اكتفى بالعكس بحرم النظر اه عرش على مر (قوله كثر الأباط في
 المصباح الأباط ما عتقت الجناح ويذكر ويؤث فقال هو الأباط وهي الأباطين وكلامهم ووقع السوط حتى
 برقت أبطه والجمع أباط مثل حل وأحال ورتع بعض المتأخرين أن كسر الباء لغة وغيره ثبت لا يفتى
 أبط وأباط الشيء جمع تحت أبطه اه (قوله كثر الأباط والجمية) وكالتساروت والخطوم وأغفر الأربعة
 وأنعام بدل الجمية وشعر الأباط على البلوغ للندوة هم دون خمس عشرة سنة لأن إن ثبت جلود على البلوغ غلما
 كثرها والعائقة وقتية بنى قرن فلقنا من كشف المورقع الاستثناء عنه اه شرح مر (قوله والجمية)
 أي فليس ذلك دليلًا للندوة دون خمس عشرة سنة فلو جعلت لمارة أدى إلى تفاوت المال بخلاف نبات العائلة
 الغالب بوجوه قبل خمس عشرة سنة اه زى اه عرش (قوله ونحو والندى) في المصباح نهد الندى ثم ودا
 من بل قد ومن ياب نفع لغة كعب وأشرف اه وفيه أجلو كعب المرأة كعب بل من ياب قصدت أنفها اه
 (قوله فإن بلغ رشدًا) * (فائدة) اه الرد لغة قبض الضلال والسفه والخطوة والحركة اه سم وفي المصباح
 الرد الصلاح وهو خلاف الخ والضل وهو إمابة العوالب ورشد ردا من ياب فعبور رشد برشد من ياب
 قتل فهو راشد ورشد بالاسم الرشد ورشد بالهزة ورشد القاصي ورشد بجاهه رشد أو استردته
 إلى الشيء ورشد في إليه وعلوه له أه أوزيدوهو رد ردة أي جميع التسبيكس الراد والنفع لغة اه وفيه
 أضافته سها من ياب نصب وصية بغير سفاقة فهو سفي والندى سفي بغير وجهها سها أو السفة نقص في العقل
 وأصله الخفة وسفه الخ في جهل وسفهته سفي بالنسبة إلى السفة أو قلت له انه سفيه اه (قوله والرشد ابتداء)
 أي أو ماد أو ما فهو صلاح المال فتعاضى لوقس لا يخرج من الرشد اه شئنا وسفي أي في قوله لوقس بعد
 مجرول المراد ابتداء وقت البلوغ اه (قوله صلاح دين ومال) خلافاً لخيطة ومال حيث اعتبرا
 إصلاح المال فقط ومال الدماء بعد الإسلام واعترض الأول بل الرشد في الآية ذكر في سابق الآيات فلائم
 وأوجب أن يفتى في سابق الشرط وقسم وأيضاً الرشد مجموع أمرين لا كل واحد اه سم وفي قول على الجلال
 واعتبر الآية الثلاثة صلاح المال وحده اه (قوله حتى من كافر) أي فيعتبر ما عمل من صلح عندهم في الدين
 والمال كما تقرر في الرضوخ الثاني أي الطبيب وغيره وأقروا على كل ما هم عدم الحاق الاختصاص هنا

وتشرفه الولايات بخلاف
 الكافر فإنه يفتى به إلى
 القتل أو ضرب الجزية وهذا
 جرى على الأصل والغالب
 والأول الثاني والثاني
 التي تصدر من راحة
 آثاره المسكين موت وغيره
 حكمهم وكذلك الحق
 بالكافر من جهل إسلامه
 ووقت إمكان نبات العائلة
 وقت إمكان الاحتلام
 ويجوز النظر إلى سبب علته
 من احتضا المعرفة بلوغه
 بها الضرورة كما يعلم من
 كلب التساكح ونحوه بالندوة
 غيرها كثر الأباط والجمية
 ونقل المصنفون من الندى
 (ناب بلغ رشدًا أصلي)
 ماله (زوال المانع والرشد)
 ابتداء (صلاح دين ومال)
 حتى من كافر كغيره
 آية فإن أقيم منهم رشدًا

(بان لا يغسل) في الاول
(بحر ما يغسل عدله) من
كبيرة او اصرار على صغيرة
ولم تغلب طاعته (ولا يذبح)
في الثاني (بان يبيع مالا
باحتمال غشين فاحش في
معاملته) وهو ما لا يحتمل
غالباً كسباني قالو كالة
بضلاف البسير كبيع
ما يساوي عشرة نسمعة او
وسمه وان قل (في بحر) او
نعوذ (او صرته) وان قل
(في بحر لا صرفه) (بحر)
كسدة (و) لافي (بحر)
ملايس وطامه) كهيا
وشراء اما كسرة فلتعني
وان يلقى بجهل لان المال
يقبل التفتيش وبلذنه وقضته
انه ليس بحرام وهو كذلك
نعم ان صرفه في ذلك طريق
الاقراضه ولا يمكن ما ياتي
به الحرام ويضمن زيادته
(ويختبر رشده) أي العبي
في الدين والمال ليعرف رشده
وعدم رشده (قبل بلوغه)
لاية وابتلا بالتيه واليتم
انما يقع على غير البالغ
(لوق صريح) بحيث يظن
وشده لاصرفه قد يصيب
فيها اتفاقاً اما في الدين
فمن شكه حاله في العبادات
يقبله بالواجب نحو احتسابه
الخطوات والاشهاد واما
في المال فيقتضى حرايت
الناس (في بحر) ولا يجوز
بجما كسرة

بالمال وهو محتمل ويحتمل خلاصته اهـ حرش وفي حديثه على حر الشهاد الحاقه بالمال فصرم
انما عتقاً بعد متفقاً منه حر ما يبيع بيمينه اهـ حرش (قوله بان لا يغسل بحر ما) أي عند البلوغ عدل
ما ساقى في المتن انه لو قس أي بفعل الكثرة أو الاصرار على الصغيرة بعد البلوغ لم يجر عليه الصادق ذلك بقية
الزمن بين البلوغ وبين الفسوق وكثره وعليه فلا يفتي في الصفه الا بيمين أو بالصدق مقارن للبلوغ ويحتد
قالو غش في حاله السلطه غايه الدور ولا يفتي في ظاهر هذا الا قضاء مراد أم لا اهـ رشدي على حر وفي
عش علم المراد بلوغه رشداً ان تحكم عليه بالرشد باعتبار ما يرى من أحواله ولا يفتي ذلك الا بعد مضي
مدة ظاهر فهذا مرناً فلا يتعد بخصوص الوقت الذي يبلغ فيه كوث الزوال مثلا (قوله بان لا يغسل في الاول
بحر ما) يخرج بالحرم غيره مما يمنع قبول الشهادة لا خلاصه بالمرءه كالا كل في السوق فلا يمنع الرشدان
الاخلاق بالمرءه ولا يحرم في المشهور ولواذ يلوغ سبقه قبل قوله بلا يمين واستمع الحكم به من حيث ترك
الصلواته أمين على صلته اهـ حرش (قوله باحتمال غش فاحش) ان قبل بشكل على ذلك ما تقدم من حيثين
منعذاته كان يتعد في البيع والله صلى الله عليه وسلم قاله من يابست نقل لانتلاخ فانه صريح فانه كان
يقين ولا يضمنه من ذلك بل أقروا رشده الى ان شرطه اخبار احب بالله من ان كان يقين غشاً فاحشاً بل يجوز
ان يكون غشيه كل سيرا وعلى تسليم ذلك من ان ذلك كان قبل بلوغه رشداً بل يجوز ان يكون ذلك بعد
بلوغه رشداً وله بحر عليه فيكون سبباً له لا تصرفه جميع وقد رد بان ترك الاستئصال في وقائع الاحوال
يتركه منة العموم في المآل وقد أقر على الله طبعه على المياعة وأرشده الى ان شرطه اخبار ولم يستعمل من
حاله هل طراه بعد بلوغه رشداً أو لا وهل كان الغش فاحشاً أو سيرا اهـ حرش (قوله باحتمال غش فاحش)
لم يظهر وجه الحاقه بفتنة الاستئصال فلهذا زائدة (قوله وهو لا يعتدل غالباً) أي وقد جعل حال المملوك والابان
كان عالوا على أكثر من غشاً كل ان لا تصدق تخفي بحوره ولا يكون بذراً بل هو يبيع بماله اهـ حرش
ولو غش في تصرف دون آخر لم يجر عليه لتعد اجتماع الخبر وعنده في شخص واحد اهـ شرح حر (قوله
عشر قبضة) أي من الدراهم وتخرجها القروش والدينار فلا يعتدل ما ذكرها اهـ حرش (قوله أو صرته
في بحر) أي ولو صغيرة كاصطائه أو تملوغ أو تقدا لفتح أو رشوة على باطل وأخذوا ربا اهـ شرح
(قوله قرام) أي ما يعلم القرض به اهـ حرش (قوله ويختبر رشده) أي وحويا واختبره الولي اهـ
عش وحل (قوله قبل بلوغه) المراد بالقبلة الزمن القارب للبلوغ بحيث يظهر رشده ليسلم المال كما
أشار اليه الامام من الاحصاء اهـ شرح حر (قوله والشاهد) هذا يقتضي انه لو ارتكب الشهادة لا يكون
رشداً وليس مراد المصير من ان صلاح الدين ان لا يغسل بحر ما يعل العدالة وانما اريد بذلك المبالغة في
الاستكشاف حال العبي اهـ حرش على حر (قوله بما كسرة) قال الاستسوى هي النقضان عن القى طلبه
البائع مثلاً بمكس يكس بالكسركساة وما كس مما كس اهـ سم وفي المصباح مكس في البيع مكس بان
ضرب نفس الثمن وما كس مما كسة وكس كساة والمكس وهو مصدر من باب ضرب أو يضارب أو يضارعه
مكس ثم سمي المأخوذ كساة من المصدر وجعل على مكوس مثل قيس وناس وقد غلب استعمال المكس
فيما يأتي اخذه أو ان السلطان طلبه عند البيع والشراء اهـ (تبييه) اختصاراً ولا الاخير بان يدفعه مبلغاً
ينقضي السبوع مثلاً فيما يحتاج اليه الاتفاق على نفسه أو غيره اهـ وفي الباب ولا الاخير مثلاً بالاتفاق على
الحدود العيال فعلي فتقنوم ثم أسبوع ثم شهر اهـ قبل المراد ايصاء الفتنة به بصلاته بالرفقة بالحدود العيال
وهو ذلك لأنه دفع معين مأخوذة به ولو احتج لخصوا ربي الله تعالى لم يصح تعاطيه لمعتد بنفسه فيتعلم قوله
التاجر والمراد أنهم في حوزة شرائع يحتاج اليه العيال فيغير هذا ويرفعه وينما تستخدم في هذه
التاجر فليجروا ولو جهدهم الفرقه ولا يجوز ان يعتد بنفسه وكذا في الزرع وانظر في بحر قولنا زرع

يسلم نفقة القوام بنفسه أولاً بل بما كنهم في نحو الاجرة فإذا أراد العقد قالوا في هو الذي بعدد الاجرة وهو الذي
يسلم النفقة خور ومثال هو لثاني اه سم (قوله أي مشاحة) أي بالنقصان عما طلبنا لبايهم والزيادة
عما طلب المند فمى ويختبر ولها لقب بالما كس في شراء نحو الكتب والنفقة على العيال اه حل (قوله
ويسلم له المال لباي كس) أي بأن ينقص ما طلبه البائع وإذا اختبر في نوع من التجارة نكح واحتحتاج إلى
اختباره في باتها فلو تلف المال في يده لم يضمنه وبلغناه ما مور يدفع ذلك اليه اه حل (قوله ويسلم له المال)
قال سم أي حادثة لتسليم الماع ان الماكس يدينه بمكة اه وقد يقال في تسليمه فو نداعسه على
الما كس وتنشيطه في المالدوز با دفعه وافتداه على احيائه عن عاكسه اه شوري (قوله لا يهد) أي
أي ولا يبيعه لاعملا بل التبيخ هو الذي وفائدة تسليم المال له لباي كس فقط فلعين طلب الماعل له لتسليم
سعه اه شجنا (قوله بأن ينق على القوام) ظاهره انه يسلم النفقة بنفسه وهو محتمل وما شجنا الحان الوالد
عيا كس فقط والولي الذي يعقد ويسلم الاجرة فكتب على قوله بنفسه وهو قضية كلام اه ه شوري
والمراد بالنفقة الاجرة ومن لا تابع يختبر لا تعلق عليهم مدة حتى يسلم اقتصاداً وأسر افيد فله نفقة ثم
أسبغ عن ثم شر اه حل (قوله والمرأه بأمر غزل) عبارة منسلة مع شرح مر ويختبر المرأه بما يتعلق
بالغزل والقلع من حفظ وغيره من الغزل يطلق على المهدوي على الغزل والال استوى والتأمر انه ان أراد
المهدوي يسمي اهل عقدية أولاً اه شرح مر (قوله والمرأه بأمر غزل) أي بالتي المهدوي أو بمعنى
الغزل فمن يليق بهذا في اختلاف بنات الملوك والختبر لها الولي والموه ارم وغيرهم يناء على قبول شهادة الجانب
لهما ليشدهم والمند اه حل (قوله وصون نحو اطعمة الخ) صون ما ذكره شار كفايته المذكور اه حل
(قوله عن نوره) اسم للشي وجهه رواسم الله كره كره وجمعه زرة كقرده اه شجنا (قوله على
العادة) فعل ذلك في كلام السبكي ان البرد تغير المندرة فاختبر يبيع الغزل لشرائه لكان في يده يبيع هذا في
اه حل (قوله فلو فسق بعد الخ) حاصله انه عند البلوغ فحس حاله امانه امانه يكون رشيداً فقط أو يبدوا
فقط أو فاسقاً فقط أو يجمعهما ويختبر في الولي في نفسه في الاربعة الباقية فويلي على الصغر وخميا اذا
بلغ رشيداً فغير ضرر عليه من اربعة الفسق فقط أو التذير فقط أوهما أو الجنون ففي الجنون يكون كالمجنون
الاربعة السابقة فويلي الفسق فقط يكون رشيداً في الصورتين الباقيتين يجمع عليهما كما وهو وليه وقيل في الخبر
يسمى خفيها بهيلاً وتضره فاه صحبة اه وفي سم واعلم ان السفيه المهمل على ما قال السبكي هو الذي يبلغ
غير رشيداً ولم يجمع عليه أو لا وصى ولا كما والعصم في أمره ثبتت حجر السفيه في حقه فلا تنفذ تصرفاته وما
من مائة أوود وهو غير وليس له وصي ثم يبلغ سفيهاً فصرفه باطل أيضاً قال السبكي والظاهر انه لا يسمى بهيلاً
وأما الاول فقال بعبارة تصرفه فبالوطي والشج أو على ما ورد في هذا حاصل ما قاله السبكي وكذا قال الاستوى
وغيره المهمل هو الذي بلغ غير رشيد ولم يمتل به حجر من ولي وقيل المهمل من طرأسه بعد رشده ولم يجمع
عليه اه قرع قبل شهادة الحسبة في السفه اه (قوله بحجره القاضى) أي وجوبه بان لم يجمع اثم
وتصرفه قبل الحجر عليه صحيح وبالله السفيه المهمل وليس يجمع راع عليه شرعاً وسببه عليه بعد وبسبب
الاشهاد على حجر السفيه ولو رأى النداء عليه ليحصى في الماملة قيل فلو عذر شد لم يثقل الاجل القاضى
وقوله لا عليه من أن أباحل ولا يتما عليه اه حل (قوله بحجره القاضى) أي وجوبه وانهم
كلامه ان هذا ان ادالم يجمع عليه يصح تصرفه وكذلك لو عذر ادم قولهم السفيه المهمل فلو رشيد
ففي اطلاق السفيه المهمل انقص من شذا ومن ان لهم منها آثر يسمى المهمل وأنه مختور عليه شرعاً لانه
المراد من السفيه المهمل حسنة طلق وانما الزاد الاول لا غير اه أيضاً اه شوري (قوله ومن ان
لهم سفيهاً لا يحد من في كلامه لا يحد بل قوله اه والا فهو سفيهاً في الشارح قوله ويصحب من يجمع فيها

أي مشاحة (قوله عايله)

ويسلم له المال لباي كس

لا يعقد (تم) ان اراد العقد

يعقد (يو) يختبر وله

(زراع) زراعة ونفقة

(عليه) أي الزراعة بان

ينفق على القوام بصلاح

الزراع كالمرث والمهدوي

والغزل والمرأه بأمر غزل

وصون نحو اطعمة

كشماس (عن نوره)

كقارة كل ذلك ونحوه على

العادة ففعله ونحو الاول

من يادى ويختبر الخ

بما يختبره الله كروا لاني

(فلو فسق بعد) أي بعد بلوغه

رشيداً (فلاجر) عليه

لان الاول لم يجمع راعه على

السفه (أو بد) بعد ذلك

(بحجره القاضى) لا عليه

وطا وقايله بان التذير

يفسقه به ففيسع المال

بخلاف الفسق

الخ اه و بسبب الشهادة على حجر السبقه ولورأى القاضي النداء عليه فيختلف في المعاملة فعل وعلى هذا لو اد
 رشيد الما ينقل الاربع الحاكم كلابت الله اه شرح مر (قوله وهو وليه) فاذا لم يعد ذلك انتقلت الولاية
 من القاضي الى الاب والجد كما عتده الى يادى يقال ارفع حجر السبقه وخطفه حجر الجنون كافي خطبنا مر
 اه شوري ولو انا هذا الجنون يذو اهل الولاية بعد الا خاتمة الى الغير استعصا بالاكوا كن مذكرا أو القاضي
 لانه كلن وليه قبل الجنون فيه نظر اه سم (قوله والابن اس هو العلم) في الصباح آنت الشئ بلدو وأنته
 أبصرته (قوله ولم يحجر عليه وليه) الظاهر ان اسقاط هذا التقيد أولى بان حجر الصداية عليه قطعوا أيضا خالو
 لا يتأني منها حجر لانه من وظائف الحاكم وقوله بالسبقه المهدل المشهور اطلاق هذا الاسم على من يذر بعد
 رشده ولم يحجر عليه اه مر اه شوري أى فيستفاد من هذا مع المشهور انه اطلاق فى اشارة بصع
 تصرفه على أحدهما المشهور وتزولا يصح على هذا اه (قوله والتصريح بان وليه الخ) أى التصريح الذى
 أقامه التشبيه اه (قوله شرعا) أى بان يلفظ بها وقوله أو حيا أى بان يحجر عليه الحاكم لتبذره بعد بلوغه
 رشيدا اه سم اه عش (قوله اقرار بنكاح) أى بغير اذن وليه ايجابا مطلقا أو قبولا لانفسه بخلاف
 قبوله لغيره بالوكالة فصحيح وأما المحجور عليه بالسبقه فصحيح اقرارا بالانكاح اه حل وقوله ايجابا لمصلحة الخ
 هذا التفصيل الذى كرموا كان صحيحا في حد ذاته لكن كانه على هذا الوجه اشتباه لان كلام شيخ الاسلام
 مسوق في اقرار بالانكاح وماتاه الحنفى في نفس مباشرة النكاح ويعبر اشرح مر مع الاسهل ولا يصح من
 المحجور عليه سبقه بيع ولا شراء ولا اعتاق ولا هبة ولا نكاح قبلة لنفسه بغير اذنه لانه اطلاق المال وأخلته
 اتلافه أمانته النكاح لغيره بالوكالة فصحيح كقوله الرافى في الوكالة وأن الأيجاب فلا مطلقا أصالة ولا وكالة
 ولو اذن الولي انتهت ثم قال في موضع آخر ولا يصح اقراره بنكاح كالاتجاه اه عبارة ج ولا يصح
 اقراره بما وجب المال كسكاح انتهت (قوله ولا يصح من مائة ذرة) أى لانه اطلاق للمال بحيث يزوج بلامصلحة
 أو مظنة اتلافه من فرض عدم العلم بقاءه المصلحة اه شرح مر وعش عليه وقوله يؤيد رأى أو يعين
 هو في يمين الخمر وقوله أو اتلافه ما لى أو جنابة أو جيبه الا اه شرح مر (قوله قبل الخمر أو بعده)
 راجع لكل من الثلاثة اه شيئا (قوله ثم يصح اقراره في الباطن) ظاهر ولو أخذنا من الدن والاتلاف بعد ابد الخمر
 وهو يشكلى بحال الاسنوى نقله عن الامام والفرالى انه لو تلقى شئ في يده أو تلقه وكان ذلك معاملة بعد الخمر
 لأصحبان عليه ولو جهل المعامل لا ظاهر ولا باطنا اه والوجه انه اذا أسند ذلك لم يابد الخمر كان حكمه كالموقع
 ذلك بعد الخمر من قال هناك لاضمان مطلقا يقول هنا كذلك بل افرق تأمل وقد قال مر المعتقد انه كان
 ما أتى به بحيث لو صدر منه بعد الخمر لم يصح ولم يلزمه ادائه كالبص فلا ضمان بالاقرار به مطلقا حتى بعد زوال
 الخمر فيما يدينه من الله تعالى لانه ليس من أهل المعاملة فعامله مقصور من جهل صفه الا أن يكون أضافها
 يلزمه مطلقا أو بحيث يلزمه لو صدر من تعامل الخمر كاتلافه زمة أو أدوية بعد زوال الخمر فيما يدينه من الله تعالى أقول
 فان أسند في اقراره ما يابد الخمر فعلى هذا التفسير أو لما قبله زمة فيما يدينه من الله تعالى مطلقا سواء كان معاملة
 أو اتلافًا وان لم يسند الى شئ تمان كان يعلم ان ذلك بعد الخمر فعلى التفسير أو قبله زمة باطن مطلقا لتمام
 وبعبارة أخرى قال والوجه في اقرار السبقه بالمال أو بما وجبه له يؤخذ به باطنا بعد زوال الخمر ان لم يصح في
 نفس الامر حال الخمر بان زمة قبل الخمر وكذا ان وجب حال الخمر بغير اتلاف لمعاملة بناء على وجوب الغرم
 بالاتلاف باطنا على ما نقل من النص فليشأل اه سم (قوله ثم يصح اقراره في الباطن الخ) عبارة شرح مر
 واغرم تغييره بنى الصيغة المعالية به حال الخمر ويدقك ظاهر أو باطنه وهو كذلك يصح القول يلزم ذلك
 له باطنا اذا كان صادقا على ما اذا كلن سبه أى المال مستند على الخمر أو مضطهه فماتت بقوله أو زمة منه فنه
 كاتلافه فنه أى الخمر اه عش عليه فخلص ان من المعاملة لا قبل الاقرار به لا ظاهر ولا باطنا وان دى

(وهو وليه) وقيد الخمر
 بالقاضي من زباني (أو
 جن) بعد ذلك (قوله وليه
 في صغر) وسياق بيانه
 والفرقان التذير لكونه
 فيها يحصل نظير واجتهاد
 فلا بعد االخبر عليه بغير فاض
 بخلاف الجنون (كن باخ
 غير رشيد) الجنون أو صفه
 باختلاف صلاح الدين أو
 المال فان وليه في الصغر
 فيصرف في ماله من كان
 يشرف فيه قبل بلوغه
 لغرم آية فان آتسهم
 منهم رشدا والابن اس هو
 الدلو ببعض من يلفظ فيها
 ولم يحجر عليه وليه بالسبقه
 المهدل وهو محجور عليه
 شرعا لاحصاء التصريح بان
 وليه ولي في الصغر من يذو
 (ولا يصح من محجور صفه)
 شرعا أو حسا (اقرار بنكاح)
 كالاتلاف من اشتاقوه هذا
 من يذو (أو بدن أو
 اتلاف مال) قبل الخمر أو بعده
 ثم يصح اقراره في الباطن

الاتلاف قبل الاقرار به باطنا لاظهاره كقولهم نحن سمعنا (قوله في غير المخرج) فخرج هذا على ما قبله فبه
 ضرو لانه ينشر على مسدده على جهة الاقرار وعدمه لاظهاره او باطنه (قوله ان كان صادقا فيه) هذا
 رأي من يرى ان العقد اذا لم يصح اقراره مطلقا (مر) اه حاشية زى. اني حيث كان من معامله لمان كان
 باتلاف فليز به باطنا وتقدم سببه على الجرح (مر) ع (قوله ولا يصح منه تصرف مالي) أي لان تعيينه يؤدي
 الى ابطال معنى الجرح ولا نه اتلاف او مغلطة الاتلاف نعم قال الماوردي له ايجاز نفسه ان لم يكن عليه مقصودا في
 نفسه لاستغناؤه به لانه لا ينظر عن عتقته حيث لا مارة أو لا خلاف ما اذا قصد عليه الاول بما جاز على
 الكسب حيث لا يرتقب في النسخة فلا يتعاطى ايجازه غيره (مر) ع (قوله غير ما يذكر في اوابه)
 من ذلك الوصية والتدبير والصالح عن خصاصه ولو على أقل من الهبة أو عليه ولو على أكثر من الهبة وتوكله
 في قبول النكاح وعند الجرح بقيد بنار وقينه من اذن ولو لم يقبل الهبة (مر) زى وعبارته شرح (مر) وصح
 بقوله الهبة دون الوصية فلا نه تصرف مالي كذا التفتة كلام الر وشتر جزم به ابن المقرئ وهو المعتمد وسببه انه غير
 أهل له لم يعتقد وقوله الوصية تحك وليس فور ما نط بالولي وصح قوله الهبة لانه مصلحته لا تترام اتصال
 قبولها بايجازهم كونه ليس يتكفوق بدو ايجازهم فغيره (مر) قال الماوردي واذا صحته تقبل ذلك لا يجوز
 تسليم الموهوب للموصي به السلف فان تسليمه للسجين الموصي به دون الموهوب لانه الموصي به بقوله
 بخلاف الموهوب بانتهت (قوله كسب) أي ولو في الممنوع كسرا وان اذن الولي وقدر العرض لان تصح ذلك
 يؤدي الى ابطال معنى الجرح (مر) حل (قوله كسب) كونه له النكاح ولو كسبه وشدة تخلفه فلا تلها كما صرح
 به في كتاب النكاح بخلاف الشبهة والكره ونحوه يا غيب لمن مهر المثل (مر) ع (قوله ولا يضمن ما قبضه
 الخ) هذا متفق وقوله ولا يصح منه تصرف مالي أي ظن وقع قبض فلا يضمن الخ (قوله ولا يضمن ما قبضه)
 أي لاظهاره او باطنه على كل من التلف والاتلاف فلا يبالغ بالبدل كما في غير شي من الاملا في التلف ولا في الاتلاف
 (مر) من شرح (مر) (قوله وتلف ولو باتلافه) لكنه يأنم حيث لا نه مكلف وقوله في غير امانة من ذلك الغير
 العارية وقضيه انه لو ائتمها لا يكون ضامنا وهو واضح لانه سلفه على الاتلاف لان العارية لا يضمن بالاتلاف
 المأذون فيه (مر) وفي ع (قوله في غير امانة دخل فيه العارية) اذا ائتمها لا يضمن ولو ظهر ظاهر لكن
 يرد عليه ان العبر انما ائتم في الانتفاع لا في الاتلاف لان يقال ان ائتم في الانتفاع الذي قد عبر الى
 الاتلاف فله مسترة ما اؤذنه في الاتلاف (مر) (قوله ولو باتلافه) أي قبل رده ما لو بقي بعد رده ثم ائتمه
 جسمته (مر) وكذا لو تلف وقد ائتمه بده بعد رده (مر) زى فلا يضمنه انه تلف بعد طلبه أو قبله أو سأل
 سلفه أو بعد رده فهل يضمنه بالمال أو لا؟ هذا لا يصح تصديق الاخذ (مر) (مر) سم (قوله أو ائتمه في
 امانة كوديعة) فله يضمنه لان المودع يسلمه على الاتلاف (مر) حل (قوله كوديعة) ويجوز طرقت الحج
 بشأله (مر) ع (قوله من سقه بعد رده) يقال سقه بضم الفاء أي ضل سقها ويجوز كسر الهاء
 ضد طرقت (مر) ان طريقه في الاتلاف (مر) اه شوري وعبارته للمصباح سقه بالضم والكسر سار سقها
 (مر) ع (قوله وسقه ائتمه) وبسقه في قبض الخ شمل الموقضة في قبضه ولو كان منه قبض ائتمه
 المذون ثم ائتم في يده بعد قبضه هل يضمنه الولي لتقصيره ما ذنه في القبض وعدم مرا ائتمه بعد القبض أو لا
 في نظر ولا يبعد الاول لما تقدم (مر) شراؤني سم على ع (قوله سم) ويثبت ان الحاصل ان قبض
 ذونه بغير اذن ولا يلائمه ذنه فلا يراه ولا يضمن الولي مطلقا ما يلائمه عند رده ويضمن الولي ان ضرر ان
 تلفت في يده بعد تمكن الولي من رده وان قبض ائتمه بالضم ولم يمتد به فبما ائتم مطلقا ثم ان ضرر الولي
 جرح والافلا في قبضه بائنه ائتمه فان ضرر الولي في قبضه يضمن والا فغيره (مر) ع (قوله في قبض
 ذونه بغير اذن ولا يلائمه ذنه) يجب على واه اخذ ذنبه وذنه لئلا يظن ان سقه يضمنه أو ائتمه في ذنبه

في غير بعد ذلك الجرح ان كان
 صادقا فيه (ولا) يصح منه
 (تصرف مالي) غير ما يذكر
 في اوابه كسب ولو بطله أو
 باذن الولي (ولا يضمن ما قبضه
 من رده بطله) أو بائنه
 القهوس بالولي (وتلف)
 ولو باتلافه في غير امانة
 (قبل طلب) وان حوّل له
 من عليه لتقصير في البعث
 عن حله بخلاف ما قبضه
 من غير رده بل من رده
 بغير ائتمه أو قبضه أو تلف
 بعد طلبه الامتناع من رده
 أو تلف في امانة كوديعة
 ثم كتره من سقه بعد
 رده ولم يجبر عليه القاضى
 وسقيه ائتمه وبسقه قبض
 ذنه على غيره والتقصير
 بالرد والاذن وقبل الطلب
 من ذنبه لا يفي بتفسيره بما
 ذكره كرام من اقتصار على
 الشرا والاقراض

المولى عليه ثأله المتدبره فلما أراد التصرف فيه قبل ودخل عليه الدين لم يضع وكانته قد رده إلى مولى عليه اذنه
في قبضه من المولى عليه ومضى زمن يمكن فيه القبض اه عرش على مر (قوله وسعنه اذنه) وفيه
قبض دينه (له) أي لغيره ومثله من المولى وسأني في باب الخلع ان المدين يرد قبض ذلك وهذا الاستدراك على قول
المصنف ولا يعرف ما في مقابلته على قوله ولا يضمن ما قبضه من شيد أي على مفهومه فكان الاولى تأخير هذا
عن ذلك ليحصل الترتيب اه حل (قوله ويصح اقراره بقوبه) هذا مختار وقوله ينكح أو بدني أو اتلاف
مال وقوله ونفسه نسبا مع ما بعده مختار وقوله مالي وأخوه مفهوم الاول اني هنا تكون مسائل الصنف بعضها
ومسائل البطان كذلك اه (قوله فيقطع في السرقة) فيه اشكال قوى لانهم مخرجوا في السرقة له لقطع الا
بعد طلب المال وحيث لم يطلب لقطع وأجيب بان صورته انه اقر بعد دعوى صحبه فان قيل شرط الدعوى
ان تكون المنة قلت يمكن ان تقام عليه المنة فيلزمه المال كما قال في باب الدعوى فيمن لا تصح عليه الدعوى
فلحصر اه شوري وفيه انه خروج عن موضوع المسئلة الذي هو الاقرار وعيارة عرش على مر
قوله فيقطع الخان قلت كيف يقطع مع ان القطع يتوقف على طلب المالك وهنا الطالب وأيضاً اقراره بالمال
ما قل قلت هنا طلب صوري لان القربة بطالب من المنة ما اقر به له ولا يزمه المال الخلق يقع بسببه انتهت (قوله
كالعبد) أي اذا اقر بالسرقة لم يعد تصدق عليه بقطع حاله لا طالب الابد منه وموساره اه شطنا (قوله
ويتفق على الولد المستحق الخ) انظر هل يكون ذلك صحيحاً أو قرضاً في القبط الاقرار بالثمان تبين للجهول
المستحق مال قبل الاستحقاق أو بعده وقبل الاتفاق عليه من بيت المال فيرجع عليه له انما اتفق عليه لعدم
ماله اما الوجه اه مال بعد أو صار المستحق له وشيد فلا يرجع على ماله بما اتفق عليه له انما اتفق عليه من بيت المال أي
بما له المصل وهذا كالاتفاق على التفرع من بيت المال اذا طرأ أمال بعدد وكتب ما ضاقه من بيت المال أي
لان اقراره المزدى الذي اتفقت المالك عليه لقوب قبل لثبوت النسب لانه يجرى ثبوت النسب لاثباته عليه مال
وأني فيما يتعلق بالنفقة حرمان التفويت له مال وينبغي انه اذا شيد بطالب النفقة عليه لا يحتاج إلى اقرار
بجدد لثبوت النسب باقراره لثابت اه عرش على مر وفي المسباح ورشد وشرد من باب تعب ورشد
برشد من باب قتل فهو ورشد ورشد اه (قوله وسئل حجة نكاحه الخ) اشارة للاعتذار عن حذره لهما من
كلام الاصل اه شوري ومراعاة ان السارح يذال اعتذار عن عدم ذكره هذا المسائل في المتن هناع ذكر
الاصل لانه اذا تأمل وفي الخلق قوله وسئل حجة نكاحه الخ لان ما عدا الخلق لا يعلق له بالمال الذي يجر لاحله ولما
انقطع نكاحه لعلق بل أولى اه (قوله وخلفه) أي ولو باقل من مهر المثل ويسلم المال لوليه اه حل وقوله
ويسلم المال لوليه أه باذن وليه لاسم من حجة قبض دينه بالاذن ويحله ماله بعلق باعطائه الخ في حج وعيارة
وما علق باعطائه كان اعطيت كذا فان طلق لا بدق الوقوع عن اعطاه ولو فغير اذن ولو لم يضمن لزوجه
بتسليمه لا اعتذار اه ليس له ذلك الا بالقبض اه عرش على مر (قوله وأما لية الواجبة) المراد بل لية
الواجبة الواجبة بأصل الشرع ليخرج المندورة له لا يجر حلال الخ وان كان يستقر في ذمته لماله وانجر اه
رشيد (قوله من كذا وغيرها) عبارة في شرح الروض وكان كذا كذا تكرار في حواها اه وكتب عليه فيصنفنا
أي ان قلنا بكفر بالمال اذ قلنا بكفر بالصوم فيماعد التثني لخالقنا تم بحمل على كفايته من قبل الخرج عليه
ثم جرحه وكانت حجة اه شوري وعيارة شرح مر وبكفر في غير القتل كاليمين بالصوم لكسر لئلا
يضع ماله بخلاف القتل فان المولى يمتنع عنه لانه سبب يحصل به قتل آدمي معصوم لحق الله تعالى بدليل
ما حكم في الطلب من الجور من نص الشافعي من انه بكفر بالصوم في كفارة الظواهر فظهر ان المعتد ناقضاً لزمه
وجرى عليه من القربى في روضه ونفسه ذلك انه بكفر بالصوم في كفارة الجور وهو كذلك خالفاً لما ذهب الي
تكملة بالمبالغة في غير نين القتل وغيره ما في حجة كذا رزاه عن القتل لتضرر ما يجرى به في كفارة مع

(ويصح اقراره) بموجب
(صوري) كدوقودان على
منه على مال لعدم نطقه
بالمال ولا تنفاه التهمة وتزيم
المال في الضعف بتعلق باختبار
غيره لا باقراره فيقطع في
السرقة ولا يارثه المال
كالعبد وتصير بالقبو به
أصم من تصير بالحد
والقصاص (و) يصح (نفية
نسباً) لما له من حليلته
بلان في الزوجة ويحمله
في الأمة فتعبرى بذلك
أصم من نفيه به بالان
ويصح استحقاقه النسب
ويتفق على الولد المستحق
من بيت المال وسئل حجة
نكاحه باذن وليه ومطلاته
وتعبر بظواهره ولا يلا من
أولاد (و) تصح (عبادته
بدنية) كانت (أو مالية)
واختلاف لكن لا بدع المال
من كذا وغيرها (لا ياذن)
من وليه (ولا يضمن) منه
لعدم دفعه اليه

[illegible]

(قول مكي أب فاور) وان صلا كولاية النكاح ويكتفي بعد التماس الظاهر فيكون رفقتهما ولا يشترط اسلامهما الا ان يكون الولد مسلما اذا الكافر يلى ولده الكافر لكن ان تافسوا البنا لم تهرهم وتلى نحن أمرهم بغير خلاف ولاية النكاح لان المقصود بولاية المال الا انه في المسألة أقوى والمقصود بولاية النكاح الموانع في الكافر أقوى (قوى) من تأخره منة مودع في الولاية من شرط الوصي العدة بالباطنة (فراض) بنفسه وأمينه تغير السلطان ومن لا ولي له واما الرضى وحسنه والمالك ومحمد والمراد خاض بلد الصبي فان كان يملك ولاية آخر فولى له خاض بلد المال بالنظر لتصرفه في مخطوط العهد وفصل مائة المسئلة اذا أشرف على الهلاك يبعه وابارته أبايا بالنظر لانتمائه فلا ولاية عليه لقاضي بلد الصبي كأقضى قبيل كتاب الفتن من شرح الروض وقع للاستوى عزوما بغير ذلك الى الرخصة وأصلها ما حذر به من حين ذكر غيرهم كلامه الاواب بالامانة بخلاف ولاية

التمن بالصبي لاسانه فيقول ذلك عليه حيث قال أوجن قوله بلد في صغر كبلغ غير بدله فيجوز هنا للابن وفي الصبي ومن منه قول ينسب بضميمة مخطوطة اذ لو ذكرهما هنا لكان تكرار الوصي بضم الذي ذكره والاثنى كأمه اه رضى في حق المختار يقال بولي له بلد الكسرة من وهو شاذ في كل من ولي أمر أحد فهو بولي اه (قوله وفي مكي الخ) خصه بغيره بالصبي انه لا ولاية له كذا كور على الاجتهاد بالتصرف ومصرح به في الفرائض لكنه بالنسبة الى المال كمن فقط اه شرح مر (قوله ويكتفي بعد التماس الظاهر) فان فسدت نزع الحاكم المال منهما كذا كرام في باب الوصية وينزلان بالنسبة في أحد الوجهين وقياس قول من قال في ولاية الاحبار في النكاح ان شرطهما عدم العداوة ان جاز ذلك في ولاية المال قال الزكشي وهو ظاهر اه شرح مر (قوله اذا الكافر يلى ولده الكافر) أى حيث كان عدلا في بدنه وقوله لم تهرهم المحمد فان تهرهم وكتب ابنه هذا والمحمد شاه الولاية اذ توافوا البنا اه حل (قوله وهي في المسلمين) أى ولو اجانب من المولى عليه أقوى أى منها في الصكوك ولو أجاز بالمولى عليه وقوله وهي في الكافر أى القريب للمولى عليه أقوى منها في المسلم الا ان من المولى عليه تامل المحمد شاه لا تفرق بين ولاية المال والنكاح اه عش (قوله من تأخره منة منة) أى ان كان الجد صفة في الولاية والا فوصى الاب وان تقدم وتقدم وتولد أوصى الابن حياة الجد ثم ان الجد قبل موت الاب فالتصه الصفة اه شوري (قوله وسأبني في الولاية) أى في غير هذا الكتاب فلا اشكال في وصيته والاولى في الجواب ان شاذ كره هذا في ثبوت بلد كره العدة الباطنة ثم من في المني على خلافه بحسب ما طهره في الموضوع وقوله العدة الباطنة هذا هو المحمد خلافا لما في كتاب الوصية حيث قال عدالة ولو طاهر وطالته عليه غير محصنة والحواش عنه ما بالهش قبل اه عش (قوله فراض) أى عدل أمين واذا لم يوجد فراض كذلك فلا ولاية للمسلمين أى لأصلهم ويكون الاتفاق كالمقدم على التبع وان ابن عبد السلام فبين عندهم من اجني له مال ولو سلمه كان من فيه بغيره لا تصرف فعله للضرورة أى ان كان عدلا أمينا لم يهر طاهر ويؤمن من علمه له مولى عدل أمين وبغيره امر اليه ويحتل لا ينقص نصرة في زمن الخلفاء على الوجة اه ج شوري وسبق في تصرف من الجائر حيث يصدق الولي والغير بان ادعى قدرا لاثقا في الاتفاق اه عش على مر (قوله قاضي بلد الصبي) ظاهره سواء فوطنه أم لا لكن عبارة ج والعرف قاضي بلد المولى أى وطنه وان صافره بقصد الرجوع اليه كما هو ظاهر في التصرف والاستعمال اه عش (قوله قبل كتاب الفتن) عبارة الروض وشرحه قبل كتاب الفتن قوله كان يتيم مال غائب من محل ولاية قاضي بلد له قاضي بلد المال حفظه وتههه لان الولاية عليه ترتبط بجعله ولا تصرف فيه التجار والاستعمال ولا ينصب قضاها بل ذلك القاضي بلد التيم لانه ولي في النكاح فكذلك المال وهذا انه الاصل عن الفرائض وأقروهم جزءه انوار روى البغوي وغيره ما هو رجحان الرقة وغيره قال الاذري وعليه فقاضي بلد الدل الامين ان يطلب من قاضي بلداه احضاره من عند أمن الطريق وظهور المسئلة فيه ليحمله فيه ثم أو يشترى به عقرا أو يجيب على قاضي بلد المال اسعافه بذلك كالتيمن المنحون والمجموع عليه بسفه اه عش وهو يؤخذ من قوله ولا ينصب قضاها الخ انه لو كان موقوف بولاية قاض وموقوف عليه باخرين ولاية النظار لقاضي بلد الموقوف عليه لا الموقوف وقد توقف فيه شيخنا في رايه فليجزم اه شوري (قوله فاحذر) قال الاذري وعلى الاول فللقاضي بلد الدل الامين ان يطلب من قاضي بلداه احضاره من عند أمن الطريق وظهور المسئلة فيه ليحمله فيه ثم أو يشترى به عقرا أو يجيب على قاضي بلد المال اسعافه بذلك وقضية كلامهم انه لا ولاية له كذا كور في مال الاجنة وهو ما رجع به الشيخان في الفرائض في القاضي ومنه غيرهم من ذكر قال الجوزي واذا لم يوجد أحد من الاولاه المذكورين فعلى المسلمين التنازل في مال مجبورهم وقول جليله ويؤخذ من حيث ظاهر انه لو لم يوجد أحد الاض فانسق تكون الولاية

المسلمين وهو نفسه ومن ثم قال صاحب البحر يجب عليهم النظر في ما وأتى من الإصلاح فمن عند تيم
أخيه مال ولسه لمحاكم فإن فيه ما يجوز له التصرف في ماله للضرورة أي أن كان عدلا أمينا كما هو ظاهر
ويزن من علمته أن لو لم يكن عدلا أمينو ضبط ماله الأمر به وجب له أن يتصرف في ماله من الخش على
الأرجح اهـ ج اهـ سم (قوله لكن المصلحة لا تنافي الخ) أي عند فقد الولي الخاص أو غيبته فيها
يظهر وبالتحديد عند الخصاص بعلم الفرق بين هذا وامرأان الولاية عند فقد الولي للصالح المسكين لأن ذلك في
قدومه مطلقا اهـ زى فلو حضر الولي وأنكر لهم انفقوا عليه ما أخذوا من ماله أو أنه سكران فعلمهم كان
بالصلوة فاعطاهم تصديق الولي فليهم البيئة فيما ادعوه اهـ عش على مر (قوله ومثله الجنون ومن بلغ
سفهيا) أي في ان للمصلحة لا تنافي من مال كل منهم ما في تأديموه وتعليه وان لم يكن لهم ولا له لعله المذكورة اهـ
عش على مر (قوله ويتصرف بمصلحة الخ) ويجب على الولي حفظ مال المولى عليه من أسباب التلف
واستيفاء قدر ما يحتاج اليه في مؤنة من نفقة وغيرها أن أمكن ولا تلزم بالمبالغة والولي بذل بعض مال النعم
وجو بالتخلص الباقى عند الخوف عليه من ابتلاء ظالم كاستئثاره بذلك بغير خضر السفيه ولو كان
لصبي كسب لا شيء أحبه الولي على اكتسابه ليرتفع به في ذلك و يندب شراء المتاركة ويحمله هذا الأمن عليهم
حوز سلطان أو غيره أو خربا لقتل ولهم عليه نقل خراج وله السفر بمال المولى عليه لخصوا أو وضون في زمن
أمن محبة تقوى لم تدع له ضرور من تحجب إذا المصلحة قد تشفى ذلك لا في بحر بحر وان غلبت السلامة
مظنة عدمها أما مالي فيجوز أركب البحر عند غلبت خطا الاستوى ويغار فله ماله انما حرم ذلك في المال
لما فيه غرض ولا يثنيه عليه وسقطه وتضمنه غلبته وكبحوز أركب نفسه والصواب كإثباته لا يذري عدم
تحرير أركب الباطن والإقرار بالحمل عند غلبة السلامة اهـ شرح مر (قوله ولو كان لصبي كسب الخ)
ومحل الاجبار حين احتجج اليه في النفقة كإبصاره قوله ليرتفع به ويؤيد به ما من ان ولي السفيه يحرمه على
الوصي كسب حيث احتاج اليه وقضيه انه لا يجبره ان كان غنيا ولا على ما زاد على قدر نفقته سوى ج انهم
صرحوا بان ولي الصبي يجبره على الكسب ولو كان غنيا اهـ عش عليه (قوله ويتصرف بمصلحة الخ)
ولا يستحق الولي في مال بجموره نفقة ولا أحوه لأن كانه قد مر واشتغل بيمينه عن اكتساب أخذ أقل الأمر
من الاجرة والنفقة للبروف لقوله تعالى ومن كان غنيا فليستغنى ومن كان فقيرا فليأكل كل بلل عرف لانه
تصرف في ماله من لا يمكن مراجعته فجاز له الأخذ بنفسه اذ كمال الصدقة ولو كان كل فقير من شدة
المؤن وانما خص بالوصي كونه أعم وجوه الانتفاع وتعل ذلك في غير الحاكم اما هو فليس له ذلك لعدم
اختصاصه ولا يثب اليه بجموره عليه بخلاف غيره حتى أمسه كصريح المحامي له الاستقلال بالاختصاص
مراجعة الحاكم ومعلوم انه اذا قص أمرا تالبا أو الجدا أو الاما كانت توصية عن نفقتهم وكانوا أفرادا متروكا
من مال بجمورهم لانها اذا وجبت بلا عمل فيه أو في بعض الأشخاص فلا يملك له اهـ شرح مر (قوله ع
عليه قوله أخذ أقل الأمر من الصبي) في ماله ولو خرج غيره ككل الذي لم يصل له موكله شيأ على وجه ليس
له الأخذ بالباقي ان الولي اعلم جاز له الأخذ لانه أي أخذه تصرف في ماله من لا يمكن معاقبته وهو منهم عدم
تجاوز أخذ أقل كليل لا يمكن مراجعة موكله في تقدير شيء أو عزه من التصرف ومنه لو أخذ امتناع
ما يقع كثيرا من اختيار شخص لآخر امتناع فيستمر به بأقل من قيمته لحدوده ومعرفة وبأنه لغيره تمام
القيمة بعد ذلك بأنه هو الذي قرر ماله وانه فوثن على نفسه أيضا من ماله كغيره الا كتاب فيجب له عدم
بما في المال كماله اذ كمن امكان مراجعته فقتله به جمع كثيرا (قائده) الولي خطا ماله على الصبي
وإذا كانت الإرادة حيث كان لصبي فيه خطا يظهر بطريقان تكون كل منهما الاجتماع أقل منها مع الانفراد
فهو الغالب فلو اتوا لعلامه حيث فضل المولى عليه قدر حقهم وكذا خطا طعمة أي تاديب ان كانت مصلحة لكل منهم

لكن المصلحة لا تنافي من
مال الصبي في تأديموه وتعليه
وان لم يكن لهم عليه ولا يثب
لانه قليل نسو بحه ماله في
المجموع على احوال الولي ومن
الصبي ومثله الجنون ومن
بلغ سفهيا (ويصرف)
له الولي (بمصلحة) حتما
لقوله ع على ولا تقربوا
مال البقيم الا باذن هي أحسن
فيستبرأه العار وهو أولى
من العار اذا حصل من
ربه الكفاية

فيه وسن للمساكين من خلط أزوادهم وان تفلوت أكلهم حيث كان قسم أهل بيعة التبرع اه شرح مر
وانتمس ذلك لما حرت به العادة من الاستئناس باجتماعهم على الاكل والوحشة بانفرادهم والبركة كالحاجة
عند الاجتماع اه واصل المراد بسن الخلط عند الاكل مثلاً بان يضرع كل منهم شيئاً من زادته لنفسه كما
هو المتبادر من لفظ الخلط فلا ينفق ما ذكره في الملح من طلب عدم المشاركة اه رشدي (قوله ولو
كان تصرفه نسيئة) (فرع) يجوز ان يدفعه فتراموا لا بأذن في النسيئة وسكن مال الوقف حكم مال المفل
اه برماوى (فرع) يعتق عتق مال المجهور ولو بعوض والمراد باستتاع عتق عبده بعوض ان يكون العوض
من العبد اما اذا كان من غيره فيجهوز حيث جاز البيع لانه بيع اه مر (فرع) والمعتق ان تسكنه بالولي
بالعتق جازي ككفار القتل دون غيره ولو كفارة مرتبة لفظ جناية القتل والتكفير بالعتق قد يكون رادعاً
لانه اذا علم ان رقيقة يعتق من كفارة ارتدع نحو ما من فوائده فمصلحة فأورد عليه المجهور وبجوابه قد يكون
لو ع غير ردهه وأما التكفير بالمال غير العتق فهو جازي في الكفارة المبركة بمقتضى الخبر وهذا هو المعتمد اه
مر اه سم (قوله وأخذ شفعة) معطوف على عرض أى ولو بأخذ شفعة فالتكفير بقوله بمصلحة عتق
كل الامور الثلاثة أى النسيئة والعرض والاخذ بالشفعة وقول الشارع في ترك الاخذ عتق ترع على
مفهوم التقيد المذكور بالنسيئة لثالث أى الاخذ بالشفعة فكأنه قال بان لم يكن في معصية ترك سواء كان
في الترك مصلحة أو لا وانما جعل على خصوص الثالثة لغرض مناقشة الاصل بقوله وهذا لا يفيدها كلام الاصل
أى لانه قد يفرضه وبأخذ الشفعة أو يترك بحسب المصلحة اه فتد كلام الترك والاخذ بالمصلحة فلا
يقدح حكمه في التفتت عنهما أو أكلهم شيخ الاسلام فبيده لانه قد لا يأخذ بالمصلحة وسكت عن الترك فيقيدانها
في التفتت والاخذ ترك سواء انتفت في الترك أو لا تأمل (قوله وأخذ شفعة) وكذا كانت الشفعة لولا بان باع
شخصاً للمجهور وهو شرك فيه فليس له الاخذ الاذات من مساحته في البيع رجوع المبيع اليه بالثمن الذي
باع به اما اذا اشترى له شخصاً وشركه فيه فله الاخذ الاذات منه وظاهر ان الكلام في غير الابن والجد اما هذا
فلهما الاخذ مطلقاً اه شرح مر (قوله وهذا لا يفيدها كلام الاصل) في شرح شفتان كلام الاصل
يقضيها وفيه نظر والوجه ما هنا اه شوى (قوله ويشهد حتماً) لترك الشاهد بطل البيع على المعتد
قال في الصحيح يشترط لبيع ماله نسيئة كونه من موسرة وقصر الاجل عن فائز زادة لا تغيبه وكون الرهن
واقياً عن فقد شرط من هذه الشروط بطل البيع اه أى الاذا ترك الارتمان خوفاً على الرهن من الضياع
فانه يصح للعدا اذ بعض الحكماء يرى سقوط قدر من الدين اذا تلف وقد صرح به الرض في الرهن وينسب في
الحاشية اه شوى (قوله ان رآه مصلحة) ضعيف والمعتد انه يربح مطلقاً بخلاف ضياع المال اه مر في
أول باب الرهن اه عرش (قوله بما يشترط في شرح الرض) وهو ان المطالبة بمكة في القرض متى شاء بخلاف
النسيئة فهو فرض حسن اه سم وعبار شرح الرض قال الركنى وقد عرفه بما له من تمكن ثم من المطالبة
متى شاء بخلافه هنا وقد يسر عن عليه الثمن في ضياع ماله ولا يمكن من مطالبة حاجته الى التوفيق بالرهن أى
مطالبة انتهت (قوله الواع مال والمسن نفسه نسيئة) ولا بد ان يكون ملاً وأما الاسماء فواجب خوف مونه لحالة
اه حل (قوله وبني عطاء الملح) في شرح الرض قال الرويان ولترك عقاره بلامعاضة حتى خرب أمه وحصل
يضمن بطلان ترك خلف المطالبة أم لا كفى ترك التمتع وجهان جريان في التضرع حتى حلك قالوا ووجهها
عدم الضمان بخلاف الحيوان نظر الى الروح اه وانزه مر وقابل الوجه الضمان بكون ترك الوضيع
سعى التضرع الوضيع حتى تلفه خلا للشرح هناك بتمامه الى الرهن بزمانه لمحق ودفع المثلثان كالمبيع وقرف
ويمنون بترك التأيير بانه انما خرب به مفعة بخلاف ترك الهمار وهو عديم افعلة المثلثة ثم رجوع وقال المعتد
الضمان خلا لما في شرح الرض (فرع) ولترك الولي اسية ما دى المحمور حتى أدى الى ضياعه اعتبار

(ولو) مكان تصرفه
(نسيئة) أى بأجل
بحسب العرف (وبعوض)
فمن مصلحته أن يكون نفسه
ربح وان يكون معاملة الولي
تقوم من مبالغ النسيئة أن
يكون زيادة أو تخلف عليه
من تصونيب وأن يكون
المعامل ملاءمة (وأخذ
شفعة) فيترك الاخذ عند عدم
المصلحة فيه وان عدت في
الترك أيضاً هذه لا يفيدها
كلام الاصل ويشهد حتماً
(في بيعه نسيئة و برهن)
كذلك بالتمسك رهنها وانما
وقال ابن الرقبة رهن انفراد
مصلحة كفى انراض ماله وفرد
غيره بينهما بما يشترط في شرح
الروض وينسب من وجوب
الارتمان مالى باع مال وله
من نفسه نسيئة (ويؤين)
(قوله)

بالروض ومن ثم يجب أبوة الرشد إلا أن كروم يصير ذاق غير الجذ كلام اه وتضيقه كلامه لا يأتي
 مثل ذلك في الأب وأبوه قد مضى قوله قبل ولابد الجذ الخ بخلافه فيما يقابل بسوة ثم أتى في ختمين
 في غير الجذ كلامه ويظهر قوله ولابد الجذ استخدم بمحمود الخ ينبغي أن يحصل ذلك ما لم يذكر يعلى
 الأمور ليعتادها بعد البلوغ أخذ من قوله وخلفه الخ ثم ختمه قوله بما لا يقابل بأجرة أم لو استخدمه فيما يقابل
 بأجرة لم يتناول بكماله لكنه لا يتبعه عليه ما قصد بانفاقه عليه جعل النفقة في مقابل الأجرة لا زمة برئت
 فتمت لأن يحصل وجوب نفقته عليه إذا لم يكن له مال أو كتب يتفق عليه منه وهذا هو جواب الأجرة لصار له مال أما
 الأجرة إذا وقع منهم استخدم لبعضهم وحببت الأجرة عليهم لأنه غار منهم إذا استخدمهم ولا يستعملهم بالاتفاق
 عليهم لأنهم ليس لهم ولاية التملك ولو اختلف في الاستخدام وعدمه صدقنا كره لأن الأصل عدمه وطريق
 من أراد الخلاص من ذلك أن يرجع الأمر إلى الحاكم ويستأجر أخوته الصغار بأجره مئة وستة وأثناءه في صرف
 الأجرة عليهم فيبرأ بذلك مثل ذلك في عدم رعاة الأئمة مالا كان لأخوته جاكمة لا وأخذوا فحصل منها
 ومصرفه عليهم فلا يبرأ من ذلك وطريقه الرجوع إلى الحاكم الخ بتقدم اه عـش على مر (قوله فإن
 ادعى بعد ذلك مع الخ) محلى هذا غير أموال الخارة أما فيها الظاهر كما قال الزكشي قبول قوله لما عسر الشهاد
 عليهم ما فيها اه شرح مر (قوله حاف) قال جـ وعش الزكشي قبول قول الوصي والأمين في أموال
 القصور وأما ما عسر فبالصفة لعسر الاسم ما عسر كلامهم بأياه اه ومال مر في التفضل بين ما عسر الشهاد
 عليه كان حليف حافق ليس ما عسر أفسأ فيقبل قولهم من غير شهاد لعسرهم بين لا يسر كل أو ادبـع
 مقدار كثير بجهنم فلا بد من الشهاد (فرع) * واقـ مر بمشاعل العالقة في الشراء مطلقا
 كون البائع ثقة يخلص حوايه في المقار والبيع بالعرض قال وأخذ كروم في المقار والشراء بالعرض دون
 غيره مالا عسر أحوج إلى ذلك لكثرة التفضل من أياها على فساد البيع وينبغي تقييده بغير الانشياء المجردة
 كسرا مـ في قبل أورد عـش وقا لم يبعته مر أيضا اه سم (قوله أو على أب وأبيه) مثل الأب والأم
 الوصي وكذا أموال الأوصياء اه حل (قوله ودعه على المشتري من الولي) وكذا على المشتري من المشتري
 وهكذا من كل من وضع يده اه حل (قوله أما القاضي فيقبل قوله الخ) عبارة شرح مر والدعوى على
 القاضي ولو قبل عزله كالدعوى على الوصي والأمين كما اقتضاه كلام التبيه واختاره الشيخ تاج الدين الغزالي
 وهو المعتمد خلافا لـسبكي انتهت (قوله لانه عند نصره نائب الشرع) ورعين فرضه في أمين مشهور الثقة وحسن
 السير والمعتمد انه كالوصي فلا يقبل قوله مطلقا أي لا قبل الغزل ولا بعده زى وبعبارة حل المشددان
 القاضي كالوصي فيقبل قول الصبي بيمينته انتهت

(باب الصلح)

لو صير بكتاب كان أضع لانه لا يتدرج تحت ما قبله وهو يد كروم يؤث فيقال الصلح جائز بينكم وهو رخصة على
 المعتد لأن الرخصة هي الحكم المتغير إلى السهل لعزم قيام السبب للحكم الأصلي ولا يشترط لتجارتها رخصة
 المتغير بالتعلل بل ورود الحكم على خلاف ما تقتضيه الأصول العامة كاف في كونه رخصة كما عـش ذلك من متن
 جمع الجوامع وشرحه ونقل في المروس عن العباب الجزم بمحافظه اه فراجع اه عـش على مر. وهل هو
 أصل بنفسه مندوب إليه أم فرع عن البيع وتجوز وجهان ينبغي عليهما أن يوافق على الشيء على بعضه فيصع على
 التأويل من الثاني اه سم (قوله والتزام على الحقوق المشتركة) أي وماذا كرمه أي التزم من قوله
 والجدارين ما لم يكن الخ اه عـش على مر (قوله وهو لا قطع النزاع الخ) هذا على خلاف القاعدة وهي
 أن المعنى الشرعي يخص أي فرضه منه وذلك لأنه العقد الذي يحصل به قطع النزاع ليس فردا من
 أفراد قطع النزاع فهم ما يتباينان بحسب المهور وإن اتحدوا بحسب التحقق والوحد أي ما لم يكن الذي يقتضي

(فإن ادعى بعد ذلك)
 يلوغ ورشد فهو أولى
 من قوله بعد بالوصية
 (يعا) أو أخذ بالشفقة فلا
 مصلحة فيصلى وصى أو أمين
 للقاضي (حلف) أي الذي
 (أو ادعى ذلك في أب وأبيه
 حلفا) فلم يتغير قولها لأنها
 غير متهمين بخلاف الوصي
 والأمين ودعه على المشتري
 من الولي كهي على الولي
 أما القاضي فيقبل قوله بلا
 تعليق ولو بعد عزله فإنه
 اعتمد السبب في أخواله
 عند نصره نائب الشرع
 (باب الصلح)

والتزام على الحقوق المشتركة
 وهو لغة قطع النزاع وشرعا
 عقد يحصل به ذلك وهو
 أنواع

فيه العقد يفتق فيه قطع النزاع اه ع ش على مر (قوله صلح بين المسلم والمشرک) وعقدوا له باب الهدنة وقوله
 وضع بين الامام والبيعة انتم لم تخص الامام وهذا مع كالات يقال بين اهل العدل والبيعة ج اقول انما يخص
 الامام لان البيعة تختلف لان البيعة تختلف لان الامام والمخرج عليه فلاجل هذا اضاف الصلح له فليشأمل اه تنويري
 اقول ويحب ان يشأ بان القائم في الصلح عن اهل العدل نائب الامام فكل الصلح واقع منه وان المراد الامام
 حقيقة او حكمه اه ع ش على مر وعقدوا له باب الهدنة وقوله صلح بين الزوجين وكرو في باب القسم والتشوز
 اه شو برى (قوله والاصل فيه) اى الصلح مع العاقلة تعاقبوا الصلح خديرو فيه ان هذا الصلح هو الواقع بين
 الزوجين لانه عيبت فيه النكره معروفة وانكره فاذا عيبت معرفة كانت صحتها كما به قبل هذا الصلح اى
 الواقع بين الزوجين اه حل اى فلا ينافى منه الدليل ثم رأيت لجلال السيوطى في عقود الجنان ما قصه كذا
 آية الصلح لا مانع ان يكون المراسم الصلح المذكور وهو القى بين الزوجين واستحياء الصلح في سائر الامور
 يكون مأخوذا من السنة اوسن الاية بطريق القياس بل لا يجوز القول بعدم الامانة وان كل صلح خير لان
 ما حل حراما او حراما جلالا ممنوع اه يجوز وهو عبارة ع ش على مر قوله والصلح خير هذه الاية مخروجة
 على سبب وهو الشقاق بين الزوجين والقاعدة ان النكره اذا عيبت معرفة كانت عين الاولى فممكن تصاق
 المدعى هنا الجواب ان القاعدة اقلية والقربة على ان هذا من غير الغالب العدول عن التعبير الى العلم
 الظاهر فهو دليل على ان المراد عموم القلة لا خصوص السبب انتهت (قوله الاسلام اهل حلالا) كالصلح على
 نحو الميراث ورم حلالا كان لا يتصرف في المصالح عليه وكان اصالحها على ان لا يسلطها اه من حل وشرح
 مر فان قيل الصلح يجرى الحلال والحلال هو على ما كان عليه من القليل والقرم ما حجب بان الصلح
 هو الجور ولا تقدم في ذلك في الظاهر اه ع ش اى فلو صحناه لكان هو الحلال والمحرم في الظاهر اه
 وثرو شقضا العثماني (قوله ولظنه يتعدى الموقوف الخ) اى غالباً من غير الغالب يتعدى كفى ضرورة
 الاعارة وقد يتبدل ما هو الموقوف وما هو المأخوذ على المأخوذ كسبب اى الصلح على العين المدعى في صورة
 الانتكاه انه ليس له ما تترك وما خوذ بل مأخوذ فقط اه وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

بياه لوى بعدى الصلح * لما انقضته فهذا نص

ومن ضمن انشائها قد تراك * في اغلب الاحوال اذا قد سلكت

(قوله شرطه لفظه) الباء بمعنى مع اى شرط مع لفظه سبق خصوصية لفظه شرط ثان والاولى ان يكون قوله لفظه
 حلالاً اى شرطه حال كونه جارياً او بعداً او بعده اى ووجهه الحسن كذلك اه (قوله سبق خصوصية) المراد به هنا
 الدعوى وفى سبب ما قصه قوله سبق خصوصية لعل هذا اذا كان بين المتدعين اختلاف المدعى اى فافترق
 ما ياتى اه نظراً فوجدنا الشارح خص في سبب اى على ان الصلح مع الاجنبى كالصلح مع المدعى عليه سميت
 خالفاً بقول المتين ان صلح عنها الغنم مع لاه صلح ترتب على دعوى وجوب تأمل (قوله سبق خصوصية) اى
 سواء كانت عندنا حكم ام لا اه شرح مر وهذا راجع بعبارة لاه لا اصة الصلح من وقوع الخصومة عند غيره

المتدعين فلا تتكفى المناكر فيها بينهما ولعله غير مراد بل سبق بينهما تنازع ثم جرى الصلح لفظه صرلانه
 صدق عليه لانه بعد خصومة ويمكن قبول قوله امل لانك اى بان لا يكون عند احد اه ع ش عليه (قوله
 سبق خصوصية) ولو في غير الحاكم اى ولو مع غير المصالح فليأتى آخر الباب اه ع ش اى في قول المتين
 ويجزى بينه دعوى اجنبى (قوله فلو قال من غير سببها) اى قال المدعى عليه للمدعى صاحبى من دار لى كذا الخ
 نحن بمنزلة قال لغرمي بلا خصوصية او ثمن من دينك الخ على بان قاله استحياء الملب البراءة فافترقا عه
 اه عجاب اه سم اه ع ش على مر (قوله ويجزى بين متدعين) هذا يصح الاول وقوله فان كان

صلح بين المسلمين والمشرکين
 وصلح بين الامام والبيعة
 وصلح بين الزوجين عند
 الشقاق وصلح في المصلحة
 والدين وهو المراد والاصل
 فيه قبل الاجماع قوله تعاقبوا
 الصلح خير ونحو الصلح جائز
 بين المسلمين الا صلحا حل
 حراما او حراما لرواين
 حبان ومحمداً البكر
 كالمسلمين وانما خصهم
 بالقرى لان قتادهم يسمي
 الاحكام غالباً لفظه يتعدى
 المعتزلة ومن ولى المأخوذ
 بلى والباء (شرطه) اى
 الصلح (لفظ سبق خصوصية)
 لان لفظه يقتضيه فلو قال
 من غير سببها صاحبى من
 دار لى كذا لم يصح فم هو كذا
 في البيع كقوله الشيطان
 (وهو) اى الصلح فصحلت
 أحدهما (يجزى بين
 متدعين فان كان على
 اقراء)

على انفراد بحث ثان وقوله وحري من عين بحث ثالث وقوله على غيرها بحث رابع ثم يرجع لهذه الاربعة على
 سبيل القضاة والتشر الموش مقابل الرابع قوله اولى بعضها تأويل الثالث قوله اومن دين على غير ما عرفت
 الثاني قوله لو كان على غير اقرار لما تأويل الاول بقوله ويجري بين مدعى وأجنبي فله رد في هذا الصنيع (قوله
 وفي هذا الموضع) غير ما دون البينة ليسجل الشاهد واليمين فاعلم ما يحكي لا يفتن من الحق على القاضي اه عرش
 على مر ومنها ايضا الجس النبوي الردود اه شوري (قوله وحري من عين مدعى على غيرها) أي تركت فيه
 العين وأخذ غيرها والمراد بالعين التروك كما يشمل منفعتها ان ادعى عليه منافعها وصالحه من ترك منفعتها
 للمدعى عليه بشئ آخر مع كسائفي في صورة الاجارة اه حل بالمعنى أي الضرر الاول من صورته او بصورة
 الشوري المراد بالعين ما قبل الدين فيشمل المنفعة ويملك قوله أو اجارته لا يغيرها انتهت وقال شيخنا فالعين
 غير وقوله في القاعدة والقير ما نحو ذلك في صورة العارية فبالعكس على خلاف القاعدة اذ العين فيها مأخوذة
 للمدعى ومنعته لم تترك للمدعى عليه تأمل (قوله على غيرها) ذكر الشراح القير ثمان صور لان قوله عينا
 صورة وقوله أو يد ينافي صورتان أي بئنا تأويل ارمشا وقوله أو منفعة فصورتان ذكرهما الشراح قوله أو
 اجارة لا يغيرها الخ وقوله أو انتفاعا لغير صورته العارية والجملة وقوله أو طلاقا صورة وأشار إلى عدم حصر القير
 في الثمانية قوله أو غيرها تأمل (قوله أو قير بوصف بصفت السلم) أي وحري بلفظ البيع كأن قال صاحبك
 من الدار التي ادعيا عليك على قير في ذمتك معناه كذا وكذا اولى بذكر لفظ البيع وانما احتج لهذا القير بانها
 ملبسة في صورته السلم فالتارق ذكر لفظ السلم وقد ذكره فان لم يذكر فهو السلم كما تقدم تصويره وان ذكر
 فهو السلم كسائفي كان يقول صاحبك من الدار على قير في ذمتك معناه كذا وكذا اسلما تأمل اه (قوله فهو بيع)
 راجع لأمور الثلاثة ثمن قوله كان ادعى عليه دار الخ بصورة شرح مر وقد علم مما قرأناه انقسام الصلح إلى
 ستة أقسام بيع واجارة وعار وتوبة وسلم وإبراء ادعى ذلك ان يكون خلطا كما خلطت من كذا على ان لفظي
 طلاقا ومعارضة عن دم العهد كما خلطت من كذا على ما تستحقه على من قصاص وجهه كما خلطت من كذا على رد
 عبدي وقد ادعى قوله لم يخلط من كذا على الخلاق هذا الأخير وقضا كأن صاحب من المسلم في على رأس
 المالوز كما الحصف ككثيرا لا نذهب من الاقسام التي ذكرها فاندفع قول الاستنوي أهلها ان أصحاب وهي
 واردة جز ما انتهت (قوله أو اجارة لا يغيرها منه) كأن قال المدعى صاحبك من كذا دار أي المدعى بشار
 وقوله أو يغيرها كأن قال المدعى صاحبك من الدار أي المدعى على ان يضمني بسببك شهرا فيقول قلبت
 وصدق عليه انه أجريه المدعى بالدار المدعى قوله لغريه المدعى وهو المدعى عليه والصالح هو المدعى
 (قوله كسائفي) عارضة ههنا لان لا ارتفاع فيمليق اه وصورة الشوري قوله كسائفي أي قوله صاحبك
 عنها على ان ترد عبدي وقوله وعار تصوريه ان يدعى عليه دار افتقره جهات صالحه عنها بسبب كسائفي مثلا كذا
 في ارضي وغيره وظاهر ان الساكن هو المدعى عليه فالصالح بسبب كسائفي المدعى عليه اياها فهو المستعير والمعير
 المدعى لانه المالك فليس المراد سكني الذي يكون هو المستعير والمدعى عليه هو المعير اذ يلزم استعارة المالك
 ملكه من لا يستحق المنفعة وحسبنا انما في قولهم بسكاهادخلة على المتروك كأنه في قولهم عندها لدخلة على
 المأخوذ عكس القاعدة فاعلم ان كثرة لا كسائفي تقتل اه ويمكن التمثيل للعارية بمثال جار على القاعدة كأن
 قال المدعى لغري صاحبك من الدار من سكاهاسنة أي فيناخذ الدار ويرك منفعتها للمدعى عليه وقوله أو سلم كأن
 قال المدعى لغري صاحبك من الدار على أو يد بر في ذمتك معناه كذا وكذا اسلما اه حشنا (قوله وسلم) أي
 صورة بان يجعل المدعى رأس مال السلم وكلامهم هناء على حوازه بلفظ الصلح قولهم في حله بلفظ السلم
 يراد عليهم الصلح وقال شيخنا السلم حقيقة بشرطه لفظه وحكما كنهان يجوز لفظا الصلح فتأمل اه شوري
 وعبارة عرش على مر قوله فهو سلم أي بان جرى بلفظ السلم والانهو ببيع في لغة كليات اه وقوله والا

وفي معناه الجبة (وحري
 من عين مدعى على
 غيرها) عينا كان لو دينا أو
 منفعة أو انتفاعا أو طلاقا
 أو غيرها فهو أعم من قوله
 على عين أو منفعة كأن
 ادعى عليه دارا أو منفعتها
 فأنقذه هو أو صالحه منها على
 معين من نحو عبد أو قير أو
 على دين أو قير بوصف
 بصفات السلم (قوله) (بيع)
 للمدعى من المدعى لغريه
 (أو اجارة) لا يغيرها منه
 لغريه أو يغيرها لمن غريه
 له (أو غيرها) كسائفي
 وعار أو سلم ونظير

كان حالته منها على أن
 يعلقها الملقط (أو جرى على
 بعضها) أي العين المدعة
 (فهي للباقي) منها إلى اليد
 فصح باللفظ الصلح كما حلت
 من الدار على بعضها كما يصح
 باللفظ الهبة باللفظ البيع
 لعدم الثمن (ثبتت
 أحكامها) أي البيع
 والجار واليه وبغيرها مما
 ذكر أنواع الصلح (أو)
 جرى (من دين) غير دين
 (على غيره) أو ليس من قوله
 على دين (فقد مر) حكمه في
 باب المبيع قبل فوضوه
 أنهم ما انخفضت صلة الربا
 اشترط قبض العوض في
 المجلس والافصال لكن إن
 كان العوض ديناً اشترط
 تعيينه في المجلس (أو) من
 دين (على نفسه فأراه عن
 ياقه) كما حلت عن الألف
 التي على عليك على خمسمائة
 لصف حد الأجر عليه
 وبسي هو الصلح على بعض
 العين صلح حطية وما دهاها
 غير صلح الأجر صلح معاوضة
 (وصح لفظاً نحو أراه) كط
 واستطاع ووسع كما رأته
 من خمسمائة من الألف
 التي على عليك أو حطية أو
 استطاعها أو ووسعها فصح

فوصلح حكمها فيهم أنه ثبت له أحكام السلم وهو خلاف ما مر في السلم من أن العقد إذا وقع باللفظ البيع على
 ما في اللفظ ثبتت له أحكام البيع دون السلم وقال حج إن البيع إذا أطلق إنما ينصرف لقبول السلم لا لاختلاف
 أحكامهما فهو ما عني البيع لا يخرج عن موضوعه لغيره فلا يلقى لفظة مبيعات بل لفظة لا اله الا هو واللفظ الصلح
 فهو موضوع سريع العود متجسس المحي لا غير فليس له موضوع خاص ينصرف باللفظ معنى يقابل فيه
 فثبتت فيه حكمه المعنى لا غير اه فثبت ان الشارح تبع حج اه بحروقه (قوله كان حالته منها على
 ان يعلقها الملقط) كان حالتها من ذلك على ان تعلق في طرفة اه شرح هر أي فيقول قوله حالته
 لانه قائم مقام الملقط ولا حاجة الى انشاء عقد خلافا لما وقع في كلام أهل العصر اه عرش عليه (قوله أو جرى
 على بعضها) أي بأن يأخذ المدعي بهنها ويترك بعضها لا يترك قوله في صدر الباري من عين مدعاه مراده
 ما يشعل العين كالأو بهنا وهذا يعني فيهم ان قول المتن أو على بعضها ملطوف على قوله على غيرها ويكون
 المقسم به بانه من الدين المدعوق وقد اشرع بقتضى انه معارف على قوله من عين حيث قدوة العامل وهو
 قوله جرى فكانت قال أو جرى من عين أو جرى على بعضها ويكون على هذا كما كان بين المتروك لكنه فيهم
 من المأخوذ لانه لما فهمت الجارية ان المأخوذ اليه فيهم ان المتروك هو البعض الآخر تأمل (قوله فصح
 باللفظ الصلح كما حلت الخ) وذلك ان الخاصية التي يمتثل بها اللفظ الصلح هي سبق المحضر وقد حصلت اه شرح
 هر (قوله كما يصح باللفظ الهبة) بان يقول ويهبت نهفها واصلحت على نصفها وقوله باللفظ البيع كان قول يهبت
 نصفها واصلحت على نصفها اه وفي السلي قوله كما يصح باللفظ الهبة الظاهر ان صورته ان يقول ويهبت نصفه
 مثلاً واصلحت على الباقي كسبائت فغير في الصلح وقال بطل ذلك في قوله لانه اذا باع منه فاقبض عليه كذا في اعتبار
 انه جمع مع الصلح غيره اه (قوله باللفظ البيع) قال الاستوى لانه اذا باع منه فاقبض عليه كذا في اعتبار
 التي بعضها هو بخلافه شرح برى (قوله ثبتت أحكامها) فمن أحكام البيع الشفعة والبيع وبغيرها بشرط
 المجلس ومنع قصيره في المصالح عليه وعنه قبل فوضوا بشرط ان اتفاق المصالح عنه والمصالح عليه في
 حله لا يوافيه ذلك من أحكامه كما شرط التساوي اذا كان جنسار أو باو اشتراط القطع في بيع الزر في الانضمام
 وصر بان التحالف عند الاختلاف ونساده بالفرق والشرط العائد للمجلس لان حد البيع صادق على ذلك اه
 شرح هر (قوله انواع الصلح) متعلق بثبتت أي ثبتت أحكام المذكورات لانواع الصلح أو بذكر كراي
 مما ذكر لانواع الصلح (قوله أو من دين غير دين) خرج الممن كالسلف لانه لا يمتنع عنه لكن اعتد بضمنا
 جواز الازالة باعتناض عن المبيع في الف غير المبيع اه شوبرى (قوله أو من دين غيره) أي وكان القسير
 عينا أو ديناً من أنى بالتركة الذي عليه وقت عقد العلم ان كل الدين ديناً ثامناً قبل بان كان ثابتاً على
 الذي فترك الدين الذي كان على الذي داه في مقابلة الدين الذي عليه ولا يصح كانه من دينه الذي كان على الدين
 المذكور (قوله اشترط تعيينه في المجلس) أي لا قبض قال حج والحق المميز في المجلس العين في المقدمه متفق
 من قولهم ما في الذم لا يهين الابيض جميع قال السبك وكأنهم أرادوا اللازم في اللفظة أي والدين المصالح بهنا
 غير لازم فكيف تعيينه في المجلس من تعيينه في العقد السلام في دين يخالف الدين المصالح عليه جنساً أو نوعاً
 هذا بما اعتناض بغيره في أحكام الربا ما دمن من نفسه ونوعه فهو استيعاؤه لا باعتناض فلا يخفى من ذلك كما علم
 مما ياتي اه عرش (قوله أو على بعضه فأراه عن ياقه) وحل يعود الدين اذا استع المبرأ من اداء الباقي أم لا
 وجهاً أو جميعاً عدم العود اه شرح هر (قوله على خمسمائة) أي في الفقه وكذا يصح بشتراط
 هذه اللفظة قوله كسبائت في كلامه وكتب أيضاً وعلى هذا الجنس اتملان الصلح من الألف على نصفه أراه
 لبعض واستيعاؤه الباقي فلا فرق بين المبيع وغيره ولما منع المبرأ من اداء الباقي لم يدها من اه حل (قوله
 وصح لفظاً نحو أراه) أي صح الصلح باللفظ صلح مع لفظاً نحو أراه كما اشار الشارح فيها بوجه كلام المستمن

يشتري في ذلك القول
بغلاف البعد بلطف الصلح
ولا يصح بها بلطف البيع
كأن يبيع في الصلح من العيين
(أو) جرى (من حال ملى
مؤجل مثله) حسا وقدرا
وصفة (أو عكس) أى من
مؤجل على حاله كذا في
(لغا) الصلح فلا يلزم الاجل
في الاول ولا الاستعاط في الثاني
لأن ما وقع من الدائن والمدين
(وصح فيقول) للمؤجل
لصدور الأمانة والاستيفاء
من أهلها (الآن نلحظة)
للصلح فلا يصح التخصيص
فيسترداد فمجهله عليه
ابن الرافعي غيره وان وقع
فيه اضطرار وهذا من زيادتي
(أو) صلح (من مشرتة)
على خمسة مؤجل جرى من
خسبة وجبت خمسة حاله
لان الحاق الاجل وعدلا يلزم
تخلاف اسقاط بعض الدين
(أو عكس) بان صلح من عشرة
مؤجل على خمسة حاله (لغا)
الصلح لا يترك الخمسة في
مقابل حصول الباقي وهو
لا يحل فلا يصح الترتك (أو)
كان الصلح (على غير اقرار)
من انكار أو سكوت وذكر
السكوت من زيادتي (لغا)
الصلح كان ادعى عليه داوا
فأنكر أو سكوت ثم صلح
عليها أو على بعضها أو على
غير ذلك كتوب أو دين له
في الصلح على غير المدعى به

بعت غير مدعى لفظ الراء ليس مرادا اه حل (قوله وصالحك على الباقي) راجع لجميع ما تقدمه وهو
شرط في تيمنه صلحا حتى يبيها حكمه فان لم يأت بهذا التخصيص لا يباح ولا يكون صلحا اه شيئا
وقوله بخلاف لا لعقد بلطف الصلح أى على معنى الراء ونحوه أى يشترط فيه القول اه شرح مر (فرع) هـ
لو تقدم هنا بلطف الهبة فالظاهر اعتراف عدم التوقف على القول له بالدين اراء (قوله أو عكس) بضع العين
وكسر الكاف أخذته من بضعه بالقلم اه شوري (قوله فلا يصح التخصيص) اعتمد مر قالو ينشأ من
هذه مسئلة ثم جها للوى بوى مالو وقع بينهما مائة ثم صدر بينهما مائة حتى على ثلث المائة بان كلامهما
لا يستحق على الاسترخاء مع طلبه بمائة المائة ثم بان فساد ما حدث بين فساد التصادق وان كان عندنا حكم
(فرع) هـ سئل عند تقرير ذلك عما يقع من تصادفهما على ان كلامهما لا يستحق على الاسترخاء ولا دعوى ثم
يدعى نسيان شي أو يريد ان يدعى فهل يقبل فقال الذى كان الواجب منه انه ان تعرض في التصديق لنفي الجهل
والنسيان فقال لا يستحق عليه محال ولا دعوى ولا عينا ولا دعوى ولا دعوى السمو ونحوه ولم يقبل
ولا يصح دعواه أو اذ كان قولهم لو حلف لا يدخل المال لا يجوز ولا يعد ولا يجعله فدخلها حينئذ وان كان نسيان
أو واجه لانه غلظا على نفسه وان لم يشر بذلك فليس واقعا علم اه عـ (قوله فيسترداد فمجهله) فلا وراد
بعد ذلك ان يبعه من الدين من غير استرداد فهل يصح أم لا بد من ردوه أو اذ كان ذلك اه سم على منهج
والظاهر الاول لانه با تراض كانه ملكه تلك الدرهم فله عليه من الدين فاشبهه ما باع العين للمصنوع فالتعاصب
بما عليه من الدين اه عـ على مر (فرع) هـ لو صلح متلف العين ملكها كان كأن با أكثر من قيمتها
من جنسها أو مؤجل بل يصح الصلح لان الواجب قيمة المتلف فله يصح على أكثر من ماله على مؤجل لما فيه
من الربا وان كان باقل من قيمتها أو با أكثر بغيره بجزءها لا تنفع المانع اه شرح مر (قوله أو صلح
من عشرة شلح الخ) انظر حكمة تقدير صلح دون جرمه انه مجتهد وقوله أو عكس لانه لا يقبل حلفه في ضمان
هنا أو كفى بالمد كونه بعد قوله أو كنه على غير اقرار أولى اراعاته الانتصار لما يمكن لانا نقول ما ذكره
هو الصواب لانه من يتصور قوله فان كان على اقرار الخ وقوله أو كان على غير اقرار الخ فصيله اه عـ (قوله
أو كان على غير اقرار) أى وغير ما فمعناه من الجهة التي من جانب المدعى اه شرح مر ولأقر بعد الصلح
لم يقدار اقراره الصلح لان شرط الصحة سبق الاقرار اه حل ولولا تناقض قوله ان انكارا واقرارا وصف
مدعى الانكار لان الاصل عدم العقد وان الظاهر والغالب بان الصلح على الانكار بخلاف البيع فالتعاصب
فيه صدور وعلى الصحة فلهذا كلف القول فيها قول مدعيه لو قد يفتقر بغيره على غير اقرار لم يوافق الصلح الوروثة
ثم لو وقف بينهم كسافي اذ لم يبدل أحد منهم عوضا من خالص ملكه وقيل أو سلم على أكثر من أو بيع نسوة
ومات قبل الاختيار أو سلمى إحدى زوجتيه وما ن قبل البيان أو التعيين ووقف المهرات بينهما فطعن على ما قيل
نذا عباد بعدة عندا تحرف قال لا يمكن أى أو دارا في بيعها أو قام كل بينهما اصطلاحا اه شرح مر (قوله
ثم صلحا عليها) بان قال المدعى عليه صالحا لمن الدار عليها أو أخذها المدعى اه حل أى أو أخذها
المدعى عليه كسافي عن ان الصلح على المدعى به صورتين وقوله أولى غير ذلك أى سواء كان الصلح على ما
من بعضها فليس بدله وقوله لتعزم المدعى به أو يرضه عليه اه شوري وقوله لانه في الصلح لتبيل لقوله أو على
غير ذلك وقد علمت ان الترتك فيه اما كل العين أو يرضه أو يرضه أو يرضه المدعى به أى سواء كان المتروك كل
المدعى به أو بعضه وقوله ويلحق بذلك أى الصلح على غير المدعى به الصلح على المدعى به أو بعضه أى يلحق به في
التبيل المذكور وقوله لانه في الصلح الخ لكن يشق في صورة البعض ويشق الثاني في صورة الكل اه (قوله
ثم صلحا عليها) أى على ان ياخذ المدعى أو يتركها المدعى عليه وغيره شرح مر بان صلحا المدعى أو
المدعى عليه كذا قد صح عبارة المصنف وهو باطل فيها اذ يمكن تصحيح التأييل مع ذلك لاستلزامه ان تلك المدعى

مالا عليك أو تلك المدي عليه عليك اه وكتب عليه الرشدي قوله لاستلزامه ان تلك المدي عليك عليك أو تلك
 المدي عليك عليك اي ان كل المدي كانا فاما فان كل صادك انكس الحال فان قال لاستلزامه ان تلك الشخص
 عليك أو مالا عليك لشهائي ان في هذا التلبد نظر الايضحي اذ لا يحذور في كون الشخص عليك مالا عليك
 أو مالا عليك كغيره فغير (قوله) صلح محرم المالح قد نباش فيه لا يحذور في ذلك لان حرمته على نفسه
 بجماله حقيقة مدونة باختياره كاستر للعلامات الصيغة المختارة فان كل من المعاملين حرم على نفسه ماله في
 تلك المعاملة والمعاملة هنا حقيقة عندنا الفين فهي كثير هاهن المعاملات الصيغة من ذلك الصلح على الاقرار فان
 المدي حرم على نفسه ماله بما أخذوه وصاعنا اه ويمكن الجواب عنه بكل من ضمن كلام ع بان غيره من
 المعاملات كل من المتعاقدين يتصرف في ملك نفسه بخلاف ما هاهنا ان المدي يبيع مالا عليه أي حيث كان غير
 صحيح في انكاره والمشتري يشتري مالا عليه أي حيث كان صادقا فدهواه اه عس على مر (قوله) نقول انحتاج
 المالح) تترى على قوله ويطرح بذلك المأخوذ على قوله ثم صاعنا عليه وقوله صحيح أي تصوير الاحكام للحكمي
 كلامه البطالان أي جعلهم من صور الفساد الصلح على نفس المدي به صحيح أي فهو مشغول ومشغول لكن الفساد
 لما له الشارح لعدم توره اه فيضنا عبارة المنهاج وكان على انكار لغاين جرى على نفس المدي به انتهت
 وتعيروان كل صحيحا على ما ذكره الشارح لكن تشييد بقوله على نفس المدي به فيصير كإشارة الشارح
 (قوله) لان على والباليه بخلافه على المأخوذ أي في مقابلة متروك وهما مأخوذ لا في مقابلة متروك اه حل أي
 أو متروك في مقابلة مأخوذ كالتقدم (قوله) باعتبارين فانه مأخوذ بالنسبة للمدي ثم ولك بالنسبة للمدي
 عليه كان المدي أخذ هاتر كالمدي عليه اه حل أي أو مأخوذ بالنسبة للمدي عليه ومتروك
 بالنسبة للمدي فكان المدي عليه أخذ هاتر كالمدي كالتقدم من المدي عليه على المدي به هو وان (قوله)
 وفساد الصيغة (المالح) انظر هذا مع ما مر من الحكم بجملة التصور مع الجواب عنه المتعنى لصحتها أيضا اه حل
 (قوله) باتحاد العوضين أي المصالح به وعليه والمدي الحق ان وقع الصلح المذكور على عين المدي به التصرف فيه
 وان وقع على غيره كان ظاهرا اه حل (قوله) وصالحني عما دعي المالح مبتدأ لان هذه الجملة تصدق لفظا وقوله ليس
 اقرارا خبره أي هذا اللفظ ليس اقرارا وهذا الواضع بالنظر للمعنى في حد ذاته والشارح قد مر مبتدأ فقال في نسخة
 وقول صالحني المدي في أخرى وقول صالحني المالح وفي أخرى وقوله صالحني المالح في الأولى الاضافة بالنسبة أي ان
 القول الذي قدره خالف الى الجملة بعده فكأنه قال وقول هو صالحني المالح وعلى هذا يكون قوله هو أهم جملة
 اعتراضية أو ان هو ضمير فصل وأهم خبر المبتدأ الذي قدره وقول المتن ليس اقرارا خبرا ثانيا عنه وعلى الثانية يصير
 قول المتن صالحني عما دعيه مقول القول الذي قدره الشارح ضمير المبتدأ اما قوله ليس اقرارا والجملة التي قدرها
 الشارح اعتراضية تليق أو هو ضمير فصل المالح تقدم وعلى الثالثة يكون الضمير في قوله وقوله عائدا على
 المدي عليه والاعراب كما سبق تأمل (قوله) ليس اقرارا) وقوله لا يعني أو هي أو ملكني المدي بها أو زوجنيها
 أو أقرتني منه اقرارا آخر أو أقرتني على الاصح كما زعمه في الانوار اذا لانسان قد يستعير ملكه ويستأجره
 من مستأجره من الموصي بتمتعهم يظهر كاعتقاده الشيخ انه اقرارا بملك المتعنة اه شرح مر (قوله)
 ويجري بين مدع وأجنبي يمكن ان يتفق في هذا المقام ما توشعرون صورته أصولها أو به فلا الصلح اما
 عن عين أو دين يترك للمدي عليه أو عين أو دين يترك لكل لاجنبي المالح فان كان عين متروك للمدي
 عليه يتفق فيه ثمانية أقوال بعون صورته ماله فيما لو كان عين أو دين يترك للمدي عليه أو ثمانية فيما لو كان
 عين متروك لاجنبي المالح ومثله فيما لو كان عين أو دين يترك له أي الاجنبي المالح بيان الثانية بقول اربعين فيما
 لو كان عين متروك للمدي عليه ان الاجنبي اما ان يصلح بعين أو دين وكل منهما اه لو سلمد على كل
 من الاربعة قلنا ان يقول ويكن في الصلح نعل أو يسكت عن دعوى الكا فلهذه ثمانية وعلى كل منها امان

صلح محرم للجلال ان كان
 المدي صادقا فغير المدي
 به أو بعضه عليه أو على العرام
 ان كان كاذبا باخذ مالا
 يستحقه ويلحق بذلك الصلح
 على المدي به أو بعضه فقول
 المنهاج ان حوى على
 نفس المدي صحيح وان
 لم يكن في الحرر والغيره من
 كتب الشتيين والتول بآلة
 لا يستقيم لان على والباليه
 بدخلان على المأخوذ ومن
 وعين على المتروك مرود
 بان ذلك جرى على الغالب
 وبان المدي المذكور مأخوذ
 ومتروك باعتبار بن غاية
 ومن الغناء الصلح في ذلك
 لان كذا ولفساد الصيغة
 باتحاد العوضين وتشعير
 بما ذكرهم من اقتضاه
 على الصلح على المدي به أو
 بعضه (و) قول (صالحني عما
 دعيه) هو أهم من قوله
 من المالح التي تدعي (ليس
 اقرارا) لانه قد مر عليه قطع
 لخصوصية (و) القسم الثاني
 من الصلح (يجري بين مدع
 وأجنبي

قول هو مقرر له أي أنه أو هو محقق في عدم إقراره أو يعطى فيه أو لا يرى حاله أو يسكت بان لم يرد على قوله
 صالح في هذه سنة تضرر في الثمانية المتقدمة ثمانية أو أربعين أو يبالغ في الثمانية والأربعين فيقال كان من
 دين ترك لا مدعى عليه هو هذا البيان بعينه مو بين الاثنين عشر فيقال كان من دين ترك لا لاجنبي ان الصلح
 لا يكون إلا بعين أو دين له والله لا يدعى الو كانه لا يحال الصالح به حيثما اتان بشر بان في السنة المذكورة سابقا
 وهي قوله هو مقرر له أي أنه الخ بالتالي عشر وبنام أي الاثنين عشر فيقال كان من دين ترك لا لاجنبي هو هذا
 البيان بعينه ولكن استخرج الصور جميعها من منطوق المتن ومفهومه ومنطوق الشارح في تقرير مفهوم المتن
 ومفهومه أي الشارح في تقرير مفهوم المتن فأشار المتن إلى الصور العشرة المتروكة لا مدعى عليه منطوقا ومفهومًا
 بقوله فإن صالح عن عين الخطأ وقع يصدق ثمانية منها وأشار إليها بقوله وهو مقرر له أي أنه الخ هذا لان في
 أحوال الصالح به الأربعة ثمانية وأما البقية وهي أو بعون فقتضاه أنها لا تصح ويمكن استقراءها من تقرير
 الشارح لفهوم المتن حيث قال وبقوله وكل في الاربعة عند عدم دعوى الو كانه يصدق بالصور الست السابقة
 تضرر في أحوال الصالح به الاربعة ففهوم القيد الثاني يستعمل على أن يرفع في أحوال الصالح به الاربعة بسنة
 وهو مقرر له أي أنه الخ فإن قوله مع عدم قوله يصدق ببقية السنة وهي أربعة في أحوال الصالح به الاربعة بسنة
 عشر اشتمل هذا المفهوم عليها انضم للإدعاء والعشرين المتقدمه بعد كملت الاربعة وأشار الشارح في تقرير
 مفهوم قول المتن عن عين الصور الذين المتروكة لا مدعى عليه وخبر بالعين الذين الذين في قوله بكذا من مالى
 فخطو في أي الشارح يصدق بان عشرين بصورة صحيحة لان قوله ان قال الاجنبي ماصر يصدق بصورتين
 تضرر بان في حالتي الاذن وعدمه تضرر بالاربعة في أحوال الصالح به الاربعة بسنة عشر وقوله أو قال عند عدم
 الاذن في قوله بكذا من مالى يصدق بانين لان كذا كلمة عن عين أو دين يضعان إلى السنة عشر ومفهوم قوله
 عند عدم الاذن انه عند الاذن اذا قال وهو يعطى لا يشترط ان يقول بكذا من مالى فيصدق بما رجع وهي
 أحوال الصالح به تضم إلى الثمانية عشر تبلغ العشرين وعشرين وأما صور البطلان وهي ستة وعشرون
 فمؤخذ من مفهوم قوله ان قال الاجنبي ماصر أو قال الخ لانه اذا لم يقل ماصر ولا قال وهو يعطى يصدق بثلاثة بقية
 السنة تضرر في حالتي الاذن وعدمه تضرر بالسنة في أحوال الصالح به الاربعة بربع وعشرين ومفهوم قوله
 أو قال عند عدم الاذن في قوله بكذا من مالى صور ثلث لان قوله من مالى مع مفهومه ان يقول من ماله وكذا كلمة عن
 عين ودين تضم إلى الاربعة والعشرين تبلغ ستة وعشرين وأشار إلى صور الذين المستر وكه للاجنبي بقوله وان
 صالح عن نفسه الخ فأشار بمنطوق قوله ان قال وهو مقرر له أي أنه الخ وهو يعطى إلى سنة ثمانية صحيحة لان
 قوله ان قال وهو مقرر له أي أنه الخ أو هو في التسع قول المتن ان قال وهو يعطى ثلاث صور تضرر في حالتي
 الصالح به تبلغ ستة وأشار إلى السنة الباقية في المتن بما لم يقله ولا لافتح جعل الشارح تحت هذا ثلاثة
 تضرر في حالتي الصالح به بسنة وأشار إلى المتن الذين المتروكة للاجنبي بمفهوم قوله وان صالح عن نفسه
 فأشار إلى الشارح في تقرير سنة الستة منها صحيحة بقوله ان قال وهو مقرر له أي أنه الخ وهو يعطى لانه ثلاثة في
 حالتي الصالح به بسنة ومفهوم الشارح أي مفهوم قوله ان قال وهو مقرر له أي أنه الخ وهو يعطى لانه ثلاثة في حالتي الصالح
 وعدم قوله ما ذكر يصدق بثلاثة صور وهو ان يقول هو محقق في عدم إقراره أو لا يرى حاله أو يسكت بان لا يرى
 على قوله صالح في هذه ثلاثة في حالتي الصالح به فطابق بالتأمل (قوله فان صالح عن عين) أي صالح عن ماله وكه
 وصالح بعين أو دين لو كاه وهو ظاهر أوله وتكون العين والدين ثمر ما فعلوا كله اه شيئا (قوله فان صالح
 الاجنبي عن عين وقال الخ) اشتمل كلامه على قبول ثلاثة الأول هذا والثاني قوله وقال وكل في الاربعة والثالث
 بجو قوله وهو مقرر له أي أنه الخ وقد ذكر الشارح مفهومها على هذا الترتيب وحاصل ما أشار إليه المتن
 منطوقا ومفهومًا أو يرفع صور لان الاجنبي امان بالصالح عن عين أو دين وعلى كل ما لا يقر به الذي هو المدعى عليه

فان صالح الاجنبي (عن
 عين وقال)

أو لنفسه فذكر صورتي العنين متعاقبا وأشار إلى صورتي الدين معه وملا وأشار إلى شارح قوله وخرج بالعين
الدين الخ إلى أن في مفهوم هذا القيد نصلا وكذلك قوله فيما يأتي وخرج بالعين الدين الخ اه (قوله وكلني
الغريم) هو الذي عليه (قوله وهو مترك) أي في الظاهر أو فيما بيني وبينه اه حل (قوله أو هو لك) أي
ليكون معترفه بملك العين وحل المعنى أو هو يقول هي لك أو هذا من كلام الاجنبي اه حل (قوله مع
الصلح) أي وإن كان الموكل صالح على عين من مال نفسه أو على دين في ذمته أو يكون ذلك فرضا لاهية اه
شوري (قوله إن كان الاجنبي صادقا) هذا شرط في صحة الصلح وكون الدين ملكا لمدى عليه فقوله والانهو

شراء فضولي أي فلا يصح الصلح ولا يملك المدعى عليه العين اه شجنا (قوله إن كان الاجنبي صادقا) هل
وإن كان كاذبا في قوله وهو مترك اه شوري وقوله وخرج بالعين الدين أي والفرض إن الاجنبي صالح
للاغريم وقوله بدين ثابت قبل أي ثابت للموكل أو للاجنبي وسواء كان من عليه الدين المدعى عليه وغيره وقوله واصبح
بغيره أي سواء كان الغريم عينا أو ديننا منشا اه (قوله وخرج بالعين الدين الخ) عبارة شرح هو ثم إن كان
المدعى عينا وصالح على بعض المدعى به أو على عين المدعى عليه أو على دين في ذمة المدعى عليه وهو وصار المالك
منه ملكا لمدى عليه إن كان الاجنبي صادقا في الكالة والانهو شره فضولي وقدم في البيع ووصل الموكل
عن الموكل على عين مال نفسه أو على دين في ذمة يادنه مع العقد وقدم لا في الرجوع المأذون عليه بالمثل
إن كان ثانيا وبالقيمتان كان متعقبا لأن المدفوع فرض لاهية انتهت وكتب عليه ع شر قوله أو بالقيمة الخ
بشكل عليه التوجيه بالان مدفوع فرض لاهية فمتضا للرجوع بالمثل مطلقا لا تقدم إن الواجب في الفرض
والمثل الصوري في المتقوم اه الآن يقال ما تقدم محله في الفرض الحقيقي وما هنا في الحكمي ولا يلزم
تساريم ما في الحكم (قوله بدين ثابت قبل) أي قبل الصلح على الاجنبي أو الموكل أو على شخص آخر وقوله
ويصح بغيره أي بغير دين ثابت قبل الصلح بل بنشؤ وقت الصلح في ذمته بخلاف ماله يدينه الذي على ز بدلا
لأنه بيع دين بدين وشايل الاصلحين ولو كانت للاجنبي وصريح في الشارح اه حل (قوله إن قال الاجنبي الخ)
راجع لا لأن عدمه وقوله مامر أي من قوله وهو مترك أو وهو لك اه شجنا (قوله إن قال الاجنبي مامر)
أي وهو مترك أو وهو لك أو هو مطلق في عدم اقراره وقوله من ماله مقتضاه أنه لا يجب أن يقول من مالى في قوله
أو وهو لك وليس كذلك بل لا بد من ذلك فيما ذكر اه حل (قوله إن قال الاجنبي) أي في المسئلة بنشئها
وقوله مامر أي وهو مترك أو وهو لك وقوله أو قال عند عدم الاذن الخ أي ز يادنه على مامر بالحاصل أنه إن أذن
له مامر قال وهو مترك أو وهو لك أو لم يأذن مامر قال كذلك أو قال هو مطلق وهذا الظاهر حتى وقد وقع في
بعض الاوهام فهذا المقام على غير ذلك وهو في غاية التباين فاجتهد اه شوري (قوله إن قال الاجنبي
مامر) أي سواء قال بكذا من مالى أو من ماله فقوله فصلحني عنه بكذا الخ ارجع لقوله أو قال الخ اه (قوله
بكذا من مالى مقتضاه أنه لا يجب أن يقول من مالى في قوله أو وهو لك وليس كذلك بل لا بد من ذلك فيما ذكر اه
حل (قوله ألا يتعذر الخ) لعل هذا التعليل لقوله وهو مطلق في عدم اقراره لان ما قبله يقتضى الاقرار فيكون قضاء
الدين لا لأن تأمل سم اه شوري (قوله ألا يتعذر قضاء دين الغير بغير اذنه) أي فكأنه اشترى دين
المالح له ولزم من ذلك سقوطه عنه فقد قضى دين غيره بغير اذنه حر اه حل (قوله لم عدم قوله ذلك) أي
وكسني الغريم سواء أقال وهو مترك أو وهو مطلق في عدم اقراره أو بطل فيه أو أدرى له أو لم يرد على
صالحني بكذا اه (قوله لا تتعذر تخلل الغير بغير اذنه) كان المراد من هذا الكلام إن المدعى عليه محكوم بابتكاره
في هذه الحالة وإذا صالح الاجنبي عن العين المدعى به عين من ماله تعين ذلك قضاء العين المدعى عليه
ودخله إلى ملكه فليزم أنه ملك تلك العين بغير اذنه وبعبارة أخرى وضوئها قال أنكر انحصار وهو مطلق
في ابتكاره فصالحني بغيري هذا التعليل انحصار بين كاهم الصلح عن الدين لأن العين ألا تتعذر قضاء دين

(وكسني الغريم) في الصلح معك
عنها (وهو مترك) بهار أو
وهي لك) وصالح أو كاهم (مع)
الصلح عن الموكل وصارت
العين ملكا له إن كان
الاجنبي صادقا في دعواه
الوكالة والانهو شره فضولي
وخرج بالعين الدين فلا يصح
الصلح عنه بدين ثابت قبل
ويصح بغيره ولو لا إذن إن
قال الاجنبي مامر أو قال
في عدم الاذن وهو مطلق
بكذا من مالى إذا لا يتعذر
قضاء دين الغير بغير اذنه
وقوله وقال وكسني الغريم
العين مع عدم قوله ذلك
فلا يصح له بذل تخلل الغير
عينا بغير اذنه وبقول وهو
مترك أو وهي لنا العين
مع عدم قوله ذلك

الصادق بقوله وهو مبطل في

عدم إقراره فلا يصح المسامحة على غير إقراره وان
 الصلح على غير إقراره (أي
 صلح الاجنبي عنهم) أي
 من العسك (لنفسه) بين
 ماله أو بدين في ذمته (صح)
 الصلح وإن لم يحسمه
 خصوصاً لأن الصلح قريب
 على دعوى جواب هذا
 (أن قال وهو مستر) كذا أو
 وهي كذا (والأفسر)
 معصوب فإن قدره ولو في
 نفسه لم ينتزع مع والأفلا
 هذا (أن قال وهو مبطل في)
 عدم إقراره (والأ) بأن قال
 وهو محقق أولاً على أنه أول
 رد على الصلح كذا
 (لأن) الصلح لعدم
 الاعتراف بالدين بالملك
 وخرج بالدين من فلا يصح
 الصلح عند من تأت قبل
 ويصح فيه أن قال وهو مستر
 كذا أو هو كذا أو هو
 مبطل بناء على ما مر من
 صحة بيع الدين لغير من هو
 عليه وتيسر بالدين في
 الموضعين من قول أو وهي
 كذا من ياتي
 (فصل) في التزاحم
 على الحقوق المشتركة
 (الطريق النافذ) بجمعة
 ويعنيته بالشروع قبل
 يتبعه بين الطريق
 وانترافاته يختص بالبيان
 ولا يكون النافذ أو الطريق
 يكون بينان ويحرم أو نافذ
 وغير نافذ ويذكر ويؤث

(لا يصرف فيه) بالبناء المتقول

الغير بغيره بخلاف عليك العين أو فصالح النفسى والمدعى بين فكشرا المصوب فيقر بين قدرته على
 انتزاعه وعنده المسامحة في البيع فإن كان المدعى يناهز أو يتابع عن دين في ذمته فهو يؤخذ من قوله وهو مبطل
 ما مر حبه أمهله أنه لو قال هو منكرو لأعلا صدق وصالحه لم يصح سواء أكان الصلح عليه أم لم يدعى عليه
 كالمصالح المدعى وهو ينكره فعله المصالح عن الغير من الدين بأنه أو بدونه لا تصح إلا أن قال الصلح هو
 منقول أو هو كذا أو هو مبطل في إنكاره فأنصت بتقدير الشارح قوله أن قال الاجنبي ما مر أى فى قوله ويصح بغيره
 ولو بلاذن المخ وقوله لم يصح المصالحه أنه لا فرق في عدم الصحة بين الدين والعين وقوله بغيره لعل وجهه مع
 كون الفرض أنه قال وكلنى الغريم بكذا وخضية كلامه إن قوله ماذا كرس إقراراً وإذا انتفى الإقرار فلا إذن
 في التخليك لا تفرع الاعتراف بان الماذن في حكمه لك المدعى الذى هو الملك تامل أو يقال ضرورة المسئلة أن
 الاجنبي صلح بماله كالمستور وهذا لا ينافي لالرض وغيره من الأفعال المصالحه تعين ذلك حكمه المصالحه ثم ينتقل
 الى المدعى مع أنه لم ياذن وقوله ان التوكيد في الصلح إذن في ذلك الآن يقال التوكيد في الصلح ليس إقراراً بل
 ما تقدم اه سم قوله تملك الغريم هو المدعى عليه (قوله الصادق) أى عدم بقوله المصالحه ثم ينتقل
 بقوله وهو محقق في عدم إقراره وقوله لا أدري حاله وعدم يذنه على صالحه بكذا اه (قوله هذان قال الخ)
 إشارة إلى ما مر أى خذ هذا أو الأمر هذا أو هذا كذا وهو كافى قوله تعالى هذان لاطاعين لشر ما أبوا وأمر
 بعدهما لاعتقادهم لا منتقل اليه نوع ارتباطهما بل من ثم قرب هذا الاختصاص من التخصيص المشروط فيه
 ملائمة السابق لاحق والمقدمة ككثير من المصنفين بالفضل بين كلاً من تعانفت بنى واحد منهما بينهما
 اختلاف في وجه ما ليس فيها كتب على شرح السعد للعتاد اه شورى (قوله وخرج العين) أى المبر
 عنها بالغير الجبرور وبين الدين أى والفرض أن الاجنبي صلح عن نفسه وقوله ثابت قبل أى لاجنبي على كل
 وقوله وصح بغيره أى سواء كان عيناً ذلك الاجنبي أو ينامشاً (قوله ويصح) أى الصلح بغيره
 أى بدين يشتهر في ذمته أو عين من أعيان ماله وهل يشترط قدرته على انتزاعه كالعين أو لأن القدرة على تسليم
 المبيع مختص بالعين لكن فيه شرط بيع الدين لغير من هو عليه أن يكون مقرراً اه حل (قوله أن قال وهو
 منقول أو هو كذا) أى من غير أن يقول هو منكرو ظاهر كلامهم الاكتفاء بذلك في كونه شراء غير معصوب
 وإن كان الموكل غير مقر في نفس الأمر ويحتمل الاكتفاء باعتراف المصالح وإن لم يكن له قدرة على انتزاعه وفيه
 نظير لما لا بد أن يكون قوله المذكور موافقاً لما في نفس الأمر اه حل (قوله أو هو مبطل الخ) انظر لم
 لم يشترطوا في قوله وهو مبطل بالنسبة للدين القدرة على الانتزاع كفى العين والوجه الاستواء اه شورى
 (فصل في التزاحم على الحقوق المشتركة) أى وما يذ كرمه من قوة والحداد بين ما كان إلى آخر الفصل
 (قوله الطريق النافذ الخ) الطريق ما جعل عند أعيانها أو قبله طر يقاً أو وضعه المالك أو لا يحتاج في غير
 ملكه إلى الخفا وحيث وجد طر يق عمل فيه بالظاهر من غير نظر إلى أصل وقد ير الطريق إلى الخير فمن أراد أن
 يسبه من ملكه والأفضل توسيعه عند الأعيان إلى ما يتفق عليه المليون وإن تنازعوا جعل سبعة أذ عن غير جمه
 المصنف نظير المعنيين بذلك واعتبره جميع بان المذهب اعتبار قدر الحاجة والخبر يجوز عليه ولا يغيره وهو عليه
 ولو زاد على السبعة على قدر الحاجة فلا يجوز الاستيلاء على شئ منه أو تخلو ويجوز أعيانها من الموان
 بحيث لا يضر مالاً اه شرح مر (قوله اجتماع وإفراق) قبل التبعير بالافراق يقتضى أن لكل ملكاً
 إقراراً عن الاجتماع أن الإقرار انما هو من جانب واحد وهو مردلان مقدمته بما تقتضى لاصفة متعاطاة اه
 قبل (قوله اجتماع وإفراق) بشر بأنه على الأول ليس كذلك وليس مراداً أنه على كل من التقديرين بين
 الطريق والشروع موزن ومخصوص طلق لكن ماذا الاجتماع على الأول الطريق النافذ في بناء وغيره
 وعلى الثاني الطريق النافذ في بناء اه ع ش (قوله ويذكر ويؤث) في المصالح والطريق يذكر كفى لغيره

الزوى بان الجناح فلا يحتاج الموقوف هو نادر بخلاف الميراث فان كلاً من المتجاوز من يحتاج الى التخرج
 الماهى لقاروة أو أحد المتجاوزين ميراثه نصف السكة بمقابل الحق الاً ثم خورق فيه سج وقال الوجه هو ان اخرج
 ما لم يرتب عليه ضرراً لما لا يلزم سواء أجازوا النصف أم لا اه ومثل سم في حاشيته عليه الضرر بان يجب
 ماؤه جدار الغيب بحيث يعبه أو يتلفه (قوله جناساً) من جمع يتجمع جنوحاً يقع التوقف وضعها اذ مال أو من
 جناح الطير اه اي بان وفي القاموس انه مثلث النون اه شو ريوى في المختار انه من باب ضغن ودخل
 (قوله أي وشنا) الروشن شرعاً لينسب صاحب الجدار في الشارع ولا يصل الى الجدار المقابل له سواء كان
 خشبياً أو حجراً أمالفة في المختار الروشن الكوة وهي التقصير الجدار اه عرش (قوله ساباطاً) جمعه
 ساباط وساباطات اه قل على الجلال (قوله الموضع) فاعل يظل يقال اعظم انقوم اذا دخلوا في الظلام اه
 مختارهما اه عرش (قوله ووقعه بحيث يرتفع) قد يؤخذ منه انه لو خرج الجناح الى الشارع على وجه
 لا يضر ثم ارتفعت الارض تحته انه يلزم رفعه بحيث صار مضر بهم أو حفر الارض بحيث يتوقف الضرر الحاصل
 به ويؤيده ما ذكره الشارح في الحنايات من انه لو بنى جداراً مستقيماً لم يمان له فاعل بالبهمة أو اصلاحهم
 انه وضعه في الاصل بحق ولا تشكل مطالبته بالهدم بانه لو اندم بنفسه فالتفت لاشياء لا يفتنه بعلان بانه وضع
 بحق لانه لا يلزم من عدم العلم ان عدم المطالبة بلان المطالبة لا دفع الضرر المتوقف يؤخذ منه اضناؤه لو لم
 يكن عمر الفرسان والقول في غير ذلك كافٍ رفعه لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة (ع) (ع) (ع)
 يحرم أخذ تراب السور والحق به بعضهم تراب الشارع والمجته خلافة لان تراب السور مقصور بخلاف
 تراب الشارع وان الكلام اذ المضر اخذوه والامتنع كذا تفصل هر فستدل عن طين البركة فقال في المنع
 لانه مقصور هي اما مملوكة فيمتنع الا بالذن للمالك أو موقوف فيمتنع اذ لا مملوكة فستدل عن طين الخلع فقال
 ينبغي الجواز لا لا يضر اه و يظهر ان حيث تعلق غرض أصحاب البركة بالانه طين ايمان يتكبر دهما العاين لتسرع
 وسئل عن الانصاف والبناء في حرم النهر لوضع نحو الخمار والحلب ونحو ذلك هل يلزم من فعله الاضرار فظهر
 ووافق عليه هر لزوم الاضرار في المصالح المسان كافي بنحو هذه اه سم وعبارة شرح هر وأقنى القاضى
 بكونه مضر بالعين ويضع من ترابه أى الشارع اذ المضر بالمارة لكن قضية قول العبادى يحرم أخذ تراب
 سور البلد يقتضى حرمه أخذ تراب الشارع الا أن يرد بان من شأن أخذ تراب السور انه يضر بحرم مطلقاً
 بالضم الاحمال وأما الجول بالضم بلا حاء فهي الاصل التي عليها الواجب سواء كان فيها نساء أو لم يكن اه عرش
 على هر وفي المصباح الجولة بالفتح البعير يحمل عليه وقد يستعمل في البغل والفرس والجار اه (قوله غالباً)
 هي بالفتح النجدة والموجدة كذا نقله شيخنا زى عن الشيخ سم فبيده على هذا الضبط حكوا على عدم تأني
 ما جاوز في علوه العادة غالباً وهو حسن اه شورى وضبطاً أيضاً للماء والياء القسنة اه حلى وهذا
 الضبط أولى لان العبرة بالترفعة ولو ناداه اه زى (قوله بغض الميراث الى الخ) أو العكس أيضاً كافي شرح
 النجدة الكبير اه عرش على هر وفي المصباح والمجلد وزن مجلس الودج ويجوز مجمل وزن مقود اه
 (قوله بكنيسة) أى مع كنيسة اذهى اعدوا موضع فوق المجلد ويظلال عليها استرو هذا هو المتقدم في الحج فبر
 عبارة عن المعروف الاً نيا بكنيسة اه (قوله لان ذلك قد يتوقف) فيه أنه حيث حكم بانه حرم ما ذكر كيف يعمل بانه
 قد يتوقف الاً يقال انه تعطل لثدوف قد يردوا لان ذلك قد يتوقف الحج (قوله فيمتنع عليه اضرار ذلك) أى ولو
 اذن له الامام اه قل على الجلال (قوله لانه كأله نائه الخ) يؤخذ منه انه لا يمنع من الاضرار في حالهم وسواهم
 المختصة قسم قد لاو المسلمين كفى رفع البناء فانه ان الرقعة مختاراً وأقنى اوزرعة منع من البروز في الصير بنائه
 على المسلمين قياساً على ذلك ولا يجوز الاضرار في هوا المصعد والحق به الاذرى ما تبار بمنه أى في الاحترام

بجناساً) أى روشنا (أو
 ساباطاً) أى حقيفة على
 ساطين والطريق بينهما (الا
 اذ لم يظلم) الموضع (ورفعه
 بحيث يرتفع منسوبه عليه)
 أى على رأسه (جولة) بضم
 الحاء (غالبية) بضم تحتها
 (را) كب ومجمل بغض المير
 الاولى ركس الثانية
 بكنيسة) وقد تقدم بيانها في
 الحج (على) بهر ان كل من
 فرسان) في الواكيب
 (وقوال) في المجلد لان ذلك
 قد يتوقف وفي سلم ولم يعلم
 مع قول عليه جولة غالباً
 ومع التعرير بمرا كمن
 زياد في حرمه بالسلم فيه
 فيمتنع عليه اضرار ذلك في
 شارحنا لم نقل وان جاز له
 استطراف لانه كأله نائه
 على بنائنا وأبناج

كدرسة ورباط وتردد في هواه المقربة هل يجوز الاشراع فيه أو يفرضين كونها مباحة أو في حرمها والاقرب أن
 التحريم البناء فيها بان كانت موقوفة أو أضاف أهل البلد الذين فيها يحرم الاشراع فيها بان يختلف فيها
 شرح حر وكتب عليه عش قوله كدرسة أي كسكن المسجد ونسبته مودعية أو الموقوف عليه المورور
 فيه الذي ليس بمسجد كما أنه قول ج وكالمسجد فيبدأ ذكر كل موقوف على جهة علمه كرماد وبئر اه
 (قوله أو أبلغ) يبقى ما لو بنى المسلم في ملكه ما سدا به ان يسكن فيه الذي هل يجوز ذلك لأنه قد لا يسكنه الذي
 أم لا نسبه نظروا لافرجوا أن البناء منع اسكان الذي فيه على تلك الحالة اه شرح حر (قوله أو أبلغ)
 أي لكونه على رؤس المسلمين بمورورهم تحسسه أولان شأنه الاشراف عليهم أم وغير ذلك وخرج بذلك مرويه
 بشارع المسلمين فأنكر ما كان في السير اه دل على الجلال ولعل أو بمعنى بل الاضرائية (قوله لشيئ مما
 ذكر) أي كالمناج والسباط وسكت عن البناء والفراس اه حل وكتب أضاف إلى بنى يجوز له الاجاز
 في التناذر وهو المسلم بخلاف الكافر فلا يجوز له وان أذن كلام أو باقوهم ورشد به تعليمه وهو قوله لانه
 كالمسجد بنائه الخ اه (قوله بلاذن منهم) فلو وجد في حرب منسدة أخصه أو نحو حافظه لم يسلم كنية
 وضها جعل ذلك على انهم بارضعت بحق فلا يجوز زهدهم ولا الاعتراض لادلهما ولو لم يدب وتوارا اعتدلتها
 فليس له ذلك الا باذنهم لان انتهاء الحق الاول يتم دما هو يبقى ان يصل ذلك اذا أراد اعتدلتها كدرسية
 لا بائنها القديعة أخذها ما قاله فيقال أذنه في غرس شجرة في ملكه فانتقلت ذن له اعتدلت ان كانت حية
 وليس لغرس بذله اه عش على حر (قوله بلاذن منهم) اما بالاذن فيجوز وان أضر بهم اه
 شرح حر (قوله بلاذن منهم في الأولى الخ) ظاهره انه لا بد من اذن الجميع في الأولى بالنسبة لاشراع
 الذي هو فرض المسئلة وليس كذلك لأنه اذا أذن من يابه في صدر السكتة لا نفاد من خالص ملكه فلا حاجة
 الى اذنه غيره لان الاشراع حثيث ليس في ملكه أي الغير ولا زاحم انتفاءه بخلاف فتح الباب لان المورور فيه
 ضروري فيا يستحق كل منهم المورور فيه فلا يكفي اذن البعض تأمل ذلك اه شورى وكان مراده والله
 أعلم انه اذا كان بعض أهل الحرب يابه في صدره وأذن بعض الجيران في اشراج ورش في الموضع القريب
 من يابه الذي لا عر عليه أذن من أهل الحرب الا بالاشتراط ان أهل الحرب في هذه الحالة لا لهم لاحق لهم في
 ذلك الموضع تأمل (قوله بلاذن منهم في الأولى) للمعتدين المستثنين على حد واحد فلا بد من الاذن من
 غير تحت المخرج ومن ههنا ما يله ولا يعتبر من قوة الى رأس الحرب اه ضيقا وعبارة لجلال الا
 رضا بالاذن اه وفي دل عليه قوله الا رض بالباقي راجع للمستثنين وفيه تنظيم والمراد بهم من غير
 تحت الجناح ومن يابه مشابه أو أضافه من رأس الحرب وما في التمسح بحول على هذا والانهو
 مرجوح والمعتبر رضا الساكن غير المشير وبغير رضا الغير والمؤخر وان لم يسكتوا لم ينضروا وما لهما تأخر
 الوقت ومسحق المنفعة ونحوه وصح قوله وتقتو يعتبر رضا الغير الكامل بنحو ما يندكجه ولو رجوعوا عن الاذن
 قبل الاشراج امتنع الاشراج أو بعد علمه يعتبر الرجوع في الشر كانه فلا يطلع ولا أحوته وما في غيره مع غرم
 ارض المنصف وقله ولا يفتي بالشرقا من الراد بالارش ما في الفاس اه (قوله أو أيقاله) بالفتح معطوف على
 أبدو الضمير فيعبر الجرح المخرج اه ضيقا (قوله فلو أراد الرجوع الخ) الحاصل من مسئلة
 الرجوع هل للمعتد عند ضيقنا من انه في مسئلة فتح الباب يجوز الرجوع مطلقا ولا يزم به شيء في مسئلة
 الجناح لا يجوز الرجوع ان كان شر كما يجوز ان كان غير شر لم يمنع غرامة ارض النقص فليتنازل عنه
 الشورى تقول الشر فلو أراد الرجوع الى ما كان فيه لا يجوز لهم الرجوع وبقى للأحوه فيكون تنوعا على الثاني
 وهو قوله ولعنهم اه ضيقا (قوله فلو أراد الرجوع الخ) هذا واضع في الشر يلزم ما في الشر يلزم ظاهرا
 الرجوع عليه مع غرامة ارض النقص اه شورى لكن قوله لانه وضع بحق يأتي في الاجنبى الان يخال

(وغير النافذ الخلال
 من نحو مسجد) كرماد
 وبئر موقوفين على جهة علمه
 (بحسب المخرج) أي شيئا مما
 ذكر (البه) وان لم ينضروا
 (لغيرهم) أي لغيرهم بلا
 اذن منهم في الأولى ومن
 بانهم من يابه أهدى من
 رأسهم بحسب المخرج أو
 مقابله في الثانية فلو أرادوا
 الرجوع بعد الاشراج
 بلاذن من أهل المطلب فبشبه
 منع قلمانه وضع بحق ومنع
 ابقائه باجوة لان الهواء
 لأحوه له وبشبه اذن
 المكسرى ان تضروا كافي
 الكفاية وتولي بلاذن

مجرد وضعه على الأيدي اه حل (قوله أعم من قوله الخ) وجه عومه ان عبارة الأصل قد تشبهه أنه إذا أذن مع
 الشكر اذ كان لا يجوز له الفتح وهو غير مراد اه عرش (قوله كتبنا باب بعد عن رأسه أو أقرب الخ) من هذا
 القبول ما لو كان في الدرب دار مشتركة فاقسمها لأهلها فنقص واحد منهم قطعة لا يملكه الكون بم الدار خرج في
 حصة غيره فليس لهذا الشخص فتح باب من الدرب بغير اذنه أهله فاهم منه من الفتح لان احداً لا يملك جعل هذه
 الدار المروضة بابين أحدهما الأصلي الذي صار مشتركاً بينه والثاني الذي إذا احداً له لزمه الاتي اه
 عرش على مر بالمعنى (قوله فيعبرم بغير اذن باقهم) هذا فيه تقصير في حل المتن وكان ستمان يقول بغير اذنهم يعني
 فيه إذا كان الفتح من غير أهله وبغير اذن باقهم فيقال إذا كان من أهله كان التشبيه في المتن بهذا الصورتين وبعبارة
 أصله مع شرح مر وليس لغيرهم فتح باب الاستطراق الا باذنهم من تشريهم فان أدنو ليلز ولهم الرجوع ولو بعد
 الفتح كالعابرة قال الامام ولا يفرمون شيئاً انتهت وقد ذكر المصنف هذا الحكم بقوله لا لتعارف كسبائين (قوله
 بمن باباً بعد) يدخل فيه مقابل الجدي وما بينه ما يخرج بمقابل القديم اه سم وبما يفهم عطف على قوله من
 القديم أي بعد مما يفهم وقوله كقالبه أي مع مقابل ما يفهم والحاصل أنه في الأولى يعتبر اذن الابد من القديم ولا
 يعتبر مقابل وفي الثانية يعتبر اذن الابد من المفتوح ومن يقابله أي المفتوح (قوله ان زادة الباب الخ)
 أي مع تخلفه عن شر كانه باب فلا رجوعاً حصل دارة نحو حمام اه قل على الجلال أي مع ان الجسم يلزمه
 عطف حجة الناس عليه بالنسبة للدور وحاصل الفرق التي أشاره ان في مسئلة الدار روضة على بابين والحمام
 على باب واحد (قوله ويختلف ما إذا لم يشارك من القديم الخ) أي فلا يعود وظاهره ان ترتب على فخصم
 لاهل الدرب لكونه اهل الذي فخصمه فيه بالنسبة للأول ولو ليس أنه يمنع عليه ذلك حيث ترتب عليه الضرر
 المذكور لم يبعد فلا يرجع اه عرش على مر (قوله لانه قصصه) أي ولاية ما ستمان من القديم
 بما فصله فلما أراد الرجوع للاستطراق من القديم وسد الحوادث لم يرجع ولو باع الدار المسئلة في ما ذكر لا
 فام مقامه فله الاستطراق من القديم مع سد الحوادث لان الدار انما كانت البهائم فلا تغفل ان الممر
 مشترك في الأصل وهو عين الملك في الأصل ان لا يزول الا بغير حل وهو لم يوجد فاعتقبت به ولا تغفل انهم
 من خلافه اه عرش على مر (قوله أو آخر الدرب) هو عري وقيل معرب ومعناه الأصلي الطريق الضيق
 في الجبل اه قل على الجلال وفي المصباح والدرب الدخول بين جبلين والجمع دروب مثل فليس وفليس
 وليس أصله عرياً والعرب تستعمله في معنى الباب فيقال لباب السكندرية لانه دخل الضيق درب لانه كالباب
 لا يفتنى اليه انتهى (قوله وجاز صلح الخ) أي ولهم الرجوع ولا كراهة حل وهذا غير مدلول لانه اما
 يسع أو جاز كل منتهى كذا كراهة الشورى وقرره مشيخنا جف وانظر كيف يقسم المال المصالح به هل
 هو باعتبار المال أو الاملاك من غير نظر لكثير وصغير أو باعتبار قيم الاملاك وقوله فهو يسع خمساً من
 هل هو معين من شيعته كغيره مما لا يوجب له وجه للضرورة وكيف الحال في ذلك فاستأمل وهل العائد
 للصالح مالك الحداد وان كانت مؤجرة والمستأجر أدها كما هو متبع في شرح الروض وعلى الأول هل
 يجوز للصالح الانتفاع قبل انقضاء المدة المستأجرة أو لا يتفق الابدعها وعلى الأول كيف ساغ له ان اذخل
 الضرر على المستأجر والتصرف في سهمه من المنفعة فليس ذلك اه شوري والذي يظهر انه لو راع المال على
 عدد البور ثم روع بعض كل بيت على عدد رؤس ملاك فيها يظهر ولو كان في الدرب من يتفق للنفعة فيجب
 اجازة فلا يجوز ان تقع من رضاه لشيء من المال المأخوذ فيها يظهر ولو كان في الدرب دار موقوفة فلا تخرب
 ان يتصرف بها بصرف الجهة الوقت ولا بد في جواز ذلك من رضاه له لولاية على الوقف ورضاء المستأجر لانه كان
 اه عرش على مر وبعبارة الاطفيحي وقد يعاين الاول بالاختيار كونه بغيره من العلم بمقتضى ما على وضع
 الجذوع الا في موضعين الثاني بالاختيار فخص في شرح الروض ملك المستأجر للنفعة والمالك في رتبة ولا يجوز

أهم من قوله الارض الباقي
 (كفتح باب بعد عن رأسه)
 من باب الفديس سواء اشارك
 من القديم أم لا (أو باب
 (أقرب) الخ رأسه مع
 طرقت من القديم) فيعبرم
 بغير اذن باقهم بمن باباً بعد
 من القديم في الأولى وما
 يفهم كقالبه في الثانية
 لتضريهم ووجه التضري في
 الثانية ان زادة الباب
 قوروش بادق حجة الناس
 ووقوف الدواب في ضرور
 به بخلاف من باباً أقرب من
 القديم أو مقابله في الأولى
 على ما في الروضة أو أقرب
 مما يفهم في الثانية ويختلف
 ما إذا لم يشارك من القديم
 لانه قصصه ولو كان عليه
 آخر الدرب فلا بد تقسده
 وجعل الباقي داهية الدار
 جاز (وجاز صلح بمال

العداد وقوله لبناء من أي مثلاً اه ع ش على مر وحقيقة الكلام والجدار الكائن بين ملكي المالكين فهو بين المالكين لا بين المالكين كالأختي (قوله كوضع خشب) في المختار جمع الخشب خشب بفتح خين وخشب بفتح خين وخشب كقول ونشيبان كقفران (قوله وغرز وتدفيه) بكسر التاء تصح من قضاها اه ش يرى وهذا بخلاف السفك الذي بين العالي والسافل ما لصاحب السفك ان يغرز تدفيه ويداول على فيه لانتفاء العرف ذلك لان الانتفاع ثابت العالي قطعا فكذلك ثابت السافل تسوية بينهما وانظر بعضهم في هذا بان ثبوت العالي انما هو لكونه جديس قد دام حتى الجفوع التي لم يعل بسبب وضعه والا كذلك السافل واعلم ان القديم فاعلى الاجبار على وضع الجفوع ودليله قولي ثم لو كان الجدار مقابلا بينهما مسكة أو شراع فلا موضع رأس الجفوع على المقابل لبعدهما باطا بالمعنى في القديم هنا اه سم (فرع) وضع طرف الوفاء ليس كالجفوع (فرع) آخر لو كان الجدار وقفاً وصحداً فانظر ما حكمه اه سم أقول الظاهر عدم الجواز فيها لانه يحرم اخرج المصلحة الى هوا المصنف فهذا أولى وبني ان يحصل ذلك ما يمكن بأحد من جهتين يريد الوضع والوقف فيه مصلحة فان كان كذلك جاز وقوله ليس كالجفوع بوجه بخلاف الضرورية اه ع ش على مر (قوله مال امرئ مسلم) المراد بالمسلم الماتر من الأحكام الاسلام اه ش يرى (قوله فاعارة) أي يستفيد بها ثمانية الأصح لان الاذن انما تناول مرة اه شرح مر (قوله أو دفعه بارش) وهو ما بين قيمته فالتسحق القلع ومطلوفا اه حل (قوله وهي التملك بالقبة) أي ثمر الا والاملاية اذا اشتراهما بالراضى أي فلا تولى لصاحب الجدار وان اختار تلك الخشب أو لبناء تبع الجدار قهر على صاحبه بخلاف الخشب الساقن وان كان صاحبه بعهده لصاحب الجدار كإلحاقه بالاحشي اه شخنا حف وهذا كانه فاه الشيخ بانهم في الانشاء كقول مجت العار يقتضي ان المبيع لا يهر المستعير في اختياره لاختار الثلاثة بل ما ذكره هناك بمصلحة ان المبيع تغير فان وافقه المستعير على ما يختار من الخصال الثلاثة وذلك والاختلاف تغير في الأرض ومبارته هناك متناوثة ولو ان أعار لبناء أو غرس ثم رجع فان شرط قلع لمع والآخر معصير بين تلكه يعقد بضمه قلعه بضم ارض لنقصه وتبقيته بما جازوا اذا اختار ما له اختياره لم الم المستعير واقتنع فان أي كاف تغير في الأرض انتهت باختصار وحسن ذلك فكان الفرق بين اعارة الجدار المذكورة وهما واعارة الأرض الا تبقي في العار بان المبيع في مسئلة الجدار يتغير بين أمرين فقط وفي مسئلة الأرض يتغير بين الثلاثة فمع هذا فالظاهر الفرق له يقال في مسئلة الجدار ما لا مانع من ثبوته يتغير بين الثلاثة لان كلام الثلاثة لا يمكن منها بالاختيار المستعير ورضاه فاذا اختار المبيع التملك بالقبة وتوافقه المستعير فلا مانع من ذلك تأمل هذا المخل فان فيه صعوبة (قوله فاجارة) أي فيها شوب يسع كالجوز فخر من صنيع حج كثره اه ش يرى وان كان ظاهر صنيع المالك يقتضي انها اجارة بمحضه فانه ينافيه ما ذكر من كونه مؤبد اه (قوله تصح بغير تقدير قدم) قال الزركشي نعم لو كانت الجدار وقطاعه وأجره فلا بد من بيان المدة فطما ذكره القاضى حسين لا متنازع ثابتاً بالبيع فيه اه حل (قوله للعامة) راجع لكل من تصح وتبني بوجوه شرح مر اه لا مقرر على المنع وتدعو الحاجة بدونه فلا يشترط فيه التأنيب كالتكليف انتهت (قوة أو باعاً بذلك) أي باع الاول الجدار الوضع والمربع حتى الوضع على العرف ليس المشتري جزء من مال الجدار وحسن هذه كالتبني بعد اتمامه كرهه الماتن ومعاها واحد لاشاراً الى التغير في الصيغة اه شخنا حف (قوة أو باع حتى الوضع عليه الخ) أي بخلاف ما لو باعه وشرط ان لا يبنى عليه أو لم يتعرض للبناء عليه لكن المشتري ان ينتفع به بمعاذ النسيان مكث وغيره كما صرح به السبكي تبعاً لما ورد في كماله في شرح الروض اه سم (قوله فهو عتق مشوب يسع) أي لكونه مؤبداً واجارة أي لان المشتري منفعة فقط لا يملك المشتري بها من مال ولو كان اجارة منفعة لا شترطاً فيها أو يعاخصها

(كوضع خشب أو بناء عليه) أو فتح كوة وغرز تدفيه كغير الجدار ونحوه المراد بفتح الجدار كاستناد جميع لاجل مال امرئ مسلم الا يطيب نفس منه وتغيره بغيره بما ذكر أهم مما يهره (فالوضي المالك) بوضع خشب أو بناء عليه (بجاء) أي بلا عوض (فاعارة) الرجوع فيها قبل الوضع عليه وبعده كسائر العوارى فان رجع بعد وضع المالك ابقاء ما جاز أو دفعه بارش لنقصه كما لو أعار أرضاً لبناء قال الرازي ولا تفي بالعلة الثالثة فحين أعار أرضاً لبناء وهي التملك بالقيمة لان الأرض أصل فاستبيع (أو) رضى بوضعه (يعرض فان أجزأه) من الجدار (الوضع) عليه (طاعة) تصح بغير تقدير قدم وتأنيب الحاجة أو باعاً بذلك أي الوضع عليه (أو) باع (حق الوضع) عليه (أو) بغيره (بعدمه) يسع واجر (أو) بغيره لأنه هدد على منفعة بتأييد

ما بناء بجناوات مثل صاحب الجدار ورأته فيقال في ما تقدم والقرض انه علم انه وضع في زمن المورث والا لاصل
انه وضع بحق فلا يندم اه عس على مر (قوله بلا رضا) اما بالرضا فهو ترك بشرط أن لا يكون
ببعض في مسئلة الكوة والا كان ملصقا على الضوء والهواء المبردة كروا بن الرخصة قال اذا فتح بالاذن
فليس له السد الا به افضالاته أي السد تصرف في ذلك الغير اه مر واذا اذن أحد الشرى بترك لا تخفى
وضع البناء والسقف على الجدار المشترك فيجوز للاذن الرجوع عن الاذن قبل الوضع وبعد ولكن في صورة
البعدية فائدة الرجوع انه يفرم الواضع أجرا لابقاء وليس له تكليفه التعلق ويفرم له الارش لان الواضع
شريك في ملك مستمن الجدار والسقف والبناء ملكه ولا معنى لتكليفه ازالة ملكه عن ملكه اه عس
على مر بنوع تصرف (قوله ويسند اليه ما لا يضر) اما ما يضر ولا يجوز فعله الا باذن وعليه فلا يسند
جماعة أئمة متعددة وكان كل واحد لا يضر وجعلها تصرفا وقع فعلهم معانها اكلهم لانه لا يضر بواحد
منهم على غيره وان وقع من تباعض من وقع بفعله الضرر دون غيره ومثله يقال في الاستناد الى انتقال الغير اه
عس على مر (قوله فان منع أحد الشرى الخ) وكذا الوضع الانبي لم يمنع لان المنع عند البعض
لانه لا استثناء بسراج غير هو الاستقلال بعباده اه حل والظاهر انه يحرم على المتاع ذلك لان هذا
بما يصح به عادة قلنغ منه بعض عناد اه عس على مر (قوله ولا يلزم شرى كعمارة) عبارة اصله مع
شرح مر وليس له اجاز شرى كعمارة في الجدي نظير لا يلزم مال امره مسلم وأما مذهب الضرر ولا يضر
فخصوص بغيره هذا اذا لم يمنع بنصره أو بغيره ككيفية العمارة والضرر لا زال بالضرر ويجوز ذلك في غير وقتها
وبشر مشتركة كعمارة تستر بين سطحها وتحت ذلك كزراعة أرض مشتركة وكسقي نبات كقائه القاعى وغيره
وربما لا يضر في قول الجوزى يلزم من سقي الاشجار انما لا يضر في القديم ونص عليه في الامم والبر يطى
في مسئلة العلل الاجبار صيانة للاملاك المشتركة عن التعطيل حال الزكوى ويشترى تعيد القوانين بحال
التصرف فلو كان يجوز عليه ومصلحة في العمارة وجب عليه والرافعة ولا يخفى ان علمها في غير الوقت اما
وهو يجب على الشرى كعمارة فلو زال أحد الموقوف عليهم لا يضر وتلك الاخرى انما عر أجبر للمنتفع عليها
لما فيها من ضاع عن الوقت وفي غير ذلك يصير المنتفع على اجارة الأرض المشتركة كعمارة يندفع الضرر وانتهت وكتب
عليه عس قوله وكسقي نبات الخ يؤخذ بما بان في اعادة أحد الشرى بترك بالاملك المشتركة فكن المنع ان لو أراد
أحد الشرى بترك السقي فله من ماء مشترك مع السابق ذلك النبات منعه وبما في الاصول والتجارب ان لو أراد
أحد هذا السابق بقاء مملوك له أو ببيع الخ يمنع حيث لم يضر بالزراع فليراجع اه وكتب ايضا قوله وجب على
وايهما اما اذا كان الطالب والى الطفل فلا يصعب شرى بكمه الموافقة وكذا الطالب فاطر الموقوف من شرى بكمه
المالك لا يجب عليه موافقة بغيره مالو طلب بعض الموقوف عليهم العمارة من البعض الاخر فيجب عليهم
الموافقة حيث كان فيه مصلحة لوقف اه وكتب ايضا قوله أجبر المنتفع الخ أى والحال ان الطالب والموقوف
مستثمر كان في الوقف وهم مشتركون في النظر لان غير الناظر لا يطلب منه العمارة ولا يتأثر منه فلهما بغير
اذا من الناظر اما اذا كان الشخص شرى كسقي وقفوا طلب من الناظر العمارة وجب عليه الاجازة بخلاف كسقي
كما تأده نحننا كذا يماش المؤلف وفهم من قوله وطلب من الناظر ان غير الناظر من ارباب الوقف ولو
مستأجر لا يجب عليه العمارة وان أدى عدم عمارة الخ خراب الوقف اه ثم قال (فرع) * موقوفات
على جهات مختلفة هل يجوز ان يعمر من يدع بعضها البعض الاخر ينبغي ان يجوز حيث كان الوقف وقفا
واحد وان اختلفت جهاته ومعارفه تراثت مر جزم به فلو تفرقه فليراجع وانظر ما لا يدركه واحد
هل يتاحد الواقف أو اتحاد عقد الوقف اه سم على المنهج أقول الذي يظهر الثاني قوله ولا يلزم شرى كعمارة
عمارة) وانظر هذا المسئلة الشراء في الر بوع كذا التهم الاسفل لا يلزم بالسك ما عاده لضع عليه الاعلى وبما

(بلا رضا) كذا في الاملاك
المشتركة (قوله) أى لكل منهما
(كأنني أن يسند ويسند
اليه ما لا يضر) لعدم المضايقة
فيه فلا يمنع أحد الشرى بترك
الاخر منه لم يمنع على الاصح
في الرخصة (ولا يلزم شرى كعمارة)
تضرده بتركها
(ويمنع اعادة موقوفه)
المشتركة

بجسكس النون وشبهها
لانه تصرف في ملك عين يقين
اذنه (لا) اعادته (باله نفسه)
فلا يتعم منها لانه غير ضا
الوصول الحق ولا يضر
الاشتراك في الاس فان له حقا
في الحل عليه (والمعاد) باله
نفسه (ملكه) يضع عليه
ملساء وله تضمنون قاله
الاخر لا تنقذه وأغرمك
حق من القيمة لم تنزسه
اجابته كابتداء العمار (ولو)
أعاده بنفسه فترك كما
صكان فلو شرط زيادة
لاحدهما لم يصح لانه شرط
عوض من غير عوض (أو)
أعاده (أحدهما) بنفسه أو
باله نفسه ليكون لا نحو
فيمأ أعيد بها جزء (وشرط
له الآخر) الاذن له في ذلك
ز (بانه) تكون في مقابلة عمله
في نصب الآخر في الاولى وفي
مقابله ذلك مع جزء من كنه
في الثانية (سائر) فان شرطه
في الاولى سدس النقص
كان له ثلثا أو سدس العروة
فثلثاها أو سدسها فثلثاها
أو في الثانية سدس العروة
في مقابلة عمله وثلثا كنه
له ثلثاها قال الامام في
الاولى فانها اذا شرط له
سدس النقص في الحال

يناسب هذا ما لو كانت عارده متفرقة فواته سدت وتضرر بآثره يعني العوض من مال يلزمه انكحاهما بها اه
شيتنا راوى وصداق سن من هذا ان يهدم السفل فليس لمالك العوا جبار على الاعادة لئلا يظلمه بل
ولو كان هدمه على هذا الشرط ومن ذلك ايضا السطين ثم الاشجار يحبر على شها اه وتقدم
عن الروض خلافه * (فرخ) * قالوا تجوز فيه في الروض وشرحه فلو لم يشرط لمالك العوا جبار على اه
للا على هدمه وكذا للسفل ان يهدم الاعلى قبل امتناعه أى الاسفل من البناء ما لم يبن الاعلى على ما كان يهدم
فلا يسفل تلك السفل بالقيمة وليس له هدمها ما اذا بنى السفل بعد امتناع الاسفل فليس له تمككه ولا هدمه
لتقصيره سواء بنى عليه الاعلى عليه أم لا اه وأطاعوا في الجدار المشترك انه اذا أعاده أحد هدمها بما لم يكن
قد خوفه فلسفل بل أطلق كلامه شرح الروض يفيدانه كذلك وان أعاد من غير راحة الشرط وامتناعه
وكان الغرض ان السفل خاص بالاحضل فخر الله التملك ولا كذلك في مسئلة الجدار لانه مشترك بينهما اه
(قوله بكسر النون وشبهها) وجهه ما تناقض قوله في الدقيق اه شرح مر وقوض كأي الصلح (قوله)
لانه تصرف في ملك غيره (الغير) ووجهه ما راجع على الاعادة كره ما عتبارا غير اه (قوله لا) باله نفسه هذا مفروض
في الجدار فلو اشترك اثنان في دار انهم سدت وأراد أحدهما الاعادتها باله نفسه فله منع من ذلك كما هو مكرر
في شرح الاشراذ لادن المقرى اه رى ومنه على من يمتنع تلاعن مر ويتبين ان مثل الدار المذكور في المثال كان
بينهما ما يشبه مشترك وأراد أحدهما الاعادته باله نفسه فلا يجوز كأي له في الدار اه عش على مر
(قوله فلا يمنعها) أى سواء كان له قبل التعميد بناء أو جدد أو لا اه شرح مر (قوله فلا يمنع
منها) ظاهره وان لم يسبق امتناع من الشرط لم يمسأ في كلامه وانهم كلامه حوازا لاقدمه على عهدهم
انتم قال في المطالب انه المجهوم من كلامهم بلاشك اه عش على مر (قوله لانه عرضا في الوصول الى
سنة) بخلاف ما لو انتم سدت جدران الدار فأراد اعادتها باله نفسه فانه يمتنع لان فعله يؤدي الى الاختصاص
بما صرح به بعد الامتناع اه حل (قوله والمعاد ملكه) أى في فرد الامتناع به نعم لو كان للممتنع
على حل فهو على اه شرح مر وقوله فهو على حاله أى من اعادته بعد اعادة الجدار ولو قبل بانه ليس
له ذلك لانه انما كان له الوضع على الاول لكونه مشتركا والمعاد يخص بالباقي لاحق لمالك السفل قبله بعد
اه عش عليه (قوله والمعاد ملكه) وحديثه فقد نالت على الممتنع الامتناع بحصة في الاس لتقصيره في عدم
اذنه في اعادته بنفسه اه حشنا ح ف ثم رأيت في عش على مر ما منه ظاهر المطالب انه لا يلزمه آخر
الاس بشرطه ويحتمل خلافه حيث كان الاس يقابل باجره فهو ظاهر الذي ينبغي اعتقاده اه (قوله)
كابتداء العماره) أى لان اجابته ادامة للمعارضة والى ما يلزم فبما على الابتداء (قوله ولو أعاده بنفسه) (الح)
سواء تعاونوا بينهما أو باخر أو أجره وقوله فترك أى لانه ما يستوي بان في العمل والجدار والعروة اه
شرح مر (قوله ليكون لا نحوها أعيد بها) وهو الجدار جزء أى في مقابلة الجزء من العروة وهو أى
الجزء من العروة في مقابلة عمل العبد أو ما في مقابلة اثنين وسبب هذا بقوله أو في الثانية سدس
العروة في مقابلة عمله وثلثا لتمازج اه (قوله تكون في مقابلة عمله) (الح) وحديثه فهو جبار على لانه حل
الجزء أو جزء العمل وقوله في مقابلة ذلك الجواز حديثه فهو مشروط بنسب وإجبار لانه حل الجزء مأجور للعمل ونما
لثالث الاثالة (قوله كانه ثلثه) أى والعروة على الناصفة وقوله فثلثاها أى والنقص على حله من الناصفة
اه شوى (قوله قال الامام (الح) قال في الجواهر كالمطلب وهذا ظاهر اذا كان بصيغة الاجارة فلو كان
بصفة الجعالة مع اه ويفرق بان الاجارة تجب فيها اه كان الشرع في العمل عقب عهدها بخلاف الجعالة
وفرقه معهم بان الجعل لا يكمل الا بتمام العمل فلا يتصور في العين تأجيل لانه لا يكمل الاستحقاق قبل تمام
العمل فكيف يعقل تأجيل اه شوى (قوله فيما اذا شرط له سدس النقص في الحال) عبارة الروض

ان شرطه له السدس من النقص في الحمال وعلت الالة او وصف الجدار اه سم (قوله فان شرطه بعد البناء الخ) قال في شرح الرض اولم تعلم الالة او وصف الجدار اه (فرع) قال في الرض وله ما في الشرع يكتفي بقسمه عرضا في كمال الطول وعكسه بالتراضي قال في شرحه لا يلزم لوطيلها احدثها ما منع الآخر ليعبر لا قضاء الاجبار القرع وهو يمتنع هنا لان ما يخرجه لكل منه ما يضرب بالاسم في انقصاها ملكه ثم قال في الرض ويحصر على قسمه عرضته أي الجدار ولو عرضا في طول الغرض كل ما يليه قال في شرحه فلا يقتصر على فيه بالقرع لثلا عشر من السدس منه ما يلي الاسم انتهى فانما ذكره اولاه انقصاها الاجبار القرع مع ذكره فانما بحث قال ويحصر على قسمه عرضته ثم قال فلا يقتصر فيه بالقرع فانه صريح في ان الاجبار لا يقتضي القرع فلا يصير اه سم (قوله فان شرطه بعد البناء) ولو لبعض وان قل كاشه كلامهم اه شوبري (قوله ويأتي في العروة) أي في الجزء المشرط منه لمساواة كان وحده او مع غيره من الالة والضابط ان المشرط للمعيار والا فلا بد ان يكون حالا (قوله وله صلح بمال الخ) ولا يصح على مستحق اجراء الماء فيه لغيره مشاركة في العمارة اذ انتم دولو بسبب الماء وبسبب المستحق دخول الارض من غير ان يكون ملكا بالاتساق ثم وعليه ان يخرج من أرضه ما يخرج من الثروة وليس في أرضه في اجراء الماء على السطح مخرج الثلج عليه ولا تركه ان يذوب وبسبب البون واذنه في القاء الثلج لا يجري المطر لغيره وشرط المصلحة على اجراء الماء المطر على سطح غيره ان لا يكون له صرف الى الطريق الا بمرور على سطح جاره قاله الاسنوي اه شرح مر (قوله يصح باقتضاها) لم يقل وتنبأ الحاجة فانما هو عبارة عن مقتضى الاجارة فلا بد من تقدير الحاجة الى الرافعي وان مقتضى البيع نظار وجه البيع الى الحق كذا ذكره المصنف في بيان ما سبق في بيع حق البناء فانه الرافعي قال الاسنوي لئلا يثنى ان قولنا ان الفرع لم يقتض الحق البناء فينبغي عدم اشتراط المدة اذا قلنا لفظا الاجارة كاسبق في حق البناء قال وان قال يعتدل بسبل الماء او يجري الماء فلا بد من بيان الطول والعرض وفي الفسوق وجهان بناء على ان المشتري هل يملك موضع الجدران أم لا قال الرافعي وبارد الناقلين يدل ان ترجيح الملك قال الاسنوي وان عقد لفظا الصلح فهل يعتقد بعماء واجارة مبرح به الشيطان وصرح في الكفاية بانه يعتقد بعماء وجه الضد الى الحق أم الى العين اه اقول صلف في مسألة البناء انه لا يملك حينا ولا فرق بينهما فيما قلناه وقد يفرق بين لفظا مسبل الماء مثلا بنصرف الى العين بخلاف قوله بعكز رأس الجدار البناء (فرع) قال صاحب المنهاج اجراء الماء المطر على سطح دارك كل سنة كذا قال الترمذي يصح وينظر الفرق في الاجرة كما تنظر في المعقود وعليه يصير كأنه جرح المضروب فله جميعه شيئا بالبرسي وقوله ولا فرق بينهما فيما قلناه قال مر بالفرق وقول الاسنوي فيما مر في عدم اشتراط المدة واقطعه مر فقال ينبغي عدم اشتراط المدة اه سم (قوله بتدوير الماء) أي أو الثلج وقوله ومعرفة قدر السطح فتدبر للاحاطة لهدام قوله بشرط بيان موضع الاجراء اه سم (قوله بشرط بيان موضع الاجراء) وهو القناعة التي يجري فيها الماء فحينئذ قوله والسطح الذي يضرر اليه الماء لاحاطة اليه لان معرفة صباره عن معرفة طول وعرضه ومعرفة قدره لا يتأتى بها غرض ومعرفة طول يستغنى عنها بمعرفة طول القناعة اه سم بنوع اوضح (قوله بشرط بيان موضع الاجراء) أي الموضع الذي يجري فيه الماء وهو القناعة اه ع. (قوله لا يضرر منه ومعرفة قدر السطح) أي مسافة علوه وسعيه الى الارض والسطح الاسم اه حل (قوله الذي يضرر منه الماء الى القناعة) أي ما يليه غير موضع الاجراء (فرع) اه ما لم يلزم التنازل في المسحوق لكون ملكا أولا فتدبر ويقتضي ان يقال ان كان فيه كان وجهه لجهة على وجه شفعه من باقي المسحوق لكون ملكا والا فلا يتنازل بالدرس عن فتاوى حج ما وافقه تراجع اه ع. (قوله يخرجهم مال الصلح بمال الخ) عبارة تشرح مر

فان شرطه بعد البناء لم يصح لان الاعيان لا تزول ولان سدس الجدار قبل انقصه معدوم ويأتي في العروة وثلاث آتية (وله صلح بمال على اجراءه غير مسالة في ملك غيره) أرضا أو سطحا (أو القناعة في أرضه) أي أرض غيره كان يصلح على أن يجري ماء المطر من سطحه الى سطح جاره ليتزل الطريق أو أن يجري ماء التمر في أرض غيره لم يل الى أرضه أو أن يلقى الثلج من سطحه الى أرض غيره وهذا الصلح قسمي الاجارة يصح لفظا ولا يضر الجدل بتدوير الماء لانه لا يمكن معرفته لكن يشترط بيان موضع الاجراء وطوله وعرضه وقسمه ومعرفة قدر السطح الذي يضرر منه الماء والسطح الذي يضرر به مع معرفة قدره وضعتوه وتعيدي بشير القناعة في الاولى وبالأرض في الثانية من ذائقه يخرجهم مال الصلح بمال على اجراءه القناعة والقاء الثلج على السطح فلا يصح لان الاحاطة لا تدور السهوى في الثانية من ظاهر (ولو تنازل جدارا أو سطحا بين ملكيهما فكل علمه ان بين مع بناء أحدهما)

واما دعوى الشيا والافان فلا يجوز الصلح على اجرها على مال لانه يجوز للادعي الحاجة اليه كذا لا بدعا
 له وتولى وان عرضه للبقي بانه لا مانع منه اذا كان قد راى الجارى اذا كان على السطح وبين موضع الجريان اذا كان
 على الارض والحاجة الى ذلك اكثرت الحاجة الى البناء فليس كل الناس يتبنون غسل الباب والارواح لا بد منه
 لكل الناس أو الغالب وهو الاشترى يدعى حاجة البناء فمن بنى حائطا بجانبه أرض لغرفة داره ان يشتري
 منه حق الممر لعماء فلا توفى حوا ذلك بل الحاجة اليها اكثرت من حاجة البناء على الارض فلعل مراد المتولى من
 ذلك حيث كان على السطح ولم يحصل البناء في قدر ما به سبقت (قوله كان دخل نصف لبنات كل الخ) وبما
 ذلك في الزوايا ولا يحصل الرجاء بان يوجد ذلك في موضع معدود من طرف الجدار لا مكان احداه بعد بناء
 الجدار بنزع ايشة ونحوها وان اخرج اخرى اه شرح مر (قوله أو كان السقف ازيا) أى والحال انه
 لا يتصور احداه بعد تعلم الجدار بأن أميل من مبتدأ ارتفاعه من الارض كذا قال الرافعي ومقتضاه ان اذا
 أتيك احداه بان يكون الميل بعد ارتفاع الجدار لا يكون فيه ترجيح و به صرح الماوردي والقاضي والاعلم
 لكن قضية كلام القاضي أبي الطيب صاحب النسيه انه يفيد الترجيح لان الظاهر ان الذي بنى الازرع بناء اه
 شرح مر (قوله أو كان السقف ازيا) أى غير مسقف خشب مثلا كالقبو ويصور كونه بنى مع بناء
 احدهما في الريع مثلا فان كلام المالك كرسا كن فوق الاسقف الذى بنى الاعلى والاسفل بحكم
 بانه لا سفل لانه اشدها لا يثبت لان الفرض انه أوج أى عقد (قوله وان لم يكن احداه) صورة عدم الامكان
 ان يكون له داران باع احدهما بنى الاخرى لعمرو ثم اخاف زيد وعرفى جدار بينهما فاجلدا رجعت
 سابق على التمكن وقوله أو كان له على الجدار خشب مسطوف على المسئلة الاولى فكان الاولى تقديعه والتقدير
 فبما ان انفصل ولم يكن لاحدهما خشب أو كان اه شيئا به ضمهم قرأناه عند لا خير في قولنا لا شورى
 وقوله أو كان له على الجدار خشب لعمرو موقوف على اتصال بناء احدهما والمعنى أو اتصل من بناء احدهما
 ولكن له عليه خشب لكن فيه حديثان اختلفا فيهما وقوله بان انفصل عن بنائهما فليتا على ان كان اذا كان
 المدا على الاحتمال العتيق كذا مقتضى كلامهم فما المانع من رجوع هذا الكل من المسائل الثلاث وماوجه
 قصر بعضها على الاخير فهو بعضهم على الاولى ولم يقل احدا من الجواشي بهت رجوعه لثانية اه (قوله
 قلها ايد) اشار بذكر الدال انه لا يحكم بملكها لما لم يبق في يدها لعدم المرجع فلو انما احدهما بينة
 به سلم وحكم به أو انما غيره ايشة في ذلك اه عى على مر (قوله لعدم المرجع) أى لان وضعا
 قد يكون بالعمارة واجارة أو بيع أو قضاء فاضرى الاجبار على الوضع فلا يترك الحق فيحصل اه شرح
 مر (قوله فان اقام احدهما بينة) هذا ترجيح على ما قبل الا وما بعدها كما اشار اليه قوله فبما رجح كسباني
 وقوله أو حلف ففسر على ما بعد الا اه شيئا بهضم أى ما قبله على ما قبله ويكون المراد بالاحد
 حيث يخص صاحب البستان هو الذى يفتى به الحلف كما تقدم في كلام الشارح بل ويصح أن يكون
 الحلف من غير صاحب البستان كذا نكل هو هذا وقول ابن أو حلف مع قول الشارح ونكل الاخر يحملان
 المعنى ونكل الاخر بعد حلف خصمه وحيث يحتاج خصمه الى عين أخرى وهي المردودة ويحمل ان المعنى
 وقد نكل الاخر قبل حلف من بدأ القاضى بخلفه فعلى هذا يحتاج غير النا كل الى عينين فيجوز فيه
 الحلف الذى ذكر في الشرح فلما كانت هذه العبارة مجعلة احتياج الى توضيحها بقوله وتضم مسئلة الحلف
 الخ اه (قوله قضى له به) أى وتكون العريضة بينهما اه شرح مر (قوله أو حلف) أى كل الاخر
 وصورة حلفه ان يقول والله لا سقى النصف الذى يبيع والنصف الاخرى حلالا ساوهمه كلام
 الشارح (قوله أو حلف) أى كل الاخر أى حلف كل على نفي استحقاق صاحب النصف الذى يبيعه وقوله
 يستحق النصف الذى يبيعه لان كل واحد منهما مدى عليه ويده على النصف فالقول قوله به كالعين

كان دخل نصف لبنات كل
 منها في الآخر أو كان السقف
 ازيا (قوله الله) للظاهر وامارة
 للثبوت فكيف يفصل ويحكم
 له الجدار أو السقف الآن
 تقوم بنية خلافه كسباني
 وفي معنى الدال ذلك ما لم يكن
 ما ذكره على خشبة طرفى
 بناء احدهما أو كان على
 فبيع بناء احدهما كما
 وطول دون الآخر (والا)
 أى وان لم يسلم ذلك بان
 انفصل عن بنائهما أو اتصل
 به وان لم يكن احداه أو بيناه
 احدهما أو كان احداه
 عنهما أو كان له على الجدار
 خشب (فلها) أى البستان
 لعدم المرجع (فان اقام
 احدهما بينة) أهله (أو
 حلف) ونكل الاخر (فقضى
 له) (والا) بان اقام كل
 منهما بينة أو حلف الاخر
 على النصف الذى يبيعه
 وان كان ادعى الجميع

الكلالة والابنان يتعين بمجهه النفي والاثبات كالمصرته بكلام المصنف اه شرح حر (قوله) أو نكل عن
 (العين) معطوف على قوله أقام كلهم ما بينة أى أو نكل كل منهم ما عن العين فالمراد باليدين جعل فيهما
 ثمة فإقامة البينة من كل وحلف كل ونكل كل (قوله) ويبي التحبب الموجود على الجدار بحاله) وليس
 لصير صاحبه أى التحبب منع صاحبه من اعادته اذا نكل للاحكامه فإليه وضع الحق وشكك في الجور ولوأراد
 صاحب الحائط نفذ الجدار الذي لم يعلم أصل وضع الجذور عليه فإن كان متبرداً لم ينفذ به وحكم اعادته
 الجذور على مسبق والا فلا يجوز اه من شرح حر (قوله) ويبي التحبب الموجود على الجدار قطعه بالارض
 أو بأشواها بالاحرة قال شيخنا والأوجه أنه لا قطع ولا أحرة أخذ من اطلاقهم إبقاءً على حاله اه حل (قوله)
 وتنفع مسئلة الحلف) أى السكائر في قول المتن أو حلف مع قول الشارح ونكل الا يخرج وجه ذلك ان هذا
 مجل لأنه اذا حلف هل يحلف عينا واحدة أو بعينين والجواب بالنفي فصل في الذي قاله الشارح وهو انه ان كان
 الحالف من بدأ القاضى بخلية حلف بعينين جزماً الأولى والمراد به نكل التحصم وان كان الحالف هو
 الآخر نكل من بدأ القاضى به فليس بخلاف كآمال الشارح واذا حلف عينا واحدة تنفع بهما كآمال
 الشارح في قول يقدم النفي أو الاثبات كل جائز كآمال اه (قوله) لنصف الذي ادعى صاحبه) فيه ان صاحبه لم
 يدع النصف بل ادعى الكل فكل منهما يدعى الجميع لا النصف فقط الا ان يقال كل منهما يدعى النصف فقط
 بحسب ظاهر حال اليد فظاهر اليد يقتضى ادعاء النصف وان كان هو يدعى الجميع تأمل

باب الحوالة

ذكرت عقب العلم ما قبلها من قطع النزاع بين الجبل والمحال اه قل على الجدل قال المتن في الحوالة من
 العقود لازمة ولو لم تكن لا تنسخ اه شوري (قوله) قوله (دين) أى يحصل من له أو ينتقل مثله لنفسه
 أخذ من قوله الا فى أى بغير تغيير الماخ اه عش (قوله) وتعلق على انتقاله أى الذى هو تعلق من العقد
 وحديث يكون لها ملاحا من شرعاً تعلق على نفس العقد وعلى اثره التعلق من ذلك اه حل وهذا المعنى الثانى
 هو الذى رد عليه الفسح والاشباح اه عش (قوله) على النفي) من اضافته الصدى الى فاعله فالفى وصف
 لمدن وغيره من قال وصف الدائن فهو مضاف لفاعله مول أى على النفي من النفي ظلم فالبالغ على الغير من
 الفى وفيه من الركا كذا وان حكاه فى المطالب وسكت عليه بما لا يخفى اه ابعاب اه شوري (قوله) ظلم) أى فسق
 والمطل اطلالة المدافعة والمارة الى ادم معصية فالمحكوم عليه بالظلم أى الفسق من اطلال المدافعة لا من دفع مرة
 أو مرتين وان كان عليها اه حل وسأيت فى آخر الضمان لشورى ما منه * (تنبيه) يجب على النفي
 أداء الدين فوراً وان خالف فوت أدائه الى المسحق اما بوجه أو مرضه أو بذهاب ماله أو خافه فوت المسحق أو طلبه
 رب الدين أو علم حاجته إليه وان لم يطلبه ذكر ذلك البارز اه جج فى الفتاوى فى باب الحوالة اه وذكره
 البسة عش على حر فى باب ادا من كذا المال فقال لا يجب على المدين دفع من الذى ادعى الا بالباطل ان
 الدين لازم للمدين باختياره ورضاه فتوقف وجوب دفعه على طلبه لكن عبارة تامة قد اذلت فيها من أسباب
 الوجوب الا بالمطلوب من سبب الأسباب الستة المتقدمة (قوله) واذا اتبع أحدكم) أى ولو بلغنا اعتداله عليه
 بما لا على قتال اتيه كآمال فى المطالبه تظاهر الحديث قال فى الاعاب وتظاهر عبارته من صريح وهو نتيجة
 ويحتل انه كناية وأما قول الأخرى وهو ظاهر بشرط ان هنر فاعلى ذلك فهو لا يختص بذلك بل يجرى فى سائر
 الصيغ فنعلق بصيغة وادى الجمل عمنها فان كان مختالاً لعل اغتيالاً فيقبل والاقبل أشار اليه من بعد السلام
 اه ابعاب باختصار اه شوري (قوله) على) من الملا وتوفى اليسار وظاهر مضطها من منته فاضلاصا
 يترك لمفسد ما هو فيه اه ابعاب اه شوري (قوله) على) من هو بالهمز مأخوذ من الامتلاء مخرج
 بذلك الأخرى فى شرحه لا فاط مختصر الذى وتبه على ان المطالب اطلالة المدافعة اه ومنه يتخذ ان المحكوم

أو نكل عن العين (جعل
 بينهما) فظاهر اليد فتتبع
 كل به مما يليه على الصادة
 ويبي التحبب الموجود على
 الجدار بحاله لا احتمال أنه وضع
 بحق وتنفع مسئلة الحلف
 بما ذكره فى باب الدعوى
 والبيات أنه ان حلف من
 بدأ القاضى بخلية ونكل
 الآخر بفسده حلف الأول
 العين المرودة ليقضيه
 بالجمع وان نكل الأول
 ورتب الثانى فى العين فتد
 اجتمع عليه عين النفي
 لنصف الذى ادعى صاحبه
 وعين الاثبات لنصف الذى
 ادعه هو نكل بكيفية الاس
 عين واحدة يجمع فيها
 النفي والاثبات أو لا بد من
 عين للنفي وأخرى للاثبات
 وجهان أحدهما الأول فيحلف
 ابن الجميع للاحق لصاحبه
 فيه أو يقر له للاحق فى
 النصف الذى يدعيه
 والنصف الآخر

باب الحوالة

هى بفتح الحاء أقصى
 كسر هاءة التحول والانتقال
 وشرا عاقدت شتى نقل من
 من ذمة الذمة وتعلق على
 انتقاه من ذمة الى أخرى
 والاصل فيها قبل الإجماع خبر
 العيصين مطلق النفي ظلم
 واذا اتبع أحدكم على

عليه في الحديث بانفالم من انصرف من الامن استتم مرة أو مرتين وان كان عاصيا فلا يفسد ذلك اه سم قال
 قبل هو بدلتنا عظم مشبه لقصاص فيكون كغيره ففرق بينهما بان القصاص في المالك ابتداء وانتهاء
 المتعدي لوجوه وحد الكبيرة المشهور بانه ما ورد فيهم عيشة يدونهو المسلم كذلك وهذا المالك في الاستدعاء
 رضى بدمته اذا الكلام فبين هو كذلك فيما يظهر اما من وجب اداؤه فورا لكيونه بدل جنابه فتمسك بهم لمثلا
 فالظاهر ان المعامل به ولو مرة كبيرة لان هذا هو الذي يشبه التنبص وقضية تشبيهه انه ياتي خلف الخلاف ثم
 هل يشترط في المداعلة ان يكون بسم دينار أولا قاله في الانعاب اه شورى (قوله فليتبسع) الامر
 لاصحابه وصره من الوجوب القياس على سائر المعاضات ويعتبر لاصحابه قبولها كما يحتمل الا ان
 تكون على معنى وفي كون ماله طبا يخبر بالمعاطل ومن في ماله شبه اه شرح حر (قوله باسكان التاء)
 وجوز تشديدها وادى بعضهم انه خلاف العوارض تنقض الحديث وجوبه او به قال الامام احمد بن
 حنبل رضى الله عنه وقال الشافعي بسندهما أو حواها قياسا على سائر المعاضات وانه عرض بان خروجها من
 المعاضات يقتضى عدم قياسها وذلك قال الماوردي صرحا من الوجوب وروى بعد التمسك من بيع الدين
 بالدين فتأمل اه قل على الجلال وقوله قياسا على سائر المعاضات أى من حيث عدم الوجوب فان قياسه من
 هذه الملية لان حيثما التنبه لان سائر المعاضات غير مدونة بل مداحة (قوله فليجتل) أمر تب قياسا على
 سائر المعاضات خلافا للامام اجد وانما حسن الجلبنا بشرط ان يكون الحال عليه غنيا لا شبع في ماله وقوله كما
 رواه هكذا البيهقي يعني مع تغييرا بفتح قوله أحبل ثمروه شيئا حيف رضى الله تعالى عنه أى ومع تغيير فليتبسع
 بقوله فليجتل ومباركة حج وتفسيره رواية البيهقي واذا أحبل أهدكم على ملى فليجتل انتبهت ويصبر شرح حر
 وتفسيره رواية البيهقي واذا أحبل أهدكم على ملى فليجتل ويؤخذ من مصر احمته ما في الخبر في الحواة اذ هو
 ورد فيها انتبهت (قوله أر كاتم استه) أى اجبالا والا ففى صيغة تنفصلا من حدث ان الصيغة ايجبال وقبولها
 قال حج وأر كاتم اسبغة (قوله يحبل ويحتال) دخل في الميل والاحتال حواله الوالد على نفسه بل يمدو على ولده
 لنفسه وهو صحيح اه حر اه سم وشمل ذلك ما لو كان ولده ماله على آخره وأحال ذلك الآخر الوالد
 لولده على أجنس ماله صحيح اه ع ش على حر (قوله ويحتال عليه) أى ولويته فلو أحال منه دين على
 ميت صحت كفى المطلب كالبيان ونفسه وهو المختص ولولم تكن له تركه فبما يظهر وقوله الميت لافتمته أى
 بالنسبة للافتمام لا للازمام ولا يشك بان من أحال دين به ومن انفصل عن الرهن لان ذلك في الرهن الجعلى
 لا الشرعى كالاعتنى اذا تركه انما جعلت رهنه بدين الميت نظر الله له لخصه والحواة عليه لافتمته وأصل تركه
 نعمت أو لا لم يصح كما قاله كثير ومن انما انف في ذلك بعض المتأخر من لان الحواة لم تقع على دين بل على عين
 هى التركة ومن ثم لو كانت الميت دون لم يصح أى إضافى أوجه احتماله كحاله الذى تركه لاشتهاء الحواة
 وعليه الوفاء نعم ان تصرف في التركة صارت ديناً عليه فتمتع الحواة عليه اه شرح حر (قوله وصيغة)
 أى ايجبال وقبول كاجلنته على فلان بكذا وان لم يقل بالدين الذى على ملى ولم ينو فهو صحيح كما اقتضاه كلامهم
 خلافاً للبيهقي ومن تبعه ولا ينافيه ما يأتى من أخبار الذين تصديق ذاتى اراقة في الحواة لانه من غير شغل الصرف
 ولا يتعين لفظ الحواة بل يكفي ما يؤدى منها كمثل حسن فلان أو جعلت ما اسقطه على فلان قالوا
 ما سكتنا الدين الذى عليه يحبل ولو قال أحلى فكفره بفتح ولا تنفذ بلغة البيع وان رواها على الامر خلافا
 لبعضهم اذا امتنار في التوب والافعال باللفظ اه شرح حر لفظ البيع ليس مريحا ولا كاتمة خلافاً لحج
 حدث قال ان بنت كلبية على الأوصى وهو ورائق في ذلك تظاهر كلام شرح الروض اه حل (قوله وكلها)
 تؤخذ بما يأتى أى كل الاركان الستة أى تؤخذ أحكامها وشروطها طالما صرح باربعة بقوله بشرط لعارضها
 الاولين وجوب الدينين وفهم من قوله رضا الا وان رضى الثالث لا يعتبر مع ما هو معلوم من خارج من انها

فليتبسع باسكان التاء
 فليجتل كذا واهكذا البيهقي
 (أر كاتم) سنة (يحبل ويحتال)
 ويحال عليه ودينان دين
 المحتال على الحبل ودين
 الحبل على الحال عليه
 (وصيغة) وكلها تؤخذ بما يأتى

بيع دين بدين لان الصيغة ركن دنا والله بشرط فيها فلا شرط فيما في البيع (قوله وشرط له الخ) هذه قسمة لعدم اشتراط رضا المثل عليه اهـ حل وقد فتح هذا الزوم التكرار في كلام المتن لان الرضا لا يحصل الا بقفا أو مافيه معناه كما قال الشارح ويحتمل ان يكون هذا مكررا مع قوله وصيغة وحاصل الدفع ان هذا ليس مقصودا لانه بل المقصود منه فكله قال ولا بشرط قبض المثل عليه (قوله رضا الاولين) أي الحمل لان له اياه الحق من حيث شاء لكونه مرسلا في ذمته فلم يشعير لقضائه بحل معين وقوله والحمل أي لان حقه في ذمة الحمل فلا يتقبل لغيره بغير رضا لغاوت الذم اهـ شرح حر (قوله بانفا أو مافيه معناه) متعلق بالرضا والباء بمعنى مع أو ماسة معلقة بمحذوف حال من الرضا أي حال كونه مدلولاً عليه بانفا أو مافيه معناه فلا يمكن الرضا الباطني بدون ما يدل عليه وصيغة شرح حر ومراعاة بالرضا ما من الصيغة انتهت قال ع ش أي لا الرضا الباطني اهـ وهذا الاشارة الى الصيغة ويلم من قوله فهي بيع دين بدين مع ما ذكرنا اشتراط شروط الصيغة الكاشفة في البيع وقوله فهي بيع دين بدين الظاهر ان الغاء لتبليغ لا لاشترط الصيغة أي باعتبارها هي وانما اعتبرت الصيغة ولم يكتب بالرضا ليدل على ان الحوالة تبع دين بدين وقد قدم ان البيع من جهة أو كان الصيغة تفتت شروطها فلتعتبر هي وشروطها احنا اهـ وفي قد حل الجلال ولا تصح لانفا البيع وان فواحد لا دخل في الاشارة الى العقد فهما كل في شرح شيخنا حر ولا بد منها خیار اهـ (قوله أو مافيه معناه) كالتحليل ولون الناطق وشارة الاخر اهـ ع ش (قوله فهي بيع دين بدين الخ) البائع هو الحمل والمشتري هو الحمل والنعم من المثل والمبيع دين الحمل اهـ شيخنا وفي قد حل الجلال واصدق وللعتال ان يجعل على المثل عليه والمثل عليه ان يجعل المثل على غيره وهكذا كل في شرح الرض (قوله جو للعاية) ولهذا لا يثبت التناقص في الجاس وان كان الدينان ودين اهـ سم على منهج قال ع وانما التثبت ان يافتق التفتان لانه ليس بمقدما كس اهـ ع ش على حر (قوله ولو متوفين) فكيف يكون له عليه بعد قرض مثلا وله على آخر بعد قرض مثلا فانه عليه اهـ ع ش (قوله فلا تصح من لادين عليه الخ) ومنه ما يقع كثيرا من ناظر الوقت حيث يجعل من له جهة الوقف دين على من عليه دين لجهة الوقف لان الناظر لادين عليه وكذا ما يقع من لادين على جهة الوقف حيث يجعل على الناظر من له عليه دين فالحاصل من التسويغ انما هو جبر اذن فله منعه من قبض ما سوغه به ثم ان تعدي الناظر في مال الوقف حيث صار ذمته انما في ذمته فتص الحوالة عليه ومنه ان كل له دين على المثل عليه اهـ حل وفي قد حل الجلال تنبيه على ما ذكرنا من له معلوم في وقف لا تصح اصابته على مال الوقف لاسر في التمر كولا على الناظر لبراء ذمته الا ان تعدي بالتلاف مال الوقف لانه صادر بنا عليه وان تسويغ الناظر من له معلوم في الوقف على من عليه دين للوقف ليس خوالة ولا منعه من قبضه شي شاه قال شيخنا حر ثم ان تعدي مال الوقف في جهة شخص معين تحت الحوالة عليه بل للمحققين الحوالة عليه فيرا اذن الباطن ويعد بالتبض منه ويرأه وفوز في ذلك فراجعه اهـ (قوله فلا تصح من لادين عليه) وهل تنفذو كذا اعتبارا لمقتضى الأول لا اعتد حر عدم الاعتداد باعتبار الاقفال لان الغالب انهم يرجون اعتبارا لافقا اهـ سم على منهج اهـ ع ش على حر (قوله ولا على من لادين عليه) بان طر ذلك والاعتبات فلو أنكر المثل عليه الدين لم يقبل كجسائي وللعلم بسبل ان يشهد على المثل عليه لاعتقال اذال بتعرض لنفسه بان يشهد ان المثل يستحق على المثل عليه كذا حر مشرعي أو بجوابه لغيره بمولو اقام المثل عليه بغيره لانه من الدين وطلت الحوالة ورجع المثل على المثل ولو أنكر المثل عليه الدين بعد موت الحمل فقام المثل شاهدا بالله يستحق عليه كذا بطريق الحوالة من فلان وان دینه ثابت عليه وحلفه مع على ذلك جاز واقتصر الخلاف على ثبوت دين الغير وهو الحمل لانه وسيلة الى ثبوت حق نفسه ولو أنكر المثل عليه الحوالة صدق ويراجع الدين فان صدق على عدم الحوالة امتنع عليه وعلى المثل مطالبة المثل عليه وان أنكر المثل الحوالة

(وشرط لها) أي الحوالة أي
لصحتها (رضا الاولين) أي
الحمل والمثل بانفا أو مافيه
معناه مما يأتي في الضمان
لانهما العاقدان فهي بيع
دين بدين جو للعاية لارضا
المثل عليه لانه يحمل الحق
فلا يصح ان يستوفيه بغيره
(و) شرط (ثبوت الدينين)
ولو تنقوس من فلا تصح من
لادين عليه ولا على من لادين
عليه وان رضى لعدم
الاختصاص اذ ليس صلى
الحمل شيء يجعل عنه عوضا
ولا على المثل عليه شيء يجعل
عوضا عن حق المثل
وتصرح بشرط ثبوت
الدينين المفيد للمور تسعين
المسك كورين أوله من
اقتصاره على الثانيون فهم
منها الأولى

وأقرهم الخيال عليه فهو مقر لاعتقال بالدين وهو يشكره فأتى فيه ما في الاقرار اه قل على الجلال (قوله
 بالاولى) وجه الاول انه بان جانب الخيال عليه ضعيف وقد اشترطنا ثبوت الدين عليه مع انه لا يشترط وضاهو جانب
 الخيال أقوى وقد اشترط وضاهو فاشترط ثبوت الدين عليه أولى اه عس وفي قل على الجلال
 وجه الاول به انه اذا اشترط ثبوت الدين على الخيال عليه مع صحة قوله لانه من قضاهن الدين الغير بشرطه على
 من لا يصح منه ذلك أولى اه وعبارة الشورى قوله بالاولى أى لان الخيال فيها اعتدلت انتهت (قوله أوقله)
 كزمن الخيال للبالغ أو له ما وان لم ينقل الله عن ذلك المشتري حيث دلان الحوالة تضمن الاجازة فحيث
 يدل الخيال بالحوالة بالثمن لان مقتضاها الاثرون فلو بقي الخيال فان مقتضاها وفي الحوالة عليه يعطى في حق
 البائع لزمها بها حتى لا يفسد ثم لم يرض فان فسخ البيع بعالم واذا رضى بطل بها حقه أضافان ذلك اذا كان
 الخيال للبالغ أو له ما لم ينقل الثمن عن ذلك المشتري واجب بان البائع اذا أحال حيث كانت اجازة فتوقفت
 الحوالة بمقاراة للمالك وذلك كلف اه حل (قوله لا يملك الاستعاض عنه ولا عليه كدين السلم) أى لما فيه
 ورأس مال كصرحه به المصنف في شرح الرضوان كان كلامه في هذا الكتاب في الكلام على الاستبدال
 يقتضى الصحة في رأس المال ويقدم في باب السلم عدم صحة الحوالة برأس مال السلم لعدم القبض الغشقي اه
 حل (قوله كدين السلم) سابقا لثاني الضمان صحة ضمان دين السلم اه سم على مع وعليه الفرق
 بينهما ان الحوالة يبيع فصحته تؤول الى الاعتراض عن السلم فيه اه عس على مع (قوله مع صحة الاعتراض
 عنه) ضعيف وهذا ما نص عليه في الامم صحح الشيطان في باب الكفاية عدم صحة الاعتراض عنه بتشكيل صحة
 الحوالة به بعدم صحته بدين السلم وقديري بان الشارع عمنشوف ليعتق وفرق القيني بلن السيد اذا احتال
 بالبيع لم ينظر في ان به صير الدين لغيره لانه ان قبضه قبل التبرير فواضع والا فهو مال المكاتب صاعدا بالبيع
 للسيد بخلاف دين السلم قد يبيع السلم فيه فيؤدي الى ان لا يملك الخيال له حقه اه زكريا اه زى وفي
 قل على الجلال والاصح صحة الحوالة المكاتب سيده بالتجوز على اجني وان كان لا يصح الاعتراض بها على
 المعتد فلا لما في شرح المنهج وفاق رتب دين السلم يشوف الشارع العتق ونسج التجوز دين المعاملة على
 المكاتب السيد فصحت الحوالة به وعليه وان سقط بالبيع لانه تابع اه (قوله مع صحة الاعتراض عنه) المعتد
 انه لا يصح الاعتراض به بنجم الكفاية ومع ذلك فصحت الحوالة به ولا يتشكل بالسلم فيلان الشارع منشوف الى
 العتق وقد يدعي بان المصنف أشار الى ذلك بقوله وأصح بنجم كفاية حيث أعاد العمل معه ولم يبعه معطوفا على
 ما قبله مع رعايته الاختصار فالمراد تصح بنجم الكفاية مطلقا أى وان قلنا بعدم صحة الاعتراض عنه ولا يضر في ذلك
 قوله في الشارع مع صحة الاعتراض عنه لان المدار على ما قبل وجب ذلك فوافق كلامه هنا ما جرى عليه في شرح
 الرض فليتأمل اه كانه وقوله في شرح الرض أى من الصحة مطلقا اه شورى (قوله به سم لزومه
 من جهة) يتخلف من المعاملة عليه فانه لا يزوم بغيره على أدائه ولا تقبل لجواز سقوطه بالتجيز ولا يصح
 بدين الزكاة ولا عليه فيقول تلف النصارى وانحصر المستحقون لمصفيه من شائبة العتادة اه حل وفي قل
 على الجلال فرغ تصح الحوالة في الزكاة من المالك على غير مولان المستحقين عليه وان انحصر الما
 فيه من شائبة العتادة بختيا بها للثنية والحقهم الكثرة وتحوها له شيئا ومقتضى العمل صحة الحوالة على
 المنذور فراجع وانظر اه (قوله وشرط عليه الدينين) أى لعاقدين هو الخيال والخيال وهلاكها هنا
 وفيما قبله وشرط لها كاتقدم وعليه وراى الاختصار (تنبه) هل تصح حوالة الاعني لغيره وحوالة
 غيره له كما يصح نحو سائل من المودع عليه دين لانه لا يحتاج للزوم به أو تصح حوالة لغيره بدون حوالة لغيره
 لان في الحوالة معنى الائتماع من الخيال فلا بد ان يصح امتناعه في الاعني ليس كذلك أولا تصح واحد منهما فيه
 نظر فلجامع مع اه شورى (قوله وحاولوا حل) تم لو أوصى بعدم المطالبة بدين مدته ونذر ان لا يطالب

بالاولى (وصحة اعتضاض
 عنها) الا لزم لها الزوم بها
 ولو ما لا وهو ما تقتصر
 عليه الاصل (كثمن) بعد
 الزوم أو قبله فتصح الحوالة
 به وعليه لا يملك الاعتراض
 عنه ولا عليه كدين السلم
 ودين الجلالة قبل الفراغ
 (وتصح) الحوالة (بنجم
 كفاية) لزومه من جهة
 السيد الخيال عليه مع صحة
 الاعتراض عنه كالمالك
 يتخلف الحوالة عليه لان
 المكاتب اسقاطه متى شاء
 لعدم لزومه من جهة
 (و) شرط (علم الدينين)
 الدين الخيال به والخيال عليه
 (قدرا) كقشر (وصفة)
 وحسنا كقشر بالاولى
 كذبح وقضه وحاولوا حل
 وصحة كسر وجود قردة
 (وتساو ما)

مدني يدعي مدعي وتلقا بصفة النذر بان كان مرغوا فاقبله لم يثبت ذلك من جهة الحوالة بالمال عليه وعكسه لان ذلك ليس أصلا وانما هو دين حال امتعت المطالبة به لعرض فلوراد في نذره وان لا يحل به فثقل سم من حد مر انه تصح الحوالة مع الائتم فراجعه اه قل على الجلال (قوله في الواقع وعند العاقدين) وكأن اعتبار ذلك هنا دون تحصيل البيع الاحتياط للحوالة ونحوها عن القياس اه حل (قوله وعند العاقدين) فبما هذا يعني منه قوله وعلم بالدينين الحان المراد بالعلم ما يشمل الظن والعندية المذكورة المراد به ايضا ما يشمل الظن الا ان يخص العلم باليقين والعندية بالظن فيندفع التكرار (قوله ليست حتى حقيقة المعاوضات) أي على قواعد المعاوضات بل هي خارجة عنها وصحتها مستثناة وهذا لتلبيح لا شرط كل من العلم والتساوي أي وذلك قال فاعتبر فيها الحركتين التلبيح لا يتأخر الثاني فقط واما الاول فهو معناه في كل المعاوضات فليخرج من القواعد بخلاف الثاني فان التساوي لا يشترط في المعاوضات الا في بعض الصور وهو ما اذا كان العوضان رويين واتحد الخس تأمل (قوله يكفي القرض) أي كاجز القرض مع كونه سعيدين من دين من غير تعاقب اه شرح مر اه شوري فالتشبيه انما هو في خروج كل عن القواعد مع جواز الحاجة (قوله فلا تصح مع الجهل الخ) فترجع على قوله وعلم بالدينين وقوله ولا مع اختلافهما مقدار فترجع على تساويهما في الواقع وقوله ولا مع الجهل يتساويهما فترجع على تساويهما عند العاقدين اه (قوله كابل اليد) مثال الجمع هو ان فرض ان صنعتها عالت صنعت الحوالة عليها اه عبد الحق وعبدرة عرش على مر قوله لجهلهم ما عرفت والى الجهل بصفتها وكتب عليا بن عبد الحق مائة مفضية ثم ألغى الصفة صحت الحوالة عليها وهو كذلك اه وفيه وقفتان العلم بالصحة لا يصيرها الى حاله تغيير بحيث يرجع فيها الى قول أهل الشريعة لان غايته ان العلم بالصحة انما هو نوع كذا وهذا لا ينبغي ان يصح السبق فيها وذلك ليس لعدم انقباضها ان ثبت (قوله فلم انه لو كان ليكر) أي من قوله وتساويهما كون الصبر واحدا للدين الذين فيهم حاجة وله الدين الحال به وعليه ولو كان دين الجهل في حد ذاته أكثر من الحال به ولكنه انما أحال على بعض دينه لا على كله (قوله ولو كان بأحد الدينين الخ) هذه مستأنفة جاء بها المدعي فوهم جهل الصفة لهذا قوله لم يوترأ في البطلان أي كون أحدهما جامدا في الوصف دون الآخر لا يوترأ في البطلان فلا يشترط التساوي في هذا الوصف (قوله ولم ينتقل الدين بصفة التوثيق) ويؤخذ مما تقرر من جمع متقدمين ماصر به بعضهم ان محل الانتقال بالصفة التوثيق اذ لم ينص الخليل على الضامن والا يبرأ بالحوالة فاذا أحال المدين ثالثا على الدين وضامن منه فله معا للدين شاعتهما وان لم ينص الخليل له على ذلك فيقول المطالب ان أطلق الحوالة ولم يتعرض لتعلق حقه بالدين فينبغي ان يصح وجهها واحد او ينقل الدين كما اذا كان له بضامن فاحله عليه به من دين لاضامن به صحت الحوالة وروى الضامن لانها معاوضة واستيفاء وكل منهما ايقضي براءة الاصيل فكذلك يقتضي قلنا ان من شرط بقاء الدين فهو شرط فاسد تبطل به الحوالة ان فارغم اوسن ثم لو شرط عقدا الحوالة وهما تالايصع كجزء به صاحب الاقرار ووجه الاذرع وغيره لكن جزم ابن القري في روضها لجواز وجهه والوجه حقه تعالى على الحال له كما جزم بجواز شرطه عليه وغيره واحدا على الخليل اذ الدين المرهون به والمضمون ليس عليه وهو كلام جميع اهل الكلام في كونه جائزا فلا يفسده العقد وغيره فيفسده لا بالنقل وكونه لازما ولا لاختصاص القول بل شرطه على اجبي عن العقد اه شرح مر (قوله ويبرأ من الجهل الخ) واذا أحال على الاصيل يرى الضامن بخلاف العكس وينازعه كون الحوالة كالشخص ان مقتضاها ان يبرأ الاصيل بالحوالة على الضامن اه حل (قوله ولا يزعم من جهل الخ) قال في المطلب قبل احتمال الحوالة من غير اعتراف بالدين كان قوله لمقتضى احتمالهما مع شرط الصفة فيؤخذ بذلك ولو أنكر احتمال له وهل له تخلف الخليل انه لا يعلم به وجهان أقول فينبغي ان يكون الاصع التحليف كائنه بعد قلت مسئلة الانتفاع في حقه العبد وأصلوا اعترف الخليل بالبراءة من الدين وانما امراته يرجع عليه ويؤخذ

في الواقع وضد العاقدين (كذلك) أي قد اوصفت ونسما لان الحوالة ليست على حقيقة المعاوضات وانما هي معاوضة واقعة جازت للباحثة فاعتبر فيها الاتفاق والعلم بما ذكر كإلى القرض فلا تصح مع الجهل بما عالت به أو عليه كابل اليد ولا مع اختلافهما مقدار أو صفة أو حسنا ولا مع الجهل بتساويهما فعلم انه لو كان ليكر على زيد خمسة ولا يدعي عمرو عشرة قالان زيد ليكر خمسة منها مع ولو كان بأحد الدينين فوترأ برهن أو ضمن لم يوترأ ولم ينتقل الدين بصفة التوثيق بل بسببهما التوثيق فخلق جدمسطة وله بانتقاله الوارث بان الوارث خليفة فالورث فيها ثبت له من الحقوق بخلاف غيره (ويبرأ أي بالحوالة) (يحبيل) من دين المحتال (ويستوفى) من الحال عليه (ويبرأ من دين محتال محال عليه)

وتعليقه طريق لهذا الاعتراف * (خاتمة) * مذهب أي حنفية فإذا أنكر الحال عليه وحلحرج الحال
 اه عس (قوله وبالزمن بحال الخ) هو أولى من تغيير أصله بتحول لأن التحول يقتضي أن الأول باق بعينه
 لكنه تغيير محله اه حل (قوله أي يصير نظيره في ذاته) ومن ثم لو نذر أن يطلب إليه أي وهو مرسر رقيق بترك
 المطالبة لكساد نحو عروضة لابن نفسه ولا تركه كان له أن يعجل عليه ولو لمعتل أن يطلب إليه ليس لو قيل عن
 الجبل اه حل (قوله فإن تعذر أخذ الخ) قال الأذري وما ذكره وظاهر فيما إذا كان الحق المحتملا ما إذا
 كان لغیره وهو ينصرف عليه ولا ينفذ قطهرن يقال إنه بانفساد حال الزكشي لا تدوم العصبة ولكن يصح
 الولي انصهره كالأقرب من مال الطفل من غيره لي عوجوزاته اه شورى (قوله كجهد) أي العوالة على ما تقدم
 فانه المصدق في انكارها وألزم الجبل لأن قبول المحتمل متضمن لاستيعاب شرط العصبة ثم له تخلف الجبل له
 لا لبراءة الحال عليه فان نكل أو ظلمت بدنة فوطا له من بطلان العوالة وتصح شهادته على الجبل على كمال
 اه ذل على الجبل (قوله وإن شرط بساوه) أنهم كلامه معهما مع شرط اليسار وإن بطل الشرط وحده
 وطيه بغيره فينبغي أن يأتى في قوله ولو شرط الرجوع الخ فإن شرط الرجوع منافس لطلبه بخلاف شرط
 اليسار فيبطل وحده اه شرح مر (قوله ولو شرط الرجوع) أي في طلب العقود لا بشرط اه شينا
 ولو شرط رهن أو ضمان من الجبل أو الحال عليه أن يسقط حق المحتمل ببعض أو غير بعض أي يبطل الشرط
 فلا يلزم الوفاء اه حل (قوله لم تصح الحوالة) أي يثبت عدم انعقادها للثمن أن لا يسقط فلا يخفى اه شرح
 مر (قوله لا ترفع الثمن بالتفاسخ البيع) وهذا بناء على أن الحوالة استبقاء لا بيع ومن قد راد بالاعتراض
 من الحال عليه المشتري أن يبق ولا فائدة لأن بقبضه امتنع عليه قبضه اه حل فإن قبضه من فلا يرفع قبضه
 من المشتري لعدم الحوالة والى كذا اه شرح الرضوي قدل على الجبل قوله بطلت أي بناء على أنها
 استفاء والى بطل كماله الأسوي فعملهم لم يحصلوا استيفاء مطلقا ولا بيعا مطلقا اه (قوله ثم انفسخ
 البيع) أي قبل الدخول بدمه وأبيع وبخلاف شرط فأن الأمر لها حيث كان الفسخ منها وبسببها اه
 صل ورجع عليها بالحال به وبأخذ منها اه حل وبسببها سم قوله حيث لا تبطل الحوالة أي ويرجع
 الز وجعلها بالثمن فأنطق والكل أن فسخ اه روض انتهت (قوله أثبت من صير) أي بدليل أنه إذا أعطاه
 المهر و زاد ما دونه له ثم فسخ البيع فأن الزوج لا يرجع فيه وإنما يرجع في المثل بخلاف ما لو زاد الثمن
 و زاد منه له فإن المشتري يرجع فيه ثم إذا لم تبطل الحوالة فيما ذكر كأنه من غير من العتد و ذلك لا يضر في
 الدوام ثم إذا قبضته رجع الزوج فيه ثم رخصنا حرف وجه العلم أن الفسخ في النكاح وقع قبل الدخول
 حتى تلتصق بهما أي وبدليل أن المهر لا يسقط بتمامه قبل بخلاف الثمن فإنه يسقط فلو مات قبل الدخول
 لم يسقط المهر بل يتقرر بخلاف ما لو تلف البيع قبل القبض فأن البيع ينفسخ بسقط الثمن اه (قوله فلا
 تبطل الحوالة) أي بمعنى البيع لكن بسبب ما إذا فسخ المشتري بالخيار تبطل لا باعتد صاحب الرض
 ومر اه سم اه عس (قوله بثالث) أي الحق بخلاف السابقة فالثالث فيها عليه الحق فلا بد من هذه
 الزيادة ليصح التعليل لأن ثلثي الخ بالشرع و قد فيها اه شينا (قوله بخلاف في الأولى) وهي ما إذا أحال
 المشتري البايع ومقتضى الفرق أن تبطل الحوالة المشتري له لم تبطل لتعلق الحق بثالث وهو ذلك
 ومن ثم نذرنا الجبل أن يثبت في ذاته أن يعجل ويهكذا يخفى شرح مر اه شينا (قوله الخفي) (قوله أصحها الثاني)
 معتد أي وعليه فلا يكون أن أراد الرجوع عليه بشئ اه عس (قوله ولو أحال بالبيع) هذه من فروع
 الثانية وهي بمنزلة الاستثناء منها كما أنه إذا أحال البايع ثم انفسخ البيع لم تبطل الحوالة إلا في هذه الصورة
 فانها تبطل على التفصيل إلا في وهذا بالنظر لظاهر وأما بالنظر لنس الأمر فلهذا غير ما قبله لأن التي قبلها
 كانت الحوالة صحيحة لأن ابتداء الثبوت الذي حقيقة في وثبتها فاستصحبكم العصبة بعد ارتفاع الدين الطلوي
 جريته

مثلاً أو ثبتت بمينة شهدت حصة (٢٧٦) أو ألقها الرقيق أو من لم يصرح قبيل من ذكر بملك (لم تصح الحوالة) لعدم حصة

بسبب الغصب وأما الصورة الثانية فالحوالة لم تصح فيها في نفس الأمر لأنه لم يكن فيها من ابتداء لعدم حصة العقد من أمه فلا بد من الابتداء مولاي الدوام تأمل (قوله فأتق البيعان) أشار بالبناء إلى مائة في شرح الروض عن ابن الرقعة أن نقا قهملو كان قبل البيع لم يصرح بها فقامت البيد لأحسب لعدم الحصة إليها حيث أنه سم (قوله مثلاً) أي أو أنه وقف اه عرش (قوله شهدت حصة) ثم إذا لم يصرح به التي تكون بغير طلب سواء سبقها دعوى أم لا وقوله أو ألقها الرقيق أي ولم يصرح بالرق قبل ذلك لأنها تكذب قوله وتطارد منعه بقوله يستتمه مطلقاً وقوله من لم يصرح أي شخص لم يصرح وقوله قبل فقامت بقوله من ذكر بياناً له والذي ذكره هو البيعان والمحتال أمالوا فأباه أحدهم بعد تصرحه بكونه مملوكاً قبل يتمتعاً بما قرأه لها (قوله أو ألقها الرقيق) إذا كان المشتري مقراً وخرج العبد من ملكه فلا حصة له لسماعها من العبد لأنه يعتق بوائق المتبايعين من غير توقف على تدهيق المحتال فقلل مودته أن يكون العبد قد خرج من ملكه لثلاث أو كان المشتري غير مصدق كذا يخطض فيستلوهذا التصوروافق عليه هو وقوله في شرح الروض عن القاضي أبي الطيب فانظر ثم رأيت الاستوى قال فيما إذا كان المشتري مقراً ولم يخرج من ملكه ان منعتى كلام الرافعي بما عاها أيضاً وأنه استشكل في الكفاية والمطلب من جهة أن العبد يعتق بتدهيق المتبايعين من غير توقف على تدهيق المحتال وحينئذ فلا تنعم دعوى ولا ينهيه اه ومال هو العدا اختصه كلام الرافعي لأنه أحسب أن قد يوجب حجباً ينافي في الحرية اه سم (قوله لم تصح الحوالة) أقول هذه المسألة زعموا أنها لا تنفذ من أجل أنه لا بد من دفع قبيلها أو ألقها عليه بينة بطالت الحوالة وكذا لو أنكر الدين المالح عليه به كالمعتل أن يحلف المجل أمه بالذات ذلك يرجع على ما ذكرنا في ذلك ثم رأينا بعض أهل اليمن أنفى في الأولى بالرجوع اه ولسي اه سم (قوله فلكل تحليفه على نفي العلم) ككل نفي لا يتحقق بالمخلف ومما قرأناه لا يتوقف الحلف على اجتماع ما بهل يحلف من استخلفه من أمه أم لا بل يفتقرض انتفاء ملكه في الثمن وأما المشتري فافترض دفع المطالبة عنه ثم لو حلف أحداهم لم يكن له في تحليفه في أوجه الاحتمال كما أنه لا يملكه إلا بالرجوع اه تعال خلافه لبعض المتأخرين إذ خصصوا بما أورد اه شرح هو (قوله فلكل منهم ما تحلفه ما لم) فإن حلفه أحداهم لم يكن له في تحليفه في أوجه احتمالين وهما أنفى والدخيل لا يتحدد خصوصاً فان نكل حلف المشتري على الحرية وبطلت أي تبين عدم انتفاء هالان اليمن المردودة كالأقرار اه حل (قوله ولو اختلصا لكل أو أسال) أي هل جرى بينهما صيغة الحوالة أو وكلة أي اختلف في أصل وجود الصيغة أو اختلف في نفاذ الحوالة أو وكلة بعد الاتفاق على جريان صيغة الحوالة فلذلك قال بان قال الدين الحوالة الصورة الثانية هي في الحقيقة مفهوم قوله الاستوى ولم يحتمل وكلة اه (فرع) قال في شرح الروض ولو قال المثلث على فلان بكذا لم يسل الدين الذي له في فهو كناية بما يؤخذ من كلامهم أو آخر البادر وصرح بالحق في غيره بتعصمه قال هو والمتعصمه صريح ومكنه قال بناء على أن الاعتبار بصريح العقود اه قال ولا ينافيه أنه لو قال أردت بائناً لك صديق الصريح بقبل الصرف أقول لكن تضمن ذلك أنه كناية في الوكالة فقد يشكك بقا عدهما كان صريحاً بما في ويريد أن ينافي موضوعه لا يكون كناية في غيره إلا أن يقال ما كان الأصل بناء الاحتياط في المسألة هنا وجوز أن يقال كناية هو وقد يستشكل تصديقه فيما لو قال أردت بقولي المثلث الوكالة مع كونه صريحاً في الحوالة وتعلق حق الغير فكيف قبل الصرف بلا فرق بينة لأن يقال ما عارض ذلك كون الأصل بناء الحق وعدم فوات حق الغير المتعلق بالحوالة ثابت في ذمة القائل قبلنا قوله بلا فرق بينة وانظر هل يجري قول الصرف في حق من نكح المثلث وأعطاه بذة الحال عليه فلان فيه نفاذ وانظر أنه لا قبل صرفه لأن فيه تصديقه في تمام الحق في ذمة المثلث وأعطاه بذة الحال عليه وذلك ينافي الوكالة وقوله اه سم (قوله هل وكل أو أسال) أي هل وكل في نفس الأمر أو أسال فيه ليشمل ما لو انتفى على أحداهم واختلف في البينة اه حينئذ أقوله أو قال الدين أردت بائناً لك الوكالة بناء على الأصح

الوكلة المعتزل فليس له قبض وإن كان قبض المال قبل الحلف بغيره لأنه وكل في أوجه لا يوجب تسليمه له

وهو

وهو هذا نحو اللفظ الوكاله وقبه انما كان صريحاً في بابه ووجدناه في موضوعه لا يكون كناية في غيره اه
 حل وحاصل الجواب انه لما كان الاصل شاء الحقن احتجنا الى المسامحةنا بصرف الصريح اه قل على
 الجلال (قوله وحقه عليه ياق) لان الاختذ قد ظلم المدين بالاخذ منه وحق الاختذ بزم المدين باق الى الحال
 عليه فبأخذ بذل ما طلبه باخذ وقبل الاختذ لا ظلم فلا رجوع اه حل (قوله وحقه عليه ياق) أي الا ان توجد فيه
 شروط التقاضي والظفر كالاختي اه شرح حر وكتب عليه عش قوله شروط انتصاص بتأمل فيه
 فان التناقص انما يكون في دينين متوافقين جنسا وقد اوصفت وما هنادين لاجتماع على الجبل وما تفضله الحال
 من الحال عليه بتدبر كونه وكبلا هو عين ما لو كان العجز والدين والدين لا تقاض فيعملوا شرط الفلقران بتدبر
 أخذ المسحق ماله عند غيره كان يكون منكراً ولا يئنه عليه وما هنادين كان فيه دين لاجتماع على الجبل ليس منكراً
 له فلم توجد فيه شروط الفلقران يمكن ان يجاب بتدبر ما هنادين ماله ثلث المقبوض من الحال عليه بتدبر من
 المختل فبضم بده والبدل يجوز ان يكون من جنس دين المختل ومقتضى فقه في التقاض يتدبر عدم تلقه
 فيجوز ان يتدبر أخذ دين المختل من الجبل بأن لا يكون به سنة فينكر أصل الدين فيجوز لاجتماع على الجبل بطريق
 الظفر اه (قوله ويرجع به المدين على الحال عليه) المراده يرجع بدينه لما لا يملكه الا بما دفعه اه شتينا
 عطف (قوله ويرجع به المدين على الحال عليه) أي لان الاختذ قد ظلم المدين بالاخذ منه وحق الاختذ بزم
 المدين باق على الحال عليه فبأخذ بذل ما طلبه باخذ اه وهل شرط الرجوع أخذ الدين منه فحقه ينبغي نعم
 لانه انما يرجع القاطم ولا ظلم قبل الاخذ اه مم

باب الضمان

وحقه عليه ياق وحيث حلف
 الدائن اندفعت الحسوة
 وأخذ حقه من المدين
 ويرجع به المدين على الحال
 عليه كما اختاره ابن كنج
 وغيره

باب الضمان

هولقة الالتزام وشرعا يقال
 لا التزام دين ثابت في ذمة
 الغير أو احضار عين مضمونة
 أو بدنه من يستحق حضوره
 ويقال العقد الذي يحصل
 به ذلك ويسمى الالتزام لذلك
 ضماناً وعيماً وكذا وغيره

ذلك

ضمان الضمان يصاد الملتحق * فان ضمنت لخاصة الحس في الوسيط

ثم ان الالتزام لما في الذمة فقط وهو الاغلب والاكثر في العين كضمت ماله له في ذمة عدي هذا وفي العين
 والذمة معا كضمت ماله له في ذمة وفي ذمة عدي هذا اه قل على الجلال ومنه في شرح حر وكتب
 عليه عش قوله لقادر عليه مفهومة انه اذا اقتدأ أحد الشرطين لاسن وهل هو مباح حيث أؤمكر وفيه نظر
 والازدواج الاول (قوله وشرعا يقال لا التزام دين) المراده ما عاين له من فيعمل المنفعة اه حل (قوله يقال
 لا التزام من المخرج) أي الذي هو أحد حقوقي التعاقب الايجاب وسبب ان يعلق على مجموع الاعياب والقبول وهذا
 نظير ما سأل السبع انه يعلق على ما يمايل الشراء وعلى التعاقب المشتق علما وهذا أولى مما في حاشية الشيخ
 مع ما عليه كالمعلم عرجه اه رشدي وصيغته يقتضي ان الضمان يعتبر فيه ايجاب وقبول فلهذا انما يقول
 ممن مع ما سأل من انه لا يعتبر رضا المضمون له ولا رضا المضمون منه ومن التفضل في الضمان بين كونه بالاذن
 تارة وبذمة أخرى اذ ان المضمون له تامل اه ثم رأيت في من التناهي مع شرح المحل ما نصه والاصح انه
 لا يشترط قبوله أي اذ يضمنه ولا رضاه أو اذ يضمنه او الثاني يشترط ان أي الرضا غير الثبوت لفظا والثالث
 يشترط الرضا دون الثبوت لفظا وعلى اشتراطه لا يكون بينه وبين الضامن ما بين الاعياب والقبول في سائر
 العقود اه (قوله وغير ذلك) كعقل وصير وقيل لكن العرف يخص الاولين بالمال مطلقا والآخرين بالمال

العظم والكفيل بالنفس والجبل باليد والصيريم الشكل ومثله القيسل اه حل (قوله كيتست في شرح
 لروض وغيره) عبارة شرح الروض ويسمى المتمر ذلك خضنا وخضنا وجلاز وعماو كاتلا وكديا وسيرا
 قال الماوردي غير ان العرف يبار بان الضمين مستعمل في الا والو الجبل في الديان والزعيم في الاموال
 العظام والكفيل في النفوس والصيريم في الجوع والضمين في ازالة الضمان والكفيل السكاني والكاتب
 القيسل قال ابن حبان في صحيحه الزعيم لغة اهل المدينة والنجلة اهل اهل مصر والكفيل لغة اهل العراق
 والاصل في قبل الاجماع قوله تعالى سالم آثم بهذا كزعم وقوله وابن جاءه حل يعبر وانه زعيم وكان حل
 البعير مرفوعا عندهم وشرع من قبلنا شرع لنا اذ ورد في شرعنا ما شره وقد ورد فيه ذلك تكبر الزعيم غارمواه
 الزعيم وحسنه وابن حبان وصححه وخبر الحاكم بسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم جعل من رجل عشرة
 دناتير وخبر العجمين انه صلى الله عليه وسلم اتي بمنزلة فقال هل ترك شأنا قال لا قال هل عليه دين قال ثلاثة
 دناتير فقال صاوا على صاحبكم قال او فتاده قل عليه يا رسول الله وعلى دينه فلي عليه وكذا في شرح
 ما به هذا الخبر لما تعلق انتهت (قوله تكبر الزعيم غارم) لفظ الحديث العار به مؤدأ أي مردود في الزعيم غارم
 والدين مقتضى أي وفي اه سم اه عرض على حر (قوله وابن حبان يهوسم ان تختمان اصحاب الوجوه اه
 اصاب اه شوري (قوله في ضمان الذمة) فذهب لانه في ذمة قد تكون أو بعبارة ضمان الدين وقد تكون
 ذمة كفي ضمان الدين أو بضامن لا قول المتن، مضمون فيه وهذا لا يكون الا في الدين وأما الدين فيقال فيها
 مضمون فلذلك زاد لفظ ذمة لغيره في بين الدين والدين (قوله وضمنونه) أي بعبارة أي شيء يقع الاتزام بسببه
 وان كان هو الاتزام فهو مضمون ذمة بسبب الاتزام (قوله هو أول من تيسر به الرد) وجهه الاولوية ان عبارة
 الاصل تقتضي عدم صحة ضمان السبب الملهو والحكم ليس كذلك بل يقتضي صحة ضمان المريض (قوله من
 سكران) أي متدبر سكره ولو ضمن حال سكره واختلاف في التمدى وعدمه مسمى عدم التمدي لانه الاصل
 حل (قوله ومريض مرض الموت الخ) يحمل عدم صحة ضمان المرض اذا قضى الدين من ماله بخلاف ما لو
 حدث له مال أو نسيأ أهله الشارح يحول على هذا التفصيل كما قاله اه شوري (قوله ومكره) أي
 ما لم يكن بحق اماما كان بحق كان نذران مضمن فلا تامة استنع ما كرهه الحاكم على الضمان فضمن فانه يضمن
 اه من خطبنا الاشوري (قوله ولو باكرامه) أي لانه لا ناسا له على ذمة بخلاف بقية الاستفادامان
 اه شرح حر (قوله وضع ضمان رقيق الخ) لم يفرعه لان العبد باذن سيده لا يقال اهل تبرع على الاطلاق
 اه حل (قوله باذن سيده) أي لانه اثباته في الذمة سيده وانما صرح بامته في مال في ذمة باذن لان اذن
 تصرفه له نفوسه عشرة اه حل ولا بد من علم السيد بدور المال المأذون في ضمانه كما قاله الاخرى وغيره
 واذا أدى بعد التتبع لرجوع له لانه أدى ملكه بصلته فله اه شرح حر (قوله لاه) اما ضمان ماعلى
 سيده لا يجني باذنه فيصير كملكه اخلاقا لئن وألا يصير به فانه في شرح السجستان ضمن الرقيق بان
 سيده مضمون وهو من سيده لانه يؤول من كسبه وجلسه اه شرح السجستان ضمن الرقيق بان
 لا يؤوله على سيده وان أدى بعد العتق كما في الفرح بدو قول الحنف والشافع والرجوع على الاصل الخ
 ووجب ماله لما حرم سبب الرجوع وقبل العتق كان المرفوع بسبب الضمان كله مال السيد اه عرض على
 حر (قوله وكالرفق المبيض الخ) ثم اذا أذن السيد في نية فهل يكون ما يؤدى به من التسك الواقف في نية
 السيد دون العبد أو من كسبه مطلقا سواء كان في نية السيد أو الرقيق في نية الظاهر بالاول ولوادى
 المبيض ان ضمنه بغير الاذن كان في نية السيد في نية تصد به عند الاحتمال كما لو أدى الضامن الصانع
 الضمان وأمكن اه سم على اه عرض على حر (قوله فانه بين لانا مال الخ) فان لم يضمنه بان
 كان غير كسبه وما يده أتم الرقيق بالمال بعد عتقه لان التسكين ضرر الطعم عن نفعه بكسبه وما يضمن أموال

كأيتته في شرح الروض
 وغيره والاصل في ذلك قبل
 الاجماع اخبار تكبر الزعيم
 غارم واه التمدى وحسنه
 وابن حبان وصححه وخبر
 الحاكم بسناد صحيح انه صلى
 الله عليه وسلم جعل من رجل
 عشرة دناتير (أو كانه) في
 ضمان الذمة خمسة
 (مضمون عنه) و
 مضمون (أو) مضمون
 (فيه) ومضى وضامن
 وشرط فيه أي في الضامن
 (أهلية تبرع) هو أولى من
 تعبيرة بالشد (واختبار) و
 من يادى في ضمان
 من سكران وسيله في سكر
 عليه ومجهول فليس كسره
 في الذمة وان لم يطالب بالاداء
 فلان الجبل لا يوجب ضمان
 ومجهول مسمى مرض مرض
 الموت لعدم مسمى مفرق
 ومكره ولو باكره سيده
 (وضع ضمان وثيق)
 مكاتب أو غيره (باذن سيده)
 لا بغير اذنه كسكبه (لاه)
 من زيادته أي لضمانه
 لسيد لان ما يؤدى منه ملكه
 ويؤخذ منه صحة ضمان
 المكاتب لسيد موكلا رقيق
 المبيض ان لم يكن ميا بآ أو
 كانت مضمون في نية السيد
 (فان عين اللاداء حصة)
 كسبه ومال تجارة سيده فذلك

(والا) بان تصر على الاذن

في الضمان (فما يكسبه بعد
اذن) في الضمان (وما يكسبه
ما دون) له في التجارة كافي
المهر وان اعتبرتم كسبه بعد
النكاح لا بعد الاذن فيه
والفرق ان مؤن النكاح
انما يجب بعده وبما ضمن
ثابت قبل الضمان ولو كان
عليه بدون فان حصر عليه
القاضي لم يؤد ما يدينه ولا
يؤدى الى المأذون (وما
شرط (في المأذون) وهو
المأذون (معرفته) أي معرفة
الضامن عنه لتفاوت الناس
في استغناء الدين فتسببها
وتسببها في ابن الصلاح
بان معرفة تركه كهرقة
وابن عبد السلام وغيره
بخلافه وهو الوجه (والضمان
لان الضمان يحض التزام
لموضوع على قواعد المقتضات
(ولا راد المأذون عنه)
وهو الدين (ولا معرفته)
لجواز التبرع بادهن غيره
بغيره ومعرفة فبيع
ضمنان يمتد بعرفه الضامن
(د) شرط في المأذون (به)
وهو الدين ولو شققت (بشبهه)
ولو باعتبار الضامن فلا
يصح الضمان قبل بثبوت
كسفة الفدالة وثيقة فلا
يسبغ كالتمهيد وبذلك
علم شرط المأذون عنه وهو
كونه مدينا (وامع ضمان
درك) ويسمى ضمان
عهدة (مصدق ما ضمن

التجارة اه حل (قوله فان عين) أي وقت الاذن أو بعد موثوق الضمان اه حج اه عش (قوله والا نفا
بكسبه المالح) قال في شرح الارشاد في معاملات العبد والا فبذمته أي وان لم يكن له كسب ولا مال تجارة فتعاقب
الضمان بذمته يتبع به ما ذمته واعتقده اه در اه حج اه شوي (قوله فما يكسبه بعد اذن) فلو استخدمه
السيد في هذا الحاله حل يجب عليه أجرته أم لا فيه نظر وقياس ما في النكاح من انه اذا تزوج جاهد واستخدمه من
وجوب أجرته عليه هنا كذلك اه عش على در (قوله بعد النكاح) أي في نكاح الزنى ان هذا
التشديد انما هو في غير المأذون له في التجارة كما هو مقتضى ما كسبه ولو قبل النكاح كونه باعق بالموال التجار ولو
حاشا في بده قبل النكاح وانظر هل هو هنا كذلك فحل بحل هذا التشديد أي قوله بعد الاذن في غير المأذون
له أم هو يقتضي كسبه ولو قبل الاذن في الضمان حور (قوله ثابت قبل الضمان) قد يقال ان ثبوته قبل انما هو
على غير العبد وانما يشترط على العبد بعد ضمانه والجواب انه يشترط قبل على غيره صلواتي من مؤن النكاح
لانهم لم تكن ثابتة قبل بل أحد اه شحنا حاف (قوله فلو كان عليه بدون) هذا تشديد لكونه يؤدى
من كسبه وما في يده من مال التجارة اه من المالح (قوله فان حصر عليه القاضي) أي بعد الضمان لم يؤد ما يدينه
أي من أموال التجارة وكذا ما كسبه لان الجرح تعديه ولا أي ولو لم يحصر عليه القاضي فلا يؤدى الى المأ
فضل عن أي مما في يده من أموال التجارة لان المضمون له لا يشاركهم وهل كذلك ما كسبه واذا ضمن السيد
عبد المأذون له في التجارة فبذمته من معاملة له وأدى عنه لاجروعه عليه بما أدى له ولو بعد معاملة اعتبارا بمحالة
الضامن على تركه أم أدونته في التجارة لم يصح ضمانه اه حل (قوله أي معرفة الضامن عنه) وكذا ان شرط
معرفة السيد المضمون له اذا كان الضامن عبدا فإنه بان المضمون له يطالب كالمدين العبد والسيد الا ان كان كذا
في حج اه حل (قوله أي معرفة الضامن عنه) وانما كسفه معرفة عنه لان الظاهر من مؤن الباطل اه
شرح در (قوله بان معرفة تركه) أي وكفه في المملات وان لم يكن وكفلا في خصوص هذا اه شحنا
حاف وقوله كهرقة أي تفكي عنها لا ان شرط معرفته ما عاودت شرح در وتقوم معرفته تركه به مقام
معرفة المالح انتهت وهذا هو المأذون له وهو الوجه ضعيف وكسبه الكسب أي شحنا بما أتى به ابن الصلاح
لان أحكام العقد تتعلق به والغالب ان الشخص يترك من يشبه اه حل (قوله فبيع ضمان ميت) أي
ضمان ما عليه من الدين لان الكمال في ضمان الدين لا في الكسفة (قوله وفي المضمون فيه المالح) لا يقال
لما حله قوله فيه فيكون الاقتصاري للمضمون لانه مضمون الدين لا انما تقول قصده التبرع بيمين من عليه الدين
فان المضمون يصدق على كل من الدين ومن عليه اه عش (قوله ولو شققت) كالعمل التزم في الفدية
بالإجارة أو المساقاة لقوله تعالى كضمان الازكوا وكفارة اه حل (قوله ولو باعتبار الضامن) بل الضمان
منضم لا باعتباره بنظر فشرائطه اه حل (قوله كسفة الفقد) أي الزوجة أو ما نفقة الفهر سيد فلا يصح
ضمان السقوط بها حتى الزين اه حل (قوله وضع ضمان درك) وهو التبعة أي المطالبة بحقوقه
لانتمه الغرامة عند ادراك الحق عين ماله فيقول ضمانت هذه التي أودعته أو خلاصته من خلاصته
قال خلاصه التي فانه لا يصح ما يصح اه حل وهو بغير الزاء واسكتها اه شرح در وفي الاصباح الدرر
بضمين وسكون الراء فاعلم من أدركت الشيء ومنه ضمان الدرر والدرر بالوجهين أيضا التبعة اه (قوله
وضع ضمان درك) أي وان لم يكن ثابتا ليس بالخاصة البقي يتعوض بسلوخر حسيبه أو عنه مستغفار
تلقفه اه شرح در (قوله ضمان درك) الدرر هو المطالبة بالتبعة والمؤخذة والعهد على الوثيقة التي
يكتب فيها الشيء بحقه الذي يكتب فيها من جهة الحال باسم محله ويطلق الدرر على ما ضمنه بغيره
« (تبيه) » العتق انما يتعلق بضمان الدرر عن الثمن أو المبيع ان بقي ودمر ردونه أي قيمته ان عسر رده
بالجولة ومثل الذي قيمة المأذون ان تلف وتلفه بالبدل أظهر لانه ليس على قاعدة ضمان الاعيان من ضمانات

ضامن الدرك يعبر بالدرك عند تلفها بخلاف ضامن العين المضمونة والمستعارة وفي المطلب ليس المضمون هنا رد
 العين أي وحدها والزام أن لا يتجبر فيها عند التلف بل المضمون المالية عند تقدير الدرك أو بلان الاستحقاق
 والفرق بين البايع لا يطالب الضامن بنفسه اه زى (قوله كل من يضمن لمشتري الخ) ولوا طلق ضمان
 العهدة أو الدرك انحصر بما اذا خرج الثمن المبيع مستحقا اذ هو المتبادر لا ما خرج فاسد بغير الاستحقاق ولو ضمن
 المستأجر أو الاجير الدرك صرح أيضا على وزن ما ذكر اه شرح حر وكتب عليه الرشيدى قوله ولو ضمن
 المستأجر أي بان يضمن له ذلك الا حرة ان اسقطت المنفعة وقوله أو الاجير اهل صورته ضمان ذلك المنفعة ان
 خرجت الا حرة مستحقته فلا وقضية اعتبار قبض المضمون ذكره توقف المصلحة على العمل كمنه من المنفعة
 مشبوهة فابراجه كذا في حواشي الخفة للشهاب بن قاسم قال الشيخ في الحاشية وقد قال بكفى قبض العين
 (قوله كل من يضمن لمشتري) أي أو مستأجر الممن أي المعلن ابتداء والذي في اللغة ثم عينه أي وقد علم بدوره اه
 حل (قوله ولو بايع) أي أو لمزجر المبيع غير دمان كان باقيا وسيل رد وقبضه للعابولة ان سرده وهذا اذا كان
 معينا ابتداء فان عين عساقى الذمة رد فان تألف ديدله من مثل أو قبضه وهو في الاول من ضمان الا عين وفي الثاني
 من ضمان الاموال أي الدون اه حل (قوله ان يضمن بمقابلته مستحقا) أي أو مأخوذا بشقة صورته
 ان يشتري حصص من عقار ثم يبيعها لا يجوز قبض منه الثمن فيضمن للمشتري الثاني رد الممن ان اخذها
 الميراث القديم بالشفعة اه عرش على حر (قوله ان يضمن بمقابلته مستحقا) أي أو بحسب صبغة ضمانه
 فان قال ضمانه ان يضمن له مستحقا لم يضمنه ان يرضى به وبالعكس أو ضمانت نفسه لم يضمن له بضمه لعيب وهكذا
 فان اطلق حل على خروجه مستحقا ثم ان كان المضمون وقت ضمانه معينا في العتق كان باقيا ضمن عبده فقط
 ويسمى ضمانه ضمن فان تألف لم يطالب بشئ وان كان وقت ضمانه نائفا لم يضمنه من مثل أو قبضه وان كان معينا
 بعد العتق عساقى الذمة لم يضمنه ان كان باقيا فان تعذر رد من قبضه ولو لم يملكه لعله وان تلفه بغيره يضمنه
 في هذين ضمان ذمة والفرق بين المعين في العتق والمعين بعده بطلان البيع بخروج الاول مستحقا بخلاف الثاني
 اه قل على الحلال (قوله بفتح الصاد) والسين انقص من الصاد كافي القاموس اه ج وفي المختار صبغة
 الميراثان مرة ولا تقل صبغة اه عرش على حر (قوله احجب عنه الخ) يحصل هذا الجواب منع الإرادة أي
 بل هو ضمان ما وجب لكن في نفس الامر فهو جواب آخر غير الجواب بان هذا معني فإدراكه بقوله وصح
 المختصين قوله بثبوت الخ أي ولو في نفس الامر وليس مراده الاستثناء كما قيل لانه لا يناسب كلامه في الشارح اه
 شطنا (قوله تبين وجوب رد المضمون) أي فاكفى بذلك فكأنه معني من ثبوت الدين عند الضمان وحيث
 علم ان ضمان المعين ابتداء من ضمان الاجبان والمعين عساقى الذمة من ضمان الدون وسط ضمان الميراث بين
 العين والدون اه حل (قوله وشرط قبض رومه الخ) كان المناسبات أن يخرج ضمان الدرك عن هذا الشرط
 اه حل وليس هذا بالقوي لان ضمان الدرك مستثنى من اشتراط الثبوت بتمام النظر عن الزوم وعنده
 تمامه منه الشيخ هو الا حسن اه (قوله وزومه) المراد بالزوم من السقوط بالبيع أو التنازع (قوله
 قبض ضمانه في عدة التنازع) أي المشتري وحده بخلاف ما اذا كان لهما أو بايع فانه لا يصح اه حل أي
 لعدم الدين على المشتري (قوله وشرط قبضه لان يتبرع به الخ) وهذا الشرط ذكره القزالي وأورد على
 طرد حق القسم فان لاهان يتبرع به ولا يصح ضمانه لهما وعلى عكس من ان ذكره كأفود بن مريض وعسرا
 ميت فانه يبيع ضمانه ولا يصح التبرع به ولذلك أهمله الشيخان اه حل ويجاب عن الاول بان عدم عبدة
 ضمانه لم يكن غير بد من مخرج من الموضوع فلا يرد على تسليم عدم خروجه فبجوابه لا يلزم من وجود
 الشرط وجود المشرط ويمكن الجواب عن الثاني بان عدم عبدة التبرع به لا يرد على بقاءه على الغالب تامل
 اه (قوله لان يتبرع به) أي ينقل لغير من هو عليه بغير عوض والغصاص ليس كذلك لانه لا ينقل لغير من هو

كان يضمن لمشتري الثمن أو
 لبائع المبيع ان يخرج بمقابله
 مستحقا أو معينا) ورد (أو
 فأنقصه من صفته) شرط
 (أو صبغة) بفتح الصاد ورد
 وذلك للحاجة اليه وما وجبه
 القبول بطلانه من أنه ضمان
 ما لم يجب احب به ان
 خرج المقابل كذا كتر تبين
 وجوب رد المضمون ولا يصح
 قبل قبض المضمون لانه انما
 يضمن ما اتصل في ضمان
 البايع أو المشتري ومصلحة
 ضمان المبيع مع نقص
 الصفة من زاد في وثوق
 كان أولى من قوله وهو ان
 لشموله لما ضمن بعض
 الثمن أو المبيع ان خرج
 بعض بمقابله مستحقا أو معينا
 أو فأنقصه من صفته ما ذكر (د)
 شرط فيه أي يضار زومه ولو لم
 كسمن) بهذا زومه وقوله
 قبض ضمانه في عدة التنازع
 لانه ايل الى الزوم بنفسه (د)
 شرط (قوله لان يتبرع به)

عليه وما اسقاطه عن وجهه للعفو ليس تبرعا حتى يشكل على ما ظاهرا لماعلمت من المراد بالتبرع اه شذنا
 قوله فيخرج القود الخ فيه انه ليس داخل لانه ليس ديننا قوله كدين جماله أي قبل الفراغ من العمل
 لانه وان آل اليه الزوم لكن لا ينفصل بل بالفراغ من العمل ويرد عليه مجازا لانه لا يكون العشرة وحده
 الابالعمل وهو مفارقة الباقي المجلس أروا زام العقد اه حل قوله ونجم كتابة فلا يصح ضمانه وقيل ما دام
 في الحوالة صفة ضمان دون العادة لانه آلى للسيد على عبده وان كانت موضة السقوط بتجديده نفسه لكن الذي
 اعتده صح حلاله وقرق بين ما بان الضمان فيمنفصل موضة ما حمله بان شرط عدم فدية الضمان عنه
 على اسقاطه للآخر ثم يحصل التبرع بقسط الضمان حينئذ فزاد ما خدمته لانه يتخلف الحوالة فان
 الذي فيه ما يجرد القود الذي لا ضرر على المحتال فيه لانه ان قبض من المكاتب فذلك والا أخذ من السيد فقل
 بنظر القدر والاحتال عليه على ذلك فخاله فنه نحن اه عش على مر قوله جنسا وقدرا وصفة ومن
 الصفة لخلول والتأجيل ومقدار الاجل اه سم قوله وقدرا أي وان لم يعرفه مقدار المال كل من أرباب
 الدين كقولهم شخص لجامعة يتألف من مثل شذنا مر في جماعة يهودا على أنفسهم ان صدم وفي ذمتهم
 لرجل كذا فضمته في ذلك شخص من علمه بالقدرة وجهه عما يخص كل واحد منهم قبل الضمان على الوجه
 المذكور صحيح أم لا يجب تبصير الضمان اه حل قوله وعينا أي فيما لو كان ضمان عين كالشعوب
 اه عش وفي الشورى قوله وسنأى فلا يصح ضمان أحدنا لغيره من انتهى قوله وسنأى المستتر
 وهو ليس بعرضه لا الانسحاب تنافس المقود وعينه وقدره وهو ما هو معرض لذلك اه عش وهذا تعميم في
 الملازم قوله الا في بديه) ومنها الارش والحكومة اه شرح مر واذا قهرها وجب تحملها كالفرض
 لا يمتها اه شذنا قوله في غالب البلد أي ويرجع ضمانها بالاذن اذا غرمها بما لا يمتها كالفرض
 كاجزائه من المقر اه مر (فرع) هل في الايمان من أرباع من موزونة قبل علم موزنة أو أرباعا
 ما هو لا يعرفه سم اه سم اه عش قوله لأروا في الله شترط الخ ولو لم تكن في مال وارثه دائنه ان
 يبرهه ويكون ضمانا عليه فأروا مائة الضمان وان الدين انتقل الى ذمة الضامن لم يصح الا برأؤه بناء
 على طعن انتقاله للضامن ولم ينتقل اليه ان الضمان بشرط براءة ذمة الاصيل غير صحيح اه شرح مر قوله
 كإبراء هذا اذا كان الابراء غير معاق بالوث اما المعاق بالوث كاذلت فانت برى فوصية وهي تضع الجاهل
 ولو أبرأ من معين معتقدا عدم استحقاقه فتنسب خلاف ذلك برى اه حل قوله في انه يشترط فيه العلم الخ
 فلا بد من علم المبرأ بكسر الراء معطوقا وما للدين فان كان الابراء في معارضة كالمطلوع بأن أبرأه من معاملة في معاقبة
 العاقل فلا بد من علمه ان ضامه البراءة والا فلا يصح اه مر قوله فلا يصح من مجهول ذكر صح في غير
 شرح هذا الكتاب ان علم عدم صحة الابراء من المجهول بالنسبة للدين اما بالنسبة للاخر فصح اه عش
 على مر ولو أبرأ ثم ادعى الجاهل قبل بل ما لنا لاظهار آفاه الرافعي وهو مجهول على ما في الاقوال انه ان يشرى
 الدين لم يقبل والا كد من موزونة قبل وفي الجواهر فهو موعود ان يبي تعدق الصغيرة والمز وجها وارجعها
 في جهلها غير ما قاله القزوي وكذا الكبيرة المبرأة ان دل الحال على جهلها يجوز بذل العوض في مقابلتها ابراء
 فاه لا تلتزم وغيره وعليه في ذلك الدائن العوض المذلول بالبراءة ويرى المدين وطريق الابراء من المجهول ان
 يبره من قدر يعلم انه لا ينقص عن دينه كالفصل في بلطاه أو ينقص ضمانه كفي في الغيبة اذا لم تبلغ الغياب
 الندم والاستغفار فان بلغت لم يصح الابراء منها لا بعد تعيينها بالخصص وتعيينها بغيرها بغيرها حيث اختلف
 به الفرض ولو أبرأ من معين معتقدا عدم استحقاقه فتنسب خلاف ذلك برى اه شرح مر وكسب عليه
 عش قوله ويجوز بذل العوض أي كأن يعطيه أو يماثله في ذمة الابراء ما عليه من الدين اما لو أعطاه
 بعض الدين على ان يبرئ من الباقي فليس من التعويض في شئ بل ما قبضه بعض حقه والباقي في ذمته اه

فبعض القود وحده العطف
 ونحوه او شرط باللازم غيره
 كدين جماله ونجم كتابة فلا
 يصح ضمانه (وعلم) للضامن
 (ب) جنسا وقدرا وصفة وعينا
 فلا يصح ضمان مجهول بشئ
 منها لانه اتيان مال في الذمة
 بقدر فاشبه البيع وقهوه
 سواء المستر وغيره كدين
 السلم وعن المبيع قبل قبض
 المبيع (الاف بسل ديه)
 فصح ضمانه مع الجهل
 به فتنالها ما عاوضة السن
 والعدولانه قد اغتفر ذلك
 في اثباتها في ذمة الجاني
 فيفتقر في الضمان ويرجع
 في ضمانه الى غالب البلد
 كإبراء في انه يشترط فيه العلم
 بالبرأئه فلا يصح من مجهول

وكتب أيضا بقرائه وبلغه في تلك الدائن عبارة الشرح قبل فصل العار بقى الماخذ التي تنصها وانكار حق الغير حرام فلو
 بذل له منكر المالك بقرائه لم يصح بل يجرم بذله وأخذ لذلك ولا يكون به مقرا بالجرم به ان كسج وغيره
 ووجه صاحب الاقرار انه اقرار بشرط حال في الحاد من بني النضر بل بين ان يعتقد فساد الصلح فيصير أو يجهل
 فلا يكون نشأته في المنشآت على العقود الفاسدة اه اقول يمكن ان يصور ما هذا الجواب في ذلك بالاولا فاعلمنا
 قبل العقد ثم قدم ذلك قبل البراءة أو بعدها فلو قال أو رأيت على ان تعطني كذا كان كالموالاتا مستلحا على ان
 تنزل على ان لك على كذا فكيف قيل في ذلك بالباطل ان لا يشبهه على الشرط يقال هنا كذلك لا تشمل البراءة
 على الشرط فلا يراجع اه وكتب ايضا قوله والاستغفار رأى المغتاب اه حج كان يقول استغفرا لفلان
 أو اللهم اغفر له ووجه ان هذا الكلام في غيبة البايع الما قبل وأما غيبة الصبي فهل يقال فيه ان مثل ذلك التفصيل
 وهو انما اذا بلغته فلا بد من بلوغه وذكر حاله وذكر من ذكره عندنا أيضا بلوغه لان براءته قبل البلوغ
 غير صحيحة أو يكفي مجرد الاستغفار حالما طلق هذا الاستغفار منه الا ان فيه نظرا والاخر الاول وقال سم
 على حج أطلق السوطي فيمن كان رجلا في أهله ربا وغيره انه لا نعم التوبة منه الا بالشرط الا ان يقولها
 استعماله بعد ان يبرئه بعينه ثم له حالان أحدهما ان لا يكون على المراء في ذلك ضرر بان كرهها فهذا كما
 وصفنا والثاني ان يكون عليها في ذلك ضرر بان تكون معاودة هذا اقد يتوقف فيه لانه ساع بازاء ضرره في
 الاخره بضرر المراء في الدنيا والضرر لا يزال بالضرر فيصير انه لا يبرئ في هذه الحالة اخباره وان أدى الى
 بقاء ضرره في الاخره فيصير ان يكون ذلك ضررا ويحكم بفسخه فوجه اذا علم الله منه حسن النية فيصير ان يكلف
 الاخبار به في هذه الحالة ولكن يذكر مع ما ياتي في الضرر عنها بيان يذكر انه كرهها ويجوز ان يكتب بمثل ذلك
 وهذا في جميع بن المصطنع لكن الاحتياط الاول أظهر عندى ولو خاف من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون
 غيره فليقلل من ذلك لان لا يكون عذرا لان التخلص من عذاب الاخره بضرر الدنيا مطلوب فيصير ان يقال انه
 بعد ذلك ولو برحى من فضل الله تعالى أن يرضى عنه خصمه اذا علم منه حسن نيته ولو لم يرض صاحب الحق في
 الغيبة والزنا ونحوهما ان يعفو الا ببدل ماله فيه بذله سبحانه في خلاص ذمته ثم رأيت الغزالي قال فيمن خافه في
 أهله أو ولده أو نحو ذلك لا يستحل ولا يظهره فيه ولا يفتنوه في مثل ذلك فزع الى الله عليه فيه عنك اه
 باختصار اقول والاخر ما اقتضاه كلام الغزالي حتى لو أكره المراء على الزنا لا يبرئ في ذكر ذلك ولو جعلنا الم
 يابيه من غير ما ياتي من ذلك عرضها أو بقي ولو اغتلب خيرا فهل يسوغ الدعاء له بالمغفرة ليتخلص هو من اثم
 الغيبة أولا ويكتفى بالنسبة لا اشتتاع الدعاء بالمغفرة للكافر كل بمحتمل والاخر ان يدعو له بمغفرة غير الشرط
 أو كثره المال أو نحوهم مع الندم وقع السؤال عما لو أتى به غيره فهل يتغير بذلك وان كان فيه اظهار التوب
 ما صنع أولا ويكتفى بالنسبة فليقلل من ذلك لان لا يكون عذرا لان التخلص من عذاب الاخره بضرر الدنيا مطلوب فيصير ان يقال انه
 في ذلك انضار العمارة ولا هاهنا متين لذلك وكذلك الهبة اه وكتب ايضا قوله وتبين حاضر معاهد ما
 لا يحصى عنه ولو مات بعد ان بلغته وقبل الاراس من الم يصح ابراءه وارثه بخلافه في المال اه مر اه سم على
 حج قوله فلا يصح من مجهول نعم لا أثر لجهل يمكن معرفته كذا من ضمن حصته من تركته ثم لا يصح لانه وان
 جهل قدر حصته لكن يعلم قدر التركة اه شرح مر وقد علم انه لا يصح ضمن المجهول وان أمكنت معرفته
 فانتظر الفرق بينه وبين الاراموله ان الضمان لكونه اثباتا في القيمة يتحاط له بالاحتياط لا الاراء اذ قد
 يتقلب فيه معنى الاستقاط اه عس على مر قوله بناء على انه علم المدين المالح أى فاشترط عليه ولو
 يتناب على القول الاخر وهو انه استقطا لم يشترط عليه بل لم يمتنع هذا وانما لم يشترط قبول المدين نظر الشبهة
 الامتاط وانما غلبوا في حله شائبة التمسك وفي قوله شائبة الاستقاط لان القول أدون الاثرى الى اختيار كثير
 من اصحاب حوازي الما طاف نحو البيوع والهبة ولم يتناب واجهه يدع الغائب وجهه اه شرح مر قوله

بناء على انه تخلى المدين
 ماله عنه

فشرط علمهما به أي أن وقع ضمنه ما يوجب كماله فان وقع في غيره اشترط علم المرئ بالكسر فقط اه
 هـ قوله ادخل الطرف الاول أي يختلف الطرف الثاني فان قال من واحد الماتة الأولى أن يخرج
 واحدا وان كان من جنس ما قبله لان قولهم الغاية اذا كانت من جنس المتبعضات يجوز على الامور
 الاعتبارية وما يقع فيه من الامور الاتزامية ولا يعارض ما يأتي في الطلاق انه اذا طلق زوجته مات
 طالق من واحدة نال ثلاث طلقت ثلاثا لان الطلاق محصور في العدد المذكور فالظاهر استيفاء بخلاف الدين
 اه حل (قوله لانه مبدأ الاتزام) أي فهو كالأصل المبني عليه وانخرج الغاية عن الأصل لانه الطرف المستغنى
 عنه وعناية اليقين أو الظن القوي بقوى انجراح العيب اه شوري (قوله كبر او نذر) ومثلهما سائر
 التصرفات لانه حيث حل المجهول على جملة ما قبل الغاية كان كالمعين اه عرش على مر (قوله ينصب أو
 غيره) دخل فيه ما هو مضمون ضمان كالمعار والسبام وما هو مضمون ضمان عقد البيع في يد البائع
 والثمن المعين في المشتري اه عرش (قوله وبدن نائب) أقرده بالذكر لينة على الخلاف فيه ولان
 الفرض منه بيان المسافة التي يعتبرا احضارها منها والفرض من ذكر من يستحق حضوره بيان صفة المكفول
 وبالحفاظ على الانصاف أحد ما من الاسم اه عرش وعبارة الشوري المراد بالغائب من لا يستحق
 حضوره لفته بان طالت المسافة أو كان ثم أي في مجلس غيبته حكم أو المراد به الغائب طلقا كان يستحق
 حضوره وعلى هذا المراد يستحق حضوره المقدم فقط تأمل كاتبه اه شوري (قوله ولين من يستحق
 حضوره في مجلس حكم) أي في محل الكفالة ودخل فيه كقوله الكفيل فصنع وتصبر بدن من عند مال الغير ولو
 ودعه امتنع من ادائها وفي كلامه يفهم من عنده اختصاصات تجب مع الكفيل بدنه كإفهامه قرا يستحق
 حضوره وربما يقتضي ضيقه من الغائب لانه شرط فيه أن يستحق حضوره من المحل الذي هو فيه أي العين
 وليس كذلك بل لا بد أن يستحق حضوره واستعدي عليه بان كان فوق مسافة العدوى اه حلي (قوله عند الاستعداد)
 كقوله الغائب ولو لم يبرزه الحضور ولو استعدي عليه بان كان فوق مسافة العدوى اه حلي (قوله عند الاستعداد)
 أي الطالب طلقا بقيد كونه من مسافة العدوى اه عرش (قوله أولا ذي) ككبر وكفيل وقن آبن لولاء
 وامر أقل بدعي نكاحها ليشبهه أول نكاحها ليشبهه اه شرح مر (قوله بخلاف عقوبة الله
 تعالى) كخبر وزنا وسرقته و زناه المتعلقة به لانها أمور دون بسترها والسي في اسقة طلقا لما يمكن وان تختم
 استيفاء بما عهدهم الدخيل بخلافه لا بالعصم اه حل (قوله وذكر الضابط) هو قوله وبدن نائب ومن يستحق
 حضوره الخ اه عرش (قوله وانما مع كسافة بدن من ذكر) أي الغائب ومن يستحق حضوره لا بد من
 اذن كل منهما ما هو ضرورة في الغائب أن ياذن قبل غيبته أو يوكل من ياذن اه شرح مر وفي قوله على
 الجلال يكفي اذن الغائب قبل غيبته واذن المحرم ولو في الجلس وبشرط الاذن بالفتا وإشارة الاخر
 لاشارة لظاهر ولو عهدة وبشرط معرفة المكفوله كقوله المحضون له ولا بد من الاذن في الكسافة من الاذن
 في محال التقام فان سكت عنه فسدت ولا يفتي عنه مطلق الاذن لانه شذو مر (قوله كسافة بدن من ذكر)
 قضية اعتبار الاذن في البدن دون العين معتمدا على العين بدون اذن من هي تحت يده وليس مراد بل لا بد من
 اذنه أو اقسده على انتراعه لانه كما قال اه عرش (قوله كسافة بدن من ذكر) واما المكفول
 له فلا يشترط رضاء المكفول ولا اذنه كقوله ضامن المال اه شرح مر (قوله بانه) قضيت اتم بدون الاذن
 بالطله ولو نذر الكفيل على احضار الكفول نذر عليه وقياس ما تقدم من جهة كقوله العين اذا كان قادر على
 انتراعها اصبحت من افعال الأن يفرق بان العين وجوب احضارها من قدر علمه الا يتوقف الاعمال مجرد ضمان الكفيل
 باحضارها والبدن يتوقف على وجوب حضوره على الحق ولا يبعد قلنا عليه لا ابد طلب القاضي من مسافة
 العدوى فمادونته الى انه قد لا يجب الا حضوره ذلك كقوله ما به مانع كرضوا حتى الى اذنه فيجب عليه ما عهدة

فشرط علمهما به
 الفية فيصع الامور
 الجليل يستعمل الماسر (ولو)
 ضمن) كان قال ضمنت
 مما على زيد (من درهم
 الى عشرة رهم) لانها لغزو
 بد ذكر الغاية (في تسعة)
 ادخل الطرف الاول فقط
 لانه مبدأ الاتزام (كقفران
 وقصود) كبر او نذر فان كان
 منهما يصح فمثل ذلك
 تسعة وقولي ونحو من
 ز ياذن وسؤال الاقرار
 ذكرها الأصل في بابه
 (واضح كقوله عن مضمونه)
 بنصب أو غيره أي كسافة
 رده الى مالها وهذا من
 ز ياذن (وبدن نائب) ولو
 بمسافة قصر (و) بدن (من)
 يستحق حضوره في مجلس
 حكم) عند الاستعداد (الحق
 لله تعالى ملكا أو) ملحق
 (آدي) ولو عقوبة
 العامة في ذلك بخلاف
 عقوبة الله تعالى في ذكر
 الضابط من ياذن وانما يصح
 كسافة بدن من ذكر (بانه)
 ولو بنا نائبه والا ففات
 مقصود هاهنا احضار لانه
 لا يبرزه المحضون مع الكفيل
 حيث (ولو) كان من ذكر
 (صياحوه)

المطالب اذا اراد احضاره ولو من موضع لا يجب عليه الحضور لم يكن فوق مسافة العدوى اه عش (قوله
 باذن ولهما) والدمية يعتبر اذن وليه ايضا والفقن يعتبر اذنه اذ ان سيده لكن فيما لا يتوقف على السيد كاتلافه
 الثابت بالبنية اه شرح مر (قوله لانه قد يتحقق احضارهما) هذا وما يقتضي الكفاية ما كان
 استحقاق الحضور وليس كذلك فكان الاولى ان يقال لامة الشهادة على صورته ما لم يعرف احدهما
 وانسبهما اه حل (قوله وبالمطالب الكفيل ولهما) فلو زال الخطر وانزل بعالمه طالبه وهل يجب على
 المكفول الحضور في الاولى حينئذ ومن وثق في الثانية أولا يظهر نعم فالان اذن الولي الاول. كان نية على
 الولي عليه فكانه اذن و يظهر في بعد اذن سيده نعم حتى انه لا يلزم الحضور بمقتضى اذن السيد السابق لان
 اذن السيد ليس بطريق النية عن العبد بخلافه تأمل اه شوى (قوله وبحيوسا) أى سواء
 حبس بحق أم لا خلافا لابن عبيد الحلق حيث قيد بالاول ويؤيده الشارح لتوقع خلاصه اه عش
 على مر (قوله وميتا) وصورته ان يموت من عليه حتى وقد تحمل الشاهد الشهادة على صورته فطلب صاحب
 الحلق احضاره مجلس الحكم ليشهد على صورته فبكت له انسان حتى ينسئل مثلا ثم يحضر مجلس الحكم
 شتىا (قوله وميتا قبل دفنه) أى وضعه في القبر وان لم يجل طيه التراب بعد اذن لم يشترط وجهه قبل الدفن بآل
 يتقرب مدة الاحضار وطاهر كلامه اه اذا اذن قبل موته كان له وارث فبكر له وارث خاص فنظر بيت المال ولو كان
 الوارث غير سائر فلا بد من اذن الناظر ايضا ولو كان محمورا عليه عنده واعتبر اذن الولي ان كان من ورثته
 والا فورثته ومن لا وارث له أصلا كذا عيانت لم يأت في حياته فالأو عدم همه كفايته لان مستر ومكة في
 اه حل (قوله ليشهد) بضم أوله ونفتح ثالثة اه شرح مر (قوله اذن الوارث) أى كل وارث ان يأتى
 الميت في حياته وهذا اذا لم يكن له ولي لاعت قبل موته والاعتبار في تعاقب كان وارثا وان لم يكن له فلا بد من اذن
 الجميع وأما كان الولي غير وارث فلا عبرة بأذنه اه حل (قوله فاعتبر اذنه) أى على الوارث (قوله)
 فان كفل بدن الخ قضية ما في المختار انه انما يتعدى بنفسه اذا كان بمعنى قاله اذا كان بمعنى ضمن تعدى
 بالياء ثم رأيت في مح بعد قول المصنف فان كفل بدن الخ ما فيه عدا كتمه بنفسه لانه بمعنى ضمن لكن قيل
 ان أئمة الفقه لم يستعملوا الامتداد بالياء اه ولعله لم يكتف به الاخصص أما كفل بمعنى قاله على الآية فتمتد بنفسه
 دائما اه عش على مر (قوله بفتح الفاء أقصع من كسرهما) في المصباح كفلت بالمال وبالنفس كفلان
 بلي تفل وكفولا أيضا والادام الكفالة وحكى أبو زيد سماعان العرب بن يافى تعقب وقر بوسكى ابن القطاع
 كفلته وكفلته وكفلت عنه اذا تحملته اه (قوله بدن من عليه) أى أو ضده بالولامة وقوله شرط
 لزومه وشرط كونه أى المال المكفول بسببه مما يصح بدنه فلا تعص بدنه كاتيب بالتجوم ولا بد من عليه
 زكاة على ما قاله الماوردي لكن خالفه الأذرى فبحث بحثه اذا صح ضمانه اه شرح مر وهذا هو
 المتمد اه عش عليه (قوله لعدم لزومه للكفيل) هو وان لم يلزمه لكنه قد يحتاج الى توفيقه كقول غلب
 المكفول ولم يحضره الكفيل فله يجس الى ان يتعذر احضاره أو يوفى المال فلا بد بالاشتراط اه عش بخافة
 ان يحتاج الى التوفيق فيشترط عليه ما يدفع من المال لكثرة اه عش (قوله والجزء الذى لا يعيش بدونه)
 أى فبالا اذا كان حيا فان كل منة فى صورة الرأس لم تكف بذلك لسهولة احضارها كدالى اه حل (قوله)
 ثم من محل التسليم في الكفالة أى سواء كانت كفاية العن أو كفاية البدن بتعظيمه تأمل ومثل هذا يقال في
 الزمان فان عين وقتنا التسليم تعين فان لم يعين للاحضار من أجل على الحلول فله المالك أى وقت اه مر وعش
 من عند قوله ويرأ كفيل بتسليمه الخ اه (قوله فذاك) أى متفق أى ان كان صالحا كما قال بعض المتأخرين ولا
 بان لم يكن صالحا أو كان له مؤنة فلا بد من بيته ولو خرج عن الصلاحية بعده تعين أقر بمحل اليه قياسا على السلم
 وان فرق بعضهم بينهم لا سكان ردها في الدار في البابين على العرف وهو غرض ذلك فمما هو بشرط ان

باذن ولهما لانه قد يتحقق
 احضارهما لأامة الشهادة
 ضلي صورته ما في الاتلاف
 وفيه وبالمطالب الكفيل
 ولبنه باحضارهما عند
 الحاجة اليه (وبحيوسا) وان
 تعدى بمقتضى الفرض في الحال
 كما يجوز للمعسر ضمان المال
 (وميتا) قبل دفنه (ليشهد
 على صورته) اذا تحمل
 الشاهد عليه وكذلك
 ولم يعرف اسمه ونسبه قال في
 المطالب وطارا اشتراط اذن
 الوارث اذا اشتد طنا اذن
 المكفول وطارا ان يحمله
 فيما يعتبر اذنه والا فالحسب
 اذن وليه (فان كفل) بفتح
 الفاء أقصع من كسرهما
 (بدن من عليه) ما لشرط
 لزومه لاعلمه لعدم لزومه
 للكفيل وكالبسدن الجزء
 الشائكة وكالجزء الذى
 لا يعيش بدونه كمراسم ثم
 ان من محل التسليم في
 الكفالة (فذاك) والام أى
 وان لم يعينه (فلهما) بفتح
 فى السلم فيما ويرأ كفيل

بشايه) أي المكفول (فيه) أي في محل التسليم المذكور وان لم يباله فيه لقيامه بمازومه (٢٨٥) (بلا سائل) يتقلب عنه المكفول منه فغ

وجود الحائل لا يبرأ الكفيل
فان أتى به غير محل التسليم
لم يسلم المستحق الثبوت
كانه فرض في الاستناع
والإظهار كمال الشيطان
لزم القبول فان امتنع رفعه
الحاكم يرض عنه فان
قد أشهد شاهدان أنه سلمه
(كسليمه نفسه عن جهة
الكفيل) فان الكفيل يبرأ به
حيث لحائل كإبراهيم الضمان
بأداء الأصل فلا يكتفى
بجرد حضوره وتسليمه
نفسه مع وجود حائل
والصدق في هذه بعدم
الحائز من زائد ولو سلمه
أجنبي عن جهة الكفيل
برئان كان بانه أو شقه
الدائن (فان يبرأ لزمه الحضور
ان أمكن) بأن عرف بمحل
وأن الطريق لا سائل ولو
كان بمسافة لتصرفه ان يمكن
ذلك لم يلزمه احضاره لغيره
وتعبري بأن أمكن أوله من
تعبيره بمجا كره ومحل
مدته) أي مداه احضاره بأن
عمل مدته به وابيه على
الصدق فظاهر انه ان كان
السرطو يلا أهل مدته
أهل مدته لا يسافر وهي ثلاثة أيام
غير يوم النحول والخروج
(ثمان) مضت المداه المذكورة
ولم يحضره حبس) الى
ان يتعد احضار المكفول
بمرتبة أو وفي الدين
فان وفاه من حضر المكفول

بأذن فيه المكفول بعده فيما يظهر كبحسب الاذنى فان لم يأذن فسدت ولا يخفى عن ذلك ساقط الاذن في
الكفلة وقد توقف في مساواة كونه أم لا وقوله والا فلهما أي ان صلح اه شرح مر (قوله بتسليمه)
أي المكفول أي من عين أو بدن اه حج أي وان لم يقل عن الكفلة كما اقتضاه من حيث أطلق في هذه
وفصل في التي بعدها اه حل وقوله أي في محل التسليم المذكور أي وفي زمانه المعين بالاتفاق عليه فاذا جاءه
في غير الزمان المذكور كان فيه التفصيل فيما لو أتى به في غير المكان المذكور اه (قوله المذكور) أي في قوله
ثم ان عين محل تسليم اه (قوله بلا سائل) ومنه أي من عدم الحائل حبس عن نفسه الكفيل بسلمه للمكفول
له وهو أي المكفول بحسب محقق المكان احضار موطالت بتخلاف ما لو كان محبوسا فخرجت لتعذر
تسليمه فالحبس حيث ضمن الحائل اه شرح مر ولو سلمه الكفيل وادعى انه لم يكن ثم حائل وقال المكفول
له ما سلمت الا وهما الحائل ففي قبول قوله وجهان ويبرأ بالبيع والقرض اذا اختار في ذلك وأما ما
تصدق الكفيل فيمنه ان الأصل عدم الحائل اه شوري (قوله كسليمه نفسه) أي البالغ
العاقل وكان يقول للمكفول له سلمت نفسي عن جهة الكفيل ولو في غير محل التسليم وزنه العين حيث
لا فرض في الاستناع من تسلمه وتخرج بالبالغ العاقل الصبي والمجنون فاذا سلم كل نفسه لغيره الا ان رضي به
المكفول له ولو ضمن له احضاره كماله بل لم يلزمه احضاره الامر واحد لانه فيما يدها ملق الضمان على
طالب المكفول له وتعلق الضمان بطله حال البقعي خال شيئا وهو الوجه وان نظره من مقتضى اللغة
تعلق أصل الضمان على الطالب وتعلقه بمسألة من أصله اه حل ه (تنبيه) ظاهر كلامهم اشتراط
العلمي حالاً لا قبالة ويفرق بأن يجبي وهذا وحده لا فرض فيه فاشترط لفظ لا يختلف بين المكفول
به فلا يحتاج لفظ وتعلق وان التمسك في القبض لا بدقها من لفظ يدل عليها اختلاف الوضع بين يدى الكفيل
كإبراهيم ان أحضره بقدر محل التسليم فلا بد من لفظ يدل على ثبوت له حيث ذهب يظهر اه حج (قوله كسليمه
نفسه عن جهة كفيل) بخلاف ما لو سلم نفسه عن غير هادئ سلم عن نفسه أو أطلق ويبقى النظر فيما لو سلم نفسه
عن نوع الكفيل هل يبرأ بذلك الكفيل أم لا الوجه عدم البراءة كما يعلم من الحكم فيما لو تكفل به وحلن
فاحضرا أحد همام تعمله في كلام شيخنا اه شوري وعبارة شخصه ولو تكفل به اثنان معا وأمر بتفاسله
أحدهما لم يبرأ الا سحر وان قال سلمته عن صاحبي اه (قوله أو قبلة الدائن) أي من له الحق ليشمل مستحق
القود ومثلا ولو قال للمكفول له الكفيل أو ائتلك من حتى برئ أو قال لاحق لي على الأصل أو قبلة برئ كل من
الأصيل والكفيل اه حل (قوله فان غلبه احضار ان أمكن) وما يغرمه الكفيل من وقتا لآخر
هذه الحالة في مال نفسه هو وأما ما يحتاجه المكفول من وقت السفر في وجهه هو لانه لا يذوق الكفلة قد
التم الحضور مع الكفيل ومن لازم الحضور صرف ما يحتاج اليه اه من شرح مر وعش عليه (قوله فالحل
يمكن ذلك الخ) ولا يكتف السقرا في الناحية التي عدل ذهابه اليها وجهل خصوص القرية التي هو بالبحث
عن الموضوع الذي هو اه ع ش على مر (قوله وطره انه ان كان السرطو يلا) أي مسافة التصرف أكثر
أهل مدته أهلة المسافر أعز يادعي ذلك الاستراحة والتجهيز وعمل لا تتطاول مدته أيامهم وعند النظر
الشديد والوحل الشديد الذي لا بد للمعهادة فلا يحبس مع هذا الاعتدال اه حل (قوله مدته أهلة
المسافر) أي المداه التي لا تطوع السفر هي مائة أو أربعة أيام فصاح يقول الشارح هو يوم ثلاثة الخ ما لم يوافقها
ودون الاربعة (قوله أو في الدين) أي من تلقاه نفسه لانه لا يطلب به (قوله فالتجته ان له الاسترداد) أي لم يادعه
ان كان قابلا وله ان كان الفالان ليس متبرعا لاداء لانه لو لم يطلب حبس بقصد الوفاء عنه قال شيخنا
ويجوز كأخذه في الدين بلحق بمحضره وتعدا الحضور بوجوه حتى يرجع به وليس له الرجوع على المكفول
لوقد استردا كما كتبه الشيخ على شرح الرضا اه حل وفي ع ش على مر ولو تعدا استرداده

(٩ - سجل - نهج لث) قال الإسني فالتجته ان له الاسترداد (ولا يطلب كفيل بحال) ولا تقبوه كإبراهيم بالولي وان فاضا التسليم بعت

من المؤدى اليه فهل يرجع على المكفول لأن أداء عنه ميثم القرض الضمني له أو لأنه لم يراعى الأداء جهة
المكفول بل مطلقته نفسه فتقبله لها من الجنس كل بمثل والثاني أقرب اهـ ج ١٥ (قوله أو غيره) أى بمثل
وضعه أو أضافته عندهم منعه قاله في الطلب وكتب أيضاً وغيره كصروته بمكان لا يمكن احضار منه أو بمثل
مكانه من كل وجهه أو بمضى مدته بحكم معها عوته اهـ شوىرى (قوله وهذا أعم) أى لأن الموت ليس يتبدل وأولى
من قوله إذا مات الخ لأنه يقتضى أنه إذا مات ولم يدفن أنه يطلب وليس كذلك اهـ شخنا الكرن بنافى هذا عبارة
مر وأصلها وانما ذكر الدفن لأنه قبله قد يطلب باحضاره لا لشيء ادعى صورته بغير اهـ بصر وقوله فليعلم لا يظهر
وجه الاول بيقينه ان فرض المسئلة أنه لا يطلب الكفيل بالمال وهذا يشمل ما قبل الدفن وأما ما قبله
لاحضار ليشهد على صورته فشيء آخر (قوله ولو شرط أنه يفرغ الخ) وصورته كما قاله الاسنوى عن الماوردى
ان يقول كلفت بدنه بشرط التفرغ أو على أنى أغرم أو نحوه فلا يقال كلفت بدنه فان مات فعلى المال صحت الكفالة
وبطل التزام المال لأنه وعد فليقوا الا ان يريد بذلك الشرط والابطال الكفالة أيضاً لو قال كلفت لك نفسه
على ان مات فالتزامه بطلب الكفالة والضمان لأنه شرط بقاءها أيضاً اهـ شرح مر باختصار ولو
قال كلفت بدنه وضمت ما عليه فهي كالة وضمان مصححان اهـ شخنا حرف (قوله والضمان والكفالة)
صعفاً الكفالة على الضمان وهم التفرغ وهو يختلف الضمان أول الباب من انهما قسم من الضمان
ويكن الجواب بأنه انما جرى على القول بطل الكفالة فثبتته أو أنه من صعفاً الشخص على الاعمال بناء على قول
الماوردى في الكفالة أو على قول غيره في الضمان اهـ عرش (قوله وفي معناه الكفالة) أى سواء صدرت من
ناطق أو آخرى وسواء كان لاخرى اشارة مفعلة أو لا فهي أى الكفاية كناية مطلقاً وانضم اليها فرائض
لاتصيرها صريحاً اهن عرش على مر (قوله أو تطلونه) والتميز الخ ظاهر كلامهم أنه بشرط لصراحة
هذه اللفاظ ذكر المال فحوصلت فلا نلن فيه ذكر المال كناية فيما يظهر اهـ شرح مر وكتب عليه
عرش قوله فيما يظهر أى فان قوى به ضمان المال وعرف قدره وصح والا فلا قال ع محاسبه أنه اذا لم يرد
ضمن المال حل على كالة البدن لأنه لا يشترط لصحته معرفة قدر المال المضمون اهـ وقد يجعل كلام
الشارح على أنه اذا لم يرد بمأذ صك التزماً كان لغوا ونوى التزام المال أو البدن على بما لو لم يرد
الاتزام لا يقيد بالمال ولا البدن وحل على البدن (قوله المهور) ليس من لفظ الضمان بل مراده الاشارة الى
ان الالم مهدية لما يصح صحتها وكفالت له لا مطلق المال أو الشخص فلا بد ان يقول المال الذى على فلان
أو الشخص الذى هو فلان بدليل انها كلها صراخ كبايى اهـ قل على الجلال وبعبارة ج مع المتأ وأناً
بالمال الذى على زيد مثلاً أو باحضار الشخص الذى هو فلان وانما قيدت المال والشخص بما ذكرته لما
هو واضع انه لا يكتفى ذكر ما فى المتن وحده فلن قلت يحصل على ما اذا قال ذلك به بد كره ما وتكون آل العهد
الذكرى بل وان لم يجر لها ذكر جلا لها على العهد الذى قلت لا يصح هذا الجلو وان وجهه قول الشارح
للمهود بل الذى يقضاه فيها كناية لما سر أول الباب لا لا يقرر بنفى الصراحة انتهت (قوله وكما صراخ)
ومنها التى عند فلان على يختلف عندى فهو كناية وكذا ما ثبتت فلا نا وضمان فلان على اودن فلان الى أو
عندى فان نوى في ذلك المال لم اربد البدن لزم والالفاظ شتى فى الثانية فنظر اهـ قل على الجلال قوله
ببخل فلان الى ونحوه) كعندى وهذا يختص قوله وكما صراخ أى فهمى كناية وقوله الاملا لا يشعر أى
لامر بمحاول كناية لأنه جعل المشعر شاملاً لها مقوله وشلا عن قربنة ايراد من غير النية فيكون هذا ونحوه عند
عدم الترتيب لا صريحاً ولا كناية هكذا ينبغي ان يفهم كلامه وأما جل الترتيب فله على النية كما على مر فلا
يناسب سباق كلامه لان مقتضى التسليم حيث أنه عند الترتيب كناية وهو قد جعله خارجاً من المشعر
الشامل للمهرج والكناية والحاصل ان فى تفسير الترتيب قولان قبل ان يغلب الترتيب على ج وهو المناسب

أو غيره لانه لم يرد موهذا
أهم وأولى من قوله اذا مات
ودفن لا يطلب الكفيل
بالمال (ولو شرط أنه يفرغه)
أى المال ولو لم يرد ان مات
التسامى المكفول (لم يفرغ)
الكفالة لان ذلك خلاف
مقتضاها (د) شرط فى
الصيغة والضمان والكفالة
(لغة) صريح أو كناية (شرح
بالتزام لان الرضا لا يعرف
الانه وفى معناه الكفاية مع
نية وإشارة آخرى مفهومة
(كعندى ذلك عليه) أى
على فلان (أو تطلونه أو
تطلونه أو تطلونه بدنه أو
أنا بالمال المهور) أو
بأحضار الشخص المهور
(ضامن أو كفيل) أو زعيم
وكما صراخ بخلاف دين
فلان الونحوه ما ملأنا من
بالتزام نحو أودى المال أو
أحضار الشخص وشلا عن
قربنة فلين بضمين

بل وعد (ولا يصح) أى
 الضمان والكفالة (بشرط
 راءة أصل) للتعاقب
 مقتضاها والتمريض
 بالتأسيس من زباني (ولا
 بتعليق) نحو إذا جاء الغد
 فقد وضعت ماعلى فلان
 أو كلفت بده (ولا (وقيت)
 نحو أناضامن ماعلى فلان
 أو كفل بده إلى شهر فإذا
 مضى برئت وهذا بالنسبة
 الضمان من زباني (ولو
 كفل) لمن غيره (وأجل
 الحضارة) (ب) أجل
 (ده لوم صح) للحاجة
 أنا كفل فلان أحضر بده
 شهر كضمان حاله وحالا
 به أى بأجل معلوم فله
 يصح ويثبت لأجل حق
 الضمان (وعكسه) أى
 ضمان المؤجل حال ذلك
 لأن الضمان تبرع فحصل
 فيه اختلاف الدينين في
 الصفة المعالجة (ولا يلزم
 الضمان تعجيل) للمضمون
 وإن التزمه حالا بكل التزمه
 الأصل ولزم من المؤجل
 إلى شهر مؤجل إلى شهرين
 فهو ضمان حال مؤجل
 أو كفه كضمان المؤجل
 حالا (ولستحق) الدين سواء
 أكلن هو المضمون له أم
 وارثه (مطالبة ضمان
 وأصيل) بالدين

هنا وقيل إنها النية وحري عليه حر وهو لا يناسب هنا اه ثم أتت بقط شيئا لا يشوب ما عساه المعتقد
 أنه كاية وإنما عساه انصعب الشارح فيه فأن وحقت النية انعقدت سواء وجدت قرينة كل بقول الضامن
 أنكأنف من الدائن يصح مثلا فيقول لا استأنا أؤدى المال أتم فلا تجد تأمل اه وعبرة حل وينبغي
 أن يكون المراد بالقرينة في كلام الشارح يزاد على النسبة لا مجرد النية كما يقول شيخنا كج لأنه يلزم عليه
 استواء ما يشعر بالانتماء وغيره إذا ما يشعر بالانتماء يكون كأي لا بد قسمين النية فلا تنكف النية فيها
 لا يشعر بالانتماء ولو قال على خدعت به التزام الضمان أو الكفالة في صحت نقل عن شيخنا أن المراد بالقرينة عند
 ابن الرفعة النية لا غير انتهت (قوله بل وعد) أى ما لم يرد به الالتزام فلما أضاف القرينة عند من غيرهم لا يتوعد على ما
 ذكرناه لا بشرط قبول المستحق لكنه يرد بده على المعتقد اه قل على الجلال (قوله بشرط راءة أصل)
 هو ظاهر في الضمان ومعناه في الكفالة بشرط راءة الكفيل بأن يقول تكفلت بأحضار من عليه الدين على أن
 من تكفل به قبل برئ اه عش وعبرة شيئا قوله بشرط راءة أصل هذا ظاهر بالنسبة لضمان الدين فإن
 الأصل هو من عليه الدين فلا يصح الضمان بشرط أنه يبرأ من الدين وأما الكفيل فلا يشال له أصل فلا يثبت أن
 يقال فيه بشرط راءة الأصل إذا انضام انما يصح أحضاره فكان الظاهر أن يقول بشرط راءة أصل أو كفيل
 وبصورهما إذا كان الشارط لهذا الشرط كفل خصا فقد كفه غيره فله فيكفله الثاني بشرط راءة الكفيل الأول
 من الكفالة (قوله ولا يتعلق) ومن التعلق فثبتت فلا تأن شئت بخلاف بعثت فلا تأن شئت من هذا تصريح
 بالواقع اه ايعاب اه شورى (قوله ولا يتعلق وقوت) وكذا الإراءة إذا قال أرأيتك في الدنيا دون
 الآخر فلا في الجعالة كذا ردن عسدي فأنشئ من ديني فإذ اردى والى الوصبة كفل أنا كلف بده
 مؤق أو أدامت فأنشئ من ديني أو أدامت فأنشئ من ديني أو أدامت فأنشئ من ديني أو أدامت فأنشئ من ديني
 عه اه سم (قوله ولا يتعلق وقوت) ولا يجوز شرط اختيار الضمان أو الكفيل أو الاجتناب لما فيه
 مقصودهما من غير حاجة إلى أن الماتزم فبهما على يمين من التزم اه شرح حر (قوله مؤجل به) وبغلاف
 ما لو رهن بدنه مال بشرط في الزه أجزأ أو عكسه حيث لم يصح مع أن كلا وثيقة بأن الرهن عين بوى لا تقبل
 تأجلا ولا حلالا والضمان ضم فذمة قلته والذمة فإله لا التزام الحال مؤجلا وعكسه اه شرح حر وأصل
 الأشكال للسبب وأجل عنه الشيخ عجرة أنه بما ذكره الشيخ وكتب على قوله والضمان ضم فذمة الخ فيضان
 السكالك في الضمان المتعلق بالذمة فقط أما ما يتعلق بالسكن فقط فلو حاه أنه كاله في غير شال به الفرق المذكور
 ويدل به ما في كلامهم فبما لو أعارضا ليرهن على دين ظلم م صرحوا فيها بأنه ضمان من دين عين ولا يسبيل إلى
 التاحيل حينئذ تنظر الذمة وينت في العين تبعا أو في الذمة فقط ويطل شرط في العين أو يلى ويتعلق به
 على سبيل الحلال فليتا مثل ش (قوله وعكسه) أى وكفكاه من حرو ويزع الخافض وان الضمان والالتزام
 فاعل مع المقدراى مع عكسه أو على التمسيد أخبر بخلاف أى وعكسه كذلك اه شورى (قوله وعكسه)
 الاختلاف ظاهر فيما بين الضمان والحال مؤجلا ما عكسه فلا يظهر فبذلك لعدم زيم التعجيل الضمان والاختلاف
 بينهما إنما هو في مجرد التسمية اه عش (قوله فحصل فيه اختلاف الدينين الخ) قال السبكي ألمان الدين
 الذى على الأصل هو الذى على الضمان كقرض الكفالة الواجب على جماعة فهو واحدا باعتبار ذاته ويتعد
 بالإضافة إلى هذا وإلى هذا فلهذا أجل على هذا دون هذا أو يمكن ثبوته فحق هذا مؤجلا وفى حق الآخر حالا
 اه سم (قوله ولا يلزم الضمان تعجيل) فثبت الإيجل في مضمون وارثه بعد المضمون دافى وجه الوجهين كما رجه
 صاحب التجميع في شرحه اه شرح حر (قوله وإن التزمه حالا) وإذا مات الأصل حل عليه ما هذا استثنى من
 كلامه إلا فى حل (قوله مطالبة ضمان) أى له وحلى الله عليه وسأل التزم غلام بكسائى بده وسأل الله
 لا يطالب الضمان إلا بعد الإيجز من المضمون عنه اه (فرع) من الواقع مقتضى طالب الضمان قبله

بشراء فاسد فلو قال له اقض به ما مضته حتى كان وكبلا والمال في يده أمانة ١٢ حل (قوله ولا يحبس الاصل)
 أي وليس للضامن حبس الاصل وله طلب حبسه مع ما بين قول الحاكم احبسني وان كان لا يجانب ذلك له
 وفي عندهم ما ع ذلك وكتب ايضا له مطالبة الاصل وفادته مطالبة بمسئلة احضار مجلس الحكم وتقسيمه اذا
 امتنع حيث كان مورا كائين بل في مطالبة الفرع لاصله يدينه ١٣ حل (قوله ولا يرسم عليه) أي
 لا يلزمه وصار شرح حر نعم ليس له حبسه ان حبس ولا يلزمه فتأديتها احضار مجلس الحاكم وتقسيمه
 بالامتناع اذا ثبت له مال ١٤ وصار سم قوله ولا يرسم عليه قبل فلا فائدة له مطالبة بحشد لانه لا يالها
 وأجيب بان فادته احضار مجلس الحكم وتقسيمه اذا امتنع أي مع البسار كما هو ظاهر ان ثبت (قوله من غير
 سهم الغارمين) بخلاف ما اذا غرم منه وصورة غرمه مع كون الضمان بالاذن ان يكون الضامن والاصيل
 معبرين ١٥ شوري وصار المثل في قسم الزكاة لغارم مدين لنفسه في مباح اليان قالوا وضمانان
 أعسر مع الاصل أو وحده وكانت شرعا تثبت (قوله ورجوع عليه) وحيث ثبت الرجوع حكمه كاقترض
 حتى رد في التقرض مثله صورة وذلك معني قول الرافعي رحمه الله ان الاداء في ضمنه اقراض ١٦ (فرع) ١٧
 لو نهى عن الاداء فان كان بعد الضمان لم يؤثر أوقبله وبعد الاذن كان رجوعه عنه أوع ان كان مفسدا
 فله الا ان يرضى عليه يتخلفا في شرح الارشاد ١٨ حر (فرع) ١٩ في شرح الارشاد استخرا لوضعه بعد
 من يدينه لانه وأدى بعد العتق لم يرجع على آجره حتى انتهاء المد لا يرجع بالوجه بغيره وكذا لو ضمن عن قته
 بانه وأدى قبل عتقه أو عن مكانه وأدى بعد تغيره لان السبيل لا يثبت له على عبده من ٢٠ وقضية بتضمنه
 من قته يكون الاداء قبل العتق بعد التغير انه لو أدى بعد العتق وقبل التغير رجوع ووافقه التعليل المذكور
 وهو قوله قريب فلياحجم وعندي شك ان حر خر خلافة في غير المكاتب ٢١ (فرع) ٢٢ ضمن بالاذن
 ثم نذر ان لا يرجع اذا أدى ثم أدى لم يرجع ولو ضمن بالاذن ثم نذر الاداء ثم أدى لم يرجع فله الجلال البلية
 لان الاداء صار واجبا فخرج الاداء عن الواجب ونزع حر في نفس انفق اذ نذر ان الاداء واجب والواجب
 لا يصح نذره ٢٣ وقد رد عليه انه ما يجب الاداء بالطلب فله لا وجوب فيعتد وقد يدفع عنه ذلك كما كان
 صلاة الظاهر في أول وقتها واجبة الاداء مع توقف وجوب ادائها على ضيقه ومع ذلك لا يستند نذرها لغير
 ٢٤ سم (قوله ورجوع عليه) يعني ورث الضامن الذي رجوع به عليه ٢٥ شرح حر أي سواء ضمن بالاذن
 أبديته لانه عبارة ومع ذلك هو باق في ذمة الاصل وانما حر بالرجوع وان كانت الصورة انه لم يوشأ لانهم
 نزلوا انتقال الدين له بالارث منزلة الاداء كما صرحوا به ٢٦ رشدي عليه (قوله وان لم ياذن في الاداء) أي ولم
 ينهه عنه فان نهى فان كان بعد الضمان فلا يؤثر في رجوع عليه أو قبله فان انفصل عن الاذن في الضمان فهو
 رجوع عنه والابان وارن النسي الاذن في الضمان فله يسد الاذن في الضمان فاذن من كل كنه ضمن من
 غير اذن فلا يرجع ٢٧ حل (قوله وادعوه) شرح حر (قوله دون الضمان) والاولى ما قال بان فيها
 فالخاص ان له ان ضمن بالاذن رجوع معطافا وان ضمن بغير الاذن لم يرجع معطافا أي سواء أدى بالاذن أو لا (قوله
 نعم ان اذن له في الاداء) أي وهو ضامن بغير اذن وقوله رجوع أي ان أدى عن الابان أي عن جهة
 الضمان بغير اذن فلا يرجع وينبغي ان تكون صورة الاطلاق كمسورة الاذن وكتب أيضا عن قوله رجوع
 ظاهر ولو عن جهة الضمان ٢٨ حل (قوله على زيد وغائب) الغائب ليس بشرط وكذا الائتن فلا وادعى على
 واحد ان ضمن بالاذن وأما بنية بذلك فكأنه لم يرجع لانه ما ظلم برعاه ٢٩ شوري (قوله وهما متضمنان)
 معطوف في المعنى على اتفاقهم من جهة الدعوى (قوله وهما متضمنان) أي كل منهما ضامن الاستم بحسنة
 فيكون كل منهما مطالبا بالاداء لتمامه في النصف فوضنا في النصف لكن قوله متضمنان ليس بشد بل مثله
 ما لو كان زيد عليه حسنة وضامن الغائب يتحسنة فدار التصوري كون الحاضر مطالبا بالاداء لتمامه

ولا يحبس الاصل وان حبس
 ولا يرسم عليه (و) فان غرم
 من غير سهم الغارمين
 (رجوع عليه) أي على
 الاصل وان لم ياذن في الاداء
 لانه اذنه في سببه بخلاف
 ما لو اذنه في الاداء دون
 الضمان لا رجوع له لان
 الاداء سببه الضمان ولم ياذن
 نفسه ثم ان اذن في الاداء
 بشرط الرجوع رجع
 ولو أدى على زيد وغائب انما
 وهما متضمنان بالاذن وأما
 بذلك يستتبع وأخذ الاصل
 زيد فان لم يكسب البينة
 رجوع على الغائب بنصفها
 ولا فلا فلا تغاير برعي فلا
 يرجع على غير ظلمه وخبر
 مقام الاذن والضمان اداء

وضمانا وقوله فان لم يكذب أى الحاضر الذى هو زيد وقوله والاى بان كذب البينة مشمله لما وادى على البائن
انه أخذ خمسة من الغائب لانه حينئذ معترف بانه أخذ هامة علم (قوله الأب الجلد) أى لان كلاهما يقدر
على تخليق فرعه فاذا أدى نية الرجوع فكله أقرضه له وقبض له ثم أداه عنه اه عش (قوله لم يرجع
الابن اعلم) قضية هذا مع ما تقدم من انه حيث ثبت الرجوع عكسه حكم القرض الخ ان يرجع بئس
التوب فيجتها اه عش على مر وهو المتبادر من قول الشارح لانه الذى بذله وعبره الشورى قوله لم
يرجع الابن اعلم أى كالتقضى فيرجع بئس المتلى وكذا بئس المتقوم صورة تأمل اهمر وفي سم مانصه
قوله ولو صالح عن الدين الخ عبارة الرضى وشرحه فلو صالح الضامن المستحق عن الالف المضمونة به بذر جمع
باقى الامر من الالف وبقية العبد يوم الاداء وقس عليه فلو صالح المضمون عشرة دراهم بثوب قيمته خمسة أو من
خمس دراهم بثوب قيمته عشرة فلا يرجع الالف بغير رضى وفى الأولى ولو تبرع بالزاد عليها الثانية
اه (قوله لم يرجع) أى لان الدين لم يسقط على الزايع اشورى أى وأما على المرجوح فقد علمه الشارح
(قوله وان قلنا بالرجوع الخ) المقتدان الصلح على التبراط وان الدين بق اه عش وفي شرح الرضى
فلا يبرأ المسلم بكودفم الجزئ منه اه (قوله لتعلقه) أى المصاحفة اه عش (قوله وحالة الضامن الخ)
ظاهر حصل المطالبة كالأداء بثوب أو جوع قبل دفع الحال عليه لانه لا يمكن قوجه بان المطالبة تقتضى
انتقال الحق وفرغ ذمة المبيع اه سم وان ارأى برب الدين الذى هو الحال على عليه يرجع الضامن لانه
ظاهر ما كان عليه وهو ما كان فى ذمة الحال عليه ولو أسال المضمون له على الضامن فأبى الحال لم يكن لضمين
الرجوع لانه لم يفرم شيئاً خلافاً للعلل الباقية اه حل (قوله فى ثبوت الرجوع) أى ان ضمن بالاذن
وعدهم أى ان ضمن بغيره أى فى ثبوت الرجوع عن ان لم يصلح يفرم وعدهم ان عليه اه (قوله بمائة) أى من
جملة المضمون وقوله فانه يرجع بها أى بالمائة لا بقيمة الثوب ولو كانت أكثر أو أقل اه (قوله أو بالمائة
المضمونة) اعلم ان فى حقيقة هذا البيع خلافاً لخيار النوى الصفة قال السبكي وبشكل على القائل الفساد
اتفاقهم على صحة الصلح وهو بيع فأن وثوقهم فى هذه المسئلة انه يرجع بمائة من شكل على قولهم فى المصاحفة
انما يرجع بمائة من أى فان الصلح يبيع فلم يفرق اه ويجاب بان الصلح يشترى بشفاعة المسقوع بعض حقه
ولا كذلك البيع اه سم (قوله ومن أدى دين غيره) بان ولا ضمن الرجوع) كالقول اعلم انى وان لم
يشترط الرجوع ويشارك ما لو قال أطيني وغنيما بغيره بان ولا ضمن الرجوع) كالقول اعلم انى وان لم
المسابقة فى المنافع أكثر منها فى الاعيان وقول القاضي وقال لشر بكة أو اجنبي عر دارى أو أدنى فلان على ان
يرجع على لم يرجع عليه الا بالزعم عبارة دارى أو أدنى من غيره بخلاف اخص ديني وأتفق على زوجي أو عدي
اه ضعف بالنسبة للثقة الاول وهو قوله بغير دارى أو أدنى فلان على ان يرجع على الماسر فى أوائل القرض
انه متى شرط الرجوع وهما فى نفسا الرجوع وفارق نحو أدنى واعلم انى لوجوب ما عليه فكفى الاذن فيها
وان لم يشترط الرجوع والحق بذلك فداء الأسير لانهم اعتنوا فى وجوب بالسبى في تحصيله ما لم يستثنوا فيه غير قال
القاضي أيضاً! ولو قال أتفق على امرأتى فمناجحة كل يوم على اثنى عشر من له مع ضمان ففقه اليوم الاول دون
مابعد اه والوجه انه يلزم ما بعد الاول أيضاً لان المتبادر من ذلك ظاهر ليس حقيقة الضمان المار
بل ما يراى بقوله على ان يرجع على بل تصديق كلام القاضي نفسه ان أتفق على زوجي لا يحتاج لشرط
الرجوع فان أراد حقيقة الضمان فالوجه تصديق بيمينه ولا يلزم سوى اليوم الاول ويمكن جعل كلام
القاضي عليه ولو قال يبيع لهذا المثل أو أدنى فذلك فعل لم يلزم الالف خلافاً لغيره ولو ضمن شخص
الضامن بان لا يبيع ولا يفرم يرجع عليه كالأقول لغيره أددني فاداه اه من شرح مر مر زيادة لعم
عليه (قوله دين غيره) فلو أذنه لغيره فى الاداء ثم ضمنه ثم أدى قال طب لا رجوع لان الاداء يقع من جهة

الاب والجد من مجموعهما
بذية الرجوع كقائه الخصال
وغيره (ولو صالح عن الدين)
المضمون (عبدونه) كان
صالح عن مائة ببعضه أو
بثوب قيمته دون (لم يرجع
الابن اعلم) لانه الذى بذله
نعم لو ضمن ذمة ديني
على مسلم ثم فصالح على خرم
يرجع وان قلنا بالرجوع
وهو سقوط الدين لتعلقها
بالمسلم ولا قيمة لغيره عنده
وحالة الضامن المضمون
له كالأداء فى ثبوت الرجوع
وعنه كإلى الرضى وأصلها
ويخرج صالح ما لو باع الثوب
جماعة أو بالمائة المضمونة
فانه يرجع بها بقيمة الثوب
وغيره جماديه أعم بما
يريه (ومن أدى دين غيره)
بان

الضمان لجوب الاداءه ولو بغير الاذن وقال هر ان أدى عن جهة الاذن السابق رجوع ضمن الضمان
لا رجوع وكذا لو أطلق وترقى العكس كذلك وهو انه اذا ضمن بلاذن ثم أدى بشرط الرجوع رجوع ان
أدى عن جهة الاذن والا فلا رجعه اه سم (قوله ولا ضمان) أي موجود وضع قراءته بالتثنية أي
أولها ضمان ولا زائدة اه عش وقوله رجوع وانما يرجع المؤدى بلاذن الضامن بغير اذنه ثم قد اقرم
الدين نفسه فهو يؤدى عن جهته بخلاف هذا فلم يسبق منه التزام حتى يؤدى لوجه فكان له الرجوع دون
ذلك اه شيئا (قوله وان لم بشرط الرجوع) لا ينافي هذا قوله سابقا ثم ان اذنه في الاداء بشرط الرجوع
رجوع لانه هناك ضمان بلاذن فلما وجد هناك سببا آخر للاداء غلب الاذن فيه وهو كون الاداء عن جهة
الضامن الذي بلاذن اعتبر بشرط الرجوع ومن ثم اشترط في رجوعه ان ينفذ الاداء عن جهة الاذن لا عن الضامن
(قوله لا ضمان) هذه الامام العاقبة على حد قوله تعالى فالتطاع آل فرعون ليكون لهم عدوا وحسوا فاذا
صبروا زنه عدوا وحسوا ناسي ترتب على التطاع لانه مقصود منه بل المقصود منه التثنية والفرح به لكون فرعون
و زوجته لانس لهما وكذا هالنس المراد انه بغير حالة الشهاد الواحد على الخلف معه اذ لو عزم حيث ذهلي عدم
الخلف به كني لوجود الخلف او عزم على الخلف معه ثم لم يخلف معه لم يكف على تردد يظهر في هذا الذي يقبضه
انه لا يكتفي لتبين انما يماده الواحد فقط كالميتة في الابعاد ثم قال ثم ايت بعض شرح المناج يقض ما ذكرته
حيث قال فان لم يقض ما خلف عند الشهاد فكمن لم يشهد في الحاي وفيه نظر اذا خلف اه شوى (قوله لان
ذلك) عبارة هر لانه كاف في ثبات الاداء وان كان ماكم البلد حثيا كما اقتضاه ملا تقسيم نعم لو كان كل
الاقليم كذلك فالوجه عدم الاكتفاء اه بعر وفيه أي لان الحنفية لا يكتفي عندهم شاهدون بين (قوله وان
بان في شاهد) انظر ما مر وفيه دلالة ان بان فاسق اوردت شهادته لا رجوع لانه يصدق عليه انه يقيم
شاهدا وان بان فسقة بعد الشهادة فتو الحكم تبين بان لان الحكم يلزم رجوع اعضاء العقد انه رجوع في الثانية
وكلام الشارح يحول علمه لان الضامن لم يصر بل اقام شاهدا وعلى كل حال الحمل شكل لانهم مالوا الرجوع
بانتفاع المدين وهو انما ينتفع اه شيئا ثم يرى (قوله ولم يصدق الدائن) قال في العبا وحديثه تخلف
الدائن فان خلف واخذ ضمن الضامن ثانيا رجوعا فلما اه (فرع) هذا التمسيل بين الشهادة وكونه
مضرة الاصيل أو لا وكونه المستحق صدق على الاداء ولا يجري مثله في أداء الوكيل حيث رجوع المديعي هنا
شرح الوكيل على العهدة وحيث لا فلا في مسئلة واحدة وهي مالو ركعه باده أي ان لاذن له عليه فاداه بغير
حضور المولى و بغير اشد فانه لا يثبت عليه ويرأى عن العهدة اه هر فلي اجمع قال ع (تنبيه) ه
باعر رجلين بشرط ان يكون من مكنها من المالا تحرفسد البيع لانه شرط على المشتري التزام بغير الثمن
قال السبكي وكان ابن الرقة عمن من البيع على ما لم ين حسنة واهله أخذ من هذه المسئلة قال آخى السبكي
وهو ظاهر اذا كانت الدلالة وما يشتمل على شراء الرقيق مثلا فهو لا اما اذا كان معلوما فكم من جهة الثمن فخص
بخلاف مسئلة الضامن المذكورة لا ياتي في ذلك اه وسأل ما تقرر هر انه لو تامل بعينه كذا دالة وتما
مع لان ضمان الدلالة على ذلك لا يؤثر لان الدلالة عليه وان قال بكذا السالو اذ ان الدلالة على المشتري
بمال لانما ليست عليه فهو شرط بخلاف مقتضى العقد اه سم (قوله لانه لا ينتفع باده) أي مع كون المدين
غيره مضر بترك الاشهاد لانه لا يمكنه ان يشاهد على أدائه عنه فثبت فصار قضا عليها (فرع) ه اذا ادعى الضامن
الاداء ولم يتم بينه وطرف المال لم يؤدى بغير مطالبة بطلها اذا أخذ قبل لا يرجع والاعم انه رجوع
وهل يرجع بالثمن أو لا ولا نه مغلوبا بالتأني أو بالتأني لانه المسقط للمطالبة وجها قال النوري يفتي ان
يرجع ما قالها اه روض اه شوى (قوله وذكره) أي اذا صدق الدائن والتي قبلها أي اذ أدى
بغير الدائن اه حل

ولا ضمان رجوع وان لم
بشرط الرجوع لعرفا
يختلف ما اذا ادعى بلاذن
لانه متبرع وبغير مال وضع
طاعه في عدم منظر بلاذن
فهر او هو مضي عليه حيث
يرجع عليه لان عليه
استغناء بمجهته (ثم انما
يرجع مؤد) ولو ضمانا اذا
انتهى اداءه ولو بغير جلايل
معه لان ذلك حق وان بان
فسق الشاهد (واو ادنى
بغير ضمان) ولو لم
تكتسب الدائن لم للمدين
بالاداء وهو مضر بترك
الاشهاد (أو) في غيبته
لكن (صدقة دائن) ليعط
الطلب باقراره الذي هو
أقوى من البينة أما اذ أدى
فغيبت بلا اتمام ادائه
الدائن فلا رجوع له وان
صدقه الدائن لانه لم ينتفع
باده لبقه طلب الحق
وذكر هذه والتي قبلها
بالنسبة للمودى بالضمان
من زائد ولو اذنى للمدين
المؤدى في ترك الاشهاد
فتركه وصدقه على الاداء
رجع

(كتاب الشركة)

هي اسم مصدر لا شرك ومصدره الاشراك ويقال بان اثنتاهم شرك وشريك لكن العرف يخص الاشراك
والشرك بان يجعل الله شركا كما قيل اه قل على الجلال وفي المصباح شركة في الامر شركة من باب تعب
شركا وشركة وزان كاهم وكله بفتح الاول وكسر الثاني اذا كان له شرك يكو جمع الشرك شركاه واشراك والشرك
النصيب ومنه من اعتق شركاه في عبد اي نصيبا والجمع اشراك مثل قسم واقسام اه وفي المنار وشركة في
المبيع والميراث بشركه مثل علمه شركة والاسم للشركة لوجه اشراك كسبه واشبار اه (قوله بكسر السين
واسكان الراء) وعلى هذا الضغط قد تحذف هاؤها فيصير اللفظ مشتركين الاختلاط والنصيب اه جمع بعض
زبادق من حواشي مر (قوله هذا الاولى ان يقال الخ) وجهان الاول يصدق بالحق للمالك وغيره كالمصاص
وبالثبوت الاختياري وغيره كالارث وهذا التعصيم ليس مراد بل المراد الثبوت اختياري في مال فوله كتاب
الشركة أي العقد الصحيح بالقبض اذ على الترجمة وان كان النعم بف الاول يشهد له ولم يقل واصواب لانه يمكن
تقسيد الاول بغير ما هو وانشاء فانه مشترك بينهما على جهة الشيوع وليس من الشركة التي الكلام فيها اه
ليخرج التمر بغير ما هو وانشاء فانه مشترك بينهما على جهة الشيوع وليس من الشركة التي الكلام فيها اه
قال في شرح البهجة تكره الشركة كسرها الكافر ومن لا يعتز من الزاد نحوه قال الاذرى هذا ان شارك لنفسه فان
شارك لغيره ورد فلا بد ان يكون الشرك عدلا يجوز ايداع مال المحر وعنده اه وجهه كبحته بعضهم اذا كان
الشرك بل هو المتصرف دون اذا كان الولي هو المتصرف فتأمل وكتب ايضا والشركة ليست عقد استعلا
بل هي وكالة بلا عوض اه مر اه شوري (قوله خبر السائب بن زيد) عبارة اشار الى شرح الاعلام
نصها عن السائب بن أبي السائب صفي بن عائذ الخزرجي ان كان شرك النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة
فخدا له يوم فخرج مكة فقال له مرحبا بآخو وشريكك رواه أبو داود والحاكم وقال صحيح الاسناد وفيه معارز الشركة
والافتقار بمشاركة أهل التغير ثم قال وهم بعضهم في نسبة السائب فقال ص السائب بن زيد ليس كذلك وانما
هو ما ذكرناه اه يجوز فوله وفيه معارز الشركة والافتقار بمشاركته في ان المتفق هو الذي صلى الله
عليه وسلم ولا يتعين ان فيها قاله النبي صلى الله عليه وسلم افتقار بل يجوز انما قاله جبر السائب وتطافه ويجوز
ان الافتقار وقع من السائب باقتضائه في الحديث اه عرش وفي قل على الجلال ما منه قوله في ذكره
صلى الله عليه وسلم للشرك دليل على جواز هالاه تقرر لما وقع قبله وفي ذكرها ايضا فغير السائب المذكور
خصوصا مع فقهنا بالانحوا والرجوع وليس في ذلك افتقار منه صلى الله عليه وسلم بالشرك كما توهم وان كان
لامانع منه وقيل ان قائل ذلك السائب افتقار بشركته صلى الله عليه وسلم وفيه دليل ايضا لان رضي الله عليه
وسلم على ذلك رواه اه (قوله واقتصر) أي السائب على المشهور وقيل النبي صلى الله عليه وسلم كما ورد اه
شوري ثم رأيت في شرح البهجة على المتأخرين على المتأخرين ولا يخفى ولا يشارى الإشارة للاجتماع والاحتياج
فقال كان علمه باصلا والسلام شريكه باليد اوى ولا يخفى ولا يشارى الإشارة للاجتماع والاحتياج
في الاسم (قوله وخبر يقول الخ) عبارة تشرح مر والاصل فيها قبل الاجماع انما الصحيح القدسي يقول الله
تعالى انا ثالث الشرك يكني ما لم يتغن احدهما صاحبه فاذا انما له خوجت من بينهما رواه أبو داود والحاكم وصح
اسناده والمعنى انه هو صاحب الاحتياج فادعاهما معا ونفى أموالهما وانزل البركة في تجارتها فاذا وقت
الحياة تفرقت البركة والاعانة بينهما وهو معنى خوجت من بينهما ومعه ودال الباب شركة تحدث بالاختيار قصد
التصرف وتخصيل الربح واستعداد استقلاله في الحاشية فوله وتوكيد لما يؤخذ من محاسن ما في قوله
القدسي نسبة الى القدس بمعنى الظاهر توصيف بذلك لتسببه له حل وعلا حيث أنزل الفاعل كما قاله ان لكن
القرآن أنزل لا يعجز بسورته والاحاديث القدسية ليس انزاله ذلك وما غيرها القدسية فادعى العلم بها

(كتاب الشركة)

بكسر الشين واسكان الراء
وفي بعض الشين مع كسر الراء
واسكانها وهي لغة الاختلاط
وشركاتها الحق في حق
لاثنين فأكثر على جهة
الشيوع وهذا الاولى ان
يقال هي عقد يقتضي ثبوت
ذلك الاصل فيها قبل الاجماع
خبر السائب بن زيد انه
كان شرك النبي صلى الله
عليه وسلم قبل البعث
واقتصر بشركه بعد البعث
وخبر يقول الله انا ثالث
الشرك يكن

من عن طرأه ورها لاجاع عليها أو من عنان السماء أي ما ظهر منها فهي على غير الآخر بكسر العين على
 الاظهر وعليه بنقها انتهت وكتب عليه عش قوله وعليه أي الآخر بنقها أي لا غير وعبارة الشيخ غير قول
 الشارح من عن الشيء ظهر أي لان حوازاها ظاهر بارز وقيل من عنان السماء وهو ما ظهر منها وقيل من عنان
 الدابة قال القاضي عياض فعل الأولين تكون العين مفتوحة وعلى الآخر تكون مكسورة على المشهور اه
 وهي تخالف لذل كره الشارح بناء على أخذها من عن الشيء ظهر فان ضمير الشارح يقتضي انها بالكسر على
 المشهور وما ذكره الشيخ غير عن القاضي يقتضي انها بالفتح وفي المختار عن كذا ابن ضم العين وكسرها
 عنينا أي مرضا تعرض ورجل عزيز لا يذ النساء بين العينة وامرأة عينة لا تشبه الرجل وهو فصيل
 بمعنى مفعول مثل جرح عن الرجل عن امرأته اذا حكم القاضي عليه العنة ومنع عنها السحر والاسم منها العنة
 اه وفي المصباح هو على الرجل عني لان ذكره عن قبل المراد عنيين وشمال أي يتعرض اذا أراد ابلاجه
 ويسمى عنان العام من ذلك لانه ينع أي يستعرض الغنم فلا يلجيه اه (قوله دون الثلاثة الباقي فباطله) أي
 ومع ذلك فان كان فيها لوسل لاحد الشركيين فهو أمانة في بدلان فاسد كل هقد كسبه اه عش على
 مر واذا حصل مال من اشتراكهما في شركة الابدان وشركة الفاعضة فانه يشبه في العمل بأجره المثل اه
 من شرح الروض وعبارة سم هـ (تنبيه) ما حصله كل منهما من راد فوله والاقسام الحاصل على قدر
 أحوال المثل قاله الرافعي اه قال في شرح الصيغة وما كتبنا في شركة الابدان والمفاوضة ان كتبنا مفردين
 فكل كسبه والاقسام الحاصل على قدر أجرة المثل لا يحجب الشرط اه خضر اه مداني على الضرر (قوله
 لانها شركة في غير مال) أي في الابدان وبعض اقسام الفاعضة وقوله وبكثرة الفرز فله أي في الاقسام الثلاثة
 وقوله لا يسمي شرك في الفاعضة أي اذا كان فيها مال أو مطلقا اه (قوله كالشركة في احتساب) الفاسد
 ان هذا تجسيل لان هذا من افراد شركة الابدان فليس المراد القياس اه شيخنا (قوله نعم ان يبالففاوضة)
 أي بلفظها وفيها مال أي وقد وجد فيه الخطأ بشرطه شركة العنان نعمت ان يبالففاوضة الاذن لفظ الفاعضة
 كتابة في شركة العنان وفيه ما لا موقع لهذا الاستدراك وكلمته نعمت ان يبالففاوضة على الصيغة
 لانه لم يذكره يعني لفظ الفاعضة في شركة العنان حتى يستدرك عليه والقسم الثاني من شركة الفاعضة ليس من
 شركة العنان اه حل وعبارة الرشدي على مر قوله نعم ان يبالففاوضة يعني فيما اذا لا تفاوضنا
 والضرورة ان شروط العنان متوفرة فيحسم على صحة العقود بالكتابان وعبارة الروض وشروطه فان اراد كل
 منهما بلفظ الفاعضة شركة العنان كان لا تفاوضنا أي اشتركتنا شركة العنان جائز بناء على صحة العقود
 بالكتابان انتهت وقد علم مما تقدمت انها لم يشترط ان عليها قهرم ما يعرض وهذا ظاهر وبهذا ندفع ما أطال
 به الشيخ في الحاشية مما هو مبني على ان الاستدراك في كلام الشارح راجع لضرورة الفاعضة المذكرة وقد
 علم انه ليس واجبا لالفظ الفاعضة فقط وان كان في السياق لتمام التثبت وعبارة الشيخ أعني عش قوله نعم
 لو لم يقع ومما انخلط بمجرد لا يكفي بدون التبعة وان وجدت بقية الشروط وفيه نظر فانه مع وجود الشروط
 لاتعتبر التبعة اللهم الا ان يقال ان من جلة ما يشتمل عليه شروط الفاعضة ان عليها ما يعرض من غرم وهو مفسد
 ظلم المراد انها اذا نوبت بالفاعضة شركة العنان اقتضى حل القهرم المشروط على غرم بنشأ من الشركة دون
 انصاف مثلا وتامة التبعة لاجل الفاعضة في مالها لا تفاوضنا مثلا على شركة مستحقة للشروط الصيغة (قوله
 وفيها مال) أي وقد خلطها واراد بالقهرم العارض الحاصل بسبب القبول كالحسن والبر وقوله شركة
 العنان أي ما كان تفاوضنا وتشتركنا شركة العنان اه سم على جج عن شرح الروض اه عش
 على مر (قوله خمسة) أي يعمل العاقدان اثنين بقرينة التعبير بصيغة التنبيه والا بقرينة افراد
 قوله وعلى استشكل عدم العمل من الاركان مع انه خارج عن العقود يمكن الجواب بان العمل الذي يقع

دون الثلاثة الباقي فباطله
 لانها شركة في غير مال كالشركة
 في احتساب وامرأته
 وبكثرة الفرز فله الاسما
 شركة الفاعضة نعم ان نوب
 بالفاضة وفيها مال شركة
 العنان نعمت (وأركانها) أي
 أي شركة العنان خمسة
 (عاقدان ومعقود عليه
 وعلى وصيغة وشروط فيها)
 أي الصيغة (لفظ) صريح
 أو كتابية (يشعر بادن) وفي
 معناه ما مر في العنان

بمدا العتدوه بشره الفعل كالبيع والشراء الذي اعتبر كاهو تصور العمل وذكره في القفل وجهه على منه ما تعلق به العقد اه عـش على مر وعلى هذا الجواب ينكر هذا الزك مع قوله فيما يأتي بشره فيها لفظا مشهرا بالاذن في التجارة ولذلك قال الشو برى بعد ذكر الاشكال ولما جعل الشفان الاركان اربعة فخطا قوله (واللهي باذن الخ) مرادهم ذات تفصيل المتعلق المحذوف لاتصير الاذن نفسوان اوهمه كلامه اه شفتنا قوله لن ينصرف من كل منهما اومن أحدهما) ظاهر ساقه انه اذا كان المنصرف أحدهما فقط كانت هذه الصورة شركة وفي سم على ج أولا ما يقتضي انها ليست شركة ثم استوجه انهم اشركوا في بعض عوارض في العباب ولو قال أحدهما الاخر فقط انجروا لانصرف في الجميع وصاحبه في نه يه فقط حتى باذن لشر بكة وهذه الصورة ما يتباع لشركة ولا فراض اه وما ذكره من انه ليس شركة ولا فراضا منقول عن القاضي والظاهر وبالنسبة الى الروابي وقوله ابتاع اى فوكيل وقوله لشركة اى لانه ليس فيمبال من الجانبين وقوله ولا فراض اى لانه ليس فيمبشرط بين قدر المال بحول ولا ذكره بالكلية فتعلق في شرحه خلاف ذلك فقال مال القسودى قال الامام انها اى هذه الصورة متشابهة الفراض قال ودل بشرط افراد الما ليد في هذه الحالة كالقرض فيه وجهان اى القياس الاشتراط كالجو شأن الفراض اه فلينأمل ما قاله الامام مع انتفاء التعرض لحصة الدامل من الربح والوجه انه حدث بسد خطا ما لن بشرطه ووجدان في النصرف ولواحداهما فقط كان شركه وان لم يوجد مال من الجانبين بل من أحدهما مع اخذ صاحب المال لاخر كان فراضا بشرطه اه عـش على مر من قوله وفي سم الخ (قوله فلا يكتفي فيما شتر كالخ) عبارة اوله مع شرح مر فلما تصرع على قولهما اشتر كلهما كيفه من الاذن في النصرف في الاصح لاحتماله الانحياز عن وقوع الشر كنه فقط ومن ثلوه نواه كنى كالجزم به السكت انتبث وكتب عليه عـش قوله فلواتصرع على قولهما الخ فيما اشار الى التصبر بوقوع هذا القول ثم ما وانه اذا انضم اليه الاذن في النصرف كنى ويبي ما وقع هذا القول من أحدهما مع الاذن في النصرف ويبي ان لا يكتفي لانه عقد متعلق بعالم ما فلا يكتفي فيه اللفظ من أحدا الجانبين بل لا ينعى من وقوعه من الاستواء وقوله وقا لمر اه سم على ج اه (قوله لاحتماله ان يكون الخ) لا يقال هذا الاحتمال جاري في جميع العقود من البيع وغيره وقد جعلوا فيه غير هذا المجل من الصرائع فاذا قال يعتدل انكذا فقبل انعقد بيعا مع ان قوله يعتدل الخ يستعمل للاخبار عن بيع سبق لاقول الشر كمنشتر كمنشتر عابن مجرد ثبوت الحق وبين العقد المبدل لا لافا قال الاستر كنا ولم يرد احتمال الشركة التي بمعنى ثبوت الحق ولو يارث أو نحوه فاحتج فيها الى النية لانصرافها الى العقد أيضا فالبيع ونحوه بشرط لا اعتداده ذكر العوض من المبتدئ باعنا كان أو مشتر يا ووافقه الاستر عليه بالقبول أو الايجاب فكان ذلك ثلوه نواه عابن ارادة الانشاء فعمل عليه ولا كذلك الشركة كى انه قد يقال وهو الاقرب لجل القليله موضوعه للاخبار واستتمها في غيره بحيث تكون حقيقة فيه يشترط على نقل من الخبر وقد ثبت النقل في جميع العقود فصار الانشاء مرادها عند الاطلاق ولم يثبت النقل عن الخبر في اشتر كنا فبقي على أصله اه عـش (قوله اولى من تعبيره بالنصرف) وجه الاول بان النصرف يستعمل للتبرع بخلاف التجارة اه شفتنا (قوله اولى من تعبيره بالنصرف) كى ان كان يبيع فانه يبدل في النصرف وان كان أحدهما الخ (قوله حتى يجوز كونه اعمى) انظر كيف يصح عقد الامى على النين وهو المال المخلوط ويوجب بانه متقدو كى ولو كى سائر كى بأن يوضه ذلك جهة فرائسه اه سم على ج اه عـش على مر وأما ما علمه المال والتسليمه للشر بل فوكى فيه اه حل (قوله نقدا أو غيره) ومن النقد الذي يجوز فيه الشركة التبرع فلا يختص الشركة بالنقد المضروب بخلاف الفراض لانه يختصه كما باق اه شرح مر (قوله استمر في البلدر واجها) اى بلدا النصرف فيما ظهر حيث كان بلدا النصرف غير بلدا التقديان نص عليها ولو أطلق الاذن احتمل ان العبرة ببلدا العقد لا بالاصل كـش عـش على مر

والعنى باذن لن ينصرف من كل منهما اومن أحدهما (ق) تجارة فلا يكتفي فيما شتر كنا لنصرا للفظ عنه لاحتمال ان يكون انصاروا عن حصول الشركة وتعبيرى بالتجارة اولى من تعبيره بالنصرف (و) شرط (ف) العاقد من أهلية فوكيل (ل) لان كلامهما وكيل عن الآخر فان كان أحدهما هو المنصرف اشترط فيه أهلية التبرك وفي الآخر أهلية التوكيل فقط حتى يجوز كونه اعمى كقوله في الطب (و) المعطى عليه كونه متعلقا أو غير مولى دراهم منقوشة فاستقرى البلدر واجها فلا يصح منقوشة فيما يأتي اذا يفتق فيما ذكر بطولى

(خلفا) بهضم بعض (قول)

عقد بحيث لا يشترط التحقق
معنى الشركة فلا يكفي الخلط

بعد العقد ولو لم يخلط

العقد ولو لم يخلط

تخلط دراهم بدينار أو

مكسرة بصالح وقول قبل

عقد من زاد (أو) كونه

(مشاعا) ولو مقنونا كان

ورثا وأما اشترياه أو باع

أحدهما ببعض عرضه

بعض عرض الآخر كتحف

ببعض أو ثلثين لأن

المقصود بالخلط حاصل بل

ذات الألف من الخلط وظاهر

أنه لا بد أن يكون الاذن

بعد التضييق فيما اشترياه

والتضاييق فيما بعده

(الأساور) فإذ لم يندوا فلا

يشتراط الاعتدال في

تفاوتها إذا باع والخصر

على قدرهما (ولا يشترط)

أي بقدرها بينهما أحو

النصف أم غيره (عند عقد)

إذا أمكن معرفتها بعد

بمراجعة حساب أو غيره فلها ما

التصرف قبل العلم لأن الحق

لها لا بعدونها فان لم يكن

معرفة ما بعد يصح العقد

فاشترط العلم بالنسبة ولو

بعد العقد فلهما لا التفر

وعلى النسبة كان وضع

أحدهما دراهم في كفة

ميزان ووضع الآخر بمائها

مثلا وخطا صحت (و)

شرط (في العمل) مصلحة

بالحال وقد بدلت نظر الحرف

وعبارة الشورى لم أرفق كلامهم ما المراد بالبدل ولو قيل العبرة ببلد العقد وان قصدان التصرف يكون غير عالم
بعد لان المدار على اعتقاد العقد بعد اعتقاده من شأن التصرف ان لا يتقيد بوضع معين بل بالحال المرجح قصد
أولا فكان قصد غير محرم به فالتى النظر اليه ونظر لى العقد اه اعلم أقول ينبغي ان يأتي هنا سلبا أى فى
نفذ البلى الوكالة انتهت (قوله خلط قبل عقد) أى عالم به الخلط لبطلان ما تعاقد بنفسه أو اختلط بالرجوع وقوله
بحيث لا يشترط أى عند الماخذ من فتن غيرهما ولو اشبهه عند غيرهما اه سبنا (قوله بحيث لا يشترط)
قال ج فى الامتناع ما سأل لو كان متميزا عند العقد وغير متميز بعده فهل يصح نظر العدم المتميز للمستقبل
أو لا يصح نظر الحالة العقد فيه نظر اه أقول والأقرب الثانى لو ازان تصرف فيه قبل وصوله الى الحالة التى
لا يشترطها أو بغيره عكسه ويحتمل الصحة أيضا ويحتمل عدم الصحة اعتبارا بما فى نفس الاسره والأقرب ويمكن
تصور ما قاله ج بان يكون بكل من الشدين علامة تميزه عن الآخر لكن عرض قبل العقد انعم من ذلك
كطلاء أو صدأ ونحوه ومنع وقت العقد لكنه يعلم زواله بهدوم هذا العلم طلان ما حرمه عدل من يريد الاشتراك
في زراعة القمح مثلا من ان أحدهما يذر يوما من ماله بنفسه والا فتعذر ذلك انما كان راعيا لعدم الاختلاط
فيخص كل مبلذذ به عليه أجر الأرض فيما قبله وطريق الصفاة بخلاف ما راد بذكره بعد ذلك اه
عش على مر (قوله للتحقق معنى الشركة) تحليل الجسيمة أى معناه الترسى وهو ثبوت الحق فى حق جهة
الشروع أو العقد الذى يقتضى الثبوت المذكور والمعنى المذكور لا يحقق الا ان وجدت الحبشة (قوله تخلط
دراهم بدينار) أى تخلط بأبيض برأ حمر لا مكان التميز ولو عسر اه شرح مر (قوله أو مشاعا) فأد
صنيعه ان المشاع لا بد فيه من عقد الشركة لكن لأجل صحة التصرف لا لثبوت الشركة لئلا يتهازل العقد والمراد
باعتقاده الاذن فى التصرف كأشارته الشارح وقوله وظاهره لا بد بالخلع عبارة شرح مر مع المتن وتصح
في كل مثلى دون المتقوم بشرط خلط المالكين بحيث لا يفرق ان ثل هذا الذى المالك كور من اشتراط خلطهما
ان أحدهما مالكان وعقدان ملكا مشتركا بينهما على جهة الشروع عتليا كن ومفتوقا بآثار أو شرا أو غيرهما
وأذن كل منهما بالاختصاص فى القايمة وأذن أحدهما فقط نظير ما مر تحت الشركة لحصول المعنى المقصود
بالخلط والجدل فى الشركة فى المتقوم من العروض لها طرق منها ان يربها أو ان يبيع كل واحد بعض عرضه
ببعض عرض الآخر أو يذنه فى التصرف فيه بعد التضييق وغيره مما شرط فى البيع ويحله ما لم يشترط
الرباع الشركة فان شرطها عند البيع كالتفاهة فى الكفاية من جاعة أو قرض أو بشرط علم ما يقبضه العرضين
ومنها ان يشترط سلة بين واحد ثم يدفع كل عرضه فيما يخصه (قوله لأن المقصود بالخلط) أى وهو عدم التمييز
(قوله والتضييق فيما بعده) وهو قوله أو باع أحدهما عرضا الخ (قوله ولا على نسبة عند عقد) اخذت هذه
العبارة ان العلم بالنسبة لا يغنيه ما مضى العقد أو بعده وبقي الكلام على العلم بالقرض هل بشرط أو لا فينبه
الشارح حقوله فلو جهلا الف سدرا الخ فهذه المسمى أى مفهوم اشتراط العلم بالنسبة واصله ان العلم بالقرض
لا يشترط لاعتدال العقد ولا بعده فى مثاله المذكور إذا كان كل منهما لا يعلم قدر ما أهو أوقية أو غيرهما فان الشركة
مصححة وعند القسمة يقتسمان المالكين بالنسبة التى أخرجها الميزان وان كان كل منهما لا يعلم رأس ماله من
رجه فتأمل (قوله راجعة حساب) علمه ان المراد بالقرض هنا ما يشتمل على الفان التوى أذهر الحقبة لحساب أو
نحوه أو كل الواحد انما يفسد الظن فله فى الابواب اه شوى (قوله فى كفت ميزان) بتبليط الكاف اه
برأوى وفى الصياح وكفة الميزان بالكسر والعامية تنصرف من نسخة فى الصالح ان الفخ لغة قال الأصمى كل
مستديره بالكسر نحو كفة الآلة وهى ما تعدد منها وكفة الميزان وكفة الآلة وهى حباله وكل مستطيل فهو
بالضم نحو كفة الثوب وهى حاشيته وكفة الرمل وكف الخياط الثوب كفاطه الخاططة الثانية اه (قوله بحال
وتقديره) ان لى الحرف بيان الحقيقة فتبين نظر قصور وان أراد اعتبار ذلك مع الصحة وان الباء بمعنى مع فبها نظر

لاقتضائه ان البيع بذلك ليس من المصلحة تأمل اه شوري ويمكن جعله متعلقا بمحذوف تقديره ويبيع بحال الخ (قوله فلا يبيع بين مثل) اعترض هذا التعريض وبيناه ان الباء المحذوف في قوله بحال الخ وجوابه انها للملابسة فلا يحصر في العبارة اه من عش (قوله وعمر اغيب باز يد) بل لو ظهر ولو في زمن اختيار زمانه النسخ حتى اذا لم يفسخ انفسخ اه حل وعن المثل هو ثم ان زعمنا المتأخر ان اه شوري (قوله ولا يغير نقد باد البيع) أي كواكل كذا حازه هنا ولا يتناسبه انه يتوهم ان المثل في القراض البيع يغير مع ان المقصود من البابين متحد وهو اليمين لان العمل في الشركة غير قابل بوض كما صرح جوابه فلا يلزم من امتناع التصرف بغير نقد البلد قسر بخلاف العمل ثم قلناه بما قبل بالجم فلو منعنا من التصرف بغير التبدل فمتنا عليه طرق اليمين التي في مقابلة قوله وفيه من الضرر والمشفقة ما لا يخفى على ان المراد بكون الشر بئلا يبيع بغير نقد البلدانه لا يبيع بنقد غير نقد البلد الا ان يزوج كغيره ابن أبي عصرون ولما أشكل هذا المقام قال ابن ونس ان اشتراط ما هنا غلط وقد علم رد هذا الشرط بكونه البيع بالعرض اضا ولا فرق بنقد غير البلدانه لا يزوج ثم يقتضي العمل بغير خلاف العرض ولهذا قال كاهل عامر وعلى هذا فنقول ان الصفه ولا يغير نقد البلد يخرج بالبقاء المعرض وفيه تفصيل هو انه ان راجع باز والناظر المفهوم اذا كان فيه ذلك لا يرد هذا والا وجه الاخذ بالاطلاق خلافه فلا يبيع بعرض وان راجع اه شرح مر أي ما يغير نقد البلد فيبيع به ان راجع كغيره سم على منهج اه عش على مر (قوله ولا يباقر به) أي حيث لم يعلقه في الشر ولا اضطر اليه لغير خوف ولا كان من أهل التعمق في الاذن في السفر ولا يقول ركو فابصر بل لا بد من النص عليه أي أو قوم عليه قريبة اه حل (قوله متبرعا) عبارة شرح مر ولو متبرعا لعدم رضاه بغير يد فلو قلنا ضمن أيضا واقتصر كثير على فعله لم يعمل فيه متبرعا عما هو باعتبار تفسير الاضباع انتهت (قوله بلاذن في البيع) أما بانه فيصع ثم ان كان لما اذنه له فيعمل حل ما به كان كانت النسبة ثلثا متاذن في أجل معلوم فيباينهم والاذن يبي اشتراط بيان قدر النسبة ويحتل العصة ويبيع على أجل اتفق لصدق النسبة اه (قوله) الاذن في الشر لا يتناول البصر الخ الا بالنص اه سم على منهج أقول ينبغي واللام ان العطفية حيث خفف من السفر فيها ويحل ذلك حيث لم يتعين الجسر شرطان لم يكن للبلد المأذون فيه طريق غير الجسر وينبغي ان يلحق به ما لو كان للبلد طريق آخر لكن كثرة الطرق أو كثر لكن غلب سفرهم في الجسر اه عش على مر (قوله بلا اذن ضمن) ظاهر صحة التصرف وهو ظاهر ان قلنا بصحة توكيل أحد الشرطيين وهو المأذون والا فلا اه عش على مر (قوله أو ما عيشي من البقية) يخرج ببيع ما واشترى بائعين فان كان بين المال بيع أو في ذمته صرح بشرائه لا للشركة ولا يزنه الثمن من ماله وحده انتهى قل على الجلال اه (قوله) مجرد البيع الفاسد لا ضمن به صفة شركه الا ان اقترن بالاسم اه سم (قوله اذن النطق الخ) أي والمصلحة لا تنظم ذلك لصدقها بصحها أو ما يتوقع فيه البيع أو ما يتوقع فيه المخران فهي أهم من النطق اه شوري (قوله اذن النطق الخ) قد قلنا ان النطق على ما فيه مصلحة يمكن حل عبارة الجهر عليه وان اذنا لغير ما يشمل ثبوت النفع فلا يخالف بين العبارتين الثلاث اه عش (قوله ولكل فضخا) أي ويمن فضخا معا أو أحدهما ان لا ممانع التصرف اه شرح مر وقوله ولا يغير للمعنى وتنفص بنده من غير نسخ بما تنفص به الو كالة فتمت لان من التصرف الخ (قوله وانما شاءه) ولا ينتقل الحكم عن المعنى عليه لانه لا يولي عليه فاذا أتى بخبر بين التمسق واستئناف الشركة ولو لفظ التفرير اذا كان المال عرضا ولو كان الوارث غير رشيد فعلى وله كولي الممنون استئنافا ولو لفظ التفرير عند النطق فموا لا فعلية التمسق وحيث كان على الميت دين أو وصية يجوز الاستئناف من الوارث (شيد وولي غيره لا بعد قضاء الدين وميته غير العينة لان المال حديثا كالمهون والشركة في المهون بالطله والمعين كوارث فله اوليه استئنافا مع الوارث واوليه اه

(فلا يبيع من مثل ومثله)
 (اغيب باز يد) ولا يبيع
 نسبتة ولا يغير نقد البلد البيع
 ولا يتصرف بغيرين فاحش
 (ولا يباقر به ولا يبيع به)
 بضم أوله يسكون ثانيه أي
 يدفعه لم يعمل فيه متبرعا
 (بلاذن) في البيع فان
 سافر به أو باع بضعة بلاذن
 ضمن أو باع شيئا من البقية
 بلاذن صح في نصيبه فقط
 وانقضت الشركة في البيع
 وصار مستر كما بين للمشتري
 والشرطون تعبرى بمصلحة
 أوليه من قوله بلا ضرر
 لاقتضائه جواز البيع بين
 المثل مع راضب زيادة ومن
 قول الحرر بشفقة لاقتضائه
 النعم من شره ما يتوقع به
 اذا انقضت انما هي تصرفا
 فيما يغير جمعا حله بال
 (ولكل) من الشرطيين
 فضخا أي الشركة حتى شاء
 ككل كذا (ومثلان) من
 التصرف (بما ينزل به
 الوكيل) كوث أحدهما
 وجنونه وانما شاءه

شرح مر وكسب عليه عش قوله ولا ينتقل الحكم من المعنى عليه الخ أى وأما الخجون فينتقل الحكم
فعلوه بغيره بنظرين بن القسمة واستئناف الشر كونه عليه اه وكسب ايضا قوله لانه لا يولى عليه من ذلك حيث
رجوز له عن قرب فالن آس من افادته وراذلت مدغماته على ثلاثة أيام الحق بالخجون كسب من كلامه في
باب النكاح عند الغبطة وعلى قياس ما مر تكفى المصلحة (قوله وغيرهما ما يأتى فى الو كلة) كسب الرزق
على الوكيل والغير عليه بغيره أو نكس ونحوه من المال عن ملكه اه شوى (قوله انما لا يسقط به فرض
صلاة) أى لم يستغرق وقت فرض صلاته بغيره أى لانه لا يولى عليه من ذلك حيث
يعتبر ما وقع فيه الانعفاء فان استغرقه أمروا فلا فيه ينظر اه سم على حج أقولوا الاقرب الاول لان المقصود
مقدار يحصل به العزل من غير تفرقة بين شخص وشخص اه عش على مر ومن الانعفاء التشرية
المشهور سواء كان فى الحمام أولا كسب ما يأتى قال بعضهم وكالانعفاء السكر ولو تعدى ما يولى المتعدى نظر لانه
معدل فاقوله وأفعاله اه قل على الجسالة (قوله أعم وأولى من قوله وينزل الخ) وجهه الاولوية فان
مباراة الحاج تقتضى أنهم لا ينزلان الا بضعهما وليس كذلك بل ينزلان بضع أحدهما الخ اه حل
وفى عش قوله أعم وأولى الخ وجهه العموم بموجبه لما يأتى فى الو كلة من نحو انكار أحدهما الشركة
بلا فرض والاولوية ان قوله بضعها هوهم ان فسح أحدهما لا يكتفى اه (قوله من قوله وينزلان) هذا فى
مقابلة قول المتن ولكل فسحهما وقوله وتنقض الخ حقيقة قوله وينزلان الخ والاولوية فى الاول والعصوم
فى الثاني (قوله والرجع والخسر بقدر المالىين) ومن الخسر ما يدفع للرسد والمكاس وهل منه ما للرسد
المال واحتج بقدره الى المال أم لان هذا غير معتاد بخلاف المكاس ونحوه فيه نظروا الاقرب الاول لانه كان
نشأ عن احتج كفساوى ما يدفع للمكاس ونحوه ليس مثل ذلك ما يقع كثيرا من سرقة الدواب المشرقة ثم ان
أحد الشر يكتفى بغيره على عودهما من مال نفسه فلا يرجع بما غرمه على من ربه لانه لا يمتنع عن عود دفعه ولو
استأذن القاضي فى ذلك لم يجره الاذن لان أحد المال على ذلك ظلم والحاكم لا يأمر به (فرع) * وقع
السؤال عما يقع كثيرا ان الشخص عوت ويختلف كونه أو لا ولا يصرفون بهذا الموت الترتيبا ليس
والزوع والرجع وغيرهما بعد عدمه بطلون الانفصال فهل لم يرجع ومن لم يرجع لم يرجع على ما يقع على من
تصرف بالزواج ونحوه أم لا فيه نظر والجواب عنه انه ان حصل اذن من بعده باذنه بان كان بالفارسيه اذ
التصرف فلا رجوع له وينبى ان مشل الاذن ما لو دلش شرقة تطامره على الرضا بعد كذا كان لم يوحدا اذن
ولا رضاء وحصل الاذن من بعده باذنه فله الرجوع على التصرف بما يقع اه عش على مر (قوله
باعتبار القيمة) هذا واضع فى المتقوم دون التقدر المضروب بالمساوى وزنا وكسب اه حل ومن المعلوم ان
المتقوم لا يتألف فى الشركة فله الاعتدال لاشاعة بان ملكا مارت أو بشر أو حشيشة لا يتصور ان يكون نصيب
أحدهما أكثر من نصيب الآخر لان كل جزء من المشاع مشترك بينهما فالحق انه انما ينصف فى بعض المثلثات كان
خطا غير من مساوى بين قدر أو قيمة أحدهما أكثر من قيمة الآخر اه ثم رأيت فى شرح مر ما هو فلو غلطنا
فغيرنا بما يقع بغيرين بضعين فالشركة ثلاث (قوله فكل على الآخر عهده) ظاهره وان لم يحصل رجوع
وتقدم عن سم على حج ما يصرح به بخالفه ما يأتى فيه فلو اشتراك مالك الأرض والبذرة والحرث الخ من
أنه لا يرجع الا اذا حصل شئ يمكن الفرق بينهما بان الاستأجر عليه هذا العمل وقد وجدنا مقتضى الاجرة مطلقا
والرجوع المداخل عليه جعل له من غير عشر كذا لا يستحق الاجرة الا اذا ظهر منه شئ فان لم يظهر منه شئ كان كأن
العمل لم يوجد اه عش على مر (قوله كفى القراض الفاسد) مقتضى التشبيه به بصل فى الشركة بين
ان يعمل بالفساد فلا يستحق أو لا يستحق لان المصنف فاعل هذا التصرف فى القراض والمعتد به يستحق مطلقا
لانه عمل عامه انما أوجبه له الشارع اه شوى (فرع) * استأجر من شخص جلا من آخر رابدة

وغيرهما ما يأتى فى الو كلة
واستثنى فى البحر انما
لا يسقط به فرض صلاة فلا
فصح به لانه خفيف فله
ان الرقعة تعتبر بما ذكر
أعم وأولى من قوله وينزلان
بضعهما وتلغى بوج
أحدهما ويجوزونه وانما
(الاعزل) فلا ينزل (بجزله)
(لاستحق) فيصرف فى نصيب
المعزول فان أراد الاستحقاق
جزله فله جزله (والرجع والخسر
بقدر المالىين) باعتبار القيمة
لا الاجزاء (وان) تفاوت
الشر كان فى العمل أو
شرطا خلافاه بان شرطا
التساوى فبهما مع التفاوت
فى المال أو عكسه أو شرطا
بقدر العملين جلا بفضة
الشركة (وتتخذ) أى
الشركة (به) أى بشرط
خلافه فالذات موضوعها
(فلكل منهما) على الآخر
أمر وعمله كفى القراض
الفاسد

واستأجر فقصده يسبقهما على استأجره كالأمر في عقد فسد وكل منهما أحرز المثل والماء
 للمستأجر وان قصده المستحق لنفسه فإن استأجر الأولين واستحق بنفسه وقصده نفسه أو أطلق فكذلك عليه لكل
 منهما ما لم يملكه أو أحرز مثله أو أحرز مثله فإن قصده الشركة فله حصة الاستعانة كان مشتركا بينهما بين المقصود وعليه
 لا تنحصر حصة أحدهما أو أحرز مثله اهـ قل على الجلال (فرع) وهل شيخ الإسلام ابن أبي شريف عن الغاية
 إذا كانت مشتركة بين اثنين وهي تحت يد أحدهما فلفت دون وسرقة أو بدعائه أو تفرط هل يكون
 ضمانا خاصة شريكه أو يده يد أمالة فاجاب بما نصه إذا تلفت الغاية تحت يد أحدهما شريكه فإن كانت تحت
 يدهما من شريكه في الاستعمال فهي عارية مضمونة ضمان العارضي وإن كان استعمالها بغير إذن من
 شريكه فهي مضمونة ضمان النصب وكذلك إذا كانت تحت يد بغير إذن من شريكه وإن لم يستعملها وإن كانت
 تحت يد الشريك باذن من غير إذن في الاستعمال ولم يستعملها فهي أمانة لا تضمن إلا إذا تصرع أو كانت تحت
 يده وقاله بن علقمة في نظير ركوب هاهنا أجرة فاسد فلا ضمان عليه إذا تلفت من غير تقصير ولو كانت بين
 الشريكين هاهنا أو استعمل كل في ثوب فلا ضمان لأن هذا يشبه الأجرة وإذا أجاز أحد الشريكين نصيبه وسلم
 ذلك للمشتري من غير إذن الشريك صار ضمانا وتقرر على من تلفت تحت يده اهـ وأقره عـش على
 مـر ثم قال في يئق إن مثل شرط علقها عليه ما جرت به العادة من أن أحد الشريكين إذا دفع الغاية للمشتري
 لشريكه لم تكون تحت يده ولم تعرض التلف لثبوتها فلا ضمانا إذا تلفت تحت يده من عند بغير نصيب له بضمن
 ولا يرجع عليه بما علقها وان لم يتنفع الغاية لكن ماتت صغيرة لأنه مشترع بالمقرون قال فسدت الرجوع
 لأنه كان من حقه من اجتمع المالك إن تضرع بالأرجاع الحكم (فرع) ووقع السؤال في القوس عما يقع
 كثيرا في قري الرف من ضمان دواب العين كالجمالوس والبقر ما حكمه وما يجب فيه على الأخذ بالماخوذ منه
 والجواب ضمان الظاهر إن يقال فيه أن العين مقبوض بالشراء الفاسد وإن العين مقبوضة بولدها بالأجرة
 الفاسدة فإن ماله مدهم الأخذ بالدين من الدرهم والعلف في مقابلته العين ولا انتفاع بالهبة في الوصول إلى اللبن
 فالعين مضمونة على الأخذ بجنه والبهمة وولدها أمانتان كالأمانات المستأجرة فإن تلفت في أوله هابلا
 تقصير لهما بضمن أو يتقصير ضمن اهـ عـش على مـر (فرع) هل يقال تخلف لا تخرب من هذه الشاة مثلا
 ولت نصفها أو هاتين على أن لا تتحدا ههما لم يصح ذلك واستحق أحدهما المثل النصف الذي منه المالك وهذه
 المسئلة مما عت بها الباهي في قري مصر من الغرار يجب دفع كالتلف الناحية أو ما ترم البادع على أهل البيوت المأتمنة
 أو الأكثر أو الأقل أو الأقل أو يؤول وهو لكم نصفها فيجب على والامر من به قدره على منع ذلك أن يمنع من يفعل
 هذا إن كان فيه ضرر أو عظم اهـ خط على المتابع (قوله نعم لو ساء إلى المال) كأن كان مائة لسلخ خسون
 وقوله وشرط الأقل أي الجزء الأقل من الربح كان شرط في هذا المثل إلى خمسة مثله لأحدهما ثلث والآخر ثلثان
 وشرط الثلث الذي عليه أكثر من صاحبه كأن كان أحدهما له يساوي اثنين عشر والآخر ساوي ستين وشرط
 لصاحب الاثنين عشر ثلث الربح وقوله لم يرجع بالرائد أي من أجزه أي بالرائد الزائد نه على ما تقتضيه النسبة
 في صورة الاثنين عشر فالرجع الشرط المذكور يرجع نصفها وهو ستة على شريكه لأن الستين التي تقص
 عليه في نصيب شريكه وأما مع الشرط المذكور فلا يرجع الأربعة منها إلا بالرائد وهو الاثنان الباقيان لأنه
 تبرع به الزائد على عمل شريكه حيث مرضى بالتقليل من الربح اهـ (قوله فيصدق بينهما) أي سواء كانت الشركة
 صحيحة أو باسدة اهـ عـش (قوله فيصدق بينهما في الرزق) ولولم يرجع إلى شريكه فمير من جهته ولم يكن له رجوع
 عليه بمحضه لأن العين دافعة فلا ضمان تكون مشتركة اهـ حل (قوله ما يأتي ثم يملكه) أنه إذا عرف دون
 عومه أو أذاعه بلا ميبأ أو بسبب حتى يصدق بينهما من عرفه وعومعه بدق بلا عين اهـ سم اهـ عـش
 (قوله وإن ما يدي إلى والشركة) نعم لو اشترى شيئا فظهر عيمه أو أدر حصته لم يشتر قوله على الباقي أنه اشتراه

نعم لو تساوبا في المال
 وشرط الأقل أكثر علال
 يرجع بالرائد لأنه عمل
 متبرعا (وقصد التصرف)
 منهم الاذن (والشريك
 كودع) في أنه أمين
 فيصدق بينهما في الرزق
 شريكه في الخمس والتلف
 ويأتي هنا دعوى التلف
 ما يأتي ثم يسأل في شريكه
 وتعتبر بما ذكره فيهما
 صهره (وحلف الشريك
 فيصدق في) قوله (اشترى به)
 في أو الشركة (أو ما يدي
 في أو الشركة) لأنه أصل
 بقصد في الأولى

فإنه كان الظاهر أنه اشتراه لنفسه فليس له تقرير الحق عليه. وظاهر هذا أنه إذا أصفقه لم يردقه ووجهه أنه أصيل في البعض ووكيل في البعض فكان بائنه لا يتقدم اه ج اه سئل (قوله وعلا باليد) أي يقول ذي اليد وعلا باليد كلا وبعضا فلا يقال إذا ادعى أن ما يده لشركة لم يعمل باليد اه
 كتاب الوكالة

(قوله بفتح الواو وكسرها) وهي اسم مصدر وكل بالشديد قال في المختار الوكيل معروف يقال وكله بامر كذا أو كسلا والاسم الوكالة بفتح الواو وكسرها اه ع ش على مر (قوله التخصيص والحفظ) قال السبكي معنى الوكيل من قولنا حسبنا الله ونعم الوكيل أي القائم بأمورنا الكفيل بها الحافظ لها اه سم (قوله والحفظ) في تفسيرها بالحفظ مسماحة فإن الحفظ من فعل الوكيل والوكالة اسم مصدر من التوكيل وهو فعل الموكل اللهم إلا أن يقال استعمل الحفظ بمعنى الاستحفاظ أو أن في الكلام مضاعفة تدبر. وطلب الحفظ

اه ع ش (قوله وشرا) عبر مر و ج بقوله ما واسطلاحا وقد توأمت الحقيقة الاصطلاحية والشريعة بأن ما تقي من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية بما كان باسطا على أهل الفن يسمى اصطلاحا وقوله معرفة فإن كان هذا المعنى مأخوذا من استعمال الفقهاء أشكل قول الشارح وشرا وإن كان متقيا من كلام الشارع أشكل قول ج و مر واسطلاحا ويمكن أن يجاب عنه اه سم في حواشي البهجة في باب الزكوة أن الفقهاء قد يطلقون الشرع مجازا على ما وقع في كلام الفقهاء من أن المراد بخصوصه عن الشارع

اه ع ش (قوله وشرا غفر بعض الخ) هذا أطلقه على العقد أيضا كما سطر في الأبواب وقوله وكسرها في أبواب آخر فغيره فإن الظاهر اصطلاحا عليه شرعا فالتأمل اه شوري (قوله فيما قبل النيابة) في معنى من النيابة والمبين أمر وقد اعترض بلزوم الدوران النيابة هي الوكالة فتعد أحد المعارف في التعريف وأجاب بعضهم بأن المراد النيابة الشرعية وهذا لما لا فإن هذا تكرر للدور لا بد منه ولا يخفى وفي قل على الجلال ما صه والمراد بما قبل النيابة شرعا فلا دور على أن هذا قيد في الأمر المذكور ولا يقال في مثله دور وقوله ما مندوب فكذا الإيجاب من أن المراد الموكل غرض نفسه كذا قاله شيخنا مر وقال بعضهم ينبغي بدقه مطلقة لأنه اعلم على

مندوب وقوله نظر بقوله لا أن في عبادة فهو بالشرية اه (قوله ليفعله في حياته) عبارة الضرر لا ليفعله بعدمه وانتهت وهي أحسن أذهي صادقة بما لا في قيد أصلا كان قال وكنت في بيع كذا ور بما لا قيد بحال الحياة كوكنت في بيع كذا حال حياتي اه ج على الخطيب (قوله فاعترضوا على الحكم) أي أن الحكمين كما سأل في وكيلان منهما على الراجح اه حل ومقابلته انتم ما كان أي ثابان عن الحاكم (قوله والحاجة داعية

إليها) أي رد القياس أي فهو تائس بالكتاب والاجماع والاستبرار القياس يقتضيه أيضا اه ع ش (قوله بل قال القاضي وغيره) عبارة شرح مر ولهذا تذبذب قولها لأنهم أقام بحجة الغير أم عقدها المشتغل على الاحتياط فلا يندب إلا أن يقال لا يندب إلا به المندوب إليه فهو مندوب وهو ظاهر أن المراد الموكل غرض نفسه انتهت وكتب عليه ع ش قوله ولهذا تذبذب قولها أي الأصل فيها التذنب وقد تعجز من كان فيها عانة على حرام وتكره أن تكن فيها عانة على مكره وتجب أن توقف علم ادفع ضرره أو لم يكن كترك الموكل المضطر غرضه شراء طعام قد

عجز المضطر عن شرائه وقد تقرر أهلها بالإباحة أيضا بأن لم يكن للموكل حاجته أو كاله رسالة الوكيل لا لغرض (قوله موكل ووكيل) لم يقل أنه لا اختلاف في الأحكام المعتبرة من كل من الموكل والوكيل اه ع ش (قوله غالبا) لاحتماله بالنسبة لأنه متباين من العارضا بالنظر لقوله بشرط الخ لأن هذا الاشتراط لا يتحقق حتى في المستثنى غاية الأمر أن الشرط يختلف وإنما يحتاج إليه لو قال وكل ما لا للإنسان أن يباشره مع أن وكل فيه إلا أن يقال كلامه يقول هذا المعنى اه سم بالمعنى وقوله ما سألني أي عند اسقاط غالبا فهو مستثنى من كلام غير ما من كلامه من وجوه يقال اه شيخنا (قوله من العارضا) والعارضا هو المتطوع والعكس هو المفهوم

وعلا باليد في الثانية قسمها (لا في قوله) (تضمن وصار)

ما يمدى (أي) مع قول الاستمر

لا بل هو مشترك فالمصدق

المتكرر لا الأصل عدم التضمن ذكر التخصيص من

ز ياذي

كتاب الوكالة

هو بفتح الواو وكسرها لغة

التخصيص والحفظ وشرا

تخصيص شخص أمره إلى آخر فيما قبل النيابة ليفعله

في حياته والأصل فيما قبل الإجماع قوله تعالى فاعشوا

نحسكم من أدلة الاستيعاب

المصين إليه على الله عليه

وسلبيت السعادة لا تحسن

التي كذا والحاجة داعية إليها

فهو جازي في حال القاضي

وغیره انما مندوب إليها

لغة ولا تعارض في البر

والتقوى (أو كنه) أربعة

(موكل ووكيل) وهو كل فيه

وصيغة شرط في الموكل صفة

مباشرة الموكل فيه وهو

التصرف المأذون به ولا

غلا يصح توكيله لأنه إذا لم

يصدق على التصرف بنفسه

فبنايته أولى (غالبا) هو

وتقديره لا يتناول مجاميع

بما يخرجها ما سألني من

الطرد

أو لما قيل فلم يصف العوض له ولا واقع لها المرد المتعة اليها اه حل وشورى وعش على حر (قوله
 في حق مولده) متعلق بكل منهما اه حل (قوله كالزوج) أى وإن لم يعززا من مباشرة النكاح لانت
 وقوله ووصى وتيم أى فيما عجز عنه أه ولا يلزمهم ما يشره بخلاف الأول لجد اه حل (قوله لا يصح
 توكل صلى الخ) مصدر مضاف لفعله أى فلا يصح أن توكل غيره فى إن فأنه المباشرة اه عش (قوله بما
 يستقبله) أى أن توكل غيره فيما يستقبل هو به كقولك المباحة وتطلق زوجته (قوله فى نكاح)
 زكاه إلى لتوكل عنه وحلا فى تزويج أمته فإنه يجوز نقله المتولى عن الشافى اه شورى (قوله ولو أذنت
 لوالها إلى قوله صم) أى لا إذن لا التوكل فيكون المتولى حائضا ذمنا ولا وكيلوا بنى على هذا التهم والوجهات
 له أجرة لا يستحقها ولو صحت الكالة لاستحققتها فلما لم يأت (قوله لنفسه) قيد التصرف هنا بكونه لنفسه وأطلقه
 جانب المالك فشمحل صفة تصرفه في مال له أو ولاية عليه وذلك لا يلزم هنا لكان المعنى صحة تصرفه فيه لنفسه
 أو عن غيره بأن يكون وكيل أو وليا فيصير الحاصل أنه يشترط فيه بصر كونه وكيلان يكون مكالما أو وكيل
 أو وليا لو كونه الذي يصح أن يكون وكيل شرطه أن يكون وكيل أو وليا للمعنى اه عش (قوله فلا يصح
 توكل صلى مصدر مضاف لقائه وفي بعض النسخ فلا يصح توكل صلى وعليه فلا منافاة لقوله انتهى شورى
 * (فرع) قال الخطيب الشربيني يجوز توكل صلى والصيغة بالتصرف بعد بلوغ الصبي ورشد النسبة
 كنوكيل الحر لم يقد بعد حله وفيه نظر والوجه مضافا لم عدم الصفة لان الحر لم يزل أهلا لانه عرض له
 مانع بخلافه فانه لأهله تبعها وفى الروضة ما يفهم منه عدم الصفة اه سم على منسج ومثله فى ج اه
 عش على حر (قوله ولا توكل امرأة فى نكاح) أى إيجابا أو قبولا ولا يصح بعد في إجماعه إيجابا أو قبولا
 اه شرح حر (قوله فى نكاح) وكذلك الرجعة واختيار الزوج من أسلم وكذا اختيار الفرق قاله الاسنوى
 وصحه بلزما والظاهر أن الحر كذلك ثم صورنا المسألة أن عين ما انتدوه والا فلا يصح من المرأه ولا من الرجل
 لتعلقه بالشهوة اه بر وانما يصح من المرأة اختيار الفرق لانه يضمن الاختيار لنكاح لان الفرق فرغ
 النكاح وهو بمنزلة من اختيار النكاح مطلقا بخلاف الرجل اذا عين له المختاراته جازة اه * (فرع) *
 لا يجوز أن توكل فى شئ غيره إذن ز وجهها والظاهر أن مجملها اذا أوجح إلى الخروج كاقضائه كلام الروايات
 وأخذ حر الصفة قبل لا يجوز إلى الخروج وعدمها فيما يجوز وجهها وانما يفوت حق الزوج كالنهي
 يجوز للخروج اه سم (قوله ما استثنى كالمرأة) هذه المستثنيات كلها من العكس وأما الطرد فقال السبكي
 لا استثنى منه شئ وقال الاسنوى يستثنى منه ما لو وكل الذى طس فى بيع مال وليه قال وهما يستثنى من العكس
 ما لو وكل مسلم كافرا فى شراء مسلم أو توكل المارم فى قبول نكاح مجارهم هم كنوكيل الان فى قبول نكاح أخته
 وتوكل الموصى فى قبول نكاح الامة وغير ذلك اه وشمل الذى فيه المرافعة فان شرط توكل الغاضى ان
 يكون عدلا كإيائه فى شرح الرض اه سم (قوله والصبي المأمون) أى ولو أخته بالثقة أهدأنى سيدى لك
 كاقضائه كلامهم وانما استشكل فيجوز وطؤها اه شرح حر وكعب عليه عش قوله فيجوز وطؤها
 ولو رجعت وكذب نفسها الاتهام إلى ابطال حق غيره أو خرج بشك يثبت نفسه ما لو كذبها السيد قد صدق ذلك
 بيمينه عليه فيكون وطء المهدى الموطء شبه ولا يجب عليه المهر لان السيد عا واما كذب عى زناها ولا الحد
 أيضا لا شبهة هو يثني ان لا تحسد عليها أيضا لعلم ان السيد أهدأها وان الولد حر فانه لم يملكه وتزني قيمته
 لتعزى يتمر على السيد زعمه وأما وافته السيد على الشبهة فينبى وجوب المهر (قوله والصبي المأمون)
 ليس فى معناه البيضا والقرود نحو هو ما خلاصه لهما الاذن ولا يجوز طبعه الكذب لانهم ليسوا من أهل
 الاذن أصلا بخلاف الصبي فإنه أهل فى الجلالة ولا ينافى هذا ما قدمناه من جعل البيضا كصبي لان ذلك فيما لو
 استفتت به قرينة قائم العمل عليها بخلاف ما هنا اه عش على حر واما فيه المأمون بان حرب كذب ولو

فى حق مولده من صبي
 ويجنون وسبقه كاتب
 ووجد فى التزويج والمال
 ووصى وتيم فى المال فسلم
 انه لا يصح توكل صلى
 ويجنون ومعنى عليه وانه
 يصح توكل صلى النسبة بما
 يستقبله من التصرف وانه
 لا يصح توكل المرأة فى نكاح
 ولا الحرم فى غير ما
 لعدم صفة مباشرته ولو
 أذنت لوليها بصفة التوكيل
 كوكالة فى تزويج صبي مع
 فى البيان عن النص وصوبه
 فى الروضة وتعبيرى بما ذكر
 أهم من قوله توكل الذى
 فى حق الطافل (د) شرط
 (فى التوكيل صفة مباشرته
 التصرف) المأذون نفسه
 (لنفسه) والاول لا يصح توكل
 لاهه اذ لم يقدر على التصرف
 لنفسه فغيره أولى فلا يصح
 توكل صلى ويجنون
 ومعنى عليه ولا توكل امرأة
 فى نكاح ولا يصح لمقتضى
 اسوام وشرح شورى (غالب)
 ما استثنى كالمرأة فتوكل فى
 طلاق غيرها والصيغة
 والعبد وهو مد كوفى
 الاصل فيكون كان فى قبول
 النكاح بغير إذن الذى والسيد
 لا إيجابا والصبي المأمون

مره فيها ظاهر بحيث يجوزنا كذبه لما مر منه فلا يمتد قطعا وما يخصه بنية يعتمد قطعا وفي الحقيقة العمل
 حيث بدأ العمل لا يباين ويؤخذ منه عدم الفرق هنا بين الصادق وغيره والدمين وتصوره توكل غيره في ذلك بشرطه
 الآتي اه شرح مر (قوله والصي المأمون) أي ولورثتنا اه شرح مر (قوله فيتوكل في الاذن في
 دخول دار) أي وفي طلب الوليعة وحيث نجب الآية بشرطها يجوز ان توكل في الاذن اذا عجز عن البشارة وألم
 يأتيه وبسنتي من الطرد ما اذا توكل الولي ان يبيع مال موليه لان شرط الوكيل الفداء اذا وكله الولي
 في بيع مال موليه اه حل وفي قل على الجلال قوله واصل هدية ودعوه موليه وذبح تضحية وتفرقة
 زكاة توكل في احتساب واستطاب كأنه نقل عن شيخنا مر وسأني عاقبه ولا يصح توكل سي أو شبهه بل يصرف
 بعد الكيل وغارف الحرم وجود الأهلية فيه (تنبيه) يصح توكل السكران المتصدى ووكاله ولا يصح من
 المرتدان توكل ولو غيبا قبل الوفاء ولا يصح ان توكل عن غيره كذلك ولو ارتد الوكيل لم ينزل اه (قوله
 فيتوكل في الاذن) مثله فيما يبيحه شيخنا الذبح والاصطبا ودفع الزكاة لهذا الفقير مثلا ونحوه كالتان الميعين
 أهل نية العبادة قال والي وفي اخباره وغيره على صاحب الوليعة يكسر حبه الشيطان وغيره مما قال
 السبكي وفي جوازنا اعتماد قوله جاز اعتماد قول الناقل منه اه شوري (قوله وكل مسلم) القاهر تناول
 ما ذكره السبكي الموحدين والمخالفين لانهم لا ينعزلون اذا عجز الوكيل المذكور لانهم تابعونه في همه لا في كلفة
 فقط اه شوري وفي هذا الاستدلال نظر لان هذا من قبيل العام وهو لا يلزم فيه اه (قوله وعلمه العمل)
 أي فيكون كل مسلم وكلامه يختلف وكل في هذا توكل أمور لا يصح والفرق ان الاهل في الاول في الفاعل
 وفي الثاني في الموكل فيه وبغرض الاول لا يختلف في الثاني وكلام المصنف الآتي يدل على الصنف هذا
 والبطان في قوله وكل أمور فلا يكون وكلا حيث ذكر في غير الميعين اه حل (قوله والفرق عبارة) شرح
 مر ودعوى انه يخطأ في الاعتماد على يخطأ في المعوق عليه لا التفات لها هنا إذ الفرض الاعظم الاتيان
 بالما ذرين اه (قوله وشرط في الموكل فيه) قد فسره فعامر بالنصرف وكاله هنا لا بشرط ولكن لا يناسب
 التفسير الا الثاني وأما الاول والاخير فلا يناسبه الا أن يقال هو على تقدير خفاء بالظواهر ما جاز ان يحكم
 أي علمه متعلقه وهو العلم نفسه او يقال وان يكون معلوما أي متعلقه اه (قوله ان عليك الموكل) أي كاله أو
 ولاية اه من أهله (قوله فلا يصح في بيع ما يملكه) أي ولا في تزويج موليته اذا انفقت عهده وأطلقت
 على ما قاله هنا واعتمده الاستوى اه شرح مر (قوله الاتية) هل بشرط مناجاته لمثوبه على الاشكال لا
 حتى وكاله في بيع عبده وطلان من سبكه ما صح لا به عدم الاشتراط كآله شيخنا ومم شوري وفي
 قل على الجلال ما يتناول لم يكن من الجنس كبيع عبده هذا وطلان من سبكه ما فصيح ومنه توكله في بيع
 هذا وان يشتريه بنية كذا ومنه توكله في بيع خبره أو ما سجدت من غيرها بخلاف توكله في بيع الثمرة
 وحدها بل وجوده لا يبيح وعلى هذا التفسير يحمل ما في الجمع من ان الإصلاح والاثر ضعيف ولو قال في
 كل حق في دخول الوجود والحادث أو في كل حق لم يدخل الحادث لثبوتها بالام فانتص بالوجود قاله
 شيخنا مر اه (قوله فيصير التوكيل بيع ما يملكه المالك) أي فله التصرف في التام في التوكيل وان امتنع
 عليه التصرف في المتبوع بان تصرف فيه الموكل أو حزل عنه أو نحو ذلك فاجبر اه شوري (قوله وتقبل ابن
 الصلاح) ضعيف والمعتد عدم الصلة لا به توكيل ابتداء في عدمه أي ليس تابعا لوجود تصرف فيه وقوله
 وبوجه الخلف نظر لما مر ان المراد ان يكون تابعا لوكاله في ماله ليس تابعا لما لوكل فيه اه حل (قوله
 وتقبل ابن الصلاح) ما قاله سبق على ضعف كآله اه لوكل في ماله لو كان له في ماله ما يملكه
 لانه لو كان في ماله ما يملكه سبق على ضعف كآله اه لوكل في ماله لو كان له في ماله ما يملكه
 شيخنا المعتد انه ان قال يتصرف في دخل المتجدد أو بكل حق ثابت لي أو بكل حق لم يدخل المتجدد والفرق انهما

فيتوكل في الاذن في دخول دار واصل هدية وإن لم
 تصح مباشرته له بلا اذن
 وهو مسدود في الأصل
 (و) شرط فيه (يعينه)
 فلا يقال لاثنين وكانت أحدهما
 في كذا لم يصح وهذا من
 زيادته لو قال وكانت في
 بيع كذا ما لا توكل مسلم مع
 فيما يظهر وعليه العمل
 (و) شرط (في الموكل فيه)
 عليك (حين التوكيل
 فلا يصح) التوكيل (في
 بيع ما يملكه) وطلان من
 سبكه (لانه اذا لم يباين
 ذلك بنفسه فكيف يستتب
 فيه (الاتية) من زيادته
 فيصير التوكيل بيع ما لا
 عليك بها للملك كالتف
 من الشيخ أبي حامد وغيره
 وبيع حسين عليكه وان
 يشتريه بها كذا على
 الاشر في المالك وقيل
 ذلك همه توكله بخلاف من
 سبكه ما يملكه كونه
 وتقبل ابن الصلاح أنه يصح
 التوكيل ببيع غرضه
 قبل ان يملكها

ووجه به ما لك لاصها
(وان يقبل نيابة فيصم)
التوكيل (في) كل
(فقد) كبيع وبيع
(و) كل (لمح) كالماء ورد
بسبب (وبيع) واتباض
لدين وعليه انقصر الاصل أو
لغير مضمونة وغير مضمونة
على ما جرى في الاقوال
لكن اقباض الغير مالها
بغيره مضمون والقرار على
الثاني وقال التولي وغيره
لا يصح التوكيل في اقباضها
اذ ليس له ذنوها مالها
وقد كلام الجوري أنه
يصح وكل احد امن به
لغيره (وخصوصه) من
دعوى وجواب رضى الخصم
أم لا (وذلك ساج) كاجابه
واعطاه لان ذلك أحد
اسباب الملك كالشراء فملكه
الموكل اذا قدره الوكيل له
(واستغناه عقوبة) لا دعي
وهذه انقصر الاصل أو لغيره
كأنه وحده قد فذ وحذرتا
شرب ولو في شبهة الموكل
(لا) في (قرار) أي لا يصح
الوكيل فيما بين قول لاصه
وكذلك تنقضي لفعلان بكذا
في قول الوكيل أو ردت منه
بكذا أو جعلت مسترا بكذا
لأنه لا يصلح حق ولا يصلح
التوكيل كاشهاده لكن
الموكل يكون مقرا بالتوكيل
على الاصح في الروضة لا مشارة
بشئ وانما في عليه (و) لا
في (التمام) كما في الاختتام

أظهر لام الإضافة قوت الصلاة على إرادة الحق الثابت بحال التوكيل اه شورى (قوله) ووجه ما بمالك
لاصها) أي قدمت تابعة أي وقع التوكيل في ملك تيمنا وخشيتا بالحاصل ان شرط الموكل فيه ان ملك الموكل
التصرف في حال التوكيل أو يذكرة بمالكه أو ملكه أي فلكه للاصلا يستغنى عن فلكه في حال التوكيل
في ملك الاشارة على ذكر ما ذكرنا من ان المرداب التابعة في الذكر أو في المالك أو جري على
كلام الشارح اه شورى (قوله) كبيع وبيع) أي ضمان وصيغة حوالة وقول جعلت موكل في ضمانه
كذا أو موصيا له بكذا أو أحلت له بمالكه على موكل من كذا ينظر به مما على فلان اه حل (قوله) لكن
اقباضه الغير مالها (لمح) وحيد فلينظر ما مذهبنا وكمل وما تأت به ظهير ذلك وما وقع هذا الخلاف
اه شورى وقد يقال فانه يجوز التسليم من المقبض والسلم من القابض والجواز لا ينفي الضمان (قوله)
(مضمون) أعلم فصل بمالكها اه شرح حر (قوله) والقرار على الثاني) يعني ان يقال حيث علم انما
ليست مالها الموكل والاقرار على الموكل لان يد الوكيل يد أمانة والأمين لا يضمن مع انتفاء العلم بكيفية
القبض اه عرش وصورة هذه المسئلة ان يكون له يذعن بمرور دابة مقبوضة أو موصولة أو مودعة في كل عمرو
شخصا اقباضه لان يد التي هو مالها غير اذن بغير ان القرار على هذا الشخص الوكيل ان لم يمسك ذلك
زيد والاقرار على عمرو (قوله) وقال التولي (لمح) هو المعتمد أي سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة فالخاصل
انه يصح في الدين قبضا واقباضا وفي العيب قبضا فقط مضمونة وغير مضمونة ينتج فبأنه اقباضه مضمونة
مضمونة سواء وكل أحسنها وأحد امن به تأمل اه شفاء (قوله) لا يصح التوكيل في اقباضها) أي عند القدرة
على رد ما ينسبه اه شرح حر (قوله) الجوري) قال في الباب الجوري بضم أوله وبالراء نسبة إلى جوار بدل الورد
بفارس ومجمله بنسابة وور بالزاي نسبة إلى جورة قربة بالوصل ثم قال وبالضم والفتح والراء نسبة إلى جورة قربة
بالصها اه عرش على حر (قوله) من دعوى وجواب) وبغزل الوكيل الذي يبارره بقبض موكله أو إقراره
ولو قال وكيل انصم ان موكله أقر بالذي به انزل وتعد به لينة المدعي غير مشبهة وتقبل شهادته على موكله
مطلقا له فيما يبرك فيه وفيما ركل فيما انزل قبل خصوصه في الخصومة ولو لم يمسك موكله بنية وكالته عند عدم
تصديق الخصم له وتسمع وان لم تقدم دعوى حذر الخصم أو غاب فان صدق الخصم فيها جاز له الاستعانة
بالتسليم حتى ينتج اه شرح حر (قوله) اذا قصد الوكيل له) فان قصد نفسه فقط أو أطلق قوله أو قصدهما
فترك اه قل على الخطيب ولو قصد واحد الإيمنة فقال عرش يكون الفصل لا غير فيكون الوكيل وحده
(قوله) اذا قصد الوكيل له) أي واستمر قصد فلو كان قصد نفسه بعد قصد موكله كان له ذلك وان ملكه من حيث
اه عرش على حر (قوله) واستغناه عقوبة) عبارة أصله مع شرح حر ويصح التوكيل في استغناه عقوبة
أدعي ولو لم يثبت فيما يظهر كقصاص وحذف بل يضمن في قطع طرف وحذف ثياب أو يبيع في استغناه
عقوبة له تعالى من الأمان أو السداد في التباين لمقتضى ان يركل في التباين لا يذوق ليعلم الحد منه
لتسمع دعواه عليه في انتب (قوله) غيبة الموكل) هذه الغيبة لا روية أو رتبة مع شرح حر وقيل
لا يجوز التوكيل في استغنائها الا بصحة الموكل لاحتمال عفو رديان احتماله كاحتمال رجوع المهرودا
تنبه فيسمع جواز الاستغناء في غيرهم اتفاقا انتب (قوله) على الاصح في الروضة) أي فيما اذا أتى بمن فقط أما
لو أتى بموكل فيكون مقرا بما لا يكون مقرا بما اذا أتى بمن فقط اه شفاء في قل على الجلال
بجمل الخلاف ان قال وكنت لتقر في فلان بالف فادخله في فوارق اقرارها وان قال أقر على فلان بالف
لم يكن اقرارا قطعا وكذلك ان حذف حتى على ان يكون اقرارا قطعا بان قال وكنت لتقر فلان بالف اه (قوله)
والتمام) محله اذا كان في علم ما اذا كنت في شخص كان رأي لينة فقال لصاحبها فادخلها فاصح وهذا
يجمع بين كلامي الشيخين فكلامهما محمول على العام كما تقرر وما في القصة على الخاص اه زى اه

عش (قوله فطلبنا الشائبة الولاية الخ) ان قلتما الفرق بينه وبين التوكيل في تلك المباح قلت الفرق ما أشار
إليه الشارح قوله فطلبنا الشائبة الخ أي بخلاف تلك المباح فإنه لا ولاية فيه اه شيخنا (قوله وعبادة) ليس منها
إزالة النجاسة فيصح التوكيل فيها لان النجاسة من الترتك ومنها غسل الميت فإنه يقع عن مباشره وتجنبه هذه
توكيل من لم يتوجه عليه فرضه كالعبد على ان الاذرى يجوز التوكيل منه مطلقا كصحة الاستئجار عليه
اه شرح مر وكتب عليه عش قوله جواز التوكيل هنا قال مر المحقق ما قاله في العزم عدم صحة
التوكيل في الغسل ومثله غير من خصا التجهيز لانه يقع عن الوكيل ويقارن صحة الاستئجار في ذلك بان يدل
العوض يقتضي وقوع العمل للمستأجر اه سم على منعه وهو يدل على ان الثواب المستأجر ولو
بالفعل الوكالة (قوله ويندرج فيه قوايه) أي المتسقة والمتأخر اه عش على مر (قوله كركنى
الطواف) هل مشرركنى الطواف الصوم الواجب يدل لعدم الفرقان كبر شد اليه قبله بالكف ولا
ويغرض بان وجوده بغير بق العوض مع العجز عن العمل بخلاف كركنى الطواف ولعل الفرق هو الادب اه
شورى (قوله وذبح نحو اضحية) سواء وكل الذابح المسلم المدين في السنة أموك فيهما سلبا بغيره بل بآتي
بهما عند ذبحه كلوا في الموكل عند ذبحه وكه اه شرح مر (قوله الحائض بالعبادة) عبارة تشرح مر
لبنائها في التمدد واليقين الذي لا يمكن النبيلة به انتهت (قوله باستراحة) أي طلب الرعاية والاضبطا كان
يقولنا يهدي على شهادتي أو أمانا هديكذلو قوله ونعمو أي كان يسمه شهد عندنا كم أو يسمين كما شهد
ان لقان على ثلاث ألقارنا فهذا كما يصحح حالها هذا بالو كلة في الشهادة غيره اه وعبارة في الشهادات
فصل تقبل الشهادة في شهادة مقبول في فرع قوله بقاءه تعالى واحسان وتحملها بان شرعية أي يطلبه
ضبطا ورايتها فيقول أنا شاهد بك أو شاهدك أو شاهد على شهادتي أو بان يسمه شهد عندنا كم أو يسمين
سبها كما شهد ان لقان على ثلاث ألقارنا آخر اه (قوله ولا نحو ظهار) أعين كل ما حرم من متاع
بختلاف ما سعى عارضة كبعض جاضر بلاد وقت انتهاء الجمعة اه حل (قوله تقتل وذف) أي من فخرق بان
يقولوا كذا قل ان تقتل فلا تاتي ظلمنا من غير ان يكون عليه حق بخلاف ما لو كان بحق فإنه يصح التوكيل فيه كما
تقدم اه عش (قوله لان حكمها يقتضي الخ) عبارة تشرح مر لانه منكر ومعصية وكونه قربة عليه
أحكام آخر لا يمنع النكاح من معصية على من عدم صحة التوكيل في كل معصية نعم ما لا يتم فعله على ما لا يصح
بعد انتهاء الجمعة الثاني يصح التوكيل فيه وكذا الطلاق في الحيض فإنه المبني في ندر يسهو والحاصل ان ما كان
مباحا في الأصل وجزم اعراض مع التوكيل فيه ويمتنع فيما كان محرما بأصل الشرع انتهت (قوله ولان
الغائب في الظهار الخ) لكن سيأتي في الظهار ان الغلب فيه معنى الطلاق والحاصل انهم في بعض
المسائل ظهروا في معنى البين وفي بعضها معنى الطلاق اه مر اه شورى (قوله كظهاره) أي وان
يقول في القتل وكذا لا يقتل فلا تاتي ظلمنا من غير ان يكون عليه حق وكذا لا تقتل في بعض
عش (قوله كإيلاء) حوزة ان يقول موكل بقوله والله لا أطوك مدة كذا أو نزع فيه اه عبد البر وصورة
شيخنا انه يرى بان قوله والله لا يطوك موكل خمسة أشهر أو جعلت موكلي مولى سلبا فلا يكون الموكل مولى
(قوله كإيلاء) أي لانه مطلق وهو لا يذلل له النيابة والمان من أو شهادته لا تدخل النيابة فيها اه شرح مر
(قوله وتعلق طلاقه) التثنية بما القالب فلا مفرقه في غيرها كذا في قوله وفي معناها أي البين البينة
اما التذرع فظاهر وما القالب ماذ كمر الحلق البين كما أضع منه في شرح الروض اه شورى قوله وتعلق
خير وأما التذرع فمطلق بلحق ماذ كمر الحلق البين كما أضع منه في شرح الروض اه شورى قوله وتعلق
طلاقه (قوله) تخية تسديمه بتعلق الطلاق المتناهي صحة التوكيل بتعلق غيره كما هو الظاهر كما قاله
الشيخ انه حوى على الغالب فلا يمتد به وهو مقتضى الملاقاة عدم صحة ذلك التعلق انه لا فرق بين تعلق

فطلبنا الشائبة الولاية على
شائبة الاكتساب وهذا من
زيادتي (و) لاني (عبارة)
كصلاوة لمادة حدثان
مباشرها مقصود بعينه
اتلاه (الا فليس) من
يجز أو عزمه يندرج فيه
قوايه كركنى الطواف
وظاهره (وذبح نحو اضحية)
كسكنا (وذبح نحو اضحية)
كعبية قلنا كركنى أو بانها
وتعبري بالنسك أعين
تعبيره بالجمع ونحو في
الموضع من زيادتي (و) لاني
(شهادة) الحائض لها بالعبادة
لاختيار لفظها عدم قضاها
على قبول وهذا تغير حملها
الجائز باستراحة أو نحو كما
سألت عنه (و) لا في نحو
ظهاره كقتل وذف لان
سكنا يقتضى بركتها
ولان الغلب في الظهار معنى
البين لتعلقه بالباطل
وخصائص كالبين وصورته
ان يقول أنت على وعلى
كظهار أمه أو جعلت موكلي
مظاهرا منك (و) لاني نحو
(عبد) كإيلاء ولان ونحو
وتدبير وتعلق طلاقه على

عازر عن حنث أو منع كهباطوع الشمس وبين غير وهو الأوجه خلاه للسكر وما تغير الطلاق فيصح التوكيل فيه لعينه فلو وكفى فتلحق نسائه لم يصح على الأصح كافي البصر اه شرح مدر * (فرع) * وكل في طلاق زوجته ثم طلقها هو كان التوكيل التلحق إذا كان طلاق الموكل زوجيا بخلاف حكم الزوج في الشقاق إذا سبق الزوج بالطلاق ليس له هو الطلاق بعد ذلك لأن الطلاق حائل لحاجة قطع الشقاق وقد حصل بطلاق الزوج بخلاف ما هنا اه مدر اه سم على منهج وظاهر عدم الحرمان من طلاق الزوج أولا ولو قبل بالحرمان في هذه لم يكن بعدا ولا سيما إذا ترتب عليه أدى الزوج وقول سم زوجيا أي بان باتت البيونة الكسرية بما يحصل من التوكيل اه سم على حج اه عش على مدر ثم رأيت في شرح مدر في فصل أمره يسيع لعين الخ مانصه ولو قال طلق زوجتي ثم طلقها الخ أي على غير عوض كقد مناهم نفل سم عن مدر لان الموكل قد ير بداد بها أو مراجهتها فلا يمكن منها إلا نفل الموكل غير ما ذكر بان طلقها بعوض وعلى هذا فيحصل أنه لو كان المالك الذي أوقفه الزوج ثانيا متع على التوكيل ان يعلق الثالث ليقرب عليه من حقوق الضرر بالزوج وهو ظاهر وكتب أهله الموكل طلاقها الخ بحيث طلق الموكل وقد أطاق الموكل التوكيل فله يسعه بعد هل يتنع على التوكيل الزيادة على الواحدة أم لا فينظر ويبنى امتناع الزيادة على الاذن في الواحدة حتى وما زاد مشكوك فيه والاصل عدمه ويحتمل حوا ذلك لعدم نفل الموكل به فليراجع ثم نفل في الفرص عن الشيخ جدان البزء بما قلناه والتعليل بما قلناه (قوله الحاق العين الخ) شامل للزلاء واللعان وقوله ان كانت باله قد في قوله لتعلق حكمها بتعليم الله خروج بذلك ما إذا كانت باله بغيرها كل وطئت قبل خمسة أشهر فعبدى حراً وقته على كذا فهي بين وليس فيها تعليم الله تعاق فاندفع ما يقال ان العين لا تكون إلا باله فكيف يقول ان كانت باله (قوله وفي معناها البقية) من البقية تعلق الطلاق والعق قلنظر ما للمعنى الذي اقتضى الإلحاق اه حل (قوله وان يكون معلوما) ولو هو جولو وكفى في زوج امرأة اشترط تعيينها ولا يصحني يكون له كافتة لان الغرض يختلف وجود وصف المكافاة كسيرة ما كان يقع ما ذكره السبي هنا ثم ان أتى بلقاء عالم كزوجي من شئت صح للعموم ويجعل الأمر راجعا إلى رأى الموكل بخلاف الاول فإنه مطلق ودلالة العام على أفراد ظاهره وأما المطلق فلا دلالة فيه على فرد فلا تنقض اه شرح مدر (قوله معلوما) لا يقال إلا بالضرورة في الموكل في ان عينه الموكل أو لا فلا نسبة ومعلوما لا تعلق ونفل ذلك لا احتياج ان يقول وتخرج بالقيء الاول كذا والثاني كذا الخ بخلاف مسلكه فإنه ذكر فيه عيب كل شرط مانع به وهو أن يحصر وأضح اه عش (قوله في يسع أمواله وعق أرطاف) أي لو ولد ان يكون له أموال وأزواجه والظاهر ان السرا جنس ذلك اه حل (قوله لا في تحوكل أموري) تصرف في الملقوم بخلاف يسع ملكت من مالي ولا يسع الجميع وكذا الملق من نسائي من شئت لا يطلق الجميع بخلاف من شئت أو أي امرأة شاعت طلقها اه حل (قوله ويرى عن أقل شيء منه) أي بشرط ان يكون متولا مستحسان العلة إذا العود لا ترد على غير من له اه عش على مدر (قوله ملازمة فيهما) أي من قوله الاتية اه سم اه عش (قوله لكن الاوفى الخ) المتمنع عدم الضعة ويفرق بان الحمل في الموكل فيه أشد منه في التوكيل اه شوري (قوله ويجب في شراء عبد الخ) لو وكفه في شراء عبد فاشتري أصله أو فرع مصرعته عليه قال حج بالميتين معية للموكل وهو لا تعلق وبخلافه القموي في هذه مدر ودون فرقته بين عامل القراض حدث لا يشتري الاصل ولا الفرع بان الغرض هنا الخ لا يبيع ولا كذلك هنا اه سرل (قوله بيان نفعه) ويجب بيان النوع ذكر كراهة كورقوا لوقته قليل القمور ولا يشتري استعفاء وأوصاف السلم ولا ما يرب منها أخفا اه حل وبهارة سم قوله وبيان نوعه الخ قال في الروض وبيان ذكره أو أوثقه اه ونقل الامام الاتحاق

الحاقا ما يجنب بالعبادة تعلق حكمها بتعليم الله تعالى ان كانت باله وفي معناها البقية ونحوه من يادق (وان يكون) الموكل فيه (معلوما) ولو لوجه كركن كسفي (يسع أو مالي وعق أرطاف) وان لم يكن أو مالي أو أرطاف معلومة لقلة الفرقة (لا) في (تحوكل أموري) ككل بقليل وكثير أو وضعت اليد على شيء أو يسع بعض مالي لان في ذلك عسررا هذا لا ضرورة إلى مخالفه بخلاف ما قاله آخرون فلا يصح شيء من مالي فيصح ويرى من أقل شيء منه يصح به التسوي وغيره وفيه كلامهم عدم العدة في تحوكل أموري وان كان تابع للمعين وقد يفرق بينه وبين ما ذكره فيما مر بان التابع ثم معين بخلافه هنا لكن الاوفى بما من الصفة في قوله وكسفي يسع كذا وكل سلم به ذلك وهو الظاهر (ويجب في) قوله في (شراء عبدان) نفعه كترى وهندي وبيان صنفه ان يختلف النوع اختلافا ظاهرا (و) في شراء دار

بكر السن أي الزناق تقيلا

للقرو بيان البلدان وحده

من بيان الحسنة (لا بيان

غنى) في المستثنى فلا يصح

لأن غرض الموكل قد يتعلق

واحد من ذلك بنفسا كان

أو عسبا ثم يحصل ريسان

ملا كذا قال بقصد التجارة

والإصلاح ببيان من

ذلك بل يكتفي بالشرع بهذا

ماشت من العروض أو

ما رأته مصلحة (و شرط

في الصيغة لفظ موكل) ولو

بنائبه (بشعر رضاه) وفي

مضاه ماهر في الضمان

(و كذا في كذا (أوسع)

كذا كذا العرف ود الأول

اصحابه الثاني فانه مقامها

و كذا فلا يشترط قوله لفظا

أو نحوها لما في التوكيل بالإحالة

أما قوله معنى وهو عدم رد

الوكلة فلا يمتنع فلو رد

فقال لا أتقبل أو لأفعل فلها

ولا يشترط في القبول هنا

الفسر ولا المجلس (وصح

توقيتها) أي الوكلاء نحو

ويكلم في كذا الدرر جب

وهذا من ز بالفتح (د) مع

(تعلق) لتصرف بخصوص

وكذا لأن في بيع كذا

ولا يمتنع بجي ورجب

لأنه أعلق التصرف بنفس

له به قبل بيعه (لا) تعليق

(له) فهو إذا ما رجب فقد

ويكلم في كذا فلا يصح

كسائر العرف ولكن ينفذ

نصر فبعد وجود المعاني عليه لأن فيه

فيه لا يشترط أوصاف السليم ولا ما يربطها به **أه** بر قال **ج** لكن اشترط القاضي ذكر الصفات التي
يختلف بها الزمن وفي إطلاقه تارة انتهت **أه** قوله **بيان** بضم **ب** مفتوح الحارة وكسرها **ب** كاي **ب** مؤخر من الحارة **أه** ع
في **ج** **أه** قوله أي الزناق وهو الذي تشتمل الحارة عليه وعلى مثله **أه** شرح **مر** وفي الصباح والإفاق
السكة نافذة كانت أو غير نافذة قال الانحصر والفرع وأهل الحارة **أه** وتؤتون الزناق والطريق والسرط والسوق
وتغيرت كروا لجمع أو تفضل غراب أو غير بقوله أيضا الحارة لأنه متصل منازلها والجمع حارات **أه** (قوله وفي
الصيغة لفظ موكل **الح**) ولو قال وكذا في كذا فندفعه كفي فالشرط أن يوجد لفظ من أحدهما والفعل من
الأخر أي من الموكل والافتقار تقدم إلى الشرط في الوكيل عدم الرد **أه** حل وبوجه أنه لا بد من اللفظ من
الموكل وعدم الرد من الوكيل أو اللفظ من الوكيل والفعل من الموكل فلا يكفي منه السكون وعدم الرد بخلافه
من الوكيل وبعبارة الشوري قوله لفظ موكل يقتضي أنه لا يكفي اللفظ من الوكيل فقط وسواء أتى في الودعة
الاستفهام بلفظ أحدهما وقبول من الآخر أو بلفظ جواز ذلك هنا لا فوكيل ولو كل انتهت **أه** قوله كوكلك
أوسع) وكفوضته إلى **أه** أو أتلك ذم **أه** أو أتسل معنى ذم **أه** وأنت موكيل فبمخرج بكاف الخطاب ومنها ذكرت
فلا ملامه لو قال وكان من أراد بيع دارى مثلا فلا يصح ولا ينفذ تصرف أحد هذا لأن لفساده لم يفرع عن
الوكيل فيه فرض كوكلك من أراد أن يعتق عبدا هذا أو زوج أمي هذه مع علمه بفساد البيع أو أخذ منه
هبة قول من لا يرى لها أدنى لكل عاقد في البلدان زوجي قال لا ذري هذا من مع أنه عند تعيين الزوج ولم
تفرض سوى صفة العدة خاصة بذلك أتى ابن الصلاح ويحرم ذلك التعميم في التوكيل إلا في ما يتعلق بين
فرض غرض وعليه عمل القضاة **أه** شرح **مر** (قوله فلا يشترط قوله لفظا) أي في وكلاء غير جمل أما
لو كانت يجعل فلا بد من قوله لفظا كما في المطلب ينبغي تصويره بما إذا كان العمل الموكل فيه مضبوطا لتكون
الوكلة مستندة لأجرو وقد بشرط القبول لفظا **أه** كل كان به عين **أه** جرة أو عبارة أو مقصورة فوهي لا تستر
وأذن له في قبضها ولو كان من في يد مقيضها فلا بد من قوله لفظا **أه** شرح **مر** (قوله فلورد فقال **الح**)
ولنقدم بهذا لك لا يقصده التذم بخلاف الإباحة فلم لا ترد **أه** **أه** (تنبيه) **أه** لو تصرف مع صدم العلم
بالتوكيل ثم تبين مع وهذا يدل على معنى طلائع بالرد فبضهاه لا فسادا من أصلها فلي تأمل **أه** سم **أه** قوله
ولا يشترط في القبول هنا **الح** تأمل هذا الكلام فإن القبول هنا عدم الرد لا معنى لغرضه حتى ينشأ اشتراطها
أه وفي ع ش ما مضى فوه ولا يشترط في القبول أي بمعنى عدم الرد بأن يبيع موكل فيه أو قال لا يشترط أي
على القبول في القبول هنا الفورا أي ما لم تكن الوكلاء يجعل فإن كانت كذلك فلا بد من قوله فلا تفرورا **أه**
مر **أه** ع ش (قوله نحو وكذا في كذا الزوج) عبارة شرح **مر** ويصح وقتها الوكلاء كوكلك شيرا
فلذا مضى الشهرة تنه على الوكيل التصرف انتهت **أه** قوله وصح تعليق لتصرف علم من ذلك لو قال لا تستر
قبل رد ضان وكذا في خروج طرقت فخرج بها رد ضان مع تشبيه الوكلاء وانما قد هاجم هذه الشارح
بخلاف ما إذا رد ضان فخرج طرقت فخرج بها رد ضان مع وعلى هذا التفصيل يعمل الملاق من أطلق الجواز
ومن أطلق المنع **أه** والارتباط كلاله مع عدم الصفة إذ كل من الموكل والوكيل لا يملك ذلك من تفصيل
التوكيل وظاهر همة خارجا منه حتى على الثاني لعدم الإذن كماله ما تقرر **أه** شرح **مر** (قوله
لكن ينفذ تصرفه) أي يجوز له الأقدام على ذلك وكذا حيث قصدت الوكلاء إلا في النكاح كان اقتضت عدة
بني فقد وكذا تزوجها فلا يجوز اشتغالها بضع **أه** حل **أه** قوله لكن ينفذ تصرفه) هو كذا في من فائدة
الطلاق سقوط المجلس المسمى أن كان ووجب أو قال لا يملك في المطلب يحرم الأقدام على الفعل وإن
استعد منها من المصباح وبفتح الأذرى استئذنا الوكلاء المعلقة الصادرة من ولي أو وكيل قال فلا يصح اعتبار يوم
الأذن فيها ولا يمتنع عدم الحرمة في الأقدام وإن المصلحة حيث اقتضت التوكيل فلا فرق بين الولي وغيره **أه**

نصر فبعد وجود المعاني عليه لأن فيه

شورى وعبارة شبيهة وهو مر والاقدام على التصرف بالوكالة انفسه يتاخر كتابه ابن الصلاح اذ ليس من تعاملى العدو والفساد لانه انما اقدم على عقد صحيح مثلا لان الرخصة انتهت (قوله ولا تعليق لعزل) أى وبتع من التصرف عند وجود الشرط لوجود المنع كشرح الروض اه سم (قوله لفساد) تأمل هذا التعليق فان فيه مصادره لانه بمعنى المبالى الان قال المراد بالفساد الانفسا فكأنه قال لفساد الوكالة (قوله ولو قال

وكأنك الخ) أى فى هذا التركيب عقدا وكالة الأول مختبر فيه والثاني مطلق فلا يصح

فصل فيما يجب على الوكيل فى الوكالة المطلقة * (قوله والمقيدة بالبيع باجل) الظاهر انه معطوف على ما يجب على الوكيل بدليل التثنية فى قوله وما يد كرمهما الذل كل معطوف على الماطقة لكان الوجوب مسلطا عليه وكان القسم فيما يجب على الوكيل فى الوكالة بدليل انه لم يذكر فى المتن شيئا يجب على الوكيل فى الوكالة المقيدة تأمل (قوله وما يد كرمهما) أى من قوله ولا يبيع لنفسه ومولى له الفصل (قوله أى تو كيل الخ) أشار به الى ان مطلقا مفسد مصدر مذكوف ويصح كونه حال من البيع والمراد التسمية على ان مطلقا يابى للواقع وليس من لفظ الموكل ولو تعلق به موكله بالظاهر ان الوكيل التصرف على ما يريد ان يخاف غرض الموكل فراجع

اه قل على الجلال (قوله غير مقيد بشئ) أى من أجل أو اشتراؤين أو زمن أو مكان أو غير ذلك كما يأتى فى الفصل الآتى (قوله فلا يبيع بثمن مثل ونحو ما عاب باز يد) أى ولو بما يتباين به قال سم على مذهب بعد

قوله ذلك عن شرح الروض وهو يفهم الصفة اذا وجد الرغب وهذا كما علم مر هل فى البيع بالاجل كان يكون من ريد الشراء بما يذو كس فى قبض الثمن أو يخشى منه خروج الثمن مستحقا ونحو ذلك ويعتدل خلافة لان الادوار المستقلة لا تنظر بالاهو طاهرا اطلاق الشارح كشرح المنهج ثم رأيت الاول فى الخطيب حيث قال بوجبه كما قال الاذرى ان الربى بالمال لا لا كسبه ولما له حراما اه عرش على مر

(قوله ولا يغير نقد بالبيع) الان قصد بالبيع الشجاعة بانه يجوز قبضه على القراض بدل ذلك العرض الظاهر ان ركنه وشيئا غيره انتهت (قوله ولا يغير نقد بالبيع) ظاهره ان كان غير مانع للمالك ولو قبضه بانه يشترط

ما تقتضيه المصلحة لم يكن بعيدا ومن ذلك ما لو كلفه ببيع متاع بدهام وان يشتريه بالدهام بانه لا يفر أى ببيع البنا ابتداء بالدهام وكانت المصلحة للمالك فى ذلك بان يفر عليه أمرا بالنقل ونحوه اه عرش على

مر والمراد بتعديل البيع ما يتعامل به أهلها غالباً بقا كن أو عرضاً لانه التسمية العرفية عليه اه شرح مر وكتب عليه عرش قوله نقدا كن أو عرضاً تقدم فى نظره من الشركة عند الشارح ان الاوجه امتناع

البيع بالعرض مطلقا فلينظر الفرق بينهما بناء على ما عتد به وقد عجب بانه لا يتقاف فالمراد بالتقدم باب الشركة ما ذكرهنا وهو ما يقبل التعامل به ولو عرضا عليه بالعرض الذى يجتمع البيع به عملاً بعام به أهلها

مثلاً اذا كان أهل البلد يتعاطون بالناس فهمى نقدها فيبيع الشريك بها دون نحو العاش * (قائده) * فى الحسباص مائة البلدي ذكر ويؤتى بالجنج بلدان والبلدية البلديجها بلادى كلمة وكلاهما بلديجها بلادى

يند من باب ضرب أقال بالبلد فهو بالبلد بقر به بقرب الموصل على نحو استقرض من جهة الشمال على دجلة وتسمى بلد الحجاب وبسبب الهابض اجماعا وبطان البلد والبلدية على كل موضع فى الارض

عسرا كن أو خلاصا فى التنزيل الى بلدت أى فى أرض ليس فيها نبات ولا مرمى فيض ذلك بالمعنى غير عامه أنهم هم وأطلق اللوح على عدم النبات والمرعى وأطلق الحباد على وجوده وهو بالبلد والجنج بلادة فهو

بلدى أى غير زكوى لا قطع (قوله بخلاف اليسير) ظاهره انه لا يصح ويقتضى اليسير ولو لمع وجود رغب بمثل الثمن واصل الشئ سم للمنع حيث ذلك فى شرح الروض ما فهمهم المصلحة وهو انه ولا يبيع بثمن المثل ان وجد زيادة لا يتباين بينهما اه وفى حاشية الكبرى الجزم بعدم المصلحة فاجوز اه شورى (قوله لا يغير

(ولا تعليق (لعزل) لفساد كناية على الوكالة ولو قال وكنتك فى كذا وصي

من تلك فانت وكنت صحت حالان الاذن قد وجد

مضرا فان دله لم يصر وكسلا لفساد التعليق (وقد تصرفه) لمار وهذا

من يأتى

* (فصل) فيما يجب على الوكيل فى الوكالة المطلقة

والمقيدة بالبيع باجل وما يذكر معها *

(الوكيل بالبيع مطلقا) أى تو كيلاً غير مقيد بشئ

(كالشريك) فيما مر (فلا يبيع بثمن مثل ونحو

والمع بازل) ولا يبيع نسبياً ولا يغير نقد بالبيع نعم

ان يباير بما وكل فى بيعه الى بلدا لاذن و باعه فيها اعتبر

تعدا بدهام ببيع فيها (ولا) (بغير فاضل) بان

لا يجزى غالباً بخلاف اليسير وهو ما يعتدل غالباً بغير

أى وان كان المالك لا يصحبه كإقتضاه ما لا قسم فليجوز اه شورى (قوله فيبيع ما يباى عشرين الم)
 قال ابن أبى القيم العشرة وان سرح مع ما فى الماقتضى لا يسلم بالافضل المرحم العرف وبما نظر الى جنس
 المال أيضا فانه يقع الاختلاف فيه أيضا اه سم (قوله على أحد هذه الأنواع) متعلق بمحذوف والتقدير
 بهما متشابهة على أحد أحاد (قوله ضمن قبته) أى القليلة أى ويجوز زلوكل النصف فبما أخذ من الوكيل
 لأنه ملكه كالمالك اقترض اه عى على مر (قوله ضمن قبته) أى ولو لم يلبا لهما القليلة والمعتبر قبته يوم
 التسليم وهذا إذا سلمه بلا إكراه أى من حاكم يرى ذلك ثم ذهب بالليل أو بثلثه متعبر والا فلا يضمن على
 الإصح كفى الودعة قاله الأذرى اه شورى (قوله فيسردان بيق) ولا يزول الضمان بالاسترداد بل
 لما يابى البيع الثاني أو بالاستئمان من المالك اه عى (قوله وله بهه بالذن السابق) بخلاف ما لو رد عليه
 بسبب أو فسخ البيع الشرط فيه أنه لا يرد عليه إلا بالذن والفرق أنه هنا خرج من ملك المالك بخلافه هنا
 اه مرل وقوله ولا يضمن غنة أى فيما إذا باعه بالذن السابق فهو راجع لهذه الصورة فقط كما يخفى من
 مر وجارته وله بيعه حيثما بالذن السابق وقضى الثمن ويده أمانة عليه انتهت (قوله بالذن السابق)
 أى بخلاف ما لو وجد البيع الصحيح ورد عليه بغيره أو فسخ وانما يرد المشتري وحده وجود العقد الصحيح
 الناقل له ذلك هنا ثم حج اه سم اه عى (قوله ولا يضمن غنة) أى ما لو تلف البيع في يده فيضمنه
 وانما يرد على الضمان منه بفسخه المشتري كباى فى قوله فى الفصل الا فى بعد قول المصنف لا يبرل فان
 باع وسال البيع زال الضمان ولا يضمن الثمن اه عى (قوله غرم الموكل بده) أى من مثل أو قبته من
 شاه من الوكيل والمشتري والقرار عليه أى على المشتري وهذا العقدان الوكيل مطالب بالقيمة مطلقا أى
 سواء كان بائنا أو تالفا مشاء أو متوقفا وله يخرمه المصلحة وأما المشتري فطالب بدهه من مثل أو قبته إن كان
 تالفا لأن عليه قرض الغنم فان كان باقيا ردان سهل فان عسر صدره وطول بالقيمة ولو لم يلبا القليلة اه حل
 (قوله من شاه من الوكيل) ظاهره ان الوكيل عند تلف البيع مطالب بالبدل من مثل أو قبته كالشئى
 وليس كذلك بل الوكيل انما مطالب بالقيمة مطلقا باقيا كان أو تالفا مشاء كان أو متوقفا لان قرار الضمان على
 المشتري اه زى قال الشورى وفيه نظر ظاهر والى خبر أى فى شرح الروض هو قضية كلام حج اه
 عند تلف طالب الوكيل بالبدل وكلام الرافعى مقروض فبما لو كان باقيا فآمله اه كاتبه اه غنمى
 وفى دل على الجلال وما يخرمه الوكيل القليلة فهو القيمة ولو فى المثل وما يخرمه المشتري القيمة وهو البدل
 الشرى وكذلك لو لم يتلف غرم كل منهما القيمة ولو لم يلبا لهما المصلحة فبما إذا رد رجوع من غرم منهما القيمة
 بهما للفرم فى جميع ما ذكر قبته واحدة ما من الوكيل أو المشتري لأقمتان بينهما فاقوم فاقوم وعلى ما ذكر
 يعمل ما فى التمسج ثم يجوز ان يفرم كل منهما نصف القيمة متلا فراجحه (قوله باع انهما) هذا ظاهره ان
 يتسرعن بشئى بكل منهما فان لم يجد الامن بشئى بشر الاتعم فهل له البيع منه أم لا فيه نظر والقاضون كلام
 الشارح الثانى وقول بل لا يلزم ان يبعد الان الاتعم حيثما كانه يوم اه عى على مر (قوله بين
 الناس) هل المراد بالناس بلد البيع وان تعارف الناس بلد الماقدن بخلافه والمراد بالناس بلد الماقدن
 أو إذا اختلفت يجب التعيين كحتمل لظهور اه شورى (قوله ويشترط الاشهاد) وسكت عن الزمن
 اه سم على حج أى قول والظاهر انه لا يشترط لان ذلك قد بدى الاستماع البيع اذا انفك البعد من
 المشتري به وعليه فاعل الفرق بين هذا وبين بيع الولد المولى عليه حيث اشترط فيه الزن الاجتيا
 لما للمولى عليه واقوم قوله ويشترط الاشهاد ان لو لم يهد لم يصح البيع فظاهره انه لو لم يكن الشهود
 حاضرة وقت البيع لم يصح العقد وان اشهد فبما بدو عبارة حج ويلزم الاتهاد بين المشتري حيث باع
 بموكل ولا يضمن وهو محتمل لا لثبوت كراهية الاشهاد مع هذا العقد والغنم وان تم كتب عليه سم ليس

فإن باع بحال أو قص من الأجل (٤١٠) كأن باع الشهر ما لالموكل به الشهر من مخرج البيع إن لم ينه الموكل ولم يكن فيه ضرر عليه

فما خصه بصحة البيع أو فساده عند ترك الاشهاد اه أقول والذي ينبغي أن شرط لعدم الضمان لانه لان الاشهاد دائما يكون بعد تمام العقد لكن نقل عن روى بالدرس اعتمادا أنه شرط للمعتوق قال سنانا ملج حيث جعله شرطا للضمان اه عش على مر وعبارة شئنا حرف في حتم و بهنا الاشهاد شرط للضمان فبالشرط الملج على الوكيل الاشهاد فان خالف كان البيع فاسدا وعليه الضمان فان سكت الموكل عن الاشهاد أو قال بيع أو أنه دفعني المورثين بيع البيع ولكن على الوكيل الضمان اه قوله فان باع بحال (الم) مفرغ على كل من قول المتن وجعل ملج أو قبل الخ ومن قول الشارح حيث قدر الاجل لاجل الخ قوله أو نقص عن الاجل مفرغ على الثاني نعم (قوله فان باع بحال) وهل له قبض الثمن أو لان الاجل مانع من القبض ثم رأيت شخشا قد قد ذلك وجوه عدم قبض الثمن وأصح أنه لما وكفه في بيعه من أجل أن عازله عن قبض الثمن لمسا بأني أنه لو قبل الاجل لأقبض الثمن الا يأن اه حل (قوله ويثبت في حال الانسوى (الم) هذا في المتن) وعرف على قوله ان يثبت له الموكل الحق وشرط ثالث فكهة قال من يثبت مشربا (قوله فان لم يرد المانع) يؤخذ من الكلام فيها اذا ذات الترتيب على قصد الحائز الاجازة النص من الاجل والذات كل من الثمن المعين وان كان لا يشترى معناه اه عش على مر (قوله لو قال لو كليه هذا الخ) أي وان كان كل من الموكل أو غيره على ما لم يرد به اه حل وفي عش خلافه وكذا في الشورى رسم وعبارتهم قال ج وبما قرأنا بالمرحوم فحين يسلّم ولو لم يترك الا لفظ كليه عرفه له فها عرفه لم يرد حاتم عليه وان لم يرد ذلك بيع التوكيل ليعمل في ذلك (قوله لا يثبت في حال) أي لو كان موجودا واغلب ان كم بعدد قسمة القليل والكثير اه حل (قوله قد يبيع بغير قبض الثمن) أي ان يكون قبض تشتمل العرض والتداعي حيث كان بدوى عن المال وصرح جميع بوزان ما بين الفاقش حيث وجدوا واعتقدوا السبب في لانه العرف ملج يتفرع في خلافه اه حل (قوله قد يبيع به) يشبهه أي ان كيف للاحوال تشتمل المال والمؤجل اه حل (قوله أو بمانع) أي لم يسمه نفس لكثرة وهن أي سهل على النفس اقلته (قوله قد يبيع به عرض) أي ان كان الجنس فترجى ما به ما سهل عرفا القليل والكثير من تعدا البلد غيره اه حل (قوله لا نه في ذلك) الملة الصاعدة لاتحاد القايض والمقبض بغير جهة الا لانه لا يرد في قوله لا نه في ذلك لا يصح للاتحاد المذكور اه شوري بالمعنى وعبارة شرح مر للتأنيب في الطرف ان ثبت أي لان الان اعتمادا على الطرفين في ماله له لنفسه مملو به وان سلك في ان له له لا تغير ولا يجوز اثنان توكل وكيفية اجد الطرفين ويؤلى هو الطرف الآخر ولا توكلين في الطرفين أخذ ذاتا ما في في النكاح من ان لا يؤلى الطرف من ليس له ان توكل وكيفية أحدهما أو توكلين فها من توكل وكيلان طفله في كسبه حواه وتولى الآخر يبعد جواره اذا قدر التي ونحوه من اية فاذلة ما ولا تؤلى الطرفين لان الوكيل حيث ذات طفله لا ياتيها كما هو جواره لا يضاف تمام له سم على ج ويثبت ان مثل توكل به من طفله ما لو أطلق فيكون وكيلان من القليل اه عش عليه (قوله من ضمنه) أي على الجاهل سواء كان مثليا أو متعقما اه شئنا (قوله واسترد ما غرم) فالتلفات التي تقع في يد الاخر حيث ضامن كان الخصوم به من جنس الثمن ونحوه فبشرط التقاض حصل التقاض اه عش على مر (قوله واسترد ما غرم) ظاهره ان يشاوب اجناسا وقد اوصفت لا يجوز له تبقيته والتصرف فيه ورضاه ووفيه تقارب الاقرب لهم ما حثت راضيا من قبض فبشرط جلاله بيع الدين له وعليه هو حائز اه عش (قوله واسترد ما غرم) فالتلفات التي في يده يثبت ان يرجع بها من ماله فان لم يرد المانع التي الغرم لاجله او وافق عليه شئنا روى اه شوري (قوله وليس على بشرائه الخ) على ما يشبه ذلك لمسا بين المحتمل من المنة غلبت غالبا أي أكثر الاقسام اه شرح مر أي فلا حصة عليه لان له العيب واسترى بالعين لنفسه التقاض حيث جاني اه قل على الجلال (قوله وليس على وكيل شراء

كفصت بن أخوف أو ذوة
خفا وبقى قال الأسوي
له على ما إذا لم يكن المشتري
والأ فليبيع الفلوس وقد
المباية كما يؤخذ مما يوافق
تقدير الثمن * (فرع) *
لو قال لو كذا يبيع
هذا بكم ثقت فليبيع بغير
فاش لا بد منه ولا يبيع
البلد أو بما شئت أو بما
ثرت فله بغير ثقتا البلد
لا يفتن ولا يشقة أو يكف
لا يفتن فله بغير ثقتا بغير
فاش ولا يبيع ثقتا البلد أو
بما شئت أو بما فله بغير
وفين لا يشقة (ولا يبيع)
أو كسب البيع (نفسه)
وموله) وإن أذنت له في ذلك
لأنهم في ذلك يختلف
غيرهما كما يبيعه له الرشد
وقبضه يبيعه له من قوته
وله الصغير (له قبض
عنه) فيقدره بقرن (حال
ثم لم يبيع) للمعين إن
استعمله مع من يقتضيت
البيع (فإن لم يبيع
قبضه) أي قبل قبض الثمن
(عنه) فله وإن كان الثمن
أكبر منها أو أغزر منها
قبض الثمن دفعه إلى المثل
أو استرد ما قرره لما الثمن
المثل له في قبض البيع
وليس له قبض الثمن إذا
حل الأذن حجب (وليس
أو كسب سائرهما معيب)
لأنه لا يطلق عرفاً للم

(1)

(عَنْ أَشْتَرَاهُ)

يتم في الفضة أو بعين مال
 الموكل فهو أهم من قوله فان
 اشترا في الفضة جاهلا بعينه
 (وقع الشراء للموكل)
 وان لم يساو المبيع الثمن
 فكل اشتراء بنفسه جاهلا
 وبمعرفة من التدارك
 بالرد بلا ضرر عليه مع ان
 الوكيل لا ينسب الى مخالفة
 جهله (ولكن) منه ما
 (والشراء) له عيب بمن
 (في الممنوع) بالعيب ما
 الموكل فلا يملك المالك والضرر
 لاحق به وأما الوكيل فلا يملك
 له ولو كان له عيب في
 موكل يشتد رد له فوري
 ويقع الشراء فبضره
 (الانرضي) به موكل أو
 اشترى بغير ماله فلا يرد
 (وكيل) بخلاف العكس في
 الاول وهذا من زباني
 وخرج بجعله العيب له
 فان اشتراه بعين مال الموكل
 لم يصح الشراء وفي الفضة
 وقيل لا للموكل ولا مساوي
 المبيع الثمن (ولو وكيل
 وكيل بلا إذن فبماله يأتى
 منه) لكونه لا يبيع أو
 كونه علوا عنه محلا
 بالرد لأن التعرض لثل
 هذا لا يضمنه عنه فلا
 يركل المالك في القصد
 الذي عجز عنه ولا يركل
 الوكيل لجهل كره نفسه
 بل من موكل ولو كان فبما
 يضمنه عجزه عن مرض أو
 غير لم يركل فيه قضية

الحج أي لا ينبغي له ذلك وانما جاز الشراء ذلك لعدم القصد منه لا يرجع من لو كان التصدر هاليج
 جاز الشراء ذلك اهـ حل (قوله شراء عيب) وهل له لشراء عيبه بقصد البيع لا بد من رآى فيه مصدقاً له
 نظراً لما قرب الاول ولا ضرر فيه على الموكل اهـ عـش على مر (قوله بمن في الفضة) أي ذمها ولو وكيل وقد
 سعى الموكل أو فو أو لا وقع له أي أو وكيل اهـ شينا (قوله بمن في الفضة) أي ذمها ولو وكيل خلافاً لما يعض
 الهوامش من ان المراد ذم الموكل اهـ عـش (قوله فهو أهم من قوله فان اشتراه الحج) فدية كما ذكره الاصل
 معلوم مما ذكره بالمعيار الاول وأيضاً فدية لاجل ان يرتب عليه قوله ولكل رد ولو لم يعلم المصنف في الاول فبد
 في الثاني حيث قال ولكل والشراء في الممنوع تأمل (قوله وقع الشراء للموكل) لكن في صورة الفضة ونوعه
 مراعى لتوفقه على رضاء كغيره فله الا (قوله والشراء في الفضة) بجمله حالية فائدة ذكر هذا الشديد عدم
 رد الوكيل في العين كما سيذكره وسبب لم يقع للموكل في الفضة وقوع الوكيل وذلك كله الرد والحاصل ان الشراء
 يقع للموكل مع الجهل سواء كان الشراء في الفضة ولكل منهما الرد والعين والرد للموكل فقط ولا يقع للموكل
 مع العلم عاقلاً ويقع لكل في الشراء في الفضة ولا يرد له ويعطى في الشراء بعين اهـ فلى على الجلال قوله
 ولكل والشراء في الفضة (رد) وأما عكس ذلك وهو الخرج الثمن معياً أو كلف الوكيل وكلفا البيع وخرج
 المبيع معياً فلا يشتري في الاول والباقي في الثانية رد على كل من الوكيل أو الموكل اهـ حل (قوله رد
 بالعيب) أي على البائع ويحل ذلك أي كونه أي الموكل رد على البائع ان سمى الوكيل في العقد أو نواه وسدده
 البائع والافلا رد على الوكيل به البائع حيث سد خيار الوكيل له رد على البائع ان لم يرد له يكون أيضاً فدية
 لا يستقل اهـ حل (قوله فلا رد له) بل رد على البائع (ورد عهده) انه يتقدر ان لا يرد له يكون أيضاً فدية
 منه حيث لا يرد له سم على عـش وقد عجب بان مجرد كونه أجنبياً لا يقتضي عدم النظر اليه هذا وقد يقال
 عدم رد الموكل به بعد الحكم بوقوع العقد له فلا يرد له بعد جرحه ما لا يقع بذلك الوكيل اللهم الا ان يقال
 المراد به عدم رضاه من كسبه لا يقتضي عدم وقوع العقد كما كانا الوكيله بما شترى به الوكيل وانكار نتيجة
 الوكيل ابداً في العقد أو نية فليأتم اهـ عـش على مر (قوله ويقع الشراء) أي الوكيل وقيل نظر لانه
 لا يقلب الشراء حيث دل على هذا التعليل مبنى على انه يقلب الشراء من حيث يخر اهـ حل (قوله أو
 اشترى بعينه) اهـ عـش على المستثنى فهو مستثنى أيضاً لكن الاستثناء فيه ينقطع لانه استثناء من قوله ولكل
 الحج وقوله بخلاف العكس في الاول أي اذا ارضى الوكيل فله موكل الرد هذا هو الراد بالعكس اهـ شينا وقوله
 أو اشترى بعينه اهـ أي مال الموكل وقوله فلا رد وكيل أي في حالتين الصورتين اهـ (قوله فلا رد وكيل) وجهه
 في الثانية ان يحدو وقوله الموكل منتف بها بخلاف ما سبق اهـ وهذا كالجرح في الرضوخ بخلاف نظيره
 في الغرض بخلاف الجالس لاختصاصه بالوكيل منتف بها بخلاف ما سبق اهـ وهذا كالجرح في الرضوخ بخلاف نظيره
 لم يصح الشراء) حيث صرح بتأطعها عند اخذ أي أو الفرض على سعى الموكل أو نواه كما تقدم في قوله الجاهل
 حيث يقع للموكل اذا جاز أو فو أو لا معذور بالجهل اهـ حل (قوله لا يضمنه عنه) أي فقط لانه ان
 تصرف ولو تكلف المشقة أو قدر على التصرف ولو بعد الوكيل فاحذر وكب أيضاً لو طرأ له الفدية ينبغي
 امتناع التوكيل اهـ حل (قوله بل من موكل) أي حيث وكل لكونه لا يحسنه أو يبيع عنه
 لكثرة ما عاين موكل عن موكله فان وكل عن نفسه بطل على الاصح وأطلق وقع عن موكله كما علم من شرح
 الرضوخ بخط الشيخ الكبير اهـ شوري (قوله وقضية التعليل المذكور الحج) أي الصورة التي قبل هذه قضية
 أيضاً ذلك لان قوله لا التعرض لثل هذا لغيره انه كان متصفاً بالجهل عند التوكيل فيضج به لو طرأ عليه
 الغرض بعد التوكيل لكان على الشارح ان يبينه على انه قد أيضاً مقتضى التعليل (قوله أماناً يا فتيمة فلا
 يصح الحج) قيل كلامه لو اراد ارسال ما واكل في قبضه من دين مع بعض ماله فبغيره ان قبله خلافاً

التعليل المذكور وامتناع التوكيل عند جعل الموكل بجعله وهو كمال الانصاف اماناً يا فتيمة فلا يصح التوكيل فيه

يجوز وعلى رأيه بشرط المرسى مع كونه أهلاً للتسليم بان يكون شديداً اه شرح مر (قوله الاعماله)
 كتب عليه ضعف اه شوري والمراد عيال الوكيل اه (قوله سواء قال كقول عني أم أطلق) بخلاف ما لو أذن
 السلطان في الاختلاف وأطلق من مائة مختلف القاضي ثانياً لئلا ينعى السلطان اه حل (قوله من أحد
 الثلاثة) أي بزل نفسه أو بزل الوكيل أو بزل الموكل له وكذا بزل الموكل الثالث الوكيل الأول فتراه هذه
 الصورة على كلام الشارح (قوله من أحد الثلاثة) أي هو الوكيل والموكل وإنما كان للموكل بزل ووكيل
 وكيله لأن من بزل الأصل بزل الأصل لأن بزل غيره بالأولى اه شرح مر (قوله وسياق بيانه) قال في الأنوار ولو
 قال للموكل اشترى عبداً بما في ذمته لكانت غاشية مع الموكل عين العبد أو لم يستمر برئ من ذمته ولو تألف العبد
 فيه تألف من ضمان الأثر اه قال والدستخنا الأصح عدم صحة للموكل بزال شديداً ولده وعدم براهه اه
 شوري (قوله أمينا) جعل مالاً كان لأمين رقبته وأذن له سديده في التوكيل المذكور وهو واضح اه ع
 (قوله فلو كان أمينا) وانظر هل بشرط فيه أمضات يكون من يلقه به ما وكل فيه أو لا وكل هو أمضات يلق
 به ذلك الذي يظهر الثاني ووافق عليه شخصاً زى اه شوري (قوله إلا أن عينه الموكل) قال الانسوي قضية
 تعبير التعيين أنه لو عم قال وكل من شئت لا يجوز توكيل غيره لأمين لكن قدس جواز تزج المأمون من غير
 كفاء إذا كان مثله زوجة عن شئت خلافاً له وقرئ به في شرح الروض وهو المعتقد اه شوري ونص عبارة
 شرح الروض وأوجب بأن المقصود من التوكيل في التصرف في الأموال حفظها وتحويلها مقاصد الموكل فيها
 وهذا يناقضه فوكيل الفاسق بخلاف الكفاءة فأنه إما كالأول أو كالثاني فلهذا في كمال الحاجة القوف وأخبره
 وقد يكون غير الكفء أصح لها والظاهر أن الموكل هنا إنما قصد التوجه عليه بشرط النظر (قوله الموكل
 الثالث) فإن وكل عن غيره كولي لم يوكّل إلا عدلاً اه شرح مر (قوله فيبيع تعينه) نعم لو علم الوكيل
 نفسه مدون موكله في بيعه يظهر كصحة الانسوي كالأثر في ما عمنه كالموكل به لم يبيع الوكيل بعله فإن
 عينه فاسقة أذفقه امتنع تركه أيضاً كجعله الزكشي أخذاً للمعنى في نظيره في عدل الزمان لو أذفقه
 اه شرح مر (قوله لأن الحق له) ظاهر وإن علم الوكيل عدم أهليته دون الموكل لكن قال الانسوي يظهر
 فخر يحصل ما إذا وكله في شراء معين فاطلع الوكيل على صبه وقد سبق أنه لا يشر به اه زى أي فلا يجوز
 تركه هنالك يعلم به الموكل ورضى به اه ع
 (فصل) فيما يحصل الوكيل في الوكالة المتقدمة (قوله وما يتبعها) أي من قوله ونشئ خالفه الخ الفصل
 وكان الأظهر أن قول وما يتبعه كالأثر في أنه معطوف على ما عيب (قوله أمره ببيع لمعين) مثل البيع بغيره من
 سائر العقود كالنكاح والطلاق وهذا كالمحب لا فرق بينهما في وجودها فالدار على ما دلت عليه اه ع
 زى مر (قوله لمعين من الناس) ظاهر أنه يبيع من يبيع من غيره وإن لم يدفع هو إلا عن التلوان
 رغب غيره زيادة عن مثل لأنه لا اعتبار بهذه الزيادة لا متعلق البيع من الراغب المسمى كالعدم ويتيقن أن
 محل التعيين إذا لم يدل القر يفتعل على عدم أدائها لتعديده وأنه لو كان يبيع من غيره فذهب البيع وفات على
 المالك والإلزام البيع من غيره فمقطع مرض المالك بذلك وإن المراد التعيين به في غير مثل هذه الحالة فإن قلت
 قاس ذلك أن الشخص لم يأذن في بيع ماله لأحد أو أي شخص أو لم يبيع بغيره فذهب وفات على المالك أنه
 يجوز بيعه قلت فظهر الفرق واضح لأنه هنا أذن في البيع في الجلة بخلافه هنا فإنه لا أذن مطلقاً اه سم على
 حج أقول ويتيقن أن محل المنع إذا لم ينصب على ظهر ضاملاً كمان يبيعه والأفلاحة للمنع وقد قيل بثله في عدم
 صهيح البيع الفضول وبغاية الأمر أن هذا منور من معنى الشخص الممنوع ليس قد بل مثله المكان الممنوع إذا خرج
 عن الإلزامية فغاية التخصيص للذكور فيجوز البيع في غيره حيث خيف عليه التلبس أو التلصص لم يبيع في غيره
 أم لا يخرج عن السوق الممنوع عن المصالح مع الأمن في البلد وعدم الخوف على الموكل فيه فلا يجوز بيعه في غيره

الاعماله على ما اقتضاه
 كلام الجورى (واذا وكل
 بأذن ثالثي وكيل الموكل
 فلا يعزله الوكيل) وإن
 فسق لأن الموكل أذن
 له في التوكيل لا في البزل
 سواء أقال وكل عني أم أطلق
 (فإن قال برك هل فعل
 الثاني (وكيل الوكيل)
 لأنه مقتضى الأذن) وينعزل
 بزل من أحد الثلاثة
 (وأنعزل) بما ينزل به
 الوكيل وسياق بيانه في
 فصل الوكالة جائزة فتعبر
 بذلك أهم من قوله بفسره
 وأنعزله (وحدث) جاز (ه)
 أي لو وكيل (وكيل فلو وكل)
 وجوباً (أمينا) دعاء للمصلحة
 الموكل (الأن عين له) الموكل
 المالك (غيره) أي غير أمين
 فيبيع تعينه لأن الحق له
 (فصل) فيما يجب على
 الوكيل في الوكالة المتقدمة
 فيما أجبل وما يتبعها لو
 (أمره ببيع لمعين) من
 الناس

المكان المعلن اه عـش على حر (قوله أوبه) فيه رتبته بعد استعماله كالأعلى وأولى كلامه مانعه
فتصور الجميع كالمال المذكور اه شخنا (قوله من زمان الخ) ولولا يوم الجمعة والعيد ثلاثين في كل
الاسبوع وبغيره أول جمعة فقلناه كأوبه كالمشترى جـد في الصف فجاء الشاهد في الشراء ولم يكن الشراء
في الصف إلا في مكانه البقوى بوليه اليوم انه ان استوى الزمان فيه ما دون قال القاضي لوباع أي فيما
اذ البعز زمانه لا والغير غير لما ذكرنا صاع اه شرح حر وكسبه على عـش وقوله ولولا يوم الجمعة
فهم قوله يوم الجمعة أو الدين يوم جمعة أو يدخله أو لا فلا يتقدم الجمعة والدين على البيع وهو محتمل لأن
يقال المحقق فيما واحد وهو مقرر المنصوص عليه ما لم يأت به نحو حر وما يستشكل فيه فثبت من الأول
هنا أيضا اهـ وهذا إذا قل ذلك قبل دخول يوم الجمعة والعديري ومالوا في يوم الجمعة أو البعدي قبل
في بقية أو على أول جمعة أو بعد يوم الجمعة ذلك اليوم فقل والآخر الثاني أنه عدوه عن اليوم إلى يوم الجمعة
والعديري ينقضي عدم الدين بغيره ثم يأتي ابن عبد الله اهـ (قوله فلوا على كل المعلن الخ) وكذا
أوباع بعد الجمعة بغيره وثبات أذنه لبعده وتعلق العهد بالعدون لا يكون غرضه ذلك كقوله في الاستماع
السبع من الوكيل اهـ عـش على منتهج اهـ عـش حر وقوله وبعضه شيق ان يحصل الظان أن
يكن وكيله مثله أو أرفق منه ولا لازم اهـ عـش على حر (قوله فلوا على كل المعلن الخ) صله كمال الأذرى
إذا كان المعلن يتعاطى مثله بخلاف ما لو كان نحو السائلين ان يتعاطى الشراء بنفسه فله بعض من وكيله
اعتبار بالعرف اهـ شوري (قوله رتبته بعد الصناعات الخ) وهو جاعلها البقوى وبه كآثارها البقوى إذا أراد
أن يكون الشراء لوكيل نفسه أو أربان أن يكون الموكل هو هو وبواسطه ولو لم يكن وكيله أسهل من أو
أرفق فيقصد تعاطي أحكام العقوبة دون وكيله أن أراد أن يكون الموكل ولم يكن الوكيل كذلك صاع البيع
من الموكل اهـ شوري بعض تصرف في اللفظ فالحاصل ان الظان في مرتين وفي الصحة في واحد وتجاوزة
ير ويحب البقوى أنه لو قال بع من وكيل ز يدى ز يدباع من ز يدباع صاعاً فثبت فكان على الشئ ان
يعزوه لبايعه يمكن الجواب بأنه أشار به على انقياس إلى ان يدباع ما هو من كآثارها البقوى لا الحكم بدور
مع الله وجدوا وعدما حيث ضلوا على لا يسع ولا يكذب في دفعها عنهم على كلام ز يدباع إذا قال باع على يد
الغلام المذكورة اهـ عـش (قوله وانما بين المعلن والمكان الخ) وكذا انما بين الشخص انما إذا قل ينقضي
ان غرضه من التعيين ان لا يكون المعلن من رغبتي فأن العدون فيه هو لا ينعين وهو لا ينعين من غيره وقد
يعارض قوله وان لم يتعلق به غرض اهـ حل ولواين يذبط الوكيلة تجرح به الماوردى بخلاف ما لو
امتنع من الشراء أذخر رغبته فيه بذلك اهـ شرح حر فلو امتنع المعلن من الشراء لم يعز منه لغيره بل
يراجع الموكل كايحصر به قوله ولواين يذبط الوكيلة الخ وينبغي ان يحمله ما لم ينطبق على الشئ انه لم يرد
بخصوصه بل لسوء البيع من باب التقرير اهـ عـش على حر (قوله والأول البيوع) أي والأول آخر
له انه لم يرد به جزاء البيع بالقدوس التي في غير المكان المعلن بخلافه إذا قدره التي وهما من البيع في غيره
فانه ينعين البيع اهـ حل (قوله والأماز البيوع في غيره) أي ولو لم ينعى الدعاء التي تأتي به الماوردى إلى
المكان المأذون فإلا ان الزمان انما اعتبر بتعالم المكان لوقفه عليه فالحسطة اعتبار المتبوع عطف اعتبار التابيع
اهـ سم على عـش وبقي النقل لغير المكان المأذون فبطل بين الوكيل والنقل البقوى اهـ عـش
على حر (قوله فلوا مرة الخ) تخريج على قوله أوبه (قوله بيع أو لا بيع) أي لو لم يتبايعان به لغيره اهـ كانت
المائة تخرج من الشئ أو لا يذبط ذلك من ماله أو لا يذبط الباش كاشترىه فلا يذبط كذا حيث يجوز
التعصن من البيع يمكن من غير المعلن بخلاف الشراء اهـ قل في الجلال وأما فاعلم من انه البيع
يغنى بغيره من ماله فانه مخالفة من هذا خلاف ما مر اهـ شخنا حرف وذلك ان النقص من المائة

(أَوْه) أَي جَمْعٍ مِنْ
الْأَوَالِ وَالنَّصْرِجِ مِنْ
زَيْدٍ (أَوْه) أَي جَمْعٍ
مِنْ أَوَّاسٍ وَكَانَ جَوْعَ زَيْدٍ
بَنِي الْزَيْدِ يَدْفَعُ كَرْدَهُ
فِي سَبْعِ كَذَا أَسْمَنِ ذَكَرَ
وَأَمَّا بَعْدُ فَمِنْ غُرُفِ عِلَّاءٍ
بِالْأَفْنَزِ لَوَاعِيهِ كُلِّ الْمَعْنِ
يَصْعُقُ بِهَا مَوْضِعُ الْمَعْنِ
وَيُجَرِّدُ عَنْهَا الْأَصْلَ
وَقَدْ عَدِمَ الْعَصَّةَ فَمَثَلُوهَا
قَالُوا مِنْ وَكَلِ زَيْدٍ قِبَاعَ
مَنْ يَزِيدُ أَيْ تَحْمِلُ عَنْ الْمَكَانِ
أَذْكَاءَ الْهَوَالِ أَوْ هَذَا عَنْ
غَيْرِهَا لِأَنَّ السَّبْعَ فِي شَيْءٍ
يَكْتَفِيهِ أَوْ مَضْنَةً جَمْعُ
أَوْهٍ (أَوْه) أَيْ سَبْعُ
أَوْ ثَمَانٍ لِمَنْ سَمِيَ بِهَا
وَأَمَّا (أَوْه) فَتُجَرِّدُ عَنْ
نَهْلِ مَنْ لَا يَزِيدُ تَحْمِلُ الْعَصَّةَ
(أَوْعِي مَشْرَبًا)

لا يسمى مائة بتخلاف الناصب عن غير المثل بما يغنيان به فإنه يسمى مائة اه ساعلم ان قوله لا نه وما قصد
 ارفاقه فالدلالة في بنية على عدم ارفاقه بان كانت المائة أكثر من غير المثل كأنه الزيادة كما شرح في الروض
 ونقل عن شيخنا لا نرى على المعتمد والذي في الشرح هو اضافة شرح في الروض وما هو الالف اشترى عبد الله بن عبادة
 قوله النص اه حل (قوله لا نه وما قصد ارفاقه المثل) ويرى في بعض النسخ الوكيل في المثل حيث يجوز له
 الزيادة لأنه غالباً يقع من شقاق فكما في بنية على عدم قصد الحماية اه حل (قوله والثاني بمنزلة يادى)
 وهي قوله أو عين شتر يا كماله من مراجعة عبارة الأصل اه (قوله فله البيع بأزيد) أى لو لم يغير حصة
 لأن المهور من تقديرها في امتناع النص عنها فقط وليس له ابدال حصتها بمكسرة بصحاح فقصه فذهب
 اه شرح حر (قوله لا نه حصل غرضه المثل) فيه ان هذا التعليل يأتي في اذنه المثل عن الزيادة أو عين المشتري
 والجواب ما أشار إليه الشارح بقوله ولا مانع أى بخلاف صور المثلين فإنهم وان وجد فيها التعليل المذكور لكن
 هناك مانع وهو التمسك عن الزيادة أو عين المشتري اه شيخنا (قوله في زمن الخيار) أى لو كان اختيار البائع
 أو له ما كان كان المشتري امتنع اه رأى أى لزوم من جهة البائع اه عرض (قوله في التوكيد بشراء
 عبد) الذى مر هناك النوع والصف وانما قصد به لان التوكيد لا يصح بدونه أى بدون ما مر وما ماعدا من
 الصفات فلا تتوقف صحة التوكيد عليه لكن ان ذكره للموكل وجب على الوكيل رعايته اه شرح حر باللفظ
 (قوله فأنشئ به شاتين) أى في صفقة واحدة والوقت المساوية فقط للموكل قال شيخنا ولو اشترى شاة واحدة
 بالصف في صفقة تين لم يتم للموكل لان المأذون فيه صف واحد وفي صفقة واحدة اه قل على الجلال (قوله
 شاتين بالصف) قال شيخنا هما تينان للعلل فيصح جزئياً شاة بالصف تساوى ديناراً وهو ما يوجب شاة بالصف
 كذلك وأخرى بغيرها وسواء قدم في المقدن الصف أو غيرها اه قل على الجلال (قوله فأنشئ به شاتين
 بالصف) أى كل منهما بالصف كما اذا لم يكونا بالصف فصح تفصيل وهو انه ان كانت احداهما بالصف فتكون الاخرى
 وتساو به وقع شرهما للموكل أيضاً وان لم تكن واحدة فتمت بما بالصف لم يقع شرهما للموكل بل ان كان
 الشراء بعين ماله بال الشراء من أصله وان كان في الصفه وقع الوكيل وتلغو اسمية الموكل فالقولان المثل فأنشئ به
 شاتين احداهما بالصف وتساو به لكان أوضح كما أنهم ذلك كلام الشورى اه شيخنا حرف (قوله وفى
 خافه في بيعه المثل) (فرع) وقع السؤال عن شخص اشترى بعين مال الموكل ثم ادعى وقت الحساب انه
 اشترى لنفسه وأنه تعدى بدفع مال الموكل فهل الشراء صحيح وعليه فهل هو الوكيل أو للموكل أو الشراء باطل
 والجواب انه ان كان اشترى الوكيل بعين مال الموكل بان قال اشترى هذا بكذا وصح نفسه فالتقدير باطل امامنا جرت
 به العادة بين المتعاقدين من انه يقول اشترى هذا بكذا ولم يذكر مئلاً ولا ذة فليس شراء بالعين بل في الصفه فيقع
 الصفه فقول الوكيل ثم ان دفع مال الموكل مما في ذمة لم يبدله وهو متبادر ان كان مثلاً أو أقصى قيمته وقت الدفع
 الى وقت تلغه ان كان مستقراً والموكل ماله بالبايع الوكيل بما قدس منه ان كان باقياً وبهله المذكور ان
 كان ناقصاً رقر الوضمان عليه والمال ما ذكر اه (فرع) آخر قال في الروض وشرحه وان اعطى
 وكيله شيئاً للتصدق به فنوى التصديق بنفسه وقع الاصر وتلغو التبة فصل انه مع مخالفة قد يقع من الموكل
 اه سمع في منتهج اه عرض على حر فيما (قوله أو في شراء بعينه) أى بان كان الشراء بالعين بخلافها
 لما أمر به في دفعه بالصورتين اه سم وشمل هذا الغالب فيما يصدق قوله فأنشئ به شاة أى بعين آخر من
 مال الموكل اما لو اشترى بعين آخر من ماله بنفسه فان الشراء يقع على الوكيل وتلغو تسمية الموكل ان جمعا وما
 لو اشترى باخرى في الصفه فان الشراء يقع للموكل لكن ان دفع المعلن الذى عينه الموكل مما في الذمة فالامر ظاهر
 وان دفع عند تنازاً آخر من عند نفسه كان متبرعاً به فيضيق عليه ما أخذ الموكل ديناره الذى عينه ما أخذ
 المشتري أيضاً لما علمت من ان الشراء وقع له وسيأتي ابصار هذا عن عرض على حر عند قول الشارح

لا نه وما قصد ارفاقه المثل
 من زيادة فان لم يغيره ولم يبيع
 المشتري فله البيع بأزيد منه
 لا نه حصل غرضه وزاد خبرا
 ولا مانع بل ان كان ثم رغب
 في زيادة لم يجر البيع بدونها
 بخلافه فلو وجد في زمن الخيار
 لزمه الفسخ فان لم يفعل
 انفسخ البيع (أو) أمره
 (بشرا مائة موصوفة) بما مر
 في التوكيد بشراء عبد
 (ديناراً واشترى به شاتين
 بالصفه) وسواءه اشد لهما
 وان لم تساو الاخرى (وقع
 للموكل) لانه حصل غرضه
 وزاد خبراً فان لم تساو
 واحدة منهما لم يقع له وان
 زادت فتمت على الدينار
 لغواته فكل فيه وتغيير
 بمحاذكر أولى مما يصح به
 (وفى خافه في بيعه ماله)
 كان أمره ببيع ماله ببيع
 آخر (أو) (في شراء بعينه)
 كان أمره بشراء ماله بهذا
 الدينار

بغير بيع بين الشراء وبينه وفي اللمة اه شحنا * (تبيينه) * لو اشترى بمال نفسه لغيره بانه مصرح بجاهه
 فإرجاعه فان خالف في وقوعه عن نفسه وجهان أحدهما قبله ولو اشترى بمال نفسه ولو لم يصرح بجاهه
 ولتثبت اه شوري * (تبيينه) * لو تلف ما دفعه الموكل أو تصرف فيه الوكيل قبل العقد انزل عن
 الكالة فلا يصح عقده للموكل ولو في اللمة فان لم يتلف أو عاذه لم يملك الكالة فإذا اشترى في اللمة وقتنا دفع
 له موكل فان دفع في الثمن ما دفعه له الموكل فذلك وإن دفع غيره من مال الموكل ببال العقد ان دفعه في المجلس على
 ما تقدم أو ببال الدفع ان كان يهدم وان دفع من مال نفسه مع مطلق ولا يرجع به على الموكل ان كان أمره بقدر
 ما دفعه في الثمن ولو لم يرد له شيئا وجب أيضا فأنامل اه قل على الخلال (قوله فاشترى بجاهه) *
 أي أو وقع العقد على عين الأسخر فلا يثنى ما سأل في رد المال اذ به بين مال الموكل أو مطلقا أو كتب أعضاء بين
 دينار آخر من مال الموكل فان أوقع العقد عليه كان باطلا ولو امتثل أمره أي وكل الشراء في اللمة ترك نقد
 الثمن من ماله أي وقد دفع له درهم فقل ادفع هذا من الموكل من الثمن ولا يرجع الوكيل عليه بخلاف
 ما إذا لم يكن له درهم ليدفعه في اللمة فله الرجوع وفرو بين المرافعة الصريحة والضميمة والمصلحة في شرح
 الرض اه حل (قوله فاشترى بجاهه) * أي وان تغير بين أن يشتري بجاهه أو في اللمة يكتسب في خاسبات
 بقوله ولو قال اشترى بجاهه لا يترافع الفرض منه التغيير المذكور وما هنا الفرض من بين المرافعة الشراء
 فالفرض فيه يختلف فتنبه اه شوري (قوله ولانه) أي الموكل وقوله ما وكل فيه أي مبيع وكل فيه أي
 شرائه وقوله يسلمه أي المبيع فغير الوجه وقوله وان تلف العين أي عاذا في اللمة يعني قبل القبض يعني ان
 الشراء اذا كان ضمن في اللمة معين وتلف قبل أن يقبضه البائع فليس عليه الرجوع البائع في قبضه البيع فلا يسلم المبيع
 له المبيع بخلاف ما لو كان الشراء ضمن معين في العقد وتلف قبل قبض البائع فليس عليه الرجوع البائع في قبضه البيع
 المشتري بل يرجع له بالعهود يقال هذا في البيع فله الرجوع في قوله ولانه في الثانية أمره بقدر الخ (قوله أو تلف في البيع
 في خدمته) أولي من تعبير أصله باللمة لتقصصه على أن المراجعة الوكيل لانه لو اشترى في خدمة الموكل لم يصح العقد
 اه زى فاللمة في كلام الشارح المراد به اللمة الوكيل لكن قضية كلام مر في شرحه انه لو قال اشترى
 اللمة وطأ لم يمتنع الشراء في خدمة الموكل اه عرش (قوله كل أمره بشارب في اللمة بخمسة) لو اشترى
 قوله في اللمة عن قوله بخمسة كل موضع اذا مراد ان كلاما الخمسة والعشرة في الخمسة وأما لو قال اشترى
 بشارب فلا فرق بين كونه عينا أو في اللمة (قوله وان سعى الموكل) قضية كلام المصنف عدم وجوب تسمية
 الموكل في العقد وهو كذلك نعم قد تجب تسميته والافق العقد الوكيل كل من وكله في قبول تحويعه وتجاربه
 وتحويهما لا يعرض فيه ولا تجزئ اللمة في وقوع العقد للموكل اذا الوهاب ونحوه قد يصح بالتبرع دون غيره
 نعم لو قال الوهاب اشترى بجاهه الاذرى وغيره وهو ما دون تمليل الشقين وغيرهما بامر من ان الوهاب
 قد قصد تبرعه بالمناجب وكان تضمن هذا البيع العاقبة كل وكل فتنافى شراء نفسه من سيد أو عكسه لان
 صرف العقد من موضوعه بالتمتع ودان المال قد لا يرعى بهذا تضمن الاعتنا في قبض الثمن اه
 شرح مر وفي قل على الخلال * (تبيينه) * على ما مر ان تسمية الموكل ليست شرطاً صحة العقد الا في صورة نها
 النكاح ومنها ما قال اشترى في خدمة فلان ثوبه هذا والموكل يهدى البشري له نفسه من سيد وان لم يذنبه
 والموكل العبد فخص البشري به لنفسه فاذا لم يسم الموكل في ذلك وقع الشراء بالشر اه (قوله ولتثبت
 التسمية) ظاهره وان صدقه البائع في انه اشترى بجاهه في حج انه حث صدقه وحلف الموكل على نفي
 الكالة بطل العقد آخره سهر اه عرش على مر (قوله لهما في اللمة) تمليل لثوبه وقع الوكيل لكنه
 لا يشترط خصوص وقوعه الوكيل وانما ينتج ما تضمن من عدم وقوعه للموكل كالايجب انتهى وقوله يتلف

فاشترى بجاهه أو أمره
 بالشراء في اللمة فاشترى
 بالعين (لما) أي التصرف
 لان الموكل لم ياذن
 فيه ولانه في الاميرة بين
 الثانية قد يصدق بشارب
 فعه على وجه يسلمه وان
 تلف العين (أو) خالف في
 (شراء في خدمته) كل أمره
 بشارب ثوب بخمسة فاشترى
 بشارب وأمره بالشراء يعني
 هذا الدينار فاشترى في اللمة
 (وقع) الشراء (الوكيل
 وان سعى الموكل) بطله أو
 لفتله ولتثبت التسمية
 لهما في اللمة ولانه في
 الثانية أمره بقدر الخ
 يتلف المعين فاني بالانتماع
 يتلفه وطالب بغيره

المعين أى فى العقد وقوله بتأنيده أى المعين لكن عانى القصة فى الكلام استخدم كالا يتقنى (قوله ولو لا اشتري
بهذا الدينار الخ) بخلاف ما لو قال اشترى بهذا الدينار فإنه ينعين الشراء بعينه ليسمع للموكل بأن لم يشتري
بعينه فظاهر ان اشترى بعينه غيره كان باطلا وان اشترى فى الذمة وقع الوكيل اهـ محل (قوله بل يتغير بين
الشراء الخ) وعارفت ما قبلها بذكر المعين فيما قبلها وهى مقابل الذمة وهذا ما جع به عرض بن العباران
الثلاث المذكورة التى يترأى منها التناقض اهـ شيئا حنف وللواضع الثلاثة معنى قوله كان أمره بشراء
قرب هذا الدينار الخ وقوله وأمره بالشراء بعينه هذا الدينار الخ وقوله ولو لا اشتري بهذا الدينار وعبارة عرض
الذى أحال عليها شيئا المذكور نصها قوله لم ينعين الشراء بعينه الفرق بين هذين بين قوله السابق وأمره
بالشراء بعينه هذا الدينار الخ أنه لما ذكر لفظ المعين وهى تستعمل فى مقابلة الذمة ينعين الشراء بعينه وليس هو هنا
بالاشتراك فقلت على ذات الدينار وذلك صادق بين الشراء بعينه أى فى القصة وبصرفه فى الثانية عما بعينه فمما انتبهت
بقوله بل يتغير بين الشراء بعينه وفى القصة وعلى كل فيقع الشراء للموكل بأن نشد الوكيل دينارا للموكل فظاهر ان
نقدم من مال نفسه برئ الموكل من الثمن ولا يرجع الوكيل عليه بل يزعم ما أخذ من الموكل اليه وهذا ظاهر ان
نشد بعينه مقارعة المجلس أمالو اشترى فى القصة فلو كرهه ودفع الثمن من ماله قبل مقارعة المجلس فهل الحكم كذلك
أو يقع العقد للوكيل وكأنه سعى مادفع فى العقد لقوله سعى ما دفع فى المجلس كالأوقع فى العقد فنفى والاقرب
الأول لصحة العقد بمجرد المصفاة وحصول المال للموكل بذلك وقوله لم ان الواقع فى المجلس كالأوقع فى العقد
فنهى والاقرب الأول لصحة العقد بمجرد المصفاة وحصول المال للموكل بذلك وقوله لم ان الواقع فى المجلس كالأوقع
فى صلب العقد غير مارد اهـ عرض على مر (قوله بل يتغير الخ) أى ان استوفى بالى المصلحة والاعتد بزيادة الانبساط
لو كرهه اهـ شوى برى (قوله بين المتباينين) أى البائع والمشتري الذى هو الموكل الذى أوقع البائع البيع بعينه
الوكيل بتم موكل فقد أخذ البائع من غير مخاطبة برى بعينه وبه تقدم فى البيع ان من شروط المصفاة
أن يكون القبول من مدرعه الخطاب تأمل (قوله ولو كىل أمين) أى لأنه نائب عن الموكل فى البدل وانصرف
فكانت يد موكبه ودلان الوكالة عقد دارفاق ومعرفة والضمان متناصف لذلك اهـ سم (قوله ويصدق بعينه
فدوى التلق) أى ولا ضمان عليه وهذا هو غاية التصديق هنا والافتقار الغالب يقبل فيه قوله بعينه لكنه
نصه فى البدل اهـ شرح مر (قوله ويصدق بعينه فدوى التلق والرد) وسواء فى ذلك أن يقبل العزل
أم بعدد كما اقتضاه إطلاقهما خلافا لآراء الرافعة السبكي فى عدم قبول ذلك ثم بعدد ويجوز قبول قوله فى الرد عالم
تطاول أمائته فلو طاله الموكل فقال لم اقبضه منك فأطام الموكل بينه على قبضه فقال الوكيل وردته اليك وأنت
عندى ضمة ولا يقبل قوله فى الرد لبطان أمائته بالحدود تناقضه ولو كىل فيما مر ما لادعى الجانب تسليم ما جابه
على من استأجره لبعابه اهـ شرح مر وكتب عليه عرض قوله على من استأجره وسواء كان المستأجر
مستحقا لقبض ما استأجره لملك أو غيره كأنه طار اذا ركل من ربي الاجرة وهذا اختلاف ما لو كان الجانبين شرا
من جهة الواقف فلا يقبل قوله فدوى الدلى الناظر لان الناظر لم يأمنه اهـ وكتب أنصافه تسليم ما جابه
أى أو أئمنه بالتحصير وقياس ما بآتى من عدم تصديق الرسول فى أنه قبض ما وكفى فى ضمان المستأجر لوقف
مشاهداً أو أكثر قبض الجانب من أصله صنف ما لم يتم بعينه أو من جى منه وكلا يقبل قوله فى القبض
لا يقبل قول من جى منهم فى الدفع اليه أو المشهد بعينه على الجانبين قبض من غير وشهد غيره بجعل ذلك
ثبت لأن كل من الشهادتين مستقلة لا تجب فعلا لاندفع ضررا اهـ (قوله ويصدق بعينه الخ) أى وان كان
ضامنا بأن وكل المضمون به الضامن فى قبض ما على المضمون عنه قبضه ومصدق المضمون له أو فاضته بعينه
ثم ادعى دلى الموكل أو تكفه فيقبل قوله بعينه ولا تغافل انهم لاندفعين المدين أو البينة يعين برأيه
من الضمان كما قال ذلك البلقين واعتمده مر اهـ شوى (قوله بخلاف دعوى الرد على غير الموكل كرسوله)

ولو قال اشترى بهذا الدينار كذا
لم ينعين الشراء بعينه بل
يتغير بين الشراء بعينه
وفى القصة (ولا يصح إيجاب
ببعت سوكتك) وان لم يخالف
الأذن اذ لم يتغير بين المتباينين
مخاطبة (والوكيل ولو يصح
أمين) فلا يضمن ما تلف في
يده بلا تعدى يصدق بعينه فى
دعوى التلق والرد على
الموكل لأنه انتمنه بخلاف
دعوى الرد على غير الموكل
كرسوله

وطر بقية في اءة مته مما سيده ان يستأذن الموكل في الارسالة مع من يسر الارسل معه ولو غير معين
 (فرع) * وكل الماشي المدين مشترط له شيئا بما في ذمته لم يصح دخاله في الأورال لان مافي الذمة لا يتعين
 الا بقبض جميعه ولو جردلانه لا يكون فائده ضمان نفسه اه سم على منعه وانتهى ج في شرحه
 مافي الأورال ومنع كونه من اتحاد القابض والقبض فليجسم وقول سم لم يصح أي وانما قبل وقوع الشراء
 للمدين ثم ان دفعه للثان رد مان كان باقيا والرد به اه عش على حر (قوله فان نه ذمته) ومن
 التعدي ان يصحج المال منه ولا يعرف كيف ضاع أو ورضه يجعل ثم نسيه وحل ضمن بشأنه موكل في يمه
 وجهان أو جهه ما عدله ان لم يكن مما يسرع فساد موأخره مع له بالمال من غير عذر اه شرح حر
 (قوله كان ركب الدابة أو ليس الثوب نعديا) ومن ذلك ما يقع كبراء بمصر لمن ليس له لابلان للامته التي تدفع
 اليهم ويرى كركوب الدابة أيضا التي تدفع اليهم ليهام بالاذن في ذلك أو يشر به العادة ويسلم الدافع بحر بان
 العادة في ذلك فلا يكون نعديا لكن يكون عاوه فان تلف بالاستسعمال المأذون فيه حقه أو حكايا حر
 به العادة على مافر فاضمان والا ضمنه بقبضه وموت التلف اه عش على حر (قوله ولا ينزل بالعدى)
 أي بغير انكاف الموكل فيه نمر ولو كان في كلاس ولي أو وصى اتزل كلبه الا ذرع وغيره كالوصى اذا زاد
 فسهة اذا لا يجر ابعاء مال مجبور يدفعه عدل وهو محمول على عدم قيام المال بدهه أو بالنسبة على عدم قيامه
 وكذا لا يلزم عدم كونه وليا فلا يتحقق عليه التصرف في الموكل به ولا ينافي ما مر من ان الولي لا يملك في مال
 المجبور عليه من ثلثه الا ان ذلك بالنسبة للادباء ويقتصر هنا طرق نسقه اذ يقتصر في الدوام لا يقتصر في الاستدواء
 اه شرح حر (قوله لان الكالة اذن في التصرف) مثل ذلك الرهن فان مقصوده التوثيق والامانة حكم يترتب
 عليه فلا ينافي من ارتفاعه الزاع التوثيق اه سم (قوله بخلاف الودعة) هذا رد على التصغير غير شرح
 حر والثاني ينزل كالودعة ورد بان الودعة محض ائتمان انتهت (قوله عدا الضمان) أي وان قلنا له الضمير
 العدم من حيث نظر الأصل وفارق عدم عدا الضمان في رد مبيع مقصوب باعاه الغاصب بان مال كنهه
 الغاصب اه قل على الجلال وبعبارة شرح حر فالورد عليه بسبب ثلثه نفسه أو بالحاكم عدا الضمان
 مع ان العقد يرتفع من حينه على الراجح غير الاتماع النظر عن أصله بالكتابة فلا يشكك بما لو كمل مالك
 المعور بخاصه في يده فباعه فله برأيه وان لم يضر جع يده حتى لو تلف في يده قبل قبض مشتر به لم يمتنه
 بل وضوح الفرق بينهما وهو قوله الموكل الذي لم يرأه نفسه بكونه نائبا عن الموكل في ألبه والتصرف مع كونها
 بد امانة فكانها لم تزل مضعف يد الغاصب لعد به فليس بد شرعية فاعلم حكمها بمجرد ذوالها وتقدم انه لو
 تعدى بغيره وبما وكل فيه وباعه ضمن غنه وان سلمه عاد من سفره فيستثنى مما انتهت (قوله وأحكام
 عده) أي وحله أيضا كالنقل والاطلاق اه عش (قوله حتى ان له الضمير بالخيار) أي بخيار المجلس والشرط
 وان اجل الموكل يختلف بخيار العيب لا رد الموكل اذ ارضى به الموكل لانه لا يقع الضرر عن المالك وليس منوطا
 باسم العقد ان يكتبه في النسخ بخيار المجلس فله العيبان بالخيار الى ان يفرع أو بخيار الشرط بالقبض على خيار
 المجلس اه شرح حر وقوله بخلاف خيار العيب المحتمل تقدم في المثلث نفسه هذا بقوله ولكل والشرط في
 التزمه رد لارضى به موكل أو اشتريه من غيره فلا رد وكيل اه (قوله كالوكل) قال في شرح الرضوض والظاهر
 ان له اذن في مطالبة الموكل وان أمر الموكل بالشراء يمين ما دفعه له فانه يأنه من الموكل ويسلمه اليه
 اه شو برى (قوله والا فلا يطالبه) هلا بالمالي في تحمله اذ انكره وكالته اه شو برى (قوله والموكل
 كاسبل) (فرع) * لو أرسل من يترضه فأنترض فهو كوكيل المشتري فيطالب بأي مطالب القرض واذا
 غرم جرح على موكبه اه شرح حر وكتب عليه عش قوله فأنترض الخ تخرج به ملو انترض هو
 وأرسل من يأنه فأنضمن على المرسل لاهل الرسول به مصرح ج فراجه وخرج ملو أرسله الى باز مثلا

لأنه يشوبه سوءة مختلفة في يده فالضامن المرسل لا الرسول لأنه ليس بماتقد ولا سامه اه قل على الجسار
(قوله ولولتف عن الخ) الخام للغة وسواء كان التلف عند الوكيل أو الموكل وقوله واستحق مبيع كان وكما في
بيع ثوب ثياب مستحقا والحال ان ثمنه تلف عند الوكيل أو الموكل اه- سينتاز قوله والقرار على الموكل) أي
وان كان التلف في يد الوكيل لأنه أضمنه انتهى على (قوله أول من يتقيد الاصل له) انما قيد الاصل بذلك لأنه
اذا تلف الثمن تحت يد الموكل والحال ما ذكر من خروج المبيع مستحقا في مطالبة الوكيل وجهان أظهرهما
كانا لا افرع مطالبة ولا تر جميعه الشئين ودخولها في عبارة الاصل يقتضي ان الترتيب فيها في كلاًهما
والقطع وليس كذلك فاقيد به الاصل له وجه كاعتل فتأمل اه شوري

● (فصل في حكم الوكيل) ● أي من كونه بائناً من الجانبين وارتفاعها أي ما ترتفع به وقوله وغيرهما أي من
قوله ولواختلفا فيها الخ الفصل (قوله ولو يجعل) أي بناء على ان العبرة في مبيع العقود باللفظ لا بالمعنى اه
حل لم يجعل جزاءه ما لم يقع بلفظ اجارة اه قل على الجسار أي فان وقعته فهي لازمة (قوله بائناً)
وذلك لان الموكل قد يرى الأصلية ترك ما وكل فيه أو في تركه أو في تركه فلا يترفع فلا يزول ومضربهما
وسواء كانت صفة تركه أو أمراً واذا نسوا ما فاض في الخسرة والموكل فيها لا ادهم (خرج) هل يمنع
عزل الوكيل نفسه ولا يتنزل اذا كان الموكل غائباً وهل الموكل استلزامه في نحو المال أو لا والمعتد
الاول وقد فرقت المسئلة في الغائب وهل مثله الحاضر أم لا فظهر انه مثله كالوديعة فاجبر بعبارة شيخ الشيوخ
الشهاب مر في حواشي شرح الروض في كلف الوديعة العقود الجارية اذا انقضت فسحقها ضرراً على
الاستحسان وتصارفت لازمة ولهذا قال النووي فهو عز نفسه الا ان يتعين عليه ان يعطى على ثمنه تلف
المال باسئله من ماله فاضاً وغيره قلت ويجري مثله في الشريك والمقارض اه بحره وقد يقتضي قوله

وصارت لازمة منع فسحقها بنحو الجنون والاعتقاد لا يهدى في الالتزام بل عدم الانصاف اه أول من عدمه الغرض
فليتأمل اه شوري (قوله فيرتفع حالاً) أي لأنه لم يحجج الرضا في بيعه له كالاتفاق اه شرح حر (قوله)
أي من غير توقف على علم الغائب أي بخلاف الوديعة والمستعير فانهما لا ينزلان الا ببلوغ الخبر وفارق
الوكيل بين القصد منه من التصرف الضار بوجهه باخراج أعيانه عن ملكه فأوقفه العزل وان لم يعلم به بخلافهما
اه شرح حر وكتب عليه عرش قوله فانهما لا ينزلان الخ فوالد فعدم عزله في الوديعة وجوب حفظه ورعايته
قبل بلوغ الخبر حتى لو قصر في ذلك كأن لم يدفع مثلاً فالتا الوديعة عنها ضمن وفي المستعير اه أوجه عليه في

استعمال العارية قبل بلوغ الخبر وانها تلفت بالاستعمال المأذون فيه قبل ذلك لم يضمن اه (قوله أيضاً)
من غير توقف على علم الغائب منهما الخ) وحينئذ لا يصح تصرف بعد العزل ويضمن ما سأل عن الجهر غير مؤثر في
الضمان اه حل أي وانما يترتب في عدم الحرمة (قوله بسبب ارتفاعها) أي التي هو أحد الامر والنسبة
الائتية (قوله يزل أحدهما) من إضافة المصدر الى فاعله والمفعول محذوف تقديره الوكيل والاخذ الفاعل
صاحب الوكيل والموكل كمال الشرح وقوله بعد مضاف أيضاً للفاعل ومضموم من رابع الاحدا اصادق بكل
منه ما وقوله وزوال شرطه أي الاحدا اصادق بكل منهما أيضاً اه شيخنا يثبت للموكل الاشهاد على العزل اذا
لا يثبت قوله فيه بعد تصرف الوكيل وان واقعه بالنسبة للمشتري مثلاً ان الوكيل امان في ذلك فاذا واقعه على

الزول لكن ادعى بعد التصرف ليسحق الجبل مثلاً فانه بالتفصيل لا في اختلاف الزوجين في تقدم
الرجعة على انقضاء العدة فاذا اتفقا على وقت العزل وقال تصرفت قبله وقال الموكل بعده حلف الموكل له لا يعلمه
تصرف قبله لا الاصل عدمه الى ما بعده اه على وقت التصرف وقال عز لئن قلته فقال الوكيل بل يعدم حلفه
الوكيل اه لا يعلم عزله قبله فله تنازع على السبقي بالاتفاق صدق من سبق بالعدوى لان مدعى ما سبق لا يستقرار
الحكم بشوئه اه شرح حر (قوله كسفت الوكيل الخ) قال حج ظاهر انزال الحاضر بحجج هذا اللفظ

(ولولتف عن قبضه واستحق
مبيع طال به مشتر) يبدل
التمن سواء اعترف المشتري
بالو كلة أم لا والقرار على
الموكل في جميع عليه
الوكيل بما عزمه لانه غره
وبذلك علم صريحه الاصل
ان له مشري مطالبة الموكل
ابتداء واطلاق تلف الثمن
الذي قبضه أول من يتقيد
بالصل به بكونه في يده

● (فصل في حكم الوكيل)
وارتفاعها وغيرهما ●
(الوكلة) ولو يجعل
(جائز) أي غير لازمة من
جانب الموكل والوكيل
(فترفع حالاً) أي من غير
توقف على علم الغائب منهما
سبب ارتفاعها (يزل)
أحدهما) بأن يزل الوكيل
نفسه أو يزول الموكل سواء
أ كان بلفظ العزل أم لا
كسفت الوكيل أو ابطالها
أو رفعها أو يعدم انكارها

وان لم ينمو ولد كرم ابد عليه وان العاقبة في ذلك كالحاضر وعليه فلو تعدد له وكلاهما بنوا واحدا فهل ينزل
السكران حذف المول بهذا العموم أو يلغى لانه لا ينظر في ذلك بحال والنظر في حياضه وأغائبه ليس له وكل
فيه انه نزل بمجرده هذا اللفظ وتكون أُل العود الذهبى الموجب لعدم انقضاء اللفظ وانه في التمدد ولا ينزل
السكران بقدره حذف المول ولان الصريح حيث يمكن استعماله في معناه المطابق له شارحا ليجوز التغاوه اه
عش على مر (قوله كتحذف الو كاله الخ) استشكل الانزال بذلك مع قولهم لا يلزم من ارتفاع الو كاله
فساد التصرف لبقاء الاذن ولك ان تفرق بان حناصيف مستقلة توجهت لرفع العقد فأثرت اه سم (قوله بلا
غرض) أي في اعتقاده حتى لو اعتقد ما ليس بتعرض غرضا كفي وصدق في اعتقاده ذلك عند الاكراه اه سم
على حج اه عش على مر واذا تصرف بعد عزل يوثق وغيره ماله لم يصح تصرفه من ماله فبما يظهر
اذا لم يجره غيره وثق الضمان ومن ثم غرم الدين والكره اذا قل جاه لاله زل ليس في قبيل الدين والكره لاجوع
له بما غرمه على موكله على الاصح وان غرمه فلا يملكه ومنه وهذا هو مقتضى كلام الشافعي والفرز والى ما تالف في
بدل الكل لا يقتصر ولو بعد العزل لالضمان عليه به وكما قيل فيما ذكره كره على القراض ولو عزل أحد
وكيله بهما لم يتصرف واحده منهما حتى يبرأ من الاهلية اه شرح مر وكتب عليه عش قوله وضمن
ماسله وماله ما لاذن له في مصرف ماله في شيء هو كونهما وزا صحت وثبتت عزله قبل التصرف فانه يشترط
ما صرح من مال الموكل ثمانية أو زرع ما كان ماله موكل وكان ما صرح من المال في أجرة البناء ونحوه
كان البناء على ماله الموكل واستمر على الموكل التصرف فيه لاجوع له بما غرمه وان كان اشترايا ماله الموكل
فانز كل ماله ماله منه الموكل وكره ان لم يملكه الموكل بمدهم بشرط مكانه فان يملكه لم يملكه منه فنهضه وارش
نقص موضع البناءان نقص وما ذكر من التغيير لم يملكه ان لم يثبت كانه عند البائع فيما اشتراه الواجب عليه
نقصه وتسلية لبايعه ان يطلبه ويحبسه على الموكل ارش نقصه انقص اه (قوله السابق أول الباب) قدمت
أول الباب عن شرح الرض ان قضية كلام الشافعي عدم الاتزال بركة الموكل أي فان اذن الموكل لم يوثق
التوكيد بل يوقف ملكه بان يوقف استمراره اه سم على حج مختلف في التوكيد فان رده لا يوجب انزاله وعليه
فتصح تصرفاته في زمن رده عن الموكل اه عش على مر وعبارته في أول الباب وأما قول كره المرد في
التصرف عن غيره فغيره فصح في الرض ولو وكاه أي المرد أحد مضم تصرفه وفهم منه بالأولى ما صرح به أصله
له لو اذن الموكل لم يوثق التوكيد وأما قول كسر المرد فكسره أي فلا يصح اه وقال فيما تقدم وأهم
كلام المصنف ما اقتضاه كلام أصله من انه لو اذن للموكل لم يوثق التوكيد بل يوقف ملكه بان يوقف استمراره
لكن جزم ابن الرقعة في المطالب بان ارداده عزل وليس بظاهر اه سم على حج انتهت (قوله ويجزى به)
ظاهر في الموكل والوكيل وقوله وأولى ظاهر في الموكل وصوره في الوكيل ان يوكل في شراء بعين من أعين ماله
أي الوكيل ثم قبل الشراء بجم عليه والغلس اه شوري أي فينزل لان ذلك اما قرض أو هبة وهو بمنزلة منعهما
اه حل وأما لو وكل في التصرف في شيء من أعين ماله الموكل فلا ينزل عنه بغير وجع الغلس عليه لانه لا يضر
غرمه اه ولما الملقى أشار الشارح بقوله بجلا بغيره أي تصرف لا ينفذ من تصفيع أهله أهله من
اقتدار الاصل الخ وهذا مسلم فانزال الشرط أهم من هذا لانه لا ينفذ من طر ويجزى السله والغلس والرق
لكن كان ينبغي لشارح ان يقول كطرق الخ فان عبارة المسد كره وقوله حصر زوال الشرط فيما ذكره
وليس كذلك (قوله على الموت) وخالف ابن الرقعة في الموت فقال ان الموت ليس بعزل وانما تنتهي به الو كاله قال
الز كشي وفائدة عزل الوكيل بغيره انه عزل من وكاله من نفسه ان جعلناه وكلاهما متحيزا وقيل لا ينافي ذلك في
شتر المتعلق اه شرح مر (قوله والاشياء) قضيت انه لا فرق بين طول الانشاء وقصره وهو الموافق لما
في الشركة بعد قول المصنف وتنفذت الموت أحد هذا لكن في سم على منهج ما صرح (فرغ) دخل في

بلا غرض له فبما يختلف
انكاره لها نسباً ولغرض
كانت خاتماً من نظام
وذ كر انكار الموكل من
زادى (و زوال شرطه
السابق) أول الباب فينزل
بطرقه ويجزى به أو
فلس بجلا بغيره انقص
بما يصير بذلك أهم من
اقتدار الاصل على الموت
والجنون والاشياء

كلامه الأشعاع فيتعزل به واستثنى منه عدم الاستعانة بالهواه في حقه **مد** **فرع** **هـ** لو سكر أحد عسما بلا تعد انزل الوكيل أو بتد فيجعل أنه كذا لو يتجمل خلافه لأن المتعدي حكمه حكم الصالح وقال **بهر** بالأول بحثا في الوكيل فراجع **اه** سم على منهج أي فإن فيه نظر لما مر من صحة تصرفاته عن نفسه وهي مشتبعة أصحة قوله في حال السكر وتصرفه إلا أن يقال مراده انزاله فيها بشرط طهارة العدالة ككونه وكلاء عن محمور انتهى أو يقال انما تبطل تصرفات السكران عن نفسه فقط لا طهارة بناء على أنه غير مكاف وهذا يقتضي عزل الوكيل لأن موكله ليس أهلا للتخليط والسكران يخرج عن الأهلية زال التكليف فأنه المعنى عليه **باجنون** **هـ** **فرع** لا يتعزل الوكيل بتوكيل وكيل آخر في كل الرض **اه** سم على منهج ثم بحثه عن على التصرف **اه** ع ش على **مد** وفي ذلك على الجلال لشمس الأشعاع ما مضى عنه والسكر بلا تعد كالأشعاع ولا يتعزل به المتعدي ومن الأشعاع التعريف الواقعي في الجملة فليتبناه فانه تعبه البلوى **اه** **قوله** **بهر** وزوال المالك موكل **قوله** فلا عدا له لم تعد الوكالة **اه** قل وسر **بهر** **قوله** ومثله تزويجه **هـ** عبارة ترسخ **مد** ولو وكفه في بيع ثم روج أو أحرأوه ونقض ما كاهه ابن كنج أو وصى أو ورأه على صفقة أخرى بآبائه البقي وغيره أو كاتب كجاجة معينة تعزل لأن مراد البيع لا فعل شيئا من ذلك فأبواب قاس ما باقى الوصية الانزال على ما يميل الاسم كطعن الحسنة وهو الوجه **قوله** **بالندم** أي من المالك **قوله** على التصرف أي من الوكيل لو فرض وقوعه هو الأول ثم يقع الفعل **اه** شيئا **قوله** واختلافها **جواب** هذا الشرط وما بعده من المعلقين عليه **قوله** حلف المالك أي ضرورة مسئلة الاختلاف ان التصرف قد وقع وأما ما تقدم منها فترفع بمجرد الانتكاس فذلك قبل التصرف **اه** شيئا **جواب** ترسخ **مد** وسورة هذه المسئلة الأولى قال الفارق أن إتصافا بعد التصرف ما قبله فبعد انكاره أو كماله عز فلا فائدة في الإحصاء فتعزله فلو كان بالنظر إلى التعزيم الوكيل انتهت **قوله** **بهر** حال من الضمير بصد أي التسليم **اه** شيئا **قوله** المالك كونه يعنى بأثره المالك بل بان اعترف بأنه أذنه في التسليم قبل القبض **قوله** أو قال أئمت بالتصرف المأذون فيه منه يؤخذ أن هذا يصدق قوله أو صحتها أو لا مانع منه أو يخص هذا بما إذا اختلفا في الاتيان بأصل البيع مثلا دون صفته أيضا **اه** حل **قوله** فأنكر المالك **قوله** أي في الأخيرتين وقوله حذف أي في الثلاثة وقوله لأن الأصل الخ هذا التعديل لا يظهر في القسم الأول من الأولى لأن الوكيل يدعى فيها أصل الوكالة فيقول وكنت في كذا أو المالك ينكر أصل التوكيل فلا يظهر في هذان مثال الأصل عدم الأذن فيما له الوكيل وهو قوله وكنت في كذا أو حق التعليل فيه أن يقال لأن الأصل عدم ما يدعيه الوكيل **قوله** حلف أي المالك فيصدق **هـ** وحينئذ يطلب المشتري الوكيل لاعترافه ما من مقلوم **اه** حل **قوله** حلف أي المالك فيصدق بعد تصديقه بالنسبة لبعض صور الأولى وهو قوله أو بالشراء بعشرين فقال بل بعشرة يكون الحكم هو التفصيل لا كقوله فإن اشتراه بعشرين مال المالك وسماه في صدق الخ **اه** ثم يأتي على ع ش على **مد** ماضيه قوله ولو اشتري بعشرين اشتريته من فروع تصديق المالك وكان الأولى أن يقول فلو اشتري الخ ولله انشاء **بهر** بالأول ليس المقصود بذلك مجرد تصديق المالك بل تفصيل ما باقى بعده من إعلان العدة نارة وقوله لو كسر أي أخرى وهذا لا يتبرع على ما سبق **قوله** في الأولى **هـ** هي صورة الاختلاف فيها بشمها أو هو ما لا اختلاف فيها وفي صفاتها وقوله في الثانية بشمها أي فقها ككناه وقوله لم يولد أي فيها أي الثلاثة وقوله أو قال المالك التسليم الخ بمجرد قوله في الثانية يتحقق وقوله ولم ياذنه في التسليم قبل قبضه أي لم يطالبه في هذا أي لم يبرف بأنه أذنه في التسليم قبل القبض هذا هو المراد **اه** شيئا **قوله** وقام ع ش في الثانية **هـ** لا فلا يشمها كاللاوي وقد قال الأغا على التسمين في الأولى لعدم النص عليها في المتن بخلاف الثانية كفته بالنص علم ما فيه قلنا **مد** **قوله** **هـ** من حوائج الرخصة للجلال البقي عند قول الرخصة فصل ادعى طمعيها ثم سمع حتى يبين ما بينه ما منه

(و) بزوال (المالك موكل) عن

يحل التصرف أو منعت كبيع

ووقفل زال الولاية وأبجار

ما وكل في بيعه ومثله تزويجه

ورهنه مع قبض لاشمارها

بالندم على التصرف بخلاف

تحويل الرض على البيع

وقبضه يري بذلك أنهم من

قبضه يخرج من محل التصرف

عن ملك المالك (ولو اختلفا

فيها) أي أصلها كان قال

وكنت في كذا فأنكر أو

صفحتها كان قال وكنت في

البيع نسبتة أو بالشراء

بعشرين فقال بل نفسي أو

ببشرة (أو قال) الوكيل

(قبل تسليمه المبيع أو بعده

بمعن) وهو من زياد كان

تسلمه وقد أذنه المالك في

قبضه قبل قبض الثمن

(فقبض الثمن وتلف أو قال

أئمت بالتصرف) المأذون

فيه من بيع وغيره فأنكر

(المالك) القبض أو الاتيان

بالتصرف (حلف) أي

المالك فيصدق لأن الأصل

عدم الأذن فيما له الوكيل

في الأولى بقبضه ما وقاه

نذته في الثانية

أذا وكله في بيع مال وقضى عنه ثمانية قال بعته له في ذلك ما بأسعار مختلفة فقال أتم الحساب في البيعة
منه لبيعته ببيعة فأثبت له لا يكلف ذلك مستند إلى هذا الفرع لأن طلب الحساب دعوى جارية غير مفسدة
فلا تسقط وفي أدب القضاء للهروري أن القاضي لا يكلف أن يعرف الحساب والقول قوله مع عنه أنه ليس عنده
شئ من المراتبه إذا ادعى عليه دعوى معلومة فيها الحيف وهذا يصل في الوكيل اه كلامه كذا رأيت به خطا
بعضهم اه شوري قوله وعدم التصرف في الثالث أي وإذا حلف الموكل فبالاستحقاق الوكيل ما شرط له
من الجعل على التصرف اه شرح مدر قوله صدق الوكيل بيمينه وثاندة اليمين مع اعتراف المستحق
بوصول حقه له استحقاق الجعل لأن كان بظاهر كلام الشارع أنه يحلف بطلان لغير اه حل قوله وأنكر
الموكل أي أنكر القبض من أصله وليس المراد أنه أنكر القبض قبل التسليم واعترف به بعد لأن الوكيل
أمن على الثمن ولو قضي بعد التسليم بغير إذن اه شيئا قوله لأن الموكل يدعي خيانتته الخ أي التزاما وذلك
لأنه لما أنكر القبض من أصله مع قوله لا يأذن في التسليم بظاهر النرض لزم من هذا الانكار دعوى أن الوكيل
قد خان بالتسليم قبل القبض قوله والأصل عدمه وخبرنا بغيره المشتري من الثمن لأن قبول قول الوكيل
انها في حقه خلافا لمج حيث قال بغير المشتري اه حل قوله ولو اشترى أمة بعشر من الخ خصت بالذكر
لامتناع الطوع على بعض النذور قبل التلطف الآتي اه حل قوله مثلا واجمع للثلاثة أي أمة وعشرين
وغيره نارا قوله وحلف على ذلك أي يجسب أن نهو الصدق قوله ولو اختلفا فيها إلى قوله حلف فلأؤنكر وحلف
الوكيل كان كاملة البيعة اه حل قوله وحلف على ذلك وهل يكني حلفه على أنه أخذ بعشرة أو لئلا
مرفق التحالف لا يكني ذلك الجامع إن ادعاه الأذن بعشر من أو عشرة كادعاء البيع بعشر من أو عشرة إلا أن
يفرق بين الاختلاف هنا في صفة الأذن دون ما وقع به العقد المستلزم أن كلامه دعوى عليه وذلك يستلزمها
صرح بها هو الأقرب إلى كلامه اه مع فيكون الأقرب لا اكتشافه بالخط على أنه اغتيا أخذ في الشره بعشرة
اه ع ش حل مدر قوله بعين المال الموكل بأن أوقع العقد عليه بأن قال هذا المينار وهو ولو كفى وما مجرد
كون المال له فلا يشهد التمين بآلاتي اه حل قوله بعين المال الموكل سئل الشرابي هل ين أن يقول اشترتها
لفلان بعشر من في ذمته أعني ذمة الموكل ثم هذا لاحوال التي حكم فيها بالطلاق لا خفاء في أن الوكيل إن كان
صادقا فيه تكون الامتداد موكل فينبغي أن يقال خنا بالخطف بالموكل لبيعهما للبايع خصوصا إذا كان البايع
مصدقا لوكيل فيما زعمه اه ولا يصح عن ذلك ولا يشهد قول المصنف الآتي ورفق بالموكل مطلقا لأنه
مغروض فيما إذا وقع الشراء لوكيل فتدبره شرأ به في شرح الروض فأنظر اه سم قوله وبما عقد
أي سواء صدقة البايع أو كذبه أو سكنت كأبو ذعنا بعد موث لتجنبته في العقد لو أنه لم يكن مع التصديق
فقط وقوله وبما ذكر أي أو نوافي العقد في صورة الغمعة لكن مع التصديق وقوله وصدقة البايع فيصدق قوله
أو بعده إن قوله بأن يسمه فيجاء ذكر أي في العقد أو بعده وقوله بل فوأمطلقا أي سواء كان الشراء بالعين
أو في الغمعة في إطلاق صورته وإن وقوله أو سمها فيه أي فيجاء ذكر أي في العقد أو بعده في هذا الأشخاص وإن
وقوله أو بعد العقد المنزوعة واحد قوله وكذبه الخ تعميم الخ الخمسة قوله والمال له قيدته فلا بد من
ذكر ذلك إن لم يكن البايع دله والأدلة واضحة كذا اكتشافه يعلم البايع فإن أقال الوكيل بيعة أنه أمره بالشراء
بعشر من ثبت الشراء له موكل فلو أقال الموكل بيعة بعد موث لسمها في العقد أو في الغمعة في هذا الأشخاص وإن
الجلال قوله وبما في العقد بقوله اشترتها بغير المال أو بقوله اشترتها بغير المال فلا ين أن يقول بغيره
المال فلا ين أن يقول بغيره اشترتها بغير المال فلا ين أن يقول بغيره اشترتها بغير المال فلا ين أن يقول بغيره
الغناء التسمية لأنه عند عدم التصديق وتعليل مقابل الأصح ألا في يتألف فعمل إن المراد التسمية هنا كالمال
لأنه الذي لا يحتاج جميعه إلى تصديق وهو المراد أيضا في التصديق الآتي في جميع الصور إلا في بعض

وعدم التصرف في الثالثة
لأن فيها خيانتته من مالا
وصدقة المستحق صدق الوكيل
بيمينه ما لو كان المستحق
غير حق فإن كان الغني حلالا
ولم يأذنه في التسليم قبل
قبضه وقال بعد التسليم قبضت
اليمين وتلف وأنكر الموكل
فالمصدق الوكيل لأن الموكل
يدعي خيانتته بسلعه البيع
قبل القبض والأصل عدمه
(ولو اشترى أمة بعشر من)
دينار مثلا وزعم أن الموكله
أمره بذلك (فقال بل)
أذنت (بعشرة وحلف) على
ذلك (لأن اشترى) (ها) (بعين مال)
الموكل وبما عقد) (إن
قال اشترى بغير الغن والمال

(بطل) الشراء لا يشترط
بطل الغير بغير اذنه (أو)
سماء (بعدم) بان قال ذلك
(أو اشترا) ها (في ذم قوسمها
كجس) أي في القعدا وعدمه
(وصدقه البائع)

حقائق البيع ولم يوافق على ان المال الغير الوكيل فلا يعلم البيع بمجرده او لم وسه البطلان اعترافه
 حال العقد بان عين المال انعمه مقبول فلا يصح العقد به مع عدم اذن الغير فانه كذب البائع فليصر اه سم (قوله
 ناهرا) أي وباطنا بضائكا ساقى في احتمال كذب والشراف في اللغة اه شخشا وبعبارة أخرى قوله ظاهر
 أي اما باطنه فانه التفصيل الاتي في قوله فان لم يصحبه من رفق به المأذ كراخ (قوله ولغت التسمية) أي باللفظ في
 صورها وهي ستة أو بالنية في صورها وهي أربعة وقوله وسلم الثمن المعين لبايع أي في صور التعيين وهي أربعة
 فثمن من صور النية وثمانين من صور التسمية (قوله وحلف البائع) أي ليكمل من الموكل والوكيل تخليفه فان
 ادعيهما كفته عين واحدة والاتزان نكسل حلف الموكل لا الوكيل فانه في العباد وفي عدم حلف الوكيل انما
 فراجعها قل على الجلال (قوله وحلف البائع على نفي العلم) أي حيث كان جواب البائع ليست وكيل الخ
 أو قال انما اشترى به لنفسك وقال الوكيل في هذه ما ثبت تعلم اني وكيلا في كذا في شرح مر وفرق بين العورتين
 فليراجع اه عش (قوله على نفي العلم بالوكالة الخ) فيه أمران الاول ان من فرائد حلف البائع انما أخذ العين
 أي التي اشترى بها الوكيل ويغرم الوكيل للموكل بدلها وانه زعمنا في عند عرض الحلف عليه فثبت البطلان
 فترد العين للموكل وبير الوكيل من عهدتها وبشكل فحصل الوكيل ويصدق البيع بظاهر وزاد العين
 للموكل الثاني لم يخص حلف البائع بهذا القسم وينبغي ان يجري في غيره في كل ما اشترى في القصة وما في القصة
 أو بعده وكذبه البائع فان الوكيل عرضها في تخليفه وجاء ان يرضع عرض المين عليه صدق الوكيل في
 التسمية أو ينكس فحصل الوكيل فيصدق البيع في الحالين بظاهر أو يخص الوكيل من عهدته طالبة البائع
 بالثمن فليست له ذلك وهل ينتم منه ان الوكيل يزعم صدق في التسمية وان العقد صحيح واقع للموكل فزعم اه
 صادق في مكانته فلا يضمن ان يتوسل بخلفه البائع ان يدفع ذلك لما تضمنه فزعمه لان في تخليفه تنكس بالمبايع
 فليصر ويحاج بان هذا لا ينتم بدليل ان الوكيل تخليفه في القسم المذكور وهو ما اذا شرها العين وسهله
 العقد وكذبه البائع أو سكت مع انه يزعم انه صادق في دعوى الوكيل وكذا وان العقد صحيح وقع له وكيلا مع ذلك
 توسل المأذ كراخ فليست له ويحاج أيضا بان دفع ما ذكر بطريق الا لازم لا بطريق القصة وهذا اوضح في شرح
 شخشا لانها ج تخليف البائع في كذا أيضا فانما هو عبارة الروض وشرحه وحلف أي على نفي العلم بالوكالة
 فيصمك بالهبة لشرها بظاهر الوكيل ثم قال في شرحه وحذف من كلام أصله ما قدره به بعد وحلف أقول الاستوى
 كيف يستقيم الحلف على نفي العلم والحلف انما يكون على حسب الجواب وهو انما يجب بالثبت وكيف يصح
 أيضا الاقتصار على تخليفه على نفي الوكالة مع انه لو أنكرها واعترف بان المال لغيره كان كافيا في ابطال البيع
 فينبغي الحلف عليهم كما يجب على من يكتفى الحلف على المال وحده كذا كركن احجب من الاول بان الاثبات اذا
 استثنى من التي جاز ان يحلف على نفي العلم وهو هنا كذلك ونفسه نظرو الاول ان يجب بان تخليفه على الثبت
 يستلزم محذور وهو تخليفه على الثبت فعل الغير لان معنى قوله لست وكيل فليصد كراخ فليصد كراخ
 واجيب عن الثاني بانه انما حلف على نفي العلم بالوكالة خاصة لانها على خلاف الاصل والمال لا وكيلا بكتفي
 الاصل وهو ثبت عليه فلم تقبل دعواه لغيره بما يعلم بحق البائع اه وبه تعلم ان قوله هنا يكون
 المال للموكل انما وافق اعتراض الاستوى وما يصحبه دون ظاهر المتقول فليست له وقوله بان الاثبات الخ
 أراد بالاثبات الثبت والا فله وقال لست وكيل وليس هذا اثباتا لم وقوله الاول ان يجب ان يمكن ان يكون
 قول الحق لغيره إشارة إلى معنى هذا الجواب وقوله فعل الغير أي في النفي والافتقار الغير اذا كان اثباتا
 كان الحلف عليه على الثبت فليصر وبعبارة العباد وان كذبه البائع ولا يثبت لكل من الموكل والوكيل تخليفه
 انه لا يعلم وكانت فان ادعيهما كفته عين وانما نكره على يدعي فلا نكسل حلف الموكل لا الوكيل وبطل
 البيع وان حلفه مع البيع لوكيل بظاهر أو سلم الثمن المعين إلى البائع ويغرمه للموكل اه وانظر وجه قوله

ظاهر ولغت التسمية وسلم
 للثمن المعين للبائع وغرم
 يده للموكل (وحلف البائع
 على نفي العلم بالوكالة ويكون
 المال للموكل ان كذبه
 أو سكت

وقد اشترى اياه بالدين وسماه هذا العهد وكذا حراف البائع في الثانية مع ذكر وقوع الشراء بالدين . (٢٥٥)

الوكيل في امواله بعد العقد
مع سكوت البائع أو بغيره
من زباني (وسن نقض
حينئذ) أي حين وقع الشراء
أو وكيل (وقيل) بالثمن
هــ ذم أي سئل حلفه
(و) وقيل (المسؤول) مطلقا
لشراءه بالوكيل ولو بتعدي
كان بقره البائنه ان لم يكن
مؤكد أمرك بشراء الامه
بشترين نقد يستكملها
وبقول المسؤول ان كنت
أمرتك بشراء الامه ان
آخوه فيقبل هو لتصله
بالمشاور يعتبر هذا التطبيق
في البيع بتقدير كذب
الوكيل وسدده للضرورة
فان لم يصح من رفق في
ما ذكر أو براءه القاضي
فان كان الوكيل كاذبا لم
يصل له تصرف في الامه
بقوله من غيره ان كان
الشراء به من مال الموكل
لبطلانه بالخنا وان كان
التمتع حله ذلك لصحته
باعتنا أيضا وان كان صادقا
فهو الموكل بالمطالبة عليه
الوكيل الثمن وهو لا يؤديه
وقد ظفر الوكيل بغيره
حسب وهو الامه فله
بها وأخذ حشمتين منها
وذكر المتولى كافي الرضا
وأما ما كان ذلك انما عاين اذا
كان كاذبا والشراء بمن مال
الوكيل لتدبر رجوعه على
البائع بمطالبة كرس الرضا
بالبائع من زباني (ولو قال
قضى الدين فأكسر مستحقه
حلف) مستحقه فسد فلان

لا للوكيل وسألت حر منه فقال انما له وفي الحقة انما له للوكيل انما دخل يعاين التبع
فيه فقل ان للوكيل غير ضلته اذا حلف بعد نزول البائع كان بقره تعدية فيخص من عهد الدين بأخذها
منه وقيل ان له مال وكل فليست له (س) قوله على في العلم (وكا) أي انما ادعى الوكيل له ما وقوله ويكون
المال للموكل بالبدل المرد حدها (ح) قوله وقد اشترى اياه بالدين (ليس) فيقبل مثله الشرائف في الحقة نقوله في هذه
الشراء بالدين ليس بقيد انما بل بقره ولو كان الشراء في الحقة (هـ) حفتنا (قوله بالدين) أي وفي الحقة نقوله
وهو بعد العقد أي أو توافق العقد (هـ) حل فخلص ان البائنه بخلاف وقوع الشراء بالوكيل الشراء
(قوله أول بسمه) وهو صور النسخة (قوله وسن نقض الخ) المراد به من تقع الحصة عنه ولو بمكنا وإذا أمر مطاع
له قل على الجلال (قوله رفق بالبائع الخ) أي بان يسأل كلامهما البيع باطنه وابن قوله ان لم يكن موكل الخ
هذا تطبيق على الكذب وقوله ان كنت الخ تطبيق على الصدق وقوله بتقدير كذب الوكيل راجع للاولى وقوله وسدده
راجع للثانية والظرف متعلق بالبائع أي البيع على تقدير الخ وانظر على بقره من بقاءه فنان أي كيف الحال
وانما نحن متعلقين بالبائع بالكذب وتعلق الوكيل بالصدق فلان البائع لا يبيع الا على احتمال كونها ملكه ولا
يكون كذلك الا على احتمال كذب الوكيل واماعلى احتمال صدقه فيكون ملكا له وكل فليصير بيع
البائع له وان لم يكن له لا يبيع الا على احتمال كونها ملكه ولا تكون كذلك الا على احتمال الصدق اماعلى
احتمال الكذب فلا تكون ملكا للبائع فلا يصير بيع الموكل له اتمام (قوله ولو بتعدي) فليصير البيع مع
جزء ما ولا يكون اقرا اجماعا له الوكيل اذا تبينه به من الاضرار ما لكم لعمري (هـ) شرح حر (قوله ان كنت
أمرتك بشراء الامه الخ) أي بشرين نقد يستكملها هذا تطبيق منه على صدق الوكيل (قوله وتقدر هذا
على الخ) أي لا يضر في صحة البيع فخر كرمه جزيا فليس المراد بالضرورة عدم الامكان أي قد
لم يثبت في الجلال (قوله) وتقدر هذا التطبيق في البيع) هذه الصورة كالجواب عن قاعدة البيع بالدين كذا
لا يثبت في السابق بجاس ولا شرط لا عرف البائع بالموكل قبل البيع أو بغيره الوكيل وكذا لا ترد عليه
بالبيع كذا في حواشي شرح الرضا (هـ) شوري (قوله بتقدير كذب الوكيل) أي بالنسخة لرفق
بالبائع وقوله وسدده أي بالنسخة لرفق بالموكل (هـ) حل (قوله ليطالنه باطنا) أي لا يظهر افعى في نفس
الامر على ذلك البائع على هذا التدبر وقد أخذ الثمن من الموكل ولا يردده اليه من حقه وقدر غير
جنس حقه وهو الامه فليبيعها وأخذ حشمتين منها وقد ذكر هذا الشارع بقوله وذكر المتولى الخ (قوله وان كان
صادقا فهى للموكل باطنا) أي لان الشراء له على هذا الاحتمال وقوله وعليه الوكيل الثمن أي الذي قدمه
الوكيل البائع لانه قدمه من الموكل وهو أي الموكل لا يؤديه لادعائه ان الشراء ليس له وقوله بغير جنس حقه
أي لان حقه الثمن وقوله انه ذاك أي بسم الامه وأخذ حشمتين أي لان العقد باطل فبيعها في هذه الصورة
عن البائع لانه لم يملكه وقد أخذ الثمن من الموكل وتقدر رجوعه بحلفه ليس في هذه عن البائع وفي الثاني
فيلها عن الموكل (هـ) حفتنا (قوله انه ذاك أيضا) أي ان له بيعها حال بيع عن البندنيي ان له ايمان
رجوعه حتى يستوفى حقه ثم يرد هاتيكها وهو من الظفر أيضا ياتى مثل ذلك فيما تقدم ونظر في ذلك بعضهم
فلم يراع في بابا الظفر ان كان يجوز فبمن ذاك (هـ) قل على الجلال (قوله لتدبر رجوعه على البائع بحلفه) أي
الوكيل وفي هذا العبارة جلال وتضمها بقره قل على الجلال حيث قال في الرضا ثم في التصرف به حيث
الظفر لان البائع أخذ من الوكيل مال الموكل وغرم يده للموكل وتقدر رجوعه بحلفه وتقدر رجوعه على
البائع ليرد له مال ما فذا التصرف في مال البائع ذلك (هـ) (قوله حلف مستحقه فيصدق) وحشمتين
فطالب الموكل بالوكيل واذا أخذ حشمتين أي الوكيل للموكل وهو مترتب بقره (هـ) حل (قوله لانه
وكاه في الدفع الى من ياتى) أي لان الموكل بكل الوكيل ان يدفع المال لشخص ياتى الوكيل وهو العائن لان

التي لم يأخذها فكان من حقه
 الاشهاد عليه كالمسلم قولي
 فها هو اذ قال يا ليت بالعرف
 التي آتوا وحمله اذ لم يكن
 ذلك بحضرة والاصدق
 الوكيل السابقة للتصوير
 حيث شذ العس كل بتركه
 الاشهاد وهذا بخلاف ما لو
 وكله بقض خصم من زيد
 فادعى زيد بدفعه له وصدقه
 الموكل وانكره الوكيل فانه
 يصدق على موكله وسألت في
 الوصية ان قيم التيمم وصيه
 لا قبل دعواه مادفع المال
 اليه بعد رشده وان لا يصدق
 في اداءه كاستمير وغائب
 ومدن (تأخير لا شأده)
 أي بالأداء لا لا يكتفي فيه
 بيمينه بخلاف من يصدق
 فيه موكل ودفع (ومن
 ادعى انه وكيل بقض ماعلى
 في يد يجب دفعه) له (الا
 يمينه) لو كان له لاحتمال
 انكار الموكل له (او) انكر
 يجرؤ دفعه ان صدقته في
 دعواه لا يفتي عنه (أو)
 ادعى (انه بماله أو) انه
 وارثه (أو) موصى (أو) موصى
 له منه (وصدق ب) دفعه
 له لا تفرق بانه مال الموكل اليه
 ومثل ماعلى زيد في غير مسئلة
 الغتال ما عند من لا يجوز
 له دفع العيين الذي الوكالة
 ولا يفتي ان صدق ماعلى من
 التصرف فيه لغيره غير
 افته

الدائن يأخذ الوكيل في الدين الذي يدفعه حتى يصدق الوكيل في دفعه له بلا يمينه وقوله فكان من حقه الاشهاد
 الخ أي قالوا يجب عليه اما الاشهاد او لا واحدا مستورا الخلف ومما لا ينفك بحضرة الموكل كقولي اه مر مع
 زبادة (قوله الذي من لم يأخذ به) الضمير يحمل رجوعه الى الموكل والى الوكيل وعلى كل فلتا من هذا التعليل
 تاملنا ثم رأينا في غاية الصحة ان محمله انه مفهوم القاعدة لقوله كل من ادعى الرضى من يأخذ يصدق بيمينه
 ومفهومه انه من ادعى الرضى من لم يأخذ به يصدق بيمينه بل لا بد من ينقو ما لو وكيل يدعى دين الدين لا يستحق
 الذي لم يأخذ الوكيل (قوله وحمله) أي يحمل عدم تصدقه المشار اليه بقوله والاصدق الوكيل الخ وقوله بحضرة
 أي الموكل وقوله وهذا بخلاف أي عدم التصديق المشار اليه بما مر أي فاسم لا يصدق فيه الوكيل وهذه
 يصدق فيه انهما مختلفان (قوله بتركه الاشهاد) أي على أحد ما استحق حقه (قوله فانه يصدق على موكله) أي
 وبما الدين يصدق الموكل له وحيث شذ في ظاهر ان الوكيل لا يطالب المدين اه شوري وعبارة تشرح مر
 واذا صدقنا الوكيل خلف برئ الدين في أصح الوجهين عند الامام وقوله ان الرفعة القاضي الحسين وصححه
 الفزاري في رسمه والاصح عند البغوي عدم مواعيل تله اقتصر عند الامام وقوله ان الرفعة القاضي الحسين وصححه
 انتهت (قوله وسألت في الوصية الخ) مرادهم من الاعتذار عن ترك دفعه انهم تركوه في الأصل ومراعاة أيضا
 التوطئة له ولأن لا يصدق الخ وقوله ان قيم التيمم وصيه بسا بقوله بدل مثلهما الاب والجد وصارته في الوصية
 وصدق بيمينه وفي في تنافي على مواعيل لا في دفع المال اه شخنا وعبارة تشرح مر والمراد ان قيم ما كل من
 جهما القاضي اذ كان مرادهم بالتيمم حالة الاطلاق ودعى ان المراد به ما بين الاب والجد مرددين التيمم لأب
 له ولا جد والوصية من الاب والجد كالتميم في ذلك خلافا للتميم والخم ما مضى عدل من ادعى ذلك من قضائه
 انتهت باختصار (قوله تأخير لا شأده) سواء كان عليه يمينه لاخذ الام لا وغفر لنا تأخير ذلك القاضي مع
 وجوب الاداء عليه فورا لسمع قوله لا يفتي في زمن التأخير بغير أي غلبا مع ما يترتب تسليم المصلحة اه حل
 (قوله لم يجب دفعه له الا يمينه) واذا دفع اليه ثم انكر المستحق وحلف على نفي وكنهه فان كان المدفوع حينا
 استردها ان قبض والا غير من شأه منه ما لا رجوع لغاروم على استلواه مقابل موعده قال المتولي هذا اذا لم يتلف
 يتفرط القايض والا فان غرمه لم يرجع او الدافع رجوع لان القايض وكيل برغمه الوكيل يستحسن بالتفرط
 والمستحق ظلمه وما له في ذمة القايض يستوفيه بنفسه او بدنا طالب الدافع فقط لان القايض فضولي برغمه واذا
 غرم الدافع فلن يفي المدفوع عند القايض استرد مظفر والا فان غرمه فخره والاول اه شرح مر (قوله
 وأنه محتمل به) واذا دفع اليه ثم انكر الدائن الحوالة وحلف أخذ منه عين كان عليه ولا يرجع للمدعي على من
 دفع عليه لانه اعترف اقب بالماله اه شرح مر (قوله وأنه وارثه) أي لا شاركه في ذلك فان كان له
 مشارك وصدقه لا يدفع له شيئا لكل جزء مدفوع بكونه مشترك اه حل (قوله وأنه وارث أو وصي الخ)
 واذا سلم ثم ظهر المستحق جباو غرمه رجوع التيمم على الوارث والوصي والموصى له بمادفعه اليهم لتبين كذبهم
 بخلاف صورة الوكالة لا رجوع فيها في بعض صورها كما مر لانه يصدق على الوكالة وانكار المستحق لا يرفع
 تصدقه وصدق الوكيل لاحتمال انه وكاه ثم بهذا بخلافه اه شرح مر (قوله أو موصى له منه) انظر
 الضمير راجع لماعلى زيد او راجع لمستحقه كل محتمل والا قرب الثاني وقاما للفتناني يادى اه شوري
 (قوله لا اعتبارا بانه مال الموكل اليه) أي ولو على سبيل الولاية كالموصى بخلاف الوكيل لا ذلا ولا ياتيه وقوله في غير
 مسئلة الخ لانه لا يفتي بانه عند العيين وهو لا يحال لم او قوله لكن لا يجوز أي بان كل مقتضى التشبيه الجواز عند
 التصديق أي فبين العيين والدين فرق في الجواز وعنده عند التصديق (قوله لكن لا يجوز له دفع المالح المعقد
 الجواز انكره لا يجب اه شوري وفي ذلك على الجلال واذا دفع ثم انكر المستحق الوكالة وحلف على
 نفيها أخذت منه من مدنه وهو يرجع على من دفعه به ان يوفي بدله ان تلف بتقصير والا لا رجوع وفي

دفع العين يرجع على من هي عندهم ما قال قلت طالب كلامهم ما ولا يرجع الغارم على الاخر الا ان شرط القابض والقرار عليه اه وصاروا - ل قوله ولكن يجوز دفعه ان مدقوكنا يجوز له الدفع اذ ان كذبه لانه تصرف في مال نفسه فلو حضر المشتري وانكر هادق بمنه ثم ان كان المشتري مبتدئاً أخذ هادق القابض ان كانت باقية وان تلفت بغيره بط فله تفرع من شاهته ما ولا يرجع الغارم على الاخر لانه ملازم برع ما وان تلفت بغيره القابض فان غرمه استحق فلا يرجع له وان غرمه الدافع فله يرجع على القابض لان القابض وكيل عنه والكيل ضمن بالتفرع والمستحق ثلمه بانخذ البديل وحقق في ذمة القابض فيستوفيه بجهته وان كان الحق ديناً فله مطالبة الدافع بجهته ويسترد هو المدفوع انتبهت (قوله ولهذا التفصيل) أي بين العين والدين المشاركة بقوله لكن الخ وبقوله في غير مثله الخ (قوله حذف عندوعين الخ) أي لان عند العين والتفصيل الذي في الاصل يناسب الدين فلا يناسب ان يذكر عندوعين ويذكر احكاماً تناسب الا الدين واجاب عنه - من بان عند معاملة الدين على خلاف الغالب اه وصاروا في الاصل ولو لمال الرجل وكفى المشتري بجهته ما له عندك من دين او عين وصداق الخ

(كتاب الاقرار)

مصدر اقر اقراراً فهو مقر وقوله ما اخذ من قرعني ثبت فيه بقور وقوله من قرأ الشيء أي بقرأ اقراراً ثابت والاقرار يشبه الوكيلة من حيث ان المقر قبل اقراره كان متصرفاً فيما يسدوليس له وقد عزل عنه باقراره فلما ذكر ما وصف عنها اه برواوى وفي اصباح قرأ الشيء من باب ضرب استقر بالمكان والاسم الاقرار اه (قوله اخبار الشخص يعني عليه) لغير موكله بالدعوى والقرع على غيره الشهادة وقد يذلل على الاموال الخاصة والاقرن محسوس رواية ومع الزام حكم والاقرن في نظر فيه بان في الرواية اقراراً بعينه عليه ودعوى المسماع على غيره وفي الانتهاء وان حكم اخباراً بغيره وهو المقلد بغيره الا لام على غيره وهو المشتري أو الحاكم عليه الا ان يقال هو اصطلاح اه قل على الجلال قال المال في الفرق بين الشهادة والرواية ثم انتم ما خبرن ان كافي شرح البرهان البارز ان الخبر عنه في الرواية امر عام لا يختص بمعين نحو انما الاعمال بالنيات ونص رسول الله بالشفعة في علم يشتم فلا يختص بمعين بل عام في كل الخلق والاعصار والامصار بخلاف قول العدل شهد ان لهذا عند هذا دينار الزم الامين لا يشهد موثقه الامام ابن عرقان ان الرواية تتعلق بالجزئي كثيراً كحديث يجرب الكعبة ذوالسوقين من الحبشة انتهى وقد يكوننا خبر مر كامن الشهادة والرواية كالخبر عن رؤية هلال رمضان فانه من جهة ان الصور لا يختص بشخص معين بل عام حتى على من دون أربعة وعشرين فرسخاً الخ هي مسافة اختلاف المطالع رواية ومن جهة انه يختص بأهل المسافة المذكور شهادة قاله الكرمي اه مع بعض تصرف وتغير الضعيف بجمعه في المذهب اه شيخنا الحنفى (قوله يسمي) أي لنفسه وشراً وذكره نوطة لقوله اغد اه عش والحاصل انه ثلاث معان لغوى لفظ وهو الاول ورشى فقط وهو الثاني ورشى ولغوى وهو الثالث اه (قوله توابين) أي موافقين على العدل يجذبون في اخات شهدائه بالحق أي يتبعونه وشهادتهم لوجه الله تعالى وهو خبر ثان ارجال ولو على انفسكم بان تقرروا طمأنان الشهادة بيان الحق سواء كان عليه أو على غيره اه عاتق (قوله اغد بالانيس) هو انيس بن الضحاك الاسدي مدد وفي الشامين وقال ابن عبد البر هو انيس بن ابي مرثد الاول وهو الاصم المشهور وهو اسلم والمرأة انما سلمة قال الحافظ انيس هو ابن الضحاك الاسدي تله ابن الاثير عن الاكثري وهم من قال انه انيس بن ابي مرثد فانه تنوي وكذا قول ابن التميمي كل من الطالبي ذك لان من ماله لكن صغر اه من مختصر شرح مسلم للامام النووي للطبيب بن عصف الدين الشمر بالحقزمة البني اه عش على من (قوله اغد بالانيس) امر من غدا وفي الصباح غدا غدا ومن باب تعدد ذهب فقهاء بالضم وهو ما بين صلاصم

ولهذا التفصيل حذف

عندوعين من كلام الاصل

(كتاب الاقرار)

هولة الاتيان من قرأ الشيء

أي ثبت وشراً اخبار

الشخص يعني عليه ويسمى

اعترافاً ايضاً والاصل فيه

قبل الاجماع أي ان قوله

اعلى ككرواقرأ من

بالسطر شهد الله ولو على

أنفسكم وفسرت شهادة

المراء على نفسه بالاقرار وأخبار

كثير العاصمين اغد بالانيس

أي امر اغداً بان اعترفت

تاريخها

وطوع التمس وجهاً على مثل مدي هذا أصله ثم كثر حتى استعمل في الذهاب والاعطلاق أي وقت كل ومنه قوله عليه الصلاة والسلام أعدياً أي أنطلق (قوله والقياس حواره) أي محته والعدل بمقتضاه أي القياس على الشهادة كجمل عليه كلامه وقوله أولى أي لان الإقرار بعد عن التهمة من الشهادة (قوله أركانه أربعة) زاد بعضهم المقتصد من حاكم أو شاهد وقد ينظر فيه بان لو توقف تحقق الإقرار على ذلك لزم له لو أقر فأباحت لا يسمعه إلا لا تعلق له ثم بعدد تبين أنه أقر فأباحت في يوم كذا لم يعتمد الإقرار ولم يكن له قرره المطالبة بمقتضاه ولا الدعوى بسببه لفساده وعدم محته شرعاً لعدم وجود وكنته المذكور والظاهر أن ذلك ممنوع قطعاً فتأمل اه سم على ج اه عش على د (قوله وشرط فيها الخ) محل الشرطية قوله يشعر فلا حاجة إلى ما قاله المحشي وهو عش وجوابه قوله لفظ أي كونه اللفظ والاختلاف ذات الصيغة اه أي فلا يترك كون الشيء شرطاً لنفسه وهذا هو مراده بالمتناقضة وقد عرفت أن قوله لفظاً متونة والمقصود هو قوله يشعر الخ (قوله وشرط فيها اللفظ) أي صريح أو كناية اه عش على د وانما شرط وشرط الصيغة اهتماماً بالوفاة بالأصل بالنسبة إليه مقر والمقر به لان المتهم من حيث كونه مقر أو المقر به لا يوجد حدان إلا بعد الصيغة اه برماوي ه (فرع) لو قال إن شهدا على بكذا صدقتهما أو لا ذلك فهو عندى أو صدقتهما لم يكن إقراراً لان تنافاً بين قولان الواقع لا ينافي بخلاف فهو صادقان لانهما لا يكونان صادقين إلا أن كان عليه المدعى به إلا أن فيلزم أن يوافق قولاً في شهدا على فساد مدعاه لأن أسبقاً في شهدا على كونه هما صادقان لأنه بمنزلة اه شرح د وكتب عليه عش قوله في شهدا على فساد مدعاه لم يكن إقراراً اه ج خالف في شرح اروض ولولم يأت بصيغة الشهادة مرة بل قال إذا قال زيدان لعمري كذا في شهدا على أو صدقنا على الحكم كذا قال اه كاتله ابن الهماد اه ومنه يعلم جواب سادته وقع السؤال منها هو أن رجلان سمعتهما أنسان فشهدوا عليه شخص بأنه رأى بعض هذا المتاع عند مدعاه فقال المدعى عليه إن سلف هذا الشاهد رأى عندي هذا المتاع فبه فهو صادق وهو أن يكون مرة بذلك وإن لم يخلف الشاهد لأنه إذا حكم بصدقه لأقرار بمجرد التعلق على الانخبار الخاطئ عن السمع فنع الانخبار الخاطئ عن التابعين باليمين يكون كذا اه ه (فرع) لو قال اكتبوا على زيداً ألف درهم لم يكن إقراراً لأنه أمر بالكتابة ولو قال شهدوا على اني وقفت جميع أملا كذا ذكره صارت له اولى بصدقه صارت جميع أملا كما اتى بصح وقها وقالوا لا يضر حمل التهمة ويحسدوها ولا يسكونها عنها اه د (وسل) قوله ما يصدق فلا يكون إقراراً أي ولو قال فيما أحسب أو لمن يختلف قال فيما أعلم أو شهد فانه يكون إقراراً اه شرح د (قوله إلا أن كان المقر به معينا) قال الاسنوي سواه كان في يده وأعان وقوله كذا التوبى أو التوبى الثلاث اه سم (قوله وعلى أو في خشي الخ) فأن أتى بلفظ بدل عليها كقوله على وعلى عشرة فالقياس أنه يرجع اليه في تفسير بعض ذلك باليمين وبعضه بالدين اه شرح د وكتب عليه الرشيدى قوله فالقياس أنه يرجع اليه في تفسير بعض ذلك الخ كان المراد أن هذه الصيغة عند الإطلاق تكون إقراراً باليمين والدين معاً لكنهم يفرجح اليه في تفسير مقدار الدين ومقدار الدين ولا فروع الأول الدين والثاني باليمين فلا يحتاج في انصرافهما إلى الرجوع إليه وظاهر أنه لو فسرد ذلك باليمين فقط أنه يقبل أخذاً بما مره على يقبل تفسيره على باليمين بل نقل الشهاب سم عن الشارح أنه لو فسرد عنى بيمين الله تعالى لأنه غلط على نفسه انتهى (قوله بالودعة) أي وبالقياس الذي لا يفتنى فيما لو قاله على شيء اه سم (قوله ومثل على تيلي) أي ومثل على وعندى لى اه شرح د والمتعدان قيلي بيمين والدين اه شوى (قوله فلو ادعى أنها ودعة الخ) فإن غلط على نفسه كان ادعى أنها مضمومة أو غيره بالدين قبل من غير عين اه حل وقوله صدق بيمينه أي في الرد والتلف لأنهما ودعة فيقبل بلا يمين اه قل على الحلال (قوله فلو ادعى الشهاد دية) أي قوله صدق بيمينه كيف بعد ما عتق قوله سمى أو عندى وفي حله التلف أو الرد لم تكن معه ولا يعبده إلا أن يقال صدق

والقياس حواره لا نأذا قبلنا الشهادة بالادعاء فلان يقبل الإقرار أى (أركانه) أربعة (مقر ومقر له ومقر به وصيغة وشرط فيها) أى فى الصيغة (لفظ يشعر بالسترام) يحق وفى معناه ما مر فى الضمان (كم قوله) (زيد على أو عندى كذا) ونخرج بزيادة على أو عندى ما يصدق فلا يكون إقرار إلا أن يكون المقر به معينا كذا التوبى فيكون إقراراً (وعلى أو فى ذمى الدين) لأنه الفهم ومن ذلك وهذا عند الأخلاق لمسا فى أنه لا يل التفسير فى صلى بالودعة مولى على قبل كلفى التذبذب ونص عليه فى الام (وسى أو عندى للدين) فالو ادعى أنها ودعة وأنها تلفت أو أنه ودعاه صدق بيمينه وتبصرى بأولى الموضوعين أولى من تعبيرة بالواو فهما

عليه ان لمعه او عتده باعتبار ما كان تأمل والصاب تصور ذلك بما اذا ادعى التثنية والرد بعد الاقرار لانه
 كما نحن من كلام الشارح بعد وعبارته مع المنى في الفصل الثاني وحاشا من في قوله على او عتدى اوبى ألف
 وقصر موديعه فقال القوله على ألف أخذنا وهو الذي أردته بانفراقه وحاشا من عواطفنا وردا له
 كائنه بعده أي بعد الانكار بخلاف قوله لان التثنية المردود لا يكونان عليه ولا عتده لانه اه بانصاف
 (قوله وجوابي عليك الخ) او هو لي عليك ألف واخبرني زيد ان لي عليك ألفا اه عب اه سم (قوله
 أو ليس لي عليك الخ) فلو حذف الهمزة وقال ليس لي عليك ألف فن قال لي كان مقررا ان لي ردا للنفي
 وفي النفي اثبت وان قال نعم لم يكن اقصرارا لان نعم لتقرر النفي اه حل وعبارة عس على مدر قال
 سم على منسج ولو فعادى نعم بل في جواب ان لم يكن لي عليك ألف قال الاستنوي فيجب ان يكون
 اقرا اربع لي بخلاف نعم اه ر آخر ولو قيل الفرق بينهما ان نعم لا تثبت النفي وتقرر فكأنه قال نعم ليس لك
 على شيء بل رد فكله قال لي لك لانه اذا رد النفي بقدر أثبت تنقيصه وما نفاذ لمع الاينوي جاز لي
 مقتضى الفعلان الالفاظ اذا اطلقت جلت على حقاقتها القوله بما لم يرد ما يحتاج في ألفي قد عتدى وجود
 صرف يخالف القوله عدم تفرقة الشرع بين بل ونعم في ألفي كما اشار اليه بقوله لانه المفهوم من ذلك
 (قوله بلى او نعم) وفي نعم وجعائهم السبب بقراراتهم الى القصة تصديق للنفي المستفهم عنه بخلاف في فأنه رد
 له وفي النفي اثبات ولهذا جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في آية الستة بكم لو قالوا نعم كثر واوردها الوجه
 بان الامار يروى نحو هاتين على العرف المتبادر من الالفاظ على دقائق العربية علمه عدم الفرق بين الضمري
 وغيره خلافا لقال ومن تبعه بغير ضمير بين نظير في الالفاظ من الفرق بينهما في أنت طالع ان دخلت البار
 بغض اليه وثبات المتبادر عند الضمري عدم الفرق بينهما على كثير من الخاصة خلافا له في ان ينافي ما تقرر قول ابن
 عبد السلام لو قرن الضمري بكتبت بعبارة لا يعرف معناها لا يؤخذ بها لانهم الما يعرف مدلولها يستحيل عليه
 قصد الالان هذا اللفظ بينهم المعنى أشار كلام ابن عبد السلام في امثلة لا يعرف المعنى امثلة الواجبه ان
 المعنى غير الخاطا لتأويل دعوا الجمل عدول أكثر الالفاظ الغريبة لالفاظ الخاطا لتأويل الى الخلق
 الذي يعنى على مثله معناه اه شرح مدر (قوله بلى او نعم) التوسية بينهما اصطلاح فقهي والاصطلاح
 اللغويان نعم لتقرر النفي وبلى لابطاله وهذا ليس مرادنا اه شيئا (قوله كارتني منه اوقضته) لو قال
 قد اعلنت فلانها افعال المدعى انما احلته من جهة أخرى فالقول قول المدعى بخلاف قد قضيتها فلانها افعال قضيت
 جهة أخرى قال النفي لان الجمله استغناء فهو قد استوفى ويترك ان يكون احال بما عديه اه سم (قوله
 اوقضته) أي الالف وفي نسخة اوقضته وفي قول الجلال قوله اوقضته أي الالف فلو قال قضيت منه
 خمسة فهو اقرا ر م اذن ما بين من الالف وعليه بنية القضاء ولو لم يقل منه لم يكن اقرا را كقوله قد اقرته
 اقرأني واسألني حتى اوبسكم بامر الله اه (قوله نعم) فلو قال بسم الله هل هو كذلك او هو كذا ولو قال اشهدنا
 على كذا أي ان يدعوا انرا كافتني به والاشهاد أي وكذا قال اشهدكم على انه على كذا كان اقرا اولا
 نظرا لاحتمال الوجد بالسبب لان المفهوم من قوله انه على كذا هو الحق في الحال اه حل وفي قول على
 الجلال وكذا بسم الله أي ليس اقرا را كالا شينا في شرحه (قوله فله اقرا را) أي حيث حق على قرينة انصاف
 كالتصديق وتعميرك الى اس على المعتد خلافا لجمع منهم حج وفي كلام شيخنا كج انه يتقرر دعوى الجمل من
 غير الخاطا لعدم فهم كثير من هذه الالفاظ اه حل (قوله اطلاق تصرف واختيار) هذا تصديق بالثبوت لانه
 معلق التصرف واختيار في شرح المقاصد ان حرركات النائم اختيارية لانها يجب بان المراد بالاختيار في شرح
 المقاصد ما قبل الاضطراب والمراد ما هنا ان يكون معلق التصرف بغير قصد وروية اه حل (قوله فلا
 يصح من صي) أي لو مرأه ولو اذنه وليه اه شرح مدر (قوله ومكره بغير حق) أي على الاقرار بما

(جواب لي عليك ألف
 أو ليس لي عليك ألف بلى
 أو نعم أو صدقت أو لم تقر به
 أو نحوها) كارتني منه أو
 قضيتها (اقرا را) لانه المفهوم
 من ذلك (كجواب افض
 الالف الذي لي عليك
 بنعم أو) بقوله افض هذا
 أو أمهاني أو حتى اتفق
 الكيس أو أحد أي الفتحاح
 مثلا أو نحوها) كارتني
 ياخذ أو اوقضته ياخذ
 فله اقرار بذلك (لا) جواب
 ذلك (مزة أو ضده أو اختم
 أو أمهاني أو كسلا أو
 أنما قر أو أقر به أو نحوها)
 كسبي معاج أو رومية فليس
 اقرا را بالمال بل ما عدا
 الخامس والسادس ليس
 اقرا را أسلانه بذكر
 للاستبراء والخمس مجمل
 لا اقرا را بغير الالف كوحداية
 الله سبحانه وتعالى والسادس
 للوعد لا اقرا را به بعد
 بخلاف لانكره كانه عاقبة
 اقرا را وتولي وجواب الف
 آخره أعجم مجاز كرم (و)
 شرط في اقرار الخاطا تصرف
 واختيار وطوبى كافر أو
 فاسق (فلا يصح) اقرا را (من
 صي وعينون) بمعنى عليه
 (ومكره) بغير حق كسافر
 عقوده

بموجب عقوبة) بكم
الجيم يقتسل وزنا وسرقة
لبسده عن التهمة نفسه
فان كل نفس بجمله على
حب الحياة والاستمرار من
الايام ويضمن مال السرقة
في ذمته فالكا كان او ابقا
فيده اويد بسده اذا لم
يصدق فيها واخر بموجب
قود عن عنده مال تعلق
برقبته ولو كذب سده (و قيل
اقرار (بدن حبا) وان
اوجب عقوبة كجناية
خطا واتلاف مال عبدا او
خطا (و يتعلق بذمته فقط)
اى دون رقبته (ان يصدق
سده في ذلك بان كذبه او
سكت فهو اهم من تبصيره
بكنهه فيجب به اذا اعتق
وان صدقة تعلق برقبته لبيع
للعائن خلفه السيد اقل
الامر من قيمته وفسد
الدين واذا بيع وبقى شيء
من الدين لا يشبه به اذا اعتق
وتبصيره بما ذكر اهم من
قوله لا توجب عقوبة (و قيل)
الافراق (عليه) اى صلى
سدم (بدن) بمعاملة (تجارة)
اذنه فيها او يؤدى من
كسبه وما يبدى كسر فيايه
وتبصيره بمعاملة اول من
اقرار بما لا يتعلق بها
كالترضي فلا يقبل على
السيد ولو اقر بغير السيد
عليه بدن بمعاملة اضافه الى
حال الاذن لم يقبل اضافته
بغيره من الاشياء

غيرها اه حل وعبرته في الغلس نفسها ويصح اقراره بدين او جنبة او بدين اسند وجوبه لم يقبل الخبر
انتهت في بابي الحرج نفسها ولا يصح من مجموع وسعة اقرار بشك او بدين او اتلاف مال ويصح اقراره بعقوبة
انتهت واقرار الغلس بالنكاح مقبول بخلاف السفيه فلا يقبل ويقل اقرار السفيه لمن صدقها كالتسدية
اذلا اتراسه من جانبها تفصيله المال به بخلاف الذكر شرح مر (فرع) اقرار المدين بعقوبة في ذمته
مقبول وفي ماله وموقوف اه سم منهج اه عس على مر (فرع) اقرار الرشد بجناية في
الصغر مقبول فيلزم ان كانت حبا لم يرد في الصغر بان كانت بتلاف ولا يقبل اقراره بدين او بغيره
قل على الجلال (قوله بموجب عقوبة) اى حدا كانت او تضررا اه عس على مر (قوله وسرة) اى
بالنسبة لقطع اه شرح مر واما المال في ذمته فالتا كان او باقيا كباقي اه عس عليه (قوله
من الايلام) اى ايلام القبره بشراب او غيرها اه عس (قوله فالتا كان او باقيا) يده في كونه
حيث قد ضموه في ذمته استمع وقوله ان لم يصدق اى فان صدقة تعلق برقبته كبشيدون الجنابة كباقي هذا
التفصيل فيها الاما وجب للعفو عن العقود فيعلق بالرقبة مطلقا كاتال والفرقان هذا بل من الرقبة وهي
مستعينة صدق السيد اذ لم تكن بذمته لتمامه مطلقا اه حجتنا وفي قل على الجلال قوله او باقيا يده
او يصدقه اى لانه لا ينزع من يده ما لا يدين السيد فان صدقة وجب رده ان كان باقيا ولا يتعلق بذمته ان
كان ناقلا برقبته وان كان موهوبا بالكنه يقدم المهرن والمجنى عليه فان ثبت الجنابة بالنسبة بينه
اشتراك في رقبته المجنى عليه او على ذلك جعل قول شيخنا مر بسدم تعلقها به (قوله اذ لم يصدق فيها) فان
صدقه وكان باقيا رده ماله كان وانما في ذمته تعلق برقبته او في ذمته السيد كل مناضا اه حل (قوله وان
اوجب عقوبة) مثل الجنابة بالتلاف المال بعد اذنه وسبب التميز بولعه على جنبة اقباله وما سدم (قوله)
ويتعلق بذمته فقط لا يقال هذا وجب بغير رده مستحق فيعلق بالرقبة على الفاعلة المشهورة لا تعلقها
اذا ثبت ذلك بينه او صدقة السيد اه شوبرى (قوله وان صدقة تعلق برقبته) اى ان لم يكن جانب او لامر هو
اه شرح مر وتضمنه لو كان جانب او لامر هو ان يترصد في السيد فيقدم حق المهرن والمجنى عليه وعليه
فلو نقل المهرن او عفا المجنى عليه من حقه او بيع في الجنابة او ابدن ثم عاد ذلك السيد فيبقى ان يتعلق برقبته
واخذ السيد بتصدقه اه عس عليه (قوله لا يتبع به اذا اعتق) لانه تقدم ان حناية الرقيق تتناول برقبته
فقط وظاهره انه لا يؤخذ فيه في الاخرة (قوله وتبصيره بمعاملة) اى وحمل اولو به انه لا يتعلق بالسيد هذه
الدين و يقبل اقرار العبد بالنسبة له الا ان كانت المعاملة تجارة بخلاف جرد الاذن في امره مثلا فليست مأملة
اه عس (قوله وخرج بها) حاصل الحرج سرور اربع الاولى والثالثة مفهومة الاضافة الى اخبار
والرابعة مفهومة الاذن فيها واما الثانية فتهى مفهوم قيد بلا حوا والاعلى المثنى اى واقر قبل الحرج عليه فكان
الانطباق تأخير من بين مقدم المثنى الى ما بعدها (قوله كالترضي) وما يقبل ما اقر به ان كان لنفسه كان فلهذا
او لتجارة باذن سيد فيبقى ان يؤدى منه لانه مال تجارة مردان السيد متكررو الغرض ليس من لوازم التجارة
التي يضطر اليها التاجر فيقبل اقراره على السيد مثل الغرض الشراء ما فاسدان الاذن لا يتناول الفاسد
اه رشدي (قوله ولو اقر بعد حرج السيد المالح) وفرق بينه وبين الغلس بان اقرار السيد يؤدى الى فوات
حق السيد بخلاف غرم الغلس فان الحق يبقى بنمة الغلس اه حل (قوله لم يقبل اضافته) اى
ويقبل اقراره فيكون في ذمته كالذي يده اه وقوله لغيره من الاشياء اى لان من ملك الاشياء ملك الاقرار
وهذا بالنسبة للظاهر واما بالنسبة للباطن فالامر بالهكس اى من ملك الاشياء ملك الاقرار وسلام ملك الاشياء
يجوز ان يشي ملكه لغيره كيبيعه ولا يجوز ان يشريه لغيره مالم يملكه الاقرار بشرط القربة ان لا يكون مسلما كالمهر
حين يشرى واستثنى من طرد ذلك وتكسب من الطرد ولو كبل بالتصرف تلك الاشياء ولا يكفل الاقرار من الهكس

ينزل على دين النصارى فهو ظاهر ان تعذر مراجعته كتنفيره في اقرار المجلس وان لم يكن مأذونه

فلو اطلق الاقرار بالدين لم

في النصارى علم قبل اقراره على
 سيده فينطق ما أثر به بدمته
 فيدفع به بعد حقه صدقه
 السيد أو كذبه هذا كقول
 خصم للمكاتب أما المكاتب
 فيصير اقراره مطلقا كالخسر
 (و) فصل (اقرار مرضي
 ولو وارث) بدين وصين
 لانه انتهى الى حله صدق
 فيها الكسب وبثوب
 فيها العاصي فانها اذ
 لا يشر الا بتمشيق (ولا
 يشهد) فيما لو أثر في حقه
 بدين وفي مرضه لا يشر
 باشر أو أثر في أحدهما
 بدين وأقر وارثه بأقرار
 (اقرار حصة) على اقرار
 مرضي (ولا) اقرار (ورث)
 صلى اقرار وارث بصل
 يتأويلان كقول آخرهما في
 الصحة أو في المرض واقرار
 وارثه كاتزاده فكانه أقر
 بالدين (و) شرط (في المقر
 له أحلية استحقاق المقر
 به لان الاقرار بدونه كذب
 غلابي) (اقرار (لأب) لهما
 ليست أهلا لقله (فان قال)
 على (يسلم الفلان) كذا
 (صم) حلاله الى حقن عليه
 أو أكرها أو أسدعها
 تعديا وتعبري فلان أهم
 من تعبيره على كماله مع ان
 لم يذكر شيئا منهم أصح وعلى
 سيده (كم) صحة الاقرار بالحل
 هندوان أسدوه لجهة
 لا تمكن في حقه) كقوله
 أقرضته أو باعني به شيئا بطرف الاستاذ المذكور وهذا ما صحبه الرافي في شرحه قوله السبكي وما وقع في الأصل واستندرك
 به في الوجه على الرافي من انه لغو فممن قول المحرر وان أسدوه لجهة لا تمكن فهو لغو وهو كقول صاحب الأنوار والأذرى وغيرهما

اقرار المرأتين بالسكاح قاله يصح اقرارها به ولا تأن الانشاء اه حل (قوله فلو اطلق الاقرار) أي نيل الجسر
 لانه بعد االحل لا تأنه لانه مع التصريح بالتمتع اليه اه حل (قوله فينطق ما أثر به بدمته) الظاهر ان
 هذا راجع للمعالم الاربعة التي أولها قوله وخرج بها اقراره بما يشاقق من قوله أما المكاتب الخ) ظاهر ولو
 فاسد السكابة واقرار المبعوض ببعض لانه كالرق في بعض الرقيق وكالرق في بعضه الحرة ولا يكاف قدم ما يتعلق
 بالرق من ماله وان تمكن لانه بمثابة المؤجل خلاصا للخ والمصنف اه حل (قوله فيصير اقراره مطلقا) أي
 ويؤيد به مما في يد من غير ولا مال معه فدون مع لانه يؤيدها بعد حقه وارث جنابته في رقبته تؤدى من غنه
 اه صل (قوله مطلقا) أي أذنه السيد أم لا اه ع ش وسواء قيده بخبر أو جنابته أو أطلقه اه
 (قوله واقرار مرضي ولو وارث) ويخرج من رأس المال الانحوية أو إبراء أطلقه فيعمل على وقوعه في المرض
 قبل على الجلال وبحسب ما أثر به من رأس المال الانحوية أو إبراء أطلقه فيعمل على وقوعه في المرض
 فيحسب من الثالث اه ولوارث تخليف المقر له ولو أحنيا على استحقاق ما أثر به فان نكل خلف الوارث
 وبطل الاقرار وشال بمنزل ذلك فيما لو أقرت زوجة لارضنة بنفس صدقاتهم زوجها اه حل (قوله لانه
 انتهى الى حله الخ) غرضه هذا الرد على الضعيف القائل أنه لا يصح اقراره ببعض الورثة لانه منهم يجرمان
 باقيم كخلى شرح حر والغاية في المتن لرد قال حر في شرحه بعد ما تقدم واختار جمع عدم بولان انهم
 لفساد الزمان بل قد تطلع القرائن بكذبه قال الأذرى فلا ينبغي بل يحصى ان الله يحصى أو يبقى بالعصاة لا نكل
 فيه اذا علم ان قصده الحرمان وقد صرح به جزم بالمرءة فيثبت ذلها لا يحل المقر له أنس ذو يجرى الخلاف في
 اقرار الزوج بقبض صدقاتهم زوجها في مرض موته أو قبضه الورثة تخليف المقر له أنه أقر له بحق لا زجر لزمه
 الاقرار به فانه نكل خلفوا أو ما سموه ولا تسقط البين بسا قاطم كسر به جمع (فرع) * ولو ارث
 لما ذكره في الارث وهما مستغفران أو زوجة وابن أقرها بدين على أبيه بعد صدقة حلت بثب تسبعا أو ثمان
 الذين مع أصحاب الدون لان الاقرار صدق من عبارته نافذة في تسبعا أو ثمان فعملت عبارة فيها كسمل
 عبارة لما ترقى النكل قاله البلقيني ولو أقر المرء بدين لسان بدين ولو لم يوسم مستغفر أو لم يوسم مستغفر أو لم يوسم مستغفر
 ككسبه لان الاقرار بالدين لا يضمن جبرافي العين بدليل فهو ذنصر فيها بدمه تبرع اه شرح حر (قوله
 أو أثر في أحدهما بدين الخ) فلو كان الاقراران بين كان قال المورث هذا البذل بدو قال الوارث بعدموته هذا
 لعدم وقفا ما يأتي من ان المقر اذا قال هذا لم يذم قال هذا العمر ووجب تسليم المقر له لا يذم لعدم وقفته
 لانه أصل بين عمرو وبين حقه باقراره بدينه اه هنا كذلك فيسلم المقر له لمن سماه المورث ويغرم الوارث
 قيمته للثاني تتر بالاقرار الوارث بزمانه اقرار المورث بتدقيق بزمانه ما غفر ما غفر المقر له وأصل باقراره الاول
 بين حقه وبينه بخلاف ما هنا فان اقرار الوارث به لعدم وفتح قوله كان المقر به ليس يبدل ان المورث أخرجه
 من بدمه اقراره فلا دل عليه فليس هو كمن بدمه المورث وبعثت في حقا المورث فانه لا يلزم الوارث اعطاه بدلها
 من التركة اه ع ش على حر (قوله فلا يصح اقرار (أب) أي) كوكه تان كانشه مسلبة لصح الاقرارها
 وحل على ان من ثلثة وقف عليها أو وصية اه حل (قوله ضامنهما) أي من قتل ومالكهما أي فكل منهما
 ذكر ليس بشيء ومع ذلك تعبيره أعم لصدقه بالموقوف عليه والموعدة به بلفظه توامسا تامل (قوله كسبه
 الاقرار على حدة) وانحصم في المقر به من يكون وفي الجمل اذا وضع موضع المال تحت يده قبل وضعه اه من
 شرح حر وع ش عليه (قوله وان أسد به ما تلخ) هذا الغاية لرد والمعهدين الاقرار باطل كالاستناد
 بالخبر في كلام الرافي راجع للاقرار بالصوابينهما التوهم من زوجة اه شيخنا (قوله وياتر
 الاستناد المذكور) أي كقولنا له على ألف من غير اه حل (قوله وهذا ما صحبه الرافي الخ) وعبرته

فه في الأصل واستندرك به في الوجه على الرافي من انه لغو فممن قول المحرر وان أسدوه لجهة لا تمكن فهو لغو وهو كقول صاحب الأنوار والأذرى وغيرهما

قس طر يقان أصحهما النعاع والصحة والثاني على القولين في تعقيب الأقرار بما يرفعه اه قوله وما وقع في
 الأصل الخ وهو المتمد اه حل (قوله وهم) بالتحسين في المصاحح وهم في الحساب وهم وهما مثل غلطاً بغير
 غلطاً ورؤيته عنى اه وأما وهم عنى اعتقداً اعتقاداً من وجوههم من باب وسعد في المختار وهم في التبيين
 باب وسعد اذا ذهب وهمه الموهوب بغيره (قوله وأما الأقرار فصح) قال شيخنا هذا المتمد النعاع الأقرار
 ونوجه بان قر ينفع المقر له ملكية للأقراره بخلاف أن نفي نفي الأقرار ينفي المقر له ملكية فعمل به وأنتي
 البطل وهو منى ظهر يصح الاستعمال في الفرض فتقليط المصنف في قسمه ليس في عمله ولا يفتي في عبارة
 المبرز ظاهرة فيها فهمه والنوى فلا مانع من مخالفة المبرز للمنفى الشرحين فكثير ما يخالفهما لما لحكم على النوى
 بالوهم وهو الوهم اه حل (قوله وشرط فيه أيضاً عدم تكذيبه) أي المقر له وشرط ان لا يكذبه الشرع وصار
 شيخنا ومن المسخبل شرعاً الحان لا يكذبه الشرع في أقراره كالأحقق عداً ثم آقر له هو وأخبره عقب عقبة بن
 أوعين لم يصح لان أهلية الاستعانة لم تثبت الا في الحال وهذا واضح اذا لم يجعل أن يكون حراً به ملكاً لم يستغنى
 أو بصورتيه ثبت الدين له بوضوح أو أدخل اه حل وفي صد وعبارته غير بغيره ونص صارت في الشرحين
 المسخبل شرعاً ان يقر بقرعه عند عقبة بن أوعين والوجه تقييده من لم تعلم حراً به ومملكه قبل المامر فيه بخلاف
 من لم يعلم فيه ذلك انتهت (قوله عدم تكذيبه) مضاف لقوله وهو المقر له ومفعوله محذوف كالأشياء بقوله
 المقر اه شيخنا هو الذي اشترط عدم التكذيب واراه اه ع ش حل مر (قوله فلو كذبه في أقراره
 بحال) مثل المال لاخصاص ولو آقر له بموجبه عتوبه ورد يستوفي منه فالتعبد بالمال انما هو لقوله وأول
 الخ والافيش شرط لصحة الأقرار عدم التكذيب مطلقاً كس اه ع ش على مر (قوله ترك في ذلك) أي ان
 كان يستلزم البطلان به ان كان ديناً اه حل (قوله وسقط أقراره بمعارضته الانكار) وحيث لا يكون التصرف
 فيه حق بل هو واجب لظان انه اهقر له وأشر القامى نزع من يده الا ان قال لا عرف مال كس ولم يتم قرينة على
 انه القاعة اه حل (قوله حتى لو رجح الخ) قال في شرح الروض وهذا الاحاطة بالمساراة بالتكذيب
 بطل أقراره اه شورى (قوله قبل رجوعه) أي على المتمد لما مر من ان يده عليه بذلك لا يستحق
 وقبل لا يقبل رجوعه بناء على ان الحاكم يترفع منه إلى ظهور ما كاه اه من شرح مر فقط ما العواشى
 هنا (قوله ولو رجح المقر له من التكذيب لم يقبل) ظاهره وان بين لتكذيبه وجهاً بمحضه لا بقياس نظراً وان
 نسمع دعواه وينتاه بين ذلك اه ع ش على مر (قوله لم ينع) أي الا ان كان في التصورين فلو قال الواحد
 منهم أنا المتمد بذلك صدق المقر بحسبه ولو قال عني صدق لا أعرف مال كس نزع من يده وكيل بين المال لانه آخر
 بحال خاتمه وهو ليت المال مالاً مدع أو قمع قرينة على انه لقطة اه حل (قوله لاحده ولألا لثلاثة) أي
 فلا حد لهم الدعوى عليه فان حلفه والثاني فعمل بأخذه الثالث لثمن الأقراره أولاً واستطاف في القصة الأولى
 اه شورى (قوله ان لا يكون ملكاً) أي ان لا يأتى بلفظ يقتضي انه ملكه ولا فلا بد ان يكون ملكاً له بحسب
 الظاهر حتى لو أخبر بصافي بغيره بانه ملكاً بغيره وان خذبه الاثن اه ع ش وحيث في هذا الشرط
 أن يكون من شروط الصيغة وأشار له قل على الجلال أي من شروط صراحة بما يشيره قول الشراح
 قال ابن عريخ اه (قوله حين شر) ظرف للتي أي الشرط انتفاء ملكه فله الأقرار وسيأتي بشره في
 قول المتن لاحده فلان الخ أي ثبتت ملكه قبل الأقرار لا يضر (قوله أو ديني الذي عليه الخ) المطلوب
 ليس قيداً بل مله ما لو قال ديني الذي على يدي لا بد ان وهذا بخلافه لو قال الدين الذي على يدي فلا نعلمه
 فانه اقرار صحيح اذ ليس فيه الاضافة للمقر التي تنافي الأقرار من سم تصرف (قوله لان الاضافة اليه يقتضي
 الملك الخ) أي حيث لم يكن الخاف مستغنياً في حكمه فان كان كذلك اقتضت الاختصاص بالنظر لما دل عليه
 مبدأ الاشتقاق في تركه قوله داري أو ديني لعمر ولعمر لان المضاف فيه غير مشتق فأجابت الاضافة الاختصاص

الواقف (قوله ثم اشتراه) أي لنفسه لا لغيره بخود كماله شيئا وظاهر ذلك جواز العقد وهو ظاهر بل ربما
يجب أن تعين الخلاص به فلا يرجع وقوله حكم بغير فهو صريح الشراء نظر التصديق صاحب الدلالة وسببه للفتق
وكالحرية الاشتراوق قد اوتلا اه قل على الجلال (قوله حكم بها) أي بعد انقضاء مدتها البائع
شرح مر وهذا ظاهر في كل من خيار المجلس وخيار الشرط وأما في خيار العيب فغير ظاهر بل الظاهر أنه
يحكم بها من حين البيع وإذا دفع البائع بعيب الملع عليه في الثمن تبين بطلان الحكم بها وتنقض الأحكام
التي ثبت عليها (قوله وكان اشتراؤه الم) ومن ثم امتنع ردده بعيبه حتى ارشأ بخلاف البائع إذا ورد الثمن
المعين بعيب بازاله امتدادا لعبد اه شرح مر (قوله وكان اشتراؤه الم) قد يقال لا اشتراؤه إلا في جانب
البائع فكان الأولى التعبير بالشراء الذي عبر به الاصل لأنه يطلق على البيع اه حل أي لأن كلامه
يعتق أن الاشتراك يكون بعبارة جهة البائع (قوله لا عتراه بغير ثم الم) يؤخذ منه أنه شراء صوري أو قصد منه
الاقتداء لأن الاعتراف بالخبرة يوجب بطلان الشراء (قوله وخيار العيب) أي فيما لو اطلع على عيب في الثمن
المعين (فرع) قال الشافعي لو اشترى أو شاد وقتها مصد أي ثلاثا أو جرادا جرادا مصد المشتري لم يقابل
الوقتية وعليه قيمته ناقلة وهو ظاهر حتى ما يؤخذ مما تقدم من أن الحق إذا تعلق بثالث لا التعلق بالثاني قول البائع
والمشتري إذا اتفقا على بطلان البيع ولا يثبت ما دله الثالث لا يثبت ولا رجوع للمشتري على البائع بشئ
حيث لم يصدق البائع على الوقتية اه ع (قوله بالمجان) أي انجاس والشرط وفي قل على الجلال
قوله فثبت فيه اختياران ركنا اختيار العيب في الثمن وإذا رد الثمن رد العيب إذا ظهر العيب بعد اقرار الشراء ولم
يقبل القبض طالع الثمن فرده البائع أن كان أخذه أو بعد القبض فلا يسقط وليس عليه ولا لبايعه مال هو
الاصل وماله لو وثما أو ثبت المال وليس للمشتري أخذ شيء منه أو أخذ جع من ثأل أو اعتقد أنه أجنبي فثبت
الثمن من تركه إن قال البائع أنت اعتقدت لأنه بعض ماله في الكذب وقد رد الملع في الصدق أو أقل الأمرين
من الثمن الذي فرمه البائع إن اشترا منه والثلث الذي دفعه المشتري للبائع إن قال أنت غير البائع وبعبارة
لم يعبه فكيف الأصل ولو أقر بغيره شفع استنفل وعلى تفسيره فإن تعذر فكيف الأصل ولو استأجر المخرج من هو
في يده فهو افتداء له منفعة فانه لا يجوز وليس له استخدام ولو نكح من أقر بغيره لم يخل له إلا المثل
لا يخل له الوطء إلا أن يحكم باذنه أو يصدقه أو يولاه أو غيره اه (قوله سواء) أي قال في حصة اقراره
هو الأصل وفي هذه المومات الذي سحر به بعد الشراء فإثره لو أنه انخلص فإن لم يكن فثبت للمبايع ليس
للمشتري أخذ شيء منه لأنه بغيره وليس للبائع يكسر واهترافه المشتري بأنه كان مملوكا ولكن أعتبه بالكلية قبل شراء
البائع له كاهترافه بغيره اه له لكن هنا واث بالولا بشرطه أو أخذ المشتري من تركه أقل الثمنين اه شرح
مر وكتب عليه ع (قوله أقل الثمنين أي غنى البائع الأول والبائع الثاني ووجهه إن الأقل إن كان له الذي
وقع به البيع الأول فهو الذي تعدى سبب العيب بقضه فيؤخذ من تركه دون ما زاد وإن كان الأقل هو الثاني
فإن المخر بالخبر يفرق بينهما فلا يأخذ بالثمنين اه وقول مر واهتراف المشتري الم في هذه الصورة
هي التي ذكرها الشارح بقوله أم غير مرقوه أم أعتبه هو أي البائع قال مر وفي شرحه في هذه بقوله ولو
لا اشتد اعتراف البائع بعتقه أو المشتري لم يعتقه فإن مات بائنا بغير الولاء لم تركه البائع ورد الثمن
للمشتري إن صدق البائع المشتري بعتقه فإن لم يصدق فله المشتري أخذ قدر الثمنين من تركه وقت البائع إن
كان له ما كان كاذب في تركه فجميع الولاء أو صانعة لكل البائع أو بائنا ببقاء الخلف بائنا الثمن منه وقد
استرداد وقد ظهر بماله ما كان له وله وارث بغير الولاء فغيره يكن يستغني عنه من ميراثه وبما فيه وفي الباقي
والاخذ مع ميراثه وليس للمشتري أخذ شيء منه لأنه بغيره وليس للبائع إلا أن كان البائع بغير الولاء
كأن كان له العبد فلا ريب بل يكون الحكم كالميراث بغير الولاء كالأخذ ما لتعليل ومصرجه الباقين

(ثم اشترا حكم بها) قرفع
يده عنه وأخذته بأقراره
السابق (وكان اشتراؤه
اقتداء) (من جهة)
لا عتراه بغيره المشتري
شراءه (وبعبارة جهة البائع
قوله) لا للمشتري (المجان)
أي خيار المجلس وخيار
الشرط وخيار العيب
فتعبري بذلك أهم من
تعبر بالمجانين سواء
أقال في حصة اقراره هو
الأصل أم أعتقه هو وأخيره

وغيره (قوله وان اؤهم كلام الاصل الخ) عبارة الاصل ثم ان كان حاله حراً لاصل نشر او اقتداء وان قال
 اعتقه البائع وهو يستقره طالما اقتداء من يخته يسرع من جهة البائع على المذهب انتهت بقول الشارح
 أم اعتقه العتق المفضل فيه عائد على البائع كاعتق من العتق المذكور (قوله بالشرع الثاني) وهو قوله أم
 اعتقه هو وأغيره والاول هو قوله خال لاصل اهـ شيئاً وعبارة خال على قوله بالشرع الثاني وهو أم اعتقه هو
 انتهت وهذا هو الصواب كما نصرت به عبارة الاصل تأمل (قوله ومع بمجهول) أي ولو في جواب دعي عند
 حاكم اهـ قل على الجلال (قوله ومع بمجهول الخ) على في شرح الروض بقوله لان الاقرار اخبار عن حق
 سابق والشيء خبر عنه مفصلاً فارة وبجمله لا أخرى اهـ رشدي والمراد بالجهول ما به المهم كاحد العبد ولو
 قال لا يدهم هذا البر ما فيها مع واستحق جميع ما فيها وقت الاقرار بان اختلفا في شيء أو هو ما وقته صدق المقر
 وعلى المقر له البينة أخذ من قول الروض لو أقر له بجميع ما فيه أو بنسب اليه مع صدق اذنا ان عا في شيء كان
 بيده حينئذ قضيت له ولو اختلف واثب المقر والمقر له صدق وارثا لانه خليق بمشورة في حفظ على نفي العلم
 بوجود ذلك قبل سأل الاقرار وتحت ذلك لا يفتن من يخلعه انه لا يستحق فيه شيئاً وبه أني ابن الصلاح وهو أوجه
 من قول القاضي صدق المقر له قال ابن الصلاح ولو كان المقر زوجاً منكته معق البار قبل قولها في نصف
 الاعيان بينهما لان الدلالة على جميع ما فيها على لاحدهما فقط أو كليهما اهـ شرح مر في عرض
 عليه * (تتبعه) قال الشافعي رضي الله تعالى عنه اذا اختلف الزوجان في متاع البيت من أقم البينة على شيء
 من ذلك فوله ومن لم يبق بينة بالقياس الذي لا يضر أحد عندنا بالنسبة لانه من هذا المتاع في أديم ما
 يفتل كل منهما صاحبه على دعواه فان حلفا جميعاً فهو بينهما نصفان وان حلف أحدهما دون الآخر
 قضى العاقل وسواء اختلفا مع دوام النكاح أم بعد التفريق واختلفا دون نكاحهما كاختلافهما في ذلك
 أحدهما مع وارث الآخر وسواء اختلفا مع الزوج كالنصف والطقعة أو بزيادة كاطل والفرز أو ألهما
 كالدرهم والدينار ولا يعلل لهما كالنصف وهما أمين والنسب وتاج الملوك وهما عاقلان وقال أبو حنيفة
 ان كان في يدهما حسبان فهو لهما وان كان في يدهما كسبان يعلل للرجل الزوج أو النساء ظاهراً والذي يعلل
 لهما فلهما وعندنا جدمالاً فربس من ذلك واحتج الشافعي بأن الرجل قد عاك المتاع المرأة أو المال أو متاع
 الرجل اذ لو استعملت الفنون لحكم في دباغ وعطار تدابها على أو دباغاً في يدهما ان يكون لكل ما يعلل
 له ولهما اذ انتاز عموماً وعصر في أولون يجعل للموسر ولا يجوز الحكم بالفنون اهـ ويشي ان مما يقتضي
 الحكم لاحدهما بد معرفته قبل التنازع كلبوس الرجل الذي شاهد عليه أو غطاء انتفاعه وبليوس
 المرأة كحلي تلبسه في بيتها وغيره لكن اتفق وقت التنازع ان الحلي والملبوس موضوعان في البيت فستحب
 اليد التي عرفت في كل منهما اهـ دمر في النفقات اهـ (قوله قبل تفسيره بغير عدا) قوله تخطئه انه
 ليس له على شيء غيره هذا وسواء على أي أوعدي وكذا في الذي نحو الكجب اهـ قل على الجلال
 (قوله وان لم يزل) أي بسفعداً أو وقع موقعا يحصل به جلب نفع أو دفع ضرر فكل متقول مال ولا عكس
 اهـ حل (قوله فليس) مثال لما قبل الغاية وقوله وحسب مثال الغاية اهـ عـ (قوله يزل) وكذا كل
 نجس حتى يكلمة طاهر بالدينغ ونحوه حتى يصب بده على المقر به ويجرم الاستئلاء عليه اهـ من شرح مر
 (قوله لصدق كل منهما الخ) في العبارة قلب قوله مع كونه أي كل منهما (قوله في معرض الاقرار) المعرض
 وزن مع مجرور معروض للشيء وتنتهي معروض كذا أي في موضع ظهوره وهذا الاسم الزمان والمكان من
 باب ضرب يأتي على مفعول يفتح الميم وكسر العين فله في المصباح اهـ شوي ونقل الشنوافي حواشي شرح
 الكافية لشيخ الاسلام أنها بكسر الميم وفتح الراء اهـ عـ على مر (قوله اذ لا يطالب بها) لتليل لالة
 والمخى اذ لا يطالب بها أحد مع ان شرط المقر به ان يكون محققاً بالمطالبة كافي شرح مر (قوله نعم قبل

وان اؤهم كلام الاصل
 تخصيص كون ذلك بعمان
 جهة البائع بالشرع الثاني
 (ومع) الاقرار (بمجهول)
 كشيء وكذا في طلب من
 المقر نفسه (فوقال) له
 (على شيء) أو كذا قبل تفسيره
 بغير عدا (لربض) ورد
 سلام ونجس لا يقتضي
 كتمز وسواء أكان مالاً وان
 لم يزل كفسل وحسب تمام
 لا كذا ودق شفعة وحسد
 فلف وزيل لصدق كل منها
 بالشيء مع كونه محسوماً
 فتصيرى بما ذكرهم مما
 صير به اما تفسيره بشيئين
 الثلاثة المذكور فلا يقبل
 لبعدهما في معرض الاقرار
 اذ لا يطالب بها نعم قبل

تفسير الحق (الح) أي فيقال قول على له وندله حتى وهل له ان يفسر بحجة البر وقوله بالاولين اي عبادة
الارض ورد السلام ولولا قال في ذمتي لم قبل تفسيره بخبره من جهة لانه لا يثبت فيها اه حل (قوله فيقبل
تفسيره بعض لا يقتضي لا بما قبله) قد يقال في قول التفسير على ما يقتضي نظر فان لا يثبت عليه بل بحسب
ولا يصبره على من اعلمته كذا كثر سمع عن غيره في أول مجلس الغضب الا ان يقال ان كثره انما في الاقرار
بما يشهده القضا ولو عصب اللغة اه عش (قوله كقول مال عظيم (الح) عبارة اصله مع شرح حر ولو اقر
بمال مطلق أو مال عظيم أو كبير مجرد أو كبير مثله أو جليل أو عظيم أو وافر أو غني أو أكثر من مال فلان
أو عظيم أو وافر أو عظيم أو كبير هو الحكم به الحكم على فلان أو نحو ذلك قبل تفسيره بما قبل منه أي المال
ولو لم يتناول كنية بوقع باذنه أو أي صالح لا كل والا فهو غير مال ولا من جنسه لان الاصل براه القسمة فيه افوته
زوجه بعضه العظم بجهنم انه بالنسبة لثبته في ذلك ولو صحح أو كثر مستحقه وعصب غاصم يوافق باذنه انصر
بمظنر ولولا على مثل ما في يد أو وشمل ما على زيد كان مبهما محسنا ونوعا لا ذرا قبل باق من ذلك عددا
لان الخلية لا تتحمل ما يرتاد الاستواء عددا منها اه (قوله اصل ما يثني عليه الاقرار) الاضائة بيانية أي
الاصل الذي يثني عليه الاقرار أي القاعدة التي يشرع منها الاحكام الاقرار ان الزم الشين الخ قال الحلي والمراد
بالقنين الظن القوي لا ما انت منه الاحتالات العشرة لا يخفى على من تفارخ فروع الباب اه وقوله
وأطرح الشك والاشكال لا تستعمل القلبة كل من سمعها عطف لازم على ملزوم اه ضيضا اذا قال في درهم
في عشرة أو أطلق فان المتيقن درهم واحتمال العتبة شكوكه في أي احتمال كون في مجموع حتى يلزمه أحد
عشر مشكوك فيه اه تقرر بقوله أيضا ولا تستعمل القلبة أي لا أصل على الغالب والمراد القلبة ما غلب
على الناس في فهم أي لا يثني عليه الاحكام الشرعية كإثباته الثاني كإثباته له عندي مال عظيم فان الغالب
انه ماله وقطع بقول تفسيره بما قبل فيه عدم التعويل على الغالب (قوله وبمستولة) اغنا عاد الباء للآ
نوههم انه لا بد من مجموع الامر في صفة التفسير أي القليل والمستولة لانه لا يكتفي التفسير بما وحدها كإثبات
به وبما تشرح حر والثاني لا أي لا قبل التفسير بل المستولة مطرحها عن اسم المال المطلق اذ لا يصح معها
انتهت فاعاد الباء للتخصيص على كفاية كل من المتألفين في التفسير ولا نظر لنوهم ان المستولة ليست بمال
لانه خلاف المتناول في الاعيان وغيره ما من انهم اه من الشوري يتصرف والمراد المستولة لانه قوله (قوله
لانها ينتفع بها (الح) تحليل محذوف هو العلة تقدره لانها انسي مالا لانها ينتفع بها (الح) وجه الاعتبار ان دفع
ما رد على العلة المذكورة وحاصل ان الموتوف ينتفع به ويؤرجع انه لا يصح التفسير به وحصل الدفع ان
الموقوف لا يسي مالا اه ثم رأيت في حر ما نصه وكذا بمسئلة لانها تؤجر وينتفع بها وتجب معها اذا
أنفها أحسن ولا يسي مالا وبه فافهم الموتوف لانه لا يسي ما (قوله لزمه) أي يفسره بما يفسر به الثاني
الغير المكرر وقدر مرياه مع الفرق بين عند وعلى (قوله لزمه) أي وان زاد في التكرير على مرتين اه
شرح حر أي وان اختلف المجلس اه عش وقوله فقسنا أي في المسائل المذكورة وما قاله شين شين
وشين يلزمه ثلاثة اشياء ما لم ينو بالثالث كيد الثاني والا فسيان كيد في الفصل اه وبما تشرح
حر ولما ادق التكرير على مرتين فكافي تفسيره الا في انتهت أي في قوله في الفصل أو درهم ودرهم ودرهم
ثلاث الا ان في الثالث تأكيد الثاني درهمان (قوله أو شين (الح) مثل الواو ثم الفاء كنه في الفاء
ان اراد العطف لانها تأتي للفرق بين وزين اللفظ كثيرا فاعمل على العطف بالوجه اما هو الواو ولا يستلزم
الى الضد اه من شرح حر وعش عليه (قوله فسيان يلزمه) أي يتجانس ويختلفان بحيث قبل كل
منهما في تفسير شين لا تضاد الفرق الفارقة اه شرح حر (قوله أو كذا درهم) هي مركبة من اسم الإشارة
وكاف التثنية ثم نقلت عن ذلك وصار يكتفي بها عن المهم وغير من الهمد ويجوز استعمالها في النوعين مفردة

تفسير الحق بالاولين منها
وشرح على عندي فيقبل
تفسيره بعض لا يقتضي لا بما
قبله (ولو اقر بمال وان
وصفه بعضه عظيم) كقوله
مال عظيم أو كبير أو كبير
(قبل تفسيره بما قبله)
كعبه ويكون وصفه العظم
ونحوه من حيث انما عليه
وكثر مستحله قال الشافعي
أصل ما يثني عليه الاقرار ان
الزيم الشين وأطرح الشك
ولا تستعمل القلبة
(وبمستولة) لانها ينتفع بها
وؤجر وان كانت لا تبايع
وشرح عنه تفسير ذلك الغني
وان حل اقتناؤه بكلمة
فلا قبل اذ لا يصدق عليه
اسم المال (ولو قال) اه
أو هندي (شين) أو كذا
كذا لزمه شين) لان الثاني
تأكيد (أو) قال شين شين
أو كذا وكذا فقسنا
يلزمه لا تضاد
الفارقة (أو) قال كذا
درهم (رفع) بلا

البلد الخ) وفسرها بالقول لم يقبل لاتقاء تسميتها درهم سواء أقصه أم وصله ثم لو غلب التعامل بها بل
 بحثهم في التعامل بالفضة وانما أخذوا هذه من القالوس كالمصر في هذه الأزمان فلا وجه لاعتباره
 بعض المتأخرين القول بان كان منفصلا ولو تعذر مراعاة حمل على دراهم البلد الغالبة على الاصح ويجرى
 ذلك في المكيل كالمواظم فلا وفاء له يارد برويحل الاثر كما قيل مختلفا ولا غالب فيها لتبين أكلها ما لم
 يخص المشر به بمكالمها فيعمل عليها لا على غيره ويحكم عليه بذلك ولو قال أردت غيرها وفي التور جعل على
 الغالب المختص من تلك المكاييل كالتقديرو يصعد الغالب والمتلف بينهما في قدر كيل ما عصبه أو تلفه اه
 شرح مر وكتب عليه ع ش قوله كالمصر بالمصر به أي في زمنه اذ ذلك وأما في زماننا فلا يقبل منه التفسير
 بما لا يها لا يتعامل بها الاثن الا في المخترات (قوله ويخالف البيوع الخ) ويخالف أيضا النقص بالرفع
 بعض متأخر به بخلافه هنا اه شرح مر (قوله والاخر اخبار عن سابق) أي يحتمل ثبوت به بحال
 في غير ذلك التحصيل فرجع الى ارادته اه شرح مر (قوله أي معناها) أي المعنى الحاصل من قولنا مع
 عشرة وحينئذ أشكل ما ذكره من أنه لو قال له على درهم مع درهم لزم درهم واحد لاحتمال مع درهم
 في وكيف وجب كون العشرة دراهم وأوجب بين هذا الاحتمال لا يأتي مع الطريقة الخوفا فها هذا
 المعنى لان الطريقة مقتضية وجوب العشر ولو قال له على أشرف قيل تفسيره بالقدر المعلوم من الذهب أو الفضة
 كما فسره به والاشهنا اه حل وبعبارة ع ش قوله أي معناها وهو مصاحبة الدراهم العشرة انتهت
 (قوله) فان أراد معية فاحد عشر اه عرض هذا باله لو قال له على درهم مع درهم جز لزم درهم واحد لاحتمال مع
 درهم في لو حاصل الارادة عند التصريح بالمعية لا يرتب عليها حكم بل يلقى اعتبارها عند الاتيان بما قيل
 عليها وفيه بدون تصريح بها يرتب عليها الحكم وتعتبر في قول عليها وان ناس الحكم في درهم مع درهم
 أن يكون الدرهم في درهم مع عشرة دراهم واحد لاحتمال في عشرة في كالمعنى لاحتمال مع درهم
 في وجب بحكم كلام المتن على ما إذا أراد المعية عشرة دراهم المعية وجب أيضا بان تصد المعية في
 قوله له درهم في عشرة فبإضافة الحرف العطف والتقدير درهم وعشرة ولفظ المعية مرادف لحرف العطف
 بدليل تعدد درهم في سائر وجوههم مع وجوب اختلاف قوله له على درهم مع درهم فان مع في غير المصاحبة
 والمصاحبة تصدق بمصاحبة درهم درهم غيره ولا يقدر فيها عطف اه برماوى بتصريف وهو ملخص من
 خبر وبعبارة ع ش وهي أصح من صارت شرح مر في هذا المقام فصلا واستشكل ذلك الاستوى وغيره يشيرون
 أحد هـ ما حينئذ مع درهم مع درهم بأنه يلزم درهم واحد لاحتمال ان يجمع درهم في دفع ينشأ أولى وأجاب
 البليغي بأن فرض ما ذكرناه لم يرد الطرف بل المعية فوجب أحد عشر وفرض درهم مع درهم أنه أطلق وهو
 محتمل للطرف أي مع درهم في فوجب الواحد كالمستثنى على حدس ما وفيه تكلف بنائبه ظاهر كلامهم
 في الثاني أنه يلزمه الدرهم مطلقا أي ما لم يجمع درهم يلزمني كالمواظم وأما غيره بأن نية المعية فتعقل في
 عشرة بمعنى عشرة بدليل تعدد درهم ما في وجوههم مع وجوب اختلاف لفظه من ثانياً المصاحبة في تصدق
 بمصاحبة درهم المعروفة وتقرر تكلف وليست الواو بمعنى مع بل تحتملها وفيه هو لوجب وجب بان مع درهم
 مع في المصاحبة الصا فقدر درهم له وفيه فليس فيها تصريح بلزم الدرهم الثاني بل ولا الإشارة اليه بل يجب
 فيها الواحد وأما في عشرة فهو مصرح في الظاهر في المقتضية للزوم واحد فقط فيشيع ما قرر في شطره على أنه
 لم يرد ما يرد جمع درهم لأنه يراد فيها بل ضم العشرة الى الدرهم فوجب الأخذ عشر والحاصل ان الدرهم لازم
 فيما والدرهم الثاني في مع درهم لم يبق ثمة على لزومه والعشرة تأملت في مثله على لزومها اذ لو كانت نية المعية
 فليدفع في ذلك الا على الظرفية التي هي مصرح اللفظ لما أغلح حصص مدلوله المصرح في غيره فتأمل فانه على يدق
 ان العشر تسمى معية كالان في ألف ودرهم بالواو وبأجاب الركني بان العطف في هذه مقتضى ما قررناه لا ان

البلد أو يحسن روى
 قبل ويخالف البيوع لان
 الغالب في المعاملة تصدق
 ما يروج في البلد والاقرار
 اخبار عن سابق (أو) قال
 له على (درهم في عشرة فان
 أراد معية) أي معناها
 (طحد عشر) درهم ما تزمه
 لورود في معنى مع في قوله
 تعالى ادخلوا في أم أي معهم
 (أو) أراد (حسابا) يقيد
 زنه بقوله (عشرة)
 لانها مع جسه (والا) بان
 أراد ظاهراً وحساباً بغيره
 أو أطلق (فدرهم) يلزمه
 لانه المتين

عليه اذا كان معينا أما الدابة فان كانت من النعم احتملت الوصف والصفة والهدي ورجع اليه فان لم يفسر
 فالجمل على الاضحية أو لم يفسر من الوصف لانه لا يحتاج الى غسل فان كان فائداً للثقة أو صحرا
 استوى الهدى والاضحية في جملتها أيضا امرار ايعاوه والنذر وناسا وهو مطلق ذبحها والصدق مطلق على الفداء
 وان كانت من غير هاتين كانت مأكولة لاحتملت الوصف والنذر والصدقة أو غيرها كونه لا تحتل الوصف فان
 فسر بوقوف باطل كعدم تعيين الجبهة وهو عاص قبل منه وان قال قصدت انما سائبة ففي قبول ذلك نظر قلت ذلك
 تنجز بها اهـ قلتأمل شوبرى (قوله أو دابة بغير جها) بنى المؤلف له عندى سيف بن عبد الله وأيوب بن صدوق
 هل يلزمه الجسيم كقولنا دابة بغير جها أو لاقه نظر والآخر بان يقال يلزمه الظرف فقط ويصرف بينه وبين
 دابة بغير جها بان الباء اذا دخلت على الظرف كانت في استعلاء المفعول بمعنى في كثير من النسخ اهـ عرش على
 مر (قوله أو فبغير طرز) المراد به هنا ما يحتاج على كتف الثوب مثل لائز منمن قطع الحرر وتحوها قال
 سم على سج وهمل الامر كذلك وان كان الطراز بالارتقاء الى الباه وان على الثوب عارض فيه فنه نظر اهـ
 ولعل تردده بالنسبة لقوله عليه طراز دون الطرز فان دخول الحرر في الطرز بالارتقاء الى الباه وان على الثوب عارض فيه فنه نظر اهـ
 وأولى من قطع الحرر الاحتياط على الكنف هذا ولو أن ثوباً من ثوب بغير طراز أو قال لم أرد الطراز ففي
 سم على سج انما تنقض ما قبله فيقال لو كان عندى ثوباً من ثوب بغير طراز أو قال لم أرد الطراز من عدم
 القبول فيه لعدم القول هنا أو لوقوف بغيره وبين الخاتم حيث دخل فيه فيقال لو كان عندى ثوباً من ثوب بغير طراز
 الفص جزء من الخاتم بخلاف الطراز فانه عارض بعد تمام صنعه والنقص انما يتخذ في الخاتم عند صنعه اهـ
 يبعد احتياط الخاتم بالافص من غير كونه بخلاف الثوب اهـ عرش على مر (قوله أو فبغير طرز) بخلاف
 ما في قولنا عليه أو فبغير طرز وكتب أيضاً بخلاف ما في قوله طراز فلا يدخل الطراز حيث نذر فالبابان المثلث وسلاخا
 لان الرضة اهـ حل (قوله لان الباه بمعنى سم) قصته انه لو قال سم سر جها لزمه الجميع وليس مراد بان يلزمه
 الدابة فقط اهـ عرش قال العلامة الخطيب والفرق انما اخرج الحرف عن موضعه فخلط عليه بزم الجميع
 بخلاف التصريح به اهـ وماوى (قوله والطراز جزء من الثوب) أى باعتبار لفظه وان كان في الواقع مر كذا
 عليه اهـ شرح مر (قوله فاقرا على أيه دين) ويشمل اقراره وان لم يكن حاثراً وان كذبه الباقون وحيث
 لا يبرم الا بالخصه فان قيل كيف يحكم بتعين حل هذا على الدين وهل حصل على الوصية أحجب بان الغالب
 لزوم الدين بالمعاملات اهـ حل وبعبارة شرح مر فاقرا على أيه دين لا إضافة الا لان جميع التركة
 المضافة الى الاب دينه وهذا واضح في تعلقي المال بجميعها وضعا لتعلقها بتعريف من تمام التصرف فيها لا يكون
 كذلك لان الدين يندفع بالتعلق بالجميع احتمال الوصية لانها انما تتعلق بالثلث واحتمال نحو الدين من دين
 الغير ووجه اندفاع هذا ان الرهن من دين الغير لا يتصور عموم له لمن حيث الوضع انتهى (قوله فوعدهم)
 أى ما لم يأت بغيره على فان أتى بغيره على كان اقرارا بالجميع لاحتمال انه التزمه في حصته فاستعطف به كذا
 في الشرح الصغير اهـ مر (قوله لانه اضاف الميراث الخ) قال الرافى الفرق بينه وبين الاضافة انما يقع
 ملك الغير لا الدين من دين الغير وكل مدون فتركته تنقل موهبة الى الوارث واستشكل أيضاً ان الرفعة المسئلة
 الاولى فنقل الى الصبي التبرع فيها بالوصية وبالرهن على دين الغير اهـ (فرع) * قاله نصف ميراث أبي وغيره
 ذلك من الجزء الشائع حيث لا ينسب الوصية لاحتمال انه أوصى به بذلك وقبله ولما لا يوارثان كل واحد انا
 على الثلث وما قاله أو جهم قول السبكي انه ينبغي ان يكون قوله في ميراث أبي نصفه بقوله في ميراثه
 وان يكون قوله فيه ثلثه اقرارا بالوصية بالثلث اهـ شرح الروض اهـ (فرع) * اذ لم يكن المقر حائزاً
 بغير الاب بالانسية اهـ (فرع) * قوله في ميراث أبي الفلز لم يتركه وقال يحن أوله في مال نصفه يحن
 ويحن ذلك اهـ سم (قوله لزمه مدرهم) أى وان كرره الوفا على الجالس لاحتمال التنا كيدع انهما ما يصر فنه

(أو) له عندى دابة
 بغير جها أو ثوب معارز
 بتشديد الراء (لزمه الكل)
 لان الباه بمعنى سم والطراز
 جزء من الثوب (أو) قال
 له (في ميراث أبي ألف
 فاقرا على أيه دين أو) قال
 له (في ميراث أبي ألف
 فهو عهدة) ان لم يرد به
 اقرارا لانه اضاف الميراث
 الى نفسه ثم جعل لغيره جزءاً
 منه وذلك لا يكون الا بجهة
 بخلافه فيما قبلها (أو قال
 له على) مدرهم مدرهم لزمه
 مدرهم

(أو درهم ودرهم

فدرهمان يلزماته لاسم

في كذا كذا وكذا وكذا

(أو درهم ودرهم

ودرهم فثلاثة) تترمه

(الا ان نرى بالثالث

تا كيد الثاني فدرهمان

يلزماته فشمول المستثنى منه

مالو نرى بالثاني او الثالث

استثناءا أو تا كيد الاول او

الاطن فيزيمه الثلاثة عملا

ينشئ في الاولى وبظاهر

الافتقار الثلاثة والاستنتاج

التأ كيد في الثانية زيادة

المؤكد على لما كيد بالمط

والمقتضى في التأ كيد

بالثالث (وحتى آخر مجسم

سكوب) و(أو وطسول

ربياته) ولم يمكن معرفته بغير

مراجعتهم (فأبي حنيفة) حتى

يسين لاستنصاحه من اداه

الواجب عليه فالتصان قبل

البيان طو عليه الواث

وقتب جميع التركة فان

أمكن معرفته بغير مراجعتهم

كقوله على زينة هذه الصنعة

او قد رما باع به فلان فرس لم

يحبس (ولوين) بما يقابل

(وكذبه للقره) في انه سعة

(فليس) اي المقره حبس

حقه وقدره وصفته (وليدع)

به (ويعطف المقره في نشه)

ثم ان كان ما بين به من حبس

المدعى به كان بين عانة

درهم وادعى المقره بما تتي

درهم فان صدق على ارادة

المائة فتحت وحلف المقر

صلى في الزادوان كذبه

بأن ناله بل أردت ماتين

اه شرح حر (قوله أو درهم ودرهم فدرهمان) أي أن العطف يقتضي المقارن ثم كلاً واما الغناء للنص
ففي لزوم درهم مالم يرد العطف حيثما كثيرا للترتيب مع وزن اللفظ ومقتضى يجوز ان حذف شرطه أي بشرط
على ذلك درهم يلزم له تامين التمسد فيها كسائر المشتري كل وانما وقع في نظير ذلك من الطلاق فليقتل لانه
انشاء وهو أقوى مع تعلقه بالبيع التي بينها على الاحتياط والوجه في بل اعتبار قصد الاستئناف في بيان
بمجرد ارادة العطف في اللفظ بالاعمال بينهم قصد العطف لا تنافي قولهم فيها يلزم به الا احوال لاحتمال قصد
الاستدراك فيد كراي يذكرا لانه لاحاجة اليه فيعيد الاول اه شرح حر (تنبيه) لو قال درهم مع درهم
أفوق أو تحت درهم أو معه أو فوقه أو تحته درهم وجب عليه درهم فقط بخلاف نظيره من العلق ولو قال له على
درهم قبل أو قبله أو بعد أو بعده درهم فدرهمان يلزمانه وقر بين نحو الفوقه والقبليه في شرح الروض اه
شوري (قوله ثلاثة تترمه الا ان نرى الخ) فان زاد على الثلاثة فنه هذا التنصيص هو انه ان قصد بكل
واحد تأ كيد ما يليه قبل وان قصد به تأ كيد ما يليه أو الاستئناف أو أطلق تعدد اه عـ شـ حر (قوله
الا ان نرى بالثالث الخ) ولو عطف بشئ في الثالث كقوله درهم ودرهم ثم درهم ثم درهم ثلاثة بكل حال لانه لا يمكن
اتفاق حرف العطف في المؤكد والمؤكد اه شرح حر (قوله تا كيد الثاني) أي مع عاطفه اه شرح
حر وقضيته ان لم يرد ذلك بل أراد تأ كيد الثاني مجردا عن عاطفه وجب ثالث ووجه من المؤكد كيد بمقتضى
على المؤكد فلهي فوكيد الاول بالثاني اه عـ شـ عليه (قوله في الاولى) هي قوله ثلاثة اه عـ شـ (قوله
فأبي حنيفة) وصحت الدعوى هنا بالجهول والتمساده للضرورة ألا يتوصل لمعرفته الا بصحاحها والوجه
الحاق الجنون بالغائب وقد نقل الهروي عن الشافعي فيه انه ان عين مقدار او يعطى عليه وعلى ان المقر اراده
بقراره وبأنه موقوف في اشتراط الخلف على أنه أو ادماقراره اه شرح حر وكتب عليه عـ شـ
قوله والوجه الحاق الجنون بالغائب أي فيما لو أقر شئ أو أقر وهو حاضر ثم سافر أو سفره ثم عده عليه به
وأراد ان القوله أحسده اه وكتب أيضا قوله وقد يتوقف في اشتراط الخلف أي فحينئذ ان لا يقبل قوله في شئ
حتى يحضر الغائب ويبقى الجنون فيسبب وهذا هو الذي ينسب في العلل لكن الملهوم من كلامه ان يكتفي
تعيينه والخلف على استحقاقه قبله ما يدعي عليه فإذا حضر الغائب وألق الجنون قبل قوله بيمينه انه لا يستحق
ما ذكرناه لم يرد ماقراره اه (قوله لا مناصه الخ) تصريح بجواز الدعي بالهم وهو مذكور كسابق في
الدعي والبيانات اه حل (قوله طو عليه الواث) قضيت انتصاره على معالية الواث اه اذا امتنع لم
يحبس وقدو به بانه لا يلزم من كونه وارثا له بمراد موره والمقره بكتسه الوصول الى حقه ما يذكر فداو يدعي
به فان امتنع الواث من الخلف على انه لا يعلم انه اراد المورث وسلك عن الميز زدت في المقره فحلف وبشئ له
بما ادعى ثم أريت فان عبد الحق ما يصح به وبقي ما لم يحبس الواث والمقره شبا لعدم علمهما بما اراده
المقر فماذا يفعل بالتركة كقوله نظر والاثر بان القاضي يحيرهما على الاصطلاح في شئ لئلا يفتعل بالتركة
اذا كان ثمة دون متعلقه وطالبها بلها اه عـ شـ على حر (قوله ووقف جميع التركة) أي ولو فيها
يشمل فيه التفسير بغير المال احتياطاً لحق الغير اه شرح حر (قوله لم يحبس) أي البيان القدر وما بين
الجنس فحسب عليه اه شـ شـ (قوله لم يحبس) هو ظاهر ما دام الحال عليه باقي التركة انما تصبغ أو ما باع به
فلان فرسه فهل يحبس أو لا نفسه نظر والاثر بالاول لان قراره صحيح وتمردت مرة المقر به من غيره فيرجع
في التفسير اليه لانه الاصل اه عـ شـ على حر (قوله فليس) جوابا لم يحبس في تقريره ببيان البيان فليس
الخ وقضية اليمين ان عليه فاليواب قوله فليس الخ وقد تقدم التنبيه في باب الزم على ان لو تاتي بيمين ان
فتتق النساء جوابها اه عـ شـ (قوله ثم ان كل ما بين الخ) يشعر منه بان هذا ارادة على ما مر وليس
كذلك بل وهو تفصيل لقوله ولوين وكتبه الخ كلام المتن أي فتأكد ان يكون البيان من نفس المدعي به وتارة لا

حلف على انه لم يرددهما وانه لا يلزمه الامة وان لم يكن من جنسه كان بين جماعة درهم فنادى يتخمين دينار فان صدقه على ارادة المائتين كذبه في ارادته بان قاله انما اردت الخمسين ووافقه على ان المائة عليه ثبتت لا تتحققا عليها وان لم (٤١٣) يوافقه عليها فاما باطل الاقرار بها

وكان في الصور الاربع
مصدق القسمين فحلف المصدق
على ثبوتها في الاربع وعلى
نفي ارادتها باضافتي صوري
التكذيب وذكر التحلف
من زياتي (ولو اقر له
بألف) مرة (ولو أقر له
أشترى) فأنف) فأنف) فخط
لان الاقرار انما يردده
لا يشفي بمدان خبره (ولو
اشترى قدر) كان أقر
بألف ثم صدق ما عكس
(فلا كثر) يلزمه فقط لجواز
الاقرار ببعض الشيء بعد
الاقرار بكامله أو قبله (فلو صدق
جميع) بين الاقرارين كان
وصف التقدير وصفت
كصاحب وكسيرة وأسددهما
الى جنين كسيع وقرض
أو قال قبضت يوم السبت
شتر ثم قال قبضت يوم
الاحد عشرة (زياة) أي
القدرا فلو صدق أحدهما
وأطلق الآخر هل المطلق
على التقدير ولو قال له صدق
ألف قبضته أو لا تلزم أو من
غن بخير (علاجه) على
كز بل (زياة) ألفا علا
بألف كلامه بخلاف ما لو
قال له من غن خير على ألف
لم يلزمه شي كلف الرخصة
وأصلها وتعبير بضم حمر
أعمن تعبيرا مفعول أو كلب
(أو قاله) على ألف (من غن
بعد افضته) قوله لم أقبضه

لانه لا يرفع ما قبله سواء قاله متصلا به أم منفصلا عنه ولا يلزم تسليم الألف الا بعد قبض المبدخل قوله من غن بعد لا يشل الامتلا (أو أطلق)

الاقرار بقوله على ألفا شاهقة أو ان شاء ربنا وأذا جازأمر الشهور ونوى التعليق قبل فراغ الصبغة كأي خديما يأتي في الاستثناء (فلاش) عليه

وقوله على نفسه أي فأنزى حلف على نفي الكل وقوله على نفي الزيادة وقوله على نفي الزيادة وقوله على نفي الزيادة وقوله على نفي الزيادة
ان كان الخ وحاصل ما ذكره مستور وثلاث في الجنس وأر بعثي غيرة اه شينا (قوله حالف) انه لم
يردهما) فان حلف المقر على استحصال المائتين لا على ارادته المقر له الا خلاطه على ذلك اه
شوري وبعبارة حل قوله حلفا لم يرددهما وتكفيه عين واحدة تجمع فسا بين النفي والاثبات فان نكل
حالف المقر له على استحقاق المائتين لا على ارادته الا خلاطه على ذلك انتهت (قوله ووافقه) راجع
لصورتين اه شينا (قوله ووافقه) على المائتين هل المراد به العلم الذي يشمل السكون والمراد
الموافقة بما وصفية الباب ترجع الاول اه شوري (قوله في الصور الاربع) هي ما لوصدقه على
ارادة المائة ووافقه على ان المائة عليه وما لوكذبه في ارادته او وافقه على ان المائة عليه وما لوصدقه على
ارادة المائة ولم وافقه على ان المائة عليه وما لوكذبه في ارادته الا خلاطه على ذلك انتهت (قوله ووافقه) راجع
التكذيب بما حقه وان كذبه الخ بان قال له أردت مائتين هذه احدا احدا والآخرى هي الماخلة في قوله
وان لم يوافق عليها فاما اه عش (قوله في صوري) التكذيب) وهذه التكذيب في الارض الموافقة
فيعرض في العين في هاتين النيتين وفي ارادتها وفي صوري التصديق في النيتين فقط فعلى كل تلزمه
الخمسون وتلزمه الموافقة في صورتين دون صورتين اه شينا (قوله فأنف) فخط (ولو وقع ذلك في مجالس
ولو كتب بكل مكان أو شهد عليه اه زى ولو كرره ألف مرة وقوله لم تكذب تكذبا أو تكذبت نكرة كانت
غير الاعلى لا لئلا اه جج وعبارة شرح مر ولا يرد ذلك على قاعدة ان النكرة اذا أعيدت كانت غير الاولى
لان هذا مع كونه متغايرة غير مشهور ولا مطرودا كثيرا لما دعيه عن الاولى فكيف يجوز وهو الذي في السماء
الى في الارض الا في فعل بضمها في ذلك وفي قاعدة الباب هو والاختصاص
بالجنين مع الاعتقاد بالاصل وهو راء الفقه بما زاد على الواحد انتهت (قوله ولو قال له على ألف) قضيته من
هنا الى آخر الفصل بجمعه ان من قبل تعقب الاقرار بما يقبضه ما صدقنا وغيره والثاني ان غن بمالكه فان لم
ينظم لقانون ان نظام لم قبل ولا خلاف وان لم يقبض بمالكه فان قبل لم قبل وان وصل لخلافه أو ما
لاستثناء فان انفصل لم قبل وان انفصل فان رفع البعض قبل في الجميع قبل في الشرط دون غيره اه سم
(قوله علاه) بالاول كلامه الذي هو جملة واحدة فلو بانقر أو من كان المقر كافرا أو من يعتقد صحة بيع سم
السكك نعم ان رفع الحاكم يرى ذلك في الحكم بصدقه ولو عكس ما ذكر كان تال له من غن خير على ألف أو له
على من غن خير ألف فلو أخذ من البهة وصرح به في الروضة اه قل على الجلال (قوله قبل قوله لم أقبضه)
كان الاطهر ان يقول قبل قوله من غن بعد لم أقبضه لكن لم أقبضه بيشل مطلقا ومن غن بعد لا يشل الا متصلا
ففيهما بشره بصور اللين (قوله لا يشل الا متصلا) ويطلق في ذلك فيما ينظر كل تشديد مطلق أو تقصص
لعلم كمال الاستثناء كجواهر اه تحفة اه شوري (قوله أو اذا شاء رأس الشهران) ومثله اذا شاء
رأس الشهر في ألف فلو اراد التجبيل ولو باجل فاستقبل في الثاني مطلقا ولو باطل الا بعد الاصل حيث كان
ذلك الشيء يشل التجبيل وكان صحيحا الاطوب حاله في الاول ان قد راجع شرح البهجة اه حل (قوله
وفى التعليق) أي أو أطلق فغير الصراغها هو صد التبرك فقط اه شينا (قوله ونوى التعليق) أو لنوى
التأجيل فانه يلزمه (تنبيه) فرق الرافعي بين مسائل التعليق وبين ما لو قال من غن خير ونحوه بان يقول
الشرط صير الجاهل خزائن الجاهل شرط قبضته فمعناها تختلف من غن خير ونحوه بين الجاهل المزمع لخازن
ينبغي الاقرار بخلاف مسائل التعليق اه سم (قوله ونوى التعليق) يعني ان المراد صد الاثبات بالصفة
أعمن من الاثبات بما يشي التعليق أو مع الاطلاق بخلاف صد التبرك تأمل اه سم على جج اه عش

لأنهم يجوز بالافراق وتعبير بذلك (٤٤٤) أهم من قوله ولو قال انشاء الله لم يلزمه شيء (وحلفه مشي) فبصدق بينه (في) قوله (على) أو عدى

أولى (ألف ونسب) ولو منفصلا (بوجه فقال) المتر (في) هلكت ألف (تدنى) دينا وهو الذي أردته بآثارك فحلف أنه ليس له عليه ألف آخر وأنه لم يرد بآثاره إلا هذه ولا ينافيه ذكر على التي الوجوب الاحتمال أوادة الوجوب في حفظ الودعة (و) حلف (في دعواه) تلقا (وردا) له كاتين (بذمه) أي بعد تفسيره المذكور لأن ذلك شأن الودعة بخلاف ما قبله لأن التالف والمردود لا يكونان عليه ولا عند ولا معمو التقيد بالبعدية في عند ومضى من زائد (و) حلف (مقره في قوله) أي المقره على ألف (في ذمتي) أو دينا (فسره بوجه فقال) هلكت ألف آخر فحلف أنه عليه ألفا آخر لأن العين لا تكون في الذمة ولا دينا (ولو أقر بيع أو هبة وقبض) فيها (فأدى) هو أول من قوله ثم ادعى (لصادقه) قبل (في دعواه) فساد وان قال أقسرت لظني الصفة لأن الاسم عند الاخلاق يجعل على الصبح (وله تصليب المقره) أنه لم يكن قلدا (فان نكل) عن الحلف (حلف المتر) أنه كان قلدا (ويصل) أي السبع أو الهبة لأن العين المردودة كالافراق أو كالبينة وكل منهما عند مسدق المتر وقول ويصل

على مر (قوله لأنه لم يجوز بالافراق) وقارفتين عن كلب بان دخول الشرط على الجملة بصيرها من جملة الشرط فزعم تفسير معنى أول الكلام بخلاف من عن الكلب لأنه غير معبر عن مبنى جهة الزم وما هو باطل شرعا لم يقل اه شورى (قوله لأنه لم يجوز بالافراق) وأيضا لا لافراق اخبار بحق سابق والواقع لا يعلق اه سم (قوله وحلفه مقره على) أو عدى (الح) عبارة مع شرح مر (ولو قاله على ألف ثم جاءه وقال أردت هذا وهو ودية فقال المقره على ذلك ألف آخر غير ألف الودعة وهو الذي أردته بآثارك وانهم قوله ثم جاءه لو قاله على ألف الودعة قبل وانهم قوله وأردت هذا انه لو جاءه بانف والالاف التي أقرت بها كانت ودية وثلاث وهذا قبل منه لو ازان يكون تلف منه بشرطه فيكون ناشئا في ذمته كما قصده كلام أي الطبيب وابن الصبان وقال ابن الرفعة انه المشهور اه شرح مر (قوله أي بعد تفسيره المذكور) عبارة المنهاج بعد الاقرار ولما لا وجه له لا ودى ذلك حال التفسير كان قال أردت بانف التي أقرت به الفاو بعد عقود تلفت الإتن فلو حلفه قبل فظهر اه سم عبارة مر بعد تفسيره الاقرار (الح) فسمى مثل عبارة الشيخ فتأمل وعكس رد ما هنالك ما في المنهاج يجعل التفسير بمعنى التبيين وهو عبارة عن الاقرار وفي اختيار الفسر البيان وبابه ضرب والتفسير مثله اه بحرفه اه عش وجارته على شرح مر قوله الواقع بعد تفسير الاقرار (الح) فبينما له أو أضاف التلافيا والرديد التفسير إلى ما ينو بين الاقرار لم يقبل منه والمعتد بحلله بعد تفسيره سم على منهج عن الشارح ويمكن جعل الاضافتي كلامه بانيقو يكون التفسير هو نفس الاقرار ان ثبت (قوله في ذمتي) أو دينا ففسره بوجه (الح) أي لا يقبل تفسير المذكور ويحذف ان كان منفصلا عن الاقرار ان كان متصلا فالوجه قوله اه شرح مر وكتب عليه عش قوله فالوجه قوله بدني في هذا قوله اه العين لا تكون في الذمة (الح) الآن يقال ان قوله ذلك متضاد على أنه لم يرد في ذمتي ودينا منها ما قبل ارباب ذمتي معنى جهتي أو قبلي وان دينا معناه كالدين في لزوم رد ماله الكه (قوله وفسره بوجه) أي متصلا أو منفصلا لكن في شرح شيخنا اه اذا ذكر ذلك متصلا قبل اه حل (قوله ولو أقر بيع (الح) قال في الرضه (فرع) اه حسن وهو ان الواو اذا أقر بعين لزمه في الرجوع تنزيلا على أنصف المالكين وهو الهبة اه سم (قوله وقبض فيها) استقر به على ان قصر على الاقرار بالهبة فله لا يكون مقر القبض فان قال وهبته وخرجت اليه منه أو وملكه لم يكن اقرارا بالقبض بل هو اقرار ادة التفر وجبته اليه بالهبة ويؤخذ منه ان القضا الذي لا يفتني عليه ذلك وجه يكون في حقه عبارة الاعتراف بالقبض وهو ظاهر ومحل ما مر بحث لم يكن بيد المقره والا فهو اقرار بالقبض اه شرح مر (قوله فأدى (الح) والتاريخ يصل من كلامه بالاولي لأنه اذا لم يقبل دعواه الخصم الغوريه فمع التراضي أولى بخلاف تعبير الاصل اه برأوى (قوله هو أول من قوله ثم ادعى) أي لأن بوجه أنه اذا قاله على الغوريه قبل وليس مرادواو جعلت في كلام الاجل بدل المترتيب فأنه لو ان أفادت ذلك لانتالي الاولوية اه شورى (قوله لم يقبل في دعواه فساد) والتقبل منه البينة لا تسكت بها بالقرار السابق اه شرح مر (قوله وان قال أقرت لظني الصفة) الا ان كان مقبولا عاصد فبعضه في ظاهر الحال كبدوى حلف فالوجه قوله اه شرح مر (قوله أول من قوله برى) أي لأن النزاع في برى وهي التي اتصم البراءة منها اه حل قال مر وأجاب الواو بان قوله برى أي من الدعوى اه والمراد بالبراءة منها الخروج من المهددة فلا تصح البراءة من الدعوى اه برأوى (قوله وغرم المقره) أي من مثلي في التلويح وفيه في المتقدم سوى عليه ج والذي قاله شيخنا في حوائش شرح الرض وجوب القيمة مطلقة وهو الراجح أي لأن الغرم للجميل اه شورى وهل يجتمع التقاطع مثله مدفوع الاول بدعيه لأن المقر والجميله كما في سائر صور التصب ولا يفسه نظر اه سم على ج والاقرب الاول لا يقال ليلزم من كونه أقرب لظني استحقاق الثاني فبعضه لو ازان كونه احره هو أو غير ما شتر استعماله لو ان المنفصلا ناقول ما ذكر خلاف الظاهر

أول من قوله برى (أو قال هذا زيل لعمرو وأوغيت من ذمتي من عمرو ولم يلزمه غرم) (المقر) (بذمه لعمرو) والاصل

والاحل ان من ذلك العين لما شتمتها حتى وجد ما شتم الله وبقي ما لم يوجع القرية المحترقة به دغرم القبح جعل له
جسده حتى يرد له ما غمره أم لانه فطر والاقراب الاول ثم ايتسم على البهجة ذكر خلافا للغائب اذا غمر
الغيبه للعليلة هل يجوز له الجنس العين الموصو به حتى يسترحم الغيبه أم لا وذكر ان المعتمد منه عدم
جواز الجنس فيحصل ان ما هنالكه فلا يجوز الجنس ويحتمل خلافه وهو اناس ما في المجموع من عدم جواز جنس
المبيوع ونحوه بعد التسليم ليقض الثمن وان جرى في الرضوخ على جواز الجنس للمبيوع ونحوه في جميع
القسوخ وجرى الشارح في المبيع قبل قبضه على ما في الروضة وفي خيار العيب على ما في المجموع اه ع
على مر (قوله انما يقرب منه) والواو بما عير به الاصل وهو المتعد لان المتردد للعليلة أي كما يشهره كلامه
والواجب فيها التسليم مع العلم ولو لم يملك اه زى وعش (قوله لانه حال بينه الخ) قضيت ان الغرم للعليلة فهو
الغريم مع العلم او هو الرابح كما في ضنا اه شوري (قوله وضع استثناءه) أي من الجنس وهو المتصل وسواء في
الكلام على المتعلق في قوله وضع من غير قصد الخ والكلام هنا اضاف الاستثناء من الدين وسواء في الكلام
على الاستثناء من العين في قوله ومن بعد من كذا الدار الخ (قوله وضع استثناءه) أي هنا كمثل التثنية وانما
لورود في الكتاب والسنة وهو ما نحن في النبي يقع فيكون أي الرجوع لرجوعه عما تضاء لفظه ولقد تم
المستثنى على الاستثنى منه مع كماله الراني أول كتاب الايمان اه شرح مر (قوله ان نواه) أي وتلفظ به
اه برأوى ولكونه رافعا لبعض ما قبله لفظ احتياج النية اه شرح مر أي وجميع نفسه أيضا ولو بالقرعة
وكذا غيره اه برأوى أي بمن هو بقره اه ع على مر (قوله قبل فراغ الاقرار) أي ولوع آخر
حرفه أنه بعد ذلك وحرف مثلا وان مز بت النية قبل فراغ الصيغة ثم قضية قوله ان نواه لانه لا يمنع قصد
الانحراج قبل الفراغ من الصيغة قياس ما تقدم من سم في التعليق بان شاء الله في بقى ان المراد قصد
الاتيان بالصيغة الخ ان يكتفي هنا بقصد الاتيان بصيغة الاستثناء قصد أو أطلق (قائده) هذا كراهان سارقة
عليه ألف رجل وله عليه قديمة عبد أو ثوب أو عسدر أو ثمر مثلا ويحتمل ان يقره بالالف فيجوز الانحراف عليه
فلم يرد ان يقره له على ألف الا كذا بدر الذي وله الخلف عليه اه ع على مر (قوله لان الكلام
الخ) هذا لتعليل لما تضمنه المتن فكانه قال لا يصح أوله ولا يكتفي بعد الفراغ فلا يفرع الدعوتين على
التعليل واستنبط ما منه (قوله وهذا من زيادة) أي قوله نواه قبل فراغ الاقرار (قوله فلا يضر سكتة نفس
وعى) قال الحافظ السيوطي هو بكسر العين لا بفتحه لان الي بالكسر النصيب القول قال في الصالح الى
يخالف البيان قد دعى متلفعه وعى أيضا اه وأما الى بالفتح فلا يعرفه معنى في اللغة نعم فروا بين عى وأعي
وصيبت وأعيبت فخالوا الاول للكلام والثاني للمشي ومصدره الابعاء اه شوري (قوله وعى) أي تب
من القول وقوله ونذ كرى القدر الذي يستنبه وأما الاستثناء فنوى ولا بد ان تكون سكتة لنذ كرى بقدر
سكتة النفس اه ضنا (قوله فلا يضر سكتة نفس) أي وكانت يسير نوحا يترشح مر نعم السكون
اليسير بشد سكتة نفس أوى أوند كرا أو انقطاع صوت غيره مضر اه قول الشارح بخلاف الفصل يسكون
طويل مقابل لهذا المنذر اه (قوله وكلام أجني) ولو يسيرا ولو قاله على أنه استغفر الله والحمد لله
الامانة لم يصح لكن أفتى والد شيخنا بصحة استغفر الله واستغفر الله ما افتقنا في الكافي اه حل وفي قال على الجلال
لنم لا يضر استغفر الله لا غيره كالحديث كائن عليه اه (قوله ولم يستقر) أي ولو بحسب المعنى فليجانب
فما لوقاله على أنه لا يضر ما بين شوب قضيت ألف (قوله لم يصح الخ) كماله ما يستحق بعد ما قبل قوله
على عشرة الا عشرة الا عشرة مثلا ولا يصح تارة منه جلسة مثلا ولا يصح الاضافة الى ما فيها كوا صيته بعشرة
الا عشرة فيصع الاستثناء ويكون رجوعا ذكر السيوطي في شرح نظام جمع الملوامع كثيرة ولكن في
ترتيب الفرائض ان الوصية باطل من أصلها وبجارية أشباه السيوطي ويبقى استثناء ذلك في الوصية فانه يصح

لانه حال بينه وبينه بالاقرار
الاول وتصيرى بذلك أهم
مما عير به ولو قال لا يصح من
زيد الملك فيه لعمر وسلم لزيد
لانه اعترف به بالدول لا يضر
لعمر وشي الجواز ان يكون
الملك فيه لعمر ويكون في يد
زيد بما رآه وغيره وكل ثم
كما في الوصية في باب الشك في
الطلاق ومثله الفاء (وضع
استثناءه) لورود في الكتاب
والسنة وكلام العرب ان
(قوله قبل فراغ الاقرار)
لان الكلام انما يشترطه
فلا يشترط من أوله ولا يكتفي
بعد الفراغ والا لا يرفع
الاقرار بعد زومه وهو ما من
زيد في (واصل) بالمستثنى
منه مرة فلا يضر سكتة
نفس وعى ونذ كرا وانقطاع
صوت فصول الفصل
يسكون طويل وكلام أجني
ولو يسيرا (ولم يستقر)
أي المستثنى المستثنى منه
فان استقر فتعوله على
عشرة الا عشرة ثم يصح في زمه
عشرة

ويكون وجوعان الوصية فيما يظهر اه شورى (قوله ولا يجمع مفرق الخ) ذكر معنا كما هو المتبادر على سبيل الحكم وفي الطلاق على سبيل الشرط والخطيب سهل وقوله فلا يقال الى آخر الاشياء ذكر أربعة أمثلة آخرها المفهوم كبدله لتعليقه ثلاثاً لعمق أولها عدم الجمع المستثنى منه واثباته بالاشياء في المبتدئ وذكر المثالين لاشارة الى انه لا يفرق بين ان لا يكون جمع أصلاً كاللازم بينهما أو يكون جمع جائز مع جمع غير جائز كالثاني منهما وقوله في استغراق أي لاجل استغراق أي لاجل دفعه اذا كان الجمع في المستثنى منه أو لاجل تحصيله اذا كان في المستثنى أو فيهما الا انه لا فائدة في الجمع اذا كان فيهما لجمع وعنده مستويان في الحكم فلا يقال له على درهم ودرهم والادرها ودرهما ودرهما لانه لا فائدة في الجمع اجمع المفرق أو ليجمع درهم من المستثنى منه اه عثمانى والاول ان ينصروا بان يقول له على درهم ودرهما والادرها ودرهما فيكون درهم مستثنى من الدرهمين قبله وبقا ما بعده الذي حصل به الاستغراق في درهمين ولو جمع المفرق لزمه ثلاثة اه (قوله في استغراق) في تعليلية أي لاجل استغراق أي لاجل تحصيله أو دفعه وبما يشرع حر ولا يجمع مفرق في المستثنى ولا في المستثنى منه وفيها الاستغراق ولا فائدة انتهت وبهم من ان الجمع لا لاحد هذين جائز كاذكر في المثال الاخير فان فيه جملاً لادرها من بل وفي المثال الذي قبله في الدرهمين والاردين دون الثالث اه حل (قوله ولا فيهما) ذكره فلا ينساق قطع لانه علم بمقتضيه فانه اذا امتنع في كل منهما على حدة ففي اجتماعهما بالربط الاول وصورتها فيهما ان يقول له على درهم ودرهم ودرهما والادرها ودرهما او درهما اه عرش (قوله وهو أي الاستثناء من التثنية) أي الاستثناء من التثنية مثبت بالخاسر الثلاثة يعني اسم المفعول كما يؤخذ من كلام الشارح وقال سم والاستثناء من ذي التثنية ذواتها أي دل عليه اه من حواشي المحلى (قوله وهو من اثبات في ومكة) أي خلافاً للتثنية حقيقة فيهما قبل في الاول فقط فقال ان المستثنى من حيث الحكم مسكوت عنه فهو ما قام أحد الارز يدوام القوم الا يزيد على الاول على اثبات القيام زيد الثاني على نفسه واه لا يوزن بمسكوت عنه من حيث القيام وعدمه بمعنى الخلاف على ان المستثنى من حيث الحكم يخرج من المحكوم به فيدخل في نقضه من قيام أو عدمه مثلاً أو يخرج من الحكم فيدخل في نقضه أي لا يحكم اذا قلنا فائدة ما خرج من شيء يدخل في نقضه وجعل الاثبات في كلمة التوحيد يعرف الشرع وفي المخرج نحو ما قام الارز يبال عرف العام اه محلى على جميع الجوامع وقوله وبني الخلاف الخ قال السديد اتفق العلماء وحقيقة وغيره على ان الاخراج من المستثنى يخرج وان كل شيء يخرج من نقض يدخل في النقض الا يخرج هذه ثلاثة أمور متفق عليها بقي أمر رابع يختلف فيه وهو انه اذا قلنا عام القوم فهناك أمران القيام والحكم فالتفاوت هل المستثنى يخرج من القيام أو الحكم به فنحن نقول من القيام فيدخل في نقضه وهو عدم القيام والحقيقة يقولون مستثنى من الحكم فيخرج في نقضه وهو عدم القيام فيكون غير محكوم عليه فامكن ان يكون قائماً وان لا يكون فعدنا ان ننقل الى عدم القيام وعندهم اتفق على عدم الحكم وعند الفرقين يخرج ودخل في نقض ما خرج منه فانهم ذلك حتى يفرضوا لاجل النزاع والعرف في الاستعمال شاهد بأنه انما قصد اخرجاً من القيام لا من الحكم ولا فيهم أهل العرف الا ذلك فيكون هو القفلان الاصل عدم النقل والتغير اه من الايات البيّنات (قوله كاذكرهما في الطلاق) أي هاتين القاعدةين وهذا اعتذار عن عدم قوله وهذا من زبادي أي لا فاصل وان لم يرد ذكرهما لانه لكانه ذكرهما في كتاب الطلاق (قوله فلا يقال على عشرة الخ) هذا اعتذار عن عدم قوله ولا كسر الا خمسة وثلاثة أو الأربعة كالتامتين من العشرة فليزعم درهما فان كان لوجه استغراقاً كسرة الأربعة وثلاثة وانخص بالطلاق بما به الاستغراق وهو الثلاثة فليزعم الثلاثة اه شرح حر

(ولا يجمع) مفرق (في) استغراق (في) المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فيهما وهذا من زبادي فلا يقال له على درهم ودرهم ودرهم والادرها لانه لا فائدة في الجمع اجمع المفرق أو ليجمع درهم من المستثنى منه اه عثمانى والاول ان ينصروا بان يقول له على درهم ودرهما والادرها ودرهما فيكون درهم مستثنى من الدرهمين قبله وبقا ما بعده الذي حصل به الاستغراق في درهمين ولو جمع المفرق لزمه ثلاثة اه (قوله في استغراق) في تعليلية أي لاجل استغراق أي لاجل تحصيله أو دفعه وبما يشرع حر ولا يجمع مفرق في المستثنى ولا في المستثنى منه وفيها الاستغراق ولا فائدة انتهت وبهم من ان الجمع لا لاحد هذين جائز كاذكر في المثال الاخير فان فيه جملاً لادرها من بل وفي المثال الذي قبله في الدرهمين والاردين دون الثالث اه حل (قوله ولا فيهما) ذكره فلا ينساق قطع لانه علم بمقتضيه فانه اذا امتنع في كل منهما على حدة ففي اجتماعهما بالربط الاول وصورتها فيهما ان يقول له على درهم ودرهم ودرهما والادرها ودرهما او درهما اه عرش (قوله وهو أي الاستثناء من التثنية) أي الاستثناء من التثنية مثبت بالخاسر الثلاثة يعني اسم المفعول كما يؤخذ من كلام الشارح وقال سم والاستثناء من ذي التثنية ذواتها أي دل عليه اه من حواشي المحلى (قوله وهو من اثبات في ومكة) أي خلافاً للتثنية حقيقة فيهما قبل في الاول فقط فقال ان المستثنى من حيث الحكم مسكوت عنه فهو ما قام أحد الارز يدوام القوم الا يزيد على الاول على اثبات القيام زيد الثاني على نفسه واه لا يوزن بمسكوت عنه من حيث القيام وعدمه بمعنى الخلاف على ان المستثنى من حيث الحكم يخرج من المحكوم به فيدخل في نقضه من قيام أو عدمه مثلاً أو يخرج من الحكم فيدخل في نقضه أي لا يحكم اذا قلنا فائدة ما خرج من شيء يدخل في نقضه وجعل الاثبات في كلمة التوحيد يعرف الشرع وفي المخرج نحو ما قام الارز يبال عرف العام اه محلى على جميع الجوامع وقوله وبني الخلاف الخ قال السديد اتفق العلماء وحقيقة وغيره على ان الاخراج من المستثنى يخرج وان كل شيء يخرج من نقض يدخل في النقض الا يخرج هذه ثلاثة أمور متفق عليها بقي أمر رابع يختلف فيه وهو انه اذا قلنا عام القوم فهناك أمران القيام والحكم فالتفاوت هل المستثنى يخرج من القيام أو الحكم به فنحن نقول من القيام فيدخل في نقضه وهو عدم القيام والحقيقة يقولون مستثنى من الحكم فيخرج في نقضه وهو عدم القيام فيكون غير محكوم عليه فامكن ان يكون قائماً وان لا يكون فعدنا ان ننقل الى عدم القيام وعندهم اتفق على عدم الحكم وعند الفرقين يخرج ودخل في نقض ما خرج منه فانهم ذلك حتى يفرضوا لاجل النزاع والعرف في الاستعمال شاهد بأنه انما قصد اخرجاً من القيام لا من الحكم ولا فيهم أهل العرف الا ذلك فيكون هو القفلان الاصل عدم النقل والتغير اه من الايات البيّنات (قوله كاذكرهما في الطلاق) أي هاتين القاعدةين وهذا اعتذار عن عدم قوله وهذا من زبادي أي لا فاصل وان لم يرد ذكرهما لانه لكانه ذكرهما في كتاب الطلاق (قوله فلا يقال على عشرة الخ) هذا اعتذار عن عدم قوله ولا كسر الا خمسة وثلاثة أو الأربعة كالتامتين من العشرة فليزعم درهما فان كان لوجه استغراقاً كسرة الأربعة وثلاثة وانخص بالطلاق بما به الاستغراق وهو الثلاثة فليزعم الثلاثة اه شرح حر

العشرة من طرفيها أيضا ان يجمع كل من الثبث والنفى وبسطا المنفى نمو الباقي هو (١٤٧) الثمة فالعشر والثمانية في المثالين

وقوله من طريق بيانه) أي بيان ما يلزم وقوله أيضا أي يادفعلى قوله وهو من اثبات نفى وعكسه أو يقال أيضا أي يادفعلى قوله لأن النفي الخ هو في قوله القاعدة يخرج كل محال مع مراعاة قاعدة المن وهذا الثاني أحسن والاول قائله شيخنا وليس يظهر لأن الاستثناء من النفي اثبات وعكسه أيضا أسهل لكل القواعد المقررة هنا (قوله تبقى تسعة وهو المتر به) ثمن كان المذكور أو لا شفعاً فلا شفعاً مثبتاً ورتراً فعكسه اه زى (قوله تبقى تسعة وهو المتر به) ولوراد عليه الى الواحد كان الثبث ثلاثين والنفي خمسة وعشرين استقلهم ان الثلاثين تبقى خمسة وهي المتر بها اه حل (قوله ليس له على شيء الخ) القاعدة ان المستثنى منه اذا كان على ما في النفي لم المستثنى وان كان خاصاً لم يلزم شيء في المثال الثاني نحوه المجموع اذ هو اسم مركب بازاء خمسة كجمله القاعدة فكون الاستثناء من النفي اثباتاً محالاً اذا كان المحدث منه علماً اه قال الزيدى ويؤخذ من كلام الشارح ضابطاً حاصله انه ان كان المستثنى منه علماً فعمل بالاستثناء كقوله ليس له على شيء الاستثناء وان كان خاصاً في الاستثناء كقوله ليس له على عشرة الاخسة فلا يخص بهذا المثال فيجوز ان يقال ان ليس له على ألف الاثمة فلا يلزم شيء (قوله وصحن غير خبثه) أي خلافاً لما اورد احد في بطلانه معاللة للاعلام أي حقيقة في غير المكمل والموزون اه قل على الجلال (قوله من غير خبثه) ويؤيد ان شاء الله النعم وعاصفة اه عش على مر (قوله لا بين ما) أي مستثنى وهو الثوب المجهز اراده ان يبين ان شاء الله المستثنى به يتعلق بسبب وهو راجع للثوب الذي وقع فيه وهو ما قيمته ألف وقوله فكانه تلفظ به أي بالالف فجعل الاستغراق (قوله وحلف في يده) ويجوز على البيان لتعلق حق النسيب فله من حلفه واراه كجمله القاضي الحسين اه شرح مر

*) (فصل في الاقرار بالنسب) أي وما يتبع من ارث المستحق واثبات الابلاد اه عش وهو مع الصدق واجب ومع الكذب في ثبوته حرام كالكتب في نفيه بل صح الحديث انه كفر لكنه يجوز على المسخول اولى كفر النعمة اه حج (قوله من يصح اقراره) أي بان كان مطلق التصرف مختاراً لا يتقدم وجبارة سم هنا قوله من يصح اقراره أي ولو سلفه ولو كان اه عش (قوله كان قال هذا النبي) أي رأيي لأنني لسوء اقامة البيئة ولادتماع على ما قاله في الكفاية والاصح خلافه اه شرح مر وكتب عليه عش قوله والاصح خلافه أي فيصح الحلف بالنسب الامم وفي عش قوله كان قال هذا النبي أي أو رأيي اه شرح مر (قوله كان قال هذا النبي) ومنه ان يقول هذا أي يصدق وقوله أنت أي احسن من قوله انما انك تقول الاب أنت أي احسن من قوله انما أقول اذ الاضافة له المتر اه زى (قوله شرط فيه امكان وتصدقين مطلق أهله) اقتصره على هذه الشرطتين مع اشتراطه في الحلف بالغیر فيما يأتي كون الحلف به وجلاً مختصاً ان استلحق المرأة يصح مع انه مختلف ماسياً في قوله بخلاف المرأة لان استلحاقها لا يقبل تخيلاً كان عليان بشرطه أيضاً كون المستحق رجلاً فالجواب ان استلحاق المرأة لا يصح اتفاقاً وان استلحاقها بشرطه لا يصح اتفاقاً لا يصح كاستلحاقها لوصد غيره وهو المعتقد يصح ويقر بين استلحاقها لغيره واستلحاقها لغيره لا يصح بلها أحكامها اتممة البيئة على ولادتها بخلاف الوارث وهذا الفرق يؤخذ من كلامه في كتاب القضاة (قوله لا يكتبه الحرس الخ) فلا كتبه الحسين كان في من لا يتصور ان يولد له أو في حال لا يتصور ان يولد له فيها كان قطعاً كبراً أو شبهة قبل زمن امكان الحلف بذلك الواجب اقراره ولو بالنسبة لنسب لا للعنق اه حل (قوله والشرع) في نفيه ولا للشرع اه عش واعلم ان اشتراط عدم تكذيب المتر الحرس والشرع غير مختص بمجانبة بل هو شامل لساوالات اقراره كإعماله بشرطه في المتر اه طلبة استحقاق المتر به حذاً وشرعاً كما في قوله الواجب اه شرح مر (قوله بان يكون دونه في السن) أي بان يكون الابن دونه أي دون الابن في السن سواء كان الابن هو الذي استلحق أباه كان قال هذا النبي أو كان الاب هو الذي استلحق ابنه كان

وان لا يكون معروف النسب بغيره (وتصدقين مستلحق) بفتح الحاء (أهله) أي لتصدقين بان يكون حياً

قال هذا اني (قوله غير صري) لم يقل حيل كما في قول السكران فله غير مكلف ويصح استلفاه اه ع ش
 (قوله لان له حق في نسب) أي ولأنه أعرف به من غيره اه شرح حر (قوله لم يثبت نسبة الابينة) ففهم منه
 انه لا يرضى على القائف في هذه ويمكن ان يفرق بين هذين بين ما لو استلفه اثنان فصدقوا ولم يصدق واحدا
 منهما بان عرضته على القائف ثم قطع المتازعة بين المستلفين وهنا المتازعة بين المستلف والمجهول والموقوف
 النسبة فلم يظفر القائف ثم رأيت في سم على حج ما وافقه حيث قال ولعل الفرقان القائف انما يمتنع
 عند المراجعة ونحوها اه ع ش على حر (قوله فان لم تكن بينه حلقه) أي حلف المدعي المستلف بفتح الحاء
 وقوله سقات دعواه أي المدعي الذي هو الموقوف وقوله وان نكل أي المستلف بفتح الحاء عطف المدعي (قوله ولو
 أقصد المالح) راجع لقول المتن تصديق مستلف على سبيل التعيم فيه كله قال في صدقة ثبت النسب سواء
 كذب به وذلك أو فلا يضر التكذيب بعد التصديق (قوله ثم حر جالس سبطا النسب) أي لان النسب المحكوم
 بشيئ لا يرد في عدم الاتفاق كالثابت بالافتراض اه شرح حر (قوله وشرط أيضا ان لا يكون المستلف منفيًا
 بل عان) الاول تأخير هذا عن قوله ونرجح بالاهل غيره فيتم شرح المتن ولا يمتد كرماد عليه من الشروط
 ويصعب يقتضي ان هذا الشرط غير مستغاد من اشتراط الامكان الذي ذكر في المتن ومنسحب شرح حر
 يقتضي انه مستغاد منه وصاربه اشترط ان لا يكذب الحس ولا الشرع ثم قال فان كذب أي الشرع بل يكون
 معروف استسب من غيره أو وادعى فراش نكاح صحيح لم يصح استلفه وان صدقة المستلف ان النسب
 لا يقبل النقل وعلم مما تقرر عدم صحة استلفا متني بل ان والادعى على فراش نكاح صحيح لم يفي من ابطال حق
 الذي اذله استلفه وان هذا الولد لا يورثه قائف ولا اتساب بخلافه حكم الفرائض بل لا يلقى بالاعان خاصة
 أثبت الشارع لرفع الانساب الباطلة فان وادعى فراش وطء شبهة أو نكاح فاستدعى الفرائض استلفه لانه لو
 نازع قبل ان يجمع دعواه ويختص استلفا ولا يراعى طلقا انتهت ومنها يعلم مفهوم قول الشارع عن فراش
 نكاح صحيح وأما قوله بل عان فلا يفهم له وبعبارة ع ش وقضيه انه لو كان وادع متعنيا بحلف السيد يصح
 استلفه لقبر النافذ وليس مراد بل مثل المتني بل عان ولا الامة المذكورة انتهت (قوله نكاح صحيح) أي بخلاف
 المتني من وطء شبهة فإنه يجوز استلفه فله ط ب سم ع ش (قوله ولو كبيرا) لرد على من قال لا يصح استلفا
 الميت الكبير وعاله بان تأخير الاستلفا الى الموت بشر انكاره ولو وقع في الحياة كافي شرح حر (قوله فلا يشترط
 تصديقه) هو ظاهر في العبي اذ يلزم وأما الميت فلا حاجة اليه فلا يثبت له ان يثبت تصديق الا ان يقال دفعه
 اشترط التصديق من وارثه فله ان لا يشترط التصديق من جهة أعم من ان يكون منه كفى العبي اوين وارثه
 كفى الميت فلا يقال الميت لا يثبت تصديقه فكيف يقول فلا يشترط تصديقه اه ع ش بالمعنى (قوله فلا
 يشترط تصديقه) وذلك لان الشارع قد اعني بأمر النسب وأثبت به الامكان ولا نظر الى الاهم في الميت كما
 استلحق بغير صغير اذ مال وان اتهم بالحبس النسخة عليه لم يوقله ثم استلفه مع وقف القود اه سم (قوله
 بل لو بلغ العسي) أي أو أفاق الجنون وكتب أيضا وكذا لو استلحق أيام الجنون ثم أثقوك كذبه لا يبره تكذيبه
 ولا نظر لكون استلفا الاب على خلاف القياس اه حل (قوله كما صرح به الاصل) وليس له تخليقه
 انه ليس استلفا لو رجع عن قراره الاول لم يسقط النسب فلا معنى لتخليقه اه ع ش (قوله وقضيه هو
 ثبوت نفسه منه) أي من المقر وقوله بما ذكر أي الاستلحق من غير تصديق (قوله ولا نظر الى التهمة) حتى لو قد
 ثم استلفه لحقه ولم يثبت له اه حل (قوله لحق من صدقه) ولما عطف الاستلحق من صدقه وهذا مستثنى من صدق وان
 كل اثنين ادعى على شخص شيئا فزاد احدهما له بحلف لا شرح حر اه شوري (قوله فان لم يصدق واحدا
 منهما المالح) اعترض هذا بان استلحق البالغ بغيره صدقه وهذا لم يصدق ورجع بما أتى من أن قول القائف
 حكم فثبوت النسب له ليس من قبيل الاستلحق حتى يحتاج للتصديق اه شرح حر (قوله فان لم يصدق

واحدانهما) عبارة شرح مدر قولهم صدق واحدانهما بان سكت عرض الخ انتهت بوقى مالى كذبهما
 ونقضه انه لا يرض على القائل وهو ظاهر كقولنا صدق واحد فكذب حيث لا يثبت الا بنبطتهما كما تقدم في
 كلام المنصف لكن عبارة ج فان صدقتهما اولم يصدق واحدانهما كان سكت انتهت وهي تشمل التأكيد
 واستشكاله ان شبهة اه سم عليه اه عش على مدر (قوله عرض على القائل) بوقى مالى صدق واحد وهو لا يتم
 الاخرية هل يصل بالتصديق والابينة فظهر والاقرب الثاني اه عش (قوله كذا يثبت كذا بالاعتناء)
 عبارة هناك فاذا دعاه الى اثبات وان لم يتفق اسلاما حربه بمجهاولا والعمو طوائف ما وامسكن كونه من
 كل منهما عرض عليه أى على القائل فخطئ من ألحقه به منهما انتهت بانتصار قوله وسباني في القبطا عبارة
 هناك ولو استحق فهو صغير رجل لحقه وانما قدم بيته فبني قسبى استحقاقا فثبت فان عدم أو تغير أو تغاير
 عنهما أو ألحق بهما التسبب به كماله لمن جعل طبعه اليه (قوله فرع لو استحق شخص الخ) الظاهر ان على ذلك
 اذا كان حيا ما اذا كان ميتا في المسئلة الاولى فيقطعه اذا ضرر على السيد بغيره في المسئلة الثانية كذا يثبت شيئا
 اجد بن عبد الحق اه شورى ويثبت له هذا التقيد قول الشارح ان كان صغيرا أو مجنون لم يثبت أو يثبت ان
 أقسام غير الاله كالتسبب لالة العبي والمجنون والميت (قوله فرع لو استحق شخص الخ) مراده بهذا الفرع
 شرط وابع في الخلق بالنسبة كتب عش قوله لو استحق ومنه يعلم انه يشترط ان لا يكون عبد
 غيره أو عتقه وهو صغير أو مجنون فيهما وعليه قوله ان كل صغير الخ ايجع لكل من العبد والعتيق كما يؤخذ
 من شرح مدر وصرح به ج اه (قوله لو استحق شخص غيره) اما لو استحق بغيره فان لم يكن كونه
 منه بغيره ولا يثبت عليه وان امكن كونه منه لحقه وعق عليه ان لم يكن معروف التسبب بغيره ولا يثبت عليه ولا
 يلحقه عبارة الروض مع شرحه لو استحق عبده أى عبدا بده ولم يكن لحقه به كان أسن منه لقوله والى
 بأن امكن طوعه بغيره الصغير والمجنون والمصدق وعقو الاثبات التسبب غيره ولا يمكنه فلا يثبت له
 ويستحق عليه ما اخذ به باعتباره بصيرتهما ولا يثبت منه كالأثر منهما انتهت بهذا هو الذى انقضا عليه كلام
 عش على مدر وان كانت عبارات مدر وجج وحواشى المنهج لاقى بهذا التوضيل (قوله بما عطف على حق
 الولاء السيد) أى الثابت سلا في العتيق وبتقدير الاعتاق في القن اه عش على مدر (قوله على حق الولاء
 السيد) أى على ثمرته وهي الارثه والا فالولاء لا يوثق (قوله ولا لطفه من صدقة) وبقى العبد على رتبه
 لا منافاة بين الرق والتسبب لكن لو عتق قدم حصبة التسبب على حصبة الولاء في الارث اه حل (قوله وأنته)
 أى بان أثر وطئها أو ثبت بيته اه عش (قوله أو عطف به في ملكى) أى أو استوفى له فيه في ملكى
 أو دعه ملكى وهذا لو لم يسلوه في ملكى من تشرى من وكان الولاء من سنة قطعا مثلا ولو قال هذا لولدى من
 أعتق من زنا لم يثبت قوله من زنا على المقتد اه زى (قوله لا تقطاع الاحتمال) أى المذكور قلنا في احتمال
 كونه لارها وقد أجابه لم يصح عبارة فثبت في الدين ثم استرها ولتنا بالضعيف انهم اصرم بولادته تادروا في
 الملكة لا بد من انتفاء احتمال كونها علقته في زمن النكابة لان الجمل فيها لا يثبت الاستلاد عبارة شيئا
 لان الجمل فيها لا يثبت اه حل (قوله كذا الخ) أى وان لم يقل من أى أو من أى أو من أى أو من أى أو من
 لا بد من ذلك اه حل ومقتضاه انه لو قال هذا أى من أى ان الاستحقاق صحيح وله على المقتد الاثنى
 والا وهو عند الشارح لا يصح لان الحق به في هذا الموضع والمرأة لا رجل (قوله كذا الخ أى) وكذا أى
 فيما اذا كان الجسد معلوما ولا يجهل ولا أراد الحق أى بعبده كما يعلم من عبارة عش فيما يأتى (قوله شرط
 فيه مع ماضى) أى من الامكان وتصديق المستحق ان كان أهلا وعدم كونه متعابلا من فرائض كالحج
 وعدم كونه عبدا أو عتقه الغير المستحق وهو أى العبد أو العتيق صغير أو مجنون فالجسد ان الذى سر

واحدانهما أو صدقهما
 عرض على القائل كسباني
 قيل كذا بالاعتناء خرج
 بالاهل غيره وسباني في القبطا
 (فرع) لو استحق
 شخص بغيره أو عتقه لم
 يلحقه ان كان صغيرا أو مجنونا
 بما عطف على حق الولاء السيد
 والاحقة ان صدقه (وأنته)
 ان كانت فرسانه أو زوج
 (فرانها له احب) أى
 المهرش وإن لم يستحقه
 بغير المهرين المصلى اليه
 عليه وسباني قال والارث لارث
 (والقن قال هذا لارثى ولو
 سر قوله ولادته في ملكى) ثبت
 (شبهه) بشرطه لا يلاذ منها
 لاحتمال انه احبها بنكاح
 أو شبهة ثم ملكها (أو) قال
 هذا لارثى (وطئ به في
 ملكى) ثبت أى التسبب
 والارث لا تقطع الاحتمال
 (وان الحقة) أى التسبب
 (بغيره) بمن تدعى التسبب
 منه اليه (كذا الخ أى) وجى
 شرط فيه (مع ماضى) أى
 الملق به رجلا من مزاباني
 كلاب

أر بعشر شرط عليه الامران الرابع هناك يحصل ان لا يكون المستلق عبدا أو عتية الغير المستلق وهنا يقال
ان لا يكون عبدا أو عتية الغير الملق به اه كالموظاهر (قوله والجدة) أى وان كان الاب حيا حيث تأمه
مات من الاول كالأبى اه برماوى (قوله بخلاف المرأة الخ) هذا تبع فيه الاستنوى التابع في ذلك لان
الامان والعرفان قد ذكر في الخادم ان مما يرد عليهم قول الاصحاب لابد من موافقة جميع الورثة قال في الزوارة
وبشرط موافقة الزوج والزوجة اه وصورة ذلك في الزوج ان تزوج امرأة وتختلف ابنا وزوجا في قول الابن
هذا أنشئ من أبي فلا بد من موافقة الزوج وهذا الخلاف بالمرأة قال شيخنا وقرى الوالدين استطلق الوارث لها وبين
عدم استحقاقها بان إقامة البينة تشهد عليها بخلاف الوارث لاسباب اذ ان رضى في النسب اه حل (قوله كما
سبأني) أى في كتاب القسط وبصورة المتن هناك ولو استلق نحو من رجل حلقه قال في الشارح اما المرأة اذا
استلقت فلا بد لها من خطبة كانت أولا فذلكها إمامة البينة على ولادتها بالاشهاد بخلاف الرجل اه وبؤخذ
من التمسيل بقوله اذ تكتبها الخ ان محل امتناع استلحاقها النسب اذا استلقت ابنا اذ هو الذي يكتبها البينة على
ولادته وانما يصح ان تستلق لها أبا كما تقدم ان استلق الاب من الخلق بالتفصيل لانها لا تكتبها إمامة البينة
على ولادته لها فخص ان المرأة يصح ان تلقى النسب بنفسها ان كان أبوها يصح ان كان بنته (قوله فلاولى
استلحاق وارثها) فإذا ماتت امرأة تخطفت ابنا وقال الابن لشخص هذا أنشئ من أبي لم يقبل على كلامه
والمتقدم صحة استلحاق وارثها ورقيق بنهار وبين وارثها بانها تكتبها إمامة البينة على الولادة لسهولة ذلك عليها
بخلافه اه زى وحل (قوله لاستحالة ثبوت نسب الاول) الاضافة على معنى اللام أى نسب الاصل أى
نسب غيره اليهود هذه الاله امانفس الدعوى وأخص منها في الكلام صادرة (قوله بلعان وغيره) متعلق
بكل من المادود الفعل أى فيه يوفقه (قوله وكون الملق لا على ما الخ) هذا شرط في الخلق بالغير لا في الخلق
بالتفصيل كالمقتضى منه اه برماوى أى حيث قال بخلاف ما لو أطلق النسب بنفسه (قوله فلاورثين
عليه ولا الخ) عبارة مر نحو آخر عتق الخ اه وبقي ما خلق الرقيق النسب بغيره وهو يعلم من قول المتن
وكونه وارثا ولو لا إمامة بنفسه وتكده يعلم من قول الشارح في صدر البحث من يصح ان يقره تفسيره القائل في قول
المتن أن نسب الخ قال ع ش هناك قوله من يصح ان يقره أى بان كان معلقا التصرف فختاروا اه فاستغاد منه
ان الرقيق لا يصح ان يقره بالنسب ثم رأيت في شرح مر ما يقتضى ان الرقيق يصح ان يلقى النسب بنفسه وليس
عبارة آخر بالغ عاقل ولو سكران ذكر مختار وان كان سقيا كان كافرا نسب ان إمامة بنفسه اشترط لصحة الخ
اه ومثله في شرح ج وعبارة الر وضو شرجه في كتاب القسط يصح ان يلقى العبد النسب بنفسه مسوا صدقة
السبد فيما استلقت أو كذبه فيلانه كالخ في أمر النسب لا يمكن بالوقف عنه بشكاح أو طء شبهة ولا عبرة
بأمر أو السبد بانقطاع الارث منه أو اعتق دليل ان من استلق ابنا له أخ يصح استلحاقه اه ومثله في شرح
مر في كتاب القسط (قوله بأب وأخ) صورته ان يجعل أبووه يعلم جده فيقول له هذا أبى فليطعمه جده فلو
الخلق بالغير لا بخلاف ما تقدم من ان قوله هذا أبى الخاق بالنسب فيه تقرر وعاول بعضهم نمو برهاعا فلو
كان نسبته ناشلا به وأراد الخاق أيم جده لكونه مجهول النسب وقده نظرا أيضا لانه ليس اقرارا بأبيه وكلام
المصنف في اقراره بالاب هو قد يقال بل هو اقرار بالاب ضرورة ان إمامة جده (نوع) كونه أبا هو ومرج
قوله هذا أبى فالصورة الاولى صحيح اه ع ش (قوله لانه لا يمكن ثبوت نسب الخ) فرق مر في شرحه برفق
آخر فقال لانه قادر على استعداده بشكاح أو ملك فلم يرد مواعاة على منعه اه ع ش (قوله لانه لا يمكن ثبوت
نسبه) لعل المراد انه مع جباية لا يمكن ثبوت نسب ابنته ولو لم يقر الاب بالبينة بخلاف نحو الاخ فانه مع جباية
ثبت باقرار أبنائه ونحو ذلك فليجزم اه ج ش هو يرى (قوله يمكن ثبوت نسب من جهة أبنائه) أى اما بان
يكون الجدمه خود ائيدستلحقه واما بان يكون الجدمه ولا فيستلحق ذلك المجهول بان يقول هذا أنشئ من ع ش

والجدة بخلاف المرأة لان
استلحاقها لا يقبل كسبأني
في الاول استلحاق وارثها
وكونه (ميتا) بخلاف الخ
وليجوزها لاستحالة ثبوت
نسب الاصل مع وجوده
بأقرار غيره (وان نفاه) الميت
فيصور إمامة به بعد نفيه
يكلوا استلحقه هو بعد ان نفاه
بلعان أو غيره (وكون المقر
لاولاد عليه) هذا من يادى
فلاو آخر من عليه ولا باب
أو أخ لم يقبل ان يقر من له
الولادة ذلك بخلاف ما لو أطلق
النسب بنفسه كان آخر
بان لانه لا يمكن ثبوت نسب
من علم بقر الاب يستحق والاب
والاخ يمكن ثبوت نسب من
جهته أيم

من التعارض وقيل من عار به إذا جاء ذهب ومنه قول القسطل الحشيف عيار لكثرة ذهابه وبجسده وفي الشرع
 الإباحة للمنافع بشر وطعن موصوفه قال الماوردي حبة المنافع تلورد المستعير ارتدت على هذا دون الأول فيجوز له
 الانتفاع بعد الرد اهـ أقول قال شيخنا حجج شرح الإرشاد كذا قبل وصرح بما يأتي عند قول المصنف عالم به
 لم يتردد بالرد وهو ظاهر فإن قلت صرف الوكيل أن الإباحة لا تتردد بالرد قلت ذلك في الإباحة المختصة وهذه ليست
 كذلك اهـ وكل من مراده بما يأتي عند قول المصنف يعني في الإرشاد ما لم يرد الفرع الآتي من الانسوى فيقال
 فعل ما منعه اهـ سم (قوله وقد تنقض) وفيها لغة ثالثة عار فوزن ناقة اهـ شرح حر (قوله وهي اسم
 للماعز) أي لغة وشرا ولغة فقط أو لغة للماعز وشرا للعقد لكن في شرح الروض ما يفيد أن إطلاقها
 على كل من العقد وما عار لغوي بدليل أنه قال بعد ذلك وصحة حققتها الشرعية بالإباحة لا تنقضاء الخ فراجع عبارته
 وقيل فيها عار كقصة اهـ حل (قوله ولقدما) عبارة شرح حر ولقد المتضمن للإباحة لا تنقضاء مما يحل
 الانتفاع به مع ضاع عنه ليرده انتهت وقد تعلق على الأمر المترتب على ذلك من جواز الانتفاع ما وعد المصنفان
 وهذا ورد المصنف في الانتفاع كما تقدم فظاهر في أول البيع اهـ عـش على حر ولعل مراده بعدم
 الضمان عدم ضمان المنافع التي يستوفى فيها المستعير والأقالين معصية عليه كقولنا ظاهر (قوله من عار إذا
 ذهب الخ) أي لأن الماعز لا ينفق على رباها اهـ شرح حر (قوله وقيل من التعارض الخ) قال في شرح الروض
 وصحة نهشرا بالإباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع ضاع عنه اهـ قال الشيخ في حواشيه فليست بحجة للمانع
 فلا تتردد بالرد فيجوز له الانتفاع بعد التصريح بالرد اهـ حر اهـ شوبرى (قوله وهو التناوب) أي لتناوب المالك
 والمستعير في الانتفاع (قوله بما يستعير له الجيران) كالأجرة والفاش بالهمز ونحو ذلك وأمما عار الجهور ففسره
 بغير ذلك كإن كذا وكل معروف وفي المصباح الماعون اسم جامع لثلاث أليات كالشدر والفاش والقصة
 والماعون أيضا الطاعة (قوله وهي مستحبة) وكانت واجبة في صدر الإسلام ثم نسخت اهـ حل (قوله وقد
 يجب الخ) لم يذكر وإنما قد تباع اهـ سم على حج أقول وقد نصروا الإباحة بالعار من لاجل حجة بالعار
 بوجه اهـ عـش على حر (قوله وقد يجب الخ) فثبت بهذا ذلك بما أوجب نظر فينبغي أن يكون كالمضطر
 اهـ وروايت حر على أنها حيث وجبت أنه أن يأخذ الأجرة ولا يرد به البذل بمجانا كالمضطر وإذا أخذ
 الأجرة فإن عند شروط الأجرة فظاهر يصح في الأجر لا في الفاسد ويجب أن يأخذ المثل ثم قرأه إذا عقد بلفظ الأجر فقال
 كأن ترك كذا شهر أبدهم كان عار به الأجرة تعليقا فقط كذا وكذا كذا كذا ما هو كالأجرة حتى يجوز
 لكل منهما العزل فليصر وأقول لكن كونه عار به الأجرة يتألف من أفي الروض وشرح حيث قالاه (فرع) ولو قال
 أع ترك جاري لتعريف كذا أو دأبني لتعلقها أو على أن تعلقها أو بعشر ندرهم فإجرة لأجرة تعليقا فائدة
 للمتلقي في الأولى ولجبل العلف في الثانية والحد في الثالثة فيجب في الثلاث أسوة المثل بعد القبض مدة الاستئساك
 ولا ضمان العين فإن قدوم ذكر الجراح في الثالثة فمعمولة كإن قال أمر تلنداري شهر من اليوم بعشرة
 دراهم فاعز به فمعمولة أو أجرة محصية فوجهان قال في الأصل مبنين على أن الاعتبار باللفظ أو المعنى قال
 الانسوى وقتئذ تصح الثاني اعتبار المعنى كحججه فيها بدون ذكر المدة اهـ وقد اعتمد حر وهو يقتضي
 أنه الأجرة لا عار به فإن قلت فحصة سنه الجهن على ما ذكر مقتضى تصح لها عار به لأن الضمان اعتمد المدة
 فكيف ادعى أنه فحصة ما ذكر قلت لعله أخذ من قرينة تصحيمه بدون ذكر المدة فإن قلت ما معنى وجوب
 الأجرة في هذه الحالة مع أنها ليست عار به قلت إنما أهمها عار به بحيث لا عرض وأمامه فحصة يتألف باعتبار
 اللفظ لا المعنى اهـ سم (قوله كالأجرة أو الج) وكالأجرة سكن لزم بما كقولنا عيش قرائه ولا ينافي وجوب
 الأجرة فذان المالك لا يجب عليه فحصة وإن كان فيه إضافة مال لتمامه بالترك هنا وهو غير مختص لأن عدم الوجوب
 عليه لا ينافي وجوب أسعافه إذا أراح حفظه كالمالك لا يوجب الاستدعاء إن تدين وإن جاز للمالك الأعراض عنه على

وقد تنقض وهي اسم لما
 يعار له فظاهر من عار إذا ذهب
 وجاء بسرعة وقيل من التعارض
 وهو التناوب والأصل فيها
 قبيل الإجماع قوله تعالى
 وتمعن الماعون فصره
 جمهور المفسرين بما يستعيره
 الجيران بعضهم من بعض
 وخبر المصنفين أنه صلى الله
 عليه وسلم استعار فرسان
 أبي طلحة فركبه والحاجة
 فأنقصة الجاهلي مستحبة
 وقد يجب كالأجرة والتوب

الثاني وهذا ظاهر وان فهم بعض الطلبة المناقاة اه سم على اه عش على مر (قوله ادع حس
 او برد) أى وخلف ضررا منه جامع وجوب الاجرة ان كل له أجره هل وان لم يقصد بل أوديت عقد بذلك
 وفيه ان هذا ليس باجرة محررة وكذا اعجب اعادة كل ما فيه اجابة منه بحتمه وكذا اعادة تسكن فيجزم كقول
 يخشى موته اه حل (قوله كلسا تيان) أى الحرمة والمكرهة الاولى: تأتي في شرح قول المتن في المعار
 انتفاعا مع صاحبها والثانية تأتي في قول المتن وتكره استعاره واعادة نفع أصله لخدمته وكذا في سلب الخ (قوله وحده
 تبرع) أى ناجز فيخرج الضمير من كان يصح تبرعه بملوئية اه شرح مر وقوله ويجوز رصفه نعم لو أعار
 لمجور والسفينة لنفسه فقال الماوردى يجوز اذا كان عليه ليس مقصودا في كسبه لاستغنائها عنه بحاله وقوله وقطس
 نعم لو لم يكن في اعارته الغش الغش في تعطيل الغداء عليها كاعادة الدار وما لا يجب كإياله الاستوى الجواز اذا لم
 تكن المنفعة تقابل بالجرة والا فبفتح وهذا هو المعتمد اه رماوى (قوله فلا تصح من مكره) أى بغير حق اماله بما
 لو أكرهه اعارته واجبة فصح اه حج (قوله وملكه المنفعة) أى بالحق الشامل للاختصاص فيعبر عن موقوف
 عليه الموقوف باذن الناظر ودومى له بالمنفعة ولو مدت ولا يصح من أوصى له ان يستمتع أو مدته بحاله لانه باحة
 فيها وجه صحيح في الثانية مع امارته ونصم اعادة كلب السيد ونحوه واعادة أخصيه وهادى ولونشور ونصم
 اعاره النفس لخلوته ولو لم ير أهل شرطها وان لم يملك المستعير فيها له شيئا ولو نزع في الصنيع المخرى ولو تجاوز
 مطلقا اعارته الامام أموال بيت المال كل في حال طفله وله ان لا يصح ان يشتري منه جسد النفس ولو لعنه
 (نزع) أى في حق في الوقف ان وقف الاثر ان من بيت المال صحيح بحسب اتباع شرطهم فيه على المعتمد حيث
 يعلم دفعهم حاله انوقف اه قل على الجلال (قوله وملكه المنفعة) أى بطريق تلك المنفعة لاختصاصها به كالجسد كـ
 في الأخصيه من جواز اعارته أخصيه أو هدى بشرط مخرج وجه من ملكه موثله اعاره كلب السيد وأبناؤه الصغير
 ويجوزون وسيله كذا كرازان كشي بخاذا كانا من غيرة ما قبل باجرة ولا يضر به لجواز استخدامه في ذلك حيث
 وأطلق الحق بالى حل اعارته لخدمته من يتعلمه نفسه أنس في الصنيع وظاهر ان تعليمه مثل هذه المذ كوران
 على يده فوج يجوز اه شرح مر وكتب عليه عش قوله لجواز استخدامه الخ يؤخذ من ذلك انه ليس
 للادب استخدامه وله فيما يقابل باجرة أو كان يضرموهو ظاهر في الشافعى ينفى خلافة الاول بل هو أولى من
 المعلم وتسلم الاول فينبى للادب اذا استخدم من ذكر ان يجب أحرفه لمدة استخدامه ثم ملكها له بما يجب
 عليه ثم يصر فيها عليه فيما يحتاجه من نفسه وكسوة وما يعتب به البلوى ان يؤتى انسان يترك أولاد اعفارا
 فتتولى منهم أمرهم بلا وصاية أو كبر الانحوة أو هم لهم من لاو مستخدمون في دوا ما لهم أو لغيرهم
 والقباض وجوب الاجرة على من استخدمهم سواء كان أجنبيا أم تر يبالوا بسقط اخصان قبض الامم أو كبر
 الانحوة وأصبحوا حبا لا وصاية ولا ولاية من التفاضل اه وكتب أيضا قوله لخدمة من يتعلم منهم سواء كان
 ذلك يقابل بالاجرة أم لا وهو ظاهر لان فيه مصلحة لهم ومن ذلك بل أولى الضمير ومعلوم ان يحصل ذلك كله اذا أذن
 له ولله اما اذا لم يبالى له أو لم تكن رتبة على عدم رضائه ذلك أو كان استخدمه بعد اذ راعيه فلا يجوز له ويحق ما يحق
 كثير لان المعلم أمر بعض من يتعلم من تعليم بعض آخر هل يجوز له ذلك لان فيه مصلحة له بل بالعلم الضعة
 بشكرها أم لا لأنه نفع الاثر الاول وينبغي ان يأتى مثل ذلك فيما كان الابن هو المعلم اه وقوله ولا يسقط
 الضمان قبض الامم أنهم معنى هذا العبارة على هذا النسخة رأيت بعض نسخة بقصد الامم الخ لعل معناها
 بقصد هذا تعليمهم أو نحو ذلك لعل (قوله لان الاعارة انما ردا الخ) أخذت من الادعى استئجار اعارته أو سرق
 مسكنه فما قدر استور باط ملكك لا انتفاع به لا بالمنفعة لعل مراد ان ذلك لا يجرى عليه حقيقة فان أراد
 حرمه فحينئذ يجب ان ينسب التوافق على شئ لم تكن في زمنه عاقبة لم يقتنع ذلك اه شرح مر (قوله وهو
 بان) أى المستعير الاول على اعلانه من صنف لغيره أى أنه لا انتفاع به من قبله وقوله ان لم يسم فاعله يعود

لدهم حوا وردد وقد تحرم
 كاعارة الامة من أجنبي وقد
 ذكره كاعارة العبد المسلم من
 كافر كلسا تيان (أو كالم)
 أربعة (مستعير ومعار وصفة
 ومعر ورش فبما) مر (في
 مقرض) من اختيار وهو من
 زائد وحده يتبرع لان
 الاعارة تبرع باباحة المنفعة
 فلا تصح من مكره وصي
 ويجوزون ومكاتب بغير اذن
 سنده ويجوز رصفه وطلس
 (وملكه المنفعة) وان لم يكن
 مالكها لعم لان الاعارة انما
 ترد على المنفعة دون المعين
 (كسكتة لستعير) لانه غير
 مالك للمنفعة وانما أيجبه
 الانتفاع فلا يملك مثل الاجارة
 كان الضيف لا يسم لغيره
 ما قدم له فان أعاره ان
 المالك هو هو بل على
 اعارة ان لم يسم الثاني

على المالك ما كان سمي شخصاً كزيد فالمستعير الأول ليس باقياً فليس له الانتفاع وليست من ضمانه اه شخيصاً
وعبر شرح الروض قال المارودي ثم ان لم يسم المالك من عبارته فالأول على عاربه وهو الميراث في الميراث والضماني
بقي عليه الرجوع فيهما وان رده المالك في طلبه يرى وان سمي له انعكست هذه الاحكام انتهت قوله وشرط في
المستعير الخ قال في المطلب هو اى المستعير كل من أخذ عبداً باذن من هو يسده ليقض فيه الغرض نفسه انتفاعاً
غير مستحق فتناول غير المال ككتاب الصيد وخرج الغضب ودخل الاستعارة من الغاصب وان كانت فاسدة
فان مراد المستعير الذي ضمن وخرج المستأمر والوكيل والرائض لكن يرد عليه ما لو قال اجعل متاعى على
دايتك ففعل فانه عاربه متع انتفاعه الاخذ اه شوري وقوله ودخل الاستعارة من الغاصب غير ظاهر لما تقدم
ان شرط الميراث ملكه المنفعة تأمل (قوله تعين) سكنت من هذا في الميراث وقضته له لا بشرط فسه التعيين كالعار
فلو قال لثنتين ليعرفي أحداً كما كذا فذهبه من غير لفظ مع وجبه فيمكن ان يفرق بينهما وبين المستعير بان
الرفع من واحد منهما ما رتباً بتلاف منفعة متاعه ويحتمل انه كالمستعير فلا يصح الاقرب الاول اه عرش قوله
فلا يصح غير تعين فلو بسط باطلمن يحلن عليه يمكن عاربه بل مجرد اباحة اه شرح مر (قوله ولا لجهة)
ليرفع في هذا الكتاب ابراج البهجة بهذا التيد الا هنا اه شينا (قوله ولا لجهة) ويجنون اه (قوله) ولو أرسل
بائع صبياً للمستعير له شيئاً لم يصح فلا تخلف فيه بدأ وألقه له بضمنه هو ولا مرسله كذا في الجواهر اى لا يملك بدخل
في يد غيره فشره في قوله أو ألقه والنظر واضح اذا الاعارة عن علم ان رسول لا تقتضي تسليسه على الاتاف
فليحصل ذلك اى عدم الضمان على ما اذا لم يرسل اه عرش وكتب عليه سم قوله فليحصل ذلك الخ
أقول فيه نظر اه صالان الاعارة لا تقتضي تسليط المستعير على الاتاف اى دفعه فيه لاني التلغ غايه الامر
ان لا تقتضي التسليمه بالاستعمال المأذون فيه اه عرش على مر (قوله وسفاه) الراجح مقتضى قولهم ان
السفاهة ما سأل في قبول الهبة اه حل (قوله الا بقبولهم) المحصر بالنسبة لغيره والمجنون صحيح وبالنسبة
لغيره فليس بغيره لغيره في شرح الروض من الاستوى من ههنا من السفاهة نفسه فلا يتوقف على قبول
وليته تأمل وجرى عليه الشهاد الى اه شوري (قوله كان استعارة من مستأجر) اى ابارة هبة
والهبة تكون استعارة من مستأجر ابارة فاسدة كما يأتى أو من المالك تأمل (قوله ولا ابارة الخ) اى حيث كان
مثله أو دونه ولم يتم فربته على تخصيصه بذلك دون غيره والظاهر انه لا ضمان عليه اه حل وقوله على
تخصيصه اى المستعير بذلك اى بان يستوفى المنفعة بنفسه (قوله من يستوفى المنفعة) كل من ركب مثله أو دونه
لما تحدى به استعارة المالك كروب قال في المطلب كذا زوجته ونادى له الرجوع الانتفاع اليه ايضاً اه شرح
مر وكتب عليه عرش قوله مثله أو دونه اى ما لم يكن عدواً للمعير فيما يظهر اه مر اه سمي في قوله
لرجوع الانتفاع اليه يؤخذ منه ان يحصل جواز ذلك فيما لو أركب زوجته أو خادمه لفضاعه صالحه اما لو أركبها
لما لا تؤذ منفعته اليه كان أركب زوجته لسفرها لمحتل بالبيع اه (قوله وشرط في المعارة انتفاعه) اى ولو
ما لا يحس ضمير ان كانت العارية مطلقة أو مؤقتة زمن يمكن الانتفاع به فيه اه حل (قوله بان يستفيد
المستعير منفعته) اى ولو تافهة كعارضة التدبيرين به أو لضرب على صورته اه حل (قوله لا يأخذ غيرها)
ونسلمها اعلم ان المرو والتمس والعمرا والخير في اعارة الاول للكتابة مأخوذة بالاباحة وأما العين للمارة فتقتضى مستأجرة
ليتوصل بها الى أخذ هذه الاضمان منها في الجملة قال المستفاد من العين في هذه الصورة منفعة ايضاً وهي التوصل
الى أخذ الاضمان بالاباحة اه شينا وحقق الاشعري فقال ان المرو والنسل ليس مستفاداً بالعارية بل
بالاباحة والمستعاري الشان لثمنه وهي التوصل لما يبيع وكذا الباقى اه شرح مر وكتب عليه عرش
قوله وحقق الاشعري الخ يعني ان تكون غرة الخلاف ان التنازل بالاباحة بقول مالك كمال كرامى ولا يجوز
نقله لغيره كما قاله فحين اباح غرة يستأنه لغيره لا يجوز نقله والقاتل بالملك يقول يجوز له ذلك اه وفي ذلك

(و) شرط (في المستعير تعين
واطلاق تصرف) وهما من
زاد في فلا تصح لغيره من
كان قال امرت أحد كذا ولا
لهبة ولا لجهة ويجنون
وصفها لا يصدق ولم يسم اذا لم
تكن العارية منفعته كان
استعارة من مستأجر (قوله)
اى المستعير (انابه) من
يستوفى له المنفعة لان
الانتفاع واجب اليه
(و) شرط (في المعارة انتفاع)
به بان يستفيد المستعير
منه وهو الاكثر اوصينا
منه كالواستعارة مشلا
ليأخذ غيرها ونسألها أو شجرة
ليأخذ غيرها فلا يمارى لا ينفع
به كجار من (مباح)

وحافظ الجارية بأنهم معاوضة والغرض لا يحتمل فيها له سئل (قوله استعاره وأعاره) فاعرف أصله هذا مصور
 بما إذا كان الأصل وفيما فكر لما لك أعاره لغرضه ويكره لغيره استعارته فلا يشاق قول الشارع بعد وكذا
 لا تكره أعاره الأصل نفسه الخ اه زى أو يجعل الأول على ما إذا كان هناك عقد فكريه من الأصل والغرض
 وما ياق على ما إذا لم تكن صيغة وفعل الأصل في طلب من الغرض فلا يكره اه برماوى (قوله لخدمة) أى
 وإن لم توجد خدمة اه عش فالألام لتعليل أى متى كان المقصد بالاستعارة أو الأعاره لخدمة كانتا
 مكر وهتين وجدت الخدمة أم لا وأخذ الشارع حقيقته هذا بقوله فإن قصد بالاستعارة أصله الخ لكن المخرى غير واف
 بحكم الأعاره وحكمها بحكم الاستعارة كفى عبارة الخ انتهى (قوله واستعاره وأعاره) كافر مسلما الظاهر
 من هذه العبارة أنهم هم مصدران مضاعفان للفاعل فيقتضى أن الكافر يكره له أن يعير العبد المسلم ولو لم يجر
 محل تقارروا بأجاب بعضهم بأنه بالنسبة للاستعارة مضاف للفاعل والنسبة للأعاره مضاف للمفعول ومسلما مفعول
 ثان وعليه فلا يقتضى ما ذكر اه شوى فهو بالنسبة للاستعارة مضاف للفاعل أى يكره أن يستعير الكافر
 مسلما بالنسبة للأعاره مضاف للمفعول أى يكره أن يعير المسلم الكافر مسلما أو المراءى للفاعل الثالث
 والمفعول الثانى للعار اه فكانه قال يكره للكافر أن يكون مستعيرا أو يكره لغيره أن يعيره (قوله وكافر مسلما)
 هذا بخلاف حوز خدمة المسلم للكافر لأن المتبادر من الأعاره أن يستقدمه فمما يرد به سواء كان فيه مباشرة
 لخدمة كصداقه على يده وتقديمه فعمل له أو لغير ذلك كإرساله في حوائجه وتقدم في البيع عند الكلام على
 قول المصنف وشرط العاقد الشدخ انه يجوز أعاره المسلم للكافر وعليه يفرق بين الأعاره والعارة بأن الأذلال
 ولا يمكن من استخدامه وهو يتصور خدمة المسلم للكافر وعليه يفرق بين الأعاره والعارة بأن الأذلال
 في الأجاره أقوى منه في العارة بل لازوما لا يمكن من بقائه عليه في الأجاره ويجعل تحتها في العارة لا احتمال
 التخلص منه في كل وقت رجوع العاصر لكن يرد على هذا أن في مجرى خدمة المسلم للكافر تعظيما له وهو حرام
 وقد يقال لا يلزم من حوز الأعاره جعله تحت خدمته بل يجوز أن يعيره مسلم باذن من المالك أو يستئيب
 مسلما في استخدامه فيما يعود منفعته عليه فليأمل ذلك كما هو ليراجع وفي عبارة الخ ما يصريح بمجرى خدمته
 حيث قال لو علم في المذهب عدم الجواز بأنه لا يجوز أن يتقدمه وقوله عدم الجواز أى للعارة اه عش على مز
 وفي قول على الجلال وأهله أن الخلاف في الكراهة أو التامر هو بالنسبة للعقد أو لخدمة المسلم للكافر فحرام
 مطلقا سواء عقد أو بغير عقد كما صرحوا به في باب الجزية اه (قوله فلا كراهة) أى في الاستعارة وكذا في
 الأعاره إن علم المهر ذلك والظاهر كراهة ما ذكره خدمته وإن لم توجد وعندها المقصد الترفيه وإن لم يوجد حوز
 اه حل (قوله ولا استعارة نفعه يا يمنة) واليه ذهب شيخنا كحل لكن قرر شيخنا زى كراهة الاستعارة
 أخذ من قول شرح الروض ما أعاره الوالد نفسه لولده فليست مكر وهتون لكن فيها عات على مكره وهو
 مصرح بأن الاستعارة مكر وهتسره اه حل وعبارة زى قوله ولا استعارة نفعه يا يمنة هذا
 بخلافه لذكره في شرح الروض وعبارته في شرح الروض وبأنها لك كراهة في جانب الولد لكن الولد قد تعد
 لغيره اه وحاصله أن الأصل لو أعاره نفسه لغيره لا كراهة فيه وإن كان في عاتية على مكر وهوى استعارته
 يا يمنة (قوله يا به) أى بالأصل وقوله منه أى من الأصل ومصدره هذا الأصل حوزا واستعاره نفعه من نفسه
 اه شيخنا (قوله وشرط في الصيغة لفظ الخ) قال في العباب لم لو ألبس عاريا أو غرس لضيف فرائضا
 عليه أو كل هذه تطوع من ظرفها وحزبه العادة صارت لا قبل الشرع عى أكله اه أى فبنتى ذلك
 من اشتراط لفظ من أحدهم لكن قال مر في المسئلةين الأولتين انه مفرع على ضعف وهو عدم
 اشتراط لفظ من أحد الجانبين والصحيح الاشتراط فانه قد ان ذلك باحثة لأعاريه اه وتقتضى بذلك العارية
 ليست باحثة ولتمت تبارك وفي ذلك اختلاف ثم قال في العباب ومن أركب دابة متعلقة على ثلثت منها

(استعاره وأعاره) فاعرف أصله
 لخدمة (قوله استعاره وأعاره) فاعرف
 مسلما صيانة لهما من الأذلال
 والأولى مسح ذكر كراهة
 الاستعارة في الثانية من
 زيادته فإن قصد بالاستعارة
 أصله لخدمة ترفيه فلا
 كراهة قبل يسحب كراهة
 القاضي أو الطلب وتفسيره
 وكذا لا تكره أعاره الأصل
 نفسه لغيره ولا باستعارة
 نفعه يا يمنة (وشرط في)
 الصيغة

وان اركب الدابة أو السفينة مع نفسه ضمن صفها اه (فرع) * قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لو اشتري شياً في طرف فهو عار به ومنه كوز السقاء اذا كان الشرب بالمقابل وكذلك الوعاء هذه في الطرف يكون الطرف عار به عند استعمال الاكل نفسه ان حوت العادة بذلك فانه يجوز به هذا الشرط اه (فرع) * واؤذن المسالك للوديع في ليس الثوب المودع مع عار به بعد علبه اه عاب اه سم (قوله لفظ بشعر الخ) يستثنى من اشتراط اللفظ ما اذا اشترى شيئاً له في طرف فالطرف معارف الاصم ومالو كل المهدى اليه الهدية في طرفها فانه يجوز ان حوت العادة على كل ما منه كاه كل الطعام في القصة المبعوث فيها وهو معارف ضمنه بحكم العارية لان كان الهدية عوض وجوز العادة بالا كل منه فلا يضمن بحكم الاجرة الفاسدة وان لم يجر العادة بما ذكر ضمنه في الصورتين بحكم القصب اه سئل وبعبارة شرح مر وكان كل الهدية من طرفها المتداد كلها منه وقبل اكلها هو امانة انتهت وكتب عليه عرش قوله وقبل اكلها هو امانة وكذا ان كانت بعوض اه سم قال سم عليه استشكل عسسته طرف المبيع وقرق في شرح الرضاي انه لما اعتد الاكل من طرف الهدية قد ران عوضها مقابل لهما مع منفعة طرفها فخلط في المبيع فكان عار بقبه على الاصل وبعبارة الشارح في شرح الارشاد وانما اذا لم تكن الهدية تطوعا بان كان لها عوض فان اعتد الاكل منه لم يضمن له بل منه أجره بحكم الاجرة الفاسدة والا يضمنه بحكم القصب ثم قال وحيث قلنا بضمه توقف على استعماله والا كان اماناً فلو كان بلا عوض لم يصرح به الرافعي اه وهو حاصل ما في الروض وشرح مخرج البهجة وغيرهاتها لحاصل ان الطرف امانة قبل الاستعمال مطلقاً ومضروب بالاستعمال الغير المعتاد مطلقاً عار به بلا استعمال المعتاد ان لم يكن عوض والا فوجز جارية فله اه ويؤخذ من هذا حكم ما يقع كثير ان من يريد الشراء يدفع طرفه في يات من ثياب منه وهو ان كان التالف قبل وضع المبيع فيه فلا ضمان لانه امانة وان كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه لانه عار بقبه فانه يشترط كبر (قوله كابر تان) أي أو أعتك من غته أو خدمته لتتغير به أو احتك من غته وظاهر كلامه كونه ان هذه الصبغ صرحت على كفاية العارية اه حل (قوله مع لفظ الاخر اونه) كل راجع لكل فليس على التوزيع فان لم يحصل قبل ولا لفظ بان فرض فانه لكل من جلس عليه أي قصد ذلك من غير ان يصرح به فهو اباحة والا كان اعارة فله كذا والفرض فيه شيئاً من غير ان يقول له اجلس عليه وفي قول على الحلال فعلم انه لا يشترط الغرض في القول والمعتد ان التعذر به بالرد يكون العارية من اباحة من حيث جواز الانتفاع ولذلك صحب بلفظ اباحة انتهى (فرع) * لو قال احمل متاعى على دابته فقل هو عار به او اعطى متاعاً لا حله على دابته فهو ودعة واستشكل الفرق بينهما لان غايته ان يقدم فيه القول على الاحتياج وقد يقال ان المحكوم عليه بالوديعة في الثانية هو المحمول وان الدابة معارة كالأولى وحيث هذا فالتاع امانة فبها الدابة معارة فبها لا تخاف (قوله وان تأخر أحد ههما) أي لفظ الاخر اونه وقوله من الاخرى الطرف الذي وقع هو جوابه (قوله نظرا الى المعنى) وهو وجود العوض اه شرح مر (قوله ولا تضمن العين الخ) وانما ههنا ان الملقب مضمون على صاحب الدابة لعدم التبرع به فتأمل اه سم أي يضمن ما لا يملكه الا يستعير الشيء على ما به لعدم التبرع به أي لعدم تبرع المصير بالعارية لانها في حقاها الانتفاع بها اه (قوله ولا تضمن العين) قال المتوفى اذا قال للسقاء استق فتناوله الكوز فوقع من يده فانكسر قبل ان يشرب الماء فان كان قد طلب ان يشربه يبرع عرض فلما غير مضمون عليه لانه حصل في يده بحكم الاباحة والكوز مضمون عليه لانه عار به بعد اماناً اذا شرط عوضاً فلما لم يصرح عليه بالشراء الفاسد والكوز غير مضمون لانه مبعوض بالاجرة الفاسدة وان اطلق فلا طلاق يقتضي البديل بل بان العرف به قال فان

لفظ بشعر بالاذن في الانتفاع
كما عرنا او بطله كما عرف
مع لفظ الاخر اونه وان
تأخر أحد ههما عن الاخر
فكأن الاباحة وفي معنى
اللفظ عامر في الضمان (و)
قوله (اعرتك) أي فرسي
مستل (لانه) بعلتك (أو)
لتعير في رسل جارية لا اعارة
انما الى المعنى (فله) (سنة)
بله الله للدق والعوض فحجب
فيها أجر المثل بعد القبض
ومضى زمن ثلثه احرق ولا
نضمن العين كما علم ذلك من
كتاب الاجارة

انكسر الكوز بعد الشرب فان لم يكن قد شرط العرض فالكوز مضمون والماء غير مضمون وان كان قد شرط
 العرض لم يضمن الكوز ولا بقية الماء الفاضل في الكوز لان المأذون على سبيل العرض القدر الذي شره
 دون الباقي فذكر الباقي أمانة في يده اه ابن العاد في أحكام الأواني والظروف وما فيها من المظروف
 (شرح) لو دفع كوزا لرجل يبيع زبانا لصبه فيها فصبه فيها ووضعه في المزان ليريه فانقطع الجبل
 وانكسرت ضمنها وان تلفت قبل صدمه لم يضمنها اه عباد اه شوي (قوله ولا تضمن الدين) أي أما
 العلف فمضمون على صاحب الدابة لعدم التبرع به اه براموي (قوله وقضية التعليل الخ) نظريه حج بان
 العرض شأن معلوم وهو قيمة العلف ويجهل وهو فعله الذي هو تقديم العلف والمجهول اذا انضم الى المعلوم
 صيرجه مجهولا ودين هذه غنفة الحاجة ولا يحتاج الى تصرح بالتبرع به اه حل (قوله من الاذن)
 ليس شيئا يدل أو يفسد مع وجعل على اتصال المدة بالعقد كما هو ظاهر اه شوي (قوله ومؤذونه
 على مستجير) لو ردها الى الاصطبل لم يضمن من الضمان خلا فلا يضمن اه سم ولا يرا الا ردها الى المالك أو
 وكيله دون نحو ولده أو زوجته فيضمنه وهو طريق اه شرح مر (قوله ومؤذونه على مستجير)
 وهو بان على كونه عاربه حتى بعد انتهاء الاستعمال المأذون به فلو استعار دابة لمال متاع معين فوضعه عنها
 ور بطها في الخان مثلا الى ابن ردها الى مالكها انما يتبرع بها اه عيش على مر تألي في الرضعة والرد
 المبرى من الضمان أن يسلّم الأمان له أو وكيله في ذلك فلو ردها الى المالك لا يضمن له الاضطرار والتوب بخلاف البيت الذي
 أخذ منه يبرأ ولو لم يجد المغير فسلمه الى زوجته أو ولده أو أرسلها الى المري وضاعت فاعلم ان شاء من المستجير أو
 التمس منه والقرار عليه اه زى (قوله فالمؤنة عليه) أي على المالك كالورد عليه المكسرى فهو مؤنة مؤنة له عليه ومن
 ثم كان لا فرق بين بعدد او المستجير من داره من عدمه ولا يرا الا ردها الى المالك أو وكيله دون ولده أو زوجته
 ولو استعارها لغيره كإفرك مع مالكها ضمن نصفها فقط ويجب الرد فورا على المستجير عند طلبه من أمونه
 أو عند الحجر عليه فيرد له أو وليه فان أخر بعد علمه وعكس من الرد ضمنه مع الجرم مؤنة الرد اه حل
 (قوله فانزم المالك) وسواء كانت العاربه مضمومة أم غاصدة فإن أنفق المستجير لم يرجع الا بالذن الحكم أو شاهد
 بنبه الرجوع عند فقد اه شرح مر (قوله لان من حقوق المالك) يؤذنه ان أسرة المدة أو من يسوقها
 على المستجير دون المغير لانه المذكورة اه عيش ولا يضمن مؤن الرد (قوله لا يستعمل مأذون فيه)
 كسوقها في برحاله سيرها وقياسه كما قاله الغزالي ان عتوره حال الاستعمال كذلك هو ظاهر من عدم الفرق
 بين ان يعرف ذلك من طبعها أو لا والاوجه وهو المعتقد فيسده بما اذا لم يكن العتور بما أن في حله عليها ويحمله
 اذا لم يتولد من شدة قازعها لولا الفحصان لتقصيره وكان جسي الرقيق أو صالت الدابة فقتل لا دفع ولو من
 مالكها فاقترع قتل المالك فتم المقتضوب اذا صال عليه فقصده فقط اه شرح مر وكتب عليه عيش
 قوله كسوقها ومن قال تلف بغير الاستعمال المأذون فيه كإشهره قوله بعد الاوجه فتبين ذلك الخ انما كان
 ذلك من الغيرة لانه تلف بالاستعمال لا به وكتب أيضا قوله كسوقها في برحاله سيرها ومنه الاستعمال
 في حاقبة فقط في برحاله سيرها لانه تلف بالاستعمال المأذون فيه بغيره لانه اه (قوله ضمنه) ولا يشترط
 في ضمان المستجير كون الدين في يده بل يضمن ولو كانت بيد المالك كخسر حبه الاصحاح ولو خسر شخص
 رجلا ودابته تلفت الدابة في يد صاحبها لم يضمنها المستجير لانها في يد صاحبها ولو اختلفا في حصول التلف
 بالاستعمال المأذون فمأذون الاصطبل المستجير بينهما كما أفتى به الواحدا فانه تعالى لعسر اتمام البينة عليه ولان
 الاصل برأئته من خلاف الماعز في الدال باليقين من تصديق المبر اه شرح مر وكتب عليه عيش
 قوله ولو كانت بيد المالك فتدوم هذه العبارة انه يضمنها قبل قبضه اياها وظهر انه لا معنى لان العاربه
 لا تبيد بل نحو البيع المصم أو التماسه انه لا ضمان فيه على المشتري قبل القبض بل ليس لثاني تضمن فيه

وقضية التعليل انه لو مال
 أصرت له شهر من الاذن
 لتعطل كل يوم بدفعه أو
 لتعريفه من هذا شهر من
 الاذن كان عبارة صحيحة
 (ومؤذونه) أي الماعز (على
 مستجير) من مالك أو من نحو
 مكران ردها فان رده على
 المالك فأنقذه عليه كالورد
 عليه المكسرى ونحو مؤذونه
 مؤنة فانزم المالك لانها من
 حقوق المالك بخلاف القاضي
 فقال انها على المستجير (فان
 تلف) كله أو بعضه عند
 المستجير (لا يستعمل
 مأذون) فيه ولو بلا تصدير

لا يني ولا يفرس لان ضررها أكثر (و) المستعير (لبناء لا يفرس وعكسه) أي والمستعير افرس لا يني لاختلاف جنس الضرر واذ ضرر البناء في ظاهر الأرض كدور ضرر (٤٦٠) الفراس في باطنها أكثر لانتشاره وقوة (وان أطلق الراعي) أي الاذن فيها ووجهه فيها (صم)

عقد الاعارة (وزر ع)

المستعير (ماشاء اللطائف)

اللفظ عال الشبان في الاولى

ولو قيل لا يزرع الا اقل الانواع

ضرر المكان مسددا وقال

الاذرع و زرع ما اعتيد

زرعه هناك ولو نادرا ومتع

الباشي بحث الشيخين بان

الطائف انما يتناول على الاقل

اذا كان بحيث لو مرع

به لعم وهنالس كذلك

لا لانه لا وقع على حد اقل

الا انواع ضرر فيؤدي الى

الزراع والعود تصان عن

ذلك (لان) أطلق (اعارة)

شيئ (متندجة) كرض

تصلح للزراعة وغيره فلا

يصح العقد (بل بعين) جهة

المنفعة من زرع وغيره (أو)

بعدم) الانتفاع كقول

انتفع به كيف شئت أو افعل

به ما بدا لك وينتفع في الشق

الثاني وهو من زرع في عا

شاة على الاجازة وقيل عا

هو الصادقة به بجزء من

المقرى فان لم تصلح الاجلحة

واحدة كسباط لا يصلح الا

للفرس لاحتياج في اعارته الى

تعيين جهة المنفعة وتعبير

بما ذكر اوله من تعبيرة عا

فصكر (ب) (تعبيرة) لو

استعار لينة أو للفراس

لم يكن له ذلك الامر واحدة

فلو قلتم لبناء أو فرسه لم يكن

اذا تحققت ذلك دون ما ذكره ويكتب له كذا ورد بان تجبه له انما هي عند الشك في اللفظ لا الحكم والذي بعده
ان المألول غير المصنف لا يصلح مبيعا مطلقا لان طرفيها ملكه وانه يجب اصلاح المصنف لكن ان لم ينص
خطا له وانه وان اوقف يجب اصلاحه ان يتقن الخطا فيه وكان خطه مستطاعا له المصنف وغيره وانه متى
تردد في عينه انما في الحكم لا يصلح شيئا وما اعتيد من قبلة له كذا انما هو زرع في ذلك الكتاب اه
ان لم ينص بخطه الخ يني ان يدفعه لمن خطه حيث كل خطه مناسب للمصنف وغلب على طنه اجابة المدفوع
اليه لم ينص بخطه في سؤاله وقوله وكان خطه مستطاعا خرج بذلك كلمة المألولين وما هو فلا يجوز وان احتج
اليهما السابقان بتغير الكتابين أصله ولا تظن زيادة القيمة بغلبة لفظه المذكورة (خرع) استلزامي
وقع السؤال في الدرس عما يقع كثير ان الشريك في فرس يتوجه به الى عدو ويقاتله وتلف الفرس هل
يضمن الشريك لأوقاه تار والجواب عنه ان يقال ان جاءهم العدو وان يلبثهم وتخرجوا للدفع عن أنفسهم
وتألف الفرس والحال ما ذكر فلا ضمان وان خرجوا ابتداء بقصد أو لدفع على نية قتاله وتلفتهما لان
الشريك لا يرضى بخروج الشريك ليهما على هذا الوجه بخلاف الجاهل الذي فاته المصلحة فذهب
(خرع) أخرجه السؤال ايضا ما يقع كثير ان المستعير الجاهل اذا قلعهما يركب به لهما يركب لهما ما ع
فركبها التابع في العود ثم تنافى بغير الاستعمال المأذون به هل يضمنها المستعير أم لا فيجب انظر والاقرب
ان الضمان على المستعير وان ركبها لتأديمه لانه في حاشية المستعير من ايصاله الى محل الحفظ اه ع
مر (قوله لا يني ولا يفرس) يحمل المتع من الفراس ما راد للدوام اماما يفرس في عمله ويسمى الغسل
بالعام وهو غير الغسل فيص اه عدل ويشبهه ما ذكر في الشارح لانتشاره وقوله (قوله زرع ما اعتد زرعوه)
معتمد (قوله به بجزء من المقر) معتمد (قوله الامر واحدة) معتمده مر حيث لا يني فحصل كلام
الروض وشرحه في الاعارة لبناء والفراس انه ان كانت العارية مطلقا بغير ذلك الامر واحدة أو مؤقتة ففعل
ذلك مرة بعد أخرى في المدة فانظر (خرع) استلزاما لتركوبها المكان معين أو بساط الجلوس عليه
هل تكرار ركر كواب ذلك المكان وتكرار الجلوس على ذلك البساط أو ليس له الامر واحدة بخلاف اعارة
الارض لبناء والفراس معتمد مر جواز التكرار لان المادة في ذلك التكرار بخلاف البناء والفراس ثم قرر
انه في جميع الصور يمنع التكرار بحيث لا يني عليه حتى لو أعاره كالمطالعة فيه اقتصر على مرة عند عدم
القرينة فليجوز ويبنى ان السلام في المطالعة في نحو البساط اما لو قد يني عدة فينبغي جواز تكرار الجلوس في
المدة وهذا ظاهر اه سم (قوله لم يكن له اعادته الخ) أي اذا كانت العارية مطلقا لهما المصلحة عدة فله
البناء والفراس مر بعد أخرى الى ان تنقضي المدة أو يرجع المصلحة في شرح الروض اه شوري
(فصل في بيان ان العار به غير المبيع) (قوله وفيما المبيع) أي قوله ولا لا يبيع مبيع بين يديك الخ وقوله
ولم يردنوها لانتفاعهم الخ قوله وعليه قوله واذا رجع قبل ادرك زرع لم يفسد فعله الخ وكان الاظهار ان
يقول وفيما المبيع والمستعير وطعما قال في المصنف كقوله والمستعير في المصنف والمصالح والذى عليه قوله فان
شرط تسليمه وقوله ولعين مدقول يدرك فيها التصدير الخ وقوله وغير ذلك وقوله ولو كان بيده عين
أعترى الخ (قوله لكل رجوع الخ) ولو استعمل المستعار والمبايع منه فبعد الرجوع جعله له فلا ضمان عليه
بما روي لا يتألف قولهم ان الضمان لا يختلف بالمع والجليل وأوجه عدمه تسليم المالك ولو يضر بترك لامله
اه شرح مر وكتب عليه عش قوله بديل الرجوع جعله لآخر به ما استعمل العارية بعد حنوت المبيع غير
علم به فعله الا بركانه بعد حنوته ليس أهلا للإباحة اه حواشي شرح الروض أي لا ينسب له تصدير بعدم

الاسلام

له اغنية الا ان جدد الا اذا مرح به بالتصدير بعد أخرى (فصل) في بيان ان العارية بغير لازمة وفيما
المعبر عليه بعد ادق في عارية الارض وغير ذلك (لكل من المبيع والمستعير (رجوع) في العارية معلقة كانت أو مؤقتة

الى امثال الاحساد الى نفس الاحساد وتوله منه خلق يعني انه اول شيء يتخلق من الارض يقول يعارضه حديث سلمان بن اءول ما خلق من آدم رأسه لانه يجمع بينهما بلان هذا في حق آدم وذلك في حق بنه أو المراد بقول سلمان نفع الروح في آدم لان خلق جسده فله في فتح الباري في تفسير سورة المؤمن اه شوري (قوله غريم لولي الميت وثنة حفره) ظاهر هو اسخفه بنفسه أو استاجر من يحفره وهو ظاهر أو حفره متبرع بقصده والمراد بالثمن ثمنًا قابل الحفر عادة لا ماصر فالمستعير على الحفر اه عش على مر (قوله غريم لولي الميت وثنة حفره) هذا يشكل عليه ما لو بدلو الميراث الى زراعة الارض بعد حراثة المستعير فانه لا يفرم شيئاً كأقرب به البغوى وغاية ما يقال مسألة الميت فيها امران مفقودان في مسألة الحراثة أحدهما اشبهها بالعقود اللازمة من حيث امتناع الرجوع بعد المواراة بخلاف الحراثة فان العازية فيها اجازة ابتداء وادوما فكان التعلق في تلك أقوى للثاني ان التفرس كان عائد على الميت وله احترام أو جبناعابه كقصة الحفر منعه من الرجوع صونا لحق الميت اه وأقول يفرق أيضا بان الزراعة لا تسبب لزوم الحراثة لا مسكنها بدونها في الجملة فلم يكن الاذن في الزراعة قرازة بعاله في الحراثة بخلاف الدفن ثم رأيتهم فز قوله فقالوا ان الدفن لا يمكن بدون حفر فبالاذن في الدفن قد وردت في الحفر بخلاف الزرع يمكن بدون الحث اه وقصة هذا الفرق انه لو لم يكن الزرع الا بالحث لم يفرم الاجرة للمستعير اذا رجح بعد الحث وقبل الزرع واعتقد هذه القضية مر وحزمه متكررا فالصوره مسألة القبر ان يكون الحافر الوارث فلو كان الحافر الميت بلان استعار الارض ليحفره فيها قبره فخره ثمنات فر جمع الميراث يفرم اجرة الحفر وألغى عليه باللاحق له فبما سخره في حال حياته فليس اجمع واعلم ان مسألة الاعارة للدفن لها خلاف بيع كثيرة مهمة أطال الكلام عليها في الخادم يتعين الوقوف عليها وقررها مر في درسموشى على أشياء فها رأنا ذكرها هي نالجب ما مشى عليه مر في درسه على ما مضت عنه من ذلك ان الارض تارة تكون مملوكة وتارة تكون موقوفة على معين وتارة على غير معين فان كانت موقوفة على معين امتنع اعارة الميت فكما عهده مر لان الحق بعده ينتقل لغيره وقد سبق الميت الى دخول استحقاق البطن التي في عينه مال المنفعة عليهم وقد بسط التعليل في الخادم فر اجمعوا وان كانت موقوفة على جهة لم تصور الاعارة منهم وامتنعت من الناظر لانه لا مصلحة لهم وقوف عليهم في ذلك وقد بسط التعليل في الخادم وان كانت مملوكة جازت الاعارة فيه فروع الاول هل بشرط في جهة العارية بيان كون الميت كبيرا أو صغيرا ذكر كان أو أنثى شهيدا أو غير شهيد فان الحق في التشديد بانه لا يليي اعتد مر انه ان قامت قرينة على التخصيص بشئ مما ذكر أو جرت عادته اثبتت الشر ينفع العادة ولم يشترط التعيين والاشترط التمين لتفاوت الخال والافراض ثم حزم بانه لا يشترط ويجعل على تناول جميع ذلك اه وقد يقال ينبغي ان يصح وينتقد بالاعتاد كالأعلى أو لأقل أو عموما أو عموما فله يتقيد بالاعتاد الثاني اذا استعار الارض للدفن هل يدفن المسلم والكافر فم اعتد مر انه ينظر لغيره يستوعد العادة في ذلك فان دلت القرينة على دفن المسلم فيها كأن كان المستعير مسلما أو جرت عادته انه انما يدفن المسلمين يتقيد بالمسلم وان دلت على دفن الكافر كأن كان المستعير كافرا أو عادته دفن الكفار جاز دفن الكافر فلو لم توجد القرينة تناول النوعين وينبغي ان يكون من القرينة على التخصيص بالمسلم ما لو لم يقصر العادة في تلك الارض بدفن غير المسلمين فيها فليتأمل وقد يجبه عند عدم القرينة التقيد بالاعتاد كسالة الزراعة الثالث لو كان المدفون صالحا هل يجوز تدفنه بالمستعير وغيره بل يارته والتبرك به بغير اذن المير وهل يجوز دخول المكان بغير اذن المير يارته الميت والاشجاع في ليالي الجمع وجعل الاطعمة هناك وما البساط للجمعين معنى مر على اتباع التران والعتاد في ذلك الرابع لو اتوا بجمع من القبر بسيل أو سبع رد اليه ثم انقله الى مكان صالح للدفن فيه وفي عادته الى الاول تاخير للدفن انقطاع حقه ودفن غيره لامل اليه اه مر وهل وثنة ترد على الوارث أو غير ما عتمد مر انه ان كانت التركة لم تقسم وثنة الرد فيها وان

غرم لولي الميت مؤثما حفره ولا يازم المستعير العلم

قمت فعلى بيت المال ثم على المسلمين كما قاله في المشرق كفته الخامس لو احتج الى يشهوا حرجه لكونه دفن بلا
 غسل أو لغيره لقلبه أو للشهادة على صورته على القول بجواز ذلك فحصل ما في الخادم جواز رجوع العريق الاول
 لطلوع ربه فحين حفر قبراً حرم غير تخير دون ما بعد هاتاه زمنه في التاخير لمقر قبراً خواتمها لم حرمته
 ومضى عليه هر على السادس هل يجوز للمالك الانتفاع بظاهر الأرض بحدودها وما بها من نحو حفر حوض
 مسمى هر على جواز ذلك حيث لا ينال الميت ضرراً في الحناطى من امتناع زرع القصبه يحصل
 وفاها على الحقيرة المسئلة أو هل ما إذا وصل لامت موقعة ضرره بالسابع هل بشرط بيان طول القبر وصره
 وعنه مسمى هر على أنه لا بشرط وبطل الاكمل شرعاً (فرع) أعار الأرض لدنقنى أو شبهة لذنت على
 الغوام لاتهم الماييلان اه هر (فرع) أعار الأرض الدفن مدلاً يلى فيها الميت فسدت العارية أظنه
 كذا في الخادم وان هر مسمى عليه (فرع) ذكره وفي باب الجنائز أنه لو باع الأرض للسدفون فيها الميت
 مخرج والمشتري الخيران جهل وإذا بلى الميت استحق مكانه كأي مفرس الشجر المستحقه الانشاء قال هر يقول
 من قال من أنواع الخرافا على ما قاله الأرض التي لم يمت سدقون يحصل على ما إذا راد بيع نفس القبر اه
 سم (قوله وكلمه حمال في حقيقته) ويستثنى أستاذ ما إذا أعلر كفاؤك في الميت وان لم يدفن ولم يلف عليه لان في
 أشدها زراعه بالميت بعد الوضع وبقي عدم الفرق في الامتناع بين الاثواب والسدو الثلاث بل بالنسب يختلف
 ملازادو اختلافه هو عليه من غير وضع فلا تمتع بالرجوع والامم بقاؤه على ما لا يملك ولا يرجع فيه حتى
 يندرس فسوانش الميت سيم وأكله انتهت العارية بوجبه المالكه باقى على الامم وبالفعل
 أهير ولد اوى بعده وقتشه لم يكن الوارث الرجوع قبيله أى ان خبر جثته من الثلث ولو أورد اذ اوى
 سلاسله فزاد في الصفان فليس له الرجوع في ذلك حتى ينكشف القتال وما أعلر السرة فلهذا لا إذا
 استعماله بالميت فيها الغرض وشعر فيه ففى لازم من جهتها ما إذا استعماله بالمتعلق الصلة فتكون لازم من
 جهة المستعير فقط ان أحرم فرض والمعير الرجوع والترح وجازت من جهتها ان أحرم بفعل
 ويستثنى أيضاً ما لو أعار دار السكنى معتدة ففى لازم من جهة المستعير وما لو استعار جذاً ليسند اليه جداراً
 ما لا تمتع بالرجوع والا وجه ثبوت الاحوة له وكذلك ما أعار ما يدعى به مما يجب الدفع عنه كاله لشيء محترم
 أو ما يقبح بوجه ذلك أو ما ينقضه غير فما وقباس ما يثبت الاحوة أيضاً اه شرح هر وعش عليه
 بصرف واختصار (فرع) لو استعاروا بالميت في الصنيع فأنه يظهر فيه فله الرجوع كما هو ظاهر لانه
 غير المادون فيه لكن هل له الرجوع ابتداء أو بعد فصل ركعتين من الظاهر لاتهم ما قدر المادون فيه فيه فقلروا
 يبعد الثاني لان الركعتين قدر المادون نفسه مع مراعاة حقيقته الصلة هذا حاصل ما وقع في درس طب في وابل
 الوجه هو الاول لانه لم ينس بالمادون فيه فمما يظهر ما لو أعاره صلاصه فصور فاحرمه بالميت ويجعل الفرق
 فليتم اه شورى (قوله فانه انما يرجع بعد ان تصل الى الشط) أى فليزعم الصير الى أثر رجاء من أو ولو
 مبدأ السير حتى يجوز له الرجوع اليه ان كان أقرب اه سم على حج وتشتق الاحوة حيث ظهر العبارات
 المذكورة في هذا المقام اه حيث قيل بوجوب الاحوة لا بشرط وجوبها على اعتدال حيث يرجع وجبه احوة
 مثل كل مدقة فت ولا يبعد انه حيث وجبت الاحوة صارت العين امانة لتمامه وان كانت في الاصل عارية صار لها
 حكم المستأجرة (فائدة) كل مسألة امتنع على المعير الرجوع فيها قبيله الاحوة الا في ثلاث مسائل اذا أعار
 أرضا لدنقنى فيها فلا رجوع له قبل اندراس الميت ولا أحوته ومثلها العارية للثوب التي تنكث في عدم حرمان العادة
 بالمقابل وإذا أعار الثوب بالصلاة الغرض فليس له الرجوع بعد الاحرام ولا أحوته أيضاً ومثلها اذا أعاره القتال
 فإذا التقي الصفان امتنع الرجوع ولا أحوته فلهذا لا كما يشهد ذلك كلامهم على منتهى ونقل اعتماد هر فيه

وكلمه حمال في حقيقته العارية
 فانه انما يرجع بعد ان
 تصل الى الشط وبذلك علم
 ان تعبيره بما ذكر

اه ع ش على مر (قوله انما رجم بعد ان فصل الى الشط) ويستحق الاجرة من حين الرجوع الى ان
 فصل الى الشط اه حل (قوله اعم وأولى مما ذكره) عبارة لكل منهما ردة العار به متى شاء الا اذا أثار لدفن
 فلا رجم حتى يندوس أثر المدفون اه ووجه العموم ان عبارة الاصل لا تشمل طرح المال في السينة
 ووجه الاول به ان عبارة الاصل تقتضي انه متى أثاره لدفن لم يمت فلا رجوع له وان كان الملبت موضوع موته
 ولم ينقل منه اه ع ش (قوله بعد ان بنى المستعبر أو غرس) أمالو رجم المعبر قبله ما تلبس به فعمله مال
 في الرض فان فعل علماً أو جاهلاً برجموه فعمله ما تلبس به لا رجوع له اه ولا يبعد ان تلبس به الا رجوه
 ظاهر عند العلم بالرجوع اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله فان شرط قلعه لزمه) ولو اختلفا
 في وقوع شرط القلع صدق المعبر خلافاً لما بينه الاذرى وكلاهما في أصل العار به لان من صدق في شيء صدق
 في صفته وان ذهب بعضهم الى تصديق المستعبر لان الاصل عدم الشرط واحد تمامه اه شرح مر
 (قوله فان شرط عليه قلعه) أي عند الرجوع وكذا لو شرط تحلكه بالثقة عند الرجوع يلزمه كقوله الصبري
 اه مر اه شوي (قوله هو أعم الخ) أي لان قوله قلعه شاهل لما لو شرطه بجما أو مع غرامة أو ش
 الذنص اه ع ش (قوله يكفي تسوية الأرض) أي فلها ان شرطت لزمته والا فلا اه مر اه ع ش
 فالتشبيه راجع لقوله فان شرط قلعه الخ (قوله ولزمه تسوية الأرض) أي سواء شرطت أو لم شرط ففرق
 بين زوم التسوية بتصد القلع باختياره من غير شرط حيث تلزمه بالقلع وبينها عند شرط القلع لا تلزمه الا ان
 شرطت اه شيخنا (قوله ولو امتنع من الخ) هذا مستدرك مع الاستيناف وقوله فيلزمه الخ خبر يصح على قوله
 ولزمه تسوية الأرض فهو بيان اه شيخنا وعبارة الرسيدي قوله ولو امتنع منه لم يصح عليه لا ينافيه قوله
 الا في واذا اختار له اختياره لم يمتنع من مقتضاه فان أي كاف تفرغ الأرض لان في امتناعه بعد
 اختيار المعبر وهذا في امتناعه قبل الاختيار انتهت (قوله ردها لما كانت عليه) قال الشيخ ابن حجر وهو
 المراد بالنسبة به حيث أطلعت فلا يكف تراباً آخر لو لم يكف الحفر تراباً اه (قوله ودون الحاصلة بالبناء
 الخ) أي فإلى حفرة أو غرس فيه أو بنى اذا ظهر بذلك لا تلزمه تسوية بتختلف ما اتسع عليه بسبب الطلع
 اه رشيدى (قوله والاخير مع الخ) مثله في التقييد المذكور المشتري شراء فساد اذابى أو غرس على
 المنع سد لا يقال هو كالفنا صلا به يضمن ضمانه لا نقول المالك هو المسلط له على ذلك كالعبره فانتبه بذلك
 فكثير من يعاها فيه فتأمل اه شوي (قوله من تحلكه بيمينه) أي لان العار به متكررة فلا يلزم ما منع
 المعبر ولا تضيق مال المستعبر فاقبض الرجوع على الوجه المذكور وانما خبره العار به لا الخس ولا ان الأرض
 أصل لما بين اه شرح الرض (قوله وقوله بضم ان ارض) قضية بضم ان ارض ان مونة الهدم أو الطلع
 عليه أي المعبر أو بضمه في التدرب كالكفاية فانه لما قيل في بيان الامان ان القاهر من كلام المعلم انها
 على المستعبر قال وفي كلام الاعصاب ما يدل على انها على المسير كما عليه ما نصبه القلع وهو متجسدا اه
 لكنه ناقض لنفسه في المطالب فان ظاهر كلامه انها على المستعبر كالاستحار وتبعه الشارح حيث رد الاول
 بان المونة في ظهير من الامارة على المستعبر المستعبر أو في منه أما مونة نقل القرض فعلى مالكه قلعه اه
 شرح ج وعبارة شرح مر والظاهر كما قاله ابن الرضة ان مونة القلع على صاحب البناء والغراس
 كالأجرة حيث يجب فيها ذلك على المستأجر أما الأجرة فنقل القرض فعلى مالكه قلعه انتهت (قوله وتبعته
 بأجرة) وهل يوقف ذلك على عقد ايجار من ايجال يقول أم يكفي مجرد اختيار المعبر فتلزمه الا بوجه رده الوجه
 الجارى على التواعد انه لا يضمن عقداً ايجاراً ثم رأيت الشارح بسط الكلام في فتوى واستدل من كلامهم بما
 هو ظاهر فيوقفه قال ان عقد فلا كلام والا رجبت أجرة المثل اه سم على ج اه ع ش على مر
 (قوله وتبعته بأجرة) امتنع كل معجبه المدة فلذا قال الاستوى وأقر بما يمكن سواه ما مر في بيع حتى

أهم وأولى مما ذكره واذا أثار
 لبناء أو غرس ولو إلى مدة ثم
 رجم بعد ان بنى المستعبر
 أو غرس (فان شرط) عليه
 (قلعه) أي البناء أو الغراس
 هو أهم من قوله شرط القلع
 بجما (لزمه) قلعه عار بالشرط
 يكفي تسوية الأرض فان
 امتنع قلعه المعبر (والخ) أي
 وان يشرط القلع (فان)
 اختاره المستعبر (قلعه بجما)
 ولزمه تسوية الأرض لانه
 قلعه باختاره ولو امتنع منه
 لم يصح عليه فيلزمه اذا قلعه
 ردها الى ما كانت عليه
 وظاهر ان يحصل ايجاب
 التسوية في الحفر الحاصلة
 بالقلع ودون الحاصلة بالبناء
 أو الغراس لسدونها
 بالاستعمال به عليه السك
 وغيره (والا) أي وان لم يمتنع
 قلعه (خير معبر بين) ثلاث
 خصال من (تحلكه) بعقد
 (بيمينه) مستحق القلع
 حين المالك (قلعه) ضمان
 (ارض) لنقصه وهو قدر
 التفاوت بين قيمته ما عاونه قيمته
 مقلوعاً (وتبعته بأجرة)

البناء دائم على الأرض عوض حال بقاء سبب أو إجارة فينظر لما سفل من الأرض ثم يعلو إلى الأرض النص
 بناء دائماً حال كهم ساوي فإذا قيل كذا أو جينا وعلو لا وجه له أبداً لما قلناه ذلك التقدير ملك
 منقعة الأرض على الدوام لأن الملك للمرضى لا يروى أخذها كان كأنه أجرها لم يؤخذ اه شرح
 حر (قوله كذا قومن الشفعة) أي في مال أو شئ شفعه شفعوا وبني فيما أو فرس ثم أخذوا شرطاً بالشفعة
 خال شئ كالمستعير والشفيع كلهم وقوله وغيرها كالإجارة فيما أو آخره أرض البناء أو فرس وقيل ذلك ثم
 انتقصت مدة الإجارة ومثل ذلك ما لو وهب لولد أرضاً فبني فيها أو فرس ثم رجع الوالد اه شذوا ومثله أيضاً
 حال باع أرضاً مع ما سفل فبني فيها المشتري أو فرس ثم أخذها البائع فله أي البائع يتخير بين الأمور الثلاثة كما
 في الشورى (قوله فأن أي) أي المستعير كلف فربغ الأرض وانظر ما على من تكليفه فربغ الأرض مع أنه هو
 الذي أراد المعبر بطلعه وغرامه أو من انتقص فله المعنى كلف موافقته للمعبر على الاختاره وهو القلم وغرامة
 أو من انتقص اه عش (قوله فتعين القلم في الأول) وهو ما إذا لم يكن في القلم نص وقوله في الثاني هو
 ما إذا كان المعبر شركاً وقوله في الثالث وهو ما إذا كان على الفراس غير لم يبدل صلاحه وهو المراد من العبارة
 ولا هي بما وقع للشورى (قوله والتبقيت أسرة الثلث في الثاني) عبارة عن الأرض مع شرحه (فرغ) اه ليس
 لشركت رجع بعد الإذن في البناء أو الفراس في الأرض المستعيرة كمالا الأسرة أي التبقيت بها القلم له القلم
 بأرض النص لأنه يتعين قلم بناء الملك وغرامه من ملكه ولأن تلك بالقبض لأن الباقي بالفراس في الأرض
 بمثل حقه اه (قوله وتأخير التخيير) المعتمد بثبوت الجسار لأن ثم إن كانت الفترة غير مؤثرة فكذلكها
 والأجالة أي وإن الجأز إذا قلنا في قوله وفي الإجارة اه شوري ومثله حر وصلة زى قوله وتأخير التخيير
 ضعيف والمعتمد أنه يتخير بالاشتبه الأرض حين ذلك فإن اختار التملك الفترة أيضاً كان غير مؤثر
 وأجالة الجأز إن كانت مؤثرة فهو المعتمد اه حر انتهت (قوله وتأخير التخيير) أي بين الأمور
 الثلاثة أي التبقيت بالاجرة والقلم بالأرض وتلك بالقبض لتجوز نفسه ويضعه الثمن كان غير
 مؤثراً فلا يتسبب بل في ملكه وعليه أسرة بقائه أي وإن الجأز اه (قوله أي بعد الجأز) فهو بعد
 بالي ولا تجزئ بل وبعد وعند الأيمن في الكثير فكلام الشارح على قلته اه شوري (قوله كل في الزرع) أي كما
 عتق القاع كالإف في الزرع في التشبيه مسافة اه عش أي التشبيه من حيث أن في كل تأخير أو أن كان
 آخر في التشبيه التخيير وفي التشبيه القلم لا يخبره بكسائي في المتن اه شينا (قوله كلامه كونه
 في شرح الرض) عبارة هناك ثم جعل التخيير إذا وقف البناء والفراس والأقاليم الرض فغيره فتعين
 تبقيتها بالاجرة أو الرضى يتخير بين ذلك وبين ظهها بالأرض والموافق لما في الكتاب كأنه لا يتعين القلم
 بالأرض وحده أيضاً إذا وقف الأرض ولا يتخير بين الثلاث لكن لا يتعلم بالأرض إذا كان أصح لقوم من
 التبقيت بالاجرة ولأنه لا يملك إلا إذا كان في شرط الواقف جواز يتحصل بل في ذلك البناء والفراس من ربه
 وذلك أي ابن الصلاح في قلمه من الإجارة انتهت وقوله وبه أيضاً أي على التخيير بين الأمرين وهو القلم
 بالأرض وتلك بالقبض اه المذكور أن من الرض ضم قوله والافتخار بين الثلاث أي الأمرين
 المذكورين والتبقيت بالاجرة فلا يقال إذا كان المعبر يتخير بين الثلاثة فيما أو وقف الأرض لا يصح التخيير إذا
 الحال لم يتخلف بين الوقف وعدمه وذلك لأن هذا مبني على أن المراد بالتخيير التخيير بين الأمور الثلاثة وقد
 علم أنه ليس هو الواقع فحين الرض وصلة زى قوله ولما أو وقف البناء والفراس الخ ولو وقف المعبر
 الأرض لم يخلع بالأرض إذا كان أصح لقوم من الإجارة لأن مؤثره تلك بالقبض إلا أن يشترط ما أكانت
 من الزرع واقتضت شرط الواقف اه صواب والمعتمد فيما أو وقف المستعير البناء والفراس امتناع تلك بالقبض
 فضلاً عما كانه الرضى بخلاف ما للشارح والذي في شرح الأرض لا بد أن يشرط تغسل أن الرضة والسبب

كثافة من الشفعة وغيرها

وقا لا امام والفسر الى

وصاحي الحادى الصغير

والأزور وغيرهم ولشفتى

كلام الرضة وأصلها في

الصم وغيره خلافاً لهما

هنا من تقييد التفسير

بالولين والمعنى التنازل وأصله

من تقييده بالثنتين

المستعير موافقته فان أي

كلف فربغ الأرض

وبحل ما إذا كان في

القلم نص وكان المعبر غير

شريك لم يكن على الفراس

ثم لم يبدل صلاحه والافتخار

القلم في الأول والتبقيت بالاجرة

الثلث في الثاني وتأخير التخيير

أي بعد الجأز وكل في الزرع

في الثالث لأنه أمد انتظر

وفيما أو وقف البناء والفراس

أو الأرض كلامه كونه في

شرح الرض (فأن يفتح)

أي المعبر شياً مامس

عليه التعلق أولا كاستخدام البناء والفراس ولا ينظر لموجبه ذلك (قوله لأن الإباحة انتقلت بالرجوع) ظاهر في
أنه لا يحتاج في وجوب الرجوع إلى عقد قاله فيقول لا يعدد له بعدد وجبت الأرض صارت العين مائة لئلا يوان
كانت عار به تصار لها حكم المستأجرة لكن بشكل عدم الاحتياج إلى عقد خلت عار في البناء والفراس على
ما أتى به حج الآن يقال ذلك بالنسبة لأعيان المسمى فلورجعه لا عقد وجبت أجرة المثل في البناء والفراس على
الفرق بين البناء والفراس وبين ما هنا وتخصه فقلت بل غير أيتي الأمداد بعدد قول الإرشاد أو بتلك البسطة أو
المفروض في مضمونه ما قصد به ويؤخذ من كلام الرافعي كماله الاستوى أنه لا بد في التملك من عقد ولا يلحق بالشفيع
ويؤيد قول المغيرة لا بد في التملك والتبعية ما جرح من رضا المستعير لأن الأول بيع والثاني إجازة والى ذلك يدل
كلام السبكي وهو محجة اه قال الشيخ التأييد بقول المغيرة المذكور يؤخذ منه أنه لا بد في التبعية ما جرح من
عقد فقل اه شوري (قوله أوجه) أي بنفس الزراعة لا بالتبعية بل بقوة كان عاد الأرض الخ (قوله
قلع مجاملا) أي أنه كان من حقه حبس ذلك المزروع اه شوري أي وأن لم يكن المخلوع قد استغنى به اه
عش على مر ويلزمه تسوية المضر اه شرح مر (قوله بذرا) البذر اسم له يشمل الحب والنوى
وأهله ومدد حبه البذر ولأنه يسير بمزونه فبعضه من وجوب إطلاخ المصدرة على اسم المفعول ونسبة
النوى على ماصيه إليه اه زى (قوله ولا فدم صارت كمالك الأرض) أي أن قلنا زواله لئلا نملكه عنه
بمجرد الأرض اه شرح مر (قوله ويلزم مالك البذر الخ) هذا راجع لقوله وأدأرجع قبل ادراك زرع
لابد له التمسيل إذا تغيرت به فلا يناسب رجوعه ما لم يعلو الشارح إن قام باختياره اه ضيقا فكان على
الشارح التعبير بالزرع بدل البذر السابقين من أجلهم وهذا الكلام من القصور وعدم الإطلاع على النقل والافتقار
شرح مر ما هو مخرج في الرجوع وهذا أسهل البذر وعبارته مع التمسيل بذرا إلى الأرض فثبت
فهو لاجب البذر والزرع على التعبير على قلعة التمسيل اه من المسالك فثبت اه ما لا بد للبذر لئلا
قبل القام وأن كان كثيرا يكفي التمسيل لعدم الفعل من من ثم أجري على تسوية الحفر الحاصلة بالقلع لأنه من فعله
انتهت (قوله إن قلع باختياره) مفهومه أنه لو أجبره المالك وألحاه لم يلزمه ما ذكر اه سم وجوبه بل لم
يوجد من فعله الأصل تعدد اه عش (قوله تسوية الحفر الحاصلة بالقلع) أي لأن القلم فعله فإنه من أصله
ماتشأن منه وقوله لعدم الفعل منه قبل لقوله دون الآخر الخ أي لعدم الفعل الذي يشغل الأرض فإنه لم يبدؤ
البذر بل جاء إلى الأرض بنفسه اه من شرح مر (قوله من يبدعه) أي من وضع يده على عين سواء
كانت وقت النزاع بانية أو نالته فلا ينظر لما توجهه العبارة من تصور ذلك بقاء العين واصل الصور ثمانية لأن
المالك ما لم يدع الإجازة أو الغصب سوى كل إمان يحضه فذلك أجرة أو لا وعلى كل إمان تكون العين باقية
أو نالته فحكم المائتة في كلامه مستورا اه ضيقا فقله من يبدعه أي لائقه كانت أو باقية وقوله
أخرت أو غصبتني برهان لكل من التلف والبقاء فنفق المثل هنا أربع صور وسأتي ثنائيتي قوله فإن
تألفت في الثانية الخ وذكر الشارح ثنتين بقوله فإن تألفت في الأولى بغير الاستعمال الخ فلهذا وقد ذكر الثانية
بقوله أو العين تألفت في الأولى الخ فلو صدقوا حرام للربعة لكن تصدقه تارة تكون بين وتارة تكون ولذا
فصله الشارح بقوله والتصدق يكون بين الخ قوله فقال مالك بل آخرتنا الخ في المواضع والوضع البديع
تلف العين الإجازة والمالك ادعى العار به فلهذا وضع البدل لأن الأصل عدمه فلو وضع البدل لعدم الإجازة
اه عش على مر (قوله صدق أي المالك) أي على المذهب يختلف ما لو زعم انتحيا أو تلفت لئلا نأخذ
أو غسل باجزة قال المالك مجاملا بأن المالك يصدق قلعة الإجماع ما لو تأتتة فبعض ما وردان العرض وهنا
التصرف فوثقتة فغيره (فرع) لو تملك المالك عين الميم لم يحلف الراكب والزراع لأن ما يدعيان
العار به وليست بالزامة (فرع) على القول بتعدد في الرأب الزارع إذا نكسلا عن العين وحلف المالك

بالرجوع فإن اعتد قلعة قبل
ادراكه أول بعض أحد
على قلعه (ولو عين مدوم
يدرك فهو التصدير) من
المستعير ما ابتاعه الزراعة
وعليه انقصر الأصل أو جها
كان عاد الأرض سبيل أو
نيل أو غيره مما لا يمكن معه
الزرع ثم زرع بعد زواله وهو
لا يدرك المذوق (قلع) أي
المعير (مجاملا) يختلف ما إذا
تأخر أو راكم لا تنصير بل
لحسور أو دوا مطر (يكل
حصل نحو سبيل) كقوله
(بذرا) بحجة (الأن) كقوله
فثبت بمهاية قلعة مجاملا
بل لأن فيه فعل بل على
المعالم كقوله أدر الخ عرض
عنوا فلا فدم صارت كمالك
الأرض ويلزم مالك البذر
أن قلع باختياره تسوية
الحفر الحاصلة بالقلم دون
الاجرة لعمدة الثاني قبل التلع
يكره به ابن النعمان لعدم
الفعل منه ونحو من يذيق
(ولو قلع من يبدعه عين)
كبدية وأرض أعريتني
فقال (هـ) مالك بل آخرتنا
أو غصبتني) ببدن زنه بقوله
(ومضت مدة لها أجرة
صدق) أي المالك كجاء كل
طعام غير موقال كشتا بجمعه
لأنه أنكر المالك ولأنه إنما
يؤذن في الانتفاع بما لا يتجامل
في الأولى والأصل عدم الإذن
في الثانية والتصدق يكون
بمعينه إن بقيت العين تجلب له ما أكله وله أجرة أو غصبه

استحق المسمى لأجرة المثل اه سم (قوله وله أجرة المثل) أي دون المسمى وان حلف عليه هذا قضية كلام
الرافى أى لابد من ذكر الاجرة ومع ذلك يستحق أجره للمثل وقال الامام ان قلنا يأخذ المسمى وجب الحلف
على معين ولا كفى الحلف على الاجرة اه ر اه سم (قوله فان تلفت في الاولى الخ) اعطى الثانية فاعاها
للمسمى الا في وقته بفيرا استعمال أى اماله نهى غير معنى ونساء كانت اعارة وأمانة (قوله بلاعين) أى
لتوقعهما عليها في ضمن القيمة فلذلك احتاج المالك الى الحلف فيها اذا زاد الاجر قوله انما يصفى لازد
أى يصفى عينات جمع ضلوا ثانيا للمثل ما سبق لاجل اثبات الزد والتوصل اليه (قوله فيعاقب الزائد) أى عينا
أخرى كذا يتبادر ولينظر ما وجدته وهذا كفى بالاولى اه حل وقوله أى عينا أخرى فيه نظر لان محل
حلف المالك اذا ثبت العين وهي هنا التلفة (قوله فمدد من يده العين) أى يأخذ صاحبها ولا يلزم
من يده العين أخذها بالاجرة بمقتضى دعوى صاحبها وقوله بيمينه أى لاحتمال ان يتكلم فيحلف مدعى الاجرة
فتثبت اه حل أى لانها عقد لازم (قوله أو والعين التلفة في الاولى) أى اما في الثانية فداخلة في المتن
الاستحق أو التلفة بفيرا استعمال كما يجدر به فيما سر فكان الانسب ذكره هنا أيضا (قوله فهو مقر بالقيمة
لمنكرها) أى فترك القيمة في يده بمعنى انه لا يطلب المسمى الا ان أجره به انما يراجع المنكر عن انكاره كما سر
(قوله فان تلفت في الثانية الخ) فعدرتان في هذا صورتين ذكر الشارحهما ومهما سابقا قوله فان تلفت في
الاولى الخ وشروطه أو والعين التلفة الخ (قوله اذ اللعاب ضمن قيمته وقت تلفه) أى ولو لم يأت على الرابع خلافا
لما قدمه الشارح في الفصل الاول وكذا للستم ضمن قيمته وقت تلفه ولو لم يأت على الرابع والحاصل ان المتلفات
ثلاثة أقسامها ضمن للمثل مطاعة وهو القرض أو القيمة المطلقة وهو ما ذكرنا المثل ان كان متلبا وأقصى القيم
وهو المقتضى بالمقبوض بالشراء والغلس اه شوى رحمه الله (قوله حلف الزائد) أى يحلف بمقتضى جميع
نفيها اثباتا لم يسبق لاجل اثبات الزائد اه (قوله ويحلف بالاجرة مطابقة) أى سواء كانت زائدة على القيمة
أولا أو ما تفسر مية على العين أو تلفها فتمنكر ومع ممر اه وبصريح تفسيره أمشاجا اذا كانت قيمته وقت التلف
هى أقصى القيم أو أقل منه فيكون الاطلاق في مقابلة قوله فان كانت دون أقصى قيمه (خاتمة) فى قول على
الجلال مائة هـ (تبيه) هو انعكس الدعوى فى الاول بان ادعى المالك الاعارة وقد وجد الاجارة صدق المالك
بيمينه فان لم يضمن له أجرة وجب رد العدة فقط فان تلفت بلأذن فيه فلاشئ ولا فالما لم يدع قيمته ما نهى
له وان مضى ما ذكر وجب رد العدة ان ثبت وذو البعقر بالاجرة فلو تلفت بلأذن فيه فكذلك
ولاشئ على العدة أو بقصره فله قدر الاجرة بلاعين ويحلف ان زادت على القيمة ما زاد فان زادت
مقر بمنكره ولو تمسك المالك لحلف ذوال اليد واستوفى المدة ولو انعكس الدعوى فى الصرة الزائدة بان ادعى
المالك العدة به وذوال اليد انصب صدق المالك بيمينه ايضا فان لم يتلف العين ولم يضمن زمن لئله أجرة فلاشئ سوى
ردها وان مضى ذلك فذوال اليد مقر بالاجرة لمنكرها وان تلفت بعرض ذلك الزن فان لم يرد أقصى القيمة على قيمة
يوم التلف فهو للعامة وان زاد فذوال اليد مقر بمنكره وان مضى زمن لئله أجرة فهو مقر بها لمنكرها فان ضلوا
ادعى المالك القصب والراكب الاجارة صدق المالك كذلك ثم ان بعض زمن له أجرة وجب رد فقط ان ثبت
العدة ولا فالما على أقصى القيم استحقه بيمينه وان مضى ذلك فان ساوى المسمى أجرة المثل فهو للعامة بلا
عين وان زادت أجرة المثل حلف الزائد أو المسمى فذوال اليد مقر بمنكره ويجوز رد العدة ان ثبت بالافتكاس
ولو انعكست هذه الصرة بان ادعى المالك الاجارة والراكب القصب صدق المالك ايضا ويجوز رد العدة ان
ثبت والافلاك كبقر بالقيمة لمنكرها وان مضى زمن له أجرة فمالك يدعى المسمى وذو البعقر باجرة
المثل فان تساوى بأخذ المالك بلاعين والافلاك ان ضمن المسمى يحلف عليه المالك وان ضمن أجرة المثل مقر به
لمنكره ولو ادعى المالك القصب وذوال اليد لدية بالصدق المالك بيمينه ان وجد استعماله ان أخذ والادى

وله أجرة المثل فان تلفت في
الاولى بفيرا استعمال فمدعى
الاعارة مقر بالقيمة لمنكر
لها يدعى الاجرة فيعطى
الاجرة بلاعين الا اذا زادت
على القيمة فيحلف للزائد
اما اذا لم تخض مدة لها اجرة
والعين باقية فمدد من يده
العين بيمينه فى الاولى والمعنى
لهذا الاختلاف فى الثانية
أو والعين التلفة فى الاولى
فهو مقر بالقيمة لمنكرها
(فان تلفت) العين قبل ردها
(فى الثانية) بفيرا استعمال
وان لم تخض مدة لها اجرة
(أخذ) بيمينه قيمة وقت تلف
بلاعين (لانه مقر بهما
اذ للعار ضمن قيمته وقت
تلفه والمقتضى بأقصى قيمته
من وقت خضبه الى وقت تلفه
كما سياتى في باب (فان كانت)
قيمة وقت تلفه (دون أقصى
قيمة حلف) وجوبا (للزائد)
انه يستحقه لان فرضه
ينكره ويحلف للاجرة
مطلقا ان مضى مدة لها
أجرة

بلايين ولما علمت قيمة العين الاقصى ان تاتت وأسر لثلث مطلقا ولو ادعى المالك بعد تلف المال عند الاخذ أنه
 قرض وادعى الاخذته ودفع تصدق المالك أيضا خلافا للغير ولو ادعى المالك العارية وقضى بالوديعة صدق
 المالك بينهما تلف العين واستعمل هذا البدل والافضل قياس ماسرته صدق بلايين وتجب القيمة الاولى
 والرد في الأخير من وهو في الثانية مقر بالا حوزة كرها انتهت

(كتاب النصب)

ذكره العار ببالاشترا كما في معالي الضمان اه وهو كبيره قتل ان بلغ نصاب أي ربع دينار وقيل ولو
 حبة بروه ومع الاستقلال عن لا يخفى عليه كقروم عدم ذلك نسق اه حل وعمله في نصب المال ما نصب
 غيره كالنصب فانه مغيرة اه شوري وعبارة شرح مر وهو كبيرة لاقتلاع العروى ان بلغ نصابا لكن
 قتل ابن عبد السلام الاجماع على ان نصب الحاية وسرقها كبيرة وتوجب فيه الاذرى اه وكتب عليه عرش
 قوله وهو كبيرة طلاق شامل للمال وان قل ولاختصاصا وما لو أتاها من نسابة من نحو مسجد أو سوق فيكون
 كبيرة وهو ظاهر حل بل هو أولى من نصب نحو حجة العريان للثمنة به أكثر الا بداهة الحاصل ذلك أشد (قوله
 وشرا الاستيلاء بالخ) هذا المعنى الشري أعمن من كل من الغزو بين ذلك لان الاستيلاء أعمن من الاستيلاء لا يخفى
 ولان بلاحق أعمن من ظلمة لا في قوة صدور التوقيدين الشارح بلاحق أعمن منه وهذا في غير الغالبين قاعدة
 ان المعنى الشري أعمن لكن أورد على التعريف انه شامل للسرقة وأصل الحاشي بان الاستيلاء يسهر
 بالفهر فهو في قوتها اهذا ويكن ان يلزم دخولها في التعريف لاجل الاستيلاء لا تلتها تجري فيها وان
 كانت لها احكام تخصها أوردت لاجلها باب اه شئتوا عبارة بالبر ماوى قوله وشرا استيلاء بالخ ثم ان كان من
 حوزته خفية سعى سرقة أو كافر في سرقة أهى بخارية أو مجاهرة واعتمد البر من استيلاء من حوزة اثنين
 عليه سعى خفية انتهت ودار الاستيلاء على العرف كما يظهر بالامثلة الآتية طائفة منعت من المالك من سعى
 زوجه أو ما شئت حتى تلف فلا ضمان لانتفاء الاستيلاء سواء أصد منه عنه أم لا على الاصح وفارق هذا اهلا
 ولما ذكره في ان تم تلف هذا الولد المتعسر به باتلاف أمه بخلافهنا ولو أخذ مال غيره بالباطل كان له حكم
 النصب فقد قال الفزاري من طلب من غيره مالا في الملاء فدفعه اليه لبايعت الحياء ففصل في ملكه ولا يعمل به التصرف
 فيه اه شرح مر وكتب عليه عرش قوله كان له حكم النصب وان لم يحصل لطلبه الا أخذ فالدرا على
 مجر المدعي بان صاحب المال دفعه حيا لمرومة ولا رغبة في خير ومنه ما لو جلس عند قوم يأكلون مثلا
 وسأله من يأكل معهم وعلم ان ذلك مجرد حياهم من جلوسه عندهم اه (قوله كالنصب) فخرج
 العترة كانه واسق الخس فلا تثبت البتة بالاحد ولا يجبردها اه قوله بلاحق فخرج العار به والاسوم
 ونحوهما اه برماوى (قوله فدخل في الملاء) قضية هذا ان القروض بشرا فاسد ونحوه يدخل في تعريف
 النصب ولعل وجهه ان كل ذلك يفرق في نفس الامر بخلاف العار به والمأخوذ على وجه الاسوم (فرع
 الامانات اذا خان فيها فتمتن ضمان المصوب اه سم (قوله ما لو أخذ مال غيره) أى وأخذ اختصاص غيره
 فظنه اختصاصه أو استوفى على حق غيره من غير أن أخذه فظنه حقه فهذا كله داخل في التعريف بلاحق
 دون التعريف بعدوانا (قوله حكم النصب) وهو وجوب الرد عند البقاء والضممان بالبدل عند التلف كما
 ذكره في المتن وقوله وعلى الغاصب رد الخ قوله لا حقيقة وهو الاستيلاء بعدوانا كاذكره في الاصل بقوله هو
 استيلاء على حق غيره بعدوانا وقوله وهو ظاهر الخ لتقليل لقوله ممنوع (قوله وهو ظاهر الخ) النصب (الخ) وان
 أريد الا من حق ضمان بوجهه لا من الاثم وجهه فقال الاستيلاء على حق الغير بغير حق وكتب أيضا ما لو اذ
 شئت ان الذى يفصل من كلام الاصحاب في تعريف النصب انه انما وضمانا الاستيلاء على مال الغير بعدوانا
 وضمانا الاستيلاء على مال الغير بغير حق وانما الاستيلاء على حق الغير بعدوانا اه حل وجهه انظر ان

(كتاب النصب)

الاصل في شعر به قيل
 الاجماع ايات قوله تعالى
 لا تأكلوا أموالكم بينكم
 يا باطلين أى لا يأكل بعضكم
 مال بعض بالباطل وأخبار
 تكبر ان دعاءكم وأموالكم
 واعراضكم عليكم حرام رواه
 الشنن (هو) لغة أخذ
 الشيء ظلما وقيل أخذ ظلما
 جهارا وشرا (الاستيلاء على
 حق غير) ولو بضعة كاملة
 من تعد مجدا وسوقا وقيل
 مال ككتاب نافع وزيل
 (بلاحق) كما عر به في الرخصة
 بدل قوله كالزاني عدوانا
 فدخل فيه ما لو أخذ مال غيره
 فظنه ماله فانه نصب وان لم
 يكن فيه ما ثم قول الزاني ان
 الثابت في هذه حكم النصب
 لاحقية ممنوع وهو ظاهر
 لان النصب يقتضى اثم
 مطلقا وليس مراد اذوان كان
 غالبا والنصب

عالمه شيخ الاسلام ملاح رابع وهو اعتبار ما مع الضمان وعلمه والاثم وعنده اه وبجاءه قول
 على الغسل والمخسل ان القصب قد يعرف باعتبار الاثم سواء كل مع ضمان أو لا وهو ما سلمه في المنهاج
 قبل التأويل المذكور وتدينه في اعتبار الاعم من ذلك وهو ما سلمه في الروضة الذي حل عليه الشارح
 بجاءه للمنهاج فتأمل (قوله كركوبه دابة غيره) أي وان كان مالكها حاضر أو غيرها بخلاف ما لو وضع عليها
 متاعا من غير رادته بحضوره فسد بها المالك فانه بعض المتاع ولا يضمن مالكه الدابة اذا لا تسلم منه عليها
 اه شرح حر (قوله كركوبه دابة غيره) أي أو سوقه لها وأشارنه اليها بحشيش مثلاً في يده فتبعته اه
 عش على حر ولو غصب حواشيته وولده الذي من شأنه ان يتبعه أو هادى الغنم وهو المسمى الآن
 بالثعور لم يضمن النافع في الاصح لا تنفاه استلزامه عليه وكذا لو غصب أم الثعل فتبعها الثعل لا يضمنه الا اذا
 استولى عليه اه شرح حر ومثل ذلك ما لو غصب ولد جملته فتبعته أمه وان كانت لا تغتصب عنه عادة
 اه عش عليه (قوله وجلسه على فراشه) أي أو تحمله عليه برجله اه شرح حر ومنه ما يقع كثيراً
 من المشي على ما يفرش في حصن الجامع الأزهر من القراوى والنشاب ونحوه ولو ينشئ ان يترك الضمان لم يتم
 القراوى ونحوها المسجدين كان صغيراً أو تكثرت والا فلا ضمان ولا جرمه لتعدد الواضع بذلك اه عش
 على حر (قوله وجلسه على فراشه) قال سم على ويجوز جلوس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس آخره على
 منها ما هو صوابه ولا يضمن من الأول بانتقاله عنه لان الغاصب انما يربأ بالذلة الاولى وأول يقوم مقامه فلو تلف
 فينبغي ان يقال ان تلف في الثاني فقرار الضمان عليه أو بعد انتقاله أو ضاعه فعلى كل القرائن لكن هل
 لكل أو لغيره فيه نظر اه أقول ولعل المراد بقوله فعلى كل القرائن ان من غرم منها ما لا يرجع على
 صاحبه لان المالك يأخذ من كل منهما جيلد المتوفى لا يقال له معناه ان من غرم منها ما يرجع على صاحبه
 بالنصف لا تقول هذا من الاحتمال الثاني ولان معناه ان المالك يطالب كلا بالنصف لمان كل طريق
 في الضمان والظاهر ان القراش مثلاً فلو تحمل برجله على خشبة كان غصباً لها وتدينه بقران القراش
 لما كان هذا الانتفاع بالجلوس عليه كان الجلوس ونحوه انتفاعاً به من الوجه الذي قد صدق هذا الاستدلال
 بخلاف الخشب ونحوها فالحقت بباقي المتقولات اه عش على حر بانحصار (قوله وجلسه على فراشه)
 أي ولم يتم القربى نية أي قربته على اباحة الجلوس مطلقاً ولنا من خصوصية منهم هذا الجلوس اه حل
 (قوله وان لم ينقلها) أفهم كلام المصنف اعتبار النقل في كل منقول سوى الأمرين المذكورين وهو كذلك
 وان ذهب جميع الى انه لو رفع منقولاً ككتاب من بين يدي مالكه لينظره وبرد سال من غير قصد استيلاء عليه لم
 يضمنه اللهم الا ان يجعل كلامهم على ما اذا قلت قربته على رضاء مالكه بأخذ هذه النظرة ويحل اشتراط نقل
 المنقول في الاستيلاء عليه في منقول لا يشيده فان كان بيده كودية أو غيرها فتنفس انكاد غصب لا يتوقف على
 نقل كما لا يصح ما فهم اشتراط النقل انما لو أخذ بيد من يدينه لم يضمنه وقول القوي انه لو بيعت بغيره
 في حاشيته بغير اذن سيده لم يضمنه ما لم يكن أعجمياً أو غيرهم بغيره فقد رد على خلافه في الآثار ونقل عن
 تعليق البغوي آخر العار به ضمانه وصريح كثير باله ولو أخذ بيد من يخوفه بنسيبته فمولى من ماله الى
 آخر أو نقله لا قصد الاستيلاء عليه لم يضمنه ولو رفع شيئاً برجله بالارض بنظر جنسه ثم تركه فضاع لم يضمنه قاله
 المنزوي وقول بعضهم ان قنابره وقع بمصادره لم يضمنه كالمسكين فمعهول على دفع لم يضمنه المرفوع عن الارض
 على رجليه ولا يضمنه ولا يضمنه اذا أخذ بالرجل كاليد في حصول الاستيلاء اه شرح حر وكتب عليه عش
 قوله ويحل اشتراط نقل المنقول بجوارفة العلب ونقل المنقول كالبيع وقضيتها ان مجرد دفع المنقول الثقل وان
 وضعه مكانه لا يكون ضماناً بخلاف الخفيف الذي يتناول باليد اه سم على حج وقضيتها أيضاً ان الثقل الى
 موضع يخص به المالك لا يكون ضماناً لكن مرفق باب المبيع قبل قبضه ان عدم قبضه لا يضمن بذلك انما هو في

(كركوبه دابة غيره وجلسه على فراشه) وان لم ينقلها ولم يقصد الاستيلاء (وازعاجبه) (من داره)

عدم حوازل الصنف لاني عدم الضمان وقياسه ههنا ان يكون ضمانا في المستثنى لوصول الاستيلاء اه
 وخذ من مستثنى زعم المصادقة انه لو رفع طرف المتقول يد من الارض ولم ينفصل لا يكون غلبا ولا ضمانا في
 الغلب اه (فرع) دخل على حداد بطرق الحذر فطارت شرارة اخرجت به لم يضمن الحداد ان دخل باذنه
 اه اقول وكذا الاضمان عليه لو طارت شرارة من الدكان واسرقت شأحيث وقد اكره على العادة وهذا
 بخلاف ما لو جلس بالشارع نفسه او اوقد على العادة وقد اذنت له بضمه لان الارض في الشارع مشروطة
 بسلامة العاقبة وفي الغلب ايضا اه (فرع) من ضل تله في مصدر وجد غير هال يجزله لسهوا وان كنت ان
 اخذته اه وله في هذا ما لم يصبها واخذ قد رخصة تله من ضمان علم ان لم يخذله والا فله لفظه وقوله
 ولو اخذ يد يد من ولم يصبه الخ وقياسه انه لو اخذ برامد اية او رأسها ولم يصبه لم يكن غلبا اه (قوله بان
 أخرج منها) أي أوقفه من دخولها وان لم يدخل هو وقوله أليم بقصد الاستيلاء أي أليم به بعد استيلائها
 فينبغي ذكر هذه النية أيضا أخذنا بما بعده اه (قوله أليم بقصد الاستيلاء) لعل التقدير دخولها ولم يقصد
 الاستيلاء اه سم قوله ودخلوها بها بقصد استيلاء سواء في ذلك ان كان به على هتتم من بقصد السكنى
 أم لا فاني في رخصة تصور لا قد اه شرح مر (قوله بقصد استيلاء) هذا قد في حد والقي لفظه وقوله
 الشارح وكذا لو دخلها الخ اجمع للمستثنى والحاصل انه ان لم يكن فيها شرط قصد الاستيلاء فقط وان كان
 فيها شرط هذا وان يصبه مستويا اه شئنا (قوله بقصد استيلاء عليها) فان منع من نقل ما فيها فغلبه
 أو اذا لا فلام ينقله لا يقال كيف يفتحق الغصب في المتقول من غير نقل وقد اعترض في غصبه ذلك لا تقول بل
 ذلك غير التاب وكب عليه من طريق معتادة بصير غلبا لانيها مطلقا فغلبت على غلبها اه شوري
 وقوله مطلقا أي سواء منع من نقله أم لا وهو ما مر به مر قال وقوله تشارفة ان المتقول لا يرفع غصبه
 نقله اذا كان تابا (قوله لم يصبه) مترد في قوله واخرجه عن داره ولو لم يتعرض له الشارع فلما اراد
 بالاطراح الإخراج (قوله فغلبت لهما) أي ان كان المالك واحدا فان تعدد كل الغائب كأحدهم اه حل
 وفي قول على الجلال ولو تعدد المالك والغائب فالغيب بعد الرأس اه ولا فرق في الغصب بين ان يكون
 معه أهله أم لا وكذا في المالك ولا بين كون أهل الغائب مساوين لأهل المالك أم لا حتى لو دخل الغائب
 ومعه شركته أهله والمالك بمفرده في الدار كان ضمانا للضنف اه شرح مر (قوله فغاصب لنفسه) أي
 ان كان في المالك قوة لوضعه في المالك بحيث لا يصبه مستويا مع قوة الداخل كان الداخل غاصبا لهما اذا
 قصد الاستيلاء عليها كذا قيل والمعدن المالك ولو وضع بدو بلا استناد اه اه حل (قوله وكذا لو
 دخلها لا بقصد استيلاء) لكن بانه أحسنه فقامت فيها كالتسليم ومنه أخذ شئنا مر عدم الضمان في
 المتقول السابق اذا وجد فيه ذلك كالجواز أخذ كلبين ماله لشرع عليه فلفظ فلا يضمنه له عدم الغصب
 اه (تنبيه) هي حكم بانه غصب الدار ولو يفتهاضن الاجرة ولو لم يفتهاضن اه حل على الجلال (قوله
 أو يفتهاضنها) أي أدخل لا يصبه حتى وأما في المتقول اذا أخذ من يملكه لا يفتهاضن أو يفتهاضن فقبل
 وضمنه له بدو عليه حسبة فلا يحتاج إلى قصد استيلاء بخلاف العار اه حل (قوله وعلى الغاصب) أي
 المتمر بالاحكام أخذ من صنعه الا في الاستحراز وان كان فيه قصور لان ظاهره ان هذا التقيد يعترف
 الضمان دين الراديش كذلك لو معتبر فيها لغيره ليس عليه ولا ضمان وقوله متول أي ختم أخذنا
 من صنعه الا في أيضا وقوله كثره وصائل أي وكثير في والتفسير بآثار ظاهر فيما اذا كان الغصب بطريق
 الاختوير بظاهر فيما اذا كان بطريق الاستيلاء فقط كقامته من تعدد مجسور يمكن ان يراد بآثار ذلك الاستيلاء
 وهو عند عدم الاختيار بظاهر وعند الاختيار لا يحصل الا بدفع المأخوذ كالحكمة (قوله وعلى الغاصب) أي فوراً
 عند التمكن وان ظلمت المأونة في دونه ولو لم يكن متولاً كغيره وكب يفتي وسواء كان متولاً أو متولاً ما يملك

بان أخرجها منها وان لم
 يدخلها أليم بقصد الاستيلاء
 (ودخلوها) وليس المالك
 فيها (بقصد استيلاء) عليها
 وان كان ضعيها (فان كان
 المالك فيها لم يرفعها فغاصب
 لنفسها) لاستيلائها مع المالك
 عليها هذا (ان عدم استيلائها)
 على المالك فان لم يصب
 مستويا عليه لا يضمنه فلا
 يكون غلبا لغيره منها وكذا
 لو دخلها لا بقصد استيلاء
 كان دخولها لا يفتهاضن له
 أو يفتهاضنها (ولو منع المالك
 بينها منها) دون باقيها
 (فغاصب فقط) أي دون
 باقيها لقصر الاستيلاء
 عليه (وعلى الغاصب) متولاً
 لا معصوما وان لم يكن متولاً
 سواء كان مالكاً بغيره أم لا
 ككذب نافع وزيل

الغضب أو متعلقه لا يفسد ولو بنفسه أو فعل أجنبي وبما بالذل قصبة ولو تجرد وبيع ومستاجر ومترتب
لا يمتنع وفي مستاجر ومترتب وإن أوجهها كانت ضلها كلامهما انتهى ما كالاول لا يتم ما أدون له لمن
جهت المال وإن كانا ضامنين ولو أخذ من ورق شيأ ثم رد إليه فإن كان سيده دفعه إليه بكموس الرقيق
وآلا يفسد بجهت جهرى وكذا لو أخذ من الجهر ودها إليه لان المال مرضى به قاله البغوي في فتاويه
وقد يصح مع الرد القسمة للعليلة كالغضبامة فقلت بغير تعدد زعمها قاله الحب العائري وقد لا يجب الرد
لكونه ملكه بالغضب كان غضب حرق مال حرق أو تلف ضرر كان غضب بطلان ما به حرقا في حرقه فلا
يزع منه ما دام حيا إلا إذا لم يتصف من زعمه مع نعيم أو لم يتغير كان خطا بالخطاة أخرى أجود منها فانها
يباعان ويضم بينهما على نسبة القسمة أو لا كما قاله صاحبها بغيره في ما يرى الهلاك وعرم بدلها وهي باقية
وقد لا يجب الرد فوراً كان غضب لوما أو دوحه في مغبنة وكانت في المأوى خفيف من زعمه هلاك محترم وكان
آخره لا يشهد كسر آخر الوكالة اه شرح مدر أى في قول المتن ولان لا يصدق في أداءه ما فيه لاشهاديه (قوله)
وغير محترمة) بخلاف غير المحترمة وانظر ما لم يكن من ذي شر على ذلك كما لم يكن من كلامه الآتى اه حل
(قوله وضمان سمول تلف) أى ما لم يكن التلف مستندا لفعل المالك في عرض على مدر ما منه
الغاصب الجواب مقتضى القواعد انه لا يزمه متى لان هلا كمن سندا في سبب مستند على الغضب اه سم على
حج أى ما لم يكن التلف بفعل المالك كسباني في قول المتن فلو قدمه لكانه ما كسر وفى قول الشارح
هناك ولو كان الغضب بريقه الخ (قوله كريد) أى وزن محسن وقاطع طريق وتارك صلاة اه شورى
(قوله ومائل) ومور ذلك كصوره سم ان غضب مال صله والحال ان الغضب من ضرر وتالفه وتلف
حاله صله والا فمور مشكل في التصور لانه اذا غضب موصال على سيده وتلف ضمنه الغاصب فاذا مال على
الاجنبى من باب أولى في الضمان وكذا يشال في المرتد بان يصبه في حال الردة وموت قبلها والافرض الردة
لا يشاع حكم الأصل اه ضجنا (قوله كريد) لعل الكاف استقصائية (قوله وفيما يأتى) وهو الضمير في قوله
كلوا تلفه بيد مالكة اه (قوله واستطر دواها الخ) الاستطراد ذكر الشئ في غير محله غير ملائمة بينهما
فعلها الجنائيات ومناسبتها للغضب من حيث الضمان اه قل على الحلال (قوله بما تشر) وهي ما يحصل
الهلاك كالقتل أو سبب وهو ما يحصل ما يحصل به كالإكراه فان تلفت في علمه ان يذكر الشرط وهو ما لا يحصلها
لكن يحصل الهلاك عنده كغير البتة دونا قلت أراذ السبب هنا ما يشمل الشرط كما لم يكن كلامه فليتم تأمل
انتهى شورى (قوله كلوا تلفه بيد مالكة) عبارة تشرح مدر ولو أن تلف الما بغير ما يد مالكة ضمنه بالإجماع
وقد لا ضمنه ككسر بغيره بحدار في مسددة الطفر وكسرا انه خبر لم يتمكن من اراقة الا بذلك أو قتل دابة
صائلا أو كسر سلاح لم يتمكن من دفعه بدونه وما تلفه باع على عادل وعكس حال القتل وحرق على معصوم
وفن غير ما كتب على سيده ومهدر بخورة أو صائل تلف وهو في يد مالكة (قوله كلوا تلفه بيد مالكة) تخرج
بالا تلافى التلف فلا يضمنه كان ضرر دابة في يد مالكة انتقلت لم يضمنها كمالا في كلب الإبرة إلا إذا كان السبب
منه كان أكثرى لحمل مائة فحسب لزداد عليها وتلف بذلك وصاحبها لم يضمنه بغيره قسط الزاد مائة أجرة
مثل ذلك العمل فلا زمتوا فى البغوي بضمن من سقط على مال غيره لمصرع حصل له فاتفق كمال سقطا عليه
طفل في مهد اه شرح مدر (قوله أى تلف شخص) أى أهل لفغان وقوله متهول أى محترق فاستدان
الضمان مقدار هنا أيضا الضمير المستر على الضمير بغيره المقدر فمما سبق فلا حترار عن الحرق وعن
غير المحترق مستفاد من المتن وإن كان قوله وماله غير المحترق الخ هو من هذا أزد على المتن اه (قوله أو فخر زنا)
بكسر الزاى وهو السخاء اه مدر وفي المختار والسخاء يكون للين والماء القر به لهما خاصة اه وفيه

وغير محترمة فغير على السب
فأخذت حتى تؤديه
(وضمان سمول تلف) باقية
أو تلافى مختلف غير المتول
كسيرة وكسيرة بغير فلا ضمان
فيكون كذا لو كان التلف غير
محترمة كريد ومائل أو
الغاصب غير أهل للضمان
كسيرة بغيره بغير المتول
هنا وفيما يأتى من زيادى
واستطر دواها مسائل تقع
فيها الضمان بلا غضب
بما تشر أو سبب بغيره
كالأصل قوله (كلوا تلفه)
أى تلف شخص منه ولا
(بيد مالكة) أو فخر زنا
تعلقوا على أرض (الخروج
ما فيه الفخر) وتلف

أيضا والرق السقاء وجسم القلة الزقاق والكثرة زقاق وزمان مثل ذباب وذبان اه وفي الصباح الزباب الكسر
 الظرف (قوله أو مضى باسقطا بالحق) عبارة عن وضو شرهه أو تستصقب سقطا سقطه كان حرك الو كاجوبه
 أو بفتح ما مضى أو بتلا أو أسقطه به أي بما تظاهر منه ولو كان التقاطع بالذات شمس أو حراقه جمع مرور الزمان
 فقال ما مضى وتلف ضمن الى ان قال لان أسقطته بدفعه في عرصة الخيال ان قالوا فهم كلاه ان لم يكن كانت
 حاية عند الفتح ضمن وهو ظاهر اه فانظر لمضى في الريح اذا أسقطته بين المارضة وغير المارضة أو خلط في
 الريح اذا كان التقاطع بادابة حوارته اللهم الا ان قال ان الريح التي تؤثر اوتهم مرور الزمان لا تضلوا
 الجوهرا وان خفيت خلفها بخلاف الريح التي تؤثر السقوط فلتأمل اه سم (قوله فسقط به) أي بالفتح
 لغض كماله كاه وحذبه أو بفتح ما مضى مبتل أسقطه وسقطا ولو يحضره ما لم يكن محتمل من تداركه كالأرواء
 يقتل فتنه غلبه اه حل (قوله أو فتح بابا عن غير ميم) أي ولو يحضره ما لم يكن محتمل من تداركه كالأرواء
 يقتل فتنه غلبه اه حل الضمان هنا بفتح وقت التسبب كالفتح أو بفتح التلغ والفتح أو أقصى التيم في ذلك
 بظهور الأخير وهو أقصى القيم في ذلك لا يلتقي بدمال كك في وقت تلفه فاجمع اه دل على الجلال
 (قوله وهذا أعمر أوى) وجه الامعية طاهر وأما وجه الاول به فن جهة تعبير الاصل بطائر اذ هو وهواه
 لا يضمنه الا ان فتح وهو طائر يختلف ما اذا كان مستقرا فطائر عند الفتح وليس كذلك ويجيب عن الاصل بان
 طائر امير طير لا يضمنه طائر الا في طائر لا يضمنه طائر اه صل وقد قال جمهور اللغويين ان الطائر مقرود الطير جمع فانه
 منع قول من قال ان الاول طير لا طائر لانه في الغرض لا يطير اه شرح مدر وكتب عليه عرش فوقه والطير
 جمع وقول الطير اسم جنس يقع على الواحد والجمع وقيل اسم جمع لا يقع على الواحد وبيان المصباح الطائر
 على صيغة اسم الفاعل من طار يطير طيرا فهو له في الجوق كشي الحيران في الارض ويعدى بالهزة والضم
 فة لا طيرته وأما وجه وجع الطائر طير مثل صاحب وصحبه وركب وركب جمع الطير طيور ودا طيار وقال
 أبو عبيد بن قيس ويقع الطائر على الواحد والجمع وقال ابن التبري الطائر جماعة وتأنبها أكثر من التذكير
 ولا يقال للواحد طير بل طائر وقلنا يقال للثاني طائر انتهى (قوله فذهب حلال) أي أو أخذته مرة علم
 وجوده قبل الفتح وأقي البقوى بضمان من سقط على مال غيره امر جعله فالتفه ولا ينافي ما في الروضة في
 باب اتلاف البهائم انه لو سقطت الدابة ميتة من تحتها لم يضمنه ذلك الا كبلان الاول اتلاف مباشرة
 والثاني اتلاف بسبب والاول أقوى من الثاني اه حل (قوله فذهب حلال) أي أو كان آخر القصص فشي غيب
 الفتح قليلا قليلا حتى طار كانه القاضي بل أو كان القصص مفترقا حتى انسان على يابه فتزع الطائر وخرج أو
 وبثبته غيب الفتح فثبته وهو مشد كانه السبب بما اذا علم بحضوره حين الفتح والا كانت كرم كرم طران
 بعده وألق جمع فتح الباب ما كان يصدى أو يحجون طائر فانه انسان بالاطاعة من هذا القول وهذا
 حيث لا يخبر ولا يفطن نظر اذ عدم المير عدوم مثل غير الميرين يرى طاعة أمره ولو حل بل باطاع عن علف وعاء
 ما كان في حاله جهة ضمن ولا ينافيه تصريح الجادري بأنه لو حل بل باطاعة كانت طاعة أو كسرت انعام
 يضمن سوا الفتح ذلك بالحق أم لا لان انتهاء الضمان في تلك لعدم نصرة في التالف بل في التالف عكس ما هنا ولو
 وقف على جداره طائر فخر لم يضمنه لان له من جداره اه شرح مدر وكتب عليه عرش فوله لانه
 منصف من جداره أي فلو اتعد الطائر النزول على جدار غيره وشق منصفه من كلف صاحب منصفه عجب أو قص
 جناحه أو نحو ذلك وان لم يتوكل من الطائر ضرر ويجاوزه على الجدار لان من شأن الطير توارب التماس منصرفه
 ويترقب على جالس من صاحب الجدار ومنه لو اذ الانتفاع به (قوله فذهب حلال) فلو اختلف المالك وانفاغ
 في انه خرج عيب الفتح أو راحته فيبقى تفريق الفتح لان الاصل عدم الضمان اه عرش على مدر

(أو مضى باسقطا به وخرج
 ما مضى) بذلك وتلف (أو فتح
 بابا عن غير ميم) كعابر
 وبعد يحجون وهذا الاسم
 وأقرب من قوله ولو فتح قصا
 على طائر إلى آخره (فذهب
 حلال) وان لم يجه فانه يضمنه
 لان الاتلاف به وخرج
 ذلك المؤدى الى الضمان
 من فقهه يختلف ما لو كان
 المتلف غير متمول سواء
 كان مالا مكتبة أو أملا
 ككبوز بل ومنه شين
 الختم ومما لو كان الفاعل غير
 أهل الضمان فليطير ما
 يختلف ما لو كان ما في الزق
 المطروح أو المصوب جامدا
 وخرج بقراب نازا به
 فالضمان على المشرب

(قوله) وبخلاف ما لو سقط الزمان (الح) ولو لم يلم سبب السقوط ففي الشامل والجراثة لاضمان لان الظاهر انه سبب
عارض بخلاف ما لو سفلر باط السبقه فتفرق ولم يلم سبب غرقها لانه ضمن لان الماء معد لغرق السبقه اه
برواي (قوله) بر وضريح) بخلاف ما لو كانت الحج حايه حاله الفتح فانه ضمن اه حل (قوله) أو نحوه
كز لانه أو وقع طائر عليه ولو سفلر سبقه فتفرقت فله ضمنها أو بعارض تنحدر في ذلك كذا ضمن لو لم يظهر
ما يجعل عليه غرقها اه حل (قوله) ما لو طلعت عليه الشمس) مثل ما لو غرق في غير العائق كما هو ظاهر انتهى
شرح حر (قوله) من الغاصب) أي الذي ضمن انتهى شرح حر والغاصب ليس بشيء انتهى عرش
(قوله) وكانت بدأه سنة) أي سوله أو نافع عنده أم عند الغاصب فكان عليه التجهيز هذا أضلال المراد بالاضمان
المطالبه وكل من وضع يده عليه بما لا يبيعه وإن تلف عنده غير ما انتهى شخصاً (قوله) ثم لاضمان على الحاكم) هذا
الكلام يشيد جواز أخذ الحاكم له لصلحه فهو كذلك بل قد يجب الانداز اذ على الحاكم انه لم يأخذ ضاع على
مالك ولم يصل اليه ولا إلى بدله لا تلاف الغاصب مع مونه أو عساره أو نحو ذلك انتهى حر انتهى سم
وأما الغاصب الذي أخذ منه الحاكم ونائبه فلا يرد له الباقي لانه لا يجب له التمسك بالمعصوم عند الحاكم أو نائبه
فان الغاصب يضمنه ويحل ذلك اذا كان الحاكم وأمينه هما الطالبان لاخذ أمواله والغاصب بنفسه عليهما
فيبقى برأيه بذلك لأنه إمام الحاكم مقام المالك في الرذع عليه من الغاصب بحيث لو تلف عند الحاكم ونائبه لا يضمن
الغاصب لكن قضية قول شرح الروض ويستثنى الحاكم ونائبه لانهما لا يضمنان من المالك ان الغاصب يرد له
وهل مثل الحاكم في عدم الضمان أصحاب الشوكه من مشايخ البلدان والعربان أولاده نظروا عبارة الأذرى
(تبيه) يستثنى من هذه الأذى أي الحكم وأمثالهم فانهم لا يضمنون ولو ضاع على وجه الحفظ والمصلحة
انتهت هي تشمل ما ذكر من مشايخ البلدان حيث عدل عن قولهم أي التعيين بأمثالهم انتهى عرش على
حر (قوله) ولا على من انتزعه (الح) أي تعالاه وهو الغاصب الذي انتزعه مونه لانه لا يضمن أي لا يطالب بالمال
تقدم ان شرط ضمان الغاصب التزامه الاحكام ولا يضمن المالك لا يضمن لاسبب السبقه على عبده
شيء وعبارة شرح حر ولو أخذ ضياء لغير من غلب أو سبيع حسبه ليرده على مالكه فكذلك في بدو قبل امكن
رد له يضمن وإن كان المأخوذ منه غير أهل لاضمان كقوله في قول المالك والاضمان وإن كان معرضا لتلف خلافا
لما سبق انتهت وكتب عليه عرش قوله ولو أخذ ضياء لغير من غلب أو سبيع حسبه ليرده على مالكه فكذلك في بدو قبل امكن
ثم ان ضما موزع على يتقدم مال الكه فينتلف حيث سفلر يضمن أم لا فيه فطر والاقرب الثاني لعدم رضا صاحبه
بذلك ان المالك لا يرضى بضامه له ويصدق في انه نوى رده على مالكه لان النسخ لا يعرف الا منه والاصل عدم
الضمان وقوله وإن كان معرضا لتلف ضمنه انه لو وجد متاعا لم يرد له وأمنته وعمل انه لو لم يأخذ منه
ضام على صاحبه لعدم رفته لا أخذ ما ضمنه ليرده على صاحبه ولو بصورة شراءه يضمنه حتى لو تلف في
يده بلا ضرر غير ماله لصاحبه ولا رجوعه بما غره في استعماله على مالكه لعدم اذنه في ذلك وقد يتوقف
بعدمية قلبه على الظن عدم معرفته مال الكه في يده السارق فأن ما ذكره طريق الحفظ مال المالك وهو الارضى
بضامه انتهى (قوله) ولا على من تزوج الغصوب (الح) أي لان الزوج ضمن حيث هو زوجة لا تدخل تحت بد
الزوج والكلام حيث تلفت بغيره ولا دفع الا ضمنها كقولنا رأيت مقبره شهيد ومات بالولادة حيث ضمنها
حل ولعل صورة هذه المسئلة ان يكون مالكها لو كان في تزويجها انفسها ثم زوجها فية لان الزوج في هذه
الحاله أخذ الغصوب من الغاصب ومع ذلك لاضمان عليه (قوله) والفرار عليه) أي ولو غرم المستعير ونحوه
أقصى القيم نعم اذا أخذ منه أحدى من المستعير ونحوه الاجرة قال القاضي ان لم يكن قد تناقضا رجوع والا فسلر ولو
أول المشتري الجارية أو غرم قيمة الواهب رجوعه لانه لم يدخل في العقد في حيايتها أقول ولم يدخل المستعير على
ضمن أقصى القيم فطالب الغرم هو ولا شيء اه أقول بفرق ما دخل المستعير على ضمن القيم في الجارية بخلاف

وبخلاف ما لو سفلر الزن
بروض ربح أو نحوه فخرج
ما قبسه وفرق بينه وبين ما لو
طلعت عليه الشمس فإذا تب
ونخرج حيث يضمنه الفاض
بان طرأ نوع الشمس يحقق
فقد يضمنه الفاض ولا
كذلك الحج وبخلاف ما لو
مكش غير الميراث ذهب لا
يضمنه الفاض لان ضامه لم
نشأ عن فعله لان ذهابه بعد
ملكه بشعر باختياره (وضمن
أخذ من صوب) من الغاصب
وان جعل الغصوب كانت
يده أمانة تبعا لصله والجمل
وان أسقط الاثم لا يسقط
الضمان ثم لاضمان على
الحاكم ونائبه اذا أخذاه
لمصلحة ولا على من انتزعه ليرده
على مالكه ان كان الغاصب
س يبا أو عبدا المعصوم منه
ولا على من تزوج الغصوب
من الغاصب جاهلا بالحال
(والفرار عليه) أي على
أخذ من ان تلف ضمنه

يستولها فان استولها وان لم يستلها برئ الغاصب لحصول تسليمها بمجرد استيلائها اه شرح حر وكتب عليه عرش قوله انتقل الحق لقيمته أى ومع ذلك لا يجوز له التصرف فيه الا بعد دفعه للمالك ولا يفرض من علم ان أصله مغصوب تناولت منه اه وسأني اشاع هذه المسئلة في قول المتن ولو حدث نقص يسرى للتلف كان جعل البرهنة فسكاف تامل اه (فرع) لو أكل طعاما من يد معرقف بالصلاح وكان الطعام في الأصل مغصوبا والاكل بكل يجعله لم يؤاخذ به قاله في الاثر اه شوري (قوله ولو كان المغصوب رقيقا الخ) هذا نظير لقوله فلو قدم الخ بجامع ان المتلف في كل هو المالك (قوله فقال الغاصب لمالكه اعته) أى ولو قال عني أو عنك وقوله فاعتقه أى عن الغاصب فيها وقال اعتقه عني ويكون ذلك بامضاء من ذكر عوضا والقيمة اه حل (قوله فاعتقه بجهل الخ) قال في شرح الروض قال البلقي ويبنى أن يلحق بالاعتق الوقت ونحوه اه سم على حج وقوله ونحوه أى كان أمر به بملجدا ونحوه من الجهات العامة وأقاله انذر اعتاقه أو أوص به بطه كذا في مائات المالك اه عرش على حر

«فصل في بيان حكم الغصب» (قوله وما يضمن به للمغصوب) عطف تفسير للعرب ادبالحكم هنا والافتقار بتقدم ان حكم الغصب هو الاثم ووجوب الرد ووجوب النسيان وهو هادئ كرشيا من الثلاثة وهذا مستفاد من عرش على حر وعبارة شرح حر فصل في بيان حكم الغصب وانقسام المغصوب الى مشلى ومقتوم وبينهما ما يضمن به المغصوب وبغيره انتهت (قوله وما يضمن به للمغصوب) أى وما يتبع ذلك كعدم اذابة المسكر الى الذي اه عرش على قوله بضمن مغصوب مقتوم تلف وقوله ومثل بضمه الخ ومفهوم التلف فيما وهما اذا كان المغصوب باقيا سلبا في قول المتن ولو تلف المغصوب الخ وسأني عجزا عن التمسيد للمغصوب في قوله ويضمن مقتوم أى تلف بلا غصب الخ وقوله وبإضاه أى ابعاض للمغصوب ولم يذكر كعجزا عن التمسيد للمغصوب في جانب ابعاض في المتن وكان الشارح أشار إلى عجزه بقوله فان ألفت ابعاض من الرقيق الخ لكنه غير وافي بالمفهوم لان المفهوم أهم من الرقيق ومع ذلك كان التمسيد كره عند قوله ويضمن مقتوم تلف الخ ليكون عجزا له أيضا كالاتي وقوله كسأني في آخر كتاب الدين عبارة المتن هناك وفي رقيق قيمة وفي غيرها ماقتص ان لم يقدح في حق والاقتسبة من قيمته في بده نصف قيمته وفي كره وائتبه فتمت (قوله مقتوم تلف) أى ولو حكا ومن تلفه ما لوازمه فاذا أزم من عهده الزمة تمام قيمته بكل في شرح البهجة (قوله ولو كانتا به وسأني) انما ألتف هذا غاية الإشارة الى أن تعاقب العتق به الامتنع من كونهما مضمونين اه عرش (قوله بأصق) قيمته أى ما لم يصر المتقوم مثليا والافضل من مثلي ما صار اليه كسأني افضل في قوله والاشة فالخ الخ مما يضمن بأصق قيمة المقبوض بالشراء القلند والامانة اذا تلن فيها كسأني عن الحلبي (قوله وان زاد على دية الحر) الغاية لرد على الخفية القائلة بان الاصل اذ زاد على دية الحر لا يضمن منه ما زاد اه قل على الحلبي (قوله لتوجه الرد عليه حال الزيادة) أى مع قصد التخليط عليه لتدبيره في الاغلب فسطا ما يقال كان الرد متوجه عليه حال الزيادة كذلك هو متوجه عليه في حال النقص (قوله والعبرة في ذلك) أى التتويم بالأصق وقوله ان لم يصر مثليا أى قبل التلف وقوله أكثر الامكنة أى قيمة فقيمة بمحذوف فلو غصب بصره وقوله الى ولو أقم الى الجيرة فتلفها والحال ان قيمته في ولو ان أكثر من قيمته في الجيرة فقيمة بغيره فانما لا يقد الجيرة اه شيخنا (قوله نقدا أكثر الامكنة) أى أكثرها قيمة اه شوري فاذا زادت قيمته في محل على غيره من الامكنة اعتبر تعدد ذلك المحل اه عرش (قوله الا ترى ما تلن) أى في التلن في سأل وجوب قيمة وهذا سأل في محبان من التلن في قوله فان قصد بياض قيم المكان من غصب الى فقد وفي قوله والافاض قيم المكان الخ وعلى كل حال فالرد الى المكان في الموضع من المكان الذي حل به التلن كسأني سواء كان محل الغصب ومحللا آخر قل البهني قياسه يقال دنا بتر في أصق قيم المتقوم فقدا أكثر الامكنة التي حل بها المتقوم قيمة سواء

ولو كان المغصوب رقيقا فقال الغاصب لمالكه أعنته فاعتقه جاهلا بتلف العتق ورئ الغاصب

«فصل» في بيان حكم الغصب وما يضمن به للمغصوب وقصيره (يضمن مقتوم أو بدونه حيوانا كان أو غيره ولو مكتوبا وسأني) (بأصق) قيمته من حيث (غصب الخ) (حين تلف) وان زاد على دية الحر لتوجه الرد عليه حال الزيادة فيضمن من الزائد والعبرة في ذلك بتعدد مكان التلف ان لم ينقله الى الاصل فقيمة كماله في الكفاية اعتبار نقدا أكثر الامكنة الا ترى انما تلن (و) تضمن (الاباضه)

اكن هو حمل التلف أو محلا آخر سواء أ كان يحمل النصب أو محلا آخر (قوله بمقتضى منه) قابل بمقتضى
 لم يترتب شيء اه شرح مر ولو كان له مقدور من حمل كسائي (قوله الا ان تأت) خرج ما اذا تأتت بائنة
 محموله كان سقما شديداً فقامت النقص بمقتضى من الاصل فتكون دائنة في حكم المستثنى من ان
 الساطع من غير جنسية لا يتعلق به قصاص ولا كفارة ولا ضرب على العاقلة فاشبه الاموال اه شرح مر
 بصرف وغيره من المتاح مع شرحها للقطيب وكذا نقص الباض التدرة كاليد والرجل بمقتضى من قيمته
 ان تأتت بائنة محموله بترافهم قوله بمقتضى انه لو لم تنقص قيمته بذلك كالمسقط ذكره وائشده كاهو الغالب
 من عدم القيمة لم يلزمه شيء قطعه هو كذلك انتبه وهذا اذا سقطت من غير اتلاف أما اذا سقطت بغير قطعهما
 الغاصب وغيره وذهبنا متصواً بنقص القيمة أولاً كقص عليه سلطان وكسائي في الشرح في الفصل
 الا في عند قول المتن ولو غصبهنا وأغسله الى ان قال الشارع كقولنا نحن عدا انما قد غصبناه غصبهنا
 اه اى لان في الغصب وهو قطع الاشياء من الرقيق (قوله لا اجتماع الشبهين) أى شبه الاكس من حيث انه
 حيوان ناطق وشبه الهابة مثلاً من حيث حرمان التصرف عليه اه شوى روى (قوله نعم ان قطعه المالك)
 اى اى اولا بعد اى لا يجزئ تنزيلاً منزلة المالك اه حل اى يقضى الاجنبى النصف والغاصب مالاً وعليه
 فقط وقيل العبد كمل السيد فكشاه القاطع اى فلا يلزم الغاصب الا الزائد على النصف على كلامه وعبارته
 البر ما روى قوله نعم ان قطعه المالك اى أو اجنبى وكذا الوفا على الرقيق بدخسه كفى شرح الرض وقد يقال
 الا قربانه بضمن في هذه ا كثر الامر من لان جانيته على نفسه بدين الغاصب مشمومة على الغاصب الفرق
 بين جانيته على نفسه وجانيته السيد على يد الغاصب ان السيد جانيته مشمومة على نفسه فقط ما عاينها
 عن الغاصب بخلاف جانيته السيد فلم مشمومة على الغاصب ما دام في يده اه بالحرف ومثله في عرض
 على مر حوائجهم ومقتضى ما تقدم من ان تلف الابيض اذا لم يكن اتلاف يكون الضمان بمقتضى من
 الاصل اى ان يكون هنا كذلك فان اتلاف الرقيق لا يعارضه غير بضمن فيكون بمنزلة التلف بائنة تامل (قوله)
 اول من تعبيرة في الاول الخ) اى لانه يصدق بقيمة وقت التلف مثلاً وان كانت أقل وقوله وفي الثاني بالقدور اى
 لانه ان الضمان به وان كان أقل بمقتضى (قوله بضمن مقصوب مثلى بمثل) اى بشرط ثلاثة الاول
 اى لا يترتب على القيمة والتلف ان يكون له مثلى قيمة في محل المطالبة والثالث ان لا يكون لتلفه من يحصل
 المطالبة الى محل الغصب مؤنة فان خلت من هذه احدى وجبت القيمة ولم يستعمل عبارة الشارع هنا الا الثاني
 وبعبارة شرح مر بضمن المثلى بمثل ما لم يترأس على قيمته لانه اقرب الى حقه فان خرج المالى من القيمة كالمو
 اتلف ماء بخلافه ثم اجتمعه بمثل لقيمة ماء أصلاً لزمه قيمته بمثل الاتلاف بخلاف ما اذا قبضته قيمته ولو
 نافية لان الاصل المثل فلا يعمل عنه الاحتراز التماساً من أسهل والا فلا يلائم عند الضرر من الى تفاوت
 الاحكام ومحل العمل بما في قى قوله ولو ظفر بالغاصب في غير بلد التلف الخ فيما لا مؤنة لتلفه والاعراض قيمته بمثل
 التلف كالمو قتل المالك برام من مصر الى مكة ثم نصبه آخونها ثم طاب المالك بمصر فتزعمه قيمته بمثل كما تفتي به
 والوجه ما الله تعالى انتبه فعمل من هذا الشرط الا فى قوله ولو تلف المثلى الخ معتبر هنا اى فى قوله فى اى
 مكان حل به المثلى فخلص من المالك لا يصلح الغاصب بالمثلى الا اذا لم يكن لتلفه مؤنة والا فلا مطالبة الا بالقيمة
 لا فرق في ذلك بين كون المطالب هو الظفر وقع فيه كان حل به المثلى قبل التلف أو لم يحل به أصلاً وان كان يصنع المثلى
 والشارح يروى خلاف هذا وروى الشرط المذكور خاص بما اذا ظفر به في غير المكان الذى حل به المثلى حيث
 اقتصر على ذكره فقولنا يتركه ما اى فيما اذا ظفر به في المكان الذى حل به المثلى فكان الاول محل العمل للمثلين
 فمسألة واحدة لانه أحصر واوضح ويؤخذ من قوله ولو صار للمثلى الخ شرط اربع وقوان عمل ضمان المثلى
 بمثله اذ لم يصر بمقرر ما اولياً آخر والا فضمن قيمة المتقوم وبمثل المثلى الاخر على التفصيل الذى ذكره

بمقتضى منه) أى من
 الاصل (الا ان تأتت)
 بان اتلفها الغاصب أو
 غيره (من رقيق ولو)
 ارش (مقدور من حو) كبد
 ورجل (لا بضمن) باكثر
 الامر من بمقتضى المقدور
 ففى يده أكثر الامر من
 نقص وضمن قيمته لا بقتاع
 الشبهين فلو نقص بقطعهما
 ثلثا قيمته لزمه النصف
 بالقطع والردس بالقيمة
 نعم ان قطعه المالك ضمن
 الغاصب الزائد على النصف
 فقط وتعبيره بضمن قيمته
 في الحيوان وبأكثر الامر من
 في الرقيق اولى من تعبيره
 في الاول بالقيمة وفي الثاني
 بالقدور فان اتلف الا بماله
 من الرقيق وليس مقصوداً
 وجب المقدور فقط كسائي
 في آخر كتاب الديان (و)
 بضمن مقصوب (مثلى) تلف

الشارح في قوله ولو صار المثل إلى متقوم المالح ويؤخذ من قوله فإن فقدت أقصى قيم المكال الخ شرط مجلس
وهو أن عمل ضمان المثل مثله إذا وجد المثل والاقيدل إلى القيمة (فخرج) قال في الباب الاخير المستوية
متومة ولا سطل المربعة والمصوبية في قابلية ليقوم ضمن بالقيمة ما به ونقل في خبر يدعي هذا الاخير عن المهان
وقال في الخبر يذكر الماوردي أن الزبون متقوم اه سم على منج وما ذكره الزبون قد يخالف قول
الشارح الا في سائر القوا كما لمطبة اه عش على مر (قوله وهو ما حصره كبريل الخ) يعني انه لو قدر
شرعاً قد بكي أو وزن وليس المراد ما يمكن فيه ذلك فان كل شيء يمكن وزنه وان لم يعتد فيه بعرف بهذا الماء
والتراب بل ان اتمه لو قدر ان كان قد حصر ما بكي أو وزن اه حج (قوله أيضاً وهو ما حصره الخ) أي على
الاصح من أوجه ثلاثة والوجه الثاني سكت عن التقييد بجواز السلم والوجه الثالث زاد على التقييد به التقييد
بجواز بيع بعضه ببعض فخرج به بعض الامثلة من العنب وغيره اه من شرح المحلى (قوله كالم يغل) تبعه في
هذا التقييد حج واحد مر خلافة قال ولو لم (قوله كالم) أي مطلقاً باعتبار ما لم يغل في الاصل المعتمد هنا وفي
الزيادة للشارح اه شوري (قوله كالم) أي في قول المتن في الطهارت محل نحو شحمه أو بفعله عكسه
اه (قوله أي ضمن مثله) لما طال الفصل بين العادل ومتعاقداً عاده لظهور الربط فلا خلاف هذا للاجتماع مع
قوله أولاً وفي ضمن مضمون اه عش (قوله وأورد على التعريف) أي تهر بفالم في وصورة الايراد أن يقال
لنا لم لا يجوز السلم فيه ويجب فيه رد المثل فان تهر بف جميع وأجاب بجوابين الاول منع كونه مثلياً والثاني
بناجده لكن با نظر إلى الجاز أن قبل الحما أي قوله وجاز سلمه أي ولو باعتباره ما كان وانظر أمنا مع من جواز
السلم فهو داخل في التعريف اه شيخنا ويمكن أن يكون المراد بالتعريف جنسه الشامل لتعريف المتن في
المتن وتهر بف المتقوم المفهوم من المتن الذي ذكره الشارح فوله وما عدا ذلك متقوم وما حصل الايراد أن يقال
تهر بف المثل في جميعه وتهر بف المتقوم في ممانع اه (قوله القدر الخ) أي المتن في قراءة الفقه أي الذي
تبرأه الأمة بعينه هذا هو المراد اه شيخنا وتصور ذلك بالخارج أكثر من الواجب كما إذا كان المختلط أدياً
وشأن حل البرئت أو نصف فخرج الثلثين من الشهر والنصف من البر اه مرحومي على الخطيب (قوله
فخرج القدر الخ) أي وصدق الغاصب في قدر ذلك إذا اختلف فيه لأنه الغارم ويحتمل وهو الظاهر ان يقال
وقد قال الأمر إلى الصلح لأن محل تصديق الغارم إذا اختلفا في شيء واختلفا في الزائد وما هنا ليس كذلك اه عش
على مر (قوله الباقيين بحالهما) أي من غير استهلاك أو جرح الماعين المركبة لاستهلاك أجزاءها اه
شوري (قوله في أي مكان حل به المثل) ليس المراد بالضمين الغرم حتى يلزم عليه تعدد الغرم بل المراد به
المطالبة فلا نظر للمالك بالنصيب في أي مكان من الممكنة التي حل به المثل فله مطالبته بالمثل اه وقوله حل به المثل
مفهومه مسبق في قوله ولو تلف المثل فله مطالبته بمثله في غير المكان الخ أي فهو مطالبه في المكان الذي حل
به من غير شرط وفي غير ما شرطت الاثنين اه (قوله ولو تلف في مكان تشل اليه) أي سواء تلف في مكان
النصيب أو في محل الذي نصب فيه أو تلف في محل آخر نقل اه فلا تعبد المطالبة بمحل النصب بل ولا يعمد
التعبد بل مطالب في أي مكان حل به فكان على الشارح أن يزيد عليه ما أتانا في قول ولو تلف في مكان نقل اليه
أو اجمع به في غير محل النصب وعبارة أهلهم مع شرح مر فان تألف المضمون في البلد أو في محل المغلول
أو المنقول اليه أو عدا وتلف في بلد النصب طال به المثل في أي البادين أو الحاشين شاء لتو جرد العين عليه فيهما
اه وفيه صريحون في أدائه بطال به في محل حل به المثل لكنه ليس بمحل النصب ولا يحصل التألف وعبارة المتن هنا
تصدق في هذه الصورة تأمل (قوله وانما ضمن المثل الخ) تقييد لقوله ضمن المثل بخلافه ويقيد أيضاً بما إذا لم
يكن لنته مؤنة كانت ضمن بالقيمة لا بالمثل على ما يأتي فضمن المثل في هذه مقيد بشرطين بل بخمسة كما تقدم
اه (قوله أداني قيمة) أي في محل المطالبة والافن المعلوم ان قيمته لم تنفذ بالقيمة كجعله من المال والراداه

(وهو ما حصره كبريل أو وزن وجاز سلمه) أي السلم فيه (كالم) يقيد (وتراب) ويحتمل (بضم النون) شهر من كسر هاء تمر (وسكن وفتح) وان لم يتر عصبه (ودقيق) ونحوه كانه ابن الصلاح (مثله) أي ضمن مثله لا ية فن اعتدى عليه لم ولانه أقرب إلى التالف وما عدا ذلك متقوم كالزروع والعدود ولا يجوز السلم فيه كيجوز وغالبه ومعيه وأورد على التفسير في السير المتألفا يشير فله لا يجوز السلم فيه مع ان الواجب فيه المثل لانه أقرب إلى التالف فيخرج القدر الحق منهما وما يجب بان يصوب رده لا يستأنف كونه مثلياً حتى يعيبود مثل المتقوم في القرض وان امتناع السلم في جالسه لاوجب امتناعه في جزائه الباقيين بحالهما ورد المثل انحلوا بالنظر المعلوم السلم فيه مما سائر ضمن المثل مثله (في أي) مكان حل به المثل ولو تلف في مكان تشل اليه لأنه كان مطالباً برده في أي مكان حل به وانما ضمن المثل مثله أداني قيمة

ذكرها الشارح بقوله الاستي والاشتمن بالأكثر من الغصب إلى التلغ (قوله فباغى قيم المكان) وإذا غرم
 القيمة فهو لم يصوله ولا يعتبر وجود المثل بعد الغرم والبال بغيرها حتى وجد المثل طالبيه حتى يقتلها
 وهكذا يساقى أهـ قل على الجلال فوق الشورى قوله فيضمن باغى قيم المكان الخ لو أخذ المالك القيمة ثم
 المثل فيمحل عيب فدها وقد وجد المثل فهل يطالب بالمثل لو وجوده أو يبدل القيمة لتبنيها بالاختلاف عند فقد
 المثل يجرر وقد يجبه أخذ المثل ويؤيد ما صرح به في شرح الرض في باب الرهن من أنه إذا غرم عن من الدين ثم
 انقضى عقد التعمير بغير عاد الرهن لو وجوده بسببه ودوا الدين ولم يخرج على أن الغصم برفع العقدين عنه أو من
 أهله أهـ (قوله لا وجود للمثل الخ) تملل لقوله من غصب إلى فقد المثل (قوله كبقاء الدين الخ) أي فإدام
 المثل وجوده فإلّا الذي هو الغصم بأكانه لم ينفك وكان له انما تلف عند فقد المثل وإذا كان كذلك فيعتبر
 أقصى القيم من يوم الغصب إلى يوم الفقد لا إلى يوم التلف لأن الغصوب بعد تلفه لا تعتبر الزيادة الحاصلة فيه هذا
 إيضاح مراد (قوله ولو نقل للغصوب) أي أو انتقل بنفسه أو بفعل أجنبي المكان آخر ولو لم يولدوا حدان تغذر
 احتضاره فلا يملك أن يكفونه إن علم مكانه وإن طالبعه ولو لم يولدوا حدان تغذر (قوله كبقاء الدين الخ) أي فإدام
 بقيته أي باغى قيمة من الغصب إلى المطالبة إلى أي قبل الرد لو جرد الحيلة يتبعه بين المالك والمطلوب
 امتنع عليه المطالبة بالمثل لتبوت الترافد فحينئذ يدعى أو يمتنع بفصل الشرر والقيمة في واحد أهـ شرح
 حر وكتب عليه عرش قوله إن تغذر احتضاره لا أي وإن استقر في حله زماناً يدعى الوقت الذي هو فيه به
 (قوله ولو نقل للغصوب بالخ) هذه دخيلة بين صور التلف إذ قوله ولو تلف المثل الخ فهو مأمور فكان الانسب
 تأخير هذا عنه أهـ شئنا وبما عر حل قوله ولو نقل للغصوب بالخ هذا علم لمحمس بقوله لا من جهة
 إفراد قوله فيما تقدم وعلى الغاصب رد الغصوب بذكر هنا طوطمنا بعده انتهت وعلم منظر ظاهر لأن المطالبة
 بمجموع الأخرى من التقدم وأيضاً الذي تقدم انما هو في الواجب على الغاصب وهو رد الغصوب فإما يطالب به المالك
 (قوله أن كان عفاة بعدة والا لا الخ) العفاة المطالبة بالقيمة مطلقاً أي ولو لم يرحل للغصوب وأمنه من
 حر به أو تواربه أهـ حل وقد تقدم في عبارة شرح حر (قوله والا لا الخ) أي زالوا الحيلة فليس لمع
 وجودها رد بدلها فلو راد ولو فاقه على تركه في عفاة بالتمهل يكفل باليمن البسع شرطه أهـ حل ولو زادت
 القيمة زاد منه في أمه فله فهي الغصوب منه ويصور ذلك بأن يكون أخذ من القيمة عوضاً أي كسبوا أهـ
 ير وانظر لو أخذ من ضمان القيمة شجرة فأطعمت عند ثم دها قبل التباير فهل الزيادة متصلة أم منفصلة
 القياس أنها متصلة أهـ سم (والصحيح أنه ملكه ذلك قرض) عبارة شرح حر وعلقه الكاخذ ذلك قرض
 لا انتفاع به على حكم ردها أو وديله عند درجوع العين وقضيه عدم جواز أخذ ما تمقل به بدلها كالأجل
 اقتراضه أو الأوجه خلافه إذ الضرر وقد قدره وإلى أخذها حاشى من قواستغنى والمالك لا يستلزم حل الوط
 بدليل الحرز والوثنية والجوسية بخلاف القرض أهـ شرح حر وكتب عليه عرش قوله والأوجه خلافه
 أي فيجوز له الاختصام بحرم عليه الوط وبما عر رضى فلو كانت أمته قبل بيعه أخذها من القيمة أخذها
 من قولهم أنه ملكها ذلك قرض واقتراضها ممنوع أو يحل له أخذها أو يمتنع عليه وطؤها المأخذ الثاني لأن أخذها
 حاشى ضرر وبخلاف القرض أهـ ومع ذلك لو حالف ووطى لأخذ عليه ولو جلت من ضرر مستوفى ولو لم يمتنع فيها
 (فروغ) (الرد على الغاصب حبس الغصوب إلى أن يسد القيمة فهو جبران قال الرافعي يشبه أن يكون
 الظاهر المنع الثاني من الغصوب بيمينه مسائل الغراهم الميزة في القفحة وعرفاً مثلها في جبران قرضها
 زوائد رضى مناته لا يجوز الثالث أنه هل يجب أجرة الغصوب من حين إعطاء القيمة للجسالة إلى حين وصوله
 لها قلت ومن زائد وارش حناية عليه مستحق وجبران أحصاهم ما هو الجواب على ما قاله الرافعي لأنه على ملكه
 أهـ شوى رى (قوله في غير المكان الذي حل به المثل) سواء كان المكان الذي حل به هو الذي تلف فيه أو كان

لأن وجود المثل كبقاء
 العين في زوم له بغيره
 ذلك كالمثل المسموم ولا نظر
 إلى ما بعد الفقد كالأضرار
 ما بعد تلف المقوم وصورة
 المسئلة إذا لم يكن المثل
 مفقوداً عند التلف كصوره
 الحرز والاشتمن بالأكثر من
 الغصب إلى التلغ وتعتبر
 في هذا رضى بقاءه أعم مما
 به به (ولو نقل للغصوب)
 ولو منقسموا لمكان آخر
 (طوبى رده) إلى مكانه
 (واقى قيمة) من الغصب
 إلى المطالبة (الجسالة) بينه
 وبين المالك أن كان عفاة
 بعيدة ولا تسلب المطالب
 الأجل إذا مال الماوردى حال
 الأذرع وهذا قد يظهر
 فيما إذا لم يخرّب الغاصب
 أو تواربه والا لا فوجه عدم
 الفرق بين المسائلتين ومعنى
 كون القيمة للجسالة أنه إذا
 ود عليه الغصوب ردها إن
 شئت والا لا بد له إلا أنما
 أخذها للجسالة والصحيح أنه
 ملكها لمالك قرض وتعتبر
 بما ذكرنا من تفسيرها
 ذكر رد ولو تلف المثل فله
 مطالبته بغيره في المكان
 الذي حل به المثل

(ان لم يكن لثقله مؤنة) كنهه لسيتر (وأمّن) العاريق أن لا ضرر على واحد منهما حدثت (والا) بأن كان لثقله مؤنة أو خاف العاريق (فبأنه) قيم (المكان) الذي حل به المثل طالبا لقيمة سواه أو نقل من مكان الغلب أو لا فلا طالب (٤٨١) بالمثل والغالب تتكاثره بقول المثل

مكنا آخر قوله والافياهي قيم المالك أي الذي حل به المثل سواء كان المالك التالف وغيره كما يعلم من شرح
 حر (قوله ان لم يكن لثقله مؤنة) أي على المالك أو الغالب والمراد به ما يشاء أجره للبل وأرخاع السر وقوله
 وأمن أي كل من المالك والغالب وهذا في الحقيقة مشروطان لا جبار المالك والغالب على دفع المثل ولا جبار
 الغالب المالك على أخذه وقوله فلا طالب بالمثل أي لا يعبر الغالب على دفع المثل ان كان على الغالب مؤنة في
 نقل المغصوب الى هذا المكان أو خاف العاريق كان غصبوا بحصر وتلف ما تم طالبه بكرة لا يجب هذا دفع
 المثل وقوله ولا لغالب الخ أي ان كان على المالك مؤنة في رد المثل الى مكان الغلب أو خاف العاريق يكون غصب
 بركة وتلف فيها ثم لم يمسك به بركة بل على تركه بقول المثل اه شيئا (قوله ان كان لثقله مؤنة) أي أو
 كانت هذا أكثر فكل من السكن لثقله مؤنة ومن زيادة ثقله من المالكية بالمثل اه مره سم (قوله
 في المكان المذكور) أي الذي حل به المثل قبل التالف (قوله ويضمن مقوم) بكسر الواو وقيل فيها اه شرح
 حر اه شو برى (قوله ويضمن مقوم) تأنيلا لغصب ولو المأخوذ بالسوم على العتد والمال التالف بغير
 الاستعمال المأذون فيه وقفه على الغصب التعدد في الامانة والبيع الفاسد اه حل (قوله عند خوف
 الفتنة) أي بان يتخلف منها ذلك عادة أي باعتبار غالب الناس لان يخاف الفتنة كل من كرهوا وحسن بدونه
 اه حل (قوله وفيه ضمان العبد الامر كذلك) أي حيث خفف من ضمانه الفتنة بان كان جيبلا اه حل
 (قوله ولا رافعه) كره على ذي (قوله أو ما على مسلم) أي في قوله كره على مسلم وهذا من سخطي عنه قوله
 ورد عليه له اذ اجد جوده عليه لم يمهله ان لا رافعه اه (قوله ولا رافعه كرا) ومثله في ذلك آله الهو
 والتشهير ومعنى اظهار الاكالة ان يجهها من ايت في دارهم أي محلتهم اه شرح حر وقال في شأن
 اظهار المسكر ومعنى اظهار الشرب ان يطلع عليه من غير تحسس اه (قوله على ذي) مثله المعاهد والمؤمن
 بغير اظهار اه شرح حر (قوله لانه مكره في الانتفاع به) يعني انهم لا يتعرض له فيه اه شرح حر
 (قوله فان اظهار الخ) أي بحيث يطلع عليه من غير تحسس فلو اختلف المالك والربى فقال المالك وهو بصير
 وقال الربى هو خسر صدق المالك بينه وبين الاصل المالية اه حل ومن اظهار ما يقع كثيرا في مصرنا من شيل
 العتالين اظهروا والمراد به في الشوارع اه عش على حر (قوله أرى عليه) بخلاف المثل ترقا عليه
 مطلقا ومثل المسكر الخسبة في عدم ضمانه وان مع بيعها لانه المناسب لما شوف اليه الشارع من اتلافها
 لحفظ العقول وهذا هو الجهد اه شو برى (قوله أرى عليه) ويحصل ذلك حيث كانوا بين اظهار المسكرين وان
 انفرادهم من البلد بخلاف ما لو اظهروا بل يجب ان يعاظمهم فيها سلم فالتعرض لهم اه حل (قوله
 والحفاظ اظهاره وافق لما في الجزية) وبعبارة الاصنف ثم ولنا منهم اظهار مسكر بيننا كما جاءهم اياها فلو علم
 الله ثالث ثلاثة واعتاده في ذر رؤا مسجون اظهاره وخبر برؤا قوس وعيد بخلاف ما اظهارهم فلو علمهم
 انفرادا بغيره اه وتخليهم على ذلك يقتضي ان لا تخفهم اظهارهم الحرم الا اذا كان بجما عليه بخلاف ما في الحر
 مثلا فلا يمنع الكفر من اظهاره اه حل (قوله ورد عليه) ذكر ابن السبكي في القواعد ان هذا لا يفي
 على أصول الشافعية بل على قول أبي حنيفة ان الكفار ليسوا بمخاطبين بغير عو الشرية والذي يثبت على ذلك
 انما هو التخليق بينه وبينه لا وجوب الرد ومن تذهب الى ذلك الشيخ الامام والمؤنة رد على الغالب اه
 حل (قوله وفسر الشيطان هنا الخ) بتسمي الخثرة الى محضه وقوله اه اذا كانت بيد المسلم فان
 كانت بيد كافر فهي محترمة عليه ولو حصرها بعد الخرية اه عش على حر (قوله لا بعد الخرية)
 هو المعتمد في الاخلاق محترمة وتتغير من الاحترام أو ليه يتغير التصديق على هذا الوادي الكفار احترامها

(٦١ - جل ٥٠٦٦ لث) المسكر المذكور (عليه) لا قراره عليه بان تلف ضمان لعدم المالية كالمثل مما لم يمسك (كحتم) أي كما
 يجب دمسك بحرم (على مسلم) اذ ان غصبه منه لانه اسما كليمير خلا بخلاف غير المحترم وفسر الشيطان هنا الخثرة المحترمة بما حصر

عصر يشهد الخربة وتعتبرى
فهيذا ذكر بالسكر أعظم من
تعتبرى بالمر (لائي في ابطال
أصنام أولات الهوى) كلنبور
لانهم لا يسمون الاستعمال ولا
حومة الصنعة (وتحصل في
ابطالها) بلا كسر لوال
الاسم بذلك (فان عجز عن
تفصيلها) (أبطالها كسب
تبسر) ابطالها بكسر أو غيره
ولا يجوز احوالها اذ لم يتبين
طريقا لازما واضحا مقول
معهم في آخرها لزم قبيحها
مكسورة بالحد للتعريف ومن
جاوز به غير احواف لزمه
التفاوت بين قبيحها مكسورة
بالحد المتروك وقبيحها
منتهية الى الحد الذي انجبه
ويستترك في جواز ازالة
المسكر الجليل والمرأوا انفس
ولو أراها أو فسدتوا الهوى
المعز وبأن علمها كإيات
البالغ وانما يقب على قادر
غيره وصيغون (ويضمن
في غصبه صفة ما يجرى)
بكد او دابة بتقويتها
وفوتها كان يسكن الدار
أو رب كالباب أو لم يقبل
ذلك لان المنافع متقومة
كلاصين سواء كان مع
ذلك أرش نقص أم لا
ويضمن باجر قسمة عليها
قبل البعض ومع ما يده فان
تجاوزت الاجرة في المدة
ضجبت كل مدتها بما قبلها
أو كمن لا مضروب سائر وجب اجرة اعلان لم يكن جعها

قبل اطلارها صدق بخلافه بعدد يكمل لتمامه (تنبه) * بلحق بالمر كل مسكر ولو بالتخدير كينج
وحشيش والاولى في حق حريق المسكر الرفع الى الحاكم قبله دفعا للفتنة (فرع) * قال أبو حنيفة يلزم
من أوق الخمر على ذى قيمته لانه مقررها اهـ قل على الجلال ودلعه ما تقدم أول الباب ان المقصود
الغير المالى لا يضمن تأمل (قوله لا يشهد الخربة) شمل ما يلزم قصد شأ على الاصع أو قصد الخلية أو شرب
عصرها أو طبخه بها أو انقلت اليه بنحوه أو أورش أو وصية بمن جهل قصده أو عصرها من لا يصح قصده
في العصر كصبي ومجنون أو قصد الخربة ثم مات أو عصرها كافر لتمرثه أسلم والاخذ بكونه في الاشهاد بشرط
ان لا يطرأ بعده قصد يقصده فلو طرأ قصد الخربة زال الاحترام وعكسه بالعكس اهـ شرح مر (قوله
وتعتبرى) يرى بما ذكر الخ (أى بناء على ما حكاه الشافعي عن الأكثرين في الاشربة من تغاير الخمر والتيسر
المعصر من غير العنب لكن في تمذيب الاسماء والصفات من الشافعي وما لا وجد وأهل الأثر رضى الله عنهم
انهم اسلم لكل مسكر وعلى هذا الاعمش في كلام المصنف على أصله اهـ شوري (قوله لا يشهد بحمة
الاستعمال) أى وما لم يستعمله لا يقابل بشئ مع وجوب ابطالها على التناظر عليه اهـ شرح مر (قوله
بلا كسر) أى بل تعمل لتعود كإقبال التائب لزال اسمها وهشها بحمة بذلك فلا تنكح ازالة أو تار مع بقا
الحد اذا قلنا ان ما جاوزته منفصلة اهـ شرح مر (قوله ابطالها كسب تبسر) والوجه صدق كسر ادعى
انه لم يمكنه الكسر الا بغير الرض وعارف تصديق المالك في ان ما أراقه لم يقدر باله لم يصدق خذالسوغ مع ان
الاصل بعدم التغير بخلافه ثم اهـ ج (قوله ومن جاوز به غير احواف) قال الزكي وبني ان يكون
بحد هذا في الاحاد اما الامام فله ذلك جواز تاديبا على ما له الغزالي في انا الخمر اهـ شرح مر (قوله
ومثل الامام) أى بل الولايات كالنضاد ولواهم اهـ عر ش على مر (قوله كإيات البالغ) أى في أصل
الثواب اذا صعب ثواب عيب ثواب لانا اهـ عر ش على مر (قوله وانما يجب على القادر) أى ولو قلنا
وأشئ فملقا نعم قال الاسنوي ليس لكافرا زاله وجزم بذلك ان المقتضى في العمدة وبشده قول الغزالي
في الاحكام شروط الامر باله زوف والهي من المنكر ان يكون المسكر مسلما لان ذلك نصره لادن فكيف
تكون من غير اهله وهو جاحد لاصل الدين وعدله وزعم بعضهم ان ذلك مفرع على صدم مخاطبة الكافر
بالفروع رد بانها انما تمنع منه ان فعله لذلك منزل منزلة اسمته زاله بالدين اهـ شرح مر وكتب عليه
عر ش قوله ليس لكافرا زاله ظاهره ولو قيل أو عطف ولا تزن واتى الله فان المصدة توجب العقوبة وهو
ظاهر من قوله لا يضمن منكر فعله لذلك بناء على انه مكلف بفروع الشريعة أم لا الجواب لا نكار
المنكر ما تبيننا القول كقوله لا تزن مثلا ومنها الوضوء كقوله اتق الله فان الزنا حرام وعش وشه بدته ومنها
السب والتوبيخ والتهديد كقوله يا فاسق يا من لا يخشى الله لئن لم تقام عن الزنا فربك هذا السهم ومنها الفعل
كريمة بالسهم من أسك امرأ أو ثنية ليرى بها أو كسره أو آتانا الملاهي وراقته أو آتى الخمر وهذه المراتب
الاربعة ليس لذي فيها سوى الاولين فقط دون الاخيرة تين لأن فيهما ولاية وساطة الايمان بالكفار وأما
الاولتان ليس فيهما ذلك بل هما مجرد قول خير اهـ سم على ج اهـ وظهر كلام الشارح ان ممنوع
مطلقة بالقرول والفعل وفى قل على الجلال قايس لكفار ذلك لانهم لم يسموا أهل الولاية الشرعية ومنع ذلك
بما دون من عدم الازالة في الآخرة كإفى الصلاة فأنهم ممنوعون من فعلها مع عقابهم عليها فكيفهم من التان
بشرط ذلك الذى هو الاسلام فليس هذا مستثنى من التكليف بفروع الشريعة كإقبل اهـ (قوله كدار) أى
غصبها كذلك الذى هو الغصب أو رضوا بنى فبادرا فان بناها من زنا أمرة الفار والافخرة العرصة فقط اهـ قل
على الجلال (قوله ضمنت كل مدتها بما قبلها) ولا يتأق فيها أقصى الاتصال واجب كل مدتها بشرط ارفى اللمة
عاقبة وما يبدد بخلاف القيمة ولو اطلد الغاصب لاصحها بكسبة أو قوس كان الصيد بخلاف مالو

[illegible]

﴿فصل في اختلاف المال والغائب﴾ قوله ونعمان ما ينقص به المضروب أي غير ما تنظم في قوله ونعمان
ابحاسه بما ينقص منه فذكر في نقص القيمة سبب ثلث بعضها ما لا يفي بقسمها بسبب ومما أحقر كخص
اشهر وقوله وما تذكر معها الخالي تذكر الما الأول قوله ولورودنا نقص ثمة ثلاثي والى ذكر مما الثاني قوله

ولو جئنا مضموناً إلى قوله بطلان دفعه في الجناية وقوله ولا يجوز من إلى قوله لا تعلم أخرى (قوله بطلان غاصب)
 أي إذا لم يذ كر سبباً أو ذ كر سبباً نصيباً فإن ذ كر سبباً ظاهر أو لم يعرف جيب حق يقيم بينة كما لو ادعى أن عرف
 وعونه مصدق بل يبين وأن عرف دون مجموع مصدق بين أهـ حل (قوله وفي قيمته) أي وفي أقصى قيمة له
 الواجب أهـ شرح مر (قوله وفي عيبه شق) صورة هذا ما تم من الغشاق وجود العيب بالغصب ولكن
 الغاصب يدعي كونه خلقاً أو المالك يدعي حدوده عند الغاصب كما يعلم من تخيله وبعبارة شرح مر كان قال
 الغاصب وله فاقدر الرجل أو أعمى وقال المالك كان سلباً أو انحادث عندنا انتهت وانظر ما غرض الغاصب
 يدعي انحصار كونه خلقاً مع أن غرضه وهو تنقيص قيمة الغصب بكني فيه ادعاء أنه كان عيباً بل الغصب
 سواء كان خلقاً أو حادثاً عند المالك وقوله وخرج بالخلق الحادث الخ ضرورة الاختلاف في الحادث أن الغاصب
 يدعي وجوده بالغصب والمالك ينسكه أصل وجوده ولم يتفق على وجود العيب بالغصب كصورة الخلق وهذا
 إنما يظهر في الاختلاف بعد التلف لا بعد الرد أهـ (قوله أيضاً وفي عيبه خلق) ظاهره أنه لا فرق بين أن
 يكون بعد التلف أو قبله رد وأختلافاً تنقيداً للجلال المحلى حيث قد يبعد التلف وقد كان الشئ قد يبعد
 عيبه في نفسه أهـ حل (قوله لأن الأصل برأه من الزيادة في الأولى) ولو أقام المالك بينة بقدر سمعت أو زعمه
 على ما قدره الغاصب سمعت أيضاً ويعلل ما قدره الغاصب بالغصب أن يدعى عدم قول البينة أنه لا يبرأ بعبارة
 ولا تصح إقامة البينة بالمصانع ولو اعترف المالك بالغصب فلا مالاً من ياد في القيمة لا يقول أهـ لغيره فأنما
 لا زعمه أهـ قل على الجلال (قوله في الثالثة) أي أقدم الثالثة على الثانية لأن مدار العمل بينهما واحد
 وهوان الأصل عدم ما يدعيه كل منهما أهـ وماوى (قوله ولثبوت بدعي الثانية) الخ ومن ثم لم يصرحوا أو خصبه
 لم تثبت بدعي شبهة فصدقوا إلى أن المولى وفى الأمر إلى ولو غصبه أهـ زى (قوله كان قال بعد تلف
 المصوب) أي وثبته وقيل الرد في صدق المالك فيها (قوله فإن قال ذلك بعد الرد) ليس بشيء أخذنا من العلة التي
 بقي بصدق الغاصب سواء رده الغاصب أو لا تصح في كلام مر ما لو اتى الشارح وكتب أيضاً ليس
 بشيء وجهه الشارح في شرح الرض قد ارفق بينه وبين التلف وكان شيخنا زى يقول ليس بشيء أهـ حل
 وبعبارة شرح مر فإن رده الغاصب عيباً أو قال خصبه هكذا وادعى المالك حدوده عنده مصدق الغاصب إذ
 الأصل براءة فتمت مما يبرأ بدعي تلك الصفة وما قيل من عدم تنقيص ذلك برد الغصب إذ لو تلف فالحكم كذلك
 أخذنا من التعليل المذكور رد بان الغاصب في التلف قد لزمه الغرم فضعف جانبته بخلافه بدارد أهـ ومثله في
 جرحه في مائه فان قال ذلك بعد رد أهـ حل في شرح الرض لأن الغاصب في التلف لزمه الغرم فضعف جانبته
 بخلافه بدارد أهـ سنه (قوله فلا شيء عليه) * (فرع) * نقل ابن مشيه عن المحب الطبرسي أنه لو غصب
 جارية فموتت عند بيعه فوجلت عيراً أنه يلزمه رد هاهم فتمت لأنه منعه من بيعها بماله باخر وأظهره يسترد
 القيمة بعد الولادة وألا حره أهـ شويرو والظاهر أنه يسترد هاهم وال مانع من بيعها (قوله لبقاء له بحاله)
 أي والفاقت إنما هي رغبان الناس وهي غير متوقفة أهـ حل (قوله ثم ليس بصحة) أو صارت قيمة ما يخص
 شخصه ثم لم يصفه صارت قيمته حره من لم يستقدر أهـ لانها ثلاثة عشر من حره الما زعمه ما زاد لأن ياد به
 على مر (قوله رده مع خمسة) ولو صارت قيمة الثوب بعد تلفه عشر من حره الما زعمه ما زاد لأن ياد به
 التلف كالتعمير مصدق الغاصب بيمينه في أن القلو بعد التلف ولو غصب أو باخسب لزمه مائة من بسبب البصاة
 ولا يبرأ في ظاهره بغير أن مال كنه طهره بل لأن غرم نفسه بالمطهر أيضاً وأدائه فلا زاد لأن ياد به
 مائة في ظاهره ولو غصب عبداً قيمته مائة باخسب لزمه جميع قيمته وفي شرح الرض أنه يقرم نفسه فقط وهو
 الوجه على ظاهره ولو استعازه غرم قد مات فله يلزمه مائة من نفسه فقط ولو جاء الغاصب بثوب قيمته خمسة وقال
 المالك هذا الذي خصبته منك فقال المالك خصبته بكني ثوباً قيمته عشرة فغير هذا مصدق الغاصب بيمينه وجهه

(بطلان غاصب) فصدق في
 تلفه أي المضمون أن ادعى
 وأنكره المالك لأنه قد يكون
 صادراً عن بعض من البينة
 فلو لم تصدقه أخذاً لجلب
 طهره فغرم بعد خلفه بده
 من مثل أو قد تمسك الكرامة
 بغير عن الوصول إليه بيمين
 الغاصب (د) في (قيمته) بعد
 اتفانها على تلفه أو بعد خلف
 الغاصب عليه (د) في (ثوب
 رقيق) مضمون كان قال
 هي في وقال المالك بل هي
 لي (د) في (عيب خاسي) به
 كان قال كان أعمى أو أخرج
 خلقه وقال المالك بل حدث
 منه ولو ذلك لأن الأصل
 براءته من الزيادة في الأولى
 من هذه الثالث وعدم
 ما يدعيه المالك في الثالثة
 ولثبوت بدعي الثانية على
 العدم ما عليه وخرج بالخلق
 الحادث كان قال بعد تلف
 المصوب كان أقطع أو سارقاً
 وأنه مكر المالك فصدق
 المالك بيمينه لأن الأصل
 السلام من ذلك فان قال
 ذلك بعد رده فالمصدق
 الغاصب لأن الأصل براءته
 من الزيادة (ولو رده ناقص
 قيمة) (لخص) فلا شيء
 عليه لبقاء له بحاله (ولو غصب
 ثوباً قيمته عشرة فماتت
 برخص درهما لم يبرأ) مثلاً
 (صحة) أي نصف درهم
 (رده) ولو جئنا (مع خمسة)

الثوب كالتالف ولزم الغاصب خمسة ولو جاء بعد ذلك هذا الذي غصب من ثوب قال غصب مني ثوبه صدق
 الغاصب بمعنى في نفسها وسط حتى المالك متابعين الغاصب ومن المبدد بالقرار به وهذا يختلف مسئلة
 الثوب المذكور وقد يقال انه في مسئلة الثوب لم يتحقق بخلافه من الذي به لاحتمال ان الثوب واحد ودعوى
 المالك له غيره من حيث زيادة القيمة فتأمل اهـ قل على الجلال (قوله وهي قسط التالف من أقصى قيمه)
 أي لان الناقص باللبس نصف الثوب فيلزمه قيمة ذلك النصف أكثر ما كانت من القصب الى التالف وهي
 المثال المذكور خمسة والنقصان البقي وهو أربعة ونصف سببه الرخص وهو غير مضمون اهـ شرح مر
 والحاصل انه لا تعدي بلبس الثوب والحال ان قيمته درهم ومار بالاستعمال يساوي نصف درهم صار مثلهما
 لنصف القصب فيضمن عليه بقسطه من أقصى القيم ونصفه الآخر في ضمن الثوب لانه يساوي نصف درهم
 في المثال المذكور والمقصود بامام بآثار دعائه ولا تقاربا نقص رخص السعر وهو في المثال المذكور أربعة
 ونصف لان التسعة الناقصة موزعة على معنى القصب بهذا افعال الغام (قوله وأتلف أحد خنجرين) (الح)
 ويجري بهذا الحكم في كل فرد من لا يصلح أحدهما بدون الآخر كزجج النعل ومرعى الباب وأجره
 الغاري في زجج الطائر اذا كان يساوي مع زوجته أكثر وأتلفوا على انه لا يقطع سرقه أحدهما الآخر يبلغ
 أحدهما نصيبا وان ضمنها بالبلانة كان نصيبا في الحرز لاجل الاتصال ونقص بالتفريق حال الأخرج ضمنها لانه
 يضمن الاقصى مع وضع اليد لم ينقطع اعتبار بحالة الأخرج اهـ شرح مر (قوله أي فردى خنجر) كذا في
 المحلى أيضا ونصبت ان انقضاء سهم يجرع الفردتين وقد عطف ما قدم في ترجمة باب سمع الخنجر وعده من
 صيانة أهله وسما في الغنية تغير ما هنا فليجروا وليأمل ولو اتلفهما اثنتان معازر كلا خمسة أو مرتبازم الاول
 ثمانية والثاني اثنتان اهـ ج اهـ شوري (قوله لزم ثمانية) يؤخذ منه جواب سادته وقع السؤال على ما
 مالو شي شخص في فردة نعل غيره فحسبها صاحب النعل ناقصة وذلك لانه يقال تقوم النعل سليمة هي
 وفي ثمنها ثم يرميها مع العيب وما تم يقسم على المائي وصاحب النعل فياكتسب صاحب النعل يسقط لان
 فعله في حق نفسه هو ربا يخص الآخر مضمون عليه اهـ ع ش على مر (قوله كذا قاله يدمالكه) خرج
 به مالوا تلفة في يد الغاصب فلا يلزم سوى درهمين وهما ثمنه وحده اهـ شرح شيخنا وأقول صورة المسئلة ان
 الغاصب غصب أحدهما فقط كجوه ظاهر ومثله أيضا لو غصبهما أو أتلف أحدهما ثم أتلف شخص الباقي فيلزمه
 درهمان كجوه ظاهر ومالو غصبهما ثم أتلف أحدهما في يد الغاصب قبل تلف الآخر فيلزمه ثمانية كجوه ظاهر
 ذلك في يد المالك هذا ما ظهر لبعض مشايخنا اهـ شوري (قوله ولو حدث نقص يسري لتلف) هذا يخرج
 نحو جعل عمل القصب سكر لانه لا يسري الى التلف اهـ مر س على ج أي فهو ياق على ملك صاحبه
 فغيره مع ارض تصفانه نقص ومثله ما وجعل اللحم قديدا أو ذبح الحيوان تصبره لما اهـ ع ش على مر
 (قوله يسري لتلف) منه خلط درهم غصبا ولو من جماعة بدراهمه أو ز بتغيبه كذلك في شمول بغير ثمنها
 فليزمن مثل الدراهم والى ثمنها انكمما خرج خلط مالوا اختلط بنفسه فيصير مشتركا بين أصحابه ومنعوا كتب
 في الورق البيضاء فليحكموا بغير ثمنها لانه وأما الكفاية منه فيلزمه رد ولا يلزم عليه ان لم ينقص قيمته
 واللا يلزم ارض النقص فان تلف بالحرز منه قيمته وعلى كل يلزمه أجر الكفاية ومنه ما لو بدعوى بغير ثمنها لانه
 و يلزمه الا لا تملك بل هو مودع ارض المستحق كذا قالوا وقد نظر اذ ليس البذر فعلى يسري الى التلف فالوجه
 انه ان يمين بذرا الثاقب ونباته وكان هو المصدى وجب قلمه ودفعة اليه فان لم يطلع فقوله وعليه ما مع الاول اجرة
 الارض بالنسبة وان لم يمين فالشكل مشترك بينهما وعليهما اجرة الارض فالصحيح قلمه والارض بقصه لانه في قلمه وبنوعه فان يمين لكل صاحبه والا فم مشترك وعليهما اجرة
 الارض بالنسبة كغير فراجع وحذر وتأمل اهـ قل على الجلال (فرع) لو حرم البذر منه رد مجموعا

وهي قسط التالف من
 أقصى قيمته وهو العشرة
 (أو تلف) باقية وأتلفا
 (أحد خنجرين) أي فردى
 خنجر (مقصودا) وحده أو
 مع الباقي (وقيمة عشرة
 وقيمة الباقي درهمان لزمه
 ثمانية) خمسة قيمة التالف
 وثلاثة أروش التفرق
 الحاصل بذلك (كجوه ظاهره)
 أي أحدهما (يد مالكة)
 والقيمة لهما والباقي ما ذكر
 فيلزمه ثمانية (ولو حدثت)
 بالمقصوب (نقص يسري
 لتلف

فإن يبدأ المالك ثم جميع قومه بخلاف المستعير إذا حرم العبد في يده كذلك فإن يبدأ المالك فإنه يفرمها بنفسه
 فقط اهـ مدر اهـ سم على مخرج أقول ولعل الفرق بينهما التعليل على القاصب ومن ثم ضمن بقاصي القسم
 بخلاف المستعير فإنه انما يضمن بعين يوم التلف ولا نظر إلى ما قبله فإنهم كالم ينظر والمقابل وقت التلف
 ينظروا إلى ما بعد الرد اهـ عرش على مدر اهـ (فرع) لو غصب ورثا وكتب عليه قرأنا أو غيره كان
 كالمالك كما قاله ابن الصياغ واعتمدوا القول بحمله لأنه لا يمكن رده بحاله خلافا لما ذهب إليه القاضي
 اهـ شرح مدر (قوله كان جعل البره ربة) خرج بالجعل ما لو يضمن العاهل بنفسه فإنه يأخذ المالك مع
 الارش اهـ شرح مدر وكتب عليه عرش قوله مع الارش قال في شرح الروض ولم يجعل كالتلف فغير
 ما مر لأن النقص هنا حصل بالاجابة بخلافه ثم وعلى هذا لو صار المقصود ربة بنفسه واسطة وقوعه في قدر
 على التارخ بماء المالك فهل يشارك المالك بنسبه ثم اهـ سم على أقول القياس المشاركة (قوله كان
 جعل البره ربة) تناولوا بالتالي ولا يأتى ذلك في المنقوض كما صرحه في الخادم فإذا صرح العبد بحيث يسرى إلى موته
 لا يملكه القاصب ولا ينفى هذا قول الشارح إلا في رده وتخرج الجبل ما لو صار المقصود لملاذكر بنسبه من
 غير جعل فإنه لا يكون كالم قبل يأخذ المالك مع الارش ومثله إذا جعل له مرض يشق علاجها كالاستسقاء
 اصحل وكذلك إذا غصب الشاة ووطئ بها لا يملكه بل هو باق على ملكه ما لم يفرده مع ارض النقص
 بين قيمة الشاة وقيمة اللحم اهـ (قوله فكتالف) أي نفسنا فالحقيقة في ملكه القاصب ملكا كما رأى ولا يجوز
 له التصرف فيموه بأكل حتى يرد به وإن خاف تلفه بالسكاة خلافا لبعضهم بدليل ما صرح به شيخنا مدر وغيره
 من امتناع الاكل من الكسكس وارجع المطبوعون سهل أعيان ملاكمه الانهم معلومون هي من الاموال
 المشتركة وما قل عنه من انهم من الاموال الضائعة أو امرها لثبته المالك ثبت عنه بل هو باطل لأنه يؤدي إلى
 جوارز كل الخلفة أموال الناس فيجوز طعنها ولا تأويله وما قيل عن الحنفية من أنه اذا تصرف القاصب في
 المقصود بما يزيل اهمه ملكه بطبع الخطأ ونسب الدقيق أنكروه أمهنا أشد انكار ونقل عن بعض الحنفية
 انكاره أيضا فرجحه اهـ قل على الجلال (قوله فكتالف) لا يشترط في كونه كالم أن يكون القاصب قد
 خطئه بحاله بل الشرط أن يكون منه منع بخلاف ما إذا لم يكن منه منع كان صار ربة بنفسه أو ابتلى الخطأ
 بنفسه ولو قصفت فإنه ليس كالتلف بل يرد مع ارض النقص ولا فرق بين أن يكون المقصود لوحده ولا يكثر كان
 غصب جملين واحدا وهما من آخر ومنه ما هو ربة فهو كالتلف أما إذا لم يحدث نقص يسرى إلى التلف بل
 حدث منه ضرر فقط وعمد بغيره كان خطاؤه يتأخر فإن كان الخطأ بمجال القاصب صار أيضا كالتلف
 والاين غصب ربة من اثنين وخطئه لم يكن كالتلف كسب أي في الفعل إلا في قوله مدر بعد ان كان
 قرر خلاف ذلك وهذا هو الموافق لكلام الاصحاب اهـ (فرع) غصب ورثا أيضا وكتب فيه كالتلف
 لحاقه بقيمة بعد الكتابة فيلزم قيمته اهـ (فرع) غصب وشقة لزمه اذا تلفت قيمة الورق وأجر الكتابة
 أو ما يطرز أو زينة قيمته سبازا والفرق ان الكتابة تعيب الورق تنقص قيمته فلا يزال الزمان قيمة الورق قد دون
 الاجرة لا يضمن بالمالك ولا كذلك الطراز لأنه يعلو قيمة الثوب فلا ضرر عليه اهـ مدر ويجوز شرح الروض
 اهـ (فرع) قال المسعودي والروابي وغيرهما لو غصب وثيقة أو وصلا أو تلفه ضمن قيمة الكاغذ وان يعطل
 لا يضمن ولو حرق فقط فلا غرم عليه الآن تنقص قيمة الكاغذ غير تضمنه سببا في ذلك آخر لو دعيه اهـ سم
 (قوله فكتالف) وقالوا فغيره في القلي حيث جعل ميثرا كالم لم يثبت له الشر كالم حصل له تمام قيمته بل
 احتاج إلى المضار به بخلافه فإنه في شرح الروض فالتفرج لغيره لم يثبت له الشر كالم حصل له تمام قيمته بل
 شوري (قوله وهل ملكه القاصب الخ) أي وهل ينتقل للقاصب أو يقطع حق المالك منه لكن ملك القاصب به
 ما لم يصرح به أي أنه لا يتصرف فيها كل وغيره حتى يقطع اليد وهذا هو المعتمد وقوله انما لا تشبه الخ لا يقتضي

كان هو أولى من قوله
 بان جعل البره ربة أو
 المدين بصيغة (فكتالف)
 لاشرافه على التلف فيضمن
 بده من مثل أو قيمة وهل
 على القاصب انما
 فكتفيه بالتلف أو يسرى
 للمالك لتلا قطع القلم
 محموجان

رجعتهما ابن نونس الاول
وهو مقتضى كلام الامام
وصحبه السبكي وان كان
الختار مندهما المستحب في
الشرح المستفيض لاسباب
النقص من المال
يغير بين بعضه كالتألف
وبين اخذه مع ارض عيب
سأراى شانه المراه وهو
أكثر من ارض عيب واقف
(ولو جنى) رقيق (مفصوب)
تعلق برقبته مال

ان المصوب اذا تاف عند الغاصب ينتقل ملكه قبيل التلف وليس كذلك اذ لو كان كذلك لكان عليه مؤنة تجهيزه وليس كذلك بل هي على المالك وقوله أو يبقى له المالك الخ أى مع استحقاقه البديل فبدأ العين وبذلك
هذه المرام ادرس هذا القول فثبت بما مر بعده من قوله ان المالك الخ هذه ارض الغاصب في هذه المرام الخ اه
شعناووتو يدما نقل عن الرشدي على مر (قوله وهل عليك الغاصب الخ) استخدم من صنعه حكاية أقوال ثلاثة
وفي شرح مر ما يقتضى منها أو بعبارة مع المتن ولو حدثت قصص بغيرى الى التلف فكان التألف بغيره بدل
جميع المصوب من مثل أو ثمة وفي قول يرد مع ارض النقص فإساعلى التعيب الذى لا سرى وقبل بغيره بين
الامر من وقيل يبقى له المالك ثلاثا يطع الظلمه اه وكتب عليه عش قوله يبقى له المالك تأمل الفرق بين
هذه وبين قول المصنف وفي قول يرد مع ارض النقص فإنه لا معنى لثبوت ملكه الا الله يتركه بحاله اذ الم
ينقص ومع الارش ان نقص وهذا عين القول الثاني في كلام المصنف وبعبارة الرشدي قوله وقيل يبقى له المالك
أى مع أخذه لا بد لك وصريح السابق بهذا يحصل الفرق بين هذا وبين قول المتن وفي قول يرد مع ارض
النقص وهذا ظاهر وان توقفه الشيخ في حديثه وبعبارة أصله شرح الخ ولو حدثت قصص بغيرى الى التلف
بان جعل الخطة ه رسة والسجن واللاقى صعدة فكان التألف لاشرافة على التلف فيضمن بده من مثل أو ثمة
وفي قول يرد مع ارض النقص وفي قول ثالث يغير بين الامر من وقوله اربع بغير المالك بينهما قال في الشرح
الصغير وهو حسن انتهت فخصص من مجموع عبارة وبعبارة مر ان في خمسة أقوال ثلث (قوله وهل عليك
الغاصب الخ) وبما يفهم منها ان المصوب بغيره ملكا للغاصب قبل التلف وليس كذلك بل المراد ان ما قبله
نقل بغيرى الى التلف لى يكون كالتألف باقتل غطاب البديل أو لا يكون كالتألف فلا يطلب البديل فثبت
بل بغير الخ اه حل وبعبارة عش قوله هل عليك الغاصب أى هل يزول ملك المالك بما خالف الخ هذا
أو لا يذ لك لان التلف لا يستدعى ملك الغاصب لمالك يده وانما يقتضى وجوب البديل عليه عوضا عن
المصوب نعم لما لمالك المالك منه شتر بده من ملكه التألف قدر ادخلوه في ملك الغاصب طر يق وجوب البديل
مع بقاء عينه ومن فوات ادخلوه في ملكه أو دفع البديل وتصرف فيه وادغم المصوب فآز به الغاصب
وحيثما فارق ما يأتى من ان صنعة الغاصب هدر انتهت (قوله رجعتهما ابن نونس الاول) بعينه ودع له فملكه
ملك امرأته فثبت على تصرفه ولو باكل وان خاف تلفه حتى يعطى البديل اه حل لكن في سئل
انه تصرف فيه ان أشرف على التلف فينبى ان يرفع الامر الى الحاكم ليعلمه يدفع قيمته من ثمن المالك فان
قدما التامضى احتسب ان يترك المالك بيمينه بغيره الغاصب أو الغاصب بغيره المالك و يأخذ المالك قدر
القيمة من ثمنه فان فضل شي فالغاصب لانه بقدر دخوله في ملكه قبيل التلف فآز باده انما حصدت في ملكه
وحيثما فارق ما يأتى في الفصل الاثنى عشر اذا كانت اية ارضه لانه لا شيء له لعدم ملكه فان فقد المالك قولى
الغاصب بيمينه يحفظ ثمنه بغيره والمالك ويقبض في بالاداء بان من الطعام المحمي بالحقنة ومن الاثم
التي تفعل بيمينه من مال الانعام الناصر من ويعلم ان حكمه محكم الغصب فهل وضعه في حقه صير كالتألف وان
لم يحضه أو لا يبرك كذلك الا بالخنز وعلى الاول فهل يحتج عليه بيمينه قبل دفع القيمة فان قيل بذلك لم يكن معه فهل
يلغى من قيمته أو يلبه وتثبت القيمة في ذمته أو يلغى و يرد له صاحب مع غرامة ارض النقص أم كيف اطل
والاخر به ان يحتج عليه باليمين قبل المبلغ قبل فروع القيمة فان لم يفرمها وجب عليه ملغى من فيه ورد له المالك مع غرامة
ارض النقص (قوله ولو جنى بمفصوب) أى في يد الغاصب فقط فلو جنى قبل غصبه وبعده يسع في الجنائين
واستمر فاقبضته لم يلزم الغاصب الا ارض الجنابة التي في يده فان تلف البديل يد الغاصب غرم للمالك أقصى القيم
فان أخذ الجندي عليه عند المالك ارضه من الغاصب رجعه على المالك وان أخذ الجندي حله عند الغاصب ارضه من
المالك رجعه على الغاصب اه قبل على الجلال (قوله تعلق برقبته مال) أى ابتداء أو بعد العقولاه شرح مر

فقد الغاصب) وجوب حصول الجنابة في يده (بالاقل من قيمته والمال) الذي وجب بالجنابة (فان تلف) الجاني (في يده) أي الغاصب (فغرمه
المالك) أقصى قيمه (والله اعني عليه (٤٨٨) أخذته مما أئذه المالك) لانه بدل الزينة (تبرجيع المالك) بما أخذته (على الغاصب) لانه أخذ

(قوله فداء الغائب بالمال الخ) أي إعلان الإقلاع كان القيمة فهو الذي دخل في ضمة أو المال فلا واجب غيره ويجب على الغائب أن يشار إلى ما تصفيه من العيب وهو كونه يائسا على ما ذكره الرازي في البيع اه
شرح مر (قوله بالقل من قيمته) أي وقتا جانيا وان كان ثمنها أكثر اه قل على الحلال (قوله
غرمه المالك أقصى فيه) وله أخذ بدل القيمة وهي الفصول وقول شيخنا مر انه لا يملك له ولو كان أمته مرم عليه
وهو ظاهر مستقيم اه قل على الحلال (قوله ما أخذ المالك) وقد يكون كل القيمة كان المالك الارش
مرها في ان ابتدائه اه حل (قوله فانه لو طلب منه المالك الارش) المراد الارش ما غرمه الغائب الذي
هو أقل الامرين من قيمة المبدوء واسباب الجائز فهو قيل ان يأخذ منه حتى عليه القيمة نفسه الظاهر في مقام
الاضمار القيمة هي التعريض ولو بالارش وكان نصيبه القيمة نفس اه (قوله لا احتمال الاراء)
عبارة شرح مر لا احتمال انه أي المحرف عليه يبرئ الغائب انتهت (قوله وبما تقرر) أي من قوله والحقني
عليه الخ اظهر منه انه حصله أخرى اه شيخنا أومن قوله انه لم يعال به بالاداء الخ اه عرش (قوله
لمس) أي من قوله انه لا أخذ بجائز في يده (قوله ردان بقى) أي وقوم عليه أضعاف قيمته من فرض ان
لا قيمة أصلا اه شرح مر أي لكونه نجسا كزبل سعدية الارض وقوله أو مثله أي ان كان طاهرا
لمقتضى حسن الصانع لا يضمن عند التالف (قوله أو مثله ان تلف) وليس له والتمس الا بآذان المالك
لانه في القيمة فلا بد فيه من قبض المالكه حتى يبرأ منه اه شرح مر (قوله لا مكان) عبارة
أوله شرح مر وبعبارة المالك على اعادة العرض كما كانت مر ارتفاعه وسد لا مكان بل يمكنه الا بآذان
تراب آخر لم ذلك ان أذنه المالك فان تعذر ذلك غرم ارش النقص وهو ما بين قبضه ترابها وقبضه غيره
عنها كائن عليه في الاما انتهت (قوله ومنه المالك من الرد) محل هذا التعميم ما يمكن الفرض بمجرد دفع
الضمان بغير الماراة لطرفه وإلا يبرئه المالك من النقص فيما اذا كان الغرض دفع النقص فان كان ذلك
لما بين حسن التعميم بل في منعه المالك والخلل هذه امتنع العلم كله بآني في قوله فاولم يكن له غرض
الخ (قوله كان دخول الارض نقص برتفع بالرد) فيه تعريض جريان الارش بزل فعل الغائب وعده بشكل
بالموصوف بارتفعه ثم زال الخاصية بحيث لم يزل الارش بين كونه طاهرا ومتنجسا اه حل (قوله أو نقل
التراب الى مكان الخ) الحق أول يدخل الارض نقص أصلا بل نقل التراب من مكان الخ وهذا هو ما سيذكره
بقوله وماذا كرم من التراب الخ اه (قوله ولا غرض الخ) أي فلا رد اذا كان الرد لغرض فانه وان
كان تصرفا في ملك الغير بغير اذنه الا انه لغرض اه (قوله ومنه المالك من العلم فيما أمر أدا الخ) ولما قصر
في الامراء فانه ويرى في الأولى بمجرد المنع اه حل (قوله ومنه المالك من العلم فيها) ليس بقيد في قوله
امتنع العلم بل يكفي في الامتناع الاراء من الضمان وانما هو بقيد في قوله وان دفع عنه الضمان فلا
يصدق عنه اذا علم المالك من العلم (قوله وأمر من الضمان في الثانية) وأما الأولى فلا يصح الاراء فهالان
الاراء من ضمان التمتع قبل حصوله لا يصح (قوله وان دفع عنه الضمان) أي في صورتين ما في الثانية
فظاهر وما في الأولى فلا ينسب تصديده بدلتعريف والمصوب ومنع المالك من الاعارة فلا يضمن من تعثر بالحفيرة
وكذا المالك لا يضمن لانه لم يعرض (قوله وماذا كرم الخ) أي في قوله أو نقل التراب من مكان الخ (قوله في
طر يرد الرد) ليس بقيد بل تنحى الموان أقرب كان الحكم كذا فلا رد الا بآذان (قوله لا رد الا بآذان)
فلو رد بدون الاذن فلا مال كذا تعاقبه فلها اه قل على الحلال (قوله لا مكان) أي حرام فاقبل اه آية

متنوع عليه العلم ولقد عفا الضمان ولورد التراب ومنه ما لا ينفسه عليه وان كان في الاصل ميسر طواما ذكر من الله الارض
 والارباب الى كماله اذ لم يبدل الارض نقص عله اذ لم ينقصه له النقص انما هو في طريق الرذائل فيسرق الارض الامام لاراد الا باذن (وعليه حجة
 معززة) فالتراب الى مكانه وان كان اياها واجب كالتزامه اجزاءه (مع ارض نقص) في الارض بعد الرذائل كان (ولعصب دهن) كزيت واغلا

فثبت عينه) دون قيمته (رده و غرم الزاھب) بان بر دھله ولا ینجبر بنفسه فإدق قیمته (٤٨٩) لانه مقدار او هو المثل فلو جئناه بثلوه

وكتب عرض عليه قوله فتخرج أى ولو بقوله له كالموطأ خبر وكذا ما بعده وقاس ذلك أنه لو نصب حطباً
وأحرقه أنه يرد مع أرض النقص نعم إن صار لا قيمة له فيحصل وجوب رد مع قيمته اه سم على حج
قوله ولزم الغائب الأمانة أى إذا كانت غير مختصة بأخذ ما يبدد قوله بمخرجه من الغائب أى فلا
ترادف وحل يصدر ذلك للمالك فى كلام شيخنا نعم وعليه لو تخلل فى يد المالك رد ما غرمه الغائب اه حل قوله
ردهما أى يجب لم يرض المالك منهما اه حل قوله لأنهم ما غرم ما اختص به هذا لتبديل فاصلاته
يقضى اختصاص هذا الحكم بالمرءة المحترمة والذى فى شرح البهجة للموافان غير المحترمة كذلك اه حل
قوله فصل فيما يطرأ على المصوب ه قوله وغيرها وهو ما ذكره بقوله ولو خطا مضمواً بغيره إلى آخر الفصل
قوله رد يادة المصوب الخ لعل المراد بالياد الوصف الطارئ وان نقص المصوب بسببه لم يوافق ما يأتى قوله
كقصة بخر القاف صدر لقصم التوب حتى كسرهما والمعروف أن الذى بالكسر اسم للصناعة ففى المصباح
القصة بالكسر المنة والقاف فى القاموس التصار كداد وحرقته القصة بالكسر اه برأوى
قوله لنعديه بما أى بحسب نفس الأمر حتى لو تصرف بغيره فظنه أنه لم يكن له شئ ه شرح ه قال فى
شرح الروض والروض ضرب الشرط العين المشترك لبناء أو بالبناءك دوامه بغير ان شريكه فيكون له كما فى
البتوى أن ينقصه وان رضى شريكه بالبقاء ليتفع به كما كان اه سم على حج ومنه ما لو كانت الأرض
مشتركة بين شخصين وأخر فخرس فيها أو بى بغير ان شريكه فانه يكافى القتل لنعديه به لكان كل جزء مشترك
بينهما فكان كالغائب لا يشاركه في كفايته قطع ملكه من ملكه لا ناقول ليس القصد ذلك وإنما القصد
أنه لو جرح من حق الغير وهو لا يحصل إلا بقتل الجميع وسبب أن فى الشبهة رد قول المصنف وللشيخ قض
ملا الشبهة الخ إنما يصح بذلك قوله ولو بى المشتري وأغرس فى المبتغى الخ اه عرض على حر قوله
وهكذا أى التعدي فارق المفاس لأنه عمل فى ملكه اه شيخنا وقوله كما فى أى قول فى التمن ولو لم ينعشه أو
قصراً أو مصفاً بصفه وزاد قيمته فالتعدي شريكاً بالياد الخ اه قوله أن أمن ذوالها فان لم يكن ذوالها
كالقصور لم يكاف ذلك بل يرد به اه شرح حر قوله وأزاها أن أمن بطلب ظاهره أنه حيث طلب
المالك وجبت الأمانة لم يكن لذلك غرض به يصرح قول الاستوى به رد قول المتأخر والمالك تكليفه
رده كما كان أن أمن مائه وفى الحماوى وجه أنه إذا أمن الرد لم يكن للمالك فيه غرض لم يكلفه ما به اه فانه
يفهم أنه لا فرق على الصحيح لكن فى العباب مائه فان كانت أرباً بمحض فلا حق للغائب قبل يرد مع أرض نقصه
ولمالك حيث كان له غرض جميع الزالة أو التسعة وردد كما كان اه وقوله فانه أرض نقص لقيسته قبل
الز ياد الخ مع قوله وما لو وجد أحدهما أو كان النقص للمزاد على قيمته قبل الز يادة بسبب فلا يزمه ما راض
النقص حاله أنه إذا ردد كما كان أن كان غرض الغائب لم يرض ما راض النقص عما كان قبل
الز يادة لا بما كان بعده ه وان كان بغير طلب المالك ولا غرض الغائب لم يرض النقص حتى النقص عما
كان بعد الز يادة ووافقه قول الاستوى إذا ردد كما كان بطلب المالك فذمه كما كان عليه قبل الز يادة
تغرم القاصب أرض النقص ولا يفرما كان قد زاد بسبب الضميمة لأن قوله بأمر المالك ظاهره بغير أمره
غرم الاتى الترواحم لم يمسح ثم الحاصل المذكور ذكره كرمته فى العباب فى مسئلة الضميمة وبهارة بعد ان
غرض قومه كل من التوب والمصغ عشرة قبل المصغ مائه وان كان قد قوماً ثلاثين وقفل باذن المالك
غرم نفسه من حساب عشرة أو بلاذن فمن خمسة عشر اه وأظن مثله فى الروض اه سم قوله بطلب
من المالك أى وان لم يكن له أى الغائب غرض وقوله ولا يغرضه أى وان لم يكن للمالك غرض بل ولو لم ينعشه
اه شيخنا قوله لتيمته هذا طرف النقص وقوله سواء حصل النقص بهامو رته بالو نصب أنه لا يسوى
عشرة قصاصه حيا يصار يساوى ثمانية وقوله أم بالانهاض ورته بأن قصص ثمانية عشرة قصاصه حيا يصار

ولزم الغائب الأمانة قال
الشيخان ولو جعلت المحترمة
ببذل المالك محترمة يبدد
الغائب لكان جائزاً وما
قاله من (أو) نصب (خبراً)
فخلفت أو جلد مئة قد ينع
ردهما) للمصوب ينعشه
لأنهما فرع ما اختص به
فيضمنهما الغائب
ه (فصل) ه فيما يطرأ على
المصوب من ز ياد وغيرها
(زياد المصوب) ان كانت أرباً
كقصة (أو) توب (وهجر)
لبر (فلاش) للغائب بسببها
لتعديه بما هو جسد فارق
المفاس حيث يشارك البايع
بطلب (أو) الأمانة (أو) المكن
ذوالها كأن صاغ النقرة
حطباً أو ضرباً القصاص أنه
(بطلب) من المالك (أو)
لغرض أى الغائب كان
يكون ضربه دوامه بغير
اذن السلطان أو على غير
صباره بفضاف التزم
وقولى وأغرضه من ز يادى
(ولزمه) مع أمرة التسل
(أرض) نقص) لقيسته قبل
الز يادة سورة أحصل
النقص بها أم بالانهاض

قيمته عشرة مائة فصار يساوي ثمانية اه شجنا وبمارة أخرى قوله أم يارأها كان كان النقص قبل
ضره بأية يساوي عشرة ثم بعد ضره صار يساوي خمسة عشر ثم به كان كان فصار يساوي ثمانية فصار
ماتقص من قيمته قبل الضر وهو دوه مان حصل بسبب الإزالة اه (قوله وتظهر الخ) تبدلناه ستمين
وهو قوله وأزاها أن ما كن وقوله ولزمه ارض نقص (قوله ومنعه المال منها) ليس قد افلا جافلتع المال
مع الإبراء بل الإبراء وحده كاف في امتناع الإزالة على الغاصب ولا يكفي هنا لتع من غير ابراء بخلاف
ما مر في الحرف لان المبرأ منه هنا حتى اه دل على الجلال (قوله فان أزال الزمة الارش) أي سواء كان
النقص لقيمة قبل الزيادة أو بعده كما يدل عليه عدم تشديد الشارح والحاصل انه اذا رده كما كان ان كان
بطلب المال أو لغرض الغاصب لم يمارش النقص عما كان قبل الزيادة كما كان بعدها كان بغير طلب
المالك بل لغرض الغاصب (لما راعى النقص حتى النقص عما كان بعد الزيادة اه وماوى (قوله لزمه
الارش) أي عاقله سواء كان النقص لما زاد على قيمته قبل الزيادة أو كان لقيمة بعد الزيادة بقوله
ومال وحده ما أحده ما لا يتجزأ زوجه فيما مر لقيمة قبل الزيادة والحاصل انه اذا وجد أحدهما حصل وان
لم يوجد أحدهما بآثاره الارش عاقله وقوله اما اذا متعلق بكان على انه خبرها أو هي تامة وهو حال وقوله على
قيمة متعلق زاد وقيل متعلق بقيمة وبسبب متعلق براد وهذا أحسن في فهم العبارة وصورته ذهب
إليه يساوي عشرة قصاصة حل فصار يساوي خمسة عشر ثم أعاد ما فصار يساوي عشرة فثلاثة يقال فيها
لما زاد بسبب الزيادة على قيمته قبل الزيادة وهي العشرة (قوله ومال وحده ما أحدهما الخ) هذا يترز
الطرف وهو قوله في سبب قبل الزيادة وقوله وكان النقص لما زاد الخ كان كانت قيمة الغصب قبل الزيادة
وصارت بالزيادة ثمانية وخمسة وعاد بسبب الإزالة إلى مائة فلزم الغاصب الجسور الزيادة بسبب الزيادة
وقوله بسبب متعلق بزادوا الغير الزيادة فيما ظاهره وتقدم انها بمعنى الوصف الطاري على الغصب (قوله كنهه
وغراس) أي من مال الغاصب (قوله كاف القلع) والغاصب قلعهما قهرا على المالك ولا يلزمه ما جابه المالك
لو طالب الأبقاء بالاجرة أو التملك بالقبض ولهما اه قلعهما قهرا على الغاصب بلا ارض لعدم استحقاقهما عليه
فلو قلعهما ما أخشى لزمه الارش ولو كان مال المالك امتنع قلعهما الا بطلب المالك فيصعب لزمه نقص
الارض ولو كان اجنبي قلعهما حكم مال الارض فيما مر اه دل على الجلال وبعبارة شرح مر ولو اراد
المالك تحكسه أو ابقاءه بالحق لم يلزم الغاصب ما جابهه لان قلعه من غير ارض بخلاف المستعير ولو اراد الغاصب
القلع بغير رضا المالك لم يمنع فان بدأ اجنبي بذلك فزم الارش لان عدم احترامه بالنسبة الى مستحق الارض
قطعا ولو كان البناء والغراس مضمونين من آخر فكل من ملك الارض والبناء والغراس الزام الغاصب
بالقلع وان كانا لخاص الارض ورضي به المالك امتنع على الغاصب قلعه ولا شيء عليه وان طالبه بقلعه فان كان له
فيه غرض لزمه قلعه مع ارض النقص والا فوجهان أحدهما ان تعد به ايماناء المصوب بقلع الغاصب
في المال المصوب فالمرح به فلو غصب دراهم واشترى شاة في ذمته ثم نقدها في غيره بمرئيل الدراهم
مستندعز ردها فان اشترى بالعين بطل ولو غصب أراضا وبذران آخر وبذره في الارض قلعه المالك
اخراج البذر منها وارض النقص وان رضى المالك بقلعه البذر في الارض امتنع على الغاصب اخراجه ولو رضى
الغاصب المالك المصوب به على الاصل من شئ قلعه لم يرضه قلعه ان رضى المالك ببقائه وليس له اجباره عليه
في الارض بقلعه فان رضى ان تملك (قوله بصيغه) بغير الصلحين ما صيغه به بالفتح الفعل اه وماوى
(قوله وما كن فصله) كصغ الهذ بتخلف غيره اه وماوى (قوله كنهه) أي ان لم يرضه عليه الحصار والضياع
اه وماوى فلو امتنع منه عند ان يقبى رقم الامر لما كان له بذلك فان امتنع باع عليه من أم ذلك فان نقد
الحاكم بغيره المالك بشفة الجوع وأشهد اه عش (قوله وتظهر ان المالك اذا رضى بالبقاء) أي جينا

وتأخراته لولم يكن له غرض
في الإزالة سوى عدم لزوم
الارش ومنعه المالك منها
وأمره امتنع من طلبه
وسد عنه الارش وخرج
بما ذكره مالو التمس في الطلب
والغرض في منع طلبه الإزالة
فان أزال الزمة الارش ولو
وحدهما كان النقص
لما زاد على قيمته قبل الزيادة
بسيما فلا يلزمه ارض
النقص (أو) كانت زيادة
عينا كنهه وغراس كاف
القلع لهما الارض
واعادتها كانت (والارض)
لنقصها ان نقصت مع اجرة
المثل وقول والارض من
زيادة (وان صيغ) الغاصب
(الشوب بصيغه) ما يمكن قلعه
كنهه أي الفصل كالي
البناء والغراس وتظهر ان
المالك اذا رضى بالبقاء في
المستلثين لا يصح
الغاصب قبل يجوز له
(والا) أي وان لم يمكن قلعه
(فان نقصت قيمته)

ومنه يعلم ان المالك لو اراد تلكه أو ابتاعه بالجر تم بلزم الغاصب بجايبه لامكان القلع من غير ارش
بجمل الغاصب المستعير اه حل وقوله بالمستلثن أي سئل البناو الغراس وسئل الصبغ (قوله
لزم ارش) أي ان كان النقص بسبب الصبغ أو الصنعة لا بتخفيض سعر الشاب كسبائي وان كان
تعلبه بتراعي منه لتصور لبادره في كون النقص بسبب الصنعة (قوله أو ارش اشترى ك) أي ان كانت
الزيادة بسبب الصبغ أو الصنعة لا بارتفاع سعر الشاب كسبائي وان كان قوله بالصنيع قصه وصور
مالم لا يحرم صانعا لصبغ له قسامة لا تخمسة فربما نفسه في دن قصبه عشرته مثل يبيع ذلك على الصباغ
أو يشتريه كان فيه لعذره فيه نظر والاقرب الثاني وأما لو غلط الصباغ وفعل ذلك بنفسه فليس له ان يشرى له في
مقابله ان يادة لتعديه بذلك وهذا كلفه الصبغ فهو بما لو حصل له عين وزادتها القيمة فهو شريك
بها اه عش على هر (قوله وان صبغته فهو بها) هذا تشديد لقوله وان صبغ الثوب الخ أي فعل هذا الم
يكن صبغته فهو بها لأنه من قبل الاثر وتقدم له لاشي له وان زادت القيمة بسببه اه شيخنا (قوله وان صبغته
فخوبها) وهو الذي لا يمكن فصله وهذا تشديد لقوله والا فان نصفت قيمته الخ وهذا أوفى من كلام الشوري من
كرهه مقابل لقوله وأمكن فعله لان المصنف ذكره مقابل لقوله والا فان نصفت قيمته الخ وهذا أوفى من كلام الشوري من
الا وهو قوله أو زادت اشترى كل أو الما الشئ الاول وهو النص فلا يشترط ان يكون الصبغ غير غريبي وبشرها هذا
قول الشارع فلا شيء له حيث لم يقل ولا عليه (قوله وان صبغته فهو بها فلا شيء له) أي صبغ نفسه فان صبغته
بصبغ غيره فممنه وشاؤك صاحب الصبغ ان زادت قيمته بسبب الصبغ والا فلا شيء له اه حل (قوله ومن
فوائده) أي ومن فوائده هذا الذي علم من قوله وليس المراد الخ وهو كون الشريك كذا حوار اه (قوله
أطلق الجبور) أي في الزيادة والنقص كما يعلم من الذي ذكره اه زى فتوجه المسألة أي مسألة ان يادة
والنقص أي فقلوا النقص على الغاصب وان يادة بينه وبين المالك ولهذا اتهم في المتن في الاطلاق بقوله فان
نقصت قيمته لزم ارش وهذا الاطلاق صادق بكون النقص بتخفيض السعر أو بسبب الصنعة أو بالصنيع مع انه
ينبغي تشديدها اذا كان بسبب الصنعة أو الصبغ وأطلق أيضا في مسألة ان يادة فقال أو زادت اشترى كل أو
صادق بكون ان يادة بارتفاع السعر أو بسبب الصنعة أو الصبغ مع انه ينبغي تشديدها لاطلاق بكون ان يادة
بسبب الصنعة أو الصبغ وقد قيد الشارع بمسئلة ان يادة حيث قال أو زادت قيمته بالصنيع وكان عليه ان
يقول أو بالصنعة كانه كان عليه ايضا ان يشيد مسئلة النقص لان المقيد فيها التفصيل اه (قوله أو بسبب
الصنعة) أي أو الصبغ فهي بينهما يظهر ان المراد بالزيادة التي تجعل بينهما مقدارا والقيمة التي صار
اليها الامر كالخمس عشرة في مثال الشارع على ما ترر رسالة الاول ولا يظهر ان المراد منها ان يادة فقط وهو الخسنة
اذ هذا ليس مشر كما ينه ابل هو الغاصب وسده كما ترر الشارع سابقا بقوله فإذا كانت قيمته قبل الصبغ
الخ فهذا أي قوله أو بسبب الصنعة هو عين ما ترر الشارع سابقا بقوله فإذا كانت قيمته الخ الما الما الما ان المقصود
من نقل كلام الروضة تشديد كلام المتن وحينئذ يسقط ما ترره من الصانع بقوله وهذا أي كونها بينهما
مشكل من حيث ان قياس حسابان النقص عليه أي الغاصبان بنور بالزاد وهو وجع طمعا على من
بيان المراد بالزيادة جعل بينهما ما مشكل من وجهين الاول ان قياس حسابان النقص عليها حتى
الاشكال ما نصه قوله فهي بينهما ما مشكل من وجهين الاول ان قياس حسابان النقص عليها حتى
الغاصبان بنور بها وبقرقان لا وبداخل في الزيادة بسبب الصنعة فلا يشترط ان يادة ولا ان يادة
ان ان يادة بسبب الصنعة من قبل ان يادة بالزاد فكان قياس ما ترر بنور بها المالك ولا يشترط ان يادة
شيئا فلما اراد احدهما الاثر ابيع ما كان له لم يصح له ان يتنقص به وحده فلا اراد المالك بيع
التوزيع الغاصب يبيع صبغته مع انه لا تمتد فليس له ان يضر المالك بتخلاف ما لو اراد الغاصب يبيع صبغته

(لزم ارش) للنقص لمحوه
بفعله (أو ارش) قيمته بالصنيع
(اشترى ك) في الثوب بالنسبة
فاذا كانت قيمته قبل الصبغ
عشرة وبعد خمسة عشر
فلهما خمسة الثلثان
والغاصب الثلث وان كانت
قيمة صبغه قبل استعماله
عشرة وان صبغته فهو بها
فلا شيء له وليس المراد
اشترى ك كما على حجة
الشوري بل احدهما
بشوبه والاخر صبغته كما
ذكره جمع من الاصحاب
قال الاصولي ومن فوائده
انه لو زادت قيمة احدهما
فأخره صاحب قال في الروضة
كاسهلها أطلق الجهور
المسئلة وفي الشامل والتممة
ان نقص لا تخفيض سعر
الشاب فالنقص على الثوب
أو سعر الصبغ أو بسبب
الصنعة فعلى الصبغ وان
زاد سعر احدهما بارتفاعه
فأخره زاد صاحبه أو بسبب
الصنعة فهي بينهما فيمكن
تنزيل الاطلاق على انتهى
وحسب ان الروضة هذا
التفصيل عن القاضين
حسين وأبي الطيب وغيره
عن الشاذلي وسليم
وخارج صبغته صبغ غيره
فان كان صبغ ثالث

لا يلزم المال اليه معه للاتباع حتى المتعدي بتعديه الزالة لا غيره اه حلي (قوله فالحكم كذلك) أي فان
 زادت قبلاً لثوب بالصبي العيني اشترى كما أي مال الثوب ومالك الصبي بالنسبة لثوب الغاصب وان زادت
 القصة بغيره بالصبي أو بالغير فلا يثبت فيه الغاصب ولا لصاحب الصبي بل فوز به المالك وأما الغاصب فلا
 شبه له وان زادت القصة بسبب الصنف أو الظاهر الظاهر أنها تكون بين صاحب الثوب وصاحب الصبي بالنسبة اه
 حل (قوله فلا يثبت فيه الاشتراك) أي ويأتي فيه ما عدا ما كان أمكن فعله كقوله وان نقصت قيمته على ما مرز به
 النقص بقوله يصح في مفهومه تحصيل اه (قوله فلا يثبت للغاصب) أي ولا عليه والفرض ان الغاصب بالغصب
 اه فان كان لاجني قيمته الغاصبه وصاحب الثوب بفوز به (قوله ولو خلطه مفسو بالخ) شمل الملوكة في
 بيع مال أو في شرائه أو أودعه عنده فخلطه بحال نفسه فليز به تميزه ان أمكن والا فلا ويجوز بدله لانه
 كالتالف ومنه يؤخذ جوار ما وقع السؤال عنه في الدرس من ان شخصاً وكل آخر في شراء ثياب من مكتبة
 فاشترى له وخلطه بثلثه من مال نفسه وهوانه كالتالف اه عش على مر (قوله ولو خلطه مفسو بالخ) قال
 شيخنا مر او اختلط بنفسه هذه لان هذا ليس الى التالف كذا ذكره عنه وهو مخالف لما يأتي في بيان
 احتمال ما يغيره فله في حله مشتركا بين ملا كتر رجعه وقوله بغيره سواء مال الغاصب أو غيره من مفسو بخ
 وغيره اه دل على الجلال وحاصل هذه على المتهمة التي قاله مر ان الغاصب اذا فصل بالمصوب
 ما يسري الى التالف يجعل الخطأ به سبباً فليكنه وانقل البديل الى نفسه سواء خلطه بماله أو لا سواء كان
 المصوب لواحد أو أكثر كان نصيب من اثنين وخلطه وجعله به سبباً فلا يكتفي بحجر عليه في ان في المصوب
 منه حق وهو ان يظهر ان هذا احسن للمصوب منه مما لو قلنا بعدم الملكية لاننا الحق بالحق واليمين وهو أقوى
 من تعليقه باليمين فقط فان وقع التشعب على هذا القول بقي انه ليس في هذا الكلام انفساً بحكم ما مر
 المصوب به به سبباً من غير فعل من الغاصب وصريح في شرح الروض بأنه الحال لا يوجب الاخذ بالارض وقد
 تقدم وان لم يفعل به ما يسري الى التالف بل خلطه بحيث لا يميز تخلطه بالخطأ بالخطأ أو بالغير بالغير فان
 خلطه بماله كان نصيب جاً أو دهنًا وخلطه بجمعه أو دهنه بحيث لا يميزه بملكه سواء كان المصوب لواحد
 أو أكثر وفيما ذكر من التضييل وان لم يخلطه بماله كان نصيب جسيماً أو دهنين من اثنين وخلطه ما بحيث
 لا يميزان لم يملك شيئاً والمصوب منه ما شري كان هذا هو المفسو هو الذي قاله البشتي وكذا لو اختلط المصوب
 بماله بلا فعل منه لا يملكه بل يصير شريكاً فله ان لا يملك ملك الغاصب لئلا يفتيه الى التالف من فعله وان
 يخلطه بماله ولو نصيب الامام أو نائبه أو الامن جماعة كهذه المكوس الموجودة لا تنخلطها ولا يملكها
 صارت مالا خالصاً من أموال بيت المال ومن ذلك رؤس الخوارج وأكرهها التي تؤخذ الا ان على سبيل
 المكس لانهم يخلطون ويحصل ملا كما اتفقوا من أموال بيت المال فحصل الكل منها كذا قرره مر عن افتاء
 والده واعتمد لكن أطلق عن فتاوه ان هذه الرؤس والاكرع المؤخوذة الا ان على وجه المكس مما جعل
 ملا كما هو في زمانه لا كما هو في زمانه في ذلك المكتبة على ذلك فليسوا بمجولين فتارة تخلص بل فتوى والده
 انما هي فيما اذا حصل الملاك وتارة تخلص بمال ظاهر وقد خطر لي ان توجب جعل شرائها الاكل منها بانها
 مفسوية وحديث فيها ما يسري الى التالف وهو خطاها وشبهاتها فلهما على ان يملكها وظهر اذا حدث بالمصوب
 ما يسري الى التالف ملكه الغاصب لانه محجور عليه في ان في المصوب منه البديل فله في حكم المهرين
 والمهرين اذا اشرف على التالف لم يلحقه كم أو ما ذكروه ان تعددت مراتب المهرين فقد يقال ان هؤلاء الذين
 يأخذون من نواب الامام ويعملون اذنون لهم من جهة الامام في بيعها بغيرها بغيرها لان نائب الامام يبيعها لهم
 ليخطوها ويعملون امر اجرة المهرين هم المالك فله في المهرين لان من اجرة جميعهم تحتاج الى زمن
 يحصل فيه التالف وفيه نظر لان غاية الامر ان نائب الامام يبيعها لهم يبيع فاسد مع علمهم ببيعها فاسد

فالحكم كذلك أو صبي
 مال الثوب فلا يثبت فيه
 الاشتراك ويراد بغيره
 ونفسها ما لو لم يزد قيمته ولم
 تنقص فلا يثبت للغاصب ولا
 عليه (ولو خلطه مفسو بالخ)

منهم قدر حصته فان خصص أحدهم بمصته لم يأن يشم مأخذه عليه وعلى الباقي بالنسبة إلى قدر أموالهم هذا
 كله عندهم فة المالك أو المالك كائنه راسع جهلهم فإن لم يحصل له أس من مرفهم وجب إعطاء الدارام
 لمسكهما أو غيرها لو جرد له كماله اقتراض البيت المال وإن أس منه أي علة كماله ظاهر صارت أموال
 بيت المال لغيره بالتصرف فيها بالبيع وإعطاء المستحق شيئ من بيت المال والمستحق أخذها بغيره أو غيره
 أخذها لغيره المستحق كماله ظاهر وقصر حرجا عن غيره بذلك قول الامام كثير موعم الحرام تعارا
 بحيث تدور وجود المال جاز أخذ المحتاج به وإن لم يشتر بالاتباع بحول على وقوع معرفة أسسه والافه وبيت
 المال فيصرف في الصالح اه شرح مر وفي قل على الجلال ه (تبيينه) قال شيخنا مر لو جعل
 أرباب الأموال بأن لم يعمل المال كماله فمال ضائع أمره بيت المال وأما نحو الأكارع المأخوذة في المكوس
 الآن فالوجه يقتصر بها ولو لم يطرح أو أن لم يعلم عين مال كماله معلوم كماله اه (قوله فكأنه) قال السبكي
 رحمه الله تعالى سواء كان ذلك في مئلى أو متقوم والاضابط عدم إمكان التغير حاله وشامل الدارام إذا اختلطت
 لكن من الصباغ وغيره جزوا بأن قول الهالك لا يأتي فيهل كان الفرقان كل درهم مغير في نفسه عن الآخر
 مجاوره غير مختلط وأن كماله اشتباهه بغيره قال ومنه يؤخذ أنه لا يجوز أن تصرف في شيئ منها إلا بضابطه
 أو يقوم الحاكم مقامه في القسمة اه أقول وهذا المعنى الذي أبداه في الدارام من تميز كل واحد في ذاته
 ولا يجاوز غير مختلط موجود في الجبرميون التماس وما أشبه ذلك وما أخذ قول الهالك عدم التميز وهو معنى
 شامل لكل ذلك نعم قول الهالك كماله السبكي مشكل بعد من قواعد الشافعي رضي الله عنه من حيث أنه
 يميز التمدد وسببه إلى ذلك الأموال قهرا على أربابها لو تميزت في التلقة وتغير به مشكل إذ يترتب عليه أن كل
 من خلط شيئا بغيره لم يملكه يسهل لا يملكه يسوغ له أكله وبغيره وذلك لإحدى الشرع بالخلطها
 مانعة من ذلك المال في ماله قال نعم أنا وأوافق على الهالك إذا لم يكن الخلط قيمة قليل من ماء أو ورد في كثير
 من الماء اه وقوله ويسوغ له أكله وبغيره هذا ممنوع بل يحرم عليه إلى وفاة البديل اه سم (قوله وله
 أن يعطيه منه الخ) أي وله أن يضاف بغيره من غير موافق لرض لان الحق انتقل إلى ذمة الغاصب وانقطع تعلق
 المالك بغير الخلط اه من شرح مر (قوله ولم تغفر) في المصباح حق الشيء ضمن باب تغيب فسد من
 ندوة أصابته فهو يميز عند دمه اه (قوله ولم يغفر من إخراجها تلف مصوم) قيد في السفينة فقط وأما في البناء
 فنقطع ولو تلف بسبب القاع أضعاف قيمته من مال الغاصب لأن مال غيره اه حل لكن قول الشارح
 التي ولم يغفر تلف المصوم في الأولى من ز يادق مرجع فيه أنه قيد في الأولى أيضا عبارة شرح مر ولو
 غصب خشبة مثلا ونبنى عليها ملكه أو غيره ولم يغفر من إخراجها تلف نحو نفس أو مال مصوم آخر جت ولو
 تلف من مال الغاصب أضعاف قيمتها له عليه انتهت (قوله ولم يغفر من إخراجها) الظاهر أن المراد بالتلف
 ما يشمل نقص الصفة كالبناء القديم اه حل (قوله تلف مصوم) أي ولو للغاصب بالإن التفسير ينبغي
 أن الحق به ما يقع التيمم إلى الشيء أي في غير الأولى اه وما يؤيد قوله (أعمال) أي ولو للغاصب وبه السفينة
 بالرق كذا كره الشارح أو تركه أو أوجها باختلاف ما يتلف بنفس إخراجها من آخر من يخرجها أو بتفصيل
 أنواع السفينة أو كسر مجاورها من أجل هذا والم اذ قولهم ولو تلف من مال الغاصب على إخراجها أضعاف
 قيمتها كمال فلا يتألف ما فيه وهو واضح قائله وحده اه قل على الجلال (قوله لم يكن لها قيمة) أي ولو
 قائله وقوله فهي كالتالفة أي غير متمثلة للامثلة اه حل (قوله إلى الشط) أي آخر بسط يؤمن على
 المال فيموتو كان غيره مدأ خروجه السفينة اه مر اه عش (قوله وبأخذ القيمة الجارية) لأن لها أمدا
 يتنظر بخلها الجدار قديم حل (قوله ولو وطئ الغاصب أمقصو به) ولم يكن أصلا لملكها اه حل
 (قوله وأمد صاحبها الخ) يؤخذ من هذا جواب لدعوة دفع السؤال عنها وهي أن شخصاً وطئ جلد زوجته

(وله) أي الغاصب (إن)
 يعطيه منه) أي من الخلط
 (إن خلطه) أي المصوب
 (بثله أو باجود) دون الأردأ
 (الأن يرضى) ولا أو شبه
 (وقسولي وله إلى آخره من
 زبادي) (ولو غصب خشبة)
 (مثلا) (و بنى عليها وأدراجها
 في سفينة) (ولو تغفر ولم يغفر)
 (من إخراجها) (تلف مصوم)
 (من نفس أو مال أو غيره بها
 (كان إخراجها) (وردها
 إلى مالها) (أو رشت نصيبان
 نفست مع آخر) (المثل فان
 صفت بحيث لو أخرجت لم
 يكن لها قيمة فهي كالتالفة
 أو تخلف من إخراجها ما ذكر
 كان كانت أسفل السفينة
 وهي في جلة البحر فيصير
 المال إلى أن يزول الخلط
 كان تصل السفينة إلى الشط
 وبأخذ القيمة الجارية
 وخرج بالمصوم غيره
 كالخروج له والتفصيل
 بل تغفر في صورتين وبلم
 يغفر تلف مصوم في الأولى
 من زبادي (ولو وطئ)
 الغاصب أمة (مقصو به)
 حد زمانه) (بأن كان علما
 بالغير بفتنار أو وسديا
 جهله بعد إسلامه) (أو شاربيا
 من العلماء

(ووجب مهر)

الواطي ولو زانسا (انلم تكن زانية) والا فلا مهر اذ لا مهر لغيري وكل ان لم يرد مهرته على ردها ولو كانت بكر الزنا مهر ارض بكارته مهر نسيب (ووطعت مهرته) أي من الغاصب (كوطه) في الحد المهر وارث البكاره فحد الزاني ويجب على الواطي المهر ان لم تكن زانية وارث البكاره وان أحبلها أي الغاصب أو المشتري منه (ربنا فالرقيق) لاسيد (غير نسيب) لانه من زنا أو بغيره غير نسيب (لشبهة) (ودله قسمة) لتفرقة بطلانه (وقت انفصاله حيا) لاسيد لان التزويق قبله غير ممكن (و يرجع) المشتري (على الغاصب بها) لانه غره بالبيع له ونخرج بزادى حيا ولو انفصل متاهان انفصل بالحناء فلا قسمة عليه أو بحناءة فلا ينفى ضلعه ولما كان تضمن الغاصب المشتري منه ويقال مثل ذلك في الرقيق التفصيل مبني بحناءة وفي ضمان الغاصب بسلام بحناءة وجهان أحدهما وهو الاوجه نعم لثبوت اليد عليه بتمامه مثل المشتري منه وضمنه ببقته وقت انفصاله لو كان حيا

وأحبا مدام حبلها له وان ملأه وجهه ملأه وهو عدم قبوله فلا يضمنه وحدوه كون الولد رقيقا لعدم خفاء ذلك على مخالفتها اه عرش على مدر (قوله ووجب مهر من لم تكن زانية) أي ووجب في البكر ارض البكر وان كانت زانية فلا يضمنه ربها لانه في مقابلة جزء من بدنها وأجر ازاها مضمونة على الغاصب وان ردت بغيرها فالتفريق الشارح له ارض بكاره أي مطلقا وقوله مهر نسيب أي ان لم تكن زانية وفي شرح مدر ثمران كان الواطي على ما لا يخفى يرد تعدد المهر بتعدد الطوع وان كان جاحدا له وجب مهر واحد وان تكرر الطوع فان وطئ مرة جلدوا وأخرى عالمها قران كسب أي في الصدق اه (قوله اذ لا مهر لغيري) فيه انه مصادرة وهي أخذ الدعوى في الدليل لانه على هذا الحكم الذي ادعوا هو انه لا مهر للزانية والجواب عن هذا وظاهره ان الدليل علم فهو حكم بالسك على الجزئ الذي هو الدعوى أي والسك ثابت مقرو و يصح ان يرد بقوله اذ لا مهر لغيري الحديث الوارد فيكون دليلا من السمة (قوله لغيري) أي زانية وهو بفتح الواو حدة وكسر الجمجمة وتشديد الاء فعيل يستوي فيه المذكور والمؤنث اه عرش (قوله وكالزانية مريدة) أي وان لم تكن مضمونة بغيره كانت أمانة وفي كلام سيج التقيد بالحرقة بقوله فقل ان الامانة مريدة أيضا كالحرقة لاختصاص بالافعال وانما ينافي ما تقدم من ان الرد اذا قلته المشتري كما ينافي له المشر به مضمون لان الحكم باله مضمون لانه شترى لادل على انه مضمون لان المشتري انما كان فاضلا لانه متعد في الامام في قتله مع كونه مضمرا اه حل (قوله ماتت على ردها) فلامه رها والارض بكارته مديدة مرة كانت أمانة اه حل (قوله كوطه) في الحد المهر (الح) نعم تقبل دعواه هنا لجل معاقبته بل علت الغصب فيشترط مخرج من تحرق اسام مع عدم مخالفتها وأخطاها وأمكن اشتباذ ذلك عليه اه شرح مدر (قوله ويجب على الواطي المهر) قوة الكلام تعلى انه يجب على المشتري من الغاصب مهر نسيب وارث البكاره مع انه شترى فاضلا فاسد الواجب على المشتري ذلك مهر بكر وارث بكاره كما تقدم في البيع ثم ذكر ذلك لمر فوافق فلجبر سم وفي قل على الجسد قوله ويجب على الواطي المهر أي كما في شرحه وبقوله عموما وجب مهر بكر لانه من البيع القاسد كما تقدم وأما حديثنا الاول ونخص ما في البيع القاسد بغير المشتري من الغاصب اذن المر محاذ ذكر الشيء في باب وهو ظاهر لان البذل المرتبة على يد الغاصب لها حكم الغصب كسب اه (قوله وان أحبلها) الضمير المرفوع راجع للأحد وان لم يكن العاقب باوكاينه الشرح (قوله لانه من زنا) لتليل للسائلين قبله وقوله لشبهة لتبطل للثنتين قبله أيضا (قوله غير نسيب) أي من أصله لانه لا تعدد في مقام عقد كمال في الطلب انه المشهور اه شرح مدر (قوله لان التزويق قبله غير ممكن (الح) هذا بقوله اذ لا مهر وقت الجسد ولم يرد عدم اعتبار أو فأت ما بهد الانفعال فلم يأت باليقوم والغافل (قوله ويرجع المشتري على الغاصب) اقتصره على المشتري يفهم ان المتبني من الغاصب لا يرجع ما هو أو أصح الوجهين خلافا لبعض المتأخرين اه شرح مدر (قوله لانه غره بالبيع) منه يعلم ان الكلام فيما اذا شترى جاهلا اه رماوى (قوله فلى الجاني ضمانه) أي بالنقرة كما سيأتي في قوله ولما كان تضمن الغاصب المشتري منه أي بشرق فيه الام كسب أي وقوله مثل ذلك أي في الجاني ضمانه لكن بشرق فيه الام كسب أي وفي ان لاما لك تضمن الغاصب المشتري منه بشرق فيه الام أيضا اه شيخنا (قوله ولما كان تضمن الغاصب) أي بشرق فيه الام أي عشر أنقص قيم أم من يسيأ إلى الفاء كقوله المصنف في الجاني (قوله وفي ضمان الغاصب (الح) أي لرقوق وقوله وهو الاوجه ضعيف والتمذه لا يجب عليه في شيء اه شيخنا (قوله بالحناءة وجهان) ويجرى الوجهان في حل بجهة مقصورة لفصل ميتا واقصا الشارح على كفاية الضمان لثبوت اليد عليه بتمامه مبيع قبل الرافعي هنا قال انه ظاهر النص لكنه صحيح بعد ذلك باورق عدم الضمان وقوله الشرح المعتبر اه شرح مدر (قوله وعنده بقت (الح) الضمير المستتر راجع لكل من الغاصب والمشتري منه والبارز عائد للجنين

ويضعه الجاني بعشر قمية أمه كايضين الجنين الحار بغير عداوامة ليحعل ذلك بما يأتي في كل الجنبلة فتضمن المالك للغاصب والمشتري
منه بذلك التوسيع في غير بدل الجنين الحي عليه تحمله العاتية وتقول ولو لم يولد إلى آخره (٤٩٧) مما يحبر به (د) يرجع عليه أيضا

(بارس) نقص شاة

وشرائه إذا قلعه المالك

لأنه يضر ما يبيع (لا يضر

ما قلعه) عنده (أو يبيع)

من المصوب (عنده) أي

المشتري فلا يرجع به إذا

غرمه المالك على الغاصب

لأن الشراء فقد ضمان

وإنما يرجع عليه بالثمن

(أو) بغيره (ما قلعه) استوفاهما

كاستوفى وكالركوب الوطء

لأنه استوفى بماله بخلاف

غرمه منقعة لم يستوفها العلم

ينقله ولا التزم ضمانه (وكل

ما غرمه) المشتري (يرجع

به) على الغاصب كقبضة

الوهر أو الرقعة الغائبة

تحت يده (أو غرمه الغاصب)

ابتداء (لم يرجع به) على

المشتري (وما لا يرجع) أي

وكل ما غرمه المشتري

لا يرجع به على الغاصب

كأجرة منقعة استوفاهما

لوفره الغاصب ابتداء

يرجع به على المشتري ثم

لوفره بقية العين وقت

النصب يكون ثم كسر ثم

يرجع بالزائد على الأكثر

من قيمة وقت قبض المشتري

إلى التملك له لم يدخل في

ضمان المشتري ولذلك

لا يصاب به ابتداء كذا

استثنى هذا ولا يستثنى لأن

المشتري لا يضر الزائد فلا

(يدخل بالغاصب فكشتر) في

الضابط المذكور في الرجوع وعنده

(كل من أنشئت) بنون فريدة فنون (في

بأسكان الفاء وحكى ضمها وهي لغة الضم شرعا

الرقيق وهذا يعني على الضعيف (فوقه) بضمه الجاني أي الجنين الرقيق هذا بيان لقوله مثل ذلك وتقول بكمعين
الجنين بيان لقوله على الجاني ضمانه وتقول بذلك أي بعشر قمية أمه في الحار والرقيق ولكن عليه أن يقول
وبضمه المالك الجنان هذا لا يضر على ما قبله فالجاني أن الرقيق ضمانه على الجاني والغاصب واحدان
الحار ضمانه بخلافه على الجاني بالفرقة وعلى الغاصب بعشر قمية أمه (شخ) قوله للغاصب والمشتري منه
بذلك أي بعشر قمية أمه حرا كان أو رقيقا أه حل والحاصل أنه إن انفصل حياده ووثيق فهو وليد أو وهو
حرف على الغاصب القيم يوم الولادة وإن انفصل ميتا بلا حناية فلا شيء فيمطلقا حرا كان أو رقيقا أو بجانية مان
كأجرة قضاة الجنان الجاني بعشر قمية أمه وضمه الغاصب بذلك لأن حرا فعلى الجاني الفرقة وعلى الغاصب
عشر قمية أمه لأنه والذي فات على المالك بالحرة وتكون الفرقة لورثة الجنين كذا قرره شيخنا الباقيل أه
برماد (قوله بخلاف غرمه منقعة) يستوفى (الخ) أي أنه يرجع به المشتري على الغاصب يخرج للمشتري
الملك بقبضه أنه لا يرجع به بدل ما غرمه في المنافع الغائبة بلا استثناء منه وهو قاس ما تقدم من عدم الرجوع
بقية الولد أه عش على مر (قوله بخلاف غرمه منقعة) يستوفى (الخ) وبغرة الشعر وقتها القابلة وتكب
العبد كالنقعة السنوية أه سم (قوله وكل ما لم) كل مبتدأ وما موصولة أو موصوفة وقسربة بمعنى
إن والجملة الأولى من الشرط والجواب حصة أو صلة والجملة الثانية تنقيح أه شيخنا وقوله وما لا يرجع مقتضى
ضمه في أصل أنه حذف المبتدأ وبعض العلة أو الصفة وبعض الخبر وانظر له هو جازع غريبة أه (قوله
وكل ما لم) تنكب كل موصولة بالانقضاء البهال كانت ظرفية والافضولة كالجزم المصنف هنا أه قل
على الجلال (قوله ولا يستثنى) أي ولا يصح استثناء (قوله في الرجوع وعنده) أي لا في الاستبراء وعنده
أي بأمر إلى قال الأسوي وليس المراد أنهم كلشتر في جميع ما سبق فنفس في أول الباب بيان ذلك فقال
والأبدى الترتيب على يد الغاصب أي ضمان الجنين أمه ما قبله وقيده ما قبله هاتين ثلاثا أخذ يد الغاصب
وذهب من الغاصب ما لا حاله ونقصه منده لاستقرار عليه الضمان فلا يجوز أن يكون المراد أنهم كلشتر
في استمقراره أيضا بل أه سم وقوله في أول الباب أي في قول المتن وضمه أخذ منصوصا لقراره إن
تلف منده الخ

(كل الشفعة)

ما يؤخذ من شفقت كذا بكذا إذا ضمنه البسه حيث بذلك انضم نصيب الشريك إلى نصيبه أو من الشفع وهو ضد
الوتر فكان الشفع يحصل نصيبه شفعاً بضم نصيبه يشريك إليه أو من الشفعة لأن الانقضاء الجاهلية كل بها
أي الشفعة وكشتر ثم تؤخذ من على المشتري جعلت أثر الغصب إشارة إلى استثناءه من نصيبه والفقهاء أفضل
ما يركب المشتري كلما أو يضمنه أه مدلول في الاستثناء من عدم دخولها في نصيبه ونحو جهاته بقيد غير
حق أو بقيد عدوانا إلا أن أراد كالمساكنة فنقصه أه سم على جع أه عش على مر وقوله والفقر
ضما أفضل ظاهره وإن أشد الباطحة الشريك كالمساكنة من بني خلافه محتمل فإذ على ظاهره ويكون ذلك
من باب الإتيان وهو أولى حيث لم تدع البضر ودة كالاحتياج لعماد الظاهر بعد دخول الوقت وحله أضافه
يترتب على الترتيبية كان ترتب عليه ذلك كان يكون المشتري مشهورا بالفقير فبني أن يكون الانقضاء مستحبا
بل واجباً لأن عين طريقا لدفع ما يرد المشتري من الفقير أه عش على مر (قوله وهي لفظة) أي
لما فهم من نصيب إلى آخرون القوي أمر بل لا يشع إلا أن يوزن الإكامة أي يجعل كتابه شفعة فيه
ضم بعضه إلى بعض أه شيخنا وفي المصباح شفع التي تفع من باب شفع فمعه إلى العسر وشفع الركة

جعلنا اثنتين ومن هنا اشتقت الشفعة وهي مثال غرة لأن صاحبها شفع بالله هو أي اسم المالك المشفوع مثل
 الأعمه فاسم الشفوع والمشموع يعني التملك لذلك ومنه قوله سم من ثلثت شفعة فاعلم أن الطلب بغير عذر يطل
 شفعة في هذا المثال جمع بين المعينين فإن الأولى للمالك والثانية للمالك اه (قوله حق تلك) هو بمعنى الاستحقاق
 فاعلمنا شرع الاستحقاق وإن لم يوجد ذلك وقوله قهرى بالرفع الجارى على المشتري ولهذا ذكره صاحب
 الغصب إشارة إلى استثنائها منه اه شيخنا (قوله والأصل أنها) أى قبل الإجماع شرح بمقتضى قوله استحقاق
 هنا راعى أن شذفع الاخذيم قضيا بخلاف في الجله وذكره هناك تنزيلا لثالثه من العدم اه ع (قوله
 قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة) فإن قائلنا لا نفع له وما زال من الزمان لا نفع له ما من صبيح العوم لا نفع
 من كلام الراوى اختيار عن قوله صلى الله عليه وسلم والعوم إنما هو من جهة الالتفات ولم يعلم ما وقع منه على الله
 عليه وسلم لا احتمال أن تخصا بجمع حصته من دار فمضى لشركه بالشفعة فيحصل خلاف ذلك فلم يصح الاستدلال
 بالعوم المسمى فيها ويمكن الجواب أن الراوى قسم العوم بما وقع منه على الله عليه وسلم فاحتمل فهمه من
 حله على الله عليه وسلم وأقر عليه فصار إجماعا على أنه صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم أو قال
 زنا القضاء منزلة الإفتاء أى أقرى رسول الله صلى الله عليه وسلم اه ع (قوله فيما لم يقسم) أى شرك
 لم يقسم لأن عدم القسمة يستلزم الشركة ورواية مسلم في كل شرك لم يقسم اه ع (قوله فيما لم يقسم) أى شرك
 (قوله فيما لم يقسم) رواية مسلم في كل شرك لم يقسم أربعة أوصاف لا يجعل أن يبيع حتى يؤذن شركه فإن شاء
 أخذ وان شاء ترك وأذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به وهذا الحديث أحق به الإمام أحمد لم يبيع قبل الاستدذان
 (تبيين) اه انما ثبت في المتقول لا نفع لك قهرى على خلاف النقيض فاعتقد بما يرد من الضرر من الغار
 واعلم أن قضية مفهوم هذا الحديث الشريف عدم نيوتن الشريك فيما لا يستأذنه قبل البيع فترك أى فلا يصح
 أن يأخذ بعد ذلك قال السبكي لكن قد علم ما يقتضى التثبت من طلق الأمانة لأنه منطوق واعتقد
 بالنقيض ويجعل الأول على أنه إذا زل لا يهود يطلب (فرع) اه لو لم يمتد إلى بعد ثبوت الشفعة لم يأخذ
 النفس فيما لا يرضى ولو يبيع الشجر والبنا وحده ثبت فيه الشفعة عند مالك رحمه الله تعالى (فرع) اه قال
 السبكي دار نصفها وقصوتها طلق فباع صاحب الطلق قال السبكي فلا شفعة له وقوف عليه وإن قلنا ذلك
 العين الموقوفة اه سم (قوله فيما لم يقسم) قال حج ظاهره أنه قبل القسمة لأن الأصل في المنقذ بل إن
 يكون في المحك بخلافه فلا يستأجل أحدهما محل الآخر يجوز وأجال قاله ابن دقيق العيد اه شوبرى
 (قوله فإذا وقعت الحدود) معنى وقوع الحدود وقصر الطرف لأنه صحت القسمة بالفعل فصار كل منهما مباحا
 لا خير بدين كان شركا ولا شفعة لغير اه ع (قوله وصرفت الطريق) بالتشديد ينتج بالتخفيف
 فرقت وقوله فلا شفعة لأنه مباحا راجع اه حل وبجاءه ع (قوله وصرفت أى مبرت)
 و ينتج به بالتشديد كقولنا من كلام مالك حيث قال من الصرف بكسر الصاد وهو النسي الخالص اه
 شرح المشكك بالعين ونهوا وصرفت مرفعت ببيت قول مالك معناه خلعت وينت من الصرف بكسر أوله وهو
 الخالص من كل شيء (قوله وفي رواية الخ) أى بهذا التخصيص بالصدق بالمتقول المحض والاول للتوسع وبغير
 هذا انقطاع أن يكون المشفوع أرضا فقط أو مع تابعها كجلبها وقوله والمضى فيه أى في الشفعة لأن معناها
 الاستحقاق أو نية أى ثبوت الشفعة وقوله واستحدثا معطوف على مائة وقوله في الحصة تتعلق بالحدث
 وقوله الصارئة إليه أى التي ستمه اه شيخنا (قوله وفي رواية له في أرض) له له يسد قوله في كل ما لم يقسم
 ويثبت في وقت ما ولا مسلم في كل شرك لم يقسم أربعة أوصاف اه شرح مر (قوله والمضى فيه دفع ضرر الخ)
 أى من حق الرضا في البيع أن يتخلص صاحبه من هذا الضرر بالبيع له الخ ما يأتي (قوله والزم المثل) أى
 فهو مرفوع وقيل اسم جمع قال النووي في شرح مسلم والى بيع والى بيعه الغراء وسكون الباء والى بيع الغار

حق تلك قهرى يرى
 لشرك القديم على الحادث
 فيما لم يقسم بالاصل فيها
 خبر الجارى عن جابر رضى
 الله عنه قضى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالشفعة
 فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود
 وصرفت الطرق فلا شفعة
 وفي رواية له في أرض أو
 ربع أو حائط والمعنى فيه
 دفع ضرر مائة القسمة
 واستحدثا المرافق كالصعد
 والمنور والبالوعة في الحصة
 الصارئة إليه والزم المثل
 والحاظ البستان

والسكن وعلاق الارض وأصله المنزل الذي كانوا يبيعون فيه أي يترون فيه زمن الربيع والرابعة تأت الربيع
وقبل واحدوا الجميع الذي هو اسم الجنس ربيع كثيرة ونحوه عش على مر وفي الصباح والربيع عينة
القوم وتزله وقد أطلق على القوم مجازا والجمع ربيع مثل سهم وسهم وأربع وربيع والربيع وزان جعفر
منزل القوم في الربيع وفيه أيضا حوطة حوله نحو سطا دار عليه نحو القرا حتى جعله بمطابه وأصل القوم
بالبلد اعطاهما سدا ربيعوا بنوه وحاطوا به من باب قال لغو ومنه قيل لبناء ساطع اسم ناعل من الثلاث والجمع
حيطان والحاظا الستان جمع حائط اه (قوله أركلها) أي الشفة بمعنى الاستعانة وان لم يوجد ذلك
وان كان عند التلك يحتاج الى الصيغة فلذلك اعتذر عن عدم الصيغة وقال الصيغة إنما تجب في التلك أي
لا في الاستعانة الذي هو الشفة اه شفتنا (قوله والصيغة إنما تجب الخ) أي فلا حاجة الى عدها كما
بل لا يصح اه عش على مر وقد علمت ما في هذا من التسهيل والمراد بالصيغة التي تجب عند التلك
ولا تجب عند الاستعانة هي صيغة التلك أي الصيغة المضدة لصوره أما الصيغة المضدة لثبوت الحق الثوري
المعبر عنه بالشفة فلا بد منها كقوله أنا طالب للشفة أو رغب فيها أو تحوذك وهذا الصيغة هي الوصفة
بكونها على الفور كسبائك فإذا قالوا الشفة على الفور ظار ادبها لفظ الدال على الرغبة فيمكن ان لا يجب
ذكرها لا بصحرا الحاكم والمشتري المأخوذ منه أو الشهود إذا علمت ذلك علمت انه كان بمن عدل الا كان
أربعة والاربعة هو الصيغة بل لا بد من ذلك ولا يحسد عنه لما علمت ان الاستعانة المذكور لا يتحقق ولا يثبت
الصيغة تدل عليه فيما صنعوه فيه تساهل تأمل (قوله أن يكون أرضا بناها) خرج به يسع بناءه وشرقي
أرض متحركة أفدو كل قول اه شرح مر وكتب عليه عش قوله في أرض متحركة تصور بناء على
ما جرت به العادة لا أن يؤخذ في البناء في أرض موقوفة أو مملوكة بأجرة متعدي في كل سنة فيعدها متعنة
الارض من غير تعدي معة فهي كالخراج المضروب على الارض كل سنة بكذا واعتبر ذلك المصرورة اه
بحرقه (قوله بناها) أي ان كان أي وأوحدها ان لم يكن ففي عبارة تصور اه شفتنا أي ما يتبعها في
مطلق البيع أي في البيع المعلق الخالي من ذكره وقد تقدم في باب الاصول والتماري قوله يدخل في بيع
الارض ما فيها من بناء ونحوه (قوله كثير) هل وان نص عليه مع الارض لانه اذا نص عليه صار مستقلا
انقاره اه حل وسيأتي قربان عش على مر ما يقتضي انها تثبت في نفسه ولو نص على دخوله وان
التصميم عليه لا يخرج من التبعية عند الاطلاق والمدار عليها كاتقرر (قوله كثير) وقوله وبناء عبارة
شرح مر وشرط التسمية ان يباع أي الشجر والبناء مع ما هو لهما من الارض فلو باع شخصان حدار واسه
لا فبرأ من اشجار وغاربه لا غير فلا شفة لان الارض تابعة لها قال السبكي ينبغي ان تكون صورته قائمة
حيث صرح بتناول الاس والقرص في البيع وكما مر بين قبل ذلك فانه اذا لم يصرح بدخوله لم يصح
البيع في الاصح انتهت (قوله كثير) أي بجماع الدخول في البيع (تنبيه) هذا الحكم ثابت ولو
حدثت التركة المذكورة أي غير الملو بربيعه البيع وقبل الاخذ وكان القيل يجوز ما ارادنا لجزء الظاهره كالشر
المؤثر والاصول كاشعر اه بر اه (قوله ونحوه مر) أي عند البيع وان تار عن الاخذ سواء
كان موجودا عند البيع أم حدث بعده خلافا لاي الرقة لتبعته الاصل في البيع فكذا في الاخذ فلو انظر
لأمر تأريه لا تقدم حضور يادته كزيادة الشجر بل قال الماوردي يأخذه وان قطع اه شرح مر وكتب
عليه عش قوله سواء كان موجودا عند البيع الخ فثبت ان التركة للحالة بعد الاخذ تنبع في الاخذ بالشفة
وان كانت موجودة وقت الاخذ لكس في سلمية سم على المنهج ما يضلها لا تتبع فيها ذكر عبارة شفتنا
الز يادى ولوحث التمر بعد البيع ولم يورده عند الاخذ أخذ بالشفة تعاولا اه وعليه فيقول الشارح
غيره برأى وقت الاخذ (قوله ونحوه مر) أي عند البيع وان شرط دخوله لانه تصرح بجماع العقد

(أركلها) ثلاثة (أخذ
وماؤخذه وماؤخذ)
والصفة إنما تجب في التلك
كسبائك (وشرطه) أي في
المأخوذ (أن يكون أرضا
بناها) كثير ونحوه
مؤثر وماؤخذه

من ابواب وغيرها (غير

نحوه) كغيره ثمس
لافتي عنه فلاشعة في بيت
على سقف ولو شتر كالواقي
شجر الشرب البسج أو بسج
مع منفرسه فقط ولا في شجر
حاف شرط دخوله في بسج
أرض لا تنفذ البسجة ولا في
نحوه مرد لا لفتي عنه نوابغ
داره ولا شريك في شجرها
الذي لا لفتي عنه فلاشعة
فيه حذرا من الأضرار
بالتشري في خلافه لو كان
له عنه فني كان كان لا يرد
آخر أو أمكنه إحداث شجر
لها الشارع أو نحوه
وتعبره بغيره إلى آخره
كما عبر به (وان ملك
بعض كسبع وهو عرض
خلم وصلح دم) فلاشعة
فيما كان على حرى سب
ملكه كالجل قبل الفراغ
من العمل ولا فيما كان يغير
عرض كارت وصيغوبة
بلازوب وقيد الأصل الملك
بالزوم وهو ضرر أو لاحقة
إليه لثبوت الشفعة في عدة
خيار المشتري كسباني
وعدم ثبوتها في مدخار
البائع وأخبارهما كسباني
لعدم الملك الطارئ لا عدم
الزوم (وان لا يطل بغيره
المقصود) منه (وقسم) بان
يكون بحيث يتغير به بعد
التسليم من الوجه الذي كان
يتغير به قبلها (كما حرم
وجام) بشدده بشولي

(كبيرين)

فلا يخرج عن التبعية ما اقتضاه الملاحق الشارح وهو ظاهر اه عش على مر (قوله وثغر غرمو بر)
أي وأصول بل يجوز بعد أخرى اه حل (قوله وثغر غرمو بر) اما هو اضطر دخوله فلا تثبت فيه
الشفعة لانتهاء التبعية اه عش (قوله من ابواب وغيرها) أي من كل متصل وقتف عليه يقيم متصل اه
حل كفتح خلق والاعلى من جري رجا اه قل على الحلال (قوله فلا شفعة في بيت على سقف الخ) ولو
اشترى كافي سفل واختص أحدهما بغيره فباع صاحب الملو أو لمع نصيبه من السفل أخذ الشريك هذا انقطاعا
لان الملو لا شريك له فيه وهكذا لو كانت الأرض مشتركة بينهما شريلا أحدهما فباعه مع نصيبه منها فلا شفعة في
الأرض حصصه من الثمن لا في الشجر اه شرح مر وكتب عليه عش (قوله لا في الشجر أي فلا شفعة فيه
لعدم الشراكة) ينبغي أن يجب على مالك الشجر نصف الأجرة للشفيع وهو ما يختص النصف الذي كان للشريك
القديم قبل دون ما يقابل النصف الذي انتقل اليه بالشفعة لان صاحبه كان يسحق الإبقاء فيه بما اقتضت
الأرض للشفيع مساوية للمنفعة كالو باع أرضا واستثنى لنفسه الشجر فإنه يبقى للأجرة وليس للشفيع
تكليف المشتري قطع الشجر ولا تحكيمه بالقيمة ولا الفاع مع قريما قراض النصف لانه مستحق الإبقاء عليه ولو
قسم الأرض وشرح النصف الذي قيدا الشجر لغير مالك الشجر فهل يكافئ ذلك أجرا لجميع أو النصف أولا
يكفي شسبا لا شفعة بقائه الكل قبل الشفعة فيه تظهر فيمثل الأجر لعله المذكورة ويحتمل وهو الأقرب
الأول لانه لاحق بمالك الشجر الا أن في الأرض اه (قوله ولو لم يتركه) كناية في الشفعة في البيت اذا انقضت
انه مشترك وهي الرد عبارة أنه لمع شرح مر ولا شفعة في حجرة مشتركة باع أحدهما نصيبه منها وقد ثبت
على سقف غير مشترك بان اختص به أحد الشريكين فيها أو غيرها اذا لاقى قرارها فهي كالنقل وكذا مشترك في
الأصل ان السقف الذي هو أرضها لا يثبت له فاعليه كذلك والثنى يجعله للأرض (قوله ولا في شجر أفرد
بالبيع) ظاهر ولو تفصيل الثمن كان فاله يملك الشجر كذلك والأرض كذلك وهو ظاهر وتظهر ما صرح به
مر في شرحه من انه لو كان على النخل غرمو بر وباعه ما اضطر دخول الثمن فإنه لا شفعة فيه لانتهاء التبعية
اه عش (قوله أو بسج مع منفرسه فقط) انظر هذا خرج بأي شيء في كلامه ويمكن أن يقال خرج بقوله أرضا
بتابعها بان يقال أراد بالأرض الأرض المقصودة للمشتري والأرض في هذه الصو ولم يدخل الأبناء عليها
فالأرض تابعة للشجر من هذا الوجهية ومقصود من جهة الوابغ الشجر وأطلق لا تدخل بفارسة لان المراد
انه باع الشجر ودخلت الأرض تبعها اه عش (قوله أو بسج مع منفرسه فقط) فلا تثبت الشفعة في المفرس
والشجر لان المفرس غير مستتب اه حل أي بل هو تابع (قوله ولا في شجر صاف الخ) فلا زوااد الشفع
الاخذ من المفرس ثم يردونه وقسم الثمن على ما يخص كلامهما كالأول باع قصاص شجره عسقا
اه عش على مر (قوله لانتهاء التبعية) قضيت بثبوتها في الشجر والطب وان نص على دخوله لانه لو سكنت
عنه دخل عند الإطلاق اه عش على مر (قوله فلو باع داره ولا شريك الخ) وأما الوابغ نصيبه من
المفروضت فيه الشفعة وان يكن إحداثا لم يرد اه مردوي وقوله فثبتت فيه الشفعة والظاهر ان محله
اذا أمكن قسمه للمر والا فلا كغيره وظاهر من قاعدة الباب (قوله أو أمكنه إحداثا ثم رها) ظاهره ولو جرد
لها موقع لكن قد شذنا كجمله علم بان لها موقع اه حل (قوله كسبع الخ) هذه أمثلة ما يكون بغيره
(قوله كالجل قبل الفراغ من العمل) وبهذا الفراغ من العمل يؤخذ بما مر من الرد وأما الصلح على تحريم الكفاية
فغير صحيح لانها غير مستقرة اه حل (قوله ودومض) أي لانه لا يقتضي عدم ثبوت الشفعة فيها اذا كان
أخبارا لمشتري مع انها تثبت فهو مضرب في النسبة لذلك وقوله أولا لاحقا للموكل اذا كان اختيار البائع أو لهما
فلا يخرج بغيره وان ملك فعدم ثبوت الشفعة حينئذ لعدم الملك الطارئ لانه لا عدم الزوم كناية على ذلك
الشارح اه عن وبداة أخرى شذنا قوله وهو مضرب في أن كان القرض به الاعتراض من صورة خيار

المشتري

المشترى وحده وقوله أولا حاجة اليه أى ان كان الغرض منه الاحتراز عن مورد خيار الباقي أو خباياها أشار
الى الاول بقوله لثبوت الشفعة الخ والثاني بقوله وعدم ثبوتها الخ اه شيخنا (قوله وذلك) أى وجوده متراط
ان لا يعطل نفعه الى كمن الدليل المذكور يحتاج فيه حتى يظهر اثبات هذا المطلوب به بان يقال الذى يعطل
نفعه بالشفعة لا يقسم فلا ضرر وضارة شرح الى قول الرافعي وهذا الضرر وان كان واحداً للبائع او
اقتسم الشريكان لكن كل من حق الرضا في البيع يتخلص شره بالبيع منه فإذا لم يفعل سلطه الشارع على
أخذ منه فعمل انتم الاثبات لا فيما يعبر الشريك فيه على الشفعة فإذا طلب الشريك انتهت وجبنا سقط ما قرره
بعضهم هنا حيث قال قوله وذلك لان عملة الخ انظر هذا الدليل لم ينتج الذى هنا كالاختي والظاهر انه من ثقة العملة
السابقة فإلى حال دفع ضرر مؤنة القسم الخ وهذا الضرر حاصل الخ العملة فكان الانسداد كرهذا لان عملة
الثبوت القهرى لا يتم الا بهذا تأمل باصناف اه (قوله والحاجة) معطوف على مؤنة وقوله العارضة أى لو وقعت
القسمه اه شيخنا (قوله ومن حق الرضا فيه الخ) أى فى البيع وقوله منه أى من الضرر اه رى اه
عش (قوله ومن حق الرضا فيه الخ) قضيتاه لو عرض عليه البيع فاقبى باع لا حتى ليس له أى الشريك
الاخذ بالشفعة وليس كذلك وما ذكر حكمه اه عش على مر (قوله بخلاف ما يعطل نفعه الخ)
فالشرط ان يكون المأخوذ بالشفعة يتأذى الانتفاع بمن الوجه الذى كان يتنعم به منه وفى كلام شيخنا ما يبدو
انه لا بد ان يكون كل من المأخوذ وغيره يتأذى الانتفاع بمن الوجه الذى كان يتنعم به منه فإتى من الجاه
جما ان تأمل اه حل وهذا غير مسلم لانه يفتى انما لا يثبت له الشفعة دار صغيرة اذا باع شريكه
الشفعة فلا عثار وليس كذلك بل تثبت له كائن عليه هو رأى مر وكذلك الشرح بقوله وبذلك علم الخ
(قوله كالمأخوذ وحام صغير بن) ظاهره ان ذلك كبير وان أعرض عن شتاها على ذلك وقد صاحبها
دار بن وهو ظاهر ما دام على صورة الجاه والمأخوذ فلا غير أصروهم ما عن ذلك فتنبى اعتبار ما غير اليه
اه عش على مر (قوله وذلك علم الخ) أى بقوله وذلك لان عملة الخ (قوله لا مكه) أى باع مال العشر
خصته فلا تثبت الشفعة عشر بكونه لأنه آمن من القسم وقوله دون الثاني أى أنه لا يعبر بطلبه لأنه آمن منها
اه حل لان صاحب البعرا اذا طلبها لا يعاب لها (قوله لا مكه) أى ما لم يكن مشترى العشرة ملكاً ملاصق له
فتثبت الشفعة حيث لا صاحب الشفعة لان مشترى العشر حيث لا يعاب لطلب القسم اه عش على مر
(قوله وفى الاخذ كونه شريكاً) وقد لا يشفع الشريك لكن لعرض كونه غير أصل شريكه لم يملكه بغيره
معموره فلا تثبت له لانه لم يملكه فى التين ونافق ما لو وكل شره ببيع فاقبى بشفعة أو بالملك ما أهمل
لا عراض عليه عند تقسيمه اه شرح مر (قوله كونه شريكاً) أى مال كافلاً لشفعة لصاحب شفع
من أرض مشترى كونه متوفى عليه اذا باع شره بكونه نصيبه لان الوقت لا يتحقق بالشفعة فلا يتحقق به الشفعة
ولا لشريكه اذا باع شريك آخر نصيبه كما أتى به البقنى لامتناع فسخة الوقت عن الملك اذا كانت القسمة يسما
ولا تنافس الاول عن الرقيب على ما اختاره الرواى والمصنف من جواز قسمته عنه اذا كانت اقراراً لامتاع
من أخذ الثاني وهو الممتد ولأولى به بالمنفعة ولو لم يرد اه شرح مر وفى قول على الجلال والمراد
بالشريك مال الرقبة لا يوصى به بالمنفعة ولا موقوف عليه لان الوقت لا يؤخذ ولا يؤخذ له ولا لشريكه ولو
كانت أرض ثلثها وقسم لصد مثلاً وثلاثها مملوكاً لثنتين فباعاً أحدهما حصته فلا شفعة إلا لآخر لان كانت
القسمة اقراضاً على المعتقد فلما نظر المصدرا لاخذ بالشفعة حيث لا يجوز ان كان أحدهما شخص لم يوقف باع شريكه
فله الانسداد أصاومشله الامام * (قوله) * قال شيخنا كسج وأراضى مصر كلها ووقف لانها تحت عبوة فلا
شفعة فيها فوقف رضىه وفضل عن شيخنا مر خلاصه هو الوجه الذى جرى الناس عليه فى الامصار وخرج
بالشريك غيره كمنه كانه مانع من دائر شريكه فباعوا رضىه فبعت حصة التين فبذنه فلا شفعة إلا لآخر لان الدين

وذلك لان عملة ثبوت
الشفعة فى القسم كما
دفع ضرر مؤنة القسم
والحاجة الى افراد الحصة
الصارة للشريك بالرافعي
وهذا الضرر حاصل
فصل البيع ومن حق
الرافعيه من الشريك
أن يتخلص صاحب منه
بالبيع له فإلما باع لغيره
سلطه الشارع على اخذ منه
بخلاف ما يعطل نفعه
اقصوه منه ولو قسم كالمأخوذ
وحام صغير بن وذلك علم
ان الشفعة تثبت لمالك عشر
دار صغيرة ان باع شريكه
شقيقه لا عكسه لان الاول
يعبر على القسم دون الثاني
(د) شرط (فى) الاخذ كونه
شريكاً ولو مكاتباً وغيره
عطل كجعله شفع

الموقوف فباع شريكه بأخذ

له الناصر بالشفعة فلا شفعة
لغير شريك بكار (د) شرط
(في المأخوذة من تلمسحب
ملكه من سبب ملك
الاتخذ) فلا باع أحد
شريك نصيبه شرط الخيار
له فباع الآخر نصيبه في
ضمن الخيار يبيع بث
فالشفعة للمشتري الأول
ان لم يشفع بائعه لتقدم
سبب ملكه على سبب ملك
الناقص لا تافى وان تأخر
عن ملكه ملك الأول لتأخر
سبب ملكه عن سبب ملك
الأول وكذا لو باع مرتبا
بشرط الخيار لمعادون
المشتري سواء أجاز أم لم
أجدهما قبل الآخر بخلاف
ما لو اشترى انسان دارا أو
بعضها فلا شفعة لاحدهما
على الآخر لعدم
النسب وقبحا وعلم ان
تصيرى بسبب الملك أولى
من صغيرة كغيره بالملك فلو
ثبت هو أهم من قوله شرط
في البيع (خيار) أي خيار
يجلس أو شرط (بائع) ولو
مع المشتري (لم يثبت) أي
الشفعة (الإبدل زوم) البيع
لثلاثة قطع خيار البائع
وليحصل الملك (أو) ثبت
(لمشترط) في المبيع
(ثبت) أي الشفعة فلا تق
لغيره في الخيار (ولارد)
المشتري المبيع (عيب) به
ان (رضوه الشفع)

لاعتنا القوه غير شريك فأنال اه (قوله كونه شريكا) أي في عين العقار فلا تثبت له الشفعة في المقتعة
فقط كان أوصى لمسلم اه سئل (قوله لم يوقف) أي لم يوقفه الناظر امالو كانه وقوفا وباع الشريك
نصيبه فلا يأخذ الناظر بالشفعة لعدم ملك المسجد لان الملك في الموقوف لله تعالى بشرط الاخذ ان يكون شريكا
والشرع ملك اه ضمنا (قوله لم يوقف) بان وجهه أو شتره الناظر من ريع الوقف ولم يوقفه بخلاف ما اذا
وقفه على المسجد فليس الناظر ان يأخذ الحصة الاخرى للمسجد اه حلي (قوله فلا شفعة لغير شريك) أي
بكار ولو قضى حقيها للعالم بنقض وحل الاخذ بالمتاوان كان الاخذ شافعا اه شرح مر (قوله
فالشفعة للمشتري الأول) أي بعد لزوم البيع لاحل ان ملك المشتري لما تقدم ان شرط الاخذ ان يكون
مالك النصيب من المشتري والمشتري فهم ان كان الخيار البائت أو لهما ملك فليس له شفعة في مدة الخيار كذا كرم
الشارح سابقا بقوله وعدم ثبوتها في مدة خيار البائت الخ وصارته الرشد يمدى قوله فالشفعة للمشتري الأول أي
حقها لانيته لكنه انما يأخذ بعد لزوم البيع كأه لم يمسح روى في قوله فالشفعة للمشتري الأول عبارة
الروض وشرحه وثبتت الشفعة في العقد الثاني له الملك في الأول من البائع ان كان الخيار له فقط ومن المشتري
منه كذلك فلان وقف الملك بأن كان الخيار لهما فالشفعة موقوفة لعدم العلم بزوال الملك فلما أخذ أي المبيع في
العقد الثاني بالشفعة من حكمه بالملك ثم مالى الأول ثم فسخ العقد الأول ثم فسخ الشفعة كما يحكم به ان الزائد
الحادثة في مدة الخيار لمن حكم له بالملك اه (قوله ان لم يشفع بائعه) أي ان لم يشفع بائعه البيع ويأخذ
بالشفعة اه يقول أخذت بالشفعة يكون الاخذ بالشفعة فحقا ليع اه عزى والظاهر ان هذا يحتاج
الاخي اذا كان الخيار لهما امالو كان له أي البائت وحده فملك في المبيع وحده فأخذ بالشفعة ولا يحتاج
لغيره ولا يصير أخذ نصيبه عبارة الروض وشرحه وثبتت الشفعة في العقد الثاني له الملك
في الأول الخ ما تقدم نقله في عبارة سم والظاهر ان الشئ الثاني خير من الشئ الأول وهو قوله اه يقول أخذت
بالشفعة الخ اذا البيع لا يشفع هذا القول كقصد من الروض ان الشفعة في زمان خياره موقوفة تأمل
(قوله) وكذا لو باع مرتبا اه أي لاثنين فان الشفعة للمشتري الأول لتقدم سبب ملكه وقوله لهما أي
وحدهما أو مع المشتريين فتقوله دون المشتري أي فقط وأل حنيفة ومروا هذا كله الرضى على ما تقدمه
عبارة الأصل من عدم الشفعة للمشتري في الصورتين لان المأخوذة تقدم ملكه على ملك الاخذ فلذلك
قال أولى من تعبيره الخ اه ضمنا وصارته الرشد يمدى قوله وكذا لو باع مرتبا بشرط الخيار لهما أي
الباقين كما علم من السياق وأولى منه اذا شرط للمتاين انتهت (قوله فلو ثبت خيار الخ) مفرع على قوله وان
ملك بعض الخ ولا يصح ان يكون مفرعا على قوله وبشرط في المأخوذة من الخ لانه لا ينبغي عليه اه ضمنا بل
يشترط على اشتراط كونه مالو كان عدم ثبوت الشفعة قبل الزوم فيما اذا كان الخيار للبائع له لعدم الملك
(قوله لم يثبت) أي لا يوجد الاخذ بما لم يتصل الا بعد لزوم ما تقدم في تقدم السبب ثبوت الحق أي حق
الاخذ اه حل فلما فاتت قوله هنالك ثبت الخ و بين قوله سابقا فالشفعة للمشتري الأول (قوله)
وليحصل الملك) أي للمشتري لان الملك في زمان خيار البائت البائت ومن ضمن خياره موقوفة فلا يحصل
للمشتري الا بعد الزوم (قوله أوله شرط ثبت) أي الشفعة قال الرضى يشترط ان يتصل الخيار الثالث
للمشتري الى الشفع ويأخذ الملك بصفته لانه قائم مقامه كالحق الوارث مع الموروث لم يذكره والواحد
خلافه وقباس الشفع على الوارث ممنوع اه شرح مر (قوله ولا للمشتري المبيع الخ) وكذا لو
وجد البائع بالثمن مبالا يرد به ولها مفرع في الروض بقوله للشفيع المنع من الفسخ عيب أحد العوضين
اذا رضى بأخذه وفي المصاب قوله والشفيع منع البائع الفسخ عيب الثمن والمشتري عيب الشخص اذا
رضى اه في الأول يرجع البائع على المشتري بالارضاء اه سم على ج * (فرخ) * الشفع

رد بالعيب على المشتري ولا يتصرف قبيل القبض ولو سلم الثمن وإذا قبضه الشفيع إلا قبل تسليم الثمن ثم
 أفسر ربيع فيه المشتري أي كافي البيع اه روض اه سم على ج اه عش على مر (قوله)
 ولورد المشتري (أي قبل ان يتكلم الشفيع وشرى الشفيع بالعيب لانه المشتري فلورد قبل الرد لورد
 قبل الرضا ثم شرى الشفيع بسلب رد المشتري وقوله سابق عليه أي على الرد وقوله لثبوت أهى حق الشفيع
 بالبيع أي بخلاف حق الرد فإنه انما ثبت بعد الاطلاع على العيب اه شخنا وقوله لأن فرض المشتري الخ
 يقتضى أنه لو كان الثمن مستقوما كان للمشتري الدلالة لاصل العيب بأخذ الشفيع لأن الشفيع بأخذ القيمة
 وقد يكون له فرض في حين حقه اه (قوله لأن حق الشفيع سابق عليه) ولورد المشتري قبل طلب الشفيع فله
 رد الرد يشفع وحسنه يشين بطلانه كما يحسمه السبق ما زوا تدمن الرد إلى رد المشتري وكرد بالعيب رده بالآلة
 اه ج واعتد شخنا ان الزوائد للبائع لأن البصير ان أخذ الشفعة يكون فسخا الرد لأنه شين به بطلان الرد
 كما هو به اه سئل (قوله بقدر حسنة) أي بقدر ما يتصور من المشفوع فيوزع المشفوع على الحسنيين
 الباقين من قوله كلوا كن تنظر لقول المتن ولو كان المشتري الخ أي لو كان المشتري اشترى الثلث أحمدا للمشتري
 ما كان الثلث في الثلث المبيع اه شخنا وسب ذكر المتن هذه بقوله ولو اشترى باجمعه أخذوا بقدر الحصص
 اه (قوله في ثبوتها) أي في استحقاقها للشفيع حتى يأخذ اه حل (قوله وهو مراد الأصل كغيره بقوله
 ولا يشترط في التملك) أي في رد الباقي استحقاقه لا حصوله بالفعل (قوله ولا وراثته) بخلاف حصول الملك لأبيه
 من رضاء اه حل والظاهر أنه غير صحيح لسياسة قريائه يعني في حصول الملك للشفيع قبض المشتري
 الثمن أو رضائهما للشفيع أو الحكم به ما يستفاد من مجموع هذه الثلاثة ان رضاه ليس شرطاً لتلقفه في مورد
 الحكم بها تأمل (قوله كالرهب) لعل الخادم دفع الضر اه شوبرى (قوله في غلظها) أي بالشفعة أي
 تحقق الملك بوجودها اه حل أي غلظ الشفيع للشفيع وهو بعد الانحلال أي قل وعبارة مر
 وشرط في حصول الملك الخ أي قبض المراد بالتك قوله غلظت الشفعة والا كان لاحاقه لقوله لا تحتولفظ
 بشعر به فهذا شرط حصول الملك لا يثبت حقه لأن حقه ثبت بمجرد قوله أنا طالب للشفعة وأخذتها وان لم
 ير الشفيع ولا عرف الثمن تأمل (قوله ولفظ شعر بها) أي من جانب الشفيع امامن جانب المشتري المأخوذ
 منه فلا يشترط أن التملك بها قهرى لا يتوقف على رضا البائع الذي هو المشتري الاول لكن محل هذا ان كان
 اللفظ الذي صدر من الشفيع لفظ الشفعة فان كان غيره كاستيرت يغلاب من لفظ من جانب المأخوذ منه
 ويكون معاشقاً كسأني عن الخلى (قوله كتملكت) أو أخذت بالشفعة بخلاف أنا طالب بها وان سلم
 الثمن لأن المأخوذ يتعني في التملك وهو لا يحصل بالبيعة المجردة اه شرح مر (قوله أو أخذت بالشفعة) نال
 في الخادم ولا يشترط أن يقول هكذا اه شوبرى (قوله أو أخذت بالشفعة) أي وان كان قال ذلك عند الطلب
 قبل وجود هذه الشروط فبعد حصول الملك كما يؤمن من الروض وعبارته ويشترط في حصول الملك للشفيع
 بغيره بة النقص ولهما فثمن ان يقول غلظت بالشفعة وأخذتها وأخبرته كاختيرت الاستحوا لولا كان من
 باب الماطة ولا يكون أنا طالب ولا عليك بمجرد اللفظ بل حتى قبض المشتري العوض أو رضى بنمته انتهت
 (قوله بالشفعة) متعلق بكل من غلظت وأخذت كما يعلم من كلام حل في الفصل الاخير عند قوله وختتم أخذ
 لجليل عن وسبق آله هناك ان الشفيع لو عدل عن لفظ الشفعة قال للمشتري اشترى بتمسك كذا أو غلظت
 أو ما غلظت عما اشترى به على كذا لكن هذا إذا أخذ بالشفعة بل يكون معاشقاً يتوقف على رضا المشتري وعلى
 استحباب من متصل بهذا الاستحباب القائم مقام القول (قوله مع قبض مشتري الثمن) متعلق بقوله رؤية شفع
 ولفظ شعر به ولو عطفه بالواو كان أظهر اه شخنا (قوله مع قبض مشتري الثمن) أي يشترط أخذ أمر ثلاثة
 اما قبض المشتري الثمن أو رضائهما للشفيع أو الحكم بها وقوله كقبض المبيع أي الذي هو الشفيع

لأن حق الشفيع سابق عليه
 لثبوت البيع ولأن فرض
 المشتري وصوله إلى الثمن
 وهو حاصل بأخذ الشفيع
 (ولو كان لمشتري حسنة) في
 أرض كان كانت ثلثة
 اثلاثا فباع أحدهم نصيبه
 لأحد صاحبه (اشترك مع
 الشفيع) في المبيع بقدر
 حصته لأستوائهما في
 الشركة فأخذ الشفيع في
 المثال البدن لأجمع
 المبيع ولو كان للمشتري
 أجنبياً (ولا يشترط في
 ثبوتها) أي الشفعة فهو
 مراد الأصل كغيره بقوله
 ولا يشترط في التملك (حكم)
 بهما سأك لثبوتها بالنص
 (ولا حضور ثمن) كالبيع
 (ولا حضور مشتري)
 والرضاء كالرهب (وشرط
 في تلك) جهاروية شفيع
 الشفيع) وعله بالنص
 كما يعلم من البيان كالشعري
 وليس المشتري ممنعن
 رؤيته (وشرط فيه) أيضاً
 (لفظ شعر به) أي بالشفعة
 وفي مناسام في الضمان
 (كتملكت) أو أخذت
 بالشفعة مع قبض مشتري
 الثمن

فلا خذ بالشفعة ما يحبر على قبض الشقص وتقل عن الرضا ان له ان يأخذ الشقص من يد البائع فغير
 وتذوق حذو فتعقد بدون واحد من هذه الثلاثة وذلك اذا أثر البائع بالبيع وقبض الثمن وانكر المشتري
 الشراء فان الشفعة ان يقول غلكت بالشفعة أو أخذت بالشفعة ولا يحتاج الى واحد من هذه الثلاثة اهـ حل
 (قوله كقبض المبيع) أي كانه لا بد في صحة الاخذ من قبض المشتري للمبيع الذي هو الشقص اولاً واخذ
 الشراء بالشفعة قبل قبض المشتري للشقص لكان أخذته مراعاة لمقتضى وهو لا يصح هذا هو المراد من
 العبارة اهـ ثم رأيت في شرح مرق مائصه والشفعة اجبار المشتري على قبض الشقص حتى يأخذ منه قوله
 أخذ من البائع وهو يوم قبضه مقام قبض المشتري اهـ وكتب الرشدي عليه ما نصه قوله ويوم الخ أشار به
 الى دفع ما علس به حج ما استأمر من نفس اجبار المشتري من قوله لان أخذه من يد البائع يقضي السقوط
 الشفعة لان به يغوث حق التسليم الشقص للمشتري فبطل البيع وتسقط الشفعة اهـ ووجه الزدان
 قبض الشفع قائم مقام قبض المشتري فلا رد ما قاله اهـ (قوله نحلى الشفع بينهما) أي بحيث يتمكن
 من قبضه أي فلا أنكر المشتري موضع الشفع الثمن بين يديه صدق المشتري لبقاء الثمن في جهة الشفع وبصدق
 الشفع في الوضع حتى لا يسقط حقه من الشفعة لانما ثبت بالبيع والمشتري يداسقاطها بعد بلادة
 الشفع اهـ عر على مرق (قوله أوسع رضاً بمقتضى) لو أقر من الثمن فهل يكون ذلك صحيحاً
 الا براء بغير الرضا فيكون بمنزلة قال ابن الرضا فبما احتل ان أقروا ما تم أقول فبما تحت لان الرضا من
 غير اتفاق لا يبعد والدال عليه هنا لفظ الاراء به يحصل الملك فيكون فلهذا لفظ الملك والاراء معاً ان
 جهة الاراء تنوقص على سبق الملك وقد يجب بان المراد ان البراء أتم ومقام الرضا لانها مخصصة في نفسها كذا
 رأيت بخط شيخنا البرقي وفي شرح الارشاد لشيخنا وافق هذا الجواب حيث قال لو امتنع المشتري من تسلمه
 أي تسلم العرض نحلى الشفع بينهما أو دفع القاضي ليلزم التسليم أو قبض عنه ولا يتبرر وهذا بين قبض
 والبراء كغير من البرون لان البراء انما يكون بعد ثبوت ذنبه ولا بد من ذلك هل يكون اراءه بمنزلة الرضا
 بذمة قال ابن الرضا فبما احتل ان أقروا ما تم سم (قوله أوسع حكمه) أي ولا راي فلهذا أيضاً
 فقوله ولا يلزم ارجح له أيضاً بناء على ان القيد للتوسط يرجع لما بعده أيضاً وكان الاولى تأخير (قوله أي
 بالشفعة) أي بثبوت حق الشفعة لا بالملك قاله ابن الرضا والامام والفزاني قال الاسنوي وهو مقتضى كلام
 الزاقي والنووي أقول هو في الحقيقة اوضح لكلام الاصحاب واوضح من مرادهم لان معنى الشفعة حق
 التملك كغيره الشارح وغيره فيصير معنى قول الاصحاب أو القضاء بالشفعة القضاء بحق التملك ووجهه
 من حيث المعنى ما قاله هؤلاء الاثمة ان القضاء انما يكون لنسب سابق والسابق حق التملك لا التملك فلهذا
 لا يصلح مجرد الفظ اهـ روى له سم وعبارة حل قوله أوسع حكمه بها أي يحصل الملك بها أي فهو
 غير بين ان يقول حكمه يحصل للمالك بالشفعة ويكون محمولاً على ما ذكره خلافاً لمن عر الاول ولا يخفى
 وضوح ما ثبتت (قوله وطلبه) أي الحكم بالانابة بالشفعة وامتنع المشتري من قبض الثمن أو من رضامته
 اهـ حل (قوله والتمن من الآخر) أي من المتعد لا يتزى من غير جنس الذي فيها ذلك فمنه لكان
 من مدعوه وقد روى لم يصح (قوله فلا علبه) أي ولو مع فقد الحاكم اهـ قل على الجلال (قوله لم يكن له
 ان يتسلمه) أي يستقل يتسلم لان الغرض انه سأل في الثمن الخال ليس له ان يتصرف فيه اهـ حل وهذا قد
 يشكل بوجوب تسليم البائع في البيع أو الاثمة يفرق بانه هل حاصل التملك فيها لم يناسب الثبات التسليم فيها
 أيضاً لا يخفى اهـ سم (قوله واذا لم يحضر الثمن الخ) راجع لقوله واذا تملك فيها الاول أي وبذلكونه
 لا يتسلم حتى يؤدي الثمن بمهل ثلاثة أيام وجوباً لم يحضر فيها فان لم يحضر الثمن فيها فحق القاضي غلته وانظر
 معهود قوله واذا لم يحضر الثمن الخ اهـ (قوله أمهل) أي وجوباً بالثلاثة أيام أي غير يوم العقد اهـ عر

كقبض المبيع حتى لو
 امتنع المشتري من قبضه
 نحلى الشفع بينهما أو دفع
 الامر الحاكم (أو) مع
 (رضاء بذمة) أي يكون
 الثمن في ذمة (شفيع ولا
 و) (أو) مع (حكمه) (أو)
 بالشفعة اذا حضر مجلسه
 واثبت حقه فيها وطلبه
 وخرج بزيادته ولا يملك
 اكل بالبيع مغانم ذهب
 أو فضة والتمن من الآخر
 لم يكف الرضا بكون الثمن
 في القمقل يعتبر التناقص كما
 هو معلوم من باب الرضا
 وخرج بالثلاثة المذكورة
 الاشارة لاخذ بالشفعة فلا
 يملكه وان لم يرجع في
 الرضا متسلباً اذا غلته
 بغير الاول من الثلاثة لم
 يكن له ان يتسلم حتى يؤدي
 الثمن واذا لم يحضر الثمن
 وقت التملك أمهل ثلاثة
 أيام فان لم يحضر فيها لم
 القاضي غلته

« فصل فيما يؤخذ به الشخص الممنوع » عبارة في فصل في بيان بدل الشقص الذي يؤخذ به والاختلاف في قدر الثمن وكيفية أخذه الشراء إذا تعدد أو تعدد الشقص وغيرها ذلك انتهت بقول الشارح مع باقي معهما أي من قوله وإذا استحق فإن كان معينا فالفصل (قوله ياخذ في مثل الخ) أي إن أراد الاختلاف ياخذ في مثل الخ وليس المراد أنه يجب عليه الاختلاف من عيش (قوله ياخذ في مثل الخ) أي ما يدخل الثمن في ملك الشفيع بغير يؤمن العارف فإن دخل فيه تعين الاختصه وبما يشرح مدر ولولا ذلك الشفيع نفس الثمن قبل الاختصه تعين الاختصه لاسم الملتصق لأن المدلول عنه إنما كان لتعذر ولو لم يوسط عن المشتري بعض الثمن قبل الأوزم انحط عن الشفيع أو كنه فلا شفعة لا تمام البيع انتهت وبما يشرح الروض ما زاد أوحط من الثمن في مدته لبيان نوعيه فقط يلهو بالثمن كما في بيع المراكبة فليحق به وبضه الذي ياخذ به الشفيع فإن سخط الكل أي كل الثمن فهو كالو باع بلائن فلا شفعة للشريك لأنه يصريه على رأي أو سخط على رأي وشرح بقوله في مدته لبيان ما زاد أوحط بعده فلا يحق بالثمن كما انتهت (قوله ياخذ في مثل الخ) ظاهره ولو اختلفت قيمة المثل فإن اشترى داراً بكذا يجب على الشفيع أخذها بغير شطر ذلك الجواب إن خص مدار أو وجهه بذلك القدر هو الذي لم يباله العقد اه مدر وأما في عكس المثال هل يرجع بقية بدل العقد كافي القرض والغيب اه سم على ج أقول لا وجه للتردد في عكس المثال مع تسليم الشيء الأول بل قد يترقق في كل منهما ما ين قياس الغيب والقرض وغيره من العبد العبد العبد حيث كان لثمة مونة فتمت به وقتها حيث غفر به في غير ماله وبو يسايد كره عن شرح الإرشاد بل هو صريح في غير ماله بل إن المراد بعكس المثال في كلاله ما أنه اشترى بثلثي ثم غفر به بثلثي قيمة المثل فيه أثير ويحتمل أن المراد أنه اشترى بمائة ثم غفر به بثلثي قيمة المثل فيه أثير ثم غفر به بثلثي قيمة المثل فيه أثير وهذا الثاني هو الظاهر من قوله هل يرجع لثمة بدل العقد الخ اه عيش على مدر (قوله كذا) أي ولو مضى وشاح وراج والمراد به ما كان مسبو كافي ضرورة خاصة بتعارفها فيما بينهم سواء كان مسبو كافي صورة القدر اهما والذات المهور أم لا اه عيش (قوله بمثله) أي سواء ارتفع سعره أم انحط وظاهره ولو تنه لخل آخر وكان لثمة مونة فغير المشتري على دفع المثل قال سم وهذا ما مال إليه مدر اه عيش (قوله بمثله ان تبسر) ولو وزان قدر المثل بغير معياره الشرعي كفتلار رغباً أخذ به وزنا ولو ملك الشفيع الثمن قبل الاختصه تعين الاختصه اه حل (قوله ان تبسر) أي حال الاختصه لا أي وإن لم تبسر حال الاختصه تعين وقت العقد اه شرح مدر (قوله ان تبسر) أي بأن كان في دون مسافة القصر والابن لم يوجد وكان فوق مسافة القصر فقيمة أي وقت العقد على المعتقد اه شطنا (قوله والإفقيته) أي وقت العقد أخذ ما يأتي في المنة وقول قبل بأقل التسعين من وقت العقد إلى وقت القبض لم يكن بعدا ونقل القصر عن الزا إلى الأول لكن في ج فإن انقطع المثل وقت الاختصه أخذ بغيره محتمل اه عيش (قوله ومقتور بغيره) المراد بهما بغير ما ذكر في الغيب بدليل أنه ياخذ في النكاح والطلع بغير المثل وفي الصلح عن القدر الباقية وكل منهما لا يقال له في العرف قيمة اه شرح مدر (قوله كافي الغيب) راجع لثقتين وبما يشرح الروض واعتبارهم المثل والقيمة فبما ذكر مقس على الغيب انتهت قال في شرح الإرشاد وبغيره يؤخذ به أي أنها اعتبار ما في المثل ونظر الشفيع الممنوع في بدل آخر وأخذ به هو وأنه ياخذ بالمثل ويجوز المشتري على قبضه ذلك إن لم يكن لثمة مونة والطرز آمن والأخذ بالثمة لمصلحة الضرر قبض المثل وإن القيمة حيث أشتدت تكون القصوره ولان الرنمة في ذلك احتمالات غير ما ذكرت لمزجهما شيا وقد علمت أن ما ذكرته هو القياس وليس ذلك عذراً في تأخير الاختصه والطلب اه سم على ج وفي حاشيته على المتابع بعد ملأ ذكره مال على الجواب المشتري وإن كان لثمة مونة اه أقول وفيما قد منان في التوقف

« فصل » فيما يؤخذ به الشقص الممنوع وفي الاختلاف في قدر الثمن مع ما يأتي معهما (ياخذ أي الشفيع الشقص في) عوض (مثلي) كشدوب (مثله) ان تبسر والإفقيته (و) في (مقتور) كبعد (قوله) كافي الغيب (وقت العقد) من يسع ونكاح وتخليع وغيرها

لانه وقت ثبوت الشفعة ولا نازاد في (٥٠٦) ملك المأخوذه وبذلك علم ان المأخوذه في النكاح والخلع مهر للزواج ويجب في المتعة متعتها

وتظهر اطلاق الشارح وافق مله اليه اه ع ش على حر (قوله لانه وقت ثبوت الشفعة) أي ثبوت سبها فلا يراد ان الشفعة إنما تثبت بعد لزوم العقد من جهة البائع اه ع ش (قوله في ملك المأخوذه) أي بطريق الاصل وهو البائتم ومن ثم وقع في ض النسخ ولا نازاد في ملك البائع وفي الصدق اذا كان شفعاً الزوج وفي عوض الخلع الزوجية وليس المراد بالمأخوذه المشتري كقول المأخوذ لانه يومه ان المتعينة الشفعة لا عوضه وليس كذلك اه حل وزي ظاهر اذ بالمأخوذه ما يشتمل البائع والزوج في النكاح والزوجية في الخلع لانه يقال في الصدق اذا كان شفعاً مشغوعاً وأخذ الشرع بكسر مثله وقت العقد وادامه مثله بعد العقد انما زاد في ملك المأخوذه ما اصابه أي بطريق الاصل وهو الزوج لانه ملك منفعة البيع وقت العقد وما زاد بعد ذلك لم يكتسبه ويقول أيضاً اذا كان الشفع عوض خلع اصاب ما زاد في ملك المأخوذه بطريق الاصل وهو الزوج لان ملك منفعة وبضعها فالمراد بالمأخوذه ما ملك الشفع أصالة اه برامى (قوله المأخوذه) أي بحسب الاصل وهو البائع والزوج أو الزوجة أو الخلع وقوله وبذلك علم أي بقوله ومن ثم وقع في ثبوت الشفعة من قبل المتزوج منه مهر المثل (قوله مهر المثل) ويشترط أن يكون ماله أو الشفع اه سم (قوله) ويجب في المتعة متعتها أي يوم الامتناع ويؤخذ في الجارية باجر المثل مدونة في الجملة بعد العمل بأجره وفي القرض يشتمل وقت العقد وان كان المقترض يرد المثل صوره في صلح المهر بقية الا بل يوم الجنابة على المهر عند شفعنا كسر وقدم ما به فلا يرجع اليه اه قل اه ولا يلزمه (قوله) صدق المأخوذه وهو المشتري لانه أعلم بما يشترط اه ع ش (قوله) ويخبر في مؤجل (قوله) على الجلال حيثما علم المشتري بالمشتري بالطلب على ما في الشرحين اه شرح حر (قوله) ويخبر في مؤجل (الح) فان استأجر المشتري من ثمن أن يعجل الثمن ويأخذ ما في الغالب فله في ظاهره أنه ذلوع بهما اودا قال الاخرى وغيره وهو ظاهر اذ لا يمكن زمن ثم يفتنى منه أي الثمن المجل الضائع اه شرح حر (قوله) وانسل المؤجل (الح) والواقعة أي اذا حصل ثبوت المأخوذه وهو المشتري فلا شفع الصراحي أن يحصل الاجل المشروط وهذه مستثنان كونه على الفور اه شيعنا (قوله) من الجانبين أي من جانب المشتري والشفيع (قوله) أضر بالمأخوذه وهو المشتري (قوله) اختلاف الذمم أي ذمم الناس صوبه بوجه قوله نعم كان الشفع صعباً فينضر المشتري لانه الذي يطلب الشفع والبائع الاصل يطلبه أي المشتري لا الشفع اه شيعنا (قوله) ينظر من الجلال أي ينظر المؤجل أي قدره من في قوله من الجلال يانه أي الذي هو في النظر حال فهم بيان التفريق كان كل المؤجل منه والزم بالاخذ بالمال لا بالمال ولا نقول بغيره خلافاً لاسقط من لكان أولى وأخصر تأمل شيعنا (قوله) لان الاجل (الح) أي اذا كان الثمن عشره مؤجلاً فكان البيع الشفع ووفق الاجل فيقابل رفق الاجل جزم من العشرة فاذا الزم بالاخذ بالمال بالعشرة تأمل أضر بالشفيع لانه أخذ يار بدهما أخذه المشتري اذ العشرة به ضا قبل الاجل ولا قبل حديثه وقوله وبذلك علم أي بقوله أضر بالمأخوذه وقوله وتعتبر بما ذكر أي بقوله ومن ثم وقع في ثبوت العقد اه شيعنا (قوله) لا يتخير (الح) بالجملة اه حل أي ولا يطل حقه من الشفعة اه شرح حر وفي سم ولوروى المشتري بأخذ مؤجل وقال الشفع انا أمبر الى حله بطل حقه اه حر (قوله) ولو بيع شفع وغيره أي بما لا شفعة فيه اه شرح حر (قوله) يار به أخصاس الثمن وهو ما توستون في هذا المثل اه زى اه ع ش (قوله) علل الجلال) مدحوى على الغالب والا فلا يتخير له مطلقاً وقوله وبذلك تأرق أي باله تأرق هذا الحكم ما مر من الجلال في ظاهر لهذا الكلامه من ان المشتري على حده أو عبارة ج ولو بيع شفع وغيره مما لا شفعة فيه كسيف أخذ أي الشفع لو حوسب الاخذ في مدونه غيره ولا يتخير المشتري بتفريق الشفعة عليه لانه الموطر لنفسه وهذا أولى من التمثل بل دخل فيها علماً بالجل لان ثبوتها من الجلال يتخير وهو خلاف إطلاقهم ومردمهم وبذلك من

لا يهر مثلها لان الواجبة بالفرق والشفع عوض عن اوليها فاختلاف قدر الثمن صدق للمأخوذه من حيثها قال الرويان (وتخير) أي الشفع (ق) عوض (مؤجل بين يعجل) له (مع) أخذ (الار) بين (صراحي) (الح) بكسر الحاء أي الخلق (ثم أخذ) وانسل المؤجل (الح) من المأخوذه منه دفعاً لاضر من الجانبين لانه لو جوزه لاخذ بالمال لوجبل أضر بالمأخوذه لاختلاف الذمم وان الزم بالاختلاف يظهر من الجلال أضر بالشفيع لان الاجل يار به قسط من الثمن وبذلك ان المأخوذه لو رضى بتمت الشفع لغيره وهو الاصح وتعتبر بما ذكر اه م من اقتضاه على الشراء والنكاح والخلع (ولو بيع) مثلاً (شفع وغيره) كتوب (أخذ) أي الشفع (بصحة) أي قدره (الزمن) (الثمن) بانه يار الثمن وقت البيع وقول الاصل من القصة سبق قوله كان الثمن يار ثمنه وثمة الشفع ثمانين وثمة المضمون اليه عشرين أخذ الشفع يار بربعة أخصاس الثمن ولا يتخير للمشتري بتفريق الشفعة عليه لانه لو دخل فيها

وعتق أحد لهما (عن) كان

اشترى بجزء ثلث الثمن
أو كان غائباً لم يدر قدره فيها
تعتبر به بالجهل أعم مما
عبر به (فإن أدى علمه
بقدره ولم يعلمه لم يسمع)
دعواه لأنه لم يدع حقه
(وخلط مشر في جهله به)
أي بقدره وقد أدى الشفع
قدراً (وإن) قدس (وإن)
(عدم الترك) في علم
(الشراء) والخلط في غير
الأولى من يادى يخلط في
الأولى والثالثة على نفي ماله
بذلك كما يعلم مما يأتي في
الدعوى والبنات لان
الأصل عدم علمه بالقد
وعدم التركة والخلط في
الأولى لا يشترطه بل يجوز
لأنه قد يعلمه بعد الشراء
وخلط في الثانية إن هذا
الأصل علمه (فإن أثر البائع)
في الرجوع أنه ما لشراء لان
يبدأ أو يبدل المشتري وقال لأنه
ودعته أو طرعه أي أو
نحوهما (ثبت الشفعة)
لان التزاد بينهما يثبت حق
المشتري وحق الشفع فلا
يطلق حق الشفع بانكار
المشتري فكذلك وسئل الثمن
له أي البائع (إن لم يشر
بقضه من المشتري لأنه تلقى
المالك منه (والأ) بأن أقر
بقضه منه (فإن) يسد
الشفع كقوله فاجامري
الانفراد (وإذا استحق) أي الثمن

التماليه بار هذا ما من امتناع افراد المصلحة لانتهاسته شرح حر (قوله) وعتق أحد الخ هذا
شرح فيما عني الأخذ بالشفعة وهو مكره قبل ثبوت الشفعة بعد محرم كجاء بالمراد أو اعتقد شيئاً ذكر
شخصاً كما أنه مما عني الأخذ بالشفعة لا لعل من قوله تحكك بالشفعة أو أخذت بالشفعة إلى قوله اشترى
منك كذا أو قال فلتك وصالحك مما اشترى به على كذا فلتك أو سل أي فليس هو عقد شفعة
وأما هو يبيع حقيقياً اشترى يتوقف على لفظ آخر من جانب البائع الذي هو المشتري ويحرم جميع
أحكام البيع (قوله) وعتق أحد لهما (عن) وهذا من أجل المسئلة لشفعة وهي مكره قبل الثبوت بعده
حرام على الزوج اه سل ويمكن دفع هذه المسئلة بأن طالب الشفع الأخذ بقدره علم أن الثمن لا يزيد
عليه قدره في المثل وقيمة في المتقوّم فالوجه أنه ذلك وإن يخلط المشتري أن لم يعرف به لا يزيد على ذلك لأن
نكل حلفواستحق الأخذ به اه سم على حج وهو ظاهر في التوصل إلى الشفعة بذلك لا لسلط الحارمة عن
المشتري بما ذكر لا احتمال امتناعه وحلف عليه بعد ترك المشتري أو بدعيماً أخذه بعد الضرر على
الشفيع بذلك اه وقوله وبعدم محرم كان اشترى يسم من الفرار ثم يخلط به في الإجماع حتى
لا يتوصل إلى معرفة قدر الثمن اه سم على حج وقوله ثم انفسبها أي بأن تصرف فيه اه عرض على
مر (قوله) بجزء (ثالث) بثلاث جمع بقدره كان أو غيره اه شرح حر وقوله أو كان غائباً معطوف على اشترى
بجزء والمرد الغائب من مجلس العقد اه شخصاً وفي شرح حر ما يفيد أنه معطوف على ثلث اه (قوله) لم
يسمع دعواه) وسيله أن يبين قدره بقدره وهكذا وخلط عليه اه سم (قوله) لأنه لم يدع حقه) أي لأنه
لا حق له في القدر المالحق حتى لو أقر المشتري بعلمه لا يملك فيه للشفيع ولكن الظاهر أن قولاً لا دعوى فيه
لأنه ما شفعنا (قوله) وحلفه مشراخ لا يتقبل شهادة البائع للمشتري ولا للشفيع لأنها شهادة على فعل غيره
اه سل (قوله) وقد أدى الشفع (قدراً) أي وقال المشتري لم يكن الثمن معلوم فادعى على أي لا أعرفه
هذه صورة الأولى وقوله وفي قدره وثمانى الشفع من المشتري اشتراء بقدره من كثره فادى المشتري
أنه اشتراء بقدره شراً أكثر منه بكلمة عشر تأمل (قوله) وفي قدره) فإن نكل حلف الشفع وأخذ بمحلف
عليه اه شرح حر (قوله) وفي عدم التركة) أي شركة الشفع البائع من قاله لست بملك البائع أي
وشرط الشفع أن يكون شريكاً اه شفعنا (قوله) لأنه قد يعلمه بعد الشراء) أي والفرض التضييق عليه
ولا تضييق حديثه بخلاف خطئه في نفي العلم لأنه لا يمكن الصدق في هذه اه شفعنا (قوله) لأنه قد يعلمه بعد
(الشراء) أي وقبل الحلف اه عرض على مر (قوله) ويخلط في الثانية من هذا قدر الثمن) لا يخل القياس
تضييق الشفع لأنه غلام لا تقول ذلك بحمله فإذا غرم في مقابلته تلف وما احتجلاً فلا يجرم بل أخذ
الشخص (قوله) أي أو نحوهما) أي في هذا القوم ليست تضيق به لأنها تكون بين المالكين بالظاهر من غير
ليست بما قاله بعد ما بان يكون مقالتين غير بدعيهما وانظر رجوعه انصراف على زائد هذا التفسير اه
شوروى (قوله) فكذلك) أي كالمالك من المشتري بانكار الشفع اه زى (قوله) وسئل الثمن) أي
للبائع) فلو استعمل من قبضه من الشفع كان له مطالبة المشتري به في أحد وجهي ربحه الشفع ربحه فقهه
الأوجه أو فقهه أو الوجه الله تعالى لان ما قد يكون أبعد من النسبة اه شرح حر (قوله) تلقى المالك
منه) أي سكاوتاً بلا زاد ولا فوم ومقر بالبيع فكيف يكون الشفع متعلقاً بالمكسبه اه شفعنا وبما زر سل
قوله لأنه تلقى المالك منه أي لأنه باقرا البائع له كانه تلقى المالك منه وإن كان في الحقيقة إنما تلقاه من المشتري انتهت
(قوله) ولا ترتكبه (يبدأ الشفع) متى عاد المشتري واعترف بحال الشفع ولا يتوقف على إقرار جديدين الشفع
ويكتفي في التخليص كونه تركاً يده كما يترك المقر به بعد إقراره ولم يتوقفوا استحقاقه على إقرار جديدين المشتري
فوى جانبه فروع الإقرار في ضمن معاوضة هذا ولكن من العبارة أن يقولوا لا في خدمة الشفع لأنه لم يعد

أى ظهر مستحقا بعد

الاخذ بالشفعة فان كان
معنا كل اشترى بهذه
المائة (طس السبع
والشفعة) لعدم المالك (والا)
بين اشترى اثنين في القيمة
ودفع عاقيها فخرج
للمدفع مستحقا (ابدل)
للمدفع (و شي) أى
النيم والشفعة ولو خرج
ردية فحقير البائع بين الرضا
والاستبدال فان رضى به لم
يلزم المشتري الرضا بطله بل
يأخذ من الشفع الجديكنا
قاله البغوى قال النوى
وفيه احتمال ظاهر قال
الباقين ما قاله البغوى جاز
على قوله نعم اذا ظهر العبد
الذى يباعه البائع معيبا
ورضى به ان على الشفع
قيمته سليما لانه الذى
اقتضاه العقد وقال الامام انه
خطا وانما عليه قيمته معيبا
حكما على الرضا وقوله
قاله في المثلنى أولى قال
والصواب في كتاب المسائلين
ذكر وجهين للاصح منهما
اعتبار المظهر بهد الزم
اس الملقى في العيب (وان
دفع الشفع مستحقا
تبطل شفعته (وان علم)
انه مستحق لانه لم يضر في
الطلب والاخصوا أخذ
بمعين أم لا فان كان معينا
في العقد احتاج إلى كالجديكنا
وتخرج ماذكر مستحقا
خروجه نكاحا ولو شتر

على غير تلك بيده اه شفعنا المولى البائع وادى عدم قبض الثمن من المشتري فقد ذكره سم بقوله فلو
عاد اليه وادى عدم قبضه من المشتري فينبغي ان يأخذ من الشفع وان لم يوجده من الشفع انظر رد ديلان
هكذا في معاوضة فكان كل واحد منهما خطا فابكرتم كل واحد صدق يأخذ منها المال وان لم يوجدها فارجو به هكذا
وافق عليه هر (قوله أى ظهر مستحقا) أى بيينة أو تصديق البائع والمشتري والشفع كما قاله المتولى اه
شرح هر (قوله ودفع عاقيها) أى بعد مفاصلة المجلس أخذ من قولهم الواقع في المجلس كل واحد في صاب
المقدار لودعه في المجلس فثبت بين المالك والسبع والشفعة وينقل في الدرر مشهولة من خطا بعض الفضلاء اه
عش (قوله ولو خرج ردية الخ) أى وان وقع الشراء بعينه بل هو ظاهر في ذلك لكن لا وجه حيث نقله
والاستبدال أى لان الاستبدال انما يظهر اذا باع بغير في الشفعة اما بالمعنى الذى الكلام فيه فيختصير البائع بين
الرضا والشفعة فخرجت رأيت في سم على منهج انما ذكر ومن ان له طلب بدله اذا عيب من في العقد لا يخرج
اشكال بان التماس في المعين في العقد وان يختص بين الفسخ والامضاء واما رد وأخذ بدله فلا ظنا لم ثم
أوردت ذلك على من حاول جعل عبارة العيب على ان البذل في المعين طالب الارش فلتأمل اه مره سم على
أى هذا الخ لى انما لم كان اذا طلب الارش واقصم لا أخذ وقد تقدم خلافه اه عش على هر (قوله ولو
خرج ردية الخ) وقاس ما قاله في خط به بعض الثمن من الفرق بين ما قبل الارش وما بعده ان يقال بنظره فثمان ان
البائع ان رضى بى ردى أو معيب قبل الارش لم يلزم المشتري الرضا بهما من الشفع أو بعده فلا وجه حيث قيل
الترام ذلك لان من ثاب البائع ومساحته موجودة فبها الا ان يفرق بان الرضى عن العيب صغير ما وقع به القصد بالكلية
يختلف الثمن فانه وقع به القصد فسمى ما وقع به الى الشفع اه شرح هر (قوله كذا قاله البغوى) هو
المعنى في المثل والمعنى في المتقوم أخذ قيمته معيبا كسأى لان الملقى وقوله وفردا احتمال أى انه يلزم بأخذ
الزىء وقوله ان على الشفع قيمته سليما ضعيف كجعلت وقوله وقال الامام أى ما قاله البغوى من ان أخذ
القيمة سليما وقوله حكاهما ذى الوجهين في المتقوم وقوله قال أى الباقين أيضا والى أى دعى النوى
حيث قال في المثل وفيه احتمال ولم يشل وجهه ففرق بين الاحتمال والوجه اذا احتمال أمر على الوجه نص
لا محذور وحيث حكاهما في الرضا في المتقوم فقط وقوله في كتاب المسائلين أى مسئلة المثل والمتقوم وقوله
اعتبار ما ظهر أى من الرضا وقوله العيب وهذا ضعيف كجعلت وقوله فى العيب أى اما المثل فخر فيه في الرضا بان
المشتري يأخذ الجيد وقد علمت ان هذا هو المعتدو يفرق بان الرضا متوصلا لا زام بغير العيب فانه يطرأ
ويزول اه شفعنا (قوله نالتخط بالكلية الخ) أى اذا كان الامام خطا البغوى في قوله على الشفع قيمته العبد
المعيب سليما مع كون العبد متوقفا فخطط به في قوله على الشفع دفع الجيد بديلان الرضى مع مفهوم الاول
ووجه الاول بان العيب في المتقوم يمكن ذواه بخلاف الرضا على المثل اه شفعنا (قوله اعتبار ما ظهر) أى
وهو الرضى في الاول والعيب في الثاني اه عش (قوله ومذاخر من الملقى في العيب) وهو الاصغر وخر في
مسئلة الرضى بما قاله البغوى قال شفعنا يمكن الفرق بينهما بان ضرر الرضى أكثر من ضرر العيب اذا لا يترتب
العيب الرضا فانه يقول المعيب دون الرضى اه شوى (قوله وتخرج ماذكر مستحقا الخ) هذا مفهوم
قوله ولودفع الشفع فكان الاطهر ان يقول وكذا دفع ماذكر وقوله نجاسا هذا في المثل وأما في المتقوم فخصير
المشتري بين باقته مودده اه شفعنا (قوله واشفع فضعنا هذا) وان كان التصرف بالرضا وأضاهنا الشفع
تلاجه قالمشتري اه شرح هر وقوله وأضاهنا الشفع أى بان طلب الاخذ بالشفعة لا تأخر
التفك الى اقتضاه صلاحة الاجرة الماشترى لعمولها في الحكم وعبارة العيب أى أى تصرف المشتري
بما لا يزل ملكه كرهن وجارة فان آخر الشفع الاخذ لزاها ليعمل حقه وان دفع به مال الزه لا الاجرة
فان فضعنا انذاك وان قررناها لاجرة الماشترى اه وقوله ببال حقه قد يشكل على ما ياتي ان الذى على الفور

انصرف في الشفع) لانه ملكه (ولشفع فيجيب اخذ)

الشخص سواء كان

فيه شفعة كبس أم لا
كفرهذه لأن خصماني
على هذا التصرف (و) له
(أخذ بمائة شفعة) من
التصرف كبس في ذلك ولاية
ربما كان العوض فيه أقل
أومن جنس هو عليه ليس
(ولو استحقها) أي الشفعة
(جمع أخذوا بقدر المحصل)
لأن الشفعة من مائة المائة
تقتدر بقدره ككسب
الربح وهذا ما يحسمه
الشخص الكثير وقيل
يأخذون به بعد الرؤس
واقترحه جم من المتأخرين
وقال الأستاذون أن الأول
خلاف مذهب الشافعي
(ولو باع أحد شركتي
بعض) هو أهم من قوله
نصف حصته لرجل ثم باعها
لاخر الشفعة (في) البعض
(الأول لشركتي القديم)
لأنه إذا باع (فإن نصف)
منه (شركته المشتري الأول
(في) البعض (الثاني) لأنه
صاخر كسبه كقوله قبل البيع
الثاني فإن لم يصف عنه بل
أخذهم بشارته قبل الرأل
ملكه (ولو باع أحد شفعين)
من حقه أو يصفه (نصف)
حقه كالفرد (أو تركه) فلا
الآخر لكل أو تركه فلا
يقصر على حصته لئلا
تبعض الشفعة على المشتري
(أو خسر) أحدهما وتعلب
الآخر

هو الطالب المثلث لأن يصور هذا إذا شرع في الأخذ أخذاً متقدماً قبل الفصل وكذا يقال في قول الشارح
السابق نعم لروى المشتري بشفعة معين عليه الأخذ بالأول الأسبق حقه اه سم على ج وفيه تفيد
انه متى امتضا الأجزاء فإن يأخذ بالشفعة مع خاضعة الأجزاء فلا يضر تلك بالشفعة لا قضاء مدة الأجزاء اه
عش على مر (قوله ولشفعه نصفه بأخذ) هذا إذا أخذ من المشتري الأول وقوله أنه أخذه بقدر شفعة
أي من المشتري الثاني فما لحاصل أنه يغير بين الأخذين الأول والثاني لكن إن أخذ من الأول بطل هذا الأخذ
تصرفه ولا يتعد بكونه شفعاً وقوان أخذ من الثاني بطل تصرف الأول ويتعد الأخذ بكون التصرف مع
الثاني بشفعة فتدلى ولو بخر للمشتري أو غرس في الشجر ع قبل علم الشفع ب ذلك ثم علم نفع بمجانا تتعدى
المشتري ثم إن فعل ذلك في نصيبه بعد القسمة ثم أخذ بالشفعة لم يطلع بمجانا فإن قيل القسمة تضمن رضا الشفع
بقوله المشتري غالباً رد بان ذلك يتصور بصور كان يظن أنه أخذ بالبيع به ثم ينفق أنه اشتراه وأنه اشتراه بتم
كثير ثم ظهر أنه باطل أو يظن الشفع كون المشتري وكذا البايع ولبناء المشتري وغر اسمه حينئذ حكم بناء
المستعير وغر اسمه الآن المشتري لا يكف تدوية الأرض إذا اختار القلع لأنه كان مستعيراً فملكه فإن حدث في
الأرض نقص أخذها الشفع على مقفه أو يتركه ويؤجر زرعها إلى أو أن الحاصد من غير أجرة اه شرح مر
وكتب عليه عرش قوله في قام بمجانا أي بل يغير الشفع بعد الأخذ بين النذال بالشفعة والبيع مع أرض
النقص والنية بالأجرة كالمير من قوله ولبناء المشتري الخ (قوله بالأخذ لشفعة) الباء سببه أو لتصور
تدل عليه عبارة مر ونفسها وليس المراد الفسخ ثم الأخذ بالشفعة في الأخذ بما وإن لم يتقدمه لفظ فسخ كما سبق
في المطالب من كلامهم خلافاً لفتن فيه كلام أهل الروضة اه وقوله بخلافه شفعة أي يوصف تصرف فيه
شفعة أو الباء السببية أي بسبب تصرف آخر بشفعة ولو قال فينا بشفعة لكان أظهر (قوله بذلك) أي أن
يسبق في هذا التصرف اه زى اه عرش (قوله ولو استحقها جميع) أي على أحبي أو على أحد منهم
بان كان المشتري منهم أو من غيرهم وليس ذلك مكرام مع قوله قبل ولو كان لشركته شفعة مشتركة مع الشفع
أذليس في تلك تعدد الشفع والمشتري هناك لا يأخذ جميع الشفع بل بشرائه الأصلي اه شيخنا (قوله)
أخذوا بقدر المحصل) وذلك بان تجمع حصص الباقين بالبيع وتكتب حصص كل منهم لهذا المجموع وأخذ من
القطر المبيع بالشفعة تلك النسبة فلو كانت دار بين ثلاثة لواحد نصفها ولا تفرقها ولا تخرسدهم فإذا باع
صاحب الثلث أخذ الأخران بالنسبة المتقدمة فيجمع النصف والسدس فمجموعهما ستة عشر قرا لمائة السدس
وبعها والنصف ثلاثة أرباعها فيأخذ صاحب السدس ربع المبيع وهو ثلث الحظ من ثمانية وأصاحب النصف
ثلاثة أرباعه وهو ستة قولة بعد الرؤس) أي قياساً على سبيل العلق وفرق الأول بان العلق من سبيل الائتلاف
فأولاً شفعان كل منهما من ولدن فمما أحد الولدين انتقل حقه لآخره لصف الشفعين كل واحد من الآخر
وقول بعضهم يكون الشفع عيهم ثلاثة أمثلة لمبني على اعتبار الرؤس فراجعه اه قبل على الجليل (قوله)
أخذ بعد الرؤس) أي لأن الأصل الشركة بسبب الشفعة وقد تساوا فيها بديل أن الواحد يأخذ الجميع وإن قل
نصيبه اه شرح مر (قوله إن الأول خلاف مذهب الشافعي) لأنه لما سبى القولين في الأجزاء الأول القول
الثاني إنهم في الشفعة سواء وهذا القول أقول اه حل (قوله ثم باعها لاخر) ونوج يتم بالواقع البيمان
معاً للشفعة فبها الأول وسده اه شرح مر (قوله فإن عفا شاركه) أي أن كل الشفع بعد البيع الثاني
فإن كان قبله اشتراكه بزم اه شرح مر (قوله فإن عفا عفا الخ) فلو كان عبد السلام المغفور عن الشفعة
أفضل إلا أن يكون المشتري نادماً ومقبولاً وأقره في حوائج شرح الروض اه شورى (قوله ولو باع أحد
شفعين الخ) ولو اختلف المشتري والشفيع في المغفور عن الأخذ بالشفعة قبل صدق الشفع والمشتري
والظاهر أنه صدق الشفع لأن الأصل بقاءه مع عدم الشفع اه عرش على مر (قوله سقط حقه) أي

كعسوة فاعان البعض أو الكل اه شيئا (قوله آخر الاخذ في حضور الغائب) ولا يلزمه اعلام المشتري بأنه طالب لها (ع ر ج) * دار بين أو يستواء فباع أحدهم حصته واحد الثلاثة الباقين حاضر فأخذ الكل فأخذ حاضر الثاني نصفه بنصف الثمن أو أخذ ثلثها معه بثلث الثمن وإذا حضر الثالث أخذ ثلث مالمع كل في الأول أو نصف مالمع الأول في الثانية وله فيها أخذ ثلثي مالمع الأول وثلث مالمع الثاني وله أيضا أخذ ثلث مالمع الثاني ونصف مالمع الأول وينصفه لأن كل جزء فيه ثلث وعلى هذا تصح قسمة الشقص من ثمانية عشر لأن ثلث الأول واحد من تسعة ينضم إلى ستة الأول فلا تصح قسمة ما عليهم من ضرب عددها في تسعة وحيد شذو ثلاثين أو بقية لكل من الاخيرين سبعة وإذا كان ربع الدار ثمانية عشر فحلفت اثنا عشر وسبعون قال شيئا حر ولا يرجع الثاني إلى واحد من الباقين لتقصير فراجعته وبقي من الأحوال ان الثاني أخذ ثلثي مالمع الأول وإذا حضر الثالث نصفه أو أخذ ثلثي مالمع الثاني وثلث مالمع الأول أو أخذ ثلث مالمع الأول وضم مالمع الثاني ونصفه ولو كان الحاضر اثنين فهل يضمن عليهم الاخذ مناصفة أو واحد هاتين يأخذ الثلث والاخر الثلثين وإذا صار أحدهما إلى حضور الغائب دون الآخر فهل يبيع الآخر على الصبر أو له الاخذ وإذا أخذ فهل يتعين عليه أخذ الكل أو له أخذ النصف أو الثلث أو الثلثين فراجع هذا الاحوال من جعلها وانما هو حرور وعرف ما تصح فيه القسمة من الاعداد كما ومنه ما شفع الحاضر ان يبيع ثم غلب أحدهما ثم حضر الثالث فباع أو أخذ نصف مالمع الحاضر أو ثلثه فان حضر الغائب وغلب الحاضر أخذته السدس في الأول والثالث في الثاني ويقسم الشقص على الأولين اثني عشر فللمحاجة إلى عدله نصف ونصف وسدس وإذا كان الربع اتفق عشر فكله ثمانية وأربعون وعلى الثاني ستة للمحاجة إلى عدله نصف ونصف وثلث وإذا كان الربع ستة فكله أربع وعشرون اه قل على الجلال (قوله لعذر) أي الحاضر فإن لا يأخذ أي الحاضر ما أي جزء يؤخذ منه لو حضر الغائب وأخذ في لعذر الحاضر في عدم أخذ الاثن الشقص الذي يؤخذ منه لو حضر الغائب وهذا وتر شيئا ان الضمير في يأخذ خارج للمغائب وفي عذره الحاضر وقال للمعني لعذر الحاضر في عدم أخذ الغائب وهذا غير ظاهر الا لا يستقيم هذا مع قوله ما يؤخذ منه لانه يبيع المعنى لعذر الحاضر في عدم أخذ الغائب ما يؤخذ من الغائب ولا معنى للاخذ من الحاضر مع عدم أخذ الغائب فلنقر بمراد الأول أحسن (قوله شاركه فيه) انظر هل يشاركه في قهر أو برضا وهل يشاركه على وجه الشر أم منه بطريق الشراء أو على وجه الاخذ منه بالشفعة لعل (قوله فليس الحاضر الخ) أي وان رضى المشتري وان اقضى به التعليل المذكور خلافا وغاية الامر انه ليس له السبل فاصبر أو جرى على الغائب اه سم على ج اه ع ش على حر (قوله فليس الحاضر الخ) فان قال لا أخذ الا قدر حصتي بطل حصته مطلقا لتقصيره اه ج وينبغي تقديره بما إذا كان عالما بذلك فان كان جاهلا لم يطل فحمده لا لاسمه ان كان ممن يحق عليه ذلك كما لو أسقط حقه من رد المبيع ببيع بالعرض اه ع ش على حر (قوله لثلاث تبعض الصفة على المشتري) وان رضى المشتري بذلك لان الصفة تفرق الصفة كما له ج وشيئا في الشرح ونقل عن شيئا في درسه انه يجوز بيع المثلان المنع كل من خلق المشتري وقدر الزموا اه حل وعبارة شرح شيفه لوضي المشتري بأن يأخذ الحاضر حصته فقط فالحاجة كما عهده السبكي كابن الرقعة في كل أو أراد الشفع الواحد يأخذ بعض حقه والاصح منه انتهت (قوله وتتعدد الشفعة الخ) * قاعدة العبرة في اتحاد المثل تعدد بالوكل إلى الشفعة والرجح فالعبر فيها بالوكل اه ع ش على حر وتقدم ايضا في القواعد في آخر تفرق الصفة (قوله بتعدد الصفة) لتعدد حداثا لثبوتها كزمنها اثنين وترك ثالثة وهي التعدد بتفصيل الثمن وفي قل على الجلال قوله بتعدد البائع الخ ولو اشترى انسان من اثنين فاشفع أحدهم ربع المبيع لانها أربعة عقود ولو اشترى ربع شص بكذا ورابعه بكذا فاشفع أحدهما ربع لو باع نصف كل من

(انظر الاخذ إلى) حضور الغائب لعذره فإن لا يأخذ ما يؤخذ منه (أو أخذ الكل فأخذ الحاضر الغائب شاركه) فيلان الحق لو ساقا ليس للحاضر الاقتصار على حصته فلا تبعض الصفة على المشتري لو لم يأخذ الغائب وما استوفاه الحاضر من المنافع كالجزء الثمن لا يراجع فيه الغائب (وتتعدد الشفعة بتعدد الصفة أو الشقص) وهو من زيادات

فلو اشترى اثنتان من واحد شقة أو اشتراها واحد من اثنين للشفع أخذ نصيب أحدهما وحده لا تنفاه تبعض الشفعة على المشتري أو واحد شفعين من دارين فلا شفع أخذ أحدهما لأنه لا يفيض إلى تبعض شئ واحد (٥١١) صفة واحدة (وطلمها) أي الشفعة (كرد

دار بن فلها مال الشريكتي في كل دار أخذ نصيبا من مبادون الأخرى وإن تعد ما ملكها ولو باع وكيل عن مالكين حصتهما من دار فلا شفع أخذ حصصا أحد المالكين دون الآخر (قوله ولو اشترى اثنتان الخ) المثال الأول لعدم الصفة بتعدد المشتري والثاني لعدم جود البائع والثالث لعدم الشفع (قوله لأنه لا يفيض الخ) لم يقل مثل ذلك في تفرق الصفقة في نحو البيع فليس في شراء عشرين صفقة واحدة فردا حدها يعيد دون الأخرى لأن الضرر المترتب على التفرق انما يظهره في عين واحد تاذ الشفع في العنين بحسن بالعنوع الأخرى من غير خوف ضرر للمشتري بالصفة بخلاف نحو البيع الضرر لاحق مطلقا فلان مال اه شوري (قوله وطلما كره ديب الخ) أي يأن أخذ في السبب كالمشتري أو لما كره ويقول أن طالب للشفعة أو أخذ نصيبا للشفعة أو كان لا يحصل للملك مجرد ذلك بل حتى توجد الشروط المتقدمة في قوله وشروط في تلك الخ المذمومة بالملك حصول الملك كما عبره مر (قوله وطلما كره ديب) ولا يصح الصلح عن الشفعة بحال كره العيب يجعل شفعة من علم فساد فان صلح عنها في الكل على أخذ البعض بطل الصلح لأن الشفعة لا تقابل بعوض وكذا الشفعة ان علم بطلانه والافلا كجزءه في الأفرار وهو الشفع قبل البيع وشروط ان خيار وصحان العهدة للمشتري لا يسهما كل منهما شفعة ولو كل الشفع في بيع الشفع لم يسهما كل شفعة في البيع اه شوري ه (فرع ه) اتفاقا على الطلب لكن قال للمشتري لم يبادره فخط حقه وقال الشفع بل بدرت في بيعي فسد في الشفع لأن الفلانة جهة الاخذ ولو كانا يشتريان فوجه متساوية في الشفع لهما مائة تومعهان زيادة على الفلانة اه شوري (قوله وما يتبعه) أي من الزرع لهما كره أو للمشتري ومن الاشهاد التوكيد وقيل لا يجب الفلانة كان غلب أحد الشريكين أو لأحد لا ذكر زرع أو لم يحدد الفلانة أو لجهله بان الشفعة لا يثبت على الفلانة وهو ما على الفلانة حتى عليه ذلك اه حلي (قوله فلا يضر نحو صلاتي كل دخل وتبهما) فلان في قوله فلهما مطلقا كأنه لا ياذر على ركعتين في الصلاة بعده مقصرا اه حلي (قوله أقوى من تسلط الخ) وجه القولان في الشفع فصح تصرفات المشتري بالأخذ وليس للمشتري فصح تصرفان البائع في الثمن بل يأخذ به اذا خرج عن فلانة البائع اه حلي (قوله فلهما لغيره) ويجوز للقادر أيضا التوكيد وفرضهم ذلك عند العجز انما هو ليعينه حيث ظهر بالامتناع عند القدرة على الطلب بنفسه اه شرح مر (قوله وفيه من باد المشتري) أي بحيث تعد في حاله بينه وبين مباشرة الطلب كما جزم به السبكي اه شرح مر (قوله لشهاد) أي لرجلين أو رجل وامرأتين أو رجل ليحلف معهما كما أنار إلى ذلك بحذف للتعلق اه رى اه عش (قوله لا تنتظر ادراك الزرع وحصاده) وذهب في هذا التأخير لأنه لا ينتفع بالارض قبيل الادراك والمصادوف وجواز التأخير أي أن أحد الأثر في الباقي اذا كان ناقصا شجره لم يمتلأ حتى يمتلأ الشفع وجها ان جزمها كما قال الركني المنع والفرق ان الثمن لا تمنع من الانتفاع بالارض بخلاف الزرع ويمكن حل الجواز على ما لو كانت المصلحة تنفع به جميع عقلم او المنع على خلافه اه شرح مر (قوله فان تركه فسد رواله) تصرف على قوله فلهما لغيره فسد رواله فلهما وقوله أو أخر لتكذيبه فنة تصرف على قوله وطلما كره ديب (قوله أو أخر لتكذيبه فنة تحريمه بالبيع) بخلاف ما لو كنه في تعيين المشتري أو في جنس الثمن أو قوله أو لم يحدد أو في قدر البيع فلا يبطل حقه اه حلي (قوله أو باع حصتا الخ) قال في شرح الروض ولو زال البعض فخر كان مانا الشفع وعليه من قبل الاخذ فبيع بعض حصته في بيعه على الوارث وبقي بقاها فلا يظفر بكونه في الطلب لأنه لا يفيض في الصفقة لا تنفاه تبعضه اه سم (قوله لتقصيره في الأولين) الأولى تركه فسد رواله التوكيد والاشهاد الثانية تأخيرها لتكذيبه فسد رواله السبب الشفعة في الثالثة هي بيع

(بطل حقه) لتقصيره في الأولين والاربعة والاربعة السبب الشفعة في الثالث تنوع في التثنية غيره لأن غيره غير مقبول بالعالم في الرابعة وهي من زائد

المجاهل لعذره وكلائقة عدد (٤١٢) التتارولومن فسخة وكفار قال ابن الرافعة وكل ذلك في الظاهر أما في الباطن فانه يعاين في نفسه من

مدق ووضد ولومن فاسق كما قاله الماوردي (وكذا) يقال حق (أو أخير بالبيع قدور فخر) فبان باكثر لأنه اذا لم يرغب بالافضل بفسا أكثر أولى (لأنه ان بان (بدونه أو لقي المشتري ففسل عليه أو باركه في صفته) فلا يقال خفه لان الترتل تليق تبين كذبه بالزيادة في الاولى والسلام سنة قبل الكلام في الثانية وقيدوه بالبركة ليأخذ صفته مباركة في الثالثة وتفسيره بقدر وبدونه أقسم من تفسيره بالثبوت فيهما

(كتاب القراض)

(قوله مشتق الخ) عبارة شرح مر وهو بكسر التاء لغة أهل الحجاز مشتق من القرض وهو الفعل لان المالك يقطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح أو القرض هو المساواة لتساويه في الربح أو لان المالك من المالك والعامل من العامل ويسمى عند أهل القرض بارة لان كلامه فيها يسهم في الربح ولما فيه غالبان السفر وهو يسمى ضربا بالنسب (قوله في ذلك الخ) لعل الصغير المستكن في الفعل عائد على المعنى الاصطلاحي لا في قوله والقراض أخذ ما يأتي الخ فكان عليه ان يقدم هذا المعنى هنا ثم ينول في ذلك الخ (قوله والاصل فيه) أي جواز اه عرش على مر (قوله واضح) وجه الدلالة من الآية ان الفضل هو الرزق وطلبه صادق بان يطلبه الانسان بماله أو بماله غيره وأما بقية القرض لعدم مراعاة الآية في المطالب اه شخصاني قد على الخي لانه مسمى الله عليه وسلم ليكن في قارض لان خديجه لم تدفع له مالا وإنما كاذناته في التصرف عنها فهو كالمالك يجعل كماله ظاهر افر ليعرف عرش على مر قوله وأنفذت أي أرسلت وقدر دهايمه قالوا في السير من انها استقر به بالوسم ويمكن الجواب بتعدد الواقعة وان من غير بالاستقبال تسعير به فغيره من الهبة انتهى وعبارته على الشارح أسند الاحتجاج الى الماوردي لما في الآية من الخفاء لانها تحتل الدعاء وقبضه فليس متعلقا بالقراض انتهى وعبارته المداخعي قوله ففسل أي زاد على مالكم أو مال غيركم وهي الريح فضع الاحتجاج بالآية من حيث هو مضافا الى الربح فضل اه (قوله ضارب للخدمة) أي قبل ان يترجها بنحو شهر من وسنة اذ ذلك نحو خمس وعشرين سنة وهذا قبل النوبة وامل وجه الدلالة منه انه على الله عليه وسلم حكمه مقرر اه بعدها وهو قياس المساقاة بجماع العمل في كل منهما ببعض ماله مع جهة العرض ولهذا اتحد في أكثر الاحكام ومتعنى ذلك تقديمه عليه ولعل عكسهم لذلك اغماؤه لانه أشهر وأكثر وأضاهى شبهة الاجارة في الزوم والتأنيث فوسط بينهما المشارة واجامتهما من الشبهين وهو مستطر وجهه من قياس الاجارات كأنها كذلك فطر وجهها من بيع ما لم يتقاض اه شرح مر (قوله وأنفذت معه عبدها يسرة) قال السيوطي لم أنصف على رواية صحيحة في بيع الى البينة اه وقال بعضهم لم أنه ذكرا في الصباية والظاهر انه مات قبل البينة ولو ادرك البينة لادعى وانما أرسلت معه ليكون ماله وانه وليتحمل عنه الشاق اه وما روي لمخصا (قوله توكل مالك) أي مالك لبعين المال وأنصرف فيه ليدخل والى ابيه والى ابنته فانه يعم ان يقاض لهم في ماله لم يفسد كره الشارح بقوله ولولم يسم ان يقاض لهم تأمل (قوله وهذا أولى من قول الاصل الخ) وجه الاولوية انه وهم ان معنى القراض دفع المال اه عرش أي ولو بدون قصد به من ماله ليس كذلك وذلك حاول مر في عبارة الاصل فقال القراض أي موضوعه الشرعي هو العقد المشتق على توكل المالك لا يترو على أن يدفع الخ (قوله وعلى روي) للمراد من كون العمل والربح ركبتين لانه لا بد من ذكرهما لتحديد القراض فأنفذ ما قبل العمل والربح انما وجدان بعده فقد القراض بل قد يقاض ولا يوجد جعل من العامل أو

(كتاب القراض)

مشتق من القرض وهو القرض يسمى بذلك لان المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح ويسمى أيضا بضاربة كالمصرح به في مقولته والاصل فيه الاجماع والحابس واجتمع الماوردي بقوله تعالى ليس عليكم جناح ان تتبوا فضلا من ربكم والله على اهله وسلم ضارب للخدمة بما له الا شام وأنفذت معه عبدها يسرة والقراض أخذ ما يأتي توكل مالك يجعل ماله بيد آخر لا يغيره ولا يبيع مشرك بينهما وهذا أولى من قول الاصل القراض ان يدفع

اليه مالا في آخر (اركانه) سنة (ما لا يعمل وعمل وورج وصيغة ومال بشرط فيه) أي في المال

يعمل

(كونه نقدا) درهم أو دينار

(خالصا معلوما) خالصا نقدا

وصفة معينة لا بد من ذلك

على عرض ولو سألوا

وحالها منتهى لأن في القراض

أشرا إذا جعل نفسه غير

مضبوط بالربح غير موقوف

به وإنما جواز الحاجة

فإنه من غير أن يربح بكل حال

وتدبر الضاربة (و) لاجل

نقد (مفوض) ولو ربحا

لانتفاء ما هو من غير أن يكن

غش مستهلكا جاز قاه

المرجح (و) لاجل

(مجهول) جسا أو قدر أو

مفوض لاجل غير معين كان

قاره على مافي الأمانة من

دين أو غير دين ولو عارضه

نقد في ذمته من غير أن يخلص

مع خلاصا للغير ولو كان

قاره على إحدى مرتين

ولو سألوا من غير أن يخلص

المجلس عنه مع خلاصا مالم

عنه فله حقه وقد روي عنه

لا يصح على الأمانة في الطلب

(ولا) يصح (بشرط كونه)

أي المال (بندقيه) أي

غير المال كالمالك ليقضي

منه عن ما شاءه العامل لأنه

قد لا يدهه هذه الحاجة

وتجسيري بغيره أهم من

تبعيه للمالك (و) شرط

(في المالك) شرط (في

مولى وفي العامل) شرط

(في وكيل) لأن القراض

توكيل أو كل فيوزان

يكون المال أعم من العامل

ولا يجوز أن يكون أحدهما

مستقلا ولا يفتقر

يحل ولا يجوز عهده على مر (قوله كونه نقدا) النقد هو المضمون من الذهب والفضة لذلك
قال درهم ودنانير اه سبحانه وهذا أحد طرائق اللغة والآخر يطلق على ما قبل العرض والدين فخص
غير المضروب كقوله في الزكاة (قوله وتبرأ) وهو الذهب والفضة قبل المضروب وعند الجوهري أنه غير المضروب
من الذهب خاصة اه حل (قوله ومنفعة) وصورتها أن يقول له أرضك على هذه المدة وأخرجها من أرضك
وما زاد على آخر المثل يعني وبنك اه شينا (قوله نعم إن كان غش مستهلكا) بأن يكون بحيث لا يتحصل منه
شيء اه مر اه سم على منتهج أقول مفهومه أنه إن حصل من غش المضروب على التنازل يصح وإن لم يغير
الخاص مثلا عن الحاجة وعليه فالدرهم الموجود لأن يصح له المضارب على أنه يحصل من الغش قدر
لومين التنازل وفيه ظاهر الذي يبقى الصفة ويراد بالمستهلك عدم تغير الخاص عن الصفة مثلا رأى العين اه
عش على مر (قوله نعم إن كان غش مستهلكا) أي كالنقود والفضة المضروبة بمصر وقوله تاهل الجرحاني
معقده اه حل ومستهلكا خضع الملام معقول من استهلك وفي المختار أنه واستهلك اه عش وفي
المصباح هلك الشيء هلكا كان بالضرر وهو كونه لا يملكه في يد غيره أو هلكه في يده بغيره
نفسه فله حال هلكته واستهلكه مثل أهلكته اه (قوله ولا على مجهول) ومن ذلك ما عرفت به البالي من
التعامل بالفضة المخصوصة فلا يصح القراض عليها من جهة النص وإن عالت إلا أن مقدار القص يختلف فلا
يمكن ضبطه ماله عند التعامل حتى لو عارضه على قدر منها معلوم القدر ولو تاهل الظاهر عدم الصحة أي لأنه حين الرد
وان أحضر قد روي أن لكل القرض يختلف بغير النص فله كثرة وكتب أيضا قوله فلا يجوز على نقد مجهول
واعل الفرق بين هذا والشرط كتحسين معاملة المالك بالمال حدث كل يمكن ماله ما بعد العمدان المقصود
من القراض الجمع فاشترط العلم بقدر المال ليعلم العامل ما يخصص من الربح بخلاف الشركة فيكون العلم بمخصص
كل منهما عند القسمة اه عش على مر (قوله ولا على غير معين) قال السبكي ويصح القراض على غير
المرفق على الأقرب لأنه لو قيل قال شينا يعني أن يكون عمله أذلى في المجلس اه شوي (قوله كان عارضه على
مافي الأمانة) يشمل ذمة الغير العامل بأن كان له دين في ذمة إنسان فقال لغيره فأرضتك على ديني الذي على فلان
فأرضه بغيره ويشمل ذمة العامل أيضا بأن قال إيمان المدون فأرضتك على الدين الذي على عليك اه روى اه
عش (قوله وغيره) صورته أن يقول فأرضتك على ألفي ذمة في ذمة فلان في الأمانة وليس ديننا اه شينا (قوله في
ذمته) أي المالك مفهومه أنه إذا كان في ذمة الغير المالك لا يجوز سواء عين في المجلس وقضه المالك أو لا وفي
حج أنه إذا عارضه على دين في ذمة العامل وعين وقضه المالك صح أي غيره العامل فلا يتجدد عقودان فأرضه على
دين في ذمة أجنبي لا يصح وإن عين في المجلس وقضه المالكه وقرق بين العامل وغيره ما كان مافي ذمة الغير العامل
معتزلة حال النقد بخلاف مافي ذمة العامل فإنه قادر على تحصيله فصاح العقدي اه عش على مر (قوله
على إحدى مرتين) وكأحدى المرتين إحدى الألفين على ما ربحه في شرح ج خلاصا لشرح البرج الروض اه
شوري (قوله ولو سألوا من غير أن يخلص) غايه الرد وجوابه أنه مع شرح مر وقيل يجوز على إحدى المرتين أن علم
ما بينهما وسألوا بجانس وصفت وقد اقتصر في العامل في أيهما شاءت من القراض والاصح المنع لانتفاء التبعين
كالبائع اه (قوله عينه) أي الأحدى والتذكير باعتبار كونها شيئا أو مبيعا أو مجموعا وبشرط أن لا يتأخر
بغيره مالم يعلم في نفسه المالح (قوله بخلاف ماله) لم يفسده عبارة شرح مر وقرق بين هذين ما عارض في
العلم به والقدر في الجاس بأن الألفين هتأ خلف اثنين المرتين وإنما الإجماع في المراد منها بخلافه فبما
(قوله لأن القراض تركيبي) لكن ليس بمضاد لبس اشتراط القبول لفظا كجسائي بل هو مشوب
بمعاوضة (قوله فيجزل أن يكون المالك أعم) لكن ينبغي أن لا يتجاوز مقدار ذمته على معين كقوله بعه العين وان
لا يجوز اقتباصه فلا بد من تركه لغيره اه سم وكلامهم يأباه لأن هذا الجواز في بيع سبعه معين لأن

أم الشراء لان المتاع والمدة العنينين فلا يرجح فيها والنادر قد لا يحده والشخص المعين قد لا يتأمن جهته يرجح البيع أو شراء (فإن منه الشراء فقط بعدمدة) كقوله ولا تشتري بعدسة (ص) لما قول الاستر باج البيع القليلة فيه (١٥٥) بعدها يرجح كمال الامان

بأطلا وصورة الوجه فيها إذا منه الشراء فقط بعدمدة بقوله فأرضتك ولا تشتري بعدسة ثم يرجع مر
واعينهما أعندهم شجنا البراسي وحل كلام شرح النهج على ما ذكرنا في قوله ولا تشتري بعدها عن قوله
فأرضتك سنة والحاصل أنه اعتمد ظاهر النهج من الوجه فيها وقال أرضتك سنة ولا تشتري بعدها بشرط اتصال
قوله ولا تشتري بعدها ووجهه بأنه باصالة نصف التاقيت لانه حينئذ يصير البيع غير مؤقت فإن تراخي بطل
وهو محمل ما قرئ في النهج والروض عما يقتضي البطلان بخلاف ما لو قال ولا تبع بعدها أو لا تصرف
أو أطلق فيما في ذلك اهـ (فرع) * لو تجزأ القراض وعلق التصرف على وقت فسد كذا في الرض وغيره
لان الفرض من القراض التصرف وهو لا يتبعه اهـ سم (قوله أم الشراء) يحمل الفساد فيها لو منع الشراء
بعدد كذا السنة ان منعه مترابعا بخلاف ما لو منع متصلا فلا يفسد اهـ عـش على مر (قوله قد لا يتأمن
من جهته مرج) فلو كانت العادة تجارية بالرجح منه مع اهـ حل وفي عـش على مر مائة قوله أو معاملة
شخص بعينه فظاهر وان حزن العاد فمضول الرجح بمعاملة وتعليق الفرق بينه وبين الأشخاص المعينين
سواء العامة أو مع الأشخاص أكثر منها مع الواحد لا احتمال فله مانع به تخوف العامة منه اهـ (قوله فأن منه
الشراء فقط بعدمدة) كقوله ولا تشتري (الخ) فالقراض مطلق والمنع مؤقت بخلاف ما لو منع البيع فله
لا يصح لان البيع على الرجح اهـ حل (قوله كقوله ولا تشتري بعدسة) هذا ما مقرر به المنع من الشراء فقط
بعدد مائة فالقراض مطلق والمنع مؤقت فإذا قال فأرضتك سنة ولا تشتري بعدها كان كونه متصلا مع ضعف جانب
التاقيت ويحمل على هذه عبارة النهج وما في النهج من البطلان محمول على ما إذا ذكره مترابعا قد يقوى
جانب التاقيت اهـ مر وعـش (قوله بدليل احتماله) أي جواز الجواز بصدد الجواب فلا يخال
التاقيت شرط فيها اهـ عـش (قوله أو أن لا يغيره ما منشا) كذا قال فأرضتك على أن يكون ثلثه ذلك
في وثلثه يوجب أو لا يوجب أو لا يوجب الا على اهـ حل (قوله أو أن لا يغيره ما منشا) أي مع عدم العمل فإن
شرط عليه العمل فهو قراض لثنتين كذا قاله شجنا اهـ قل على الجلال (قوله والمشرط لمأول
أحدهما) يرجح به الشروط لا حيزه لانه لا بد من اختلاف مما لو كان فله لا مائة اهـ عـش * (فرع) *
وقع السؤال في الفرس ما يقع كثيرا من شرط جزء لما للجزء والجزء لتمامه أو الدابة التي يدهنها المالك
للعامل ليعمل عليها مال الفرض متلاخل هو صحيح أم باطل والجواب ان الظاهر العمل فلو كان المالك شرط نفسه
سزاو وللعامل سزاو هو صحيح اهـ عـش على مر (قوله فصنع في الثانية) هي قوله أو أن لا يغيره ما منشا
أي إذا شرط لمأول أحدهما من سزاو دون الاولى وهي قوله على ان لاحدهما معينا أو سهما للرجح فله إذا
شرط للمالك نصف الرجح ولمأول النصف الآخر كان شرط كل الرجح للمالك وان شرط للعامل نصف
الرجح ولمأول النصف الآخر كانت شرط جميع الرجح للعامل اهـ حل (قوله والباقي للعالم) ولا يضر
صحة ذلك بالاجابة فله لا يضر لان شرطه بالعمل اهـ حل (قوله فقبل العامل لفظا) فلا يفتي في الشرع
في العمل مع السكون والعدم أو دعبا أو أصله مع شرح مر فصل بشرط اعجاب وقبول بلطف متعل باعجاب
كظن في البيع وقول يكتي القبول بالعمل كذا في الوكالة والحلقة ورد ما عتق معاوضة مختص بعين فلا يثبتها
وأطلاق المصنف لهذا الوجه شامل لما إذا كان نصفه الامر كذا في هذا النصف متلاخله فخر في نفسه على ان الرجح بيننا
وبغير هذه الصيغة كقارضتك وضار ثلثا انتهت (قوله أو أن من قوله بشرط اعجاب وقبول) وجه الاول به أن
الطال لا يصل شامل لما لو حاد الاعجاب والقول مع انتفاض من شروطها ومنه يعلم ان القراض ليس قولا
محضا اذ لو كان كذلك لاشتراط فيه القبول لفظا اهـ عـش

بخلاف ما لو قال على ان العامل النصف مثلا فصيح ويكون الباقي لهما لانه من مال العامل والباقي اما لا يشكك الاصل (ومع) في قوله فأرضتك
(والرجح بيننا وكان نصفين) كقوله قال هذا الذي تريد وعمر (د) شرط (في الصيغة) مر فيها (في البيع) بما مر ان كلامه معانده معاوضة
(قارضتك) أو على ثلثي كذا على ان الرجح بيننا فقبل العامل لفظا وتسمى بمجاز كذا لو من قوله بشرط اعجاب وقبول

﴿فصل في أحكام القراض﴾ (٥١٦) (قارض العمل آخر) ولو باذن المالك (بإساره في غل ورجوع لم يصح) لأن القراض على خلاف

القراض وموضوعه ان يقدّم
المال على العمل فلا يعمل إلى
أن يصدّد عمله بان كان قارضا
بالذن ليغدر بالرجوع والعمل
صحيح قارضا للمالك بنفسه
أو بلاذن فلا (وتصرف)
الثاني بشرط ان المال غصب
فيضمن ما تصرف فيه (فان
اشترى بين مال القراض
لم يصح) شرائه لانه فسخ
(أو فسخه) له (فان رج)
الاول من العامين لان
الثاني وكل عنه (وعليه
الثاني اجرة) لانه لم يعمل
بما كان على مجبنا كان حال
له الاول كل الرجوع فلا
أجره ولا يظهر ان هذا
بأن الثاني اذا اشترى
في الشفعة بنفسه فالرجوع
له ولا أجر له على الاول
(ويجوز تصدّد كل من
المالك والعامل فلهما أن
يقارضا اثنين متفاضلا
ومتساويا في المشرط لهما
من الرجوع كان بشرط واحد
ثلث الرجوع والآخر الربع أو
بشرط لهما النصف بالنسبة
سواء اشترط على كل منهما
مراجعة الآخر أم لا والمالك
أن يقارضا واحدا ويكون
الرجوع بعد نصيب العامل
بينهما بصيب المال فاذا شرطا
العامل نصف الربح ومال
احدهما ثلثان ومال الآخر
مائة أو ثلثها النصف الآخر
الا لاطلاق شرطهما متفق
النسبة فقد اتفق كل من قولي

﴿فصل في أحكام القراض﴾ أي في شئ من أحكامه والأقسام التي في الفصل بعد من أحكامه أيضا هـ ع
على مـ (قوله لم يصح) أي الثاني والاول باق على محتمل من عمل الثاني وحده فلا شئ الاول ولا يرجع له المالك
وعليه الثاني أو فسخ عمله لانه عمل باذنه وان عمل الفساد ولم يكن في المال رجوع عن علاماته فالتسليم الاول
يستحق من الرجوع مطلقا وعلى الباقي المالك وعليه الثاني أو فسخ عمله لانه عمل باذنه وان عمل الفساد ولم يكن في المال رجوع عن علاماته فالتسليم الاول
شئ له مطلقا والاول على مشرط له اهـ قل على الجلال (قوله فان قارضا بالذن الرجوع) ولا ينزل الا بالبعد
وحينئذ يكون له قارضا بنفسه ولا بد أن يكون المال مما يجوز عقد القراض عليه ابتداء والرجوع بين المالك
والعامل الثاني ينزل الا بغير الاذن له ان ابتداء المالك كذا قبل والمفسد انه لا ينزل الا بالعقد مطلقا
أي ابتداء المالك أولا اهـ حل وعبارته شئ من الاشياء في المطلب انزاله بمجرد الاذن له في ذلك ان ابتداء
المالك به لان اجاب سؤاله فيه قال الا ذري وهو فيما اذا أمره بأمر اجاز له لم يجز له ان يشتري ان رأيت أن
تقارض غيره فاعمل اهـ شئنا حـ (قوله فان قارضا بالذن) أي اذن المالك للعامل الاول في أن يعمل
علما آخر وفي أن الآخر يتصرف بالرجوع والعمل فهو حينئذ عامل مستقل وقوله صح على شئنا ان شرط على
كل منهما مراجعة الآخر وقبضه نظر ظاهر لان العامل الاول ينزل كما قال فليس فيه علم ان وجبت صح
في شرط أن يكون المال الا من يصح القراض عليه ابتداء لان هذا ابتداء قراض وينزل الاول
بغير اذن ان ابتداء المالك للعامل الاول باق قارض الثاني ولا كان قال العامل اذن في أن قارضا
أو قال الثاني للمالك قارضا في الرجوع ينزل الاول بالعقد معه اهـ قل على الجلال (قوله وتصرف الثاني الرجوع)
ليس يشترط ان يضع اليد وان لم يتصرف اهـ عـ (قوله بغير اذن المالك أي بغير اذن في القراض
أما اذا كان باذنه في القراض تصرف العامل الثاني صحيح كالمفسر جـ (قوله لم يصح شرائه) أي سواء قصد
الشراء للعامل الاول أو لنفسه أو لخلق وقوله لانه فسخه يستند الاول باق على محتمل وله ان يبيع المبال
من الثاني يتصرف فيه ﴿تنبيه﴾ كالعامل فيما ذكر الرمي اذا أراد أن يبيع غيره فقامه وأخرج نفسه
من الوصاية وكذا الناظر بشرط الواقف حال شيئا ولو بزل نفسه انزل وللقاضي أن يولي غيره فراجع اهـ
قل على الجلال (قوله أو فسخه) متعلق باشترى القرض والضمير على العامل الاول والشراء فسخه العامل
الثاني اهـ حل فلا تصدق العبارة حينئذ لا مطلقا وقد جعل الحاشي حكمه حكم ما اذا قصد العامل الاول
فلا حسن عليه أن يكون الطرف متعلقا والعصير للعامل الثاني وأما على ما ذكره عـ من أن الاطلاق
حكمه حكم ما قصد الثاني نفسه فعل الطرف متعلقا باشترى المقدور لا تصدق فيه هذا وقوله قال رج الاول أي
كله ولا شئ للمالك في ان الشراء وقع الاول من العامين اذا فرض أنه يبيع مال المالك اهـ شئنا وقل
على الجلال قوله قال رج الاول أي رج المال جميعه لا المشرط للعامل الاول فقط (قوله فالرجع الاول) ظاهره
وان في العامل الثاني بالشراء نفسه وأشار إلى خروج ذلك بقوله وظاهر الخ فية أنه يستدعي الشارح حله
لا يفتأ ذكره كل من حق الشارح أن يقول يخرج به قولي ما قاله اهـ حل (قوله أخذ المالك أي من
قوله وظاهره انه اذا اشترى في القيمة وقوى نفسه فالرجوع وقوله في مستثنى وقوى نفسه أي أو أطلق وانظر حكم
الاطلاق في الآية اهـ شئنا (قوله ان الثاني اذا اشترى في القيمة وقوى نفسه) أي أو أطلق وقوى ماله في
نفسه والعامل الاول هل يقع لهما والعامل الثاني في نظر وتقل عـ في الرجوع انه يقع للعامل الثاني فاسأل
ما في الوكيلة من أن الوكيل لو اشترى في ختمه وقوى نفسه مومك لم يخرج الوكيل اهـ أو لو جاز فرب فيما لو اذن
له في شرائه أمواله في القارض من غير قرض شئ يتخصصه فيبقى المصنف ويكون من المصنف ما ذكره كالمصنف
اهـ عـ حل مـ (قوله فان شرطه غير ما تقتضيه النسبة) يؤخذ من ذلك ان ماله ما كان شركة فلو كان
متميزا لكل مسلك ما بقي من ماله بعد نصيب العامل (قوله كما علم من قولي الرجوع) انظر وجهه من ذلك منه وقيل

فبما كونه له المايقين شرط الرجحان ليس بمالك ولا عامل (واذا فسد قراض خضع تصرف (٥١٧) العامل) الاذن فيه (والرجحان كله

(للمالك) لانه غلبه ملكه

(وعليه) له (ان لم يمتل

والرجحان) له (أجره) أي أجرو

منه لانه لم يعمل بمجاناة

فانه المسمى وكذا ان لم

الفساد كايؤخذ من التعليل

فان قال ذلك فلا يثبت عليه

رضاء بالعمل بمجاناة فله ان

اذا اشترى في الذمة وقوى

نفسه فالرجحان له لانه غناه

ملكه ولا أجره على المالك

(وتصرف) العامل (ولو

بعرض) لانه طريق

للاستراح (بمصلحة) لان

العمل في الحقيقة وكيل

(لا يقبل نأش) فيبيع أو

شرائه والتقدير بخاص من

زاد في (وتسعة) في ذلك

(بالاذن) في الفتن والتسعة

أما بالاذن فيجوز ما يقتضي

تقدير الاجل والمطابقة

البيع مأمور بالوصول

ويجب الاشهاد في البيع

نسيئة فان تركه فهو بوجه

منع الشرائع عليه كمال

الرائع قد يتناول رأس المال

فتبقى الهدية متعلقة بالمالك

(وإصكال) من المالك

والعامل (رد يمين) فثبت

مصلحة الإبقاء بل يوجب فقد

مصلحة الرد وأرضي الاخت

بالعيلان لكل منهما مصلحة

في المال بان يوجب بمصلحة

الإبقاء امتنع الرد وتعتبر

بذلك أهم وأولى من قوله

بمصلحة

بمصلحة

بمصلحة

بمصلحة

بمصلحة

بمصلحة

بمصلحة

بمصلحة

المالك انما يستحق بسببه ملكه اذا اشترط زيادة فهي حيثما فني مالك والمالك انما يستحق به بالنسبة اه
شورى (قوله من قولي فبما كونه له) فقد تقدم ان معناه انه لا يشترط منتهى لفني المالك والدليل اه
على واذ ان شرط لاحد المالكين يجوز بذله على حصته فيصير المالك في هذا الجزء وقال فيماته فشرط لفني عامل
وقد مر ان المالك انما يستحق من الرجحان بقدر نصيبه اه (قوله واذا فسد قراض الخ) أي بوق الاذن ونسورة
المسئلة انه قد يغير ارتفاعا هلية أحد العاقدن أما اذا فسد بعدم أهلية في العامل أو المالك المفترض فلا
يغذا التصرف اه عمن بالمضى وفي قول على الجلال نعم ان فسد لفساد الصفة أو لعدم أهلية العامل
أو كان مفارضا غيره كقولوا في كل لم يغذا التصرف أصلا (قوله وعليه ان لم يمتل والرجحان) أي وان
لم يحصل الرجحان اه شرح مر قال عمن بل وان حصل خسران (قوله وكذا ان لم يعمل بمجاناة) أي وان
يكون المسمى وكذا الاجرة كالمصرح بهذا في شرح الرض وقوله من التعليل أي قوله لم يعمل بمجاناة وان
لم يفسد فسد على طامع بما أو جملة الشرع من أجره التل اه شيئا (قوله كايؤخذ من التعليل) أي
لا لم يعمل بمجاناة لان من العلم بالفساد العمل بمجاناة حيث لم يمتل المالك في الرجحان لم يعمل بمجاناة علم
الفساد أو لا وكان من حق ان يقول ان العمل بالفساد هذا المتعدان له الاجرة لانه لم يعمل طامع بما أو جملة
الشرع كذا ذكره شافعيان فتنظر ظاهر اه حل (قوله بمصلحة) نوح بالوشرى شيئا به من مثله وهو لا يتوقع
و يحاق به فلا يصح (نوح) اه ولأداه في الشراء لم يماز أو في البيع لم لا يجوز لان الحفظ غالب في الشراء
للمبادون البيع فاه الماردي نال الاذن في التسعة لا يتناول السلم لانه غرضه وكان الراد في التسعة العلم انه لم
يعمل له سوى البيع على أو الشراء لم لا يصح في التسعة دون الاولى اه وفي شرح الرض فدينق الاوجه
لم يماز أي في الاولى ايتناول الماردي لا يتناول السلم أي لا يبيعوا لشرائه اه سم (قوله لان العمل في
الحقيقة وكيل) أي يشبه وكيل فليس وكلام كل وجهه فلا ينافي ما سبق من انه يبيع بالعرض اه حل
(قوله أما بالاذن فيجوز) ومع جوازه يثبت ان لا يبالغ في الغش كبيع ما يباي ما عا بشرة بل يبيع بمثل
القرينة على ارتكابه على حد مثل ذلك أي فان بالغ في الغش لم يصح تصرفه اه عمن على مر (قوله
ويجب الاشهاد الخ) اقتضاه على وجوب الاشهاد بصدانه لا يجب بيان المشتري للمالك وهذا إضافة لعمام في
الوكيل وعليه فيمكن الفرقان العامل هنالكا كانه حصته من الرجحان وكان مطالبا بتسعة رأس المال أغنى
ذلك من بيانه للمالك اه عمن على مر (قوله ويجب الاشهاد الخ) أي لم يأن للمالك التسليم قبل
قبض الثمن فان أفن له لم يجب الاشهاد والمراد بالاشهاد الواجب كبر بجمان الرفعة لا يسلم المبيع حتى يشهد
شاهدين على اقراره بالصدق أو الاستوى أو واحدة اه وقضية كلام ابن الرفعة انه لا يلزمه الاشهاد على
القدور بوجهه بل قد يشره البيع بمر دون شاهدين بل أو شحوا هو هات ذلك فإخاره العقد بوجه
ولزمه الاشهاد عند التسليم اه شرح مر (قوله في البيع نسيئة) أي بخلاف الحال وذلك لان فبيع
المبيع الى استيفائه اه شرح مر (قوله ولكل من المالك والعامل الخ) ظاهره انه سائر في حق العامل
أيضا وليس مراداه بل وواجب عليه سائر في حق المالك لأن قال ولكل منهما أي مجموعهما أو يقال هو
جواز بل يمنع فصدق بالواجب اه عمن (قوله امتنع الرد) أي لا يجوز ولا يخلد اه عمن على مر
(قوله أهم) وجهه العموم فهو المالك المان تكن مصلحة في أحد من مبادون الاسترجح وجوه الاولوية ما هو جملة
كلامه من اذا انتفتح للمصلحة في الرد لا يجوز الرد وجمع انتفتحا في الاقام وليس كذلك بل رد في حقه كقوله
التمن وهذا أحسن من توجيهها بفساد عبارة الأصل من جهة الاعتراض لان ذلك لا يناسب الاول كان معرنا
والشارح يتل منكرنا كثر في ذلك لا يناسب غرض الشارح وان كان وارد اعلم ونص عبارة الاصل وله الرد
بعبق فتعني مصلحة اه وفي مر عليه الرد لا يبيع حال كون الرد فتعني مصلحة بعبق بناء على مذهب مسيوه

بمصلحة (فان انتظم) فيه طارده أحد هما أبه الآخر (على بالمصلحة) في ذلك لان كلامه اه حتى فان اشترى الخلفه الرد والاشهاد

وليس اضيق وان ادعاهمهم ويصح كونه حلالا من ضمير الغارف والقول بأنه اذا تقدمت لا يتحمل ضميرا
مردود وصح كونه صفة لرداذا نزع به لجنس وهو كالتكرار نحووا به اهل البيت فبلغ منه النهار اه قوله
ففي المطلب جمع الى العامل اي لا يتكلم من شراء العيب بضمه كما كان جانبه أقوى اه شرح
مر قوله ولا يعمل المالك أي ولا وكله حيث كان يشتري للمالك اه عرش على مر ولو كان له
علما من مستغلان فهل لاحدهما معاملة الآخر وجهان وجهه الجواز نعم ان أثبت المالك لكل منهما
الاستقلال بالتصرف أو الاجتماع فلا كالمصين على ما قاله الاذري فلهما وجه غير لكن المعتمد على آداب
النساء لا يصحقرى منع بيع أحدهما من الآخر فيأتي نظيرة ذلك في العاملين اه شرح مر وكتب عليه
عرش قوله وجهان اعلم انه ان كان المراد بمعاملة الآخر ان يشتري من مال القراض لنفسه فالجواز
قريب لا يتغير به كافي للمصين المستقلين فان لاحدهما ان يشتري لنفسه من الآخر كما يأتي في محله بما فيكون
كان المراد به ان الآخر يشتري القراض من صاحبه بمال القراض فلا ينفي الا القطع بامتناع ذلك فضلا عن
احراز خلاف فيمع تر جميع الجواز لان قيمة مال المالك بمال المالك فكما امتنع بيع العامل من المالك
فتنتع بيع أحد العاملين من الآخر للقراض لان المال للمالك فيه لم يرد الله له بماله هذا كما اذا كان
المراد ان المال واحد وكل منهما عامل فيه على الاستقلال كظهور العبارة اما لو فاض أحدهما وحده على
ماله والقراض الآخر وحده على مال آخر لم يصور بعضهم بذلك مسئلة الوجهين فاراد أحدهما ان يشتري لنفسه
من الآخر من مال القراض الذي يبعه فالوجه هو ذلك بل القطع به لانه اجنبي بالنسبة لجميع الآخر وان
أراد ان يشتري لقراضه بجميع الآخر فالوجه متناهي لان قيمة مال المالك بمال المالك فليصر اه
سم على حج قوله ولا يشتري بأكثر من مال القراض كان كان مال القراض ألفين ولا يشتري بثلاثة آلاف
وقد صرحه الخبي بما في هذا من اه شيخنا ح ف وبما روى وصورة الشراء بأكثر من مال القراض ان يقع
الشراء في عقدين بان كان مال القراض مائة واشترى سلعة بمائة مائة من تلك المائة أو في العقد لم يتقدم
اشترى بضعين من تلك المائة أو بما كان الشراء الثاني باطل لتعين المائة للعقد الاول فتأمل انتهى وقد يقال
انما صرحه الخبي بما ذكر ليس بتميم قول الشارع ولا في الزائد فيها فانه اذا اشترى بمائة ولم يدفعها لم يشتري
بعين بضعين منها أو بعين المائة لم يصح ولما اذا اشترى بثلاثة آلاف في عقد واحد والحال ان مال القراض
ألفان فلان ما قابل الاثالث يقع للعامل كما اخذاه قول المصنف لان الشراء في ذمة فقهه قد روى اه شيخنا
ح ف وبما روى شرح مر ولو فعل ما منع منه من نحو شراء أصله أو فرعه أو زوجه أو بأكثر من رأس المال
لم يقع للعامل ويقع للعامل ان يشتري في الذمة عن ان يشتري بالعين كان باطلا من أصله انتهى وقد قيل على الجدل
والكلام فيما ذكره من الاعتقاد واحد لا يشتري عبد اجمالا القراض ثم يشتري في ذمة فقهه قد روى اه شيخنا
ح فم للعامل ان يشتري في الذمة سواء كان الشراء الاول بالعين أو في الذمة لانه لا يمتنع دفعه سواء أذن له
المالك في الزيادة أم لا اذا سلم المالك في الثاني صار ذمة له وإذا تلف حيثما انفسح العقد الاول ان كان
الشراء بعينه والائتمار للمالك دفعه لانه قد فعله وعلى العامل مثله فان سلم العامل من المالك المبلغ الاول
بأن المالك حصل التقاض والارضى للمالك في الثاني فذمة له المالك والعقد الاول مال قراض نعم ان وقع
الشراء الثاني في ذمة من خيار الاول له أو لم يصح وكان مضيا للارضى قد روى اه شيخنا ح فم قوله ولو بغير حسنة فلو كان ذميا
وبعده ما يباع بدراهم يباع الذهب بدراهم ثم انشأ في ذمتها اه شرح مر ولعل هذا في ابتداء حتى
لوصار للمالك عرضا جاز الشراء بما يظفر اه سم اه عرش قوله أولى من تعبيره برأس المال أي
لان عبارة قوم انه لو حصل بيع في مال القراض امتنع عليه ان يشتري بأكثر من رأس المال اه عرش
قوله اما بانه فيجوز أي وبعق العبد على المالك ويرجع رأس المال لما في ان كان ولا يبطل القراض

ففي المطلب جمع الى العامل
(ولا يعمل) العامل (المالك)
كل يبيعه شيئا من مال
القراض لان المالك (ولا
يشتري) بأكثر من مال
القراض رأس مال يربحها
ولا يبيع حسنة لان المالك
يأخذ نفسه وتعيير بذلك
أولى من تعبيره برأس المال
(ولا) يشتري (زوج المالك)
ذكر ان أو أثنى (ولا) يشتري
عليه لكونه يبيعه أو أفره
بغيره أو كان أم مستقلة
هو يبيع ان يكون امره
(بلاذ) منه في الثلاث أما
بأنه فيجوز (فان فعل) ذلك
بغيره (لم يصح) الشراء
في غير الاولى ولا في الزائد
فيها لانه لم يذن في الزائد فيها
ولتضمنه بابتداء النكاح
وتعويض المالك فيه

(الان اشترى في ذمته بيعه)
 له إلى العامل ومن سرح
 بالسفارة فقل انه اذا اشترى
 بعين مال الفراض لا يبيع
 ومن يزوج المالك ومن
 يعتق عليه زوج العامل
 ومن يعتق عليه ثراؤها
 الفراض وان ظهر ربح ولا
 ينقص نكاحه ولا ينقص
 عليه كل وكيل يشترى وجه
 ومن يعتق عليه لو كره (ولا
 يسافر بالمال بلاذن) لما
 قيس من الخطر والعرض
 لثالث فلو سافر به فضمنه
 اما بالذن فيصور لكن
 لا يجوز في البصر الانقص
 عليه (ولا يوزن) هو اعم من
 قوله ولا ينقص (منه حسن)
 حضرا ولا سفر لانه نصيبا
 من الربح فلا يستحق شيئا
 آخر فلا شرط السوطة في
 العقد فسد (وعليه فعل
 ما يستلزم) فله (كل شيء
 ووزن خفيف كذهب)
 ومسلك عمل العادة (وهو
 اكثر ما يقر به) أي غير ما عليه
 فعله من مال الفراض وفي
 فعله نفسه فلا حرج له وما
 يلزم فعله لو كثر من فعله
 فلا حرج في ماله (ويملك
 العامل) (حسن) من الربح
 (يقسمه) لا يظهر لانه
 لو ملكها بالكلية لم يكن
 شريكاً في المال فيكون
 النقص الحادث بعد ذلك

كان كان ربح استقر العامل على المالك حصته ومن ذلك ما لو اشترى المالك عبداً من مال الفراض اهـ قل
 على الجلال (قوله الان اشترى في ذمته بيعه) سواء قوى المالك أم نفسه أم أطلق انذاعك ارباع العقد
 للمالك لتصرفه اهـ شئنا (قوله وان سرح بالسفارة) بل قال المالك أو لفراض وقوله لا يبيع أي في
 عقدتان كانتا على حل وفي المختار سفر بين القوم وسفر بكسر الفاء سفارة بالكسر أي أصح وفي المصباح
 وسفر بين القوم أم سفرًا أي بفتح الكسر سفارة أي أصح فلما سرت سفر وسفر وثقل فلو قيل ونحوه وغيره والجمع
 سفراء مشمل شر فيه وسرناه وكنهه وكنهه وسفرت المراد سفرًا كشفت وجهها فهي سافرة يسيرها اهـ (قوله فله
 ثراؤها) موضع ما يوجب فيه وكشفه وسفرت المراد سفرًا كشفت وجهها فهي سافرة يسيرها اهـ (قوله فله
 ثراؤها) أي بفتح مال الفراض اهـ حل (قوله ولا ينقص عليه) ظاهره سواء كان الثراء بالعين أو
 في القيمة وسواء ظهر ربح في الصورة أم لا اهـ عش وعبارته على شرح حر عبارة لروحه (فرع ١)
 اشترى العامل الفراض ابا له ولو في القيمة والربح يظهر صريح ولم يعتق اهـ وهي تنفذ عدم العتق في الشراء
 بالذن وفي القيمة وقوم وجودا لربح بخلاف عبارة الشرح ونقصه ذلك انه لو اشترى زوجته فراض محمول
 بنقص نكاحه ويغيب عنه الوطء لبقاء الزوجية لعدم ما كثر في منها واستحقاق الوطء قبل الشراء فيستحب
 ولا جواز ذلك انه يحرم على العامل وطء أمه الفراض لان ذلك في الوطء من حيث الفراض والوطء هنا
 زوجية ثابتة اهـ سم على حج (قوله ولا يسافر بالمال) أي وان فر بث السافرة أمن الطريق وانفتحت
 الموت اهـ حل (قوله فلا سفر به) منتهى أي او لم ينقص الفراض سواء سافر بعين المالك أم العرف والحق
 اشتراه به خلافا لما ورد في قوله قال الامام لو سخط مال الفراض بغيره لم ينزل ثم اذا عاين في سافر اليه
 وهو كثر قيمة مما سافر منه واستقر باصحه البيع الفراض أو أقل قيمة بما يتبين به يبيع اهـ شرح حر
 وفي قل على الجلال بركة البيع في البلد التي سافر اليه بمثل قيمة ما قبله الماذون فيها والود منها يقدو بضاعه
 وسفر ما يضيء من الثمن في ضاعته حتى يرد الى البلد الاول (قوله لكن لا يجوز في البصر) أي المالك ومنه الانهار
 اذا زاد خطرهما على خطر البصر اهـ حل (قوله الانقص عليه) أي أو على محل لا يصل اليه الا بالسفارة والحق
 الاذن يحرمه الاثر العظيم ولا يجوز السفر في البصر ولو بيع الاذن الان غلبت السلامة فله قل على الجلال
 (قوله ولا يوزن منه نفسه) جواز ما لا ينقص منه على نفسه والتصدق على العادة اهـ سم (قوله فلا شرط الموتة
 في العقد فسد) وان قدرت لان ذلك بخلاف مقتضاه اهـ حل (قوله وعليه فعل ما يستلزم) أي بفتح عند التجار
 فعل التجارة بنفسه اهـ شرح حر (قوله ووزن خفيف) فنية قطعه الا في قوله عمل العادة انه بالرجوع
 على طي وشرح حر انه بالرفع وانه على العامل وان لم يستلزم اهـ ويمكن جعل كلام الشارح عليه بل يقرأ
 ووزن بالرفع ويراد به عمل العادة بالنسبة لهذا العمل فله فلا يضر عادة بخلافها والحادث ينفي المراتة يقول
 حر وان لم يعتد به في الاثن اهـ عش وفي قل على الجلال قوله بالرفع عطفا على طي وانما تحصل الشارح
 تجزئه به العادة وانما عهدها شئنا حر وصريح ما في المنهج خلاف فيكون مجرور عطفا على طي وانما تحصل الشارح
 ما ذكره يجمع صبط المصنف ونحوه بالرفع المصروف على الاستعانة لرفعة بالنسبة عن وزن المضاف اليها المقضى
 ان وزنها ليس على وزن جبهه البعده كعمل الامتعة من السوق الى الحافون فليس عليه كذا ذكره الشارح
 ويصح الجرح بهما ايضا (قوله عمل العادة) أي فلا بد ان يكون وزن الخلف مستادا أو قال من شأنه ذلك أي
 العادة في الوزن اهـ حل (قوله ووطئه) بنفسه فلا حرج له سأل في الشارح في المسألة ان مال يلزم العامل
 فعله اذا فصله بالمال الساكن حتى لا حرج في المالك فليعبر اهـ عش على حر (قوله فلا حرج في
 استحقاق العامل هذا الا حرج حيث فصل بلان من المالك فليعبر اهـ عش على حر (قوله فلا حرج في
 ماله) فلو دفعه من مال الفراض ضمنها اهـ قل على الجلال (قوله ويملك حسنه) أي ملكا غير أي كما يشهد

محمودا على ما ليس كذلك
 لكنه انما يستقر ملكه
 بالشهادة فان نص رأس المال
 وقسم العقد حتى لو حصل
 بعد النسخة فقط نص
 جزء بالربح المقسوم وكلها
 ويستقر ملكه أيضا
 بنفوذ المال والنسخ
 بلا قسمه كما يشتهى في شرح
 الروض (وله) انما حصل
 من مال قراضه كره وتنازع
 وكسب ومير (وغيره) و
 سائر الزوائد البينة الحاصلة
 بغير تصرف العامل لانه ليس
 من فوائد التجارة وتعتبر
 بمجاز كراهه مما عبر به
 (ويجوز بالربح نقص)
 حصل (رخص) أو بيب
 حدث) لاقتضاء العرف
 ذلك والثابت من زوائد
 (أو) (تلف بعضه)
 بما لا يجاوز أو جناية
 ونقص أو أخذه (بند)
 تصرف من العامل ببيع
 أو شراء أو قبض على ما يرضى
 تلف بذلك فله فلا يجبره
 بل بحسب من رأس المال
 لان العقد ينال كمال العمل
 فان أخذ بدل ذلك استمر
 القراض فيقول لكل منهما
 الخاصة فان كان في المال
 ربح والا فلهما فقط
 ونحوه بناف بغيره تلفه
 فان القراض برقع سواء
 أن كان التلف بأقصة أم
 بالتلف المالك أم العامل
 أم أحدهما لكن يستقر
 نصيب العامل من الربح في الثانيين وفي القراض في البدل ان أخذ في الرابعة وبهذا الشيعان في الثالثة

كلامه وما استقر المالك فداره في التنفيض أي تصير مذهباً أو فسخه وسأحصل قسمة أم لا فالكلام
 في عقدين اه شيعنا (قوله محسوساً) أي على رأس المال والربح وقوله وليس كذلك أي بل هو
 محسوب على الربح وحده اه شيعنا (قوله لكن انما استقر ملكه) محسوساً على الربح وحده اه
 لا يستقر ملكه الا اذا وقت بفن النسخ والنفوذ والاجرة بخسران حدث بعده ما يستقر نصيبه اي
 بنفوذ المال به دارت قضاة العقدين غير قسمة (قوله كما يشتهى في شرح الروض) عبارة هناك متنازعاً في فاصل
 وتلك العامل حصته من الربح بالنسخة للمال ولكن انما يستقر المالك اذا كان المال ناضباً بالنسخ مع البقاء
 العقد قبل الفسخ وعدم تنفيض المال حتى لو حصل بعده ما نص حيز بالربح المقسوم وكذا على كل ما يستقر
 المالك ونفوذ المال وفسخ العقد بلا قسمة لعمال لا ارتفاع العقد والربح يحصل رأس المال وكلها ويستقر
 ملكه ايضا بنفوذ رأس المال فقط واقتسام الباقي والنسخ لذلك كالفسخ أخذ المالك رأس المال وبغير
 الاصل يابده المصنف بالنسخ لا يظهر الربح أي لا يملكه ولا يصار إلى بيع المال فيبيع النص الحاصل
 بعد في جميع المال أصلاً وبهذا فالأصل انما يتصرف في الربح على عدم المالك ولان القراض عقد جازي ولا يُلزم العمل
 فيه فلا يملك الموضع الا بتمام العمل كالجعله لكن يشتهى بالظهور للربح في المال حتى لو كثر ثمره
 لانه وانما يملك ثبت له حق التلف ويقدمه على الغرماء على من يتجبر في المالك لتعلق حقه بالعين وبهم
 اعراض عنه وله ترك العمل به بظهور الربح كله تركه قبله وبسعى في التنفيض وفي نقصه يستحق
 التنفيض لا أخذه أي نصيبه من الربح وبغيره المالك بالافعال القراض باعتق أو بالداد وبغيره ما حصلته
 من الربح لانه ملكه بالانكشاف ولو قيل فسمته لنا كدفعه في الربح كالمرو كان الانكشاف لا يستقر
 ملكه على حصة بسمته أي المالك عرضاً ولو فسخ العقد لم يثبت العمل ولا يفسخ القرض قبل الفسخ لبقاء العقد
 فبرهنا أخذ مجرى خسران حدث وفيه نص في غير ما أخذته ضمان حدث انتهت (قوله من مال قراض) يخرج
 بهذا ما لو اشترى حيواناً لم يملكه أو اشترى عتقاً لم يملكه من غير موافقة الوالد وانما مال قراض اه شرح
 (قوله ومير) أي بشبهة أو براهنة أو بطاوعة من غير موافقة الوالد وانما مال قراض اه شرح
 تزويجها كغيره عليه موطنها وظاهره وان لم يظهر ربح ويحسد العامل حيث لا ربح وكتب أيضاً في قوله وهو
 ولو فعل العامل ولا حصد عليه ان كان مخرج والا حصد اه حل وفي ذلك على الجلال ثم الماهر الحاصل
 بوطء العامل مال قراض ويحار رأس مال لانه حصل بغيره وعليه الحدان على الوافر حتى وهو مال قراض ايضا
 والا فلا حصد والولد ترتيب وعليه قيمته قال والد شيعنا مر يكون مال قراض ايضاً وانما مولده بما هو مال
 شيعنا للادول وهو ظاهر اه (قوله لانه ليس من فوائد التجارة) أي الحاصلة بتصرف العامل في مال التجارة
 بالبيع والشراء بل هو ثمن من عين المال من غير فصل من العامل (فرع) (لو استعمل العامل دواب
 القراض وجب عليه الاجرة لانه لا يجوز له انما لا يستعمله الدواب القراض الا باذن العامل فان خالف فلائق
 في مسمى الاسم اه بر اه سم على المتبع (قوله ويجوز بالربح المخرج) وما أخذ الرصدى وانما يجب
 من مال القراض وكذا ما أخذ ظلماً كالحصد المكاساة كما قاله الماوردى اه صل (قوله نقص حصل المخرج)
 سواء أ حصل قبل الربح أم بعده اه شيعنا (قوله وتقدر أخذته) كان الانسب أن يقول لم يزد عليه بقوله في
 القوم فان أخذ قبل ذلك أو قول فيه فان تيسر أخذ البذل استقر القراض فيقول في ذمة الخاني حتى تقاربه من
 الجانية على المرحون (قوله بعد تصرف من العامل) شامل لما بين العين والذمة وبالبيع أو البعض وهو كذلك
 اه قل على الجلال (قوله ويبقى القراض في البذل) قوله السابق يرتفع أي باختيار التالف أو قبل أخذ
 البذل اه سم (قوله ويبقى القراض في البذل) أي يحكم العقد الاول كما هو ظاهر عبارة الشارح وانظر
 هذا مع قول الشارح فان القراض برقع المخرج الان يقال انما يملك بالانكشاف في الرابعة بالنسخة لا بالنسخة لبله

وعبارة هر وخرج بعضه نحو تاف كل عام بانه اجنبي ويؤخذ بذه أو العامل ويشي المالك منه بده
 ويرد اليه كل شيء: أو قال الإمام يرتفع مطلقا عليه بفارق اجنبي (قوله بعد نقله ما ذكره في بيان الامام)
 على الامام ارتفاع القرض بالتلاف العامل بله بتحويل اجتماع الميراث بالضم والجرير بالجرير وهذا
 التعليل حسن فان الفرق الاخرى في كلام الشارح متقوض بالتلاف المشتري في زمن الجارية هذا ولكن الذي
 اختاره السبكي عدم الانقضاء وقال ان ذلك الاول لم يتم حتى اه وهذا التفاضل بين العامل والامام قال في شرح
 الروض ويجب بان وضع البيع على الاثر لم يكن اتلاف المبيع فضا بخلاف القرض اه سم (قوله
 كلاجنبي) أي في قبض المالك منه البسند ويرد اليه اه هر (قوله وقرقا الاول) أي القائل بأنه يرتفع
 بالتلاف العامل دون الاجنبي (قوله بخلاف الاجنبي) انظر على الاول هل الذي يقرعه العامل ما عدا قدر حصته
 من الربح فيجوز اه سم

ه (فصل في بيان ان القرض جائز الخ) (قوله مع ما يأتي بعده) أي من أنه يلزم العامل استيفاء الدين اه ع
 أي المذكور في قول المتن يلزم العامل استيفاء الخ وما يذكره كرههما أيضا في قول المتن ولو أخذ المالك بعضه الخ
 (قوله لكل فسخ) أي لانه قول في ابتداءه وشركته في انتهاءه وحكم كل منهما ولو قال للعامل لا تصرف
 انتسخ ابتداءه الا منوى بخلافه في قول القرض بيننا أو باع المشتري العامل وبحت في زوال الرخصة
 الا انه زال بغيره بالانكاز اه سم ومحل نقوده من العامل حيث لم يترتب عليه ابتداءه على المال أو ضاعه
 والام ينفذو بيقين ان لا ينفذ من المالك ابتداء ظهر ربح والحال ما ذكره لما فيه من شياح حصة العامل اه ع
 على هر (قوله اسلك منها فسخه) أي ولو في غيبة الاسترخ ويحصل الفسخ بقول المالك فسخته أو رخصته
 أو بطلته أو لا تصرف فيه به هذا وتوهم ذلك واعتاقه وابتداءه واسترجاعه المالك ان استرجع بعضه فسخها
 استرجعه وانكاره حيث لا غرض والا فلا كماله وعليه يحصل تخالف الرخصة كاصلها ولو حبس العامل
 ومنعه من التصرف أو باع ما اشتراه للعامل القرض لم يكن فسخه لعدم دلالة عليه بل يعاينة للعامل بخلاف
 بيع الموكل أو كلف في بيعه ويجوز للعامل بعد الفسخ بيع مال القرض عند توقفه ربحا كان فخر بسوق
 وارغب ولا يشتري لارتفاع الغد لا فسخه فيه اه شرح هر (قوله كون أحدهما الخ) والعامل
 الاستيفاء بعد موت المالك من غير اذن وارثه ويختص ذلك على وارثه على ما لا ياذن المالك ولا تقر رتبة
 المالك العامل على العرض كذا في قول المالك في رتبة العامل عليه لان ذلك ابتداء قرض وهو مختص على العرض فان
 نص المال ولو في غير جنس المال باقرقر الجبيع فيقول وارث المالك للعامل قرر تلك على ما كنت عليه مبيع
 قبوله والمالك لا وارث العامل قرر تلك على ما كنت مورثك عليه في قبيل وكلا رتبة ولهم ويجوز التفرع على المال
 الناض قبل القيمة لجواز القرض على المشاع فيخص العامل بربح نصيبه ويستحق كل ربح نصيب الاسترخ
 مثله المال ماتمو وبهما ثلثين مناصفة قرر القدم مناصفة فالعامل شر بل الوارث عاقتان بلغ مال القرض
 ستمائة فكل منهما مائة الاثمانية للعامل من الربح القديم مائة وبهما ثلثون رأس المال في التفرع رما ثلثين
 لوارثه وربحهما مائتين مقسومتين بينهما اه شرح هر (قوله بخلاف استرجاع الموكل الخ) لانه يشترط ان
 يكون المالك يد العامل بخلاف الوكيل اه حل (قوله ثم بعد الفسخ والانتسخ) قال ابن عبد السلام
 حاشية الانتسخ انقلب كل من العوضين الذي دفعه والقض قلب كل من العوضين الذي دفعه ففيه اقل الفسخ
 والاول رخصة والعوضين اه شوري (قوله استيفاء الدين) سواء كان وجبا بل باع نسبة باذن المالك أو اذاع
 بان باع لم يقبض الثمن والمبيع ياتي في يده أو ساقط لم يقبض الثمن اه ع (قوله استيفاء الدين) أي
 لدين مال القرض وان لم يكن ربح ومصور المستحق ان المالك اذن له في البيع بالدين ويحمل كلامه مع موجب تناسي
 جميع الدين تكاور رأس ماله وبه صرح ابن أبي عصرون وابن الرقعة ومنه السبكي وقرئ منه بين التفتيش

بعد نقله ما ذكره في بيان
 الامام ان العامل كلاجنبي
 وبه صرح المتن وقرق
 الاول بان للعامل الفسخ
 لحمل انتزاعه فضا كالمالك
 بخلاف الاجنبي
 ه (فصل في بيان ان
 القرض جائز من الطرفين
 وحكم انقضاء العاقدين
 مع ما يأتي بعده) (الكل)
 منهما (فسخه) متى شاء
 (ويقتضى بما تقتضيه
 الوكالة) كون أحدهما
 وجنوه وانما له المصلحة
 توكيل وتوكل وكذا
 يسترجع المالك المال
 بخلاف استرجاع الموكل
 أو كلف في بيعه (ثم) بعد الفسخ
 أو الانتسخ (يلزم العامل
 استيفاء الدين لانه ليس
 في قبضته (ورقده) رأس
 المالك له)

بان نفعه على صفتهم ان كان قد باع بقدره في غير صفته أو لم يكن ربح لانه في عهد قردو أس المال كما أخذ هذا ان طلب المال الاستيفاء أو التضييق والافلا يلزم ذلك الا ان يكون محجور عليه وحظ فيه وخرج رأس المال الزائد عليه فلا يلزم تنفيذه كعرض اشتراك فيه لثلاثين لا يكاد واحد منهما يهيه (٥٢٢) وتعبيري بما ذكرناه وأولى مما عبر به (ولو أخذ المال بعينه قبل ظهور ربح وخسر

وجرح رأس المال الباقي) بعد الأخذ لانه لم يترك في يده غيره فصار كالأعطاء له ابتداء (أو) أخذ بعينه (بعد) ظهور (ربح) فالأخذ (ربح) ورأس مال) على النسبة الواحدة الحاصلة لمن مجموعه مما لا يجبر بالربح خسر يقع بعده (ماتته) المال مائة والرابع عشرين وأخذ عشرين فسد بها وهو ثلاثة وثلاثون (من) الربح) لان الربح سدس المال (فيسقط العامل في الشروط) له (منه) وهو واحد وثلاثون ان شرط له نصف الربح حتى لو عاد ما يده الى عثمانين يستعملان في الشرط ان باقى المأخوذ وهو ستة عشر وثلاثون من رأس المال فيعده الى ثلاثة وثلاثين وهذا ان أخذ فيعرضه له لعل أو رضاه وصرح بالاشاعة أو ألقاها فان قصدوا الاخذ من رأس المال اخضعه أو من الربح فكذلك لكن عاثة العامل مما يسيده قدر حسنة على الاشاعة نهي على ذلك في المطلب (أو) أخذ بعينه (بعد) ظهور (خسر) فاعطى موز على المأخوذ

بان القراض مستلزم لشراء العروض والمالية فيها تفتقروا كتنفيض قردو رأس المال بسط اه شرح حر (قوله بان نفعه) أى يبيع بالناض وهو قد ابدى المواقف لرأس المال ولو قاله المال لا تبع وتقسيم العادل بالقيمة ولم يرد رغب كما حرم به ابن القري فلو حدث بعد ذلك غلام يؤثر اه شرح حر (قوله لانه ليس في قبضته) قليل لمخوف تقديره ولا يلزمه ذلك لانه ليس الخ وبعبارة شرح حر لابل الدين ناقص وقد أخذ منه ملكا تاما فارد كما أخذ انتبهت وهي تبذره لتقليل المذكور لا الخوف كالأختي (قوله وان كان قد باع بعينه) أى أو يرض هذا والمطوى تحت الغاية (قوله وحظ فيه) أى في المذكور من أحد الاسمين الاستيفاء والتضييق اه شخنا (قوله وخرج رأس المال الخ) الا ان وقف عليه تنفيض رأس المال بان كان يبيع بعينه يتضح قيمته كمبد وقوله فلا يلزمه أى بخلاف الاستيفاء أى فلا بد ان يستوفى جميعه كما علمت اه حل وبعبارة شرح حر نم لو كان يبيع بعينه بنفس قيمته كالعبد لزمه تنفيض الكل كما علمت في المطلب السابق التفتيش من البعض انتهت (قوله فلا يجبر بالربح) أى المأخوذ المستقر وأما الربح الذى يحدث فيغير به خسر يقع بعده وقوله اه شخنا (قوله فيسقط العامل في الشروط له منه) وهو قرض في ذمة المال والعامل ان يترك محامى يده قرد ذلك كلفى كلام شخنا اه حل وفي قد على الجلال قوله فيسقط العامل الخ وله ان يستقل بنفسه مما يفيده كما يستقل المال بالأخذ وفارق الشرط بجمعه من الاخذ من المشترك ابتداء (قوله حتى لو عاد ما يده الى عثمانين بسط الخ) أى وادخل بعد ذلك ربح قيمته ثلاثون وثلاثين رأس المال ثلاثون وثلاثون وثلاثون كمال اه (قوله لم يسطر بالستقر) بل يأخذ مما استقر له ودها وبقاى درهمين بره الباقي واستشكل الاسوي تبعه لعل ان رفاستقلا بأخذ ما يلهي من شئ من المسترد فاعاى حصته يرد اليه وفى الاقضية المال لا يتبع بالمال الا ان يصرح به ولم يوجد حتى لو أفسس المال لم يقدمه العامل بل يضارب مردود بان المال اما لسلط باس تردا معامل للعامل نفسه خه بغير رضا ممكن العامل من الاستقلال بأخذ ما يحصل التكافؤ بينهما اه شرح حر يبيع نصف فقه فان قصد الاخذ من رأس المال الخ) فان اختلف قصدهما عمل بقصد المال اه شوى (قوله لكن عاثة العامل الخ) ظاهر هذه العبارة انه يبرش ريكافيا يده بصحت من الربح فى المثال المذكور اذا قصد ان العشر من المأخوذ ربح وكان قد شرط له نصف الربح فله نصفها وقدره مما يسيده وهو ما تبقى المثال عشرها فيكون شر يكافى العشر ويقتضى ما تقدم في استحقاقه الواحد والثلاثين يستقل بأخذ العشر فكذا في الاستقلال بأخذ الواحد والثلاثين فيما تقدم وبعبارة الحللى قوله لكن عاثة العامل مما يسيده قدر حسنة الخ أى عاثة ذلك بمقدار ما أخذ المال من غير تعين لشيء مما يسيده حتى لو تلف منه شئ لا يكون عليه ما انتهت (قوله أو بعد ظهور خسر) ومنه رخص وعيب وتألف اه قل على الجلال (قوله فلا يلزم جرحه المأخوذ) أى في المثال المذكور خمسة وأما حصة الباقي وهي خمسة عشر فيلزم جرحها كمالى فى كلامه (قوله الى خمسة وسبعين) مع ان الباقي يد العامل سنون فاذ ربح بعد ذلك خمسة عشر حصة من رأس المال وان حصل بعد ربح قسم (قوله وقدره) ولو أقر ربح قدر ثم ادعى غلطاً في الحساب أو كذب بالربح لانه أقر ربحاً فله ربحه قبل رجوعه عنه ثم تغلب المال وان لم يذكر شئ من قبل قوله بعد خسر وان احتمل كل عرض كساد كما قاله القاضى حسين اه شرح حر

والباقي) فلا يلزم جرحه المأخوذ للربح (بعد) مائة المال مائة والخمسة عشر ونواخذ عشرين فحدها من (قوله) انخر (ربح انخر) فكأنه أخذ خمسة وعشرين فيعود رأس المال الى خمسة وسبعين حتى لو بغي عثمانين لم يأخذ المال الجميع بل تقسم الخمسة بينهما فبقين ان شرط المانعة (وحلف على كل واحد من ربح) فى (قدره) فسد فى ذلك ولو افترضه فماتت لامل

(و) في (شراءه) أي العامل وإن كان راجحاً (أو القراض) وإن كان خاسراً لأنه مأمون (وفي) قوله (٥٢٣) (لم ينفى عن شرائه) لأن الأصل

عدم النهي (و) في (قد رآه) لأن الأصل عدم دفع الزاد على ما قاله (و) في (دعوى تلف) لأنه مأون (فإن ذكره فيه فهو مسمى بالتفصيل لأن في الودعة وتلف المال دأى المالك أنه قرض والعامل أنه قرض فالصديق العامل بينهما كأي شيء من الصلاح تبعاً للقوى لأن الأصل عدم الضمان ولو أكلما يمتنع في المقدم منهما وجهان في الودعة ترجيح أو جهتها كعدم مسؤولية المالك لأن معيار ياد علم (و) في دعوى (رد) المال على المالك لأنه اتفق عليه كالدفع على غرضه في المرتب والمستأجر لأنها قبض العين لثقت بينهما والعامل قرض للشفقة المالك وانما جاء به (ولو) اختلاف في القدر (المشروط) كان قال شرط في النصف فقال المالك بل الثلث (شكاً) لاختلاف التباين في قدر الثمن (وله) أي العامل بعد الضم (أخر) له والمالك الرجح كما يؤخذ ذلك من باب الاختلاف في كيفية العقد ولو اختلفا حتى رآه المالك صدق العامل بينهما أو في أنه وكيل أو قارض صدق المالك بينهما ولا أجرة

صلى العامل على المالك (و) في (المسافة) • ماخوذة من السقي المحتاج إليه فيها غالباً لأنه أنفع أعمالها أكثرها مؤنة والأصل فيها

(قوله وفي شراءه أو القراض) أي حيث وقع العقد على ما في اللغة وإن وقع بين مال القراض وتم القراض وإن نوى نفسه كما قاله الإمام وحزمه في المطالب اه شرح مر (قوله وفي قوله لم ينفى) كان يشتري سله فقال لم ينفى عن شرائه فقال العامل لم ينفى في صدق العامل وتكون القراض اه شرح مر (قوله وفي دعوى تلف) وكذا في قولنا لو دونه المالك وحزمته من الرجح وهذا الذي في يدى حتى قاله يصدق كما قاله الإمام وهو المتمدون خالف الأصح في الشرع ولو اختلفا فقال العامل أنه قارض والمالك أنه قرض صدق العامل قبل تلف المال والمالك بعده على المتمدون وتقدم بينة المالك ولو ادعى المالك أنه قرض ولا خلافه ودعوى صدق المالك على المتمدون اه قل على الجلال (قوله لأنه مأمون) ومن ثم ضمن بما ضمن به المأمون كان خطأ مال القراض على لا ينفى به ومع ضمانة لا ينزل كغيره فيقسم الرجح على قدر المالكين لم لو أخذ ما لا يمكن التقيام به فتلعب بعضه ضمانة كأي شيء على اليد الباطنة واعتد به جمع مقدمون لأنه شرط باخذهو بشين طرده في الوكيل ولو دعى الوصي وغيرهم من الأمناء كما قاله الزكشي كالأدري اه شرح مر (قوله فهو على التفصيل) لأن في الودعة عبارته هناك وحلف فرد على المتمدون وفي تلفها مطلقاً وبسبب خفي كسرة أو ظاهراً كسرق عرف دون عوه فإن عرف عوه ولم يتم فكذلك لو ادعى جمل طوبى بينة ثم خالفها فغلبته انتهت لكن هل من السبب الملقى في المولى مؤن الحيوان أم لا بل هو من الظاهر لا يمكن إقامة البينة عليه فيعتزل ولا يبعد أنه إذا غلب حصول العلم بونه لاهل بخلته كونه جلي في ربه أو محله كل من الظاهر فلا جليل قوله لا يبينه إلا كان يربيه أو كان الحيوان صغيراً لا يملكه غيره كدابة قبل قوله لا يضمن من الخلفي اه شرح على مر (قوله فادعى المالك أنه قرض) أي في نفسه يذله والعامل أنه قارض أي في فلا يضمنه اه حل (قوله لأن الأصل عدم الضمان) وخالفه مال الزكشي فخرج تصديق المالك لأن العامل اعترف بوضع البدوى عدم شغل الذم والأصل خلافه وهذا هو المتمدون بخلاف موقوف المال باعتبار الرجح فيه ثم اختلفا فقال المالك دفعته قراضاً فاشق حتى من الرجح وقال العامل قرضاً بل على صدق العامل بينهما كما في به الوالد اه شرح مر (قوله ولو أكلما يمتنع) أي في هذه الصورة وفي دعوى العامل القراض والمالك التوكيل وقوله ياد علم أي بوجوب الأجرة كذا قرره مر اه نم على حج اه عرش على مر (قوله لأنه معيار ياد علم) أي لأنها تقدم شغل الفضة بخلاف بينة العامل فهي مستحبة لأصل البراءة ويقتلها كذا تقدمت على المستحبة (قوله وانما جاء به العامل) أي انتفاعه أعماها بالعامل اه عرش وهو يشير إلى أن انتفاعه مبتدأ خبره بالعامل وصريح البرامولى (قوله تخالفوا) ولا ينفى عن المقابلة تخالف اه شرح مر أي بل يضمنه أو أخذها أو المالك اه رشدى ويقرب الداء قبل المالك نعم لو كان المال محجور عليه ومدى العامل أقل من أجره فثلث فلتخالف اه قل على الجلال

• (كتاب المسافة) •

لما أخذت شيه من القراض من جهته العمل في شئ بهض غناه وجهه العوض وشبهان الأجر من جهة الزوم والتأقبت جعلت بينهما اه شرح مر (قوله ماخوذة) أي لغتها نظر على معناها القرض هو الذي يسكون القاف فليزم اتحاد المأخوذ والمأخوذة من معنى أو غير ذلك وما هو غاية ما يستفيد من كلام الشارح الاشتقاق (قوله ماخوذة من السقي) يسكون القاف أو من السقي بكسر السين وتشديد الباء هو مصداق الغفل ونسبت إليه لأنه الأصل فيها والغضب ميس عليه ولو أن الغفل أفضل من الغضب كما يأتي اه قل على الجلال (قوله المحتاج إليه فيها غالباً) هذا في معنى الإله لاخذها من السقي دون غيره كالجرش والتبرش وقوله لأنه أنفع الحاجة لقوله المحتاج اه شيناقوى عرش على مر ما صدق قوله لأنه أنفع أعمالها عليه قوله ماخوذة من السقي والمراد عمل العامل ليس فاسر على السقي لكن لما كل أنفع أعمالها أخذت منه اه وقوله على

له على الله عليه وسلم على أهل خيبر وفي رواية دفع اليهم وخيبرها وأرضها بشرط يخرج منها ثم أوزع والعصين فيها مال الأجر فلا يحسن تهمدها ولا يتفرغ له ومن يحسن ويتفرغ فلا يكف أخصاراً فيحتاج ذلك إلى الاستعمال وهذا إلى أهل ولو اكترى المالك زينة الأجرة في الحال وقد لا يحصل ثمن من التجار ويهاون العدل في دفع الحاجة إلى تجردها وهي أخذ ما ياتي معاملة الشخص غيره على شجر ليهديه بغير غيره والثمرة لهما (أو كثرتم) ستة (عقائد) مال وعمل (وعمل وشر) وصنفه وود شرط فيه (كوبه فخلا) أو غنيبهم ثمانية عينا يبدع على من وصرام يبدع (غرة) سوا ما ظهر أم لا فلا تصح على غير فخل وعصب استقلا كسيتين وتطاح وشمنش وصنوبر وروابط لأنه يجر بغير تهمده أو يخلو من العوض مع أنه ليس في معنى الفخل ولا على غير منق ولا على منسج صكاً أحد البستانين على ما شرع عقود المعوضة ولا على كوبه يد غير العامل كالمجمل بعده ويد المالك كلفى الفرض ولا على ودي يفرسه ويتعهدوا الثمرة بينهما كالمسألة بغير العرس ليس من على المسافة ففهم إليه يسداه

فيه على العامل ما ليس عليه اه عـش على مر (قوله ولا على ما بدأ صلاح غيره) ولو البعض في البستان الواحد اه سلطان وبشارة عـش على مر ومال بدملاحة تابع لما بدأ صلاحه فيل في الجميع وصورة المسئلة ان يقول البستان والجس والعقدوا بالي (قوله وفي العاقدن ما في القراض) * (فرع) لو كان العامل ميبالاً فصعب له أسرة للنسل وصنع المهي تلافيا لتالف ولو يتصرف له لم يسلمه على التالف اه مر اه سم على ج ومعلوم ان الكلام في العقد المهي بغيره اما عقده وانه يفتي بهمته حتى رأى في ذلك مصلحة كما يجوز له ايجاره لغيره مثلاً اه عـش على مر (قوله وشريك مالك كاجني) بان يقول ساقبتك على حتى أو على جميع الشجر فهو ما يخرج من الثمر في شرح الهبة للعولف والظاهر هبة مسافة أحد الشريكين على حصته اجنيوا ولو بغير اذن الآخر اه وفي التمثيل ان المقر له لا يضمن الاذن وبه افتي والده شينا وكان القياس هبة مسافة وتوقف العمل على الاذن اه حل (قوله وشريك مالك الخ) انظر ما وقع هذه مما قبلها وهل يتخالف القراض فتكون بغيره الاستدلال أم لا (قوله فتصع مسافة له لو استشكل هذا بان عمل الاجير يجب كونه في خالص ملك المستاجر اجاب عنه السيك بان صورة المسئلة ان يقول ساقبتك على نصبي و بهذا هو أو العليط كالزني قال لكن ظاهر كلام غيرهما كالتصنف انه لا فرق بين ذلك وقوله على جميع هذه الخلد يشعروا بالعمد على الأول فيجاء به بغيره في المسافة لا يتفرق في الاجارة اه شرح مر وكتب عليه عـش قوله ما لا يتفرق في الاجارة هذا بناء على تفرقه بينهما في هذا الحكم كسأله في الاجارة فشرح قوله ولو استأجرها ترضع رقبا بمهنة في الحال جاز على الصبي لكن ينبغي في ذلك العمل ان التعمد خلافه اه سم على ج فان ساء الشريكين ثالثا لم تسترطع من نصصة كل منهما الا ان تغلوا في الشروط له فلا بد من معرفته بخصه كل منهما اه شرح مر وبجوابه لحاي قوله فتصع مسافة له قد بغيره ان العقد يقع على جميع المشترك وفيما عمل الاجير يجب كونه في خالص ملك المستاجر ويخلص منه بان يقول ساقبتك على نصبي حتى لا يكون العمل المنفرد عليه موافقا للمشترك وفيما تم في باب الاجارة يصح الاجارة قياسا على هذه ولا يعارض بها روى حدث لم يسأل على الكل في الاجارة ولا يبطل عند الشرخ وحشنا هنا وفيما يأتي به هذا الصفة وان وقع المسافة أو الاجارة على التكل وعده كصف بخصه مما ذكره اه حل (قوله ان شرط له زيادة على حصته) بخلاف ما ذكر شرط له قدر حصته أو دونها فانها لا تصع فغلوا المسافة عن العوض ولا أسرة لانه لم يسأل طمعا اه حل (قوله ما ليس عليه) اعترض بان له على مجهول لان ما ليس عليه لم يعلم مسابق بل بما يأتي وأجيب بان ما ليس عليه لما كان سبدا كرقميا كان كما هو مالم كان يعلم من شرح مر وبجوابه ما ليس من حصته انما هو التي يستدكر قرض بالثمن عليه فلا اعتراض عليه وانما قدم في القراض ما عليه ثم ذكر حكم ما شرط عليه ما ليس عليه وعكس ذلك هل ان الاعمال قليلة ثم وليس فيها كبير فضل ولا خلاف فقدمت ثم ذكر حكمها وهما بالعكس فقدم حكمها عليها ثم آخرت لطول الكلام عليها (قوله لم يصح العقد) وحديثه لا ينفذ في العامل الاذن فلا أسرة أو باذن فله الأسرة وانما السحق الاجرة الاذن من غير استيفاء لانه تابع لعمله انما هو بذلك فزاد قوله فـش على مر اه قل على الجلال (قوله لانه شرط عقد عقد) هو ظاهر بالنسبة الأولى حتى بالنسبة الثانية قتاله له شوري والظاهر انه لا خفاء لان العامل كما هو استأجر المالك على تنقيدها فهو شرط عقد اجارة وتوقف صلب عقد المسافة كان الصورة الأولى كذلك أي انها عقدا جارة فكان اما ان شرط على العامل ان يعقد له اجارة على ان يني في الجدار (قوله وان بقدر زمن معلوم) ولو أدركت الثمار قبل ان تنضج المدة على شيتها بالاجرة أو زمان لم يحدث الثمر الا بعد المدة فلا تنجز له عامل قال ابن الرغوة هو محين ناخر بالبيع عارض فان كان بسبب عارض كبره ولو لا ملاطمة في المدة استحق حصته لقول الماوردي والروا في الصبي اننا لنعلم شريك وان انتفت وهو طالع أو بلغ فله مال حصته منه وعلى المالك التمهيد والتقية الى الجداد

ولا على ما بدأ صلاح غيره
لقرانه ظلم الاعمال وقول
مر تيامين بان يفتي (و)
شرط (في العاقدن ما) مر
فهما (في القراض) وتقدم
بانه ثم (وشريك مالك
كاجني) فتصع مسافة له
ان شرط له زيادة على
حصته كما رخص ما يأتي (و)
شرط (في العمل) أن لا شرط
على العاقد ما ليس عليه فلا
شرط ذلك (كل شرط على
العامل أن ينسى جدارا)
لخديفة (أو على المالك)
وهو من زباني (تنقية الثمر)
لم يصح العقد لانه شرط عقد
في عقد ولانه في الأول
استحقاق بعوض مجهول
(وان يحد) أي العمل (زمن)
معلوم بشره في الشجر غلبا

كسنة أو أكثر كالأجر فلا يصح مؤبد (٥٢٦) ولا معلقة ولا مؤبد ولا الميراث بل يورثه غيره ولا مؤبد

ومن لا يشترط فيه الشرع غالباً
فلا يورثه من العوض ولا
أجرة لغيره إن علم أن يورث
الله لا يشترط في ذلك الزمان وإن
استوى الاحتفال أو جهل
المال أنه أجرة فلا عمل
طالما وإن كانت المساقاة
باطلة (د) شرط (في
التزويج) من (في الرجوع) من
كونه لهما وكونه معاً ولو
بالجارية وتقدم بيان ذلك
ثم (وإذا في ذلك ضمان
يبقى فيه) بخلاف المساقاة
على هيئته كفي الأجر وهذا
ممن زاد (و) شرط (في
الصيغة (ما) من (في باقي
البيع) غير عدم التاثير
بشرطه ما أتاه وهذا من
زاد (كاستيفاء) أو
علمك على هذا على أن
الثمرة تنافي قبل العمل
وتوفى كاستيفاء أهم مما
صريحه (لا يستعمل أفعال
بناحية ما عرف غالب في
المعمل بقدر زده بقول
(هـ) قوله) أي العائد أن
فلا يشترط أن يكن فيها
صرف غالب أو كان ولو بغيره
اشترط (ويجوز المطلق
عليه) أي على العرف
الغالب الذي عرفه في
ناحية (وعلى المثل) عند
الاطلاق (ما يحتاجه الشرع)
لما لا يجوز تقييد ما يشترط
من العمل (كل سنة كسقي
وتتبعه) أي يجرى الماء

خداً لا يفي الاضمار والمرشد من الله عليهما اه شرح مر (قوله كسنة أو أكثر) تكسمن سنين أي
فيصم العقد وإن كان أكثره الأثر فيه لانه لا يحد بغيره السن من السنة الواحدة فإن لم يشر فلا يشترط في
هذه الحالة إلا يصح بيع الثمرة لولا العمل حقا في الثمرة للمؤبد فكان البائع استثنى بعضها اه شرح
مر وكسب عليه ع ش قوله فإن لم يشر فلا يشترط في أن يورثه أي أن يورثه أي أن يورثه أي أن يورثه أي أن يورثه
في الرض ولو ساقاه عشر سنين لتكون الثمرة بينهما ولم يقع الاتفاق المعتبر بطلان أثر قولها في العائنة فلا
شيء فيه أي في الثمرة لولا العمل أي وإن لم يشر في العائنة لا يلزم على شيء منه اه سم على حج (قوله فلا يصح
مؤبد الخ) أي لانه لا يلزم اه شرح مر (قوله ولا مؤبد سنين لا يشترط فيه الشرع غالباً) أي في نفس
الامر ثم غار يعلم العمل ذلك وتارة يظن وتارة يحتمل ذلك اه حل (قوله وشرط في الثمرة ما في الرجوع) فإن شرط
المالك لنفسه جميع الثمرة لم يصح ولا أجر للعامل والاشترط الأجرة وإن عمل العائد وخرج بالثمرة لم يرد
والكرتف فلا يكون مشتركا بينهما بل يخص به المالك فإن شرط العمل لنفسه أو بينهما على تسببه لم يرد
لم يصح وأما الثمرة في مشتركة بينهما وكذا الثمرة وجميع الثمرة يخرج والرجوع الذي هو الساقاة والمالك للمالك
ولا يجوز كون العوض غير الثمرة فإن ساقاه على ذلك لم ينعقد مساقاة ولا جارية إلا إذا فصل العمل وكانت
معقولة اه حل (قوله ولا يفسق في خدمته) بفتح الفاق من وناصب مقول من ساقاه ع ش كأن قال
له ألتزم في خدمتي هذه الأشجار وتمهدها (قوله إن يساقى غيره) أي أو منعه المالك لكن لا يلزم المالك
تكميلهم من العمل مع قدرته لامل كجاء في المتبرع وأما الساقاة على عينه فبعضها مملوك فلو شرط العمل
علما آخر اه قل على الجلال وفي سم قوله بخلاف المساقاة على عينه فبعضها مملوك فلو شرط العمل
المساقاة بترك العمل وكانت الثمرة للمالك ولأشجار العامل الأولى وأما الثاني فإن علم الفساد فلا يشترط
والأفني استيفاءه أجزاً لئلا الخلاف في خروج الثمرة مستحقة اه (قوله كاستيفاء الخ) واعلم أن هذا الذي
ذكر من صور المساقاة على العين والذي يتم في وثائق القضاء بصريحه وحيداً فليس العامل أن يساقى غيره وعلى
الناس بصريحه في خلافه فليست على ذلك ولو ساقاه بلفظ الأجرة فهو أجره فاسدة نظر اللفظ وكذا لو ساقاه على
الأجرة بلفظ المساقاة فقال المالك استعمل على كذا مدة كذا به وأهمه ما عودته فسد أيضاً فليست على وعلى الإمام
المستثنين بان اللفظ الصريح في ثوب لا يصر في غيره بالنسبة وقوله في السبكي من حيث الله لم يجد نفاذا في
موضوعه فهو كوجهين كذا بالنسبة فإنه يصح ثم حاول الجواب بين معنى الأجرة والمساقاة متافياً وأما في
بنايه ز اه سم (قوله على أن الثمرة ميتة) علمه أنه لا بد من ذكر العوض ولو سقيت عنه فسدت له الأجرة
ولا تصح بلفظ الأجرة كالمساقاة وكذا عكسه ولو سقيت كناية أذ شرط أن لا يفسد نفاذا في موضوعها وإن تقبل العقد
المنوي فالتشقة مر اه قل على الجلال (قوله فيقبل العامل) أي اللفظ متصلاً اه شرح مر
(قوله وتوفى كاستيفاء أهم مما صريحه) لتناوله سلته المالك لتعديه كذا أو توفى بكذا أو عاقل فيه كذا وهذا
صريح اه حل (قوله عند الإطلاق) ولا ينافي الإطلاق إلا إذا كان هناك طرف غالب وانظر ما وجه التخصيص
على هذه الأمور مع أن طرفه الشارح أن العرف يشيع ولو خالف ما نص عليه الأصحاب في حل وفي سم
ليس المراد بقره عند الإطلاق الاحتراز عما إذا قد يجوز كونه على المالك لأهم مخرجاً أو شرطاً على أحد ههنا يلزم أن شرط العمل
لو شرط كونه على الآخر فسد المساقاة بغيره بالعباء (فخرج) لو شرط على أحد ههنا يلزم أن شرط العمل
العقد لا بشرط السقي على المالك فيصير بالزبد أذ يجوز المساقاة على العمل اه وانما المراد بيان أن هذه
الأمور على العمل حتى عند الإطلاق هكذا يظهر أنه المراد بغيره قال مر والمعتد أن الذي كسبه فلو
شرط على المالك لم يصح اه (قوله من العمل) يخرج به الأعيان فبعضها على المالك كسقي كرها بشرطه وعليه
أي الأعيان الخ وكل ما وجب على العامل له استيفاء المالك عليه وما وجب على المالك لثمنه على العامل باذن

ورفعه عليها (وحفظ الشعر) على الشروفي البدرين السرة الشمس والطيرين يجعل كل عقودى وعابتهما المالك كقوسرة (وجده) أى قطعاه (وتحقيقه) فان كان من الثلاثة على العلل وان لم يحضر عاده وتعيد الروضة كأصلها تصح وجوب النصف على العامل بغير بان العادة به وأشرطه ليس بمحدد ان لا يوجبه لانتساع مخالفة العادة أو الشرع فعمل الصبي انحاهر عند انتفاء ما يظهره لوجره عاذل بن شأمن ذلك على المالك التيمم (وعلى المالك ما يصبه به حفظ الأصل) أى أصل الشروفي الشعر (ولا ينكر كل سنة كبناء حيطان للبيتان وغيرهن) له وإصلاح ما ينهر من النهر لاقتضاه العرف ذلك وعليه أيضاً الاعيان وإن تكررت كل سنة كقطع الناقع (وملك العامل حصته) من النهر (بالظهور) له ان عند قبيل ظهوره وهذا من يافق وفارق القراض حيث لا يمكن فعله مع الانقصة وما أحق بها كبحر بان الرجح وقاية لرأس المال والتعريض والتعريض أما اذا غلب ظهوره فملكها

المالك استحق الاحرم تزيلا له مدة قوله انقض ديني وبه فارق قوله اغسل ثوبي اه شرح مر واذا ترك العامل بعض ما عليه نص من حصته بقدره اه صل وفي قل على الجلال ولو ترك العامل بعض ما ليس من الاعمال لم يصبه شيء مما شرطه كالشريك والقريل واستحقاقه بالقسمة مبنى على انه كلابر وبني جعل فسخ أو انفساخ استحقاق العمل بغيره ما مضى من أجله للئلا يامس الفترة له شيئا مر اه (قوله وتلقم الخفل) وهو وضع طلع ذكرفي طلع اتقى وقد تفتق عنه لكونها تحترج الذي كرفي جعل الهواير مع الذكر لها اه شرح مر (قوله وتلقم حبشيش) أى كاذ يابس أو رطب قد شتر الحشيش في اليابس من الكاذب وقيل هو خاص بالربطه وبعبارة الصحاح والحسنين ما ليس من الكلا ولا يقبل به رطباً حبشيش اه حل وفي قل على الجلال الحشيش اسم الرطب واليابس كقائه الأزهرى وقال غيره الحشيش والهشيم اسم اليابس فقط والعشب والنبات بالضم اسم الرطب فقط والكلا يجمعهما فراجع اه (قوله وتعريش جرت به) أى بالترش عاده كذا قال شيخنا كجهم وهم مخالفاً للشافعي في طرفة الشارح ينبغي جوع ذلك لتعريش ومقاله لكن لا يحتاج مع ذلك لقوله في الشارح وظاهر انه لوجره عاده الخ حبس حبس عطف قوله وظاهر الخ والماصل ان طرفة الشارح ان المولود عليه كل ناحية مره في القلب غيباً اقتضاه على المالك يصحكون عليه وما اقتضاه على العامل يكون عليه وطرفة شيخنا كجهم ان لا يرجع إلى العرف الغالبى الناحية الا فيقال بنبوه على انه على أحد هاهنا في نظر ظاهر لا ينبغي على من له نوعاً من المالك كونه امواله يعرف متقدم في أثره منهم حتى لو تغيرت كل المولود عليه الثاني وقوله العرف الطارى لا يمنع التذمير لم ياتر به اه حل (قوله ويظلمها) أى يصب على ماله البوص القى يصبوه على العواد (قوله وحفظ النهر) فان لم يبق فيه لكثرة السراف أو كثر السكان طائون على كافتها مالا لهم ويحب الأذى عدم لزوم ذلك فاعلم بل على المالك اه شرح مر (قوله وحفظ النهر على الشير) وفي نسخة كحفظ النهر على الشير على الأصل لانهم الملائكة لقوله فان كان من الثلاثة الخ ومضى الأصل بجمع قرائنه بالرفع مطلقاً على ما وبالرطب مطلقاً على مدخول الكاف اه عطف (قوله اذا نال في لوجره الخ) عبارة شرح مر لان مقابل الأصح لا ينافي الا عند انتفاء العادة والشروط لاقتضاه مخالفتهم التثبت (قوله وظاهر انه لوجره عاده الخ) عبارة مر في شرحه وظاهر ان ما مضى على كونه على العمل لا ينافي نفسه القواعد مخالفتهم كالمظهر ان على ان العرف الطارى لا يعمل به اذا خالفه عرافة بقول شيخ الاسلام في منجمه وظاهر انه لوجره عاذل بن شأمن ذلك على المالك استعتبه من حله على ما ليس للاصحاب فيه نص بل على أحدهما أو بان العرف فيه يقتضى كذا والافهم غير صحيح اه بخبرونه قال الشيرى قوله ينعين الخ الظاهر ان هذا الخ غير متان في عبارة النجم وهذا انقصر جع على الرد اه بخبرونه أى أن قول النجم بان شأمن ذلك أى من الثلاثة المذكورة نال نص علم الاحكام لانهم أنصوا عليها وكيف ينافي الخ المذكور (قوله بان شأمن ذلك على المالك) أى من الثلاثة المذكورة قبل اه وقال الشيرى قوله بان شأمن ذلك أى غير حفظ الترويض أو مقتضىه بقوله وان لم تغير العادة الخ وقوله لقوله الخ الظاهر انه لا يدل على ماد عدو ذلك لان قوله وان لم تغير به عاذل بن شأمن ان لم يتغير عاده أى المذكور من الثلاثة أى لوجود مدح وجهه بل كانت الهادة له ما من الحفظ وعن القطع وعن النصف وحديث هذا النجم لا ينافي التثبت بقوله وظاهر انه لوجره عاده الخ (قوله وإصلاح ما ينهر من النهر) ظاهر ان ترقيع النهر على المالك وبعبارة الجلال كبناء حيطان ونحوه من جدياً تبت وقوله جدياً ابتداء أو بعد التبريد أو غير جدياً ترقيع النهر والحيطان ووضع نحو شوكها على ترقيع في العادة اه قل عليه (قوله حبس حبس عطفه ما مضى مع الالاقعة) أى لا يظهر ولا يستقر الا بالانقيص والنقص اه حل (صل في بيان ان المساماة لازمة الخ) * (قوله وحكم رب العامل) أى وما ينبع من قوله وروايت المساق

بالعقد * (فصل) في بيان ان المساماة لازمة من حكم رب العامل والاراعة والخاتمة

في ذمته أي قوله ولا يصح بخاره (قوله هي لازمة) أي قد هو لازم من الجانبين قبل العمل وبدونه لم يعمل في أعين باقية صالحا فاشبهت بالإلزام دون الإلزام لأن العمل وان تلفت الثمرة كلها فنة أو نحوها عصب كالميزان على القراض للتنفيس مع عدم الربح وجعلت فيها طاهرا كإفادته للبر وهو مرعاة له مصلحة كل منهما إذ لو عجز العامل من فضله قبل تمام العمل فضرر المالك بثوات الثمرة أو بعضها بعدم العمل ليكون له لاستنسه أولا لا يضره ولو تمكن المالك من فضله فضرر العامل بطوات نصيبه من الثمرة لأن الغالب كونه أكثر من أجرته اهـ شرح هـ (قوله لا يهرّب العامل) أي أو لم يستمن من العمل وقوله أو نحوه أي تأجيل اهـ قل على الجلال (قوله وتبرع غيره بالعمل) أي لم يقصد المالك به عمله وكذا أن أطلق يكون كالمقصد المالك اهـ حل ولعل في هذه العبارة تغريرا وحقيقا يقول ولو يقصد المالك في شرح هذا التسوية في التبرع بين قصد العامل بالعمل وقصد المالك به فإن حق العامل لا يسقط تأمل (قوله بقي حق العامل) وفيه ما نه استحقاق غيره عمل وأوجب بالهم ترك ذلك منزلة التبرع بقضاء الدين اهـ حل (قوله بقي حق العامل) أي سوا في المساقاة على العين أو القيمة لأنه كضمان الغير بفراذه اهـ قل على الجلال قال الأمام وهو مشكل لأنه استحقاق غيره عمل اهـ والاحتياط ترك أولئك منزلة التبرع بقضاء الدين قال السبكي ومن قوامه هنا في الجملة لوتبرع مغير بالعمل استحقاق العامل قلت قد يقال بأنه في أمام المجد ونحوه قلت قد يفرق بأن فرض الوافق مباشر من عينه أو نصيبه الناطق بخلافه هنا وإن كان فرضه مباشرته أيضا إذ وردت المساقاة على العين لكن الغاية في مقصده الناطق بأمره أي أو ر هـ سم (قوله أكثرى الحاكم عليه من يعمل) ولو المالك يؤول إليه ما سبأ في تركه ثم على المالك أن يقرضه ثم المجمع وقوله والنشأ نسبة للنشاء اهـ حل وعبارته البر ما يرى قوله والنشأ بكسر النون والذنب ليسب النشاء انتهت (قوله لو تمكن المالك من الفسخ) وإذا فسخ بعد ظهور الثمرة فلا يهدد استحقاق العامل منها لما مضى من شأنه أنه شرك والقياس أنه يستحق أجرة المثل لأن قضية الفسخ رافة العوضين فيرجع ليدل عليه وهو أجرة المثل ونافعا اهـ سم على جـ اهـ عـش على هـ (قوله ثم إن تعذر أكثراؤه) أي عدم المال للعامل وعدم أكبر مرضى بأجره مؤجده وقوله اقترض أي أو كثر بما يقترضه يسقر يقترض على ظهور الثمرة فإذا ظهرت كثرى منها اهـ قل على الجلال يصرّف قال في شرح الروض وقوله هم اقترضوا كثرى فيهم أنه ليس له أن يسبق عنه وهو كذلك اهـ سم على جـ اهـ عـش على هـ (قوله ثم إن تعذر اقتراضه المخرج) أي لعدم القاضي أو عدم إيجابته أو توقفه على أخذ المال أو فسخ أو بعده وقوم مساقاة العدوى وماله عجز المالك عن إثباته برب العامل اهـ قل على الجلال (قوله أو أنفق بأشهاد) وبصدق المالك في قدر ما أنفق بكل بحقه السبكي اهـ سل (قوله بأشهاد) واجمع للمستثنين قوله بذلك أي العمل والاتفاق يدل على هذا قول الشارع بأجره عمله أو بما أنفقته (قوله بأشهاد) وينبغي الاتفاق واحد ويحلف معناه أن أراد الرجوع اهـ عـش على هـ (قوله فلا رجوع له وإن لم يمكنه الاستبداد) ظاهر عدم الرجوع عن ظاهره باطنه ولو قبل بل أنه لا رجوع باطنه يمكن بعيدا بل ومثله ما مره والتميز قبل فيها بعدم الرجوع أفقد الشهود فإن الشهود انما تقتصر لاثبات الحق ظاهر أو لا فالمدعى لا يستحق أن يصدق عليه ما في نفس الأمر اهـ عـش على هـ (قوله وللعامل أجره بعمله) قبالة ليقع مسألا ويظهر أثره على العمل اهـ حل وقد صرحوا في باب الإلزام بتعديدهم الإلزام (قوله أو ليس من قوله أن أراد الرجوع) فان قوله أن أراد الرجوع يصدق بالأنفق من غير شرط ثم أراد الرجوع ولو بعد عمله اهـ عـش (قوله ولأثره المخرج) ويحجب قوله الحاكم أن استمن من الأعمام بواحد مما ذكر أو بأجره عليه من التركة من يتم اهـ قل على الجلال (قوله

وتبرع غيره) من المال أو غيره (بالعمل) بنفسه أو بجملة فغيره يرى ذلك أهم من قوله وأتاه المالك متبرعا (بقي حق العامل) لأن العقد لا ينفك عن ذلك ككلا لا يشترط صريح الفسخ (والا) أي وإن لم يتبرع غيره ورفع الأمر إلى الحاكم (أكثرى الحاكم عليه من يعمل) به دونت المساقاة برب العامل مثلا وتعدوا حضارته من ماله أن كان له مال والاكثرى يؤجل أن تأتي نعم أن كانت المساقاة على العين فالحق جزؤه من صاحب العين البني والنشأ واستظهره غيره ما أنه لا يكثرى عليه لكن المالك من المصنع (ثم) أن تعذرا كترائه (اقترض) عليه من المالك أو غيره يوفى من نصيبه من الثمر (ثم) أن تعذر اقتراضه (عمل) المالك بنفسه وهذا مع ثم اقترضوا لأشهاد الأئمة على العمل من زيادة أو أنفق (بشهاد) بذلك (شرط فيه رجوعا) بآخرة عمله لو بما أنفقته فإن لم يشهد كذا ذكر فلا رجوع له وإن لم يمكنه الاستبداد لأنه عجز زائد عن عجزه عن العمل والاتفاق ولم تظهر الشبهة فله الفسخ والعمل ليس بعمله وإن ظهرت فلا فسخ وهي لهذا وتوفى شرط قيد رجوعا أو ليس من قوله أن أراد الرجوع (ولو مات المالك في ذمته) قبل تمام عمله (ونخلف تركه على وارثه)

الامانها) بان يكثر عليه لانه حق واجب على مورثه (أو من ماله أو بنفسه) ويسلم له المشرط (٥٣٩) فلا يجبر على الاتفاق من الترتك ولا

بازم المالك تمكنه من العمل
بنفسه الا اذا كان امنا
عارفا بالايعمال فان لم تكن
ترتكها لورث العمل ولا
بازم وشيخ زياد في ذمته
المساقي على عنه فتتفسخ
بورته كلاجير العين ولا
تتفسخ المساقاة بغير المال
بل يسقط ويأخذ العامل
نصيبه (و بجعلة عادل) فيها
(أكثرى) عليه (من ماله)
مشرف الى أن يتم العمل
يكثر (يضمح) فعمله
يكثر على الخائن من ماله
نعم ان كانت المساقاة على
العين فظاهر انه لا يكثر
عليه وهو قاس ما مر في
اكثرها للحاكم عليه اذا
هو بر قدرته عليه الا ذرى
وتقول من ماله من يادى في
المشرف (ولو استحق الثمر)
يخرج مستحقا أن أومى
به (له) أى لعمل حيث
جهل الحال (على عمله)
أجرت) عمله كان أكثرى
من عمل فيما غصبه علا
(ولا تضع تخميرة ولو تبعا)
للمساقاة وهي معاملة على
أرض بعض ما خرج منها
والبدون (العادل) القيس
عنه في خبر العيين وغيره
بالمعاملة تبعا لجراؤهم
تغير الاصل بالعمل (ولا
مزارعته) كذلك أى
معاملة على أرض بعض
ما خرج منها (الكن) (البدون)

امانها) انظر وجه ذكرها وما غادها في مثل هذا العام غير التصيل للدول عليه بأوقد كمرثتها في مواضع
منها كخارج الجبلين ومنه موضع في الاراء في الشرح ووضع في المتن ومنها الظاهر أيضا والقسمه بقوله دفع
بتقدير حال المراد أحدهما مهما كان يصدر به كلام المحقق فظاهر به الى ان المراد أحد من فلتأمله
شورى (قوله ولا يلزمه) أى فلا يجبر عليه واذا لم يعمل فله المالك الفسخ اه قول على الجلال (قوله)
فتتفسخ بغيره) بقوله السبكي وغيره اذا لم يتجبرل تمام العمل والابان لم يبق الا نحو التجفيف فلا تتفسخ اه
قول على الجلال (قوله ولا تتفسخ المساقاة بغير المال) نعم ان كان العامل هو الوراث والبلن الثاني
في الوقت انفسه اه قول على الجلال (قوله وبجعلة عادل) أى يظهر وهما بان ثبت بالاثراء واليونة
بجلاف نحوهما ان أجرت على المالك أى والمساقاة في التمتع بدل الاستدراك ونقل من شئنا ان الاستدراك
خاص بقوله فان لم يتحقق به وقوله لعامل أى مستقل بالعمل اه حل قول على الجلال وسواء خص
المشرف أو كانت المساقاة على العين أو في القعة اه وفي سم قوله نعم ان كانت المساقاة على العين الخ فتتفسخ
هذه العبارة ان هذا الاستثناء اوجع لكل من اكره المشرف واكره العامل وما لم يكره لانه
بالثاني وانه لا فرق في الاول بين المساقاة على العين وفي القعة وحل كلام الشارح على ذلك فاجزاه اه (قوله)
وبجعة عادل فيها الخ) عبارة الامداد وهذا ان أمكن حفظه بالمشرف وهي تفيد انه لا يستاجر الا اذا كان يقد
اه شورى (قوله فظاهر انه لا يكثرى عليه) أى فله الفسخ وللعامل أجرت عليه وفيما لم يبق العمل مسالما
يظهر أثره على الحل اه حل (قوله حيث جهل الحال) ليس بقصد فسق الاجرم مطلقا اه زخو عبارة
شرح مر فله عمل متعدي به الحال الخ ثم قال أما اذا كان عالما بالحال فلا شيء له جزاؤ في قول على الجلال
قوله حيث جهل الحال والا فلا شيء له فظاهر وأوقت هذه الصورة غير هاهن صور الفساد حيث يستحق في الاخرة
وان لم يعمل مالا المالك هل يؤول باع المالك الثمر فاعامل مع المشتري كما كان مع البائع (تبيين) قص
الافاق في المساقاة فلا شيء للعامل من الثمر ان كان ولا يلزم المالك الثمر اذا قطع ولو تلف بقطعه الثمر أو بخاصة
أو نحو غير ذلك من اتمام العمل وان تضر به ولا شيء له ولو تلف بعض الثمر في التضرير البطلان فان فسخ
فلا شيء له وان أجزأ أتم العمل وحصة مما بقي وانما يفسخ في تلف الكل لانه لم يبق ما يرجع شيئا ولا حله ولو لم
يثق أحدهما بما يصحبه وبما صلاح الثمرة في حرمه وتضمن حصة لا تسري الى كافة ولهما بعد أن الجذاذ
النفسه فان كانا افراز وكل يبيع حصة لا تسري الى الثالث واختلافهما في قدر المشرط من التزوي الردوى
الهلاك وفي قدر الشجر المساقى عليه كافي القارض فيجوز ان في الاول يصدق العمل في غيره اه (قوله)
ولا تضع تخميرة الخ) لكن التزوي تبعا ليعال المنذر لاختار جواز التخميرة وكذا المزارعة اه غزى على أوجه
وقوله ولو تبعا للغاية الفردى الضيف القائل يجوزها تبعا كالمزارعة كما اشار له في الاصل وصرح به على اه
(قوله لا يئسى منها الخ) صيغة التثنية الواردة في التخميرة كالمال البعير فلاح سنن أبو داود من لم يذر التخميرة
فلا يؤذن بحريم من الثمر وسواء اه عش على مر (قوله أول من تعبى الاصل بالعمل) لان العمل يكون
بعد العذر وليس موصوفا بالفساد والموصوف بالفساد انما هو بفسادها اه عش (قوله ولكن البذور
المالك) لم يبين كون الاصل على المالك أو العامل وكلامه لا يقرر بما يفسد انما على العمل اه حل
(قوله فلو كان بين الشجر الخ) هذا في قوله الاستثناء مما قبله وهى البينة ان تشمل الحديقة علب وان لم يحل
به الشجر اه زى (قوله أى أرض لازع فيها) امالو كان قهاز ع في الجواز عليه تبعا للوجهان في جواز
المساقاة بعد خروج الثمرة الى الشخان وقصته ترجع الجواز فيها اذا كان الزرع بعد صاحبه (تبيين) اه
لو كان البياض على جانب وليس مفعولا بغيره وان كثر البياض (صحت) المزارعة عليه (مع المساقاة) على الشجر تبعا لما عدا الحاجة الى ان يوطيه يعمل

(٦٧ - جل منجس ل) من المالك القيسى منها في خبر مسلم (فلا كان بين الثمر) فلتا كان أو عينا فهو أول من قوله بن الفضل
(بياض) أى أرض لازع فيها ولو لم يجر وان كثر البياض (صحت) المزارعة عليه (مع المساقاة) على الشجر تبعا لما عدا الحاجة الى ان يوطيه يعمل

شهر الصبيح من السابق أول الباب هذا (إن اتخذ عصفو) اتخذ (علل) بأن يكون عمل المزارعة هو عمل المساقاة وأن تعدل أن عدم الاتحاد في كل منها يجوز المزارعة عن (٥٣٠) كونها تابعة (وعسر) هذا هو الراد قول الرضوة وأصحابها وتعدل (أفراد الشهر السابق) فإن

اتلافی

أذاتلف الزرع بما فيه فإنه لا شيء للعليل لأنه لم يحصل لها ما تشي بخصوبته والنزوى وطريق بان العامل هنا أشبه به في القراض من الشر بل على أن
الرافعي قال في كلام التولي لا ينبغي عدوله عن القياس الظاهر (وطريق يجعل الغلة لهما) في أفراد المزارعة (ولأنه

كان يكثر به أي المالك العامل (بضم الين وفتح الفاء) شائعين (أو نصفه) (٥٣١) أي البذر (وبعده نصف الأرض)

شائعين (الزرع) له (بانه)

أي البذر (وقباحتها) أي

الأرض ليكون لكل منهما

نصف الحقل شائعاً لانهما لعل

استحق من منفعتها بقدر

تصميم الزرع والمالك

من منفعتها بقدر نصيبه من

ذلك وأما ذلك فبأن كلف

كل من طريق ذلك لا يتصور

فيما ذكره انهما ان يقرض

المالك العامل نصف البذر

ويؤجره نصف الأرض بنصف

عمله ونصف منافعه لانه

ومنه ان بعينه نصف

الأرض والبذر منهما لكن

البذر في هذا الس كامن

المالك وان أفردنا الحاضرة

لخالل العمل وعليه المالك

الأرض استحقها وطريق

جعل الحقل لهما ولا أجرة

كان يكثر في العامل نصف

الأرض ونصف البذر ونصف

عمله ومنافع لانه أو نصف

البذر ويترفع بالعامل والمالك

• (كتاب الاجارة) •

بكر الهرة زائرين منها

وقسمها من اجرة البذر جزء

ايعاروا فقال أحدهم بالنصر

بأجره ومنع الجير وكسرها

أجرها وفي لغة اسم الجير

وشرعنا نصفه بعرض

بشرط تأني والاصل فيها

قبل الاجارة أي تان أرضهم

لصكهم وحده الدلالة ان

الارض لا بلا عقد تبرع

لا وجب أجره وانما جها

اتلافها فادوجه لزوم اه سم على ج اه وقوله مع صفة الماملة أي بخلافه مع فساده فلا يلزمه عمل
وقد بذر البذر بالان اه رشدي (قوله كان يكثر به الخ) ويشترط في هذه الاجارة وجود جع مسر وطها
الاسمية (فزع) ولواذن لغيره فذرع ارضه غيرها وبهاها الزراعة فزادت فيها بذلك فادرهاا وبهاها
مثلا من غير اذن العامل لم يصح لتعذر الانتفاع فمليون ذلك العمل المسترهم فيها ولا ينافي لمرهونة
بذلك العمل الذي زادت فيها فبهاها اه شرح مر وكتب عليه عه قوله ولواذن لغيره أي بان استأجره
المالك ليزرع له ولجارته فامسدة أخذ من قوله ولا ينافي لمرهونة وهذا يدل على ان هناك معاملة اه

سم على ج (قوله أو بنصفه بعينه نصف الأرض الخ) الفرق بين هذه والاولى ان الاجرة في هذه وفي
الاولى عين ومنفعة وانته في هذه يتكمن من الرجوع بعد الزراعة في نصف الأرض وباخذ الاجرة وفي الاولى
لا يتكمن وانته لو سد منبت الأرض في المدة فمئة نصفها في هذه وفي الاولى لان المارية مضمونة اه شرح
مر (قوله وعليه المالك الأرض أجرة منها) فخصته لانه لا يؤسر قطع الزرع قبل اوان الحصاد ووجهه انه انما
زرع بالان بخصوص الخبز وانما يطل في عموم الاذن وهو نظير ما مر من البئر فيملو في الأرض
المقبوضة بالشراء الفاسد او ضمنه لانه لا يخلع بما يابل تغير المالك بين تلكه بالقبض بين فلهه وغر امتاروش
القبض بين التيقية بما هو المالك لكونه انما يخلع بالان الذي انتميه البيع الفاسد لكن تقدم شرح ان المجدد
يخلع عليه ما غفر ان الفرق بين هذا وبين المقبوض بالشراء الفاسد ولعله انما لا يكون له هنا في الزرع على ان التلفة
بينهما كان اذا تالفت الانتفاع مع الأرض من فائها على ملك صاحبها وهو يقتضي ان يكون الاذن مقصودا بالان فاذا
بطل العقد من حيث خصوص الخبز بقي مطلق الاذن فليس بجواز تصرف الوكيل بعموم الاذن وان بطل
خصوص الوكالة والمقبوض بالبيع نقل المالك في الأرض للمشتري فاذا بطل بطلت قابيلان انتفاع المشتري
به ليس بمباذلة على انتقاله للمالك الأرض مع انتفاعه بمنفعتها فاذا بطل لم يؤول انتفاعه بالأرض جهة مجزئة
عش على مر (قوله كان يكثر في العامل نصف الأرض الخ) وكان البذر لهما فانفعا لهما ولا يخل على الآخر
أجرة منصرفه من منافعه على حصصهما اه شرح مر

• (كتاب الاجارة) •

(قوله بضم الجيم وكسرها) فالاول من يابل قتل والثاني من يابل ضرب بكاف المصباح (قوله اسم الاجرة) ثم اشهرت
لفظ في العقد على وجه المجاز بدليل قوله وشرعنا الخ اه شرح مر وعش عليه (قوله وشرعنا نصفه الخ)
وعرفها بعضهم بانما عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للفسد والاباحة بعرض معلوم ومضاعف ج بالمنفعة
الاعيان كالبيع ومما لا يتصور المعاملة بمقتضى قفاحه لم يهاو بقابله لاذل نحو البيع وبلا بسعة نحو
جارة للوطء بعوض العارية ومعلوم نحو المساقاة ووضعا لوقت الجلالة مثلا على عوض معلوم فتأمل
واستغنى السائر عن ذلك قوله بشرط تأني ولو عبره بدل التعليل بالعقد لكان أولى اه قل على الجلال
(قوله تخليص منفعته الخ) يخرج عقد المساقاة لانه لا تخلطه المنفعة بما تخلط به الانتفاع وكذا اقتصر على العارية وهي
خارجة ايضا لقوله بعوض وقوله بشرط تأني يخرج المساقاة على غرض وجوده ببدل صلاحيه أو رد على التعريف
الجارية بعوض معلوم واجيب بان التقدير تخليص منفعة معلومة فخر جتا لجلة (قوله وجه الدلالة الخ) بين بان
الرفعة وجه الدلالة في قوله لكان لان المضاع لا يكون للزواج اذا عقد وعليه لا انتفع منه لغيره وهو
يمكن من الدقة فتأمل اه عش (قوله وانما وجبها ظاهر العقد) فيه ان كون العقد وجبها ظاهر افرع
مشرعية الاجارة مع انهم التمت بعد فكيف جعل ذلك وجه الدلالة فتأمل اه سم (قوله ظاهرا) أي
واما ما عدا فلا وجبها الاضحية للمدة لانها قابلة للتلف لا لنسخا لحد ما مورثي فلا تجب الاجرة اه شخنا (قوله)
ظاهرا) فدل عليه قد يتبين عدم وجوبها كما اذا ثبت الفار المكثره قبل مضى مسدة الاجرة اه تترر

ظاهر العقد فبين ونحو البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم والعدين رضي الله

عن ربي وقال سم طاهر يعني غالباً واستحزه عما لو تلت العين فانه يقين ان الاجرة تمحب وورثها وجبت
 باله قد وانما الذي يشين عدم الاستقرار وتوقف شئنا وقال لا فهو له اه سر (قوله استجاروا رجلاً)
 وكان استجاروا له ليدل على طريق المدينين الهيرقوس لم يستاجر فوبكر وآثروا صلى الله عليه وسلم
 نسبة الاجرة اليه تجوز اه قل (قوله من يهدى الله) قال قل هو بالله من بعد الله وقال ابن شرف
 باليه بالله من مؤمن بعله الشورى وعش بكسر الدال واسكان المثناة المتحسنة (قوله ان الاربعاء) يضم
 الهزة ونفع الراء وسكون الياء وكسر القاف كذا اخذته من تصحيحه بالقلم اه شو ربي (قوله وامر بالواحدة)
 هو بالله من يقال كافي القاموس من اجراء عار ومواسرة اه ويجوز ابدال الهزة والواو الكون اه فتوحه بعد ضمة
 اه عرش على در (قوله واحرقة منقعة) اعترضه سم بان هذا اخفا فلما ذكره في البيع من عدل الثمن والمثلن ركاً
 واحداً حديثه ورواهما بالعقود عليه فالاولى جعل الاركان هنا ثلاثة اجالا وستة تفصيلاً واقره شيخنا والنس
 جواً ما اوجبته بين الثمن والمثلن انما عدا ركاف البيع لانه ما في الشروط معضدان بخلاف الاجرة المنفعة فانها مما
 مختلفان في بعض الشروط كايديهم مجلساً في توقف فيه اه فتأمل (قوله شرط في ما في البيع) اي لان الاجارة
 منصف من البيع فاشترط في عقد هذا الشرط في عقد البيع مما ذكره في عدم الاكرام بغير سبق اه شرح در
 قال الزكشي وعلم من هذا انه لا يصح اجارة الا على لانه لا يصح بيعه من قبل أن يوجر نفسه كالعقد الا على أن يتجر
 نفسه قال في الرضوخ المذهب في كمال البيع وكذا القدر أن يستاجر نفسه لانه لا يصح بيعه من قبل أن يوجر نفسه
 ان استأجره من لانه لا يصح من أن يلزمه الغير وقاس ما في السلم من جواز كونه مسلماً مسلماً للمجوز ذلك
 هنالك عرش على در (قوله كنفه من غير زيادة) عبارة الشارح ثم يصح كراهة الكراء الذي يسلم على عمله
 بنفسه لكنه يؤمر بالزالة المالك من مناقه ما حل قوله لكنه الخ الذي عناهما فهو مع زيادة كافي عرش (قوله
 لما لا يصح من عمل) اي لنوع من الاعمال لا يصح من عمله أي من هذا الجنس ومعنى كونه لا يصح لانه لا يتكسب
 به عادة بخلاف النوع الذي يتكسب به عادة كالفرف والحدائق فلا يصح كراهة نفسه اه ثم روي عبارة
 عرش على در قوله لما لا يصح من عمله أي بان يكون شيئاً مما لا يصح من كسبه يصرف في عقده نفسه من تزيمه
 مؤثته أخذ مما تقدمه الشارح في باب الحجر (قوله ولا يصح كراهة العبد نفسه) هذا ما عايناه في المتن
 فهو مستثنى وفيه ان هذا لا يناسب استثنائه من قوله بشرط فيه ما في البيع لان الشرط هنا إطلاق التصرف
 وكذا في البيع وهو ردة العبد استثنيت هناك من مفهوم الشرط لفرض العتق ان يقال كلامه بول الى
 ضابطه كأي كل من صعبه وشراؤه مع أن يوجر واستاجر حيث يحسن استثناء العبد لانه يصح شراؤه
 نفسه لا أكثر او ما يدا هذا الظاهر ما في الرواية عن سم في قول المتن غالباً حيث جعل لا يصح الا بواسطة تأويل
 المتن بما روى (قوله ولا يصح كراهة العبد نفسه) والفرف ينبع من شرائه نفسه لان الاجارة لا تقضي على العتق
 بخلاف شراؤه نفسه فيضى اليه باعتقاده مما لا يفتقر في غيره اه در (قوله وفي البيعة) اي في بيعه
 أو كراهة فمن المصلحة أن يترك هذا الى آخر ما في المتن ومن الكفاية جعلت للبيعة نفساً كذا أو اسكن روى
 شهر أبكذ ومنها الكفاية وتعمد باستصحاب واجب وبشارة من أهمته وأهم كلامه اعتبار الترتيب وذكر
 الاجرة لانتفاء الجهالة حيث ذكر اه شرح در (قوله كاجر تلك الخ) وكما هو في المنفعة هذا البراءة معتدلة
 ستة كافتشاء افتاء الغامض وتخص اجارة المنفعة نحو الزمتم ذلك أو أسلت اليه هذه البراءة في خياطة هذا
 الثوب أو في دابة صفها كذا أو في حلي الرمكة اه شرح در وكسبه عليه عرش قوله بنحو الزمتم ذلك
 أي كذا وان الاول ان يذكره من غير سؤال الزمتم فانه اجارة عين كالتسليم سم على منعه من المديونية
 أقرب احتمالين وبعبارة قولنا لا لاجرة الزمتم على كذا فالحق هو اجارة عين أو مذكرة كريمة المديونية احتمالين

استجاروا رجلاً من بني
 الهذيل يقال له يسد الله
 ابن الاربعاء وخبر مسلم انه
 صلى الله عليه وسلم نسي عن
 الزراعة وأمر بالواحدة
 والمعنى فيها الحاجة داعية
 اليها وليس لكل أحد
 من كواب ومسكن ونادم
 يجوز ذلك كما يجوز بيع
 العيوان (أو كراهة) أربعة
 ضيقة وأجرة ومنفعة
 وعائد من مكر ومكر
 (وشرط فيه) أي في العقد
 (ما) مرفقة (في البيع)
 وتقدم به انه لم يكن لا بشرط
 هنا السلام المكتري لم يك
 قدمه ثم مع زيادة ونفع
 اجارة السفيه نفسه لما
 لا يصح من عمله كالحج فانه
 الماوردى والروايات لانه
 ان يشترع ولا يصح كراهة
 العبد نفسه من سبده وان
 مع شراؤه نفسه من كراهة
 به التوى (و) شرط (في
 البيعة) مرفقة (في)
 أي في البيع (فغير عدم
 التأكيد كاجر تلك) أو
 أكثر تلك (هذا أو من كذا)
 أو لم تكسبه سنة (بكذا)
 فيقول المكتري (لا يتكسبه)
 أي منافع سنة بكذا الآن لفظ
 البيع وضع لتلبيك العين
 فلا يستعمل في المنفعة كما
 لا يستعمل لفظ الاجارة في
 البيع

وقال الأقربانه اجارة عين (قوله لكن ينبغي أن يكون كناية) جعل الحلي مهيئ يكون راجعا لفظ البيع أي يكون كناية في الاجارة بوجهه ع ش لفظ الاجارة أي يكون كناية في البيع وكل منهما متعلق بلام الشارح فانظر هذا الخلاف في الاول أوفي الثاني حور اه وبعبارة حل قوله لكن ينبغي أن يكون كناية أي لفظ البيع وبحسب الاسنوي صراحتهم للمفسر انه لا صريح ولا كناية لان آخر اللفظ بنافي أوله لان قوله يمكن يقتضي التأنيد وقوله سنة يقتضي التأكيد اه وبعبارة سم قوله لكن ينبغي أن يكون كناية اعتمد مر على ما هو قضية كلام الشنخ من انه ليس كناية أيضا وجهها ثبوت الصيغة لان لفظ البيع موضوع التعليل على التأنيد والتشديد قوله سنة متعلق لفظا بمتعلقه لان عدم انعقاد البيع لفظا بالإباحة لثبوت الصيغة لان الإباحة موضوع التعليل بمجانها في العوض وعدم انعقاد البيع لان العن لان لفظه موضوع لادنيه فنفى التبعين فثبتت الصيغة فتأمل انتهت (قوله وزمنه سير) اذا لم يقل فيه يقتضي ان يتم عليه جميع زمنه فترى بين صحت جمعه بين صحت في جمعه عنوان كن الاول على معنى في اه شيئا (قوله بل بقدر) كمال في القضية فان قلت يصح حسبه نظر لما نفاه المذكرة فلا يحتاج لتقدير وليس كناية يخلو واضمحلت المنافع أم هو مأمور الا ان والطارفة تقتضي خلاف ذلك فكأن تقديره ما ذكر أرى او متعينا اه قال الشيخ بنظر وجه هذا الاتضاء وعليه فيجوز على ما قدره ان الانفعاع أم هو مأمور الا ان مع ان معنى انتفع استوفى مناه و بالجله قد عوى هذا الاتضاء مما لا يستلزم لها البعد القيل وما يقوم في حقوله على ان أصرم هذه السنة أو ان أعسكف هذا اليوم فان كلام الصوم والامتناع أم هو مأمور مع ان نظرية السنة في اليوم لها بالاجماع نظرية في السنة في صحتها اه شو برى (قوله وترد الاجارة على عين) أي على منفعة من ربطت بالعين فلا ينافي ما بين ان مورد الاجارة المنفعة ولو اذن أجبر العين لتغير في العمل بل هو فعل فلا يجزى كمال ومطلقا ولا ينافي ان علم الصادق والاخذ على المثال على الاذن له لانه لا يخلو ظاهر اه شرح مر مجز باذنه ش عليه (قوله وترد الاجارة على عين الخ) بيان لما يتربط به المنفعة ع ش فكأنه قال وترتبط بالمنفعة الاجارة عين أي بمنفعة عين وكذا يقتضي ما بعده وقوله كجار فمعين الكفاف استقامية وقوله ككثر بتكثير لورودها على العين اه وبعبارة الحلي قوله وترد الاجارة على عين المراد بما يقابل الذمة أي على منفعة متعلق بالعين لان مورد الاجارة المنفعة كناية في هذا ترتيب المعدوم الذي هو المنافع مستقلة الوجود فاوردوا التصدي عليها اه حل (قوله واجارة العقار لا تكون الا على العين) ومثل العقار السنة فانه لا يصح السلم فيها ولا يثبت في الذمة فلا تكون اجارته الا على العين وأما اجارة بضة أي العقار بحث كل النصف فالحق فيجوز ان يكون في الذمة لانه يجوز قرضه اه حل (قوله ومورد الاجارة) أي المستقر بها ع ش أي على تلك بعدد الاجارة والمنفعة مطلقا على الاصح فهذا ليس كمرامع قوله وترد الزوى قبل على الجلال قوله على عين أي على منفعة متعلقة بعين كاذر كمر بعدد الاجارة المنفعة مطلقا وقيل موردها في العين قال الشنخ والخلاف لفتل لان من قال بالاول لا يقطع النظر عن العين ومن قال بالثاني لا يبيد به ان العين تملك وأورد بعضهم ذلك الخلاف فوالله ما استحقنا حتى انذهب بالذهب أو الفضة فأنه أو الكلب الصبيد أو بوسع المار المستاجر جميع ان قلنا موردها المنفعة ولا يصح ان قلنا موردها العين وذلك العلامة بن شبهة قراحه اه (قوله سواء أوردت على العين أم على الذمة) قلنا ان لا اختلاف بين تسجيها في الواردة على العين وواردة على المتعدين فصحهم ان موردها المنفعة لان المراد بالعين في الاول ما يقابل الذمة وفي الثاني ما يقابل المنفعة قلنا في شرح الروض اه سم (قوله وأورد الاسنوي في فوائد) منها اجارة مستأجرة قبل قبضه واجارة الكلب الصبيد قلنا المنفعة عليه المنفعة صح وأورد العين فلا يعرف بهذا الخلاف ليس لفتلنا اه زى (قوله وفي الاجرة ما في النمن) يؤخذ من تشبيهها بالعين أنها لو كانت وتغير النقد وجب من تقديمه العقد لا يوم تمام العمل ولو في الجعلة اذا الميرة

لكن ينبغي أن يكون كناية
وكلفنا البيع لفظ الشراء
وهو ظاهر وسنة فبما ذكر
ليس مفعولا به لاجرم مثلا
لانه انشاء وزمنه يسير بل
لقد روى أي جرت كانه وانتفع
به سنة كقيل في قوله تعاقب
فأما ما الله عالم ان
التقدير وأبشيه ما علم
وهو به (ترد الاجارة على)
عين كجار فمعين من عقار
ورق ونحوهما (كأثر بتلك
لكذا) سنة واجارة العقار
لا تكون الا على العين
(وعلى منعة كجار فموصوف)
من دابة ونحوها لخل مثلا
(والزام منة بجملا) كجملة
وشاءه وورد الاجارة المنفعة
لا العين على الاصح سواء
أوردت على العين أم على
الذمة قال الشنخ والخلاف
لفظي وأورد الاسنوي
فوالله (و شرط في الاجرة
ما) من (ال الشنخ) في شرط
كونه لمعامله حسنا وقورا
وصفة الا ان تكون مهيئة

فتكفي روثها (فلا تصح)
 اباوة دار اوداية (بعمارة
 وطف) يسكنون القام
 ونفها وهو بالغ ما عطف
 به الجعل في ذلك فان ذكر
 معلوماً واذن له نزل العطف
 في صفة في العارة اوالعطف
 صحت قال ابن الرقستوم
 يخرج جوده على اتحاد القابض
 والمقبض لو وقع صحتنا
 (والسلخ) لشاء (بجاء)
 اها (و) لا (لجن) ليرمثلا
 (ببعض دقيق) منه كئله
 الغل بفتحة الجلد وشد
 البقي ولعدم القدرة على
 الاجرة مثلا وفي معنى الدقيق
 الغلة (بجاء) امرأة
 مثلا

في الاجرة حيث كانت تقدا بمتقبل العقد وقته فان كان بيادية اعتبر اقرب البلاد اليها والعبرة في اجرة المثل في
 الفاسدة بوضع اتلاف المنفعة تقدا ورتا وجواز الحج بالرقعستوني قوسه في تحصيل العادة على انه ليس
 بياطرة كما اقتضاه كلام الروضة كالشرح الصغير خلا قالوا في الرقاع بل هو نوع من التراخي والعونة فهو
 جعله اقترافا رتبها الجعل بالجعل كسنة الصلح اه شرح مر (قوله فتكفي روثها) أي من معرفة قدرها
 ورتا وزرعها ولو كرا اه حل من أول كتاب البيع (قوله واذن له خارج العقد) فان كان في صلبه فلا يصح
 كبر تكملها بل يوازي على أن تصرفه في عمارتها واعلمها الجعل بالصرف في تفسير الاجرة بجموله فان صرف وقصد
 الرجوع به وجمع والا فلا والاو حمان التعليل بالجعل جرى على الغالب فلو كان عالما بالصرف فالحكم
 كذلك كبيع زر ع بشرط أن يصد البائع والحاصل انه حيث كان هناك شرط بطلت مطلقا والا كما جرى تكملها
 بعمارتها فان عرفت محض الاقل أو أخذ من هذا حصه ما جرت به العادة في زمان من تسويغ الناظر المستحق
 باستقامته على ساكن الوقت فيما يظهر ويصدق المستاجر به في أصل الاتفاق وقدره بكل حمال السبيل لانه
 وشبهه اذا أدى قدر الاتفاق في العادة كما يأتي نظير في الوصي والولي والاحتياج اليه ولا تكفي شهادة الصانع
 له انه صرف على أيديهم كذا لانهم كذا و كذا حتى به الواجده الله تعالى وهو ظاهر ولو اكرى نحو حمله مدعيه
 علة تصرفه في التصرف عماره فان شرط حساب مدة التعليل من الاجرة تو جهلت فسدت والا فنها وفيما بعدها
 اه شرح مر وكتب عليه الرشدي ما نصه وبعمارة العباب لو اجره وانما باع ان يجره من ماله ويجب
 من الاجرة واجامها على أن مدة تعمله محسوبة على المستاجر بمعنى انقضاء الاجرة في الباقي أو على المؤجر بمعنى
 استقامتها عليها المدة فسدت لجعل تمامها المدة فان عطلت بعدة أو تسدر كتسليل ثم ركز الجارة على ذلك
 بالمدة وما بعد هاروم فيما اتصل بالعقد انتهت (قوله قال ابن الرقة لم يخرج جوده) اعلم ما خرج جوده بل يعطى
 عقد الاجرة ثم أن الاذن وقع خلوها أو يعطى الاذن فقط حور وقوله على اتحاد القابض والمقبض أي لان
 المكتري مقبض من حيث هو ومكتر وقابض من حيث هو وكيل في الصرف في قل على الجلال واشتقر كونه
 قابضا مقبضا من نفسه لو وقع معناه من قبض المشتري من مستأجر الوقت ما سوغه الناظر طعن بمعلومه
 ومنه اذن رب الدين له دون في اسلاف ما في ذمته لغلان مثلا ومنه اذن الناظر لمستأجر الوقت في الصرف في
 عمارته قال شيخنا حمز هذان كان الصرف من اجرة عليه فان أراد الصرف ليكون ذنبا على الوقتة لا يكتفي
 اذن الناظر بل لا بد من اذن القاضى وقال شيخنا حلب لا بد من اذن القاضى مطلقا ولا يكتفي اذن الناظر وحده
 واكتفى ببعضه شيئا باذن الناظر وحده مطلقا خصوصا اذا ازم على اذن القاضى غرامة مال قال بعضهم وهو
 وجه لا عدول عنه وبالله شيئا زى آخره واعتمدوا بصديق في صرف القدر الا لا يكتفي وشهادة الصانع
 ان لم يعلم التهم بعقود أنفسهم اه (قوله ولا سلخ لشد الخ) الضابط ان تحصل الاجرة شيئا يحصل بعمل الاخير
 اه سبل (قوله يجلد لها) انما يقل بجلدها بحذف الهمزة لان المتضمنين ولو حذف الهمزة بقي
 المتضمنين وشرط المزاج ان لا تغير المثل ومثله يقال فيما قبله اه عبدالم (قوله يجلد لها) أي أو
 لغيرها لا يرسل في خلاف ما اذا سلخ فصم اه حل (قوله ببعض دقيق منه) وكذا من غير ما اذا لم يطن
 بخلاف ما اذا لم يطن فصم اه حل (قوله وفي معنى الدقيق الخ) أي فذكره يعني عنها فلا يحتاج لذكرها
 معه كجميع الأصل (قوله اباوة دار أمثلا) خرج بلل أو نحوها استخبارا لارضاء ظن قال البقعي أو
 سطة فلا يصح لعدم الحاجة قطع عدم قدره المخرج على تسليم المنفعة للاستخبار اضراب الفعل بخلاف المارة
 لارضاء سطة اه شرح مر وكتب عليه عرش قوله لعدم الحاجة أي ولا يتم الاتفاق فلا رضاء بخلاف
 المارة فانهم اتفاد طبعها الصيد القار فضع استخبارها اه سم على حج ومن طرق استعقاق أجرة المارة
 ان يشهد به عليه عدم مالها ويعهد بها لحفظ والتربة لها فيما يكملها بذلك كالوشح بالباحة حيث يحكمها

(بعض رقيق لا لارضاع

بأنه) العلم بالحر والعدل
المكثري له إنما وقع في ذلك
غير المكثري بتباعد خلاف
ما لو أكثر ما يعضه بعد
الغذاء لارضاعه بانه يعمل
بالحره فذلك بخلاف
ما لو أكثره لارضاعه كانه
بعضه لا أو بعد الغطاء
لوقوع العمل في ملكه غير
المكثري قد انبها هو العمل
بالحره في الثاني هكذا افهم
هذا الغام وقد بسطت
الكلام عليه في شرح الروض
وتعبري بارضاعه فانه أولى
من تعبري بارضاع رقيقه
(وهي) أي الأمرة (في)
إجارة ذمة كراس مال سلم
لأنه سلم في المنافع فيجب
قبضها في المجلس ولا يبرأ منها
ولا يستبدل عنها ولا يعال
بها ولا عليها ولا تؤجل وان
عقدت بغير لفظ السلم
فتعبري بذلك أهم قوله
ويشترط في إجارة الذمة
تسليم الآخرة في المجلس
(د) هي (فإجارة عين
كسكن) فلا يبرأ قبضا
في المجلس مطلقا ويجوز
ان كانت في الذمة الآخرة
منها والاستبدال عنها
والحوالة عنها وعلوها تأجيلها
وتجيز ان كانت كذلك
وأطلقت وتلك بالعقد مطلقا
(لكن ملكها) يكون ملكا
(مراعي) بمعنى انه كالمأضي
زمن على السلاطة بأن ان

بالاصطلاح (ع) وقع السؤال عن رجل دفع إلى آخر بضاعة ثم اتى بغيره فماله لثمة كذا
هل ذلك صحيح أم لا والجواب عنه بانه انما استأجره ببعضه مالا صح واستحققتا معا والا كان اجارة فاسدة
فالمرحوم مالك وعليه لما قبله الحق من قوله أخذ من مسنة الاستئجار لارضاعه الرقيق اه ع
على مر (قوله امرأته) أي أود كرو صغيره لا يملكه لانه لا يجوز استئجارها لارضاع اه سم على
منهج واخفى اه ع على مر (قوله بعض رقيق) أي أو غيره كخلة اه من شرح مر
وعش عليه (قوله والعمل المكثري) الخ (جواب عما قاله شرط على الاجارة وقوعه للمكثري كسبا في وقوله
غير المكثري الغير والمرأة والمكثري ملك الطفل وبعبارة أخرى هذا جواب عن سؤال حاصله ان عمل
الاجير يجب كونه في خالص ذلك المستأجر وهنا يقع فيه وفي غيره وليس عليه في الغير وقوعه بالاعتقاد تأمل
وبعبارة أخرى هذا جوابا بسؤال التقدير كيف يصح إيجار المرأة لارضاعه ببعضه من الارضاع لكل فلزم
عليه استئجارها لارضاعه ملكها أو الجواب ان الاكراه انما هو لارضاعه ملكه فقط وارضاعها لملكها انما يقع
تبعه الملكة تأمل (قوله لارضاعه) كانه بعضه مالا الحق في هذه المسألة فقيل ان الأصل أحسن لمصدقها هذه اه
شينا (قوله) وقد بسطت الكلام عليه في شرح الروض عبارة متناوشت ما يصح مجزئة أي مجامع في
الحال ولو كانت المرفوعة في صورته شركه للمكثري في الرقيق المرفوع فلا يضر وقوع العمل في المشترك الا ترى
ان أحد الشرركين لو ساءم الآخر شرط له زيادة في الثمن قبل وان وقع العمل في المشترك وهذا مال اليه
الامام والآخر ان لا يبعد نقلهما عن الاجماع ان لا يجوز لغيره ان يعمل في شيء من نفعه في ملكه المستأجر ورضعه
الأصل وصحح ما لا يقولون ان النقيب يطلق ان الامام لا يجوز كونه أجيرا على شيء وشرطه ان يمسك
الطين له هذه الآية وللمستأجر به بعض مقتضى المنع فهو ظاهر المذهب بالماله الرافعي ثم قالوا استأجر السبيح ان
ان كان الاستئجار على الكل يجوز وهو مراد النص أو على حصته فقط جائز كسب حبه البغوي والنزولي انتهت
(قوله) أولى من تعبري بارضاعه رقيقه) وحده الاولى ما قدم من عدم الصفة في الاستئجار لارضاع الكل اه ع
وهذا على طريقته ما له الحق فلا فرق وحيث قد فلا أولى اه عبد البر (قوله ولا يبرأ منها) أي لانه
يؤت القرض في المجلس الذي جعل شرطه المسألة اه ع (قوله وان عقدت بغير لفظ السلم) هذا
التعميم يتفق عليه من الشارح ومرد لكنه على طريقة الشارح من ان الاحكام تابعة للمعنى فظاهر لا اشكال
فيكون ما على طريقة مر من انها تتبع اللفظ فيشكل الفرق بينهما وان بين بيع الذمة الجارية بلفظ البيع
حيث لم يعتبر قبضا ما عدا تسليم الراس مال السلم فذلك بين الفرق بضعة الاجارة فوض عبارة ويشترط في اجارة
الذمة ان عقدت بلفظ اجارة أو تسليم الاجرة في المجلس كراس مال السلم لانها سلم في المنافع فيجب تسليمها تأجيل
الاجرة سواء تأخر العمل عنها عن العقد أم لا والاستبدال عنها الحوالة عنها وعلوها وامتثالها وانما اشترطوا
ذلك في العقد بلفظ الاجارة لم يشترطوا في العقد على ما في العقد بلفظ السلم مع كونه كالمأضي الذي انضافه
الاجارة فثبت ورود على عدمه وتعتذر استيفاء ما دفعه وكذا لا يسع ما في الذمة قبضا ما يجبروا بضعتها بشرط
قبض آخرتها في المجلس (قوله وان عقدت الخ) غاية في قوله فيجب قبضها على آخر الصور اه ع على المعنى (قوله
وتجوز) أي تكون حصة وقوله بذلك أي في الذمة وقوله وأطلقت أي عن الحلول والتأجيل وقوله بالصدق مطلقا
أي معينة أو في الذمة وقوله لكن ملكها أي مطلقا معينة أو في الذمة من رأى اه ع معز يادق قوله وتلك
بالصدق مطلقا) فثبت ملكها بالصدق ولو جازها معاملة الا واعتبر ان كان في مجلس العقد لانه لا اعتبار فيها فكان
كلاهما من الثمن بعدل ومختلفا قوله لان زمن الخيار زمن العقد اه شرح مر (قوله وتلك بالسند
مطلقا) أي سواء كانت معينة أو في الذمة فخره في الاطلاق مناقشة الأصل وبعبارة وان كانت الاجرة معينة
ملكك في الحال فذلك قال مر. أو في الذمة قوله الرشد أي في باقي الثمن ليس بجد والقول بغير الاطلاق

أضابكون الاجارة واردة على العين والذمة والظاهر انه لا مانع وعلمه يكون قول المتن لكن ملكها مرامى
 راجع الكل من قوله وهي في اجارة خذ الخ وقوله وفي اجارة عين الخ (قوله أو عرضت عليه فانتفع) مثله في شرح
 حر قال عش عليه هذا قيد جاء تقدم عن القاضي أبي العلي بن العابد بما يمتنع وقوله قبضها على النقل
 قال جده وقال الجرح عليه حر انه لا أثر لغير العرض الا اذا كان على وجهه بعد قبض في البيع اه سم
 على ج أقول ويجعل قوله لا يكتفى هنا في الاجارة الفلسفة به بحرفه (قوله سواء انتفع المكثري
 أم لا) عبارة تشرح حر وان لم ينتفع ولو بعد منعه منه تكوف أو مرض لتلف النافع تحت يده حقة أو حكا
 فاستقر عليه بدلها انتهت (قوله بما يستقر به مسمى في محبة) أي بمعنى مدة أي حيث كان العمل بما يقبل
 النيابة اماما لا يقبل ذلك كلاجارة للامانة فلا يخفى فيه أصلا وان عمل طالعا كما تقدم اه عش على حر
 (قوله سواء أكان الخ) الضمير لاجرة المثل وذ كره لا كسبا به ايا من المضاف اليه (قوله غالب) لا يقال فحسبها ان
 مفاد ما قبلها صوره أكثر من صور ما خرجها وليس له في الخارج الا صورة وان وهما قبض المتقول
 بالفعل أو سكنى العقار لا نقول قبض المتقول والعقار وان كانا ظاهرين بالنسبة لما خرج فوقع قبض على الخارج حر
 الكثير الغالب بالنسبة لا راد من يتعاطى الاجارة وتلك الصور ان لم تكن أفعالها أكثر مما يحصل به القبض في
 العينة من غير هذه المذكورات فوقع قبض على الخارج قليل اه عش (قوله واستناع من القبض) منصوب
 على انه مقول بعينه وهو راجع للتأنيق به وعبارة تشرح حر وان امتنع من قبضه اه وقال عش
 عليه هذه غايته (قوله وشرط في المنفعة الخ) حاصل الشرط خمسة فرغ على الاول ثلاث مسائل والثاني واحدة
 والثالث شبيهة والرابع اثنتان والخامس واحدة اه (قوله متقومة معلومة) أي بالتقدير الاسكن كالبيع في
 الكل لكن مشاهدة محل المنفعة غير مقبوضة عن تقديرها وانما أغنت مشاهدة العين في البيع عن معرفة قدره
 لانها متقومة به ولا كذلك المنفعة لانها أحر اعتبارا يتعلق بالاستقبال فعمل اعتبار تحديد العقار حيث لم يشتر
 بدونه وانه لا يصح اجارة غائب واحد بعينه ومدة مجهولة أو عمل كذلك فعمله منفعة واحدة كسبا يحصل عليها
 وغيره يعتبر بزمانها اه شرح حر (قوله أي لأهنية) بين انه ليس المراد بالتقويم ما قبل المثل اه عش
 (قوله عينا) أي في اجارة العين وقد رآى في اجارة العين والذمة وكأن من حقه ان يؤخره عن اجارة العين والذمة
 وصحة أي في اجارة الذمة واستثنى دخول الحمام حيث تشدد على دخوله وما يأخذ من الحمامي انما هو في مقابلة
 أجرة السطل والحمام والازار وحفظ الثياب وأما الماء فغير مقابل بعوض لعدم انضباطه فلا يقابل باجرة وعلى
 هذا السطل غير مضمون على الدخول والثياب غير مضمونة على الحمامي لانه أحره مشترك وعبارة شجنا فغرض
 الحمام باسوة جزاء الاجماع مع الجهل بقدر المكث وغيره لكن الاجرة في مقابلة الا لا لا الماء فعمله ما يعرف
 به الماء غير مضمون على الداخل وشبهه غير مضمونة على الحمامي ان لم يستغظه عليها بحسبه لذلك وهذا بما
 يبعدان الاجرة ليست في مقابلة حفظ الثياب وراجع كلامه في باب الودعة وانظر له في فرق بين الاجرة المشتركة
 وغيره في التضمين وغيره حر اه حل (قوله حساسو شرا) فلا تصح اجارة العبد المشروط عقده على المشتري
 الذي هو المؤخر اه حل (قوله لم لا يتبع) اماما يحصل به التبعين الكليات كقبي يسع البور والورق
 ونحوهما مما يختلف عنه باختلاف المتعاقدين فيصعب الاستيعاب عليه فلا يستوجب جرحه بل يقع انتفاعا بغيره
 أو كلام فلا يخفى له والا فلا أثر للمثل وما يحته الاذرى من ان العرض انما استاجر على ما لا يتبع فيه فغير
 معقود عليه فيكون متبرعه مردودا له لا يتم عادة الا بذلك فكان كلفه قود عليه اه شرح حر (قوله فلا
 يصح اكراه شخص لم لا يتبع) يؤخذ منه صحة الاجارة على ابطال السر لان ما لا يتبع به مشقة السكينة
 ونحوها لم يستعمل الغنور وتلاوة الاقسام التي حوت عاداتهم باستعمالها ومنه ازالة ما يحصل لازو من
 الانحلال المسمى عند الفلاس بباط والاخره على من انتمى العرض ولو أجنبيا حتى لو كان المانع بالزوج

المؤجر استقر ملكه من
 الاجرة على ما يقابل ذلك ان
 قبض المكثري العين
 أو عرضت عليه فانتفع (فلا
 يستقر عليها البعض المدة)
 سواء انتفع المكثري أم لا
 لتلف المنفعة تحت يده وقول
 كمن الى آخره أولى مما
 عبر به (وبينة في) اجارة
 (فائدة أجرة مثل بما
 يستقر به مسمى في محبة)
 سواء أكان مثل المسمى أم
 أقل أم أكثر من ج زائد
 (غالب) التولية في العقار
 والوضع بين يدي المكثري
 والعرض عليه واعتناعه
 من القبض الى انقضاء المدة
 فلا تستقر بها الاجرة في
 الفاسد ويستقر بها المسمى
 في العينة (و) شرط في
 المنفعة كونها متقومة أي
 نهائية (معلومة) عنوان قد رآى
 وصف (مقدورة التسليم)
 حساسو شرا (واقعة للمكثري
 لا تضمن استيفاء عين فسد)
 بأن لا يضمنه العقد فلا
 يصح اكراه شخص لما
 لا يتبع ككلمة بيع
 وان زوجت السلعة فلا
 قيمته (و) لا اكراه (تد)

والترتبات المأخوذة لأهل العوض لزم الإجماع التزمها وكذا عكسه ولا يلزم من تمام المنفعة به الاستحجار لانه من
 قبيل المداواة وهي غير لازمة لمريض من الزرع ومن ثم ان وقع بحجار جميع بعد قتل المسمى والا فحرقا مثل
 عرش على امر (قوله لا يشعب) بخلاف إزالة الجوارح نحو سيف بضرية واحدة أو ولو لم يكن فيها مشقة
 أخذها الصناعات تهيب قتلها الكتب بل هو يتوقف عن نفسه التنبه امر شرح مر وبخلاف القصد لان
 فيه عسرا امر حاجي (قوله أي ذراهم أو دنائير) شرح بالذراهم والدناير الخ في جواز إيجاره حتى يملكه من
 ذهب وقضوه يعلم بما سرق في الزكاة عدم جواز إيجاره دنائير متعينة بغير مائة الف من بها امر شرح مر وأما
 الممرات في جواز إيجارها لانه على كاتقدم امر حل (قوله لان منافعتها لا تقابل بمال) لو أنزل على ما قبله من
 إلى هنا فقال إذا لقيت لها أي الثلاثة أي لمنفعة المكان أو حصرا أو نسب بالتميز (قوله عقب العقد) أي قبل مضي
 مدتها لها أجرة فأنشدنا ما يأتي في التفرغ من نحو الامتعة وذلك كي يعمد أو يؤخذ منه ان قدره المرحوم على
 الانتزاع كذلك كافيته أو خلق الجلال البقعي بالآتي والمقصود ما لو تبين ان الدار يمكن السكن والتمتع بها يؤذن
 الساكن برجم أو غيره وهو ظاهر ان قدرتمتعهم وعليه فطرد ذلك بعد الإجارة كطرد النصب بعدها امر شرح
 مر أي فلا تنقسم بل بغيره المستأجر امر عرش عليه (قوله ولا أرض زراعية) ويجوز استئجار أرض مصر
 الزراعية بعدد بها وان لم ينص عنها حديث روى إحصاءه في وقته عاذاً فويله ان كان يربو من الزيادة الغالبية ويعتبر
 في كل زمن بما يناسبه والمقتبل خمسة عشر أو سبعة عشر باعتبار ذلك الزمن امر شرح مر (قوله ولا أرض
 زراعية) فلا اعتبار بالماء وعدمه المذكور فان استأجرها لغير الزراعية صح حيث أمكن فيها ما استأجرها ولو
 أجرة ماء فيلزم امر أو مع كونه لا تنقسم بها ما كانت حصصه شتت فيها بما اعتد ولو بالزراعة لا يربو من بناء فان
 قال مقبلا وصار لاجل الزراعة ان أمكن من أن أراد التعميم أو بين مال كل واحد من ذلك والإطلاق امر قد
 على الجلال (قوله لا مالها له ادم الخ) ولو قال المأجر أحفر لك بئرا أي ولو قبل العقد فيها بئرا وأبقى أرضها
 أو أسوق الماء إليها من موضع آخر صححت الإجارة كما أنه الرواية أي ان كان قبل مضي مائة من وقت الانتفاع
 بها لمثلها أجرة فلا ضرر عليه حيث لا ينفذ بغيره عدمه ويؤمله بذلك في فسخ العقد امر شرح مر (قوله
 ولا غالب يتكفيهم) لان حال المالك أنما حصل له الماء أو سكن وبعبارة العباب صاعدا على صورة البطولان وإجارة
 الأرض لازمة زراعية ولما لها هو نقيه أو يطلب حصوله وقتها الا ان قال المالك أنا أحصل لها ماء أو يمكن وكانت قد
 رويت وتصغر الماء عنها لم يفتقد هذه المانع لزوعها وكذا قبل ان تصوره عنها ان ظن غالبها انحصار وقت
 الزراعة أو في اثنتائه بما لا يؤثرونه لان منع الماء وربة الأرض اكدره خللا لا يشجن وان قربت من ممر
 يغلب على الظن غرقها بحيث لا مالها لها فأجر جرت السكنى أو لجعلها زينة ونحو ذلك جاز ان حدث ما لم يربوها
 وان أوجرت ولم يربوها ولا غيرها ونقي الماء ولم يغرقه وتعدسوقه اليها السكنى على قدر جيل ولا يربوها
 بناء على راسوله وزراعتها تنقضي عنها أو توقف في هذا الصريح بطلان ما يجب بيان جنس النقص وسبب
 خلله امر وفي الأرض وشعره في هذا الأخير ما نصه وان استأجر أرضا لا تؤتي شجرتها كان ظالمه المأجر
 أجرة تكامل انما أرضه ببناء الماء لا يمل بقل لتتفق بها فبسياسية حكمه أنه لا بد من البيان لجنس المنفعة فما
 أطلقه الاصل هنامن الصحة وعلمه بأنه عرف بنفي الماء ان الاجارة لغير الزراعة مقبولة كحصر به بدو قوله ان
 ما هنا محمول على ما يأتي وهو في الحقيقة محل على أنه لا يشترط بيان الجنس كما يعرف من المسائل التي ذكرها
 وسد هذا المصنف وبعضهم جعله على ان الغالب في الأرض زراعية فجاز الاطلاق فيها وفيه نظرا وفي عبارة المحقق
 وشرحها في هذا الأخير أيضا بطلان لاجل الأرض لزوع الحب ومطلقا في ذكره ان وقع في الثاني زرعها وت
 اتفق عنها في الحالين ما دام من ممر أو عين وما يتبادر من غيب أي طرودا وتلج كفي أي يكفي لعدم القدرة
 على التسليم بخلاف ما إذا كان لها ما دام أو معتاد يتكفيها وما إذا لم يترفع زرعها عند الاطلاق كأن كانت على

أي ذراهم أو دنائير ولو الفترين
 (و) لا (كتاب) ولو اوسعيد
 لان منافعتها لا تقابل
 بمال وبذلك في مقامها
 تبذير (و) لا (مجهول)
 كالحق العبدن وكثوب
 (و) لا (أي) (و) لا (مقصود)
 لغرض من هو يبدو ولا يبد
 على تركه عقب العقد (و) لا
 (أعسى خلفا) أي حفظ
 ما يحتاج إلى النظر والاحارة
 على منه (و) لا (أرض)
 زراعية لا مالها لها دائم ولا
 غالب يكفيها كحجر معتاد
 وما تلج مجتمع يغلب حصوله

قليل جبل لا يعلم في سوق الماء الباقية يصح إيجارها على ما بالسبب الظاهر في الأولى واكتفاء بالقرينة في الثانية
وعلى إعلان إيجارها عند الإطلاق فيبدأ كذا المصريح بأنه لا ما عليها والاقتصع فإنه يعرف من تشبهان الإيجار
غير الزرع وله الزرع لا للبناء والقراس كذا أطلقه الجمهور وفرضه المأجور فيبدأ قال لتصميم ما شئت
غير البناء والقراس ولا يمد من أن لا يمد تعيين نوع المنفعة ولا يقوم علم العاقد من بعدم المسامحة
التصرع بنفسه لأن العادة في مثلها الإجارة الزرع فلا يمد لفظ صارف ٥١ وقوله وله الزرع قد يفهم أنه ليس
له غيره كبس ماشية فيها ووضع نحو حطب فيها لكن قوله فإنه يعرف من تشبهان الإيجار لغير الزرع يفهم أنه
غير الزرع أيضا وهو مخرج قول الأرشاد فإن فاهه غير غرس وبناءه وحاصل ما قرره الشارح في شرح المنفعة
في مسألة الإطلاق كما يعلم بنأله أنه إذا توقع زرعها ولم يكن لها ماء فإن لم يصرح بنقي الماهل يصح العقد والأصح
وله ماء البناء والقراس من زرع وغيره ومورد المسئلة أن يقول لتصميم ما شئت غير البناء والقراس كما قاله
المأجور ويحصل ما قرره في أرض لا ماء لها إيمان أحوالها زراعتها لم يصح وأن أطلق إيجارها ولم يتوقع زرعها
لكنهم على قوله جعل مصحح وان توقع فإن صرح أنه لا ماء لها مصحح أيضا والاقتلا وتطرح مصحح بنقي أن يصور بها
إذا هم مسئلة والأصح أنه لا يمد من تشبهان نفس المنفعة (فرع) لو أيجر حقل الأرض لينتفع بها الانتفاع
الشرعي لم يصح لأنه لا يمد بين المنفعة ولا يمد بينهما وما ذكره ليس بيانا وهذا ما يخل عنه ويظهر أن قوله لينتفع
بها الانتفاع الشرعي كلف فإنه مدر لكن في شرح الأرشاد لتبنيها لهذا الغرض فإنه قال في شرح قول
الأرشاد فإن فاهه غير غرس وبناءه أي في الماهل في الإجارة الأرض التي لا ماء لها ما نصه فإن فاهه قطع العاقد
استعمال الزرع فإن قال مع ذلك لتنتفع بها وان لم يمد بين المنفعة فإن لم يمد فيه اشترط بيانها ٥١ وفي المنفعة مخرج
نرى لكن قوله لينتفع بها وان لم يمد بين المنفعة فيه ما ذهب من دلالة على الاكتفاء بإطلاق النفع فلا يجمع
واليجر (فرع) أحرار الأرض التي لا ماء بها لينتفع بها كغشاء أو بمشاة ومصحح جازله الانتفاع بها ما هو
المعتاد فيهم من زراعتها أو ما كانت يسوق لها ماء وغيره ولا ينتفع بها بغير المعتاد وان كان في بعضه
التمتع كما تقرره وإذا زرعها فلا يرد بها من في العام إلا أن حوت العادة فيها بشكر الزراعتها وكذا اقتصع إجارة
الأرض المذكورة مقيلا ومراجبان يقول أيجر تكها مقيلا ومراجا ويكون في معنى التعميم بقوله انتفع بها
ما شئت كما قاله الزركشي فانظر شرح الروض عليه ينتفع بمأهول المعتاد كما قاله مدر ومنه الزراعاة إذا أمكنت ثم
راجعت شرح الروض فلم أر فيه هذا القسوة إلى الزركشي ووقع من مدر بعد ذلك أن قوله مقيلا ومراجا
لا يتناول الزراعة ويحتمل بل يحتمل إياه الماشيق وضع الحطب والأموال ونحو ذلك ثم قال الأقربان المقصود
بقوله مقيلا ومراجا الانتفاع فهو كتابة عنه فصيح وينفع بالمعتاد به الزرع إذا أمكن وليس له الفسخ بخسار
الزرع ٥١ ولو زاد الزرع على قوله مقيلا ومراجا لم يكتفى للشك في المنفعة الثالثة كما قاله السي
بغلاف ما إذا أتى بهذه الزراعة مع صفة التعميم كما حوتك لتنتفع بها ما شئت وبالزراعة أن أمكن فيصنع كما قاله
السيدي مدر (فرع) استأجر أرضا زراعتها وتسعة وعشرين الم الزرع الاسمة واحدة وتراخي عن الزرع الثاني
فزرع وحده الزرع والسنة باقية فهل يجوز للمؤجر إيجارها لغيره لمنفعة أخرى ولا لأن المقصود وإن حصل
الآن حكم الإجارة بأن الفراغ السنة وهل يجوز للمستأجر الانتفاع بها بشقة السنة بما يتعلق بالزرع كدروس
الزرع وتبليت فيها ونحو ذلك فليجروا فتدور في مدرس مدر وتكام فيه بما لا يخص منسب مجزأ وبنقي
اقتطاع حقه بفراغ الأرض من الزرع ولو تلف زرع المرء الأولى بالقوة في من الماشي بحتم الزرع بنقي
جواز ولو تعدى زرع مرتبة بحيث لا يجوز له وجب عليه أجرة المثل ولو تأخر الزرع عن مدة الإجارة فلا يقصر
لعبه الظلم قبل وأنه ولا أجرة عليه مدر في الجميع وقوله ولا أجرة عليه بخلافه قول الروض وأن تأخر الإجارة
لغيره كبر أو بدأ وطرا أو كل خراج لبعضه أي كبر وسفقت ثانيا كما قاله في الشرع حق بالإجارة إلى الحصاد انتهى

هكذا هو التفسير الذي أيدنا
ولعل الأولى حذف هذا الجمله
كجمله بالتأمل في الفرع

(فرع) * قال في الروض ويجوز استحجار الأرض لزراعة قبل السقي إلا أن يكون لها ماء يوق به ثم قال
 ويجوز استحجار الأرض لزراعة قبل انخسار الماء عنها وإن سترها ونحوها لتصار موقت الزراعة انتهى قال في
 شرحه واعترض على العمدة بأن التمكن من الانتفاع عقب المقد شرط والماء عنه واجب عنها الماء من
 مصالح الزرع وبأن صرته يمكن في الحال له وهو يفيد باعتبار التعليل الثاني أنه إذا لم يتمكن من الانتفاع عقب
 العقد لتصلح الاجارة لكن قضية التعليل الأول خلافه وفي شرحه فتننا للرد إذ قد علم أن الاراضي التي تروى من
 نحو النيل يصح استحجارها قبل زرعها ونحوها بحصوله غالباً ثم قال وجبت في شرط كبحه السبكي كان الرقعة
 عند الاجارة امكان التشاغل أي بالزراع عنها أن لا يكون مانع من الشروع في الزراعة في الحال سوى عدم وجود الماء
 اه وقوله امكان التشاغل أي أسباب التشاغل وهو يدل على أنه عند الاحتياج إلى الأسباب يمكن استحجارها
 في الحال وقوله أو أسبابه أي أسباب التشاغل أي مع امكان الزراعة هكذا في رد المحتار به الشارح فخرج (فرع) *
 لوروى بعض الأرض دون بعض أو انخسار الماء عن بعضها فقط خير المستأجر على الفور لأن هذا خيار تفرق
 الصفة وهو على الفور والى على التراخي في الاجارة غير ذلك أتى بذلك في اختيار اه سم (قوله ولا تعلق من)
 انظر لم أعاد الثاني هناك ونحوه ورد يمكن الجواب بأنه أعاده للفرق بين ما قبله وما بعده من حيث أن الخيار فيما
 قبله حسي وفيما بعده شرعي فقط اه (قوله ولا تعلق من هيجة) عبارة شرح مر فلا يصح استحجار قطع
 أو قطع مانع الشرع من قطعه أو قطعه من نحو سن هيجة وعضو سايم وان لم يكن من آدمي هيجة شرعاً انتهت
 ولو استأجر من يفعل ذلك وفعل لم يسخن الاجرة لعدم الإذن فيما قبله شرعاً كالأستور ولو سوغ الماذهب بأنه
 لا جرمه نعم لو جعل الاجرة لغيره هيجة فينتج استحقال الاجرة كالأستور الغالب من يذبح الشاة المصوبة
 فذبحها لغيره لانه يسخن أو المثل لا يتقدم اه عـ على مر (قوله نظرية مسجد) أي أو تعلق مر قرآن
 ولو لمع أم التلويث في نظرية لانه لا يفسد المكشور ونحوه الحليض ينسخ العقد كما في فلو دخلت ومكثت
 عصمت ولم تسقي أو توفى معنى الحافض المستأجر من به سلس قول أو جراحة فضاحة تنقض بها التلويث
 اه شرح مر وكتب عليه عـ قوله وبطرق ونحو الحليض ينفسخ العقد وهذا قد يشكل على جواز ابدال
 المستوفى منه إذ قياسه عدم الانفساخ وابدال نظرية المسجد بخدمة منه مثله إذا المسجد نظير المعين
 لا لزراع والربوب المعين للخدمة والخدمة نظير الحيطة والارضاع اه سم على حج وقوله ولم تسقي أو توفى
 ظاهره وان أنت بما استؤجر توفى له وهو ظاهر لما تقررنا من انفساخ الاجارة بغير الحليض فان ما أتمته به بعد
 الانفساخ كالمسمل بلا استحقاق اه (قوله ولا جرمه إذا نزل زوجه) أي لاسترقاقها فقام الحليض ويغنى
 من التعليل بأن ما يستحقه لا يذبح لو كان تأنيلاً أو فسخاً فأجر نفسه بالعمل ينقض قبل قدومه أو تأنيلاً فينتج جاز
 فلو حضر قبل فراغ الخدمة فينتج في الانفساخ في الباقي واعتراض الغزالي بأن ما فيها مستحقته بعد النكاح
 ممنوع عنه لا يستحقه بالبل يستحق إن يتفق وهو مستدرك اه شرح مر مع زيادة لم ش عليه (قوله
 والاجارة عينية فيهما) اما جازاة القيمة فنصم ولو أتمت العمل بنفسها في هذا الحال بان كسبت المسجد بنفسها في
 حال الحليض فينتج ان تتحق الاجرة ولو أتمت بالكت في حصوله بالمصروف مع ذلك وبذلك فلا راد لما استأجر
 لقراءة القرآن عند قبره لا تقرأه جنباً فان الظاهر عدم استحقاقه الاجرة ذلك لعدم حصول المصروف فلا إذا
 أتمت بالقرآن على وجه محرم بأن قصد القراءة وعلى وجه غير محرم بصرفه من حكم التبرأ أن كان أطلق اتفق
 المصروف أو نقص وهو التواب أو نزول الرحمة عند مر اه عـ على (قوله وذلك) أي المالكين
 قوله ولا يجوز اليمين وقوله حاسر على انفساخ لكل الاثلاثة لا انفساخ قوله أو أحدهما واجمع الثلاثة
 الانفساخ فالمراد بالاحد شرعاً فقط إذ لا ينفرد الحليض عن الشرعي فبقى غير حاسر شرعاً لا ينعكس (قوله له الماء

(ولا) شخص (تعلق من)
 هيجة (القيمة) سود (ولا)
 حاض (أو نفاه) مسلمة
 نظرية مسجد (لا) حرة
 منسوخة (بغير اذن زوجه)
 والاجارة عينية فيهما ذلك
 لعدم القدرة على تسليم
 المذمة حاسر شرعاً أو أحدهما
 بخلاف أكثره أي لغير
 ما ذكره وكراه أرض
 لزراعة له الماء

دائم) أي من نحو نهر أو عين لسهولة أن راعة حيث يؤيد دخول شربها أن اعتد بدخوله أو شرط والأقل لعدم
 تحول الغفلة ومع دخوله لا يحل المستأجر الماء بل يسقي به على مثل الماء حرك كل جزء السبكي ويبحث ابن الرقة
 أن استئجار الجاهل كاستئجار الأرض لا راعة اه شرح حر (قوله لها ماء دائم) أي من نحو نهر موجود دالة
 العقد أو التزم المؤجر بما يجده قبل معنى زمن لئلا يترد اه قل على الجلال (قوله دائم) أي يحيى دائماً ما عدا
 الاحتياج اليه بأن يكون النيل يروى على كل سنة (قوله ألق من وجعة) فان سكن أو لم يحل من تنفس الأجرة
 بطوار أبدال المستوفى منه اه حل وفي قل على الجلال قوله وجعة أي هي أو ما تحتها بحيث يشول
 أهل المنطقة واللام لا يلقها ويستحق الأجرة بتسليمه نفسه وبمضى زمن إمكان القلع وإن منعه منه أو سقطت
 إمكان الأبدال وتقول بعضهم بسقوط الأجرة وردها لو أخذ هلم على عدم جواز أبدال المستوفى منه وهو
 مرجوح كسبسي (قوله واكثره حائض ذميمة الخ) أي فإنه يجوز زوجه بالتمتع من المسجد بناء على الأصح
 من عدم منع الكافر الجنب من المكث في المسجد ولوقيل بعدم صحة الأجرة وإن قلنا بعدم المنع بل بعدل في صحة
 الأجرة تسليطاً لها على دخول المسجد ومطالبتها بخدمة وفريقين هذا وبين جرح عدم المنع وبؤ بذلك
 ما صرح به من حرمة بيع الطعام للكافر في شهر رمضان مع أن الأعرض له إذا وجدناه ما كل أو شرب على
 ما مر اه عش على حر (قوله واكثره أمة الخ) نعم المكتوبة كطرفة كآلة الأذى لا تستأجر سائلة
 السيد عامر والعقبة الموصى عنها هي ألبا لا يستأجر من الزوج في بشاره ما قاله الزركشي اه شرح حر (قوله
 واكثره أمة الخ) أي غير المكتوبة لتمام طرفة (تنبيه) ليس المستأجر مع الزوج من وطء زوجته مرة
 كانت أو أمة قال بعضهم لا في وقت يعطى عليه المنفعة اه قل على الجلال (قوله لوجود الأذن في هذه)
 فلا خلاف في الأذن وعدم صدق الزوج بغيره لأن الأصل عدم الأذن اه عش على حر (قوله كالصاوات
 وامامتها) فالاستعارة لامة مسجد لا يصح ولوين واقعه وامام شرط له شيء في مقابلته لامة فانه فعالة فإذا
 استأجر لشرطه من يقوم تمامه فيها فانه يصح لأن نفعه نازل على المستأجر اه حل أي وهو غير
 نائب عنه في الامة حيث نزلوا لا كان ثواب الأجر للمستأجر وانما هو نائب عنه في القيام بعمله فثي أنه فيه
 صح واستحق الجعل اه شطنا حرق (قوله وامامتها) أي فلا تصح الأجرة عليها لوجوب المنفعة لها وهو
 الصلاوة ما يصح من الإنسان يستنب من يصلي عنه ما لم يعرض فقال من قيل الجعالة لا الأجرة اه شطنا
 (قوله ولا أكثره مسلم نحو جهاد) خرج به الكافر تنصح إجارته لكن للأمام لا لأحد فلو أسلم في أثناء المدة
 انقضت الأجرة اه حل (قوله الأقسامائل معينة) راجع للقضاء وما بعد على شرح الرض اه حل
 (قوله الأقسامائل معينة) أي أي كان التعليم متعباً اه شرح حر (قوله كاذن) صارت شرح حر وأما
 ما لا يتجبه له كاذن في قسم الاستعارة عليه والأجر مقابلته لخدمة لعل رعاية الوقت أو دفع العود أو الحظتين
 اه شرح حر ويثبت أن يدخل في معنى الأذن إذا استأجره ما جرت به العادة من الصلاوة والسلام به
 الأذن في غير المغرب لتمام ما وان لم يكون من معاصره على ما منعت العرف اه عش على حر (قوله
 كاذن) ويدخل في الأجرة له الأمانة لا يجوز إجارته لها وحدها كذلكه الرافعي ولا يخاف من وقتاً أو ما لا خطية
 فهل هي كاذن أو كرامة لا يبعد أن تكون كلاماً اه حل (قوله وتجهيزت) فيه أن تجهيزت والت
 يتعين بالشرع عفا الفرق جنوبي الجهاد وفرق شخنا بينهما ما فرجه اه حل وعبارته وتجهيزت ودفعه
 وإن قيل عليه جواب مؤيد ذلك في ماله بالصلاة ثم في مال غيره ثم بالمسير في قصد الأجر ينقسم حتى يقع عنه
 ولا يضر عرض تعبته عليه كالمضطر فانه يتعين الطعام مع تجهيزه البذل اه وكتب عليه عش تجهيزت
 لا يتعين بالشرع فيه دليل أنه لو أراد أحد أن يقوم مقام من تجهيزت يتعين على مباشر تجهيزه الترخلف
 من حضر الصفا فانه لا يجوز أنصر انه وان لم يتجمل اليه وجهه ولو قام فيه مقامه (قوله وتجهيزت قرآن) ويجوز إجارته

دائم أو غالب يكسبوا أكثره
 شخص لقطع سن وجعة
 أو صحبة لشودوا أكثره
 حائض ذميمة لخدمة مسجد
 أن أمئت التلوين وأكثره
 أمة ولومسكوبة وبغير
 لذن زوجها أو حر ولو
 مسكوبة بانه لوجود
 الأذن في هذه وعدم اشتغال
 الامة بزوجه في جميع الليل
 والنهار في التي قبلها والتجديد
 بالصلة وبالطرفة من زيادة
 (ولا) أكثره (لعبادة) تجيب
 فيها بانه لها أو لا تمتلئها (دلم)
 تقبل تباه كالصاوات
 وامامتها لأن المنفعة لم تقع
 في ذلك فمكثرى بل للمكثرى
 (ولا) أكثره (مسلم) ولو
 رقيها (لنحو جهاد) عملاً
 ينطبق كالقضاء والتدريس
 والأعداد في مسائل معينة
 لعدم ضبط ذلك ولانه في
 الجهاد إذا حضر الصف تبين
 عليه خلاف عبادة لا يتجيب
 فيها مؤيدت لنحو جهاد
 كاذن وتجهيزت ميت وتعليم
 قرآن فيجب أكثره

لقرآن القرآن عند التبرأ ومع الدعاء بمثل ما حصل من الاجرة أو لغيره عظماء من مكاناً وزماناً ولا بد له أتوا
 المنة أجزاً بمحضرة المستأجر ومع ذكره في القلب كالتأكيك فانه السبيل لان موضعه مأمور به تركه وتزول رحمة
 والدعاء بعدها أقرب لاجابة واحضار المستأجر في القلب بسبب التحول الى رحمة اذا تزلزل على قلب القارئ واخطى
 به الاستغفار لحض الذي ذكر والدعاء عقبه وسبب في الوصال لما يعلم من ان وجود استحضاره عليه أو كونه بمحضرة
 كاف وان لم يستحضر ما حوته العادة بعد هذين قوله اجعل ثواب ذلك أو غيره مقدمة الى حضرته على الله عليه وسلم
 أو زاد في قسمة ما تركه جاعل من المتأخرين وأقرب الى الود قال الله حسن منسند وبالله ليس في الدعاء
 بالزاد في الشرف ايام نقص كأي وضعت ذلك في افناء طويل ومن الزاد في الشرف ان يشغل الله عمل الداعي
 بذلك ويأبى عليه وكل من أتبع من الامة كان له على الله عليه وسلم مثل ثوابه متضاعفاً بعد الدوا السابعة التي منه
 وبين كل عمل مع اعتبار زيادة متضاعفة كل مرتبة عايد ما في الأولى ثواب ابلغ الصافي وعمل في الثانية
 هذا اوبالغ التابع وعمل في الثالثة ذلك كله وبالغ تابع التابع وهكذا ذلك شرف لانه اه شرح
 مر وكتب عليه ع ش قوله ومع ذكره في القلب ينبغي الاكتفاء بذكره في القلب في ابتداء القراءة وان حثرت
 النية بعد حديث لم يوحى صاف كافي في نية الوضوء مثلاً حيث اكتفى بما عند شغل من الوجه وان لم يوجد
 استحضار هاهنا في نفسه على ما حوته به العادة * (عائده) * جليلة وقع السؤال عما يقع من الداعي عقب التحنن
 من قولهم اجعل اللهم ثواب ما تركت في يدك شرف صلى الله عليه وسلم ثم يقول واجعل مثل ثواب ذلك وبتعاف
 أنه الله الروح فلان أوفي ههنا أو يتخذ ذلك هل يجوز أم يمنع لما منع من الأشعار تعظيم الدعوة بذلك أي
 تعظيم آل زيد تعظيمه صلى الله عليه وسلم حيث اعتنى به فدعى به بتعظيم مثل ما دعى به الرسول صلى الله عليه
 وسلم أقول الظاهر ان مثل ذلك لا يتحقق لان الداعي لم يقصد بذلك تعظيم غيره صلى الله عليه وسلم بل كلامه محمول
 على اظهار احتياج غيره لغيره لاحتياج المذكور للاشارة الى الله صلى الله عليه وسلم لا على الله عليه
 وسلم اقرب مكانته من الله عز وجل الاجابة بالنسبة مختصة بغيره ليعود تشبهاً عليه صلى الله عليه وسلم لا يتحقق
 الاجابة بل قد لا تكون متفاوتة فناسب تأكيد الدعاء وتكرير رجاء الاجابة وأعلم انه لو استأجر لقراءة فقرأ
 جنباً ولو تأسبأ لم يستحق شيئاً اذا قصد بالاستعجار للحصول ثوابه الا انه أقرب الى نزول الى الحق وقول الدعاء عقبها
 والجنب لا ثواب له على قراءته بل على تصدي في صورة النسيان والاوجه انه لو استأجر لتعليم القرآن استحق وان
 كان جنباً لان الثواب هنا غير مقصور بالذات وانما المقصود بالتعليم وهو حاصل مع الجنب ولو ترك من القراءة
 المستأجر عليها آيات فالزوم قراءتها كولا بزيده استئناف ما بعد ما به لو استأجر لقراءة على قول بزيده
 عند الشروع ان ينوي ذلك عا استأجر عنه بل الشرط عدم الصارف ولا ينافي نصريحهم في التذرع بشرط
 نية التماسه لان هنا قرينة صارف لقوله عا استأجر حوله بخلاف ما ذكرتم اه شرح مر وكتب عليه ع ش
 قوله وان كان جنباً بصورة السئلة ان يلزم منه التعليم أو يستأجر عنه ولا ينص على ان يشره جنباً استثنى
 الجنبية ويعلم بها بخلاف ما لو استأجر عنه وهو جنب لعله فلا يصح لان ما ذكره عبد الله معصوم وفلسد
 * (فرغ) * الوجه حوازيه طبع حروف القرآن في القراءة للتعليم لما حوته في ذلك (قوله وتعليم قرآن) أي اذكاه
 أو يعضه وان عين عليه تعلمه ولو قال سدر قرق صغير لعله لا تحتمل من الخرج لقضاء ما حله اعم وكل قول به
 صغير افر به منه ضمنه لغيره اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله فكل صغير لعل المراد الصغير
 هنام لا يتفرع عادة على حفظ مثل ذلك القرق بخلاف المراهق بالنسبة لقرينه نحو حبس وعمله أو ضلماً بل
 سدد فكل به وانما من عندك ونحو حاله بل قل ذلك فلا يجب عليه توكيل من يخرجه ليعطفه وان حثرت
 العادة وخرج أو ضلماً قال ذلك ولو حرم عليه مثلاً فلا يجنب عليه اذ ذكره فنعاه أو سرقه من مال لان اصل
 لا يدل تحت اليد ومشاغبه الذي أخذت في يد الكه لا في يد المعلم (قوله ثم لا يصح الاكراه ان يارة ربه التي على

ثم لا يصح الاكراه ان يارة
 قبر النبي صلى الله عليه وسلم
 قاله الماوردي ومثله زيارة
 سائر ما تنس زيارته
 وبخلاف عبادة تجب فيها
 بغير قبول النيابة

انه علمه وسلم الخ بخلاف الجملة على الله عند زيارته المخلص فتصعق لتدول النيابة فبان وجهه لى اعلى
 مجرد الوتر في صدمه مشاهدته لانه لا تدخّل النيابة بخلاف السبل عليه ضل على علمه وسلم فتدخّل الاجارة
 والجملة اه شرح مر (قوله كبح وعمره) أى وكافضه وهدى وذب وصومع من بيت اه شرح مر
 (قوله وقول في مسألة الخ) وسه الاول به ان التعبير فيها ظاهر في ال كنية بخلاف لفظه صادق بال كنية
 والشرطة وأيضاً الامامة ليست النية لها وانما هي الصلاة اه أشبولى (قوله أولى من قوله لهامة) لانه يوم
 ان لم يتنازع متعلقه الى نية لا تضر النيابة فيه اه حل (قوله الا و تفرق زكاة) بالجر لانه بدل من عبادة
 الواقع في كلامه مجروراً يكافض عليه ع ش على مر وعبارته أى الاصل فصل لا تصح اجازة قسم لم يلهماد
 ولا عبادة تصب لهامة نية الا و تفرق زكاة (قوله ولا اكراه بستان كاهور) أى أوشاة للبنهار بركة اسمها
 وشبهه لوقوعها اه حل (قوله بكل منهما) أى الخارج والمخرج به اه حل (قوله أولهما من القدم) وكذا
 ان قال أولهما من أسس ولو قال وقد عقد آخر الثمار أولها يوم تاريخه لم يضر كماله لان القر نية تظاهر في
 ان المراد باليوم الوقت اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وكذا ان قال أولهما من أسس صريح بهذا
 بطلان الاجارة في الجمع وقد يقال نعم الاجارة فيما يقى من السنة بالنسبة من المسمى وتعلق فيما مضى فترى
 للمنفعة لا في حال العقد على ما قبل الاجارة وما لا يقبلها (قوله ولكن صرح كراؤها بالمتنفعين) أى أولى وكان
 المكركب الثاني غير الاول فيجوز له شترى لشيئ قد أحرمه الباع من غير ما يجوز ذلك الشيء من المستأجر كافي به
 الوالد بخلافه لابن المقرئ وفي جواز بيعه الوارث ما لم يمت من المستأجر زيدا الا قرب منه الجواز لانه
 نائبه على الزكوى انه الظاهر وهذا كله اذا لم يحصل فصل بين السنتين ولا يلاصق قطعا اه شرح مر
 (قوله ان كانت منفعتان) ظاهره ان المراد بجمع المنفعة فلو لم يكلف بيعهما في بيع اجازة بالمتنفعين ولو جاز
 بجمع المنفعة لصال الدين في الجملة أو لا تصح الاجارة أو تصح بقدر ما يرضى من المنفعة في المدد الاولى لم يحصل
 وإل هذا الخبر أقرب وان كان الاول غير بعيد فليراجع اه شوري (قوله اما المنفعة) أى اجارة
 أو نحو وصية أو عدة بالشر اه شرح مر (قوله ولكن مع كراؤها بالمتنفعين) استدرك على قوله
 لا عين وكلام المصنف كغيره شامل للمعكوك والوقف نعم لو شرط الواقف ان لا يوافق الوقف أكثر من ثلاث
 سنين فاحرم الناظر ثلاثاً في عقد ثلاث في عقد قبل مضي المدة فالعقد كما أتى به ابن الصلاح هو واقفه السببي
 والا ذرى وغيرهما عدم صحة العقد الثاني وان قلنا بصحة اجازة الزمان القابل من المستأجر اتباعاً لشرط الواقف
 لان الدين المتصلين في العقد من في معنى العقد الواحد وهذا بعينه يقتضى المنع في هذه الصورة ولو وقع انذار
 على ما شرطه الواقف وان خالفه من الاستاذ قال ينبغي ان يصح نظر الى ظاهر القضا اه شرح مر وكتب
 عليه ع ش قوله لو وقع انذار الخ يؤخذ منه امتناع ما يقع كبره من ان الناظر يؤمر بالتقيد بالشرط
 الواقف قبل مضي بشره أو بأمر يطلب المستأجر عقداً آخر نحو ما من تعدى غيره عليه لعل المذكورة (قوله
 ولكن مع كراؤها الخ) عبارة التنازع نالوا من السنة الثانية فليست الاولى قبل انقضائها جاز في الاصح قال
 مر واحترز بجعل انقضائها على الوفاة أو تركها مائة فإذا انقضت ففسد جوازها سنة أخرى فلا يصح العقد
 الثاني كالأول في جميع الشهر فلا ترد على كلامه اه بحروفه (قوله لصال الدين الخ) أى مع انعقاد المستأجر
 كالأول حرمه السنتين في عقد واحد ولا تقار الى احتمال انشاخ العقد الاول لان الأصل عدمه وان وجد فليعلم
 يشدح في الثاني بخصر به في العزيز اه شرح مر أى لانه يتعذر في الدوام لا يتعذر في الابتداء اه
 ع ش وقوله لم يصدق في الثاني قال في التفتوا لمؤر حرمه انذار انقضت فيه لغير مستأجر الثانية لانه
 يتعذر في الدوام لا يتعذر في الابتداء اه وشيدى (قوله فاجزاه بالعدم الخ) وفي هذه الصورة تقابل المالك
 وزيد في الظاهر كما قاله السبكي وغيره صحة اقاله ولا تفسخ الاجارة الثانية اه شرح مر قال الشهاب

كبح وعمره ووضحة
 وكذا في نعم الاكراه لها
 كماله من أولها وتولى فيها
 نية أولى من قوله لهامة
 وقول لم يقبل نيابة أولى
 من قوله الا و تفرق زكاة
 وتكون زيارته (ولا) اكراه
 (بستان كاهور) لان الايمان
 لا يملك بعد الاجارة قصداً
 يتلوا فيه ما يقضى في الاكراه
 لأرضاع وسبباً وهذا
 خرج بقول لا تنفعين
 امتناع صريح قصداً
 والصرح بكل منهما من
 زيارته (ومع تأجيله) أى
 المنفعة (في اجارة) فسمي
 كلاً من حيث كل كذا الى
 مكة فترى شهر كذا كالمسلم
 المؤجل (لا) في اجارة
 (هين) فلا يصح الاكراه
 لمنفعة قابلة كاجل وقدر
 سنة أولها من العقد كبيع
 العين صلى ان يسلمها غداً
 (اد) لكن صرح كراؤها
 المالك منفعتها مدة تلى
 مدته (لصال الدين) فدخل
 في ذلك ما لو أجزاه ببيعة
 فاجزاه بغيره وتلك المدة
 فيصع بيعه لهامه تليها من
 عسر ولاه المالك منفعتها
 لان زيد خلاها لقتال وكلام
 الاصل واقفه متعبر
 بمالك المنفعة أولى من
 تقديره بالمأجر

وغيرها اه ومن هذا يعلم حكم اليومين الذي تناوبت فيهما وهو انهما ان لم يحصل بهما ضرر جاز شرطهما والا فلا اه (قوله ان احتملت تركوهما جميعا) كان الاول ان يقول فان احتملت الخ لان هذا تفصيل للصحة لا تقيد له قوله لهما بآية أى المطلوبة وتعمل على المناقضة وقوله وكذا يصح أى فهو مستثنى أيضا لئلا يفتقر استثنائهما وصورى لان العمل فيه قد انصل بالعقد اه شيخنا (قوله فان تنازعا فحين يركب أو لا الخ) راجع لكل من صورتي المقتضى كفى شرعى حج وهر ونص عليه عـش عليه ومن صورة الشارح وهى قوله ولو اجره الاثنان الخ فكفى شرح حج ونص عليه عـش على حر وعبرة حج ومثله هر فان تنازعا على البادى أفرع بينهما فتم شرط الاول ان يتقدم ركوب المستاجر والابطال لتعلقها بالمتقبل اه وكتب عليه سم قوله نعم شرط الاول ان يتقدم ركوب المستاجر ظاهر باعتبار تركوبه بالفعل والعقد بخلافه كإبدال عليه التعليل بل المجتهدين اذا شرط في العقد ركوب المستاجر أولا واقتضا بعد العقد وعللانية المستاجر أولا فاسمح كل لا يترتبو بهما فقلت أعمل (قوله وكذا يصح إيجار الشخص نفسه الخ) أى وكذا يصح الاجارة فيما لو اجره ليلاليا بعد ليلتها وأطلق نظيره ما مر واجارة دار ببلد غير بلاد العاقدين اه شرح هر وكتب عليه الرشيدى قال من هل ابتداء المدة من زمن الوصول اليها كالمو قضة كون الاجارة تنفعه مستقبلة بدليل استثنائها من المنع أو من زمن العقد وعليه فهل يلزمه أجرة المدة السابقة على الوصول أو لا يلزمه الا حرة ما بقى من المدة بعد الوصول وكان الوصول يستغرق المدة فقبل تنفع الاجارة فى كل ذلك نظروا ارفيشا وريعه الاول وهو ان المسدة انما تحسب من زمن الوصول فليجوز اه ما علة الشهاب المذكور قال شيخنا فى الحاشية ونقل هذا معنى الاول الذى استوجبه سم عن افتاء النورى قال أى النورى فلا يضر فراغ السنة قبل الوصول اليها لان المدة انما تحسب من وقت الوصول اليها وانما تحسب منها اه ما فى حاشية الشيخ وما نقل عن افتاء النورى لم ارفق فتاوى به الشهورة وفى فتاوى الشارح خلافا فهو ان المدة تحسب من العقد ونص ما فيها سئل عما لو اجر دارا مثلا كعشر او المستاجر يصير مثلا هل يصح ذلك وان كان لا يمكن الوصول الى مكة الا بعد شهر ويستحق الاجرة أو لا بد من قدر الزد على ما يمكن الوصول فيه واذا فعل ذلك فهل يستحق جميع المسمى أو القسط منه بقدر الزاد المذكور فاجاب بأنه لا بد من قدر الزاد على مدة الاجارة يمكن الوصول فيه واللام قطع فان زادت استغرطه من الاجرة ينقطع ما بقى منها ففقط وفيما عنى فتاوى الشارح جواب وافق هذا فليراجع (قوله وإيجار دار مشعوبة بأمانة) أى وأرض مزروعة يتأخر فيها قبل معنى مدتها آخر اه شرح هر وقوله قبل معنى مدتها آخر مفهومه أنه اذا كان زمن التفرغ بقا قبل بأجر تصد المصحة وقياس ما مر فى مسألة الدار عن افتاء النورى الصحة هنا وتحسب المدة من التفرغ بالفعل وانما يمكن منه وتقدر على بلن العاقدين لما كانا يحصل الزرع لم يكن بمحاضرة الى العقد قبل التفرغ بخلاف الدار المؤجرة اذا كانت غير محل القدسية اذا فر طبعها فقد تستد الاجارة اذا توفقت صحتها على الوصول الى محلها فقلنا لصحة العقد ثم بحاجة بخلافه هنا اه عـش عليه (قوله وتقدر المنفعة من الخ) بيان لتقدير المنفعة المتعلقة بالعين أو المنة وقوله ومن وذلك على كل ما لا يضبط بالعلم وقوله كسكنى لدار مثلا بيان قال تسكنها فان قال على أن تسكنها أو لتسكنها وحده لم يصح اه على وفى قد على الجلال واحدا لم أن منافع العقار والنياب والادنى ونحوها لا تقدر الا بالزمان لانه لا عمل فيها وكذا الارضا ولا كتحال والدارا وقا الخصيص والتطمين ونحوها لا تختلف أقدارها اه وفى حج وقول فى دار تؤجر للسكنى لتسكنها فان قال على أن تسكنها لم يصح لانه مخرج فى الاشتراط بخلاف ما علة ان شئت قال بعض الاصحاب ولا لتسكنها وحده اه ومثله شرح هر وفى عـش عليه قوله ولا لتسكنها وحده أى ما علة من اخرج لعل المستاجر فيملكه بالاجارة فيما يظهر فلا تقدم التبول من المستاجر وشرط على نفسه ذلك بان

أن احتملت تركوهما جميعا
والا فربح له ما يراه قاله
الثوى فان تنازعا فحين
يركب أو لا أفرع منهما
وكذا يصح إيجار الشخص
نفسه ليج من غيره اجارة
حين قبل وقت الحج ان لم
يتأخر الاثنان به من بلد
العقد الا بالسبب نفسه
وكان بحيث يتأخر القروج
عقبه وإيجار دار مشعوبة
بأمانة يمكن نقلها الى زمن
بغير لا غايل باجرة (وتقدر)
المنفعة (من كسكنى) لدار
مثلا

قال استاجر بكذا الاسكنها وحدي جمع كافي بعض الهوامش عن الصبري أقول وهو قياس الوشرط الزوج
على نفسه عدم الوطء لكن قسبه قولهم الشروط الفاسدة فشرهواه ابتدأهم المؤجر أو القابل يقتضي
خلاصته وهو وجهه بأنه شرط يتخالف مع مقتضى العقد وقدرت الاستلزام وينتقل الحق لوارثه خلاصته كمن أوعا
ولا يلزم مساواة الوارث في السكنى للبعث ٥١ (تنبيه) ٥١ ونقول المحول بقصد إدارة أو الرأب بنوعين
أورثت خير المؤجر أو لم يبدله المستاجر بماله بين أن يشترع يجعله أو يبيع العقد أو يبيع به أو يبيع
فاله شيئا مبر ولو خضع المحول بغير وخلف أو هو زال لم يكن المستاجر بالولا ولا بد ولا يفسخ اه قبل على
الجلال (قوله) وتقدر وزن (تم دخول الحمام جائزا بوجوب الاجماع مع الجهل بقدر المكث وغيره لكن الاجرة في
مقابلة الآلات الماء فانه مقبوض بالبالعة في هذا ما يرفقه الماء غير مضمون على الدائخل وبنايه غير
مضمونة على الجاهل ان لم يستحفظه عليها ويحبه الى ذلك ٥١ شرح مبر وكتب عليه الرشد في قوله ان لم
يستحفظه فله عليها ان استحفظه علمه بالشرط ودعيه بينهما بالتغير كافي في محله اما اذا لم يستحفظه عليها فلا بينهما
أصولا ونصروا في شدة الشيخ من تعبد الضمان بما اذا دفع اليه أجره فحفظه لم أعلم مأخذه اه وبصورة
الشيخ قوله ويحبه الى ذلك أي وانما دفعه الاجرة صيغة استحفاظ (قوله) وتعلم لقرآن مثلا وشرط الغرض
أن يكون في التعليم كافة كان لا يعلم الفاتحة مثلا الا يصف يوم فان تعلم امرين لم يصح كجزءه الرافعي
بالنسبة لعدم ادق والوجه كون المداد على الكفة عرفا كقراها ولو لم يتخلف ما لو حقه نصف يوم وما حرم
به المأورد من عدم صحة الاستئجار لدن ثلاث آيات لان تعيين القرآن يقتضي الاعجاز وديم الاعجاز في فعل
نظروا الحق في انما دونها كذا لا يمكن جعل كلامه على ما استأجره لتعليم قرآن من قدر وزن فيعتبر حيث شذ
ما يحصل به الاعجاز ولا يشترط تعيين قراءات فاعلم لان الامر في ذلك غير بيان عين شيئين فلو قرأه غيره
انجه عدم استحقاقه أجره خلافا لبعضهم ولا بد من تعيين المداهم واسلامه أو جازا اسلامه ولا يشترط وزنه ولا
اختيار حفظه تم فهو جوده شار جاع عادة أمثاله تغير كما يحتمل ان الرقعة اه شرح مبر وكتب عليه عرض
قوله ان تعيين القرآن يقتضي الاعجاز أي ومن ذلك لا يتاوعن نظرا لان القرآن يطلق على التيسيل والكثير
والمدار على الكفة الحاصلة بالتعليم ثم رأيت في سم على ج بعد مثل ما ذكره الشارح وأقول فيه نظير
أضالا من بعض القرآن قرآن وان لم ينصف بالاعجاز استعلا ولا هذا يحرم على الجنب قراءة كمثل حرف مثلا
وهو صريح فيما قاله اه (فرع) ٥١ واستأجره لحفظ كذا من القرآن هل يفيد العقد لان الحفظ ليس
يبد كجزء شرط الشفاعة في المداد أو يصح لانه المقصود من التعليم وطرق فيه نظير اه سم على ج ولا يتعد
الصحة ما حال به من أن المقصود من التمام الحفظ وقوله ويقرأ أي بين المداد والحفظ وله ان ان التعليم
مستلزم الحفظ عادة مطردت فثبت أنه يختلف شدة وضعها باختلاف قوة فهم المتعلم وضعه فلا كذا الشفاء فله
لا يلزم المداد اذ كثيرا ما توجب له جدد الشفاء اه عرض على مبر ولو استأجره ليعلم معنى فهمه فله ضم
نزل فان أمكن البناء على ما فيه لم يستحق القسط والا كان من المتعلم لم يستحق شيئا وهذا يجري في سائر الاجارات
كاستئجار الحياطة (تنبيه) ٥١ نصع الاجارة القديمة ثم ان عين نوع عين والا حلال على ما يليق بالآخر والمستاجر
ولا نصع الاجارة بالنسبة لانها مجعولة ولا عادت بها الا في خادم الزوجت وفي السلم بالزوج كالمس (فرع) ٥١ يصح
الاستئجار للاستأجر بين كدية الخط وقته وظلمه وعددا الاوراق وسطور كل صفحة كذا وقدوا القطع ان قدرنا
بالجمل ولذا غلط الناسخ فاستأجره بالارش والورق والجرته والا فله الاجرة فلا أرض عليه يلزمه الاصلاح
ولعبر بالدين بكسر الهمزة وفتح القالب يفتح اللام وعرضه مائة وكذا العدد ان قدر بالمال والقرى
و دين مدته ونوع الحيوان وعدده مطلقا ووصفان كائن في النعمة ٥١ قبل على الجلال (قوله) وتعلم لقرآن
واقيم أنه لا يشترط تعيين الموضع الذي يشره فيه قال الزكبي وشيخنا حيثما اشتراطه كالرضاع بين فيمكن

(وتعلم لقرآن مثلا)
وعمل على اياه والمرد بقوله
بعل

من كونه منضدا أو مجوفا أو مستنجرا أو ليناً أو جراً وغيره (ان قدر مجمل) لعل للاختلاف الغرض بذلك ان قدر وزن لم يتجلى الى سان غير الصفة
وذكر بعضهم ما يخالف ذلك فاحذروا قولوا كثري من الالباء على اشراط بيان الامور (٥٤٧) المذكورة ايضاً ان كان على غير ارض كسقف

(قوله من كونه منضداً) أي مجسوماً وقوله أو مجوفاً أي غير مجسوم وقوله أو مستنجراً أي على صورة سمن العبر
وفي الحقايق ما يفتقره من وضع بعضه على بعض أو بغيره بابه ضرب منه قوله من جعل منضوداً منضداً ايضاً المعالجة
في وضعه مناصاً (قوله وذكر بعضهم ما يخالفه) نص السجدة للجلد الى حيث قال فان قدر باراً من ان يتجلى
الى بيان ما ذكره من جملة ذلك ما ينبغي به من طين أو لبن أو آس وأجابه بعضهم بان المراد ما ذكره من قبله فلا يقال
انه يجب بيان الصفة اه شوي (قوله ويبين في ارض الخ) فان أطلق لم يصح اه اذ لم يصلح الالفة الواحدة
عنه بل بقي الاطلاق كراعي الاحكام فانه يبالغ فيها البناء وبهض البساتين فانه يبالغ فيها الفراس وقوله لبناء
وز راعه وعراس أي أول اثنين منها خلاصاً لما يقتضيه كلام المصنف فالتعمد انه متى كانت الارض سالحة لاثنتين
فلا بد من بيان أحدهما اه عن (قوله سالحة لبناء الخ) أي بحسب العادة والاختلاف الارض يتألف
فيها كل من الثلاثة (واقعة) أو أراضاً الارزاعة قطعاً لها المساحات فثبت بها عشب فلن يكون أجاب فيجابه
لما كان الاحيان لا تخلو بعد الاجازة وانما تلك المنافع اه مصرية أي ومعلوم ان الاجرة التي يرفع بها العقد
تأخذ المستاجر لما تقدم من التمتع بعشيقه اه عرش على مد (قوله ويرز عيشاه) أي بما
جرت به العادة فلو من أنواع مختلفة فلو من اشياء مختلفة ثم أيتى في حاشية شتاً على اه عرش على مد
ينبغي ان يجوز ان يتبع لانه ما دون فهم او لا يتعلما ان يتساوى ضررها أو يتفاوت فإذا بعض فقد فعل
ما يجوز مثله أو اه على منعم الاذن في جملة كل منهما ثم رأيت مد وقص في هذا الاسم الاول فليقلل
سم (قوله لرضا المؤجره) وله ان يزوع بعضاً ويغرس البعض الآخر ان حذف لفظ المشتبه بغيره قال
أمرتك التزوع أو تغرس أو تزرع أو تغرس ولم يبين مقدار ما يزرع لم يصح وكذا لو قال زرع نصفاً أو غرس
نصفاً أو بقل من شجائنه أو قال انتفع الانتفاع الشرعي لم يصح لانه يجوز ان الانتفاع الشرعي لا يمتنع اختلاف
مسئله المتنازع فيها لم يعمد أو أما المتنازع فيها لم يعمد أو أما المتنازع فيها لم يعمد أو أما المتنازع فيها لم يعمد
اه حل (قوله بشرط في اجازة لبناء الخ) حاصل ما ذكره من مسائل الدابة ستة هذه والثانية قوة وفي اجازة
من الخ والثالثة قوله وفي خدمة لركوب الخ والاربعه قوله وفيما له الخ والخامسة قوله ولحل الخ والسادسة قوله
وفي خدمة لجلس نحو زجاج الخ والاولى والاربعة والخامسة والسادسة والاربعة والخامسة والسادسة والخامسة والاربعة
والثالثة والسادسة والخامسة والاربعة والخامسة والسادسة والخامسة والاربعة والخامسة والسادسة والخامسة والاربعة
الهامة بعضها البعض وضم الخامسة بعضها البعض وذكرها على هذا الوجه في حاشية ففهم فكانت الاربعة من المسائل
في اجازة لركوب الخ ثم يقول به سد قوله لم يستحق وذكر قد سرى الى قوله وذكر خسر مكيل ثم يقول في
اجازة لبناء روية الدابة وفي خدمة لركوب الخ ثم يقول به سد قوله لم يستحق وذكر قد سرى الى قوله وذكر خسر مكيل ثم يقول في
معادن أو معاق بضم الميم وهو ما يعاق على الدابة اه قل على الجلال وفي المصالح المملانية كسرها يعاق على
العم وغيره وما يعاق بالارملة أو ما تضره القسمة والمطهرة والجمع فيها ما علق اه (قوله أو وصف تالم اه) أي
للازمة ثم قيل بصف الركوب بالزيتون والاضافة والصفة لعرفه وزنه فيقتل بالرجح الشاغل شيئا كذا في
تصحيح ابن عجلون قال مد والمعمد انه يصفه بالاضافة والصفة لولا ان لا يجب للوزن ولو وصفه مضع وكان
معتبراً اه سم (قوله مع وزن الاخيرين) هذا راجع الى وصف فقط وأما عند الروية فلا يشترط الوزن
اه فيقف في الشوي قوله مع وزن الاخيرين في يد في الوصف فقط كما صرح به في العباب اه (قوله بما ياتي)

سما هو روية (لثلاثة أو وصف تالم) لها (مع وزن الاخيرين) بان المراد فيما يركب عليه عرفاً ولم يكن الرابك فلا حاجة الى معرفته ويجعل
في الاولى على العرف بركبه المؤجر في الثانية على ما يلزمه بما يأتي وقول ولو لم يرد عرفه فمع اعتبار الوزن في الاخيرين من ياتي (فان لم يشرط)

حل المعالين (لم يستحق) بنائه مع بشر طامع فعل أي تخلف الاختلاف للناس فيه (د) شرط في (أ) جارية البارة (عين) (ك) وبها وحل مع قدرتها على ذلك (روية الثانية) (٥٤٨) (د) شرط في (أ) جارية البارة (ذمة كرموز كرس) لها كابل أو خيل (نوع) كجفتا أو عراب

(د) كورة أو أوتنة وصفة
سيرا لهم من كونها مبهمة
أو بصيرا أو قسطا لان
الاغراض تختلف بذلك
ووجهه في الثاثنان المذكور
أوتري والاثني أسهل والاخير
ممن زائد في (د) شرط
(فيما) أي في اجارة العين
والذمة (هـ) أي لا كرم
(ذ) كرم سري وهو السير
لبلا وهذا من زائد في (د)
قد (تأنيب) وهو السير
ثمارة (حيث لم يعرف)
فإن المراد عرف حل ذلك
عليه فإن شرط خلافه اتبع
(و) شرط في اجارة العين
والذمة (ح) روية يمول
ان حصر (أو امتحانه) بيد
ذلك كأن كان يشاركه أو
يجري في طلبة تخمينها لوزنه
(أو تقديره) حضرا وأب
بكبسل في كبسل ووزن في
موزون أو كبسل والتقدير
بالوزن في كل شيء أوت
وا حصر (وذكر حرس
مكبيل) لاختلاف تأثيره في
الذمة كما في الملع والقرعة
وشرح في زائد في مكبيل
الوزن فلا يشترط ذكر
حسسه لأن قال آخر تكفا
لشغل علمها مائة أو طول ولو
بدون علمها متعوض ويكون
رضائه بأثر الاجناس ولو

خالصه فقرة مما شئت خالصة موم من كلام أبي العراج السريحي انه لا ينبغي ذكر الجنس لاختلاف الاجناس في القتل انه
مع الاستواء في الكيل قال الرازي لكن يجوز أن يعبر ذلك رضا باقتل الاجناس كما يحل في الوزن رضا بضر الاجناس قال في الروضة المروا بوقول
السريحي والفرق ظاهر فان اختلاف التأثير بعد الاستواء في الوزن يسير بخلاف الكيل وأن تقي القتل من نقل القتل (د) شرط في (أ) جارية (ذمة لجل

نحو زجاج) تكلف (ذكر جنس دابة وصلته) مسيلة له وفي معنى ذلك كمال القاضي ان يكون بالطريق وحمل اوطن لما
 لجل غيره ولا يشترط ذلك بخلاف ما في اجابة النسبة لركوب لان (٥٤٩) المقصود هنا تحصيل المتاع في الموضع

المتروط فلا تختلف
 الفرض بحال مله (وتصعق)
 الاجارة (لخانة) ولا رضاع
 ولا يتبع أحدهما الآخر
 في الاجارة لا فرق دل منهما
 والعقد (و) تصعق (لها) معا
 ولا يتقدر ذلك بالحمل بل بالزمن
 ويجب تعيين الزميمة
 بالزمن لا بخلاف الفرض
 باختلاف حاله وتعين حمل
 الارضاع من بيت المكثري
 أو بيت المرضعة لاختلاف
 الفرض بذلك فهو بينهما
 أهل عليها وبينه أشد ولو
 به (فانما تفسخ (الجنين) في
 الاجارة لهما (انفسح)
 العقد (في الارضاع) دون
 الحضانة عملا بتفريق
 الصفقة لان كل منهما
 مقصود ليستقطا
 الارضاع من الإحوة
 (والحضانة) الكبرى (قريبة)
 (ص) أي جنسه الصادق
 بالذكر وفيه (بما لم يلد)
 كنهه بفصل جسد ونياه
 ودهن وكله وروبطه بالهد
 ونحوه بكنهه ونحوهما
 محتاجه والارضاع يسعى
 الحضانة المعزى ان تلمه
 بصلوعه في جروها مثلا
 الثاني وتصرفه من الحاجة
 والمتحقق بالاجارة المنفعة
 والجنس
 (فصل) فيما يجب بالجنس

انه على المرح في اجارة القموأجاب من هذا ايضا انه قد يقال انه حيث أدخله في الحضانة على ارادته ان
 عنده قال وهذا أقرب (قوله نحو زجاج) أي من كل لمخاف تله بتقدير الدابة كالسبي والعسل (قوله زجاج)
 بتلثت أوله اه شرح مدر (قوله ومقتها) ونهاصة فصره هو الاجارة نحو الاجارة كالاجارة لركوب اه
 حل (قوله لا للمقصود هنا الخ) وانما يشترط في الجمول ان تعرض لسير الدابة مع اختلاف الفرض به
 سرعوا بطاعة عن القافة لان المنازل تجمعهم والمعاد تبيين والضعف في الدابة عيبو بحث الزكوي وجوب
 تعيينها في التقدير بالزمن لاختلاف الزمن باختلاف الدواب اه شرح مدر (قوله وتصعق الاجارة لخاصة)
 وجهه صحة الاجارة على اضافتها لهما فخرج خدمة ولما الارضاع قد ليله الآية الشريفة اه سم (قوله لخانة)
 من الجنس بالكره وهو من الاطباء لا الكسح لان الحضانة تصعب اليه اه شرح مدر (قوله ولا رضاع) أي ولو
 لارضاع فخره أو مسلمة لارضاع طفل ذي ولا يجوز استنباطه لارضاع طفل اه مدر اه سم (قوله
 ولا رضاع) وتكلف المرضعة تناول ما يكثره من لبن وترك ما ضره كوطه حليل بشر اختلاف وطه لا ضره فيه ولو وجد
 بلدها لم يلزم تغذية بها المستأجر ولو ستملن غير هاء في اجارة دما شغقت الاحوة وأعين فلا اه شرح مدر وكتب
 عليه عش (قوله وترك ما يضره كوطه حليل) ولا يصير بشره بذلك فلا يتحقق نقصان اذن له في ذلك فليسا
 على ما لو اذن له في السفر لم يلزمها وحدها ولا حاجة لأجنبي لغيرها أم لا يصير بشره بذلك فليس نظروا الاقرب
 الا أن لا يتبع اذن له في ذلك استلها منها الاثم فطوا واذا حرم عليه فوطه لم ينعمنه وان خالف الغضاب
 فيمن الاضرار بالولد الذي في فقهه في حقه في نكاح الامم فيشذأه في نفسه تار والاول والآخر (يعرفين
 حرماتهما) فخرجوا في الحضانة ذلك بان الحرمات في الحضانة لحق الله ولا يرد على أي حال
 يجوز تفرقه على صاحبها لان الضرر لا زال بالحمل (قوله ولا يتقدر ذلك بالحمل) وهو الرضيع وهو مشكل لان
 الرضيع يجب تعيينه على الشرع الا ان يقال معني قوله ولا يتقدر ذلك بالحمل انه لا يكتفي في الحضانة والارضاع
 بالحمل فقط أي تعيين الرضيع بل لا يمين تعيينه والزمن كاستمراره لارضاع هذا الطفل سنة (قوله ان تلعب
 العقد) ولو اتمت باليمن لم يحمل آخر ولو لم يتضرر الولد بالاجاز اه غلب اه بول (قوله أي جنسه
 الصادق الخ) ظاهر صنعه هنا هذا الثاني بل متعين لصدقه بالانثى وتقدم في باب الصلاة تفسير الصبي بهما من
 غير تأويله بالجنس وهو ما صرح به الاصول وقال انه من أسرار الفقه قلنا مصل اه شوري (قوله ودهنه)
 بفتح الدال اما الدهن فضعها الاوجه انه على الاب ولا يتبع فيه العادة لعدم انضائها اه شرح مدر وكتب
 عش عليه قوله اما الدهن ويقتضي ان يدل على كونه على الاب اجرة القافة لفعليها المتعلق بالصلاح الولد
 كقطع سره دون ما يتعلق بالصلاح الاجتماعي به العادة من نحو ملازمة تاقبل الولادة وتغسل ولها وليامها
 فانه ليس على الاب بل عليها كمنه فاما احتياج اليه للعرض (قوله وتصهر) بانه ضرب على المختار والمباح
 (فصل فيما يجب بالنسبة الاثني) اه أي قوله وليس المراد بكونه مذكر واجبا لهذا بالنسبة للوجوب
 على المكثري وفي قوله وليس المراد انه يلزم الخ وهذا بالنسبة للوجوب على المكثري (قوله عليه تسليم ففتح
 الخ) وهو أمانة سيد المكثري فلا تملولو وتصهره على المكثري بعد هذه فان اشتمل لغيره لم يلزمه فيه
 المكثري ويعبر في ذلك في جميع ما يأتي وتقول القاضي باضاحتها في مدة المنع غير ظاهر لتقصيره بعدم الفسخ
 مع ثبوت الخيار له لئلا كان جاهلا بشيئيه وهو ممنوعا احتمل ما قاله وعليه ايضا عذر تام لقصيره وأخبره
 هو ظاهر ولا تظن لكونه بالباطل بل يبقى الخيار للمكثري لان المقصود به ان يتقدمت اه عش وهذا
 خلاف ما في حل حيث قال ويكتفي بضمه أي العلم بالباطل الا ان شرط بقاء الرضا لم يفسخ بخلاف الشرط

الاثني على المكثري والمكثري لعقار ودابة (عليه) أي على المكثري (تسليم ففتح مدر) معها (المكثري وعقارها) كبتها
 وتعيين تسليم وضع بغيره باب واصلح منكسر (وكس تلج سطمها)

وسواء في وجوب تسليم الانتفاع
 الإبداء والادعاء حتى يتضح
 من المكثري وجب على
 المكثري تحديده والمراد
 بالفتح مفتاح الغلق الثابت
 أما غيره فلا يجب تسليمه
 ولا تقبله كسائر المنقولات
 قال ابن الرضا ومما ألوفى
 قيل السطع محله في دار لا يتبع
 ساكنها بسطعها في كل وقت
 جب لوقت والافتقار له
 كالعرضة سبقت حكمها
 وليس المراد بكونها ذكر
 وإسباغ المكثري أنه يأن
 بتركه أو أنه يجبر عليه بل أنه
 أن تركه ثبت للمكثري
 اختياراً ليس بمتعمد (في أن)
 (بادر) وقول ما عليه فقال
 (والا للمكثري خيار) أن
 تنقست المنفعة لتضرره
 بنفسها نعم أن كان الخلل
 مقارناً له وعلم به فلا خيار
 له بل جزم به في أصل الروضة
 وذكر الخليل في غير العبارة
 من زياد (وطيه) أي على
 المكثري (تنظيف مرصتها)
 أي الدار (من ثمن وكلمة)
 أما الكساسة وهي ما تنقص
 من الثروة والاعمال ونحوها
 فلهو لها به وهو ما لا يلج
 فلا يساع به بقدر ما كان
 في الروضة وفيه وليس المراد
 أنه يلزم المكثري نقله بل
 المراد أنه لا يلزم المؤجر وكذا
 القربان في وجوب الرياح
 لا يلزم واحد منهما انتهى (وعلى مكره بقر كونه في الجوزعين أو ذمة

(قوله ليتمكن من الانتفاع بها) أي بالعين المؤجرة اهـ حل أي التي هي المأجر (قوله حتى يوضح) أي ولو
 بتقصير من المكثري ولكنه ضمن قيمته لعدم جبر اهـ عرش (قوله لا يتبع ساكنها بسطعها) هذا ينافي قوله
 السابق ليتمكن من الانتفاع بها فأنظر الجرم بينهما يمكن الجواب بأن ما تقدمه من قبيل لما قاله ابنه من مقتضى
 اطلاعهم والعرض من نقل كلام ابن الرضا أنه تعبد لكلهما المالحق وعليه فلا يتألف التعليل بالتمكن من
 الانتفاع أو أن الضمير في قوله ليتمكن من الانتفاع به أو أوجه له من النظار تغير كسب النج من السطع اهـ عرش
 (قوله فظهر أنه كالعرضة) معتمد اهـ حل أي فهو على المكثري بالعين التي اهـ (قوله أو أنه يجبر عليه)
 هذا مسلم في إصلاح يحتاج إلى من أما إصلاح لا يحتاج إليها كإقامة حدار مائل وإصلاح غلق بمسرقه فلهذا
 قطع به الفزالي أنه يجبر عليه، وحتى الأمام وجهين اهـ سم (قوله فان بادر) أي قبل مضي مدتها لئلا يجره اهـ
 شرح مر وهذا أي عدم وجوب العبارة صنعاً على المؤجر حتى من يؤجر مال نفسه فان كانه وجب المال بحجوره
 أول وقت وهو ظاهر فالعبارة فواجبة عليه عينا في كلام الزركشي ما صرحوا به من عدم وجوب العبارة بمحضه في
 المطلق المألوف فحقب عمارته وفيه مناهة التصرف بالاحتياط كقول الصري اهـ حل (قوله والافلاكمتر
 خيار) وهو هنا في التراضي اهـ مر اهـ عرش (قوله نعم أن كان الخلل مقارناً أي) وإن كان له من وطءة
 المكثري لتضرره بما قدمه عليه به كذا قال شيخنا وفيه أنه قد يقال وهو ملزم نفسه على أن المؤجر يزول ذلك
 الخلل وأيضاً لا ضرورة بتحدد الزمان للمستقبل ويستثنى من الخلل المأثور لعلنا لا نحسن والبالوعة فيثبت
 الخيار بذلك مطلقاً وتوقف تمام التسليم على تفرغها اهـ حل (قوله وفيه أي على المكثري الخ) وأيضاً تفرغ
 الحاشي قبل انقضاء المدته على المكثري يعني أن المكثري لا يجبر على ذلك اهـ حل (قوله وكلمة) ولو بعد انقضاء
 مدة الاجارة أي في الكساسة ومثاله التلج بخلاف الحاشي لا يجب عليه تنظيها بعد انقضاء المدته وتوقفه فيجب ما بأن
 الكساسة لم يمسس العادة فيها بمرأى من شأناً كأنه صرنا له أنزلها فاجبر على إزالتها ولو بعد انقضاء المدته
 بخلاف الخلل لا يجبر العادة بمرأى من شأناً فلا تقصير منه في تركه فلو جرت العادة به إذا وصل الحاشي للحالة
 التي عليها بمرأى من شأناً فتركه مقتضاه وجوب إزالة ما به عليه اهـ حل (قوله وليس المراد أنه يلزم المكثري نقله الخ)
 أي فلا يجبر على نقله وهذا قبل انقضاء مدة الاجارة وإما بعده فغيره على نقل ما ذكره بخلاف تفرغ البالوعة
 والحاشي فأنما يلزم من المكثري بالعين المذكورة ولا يجبر على التفرغ لا قبل انقضاء المدته ولا بعده ومما زاد الكساسة
 بأنما شأناً لا يثبت من نقله بل العرف فيها رخصاً ولا فارقاً بخلافها بلزم المؤجر تسليمها أي البالوعة
 والحاشي وهذا العقد فارقين والانتفاء للمكثري اختياراً ولو علم به بانه تلامها أو يفارق ما مر من عدم خياره
 بالعبث المأثور بان استيفاء منفعة المسكن توقف على تفرغها بخلاف إزالة الكساسة ونحوها فليتمكن من
 الانتفاع بمجرد وجودها اهـ شرح مر والحاشي بفتح الحاء ومعها تعلق بخيار الصالح (فرع) وهو السؤال
 في المرض عاقل أو تدهور ودالحش هل يلزمه أي المكثري تفرغ الجميع أم ظهر به ما يتفرغ به الساكن فقط
 والجواب عنه أن الظاهر الثاني وعليه فلو كان ما زاد تشوشاً فحقه على الساكن وألا دله به بنبه الخيار
 أولاً فينظر والأقرب أن يقال فيه إن كان عالماً بذلك فلا خيار له والانتفاء لخيار (فرع) آخر وقع
 السؤال في المرض عاقل أو تدهور ودالحش هل يلزمه أي المكثري تفرغ الجميع أم ظهر به ما يتفرغ به الساكن فقط
 الظاهر أن يقال بأن فيه جميع ما قبل في الكساسة قال ويحصل وهو الأقرب أن يأن في ما في الحاشي فلا يجب
 غسله لا قبل فراغ المدته ولا بعده لأنه من روى عادة في الاستعمال اهـ عرش عليه قوله لا يلزم واحد منهما من الظاهر
 وأن تعدوا الانتفاع به لأنه لا فصل وبين المكثري والمكثري متعين من إزالته ومثله يقال في الكساسة بل عدم
 اختيار فيها أولى لأن الكساسة من نقله (قوله) العروة كل جمعة بين الدور لاثنين وجعلها عرضاً
 ودرصاً (فرع) ولأنه تمت المأجر على منافع المستأجر وجب على المؤجر التبعة اهـ سم على

والطعام اه حل (قوله فان اضطرر بالعرف) أي في هذا الذي تصورناه على المكري وجب البيان فالدابر
في كل على العرف من غير فرق وهذا راجع لما تقدم من حج في المساقاة انه لا ينظر للعرف الا في العلم
يصور على انه على أحد هاتريأت شيئا قاله ناولوا طرد العرف بتخلاف مانعوا عليه حل به فيما يظهر
بناله على ان الاصطلاح الخاص يرتفع الاصطلاح العام كالتضاء كلامه وان احتج في مواضع أخرى بعدمه ان
العرف هنا مع اختلافه باختلاف الحال كثيرا هو المستقل بالحكم فوجب انطباعه مطلقا به يفرق بينه وبين
ما مر في المساقاة ويأتي في الاحداد اه حل (قوله وعلى مكري في اجارة ذمة الخ) ومنه ما يقع في مصر زمان قوله
أو ضلنى العمل الفلاني بكذا غائبه انه ان اشتمل ذلك على صيغة صحفية لم يربط فيها المسمى والاحارة المثل اه ع
على مر (قوله وعائنة ركب الخ) فلو قصر فيما فعل مع الركب فادى ذلك الى تلفه أو تلف شيء منه فحل
بعضه أو لا فيه فقلروا الاقرب الضمان اه ع حتى مر (قوله فيبيع البعير للمرأة) عبارة شرح مر فيبيع
البعير لتصور المرأة وضعفها الركون يكون العتد يقر بنحو الجار من مرتبة ايسل
ركوبه وينزله الا لا يتأق فله عليها كسالة فرض لا تحوا كل و ينظر في رغبته لا يلزمه بقله تخفيف ولا قصر
ولا جمع وليس له التطور بل زيادة على قدر الحاجة أي بالنسبة للوسط المستعمل من نفسه فيما يظهر فلا يطول
ثبت لمكري التمسح قاله الماوردي ولما انزوم عليها وقت العادة دون غير النسبة للثمن والارزاق لا يلزمه انزول عنها
للاراحة بل للعفة ان كان ذلك كرا في الارض فله ظاهريه يجب على المشرى عروته عادة وطبعا به الى أول
البلد المكري اليها من غير ان يان لم يكن له لسور والاقالى السور دون مسكنه قال الماوردي الا ان كان البلد صغيرا
تتقارب اقطاره فصوله منزله ولو استأجره حل طبلى الى داره أو طلق بلزمه اطلاله السقف وهل يلزمه ادخاله
الدار والابواب حتى أو تصد الاجارة تقولان اصحهما أولهما اه شرح مر (قوله وعليه رفع حل الخ) وكذا
أجرة دليل ونخبر وسائق فائد وحفظ متاع عند النزول وإيقاف الدابة لنزل الركب لملا لا يمكن فله عليها
وليس له منع المكري من التوم عليها وقت العادة اه حل (قوله لا تضاء العرف ذلك) فلو طرأ عرف بخلافه
والطرد فيكون عليه المهرول فان اضطرر بوجوب البيان اه حل (قوله فليس عليه شيء من ذلك) أي بل عليه
التفصيل بين المكري والدابة لانه لا ياتر سوى التمكن منه المراد بالقلية وليس المراد ان قبضها بالقلية لئلا
يخالف قبض المبيع فتعد كرا في هذا انه يشترط في قبض الدابة سوقيها أو قد هو هذا النور ولا يكتفي
ركوبها وتستقر الاحرف في الصحة دون الفاسدة بالقلية في المقارو الوضع بين يدي المستأجر بالعرض
عليه وامتناعه من القبض الى ان تضاء المدفوعة قبله أي قبل القبض ان يؤجره من المؤجر وفرق الواهدين عدم
تصديقها في ظاهره من البيع بان تسليم المهرول عليه هنا غايته ان ياستغفاه وبعد الاستغفاه لا يبيع اجارته اه
شرح مر

● (فصل في بيان غاية الزمن الخ) عبارة شرح مر فصل في بيان غاية المدد التي تقدر بها المنفعة تقري ما يكون بد
الاجبر بد أمارة وما يبيع ذلك انتهت (قوله ما يبيع كرمها) أي من قوله وما جازا بد المستوى الخ الفصل (قوله)
تص الاجارة ذمة الخ) أي في ملأ طلق أو وقف حيث لا شرط فيه مدة تبقى فيها الدابة أي يغلب على الظن بماؤها
تلك المدد ولا يجب تعيين ابتداء المدد اذا قدرها بان يقول سبع سنين الا ان يكتفي بقوله سنة ويجعل على ما يتصل
بالمدة أو ما انتهت المدد فلا يمين بالله فلا تأكل كل شهر يكذب لم يصح ولو شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ثلاث
سنين فأحرصنا في عقد من لم يصح العقد الثاني وقالوا بالبر الصالح بخلافه لان الاستاذ حديث قال بالاصح نقل الى
مطابقة العقد لمعققة اه حل وسأيت ان الوالي جبر المولى عليه وأما له الامد لا يبلغ فيها بالنسب والابطال
في الزائد ومران الراهن يمتنع عليه اجارة المهرول لتفسير الراهن الامد لا تجاوز حاول الدين اه شرح مر
(قوله تبقى فيها العنين غالب) فلو أومد مدد لا تبقى فيها غالباً فهل تبطل في الزائد فقط اه سم على حج أقول

فان اضطرر بالعرف وجب
البيان وتفسيره بما ذكر
أصح من تفسيره بما ذكره
(وعلى مكري في اجارة ذمة
طرف محمول وتعمد ذابة
وعائنة ركب محتاج)
لا عائنة (في ركوبه) لها
(وزوله) عنها وراعي
العرف في قبضة الاعانة
فيبيع البعير للمرأة أو الضعيف
بجرص أو شفوخة وقرب
الدابة من مرتبة ايسل
عليه الركون (و) عليه
(ورفع حل وحمله وشد حمل)
ولو بان يبد أحد الحملين الى
الاستحوا وما على الارض
(وجله) لا تضاء العرف
ذلك أما في اجارة العنين
فليس عليه شيء من ذلك
● (فصل) في بيان غاية
الزمن الذي تقدر المنفعة
تقري بيمين ما يذكروها
(تصح الاجارة مدة تبقى
فيها العنين) المؤجر (غالب)

فيوجر الرقيق والدار ثلاثين سنة والدار عشرة سنين والثوب سنة وأستين على ما ياتي به (٥٥٣) والارض ما تيسر أو أكثر (وحاز ابدال

مستوف ومستوفيه
كهمول من طعام وغيره
فان شرط عدم ابدال المحول
اتبع (د) مستوف (فيه)
كان أكثر من ابدال كوفي
طريق الى آخر به (بها) أي
بمثل المستوف والمستوفيه
والمستوف فيه أو بدون
مثله القصور الاولى أما
الاول فكلوا أكثر
ما لا كثره لغيره وأما الثاني
والثالث فلانها ما طريقه
لاستيفاء كل ما يجب
للعقد وعليها والتعبد
بمثل في الثانية مع ذكر
الثالثين في يادى فلا يبدل
شي من ذلك بانقوصه فلا
يسكن غير حداد وفشار
حدادا أو أصوارا زيادة
الضرر بدفعها والاضيقه
يكون بالمعروف فليس
النوم بها أو بلالى النوم
ولا يتم فيه لبسا ويجوز
النوم فيها أو وقت البقاء
نعم عليه ترع الاعلى في
غير وقت العمل (لا) ابدال
مستوفيه (منه) كدما مثلا
يجوز لانه ما يفقد الاعلى
أو متعين بالشيء (الأي)
اللف أو تعيبه ويجوز مع
سلامة منها (رمشكتر)
لان الحق له والتصريح
بوجوب ابدال في الثالثة
وحوازي في السالم مع تقديره

التباس لم يتقرر في الصفقة نعم أتيته في الباب صرح بذلك وعبارته فان زاد على الجائز بطلت في الزائد فقط اه
وعليه فلا خلاف ذلك وبقيت على حالها بعد الدلالة التي اعتبرت ليتها على صورتها التي يظهر من جهة الاجازة في
الجميع لان البطلان في ان زيادة ما كان لظن خطائه اه عرش على حر (قوله فيوجر الرقيق والدار
ثلاثين سنة الخ) والثلثون في العدم من حين ولادته والعشرة في الدابة كذلك كذا قالوا وفيه نظر بل لا يستقيم
والوجه اعتبار الغير الغالب في العدم بان يكون الثلثون سنة فيه والعشرة في الدابة بقية ما يغلب بقاؤه اه
وقد لا يعتمد شذوذه لانه لا يتحدد بل الاعتبار ما يغلب على الظن بقاؤه العن فيه ومثله في الخطيب اه قل على الجلال
(قوله وجز ابدال مستوف الخ) ولو تغير رضا المؤجر سواء تألف المعقود عليه في الصور الثلاث أم لا اه قل
على الجلال (قوله ومستوفيه كهمول) والاعلام المحول ليو كل في الطريق إذا لم يتعرض في العقد لادله
ولا دعمه يبطل إذا قل في الظاهر مما يحتج به اللفظ استأنوه من كذا وكذا كنتم لتعاقبوه على العادة
لانه لا يدل لعدم اطرافها والثاني لان العادة عدم ابدال الزاد لم يحول فيه بما يحصل الفراغ بسم الله اه
حيثما لم يشترط عدم ابداله اتبع الشرط ولو شرط قدر ان يأكل منه في الظاهر كما قاله السبكي ليس له وح
مطالبته بقص قدر أو اتبعا للشرط وبمحتمل أنه ذلك لغيره لانه لم يصر بحمل الجميع في جميع الطريق
قال وهو الذي قبله من غير خروج بقوله ليو كل ما حل ليوصل فيبدل فطعا بقوله إذا كل ما تلف بسرة أو
غيره فليس بدلا فطعا في نزاع غيره وبقوله الكلام في المأكول المشروب فيبدل فطعا لغيره اه شرح حر
(قوله فان شرط عدم ابدال المحول اتبع) أي وكذا لوسط عدم ابدال للمستوف فيه عبارة حر ما لم يشترط
عدم ابدال في الأخير من انتهت ما بان شرط عدم ابدال المستوف بطل العقد اه شينان في قل على الجلال
فالمشروط عدم ابدال العقد بغيره في المستوف فيه فيوجر بشرط من ابدالها ويشعب وفرفرفان في الاول
بحر الله كمنع بيع البيع فتمثل (قوله فان شرط عدم ابدال المحول اتبع) أي مثل المحول غير من كل مستوفى
به ومستوفى فيه عبارة حر في شرحه ما حصل ما عجزوا ابدال المستوفى كل ما كب والمستوفى في كل محمول
واستوفى فيه كالمطبخ في بطلانها دون ما لم يشترط عدم ابدال في الأخير من بخلافه في الاول لانه يفسد العقد
كمما اه عرش (قوله فلا يسكن غير حداد الخ) أي وان عمه في المنفعة كقوله لتسكن من شئت الا بالنص
عليها وفي شرحه ما يصرح بجواز اسكانهم في هذه الصورة وعبارته قال جمع ولو قال لتسكن من شئت جاز
اسكان الحداد وان قصار كزرع ما شئت خسلا فلا زرع ولا يجوز ابدال الركوب بعمل ولا حديد بطن ولا حداد
بقصا وبعكوسه وان قال أهل الخبرة لا يتفاوت الضرر اه فراجع على على الجلال (قوله زيادة الضرر
بدهما) وهل لاحدهما السكن الا تحرق كلامه شيئا كبحر أنه لا يجوز اه حل (قوله والاضيقه) يكون
بالمعروف أي فاستأنوه ليس مطلق لانه يساه وقت النوم لبسا وان اطردت عادتهم بخلافه على ما اعتقده
كلامه بخلاف ما عاده ولو وقت النوم من اوارا من ترع الاعلى في غير وقت العمل أما إذا زاد ليلته نزه
كما قال ابن القري في شرح ارشاده ولو استأجر ازارا فله ان يذمه له عكسه أو يقيمه من من الارض ما به له التعم
أو ليس ثلاثة ما بدعنا بالأي أو وما وأطاع في وقت العقد اليه مثله أو وما كملاني في العجز الى الغروب
أو من اراق طلع العجر الى الغروب اه شرح حر (قوله وليلاي النوم) فظهر كلام المصنف أنه لو شئ
طول الليل لم يجرى فيه شيء يجب تعمله لظاهر خلافه فان الليل مختلف للنوم اه حره شونى (قوله
ولا يتم فيه) أي بل لا يثبت اعتد ذلك لئلا يخل والام يجب نزعها مطلقا اه حل (قوله عليه ترع الاعلى)
أي الذي ليس أعلى كالجوخة (قوله لانه ما لم يقد عليه) أي ان كانت الجارة عين وقوله أو متعين بالقيض
أي ان كانت امارتة اه عرش (قوله والمكترى أمين) أي فعليه عدم تعرضه بغيره بغيره عليم غير
خطر اه حل ويجوز للمكترى الغير العين المكتراة عند عدم الخطر للمكتر المنفعة فانه انما هو حاجت

شاء وظاهر عدم الفرق بين اجرة العين وهو ظاهر والقيمة وهو محتمل نعم سفيرها بعد المدة كسفير الوديع
فيما يظهر أعذا لتمامه اه شرح حر (قوله لانه لا يمكن استيفاء حقه) وجهاً فارق كون يده يضمن
على طرف مبيع قبضه فيه لتخصيص قبضه لنقصه اه شرح حر (قوله استصحابا لما كان أى ولانه
لا يلزم سوى التظنية لا الرد والموتة بل لا شرط عليه أحدهم افسدت وما ربحه السجين من انما كلاماً
الشرعية فعليه اعلام بالكماليات او ردّها قروا والامتناع من بيعه على ظهور الفرق بان هذا مبدع عليه
بأنه ما لكانه ابتداء بخلاف ذي الامانة الشرعية ولا يلزم المكتري اعلام المكتري بتغير بيع العين كما هو مقتضى
كلامهم بل الشرط ان لا يستعملها ولا يجسها وان لم يعلمها فلا واثق الدار والحائز يده تغير بيعه لزومه الاجرة فيما
يظهر فقد صرح بقوى بأنه لو استاجر سائر ما تسمى فاقا على باه وغلب شهر من لزومه المسمى لشهر الاول واجرة
المثل لشهر الثاني قال وقد رأيت الشيخ انتقال قال فلا واستاجر دابة يوماً فاذ بقيت عنده ولم ينفع منها ولا جسيها
على مالكة الا لزمه اجرة المثل اليوم الثاني لان الرد ليس واجباً عليه ولا عليه القطعة اذا طلب مالها كما يتخلله
في الحائز لانه في حسيه موعلة وتسلم الحائز والدار لا يكون الا بتسليم المفتاح اه وما عاله ظاهر حتى في
الحائز والدار لان غلقه مستصحباً قبل انقضاء المدة في الحياولة ينمو بين المالك فلا بد من حزم الاقوال
بان مجرد غلق باب الدار لا يكون غصناً بالموتى شرح الفرق على مما قرأه ان الغلق مع حضوره كحضوره غيبته
المصرح به في كلام القوي وفيما اذا انقضت الاجارة لبناء أو غراس ولم يحضر المستاجر القلم فغيبه المجرى بين
اللاثا السابقة في العار به ان لم يوقف والا فمساوى التملك بالقيمة ولو استعمل بعد الدار العين المكترة
في غير نحو الحب لزم له الرد كما به لم يأت في الوديع لزمه اجرة المثل نعم البدار الغالب في تلك المدة ولا نظر
لما يجد بعد الاستمرار الواجب بضمه الا في وجوب اجرة المثل يستقر قبل طلبها اه شرح حر وكسب عليه
عش قوله والاجارة لبناء أو غراس ولو غرسه مدة الاجارة للدار واستمرت اربعة المدة المستاجر في طلبها
المالك بالانقضاء يغيره ولم يلقها لم يضمن اجرة وضع الامتعة به لانه لم يحدث منه بعد المدة والامتناع وضعها بان
فيستصحب الى ان يطلب المالك بخلاف ما لو اخلقه فيها يضمن اجرة ما عني الدار مدة الغلق لانه احوال يتوارى بين
مالكها باق وخلاف ما لو مكث فيها ينضم به بعد المدة ولو باستصحاب كما السابق على مضي المدة لا يستول
عليها بخلاف مجرد دقاء الامتناع ليس استيلاء كذا في رد ذلك حر اه سم على حج (قوله كاجبر) أى على
ما استولى حرفة فله والعمل فيه كالعراي والحياط والصباغ ولو مشركا كرهوا المثل المثل العمل في ذمته اذ ليس اخذه
العين لغرضه فقط وسعى مشتركاً لانه ان التزم العمل لجماعة فذلك أو واحد فقط فيمكنه ان يلزمه لغيره فكأنه
مشترك بين الناس وتضمنه المنفرد وهو من أجر نفسه لعمل لغيره فلا يمكنه ان يقبل مثله لا تحرم ادمت اجارته
وهو أولى من المشترك لكون يده أمانة لان منافعه مختصة بالمتاجر في المدة فبذلك كيد الوكيل مع المولى كشرح
الروض اه شربى (قوله فلا ضمان على واحد منهما) ومنه يعلم ان الخطأ الذي يجرى بسوء السواق بالليل
لا ضمان عليهم حيث لا تقصير اه حل ويؤخذ من ذلك ان خفي الجار ونخفي النيط ونحوهما عليهم الضمان
حيث قصروا ويثبت ان من خفي البيوت فغير المالك للتعديل المذكور وان مثل ذلك الحياي اذا استخفله
على الامتناع والتزم ذلك وان لم يعرف الحياي افراد الامتعة وبمعلوم انما اذا اختلف مقدار الضائع صدق
التفجير لانه الغارم وان الكلام كاه اذ وقعت اجارة محصية الا فلا ضمان عليهم وظاهره وان تصروا في
حسنة شتى قال يادى خلان في التفجير اه عش على حر (قوله أو صبيغ) قال في الصباغ وصيغت
التوب صيغان بل يتبع وتقل في لغتين بالصرب اه عش على حر (قوله كمال التراض) راجع
لنحوه فلا ضمان (قوله) كان ترك الانتفاع بالدارية وكان استأجر ليرى دافعا طهاا آخر عاها فيضنها
كل منهما والقرار على من تلفت يده كأي ذلك والدرجة الله والا فالقرار في الاول اه شرح حر

لانه لا يمكن استيفاء حقه
الا بوضع اليد عليها
وهذا أعظم من قوله ويد
المكتري على الدابة والنوب
يدأمنة (ولو بعد المدة) أى
مدة الاجارة ان قدرت بين
أودة امكان الاستيفاء ان
قدرت جعل عمل استصحابا لما
كان كالوديع (كاجبر)
فانه أمين ولو بعد المدة فلا
ضمان على واحد منهما فلو
اكثر دابة ولم ينفع منها
فتلفت أو اكترها فليطاسة
نوب أو صبيغ فتلفت لم يضمن
سواء انفرد الا جبر باليد
أما كان فقد المكتري
وبه حتى يعمل أو أحضره
منه ليعمل كمال التراض
(الابتصير كان ترك الانتفاع
بالدارية تلفت بسبب)

وقوله والقرار على من تلتفت في يده أى والكلام كله حيث كان الرعي بالغنا عاقلا رشيدا اما لو كان صبي أو سقيا
فلا ضمان وان صح حتى تلتفت بخلاف ما لو تلفها فإنه يضمن لأنه لم يؤذنه في الاتلاف اه عش عليه
(قوله كأن ترك الانشاع) هذان ضمان حناية فلا ضمان بدونه في شرح الرض بدليه وحشى عليه مر وقوله
وكان ضربهما أو تخضعه أو فوق عادة الخ الضمان هذان ضمان بد كماله مر حينئذ يستدل عنه على الفور وقوله أو
أركبها إلى قوله بدل شعير الضمان فيه ضمان حناية فلا يضمن إذا تلفت فيه بدله السبب وكذا كل ما كان
التعدي به من جنس المستأجر بخلاف غير الجنس كأن استأجر كوكب ففعل أو بالعكس فضمن بد
وغيره كذا كره أو لا من قوله فلا يضمن الخ فلو وقوة كلامهم بخلافه اه سم (قوله كلف دام سقيا معطيلها)
أى أو تمسك بها حيلة لا تلزم تلف هل يصدر ضمانها الضمان بد بهما الترتيل حتى إذا غصبها غلبوا وتلفها في
زمن الترتيل أو بعده كان طرعا في الضمان فتسأل عن السبب نعم والمعتد خلافه فيكون ضمانها الضمان حناية
فلا يضمن إلا ان تلفت بهما السبب فلا كراهة لهما كراهة اليوم ويرجع غناها ما لم يجرى في الثالث ضمانها
فيه فقط لا يستعمل الهافه تعديا ولو أتمى قناله العمل معين ولم يمتعه فذهب به من بلد العتد إلى آخره فأبى
ضمنه من الاجرة اه شرح مر (قوله في وقت أو اتفق مع جارية عادة) أى جرت العادة بالاتفاق مع جارية سلت
في ضمانها ضمان حناية فلا ضمان بد ولو كان صدمه من الاتفاق مع العتد كرضه أو لها أو خوف عليها من غلب
ويحت في شرح الرض عدم الضمان اه حل (قوله لو اتفق مع جارية الخ) هذا التفصيل المذكور في
الدابة ينفي جريانه في غير ما كوكب مستأجره بالسه و تائب أو غصب حتى وقت أو ليسه من ذلك ضمانه فلا يضمن
اه سم على حج اه عش على مر (قوله فوق عادة فهما) أى بالنسبة لثالث الدابة اه شرح مر
(قوله أو أركبها أو نقل منته) عبارة شرح مر وحشى أركب أو نقل منته استأجر الضمان على الثاني ان لم يركب أو لا نقل
قال في الهامان وحده إذا كانت يد الثالث لا تقتضي ضمانا كالشاحن فان اقتضى كالتسليم فاعترض عليه فلان
اه (قوله أو أرحلها أو نقل شعير بدل ما تتركس لير) أى يضمن لاجتماعها أى ما تتركس لير بسبب نقلها في محل
واحد وهو أى الشعر نقتضيه بانضم من ظاهر الدابة أكثر فضررها مختلف اه شرح مر فادفع ما يقال ان
الشعير أخف من البروتقدم انه يجوز ابدال المستوفى به ببله أو دونه والحاصل انه يضر ابدال الموزون ببله وبدونه
و بالتقل من مواله كمثل بضر ابداله بالتقل منه فقط اه مدافى (قوله أو أرحلها ما تتركس لير) الوجه ان الضمان
هنا ضمان بد وما تقدم لمصلحة لانه ثبت اه سم وعبارة عش قوله يضمن العين أى ضمان بد في السك
الافقية لا الأصل في ضمان حناية انتهت (قوله أقفزة بر) جمع فقير وهو مكمل بمعنى عشرين شعرا
اه قل على الجلال (قوله يضمن العين) خروج بالعين من معناها كأن استأجر زرع بر فزرع عذرة فلا يضمن
الأرض لعدم تعدد بدعيه فيها بل إنما تعدى في المنفعة فإرباب بعد صدها وانقضاء الدية تعدد تنازعه بما لا يخفى
المؤخر من أعم مثله زرع الفزرة أو السعى مع بذل يضمن الزرة اه شرح مر وقوله ما يخفى على المؤجر
أى يكون اختياره لاجرة مثل الفزرة فخصا لعدة الأول واستأجر السعى ابقاه والمطالبة بالزرة لا تعدى
المستأجر هنا وفي شرح الرض مانعه وإذا اختار أجره المثل لآل ما وردى فلا بد من دفع الأجرة وتظهر عادة
ما قاله الشارح فمعلوم كان السعى من غير نقد البلد كأن كانت أجره المثل ما تملكه السعى فهو ربحان لاختار
أجره المثل لزم المائة من نقد البلد وان اختار السعى استحقه وضمن اليه ما في بأجرة المثل من نقد البلد في
المثل لو كان السعى من نحو البرساوى غائبين أسند المؤجر وطالب بعشرين اه عش على مر قل
على الجلال قوله يضمن العين أى بأقصى القهر من وقت التعدي إلى وقت التلف ويضمن نفسه مطلقا ومعبونا
ان وقع العمل مسلما والاغفال عنهم مما تم أو تلف في هذه الثانية أجنبي فلهما دفع الأجرة واجرها فانما أجاز
لزمه الاجرة ونعم الاجنبى قيمة التربة مطلقا أو مضمونا وان قطع طالب الاجر الاجنبى بأجره وطالبه

كثمدام سقيا معطيلها
عليها (وقت لو اتفق بها)
فيه عادة (سكوت وكان
ضربها أو تخضعها) بالعام
(وقت عادة) قيمتها (أو
أركبها أو نقل منته أو أسكنه)
أى ما كراه (حسادا أو
قصارا) دن وليس هو
كذلك (أو أرحلها) أى الدابة
(مائة أو طل شعير بدل مائة)
رطل (بر أو عكسا أو) حلها
(عشرة) أقفزة بر بدل
عشرة أقفزة (شعير)
يضمن العين أى يضر ضمانا
لها التعدي (لا عكسه)
بان حلها عشرة أقفزة فضعف
بدل عشرة أقفزة بر خمسة
الشعير

صاحب التوب يشقوه خالبا عن ذلك وصاحب الصبح يشقه صبحه وعلم بما ذكرنا الاحبار حفظا حافظون
لا يفتن متابعه اذا سرق وشبهه الخفراء (تنبيه) مؤنة المؤجر من دابة وغيره ما على مالكه ومنه نحو ما يور
وبما يفسد ثوب الخضر يظهر انه ليس المستأجر فيه بغير اذن مالكه فراجع (قوله فيضمن العين) أي بصير
ضمانها لتعديبه فتدخل في ضمانه بمجرد الضرب المذكور ونحوه فهو ضمان له ضمان بذوقه فيضمن جواب
اقله وكان ضربها لاله ولقوله كأن ترك الانتفاع بالدابة الخ حتى يقتضي ان يكون ترك الانتفاع ضامنا
له ضمان بدق قوله ان ما تقدم من السبيل ان كلام المصنف انما هو فيما اذا تلفت ترك الانتفاع فليتام
اه حل وفي قول على الجلال والضمان المذكور في الدابة وما معها ضمان بدق كفاؤه السلامة للعباد
ولو اركب مثله أو دونه فتعدي الزاكن فانقرار الضمان عليه لعدم تعدي الاول ولو اُرْدِفَ غيره معه فكا
لوجه ان يادة على ما استأجره ولو اُرْدِفَ غيره دابة بنفسه فغيره في الضمان بعدد الرأس أو حل متاع غيره
بسؤاله مع متاعه فاضمان بالقطر وكذلك الوجهل متاع غيره معه وهو راكب والغرقان راكب بدق اختلاف
المجول (قوله مع استواء ما في الجم) بقي ما لا يتل المجول وتل بسبب ذلك فهل ثبت للمعركي الخيار أم لا في
نقله والاقرب الاول لما في من الاضرار به وبداشه أخذ المملوك المستأجر قبل وصوله الى المثل المعين حيث
قالوا فيه لا يلزم المؤجر منه البهائم التي الميت اه عرش على مدر (قوله بلا شرط) أي لا ضرر بحال ولا تعديضا
فان شرط صير مجارضا لشرط ان يصح العقد والافاجرة المثل وأما اذا عرض بها كارتكك أولا أجبك
أزرى بقتله أو أسرك أو أطمعك فجب أجرة المثل نعم في الأخيرة يجب على الاحبر ما طعمه اياه كطعم ظاهر
لانه لا تهر من العلم وقد تجب بغير تسمية ولا تهر بض بها كمن على الزك ككنا شوب بها بض فكا ثم
مستثنا شرعا اه شرح مدر (قوله وان عرف بذلك) أي بعدم الشرط والعمل نائب الفاعل أي وان عرف
العهد بعدم الشرط اه ضينا وصارته أنه يقتضي ان نائب الفاعل ضير بعد عمل العامل المفهوم ههنا
العامل وان العمل يدل من اسم الإشارة وان جهته تتعلق بالعمل أي وان عرف العامل بان يعمل ذلك العمل
بالأجرة ونصبا أي عبارة الاصل وقيل ان كل من عرف بذلك العمل بالأجرة فله أجر مقضاه اه ويعلم ههنا
الغاية كرد في سم قوله وان عرف بذلك العمل لكن أفتى الزاكي بالزوم في المعرفة بذلك وقال ابن عبيد
السلام هو الاصر وأفتى به خلف من المتأخرين وعليه عمل الناس اه (قوله مع صرف العامل منفعة)
أي الذي هو اهل لغيره وهو اجر المكلف المطلق التصرف فلو كان عبدا وسقط استحقاقه لانهم ليسوا من
اهل التبرع بمنافعهم المقابلة بالاعراض اه حل وفي قول على الجلال قوله ولا أجرة لعمل بلا شرط
هو المعتمد ويحكي في عمل أهل تبرع والا كسبي وقن وسقي ونحوهم فوجب لهم أجرة تثل (قوله بخلاف داخل
الحمام) يخبر قوله مع صرف العامل منفعة وقوله وبخلاف عامل المسافة فتزوجه لعدم التزامها وعبارة
شرح مدر ولا يستثنى وجوبها على داخل الحمام وراكب السفينة لثلاثين غير اذن استيفائه المنفعة من غير
ان يصرفها لصاحبها لاختلافه بانه وسواء في ذلك تسر السفينة بغير اذن الكاهل ان التمت (قوله كما تفرع)
تتمشيه بالمشرة فلا حاجة افتقار نحو الاثنين مما يتبعه التفاوت بين الكليين عادة اه شرح مدر (قوله وان
تلفت ضمنها) أي ضمان المصوب أخذ من الهة المذكورة اه عرش وهي قول الشارح لانه صار غاصبا
لها بحمل الزائد (قوله لانه صار غاصبا) أي فيه ضمانها لكلا باصفي القيم ويحتج بضمها وتلفت بغير
هذا السبب اه حل (قوله ضمن قسط الزائد) أي فقط لا اختصاص بدينها والهاذا الوجه من دانه تلفت
لم يضمنها المستحق لانها قيد مالكها اه شرح مدر وقوله ولهذا الوجه من دانه تلفت أي قبل استعجالها
اما بعد استعجالها فهي معارضة أخذها بمسار في العارية اه سم على حج نقلا عن شرح الروض أو قول واصل
المراد ان بشر استعجالها كأن ركبها لم تؤد دفعه متاعا قاله اجماله فله عليه اقل من ان يكون في يد مالكها

مع استوائ ما في الجم
وكان أسرف الخيل في
الوقود حتى احترق الخيل
(ولا أجرة لجلس) كذا في
رأس وخيل مطسقة ثوب (بلا
شرطها) أي الأجرة وان
صرف بذلك العمل جهل عدم
التزامه مع صرف العامل
منفعة بخلاف داخل الحمام
بلاذن فانه استوفى منفعة
الحمام بسكوته وبخلاف
عامل المسافة اذا عمل ما ليس
عليه باذن المالك فانه
يستحق الأجرة لاذن في
أصل العمل المقابل بعروض
(ولو اكرى دابة للجل قدر)
كأنه يطرل (لجلسه زائدا)
لا يسام به كانه وحشة
(لزمه أجرة مثله) أي الزائد
لتعديبه بذلك وتيسر في
هذه التي قبها بما ذكر
أهم مما يبره (وان تلفت)
بذلك أو بغيره فهو أرفق من
قوله تلفت بذلك (ضمنها)
لم يكن صاحبها لانه
صار غاصبا لها بتعجيل
الزائد (والا) كان كانهما
(ضمن قسط الزائد)

ان تلفت بالجلل) مواخذته بقدر الجنابة (تأويله) المكسرى (ذلك للمكسرى فحمله جاهلا) (ص ٥٥٧) بالزائد بان أخبره بالعمالة كذا في اختلاف
الردية به فانه يضمن مع أجر الزائد قطعه لانه لم يلجأ الى الخلل شرعا ولو جاهلا بالزائد وقاله المكسرى اجل هذا الزائد قال المتولى فكسبه بغيره وان

أمرأت الشارح حتى باب العار به صرح بذلك فراجع اه عرش عليه (قوله ان تلفت بالجلل) فان تلفت بغيره
فلا ضمان اه حل (قوله فانه يضمن مع أجر الزائد الخ) أى اذا كان المالك مع والاضمة كلها اه حل
ومتضى بتقارير المتن ان يجري في هذا جميع التفاصيل في الذى قبله فأنظر لى شئ قصره الشارح (قوله قال
المتولى فكسبه بغيره) أى فضمن القطع من الدابة ان تلفت بغير المحلول دون منعها اه حل والمعنى
ان المكسرى كالمستهبر له أى الزائد أى كانه استعار الدابة لاجل حل الزائد أى بالنسبة له (قوله ولو قطع نوا
وخاطه قبالة الخ) فلو اختلفا قبل القطع فخالفا وكل ما أوجب الفاعل مع فائه أو جمع مع تقرير أحواله اه وعلمه
فبيد بالمالك كماله لا يخلو من ابن كج وقال الاصوى انه يجوز على الجلب لانه بائع المنفعة اه شرح مر
(قوله وقاله امرأتى) أى فليسك لا يجوز وقال المالك بل أمرت بك قطعه فبما أى فليكن الارض وقوله
واختاره السجى معقود ولو أحضر الجلب نوا فقال ربنا انوب ليستخذو في وقال الجلب بل هى ثوبك
صدق الجلب اه حل (قوله والزائد ما بين قيمته مشطوع الخ) ولا يقدح في حجه عدم الاجرة الاذلازمة
بينما بين الضمان والحقاق فزع خطه وعليه ارش نقص الثمن حصل كماله المأذون ولو بالذوق
منع المالك من شذو خطا فيبيع في الدر ومكانه ولو قال ان كان هذا يكفى فيصا فاطعه فقطعه ولم يكتفه ضمن
الارض لان الشرط لم يحصل بخلاف ما لو قال هل يكفى شئ فقال نعم فقال اقطع لان الاذن معاق ولو اختلفا في
الاجرة أو المنفعة أو المدة أو قدر المنفعة أو قدر المستأجر فخالفا ونقصت الاجارة ووجب على المستأجر اجرة
المثل لاسنوا اه شرح مر وقوله في الفرو في المختار الفرو واحد دورا ثوب نارسى معربو قال

قوله والاصيان بات الفرو اه
فصل فيما يتقضى الانصاح) واذ كل تلف للمعين وجسمه وقوله والخيارد كونه وقوله وتجر في اجارة معين
بعب وقوله ولا يقتضى ما ذكره سبع صور وقوله لا يجوز عائد الخ أى وما يد كرمهها كقول ولو أكرى
جالا الخ) ومع ان تكون هذه الصور داخلية فاشبه لا يقتضيه دليل قول الشارح فيها فلا انصاح ولا خيار
(قوله بتلف مستوفى منه) أى ولو بطل المستأجر فان قيل لو أتاه المستأجر المبيع لاستقر عليه الثمن
ولا ينقص البيع فلا كان المستأجر كذلك أوجب بان البيع ورد على العين فاذا تلفها صار بائعا لها والاجارة
وارد على المنافع ومنافع المستقبل معدوم ولا تصور ورود الاتلاف عليها اه عن (قوله وادارته بدت)
أى كمالها ان لم يدم بعضها ثبت للمكسرى الخيار ان لم يبدأ المكسرى باصلاح قبل مضى مدته لئلا اجرة اه شرح
مر وقوله ثبت للمكسرى الخيار ثمن ان كان المتهدم بما يقد بالعقد كيث من الدار والمكثرا انما نقصت فيه ثما
صرح به الهيرى وهو ما أخذ مما ساقى في الشارح فيها الاذغر في بعض الارض بما لا يتوقع انحصاره وحذو
تبقى الخصم ليجساقى من الدار وان كان المتهدم عمالا يقد بالعقد كسقط حائط ثبت الخيار في جميع ان
لم يبدأ المكسرى بالاصلاح وهذه يحل كلام الشارح بدليل تنبيهه المذكور اه رضى (قوله ودار
انهدمت) سواء أهدها المتهدم أو المستأجر أو اجنى أو انهدمت بنسبها انتهى حل (قوله فلهذا معجب
فماض) فخلص ما يأتى في نصب الدابة وتصورها تفصيل الانصاح عند الحيز دون ما يبعد وهو ثبت الخيار
المستأجر لكن ظاهر اطلاق الشارح الانصاح في الجميع وبقى القول انما خدمت بنفسها هل تستحق
الاجرة أم لا فيه فأنظر والاقر بان قال ان كانت الاجارة اجرة ذمة استحققت الاجرة وان كانت اجارة عين لم
تستحق اه عرش على مر (قوله لاستقراره) أى الماضى أو لاستقراره من الاجرة وقوله به أى

فصل) فيما يقتضى الانصاح والخيار في الاجارة وما يقتضيهما (تفصيل) الاجارة لتعسف من منع من في العقد كما كان التلف
كدابة وأخبره عن ما زاد ارته بدت وأشرعا كما رآه كثر في تلخيصه معجدة فاحتفظها (في) زمان (مستقبل) لغزوات عمل
المنفعة وقوله لا يضمن بعد القبض اذا كان ملكه أجر ولا استقراره به فيستقر قطعه من المسمى

باعتبار أجره المثل فلا يكون شفعة (٥٥٨) الأجر شفعة ومضى نصفها وأجر شفعة مثل أجره نصف الباقي وجب من المسمى ثلاثة وان كان

بالعكس فثلثه وخرج بالتسوية منه غيره مما هو في العقد المسمى بما في الشفعة لأنه لا واجب اختصاص بل يسلطان كل واحد (و) تنفخ (بحسب غير مكره) أي لا بد من مدة حصة من قدوت جدة سواء أحسنه المكرى أم غيره كقصاصه وان المنفعة قبل القبض ودكر حكم غير المكرى من زباني قولي بتلفه مستوفى عنه معين مع قوله مدة حصة أعم مما غيره في التلف والجلب ومن تشييد الحبس بضئ مدة الأجر وتخرج بالتقدير بالدة التقدير بالمثل كان أجراً بذكر كونهما المكان وبحسب مدة المكان السير البعلا تنفخ أقدم بغير استيناء المنفعة لا بكون عائد من حيث أنه عائد لا زومها كالبيع سواء كانت اجارة عين أم دعة وتيسرى بالحقبة أولى مما سهر به وتخرج بها ما لو كان تحسو البطن الأول والوهمى له بشفعة شئ مدة حياته بعد اجارته والنظر في الأولى لكل بلان في حصة مدة استحقاقه تقتضي بصره الأجرة ولا لكونه موت عائد بل وان شرط الوقت أو الوهمى حينئذ لا يثبت له الحق الأدمه حياته وكذا الأجر الناظر ولو كان البطن الثاني ثمة انقل المناقع اليه

بالبقيش وقوله يستقره من المسمى أي حيث وقع العمل مسلماً ظهوراً على العمل والحمل ووقع العمل مسلماً ان يكون بغيره المالك أوفى منه وظهور الأثر كالمساواة ولبناء بخلاف الحمل فقد قال الشنخا لو احترق الثوب بعد مخاطبة بعضه بشفعة المالك أو في ملكه استحققت البقية لوقوع العمل مسلماً لم يظهر أثره ولو أكره الحمل جرة فأنكسرت في الطار يق لاثني له أي وان كان بحصة المالك اه حل (قوله باعتبار أجره المثل) عبارة شرح مد بالنظر لأجرة المثل بأن تقوم منفعة الأجر الماضية والباقية وزع المسمى على نسبة قيمته وقت العقد دون ما بعده فلو كانت مدة الأجر شفعة ومضى نصفها وأجر شفعة مثل أجره نصف الباقي وجب من المسمى ثلثاه وبالعكس فثلثه على نسبة المدين لاختلافها اذ قد تزيد أجر شفعه على شهر انتهت وقوله اذ قد تزيد أجر شفعه المهور وزاعى الشهور ولم ينظر لأجر مثل العقد الماضية ولا المستقبلية وهو ظاهر للأجر باق عليه العقد اه عش عليه (قوله سواء أحسنه المكرى) أي وان كان ذلك ليعقب الأجرة اه سم اه عش (قوله كقصاص) سواء أكان غاصباً من المكرى أو المكنى وقوله قبل القبض أي قبض المنفعة لم يبعد قبض العين (قوله لا زومها كالبيع) فتبقى العين بعد موت المكرى عند المكنى أو وارثه ليستوفي منه المنفعة لأن كانت في الذمة فمات المدين عليه فان كان ثمرة كاستؤجر منها أو التغير الوارث فان وفي استحق الأجر وتوافقه استأجر الفسخ اه شرح مد (قوله فلو كان الأول) كالبطن الثاني في وقت القريب وصورة ان يقول وقت هذا البيت شفعاً على الأولاد ثم أولادهم ثم أولاد أولادهم وهكذا وجعلت الفسخ على الوقت لكل بلان مدة استحقاقه فاجرة البطن الأول ما تستدعيه من الأجر فمضى وقت قبضها تجوز تنفخ الأجر في الباقي من المدة وقوله أو الوهمى بصره ان قول أو وصيت له بدخلة داري مدة حياته ثمة وتدل بالوهمى ثم أجراً للدار عشر سنين مدة ثلث سنوات وقبض منها عشرة مدة لا تنفخ الأجر فيها بقي (قوله والنظر في الأولى لكل بلان الخ) وليس منه كالمظهر والمال جعل الناظر وجبت مادامت جز في أولاده مالم يفسق فلا ينضمها أجره بالتزوج أو بالفسق كالمظهر بخلاف ما في حاشية الشنخ اه رشدى (قوله مدة استحقاقه) أي حياته وتخرج عما ذكره في النظر مطلقاً وعلى جميع الوقت أو لم يقصد حياته أو كان الناظر غيرهم فلا تنفخ سواء أكان المستأجر بعضهم أو من بعدهم أو أجنبياً كما قررنا شفعاً تبعاً لشفعنا من اه قل على الحلال (قوله وكذا الأجر الناظر الخ) هذا نظير لما نحن فيه وليس منه لأن الكلام في موت العائد أو البطن الأول هنا ليس بعائد قال مد في شرحه وتقدم انه يجوز لناظر صرف الأجرة المجددة لأهل البطن الأول ولا ضمان على الوهمى الا تحذف لاقضاء المدق وتنتقل الاستحقاق لغيره ولا ضمان على المستأجر بل يرجع أهل البطن الثاني على تركه الفاضل من وقته ونه كاتفي به الوهمى خلافاً للعقال ومن تبعه اه (قوله وكذا الأجر الناظر الخ) استمد مد هذه الأجرة وعليه اذ لمات البطن الأول ورجع البطن الثاني في تركهم بما يقابل باقي المقدس المسمى كالأجر لاجتي ودفع الأجر لبطن الأول ثمة ان البطن الأول فكذا ان يرجع البطن الثاني على تركه البطن الأول بما ذكره فان تركه لا يرجع على الناظر ولا على المستأجر في صورته وستوفي بشفعة المدة (قوله وكذا الأجر الناظر) أي وهو من غير البطن الأول هذا والمعتد عدم الانسحاق اه حل وانظر ما تقدمه من الأجرة وقال شفعنا لغيري تنتقل العين المؤجرة للبطن الثاني مساوية للشفعة من جهة الوقت ولهم الرجوع على تركه البطن الأول وما حصل لهم من المرافق بعد موت البطن الأول الى افضاء مدة الأجر فمات الأجر فمات على كلام شفعنا بعد التردد وقوله الشاس والفرق بين هذه المسئلة والى قبلها ان الناظر الشرط البطن الأول بعد مدة حياتهم وأما الحاكم فنظره عالم بقيد

بطن

الأدمه حياته وكذا الأجر الناظر ولو كان البطن الثاني ثمة انقل المناقع اليه

والشخص لا يستحق لنفسه على نفسه شيئا أو كذا الواجب من يعقوب عنه كسوته ثم بات لا يستحقه التمتع قبل الجارية (ولا يلوغ غير من) أي باحتلام أو غيره كل أجر مودة لا يبلغ فيها بالنس فليس فيها بينه لأن يلوغ فيه نصرته على (٥٥٩) المصلحة لازم فلا كانت الذي يبلغ فيها

بالنس تصح الاجارة فيها بعد البلوغ ثم ان بلغ منها عتق فهو يبرى بها ذكر اعوام بمعاينه (ولا زيادة أجرة ولا يظهر طالب بها) أي بالزيادة عليها ولو كانت اجارة عين وقفت بربها بالملكية وقتها كما لو اعاد اليه لم يبرأ من اجارة القسمة أو ظهر طالب بالزيادة عليها هاتان ذكرهما الاصل في الكتاب الوقت ان صورهما باجارة أو زوف (ولا اعتاق زوف) كافي بالو غ يفسر السن (لا ير جع) على سبيله (ياجر) لما بعد التمتع لانه تصرف له حاله ملكه ناشبه بالزوج أمته واستقر بها بالخلع ثم اعتقها لا ترجع عليه بشئ وخرج باعتقاده فقه كان خلق عتقه بصفة ثم أجروه فوجدت الصفة تنفذ الاجارة لاستحقاقه العتق قبلها (لا يخبر) لاحد في هذه النكاح لان ما ذكر فيها لا يترقى للمنفعة ولا في العقد ثم ان مات المكري في اجارة فمعه ولم يظفر فوفاها متع واره من الاطباء لا يفسر الجارية وذكر هذا في غير المختلف من زواني (ولم

يبطل دون بطلان (قوله والشخص لا يستحق لنفسه الخ) الشئ المستحق هو قسط الاجرة على فرض عدم الانفصاح يستحق من حيث كونه مكررا على نفسه من حيث كونه مكررا بالانتقال للمنافع اليه اه شيخنا والاولى ان يقال الشئ المستحق هو ما يقرب من المنفعة تلك المدة فعلى فرض عدم الانفصاح يصير مستحقا من حيث انه مكررا على نفسه من حيث انتقال للمنافع اليه بمقتضى شرط الواقف (قوله أي باحتلام) مثله افاقا لجنون اه سم (قوله كان أجر مودة) أي أجر الولي المولى له. ومحكم ايجار له حكم ايجاره في هذا التصريح كافي شرح مر (قوله فليزم) أي لم يتنازل لاطرا أقول وبشكل عليه ما لو أجره له ثم مات المولى عليه حيث تنفذ وعلى بان ولا يتم مقصوده على مدها لم يولد له ولا ولاية له على من انتقل ملكه اليه اه شوري (قوله لم تصح الاجارة فيما بعد البلوغ) والفرق بين السن والاحتلام ان الاحتلام ليس له أمد ينتظر فلم ينسب اليه نصير بخلاف البلوغ بالنس فان له أمد لا يتنازل فتنفذ فيما سار المدة كما تقدم اه عزري (قوله ثم لم يبلغ منها الخ) عبارة قل على الحلال فلا يبلغ فيها استقرت انتهت (قوله أي بالزيادة عليها) أي على أجرة المثل ولو أجر الناطر باجر شهدة البينة بثمن أجرة المثل وحكم الحاكم بصفة الاجارة ثم ماتت بنته لم يردن أجرة المثل فان كانت له عين باقية بحال لم تقدر بان بطلان الحكم واللا يفتق اليها اه حل (قوله وهذا لك) أي قوله ولا زيادة أجرة وقوله ولا يظهر ومطالب اه ذكرهما الاصل الخ أي فلا تستأجره بانه غرضه هذه العبارة الاعتقاد عن عدم التمسك على لثم من زيادة كعادته (قوله ولا يرجع عليه سبه) أي وقتعت في بيت المال ثم على ميسر المسلمين اه مر اه عس ولو انشخصت الاجارة بعد العتق للمنافع نفسه كافي الوقتة من سار مستقلا وانظر اذا أجره ثم عتقه ثم انشخصت الاجارة وقاس ما هنا وما هو معروف عليه وأجره ثم أودى بائنه ثم مات فعتق وانشخصت لكن اعتد شيخنا في سبيل الوقتة من المنافع الوقت اه شوري (قوله واستقر بها بالخلع) اعتبر هنا استقره وسأني في النكاح ان المداق يجب العقد حتى لو باعها بعده ولو قبل الفسخ كل المسمى للبايع اه شوري (قوله فوجدت الصفة) أي غير الموث أخذ المسمى ولو فسخت الاجارة بعد التمتع بعيبه للمنافع نفسه ولو أجره ثم عتقها ثم فسخت الاجارة وجعل الوقت اه حل (قوله ولا يبيع العين المؤجرة) ظاهر منه ان هذا ما بعد لاختيار فيها فان كان كذلك أشكل الفرق بين مستهل الحسام ومستهل انتفاع عماء الارض وان لم يكن كذلك وكان فيها المزارع فلا فرق وتأخيرهما متين (قوله ولا يبيع العين المؤجرة) أي سواء قدرن الاجارة فزمن أو جعل على خلاف الجع وغير المشتري اذ جعل الاجارة أو عليها وجعل مقدارا للمدة أو عليها وظن انه الاخر وبحث بطلان البيع في الثانية ولو انشخصت الاجارة كانت بقية المدة للبايع اه حل (قوله في غير المعقود عليه) اما انه فهو العيب الاستحقاق وقوله وخبر في اجارة عين بعيب الخ (قوله كتمد زوف ودحام) ومثله فيما يظهر ما لو عديم دخول الناس فيه لثمنه أو خواجه له كما لو خير بمأجول المار والمكر أو بأجل أمير البلدة لتخرج في السن وقد أكرهاها أو دارا للقبول من فرق بين الثانيين الاول فدا بعد من ثم لم يزل أحد في سن استأجره فمعه لم يفسد المحب لفساد اه شرح مر (قوله كتمد زوف ودحام) وكذا تنوع الرضيع من تدى الرضعة فلا علة تقومه اه عس على مر (قوله وبصمها المصدر) هذا بيان للاشهر والاقبل الضم فيما وقيل بالضم فيها اه عس على مر وكل من المعين مراد هنا فصم كل من الضبطين (قوله وسفر) مقطوع في زوف أي وكتمد وسفر الجارية للمكر اذا طرقت خوف مثلا ويصم عاتقه على تعذر التدبير وكسفر أي طرقت ملكه دارا مثلا وقوله ومرض وهلاك زرع مقطوعا على تعدد زرع كذا يؤخذ من شرح مر (قوله ومرض للمكر دابة) ومثله وهو حرا

تسحق (بيع) العين (المؤجرة) للمكري أو غيره ولا يؤبر اذن المكري ولا يؤثر طر وذاك الزيف وان تمتع المنافع ولا ملكها أو لا ملكا ثمرة غير مؤجرة ثم انشترى الثمرة فلا يؤثر طر وملكها في مالها الثمرة وان دخلت في الشراء ولا ملكها ولا (ولا يبر) في غير المعقود عليه (كتمد زوف ودحام) على كتمه بفتح الزاوي أو بفتح و بصمها المصدر (وسفر) للمكر دارا مثلا (ومرض) للمكر دابة ليسائر عليها

صرح به الاحل (وتحريم)
المكثري (في اجابة صين
بعبب) لا يؤثر في المنفعة تاثيرا
يظهر به تساوت الاجرة
(كما تقطع ماء ارض
اكثر من لزاجة وعيب
دايم) مؤثر (وتعيب واثبات)
لشيء المكثري فان يادر
المكثري ان ازال ذلك
كسوق ماء الى الارض
وانتزع الغصوب ورد
الابن قبل معنى مدة التملك
أجرة سقط خیار المكثري
وتنضم الاجارة شيئا شأنا
في الاجرة من ان تدور برين
والان لا تنفس وتقول بعبب
مع جعل المذكور انما له
له اول من انتصاره عليها
وتخرج بالتيسيد باجارة
العين وهو من ياد في
الاجرة من اجارة فلا
خيار فيها بذلك بل على
المكثري الا ان يفسد فان
استمتع اكثري الحاكم عليه
وبانتفاع ماء الارض نحو
غرسها بناء ولم يتوسع
لخصاره تمامه اجارة
فتنضم به كالمبيد الدار
والخيار فيها ذكر على
التراني لان سببه تعذر قبض
المنفعة وذلك بتكرار
بتكرار الزمن (ولو اكرى
جدارا ولو في النعمة) وحلها
وهو (فلا انتفاع ولا خيار
بل ان شاء تبرع بمؤنتها أو
مؤنتها القاضي من مال مكر
ثم ان لم يعبه ولا ولا فضل فيها (اقتضى) عليه القاضي ودفع ما اقترعه لثمن المكثري أو غيره

الذي يلزمه ما نطرح جمعها اه شرح حرز (قوله وهلاك زرع) أي في الارض المستأجرة قوله ان يزاع
ثابتا وزاع بذلك قبل فراغ المدة فيما يظهر لاننا وان منعنا من الزاعة ثابتا به وان الحاصل مثلا لكون الزاعة
الشائعة تنصف قوتها للارض لكن لا تنضمه هنا لجران الماد قبله ولو على يد ورفي فرض الاول كالعدم يستأنف
زرعها من نوع ما استأجره أو غيره محالين يضرر عليه ثم ان تأخر عن مدة الاجارة في باقره كالمثل للملك الزرع
وليس مما يستعز زرعها ثابتا بالعادة فيبتكر الزرع عمره تعبد أخرى كزرعها ولا يرسب على سلامتها
سببها مثلا اه عرش على حرز (قوله لا يحاط بالمانعة) أي لا يحب ولا يستحق اه حل (قوله وتعيير
اجارة عين بعبب) وحزم الشيطان بان خشونة مشهاليس عباد ذكر ان الرقعة انه عيب وحل الاول على
خشونة لا يخفى منها السقوط والثاني على خلاف ذلك اه حل (قوله كما تقطع ماء ارض) كمال النبل فاذا
أجر الارض التي ترى من ماء النيل وكان ترى من الماء القليل لا يتعد بجمعة عشرين ذراعا أو ستة عشر كما
ذكره حرز مع فاذا انتفع وعاش بعض السنين غير ان فسخ فذلك والارضة الاجرة تتأمل اه حل
(قوله كما تقطع ماء ارض الخ) أي لبقاء اسم الاجارة مع مكان سببها ماء أو نحو مؤنتها ولو لم يكن سببها
بماء أصلا انقضت اه حل (قوله وعيب دايم) أي مفارن لا تعقدت كأن جعله احدثا لتضرره
وهو كما قال الأوزاعي وغيره ما أثر في المنفعة تاثيرا يظهر به تفاوت اجرتها كما تكون متاعا أو تخلف من العاقلة اه
شرح حرز وليس من العيب مالو وجسد باليت المؤجر بقاوان كثر كذا ما يش ولا مانع من ان يقال بثبوت
اختيار اذا كانت كثرته خارجة عن العاقلة في أمثاله اه عرش (قوله وعيب) وليس له استأجر خاصة في
عين الغصوب بخلاف المنفعة بان يدعيه بسحق منعه ما يورده عنه اوصافه وشعنا ولا يكلف التزعم من
النصاب وان سئل عليه اه حل (قوله قبل معنى مدة تملكها) أخرجنا قل استغرق الغصب جميع المدة
انقضت في الجميع وان زال الغصب وفي من المدة حتى ثبت اختياره لاستأجره لتزعم الصفقة اه عرش على حرز
(قوله والخيار فيما ذكر) أي في غير الغصب الا بالان ما فيها ما على الفور لتزعم الصفقة كذا لو سأل المالك
الها اه حل وبعبارة عرش قوله والخيار فيما ذكر المبدل فيه الغصب والا باق لكن الخيار فيما
فوري لا خيار لتزعم الصفقة وهو فوري لا يقال كونه فور باقيا قولهم اه اذا انقضت العين تنفس الاجارة
شأ فشا فاذا اعلنت لبس المكثري تغير بين القسم فيما بيني والاجارة ورده له أنه بمضى جزء من الغالب
يقال بالباسق تنفس فيه الاجارة وثبت للمكثري الخيار وعده فتأخر الفسخ بهذا كسبها فله خياره فكيف ثبت
له بعد اذ اعدت العين لبس المستأجر لا تقول بمعنى أي جزء من المدة من الغالب تنفس فيه الاجارة ثبتت
للمكثري خياره بعد من فسخ فذلك وان لم يفسخ ثم مضت مدة أخرى ثبت له الخيار بمعنى الثانية لتعبد
الضرر وهكذا إلى ان يعود لبس المكثري فثبت له الخيار بمعنى المدة لا يبرح على الفور وان لم يفسخ لم ينفذ
فسخه وكذا يقال في الايقان اه عرش (قوله لان سببه تعذر قبض المنفعة) أي لو لم يترق الصفقة وكذا اجاروا
التقدير بالعل استوفاه بعد عود العين وزعم جميع الاجرة بالزمان انقضت فيما مضى بقطعه من المسمى
واستعمل العين فيما بيني منمان كل ولا انقضت الاجارة فوسطها السعي ان لم يكن يتفرع من المستأجر قاله
المأورد في راجع ذلك وسره اه قل على الجلال (قوله ثم ان لم يجد له المالك) عبارة شرح حرز فان لم
يجده المالك بان لم يكن له غيرها وليس فيها باذ على حجة المكثري والاياع والاشوا لا اقتراض انتهت (قوله ولا
فضل فيها) وصورة الفضل أن يكثري جلين لحل اربعين من البروي يكون أحد الجلين بقدره على حل اربعين اه
شعنا ونحوه والمالك بقوله بان يحتاج الى بعضها يمكن تزييله على هذا التصور برونص عبارة قوله ولا فضل فيها
أي الجلال بان يحتاج الى بعضها والاياع ذلك البعض الذي لا يحتاج اليه وان منع القرض وظهر كلامهم أنه
ببها في مساواة المنفعة وصاد ذلك كأنه غير مؤجر اه والمتمم أنه لا يبيعه بالامساواة بالمنفعة اه شعنا

(قوله ثم جاء منها الخ) خرج منها جميعها فلا يسمها ابتداء لتعلق حق الاستباح بإصابتها ومازج جعل في به لا يغتفر حقه لعدم انقضاء الإجازة غير نظاها لأن يجعل على ما يجب الأذرع من أنه لو رأى الحاكم إجازة قائمة مصلحته في بيعها أو لا كترابه بعض الثمن المستأجر بإزالة من ما يجب إجازة بيع مال الغائب المصلحة والأوجه أنه لو رأى يشتريها بالمال مصلوطة للمنفعة قد لا إجازة تزيده أن يبيع منه لمحتاج منها ليعيشه على غيره لانه الأصل اه شرح مدر (قوله أنه ياذن لك الخ) الظاهر أن هذا مستل ليش ترتب على ثم الثانية اه عبارة اه شو برى وقوله للضرورة لتبيل لقوله ولأن ياذن الخ وإفهم كلامه أنه لا يرجع عما أنفذه بغير إذن الحاكم وعملان و جدوا ممكن اثبات الواقعة عند موالاته على أنه اتفق بشرط الرجوع ثم رجع فان تعدد الأشهاد فلا رجوع وان لو أنه تأخر اه عتفى (قوله أنه القاضي وهذا راجع لامل المسئلة وليس مرتبة أخرى اه شفتا) قوله ولو هو مكر به لم الخ) يحسن وقوله وسلمها كما يعلم من شرح مدر (قوله فان تعدد لأكثر اه عليه الخ) لم يذكر وابع القاضي حيث ذول وقيل له إذا كان في فعل ولا يه وابعه القادر على أنرا عمل ينفذ فليصر اه حل

(*) (كتاب أحياء الموات)

أي بحارة الأرض التي لم تعرف شئت عبارة أحياها التي قبلها قبلهم أحدك منفعة بل ما زال بعضهم الأرض ملكاً لله ثم ملكها للشارع عر هذا الشارع على أمته المسلمين وقال الركني الأرض مما سلكه أو بحسوبة على حقوقه وأصلها أو منفعة عن ذلك وهو الموات اه قل على الجلال (قوله وما يذكر كرمه) أي من قوله فصل منفعة الشارع مروا إلى آخر الكتاب اه (قوله من عرا أرضا) بضمف الميم وهو لغة القرآن قال تعالى إنما يحرم مساحد الله ويجوز فيه التشديد وهذا كالحديث لم تعلم الرواية اه عر على مدر وفي الصباح أنه من باب قتل (قوله وغير من أحيا أرضا ميتة الخ) أقدم ما ذهب الأول لسدل على النكتة أي مسيدها وقوله فيها أي في أحياها وقوله منها أي مما خرج منها زرعها أو نباتها (قوله فله فيها اجر) هو بخصوص الاسترقاقه دليل على أن الذي لا أحياه لانه لا إجازة في الاسترقاق وهذا مخالف لمبدأ أن من أهل الأحياء بدارهم وفيه انما سلم فإذا سلم أي بسبب ولا فلا يثبت في الاسترقاقه الأحياء وإذا أحياهم أسلم أي بسبب والأفلا اه حل (قوله العواقي) جمع عاقبة أو غف أي طلب الرزق من إنسان أو طير أو غيره ما منها قوله صدقة والشرع كالأكل وحرها للأغلب اه قل على الجلال وفي اختيار عقلم باب عدا وافتقاره إذا تأخر ما بالمعروف والطلبة طلب المعروف والواحد غاف اه (قوله وما كنت العواقي منها) أي ما صرته على الوجه في أحياها فهو صدقة أي يثبت عليه ككتاب الصدقة وان كنت في مقابلة علمهم ولا يتوق ذلك على نيل يثبت على ذلك ولو لم ينو كان ذلك لغرض نفسه لأن الأحياء مستقوما كان وأوجب لا يتوقف حصول الثواب فيه على نيل بقوله فيها أي حصة من كل من نفس ما ثبت فيها أو من أجلها كالأجرة للذكور وتوفى زى نكاح من الأسماء ما فيه ما لا طلب الرزق من إنسان أو طير أو غيره وشمل ما يزرع فيها أو زرع بسد الأحياء اه عر (قوله أي طلب الرزق) أي من إنسان أو طير أو غيره وقد دلت على أن الذي يلبس به الأحياء لأن الأجر لا يكون إلا للمسلم اه أسعد اه زبدي أقول وقد غنغنت لته على من اعتاد الدية وقوله فهو صدقة لا يتخذ منه القنص بالسم لأن الكفار له الصدقة ويثبت علمه ما في الدنيا فيكون له مال واليمين وأما في الآخرة فتختلف العذاب كباقي المطالبات التي لا تتوقف على نسبة تخلاف ما يتوقف علمه على لا يصح خصوصاً والقنص بالسم يقتضي أن الكافر لا يصح إحياؤه وهو غافل ما في التي في قوله أو يبلد كقار الخ والأحكام الشرعية الواردة بوجوهها تشمل الكفار منهم مخاطبون بالقرع على الصغى ولو كان القنص في الخبر مراد القليل ببلاد المسلمين وفي الصباح الثواب الجزم لوائه اه فصل له ذلك وقال في الآلف

(ثم) ان تعدد الاقتراض اطم
بره القاضي (باعتقافه)
مؤتملة ان ياذن لك الخ
مؤتملة من ماله (ليرجع)
للضرورة وقيل يصدق بينه في
فدرها علة ويذكر في مؤتملة
مؤتملة من يتهدد له ولو هو
مكر به لم الخ ان كانت الإجازة
في النسبة أكثرى القاضي
عليه من ماله فان لم يبعده
مالا اقتراض عليه القاضي
وا تراض فان تعدد الاقتراض
عليه فله كرمي الفسخ وان
كانت إجازة عين فله الفسخ
يكونت الدية وتعتبر في ثم
الائتاس هو الرافق لماني
الروضة وأصلها بخلاف
تعبيره والواو
(*) (كتاب أحياء الموات)

وما يذكر كرمه والأصل فيه
قبل الإجماع أشبهوا بتكرير
عر أرضا ليست لأحد فهو
أسبق من العواقي ويصير
من أحياها صدقة فله فيها
أجر وما كنت العواقي أي
طلب الرزق منها فهو صدقة
صدقة وما العواقي وغيره
وعليه ما بين جبين

المع اجره الله اجرا من باب ضرر وقتل و اجره بالدفعه اذا آتاهه ا فلم يقدمه على ثوابه اجزاء المسلم
تقتضي ان كل ما يقع جزاءه على ثواب اجر سواء كان الفاعل مسلما او كافرا اه عرش على در (قوله
وهو سنة لذلك) اى لجمدث الثاني اه عرش (قوله لم تعرف الاسلام) اى يقينا (قوله ما لم تعرف) اى
ما لم تبين عمارته فى الاسلام من مسلم او ذمى ولتين من حقوق المسلمين اه شرح در
(قوله ان كل بلادنا) اى المسلمين والمراد بالاسلام ما بينه السلطان كبداء والبصرة او أسلم اهل عليه
كالدمنة واليمن او فتح منوة كتبوير مصر وسواد العراق أو سلموا الارض لنا وهم يدفعون الجزية وفى عهدنا هم
فى دوائهم واتهم بغير لاهل الفنى وحفظه على الامام وان سلمناهم فى أن الارض لهم فلو لم يتخير لهم
ومعروهم اهلهم * (فرع) * لو ركب الارض ماء او دوى او طين لمضى على ما كنت عليه من كذا او وقت
فان كان ذلك الرجل مثلاما كالمالك الكماخذ وان لم يتخير عنها ولو انصهر ماء الزهر عن جانبك لم يخرج من
كونه من حقوق المسلمين العامة وليس للسلطان اقتطاع لاحد كانه رسر كولو زرع اه احذر من اجره
لصالح المسلمين بسطة عنه بقدر حصته ان كان له حصة فى مال الصالح لم يلزم الامام دفعه بل يتركه بما لاضر
المسلم ومنه ما يتخير عنه المخاصم ان ترقى الجيرو يجوز زرعه وتحويله بل يشهد اجداه ولا يجوز فيه البناء
والاقتباس ولا ماضر المسلمين هذا ما اعتمد شيخنا تاجر وبالغ الانكار فى من ذى كرسيا بما تخالفه
وهو اعلم اه قل على الجلال (قوله لم يمسكهم بل تبعنا) اى لا يستأجروا الى كمال الضال فظلاله اقطاع
منع الله الله على عور الله تعالى اقطاع ارض الدنيا كراض الجنة قطع منقعه من شاملا من غير ان يفتى
السبب بغير مراض ولا بد من قيام اقطعه الله عليه وسلم لارض الشام واجو اقطعه الى الجاه اه شرح
در ومافى الموائ من نحو سر وحديثك تلك القصة بها الى الاباحة ذلك التجرى مثلا * (فرع) * علم
بممارته لا يصح اقطاع علمه ولو ارقا قال شيخنا در وسكتوا عن الاقطاعات الواقعة للنفد فى الاراضى
العامة لانه متغلاها وظهوره انك منعته لى ايجازها من زرعها الامام وما اخذها لجندي منها احلال بطريقه
اه قل على الجلال (قوله ولو غير مكلف) اى بشرط تجزئه اه رى لكن يعارضه قول الشارح كمنون
الآن يجعل على جنون نوع غير زكب سم على منعه وبل ما ذكر الرقيق ويكون اسده اه وهذا
غير البعض مالبعض بان كان يمينه من سبده مهابة فقولن وقع الاضيق فى بتمه اذ لم تكن مهابة فهو
مشترك بينهما ولو اتوا قسدا لم يبداه وهو على قصدا ومنه ما يتقصصه من بل فى احكامه لا يتوقف مسكه على
قصدا او قسدا التعلق فيما يتوقف مسكه على قصد كالابار كان حكمه ما ذكره اه عرش على در (قوله ولو غير
مكلف) اى حدث كان مهربا فى نحو سر وفى وقوعه لاجاه ارض لا بشرط فيه التبرر الا ان يكون له تلك وغيره
والثانى لا يكون الا لتلك اه حل وبعبارة شرح در ولا يخلل عادة الا لتلك كبناءه او لا يعتبر قصده بخلاف
ما يخلل ولا يغيره كغيره برفاهه يتوقف على قصد اه قوله انه يتوقف على قصد وقاسد ذلك ان ما سرتبه العادة
بشده اذا فعله بل لا يرد كونه غير مكلف بل كونه فاعله حاجاه بخلاف غير العادة لاجاه بقصد فانه تلك
بغير عمارته لغيره وغيره ببداهة لا يلكه اه عرش عليه (قوله ولو يجرم من) عبارة اسلمه مع شرح
ج ويجوز زعمنا احياءه والاعمر عما يتوقف مسكه كالمعلمه بالبيع وقصير بل من حق التبرك بكرة بيع
عنه واد من عرفه وان لم تكن منسجا جاعلا فليجوز اجاؤه او الا لتلك فى الاصح لتلحق فى التمسك بها
انعتق وقصير ما يأتى فى الحبس بالاولى ان مرة كذلك لان الا فاعله من قبل وادهم عرقه من سنن
الحج الا كدته قسدا ومن دفعه وان قلنا البيت بمساسة ومنى كمرقة والله اعلم بذلك مع التحير المصحق بل
يا رسول الله لا تفتى لك بيتا بئى نالك فقال لا منى مناخ من سيق ويحت ابن الرقة فهما القطع للمنى لضيقهما
وانتقهما المحصلة بسن للجماع اه نروا ان يستوايه واعترضه ان ليس من مناسك الحج وردناه

وهو سنة لذلك والبرهان
أخذنا بما ياتي أرضهم نعم
في الامم الاولم تكن حبيب
عاصر (ما يبرهان) كما بلدا
ملكهم مسلم ووليعهم مكلف
(يا حيا على جرم) اذن فيه
الامام ادم لا يختلف الكافر
وان اذن نفسه الامام لانه
كلما علا دهره شتمت عليه
داودا كلساني

والاحتياط والاستأمان
 يدان في قوله تعالى
 قوله تعالى لا يملكه
 التكليف وليس مراد
 لا يعرفه ومنه لا يفتقر
 لتعلق حق الوقوف بالأول
 والميت بالأخيرين قال
 الزركشي ويشتق الحق
 الحبيب بذلك لأنه حسن
 الجمع بين الميت (أو) كان
 (بلاذق كقولك ملكه كاتره)
 أي الأحباء لأنه من حقوقهم
 ولا ضرر بغيره (وكذا)
 عليه (سليم) بأجائه (ان)
 يذنبوا بكسر الجيم وضمتها
 أي يدفعونها (منه) بخلاف
 ما ذهبوا عنه أي وقد سولوا
 على أن الأرض لهم (وما)
 عمر) وان كان لا تخرابا
 فهو (المالك) مثلا كان
 أو كافر (ان جعل) مالكه
 (والصواب) لا يملكه فقال
 ضائع الأخر في رأي
 الأمام في حفظه أو يبعه
 وحفظ عنه أو اقتراضه على
 بيت المال أي ظهوره مالكه
 (أو ما عليه) مالكه (باجل)
 كل كلامه إذا كان يملكه
 وذبحه وأمنه قد سولوا على
 أنه لهم قطار الان لا يملكه
 بأجله (ولا يملكه) أي
 بالأجله (تزم) عامر لأنه
 مولود لما كان عامر بعماله
 (وهو) أي حريم العامر
 باعتناج العامر بالاعتناج
 بالعامر (ع) الحريم (لقرية)
 بجبان (ناد) وهو يجمع القوم
 الجديت

تابع لها انتهت (قوله والذي والمستأن الاحتياط) أي لأن السبحة تغلب في ذلك اه شرح
 (قوله وليس مراد) أي لأنه يصح إحياء الصبي المميز والمجنون النحلة نوع غير كافي عرش على مر
 (قوله لا يعرفه) مستثنى من السبل وقوله ومنه لا يفتقر كل منهما مستثنى من الحرم اه حل وفي تقرير
 بعض المشايخ أن الكل مستثنى من الحرم وسوغه في عرفان بعضه وأنه كان الحكم لا يتعدى ذلك البعض
 وهذا غير صحيح كما لا يخفى اذ بين عرفه وقرب الحرم وادى غير قومه من نفسه لا يفتقر إلى التمسك (قوله بكسر
 الجمجمة وقضيتها) انصرف في الصباح والمساءر على الضم فله الاضطر وان أشعر كلام الشارح بخلافه اه عرش على
 مر (قوله وقد سولوا على أن الأرض لهم) فإن لم يخالصهم فهي دار حريم فيملكه المسلم بالأحياء وان دوناته
 اه حل (قوله والجار بالاسلمية) أي شينا اه شرح مر ثم قال في محل آخر ولم يعرفه هل هي جاهلية
 أو إسلامية قال بعض سراح الحارثي في ظني أنه لا يدخلها الأحياء اه وما ظنه هذا البعض جزءه من الأنوار
 وصحة الشارح والله في تصحيح العباد عليه قوله فبما يبرهنه ليس بشيء اه رشدي (قوله في الظهور
 مالكه) أي أن زجره والآن مالك البيت المال فله إقطاعه كافي العبر وحري عليه في شرح المله في الخزانة
 فقال للامام إقطاع أرض بيت المال وتخليها أي إذا رأى مصلحة سواء أقطع رتبته أم منقطع الكسفي في الشق
 الآخر يستحق الانتفاع بمادة الإقطاع عليه كافي الجواهر وما في الأنوار مما يخالف ذلك مردود يؤخذ منها
 ذكر حكم ما عتبه الباقي من أخذ الظالم للكر وش جلودها أو نحوها التي تدعى وتؤخذ من ملاكها أو غيرها
 وتؤخذ وذلك لهم الجوار بالاسلمية وهو صيرورته البيت المال فيحصل بها أو كافي ذلك والله رحمة
 اه شرح مر (قوله وتخليها ويؤمنه) ما عتبه العادة لا في أمّا كن خربة بمصر ناجية أو بأهلها وليس من
 معرفتهم فاذن وكيل السلطان أن من عرشه ثمانية فهو له عرشه ثمانية ملكه ويبنى أن يملكه ما لم يظهر كون
 الجمار مسددا أو وقتا أو ملكا للنفس معين فإن ظهر لم يملكه بعد ظهوره فهو غير كافي على إجارة الأرض البناء
 والغراس بين الأمم والثلاثة ويبنى أن تارة ما لاجرة المال لمدة وسعده اه عرش عليه وقوله وتغذرو
 ذلك لهم الجوار بالاسلمية أي بأن لم يعرف أحد منهم كافي من المأخوذ منه فليس الصورة أنهم موجودون لكن
 جعل عين الكل منهم كفي الواتع في جلودها أو كافي أن إذا حكمها كانتا مشتركتين أو بأهلها كافي إفتاء النووي
 الذي مررت الإشارة إليه في باب القصب اه رشدي (قوله حريم عامر) معنى بذلك تحريم التصرف فيه لغير
 صاحب البار اه سم (قوله لأنه مولود لما كان العامر بعماله) فبراه أنه لا يباع وحده كما أنه أو عاصم العبادي
 اه شرح مر (قوله وغيره) لا يباع أي حيث لم يكن مالك العامر أحد لا حريم لها كالمر على ما مر الشارح
 في البسوق يؤخذ منه أنه لو تعدى أحد بالزراعة أو نحوها فيه لم يجره منه وقيل ما له بما كان يرضوا
 ببقائه بالجرة فقامس منه عدم بيعه وحده عدم جوازها لأن يفرق بين النفعة يتباع فيها على أن يتباع في
 تلك العين وأجرة مثلها لا الزمة إذا أخصفت وزعت على أهل القرية بشدرا أملا كهم على حق في الحريم
 اه عرش على مر (قوله وهو ما يحتاج إليه) أي بأن لا يكون فيها قوم مقامه ما لواتع الحرم واعتد
 طرح الرماذ في موضع من ثم لا يخفى على معارضة ذلك الموضع مع ما عارضه عليه فغيره عارضة لعدم ثبوت
 ما يحتاجون إليه أو ما لا بد من ذلك الموضع بتمامه وتكليفهم طرح الرماذ في غيره بجواره ولوفر يمانه
 فلا يجوز تغيير رضاءه لأنه لا يتعدى إلى إقامته من الحقوق الشتر كونهذا يقع ببلاده كثيرا لا يقتل له
 وكذا يجوز الغرض فيلما لا يمنع من انتفاعهم بالحريم كان غرض في مواضع بغير بحيث لا تقرب من انتفاعهم
 المقصود من الحرم اه عرش على مر (قوله لتمام الانتفاع بالعامر) أي وإن حصل أصل الانتفاع
 بدونه اه شرح مر (قوله فالحريم لقرية بجبان) اه وحريم النهر كالنيل ما تحس الحاجة لتمام
 الانتفاع به وما يحتاج إلى إقامته ما يحجر منه لو أديعته وتنظيفه فيفتح البناء فيه ولو مسجد أو حرم ما يفي فيه

كانه عن اجاع الائمة الاريسة ولقد عت الياسي بذلك في عصر تاجي الف العلماء في ذلك وأطالوا في نزوح
 الناس فلم ينزروا ولا يغير هذا الحكم كما أفاضوا بالمرجعة الله تعالى وإن بعد عن الماء بحيث لم يصبر من حرمه
 لاحتمال عوده الموعود من ذلك إننا كنا نحن على أنزل وصفته من والعتوبو يعتمل خلافة اه شرح مر
 وقوله ولو لم يجدوا بهم الخ قال الشيخ في مسأله ومع وجوب بعدهم لا تحرم الصلاة قبله لأنه لا غايه أمره انتهى أصلا في
 حريم النهر وهي جازية بتقدير عدم البناء معه وجزؤه كذلك أي لأنه ما دون خمسين وأضعف موعودهم أن وقب البناء
 غير صحيح لاستحقاقه للأزالة وبقي ما إذا مات الواضع هل يعتبر أن كل من آل اليمارث ذلك أو على رضاه اذ لم
 يخرج عن الملك بالوضع المذكور وكل هو ظاهر ينبغي نعم كذا أظهر في غلبته لم نأله الشيخ وعليه ولو كان للمسيح
 المذكور إمام أو غيره من خدعة المسجد أو بمن له وثيقة فيه كقراءة فينبغي استحقاقهم المعلوم على المسجد
 الموقوف وقضاة مصالحان التراءه والامام في نحوهما لا يتوقف على مسجد أو اعتقاد الواقف صحة وقبته مسجد
 لا يقتضي إعلان الشرط ونصم فيه الجمعة أيضا لأنه بشرط لجواز الأمر بجماعة ولا يحل فيه كساحة بين الدور قال
 حافظه ظاهرهم اه وهو جدير بما ذكر لنقضه لكن قوله فينبغي استحقاقه المعلوم لا يقتضي أن يحل
 استحقاقهم من حيث الشرط إذا كان الواقف يستحق منفعة تجعل المعلوم منه ما إذا كان لا يستحق ذلك بأن
 جعل المعلوم من أماكن جعلها يصوب المسجد أو أسفه في الحرم أيضا وكل هو واقع كثيرا فلا يقتضي أنه لا يدخل
 لشرط الواقف فيه لعدم استحقاق وقبته ثم إن كل من له المعلوم ممن يستحق في بيت المال جزؤه فاعطيه لأن
 منفعة الحرم تصرف لصالح المسلمين كما صرحوا به وإن لم يكن ممن يستحق في بيت المال فلا يجوز له تعاطيه كما هو
 ظاهر فمثلا اه رشدي (فرع) اه أحدهما الانتفاع بحرم الانتهاء كما في هذا الوضع الآخر لا ينتفع به وحل
 زو يمتن قبض حفظ الائمة كما هو الواقع اليوم في ساحل ولا يصير القدر ونحوها ينبغي أن يقال فيه أنه
 فعله لا انتفاع به ولم يضر بانتفاع غيره ولا يضر على المارة ونحوهم ولا عطل أو تنقص منفعة الحرم لكن سائر الأولا
 يجوز له أخذه وضمنه على ذلك لا الإحرام ولم يمتد إليه إلا جوع المسلمين وكذا يقال فيما لو انتفع به من
 منه النهر في زرع ونحوه الثاني ما يحدث في خلال النهر من الجزائر والوجه الذي لا يصح فيه خلافا لما وقع لبعضهم
 امتناع أصحابها التماس النهر ومن حرمه لا يحتاج إلى استكباب البصر والمار به لا انتفاع به بالوضع الآخر
 والاعتراض أخو للورود ونحو ذلك بل هي أولى بمن أحياها لمن الحرم الذي يشاهد منه الماء وقد تقرر من بعضهم
 أنه لا يغير حكمه بذلك اه مر ثم هل يتوقف الانتفاع على إذن من الإمام أم لا فيه فنقول لا ترى الثاني فلا
 يأثم بذلك وإن لم يمتد إليه إلا جوع اه عش على مر (فرع) وفي فتاوى السبوطي وحل يده رقة اشتراها
 ثمان فوضع شخص يده عليها بترقيع سلطان في قول للوردة منازعة الجواب إن كانت الرقة وصلت إلى النافع
 الأول بطريق شرعي فإن قطعها السلطان بأمر هو أرض موات فهو ملكها ويصعب بيعها أو ملكها المشتري
 منه وإذا مات فبقي لورثته ولا يجوز لأحد وضع اليد عليها إلا بأمر سلطان ولا غير دون كان السلطان أسفه ماها
 وهي غير موات ملكها لئلا ينافي ما قطع لا على كماله بل ينتفع بما تعصب ما يشرها السلطان والسلطان
 انتفاعها منه متى شاع لا يجوز لقطع بيعها إن ما عطف أسفها وأصلها لا حد ولا مطالب اه وأقول
 ما تضمنه كلامه من انتفاع السلطان بغير الموات لا يكون على وجه التملك بل يمتنع كما يعلم من كلام الشارح
 وحديثه فإذا قطعها بغير الموات تملكها فينبغي أن يصري في سبيلها كذا في الجيب في الشق الأول اه سم على ج
 وبقي الوجه هل هو قطع تملك أو أرق في فنقول لا ترى الثاني لأن الأصل عدم التملك اه عش على
 مر مسألة استمرد السؤال هل يتر وهذا الحل عن سدرة كملوه متباعدة أو ملكه على غير ما قبلها
 السجل فاجاب مر بما هو معلوم مما تقرر في باب السيد وهو أنه إن صدقها قصد اصطفاها واعتد اصطفاها
 على هذه البركة ملكه ولو كان متعبرا فإذا صرف الماء منه بما يبيع فو ان لم يستل في الأول دون الثاني لعدم

(ومن تكلف) لجل أو نحوها

فهو أعين قوله ومن تكلف

الجل (ومن تكلف) يضم

الميم أي الموضع الذي تتنازع

فيه (ومطر حرم) وسر حرم

(وتحسوها) كراح غشم

وملبصبيان (د) الحرم

(ليتر استفاد) بحجة (موضع

نارج) منها (د) موضع

(دولاب) بضم الدال أي من

من تحتهما أن كان الاستفاد

به وهو يطلق على ما سبقت

به التنازع وعلى ما سبقت به

بالله (وتحسوها) كل موضع

الذي يصب فيه النارج

لما هو مرفد لله بأن كان

الاستفاد به الموضع الذي

يلعب فيه ما يستخرج من

مصب الماء ونحوه وقول

وتحسوها مع معاصره

(د) الحرم ليتر قضاء قضاء

(ما) الجفر بك نص ما رواه

أخي في التمسك (أى

سقطها) وبخلاف ذلك

بسلالة الأرض وما رواه

ولا يحتاج إلى موضع نارج

والفرد عام في تر الاستفاد

(د) الحرم (ما) الجفر وقوله

ليست لها من زينة

(ومطر حرم) كراح غشم

ولم يرد حرم الحرم

والدوقوله في المساواة

لا يكون إلا في جوارها

نؤخذ من قول الكاسل

(ولا حرم) لدار محفورة

بدور) بأن حيث كلها

مغلان ما يصلح حرمها لها

المالك وتعلق ذلك ما رواه في مال وحل أرضه فترحل جهابده أنه ان قصد بالتحول أصلياً الصلابة وتوحيها
لذلك ملكه ولا فلا يروق السؤال أيضاً في بيت بحافة النيران على من يحيط تحت بيت بشط النيل أجرة على
جانبه فملكه ليس ونحوه فحرم مع المباحة معناه أن صلح عدم استفادته للجلوس فإنه لا يستند في
أخذ الأجرة إلا بجرده جلوسه بإزاء بيتهم وقوله أنه يبيح الأجرة بمجرد كون الجلوس بإزاءه فهو مستند
بأنه إذا كان لا يعلم ذلك وأما على وضع يده على ما رواه في بيتهم واستفادته أخذ الأجرة على الجلوس هناك لا يترتب له
الجواز كونه يبيح الاستعمال أن يكون ذلك المكان الذي بإزاءه بيتهم مستفاد به بل يترتب على كل من مستفاده أو
لمن انتقل إليه منه قبل بيعه الجهرها هنا واستمر الاستفاد فليست له ٥٦ سم قوله ومن تكلف لجل) أى
وإن لم يكن لأهل البلد من قبل وكذا يقال في المنازع والمراح ٥٦ سم قوله ومن تكلف لجل) أى
البناء أن قرب من رافداً مستقل كآلة الأذرى وكذا أن يعدد مستباحهم ولو في بعض السنة في ما يظهرونه
في ذلك المذهب وليس لأهل القرية منع المارة من رعى وما شئهم في تر المباحة ٥٦ شرح مر وقوله
واستغنى أي بأن كان مقصود الرعى ما إذا استغل الرعى وإن كانت لها ترعى عن عندنا لو تفرد
البلاد ٥٦ رشدي قوله ونحوها) منه الحرم المذلل في الحب فتفتح التصرف فيه بما يعل من غير
أهل القرية أو ترقصها فلا يجوز رزعه غير وقت الاحتياج إليها ترتب على رزعه نقص الانتفاع به وقت
احتياج إليه كان حصل في الأرض ظل من أرواح كسكر يبتلع كال الانتفاع المتأخر لا الأثر ٥٦
عش على مر (قوله كراح غشم) تقديمه في الزكاة تصديره بما رواه في البلاد والظاهر أنه لا يناسب هنا فأنما رواه
ليلا يوافق أهلها والكلام في حرم القرية ونحوها ج عنها فالأصل تفسيره بما هو المعروف الآن وهو مكان
بجنب القرية يجمع فيه أول المأوى تساق إليه رعى وهذا الفهره السرح فليس للمراح الماخلف السرح
وما رواه لا يلاحر ٥٦ (قوله موضع نارج) وهل يصير قد مر في النارج من سائر جوانب البئر أو من أحدها
فقط الأقرب اعتبار العادة في مثل ذلك لعل ٥٦ شرح مر (قوله ودولاب) فليس مرعب قيل هو مستعمل
النصورة ٥٦ شرح مر وفي المصباح نعت الدابة تنعمر بياض بقل فيعاصرت الاسم النعير بالضم وبه
النصور والحضور الذي يدبره الماء حتى يذك لنعيره والجمع فواجر ٥٦ وفي المختار والنصارى واحد النصارى
التي يسمي بها يدبر الماء ولها صوت ٥٦ (قوله وليتر قنات الخ) تر القنات حفرة تنبع منها الماء ترسل في القنات
كأنهم ويصعبهم جعل الأضافة بيان وقوله ما لوى مكان لوى حفرة ذلك المكان نقص ماء البئر وانحطت المياه
٥٦ شيخنا في عرض على مر أن هذه الأبار توجد بالقصور ولا تعرفها ببلادنا ٥٦ وهذا الضابط لحريم
تر القنات تنعمر في تر الاستفاد أيضاً ٥٦ دل على الجلال (قوله وليتر قنات) الأضافة بيان كآلة الترسيل
وقال به ضمن تر القنات حفرة في الأرض تتبع منها عين وتسل في الضائق قال الضابط بأن كان الماء يأتي في تلك
القنات إلى تلك البئر فيصعب فيها ثم يلو ويطلع (قوله ولا يحتاج إلى موضع نارج ولا غيره) أى لأن الماد على
خطها وسطها ما من الماء الضيق ولهذا لعت الركنى جواز البنادى في حرمها بخلاف حفرة الترسيل ولا يمنع من حرم تر
بذلك نقص ما من جوارها تنعمر في ملكه بخلاف ذلك فإنه ابتدأه ٥٦ شرح مر (قوله والخبر به) أى
حيث أجيبت في مرات ولما لم يمانم الأثرة فلا يتعصم بأردون أخرى فهو مشترك كالشعر ٥٦ عجزى
(قوله وقنات لجلوتها) وهو ما حوالى الجدران ٥٦ شرح مر وفي المصباح والقنات غسل الثوب وهو سعة
أمام البيت وقبل ما من تحت جنبه وأجمع أفتة (قوله ولا حرم) ولا يحفورة بحدود) أى لا حرم لها يتعصم بها ولا
فلا حرم مشترك ٥٦ شيخنا (قوله وأن أدى إلى الضرر جراح الخ) ولا ينافيه أن من فتح تر المدين اعلام الجيران
منه ما تفت من تحف من نفس وأصل الخبر بأن العادة بالأعلام قبل التفت في فتح بحدود اعلام تر تصرف في ملكه
على العادة بالأعلام فلا ينافيه من على أخرى في ملكه كما يترتب في أعضاض الخامل أن لم تأكل من صوب حبله

ليس بالأولى من جعله في الأثرى (د) تصرف كل من الملك (فعله عاده) وإن أدى الضرر جراحه

دفع ما يدفع الإجهاض عنها فان حصر ضمن لكن لا يجب دفعه بغير عوض كل في المضطر ولا يجب عليه الاعلام
بأنه يريد ان يقتل أو يشوي لأنه غير معتاد فلا يضمن اه مر اه سم على حج أي فيجب عليه الدفع
من أكلها ولو لم تطلب لكن قولها لا أدفع ذلك إلا بالثمن فان امتنع من بذله لم يلزمه الدفع ولا ضمان عليه
وتضمن هي جنتها على عاقلتها كما أتت به حج وبوخيل فمن قوله فان امتنع من بذل الثمن اثم ائتم بالم تسد عليه
حالا وطلبت منه نسبة فان كانت فقيرة وجب عليه الدفع بلا عوض لا مضطر ارها وان لم تكن كذلك ولم يرض
بذمتها ولم يمنع من الدفع ضمن وقضته انه لو أسرح في ملكه على المتأجل جاز ان أدى الى تلويد جسد أو الغير
بالفساد وتسو بدهه أو تلويد جدار مسجد بجوارحه ولو لم يصدده عليه الصلاة والسلام كذا قال مر انه قضية
كلامهم ولا شك انه قضية كلامهم بل وقضيته جوار الاسراج بما هو شمس وان أدى الى المأذ كروقة التزمه مر
تأخرت وقضته أخرى فيما يلزم منه تلويد المسجد فليعز مر اه سم على منج اه اقول وحيث استند الى
مقتضى الاطلاق فانتظارهما الستره بدون التوقف اه ع ش على مر (قوله أو حش) هو بيت اخلاء
الشر بجره وقوله أو تعبير بما في الحش ما يبره أي الجاروا جمع لقوله أو اتلافه لان تلافى ما به الجس
يعبر من تحصيله فهو تالف (قوله فان جاوزها ضمن) أي ما تولى من فعله أو غفلت أو كان شديدا خيرا وان لهذا
أقنى الوالد بضمان من جسد دارين الناس مع عمل شادور وشبهه أطفال وما توسبب ذلك لحالته العادة اه
شرح مر وقوله ولهذا أقنى الوالد الخ وقد يشكل على قولهم ولا يصح ان يجوز ان يتخذ داره المحفوظ بما كان
الخ إلا ان يجاب بالفرق بين ما عتد نفسه بين الناس كاللذ كروا في قولهم المذكور وان لم يعتد فعلها في ذلك
المحل يتصوره وبين ما لم يعتد بين الناس مطلقا كفي هذا الفتوى اه سم على حج اه ع ش على مر
ومثله في الرشدي (قوله فانتشرت النداءة الى جدار جوارحه) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين كون السرح حالا
أو مالا لكن قال مر في شرحه آخر باب الصلح ما صدق ولا ضمن من غرس أو خرب في ذي المال الى انتشار
العروق أو الاقصان وسريان النداءة الى ذلك غيره اه بمرقوف والمراد انه لا ينعني في الحال ثم ان أدى بعد ذلك
الى انتشار العروق أو النداءة كلفنا زالة ما مضى اه ع ش (قوله ان يتخذ جدارا الخ) أي والعاقد لم يجر بذلك
وقوله جاملا ومسجدا أو مالا لان كان في مسكة منسدة فليس ان يجعل ذلك جاملا ولا مسجدا ولا مالا لان
الشركا وفي شرح الارشاد سلج خلقة وهو المعتد اه حل (قوله ولو بجوانيت رازن) يستثنى من قولهم لا يمنع
بما مضى الملك ما لو تولى من الرضا جميع تجم كرض فان الذي يظهره ان غلب قوله وبذا والمذكور منع منه
والافلا اه حج اه شوري (قوله ولو بجوانيت رازن) أي ولو كانت جوانيت رازن اه ع ش (قوله)
لان ذلك لا يضر الملك) مفهومه انه لو أضر المالك منع منه وهذا يناق في قول قبل وان أدى الى ضرر جوارحه وطريق
الجمع بين التامين ان ذلك سفر وض فيما يلزم به المادة وهذا فيما لم يجز به اه تقر روي عاشر شرح مر
قال الزركشي والحاصل منعه مما يضر الملك لا المالك اه ولا ينافي ما مر من عدم المنع من خطر يتركه كان
ذلك في سفر معتاد وله ان في تصرف غيره معتاد فقد نقل الوالد رحمه الله عن الاصحاب انه يتصرف كل شخص في
ملكه على العادة ولا ضمان اذا أضر الى تلفه من قال غنغ مما يضر المالك دون المالك لعله في تصرف يخالف
فيه العادة لقولهم لو سطر بملكه بالوعة أفسد ما يبر جوارحه أو مرقا نصيب ما هم ضمن ما لم يخالف العادة في
توسيع البر أو ترمي به من الجوار أو لكون الارض هواره تنهار اذا لم تطوق لم يطرقوا فيضين في هذه كلها ويمنع
منها التعيير ما انتهت (قوله ولا يخلف الاحياء الخ) ولو شرع في الاحياء انواع فاحياء نوع آخر كان تصد احياء
الزراعة بعد ان قسده السكتي ملكه اعتبارا بقصد الطاري اختلاف ما اذا قصدت فلو أنى بما يقصده نوع آخر
كل حوط البقية بحيث تصليح زريعة تصد السكن لم يكن كذا خلا لا اعلام اه (قوله بحسب

أو اتلاف ماله كن حفر ثرماه
أو حش فان خسر به جدار
جاره أو تعبير بما في الحش
ما يبره (فان جاوزها) أي
العادة فيما ذكر (ضمن)
بما جاوز فيه كأنه قد فدا
عنه أو جمع الاشياء أو جسد
الماء في ملكه فانتشرت
النداءة الى جدار جاره
(وله ان يتخذ) أي ملكه
ولو بجوانيت رازن (جاملا
والمسجدا) أو مالا
(ولو تولى جدارا ان أحكم
جداراته) أي كل منها بما
يليق بمجوده لان ذلك لا يضر
الملك وان ضر المالك بخصو
راثة كرمية (ويختلف
الاحياء) بحسب (الضر)
منه (ق) تعبير (فيمسكن
تحوط) ليعتد بها سراً ولو
أولئك أو ألواح خشب أو
قصب

بحسب العادة (ونصب باب وسقف بعض) من البنية كشياً للسكنى (وفي رواية) الدواب أو غيرها كثمار وغلال (الأولان) أي الثعوب
ونصب الباب للسقف عملاً بالعادة ولا يكتفى بالعمامة ونصب سقف أو أجناس من غير بناء أو طلاق الزينة أو لمن تشيدها الدواب (وفي مرهقة)
بفتح الراء أقصع من جهتها أو كسرهما (جمع نحو زراب) كعصا وجرشوك (حولها) (٥٦٧) لتصلح للمجانين وغيره وتعمون

الغرض منه أي القصد ومنه لأن الشارع أطلقه وليس له حذف اللفظة فوجب أن يرجع فيه إلى العرف كالخروج
والقبض وضابطه أن يجرى كل شيء لما قصد منه غالباً اهـ شرح مدر (قوله بحسب العادة) وهو أن يجعل له
أربع حيطان اهـ حل وقد يؤخذ من اعتبار العادة أنه لو سجدت عادة فحجبته بترك باب الدواب لم يتوقف
اجباؤها على باب ولا مانع منها قاله اهـ سم (قوله ونصب باب) أي تركه اهـ شخبنا (قوله ولا يكتفى
بالعمامة) أي بالنسبة للزينة وأما بالنسبة للسكنى فيكتفى على المنعم والد السقف هو جسد الفحل
وعليه الخوص فان لم يكن عليه الخوص يحسب بياض اهـ شخبنا وفي المختار السبعة بفتح نخص الفحل
والجسد سقف اهـ وفي المصباح السقف أعنان الخنفة مادامت بالخوص فان زال الخوص عنها قبل حريه
الواحدة سقطت فصبوبه اهـ (قوله وفي خرصوا) وهي ما يزرع فيها زرع مختلف أو جرد زراع
كذلكه وقد رآه في الدواير التي يتوسل بها الغنم اهـ قل على الجلال (قوله فان لم يتيسر) أي الحرق
وقوله فلا بد منه أي من سوقه بالفضل فحينئذ لا يشكره ما يعطى من قول المتوهمين ما لا يخ (قوله ونهتاه) فهم من
تعبيرها تنبيه عدم اشتراط السقي للعلل فإذا سطر طر فهو لم يبق إلا الحرق اهـ وفي وان يجرى فانها لم يحل
طريقه كفي أيضاً كحل هذه في الشرح الصبر اهـ شرح مدر والاحياء في أرض غلب عليها الماء بحسب الماء
هنا اهـ حل (قوله وهذا) أي بما فهم من التعليل من أن اسم البستان لا يقع على الأرض إلا بالنسبة وقوله
عدم اعتبار الزرع اهـ أي لأن الزرع لا يطلق على الأرض وإن تزرع (قوله يسمى به بستاناً) أي لا يكتفى بحرية
وتجربته في المكان الواسع اهـ مدر (قوله وأقطعه امام) أي لا تقبل حريته ما لم يقطعه بالقبول فتنه
عليه كذا في التورى اهـ زلى (قوله تخير) أي متى لم يفسر منه من الخير وهو المنع اهـ شخبنا (قوله أي
مستحق له دون غيره) أي فليس للتخيل ليس على بله قال الأزهري أحق في كلام العرب معناه أحدهما
استيعاب الحق كقولك فلان أحق بماله أي لاحق لغيره فيه قاله النووي في الخبر بروعه المراد هنا الثاني
الترجيح أي وإن كان الأول أكثر فيه فصبوبه لا يحل إلا أحق بنفسها اهـ رشدي (قوله ولو أحياء أو ملكه) انظر
لوا تم على ما فيه الأول الذي شرع ولم يتم هل عليه كما لا يخ ذلك قال مدر ظاهر كلامهم أنه عليه كما أقول
وتصير لأن الأول البنية مخصوص بشيء الثاني فلا يزالان يطلب زرعها إذا تزعيت لا تنقض ملك الثاني فالحسم
لقهر اهـ سم على حج وقوله لا تنقض ملك الثاني أي إذا كان الباقي يدرع آلات الأول لا يصلح مسكاً
مثلاً اهـ عـش على مدر (قوله أما لا يخدر على أحيائه أو زاده) كقائمه الخ قد بسأل عن المراد بكقائمه
وقد ظهر وأما ما ظهر من أن المرحوم ما يبق في نفسه من ذلك الإحياء فان أراد احياءه دار السكاه فكقائمه ما يبق
يسكنه وماه وان أراد احياءه دون متعدد أو فريه كالملة لا يخاف في موته فكقائمه ما يبقه فقلته في موته
ولوربه كملته وهكذا اهـ (فزع) وينبغي أن يعرّف مخبر يادعي ما يدعي عليه وقال ابن حج ودر أي
أن ضره بغيره فليست له (سم) قوله فلقبره أي يحيى الزائد وهل يجوز ذلك لا الغير لاقدام عليهم أي على أنه
أولاً بمن التسمية يتبين بين الأول لا يتبين حتى الأول من غيره أو يتبين الأول فيجانب بإحياهه نظر خبراً وب
ما يأتي من النادم من التخيير اهـ عـش على مدر (قوله أن يحيى الزائد) أي على ما قدر على أحيائه أو الزائد
على كقائمه اهـ حل وقوله لا يصح تخير أي بالكسبة فليس له حق في شيء مما تخيره فلقبره أي يحيى الجميع
على هذا القول بخلافه على قول المتولي فليس لغير المتخير أن يحيى الأماز ادعى حاجته المتخير ادعى ما يقدر

نخب (أو أقطعه امام) وأستوى عليهم من موت بلاد الكفار (التخيير) ذلك القدر (وهو حق به) أي مستحق له دون غيره فليحرق في جود من
سبق الإمام يسبق إليه مسلم فوله أي اختصاصه بالملك (و) لكن (لو أحياء أو ملكه) وإن كان ظلاله لا يخد الملك كذا لا يخد على سبيل عموم فعمل
أن الأول لا يصح بيعه أما لا يخدر على أحيائه أو زاده على كقائمه فلقبره أن يحيى الزائد فله المتولي وقال غيره لا يصح تخير لظاهر ذلك القدر غير

عليه اه (قوله قول التولي أقوى) هو التجدد (قوله تال الامام) أي وجوبها ويجوز للاحد ذلك اه حل
 (قوله فان استعمل بعد ارميل مدقة) أي وان لم يذكر عند ارميل اه حل (قوله بطل حقه) قال فشرح
 الرضوضية كلامه انه لا يصلح حقه بعضي المدقة لانه وهو ما يجتمع الشيخ أو لحد كنهه خلاف القول الذي
 خرم به الامام من انه يسقط بذلك لان المدقة رتبة على العارة وهي لا تؤثر عنه الا بقدر غير ما يساهلها وهذا
 لا يصح فخر من لا يتقدم على رتبة الاسباب كمن يجمع لغيره ما قبل وقصير فخير لغيره اذا قدر هو جاذبا آخر
 وطال الزمان أن يعود وانا كما كان وقال السبكي ينبغي اذا عرف الامام أنه لا قدره في المدقة انما عايناه في الحال
 وكذا ان لم تطال المدقة وعلم منه أنه يعرض عن العارة ومشي مر على قول الشيخ أي حاسد اه سم (قوله
 أن بعض) يعني أوله أي عندهم ويضحه أي يجعله اه شرح مر وفي المصباح حيث المكان من الناس
 جسام يابسون وجه الكسر منعهم عنه والجاهلية انهم متواحدة بالالف جلته حتى لا يقرب ولا يهجر عليه اه
 (قوله لتقوم جزية) النعم ليس قيدا وصارته مر وذكر النعم فيها بعد اصدقة القلب والمراد ما تلقى الحاشية
 ويجرم على الامام أخذ عرض ممن يرى حتى أو موافق اه بمسروقه (قوله لتقوم جزية) انظر كيف
 هذا مع أن الواجب في الجزية بالنسيئة وبكسر أن يصور بما اذا أخذ الامام لم يحد بلان الجزية أو اشترى نسيئة
 بذات الجزية (قوله وضعيف عن الجمعة) عبارة تشرح مر ونعم انسان ضعيف عن الجمعة نعم النون وهو
 الابدالي الذهب لطلب الرعي انتهت وفي المصباح أي نعم القوم اذا ذهبا والطلب الكلا في وضعه ويصير انهما
 من ينفع ونحوه عاكس ذلك ثم كثر ذلك حتى أطلق الانحياز على كل طلب والاسم التعمق وان غرقه وهو
 ناجح وقوم ناجحة وتواضع وتجمع الدعاء والطلب والوفا ظاهرا (قوله حتى التسليم) وهو من دليزمنة
 على نحو عشر من ميسلان المدينة اه شوري وهو يقر بحدادى العتيق على قصر من ميسلان المدينة اه
 شرح مر (قوله بالنون) وفيه لفظة ضعيفة بالباء أما يبيع الفرد بدنة فهو بالاعا غير بالاختلاف كذا في
 شرح الايضاح شيئا اه شوري وفي قول على الجلاء وهي بذلك منتفع المتاع وهو وأشراف الاجاء
 وأخذها نجا التي على الله عليه وسلم لحد المسلمين وجاهل صاحبه بعد ما له طيب البنية فيقبال لا كفى كلامه
 وهو يسد وادى العتيق بمأى المدة المشرفة على أرمية فترد منها على الاصح وقيل عشر من فرسوا وقيل
 عشر من ميسلا وطوله يزود عن ميسل لانه على الله عليه وسلم على فعل منه وأمر رجلا أن ينادى بأعلى
 صوته ففعل فكان مدى صوته ذلك المقدار كذا قيل وفيه نظر لان ذلك يقتضي وقوف جماعة باطرافه يسمعون
 الصوت ويقتضي تساوي طوله وعرضه أو استدراجه فتأمل وقد جملوا موضع صلانه على الله عليه وسلم فيه
 مسجدا اه وفي المصباح البقيع المكان التاسع وقال المكان الذي فيه شجر وبيع الفرد بدنة النبي صلى
 الله عليه وسلم كان ذا شجر وزالو بى الاسم وهو الآن مقبرو بالمدينة أي ما موضع يقال فيه بيع الزبير اه
 وفي الخزانة والفرد بوزن الفرد شجر وبيع الفرد مقبرو بالمدينة (قوله لان ذلك) أي الحلى لنفسه (قوله الحد)
 بكسر العين وهو الذي لا تنقطع مادته لكونه تابعا من براءتين اه قل على الجلال وفي المصباح والحد
 بكسر العين الماء الذي لا انقطاع له مثل ماء العين وما البئر (قوله ان يقتضى حله) أي مقبورا ويجوز منه
 وجمعا جاء فيها اه قل على الجلال (قوله أي يحددها) انظر نار حله التعيير هذا وأهل جملوا لعله (قوله
 حتى غيره) أي من الاعتدال ولو الخفاء الاشد من رضى الله عنهم أجمعين اه شرح مر (قوله فلا يغير
 بحال) قال بعضهم وأخشى أن يكون كقرا اه حل وفي قول على الجلال قال السبكي وبكسر من ينقشه
 للرجاء عليه كاسر اه

ه (فصل في بيان حكم النافع المشترك) ه (قوله منفعه الشارع الخ) ومثله حرمة النار وأقبحها واعتلها فيعوز
 المروءتها والجلوس فيها وعليها ولو لم يشرع ولا يجوز أخذ عرض من قسم على ذلك كحرم وان قلنا بالمعتد أن

الحريم مملوك اه قل على الجلال (قوله الاصلية) احتراز عن الفرعية هي المشارها فيه وله تقليل بما
لاضر فيه العبارة تقتضي أن الجالوس من الاصل وكلام هر صريح في أن من الفرعية فالاصلية هي المرور
خطا الا ان وشال قول المتن وكذا الجالوس تنطري في كونه من المنافع لا يشيد كونها اصلية اه والرد بالاصلية
الكثيرة الغالبة وفي عش قوله الاصلية فذهب لشكال الحصر للتبادر من العبارة وفيه التقييد اه سم
على ج (قوله مرود فيه) أي لانه وشمل في هذا المعنى في الصلح وذكره توطئة لما بعده اه شرح هر
(قوله وكذا جالوس الخ) عبارة تشرح هر أما غير الاصلية فاشارة بقوله ويجوز الجالوس به ولو لم يسلط على استراحة
ومعالمه ونحوهما كانتظار رفيق وسؤال اه فيكون قوله وكذا جالوس معناه وكذا من منفعة الشارع
جالوس الخ كما قاله عش أي لا يبعد كون المنفعة اصلية (قوله وكذا جالوس الخ) حرف قل الخ وله وضع سرير
اعتد وضعه فيه فيما تراه من تردد فيه ويختص الجالوس بمحل ومحل المنفعة ومعلوم ليس اشبه ان يفتق عليه
بحيث يضرب في السبل أو الوزن والصلوة منع واقف بقره ان من شرطه أن يوصل لمعامله اليس لا من فقد
ليبيع مثل مناعه ولم يراجعه فيما يختص به من الرافق المذكور في الامام وأتاه ان يقطع بقعة من الشارع على
يرتق فيها بالمعالم لانه قلنا في احتداد في أن الجالوس فيه مضرا أولا ولهذا رجع من يرى جالوس مضرا اه شرح
هر * (فرع) وقع السؤال عما يصح بمصرنا كثيرا من المناداة من جانب السلطنة بقطع الطريقان التقدر الفلاني
هل ذلك جائز وهل هو من الامور التي ترتب عليها مصلحة لعامة المسلمين فيجب على الامام ثم يسير المسلمين أولا
والجواب ان الظاهر الجواز بل الوجوب حيث ترتب عليه مصلحة وأن الظاهر الوجوب على الامام فيصير صرف
أجرة ذلك من بيت المال فان لم يتيسر ذلك اظلم متولاه فيلبيس المسلمين وأما بيع الاثمن اكره لكل شخص
من سكان البلد كائين على فعل ذلك فهو يسلط بمحض وموع ذلك لا رجوع له على مالكه ان كان بمجرده اذ كان
مستأجرا للمكان الظالم الاستخفافه والظالم لا يرجع على غير ظالمه واذا ترتب عليه ضرر بطور لا رجوع فيه
من خطر الارض لاضمان عليه وعلى من أمره بغيره باجرة أو بدونها ان هذا الفعل جائز بل فيجب
حيث ترتب عليه مصلحة علمت ان حصل الظلم اكره اهل البلد كائين على دفع الجرام ثم ان الامور ان اذا بدد
بعضهم بالغير يحدث صار على حق اضر بالارادة بالترول فيها ثم الصعود منها لا يجتمع ذلك عليه وان كان لوصف
شاركه جبره في الحفر منه بحيث تهر الارض مستوية لا يتولد منها ضرر اه عش عليه (قوله ولا يؤخذ على
ذلك عوض) عبارة تشرح هر وليس للامام ولا غيره من الولاة اخذ عوض عن يرتق بالجالوس فيه سواء كان
يبيع أم لا وان فعله وكالات بيت المال اذ عين أنه فاضل عن حاجة المسلمين لاستدعاء البيع تقدم الله هو منتف
ولو جاز ذلك لجاز بيع الموات ولا تأخذه به قاله السبكي كائن الرفعة قال لا ادري بأي وجه يأتي انهم يفعل ذلك
قال لا ادري وفي معناه الرجل الواصفين في الموات انتهت (قوله وله أي العالس فيه تقليل) ولم يسلط على قاس
ما تقدم من السبكي وقيل عن شذوذنا اختص ذلك بالمسلم اه حل ومنع الكافر ان يضمن انفسه في
الغاطس المشهور بالمسلمين ولما وجد من المجدد الاذن بكلف وكذا من ضامنا حصة في معاقبة معصدا المسلمين
* (فرع) وضع السرير حيث حزن العادنية كالصبر وهو المعروف بالكعب بكسر الكاف كالنظليل
المذكور اه قل على الجلال (قوله بما ينقل معه) بان كان بيناه من ذلك اه حل وظاهر انه لا يجوز
بناء ذلك وان لم يضر كصبره في محل آخر تأمل بل الحلاق الروضة وغيرهما لو وضع الله كتشمل المايض
* (فرع) متى مر آخر اه في عدم جواز التظليل بما يضر لذي اه سم وقوله شامل لما يضر كذا في
نسخ عديدة ولم يصرح بما يضر (قوله وبارية بالتشديد) وحتى التفتيح اه شرح هر (قوله وهي
منسوجة كالحصير) في الصباغ والبارية كالحصير الخشن وهو المراد وفي الاستعمال هي في قدر باعارة
وفيها ثلث اثبات الهاء وحذفها والبارية على ما لا يختلف بخلافه وتوثيقه في الارباء كما يقال هي

الاصلية (مرود فيه) وكذا
جالوس) وتوقف ولو يقع
اذن الامام (لنحو حرفة)
تكملة راحة وانتظار رفيق
(ان لم ينسبك) على المارة
فيه مما يلزم عليه الناس
بلا انكار ولا يؤخذ على
ذلك عوض وفي ارتقاء
الذي يشارع به جالوس
وتحويه وجهان رجع منهما
السبكي وغيره بثبوت (وله)
أي العالس فيه (تقليل)
لمنعده (بما يضر) المارة
مما يقتل مع من يتخوف به
وإذ به بالتشديد وهي
منسوجة كالحصير
بل ان العادنية (وقدم
سابق) الى معط

نفسه أقبل وأدركه المأمون
 إن لم يكن سابق كان معه
 اثنتان السهماء (أفرع)
 بينهما أفلاز به لأحدهما
 على الآخر ثم إن كان
 مدهما مساهما أو أحق به
 (ومن سبق إلى الحمل منسرفة
 وفازت فليعود) إليه (وإن نزل
 مفارقتة بحيث لا ينقطع عنه
 الآلة) لمعادلة أو غيرها
 (فقط بقاء) فليبرس مسلم من
 ما هنن بمجلسه ثم رجع إليه
 فهو أحق به ولأن الفرض
 من تعيين الموضع إن يعرف
 به فمما كان فارقا ليعود
 بل يتركه كالحرفة أو المأكل أو
 فارقا ليعود وطالته مفارقتة
 بحيث انقطاع الآلة يطل حقه
 لأراضه منه وإن ترك فيه
 مناهه أو كنن حاله فيه
 بالخاص الإمام أو فارقته يعذر
 كسفر أو مرض أو الظاهر أن
 مفارقتة لا يقصد عود ولا
 عده كغفارة بحيث يصدق عود ولا
 على لاستراحة أو غيرها
 بحيث لا يفارقتة متى
 يبطل حقه فليبرس الفقد
 فيمد فتيته ولعلها (أو)
 سبق إلى العمل (من مستحب)
 لتوصاته (كأنه) كإفراق قرآن
 أو حديث أو علم متعلق
 بالشرع أو جماع درس
 بين مدعى مدرس

البار به لوجود علامه التأثبات وأما مع حذف العلامة فذكر فقها هو الباري وقال المطرزي الباري المحصر
وقال به بالفارسية البرور يا هـ (قوله لخبري آداب السائق) عبارة فقها خبري آداب ومن سبق إلى عالم
سبق إليه مسلم فهو له أي اختصاصا بالملكاه (قوله نعم إن كان أحدهما الخ) مأخوذ من قوله لأن له منية
على الكافر هـ حل (قوله نعم إن كان أحدهما مسلم فهو أحق به) أي إعلان انتفاع الذي يدارا أنما هو
بطريق التبعية لنا هـ شرح مـ هـ عـش (قوله فهو أحق) أي مستحق دون الذي هـ شوبري
(قوله ومن سبق إلى حل من الخ) ويجري هذا التخصيص في السوق التي يقام في كل شهر أو كل سنة فمثلا هـ
شرح مـ (قوله وقاره لمعوا له) أي ويصدق في ذلك بيننا ثم تدرك به على خلافه هـ عـش على
مـ (قوله بحيث انقطع الخ) قصور لطلول المنق (قوله بحيث انقطع عنه لافه) ينبغي أن يكون المراد أن
تضي من مدته من شأنه أن تنقطع لافه فبأن لم ينقطعوا من ابتداء النية هـ سم على منج هـ عـش
على مـ والاف جمع ألف فكذلك الجمع عند كل ذكر كافر جـع (قوله غفيلين) أي فيصرع على غير العالمة
الجائس فيه فيغير من وزن وفهم ظاهر هـ شرح مـ (قوله والظاهر أن مغارقت الخ) هـ زمان
جمله المقهور في غيرهم المثنى تفصيل فان كان رفاته مستحق أي تخيير العود سقط حقوا كان لا يصدق العود
ولا عدمه وقد كسد العود هذا أحسن مما بهه المحشى (قوله والظاهر أن مغارقت الخ) هذا واضع أن ألف
ذلك المكان تعود وأفسد بول بحيث ينفى أنه لا يفرق وقت المعاملة وأما إذا لم يفرق فله ضمان ذكر وقاره
لا يصدق ودلا عدمه فيلحقه بغيره لا سيما انقطاع عنه هـ سل (قوله ولو جالس لافراحت الخ) يتميز
قوله لافراحت (قوله لا شراعة وأخوها) كانا تفرقا فبقى رسول الكذا والكل نحو الكذا لعل في موقع موضع من السوق
ويكره الجالس في الشارع هـ حديث هـ بخونان لم يمسح قسمين قض بصر كلف أذى ورد سلام أوامر
بغير وفدهن من منكر هـ شرح مـ (قوله أومن معبد انصواته) ومن منع من جلس فيملا بآء أو
حرقه وعدم من هو بحر عيان بأمره ولا يندب مع الناس من استعطر أحق الفراء والنفاه في الجوامع
قوله وأما هـ شرح مـ وفي ذلك الجلال هـ (فرع) هـ يندب من جلس فعلى السجدة
أومعه له لا يجب أن كان فيها زنا داهية ويجري مع من يندبها في ذلك كان يجب أن يتبين على أهله ولو باجتماع
الناس عليه كالكتبة الجارة و يندب من يتلف حق الفقه والعلم أو قهره (تنبية) ربحي مدرس
زك التدرس في المساجد مثلا ومتعلم ترك التعلم وصوف ترك التعمد وأما ما يقع الآن من بطالة المدرسين في
المدارس فبغير احتشاف معاديه الشيخ لم يدرس وتعلم لم يحضر إذا حضر المدرس لأن زمن بطالة لم يسم غير
معتد فيها بدق في زمن الواقف فيصرع عليهم أخذ الماوم كما وأ يضمنه لم براعوا كان في زمن الواقف وان
كان من بيت المال يخرج فيهم وفي التمسك إذا حضر المدرس ما لم يحضر المدرس فلا يسطع معلم التمسك
يخرج أي بيت المال في المدارس نحو حاكم متاعه الا لا في فقها ولا يباح سكناه الا للفقه مطلقا أولن
فتمشيط واقفها لكل واحد دخول المساجد ونحوها أو كل وشرب ونوم وبغير ذلك مجازته به العادة
لم يشر في يندب وفي المشرية كره فيها كاره هـ (قوله كثره قرآن) من تعلم القرآن لحظ في الألواح يخرج
ماله جالس لقراءة القرآن فلا يصير أحق به ومن ذلك قرأه الا لصاحب التي تغفل بالمسجد ما يكن الشارح لاس
ببينة الواقف المسجد هـ عـش على مـ وفي ذلك الجلال قوله يشرى يضم أوله أي لم يملك
القرآن ولو نفعوا القرآن السبع أو خمسة الأجر ومنه تعلم من يأتى في ضيق ذلك من شر ما يصفه
أولفظ قاله فوجه مثلا وأتلف في مصنف وقت أول كونهما أقرأ جميعا وسبع فتنقطع سبع فتمت فقرأه الا نفع
وضوء وأبابة داع ومنه من جلس في كثره ورود أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو في حجة فقرأه ولو في نحو
لبي جعتم جماعة هـ (قوله لم يدر مدرس) أي أن أخذ أو استفاد لا واعا وكتب أيضا لاجتماع حديث

أورأعظ اه حل (قوله فكشعترف فيما يرى) أي بل أولى لأن فيه قرينة ملائمة لذلك الموضوع لأن الله الناس
وحد من النهي عن اتخاذ المسجد وطناً شقي مخصوص بمعاذ ذلك فهم كلام المصنف عدم اشتراط اذن
الامام ولو المسجد كبير او جامع اعتد المسجد الجالس فيه بالذنه في وجه الوجهين لقوله تعالى وان المساجد لآثاره وا
مع الله أحد او لغديره الجالس في محله وبحل تدبره مدة فحينه التي لا يطل حقهما الثلاثة على منفعة الموضوع في
الحال وكذا حال جالوسه لغديره الاثر أو الاثناء فيما يظهر لانما غاشي الجالس في ذلك لا مطلقاً اه شرح
مر (قوله أو لصلاة وقار فالح) عبارة أصله ولو جلس فيه أي المسجد لصلاة وان لم يدخل وقتها او كان الجالس
صالحاً لم يصراً حتى ياتي غيرهما انتهت وقوله ولو جلس فيه أي جالساً جازاً لا تكلف المقام المانع للطائفتين من
فضله سنة الطواف ثم بانه حرام على الاوجه وبه يخبر واحد ولو لحقوا به بسا المجادة وان لم يجلس وبه يز
فاعل ذلك مع العلم بتمسكه وكما يمنع من الجالس خلف المقام على ما ذكر عن من الجالس في الحراب وقت صلاة
الامام فيه وكذا يمنع من الجالس في الصف الاول اذا كان جالوسه يمنع غيره من الصلاة فيه أو يطعن الصف على
المصلين أو مثل ذلك ما لو اتفاد الناس الصلاة في موضع من المسجد مع امكان الصلاة فيه غيره كخبره رواقين
معتبر بالجانب الاخر في منع من أراد الجالس فيه في وقت يفرون على الناس الجماعة فيه فيقف ولا
يهدهم الا لا في طير اجتمع وفي سم على ج (فرع) * اني شفتنا مر يجوز وضع انا في المسجد اذا
لم تضيق وحصل بسبب ما يقع على مدراس أو موضع فيقعد من الكتب ما يحتاج اليه في التدريس والافتاء اه
ج (فرع) * وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا في مصر لمن وضع القفص في الجرب من هذا يستحق من اعتاد
الوضع يعمل منه وضع في كل سنة بحيث اميراً حتى من فيه حتى لو رأى من سبغته الى موضع قلته فيمنعه فمعاذ
الاسواق أم لا فيقف نظراً لاجواب عن ان المظاهر لا يصير حتى من فيه من اعتاد الصلاة يعمل من المسجد
لان الفرض يعمل في موضع في جميع الجبال كان الصلاة تصعب في جميع طاقع المسجد ولا تنظر الى انه قد يشغل غرضه
بموضع منه كقر من منزله أو بعده من أطراف الجبل التي هي مظنة للسرقة في غير ذلك لان هذه الافتراض لا تنظر
الى ان كانهم لم ينظروا في ايقاع المسجد الى حصول الثواب بالقرب من الامام أو كونه بمنزلة الصف وتعود ذلك
ومقاعد الاسواق انما كان حتى ما تولد الضرر بانقطاع الافاق عنه وعدم اهدائهم لغيره في حقه اليه
استحققه ولا يحصل سبق وضع علامة في الجبل ولا يحصل في الالتقاط بمجرد الوقوف على القسط وانما يحصل سبق
بالشروع في شغل الجبل كوضع شيء من الزرع الذي يراد وضعه في الجبل بحيث يبعد عنه شرعاً في التعبرن علة اه
عش على مر (قوله وقار فبهذر) ولو قبل دخول الوقت أي يقرب دخول الوقت بحيث بعد منظر الصلاة
حر اه حل (قوله فحقه باقى تلك الصلاة) يفيد ان من جلس في موضع من المسجد فراءه واذكر ثم عارضة
لحاجة ليعود لم ينقطع حقه وله ان يقسم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي اراد شغله تلك القراءة في وقت
آخر فليأتمل اه سم على ج أقول ومنه ما عتد من القراءة في المصاحف التي وضع يوم الجمعة أو رمضان
أو غيره مما تلاوا أحد من بر يد القراءة فقهه فقام ليعاير لم يطل حقه منه في ذلك الوقت وان لم يزل متاعفه
بخطاف ما لو انتهت قرأته في يوم ففارة ثم عارداً لاحل اه عش على مر (قوله فحقه باقى تلك الصلاة)
وما استندنا ان ركبت من حق السابق وهو انه لو قد خلف الامام وليس أهلاً للاختلاف وكان ثم هو أحق
منه بالامامة فيؤخره بتقديم الاحق بموضع نظير لما بيني منكم أولوا الاحلام والنهي مردود اذا لا اختلاف نادر
ولا يخفى من هو خلفه وكيف يترلق في قافلتهم بنه على ان عموم كلامهم صريح في رد دولته لعله في الخبر
اه شرح مر أي لان الخبر انما يدل على تقديم الرجال الذين اعتلوا على غيرهم من غير تفصيل في الرجال (قوله)
فالوجه سد الصف مكانه فان كل له ثم جادة تحتها الوافق وجههم من غير ان يخرج بالصلاة الاعتكاف
فان فيه نصلاً وهو انه ان لم يودع بطل حقه بخبره أو انما يودع لحاجة ولا يطل حقه بخبره بحاجة اه

(فكشعترف) فيما يرى من

التفصيل وتعبيري ونحو انتاء

أهم مما صهر به (أو سبق)

الحصل منه (صلاة وقار)

بهذر) كقضاء حاجة أو

تجديد وشؤ وأجابه داع

(ليعود) اليه (لحقه باقى)

تلك الصلاة) وان لم يزل

متاعفه فيه لغيره سلم السابق

نم ان أقيمت الصلاة في شيته

وأصلها لصفوف طارجه

سد الصف مكانه لحاجة تمام

الصفوف ذكره الاخرى

وغيره أما بالنسبة للغير

تلك الصلاة فلا حتى له فيه

وتخرج بمخاز كرم أو قارعة بلا

عذرا به لا يعود

حل وعبار شرح حر ولا عبرة بقرش سجدة قبل حنوده فلفه رقبتهما برسلهم من غير ان رفعها من
الارض الا ان تسفل في سجدة ولو قبل بقرشها كما فعل بال ورضة الشربة وتختلف معاملة سجدتها بالاربع
من الله على من لم يسجد لم يبعدها في الضيق على الناس وتختلف المسجد والاقطر لم تكن من تحتها
لأن ذلك يرفعها بالانتهت (قوله فيقال يستعملونه) أي طالت غيبته أولا عش واصغر خبر
الاطلاق بان كل ما علمنا اني في تلك القارة غير ما فعل هذا المتبادر من سياق العبارة (قوله يختلف الصلاة
فيما عدا المسجد) اعترضه الرافعي بان الصلاة في الصف الاول اعني وديان هذا انما هي بالنسبة الى امام اهـ حل
وعبار شرح حر واعتراض الرافعي بان فواحي الصف الاول اكثر مردوديه لوزنه موضع من موضع اقدمت
عدم اتصال الصف المستازم لتقصها فان تسو بينهما لم يوجب شيئا في انما لا يجبر ان يظل الرافعي في الاول وان
الصف الاول لا يتبع من المسجد محل بل هو ما يلي الامام في أي مكان منه فثوبه غير مختلف باختلاف بقائه
بمختلف مقامه الا في ما لم يختلف في ذاتها من حيث اختصاص بعض بكثره والوارد فيه والرافعي من نحو
حر وبرهنا وادرس الجواب الاول انه يلزم ثابته التفرقة بين عينه قبل قبتي حق وبين ان يتأخر فيقبل حقه
وهم يقولوا بالانتهت (قوله اومن تصور باط) هو ما بين الصلواتين والخطبة الثانية في الصلوة فهو اخص
(قوله من تصور باط) لا يشترط في استحقاقه مقامه اذ انما انظر الى ان شرطه الواض او يوافق العادة
باستثنا اهـ حر (فخرج) ليس المسجد دخول كنيسة يتغير انما اهـ اهـ سم (قوله وفيه شرط من
يدخل) لغيره في المدسقا اعني فلهما من تخوفهم من تصور برهنا من مذهبهم بان ينقض المانع من حاشتها اهـ
على الوجه الثاني في التصريح هو الاول اهـ قوله لا يثبت منه ما فعله اوله بل المانع وان يحصل ضرر لهم حر
شروطه (قوله ونسج حاشية) انظر لم يقل حاله بعد كماله في الذي قبله اوله بل يقه من التعيير بالحاجة
اذ شأن من يخرج لحاجة العود (قوله وطال غيبته) أي بحث بعمدها اهـ حل
(فصل في بيان حكم الامان المشتركة) او وما يتبع ذلك كقصصه الشقة المشتركة (قوله المحدث القاطن
الخ) هذا ليس هو الحكم بل هو لظننا ان الحكم من قوله ولا يلحق ظاهر علم قوله بجني ما يستقر منها) عبارة شرح
حر المحدث حقيقة البقعة التي اودعها الله تعالى في جواهر ظواهر باطنا حيث بذلك لصعود أي اقامتها اثبت
الله تعالى فيها هو الرأفة ان تبهر بقدس في الزكاة بطلان حقيقة كل من المكان والجواهر الخلق فيه
وانه في كل منهما يفتح الدال وكسرها اهـ (قوله ما روي به) وهو المسمى بالانبار ودوال الزكاة هو دهن
يكون على وجه الماء العين اهـ اجهو روى في الضر برهنا والمسمى بالانبار في الجبل فيفسد احرى
من فوثر به ان الجبل المقابل للطور باطل الجبل في الجانب الغربي اذ الشدنت كركبات البر وارتفع
موضع في فصل الشدنت من اودية الحرف في ذلك الجبل فيبقى فيها ثم بعدة جبلين على وجه الماء الذي في الحفر
شبهما شبه الزينة في القرون فيفسد من فوثر الماء ويعونه غايه الرطل فيضود بناووه واقع بل
العالم المنكسر (قوله وكبرت) أنه عين بحر في فوثر الماء وكبرت تاوغة والاحمر وخاله من
الجواهر وله اضي في عهده اهـ شرح حر (قوله هو في رقبته) اهـ يؤخذ من ان العبد في ذلك ان
الاصح انه يثبت في فاع العاصم بقضه الماء به في البر اهـ قل في الجلال وبسبح كالقار يؤخذ
من عظامه في الكفارتين يعني ذلك هو يعني اوستحي اهـ شرح حر اهـ عش (قوله بكسرة) اهـ
يجع رقبته اهـ قل على الجلال (قوله لبياد) بان نصب طيه علامات لان احاء كل شيء بحسبه اهـ
حل وبقتضى هذه العبارة ان لا يصفى البن احياء المحدث نفسه والاولى بان راجعه اياه البقعة فيها اهـ
(قوله كما عليه السلف والخلف) المراض مثل هذه العبارة لا تفتقر من وائتخرون اهـ عش (قوله ولا يلحق
بغيره) انظر لخص الباطن بذلك فان الظاهر ان الظاهر كالباطن في ذلك لا يلحق بغيره والظاهر فليصر اهـ سم
عليه السلف والخلف ولا يلحق بغيره لانه يثبت الزكوة وانما على الماء وتحر المحدث (قوله)

لم يستقر مع الفارقة
كقاصد السوراع لان
غرض المعالجة يتخلف
واختلاف القاعد يتخلف
الصديقان المعبد (أو)
سبيل الخلل (من عور باط)
سبيل كفاؤه وقدره
من يتخلفه (تخرج منه)
لحاجة) ولم تطل فيه
كسرا طعمه ودخول حمام
فقهه (بق) وان يترك فيه
متاعه أو لم يأذنه الامام
ظهور سبيل السابق يتخلف
ما لو خرج لزيارة أو لحاجة
وطالب فيه فله حقه
(فصل) في بيان حقه
الاصنام المشرقة الاستفادة
من الارض * (المعدن)
بجني ما يستخرج منها فان
للمعدن باطن فللمعدن
(الظاهر مانع بلا علاج)
وأما الصلاح في تقصيره
(كتفا) كسر النون افع
من فهو ما يسمى به (وكبرت)
بكسرة أو (بضم) أي زفت
(وموما) بفتح الواو معد
وغيره وهو من بقية البحر
الى الساحل فيعدو صير
كافا (أو ورم) بكسرة أو
جر فتعد منه القصور
(و) المعدن (الباطن) يتخلفه
أي يتخلف الظاهر فهو
ما لا يفيج (بالعلاج) كنه
وتفصيل تحصيله واقتضاة
ذهب مثلاً أظهرها السبل
حكم المعدن الظاهر (ولا
يتظاهر) بتدويرة وتولى
(عليه) أي من بجي (لحاجة)

تغريب (ولا يشت في ظاهر

(قوله ولا باطن بعشر) أي يحمر دبل انما يحكمه بالاستعلاء عليه بعد استقراره اه حل وكسب استفاد وحضر
 المحدث تغريب فلهذا كسب الحفر بل بالاستعلاء عليه بعد استقراره اه حل وعبارة أمهله مشرح
 والمحدث الباطن لا يحل حله بالحفر والعمل مطلقا ولا بالاحياء في حوان على ما يأتي في الاظهر كالظاهر والثاني
 يحل ذلك اذا قصد التملك كالموت ونحوه في الاول بان الموات يحل بالعمارة ونحوه المحدث تغريب لان الموات اذا
 ملك يستغنى الحي عن العمل والتبليغ بثبوت في طبقات الارض يجوز كل يوم الى ضرر وعسل ونحوه حله فيه
 فيه لا يشك من غير اذن الامام قطعا لا قبل الاخذ على الاصح انتهت (قوله ليس الامام اقطاع الخ) في قول
 على الجلال (فرع) من الظاهر يحل البرك وصيد البر والبحر وجواهرها ونحوه لا يكون غيرا فلا يجوز
 فيها تغريب ولا اختصاص ولا اقطاع ولو اقاما ولا أخذ مال أو عرض من يأخذ منها شيئا وتدفع الباقي
 فلا حول ولا قوة الا بالله نعم حكمك اتم الله به فماذا ملكها كالحجر (قوله) غريب ذكر الجلال كبره
 للمحدثين من المال الحفر لخلافه معروضة ومعه وروى به حرم مائة وعشرون ألف قطع
 بالواو في الاطلاق منهم سبعون ألف قطع ومن المعيد الباقي لبقية الاقليم اه قول على الجلال (قوله بركة)
 بكسر الباء كقلى القاموس ونقل بالرس من السوطي ان فيه لفظ بضم الباء اه عرش على مر (قوله)
 فثبت فيه ما ذكر) من الاقطاع فقط لا لاختصاص خلافا لما هو عليه كلام المصنف والرد بالقطاع فيه
 اقطاع الارض لا التملك اه عرش (قوله قدس سابق) ولو لم يسلو تغريب من شيئا زى ما وافقه اه عرش على
 مر (قوله والاخوان لم يعلم السابق) أي بنجا أتموا وجهل وقوله أقرع قال الاذرى بن كز قد علم المسلم
 على الذئب اه ويعت شيئا تقدم المسلم اه شوري (قوله أقرع منها) أي انتقام الخ من جمل من يسهلها
 اجتماعا وليس لاحد أخذ أكثر من الآخر ولا يرد كاله في الجواهر وهو محمول على أخذ أكثر من البقرة لا النبل
 انه أخذ أكثر منه نزل كل مسلما والا تخوف مقدم المسلم كالمعنه الاذرى فظهر ما في مقامه الاسوان
 اه شرح مر (قوله بتدريج) هل المراد حاجة فوه أو أسبوعه أو شهر أو سنة أو غير الغالب
 أو عادة الناس من ذلك اه سم على ج أقول الاقرب باعتبار العمر الغالب كقلى أخذ الخ كلون قد قال بل
 الاقرب عادة الناس ولو للتجارة وبقرب منسوبين الى كذا بان الناس مشتركون في المحدث بالاستعلاء
 الى كذا فانه منها على المحققين ثم امتنع على الغنى بحال أو كسب بخلاف المحدث اه عرش على
 مر (قوله أخرج) فلو أخذ شيئا قبل الازعاج هل يحكمه أم لا فيه نظروا في الاول لأنه حينئذ قد أخذ كل مناسا
 اه عرش على مر (قوله ومن أحياها ما الخ) انظر هذا مع قوله ولا يحل مظهر باجاءه فهل بينهما تكرار
 وهل الثاني يفتى عن الاول اه أقول لهذا التوفيل لصلح لان السابق في مسألة العلم واللاحق في مسألة الجهل
 فالتا في مفهوم الاول (قوله وخرج بظهوره) أي المشعر بعدم علمه حال حياته اه شرح مر (قوله)
 فانه انما يحل المحدث الباطن) أي باجاءه فلهذا الموات الذي هذا المحدث فيه وان كان لا يحل ذلك
 للمحدث وملك ماعدا عما أحياه وقوله من الظاهر أي فانه لا يحل باجاءه الموات الذي ملكه المحدث به
 والمحدث سواء الظاهر والباطن فان ملكهما ملكهما ولا يشتقهما وان جهل مملكهما أو اشتقهما
 حل (قوله دون الظاهر) متعيب والمحدث لا فرق بين المحدث الباطن والظاهر فحاشي السلم والجهل
 فان علمهما على حكمهما ولا يشتقهما وان جهل مملكهما أو اشتقهما اه زى اه عرش والضعيف في كلامه
 بالظن بملك الباطن والظاهر واما حكم البقرة فبانه في جارية على المتحدث حال مع علمهما ومفهومه
 أن مع الجهل بملكها قبل كلامه مع ذلك المحدث دون البقرة لا لا يفتى (قوله اما اشتق مالا ملك الخ) أي وعك
 ماعدا فان البقرة من الموات الذي أحياها في كونه ملك المحدث وملحوا المحدثون حكمه لا يفتى اه حل (قوله)
 أول من تعب به المحدث الباطن) أي حيث قد الباطن بعدم العلم وأطلق في الظاهر وغنى ان يفتى في الظاهر

مر ذمنا ونحوها وتولى أحدهما أولى من تعب به المحدث الباطن

وبعضهم قركلام الأصل بما لا ينبغي (٥٧٤) فخذوه (والماء المباح) كأنه والوادي والسبل (يستوى الناس فيه) بأن يأخذ كل

منهم ما يشاء منه انظر الناس
شركا في ثلاثة في الماء والكل
والنار واداء من ماله باستاد
جحد (فان أراد قرد من سقى
أرضهم منه) أي من الماء
المباح (فما في الماء فيه
وبعضهم أحيا أو لا سقى
الأول) فالاول فيجب كل
منهم المله (الى) ان يبلغ
(الكعبين) لانه صلى الله
عليه وسلم قضى بذلك رواه أبو
داود بإسناد حسن والحاكم
وصححه على شرط الشيخين
(و يرد كل من مررتع
ومخفض بسقى) بأن يسقى
أحدهما حتى يبلغ الكعبين
ثم يسد شمس سقى الآخر
ويخرج ببقاؤه كان في
بالجبع فيسقى من مشاء
منهم من ماء وتعبيري
بالاول أولى من تعبيره
بالأعلى ومن غير بالآخر
جرى على الغالب أن من
أحيا بضعه يعرض على غيرها
من الماء ما أمكن لما فيه من
سهولة السقى وبخفة الزنة
وقرب عروق الفراسين
الماء ومن هنا يشهد الأقرب
الى النيران أحيا وادفع أو
جهل السابق ولا يبعد القول
بما عدا ذكره الاذرى (وما
أخذ منه) أي من الماء المباح
يبدأ أو ظرف كأنه أو حوض
مسدود فهو أعين من قوله في
أياه (ملك) كلاحتمال

والاحتشاش ولوردان فيه انفسه ريكة وخروج يأخذ الماء المباح الماخل في غير حفره فانه يقع في باهتسلك ملك الماء
أحق به كالسبل يشل في ملكه (وآخر من جوات لا يخالقه) (ما) (أولى بمائها حتى يرتحل) تخبره سلم السابق

فَإِذَا ارْتَحَلْ، مَارَ كَثِيرَةً وَأَنَّ

[illegible]

هولقة الحبس من وقت كذا حسبه واولقة رديته وحبس اقصم من حبس بالتدعي له ما نقل لكن حبس في الزاد في الاخبار العجيبة اه شرح مر وجعفر وفوف واذقاه اه قل على الجلال قوله وشعر احسن مال الحر زاد فيهمه وان يكون متلا المسترا عن منقطع الاول اه حل والوقضاي من

صاحب التلث من الأتقياء والآخر ثنتين ويسوق كل واحد نصيبه إلى أرضه

• (كتاب الوقف) •

خصائص هذه الامة ١٥ شرح حر بالفي وعبارته بعد قول المصنف وان وقف على جهة مصيبة الخاتم
ما فعله ذى الباطل الا ان تراعى السالك قوله لاما وقوله قبل المصنف على كاسهم الخافه مخرج في مشروعة
الوقف قبل البعثة ١٥ عرش وقوله بقطع التصرف الباسم بسببه متعلق بحبس وكذا قوله على مصرف
١٥ شيخنا (قوله اذ مات ابن آدم الخ) عبارة حر وبيها اذ مات ابن آدم الخ قطع الخلفه ما رواه ابن ١٥ عرش
وقوله انقطع عسله أى قوله وأما العمل فقد انقطع بقرائه ١٥ شيخنا (قوله أو لم يسلع) أى لم يسل ومن كون
الوقف يسمى صدقة بقرائه يؤخذ عدم حصته على الانبياء طرمة الصدقة عليهم فرضها وانقطع ١٥ حل (قوله
يدعوله) أى حقيقة وأجاز الفشل الدعاء بسببه (قوله بحجوة عند العلماء على الوقف) وينظر ما للماتع من
حل الصدقة الجارية على شقة الحلال العشر التي ذكرها النبال تنقطع عن ابن آدم وقد قطعها السبلال
السوى على قوله

اذ مات ابن آدم ليس يعرى * عليه من خصال غير عشر
صلوم فيها ودعاء نجلى * وقرس الخلف والصدقات يعرى
ورائة مصعب ورباط قسر * وحرف البئر أو اجراء نسر
وبيت القسر يبناه باوى * الهأ وباء محل ذكر
وقلمب لقسر أن كسريم * نخسها من أباديت محصر

(قوله أهل تبرع) عبارة شرح حر أهل تبرع في الحياة ثم قال لا يصح من محجور عليه بغير وصية نحو
وصيته ولو يوقد داره لا ترفع الحجر عنه بموته (قوله ولولمجد) أى وان لم يعتقد قدره باعتبار ابعثنا ١٥
زى ١٥ عرش (قوله ولولمجد) أى ومصعب وشعير ملكه بأن كتبها وورثه من أبيه وبمثل المصنف
الكتب العلية ١٥ عرش على حر (قوله لاكمه) أى بقصر من امائه كان ذلك وقف شئ من أمواله وامتنع
من وقفه بعد النذر فأكرهه عليه الحاكم فصع وقته حينئذ فان امتنع من ذلك وقفه الحاكم على ماري فيمن
الحلقة ١٥ عرش (قوله ومحجور عليه بغير) أى وان زاد مال على ذوقه طرأ مال بعد انظر أو ارتفع سعر
ماله الذى محجور عليه ١٥ عرش على حر (قوله كونه عينا معينة) أى ولو موقوف فصح وقف الموقوف موصدا
فحينئذ على المستأجر تقيضه وكل مقدم من حديثه بغير ان اختار البقاء انتفع به المصطفى أى ان كانت
المنفعة المستأجر لها يتجوز فيها والا كاستقباله لوضع تحس نعين ابد الله من الطاهر وامتنع على الوقف وغيره
الصلاة ونحوها فيه بغير اذن المستأجر وحينئذ يقال لنا سيد منصفه بما هو موقوف على منة ولا يملكه كالف به من
غير اذ ان مال من منة كذا في الحقيقة في باب الاجازة ١٥ شوبرى (قوله ولومقصوبه) أى لو كانت العين التي
يقومها المالك مقصوبه عند غيره فلا ينافى قوله الا فى جملة ١٥ شيخنا (قوله أو غير مرئية) بأن لم يرها
أو الوقف يؤخذ من عدم اشتراط الرضى به عند وقف الاممى وبه صرح حر فى الشارح (قوله لم يصح وقف
الامام الخ) وجب صح وقفه لا يجوز تغييره وامامنا عليه بالسوى مما مضى الا ان كبره من الرضى الى منة على
أما كن أو على طائفة مخصوصة حيث قسر وتوصل على غير ما كانت موقوفة عليه أو لافاته باطل ولا يجوز
التصرف فيه لغيره من عين عليه من جهة الوقف الاول فلينبه له فانه غير كبره من غير ما كان موقوفة عليه
صحة عقد جديد للمال بأن الموقوف عليه هنام بجلة المستحقين فيه كما صرح به قوله بشرط ظهور المصلحة
نوقته كما يصل الحق لستحقه ولا كذلك العتق نفسه فانه قوت لعمال ١٥ عرش على حر (قوله أيضا
نعم يصح وقف الامام من بيت المال) أى على معنى أو على جهة عامة كما تبنى بان أى يصرفون السلطان فور
الدين الشاهد لكن قال السبكي الا لا فى به ولا أحكم به والذى ارادناه لا يجوز وقفه على شخص أو طوائف
خاصة ١٥ حل وعبارته شرح حر نعم يصح وقف الامام أى بيت المال على جهة معينة على المنقول

هولة الحس وشرع الحس
لأنه يمكن الانتفاع به مع بقاء
هسته بقطع التصرف في رتبته
على مصرف مباح والاصل
فيه من مصلح اذ مات ابن آدم
انقطع عمله الا من نزل صدقة
لجارية أو علم ينتفع به أو ولد
صالح يدعو له بعد موته والصدقة
الجارية بحجوة عند العلماء
على الوقف (ركانه) أربعة
الموقوف وهو وقف عليه
وصفة وواقف وشرط فيه
أى فى الواقف (كونه مختارا)
والتمسح به من زائد
(أهل تبرع) فبمع من كافر
ولو لم يصب من بعض الامن
بكره وبكاتب ومحجور
عليه بغير أو غيره ولو
يجب ان يوقفه (و) شرط فى
الموقوف كونه عينا معينة
ولو يقصوبه أو غير مرئية
(مملوكة) الواقف نعم يصح
وقف الامام من بيت المال
(تقل) أى قبل النقل من
ملك شخص الى ملك آخر
(وتغلبا بغيرهما تغلبا مسلما
مقصودا) همام زائد
وسواء أكان النفع فى الحال
أم لا كوقف عبد وحبش
صغيرين وسواء أكان ضارا

المعول له بشرط ظهور المصلحة في ذلك اذا قصر فمضوط بالمصلحة كولي اليتيم ومن ثم لو رأى غلب الخذلان لم يجز
 وحيث صح وقفه فهل يجب على المباشرة في شئ من وقفه كترأف قدس علم وإمامة مسجد العمل بشرطه
 أو لأجله بالجلال السبوطي ومن تبعه إلى أنه لا يجب عليه العمل بما ذكر من الشروط حيث كان مستحقاً
 بت المال وذهب الرمي ومن تبعه إلى أنه يجب عليه العمل بشرطه ولا يستحق المعلوم إلا بالشرع العمل بنسبه
 أو تأنيبه تأمل اه شينئنا (قوله أم متغولا) أي جوارنا نحن أو غيره ثم إذا أشرف الخيرون على الموت
 ذبح إن كان ملاً كولاو شئ إن باقى في الجماد كرمي البناء والفراس في الأرض المستأجرة أو المملوكة لها إذا
 ظلم من أنه يكون مملوكا كالوقوف الموقوف عليه حاله ومصلحته ما حلت بنتاً شرعاً حيوان أو جزئه بمن الحيوان
 المذبح على ما ساق اه عرش على حر (قوله أم متغولا) أي وقد وقفه غير مسجد أو الوقف المنقول
 مسجد أو لا يصح ما لم يشته في الأرض فإن أمته بنحو تسخير مع إن كان مصلحه الانتفاع به وقال شيخنا اعتصم
 بعتقه بنحو جارة أو وصية لأخوه مسجد أو شرع فلا يصح وقفه نظراً ولا بضرته بعد ذلك وجب بذبح بعض اعتكاف
 عليه ولو وقف هو أنه لا يفتى وكذا يحرم المكث من الجانب فوقه لا يجرى عليه كذا الله بعض مشائنا
 فراجعهم في نظار الألف في جواب المسجد وإن لم يكن عليه ولو أوجبه الحرمة فيها والأثر بصفة الاعتكاف فتنه
 ولو لم يلهه حيث كان ذلك خلافاً هو أنه ولا يضر بصدده ولو أوجبه في بلاء مسجد أخت من موته بل مذكر
 اللوحى به مدة وقبر المرفق كسر والمؤخر كذلك والمضروب وإن عجز عن تخطيطه والمدبر ومعلق السق بصفة
 وإذا علق بطل الوقف كذا الله شيخنا بما شرح شيخنا وفيه نظر إذا وقف كالبيع ولا يطل بوجود اللمنة
 أو الموت به فإن جهل متعهما على فرض وجوده على من إذا قلنا بمتعهما بالجزء بآخر شرح شيخنا شرار
 نصرح من تأملها وهو مبرحوح أو على معنى تبين عتقه ما قبل الوقف بوجود المصلحة أو الموت قبله أو ناسخ
 فراجعهم يدل لهذا تبينه بعتادون أن قولنا وجدته المصلحة أو الموت مثلاً اه قل على الجلال (قوله
 كاشع) مثال له من الموقوف كذا ما بيده اه شينئنا (قوله ولو مسجد) ويحرم على الجانب المكث فيه
 ويجب قسمة التمتع بها مرفقاً وموزع فيه مردود اه شرح حر وقوله ويحرم على الجانب المكث فيه حر
 أنه تطالب التمتع له أخيه ولا يصح الاعتكاف به ولا الاقتداء مع التساوي بأكبر من ثلاثمائة ذراع اه سم على
 حج وقوله ويجب قسمة أي قسمة قسمة أو قسمة ظاهره وإن لم تكن إقراراً وهو شكل اه سم على حج أقول ولا يجب بانه
 مستثنى بالضرورة كقوله في أثناء كلام آخر وهذا ظاهر إن أمكنت القسمة فإن جهل بمقدار الوقف بقي على
 شيوه ولا يطل الوقف كاتقضاء قوله قبل وإن جهل قدر حصته لكن نظراً لنزاع الشرع بجهته والمصلحة
 ما ذكره والاقرب إن يقال يتنفع به على الأبنافى حصة المسجد كاله لانه والجلوس لم يجوز فله في المسجد
 كالمطالبة ولا يجلس فيه وهو جنب ولا يصامز وجته ويجب أن يقتصر في شغلها على ما يقتضيان ملكه
 لا ينقص عنه اه عرش على حر (قوله وكذا يرمي عتقه بصفة الحج) عبارة شرح حر وشغل كلامه من المصلحة
 صحة وقف المدبر والمطلق عتقه بصفة قائمها وإن عتق بالموت ووجوه دفعه وقيل الوقف لكن فيه جاد وأما نسبي
 أخذاً بما سار وفارق بصفة عتقه ما وهب عتقه ما طالع الله هنا استحق على السيد حتى منجاناً فقد منا
 أو أهما مع سبق عتقه وبه نازع الوالد الوقف الموقوف فحلت لم قصر أم أنتت (قوله بناء على أن الملك
 في الوقف الحج) فإن قلنا له للموقوف عليه فلا يفتقن لغير وجهه إلى ذلك أدعى خوفه لو وجد الصفة في ملك
 الملق ولا يعل الوقف بعبارة عرش قوله على أن الملك لله تعالى معقد وقوله أو الوقف ضعيف فهو ماله
 على القول بملكه ملكاً له وقوف عليه لا يطل الوقف ووجه بانه حيث قلنا عليه فقد انتقل من الوقف إليه حتى
 كان الوقف بأمره والبالغ إذا أدار التصرف فيما باعه لغيره لم يتقد تصرفه فيما تبث (قوله وضعا بضر) أي
 مستأجرة جارة محبة أو فاسدة أو مستعرة بخلاف المصوبة فلا يصح وقف ما قبلها على الرجاء كآتي به والشيخنا

أمنته ولا (كشاع) وفي
 مسجد وكذا يرمي عتقه
 بصفة إلى الروضة كالصالحا
 ويعتقن بوجود المصلحة
 ويطل الوقف بعتقه ما بناء
 على أن الملك في الوقف لله
 تعالى أو الوقف (وبناء
 وغراس) وضعا بضر

وان نظرية في القصة اه شوري (قوله وضعا بارض يعني) أي ولو موقوفه كالجزء من عاين فيها سلبية
نوقتها مسدداً اه حل وفي قول على الجلال قوله في أرض مستأجرة ولو أجرة ما قد قومتها أرض
مستكرهة ليني فيها عير ما كانت له ولا تصح اجارته لذلك ويصح للمعارضة اختلاف المصوبة وبها وساموا حل
الانفصال يصح وقفاً فيها وبها ما لى أغرس يسد فراغ مدة الاجارة لانه ان يفسد في حق فلا يصح أيضاً
(تنبه) * ويصح وقف المنقولات في الأرض المصوبة مثلاً بالسبكي وابن الرقعة كالحزان الموضوع في
المساحد ولو يفسد في حق لا يمكن الانتفاع بها خارج الأرض المذكورة وذلك لفارق البناء ونحوه بكسر اه (قوله
بارض يعني) أي ولو مستأجرة أجرة صحيحة أو فاسدة أو مستعاره مثلاً فلو قل ذلك وبنى مستغابه فهو وقف كما
كان وان لم يبق كذلك فهل يصير ملكاً له وقوف عليه أو يرجع الواقف وجهان أصحهما أن لا يملكه وقول الجلال
الاستثنائي ان الصحيح قهره ما هو شراء عقار أو جزء عقار وقفاً له وهو قياس الظاهر في آخر الباب ونقل
الأذرى نحو ما يحول على امكان الشراء المذكور وكلام الشافعي في الأول يحول على عدمه بلزم المالك بالتمام
أرض نفسه يصرف على الحكم المذكور ويخرج بنحو الاستحواض بالمصوبة فلا يصح وقفها فيها لعدم دوامه
مع قائمه، وهذا مستحق الإزالة كما أتت به الرواية اه شرح مر وقوله فلو قل ذلك الخ ويجوز إباحة ما جاز
منه ولا يفتي مننا المصلحة الثالثة وهي ملكه بقية لان الوقوف لا يباع (قوله وضعا يعني) فلا يصح وقف
البناء والفساد في الأرض المصوبة كما أتت به شذواً عقده مر أقول لا يفتي ان يكون كذلك المنقولات
التي تحتاج لآليات اذا كانت موضوعة في أرض موصوبة لانها لا تفتقر الى الآليات فتقطع بها خارج الأرض
المصوبة وعلى هذا فإني يفتي بصحة الحزان الخشب الموضوع في المساجد حيث عزم وضعه الأمام فيقال ان
تستوفي بالمعجل فلينأمل اه سم (قوله لعدم تميمها) مقتضى ضيقه ان مافي القصة عين لكن غير معين
مع انه قد سجد له بحبله في حقايلة العين فكان لا طهران يضمه الى المنفعة فيخرجها (قوله ومكاتب) أي كناية
صحيحة في الأوجه بخلاف ذي الكفاية الفاسدة اذا الغلب فيها التعليق ومر في الملحق منه بصفة صحيحة وقفه
اه شرح مر وقوله اذا الغلب فيها التعليق فصبه تشبيهه بالملحق عقده ان الكفاية الفاسدة لا تطل ماذا أي
النجوم تنقو به مال الوقف كوجود الصفة في الوقف الملحق بصفته بغيره وظاهر اه عرش عليه (قوله ولا
دراهم الا زينة) وكذا اذا اختار فيها لمصرفيها الفقراء مثلاً لانها تخلف ذلك خارج بقوله لا يفتي اه حل
(قوله ولا دراهم الا زينة) وكذا ان وقف الجامكية لان شرط الوقوف ان يكون موكلاً بالوقف وهي غير موكلة
هي تحت يد مولى ما يقع من استئذان الحاكم في الفراغ عن شيء من الجامكية لتكون لبعض من شر القرآن مثلاً
في وقت معين ليس من وقفها بل يشرع من هي يرد مسقط حكمه من افسار الامر فيها الى رأى الامام فيصح تعيينه
لمن شاء حيث رأى فيه مصلحة اه عرش على مر وسبباً في خلق الاجنبى من باب ابتعاث ووسط المسئلة
الجامكية فراجعها هناك ان شئت (قوله ولم يمتد الوقف للدوام) قال مر والمراد بالدوام بقاء مبدىه
استقرارها فيها بان تقابل باجرة فقبله فلا يزم صحته وقفاً ليجان المصود اذا كان يبق هذه المدة فقال بلزم صحته
اه لكن لما قال في الرض في ضايبه الوقوف أو منفعة تستأجر لها غالباً في شرهه واحترز بقوله من
زادته غالباً عن الراعي ونحوها فانه لا يصح وقفها كسأني من استئصال ان استقرارها نادراً غالب اه سم
(قوله فيصم على فقراء) وعلى الصحة ينبغي ان يكنى الصرف لثلاثة لكن لا يفيقه هذا اذا فضل الرمع عن كفايتهم
لا سيما مع احتياج غيرهم اه سم على ج اه عرش على مر (قوله على فقراء) المراد بهم فقراء
الكاثرين المكتسبين كفايتهم ولا مال له بان هذا انتهى فتحة اه شوري (قوله وعلى أغنياء) الغني ههنا من
تجوز عليه الزكاة اه الزبير يوجب الإذرعاً اعتبار العرف ثم تشكك فيه اه شرح مر لكنه خالص
بالغنى بالمال أما الغنى بالكسب فقد تقدم في الشوري انه يأخذ هنا فيكون فقيراً هنا (قوله وعلى أغنياء) أي

بحق فلا يصح وقف منفعة
لأنها ليست بحسين ولا مافي
الزينة ولا أحد صديقه لعدم
تعيينها ولا مالاً جازاً لولا وقف
كذلك ومسمى بتمتعته
وسر وكباب ولي معاً ولا
مستولمة ومكاتب لانها
لا يقبلان النقل ولا آله لغير
ولا دراهم الا زينة لان آله
الهي مبرمة والزينة غير
مقصود ولا لا يفسد دفعا
ممكن من لا يرجع برؤيه
ولان مالاً لا يذوقه كقطع
وربما غير ضروري
لان نفعه في فونه ومقصود
الوقف الدوام بخلاف
ما يدوم كسلبه وعين وروحيات
ضروري (د) شرط (في)
للموقوف عليه ان لم يتعين
بان كان جهة (عدم كونه
معينة فيصم الوقف على
فقراء) على (أغنياء)
وان لم تظهر فيهم قربة نظراً
الى ان الوقف تحليل كالوصية

وعلى جود أو نصارى أو فساق أو قطاع طريق على العهد وفيه ما لا يخفى لأن فيه إغارة على مصيبة اه حل
 (قوله لا على مصيبة) ومنه الوقت على تزويج المساجدين والوقف على الشورى للكتابة أو لزوم من تغلب
 زيارته من العلماء والصالحين فيصير وحسبوا وان كان استهله حراما وقوله كسيرة كنيسة لتعبد إلى الأبد
 وان لم يذكر في مصيبتها وهو واضح أن ذلك اه على حصر حاله والوقوف اه حل وقال الغزالي يصح الوقف
 الخ متعده اه مر سم (قوله امكان تلذك) بان يوجد حار جلتا أهلا له لا لأن الوقت تلذك لا منعته فلا يصح
 الوقف على معدوم اه على مصيبتين اه على ولده ولا وله اه على فقر اه ولا له وليس فهم فقير اه على القراءة
 على رأس فقير اه وقبر اه على فان كان له ولد اه وقبر مصروف للماء وجود في الأولى أو فقر في الثانية
 لصحته على المذموم تبعاً كوقتته على ولدي ثم على ولده ولا وله اه وكل مصيد كذا وكل مصيبتين في
 تلك الحالة وسيد كرفي نحو امر بما علمه من الشرط بقاءه فلا رد عليه من أجله اه لا مكان تلذك ولا
 على أحد هذين ولا على عمار المسجد اذ لا يبينه بخلاف داري على من أراد مسك كاهن المسلمين ولا على ميت اه
 شرح مر (قوله كان كن حاد كنيسة لتعبد) كان حاله على فلان خادم الكنيسة أو كان في نفس الامر كذلك
 وقد علمه يحتاج للفرق بينه وبين اليهودي ونحوه اه حل (قوله لا على جنين) أي لأن الوقف تسلط في
 الحال بخلاف الوصية ولا يدخل الجنين أي في الوقف على أولاده فلا يسي ولدا وان كان تابعا لغيره نعم ان
 انفصل استحق منهم قطعا الآن يكون الوقت قدسي للوجودين أو ذكره هدم فلا يدخل كأشياء اه
 الأذرى وهو ظاهر ويدخل الجمل الحادث علقه بعد الوقف فاذا انفصل استحق غلة ما بعد انفصاله كسروا ما
 اطلاق السبب بحال لا بدخل فيصرف لغيره حتى يفصل بغيره بان المتبادر ان الوقف من الرب الوقف
 لانفصاله اه شرح مر وقوله ولا يدخل الجنين أي ضالغ أي بخلاف نحو الذرية كآقاله في الباب كل أرض
 وشرح وكذا أي يدخل في القرية والتسل والعقب الجمل الحادث فتوقف حصته اه والتعبد بالحادث الظاهر
 انه ليس لآخر الجمل الموجود دخل الوقف اه سم على ج وقوله فتوقف حصته الخ بخلاف قول الشارح فان
 انفصل استحق غلة ما بعد انفصاله الآن قال أراد بتوقف حصته عدم حرمه اه اذا انفصل بعد الوقف قوله بان
 المتبادر الخ هذا يخالف ما فهم من قوله فان انفصل استحق من غلة ما بعد انفصاله فانه كاهن صرح في انه لا وقف له شيء
 مدة الجمل فليست له واذا انفصل وقف له غلة ما بقي من الغلة بوقفه الجمل بعد الجمل من كونه واحدا أو أكثر
 المؤدى الى تعذر الصرف وقياس المعاملة بالأصرف في الجمل ان توقف جميع الغلة حتى يفصل وتقدم ما بينه
 اه عش عليه (قوله ان تصبه) أي بالوقف على غلها والوقف عليها فهو راجع للمستثنين كغير المقهور من
 شرح الرض وقوله انه اذا قصد زيد المالك ثم خرجت عن ملكه هل ينعز وفي الصورة الأولى هل يحسن انصرف
 ذلك في غلها أو لا لان المقصود المالك لا له لا بدعنه اه حل (قوله ويتمتع بتعبد الحاصل) أي اختلاف
 الجهة اذ استحقاقه وقفاه بغير ملكا النظر له ما قبل ادم واختاره جع لا يؤولى على دفع ذلك التعذر اه ج
 (قوله ومن الوقف على نفسه) أي فيقبل بل لا يتم بشرط أن ينفي عنه مع أخذ من قول الماوردي وغيره بصفة
 شرط أن يتنج عنه مع ما لا يربح منه في السورى الترابي هو لا يضر بل هو المصودن الوقف ولو وقف
 على التربة امتلاكه صار فقيرا اجاز له الأخذ منه وكذا لو كان فقيرا حال الوقف بكل الكفاي واعتمد السبب وبغيره
 ويصح شرطه انظر لنفسه ولو تعبد بالان كان قد رآه في الثاني فاقبل كآقيد هذا بان الإصلاح من الجمل في الوقف
 على النفس أن وقف على أولاده المتضمنين بكذا أو بذكره مات نفسه كآقيد جع من المتضمنين واعتدما بين
 الرتبة وعلى في حق نفسه فتوقف على الاقتمين في الرتبة وكان يشاؤه وهو الواجب اثنى في الصلاح وتبعه
 جع بان حكم الحقني بصفة الوقف على النفس لا يمنع الشافعي باطنان به وهو سائر التصرفان فله لا لأن حكم
 الحاكم لا يمنع ما في نفس الامر وانما منع منه في الظاهر سياسة شرعية لم يلزم بهذا ما في معناه لكن يرد جع بانه

(لا) على (مصيبة كسيرة
 كنيسة) لتعبد ولو زعم جلاله
 إغارة على مصيبة وان أقر
 على التربة بخلاف كنيسة
 تنزلها المارة أو موقوفة على
 قوم يسكنونها ويستقي من
 حصته الوقف على الجهة
 المذكورة فاصرفه المتولى
 من التربة يصح الوقف على
 الوحوش والطيور الباشة
 وأثر الشجان وقال الغزالي
 يصح الوقف على حمام مكة
 (و) شرط فيه (ان تعين)
 ولو جهاه (مع مامر) أي
 من عدم كونه مصيبة فهو
 من زبادي (امكان تلذك)
 والوقوف من الوقف لأن
 الوقف تلذك للمنفعة (فهم)
 الوقف (على ذي) الآن
 يظهر فيه قصد المصبة كأن
 كان خادم كنيسة لتعبد
 (لا) على (جنين) وجمعه يتم
 يصح الوقف على غلها
 وطبعا ان تصبه كالكافة
 وقف عليه (و) لا على (نفسه)
 الاواقف لتعبد تلذك
 الانسان ملكه لا نه حاصل
 ويتمتع بتعبد الحاصل
 ومن الوقف على نفسه

مفرغ على مرجوح وهو ان حكم الحاكم في محل اختلاف المجتهدين لا ينفذ باطنا كما صرح به تعليقه والاصح كما في
 الروضة في موانع نفقه باطنا ولا معنى له الا قرب الاستحسان من محل وجوه ونحوها وصرح الاصحاب بان
 حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف ويصير الامر متفقاً عليه اهـ شرح مدر وقوله بان حكم
 الحاكم الخ أي ولو ما حكم ضرورة ومحل ذلك كله حيث صدر حكم صحيح مبنى على دعوى وجواب أفعال
 الحاكم الخ في مثلها كحكم بعض الوقت ويجوز من غير دعوى في ذلك لم يكن حكماً بل هو افتاء مجرد وهو
 لا يرفع الخلاف فكان كان لا حكم فيجوز الشافعي به والتصرف فيه اهـ عش عليه (قوله ان بشرط أن
 يأكل من غاراه) أو يقضى مع ربه بدية التي لم يمته ولو أوجر الأرض الموقوفة بخلاف ما لو شرط وفاة
 آخرها الواجبة للمستقبل من ربه فإنه يصح اهـ حل (قوله في وقته بشرط وفاة) وذلك لأنه لما حلها لم يلحقها
 استكرامه المدينة اذ لم يكن فيها أثر عذب الا بتر وموت كانت له يهودي يبيع القرية منه بمائة فقال صلى الله
 عليه وسلم من يشتري يثرومة فبصمها للمسلمين فاشترى عثمان نصفه باثني عشر ألف درهم فجعله للمسلمين وجعل
 لهم يوماً ولما احبوا ما فاك كان اذا كان يومه استبق المسلمون ما يكفهم فومين فلما رأى اليهودي ذلك قال لعثمان
 أقصدت على ما كنت فيباعه النصف الثاني بشاة آلف درهم وهي باسفل وادى العقيق فربما يجمع الاسمال
 وكانت قد خربت وقضت عمارتها فما حياها وحدها فاضي مكة الشهاب أحد بن محمد الحب الطبري في حدود
 الجسين وسبعائة اهـ من تاريخ المدينة للمهدي (قوله فليس على سبيل الشرط) هذا الكلام يدل على
 ان التصريح بنفقه على سبيل الشرط في وقت نحو البر والمسيب بشرط تأمله وراحه اهـ سم وهو ظاهر اهـ
 بشرط ذلك المنع غير من الانتفاع به في الوقت الذي يرد فيه فاشبهه بالوقت عليه في يوم نفقه فكأن يوم نفقة
 لنفسه) أما البعض فالظاهر كأنه زاد الشئ انه ان كانت هي يا قوم قد الوقت عليه في يوم نفقه فكأن يوم نفقة
 سيده فكأنه لم يرد لم تكن معها يا قوم ع على الرخايرة وعلى هذا جعل المطلقان خبران صحة الوقت عليه
 قال الركني فلما أراد ما للعض ان ينفق لخدمة الرقيق على نصفه اسلم فالظاهر الصحة كالأوصى به لنصفه اسلم
 ويؤخذ من هذه انه ان الوجة صحته على ما كتب غيره كانه صحه لانه كان نفقه في الروضة عن المتوفى ان نقل
 خلاصه عن الشيخ أبي حامد ان لم يقيد بالكتابة صرفه بعد العتق أيضاً ولا هو منقطع الاخر فيسقط استحقاقه
 وينقل الوقت الى من بعده وهذا ان لم يجز والابان طلائه لكونه منقطع الاول فربح عليه بما أخذ من
 غلته أما ما كتب نفسه فلا يصح وقفه عليه كالأوصى به على نفسه كإجره المأجور وغيره وهو نظير ما ساق في
 اعطائه ان كلفه اهـ شرح مدر (قوله فهو وقف على سيده) أي يقبل هوان شرطه وهو الاصح الا في
 وان شاء سيده بمقتضى السيدان امتنع كباقي نظيره في الوصية اهـ شرح مدر (قوله فهو وقف على سيده)
 أي القول من السيد وهل السيد اجباره عليه لانه اكتساب انظر اهـ حل وهذا يختلف الاطلاق في
 الوقت على الجهة حيث لا يصح لان الرقيق أهل المالك في الجهة لا خلفها وقوله ليعلم أي ان كان السيد لغير
 الواقف وقوله أو لا يصح أي ان كان السيد اهـ ضنا (قوله واعلم ان بعض الوقت الخ) هو في المعنى مستثنى
 من قوله ولا يبدل نفسه (قوله الموقوفين على خدمة الكعبة) وأما الخدم الامرار فبعض الوقت عليهم جزئياً
 اهـ عش (قوله ولا على مردوسه) لئلا يفتقر قيد لموطئ قوله امكان تلكه كما مع عدم استحقاقه
 الا انهم الكفروهم من قوله مع كقره ما الذي هو جزء الملة الشافعي انه يبيع الوقت على الزاني المحسن وقاطع
 الطريق ويكون هذا مفهوماً في ذلك أعاد الملق الثاني (قوله لانه الادوام له مسمع كقره ما
 الخ) ويرفق بينهما بين الزاني المحسن وان كان ادونه في الاهدار اذا لم تكن عصبته حال خلافه ما بان في
 الوقت عليه امنا هذه لانه الاسلام لتسامحه باندته من كل وجه بخلافه لاسباب الارادة بان في المالك الرحابة
 سبب زواله فلا يناسبها التعصبل اما الملهد والمؤقت فيلحقان بالمر في على ما جزمه الدميري وقال غيره

ان بشرط ان يأكل من
 غاراه أو يتنفع به أو ما قول
 عثمان رضي الله عنه في
 وقفه بتر وصة دوى فيها
 كدلاء المسلمين فليس على
 سبيل الشرط بل اخبار بان
 للواقف أن يتنفع بوقفه
 العام كاصلة بمعد وقفه
 والشري من بتر وقفها (د) لا
 على (بدل نفسه) أي نفس
 البديل لشخصه فملكه فان
 أطلق الوقت عليه (فاهو
 وقف على سيده) أي يعمل
 عليه ليعلم أو لا يصح واعلم
 انه يبيع الوقت على الارواء
 الموقوفين على خدمة الكعبة
 ونحوه لان التصديق لجهة فهو
 كالوقف على مرفق الدواب
 في سبيل الله (د) لا على
 (مردوسه) أي لا يبيعها
 لادوام لهم مسمع كقره ما
 والوقف صدقة دائمة
 (د) شرط (في البديل لفظ
 بغير ملزما) كالعتق

بل في معنى ما صرح في الضمان (صرح كوقت وسبب وجنت) كذا على كذا (وقد صحت) بكذا على كذا (صدقة عمرة) أو مودة (أو مرفوعة أو لا تباع ولا تؤهب وجعلته) أي هذا المكان (مخبيا) ككثرة استعمال (٥٨١) بعض ما لو اشترى براهق وأصراف

بعض ما من التملك المحض الذي اشترى استعماله فيه وقوله كسره ولأوجب بالوجه على التاكيد واللامحذوفين كلف كما وجه الزواني وغيره وجرم به ابن الرضا ولهذا صرحنا (وكاتبه كسرت ما وليت هذا القدر لأن كلامه هنا لا يستعمل مستقلا وإنما يؤكده بما علم يكن صرحا بل كلفه لاختصاه (وكسدت) به (مع ما فاته من جهة غلبة) كالتفريق اختلاف المضاف إلى معين ولو جازعته فله صريح التملك المحض فلا يصرح إلى الوقت فبشبهه فلا يكون كلفا فيه وأحق المارودي باللفظ أن يقال بنى مسجدا فبشبهه بنوات قال الأسنوني وقوله ما جاز في حق المسجد كدروسة وروابط وكلام الزاني في إباحة الموات في مسطر البئر فيه بدله (شرط له) أي إلى الوقت (تأيد) فلا يصح قوته كقوته على بدسته وتغيير فلا يصح تملكه كقوته على زيد الجار أو من الشهر كلف السبع فيما نرى يصح تملكه بالوقت كوقت دارى بعد صرفه على الفقراء قال الشيخان وكأنه وسيله لقول المقتال له

أنه المعلوم من كلامهم وروح الفرياق المأخذ الذي هو الوجه إن حل بدار تاما دام فيها ما إذا جرح صرح له بعده ونخص المصنف في تلك التبيين اختلاف قوله وقت على زيد الجار في الماردي كالمسلم البه كلام الكتاب أما إذا وقع على الحرمين أو المريدن فلا يصح قضاها وروح السبكي فمن نعمت قتله بالخارج أنه كان إلى المحسن اه شرح حر (قوله بل أول) وجه الأولوية إن العتق اشترط فيه القطع مع ان البعد لا ينتقل لما لك ولا باعتبار منافعه فالشرط في الوقت بالاولى لا انتقال الوقت لما لك باعتبار منافعه اه شيخنا ويمكن بيانها أيضا بان المتفق لم يقل أحد بالله أولك والموقوف قل أنه مملوك للموقوف عليه (قوله صرحه كوقت الخ) هذا صريح بنفسه وقوله وقد صدقة صدقة مضمرة صريح بغيره اه حل (قوله وجعلته مسجدا) فلو قال جعلته الصلاة أو الاعتكاف أو القصة ما روقا ولا يشبه حكم المسجد به إلا بلفظها كذا قاله شيخنا حر والوجه الوجه الأول اكتشاف المسجد بجعله الاعتكاف أو القصة لتوقفهما عليه فراجع اه قل على الجلال (قوله بل كلفه لا يتجمله) أي التملك في أي هذا الفقراء وفي حرمه يستعمل تحريم الاستعمال اه حل اه (قوله ما لو بنى مسجدا بنى الخ) أي تنسكى التيقن القطع أي لأنه ليس فيه إخراج الأرض الموصوفة بالبناء عن ملكه لا حقيقة ولا تشديرا حتى يحتاج إلى لفظي يخرجها عنه كآلافه في الكفاية بما المارودي وزول مسكنه عن الاستعمال بسترها في عملها من البناء لقله اه شرح حر (قوله جواز) هو قد يخرج ما لو بنى ملك نفسه ولو بنى المسجد فلا يكون مسجدا إلا باللفظ اه شيخنا (قوله وقوله ما لو بنى في حق المسجد) أي في البئر المحفورة بالسيل والبقعة المحاطة بقدره قال الشيخ أبو حامد وكذا لو أنشأ من الناس شيئا لبنى به زاوية أو بابا صرح ذلك بغيره اه شرح حر وأما آيات بناء ذلك فهي لا نزول لها ولا كلفها منها الأوصاف في عملها من البناء من المسجد أو قوله هي المسجد وتكون مع قبول تأملها وقضاها والأهمى عار به لكن قد فرغ من الفصيح المارودي ما صرح بوزله للمالكها ووضعها في البناء من غير احتياج إلى ما ذكره فراجع فله الوجه الوجه اه قل على الجلال (قوله وشرط الخ) الخ المأمور الكلام على أركانه الأربعة مشرع في ذكر شرطه وهي التأيد والتحيز وبيان المصروف والإلزام اه شرح حر (قوله وشرطه تأيد) بان يشف على ما لا ينقض عادة كالنقار أو الماسحوا الفناط ولو بعد بان يشف على من ينقض اه حل وهذا التفسير في تصور لاقتضائه أن الوقت لا بد فيه من طيقين ما كثر مع أنه لا يشترط بل يصح على طبق واحدة كقوته على زيدو بعدهم أو زيد يكونه منقطع الآخر وسأني حكمه بالاولى لتدبر التأيد بعدهم التأنيق كبدله قول الشارح فلا يصح قوته الخ (قوله كقوته على زينة) أي واتصم على ذلك فان عتق ذلك بحصر آخر غير وقت كذا قوله ثم على الفقراء وهو يستثنى من التأنيق ما لا يتبعها بعد بقاء الله سبحانه كان قال وقتته على الفقراء الخمسة اه حل (قوله فلا يصح تملكه) نقل الزركشي عن القاضي أنه لو تميزت عواقب إعطاء الموقوف عليه بالوقت كالمالك وعليه فهو كالوصية فيما يظهر اه حر اه زى (قوله وكأنه وقضية) قال العلامة الرشيدى قال الشارح في شرحه للبيعة والحاصل أنه يصح كون حكمه حكم الوصايا في اعتباره من الثلث وفي جواز الرجوع عنه في عدم صرفه للزينة وحكم الزائف في حكمه الشرية والوقت فربه وقوله إذا ما مرضت وهل يصح مسجدا من الآن أو لا بد من وجودها فله أخذ من التبيين في شيخنا الذي يادى الثاني اه حل وفرق شيخنا في قوله إذا ما مرضت أي شابه الضرر رأى في إخراج من ملكه إلى ما تعلقوا باعتبار التام في بعض صور الوقت التي تشابه الغير بل يكون النافع لو عرضها للبيع كان رجوعا إلى ابن الرضا أو يبنى جهته إذا ما مرضت الضرر بطله مسجدا إذا ما مرضت (الزائم) فلا يصح شرط خياره إبقاء الوقت في جرحه يبيع وغيره ولا بشرط تغييره من شرطه نظر إلى أنه تربة كالتقوى علم من جعل الموقوف عليه كمنها صرح به

الاقرب (رحا) لا ارثا
 (للاوقف حثث) أي حين
 الانقراض لانه من صفه
 الرحم وانه ما اذا لم تعرف
 أو باب الوقف وذكر اعتبار
 الفقير وقرب الرحم من
 زباني فقد سدم ابن البنت
 علي ابن العريان قدسدت
 آثاره الفسقاء أو كان
 الواقف الامام ووقف من
 بيت المال صرفا لبيع
 المصالح للمسلمين وقال
 جماعة الى الفسقاء
 والمساكين ولو اقرض الاول
 في منقطع الوسط فصرفه
 كذلك الآن كان الوسط
 لا صرفا أما انقطاعه كرجل
 في المثال السابق فيه فصرفه
 من ذكر مصله لا الفقير
 الاقرب بالوقف ولو وقف
 على اثنين معينين (ثم
 الفسقاء فمات أحدهما
 فمضى الآخر) لا لوقفه
 لانه أقرب الى غرض الواقف
 ولان شرط الانتقال الهم
 انقراضه ما جعلا أو جدد
 والصرف الى من ذكره
 الواقف أو (ولو شرط)
 الواقف (شيئا) بقصد كسر
 ان لا يورث أو أن يفضل
 أحدا أو يسوي واختصاص
 نحو مسجد كدستور وابط
 بطلانة كشافية

الترجع اه عش (قوله الاقرب ورحا) ومن ثم لا يرجع على حال بل هم مستو بان لا يفضل الذكر
 على غيره فيما يظهر اه شرح مدر (قوله الاقرب ورحا) استشكل ذلك بان كانوا سائر المصارف الواجبة على
 الشخص حين لم يتعين صرفها للاقرب و بعدم تعينهم اه عشا في الوقف على المساكين ثم قد يتعين بهم مباحث
 الشرع عليهم في جنس الوقف وله على الله وسلام لا يطلعه أو ان يخطها الى الاقرب بنحلهما في آثار به
 وبقيعه اه سم (قوله لما فيه من ماله الرحم) عبارة شرح مدر ولان الصدقة على الاقارب أفضل القرابت
 فإذا تعذر الرد للواقف تبين أقر بهم اليد لان الاقارب مباحث الشرع عليهم في جنس الوقف انتهت (قوله ابن
 البنت) أي حيث كان فقيرا كما علم من قوله فصرفه الفقير الاقرب ورحا اه عش (قوله المصالح للمسلمين)
 أي ان كان ذلك أهم من غيره وقوله وقال جماعة الى الفقراء أي بان يكن هناك ملهوا أهم من ذلك ولا يتخصص
 ذلك بمسلي وفقرا ومساكين أهل بلد الوقف على المصلحة اه حل (قوله فصرفه كذلك) أي للفقير الاقرب
 ورحا الواقف حثث وقوله لا يعرف أما انقطاعه بخلاف ما إذا كان يعرف كالعبد والدية فانه يصرف للفقير
 الاقرب ورحا كان يشول على أولاد في جسد زور بدخس العبد ثم الفقراء اه شجنا (قوله نصيبه
 لا) شرح وخطه ما لم يفضل ولا بان قال وقتت على كل من منصف هذا فمات وقفا كان ذكره السبكي فلا يكون
 نصيب الميت منها الا شرح بل الاقرب بانقله الفقراء ان قال ثم على الفقراء بان قال ثم من بعدهما على الفقراء
 فالأقرب بانقله الاقرب الى الواقف ولو وقف عليهم واستكن من صرفه بعد ماله فلن نصيبه لا شرح والأقرب اه
 الواقف ورحا اه وجههما كما أفاضه الشيخ الأول وصححه الاذرع ولو رد أحدهما أو بان منة تاقياس على الأعم
 صرفه لا شرح ولو وقف على زيد ثم عمرو ثم كثر ثم الفقراء فمات عمرو وقبل زيد بدخس ما بين يد قال الماوراء
 والر و بالثلاثي بكونه يشق الوقف من يدالي الفقراء لانه رتبته بعد عمرو وعمرو وونه أولام يستحق شيئا فلم
 يجز أن يملك نصيبه بكونه يشق الوقف في تناوبه بالاطار انه صرف اليك لكان استحقاق الفقراء مشروط
 بانقراضه كالموقف وفيه على ولده ثم الفقراء فمات الفقراء فمات الفقراء فمات الفقراء فمات الفقراء فمات الفقراء
 فيسأل الله سائله انه أفاضت واحدا من ذرية الواقف في وقف الترتيب قبل استحقاقه الوقف عليه عن فقهه بشارك
 ولده من بعده عند استحقاقه فانه قال ركني وهذا هو الاقرب ولو وقف على أولاده فاذا انقضى أولادهم فعلى
 الفقراء فالأوجه كما صححه الشيخ أبو حامد انه منقطع الوسط لان أولاد الأولاد بشرط لهم شيئا وانما شرط
 انقراضهم للاستحقاق غيرهم واختار ابن أبي عصرون دخولهم وجعل ذكرهم قرينة على استحقاقهم واختاره
 الاذرع اه شرح مدر وقوله يشارك ولده من بعده عند استحقاقه ذلك عند نصبر وزنه هو رتبة أهل
 الوقف في درجة واحدا وذلك لعدم أولادهم ولله المالك ذكره فشارك أولادهم لكون الجميع صاروا في
 درجة واحدة ولا شيء مع وجود الامام على الوقف الطيبة والطيب الطيبة السفل اه عشا على
 مدر (قوله ولو شرط الواقف) أي الملكة بخلاف الذكر فان شرطهم في الأوقاف لا يعمل شيئا منها كإحالة
 للتأخير بلاتهم أرقام بيت المال وحثث في حق في بيت المال بإزالة تناوله وان لم يشر ومن لا فلا وان بشر
 فقتلنه فانه في الضفة مسح زائدة قاله شري ومما تميز به البسوان بن خلف ماله على ذكر أولاده وأولاد
 أولادهم لانه فمات أحد الترحم اناتهم والامام بعد عنوان نقل عن بعضهم القول بطلانه اه شرح مدر
 وقوله لعل محسنة أمافي حال صرفه فلا يصح الايلة الا لثلاثين التبرع في فرض الموت على بعض الورثة يتوقف
 على رضا الباقي اه عشا عليه (قوله أو اختصاص نحو مسجد الخ) في فتاوى السيوطي المصدد الوقف
 على معينين هل يجوز لتفريقهم دخوله والملازمة لا يبرأ الاستكفاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوي في الانغازان
 كلام الغثال في تناوبه يومهم المنع ثم قال الاسنوي من عند التقياس جواز ما أقول الفتي شرح التفسير فان
 كان موقوف على أشخاص معينة كزيد وعمرو وبكر مثلا أو ذرية فلهذا بل الدخول باذنهم وان كان

على أجناس معينة كالشاعبة والحففة والصوفية يجوز لغير هذا الجنس الدخول ولو أذن لهم الموقف عليهم
فإن صرح الواقف عنهم دخول غيرهم لم يصرفه خلاف البيت وإذا قلنا بجواز الدخول بالانقياس القسم الأول في
المسجد والمدرسة والباط كان لهم الانتفاع على نحو ما شرط الواقف المعين لأنهم تبع لهم وهم مستندون بما
شرطه الواقف اهـ عـش على مـر (قوله اتبع شرطه) أي في غير حالة الضرورة كاستمرار شرطه إلى
الانتقال الشرع ونحوه في غير حالة الضرورة ولو لم يوجدهم من يرغب فيه الأعلى وجه مخالف لذلك أي لما شرطه
فأما يجوز لأن الظاهر أنه لا يريد تعليل وقفه وكذا لو لم يخدمه الدار والمشرط عدم جازمها الانتقاد وكذا لم يمكن
عبارتهم إلا بالجزم أكثر من ذلك أبعد بقدر ما بقي بالعارضة فقط مراعياً لمصلحة الواقف لا لمصلحة المستحق اهـ
شرح مـر

هـ (فصل في أحكام الوقف العظيمة) هـ أي المتعلقة بلفظ الواقف (قوله الواو والعاطفة) كان هذا بيان لمعناها
في الأصل للإيجاز عن الاستتفاة لأن الاستتفاة لا ينفى التعميم المقصود ولهذا لم يشترح المصنف بما هو ذا
القيود الشارح أن الواو في عبارة الواقف تحمل على التسوية والتشريك اهـ (قوله للتسوية) أي في
الاعضاء وقد والمطلى لأن الواو لما قل الجع لا تترتب خلافا للعباد يوان نفعه لما وردى عن أكثر الأصحاب ورود
بأنه شاذ بفرض ثبوته فحمله في الواو مجرد العطف أما الواردة لتشريك في أغا الصدقات الفقهاء والمسكين
فلا خلاف أنهم لا يترتب اهـ شرح مـر (قوله وإن زاد على ذلك ما تناسلوا) هذا التحميم في التسوية وإن
كان عند عدم الزيادة يكون منقطع الآخر اهـ شيئاً (قوله أو بطلنا بعد بطن) أو ما نفعه مخلوفاً من ثلاثة
زيادة ما تناسلوا فقط زيادة بطننا بعد بطن فقط زيادة الأبر من معاولنا في الأخيرين دون الأولى فالغاية
مستعمل في كل من التعميم والرد قوله وقيل مقابل لغاية بالتسوية لئلا يتوهم قوله أو بطننا بعد بطن وهو في
المعنى مقابل لقول المتن للتسوية وقوله وقيل المز يدعيه أي التكبيل المز يدعيه الخ (قوله إذا زاد) للتعميم
النسب فهو ترتيبه وإنه لو لم يصرح به أن أولاداً وأولاداً لأولاداً في الأخيرين في أولاداً لأولاداً ولكن هذا الخاص
بما إذا أتى بذلك فقط أو ضمن إليه الأولاد بأن قال وقت هذا على أولادى وأولادى أولادى اهـ حل (قوله)
وقيل المز يدعيه الخ) هذا مقابل قوله للتسوية أو لقول الشارح إذا لم يترتب الخ فنه ان الترتيب لا ينعص
مقابلته لتمام اهـ حل وهذا الرد إذا قيل إن قوله وقيل مقابل لقوله إذا لم يترتب لتمام اهـ حل (قوله وقيل المز يدعيه
لترتيب أي لأن كلمة بعد وضعت لتأخير الثاني عن الأول وهو معنى الترتيب اهـ حل (قوله وقيل المز يدعيه
بطننا بعد بطن لترتيب) أي لأنه لا يظهر تفرق بينه وبين الأعلى فالأعلى حال الزكشي وبطننا الأول لأنه بمعنى
مترتين وعلى الفارق مفيد أي كان بعد بطن أقول وقوله أنه بمعنى مترتين بناء على ما اختار من إعادته
الترتيب اهـ سم ولست انتفأ أهل البطن الأول والثاني فلا في أنه وقيل ترتيب أو نشتر بطن في الأولى المقادير حلوا
ثم إن كان في أيدهم أو يدعيهم قسم بينهم بالسوية أو في يد بعضهم قالوا قوله وكذا التناظر إن كان في يده
اهـ شرح مـر ويؤخذ من هذا جواب سادته وقم السؤال عما هو أي جماعة ادعوا أن أباهم أو أوقف وقفه
هذا على أولاد التهور دون أولاد البطون وأما ما إذا كان منه ثمع بعدد أمهم فغيره بدنه فله على أولاد
التهور وأولاد البطون ولم تستد واحد من البنتين الوقت لتأخر جوه وأهم بطون ثم إن كان في أيدهم أو يد
غيرهم قسم بينهم بالسوية أو في يد بعضهم قالوا قوله وكذا التناظر إن كان في يدهم يتبع أي تصديق الذي اليد
معه إذا لم تكن يدهم مستندة إلى البينة التي أضافها اهـ عـش عليه (قوله لترتيب) أي فلا يباح من الوقف
بطن وهناك من البطن الأول ومن بطن أقرب منه أحد اهـ شرح الرض (قوله ثم إن ذكرهمه) أي مع
ما ذكر من قوله ونحو الأعلى فالأعلى اهـ عـش وهذا صريح في أنه إذا مال على أولادى ثم أولاد أولادى
ما تناسلوا كان لترتيب بين البطن الثاني والثالث وهكذا سائر البطن وقد يشكك بأن ثم إن أتى بها بين البطن

(اتبع) شرطه وعاية الترمه
وعلا بشرطه وتعبير بذلك
أعم مما عـبره

هـ (فصل في أحكام الوقف

العظيمة) (الوار) العاطفة

(التسوية) بين العاطفات

(كوقت) هذا على

أولادى وأولادى وإن

(زاد) على ذلك ما تناسلوا أو

بطننا بعد بطن) أقلل زيد

للتعميم في النسل وقيل

للمزيد بطننا بعد بطن

لترتيب وقيل على الأكثر من

وضعهما السبيل بتمامين

يونس قال عليه هو لترتيب

بين البطنين فقط فيقتل

باعتراض الثاني لمعرف آخر

أن ذكر الواقف والافتتاح

الآخر (نحو الأعلى فالأعلى

والأول فالأول) والأقرب

فالأقرب كل منهما (لترتيب)

ثم إن ذكر معه في البطنين

ما تناسلوا ونحوه لم يخص

الترتيب بهما والأبشخص

ويتنقل الوقت باعتراض

الثاني لمصرف آخر إن ذكره

والافتتاح الآخر

الاولاد به وده و ما بعد ثم ليس فيه حرف مرتب و يجب بان الترتيب المذكور ينفع في الترتيب فيها بشاؤه
ما تنسأه أو تفحوه اه سم قوله ويدخل أولاد بنات وكذا جمل ويدخل في الولد الابن والبنات والحنثي لا الجمل
ولا النني باللعان حتى يستلحق ويحتد بوجع بما يخصه فمدة النني ويدخل الحنثي في البنسج والبنات اي اذا
جمع بينهما بغير اختلاف ما اذا اقتص على أحد هما فلا يدخل لاحتمال أنه من الصف الآخر بحيث يصر في جميع
المال ان يمينه من البنين أو البنات لان سبب استحقاقه من ذلك محقق وشكك في راحة الغير له والاصل عدمه
واستحقاق الحنثي مشكوك فيه خلافا لما استوى حيث قال المصنف ان يمينه من البنين أو البنات غير مستقيم
لما لا يتبعه من استحقاقهم لاصب الحنثي بل وقف نصيبه الى البيان كما في المسيراث وقد صرح به ابن المسلم اه حل
واعلم انه يقع في كتب الاوقاف ومن مات انتقل نصيبه الى من قدر جثته من أهل الوقف المستحقين وظاهر ان
المستحقين تاسيس لا تأخير كدفعهم على وضعه المصروف في اسم القاهل من الاضاف حقيقة بالاستحقاق من
الوقف حال موت من يتقبل النصيب ولا يصح حله على ايجاز ايضا بان ايراد الاستحقاق ولو في المستقبل كما اذا كان
السبكي وأخيه بواله الوجه الله تعالى لان قوله من أهل الوقف كاف في ائدة هذا فيسألزم عليه القاء قوله
المستحقين وانه مجرد التاكيد والتأسيس بخبرته فوجب العمل به اه شرح مدر قوله وأولاد
أولاد أي وفي أولاد أولاد وصرح بالعمل من اجتنابه وأما في أولاد أولاد فلا يدخل ولا يصره الا بعد
انقضائه فلا يورث شي حال اجتنابه فلو لم يكن هناك الاجال هل يصلح الا ان يكون متقطع الاول الظاهر
الاول اه حل قوله يجعل الانساب الخ أي لقوله في باب النكاح لا مشاركة بين الابن والابن في النسب
فيدخل أولاد بنتها بالانساب لانهم انما الوصف من اصله اه حل لطيفة قال شخص لا تحرق مجلس كيف
تسب الى الله قال القوي وقع في الدم فزاد عليه وقالوا الصواب عدم الدم فانتقض من المجلس فالتواضع الى اذ لم
تفهموا الكسكس فخالقون الله وتعبون على قتل ما قال الله قال ما قال انك القوي يمين اه شرح مدر قوله
فالتسديد فيها أي المراد أي في صفتها وكذا قال في الصغير الثاني وقوله لبيان الواقع أي لان نسبان كان
صغيرا فلا انتساب لها أصلا وان كان لغوي فليس له نسب اليها فثبت ان القدي لبيان الواقع قوله لبيان الواقع
جميعي أن كلامه أولادها بنسب اليها بالحق القوي فليس لها فرع لا ينسب اليها هذا المعنى اه رشدي قوله
فلا يخاون فيهم أي الاولاد عدم جملهم القضا على حقيقة ويجازه لان شرطه اذ لم تكن لهم فتم هانوم
ثم لو عاتقوا جسد ندولهم كقطع به ابن خيران وعلى فرض تسليم عدم الاعتبار بارادته فهاهنا جرحي
أقر بقوله الم غن في الاوقاف عا لباقر حتموه فلو ما باقى في الوقف على المولى اه شرح مدر ويقي القول
أوقت على أن باقى وأما هاهنا فدخل الاحاد في الاول والجدات في الثاني أم لا في نظر والاقر الاول لا يقال
قياس عدم دخول اولاد الاولاد مع وجود الاولاد عدم دخولهم لا تناول فرق ظاهر بينهما وهوان الاولاد
يتعدون بغيره من كرم الاباء والامهات فانه لا يكون الانسان أو ان خاتمة بصبغة الجمع دليل على
دخول الاحاد والجدات فيكون لفظ الاباء والامهات مستغلا في حقيقة ويجازه اه شرح مدر قوله ثم ان
لم يكن الاقر وهم استحقوا فان حدث له ولم صرف الاستحقاق اليه لانه انما صرف انقرو عن الاولاد لعدم
وجود الواسطة بمان لفظ المكاف عن اللفظ وقد رآه في وجود الواسطة فلو لم يكن له اختصاصه
وهل هذا بان قبل الوقف وقت هذا على أولادى ثم أولاد وألادى اه حل وعبارة شرح مدر وأما اذا لم يكن
حال الوقف على الولد الاول والجدات على ماله قطعا فلفظ عن اللفظ فلو حدث له ولده فظاهر مرفعه لوجود
الحقيقة فانه يصر لهم معه بالسوة كالأولاد في الوقف عليهم ويحتمل خلافا واستبعاد فيهم الاول مردد
وما عدا الاقر من انه لو قال على أولادى وليس له الاولاد ولولده عندئذ لشرقتا لجمع غير ظاهر والاقر
ما يصر به كلامهم انه يخص به الولد وقرينة الجمع تحتل انما القول من يحدث له من الاولاد اه قوله

(ويدخل أولاد بنات في
ذرية ونسل وعقب وأولاد
أولاد) لصدق الاسم بهم
الان قال على من ينسب
الى منهم فلا يدخل أولاد
البنات فيمن ذكر نظرا لشيء
المذكور أي ان كان الواقف
وجلسان كانت امرأة
فدخلوا به يجعل الانتساب
فيها بقوله لشرع بالقيود
فيها لبيان الواقع لا الخارج
(لاقر وع أولاد) غلا
يدخلون (فهم) أي وفي
الاولاد اذ يصح أن يقال في
فسر وع ولده اختصاص ليس
ولده ثم ان لم يكن الاقر وهم
استحقوا (والمولي يشمل
الاعلى)

فأما مصرفه أي من حينه بقى ما لو لم يكن له عند الوقف الاجل كان كانت نسوة الاربع مثلاً حوا مل حينئذ
فقباس ما تقدم من اجل على ولدا الولد اذا لم يكن له ولد اجل هنا على الجسل اه سم على حج أقول وفي جل
الولد على اجل اذا لم يكن الاجل نظر لا يخفى الامر من ان اجل على اجل غير صحيح وقد انحصر الاستحقاق فيه هنا
قباس تابعاً لغيره فالقباس انما يقع الاول وقوله وانه يصرف لهم معوقى ما لو حدث له ولد بعد وجود
الولد لم يلزمهم حمل اللفظ الاولاد على الجزية حين تعذر المعنى الحقيقي والثر به يقتضى للموجود نشأ
الحادث بعد الوقف أولاً اقتصار على ما هو أقرب المعنى الحقيقي وهو ولد الولد في نظر والتراب الاول لانه لو
جل الوقف على خصوص ولد الولد استدام لفظ الولد الحادث كقولنا الوقف على أولادى وأولادى لا تعطى الاولاد
وان كانوا موجودين فالصرف لاولد الحادث دليل على جسل الاولاد على الجزية الشاملة لاولد الحادث ولولد
الولد الحادث وتردد سم على حج فيما لو قال الوقف على أولادى ولولده وله أولادى ولولده ولولده ولولده
هل يدخل الطبقة الثانية في أولادى ولولده لفظاً على مجاز موهوم ولولده الاولاد الشاملة لولده ولولده الاولاد
بالواسطة ويدونها أو يختص بالولاد الاولاد لغيرهم للولاد أقول ولا يعسر على ما يصرف على ما يصرف لولده
للزوجة اه عرش عليه قوله نعم ان لم يكن الاغروهم الخ عبارة حج اما ان لم يكن حال الوقف على الولد
الخ انتهت بحيث السبب انه لو وقف على ولده ثم ولد له أخيه ثم ولد له بنت فمات ولده ولولده لا يحسبه ثم ولد له أخيه لم يولد
استحق اه شرح مر وقوله ثم حدث له أخيه ولما استحق والظاهر استتاله بالاستحقاق دون ولد له بنت
والفرق بينه وبين ما سبق في غير الوقف على أولاده ولم يكن للوقف عند الوقف الاولاد ثم حدث له ولد
حيث شاركه انه ان لم يكن للوقف عند الوقف الاولاد الولد جملنا اللفظ على ما يشبهه كجسباتى لظهور زيادة
الوقف له نصارى في رتبة الولد وأما هنا فاعلمنا ان البنت لغير ضرور قد صدقنا الاخر ثم قدم قرنة من
جهة الوقف على جعله في مرتبة ان الاخر على انه عطف هنا بهم المقتضى لآثار ترتيب بخلافه ثم فاندفع تحت الشيخ
النشريك أخذاً مما ياتى فتأمل اه رشدى قوله وهو من عليه الولاء أى مباشرة أو مسرعة كأولادى المولى
• فرغ • لا يدخل في المولى من يعتق بوجه من مستولدة أو يدبر اه سم قوله فلو اجتمعوا اشتركا
أى فيقسم بينهم على عدد الرؤس كما أفهمه كلام المعتمد للبند نصي على الجنتين مناصرة لتناول الاسم لهما من
لا يدخل مدر وأم ولد لانهم ليسا من المولى سال الوقف ولا حال الموت ولولم لو جد سوى أحدهما جل عليه طعاماً
فأذا طرأ الاشارة على ما يحتمل ان التبعب فاسه على ما وقف له اخوته فحدث آخر وهو منوع كما ماله
المولى العراقرين اطلاق المولى على كل منما اشترك لفظى وقد دللت القرنة على أحدهم معوقى على الانحصار فى
الموجود فصار للمولى الاخر غير مراد وأما الاخوة فحقيقة واحدة واطلاقها على كل من قبل المتواطى فيصدق
على من طرأ وانما زعمه من اطلاق المولى عليهم على جهة التواطى أى لاولد المولى أو لاولد المولى فى اتحاد
المضى مردود عن اتحادهم لان الولاء بالنسبة للسيد من حيث كونه مملوكاً بالنسبة للمعقون من حيث كونه متعاقباً
وهذان متعارفان بلا شك اه شرح مر بعروقه قوله والصفة) بس الرادجها النحر بقل ما يفيد فى غيره
اه شرح مر قوله والاستثناء الخ) الاصل فى هذا آية فاحلدهم ثم ان جلدته الى ان قال الا الذين تابوا على
الشاقى رضى الله تعالى عنه واجعلوا القبول والشهادتوا الفسق ونحوه اربعية رضى الله عنه بالنسبة لثانين جلدته
وأما جلدته فخرجت بدليل اه سم قوله بلحقنا المتعاقبات) • (تنبه) • لا يتعدى الاستثناء الى
الجل بالعطف فتدفع الزايف الى الايمان انه يعود الى اهل عطف حيث قال القاضي أبو الطيب لو قال ان شاء الله
أنت طالق عدى حرم لم تطلق ولم يعتق اه شرح بالجملة اه شوى (قوله كالأول) بقى للكفا حتى كالم
من عبارة الشوى الاسمية قوله الا لمن فسق منهم) فلو تاب الفسق هل يستحق من حرم التوبة اولاديه فنظر
والذى يظهر الاستحسان أخذاً مما ياتى فيما لو وقف على بنته الزميلة ثم تزوجت ثم تزوجت من غير رضائى أن

وهو من له الولاء (والاسفل)
وهو من عليه الولاء فلو
اجتمعا اشتركا لتناول اسمه
لهم ما يعبرى بذلك أنهم من
تبعه به بالعتق والعتق
(والصفتان الاستثناء بلحقنا
المتعاقبات) أى كلا منها
(!) مصرف (مشرى) كالأول
والفاه ثم يقيد زعمه بقول
(لم يقلها كلام طويل)
لان الاصل اشتراكها فى
جميع المتعاقبات سواء تقدم
عليها أم تأخر أم توسطت
كوقف هذا على محتاجى
أولادى واحداً واخوت
أولى وأولادى واحداً
واخوت المحتاجين وأولى
أولادى المحتاجين واحداً
أولى من ذكر الامن يسق
منهم والحادثة مقتضية
بجواز أخذ كل كة كاتى
به الغفل

فان تظل المتاعفان ماذكر

كرفت على أولادى على
أن من مات منهم وأصيب
فصبه بين أولاده لأكر مثل
حق التبيين والأنصيه
لن في حقه فاذ انقضوا
صرف الى اخوة المحتاجين
أو الأيمن يسبق منهم اختص
ذلك بالعلوف الاندير
وتعيرى بالمتاعفان أهم
من تعيرى بالجلل والحاقى
الصفة المتوسطة بغير هاهن
زيادى وهو المعتقد المتول
خدا فى ما اختار صاحب
جمع المرام من ان يختص
بما فيها ورقيديت ذلك لائق
حاشيت على شرحه وغيرها
وعلم من تعيرى بمشرك ان
ذلك لا يتقيد بالاول وان وقع
التقسيم على الاصل في
الصفة المتأخرة والاستثناء
تبع الاصل في غير البرهان
قد سرع هو بين
مذهب الشافعى المود الى
الجسم وان كان العطف
بغيره فله عنه الزكشى
ثم قال فاختار انه لا يقصد
بالول بل الضابط وحو
عاطف جميع بالوضع كولو
والفانوم يتخلف ولكن
وبغيرها ولا يصرح بذلك
ابن القسرى فى الاصول
وقال السبكي المتأخر
لا فرق بين العطف بالوارث
منه (فصل فى أحكام الوقف
المعنوية) (الوقوف مائة
له تعالى أى ينقل عن
اختصاص الذى كالعق

للاختصاص ان يمتنع بحكمه قسما على ما عتقده الشارع في مال وقفت على والى عيادام فقير لم يمتنع ثم
انقتر من عدم الاستحقاق والارت الاول والفرق ان الدعوى تستقيم بالاستحقاق وليس في عبارة الواقف
ما يشل استحقاقه بعد انقضاء اه عرش على حر (قوله فان تظل المتاعفان الخ) جوابه قوله ان يمتنع
ذلك بالمعروف الاخير اه شيخنا (قوله فاذ انقضوا) هو يريد قوله فاذ انقضوا الخ وقوله واشتقوا المحتاجين
قال حر لم يتخلف الحكم لان المدار على العلول اه سم (قوله أو الأيمن يسبق منهم) والذى يظهر ان المراد
باليسبق هنا تركاب كبيرة أو صرار على صغيرة أو صغار ولم تغلب طاعته على معاصيه بالدالة انتفاء ذلك
وان ردت هاته نلزم مروة أو تفضل أو نحوهما اه شرح حر (قوله اختص ذلك بالمعروف الاخير)
وهو الاختص وتسميه معطوفان من جهة المعنى لامن جهة اللفظ (قوله أصم من تعيرى بالجلل) وذلك بالامام العدل
بوخت على أولادى دارى وجست على أمارى ضيعتى وبلت على خدي يئى المحتاجين والأيمن يسبق أحد
اه شرح حر (قوله والحاقى الصفة المتوسطة) هذا يشك عليه قوله لم قال بصدى حواين شاء اه
وامرأت طازى ونوى صرف الاستثناء البهاص فاهم انه عند الاطلاق لا يصرف اليها وإذا كان هذا فى
الشرط فى الصفة أو لى لان الشرط له المصدر اه وقد يجب بيان هذا مفرع على أحد القولين فى المسألة
فما سئل ثم قال عرش (فائمه) قال وقتقت على وللى فسلان وللى فلان ثم على وللى وللى ولوى
عليه ثالث دخل هذا الثالث دونه بمشركى رحمه الله وقال هو المرجع عند الحائلة اه سم (قوله خلاف
ما اختاره صاحب جميع الجوامع) جابره أما المتوسطة نحو وقتقت على أولادى المحتاجين وأولادهم خال
المصنف بعد قوله لا نعلم فيها تالاختار اختصاصها بما وليتو يحتفل ان يقال تعود الى ما وليها أيضا انتهت وكتب
عليه شيخ الاسلام ما مضى وقوله ويحتفل ان يقال تعود الى ما وليها أيضا بل قيل ان عودها اليها أولى فاذما اقتضت
لها ما عودها وانما الاختار لان الاصل اشتراك المتاعفان وانما سكت كبره من المتوسطة منها لانها بالنسبة
قيلها متأخرة ولما بعد مقدمه قبل ذلك قول ان كج كاتيله عنه الشيخان عقب ما مر وكليهما وان يكون
الاستثناء مقبدا ومتأخرا يجوز ان يكون متوسطا فالصفة كذلك بل أولو حوى عليه عند الذين تبعوا لان
الحاجب في محض عموم خبر لا يقتل المسلم الكافر (قوله كولو والفناء ثم) أى يوحى اه حل قال ابن الجوزى
حروف العطف اربعة أقسام قسم مشترك بين الاول والثاني فى الاعراب او الحكم وهو الواو والقاف ثم وحى
وقسم يجعل الحكم الاول فقط وهو لا وقسم يجعل الحكم لثنى فقط وهو بل ولكن وقسم يجعل الحكم
لاحدهما لا يجسه وهو اما أو وأم اه شوبرى (قوله يتخلف بل ولكن) أى لا يرجع ما بعدهما
من الاستثناء او المفضل قبلهما أو كلامه يقتضى انه لو قال وقتقت على أولادى بل على أولادى المحتاجين
لم يعسل الوقف لأولول فتكون بل لا تتناول الا لأشرب المتعنى لاجال الوقف من الاول ويؤيد ان الاشاء
لا يعال بعد وقوعه بخلاف الخبر فيجعل فيه الانتقال والإبطال هذا ما ظهر لشيخنا جف بعد اطلاعه على
عبارة ذلك المذكور وفيه انتفاء الشارع للحكم المذكور ثم توقف فى الحكم اه وعبارة سم قوله يتخلف
بل ولكن المراد هذا بل على انه لو قال مثلا على أولادى بل على أولادى المحتاجين يسبق الجسم وقضية
ذلك انه يحول على الأضراب الانتقالي لا الأضراب الا بطلى فهل هو كذلك فيحتاج لفرق بينهم بين هذا الذى
بل لعمرو حيث جعل على الاطلاق وانظروا أراد هذا الاطلاق فليراجع ولعمرو وجه الدلالة فى قولنا هذا بل الخ
انه لو لم يستحق الجسم فلا حاجة للاختراز عن هذا وقد يقال لا اختراز مقدمه عدم استحقاق الجميع انتهت
(فصل فى أحكام الوقف المعنوية) أى التى لم تتعلق بعبارة الواقف (قوله أى ينقل الخ) تفسير معنى اضافته
المالك اليه تعالى والاقتل الموجودات باسمه امانته فى جميع الحالات بل فى الحقيقة وبنوعين حتى مال كافنا
هو بطريق التوسيع وانما يشب الوقف بشاهد وعين دون بنية متعققة تعالى لان التصود بوجه وهو حق آدمى

الوقف عليه فتح شيك العاير سقي جدار الجامع الأزهر لا يجوز إلا مصلحة للجميع الأزهر فيه اه شرح
 حر وقوله ان يكون سيرا لا يغير معامته يؤخذ بجوابه سادس السؤال عبا هو ان مصلحه بمسجد جواره
 للشارع من ثوار ع المسلمين آلت السقوط وليس في الوقف ما يقرر به فطلب شخص ان يعمره ان مصلحه بشرط
 تركه لقطع من الأرض التي كانت حاملة للحداد لتسعم الطريق فظهرت المصلحة في ذلك خوف ان يهدمها به وعدم
 ما تم به هل ذلك بائز أم لا وهو الجواز نظر المصلحة المذكورة (فرع) ه وقع السؤال من جادته وهي ان
 سنفاتين وألف وستم مائة ربيع الجامع الأزهر دراهم لها وصرفت ستين منها لثري جاسر ابا نوح وطلعت خيرا
 ووزعت على فقراء هل ذلك بائز أم لا وهو الجواز أيضا كما ذكره الشارح فاحتله (فرع) ه في
 فتاوى ابن عبد السلام يجوز ان ينادى السيرة في المسجد الخالي لان تعظيمه له لانها لا تصرف في التشيخ بالنصارى وفي
 الروضة بحرم اسراج الخالي وجسم يعمل هذا على ما اذا سرج من وقف المسجد ولو كان على ما اذا تبرع
 به من يصمم تبرعه وقبه نظر لانه اذا تعاقب بل الذي يشبهه الجاع يعمل الاول على ما اذا وقع ولعل في لزوم احتياج
 أحدا فيه من التور والتلف على ما اذا لم يتوقف ذلك اه ج وقول حر الاصل مصلحة فدية موقوفه
 هذا جواز حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصا ادعى ان مسجد خرب باه حادثة فخر لا تتور وأرى
 المصلحة في جعل باه في محل آخر صغير اهل الاول لكونه جوار من يتبع الانتفاع به على الوجه المتداول هو انه
 يجوز له ذلك لان فيه مصلحة لأي مصلحة للجميع والمسلمين اه ع ش عليه (قوله بنفسه وغيره) محله حيث كان
 الوقف الاستغلال كما ياتي في الفصل الاقامه والوقفه ليتنفع به الموقوف عليه استواءها لنفسه بنفسه ما ياتيه
 وليس له اعارة ولا اجارة على ما ياتي اه سم على ج اه ع ش على حر وقد اشار الشارح لهذا
 بقوله فان وقف عليه ليسكن الخ (قوله وجاز من تارة) أي سواء كان الواقف أو من شرطه الواقف نظر ان
 لم يكن أحد هاهنا فولاية الحاكم فانه لو جعل تصع اجارة استحق بنفسه فتنبيهه فانه يقع كثيرا عليه سم
 قوله من تارة عايند حر قوف محله كل من الاجارة والاعارة على الناظر كما هو ظاهر هذه العبارة اه ع ش
 (قوله وقد يتوقف في منع اعارته) المتعبد جوازها وهو واضح ان لم يزل تسكنها وحده وفي كلام شيخنا ما بعد
 عدم الجواز اه حل (قوله ولا يلازم الموقوفة الا لزوج) فيحصر على الواقف وطواها ويحدها ولا يلازم
 الموقوف عليه ويحده أيضا يفرق بينه وبين الموصى به بالنفقة حيث لا يحد لان ملك الموصى به بالنفقة آتمن
 ملك الموقوف عليه بدليل ان الموصى له تورث عنه التام بخلاف الموقوف عليه اه حل (قوله والزوج لها
 الحاكم) قال الزكشي هذا يجوز له في ما اذا كان النظر لها كم والا فالزوج لها من النظر ونسبه لما ورد
 وضعه العراقي اه عمرة اه سم (قوله باذن الموقوف عليه) أي اذا تافاه فاذا كان جهة فنيق
 ان يستقل الحاكم بالزوج اه حل (قوله ولا يزوجه ولا واقف) أي مراعاة القولين الضعيفين
 ان الملك له على ما تقدم اه حل (قوله ويختص الموقوف على الخ) وعلى هذا ليس ان ينقل بغير هذا
 الاختصاص بموضع حيث جواز نقل البس من الاختصاص بموضع وصفه اه حل (قوله يحددها
 موقوفة ولو اشترفت) أي كونه على الموت فان قطع عتيا جاز ذبحها للضرورة وقول فعل الحاكم بغيره ما راء
 مصلحة او باع ويشتري بغيره من نفسه او وقف وجهان وج ابن القري وألها وخبر صاحب الآثار
 بينهما فالشيخ والاولى بالترجيح لا ليس بخير الحاكم فقير نفسه وانما هو محسب بغيره والمصلحة وان
 لم يسطع عتيا لم يجز ذبحها وان خرجت عن الانتفاع بها فلا يجوز اعتاق العبد للموقوف عليه كلام
 الروضة انه لا يجوز بيعها بغيره وكذلك ذبحه بالورد في الجواز ويجتمع بعمل بينهما على ما اذا اقتضه
 المحلة فلو عتد جميع ذلك تصرف للموقوف عليه فيما يظهر اه شرح حر (قوله أئنف) أي من واقف
 أو أجنبي وكذا موقوف عليه تدي كما استعمله في غير موقوف عليه أو تلفت بغيره فانه لا يملك

واجازة من تارة فان وقف
 عليه ليسكنه لم يسكنه غيره
 وقد يتوقف في منع اعارته
 ومعلوم ان ملكه الاول له في
 غير الحاكم لانه لم يمتنع
 الواقف ولا يلازم الموقوفة
 الا لزوج والمزوج لها الحاكم
 باذن الموقوف عليه ولا
 يزوجه ولا واقف
 ويختص الموقوف عليه
 بمصلحة موقوفة
 مائت لانه لا يوفيه من غيره
 فان ادبغ عاوقفا هذا
 من زباني ولا يملك خصة
 رقيق موقوفة الخ

بل يشتري الحاكم جهالة
ثم ان تعذر اشتري (بعضه
و بفهمه) (عليه) لترض
الواقف من استيراد الثواب
ولو اشترى ببعض قيمته ربحا
ففي كون التعامل للواقف
اولا وهو وقف عليه وجهان
قال في الر وقعهما ضعفتان
والخاتمة شرعا منصوصا
بالقبلي قال ولا يراد عليه مال
اوصى ان يشتري بشئ ثلاث
وقايق وجدناه وقتبين
وقفل ملائكتين شراء رتبة
به فان الاصغر مرفه الوارث
لتعذر الرتبة المصحح
بمختلف ما هنا ذلك الحاكم
من زبادي وقدم في ذلك على
النظر والموقوف عليه لان
الوقف ملك لله تعالى يملكه
وتعيرى بانه لا يجوز ان
يمسح به (ولا يباع موقوف
وان خرب) كسيرة جفت
وسجد انهم وتعدت
اعادته وحصر الموقوفة
البالغة وجنوه المنكسرة
ادامة الوقف في صفة ولانه
يمكن الانتفاع به كسلة
واعتكاف في ارض المسجد
وطنج جس أو آخره بحصره
وجدوه وما ذكرته فيما
يقتضيه المذكور هوما
اقتضاء كلام الجمهور
به اليسر جاني والبغوي
والر وايضا غيرهم به
أفتي بوجع الشيطان تبعا
للامانة يجوز بيعهما للار
بضبطه او يشتري

بالباق الموقوف عليه فلا يكون ضامنا لكل موقع منه كوزن سبل على حوص فانكسر من غير تقصير اه مر
وقوله وكذا موقوف عليه الخ قضية هذا الصنيع ان الوقت والا حضي ضامنا لمعلقه ولا ظاهره لا ضمانا عليهما
اذا اقلعهما بعد بيعه كان استعماله فيما وقفه باجازه فلا يفسد لفظا كذا جمع القيد وهو قوله تعالى
لجميع اه رشيدي (قوله بل يشتري الحاكم) أي وان كان الوقف ناظر خاص اه مر لما يأتي قوله
وقدم في ذلك على الناظر الخ (قوله مثله) أي ذكره وانوته وسنوا حضا وغيرهما اه حل (قوله اشتري بعضه)
فان تعذر شراء البعض حفظا ان توقع والا فهو موقوف عليه فان لم يكن موجودا فلا قرب الناس الى الواقف
فان لم يكن خلفه قراءه والمساكين كذا قال مر حرم مسئل عن ذلك وكذا فيما اذا فصل شئ اه سم (قوله
ويقتضيه مكانه) أي بصيغة تدل على الوقف اه شرح مر ولو حدث فيما كسا قبل صدور الوقفية فان
تكون بغير ان يأتي فيها ماسيا في نظير من الموصى به اه عمرة اه سم (قوله واختار شراء مستص)
أي ان تعذر ذلك صار ملكا للموقوف عليه اه مر اه عش (قوله وقدم في ذلك على الناظر الخ) اما انما اشتراء
الناظر من ماله أو من ربح الوقف أو بغيره منه أو من احداهما لجهة الوقف فالحق في الوقف هو لجهة الوقف كالأقبي
به والدرج حقه تعالى وأما ما بينه من ماله أو من ربح الوقف في الجدران الموقوفة فانه يصير وقفا للبناء لجهة
الوقف والعرف يشهد وبين بدل الرقبة الموقوفة ان الرقبة قد فاتت بالكسوة والارض الموقوفة باقية والوطوب
والخارجا بينهما كالوصف التابع لها اه شرح مر وقوله أو بغيره منها الخ أي مستغلا كبناء بيت
للمصدا لا ذكره بعد من ان ما بينه في نحو الجدران مما ذكره يصير وقفا بنفس البناء وقوله فالحق في الوقف
هو الناظر أي لا يصير وقفا بنفس الشراء أو المارة فان عمن ماله ولم يش ذلك فهو باق على ملكه وبصدق
في عدم الانشاء أو اشترا من ربحه فهو ملك للمعبد مثلا يبعه له اذا اقتضت المصلحة ويقال يدخل في جهة شئ
من مال الوقف وأراد المعمر فيه هل ذلك وبسطة طعن ذمته أو لا يضمن اذن الحاكم حق الوقف في ذلك من
غير اذنه كمن شرب عليه فيه نظر والاقرب الثاني وجهه ما لم يتحقق من الرقبة البقرة امتثلي فان خلف ذلك جازله
الصرف بشرط الشهاد فان لم يشهد لم يبرأ لأن نقدا الشهود تارة اه عش عليه (قوله ومجد انهم قدم) وهل
يستحق أو بابا الشعار الملهام أو لا والظاهر ان يقال ان من تمكنه المباشرة فمع الانهدام كقراءه عزبه
استحق للمهادم ان يشر من لا تمكنه المباشرة كدواں المسجد وراشه لم يستحق كن أكره على عدم المباشرة
وهذا كالحديث يمكن عوده والواجب على الناظر افعاله عن المتصفين واعادته ان أمكن والاقول لا قرب
المسجد اليه اه عش على مر (قوله أيضا ومجد انهم قدم الخ) ولا يفيض الا اذا خيف على نقضه
فيقتضيه ويحفظ أو بغيره مسجد آخران وأما الحاكم والاقرب اليه أو لا يجوز يروى باه سم (قوله
وحصر الموقوفة) أي بان صرح بوقفها لفظا ولا يكفي الشراء لجنبته وسيتخذ الموقوف اذن بالساجد
بباع عند الحاجة لانهم لا يصرون فيه وقفية اه راسي وقوله وحذوه المنكسرة مثله في حران
الخلاف المذكور الذي أشرف على الانتكاس وكذا الحال الموقوفة عليه اذا أشرف على التدهار فكيف يكون
الاصح عند الشافعين البيع خلافا لما قاله الشارح تبع الفهر (فرع) الخلاف جازفا أو استأثار الكعبة اذا
وقفت قاله الشافعي هنا وقال ابن الصلاح الامر فيها لراي الامام اه سم (قوله ولا يمكن الانتفاع
به الخ) وهه فارب ماله وقف فرساعلى العز وتكبر ولم يصلح حيث جازمعه اه شرح مر (قوله وما
ذكرته فيها) أي في الحصر والجذوع وقوله بصفتها على في الحصر كونها بالوقف الجذوع كونها
منكسرة (قوله وجمع الشيطان الخ) معناه أي بيعهما الحاكم وان كان ثم ناظر خاص فاسما على ما سبق
ويجوز الفرق بين هذا وما تقدم اه حل (قوله انه يجوز بيعهما للتلاصيا) أي فصل يسير من غنهما
بعد على الوقف أو من ضياعهما واستئناسا من الوقف لصيرورتها كالمجموع مصرف لصالحتهما
لا لم يكن شراء حصر أو جذع به ويجري الخلاف المذكور في كونه منسوبة أو منسوبة على الانهدام

تصلح السكنى وقرق بعضهم بين الموقوف على المسجد والموقوفة على غيره وأفتى الوالد رحمه الله تعالى بان الإباحة
منع بيعها سواء أوقفت على المسجد وعلى غيره وقال السبكي وغيره ان منع بيعها هو الحق ويمكن حل كلام
القاتل بالحوار على البناء خاصة كأشار اليه ابن المقرئ في رده وقوله وجدار داره للمسلم وهذا الحل
أسهل من تضعيفه اهـ شرح حر (قوله قتياب العاجلة) أى وتصرف على مصالح المسجد ولا يتعين صرفها
في شراء حصص بلها اهـ ع ش على حر (قوله وغلة وقفه) أى للمسلم ما غير المهدم من فضل من غلة
الموقوف على عمارته يجب ادخاله لاجلها أى ان توقف على قرب كأشار اليه السبكي واللا بد من منعتي
لاجلها لانه يعرض للضياع أو الظلم بأخذ عمارة الوقف مقدمة على الموقوف عليه ويصرف ربع ما وقف على
المسجد وقضاء مطلقاً وعلى عمارته في بناء وتعمير وصح بحكم وسلم ووارى للفتاوى ما كان وما كان من قبل
التراب ونظرة تمتع افساد خشب بل يتعمير ويحرم ان يضر بالمادة أو يترتب له ما هو مأمور به من صرفه
لان القيم يحفظ العمارة بخلاف الباقي فلو كان الوقف صالحاً لمصرف من ريعه لم يذكر لا في تزويق وقش بل
لوقف عليهم بل يصح اهـ شرح حر (قوله عند تقدير اعدائه) أى لا وقوله قال الماوردي الخوج جمع بين
هذا لا تقرب البعول أو لها على ما إذا لم يكن عوده أصلاً وتقتل آثار باليتولم يتجلى أى قرب المساجد وحل
ثانها على ما إذا احتاج اليه أقرب المساجد وتقتل آثار باليتولم يتجلى أى قرب المساجد وحل
ورأيه على ما إذا أمكن عوده اهـ حل (قوله والمثلون لأقرب المساجد اليه) معتمد (نزع) اهـ أوقاف
المساجد في القرى يصر فيها لشاء الرتبة إلى عمارة المسجد ومصلحه وهذا واضح ان نه ذكرا كـ اهـ سم
*(فصل في بيان النظر الخ) اهـ أى ما يتبع ذلك من قوله ولواقف ناظر الخ (قوله ان شرط اوقف الناظر الخ) وقول
من شرطه لا النظر كقبول الوكيل فيما ينظره لا الوقوف عليه ما لم شرط له شيئ من ريع الوقف على ما جئ به
بعضهم ودعوى السبكي انه لا يباحه أو يسهل ان يبدل بغيره بل لوقفه ثم أسقط حقه من شرطه لان بشرطه حال
الوقف فلا ينزل من ليزل نفسه على الزواج فلا تلزمه ثم خلافتهم بغير الحاكهم مشكاهم غير مدقاعة راءه فلو أراد
العدل منع الخ لوقفة جديدة اهـ شرح حر وقوله لم ينزل بنه من عزل نفسه بالأسقط حقه من النظر
غيره بفرأغه فلا يسقط حقه ويستتبع القاضي من يباشره في الوظيفة وهذا يقيدان الواقف أن شرطه من
الوظائف شيئاً لا حد حال الوقف اتبع ومنه ما لو شرط الامانة أو النجاسة للشخص ولزم به ثم ان الشرط له ذلك
فرغ عنها لا يخرو باشر الموقوفه في عمل مدته ثم بات الفارغ عن أولاد وهوان الحق في ذلك ينتقل للأولاد
على ما شرطه الواقف ثم ما استلته الفارغ عنه من غلة الوقف لا يرجع عليه بشئ منه لانه استغنى في مقابلته العمل
سبها وقد قررنا كما غايه الامران تقرر ريوكان كان مهيأ لكتبة النجاسة عن الفارغ وكذلك لا يرجع
المفرو عنه على تركه الفارغ عنه أحد في مقابلته الفارغ عن ان تنتقل الوظيفة من أولاد الفارغ عنه لانه قد دفع
البراهم في مقابلته اسقاط الحق وقد وجد شرطه ما حكم على مقتضاه وأمان كل يقطن ان الحق ينتقل اليه
مطلقاً وتبين خلافه فلا يقتضى الرجوع لتسبب عدم البحث عن ذلك وألا يقلصه من باع شيئاً وهو
مقبول فيه بعد علمه بفتح موافقته وأى الشارع ما يصرح بانتقال الحق للأولاد حيث قال في جواب ما سؤره
سئل عن واقف شرط الوظيفة للأولاد فلا بدوا ولادوه وبنه من بعده وشرط ان من تزل من أبواب الوظائف
سقط حقه من ذلك ولا يستحق المنزل له شيئاً بل يقرر الناظر الشرعي غيرهما ثم ان فلا تفرغ من وظيفة لا تخرو
وقر الناظر الشرعي أجابا غيرهما ثم بان النازل فهل يستحق أولاده الوظيفة بعده فاجاب بانهم يستحقون ذلك
على بشرط الواقف وصدق البعدي بذلك ولم بشرط الواقف لاستحقاق الأولاد به استحقاق والدهم ذلك على
وفائه وما يتسبب اليه من الاتناء بخلاف ذلك فقد رويحت منه ان كان مهيأ اهـ ع ش عليه (قوله كما علمنا
مر) أى من قوله بشرط الواقف شيئاً بعد اتبع اهـ حل (قوله بان بشرط واحد) أى بان لم يعلم شرطه

بفتح ما علمنا والقول به
يؤدى إلى موافقة القائلين
بالاستبدال أما المحصر
للمروية أو المشتراة للمسجد
من غير وقف لا يقتضى الحاجة
وغلة وقفه عند تقدير اعدائه
قال الماوردي تصرف
للقراء والمساكين والمثلون
لأقرب المساجد اليه
والرواية هي كقطع الاستحقاق
والامام تحفظ لوقف عوده
وتعيرى بما ذكره أولى مما
صريحه

*(فصل في بيان النظر
على الوقف وشرط الناظر
وظيفة) (ان شرط واقف
النظر) لنفسه أو غيره
(اتباع) شرطه كما علمنا
نظر اليه السلون عند
شرطه سم (والا) بان
بشرط واحد

لا بد سواء علم عدم شرطه أو جهل الحال اه عس على مر قوله فهو للقاضي أي فاضى بالمووقوف بالنسبة لحفظه وإجارته وأما فاضى بالمووقوف عليه فعليه تقيته كما تقدم نظيره ذلك في مال اليتيم أن شرط الناظر على الوقف ممن غلته فراضع وإن زاد على أجره المثل فإن عمل ولم بشرطه شيء فمخرج وله أن يرفع الأمر للحاكم ولحاكم أن يشره أجر مثله وإن كان غنيا وليس له أن يأخذ من مال الوقف شيئا بغير فرض فاض فإن أخذ شيئا منه ولم يبرأ إلا فاضه للحاكم اه حل قوله بناء على أن الملك في الموقوف (الح) أي وأما على القول بأن الملك فيه لا واقف فيكون الناظر له وعلى القول بأن الملك للموقوف عليه يكون الناظر له أيضا وبعبارة أصح مع شرح الخلق والأناظر للقاضي على المذهب والطريق الثاني فيه ثلاثة أوجه قبل الواقف وقبل الموقوف عليه وقبل القاضي بناء على أن الملك في الموقوف الواقف وألوه وقوف عليه وأنه تعالى والطريق الثالث الواقف من غير خلاف وفي الروضة كاسلمها والمحرر الذي يقتضى كلامه معظام الاصحاب والقوى به أن يقال إن كان الوقف على جهة عامة التولية للحاكم أو على معين فكذلك أن قلنا الملك ينقل عنه تعالى أو يجله له الواقف أو الموقوف عليه فكذلك التولية انتهت (قوله وشرط الناظر عدل (الح) الخ) الخلق للمصنف يتناول العمى والبصر اه زى ويتناول المرأة أيضا اه عس ويبحث بعضهم استسراط الماينة في منصوب القاضي والأكتفاء بالظاهرة فمن شرط الواقف أو استنباه واجهه مر اعتبار العدالة الماينة في الجميع حتى الواقف إذا شرط الناظر لنفسه اه سم (قوله ولو فسق الناظر (الح) قال مر وعند زوال الأهل يكون الناظر للحاكم كإلجاء السبكي لأن يده من الأهل بشرط الواقف خلافاً لبر الرفعة لأنه يجعل للقاضي نظراً الأبعد فقد تقدمت فلا سبب لنظره غير مقدمه بهذا فارق انتقال ولاية النكاح للإبدى بقى الأقرب بل هو سبب فيه وهو القرابة اه بحروفه (قوله أن كانه بشرط الواقف) أي بصيغة كانه عن القاضي المذكورة فليراجع اه حل (قوله وذلك) أي غرضها إليه فهو تعويل للقول (قوله أذ ليس لأحد عزله) أي ولا عزل نفسه أيضاً اه مر وقرر العلامة زى الله بحرم على الناظر والمباشر الضافة أو الخواص أن يفعل منه بالدرس وأجنبه السائل عن ذلك اه عس (قوله وظيفته عمارة وإجارة) وكذا الأقراض على الوقف عند الحاجة إن شرط له الواقف أو أذن له فيه ما لحكم كإلى الروضة وغيره خلافاً للفقهي سواء في ذلك مال نفسه وغيره اه شرح مر قال في العبار ويصدق الناظر به بنفى الاتفاق المتعل في الصرف لجهة عامة بلايين فإن انتهجه القاضي لحقه وأولعين صدق المسحق اه انتهى سم ويستحق الناظر ما شرط له من الأجرة وإن زاد على أجره مثله ما لم يكن هو الواقف كما شرط له شيء لم يستحق أجره نوله دفع الأمر إلى الحاكم ليشره أجره أو قاله الفقهي وعمارة إن شرط الواقف من ماله أو من مال الوقف تعين فإن فقدت فيبت المسأل ثم الميسر لا الموقوف عليه ولو شرط الواقف أن العمارة على الساكن وشرط أن تلك المبالاة لا تخرج ما الذي يظهر من كلامهم بعد الحصر إن الشرط الأول صحيح كإيجاله عموم قولهم يجب العمل بشرط الواقف مالم يناف الوقف أو الشرع فائتة معتمد مع تصريحهم بأن العمارة لا تجب على أحد فلا يلزمهم الموقوف عليه لأنه ترك ملكه بلا عمارة فما يستحق من فته بالاولى فلا وقت استحقاقه على نفسه فهو غير فيما أشرفت كلها أو بعضها على الإنعدام لا بد بينه وبين المصغر ويسكن وين أن يعمل وإن أقضى ذلك الخواص لهم على الناظر إيجارها لتوقف عليه بقاؤها وإن خالف شرط الواقف صدق لأنه في مثل هذه الحالة غير معمول به لا يقال شرط العمارة على الساكن يناقض مقصود الوقف من ادخال الوقف على الموقوف عليه إذ شأنه أن يقيم ولا يبرم لأنه لا يقول قد قطع السبكي وغيره بالصفة فماله وقف لهما إن يسكن مكان كذا كما شرط وهذا صادق على ما ذكرنا من مكانه لا يمكن إلا بأجرة زائدة على أجر مثله وإن لم يتجمل الموقوف عليه لسكناه أو زادت أجرته على ما يحصل له من غلة الوقف فكما وجب لاستحقاقه هذا السكنى بالأجرة تالمذكور مع عدم الاحتياج إليها كذلك يجب المارة لاستحقاق السكنى إن أرادها الاستعطا

(٢) هو (القاضي) بناء على أن الملك في الموقوف لله تعالى (وشرط الناظر عدل) تركه أي توفه مادية لا تصرف فيها ولا نظر عليه لأن نظره ولاية على الغير فاضه في ذلك كالوصي والتم ولو فسق الناظر ثم عاد عدلا عاين ولا يشته أن كانه بشرط الواقف ولا فلا كانه في السوروى وأن انتهى كلام الامام صدم عودها وذلك لقوة اذ ليس لأحد عزله ولا الاستبدال به والعراض ما لم ينصرفه فلا سبب لولايته (ووظيفته عمارة وإجارة)

حتمتها فعمل ان الموقف عليه قد يغيرم وقد لا يحصل له وقد بالوقوف وان هذا الشرط غير متناهي الوقوف حتى
 ياتي كسرها لتخليار فيملا وانما غايته انه قد استحقاقا لسكنا بان يصبر ما لم يمتدح فان اراد ذلك فليصبر والا
 فليغير عنه ثم اذيت بعض مستحباته اهـ مع شرح الارشاد (قوله وحفظ اصل وفعله) وقوله قدوس
 وتزيل طلبه مدرسه متوسفة متاقتان لم يجعل الوقوف له ذلك وليس له ولا الوقوف ولا الاداء الاعظم عز
 احد من مستحق الوقوف دون سبب يفسد به ثم لا يلزم الوقوف بعلوه دواته بيان مستند العزل اهـ حل (قوله
 لم يستقل احدهما) اى ولو باذن الاخر الا في شئ خاص ويحتمل مطلقا اهـ حل (قوله والوقف ناظر الى)
 واما السبب بان الوقوف والناظر عز المدرس ونحوه ان لم يكن مشروطا بالوقف ولو غير مشروط فهو مردود
 بحاشي الروضة انه لا يجوز الامام اسقاط بعض الاجتهاد المتعين في الدوان بغير سبب فالناظر الخاص اولى ولا اثر
 للفرق بان هولاء بطوا انفسهم للجهاد الذي هو فرض ومن ربما نفسه لا يجوز التراجع بلا سبب بخلاف الوقوف
 فانه خارج عن فروض الكفايات بل يرد بان التدرج فرض ايضا وكذا قراءة القرآن فربما يتبعهم بها
 حكمه كذلك على تسليم ما ذكر من ان الربا به كالتبليس وبالاقتساع ما بينهما ومن ثم اعتمد البلقي ان
 عزله من قبر مسوخ لا يتبدل هو خارج في تنازروا طلب المحققين من الناظر كلف الوقوف لكتوبه وانما نسخة
 حفظا لصفحاتهم لزمه تفكيكهم كما في به الى الدرجه الله تعالى اهـ شرح من (قوله يلقى الوكيل) لعل الانسب
 ان يقول يلقى الموكل (قوله فليس له ذلك) واقفي اوزرعة فمن استباح وقفا شرطه وحكمه كما حكم شافعي
 بجوابه ويعدان استباحا عوت احدهما وزيد توأما لانهما هذا افتاء لا حكم لان الحكم بالشئ قبل
 وقوعه لا معنى له كيف والموت اولى بالزيادة فدو جسدان وقد لا فليرفع له الحكم عذبه اهـ وما يصل به ممنوع
 وفيه تحقيق بسببنا آخر الوقوف من الفتاوى وفي سبب المستودع في بيع الماء والحكم بالموجب المسار
 او اولى البيع في الفتاوى فراجعنا فانه مسمم اهـ ج وكتب على قوله بان هذا افتاء لا حكم للفتوا حكم
 لافته اهـ شوري (قوله ولو عز هذا الغير) ومثله الوقوف اذا شرط النظر لنفسه ثم عز نفسه وليس من
 لازم امامة الحاكم كانه لا يكون عزولا اذا اراد العود بعد نصب الحاكم عدل النظر وكتب ايضا والفتاوى
 به والله ضنا انه لا ينزل ولكن الحاكم يقيم من يصرف عنه اهـ حل (قوله لم يصعبه الا الحكم)
 قضية هذا انه انزل بمنزل نفسه لكن قال السبب الذي اراد انه لا ينزل لكن لا يجب عليه النظر بل الامتناع
 ورفع الامر للقاضي اليهم غير مستقامه عليه مفتولة الحاكم كغيره كما ليس لانظر له بل الامتناع فاذا عاد
 عاد النظر اهـ من شرح الارشاد لشيخنا فقرر من مثله اهـ ابن تاسم

(كتاب الية)

من هجره لرواهما في اى اتوى واسبقنا لتيقنا فاعلمنا الاحسان اهـ شرح من وفي المصباح هبت
 الریح تمجبهوا من بار قد هاجت وجب من قومه استقامت باب قتل وجب السيف هب من بالخير رجة
 اعترضوا ومنه قيل اى افسار هبة اى وقصود ذكرت حجب الوقوف لشر كته في مطلق التبرع وان كان
 التبرع فيها مال وفي الوقف المالكات (قوله ولما بناها) وهو المراد عند الاطلاق اهـ حل (قوله ولما
 بناها) يمكن ان يعمد به ثقل بلغة الانواب ولا اكرام وان كان ليس لازما على ملباني ان الثلاثة قد
 تتجمع (قوله على الاول) اى الذى هو الية الامم اهـ حل (قوله تضام) تمسك بمحل الفعل اى فان
 طابت نفسون لكم من شئ منه اى الصدقات الية الثانية اى من هذا فاعمل الصدق وغيره ولا يتن
 محتلتان للية والصدقة والهبة اهـ مبرزي (قوله لا تنظر جارة) باه ضرب اهـ مختار وفي القاموس
 المختار مثلثة والحقرة والفعل كضربكم ويحتمل الاحتقار والفعل كضرب فاذن احتقارنا استعمال لازما
 كان من باب ضربكم وان استعمل متديا كان من باب ضرب لا غير اى لا تستعزن هبة بلزمتها الخ اهـ

وحفظ اصل وفعله رجمها
 وقصبتها على مستحبها
 وذ كر حفظ الاصل والفعل
 من يادى وهذا اذا اطلق
 النظره او فوضه جميع
 هذه الامور (فان فرضه
 بعضها لم ينفه) كل وكيل
 وفروض لا تتب لم يستقل
 احدهما بالتصرف مالم
 ينص عليه (والوقف ناظر
 عز من ولما) النظر منه
 (وتصغيره) مكانه يلقى
 الوكيل بخلاف ما اذا لم يكن
 ناظر كما شرط النظر لغيره
 حال الوقف فليس له ذلك
 لانه لا نظره حينئذ ولو عزل
 هذا الغير فعلم بنصبه
 الا لا كما وقصيرى بملاكر
 اولى مما عابه

(كتاب الية)

تقال لما لم الصدقة الهبة
 ولما بناها لم اقد استعملت
 الاولى تضر بها والى الثاني
 اركلها واسبان ذلك والاضل
 تمها على الاول قبل الاجماع
 قوله تعالى فان طعن لكم
 من شئ منه فاعلموا
 هنما مرثا وقوله وآق
 للمل على حبه الية
 وانجبار تكملة التمدى الاتى
 في الكلام على الجوع
 فهو لغير العيصين لا تحزن
 بلزمتها

عش خال الكرماني يحتمل أن يكون النبي له عطية ويحتمل أن يكون له هدى البهاظ ولا يتم جعلها
له هدى البهاظ لاجل الإدم في قوله لباربعسى من ولا يتنحج له على المتين اه فتح الباري (قائمة)
روى العارفين عن عمار بن ياسر أنه صلى الله عليه وسلم كان لا ياكل حديد حتى يامر صاحبه أن ياكل منها إلا السنة
التي أهدت البهائم في خيبر وهي مسمومة وهذا أصل لما يتأذى المولى في ذلك حتى ياتحق بهم من فم عندهم من
كبراء الناس كذا في شرح التنبيه لابن الملقن وفي شرح الروض أيضا وفتح الوهاب من زيادة اه شوري قوله
ولوفر من شاة بكسر الفاء والسدس في الصحاح ويضم السين في المشكاة اه عش على مر وفي
المصباح الفرنس بكسر الفاء والسين للبحر كالحق لاداة وقال ابن الأنباري فرنس الجزور والبقرة مؤنثة وقال
في البلوغ لا يكون الفرنس إلا للبحر وهي له كالقدم للانسان والنون زائدة والجمع فرانس اه وقوله أي
نظفها أي المشوى لأن الذي قد رميه أخذ من فلا يتنحج به انتهى (قوله هي تلبسك تلوع في حياة) يؤخذ
منه امتناع الهبة لعمل وهو ظاهر لأنه لا يمكن عليك ولا تملك لولا له عدم شفعة اه عش على مر ومراده
بالتلوع عالس وبجوار لا فيميل (قوله المارية) أي لا تملك بالبيعة والمالك يحصل بعده اه شرح مر وقوله
والضيفة فهي وإن تكن قبله لكن لا تملك المتعدان المالك يحصل بالوضع في القوم يرتب على ذلك مالو
حلف أن لا ياكل كل زبد طعاما كما عتفا فإنه لا يصح أن يملكه بغير دونه في نفسه صدق عليه أنه لا ياكل
الاعدام نفسه اه اجوزي وقوله والوقت أي فاته لا تملك فيه لاحلح للاستقرار عنه لا بدخل في جنس الترتيب
تلك الوقت اه حل وفيه اذا كان لا تملك فيه لاحلح للاستقرار عنه لا بدخل في جنس الترتيب
حتى يخرج وجارة مر وخرج الوقت فاته تملك شفعة لآخرين على ما قيل والوجه أنه لا تملك فيه وانما هو بمنزلة
الاباحة يكتسب ذلك السبكي فقال لوجه الاستقراء من الوقت فإن المنافع لم يملكها الوقوف عليه بتمليك
الوقت بل بتسليمه من جهة الله تعالى اه (قوله والتذو والتكذرة) وتذعن الاقوية بان كلان الزكوا والتذو
والتكذرة شيعة بشفه الذين فهي تفرغ لشفه للرافع عما اشتغل به وذلك الاخذها كان سابق على الدفع
قد فعله كانه عوض عما قبله في ذمته اه عش (قوله فصدقة أيضا) أي كانه هبة بالقي الاهم وبق ما لو
ذلك غنيا لصدوق بالآخر فصدقه ان يكون خارجا عن الصدقة معلوم انه خارج عن الاخير من كاي علم من
تخير هما ولا يظهر دخوله في غير الثلاثة في شكل الحال الا ان يقال هي هبة باطله لعدم الصيغة ثم أتت في شرح
الروض وبانهم أي النسب والركن وغيرهما انه لو لم غنيل من غير صدوق بالآخر فصدقه ان يكون صدقة وهو
ظاهر اه سم على أي فكون هبة باطله كأي علم ان خلاص الصيغة وصدقة ان شمل عليها اه عش
على مر وهذا كانه انما رضى على عبارة الأصل حيث قال فاته ذلك فصدوق بالآخر فصدقه ان يكون صدقة
وهو صدق ضايل الفنى لثواب الآخرة كالأصفي اه مر (قوله أو تله للمتب اكرا) فان كان تله نفعا
منه وهو كما كان رشوة فان لم يكن كما كان ذلك في معناها كأي يعلل للشارع خواتم هجو هو ذر كرا السبي
ان الشرط في الهبة انما هو النقل أو مالا أو كرام فليس بشرط اه حل وبجارة سم قوله ارما قال السبي
والظفر ان الاكرام ليس بشرط والشرط والنقل قال الركني وقد شال استرخاؤه عن الرشوة كأي نفعا
الروض اه ويؤخذ من التبرير ان النقل ان الهبة لا تكون في العار فذلك قال مر مائه فلا تدخل له أي
الهبة فيما لا يستل اه وكسب عليه عش قوله فلا تدخل له فيما لا يستل ينبغي ان الدفع لا يستل لكن يشد
الاكرام هدية اه سم على أي هو عطية فهدية العار فذلك لكن في حاشية شفا نازي عن بيع امتناع هدية العار
لعدم تأني النقل فيه وهو مناف لهذا البحث اه وبجارة حل قوله أو تله للمتب انما هو صدق ضايل الفنى
تله فلا يشال له هدية أي حقيقة فلا ينافي أنه لو أهداه لغيره الحرم مع بيعه ونقل نعمه أو أهداه لغير ذلك
كرهه بل ما ظاهر الاكفا بالقبالة انتهت ولو أهدى المشيا على أن يغني له ساجدة فلم يخل من مراده ان يني

ولوفر من شاة أي طافها
(هي) أي الهبة بل في الأول
(تلبسك تلوع في حياة)
نخرج بالقبيل العارية
والضيفة والوقوف بالتلوع
غيره كالسبع والركن والتذو
والتكذرة تعبير به أول
من قوله بلا عرض ويزيد
في حاشية الوصلة لان التملك
فيها انما يتم بالتسول وهو
بعدم التسول (فان ذلك
لا يحتاج إلى ثواب آخر)
هو أول من قوله ضايل
لثواب الآخرة (فصدقة)
أي (أو تله للمتب
أكرا)

والأبدية كما قاله الأصغرى فان فعلها حل أى وان تعين عليه تخلصه أى بناء على الأصح أنه يجوز أن يخذل العوض
على الواجب العيني إذا كان فيه كلمة خلافا لما هو عليه كلام الأندرى وغيره هنا اه شرح مر طال عر
قوله لزومه دأى فلو بذله الشخص لخص له بحسب ما شئت أنفى فى خلاصه لم يتفق له ذلك وجوب عليه مرد
الهدية لصاحبها لأن مقصود لم يحصل ثم لو أعطاهما لشيء ففقط سواء قبلت شفاعة أو لا فعمل لم يجب الرد فيها
يظهر لأنه فعل ما هو عليه لا لاجله اه بحرفه (قوله للمنتهب) يصح أن يكون اسم فاعل واسم مفعول وفى الصباح
وانتهت الهدية قبلتها واستوتها سألها اه (قوله فهدية أيضا) أى كماله وهدية تان انضم إلى ذلك كونه محتما
أو ضد ثواب الأثرة كان هبة موصدة فهدية اه حل (قوله ولا عكس) أى وليس كل هبة موصدة أو هبة
اه حل (قوله واركتها أى الهدية الخ) علم منه أنه لا يشر بالصدقة فيصير مقبولة بعضهم ونفسه إلى الحديث
الاكتفاء فى الصدقة للعطاس غير إيجاب قبول وهو الصحيح عندنا وبه جزم المحققون اه شوى (قوله
أى فى هذه الثلاثة) فبشرط فى الصبغة لا يحل قبوله لا لا تحبب كونه منك ومكتسبه فمكتسبه لا كرمك
وعطائك وتحتل له وكذا أعطيتك وفى شرط ما كان خص به والقول كتبت وزنت وولمت اه شرح
مر ولا يشترط القول فى الجهة العامة ولا فى المالى وهدية المالى لهدية المالى الكافى من القفال والشارى
حل الزو جنوز بينهما لا يكون تخليكا وفى الولد الصغير يكون تخليكا اه قال السبكي الزين لآله وأما
جعلناه لك الصغير لأن وليه اشتراه بخلاف الزوج فآله لا ولاية له وحاصلها اه واهند الطلوزى ومر
أنه لا يكون تخليكا فى الصغير أيضا لاصطفاه فى خلع المهر مع انتهاءه قاله مر مجوز أن تكون هبة وتقالن
جعلناه هبة واستغنناهما من الصبغة والأفلاحة للاستثناء لتمام اه سم (قوله ما فى نظره فى البيع)
ومعنى فى البيع الرز به لا يعنى لا تصح هبة ولا الهدية بل معنى الاختصاص لا حكمه حكم بيع الأعيان وهو
مشمع عليه بخلاف صدقة واحدة فهدى لاطيان الناس على ذلك وهو الوجه الذى لا ينفى خلافه
كذلك ما هو حق رب وصرح بان شرط الرز به فى الواهب المتهب قول المحلى ونها كمالها أمر العاقدين
واضح أى من البيع وغيره أى بشرط فى الإعي إذا أراد ذلك التوكيل اه عر على مر ومما فى البيع
أضأن يكون القبول معطافا لا يحل خلافا لنزعه عدم اشتراطه هنا ومنه أيضا اعتبار الفور به فى الصبغة
وأنه لا يضر الفصل الإلجائى والأوجه كل جملة الأندرى اعتبار قوله بصدوقه وسلطان على قبضه فلا يكون
خاملا مضر التعلق بالمستند فى الاكتفاء بالان قبل وجود القبول نظر وقياس ما فى مخرج الرهن الاكتفاء
به وقد لا يشترط صبغة كماله كانت خفية كاعتنى بصدقه حتى فاضته وان يقل بما لو مالاه القفال وأقر من أنه
لوزن والده الصغير بحلى كان تخليكا بخلافه وبه لا بد على تخليكه بنولى الطرفين مردود بان كلامهما
يتخالفه حيث اشترطاه فى الأصل وفى الطرفين لا يحل قبول هبة وفى غير قولها من الحاكم وأتته وتقل
جمع أيضا من العبادى وأقره أنه لو غرس أشجارا وقال هذا للغرس أقره بالان مثلا يمكن أن يراى اختلاف
ما لو قال لمن فى يده اشترى به لآلى أوله لأن الأحنى أنه يكون أقرارا أو قال جعلت هذا لآلى لم تخليكه إلا أن قبل
وقبضه اه وقد تغفل عن القفال أنه لو جعلها لآلى بمائة من غير تخليصه حتى قبضه فى عدم تخليكه إذا كان
أدعته وأخفى التامنى فمن يشتبه جهازها لآلى أو الزوج بأنه ان قال هذا جهازى فبى فبى مالها أو لا
عليه ويصدق بينه وتكلى المالك لا يعتد بهم اللفظ فيها كما يشته بعض المتأخرين ولا قبول كهدية التوبة
لضرتها اه شرح مر وقوله لأنه قادر على تخليكه بنولى الطرفين يؤخذ من غير الإيجاب إذا دفع إلى غيره
شأنه بغيره بنزوجه لا يصير ملكا له بل لأهمن إيجاب قبول من المخدم أن قاله القبول أو وليه فليشبهه
فإنه يقع كبر ما يصير تان أن دفع ذلك لآلى حاشبه أو ضد ثواب الأثرة كان صدقة فلا يحتاج إلى إيجاب ولا قبول
ولا يضر ذلك الأمن وقد قبل التران القاطرة على شئ فليقبله اه عر عليه (قوله فى البيع) فلا تصح

(فهدية) أيضا كمال من
الصدقة والهدية هبة ولا
عكس وكما للسبكي وأصلها
الصدقة والهدية المراد عند
الاطلاق مقابل الصدقة
والهدية ومنها قول
(وأركتها أى الهدية للمنى
الثانى المراد عند الإطلاق
ثلاثة (صيفوعا نوسو هوب
وشرطها) أى فى هذه
الثلاثة (ما فى نظرها
فى البيع) ومنه عدم
التعليق والتأخير فذكره
من زياتى

هبة المجهول والمقصود بل لا يتعدى على ارتفاعه والضال والا يقرب يصل عدم الصفة في المجهول انما هو في الهبة
بالنقص النقص الذي الكلام فيها اختلاف الصدقة والهبة في ضمانه فيما يظهر وتصح الاباحية ايضا كالقول
لغيره ما أتى في حل مما تأخذ وتعلمي أو تأكل من مالي فتصير وذلك الغير الا كلف فقط قال العبادي قال في أخذ
من غيب كرمي ما شئت لا ز يدعي اعتدولانه أقل ما يقع عليه الاسم وما احتسكه مردبان الاحتياط المبني عليه
حق الغيب أو جسد ذلك التفسر وافتى القفال في أبحث لمن غار بسناني ما شئت به ابا حنيفة ظاهره انه
أخذ ما شاء ما قاله العبادي أحوط وفي الانوار ولو قال أبحث في ما في دارى أو ما في كرمي من الغنبله أو كرم
دون يبيع موجهه وأعلمه لغيره وتصح الاباحية على الموجود أى عند هبة في الدار أو الكرم ولو قال أبحث في
جميع ما في دارى أو كلاً واستعمل الأثر يعلم المبيع الجميع لم يتصل الاباحية اهـ شرح مير (قوله أيضاً
ما في البيع) لكن تصح هبة ما لا يقول ولا يتحقق ان معنى الهبة فيه نقل البدن عنه لا تخليكه لعدم قوله كذا قال ج
والمحقق ان معنى الهبة فيه التخليك لا نقل البدن اهـ حل (قوله لكن تقع المخرج) استدلال على مفهوم قاعدة
فهبت من كلامه وقوله لا موصوف استدلال على منقولها هو ان كل ما يصح بيعه يصح هبته (قوله نحو جتي بر)
أى و بطلت موقوفه ونحو والضرة لثمنها الضرة مردبان هذا ليس هبة أى حصة فاذا تخليلها وانما هو هبة
بمجاز بمعنى نقل البدن فهو على صورة الهبة واستثنى بعضهم هبة المجهول في مسائل منهاجية تمام أحد الزحين
المتطاول أحد هبة بالآخر ومنهاجية بغير ما يقع اختلط براد مانع آخر ومنهاجية متعلق في الارث الى التبين
ومنهاجية بغير البائع المتطاول بغير المشتري اهـ حل (قاعدة) هـ هنا في قوله لكن تصح الى قوله وأصح
بصريحى ورتبي خمس مسائل كلها مستثناة من قوله بشرط فيها ما في البيع لكن بعضها مستثنى من المنفرد عليه
وهو الاول اى ان قوله لك تصح هبة نحو جتي بر وقوله لا موصوف وبعضها مستثنى من شرط التفاد وهو قوله
وفي القاعدة اهلية تبرع وبعضها من الصيغة وهو قوله وهبة الدين الدين ابراه وبعضها من شرط الصيغة وهو قوله
وتصح بغيرى ورتبي الخ (قوله ولا يصح بيعه بالخ) قال في الاحكام طو لم يبين غير هبة شتى في ملائ من الناس
فوهبه منه استحقاق منهم ولو كان خالوا ما اعطاهم كالمصدر وكذا كل من وهب له شئ لا تارة شره أو عاقبه
اهـ شرح مير اهـ عش (قوله لأهبة موصوف في التهمة) ومنه يؤخذ عدم هبة الأعمى فلا يكون
واهباً ولا موهوباً كالتقدم اهـ حل (قوله يثبت) أى في الهبة وقوله وتبض أى في الصدقة ومتشابه
أنه ملك الهبة بمجرد البعث السموان لم يثبت ما لله التصرف فيها حينئذ وفي شرح الهبة لابد في ملكها من
القبض وقوله أيضاً بل يكفي فيها بيع أى دفع وهو قائم مقام الإيجاب وقبض وهو قائم مقام القبول وحينئذ
لا حاجة في قصد التملك اهـ حل والحق في عبارة الشارح ان قوله يثبت وقبض واجب لكل من الهبة
والصدقة وقبضاً أصله نعم الخلى ولا يثبت في الإيجاب والقبول في الهبة على الصحيح بل يكفي البعث من هذا
والقبض من ذلك كجاري عليه الناس في الاصل والمشتراط ما على الهبة وحل ما جرى عليه الناس على
الاباحية وتصح فيهم في الموت تصرف المالك في الرزمة كلها الصدقة كالهبة لا فرق انتهت (قوله وفي
الواهب اهلية تبرع) وقوله وهبة الدين الدين ابراه وقوله وتصح بغيرى ورتبي الخ كل من هذه الثلاثة
مطووف على مدلول لكن فكأنه قال ولكن شرط في الواهب الخ (قوله وفي الواهب اهلية تبرع) أى وفي
المتب أهلية تلك اهـ شرح مير وقوله أهلية الملك أى التملك وهذا قد فهم منه انه لا يشترط في المتب
الرشد بل يقتضى جهة قبول الهبة من الطفل وفي سانية سم على ج هـ (فرع) هـ سئل شيخنا مد عن
شخص بالغ تصدق على ولد غير ووفيت الصدقة في يد من التصديق فهل عليها التصديق عليه وقهره في يد ما
لو احتجب أو أعتش أو عوز ذلك أم لا عليها لان القبض غير صحيح ما يابى به الا على الناسى ما شئت به عليه
القبض وليه اهـ وعلى عدم التملك فهل يحرم الدفع لا يجوز تمسكاً في الغد القاسم منه أم لا لا تشاء العبد

(لكن تصح هبة نحو جتي بر) ولا يصح بيعه كالمير (لا) هبة (موصوف) في التهمة كما أشار إليه الراي في الصلح وصرح به وهذان ز يادى وخرج هذه الهبة الهبة وصرح بها الاصل والصدقة فلا يعتبر فيها صفة بل يكفي فيها بيع وقبض (و) شرط (في الواهب اهلية تبرع) هذان ز يادى فلا تصح من مكاتب بغير إذن سيده ولا من ولى

الذكور فيه نظر والاقرب عدم الحرمة ويعمل ذلك من البالغ على الاباحة كشديم الطعام المنيف فله يبع
 الرجوع فيه مادام ما يهاذوا به الجوارح حيث لم يلد في رتبة على عدم رضائهم بالفتح لهم سبحانه كان ذلك
 يعودهم على دناءة النفس والذلة فيصيرم اللهاه لهم لاندعم الملك لما يقرب عليهم من الخاسد الظاهرة اه
 عرش على مر وعبارة سم ولوهوب محمودي وجب على الولي القبول فان لم يشرل انهم اقبلوا بعبارته
 الروض فان لم يقبل الفزل الوصي والقيم قال في شرحه وأما الترتيبا فلهما الاحتفاظ بخلاف الاب والجد لكلال
 شفعته انهم قال فان وهب الله غير ونعمو مولى غير الاب والجد بل الحاكم قال في شرحه فان كان الوهاب أبا أو
 جدا قولي العارف انهم قال ما حاصله وهل يصح قبول بعض الموقوف أو قبول أحد الشخصين أو نصف ما وهب
 لهما وجهان اه قال مر والمجد للصحة فهما اه انتهت (قوله وهب الدين الخ) تقيد بقوله وشرط فيها
 مافي البيع ومقتضاه ان لا يمين قبول أي الا في هذه الصورة (قوله المستقر) يقيد به لاجل حكاية الخلاف في الشق
 الثاني فان لم يكن مستقرا بطلت جزوا ما بالانظر للشق الأول فليس يقيد هذا ما تقرر في هذا المقام اه شئنا
 نقلا عن عرش على مر وعبارة الخ في قوله المستقر يخرج به نحو نجوم الكفاية لثبوتها للسرط انتهت
 وبإدارة عرش على مر المراد للمستقر ما يصح الاحتياض عنه لخرج نحو نجوم الكفاية كذلك وجد بخط
 بعض الفضلاء أقول والظاهر ان التقييد بالسرط لما ذكر من الخلاف في هبة الدين لقبر من هو عليه بخلاف
 غير المستقر فانه لا يصح هبة لقبر من هو عليه فطعا ولا انقيوم الكفاية بعم الارام منها فينبغي صحة بطلانها
 اه بالحرف (قوله في صحيحه جمع تماثلين) المجد عدم صحة هبة لقبر من هو عليه سواء اعتقد بصحة بيعه أم لا
 وقوله وصح الأصل الخ معتد وقوله والثاني لما تخلف معتد وكتب أيضا وهذا هو المجد وعليه فلا يلزم الا بالقبض
 وهو ما يستفاد من ثلث المنافع لا قبض العين اه حل (قوله وهو نظير ما مر في بيع) المتعدي في القبض بالعلان
 لانه غير معتد وروى على تسليمه ان ما قبض من الدين عين لا دين والمتعدي في القبض عليه الصحة ويقرب بين هبة
 وعدم صحة هبة بان يبيع مافي القيمة التزام لفحص المبيع في مقابلة الثمن التي استحقها والالتزام فيها صحيح
 بخلاف هبة فانها لا تتضمن الالتزام اذا لمقابل فيها كانت بل لو عد أشبهه فلم يصح وشامل هذا بقدم ما في شرح
 المنهج والاسعد وغير هلمن يخرج هذا على ذلك والحكم بصحة هبة بالاولى ان قلنا بصحة بيعه اه شرح مر
 (قوله وما تقرر) أي من قوله هي تلك تطرق الخ قوله بناء على ان الخ المار ما وجبه البناء في هذا والذي بعده
 (قوله والثاني انما تخلف) وعليه فلا يلزم الا بالقبض وهو بالاستثناء لا قبض العين وفارقت الاجازة لاحتياج
 فيها التفرع للاجزة والتصرف في المنفعة اه شرح مر وقوله وهو بالاستثناء لا قبضه لانه لا يؤجر ولا يبر
 اه سم على ج أقول يؤخذ منه أيضا ان لمعالت الرجوع عوق شاء لمسلم قبض المنفعة قبل استيفائها
 وقوله وفارقت الاجازة أي حيث حصل فيها قبض المنفعة قبض العين حتى يجوز التصرف فيها بالاجارة وغيرها
 اه عرش عليه (قوله وهو ما يجتمعان من الفرقتين) معتد قال مر والخلاف في ان استيفائها بالارث تركن
 معتد على التمسك على الاول أي عدم الملك فلهما على الثاني أي الملك ومن ثم قال القيني فائدة كونها عارية
 لهما وانهم ادعت صحة التمسك بخلاف ما اذا قلنا بانها عارية اه اه عرش (قوله وتصح بعمري الخ) هذا في قوة
 الاستثناء من قوله وشرط فيما في البيع اذ كل من مقتضاه الفساد لا يشتهلها في الشرط والفساد والتأنيت ووجه
 الاستثناء ان الشرط في الحقيقة ليس مع التمسك بل مع روثه لان الرذمتهم واذا لم يكن الشرط مع العاقد كان
 كعدم تأمل (قوله أيضا تصح بعمري وقرني) فيعتبر فيها القبول وتلزم القبض وظاهر عبارة المصنف كغيره
 عدم الفرق في هذه الافاد بين العاقد عنها والجاهل به واستشكله الا في قوله في ال وضمن في الكفاية عن
 الروي في ان قرب الاسلام وجاهل الاحكام لا يصح تدبيره بل يقتضي بضم اليه إشارة أو زيادة لفظ اه والاقرب
 أخذنا من قوله في الطلاق لا يمين قصد اللفظ لعمارة لا يمين معرفة اللفظ ولو وجه حتى قصدت نعم من أن

(وهبة الدين) المستقر
 (العبد نأواه) فلا يحتاج
 الى قبول اعتبارا بالقبض
 (ولغيره) هبة (صحة) كما
 صححه جمع تماثلين وهو
 نظير ما مر في هبة بل أولى
 وصحح الأصل بطلانها نظير
 ما مره في بيعه وما تقرر هو
 في هبة غير النافع ما هبتها
 فتبها وجها أحدهما انها
 ليست تجل ببناء على ان
 ما وهبت منه عارية وهو
 ما مره في ما وروى وغيره
 ووجه الزكوى والثاني
 انما تخلف بناء على ان ما وهبت
 منها عارية أما فهو ما وجبه
 ابن الرقعة والسبكي
 وغيرهما (وضع بعمري)
 وروى (قوله في كأميرك)
 (هذا)

أَيُّ حِلَّةٍ لَتَعْرَكَ (وَأَن)
رَافَذَا ذَا مَعَدَى (وَأَن)
الشَّرُّ لَنُحِبَّ الْحَصِينَ
الصُّرَى سَمِيرًا لَأَهْلِيهَا
(د) الرَّجِي كَرَارَتِكَ أَوْ
حِلَّةً لَتَرْتَجِي (أَيُّ حِلَّةٍ)
يُسَلِّ عَدَى وَنَمَتْ ذَلِكَ
أَسْتَقَرَّ لَتَوَلَّ الشَّرُّ ظَهْرَ
أَبْدَادٍ لَتَعْمُرُوا وَلَتَتَّقُوا
فِي أَرْحَبِ شَأْنٍ أَوْفَرُوا
لَوْرَتَهُ أَلَتَمَعَّرُوا وَهَوَا
تَرَجُّوا لَمَتَعَا فَإِنَّ يَمُودُ
الْحِكْمَ فَإِنَّ حِيلَهُ السَّيْرَاتِ
وَالرَّجِي نَ الرَّدِّ وَفَعَلَ
مِنْهُمَا رَجِيْمًا أَلَا تَخْرُ
(وَسَطَ طَ مَلِكٌ مَوْجُوبٌ)
بَابَةُ الْمَلِكَةِ (قَبِيضُ بَانَن)
قَبِيضٌ وَهَبٌ (أَوْ أَقْبَاضُ)
مَنْوَانُ تَرَخَى الْقَبِيضُ عَنْ
الْعَدَا وَكَانَ الْمَوْجُوبُ يَسُدُّ
الْمَهْبَ وَتَعْمُرُ بِلِلَّ الْقَبِيضِ
أَلَا يَكُنِي هُنَا الْإِتْرَافُ
وَأَن أَدْنَى هَذِهِ الْوَهَابُ وَلَا
الْوَضْعِيْنَ يَدُوْهُ بِلَانَن لَأَهْ
هَبْرُ حَسَقِي الْقَبِيضِ كَقَبِيضِ
الْوَدْعَةِ فَاصْبِرْ تَحْقِيقَهُ
خِلَافَ السَّيْعِ (شَاوِيَاتُ)
أَحْدَهُمَا هَابُهُ أَيْ قَبِيضُ
الْقَبِيضِ (خَلْفَهُ وَارْتَهُ) فَلَا
يَتَغَيَّرُ الْعَدُوِّيَّةُ أَحْدَهُمَا
لَأَنَّهُ يَبُوْلُ الْإِزْدِمُ خِلَافَ
الشَّرِّ كَوَالِهِ وَالتَّصَرُّجِ
لِأَجَابِاسٍ مِنْ يَدَيْهِ (وَهُوَ)
أَسْمَلُ خَضْبِلٍ لِيَنْبَغِي (كَبْرُهُ)
مَنْ فَرَعَ عَنْ أَوَّامِلٍ وَنَبِيْدُ
سِوَا الْفَرَعِ وَفَرَعُهُ

بلفظ صريح وأدى جهله عندهم صدق الان دلت قرينة على ذلك كعدم مخالطته من يعرف كالمسرح
الاذرى اه شرح مر (قوله اى جملته كالعرك) أو هو بفتح الجيم أو ما مشتق بفتح التاء لان قال عرى
أو عر فلان أو ما مشتق بضم التاء أو ما مشتق فلان أو سنة اه حل (قوله ولما شرط) قال الجلالىس لنا
موضع تضع فيه العديم وجود الشرط الفاسد التالى لقصد الاهنا اه حل وبعبار شرح مر فى
الفتول على المان والاضع الهمزة أو فاعلم شرط مفسد كان لا يزال ملكه عنه ولا وقت ولا علة الا فى
مسائل الضرر والرتبى كما لو قال أعر تلتا لخرجت وتوت قوله كان لا يزال ملكه عنه وكشرط ان يشترى به
إذا كالمسرح به حج بخلاف ما لو دفعه ليشترى به ذلك من غير قصر على الشرط فانه يصح ويجب عليه شراء
ما قصد الباع قال شيخنا زى ومثل ذلك ما لو قال خدموا شتر به كذا فان دلت القرينة على قصد ذلك حقيقة
أو أطلق وجب شتره ولو مان قبل صرف فى ذلك اتحل ولو تنبسط كملطفا وان قصد البسط المتأد صرف كيف
شاء اه ع ش عليه (قوله اى ان متى حل الخ) يظهر هذا التفسير ان ذلك بيان لعنى الرتبى أو قياسا سابق
للتصور من ذلك لا يضر ومقتضى قوله ولما شرط ان شرط ان شرط بلفظ صريح اه حل (قوله لا تعمرأ
ولا ترموا) بضم التاء مفسر ما كسر الميم الأولى والتا فى قوله فى أو رقبشاً أو عر بضم الهمزة فى
كل متبوعا كمنطبعة القلم اه مهورى (قوله رقبشوت الاخرة) من خبر يدل اه مختار اه ع ش
على مر (قوله وشرط فيك مذهب مورى) أى لو من أبى قوله الصغير اه شرح مر على الايدى من الذى
وهو لو لم يكن مكان الخ بقصد القبض اه ع ش وأى فعل هذا الشرط فى غير الية الضمنية كأن قال أعتق
صديقى لانه كأنه قاله أو بهى أو متعق فى تأمل (قوله بالية المطلقة) أى الشاملة لحدوث الية الهدى وبقية
الاحكام الاسمية كلها فى الية بهذا المعنى (قوله قبض باذن) والية الفاسد المتبوعة كالمصنف فى عدم ضمان
لا لالك اه شرح مر (قوله باذن) فلو قبض بغير اذنه ضمنه أو ذنه ورجع عن الاذن أو من وأتى عليه وجر
عليه كجعله الزكوى أو مان أحدهما قبل القبض بطل اذنه ولو قبض فقال الواهب رجعت عن الاذن قبله وقال
المتب بصدق المتبيل ان الاصل عدم الرجوع عنه خلافا لما استظهره الاذرى من تصديق الواهب ولو
أنقبضه وقال قصده ابداع أو العار به وأكر التيب بصدق الواهب كفى الاستقصاء اه شرح مر
(قوله الا انه لا يكتفى بمخالطه) أى الا إذا كان الاتفاق بالاك والعتق وأذن فيه الواهب فيكون قضاء بقدر
استغاله البعيل الزود والعتق اه شيخنا زى أقول قياس ما هو المعتقد فى الضافقين ان الملك بالوضع
بين يديه بلاذن اه صاورة العباب وقال الية بوضعه بين يدى المهدى البى بالبالا لى وان أخذها اه بقى
ما لو أطلقها لى والحال كما ذكره فىل ضمنها ببنى عدم الضمان لانه ساطع عليها باذنه اه بوضعه بين يديه
كانت ضمنه مساسية فى الية بانه لو باع لى شيأ وسلفه فاعلم ضمنه لى ساطع عليه والية كالمبيع كالمبيع
ظاهر والوضع بين يديه اقباض اه شرح مر على حج وجه التفسير بالان اه نيكى القول من السهو
ولا يتوقف على قبول وليه ولا يضر وغيره اه شرح مر على ع ش على وجه كشره بسوق غير العار العباب
التبعية على الخلاف فى قول الشارح ولا الوضع بين يديه لكن الذى شرح مر كالمشراح على طرف تأمل
(قوله بلاذن) أى اذن من الواهب المتب بقبضه اه (قوله لم يورثه) يشمل ذلك الرجوع عنه بغير مومن
موره الرجوع الى الية كأن قول له بخصت الية وله الامتناع من الاقباض ومن الاذن فى القبض ويكون
ملكه اه شخاض رجبى (قوله وكما تفضل) أى مواء كانت المصلحة بها أو هدية أو وصدة أو فداء أو تبرعا
أو نحوه من غير عرى ان يستعمل ولو استخدم وجوبه ولا يفي ان يظهر كجه جمع وان خصه آخرون
بالا ولا دلالة ان حكم تفضى به منهم بالرجوع عنه حيث حكم بالوجه بالية بغير عرى والوجه استحباب

للايضى ذلك الى العروق
والشعلة والهي عنه
والامر بتركه في الفرع كالحق
الصحيح قال في الروضة قال
الداري فان فضل في الاصل
فلفضل الام ومحل كراهة
التفضيل عند الاستواء في
الطبيعة او عدلها كما قاله ابن
الرفعة والصرح بذلك
الكرامه في ائمة حكم
التفضيل في الاصل من يادف
ولا سبل وجوع فيها
اعطاه لفرعها ليعتدلي
رجل ان يعلى طبقة او
مبعضه فيرجع فيها الا
والفرعها يعلى ولعوايه
التردى والحكم وصحها
وقس بالوالد على من له ولادة
(يزيدته المتصلة) كمن
وتعلم حسنة وتعمل فارت
العطية وان اتصل به على
ان الحبل بخلاف المتصلة
كوالد كسب وكذا محل حادث
لخوذه على ملك فصره ولو
نفسه جمع فيه من غير
ارش النقص وانما يرجع
فيما اعطاه لفرعه (انما في)
في ملطه فيمتنع الرجوع
(زوالها)

العدل بين نحو الانوة انما هم هودن طلبة في الاولاد وروى السبق خبر حق كبير الانوة على صغرهم كحق
الوالد على ولد وفي رواية الاكبر من الانوة بزيادة الاباء شرحه (قوله لا يضي ذلك الى العروق والشعلة)
هذه العلة تقتضي ان هذا لا يختص بالعامة بل مثاله التردد في الكلام ونحوه ومن قال الدمري لا خلاف
ان التسوية بينهم أي الاولاد معالوه حتى في التبديل قاله جرح وله وجه اه حل وأفضل البرر والوالدين
بالاحسان لهما وتفضل ماسرهما باليسر انتهى عنوه وقولهما كثيرة وهو انما هو ماعا باليسر ههنا ما لم يكن
ما ذا هما به واجبا قال الغزالي قال في مال احدى ههنا ههنا ودعا الاكل منه تاعا في الامتنان منه فان عجز
فليأكل وليعقر القطة ويطول المصقة وكذا لو ايسر لوليس شبة وكان يتأذى رده فليقبله وليبسبه بين يديه
ويترعه اذا غلب ويحبس هذا لايصل فيه الا يحضرته وتنسب له القرابة وتفضل بالمال يؤقضا الحرف والزيادة
والكتابة والمراعاة بالسلام ويحذف ويأخذ كداس قبيل الوفاء بالهدى كائنا كد كراهة فاختلافها شرحه
وفي المصباح والشعلة العدوة والبضا ومختص به خصصان باب تبخيل وتفضلت العدوة ومن باب تفضيل
نفا اه (قوله ومحل كراهة التفضيل) أي في الفرع والاصل عند الاستواء في الحاجة أي والعلم والورع أي عدم
يكن اعمده اعطاء أو يصر في ما يقدفه في المامسى اه حل (قوله ولا يرجع في الخ) ولا يمتنع الرجوع بل
ذلك في ما عاون لم يتحكم به حكم أو كان الولد في صغره اختلفا فادنا بكمه الرجوع من غير عذر فان وجد
سكون الولد عاذا أو يصر في مصة أنذره فان أسرم بكمه كما لا يوجب الاستوى يده في العاصي وكراهته
في العاق ان زاد عقوقه ونده ان آزاله واباحت ان لم يشدأ والاذرى عدم كراهته ان احتاج الاب انشفة أو دين
بل يده حيث كان الولد في صغره رجوعه ووجوه في العاصي ان غلب على التلن تعينه طر خالي كنه من المصبة
ويستعرج الرجوع كجعله البقي في صدق فواجبة كندوز ككفر وكذا في العلم فمضبة تعلق له انه غير رجوع
ليستقل بالصرح وهو يمتنع هنا وقد جرى في ذلك جمع ممن سبقه وتأسرته ولا رجوع في جهة شوا
يخلا فيها من غير زوال بان آتاه عليه والرجوع في بعض الموهوب ولا يسقط بالاسقاط له الرجوع فيما أقر
بانه لا يمتنع كما عثر به المصنف وهو المتعدد ولو هو أن يفضيه وما نأدى الوارث صدور في المرض والمتب كونه في
المصنف صدق الثاني يمينه ولو أهما يمتنع قدمت منق الوارث لان معها زيادة علم لم يحصل ما تفر اذا كان الولد حرا
فان كان رقيقا فالهبة لسيد ولو أراء من دين كان له عليه امتنع الرجوع جز ملسوا قلنا انه تملك أو اسقاط اذا
لشاه للدين فاشبه مالوه وبمبدأ فتلف اه شرحه (قوله وتعلم منه) أي من غير معالجة لسيد فيه أو
باحوة فلا يمتنع ذلك الرجوع بل يرجع ويكون السدش كما اه ج اه حل (قوله بخلاف المتصلة)
كقوله ويخرج بعض وظهوره بان يذوقه في النصب ان ذلك لا يمنع الرجوع لان النصب لا يدينه من الرجوع
والتمتع بذلك أولى من التعلق بذلك اه حل ولو غرس الفرع الارض الموهوبه أو يتي فيها ثم رجع الاصل فخير
الاصل بين بقتية باجرة أو قطعه بارش أو تملكه بقتية ولو زرع الارض وجب على الاصل ما زرع على الحصاد
مجانا لا حرام به ضمه حال ملكه الارض اه ج (قوله وكذا محل حادث) فضله بذلك لا غير متصل اه شوري
قاله (قوله والواهب الرجوع قبل انضاله على الممتد فان انضال النصب اه سم (قوله من غير ارش
النقص) انقلرو كان النقص المذكور عناية من الفرع والوجه انه لا يجب فلاه كان حينئذ على ملك
الفرع فكذا مصل اه سم (قوله في سلطنته) أي استيلائه ليشمل ما ياتي في القصور ثم انقل اه شرحه
(قوله فيمتنع الرجوع زوالها) أي فيمتنع الرجوع عيحه كاه وبه في السابق لم يعلم كان فزمن خيار
لم ينقل الملك عينان كان الخيار له اولها التحمل الرجوع ويشمل كلامه لو كان البيع للاصل للواهب فيمتنع
الرجوع ولو زرع الحب أو فخر البض امتنع الرجوع كجزءه من القرى في روضته تبه الصاحب الحار
الصغير وغيره بقرتين من بين قطيع في الفص حيث يرجع المالك فيموان فخرج ونبت بان استهلاك

أم لا كان حجر عليه فباس أو
تعلق ارض حنانية من أعليه
برقته أو كانته أو استولى الالة
وسواء أزالته الالة أم لا لأن
ملكه الا ان غير مستغادته
سقى بزله بالرجوع في مختلف
قال كانت العلية صصيرا
فقطمتم تظل فان له الرجوع
ليقاء صا طنتر في ذلك عرفت
حكمه بالتعبير ببقاء السلطنة
دون بناء الملك (لا يتصوره
وهو قبل قبض) فبما
كتماني عتقونه فيرد الوصية
به وتر ويحبه وزوا عتبه
واجارته لشاء سلطنته
تخلها بعد القبض وتخرج
بالاصل غيره كالانتم فلا
رجوع له فيها أعلاه
لما هضر الحبر السابق
(ويحصل الرجوع بغير)
وجت فيه أو رددته الى
ملكه) كفتت الهيعة
وأبطالها وضعتها (لا يضر
بيع واعتاق ووطه) كهيئة
ووقفت لكل ملك الفرع
بدل بقدر تصرفه فلا يزول
ملكه الا بضماد كروعي
بضوالى آتوه في الموانع
الثلاثة أهم معاصره
(والهيبة أخلقت) بانتم
تقيد بضماد لا يصدده فلا
ثواب فيها (وان كانت
لا على) من الواهب
لان القضا لا يقتضيه (أو
قيدت بضماد يهول) كروب
(فباطلة) لتصرفها بغيرها

الموهوب بسقط بحق الزايب الملكية واستهلاك المصوب ونحوه لا يسقط بحق ملكه اه شرح مر
(قوله بزوالها) ظاهره ولو كان قد من اختيار اه غير موقوف سبها اذا باع بشرط اختياره لانها لم تزل غير جمع
الاصل حينئذ اه سم (قوله سواء أزالته بزوال ملكه الخ) وزوال السلطنة بمجرد تعلق الارض بمجرد الجبر
بالغنى قد توقف فيه الا ان يقال السلطنة صبرة عن التصرف وهو لا يتصرف اه حل جابر وتعلق الارض
بزوال السلطنة بمعنى جواز التصرف ولا يزول الملك لانه باق اه (قوله أو تعلق ارض حنانية من أعليه) من
واقعة على رقيق وأعلى فعل ماض مبنى للمفعول وفيه ضمير مستكن هو نائب الفاعل يعود على الفرع البارز
يعود على من وكذا الضمير في رقيقته يعود على من أيضا والمضى أو تعلق ارض حنانية رقيق أعليه الفرع أى أعطاه
الاصل برقيقته أى الرقيق اه (قوله بخلاف ما اذا كانت العلية صصيرا) هذا مقابل لقوله فيتمتع بزوالها كما
يسلم من تغليه اه وقوله وبذلك عرفت الخ أى بما ذكر من التعميم قوله سواء أزالته بزوال ملكه أم لا الخ
وقوله بخلاف ما اذا كانت العلية صصيرا الخ (قوله والوصية) انظر وجهه قوله بأنه دون ما قبله وما بعده وقد
يجب بان ما قبله وما بعده وقع مضافا فهو مفعول فتمار فى اضافة الوصية اليه لم خلاف المراد فتمار فيقال للثلاث بين
المطوفات فلينأمل اه شوبرى (قوله واجارته) أى لبقاء العين بحالها ومورد الاجارة المنفعة فيستوفى
المستأجر اه شرح مر وقوله فيستوفى فيها المستأجر أى من غير رجوع للواهب بشئ على المؤجر اه ج
وعليه فلا يخلصت الاجارة فقياس ما مر في الاجارة من أن المالك لا يجوز ان يترها بما عتقها من الاجارة عادت
للمنفعة باقيا لا للمشتري أنها هانتا تعد للاب اه ع ش عليه (قوله يتجلى فيها بعد القبض) ظاهره ولو لو الهوب
ونقل عن الاذرى أن محل ذلك اذا كان تغير الواهب بخلاف ما اذا كان له الحق له ولم يتعلق بحق الغير اه
حل (قوله وتخرج بالاصل غيره كالأخ الخ) ولو تفاخج المتواهبان الهيعة أو تقابلا بحيث لا رجوع له تفضع كما
جزم به في الأوزار اه شرح مر وقوله لم تفضع وقد وجهه عدم ذلها فبها يلزم ما انما يناسبان للمعاوضات
لا يصدق بهما الاستدلال والهيعة احسان فلا يليق بها ذلك اه سم على ج وقوله وقد وجهه عدم
ذللها على أى الغنى والتقابل اه ع ش عليه (قوله ويحصل بغير رجوع الخ) والموهوب بعد الرجوع
وثب استرداده أمانة في يد الفرع بخلاف المبيع في يد المشتري به فوضعت البيع لان المشتري أخذ بحكم العمان
ولا يصح الرجوع الامتنع زاول وهبه وأقبضه في الصفة فشهدت بيننا ثم رجع فبها وهبه ولم يكر ما رجع فيه
لفت شيئا فبها لو ثبت اقرا الوهبان الا لم يه به شيئا فبغير هذه ثبت الرجوع اه شرح مر (قوله ووطه)
أى لم تحصل منه عليه باستبدادها فبها ولو طمعه مر مثلها وهو حرام وان تصدبه الرجوع اه شرح مر
وقوله أى لم تحصل منه فهو مهوسه أنها اذا جلت منه كان رجوعا عليه فشكل قوله وعليه باستبدادها فبها لانه
يشترط لوقاها في ملكه قبل السلوق فهي انما جلت به بعد وهما الملكة الهام الا ان يقال مراده انه اذا وطئ
وأجل انتقلت الى ملكه ولو زوجه فبها فصرص عليه فليس الوطه ورجوعا وان جلت غايته انما لم يحصل له زوجه
المهرى باقصة على ملك الفرع وان جلتا انتقلت الى ملكه تجال وطئ أى الفرع الذى ملكهما من غير جهة
الاصل فانه يسقط دخولها في ملك الوطئ قبل الماوق وماهنا كذلك وتنتقل في الدرس عن سم معنى ذلك اه
ع ش عليه (قوله وان كانت لا على من الواهب) الغاية لرد عبارة ما سلم مع شرح الحلى ومتى وهبه مطلقا أى
من غير قيد ثواب أو صدقة فلا ثواب ان وهبه بكونه في التيمم كذا الاعلى من فى الظاهر ونظيره على المذهب
لان القضا لا يقتضيه والمقابل ينظر الى العادق الطريق التام في الاعرية على رد الخلف فيها قبلها انتهت
وحمل الخلف على ما تقدم فمنع على طلب المقابل فان قامت فترسوق مجرد الموهوب أو دفع المقابل اه قل
على الفرى (قوله لان القضا لا يقتضيه) أى ولن جرف العادة بالانالة عليه اه حل (قوله فباطلة) أى وتكون
مقبوضه فبالشر القضا لا يقتضيه بمان المصوب اه ع ش على مر (قوله أو يجعله فيبيع) أى فيعير فيه

نصب العقد أحكامه كالخيارين كما مر بما فيه الشفع وعدم توقف الملك على القبض اه شرح حر (قوله
 بنسبة بدلاء الزاد) في الصباح والقصور والتخفيف والتشليل وعاءه التي يتخذ من نصب اه ولعل هذا الخلاف آخر
 لغوي غير الذي في الشارح من أنه من خصوص (قوله وعاءه الذي يكتب فيه) ولا يسمى بذلك الا وهو في الاخر
 اه شرح حر (قوله ويكون عاره) قال في شرح الرض فيجوز تناوله لمنه ومنه من يحكمه ما ينفذ في بابه بما
 اذا لم يتقابل بعض والا فهو أمانة عنده يحكم الإجارة الفاسدة اه سم على ج اه ع ش على د * (فرع) *
 لو أرسل له السلام في كتاب فهو هدية إلا أن يطلب منه الجواب على ظهره وان كان في المكتوب ما لا يجب
 الكتاب اطلاع فيه المكتوب اليه عليه لم يجره الظاهر غيره عليه وكذا اذا علم الشخص غيره بما يكتبه ما يظهره
 لغيره لا يجوز له انشاؤه لنفسه ولو بعد موته إلا أن تختص كراهة الظاهر بالحياة كان كان يتأخر ضرا
 من الظاهر لانه بعد الموت لا خوف اه د اه سم * (فرع) * الهدايا المجولة عند الختان ملك للاب وقال
 جمع لابن عقيل يرمي الابن ابوه أي حيث لا يحدو ر كاهو ظاهر ومنه أن قصد التهرب للاب وهو نحو فاض
 فلا يجوز له التبول كيتبعه منارح وهو غير محمل لاختلاف إذا أطلق المهدى فلم يقصد واحدا منهما والا فليس له
 قصد اه تما واو يعزى ذلك لغيره ما دام الصوفية فهو له قطعا عند الإطلاق أو قصد مولاهم عند قصد مولاهم
 عند قصدهما أي ويكون له النصف فيما يظهر أخذاهما باقي الوصية بل الكتاب والفرع عند قصد مولاهم
 ان ما اعتدق بعض النواحي من وضع طاعة بين يدي صاحب الفرح ليعطى الناس فيها درهم ثم يشرى على
 الحائض أو الخائن ونحوه يعزى فيه ذلك الفضل فان قصد ذلك وحده أو مع نظرائه المماثلين له على التصديوان
 أطلق كان ملكا لصاحب الفرح بطل عليه من يشاء وهو هذا يعلم أنه لا تغاير هنا لفرع ما لم يفسد خلنا فهو واضح وأما
 مع الإطلاق فلان حله على ما ذكر من الابن الخادم وصاحب الفرح ينظر القلب أن كلامه هو لا هو المقصود
 هو عرف الشرع فيقدم على العرف الخالفه بخلاف ما ليس بالشرع فيه عرف بأنه تحكم فيه المأذون ومن لم
 نذر ولو بيعت بمال فان قصدته أن يملكه لقا وإن أطلق فان كان على تبرع ما احتج بالعرف في مصالح صرف
 لها والابن كان عنده قوم اعتدقوا هدم بالنذر ولو لم يصرح لهم * (تنبيه) * أحدهما لو تراض قصد
 المعطى ونحو الخادم المذكور فالتى يقبضه المعطى على ملكه ما لكان مخالفة قصد الاخذ لقصده يقتضي رده
 لا قباضه له الخائف لقصد به تأنيها يؤخذ مما تقرر فيما اعتدق بعض النواحي ان محل ما مر من الاختلاف في
 التقوط الممتد في الأثر إذا كان صاحب الفرح يعتاد أخذ نفسه أما إذا اعتد أنه لنحو الخائن أو معطيه
 انما قصد فعله يظهر الجزم بأنه لا رجوع له معطى على صاحب الفرح وان كان الاطلاعه انما هو لاجله لأن كونه
 لاجله من غير دخول في حكمه لا يقتضي رجوعا عليه بوجه فناءه ولو أهدى من خلص من نكاح لا يفتقر ما قبله
 لم يجل له قبوله والاحل أي وان تعين عليه نظيره بناء على الاصح أنه يجوز أخذ العرض على الواجب العيني إذا
 كان فيه مخالفة خلتا لهما فيهم كلام الأذري وغيره هنا ولو قال شذوذ واشترط فيه كذا تعين ما لم يرد التمسك أي
 أول يذوق ينقله عليه يفسر لان الفرح ينسحب كنهنا ومن ثم قالوا لو أعطى فقيرا درهما منه أن ينسل به ثوبه
 أي وقد قلت الفريضة على ذنوبه ولو سكر الله أنه لم يوف أحده كاذبا باطلا درهما أو أعطى ظن منصفه
 أو في نسبه فلم يكن فيه ما لم يجل له قبوله ولم يملكه ويكتفي في كونه أعطى لاجل ظن ثالثة الصفة بالتر من موث
 هذا ما يأتي في أسواقه من مسوطين ان من دفع خطوبته أو وكلها أو ولم أو غيره ليتزوجها فترقب العقد
 رجع على من اقتضه وحيث دلل فتر ينقله ان ما يعطاه انما يعطاه ليعايرم الاخذ لم يملكه قال الفزاري اجابا
 وكذا الواجب من فصل أو تسليم ما هو عليه الأفعال كزوجيته بغيره بغيره ما لا يزوج حتى تبرأه أو يفتدى
 بمال ويقرق بأنه هتاف مخالفة البضع المقترن عليه بمال اه ج * (فرع) * ما تقرر في الرجوع في الشروط
 لا فرق فيه بين ما يستهلك كالأطعمة وغيره ومدا الرجوع على عادة أمثال الدافع لهذا المدعى عليه حيث جرت

تفسر الى المعنى (وظرفا
 الهبة ان لم يتدونه كقصوره
 بنسبة بدلاء الزاد وعاءه
 الذي يكتب فيه من خصوص
 به) أيضا (والان لا يكون
 هبة علة بالعدو) أو إذا لم
 يكن هبة (حرم استعماله)
 لأنه انتفاع على غير تبرع
 اذ هو حبيذ أمانة (الا
 في أي الهبة (منه) ان
 اعتد في قبولها من
 حبيذ و يكون عاره
 وتعتبر بالهبة أهم من
 تبرعها ليدية

العائد بالرجوع ورجع والا فلا اه مر اه سم على ج اه عش على مر

(كتاب النقلة)

عقبها لانه كانه مما تملك بلا عرض وعقبها غير لاجزاء الوات لان كلامهما قليل من الشارع ووضح
تعيينها للعرض لان تملكها افتراض من الشارع اه شرح مر قال زى ولو عقبها للعرض لكان
انسباذا كمر اه (قوله ونقم الناف) وهو الاقص وقال لفظ بفتح واو له اه ج اه عش على مر
(قوله وشرعما وجد من حق محترم الم) عبارة شرح مر وشرعما لا واختصاص محترم ضاع بنحو غلبة حمل
غير المالك لم يحرز ولا عرف الواحد مستغنى ولا امتنع شوتهما وجدى المالك فلذى البدان لم يدعه فلي قبله الى
الحق ثم يكون لقطعة نيم ما ألقاه نعيم أو هارب لا يعرف بشو داره أو بحجر وودائع مان عنها موزة ولا يصرف
مالكها مال ضائع لا لتعلقه خلاصا للموقع في المجموع في الاولى أمره الى الامام في حفظه أو غنصه ان رأى بيمه أو
يرضه ما يبيت المال الى ظهوره لانه ان توضع الاصراف لمعارف بيت المال فان لم يكن حاكم أو كلن جازا فلن
هى بيد ذلك كما نرى فليمر ولو وجد لؤلؤ بالبحر خارج صدفه فلقطه فاه الما وردى لانه لا يوجد خلقه في البحر
الا داخل صدفه وظاهره عدم الفرق بين المتقرب وغيره لكن قال الروايات في غير المتقرب انه لو وجد ولو وجد
فقطه عن غير معدة كالبحر وقربه وبمكة أخذت منه فهو له والا فلقطه ما رأى عرض منه من حيث الأرض الغير
فنت عليك مالكها فاه جمع ومن القطعة ان تبدل نعله بنعل غيره فله أخذها ولا يحل له استعماها الا بعد
توريها بشرطه أو يتحقق اعراض المالك عنها فان عاين صاحبها بعد أخذ نعله لم يزل له يوم ذلك نطفه بشرطه
انتهت (فرع) يجوز النطاق السابل وقتا لحصادان على اعراض المالك عنها وأرضا باخذها والا فلا ولا
فرق في الجواز في الاول بين ان يكون المالك زكوا أو لا لانها كانت في فصل الاعراض من المالك الذي
حصته استرجحت في فصل الاعراض من المستحقين بتمالقه حصته اه مر (فرع) وقع السؤال الى
البرص عما هو جسد من الاثمة وماذا في عرش الحد أو الفراج نحوهما حكمه والجواب الظاهر انه
لقطة فيعرف بواجده سواء كان مالك الفضل أم غيره ويحتمل انه كالنقطة التي ارجع في داره أو بحجر وقد
تقدم أول الباب انه ليس بلقطه وله الاقرب فيصكون من الاموال الضامة أمر وليت المالك ان يمس
عش على مر ولو انقط ما لا تدعى انه ملكه صدق بيمينه كلى الكفاية وقيدته الغزالي بما اذا لم يكن
منزاعا عتلا فمالو النقط صغيرا تدعى ملكه لا يقبل قوله فيه بيمينه ولو انقطا اثنان شأتم ترك أحدهما حقه
منه لا شئ لم يستطع وان أقام كل منهما بيمينه بالله النقط ولا تراجع تعارضنا وقاسطنا ولو سقطن من
ملكها ما تعلقها آخر فالاول أولى به منه لاسبقه ولو أمر آخر بالنقاط شئ تركه أخذ حقه فهو لا شئ ان قصده
الاستمر وان صدق نفسه فله وان صدق الآخر ونفسه فله ما ولا ينافيه عدم صحة التوكيل في الانقطاع لان ذلك
في عوجه وهذا في خصوص لقطه وان آحادها عروضة على الأرض فدفعها بجره وتركها حتى ضاعت لم يضرها
اه شرح مر (قوله أو الورق) ليسنا وللشئ بل هى لبيان الانواع اه عش (قوله فاستنفها)
أى بعد مسبقه بملك وقوله وتكن وديعة أى كلودية من حيث وجوب الرد والمرد ولكن وديعة فان لم
تستنفها أى شئنا وبعبارة زى قوله وتكن وديعة عنك أى ان لم تستنفها ولم تملكها انتهت لان
كونها وديعة مع استنفها مشكل وقال عش أى وتكن كلودية عنك في وجوب رد بلها لملكها اه
لكن ربما ينافيه قوله فان كان صاحبها الى قوله والا فاشأنا فليمر بالتاويل فيه بعد تأمل (قوله والا فاشأنا)
بالنصب على الاعراض أى الزمنا ذلك وهو تملكها كما يأتي اه عش (قوله حدناها) أى طهرها وسقاها أى
باطنا اه شيخنا وفى الضارى مالك ولها معه هاشاها وحدانها وهاذا للماء تاكل الشجر حتى يلتهاها اه
وفى الضعلا على عليه مالك ولها استنفها انكارى أى ما لا تأخذها والحال ان معاشها ادها بكم السنين

(كتاب النقلة)

هى بضم اللام وفتح الناف
واسكنها لغة الشئ المقطوع
وشرعما وجد من حق
محترم غير محرز لا يعرف
الواحد مستغنى والاصل
فيها قبل الإجماع خبر
اليمينين من زيد بن خالد
الجهلي ان النبي صلى الله عليه
وسلم سئل عن لقطه الذهب
أو الورق فقال اصرف
عقبها وكادها ثم عرفها
سنة فان لم تعرف فاستنفها
ولتكن وديعة منك فان
جاء صاحبها بما من المهر
فأدها السوا لا شأنا لئلا
وسأله عن مثاله ابل فقال
مالك ولها دعيها فان نعمها
حدناها وسقاها وهاذا للماء
وتاكل الشجرة حتى يلتهاها
وبها وسأله عن مثاله فقال
حدناها فاشأنا

أولاً لئلا يظن أنها لا يثبتها

لقط مما أتى به في القسط

معنى

الأمانة والولاية من حيث

أن اللقط آمن فيما لقطه

والشرع ولا يحفظه كالولي

فقال العاطل وفيه معنى

الأكساب من حيث أنه

اللقط بعد التبريف واللقط

منهجا الثاني (ومن لقط

لوائق بامانة) لما فيه من البر

بل يكسره (و) (س) (ش)

(شهادة) مع تبريفه

من القطة كجلى الودعة فلا

يجب اذلم برمبه في ضمير

زيد ولا في خبر أبي بن كعب

وجاء الأمر بالأشهاد في خبر

أبي داود من القطة لقطة

فلم يبق هذا عدل أو ذوى

عدل ولا يكتم ولا يجب على

النسب جمع بين الأخبار

وقد قال الأمر في هذا

الخبر زادة تغني عن خبره

وتخرج الخبران بامانة غيره

فلا يسر لقط والعصر

بسن الأشهاد من يذوق

(ذكره) القطة (لما سق)

لثلا دعوى نفسه إلى الخليفة

والمدجور فيها فإذا وردت الماسرث ما يكلمها حتى ترد ما أثارها والرد بالسقاء العنق لانهما الماء وتشر من غير ساق يشبهها وأراد أنها أجلد البهائم على العنق وهذا يكسر الحاء المهملة وبالذال الجيم الممددة نضها تزد الماء على الشجر فيشوي شوي بأخفافها على السبر وقطع البلاد الناسعة وورد بالماء النانة تشبهها صلى الله عليه وسلم حين كن معسفة وهذا في صفره حين تلقاها بها أي مالكتها والمراد بهذا انتهى عن التعرض للامان الاندفاعا نحو العنق على لحسها وهذه لا تحتاج إلى حطفا فيما خلق الله فليس القوة والمنة وما يسر لهما من الأكل والشرب اه (قوله أو لا ينسك) أي ملقطا أو لا مالكا اه حل (قوله من حيث أن اللقط آمن) أي أن الأمانة والولاية في الابتداء وقوله من حيث أنه اللقط بعد التعريف أشبه به إلى أن الاكتساب في الانتهاء اه زى (قوله والمغلبينهما الثاني) ويثبت على قلبه جواز تركها وصحة الالتقاط من الفاسق وتاليه كإساق اه شعبنا (قوله من لقط اللوائق) ولا يجب ذلك وإن ساق الشياخ وهو شامل لتعين ذلك لكن في الاستعداد ما يدان اه إذا تعين وجب عليه هنا في الودعة اه حل وفي شرح مدر أن اللقط يجب إذا علم أنه لقط كاهضات ولكن ثم غيروا بل يكن عليه نصب خطها فيما تركه والخط هذومع ذلك لا يثبتها لوقتها اه ولا جزمه فلا تلغفه نفسه أو حرز مختلفا فظهر من الودعة لاه في مالكا فلا يجب على غيره خلافه كخطها بخلافه منا كقولنا وفقهنا على أمته نصب خطها بما اه مدر اه سم (قوله وسن شهادته) اه قولوا كلنا اللقط عدلا لا يثبت الاكتفاء في الشاهد بالسور قياسا على النكاح وقد يقال بعدم الاكتفاء بالسور وهو الظاهر مع الفرق بين هذا والوالتكاح بان النكاح يشترط باين الناس فاكتفى فيه بالسور والفرض في الشهادة نأمن انجالية فيها وبعد الوارث لها فتركف بالسور اه عش على مدر وفي سم ماله قال بان الرقعت فوائد الأشهاد وهو ما لمع فيها بعد ذلك فلا يمكن وجود الأشهاد وأيضا قد دعوت قبل بحج صاحبنا فخذها وارثه وقول الشارح مع تبريفه الخ وهو القدر الذي يذكر عند تبريفها اه قال في شرح الروض معجل الأشهاد إذا لم يكن السلطان ظالمًا بحيث أنه إذا علمها أخذها والا فمتنع الأشهاد وكذا التعريف بغيره الزوى في نسكه اه عبارة الروض امتنع الأشهاد والتعريف فان ساقه ضمن انتهت اه وساق الشارح أنها حينئذ تكون في يد أمانة أي (قوله مع تبريفه) أي ولا يستوعبها إلا بتوصل كاذبها ما إلى الروض والبحرم استعمالها قال في شرحه بل يكروا ظاهرا أنه لو استعملها بغيره وسباق أنه لو استعملها في التعريف ضمن ويفرق بان في الاستيعاب في الأشهاد بالعنف في الاحتياط لها ولا كذلك في التعريف بان الاستيعاب في التعريف أطلق في الإعلام لمنه في الأشهاد فانما لم في ذلك ثم قال إذا غلب على ظنه أن استعماله المشهور يؤدي إلى ضايعها حرمه ويحتمل الكلام على غير هذه الحالة اه سم (قوله ولا ينك) أي أو ما تها من الناس وثوبه ولا ينسك أي بأن ترك تبريفها الثاني في تأكيد الدلائل وقائمة الاشارة إلى حكمة الأشهاد ان فيه الامن من كتمان خبره بمسؤولا فإذا شهد من نفسه وبفرض أنه لا يخون نهار بما جاء الموثق من جملته كنه فتحت على مالكا بحيث لا يحتمل اه شرح المشكاة اه عش (قوله وقد قال الخ) هذا من طرف القائل وجوب الأشهاد على القطة حيث حملت بهذا الدليل ووجه التمسك أنه فيسرد ويذوق الأمر بالأشهاد بقية الأخبار التي ليس فيها أمر لأن زادة التفتحة والأصل في الأمر الوجوب فيتم دله ولما كان من هذا الزادة وبين بقية الأخبار التي ليس فيها أمر ويرد بان قياس القطة على الودعة واجب جملة على التدب وأيضا الخبر بين العلوي والعلوي يقتضى عدم الوجوب بالأشهاد بكشف العلوي كرمه معنى ذلك اه وفي شرحه اه وقوله في قوله أي فيكون الأشهاد واجبا على هذا الحديث كقول في المذهب (قوله فلا يسر لقط) أي بل يكروا ما لمع من نفسه الخلية والأخبرم عليه اه شرح مدر وعش عليه (قوله وكروا لفسق) أي ولو تصور ترك صلاحا من غلبت أمانيه في الأموال

اللقطة) منهم وتسلم (العدل) لاهم ليسوا من أهل الحلفا لعدم اتمامهم (و يضم لهم مشرف في التعريف) فان تم التعريف فكلوا ذكرا حصلة لقطا المرتجع التزع مشهون الكافر ومع ضم مشرف لهما من صري يفي وتعبير بالكاثر المصوم أهم من تعبيرة بالثي (و) يصح من صري وحينون و ينزعها أي القطة منهما (ولهم او يعرفها) بتلكها (لهم) ان ذرا (حيث يترض) أي يجوز لا تراض (لهم) لان التلصق معنى التراض فان لم يره حلفا أو سلمها للثاني (ان صري زعمها) منها (تلفت) ولو يتلصقا (من) ثم يصرف الثالث فان لم يصرف فلا ضمان وذكر المجهون من ذرا داني وكالهي والمجهون السفيه الا انه يصح قهره دونها (لا من يقرن) بشد زنه بقولي (بلا ذن) أي لا يصح القضا به بتفسير اخذ سده وان القضا له انه ليس أهلا له ولا ولاية ولانه يعرض سده لمعاطلة يبدل القضا فتورع القضا فله ان لا يعتد بتعريفه فلو أخذت منه كان لاخذ (لقطة) لاخذ هيسا كان أو اجنيا فهو أهم من تبيره بأخذ السيد ولو أقرها في يد سده أو اصطفاها لهما

كايصم لخالقهم اه ح وظاهره انه لو تلبا بكره وان لم يخص حدة الاستبراء وهو ظاهر لا يتناه ما يحمله على الحاشية حال الاخذ اه ع ش على مر (قوله فيصم مالح) جعل الزكوى محل الصفقة المتأني والكافر والصي اذا التقط الالك قال وأما القضا فلقطه الظاهر امتناعها عليهم واختصاصها بالسم الامين اه وقوله فالظاهر الخ في الباب خلافة حيث قال تنصص من ذي دار ناوس فأسق و مرشد وتزع منهم الى عدل و يضم لهم مشرف عدل في التعريف وأجنهم من بيت المال الا ان أرادوا القتل فحسب عليهم اه فهذا صريح في حواز لقطة الحلفا لهم واعتمده مر اه سم (قوله أي كايصم من مرشد) هذا مشكل في المرتد بل ينبغي توقفه على عوده للإسلام فليراجع اه سم على ح ع ش وفي حاشية المداني على الضر وما هو يخص من كلام المصنف ان المرتد لا يصح قضا له رده فان التقط شيأ أخذه الامام منه ثم ان مات مرشدنا فهو وان أسلم كان لقطة له من حين الاسلام وهذا ضعيف فان من أخذه منه فهو الاطلاق أسلم قبل ان يأخذها منه أسد فهي لقطة له وهذا ضعيف أيضا والعدا لله يصح لقطه لاداره ويزع الحاكم القطة منه و يضمها عند عدل يعرفها المرتجع مشرف فان شاء تملكها فترك كون كاسرا مالا كسروا فان عاد للإسلام فلا والافني وهكذا فهم اه (قوله وكافر مصوم) وقول السو الذي الفرس هل يصح التقاط الذي له نصف أو لا جوابا للظاهر ان يقال فيه الثاني لان هذه القطة تستدعي حواز تملكه وهو ممنوع عنه وبو يده ما ياتي في القضا الامة التي تحلل من الامتناع اه ع ش على مر (قوله لادار حرب) راجع لما تعلق بالسة و بالكرهه فهو راجع لاصل القطة فهو معطوف على مقدر والتقدير ويصح الالتقاط بدار الاسلام لادار الحرب تأمل وليس راجع الى قبلة فقط كايصم حدهم كلامه لان الحكم علم اه أي ان كان بدار الحرب المذكورة فانه غنيمة تخص لاله والباقي للقطة اه حل أي ان دخلها بغير أمين واللقطة كايصم شرح مر قال الرشدي علموه هذا التفسير فيقال كان الاخذ مسامرا لغير حكم الذي هو ممنوع راجع بالسم الى الق والغبية اه وقد راجعنا الباب المذكور فوجدنا ان ما أخذ من الخميني يقتل أو يدينه كاستخلاص والتقاطه اه لاخذ ولا يخص اه تامل (قوله وتزع القطة منهم) وللتوكي لقعز والوضع عند عدل الحاكم كايصم لظاهر وصل زعمان الكافر ما لم يكن عدلا في دينه أو التزم زعمه كما لا اذرى اه شرح مر (قوله و يضم لهم مشرف الخ) أي فلا يعتد بتعريفهم بونه اه شرح مر (قوله ومن صري وحينون) أي حيث كان لهما نوع غير كايصم بعضهم في الثاني وهو ظاهر لان المصنف ان كتاب لا الامة والولاية اه شرح مر (قوله و ينزعها ولهم) أي حفظا لقطه وحسب المالك وتكون بده فائبة عنه ويستثنى بذلك ويرد ويراجع الحاكم في مؤنة التمر فليقرض أو يبيع جزءا منها ويلزمه هذا ما ياتي من كونه مؤنة التمر يفي على الثالث وجوب الاحتياط لتعويض الصي ما لم يكن ولا يعتد بتعريف الصي والمجهون نعم مر ح الداري يصح تعريف الصي بحضرة الولي وهو قياس ما مر في الفاسق سمع الشرف اه شرح مر ثم قال والولي وغيره أخذها من غير كبر على وجه الالتقاط ليعرفهاو يملكها ويرد الصي من الضمان اه (قوله فان لم يصرف فلا ضمان) حياز شرح مر فان لم يصرف بل راعها فاعطاه فهو صي ضنها في مال دون الولي وان لم يتناها لضمها أحد وان تلفت بتضرر ولولم يعلم الولي حياز حتى كمل الاخذ فهو كايصم لاهل حال كايصم اه (قوله فلا ضمان) أي لا على الولي ولا على الصي اذا تلفت في يد نحو الصي فان تلفها ضمن حل اه (قوله وكالهي والمجهون السفيه) أي بضيق الفسق لان الظن من قوته وكرهه فالتق الخ اه ع ش (قوله فهو متد بالاقراء الخ) أي في ضنها السيد وتعلق الضمان بها أو ماله ومنها رتبة السيد فقيد صاحبها رتبته فان لم يعلم حيازها رتبة العبد فقط ولو سبق قبل ان يأخذها منه سبأه تملكها ان لم يعل الالتقاط بان كان بضيق السيد والافق وكتبه فله أخذها ثم تضرر ثم تملك اه شرح مر وقوله وتعلق

بأن الحاكم ان وجد (وحفظ ثمنه صرفه ثم تملك منه) وتعيير في موضعين (١٠٧) الاولين اولين تعبيره بالوارد (أو تملك

بالتصديق القرض ديناً على المالكين غير فائدة ولا كذلك فانه لا يتغير في الحال شيئاً أما
 سم (قوله بأن الحاكم ان وجد) فان لم يجد ما يستلزمه لا يحل له ان يرضى الا بهاد وقتبته
 لا يجبر بوجه ما به وتغن وان التلب في التقتض من حيثى الكسب ولكن ينبغي استحبابه اه ع ش على
 مد (قوله وأما كاه) أي ان شاموا لا يجوز له ان يملكه قبل تملكه وقوله وقدم فتمت أي يوم التملك لا الاكل ولا يجب
 انرازا فتمت المعروفة من ماله ثم لا بد من انرازا هان عدا تملكها بعد التمرين لان تملكه لا يصح فانه القاضى
 اه شرح مد ولولم يأكله حتى حضره الى العمران امتنع فيما يظهر ويحتمل خلافه اه نراسى
 اه ميم (قوله على الظاهر عند الامام) معتمد على استقراء من صنع المصنف كما هو حيث ذكر التعريف
 في الخلفين الاولين وثر كافي هذه الاشارة اه حل ومراد الشارح عدم الوجود مادام في المغازة
 وليس مراده في الوجود مطلقاً اه شجنا (قوله والخلفه الاولى) هي قوله غرة ثم تملكه والثانية قوله
 أو باعه وحفظه ثم تملكه والى الثالث قوله أو تملكه للقوط من مغازة تال اه ع ش (قوله والثانية أول من الثالثة)
 أي ان الذين قد يكون أكثر من القيمة بل هو الغالب اه حل (قوله وزاد الماوردي) معتمد على رابعة
 أي في المغازة فلو ان له ثلاث حالات في المغازة وقوله ليست مقبولة قوله وكاه اه حل ومقتضى
 تعليله ان هذه الخلفه مخصوصه بالقوط من المغازة وانظر هل هو كذلك أو لا والفرق بينهما بين الاولين والثالث
 ان الثالث فيها خلاف في الاول بالتعريف (قوله لمراد من المالك فانه المالكه فانه المالكه اه ع ش على
 مد) قوله فيه الخلفان الاولين وهى تالى الخلفه الاولى فيه فيستقيبه لنسل أو لا يكون قوله ولا يجوز تملكه
 في الحال أي لو لا استبقائه لنسبه اه حل وهما يتزوي أو كان القوط بحيث يميز في الخلفه الرابعة وهى ان
 يستقيبه لنسبه انتهت وبعبارة ع ش قوله في الخلفان الاولين أي والى رابعة قوله بان ماله في جواز
 أو لا يملك كولى الصرا عدم يفسر من بشر به ثم يالوا هذا وجوبه غير الما كقول انتهت (قوله فانه لم
 بعده أي بعد) فان لم يجد المالك ولا جاز من فوى ظاهر كلامهم ولفى المغازة اه حل (قوله غير مبالغ)
 قال في الباب وحيث منع التقاطع فتمت من حفظهم كسبه ان وجدوا لانيه كبيره ما يجمع من
 صفات السباع وسبب اه فصور المسئلة بما التقطه المغلفه وكان يجمع التقاطع فتمت قال مد بخلاف
 ما يجوز التقاطع فتمت فانه ان التقطه المغلفه فكذلك أو التملك في نفسه عليه كونه التعريف اه فليست عليه
 فقول الشارح وينفق على الرقيق الخ يجعل على ما أخذ له من غيرة والروض شرحه كعبارة الشارح فليصر
 ثم تزد مد وجود أن تكون النفقة تلبس على التقتض مطلقاً قبل التملك بخلاف مؤنة التعريف فليراجع
 وأصر اه سم (قوله أو يميز زمن نهب) فان قلت كيف يصور أن يعرف من تقاطعه مع جميع أن الأصل في
 الناس الحريه بآل الشيخ حج موده منهم من مرقم بمول بالغة من مملوك ولا بد من الملك فله التقاطع
 حيث والذى يظهر أنه يجوز أن يمتدق بوضع يده على العلامات والقرائن التي يظن بهارقه اه شربى
 كلامه لحشوت فليج وصورة بعضهم بما اذا عرف وقه أو لا وهل مال كونه محضاً لا اه شرح مد
 (قوله ويحرم) بان عرف أنهم أخته مشكوكا به وتناولت عليها الا يدعى لم يعرف سببها اه صيد البر
 (قوله من كسبه) أي ان كان هؤلاء كروا ذلك في الحيوان أو ضايان أو جرو وينفق عليهم من أجره اه سم على
 حج أقول يمكن انهم انكره لان الغالب في الحيوان الذى يلقطه عدم تأنى اعاره فلو فرض امكان بيعه
 كان كالبيد اه ع ش على مد (قوله واذا بيع ثم ظهر المالك الخ) وانظر حكم النفقة اه حل في
 ع ش على مد ما صوبق مالى كانت الخلفه عدوانتق عليه الاطلا على اعتقاد أنه بعد فتنين أنه حوّل
 له الجوع عما انتق أم لانيه نظر الاقر بالثاني لأنه انتق اير جمع على السيدتين أن لانه لانه عليه والعبد
 نفسه لم يفسد بالانفاق عليه حتى يرجع عليه بما انفقته وحل ذلك في علم الجوع ما لا يظهر المالك وقال
 لان تملك الخلفه لا تقراض كسره وينفق على الرقيق مدة الخلفه من كسبه فان لم يكن به كسبه فعلى ماله انفاقاً غير الرقيق واذا بيع ثم ظهر المالك

لان تملك الخلفه لا تقراض كسره وينفق على الرقيق مدة الخلفه من كسبه فان لم يكن به كسبه فعلى ماله انفاقاً غير الرقيق واذا بيع ثم ظهر المالك

وقال كتب عنه مثل قوله وسكنم فساد السبع وتعيرى بالرقيق اعم من تعبته بالعدوان فثبت الامة بمس (د) له لفظ (غير مال) ككتاب
 (الانحصار ارسطو) وقول اوزمن الى (٦٠٨) آخمن ز يادى (د) له لفظ (غير حيوان) كما كولو ياب ونقود (فان تسارع

فساده) كهرمة ورطب
 لا ينثر (فله) انصهلتان
 (الانحرثان) وهما ان يسبح
 باذن الحاكم ان يحدته
 يعرف ليلته غنة أو يتملكه
 سلاوا بكاه (وان وجهه
 يبرمان) يجب التمر يق
 للما قول في العمران يعد
 اكله وفي المغازة قال الامام
 القاهر انه لا يجب لانه
 لا تامة فيه وصححه في
 النسخ الصغرى قال الذريع
 لكن الحق فيهما طلاق
 الجهورانه يجب ايضا قال
 واصل مراد الامام انها
 لا تصرف بالاصراء لاطلاق
 (وان يق) ما تسارع فساده
 بعد ارج كرطب يتسحر
 وبهه اعضا باعه باذن
 الحاكم ان وجده (والا)
 أى وان لم يكن يبعه اعطى
 فان كان تجديف اعطى أو
 استوى الامران (باع بوجه
 علاج باقية ان لم يترعه)
 أى صلاحه أى لم يترعه
 الواحد أو غير موخاف
 الحيوان حيث يباع كاه
 لتكرار فنته فيستوبه
 والمزاد العمران الشارح
 والساحد نحوها لا يملك
 الموانع لقطعة وقول
 ان لم يترع به من ز يادى
 استوى الامرين والاطلاق

كتب اعنته للعلة المذكورة اه (قوله قبل قوله الخ) ثم لو كذب بشع أو تر بقاء الرقة ليلخذا لمن فعل قبل
 أول وجهان اه سم على المنهج أقول لا يبرصد المثل تخطيا على موشف الشارح للفتن ولان
 الرجوع على آخر به من الحقوق اللازمة لا يقتل منه انتهى ع ش على مر (قوله وان ثبت الامة بمس)
 المحسن ان الاحتياج للتبديد على لاحتل يمس صدرا في ترك التعرض لها اه ع ش (قوله فان تسارع فساده
 الخ) مع مفهومه اذ لم يتسارع بيان كان يدوم علاج كالحديد والوانى والنقود فليس فيه الانحرثان وحكمه
 ان فيه الأولين وعبارة في القصر ومثنا شرحا الثاني غير حيوان لا يخشى فساده كالحديد ونحاس فهو كالاول
 من النوع في أنه ان وجده بمحارة أو مغازة عرفه سنة فان ظهر ماله كموالاته كاه وان شاء باعه وحفظ عنه
 ثم عرف بالمسح ثم ثلث الثمن ان شاء اه (قوله الانحرثان) أى من التزلة التي في المتن (قوله باذن الحاكم ان
 وجده) أى لو عطف عليه منه فهو ظاهر والاستقل به فيما يظهر اه شوى (قوله وان وجده
 بمران) أشار بهذه الغاية الى الفرق بين الحيوان وغيره وهو ان الحيوان لا يجوز كاه الا اذا كان مملوكا
 المغازة وان غير مملوكا كاه مطلقا تامل (قوله انه يجب ايضا) أى في المغازة فظاهر ان كان فيها أحد يسرع
 التمر يسر والافلاصنى لا يجابه وقوله انها لا تعرف بالاصراء أى بل تعرف في الميران وقوله لا مطلقا أى في الصبر
 والميران وتوجى هذا الجمع لا يصح بل يتعين بل فرض الخلاف انما هو في المغازة ولا يقول أحد بعدم الوجوب
 مطلقا الا ذنبى للثلاثة متولة لا يجب ترعها تامل (قوله وان يق بارج الخ) وظاهر كلامه أنه يمنع طه ان
 با كاه الا ان يترع بثمان الثمن قد يكون أكثر من القيمة اه حل (قوله ولا باع بهه لعلاج باقية) فظاهر
 أنه ليس له الاختيار على التصغير ليرجع بشرطه فليراجع اه سم على حج أقول ولا مانع من الاتفاق
 المذكور وطول المصود به الا ان يقال الزام ذمة الغير لا يكون الا عند الضرر وهو متفق حيث أمكن بيع
 بزمه اه ع ش على مر (قوله والساحد نحوها) أى كلفه ولو للدسور الرباط ويبنى ان مثل ذلك
 ما كان منتهى اجتماع الناس كالحمام والنهوق والمركب اه ع ش على مر (قوله بحال القطعة) وأما
 ما يصعد في الارض المملوكة فالى الدان ادعاء من لم يده فله ان ينشئ الامر المعين فان لم يدهه
 فلقطة أى حيث لم يرج ماله كمواعى تحت الكرك اه حل ولا محذور لاجبة تحت الكرك مع تصريح مر
 في شرحه هذا بالمرف وتقدم نقل عبارته أول الباب فالرجع اليها (قوله وان خصاص) هه ذام قوله
 أول اختصاص يقتضى أنه يقين الاختصاص وليس يصح اه أقول أجب بعض الشايع بان المراد اقسام
 في الاختصاص ووجوب الرد اذ اقام باقيا اه سم اه ع ش (قوله فأمين) أى على القطة وتودر هوانسا
 ومن ثم يهتبه ان يصر كرك ترك ترعها على ما يأتى بوجه كبحه الاذرى وسأنى عن النكت وغيره لما صرح
 به حيث لم يكن له عدم تعثر تركه أى كان خشى من ظلم أخذها أو جهل وجوبه وعذر فبما يظهر اه
 شرح مر (قوله أضافاته أمين) كالودع فلم يصر ما تاجر الصدق الا ببيع من انضم لملك الصدق استعمال
 أول من حصل لا يخرجه كالدودع فبما لو اتفاه أنه يصر ما تاجر الصدق الا ببيع من انضم لملك الصدق استعمال
 وأراد ان يعرفه بملك لا يخرجه كالدودع وان أخذ بصدق جناية ففلسا للصدق المقارن لأخذه
 ويراد بالرفق الحاكم أمين اه شرح مر وقوله وأراد ان يعرفه قال سم على حج فلو وقت الجناية في
 أثناء التمر يق ثم أقطع فهل يقى أو يستأنف اه أقول والاقرب الاول لان صدق الجناية لم يعل أصل القطعة
 فلم يسل حكم ما يقى عليها اه ع ش عليه (قوله ويجب ترعها) مبنى على قوله فأمين وليس مستانفا

الترع وأولى من تشديده بالواجب (ومن أخذ لقطعة لا تحل له) بان لفظه لقطعة وأقل وان خصاص أول بعد جناية ولا غيرها فالخامس
 أو صدقاً حدها وان سعى الثلاثة الأخير من ز يادى (فأمين ماله يملك) أو يخصص بعد التمر يق لاذن الشارع له في ذلك (وان صدقه) أى الخيانة
 جدد أخذها فله أمين كالودع وهه من ز يادى في لفظه الغير حقا (ويجب ترعها وان لفظها لقطعة) لان لا يكون كما المعنى الحق على صاحبه

الحاصل من كلامه ان التعريف تابع للامانة والاحاطة فان كان اميناً وجب ان كان خائفاً امتنع ان كان
 للثبوت أو الاختصاص وان كان لصفة فهل يجب أيضاً ان يجوز تعريفه (قوله قالوا لا ينال تعريفه) صفة
 تدبر وجهه أنه قد منع ذلك ويشال بل وجب لظهور المالك ولا يكون للثبوت كالمقتضى وردا من من
 الكتمان اهـ بحسب اهـ زى (قوله لتتفق شروط الثبوت) أي ولا تملك هنا اذ الغرض انه لا يملك لفظنا
 (قوله فان بداهه الخ) فتشيد على الخلاف أي فله ما لم يمار أهـ قصد التملك أو الاختصاص والاكتفاء خلاف في
 وجوب التعريف وبعبارة شرح هر ولو بداهه قصد التملك أو الاختصاص عرفه مستغن حشواً ولا يشد
 بما عرفه قبله أما اذا أخذها التملك أو الاختصاص فيلزمه التعريف بحسب ما انتهت وقوله عرفه لا يستغن حشواً
 أي وعلمه مونة التعريف من الآن ثم ان كان اقتضى على مال كماله مونة تعريفه ما مضى فهل يرجع بذلك
 علمه انه انما اقتضى لغرض المالك أو لآل جوعه اليه آخره فظهر الاقرب الاول لانهم لم يمتدوا بتعريفه
 السابق ولم يرتبوا الحكم عليه مع قصد التملك بل أو جبراً استئناف التعريف بابتداء أخذ التملك كانه
 من الآن ولا نظر لما قبله اهـ عـ عليه (قوله بل تكون أمانيه يده) أي ولا يملكها بعد الاستسنة ولو
 أس من مالها كما هو ظاهر هذه العبارة وظاهره ولو كانت حرونا وانظر ما بدأ بطل في مونة فعل تكون
 عليه أم لا فبسيه تار وبنى أن يظل حرق في هذه الحالة كالمالك الضائع في أي يملكها في مال الفاعل من ان
 أمره لا يملك المال في نفسه ليصطنع ان يرجع معرفة صاحبه ويصرف أموال بيت المال ان لم يرجع وهذا
 ان كان خاطئ بيت المال اميناً والادعة لثمة يصرف بمصرف أموال بيت المال ان لم يعرف للثبوت معارفه ولا
 ضربه بنفسه اهـ عـ على هر وبعبارة حل قوله بل تكون أمانيه يده وهل يعتبر ان يده من
 غير تعريفه أو يعتبر مضي الدال على عرف فيها ثم تلتحور وفي معنى الرض انه لا يدين التعريف وان قلنا
 بوجوبه في الاول انتهت (قوله بعد ذلك) أي بعد أخذها للضمانة اهـ حل (قوله ولو دفع لقطعة لقاض الخ)
 ومعلوم عدم جواز دفع القطعة لقاض غير أمين وانه لا يزمه القبول وان دفعه لغير أمين كغيره المثل اهـ
 شرح هر (قوله لم يقبلوا) أي ما لم يقبلوا للضمانة واللام يجب عليه القبول لان للثبوت حشواً ضامن اهـ
 حل (قوله وجوبه على مائة ابن الرقعة) ضعيف والى لقطعة عليه كلام هر في شرحه انه هذا المرف قد تدرى
 وان التعريف الاتي واجب وبعبارة شرح هر وهذا الخلاف انما هو في المعرفة عقب الاندفاع ما عند التملك
 فالوجه وجوبه بعد ذلك على ما مرده لملكها لظهور انتهت (قوله وصفها) أي الشاملة لنوعها كما أشار
 اليه الشارح اهـ حل (قوله أهروية) ارجع للشباب والهروية نسبة لهرأة مدينة فخر اسان ومروية نسبة
 الى امرؤ وثري بالهيم اهـ هر زى (قوله وقد رواها) ويعرف أيضاً لاحتياطها ويستحب تشييدها بالكتابة
 خوفاً للتيان اهـ شرح هر (قوله أي وعادها) اطلاقاً المقص على الوعد توسع اذا علمه جلد ليس رأس
 القارورة كذا أهـ بعضهم تبع الخطأ لكن عبارة القاموس صريحة بكونه مشتركين الوعد الذي فيه النقطة
 جلد أو خرقه بخلاف القارورة والجلد الذي يغلى به رؤسها اهـ شرح هر (قوله ووكانها) بكسر الواو
 وبلد اهـ شرح هر (قوله ويعرف) أي للثبوت مدقق واسمها أي كونه صادقا وكذا بداهه اذ يعرف
 ما ذكر وجعله شخص ومعهما يعرف صدقه من كذبه (قوله ثم عرفها الخ) أي بنفسه أو بآبائين غير
 ان سلمها و يكون المرف عاقل فخر مشهور بالعلماء والمروية وان لم يكن عدلاً كما قاله ابن الرقعة ان وقت قوله
 ولو جردوا عليه السفة كما علم عامس اهـ هر (قوله انما تعريفها في نحو سرفسة) انهم قوله ثم عدم وجوب
 تعريفه بالتعريف وهو صحيح لكن ذهب القاضي أبو الطيب الى وجوب الفورية واعتدله الفزاري قبل
 ومدة مضي كلام الشافعي جواز التعريف بعد زمن طويل كعشر سنين وهو في غاية الاعتدال والظاهر ان مراده
 بذلك عدم الفورية للثبوت بالانتفاء والادج ما توسطه الاذرى وهو عدم جواز تأخيرها عن زمن

تطلب فيه عدد يختلف بقلتها وكثرتها واتفق السبب فقال يجوز التأخير ما لم يقبل على ثلثه فوات معرفة
 المالك به وإن لم يشرعوا له اه وقد فرض له في النهاية بما يفيد ذلك اه شرح حر (قوله وإن جازت به
 قاطبة تبعها) أي أن كانت في جهة مقصده اه وما روى أي ليس المراد أنه يجب عليه أن يتبعها إذا لم
 العدول عنه بمقصده أو تركه بحسب آلمته من الضرر بل المراد أنه يعرف القاطبة بما دامت هناك أو فريضة
 منه فإذا ذهبت لم يجب الذهاب معها لكي التعريف في أقرب البلاد واليه وقول الشارح ولا يكلف العدول أي
 عن مقصده فنصرت المسئلة بمنه مقصد غير الضرر بخلاف المقتضي فيها أو القاصد أقرب البلاد يعرف في
 الاقرب وهذا مراد المولى بما ذكره فليراجع وليتأمل اه سم بعض تصرف (قوله تبعها وعرف) قال في الام
 والاغنى بل يقصد اه اه سم (قوله قال الشافعي الا في المسجد الحرام) أي لأنه لا يمكن ثلثه ثلثه للحرم
 فالتعريف ببعض عبادته بخلاف غيره فان المعروف فيه منهم يقصد التمسك به بدعي من الحق به مسجد
 المدينة والاقصى اه شرح حر (قوله الا في المسجد الحرام) أي فيجوز التعريف فيه في الاصح قال في
 المهمات وظاهر محرمه في غيره وليس كذلك لأن المتولوا لكرهاته كلهم في الجموع وهو المعتمد ورد جم
 متأخرون واعتدوا القرم ودخل في عموم المستثنى منه مسجد المدينة والاقصى فيحسب التعريف بهما
 كغيرهما على المعتقد اه زى (قوله سنة) المعنى فيه ان القوافل لا تتأخر فيها قال ابن أبي رزق لم يعرف
 سنة لطاعت الاموال على أربابها ولو جعل أبدا لامتنع الناس من التظاهر فكان في السنة مراعاة لغيره بين
 وأبعد أو هاهن حين التعريف وإذا التقط اثنان فكل واحد نصف سنة في الاشتمال لأن الزفة ولو عرف
 علماء القضاة ثم قصد التمسك لوجب تعريف علم آخرون فلان التعريف في الاول ليس واجب والاخرى في
 الروضة فانه الامام والفرز الى ان الوجوب خلا للمصلحة الاكثر من الاستيعاب اه واعتد الوجوب
 حر واعتد انصاف كل واحد من الاثنان يعرف نصف سنة فانه لا يلائم الزفة كما ذكر رأى بحيث يصير الجموع
 سنة كاملة فانظر لوتنا على الابتداء هل يفرع نعم ان عرف أحدهما سنة دون الآخر بدون استأنافه
 احتياج الاستولسنة أخرى وقد يعمل على هذا كلام ابن الزفة كذا قرره حر ثم ذكر خلافه وهو انشيان
 فاجز اه سم وقد يجب التعريف على الشخص الواحد مستثنى بان يعرف سنة قاصدا حفظه بناء على ان
 التعريف حينئذ واجب ثم يريد الله في لزومه من حيث السنة أخرى اه شرح حر (قوله أولا كل يوم
 طرفه مالخ) يتعدى للمرتين وما بعدهما بما ذكرنا وجه من قول بعض الشراح مرادهم انه في ثلاثة أشهر يعرف
 كل يوم مرتين وفي مثلها كل يوم مرتين مثلها كل أسبوع مرتين مثلها كل شهر مرتين والاقرب ان هذا التعديد
 للاستيعاب لا لا وجوب كما يفهم مما ياتي انه يعني سنة متفرقة على أي وجه كان التعريف بشدة الاقرب اه شرح
 حر (قوله ثم كل أسبوع مرة أو مرتين) أي الى ان تتم سبعة أسابيع أخذها متتابعة اه شرح حر قال
 الرشدي التعمير يتم ظاهره انه يحسب من السبعة الاسبوع الاول اه (قوله ثم في كل شهر كذلك) أي
 الى آخر السنة قاله كذا ذكره تربية والاضابط ما ذكر وهو انه يجب لا ينفي انه تكرار للمنفعة حتى ولو
 فرض ان المرة في الاسباع التي بعد التعريف كل يوم لا تدفع النسيان ويجب مرات كل أسبوع مرة كل
 أسبوع عوز بدعي الاول لأن المالك فيها أكثر وينى الوارث على تعريف مورثه على المعتقد اه من
 شرح الارشاد اه زى ومثله في شرح حر (قوله وشرط الامام الخ) ونقل شيخنا عن الامام اعتبار حصول
 وجدانهم لا يذكر الزمان اه حل (قوله فان استوصها من) هل هو ضمان بدعي وتلقا فانه بعد الاستيعاب
 ضمان وينبغي انما يتكبد على الودية فراجع اه سم (قوله لانه) أي الكاذب بدعي فانه أي الالط الحسن
 يلزم الدعي بالصلوات أي الى فاض يلزم الالط بدعي القاطبة لشخص وصفه له من غير قاطبة فجة على انشاء اه
 شيخنا عسماوى (قوله ويصرف ما راجع) الوجه انه في غير لغة الحرم اما في تصرفه في الدوام وان كانت

تخرج الناس من الجاعات
 في بلد القضاة أو قرى يشهدها
 كان يصرفه في مقصود لا
 يكافى العدول الى الاقرب
 البلاد الى موضع من
 الضرر وان جازت به قاطبة
 تبعها وعرف ولا يعرف في
 الساجد قال الشافعي الا في
 المسجد الحرام (مستقروا
 متفرقة على العادة) ان
 كانت غير متفرقة ولو من
 الاختصاصات تفسر زيد
 السابق وقس بما فيه غيره
 فيعرفها (أولا كل يوم)
 مرتين (طريقه) اسبوعا
 (ثم) كل يوم مرة (طريقه)
 اسبوعا أو اسبوعين (ثم كل
 اسبوع) مرة أو مرتين
 (ثم كل شهر) كذلك بحيث
 لا ينفي انه تكرار للمنفعة
 وشرط الامام في الاكتفاء
 بالسنة المتفرقة أن يبين في
 التعريف زمن وجدان
 القاطبة (ويذكر) نذبا
 الالط ولو بنائبته (بعض
 أوصافها) في التعريف فلا
 يستوصها لئلا يعتمد
 الكاذب فان استوصها من
 لانه فيعرفه المعن يلزم
 الدع بالصلوات (ويعرف
 غير) بشدة زنة وقول
 (لا يعرض منه غالبا) متمولا
 كان أو غنما ولا يتسلسل
 يعني

بل هو ما يغلب على الظن ان نافذه لا يكبر أسفه عليه ولا يعول عليه له غالباً (الأن كان يقارن اعراض نافذه من غالباً) هو أولى مما عير به ويختلف ذلك باختلاف الحال اما ما عير من غلبه كبر توريز ينور بل سيرة لا يعرف (٦١١) بل يستبد به واحد وطبيعة توريز يف

شأ محقراً أخذ من اطلاق قوله لم لا يجوز زلفته لانه قلنا بل وأظن مر وافق على ذلك اه سم قوله بل هو ما يغلب على الظن (الح) أي باعتبار الغالب من أحوال الناس فلا يراد صاحب قديركون شديد البخل قدوم أسفه على ذاته اه عيش على مر (قوله) اما ما عير من غلبه عليه (الح) لعل عمله اذا انظر المالك بحيث ظهر وقال لم اعرض عنه وجب دفعه المسمول بما يؤول كذا يده ثانياً ان كان منته ولا هكذا يظهر وافق عليه مر اه سم (قوله فلا يعرف) هل وفي الحرم فيه نظرو يقرنتم اه سم (قوله بل يستبد به) أي يستغل به من غير لفظ تلك خلافاً في شرح الروض فان ظهر ما لك وادعى عدم الاعراض أخذه اه حلي وبشارة عيش على مر قوله بل يستبد به واحد وهل عليه كغيره الاخذاً ويتوضا المالك على قصد التملك أو على لفظ أولاً عليه لعدم قوله وبقي لأن يحتاج إلى تلك لأنه مما عير من غلبه عليه ما عير من غلبه عليه اه سم على حج انتهت (قوله) وعليه موقوف تعريضاً (الح) عبارة العيب اه (فرع) موقوف التعريف على مريد التملك وان بدله تركه لعل مريد لفظ انتهت وينبغي ان المراد انه تركه لانكون موقوفه سابقاً ساقطة من التملك من الان تسقط الموقوفه من الان تسقط الموقوفه اه سم (قوله) لوجوب التعريف عليه) انظر هذا التعليل مع انه يجب التعريف على من لم يقصد التملك اه سم (قوله) وكقصد لفظ التسمية أي فونة التعريف عليه وكيف هذا مع انه تقدم ان التملك لغيره الا ان يصور بماذا اناب تامل (قوله) فعلى بيت المال أي قرضاً كما قاله ابن الرضائي من مقتضى كلامهما انه يتبع واعتدله لا الذي يدل عليه قوله أو يقتضيه على المالك اه شرح مر قوله يظهر المالك كتمسك الاموال الضائعة فيسببها ما قبل بيت المال لا لظرف الرجوع على بيت المال بما أخذ منه كتمسك اه عيش عليه (قوله) ولو اقررتك انظر معني النية مسمى ان الخلاف ان غلبه في التملك كتمسكه به الرافعي في الشرح الكبير فيسكن المناسبات يقول ولو التملك اه زى وقد صور كلام الشارح على اطلاق اه عيش (قوله) لم يملكها الا لفظ (الح) لو انما بعد التعريف وقبل التملك وله وارثه من قبل ينقل اليه حق التملك قهراً كالارث قال الزركشي على نظر قول الوجه ان ينقل وينقله وليس لو كان لا وارثه لكان التملك الامام فيما يظهر اه عمرة اه سم (قوله) أو ما في معناه أي كالكفاية من الناطق وإشارة الى ان عيش (قوله) كالتملك بشراء (الح) وكتملك الشفع قال ابن السهبي وجه الله تعالى المعنى في تملكها بعد السنه لما كان أخذها التزام صحت في تركها شفاع لها أثبت الشرع له ولاية التملك ليكون ذلك كليل ترغيبه في أخذها اه سم (قوله) يظهر المالك (الح) فلا يظهر ما لكها فلا سلب التملك في الاخرية لانها من كسبه كما في شرح مسلم اه شرح مر أي حيث عزم على ردّها أو ردّها لئلا تظهر المالك أو وارثه اه حل (قوله) لزوم ردّها) وموقفه الرعي المتعلق فان ردّها قبل تملكها نفيته على مالكها كما قاله الماوردي اه شرح مر (قوله) بزادته التملك (الح) قال في شرح الروض وان حدثت بعد التملك تبعاً للاصل بل لو حدثت قبله ثم انفصلت ردّها كظنهم من ردّها بغير التملك حالاً فقلت فيسبب تملكها ثم يردّها بالواقع الام اه (تنبیه) اه يجب تعريفه هذا الوجه اذا انفصل مع الام لا لأنه لا ينقله على الاول فلو يكن ما بين من تعريف الام فيظهر اه سم على حج أقول نعم يكن ما بين من تعريف الام لا أنه تابع ويرى بالواقع بعد تمام التعريف وقبل التملك قبل سقطة التعريف فيه نظراً والظاهر سقطة كتابه ما سبق من تعريف الام اه عيش على مر (فرع) حصلت زواك منفصله من القسمة قبل التملك فهل هي كالقسمة حتى يجري فيما عير فساد منها كالماتى القسمة التي يصرع فسادها وغير ذلك لا يعدلها كالقسمة

والطائفة التي تعريضها لشيء ما عير مستوما يعرف دونها بخلاف تنسبها للاصل بالسنه (فان تملكها) انظر المالك ومريض بدله) ولا تنطبقها حتى لا يرمع بينهما (ان زودها) اه بنها السابق (بزادته التملك) تركه المنفصل ان حدثت قبل التملك تبعاً لظنهم وهذا من زادته

فلما رجع اه سم (قوله وبارش نقص) هو ما نقص من قبعتها لكن هل العبر بغيرها وقت الانقضاء او وقت التملك او وقت طرورها ليعيد بعد التملك فيه نظر والا قرب الاخير لانه لو ظهر ما كان قبل طرورها للعب لوجب رد اه اه عو على هر (قوله حدث بعد التملك) أي لان الاستيعونة عليه بالتقريب قبل ذلك أمانة اه حل (قوله وأشرعا) بان تعلق بها حق لازم كالهرن (قوله غرم مثلها او قبعتها) وما يصحبها من الزفعة أحدان من تشبهها بالقرض ان يعين فيه مثل موري ودائشيل السوري رده الا ذرعي باله لا يسعد الفرق وهو كذلك لان ذلك تملك برضا المالك واختاره فرعي وهذا قهرى عليه فكان بعضان السد اشبه اه شرح هر (قوله ولا تدفع القطة الخ) ينبغي أن يكون المراد لا يجوز أن تدفع أحدان من قبته أما إذا لم يقن صدقه الخ نعم ان نظن حقيقته عوا فينبى أن يجوز الدفع فليتنا اه سم (قوله نعم ان تعدد الواسف الخ) هذا قد احتج به الشافعي رضي الله عنه على من يقول يجب دفعها الواسف الواحد وهو مالك وأجد (فرع) لو تلفت القطة فشهدت البيعة على الوصف قبلت ورد بدلها ذكروا بان كج من النص اه سم (قوله لا تدفع لحد) أي يجوز اه عو (قوله حوله) فلو حلف زوايا من قبته بين أخذ الواسف لها وبين أمانة الاسترجاع بها هل هي للعتق لانه يبين أن أخذ الواسف لها يكره حتى لم يخرج من ذلك للعتق إلا بعد اتمام البيعة وهي تخيم البيعة فنظر على الاول ظلم محله اذا لم ير القاصف بالملك فليجروا وبجاءه ان كان الدفع الواسف بعد التملك فلا زوائد المذكورة للعتق اه (قوله فلو حلف فليتنا) (فرع) لو تزك انسان ذابة أو صبرا في الصراة لجزعها عن المتي وعجز المالك من جعلها والمعلم عليها فرجها حل وأمام عليها حتى وثقت كانت على ملك تزكها ولا يرجع ما انفق عليه الا على ما صدر حل أشرف على الهلاك حتى يرى أو تستند له من حق أو يفرق كذا في التاشري وأقول مثله ما يفتقه الحر ما يفرق بغيره من ملكه من تخلفه والمحال للشد الى ان يفتقه هو على ملكه ما كنه فليتنا اه سم (قوله والمدفوع) أي لانه بان انه أخذ ملك غيره وخرج بدفع القطة ما لو تلفت عنه غرم الواسف قبعتها فليس لملكه ان يقرع لانه ما أخذ للعتق لا للبدى اه شرح هر (قوله فليس لملكه ان يقرع) أي وانما يفرق للعتق بدلها ورجع للعتق به على من تلفت قبته به اه عو (قوله ان يقرع) أي الاقضية أي المدفوعة بان يقول هي ملكك وهذا يدعيها لعلنا تأمل (قوله بان أقرع لرجع الخ) وفارضا لو اعترف المشتري بالبيع بالملك ثم استحق المبيع فله رجوع عليه بالثمن لانه انما اعترف به بالملك لظاهر الديان السيد دليل بالملك شرعا فعصا وبالا عتاف المستند اليها بخلاف الوصف فكان مقصرا بالأعتاف المستند اليه اه شرح هر (قوله ولا يجعل لقط حركية) والخ في بعضهم عرقه ومصل ابراهيم لانهما وان كانا على الحال التي كانت معهما المخرج جميعهم اه حل (قوله لا يلحقا) أي لا يصح تملكك ولو بعد سنين كما يدل به قوله فيما يأتي والمراد التبرع به على العوام اذا القطة انما تملك بعد التبرع بغيره في هذه الآية تأمل (قوله) ويجب شرحه لقطه فيه فان أس من معرفته كلف فينبى أن يكون ما لا شأنا أسره لئيب المال اه عو على هر (قوله أي عرف) وأما الطالب فقال له النشد تقول نشدت الضالة اذا ملتها وأرأيت يفرقها ثم عرفها أو لم الانشاد والنشد فرغ الصوت والمعنى لا يخل لعلها الا ان يرى أن يعرفها قطعا فأمس أراد أن يفرقها ثم يملكها فلا اه فتح البصري اه شوي وفي المصباح نشدت الضالة انشدان باب قتل طيها وكذا اذا عرفتها والاسم نشدتون نشا ان يسكرهوا انشدتها بالاعرفتها ونشدت فاقبها بآية انشدت ذكرتك واستعملت كذا أو استلبت قبعتها عليك اه (قوله والسر في ذلك الخ) قضية هذا التعليل ان تكون عرفات كذلك وفيها خلاف قال هر والمعتقدان عرفات كقبها لغيرهم والوجه الحرمي مستقيم مع ما ذكره الشارح فهي مركبة اه سم

هذا الجواب هو والله لا يلحقا لانه من عرفها في رواية بخارى لا يخل لعلها لا يشهد أي يعرف والمعنى (صكائب) على العوام والاصا والبلاد كذلك فلا تلحقها فائدة القصة حتى تزامم الاطلاء التامة للغير وضاد دفعها الى اليك والسري ذلك

ان الله تعالى جعل الحرم مثابة للناس يعدون اليه فرجيا يعدون مالكم الا وثابه يخرج (٦١٢) برادى مكن حرم المذنب فهو كسائر

البرادى حكم القطة

(كتاب القطة)

ويسمى مقلوطا منسوبا
وهو الاصل في قسم ما ياتي
قوله تعالى وانظر الى الضمير
وقوله تعالى وتجاوزوا على اعقابكم
والشورى واركان القطة
الشرعى لقطة ولقطة ولاقطة
وكما تعلم مما ياتي (لقطة)
أى القطة (فرض كفارة)
لقطة تعالى ومن أحياها
فكأنما أحيا الناس جميعا
ولأنه آذى بحسرم فوجب
حفظه كالقطر الى طباع
غيره وقارن القطة حيث
لا يجب لقطها فإن القطة
فيها الكتاب والنفس
فيلزم استغنى بذلك عن
الوجوب كالنكاح والوطء
فوجب شهادته (أى
على القضا وان كان الاقضا
ظاهر العدالة خوفا من أن
يستر قمارا من الاقضا عليه
الشهادة على لقطه القطعيان
الفرض منه المال والاشهاد
في التصرف بالمال مستحب
ومن القطة حطاس بنة
وسب فوجب الشهاده
في النكاح وبأن القطة
يشيع أمرها بالنكاح فسد
ولا يترى بشي القطة (على
بما هو القطة) تبعه ولسلا
تبعه لكونه الاقضا على
تبعه ولا به الحاشية ولو
فرضه في القطة الوسطا وإنما
يجب الاقضا فكذا كرهى
برادى مكن حرم المذنب فهو كسائر

أى كتاب بين في حقيقته وما يفعله به واسبابه موصوف بنو ليس في الترتيب جواز الاول بل في قوله أى القطة
والقطة قيل معنى مقلوطا وسعى لقطا وقلوطا باعتبار ما باط ومنبذ باعتبار ما فيه فكذا تسمى مقلوطا
أخذوا من كان في جوار الاول لكنه صار حقة مشربة وكذا تسمى مقلوطا باعتبار ما فيه فكذا تسمى مقلوطا
وزال المعنى المشتبه له اذ شرح مر أى فهو جواز لكن باعتبار ما كان اه عش قوله (وقوله ودعا) أى
مفروكا اذ الله تعالى ترك وفي المصباح الدعوة بالكسر في التيب يقال دعوت به ابن زيد ودعوت الوليد بدا وقال
الزهري الدعوة بالكسر ادعاء الولد يقال هو دعى بين الدعوة بالكسر اذا كان يدعى لغيره أو يدعو بغيره
أيه فهو فاعل من الاول ومبعضه من الثاني اه قوله (مع ما ياتي) أى من قوله تعالى ومن أحياها فكأنما
أحيا الناس جميعا (قوله وار كان القطة الشرعى الخ) دفعه ما ياتي على كلامه من كون الشئ كالمقتضى
لأنه جعل القطة من أركان القطة وحاصل الدفع ان الشئ جعل وكلمة القطة الغنوي بمعنى مطلق لاخذ الاول
هو القطة الشرعى قوله فرض كفارة) أى يوجب في نفسه طهره فيجب عليهم الانتفاء ولا تثبت الواجب أى
بمعنى ان لغيره انما هم منهم ولعل سكونهم عن هذا العلمين كلامهم اه عش على مر ويحل كونه فرض
كفارة اذا علم به أكثر من وسدوا لكان فرض عين ولا يفتى في هذا شأن كل فرض كفارة حل قوله لقطة
تعالى ومن أحياها الخ) أى ان أحياها أعطى المرجع عن الناس حاجهم بالقيام بالعدا بانه حل وهذا
دليل على كونه كفارة قطع النظر عن الوجوب والذنب وقوله لأنه الخ دليل على الوجوب وان كان الاسباب
التي ليس لكن راعى الاجتماع بالانسان بل أوصل الأحياء اذ الخال الروح في الجسد وليس المراد هناك وانما المراد
القبض في دوام الحياه ودفع الضرر عنها الزود الى الهلاك وقوله فكأنما أحيا الناس جميعا أى يدفع الأثم
عنهم ففى الأحياء الاول غير معنى الاجتماع الثاني اه عش قوله (حيث لا يجب لقطها) أى على الاطلاق
والاقتضاء بانه قد يجب اه سم قوله (فستغنى بذلك عن الوجوب) أى عن وجوب لقطه القطة كاستغنى
النفس عن المترتب عليه هو الاكساب وقوله كالنكاح والوطء أى لما كان النكاح النكاح أى العقد
المتبع بالوطء وعينه هو النفس بجمل الباء أى الوطء كفى الشارع بذلك عن إيجاب الشهاده كقضا متباعدة
النفس الى المترتب عليه اه زائد بالمعنى اه قوله (ويجب شهادته) أى لغيره ولو مستور بولائه
يعصر عليه فامة العدلين ظاهره وأطنا اه عش على مر قوله وان كان الاقضا ظاهر العدالة أى ولو
كان عدلا ثابت العدالة فالمراد غير المشهور اه حل وصار عش قوله وان كان الاقضا ظاهر العدالة
أى ثابتا بان تثبت بالزكينة واشتريت جلا لقطا على فرد الكمال فغيره كسائر العدلين من باب أولى انتهت
(قوله تبعه) عبارة شرح مر وانما وجب أى الشهادة على ما معه أى القطة بطريق التبعية فلا يتبعه
ما مر في القطة انتهت أى من أنه بين الاقضا عليه ولا يشهد بان ما معه من جمل القطة وقباسه في القطة
امتناع الاشهاد اذا حاق عليها طمانه هنا كذلك اه عش عليه قوله (وتثبت ولاية الحاشية) أى الان
تابشور فيكون التقاط احد يدان حشد. فاجتبه التمسك بمصر ما يترك الاشهاد ففى اه شرح مر
(قوله وسائر ضمنه) أى وجب لانه جواز بعد امتناع اه حل وبعبارة عش أى وجب على القاضي زنه
فهو جواز بعد منع فبمعنى الجواب انتهت (قوله والقطة صغير) لم يقل طفل في القصة فهو أى القطة
فكره لطفه لئلا يترحم تالوذ كره لطفه لقلب اذا لامع ان المنيون والمجنون ليلقوا لاحتياهم بما لا يفتقد
اه وقضته ان المنيون لا شاله طفل وقضته ان الطفل يقال على الصغير الى أن يبلغ ثلثا من كتبه اه هنا
فان قيل كان الاول ذكر ترمه فبقل ذكر حكم لقطها بل يقول عقب قوله كتاب القطة ما فيه هو متبرج الخ
مع الاختصاص قلته ذكره كونه بالناس بقبوله منه والاقضا جاز في كل متبرج اه مؤرى (قوله منبذ الخ) ليس
لاقط بنفسه سلمه الحاكم فلا يشهد ان مستحب قاله الماوردي وغيره (والقطة صغيرا ويجوز منبذ قاله) معلوم

بشدة انه ما اذا كان ماشيا وليس معه أحد اه شيخنا (قوله ولو يجرى) أى ان خيف ضياعه اه شرح مر
ومنه هو انه لو لم يخف ضياعه لم يجب التقاطه بل يجوز وتعل سم عن حج عن شرح البهجة ما يبعد
الوجوب مع القاطن وقوله ولو مستورا أى ولو كان غريبا اه عرش (قوله وتولى وعلى المالح) أى أى قوله
لا كافله (قوله واللاطف حور شد عدل) عبارة الأصل عدل رشيد قال فى التحفة قضية كلامه وجود
العدالة مع عدم الرشيد ولا ينافيه خلافا لمن ظنه اشتراطهم فى قبول الشهادة السلامة من الجحور لان العدالة
السلامة من الفسق وان لم تقبل معها الشهادة والسبب قد لا يفسق اه شورى (قوله ورشيد عدل) ظاهره
ولو أى أو غير عالم كسبهم وأرض وبحث الأذى انه لاحق لهم اه فى الحاشية ولا لا يعي واعتمد شيخنا
كالخاتمة اه حل وقوله انه لاحق لهم فى الحاشية كذا فى كثير من نفعه ولعل صوابه انه لاحق لهم اه
أوفى ولايته أوفى رتبته وهو يشرح مر والوجه كبحته الأذى اعتبار البصر وعدم تجو برص اذا كان
الماتعظ يتعهد بنفسه كذا الحاشية انتهت (قوله ولو مستورا) لكن فى نكت التنبيه اه لو أراد دفعه فلا بد من
العدالة الباطنة اذا كان يتعهد بنفسه واه لم لا يحتاج فى القاطن الى ان الحاكيم نعم لو أراد دفعه من يده لغيره
وقوف على ذلك اه وعبارة الروض وكذا من يختبر بظاهر الامانة أى يترع عنه ان سافر به ويراقب فى الحضر
سرا اه اه سم (قوله فترع القاطن) والنزاع على الحاكيم كماله شارح التجيز اه شرح مر اه
عرش (قوله لكن لكافر) أى عدل فى دينه اه شرح مر (قوله لما ينهضان للولاية) أى فى الجملة وان
اختلفت متاهما كم يردى ونصرانى وذى طر وجون العكس اه حل (قوله فان أدن لرقبة الخ) هذا تشديد
لقوله لم يصح من حيث تعلقه بالرقبة كان قاله خذ وان لم يجل فى فيما يظهر خلافا لما هو به كلام الشارح
اه شورى (قوله كماله مجلس) أى من اشتراط حرة الاطفا اه سم اه عرش والاحسن ان يقال المراد
بمجلس القافية فى قوله فلو لم يقطعه غيره اه قوله ولو كاتبا اه (قوله والبعض كالرقبة) أى لأنه ليس من أهل
الولاية وان كان فى نوبة فان أدن له السيد كان له كفى العيب اه شورى وعبارة تشرح مر ولو أدن
لبعض ولا مهاباة أو كانت والتقاط فى نوبة السيد كالتن أوفى نوبة البعض فباطل فى أوجه الوجهين انتهت
(قوله ولو أزدحم أهل الخ) فلو كان أحدهما غير أهل فهو كالعديم يستعمل الأهل به فبأن ينقسم على
المنهض من ان الأهل له نصف الولاية عليه وبين الحاكيم من يتولى النصف الآخر لا يخفى ما يفي ويؤيد
ان السابق لا يثبت لا كثر من واحد ما سبى من لثم الوتار عاقر عرلو كان الحق ثبت لا كثر من واحد شرك
بينهما اه عرش على مر (قوله من يراه ولو من غيره) قضيت انه ليس له عليه تحت يدهما معا وعليه فقد
وجه بان جعله تحت يدهما قد يردى الى ضرر الطفل يتواكهما فى شانه وحسبنا القياس اه لو أزدحم عليه
كامل ونقص لمبأ أو غيره محله انخص البالغ به ولا يشرك الحاكيم به فهو بنه غيره فله لكن فى سم على
حج ان الحاكيم ينترع النصف من غير الكمال ويصحه تحت يدين شاهن الكمال المزمع له وغيره اه عرش
على مر (قوله بغير أخذ) بو يتردد النظر فيما سبق بوضع يده يده أو يجبره على الارض من غير أخذ
له بل يثبت به حق أولا وظاهر تعبيره بلا أخذ يقتضى الشاكى لكن الذى يقتضى الجرائه كالأخذ لان المدار
على الاستيلاء وهو يحصل بالجبر لا بمجرد وضع اليدين غير أخذ اه نسخة اه شورى (قوله وان لم يقطعهما
الخ) أعطى المتن من يتبرز كرهه الحاكيم بقوله وان لم يقطعهما مقدم بمحل وجبه على من يسافر به ولو الى
بلد كان كما سافر من قدم يلى على تروى لان البلاد أرق به فان استوى بالقدم على أى غنى الز كالقانونى
الغالب يقدم الأسمى ويقدم الجواد على الضئيل اه حل (قوله نفق) أقول لو جلا مستورا العدالة على فقير
ولو جلا أو اطمأن العدالة لقوله وعلل على مستورا أى ان استوى بالقدم لا يشكر (قوله لانه قد واسه
بماله) وعبارة شرح مر لانه أرق به غالب وقد واسه بماله ويقول غالب المدفع الما للأذى هان لا تصيرة

ولو غير الحاشية الى التمهيد
وتولى وعلى مالى آخر من
زيادى (والا لطف حور شد
عدل) ولو مستورا (فلا تقاتله
غيره) ممن يرق ولو كاتبا أو
كافر أو مسبا أو جونا أو
فسق أو مسفه (ليرصع)
فترع الماتعظ منه لان حق
الحاشية ولاية وليس من
أهلها (لكن لكافر لطف
كافر) لما ينهضان للولاية
(فان أدن لرقبة غيره
المكاتب) فى نفسه (أو
أثره) عليه (فهو الاطفا)
ورقبة نائب عنه فى الأخذ
والترية لا يذم كخلاف
المكاتب لاختلاله فلا يكون
السيد واللاطف بل ولا هو
أيضا كماله مجامير فان قال
له السيد التقاط فى السيد
هو الاطفا لمبعض كالرقبة
الا اذا التقاط فى نوبة السيد
كاتبه لرو ونافى والتشديد
بغير المكاتب من ز يادى
(ولو أزدحم أهل الخ) لطف
على لطف قبل أخذه) بان
قال كل منهما أنا أخذ
(عيب الظاهر من يراه) ولو
من غيره الا لطف واحد
منه قابل أخذه (أو يده)
أى بعد أخذ (قدم سابق)
لسبقه بالقطعة ولا يثبت
السبق بالوقوف على رأسه
بغير أخذه (وان لم يقطعه
معافى) يقدم (على تعير)
لانه قد واسه بماله

(وعدل) بالفتح (على مستور) أحيا ما لم يعط (ثم) إن استوفى في الضمان فوشاحاً (أنزع) ينزع ما إذا لم يرحل أحد له على الآخر ولو ترك أحد له صاحبه قبل الفرقة أغربه الآخر وليس لمن خرجت الفرقة تركه الآخر كالسافر المنفرد نقل حقاً إلى غيره ولا يقدم منسحب على كالفرق كافر ولا رجل على امرأته (أى) بالفتح (تأهلهم) بادية للفرقة (ونقله) (منهما) أي من بادية وقت تأهلهم كل

زادنی (لامال مدفون) ولوغتہ و آکان فہ اوسع القطیۃ وضعہ کتب و خیالہ کلکاف نعم ان حکم بانہ المکانہ فہو مع المکان (و) لا یزاد فی موضوع بقبرہ کالبعد عنہ بخلاف الموضوع قبرہ بالمکان لانہ رعایۃ (ثم) لا یعرفہ مال عام ولا خاص ولو یحکموا ما یکفر بان وجد یمیلد کفر لیس ہما لیس فو تنہ فیستعمال من بہم المالح (ثم) انہ لیکن فی خیال و آکان ہما لہو اہم (بشرط علیما کم) و ہذا من زادنی

(ثم) ان عصر الاشراف

وجبت (على موسى ربا)

أي المسلمين (قرضا) بالثاف

عليان كان حرا والافطى

سيده والمخى على جهة

الشروط والغيب يترع

الخاص والعقيد باليسار

من ز يادق (ولا قلطه

استقلال بحفظ ماله)

تكتلفه (والمخاوم منه ياذن

شام) لان ولاية المال

لا تثبت لغيره اذ هو حاكم

الاغارب فالاجنبى أولى (ثم)

لم يبيحه ماله (بإشهاد)

وعند من ز يادق فان عامة

يعون ذلك حين

(فصل في الحكم بسلام

القطر وغيره بتبعية أو

بغيرهما كذلك) والقطر

مسلم تبعا للدار وأما الخ

بها (وان استغنى كافر هو

أولى من قوله ذى (بلاينة)

بضمه هذا (ان يوجد جعل

ولو يدار كثر (به مسلم)

يكن كونه منسوبا لاسيما

مقتضا أو تاجرا أو جيشا

قليل الا سلام لانه قد

حكم بسلامه فلا تغير بمجرد

دعوى الاستغنى (و) لكن

(لا يكتفى اجتزا بدار كثر)

مختلفه دارا غيرهما ولو غلبه

للمسلم قبل في ثلثه لاني

اسلامه اما اذا استغنى

الكافر يمسك أو وجد

القطر جعل منسوب للكافر

ليس

في بيت المال شي أو كان ثماعوا هم من ذلك كسد تفر يعظم ضرر لوزك أو سالت الغلبة وتونه اقترض له الامام
من المسلمين في خذ ما لقطط كلفط الى الطعام فان تصدرا لاقراض تام المسلمون بكفائته فترخالج اه عش
على مر (قوله تعالى موسى ربا) والوجه جعلهم بمن يأتي في نفقة الزوجة فلا يعتبر قدره بالاكسب اذا
لزم وزنها الامام على مناسير بلده فان شق فعل من راء الامام منهم فان استوفوا فتر خبير وهذا اذا لم يبلغ
القطر فان بلغ من سهم الفتره أو الماساكن أو الفار من فان ظهر له سيدا أو قريب جمع عليه وان ضعفه في
الروضة وما نزع من من سقوط نفقة القريب ونحوه يحق الزمن بردها سائيا انما تصدرا بالاقراض اه
شرح مر (قوله نزاع الخافض) كل الانسب بما قبله ان يقول على التمييز (قوله ولا قلطه استقلال بحفظ
ماله) أي حيث كان عدلا بحيث يجوز ايداع مال اليتيم عنده ولا يخطف عليه عنده من استيلاء ظالم اه حل (قوله
بإذن خاكم ثم بإشهاد) ويكتفى كل من الاستئذان والاشهاد في المراتب الأولى على المتخذ فلا يجيبان في كل مرة اه
حل وعش وكتب على مر مائسه أي ويصدق في المراتب الأولى على المتخذ فلا يجيبان في كل مرة اه
حالة وقع السؤال عنها وهي ان حولا أدن أو الفز وحته في الاتفاق على بنته ولو اشفا في كل يوم خمسة أنصاف
من النفقة العددية مدقة غيبته ثم ان اليهود شهدوا بانه أخق ما أفقه في اتفاقه وهو الجنة نصف جميع المدة
ولم يتعرضوا لكونهم شاهدا في كل يوم وهو ان الحق ثبت بشهادته وان لم يصرف اليهم أو اذ ذلك
في كل يوم ويجوز لهم الاقدام على ذلك لروية أصل النفقة منه والتعويل على الفرائض الفاهرة في أداء النفقة
اه (قوله ثم ان لم يبعده) أي في مسافة تفر يقوى ماديون مسافة العدوى ويحتمل ان المراد ما يجب طالب الماء
منه بان كان بعد القرب اه عش وقوله وهي ماديون مسافة العدوى كتب عليه ممتد (قوله مائة بإشهاد) أي
في المراتب الأولى على المتخذ وقيل في كل مرة موسى عليه حج اه حل (قوله بدون ذلك) أي مع القدرة على
الاشهاد اه حل

(فصل في الحكم بسلام القطر) أي يواشيع ذلك كالحكم بكفره بعد كونه اه عش على مر (قوله
أو بكفرهما كذلك) أي بتبعية المصور أو بتعويض ما في تخمين كلامه ان اسلام القطر بتبعية الدار وكفره
بتبعية الدار تارة وتبعية الاصول أخرى وأما اسلام غيره فتبعية أصله أو سايه وكفره بتبعية أصله تأمل
فتقوله تبعية أي لدار في القطر والسائى والأصول في غيره وقوله كذلك أي لدار تارة والأصول أخرى في القطر
وتبعية للأصول في غيره اه (قوله تبعا للدار) أي دار الاسلام ومنها ما علم كونه مسكنا للمسلمين ولو في زمن
قديم فقلب عليه الكفار كفر طبة تقارا استيلائنا القديم لكن تتسل الزمان من بعض المتأخرين ان حصله ان لم
يغنوا عنها والأفصى دار كثر وأجل غنه السبيك ماله يضر ان قال انهما صادرا كفر ضرورة لاحكاما ومنه دار
فجها المسلمون وأقرها يده كفا صلا اه شرح مر (قوله أو ما ألقاها) وهو المكان الذي به مسلم (قوله
وان استغنى كافر) أي لاحتمال أن يكون من شبهة طوعا مغلطة فيكون مسلما تبعا لعماله فاشاعده الماشهورة اه
حل (قوله بلاينة بشبهه) انما هو لو من بعض النساء فيحكم بنسب الوالد وكفره اه شيخنا عبارة سم قوله بلاينة
أي بخلافه بلاينة ماله يحكم بكفره بتعويل على هذا بان الاسلام بالدار حكم بالدولة أي من أي الدار
وقال الزركشي يحتمل ان قال ثبوت نسبة لا يقتضى تغير الحكم بسلامه كما إذا حكم بسلامه تبعا لسائى ثم غلبه
أعداؤه لا يبرأون وان كان فرضه مقاتلة في السلي لم يمت اه (قوله ولو بدار كثر) أي أملاك دار الاسلام
كانت دار اسلام أولاد أو فرز ناهم عليها بالجزية أو الصلح اه حل وعبارة سم قوله ولو بدار كثر قال
الزركشي المراد بها استولى الكفار عليها من غير صلح ولا جزية ولم تكن للمسلمين قبل ذلك (قوله) ذمية
أنت واد من زاتقل ابن مزمقي كجبا لجهاد انه مسلم تبعا للدار اه وأقضى شيخنا بحر خلافه لانه لا يتبعه لاحد

الاصول ولا اساس ولا دار لان تبعيتها في مجهول الحال وهذه الجاهات الثلاث هي الجهات التي حملها الاصحاب
 أسماها الحكم بالاثلام لكن خيضا العباد لا يرى حقه عليه حتى علمه انتهت (قوله أيضا ولو بدركت) فغير
 في القارص اعني قوله يجعل فهو متعلق بوجده (قوله به سلم) دار الاسلام يكنى بيجواز السلم فيها في سلام القبط
 بخلاف دار الكفر لا يكنى فيها بخلاف المسلم اهـ مر اهـ سم (قوله ولو اسير امتشرا) أي غير مسند
 اهـ عرش (قوله ويجوز ان) هذا مرقه بهو لكن لا يكنى اختيارا مذكور قوله فنافي لان الاول يدل على
 الاكتفاء بالاختيار والثاني يدل على عدم الاكتفاء بذلك فالمر فصل دار الكفر في الاول على ما أسلفا
 دار الاسلام وأقول أسهل من هذا لان العلم بخصوص بالثاني اهـ سم (قوله ولا يكنى اختيارا) أي
 بل لا بد من العلم به وامكان اجتماع العلم بالولد وقوله بدركت وهي التي استولى عليها الكفار من غير صلح
 ولا حجة ولم تكن للمسلمين قبل ذلك وقوله بخلاف دارنا أي فانما تكن في هذا ذلك تاركين في دار الكفر
 مجتازا وكنت مباحثا كتنى فيها بالاختيار والاختيار السابق في غير دار الكفر اهـ حل وبما تشرع
 مر ولا يكنى اختيارا بدركت بل لا بد من السكنى والارادة السكنى هنا بما قطع حكم السفر وهو أربعة أيام
 غير روح الدخول والخر وبقوله الا ذرى يختار بل يشترى الاكتفاء بلبث مكن ذمه الواقع وان ذلك الولد
 قال وتضمنه المطلق له ولو كان مسلما وأحد بمصر فلم يدرك وجده قبله كل يوم ألف مطلقا مسلما حكم
 بالسلام وهذا ان كان لاجل تبعه الاسلام كالمسلم الذي لا يمكن كونهم منه ولو على يده وهو الظاهر فيه
 نظروا لما اذا كان المسلم الجوب ودامر ان انتهت (قوله بدركت) أي أسلفا مذكور فلا يختار فيه الا ذلك
 مقروص في دار كفر أصلا دار الاسلام والارادة دار الكفر ما استولى عليها من غير حجة ولا صلح ولا أسلفا دار
 اسلام وما عدا دار اسلام اهـ خيضا قوله اما اذا استنفية الكافر بيعة) بل كلامه ما لو تحضت البيعة نسوقوه
 الاوجه من وجهين والآخر باعتبار الحق الفاضل له حكم فهو كالبيعة بل أقوى اهـ شرح مر وهذا الشارح
 للحكم بكفره ببيعة الاصول (قوله يجعل منسوب للكفار) هذا الشارح للحكم بكفره ببيعة الكفار (قوله يجعل احد
 أصوله) يشمل ما كان اسلام احد الاصول ببيعة السابق المسلم وكان الولد كافرا مجتوزا بمقتضى دار الكفر ولا
 مانع من ذلك كما وقع عليه مر اهـ سم (قوله وان كان عينا) أي بشرط نسبته اليه نسبة تنقضي التوارث
 ولو لم يكن فلا رد آدم صلى الله عليه وسلم اهـ شرح مر لانه لو نظر اليه لكان كل الناس مسلمين بالبيعة
 لان كل شخص منسوب اليه لكن نسبة لا تنقضي التوارث ولكن ضابطا بالنسبة التي تنقضي التوارث لم يظهر
 ولم يعلم من كلامه وله ما يأتي في الوصية بل قال هنا المراد بالاصل ما ينسب الشخص اليه من جهة الاءاء أو
 الامهات وبعد قبيلة كقوله بنو فلان في فرق الجدة التي حصلت الشبهة والنسبة لا تعتبر اهـ (قوله ولو
 غير مكلف) قد يفهم من هذا انه لو أسلم الجذومات والابن كافر له والابن عاتل كافر فمن هذا الوجه لا يتبع
 الجذومات مثله لو أعلن الوجه انه يشبهه فليس اجماع ثم رأيت مر واقف على انه يتبع ثم رأيت في الخبر اذا قام عاتل
 ثم أسلم أحد أوليه ثم من فلا يشبهه في الاسلام فله القاضي اهـ (قوله) في الخبر بدركت لم يكن
 بالسلامه فلو سي أولاه ثم أسلم لم يصير مسلما لانها ما كاله الحامي وينظم من ان في قول طفل محكوم بكفر
 أسلم أو لم يسل يتبعه في الاسلام فله الظاهر من هذا الخصوص السابق ولا يتحقق لو تابعه الذي لم يسل ثم أسلم أولاه
 لا يصير مسلما أيضا فيكون قوله كونه كلاما من تبعه أحد أصوله فليس اجماع ثم رأيت مر قال للمعتد بخلاف ما كاله
 الحامي اهـ سم (قوله لان تبعه أحدهم) أي في الكفر وهذا الشارح للحكم بكفر الغير بالبيعة ولا تكون للاحد
 الاصول بخلاف تبعه الاسلام تكون له والسابق (قوله فلا حكم بالسلامه) أي وان أسلم السابق بغيره
 اهـ حل (قوله لان البار لا تزوجه) أي في السابق (قوله نعم هو على دين سابقه) فلا تكن يردا ونصرا في التور
 والتشريع وان كان أوله مجوسين أو وثنيين هـ هنا يشترط عدم الاختلاف بين الابن والولادة ويضم في التهود
 والتشريع وهذا يختلف في مورد كرهوا الفرائض يستشكل في مورد رها فراجعوا تأملها (قوله) سواء
 كافر ثم ربه انشاء الامر واستقرار الحال والرجوع الى الوطن أسلم الكافر هل يبيعه قال مر بخلاف الاجماع

به مسلم فهو كافر وبحكم
 بالسلام غير لفظا صي أو
 مجتوزا بغيره أحد أصوله
 بان يكون أحد أصوله ولو
 من قبل الام مسلما وقت
 العود به أو يده قبل بلوغ
 أو اناقة وإن كان مشا
 والآخر بعينه حيا كقار
 تقريبا للاسلام (د) تبع
 (سابقه المسلم) ولو غير
 مكان (في غير مده) في
 الس (أحدهم) أي أحد
 أصوله لا يرد تحت واحد
 فان كان معه تبعه أحدهم
 لم يتبع السابق لان تبعه
 أحدهم أقوى معه كون
 أحدهم معه في الرضا أن
 يكون في جيش واحد ونفقة
 واحدة لأنهم في ما يرجل
 وخرج بالمسلم الكافر فلا
 يحكم بالسلامه فيه وان
 كان بدركا لان البار توارث
 فيه ولو أن أولاده فكيف
 توارث في نفسه نعم هو على
 دين سابقه كاله الماوردى
 وغيره ولو سلبه مسلم وكافر
 فهو مسلم يخرج بالبيعة
 اسلاما مستللا

فلا يصح كسره وقد وثق في حقه عبادته بل ما يتنقل من افتقار من فلا يخلاف الاسلام وانما يصح اسلام على رضى الله عنه في حقه ولان الاحكام كما قال النبي (انما اطلقت بالابوغ بعد الحجة) علم الخندق ما قبلها في منوطه بالخير ولا يكون كعلي بن ابي طالب (ان كسر

بعد ذلك) (بالابو غ أو الافة (قبحه) أي في هاتين التبعيتين (فرد) سبق الحكم بالسلام موضح بهما ما لو كمل في تبعه الفهار وكفر فانه كافر أصلي لا مرد لبلانيه المارودي وأقر ما لا رتبة ولا حر كحكم الممنون مطلقا مع ذكر حكم النبي في قوله كسر بعد بلوغه بالنسبة لتبعية السابق من زباني وقبيري بأحد أصوله أولى من تعبير بأحد أو به

● (فصل) في بيان حجية القبط ورفقه واستلحاقه (القبط س) وان ادعى رة لاقط أو غيره لان غالب الناس اسرار (الآن) تمام بوجه متعينة سبب الملك كل من شره فلا يكتفي بملك الملك لا لان اثنين من يعتقد الشاهد ظاهر اليد وثق في غيره كقولهم بان أمر الرق خطير فاحتبط فيه وبان المال مالوك فلا تعتبر دعوا وصفه بخلاف القبط

ثم يزعم بان شرط تبعية السابق في الاسلام بان يكون مسلما في ابتداء الفسخ أو لا رساله بعد ذلك فليخرج ثم رأيت شيئا في شرح المناهج تعرض له مسئلة اه سم قوله (لا يصح كسره عوده) عبارة أصله مع شرح مر ولا يصح بالنسبة لاحكام الدنيا السلام من غير استقلا على الصحيح كغيره من جميع انتفاء التكليف ولان نطفه بالشهادتين خدير وشعره غير مقبول أو انشاء فهو كعهوده والثاني يصح اسلامه حتى يرتحم في يومه على الاول بسحب الخبايا بينه وبين أو به ثلاثا فتناء وقيل بحب ونفقه الامام عن اجسام الاعصاب واتصرا لصفة اسلامه مع استدلاله بصفة اسلامه على رضى الله عنه قبل بلوغه وردا جديع كونه قبل بلوغه والبهي وغيره بان الاحكام اذ ذلك كانت منوطه بالتبعية الى علم الخندق وفارق بخصاله بانه لا يستقل بما اما بالنسبة لاحكام الآخرة فصيح ويكون من الفائر من اتفاقا أي فلا يجزى نفسه الخلاف الزاوي في اطفال المشركين وان كانوا منهم وينبغي ان يكون من الفائر من اتفاقا أيضا من اعتقاد الاسلام أول بلوغه مات قبل التمكن من التعلق بالشهادتين اه سم على ج اه غش على مر (قوله وكعلي بن ابي طالب) فقد قيل كان سنة ثمان سنين وقيل تسعا وقيل أربع عشرة سنة اه حل (قوله فلا يسبق الخ) أي فلا تنقض احكام الاسلام الجارية عليه قبل الردائه زى وشرح مر واحكام الاسلام مثل ان من قر به المسلم وجوازا اعتنا عن الكفارة اه (قوله) سبق الحكم بالسلامه أي لا ينقطع بوفده وكتب انصار زوم احكام الاسلام لا تنقطع بالردة اه حل (قوله في تبعية الدار) أي المتقدم في القبط اذهو الذي يحكم بالسلامه تبعا للدرك تقدم (قوله فانه كافر أصلي) أي يقر على كفره وينقض ما أمضى به من احكام الاسلام من ارثه من قر به المسلم ومنع ارثه من قر به الكافر وجواز اعتنا عن الكفارة وما يشرع على الخلاف في انه مردوا كافر أصلي يتجه بواصله اعلامه ودفقه بمقتضى السلبين اذ انما يعد بالابو غ وقيل الكفر ذكره الرافعي ورأى الامام انه يساهل فيه وتقام فسخا في الاسلام قال النووي وهو اختار أو الصواب لان هذه الامور مبنية على الظاهر وظاهر الاسلام اه زى (قوله فيمنع خلاف ما مضى) وجبت تدفرونه من قبض ما مضى من من الارث والعق من القبط وقوله فانه المارودي في معتد ● (فصل في بيان حجية القبط) ● (قوله ورفقه واستلحاقه) أي وما يشبههما من قبض الاول قوله ولا يشيل اقراره به الى قوله قضى منسوبة يتبع الثاني قوله فانه عدو أو تحير الخ (قوله القبط س) قال الشافعي رضى الله عنه ولو قد ذه ظاف لم أحده حتى أسأله احرام لا اه اه سم (قوله وان ادعى رة لاقط) أي هل يستمر به كما قاله المزني وهو الواجب من جري المارودي على وجوب انثاءه منظره وجنمه عوى بوجه من الامانة ورجع استقره بعد ما يؤيد الاندري جمل العبادي لودعي الوصي ديناعلى الملت أخرحت الوصية من يده ثلاثا ياخذها ما يبرأ اه شرح مر (قوله كارت) كان تقول ربه أو اشتراه (قوله وفارق غيره) أي حيث لا يجب التعرض فيه لسبب الملك (قوله بخلاف القبط لانه حر ظاهرا) أي فدعوا تغيره وضعه فاستمرط التعرض لسبب الملك اه حل (قوله هو أولى من قوله فصدته) أي لشعره طلبة السكون من التصديق والتكذيب اه حل (قوله ولم يسبق اقراره) أي القبط ويصح عود الصغير الى كل منس ومن الملقه اذ لو أقر انسان بحرية أو أقر القبط به لم يسبق اقراره وان صدقه هو ظاهرا اه شرح مر لكن قول الشارح بعد ذلك بين الاحتمال الاول (قوله نعم ان وجد بدار حرج الخ) هذا استدراك على قول المتن القبط حر فكان الانتب تقيده على الاستثناء اه سيقنا (قوله فربق) وجبت ذلك بكون لقطا وقوله كسرتهم منهم أي المعروف بينهم اه حل (قوله فانه البتني) ورد الشارح في غيره هذا الكتاب بان دار الحرب انما تقتضي اسرا فقه من ذكر بالاس

لانه حر ظاهرا (أو يبره) بعد ذلك (ولم يكد به الملقه) هو أولى من قوله فصدته (ولم يسبق اقراره) بعد ذلك (بحرية) فتحكم ويجرد بوجه في الصورتين وان سبق منه تصرف يشتمل على كسب ونكاح نعم ان وجد بدار حرج بالاسم فما لا ذى فربق كسرتهم منهم ونسأهم فانه البتني وكانهم يشتمل على اقراره لم يكن له كسب أو سبق اقراره بالحر فلا يقبل اقراره بالرق وان عاد المكذب وصدقه لانه لا كذب حكم بحرية

لم يثبت نسبته اليه فان لم تكن بنته حلقه فان حلقه حلقه وان نكح حلقه المدعى وبث نسبته ولو
تصادقوا ثم جعلهم بسقطا بالنسب كما قال الشيخ أبو حامد وعنه جميع وقال ابن أبي هريرة بسقطا وحرط أيضا ان
لا يكون الحلق خلقا منسوبا بل من فراس نكاح جميع فان كان كذلك لم يصح النكاح الثاني استلحاقه من غير الاصل
غيره كما هو وميتولو كثيرا فلا يشرط صدقه بل لو بلغ الصبي بعد استلحاقه فكذلك المستحق له لم يحل عليه كما
صرح به الاصل لان النسب محتاط له فلا يعل بعد ثبوته وقضية ثبوته نسبته بما ذكرناه وإن ورثه استلحقه
مناو به صرح الاصل ولا نظر الى التهمة لان الارث فرع النسب وقد ثبت ولو استلحق اثنتان أهلا فتصدق خلق
من صدق قسمهما فان لم يصدق ولد منهما أو صدق قسمهما عرض على العاقبة كإساقى قبيل كعب الاعتناق وخرج
بالأهل غيره ومنه ما ينفى القضا انتهت (قوله ولا نفقة عليه) أي ويغنى علمه من المال أه عرش (قوله
اما المرأة اذا استلقت المخرج) عبارة عن العياض ولو استلقت حرة وولدوا أو أمت عنسقتها وخلق زوجها ان أمكن
كونه منوطا فان لم يولد له على فراشه والأمة كالحره لكن لا يشبهها في الرق أه وقيل منه لا يتبع العبد في
الرق وان أطم بنته فتقدم ان الكافر اذا أطم بنته في الكفر فقد فرقوا بين الرق والكفر فان كان الفرق
ان الولد لا يلزم ان يتبع الأم في رقها لاحتمال ان الواطق سيدها أو غيرها يشبهه في بعض الحرية ولا الاب كذلك
لاحتمال حره والأم فقد يقال بنسبها لاحتتمال في جانب الكافر لاحتمال أحد أصول الولد مسلم فليأمل
أه سم (قوله ولا تعارض بينتان المخرج) قال النووي ليس لنا موضع تسقط فيه الأقوال الثلاثة في أعمال
البيثين الا في هذا الموضع أه زى أه عرش (قوله مع المخرج) فلا يقدم بسبق بل لا بد كما قاله في الروض
ان لم يستلحقه ذوالد الا وقد استلحقه آخر استويا أه سم (قوله مع العايد) فالعقد غير التراجع
وكل من ادعى التراجع يجب ان يكون مثبتا ولا يفردها معارض والتعبد بمجرد التقوية من غير اتمام التراجع
من شرح الجملة أه شوري (قوله فلا ترجع) أي هذا اذا كان في النسب اما المال فارجع فليسبق
التراجع أه شينوا عبارة عرش قوله فلا ترجع وهذا اختلاف المال فانه على عقيدة التراجع انتهت وفي
شرح حر وهذا يستثنى من كون الحكم لاساعة تاريخا كما قاله النووي وقال الخطيبان القاعدة المذكورة
خاتمة بالأموال أه شرح حر (قوله بقيد السابق) هو قوله مع من غير لفظ أه عرش (قوله فيقات
وحد) فيلحق من الحلقه ولا يقبل منه بعد الحلقه واحد الحلقه آخر اذا استبعد ان يتقاضى الاجتهاد من ثم
لو تعارض فاقان كل الحكم السابق وتقدم عليه البينق ولو تأخرت كاتمه هو على مجرد الاستساق لانه بمنزلة
الحكم فكان أقوى أه شرح حر (قوله وساقى ياله آخر كعب الدعوى) والبيان عبارة هناك فصل
في الشافعي وهو الملقق بالنسب بجملة ما الله به من علم ذلك شرط العاقبة اهلها الشهادات وتعتبر في معرفة
النسب بان يعرض عليه ولو في نسوة ليس فيهن أه ثلاث مرات ثم في نسوة فبن أمه فان أصابت المرات جميعا
اعتمد قوله ولا كرامة النسوة ليس للتميز بل الاول به اذا لامع الرجال كذلك على الأصغر فرض عليه
لوا في رجل كذب بك سائر العصبية والأخبار كذلك بما ذكره على ما صرح به الاصل لا يشرط فيه عدد
كالقاضي ولا كونه من خدج بل تنزل المعنى خلافا لشرطه وتوقع ما ورد في الخبر وهو ما رواه الشافعي عن
عائشة قالت دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم مسرورا فقال ألم ترى اني مجزأ المدعي دخل علي فأرى
اسمته وزاد عليها فاطمة قد غطار وسهما وقد ثبت أقدمهما فقال ان هذا لا يقدم بهما من بعض انتهت
(قوله بدون مساقصة) اعتمده حر أه عرش (قوله أنسب بعد كعب لم يعمل طبعه اليه) عبارة أه
مع شرح حر أمر بالانساب في راجعه العصرى بعد بولقة اليمن على طبعه اليه من مواعيد
عليه الانساب بالشهية بل لا بد من يسيل جلي كبل القربى بآخر يسو شرطه قبل المدعى ان يعرف فاحلها
وررهما قبل البلو غوان تستقيم طبيعة وتضميد كاذب وأقره من ان الصبي أو أمة الزكسى لولم ان المبل
بالاجتهاد أي هو مستدعي تلك القدمات (قوله فاذا أنسب الى أحدهما المخرج) ولو لم يثبت نسبته لواحد
منهما بل ثبت لغيرهما أو لم يثبت نسبته لهما ولا لغيرهما هل يرجع الملقق على من ثبت نسبته أو على القضا
في الانساب ضادا جسي وعليه ما ذكرناه من عدم الانتظار اذا انساب الى أحدهما

تفسر لوجود الاتفاق عليه فنه نظر والارتباط عدم الرجوع فيه لانه لم يقصد واحد منهما الاتفاق اه عرش
على حر (قوله ان ما بان الحالك) أي شربها قد نبتة ترفية ان نعترا الاشهاد وانظر ما تقدم آخر الاجارة
وفي كلامه سخطا انه اذا نعترا الاشهاد فوثر الرجوع لارجع اه حل (قوله واذا انتسب الى ثالث
وصدقه) أي ورجع عليه بما انفقا اه بدل (قوله وقب الامر) أي ولا يعيب اه عرش (قوله
أبطال الانتساب) عبارة الى روض وشرحه ثم بعد انتسابه لاحدهما أو لكلاهما حتى وجد قول فأتى بان الحق بغيره
أبطال الانتساب لان الحق له حجة أو حكم أو وجدته السنة بعد الانتساب والحق باطلته بالانتساب حتى كل
خصوصه بخلافهما انتهت باختصار اه سم (قوله أو حكم) اعتمدته حر اه عرش

«كتاب الجملة»

ذكرها بعض اصحاب عشب الاجارة لانها قصد على عمل وأوردتها الجهر ونحوها طلب لتعلق العادة بالصفة
اه شرح حر وصاروة ج وقد كفا في الرضا وغيرهما عشب الاجارة لانها قصد على عمل نعم فتارة توافي
جوازها على عمل مجهول ومقتضى تفسير معين وكونها اجارة وعدم استحقاق العامل تسليم الجبل الاعدن تسليم
العمل فلو شرط بغيره فقد انسخ وجبت اجارة المثل فان ساءه لا شرط لم يجز تصرفه على الواجوه يفرق منه
و بين الاجارة بانه تمليك بالمقدوره لا بالملك بالاصل انتهت (قوله ثلثت الجبل) ولم ينسوا الاصل ولعله
الكسر لاقتصار الجهر على اه عرش على حر واقتصر عليه الجلي وفي ذلك عليه يجوز التفتيح
والضم وجهها عائل (قوله وشرا التزام الخ) يظهر ان هذا راجع لثلاثة كالقوى اه شيخنا وليس
كذلك بل هو راجع للجملة فقام كذلك عليه عبارة وهو نصا وهي أي الجملة لتعاقب ما يستعمله الانسان لغيره
على شيء بغيره وكذا الجبل والجملة وشرا التزام عرض الخ انتهى فقد جعل قوله وشرا في مقابلة قوله لسة
المثل بالجملة لكن عبارة ج كمباراة الشارح سواء بسواء (قوله على عمل معين) أي معلوم العمل مجهول وعسر معلوم
كسبائي في الشارح وهو قوله ان يقول من يود صدى فله كذا لم يعلم ان يذهب فهذا العمل مجهول وعسر معلوم
ذلك هو معين والمعين ما قابل الملم وهذا ليس بهما اه شيخنا عبارة عرش قوله على عمل معين أي معلوم
ومجهول عسر معلوم كآيات وقصة الخدص حتى ان حشفت مالى من متد عليه فلك كذا هو ظاهر ان معين قد
المال وزمن الحفظ والافلاان الظاهر ان المال غير المالحظ على النوام وهذا لا غاية فلي بعد سداد بالنسبة
للمسمى فيصير له ان لا يملك الحفظ اه شرح حر انتهت (قوله خبر النوى) اه الصافي وكن المرفق فينا
اه ج اه عرش على حر قال الركني ويستتق من الخبر جواز الجملة على ما يتبع به المرض من دواء
أوردية وان لم يذكر وهو وجهان حصل تعيب والا فلا أخذ بما يلى اه شرح حر ثم ينبى أن يقال ان
جعل الشفاء غاية لذلك كذا وبني الى الشفاء ولترقى الى الشفاء فان فعل ووجد الشفاء استحق الجبل وان
فعل ولم يحصل الشفاء لم يستحق شيئا لعدم وجود الجبل على وجهه ولدا وانوار لة الى الشفاء وان لم يحصل
الشفاء غاية لذلك كمنه على عانى النافعة سبعا لما استحق بقرامتها سبعا لانه لم يقدر الشفاء ولو ان الركني
ولم يردوا ومن علة كذا قيل بتقدير الاحتفاظ بالشفاء فنه نظر وقد وجد خذ قوله في مسئلة الدوا لانه لا يقد
الفرع قبيل قوله ولو اشتدك انتان الحزن ساد الجملة هنا وجوب آخر المثل فليحرر اه سم على ج

ونص الفرع (قوله ج) يجوز الجملة على الرقعة بعائز كمرور مرض مريض ومداواته ولوداية ثم
ان عن ذلك حسدا كالشفا وهو وجد استحق السبي والاخرة المثل ولو اجماع على رد صيد فرد بينهم استحق
قسطه باعتبار العدد أي القصيدين المذكورين لان آخر قد عزم لتفاوت حيشد غالبه على جوعرة
وزارة فعل بعضها استحق قسطه بوزع المسمى على اسر قد مثل الثلاثة اه ج (قوله كذا الصيدين
عن أبي سعيد الخدري) قال عرش وله قصة ابي سعيد حصل فيها ثب كذاها لموضع المرض فلا
يقال رقعة النافعة لا تب فيها فلا تصح الجملة عليها وأنه قرأها صبيح من ان شربا ونفى ان المراد بالثب

وجمع الاسترخية بجمان
انما بان الحالك وان
انتسب الى ثالث وسدقه
لحقه ولم يعل طبع على أحد
وقب الامر الى انتسابه ثم
بعد انتسابه معنى الحفظ لا تفتيح
بغيره أبطل الانتساب لان
الحالة حجة أو حكم وتعيير
بما ذكر أولى مما سبق

«كتاب الجملة»

ثلثت الجبل واقتصر
جاءه فعلى كسرهما
وأخرون على كسرهما
وقتها وهي كالجبل
والجملة لتعاقب ما يستعمل
للا انسان على فعلين وشرا
الترام عوض معلوم على
عمل معين والاصل فما قبل
الاجماع خبر النوى
الصافي بالنافعة على طبع
من الغنى بخبر الصيدين
عن أبي سعيد الخدري وهو
الرقى كمرور الحالك وقال
صحيح على شرط مسلم

بالتسوية القاعلة اه ونص الخبر في مختصر الامام ابن أبي جرة عن أبي سعيد قال انطلق ثمر بن ابي عبد الله النبي
صلى الله عليه وسلم في سفر سافر وها حتى تروا علي حتى من احبها العرب فاستضافوهم فانوا ان
افهمهم فخرج سعيد ذلك الحى فسموه اكل شي لا يتبعه فقال بعضهم لو انتم هؤلاء الرضا الذين تروا بكم
له ان يكون عند بعضهم شي فاقوم فقالوا يا ابا عبد الله ان سيدنا لا يدع وسمنه اكل شي لا يتبعه بشي فقل عند
أحدكم من شي فقال بعضهم نعم اني والله لا رقي لكوا والله انما استغنناكم فلم تضرنا فانا انما اركم حتى
تعملوا لنا حيلة فاعلمواهم على قطيع من الغنم فاطلقوا جعل ينقل عليهم ويقرأ الحمد لله رب العالمين حتى كانوا
تسقط من قتال فاطلقوا على ما به قالوا فوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه وقال بعضهم اقتسموا قتال
الذي رقي لا تنفعوا حتى تأتي النبي صلى الله عليه وسلم فخذ كره الذي كان قنطرة ما يامرنا فقدموا على رسول
الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له فقال له وما يدرك انتم انتم قد اقمتم اقتسموا واهتموا بالى معكم
سهماء ففعل النبي صلى الله عليه وسلم اه وقوله فاستضافوهم اى طلبوا منهم الضافة وقوله ينقل بعضهم
الغنا وكسرها اى يمشى وقوله تسقط بالتحفيف سبنا المعسول اى حل وروى انشط وهو اصح قال اهل اللغة
يقال انشط العقدة اذا حلها ونشطها اذا عقدتها وفي القاموس تسقط الحل وانشطه عليه وقوله قلبه اى اهل رواية
وقوله الذي رقي ينفع القاف وقوله وما يدرك انتم انتم اى تسببه النبي ان يقتصر بكم ذلك اى يلتمز رتبة وقوله
واضروا اليهم اى انا فلهما قلبا فلو بهم ومبالغة في انه حلال لاشبهه به اه من شرح الاحمدي عليه وفي
المصباح رتبة اربعة من يابى عرقا عزه بالله والاسم الرقى على فعلى والمرزوقه والجمع رقى مثل مدية ومدى
ورقتى في السلم وغيره ارفق من باب ترقب اى يقول وورق مثل فليس اياها وارتقتهم ورتقتهم وورقت
السلح والمجلس علونه بمعنى نفسه والمرق والمرق موضع الرق والرائدة ويجمع رقتا فاعلم الميم اى انه
موضع الارتدة ويجوز الكسر تشبيها بلم الاله وانكر اوى عبيد الكسر وقال ابن من كلام العرب ورا
الطائر را اترقى في طيرها ورا االهم والدم رقا موزون باب نضع وروا على فعل انقطع بمرأه
والرقتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله لانسبوا الابل فان فيها رقا الدم اى حتى الدم لا يماند مع في الدماء فغرض
صاحب الشارح طلبه يعقن دم القاتل اه (قوله والقطيع ثلاثون واسمان الغنم) هو بيان لما اتفق
وقوعه والاعطى القوى لا يتقدم بذكره بعبارة المختار فانه لم يشهد بعدد مخصوص ونصها والقطيع
من البقر والغنم والجمع اقاطيع واطامع وتطاعن اه اه عرش على مر (قوله وانما الحاجة قد
تدعو اليها) اى في رد ضلها وابقى وعمل لا يشد عليه ولا يسهل من يتلعو عيه ولا تصح الاجارة عليه لعمالة
اه شرح مر (قوله لجواز كالمضاربة والاجارة) ولم تستغن عنها بالاخرة لانها قد تنضم على عمل
مجهول اه حل (قوله على) في عد من الاركن مساحبة لانه لا يوجد احد الا بعد تمام العقد الا ان يقال المراد
بعد من هذا كرقط في العقد المختار وانما هو ذات العمل اه عرش على مر (قوله وصيغة) قال في شرح
الروض فاعلم احد بلا صيغة فلا شئ وان كان معروفا فرد الضوال لعدم الالتزام به فوقع العمل بغيره وحل
البعد في محله كما جزمه الماوردي وقال الامام فيه الوجهان في الاختصام الغاصب بقصد الدالى المالك
والاصح فيه التعمان له ولقاتل ان شول كان ينبغي عدم الضمان كالأخذ من لا يضمن كالحرق يجمع انه ليس
في ضمانته اه سم على حج اه عرش على مر (قوله ولو غير المالك) اى حيث اذن المالك لمن شاء في
الرد فاذا التزم الاجنبى المجلس سم وحيث ناسخ المراد وضع يده على المردود بالاتزام لانه مستند لان المالك
اه حل وشرح مر مائه واستشكك ان الرقة لانه لا يجوز لاحد وضع يده على مال غيره يقول الاجنبى
بل يضمنه فكيف يستحق الاجرة واجيب بانه لا حاجة الى الاذن في ذلك لان المالك لا يرضى بقطعه او بان صورة
ذلك ان يذن المالك لمن شاء في الرد ويلزم الاجنبى المجلس أو يكون للاجنبى ولاية على المالك وقد تصور ايضا
بما اذا اذن العامل المالك أو غيره فلو لم يرضه وظهر كلام المصنف انه يلزم غير المالك العوض وان لم يقل على
بان المالك ومن دفعه فلا نفع له كذا وان لم يقل على وبه صرح الجواز في غيره اه بنوعه تصرف (قوله ولا يصح)

والقطيع ثلاثون واسمان
الغنم وانما الحاجة قد تدعو
اليها لجواز كالمضاربة
والاجارة (أو كالمالك) أو ربة
(عكس) وجعل وصيغة وعقد
وشرط فيه اختيار واطلاق
تصرف ملزم ولو غير
المالك فلا يصح التزامه بغيره
وضمى ويضمن ويجوز وسنه

الترام مكره مقتضى اقتضاه على هذا ان قول المتن اختيار خاص بالمترا فكون مضاه لا متواترا وهو ظاهر لان الكلام هنا في العقود كراه العمل انما هو على العمل وهو بعد العقود لا يتأتى كراهه على العقد لانه لا يشترط قوله كسابقا اه شيناز قوله وعلم على ولومهم بالغ نالجه الفارق الاجازة من اوجه جوازها على عمل يجوز ولا يجوز ولا يمتنع غير معين وعدم اشتراط قولنا لعل ولو لم يأت بالضرورة وعدم اشتقاق العمل الجعل لا بعد الفراغ من العمل فلا يشترط تجعل الجعل فسد العقد واستحق أسرة المثل كان له على لا يشترط امتنع قصره فيه فيما يظهر ويترق منه وبين الاجازة انه ثم كراهه بالعقد وهذا لا يمكن الا بالعلم ولو قال من رد عبدي فله درهم قبله بطل العقد فانه الفزاني في كتاب الدرر وعدم اشتراط قبضه في الجعل مطلقا اه شرح مدر قوله وأصله على علم لعل في العبارة قلنا أي وأصله على علم وقوله معين أي وقت النداء والاصل هو خروج به المهرم فيشرط أهلية ثبوت الزوان لم يكن أهلا وقت النداء وصورته ان يقول من رد عبدي فله كذا فخرج من ليس أهلا وقت النداء وقد صار أهلا وقت الاختصاص انه لا يضمن الا أهلا وقت الرضا معين وللمهرم اه شيناز وجازة تشرح مدر وعلم عامر انه لا يشترط على العامل المدين العمل بنفسه بل فلو قال شخص معين ان ردديت عبدي الا بيق ذلك كذا لم يضمن عليه السعي بنفسه بل له الاستعانة بغيره فاحصل العمل استحق الاجرة فانه الفزاني في النسب قال الفزاني وهو مخلص من النهاية ولم يشف الشيناز على ذلك فذكر كراهية اجسامه لان قول كليل العامل المعين غيره في الرد كقول كليل في غيره انه لو وكل فيما يجر عنه موكله المقاتل أو يلق به كما يستعين به وتوكل فيما يعين بعده صاحب المدا فمعه كالتوكل في الاحتطاب والاستقاء ونحوه فخير من فعله ان العامل المعين لا يستعين فيها الا بالغير وعليه الجعل حال الجعله لا يشترط قوله وعلم الجعل حال الجعله ان فلان يقولون لم يعلم المترجم استع التوكل ولا استحق على المترجم بل ينبغي ضمان العمل وضع به على العين ان لم يعلم رضا المالك الوضع هذا اذا كان فرض المالك الرضا من المعين بخصوصه فلا ينافي ما يأتي في جوابي اذن لعين وقد ضمير عاتته كسابقا في كلام الشارح اه عش عليه قوله أيضا وأصله على علم الغي أي قدرته على العمل اه شرح مدر ويشير قول الشارح بخلاف صغير وقوله معين مفهوما من خبر المعين لا يشترط أهليته للعمل وأصل صورته ان يكون حال النداء صغيرا هل كمغيرا لا يقدّر تمصير أهلا ويرد كونه سمع حين النداء أو بلغه النداء حين صير ورثه فادرا اه شو بر (قوله وصيلا يمتنوننا) أي له ما في عتمير وليس لنا عقد يصنع مع الصبي المدين والمجتنون الميراث اه شيناز عز برى (قوله ولو بلاذن) أي من ولهم أو السيد فهو راسخ لجميع ما قبله اه عش (قوله بخلاف صغير لا يقدور على العمل) أي إذا اتفق انه جعل العمل لم يستحق شيئا قال عش على مدر لكن فيه انه حيث أتته بانه قد ذره الا ان يقال المراد بالقدره كونه قادرا بحسب العادة غالبا وهذا لا ينافي وجود المجتزع العمل على خلاف الغالب اه (قوله فله والمال) بدفعه عبارة شرح مدر ولو قال من ولتي على مالي فكذا فله غير من هو يريدها فحق لان الغالب انه فله مئة مشقة البحث عنه كذا قاله الاذري ويحب ان يكون هاهنا اذا بحث عنه به جعل المالك اما البحث السابق والمشتقة الساوقة بل جعل فله غيرهما اه شرح مدر (قوله وتعين عليه الرد ونحوه) صياح (قوله بخلاف ما ورد من هو فيه امانة كان طيرت الرجز بالدار وأدخلت دابة داره) لا يستحق بالرد لان الواجب عليه التغطية لا الرد اه عش على مدر (قوله وما تين عليه شرع بالغ) تضمنانه لو كان الرد غير مكلف استحق بغيره بان التحليل يتعلق بولي له التمتع بملقه فلا يستحق شيئا اه شرح مدر (قوله من حبس ظلي) مفهوما انه اذا حبس بحق لا يستحق التسليم ما حصله ولا يجوز له ذلك وينبغي ان يقال فيه تفصيل وهو ان المجبور اذا سأل العامل على ان يتكلم من من يطلقه على وجه امره لم يكن شكاه معه على ان ينظر المان الى بيع غلته مثلا استحق ما جعله ولا فاقه وقع السؤال في العرس مما يقع كثيرا بغير علم من الزاين والظنين ونحوهم كالأمر اكسب يعملون بل ينع عنهم الخسب واصر انه في كل شهر كذا هل ذلك من الجعالة أم لا والجواب عنه انه من الجعالة لان دفع المالك من المال يتلزمه ما يلزمه الانسان في مقابلته فليضمن الجعيل وهذا ما اه

(وعلم عامل) ولومهم جدا
(بالتزام) فلو قال ان رد
فدله كذا فارد غير عالم
بذلك أو من رد أي فله كذا
فرد من لم يرد ذلك لم يستحق
شيئا (وأصله على علم
معين) يخص من هو أهلا
لذلك ولو جردا وصيلا يمتنوننا
ويحجر ويسته ولو بلاذن
بخلاف صغير لا يقدور على
العمل لان مقتضى معدومة
كاستقرار أي الجعيل
(و شرط في العمل كفاية
وعلم تعين) فلا جعل فيما
لا كفاية فيه كأن قال من
دلى على مالي فله كذا فله
يبدو وتعين عليه الرد لنحو
مغبون كان فيه ملكة
لان ما كفاية به وانما تعين
عليه شرعا لا يتأهل بعرض
وبلا يضمن شمل الواجب
على التكليف من حبس
ظلي لا يذلل ولا

ان يشكك في خلاصه بعباده
 أو غيره فانه جائز كقتله
 النور في قلوبهم (و) عدم
 (تأنيده) لان تأنيده قد
 يكون الفرض فيفسد
 وسواء كان العمل الذي
 يصح العقول عليه معالوا أو
 مجهولاً يصح عليه للمجاهة كما
 في العمل القارض بل أولى فان
 لم يصح له اعتبر بطله اذ
 لاجل ان احتمال الجبل
 ففي ناسا لا يذكر موصوفه
 فطوله وعرضه واربعاه
 وبانيه وولي الجبله يعتبر
 وصية بها وصية التوب
 وأكثر ما ذكر من ز يادى
 (و) شرط (في الجبل) مر
 (في النسخ) هو أولى مما ذكره
 فلا يصح غشا لجبل أو
 نجاسة وغيرها فيفسد
 الفسدة كالبيع ولأنه مع
 الجبل لاجل ان احتمال
 هنا كلاجله في خلافه في
 العمل والعدل ولأنه لا يكاد
 أحدهم غيب في العمل مع
 جهله للجبل فلا يحصل
 مقصود العقد ويستثنى من
 ذلك مستلزم البيع ويستثنى في
 الجبله ووصف الجبل
 بما يستدل العلم وان لم يصح
 كونه غشاً لان البيع لازم
 فاختص به بخلاف الجبله
 (و) (فان قيل في) جعل (نفسه)
 قصد (أمر) كلاجله
 القاسد بخلاف ما لا قصد
 كالعدم وتعمير بخلافه
 في أولى مما عاين به (و) شرط
 (في الحقيقة) انما هو اعتبار

عش على مر (قوله لمن يشكك في خلاصه) فثبت انه اذا شكك في خلاصه استحق الجبل وان لم يتفق
 اطلاق الجبل بوس كلامه لكن في سم على حج في الجبله على الرقيا والمداواة ان جعل الشك غاية للرقتا
 والمداواة لم يستحق الا اذا حصل الشك في الجبله مطلقاً اه فثبت انه ان حصل خروج من
 الجبله غاية لتسليم الواسطة لم يستحق الا اذا خرج منه في كلام سم أيضاً بكلام طويل حوز الجبله على
 رد الزج من عند أهلها اقتراح الرافعي ثم توقف في قول الاقرب ما قاله الرافعي وهو قياس ما في في المصنف
 فمن جسد ظلم اه عش على مر (قوله لا يقتله النور في قلوبهم) أى بشرط ان يكون في ذلك كلفة
 تقابل بأمر اه زى كاعلم من قول المتن بشرط في العمل كلفة اه عش (قوله كفى في الفراض بل أولى)
 أى لانه اذا انقض الجبل في الفراض مطلقاً فلا تنقض جسد الذي عسر له بل يرد الأول اه حل وعادة
 شرح مر لان الجبله استعملت في الفراض لحصول زيادة حاجتها الى رد الحاصل أولى انتهت (قوله) وأكثر
 ما ذكر (أى من أول السبل الى هنا) من ز يادى كاعلم من مراد عبارة الاصل (قوله بشرط في الجبل الخ)
 لو جعل جزءاً من الرقبى الذي يرد مفضية كلام الرافعي البطان حيث حاول فيه اخرج اختلاف فاعلم من
 الرضة فالتى تستخرج من الرقبى بعد الفطام ولا عني في المطلب وفرق بان الاجرة لا تستحق هنا لان عدم
 العمل بخلاف الأجرة اه شوى (قوله ويستثنى من ذلك) أى من المفهوم وهو قوله فلا يصح غشا الخ
 وقوله مستلزم البيع وهو في الأصل الكافر المظن بان حاله الامان ان دللت على قلعة صككاً ان شاء الله تعالى وقوله
 ويستثنى في الجبله وعبارته هناك ولا مامعة كافر يدل على قلعة كذا بانه متهاون ففعله لا يثبت فيها لامة
 حصة ولم تستلزم قوله أعطيا أو أخلت قبضه وبعد العقد أو ماتت بعد الفطر فثبتها ولا فلاشئ انتهت
 ويستثنى أيضاً في قوله أعطى وأعطيت تقتضيون كاجزءه في الشرح الصغير والمصنف في الروضة ونقله
 في الكبير عن صاحب المدقوق رداً هذا لا يستثنى لان هذا اعتباراً لا لاجلها وانما يكون جهلاً اذا حصل
 عوضاً قال يعنى يفتق اه شرح مر وقوله لان هذا اعتباراً لا لاجلها وانما يكون جهلاً اذا حصل
 لزم كتابته كذا يظهر من عمل المراد ككتابته اه مرأ أو كتابته كذا في نظير ما في كفاية القريب والفقير كل
 يجهل اه أقول بالاقرب الثاني ان علم بحاله قبل سؤاله في الفحج والا فلاول ثم هل المراد بالزوم ان يجب عليه
 ذلك من وقت وقوعه حتى لو امتنع منه أخبر عليه أو من وقت الاحرام ولا يلزم ذلك الا اذا خرج من أعمال
 الحج وقيل الفراغ فيصالح الرجوع لان غايته انه كالجبله وهي جارية فنفذ ونظر بالاقرب والاعين وعليه لا يخفى
 بعض الطريق ثم رجح وقتنا بعوازة الظاهر انه رجع عليه بما أتفق وقوع الحج لبشره كالأمر استأجر
 للمعصومين يجمع عنه ثم شفى اه عش عليه (قوله وما وصف الجبل) أى المعين بما يشهد العلم واستشكى
 في المعانيات به الا من الرقة اعتبار الوصف في المعين فاعلم معوق في البيع والاجارة وغيرهما قال الباغي ويمكن
 الفرق بين قول الخفيف هنا في شددها بخلاف بقول البيع اه شرح مر (قوله وان لم يصح كونه غشاً)
 أى لان وصف المعين عسر لا يفتى عن زوته ولو وصفه بفان السبله هنا يصح وقوله بخلاف الجبله أى
 فانما يعتبر بانه غشاً لا يفتى عن زوته اه حل (قوله وفي الحقيقة من طرف المظن الخ) فلو كان أحدهم يشك
 في فرق من مدعيه فله كذا وان لم يشك على فرده يشك استحق الجبل اه شرح مر أى استحق الجبل
 على القائل فله مثله ولو دعيه غير الشر بكونه من غير خدش أو بمادة وقع السؤال عنها وهي ان خصايبه وبين
 آخر شرة في جهات فسرقت البهائم أو وضعت في أحد الشراكين في غلظ صباردها وزعم على ذلك ذراهم
 ولم يفرق شريكه شيئاً وهو ان الغارم لأرجوع على شريكه بشئ مما فرغ من الاتمام قال كل شئ
 غرسته أو صرقة كان علينا ونعتق الجبل بملك المجاهة اه عش عليه (قوله يدل على اذنه في العمل
 بعمل) فلو عمل أحد بلاذن فلاشئ له ومن ذلك ما حوته العادة في قري مصرنا من ان جماعة اعتادوا
 حراسة الجبل من نهار ارجاعه اعتادوا حراسته لبلان لا تنفق ما تقدمت على شئ من أهل الجبل من أمن ويضم
 بانن الباقين لهم في المقداسحق الحارسون صاحب لهم ان كانت الجملة بحيث لا يفتى في الاطراف للبل ولان ما يشاروا

شياءه عرش على مر (قوله بخلاف طرف العامل الخ) أي بل يلقى العمل وظاهر كلام الامام انها لا ترتد بالرد
 اه شرح مر وقال قبل ذلك قيل أي حرم من ثم لورده أي القول ثم عمل يستحق الايمان جديده (قوله
 وظاهر كلام الامام الخ) ان هذا خلاف قوله ومن ثم لورده ثم عمل يستحق الخ الا ان يعمل قوله ومن ثم الخ على ما لورده
 القول من أصله كقولنا لا أرد العبد بعمل قوله انها لا ترتد بالرد على ما لورده العوض وحده كقولنا أرد به لاثنين اه
 عرش عليه (قوله لا تشترط له صفة) أي ولا تشترط المطابقة لقولنا ان وردت الف في ذلك دينار قال أرد نصف
 دينار استحق الديناران القول لا أثر له اه شرح مر (قوله أيضا لا تشترط له صفة) أي قبول ظاهر مولي بعينه وفيه
 انه اذا لم يعين العامل لا يتصور فيه صفة أي قبول العقد فكيف ينفي المشرح الاشراف مع انه يومه انه مقصور
 في غير المعين واجب له هذا لا يتصور في الموضوع أي فصدق بعدم الامكان ثم رأيت شرح مر
 مانصه في الروضة وأصلها اذا لم يعين العامل لا يتصور قبول العقد وظاهره بنافي المتن ويوجب بمعنى عدم مقصور
 ذلك بعد النظر للمطاببات العبادية ومعنى مقصور الذي أفهمه الكتاب انه من حيث دلالة اللفظ على كل سماع
 مطابقة للعموم معارك سماع كانه مخاطب فيصير وقوله اه يعرفه وعبارته من المناهج لا يشترط قبول العامل
 وان صفة انتهت (قوله ان كان المختبر في الامانة ان بردة في ظن العامل اه سم على اه عرش على مر (قوله
 والا فهو كالمورد عند المخرج) ظاهر مولي اعتدال الصدق غير التقدير وجهان اعتقاد صدق غير التقدير
 وتوفي ثابته اعتدال بالنسبة الى الامام غير به لان الشارع الغناء بالنسبة تأمل اه شرح مر (قوله وفي ذلك الشكال
 ذكرته مع جوابه في شرح الروض) ضرب عليه بالقلم وكتب عليه هذا المقصود علمي جوع عن صفة نفع
 المؤلف اه حل (قوله فسلم من الجمل) فان رده من نصف الطريق استحق نصف الجمل أو من ثلثه استحق ثلثه
 وجهه اذا ساقط الطريق سهولة وحزونة أي صغره ولا كان كانت آخره النصف متعديا جزءا نصف الآخر
 استحق ثلثي الجمل اه شرح مر (قوله بالسوية) أي فلا يشترط في الجمل على عدد الرؤوس وان تفاوتوا عملها
 لانه لا ينطبق حتى يوزع عليه اه شرح مر (قوله فله كأى اهل ان تصد الاخراج) ويزن من كلامهم
 هنا في المساقاة كأما فاده السبي جواز الاستئابة في الامانة والتدريس وسائر الوظائف التي تقبل الاستئابة أي ولو
 بدون عذر فيها يظهر ولو لم يأذن الواقف اذا استئبها مثله وأخيراه منو يستحق المستئب جميع المعلوم وان أتى
 المستئب وان عبد السلام به لا يستحقه واحده منهما اذا استئب لم يباشر والتأجيل يأذنه الناظر فلا يباشره
 اه شرح مر (قوله التي تقبل النسيئة أي بخلاف ما لا تقبل النسيئة) كلفتة لا تخبره الاستئابة حتى عند السبي
 اذا لم يكن أحدان بثقة عنه اه ج وكتب عليه سم مانعه احمد مر حوازا الاستئابة للمفتحة أضلا ان المقصود
 احياء البقية لتعلم الفتنة فيها وذلك حاصل مع الاستئابة وحوازا ينقص من ذلك أن يجوز الاستئابة للزناهم
 المتزنان كما كسب الاثم فليتلوا اه وفي حديثه يخبرني مثل ما عهده مر ولكن الاقرب ما اه ج وقول سم
 لا يشتم المتزنان الخ أي بشرط أن يكون بينهما له ووقع السؤال في الدرس جامع كثير ان صاحب الخطابة
 يستئيب خطيبا يتخطب فيه ثم ان المستئيب يستئيب آخره يجوز ذلك ويستحق ما جمل له صاحب الوظيفة لا أم
 والجواب عنه الظاهر ان قال فيه ان حصل أحد من منعه من ذلك وعلم به المستئيب دلالت الفريضة على ما صاحب
 الوظيفة بذلك لا يشترط أن يستئيب مثله ويستحق ما جمل له وان لم يحصل له ذلك ولم يدل الفريضة على ان صاحبها لا يجوز
 ولا يشترط على صاحب الوظيفة لعدم مباشرته وعلم به استئابه آخره فله من مال نفسه ووقع السؤال فيه أيضا
 عن معصوم دمو تعطلت شدة فوهي يستحق أبواب الشعار له لا يرد أم لا والجواب عنه الظاهر ان قال ان من
 تمكنه المباشر مع الاندفاع كما عجز به فله تمكنه ذلك ولو صار كوما استحق المعلوم ان يشرع في تمكنه المباشرة
 كبواب المصروف انه استحق كمن أكره على عدم المباشرة وهذا كله حيث يمكن عود الموجب على الناظر

معاونة بالاعتراض الى صفة
 تدل على المطالب كالاشارة
 بخلاف طرف العامل
 لا يشترط له صفة (قوله على)
 أحد يقول أحسن قال زيد
 من رده حتى فله كذا لو كان
 كذا فلا شيء له لعدم
 الالتزام فان كان صادقا فله
 على دينا التزمه ان كان
 المنبر فتمتوا والا فهو كالمورد
 عند زيد غير عالم بأذنه
 والتراسه وفي ذلك الشكال
 ذكرته مع جوابه في شرح
 الروض (ولين رده من
 أقرب من المكان فله بين
 قبضة) من الجمل فان رده
 من أجله فلا يباشره
 لعدم التزامها أو من مثله
 من جهة أخرى فله على كل الجمل
 كخصه الشرازي لفسوله
 الفرض ويؤيد جواز
 ذلك في الاجارة ولم يطالع
 السبي على ذلك فثبت ان
 الأولى عدم استحقاقه وكذا
 الآخرى لكن وجع عنه
 ومال الى استحقاقه (ولو رده
 اثنان) مثلامعين كانا ولا
 فلهما (الجمل) بالسوية
 (الاثنين أحدهما) فقط
 فله (كله) أي (الجمل) ان
 قصد الاخراج فله
 (والا) بل تصد الاخراج
 لنفسه أو لغيره ولم يرد أم
 لنفسه أو لغيره ولم يرد أم
 وللغير مع أو لم
 يصدق أو لم يصدق
 من فوه وان قصد العمل

(والعدل أحر) أى أحر:

مثله (ان فسخ المأثم) ولو

باعثا الرقيق (بعد شروع)

في العمل يكفي القراض

وليشكل لزوم احر المثل

بالموت للمستمز في أثناء

الحدث تنسخ ويجب

القسطن من المسمى وأى ترق

بين الفسخ والانفساخ

وبما بان المستمز ثم

لم يشب في اسقاط المسمى

والعامل ثم العمل بعد

الانفساخ ولم ينهه المأثم

بمنه بخلافه هنا (والا) بان فسخ

أحدهما قبل الشروع أو

العمل بعده (فلاشئ) له

وان وقع العمل مسلما كان

شرطه جلا في مقابلة له

حاشا فبني بعضه بغيره

لانه لم يعمل شيئا في دفع

ولم يحصل غرض المأثم في

التدبيرة نعم ان فسخها

يزاد للمأثم في العمل فله

الآخر (كأن يفرسود)

هو أهم من قوله مات لا يق

قبل فراغ وعبارته في شرح الجمعية والجواز ومما يلزم من بآئين أى وصفت الجملة بالجواز من الجانبين
 ما يلزم العمل لان العمل على استحقاق بشرط كالأوصية فتتضمن موت أحدهما وجوبه وانما ولكل منهما فسخها أما
 بعد تمام العمل فلا انفساخ ولا فسخ لزم العمل انتهت وعبارته شرح مر وينقسم العقد باعتبار لزومه وجوازه
 الى ثلاثة أقسام أحدها لازم من العارفين قطعا كالبيع والأجار والسلم والصلح والاعارة والمساواة والدية التفسير
 الفروع بعد القبض وانطلق لازم من أحدهما قطعا ومن الآخر على الأصح وهو النكاح فله لازم من جهة
 المرأة قطعا ومن جهة الزوج على الأصح وقد رته على العاقل ليست فسخا ثانيا لزم من أحد الطرفين جاز من
 الآخر قطعا كالنكاح وكذا الرهن وبعد الأصول الفروع بعد القبض والعتقان والكفالة ثانيا جاز من
 العارفين كالشركة والوكالة والدية ويعتقد كذا الجملة قبل فراغ العمل انتهت قوله والعدل أحر (الخ) عبارة
 العباب فله أحر قطعا قبل الفسخ لما عمل بعد موافق جهل فسخ المأثم وفي المسئلة خلاف ذكره في شرح الروض
 اه ع (قوله ان فسخ المأثم الخ) ولا فرق بين ان يكون مفسدا من العدل لا يحصل به مقصوده أصلا لا لا يق
 الى بعض العارفين لا يحصل له بعضه كما قال ابن عثيمين ان القرآن قلنا كذا ثم نمنع تعليمه شرح مر (قوله
 ولو باعثا الرقيق) الى ان قبل العتق لا يابده والحمد عند فسخنا انه لا يشي الى الاعتاق قال خروجه من قبضته فلم
 يقع العمل مسلما عند فسخ الاسلام يستحق أحر المثل وكسب بضاعه على كلام شيخنا ظاهر ولو لماعه قبل العتق
 ولا وجه لغيره حل وعبارته شرح مر وان فسخ ولو المأثم ولو باعثا الرقيق مودع كذا قاله الشيخ في شرح
 منجمه ولا فرق بين فسخه ولا يستحق العمل حيث اعتق المالك الرقيق شيئا خروجه من قبضته فلم يقع العمل مسلما
 العاليه (قوله بمات الموتى المأثم في أثناء الخ) ويجب القسط ايضا من المسمى في الموات العدل ثم رآه العمل
 والا فلاه عتاق وعبارته الخ لم يمتل المأثم بالموات العدل في استحقاق القسط كبحر حبه ج انتهت قوله
 والعدل ثم ثم العمل (العمل) أي فلا بد ان يتم العمل للوارث والافلاشئ به ولا يشي به فيما له بعد موت المأثم بخلافه هنا
 يستحق الاحتراف لمضى وان لم يتم العمل لان المأثم منه وكتب أيضا أى لا نه لا يستحق القسط الا ان يتم العمل
 للوارث بخلافه هنا اه حل باضاح ومنه تعين ان العمل للفرق انما هو تسيب للمأثم في اسقاط المسمى وطعمه ومنه
 من تمام العمل وطعمه وأما كون العامل ثم العمل أو فلا مدخل له في الفرق لانه يضمن ان يضمنه في العورتين وان
 كان اتعاه في صورة الانفساخ شرط في استحقاقه ففسط المسمى لما له قبل الموت وانما له في صورة الفسخ ليس
 شرط في استحقاقه ففسط الاحتراف لمضى قبل الفسخ وفي كل من صورتي الفسخ والانفساخ لا يستحق شيئا لما له
 بعدهما وعبارته شرح مر ولا يشكل ما رجموه هنا من استحقاق أحر المثل بقوله اذ مات العامل أو المالك في
 أثناء العمل حيث تنسخ ويجب القسط من المسمى لان الماتل استقط حكم المسمى في مسئلتنا بخلافه في ثالث وما
 فرق به بعض الشراح من ان العامل في الانفساخ يتم العمل بعد موافق منه المأثم بخلافه في الفسخ فعمل نظر اذ
 لا اثر له في الفرقين بخصوص الوجوب من المسمى تارة ومن أحر المثل أخرى كظاهر الماتل انتهت قوله
 أيضا والاهل ثم ثم العمل (قال الشهاب سم أى فكان للعقد بقائه لمصول المقصود فلامن من موافق
 بضم الفرق ويندفع التنظيم وشيى أى تغلر مر في عبارته الذى أيتها (قوله والافلاشئ) أى لو لم
 جاهل بسخ المأثم كما يؤخذ من شرح مر وعبارته ولو لم يعمل بعد فسخ المأثم شيئا غلبه فلاشئ به أو جلاه
 فكذلك في الأصح انتهت قوله ولم يحصل غرض المأثم بضم الباء وكسر الصادع التشديد كذا بناء على ما
 شوي (قوله لا ياد للمأثم في العمل) أى أو ينصف في الجعل وقوله فله الاحتراف أى أحر المثل لما عمل اه حل قوله
 كجاءت مفسدة (أى) بغير مثل المالك اما اذا تلف بقتل المالك ففسخ العمل القسط اه عتاق فسد العامل
 على المودع الرده بدأ ملة ولو رفع يد عنه ونحله بشرط كان ماضية فحينئذ لتقصير وان خلاه لا يترى
 كان خلاه عند الحاكم لم يضمنه ونفقته على ماله فان اتفق عليه عدة الرد فتبرع الا ان أذنه الحاكم فيه أو

أشهر وعند تقدمه ليرجمد ولو كنز رجلا نبيادة ونحوها فرض أحدهما أو غشي عليه ونحو عن السير وجب على
 الآخر التماس معه إلا أن خاف على نفسه أو نحوها فلا يلزم ذلك وإذا أطاقه فلا أجر له فإن مان وجب عليه
 أخذها وإيصاله إلى الورثة إن كان تقولا ضمان عليه لم يأخذون لم يكن تقبل يجب عليه الأخذ وإن جاز له
 ولا يعينه في الحالين والحال كم يحبس الأقبى إذا وجدنا تنظارا للبيعة فإن أبا أسيد باعها لحاكم وحفظ عنه
 فأذا باع سيده فليس له غير الثمن وإن سرق الأقبى قطع كثيره ولو عمل لغيره علم من غير استخبار ولا حيلة فدفع
 إليه المال على ظن وجوبه عليه لم يعمل العامل وعليه أن يعلم أو لانه لا يجب عليه البذل ثم المقبول هبوا أو أراد الدفع
 إن يبيع منه ولو علم أنه لا يجب عليه البذل ودفعه إليه هدية قبل ولو أكره مستحق على عدم مباشرة عليه فحقه استحق
 المعلوم كما أتت به التاج القزاري واعتراض الزركشي له بأنه لم يباشر بشرط عليه فكيف يستحق حينئذ بدائه
 مستثنى شرعا وعن فامن تناول الشرط له لعنوه ونظير ذلك ما مجتبه البلوى من مدرس يحضر موضع الدرس ولا
 يحضر أحد من الطلبة أو علم أنه إذا حضر لا يحضر ومن بل يظهر بالجزء الاستحقاق هنا لأن المكروه يمكن الاستثناء
 فبفضل غرض الأوقاف بخلاف المدرس فبما ذكر ثم إن أمكنه إتمامه التناظر بهم وعلم أنه يجرهم على الحضور
 فألتزمه وجوبه عليه لأنه من باب الأمر بالعرف وقد أفاض إلى المراق ذلك أيضا بل جعله أصلا مستقيا عليه وهو
 إن إتمامه أو الدرس وحضر لم يحضر أحد استحقاق لأن حضور المحلى والمتعلم ليس في وسعه وإنما عليه الانتصاب
 لذلك وما أتى أيضا فمن شرط الأوقاف قطعه عن وظيفة إن غلب فغلب لا بد من خوف طريق بعدم سقوط حقه بغيره
 قال ذلك المشاهد كثيره أتت في الوالد على النزول من الوظيفة بل لا لأنه من أقسام الجعالة فيقتضيها النزول
 ويسقط عنه ما لم يشر التناظر للنزول لأنه بالتناظر ضموا بين غيره اه شرح مر وقوله ولو أكره مستحق الخ
 وفي معنى الإكراه فيسقط المعلوم أو بما لا هو من عن وظيفة بغير حق وقرره بقوله إذا نفذت له ثم إن تمكن
 من مباشرته فيبقى الوقت استحقاقا للمعلوم عليه اه سم على حج ويؤخذ من هذا ما يبعد أن يقع السؤال عنها
 وهي أن طائفة من شيوخ العرب بان شرط لهم طين مرصد على خطر عمل معين وفهم كفاية لذلك وقوة يدهم
 تقرير ذلك بمن له ولاية التقرير كالشيوخ أو في العيين المرصدة ثم إن ملقنم البلاد أخرج المشجعة عنهم على
 ودفعها إليهم وهوانهم يستحقون ذلك وإن كان غيرهم مثلهم في الكفاية بالقام بذلك بل أو أكفأ منهم لأن
 المذكورين حيث صح تقريرهم لا يجوز إخراج ذلك عنهم وقوله ولا يحضر أحد من الطلبة أي لم يحضر أحد يعلم
 متوليس المراد خصوص المدرسين في وظيفة الطالب لأن غرض الأوقاف إحياء العمل وهو حاصل بحضور غيره
 أو باب الوظائف قال شيخنا العلامة الشوري ولو شرط الأوقاف أن يقرأ في مدرسته كتاب بعينه ولم يجد المدرس
 من فيه أهلية السماع ذلك الكتاب والانتفاع به قرأ غير علم من أنه إذا عذر شرط الأوقاف سقط اعتباره وفعل
 ما يمكن لأن الأوقاف لا يفسد تعطيل وقفها وقوله وإنما عليه الانتصاب الخ هذا قد يقتضي أن استحقاقه المعلوم
 بشرط بحضوره والمجتهد بخلاف المدرس بخلاف الإمام والفرقان حضور الإمام بدون المختار يحصل به
 إحياء البتة بالعلة فيها ولا كذلك المدرس فإن حضوره بدون متم لا نالته فيه حضوره بعد بحثه وقوله بعدم
 سقوط حقه بغيره أي وإن طالت إدام العذر دائما لكن يبقى أن يملكه حيث استناب ويجوز أن الاستثناء أقالو
 غالب لعنوه وقد على الاستثناء قبل بعمل فيبقى سقوط حقه لتقصيره وقوله بعمل التزول عن الوظيفة ومن ذلك
 الجوامد المتفرقة فيصرون له أي من ذلك وهو مستحق إيمان لا يكون له ما يقدم بكفايته من غير جهة بيت
 المال التزول عنه وبصره الحال في تقرير من أسقط حقه موكولا إلى نظرنم له ولاية التقرير بقرينة كالمشاهير
 فيقررون رأيهم في أصله في تقرير من المفروغ له وأضره وأما المناصب الدوائية كالكتابة الذين يقررون من جهة
 الباشا فيها فألتزمهم أن يصرقون فيها بالنيابة عن صاحب الدولة في ضبط ما يتعلق به من الصالح فهو مختار
 بين إقامته وخزاوله ولا جرحه فليس لهم بحقيقة على شيء يتزلون عنه بل شيء عزوا أنفسهم عنه ولو أضافوا

أستعوا حقهم عن شيء فغيرهم فليس لهم العود إلى الأول لمجدية بمنه ولا ولاية ولا يجوز لهم استحقاق
 على زولهم لعدم استحقاقهم لشيء ينزلون عنه بل حكمهم حكم عامل القراض حتى عزل نفسه من القراض
 انزل فاقبهم فانه نفيس اه عس عليه (قوله أو هرب قبل وصوله) أي وأغضب ولولم يعد العامل المالك
 سلم الردود إلى الحاكم وأحق الجبل فان لم يكن حاكم أشهدوا استحقاقه أي وإن مات وأهرب بعد ذلك اه شرح
 حر (قوله لانه لم يرد) والاستحقاقه تماق بالرد ويتألف سموت أجبر المثلج في أثناء العمل فانه يستحق من الاجرة
 بقدر ما عمل في الاصل لان الصدا بالحق الثواب وقد حصل للجميع ع من الثواب بالبعث والتصددها الردولم
 يوجد اه شرح حر (قوله وكذا تلفسأرحال الاعمال) أي فانه لا شيء للعامل كافي الجملة على بناء انما
 فاستخدم أو خطاطة ثوب فاحرق بعد ان خاطه وتعلم العبد شيئاً فبات العبد اه شيئاً (قوله ثم ان وقع العمل
 مسلي الخ) ذكر هذا دون ما اذا فسخ العامل يقيد ان وقوع العمل مسلياً لأنه اذا فسخ العامل وله أن اذا
 لم يفسد حصل موت اه سم (قوله وتظهر أثره الخ) الظاهر انه عطف تصدير لقوله وقع العمل مسلياً (قوله
 استحق الاجرة) فيه انه بناء فله فلا شيء وان وقع العمل مسلياً وأجيب بانه لا ينافي لانه فيما تقدم ففسد وحده
 لا فسخ اه شيئاً وجاز العتافي لان التصدير بالفسخ جاء من جهة منع محكمين تمام العمل بخلافه انتهت
 فأذا مات نصف الثوب أو بغير نصف الحائط بحضرة المالك ثم احرق الثوب وانتهى الحائط استحق القسط
 لانه لا يصير منه بخلاف ما لو ترك العمل كما تقدم اه حل (قوله كما أو فسخه في شرح الهجمة وغيره) بجاربه
 هناك ولا يستحق من يكمل العمل كان رد الاتي فمات على باب دار ملكه أو غضب أو هرب بالذم يحصل شيء
 من المقصود بخلاف ما اذا اكتم من يجمع عنه فاقب بعض الاعمال وما من حيث يستحق من الاجرة قدر ما عمل
 وفوتوا به نهيان المقصود من الخج الثواب وقد حصل بعض العمل وهذا يحصل شيئاً من المقصود ولو لم يخط
 نصف الثوب فاحرق أو بغير نصف الحائط فله من العمل ما لم يخط في ذلك كقول الر وضمن الاعصاب ويحدها الخ ثم
 العمل مسلياً ولا اخرة له قوله فانه كماله لو قال ان علي هذا الصي القرآن فكذلك فله بعضه ثم
 مات الصي استحق أجره ما عمل في قومه مسلياً بالتعجب بخلافه لا بغيره وبقول القمولى لو تلف الثوب الذي خط
 بعضه أو الجدار الذي انهدم بعضه بعد تسامع الى المالك استحق أجره ما عمل أي بقسطه من المسعى وكذا يشترطه
 فبما قبلها للروافق قول ابن الصباغ والمتولي في مسألة القمولى استحق من المسعى بقدر ما عمل وقول الشنن
 لو قطع العامل بعض المسافة لرد الاتي ثم مان المالك فرد الى الوارث استحق من المسعى بقدر ما عمل في الحدة
 وقوله ما في الاجارة في موضع لو يخط بعض الثوب واحرقه وكان بحضرة المالك أو في ملكه استحق أجره ما عمل
 بقسطه من المسعى لو وقع العمل مسلياً وفي موضع آخر لو كان خطاطة ثوب يخط بعضه واحرقه فقلنا ينفسخ
 العقد فله أجره ثم ما عمله والا فسخ من المسعى وأجل حرة تترك في الطريق فأنكسرت فلا شيء والفرقان
 الخطاطة تظهر على الثوب فوقع العمل مسلياً بظهور أو موافق الجدل لا يظهر أثره على الجرد فبالا فله ما عمله
 يشترط وجوب القسط في الاجارة فوقع العمل مسلياً وظهور أو موافق الجدل وشمله الجملة انتهت وتظهر
 حر بالفرق وقال بسدها ومن ثم لو تيب الجدل أو غرق في أثناء الطريق لم يجب القسط لان العمل لم يقع
 مسلياً للمالك ولا ظهر أثره على العمل بخلاف الروايات الجاهل مثلاً وانكسرت السفينة مع سلامة المجدول كما تقي
 بذلك والوجه الله تعالى اه (قوله ولا للموتة أيضاً) كجلا أو شيء من المالك أو المالك أو المالك اه ونفتته على
 ماله كان اتفق عليه بعد الرد ففسخ الان اذن له الحاكم نفسه أو أشهد صدقته ليرجع اه بحر وانه
 فان فسدت اذن الحاكم والاشهاد ليرجع وان قصد الرجوع اه قل على الخطيب (قوله أنكر شرط
 جعل) كان قال ما شرطنا لجعل أو شرطه في عدا فخر قوله أو رد كان قال لم تردوا ثم اردتم فترك أو رجس
 بنفسه لان الأصل عدم الرد والشرط وراءه فتمت فلو اختلفا في بلوغه لنداء فالتقول قول الراديينه كجلا اختلفا

(أو هرب قبل وصوله)

المالك كانه لا شيء لانه لم يرد

وكذا تلفسأرحال الاعمال

فان وقع العمل مسلياً

وتظهر أثره على العمل استحق

الاجرة كما أو فسخه في شرح

الهجمة وغيره ولا يجيبه

لاستيفائه العمل لانه انما

يستحقه بالتسليم ولا للموتة

أيضاً كما قبله كجلاي بخلافه

قول الاصل لتبني الجدل

(وحلف ما لم يترك شرط

جعل أو رد) لم يصدق لان

الأصل عدمه فان اختلفا بعد

سماع يده اه شرح هو (قوله أو قدر مردود) كان قال شرطت مائة على رديدين فقال العامل بل على
 ردهذا فقط اه شرح هو (قوله وكتاب القراض) أي وكتاب من كتاب القراض وبيانها حاله ولو اختلفا
 في أنه قدر الشرط له كان قال له شرطت لي النصف فقال المالك بل الثلث فقالا كأن اختلاف المتبايعين في قدر
 الثمن وله أي له بل هذا الضمير أجوبة مجله والله أن الرجوع كما يؤخذ من الثمن باب الاختلاف في كيفية العقد انتهت
 والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما
 كثيرا والحمد لله رب العالمين وقد تم الجزء الثالث من حاشية العلامة الشيخ سليمان الجلي على شرح التلخيص لشيخ الإسلام ذكره
 الأنصاري جمع الفقهاء في الله سبحانه وتعالى سليمان الجلي الجليلي عامه الله بطقه
 وأعله على أكله عنه وكرمه ويتلوه يوم القيامة الكلام على ربيع القراض
 نسأل الله تعالى أن يعين عليه وعلى ما بعده آمين وكلن الفرائض
 بغيره يوم الثلاثاء لسبع عشرة بقين من جادى الأول من
 شهر ربيع سنة ١١٨٤ الف ومائة وأربعة وعشرين من
 الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة
 والسلام وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه وسلم
 آمين آمين
 آمين

استفاد في قدر جعل أو قدر
 مردود فقالا والله أن الرجوع
 التلخيص كما يعلم من باب
 الاختلاف في كيفية العقد
 وكتاب القراض والله سبحانه
 وتعالى أعلم

• (تم الجزء الثالث من حاشية العلامة الشيخ سليمان الجلي على شرح التلخيص لشيخ)
 • (الإسلام ذكره بالأنصاري وبيان الجزء الرابع أنه كتاب القراض) •

* (فهرسقا الجزء الثالث من حاشية العلامة الجبل على شرح المنهج) *

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٤١٨	فصل في حكم الوكالة	٢	كتاب المبيع
٤٢٧	كتاب الاقرار	٤٤	باب ازاربا
٤٤٠	فصل في بيان أنواع من الاقرار	٦٧	باب فيما يمتنع عن المبيع وغيرها
٤٤٧	فصل في الاقرار بالنسب	٨٥	باب فيما يمتنع عنه من المبيع وغيرها
٤٥١	كتاب العارية	٨٥	فصل فيما يمتنع عن المبيع بالخ
٤٦٠	فصل في بيان ان العارية غير لازمة	٩٤	فصل في تقرير الصفقة
٤٦٩	كتاب القصب	١٠١	باب الخبار
٤٧٦	فصل في بيان حكم القصب	١٠٩	فصل في خيار الشرط
٤٨٣	فصل في اختلاف المالك والغائب	١٢٠	فصل في خيار العيب
٤٩٠	فصل فيما اطرأ على المصوب	١٥٧	باب في حكم المبيع ونحوه قبل القبض ويعلم
٤٩٧	كتاب الشفعة	١٧٧	باب التولية والاشارة والوصية والمساواة
٥٠٥	فصل فيما يختص به الشقص المشغوع	١٨٥	باب بيع الاصول والثمار
٥١٢	كتاب القراض	٢٠٠	فصل في بيان بيع الثمر الخ
٥١٦	فصل في أحكام القراض	٢١٠	باب الاختلاف في كيفية العقد
٥٢١	فصل في بيان ان القراض جائز الخ	٢١٨	باب في معاملة الرقيق
٥٢٢	كتاب المساقاة	٢٢٥	كتاب السلم
٥٢٧	فصل في بيان ان المساقاة لازمة الخ	٢٤٧	فصل في بيان اداءه غير المسلم فيه منه
٥٣١	كتاب الاجارة	٢٥٤	فصل في القرض
٥٤٩	فصل فيما يجب للمعني الاثني	٢٦٢	كتاب الرهن
٥٥٢	فصل في بيان غلبة الزمن	٢٨٥	فصل فيما يرتب على لزوم الرهن
٥٥٧	فصل فيما يتقضى الانقضاء	٣٠٠	فصل في الاختلاف في الرهن
٥٦١	كتاب احياء الموات	٣٠٥	فصل في تعليق الدين بالتركة
٥٦٨	فصل في بيان حكم المنافع المشتركة	٣٠٨	كتاب التفليس
٥٧٢	فصل في بيان حكم الاصبان المشتركة	٣١٤	فصل فيما يفعل في حال المحصور عليه الخ
٥٧٥	كتاب الوقف	٣٢٢	فصل في رجوع المعامل للمفلس
٥٨٤	فصل في أحكام الوقف القفلية	٣٣٤	باب الخبر
٥٨٧	فصل في أحكام الوقف المعنوية	٣٤٥	فصل فيما يبيح للصبي الخ
٥٩١	فصل في بيان النظر على الوقف وشرط الناظر ووطنه	٣٥٠	باب الصبي
٥٩٣	كتاب الهبة	٣٥٨	فصل في الترتاحم على الخوف المشتركة
٦٠٢	كتاب الهبة	٣٧٠	باب الهبة
٦٠٥	فصل في بيان حكم لقط الحيوان الخ	٣٧٧	باب الضمان
٦١٣	كتاب القبط	٣٩٢	كتاب الشركة
٦١٦	فصل في الحكم باسلام القبط الخ	٤٠٠	كتاب الوكالة
٦١٨	فصل في بيان حرية القبط ووقفه واستحقاقه	٤٠٨	فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة
٦٢١	كتاب الجهاد	٤١٤	فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المحددة

